

رَفَع

عبد الرحمن الفوزي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٢٢)

شرح
الفتاوى لابن مالك
رحمة الله تعالى

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الأول

طبع بإشراف
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة بيت السند
تأليف

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح
الفيتا ابن مالك

ح

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية . ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن عثيمين، محمد بن صالح

شرح ألفية بن مالك رحمه الله تعالى / محمد بن صالح العثيمين - الرياض، ١٤٣٤هـ

٦٢٢ ص؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٢٢)

ردمك: ٩-٤-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ- العنوان

١٤٣٤ / ٥٨١٣

ديوي ٤١٥.١

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٥٨١٣

ردمك: ٩-٤-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

إلا لمن أراد طبعه لتوزيعه مجاناً بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ

يطلب الكتاب من:

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

القصيم . عنيزة ٥١٩١١ ص . ب ١٩٢٩

هاتف ٠٦/٣٦٤٢١٠٧ فاكس ٠٦/٣٦٤٢٠٠٩ جوال ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧

www.binothimeen.com E.mail: info@binothimeen.com

و مكتبة الرشد ناشرون - الرياض

هاتف : ٤٦٠٤٨١٨ فاكس : ٤٦٠٣٤٩٧

شَرْحُ
الْفَيْتْرِ ابْنِ صَالِحٍ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الأول

طبع بإشراف
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة الرشد - ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض
الإدارة : مركز البستان - طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٢٥٩٠
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٦٠٤٨١٨ - فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

E-mail: rushd@rushd.com

Website: www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و ٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢ فاكس ٤٣٢٩٣٧٥
- الرياض: فرع الشمال، طريق عثمان بن عفان، هاتف: ٢٢٥٣٠٥٢
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٢٨٣٤٢٧
- فرع جدة: حي الجامعة شارع باخشب هاتف ٦٣٣١١٨٣ فاكس ٦٣٣٠٣١٥
- فرع القصيم: بريدة - طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع خميس مشيط: شارع الإمام محمد بن سعود
- فرع الدمام: شارع الخزان هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الأحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة: مدينة نصر: هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت بئر حسن هاتف ٠٥/٤٦٢٨٩٥ - موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٣ - فاكس ٠٥/٤٦٢٨٩٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،
أَرْسَلَهُ اللَّهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛ فَبَلَغَ الرِّسَالَةَ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ، وَنَصَحَ الْأُمَّةَ،
وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ، فَصَلَّوْا تُ اللَّهُ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى
آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، أَمَّا بَعْدُ:

فَلَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْجُهُودُ الْمُبَارَكَةُ الْمَوْفَقَةُ الَّتِي نَهَضَ بِهَا فَضِيلَةُ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ
الْوَالِدِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِأَكْثَرِ مِنْ خَمْسِينَ عَامًا فِي مَجَالِ
التَّعْلِيمِ وَالتَّأْلِيفِ مُحْضُورَةً فِي مِيدَانِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ فَحَسْبُ؛ بَلْ عُنِيَ - رَحِمَهُ
اللَّهُ تَعَالَى - عَنَاءٌ تَامَّةٌ بِتَدْرِيسِ قَوَاعِدِ النَّحْوِ وَالبَلَاغَةِ، وَشَرَحِ مُتُونِ الْمُؤَلَّفَاتِ فِي
هَذَا الْمِيدَانِ.

وَقَدْ كَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَقَرِّرُ لَطَالِبَهُ فَضْلَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَهْمِيَّةَ الْإِلَامِ
بِقَوَاعِدِهَا وَأَصُولِهَا وَمَعْرِفَتِهَا؛ لَفَهْمِ نُصُوصِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ
الشَّرِيفَةِ؛ نَظَرًا لِارْتِبَاطِ عُلُومِهَا بِالْإِسْلَامِ، كَمَا وَرَدَ فِي كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ فَإِنَّهَا مِنْ دِينِكُمْ».

ولقد كان ضمنَ الدروس العلمية التي عقدها - رحمه الله تعالى - في جامعہ بعُنيْزة شروحات متعدّدة لمؤلفات النّحو والبلاغة، وفي مقدّمتها: (ألفيّة ابن مالك) الشّهيرة في علم النّحو والصّرف، والتي نظّمها وجعلها غايةً في الإحكام والجودة، ومَرَجِعًا في بابها إمامٌ من أئمة النّحو، وهو: أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن مالك، المتوفّى عام (٦٧٢هـ)، تغمّده الله بواسع رحمته ورضوانه، وأسكنه فسيح جناته.

وإنفاذاً للقواعد والضوابط والتّوجيهات الّتي قرّرها - رحمه الله تعالى - لإخراج تراثه العلمي عهدت (مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الحزبيّة) إلى الأستاذ: (إبراهيم بن محمد الدّبّيان) - أثابه الله - إعداداً ما سَجَل صوتياً من شروح الألفيّة، ومُشاركة القسم العلمي بالمؤسّسة لتجهيزها للطباعة والنّشر.

نَسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم؛ نافِعاً لعباده، وأن يجزي فضيلة شيخنا عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، ويضاعف له المثوبة والأجر، ويُعلي درجته في المهديين، إنه سميع قريب مجيب.

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ، خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ، وَسَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

القِسْمُ الْعِلْمِيُّ

في مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْحَزْبِيَّةِ.

١٤ ربيع الآخر ١٤٣٤هـ

نبذة مختصرة عن
العلامة محمد بن صالح العثيمين
١٣٤٧ - ١٤٢١ هـ

نسبه ومولده:

هو صاحب الفضيلة الشيخ العالم المحقق، الفقيه المفسر، الورع الزاهد، محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن آل عثيمين من الوهبة من بني تميم.

ولد في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ١٣٤٧ هـ في عنيزة - إحدى مدن القصيم - في المملكة العربية السعودية.

نشأته العلمية:

أحلقه والده رحمه الله تعالى - ليتعلم القرآن الكريم عند جدّه من جهة أمه المعلّم عبد الرحمن بن سليمان الدامغ - رحمه الله -، ثمّ تعلّم الكتابة، وشيئاً من الحساب، والنصوص الأدبية في مدرسة الأستاذ عبدالعزيز بن صالح الدامغ - حفظه الله -، وذلك قبل أن يلتحق بمدرسة المعلّم علي بن عبد الله الشحيتان - رحمه الله - حيث حفظ القرآن الكريم عنده عن ظهر قلب ولما يتجاوز الرابعة عشرة من عمره بعد.

وبتوجيه من والده - رحمه الله - أقبل على طلب العلم الشرعي، وكان فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله - يدرّس العلوم

الشرعية والعربية في الجامع الكبير بعنيزة، وقد رتّب اثنين^(١) من طلبته الكبار؛ لتدريس المبتدئين من الطلبة، فانضم الشيخ إلى حلقة الشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع -رحمه الله- حتى أدرك من العلم في التوحيد، والفقه، والنحو ما أدرك.

ثم جلس في حلقة شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله، فدرس عليه في التفسير، والحديث، والسيرة النبوية، والتوحيد، والفقه، والأصول، والفرائض، والنحو، وحفظ مختصرات المتون في هذه العلوم.

ويُعدّ فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله- هو شيخه الأول؛ إذ أخذ عنه العلم؛ معرفةً وطريقةً أكثر مما أخذ عن غيره، وتأثر بمنهجه وتأصيله، وطريقة تدريسه، وأتباعه للدليل.

وعندما كان الشيخ عبد الرحمن بن علي بن عودان -رحمه الله- قاضياً في عنيزة قرأ عليه في علم الفرائض، كما قرأ على الشيخ عبد الرزاق عفيفي -رحمه الله- في النحو والبلاغة أثناء وجوده مدرّساً في تلك المدينة.

ولما فتح المعهد العلمي في الرياض أشار عليه بعض إخوانه^(٢) أن يلتحق به، فاستأذن شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله- فأذن له، والتحق بالمعهد عامي ١٣٧٢-١٣٧٣ هـ.

ولقد انتفع -خلال السنتين اللتين انتظم فيهما في معهد الرياض العلمي- بالعلماء الذين كانوا يدرّسون فيه حينذاك ومنهم: العلامة المفسّر الشيخ

(١) هما الشيخان محمد بن عبد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تعالى.

(٢) هو الشيخ علي بن حمد الصالحي رحمه الله تعالى.

محمد الأمين الشنقيطي، والشيخ الفقيه عبدالعزيز بن ناصر بن رشيد، والشيخ المحدث عبد الرحمن الإفريقي -رحمهم الله تعالى-.

وفي أثناء ذلك اتصل بساحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله ابن باز -رحمه الله-، فقرأ عليه في المسجد من صحيح البخاري ومن رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية، وانتفع به في علم الحديث والنظر في آراء فقهاء المذاهب والمقارنة بينها، ويُعدُّ ساحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- هو شيخه الثاني في التحصيل والتأثر به.

ثم عاد إلى عينة عام ١٣٧٤هـ وصار يدرُس على شيخه العلامة عبد الرحمن ابن ناصر السعدي، ويتابع دراسته انتساباً في كلية الشريعة، التي أصبحت جزءاً من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حتى نال الشهادة العالية.

تدريسه:

توسَّم فيه شيخه النّجابة وسرعة التحصيل العلمي فشجّعه على التدريس وهو ما زال طالباً في حلقاته، فبدأ التدريس عام ١٣٧٠هـ في الجامع الكبير بعينة.

ولما تخرّج من المعهد العلمي في الرياض عُيِّن مدرّساً في المعهد العلمي بعينة عام ١٣٧٤هـ.

وفي سنة ١٣٧٦هـ توفي شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله تعالى- فتولّى بعده إمامة الجامع الكبير في عينة، وإمامة العيدين فيها، والتدريس في مكتبة عينة الوطنية التابعة للجامع؛ وهي التي أسسها شيخه -رحمه الله- عام ١٣٥٩هـ.

ولما كثر الطلبة، وصارت المكتبة لا تكفيهم؛ بدأ فضيلة الشيخ -رحمه الله- يدرّس في المسجد الجامع نفسه، واجتمع إليه الطلاب وتوافدوا من المملكة وغيرها حتى كانوا يبلغون المئات في بعض الدروس، وهؤلاء يدرسون دراسة تحصيل جاد، لا لمجرد الاستماع، وبقي على ذلك، إمامًا وخطيبًا ومدرّسًا، حتى وفاته -رحمه الله تعالى-.

بقي الشيخ مدرّسًا في المعهد العلمي من عام ١٣٧٤هـ إلى عام ١٣٩٨هـ عندما انتقل إلى التدريس في كلية الشريعة وأصول الدين بالقصيم التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وظل أستاذًا فيها حتى وفاته -رحمه الله تعالى-.

وكان يدرّس في المسجد الحرام والمسجد النبوي في مواسم الحج ورمضان والإجازات الصيفية منذ عام ١٤٠٢هـ حتى وفاته -رحمه الله تعالى-.

وللشيخ -رحمه الله- أسلوب تعليمي فريد في جودته ونجاحه، فهو يناقش طلابه ويتقبل أسئلتهم، ويُلقي الدروس والمحاضرات بهمة عالية ونفس مطمئنة واثقة، مبتهجًا بنشره للعلم وتقريبه إلى الناس.

آثاره العلمية:

ظهرت جهوده العظيمة -رحمه الله تعالى- خلال أكثر من خمسين عامًا من العطاء والبذل في نشر العلم والتدريس والوعظ والإرشاد والتوجيه وإلقاء المحاضرات والدعوة إلى الله -سبحانه وتعالى-.

ولقد اهتم بالتأليف وتحرير الفتاوى والأجوبة التي تميّزت بالتأصيل العلمي الرصين، وصدرت له العشرات من الكتب والرسائل والمحاضرات والفتاوى

والخطب واللقاءات والمقالات، كما صدر له آلاف الساعات الصوتية التي سجلت محاضراته وخطبه ولقاءاته وبرامجه الإذاعية ودروسه العلمية في تفسير القرآن الكريم والشروحات المتميزة للحديث الشريف والسيرة النبوية والمتون والمنظومات في العلوم الشرعية والنحوية.

وإنفاذاً للقواعد والضوابط والتوجيهات التي قررها فضيلته -رحمه الله تعالى- لنشر مؤلفاته، ورسائله، ودروسه، ومحاضراته، وخطبه، وفتاواه ولقاءاته، تقوم مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية -بعون الله وتوفيقه- بواجب وشرف المسؤولية لإخراج كافة آثاره العلمية والعناية بها.

وبناءً على توجيهاته -رحمه الله تعالى- أنشئ له موقع خاص على شبكة المعلومات الدولية^(١)، من أجل تعميم الفائدة المرجوة -بعون الله تعالى- وتقديم جميع آثاره العلمية من المؤلفات والتسجيلات الصوتية.

أعماله وجهوده الأخرى:

إلى جانب تلك الجهود المثمرة في مجالات التدريس والتأليف والإمامة والخطابة والإفتاء والدعوة إلى الله -سبحانه وتعالى- كان لفضيلة الشيخ أعمال كثيرة موفقة منها ما يلي:

- عضواً في هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية من عام ١٤٠٧ هـ إلى وفاته.
- عضواً في المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في العامين الدراسيين ١٣٩٨ - ١٤٠٠ هـ.

- عضوًا في مجلس كلية الشريعة وأصول الدين بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في القصيم ورئيسًا لقسم العقيدة فيها.
- وفي آخر فترة تدريسه بالمعهد العلمي شارك في عضوية لجنة الخطط والمناهج للمعاهد العلمية، وألف عددًا من الكتب المقررة بها.
- عضوًا في لجنة التوعية في موسم الحج من عام ١٣٩٢هـ إلى وفاته - رحمه الله تعالى - حيث كان يلقي دروسًا ومحاضرات في مكة والمشاعر، ويفتي في المسائل والأحكام الشرعية.
- ترأس جمعية تحفيظ القرآن الكريم الخيرية في عنيزة من تأسيسها عام ١٤٠٥هـ إلى وفاته.
- ألقى محاضرات عديدة داخل المملكة العربية السعودية على فئات متنوعة من الناس، كما ألقى محاضرات عبر الهاتف على تجمعات ومراكز إسلامية في جهات مختلفة من العالم.
- من علماء المملكة الكبار الذين يجيبون على أسئلة المستفسرين حول أحكام الدين وأصوله عقيدة وشرعية، وذلك عبر البرامج الإذاعية من المملكة العربية السعودية وأشهرها برنامج (نور على الدرب).
- نذر نفسه للإجابة على أسئلة السائلين مهاتفة ومكاتبة ومشافهة.
- رتب لقاءات علمية مجدولة، أسبوعية وشهرية وسنوية.
- شارك في العديد من المؤتمرات التي عقدت في المملكة العربية السعودية.
- ولأنه يهتم بالسلوك التربوي والجانب الوعظي اعتنى بتوجيه الطلاب

وإرشادهم إلى سلوك المنهج الجاد في طلب العلم وتحصيله، وعمل على استقطابهم والصبر على تعليمهم وتحمل أسئلتهم المتعددة، والاهتمام بأمورهم.

■ وللشيخ -رحمه الله- أعمال عديدة في ميادين الخير وأبواب البرِّ ومجالات الإحسان إلى الناس، والسعي في حوائجهم وكتابة الوثائق والعقود بينهم، وإسداء النصيحة لهم بصدق وإخلاص.

مكانته العلمية:

يُعدُّ فضيلة الشيخ -رحمه الله تعالى- من الراسخين في العلم الذين وهبهم الله -بمنه وكرمه- تأصيلًا ومملكة عظيمة في معرفة الدليل واتباعه واستنباط الأحكام والفوائد من الكتاب والسنة، وسبر أغوار اللغة العربية معاني وإعرابًا وبلاغة.

ولما تحلَّى به من صفات العلماء الجليّة وأخلاقهم الحميدة والجمع بين العلم والعمل أحبَّه الناس محبة عظيمة، وقدَّره الجميع كل التقدير، ورزقه الله القبول لديهم واطمأنوا لاختياراته الفقهية، وأقبلوا على دروسه وفتاواه وآثاره العلمية، ينهلون من معين علمه ويستفيدون من نصحه ومواعظه.

وقد مُنح جائزة الملك فيصل -رحمه الله تعالى- العالمية لخدمة الإسلام عام ١٤١٤ هـ، وجاء في الحيثيات التي أبدتها لجنة الاختيار لمنحه الجائزة ما يلي:

■ أولاً: تحلّيه بأخلاق العلماء الفاضلة التي من أبرزها الورع، ورحابة الصدر، وقول الحق، والعمل لمصلحة المسلمين، والنصح لخاصتهم وعامتهم.

■ ثانياً: انتفاع الكثيرين بعلمه؛ تدريسًا وإفتاءً وتأليفًا.

- ثالثاً: إلقاءه المحاضرات العامة النافعة في مختلف مناطق المملكة.
- رابعاً: مشاركته المفيدة في مؤتمرات إسلامية كثيرة.
- خامساً: اتباعه أسلوباً متميزاً في الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وتقديمه مثلاً حياً لمنهج السلف الصالح؛ فكراً وسلوكاً.

عقبه:

له خمسة من البنين، وثلاث من البنات، وبنوه هم: عبد الله، وعبد الرحمن، وإبراهيم، وعبد العزيز، وعبد الرحيم.

وفاته:

توفي - رحمه الله - في مدينة جدة قبيل مغرب يوم الأربعاء الخامس عشر من شهر شوال عام ١٤٢١هـ، وصُلي عليه في المسجد الحرام بعد صلاة عصر يوم الخميس، ثم شيعته تلك الآلاف من المصلين والحشود العظيمة في مشاهد مؤثرة، ودفن في مكة المكرمة.

وبعد صلاة الجمعة من اليوم التالي صُلي عليه صلاة الغائب في جميع مدن المملكة العربية السعودية.

رحم الله شيخنا رحمة الأبرار، وأسكنه فسيح جناته، ومنّ عليه بمغفرته ورضوانه، وجزاه عما قدّم للإسلام والمسلمين خيراً.

القِسْمُ الْعِلْمِيُّ

في مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشارح

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على نبينا محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فنبداً شرحنا -بعون الله تعالى وتوفيقه- في النحو لألفية ابن مالك -رحمه الله تعالى-، ببيان أهمية علم النحو، فنقول:

الحقيقة أن علم النحو مهم جداً؛ لما فيه من الفوائد الكثيرة التي منها:

أولاً: تقويم اللسان، وتقويم البنان: تقويم اللسان عند النطق، وتقويم البنان عند الكتابة، والنطق إن كان الناس يتخاطبون فيما بينهم باللهجة العامية فيعذرون، لأنك لو أردت أن تخاطب العامي باللغة العربية الفصحى لقال: هذا رجل أعجمي. لأنه لا يفهم اللغة العربية الفصحى إلا من ندر، أما الكتابة التي يكون بالنحو تقويمها، فهي المهمة بالنسبة لطلبة العلم، لأن بعض الطلبة يكتب ما يكتب من الأجوبة على الأسئلة، أو يكتب بحوثاً، أو غير ذلك، ومع ذلك تجد عنده من اللحن ما تكاد تقول: إنه في أول الدراسة. مع أنه قد يحصل على الشهادة العالية بعد شهر، أو شهرين، وهذه محنة نعيشها اليوم، ونأسف أن بعض الطلبة إذا تكلم في علم الحديث، أو الفقه، أو التفسير، وجدت كلامه

جيدًا، لكنه عندما يتكلم تجده يلحن لحناً جلياً، يقول مثلاً: (باضت الدجاجة البيضة)، فيجعل الدجاجة بيضة للبيضة، وهكذا من هذه الأشياء الغريبة، فهو بعيد عن تطبيق قواعد اللغة العربية الفصحى وضوابطها، ولهذا أرى أنه يتعين على الطلبة أن يتعلموا النحو، فإن تعلمه فرض كفاية، وأن يُمَرّنوا ألسنتهم، وأن يُمَرّنوا أqlامهم عليه حتى لا تسوء سمعتهم بين الناس، لأن كثيراً منهم لا يعرفون عن الإعراب شيئاً.

وعلم النحو سهلٌ صعبٌ، فهو في أول ابتدائه صعبٌ، لكن الإنسان إذا فهم قواعدَه صار سهلاً، ويسيراً عليه، ولهذا يُقال: «إنَّ النحوَ بأبه حديدٌ، وداخله قصبٌ»، فهو سهلٌ، لكنَّ بابه حديدٌ، فإذا دخلتَ من هذا الباب، فلن يبقى أمامك شيءٌ يشقُّ عليك، لكن ادخل الباب ولا تيأس.

ومما يُسهِّلُ عِلْمَ النحو أنَّك تجدُ تمارينه في كلِّ ما تنطقُ به، فكلُّ كلمةٍ تقولها، أو تسمعها، فهي تمرينٌ على النحو، يعني لا يحتاجُ إلى تكلفٍ أمثلةٍ، فهو تمرينٌ في نطقك، وفي قراءتك، وفي كتابتك، ولذلك لا يكونُ صعباً على مَنْ أَرادَه بجِدِّ.

ثانياً: يُعِينُ على فهم الكتابِ والسُّنَّةِ، إذ يُعرَفُ به الفاعلُ مِنَ المفعول به، ويُعِينُ على معرفة المعنى، فكم من آيةٍ اختلف إعرابها، واختلف المعنى بإعرابها، فمثلاً قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، أو ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ هنا اختلف المعنى باختلاف الإعراب، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] أو ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾، فيختلف المعنى كذلك.

فأنت إذا فَهِمْتَ النَّحْوَ أعانَكَ على فَهْمِ المعنى، حتى تُنَزِّلَ الآياتِ والأحاديثَ على المُرادِ بها، وكم مِن آيةٍ ظهر معناها، وكم مِن حديثٍ ظهر معناه، بواسطة عِلْمِ النَّحْوِ.

ثالثاً: إحياءُ اللغةِ العربيَّةِ الفصحى، ولا شكَّ أنَّ إحياءَ اللغةِ العربيَّةِ الفصحى، وانتشارها بين النَّاسِ يُؤدِّي إلى أن يَسْهُلَ فَهْمُ الكتابِ والسُّنَّةِ على كثيرٍ من النَّاسِ، وبهذا نعلمُ أنَّ مَنْ قامَ بِنَشْرِ اللُّغاتِ غيرِ العربيَّةِ بين العامة، فَقَدْ جَنَى على نفسه، وعلى لغتِه، وعلى مَنْ مَكَّنَه، أو علَّمَه تلكَ اللغةَ، نَسْمَعُ أنَّ مِنْ سُفْهائِنَا مَنْ يُعَلِّمُ صِبيانَه بعضَ الكلماتِ غيرِ العربيَّةِ، كَبَدِيلٍ لِلعربيةِ الفصحى المستعملةِ بين النَّاسِ.

رابعاً: يُعِينُ على الإصغاءِ إلى المتكلمِ؛ فَإِنَّ المتكلمَ إذا كانَ مَنْ يَلْحَنُ في كلامِه -لا سيَّما عندَ مَنْ يَعْرِفُ اللغةَ العربيَّةَ الأصيلةَ-، فَإِنَّ السَّمْعَ يَمُجُّهُ ويستثقلُه، وأمَّا مَنْ لم يَعْرِفِ اللغةَ العربيَّةَ، فهو لا يهتمُّ بهذا، ولا يعرفُه.

فالنَّحوُ فيه فوائدٌ عظيمةٌ، ولذلك يقولون: «إِنَّ النَّحْوَ في الكلامِ كالْمِلْحِ في الطَّعامِ»^(١)، بمعنى أَنَّهُ يُحَسِّنُهُ وَيُجَمِّلُهُ، بل هو أَشَدُّ مِنَ الْمِلْحِ في الطَّعامِ، لأنَّه لا بُدَّ مِنْ معرفته لِكُلِّ إنسانٍ يريدُ أن يُقِيمَ لسانَه على وَفْقِ كلامِ الله، وكلامِ رَسولِهِ صلى الله عليه وسلم.

فلهذا أقول: إِنَّ تَعَلَّمَ اللغةَ العربيَّةَ يُؤدِّي إلى سهولةِ التَّخاطُبِ بها، والتَّخاطُبِ بها يُقَوِّي الإنسانَ على معرفةِ الكتابِ والسُّنَّةِ.

وعلم النحو إنما احتاج الناس إليه حين بدأ اللسان يختلف، ويُقال: إنَّ أوَّلَ مَنْ ابتكره أبو الأسود الدُّؤليُّ^(١) في زمن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينما دخل على ابنته، وهي مضطجعة على فراشها، تنظر إلى السماء، وإلى المصاييح في الدُّجى، فقالت: (يا أَبَتِ ما أَحْسَنُ السَّمَاءِ؟) فأجابها: نجومُها. وجوابه صحيح، لأنَّ قولها: (ما أَحْسَنُ السَّمَاءِ؟) يعني: أيُّ شيءٍ أَحْسَنُ في السَّمَاءِ؟ لأنَّ (ما) مبتدأ، و(أَحْسَنُ) خبرُ المبتدأ، قال: نُجومُها. وهي لا تريد هذا، بل تريد أن تتعجَّبَ من حُسْنِ السَّمَاءِ، فقالت: لست أريدُ هذا، أنا أريدُ أن أتعجَّبَ من حُسْنِها، قال: (يا بُنَيَّةُ، إِذْنُ فافتحي فَالْكِ، وقولي: ما أَحْسَنَ السَّمَاءِ)، لأنَّها إذا قالت: (ما أَحْسَنَ السَّمَاءِ)، صارت الجملةُ جملةً تعجُّبٍ، وهذا هو المراد، وهذه الجملةُ يجوزُ فيها أن تقولَ: (ما أَحْسَنُ السَّمَاءِ؟)، ويجوزُ أن تقولَ: (ما أَحْسَنَ السَّمَاءِ)، ويجوزُ أن تقولَ: (ما أَحْسَنَ السَّمَاءِ)، فكلُّ ذلك جائزٌ، لكن لكلِّ جملةٍ معنى.

فالأولى: (ما أَحْسَنُ السَّمَاءِ)، هذا استفهامٌ عن الأحسنِ فيها.

والثانية: (ما أَحْسَنَ السَّمَاءِ)، هذا تعجُّبٌ من حُسْنِها.

والثالثة: (ما أَحْسَنَ السَّمَاءِ)، يعني: ما كانت حَسَنَةً، أو ما أَحْسَنَت، يعني: (ما أَمْطَرَتْ) مثلاً، بناءً على المجاز، فالمعنى اختلف باختلاف الإعرابِ، فذهب أبو الأسود الدُّؤليُّ إلى علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأخبره الخبرَ -يعني -

(١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدُّؤلي الكِنَاني، واضع علم النحو، كان معدوداً من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان، سكن البصرة في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وولي إمارتها في أيام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، توفي سنة (٦٩ هـ). انظر الأعلام للزركلي (٣/ ٢٣٦).

وكأنه يقول: أدرك النَّاسَ لا يفسد لسانهم. فوضع له شيئاً من القواعد، وقال له: «انح هذا النَّحو»^(١). فسُمِّيَ عِلْمُ النَّحو، ويُقال: إِنَّ أبا الأسود الدؤليَّ وضع بابَ التَّعجُّبِ بناءً على جوابِ ابنته.

وعِلْمُ النَّحو، وعِلْمُ الصَّرْفِ صِنوان، يُكْمَلُ أحدهما الآخر، لكن النَّاسَ إلى عِلْمِ النَّحو أحوَجُ منهم إلى عِلْمِ الصَّرْفِ، لأنَّ عِلْمَ النَّحو هو الذي تتغيَّرُ به الكلماتُ كثيرًا، أمَّا عِلْمُ الصَّرْفِ، فإنَّ الكلمةَ تبقى على ما هي عليه في اللغة، لا تتغيَّرُ، سواء كانت فاعلاً، أم مفعولاً، أم مجروراً، لكن عِلْمَ النَّحو هو الذي يكثرُ فيه التَّغيير، ولهذا كانت حاجةُ النَّاسِ إليه أعظمَ من حاجتهم إلى علم الصَّرْفِ، وهم محتاجون إلى هذا، وإلى هذا، لكن لكلِّ دَرَجَاتٌ.

وقد كان هذا العِلْمُ عِلْماً مستقلاً، وبدأ العلماءُ يُصنِّفون فيه، ما بين صغيرٍ وكبيرٍ، ومنظومٍ ومنثورٍ، وانقسم النَّاسُ إلى فريقين: بصريين، وزعيمهم سيبويه^(٢)، وكوفيين وزعيمهم الكِسائي^(٣)، وصار هؤلاء وهؤلاء كَفَرَسِي رَهانٍ، ومعلومٌ أنَّ المصارعةَ إذا دخلت أيَّ فنٍّ، فلا بُدَّ أن ينموَ بسرعةَ وبقوةَ، ولهذا كثرت كتبُ النَّحو، والأخذ والرَّد في النَّحو، وكثرت المناظراتُ النَّحويَّةُ، فانتشر هذا العلمُ، وصار له أتباعٌ، كما له أئمةٌ وشيوخٌ، ومن أحسن ما أُلِّفَ في

(١) هذه الحكاية ذكرها السيرافي في أخبار النحويين البصريين (ص: ١٥)، وابن الأنباري في نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص: ٢١) وغيرهما.

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه إمام النحاة، وأول من بسطَ عِلْمَ النَّحو، توفي سنة (١٨٠هـ). الأعلام (٨١/٥).

(٣) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمامٌ في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة، توفي سنة (١٨٩هـ). الأعلام (٢٨٣/٤).

هذه الكتب المتوسطة هذه الألفية، وهي ألفية مختصرة وجامعة وسلسة وسهلة الحفظ، لذلك هي خير ما اختير في هذا الباب، وهاتان المدرستان - أعني مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة - لكل منهما نظرات في علم النحو.

وغالب ما يذهب إليه البصريون التّقيّد، والحفاظ على القواعد، وأمّا الكوفيون، فهم أسهل منهم في هذا الباب، وأنا إلى رأيهم أميل مني إلى رأي البصريين.

والقاعدة عندي: إذا اختلف الكوفيون والبصريون في مسألة فاتّبع الأسهل - الذي ليس بالتّقيّد - فإنّه أسهل، لأنّ هذا ليس أمراً شرعياً يثبت بالأدلة الشرعية، حتى ننظر ونتعب، فما دام هذا جائزاً عند جماعة من العلماء، هم أئمة فلتتبعه.

وتتبع الرّخص في هذا الباب جائز، ولا حرج فيه، لأنّ تتبّعها في هذا الباب أسهل.

وسيمرّ بنا - إن شاء الله تعالى - مسائل كثيرة نجد أنّ البصريين فيها متشدّدون، وأنّ الكوفيين متساهلون.

والمؤلف: هو محمّد بن عبد الله بن مالك، الأندلسي مولداً، الدمشقي موطناً ووفاءً، لأنّه سكّن دمشق، ومات بها - رحمه الله -.

وهذا الرّجل عالم من علماء النّحو، بل من أئمة النّحو، وكان - رحمه الله - محباً للعلم ونشره، لكنّه - كما قيل عنه - لم يكن له طلاب كثيرون، وكان يخرج عند بابهِ ويقول: «أيّها النّاس مَنْ أراد أن يتعلّم النّحو فليأت»، ولكن لم يتعلّم عنده

من النَّاسِ إِلَّا قَلِيلٌ، ولكن لو لم يكن مِمَّنْ تعلَّم عنده إِلَّا النُّوويُّ^(١) - رحمه الله -
لكفى، فإنَّه من تلاميذه حتَّى قيل: إنَّه هو المراد بقوله في الألفيَّة: (وَرَجُلٌ مِّنَ
الْكِرَامِ عِنْدَنَا)، واللهُ أعلمُ بصحَّة ذلك.

ونسأل الله - سبحانه وتعالى - التَّوفيقَ والصَّوابَ والسَّدَادَ.

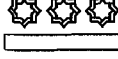
(١) هو يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن الحزامي الحوراني النُّووي الشافعيّ، أبو زكريا، محيي الدين، علامة بالفقه والحديث. مولده ووفاته في نَوا، وإليها نسبته، توفي سنة (٦٧٦هـ). انظر الأعلام للزُّركلي (٨/١٤٩).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



قال ابن مالك - رحمه الله تعالى -:

١- قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ: أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرُ مَالِكٍ

٢- مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى: وَإِلَهُ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

الشرح

قوله: «قَالَ مُحَمَّدٌ»: القول لا بُدَّ له من قائل ومقول، فالقائل هنا صرَّح به المؤلف فقال: (قَالَ مُحَمَّدٌ)، والمقول هو كُلُّ الألفيَّة، ولهذا نقولُ في الإعراب: (قَالَ): فِعْلٌ ماضٍ، و(مُحَمَّدٌ): فاعِلٌ، وجملته: (أَحْمَدُ رَبِّي) إلى آخر ألفيَّته، أي: إلى قوله:

وَالِلِهِ الْغُرَّ الْكَرَامِ الْبَرَّةِ وَصَحْبِهِ الْمُتَّخِيزِينَ الْخَيْرَةَ

كُلُّ هذا جملةٌ واحدةٌ، تُعتبرُ مقولَ القولِ في محلِّ نصب. وبعضُهم يقولُ: لا، بل جملةٌ (أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ) هذه الجملةُ الأولى مقولُ القولِ، وجملته (وَأَسْتَعِينُ اللَّهُ) معطوفةٌ على جملة (أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ) في مَوْضِعِ نصبٍ مقولَ القولِ، وهكذا كُلُّ جملةٍ تُعْطَفُ على الجملةِ الأولى، وهذا عندي أحسنُ، لأنَّ الإنسانَ يستحضرُ أنَّ ابنَ مالكٍ - رحمه الله - يقولُ عندَ كُلِّ جملةٍ قولًا، وأمَّا هذه فكأنَّه شيءٌ لَفَّه في مِنديلٍ، ووضع عليه خَتَمًا، وقال: أقولُ هذا الذي في المِنْدِيلِ. فكونُنا نستحضرُ أنَّه يقولُ كُلُّ قولٍ عندَ كُلِّ جملةٍ أحسنُ.

قوله: «هُوَ ابْنُ مَالِكٍ»: لِمَا كَانَ (مُحَمَّدٌ) عَلَمًا، لَكِنَّ الْمُسَمَّى بِهِ كَثِيرُونَ، بَيْنَهُ بِقَوْلِهِ: (هُوَ ابْنُ مَالِكٍ)، فَالْجُمْلَةُ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: (مُحَمَّدٌ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، يَعْنِي مُبَيَّنًا بِأَنَّهُ ابْنُ مَالِكٍ.

ومالك هو اسمُ جدِّه، لكنَّه اشتهر به، واسمُ أبيه (عبدُ الله)، ويجوزُ للإنسانِ أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى مَنْ اشتهر به، مع العلم بأبيه الأدنى، كما قال النَّبِيُّ -عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فِي غَزْوَةِ ثَقِيفٍ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»^(١). مع أَنَّهُ -عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، لكنَّه قال: «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»، لِأَنَّهُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ أَشْهُرُ مِنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ، فَهَذَا ابْنُ مَالِكٍ اشتهر بهذا الاسمِ (مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ)، وَإِلَّا فَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

قوله: «أَحْمَدُ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ، فَهُوَ أَتَى بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، لِأَنَّ الْحَمْدَ فِعْلٌ يُحْدِثُهُ الْإِنْسَانُ بِلِسَانِهِ، وَالنَّعْمُ كَثِيرَةٌ تَتَجَدَّدُ، وَكُلُّ نِعْمَةٍ تَحْتَاجُ إِلَى حَمْدٍ.

والحمدُ هو وصفُ المَحْمُودِ بِالْكَامِلِ مَعَ الْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ، فَقَوْلُنَا: (وَصِفُ الْمَحْمُودِ بِالْكَامِلِ) خَرَجَ بِهِ الذَّمُّ الَّذِي هُوَ مُقَابِلُ الْمَدْحِ، وَقَوْلُنَا: (مَعَ الْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ) خَرَجَ بِهِ الْمَدْحُ، لِأَنَّ الْمَدْحَ قَدْ يَقْتَرِنُ بِهِ الْحُبُّ وَالتَّعْظِيمُ، وَقَدْ لَا يَقْتَرِنُ بِهِ، فَمَنْ مَدَحَ مَلِكًا مِنَ الْمُلُوكِ لِيَنَالَ مِنْهُ جَائِزَةً، فَإِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ حَمْدًا، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي قَلْبِ الْمَادِحِ حُبٌّ وَتَعْظِيمٌ لِهَذَا الْمَلِكِ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَحِبُّ الْمَلِكَ، وَلَا يُعَظِّمُهُ، لَكِنْ اضْطُرَّ إِلَى مَدْحِهِ لِيَأْخُذَ مِنْ جَائِزَتِهِ، فَهَذَا لَا يُسَمَّى حَمْدًا، إِنَّمَا يُسَمَّى مَدْحًا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ مَنْ قَادَ دَابَّةَ غَيْرِهِ فِي الْحَرْبِ، رَقْمُ (٢٨٦٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ فِي غَزْوَةِ حَنِينَ، رَقْمُ (١٧٧٦).

وقد ذكر ابن القيم^(١) - رحمه الله - في كتابه (بدائع الفوائد)^(٢) - الذي هو اسمٌ على مُسمًى - بحثًا عظيمًا عن الفرق بين الحمد والمدح، وقال: كان شيخنا - يقصدُ ابن تيمية^(٣) - رحمه الله - إذا تكلم في هذا الباب أتى بالعَجَبِ العُجَابِ، ولكنّه كما قيل:

تَأَلَّقَ الْبَرْقُ نَجْدِيًّا فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَيُّهَا الْبَرْقُ إِنِّي عَنْكَ مَشْغُولٌ^(٤)

أي إنّه - رحمه الله - مشغولٌ عن مباحث النحو، وما يتعلق به بأمرٍ أهمّ، بمُجَادلة الفلاسفة والمتكلمين والمنطقيين وغيرهم.

وقد جرى بينه، وبين أبي حَيَّان^(٥) - الإمام المشهور في النحو - في مِصْرَ

(١) هو العلامة الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حُرَيز الزَّرْعِيّ الدمشقي، ابن قِيَمِ الْجَوْزِيَّة ولد في (٦٩١هـ)، وتوفي عام (٧٥١هـ) تغمدّه الله بواسع رحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جناته وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيرًا، ترجم له الكثيرون. انظر: (ذيل طبقات الحنابلة) لابن رجب رحمه الله (٥/١٧٠)، (الدرر الكامنة) لابن حجر العسقلاني رحمه الله (٤/٢١)، (البدر الطالع) للشوكاني رحمه الله (٢/١٤٣)، وغيرهم.

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم (١/٩٩، ٢/٨١).

(٣) هو شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن الخضر بن محمد بن تيمية الحرّاني، ثم الدمشقي، ولد في (٦٦١هـ)، وتوفي عام (٧٢٨هـ)، تغمدّه الله بواسع رحمته ورضوانه وأدخله فسيح جناته وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيرًا، وقد أفردت في ترجمته كتب ورسائل عديدة.

انظر: (الذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ) لابن رجب رحمه الله (٤/٤٩١)، و(تذكرة الحفاظ) للذهبي رحمه الله (٤/١٤٩٦)، و(الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة) لابن حجر رحمه الله (١/١٤٤).

(٤) بدائع الفوائد (١/١١٦).

(٥) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان الغرناطي الأندلسي الجَيَّاني النَّفْزِي، أثّر الدين، أبو حيان، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، وُلِدَ في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة، وتوفي فيها سنة (٧٤٥هـ) بعد أن

مُناظرةٌ في مسائلٍ نحويةٍ، وكان أبو حَيَّان يُعْظِّمُهُ وَيُجِلُّهُ، وقال فيه قصيدةً عَصَاءٌ يمدحُ فيها، ومنها:

قَامَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي نَضْرٍ شَرَعَتْنَا مَقَامَ سَيِّدِ تَيْمٍ إِذْ عَصَتْ مُضَرٌ^(١)

و(سَيِّدِ تَيْمٍ) هو أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعِصْيَانُ مُضَرَ فِي الرَّدَّةِ.

ولَمَّا قَدِمَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ إِلَى مِصْرَ، وَجَرَتْ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ أَبِي حَيَّانِ مُنَازَرَةٌ فِي النَّحْوِ، وَاحْتَجَّ أَبُو حَيَّانَ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ بِمَا فِي كِتَابِ سَبْيُوهِ، وَقَالَ: إِنَّ مَا ذَكَرْتُهُ مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْكِتَابِ. فَقَالَ: أَيُّ كِتَابٍ؟ قَالَ: كِتَابُ سَبْيُوهِ. قَالَ: وَهَلْ سَبْيُوهِ نَبِيُّ النَّحْوِ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْنَا اتِّبَاعُهُ؟ لَقَدْ غَلِطَ سَبْيُوهِ فِي كِتَابِهِ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَمَانِينَ مَوْضِعًا لَا تَعْرِفُهَا، لَا أَنْتَ، وَلَا سَبْيُوهِ، فَحَمِيَ الرَّجُلُ وَغَضِبَ، وَهَجَاهُ بِقَصِيدَةٍ لَا قُرُونَ لَهَا، وَلَا آذَانَ، فَهُوَ هَجَاهُ، لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ^(٢).

قوله: «الله»: هذا عطفٌ بَيَانٍ، يُبَيِّنُ مَنْ رَبُّهُ، وَهُوَ اللهُ، وَ(اللهُ) هُوَ الْمَأْلُوهُ، أَيِ الْمَعْبُودِ حُبًّا وَتَعْظِيمًا، وَالرَّبُّ - فِي الْأَصْلِ - كُلُّ مُتَصَرِّفٍ فِي شَيْءٍ، وَلِهَذَا يُقَالُ لِمَالِكِ الدَّابَّةِ: (رَبُّ الدَّابَّةِ)، وَلِمَالِكِ الدَّارِ: (رَبُّ الدَّارِ)، لَكِنَّ (الرَّبَّ) الَّذِي هُوَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - نَقُولُ فِي تَفْسِيرِهِ: (الْخَالِقُ الْمَالِكُ الْمُدَبِّرُ)، وَالْمُلْكُ الْمُطْلَقُ لَا يَكُونُ إِلَّا اللهُ، وَالْخَلْقُ الْمُطْلَقُ لَا يَكُونُ إِلَّا اللهُ، وَالتَّدْبِيرُ الْمُطْلَقُ لَا يَكُونُ إِلَّا اللهُ، فَمَا أُضِيفَ إِلَى الْمَخْلُوقِ مِنَ الْخَلْقِ، فَلَيْسَ خَلْقًا حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا هُوَ تَغْيِيرٌ، فَفِي

= كف بصره. الأعلام (١٥٢/٧).

(١) انظر هذا البيت، وما بعده، والقصة بكاملها في نَفْحِ الطَّيِّبِ لِلْمُقَرِّي (٢/٥٧٨).

(٢) انظر الرد الوافر، لابن ناصر الدين (ص: ٦٥)، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر (١٧٨/١).

الحديث يُقَالُ لِلْمُصَوِّرِينَ: «أَخْبُوا مَا خَلَقْتُمْ»^(١). وهل خَلَقُوا؟

الجواب: لا، بل حَوَّلُوا الشَّيْءَ مِنْ شَيْءٍ إِلَى آخَرَ.

وَأَمَّا الْإِبْجَادُ، فِهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ، فَالْخَلْقُ الْمُضَافُ إِلَى الْمَخْلُوقِ لَيْسَ خَلْقًا حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا هُوَ تَغْيِيرٌ وَتَحْوِيلٌ فَقَطْ، حَوَّلَهُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى آخَرَ.

كَذَلِكَ الْمُلْكُ، فَالْمُلْكُ الْحَقِيقِيُّ لِلَّهِ، وَالْمُلْكُ الْمُضَافُ لِلْمَخْلُوقِ لَيْسَ هُوَ مِلْكًا مُطْلَقًا، بَلْ هُوَ مِلْكٌ قَاصِرٌ فِي شَمُولِهِ، وَقَاصِرٌ فِي تَصْرِيفِهِ، قَاصِرٌ فِي شَمُولِهِ، لِأَنَّ الْمَالِكَ مِنَ الْخَلْقِ لَا يَمْلِكُ إِلَّا مَا تَحْتَ يَدِهِ، وَمَا عِنْدَ غَيْرِهِ لَيْسَ لَهُ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي تَصْرِيفِهِ، إِذْ إِنَّ الْمَالِكَ لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ عَلَى مَا يَرِيدُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ عَلَى حَسَبِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-.

وقوله: «خَيْرٌ»: حَالٌ مِنَ (اللَّهِ).

و«مَالِكٌ»: مُدَبِّرٌ وَمُتَصَرِّفٌ، فَهَذِهِ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ، يَعْنِي أَنَّهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- خَيْرٌ مِنْ مَلِكٍ، حَتَّىٰ فِيمَا يُصِيبُ الْعَبْدَ مِنَ الْمَصَائِبِ وَالنَّكَبَاتِ، فَهِيَ خَيْرٌ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ -عليه الصلاة والسلام-: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»^(٢).

وبين (مَالِكٍ) الْأَوَّلَى، وَ(مَالِكٍ) الثَّانِيَةِ مِنْ عِلْمِ الْبَدِيعِ مَا يُسَمَّى بِالْجِنَاسِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة، رقم (٥٩٥١)، ومسلم:

كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرفائق، باب المؤمن أمره كله خير، رقم (٢٩٩٩).

التَّامُّ، لأنَّ الكلمتين اتفقتا في اللفظ، واختلفتا في المعنى، فالأولى: (ابْنُ مَالِكٍ) عَلِمَ، والثانية: صفةٌ، فالله - تبارك وتعالى - خيرُ مالِكٍ، وهو خيرُ حاكمٍ، وهو خيرُ راحمٍ، إلى آخر صفاته - تبارك وتعالى -.

وكان الأولى أن يقول: (أَحْمَدُ اللهَ رَبِّي)، لأنَّ كلمة (الله) هي العَلَمُ الذي لا يُسمَّى به غيرُ الله، وهو الذي تَتَبَعُهُ جميعُ الصفاتِ، وجميعُ الأسماءِ، قال الله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ①﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ ﴿الفاتحة: ١-٢﴾، لكنَّه بدأ بالربوبية، لأنَّ المقامَ مقامُ استعانةٍ، والاستعانةُ تتعلَّقُ بالربوبية أكثر من الألوهية، أو يُقال: قدَّمَ ذلك لِضيقِ النَّظْمِ، لأنَّ ضيقَ النَّظْمِ يجعلُ الإنسانَ يُقدِّمُ ما هو أولى بالتأخير، والعكس.

قوله: «مُصَلِّيًا»: حالٌ من فاعِلِ (أَحْمَدُ)، يعني: أحمَدُ اللهَ حالَ كوني مُصَلِّيًا على النَّبيِّ، أي: سائلًا اللهَ - عزَّ وجلَّ - أن يصليَّ عليه.

وهنا يردُّ علينا إشكالٌ: كيف يقول: (أَحْمَدُ) وهو يصلي، لأنَّ الحمدَ متعلِّقٌ باللسان، والصلاةُ متعلِّقةٌ باللسان، وهل يمكنُ لإنسانٍ أن يتكلَّمَ بجملتين في آنٍ واحدٍ؟

والجواب: لا يمكنُ، لأنَّه إذا صار يَحْمَدُ، فلا يصلي، وإن صار يصلي، فلا يَحْمَدُ، إذن الإشكالُ: كيف صحَّ أن يقول: (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ مُصَلِّيًا)، أي حال كوني مُصَلِّيًا، مع أنَّه لا يمكنُ لإنسانٍ أن ينطقَ بجملتين في آنٍ واحدٍ؟

يقولون: إنَّ هذه الحالَ مَنْوِيَّةٌ، يعني: (أَحْمَدُ رَبِّي نَاوِيًا أن أَصليَّ على الرسول ﷺ)، قالوا: لا تصحُّ الحالُ مَنْوِيَّةٌ، لأنَّ الإنسانَ لو نوى أن يصلي، ولم

يُصَلِّ ما صَلَّى، ولو صار مُصَلِّيًا فيتناقض، قالوا: إِذَنْ هي حالٌ مُقَدَّرَةٌ، مثل قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحجر: ٤٦]، والأمنُ بعدَ الدخولِ، لكنها مُقَدَّرَةٌ، وتقديرُ كُلِّ شيءٍ بِحَسَبِهِ، فهي مُقَدَّرَةٌ، وصارت صفةً له حالٌ حمده، لأنَّها مقترنةٌ بالحمدِ، بمعنى أَنَّهُ مِنْ يومِ حمده الله سيُصَلِّي.

وعلى كُلِّ حالٍ، المعنى واضحٌ، فهو يريدُ -رحمه الله- أن يجمعَ بين الحمدِ لله، وبين الصَّلَاةِ على رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم-.

وصَلَاةُ الله على نبيِّه هي ثناؤه عليه في المَلَأُ الأعلى^(١)، وليست الصَّلَاةُ مِنْ الله هي الرحمة -كما زعم بعضُ العلماء- بل الصَّلَاةُ أَخَصُّ مِنَ الرحمة، والدليلُ على التباينِ بينهما قوله سبحانه وتعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، حيث قال: ﴿صَلَوَاتٌ﴾، ﴿وَرَحْمَةٌ﴾، والأصلُ في العطفِ المُغَايَرَةُ.

وعلى هذا فنقول: الصَّلَاةُ أَخَصُّ مِنَ الرحمة، ولو كانت الصَّلَاةُ هي الرحمة لَجَازَ أَنْ نُصَلِّيَ على كُلِّ واحدٍ، كما جازَ أَنْ نَتَرَحَّمَ على كُلِّ واحدٍ، ومعروفٌ أَنَّ الصَّلَاةَ على غيرِ الأنبياءِ لا تجوزُ إِلَّا تَبَعًا، أو لسببٍ، إِلَّا تَبَعًا كما في قوله: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»^(٢). أو لسببٍ، كما في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وأما أَنْ تُتَّخَذَ شعارًا للشخصِ مُعَيَّنٍ سوى الأنبياءِ، فَإِنَّ ذلك لا يجوزُ.

(١) قاله أبو العالية -رحمه الله- وأخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا بصيغة الجزم في كتاب تفسير القرآن، سورة الأحزاب، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾.

(٢) جزءٌ من حديث صفة الصلاة على النَّبِيِّ ﷺ في التشهد الأخير في الصلاة، أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النَّبِيِّ ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٦).

قوله: «النَّبِيُّ»: قيل: إِنَّ أَصْلَهُ (النَّبِيَّ) بالهمزة، لكنه سُهِّلَ، وجُعِلَتِ الهمزة ياءً، وأُدْغِمَتْ في الياء الأولى، وأنه مأخوذٌ مِنَ (النَّبَأ) وهو الخبر، لأنَّ النَّبِيَّ مُنبَأٌ مُنْبِئٌ، فهو مُنبَأٌ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ، ومُنْبِئٌ لِلخَلْقِ عن الله، وقيل: إِنَّ (النَّبِيَّ) ليس به تسهيلٌ، وأنه مأخوذٌ مِنَ (النَّبَوَة) وهي الارتفاع، وذلك لارتفاع رُتْبَةِ النَّبِيِّ.

والصحيحُ أَنَّهُ مأخوذٌ مِنْ هذا، وَمِنْ هذا، فهو لفظٌ مشتركٌ بين المعنيين، والوصفان صالحان للنَّبِيِّ، فهو -عليه الصلاة والسلام- مُنْبِئٌ ومُنْبَأٌ، وعالي الرتبة.

قوله: «المُصْطَفَى»: أَصْلُهَا: (المُصْتَفَى) فالطَّاءُ أَصْلُهَا تاءٌ، لكن القاعدة في اللغة العربية أَنَّهُ إذا اجتمعت التَّاءُ والصادُ قُبِلَتِ التَّاءُ طاءً، وهو مأخوذٌ من الصفة، ف(المُصْطَفَى) أي: المُختار، لكن المُختار مَن؟ الجواب: مِنَ الأنبياءِ، لأنَّ الأنبياءَ مختارون مِنَ المؤمنين، والأنبياءُ أَنفُسُهُم منهم مَن اختاره اللهُ، مثل أُولي العِزِّ الخمسة، وهم: مُحَمَّدٌ وإِبْرَاهِيمَ ومُوسَى ونُوحٌ وَعِيسَى -عليهم الصَّلَاةُ والسَّلَامُ-، وهم مذكورون في كتاب الله في موضعين: في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]، وفي قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، فهو ﷺ مِنَ الْمُصْطَفَيْنِ، فقد اصطفاه اللهُ على جميع الرُّسلِ، بل على جميع الخلقِ كما قال الناظم:

وَأَفْضَلُ الْخَلْقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ نَبِيُّنَا، فَمِلْ عَنِ الشَّقَاقِ^(١)

(١) البيت لبرهان الدين إبراهيم اللقاني، في منظومة جوهرة التوحيد.

ومَّا يَدُلُّ عَلَى اصْطِفَائِهِ أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - خَصَّهُ بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي لَا يُوجَدُ فِي الرِّسَالَاتِ مِثْلُهَا، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى اصْطِفَائِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

قوله: «آلِه»: المراد بها هنا: أتباعه على دينه، لأنَّ (الآل) - على القول الرَّاجح - إن قُرِئَتْ بِالْأَتْبَاعِ، فالمرادُّ بها المؤمنون من قُرَابَتِهِ، وإن أُفْرِدَتْ، فالمرادُّ بها أتباعه على دينه، كما في قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»^(١).

وفي قول القائل: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَتْبَاعِهِ)، المرادُّ المؤمنون من قُرَابَتِهِ، هذا هو الصحيح، ولا يتمُّ المعنى إِلَّا بِذَلِكَ، وَأَمَّا مَنْ حَمَلَ (الآل) عَلَى الْأَتْبَاعِ مطلقاً، أو على المؤمنين من أقاربه مطلقاً، ففي قوله نظرٌ، لكن الذي يظهر من سياقِ المؤلِّفِ أَنَّ المرادَّ بـ (آلِه) قُرَابَتُهُ المؤمنون؛ لقوله: (المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا)، لكن قد يُقَالُ: هذه الأُمَّةُ أَيْضًا مُسْتَكْمِلَةٌ لِلشَّرَفِ بِالنِّسْبَةِ لِلأَمَمِ الْآخَرِينَ، وإن كان بعضُ الأُمَّةِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَنْ نَأْخُذُ بِالْعَمُومِ.

قوله: «المُسْتَكْمِلِينَ»: أي: الطالبين للكمال، كـ (مُسْتَغْفِرٍ): طَالِبٌ لِلْمَغْفِرَةِ، فهم طالبون للكمال، وقد نالوه لقوله: (الشَّرَفَا).

وقيل: (المُسْتَكْمِلِينَ) السَّيْنِ وَالتَّاءِ زَائِدَتَانِ لِلْمَبَالِغَةِ، فمعنى (المُسْتَكْمِلِينَ) أي: الكاملين، فيصIRON على هذا كاملين بأنفسهم، فهم أَكْمَلُوا الشَّرَفَ فِي أَخْلَاقِهِمْ، وَفِي عِبَادَاتِهِمْ، فَإِنَّ الشَّرَفَ وَالسِّيَادَةَ لِأَتْبَاعِ النَّبِيِّ

(١) جزءٌ من حديث صفة الصلاة على النَّبِيِّ ﷺ في التشهد الأخير في الصلاة، أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النَّبِيِّ ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٦).

ﷺ، وإذا كانوا من قرابته نالوا شرفَيْن: شَرَفَ الإِيْمَانِ، وشَرَفَ النَّسَبِ، والقِرابَةِ من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

قوله: «الشَّرَفَا»: ويجوزُ (الشَّرَفَا)، فإن قلنا: (الشَّرَفَا) جمعُ (شريف) صارت صفةً لـ(آل)، وإن قلنا: (الشَّرَفَا) مُفْرَدٌ؛ صارت مفعولاً به لـ(المُسْتَكْمِلِينَ).

٣- وَأَسْتَغِيثُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ

الشرح

قوله: «وَأَسْتَغِيثُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ»: هنا أَظْهَرَ في موضع الإضمار، ولم يقل: (وَأَسْتَغِيثُهُ فِي أَلْفِيَّةٍ)، لأسباب ثلاثة:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّ بَابَ الدَّعَاءِ يَنْبَغِي فِيهِ الْبَسْطُ.

السَّبَبُ الثَّانِي: لَمَّا طَالَ الْفَصْلُ بَيْنَ قَوْلِهِ: (أَحْمَدُ رَبِّي)، (وَأَسْتَغِيثُ اللَّهَ)، حَسُنَ أَنْ يُظْهِرَ فِي مَوْضِعِ الْإِضْمَارِ.

السَّبَبُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: (مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ)، فَلَوْ قَالَ: (وَأَسْتَغِيثُهُ)، لَتَوَهَّمَ الْوَاهِمُ أَنَّهُ يَسْتَغِيثُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فلهذه الأسباب الثلاثة أَظْهَرَ - رحمه الله - فقال: (وَأَسْتَغِيثُ اللَّهَ)، ولم يقل: (أَسْتَغِيثُهُ)، ومعنى (أَسْتَغِيثُ): أَطْلُبُ الْعَوْنَ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: (أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ)، يعني: أَطْلُبُ الْمَغْفِرَةَ.

وما ذهب إليه المؤلِّفُ - رحمه الله - من بدءِ العملِ بهذه الألفيَّة، مع استعانة الله مطابق تمام المطابقة لقول النبي - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «أَحْرِضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَغِيثْ بِاللَّهِ، وَلَا تَعْجِزْ»^(١). فالمؤلِّفُ - بِهَيْمَتِهِ الْعُلْيَا لِنَظْمِ الْأَلْفِيَّةِ - حَرَّصَ عَلَى مَا يَنْفَعُهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ قَالَ: (وَأَسْتَغِيثُ اللَّهَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤).

فِي الْفِيَّةِ)، وَمَنْ اسْتَعَانَ بِاللَّهِ مُلْتَجئًا إِلَيْهِ صَادِقًا فِي قَصْدِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى: يُعِينُهُ، فَإِذَا كَانَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أَمْرًا بِمَعُونَةٍ مِّنْ اسْتِعَانِكَ، وَأَنْتَ مَخْلُوقٌ فَإِعَانَتُهُ مِّنْ اسْتِعَانٍ بِهِ مِّنْ بَابٍ أَوَّلَى، وَلَكِنْ أَصْدَقِ اللَّهِ بِأَنَّكَ تَسْتَعِينُهُ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا أَكْثَرُنَا -نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَعَامِلَنَا بِعَفْوِهِ- يَعْتَمِدُ عَلَى مَا أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنَ الْقُوَّةِ، وَيَنْسَى الْمُعْطَى، وَرُبَّمَا يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ يَدُلُّ عَلَى إِعْجَابِهِ بِنَفْسِهِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-، فَيَقُولُ: فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ وَفَعَلْتُ، إِلَى آخِرِهِ، لَكِنَّ الْمُؤْمِنَ حَقًّا هُوَ الَّذِي يَحْرُصُ عَلَى مَا يَنْفَعُهُ، وَيَقُومُ بِمَا يَسْتَطِيعُ، لَكِنْ مَعَ الاسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-.

وقوله: «فِي الْفِيَّةِ»: أَي: فِي نَظْمِهَا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِمَجْرَدِ النَّظْمِ، بَلْ فِي نَظْمِهَا وَجْمِعِهَا وَسَبْكِهَا، وَجَمِيعِ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَتَقْدِيرُ بَعْضِ الْمُقَدِّرِينَ: (فِي نَظْمِ الْفِيَّةِ) فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْقُصُورِ، فَلَيْسَ بِمَجْرَدِ النَّظْمِ، بَلْ حَتَّى فِي الْإِتْقَانِ وَالْجَمْعِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وقوله: «الْفِيَّةُ»: نِسْبَةٌ إِلَى الْأَلْفِ، وَهَذِهِ الْمَنْظُومَةُ لَا تَزِيدُ عَلَى أَلْفِ بَيْتٍ إِلَّا بَيْتَيْنِ فَقَطْ، وَالْكَسْرُ عِنْدَ الْعَرَبِ مُغْتَفَرٌ، عَلَى أَنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ وَجَدْتَ أَنَّهَا لَمْ تَزِدْ فِي الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّهُ اسْتَشْهَدَ فِي ضَمْنِهَا بَيْتٌ لِّغَيْرِهِ، فَيَسْقُطُ، وَتَكُونُ أَلْفًا وَوَاحِدًا.

وَالْبَيْتُ الْأَوَّلُ هُوَ افْتِتَاحُ الْأَفِيَّةِ: (قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ) إِلَى الْآنَ، لَمْ يَأْتِ مَقُولُ الْقَوْلِ، فَيَصْدَقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا أَلْفُ بَيْتٍ، لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ، وَالْخَطْبُ فِي هَذَا سَهْلٌ، يَعْنِي: لَوْ فَارَضْنَا أَنَّهَا أَلْفٌ وَخَمْسَةٌ، أَوْ أَلْفٌ وَعَشْرَةٌ، فَالْكَسْرُ دَائِمًا عِنْدَ الْعَرَبِ، إِمَّا أَنْ يُجْبَرَ، وَإِمَّا أَنْ يُلْعَى.

قوله: «مَقَاصِدُ»: جَمْعُ (مَقْصِدٍ)، يَعْنِي أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النَّحْوِ قَدْ حَوَتْهُ هَذِهِ الْأَفِيَّةُ.

قوله: «بها»: الباء بمعنى (في) أي مجموعة فيها مقاصد النحو.

قوله: «مَحْوِيَّة»: أي: مجموعة.

لكن كيف يسوغُ لإنسانٍ أن يُثْنِيَ على عمله؟

نقول: ثناء الإنسان على عمله - في الحقيقة - يكونُ حسب نيَّته، فإن أراد بذلك الفخرَ والزَّهوَ والعُلُوَّ، فهو مذمومٌ، وإن أراد بذلك نفعَ الخلقِ، فليس بمذمومٍ، بل يكونُ هذا من الوسائلِ، وهو - رحمه الله - لم يقل هذا لأجل أن يُثْنِيَ على نفسه، وعلى عمله، لكنَّه أراد مِنَّا بهذا القولِ أن نُقْبَلَ على أَلْفِيَّتِهِ التي فيها مقاصدُ النحو.

ثُمَّ يَبَيِّنُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفِيَّةَ - مع شمولها وجمعها لمقاصد النحو - هي سهلة، فقال:

٤- تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَذَلُ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ

الشرح

قوله: «الْأَقْصَى»: اسمٌ تفضيلٍ بمعنى الأبعد، وهو يحتاجُ إلى مسافةٍ طويلةٍ، لكنّها - أي الألفيّة - تُقَرَّبُ بلفظٍ قصيرٍ، لأنَّ الموجزَ هو القصيرُ، فهي تجمعُ لك شتاتَ النحو البعيدة، بلفظٍ قصيرٍ فتقربُ، ومع كون لفظها موجزًا، نفهمُ أنَّ عطاءها قليلٌ، لأنَّ القليلَ لا يُعْطَى إِلَّا القليلُ، فلو كان عندك وعاءٌ صغيرٌ فيه دراهمٌ تكونُ الدراهمُ التي فيه قليلةً، فحتّى لا يفهمَ أحدٌ ذلك قال: (وَتَبْسُطُ الْبَذَلُ...).

قوله: «وَتَبْسُطُ الْبَذَلُ»: يعني: تبذلُ بذلاً مُوسَّعاً، لأنَّ البسطَ بمعنى التوسيع، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦]، فهي تبسطُ البذلَ، أي تُوسِّعُ العطاءَ.

قوله: «بَوَعْدٍ مُنْجَزٍ»: يعني: تعدُّ بالعطاء، ثُمَّ تُنْجِزُهُ بدون تأخيرٍ، بل هو مُوفَّى به على وجه الإنجازِ والسرعة، فجمعت بين أربع صفات:

- الصفة الأولى: تقريبُ الأقصى، أي البعيد.
- الصفة الثانية: الإيجازُ، فلفظها موجزٌ، ليس بكثيرٍ يَمَلُّ منه الإنسانُ، بحيث يقرأ ويقرأ، ولا يحصلُ إِلَّا على فائدةٍ قليلةٍ.

■ الصفة الثالثة: بَسْطُ البذل، أي توسُّيعه، والبذلُ يعني العطاء، فهي توسُّعُ العطاء.

■ الصفة الرابعة: الإنجازُ، فهي تُنْجِزُ ما وَعَدَتْ به، دون تأخير.

ولا يخفى ما في هذا البيت من الاستعارة، حيث صَوَّرَ هذه الألفيَّةَ بحَيٍّ ذي إدراكٍ، وذِي عطاءٍ، وذِي بَسْطٍ، وذِي وَعْدٍ، وإِلَّا فالألفيَّةُ كلماتٌ منظومةٌ، لكن هذا يسمِّيهِ علماءُ البلاغةِ الاستعارة، وهي أن تستعيرَ صفةَ الحيِّ ذي الشُّعُورِ والإرادة، إلى جمادٍ لا شُعُورَ له، ولا إرادة.

٥- وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ

الشرح

قوله: «وَتَقْتَضِي رِضًا»: هل المعنى: تطلبُ مِنَّا أن نترضى على مؤلفها، أو المعنى: تستوجبُ الرضا، بمعنى أن مَنْ يقرأها يرضى عنها، بما تحتويه من المعاني، وما فيها من العلم؟ الجواب: الثاني، فهو أقرب.

قوله: «بِغَيْرِ سُخْطٍ»: هذا من باب بيان أن هذا الرضا كامل، لا يصحبه سُخْطٌ، لأنَّ الرضا قد يُطْلَقُ، وإن كان فيه شيءٌ من السُّخْطِ، فإذا قال: (بِغَيْرِ سُخْطٍ) تبين أنه رضا تامٌّ، ليس فيه سُخْطٌ.

قوله: «ابنُ مُعْطٍ»: ابنُ مُعْطٍ^(١) - رحمه الله - توفِّي سنة (٦٢٨هـ)، والمؤلفُ توفِّي سنة (٦٧٢هـ)، وابنُ مُعْطٍ له أَلْفِيَّةٌ في النَّحوِ، وهو معاصرٌ للمؤلف، لكن أَلْفِيَّةَ ابنِ مُعْطٍ تنقصُ عن أَلْفِيَّةِ ابنِ مالكٍ من وجهين كما يقولون:

الوجه الأول: أنها ليست على بحرٍ واحدٍ، بخلاف أَلْفِيَّةِ ابنِ مالكٍ، فهي على بحرٍ واحدٍ، ومعلومٌ أنَّ القصيدةَ إن لم تكن على بحرٍ واحدٍ، فإنَّ الإنسانَ يجدُ فيها قلقًا.

الوجه الثاني: أنَّ مَعَانِيَهَا أَقَلُّ، بخلاف أَلْفِيَّةِ ابنِ مالكٍ، فهي أكثرُ جمعًا للمسائل، وأسلسُ في اللفظ.

(١) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين، زين الدين، عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والشرق، وأشهر كتبه (الدرة الألفية في علم العربية)، توفي سنة (٦٢٨هـ).

وقد رأيت قطعة من شرح على ألفية ابن معطٍ، وفي الحقيقة لا تقارب ولا تساوي بين ألفية ابن معطٍ وألفية ابن مالك، فقول ابن مالك بأنها فائقة لها -يعني زائدة عليها- صحيح.

وهل يُعدُّ هذا من باب الحسد؟ أعني: أن يصدُّ الإنسانُ النَّاسَ عن قراءة كُتُبِ فلانٍ وفلانٍ؟

الجواب: النِّيَّةُ هي الأصل، فإن كانت نِيَّتُهُ نُصَحَ الخلق، فليس من الحسد في شيء، والذي يدلُّنا على طريق -ولو كان هو الذي صنعه- أحسن من الطريق الآخر، ناصح لنا، أمَّا إن كان الغرضُ الحيلولةَ بين انتفاع النَّاسِ بكتب هذا الرجل -الذي إذا انتفعوا بكتبه ازداد أجرًا عند الله- فهذا مذمومٌ بلا شك.

٦- وَهُوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا

الشرح

قوله: «وَهُوَ»: أي ابن مُعْطٍ.

قوله: «بِسَبْقٍ»: الباءُ للسَّبَبِيَّةِ، أي بسبب سَبْقِهِ لنظم ألفِيَّةٍ في النحو، وليس المرادُ بسببِ سَبْقِهِ في الزَّمنِ، لأنَّ السَّابِقَ قد يكونُ له الفضلُ، وقد لا يكونُ.

قوله: «حَائِزٌ تَفْضِيلًا»: أي مُدْرِكٌ للتَّفْضِيلِ بسببِ سَبْقِهِ لنظم ألفِيَّةٍ في النُّحُو، ووجهُ ذلك أنَّه لَمَّا سَبَقَ إلى هذا فَتَحَ البابَ للنَّاسِ ليسيروا على مَنَوَالِهِ، فكان له فضلُ القُدُورَةِ والأُسُوةِ، وهذا من إنصافِ ابنِ مالِكٍ -رحمه الله-.

قوله: «مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا»: أي مُسْتَحَقٌّ للثَّنَاءِ الجميلِ، وهل (الجميل) صفةٌ كاشفةٌ، أو صفةٌ مقيدةٌ؟ الجواب: ينبني على الخلاف بين العلماء في: هل الثَّنَاءُ لا يكونُ إلَّا في الخير؟

فإن كان الثَّنَاءُ لا يكونُ إلَّا في الخيرِ كان قوله: (الجميلًا) صفةً كاشفةً، وإن كان الثَّنَاءُ يكونُ في الخيرِ والشرِّ، فإنَّها صفةٌ مقيدةٌ.

والصحيح: أنَّه يكونُ في هذا وهذا، كما في الجنَازَةِ التي مَرَّتْ فَأَثْنُوا عليها شرًّا، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «وَجَبَتْ»^(١). فالثَّنَاءُ يكونُ في الخيرِ، ويكونُ في الشرِّ، ما يُضَافُ إليه، وبناءً على هذا يكونُ قوله: (الجميلًا) صفةً مقيدةً، على أنَّه يمكنُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم (١٣٦٧).

أَن نَقُولَ: حَتَّى وَإِنْ كَانَ الثَّنَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْخَيْرِ، فَإِنَّ (الْجَمِيلًا) صِفَةٌ مُّقَيَّدَةٌ،
لَأَنَّ مَطْلَقَ الثَّنَاءِ فِي الْخَيْرِ قَدْ يَكُونُ جَمِيلًا، وَقَدْ يَكُونُ دُونَ ذَلِكَ.

إِذَنْ فَابْنُ مَعْطٍ مُسْتَوْجِبُ الثَّنَاءِ، لِأَنَّهُ سَبَقَ إِلَى نَظْمِ الْأَلْفِيَّةِ، وَفَتَحَ الْبَابَ
لِلنَّاسِ، وَ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»^(١)، وَ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ
سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا...»^(٢).

وَقَوْلُهُ هَذَا مِنْ حَالِ الْعُلَمَاءِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، أَنَّ بَعْضَهُمْ يُثْنِي عَلَى بَعْضٍ فِيمَا هُوَ
أَهْلُهُ، فَلَا يَحْطُطُّ مِنْ قَدْرِهِ، وَلَا يُثْنِي عَلَيْهِ فَوْقَ قَدْرِهِ، بَلْ يَعْطِيهِ مَا هُوَ أَهْلُهُ،
وَالْفَضْلُ بِيَدِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-.

لَا تَظَنَّ أَنَّكَ إِذَا أَثْنَيْتَ عَلَى شَخْصٍ عَالٍ يَسْتَحِقُّ الثَّنَاءَ أَنَّ هَذَا يَحْوُلُ بَيْنَكَ،
وَبَيْنَ التَّوْفِيقِ، بَلْ هَذَا مِنْ تَوْفِيقِكَ، فَالَّذِي قُدِّرَ لَكَ سَيِّئَاتِكَ، فَلَيْسَ كَوْنُكَ تَغْطِي
مَحَاسِنَ النَّاسِ وَفَضَائِلَهُمْ هُوَ الَّذِي يَرْفَعُكَ، بَلْ إِنَّهُ لَا يَرْفَعُكَ، لَا عِنْدَ اللَّهِ،
وَلَا عِنْدَ النَّاسِ، لَكِنِ الَّذِي يَرْفَعُكَ أَنْ تُبَيِّنَ الْحَقَّ أَيْنَمَا كَانَ، فِي أَيِّ مَكَانٍ، وَفِي
أَيِّ زَمَانٍ، وَمِنْ أَيِّ شَخْصٍ يَكُونُ الْحَقُّ، فَيَجِبُ أَنْ تُبَيِّنَهُ، وَمَا دُمْتَ نَاصِحًا لِلأُمَّةِ
بِحَقٍّ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَفْرَحَ إِذَا صَدَرَ الْحَقُّ مِنْكَ، أَوْ مِنْ غَيْرِكَ.

صَحِيحٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَوَدُّ أَنْ يَكُونَ صَدُورُ الْحَقِّ مِنْ عِنْدِهِ، لِأَجْلِ أَنْ يَكُونَ
سَابِقًا بِالْخَيْرَاتِ، وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِعِبَادِ اللَّهِ، لَكِنِ لَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَحْوَلَ بَيْنَ
النَّاسِ، وَبَيْنَ الْحَقِّ، لِأَجْلِ أَنْ يَصْرِفَ وَجْهَهُ النَّاسَ إِلَيْهِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِمَارَةِ، بَابُ فَضْلِ إِعَانَةِ الْغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ، رَقْمُ (١٨٩٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً أَوْ سَيِّئَةً، وَمَنْ دَعَا إِلَى هُدًى أَوْ ضَلَالَةٍ،
رَقْمُ (١٠١٧).

والحاصل: أَنَّ ابنَ مالِكٍ - رحمه الله - أثنى على ابنِ مُعْطٍ بالجميل، لَسَبْقِهِ إلى هذا الطريقِ الذي فتحه للنَّاسِ.

وجاء السيوطي^(١) - بعد ابنِ مالِكٍ - ونَظَمَ أَلْفِيَّةً، قال فيها:

فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ لِكُونِهَا وَاضِحَةَ الْمَسَالِكِ^(٢)

وَأَلْفِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدِي بَخْطِي، لَكِنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ مَا فَاقَتْ أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ، فعندما تَقْرُؤُهَا تَجِدُ فِيهَا قَلَقًا، فليست بأَوْضَحَ من أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، فلا تَكَادُ تَفْهَمُ مِنْهَا شَيْئًا.

ثُمَّ جَاءَ آخِرُ بَعْدِ السُّيُوطِيِّ، وَنَظَمَ أَلْفِيَّةً، وَقَالَ: (فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ السُّيُوطِيِّ)، وَلَا أُدْرِي هَلْ يَأْتِي فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَحَدٌ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ؟

عَلَى كُلِّ حَالٍ، الْفَضْلُ بِيَدِ اللَّهِ، وَالَّذِي حَصَلَ لِابْنِ مَالِكٍ - رحمه الله - مِنْ عَدَمِ الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ جَعَلَهُ اللَّهُ لَهُ بَعْدَ مَمَاتِهِ، حَيْثُ أَقْبَلَ النَّاسُ عَلَى كُتُبِهِ.

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيرى السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أديب، توفي سنة (٩١١هـ). انظر الأعلام (٣/ ٣٠١).

(٢) طبعت في القاهرة، في مكتبة المنار، مطبعة الترقى، سنة (١٣٣٢هـ)، والبيت في (ص: ٢).

٧- وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَبَاتٍ وَافِرَةٍ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

الشرح

قوله: «يَقْضِي»: أي يحكم، لأنَّ القضاء يكون بمعنى الحكم، والجملة هنا خبرية لفظاً، إنشائية معنى، لأنَّ المراد بها الدُّعاء، يعني: أسأل الله أن يقضي بهباتٍ وافرة، و(الهبات) جمع (هبة)، وهي العطية والمنحة، و(الوافرة) الكثيرة.

قوله: «وَلَهُ»: أي لابن مُعْطٍ، وبدأ بنفسه أولاً، لأنَّه ينبغي للإنسان إذا دعا أن يبدأ بنفسه أولاً، قال موسى -عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ-: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، وقال نوح -عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ-: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ﴾ [إبراهيم: ٤١]، فَقَدَّمَ نفسه على والديه، وقال النَّبِيُّ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ»^(١)، والبداءُ بالنفس هي الأولى في الدُّعاء.

قوله: «فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ»: يعني يوم القيامة، وهذا بالنسبة لابن مُعْطٍ، حيث إنَّه قد مات، ولا يمكنُ له الهباتُ إلَّا في الآخرة، أمَّا بالنسبة لابن مالك، فيمكن أن تكون له هباتٌ في الدنيا، وهباتٌ في الآخرة، لأنَّه موجودٌ، ولكنَّه -رحمه الله- اختار أن تكون الهباتُ في الآخرة، لأنَّها هي الباقية.

وقد أورد بعضُ النَّاسِ على هذا البيتِ إيرادَيْنِ:

الإيراد الأول: وصفُ (الهبات)، وهي جمعُ ب(وافرة)، وهي مفردٌ،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثُمَّ أَهْلُهُ ثُمَّ الْقَرَابَةُ، رقم (٩٩٧).

والأفصحُ فيها المطابقةُ، فيقال: (بِهَبَاتٍ وَافِرَاتٍ) كما قال تعالى: ﴿وَقُدُّورٍ رَاسِيَتٍ﴾ [سبأ: ١٣] ولم يقل: (راسية).

الإيراد الثاني: في قوله: (لِي وَلَهُ)، حيث خصَّ نفسه وابنَ مُعْطٍ بالدُّعاء، ولم يدعُ لجميع المسلمين، وقالوا: لو قال:

وَاللَّهُ يَقْضِي بِالرِّضَا وَالرَّحْمَةِ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الْأُمَّةِ
فلو قال ذلك لكان أحسنَ.

والجوابُ عن الأوَّل أن نقول: إذا كان الجمعُ لما لا يُعقل، فإنَّه يجوزُ أن يوصَفَ بالمفرد، وهذا في جمع الكثرة كثيرٌ، ولكنَّه في جمع القِلَّة قليلٌ، وإن كان الأفصحُ في جمع القِلَّة المطابقة، وفي جمع الكثرة الإفراد، و(بِهَبَاتٍ) من جَمْعِ القِلَّة، لأنَّ جموعَ القِلَّةِ نوعان:

الأوَّل: الجمعُ السَّالمُ من مذكَّرٍ، أو مؤنَّثٍ يُعَبَّرُ من جمع القِلَّة، مثل: (المسلمون والمسلمات).

الثَّاني: جموع التَّكسير الدالَّة على أوزانٍ مُعيَّنة للقِلَّة، فجمعُ القِلَّة أوزانُه أربعة، قال ابنُ مالكٍ فيها:

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جَمْعُ قِلَّةٍ

وجمعُ التَّكسير له أوزانٌ للقِلَّة مُعيَّنة، وكذلك له أوزانٌ مُعيَّنة للكثرة.

المهمُّ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ قَالَ: (بِهَبَاتٍ وَافِرَةٌ) لَسَبِّينَ:

السَّببُ الأوَّل: أَنَّهُ قَالَ: (بِهَبَاتٍ وَافِرَةٌ)، وذلك من أَجْلِ النَّظْمِ، فَالنَّظْمُ

يحمل الإنسان على شيءٍ غيره أَوْلى منه.

السَّبَبُ الثَّانِي: كَأَنَّهُ - رحمه الله - أراد (بِهَبَاتٍ وَافِرَةٍ) لَمَّا كَانَ الْوَفُورُ دَالًّا عَلَى الْكَثْرَةِ، اسْتَغْنَى بِالْمَعْنَى عَنِ اللَّفْظِ عَنْ قَوْلِهِ: (وَافِرَات).

وعلى كُلِّ حَالٍ، فَالْقَاعِدَةُ الَّتِي نَسْتَفِيدُهَا مِنْ ذَلِكَ - بَغْضِ النَّظَرِ عَنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ - هِيَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي نَعْتِ الْجَمْعِ لغيرِ الْعَاقِلِ إِذَا كَانَ جَمْعَ كَثْرَةٍ، فَالْأَفْصَحُ الْإِفْرَادُ، وَإِذَا كَانَ جَمْعَ قَلَّةٍ فَالْأَفْصَحُ الْمِطَابَقَةُ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ، يَعْنِي يَجُوزُ أَنْ تَجْمَعَ فِي حَالٍ يَكُونُ الْأَفْصَحُ فِيهَا الْإِفْرَادُ، وَيَجُوزُ أَنْ تُفْرَدَ فِي حَالٍ يَكُونُ الْأَفْصَحُ فِيهَا الْمِطَابَقَةُ، وَهَذَا بِخِلَافِ التَّشْنِيعِ، فَالتَّشْنِيعُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْمِطَابَقَةِ.

الجواب عن الثَّانِي: أَنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يَدْعُوَ الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ، وَلِغَيْرِهِ مِمَّنْ يَرَى تَخْصِصَهُ، نَعَمْ لَوْ قَالَ: (لِي وَلَهُ وَلَا تَقْضِي بِإِهْبَاتٍ لِغَيْرِنَا)، لَكَانَ هَذَا خَطَأً، أَمَّا تَخْصِصُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ بِالذُّعَاءِ، أَوْ مَنْ شَاءَ مِنَ النَّاسِ، فَإِنَّهُ لَا يُلَامُ عَلَيْهِ وَلَا يُذَمُّ، وَلَكِنَّهُمْ الْمُحْشُونَ دَائِمًا!

وقد جاءت السُّنَّةُ بِالتَّخْصِيسِ لِلنَّفْسِ كَثِيرًا، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْتَتِحُ صَلَاتَهُ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...»^(١)، وَيَدْعُو فِي صَلَاتِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ قَائِلًا: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَاهْدِنِي...»^(٢)، وَجَاءَتِ السُّنَّةُ أَيْضًا بِتَخْصِيسِ الْغَيْرِ كَثِيرًا، كَقَوْلِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، رقم (٧٤٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، رقم (٥٩٨).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما يقول بين السجدين، رقم (٢٨٤).

النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ...»^(١)، وهو -بلا شك- أنصح الأمة للأمة، وأشدُّهم رحمةً بالمؤمنين، ومع ذلك يدعو لنفسه ولغيره، بل ويبدأ بنفسه.

إِذَنْ لَا اعْتَرِاضَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ، فَهُوَ ذَكَرَ رَجُلًا تَقَدَّمَ فِي فِعْلِ الْخَيْرِ، فَدَعَا لِنَفْسِهِ وَلَهُ، فَهَذَا حَقُّهُ، وَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت، والدعاء له إذا حُضِرَ، رقم (٩٢٠).

الكلام وما يتألف منه

قوله: «الكلام وما يتألف منه»: هذه ترجمة، وأصلها: (هذا باب الكلام وما يتألف منه)، ففيها محذوفان: المحذوف الأول: المبتدأ.

المحذوف الثاني: الخبر الذي هو المضاف، حيث حذف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

فصار (الكلام وما يتألف منه)، أي ما يجتمع منه الكلام.
قال رحمه الله تعالى:

- ٨- كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كـ (اسْتَقِم) وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ
٩- وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَم وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمَّ

الشرح

قوله: «كَلَامُنَا»: أي كلامنا نحن النحويين، فالضمير يعود على النحويين، لأن ابن مالك - رحمه الله تعالى - من أئمة النحو، فإذا قال: (كَلَامُنَا) وأضاف الكلام إلى نفسه ومن كان كلامه على مثل شاكلته، صار المراد: (كَلَامُنَا نحن النحويين)؛ احترازًا من الكلام في اللغة، لأن الكلام في اللغة أعم مما قاله - رحمه الله -، فالكلام في اللغة يُطلق على كل شيء، فكل ما تكلم به الإنسان،

من مفيدٍ، وغير مفيدٍ، فإنه كلامٌ في اللغة العربية، لكن عند النحويين (الكلامُ لفظٌ مفيدٌ).

قوله: «لَفْظٌ»: اللَّفْظُ هو ما ينطقُ به اللسانُ، فخرج بهذا القيد أربعة أشياء: الكتابة، والإشارة، والعلاماتُ -أو النُّصُب-، والعَقْدُ بالأصابع، فإنَّها تفيدهُ ما يفيدُه الكلامُ، وليست كلامًا.

فالإشارة: مثل أن أُشيرَ لشخصٍ بيدي للذهاب.

والكتابةُ بالقلم: فهي تفيدهُ ما يفيدُه الكلامُ، ولكنها ليست لفظًا.

والعَقْدُ بالأصابع: كما في حديث صفة الصلاة: «عَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ»^(١)، يعني أنَّ العربَ تعقِدُ بأصابعها عقودًا تدلُّ على عددٍ معيَّن، وهذا أيضًا يفيدُ بلا شك، ويقومُ مقامُ الكلام، لكنَّه ليس لفظًا، فلا يكونُ كلامًا عند النحويين.

والعلاماتُ -أو النُّصُب-: مثل علامات الطريق التي تُوضَعُ في الطريق كأحجارٍ، أو أخشابٍ منصوبة، أو غيرها، بدون أن يُكْتَبَ عليها شيءٌ، هذه كأنَّها تقولُ لك: الطريقُ من هنا، فهي قائمةٌ مقامَ النُّطق، لكنها ليست لفظًا، فلا تكونُ كلامًا.

قوله: «مُفِيدٌ»: قالوا: الفائدة هي أن يُفيدَ الكلامُ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها من قِبَلِ المتكلِّم، ومن قِبَلِ المُخاطَب، بمعنى أنَّ المخاطَبَ لا يترقَّبُ شيئًا سوى ذلك، فإذا قلتُ: (أَذَنُ الْمُؤَذِّن) فَإِنَّكَ لا تترقَّبُ شيئًا آخرَ، لأنَّ الجملةَ تَمَّتْ، فلا تحتاجُ إلى شيءٍ، إِذْ هو لفظٌ مفيدٌ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صفة الجلوس في الصلاة، رقم (٥٨٠).

فإذا قلت: (إِنْ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ)، فهنا لا يحسنُ أن تسكتَ، لأنَّ المخاطَبَ يترقَّبُ شيئاً يستفيدُ به، وأنت الآن لم تُفِدهُ بشيءٍ، بل علَّقته بهذا الشرط، وسيكونُ في ذهنه كُلُّ الاحتمالات: (إِنْ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ خرجنا من المسجد)، (إِنْ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ صار كذا وكذا) لا يدري، فكلُّ شيءٍ يقدِّره.. فأنت بذلك لم تُفِدهُ معنى يقف عليه، فالكلامُ هنا لَمَّا زَادَ نقص، فقوْلُك: (أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ) هذا كلامٌ تامٌّ، وقوْلُك: (إِنْ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ) زدنا (إِنْ) فنقص المعنى، ويُغزِّرُ بها فيقال: (ما الشيء الذي إذا زِدْتَهُ نقص؟) نقول: هو الكلامُ المفيدُ إذا دَخَلَتْ عليه أداة الشرط.

وكذلك أيضاً: إذا قلت: (إِنْ جَلَسْتَ فِي الْمَسْجِدِ تُرَاجِعُ وَتُذَاكِرُ، وَتَبْحَثُ مَعَ زَمَلَائِكَ، وَتَنْظُرُ فِي كِتَابِكَ)، فهذا ليس كلاماً مع أنَّه طويلٌ، لأنَّه غيرُ مفيدٍ، فإذا قلت: (...أدركت العلمَ)، صار الآن كلاماً، ولا حاجة أن نقول: إِنْ الكلامُ يتركَّبُ من اسمين، أو مِنْ فِعْلٍ واسمٍ، أو مِنْ فِعْلٍ وفاعلٍ، فهذا لا نحتاجه، لأنَّه يطوَّلُ بنا الكلامُ، والمقصودُ أن نفهم أنَّ الكلامَ عند النحويين هو كُلُّ لفظٍ مفيدٍ.

وقوله: «كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ»: لم يُبيِّن أن تكون الفائدةُ جديدةً، أو غيرَ جديدةٍ، بل أطلق، فإذا كان مفيداً، فسواء كانت الفائدةُ جديدةً، أم معلومةً مِنْ قَبْلُ، فإنَّه يكونُ كلاماً عند النحويين، فإذا قلت: (السَّهَاءُ فَوْقَنَا)، فهل هذا كلامٌ؟ نعم، لأنَّه أفاد، ويرى بعضُ النحويين أنَّه إذا لم يأتِ بفائدةٍ جديدةٍ، فإنَّه ليس بكلامٍ، ولكنَّ الصحيحَ -بلا شكٍّ- أنَّه كلامٌ، صحيحٌ أنَّ المخاطَبَ لم يستفدِ الفائدةَ المطلوبةَ، لكنَّه كلامٌ لو خاطَبْتَ به مَنْ لا يعلمُ لاستفاد فائدةً جديدةً.

إِذَنْ: إذا قلت: (رَبُّنَا اللهُ)، فإنه كلامٌ؛ لأنَّه مفيدٌ، وإذا قلت: (نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ)، فهذا كلامٌ؛ لأنَّه مفيدٌ، وإذا قلت: (النَّارُ حَارَّةٌ)، فهذا كلامٌ؛ لأنَّه مفيدٌ، وإن كانت الفائدة معلومةً، وإذا قلت: (الماءُ جوهرٌ سيَّالٌ)، فهذا كلامٌ؛ لأنَّه مفيدٌ.

قوله: «كَاسْتَقِمَّ»: الكافُ هنا للتَّمثِيلُ، أي مثاله: (اسْتَقِمَّ)، يعني: كفائدة: (اسْتَقِمَّ)، وعلى هذا فَالتَّمثِيلُ للتَّقْيِيدِ، وذلك أَنَّك إذا قلت: (اسْتَقِمَّ)، استفدت -أيها المخاطبُ- فائدةً تامَّةً، فلا تترقَّبُ، ولا تنتظرُ كلامًا آخرَ، ف(اسْتَقِمَّ) لفظٌ مفيدٌ، وقد أفاد رغم أنه كلمةٌ واحدةٌ؛ لأنَّه تضمنت كلمةً أخرى، فإنَّ قولك: (اسْتَقِمَّ)، أي (أنت)، فهو مُكوِّنٌ من فعلٍ وفاعلٍ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا، وهو في حُكم الظاهر، وعليه؛ فلا يحتاجُ أن يكونَ الكلامُ مركَّبًا من كلمتين فأكثر تركيبًا محسوسًا، بل إذا رُكِّبَ ولو تركيبًا تقديرًا، فإنه يُعتَبَرُ كلامًا.

إِذَنْ: يُشْتَرَطُ في الكلام أن يكونَ لفظًا، وخَرَجَ بهذا أربعةُ أشياء: الإشارة، والكتابة، والعلامات، والعقد، وأن يكونَ (مفيدًا)، ويخرجُ به ما لا يُفيدُ، فإنَّه لا يسمَّى كلامًا، ولو طال، والمرادُ بالفائدة ما يَحْسُنُ السكوتُ عليها، سواء كانت متجددةً، أم غيرَ متجددةٍ.

قوله: «الْكَلِمُ»: جمعُ (كَلِمَةٍ)، والمرادُ به كلامُ النَّاسِ، وهو ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام: اسمٍ، وفِعْلٍ، وحرفٍ، ولا يمكنُ لأيِّ كلمةٍ أن تخرجَ عن هذه الأقسام الثلاثة.

■ فإن دَلَّ بهيئته على معنى وزمانٍ، فهو فِعْلٌ.

■ وإن دَلَّ على معنى دون زمانٍ، فهو اسمٌ.

■ وإن دلَّ على معنى في غيره، فهو حرفٌ.

وكونُ الاسمِ هو الأصل، أو الفعلِ هو الأصل، هذا محلُّ خلافٍ، لا دخلَ لنا به، فنخشى أن نكونَ مثلَ الذين غُزِيَتْ بلادُهُم وهم يتجادلون: هل البيضةُ أصلُ الدجاجة، أو الدجاجةُ أصلُ البيضة؟ وعموماً الذي نرى أنَّه ما مِنْ فعلٍ إلَّا وله اسمٌ، إمَّا مستترٌ، وإمَّا ظاهرٌ، فهما متلازمان دائماً.

وبدأ بالاسم، لأنَّه أشرفُ الأقسامِ الثلاثة، ثُمَّ ثنى بالفعل بالواو دون (ثُمَّ)، إمَّا لضيقِ النَّظمِ وضرورةِ الشَّعر، وإمَّا لأنَّ الاسمَ والفعلَ ليس بينهما كما بين الاسمِ والفعلِ والحرفِ، وأخَّرَ الحرفَ لقصوره، ولأنَّه لا يمكنُ أن يكونَ له معنى في نفسه.

ف(مِنْ) - مثلاً - حرفٌ جرٌّ ليس له معنى في نفسه أبداً، فلا يُعرَفُ معنى الحرفِ إلَّا بغيره.

أمَّا الفعلُ فيُعرَفُ معناه بنفسه، وإن كان ليس كلاماً، فلو قلت: (قَامَ) لعرفت معنى القيام.

وكذلك الاسم، ف(البيت) - مثلاً - تعرفُ معناه، وإن كان ليس كلاماً.

لكن (مِنْ) وجميع الحروف لا تعرفُ معناها، فهو متأخِّرُ رتبةً.

فإذا قال قائلٌ: ما الدليلُ على أنَّ الكلامَ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ؟

قلنا: التَّبَعُ والاستقراءُ، لأنَّ العلماءَ الذين اعتنوا باللغة العربيةَ تتبَّعوا

كلامَ العربِ، ووجدوه لا يخرجُ عن هذه الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف.

فإن قال قائل: ما تقولون في أسماء الأفعال مثل: (مَهْ)، و(صَهْ)، وما أشبههما، هل تجعلونها قِسْمًا رابعًا، أو تجعلونها من الأقسام الثلاثة؟ قلنا: من الأقسام الثلاثة، ولهذا نقول: اسمُ فعلٍ. فمثلاً (صَهْ) بمعنى: (اسْكُتْ)، كما نقول: (مُحَمَّدٌ)، تُسَمَّى به شخصًا، فأنا سَمَّيْتُ (اسْكُتْ) بكلمة (صَهْ)، ولهذا نقول: (اسمُ فعلٍ)، يعني اسمًا دالًّا على فعلٍ، كما يدلُّ العَلَمُ على شخصٍ.

قوله: «الكَلِمُ وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ»: يعني: واحد الكَلِم - الذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام - كَلِمَةٌ، والكلمةُ هي (اللفظُ الموضوعُ لمعنى مفرد)، وقولنا: (الموضوعُ لمعنى)، خرج بذلك المُهْمَلُ الذي ليس له معنى، مثل: (دَيْزٌ) مقلوب (زيد)، فهذا يُسَمَّى لفظًا، لكنَّه ليس كلمةً، ولا كلامًا، فليس كلمةً، لأنَّه لم يُوضَعْ لمعنى، وليس كلامًا، لأنَّه ليس مفيدًا، وعلى هذا فـ(الكَلِم) اسمُ جنسٍ جمعيٌّ.

واسمُ الجنسِ الجمعيُّ هو الذي يُفَرِّقُ بينه، وبين مفردِه بالتَّاء، أو بالياء، بالتَّاء مثل: (شَجَرَةٌ وشَجَر)، وبالياء مثل: (رُومِي ورُوم، وإِنْسِي وإِنس).

وقوله: «الكَلِمُ»: هو ما تركَّب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر، مثاله: قولك: (إِنْ قَامَ مُحَمَّدٌ)، فهذا كَلِمٌ، لأنَّه مُكوَّنٌ من ثلاثِ كلماتٍ، ولا يمكنُ أن تُسمِّيَه كلامًا، لأنَّه لم يُفدَّ.

كلمة «عَمَّ»: تحتُمَلُ أن تكونَ فعلًا ماضيًا، يعني أنَّ القولَ عَمَّ الكلامَ والكلمةَ، وتحتُمَلُ أن تكونَ اسمَ تفضيلٍ، أي (القَوْلُ أَعَمُّ)، أي: أعمُّ من الكلمةِ، وأعمُّ من الكَلِمِ، وتحتُمَلُ أن تكونَ اسمَ فاعِلٍ، حُذِفَتْ منها الألفُ

تخفيفاً، والتَّقديرُ: (والقولُ عامٌّ)، ولكن أحسنُ التَّقديرَاتِ أن نجعلها فعلاً ماضياً، لأننا إذا جعلناها فعلاً ماضياً، لم نحتاج إلى شيءٍ.

أما إذا قلنا: إنها اسمٌ تفضيلٌ فمعناه: أنه حُذِفَ منها شيءٌ، وهو الهمزة، وإن جعلناها اسمَ فاعلٍ، فمعناه حُذِفَ منها شيءٌ، وهو الألف، وإن جعلناها فعلاً ماضياً لم يُحْذَفَ منها شيءٌ، وحصل المقصودُ بذلك.

إِذْنُ: (القولُ) يعمُّ الكلامَ والكلمةَ، فالكلامُ - وهو اللفظُ المفيدُ - يُسمَّى قولاً، و(الكلمةُ) وهي ما دلَّ على معنى مفردٍ - أي غير مُركَّبٍ - تُسمَّى (قولاً)، فإذا قلنا: (قامَ محمَّدٌ)، نسَمِّيه كلاماً، ونسَمِّيه قولاً، ولا نسَمِّيه كلمةً، وإذا قلنا: (محمَّدٌ) فقط، نسَمِّيه (كلمةً)، ونسَمِّيه (قولاً)، ولا نسَمِّيه (كلاماً).

وقوله: «يُؤَمُّ»: بمعنى: يُقَصَّدُ، يعني: أن الكلمةَ - التي هي قولٌ مفردٌ - قد يُرادُ بها الكلامُ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية - رحمه الله -: (وهذا هو المرادُ بها في القرآنِ والسُّنةِ)^(١)، يعني أن: المرادُ بـ(الكلمة) في القرآنِ والسُّنةِ هو الكلامُ، فكلُّما وَجَدْتَ (كلمةً) في القرآنِ والسُّنةِ، فالمرادُ بها الكلامُ، وليس المرادُ بها القولُ المفردُ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾^(١١) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴿[المؤمنون: ٩٩-١٠٠]، الكلمةُ هنا يعني بها، ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾^(١١) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴿، فالكلمةُ هنا أكثرُ من جملةٍ، وقال الله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] فقال:

(١) انظر مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٠/٢٣٢).

﴿كَلِمَةً﴾ مع أَنَّهُمْ قالوا جملة ﴿أَتَخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤]، وقال النَّبِيُّ ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ»^(١)، والذي قاله الشَّاعِرُ كلامٌ، وليس كلمةً، وتقولُ: (قام فلانٌ خطيبًا، فقال كلمةً مؤثرةً)، أي: خطبَ خطبةً طويلةً فأثَّرت.

إِذَنْ: (قَدْ) هنا للتَّحْقِيقِ، وليست للتَّخْفِيفِ، ويجوزُ أن نجعلها للتَّخْفِيفِ؛ باعتبار اصطلاح النَّحْوِيِّينَ، وليس بالنسبة للغة العربيَّة، لأنَّ النَّحْوِيِّينَ لا يريدون بالكلمة الكلامَ، بل يريدون بالكلمة القولَ المفردَ، فيجعلون مثلاً: (قَامَ مُحَمَّدٌ) كلمتين: (قَامَ) و(مُحَمَّدٌ)، فعلى هذا نقولُ: إِنَّ (قَدْ) في كلام ابنِ مالِكٍ، إمَّا للتَّحْقِيقِ، وإمَّا للتَّخْفِيفِ، لكن للتَّحْقِيقِ باعتبار اللغة العربيَّة، فإنَّ اللغة العربيَّة تعني بالكلمة الكلامَ المفيدَ، حتى ولو كانت خطبةً مؤلَّفةً من ثلاثِ صفحاتٍ، فهي في اللغة العربيَّة كلمةٌ، أو للتَّخْفِيفِ بناءً على اصطلاح النَّحْوِيِّينَ، لأنَّ الكلامَ في اصطلاح النَّحْوِيِّينَ لا بُدَّ أن يتركَبَ من كلمتين فأكثر.

(١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية، رقم (٣٨٤١)، ومسلم: كتاب الشعر، رقم (٢٢٥٦).

لَمَّا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الْكَلَامَ تَنْقَسِمُ مُفْرَدَاتُهُ إِلَى: اسْمٍ، وَفِعْلٍ، وَحَرْفٍ، بِدَأْ بِعَلَامَاتِ الْاسْمِ، فَقَالَ:

١٠- بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَاءِ وَالْأَلِ (وَمُسْنَدٌ لِلْاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ

الشرح

يعني: حصل للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف بهذه الأشياء الخمسة، وهي: (الجرُّ، والتَّنوينُ، والنَّداءُ، وأل، والإسنادُ).

قوله: «بِالْجَرِّ»: يعني أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ تَقْبَلُ الْجَرَّ فَهِيَ اسْمٌ، وليس المعنى أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ تَجْرُهَا فَهِيَ اسْمٌ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: كُلُّ كَلِمَةٍ تَجْرُهَا فَهِيَ اسْمٌ، جَاءَ شَخْصٌ وَقَالَ: أَنَا أَجَرُّ (ضَرَبَ)، وَأَقُولُ: (ضَرَبَ)، وليس المعنى أَنِّي عِنْدَمَا أَرَى كَلِمَةً مَكْسُورَةً تَكُونُ اسْمًا، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]؛ فَلَا نَقُولُ: ﴿يَكُنْ﴾ اسْمٌ، لِأَنَّهَا لَمْ تُجَرَّ، بَلْ حُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ لِعَارِضٍ، وَهُوَ التَّقَاءُ السَّائِكِينَ، وَإِلَّا فَهِيَ مَجْزُومَةٌ، لَكِنِ الْمَعْنَى: كُلُّ كَلِمَةٍ تَقْبَلُ الْجَرَّ فَهِيَ اسْمٌ، فَهِيَ عَلَامَةٌ تُبَيِّنُ الْمَعْلُومَ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: (العَرَبُ عَلَامَتُهُمْ لُبْسُ الْعِمَامَةِ)، يَعْنِي أَنَّهُمْ يَتَمَيَّزُونَ عَنْ غَيْرِهِمْ بِذَلِكَ، فَكُلَّمَا وَجَدْنَا شَخْصًا ذَا عِمَّةٍ، فَهُوَ عَرَبِيٌّ، كَذَلِكَ كُلَّمَا وَجَدْنَا كَلِمَةً مَجْرُورَةً، فَهِيَ اسْمٌ، وَهَذِهِ هِيَ الْعَلَامَةُ الْأُولَى.

والجر يشملُ الجرَّ بالحرف، والجرَّ بالإضافة، والجرَّ بالتَّبعية، وقد اجتمعت هذه الثلاثة في البسملة: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، فَكَلِمَةُ (اسم) مَجْرُورَةٌ بِحَرْفِ (الباء)، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ، وَلَفْظُ (الرَّحْمَنِ) مَجْرُورٌ بِالتَّبَعِيَّةِ.

قوله: «والتَّنْوِينُ»: المعنى: كُلُّ كلمةٍ مُتَوَنِّةٍ فهي اسمٌ، وهذه هي العلامةُ الثانيةُ من علاماتِ الأسماء، والتَّنْوِينُ: نونٌ ساكنةٌ تلحقُ أواخرَ الكلامِ لفظاً، لا خطأً، فـ(زَيْدٌ) -مثلاً- فيها نونٌ ساكنةٌ غيرُ مكتوبةٍ.

وقال مُعَلِّمونا -ونحن في أوَّلِ الطلبِ -: (التَّنْوِينُ ضَمَّتَانِ، أو فِتحَتَانِ، أو كسرتَانِ)، وهذا التَّعْرِيفُ صحيحٌ وواضحٌ، لكن عند التَّعَمُّقِ نقولُ: إِنَّ الضَّمَّتَيْنِ والْفِتحَتَيْنِ والكسرتَيْنِ علامةٌ على التَّنْوِينِ، وليس هو التَّنْوِينُ.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، فـ﴿صِرَاطٍ﴾ منوَّنةٌ، و﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ منوَّنةٌ، فكلُّ منهما اسمٌ لوجود علامتين: الجرِّ والتَّنْوِينِ، ومثله قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢٠]، فـ﴿صِرَاطًا﴾ اسمٌ، وفيها علامةٌ واحدةٌ، وهي التَّنْوِينُ.

إِذَنْ كُلُّ كلمةٍ فيها تنوينٌ فهي اسمٌ، واستثنى بعضهم تنوينَ التَّزْنِيمِ، والتَّنْوِينِ الغالي، ولكن لا حاجةَ للتَّطْوِيلِ، بل نقولُ: المرادُ بذلك التَّنْوِينُ الذي يكون به الصَّرْفُ، هذا هو الذي يكون علامةً للاسم، ومن ذلك قولُ الله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَلَآ وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]، فـ﴿أَغْلَلَآ﴾ و﴿سَعِيرًا﴾ منونتان، فهما اسمان، وأمَّا ﴿سَلَاسِلًا﴾ فهي اسمٌ أيضاً مع أنَّها غيرُ منوَّنة لوجود مانعٍ، لكنَّها في الأصلِ قابلةٌ للتَّنْوِينِ، على أنَّ فيها قراءةً أيضاً: (سَلَاسِلًا) بالتَّنْوِينِ.

قوله: «وَالنِّدَاءُ»: النِّدَاءُ هو العلامةُ الثالثةُ من علاماتِ الاسمِ، فكلُّ كلمةٍ مناداةٍ فهي اسمٌ، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿يٰحَيُّ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢]، فـ﴿يٰحَيُّ﴾ اسمٌ، لأنَّها مناداةٌ، فالنِّدَاءُ علامةٌ، سواء كانت في التَّركيبِ أم في

التَّقدير، فقولنا: (يا رجلُ)، كَلِمَةُ (رجل) اسمٌ، لِأَنَّهَا مُصَدَّرَةٌ بـ(يا) النِّداء، كذلك لو قلت: (يا ضَرْبَ)، تكون (ضَرْبَ) اسمًا، لِأَنَّنا ناديناها، وهذا يعني أَنَّ عندنا رجلًا اسمُهُ (ضَرْبَ)، ففي اللغة اسمُ (يزيد)، وأصلُها فعلٌ مضارعٌ، وفيها (شَمَر) وهي فعلٌ ماضٍ.

إِذَنْ كُلُّ كَلِمَةٍ صَحَّ أَنْ تُنَادَى فِيهَا اسمٌ، وَكُلُّ كَلِمَةٍ صُدِّرَتْ بِالنِّداءِ فِيهَا اسمٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦]، فَإِنَّ (يَا) لَيْسَتْ لِلنِّداءِ، وَلَكِنَّهَا لِلتَّنْبِيهِ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا لِلنِّداءِ يَكُونُ الْمُنَادَى مَحْذُوفًا، وَالتَّقديرُ: (يَا رَبِّي لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ)، وَكَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥]، فَعَلَى قِرَاءَةِ (أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ)، إِمَّا أَنْ نَجْعَلَ (يَا) لِلتَّنْبِيهِ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا لِلنِّداءِ يَكُونُ الْمُنَادَى مَحْذُوفًا، وَالتَّقديرُ: (أَلَا يَا قَوْمِ اسْجُدُوا).

قوله: «وَأَلَّ»: العَلَامَةُ الرَّابِعَةُ مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: (أَلَّ) كُلُّهَا أَدَاةُ تَعْرِيفٍ، فَـ(المساجد) -مَثَلًا- اسمٌ، وَ(البيوت) اسمٌ، وَ(الإبل) اسمٌ، وَالْجِبَالُ، وَالشَّمْسُ، وَالْقَمَرُ... كُلُّ كَلِمَةٍ فِيهَا (أَلَّ) فَهِيَ اسمٌ، لَكِنْ رَبِّمَا سَيَأْتِينَا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى- فِي بَابِ الْمَوْصُولِ أَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ (أَلَّ)، وَأَنَّ صَلَاتَهَا رَبِّمَا تَكُونُ فَعَلًا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ

وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^(١)

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف (٢/ ٥٢١)، وشرح التصريح (١/ ٣٨، ١٤٢)، وخزانة الأدب (١/ ٣٢).

فـ(الأل) في (الترضى) هنا اسمٌ موصولٌ، إذن: المرادُ في قولِ المؤلف:
(أل) هو ما سوى (أل) الموصولة، لأنَّ (أل) الموصولة قد تُوصَلُ بالفعل.

قوله: «وَمُسْنَدٌ»: - وهذه هي العلامة الخامسة - أي إسناد، والإسنادُ هو إضافة شيءٍ إلى شيءٍ آخر، وهي مصدرٌ ميميٌّ، وليست اسمٌ مفعولٍ، قال ابنُ هشام^(١) - رحمه الله -: (وهذه العلامة - يعني الإسناد - أنفعُ العلاماتِ)^(٢)؛ لأنَّ من الأسماءِ ما لا يقبلُ إلَّا هذه العلامة، فكلُّ ما يقبلُ العلاماتِ الأربعَ السابقةَ يقبلُ هذه العلامة، وليس كلُّ ما يقبلُ هذه العلامةَ يقبلُ العلاماتِ السابقةَ، كالضائر، فالضائرُ في مثل: (قُمْتُ، قَامَا، قُمْنَا، قَامُوا، قُمْنَ... إلخ)، لا تُعرَفُ اسميَّتها إلَّا بالإسناد، فهي لا تقبلُ العلاماتِ الأربعَ، إذن هي أعمُّ وأشهرُ، فكلُّ كلمةٍ يصحُّ أن تُسندَ إليها شيئًا، فهي اسمٌ.

فلو قال لك قائل: التَّاءُ في (قُمْتُ) هل هي اسمٌ؟

الجواب: نعم، اسمٌ، ولكنها لا تقبلُ العلاماتِ السابقةَ، فلا تُجَرُّ، ولا تُنَوَّن، ولا تُنَادَى، ولا تُحَلَّى بـ(أل).

إذن: ما الذي دلَّنا على أنَّها اسمٌ؟

الجواب: إسنادُ القيامِ إليها، تقولُ: (قُمْتُ)، فـ(التَّاء) الآن أُسندَ إليها القيامُ، فهي اسمٌ، كذلك الكافُ في قولِ القائلِ مثلاً: (إِنَّكَ قَائِمٌ)، هي اسمٌ؛ لأنَّ الخبرَ أُسندَ إليها، وهو (قائمٌ)، فالإسنادُ إذن أعمُّ العلاماتِ وأحسنُها،

(١) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، من أئمة العربية، توفي سنة (٧٦١ هـ). الأعلام (٤/١٤٧).

(٢) انظر كلامه في شرح قطر الندى (ص: ٣٣)، وشرح شذور الذهب (ص: ٤٣).

لِدُخُولِهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ.

العلامة السادسة: صحّة عَوْدِ الضميرِ إليه، فكلُّ كلمةٍ يصحُّ عَوْدُ الضميرِ إليها فهي اسمٌ، وهذه العلامةُ مهمّةٌ جدًّا، وابنُ مالكٍ لم يذكرها، والظاهرُ أنّه لم يذكرها، لأنّه لم يُرد الاستيعابُ، وهذه العلامةُ عرفنا بها اسميّة (مَا) الموصولة مثلاً، واسميّة (أَيْنَ)، صحيحٌ أنّ (مَا) الموصولة يصحُّ الإسنادُ إليها، فتقول: (ذَهَبَ مَا ذَهَبَ مِنَ الْأَيَّامِ)، لكن توجد أيضاً أشياء لا يصحُّ الإسنادُ إليها، لكنّ عَوْدَ الضميرِ إليها يدلُّ على اسميّتها، مثاله: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) ف(زَيْدٌ) الآن اسمٌ، لأنّ فيه التَّنوينَ، واسمٌ، لأنّه عادَ إليه الضميرُ، وهو الهاءُ في (ضَرَبْتُهُ)، إذن هو اسمٌ، ودلّت عليه علامتان.

وَإِذَا قَرَأْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرْنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٣٢]، ف(تأتي) مسندٌ إلى الضميرِ المستترِ فيه، أي: (تَأْتِنَا بِهِ أَنْتَ)، وهي أيضاً لا تقبلُ الجَرَّ، ولا التَّنوينَ، ولا النِّداءَ، ولا (أَلْ) ولا تقبلُ الإسنادَ، لكن فيها عَوْدُ الضميرِ (بِهِ)، فالضميرُ في (بِهِ) يعودُ على (مَهْمَا)، فَعَوْدُ الضميرِ دلّنا على أنّ (مَهْمَا) اسمٌ.

والخلاصة: أنّ ابنَ مالكٍ ذكر أنّ للأسماءِ خمسَ علاماتٍ، وهي: (الجَرُّ، والتَّنوينُ، والنِّداءُ، وأَلْ، والإسنادُ)، وأشملُها وأعمُّها الإسنادُ، ونزیدُ علامةً سادسةً، وهي صحّة عَوْدِ الضميرِ إليه.

ثُمَّ انتَقَلَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى بَيَانِ عِلَامَاتِ الْفِعْلِ، فَذَكَرَ لَهَا أَرْبَعَ عِلَامَاتٍ، فَقَالَ:

١١- بِتَا (فَعَلْتَ)، وَ(أَتَتْ)، وَيَا (أَفْعَلِي)

وَنُونٍ (أَقْبَلَنَّ) فِعْلٌ يَنْجَلِي

الشرح

معنى البيت: يَتَضَحُّ الْفِعْلُ وَيَتَبَيَّنُ بِهِذِهِ الْعِلَامَاتُ الْأَرْبَعُ، وَهِيَ: تَاءُ (فَعَلْتَ)، وَتَاءُ (أَتَتْ)، وَيَا (أَفْعَلِي)، وَنُونُ (أَقْبَلَنَّ).

قوله: «تَا فَعَلْتَ»: هَذِهِ ضَمِيرٌ، وَالْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءٌ الْفَاعِلِ فَهِيَ فِعْلٌ، وَمِثْلُهَا تَاءُ (فَعَلْتُ)، وَتَاءُ (فَعَلْتُمَا)، وَتَاءُ (فَعَلْتُنَّ...) مِثْلُهَا، إِذَنْ تَاءُ الْفَاعِلِ مِنْ عِلَامَاتِ الْفِعْلِ، وَهَذِهِ الْعِلَامَةُ الْأُولَى.

قوله: «وَأَتَتْ»: أَيْتَاءُ (أَتَتْ)، وَهِيَ تَاءُ التَّأْنِيثِ، مِثْلُ: (ضَرَبَتْ)، إِذَنْ (تَاءُ) التَّأْنِيثِ السَّائِكَةُ مِنْ عِلَامَاتِ الْفِعْلِ، وَهَذِهِ الْعِلَامَةُ الثَّانِيَّةُ، فَكُلُّ كَلِمَةٍ اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّائِكَةُ، فَهِيَ فِعْلٌ، وَلَيْسَتْ اسْمًا، وَلَا حَرْفًا، وَخَرَجَ بِالسَّائِكَةِ الْمُتَحَرِّكَةِ، لِأَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَتَّصِلُ بِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، مِثْلُ: (شَجَرَةٌ)، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ سَائِكَةً، وَالْمَقْصُودُ هُنَا السَّائِكَةُ.

قوله: «وَيَا أَفْعَلِي»: أَي: يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ (أَفْعَلِي)، يَخَاطَبُ امْرَأَةً، يَأْمُرُهَا أَنْ تَفْعَلَ، وَمِثْلُهَا الْيَاءُ فِي (اضْرِبِي) وَ(كُلِّي)، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَكُلِّي وَأَسْرِبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦]، إِذَنْ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ مِنْ عِلَامَاتِ الْفِعْلِ، وَهِيَ الْعِلَامَةُ الثَّالِثَةُ.

قوله: نون (أَقْبَلَنَّ)، هي نونُ التَّوكِيدِ، فكلُّ كلمةٍ تَقْبَلُ نونَ التَّوكِيدِ، أو فيها نونُ التَّوكِيدِ، فهي فِعْلٌ، وهذه هي العلامةُ الرَّابِعَةُ.

والمؤلَّفُ هنا -رحمه الله- خلطَ علاماتِ الأفعالِ بعضها ببعضٍ، ولكنه سيُفَصِّلُ، فصارت علاماتُ الأفعالِ التي ذكرها ابنُ مالكٍ أربعَ علاماتٍ:

الأولى: تاءُ الفاعلِ، وعبرَ عنها بقوله: (بِتَا فَعَلْتُ).

الثَّانية: تاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، وعبرَ عنها بقوله: (وَأَنْتَ).

الثَّالثة: ياءُ المخاطبةِ، وعبرَ عنها بقوله: (وَيَا أَفْعَلِي).

الرَّابِعة: نونُ التَّوكِيدِ، وعبرَ عنها بقوله: (وَنُونِ أَقْبَلَنَّ).

١٢- سَوَاهُمَا الْحَرْفُ، كَـ(هَلْ) وَ(فِي) وَ(لَمْ)

فَعِلُّ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ)، كَـ: (يَشْمُ)

الشرح

قوله: «سَوَاهُمَا الْحَرْفُ»: الضَّمِيرُ فِي (سَوَاهُمَا) يعودُ على الاسمِ والفعلِ، و(الحَرْفُ) هو الذي لا يقبلُ علاماتِ الاسمِ، ولا علاماتِ الفعلِ.

قال بعضهم: (الجيم) علامتها نقطةٌ من أسفل، و(الحاء) علامتها نقطةٌ من فوق، و(الحاء) ليس لها علامةٌ، فأنت إذا جعلتَ للاسمِ علامةً، وللفعلِ علامةً، وقلت: الحرفُ ما لا علامةَ له، تبينَ أنَّ الذي لا يقبلُ علاماتِ الاسمِ، ولا علاماتِ الفعلِ، تبينَ أنه حرفٌ.

إذن: الحرفُ علامتهُ عَدَمِيَّةٌ، لا وُجُودِيَّةٌ، بمعنى أنه لا يقبلُ علاماتِ الاسمِ، ولا علاماتِ الفعلِ، ولهذا قال الحَرِيرِيُّ^(١) في (مُلَحَّةِ الإعرابِ):

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلامَةٌ فِقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلامَةً^(٢)

فإذا قلت: (قَدْ قامت الصلاةُ)، فإنَّ (قد) حرفٌ، و(قام) فعلٌ، لأنَّه قبلَ تاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، و(الصلاة) اسمٌ، لأنَّ فيها (أل) التَّعْرِيفِيَّةَ.

(١) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، الأديب الكبير، صاحب المقامات الحريرية، توفي سنة (٥١٦ هـ). الأعلام (١٧٧/٥).

(٢) البيت في الملحة، رقم (١٧).

فالآن الحرفُ علامتهُ عدمُ العلامةِ، وهذا يُشبهُ قولنا -أحيانًا -: (الدليلُ عدمُ الدليل).

قوله: «كَهَلُ وَفِي وَلَمْ»: هذه ثلاثة حروفٍ مثَلُ بها المؤلّف، منها ما هو خاصٌّ، ومنها ما هو عامٌّ، فـ(هَلْ) عامّةٌ، تدخلُ على الأسماءِ، وعلى الأفعالِ، و(فِي) خاصّةٌ تدخلُ على الأسماءِ فقط، لأنّها من حروف الجرِّ، و(لَمْ) خاصّةٌ تدخلُ على الأفعالِ، وعلى الفعل المضارع خاصّةً.

فالمؤلّف -رحمه الله- نوّع الأمثلة؛ ليشير إلى أنّ الحرفَ يكونُ مختصّا، ويكونُ مشتركًا، والغالب أنّ الحروفَ المشتركة لا تعملُ، وأنّ الحروفَ المختصة تعملُ.

قوله: «هَلْ»: حرفٌ استفهامٍ، لكنّها لا تعملُ، ولا تختصُّ بالاسمِ، ولا بالفعلِ، فهي مشتركةٌ، فتدخلُ على الاسمِ، فتقولُ: (هل زيدٌ قائمٌ؟)، وتدخلُ على الفعلِ، فتقولُ: (هل فهمتَ؟)، ولكنّها لا تُؤثّرُ شيئًا، وهذا هو الغالبُ في الحروفِ المشتركة، تقولُ: (هل تعلمُ أنّ فلانًا قد بدأ بدراسة ألفيّة ابنِ مالك؟)، فـ(هَلْ) هنا لم تُؤثّر في الفعل شيئًا، ومثل (هَلْ) (لَا) النّافية، فهي مشتركةٌ، تقولُ: (لا رجلٌ في البيتِ، ولا امرأةٌ). وتقولُ: (لا يفعلُ فلانٌ كذا وكذا)، ولذلك لا تعملُ.

قوله: «فِي»: حرفُ جرٍّ، والجرُّ من علاماتِ الاسمِ، فهي خاصّةٌ بالاسمِ، وتعملُ فيه الجرّ.

قوله: «لَمْ»: تعملُ الجزمَ، والجزمُ من علاماتِ الأفعالِ، إذن هي

مختصة بالأفعال، ومثلها (لا) الناهية، فهي خاصة بالفعل المضارع، ولهذا تعمل فيه الجزم.

إذن: يتبين من تمثيل المؤلف بالأمثلة الثلاثة أن الحروف منها ما هو عامل، مثل: (في)، و(لم)، ومنها ما هو غير عامل، مثل: (هل)، ومن الحروف ما يختص بالاسم، مثل: (في)، ومنها ما يختص بالفعل، مثل: (لم)، ومنها ما هو مشترك، مثل: (هل).

وهذه القاعدة - أعني أن المختص يعمل، والمشارك لا يعمل - هي أغلبية، وليست مطردة، فقد توجد أشياء خاصة، ولا تعمل، وأشياء عامة وتعمل.

قوله: «فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ)، ك: (يَشْم)»: في إعراب هذا الشطر إشكال، لأنه قال: (فِعْلٌ)، فبدأ بالنكرة، والمعروف أن البداءة بالنكرة لا تصح، لأنَّ المبتدأ لا بُدَّ أن يكون معرفة، لأنه محكوم عليه، والنكرة لا يُحكَّم عليها، لكن هذه النكرة وُصِفَتْ، وإذا وُصِفَت النكرة تَحَصَّصَتْ، و(مُضَارِعٌ): صفة، وجملة (يَلِي) خبر المبتدأ.

وإن قال قائل أيضاً: ذكر ابن مالك أن من علامات تمييز الاسم الجرّ بالحرف، ثم هو في هذا البيت يقول: (فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَيْشْم) فأدخل (الكاف) على الفعل (يَشْم)، فما وجه ذلك؟

نقول: إن هذا يجري كثيراً في كلام العلماء، وقالوا: في إعرابه وجهان:

الوجه الأول: أن جملة (يَشْم) في محل نصب، مقول لقول محذوف، والتقدير: (كَقَوْلِكَ: يَشْم).

الوجه الثاني: أنَّ الفعل هنا يُرادُّ به اللفظ، فقوله: (كَيْشَمَ)، أي (كهذا اللفظ)، فهو مؤوَّلٌ، وتكونُ الكافُ حرفَ جرٍّ، و(يَشَمَ) اسمًا مجرورًا بالكافِ، لأنَّه مرادُّ به لفظه، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخره، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الحكايةُ.

وهنا شرع المؤلف في بيانِ العلاماتِ الخاصَّةِ لكلِّ نوعٍ مِنْ أنواعِ الأفعالِ، وأنواعُ الأفعالِ: مضارعٌ، وماضيٌّ، وأمرٌ.

فعلامَةُ الفعلِ المضارعِ الخاصَّةُ به (لَمْ)، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٣) ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ، كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، ف﴿يَكِدْ﴾: فعلٌ مضارعٌ، و﴿يُولَدْ﴾: فعلٌ مضارعٌ، و﴿يَكُنْ﴾: فعلٌ مضارعٌ، لأنَّ (لَمْ) دخلت على هذه الأفعالِ، فكلُّ كلمةٍ تقبلُ (لَمْ) فهي فعلٌ مضارعٌ.

ويمكنُ أن نقولَ للمبتدئِ: كُلِّمًا وجدتَ كلمةً قبلها (لَمْ) فهي فعلٌ مضارعٌ، ولهذا يقول المؤلفُ: (فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ).

قوله: «فِعْلٌ مُضَارِعٌ»: هنا نسأل لماذا سُمِّيَ مضارعًا؟

قالوا: إِنَّ المضارعةَ هي المشابهةُ، والفعلُ المضارعُ يُشَبِّهُ اسمَ الفاعلِ في حركاته، ف(يَضْرِبُ) يُشَبِّهُ (ضَارِبٍ)، فأوَّلُه مفتوحٌ، وثانيه ساكنٌ، وثالثه مكسورٌ، و(ضَارِبٍ) كذلك؛ فالأوَّلُ مفتوحٌ، وثانيه ساكنٌ، وثالثه مكسورٌ، ومثلها (يُكْرِمُ)، يُشَبِّهُ في حركاته اسمَ الفاعلِ (مُكْرِمٍ)، ومثلها أيضا (يَسْتَغْفِرُ)، يُشَبِّهُ في حركاته اسمَ الفاعلِ (مُسْتَغْفِرٍ).

قوله: «يَشَمَ»: مِنْ (الشَّمِّ)، وهو الحاسةُ المعروفةُ في الأنفِ، فإذا قلتَ:

(فلانٌ يَشْمُ الریحانَ)، صارت (يَشْمُ) فعلاً مضارعاً، لأنَّه يقبلُ (لَمْ)، ومثله (يقومُ): فعلٌ مضارعٌ، أدخل عليه (لَمْ) يصبح (لم يَقُمْ)، و(يَضْرِبُ): فعلٌ مضارعٌ، نقول: (لم يَضْرِبْ)، و(يَفْعَلُ): فعلٌ مضارعٌ، نقول: (لم يَفْعَلْ)، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

١٣- وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزٌ، وَسِمٌ بِالنُّونِ فَعَلَ الْأَمْرُ إِنْ أَمُرُّ فُهُمْ

الشرح

قوله: «بِالتَّاءِ»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ، و(مِزٌ): فَعْلٌ أَمْرٌ، يعني: مِيزٌ مَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ، وعلى هذا المعنى نقول: إِنَّ (مَاضِي) مَفْعُولٌ مَقْدَمٌ لِكَلِمَةِ (مِزٌ)، يعني: مِيزٌ مَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ، وهناك تاءان: تاءُ الْفَاعِلِ وتاءُ التَّأْنِيثِ السَّائِئَةِ، وتَقْدَمُ الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا، فَأَيُّ التَّائِينَ يُرَادُّ؟

والجواب: كلتاها، ف(تاءُ) الْفَاعِلِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْمَاضِي، ولذا قال: (بِتَاءِ فَعَلَتْ)، وتاءُ التَّأْنِيثِ السَّائِئَةِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْمَاضِي، ولذا قال: (وَأَتَتْ)، وعلى هذا فنقول: (أَل) فِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ: (بِالتَّاءِ) لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ، أَي: أَنَّهَا تُشِيرُ إِلَى تَاءٍ سَبَقَ ذِكْرُهَا، وَهِيَ: (بِتَاءِ فَعَلَتْ وَأَتَتْ).

فَالْفَعْلُ الْمَاضِي يَتَمَيَّزُ عَنِ الْمَضَارِعِ وَالْأَمْرِ بِقَبُولِ التَّاءِ، مِثَالُ ذَلِكَ تَقُولُ: (جَاءَ)، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا (تَاءَ التَّأْنِيثِ) صَارَتْ (جَاءَتْ)، و(قَامَ) تَصِيرُ (قَامَتْ)، و(رَمَى) تَصِيرُ (رَمَتْ)، وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا تَاءَ الْفَاعِلِ تَقُولُ: (جِئْتُ)، و(قُمْتُ)، و(رَمَيْتُ).

قوله: «سِمٌ بِالنُّونِ»: يعني اجْعَلْ سِمَةً فِعْلُ الْأَمْرِ، وَالسِّمَةُ هِيَ الْعَلَامَةُ، أَي: اجْعَلْ عِلَامَتَهُ النُّونَ، لَكِنَّهُ قَيَّدَ فَقَالَ: (إِنْ أَمُرُّ فُهُمْ).

إِذَنْ: فَعْلُ الْأَمْرِ يَتَمَيَّزُ عَنْ صَاحِبِيهِ بِقَبُولِ النُّونِ مَعَ إِفْهَامِ الْأَمْرِ، وَمَا الْمُرَادُّ بِالنُّونِ؟

الجواب: النونُ السابقةُ، ف(أل) للعهدِ الذكريِّ، والنونُ السابقةُ هي نونُ (أَقْبَلَنَّ)، أي: نون التوكيد، يعني: علامة فعل الأمرِ قبولِ نونِ التوكيد، لكن بشرط أن يُفْهَمَ منه الأمرُ، وإنَّما قال المؤلفُ: (إِنْ أَمَرُ فُهِمَ)، لِيُخْرِجَ بذلك المضارعَ، لأنَّ المضارعَ يقبلُ نونَ التوكيد، لكن لا يُفْهَمُ منه الأمرُ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنَّةٌ وَلَكِنْ كَوْنًا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

فإذا قال قائلٌ: أليس الفعلُ المضارعُ تدخلُ فيه النونُ مع الدلالة على الأمرِ فيما إذا اقترنت به لامُ الأمرِ، مثل أن تقول: (لِتَفْهَمَنَّ أَيُّهَا الطَّالِبُ)؟

فالجوابُ: بلى، لكنَّ فَهَمَ الأمرِ ليس مِنَ الفعلِ، بل هو من (اللام)، ومراؤ ابنِ مالكٍ بقوله: (إِنْ أَمَرُ فُهِمَ)، أي أنَّ الأمرَ يُفْهَمُ من نفسِ الكلمةِ، لا من أمرٍ خارجٍ، والمضارعُ إذا فُهِمَ منه الأمرُ في قول القائل: (لِتَفْهَمَنَّ) فإنَّما كانت الدلالةُ هنا بـ(اللام)، لا من حيث صيغة الفعل.

إِذَنْ: القيدُ الأوَّلُ (سَمِ بِالنُّونِ) يُخْرِجُ الفعلَ الماضيَ، لأنَّ الفعلَ الماضيَ لا يقبلُ نونَ التوكيد، والقيدُ الثاني (إِنْ أَمَرُ فُهِمَ) يُخْرِجُ المضارعَ، لأنَّ المضارعَ لا يُفْهَمُ منه الأمرُ.

والآن تميَّزَتِ الأفعالُ بعضها عن بعضٍ بأمور:

- الأوَّلُ: يتميَّزُ الفعلُ الماضي عن صاحبيَّه بقبولِ (التاءِ): تاءِ الفاعلِ، وتاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ.
- الثاني: يتميَّزُ المضارعُ عن صاحبيَّه بقبولِ (لَمَ).

■ الثالث: يتميز الأمر عن صاحبه بقبول (نُونِ التَّوَكِيدِ)، مع دلالة على الأمر.

وهل هناك علامات أخرى للأفعال؟

الجواب: نعم، له علامات، لكن ابن مالك - رحمه الله - ذكر نموذجاً من هذه العلامات، يُعرَفُ بها الفعل، وإلاّ فهناك علامات أخرى، فمثلاً: (قَدْ) مِنْ علامات الأفعال، لكنّها تدخلُ على الماضي وعلى المضارع، ولا تدخلُ على الأمر.

و(السَّيْنِ) و(سَوْفَ) من علامات الأفعال، ولكنّها تختصُّ بالمضارع، فهذه علامات، لكن لا حرج على المؤلف إذا اقتصر على شيءٍ منها.

ولمَّا وُجِدَتْ كلماتٌ تدلُّ على معنى الفعل، ولم تقبل علامته قال - رحمه

الله -:

١٤- وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلُّ

فِيهِ هُوَ اسْمٌ، نَحْوُ: (صَهْ)، وَ(حَيْهَلْ)

الشرح

أشار المؤلف - رحمه الله - في هذا البيت إلى أنه إذا كانت الكلمة تدلُّ على معنى الفعل، ولكن لا تقبل علامته، فإننا نسميها (اسم فعل)، مثل: (صَهْ) بمعنى: اسكت، وهي لا تقبل النون، فلا يُقال: (صَهْنٌ)، ومثل (مَهْ) بمعنى: اكفف، و(حَيْهَلْ)، ويُقال: (حَيْهَلًا)، ويُقال: (حَيْهَلًا)، ولا تقبل النون، فلا تقول: (حَيْهَلَنْ)، ويُقال: (حَيَّ) فقط، فقول المؤذن: (حَيَّ على الصلاة)، نقول: (حَيَّ): اسم فعل أمر، لأنها بمعنى: (أقبل).

قوله: «صَهْ»: يقول النحويون: إن أردت أن تُسكت شخصًا عن كُلِّ كلام فقل: (صَهْ) بالتَّوِين؛ حتى يسكت عن كُلِّ شيء، وإن أردت أن تُسكته عن كلام معيّن فقل: (صَهْ) بدون تنوين؛ وذلك لأنها إذا نُوتْ صارت نكرةً، وإذا لم تُنَوَّن فهي اسم فعل، لكنه معرفة، فإذا سمعت شخصًا يتحدث بكلام ليس بجيد، قل: (صَهْ)، يعني: اسكت عن هذا الكلام المعين، وإذا سمعت شخصًا يتحدث عند نيام فقل: (صَهْ)، يعني: اسكت عن كُلِّ كلام، لئلا توقظ النيام.

قوله: «حَيْهَلُ»: يُقَالُ: إِنَّهَا مُرْكَبَةٌ مِنْ (حَيٍّ) بمعنى (أَقْبَلُ)، و(هَلْ) الاستفهامية الدالة على الحَضُّ، ولهذا إذا قلتُ لك: (حَيْهَلُ)، يعني: أَقْبَلُ بسرعة، لكن على الرغم من كونها مُرْكَبَةً مِنْ كَلِمَتَيْنِ، فَإِنَّهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، ولهذا تقول: (حَيْهَلُ) اسمُ فِعْلٍ أَمْرٍ، وهو مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ، أَوْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ بدون تنوين (حَيْهَلًا)، أَوْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ مَعَ التَّنْوِينِ (حَيْهَلًا).

وهذا البيتُ ذَكَرَ فِيهِ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حُكْمَ الْأَمْرِ، أَي: مَا دَلَّ عَلَى الْأَمْرِ، وَلَمْ يَقْبَلْ عِلَامَتَهُ، فَهُوَ اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٍ، فَهَلْ نَقُولُ: وَمَا دَلَّ عَلَى الْمَضَارِعِ، وَلَمْ يَقْبَلْ عِلَامَتَهُ، فَهُوَ اسْمُ فِعْلٍ مَضَارِعٍ؟ وَمَا دَلَّ عَلَى الْمَاضِي، وَلَمْ يَقْبَلْ عِلَامَتَهُ، فَهُوَ اسْمُ فِعْلٍ مَاضٍ؟

والجواب: نعم، هو كذلك قياسًا على اسمِ فِعْلٍ الْأَمْرِ، إِذْ نَأْخُذُ قَاعِدَةً هُنَا: أَنَّ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، وَلَمْ يَقْبَلْ عِلَامَتَهُ، فَهُوَ اسْمٌ لَذَلِكَ الْفِعْلِ، وَنَحْنُ نَعْتَذِرُ عَنِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ اسْمَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، وَاسْمَ الْفِعْلِ الْمَاضِي، لِأَنَّهُ سَيَذْكَرُ لَهُ بَابًا خَاصًّا فِي (بَابِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ).

مثاله: قوله تعالى: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، ف﴿هَيَّاتَ﴾ اسْمُ فِعْلٍ مَاضٍ بِمَعْنَى (بَعُدَ)، وَهِيَ لَا تَقْبَلُ عِلَامَةَ الْفِعْلِ الْمَاضِي، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (هَيَّهَاتَتْ)، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (هَيَّهَاتْتُ)، وَكَذَلِكَ: (شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا) بِمَعْنَى: (افْتَرَقَ)، فَهَذِهِ اسْمُ فِعْلٍ مَاضٍ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَآ أَفِي﴾ [الإسراء: ٢٣]، ﴿أَفِي﴾: اسْمُ فِعْلٍ مَضَارِعٍ بِمَعْنَى (أَتَضَجَّرُ)، مَعَ أَنَّ (أَفًّ) عِنْدَنَا فِي اللُّغَةِ الْعَامِّيَّةِ بِمَعْنَى (مَهْ)، إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمِثْلُهَا (أَوَّه) يَعْنِي: أَتَوَجَّعُ، فَهِيَ اسْمُ فِعْلٍ مَضَارِعٍ.

لكن يبقى النظر في البيت الأخير: (وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ...) لو أنه - رحمه الله - ذكر القاعدة العامة، لكان أحسن، بحيث يقول: ما دلَّ على الفعل، ولم يقبل علامته، فهو اسمٌ لذلك الفعل، وهذا يُشبه ما سبق من بعض المحشّين، حيث قال في قول ابن مالك:

وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهُ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

قال: لو قال:

وَاللهُ يَقْضِي بِالرِّضَا وَالرَّحْمَةِ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الْأُمَّةِ

فلو قال هذا لكان هذا أعمّ، مع أن ابن مالك - رحمه الله - لا يُعْتَرَضُ عليه هنا، لأنّ الذي يدعو لنفسه، ولو احدى معه، أو لاثنين، أو ثلاثة، أو عشرة، لا يُلَامُ، وإنّما يُلَامُ لو قال: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، ولا تغفر لغيري، كما قال الأعرابيُّ الذي دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ جَالِسٌ فَصَلَّى، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا. فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسِعًا»^(١)؛ لأنّ الله تعالى: يَقُولُ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم (٥٦٦٤)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد، رقم (٢٨٥).



المعرب والمبني

قوله: «المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ»: هذا عنوانٌ لهذا الباب، وبدأ بالمُعَرَّبِ لشرفه، وآخر المَبْنِيِّ، لأنَّ مرتبته دون المُعَرَّبِ، ولأنَّ المَبْنِيَّ أَقْلُ من المُعَرَّبِ، ولأنَّ الإعرابَ هو الأصلُ، والدليلُ على أنَّ الأصلَ الإعرابُ أنَّه لا يحتاجُ إلى شرطٍ، بينما المَبْنِيُّ يحتاجُ إلى شرطٍ، فبيَّن المؤلفُ -رحمه الله- في هذا الباب المُعَرَّبَ والمَبْنِيَّ من الأسماء والأفعال والحروف.

أما الأسماء: فقَسَّمَهَا إلى قسمين فقال:

١٥- وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبَهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٍّ

الشرح

قوله: «مِنْهُ مُعَرَّبٌ»: مبتدأ وخبرٌ، المبتدأ: (مُعَرَّبٌ)، والخبر: (مِنْهُ).

قوله: «وَمَبْنِيٌّ»: الواو: حرفُ عطفٍ، و(مَبْنِيٌّ): مبتدأٌ خبره محذوفٌ، والتقديرُ: (وَمِنْهُ مَبْنِيٌّ)، فالعطفُ هنا عطفُ جملةٍ على جملةٍ، لأنَّك لو قلتَ: (مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ)، جمعتَ بين الضَّديَّين، ولكنَّ الواقعَ أنَّ منه مُعَرَّبًا، ومنه مَبْنِيًّا، ونظيرُ هذا التعبيرِ قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هُود: ١٠٥]، فلا يصلحُ أن تقولَ: (سعيدٌ): معطوفٌ على (شَقِيٌّ)، بل تقولَ: (سعيدٌ) مبتدأٌ، وخبره محذوفٌ، أي: و(منهم سعيدٌ).

قوله: «مِنْهُ»: (مِنْ) للتَّبْعِيضِ، وَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: (بَعْضُهُ مُعَرَّبٌ، وَبَعْضُهُ مَبْنِيٌّ).

وهل هذا يدلُّ على انحصارِ الاسمِ في المُعَرَّبِ والمَبْنِيِّ، أَوْ رُبَّمَا يُوجَدُ شَيْءٌ ثالثٌ، لَا هُوَ مُعَرَّبٌ، وَلَا هُوَ مَبْنِيٌّ؟ الحقيقةُ أَنَّنَا إِذَا نظرنا إِلَى مجردِ التَّرْكِيبِ، فَلَيْسَ بِحَضَرٍ، لِأَنَّهُ قَالَ: (مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ)، وَيَجُوزُ (وَمِنْهُ لَا مُعَرَّبٌ، وَلَا مَبْنِيٌّ)، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا عَلَى الْبِنَاءِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: (وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ)، عَرَفْنَا أَنَّهُ لَا يُوجَدُ إِلَّا مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ.

فَمَا هُوَ الْمُعَرَّبُ؟ وَمَا هُوَ الْمَبْنِيُّ؟

المُعَرَّبُ: هُوَ مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ، مِثْلُ: (زَيْدٌ) عِنْدَمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ (قَامَ)، تَقُولُ: (قَامَ زَيْدٌ)، وَأَدْخَلْ عَلَيْهِ (ضَرَبْتُ) فَتَقُولُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وَأَدْخَلْ عَلَيْهِ حَرْفَ الْجَرِّ، فَتَقُولُ: (سَلَّمْتُ عَلَى زَيْدٍ)، أَوْ (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ).

وَمِثْلُهُ أَيْضًا أَنْ تَقُولَ: (هَذَا مُحَمَّدٌ)، وَتَقُولَ: (رَأَيْتُ مُحَمَّدًا)، وَتَقُولَ: (مَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ)، فَالذَّالُّ صَارَتْ مَرَّةً مَضْمُومَةً، وَمَرَّةً مَفْتُوحَةً، وَمَرَّةً مَكْسُورَةً.

وَقَوْلُنَا: (هُوَ مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ)؛ إِذْنًا مَا قَبْلَ الْآخِرِ لَيْسَ لَهُ دَخْلٌ فِي الْإِعْرَابِ.

وَسُمِّيَ مُعَرَّبًا، لِأَنَّهُ يُفْصَحُ عَنِ الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ إِذَا تَغَيَّرَتِ الْحَرَكَاتُ فَهُمَ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الْمَبْنِيُّ: فَهُوَ مَا لَزِمَ حَالًا وَاحِدَةً، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: (مَا لَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ)، فَشَمِلَ مَا لَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ مَطْلَقًا، مِثْلُ: (كَمْ)، وَمَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ، لَكِنْ لَيْسَ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، مِثْلُ: (حَيْثُ)، فَـ(حَيْثُ) فِيهَا (حَيْثُ، وَحَيْثُ، وَحَيْثُ).

لكن هل هذا الاختلاف من أجل اختلاف العامل؟

الجواب: لا، بل لاختلاف اللغة، فالمبني إذن: ما لا يتغير آخره باختلاف العوامل، ولهذا تقول: (جاء الذي إذا وعد وفى)، و(أكرمته الذي إذا وعد وفى)، و(مررت بالذي إذا وعد وفى)، ف(الذي) في الجملة لم تتغير، لأنها مبنية، والمبني لا يتغير باختلاف العوامل.

ثم شرع المؤلف - رحمه الله - في بيان المبني.

فإن قال قائل: لماذا بدأ بالمبني مع أن المعرب هو الأصل والأشرف؟

فالجواب: بدأ بالمبني، لأنه أقل من المعرب في الشرح، وفي الوجود، وإذا كان أقل كان حصره أسهل.

قوله: «لشبهه من الحروف مُدني»: أي: سبب بناء الأسماء قُرْبها من الحروف في الشبه، والحروف كلها مبنية، فما قاربها شَبهاً من الأسماء أُعطي حكمها، هكذا ذهب المؤلف - رحمه الله - وأكثر النحويين، حيث التمسوا عللاً للبناء، واختلفوا في هذه العلل، وأكثرهم على ما قال ابن مالك - رحمه الله -: (لشبهه من الحروف مُدني).

أما أنا - ولست بنحوي - فأقول: (منه مبني) لسماع ذلك عن العرب، ووروده، يعني: أن المبني ليست له علّة، بل تكلم به العرب مبنيًا، فليكن مبنيًا، فهم لم يغيروا هذه الكلمات المبنية باختلاف العوامل.

١٦- كَالشَّبهِ الْوَضْعِيُّ فِي اسْمِي (جِئْتَنَا)،

وَالْمَعْنَوِيُّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)

الشرح

الشَّبهُ الْوَضْعِيُّ هُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّبهِ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْحَرْفِ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْوَضْعِ، يَعْنِي: أَنَّ الْأِسْمَ وَضَعَ عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ، فَهَذَا شَبَهُ وَضْعِيٌّ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْحُرُوفِ إِمَّا حَرْفٌ، أَوْ حَرْفَانِ، وَقَدْ تَكُونُ ثَلَاثَةً، مِثْلَ: (إِلَى)، وَقَدْ تَكُونُ أَرْبَعَةً مِثْلَ: (كَلَّا) وَ(هَلَّا)، وَلَكِنْ الْأَصْلُ، وَالْأَكْثَرُ الْغَالِبُ أَنَّ الْحُرُوفَ مَرْكَبَةٌ مِنْ حَرْفَيْنِ، فَمَا شَابَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ كَانَ مَبْنِيًّا لِلشَّبهِ الْوَضْعِيِّ.

فَإِنْ قِيلَ: كَلِمَةُ (يَد) عَلَى حَرْفَيْنِ، وَفِيهَا شَبَهُ وَضْعِيٌّ، وَمَعَ ذَلِكَ هِيَ مُعَرَّبَةٌ فَمَا الْجَوَابُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ الشَّبَهَ هُنَا لَيْسَ بِمُقَرَّبٍ، لِأَنَّ كَلِمَةَ (يَد) مُحذُوفٌ مِنْهَا شَيْءٌ، وَأَصْلُهَا: (يَدَي)، وَلِذَا قَالَ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ: (لَشَبِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي).

إِذَنْ: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ شَبِيهًا شَبَهًا قَرِيبًا مِنَ الْحَرْفِ؛ حَتَّى يَكُونَ مَبْنِيًّا، أَمَّا الشَّبَهُ الْبَعِيدُ، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ.

قَوْلُهُ: «فِي اسْمِي جِئْتَنَا»: أَيِ: (التَّاء) وَ(نَا)، فَ(التَّاءُ) فَاعِلٌ، وَ(نَا) مَفْعُولٌ بِهِ، وَ(التَّاءُ) مَوْضُوعَةٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَ(نَا) مَوْضُوعَةٌ عَلَى حَرْفَيْنِ.

إِذَنْ: إِذَا وَجَدْنَا اسْمًا مَوْضُوعًا عَلَى حَرْفٍ، أَوْ حَرْفَيْنِ فَهُوَ مَبْنِيٌّ، فَالتَّاءُ

-التي هي ضميرٌ - اسمٌ، وهي مبنيةٌ على الضمة، أو على الفتحة، أو على الكسرة، بحسب المخاطب والمتكلم.

ولماذا هي مبنيةٌ؟

قالوا: لأنها تُشبه الحرفَ في الوضع، حيث كانت على حرفٍ واحدٍ، تقول: (أَكْرَمْنَا)، ف(نَا) اسمٌ، وهي مبنيةٌ، لأنها أشبهت الحرفَ في الوضع على حرفين.

ونأخذُ من هذا المثال أنَّ جميعَ الضمائرِ التي في محلِّ الرَّفْعِ، والتي في محلِّ النَّصْبِ، والتي في محلِّ الجرِّ مبنيةٌ، فأخذنا أنَّ الضمائرَ المرفوعةَ مبنيةٌ من (التَّاءِ)، لأنَّ التَّاءَ فاعلٌ، وأخذنا أنَّ الضمائرَ المنصوبةَ والمجرورةَ مبنيةٌ من (نَا)، لأنَّ (نَا) تصلحُ للنَّصْبِ والجرِّ.

إِذَنْ: فكلُّ الضمائرِ مبنيةٌ، ضمائرُ الرَّفْعِ، وضمائرُ النَّصْبِ، وضمائرُ الجرِّ، المتَّصلةُ والمنفصلةُ، وإن كان المؤلَّفُ - رحمه الله - لم يذكر المنفصلةَ، لكن ذكرها أهلُ العلم، وفي هذه القاعدة راحةٌ للإنسان، فكلُّها وجدتَ ضميراً فهو مَبْنِيٌّ؛ بسبب الشَّبهِ الوضعيِّ.

قوله: «وَالْمُعْنَوِيَّ»: أي: والشَّبهَ المعنويَّ، وهذا هو القسمُ الثاني.

قوله: «فِي (مَتَى)»: الشَّبهُ المعنويُّ في (مَتَى)، ف(مَتَى) تُشبه الحرفَ في المعنى، لا في الوضع؛ لأنَّ (مَتَى) حروفُها ثلاثةٌ، ولكنها تصلحُ أن تكونَ شرطاً، وتصلحُ أن تكونَ استفهاماً، والشرطُ قد وُضِعَ له حرفٌ دالٌّ عليه، والاستفهامُ قد وُضِعَ له حرفٌ دالٌّ عليه، فإذا جعلناها شرطيةً أشبهتُ في المعنى (إِنْ) الشرطيةَ، وإذا

جعلناها استفهاميةً أشبهت في المعنى (همزة الاستفهام)، وإن شئت فقل: تُشْبِهُ (هَلْ)، وهي إلى (هَلْ) أقرب من الهمزة؛ لأنَّ (هَلْ) موضوعةٌ على حرفين، و(مَتَى) على ثلاثة أحرفٍ، فهي إلى (هَلْ) أقرب منها إلى الهمزة، لكنهم جعلوها مُشَبَّهَةً للهمزة في المعنى، لأنَّ الأصل في أدوات الاستفهام هي الهمزة.

إِذَنْ: جميعُ أسماءِ الاستفهامِ مَبْنِيَّةٌ إِلَّا (أَيًّا)، وكذلك جميعُ أسماءِ الشَّرْطِ مَبْنِيَّةٌ إِلَّا (أَيًّا).

ولماذا كانت (أَيِّ) الشَّرْطِيَّةُ مُعَرَّبَةً، وبقيةُ أسماءِ الشَّرْطِ مَبْنِيَّةٌ؟

فالجوابُ: أن نقولَ: (أَيِّ) الشَّرْطِيَّةُ مستثناةٌ، وإنْ شابهت الحرفَ في المعنى، لكنهم يقولون: إنَّها لَمَّا كانت تَلْزُمُ الإضافةَ، أبعدها ذلك عن شبه الحرفِ، كما أن (أَيًّا) الاستفهاميةَ كذلك، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١].

قوله: «هنا»: إشارةٌ إلى المكانِ، وهي مَبْنِيَّةٌ على السكون، وكذلك جميعُ أسماءِ الإشارةِ.

فأين الحرفُ الذي يُشْبِهُ اسمَ الإشارةِ في المعنى، مع ملاحظة أن (هنا) ثلاثة حُرُوفٍ؟

الجواب: قال النحويون: لا يُوجَدُ حرفٌ يدلُّ على الإشارةِ، لكن لَمَّا كانت الإشارةُ معنًى، وجب أن يُقَدَّرَ في لغة العربِ حرفٌ للإشارةِ، فَأَشْبَهَتْ (هنا) حرفاً مُقَدَّرًا، كان من حقِّه أن يُوضَعَ له حرفٌ يدلُّ عليه، لكن أَبَتْ لُغَةُ العربِ، وضاحت أن تضعَ لاسمِ الإشارةِ حرفاً يدلُّ عليه.

إِذَنْ: هذه العللُ صارتَ عليةً، فهل يعني أنَّكم لَمَّا لم تجدوا ما قلتم، قلتم: مفروضٌ على العربِ أن يضعوا حرفاً للإشارة، لكنَّهم لم يضعوا؟ فمعناه أنَّ العربَ آثمون، لأنَّهم تركوا الواجبَ، أو غافلون، لأنَّهم لم يجدوا حرفاً.

وقال بعضُ النحويِّين: العربُ وضعوا حرفاً للإشارة، وهو (أل) التي للعهدِ الحُضوريِّ، فهي بمنزلةِ اسمِ الإشارة، قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، أي: هذا اليوم، ف(أل) التي للعهدِ الحُضوريِّ، تُشيرُ إلى المذكور، وهي حرفٌ.

ولكنِّي لو أَحْلَفْتُ أَنَّ العربَ ما طَرَأَ ببالهم هذا ما حَنَثْتُ، فهل العربُ فكَّروا، وما وجدوا حرفاً يُوضَعُ للإشارةِ إلَّا (أل) التي للعهدِ الحُضوريِّ؟ نحن نقول: إنَّ المرجعَ في البناءِ والإعرابِ إلى السَّماعِ ونستريحُ، فما سُمِعَ عن العربِ مبنياً فهو مَبْنِيٌّ، وما سُمِعَ مُعَرَّباً فهو مُعَرَّبٌ.

إِذَنْ: السَّبْهُ المعنويُّ في (مَتَى) هو الاستفهامُ والشرطُ، فالاستفهامُ موضوعٌ له (الهمزة)، وهي أُمُّ البابِ، والشرطُ موضوعٌ له (إِنْ)، وهي أُمُّ البابِ.

أَمَّا (هُنَا) فليس هناك حرفٌ موضوعٌ للإشارة، إلَّا أنَّهم قالوا: (كان المفروضُ على العربِ أن يضعوا، لكنْ لم يضعوا).

١٧- وَكِنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْتِرُ، وَكَافَتْقَارٍ أَصْلًا

الشرح

قوله: «بِلَا تَأْتِرُ»: هنا إشكالٌ من النَّاحِيَةِ الإِعْرَابِيَّةِ، وهو أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ، وهنا حرفُ الْجَرِّ دَخَلَ عَلَى حَرْفٍ (لَا)، فما الجوابُ؟ يقولون: إِنَّ (لَا) هنا بِمَعْنَى (غَيْرِ)، فهي -إِذَنْ- اسْمٌ، فـ(الباءُ): حرفُ جَرٍّ، و(لَا): اسْمٌ بِمَعْنَى (غَيْرِ)، نُقِلَ إِعْرَابُهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا، و(لَا): مِضَافٌ، و(تَأْتِرُ): مَجْرُورٌ بِالِإِضَافَةِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْإِعَارَةُ، لِأَنَّ جَرَّ (تَأْتِرُ) مُسْتَعَارٌ هُنَا مِنْ (لَا)، فـ(لَا) لَا يَظْهَرُ عَلَيْهَا الْإِعْرَابُ، فَنُقِلَ إِعْرَابُهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا.

ومن ذلك قولهم أيضًا: (جِئْتُ بِلَا زَادٍ)، تقولُ: (الباءُ): حرفُ جَرٍّ، و(لَا): اسْمٌ مَجْرُورٌ بِمَعْنَى (غَيْرِ)، وَنُقِلَ إِعْرَابُهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ لِعَدَمِ ظُهُورِ الْإِعْرَابِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ، و(لَا): مِضَافٌ، و(زَادٍ): مِضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٍ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْإِعَارَةُ.

ولمَّا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ تَعْبُدِيَّةً أُسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ: (الباءُ): حرفُ جَرٍّ، و(لَا): نَافِيَةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، و(زَادٍ): اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ.

قوله: «وَكَنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْتِرُ»: هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّبهِ، وَهُوَ (الشَّبْهُ النَّيَابِيُّ)، يَعْنِي: أَنَّ يُشَبِّهَ الْحَرْفَ فِي النَّيَابَةِ، وَذَلِكَ بِالْعَمَلِ

بلا تأثّر بالعوامل، لأنّ الحرف يعمل، ولا يتأثّر، فهو يعمل، ولا يُعمل فيه، فالحرف (في) -مثلاً- يعمل الجرّ، ولكن لا يُعمل فيه، فلو قلت مثلاً: (جَلَسْتُ في المسجد)، ف(جَلَسْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(في): حرفٌ جرٌّ، و(المسجد): مجرورٌ بـ(في)، فعملت (في) ولم يُعمل فيها، فما شابه الحرف من هذه الناحية -أي: صار يعمل، ولا يُعمل فيه- فهو مبنيٌّ، وهذا هو اسمُ الفعلِ، فجميعُ أسماءِ الأفعالِ مبنيةٌ.

مثالها: (صَه) و(أَفّ)، و(شَتَّانَ)، فهذه أسماءُ أفعالٍ، وتُشبه الحرف في أنّها تُشبهه في النّياية عن الفعلِ، بلا تأثّرٍ، لأنّ الحروفَ تنوبُ عن الأفعالِ، تقول: (كَانَ زيدًا أسدً)، ف(كَانَ) حرفٌ نابٍ عن (أشبهَ زيدٌ أسدًا)، فهي نابت عن الفعلِ، بلا تأثّرٍ، فتكونُ مبنيةً.

إذن: أسماءُ الأفعالِ كلّها مبنيةٌ.

والأسهلُ أن نقولَ للنّاس: أسماءُ الأفعالِ مبنيةٌ للسمع عن العربِ، ولا نقولُ كما يقولُ بعضُ النّحويّين: الاسمُ إذا شابه الحرفَ في كونه يعملُ، ولا يُعمل فيه، فهو مبنيٌّ، ولا نقولُ كما قال ابنُ مالك -رحمه الله-: أن ينوب عن الفعلِ بلا تأثّرٍ.

وقوله: «وَكُنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلا تَأْثَرٍ»: يعني: أنّه يعمل ولا يُعمل فيه، وخرج بذلك (المصدرُ النَّائبُ عن فعله)، فإنّه ينوبُ عن الفعلِ، ولكن بتأثّرٍ، مثل أن تقولَ: (ضَرْبًا زيدًا)، بمعنى (اضْرِبْ زيدًا)، فكلمة (ضَرْبًا) هنا غيرُ مبنيةٍ مع أنّها تعمل، ولا يُعمل فيها، ولكنها تتأثّر بالعوامل، فلذلك لم تكن

مبنيّة، ويمكنك أن تقول أيضًا: (يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا)، وتقول: (أَنكَرْتُ ضَرْبَ زيدٍ عَمْرًا)، وتقول: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ عَمْرًا)، فتجد كلمة (ضَرْب) تتأثر بالعوامل، إِذَنْ لَا تُبْنَى.

لكنّا نقول: هذه ليست عِلَّةٌ في الحقيقة، فكونها تتأثر بالعوامل دليلٌ على الإعراب، لكنهم يقولون ذلك لأجل ألا تُنتَقَدَ عليهم القاعدةُ فقط، ممّا يدلُّ على أن أصحابَ العِلَلِ علَّلُهم عِليلةً، وإِلَّا فالمسألةُ سماعيّةٌ.

قوله: «وَكَافِتِقَارٍ أَصْلًا»: وفي نسخة: (وَكَافِتِقَارٍ أَصْلًا)، وهذا هو القسم الرابع من أنواع الشَّبه، وهو (الشَّبهُ الافتقاريُّ) يعني: كون الكلمة مُفتقرةً إلى غيرها افتقارًا أصليًا، بشرط أن تكون مُفتقرةً إلى جملة، لأنَّ الحرفَ يفتقرُ إلى جملة، إِذْ إِنَّ الحرفَ لا بُدَّ له مِنْ مُتَعَلِّقٍ: بِفِعْلٍ، أو معناه.

إِذَنْ: إِنْ كَانَ افتقارُهُ أَصْلِيًّا فَهُوَ مَبْنِيٌّ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا، فَهُوَ مُعَرَّبٌ، وَإِنْ كَانَ افتقارُهُ لِعَارِضٍ، فَهُوَ مُعَرَّبٌ أَيْضًا.

مثال ما كان افتقارُهُ أَصْلِيًّا: الاسم الموصول، فهو مُفتقرٌ إلى صلته، وصلته جملةٌ، ولو قال ابنُ مالك، أو غيره من العلماء: الأسماءُ الموصولةُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ، لكان أوضح مِنْ أن نقول: (وما شابهَ الحرفَ في افتقارٍ أَصْلِيٍّ).

مثال ما كان افتقارُهُ عَارِضًا: النكرةُ الموصوفةُ بالجملة، تقول: (مَرَرْتُ برَجُلٍ يشكو أَلَمًا في رِجْلِهِ)، فأنت تريد أن تبينَ حالَ الرَّجُلِ، فلا بُدَّ أن تقول: (يشكو أَلَمًا في رِجْلِهِ)، لكنَّ هذا الافتقارَ عَارِضٌ، ولو أردتَ أَلَّا تُبَيِّنَ، وقلت: (مَرَرْتُ برَجُلٍ)، لاستقام الكلام.

ومن الافتقارِ العارضِ قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ ^(١) الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿[الماعون: ٤-٥]، فالجملة الأولى مفتقرة إلى الثانية: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، وكقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]، فالجملة الأولى مفتقرة إلى الثانية: ﴿وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ ... وهكذا.

كذلك أيضاً لا بُدَّ أن يكون الافتقارُ إلى جملةٍ، أو شبهها، فإن كان الافتقارُ إلى مفردٍ، لم تكن الكلمة مبنيةً، مثل ﴿سُبْحَنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، فهي مفتقرة إلى الإضافة، لأنها مضافة دائماً، ولا تأتي مفردةً، ومع ذلك فهي مُعَرَّبَةٌ، لأنَّ افتقارها إلى غير جملةٍ، لا لجملةٍ.

فالأسماءُ الموصولة -إِذَنْ- مبنيةٌ، وهناك كلماتٌ تُشبهُ الموصولَ من حيث افتقارها إلى الجُمْلِ، مثل: (حَيْثُ)، فتكون مبنيةً، ومثل: (إِذَا)، و(إِذَا) مفتقرتان إلى الجُمْلِ، فتكونان مبنيتين، مع أنَّه يمكنُ أن نقول: (إِذَا) إذا كانت ظرفاً، فصحيحُ أنَّ العِلَّةَ في بنائها الافتقارُ، لكن إذا كانت شرطاً، فهي تُشبهُ الحرفَ في المعنى (الشَّبه المعنوي).

فالذي يفتقرُ إلى جملةٍ معناه أنَّ افتقاره شديدٌ، مثل الذي يفتقرُ إلى دراهمٍ كثيرةٍ، بخلاف الذي يفتقرُ إلى مفردٍ، فهذا بسيطٌ.

فالحاصلُ أنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- ذكر لنا ستة أبوابٍ مبنيةٍ ^(١) إلا ما استثنى، وهذه الأبوابُ هي:

أولاً: الضمائرُ، وهي مأخوذةٌ من قولِ المؤلِّف: (كَاسَمِي جِئْنَا).

(١) هذا بالنظرِ إلى أوجهِ الشَّبهِ المذكورة، وإلا فتوجد أسماءٌ مبنيةٌ غيرُ ما ذُكِرَ.

ثانيًا: أسماء الشرط، من قوله: (متى).

ثالثًا: أسماء الاستفهام، من قوله: (متى).

رابعًا: أسماء الإشارة، من قوله: (هنا).

خامسًا: أسماء الأفعال، من قوله: (وَكَيْبَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأْثُرٍ).

سادسًا: الأسماء الموصولة، من قوله: (وَكَا فِتْقَارٍ أَصْلًا).

وعِلَّةُ البناءِ فيها مشابهةُ الحرفِ، ومُشابهةُ الحرفِ أنواعٌ: الشَّبهُ الوضعيُّ، والشَّبهُ المعنويُّ، والشَّبهُ الافتقاريُّ، والشَّبهُ النِّيابيُّ، وهذه هي أنواعُ الشَّبهِ التي ذكرها ابنُ مالكٍ -رحمه الله-، والأفضلُ أن نقولَ: إِنَّ عِلَّةَ البناءِ هي السَّماعُ عن العربِ بتتبعِ لغتهم، وبهذا نستريحُ ونريحُ.

١٨- وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمًا

مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَ: (أَرْضٍ)، وَ(سَمًا)

الشرح

قوله: «مُعَرَّبٌ»: خبرٌ مقدَّمٌ، و(مَا): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، ويجوزُ أن نقولَ: (مُعَرَّبٌ): مبتدأٌ، و(مَا قَدْ سَلِمًا) خبرُهُ، لأنَّنا إن أردنا أن نُخْبِرَ عن المُعَرَّبِ ما هو؟ فـ(مُعَرَّبٌ): مبتدأٌ، وإن أردنا أن نخبرَ عَمَّا سَلِمَ مِنْ مشابهة الحرف، هل هو مُعَرَّبٌ، أو لا؟ فـ(مُعَرَّبٌ): خبرٌ، والمعنى لا يَخْتَلِفُ، و(سَلِمًا) بالألف، والألف هنا ليست للتثنية، بل هي لإطلاقِ شطرِ البيت.

قوله: «مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ، وَسَمًا»: هذا مقابلُ قوله: (وَمَبْنِي لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِي).

إِذَنْ: تستطيعُ الآنَ -على كلامِ المؤلِّفِ- أن تعرفَ أَنَّ المَبْنِيَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا شَبَّاهُ الْحَرْفَ، وَأَنَّ المُعَرَّبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا سَلِمَ مِنْ مشابهة الحرفِ، لأنَّ هذا تعريفٌ للمُعَرَّبِ، لكن ما الذي يُدْرِينَا أَنَّهُ مُشَابِهٌ، أو غيرُ مُشَابِهٍ؟ الجواب: نرجعُ إلى القواعدِ السَّابِقَةِ، مع أنَّ هذه القواعدُ مُتَقَدِّمَةٌ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ أن نرجعَ في ذلك إلى السَّماعِ عن العرب.

لكن إذا قال قائلٌ: لماذا قال: (وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمًا)، وهو مفهومٌ من قوله: (وَمَبْنِي لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِي)؟

فالجواب عن هذا من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ كوننا نعرف أنَّ مُعَرَّبَ الأسماء ما قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الحرفِ مِنَ الجملةِ السَّابِقَةِ، إنَّما نعرفُه عن طريقِ المفهوم، وهنا عرفناه عن طريقِ المنطوق، والدَّلالةُ بالمنطوقِ أقوى مِنَ الدَّلالةِ بالمفهوم.

الوجه الثاني: إنَّما ذكر المُعَرَّبَ هنا للتَّوطئةِ والتَّمهيدِ، لبيان أنَّ المُعَرَّبَ ينقسمُ إلى صحيحٍ ومُعْتَلٍّ، ويظهر ذلك بالمثال (كَأَرْضٍ وَسَمًا).

إِذَنْ: يرى ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أنَّ المُعَرَّبَ مِنَ الأسماء ما لم يُشَابِهِ الحروفَ، ونحن نقولُ: المُعَرَّبُ مِنَ الأسماء ما يتغيَّرُ آخِرُهُ باختلافِ العواملِ، وهذا أوضحُ، فكلُّ كلمةٍ يختلفُ آخِرُها باختلافِ العواملِ، فهي مُعَرَّبَةٌ، هذا هو الضابطُ.

قوله: «كَأَرْضٍ وَسَمًا»: أوَّل ما تقرأ تظنُّ أنَّ الصَّوابَ (وَسَمًا)، لأنَّ السَّما يُقَابَلُ دائماً بالأرضِ، وليس كذلك، بل المؤلَّفُ -رحمه الله- يُشير بتغييرِ المثالِ إلى أنَّ الاسمَ المُعَرَّبَ منه صحيحٌ، ويكونُ إعرابُه ظاهراً، ومنه مُعْتَلٌّ، ويكونُ إعرابُه مقدَّراً.

فالصحيح: مثل: (أَرْضٍ) آخِرُها حرفٌ صحيحٌ، وهو الضَّادُ، تقولُ: هذه أرضٌ واسعةٌ، و(سَكَنْتُ أرضاً واسعةً)، و(قدمْتُ إلى أرضٍ واسعةٍ). والمعتلُّ: مثل: (سَمًا) آخِرُها حرفٌ علَّةٌ، وهو الألفُ، فإعرابُها مُقدَّرٌ.

فإذا قلت: ما معنى (سَمًا)؟

الجواب: هي لغةٌ في (اسم)، فكما تقول: (اسمٌ ولدي محمدٌ)، يمكنك أن تقول: (سُما ولدي محمدٌ)، فـ(سُما) بمعنى (اسم)، وهي لغةٌ فيه.

إِذَنْ: جاء المؤلفُ بهذه اللغةِ الغريبةِ (سُما) ولم يقل: (كَأَرْضٍ واسم)، حتَّى لا يفوتَ المقصودُ، إذ إنَّه يريدُ التَّمثِيلَ بـ(أَرْضٍ) للاِسْمِ الصحيح، وبـ(سُما) للاِسْمِ المعتلِّ، وجاء أيضًا بـ(سُما) لأجلِ الرَّويِّ، ولو قال: (كَأَرْضٍ واسم) لانكسر البيتُ.

والمثالُ من الصحيح غير (أَرْضٍ) كثيرٌ؛ كـ(زيد)، و(عمر)، و(مسجد)، و(بكر) و(خالد)، والمعتلُّ غير (سُما) كثيرٌ أيضًا كـ(هُدَى)، و(رِضا) و(فتى).

وسياتينا -إن شاء الله- أنَّ المعتلَّ يكونُ مُعتلاً بالواو، أو مُعتلاً بالألف، أو مُعتلاً بالياء، بكلامٍ أوضح من هذا.

لَمَّا انْتَهَى الْمُؤَلَّفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَأَتَتْهَا تَنْقَسِمُ إِلَى مُعَرَّبَةٍ وَمَبْنِيَّةٍ، ذَكَرَ الْأَفْعَالَ، وَالْأَفْعَالُ أَيْضًا تَنْقَسِمُ إِلَى مُعَرَّبَةٍ وَمَبْنِيَّةٍ، وَالْمُعَرَّبُ أحيانًا يَكُونُ مَبْنِيًّا، قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

- ١٩- وَفَعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا
٢٠- مَنْ نُونٌ تَوْكِيدٌ مُبَاشِرٌ وَمَنْ نُونٌ إِنْاثٌ كَذَلِكَ: (يَرْعُنَ مَنْ فُتِنَ)

الشرح

قوله: «وَفَعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيَا»: فَعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيٌّ، وَالْفَعْلُ الْمَاضِي مَبْنِيٌّ، وَالْأَلْفُ فِي (بُنِيَا) لِلتَّشْبِيهِ، لِأَنَّهَا تَعُودُ عَلَى اثْنَيْنِ، فَفَعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيٌّ، وَقِيلَ: مُعَرَّبٌ. وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وَيُنَى عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ مُضَارِعُهُ، فَإِنْ كَانَ مُضَارِعُهُ يُجْزَمُ بِالسَّكُونِ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعُهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ، أَوْ حَذْفِ النُّونِ، فَهُوَ كَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ، أَوْ حَذْفِ النُّونِ، وَيُنَى أَيْضًا عَلَى الْفَتْحِ.

إِذَنْ فَعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:

الْأَوَّلُ: يُنَى عَلَى الْفَتْحِ، إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوْكِيدِ، مِثْلُ: (ادْهَبَنَّ)، وَ(اضْرِبَنَّ)، وَ(اسْمَعَنَّ)، فَالْعَيْنُ مَفْتُوحَةٌ، لَا تَتَّصِلُ الْفِعْلُ بِنُونِ التَّوْكِيدِ.

الثَّانِي: يُنَى عَلَى حَذْفِ آخِرِهِ، إِنْ كَانَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، فَمِثْلًا لَوْ أَمَرْتَ أَحَدًا أَنْ يُزَكِّيَ، تَقُولُ لَهُ: (زَكِّ مَالَكَ)، وَأَصْلُهَا: (زَكِّي) بِالْيَاءِ، لِأَنَّهَا مِنْ (زَكَّى يُزَكِّي)، فَحُذِفَ حَرْفُ الْيَاءِ، لِأَنَّهُ مَعْتَلٌّ، وَتَبَقِيَ الْكُسْرَةُ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَمَرْتَ

إنسانًا بالصلاة، فَإِنَّكَ تقولُ له: (صَلِّ)، فحذفنا آخرَ الفعلِ، وتبقى الكسرةُ، ومثلها: (أَرَمَ)، ولو أمرتَ إنسانًا بالدُّعاء تقول له: (ادْعُ)، بحذف الواوِ، وبقاءِ الضمَّةِ على العينِ، ولو أمرتَ إنسانًا بالسَّعيِ، فَإِنَّكَ تقولُ له: (اسْعَ) بحذفِ الألفِ، وبقاءِ الفتحةِ على حرفِ العينِ.

الثالث: يُبْنَى على حذفِ حرفِ الإعرابِ -وهو النُّونَ- إذا اتَّصلَ به أَلْفٌ الاثنينِ، أو واوُ الجماعةِ، أو ياءُ المخاطبةِ، فإذا أردتَ أمرَ اثنين بالقيام فقل: (قُومَا): فِعْلٌ أَمْرٍ مَبْنِيٌّ على حذفِ النُّونِ، والألفُ فاعِلٌ، وإذا أمرتَ جماعةً بالقيام فقل: (قوموا): فِعْلٌ أَمْرٍ مَبْنِيٌّ على حذفِ النُّونِ، والواوُ فاعِلٌ، وإذا أردتَ أن تأمرَ امرأةً بالقيام فقل: (قومي)، ومنه قوله تعالى: ﴿يَمْرِيئُ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]، فهذه أفعالٌ مَبْنِيَّةٌ على حذفِ النُّونِ، والياءُ فاعِلٌ.

الرَّابع: يُبْنَى على السكونِ فيما عدا ذلك، فإذا أَمَرْتَ واحدًا قلتَ: (اسْمَعْ)، وإذا أمرتَ جماعةً نسوةً قلتَ: (اسْمَعْنَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

ولهذا يقولون: إذا أردتَ أن تصوِّغَ فِعْلَ أَمْرٍ فَأَتِ بِفِعْلِ مضارعٍ مجزومٍ، ثُمَّ انزع منه حرفَ المضارعةِ، والحرفَ الجازمَ، مثلاً: إذا أردتَ أن تأتيَ بالأمرِ مِنْ (نَامَ) تقول: (لَمْ يَنْمَ)، ثُمَّ احذف (لَمْ) و(الياءَ) فيصبح الأمرُ (نَمْ)، أو أردتَ أن تأتيَ بأمرٍ مِنْ (خافَ)، تقول: (لَمْ يَخَفَ)، ثُمَّ احذف (لَمْ) و(الياءَ)، فيصبح الأمرُ (خَفَ)، والبعضُ يقول: (خَفَ) بكسر الخاءِ، أو (خُفَ) بضمِّها، وهذا غيرُ صحيحٍ، بل يبقى الفعلُ على تشكيلته بعد الحذفِ، ولا تُغَيَّرُ فيه شيئاً.

إِلَّا إِنْ كَانَ الْحَرْفُ الَّذِي بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ سَاكِنًا، فَإِنَّا نَأْتِي قَبْلَهُ بِالْفِ وَصَلٍ، حَتَّى نَتِمَّكَنَ مِنَ النُّطْقِ بِهِ، لِأَنَّ السَّاكِنَ لَا يُمْكِنُ النُّطْقُ بِهِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ إِلَّا بِالْفِ الْوَصَلِ.

مثال ذلك: (عَمِلَ)، مضارعُه (يَعْمَلُ)، نجزمه فنقول: (لَمْ يَعْمَلْ)، ثُمَّ نَحْذِفُ (لَمْ) وَ(الْيَاءَ)، فَيَقَابِلُنَا حَرْفٌ سَاكِنٌ، وَهُوَ (الْعَيْنُ)، وَلَا يُمْكِنُ النُّطْقُ بِالسَّاكِنِ أَوَّلًا، وَلِهَذَا نَأْتِي بِالْفِ الْوَصَلِ، فنقول: فَعِلُ الْأَمْرِ مِنْ (عَمِلَ: اَعْمَلْ)، وَمِنْ (ضَرَبَ: اضْرِبْ)، وَمِنْ (يَضْرِبُونَ: اضْرِبُوا)، وَمِنْ (يَضْرِبَانِ: اضْرِبَا)، وَمِنْ (تَضْرِبِينَ: اضْرِبِي)، وَمِنْ (دَعَا: ادْعُ)، وَأَتَيْنَا بِالْفِ الْوَصَلِ لِلضَّرُورَةِ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ النُّطْقُ بِالسَّاكِنِ أَبَدًا إِلَّا بِالْفِ الْوَصَلِ، وَالْأَمْرُ مِنْ (قَاءَ: قِئْ)، وَمِنْ (وَقَى: قِ)، وَمِنْ (وَعَى: عِ)، وَمِنْ (وَفَى: فِ)، وَهَكَذَا حَسَبَ الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ. وَبِهَذَا نَقُولُ: فَعِلُ الْأَمْرِ يُبْنَى عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ مُضَارَعُهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي فَعِلِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ [القلم: ٤٠]؛ مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْفِعْلِ (سَأَلَ)، فَحَقُّ الْأَمْرِ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ (اسْأَلَ) بِحَسَبِ الْقَاعِدَةِ؟

قُلْنَا: إِنَّ (سَلَ) لُغَةٌ فِي (اسْأَلَ) مُخَفَّفَةٌ، وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ أَيْضًا: ﴿وَسَلِّمُوا إِلَى الْقَرِيبَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]؛ كَمَا جَاءَتْ: ﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ [القلم: ٤٠]، فَهِيَ لُغَتَانِ فِي الْأَمْرِ مِنْ (سَأَلَ).

وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمَاضِي، فَيُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ، وَعَلَى السَّكُونِ، وَعَلَى الضَّمِّ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ أَبَدًا، فَيُبْنَى عَلَى الضَّمِّ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ وَאוُ الْجَمَاعَةِ،

مثل: (ضَرَبُوا، أَكَلُوا، سَمِعُوا، فَهِمُوا، لَعِبُوا، نَامُوا) وهكذا، وتقول مثلاً في إعراب (سَمِعُوا) بَأَتْهَا فِعْلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ لاتِّصاله بواو الجماعة، والواو فاعلٌ.

ويُبنى على السكون إذا اتَّصلت به تاءُ الفاعلِ، أو ناُ الفاعلين، أو نون الإناث، مثل: (ضَرَبْتُ، ضَرَبْنَا، وَضَرَبْنَا)، فالفعل هنا مبنيٌّ على السكون، لأنَّه وَلِيَه ضميرٌ رفعٍ متحرِّكٌ، وإن شئتَ فقل: إذا اتَّصل به ضميرُ الرَّفْعِ المتحرِّكُ.

ويُبنى على الفتح فيما عدا ذلك، سواءً كان الفتحُ ظاهراً على آخره كـ(سَمِعَ)، و(رَضِيَ)، أم مُقَدَّرًا على آخره كـ: (صَلَّى) و(دَعَا)، ف(دَعَا) هنا لا نقول: إنَّه مبنيٌّ على السُّكون، لأنَّه لا يُبنى على السُّكونِ إلَّا إذا اتَّصل به ضميرُ الرَّفْعِ المتحرِّكُ، وقولنا: (ما عدا ذلك) يشملُ ما لم يتَّصل بضمير، كقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١]، وكقولك: (سَمِعَ القاضي قولَ الخصمِ)، ويُبنى على الفتح أيضاً إذا اتَّصل بضميرِ النَّصبِ مثل: (سَمِعَهُ)، (سَمِعَكَ)، ويُبنى على الفتح إذا اتَّصل بضميرِ رفعٍ ساكنٍ، كقولك: (الرجلان سَمِعَا)، وكقولك: (ضَرَبَا)، ويُبنى على الفتح أيضاً إذا كان فاعلهُ ضميراً مستتراً، مثل: (الرجلُ سَمِعَ)، و(المرأةُ سَمِعَتْ)، فالفاعلُ هنا ضميرٌ رفعٍ، لكنَّه مستترٌ.

فإذا قال قائلٌ: ما تقولونَ في بناءِ الأفعالِ الموجودةِ في قول الله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]؟
الجواب: عندنا الآن أربعةُ أفعالٍ: ﴿ءَامَنُوا﴾، ﴿وَعَمِلُوا﴾، ﴿وَتَوَاصَوْا﴾،

﴿وَتَوَاصَوْا﴾.

﴿ءَامَنُوا﴾: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، لِاتِّصَالِهِ بِوَائِ الْجَمَاعَةِ، وَآخِرُ
الفعلِ نونٌ، وَهَذَا الْفِعْلُ عَلَى الْقَاعِدَةِ.

﴿وَعَمِلُوا﴾: كَذَلِكَ عَلَى الْقَاعِدَةِ، فَآخِرُ الْفِعْلِ لَامٌ اتَّصَلَتْ بِهِ وَائُ الْجَمَاعَةِ.
﴿وَتَوَاصَوْا﴾: آخِرُ الْفِعْلِ -هنا- أَلِفٌ مَحذُوفَةٌ، وَلَيْسَتْ الصَّادُ، لِأَنَّ أَصْلَهُ:
(تَوَاصَى) بِالْأَلِفِ.

إِذَنْ: الْوَائُ -فِي الْحَقِيقَةِ- مَا اتَّصَلَتْ بِآخِرِ الْفِعْلِ، لِأَنَّ آخِرَ الْفِعْلِ مَحذُوفٌ،
لِأَنَّ الْوَائَ سَاكِنَةً، وَالْأَلِفَ فِي (تَوَاصَى) سَاكِنَةً، فَحُذِفَتِ الْأَلِفُ، وَلَمَّا كَانَتْ
الصَّادُ بَيْنَهَا، وَبَيْنَ الْوَائِ حَرْفٌ مَحذُوفٌ بَقِيَتْ عَلَى فَتْحِهَا، وَلِهَذَا بَعْضُ النَّاسِ إِذَا
قَالَ: (الْجَمَاعَةُ صَلَّوْا) لِأَنَّ آخِرَ الْفِعْلِ مَحذُوفٌ، فَيَقُولُ: (صَلَّوْا) فِي حَالِ الْمَاضِي،
لِأَنَّ وَائَ الْجَمَاعَةِ هُنَا لَيْسَتْ مُتَّصِلَةً بِالْفِعْلِ الْآنَ، لِأَنَّ الْأَلِفَ مَفْتُوحَةً، وَالْفَتْحَةُ
قَبْلُهَا دَلِيلٌ عَلَى الْأَلِفِ الْمَحذُوفَةِ، وَلَوْ قُلْنَا: (صَلُّوْا) بِالضَّمِّ لَفَسَدَ الْمَعْنَى،
وَانْقَلَبَ الْفِعْلُ الْمَاضِي إِلَى فِعْلِ أَمْرٍ.

فَالْمَاضِي إِذَنْ: يُبْنَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: عَلَى السُّكُونِ، وَعَلَى الضَّمِّ، وَعَلَى الْفَتْحِ،
فَصَارَ عِنْدَنَا قِسْمَانِ مِنَ الْأَفْعَالِ مَبْنِيَيْنِ، الْأَوَّلُ: الْأَمْرُ، وَالثَّانِي: الْمَاضِي.

وَيَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ دَائِمًا، لَكِنْ يُقَدَّرُ
الْفَتْحُ مَعَ وَائِ الْجَمَاعَةِ، وَمَعَ ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَحَرِّكِ، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ،
وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، وَيُبْنَى عَلَى السُّكُونِ أَيْضًا، لَكِنَّ الْأَكْثَرَ بِنَاؤُهُ عَلَى
الْفَتْحِ، لَا عَلَى الضَّمِّ، وَلَا عَلَى السُّكُونِ، لِأَنَّ بِنَاءَهُ عَلَى الضَّمِّ وَالسُّكُونِ مَعْدُودٌ،
أَيُّ: مُحْصُورٌ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ مَحْدُودٌ.

قوله: «وَأَعْرَبُوا»: الواو في (أَعْرَبُوا): ضميرٌ يعودُ على العرب، أو يعودُ على النَّحْوِيِّينَ، فإن كانت خبرًا، والمعنى: تكلّموا بالمضارع مُعْرَبًا، فإنّها تعودُ على العربِ، وإن كانت حُكْمًا، والمعنى: حكموا بإعرابِ المضارع، فإنّها تعودُ على النَّحْوِيِّينَ، والعربُ هم الأصل، فالعربُ أعربوا المضارعَ، لكن بشرط (إن عَرِيًا) إلى آخره، أي: بشرط ألاّ تتَّصَلَ به نونُ التَّوكِيدِ المباشرة، ولا نونُ الإناث.

وهنا نسأل: هل كلامُ المؤلِّف - رحمه الله - يفيدُ أنَّ الأصلَ في المضارعِ الإعرابُ، أو أنَّ الأصلَ فيه البناءُ؟

الجواب: يقولون: كُلُّ ما احتاج إلى قيدٍ، فالأصلُ العدمُ. وهو قال: (وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيًا...).

إِذَنْ: الأصلُ الإعرابُ، بشرط أن يَعَرِي، لأنَّ الشَّرْطَ هنا عَدَمِيٌّ، وليس وُجُودِيًّا.

المهمُّ: أننا إذا وجدنا مضارعًا لم تتَّصَلَ به نونُ التَّوكِيدِ المباشرة، ولا نونُ الإناثِ، فإنّه يُعَرَّبُ، بمعنى أنّه يتغيَّرُ آخرُه باختلاف العوامل، مثاله: (يقومُ): فعلٌ مضارعٌ خلا من نون التَّوكِيدِ، ومن نون الإناثِ، فنقول -مثلاً-: (يقومُ الرَّجُلُ، ولن يقومَ الرَّجُلُ، ولم يَقمِ الرَّجُلُ)، فتُغيَّرُ آخرُه بتغيُّرِ العاملِ. إِذَنْ: إذا لم تتَّصَلَ به نونُ التَّوكِيدِ، ولا نونُ الإناثِ، فإنّه مُعَرَّبٌ.

وقوله: «مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ»: احترازٌ من نون التَّوكِيدِ غير المباشرة، والمعنى: إن لم يَعَرَ عن نون التَّوكِيدِ المباشرة، فإنّه يكونُ مَبْنِيًّا، يعني: إذا اتَّصَلَتْ به نونُ التَّوكِيدِ المباشرة، فإنّه يكونُ مَبْنِيًّا.

مثال ذلك: تقول: (يقومُ زيدٌ)، فالفعلُ الآن مُعَرَّبٌ، لعدم وجود نون توكيدٍ، ولا نونٍ إنائيٍّ، فإذا قلتَ: (لَيَقُومَنَّ زيدٌ)، فالآن اتَّصلت به نونُ التَّوكيدِ اتِّصالًا مباشرًا (لفظًا وتقديرًا)، وهكذا إذا كان الفعلُ المضارعُ مسندًا لمفردٍ، وفيه نونُ التَّوكيدِ، فالإتصالُ مباشرٌ على كُلِّ حالٍ.

ففي الأوَّل قلنا: (يقومُ زيدٌ)، فالفعلُ مرفوعٌ، وهنا قلنا: (لَيَقُومَنَّ زيدٌ)، فالفعلُ ليس مرفوعًا، ولا منصوبًا، ولكنه مبنِيٌّ على الفتح، لا اتصاله بنونِ التَّوكيدِ المباشرة، قال الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَلَيْنَ لَمْ يَفْعَلْ مَاءً أَمْرُهُ، لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢]، لم يقل: (لَيُسْجَنَنَّ)، بل قال: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، ولم يقل: و(ليكوننَّ)، لأنَّه اتَّصل به نونُ التَّوكيدِ الثَّقيلة في ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾، والخفيفة في ﴿وَلَيَكُونَا﴾ وسُمِّيت الأولى ثَقيلةً، لأنها مشدَّدة، وكُلُّ حرفٍ مشدَّدٍ فهو ثَقيلٌ، وسُمِّيت الثانية خفيفةً، لأنها ساكنة، وكُلُّ حرفٍ ساكنٍ، فهو خفيفٌ.

وعند الإعرابِ في مثل ذلك نقولُ في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]، اللامُ موطئةٌ للقسمِ، والتَّقديرُ: (والله لَيُسْجَنَنَّ)، و(يُسْجَنَنَّ): فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلهُ، مَبْنِيٌّ على الفتح لا اتصاله بنونِ التَّوكيدِ، ونونُ التَّوكيدِ حرفٌ مَبْنِيٌّ على الفتح لا محلَّ له من الإعرابِ، ﴿وَلَيَكُونَا﴾ (الواو): حرفٌ عطفٍ، واللامُ موطئةٌ للقسمِ، و(يكوننَّ): فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ على الفتح؛ لا اتصاله بنونِ التَّوكيدِ، ونونُ التَّوكيدِ حرفٌ مَبْنِيٌّ على السكون لا محلَّ له من الإعرابِ.

وتقولُ أيضًا: (إِلَّا تَفْعَلَنَّ يا زيدٌ) بفتح اللام، مع أنَّ (إنَّ) الشرطيَّة دخلت على الفعل، لأنَّه مَبْنِيٌّ، لا يتغيَّرُ بالعوامل، وتقولُ: (يُعْجَبُنِي أَنْ تَفْعَلَنَّ كذا)

-إِنْ صَحَّ التَّعْبِيرُ- لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَتَقُولُ: (لَنْ تَفْعَلَنَّ كَذَا) فَتَبْنِيهِ عَلَى الْفَتْحِ.

ومثال ذلك أيضًا: قولك: (لَا تَكْسَلَنَّ عَنِ طَلَبِ الْعِلْمِ)، فـ(تَكْسَلَنَّ): فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ بـ(لَا) النَّاهِيَةِ، وَالتَّوْنُ لِلتَّوَكِيدِ، فَانْظُرِ الْآنَ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْفَعْلُ، لَا حِينَ كَانَ مَرْفُوعًا، وَلَا حِينَ كَانَ مَجْزُومًا؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَالْمَبْنِيُّ لَا يَتَغَيَّرُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: (مِنْ نَوْنِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ).

وإذا لم يكن اتِّصَالُ (نُونِ التَّوَكِيدِ) بِالْفَعْلِ مُبَاشَرًا أُعْرِبَ، وَذَلِكَ إِذَا أُسْنِدَ الْفَعْلُ الْمَضَارِعُ إِلَى وَאוِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ، أَوْ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ، ففِي هَذِهِ الْحَالِ يُعْرَبُ، وَلَا يُبْنَى، وَلِذَا قَالَ: (مِنْ نَوْنِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ).

إِذَنْ: هُوَ يُعْرَبُ إِنْ عَرِيَ مِنْ نَوْنِ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، فَهَذَا نَوْنُ التَّوَكِيدِ فِي ﴿تَتَّبِعَانَّ﴾ لَمْ تُبَاشِرِ الْفَعْلَ، لَا لَفْظًا، وَلَا تَقْدِيرًا، بَلْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا أَلْفُ الْاِثْنَيْنِ، فَهَذَا لَا يُبْنَى الْفَعْلُ، بَلْ يُعْرَبُ إِعْرَابَ الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ، وَيُقَالُ فِي الْإِعْرَابِ: (لَا): نَاهِيَةٌ، ﴿تَتَّبِعَانَّ﴾: فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بـ(لَا) النَّاهِيَةِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَالْأَلْفُ فَاعِلٌ، وَالتَّوْنُ لِلتَّوَكِيدِ حَرْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ، لَا مَحَلَّ لَهُ.

ومثال ما بَاشَرَتْهُ النُّونُ لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]، فَالتَّوْنُ لَمْ تَتَّصِلْ بِالْفَعْلِ مُبَاشَرَةً، فَجَاءَ مَرْفُوعًا، أَيِ:

مُعَرَّبًا، لَأَنَّ أَصْلَ (تُسَالِّنَ: تُسَالُونَنَّ)، فعندنا الآن ثلاث نوناتٍ، فنحذفُ النونَ الأولى لتوالي الأمثال، فتحْتَجُّ النونُ الأولى قائلةً: لماذا تحذفونني، وأنتِ آيتُها النونُ الثقيلة طارئةٌ عليّ، فأنتِ التي دَخَلْتَ عليّ، وأنا ملاصقةٌ للفعلِ؟ فتحْتَجُّ عليها، وتقيمُ الدنيا ضدها، فتقولُ نونُ التَّوكِيدِ: أنا جئتُ لغرضٍ مقصودٍ، وهو التَّوكِيدُ، لذا فأنا أحقُّ بالمكانِ مِنْكِ، وأنتِ آيتُها النونُ تُحَذِّفِينَ كثيرًا، فإذا دخل ناصبٌ على الفعلِ طَرَدَكَ، وإذا دخل جازمٌ طَرَدَكَ، إِذَنْ فَأَنْتِ جبانَةٌ، لَأَنَّ كُلَّ شيءٍ يطردُكَ، وأنا جئتُ هنا لغرضٍ، وهو التَّوكِيدُ، إِذَنْ أَبْقَى، وَلَا يُؤْخَذُ عَضْوُ مِنْ أَعْضَائِي، فأبقى بِشِدَّتِي، يعني: مشددةً.

إِذَنْ: نونُ الرَّفْعِ أحقُّ بال حذفٍ، وإذا حُذِفَتْ بَقِيَتْ نونُ التَّوكِيدِ المشددة، ومعلومٌ أَنَّ الحرفَ المشدَّدَ أوَّلُهُ ساكنٌ، فالتقت الواوُ مع النونِ المشددة، فحصلت بينهما أيضًا خصومةٌ، قالت الواوُ للنون: أنت طارئةٌ، فاذهبي، أو على الأقلَّ يذهبُ بعضُك، وهو الحرفُ الأوَّلُ مِنْكِ، فاذهبي ودعيني أبقي في مكاني. فتقولُ نونُ التَّوكِيدِ لوَاوِ الفعلِ: إذا حُذِفَ أوَّلُ جزءٍ مِنِّي وهو نصفي السَّاكِنِ فات المقصودُ من التَّوكِيدِ، وصار الفعلُ غيرَ مؤكَّدٍ، ولذا لا بُدَّ أَنْ أَبْقَى، ثُمَّ أحتجُّ عليكِ بقولِ بعضهم:

إِنْ سَاكِتَانِ التَّقْيَا اكْسِرَ مَا سَبَقُ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذِّفُهُ اسْتَحِقْ^(١)

وأنتِ لَيْنُ الآن، إِذَنْ تُحَذِّفِينَ، فيصيرُ الفعلُ: (تُسَالِّنَ)، ونحن جعلنا ذلك على سبيل الحوار؛ لأجل التَّقريبِ للأفهام، وإلَّا فالمسألةُ أبسطُ من هذا.

(١) البيت في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٣٤).

فخلاصة ما سبق: إنَّ أصلَ (تُسألَنَّ): (تُسألونَنَّ)، فاجتمع ثلاثُ نونات، والنَّحويُّون يقولون في تعليلهم -الذي يكون عليلاً أحياناً- لا يجتمع ثلاثة أحرفٍ من نوعٍ واحدٍ، فعندنا الآن ثلاثة أمثالٍ: النون الأولى، والنون المشددة عن اثنتين: عن نونٍ ساكنةٍ، وعن نونٍ متحرّكةٍ، فحُذِفَتِ النونُ الأولى لتوالي الأمثال، وهي نونُ الرَّفْعِ دونَ نونِ التَّوكِيدِ، لأنَّها تُحذَفُ عند الجزم، وعند النَّصْبِ، فلا غرابة أن تُحذَفَ عند توالي الأمثال، ولأنَّ نونَ التَّوكِيدِ إذا حُذِفَت اختلَّ المعنى، وحُذِفَتِ الواوُ لالتقاء السَّاكِنَيْنِ، وصارت الجملةُ: (تُسألَنَّ).

وفي الإعرابِ نقولُ: (تُسألَنَّ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بتقدير النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواوُ المحذوفةُ لالتقاء السَّاكِنَيْنِ نائبُ فاعلٍ، والنون للتَّوكِيدِ.

ومثُلُ ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، فأنت ترى الآن أن آخرَ الفعلِ ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ وهو العين متَّصِلٌ بنونِ التَّوكِيدِ، لكنَّها مباشرةٌ له لفظاً، لا تقديرًا، ولهذا صار الفعلُ -الآن- مُعْرَبًا، لأنَّ أصلَ ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾: ﴿وَلَتَسْمَعُونَنَّ﴾ حُذِفَتِ نونُ الرَّفْعِ لتوالي الأمثال، وحُذِفَتِ الواوُ لالتقاء السَّاكِنَيْنِ، لأنَّنا لمَّا حذفنا النونَ الأولى جاءت نونُ التَّوكِيدِ مشدَّدةً، والحرفُ المشدَّدُ أوَّلُ الحرفَيْنِ منه ساكنٌ، والواوُ ساكنةٌ فَحُذِفَت، وصار (لَتَسْمَعَنَّ).

ومثله قولك: (هل تفهمنَّ يا قوم؟)، فنونُ التَّوكِيدِ مباشرةٌ للفعلِ لفظاً لا تقديرًا، ولهذا نجدُ أنَّ الفعلَ مُعْرَبٌ، ومثله أيضاً إذا اتَّصل بياء المخاطبة مثل: (لَتَسْمَعَنَّ يا هندُ)، فهنا نونُ التَّوكِيدِ باشرت الفعلَ لفظاً لا تقديرًا، لأنَّ أصلَ (لَتَسْمَعَنَّ): (تَسْمَعِينَ)، فحُذِفَتِ نونُ الإعرابِ لتوالي الأمثال، ثُمَّ

جاءت نون التَّوكِيدِ مُشَدَّدَةً، والحرفُ المُشَدَّدُ أولُ الحرفَيْنِ منه ساكنٌ، وجاءت ياءُ المُخَاطَبَةِ ساكنَةً، فالتقى ساكنان، فوجب حذفُ الأوَّلِ منها؛ لأنَّه إذا التقى ساكنان، فإنَّ أَمَكْنَ تحريكُ الأوَّلِ منهما بالكسر فَعَلْنَا، وإن لم يمكن حُذْفَ، ولذا يقول بعضهم:

إِنْ سَاكِنَانِ التَّيًّا اكْسِرْ مَا سَبَقُ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتَحِقُّ^(١)

وحروفُ اللَّيْنِ هي الألفُ والواوُ والياءُ.

وأما قوله تعالى: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ٦]، فالفعلُ هنا مَبْنِيٌّ على الفتح؛ لاتِّصَالِهِ بنون التَّوكِيدِ المباشرة، لأنَّه لم يُسَنَّدْ إلى واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، بينما في الآية الأولى لم يَتَّصِلْ بالنون اتِّصَالًا مباشرًا، إذ بَيَّنَّه وبينها (الواو)، و(نون) الرَّفْعِ التي هي علامةُ رفعِ الأمثلة الخمسة، فجاء مُعَرَّبًا.

ويَتَبَيَّنُ ممَّا سبق أنَّ نونَ التَّوكِيدِ تَتَّصِلُ بالفعلِ المضارعِ على ثلاثة أوجه:

- الوجه الأوَّل: أن تَتَّصِلَ به مباشرةً لفظًا وتقديرًا، وحينئذٍ يكونُ الفعلُ مَبْنِيًّا.
- الوجه الثَّاني: أن تَتَّصِلَ به لفظًا لا تقديرًا، وحينئذٍ يكونُ الفعلُ مُعَرَّبًا.
- الوجه الثَّالث: ألا تَتَّصِلَ به لا لفظًا، ولا تقديرًا، وحينئذٍ يكونُ الفعلُ مُعَرَّبًا.

(١) البيت في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٣٤).

فالخلاصة أنَّ الفعلَ المضارعَ يُعَرَّبُ إلَّا في حالَيْنِ:

الحال الأولي: إذا اتَّصلت به نونُ التَّوكيدِ (المباشرة)، وكلمةُ (المباشرة) زيادةٌ في الإيضاح، يعني: لو حذفناها لم يضرَّ، لأنَّ قولنا: (إذا اتَّصلت به) يكفي.

الحال الثاني: إذا اتَّصلت به نونُ الإناثِ، والمراد نونُ المؤنَّثِ، ولا نقولُ: نونُ النسوة، لأنَّ من المؤنَّثِ ما هو نسوةٌ كـ(بنات آدم)، ومنه ما ليس بنسوةٍ كـ(الغنم)، و(النَّخل)، كما في قوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ [ق: ١٠]، فـ(النَّخلُ) مؤنَّثٌ، ومع ذلك ليس بنسوةٍ، فكلُّ نسوةٍ إناثٌ، وليس كلُّ إناثٍ نسوةً، ولهذا قال المؤلف: (نُونِ إِنْأاثٍ)، ولم يقل: (نُونِ نِسَاءٍ)، ولو قال: (نُونِ نِسَاءٍ)، لصارت أضيّق، مثاله: (كَيُرْعَنَ مَنْ فُتِنَ)، فالنِّسَاءُ يُرَوِّعَنَّ مَنْ فُتِنَ بهنَّ، لأنَّه يخافُ منهنَّ، لأنهنَّ يأخذنَّ قلبه، فيمشي وراءهنَّ، وفِعلاً هذا هو الواقع -نسأل الله العافية- أنَّ مَنْ فُتِنَ بالنِّسَاءِ أَخَذَ قلبه، وصار يمشي كالبهيمة، ولهذا حذَّر النبيُّ -عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ- مِنْ فِتْنَةِ النِّسَاءِ فقال: «اتَّقُوا النِّسَاءَ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ»^(١).

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (يُرْعَنَ مَنْ فُتِنَ) تحذيراً من الافتتان بهنَّ.

والمؤلِّفُ لم يُمثِّلْ لنونِ التَّوكيدِ، وقد مثَّلنا لها سابقاً، وإنَّما مثَّلْ لنونِ الإناثِ فقال: (يُرْعَنَ مَنْ فُتِنَ)، وأصلُ (يُرْعَنَ): (يُرَوِّعُ) بالواو، لكن لَمَّا بُنِيَ الفعلُ على السكون؛ لاتِّصاله بنونِ النسوةِ التقى ساكنان، (الواوُ) و(العينُ)،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء، وبيان الفتنة بالنساء، رقم (٢٧٤٢).

فحُذِفَت الواوُ، لِأَنَّهَا حَرْفٌ لِينٌ، وَإِذَا التَّقَى سَاكِنَانِ، وَكَانَ الْأَوَّلُ حَرْفَ لِينٍ، وَجِبَ حَذْفُهُ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ ثَابِتَةٌ كَمَا سَبَقَ.

وَفِي إِعْرَابِ (يُرْعَنَ مَنْ فُتِنَ) نَقُولُ: (يُرْعَنَ): فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، لَا تَتَّصَالُهُ بَنُونَ الْإِنَاثِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَ(النُّونُ): ضَمِيرٌ مَتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فَاعِلٌ، وَ(مَنْ): اسْمٌ مُوَصُولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٌ بِهِ، وَ(فُتِنَ): فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْجُمْلَةُ صَلَةُ الْمُوَصُولِ، وَالْفِعْلُ (يُرْعَنَ) مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وَلِهَذَا تَقُولُ: (هَؤُلَاءِ يُرْعَنَ مَنْ فُتِنَ)، وَتَقُولُ: (لَمْ يُرْعَنَ مَنْ فُتِنَ)، وَتَقُولُ: (لَنْ يُرْعَنَ مَنْ فُتِنَ)، تَتَوَالَى عَلَيْهِ الْحُرُوفُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَتَغَيَّرُ، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ.

وَمِثْلُهُ أَيْضًا: (يُعَلِّمَنَ)، وَ(يَلْبَسُنَ)، فَكُلُّهُمَا فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ؛ لَا تَتَّصَالُهُ بَنُونَ النَّسَوَةِ، وَالنُّونُ لِلنَّسَوَةِ ضَمِيرٌ مَتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فَاعِلٌ.

٢١- وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا

وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٢٢- وَمِنْهُ: ذُو فَتْحٍ، وَذُو كَسْرٍ، وَضَمٍّ

كَ: (أَيْنَ)، (أَمْسِ)، (حَيْثُ)، وَالسَّائِرُ: (كَمْ)

الشرح

قوله: «كُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا»: أي: جميع الحروف مَبْنِيَّةٌ، وقد انتقدوا ابن مالك -رحمه الله- في قوله: (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ)، حيث قالوا: إنَّ الاستحقاق لا يتعين منه الحقُّ، فقد يستحقُّ الإنسان الشيءَ ولا يُعْطَاهُ، والحرفُ مَبْنِيٌّ، ولهذا يقولون: لو قال: (كُلُّ حَرْفٍ مَبْنِيٌّ)، لكان أ صوبَ، ولكن لنا أن نقولَ دفاعاً عن ابن مالك -رحمه الله-: إنَّه يحتملُ أن يكونَ قالها عن قصدٍ، ويحتملُ أن يكونَ قالها عن غير قصدٍ، فإن كان قالها عن غير قصدٍ، ولكن هذا هو الذي تهيأ له لأجل الوزن، فإنَّه قالها لأجل الوزن، وقد عَلِمَ أنَّ الحروفَ مَبْنِيَّةٌ، ولهذا فإن الاسمَ منه مُعَرَّبٌ ومَبْنِيٌّ، والمُبْنِيُّ هو الذي يشارك الحرفَ، فإذا كان ما شابه الحرفَ من الأسماء مَبْنِيًّا؛ فالحرفُ من بابِ أولى، فلا بُدَّ أن يكونَ مَبْنِيًّا.

وإن قلنا: إنَّه قالها عن قصدٍ، فيكون قصدَ بقوله: (مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا)، أنَّ الحرفَ مَبْنِيٌّ بناءً يستحقُّه، فيكون في قوله: (مُسْتَحِقٌّ) فائدتان:

الفائدة الأولى: بيان أنه مبنيٌّ.

الفائدة الثانية: بيان أنه مبنيٌّ عن استحقاقٍ، وحينئذٍ لا أحد يمنعُه من أخذ حقه، فلا خصمَ يمنعُه، لأنه إنما لا يستحقُّ أن يُعربَ، لأنَّ الإعرابَ إنما يُقصدُ به بيانُ أثرِ العاملِ، والحرفُ لا تؤثرُ فيه العواملُ شيئًا.

إذن: فلا حاجةَ إلى كونه مُعربًا، فهو مستحقٌّ للبناء، فالصوابُ أنه ليس هناك اعتراضٌ على ابنِ مالكٍ - رحمه الله -.

وخلاصة الكلام: أنَّ جميعَ الحروفِ مَبْنِيَّةٌ سواء كانت على حرفٍ واحدٍ، أم على حرفين، أم على ثلاثة، أم على أربعة، على حرفٍ واحدٍ، مثل: (اللام، والباء)، وعلى حرفين، مثل: (من، وهل، وبَلْ)، وعلى ثلاثة، مثل: (إلى، وعلى، وبَلَى)، وعلى أربعة، مثل: (كَلَّا، وهَلَّا).

فالمهمُّ: أنَّ جميعَ الحروفِ مَبْنِيَّةٌ، فتقول مثلاً: (من): حرفٌ جرٌّ مبنيٌّ على السكون، وتقول: (سوفَ): حرفٌ مضارعةٌ مبنيٌّ على الفتح، وتقول: (لنَ): حرفٌ نصبٍ مبنيٌّ على السكون، وهل للحروفِ محلٌّ من الإعراب؟

الجواب: لا، كُلُّ الحروفِ ليس لها محلٌّ من الإعراب، فتقول: (منَ) حرفٌ جرٌّ مبنيٌّ على السكون، لا محلٌّ له من الإعراب.

قوله: «وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا»: قال مُبَيَّنًا: هل الأصلُ في البناء الحركة أو السكون؟ والجواب: الأصلُ في المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَ، لأنه لا حاجةَ إلى أَنْ نحرِّكه، حيثُ إنه لا يختلفُ باختلافِ العواملِ، فحينئذٍ يكونُ الأصلُ فيه السكون، ولذلك لا تقولُ: المَبْنِيُّ على السكون لماذا بُنِيَ على السكون؟ لأنه

الأصل، لكن ما بُنيَ على غير الشُّكون، فإنه يُسأل عن السَّببِ لماذا بُنيَ على الفتح؟ لماذا بُنيَ على الضَّمِّ، مثل: (ضَرَبُوا)؟ الجواب: لاتِّصاله بواو الجماعة.

وهل نقول: (يَضْرِبْنَ) لماذا بُنيَ على الشُّكون؟ الجواب: لا، فلا حاجة للتعليل، لأنَّه الأصل، نعم لك أن تقولَ في (يُرْعَنَ): لماذا بُنيَ أصلاً، وهو مضارعٌ مع أنَّ المضارعَ مُعَرَّبٌ؟ تقول: لاتِّصاله بنون النسوة.

لكن لماذا بُنيَ على الشُّكون؟

نقول: هذا هو الأصل، ولذا فلا يُعلَّلُ المبنيُّ على الشُّكون.

قوله: «وَمِنْهُ»: أي: مِنَ الْمَبْنِيِّ، و(دُو فَتَحٍ وَدُو كَسِرٍ وَضَمٍّ) يعني: ودو ضَمٍّ، إذن: منه مفتوحٌ، ومكسورٌ، ومضمومٌ.

قوله: «كَأَيْنَ»: مثالٌ لذي الفتح، ومثل (أَيْنَ): كَيْفَ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَإِنْ... إلخ.

قوله: «أَمْسٍ»: مثالٌ لذي الكسر، ولهذا تقول: (سَكَنْتُ عِنْدَكَ أَمْسٍ)، ف(سَكَنْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(عند): ظرفٌ، (الكاف): مضافٌ إليه، و(أَمْسٍ): ظرفٌ زمانٍ مَبْنِيٌّ على الكسرِ في محلِّ نصب، وتقول مثلاً: (أتى أَمْسٍ والمطرُ ينزلُ)، ف(أتى): فعلٌ ماضٍ، (أَمْسٍ): مَبْنِيٌّ على الكسرِ في محلِّ رفع فاعلٍ، وإذا صحَّ أن تقول: (زرتُكَ في أَمْسٍ)، ف(أَمْسٍ): مَبْنِيَّةٌ على الكسرِ في محلِّ جرٍّ.

ومثال المَبْنِيِّ على الكسر أيضاً: (حَذَامٍ)، (نَزَالٍ)، بمعنى (انزل)، فهي مَبْنِيَّةٌ على الكسر.

قوله: «حَيْثُ»: هذا مثالٌ لذي الضَّمِّ، ومثل (حَيْثُ): (مُنْذُ).

قوله: «وَالسَّائِكُنْ: (كَمْ)»: ولم يقل: (وَكَمْ) فقط، وذلك لمناسبة لفظية ومناسبة معنوية، فأما المناسبة اللفظية، فلأجل إقامة البيت، لأنه لو قال: (وَكَمْ) فقط لانكسر البيت، وأما المناسبة المعنوية، فلأنه لما قال: (وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا)، كأنه قال: والسَّاكِنُ الذي جاء على الأصل، مثل: (كَمْ)، فجعل له جملة مستقلة، لأنه هو الأصل، وهذه منقبة للسَّاكِنِ.

وأما قول بعض المحشّين: إنّما جعل له جملة مستقلة ليبيّن أنّ المَبْنِيَّ على السُّكُونِ كثيرٌ، فهذا وإن كان قد أراده المؤلف، لكنّ المَبْنِيَّ على السُّكُونِ كثيرٌ معروفٌ من قولنا: (الْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا)، فالذي نراه أنّه إنّما أتى بجملة مستقلة للتّمثيل بالسَّاكِنِ، لأنه هو الأصل.

وقوله: «كَ: (أَيْنَ، أَمْسَ، حَيْثُ، وَالسَّائِكُنْ: كَمْ)»: ما ذكره المؤلف هنا على سبيل المثال، لا على سبيل الحضر.

وهل هذا البناء المختلف سببه اختلاف العوامل؟

الجواب: لا، ليس سببه اختلاف العوامل، لأنّ المَبْنِيَّ لا يتغيّر أبداً، تقول-مثلاً-: (يُسُرُّنِي مَنْ يُكْرِمُكَ)، و(أَكْرِمَ مَنْ يُكْرِمُكَ)، و(مَرَرْتُ بِمَنْ يُكْرِمُكَ)، ف-(مَنْ) لم تتغيّر مع أنّ العوامل اختلفت، ف-(مَنْ) في المثال الأوّل في محلّ رفع فاعل، وفي المثال الثاني في محلّ نصب مفعول به، وفي المثال الثالث في محلّ جرّ بحرف الجرّ.

فالخلاصة: أنّ الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، وتقدّم أنّ الاسم ينقسم إلى قسمين: مُعَرَّبٍ ومَبْنِيٍّ.

والفعل ينقسم إلى قسمين: قسم مَبْنِيٌّ بَكْلٍ حالٍ، وهو الماضي والأمر، وقسم مُعَرَّبٍ وَمَبْنِيٍّ، وهو المضارع.

والحرفُ كُلُّهُ مَبْنِيٌّ، والسَّبَبُ في ذلك أنَّ العواملَ لا تتسلَّطُ على الحرف، فلم يَحْتَجْ إلى الإعرابِ، فلو قلتَ مثلاً: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، فالفعلُ هنا لم يتسلَّطَ على الباء، بل تسلَّطَ على المجرور، ولهذا صارت الحروفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةً، لأنَّ العواملَ لا تتسلَّطُ عليها، فلا تحتاجُ إلى تغييرٍ أو آخرها.

٢٣- وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلْنَ إِعْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابًا)

الشرح

قوله: «الرَّفْعَ»: بالنَّصْبِ مفعولٌ به أوَّلُ مُقدِّمٌ، لـ (اجْعَلْنَ) منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، (وَالنَّصْبَ): معطوفٌ عليه، والمعطوفُ على المنصوبِ منصوبٌ، و (اجْعَلْنَ): فعلٌ أمرٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ، لا تُصلِّه بنون التَّوكيدِ، والنُّونُ حرفُ توكيدٍ، لا محلَّ له من الإعرابِ، و (إِعْرَابًا): مفعولٌ به ثانٍ منصوبٌ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديره: (أَنْتَ).

قوله: «لِاسْمٍ»: (الْلَامُ): حرفُ جرٍّ، و (اسْمٍ): مجرورٌ باللامِ، و (فِعْلٍ): معطوفٌ عليه، والمعطوفُ على المجرورِ مجرورٌ، و (نَحْوُ): خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ تقديره: (ذَلِكَ)، و (لَنْ): حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبالٍ، و (أَهَابًا): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ (لَنْ)، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديره: (أَنَا)، وجملةُ (لَنْ أَهَابًا) في محلِّ جرٍّ مضافٌ إليه، ويجوزُ أن تكونَ في محلِّ نصبٍ، والتَّقديرُ: (نَحْوُ قَوْلِكَ: لَنْ أَهَابًا).

سبق أن الاسمَ منه مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ، وكذلك الفعلُ، فالمُعْرَبُ ما يتغيَّرُ آخره باختلافِ العواملِ، والمَبْنِيُّ ما ليس كذلك.

إِذَنْ: المُعْرَبُ له علاماتٌ، فالرَّفْعُ والنَّصْبُ يختصَّان بالمُعْرَبِ.

قوله: «اجْعَلْنَ»: فعلٌ أمرٌ، والأمرُ للوجوبِ.

قوله: «لِاسْمٍ وَفِعْلٍ»: هذا الحكمُ للفعلِ المضارعِ، إن لم يكن مَبْنِيًّا.

قوله: «أَهَابًا»: بالنَّصْبِ، وأصلُّها قبل دخولِ (لَنْ): (أَهَابٌ)، وهل الألفُ في (أَهَابًا) هل هي نونُ التَّوكِيدِ، وَقُلِبَتْ أَلْفًا، أو أنَّها للإِطْلَاقِ؟ الجواب: للإِطْلَاقِ، ولا يصحُّ أن نجعلها نونَ توكيدٍ، لأنَّنا لو جعلناها نونَ توكيدٍ لصار الفعلُ مَبْنِيًّا.

يقول: اجعل الرَّفْعَ والنَّصْبَ إعرابًا للاسم والفعلِ، فالاسمُ يكونُ مرفوعًا، والفعلُ يكونُ مرفوعًا، والاسمُ يكونُ منصوبًا، والفعلُ يكونُ منصوبًا.

إِذَنْ: يشترك الاسمُ والفعلُ في الرَّفْعِ والنَّصْبِ.

مثالٌ للاسمِ المرفوعِ: قولُك: (قَامَ مُحَمَّدٌ)، ولو قال أحدُ: (قَامَ مُحَمَّدًا) لقلنا: خطأ، ولا يجوزُ.

ومثالٌ للمضارعِ المرفوعِ: قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩].

إِذَنْ صار الرَّفْعُ للاسمِ والفعلِ، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، فالفعل هو ﴿يَعْلَمُ﴾، والاسمُ هو ﴿اللَّهُ﴾، ومثله أيضًا قولُك: (يقومُ زيدٌ)، فالفعلُ (يقومُ) هنا مرفوعٌ، والاسمُ (زيدٌ) مرفوعٌ.

مثالٌ للاسمِ المنصوبِ: قولُك: (رَأَيْتُ مُحَمَّدًا)، ومثالٌ للفعلِ المنصوبِ: قولُك: (لن يقومَ...)، وقد اجتمعا في قولك: (لن أهيِّنَ الطالبَ)، فـ(أهيِّنَ): فعلٌ منصوبٌ، و(الطالبَ): اسمٌ منصوبٌ.

والمؤلف - رحمه الله - مثَّل للفعلِ بقوله: (لَنْ أَهَابَا)، فـ(لَنْ): ناصبةٌ،
و(أَهَابَ): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(لَنْ)، ولم يُمثَّل للاسم، فلماذا؟

نقول: أمَّا التَّمثِيلُ للاسمِ فبسيطٌ، وكُلُّ الأسماءِ تُعَرَّبُ إِلَّا المَبْنِيَّاتِ، لكن
لَمَّا قال: (اجْعَلْنِ إِعْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ)، فإنَّ كلمةَ (فِعْلٍ) تشملُ الماضيَ والأمرَ
والمضارعَ، فاضطرَّ إلى التَّمثِيلِ للفعلِ، لِيُعْلَمَ أَنَّهُ مختصٌّ بالمضارعِ، وأمَّا الاسمُ،
فمعروفٌ لكلِّ طالبٍ، وعلى كُلِّ حالٍ، يمكنُ أن نجعلَ هذا المثالَ مثالًا للفعلِ
والاسمِ، مثل أن أقولَ: (لَنْ أَهَابَ عَدُوًّا)، فـ(أَهَابَ) هنا منصوبةٌ بـ(لَنْ)،
و(عَدُوًّا) منصوبةٌ بالفعلِ.

٢٤- وَالْإِسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

الشرح

قوله: «وَالْإِسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ»: خُصَّصَ مِنْ قِبَلِ مَنْ؟ إِنْ كَانَ خُصَّصَ مِنْ قِبَلِ النَّحْوِيِّينَ، فَهُوَ حُكْمًا، وَإِنْ كَانَ خُصَّصَ مِنْ قِبَلِ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَهُوَ اسْتِعْمَالًا، وَفِي الْحَقِيقَةِ أَنَّهُ إِذَا خُصَّصَ اسْتِعْمَالًا، فَقَدْ خُصَّصَ حُكْمًا، لِأَنَّ النَّحْوِيِّينَ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُونَ بِحَسَبِ قَوَاعِدِ كَلَامِ الْعَرَبِ.

وقوله: «بِالْجَرِّ»: الْمُؤَلَّفُ هُنَا عَبَّرَ بِالْجَرِّ وَهُوَ تَعْبِيرُ الْبُصْرِيِّينَ، وَصَاحِبُ الْأَجْرُومِيَّةِ^(١) عَبَّرَ بِالْخَفْضِ، وَهُوَ تَعْبِيرُ الْكُوفِيِّينَ، فَإِذَا وَجَدْتَ كِتَابًا فِي النَّحْوِ يُعَبِّرُ صَاحِبُهُ بِالْخَفْضِ بَدَلَ الْجَرِّ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ كُوفِيٌّ، وَإِذَا رَأَيْتَ مَنْ يُعَبِّرُ بِالْجَرِّ بَدَلَ الْخَفْضِ فَهُوَ بُصْرِيٌّ.

قوله: «خُصَّصَ الْفِعْلُ»: أَي: خُصَّصَ اسْتِعْمَالًا وَحُكْمًا.

قوله: «وَالْإِسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ»: هَذِهِ الْعَلَامَةُ خَاصَّةٌ بِالْإِسْمِ، وَهِيَ الْجَرُّ، فَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ مَجْرُورًا أَبَدًا، (كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا)، فَلَا يَكُونُ الْإِسْمُ مَجْزُومًا أَبَدًا.

إِذَنْ: أَنْوَاعُ الْإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ: (رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ، وَجَزْمٌ)، تَشْتَرِكُ الْأَسْمَاءُ

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ بْنِ أَجْرُومِ الصَّنَهَاجِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، نَحْوِيٌّ، اشتهر برسالاته (الْأَجْرُومِيَّةِ)، وَقَدْ شَرَحَهَا كَثِيرُونَ، وَقَدْ طُبِعَتْ فِي دَارِ الصَّمِيعِيِّ سَنَةَ (١٤١٩هـ)، تُوُفِيَ سَنَةَ (٧٢٣هـ). انظر الأعلام (٣٣/٧).

والأفعال في نوعين، هما: (الرَّفْعُ، والنَّصْبُ)، يعني: أنَّ الاسمَ يكونُ مرفوعًا، والفعلُ يكونُ مرفوعًا، والاسمُ يكونُ منصوبًا، والفعلُ يكونُ منصوبًا، ويختصُّ الاسمُ بالجرِّ، والفعلُ يختصُّ بالجزمِ، يعني: أنَّ الفعلَ لا يكونُ مجرورًا، والاسمُ لا يكونُ مجزومًا، وقد تقدَّم في أوَّل الألفيَّة أنَّ من علاماتِ الاسمِ الجرَّ، يعني: أنَّه خاصُّ به.

فإن قال قائلٌ: وهل يدخلُ الجزمُ في الفعلِ الماضي، وفعلِ الأمر؟

فالجواب: لا، لأنَّهما مَبْنِيَّانِ، فالماضي مَبْنِيٌّ، ولا يدخلُه الجزمُ بالاتِّفاق، والأمرُ مَبْنِيٌّ، ولا يدخلُه الجزمُ على قول البصريين -وهو الصحيح-، ونحن نتكلَّم هنا عن الإعراب، وعلى ذلك فقولُ المؤلِّفِ: (قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) لا يريدُ به العمومُ، بل يريدُ به الفعلَ المضارعَ، فهو الَّذي يدخلُه الجزمُ.

وإذا كانت أنواع الإعراب أربعة، فما علامات هذه الأنواع؟ يعني: ما علامات كون الاسم مرفوعاً، أو كون الفعل مرفوعاً، أو كونها منصوبين، أو كون الاسم مجروراً، أو كون الفعل مجزوماً؟ ذكر ذلك في البيتين التاليين فقال:

٢٥- فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبْ فَتْحًا، وَجَرِّ كَسْرًا، كَذِكْرِ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ

٢٦- وَاجْزَمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذَكَرَ يُنُوبُ، نَحْوُ: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ)

الشرح

قوله: «فَارْفَعْ بِضَمٍّ»: هذه علامة الرفع، و(ارْفَعْ): فعل أمر، والأمر هنا للوجوب، أي: يجب أن ترفع بالضم، فتقول: (قَامَ زيدٌ)، ولا يجوز أن تقول: (قَامَ زيدٍ)، ولا يجوز أن تقول: (قَامَ زيدًا).

قوله: «وَانْصِبْ فَتْحًا»: يعني: وانصب بفتح، و(انْصِبْ): فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد، وقوله: (فَتْحًا): منصوب على نزع الخافض، والتقدير: وَانْصِبْ بفتح.

قوله: «وَجَرِّ كَسْرًا»: يعني: وَجَرِّ بكسر، و(كَسْرًا) مثل (فَتْحًا) منصوب على نزع الخافض.

فإذا قال قائل: النَّصْبُ على نزع الخافض لا يَطْرُدُ إِلَّا في (أَنَّ) و(أَنْ)، ولا يَطْرُدُ في الاسم الخالص، فماذا تقولون؟

قلنا: هذا صحيح، لكن أهل العلم كثر عندهم جدًا استعمال النَّصْبِ على نزع الخافض في غير (أَنَّ) و(أَنْ).

إِذَنْ: الضمّة علامة الرَّفْع، والفتحة علامة النَّصْب، والكسرة علامة الجَرِّ.
الكاف: حرفُ جرٍّ، و(ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسِّرُ): اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ
جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخره مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الحِكايةُ.

فإذا قال قائلٌ: كيف يكون هذا؟

قلنا: يكونُ على تقدير أنَّ الجملةَ بمعنى (هذا اللفظ)، يعني: كأنَّه قال:
(كهذا اللفظ)، فهي قائمةٌ مقامَ قولِ القائلِ: (هذا اللفظ)، وإن شئتَ فقل:
(الكاف): حرفُ جرٍّ، والمجرورُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: كقولك: (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدُهُ
يَسِّرُ)، و(ذِكْرُ): مبتدأ، وهو مضافٌ إلى لفظِ الجلالة، و(عَبْدُهُ): مفعولٌ (ذِكْرُ)،
و(ذِكْرُ): مصدرٌ مضافٌ للفاعل (الله)، ولفظُ الجلالة مضافٌ إليه، والتَّقديرُ:
كـ(أَنَّ يَذْكُرَ اللَّهُ عَبْدَهُ يَسِّرُ)، و(يَسِّرُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالضمّة، وجملة
(يَسِّرُ) في محلِّ رفعٍ خبرٌ للمبتدأ.

وقوله: «(كـ): (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسِّرُ)»: هذا مثالٌ ضربه المؤلِّف - رحمه الله -
ويصحُّ: (كـ) (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسِّرُ)، فإذا قلنا: (كـ) (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسِّرُ) صار المعنى
أَنَّ اللَّهَ إِذَا ذَكَرَ عَبْدَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَسِّرُ الْعَبْدَ، وإذا قلنا: (كـ) (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسِّرُ)
صار المعنى أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهَ سُرَّ بِذَلِكَ، ولا شكَّ أَنَّ الْأَحْسَنَ أَنْ يَذْكُرَ
اللَّهُ، فِذِكْرِ اللَّهِ لَكَ أَحْسَنُ مِنْ ذِكْرِكَ اللَّهَ، يقولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ
فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ويقولُ: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]،
فالأحسنُ إِذَنْ أَنْ نَقُولَ: (كـ) (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسِّرُ).

وهذا المثالُ فيه رفعٌ في الاسمِ والفعلِ، فـ(ذِكْرُ) رفعٌ في الاسمِ، و(يَسِّرُ)

رفع في الفعل، وكلاهما مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهذا قوله: (فَارْفَعْ بِضَمٍّ)، وفيه جرٌّ في لفظ الله (كَذِكُرَ اللهُ)، ف(الله): اسمٌ مجرورٌ، وعلامة جره الكسرة، وهذا قوله: (وَجُرَّ كَسْرًا)، وفيه نصبٌ في (عَبْدَ) من قوله: (عَبْدَهُ يَسِّرُ)، ف(عَبْدَ): مفعولٌ به لـ (ذِكُرَ) منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، وهذا قوله: (وَأَنْصِبْنَ فَتَحًا)، ومثال الفعل المنصوب قولك: (لن يقوم).

ولا جزم في هذا المثال، لأن المؤلف - رحمه الله - قال بعد هذا: (وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ) يعني: إذا جُزِمَ الفعل، فإنه يُجْزَمُ بالسكون، تقول: (لم يَقُمْ زيدٌ)، ف(يَقُمْ) مجزومٌ بالسكون، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ ف﴿يَشَأِ﴾ في الموضعين مجزومة، وهذا قوله: (وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ).

وابن مالك - رحمه الله - لا أدري بقصدٍ، أو بغير قصدٍ، أو ضرورة النظم أَلْجَأَتْهُ؛ فقال: (فَارْفَعْ بِضَمٍّ... وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ)، فالطرفان جاءَ فيهما بحرف الجرِّ، وفي الوسط نزع حرف الجرِّ، فقال: (وَأَنْصِبْنَ فَتَحًا وَجُرَّ كَسْرًا)، فكأنه يقول: إِنَّ الباطنَ كالظاهر، فالباطنُ في الوسط كالظاهر في الجوانب، يعني: أَنَّ قوله: (أَنْصِبْنَ فَتَحًا وَجُرَّ كَسْرًا) منصوبان بنزع الخافض، كما قلنا: (فَارْفَعْ بِضَمٍّ... وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ)، فلا أدري: هل قصد هذا، أو أَنَّ النظم أَلْجَأَهُ إلى ذلك؟

قوله: «وَعَيْرُ مَا ذِكْرُ يَنْوُبُ»: يريدُ بقوله: (مَا ذِكْرُ) الضمَّ والفتح والكسر والسكون، يعني: غير هذه الأربعة ينوبُ، فإذا جاء اسمٌ مرفوعٌ، وليس فيه ضمةٌ، قلنا: الموجودُ نائبٌ عن الضمة. أو جاء اسمٌ منصوبٌ، وليس فيه فتحةٌ،

قلنا: الموجود نائب عن الفتحة. أو جاء اسم مجرور، وليس فيه كسرة، قلنا: الموجود نائب عن الكسرة. أو جاء فعل مجزوم، وليس فيه سُكُون، قلنا: الموجود نائب عن السُّكُون. وهكذا.

فصارتِ العلاماتُ الأربع: وهي: (الضمة، والفتحة، والكسرة، والسُّكُون) لها نواب، إذا غابت نابت عنها.

مثاله: نحو: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ)، ف(جَاءَ): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ، وحُذِفَتِ الهمزةُ للضرورة، أو للتخفيف، (أَخُو): فاعلٌ، والفاعلُ يكونُ مرفوعاً بالضمة، لكن لا تُوجَدُ هنا ضمةٌ، فنقول: الواوُ الآنَ نائبةٌ عن الضمة، و(أَخُو): مضافٌ، و(بَنِي): مضافٌ إليه، والمضافُ إليه يكونُ مجروراً، وعلامةُ جرِّه الكسرة، لكن لا تُوجَدُ هنا كسرةٌ، فنقول: الياءُ -الآن- نائبةٌ عن الكسرة، ف(أَخُو) نابت فيها الواو عن الضمة، و(بَنِي) نابت فيها الياء عن الكسرة، و(بَنِي): مضافٌ، و(نَمِرٍ): مضافٌ إليه، فهي مُعَرَّبةٌ بالحركات.

فإن قال قائل: متى تأتي الواو نيابة عن الضمة؟ ومتى تأتي الياء نيابة عن الكسرة؟

فالجواب: أن المؤلف سيذكر ذلك في مواضعه بالتفصيل، فيما يلي:

٢٧- وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ، وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفْ

الشرح

قوله: «وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ، وَاجْرُرْ بِيَاءٍ»: هذه ثلاثة أفعال: (ارْفَعْ)، (انْصِبْ)، (اجْرُرْ)، وكلُّها تطلبُ (مَا) في قوله: (مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفْ)، و(مَا): اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي، وهي مفعولٌ للآخر من هذه الأفعال الثلاثة، لأنَّه تنازَعَ فيها ثلاثة عوامل، والذي يعملُ هو الأخير، ولذا يقول ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرِهِ

فيكون قوله: (مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفْ) مفعولًا للفعل (اجْرُرْ)، وأمَّا الفعلانِ السابقانِ وهما: (ارْفَعْ، وَانْصِبْ) فيقدَّرُ فيهما المفعولُ تقديرًا، لأنَّه محذوفٌ.

قوله: «مَا»: الموصولةُ تحتاجُ إلى صلةٍ، وصلَّتْها جملةُ (أَصِفْ)، وهي فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وفاعلهُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا، تقديرُهُ: (أنا)، والجملةُ صلةٌ الموصولِ لا محلَّ لها من الإعرابِ، و(مِنْ الْأَسْمَاءِ) متعلِّقٌ بالفعل (أَصِفْ)، ومعنى (أَصِفْ) أذكرُ.

معنى البيت: ارفع بالواو، وانصب بالالف، واجرر بالياء ما أذكره من

الأسماء، ولم يذكر السكون، لأنَّ السكون لا يدخل على الأسماء، وهذه علامات إعراب الأسماء الخمسة، وهي ممَّا خرج عن الأصل، فهي علامات مخالفة لما سبق، حيث يقول هناك: (ارْفَعْ بِضَمٍّ)، وهنا يقول: (ارْفَعْ بِوَاوٍ)، ويقول هناك: (وَأَنْصِبَنَّ فَتْحًا)، وهنا يقول: (وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلْفِ)، ويقول هناك: (وَجَرَّ كَسْرًا)، وهنا يقول: (اجرُرْ بِيَاءٍ)، فكيف يتلاءم الكلام الأوَّل والثاني؟

نقول: إنَّ قوله: (وَعَيْرُ مَا ذُكِرَ يَنْوِبُ) يعني: إذا وجدت مرفوعًا بغير الضمَّة، فهو نائب عن الضمَّة، وإذا وجدت منصوبًا بغير الفتحة فهو نائب عن الفتحة، وإذا وجدت مجرورًا بغير الكسرة، فهو نائب عن الكسرة.

إذن: هذه الأسماء الخمسة، أو الستة تُعَرَّبُ بالحروف كما سبق، وهذا هو الباب الأوَّل ممَّا خرج عن الأصل، وذهب سيبويه -رحمه الله- إلى أنَّ هذه الأسماء مُعَرَّبَةٌ بحركاتٍ مُقدَّرة، فالرَّفْعُ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على الواو، والنَّصْبُ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على الألف، والجرُّ بكسرةٍ مُقدَّرةٍ على الياء، واختار هذا القول ابنُ عقيل^(١) -رحمه الله- وهذا غيرُ صحيح، وابنُ عقيلٍ من المقلِّدين، حتَّى قال -رحمه الله- في شأن سيبويه:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(٢)

لكنَّا نقول: سيبويه ليس بحَذَامٍ، والصَّوابُ ما عليه الجمهورُ، وهو أنَّها

(١) انظر: شرح ابن عقيل (١/ ٤٦).

(٢) البيت غير منسوب في الاشتقاق: (١١٨)، وهو في اللسان (حذم)، ونسبه إلى وسيم بن طارق أو لجيم بن صعب وحذام امرأته، وهو من شواهد النحويين، انظر شرح شواهد المغني (٢/ ٥٩٦)، وابن عقيل (١/ ٦٣).

تُعَرَّبُ بالحروف، ولذا قال النَّاظِمُ -رحمه الله-: (وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ، وَأَنْصِبَنَّ
بِالْأَلْفِ...).

إِذَنْ: كَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ هُوَ الصَّوَابُ بِلَا شَكٍّ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ.

٢٨- مِنْ ذَاكَ: (ذُو) إِنَّ صُحْبَةً أَبَانَا وَ(الْفَمُّ) حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

الشرح

قوله: «ذَاكَ»: المشارُ إليه ما يصفه من الأسماء، فالإشارة هنا تعودُ إلى (مَا).

و(ذُو): بمعنى صاحب، ولهذا قال: (إِنَّ صُحْبَةً أَبَانَا)، يعني: إِنَّ أَظْهَرَ وَبَيَّنَّ صُحْبَةً، فهو من الأسماء الخمسة، وحينئذٍ تُعَرَّبُ بالحروف: بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا.

تقولُ مثلاً: (جاءني ذو مالٍ)، فـ(ذُو): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمة، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ۖ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ۖ﴾ [النجم: ٥-٦]، فـ﴿ذُو﴾ هنا بالواو رفعًا، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ۖ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۖ﴾ [البروج: ١٤-١٥] فـ﴿ذُو﴾: خبرٌ ثالثٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمة، وبالألفِ نصبًا كما في قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ۖ﴾ [القلم: ١٤]، وبالياء جرًّا كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۖ﴾ [التكوير: ١٩-٢٠].

فإن قال قائلٌ: لماذا احترز بهذا القيد (إِنَّ صُحْبَةً أَبَانَا)؟

فجوابه: أن نقولَ: إِنَّ (ذُو) تأتي بغير معنى صاحبٍ، فتأتي اسمًا موصولًا على لغة طيِّعٍ، و(ذُو) التي هي اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي) لا تدخلُ معنا في

هذا الباب، لأنَّ الأسماء الموصولة مَبْنِيَّةٌ، وليست مُعَرَّبَةٌ، كما قال الشاعر الطائيُّ:

فَإِنَّ السَّمَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ^(١)

فقوله: «بِئْرِي ذُو حَفَرْتُ»: يعني: بئري الذي حَفَرْتُ، والذي طَوَيْتُ، وليس معناها: صاحب حَفَرْتُ.

وقوله: «مِنْ ذَاكَ: (ذُو)... وَ(الْفَمُ)»: أي: مِنْ ذَاكَ: (ذُو)، وَمِنْ ذَاكَ: (فُو)، هذا هو المعنى، لكن كيف قال: (مِنْ ذَاكَ)، و(مِنْ) للتَّبْعِيضِ؟ نقولُ: لأنَّه لم يذكرْ إِلَّا اسمَيْنِ فقط، وهما: (ذُو)، و(فُو)، فلهذا أَتَى بـ(مِنْ) الَّتِي للتَّبْعِيضِ.

قوله: «وَالْفَمُ»: الفَمُ معروفٌ، وهو في اللغة العربية يُسْتَعْمَلُ استعمالَيْنِ: الاستعمالُ الأوَّلُ: أن تُجْعَلَ فيه الميمُ، فإذا جُعِلَتْ فيه الميمُ رُفِعَ بالضمَّةُ، تقولُ مثلاً: (هذا فَمُكَ)، ونُصِبَ بالفتحة فتقول: (رَأَيْتُ فَمَكَ)، وَجَرَّ بالكسرة فتقول: (نَظَرْتُ إِلَى فَمِكَ).

الاستعمال الثاني: ألا يكونَ بالميمِ، وإذا لم يقترنْ بالميمِ صارَ بالفاء فقط، فإذا أَضِفْتَ إليها علاماتِ الإعرابِ صارَ النُّطْقُ به (فُو) حالَ الرَّفْعِ، و(فَا) حالَ النَّصْبِ، و(فِي) حالَ الجرِّ، تقولُ: (هذا فُوكَ)، فهنا مرفوعٌ بالواو، وتقولُ: (رَأَيْتُ فَاكَ)، فتنصبه بالألف، و(نَظَرْتُ إِلَى فَيْكَ)، فتجره بالياء، ومن ذلك

(١) البيت من الوافر، وهو لِسنان بن الفحل، كما في الإنصاف (ص: ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٤-٣٥)، وشرح التصريح (١/ ١٣٧)، والمقاصد النحويَّة (١/ ٤٣٦)، والدرر (١/ ١٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص: ٥٩١).

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ»^(١)، وَبَعْضُ الطَّلَابِ يَنْطَقُهَا: (فِي)، وَهَذَا خَطَأً، فَهِيَ بِدُونِ تَشْدِيدِ اللَّيَاءِ.

وَلَوْ قَالَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ: (حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ) لَصَحَّ، وَبِنَاءً عَلَيْهِ، إِذَا كُنَّا نُحَدِّثُ الْعَامَّةَ فَإِنَّا نَقُولُ: (حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ)، وَهَذَا مِنْ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى مِنْ أَجْلِ الْبَيَانِ، وَلَا حَرَجَ فِيهِ.

إِذَنْ: اشْتَرَطَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي (الْفَمِ) أَلَّا تَقْتَرْنَ بِالْمِيمِ، بَلْ تَنْفَصِلُ، وَلِذَا قَالَ: (وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ مَا جَاءَ أَنْ الْأَعْمَالُ بِالنِّيةِ وَالْحَسْبَةِ، وَلِكُلِّ امْرَأٍ مَا نَوَى، رَقْمُ (٥٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْوَصِيَّةِ، بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثَّلَاثِ، رَقْمُ (١٦٢٨).

٢٩- (أَبْ)، (أَخْ)، (حَمْ)، كَذَاكَ (وَهْنُ) وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

الشرح

قوله: «أَبْ، أَخْ، حَمْ كَذَاكَ»: أي: أَبْ وَأَخْ وَحَمْ، بحذف حرف العطف
لضرورة النظم، إِذَنْ (أَبْ): مبتدأ، (أَخْ): معطوفٌ عليه بحرفٍ محذوفٍ،
و(حَمْ): كذلك معطوفٌ عليه بحرفٍ محذوفٍ، و(كَذَاكَ): خبرٌ المبتدأ.

قوله: «حَمْ»: الحَمْو: قريبُ الزوج، وقد سُئِلَ النَّبِيُّ -عليه الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ- عن خلوةِ الحَمْوِ بزوجةِ قريبه، فقال: «الحَمْوُ المَوْتُ»^(١). وقيل:
قريبُ الزوجةِ أيضًا يُسَمَّى بالحَمْوِ، فأخو زوجِ المرأةِ هو الحَمْو. وعلى القول
الثاني: أختُ زوجةِ الرَّجُلِ أيضًا حَمْو.

قوله: «كَذَاكَ»: أي: كالذي ذَكَرَ، والمُشَارُ إليه هو: (ذُو) و(فُو)، فهي
تُرْفَعُ بالواو، وتُنْصَبُ بالالف، وتُجَرُّ بالياء، ففَصَلَ الثَّانِي عن الأوَّل، ووجهُ
ذلك أَنَّ في (ذُو) وفي (الفم) شرطًا لا يُشْتَرَطُ فيما بعدهما، فالشَّرْطُ الخاصُّ
بـ(ذُو) أن تكونَ بمعنى صاحبٍ، وبـ(فو) أن تخلوَ منها الميِّمُ، ولهذا فصلَهما عَمَّا
بعدهما لاختصاصِهما بهذا الشرط.

وهذه الأسماءُ يُعَبَّرُ عنها بالأسماءِ الخمسةِ، وبالأسماءِ الستَّةِ بناءً على أنَّ

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة، رقم (٥٢٣٢)، ومسلم: كتاب
السلام، باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها، رقم (٢١٧٢).

(هَنْ) منها، فإن قلنا: إنَّها منها، فهي ستة، وإن قلنا: لا. فهي خمسة، وابن مالك - رحمه الله - ذكر ستة أسماء، لكنه فصل (هَنْ) عنها لما سيتبين.

قوله: «هَنْ»: من الأسماء الستة، ويقولون: إنَّها كناية عن كل شيء يُستَبَحُّ ذِكْرُهُ، فهي كناية عن الفرج، ومنه قول النبي ﷺ: «مَنْ نَعَزَى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعْضُوهُ بَيْنَ أَبِيهِ، وَلَا تَكُونُوا»^(١)؛ أو كناية عن الغائط، أو كناية عن البول، أو عن العيب، ومنه قول علي رضي الله عنه حين بلغه عن ابن عباس رضي الله عنهما ما بلغه، فقال رضي الله عنه: «وَيْحَ ابْنِ أُمِّ الْفَضْلِ، إِنَّهُ لَعَوَّاصٌ عَلَى الْهَنَاتِ»^(٢). يعني: على العيب، وذلك أنَّ الرَّافِضَةَ جاءوا لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقالوا له: أنت الله. وهم لا يقصدون حُبَّ علي، بل يقصدون إضلال بني آدم، إضلال هذه الأمة؛ لتقع في الشرك، فأمر رضي الله عنه بالأخاديد فحُذَّتْ، ثُمَّ أُمِرَ بِحَطْبٍ فَمِلَّتْ حَطْبًا، ثُمَّ أُمِرَ بِإِقَادِهَا فَأُوقِدَتْ، ثُمَّ أُمِرَ بِالْقَائِمِ فِي هَذِهِ النَّارِ، أَحْرَقَهُمُ بِالنَّارِ، وَذَلِكَ لِعِظَمِ بَدْعَتِهِمْ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - لِأَنَّهَا ضِدُّ مَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَمَامًا، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فقال: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحَرِّقْهُمْ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ»، وَلَقَتَلْتُهُمْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(٣)، وفي رواية: فبلغ ذلك عليًّا، فقال: «وَيْحَ ابْنِ أُمِّ الْفَضْلِ، إِنَّهُ لَعَوَّاصٌ

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٣٦/٥) والنسائي في الكبرى: (٢٧٢/٥) وصححه ابن حبان رقم (٣١٥٣).

(٢) أخرجه الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي في كتابه المعرفة والتاريخ: (٥١٦/١) بهذا اللفظ، وهو كذلك عند البيهقي في السنن الكبرى: (٢٠٢/٨)، ونحوه عند أحمد في المسند: (٢١٧/١)، رقم (١٨٧١) دون الشاهد، وهو قوله: «لَعَوَّاصٌ عَلَى الْهَنَاتِ». وأصله في البخاري دون هذه الزيادة في كتاب الجهاد والسير، باب لا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ، رقم (٣٠١٦).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، رقم (٣٠١٧).

عَلَى الْهَنَاتِ»^(١)، يعني: على العيب، والعيب - لا شك - أَنَّهُ مِمَّا يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُهُ.
وعلى هذه اللغة - وهي لغة الإتمام - نقول: (هذا هَنُو زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ هَنَا
زَيْدٍ، وَنَظَرْتُ إِلَى هَنِي زَيْدٍ).

قوله: «وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ»: الْأَخِيرُ هُوَ (هَنُ)، ومعنى النقص
أَنْ تُعْرِبَهُ بحركاتٍ ظاهرةٍ على آخره، فتقول: (هذا هَنُكَ، وَاجْتَنِبْ هَنُكَ،
وَتَفَكَّرْ فِي هَنِكَ)، وتقول: (هذا هَنُ زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ هَنَ زَيْدٍ، وَنَظَرْتُ إِلَى هَنِ
زَيْدٍ).

ومنه كما تقدّم في الحديث: «فَاعْضُوهُ بَيْنَ أَبِيهِ»^(٢)، فتُعْرِبُهُ بالحركات الظاهرة،
وهذا هو الأحسن، وإذا كان هذا هو الأحسن، فالأحسن أن تُخْرِجَهُ مِنَ
الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ، وتكونُ الْأَسْمَاءُ خَمْسَةً، كما هو معروفٌ عند ابنِ أَجْرُومٍ وغيره.

(١) أخرجه الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي في كتابه المعرفة والتاريخ: (٥١٦/١) بهذا اللفظ،
وهو كذلك عند البيهقي في السنن الكبرى: (٢٠٢/٨)، ونحوه عند أحمد في المسند: (٢١٧/١)،
رقم (١٨٧١) دون الشاهد، وهو قوله: «لَعَوَّاضٌ عَلَى الْهَنَاتِ». وأصله في البخاري دون هذه
الزيادة في كتاب الجهاد والسير، باب لا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ، رقم (٣٠١٦).
(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٣٦/٥) والنسائي في الكبرى: (٢٧٢/٥) وصححه ابن حبان رقم
(٣١٥٣).

٣٠- وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهُرُ

الشَّرْحُ

قوله: «وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ»: الضميرُ في (يَنْدُرُ) يعودُ على النقصِ، وتالياه في (أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) هما: (أَخٌ وَحَمٌّ)، يعني: أَنَّ النقصَ يندُرُ فيها أي: يَقِلُّ.

لكن ما هو النقص؟

النقصُ هو أن تُعَرَّبَ هذه الأسماءُ بحركاتٍ ظاهرةٍ على آخرها، تُرفعُ بالضمَّة، وتُنصَبُ بالفتحة، وتُجَرُّ بالكسرة، وعلى ذلك قولُ الشاعرِ:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ^(١)

ولم يقل: (بِأَبِيهِ اقْتَدَى)، ولم يقل: (وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَاهُ).

وتقولُ في (أَخ): (هذا أَخُ زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ أَخَ زَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بِأَخِ زَيْدٍ).

قوله: «وَقَصْرُهَا»: أي: قَصُرُ (أَبٍ وَتَالِيَيْهِ)، (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهُرُ)، أي: قَصْرُهَا أَشْهُرُ مِنْ نَقْصِهَا.

وبهذا عرفنا أَنَّ (أَبًا وَأَخًا وَحَمًّا) يجوزُ فيها ثلاثُ لغاتٍ: الإتمام، والنقص،

والقصر.

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه (ص: ١٨٢)، وخزانة الأدب (١/ ١٢٩)، وشرح الشواهد للعيني (١/ ١٢٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٠)، وهنوع الهوامع (١/ ٣٩)، ومجمع الأمثال للميداني (٢/ ٣٠٠)، وغيرها.

أَوَّلًا: الإتمام: وهو أن تُرْفَعَ بالواو، وتُنْصَبَ بالالف، وتُجَرَّ بالياء، وهذا هو المشهور، وهو الذي في القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣]، ف﴿أَبُونَا﴾ مرفوعٌ، وعلامةُ الرَّفْعِ الواو، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَنَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [يوسف: ٨]؛ ف﴿أَبَانَا﴾ منصوبٌ، وعلامةُ النَّصْبِ الف، وقال تعالى: ﴿أَرْجِعُونَا إِلَىٰ أَبِيكُم﴾ [يوسف: ٨١]؛ ف﴿أَبِيكُم﴾ مجرورٌ، وعلامةُ الْجَرِّ الياء، وتقول: (جاء أبو زيد، وأكرمتُ أبا زيد، وعجبتُ من أبي زيد).

وفي الإعراب تقول في (جاء أبو زيد): (جاء): فعلٌ ماضٍ، و(أبو): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو نيابةً عن الضمة، لأنَّه من الأسماءِ السَّتَةِ على رأي ابن مالِك، وإن كان على الرأيِ الأشهرِ خلاف ذلك، و(أبو): مضافٌ، و(زيد): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخره.

وتقول في: (أكرمتُ أبا زيد): (أكرمتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أبا): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الف نيابةً عن الفتحة، لأنَّه من الأسماءِ السَّتَةِ، و(أبا): مضافٌ، و(زيد): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخره.

وتقول في (عجبتُ من أبي زيد): (عجبتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(من): حرفٌ جرٌّ، و(أبي): اسمٌ مجرورٌ بـ(من)، وعلامةُ جرِّه الياء نيابةً عن الكسرة، لأنَّه من الأسماءِ السَّتَةِ، و(أبي): مضافٌ، و(زيد): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخره.

ثانيًا: النقص: وهو أن تُرْفَعَ بالضمة، وتُنْصَبَ بالفتحة، وتُجَرَّ بالكسرة،

فالنقص هو الإعراب بحركات ظاهرة، تقول: (جاء أب زيد، وأكرمْتُ أب زيد، وعَجِبْتُ مِنْ أب زيد).

وفي الإعراب تقول في (جاء أب زيد): (جاء): فعلٌ ماضٍ، و(أب): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و(أب): مضافٌ، و(زيد): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة على آخره.

وتقول في (أكرمْتُ أب زيد): (أكرمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أب): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، و(أب): مضافٌ، و(زيد): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة على آخره.

وتقول في (عَجِبْتُ مِنْ أب زيد): (عَجِبْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(مِنْ): حرفٌ جرٌّ، و(أب): اسمٌ مجرورٌ بـ(مِنْ)، وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة على آخره، و(أب): مضافٌ، و(زيد): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة على آخره.

ثالثاً: القصر: وهو أن تكون بالألف دائماً، فتُعَرَّب بحركاتٍ مقدَّرة على الألف، وعلى هذا جاء قول الشاعر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(١)

(١) هذا البيت اختلف على قائله، فقيل: هو أبو النجم العجلي، وبه جزم الجوهري كما في خزانة الأدب (١/١٣٣)، واختاره البغدادي، وهو في ديوان أبي النجم (ص: ٢٢٧)، وقيل: هو لرؤبة ابن العجاج، قال البغدادي: وليس في ديوانه. والخزانة (١/١٣٣)، وانظر ملحق ديوان رؤبة (ص: ١٦٨)، والإنصاف (١/١٨).

والشَّاهدُ فيه قوله: (وَأَبَا أَبَاهَا)، ولو أعرَبَها بالحروفِ لقال: (وَأَبَا أَبِيهَا).
وعلى هذه اللغة تقول: (جاء أَبَا زيدٍ، وأَكْرَمْتُ أَبَا زيدٍ، وعَجِبْتُ مِنْ أَبَا زيدٍ).

وفي الإعراب تقول في: (جاء أَبَا زيدٍ): (جاء): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، و(أَبَا): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ، و(أَبَا): مضافٌ، (وزيدٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخره.

وتقول في (أَكْرَمْتُ أَبَا زيدٍ): (أَكْرَمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أَبَا): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ، و(أَبَا): مضافٌ، و(زيدٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخره.

لكن لو قال قائل: لماذا أعرَبَتها بفتحةٍ مُقدَّرةٍ، ولم تقل: علامةُ نصبها الألفُ نيابةً عن الفتحة؟

أقول: لأنِّي عرفتُ مِنَ المتكلِّمِ أَنَّهُ يستعملُها مقصورةً، وحينئذٍ لا بُدَّ مِنْ قرينةٍ، مثل أن يقولَ المتكلِّمُ: (أَكْرَمْتُ أَبَا زيدٍ، وعَجِبْتُ مِنْ أَبَا زيدٍ)، فأما إذا لم توجد قرينةٌ، فإنَّنا نُعرِّبُها على الأصلِ بأن تكونَ منصوبةً بالألفِ نيابةً عن الفتحة.

وتقول في (عَجِبْتُ مِنْ أَبَا زيدٍ): (عَجِبْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(من): حرفٌ جرٌّ، و(أَبَا): اسمٌ مجرورٌ بـ(من)، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِنْ

ظُهِرَها التَّعَذُّرُ، و(أَبَا): مضافٌ، و(زَيْدٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخره.

ولغةُ القصرِ لغةٌ فصِيحةٌ، ولكنَّ الأولى أفصحُ، وقد يُقالُ: إِنَّ الذي يناسبُ الطلبةَ المبتدئين لغةُ القصرِ، لأنَّهم لن يَغْلُطُوا أبداً. فإذا قال قائلٌ: أنا إذا أردتُ أن أنشِئَ كلاماً الآنَ، فعلى أيِّ اللغاتِ الثلاثِ أمشي؟

قلنا: على الأفصح، وهي أن تُعَرِّبَها تامَّةً، مرفوعةً بالواو، ومنصوبةً بالالف، ومجرورةً بالياء، لأننا الآن ليس لنا خيارٌ، لأنَّه يَحْسُنُ بنا أن نمشي على الأفصح من كلام العرب، والأفصح من كلام العرب ما نطق به القرآن، قال تعالى: ﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ﴾ [يوسف: ٨١]، ولم يقل: (إلى آبائكم)، ولا (إلى أبكم)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ آبَاءَنَا لِغِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨]، ولم يقل: (إِنَّ آبَاءَنَا)، وقال تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣]، ولم يقل: (أَبَانَا)، ولم يقل: (أَبْنَا).

إِذَنْ: إذا أردنا أن نتكلَّم، أو أردنا أن نؤلِّفَ كتاباً، فإننا نمشي على اللغة الفصحى، لكن إذا ضاقت بنا، وأخطأنا اللغة الفصحى، وأتيننا بالمرفوع بالالف، فهناك نأفقاء^(١) اليربوع^(٢)! فنقول: هذه لغة، وفائدة معرفة هذه اللغات:

أولاً: أننا إذا جاءنا من كلام العرب نظمٌ، أو نثرٌ على خلاف الفصحى نعرف أنها لغة، وأنها ليست خطأً مطبعياً، ولا خطأً في النقل.

(١) النافقاء إحدى جِحرَةِ اليربوع يَكْتُمُهَا، وَيُظْهِرُ غَيْرَهَا وهو مَوْضِعٌ يَرَقُّقُهُ، فَإِذَا أَتَى مِنْ قِبَلِ الْقَاصِعَاءِ ضَرَبَ النَافِقَاءَ بِرَأْسِهِ فَانْتَفَقَ، أَي خَرَجَ. اللسان: نفق.

(٢) اليربوع واحدُ اليرابيع، والياء زائدةٌ، لأنَّه لَيْسَ في كلام العرب فَعْلُولٌ سِوَى مَا نَدَرُ، مِثْلَ صَعْفُوقٍ، وَهِيَ فَارَةٌ لُجْحُهَا أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: دَوْبَةُ فَوْقَ الْجُرْدِ، الذَّكْرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ. انظر تاج العروس: ربع.

ثانيًا: أنه إذا ضاقت بنا الحِيلُ نجدُ مخرجًا، والآن كثيرٌ من المؤذنين يقول: (أشهدُ أنَّ محمدًا رسولَ الله)، ولو أننا مَشِينَا على اللغةِ الفُصْحَى في هذه الجملة لقلنا: إنَّ أذانه غيرُ صحيح، لأنَّ الخبرَ لم يأتِ بعد، فالجملة لم تتمَّ، فأشهدُ أنَّ محمدًا رسولَ الله... أشهدُ أنَّه ماذا؟! فلا بدَّ أن يأتِيَ بالخبر، كأن يقول مثلاً: (أشهدُ أنَّ محمدًا رسولَ الله نبيُّ صادق)، أو (أشهدُ أنَّ محمدًا رسولَ الله عبدُ الله ورسوله)، مع أنَّ الجملة تامَّة، فنقول اعتذارًا لهذا الرجل: إنَّ هناك لغةً، بل إنَّ هناك لُغِيَّةً تُجِيزُ نصبَ الجزأين في (إنَّ)، أي: تجعلُ (إنَّ) تنصبُ الجزأين: اسمَها وخبرَها، وهذا المؤذّن يؤدّن على هذه اللُغِيَّة، مع أنَّه لا يعرفُ اللغة! لكن لو سألتَه: ما معنى (أشهدُ أنَّ محمدًا رسولَ الله)؟ لقال: أنا أشهدُ أنَّ محمدًا هو رسولُ الله، يعني: أنَّ المعنى الذي يريده صحيحٌ، لكنَّ العبارة لا تدلُّ عليه.

ومن ذلك أيضًا: قولُ بعضِ المؤذنين: (اللهُ وَكَبْرُ) بالواو بدل الهمزة، ولو أخذنا باللغةِ الفُصْحَى لقلنا: هذا لا يستقيم، لأنَّك لم تُكْمِلِ الجملة، بل أتيتَ بواوٍ عطفٍ، لكن هناك لغةٌ -وهي فصحي أيضًا لكنها قليلةٌ- تجيُزُ إبدالَ الهمزةِ واوًا إذا ضُمَّ ما قبلها، وهنا في قوله: (اللهُ أَكْبَرُ) الهمزة مضمومةٌ ما قبلها، فيجوز أن تقول: (اللهُ وَكَبْرُ).

وأما قولُ بعضهم: (اللهُ أَكْبَارُ) بمدِّ الباءِ فهذه ليست لغةً، بل خطأٌ محضٌ، ولا يجزئ الأذانُ حينئذٍ، لأنَّ هذا تحريفٌ مُحْلٌ بالمعنى، و(أكبار) معناها جمع (كَبَر) وهو الطُّبْل، وبعضهم يمدُّ همزةَ الجلالة (اللهُ أَكْبَرُ)، فكأنَّه يستفهم: هل اللهُ أَكْبَرُ أو لا؟ وهذا أيضًا خطأٌ، لأنَّه يُخِلُّ بالمعنى، ولا يصحُّ.

خلاصة ما سبق:

أولاً: (ذُو) التي بمعنى (صاحب) فيها لغة واحدة، وهي لغة الإتمام.

ثانياً: (فَم) فيها لغتان: الأولى: الإتمام، بشرط ألا تقترن بالميم، والثانية: تُعَرَّبُ بالحركات إن اقترنت بالميم.

ثالثاً: (أَب) و(أَخ) و(حَم)، فيها ثلاث لغات: أفصحها الإتمام - وهو الذي يريدُه المؤلف -، ثم القصْر، ثم النَّقْصُ.

رابعاً: (هَنْ) فيها لغتان: النَّقْصُ - وهو الأفصح -، والإتمام.

٣١- وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا لِيَا، كَ: (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا)

الشرح

قوله: «ذَا»: اسمُ إشارةٍ يعودُ إلى الإعرابِ المذكورِ، وهو الإتمامُ، أي: الإعرابُ بالحروفِ، أي: الرَّفْعُ بالواوِ، والنَّصْبُ بالالفِ، والجرُّ بالياءِ، شرطُه: (أَنْ يُضَفْنَ لَا لِيَا)، فَإِنْ لم يُضَفْنَ أُعْرِبْنَ بالحركاتِ الظاهرة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ف﴿أَبًا﴾: منصوبةٌ بالفتحة، لأنَّها غيرُ مضافةٍ، وتقولُ: (هذا أَبٌ كريمٌ)، ف(أَبٌ): مرفوعةٌ بالضمة، وتقولُ: (مَرَرْتُ بِأَبٍ رحيمٍ)، ف(أَبٍ): مجرورةٌ بالكسرة، فإذا لم يُضَفْنَ، وَجَبَ إعرابُهُنَّ بالحركاتِ الظاهرة، بضمةٍ حالِ الرَّفْعِ، وبفتحةٍ حالِ النَّصْبِ، وبكسرةٍ حالِ الجرِّ.

فإذا أُضِفْنَ لـ(الياءِ) فَيُعْرَبْنَ أيضًا بحركاتٍ، لكنَّها حركاتٌ مقدَّرةٌ على ما قبل الياءِ، فتقولُ: (هذا أبي، وأَكْرَمْتُ أبي، ونَظَرْتُ إلى أبي).

وعند الإعرابِ تقولُ في: (هذا أبي): (هذا): اسمُ إشارةٍ مبتدأ، و(أبي): خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ مقدَّرةٌ على ما قَبْلَ ياءِ المتكلمِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشتغالُ المحلِّ بحركةٍ المناسبةِ.

وتقولُ في: (أَكْرَمْتُ أبي): (أبي): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مقدَّرةٌ على ما قَبْلَ ياءِ المتكلمِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشتغالُ المحلِّ بحركةٍ المناسبةِ.

وتقولُ في: (نَظَرْتُ إلى أبي): (أبي): اسمٌ مجرورٌ بـ(إلى) وعلامةُ جره كسرةٌ

مقدَّرةً على ما قبل ياء المتكلم، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشتغال المحلِّ بحركة المناسبة.
 فإذا قال قائلٌ: (أبي) مكسورة، قلنا: هذا الكسر ليس للإعراب، ولكنه
 لمناسبة (الياء).

إِذَنْ: هذه الأسماءُ إن لم تُضَفْ أُعْرِبَتْ بحركاتٍ ظاهرة، تقول: (هذا أَبٌ،
 ورَأَيْتُ أَبًا، وَمَرَرْتُ بِأَبٍ). وإن أُضِيفَتْ لياء المتكلم تُعَرَّبُ بحركاتٍ مقدَّرةً
 على ما قبل ياء المتكلم، تقول: (هذا أبي، وأَكْرَمْتُ أَبِي، ونَظَرْتُ إلى أَبِي)، ومن
 ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً﴾ [ص: ٢٣]، فقال: ﴿أَخِي﴾،
 وإن أُضِيفَتْ إلى غير ياء المتكلم تُعَرَّبُ - كما ذكر المؤلف - بالحروف: (بالواو
 رفعًا، وبالألفِ نصبًا، وبالياء جرًّا)، والعوامُّ يُعَرَّبُونَهَا بالواو رفعًا، ولو أُضِيفَتْ
 إلى ياء المتكلم، فيقولون: (جاء أبوي). ولكنهم لا يقولون: (رَأَيْتُ أَبَاي). بل
 يقولون: (رَأَيْتُ أَبُوي). ولا يقولون: (مَرَرْتُ بِأَبِي). بل يقولون: (مَرَرْتُ
 بِأَبُوي). إِذَنْ هي عندهم مُلازمةٌ للواو، ولذا فُلِغَتْهم غيرُ سليمة.

إِذَنْ: شروطُ إعرابِ هذه الأسماء بالحروف ما يلي:

أَوَّلًا: أن تكون مضافةً.

ثانيًا: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، كما مثلنا.

ثالثًا: أن تكون مفردةً، فإن لم تكن مفردةً، فإمَّا أن تكون مُثَنَّةً، وإمَّا أن
 تكون جمعًا، فإن كانت مُثَنَّةً أُعْرِبَتْ إعرابَ المثنى: بالألفِ رفعًا، وبالياء نصبًا
 وجرًّا، كقولنا: (جاء أَبَوَا زَيْدٍ، ورَأَيْتُ أَبُوي زَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بِأَبُوي زَيْدٍ). وإن
 كانت جمعًا أُعْرِبَتْ بالحركات الظاهرة: فُتْرِعَ بالضمة، كقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ

وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴿ [الشعراء: ٧٦]، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا
ءَابَاءَنَا﴾ [الزخرف: ٢٢]، وَتُجَرُّ بِالْكَسْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ صَلَحَ مِنْ
ءَابَائِهِمْ﴾ [غافر: ٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦]،
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَتَوْا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الدخان: ٣٦]، فَأَعْرَبَهَا بِالْحَرَكَاتِ
الظَاهِرَةِ، مِثْلَ أَنْ تَقُولَ: (هَؤُلَاءِ آبَاؤُكَ، وَرَأَيْتُ أَبَاءَكَ، وَمَرَرْتُ بِآبَائِكَ).

رَابِعًا: أَنْ تَكُونَ مَكْبَرَةً، وَالْمَكْبَرَةُ ضِدُّ الْمَصْغَرَةِ، فَإِنْ كَانَتْ مَصْغَرَةً أُعْرِبَتْ
بِالْحَرَكَاتِ الظَاهِرَةِ، بِضَمِّهِ حَالِ الرَّفْعِ، وَفَتْحِهِ حَالِ النَّصْبِ، وَكَسَرِهِ حَالِ الْجَرِّ،
تَقُولُ: (هَذَا أُبَيْكَ، وَرَأَيْتُ أُبَيْكَ، وَمَرَرْتُ بِأُبَيْكَ). وَتَقُولُ: (هَذَا أُخِيَّكَ،
وَرَأَيْتُ أُخِيَّكَ، وَمَرَرْتُ بِأُخِيَّكَ).

فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ، فَإِذَا تَمَّتِ الشُّرُوطُ الْأَرْبَعَةُ أُعْرِبَتْ بِالْوَاوِ رَفْعًا،
وَبِالْأَلِفِ نَصْبًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا.

وَالْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ذَكَرَ شَرْطَيْنِ، وَنَحْنُ أَخَذْنَا الشَّرْطَ الثَّلَاثَ، وَالشَّرْطَ
الرَّابِعَ مِنْ كَوْنِ الْمُؤَلَّفِ لَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا بِصِغَةِ الْإِفْرَادِ، وَبِصِغَةِ التَّكْبِيرِ، وَمِنْ
الشُّرُوطِ أَيْضًا - وَهُوَ خَاصٌّ - أَنْ تَكُونَ (فَوْ) خَالِيَةً مِنَ الْمِيمِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ
الْمُؤَلَّفُ، وَأَنْ تَكُونَ (ذَوْ) بِمَعْنَى (صَاحِبِ)، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْمُؤَلَّفُ أَيْضًا، وَبِهَذَا تَمَّتْ
الشُّرُوطُ لِإِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ السَّتِّةِ بِالْوَاوِ رَفْعًا، وَبِالْأَلِفِ نَصْبًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا،
وَأُخِذَتْ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ، إِمَّا عَنْ طَرِيقِ التَّمثِيلِ، وَإِمَّا عَنْ طَرِيقِ التَّصْرِيحِ.

قَوْلُهُ: «جَا»: فَعَلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحِ ظَاهِرٍ عَلَى آخِرِهِ الْمَحذُوفِ، وَأَصْلُهُ:
(جَاءَ)، وَ(ذَا): حَالٌ مِنْ (أَخُو)، أَوْ مِنْ (أَبِي)، لِأَنَّ الْمَعْنَى صَالِحٌ لِلْوَجْهَيْنِ، فَإِذَا

كان الأبُّ ذا اعتلاءٍ، فذُرِّيَّتُهُ مثله في الغالبِ، وإذا كان الأخُ ذا اعتلاءٍ، فالأبُّ من بابِ أوَّلَى في الغالبِ، وعلى كلِّ حالٍ، هي صالحةٌ للوجهَيْنِ على ما نرى، و(اعْتَلَا): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظَّاهِرةُ على آخرِه المحذوفِ، وأصلُه: (اعْتَلَاءٌ)، لأنَّه يجوزُ قصرُ الممدودِ للضرورة، والاعتلاءُ مِنَ العُلُوِّ، ف(ذَا اعْتَلَا) يعني: ذا عُلُوٍّ، تقولُ: اعتلى الرَّجُلُ يَعْتَلِي. أي: علا، يعني: حالةُ كونهِ ذا عُلُوٍّ، والمعنى أنَّه جاءَ عاليًا مُكْرَمًا مُحْتَرَمًا، ولم يأتِ مُهِينًا سافلاً.

وقوله: «كَبَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا»: هذا المثالُ مُتَضَمِّنٌ للأسماء الخمسة، أو السِّتَّةَ، مرفوعةً ومجرورةً ومنصوبةً، فَذَكَرَ كُلَّ الأحوالِ.

- ٣٢- بِالْأَلِفِ ارْزَعِ الْمُثْنَى وَ(كِلَا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلَا
 ٣٣- (كِلَا) كَذَاكَ (اثنان) وَ(اثنان) كـ (ابنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ)
 ٣٤- وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرًّا وَنَضْبًا، بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ

الشرح

قوله: «بِالْأَلِفِ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(ارْزَعِ)، وَ(الْمُثْنَى): مَفْعُولُ (ارْزَعِ)، وَ(كِلَا): مَعْطُوفَةٌ عَلَى (الْمُثْنَى)، وَ(مُضَافًا): حَالٌ مِنْ نَائِبِ الْفَاعِلِ فِي (وَصِلَا)، وَالْأَلِفُ فِي (وَصِلَا) لِلْإِطْلَاقِ، وَلَيْسَتْ لِلتَّشْنِيةِ.

وقوله: «بِالْأَلِفِ ارْزَعِ الْمُثْنَى»: هَذَا هُوَ الْحُكْمُ، يُرْفَعُ الْمُثْنَى بِالْأَلِفِ، فَتَقُولُ: (قَامَ الرَّجُلَانِ، وَأَتَى الْمُحَمَّدَانِ، وَزَارَ الْأَسْدَانِ، وَالتَّقَى الْحَبْرَانِ). فَمَا هُوَ الْمُثْنَى؟

يَقُولُونَ فِي تَعْرِيفِهِ فِي الْإِصْطِلَاحِ: (هُوَ كُلُّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ، أَوْ اثْنَتَيْنِ، بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ أَغْنَتْ عَنْ مُتَعَاظِفَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى) وَسَوَاءٌ أَكَانَ مِمَّا يَعْقُلُ، أَمْ مِمَّا لَا يَعْقُلُ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ اسْمًا جَامِدًا، أَمْ وَصْفًا، أَوْ أَيَّ شَيْءٍ، مِثَالُهُ: (مُحَمَّدَانِ) مِثْنَى، لِأَنَّهَا أَغْنَتْ عَنْ (مُحَمَّدٍ) وَ(مُحَمَّدٍ)، وَمِثْلُهُ: (رَجُلَانِ) وَ(قَائِمَانِ) وَ(أَسْدَانِ).

وقولهم: (كُلُّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ، أَوْ اثْنَتَيْنِ)، خَرَجَ بِهِ مَا دَلَّ عَلَى وَاحِدٍ، وَمَا دَلَّ عَلَى جَمَاعَةٍ.

وقولهم: (بزيادة) خرج به ما دلَّ على اثنين بغير زيادة، مثل: (زَوْج)، فهو يدلُّ على مثني، ولكنه بغير زيادة.

وقولهم: (أَعْنَتْ عَنْ مُتَعَاظِفَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى) خرج به ما إذا أَعْنَتْ عن متعاطفين مختلفين، مثل: (العُمَرَيْنِ)، فإنَّهما غيرُ مُتَّفَقَيْنِ لَفْظًا؛ لَأَنَّهما يُطْلَقَانِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهما غيرُ مُتَّفَقَيْنِ لَفْظًا، ومثله أيضًا: (القمران) للشمس والقمر، كذلك لا يَتَّفَقَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

وقولهم: (مَعْنَى) احترازٌ مَّا إِذَا قُلْتَ: أَكْرَمْتُ الْوَاقِفَيْنِ. تريدُ بأحدهما الْوَاقِفَ قَائِمًا، وتريدُ بِالثَّانِي الَّذِي وَقَفَ بَيْتَهُ، فهذان مُتَّفَقَانِ لَفْظًا، لكن مختلفان معنًى، فيكون مُلْحَقًا بِالمثنى، وليس مثني، أمَّا إِنْ كُنْتَ تَرِيدُ بِهِمَا أَنَّهما وَاقِفَيْنِ عَلَى أَقْدَامِهِمَا، فهو مثني.

ومثله أيضًا قولك: (الْبَحْرَيْنِ)، إِنْ كُنْتَ تَقْصِدُ بَحْرًا وَبَحْرًا، فهو مُثْنِي، وَإِنْ كُنْتَ تَقْصِدُ الْبَلَدَ الْمَعْرُوفَ، فهو مُلْحَقٌ بِالمثنى، ومثله أيضًا قولك: (عَيْنَانِ)، إِذَا قَصَدْتَ الْعَيْنَ الْبَاصِرَةَ، وَالْعَيْنَ النَّابِعَةَ مِنَ الْأَرْضِ، فهنا اتَّفَقَا لَفْظًا، واختلفا معنًى، فيكون مُلْحَقًا بِالمثنى.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ مَا يَلْحَقُ بِالمثنى، فَقَالَ: «وَ(كِلَا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا». (كِلَا): معطوفٌ عَلَى المثنى، وَالْأَصْلُ فِي الْعَطْفِ الْمَغَايِرَةُ، إِذَنْ هِيَ مُلْحَقَةٌ بِالمثنى، وَالْمَعْنَى: وَارْفَعْ (كِلَا) أَيْضًا بِالْأَلْفِ إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا. وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا وَصِلَ بِمُضْمَرٍ حَالٍ كَوْنِهِ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ.

وقوله: «وُصِلًا»: الضميرُ في قوله: (وُصِلَ) يعودُ عَلَى (كِلَا).

يعني: أَنَّ (كِلا) تُعْرَبُ إعرابَ المثنى، بشرط أن تُضَافَ إلى ضمير، وتكونُ هنا مُلْحَقَةً بالمثنى، تقولُ مثلاً: (جاءني كلاهما، ورَأَيْتُ كِلَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا). ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فإن أُضِيفَتْ لغير الضمير لم تُلْحَقْ بالمثنى، بل تُعْرَبُ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الألف، فتقول: (جاء كِلا الرَّجُلَيْنِ، ورَأَيْتُ كِلا الرَّجُلَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِكِلا الرَّجُلَيْنِ).

إِذَنْ: (كِلا) لا يمكنُ أن تكونَ مثنى، بل هي إمَّا مُلْحَقَةٌ بالمثنى، أو معربةٌ إعرابَ الاسمِ المفردِ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الألف، ومثُلُ (كِلا) (كِلتا)، قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ إِذْ أَنتَ أَكُلَاهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ [الكهف: ٣٣]، فـ ﴿كِلْتَا﴾ هنا ليست مرفوعةً بالألف، بل مرفوعةٌ بضمِّه مقدَّرةٌ على الألف، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ، لِأَنَّهَا أُضِيفَتْ إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ، وَهُوَ ﴿الْجَنَّتَيْنِ﴾.

قوله: «كِلتا كَذَاكَ»: المشارُ إليه (كِلا)، يعني: (كِلتا) كـ (كِلا) تُلْحَقُ بالمثنى، إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى ضميرٍ، لكن (كِلا) للمذكر، و (كِلتا) للمؤنث، وكلاهما للتوكيد.

ولمَّا كانت (كِلا) و (كِلتا)، لمَّا كان لفظُهما مفردًا، ومعناها مثنى قال النحويون: إِنَّ (كِلا) -تبعًا لما وَرَدَ فِي اللغةِ العربيَّةِ- يجوزُ فيها مراعاةُ اللفظِ فِي الإفرادِ، ومراعاةُ المعنى فِي التثنية، فيجوزُ أن تقولَ: كِلا الرَّجُلَيْنِ قائِمٌ. ويجوزُ أن تقولَ: كِلا الرَّجُلَيْنِ قائِمان. ويجوزُ أن تقولَ: كِلَاهُمَا قائِمٌ. ويجوزُ أن تقولَ: كِلَاهُمَا قائِمان. ومن ذلك قولُ الشاعر:

كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي^(١)

وهذا البيت فيه فوائد مهمة، منها:

أولاً: فيه إعرابُ (كِلاَ) إعرابَ المثنى، حيث قال: (كِلاَهُمَا)، لأنَّها أُضِيفَتْ إلى ضميرٍ، إذَنْ هي مُلْحَقَةٌ بالمثنى في الشَّطْرِ الأوَّلِ، ومُعَرَبَةٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الألفِ، حين أُضِيفَتْ إلى اسمٍ ظاهرٍ في الشَّطْرِ الثاني.

ثانياً: قوله: (كِلاَهُمَا... بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا) فيه مراعاةُ الضميرِ لمعنى (كِلاَ)، لأنَّها دالَّةٌ على اثنين، والضميرُ في (بَيْنَهُمَا) دالٌّ على اثنين، والضميرُ في (أَقْلَعَا) دالٌّ على اثنين.

ثالثاً: قوله: (كِلاَ) - هنا - ليست مُلْحَقَةٌ بالمثنى، لأنَّها أُضِيفَتْ إلى اسمٍ ظاهرٍ، ولهذا قال في الخبر: (رَابِي)، ولم يقل: (رَابِيَانِ)، فراعى اللفظ.

وقد يتعيَّنُ الإفْرَادُ في مثل قولِ الشَّاعر:

كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا^(٢)

الشَّاهدُ قولُهُ: (كِلاَنَا غَنِيٌّ)، فهنا يجبُ الإفْرَادُ، لأنَّه هنا ذَكَرَ المُقَابِلَ، وهو قولُهُ: (أَخِيهِ)، وإلَّا لو قال: (كِلاَنَا غَنِيَّانِ) لصَحَّ.

قوله: «اثنان»: مبتدأ، و«اثنان»: معطوفٌ عليه، و«كابتين»: جارٌّ ومجرورٌ، و«ابنتين»: معطوفٌ عليه، وجملةُ «يَجْرِيَانِ» هي الخبر، و«كابتينِ وابنتينِ» متعلَّقةٌ بـ«يَجْرِيَانِ».

(١) هذا البيت قاله الفرزدق، كما في أسرار العربية (ص: ٢٨٧)، والخصائص (٣/ ٣١٤)، وشرح المفصل (١/ ٥٤)، وفتح الهوامع (١/ ٤١).

(٢) عزاه في اللسان: (غنا) إلى لمغيرة بن حبناء التميمي.

والمعنى: أَنَّ (اثنَيْنِ واثنَتَيْنِ) أَيضًا مُلْحَقَتَانِ بِالْمُثْنَى، تُرْفَعَانِ بِالْأَلْفِ، وَتُنْصَبَانِ وَتُجَرَّانِ بِالْيَاءِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا نَخْذُوا إِلَهِينِ ائْتَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] وَتَقُولُ: (رَأَيْتُ ائْتَيْنِ مِنَ النَّاسِ)، وَتَقُولُ: (أَقْبَلَ اثْنَانِ مِنَ الرِّجَالِ)، وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِاِئْتَيْنِ مِنَ الرِّجَالِ).

و(اِئْتَانِ) كَذَلِكَ، تَقُولُ: (عِنْدِي امْرَأَتَانِ اِئْتَانِ، وَرَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ اِئْتَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِامْرَأَتَيْنِ اِئْتَيْنِ). لَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ (اِئْتَيْنِ) وَ(اِئْتَيْنِ) أَنَّ الْأَوَّلَ لِلْمَذْكَرِ، وَالثَّانِي لِلْمُؤَنَّثِ.

وَقَوْلُهُ: «كَائِبَيْنِ وَابْتَيْنِ يَجْرِيَانِ»: هَذَا مِثَالٌ، وَيَعْنِي: أَنَّ ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ تُعْرَبَانِ كَذَلِكَ، تُرْفَعَانِ بِالْأَلْفِ، وَتُنْصَبَانِ وَتُجَرَّانِ بِالْيَاءِ، سِوَاءِ أَضِيفَتَا، أَمْ لَمْ تُضَافَا، فَتَقُولُ: (ابْنَا زَيْدٍ)، وَتَقُولُ: (ابْنَانِ مِنْ زَيْدٍ)، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَا مُضَافَتَيْنِ.

إِذَنْ: ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَنَّ الْمُثْنَى يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ، وَأَنَّهُ يُلْحَقُ بِهِ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ: (كِلَا) وَ(كِلتَا) بِشَرطِ الْإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ، وَ(اِئْتَانِ) وَ(اِئْتَانِ) مُطْلَقًا، وَذَلِكَ أَنَّ (كِلَا) وَ(كِلتَا) لَيْسَ لِهَما مَفْرَدٌ، فَلَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِمَا حَدُّ الْمُثْنَى، وَنَحْنُ قُلْنَا: إِنَّ الْمُثْنَى (مَا دَلَّ عَلَى اِئْتَيْنِ، أَوْ اِئْتَيْنِ بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ أَغْنَتْ عَنْ مَتَاعِطَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى).

وَكَذَلِكَ (اِئْتَانِ) وَ(اِئْتَانِ) أَيضًا، لَيْسَ لِهَما مَفْرَدٌ مِنْ لَفْظِهِمَا، فَلَا يُقَالُ: (اِئْتَانِ وَائْتَانِ) وَلَا (اِئْتَانَةٌ وَائْتَانَةٌ)، لَكِنَّ لِهَما مَفْرَدٌ مِنْ مَعْنَاهُمَا، فَوَاحِدٌ مِنْ اِئْتَيْنِ، وَوَاحِدَةٌ مِنْ اِئْتَيْنِ، فَلَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِمَا حَدُّ الْمُثْنَى.

أما قوله: «كَابُنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ»: فليس (ابْنَانِ) و(ابْنَتَانِ) مُلْحَقَيْنِ بالمشئى، بل هما مشئى حقيقةً، لأنَّ (ابْنَيْنِ) نَابَتْ عن (ابنِ وابنِ)، و(بْنَتَيْنِ) نَابَتْ عن (بنتٍ وبنتٍ)، ولكنه - رحمه الله - يقيسُ المُلْحَقَ بالمشئى على المشئى حقيقةً، والمعنى: أنَّ (ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ) يُلْحَقَانِ بالمشئى، ويُعْرَبَانِ إعرَابَ (ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ)، ولذا قال: (كَابُنَيْنِ)، والكافُ للتشبيه، والمُشَبَّهُ غيرُ المُشَبَّه به، وعلى هذا فـ(اثنانِ) و(اثنتانِ) مُلْحَقَتَانِ بالمشئى.

قوله: «الْيَا»: فاعِلٌ (تَخْلُفُ)، و(الْأَلِفُ): مفعولٌ به، يعني: أنَّ الياءَ تكونُ بدلاً عن الألفِ، نصبًا وجراً، يعني: في حال الجرِّ، وفي حال النصب.

قوله: «فِي جَمِيعِهَا»: أي: في المشئى، وما ألحق به.

ومن هنا عرفنا حُكْمَ المشئى، وأنَّه يُرْفَعُ بالألفِ، ويُنْصَبُ ويُجْرُ بالياءِ، فتقول: (قَامَ الرَّجُلَانِ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ). فلا يختلفُ في حالِ النصبِ والجرِّ.

قوله: «بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفٌ»: يعني: قد أُلِفَ لُغَةً عند العرب، فالعربُ لا يكسرون ما قبل الياءِ في المشئى، بل يفتحونها كقولك: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ، وَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَيْنِ)؛ لأنَّ ياءَ المشئى لا بُدَّ أن يكونَ ما قبلها مفتوحاً، احترازاً من ياء الجمع، لأنَّ ياءَ الجمعِ ما قبلها يكونُ مكسوراً، فتقول في المشئى: (مُسْلِمَيْنِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]، وأما في الجمع، فتقول: (مُسْلِمِينَ).

فصار المشئى الآن يُعْرَبُ كالتَّالِي: إذا كان مرفوعاً فَبِالْأَلِفِ نِيبَةً عن

الضمة، وإذا كان منصوبًا فبالياء نيابةً عن الفتحة، وإذا كان مجرورًا فبالياء نيابةً عن الكسرة، وما ألحق به مثله، وهذا هو الباب الثاني من الأبواب التي خرجت عن الأصل.

فإذا قال قائلٌ: كيف عرفنا هذا؟

قلنا: من تتبّع كلام العرب، وعلماء اللغة تعبوا عظيمًا في طلب اللغة، حتّى كان الواحد منهم يُسافرُ إلى البادية في شِعَافِ الجبال، وفي مَهَابِطِ الرِّمال، يبحثُ عن أعرابيٍّ واحدٍ يسأله عن مسألةٍ في النّحو، وهذا من لُطْفِ الله، لأنّ هذا يحفظُ اللغةَ العربيّةَ التي هي لغةُ القرآن والحديث.

فهذان بابان من الأبواب التي تنوبُ فيها الحروفُ عن الحركات.

٣٥- وَارْفَعْ بِـ (وَإِوِ)، وَبِـ (يَا) اجْرُزْ وَانْصِبْ

سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ) وَ (مُذْنِبٍ)

الشرح

هذا هو الباب الثالث من الأبواب التي تنوب فيها الحروف عن الحركات، وهو باب جمع المذكر السالم، وما ألحق به، فهو مُسْتَشْنَى مِمَّا يُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَيُجَرُّ بِالْكَسْرِ، فقولنا: (جمع المذكر) احتراز من جمع المؤنث، وقولنا: (السالم) يعني: الذي سَلِمَ فيه بناء المفرد، ولم يتغير، فخرج به الجمع الذي يتغير به المفرد، كـ (الأعراب والرجال والأقوام)، فهذا لا يُرْفَعُ بالواو، ولا يُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، لأنه ليس جمع مذكر سالماً، لأنَّ الجموع تنقسم إلى قسمين: جموع لا يسلم مفردُها من التَّغْيِيرِ عند الجمع، فهذه خارجة بقوله: (سَالِمَ جَمْعٍ)، وجموع لا يتغير مفردُها، وهي داخلية في قوله: (سَالِمَ جَمْعٍ).

قوله: «ارْفَعْ بِوَإِوِ»: أي: نيابة عن الضمة.

و«يَا اجْرُزْ وَانْصِبْ»: أي: نيابة عن الكسرة في الجرّ، والفتحة في النصب، مثال ذلك: (مُسْلِمٌ) جَمْعُهُ (مُسْلِمُونَ) جمع مذكر سالم، لأنَّ المفرد لم يتغير، فالميم مُضْمُومَةٌ في المفرد والجمع، والسَّيْنُ ساكنةٌ، واللام مكسورةٌ، والميم الأخيرة بحسب الإعراب، ولهذا سُمِّيَ جمع مذكر سالماً، فإنَّ تَغْيِيرَ المفرد، فإنه لا يُعْتَبَرُ جمع مذكر سالماً، مثل: (رَجُلٌ) جمعها: (رِجَالٌ).

تقول: (انتصر المسلمون، ونصر الله المسلمين، ومَرَزْتُ بالمسلمين). ولو قال قائل: (انتصر المسلمين) لم يَجُزْ، ولو قال: (نصر الله المسلمون) لم يَجُزْ أيضًا، ولهذا يجب أن نتبع هذه القواعد التي ذكرها المؤلف - رحمه الله - ليكون كلامنا مطابقاً للغة العربية.

وقوله: «وَارْفَعِ بِ(وَإِوِ)، وَبِ(يَا) اجْرُزْ وَأَنْصِبِ»: يعني: أَنَّهُ يُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيَجْرُ بِالْيَاءِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فهذه الحروف هي علامات إعراب، وليس على ما قيل: إِنَّ علامات الإعراب هي الضمة مقدرة على الواو، والفتحة مقدرة على الياء، والكسرة مقدرة على الياء، بل الصواب أنها هي نفسها علامات.

قوله: «سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ»: كلمة (عَامِرٍ) يشير بها إلى العَلَمِ، و(مُذْنِبٍ): يشير بها إلى الصِّفَةِ، لأنَّ (مُذْنِبٍ) وصفٌ، و(عَامِرٍ) عَلَمٌ على رَجُلٍ، ولا يريد المؤلف بكلمة (عَامِرٍ) اسمَ الفاعل الذي (عَمَرَ البيتَ) مثلاً، إِنَّمَا يريد عَلَمَ الرَّجُلِ، مثل: (عُقْبَةُ بن عامر)، فأبوه اسمه (عامر)، فليس معناه أَنَّ أَبَاهُ عَمَرَ بيوتاً، ولكنه عَلَمٌ، فابنُ مالكٍ - رحمه الله - لا يريد أن يجعل (عامر) اسمَ فاعلٍ، لأنَّنا لو جعلناه اسمَ فاعلٍ لصار مكرراً مع قوله: (مُذْنِبٍ)، وحينئذٍ نقول: (عَامِرٍ): عَلَمٌ جامدٌ، وليس مُشتقاً.

فأشار بهذين المثالين إلى العَلَمِ، وإلى الصِّفَةِ، وأفادنا - رحمه الله - بذلك أَنَّ جَمْعَ المذكرِ السالمِ يكونُ جمعاً للأعلام، ويكونُ جمعاً للأوصافِ، وهو كذلك لا يخرج عن هذين الأمرين، إمَّا أن يكونَ عَلَمًا، وإمَّا أن يكونَ صِفةً، ف(عَامِرٍ) - مثلاً - جمعه: (عَامِرُونَ)، و(مُذْنِبٍ) جمعه: (مُذْنِبُونَ)، فالمفردُ منهما لم يتغير، غاية ما فيه أَنَّهُ لَحِقَتْهُ العلامةُ، وهي الواوُ والنونُ فقط.

فصارَ الآن جمعُ المذكرِ السَّالمِ هو الذي سَلِمَ فيه بناءُ مُفْرَدِهِ، وأمَّا (رجال) -مثلاً- فجمعُ مذكَّرٍ، ولكن ليسَ بسالمٍ، لأنَّ (رجال) جمعُ: (رَجُل)، وقد تغيَّرَ مُفْرَدُهُ عند الجمع، فهو قبلَ الجمعِ مفتوحُ الراءِ، مضمومُ الجيمِ، فلما جُمِعَ صارَ مكسورَ الرّاءِ، مفتوحَ الجيمِ، وزِيدَ فيه ألفٌ، أمّا جمعُ المذكرِ السَّالمِ فلا يتغيَّرُ المفردُ فيه عند الجمعِ.

وبالنَّظرِ إلى كلمة (عامر) نجدُ أنَّها عَلِمٌ لمذكَّرٍ عاقلٍ خالٍ مِنْ تاءِ التَّأنيثِ، وَمِنْ التَّركيبِ، والمؤلَّفُ -رحمه الله- لاختصارِهِ يُحِيلُ الإنسانَ بِمعرفةِ الشُّروطِ على المثالِ، فصارتُ شروطُ جمعِ الاسمِ الجامدِ^(١) جمعَ مذكَّرٍ سالمًا خمسةَ شروطٍ:

الشَّرْطُ الأوَّلُ: أن يكونَ عَلَمًا، مثل: (عامر)، فيُجمَعُ على (عامرون)، و(زيد)، فيُجمَعُ على (زيدون)، و(محمَّد)، فيُجمَعُ على (محمَّدون)، و(عمرو)، فيُجمَعُ على (عمرون)، و(صالح)، عَلِمٌ لِرَجُلٍ فيُجمَعُ على (صالحون)، فإن كانَ غيرَ عَلِمٍ، مثل: (ثوب) فلا يُجمَعُ إِلَّا إن سُمِّيَ به، فيقالُ: (ثوبون)، ومثله: (رجل) لا يُجمَعُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، فلا يمكنُ أن تقولَ: (رَجُلُون)، لأنَّه ليسَ عَلَمًا، ولا وصفًا، بل هو اسمُ جنسٍ، كذلك (إنسان) لا يُقالُ في جمعه: (إنسانون)، لأنَّه ليسَ عَلَمًا، ولا وصفًا، ومثله: (بشر) لا يُقالُ في جمعه: (بشرون)، لأنَّه ليسَ عَلَمًا، ولا وصفًا.

(١) ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق، فالجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلَّ على حَدَثٍ، أو معْنى من غير ملاحظة صفةٍ، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل: رجل وشجر وبقر، وأسماء الأجناس المعنوية، كنصر وفهم وقيام وقعود وضوء وتور وزمان.

والمشتق: ما أُخذ من غيره، ودل على ذاتٍ، مع ملاحظة صفةٍ، كعالمٍ وظريف. انظر: شذا العرف (ص: ٥٦).

أَمَّا إِذَا سَمَّيْتَ إِنْسَانًا رَجُلًا، أَوْ إِنْسَانًا، أَوْ بَشَرًا، وَأَرَدْتَ الْجَمْعَ، فَحِينَئِذٍ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (رَجُلُونَ)، و(إِنْسَانُونَ)، و(بَشَرُونَ).

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لِمَذَكَّرٍ، فَإِنْ كَانَ لِمُؤَنَّثٍ، فَلَا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعَ، مِثْلُ: (سُعَاد) فَلَا تَقُولُ: (سُعَادُونَ)، لِأَنَّهُ عَلِمَ عَلَى مُؤَنَّثٍ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ لِعَاقِلٍ، أَيْ مِنْ جِنْسِ الْعُقَلَاءِ، إِذَنْ الْمُرَادُ بِالْعَاقِلِ هُنَا مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَعْقَلَ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ عِنْدَنَا عَشْرَةَ مَجَانِينَ، اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ (عَامِر)، فَيُجْمَعُونَ جَمَعَ مَذَكَّرٍ سَالِمًا، وَلَوْ سَمَّيْنَا حِصَانًا بِاسْمِ عَلَمٍ، وَسَمَّيْنَا أَيْضًا بِهَذَا الْعَلَمِ خُيُولًا أُخْرَى، فَهَلْ نَجْمَعُهَا جَمَعَ مَذَكَّرٍ سَالِمًا؟ الْجَوَابُ: لَا، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لِعَاقِلٍ.

إِذَنْ: إِذَا كَانَ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ، فَلَا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعَ مِثْلُ: (لَاحِق)، و(وَاشِق)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ خَالِيًا مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ، وَلِذَا لَمْ يَقُلْ: (عَامِرَة)، بَلْ قَالَ: (عَامِر)، فَإِنْ كَانَ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، مِثْلُ: (حَمْرَة) و(طَلْحَة)، فَلَا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ -وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ- وَهُوَ الصَّحِيحُ: يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ هَذَا الْجَمْعَ، لِأَنَّ التَّاءَ فِي (طَلْحَة) لَيْسَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى التَّأْنِيثِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَأْنِيثٌ لَفْظِيٌّ فَقَطْ، وَالْعِبْرَةُ بِالْمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ، فَالتَّاءُ فِيهِ بَنِيَّةُ الْإِنْفِصَالِ، لِكُونِهَا زَائِدَةً.

وَعَلَى هَذَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: (طَلْحُونَ، وَحَمْرُونَ، وَقَتَادُونَ) فِي جَمْعِ: (طَلْحَة)،

وحمزة، وقتادة)، وعلى الرأي الأول، فإن هذه الكلمات لا تُجْمَعُ جمعَ مذكّرٍ سالماً، بل تُجْمَعُ جمعَ مؤنثٍ سالماً، أو يُؤْتَى بكلمة (ذَوُو) مضافةً إلى المفرد، فتقول: (ذَوُو طَلْحَة)، أي: أصحابُ هذا الاسم، علماً بأنّ المخاطبَ إذا قُلْتَ له: (جاء ذَوُو طَلْحَة)، لا يَفْهَمُ أنّ هناك ثلاثة أشخاصٍ كُلُّ واحدٍ منهم اسمُهُ (طَلْحَة)، بل سَيَفْهَمُ أنك تريد (أصحابَ طَلْحَة)، لذلك كان قولُ الكوفيين في هذا أصحَّ.

وقاعدتي في باب النّحو: أنّ كُلَّ ما كان أسهلَّ، فهو أَصَوْبُ، ما دامت المسألة ليس فيها مخالفةٌ للشرع، ولا شيءٌ تمنّعه اللغةُ العربيّة، ثمّ لماذا يُصحّحون جمعَ (زَيْد) على (زَيْدُونَ)، ولا يُصحّحون جمعَ (طَلْحَة) على (طَلْحُونَ)؟ العبرة بالمعنى، واللغة لم تأتِ بمثل هذه الأشياء، حتّى (زَيْدُونَ) ما سمعناها في اللغة العربيّة، لأنّ أكثرَ ما يأتي جمعُ المذكر السالم في الصّفة، أمّا العَلَمُ، فلا أظنُّ أنّ جمّعه جاء في القرآن، ولا في السّنة فيما أعلم.

الشّرط الخامس: أن يكونَ خالياً من التّركيبِ المزجيّ والإضافيّ والإسناديّ، فأما التّركيبُ المزجيّ، وهو ضمُّ كلمتين بعضهما إلى بعضٍ، لا على سبيل الإضافة، مثل: (بَعْلَبُكَ) فيقولون: لا يصحُّ أن تجمعها على (بَعْلَبُكُونَ)، فلا تقول: (جاء بَعْلَبُكُونَ) ومثلها: (مَعْدِيكَرَب)، فلا يصحُّ أن تُجمَعَ إلّا بواسطة (ذَوُو) مضافةً إلى المفرد، فتقول: (جاء ذَوُو بَعْلَبُكَ) أي: أصحابُ هذا الاسم.

وذهب بعضُ النّحاة إلى جوازِ جمعِ المُركَّبِ تركيباً مزجياً جمعَ مذكّرٍ سالماً، وعلى هذا تقول: (جاء بَعْلَبُكُونَ)، ويصحُّ أيضاً أن تقول: في جمع (سَيَوِيّه): (سَيَوِيّهون)، وهذا بناءٌ على القاعدة السّائرة السّائدة الشّاحنة أنّه إذا اختلف

النَّحْوِيُّونَ فِي مَسْأَلَةِ أَخَذِنَا بِالْأَسْهَلِ، فنقولُ على القول الرَّاجِحِ: (جاء بَعْلَبَكُونُ) ولا مانعَ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَرْكِيبًا إِضَافِيًّا، نحو: (عبد الله) فكيف يُجْمَعُ؟ إِنْ جَمَعْتَ المِضَافَ إِلَيْهِ فَقُلْتَ: (عبد اللاهونَ) ففيه إشكالٌ، لأنَّه -سبحانه وتعالى- واحدٌ، وهذا مانعٌ شرعيٌّ، وإِنْ قُلْتَ: (عَبْدُو الله) بالواو على أَنَّهُ جَمْعٌ، صِرْتَ كَأَنَّكَ أَضَفْتَ جَمِيعَ هَؤُلَاءِ إِلَى وَاحِدٍ، فَلَا يَعْلَمُ المِخَاطَبُ أَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ، فَقَدْ يَظُنُّ أَنَّهُ لَفْظٌ مَجْمُوعٌ عَلَى صِيغَةِ الجَمْعِ، وَهُوَ لَوَاحِدٍ، وَلِذَا عِنْدَ الجَمْعِ تَأْتِي بِكَلِمَةِ (ذَوُو)، فتقول: (جاء ذَوُو عبد الله)، أَي: أَصْحَابُ هَذَا الاسْمِ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصِحُّ، وَأَنَّهُ يُجْمَعُ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهُ، وَيُضَافُ إِلَى الْجُزْءِ الثَّانِي، فتقول: (جاء عَبْدُو الله) كما تقول فِي المِثْنَى: (عَبْدَا الله)، وَمِنْهُ قَوْلُ المُلْغِزِ:

لَقَدْ طَافَ عَبْدَ اللَّهِ بِالْبَيْتِ سَبْعَةً حَجَّ مِنَ النَّاسِ الْكِرَامِ الْأَفَاضِلُ^(١)

هَذَا الْبَيْتُ فِيهِ أَلْغَازُ: الْأَوَّلُ: نَصَبُ (عَبْدَا الله) فِي الظَّاهِرِ، وَهُوَ فَاعِلٌ لـ(طَافَ)، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ أَرَادَ تَثْنِيَّةَ (عَبْدَ الله)، فَهِيَ مُثْنَى مَرْفُوعَةٌ بِالْأَلْفِ، وَالثَّانِي: نَصَبُ (الْبَيْتِ) وَالظَّاهِرُ جَرُّهُ بِالْبَاءِ، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ أَرَادَ اتِّصَالَ الْبَاءِ بِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْأَصْلُ: (بِیَ الْبَيْتِ)، وَ(الْبَيْتِ): مَفْعُولُ (طَافَ)، وَالثَّلَاثُ: رَفَعَ (النَّاسُ) وَالظَّاهِرُ جَرُّهُ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ أَرَادَ (مِنْی) إِحْدَى الْمُشَاعِرِ، وَ(النَّاسُ) فَاعِلٌ، وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ:

لَقَدْ طَافَ عَبْدَا اللَّهِ بِیَ الْبَيْتِ سَبْعَةً وَحَجَّ مِنْی النَّاسِ الْكِرَامِ الْأَفَاضِلُ

(١) الْأَلْغَازُ النَحْوِيَّةُ لِابْنِ هِشَامٍ (ص: ١٠٧)، وَرَوَايَةُ الشَّطْرِ الثَّانِي فِيهِ:

فَسَلَ عَنْ عِبْدِ اللَّهِ ثُمَّ أَبَا بَكْرٍ

ونظير ذلك قول الشاعر:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ^(١)
إِذْنُ: يجوزُ أن يُجْمَعَ صدرُ المركَّبِ تركيبًا إضافيًا، ويُصَافَ إلى عَجْزِهِ،
ولا مانع.

وأما التركيبُ الإسناديُّ، فهذا هو الذي في جَمْعِهِ إشكالٌ، فقالوا: لا بُدَّ أن
نأتي بـ(ذُوو)، فتقول: (جاء ذُوو شَابَ قَرْنَاهَا) أي: أصحاب هذا الاسم، لأنك
لا تستطيع أن تجمعَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً.

فتبين بهذا أن القولَ الرَّاجِحَ في المركَّبِ تركيبًا مزجيًّا، أو إضافيًا أنه يمكنُ
أن يُجْمَعَ جمعُ مُذَكَّرٍ سالمًا، وأما المركَّبُ تركيبًا إسناديًا، فهذا لا يُمكنُ.

قوله: «مُذْنِبٍ»: اسمُ فاعِلٍ مِنَ (أَذْنَبَ) يعني: فاعلاً للذَّنْبِ، وهو وَصَفٌ
لمُذَكَّرٍ عاقلٍ، وليس اسمًا، فلا أحدَ يُسَمِّي ابنَه (مُذْنِبًا).

(١) البيت من الطويل، وعزاه ابن مفلح في الفروع لتميم بن رافع المخزومي، وعزاه غيره للمعري،
وهذا من الأبيات المشككة، حيث نصب (الله) يريد: أقول: لعبدة، فرخم، ونصب الله على
الإغراء، و(سقاؤنا): فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسره (وهى) بمعنى سقط، و(هاشم) مركبة من
كلمتين: الأولى: (وهى) بمعنى ضَعُف، و(شم): فعلٌ أمرٌ، وهو معمولُ القول، وتقديرُ البيتِ:
أَقُولُ لِعَبْدَةِ: اللَّهُ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَى شِم
كأنه يريد أن يقول: أقول لعبدة لما سقاؤنا وهى - ونحن بوادي عبد شمس - ولم يبق فيه شيءٌ
من الماء: أتق الله، وشِم البرق، عسى أن يعقبه المطر، وقرينة (هاشم) لـ(عبد شمس) أبعدت
فهم المراد. وانظر الكلام على هذا البيت في الفروع لابن مفلح (٣٨/٦)، ونفع الطيب للمعري
(٢٤٦/٥)، ومغني اللبيب لابن هشام (٣٧٠/١)، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي (٤٥٩/١)،
والإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب (١٤٣/٢).

وهذا الوصفُ إذا تاملناه، وجدنا أنه لمدكرٍ عاقلٍ، خالٍ من تاء التانيث، ويقولون: ليس من بابٍ (أَفْعَلَ فَعَلَاءَ)، ولا (فَعْلَانُ فَعْلَى)، ولا مما يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، وأما التَّركيبُ، فغيرُ واردٍ، لأنَّه لا تركيبَ في الصفات.

فصارت الآن شروطُ جمعِ الوصفِ جمعَ مذكرٍ سالمًا ستة شروطٍ:

الشَّرْطُ الأوَّلُ: أن يكونَ الوصفُ لمدكرٍ، مثل: (مُذْنِبٌ)، فتقول في جمعه: (مُذْنِبُونَ)، و(قَائِمٌ): (قَائِمُونَ)، و(رَاكِعٌ): (رَاكِعُونَ)، و(سَاجِدٌ): (سَاجِدُونَ)، وهَلُمَّ جَرًّا.

فإن كان وصفاً لمؤنثٍ، فلا يُجْمَعُ هذا الجمعَ مثل: (حائضٌ)، لأنَّها ممَّا خَصَّ به المؤنثُ.

وهل (حَامِلٌ) مثلها، لا تُجْمَعُ جمعَ مذكرٍ سالمًا؟ الجوابُ فيه تفصيلٌ: إن أُريدَ به المرأةُ الحاملُ فلا، لأنَّه وصفٌ لمؤنثٍ، فلا يُقالُ: (حَامِلُونَ)، وإن أُريدَ حملُ المتاعِ والأرزاقِ، وما أشبه ذلك، فيجوزُ أن يُجْمَعَ جمعَ مذكرٍ سالمًا، تقولُ مثلاً: (جاءني رجالٌ حَامِلُوا أُمْتِعَتِهِمْ).

الشَّرْطُ الثَّانِي: أن يكونَ الوصفُ لعاقلٍ، ولذا ما أذكى الناظم حيث قال: (مُذْنِبٌ)، لأنَّ الذَّنْبَ إنَّما يكونُ مِنَ العقلاء، فالمجانين ليس لهم ذنوبٌ، والبهائم لا تُوصَفُ بأنَّها مُذْنِبَةٌ، فكأنَّه -رحمه الله- أشار إلى أنَّه لا بُدَّ أن يكونَ الوصفُ وصفاً لعاقلٍ، وضدُّ العاقلِ مَنْ لا يعقلُ مثل: البهائم والجماهد وغيرهما، وعلى هذا إذا قلتَ: (شِهَابٌ ثاقِبٌ)، فهل تُجْمَعُ (ثاقِبٌ) على (ثاقِبُونَ)؟

الجواب: لا، لأنها ليست لعاقِلٍ، ومثل ذلك أيضًا: (مُضَرِّع) ^(١) فلا يصحُّ أن تقول: (مُضَرِّعُونَ)، لأنها ليست لعاقِلٍ، وكذلك هي لمؤنَّث.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أن يكونَ الوصفُ خَالِيًا مِنَ التَّاءِ، فإن كان مقرونًا بالتاء لم يُجْمَع جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، ولو كان وَصْفًا لِمَذَكَّرٍ عاقِلٍ، مثل: (عَلَّامَةٌ) و(نَابِغَةٌ)، فلا يُقَالُ: (عَلَّامُونَ) و(نَابِغُونَ)، وهذا الشَّرْطُ فيه خلافٌ، فالذين قالوا: لا يجوزُ، قالوا: لأنَّك إذا قلت: (عَلَّامُونَ) في جَمْعِ (عَلَّامَةٌ) لم تُفْصِحْ بالتَّاءِ التي فيها زيادةٌ مبالغة، لأنَّ (عَلَّامَةٌ) أشدُّ في المبالغة من (عَلَّامٌ)، فإذا قلت: (عَلَّامُونَ) ظَنَّ السَّامِعُ أَنَّهَا جَمْعُ (عَلَّامٍ)، وهي أَقْلُ رُتَبَةٍ مِنَ (عَلَّامَةٍ).

وقال بعضُ النُّحَوِيِّينَ: إذا عَلِمْنَا المرادُ فهو جائزٌ، حتَّى وإن كان مقرونًا بالتَّاءِ.

ونحن نقول: إنَّ اشتراطَ ألا يكونَ مختومًا بالتَّاءِ ليس عليه دليلٌ، لا من القرآن، ولا من السُّنَّةِ، ولا من الإجماعِ، فإذا لم يكن كذلك، فإنَّه لا يُعْتَبَرُ، فالصَّحِيحُ أَنَّهُ يجوزُ الجَمْعُ، والمهمُّ أن نفهمَ المعنى المرادَ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: ألا يكونَ الوصفُ على وَزْنِ (أَفْعَل) الذي مؤنَّثه (فَعَلَاءٌ)، فلا تقول: (أَحْمَرُونَ) في جمعِ (أَحْمَرٍ)، ولا (أَصْفَرُونَ) في جمعِ (أَصْفَرٍ)، لأنَّ المؤنَّثَ منهما: (حَمْرَاءُ)، و(صَفْرَاءُ) على وزنِ (فَعَلَاءَ).

الشَّرْطُ الْخَامِسُ: ألا يكونَ الوصفُ على وزنِ (فَعْلَان) الذي مؤنَّثه (فَعْلَى)، فلا تقول: (سَكْرَانُونَ) في جمعِ (سَكْرَانٍ)، ولا (غَضْبَانُونَ) في جمعِ (غَضْبَانٍ)، لأنَّ المؤنَّثَ على وَزْنِ (فَعْلَى).

(١) أَضْرَعَتِ الشَّاةُ: نَزَلَ لَبْنُهَا فُبِيلَ التَّاجِ. وَأَضْرَعَتِ النَّاقَةُ، وَهِيَ مُضَرِّعٌ: نَزَلَ لَبْنُهَا مِنْ ضَرْعِهَا. التَّاجِ: ضَرْع.

الشَّرْطُ السَّادِسُ: أَلَّا يَكُونَ الْوَصْفُ مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُرُ وَالْمَوْثُّ، وَلِذَا قَالَ: (مُذْنِبٌ)، فَهِيَ لِلْمَذْكُرِ، أَمَّا (مُذْنِيَّةٌ) فَهِيَ لِلْمَوْثِّ، وَعَلَى ذَلِكَ لَا تَقُولُ: (جَرِيحُونَ) فِي جَمْعِ (جَرِيحٍ)، وَلَا (صَبُورُونَ) فِي جَمْعِ (صَبُورٍ)، لَكِنْ إِذَا وُجِدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُرَادُّ بِهِ الْمَذْكُرُ، جَازَ جَمْعُهُ، مِثْلَ قَوْلِكَ: (عِنْدِي رَجَالٌ شَرِيفُونَ)، لِأَنَّ الْمَحْظُورَ زَالَ الْآنَ، وَتَقُولُ: (عِنْدِي خَدَمٌ صَبُورُونَ)، فَيَجُوزُ، لِأَنَّ أَصْلَ مَنَعَ الْوَصْفِ - إِذَا كَانَ مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُرُ وَالْمَوْثُّ - أَنَّهُ لَمْ يَتَّعَيْنَ لِلْمَذْكُرِ، هَذَا السَّبَبُ، فَإِذَا وُجِدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَّعَيْنُ لِلْمَذْكُرِ زَالَ الْمَحْظُورُ.

إِذَنْ: يُشْتَرَطُ فِي الْوَصْفِ أَنْ يَكُونَ لِمَذْكُرٍ عَاقِلٍ خَالِيًا مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ (أَفْعَلُ فَعَلَاءً)، وَلَا مِنْ بَابِ (فَعْلَانُ فَعْلَى)، وَلَا مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُرُ وَالْمَوْثُّ، فَإِنْ وَجِدْتَ صِفَةً مَجْمُوعَةً لَا تَنْطَبِقُ عَلَيْهَا هَذِهِ الشُّرُوطُ، فَهِيَ مَسْمُوعَةٌ، أَيْ: تُحْفَظُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

وَأَنَا أَرَى أَنْ نَحْذِفَ مَا زَادَ عَلَى (وَصْفِ لِمَذْكُرٍ عَاقِلٍ خَالٍ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ)، لِأَنَّهُ مَوْضِعُ خِلَافٍ، وَلَا حَاجَةَ أَنْ نُدْخَلَ أَنْفُسَنَا فِي غِمَارِ خِلَافٍ مَرْجُوحٍ.

- ٣٦- وَشِبْهُ ذَيْنِ، وَبِهِ (عِشْرُونَا) وَبَابُهُ أُلْحِقَ، وَ(الْأَهْلُونَا)
 ٣٧- (أُولُو) وَ(عَالَمُونَ) (عَلَيْنَا) وَ(أَرْضُونَ) شَذَّ وَ(السَّنُونَا)
 ٣٨- وَبَابُهُ وَمِثْلَ (حِينَ) قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

الشرح

قوله: «وَشِبْهُ ذَيْنِ»: يعني: ما شابهَهُمَا في كونه عِلْمًا، أو صِفَةً على الشُّروط التي ذكرنا.

قوله: «وَبِهِ»: أي: بهذا الجمع، يعني: وأُلْحِقَ بهذا الجمع (عشرون) وبابُهُ، وبَابُ (عشرون) هو: (ثلاثون، وأربعون، وخمسون، وستون، وسبعون، وثمانون، وتسعون)، فهذا مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم، لأنَّه ليس عِلْمًا، ولا صِفَةً، فإذا قلت: (جاءني عشرون رجلًا)، فـ(جاء) فعلٌ ماضٍ، و(النُّونُ): للوقاية، و(الياءُ): مفعولٌ به، و(عشرون): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمَّةِ، لأنَّه مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم.

وهو في الحقيقة مُلْحَقٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأول: أَنَّهُ ليس عِلْمًا، ولا صِفَةً.

الثاني: أَنَّهُ لا يدلُّ على مفردِهِ، فمثلاً: (عِشْرُون) ليست تدلُّ على المفرد (عِشْرَ)، لأنَّكَ لو قلتَ: (عِشْرَ) مُفْرَدُ (عِشْرُون)، ثُمَّ قلتَ: (عِشْرُون)، فيكون أَقْلُ الجمعِ ثلاثون، لأنَّكَ لو جَمَعْتَ (عِشْرَ)، وأَقْلُ جمعٍ هو ثلاثةٌ، فيكون عندكَ

(عَشْرٌ وَعَشْرٌ وَعَشْرٌ)، فيكون أقلّ الجمع ثلاثون، وليس الأمر كذلك، ثمّ إنّه مع كونه غير جمع للعشر يختلف عن (العشر)، لأنّ (العشر) مفتوح العين، ساكن الشين، و(العشرون) مكسور العين، ساكن الشين، إذن هو مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم، وإن شئت فقل: لأنّه ليس علماً، ولا صفةً، واكتف بهذا.

قوله: «وَالْأَهْلُونَ»: أي: و(الأهلون) مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم أيضاً، فيُرفع بالواو، ويُنصب ويُجر بالياء، قال الله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، ف﴿أَهْلُونَا﴾ مرفوعة بالواو، لأنّها فاعلٌ، وقال الله - عزّ وجلّ -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ﴾ [التحريم: ٦]، ف﴿أَهْلِيكُمْ﴾ هنا منصوبة بالياء، وقال - عزّ وجلّ - في المنافقين: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْفَلِبَ الرُّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢]، ف﴿أَهْلِيهِمْ﴾ بالياء، لأنّها مجرورة ب﴿إِلَىٰ﴾.

و(أهلون): اسمٌ جنس، وليس علماً، ولا صفةً، فهو اسمٌ جامدٌ، فلذلك نقول: هو مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم.

قوله: «أُولُو»: بمعنى (أصحاب)، وهي مُلْحَقَةٌ بجمع المذكر السالم، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِيَ الْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢] فقال: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا﴾ بالواو، لأنّها فاعلٌ، و﴿أَنْ يُؤْتُوا أُولِيَ﴾ بالياء، لأنّها مفعولٌ به، و(أُولُو) ملازمةٌ للإضافة، ولهذا لا تأتي معها النون، تقول: (جاء أُولُو الفضلِ، ورأيتُ أُولِيَ الفضلِ، ومَرَرْتُ بأُولِيَ الفضلِ). ومعناها: أصحاب.

وألحقت بجمع المذكر السالم، ولم تكن جمعاً، لأنّه ليس لها واحدٌ من لفظها، فهي ليست جمعاً لفظاً، وإن كانت في معناها كالجمع، وهل يصحّ أن نقول: ولأنّها ليست علماً، ولا وصفاً؟ نقول: هي وصفٌ، لأنّ (أُولُو) بمعنى أصحاب.

قوله: «عَالَمُونَ»: عَالَمُونَ أَيضًا مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم، قال الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فهي مجرورة هنا، فـ(العالم) جمعها: (عالمون)، وهو مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم في إعرابه؛ لأنه ليس علمًا، ولا صفةً، ولا دالًّا على مفرد، لأنَّ (عالم) و(عالمون) معناهما واحدٌ، كلاهما يدلُّ على الجمع، و(عالمون) هذه غيرُ (عالمون)؛ فالثانية جمعُ مذكرٍ سالمٍ.

قوله: «عَلَيْنَا»: اسمٌ لأعلى الجنة، مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم، قال الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبِيَاءِ لَفِي عِلِّيَّينَ﴾ (١٨) وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿ [المطففين: ١٨-١٩]، فَرَفَعَهَا بالواو، وَجَرَّهَا بالياء، فَأُلْحِقَتْ بجمع المذكر السالم، لأنها ليست علمًا لعاقِلٍ، بل هي علمٌ لمكانٍ، وهو الجنة، وكذلك هي علمٌ لمؤنَّثٍ، وليست لمذكرٍ.

قوله: «وَأَرْضُونَ»: جمعُ (أرض)، و(الأرضون) مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم، قال النبي ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(١)، فـ(أرضين) بالياء، لأنها مجرورة، وهي مُلْحَقَةٌ بجمع المذكر السالم، لأنها ليست علمًا، ولا صفةً، ولا لمذكرٍ، واختَلَفَتْ أَيْضًا حَرَكَاتُهَا مع المفرد، فالمفرد (أرض)، وهذه (أرضون)، لا (أرضون)، فإذن هي مُلْحَقَةٌ بجمع المذكر السالم مِنْ عِدَّةِ أَوْجِهٍ، ولهذا قال: (شَذُّ)، فهو شاذٌّ، لِيُعِدَّه عن القياس.

وقوله: «شَذُّ»: في الحقيقة أَنَّ الشُّذُودَ واقعٌ في الجميع، وهذا الشُّذُودُ بحسب القواعد، لا بحسب الاستعمال، وإِلَّا فَإِنَّهُ موجودٌ في القرآن، وما كان

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب إثم مَنْ ظلم شيئًا من الأرض، رقم (٢٤٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، رقم (١٦١٠).

موجودًا في القرآن، فليس بِشَاذٍّ، ووجهُ ذلك أَنَّ (الْأَرْضُونَ) خرجت عن الأصلِ من عدَّةِ أوجهٍ كما سبق.

قوله: «وَالسُّنُونَا»: يعني: وكذلك أُلْحِقَ بجمعِ المذكرِ السَّالمِ (السُّنُون) وهو جمعُ (سَنَةٍ)، يُرْفَعُ بالواو، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بالياء، قال اللهُ تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِي السَّجَنِ بِضَعِ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢]، فَلَمَّا كَانَ مُلْحَقًا بجمعِ المذكرِ السَّالمِ، جُرَّ بالياء، وَإِنَّمَا أُلْحِقَ بِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَمًا، وَلَا صِفَةً، وَلَا مُذَكَّرًا، وَلَا لِعَاقِلٍ، وَلَا وَافَقَ المفردَ في حركاتِهِ، ولهذا صار شاذًّا.

وقوله: «وَأَرْضُونَ شَذَّ وَالسُّنُونَا»: أي: والسُّنُون كذلك شَذَّ.

قوله: «وَبَابُهُ»: أي: وبَابُ (سِنِينَ)، وبَابُ السِّنِينَ عند النحويين هو كُلُّ اسمٍ ثلاثيٍّ حُذِفَتْ لَامُهُ، وَعُوِّضَ عَنْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ المربوطة ولم يُكْسَرْ، أي: لم يُجْمَعْ جمعُ تكسيرٍ، ومَثَلُوا لذلك بـ(مئة)، قالوا: جمعُها: (مِئِينَ) في النِّصْبِ والجرِّ، و(مِئُونَ) في الرِّفْعِ، تقولُ مَثَلًا في حالِ الرِّفْعِ: (مَرَّ عَلَى هَذَا الْمَسْجِدِ مِئُونَ من السِّنِينَ)، فإِعْرَابُهَا هُنَا إِعْرَابُ جمعِ المذكرِ السَّالمِ، وتقولُ في حالِ النِّصْبِ: (بَقِيَ هَذَا الْمَسْجِدُ مِئِينَ من السِّنِينَ)، وتقولُ في حالِ الجرِّ: (سَيَبْقَى هَذَا الْمَسْجِدُ - إِنْ شَاءَ اللهُ - إِلَى مِئِينَ من السِّنِينَ).

ويصحُّ أَنْ نَجْعَلَهَا بالياء دائِمًا، ونُعَرِّبَهَا بحركاتٍ ظاهرة، لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: (وَمِثْلٌ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ)، فيجوزُ مَثَلًا أَنْ تقولَ: (أَتَى عَلَى هَذَا الْمَسْجِدِ مِئِينَ من السِّنِينَ)، وتقولَ: (بَقِيَ هَذَا الْمَسْجِدُ مِئِينَ من السِّنِينَ)، وتقولَ: (وسيبقى - إِنْ شَاءَ اللهُ - إِلَى مِئِينَ من السِّنِينَ)، كما أَنَّهَا تُجْمَعُ أَيْضًا

على (مئات) جمع مؤنثٍ سالمًا، لكنها إذا جُمِعت جمع المذكر السالم أُحِقَّت به إلحاقًا ولم تكن منه، لأنها ليست علمًا ولا صفةً، وقد تكون لمذكرٍ، وقد تكون لمؤنثٍ، فهي ليست خاصةً بالمذكر، تقول: (مئة رجلٍ، ومئة امرأة).

مثال آخر: (ثُبة) بمعنى: جماعة، تقول: (أتى ثُبُونٌ مِنَ النَّاسِ)، أي: الجماعة مِنَ النَّاسِ، وتقول: (أَكْرَمْتُ ثَبِيْنٌ مِنَ النَّاسِ)، وتقول: (مَرَزْتُ بِثِيْنٍ مِنَ النَّاسِ)، أو تقول على اللغة الثانية: (جاء ثَبِيْنٌ مِنَ النَّاسِ، وَأَكْرَمْتُ ثَبِيْنًا مِنَ النَّاسِ، وَمَرَزْتُ بِثِيْنٍ مِنَ النَّاسِ).

فصار (سُنُون) وبأبه يختلفُ عما سبق بأنه يُسْتَعْمَلُ استعمالَ (حِين)، يعني: يُعَرَّبُ بحركاتٍ ظاهرةٍ على النون مع لزوم الياء.

وهذه الأشياء التي ذكرها المؤلف - رحمه الله - جاءت بها اللغة العربية، فعَامَلَتْهَا مُعَامَلَةً جَمَعَ المذكر السالم.

قوله: «وَمِثْلُ حِينٍ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ»: والمراد بهذا البابِ بابُ السنين، وما أُحِقَّ به، فقد يَرِدُ في اللغة العربية مثل: (حِينٍ)، فيُعَرَّبُ بالحركات الظاهرة على آخره، وهو النون، ويلزَمُ الياء كما أَنَّ الياء في (حِينٍ) لازمة.

وعلى هذا فإنَّ (سنين) جمعُ (سَنَةٍ) تأتي في اللغة العربية على لغتين:

اللغة الأولى: أن تكون مُلْحَقَةً بجمع المذكر السالم، فترفعها بالواو، وتنصبها وتجرّها بالياء، وهذه اللغة هي المشهورة عند العرب، تقول مثلاً: (هذا المسجدُ أَتَى عليه سنونٌ طويلةٌ)، وتقول مثلاً: (مَكثْتُ ها هنا سنينَ طويلةً)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَبِشْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٨]، ولم يقل: (سنيْنَا)، وتقول:

(طَلَبْتُ العلمَ في سنينَ كثيرةٍ)، وهذه اللغة مُلْحَقَةٌ بجمع المذكر السالم، كما تقول: (جاء المسلمونَ، ورَأَيْتُ المسلمينَ، ومَرَرْتُ بالمسلمينَ).

اللغة الثانية: يجعلون (سِنين) وبابها كـ (حِينٍ)، يعني: أُنْهَا تُعَرَّبُ بالحركاتِ الظاهرة على آخرها، وهو النون، وتلزم الياء، كما أَنَّ الياءَ في (حِينٍ) لازمةٌ، قال الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، وتقول: (مَكثْتُ حِينًا)، وقال الله تعالى: ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ نُبَاهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَتَّعْنَاهُمُ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨]؛ فكما أَنَّ (حِينٍ) تُعَرَّبُ بالحركاتِ الظاهرة، فكذلك (سُنون) تُعَرَّبُ بحركاتِ ظاهرةٍ على النون، مع لزوم الياء.

تقول مثلاً: (أتى على هذا المسجدِ سِنينَ كثيرةً)، فـ (أتى): فعلٌ ماضٍ، و(سِنينَ): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخره، فتُعَرَّبُ بالحركاتِ إعرابَ (حِينٍ)، وإذا أردتُ أن أستعملها استعمالَ المُلْحَقِ بجمع المذكر السالم قلتُ: (أتى على هذا البيتِ سنونَ)، فأرفعه بالواو نيابةً عن الضمَّة، والنون مفتوحةٌ، وتقولُ: (مَكثْتُ في هذا البلدِ سِنينًا)، كما تقولُ: (مَكثْتُ فيه حِينًا)، ولو أردتُ أن أُلْحَقَه بجمع المذكر السالم لقلتُ: (مَكثْتُ في هذا البلدِ سِنينَ)، ولذا يختلفُ الإعرابُ، فعلى الأولِ تُعَرَّبُ (سِنينًا) ظرفَ زمانٍ منصوبًا بفتحةٍ ظاهرة، وعلى الثاني تكونُ (سِنينَ) منصوبةً بالياء نيابةً عن الفتحة، لأنها مُلْحَقَةٌ بجمع المذكر السالم، والنونُ عَوْضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفردِ، وتقول: (جَلَسْتُ هنا في سِنينَ كثيرةٍ).

إِذْنُ: على هذه اللغة، فَإِنَّهَا تُعَرَّبُ إعرابَ المفردِ بحركاتِ ظاهرةٍ مع لزوم الياء، ولهذا قال المؤلف: (وَمِثْلُ حِينٍ قَدْ يَرُدُّ).

وفي الحديث الصحيح أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ»^(١)، فهنا على أَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بجمع المذكر السالم، وقد حُذِفَت النُّونُ للإضافة.

وَلْيُعْلَمَ أَنَّ بَعْضَ الطَّلِبَةِ يُشَدِّدُ الياءَ، فيقول: (كَسِنِيَّ يُوسُفَ)، وهذا خطأ، لأنَّ ياءَ جمعِ المذكرِ السالمِ ساكنةٌ، وليست مُشَدَّدَةً.

وَرَوَى أَنَّهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِيَّ يُوسُفَ»؛ بالحرركات. ومن هذه اللغة أيضًا قولُ الشاعر:

دَعَانِي مَنْ نَجَدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَبْنِ بَنَّا شَيْبًا وَشَيْبِنَا مُرْدًا^(٢)

ولو أتى به على أَنَّهُ مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم لقال: (فَإِنَّ سِنِينَهُ)، وبعضُ الطلبة يقرؤها (سِنِينَهُ)، وهذا لَحْنٌ قَبِيحٌ كما سبق، والصحيحُ أن يقولَ: (سِنِينَهُ)، أو يقولَ: (سِنِينَهُ)، لكنَّهُ لَمَّا قَالَ: (فَإِنَّ سِنِينَهُ)، عَلِمْنَا أَنَّهُ أَعْرَبَهَا إِعْرَابَ (حِينَ) بحركاتٍ ظاهرةٍ على النون.

قوله: «وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ»: يعني: هذا البابُ يَطْرُدُ أن يكونَ عند قومٍ، كـ(حِينَ)، فلا يُلْحَقُونَهُ بجمع المذكر السالم مطلقًا، وَيَرَوْنَ أَنَّ إلحاقَهُ بجمع المذكر السالم غيرُ صحيحٍ، وهذا خطأ، والصوابُ أَنَّهُ مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم على الأفصح، قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يهوي بالتكبير حين يسجد، رقم (٨٠٤)، ومسلم: كتاب

المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم (٦٧٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو للضَّمَّة القُشِيرِي، كما في خزانة الأدب: (٨/٥٨)، وشرح المفصل

(١١/٥)، وشرح التصريح (١/٧٧).

ولم يقل: (سينيًا)، فالأفصح أن يكون مُلْحَقًا بجمع المذكر السالم.

وقوله: «وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ»: أي: فيكون قياسيًا، مع أن الباب كله ليس قياسيًا، وإنما هو سماعي، لأنَّ جمعه جمع مذكر سالمًا خلاف القاعدة، فهو مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم كما مرَّ.

إِذْنُ: قوله: (وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ)، أي: فيكون قياسيًا، بخلاف قوله: (وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرُدُّ ذَا الْبَابِ)، يعني: سماعًا، فيصيرُ على رأي المؤلف أن (سِينِ) وبابها قد يَرُدُّ مِثْلُ (حِينِ)، ووروده على جمع المذكر السالم حكمه أنه شاذُّ قياسًا، وإن كان غير شاذِّ استعمالًا، فيصير ووروده مِثْلُ (حِينِ) شذوذًا على شذوذِ.

وقيل: إن معنى قوله: (وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ)، يعني: أنه يَطْرُدُ في جميع جمع المذكر السالم، أي: أن جميع جمع المذكر السالم يُسْتَعْمَلُ استعمال (حِينِ)، وليس خاصًا بباب السنين، بل لجميع جمع المذكر السالم، فتقول مثلاً: (جاءني مسلمين، ورأيتُ مسلمينًا، ومررتُ بمسلمين).

لكنَّ هذا بعيدٌ، والظاهرُ من كلام المؤلف - وإن كان محتملاً - أن قوله: (وَهُوَ)، أي: هذا الباب، فيكون هذا مقابلًا لقوله: (قَدْ يَرُدُّ)، فيصيرُ هذا الباب يَطْرُدُ عند قوم، فيستعملونه استعمال (حِينِ).

وعلى رأي المؤلف لو أننا استعملنا هذا الباب استعمال (حِينِ)، وهو لم يُسَمَّعْ في اللغة العربية، فعلى رأيه لا يجوز، لأنه مقصورٌ على السماع، وعلى هذا لا يجوزُ لي أنا الآن مثلاً أن أكتب رسالةً وأقول فيها: (مَكَثْتُ سِينيًا)، لأنَّ هذا مَبْنِيٌّ على السماع، أمّا على رأي مَنْ يَرَوْنَهُ أَنَّهُ مُطْرَدٌ، فإنه يجوز، والمشهور عند

النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ؛ لِأَنَّ الْأَفْصَحَ أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابَ جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ جَمْعَ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ، وَمَا أُلْحِقَ بِهِ يُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيَجْرُ بِالْيَاءِ، وَأَنَّ الْمُلْحَقَ بِهِ هُوَ كُلُّ مَا اخْتَلَّتْ فِيهِ الشُّرُوطُ، بِأَلَّا يَكُونَ عَلَمًا، وَلَا صِفَةً، أَوْ يَكُونَ عَلَمًا، أَوْ صِفَةً لغيرِ عَاقِلٍ، أَوْ عَلَمًا، أَوْ صِفَةً لْمَوْثِقِ، أَوْ عَلَمًا مَخْتومًا بِالتَّاءِ، أَوْ عَلَمًا مُرَكَّبًا، أَوْ أَشْبَاهَ ذَلِكَ.

الْمَهْمُ، مَا اخْتَلَّ فِيهِ شَرْطٌ مِنَ الشُّرُوطِ، وَعُومِلَ مَعَامَلَتَهُ، فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهِ: مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ فِي إِعْطَائِهِ حُكْمَهُ إِعْرَابًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ حَقِيقَةٌ.

لَمَّا كَانَ الْمُثَنَّى، وَمَا أُلْحِقَ بِهِ يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ، وَجُمِعَ
الْمَذْكُورُ السَّالِمُ، وَمَا أُلْحِقَ بِهِ يُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ، فَهُوَ فِي الْجَرِّ
وَالنَّصْبِ كَالْمُثَنَّى، ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْفَرْقَ بَيْنَ نُونَيْهِمَا فَقَالَ:

٣٩- وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بَكَسَرِهِ نَطَقَ
٤٠- وَنُونٌ مَا ثُنِيَ وَالْمُلْحَقُ بِهِ بِعَكْسِ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ، فَانْتَبَهَ

الشرح

قوله: «وَنُونٌ»: مفعولٌ به مقدَّمٌ لـ (افْتَحْ)، والفاءُ في (فَافْتَحْ) هنا زائدةٌ
لتحسين اللفظ، وكونُها زائدةٌ لا يمنعُ أن يكونَ (افْتَحْ) عاملاً في (نُونٌ)، وهذه
الفاءُ غيرُ الفاءِ الرَّابِطَةِ لِلْجَوَابِ، إذ الفاءُ الرَّابِطَةُ لِلْجَوَابِ لا يمكنُ أن يعملَ ما
بعدها فيما قبلها.

قوله: «وَنُونٌ»: مبتدأ، ويجوزُ أن تكونَ منصوبةً هنا على أَنَّهَا مُشْتَغَلٌ عنه،
لأنَّ قوله: (اسْتَعْمَلُوهُ)، اشتغل بضميرِها، فيصحُّ أن تكونَ مفعولاً به لفعلٍ
محذوفٍ يُفسِّرُهُ قوله: (اسْتَعْمَلُوهُ)، ويكونُ المعنى: استعملوا نونَ ما ثُنِيَ،
والمُلْحَقُ به بعكسِ ذلك، ولكن مع الجوازِ الْأَفْصَحُ الرَّفْعُ، لأنَّ بَابَ (الاشتغال)
في النَّحْوِ مثلُ بابِ (الوصية) في الفقه، فالوصيةُ تجري فيها الأحكامُ الخمسةُ،
وبابُ (الاشتغال) يجري فيه الأحكامُ الخمسةُ أيضاً، وهي: (وجوبُ النَّصْبِ،
ووجوبُ الرَّفْعِ، وترجُّحُ الرَّفْعِ، وترجُّحُ النَّصْبِ، وجوازُ الأمرينِ على السَّوَاءِ)
على ما سيأتي إن شاء الله.

وكلمة (نُونٌ) هنا يترجَّح فيها الرَّفْعُ، ويجوزُ النَّصْبُ.

قوله: «وَنُونٌ مَجْمُوعٌ، وَمَا بِهِ التَّحْقُّقُ فَافْتَحْ»: أي: نونُ جمعِ المذكرِ السَّالمِ، وما أُلْحِقَ به مفتوحةٌ، سواء كان مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجروراً، تقول: (جاء المسلمون، وأكْرَمْتُ المسلمين، ومَرَرْتُ بالمسلمين)؛ وهذه هي اللغةُ الفُصحى.

قوله: «وَقَلَّ مَنْ بِكُسْرِهِ نَطَقَ»: يعني: قَلَّ مَنْ نطق بكسر النونِ مِنَ العرب، وإن كان وُجِدَ، لكنَّه قليلٌ، فتقول: (رَأَيْتُ المسلمين، ومَرَرْتُ بالمسلمين)، ولكن مع الواوِ لا يمكنُ كسرُ النونِ، ولهذا فإنَّ كلامَ المؤلفِ فيه نظراً، لأنَّ قوله: (وَنُونٌ مَجْمُوعٌ... نَطَقَ) يشملُ المرفوعَ والمنصوبَ والمجرورَ، لكنَّه في المرفوعِ ما سُمِعَ عن العربِ أنَّهم يكسرون النونَ، فلا يقولون: (جاء المسلمون)، لكنَّ اختلافَ اللغةِ فيما إذا كان منصوباً، أو مجروراً، وأيّها أفصحُ الكسرُ، أو الفتحُ؟ الجواب: الفتحُ أفصحُ، بدليلِ قوله: (وَقَلَّ مَنْ بِكُسْرِهِ نَطَقَ).

قوله: «وَنُونٌ مَا ثَنِّيَ، وَالْمُلْحَقُ بِهِ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ»: يعني: أنَّ نونَ المثني، وما أُلْحِقَ به مكسورةٌ في حالِ الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجَرِّ، تقول: (قام الرَّجُلَانِ، ورَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ، ومَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ).

إِذَنْ: هي مكسورةٌ، وكذلك (قَلَّ مَنْ بِفَتْحِهِ نَطَقَ)، وهنا لا فرقُ بين الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجَرِّ، يعني: في العَرَبِ مَنْ يفتحُ نونَ المثني في الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجَرِّ، فتقول: (قام الرَّجُلَانِ، ورَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ، ومَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ)، وهذه لغةٌ عربيَّةٌ لكنَّها قليلةٌ، وَمِنْ ذَلِكَ قولُ الشَّاعر:

أَعْرِفْ مِنْهَا الْجِدَّ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا^(١)

والمؤلف - رحمه الله - أتى ببيتين في حكم نون جمع المذكر السالم وما ألحق به وفي حكم نون المثني وما ألحق به، وفي (الكافية) التي هي أصل للألفية أتى بيت واحد فقال:

وَالنُّونُ فِي جَمْعٍ لَهُ الْفَتْحُ، وَفِي تَنْثِيَةٍ كَسْرٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَفِي^(٢)

وهذا البيت أوضح وأخصر من بيتي ابن مالك السابقين، لكن ما حكم ما قبل النون فيهما؟ الجواب: أمّا في المثني، وما ألحق به، فما قبل النون مفتوح، مثل: (الرَّجُلَيْنِ)، وفي الجمع، وما ألحق به مكسور كما في (المسلمين)، لكن يقول الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَأَنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، فهنا النون مفتوحة.

والقاعدة: أنك متى وجدت النون مفتوحة في القرآن فهي جمع، لأنّه لا يمكن كسرها في القرآن، ولذا قال: (وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهَا نَطْقًا)، لكن بقينا فيما قبل النون، فنجد أن الفاء، وهي ما قبل النون في كلمة ﴿الْمُصْطَفَيْنَ﴾ مفتوحة، فما الجواب؟ الجواب أن يُقال: إنّ كلمة (المُصْطَفَى) معتلة بالألف، وهي ساكنة، والياء علامة الإعراب ساكنة أيضًا، وإذا التقى ساكنان أحدهما حرف علة حُذِفَ الأوّل، فعلى هذا يكون آخر (المصطفى) محذوفًا، والذي تليه الياء

(١) هذا الرجز لرجل من بني ضَبَّة، أو لرؤية كما في الدرر اللوامع: (١/ ٥٥)، والمقاصد النحويّة

(١/ ١٨٤)، ولرؤية في ملحق ديوانه (ص: ١٨٧)، ولرجل في نوادر أبي زيد (ص: ١٥)،

وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٦٥)، وقال ابن هشام هناك: وقيل: البيت مصنوع. اهـ.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: (١/ ٧٦).

حُكْمًا هو الألف المحذوفة، فتبقى الفاء على ما هي عليه، أي: تبقى مفتوحةً، وتكون الياء التي في ﴿الْمُصْطَفَيْنَ﴾ لم تلِ آخرَ الاسم، بل وَلَّيَتْ ما قبل الآخر، فلا يُشْكِلُ على هذا.

فما دمنا وجدنا النُّونَ مفتوحةً، فهو جمعٌ، ولا ننظرُ إلى ما قبل الياء، فقد يكون مفتوحًا كـ ﴿الْمُصْطَفَيْنَ﴾، ومثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ولم يقل: (الْأَعْلُونَ) مع أنَّ الواو لا يكونُ الذي قبلها إلَّا مضمومًا، لكنَّه هنا لم يُضَمَّ، لأنَّ حقيقة الأمر أنَّ الذي قبل الواو هي الألف المحذوفة، واللامُ هذه ليست في الأصل مواليةً للواو، فهذه نفسُ الشيء.

وكسرُ نونِ الجمع، وما أُحِقَ به، وفتحُ نونِ المثنى، وما أُحِقَ به لغةٌ ضعيفةٌ، لا مُعَوَّلَ عليها، ولا يُقْبَلُ مِنْ أَيِّ إنسانٍ أن يتكلَّم بها الآن، لأنَّ لغتنا الآن ليست لغةً عربيَّةً، حتَّى نقول: هذه لهجتنا، بل هي لغةٌ مُركَّبةٌ مِنْ عربيَّةٍ وعجميَّةٍ، فيجبُ أن نرجعَ إلى اللغةِ الفصحى في خطاباتنا.

لَمَّا فرغ المؤلّف - رحمه الله - ممّا ناب عنه حَرْفٌ عن حركةٍ، وهو ثلاثةٌ: الأسماءُ السّتةُ والمثنّى، وجمعُ المذكر السّالم، والنّائبُ فيها حروفٌ عن حركاتٍ. فـ(الواو) في الأسماءِ السّتة نيابةٌ عن الضمّة، و(الألف) نيابةٌ عن الفتحة، و(الياء) نيابةٌ عن الكسرة.

و(الألف) في المثنّى نيابةٌ عن الضمّة، و(الياء) نيابةٌ عن الفتحة والكسرة. و(الواو) في جمع المذكر السّالم نيابةٌ عن الضمّة، و(الياء) نيابةٌ عن الفتحة والكسرة.

لَمَّا فرغ من ذلك شرع في بيان ما ينوب فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ، فقال:

٤١- وَمَا بِـ(تَا وَآلِفٍ) قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

الشرح

قوله: «وَمَا»: مبتدأ، و«بِتَا وَآلِفٍ»: متعلّق بـ«جُمِعَا»، وجملة «يُكْسَرُ»: خبرُ المبتدأ، يعني: الذي يُجْمَعُ بالتاء والألف يُكْسَرُ في الجرِّ وفي النّصب معًا.

وهنا يقول: يُكْسَرُ في الجرِّ والنّصب، وسكت عن الرّفع، فيبقى على الأصل، يعني: يُرْفَعُ بالضمّة، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالكسرة، ففي حال النّصبِ يُنْصَبُ بالكسرة نيابةً عن الفتحة، أمّا في حالِ الجرِّ فعلى الأصل، لكن لماذا أتى بقوله: (يُكْسَرُ في الجرِّ) مع أنّه معروفٌ أنّه يُكْسَرُ في الجرِّ، لأنّ هذا هو الأصل؟ الجواب: لأجل أن يُبيّن أن النّصبَ بالكسرٍ محمولٌ على الجرِّ به، ولكن ما الذي هذا حكمه؟

يقول: «وَمَا بِتَا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا»: أي: ما كان مجموعاً بزيادة الألف والتاء، يعني: جيء بالألف والتاء ليكون جمعاً، فهذا يُكسَرُ في الجرِّ على الأصل، ويُكسَرُ في حالِ النَّصْبِ بالنيابة، ويُرفَعُ بالضمَّةِ على الأصل.

وقوله: «وَمَا بِتَا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا»: الباءُ للسَّبَبِ أي: ما كان جمعه، أو ما كانت دلالتُه على الجمعِ بسببِ التَّاءِ والألفِ، إِذَنَّ التَّاءُ والألفُ تُعْتَبَرَانِ زائدتَيْنِ، وأُتيَ بهما للدَّلالةِ على الجمعِ.

مثال ذلك تقول: (مُسْلِمَةٌ) جمعها: (مُسْلِمَات)، زِيدَتْ أَلِفٌ وتاءٌ، فصارت جمعاً، ولا تقل: التَّاءُ في (مُسْلِمَةٌ) هي التَّاءُ في (مُسْلِمَات)، لأنَّ التَّاءَ في (مُسْلِمَةٌ) ليست تاءً حقيقةً، ولكنها هاءٌ، والدليلُ على ذلك أنَّ كتابةَ التَّاءِ في (مُسْلِمَةٌ) غيرُ كتابةِ التَّاءِ في (مُسْلِمَات)، ففي (مُسْلِمَةٌ) مربوطة، وفي (مُسْلِمَات) مُطْلَقَةٌ.

وتقول في جَمْعِ (عائِشَةٌ) عَلَمًا: (عائِشَات)، فيكون جمعُ مؤنَّثٍ سالِمًا، وتقول في (أَسْمَاءٌ) عَلَمًا: (أَسْمَاوَات)، فيكون جمعُ مؤنَّثٍ سالِمًا، لأنَّ الألفَ والتَّاءَ فيه زائدتان، و(أَسْمَاءٌ) وزْنُهَا (فَعْلَاءٌ) من السُّمُو، ولهذا لا تنصرفُ، لأنَّ فيها أَلِفَ التَّائِيثِ الممدودة بخلاف (أَسْمَاءٌ) التي هي جمعُ (اسْمٍ)، فإنَّها تنصرفُ، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ﴾ [النجم: ٢٣]، لأنَّ الألفَ فيها ليست أَلِفَ التَّائِيثِ.

وكذلك (هِنْدٌ) تُجْمَعُ على (هِنْدَاتٍ)، فتكون جمعُ مؤنَّثٍ سالِمًا، لأنَّ الألفَ والتَّاءَ فيها زائدتان، وتقول في (بَوَّابَةٌ): (بَوَّابَات)، وفي (دَرَجَةٌ): (دَرَجَات)، ومثاله أيضًا قوله تعالى: ﴿مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَنَاطَتٍ تَبِيبَاتٍ عِيدَاتٍ سَجَّحَاتٍ ثِيَابَاتٍ﴾

وتقول في (زَيْنَب): (زَيْنَبَات)، وفي (فاطمة): (فَاطِمَات)، ف(زَيْنَبَات) و(فَاطِمَات) كلاهما جُمع بالآلف والتاء، ولا يُقَالُ: إِنَّ (فاطمة) جُمِعَتْ بِالْفِ فقط، لأنَّ التَّاءَ في (فاطمة) للتَّأْنِيثِ، وفي (فَاطِمَات) للجمع، والدليل على ذلك أَنَّها في (فاطمة) مربوطة، وفي (فَاطِمَات) مفتوحة، فالجمع الآن سالم، لأنَّ المفردَ بَقِيَ على ما هو عليه (فاطمة - فَاطِمَات)، و(زينب - زَيْنَبَات)، وأمَّا (رَكْعَة)، ففي الجمع تقول: (رَكْعَات) تَغَيَّرَ فيها المفردُ، فَإِنَّهُ جُمِعَ بتاءٍ وآلفٍ، فيكون له الحكم الذي ذَكَرَ المؤلِّفُ، وهو أَنَّهُ يُكْسَرُ في الجرِّ وفي النَّصْبِ، ولذا قال: (وَمَا بَتَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا)، وهذا مِنْ دَقَّةِ ابنِ مالِكٍ - رحمه الله - في التَّعْبِيرِ، حيثُ إِنَّهُ لم يقل: (جمع المؤنَّث السَّالِم)، بل قال: (وَمَا بَتَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا)، سواء كان سالماً، أم مُكْسَراً إذا جُمِعَ بتاءٍ وآلفٍ مزيدتين على مفردِهِ، لعاقِلٍ أو لغيرِ عاقِلٍ، علماً أو صِفَةً لِمَذْكُورٍ، أو لِمَوْثُوثٍ.. لأيِّ شيءٍ، فكلُّ جَمْعٍ جُمِعَ بِالْأَلْفِ والتَّاءِ الزَّائِدَتَيْنِ على مفردِهِ نرفعُهُ بالضَّمَّةِ، ونَنْصِبُهُ بالكسرةِ، ونَجْزُهُ بالكسرةِ.

وأمَّا (أَبْيَاتٌ) جمع (بَيْت)، و(أَمْوَات) جمع (مَيِّت) - مثلاً - فليست بجمع مؤنَّث سالم، لأنَّ التَّاءَ التي في (أَبْيَات) و(أَمْوَات) أَصْلِيَّةٌ، فهي التَّاءُ التي في (بَيْت، وَمَيِّت)، ولهذا ف(أَبْيَات) - مثلاً - فيها زوائدٌ وأصولٌ، أمَّا الزَّوَائِدُ فلهزمةُ الأولى والآلفُ، وأمَّا الأصولُ فالباءُ والياءُ، إِذَنْ لا بُدَّ أَنْ تكونَ التَّاءُ ثَالِثَةً، لأنَّه لا يُوجَدُ اسمٌ يَقْلُ عن ثلاثةِ حروفٍ أَبَدًا، ونحن نقول: لا بُدَّ أَنْ تكونَ الزيادةُ ألفًا وتاءً على المفرد.

إِذَنْ: ما لم تُجْمَعْ بِالْفِ وتاءٍ، فلا تُنْصَبُ بالكسرةِ، تقول مثلاً: (حَفِظْتُ أَبْيَاتًا مِنَ الشَّعْرِ)، ولا تقول: (أَبْيَاتٍ)، لأنَّه ليس مجموعاً بالآلف والتَّاءِ، لأنَّ

التَّاءُ هُنَا أَصْلِيَّةٌ.

كذلك (غُزَاة) جمع (غَازٍ) ليست جمع مؤنثٍ سالماً، لأنَّ الألفَ في (غُزَاة) أَصْلِيَّةٌ، أما التَّاءُ - وإن كانت زائدةً - فهي ليست تاءَ الجمع، والدليل أنَّها ليست تاءَ الجمع أنَّها تأتي مربوطةً، وتاءُ الجمع تأتي مفتوحةً غيرَ مربوطةٍ، وأصل (غُزَاة): (غُزَوَةٌ) على وزن (فُعْلَةٌ)، وتقول: (هؤلاء قومٌ غُزَوَةٌ)، لكن ماذا حدث؟ الجواب: أصلها (غُزَوَةٌ)، ثم تحرَّكت الواو، وانفتح ما قبلها، ثُمَّ قُلِبَتْ الواوُ أَلْفاً، فصارت الألفُ التي معنا أَصْلِيَّةً، ولذلك ليست مجموعةً بألفٍ وتاءٍ، ولذلك تقول: (رَأَيْتُ قَوْمًا غُزَاةً)، ولا تقول: (غُزَاةً)، ومثلها ما جاء في الحديث: «وَأَجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ»^(١)، ولم يقل: (هُدَاةً)، لأنَّ الألفَ هنا أَصْلِيَّةٌ.

إِذَنْ: إذا وجدنا جمعاً التَّاءُ فيه أَصْلِيَّةٌ فلا يُنْصَبُ بالكسرة، مثل: (أبيات)، وإذا وجدنا جمعاً الألفُ فيه أَصْلِيَّةٌ والتَّاءُ زائدةً فلا يُنْصَبُ بالكسرة، مثل: (غُزَاة)، لأنَّ الألفَ أَصْلِيَّةٌ، وإذا وجدنا جمعاً الألفُ فيه زائدةً والتَّاءُ زائدةً حيثُ يُنْصَبُ بالكسرة نيابةً عن الفتحة.

تقول - مثلاً - في حال النَّصب: (رَأَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ)، ولا تقول: (رَأَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ)، ومن أمثلة ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، ولم يقل: (السموات)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١]،

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٦٤)، رقم (١٨٣٥١)، والنسائي: كتاب السهو، باب نوع آخر من الدعاء، رقم (١٣٠٥).

ف﴿ثُبَاتٍ﴾ أصلها: (ثُبَّة)، ثُمَّ زِيدَتِ الألفُ والتَّاءُ فصارت ﴿ثُبَاتٍ﴾، ولهذا نُصِبَت بالكسرة، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠] فـ(إِنْ): شرطية، و(الهاء) في ﴿عَلِمْتُمُوهُنَّ﴾ مفعولٌ أوَّل، و﴿مُؤْمِنَاتٍ﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ(عَلِمْتُمُ) منصوبٌ بالكسرة نيابةً عن الفتحة، لأنَّه جمعٌ مؤنَّثٌ سالمٌ.

٤٢- كَذَا (أُولَاتُ)، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَ (أَذْرَعَاتٍ) فِيهِ ذَا أَيضًا قَبْلَ

الشرح

قوله: «كَذَا»: خبرٌ مقدَّم، «أُولَاتُ»: مبتدأٌ مؤخَّر، يعني: كالذي جُمع بألفٍ وتاء.

والمعنى: أَنَّ كلمة (أُولَاتُ) تُعَرَّبُ إعرابَ جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ، فُتَرَفَعُ بالواوِ، وتُنْصَبُ وتُجَرُّ بالكسرة، مع أَنَّهُ لَا ينطبقُ عليها التَّعْرِيفُ، لَكِنَّهَا مُلْحَقَةٌ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ، لأنَّ (أُولَاتُ) لَيْسَ لها مفردٌ من لَفْظِهَا، وإنَّ كَانَ لها مفردٌ مِنْ معناها، لأنَّ (أُولَاتُ) بِمعنى (صاحبات)، فَلها مفردٌ مِنْ معناها، وهو (صَاحِبَةٌ)، لَكِنْ مِنْ لَفْظِهَا لَا، فَلَا تَكُونُ مجموعةً بألفٍ وتاءٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ قالوا: إِنَّهَا مُلْحَقَةٌ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ﴾ [الطلاق: ٦]، فَ﴿أُولَاتٍ﴾: هُنا خبرٌ (كُنَّ) منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الكسرةُ، لِأَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ، وَلَمْ يَقُلْ: (أُولَاتُ) مع أَنَّهَا منصوبةٌ، وَلَكِنَّهَا نُصِبَتْ بالكسرة.

وَتُرَفَعُ بالضمة كما في قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، وَتُجَرُّ بالكسرة على الأصلِ، هُذا واحدٌ مِمَّا يُلْحَقُ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ.

قوله: «وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ»: أي: وَالَّذِي قَدْ جُعِلَ اسْمًا، يعني مِمَّا صورتهُ صورةُ الجمعِ، وَلَكِنَّهُ جُعِلَ اسْمًا لمفردٍ فَإِنَّهُ يُنْصَبُ أَيضًا بالكسرة، وَهَذا هو الثاني.

قوله: «كَأَذْرَعَاتٍ»: (أَذْرَعَاتٍ): اسمٌ لبلدةٍ في الشَّام، وهي اسمٌ موضعٍ واحدٍ، وليس جمعٌ (أَذْرَعَة)، لكنَّه سُمِّيَ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ، فيُلْحَقُ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ، فيُنْصَبُ بالكسرة، ومثلها: (عَرَفَاتٍ)، لو نظرنا إلى صيغته لقلنا: إِنَّه جمعٌ (عَرَفَة)، وإذا نظرنا إلى معناه قلنا: ليس بجمعٍ، لأنَّه لا يدلُّ على متعدِّدٍ، إنَّما هو اسمٌ لموضعٍ واحدٍ، فتقول على أنَّه مُلْحَقُ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ: (وَقَفْتُ فِي عَرَفَاتٍ، وَسَكَنْتُ عَرَفَاتٍ). ومثل ذلك أيضًا (بَرَكَاتٍ): اسمٌ رجلٍ، لو نظرنا إلى لفظه لقلنا: هو جمعٌ مؤنَّثٍ سالمٍ، لأنَّه جمعٌ (بَرَكََة)، لكن لما سُمِّيَ به واحدٌ قلنا: إِنَّه مُلْحَقُ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ.

فإِذَنْ: إذا سُمِّيَ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ شيءٌ واحدٌ قلنا: إِنَّه مُلْحَقُ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ.

قوله: «وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيُّضًا قُبُلٌ»: يُشِيرُ - رحمه الله - إلى أنَّ فيه وجهًا آخرَ، وهو كذلك، بأن يُعَامَلَ معاملة الاسمِ الَّذِي لا ينصرفُ، لتأنيثِ لفظه، فيُنْصَبُ بالفتحة غيرَ مُنَوَّنٍ، ويُجَرُّ بالفتحة غيرَ مُنَوَّنٍ، ويُرْفَعُ بالضمة غيرَ مُنَوَّنٍ، فيَقَالُ مثلاً: (نَزَلْتُ عَرَفَاتَ، وَمَرَزْتُ بِعَرَفَاتَ، وهذه عَرَفَاتُ). وكذلك (أَذْرَعَاتٍ)، لأنَّه يقول: (فِيهِ ذَا أَيُّضًا قُبُلٌ)، فيدلُّ على أنَّ فيه وجهًا آخرَ، وهو كذلك.

وجمعُ المؤنَّثِ السَّالمِ واضحٌ سهلٌ، فالنَّائبُ فيه حركةٌ عن حركةٍ، والنِّيابةُ فيه في وجهٍ واحدٍ من الإعرابِ، وهو النَّصْبُ فقط، فالرَّفْعُ على الأصلِ، والجَرُّ على الأصلِ، والنِّيابةُ حركةٌ عن حركةٍ من جنسِها، لكنَّ جمعَ المذكرِ السَّالمِ حرفٌ

عن حركة، ثُمَّ هو معقّد، فلا بُدَّ أن يكونَ علماً أو صفةً، وعلماً مُقيّداً بشروطٍ،
أو صفةً مُقيّدةً بشروطٍ، والمُلحقاتُ به كثيرةٌ، والنيابةُ فيه في جميعِ أحواله: في
الرّفْع والنّصْبِ والجَرِّ، يُرْفَعُ بالواوِ، ويُنْصَبُ بالياءِ، ويُجَرُّ بالياءِ.

٤٣- وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ

مَا لَمْ يُضَفْ، أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَل) رَدِفُ

الشرح

قوله: «جُرَّ»: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مَاضِيًا مَبْنِيًّا لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فاعله، ويكون الذي جَرَّه العربُ، يعني: أَنَّ العربَ جَرُّوا مَا لَا يَنْصَرِفُ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (جُرَّ): فِعْلٌ أَمْرٌ بِمَعْنَى (اجْرُرْ)، يَجُوزُ هَذَا وَهَذَا، فَعَلِيَ تَقْدِيرُ أَنَّهُ فِعْلٌ أَمْرٌ، يَكُونُ قَوْلُهُ (مَا): مَفْعُولَ (جُرَّ)، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله تَكُونُ (مَا) نَائِبَ فاعِلٍ.

لَكِنَّ قَوْلَهُ فِي بَيْتٍ سَابِقٍ: (وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (جُرَّ) فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فاعله، وَإِنَّمَا اخْتَرْنَا ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنْ يَتَنَاسَبَ الْكَلَامُ.

قوله: «وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ»: بِاعْتِبَارِ أَنَّ (جُرَّ) فِعْلٌ أَمْرٌ، فَهَلِ الْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوَجُوبَ، أَوِ الْاسْتِحْبَابَ؟ إِنْ قُلْنَا: لِلْوَجُوبِ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ مَنْ جَرَّه بِالْكَسْرِ فَقَدْ أَثَمَ، وَعَلَى ذَلِكَ فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ مَثَلًا: (مَرَرْتُ بِمَصَابِيحَ كَثِيرَةٍ)، بِجُرٍّ (مَصَابِيحَ) بِالْكَسْرِ، فَهَلِ نَقُولُ لَهُ: عَصَيْتَ رَبَّكَ؟ الْجَوَابُ: لَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ كَلَامًا لِلَّهِ، وَهَلِ نَقُولُ لَهُ: عَصَيْتَ ابْنَ مَالِكٍ؟ الْجَوَابُ: نَعَمْ، لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قَدْ تُلْجِئُهُ ضَرُورَةُ الشُّعْرِ إِلَى أَنْ يُصَدِّرَ الْحُكْمَ بِالْأَمْرِ فَيَقُولُ: (افْعَلْ)، وَيَكُونُ هَذَا وَاجِبًا لُغَةً، لِأَنَّهُ لُغَوِيٌّ.

وقوله: «جُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ»: هذا مما نابت فيه حركة عن حركة، نابت فيه الفتحة عن الكسرة، فخرج عن الأصل في نوع واحد من الإعراب، وهو الجر، ومع ذلك لم يكن بعيداً عن الأصل، لأنه نابت فيه حركة عن حركة، الفتحة عن الكسرة، وفي حال الرفع يُرفع بالضمة على الأصل، وفي حال النصب يُنصب بالفتحة على الأصل.

إذن: هو يُشبه جمع المؤنث السالم، حيث ينوب فيه حركة عن حركة، وفي وجه واحد من وجوه الإعراب، ولكن جمع المؤنث السالم تنوب فيه الكسرة عن الفتحة، وهذا بالعكس تنوب الفتحة عن الكسرة.

قوله: «مَا لَا يَنْصَرِفُ»: ما الذي لا ينصرف؟ وهل نصرِفُ كُلَّ كلمة؟ الجواب: لا نصرِفُ إِلَّا ما يستحقُّ الصِّرفَ، ولذا يقول العلماء في تعريف الذي لا ينصرف: (هو ما كان فيه علتان من علل تسع، أو علة واحدة تقوم مقام علتين)، ومعنى (الصِّرف): (التنوين) كما قال ابن مالك في الألفية:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا

وقد جُمِعَت هذه العلل التسع في قول الشاعر:

أَجْمَعُ وَزْنَ عَادِلًا، أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ

رَكْبٌ وَزْدٌ عُجْمَةٌ، فَالْوَصْفُ قَدْ كُمَلَا^(١)

(١) هذا البيت لبهاء الدين بن النحاس النحوي، وقبله قوله:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا عَوْنًا لَتَبْلُغَ فِي إِعْرَابِكَ الْأَمَلَا

انظر: شرح شذور الذهب (ص: ٤٥٣)، وشرح قطر الندى (ص: ٣٥٠)، ومنحة الجليل (٢/ ٢٩٤).

وينبغي للطالب أن يحفظ مثل هذه الأبيات الصغيرة والمفيدة، لأنها سهلة، وتقرَّبُ له المعنى.

قوله: (اجمَع) يشير بهذه الكلمة إلى ما يُسمَّى بِصِغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوع، وهو كُلُّ ما كَانَ على وزن (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) مثل: (مَسَاجِد)، و(مَصَابِيح).
ف(مَسَاجِد) على وزن (مَفَاعِل)، ومثلها: (مَنَاجِل)، و(مَنَاجِل)، و(مَفَاتِيح)، و(مَعَايِش)، و(عَجَائِز)، و(غَرَائِب)، و(قَوَافِل).

و(مَصَابِيح) على وَزْنِ (مَفَاعِيل)، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾ [الملك: ٥]، ومثلها: (طَوَاحِين)، و(مَفَاتِيح)، و(مَحَارِيب)، و(تَمَائِيل)، و(عَصَافِير)، وغيرها.

وليس الذي أوَّلُه ميمٌ هو المراد بـ(مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل)، فلا يلزم أن يكون بهذه الحروف، بالميم والفاء والألف مثلاً، بل إذا جاء بحروفٍ أخرى، وهو على وَزْنِه، فهو مثله، ف(فَعَائِل) كـ(صَحَائِف)، مثل: (مَفَاعِل) وإن لم يكن بلفظه، المهم أن يكون على هذا الميزان: (مَفَاعِل)، أو (مَفَاعِيل)، فكلُّ جمع جاء على هذا الوزن، فإنه ممنوعٌ من الصَّرف، تقول: (مَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ كَثِيرَةٍ)، وقلنا: (بِمَسَاجِدَ)، ولم نقل: (بِمَسَاجِدٍ)، لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرف، ولذا جُرَّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة، والمانعُ له من الصَّرفِ صِغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوع.

وهل نحتاجُ إلى عِلَّةٍ أخرى مع هذه العِلَّة، وهي صِغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوع؟

الجواب: لا، فمتى وجدنا اسماً على (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) منعناه من الصَّرف، سواء أكان علماً، أم صِفةً، أم اسماً جامداً، أم غير ذلك، لأنَّ هذه العِلَّة

تقوم مقام عِلَّتَيْنِ، ونحن قلنا: إِنَّ الاسمَ الذي لا ينصرفُ هو الذي اجتمعت فيه عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تَسَعٍ، أو عِلَّةٌ واحدةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْنِ.

قوله: «وَزَنٌ»: يُشيرُ إلى وَزَنِ الْفِعْلِ، يعني: أن تكونَ الكلمةُ على وزنِ فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ، مثاله: (أحمد) اسمٌ على وزن (أَفْعَلْ)، بل إِنَّ (أحمد) نفسها تصلحُ أن تكونَ فِعْلًا، فلو قلت: (أحمدُ الله)، لصارت فِعْلًا، فما كان على وزن الفعلِ فهو لا ينصرفُ.

وهل يُشْتَرَطُ انضمامُ عِلَّةٍ أُخْرَى إلى هذه العِلَّةِ؟

الجواب: نعم، وهو أن يكونَ عِلْمًا، أو صِفَةً، يعني: يُشْتَرَطُ لِلَّذِي يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا كَانَ عَلَى وَزَنِ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ عِلْمًا، أو صِفَةً، فَالْعَلَمُ مِثْلُ: (أَحْمَدُ، وَيزيد، وَيَشْكُرُ، وَيَسْعُ، وَيَنْبَعُ، وَيَعْمُرُ)، وَالصِّفَةُ مِثْلُ: (أَحْمَرُ، وَأَخْضَرُ، وَأَسْوَدُ)، فَصَارَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ انضمامِ عِلَّةٍ أُخْرَى إِلَيْهَا، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ عِلْمًا، أو صِفَةً، فَإِنْ كَانَ اسْمًا جَامِدًا، فَإِنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، وَلَوْ كَانَ عَلَى وَزَنِ الْفِعْلِ، لِأَنَّا نَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ عِلْمًا، أو صِفَةً.

وعلى ذلك كلمةُ (حَجَر) مصروفةٌ، لَأَنَّهُ لَيْسَ عِلْمًا، وَلَا وَصْفًا، لَكِنْ لَوْ سَمَّيْتُ ابْنِي بـ(حَجَرٍ)، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ، لِأَنَّ وَزْنَ الْفِعْلِ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ عِلْمًا، أو وَصْفًا، وَلَوْ سَمَّيْتُ ابْنَكَ (ضَرَبَ)، فَلَا يَنْصَرِفُ لِلْعِلْمِيَّةِ، وَوَزْنُ الْفِعْلِ، وَأَيْضًا (رَجَب) هِيَ مصروفةٌ، وَلِذَا فِي الْجُرِّ تَقُولُ: (رَجَبٍ)، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى وَزَنِ الْفِعْلِ كـ(ضَرَبَ)، فَإِنْ كَانَتْ عِلْمًا، فَإِنَّهَا لَا تَنْصَرِفُ لِلْعِلْمِيَّةِ، وَوَزْنُ الْفِعْلِ، وَهَكَذَا.

إِذْنُ الحَاصِلِ: أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ، أَوْ صِفَةٍ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ، وَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ.

قوله: «عَادِلًا»: إشارة إلى العَدَل، وهو أن تكون الكلمة معدولة عن كلمة أخرى، وهي ألفاظٌ قليلةٌ، ومبناها على السَّماع، فلا يُقَاسُ عليها، قالوا: مثل: (عَمَر) مَعْدُولٌ عن عامر، و(زُحِل) مَعْدُولٌ عن زاحِل، و(زُفِر) مَعْدُولٌ عن زافر، فكلُّ اسمٍ حُوِّلَ مِنْ مُشْتَقٍّ إِلَى مُشْتَقٍّ آخَرَ، أَوْ مِنْ عِلْمٍ إِلَى عِلْمٍ آخَرَ، فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدَلِ.

وهل يُشْتَرَطُ انضمامُ شيءٍ إلى العَدَلِ أو لا؟

الجواب: نعم، إمَّا الْعِلْمِيَّةُ - كما سبق - أو الْوَصْفِيَّةُ، والوصفيَّةُ مثَّلوا لها بقولهم: (أَخَرَ)، و(مَثْنَى)، وثَلَاثَ، ورُبَاعَ، وخَمَاسَ، وسُدَاسَ، وسُبَاعَ، وثُمَانِ، وِتْسَاعَ، وعُشَارَ) مِنَ الْأَعْدَادِ، وقالوا: إِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ (الْآخِرِ) فِي (أَخَرَ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وَلَمْ يَقُلْ: (أَخَرَ)، وَعَنِ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ فِي (مَثْنَى)، وَعَنِ ثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةٍ فِي (ثَلَاثَ)، وَعَنِ أَرْبَعَةٍ أَرْبَعَةٍ فِي (رُبَاعَ)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلُثَ وَرُبْعَ﴾ [فاطر: ١] وَهَلُمَّ جَرًّا، وَبِهِ نَعْرِفُ أَنَّ الْعَدَلَ يُشْتَرَطُ أَنْ تَنْضَمَّ إِلَيْهِ عِلَّةٌ أُخْرَى هِيَ الْعِلْمِيَّةُ، أَوْ الْوَصْفِيَّةُ.

قوله: «أَنْتُ»: إشارة إلى التَّأْنِيثِ، والتَّأْنِيثُ هُنَا خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ:

الأول: مؤنَّثٌ بِالتَّاءِ لَفْظًا لَا مَعْنَى.

الثاني: مؤنَّثٌ بِالتَّاءِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

الثالث: مؤنَّثٌ مَعْنَوِيٌّ بغيرِ تاءٍ.

الرابع: مؤنَّثُ بـألف التَّأْنِيثِ الممدودة.

الخامس: مؤنَّثُ بـألف التَّأْنِيثِ المقصورة.

فهذه خمسة أنواع كُلُّها داخلةٌ في قوله: (أَنْثُ).

فأَمَّا الثلاثة الأولى، وهي: المؤنَّثُ بالتَّاء لفظًا لا معنًى، والمؤنَّثُ بالتَّاء لفظًا ومعنًى، والمؤنَّثُ المعنويُّ بغيرِ تاءٍ، فلا يكونُ ممنوعًا مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا إذا كانَ عَلَمًا، فإن كانَ غيرَ عَلَمٍ، فَإِنَّهُ يُصَرَّفُ، سواء كانَ وَصْفًا أم اسْمًا جامِدًا، مثال الاسم الجامد: (شجرة) و(طلحة) اسمٌ للشَّجرة، تقولُ: (هذه طَلْحَةٌ كبيرةٌ، وَجَلَسْتُ تحتَ طَلْحَةٍ كبيرةٍ). و(نخلةٌ) أيضًا مصروفةٌ، لكن إذا سَمَّيْتَ -مثلاً- بِنَتِكَ نخلةً، فَإِنَّهَا تكونُ غيرَ مصروفةٍ.

مثال الوصف: (كبيرة، وقائمة)، فهذه مصروفةٌ، لأنَّها صِفةٌ، ومثلها: (مُسْلِمة)، و(مُؤمِنَة)، فتقول: مَرَرْتُ بامرأةٍ مسلمةٍ.

فمثال اللفظيِّ المعنويِّ: (فاطمة، وعائشة، وخديجة، ومُنيرة، ولؤلؤة، وماجدة).

ومثال اللفظيِّ فقط: (قَتَادَة، وَخَمْزَة، وَمُعَاوِيَة، وَخَلِيفَة، وَطَلْحَة -عَلَمٌ عَلَى رَجُلٍ-).

ومثال المعنويِّ فقط: (زَيْنَب، وَسُعَاد، وَهِنْد -عَلَى خِلَافٍ فِي الْآخِرِ-).

وأما الرَّابِع والخامس، وهما: المؤنَّثُ بـألف التَّأْنِيثِ الممدودة التي في آخرِها هَمْزَةٌ، سواء كانت وَصْفًا، مثل: (حَمْرَاء، وَخَضْرَاء، وَصَفْرَاء، وَسَوْدَاء)، أم عَلَمًا مثل: (أَسْمَاء)، والمؤنَّثُ بـألف التَّأْنِيثِ المقصورة سواء كانت عَلَمًا مثل: (عُزَّى،

وَسَلَمَى، وَسَلَوَى، وَهَيَا، وَلَيْلَى)، أَمْ وَصَفَاً مِثْلَ: (حُبْلَى)، فَهَذِهِ تُنْتَعُ مِنْ الصَّرَفِ، سَوَاءً كَانَتْ عَلَمًا، أَمْ وَصَفًا، أَمْ اسْمًا جَامِدًا، فَهِيَ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرَفِ، وَهِيَ مِنَ الَّتِي فِيهَا عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ، وَبِإِضَافَتِهَا إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ يَكُونُ عِنْدَنَا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ، كُلُّهَا تُنْتَعُ مِنَ الصَّرَفِ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ.

وهذه الأشياء الثلاثة هي: صيغة مُتَمَهِي الْجُمُوعِ، وَالْف التَّائِيثِ الممدودة، وَالْف التَّائِيثِ المقصورة.

قوله: «بِمَعْرِفَةٍ»: هذه ليست عِلَّةً مُسْتَقِلَّةً، وَيَعْنِي بِهَا الْعَلَمِيَّةُ.

قوله: «رَكْبٌ»: يَعْنِي بِهِ: التَّرْكِيْبُ الْمَرْجِيّ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ التَّرْكِيْبَ أَنْوَاعٌ: إِضَافِيٌّ وَمَرْجِيٌّ وَإِسْنَادِيٌّ، وَالْمَرَادُ هُنَا التَّرْكِيْبُ الْمَرْجِيّ، وَهُوَ ضَمُّ كَلِمَةٍ إِلَى أُخْرَى، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِضَافَةِ، وَلَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْنَادِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْمَرْجِ، لِأَنَّهُ مُرْجٍ وَخُلِطَ حَتَّى صَارَتِ الْكَلِمَتَانِ عَنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، مِثْلَ: (بَعْلَبَكَ)، وَحَضَرَمَوْتُ، وَمَعْدِيكَرِبَ)، وَهَذِهِ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرَفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّرْكِيْبِ الْمَرْجِيّ، وَيُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ عَلَمًا، فَالْوَصْفِيَّةُ لَا تَأْتِي هُنَا، وَالْجَامِدُ لَا يَأْتِي، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا.

قوله: «وَزِدْ»: الزِّيَادَةُ، أَيْ: زِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ، فَكُلُّ عَلَمٍ، أَوْ وَصْفٍ فِيهِ زِيَادَةُ أَلْفٍ وَنُونٍ، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرَفِ، مِثْلَ: (سَلْمَانٌ، وَسَلْيَمَانٌ)، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٣٠]، وَلَمْ يَقُلْ: (مِنْ سُلَيْمَانٍ)، وَ(سَلْمَانٌ، وَسَلْيَمَانٌ) لِلْعَلَمِيَّةِ، وَزِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ، وَالْوَصْفُ مِثْلَ: (سَكْرَانٌ، وَعَطْشَانٌ، وَغَضْبَانٌ،

وَرَيَّانَ)، والأمثلة كثيرة، فهذه ممنوعةٌ مِنَ الصَّرْفِ للوصفية، وزيادة الألف والنون.

قوله: «عُجْمَةٌ»: لا بُدَّ فيها مِنْ عِلَّتَيْنِ: الْعِلْمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ، وَالْعُجْمَةُ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ أَعْجَمِيًّا غَيْرَ عَرَبِيٍّ، وَأَسْمَاءُ الْمَلَائِكَةِ كُلُّهَا أَعْجَمِيَّةٌ إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ، وَسَنُبَيِّنُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨]، فَقَالَ: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: (وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالِ)، لِأَنَّهَا مَمْنُوعَانِ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ، وَأَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ كُلُّهَا أَعْجَمِيَّةٌ إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ، وَسَنُبَيِّنُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَ(إِسْرَائِيلُ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَإِسْمَاعِيلُ، وَإِسْحَاقُ، وَيَعْقُوبُ) كُلُّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النساء: ١٦٣].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْوَصْفِيَّةُ تُؤَثِّرُ، وَتَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ الْعُجْمَةِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا، لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْعُجْمَةِ أَنْ تَكُونَ عَلَمًا، فَإِنْ كَانَ وَصْفًا، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنَ الصَّرْفِ، وَلَوْ كَانَ أَعْجَمِيًّا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (قَالُونَ) أَيِ: (جَيْدٍ) فِي الرُّومِيَّةِ، فَقَدْ جَاءَتْ امْرَأَةٌ مُطَلَّقَةً إِلَىٰ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، زَعَمَتْ أَنَّ عِدَّتَهَا قَدْ انْتَهَتْ فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ، فَأَحَالَ الْقَضِيَّةَ عَلَىٰ شُرَيْحٍ الْقَاضِي، فَقَالَ شُرَيْحٌ: إِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا تَشْهَدُ بِأَنَّ الْحَيْضَ قَدْ جَاءَهَا ثَلَاثَ مَرَاتٍ، فَقَدْ خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ. فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالُونَ^(١).

(١) أخرجه الدارمي (١/ ٢٣٣)، رقم (٨٥٥).

الشَّاهد قوله: (قَالُونَ) بالتَّوِين، فهذا أَعْجَمِيٌّ، لكنَّه ينصرفُ، لأنَّه ليس بِعَلَمٍ.

والخلاصة أَنَّ عِلَلَ الْمَنْعِ تَسَعُ: ثَلَاثٌ مِنْهَا تَكْفِي بِنَفْسِهَا عَنْ غَيْرِهَا، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى عِلْمِيَّةٍ أَوْ وَصْفِيَّةٍ، وَهِيَ: أَلِفُ التَّائِيثِ الْمُدَوْدَةِ، وَأَلِفُ التَّائِيثِ الْمَقْصُورَةِ، وَصِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، فَهَذِهِ مَتَى وَجَدْتَهَا فِي أَيِّ كَلِمَةٍ، فَهِيَ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ.

وثلَاثٌ مِنْهَا تَكْفِي فِيهَا الْعِلْمِيَّةُ دُونَ الْوَصْفِيَّةِ -أَي: يُشْتَرَطُ فِيهَا الْعِلْمِيَّةُ- وَهِيَ: التَّائِيثُ اللَّفْظِيُّ، أَوِ الْمَعْنَوِيُّ، وَالتَّرْكِيْبُ الْمَزْجِيُّ، وَالْعُجْمَةُ. وثلَاثٌ مِنْهَا لَا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ فِيهَا الْعِلْمِيَّةُ، أَوِ الْوَصْفِيَّةُ عَلَى السَّوَاءِ، وَهِيَ: وَزْنُ الْفِعْلِ وَالْعَدْلُ، وَزِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ.

وهذا التَّقْسِيمُ يَحْضُرُ لَكَ الْاسْمَ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ، فَيَسْهُلُ عَلَيْكَ.

قوله: «مَا لَمْ يُضَفْ»: أَي: الْمَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ، فَإِنْ أُضِيفَ، فَإِنَّهُ يُصَرَفُ، لَكِنَّهُ لَا يُنَوَّنُ مِنْ أَجْلِ الْإِضَافَةِ، فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِأَفْضَلِ الْقَوْمِ)، فَتَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ، لِأَنَّهُ أُضِيفَ، وَمِثْلُهَا: (مَرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ).

قوله: «أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدِفٌ»: يَعْنِي: تَقْتَرِنُ بِهِ (أَلٌ)، فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِالْأَفْضَلِ)، فَتَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ، لِأَنَّهُ حُلِّيَّ بِ(أَلٍ).

وَقَالُوا: لِأَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَهُ، أَوْ حَلَّيْتَهُ بِ(أَلٍ) ابْتَعَدَ عَنْ مُشَابَهَةِ الْفِعْلِ، لِأَنَّ (أَلٍ) لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ، وَالْإِضَافَةُ مِنْ خِصَائِصِ الْأَسْمَاءِ، فَلِهَذَا انْصَرَفَ.

أَمَّا إِذَا جُرِّدَ مِنَ (أَل) وَالْإِضَافَةِ، فَإِنَّهُ بَعِيدٌ مِنَ الْاسْمِ، شَبِيهٌ بِالْفِعْلِ، وَهَذَا يُسَمُّوهُ مُتَمَكِّنًا غَيْرَ أَمْكَنٍ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَسْمَاءَ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَسْمِيَّةِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مُتَمَكِّنٌ أَمْكَنٌ، وَمُتَمَكِّنٌ غَيْرُ أَمْكَنٍ، غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ، وَهَذَا تَقْسِيمٌ عَجِيبٌ، وَكُلُّ قَوْمٍ لَهُمْ فِلَاسِفَةٌ.

الْمُهْمُ أَنَّ غَيْرَ الْمُتَمَكِّنِ هُوَ الْمُبْنِيُّ، وَالْمُتَمَكِّنُ غَيْرُ الْأَمْكَنِ هُوَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ، وَالْمُتَمَكِّنُ الْأَمْكَنُ هُوَ الَّذِي يَنْصَرِفُ، فَإِذَا أُضِيفَ، أَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ (أَل)، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُتَمَكِّنًا أَمْكَنًا، لِأَنَّهُ اتَّصَلَ بِهِ مَا هُوَ مِنْ خِصَائِصِ الْأَسْمَاءِ.

فَصَارَ الْاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يَخْرُجُ عَنِ الْقَاعِدَةِ فِي الْإِعْرَابِ فِي وَجْهِ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْجَرُّ، حَيْثُ يُجْرُ بِالْفَتْحَةِ، بِشَرَطِ أَلَّا يُضَافَ، أَوْ يُحَلَّى بِـ(أَل)، فَإِنْ أُضِيفَ، أَوْ حُلِّيَ بِـ(أَل) صَارَ مَصْرُوفًا، لَكِنَّهُ لَا يُنَوَّنُ مِنْ أَجْلِ الْإِضَافَةِ، أَوْ مِنْ أَجْلِ الْإِقْتِرَانِ بِـ(أَل).

- ٤٤- وَاجْعَلْ لِنَحْوِ: (يَفْعَلَانِ) النَّوْنَا رَفْعًا، (وَنَدْعَيْنَ) وَ(تَسْأَلُونَا)
 ٤٥- وَحَذَفُهَا لِلجَزْمِ وَالتَّصْبِ سِمَةً ك: (لَمْ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَةً)

الشرح

يُشيرُ المؤلّفُ بهذين البيتين إلى الأفعالِ الخمسة، وهي كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ أَلِفُ الْاِثْنَيْنِ، أَوْ وَأُو الْجَمَاعَةِ، أَوْ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: هِيَ: (يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ)، فَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

إِذَنْ: الَّذِي اتَّصَلَ بِهِ أَلِفُ الْاِثْنَيْنِ، يَكُونُ بِالْيَاءِ وَالتَّاءِ، يَعْنِي: لَهُ صَوْرَتَانِ، هُمَا: (يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ)، وَالَّذِي اتَّصَلَ بِهِ وَأُو الْجَمَاعَةِ، يَكُونُ بِالْيَاءِ وَالتَّاءِ، يَعْنِي: لَهُ صَوْرَتَانِ، وَهُمَا: (يَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ)، وَالَّذِي اتَّصَلَ بِهِ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ يَكُونُ بِالتَّاءِ فَقَطْ، يَعْنِي: لَهُ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ: (تَفْعَلِينَ).

وَالْقَاعِدَةُ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ أَنَّهُ يُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَيُجْزَمُ بِالسُّكُونِ، وَلَكِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ الْخَمْسَةَ تُخَالِفُ، فَهِيَ تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النَّونِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النَّوْنَا رَفْعًا) يَعْنِي: اجْعَلِ النَّونَ فِي حَالِ الرَّفْعِ، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝١﴾ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿[النبا: ٤-٥]﴾، وَتَقُولُ: (أَنْتُمْ تَقُومُونَ، وَالرَّجَالُ يَقُومُونَ). فَ(يَقُومُونَ): فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ثُبُوتُ النَّونِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، وَالْوَاوُ: فَاعِلٌ.

وَتَقُولُ: (أَنْتُمْ تَقُومَانِ، وَالرَّجُلَانِ يَقُومَانِ). فَ(يَقُومَانِ): فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ثُبُوتُ النَّونِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، وَالْأَلِفُ: فَاعِلٌ.

وَتُخَاطَبُ الْمَرْأَةُ فَنَقُولُ: (أَنْتِ تَقُومِينَ)، فـ(تَقُومِينَ): فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ،
وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ ثُبُوتُ النُّونِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، وَالْيَاءُ: فَاعِلٌ، وَلِذَا لَوْ
قُلْتُ: (أَنْتِ تَقُومِي)، أَوْ (أَنْتِ تَبْكِي) لَكَانَ خَطَأً، وَالصَّوَابُ: (تَقُومِينَ)،
و(تَبْكِينَ)، لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِثُبُوتِ النُّونِ.

هذه خمسة أفعال تُسَمَّى الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ،
وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

لكن لو قال قائل: ما الدليل على انحصارها في الأمثلة الخمسة؟
فالجواب: الاستقراء والتتبع، يعني: لا يُوجَدُ في كلام العرب أمثلة خمسة
إِلَّا هَذِهِ.

قوله: «سَمَهُ»: يعني: علامة، فإذا نَصَبْتَ أَحَدَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ فَاحْذِفِ
النُّونَ، وَإِذَا جَرَمْتَهُ فَاحْذِفِ النُّونَ.

مثال النَّصْبِ: قوله تعالى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا رَحِمْنَا﴾
[آل عمران: ٩٢]، حَيْثُ حَذَفَ النُّونَ مِنَ الْفِعْلَيْنِ: ﴿نَنَالُوا﴾، وَ﴿تُنْفِقُوا﴾.

ومثال الْجَزْمِ: قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾
[آل عمران: ١٠٥]، فـ﴿تَكُونُوا﴾ مجزومٌ بـ(لا) النَّاهِيَةِ، وَعَلَامَةُ الْجَزْمِ حَذْفُ
النُّونِ.

ومثال ما اجتمع فيه الأمران -الجزم والنصب-: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ
تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، فـ﴿تَفْعَلُوا﴾ الأولى مجزومة، و﴿تَفْعَلُوا﴾ الثانية
منصوبة.

وتقول مخاطبًا جماعةً من الرِّجَال: (لا تَكُونُوا مِنَ السُّفَهَاءِ)، والذي أَوْجَبَ حَذْفَ النُّونِ مِنْ (تَكُونُوا) الْجَزْمُ بِ(لَا) النَّاهِيَّةِ، وتقول أيضًا مخاطبًا جماعةً: (لَمْ يَخْلُقْكُمْ اللَّهُ لَتَكُونُوا كَالْبَهَائِمِ)، والذي أَوْجَبَ حَذْفَ النُّونِ مِنْ (تَكُونُوا) النَّصْبُ، وتقول مخاطبًا امرأةً: (لَا تَتَّبِعِي تَبْرُجَ الْجَاهِلِيَّةِ)، والذي أَوْجَبَ حَذْفَ النُّونِ الْجَزْمُ بِ(لَا) النَّاهِيَّةِ.

إِذَنْ: خَرَجَتِ الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ عَنِ الْأَصْلِ فِي جَمِيعِ أَوْجِهِ الْإِعْرَابِ.

ولو قلت: (الرِّجَالُ لَمْ يَقُومُوا)، لقلنا: خطأ، لَأَنَّهَا مَجْزُومَةٌ، فَيَجِبُ حَذْفُ النُّونِ، وكذلك (الرِّجَالَانِ لَمْ يَقُومَا) خطأ، يَجِبُ أَنْ تُحْدَفَ النُّونُ هُنَا، لِأَنَّهَا مَجْزُومَةٌ.

ولو قلت: (أَنْتُمَا لَنْ تَأَلَوَا نِ جُهْدًا)، لقلنا: خطأ. والصواب: (لَنْ تَأَلُوا جُهْدًا)، فَيَجِبُ حَذْفُ النُّونِ، لِأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ.

قوله: «تَكُونِي»: أَصْلُهَا: (تَكُونِينَ)، حُذِفَتِ النُّونُ مِنْ أَجْلِ الْجَازِمِ (لَمْ).

و«لِتَرْوِي»: مَنْصُوبَةٌ بِلَامِ الْجُحُودِ، وَهِيَ لَامُ النَّفْيِ، لِأَنَّ الْجُحُودَ يَعْنِي النَّفْيَ، ف(تَرْوِي) مَنْصُوبٌ بِاللَّامِ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَالْيَاءُ: فَاعِلٌ. و«مَظْلَمَةٌ»: مَفْعُولٌ بِهِ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَنَّ النُّونَ لَا تُحْدَفُ إِلَّا فِي حَالِ النَّصْبِ أَوِ الْجَزْمِ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَذَا مُرَادَهُ، بَلْ مُرَادُهُ أَنَّهَا إِذَا نُصِبَتْ وَجَبَ حَذْفُ النُّونِ، وَإِذَا جُزِمَتْ وَجَبَ حَذْفُ النُّونِ، وَقَدْ تُحْدَفُ النُّونُ لغير ذلك، فَتُحْدَفُ جَوَازًا لِلتَّخْفِيفِ بِقِلَّةٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى

تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»^(١)، والأصل (لا تَدْخُلُونَ)، و(لا تُؤْمِنُونَ) هذا هو الواجب، لأنَّ (تَدْخُلُوا وَتُؤْمِنُوا) الآن مرفوعة، فإنَّ (لا) نافية هنا، وحُذِفَت النُّونُ تخفيفاً، وأمَّا (حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَحَتَّى تَحَابُّوا) فهذه على الأصل منصوبة بحذف النُّون.

وكذلك تُحَذَفُ النُّونُ مع نُونِ الْوَقَايَةِ جَوَازًا بِكَثْرَةِ، فتقول مثلاً: (أَتَكْرِمُونِي)، بدل (أَتَكْرِمُونَنِي)، فالأصل: (أَتَكْرِمُونَنِي)، لكن تُحَذَفُ النُّونُ مع الْوَقَايَةِ لِلتَّخْفِيفِ، وكراهة تَوَالِي نُونَيْنِ زَائِدَتَيْنِ.

وَتُحَذَفُ النُّونُ وَجُوبًا مع نُونِ التَّوَكِيدِ، مثل: (لَتَقُومَنَّ)، وأصلها: (لَتَقُومُونَنَّ)، فتُحَذَفُ مع نون التَّوَكِيدِ وَجُوبًا لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ.

إِذْنُ: تُحَذَفُ وَجُوبًا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا نَاصِبٌ، أو جازمٌ، ومع نون التَّوَكِيدِ، وقد تُحَذَفُ تخفيفاً في حالِ الرَّفْعِ في غير هَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في إفشاء السلام، رقم (٥١٩٣)، والترمذي: كتاب الاستئذان والآداب، باب ما جاء في إفشاء السلام، رقم (٢٦٨٨)، وابن ماجه: كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب في الإيمان، رقم (٦٨).

- ٤٦- وَسَمُّ مُعْتَلٍّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَ: (المُصْطَفَى) وَ (الْمُرْتَقِي مَكَارِمًا)
٤٧- فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
٤٨- وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَضْبُهُ ظَهَرَ وَرَفْعُهُ يُنَوَّى، كَذَا أَيْضًا يُجَرَّ

الشرح

قوله: «سَمٌّ»: فِعْلٌ أَمْرٌ، و«مُعْتَلٍّ»: مَفْعُولٌ ثَانٍ مُقَدَّمٌ، و«مَا»: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ مُؤَخَّرٌ، يَعْنِي: سَمٌّ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا، سَمِّهِ مُعْتَلًّا. وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لـ (سَمِّ) مُقَدَّمًا عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ.

والمعتلُّ ما آخره أَلِفٌ -ولا حاجة أن نقول: مفتوح ما قبلها، لأنَّ كُلَّ أَلِفٍ مفتوح ما قبلها- أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها، ولا بُدَّ أن نقول: مكسورٌ ما قبلها، أو واوٌ مضمومٌ ما قبلها، ولا بُدَّ أن نقول: مضمومٌ ما قبلها.

فالمعتلُّ إِذْنٌ ما كان آخره أَلِفًا، أو ياءً، أو واوًا، ولا بُدَّ أن تكون الألفُ لازمةً لا تتغيَّرُ، والياءُ لازمةً لا تتغيَّرُ، والواوُ لازمةً لا تتغيَّرُ.

فقولنا: أن يكون آخره أَلِفًا لازمةً، خرج به المُثْنَى، لأنَّ المُثْنَى أَلِفُهُ غيرُ لازمةٍ، فهي في الرَّفْعِ لازمةٌ، وفي النَّصْبِ والجَرِّ لا تكونُ لازمةً.

وقولنا: (الياءُ اللازمة) خَرَجَ بِذَلِكَ ياءُ المُثْنَى، وياءُ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ فِي حَالَتِي النَّصْبِ والجَرِّ، وياءُ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ فِي حَالَةِ الْجَرِّ، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى مُعْتَلًّا، لأنَّ الياءَ غيرُ لازمةٍ.

وقولنا: (مكسورٌ ما قبلها) احترازٌ من الياءِ التي لا يُكسرُ ما قبلها، مثل: (ظَبْيٍ) آخرُها (ياء) لكن ما قبلها غيرُ مكسورٍ، فلا يكونُ مُعْتَلًّا، ولهذا تظهرُ عليها الحَرَكَاتُ، فنقول: (هذا ظَبْيٍ، ورَأَيْتُ ظَبْيًا، ومَرَرْتُ بِظَبْيٍ).

وخرج بقولنا: (الواو اللازمة) الواوُ في الأسماءِ الخمسةِ في حالةِ الرَّفْعِ، وفي جمعِ المذكرِ السَّالمِ في حالةِ الرَّفْعِ، لأنَّ الواوَ في هذه الأسماءِ غيرُ لازمةٍ.

وخرج بقولنا: (مضمومٌ ما قبلها) ما لو كان ما قبلها ساكنًا مثل: (دَلُو)، فهذه غيرُ مُعْتَلَّةٍ، وإن كان آخرُها واوًا، لأنَّه لم يُضَمَّ ما قبلها.

فالمؤلَّفُ - رحمه الله - يقول: سَمَّ هذا النَّوعَ مِنَ الأَسْمَاءِ، سَمَّهُ مُعْتَلًّا، ثُمَّ مَثَّلَ بقوله: (المُصْطَفَى) للمُعْتَلِّ بالألفِ، و(المُرْتَقِي) للمُعْتَلِّ بالياءِ، فصار المُعْتَلُّ مِنَ الأَسْمَاءِ ما آخرُهُ حرفُ عِلَّةٍ، يعني: ما آخرُهُ أَلِفٌ لازمةٌ، أو ياءٌ لازمةٌ مكسورٌ ما قبلها، أو واوٌ لازمةٌ مضمومٌ ما قبلها.

وذكر المؤلفُ هذا تمهيدًا لما سيأتي بعدُ في قوله: (فالأوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعَةٌ)، وَيَقْصِدُ بالأوَّلِ المُعْتَلَّ بالألفِ، كـ(المُصْطَفَى)، فالإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرٌ جَمِيعَةٌ، (وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِّرَا) يعني: يُسَمَّى المَقْصُورُ، فالأوَّلُ - وهو المُعْتَلُّ بالألفِ، وَيُسَمَّى المَقْصُورُ - تُقَدَّرُ فِيهِ جَمِيعُ الحَرَكَاتِ، ولا تظهرُ عليه أيُّ حَرَكَةٍ، فنقول: (جاء موسى، ورَأَيْتُ موسى، ومَرَرْتُ بموسى)، فلا يَتَغَيَّرُ، ونقول - مثلاً - في إعرابِ (موسى) في المثالِ الأوَّلِ: فاعِلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ.

قوله: «وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ»: وَيَقْصِدُ بِالثَّانِي (الْمَنْقُوصُ)، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ مُعْرَبٍ آخِرُهُ يَاءٌ لَازِمَةٌ^(١) مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا، وَمِثْلُ لَهُ بـ (الْمُرْتَقِي)، فَالْمَعْتَلُ بِالْيَاءِ يُسَمَّى مَنْقُوصًا.

قوله: «وَنَصْبُهُ ظَهَرٌ»: يَعْنِي: تَظْهَرُ عَلَيْهِ عَلَامَةُ النَّصْبِ، وَهِيَ الْفَتْحَةُ^(٢).
قوله: «وَرَفْعُهُ يُنَوَّى كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ»: يَعْنِي: تُقَدَّرُ عَلَيْهِ الضَّمَّةُ فِي حَالِ الرَّفْعِ، وَتُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْكَسْرَةُ فِي حَالِ الْجَرِّ.

مثال ذلك في المعتل بالياء: (جاء القاضي)، فـ(جاء): فِعْلٌ مَاضٍ، وَ(القاضي): فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثَّقُلُ، وَلَا نَقُولُ: التَّعَدُّرُ. لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: (جاء القاضي)، لَكِنْ هَذَا ثَقِيلٌ عَلَى اللِّسَانِ.

وكذلك: (مَرَرْتُ بِالْقَاضِي)، فـ(مَرَرْتُ): فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالباءُ: حَرْفٌ جَرٌّ، وَ(القاضي): اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثَّقُلُ، وَلَا نَقُولُ: التَّعَدُّرُ، لِأَنَّكَ يُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِالْقَاضِي)، لَكِنْ هَذَا ثَقِيلٌ.

وَأَمَّا الْأَسْمُ الْمَعْتَلُ بِالْوَاوِ فَتَظْهَرُ عَلَيْهِ الْفَتْحَةُ فِي حَالِ النَّصْبِ، وَفِي حَالِ الرَّفْعِ يُعْرَبُ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثَّقُلُ، وَأَمَّا فِي حَالِ الْجَرِّ

(١) اشترط النحاة في هذه الياء أن تكون غير مشددة، ليخرج مثل: (علي)، فإن هذه اللفظة، وما شابهها تُعامل في الإعراب معاملة الصحيح.
(٢) كقولك: (رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ).

فَيُعَرَّبُ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثَّقَلُ، مثاله: (سَمَنْدُوقٌ)^(١)
يُمَثَّلُ بِهِ النَّحْوِيُّونَ، وَهُوَ آخِرُهُ وَأَوُّ مَضْمُومٍ مَا قَبْلَهَا.

(١) هي بَلَدٌ فِي وَسْطِ بِلَادِ الرُّومِ غَزَاهَا سَيْفُ الدَّوْلَةِ فِي سَنَةِ (٣٣٩هـ). انظر معجم البلدان (٢٦١/٣).

- ٤٩- وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلًّا عُرِفَ
٥٠- فَالْأَلِفَ أَنْوِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَدَ: (يَدْعُو يَرْمِي)
٥١- وَالرَّفَعَ فِيهِمَا أَنْوِ، وَاحْدِفْ جَارِمًا ثَلَاثُهُنَّ، تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا

الشرح

لما انتهى المؤلف -رحمه الله- من ذكر الأسماء المعتلّة أو آخرها، شرع في ذكر الأفعال المعتلّة أو آخرها، والفعل يعتلّ بالالف وبالواو وبالياء، بالالف مثل: (يسعى)، وبالواو مثل: (يغزو)، وبالياء مثل: (يرمي).

قوله: «وأيُّ»: مبتدأ، وجملته (عُرِفَ) خبره، والمعنى: أيُّ فعلٍ صار آخره ألفاً، أو واوًا، أو ياءً، فإنه يُسمّى مُعْتَلًّا.

إذن: في الأفعال يُقال: مُعْتَلَّةٌ. وفي الأسماء يُقال: مقصورٌ ومنقوصٌ.

والفعل إذا كان آخره حَرْفَ عِلَّةٍ يُسمّى ناقصًا، كما أنّه إذا كان وَسْطُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ يُسمّى أجوفًا، وإذا كان في أوّله يُسمّى مثلاً.

قوله: «فالألف أنو فيه غير الجزم»: يعني: إذا كان آخره ألفاً فإنو فيه، أي: قدّر فيه غير الجزم، وغير الجزم في الأفعال هو الرفع والنصب، تقول في حال الرفع مثلاً: (الرجل يسعى)، ف(يسعى): فعل مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضمةٌ مقدّرةٌ على الألف منعٌ من ظهورها التعذر، ومثله: (الرجل يخشى)، نقول: (يخشى): فعل مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضمةٌ مقدّرةٌ على الألف،

مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ، وتَقُولُ فِي حَالِ النَّصَبِ: (الرَّجُلُ لَنْ يَخْشَى)، فـ(يَخْشَى):
فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا
التَّعَذُّرُ.

قوله: «وَأَبْدِ نَصَبَ مَا»: أي: نَصَبَ الَّذِي (كَيَدْعُو يَرْمِي)، يعني:
كـ(يدعو)، وهو المَعْتَلُّ بِالْوَاوِ، وَ(يَرْمِي)، وهو المَعْتَلُّ بِالْيَاءِ، وَفِي هَذَا التَّمَثِيلِ
إِشْكَالَانِ:

الإشكال الأول: أَنَّ الْكَافَ دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ، وَقَدْ عَلِمْنَا فِيهَا سَبْقَ أَنَّ
حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ، فَمَا الْجَوَابُ؟

نقول: الجوابُ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَا اللفظُ، والمعنى: (كهذا اللفظ)، وعليه
فنقول: (الكافُ): حرفُ جَرٍّ، وَ: «يَدْعُو»: اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ
كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّهُ مَقُولٌ لِقَوْلٍ
مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ كَقَوْلِكَ: (يَدْعُو).

الإشكال الثاني: أَنَّ (يَرْمِي) لَا يَصِحُّ أَنْ نَجْعَلَهَا بَدَلًا مِنْ (يَدْعُو)؛ لِاخْتِلَافِ
اللفظِ والمعنى، فَمَاذَا نَجْعَلُهَا؟

الجواب: أَنَّ نَجْعَلُهَا مَعْطُوفَةً عَلَى (يَدْعُو)، وَحَرْفُ الْعَطْفِ مَحْذُوفٌ
لِللَّزُومَةِ الشَّعْرِيَّةِ، وَ(الكافُ): هُنَا لِلتَّشْبِيهِ.

والمعنى: أَبْدِ نَصَبَ كُلِّ مَا يُشَبِّهُ هَذَا الْفِعْلَ مِمَّا هُوَ مُعْتَلٌّ بِالْوَاوِ، مِثَالُهُ:
تَقُولُ: (يُعْجِبُنِي أَنْ يَدْعُوَ الْمُنِيبُ رَبَّهُ، وَيُعْجِبُنِي أَنْ يَغْزُوَ الْإِنْسَانُ عَدُوَّهُ الْكَافِرَ،
وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ لَنْ يَرْجَوْهُ عَفْوُ اللَّهِ)، فَهَذِهِ أُمُثَلَةٌ لـ(يدعو)،
وَ(يغزو)، وَ(يرجو).

وكذلك (يَرْمِي)، فتقول: (يُعْجِبُنِي أَنْ يَرْمِيَ الرَّجُلُ، وَيُعْجِبُنِي أَنْ يَقْضِيَ بِالْحَقِّ، وَيُعْجِبُنِي أَنْ يَحْمِيَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ مِنَ الدَّنَسِ)، فهذه أمثلة لـ(يرمي، ويقضي، ويحمي).

فإذا قال قائل: لماذا تظهرُ الفتحةُ على الياءِ والواوِ، ولا تظهرُ على الألفِ؟
فالجوابُ: أن نقولَ: لأنَّ الألفَ صامدةٌ صامتةٌ، لا تلينُ، ولا تخضعُ، ولهذا قلنا: المانعُ لها مِنَ الظُّهورِ التَّعَذُّرُ، والياءُ لَيِّنَةٌ، وكذلك الواوُ هَيِّنَةٌ، ليست فَظَّةً، ولا غليظةً، ولهذا تَحْمِلُ الفتحةَ لِحَفَّتِهَا، ولا تَحْمِلُ الضِّمَّةَ لِثِقَلِهَا، فاجتمع الآن أمران:

الأمر الأول: أَنَّ الياءَ والواوَ سهلةٌ، بخلاف الألف.

الأمر الثاني: أَنَّها تظهرُ عليها الفتحةُ، لِحَفَّتِهَا، ولأنَّ حَرَفَ الْعِلَّةِ فِيهَا لَيِّنٌ، ولهذا يمكنُ أَنْ تظهرَ عليه الضِّمَّةُ، ولكن بِثَقَلٍ، فيمكنُ أَنْ تقولَ: (فَلَانٌ يَدْعُو رَبَّهُ، وَفُلَانٌ يَمِشُّ عَلَى الْأَرْضِ).

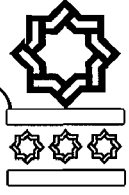
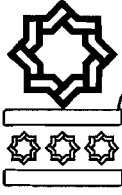
قوله: «وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوُ»: أي: في الذي كـ(يَدْعُو)، وكـ(يَرْمِي) (أَنْوُ الرِّفْعَ) يعني: قَدَّرَ فِيهِمَا الرِّفْعَ، فَهُمَا مَرْفُوعَانِ بِضِمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ.

قوله: «وَاحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ»: يعني: احذف حَرَفَ الْعِلَّةِ مِنَ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ فِي حَالِ الْجَزْمِ، فتقول مثلاً: الجاهلُ لم يَسْعَ لِنَيْلِ الْعِلْمِ. ف(يَسْعَ): حُذِفَتْ مِنْهُ الْأَلْفُ، لِأَنَّهُ مُجْزُومٌ، وتقول: فلانٌ لم يأت. وأصلها: (يأتي) بالياء، لكن حُذِفَتْ الْيَاءُ لِلْجَازِمِ، وتقول: المستكبرُ لم يدعُ ربَّه. ف(يدعُ) حُذِفَتْ الْوَاوُ كما في قول الله تعالى: ﴿ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ﴾ [غافر: ٢٦]، وحُذِفَتْ الْوَاوُ

في (ليدُع) لدخول الجازم عليها.

قوله: «تَقْضِي حُكْمًا لَا زِمًا»: أي: تأت به.

فصار الآن المُعْتَلُّ بالألفِ تُقَدَّرُ عليه حركةُ الرَّفْعِ: الضَّمَّةُ، وحركةُ النَّصْبِ: الفَتْحَةُ، والمُعْتَلُّ بالواو والياء تُقَدَّرُ عليهما حَرَكََةُ الرَّفْعِ: الضَّمَّةُ فقط، وتظهرُ عليهما حَرَكََةُ النَّصْبِ: الفَتْحَةُ، وأمَّا الجُزْمُ، فالجميعُ يُحَذَفُ منه حرفُ العِلَّةِ إذا جُزِمَ كما مَثَّلْنَا آنفًا.



النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

قوله: «النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ»: يريد بذلك أَنَّ الاسمَ قسمان: نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ، والدليل عليه التَّبَعُ والاستِقْرَاءُ، والأصل في الأسماء أَنَّهَا نَكْرَةٌ، لأنَّ المعرفة لا بُدَّ لها من سَبَبٍ، والنَّكْرَةُ والمعرفة اسمان مُتَضَادَّانِ، فالْمُنْكَرُ ضِدُّ الْمَعْرُوفِ، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ رَأَوْا أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكَّرَهُمْ﴾ [هود: ٧٠] أي: استنكرهم واستغربهم، ولم يعرفهم، والمعرفة هي ما كان معروفًا، والنَّكْرَةُ من باب الْمُطْلَقِ، والمعرفة فيها ما يدلُّ على التَّخْصِصِ، وفيها ما يدلُّ على الْعُمُومِ، ولكنها ليست من باب الْمُطْلَقِ.

والفَرْقُ بين الْمُطْلَقِ وَالْعَامِّ: أَنَّ الْمُطْلَقَ شامِلٌ لجميعِ أَفْرَادِهِ على سَبِيلِ الْبَدَلِ، وَالْعَامُّ شامِلٌ لجميعِ أَفْرَادِهِ على سَبِيلِ الْعُمُومِ، لا على وجه الْبَدَلِ، فإذا قُلْتَ: (أَكْرِمَ رَجُلًا)، فهو شامِلٌ لكلِّ رَجُلٍ على سَبِيلِ الْبَدَلِ، إذ لا يمكنك أن تُكْرِمَ رَجُلَيْنِ وأنت تقول: (أَكْرِمَ رَجُلًا)، لأنَّ الْمُطْلَقَ يشمِلُ جميعَ أَفْرَادِهِ على سَبِيلِ الْبَدَلِ، يعني: واحدًا بَدَلِ واحدٍ.

أَمَّا الْعَامُّ، فيشمِلُ جميعَ أَفْرَادِهِ على سَبِيلِ الْعُمُومِ، فإذا قُلْتَ: (لا تُكْرِمَ كَسُولًا)، وَاِمْتَنَعْتَ عن إكْرَامِ كَسُولٍ واحدٍ، وَأَكْرَمْتَ آخَرَ، فأنت لم تَمَثِّلَ، لأنَّ (كَسُولًا) هنا لِلْعُمُومِ، وإذا قُلْتَ: (أَكْرِمَ جَادًّا)، يعني: مجتهدًا، فَأَكْرَمْتَ اثْنَيْنِ لم تكن مُمَثِّلًا، لأنَّ الْمُطْلَقَ يتناولُ جميعَ أَفْرَادِهِ على سَبِيلِ الْبَدَلِ، فالنَّكْرَةُ من هذا الْقَبِيلِ، وهي اسمٌ شائعٌ في جميعِ أَفْرَادِهِ؛ لكن على سَبِيلِ الْبَدَلِ.

والمعرفة على اسمها، وهي اسم يُعَيَّنُ مُسَمَّاه، لكن إمَّا بَقِيدٍ، وإمَّا بغير قِيدٍ، كما سيأتي إن شاء الله.

إِذَنْ: النكرة كُلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسه لا يختصُّ به واحدٌ دون الآخر، مثل: (رَجُلٌ، نَجْمٌ، مَطَرٌ، بَيْتٌ، شَخْصٌ، إِنْسَانٌ)، كُلُّ هذه نَكِرَةٌ، لِأَنَّهَا اسمٌ شائعٌ في جنسه لا يَخْتَصُّ به واحدٌ دون الآخر، وكونه يَخْتَصُّ بشيءٍ مُعَيَّنٍ نظرًا لِعَدَمِ وُجُودِ غيره لا يُخْرِجُهُ عن كونه نَكِرَةً، مثل: (شَمْسٌ وَقَمَرٌ)، فـ(شَمْسٌ) نَكِرَةٌ، لكن خَصَّهَا بِالشَّمْسِ المُعَيَّنَةِ عَدَمُ وُجُودِ غيرها.
أَمَّا علامة النكرة فَفَسَّرَهَا الْمُؤَلِّفُ بقوله:

٥٢- نَكِرَةٌ قَابِلٌ (أَلٌ) مُؤَثَّرًا أَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذَكَرَا

الشرح

وهذا التَّعْرِيفُ تعريفٌ بِالْعَلَامَةِ، وليس تَعْرِيفًا تَامًّا، فَهُوَ تَعْرِيفٌ رَّسْمِيٌّ، لَا ذَاتِيٌّ، فَتَعْرِيفُ النُّكْرَةِ الذَّاتِيٌّ - كما ذَكَرْنَاهُ آنفًا - وَهُوَ كُلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسه، لَا يَخْتَصُّ به واحدٌ دون الآخر، وَتَعْرِيفُهَا الرَّسْمِيُّ - وَهُوَ التَّعْرِيفُ بِالْعَلَامَةِ - مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، حَيْثُ قَالَ: (نَكِرَةٌ قَابِلٌ (أَلٌ) مُؤَثَّرًا) والمعنى: النُّكْرَةُ كُلُّ اسمٍ يَقْبَلُ (أَلٌ) مُؤَثَّرَةً فِيهِ التَّعْرِيفُ.

مثال ذلك: (رَجُلٌ) اسمٌ عَامٌّ، أَدْخِلْ عَلَيْهِ (أَلٌ)، تَقُولُ: (الرَّجُلُ)، فَتُصْبِحَ مَعْرِفَةً بِتَأْثِيرِ (أَلٍ) عَلَيْهَا، لِأَنَّ (الرَّجُلَ) مَفْهُومُهُ غَيْرُ مَفْهُومِ (رَجُلٍ)، فَمَفْهُومٌ مِنْهُ أَنَّ هَذَا رَجُلٌ مُعَيَّنٌ، كَذَلِكَ (رَسُولٌ) هِيَ نَكِرَةٌ، فَتَدْخُلُ عَلَيْهَا

(أَل)، فتَوَثَّرَ فيها، فتُصْبِحُ (الرَّسُول)، وتكونُ مَعْرِفَةً، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴿[المزمل: ١٥-١٦]﴾، فانظر الفرقَ بين ﴿رَسُولًا﴾ الأولى، و﴿الرَّسُولَ﴾ الثانية، ف﴿الرَّسُولَ﴾ يعني: الذي عُرِفَ وذُكِرَ.

قوله: «قَابِلُ أَل»: خرجَ به ما لا يَقْبَلُ (أَل)، فإنه لا يكونُ نَكِرَةً، مثاله: الضَّمائِرُ، فالضَّمائِرُ لا تَقْبَلُ (أَل)، فلا يصحُّ أَبَدًا أن تقولَ: (الأنثا) فتدخلُ (أَل) على الضميرِ (أنا)، فالضَّمائِرُ لا تكونُ نَكِرَةً، لأنَّها لا تَقْبَلُ (أَل)، وكالكافِ في (أَكْرَمَكَ) ضميرٌ لا تَقْبَلُ (أَل)، إذنَ ليست نَكِرَةً، لأنَّها لا تَقْبَلُ (أَل)، كذلك (زيد) لا يَقْبَلُ (أَل)، فلا تقولَ: (الزَّيْد)، فهو غيرُ نَكِرَةٍ، ومثله (مُحَمَّد).

وخرج بقوله: (مُؤَثِّرًا) ما يَقْبَلُ (أَل)، ولكنها لا تُؤَثِّرُ فيه شيئًا، مثل: (عبَّاس)، يقبلُ (أَل)، فنقول: (العبَّاس)، لكن لا تُؤَثِّرُ فيه، لأنَّ (عبَّاس) معرفةٌ، سواء أَدَخَلْتَ عليه (أَل) أم لم تُدْخِلْها، فهي لا تُؤَثِّرُ شيئًا، إذنَ فـ(عبَّاس) العَلَمُ ليست نَكِرَةً.

فإذا قال قائلٌ: كيف لا يكونُ نَكِرَةً، أليس يَقْبَلُ (أَل) فنقول: عبدالله بنُ عبَّاسٍ، وعبدالله بنُ العبَّاسِ، والعبَّاسُ بنُ عبد المطلب، وعبَّاس بن عبد المطلب؟

قلنا: نعم، هو يقبلُ (أَل)، لكن لا تُؤَثِّرُ فيه التَّعْرِيفُ، لأنَّه عَلَمٌ، فهو معرفةٌ، سواء دَخَلْتَ عليه (أَل) أم لم تَدْخُلْ، فإن كانت (عبَّاس) وَصْفًا لا عَلَمًا، فهي نَكِرَةٌ، ولهذا تَصِفُ بها النُّكْرَةَ، فنقول: رجلٌ عبَّاسيٌّ. وإذا دخلت عليه (أَل) أَثَرَتْ فيه التَّعْرِيفَ.

فلو سألك سائل الآن: هل (عبّاس) نكرة، أو غير نكرة؟

فقل: إن أردت به علماً، فليس بنكرة، وإن أردت به وصفاً، فهو نكرة، ومثله: (ضحّاك) فيه نفس التفصيل.

إذن: كل اسم يقبل (أل)، وتؤثّر فيه التعريف، فهو نكرة، فإن لم يقبل (أل)، فليس بنكرة، وإن قبل (أل) لكن لم تؤثّر فيه التعريف لكونه معرفة من قبل دخولها، فليس بنكرة.

لكن يرد على هذا أن كلمة (ذو) بمعنى (صاحب) نكرة، ولا تقبل (أل)، تقول: جاءني رجل ذو مال. ف(ذو): صفة لـ(رجل)، و(رجل) نكرة، والنكرة لا توصف إلا بنكرة، فما الجواب مع أن (ذو) لا تقبل (أل)، ولو اجتمع الناس كلهم على أن يدخلوا (أل) على (ذو) ما غلبوها، ولأبت عليهم، فلا يصح أن تقول: جاءني رجل ذو مال. ف(ذو) تأبى عليك أشد الإباء.

إذن: كيف يمكن أن نجيب عن هذا؟

نقول: إن حجة النحويين نافقاء^(١) يربوع^(٢)، إذا حجرت من بابيه وجد مخرجا من جهة أخرى، قالوا: إن (ذو) واقعة موقع ما يقبل (أل)، ولهذا قال ابن مالك - رحمه الله - كغيره من العلماء: (أو واقع موقع ما قد ذكرنا).

(١) النافقاء إحدى حجرة اليربوع يكتنمها، ويظهر غيرها وهو موضع يرققه، فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق، أي خرج. اللسان: نفق.

(٢) اليربوع واحد البرابع، والياء زائدة، لأنه ليس في كلام العرب فعلول سوى ما ندر، مثل صغفوق، وهي فارة لخصرها أربعة أبواب، وقال الأزهرى: دويبة فوق الجرذ، الذكر والأنثى فيه سواء. انظر تاج العروس: ربع.

وبذلك تَخَلَّصُوا مِنْ هذا الإيراد بقولهم: إِنَّ (ذو) بمعنى صاحب،
 فـ(جاءني رَجُلٌ ذو مالٍ) أي: صاحبٌ مالٍ، و(صاحبٌ) تَقَبَّلُ (أل)، وتُؤَثِّرُ فيها
 التَّعْرِيفَ، فتقول: هذا رَجُلٌ صاحبٌ فلانٍ. وتقول: هذا الرَّجُلُ صاحبٌ فلانٍ.
 فلَمَّا كانت واقعةً مَوْقِعَ ما يَقْبَلُ (أل) المؤثرة فيه التَّعْرِيفَ صار لها حُكْمُهَا،
 فصَارَتْ نَكْرَةً.

٥٣- وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ: كَ: (هُم)، وَ(ذِي)

وَ(هِنْدَ)، وَ(ابْنِي)، وَ(الْغَلَامَ)، وَ(الَّذِي)

الشرح

قوله: «غَيْرُهُ»: يَشْمَلُ مَا لَا يَقْبَلُ (أَل)، وَمَا يَقْبَلُ (أَل) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُؤَثَّرَ فِيهِ التَّعْرِيفَ؛ لِكَوْنِهِ مَعْرِفَةٌ مِنْ قَبْلُ.

قوله: «كَهُمْ، وَذِي، وَهِنْدَ، وَابْنِي، وَالْغَلَامَ، وَالَّذِي»: هَذِهِ أَقْسَامُ الْمَعْرِفَةِ، وَقَدْ ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- غَيْرَ مُرَتَّبَةٍ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةَ أَنْوَاعِ الْمَعَارِفِ.

قوله: «هُمْ»: إِشَارَةٌ لِلضَّمِيرِ، فَالضَّمَائِرُ كُلُّهَا مَعْرِفَةٌ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَضَمِيرُ الْغَائِبِ، وَضَمِيرُ الرَّفْعِ، وَضَمِيرُ النَّصْبِ، وَضَمِيرُ الْجَرِّ.

قوله: «ذِي»: إِشَارَةٌ إِلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ، فَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ مَعْرِفَةٌ، وَهِيَ: (ذَا، وَذِي، وَذَانِ، وَتَانِ، وَأُولَاءِ).

قوله: «هِنْدَ»: إِشَارَةٌ إِلَى الْعَلَمِ، سَوَاءً أَكَانَ لِمَذْكُورٍ أَمْ لِمَوْثُوثٍ، فَإِنَّهُ مِنْ أَقْسَامِ الْمَعْرِفَةِ، وَاخْتَارَ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- (هِنْدَ)، وَلَمْ يَخْتَرْ عَلَمًا مُذَكَّرًا، وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ وَزْنِ الْبَيْتِ، فَلَوْ قَالَ مَثَلًا: (وَزَيْدَ) أَوْ (عَمْرُو) لَاحْتَاجَ إِلَى تَنْوِينٍ.

قوله: «ابْنِي»: أَيِ: الْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ، لَكِنَّ رُبَّتَهُ فِي الْحَقِيقَةِ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، فَهُوَ لَيْسَ لَهُ رُبَّةٌ مُعَيَّنَةٌ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- التَّرْتِيبُ بَعْدَ ذَلِكَ.

قوله: «الْغَلَامَ»: إِشَارَةٌ إِلَى الْمُحَلَّى بِ(أَل).

قوله: «الَّذِي»: إشارة إلى الاسم الموصول.

فالجميع ستة أنواع: الضمائر، واسم الإشارة، والعلم، والمضاف إلى معرفة، والمحلّى بـ(أل)، والاسم الموصول بجميع أنواعه، المفرد والمثنى والجمع، فالمفرد مثل: (الذي، والتي)، والمثنى مثل: (اللذان واللتان)، والجمع مثل: (الذين، واللاتي).

ولم يذكر المؤلف -رحمه الله- ترتيبها لما ذكرها مجملة، لكنه عند التفصيل ذكرها مرتبة، فبدأ بالضمائر، ثم بالعلم، ثم بالإشارة، ثم بالموصول، ثم بالمحلّى بـ(أل)، ولم يذكر المضاف لمعرفة، لأن المضاف لمعرفة ليس له رتبة معينة، إذ إنه يحسب المضاف.

والضمائر هي أعرف المعارف، وذلك لأنها أشدّ المعارف تخصيصاً، والمعرفة كلها مبناها على التّعيين والتّخصيص، لأن النكرة -كما ذكرنا- مطلقة، لكن كل ما كان أخصّ فهو أعرف، وأخصّ المعارف الضمائر، ولا شك، فإنّ التّاء في (قلت) لا تحمل غير نفسي أنا، وفي (قلت) لا تحمل إلا المخاطب، و(الياء) في (أكرمني) لا تحمل إلا المتكلّم، فهذا كانت أعرف المعارف، لكن (زيد) علم تصلح لـ(زيد) الذي أمامي، و(زيد) الذي خلفي.

وبعد الضمائر يأتي العلم، لأنّه يُعيّن مُسمّاه من غير قرينة، بخلاف الإشارة والموصول، فالعلم يُعيّن مُسمّاه من غير قرينة، فكان أشدّها تخصيصاً ما عدا الضمير، إلا أنّهم استثنوا الأسماء الخاصّة بالله، فإنّها أعرف من الضمائر، لأنها لا تصحّ إلا لله -عزّ وجلّ- وحده، مثل: (الله) فهو أعرف المعارف، لأنها لا تحمل إلا الرّبّ -عزّ وجلّ- فلا اشتراك فيها، لكن (قمت) تصلح التّاء ضميراً لي أنا

(محمّد)، وتصلح التاء في (قمت) لرجل آخر يقول عن نفسه: إنّه قام، فالضائر فيها اشتراك، وإن كانت تُعَيَّن مَرَجَعَهَا.

فلهذا قالوا: إنّ الضائر أعرف المعارف، ما عدا الأسماء الخاصّة بالله - عزّ وجلّ -؛ فهي أعرف المعارف على الإطلاق.

ثمّ يأتي بعد العَلَم اسم الإشارة، لأنّ العَلَم يُعَيَّن مسماه بغير قرينة مطلقاً، واسم الإشارة يُعَيَّن مسماه لكن بقرينة، مثل أن أقول: (هذا) إشارة للحاضر، فيُعَيَّن مسماه بقرينة الحضور، فلهذا كان أقلّ مرتبةً من العَلَم.

ثمّ الاسم الموصول بعد الإشارة، لأنّه يُعَيَّن مسماه بواسطة الصلّة، وقد يكون الاسم الموصول للحاضر، وقد يكون للغائب، واسم الإشارة الأصل فيه أنّه للحاضر، ولهذا كان أعرف من الاسم الموصول، تقول مثلاً: (أكرمُ الذي يُكرِمُنِي)، ف(الذي يُكرِمُنِي) هذه معرفة، وصار معرفةً بواسطة الصلّة، فهو مُعَيَّن لمسماه بواسطة، وهي الصلّة.

ثمّ بعد ذلك المحلّ بـ(أل)، ومرتبته دُون ما سَبَقَ، لأنّ ما دلّ تعريفه عليه لم يكن أصلاً في مدلوله، بخلاف الاسم الموصول، فالاسم الموصول لا يُمكن أن يصحّ بدون صلّته، والمحلّ بـ(أل) يصحّ بدون (أل)، فلهذا كان أقلّ رتبةً من اسم الموصول.

وآخرها المضاف إلى معرفة، وهو بمنزلة ما أُضيفَ إليه، إلّا المضاف إلى الضمير، فقالوا: إنّه كالعَلَم، فإذا قلت: (هذا كتابي)، صارت (كتاب) معرفة، لأنّه أُضيفَ إلى الضمير، وإذا أُضيفَ إلى الضمير صار معرفةً، فكلّ ما أُضيفَ

إلى المعرفة فهو معرفة، ومثله: (قَلَمْ هَذَا)، فـ(قَلَمْ) مَعْرِفَةٌ، لَأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى اسْمِ الإِشَارَةِ، فَيَكُونُ مَعْرِفَةً، وَمِثْلُهُ: (هَذَا كِتَابُ الطَّالِبِ)، فـ(كِتَابُ) مَعْرِفَةٌ، لَأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى الْمُحَلَّى بِـ(أَلِ)، وَمِثْلُهُ: (هَذَا غِلَامٌ الَّذِي فِي السُّوقِ)، فـ(غِلَامٌ) هُنَا مَعْرِفَةٌ، لَأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَهُوَ الْاسْمُ الْمَوْصُولُ، لَكِنْ لَوْ قُلْتَ: (هَذَا غِلَامٌ) فَقَطْ، كَانَتْ (غِلَامٌ) نَكْرَةً.

فالمعارفُ إِذْنُ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ:

أَوَّلًا: الضَّمِيرُ.

ثَانِيًا: الْعَلَمُ.

ثَالِثًا: اسْمُ الإِشَارَةِ.

رَابِعًا: الْاسْمُ الْمَوْصُولُ.

خَامِسًا: الْمُعَرَّفُ بِـ(أَلِ)، أَوِ الْمُحَلَّى بِـ(أَلِ)، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

سَادِسًا: مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا، فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ، أَوْ بِمَرْتَبَتِهِ، إِلَّا الْمُضَافُ إِلَى الضَّمِيرِ، فَإِنَّهُ كَالْعَلَمِ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَسْتَتِنْ، بَلْ يَقُولُ: حَتَّى الْمُضَافُ إِلَى الضَّمِيرِ بِمَنْزِلَةِ الضَّمِيرِ، لَكِنْ الْمَشْهُورُ الْإِسْتِثْنَاءُ.

بَقِيَ أَمْرٌ آخَرُ، وَهُوَ النَّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ، لَكِنْ هَذِهِ فِيهَا خِلَافٌ: بَعْضُهُمْ يَقُولُ: مَعْرِفَةٌ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لَيْسَتْ مَعْرِفَةً.

ثُمَّ شَرَعَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَيَانِ تَعْرِيفِ كُلِّ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ السَّتَّةِ،
فَقَالَ فِي تَعْرِيفِ الضَّمِيرِ:

٥٤- فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَ: (أَنْتَ)، وَ(هُوَ) سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

الشرح

قوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي) في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به مُقَدَّمٌ
للفعل (سَمَّ).

و«لِذِي غَيْبَةٍ»: شبهُ جُمْلَةٍ صِلَةُ الموصولِ، يعني: فالذي لِذِي غَيْبَةٍ، أَوْ
حُضُورٍ سَمَّهُ بِالضَّمِيرِ، والبَاءُ في قوله: (بِالضَّمِيرِ) أَصْلِيَّةٌ، لِأَنَّ (سَمَّى) يَصْحُ
أَنْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وَلَمْ يَقُلْ:
(سَمَّيْتُهَا بِمَرْيَمَ)، وَيَصْحُحُ أَنْ يَتَعَدَّى بِالبَاءِ فَتَقُولُ: (سَمَّيْتُ ابْنِي بِعَبْدِ اللَّهِ).

قوله: «ذِي غَيْبَةٍ»: نَكْرَةٌ، لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى نَكْرَةٍ، وَهِيَ مِمَّا وَقَعَ مَوْقِعَ مَا
يَقْبَلُ (أَلْ)، فَ(ذِي غَيْبَةٍ) أَي: صَاحِبُ غَيْبَةٍ.

قوله: «أَوْ حُضُورٍ كَأَنْتَ وَهُوَ»: الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ: مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةٍ
أَوْ حُضُورٍ، كَدَلَالَةِ (أَنْتَ، وَهُوَ) سَمٌّ بِالضَّمِيرِ، وَلَوْ قَالَ: (فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ
حُضُورٍ) وَأَطْلَقَ، وَلَمْ يَقَيِّدْهُ بِالمِثَالِ لَكَانَ التَّعْرِيفُ غَيْرَ مَانِعٍ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقَيِّدْهُ
لَكَانَتْ كَلِمَةُ (غَائِبٍ) ضَمِيرًا، وَكَلِمَةُ (حَاضِرٍ) ضَمِيرًا، فَيَدْخُلُ فِيهِ مَا دَلَّ عَلَى
الْغَيْبَةِ وَالْحُضُورِ بِمَادَّتَيْهِ، مِثْلُ: (غَابَ، وَحَضَرَ)، لَكِنَّهُ قَيَّدَ، فَقَوْلُهُ: (كَأَنْتَ وَهُوَ)
لَيْسَ مَجْرَدَ مِثَالٍ، بَلْ هُوَ مِثَالٌ مُقَيَّدٌ لِلتَّعْرِيفِ.

والمؤلفُ لَهَا قال: (فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ) مَثَلٌ لَهُ بـ (أَنْتَ) وَ (هُوَ)، وَ (أَنْتَ) ضَمِيرٌ لِلْمَخَاطَبِ، وَإِذَا كَانَ (أَنْتَ) لِلْحُضُورِ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى مَخَاطَبٍ فَـ (أَنَا) مِنْ بَابِ أَوَّلَى أَنْ أَكُونَ لِلْحُضُورِ، لِأَنِّي أَتَكَلَّمُ عَنْ نَفْسِي، وَأَنَا حَاضِرٌ مَعَ نَفْسِي، فَـ (أَنْتَ) دَالٌّ عَلَى (أَنَا) بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيَّةِ، فَعَلَيْهِ نَقُولُ: (أَنْتَ، وَأَنَا) دَالٌّ عَلَى الْحُضُورِ، وَ (هُوَ) دَالٌّ عَلَى الْغَيْبَةِ.

فَالضَّمَائِرُ إِذْنُ دَالَّةٌ عَلَى الْحُضُورِ، وَيَشْمَلُ الْمُتَكَلِّمَ وَالْمَخَاطَبَ، وَدَالَّةٌ عَلَى غَيْبَةٍ، وَيَشْمَلُ الْغَائِبَ، وَالدَّالُّ عَلَى الْغَيْبَةِ مَثَلٌ لَهُ بِقَوْلِهِ: (هُوَ)، وَالدَّالُّ عَلَى الْحُضُورِ بـ (أَنْتَ)، وَلَمْ يُمَثَّلْ لـ (أَنَا) الدَّالُّ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى مِنَ الْمَخَاطَبِ، وَهَذَا الْحَدُّ - أَوِ التَّعْرِيفُ - حَدُّ ذَاتِيٍّ، وَلَيْسَ حَدًّا بِالرَّسْمِ، وَبَعْضُهُمْ حَدَّهُ بِتَعْرِيفٍ آخَرَ فَقَالَ: (مَا كُنِّيَ بِهِ عَنِ الظَّاهِرِ اخْتِصَارًا).

وَقَالُوا - مَثَلًا -: إِذَا قُلْتُ: (أَنَا قَائِمٌ)، فَـ (أَنَا) كَلِمَةٌ نَابَتْ عَنْ (مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ بْنِ عَثِيمٍ)، فَـ (أَنَا قَائِمٌ) تُغْنِي عَنْ قَوْلِكَ: (مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ بْنِ عَثِيمٍ قَائِمٌ)، فَكُنِّيَ بِهَا عَنِ الظَّاهِرِ اخْتِصَارًا، وَأُخَاطَبُ - مَثَلًا - عَبْدُ اللَّهِ فَأَقُولُ: (عَبْدُ اللَّهِ فَاهِمٌ)، وَهُوَ أَمَامِي، وَإِذَا قُلْتُ: (أَنْتَ فَاهِمٌ)، فَقَدْ كُنِينَا بـ (أَنْتَ) عَنِ الظَّاهِرِ - وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ - اخْتِصَارًا، وَهُوَ أَيْضًا مَعَ كَوْنِهِ يَدُلُّ عَلَى الظَّاهِرِ اخْتِصَارًا، هُوَ أَدْلُ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، فَلَوْ قُلْتُ لِلَّذِي أَمَامِي: (عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ)، لَكَانَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا، وَأَنْ يَكُونَ غَائِبًا، وَلَكِنْ (أَنْتَ قَائِمٌ)، لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَائِبًا، فَصَارَ لَدَيْنَا تَعْرِيفَانِ فِي الضَّمِيرِ:

الأول: وَذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنَّهُ مَا دَلَّ عَلَى الْغَيْبَةِ أَوْ الْحُضُورِ، كَدَلَالَةِ (أَنْتَ، وَهُوَ).

الثاني: ما كُنِيَ به عن الظَّاهر اختصارًا، وهذا وإن كَانَ لا بأسَ به، فهو أَخْصَرُ من كلامِ المؤلِّفِ، لكنَّه ليس فيه تبيينٌ واضحٌ، فما كُنِيَ به عن الظَّاهر قد يَلْزَمُ منه الدَّور؛ لأنَّ ما كُنِيَ به عن الظَّاهر هو الضَّمير، فيكون عَرَّفَ الضَّميرَ بالضَّمير، وهو نَوْعٌ من الدَّور.

وبعضُ النُّحويِّين -كابنِ أَجْرُوم رَحِمَهُ اللهُ- لم يُعرِّفه لا بهذا، ولا بهذا، بل سلكَ مَسْلَكَ العَدِّ، وسَرَدَ الضَّمائرَ دونَ تعريفٍ، لنعْرِفَهَا بأعيانها دونَ حُدُودِها، ولكن مثل هذه الكتب الرِّفِيعَة التي تَصْلُحُ لمستَوَى عالٍ في النُّحو يُفسَّرُونها بالتَّعريفاتِ.

قوله: «سَمَّ»: فِعْلٌ أمرٌ، يعني: سَمَّه ضَميرًا، وهو مأخوذٌ من الإضمارِ.

وقد أعجبني طالبٌ حينما كُنْتُ مُدَرِّسًا في المعهد العِلْمِيَّ، وكُنَّا نَخْتَبِرُ الطَّلَبَةَ قبلَ أَنْ يَدْخُلُوا في المعهد في القواعدِ، وبعضِ الفقه والتَّوْحِيدِ، فاختَبَرْتُ طالبًا فقلتُ له: (زيدٌ قامَ)، أينَ فاعلُ (قامَ)؟ ففكَّرَ قليلًا، ثُمَّ قال: فاعلُ (قامَ) خَفِيٌّ، فجاء بالمعنى، لأنَّ (خَفِيٌّ) بمعنى (مُسْتَتِرٍ)، وكان الطالبُ ذكيًّا، فعرفتُ أَنَّ الطالبَ جاء بها مِنْ عنده، لكنَّه أَصابَ في المعنى، فأعطيته درجةً كاملةً؛ لأنَّني عرفتُ أَنَّهُ فَاهِمٌ، لأنَّه لو قال: (مُسْتَتِرٌ) لاحتَمَلَ أَنْ يكونَ الطالبُ قد حَفِظَ كلمةَ (مُسْتَتِرٍ) فقط، لكن إذا قال: (خَفِيٌّ)، عَرَفْتُ أَنَّ الطالبَ فَاهِمٌ فَهَمًّا تامًّا، ولهذا السَّبَبِ أعجبني.

- ٥٥- وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ: مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدًا
 ٥٦- كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنَ (ابْنِي أَكْرَمَكَ) وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكَ)

الشرح

قوله: «وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ»: أي: من الضمير.

«مَا لَا يُبْتَدَأُ»: يعني: به، و(ذو): مبتدأ، و(ما): اسمٌ موصولٌ خبرٌ المبتدأ،
 يعني أَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ هو الذي لَا يَصِحُّ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ، وَسَيُمَثَّلُ لَهُ.

بَيَّنَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الضَّمِيرَ الْبَارِزَ مِنْ حَيْثُ الْإِتِّصَالُ وَالْإِنْفَصَالُ،
 يَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ: مُتَّصِلٍ، وَمَنْفَصِلٍ.

فَالْمُتَّصِلُ: مَا لَا يُمَكِّنُ إِنْفَصَالَهُ، أَوْ مَا لَا يُنْطَقُ بِهِ مُنْفَصِلًا، مِثْلُ التَّاءِ فِي
 (ضَرَبْتُ)، حَيْثُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَنْطَقَ بِالتَّاءِ وَحْدَهَا، وَكَذَلِكَ الْكَافُ فِي (أَكْرَمَكَ)،
 لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَنْطَقَ بِهَا وَحْدَهَا، فَكُلُّ مَا لَا يُنْطَقُ بِهِ مُنْفَرِدًا فَهُوَ مُتَّصِلٌ.

أَمَّا الْمَنْفَصِلُ: فَمَا صَحَّ أَنْ يُنْطَقَ بِهِ مُنْفَرِدًا، هَذَا هُوَ الضَّابِطُ، وَقَدْ ضَبَطَهُ
 الْمُؤَلِّفُ بِمَا يَقْرُبُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى؛ فَقَالَ: (وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ)، هَذَا هُوَ
 مَعْنَى قَوْلِنَا: مَا صَحَّ أَنْ يُنْطَقَ بِهِ مُنْفَرِدًا، يَعْنِي: الْمَنْفَصِلُ، وَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُنْطَقَ
 بِهِ مُنْفَرِدًا فَهُوَ مُتَّصِلٌ.

قوله: «وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدًا»: يعني: وَلَا يَقَعُ بَعْدَ (إِلَّا) فِي حَالِ
 الْإِخْتِيَارِ، وَالْمُرَادُ بِحَالِ الْإِخْتِيَارِ الْكَلَامِ الْمَشُورِ، وَعَكْسُهُ الْإِضْطِرَارُ، وَهُوَ

الشَّعْر، فَإِنَّ الْمُتَّصِلَ قَدِ يَلِي (إِلَّا) فِي حَالِ الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، مِثْلَ قَوْلِ الشَّاعِرِ:
أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرٌ^(١)

فهنا الهاءُ ضميرٌ متَّصلٌ جاءتْ بعدَ (إِلَّا) للضرورة، والضرورةُ على اسمها تُسْتَعْمَلُ فِي مَحَلِّ الضرورة، وَلَا تُسْتَعْمَلُ فِي مَحَلِّ الاختيار، والضرورةُ الموجودةُ عن العربِ مُسَلَّمٌ بها، لأنَّنا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُخْضِعَ الْعَرَبَ لِقَوَاعِدِ النَّحْوِ، لَكِنْ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ نَحْنُ شَعْرًا مِنْ عِنْدِنَا، فَهَلْ لَنَا أَنْ نَسْلُكَ هَذَا الْمَسْلَكَ؟

والجواب: نعم، لَنَا أَنْ نَسْلُكَ، لِأَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ لَيْسُوا أَوْلَى بِالْعُذْرِ مِنَّا، وَإِنْ كَانُوا هُمْ أَعْرَفَ مِنَّا، وَهَمِ أَهْلُ الْعُرُوبَةِ، لَكِنْ نَقُولُ: الَّذِي أَجَازَهُ لَهُمْ لَعَلَّهُ يَسْمَحُ لَنَا، وَلَكِنْ لَوْ جَاءَنَا رَجُلٌ يَنْظُمُ كُلَّهُ ضَرُورَةً فَلَا نَأْخُذُ بِهِ.

فَإِذَا عَرَفْنَا ضَابِطَ الْمُتَّصِلِ بِأَنَّهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ بِهِ، وَلَا يَلِي أَدَاةَ الْإِسْتِثْنَاءِ (إِلَّا) فِي الْإِخْتِيَارِ، عَرَفْنَا مَا هُوَ الْمَنْفَصِلُ، فَالْمَنْفَصِلُ -إِذَنْ- هُوَ مَا يَصِحُّ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ، وَمَا يَلِي: (إِلَّا) فِي الْإِخْتِيَارِ، لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ تَتَبَيَّنُ بِضِدِّهَا.

قوله: «كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ»: فَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ (ابْنِي) ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، وَلَا تَلِي (إِلَّا) فِي الْإِخْتِيَارِ.

وحيثما جاءتْ ياءُ الْمُتَكَلِّمِ مَنْصُوبَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ: (أَكْرَمَنِي)، أَوْ مَجْرُورَةً مِثْلَ: (ابْنِي)؛ فَإِنَّهَا مِنَ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ.

وَكَذَلِكَ كَافُ الْخَطَابِ فِي (أَكْرَمَكَ) هِيَ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ، لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بِهَا،

(١) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف لها قائل، ذكره ابن عقيل في شرحه (١/ ٨٩) وغيره.

ولا تلي (إلا) في الاختيار، وهي في هذا المثال منصوبة، وحيثما جاءت فهي من الضمائر المتصلة، سواء جاءت منصوبة - كما في المثال الذي ذكره المؤلف - أم جاءت مجرورة، كما في قولك: (مَرَّبَكَ وَغُلَامِكَ)، فإنَّ الكاف هنا في محلِّ جرٍّ، الأوَّل بالحرف، والثاني بالإضافة.

ولا فرق بين أن تكون الكاف هنا للمفرد كـ (أَكْرَمَكَ)، والمفردة كـ (أَكْرَمَكَ)، أو للمثنى كـ (أَكْرَمَكُمَا)، أو لجماعة الذكور كـ (أَكْرَمَكُم)، أو لجماعة الإناث كـ (أَكْرَمَكُنَّ)، والضمير فيها هو الكاف فقط، وما بعدها فهو علامة تشنية، أو جمع ذكور، أو جمع إناث.

قوله: «سَلِيهِ»: الياء في (سَلِيهِ) غيرُ الياءِ في (ابْنِي)، فهي في (ابْنِي) ضميرٌ متكلمٌ، وفي (سَلِيهِ) ضميرٌ مخاطبةٌ، فالياء التي هي ضميرٌ مخاطبةٌ من الضمائر المتصلة، وهي هنا في (سَلِيهِ) في محلِّ رفعٍ، لأنَّ ياءَ المُخاطبةِ لا يمكنُ أن تأتيَ إلا مرفوعةً، ومثلها ياء المخاطبة في (تَقُولِينَ) وفي (أَكْرَمِيهِ)، والهاء في (سَلِيهِ) في محلِّ نصبٍ على أنَّه مفعولٌ أوَّلٌ، وهي ضميرٌ متَّصلٌ، و(مَا) في قوله: (مَا مَلَكَ) هو المفعولُ الثاني.

إِذَنْ: (الهاء) تكونُ منصوبةً كما في مثال المؤلف: (سَلِيهِ)، وتكونُ مجرورةً مثل: (مَرَّبِهِ وَكِتَابِهِ)، فالأولى مجرورةٌ بالحرفِ، والثانيةُ بالإضافة، وتكونُ للمفردِ المذكَّرِ، وتكونُ للمفردةِ المؤنَّثةِ، مثل: (مَرَّبَهَا)، وتكونُ للمثنى، مثل: (مَرَّبَهُمَا)، ولجماعةِ الذكور، مثل: (مَرَّبَهُمْ)، ولجماعةِ الإناثِ، مثل: (مَرَّبَهُنَّ).

فاستفدنا الآن أنَّ ضميرَ المخاطبةِ يكونُ متَّصلاً، وأنَّ هاءَ الغائبِ يكونُ

متَّصلاً بخلاف (إِيَّا) في (إِيَّاه)، فسيأتي أنَّها من الضَّمائر المنفصلة.
إِذْنُ: المؤلَّفُ - رحمه الله - مثَّلَ للضَّمائر المتَّصلة بأربعة أمثلة:
الأوَّل: ياءُ المتكلِّم.
الثَّاني: كافُ المخاطَب.
الثَّالث: هاءُ الغائب.
الرَّابع: ياءُ المخاطَبة.

٥٧- وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ

الشرح

قوله: «وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ»: هذا الشَّطْرُ أتى به المؤلفُ تَوْطِئَةً لِمَا بعده، لِأَنَّ حُكْمَهُ معروفٌ مِنَ الْبَابِ الَّذِي سَبَقَ فِي قَوْلِهِ:

وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لَشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

كَالشَّبهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْنَا

وعلى كُلِّ حالٍ، فَالضَّمائرُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ، وهذا ممَّا يُرِيحُ طَالِبَ الْعِلْمِ الضَّعِيفِ فِي النَّحْوِ، لِأَنَّهُ يَعْرِفُ الضَّمِيرَ، وَيَجْعَلُ بِنْيَتَهُ وَاحِدَةً، سِوَاءَ أَكَانَ مَرْفُوعًا، أَمْ مَنْصُوبًا، أَمْ مَجْرُورًا، فَجَمِيعُ الضَّمائرِ مَبْنِيَّةٌ، فَمِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ، مِثْلُ: (أَنَا)، وَمِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، مِثْلُ: (نَحْنُ)، وَمِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ، مِثْلُ: (التَّاءُ) فِي (قُمْتَ)، وَمِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى الْكسْرِ، مِثْلُ: (التَّاءُ) فِي (قُمْتَ)، وَالسُّكُونُ أَيْضًا يُبْنَى عَلَيْهِ، فَلَهُ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ فِي الْبِنَاءِ: الضَّمُّ، وَالْفَتْحُ، وَالْكَسْرُ، وَالسُّكُونُ.

قوله: «وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ»: وَالْمَعْنَى: أَنَّ الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ يَصْلُحُ لِلْجَرِّ وَلِلنَّصْبِ، فَإِنَّ الْلفْظَ فِيهِ وَاحِدٌ، مِثَالُهُ: يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، تَصْلُحُ لِلنَّصْبِ وَلِلْجَرِّ، فَتَقُولُ: (أَكْرَمَنِي)، هَذِهِ مَنْصُوبَةٌ، وَتَقُولُ: (مَرَّ بِي)، وَهَذِهِ مَجْرُورَةٌ، وَلَا تَجِدُ تَغْيِيرًا فِي لَفْظِهَا، وَكَذَلِكَ أَيْضًا (الهاءُ)، تَقُولُ: (أَكْرَمَهَا)، هَذِهِ مَنْصُوبَةٌ،

وتقول: (مَرَّبَهَا)، وهذه مجرورة، فالياء لفظ ما جَرَّ كلفظ ما نُصِب، ولكن الهاء إذا قلت: (أَكْرَمَهُ) فهي مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ، وإذا قلت: (مَرَّبَهُ) فهي مَبْنِيَّةٌ عَلَى الكسْرِ.

إِذَنْ: القاعدة هنا تنخرم، لوجود الكسرة قبلها، فالقاعدة التي ذكرها ابن مالك - رحمه الله - يُسْتَنْى منها ما يُوجِبُ المخالفة، فإن وُجِدَ ما يُوجِبُ المخالفة، فإنه يَتَّبِعُ ما اقتضاه سببه، ولذلك نَقَرَأُ مثلاً قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أُنْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] بِضَمِّ الهاء في ﴿رَبُّهُ﴾، ونَقَرَأُ قوله: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] بكسر الهاء في ﴿رَبِّهِ﴾، وعلى ذلك فقول ابن مالك: (وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ)، هذا ليس على إطلاقه.

وقوله: «وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ»: في هذه العبارة تسامح من ابن مالك - رحمه الله - لأنَّ الضَّائِرَ لَا تُجَرُّ، وَلَا تُنْصَبُ، ولكنها تكون في محلِّ جرٍّ، أو في محلِّ نصبٍ، وهذا الإشكال الذي يُورَدُ على ابن مالك يَنْدَفِعُ بقوله: (وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ).

٥٨- لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّ (نَا) صَلَحَ كَ: (اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنْحَ)

الشرح

قوله: «نَا»: مِنَ الضَّائِرِ الْمُتَّصِلَةِ، وَالْمُؤَلَّفُ يَقُولُ: يَصْلُحُ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لَا يَتَغَيَّرُ، وَهَذَا هُوَ الضَّمِيرُ الَّذِي يَصْلُحُ لْجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْإِعْرَابِ، لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ.

قوله: «كَ: اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنْحَ»: فَالْجَرُّ فِي قَوْلِهِ: (بِنَا)، وَالنَّصْبُ فِي قَوْلِهِ: (فَإِنَّا)، وَالرَّفْعُ فِي قَوْلِهِ: (نِلْنَا)، وَقَوْلِهِ: (الْمِنْحَ) هَذَا تَامُّ الْبَيْتِ.

وَمِثْلُهُ أَيْضًا: لَوْ قُلْتُ: (قُمْنَا)، فَالضَّمِيرُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَتَقُولُ: (أَكْرَمْنَا) هُنَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَتَقُولُ: (مَرَّ بِنَا) فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي﴾ [آل عمران: ١٩٣] فَالْأَوَّلُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَهُوَ فِي قَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا﴾، وَالثَّانِي فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَهُوَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا﴾، وَالثَّلَاثُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَهُوَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَمِعْنَا﴾.

إِذْنًا: (نَا) ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ صَالِحٌ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ.

٥٩- وَالْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِـمَا غَابَ وَغَيْرِهِ، كَ: (قَامَا، وَاعْلَمَا)

الشرح

قوله: «أَلِفٌ»: يُريدُ به أَلَفَ الاثنين، (وَالْوَاوُ): واو الجماعة، (وَالنُّونُ):
نون النسوة.

قوله: «لِـمَا غَابَ وَغَيْرِهِ»: أي: وغير الغائب، وغير الغائب عامٌ يشملُ
المخاطَبَ والمتكلِّمَ، لكنَّه هنا يريدُ به المخاطَبَ فقط، وليس مرادُ المؤلِّفِ بغير
الغائب المتكلِّمَ والمخاطَبَ، لأنَّ الألفَ والواوَ والنُّونَ لا تكونُ للمتكلِّمَ، وإنَّما
هي للغائبِ والمخاطَبِ، ويدلُّ على ذلك تمثيلُ المؤلِّفِ - رحمه الله - حيث قال:
(كَقَامَا)، وهذه للغائب، و(اعْلَمَا)، وهذه للمخاطَبَ، والمخاطَبُ حاضرٌ.

إِذَنْ: هي للغائبِ وللحاضرِ، إِذَنْ لا شكَّ أنَّ إطلاقَ المؤلِّفِ (وغيرِهِ)
لا ينبغي.

ومثالُ (الألف) للغائب: (قَامَا)، ومثاله للمخاطَب: (قُومَا)، ومثال
(الواو) للغائب: (قَامُوا)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصفات: ٣٥]، ف﴿كَانُوا﴾ للغائب، ومثالها للمخاطَب: (قُومُوا)،
ومنه قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

مثالُ (النُّونِ) للغائب: (النِّسَاءُ قُمْنَ)، وللمخاطَب: (اجتهدنَ أَيُّهَا
الطالبات)، وتقولُ: (قُمْنَ).

و(قُمْنَ) تصلح للمخاطب، وتصلح للغائب، فتقول: (النِّسَاءُ قُمْنَ)، فهي هنا تَصْلُحُ للغائب والحاضر، والذي يُعَيَّنُ ذلك هو السِّياقُ.

وهل هذه الضَّمائرُ الثلاثةُ تأتي للنَّصبِ، أو للجَرِّ كما هي للرَّفعِ؟

الجواب: لا تأتي للنَّصبِ، ولا للجَرِّ، وإنما هي من ضمائرِ الرَّفعِ فقط.

وهل هي مِنَ الضَّمائرِ المتَّصلةِ، أو مِنَ الضَّمائرِ المنفصلةِ؟

الجواب: مِنَ المتَّصلةِ، بدليل قوله: (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ)، وقوله بعد ذلك: (وَذُو ارْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ أَنَا هُوَ)، فهذه ضمائرُ متَّصلة.

وهل هي مِنَ الضَّمائرِ البارزةِ، أو مِنَ الضَّمائرِ المُستترةِ؟

الجواب: مِنَ الضَّمائرِ البارزةِ.

إِذْنُ: أَلِفُ الاثنينِ، وواوُ الجماعةِ، ونونُ النسوةِ ضمائرُ رفعٍ متَّصلةٌ بارزةٌ، تكونُ للمخاطبِ وللغائبِ، ولا تكونُ للمتكلِّمِ.

وهناك ضمائرُ أخرى بَقِيَتْ، فـ(الياءُ) مثلاً ضميرٌ مُتَّصِلٌ تكونُ للمخاطبِ والمتكلِّمِ فقط، فتكونُ للمخاطبةِ مرفوعةً، مثل: (تَقُومِينَ)، وتكونُ للمتكلِّمِ منصوبةً، مثل: (أَكْرَمَنِي)، ومجرورةً، مثل: (مَرَّ بِي).

والياءُ في (أَكْرَمَنِي)، و(مَرَّ بِي) غيرُ الياءِ في (تَقُومِينَ)، لأنَّ الياءَ في (تَقُومِينَ) مرفوعةٌ، وفي (أَكْرَمَنِي) منصوبةٌ، وفي (مَرَّ بِي) مجرورةٌ، فالياءُ إِذْنُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ، سواءٌ للرَّفعِ، أم للنَّصبِ، أم الجَرِّ.

وإعرابُ الضَّمائرِ حقيقةً يحتاجُ إلى تمرينٍ بعضُ الشيء، وَمِنْ ذلك مثلاً:

إذا قلتَ: (هم قائلون) تقولُ في إعرابه:

(هم): ضميرٌ منفصلٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ مبتدأ.
 (قائمون): خبرٌ المبتدأ مرفوعٌ بالواو نيابةً عن الضمَّة، لأنَّه جمعٌ مذكَّرٌ سالمٌ، والنونُ عوضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفرد.
 وتقولُ في إعرابِ (إنَّهم قائمون):

(إنَّ): حرفٌ توكيدٌ يَنْصَبُ الاسمَ، ويرفعُ الخبرَ، مَبْنِيٌّ على الفتح لا محلَّ له، و(الهاء): ضميرٌ متَّصلٌ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصب اسمِ (إنَّ)، والميمُ لجمع الذكور، ولا نقولُ: (هم)، بخلاف المثال الأوَّل، فالمثال الأوَّل: (هم قائمون) نقولُ: (هُم): مبتدأٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ، لأنَّه ضميرٌ منفصلٌ، والإعرابُ حيثُذِ على كُلِّ الكلمة، وهنا في المثال الثاني: (إنَّهم قائمون): الإعرابُ على الهاءِ وحدها، لأنَّ ضميرَ الغائبِ إذا وقع منصوباً، فإعرابه على الحرف الأوَّل.

(قائمون): خبرٌ (إنَّ) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمَّة، لأنَّه جمعٌ مذكَّرٌ سالمٌ، والنونُ عوضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفرد.
 وتقولُ في إعرابِ (مَرَّ بهم):

(مَرَّ): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفتح، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ جوازاً تقديرُه: (هو).
 (بهم): (الباءُ): حرفٌ جرٌّ، و(الهاءُ): ضميرٌ متَّصلٌ مَبْنِيٌّ على الكسر في محلِّ جرٍّ، والميمُ للجمع، وقد جاء الضميرُ هنا متَّصلاً، ولهذا وقع الإعرابُ على الحرف الأوَّل، وهكذا يكونُ إعرابُ الضمائرِ.

٦٠- وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَ: (افْعَلْ أَوْافِقْ، نَعْتَبِطْ إِذْ تُشْكِرْ)

الشرح

قوله: «مِنْ»: للتبعية، والجار والمجرور خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(مَا) في قوله: (مَا يَسْتَتِرُ): مبتدأ مؤخرٌ، والاستتار: الاختفاء.

قوله: «كَافَعَلٌ .. إلخ»: يدلُّ على أنَّ المراد بكلام المؤلف ما يَسْتَتِرُ وجوباً، لأنَّ المستتر يستترُ تارةً وجوباً، وتارةً جوازاً، فقوله: (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ) أي: وجوباً.

وقوله: «كَ: افْعَلْ»: هذا فيه إشكالٌ، إذ كيف دخلتِ الكافُ، وهي من حروف الجرِّ على الفعلِ، ونحن نقولُ: كُلُّ كلمةٍ دخل عليها حرفُ الجرِّ فهي اسمٌ؟

الجواب: لهم في ذلك وجهان:

الوجه الأول: أنَّ المراد بها لفظها، أي: (كهذا اللفظ).

الوجه الثاني: أنَّ الكافَ داخلةٌ على محذوفٍ، والتقديرُ: (كَقَوْلِكَ افْعَلْ).

مثاله الأول: (افْعَلْ): فعلٌ أمرٌ مبنيٌّ على السكون، وفاعله مستترٌ وجوباً تقديره: (أنت).

الثاني: (أَوْافِقْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ على أنَّه جوابُ فعلٍ الأمرِ، (افْعَلْ أَوْافِقْ)، وفاعله مستترٌ وجوباً تقديره: (أنا)، وهذا الصحيح.

وقيل: إنه مجزومٌ جواباً لشرطٍ مُقدَّرٍ، تقديره: (إِنْ تَفْعَلْ أَوْافِقْ)، ولكن الصَّحيح أنه لا داعي لهذا التَّقدير ما دامت الجملة تامَّةً بدونه، لأنَّ التَّقدير يُطِيلُ الكلامَ.

الثَّالث: (نَغْبِطُ) وهذا جوابٌ آخرٌ للأمر، وهو فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ وجوباً تقديره: (نحن).

الرَّابِع: (تُشْكُرُ) أو (تَشْكُرُ) يجوزُ الوجهان، والمرادُ به المخاطب، فهو فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضمَّةٌ ظاهرةٌ، وفاعله مُستترٌ وجوباً تقديره: (أنت).

فإن قيل: لماذا كرَّر الضَّميرَ الذي تقديره: (أنت) في قوله: (افْعَلْ) وفي قوله: (تَشْكُرُ)؟ قلنا: كرَّره ليشمل ما كان فعلٌ أمرٍ، أو فعلاً مضارعاً، مع أنَّ (تَشْكُرُ) أحياناً يكونُ ضميره مستتراً جوازاً، كما إذا كان يتحدثُ عن امرأةٍ، فيقول: (المرأةُ تَشْكُرُ اللهَ)، فهنا نقولُ: (تَشْكُرُ) فيه ضميرٌ مستترٌ جوازاً تقديره: (هي).

فإن قال قائلُ: ما الضَّابطُ للمُستترِ وجوباً، والضَّابطُ للمستترِ جوازاً؟

قلنا: هنا ضابطان:

الضَّابطُ الأوَّل: ضابطُ يسيرٍ سهلٌ يَعْلَمُهُ كُلُّ أَحَدٍ، وهو ما كان تقديره: (أنا) أو (نحن) أو (أنت)، فهو مستترٌ وجوباً، وما كان تقديره (هو)، أو (هي) فهو مستترٌ جوازاً، وهذا سهلٌ، كُلُّ يَدْرِكُهُ ويعرفه، فمثلاً: (افْعَلْ) تقديره: (أنت)، و(أَوْافِقْ) تقديره: (أنا)، و(نَغْبِطُ) تقديره: (نحن)، و(تَشْكُرُ) تقديره: (أنت).

إِذَنْ: ما كان تقديره: (أنا)، أو (نحن)، أو (أنت) فهو مستترٌ وجوبًا، وما كان تقديره: (هو)، أو (هي) فهو مستترٌ جوازًا، إِلَّا أَنَّ الأخيرَ يُسْتَنْى منه بعضُ الضمائر التي تقدَّرُ بـ(هو)، أو (هي)، ويكونُ مستترًا وجوبًا، كأفعال التَّفضيل مثلاً، كقولنا: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، يقولون: إِنَّ تقديرَ الجملة: (شيءٌ عظيمٌ أحسنَ زَيْدًا)، فـ(أَحْسَنَ) يعودُ على (مَا)، والتَّقديرُ: (أَحْسَنَ هُوَ)، لكنَّه مستترٌ وجوبًا، قالوا: لَأَنَّ مَثَلَ هذا التَّركيبِ يجري مجرى المَثَلِ، والأمثالُ في لغة العربِ لا تُغَيَّرُ، بل تبقى على ما هي عليه، حتَّى إِنَّكَ تقولُ لرجلٍ فَوَّتَ الفرصةَ ثُمَّ أرادَ استدراكها، تقولُ له -وهو رجلٌ-: (الصَّيْفَ ضَيَّعْتَ اللَّيْلَ) ^(١)، لَأَنَّ المَثَلَ لا يُغَيَّرُ.

الضَّابطُ الثاني: على رأي آخرين من العلماء، يقولون: ما صَحَّ أَنْ يَحُلَّ محَلُّه الظَّاهرُ فهو مُسْتَرٌ جوازًا، وما لا فهو مستترٌ وجوبًا، مثل: (اسْكُنْ)، فالضميرُ المستترُ هنا لا يحلُّ محَلَّه الظَّاهرُ، فلا يمكنُ أَنْ تقولَ: (اسْكُنْ زَيْدًا) على أَنَّ زَيْدًا فاعلٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: ما تقولون في قوله سبحانه وتعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]؟

قلنا: ﴿أَنْتَ﴾ هنا ليست هي الفاعل، بل هي ضميرٌ فصلٍ تأكيد للفاعل المستتر، وَحَسُنَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ عَطْفِ الظَّاهرِ عليه ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾، والفاعلُ مستترٌ وجوبًا.

إِذَنْ: مَا صَحَّ أَنْ يَحْلَلَ مَحَلَّهُ الظَّاهِرُ فَهُوَ مُسْتَتَرٌّ جَوَازًا، وَمَا لَا يَصَحُّ أَنْ يَحْلَلَ مَحَلَّهُ الظَّاهِرُ فَهُوَ مُسْتَتَرٌّ وَجُوبًا، هَذَا هُوَ الضَّابِطُ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُلٍ، وَرَبَّمَا نَجْعَلُ هَذَا ضَابِطًا لِلْمُرْتَقِينَ قَلِيلًا، وَالْأَوَّلُ لِلْمَبْتَدِئِينَ، مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ أَسْهَلُ، وَهُوَ مَا كَانَ تَقْدِيرُهُ: (أَنَا)، وَ(أَنْتَ)، وَ(نَحْنُ)، فَهُوَ مُسْتَتَرٌّ وَجُوبًا، وَمَا كَانَ تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، أَوْ (هِيَ)، فَهُوَ مُسْتَتَرٌّ جَوَازًا، إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ.

٦١ - وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: (أَنَا)، (هُوَ) وَ(أَنْتَ)، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

الشرح

قوله: «ذُو»: يجوزُ فيها وجهان: أَنْ نَجْعَلَ (ذُو) خبرًا مُقَدِّمًا، و(أَنَا هُوَ، وَأَنْتَ) مبتدأ مؤخرًا، ويجوزُ العكسُ، والمهمُّ أَنَّ المؤلَّفَ - رَحِمَهُ اللهُ - ذكر في هذا البيتِ ضمائرَ الرَّفْعِ المنفصلة، ولذا قال: (وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ).

قوله: «أَنَا»: للمتكلِّم.

«هُوَ»: للغائب.

«أَنْتَ»: للمخاطب، وهي ضمائرُ منفصلة بارزة، يعني: غيرَ مستترة.

قوله: «وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ»: يعني: أَنَّها واضحة، ففروع (أَنَا): (نَحْنُ)، وهذا فرعٌ واحدٌ فقط، والمجموع اثنان.

وفروع (أَنْتَ) أربعة: (أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتَنَّ)، والمجموع خمسة.

وفروع (هُوَ) أربعة أيضًا: (هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ)، والمجموع خمسة.

فتكون ضمائرُ الرَّفْعِ المنفصلة اثني عشر ضميرًا، وهي: (أَنَا وَنَحْنُ، وَأَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتَنَّ، وَهُوَ وَهِيَ وَهُمَا وَهُمْ وَهُنَّ).

وهذه الضمائرُ التي للرفع تُسْتَعَارُ أحيانًا للجرِّ، فتدخل عليها الكافُ، وتكونُ في محلِّ جرٍّ، فتقول: (أَنَا كَأَنْتَ)، ف(أَنَا): ضميرُ رفعٍ، و(أَنْتَ) في محلِّ

جرّ، لكن على سبيل الاستعارة، لا على سبيل الأصالة، وكذلك رُبَّما تُسْتَعَارُ ضمائرُ الرَّفْعِ المنفصلةُ للنَّصْبِ أيضًا فتقول: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَهِيَ)، بدلَ (وَأَيَّاهَا)، ولكن هذا الأخير أَقْلُ من الأوَّل، أي: أنَّ استعارتها للجَرِّ كثيرةٌ، واستعارتها للنَّصْبِ قليلةٌ، والأصلُ فيها أنَّها ضمائرُ الرَّفْعِ.

٦٢- وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا (إِيَّايَ)، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا

الشرح

قوله: «ذُو»: مبتدأ، وهنَا يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ مَبْتَدَأً، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا مَقْدَمًا، لِأَنَّ الْخَبَرَ فِي هَذَا جُمْلَةٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (جُعِلَا إِيَّايَ)، وَقَوْلُهُ: (جُعِلَا) بِالْأَلْفِ، وَالْأَلْفُ هُنَا لِلْإِطْلَاقِ، وَ(إِيَّايَ): الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، لَكِنْ كَيْفَ نَقُولُ: إِنَّ (إِيَّايَ) نَائِبُ الْفَاعِلِ، وَهِيَ ضَمِيرٌ نَصْبٍ؟

والجوابُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ لَفْظُهَا، أَيْ: جُعِلَ هَذَا اللَّفْظُ.

وهنَا يَرِدُ سَوَالٌ: لِمَاذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي هَذِهِ الضَّمَائِرِ: (وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ)، وَهَنَّاكَ قَالَ: (وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ)، مَعَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ هُنَا: (وَذُو انْتِصَابٍ وَانْفِصَالٍ) لَاسْتِقَامَ الْبَيْتُ؟

والجوابُ: أَنَّهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ لِي أَنَّ هَنَّاكَ سَبَبًا إِلَّا الْاِخْتِلَافُ فِي التَّعْبِيرِ فَقَطْ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَنَّاكَ فَرْقًا، وَهُوَ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (إِيَّايَ)، وَمَا يَتَفَرَّعُ مِنْهُ هُوَ كَلِمَةُ (إِيَّا) فَقَطْ، وَأَمَّا ضَمَائِرُ الرَّفْعِ، فَالضَّمِيرُ كُلُّ الْكَلِمَةِ، لَكِنْ فِي النَّفْسِ مِنْ هَذَا شَيْءٌ، لِأَنَّ ضَمَائِرَ الرَّفْعِ الْمُنْفَصِلَةَ أَيْضًا يَقُولُونَ فِيهَا: إِنَّ الضَّمِيرَ هُوَ (أَنَّ) فَقَطْ، وَ(التَّاءُ): حَرْفُ خُطَابٍ، أَمَّا (هُوَ) وَ(هِيَ) فَكُلُّهُمَا ضَمِيرٌ.

فَالظَّاهِرُ لِي -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّ هَذَا لِمَجْرَدِ تَغَايِيرٍ، أَوْ تَغْيِيرِ الْعِبَارَةِ، وَيُسَمَّى التَّقْنُنُ فِي الْعِبَارَةِ.

إِذْنُ: من ضمائر النَّصْبِ المنفصلة (إِيَّاي).

قوله: «والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا»: يعني: أَنَّ التَّفْرِيعَ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَيَتَفَرَّعُ
 مِنْ (إِيَّاي): (إِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا،
 وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ)، فَالْجَمِيعُ اثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا، وَهَذِهِ الضَّمَائِرُ لِلنَّصْبِ،
 وَهِيَ ضَمَائِرُ مَنْفَصِلَةٍ، وَمِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
 [الفاتحة: ٥]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاِتَنَّبَئِ فَاَعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا أَوْ
 إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

ثُمَّ انتقل المؤلّف - رحمه الله - إلى حُكْم التَّبادُل بين الضَّمائر المتَّصلة، والضَّمائر المنفصلة، هل يَحُلُّ أحدهما مَحَلَّ الآخر أو لا؟ فقال:

٦٣ - وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

الشرح

قوله: «فِي اخْتِيَارٍ»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ متعلّق بقوله: (يَجِيءُ)، يعني: ولا يَجِيءُ في الاختيار، و(الْمُنْفَصِلُ) أي: الضمير المنفصل.

قوله: «إِذَا تَأْتَى»: أي: إذا أمكن أن يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ.

وقوله: «فِي اخْتِيَارٍ»: ضِدُّه الاضطرار، والاضطرار هو ضرورة الشعر، وعلى هذا يكون معنى قوله: (فِي اخْتِيَارٍ) أي: في حال النثر، ففي حال النثر لا يَجِيءُ المنفصل إذا أمكن أن يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ، وذلك لسببين:

الأول: لأنَّ الْمُتَّصِلَ أَخْصَرُ.

الثاني: لأنَّه أَبَيَّنُّ في المعنى.

فإذا قلتَ: (ضَرَبْتُكَ)، فهو أَبَيَّنُّ مِنْ قولك: (ضَرَبْتُ إِيَّاكَ)، وكذلك إذا قلتَ: (أَكْرَمْتُكَ أَيُّهَا الرَّجُلُ)، فهنا لا يجوزُ أن تقولَ: (أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ أَيُّهَا الرَّجُلُ)، لأنَّه يُمكنُ أن تأتيَ بالمتَّصل، وإذا أمكن أن تأتيَ بالمتَّصل وجب، ولأنَّه أَخْصَرُ، والأخْصَرُ أدلُّ على المقصود من الأعمَّ، فالضميرُ المتَّصلُ أَخْصَرُ وَالصَّقُّ بالفعل مِنْ الضميرِ المنفصلِ، فيكون أدلُّ على المقصود.

فصار التعليلُ لامتناعِ مجيءِ المنفصلِ - في حالِ الاختيار - إذا أمكن أن

يجيء المتّصل هو أنّ المتّصل أَخْصَرُ وَأَبْيَنُ في الدلالة على الموضوع، لأنّه متّصل بالفعل كحرفٍ من حروفه.

وفهم من كلام المؤلف - رحمه الله - أنّه إذا لم يمكن أن نأتي بالمتّصل أتينا بالمنفصل، وهذا يرجع إلى قواعد النحو في موضع: متى يمكن أن نأتي به؟ ومتى لا يمكن؟ فمثلاً في الابتداء لا يمكن أن نأتي بالمتّصل، لأنّ كلمة (متّصل) معناها أن يكون عاملٌ والضّمير متّصلاً به، فإذا ابتدأنا بالضّمير، فمعناه أنّه ليس هناك عاملٌ يتّصل به هذا الضّمير، وحينئذٍ لا يتأتّى المتّصل، فيجب أن نأتي بالمنفصل، مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فكلّمة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أتى بالضّمير المنفصل فيها لعدم إمكان الضّمير المتّصل، فلو قلت: (ك نعبد) لم يصحّ، ومثله قولهم: (إِيَّاكَ أَغْنِي وَاسْمَعِي يَا جَارَهُ) ^(١)، فهنا لا يمكن أن يأتي المتّصل، لأنّ المتّصل لا يُبتدأ به أبداً، فلا يصحّ أن نقول: (ك إغني)، بل نقول: (إِيَّاكَ أَغْنِي).

فإذا قال قائل: يمكن أن نأتي بالمتّصل، فأقول: (أغنيك)، ويستقيم الكلام؟

نقول: هذا صحيح، وهذا يُمكن، لكن إذا أتينا بالمتّصل على هذه الصيغة فأتنا المقصود بالتقديم، وهو الحصر، والحصر مقصودٌ للمتكلّم، فلو قلت: (أغنيك واسمعي يا جارَهُ)، استقام الكلام بلا شك، ولكن يفوت ما أراده المتكلّم، وهو الحصر، ولو قلت: (نَعْبُدُكَ يَا رَبَّنَا) استقام الكلام، ولكن يفوت ما يريدُه المتكلّم من الحصر.

إِذَنْ: ليس معنى الضرورة أنه لا يُمكنُ النُّطْقُ إِلَّا بذلك، بل الضرورة هي التي إذا ارتكبتها فوات مقصودُ المتكلم، وليست كضرورة أكل الميتة، وهي التي لو لم يأكل منها لَمَات، هذا إذا قلنا في الضرورة هنا، أو في الاختيار: هو الذي إذا ارتكبتها فوات مقصودُ المتكلم، فنقدّم مقصودَ المتكلم، ونرتكبُ الانفصالَ محلَّ الاتصال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، فهنا ضميرُ فصلٍ، ولو كان في غير القرآن لقلنا: (يُخْرِجُونَكُمْ وَالرَّسُولَ) واستقام الكلام.

لكن لماذا قال: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ فَفَصَلَ الضَّمِيرَ مع إمكانِ الاتصال؟
والجواب: من أجل تقديم الرسول، لأنَّ إخراجَ الرسولِ أعظمُ مُنْكَرًا من إخراجهم، فبدأ بالأعظم نكارةً، وهو إخراجُ الرسولِ صلى الله عليه وسلم.
ولو قال قائلٌ: لماذا لا يُقالُ: (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَكُمْ)؟

لقلنا: الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ لا بدَّ أن يتَّصَلَ بعامله، وهنا واوُ عطْفٍ، والعطفُ يقتضي انفصالَ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه، ولا يُمكنُ أن يلي الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ حرفًا من حروفِ العطفِ أبدًا، لأنَّ حرفَ العطفِ يقتضي انفصالَ الضميرِ المتَّصلِ لا بدَّ أن يتَّصَلَ بعامله، ولا يمكنُ أن يُفْصَلَ عنه.

وخلاصةُ البيت: أنَّه متى أمكن أن يُؤْتَى بالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ، فإنَّه لا يجوزُ أن يُؤْتَى بالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ، ونعني بالإمكان هنا ما يفوتُ به مقصودُ المتكلم، فمتى أمكنَ أن نأتي بالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ -دون أن يفوتَ مقصودُ المتكلم- وَجَبَ الاتصالُ، وإن لم يُمكنْ إِلَّا بفواتٍ مقصودِ المتكلم، فإنَّه يجوزُ الانفصالُ.

ثُمَّ قَالَ عَلَى وَجْهِ الاستثناء من هذه القاعدة، وهي أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُؤْتَى
بِالْمَنْفَصِلِ مَعَ إِمْكَانِ الْمُتَّصِلِ، قَالَ مُسْتَشْنِيًّا ثَلَاثَ مَسَائِلَ:

٦٤- وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ)، وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتَهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى

٦٥- كَذَلِكَ (خِلْتَنِيهِ)، وَاتَّصَالًا اخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفَصَالَ

الشرح

قوله: «أَوْ»: هنا للتَّخْيِيرِ، يعني: يجوزُ الوصلُ والفصلُ في الهاءِ مِنْ
(سَلْنِيهِ)، لَا فِي الْيَاءِ، وَ(سَلْنِي) بِمَعْنَى: (اسْأَلْ) أَي: سَلْنِي عَطَاءً، وَلَيْسَ الْمَعْنَى
سَلْنِي عَنْ خَيْرٍ، بَلِ السُّؤَالُ هُنَا مِنْ سَوْأَلِ الْعَطِيَّةِ، وَفِعْلُهَا الْمَاضِي (سَأَلَ)، فَإِذَا
قُلْتُ: (سَأَلْنِيهِ)، يَجُوزُ فِي (الْهَاءِ) مِنْ (سَأَلْنِيهِ) الْوَصْلُ وَالْفَصْلُ، لِأَنَّهُ يَقُولُ:
(صِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ) فَتَقُولُ: (سَلْنِيهِ) بِالْوَصْلِ، وَتَقُولُ:
(سَلْنِي إِيَّاهُ) بِالْفَصْلِ، فَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ أَقُولَ: (سَأَلْنِيهِ)، وَيَجُوزُ أَنْ
أَقُولَ: (سَأَلْنِي إِيَّاهُ).

وقوله: «سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ»: نقولُ: مَا الَّذِي يُشَبِّهُ (سَلْنِي)؟

الجواب: يُشَبِّهُ (سَلْنِي) كُلُّ فِعْلٍ يَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهَا الْمَبْتَدَأَ
وَالْخَبَرَ، مِثْلُ: (الثَّوبُ كَسَانِيهِ)، وَيَجُوزُ: (الثَّوبُ كَسَانِي إِيَّاهُ)، لِأَنَّ (كَسَا) مِنْ
شَبَّهِ (سَلْنِي)، فَهِيَ تَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهَا الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ، كَذَلِكَ تَقُولُ:
(الدَّرْهَمُ أَعْطَانِيهِ)، وَيَجُوزُ (الدَّرْهَمُ أَعْطَانِي إِيَّاهُ)، وَهَذِهِ مِنْ مُشَابِهَاتِ (سَلْنِيهِ)،
لِأَنَّهَا نَصَبَتْ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهَا الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ، وَهَكَذَا.

وقوله: «صِلْ أَوْ أَفْصِلْ»: قلنا: إِنَّ (أَوْ) للتَّخِيرِ، فأيُّهما أَفْصَحُ وَأَسَدُّ، الوصلُ أَوْ الفصلُ؟

والجواب: الوصلُ أَفْصَحُ وَأَسَدُّ، وأخذنا هذا من وجهين:

الوجه الأول: (لفظي) وهو: أَنَّ المؤلَّفَ - رحمه الله - قَدَّمَ (صِلْ) على (أَفْصِلْ)، والتَّقديمُ يُشعرُ بأنَّ الوصلَ أَوْلَى.

الوجه الثاني: (معنوي) وهو: أَنَّ الأصلَ هو الاتِّصالُ، والانفصالُ في هذا مُسْتَشْنَى، فلهذا نُرجِّحُ - من هذين الوجهين - أَنَّ الوصلَ أَوْلَى.

قوله: «انْتَمَى»: يعني: انتسب للنَّحْوِيِّينَ، كما يُقالُ: (انْتَمَى إلى أبيه) أي: انتسب إلى أبيه، و(الخُلْف) أي: الخلاف، وهو مبتدأ، وجملة (انْتَمَى): خبره.

وقوله: «فِي كُنْتَهُ»: يعني: (كَانَ) وأخواتها، وهي أفعالٌ ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، واسمُ (كانَ) هنا الضَّميرُ (التَّاء) في (كُنْتُ) مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفع، وخبرُها الضَّميرُ (الهاء) في (كُنْتَهُ) مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصب.

والمعنى هنا: أَنَّ النَّحْوِيِّينَ اختلفوا في الهاءِ مِنْ (كُنْتَهُ)، هل الأَوَّلَى الوصلُ، أو الأَوَّلَى الفصلُ؟ بل قد نقول: هل يجوزُ الفصلُ، أو لا يجوزُ؟

قوله: «كَذَاكَ خِلَتْنِيهِ»: الجارُّ والمجرورُ في (كَذَاكَ) خبرٌ مقدَّم، و(خِلَتْنِيهِ): كُلُّها مبتدأ مؤخَّر، مع أنَّها مكوَّنةٌ مِنْ فعلٍ وفاعلٍ ومفعولين، فكيف تكونُ مبتدأ؟!

نقول: لأنَّ المرادَ لفظُها، ولَمَّا كان المرادُ لفظُها صحَّ أن تكونَ مبتدأ، ولو كانت جملةً، ولهذا قال المُعَرِّبُونَ للألفيَّة: إِنَّ مَقُولَ القولِ في قول ابنِ مالِكٍ:

(قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ)، كُلُّ الْأَلْفِيَّةِ، فِكُلُّ الْأَلْفِيَّةِ مَقُولُ الْقَوْلِ مِنْ قَوْلِهِ: (أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرُ مَالِكٍ) إِلَى قَوْلِهِ فِي آخِرِ شَطْرِ مِنَ الْأَلْفِيَّةِ، كُلُّ هَذَا مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ مَقْدَرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَـ(خِلْتَنِيهِ): مُبْتَدَأٌ، وَ(كَذَاكَ): خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، يَعْنِي: كَذَاكَ أَنْتَمَى الْخِلَافُ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي (خِلْتَنِيهِ).

قَوْلُهُ: «اتِّصَالًا»: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ(أَخْتَارُ)، يَعْنِي: (أَرْجَحُ الْإِتِّصَالَ)، وَوَجْهُ تَرْجِيحِهِ ظَاهِرٌ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَلِأَنَّهُ أَخْصَرُ، وَخَيْرُ الْكَلَامِ مَا قَلَّ وَدَلَّ، وَمَا دَامَ كَذَلِكَ فَاخْتِيَارُهُ وَجِيهٌ، لَكِنَّهُ قَالَ: (غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ)، وَالْمَغَايِرُ عَادَةً لِلْإِنْسَانِ كُلِّ النَّاسِ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَنَا وَغَيْرِي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فَغَيْرُكَ كُلُّ النَّاسِ، فَهَلْ ابْنُ مَالِكٍ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ، لِأَنَّهُ قَالَ: اخْتَارَ الْإِتِّصَالَ وَغَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ، لِأَنَّهُ غَيْرُهُ يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ النَّحْوِيِّينَ؟

نَقُولُ: لَا، لِأَنَّ هَذَا عَمُومٌ يُقْصَدُ بِهِ الْخُصُوصُ، أَوْ عَامٌ يُقْصَدُ بِهِ الْخَاصُّ، قَالُوا: يَرِيدُ بِالْغَيْرِ سِبْيَوِيهِ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَغَايِرَةُ هُنَا خَاصَّةٌ وَلَيْسَتْ لْجَمِيعِ النَّحْوِيِّينَ، بَلْ لَوَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْعَامِّ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِهِ، حَتَّى فِي الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، فَهَلْ يُتَصَوَّرُ أَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا جَاءُوا إِلَى الرَّسُولِ ﷺ يَقُولُونَ: النَّاسُ جَمَعُوا لَكُمْ؟!

وَالْجَوَابُ: لَا، بَلْ هُوَ وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ، وَهُوَ أَبُو سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِذَنْ: قَوْلُهُ: (غَيْرِي) الْمُرَادُ وَاحِدٌ، وَهُوَ (سِبْيَوِيهِ) الَّذِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ،

ومثال ذلك على الرأيين - على رأي ابن مالكٍ وسيبويه - قولنا: (المُجْتَهِدُ كُنْتَهُ)، أو (المُجْتَهِدُ كُنْتُ إِيَّاهُ) فالأوّل لابن مالكٍ، والثاني لسيبويه، كذلك: (العالمُ خَلْتَنِيهِ)، أو (العالمُ خَلْتَنِي إِيَّاهُ)، يعني: ظَنَنْتَنِي عالِماً، ولستُ بعالمٍ، فالأوّل لابن مالكٍ، والثاني لسيبويه - رحمهما الله -.

إِذَنْ: عرفنا أنّ سيبويه - رحمه الله - يقول: (افْصِلْ)، وابن مالكٍ - رحمه الله - يقول: (صِلْ)، ومن الوصل قولُ النَّبِيِّ - عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ - لَمَّا اسْتُذِنَ فِي قَتْلِ ابْنِ صَيَّادٍ، قال: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»^(١).

فابنُ مالكٍ على هذا المذهب، وليس الرَّسُولُ ﷺ على مذهبِ ابنِ مالكٍ! ومن الطرائف في هذا أنّ رجلاً عامياً جاء يسأل فقال: أَحَسَنَ اللهُ إِلَيْكَ: هل الرَّسُولُ حَنْبَلِيٌّ، أو شافِعِيٌّ؟ نقول: كيف ذلك والرَّسُولُ ﷺ قبل المذاهب؟! فنحن الآن نقول: ابنُ مالكٍ تابعٌ لهذا الحديث.

والخلاصة: أنّ ابنَ مالكٍ استثنى من القاعدة السابقة - وهي أنّه لا يمكنُ أن يُؤْتَى بالمنفصل مع إمكان المتّصل - استثنى منها ثلاثة ضمائر منصوبة متّصلة يجوزُ فيها الانفصالُ والاتّصالُ، وذلك في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: إذا كان الضميرُ مفعولاً به ثانياً لـ (سَأَلَ وَأَعْطَى) وَأَخَوَاتِهَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصَلَّى عليه؟ وهل يُعرض على الصبي الإسلام، رقم (١٣٥٤)، ومسلم: كتاب الفتن وأُشْرَطُ السَّاعَةِ، باب ذكر ابنِ صَيَّادٍ، رقم (٢٩٣٠).

المسألة الثانية: إذا كان الضمير الثاني خبراً لـ (كَانَ)، أو إحدى أخواتها.

المسألة الثالثة: إذا كان الضمير مفعولاً ثانياً لـ (ظَنَّ)، أو إحدى أخواتها.

٦٦- وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انفِصَالٍ

الشرح

عَرَفْنَا الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ وَالضَّمِيرَ الْمُنْفَصِلَ، فَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ مَنْصُوبَانِ فَأَيُّهُمَا يُقَدَّمُ؟ يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: فِي حَالِ الْإِتِّصَالِ قَدَّمَ الْأَخْصَّ، وَفِي حَالِ الْإِنْفِصَالِ قَدَّمَ مَا شِئْتَ: الْأَخْصَّ، أَوْ غَيْرَ الْأَخْصَّ، وَحَيْثُ نَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَخْصِّ مِنْ غَيْرِ الْأَخْصِّ، فَأَخْصُّ الضَّمَائِرِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ -وَلَا شَكَّ- لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، فَ(أَنَا) مَثَلًا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرِي، وَ(الْيَاءُ) فِي (أَكْرَمَنِي) لَا تَحْتَمِلُ غَيْرِي، فَأَخْصُّ الضَّمَائِرِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، وَمِنْ بَعْدِهِ ضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ، لِأَنَّ الْمَخَاطَبَ قَدْ يَكُونُ وَاحِدًا وَقَدْ يَكُونُ مُتَعَدِّدًا، فَهُوَ أَوْسَعُ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، وَيَلِيهِ ضَمِيرُ الْغَائِبِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ رُتَبٍ: الْمُتَكَلِّمِ، ثُمَّ الْمَخَاطَبِ، ثُمَّ الْغَائِبِ، وَالْغَائِبُ أَعْمُّهَا.

فَإِذَا اجْتَمَعَتْ ضَمَائِرُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ -يَعْنِي: فِي رَتَبَةٍ وَاحِدَةٍ- فَإِنَّهُ سَيَأْتِينَا كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ عَنْهَا، وَلَكِنْ إِذَا كَانَتْ مُخْتَلِفَةً الرُّتَبِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْصَّ، لِقَوْلِهِ: (وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ).

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا قُلْتَ: (الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتَنِيهِ)، فَعِنْدَنَا الْآنَ ضَمِيرَانِ كِلَاهُمَا مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُمَا: (الْيَاءُ) وَ(الْهَاءُ)، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (أَعْطَيْتَهُوِي)، بَلْ تَقُولَ: (أَعْطَيْتَنِيهِ)، لِأَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ أَخْصُّ مِنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ (الْهَاءُ)، فَيَجِبُ أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْصَّ فِي الْإِتِّصَالِ، وَوَجْهُ الْوَجُوبِ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ قَوْلَكَ: (أَعْطَيْتَهُوِي) كَلَامٌ ثَقِيلٌ، وَ(أَعْطَيْتَنِيهِ) كَلَامٌ خَفِيفٌ، وَكُلُّمَا كَانَ الْكَلَامُ أَخْفَ عَلَى اللِّسَانِ فَهُوَ أَوْلَى.

ومثلها أيضًا: (أَعْطَيْتُكَه) فنقدّم ضمير المخاطب (الكاف)، لأنّه أخصّ من (الهاء) التي هي ضمير غيبة، فيجب أن تقول: (أَعْطَيْتُكَه)، ولا يجوز أن تقول: (أَعْطَيْتُهُوكَ)، لأنّك لو قلت: (أَعْطَيْتُهُوكَ) لقدّمت غير الأخصّ على الأخصّ في حال الاتصال.

أمّا في حال الانفصال فيقول: (وَقَدَّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ) أي: إذا كان الضمير منفصلاً فقدّم ما شئت: الأخصّ أو غير الأخصّ^(١)، فإذا فصلت الضمير الأخصّ من (أَعْطَيْتَنِيهِ)، وقلت: (أَعْطَيْتَنِي إِيَّايَ)، جاز، لأنّ الأخصّ كان ضميراً منفصلاً، فيخفّ على اللسان، ويجوز (أَعْطَيْتَنِي إِيَّاهُ) بتقديم الأخصّ. فالحاصل: أنّه إذا كان الضمير متصلاً وجب تقديم الأخصّ، وإذا انفصل جاز تأخيرُه، ولو كان هو الأخصّ.

(١) وهذا عند أمن اللبس، فإن حصل لبس لم يجوز تقديم غير الأخصّ على الأخصّ، فإن قلت: (زيدٌ أعطيتك إياه) لم يجوز تقديم ضمير الغائب، فلا تقول: (زيدٌ أعطيتك إياك)، لأنّه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ. انظر: شرح ابن عقيل (١/ ١٠٣).

٦٧- وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَضْلًا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضَلًا

الشرح

قوله: «فِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَضْلًا»: يعني: إذا كان الضميران المنصوبان في رتبة واحدة - كالتكلم، أو الخطاب، أو الغيبة - فيجب الفصل، لئلا يجتمع ضميران متصلان رتبتهما واحدة في كلمة واحدة، لأنَّ الضميرين المتصلين يتصلان بالعامل، وهذا مُسْتَقْبَحٌ لفظًا، فيجب أن تفصل.

مثال ذلك: إذا قال العبدُ لسيِّده: (مَلَكْتَنِي إِيَّايَ)، فهذا صحيح، لأنَّ الرُّتْبَةَ واحدةً، فكلاهما ضميرٌ متكلم، فيجب أن يفصل ويقول: (مَلَكْتَنِي إِيَّايَ)، لكن لو قال: (مَلَكْتَنِي)، قلنا: هذا ممنوع؛ لأنَّه إذا قال: (مَلَكْتَنِي)، فمعناه أنَّه اجتمع ضميران متصلان في كلمة واحدة مع اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ.

وكذلك أيضًا لو كانا لمخاطبٍ، مثل أن يقول السيِّدُ لعبده: (مَلَكْتُكَ إِيَّاكَ)، أي: (مَلَكْتُكَ نَفْسَكَ)، فهنا لا يجوز أن أقول: (مَلَكْتُكَ)، لأنَّه ثَقِيلٌ، ويجب أن أفصل وأقول: (مَلَكْتُكَ إِيَّاكَ).

وكذلك في الغائب أقول: (أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ)، ولا يجوز أن أقول: (أَعْطَيْتُهُهُ).

قوله: «وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضَلًا»: يعني: قد يجتمع ضميران للغائب في رتبة واحدة، ويكونان مُتَّصِلَيْنِ^(١)، فنقول مثلًا في حال الفصل: (الزَّيْدَانِ الدَّرْهَمُ

(١) بشرط أن يختلف لفظهما بأن كان أحدهما للمفرد، والثاني للمثنى، أو بأن كان أحدهما مذكراً والثاني مؤنثاً.

أَعْطَيْتُهَا إِيَّاهُ)، وفي حال الاتِّصال نقولُ: (الزَّيْدَانِ الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُهَا؛) لَأَنَّهُ يَقُولُ: (وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا).

وَحُلَاصَةُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ: أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ مَتَّصِلَانِ فِي رُتْبَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْأَخْصَصِ، وَإِنْ كَانَا مُنْفَصِلَيْنِ جَازَ تَقْدِيمُ الْأَخْصَصِ، أَوْ تَأْخِيرُهُ، وَإِذَا كَانَا فِي رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ وَجَبَ الْفَصْلُ، وَامْتَنَعَ الْوَصْلُ، وَلَمْ يَجْزُ الْإِتِّصَالُ إِلَّا إِذَا كَانَا لِلْغَائِبِ، فَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا، فَيَجُوزُ الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ.

٦٨- وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمَ

الشرح

انتقل المؤلف - رحمه الله - إلى حُكْم اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِالْفِعْلِ، وما يجب فيه، فقال: (وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ).

قوله: «التَّزِمُ»: أي: من قَبْلِ أَهْلِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

والمعنى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ - وهو (الياء) - مَتَّصِلًا بِالْفِعْلِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَقْتَرْنَ بِهِ نُونُ الْوَقَايَةِ، مثال ذلك: تقول: (أَكْرَمَنِي)، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: (أَكْرَمِي)، بل يجبُ أَنْ تقولَ: (أَكْرَمَنِي).

قوله: «مَعَ الْفِعْلِ»: يَشْمَلُ الْمَاضِيَ كَمَا مَثَّلْنَا، وَالْمُضَارِعَ، كَمَا لَوْ قُلْتُ: (فُلَانٌ يُكْرِمُنِي)، وَالْأَمْرَ، كَمَا لَوْ قُلْتُ: (أَكْرِمْنِي)، فَتَتَعَيَّنُ نُونُ الْوَقَايَةِ.

وُسَمِّيتِ نُونُ الْوَقَايَةِ بِهَذَا، لِأَنَّهَا تَقِي الْفِعْلَ الْكَسَرَ، فَإِنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ يَكُونُ مَا قَبْلَهَا مَكْسُورًا، وَالْفِعْلُ لَا يُكْسَرُ، فَيُؤْتَى بِنُونِ الْوَقَايَةِ لِيَكُونَ الْكَسْرُ فِي النَّونِ، فتقول: (أَكْرَمَنِي)، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ ذَلِكَ بِدُونِ (نون) لَكَانَتِ الْعِبَارَةُ (أَكْرَمِي، وَيُكْرِمِي، وَأَكْرِمِي)، وَهَذَا لَا يَصَحُّ فِي الْأَفْعَالِ.

قوله: «وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ»: يعني: أَنَّ (لَيْسَ) فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ، لَكِنَّهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْجَامِدَةِ، وَالْجَامِدَةُ عِنْدَهُمْ هِيَ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ، وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْجُمُودِ، وَهُوَ الرُّكُودُ، وَعَدَمُ الْإِنْسِيَابِ، بِخِلَافِ الْمَائِعِ، فَهُوَ الَّذِي يَنْسَابُ،

ولا يَرْكُدُ، فـ(لَيْسَ) لا تتصَرَّفُ، إذ ليس منها فعلٌ مضارعٌ، ولا أمرٌ، ولكنها من الأفعال، فإذا اتَّصلت بها ياءُ المتكلم، فهل يجبُ أن تقترنَ بها نونُ الوقاية؟ نقولُ: كلامُ المؤلفِ يدلُّ على وجوب ذلك، لكنها قد جاءت في النظم غيرَ مقرونةٍ بنون الوقاية، ولهذا قال: (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ) يعني: جاء في الشعر (لَيْسِي) بدون نون، وهو قولُ الشاعرِ:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(١)

ولم يقل: (لَيْسِنِي) أو (لَيْسَ إِيَّايَ)، بل قال: (لَيْسِي)، فأتى بالضمير المتصل بدون نونِ الوقاية، لكنَّ هذا لضرورة الشعر، والشعرُ يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في النثر، لأنَّه يُجبرُ الشاعرُ على أن يرتكبَ ما يرتكبُ من أجل الوزن، وذكرنا سابقاً قولَ صاحب (الملحة):

وَجَائِزٌ فِي صَنَعَةِ الشَّعْرِ الصَّلِيفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ^(٢)

فالشعر صليْفٌ يُجبرُ صاحبه على أن يرتكبَ ما لا يجوزُ في النثر.

(١) هذا الرجز لِرُؤبة في مُلحق ديوانه (ص: ١٧٥)، وخزانة الأدب: (٥ / ٣٢٤)، والدُّرر اللوامع:

(١ / ١٠٥)، والمقاصد النُحويَّة: (١ / ٣٤٤) وغيرها.

(٢) البيت في مُلحة الإعراب للحريري (ص: ٦١).

- ٦٩- وَلَيْتَنِي فَشَا، وَلَيْتَنِي نَدَرَا وَمَعَ (لَعَلَّ) اَعْكُسَ، وَكُنْ مُخَيَّرًا
٧٠- فِي الْبَاقِيَّاتِ، وَاضْطِرَارًا خَفَفَا (مَنِّي) وَ(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

الشرح

قوله: «وَلَيْتَنِي فَشَا، وَلَيْتَنِي نَدَرَا»: هنا انتقل المؤلف إلى نون الوقاية في الحروف، فهل تَقْتَرِنُ نونُ الوقاية بالحروف إذا اتَّصلت الحروف بياء المتكلم؟
الجواب: من الحروف ما يَقْتَرِنُ بنون الوقاية، ومنها ما لا يقرن، فمثلاً: (إِلَى) تقول فيها مضافةً إلى ياء المتكلم: (إِلَيَّ)، ولا تقول: (إِلَيْنِي)، كذلك (عَلَى)، تقول: (عَلَيَّ)، ولا تقول: (عَلَيْنِي)، وبعض الحروف تدخلها نون الوقاية، ولهذا قال المؤلف: (وَلَيْتَنِي فَشَا)، ف(لَيْتَ) هنا حرفٌ دخلت عليها نونُ الوقاية بكثرة، قال الله تعالى: ﴿لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

قوله: «وَلَيْتَنِي نَدَرَا»: يعني: أَنَّهُ يَنْدُرُ -أي: يَقِلُّ- حذفُ نون الوقاية من (لَيْتَ)، فتقول: (لَيْتَنِي قَائِمٌ) بدل (لَيْتَنِي قَائِمٌ)، ولا يُغْلَطُ مَنْ قال: (لَيْتَنِي قَائِمٌ)، ولكن يُقَالُ: الأكثرُ (لَيْتَنِي)، وهو الأَفْصَحُ أيضًا.

قوله: «وَمَعَ لَعَلَّ اَعْكُسَ»: يعني: ونون الوقاية مع (لَعَلَّ) بالعكس، فإذا عَكَسْنَا يكونُ الفاشي فيها حذفُ النون، والقليلُ إثباتُ النون، قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ۝١١ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا

تَرَكْتُ ﴿لَعَلِّي﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠]، فقال: ﴿لَعَلِّي﴾، ولم يقل: (لَعَلِّي)، وقال عن
 فرعون: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴿
 [غافر: ٣٦-٣٧]، ولم يقل: (لَعَلِّي)، ومع ذلك لو قال أحدٌ: (لَعَلِّي قَائِمٌ)، أو
 (لَعَلِّي فَاهِمٌ)، لم يُنكَرْ عليه، لأنَّه جائزٌ لغةً، لكنَّه قليلٌ.

قوله: «وَكُنْ مَخِيَّرًا فِي الْبَاقِيَّاتِ»: يعني: كُنْ أَيْهَا الْمَخَاطَبُ مَخِيَّرًا بَيْنَ النُّونِ
 وَعَدِمِهَا فِي الْبَاقِيَّاتِ، يعني: استعملها بحذف نون الوقاية، وبإثبات نون
 الوقاية.

وهنا قد يقول قائلٌ: إِنَّ قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- (الْبَاقِيَّاتِ) لَيْسَ
 بَوَاضِحٍ، لَأَنَّا لَا نَعْرِفُ مَا مَرَادُهُ بِ(الْبَاقِيَّاتِ)؟ فَيُقَالُ: بَلْ هُوَ وَاضِحٌ، لَأَنَّ
 (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) مِنْ أَصْلِ حُرُوفٍ مَعْرُوفَةٍ، تَنْصِبُ الْمَبْتَدَأَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، فَهِيَ مِنْ
 أَخَوَاتِ (إِنَّ)، فَيَكُونُ الْمَرَادُ بِ(الْبَاقِيَّاتِ): مَا بَقِيَ مِنْ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَهِيَ سِتَّةُ
 حُرُوفٍ: (إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ)، فَإِذَا أَخَذْنَا مِنْهَا اثْنَيْنِ، وَهِيَ:
 (لَيْتَ)، وَ(لَعَلَّ)، بَقِيَ أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ: (إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ)، وَهَذِهِ جَمِيعُهَا
 يَجُوزُ فِيهَا عَلَى السَّوَاءِ إِثْبَاتُ النُّونِ، وَحذفُ النُّونِ.

فَمِثَالُ (إِنَّ): تَقُولُ: (إِنِّي) وَ(إِنِّي)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤]؛ فَاثْبَتِ النُّونَ، وَقَالَ عَنْ نُوحٍ مُخَاطَبًا قَوْمَهُ: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [هود: ٢٥] فَحذفِ النُّونَ.

و(لَكِنَّ) كَذَلِكَ، فَتَقُولُ: (لَكِنِّي فَاهِمٌ)، وَتَقُولُ: (لَكِنِّي فَاهِمٌ) عَلَى السَّوَاءِ.

وَهَلْ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنَكُنَّاهُ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]؟

الجواب: لا، لأنَّ ﴿لَنَكُنَّاهُ اللَّهُ رَبِّي﴾ أصلها: (لَكِنْ أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)، ولهذا كُتِبَتْ بالألف ﴿لَنَكُنَّاهُ﴾.

و(كَأَنَّ) مثل سابقها، فأنت خَيْرٌ، تقول: (كَأَنَّنِي فَاهِمٌ)، وتقول: (كَأَنِّي فَاهِمٌ).

والأخير (أَنَّ)، تقول: (أَعْلَمُ أَنِّي فَاهِمٌ)، و(أَعْلَمُ أَنَّنِي فَاهِمٌ)، قال تعالى: ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥]، فحذف النون.

إِذَنْ: هذه الحروف قَسَمَهَا ابنُ مالك - رحمه الله - إلى ثلاثة أقسام: قِسْمٌ تَكْثُرُ فيه نونُ الوقاية، وهي (لَيْتَ)، وقِسْمٌ يَكْثُرُ فيه حَذْفُها، وهو (لَعَلَّ)، والباقي خَيْرٌ فيه، يعني: يتساوى الأمران: الإثبات والحذف.
قوله: «اضْطَرَّارًا»: مفعولٌ لأجله.

قوله: «مِنِّي وَعَنِّي»: مفعولٌ (خَفَّفَ) باعتبار اللفظ، وإلَّا فالأصلُ أَنَّ العاملَ لا يَتَسَلَّطُ على الحرفِ، لكن هذا باعتبار اللفظ، يعني: اضْطَرَّارًا خَفَّفَ هذا اللفظَ، لكن مَنْ الذي خَفَّفَ (مِنِّي)، و(عَنِّي)؟ قال: (بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا)، أي: بَعْضُ مَنْ مَضَى، يعني: أَنَّ العربَ يُخَفِّفُونَ (مِنِّي)، و(عَنِّي)، فيقولون: (مِنِّي)، و(عَنِّي) ولكن متى؟ نقول: في حال الضرورة فقط.

فإن قال قائلٌ: وما الضرورةُ في الكلام؟

قلنا: الضرورةُ في الكلام هي الشَّعْرُ، لأنَّ الشَّاعِرَ يُضْطَرُّ إليها، ومن ذلك قولُ القائلِ:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ^(١) وَلَا قَيْسٌ مِنِّي ^(٢)

ولو قال:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ، وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

لو قال ذلك لطال البيت، والعرب يريدون أن يكون للنظم قافيةٌ مُعَيَّنَةٌ، ووزنٌ معيَّنٌ لِيَصَحَّ، وبه نَعْرِفُ أَنَّ الشَّعْرَ الْحَدِيثَ الَّذِي يُسَمَّى الشَّعْرَ الْمُرْسَلِ - وهو الْمُرْسَلُ الْمُهْمَلُ الْمُتَعَب - ليس بشعرٍ في الحقيقة.

وقد رأيتُ بعضَ القصائدِ يكون فيها الشُّطْرُ على كلمتين، ويأتي شطرٌ ثانٍ في عشر كلمات، ويكونُ البيتُ على قافيةٍ، والبيتُ الآخر على قافيةٍ أخرى، وكأنَّه يُشَبِّهُ كلامَ العجائزِ عندنا! ومع ذلك يقولون: هذا الشَّعْرُ هو المُوَافِقُ لذوقِ العصر!! ولكن يُقَالُ: مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الصُّعُودَ هَتَفَ بِسَبِّ الْجَبَلِ! وعندنا مثْلٌ، يقولون: إِنَّ الثَّعْلَبَ - وَكُنْيَتُهُ أَبُو الْحَصِينِ - حاول أن يَقْطِفَ عُقُودًا مِنْ شَجَرَةِ عِنَبٍ، فَلَمَّا لَمْ يَقْدِرْ تَفَلَّ عَلَيْهَا، وقال: حَامِضَةٌ، لَأَنَّهُ عَجَزَ عَنْهَا، فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَحْدَثُوا هَذَا الشَّعْرَ الْغَرِيبَ نقول: لَمَّا عَجَزُوا عَنِ الشَّعْرِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي يَأْخُذُ بِالشُّعُورِ وَبِاللُّبِّ جَاؤُوا بِهَذَا الشَّعْرِ الْمُرْسَلِ الْمُهْمَلِ.

(١) (قَيْس) هنا غيرُ منصرفٍ للعلميةِ والتَّأْنِيثِ على إرادةِ القبيلة، ويجوزُ أن يكونَ مصروفًا على إرادةِ أبي القبيلة.

(٢) هذا البيت من الشُّوَاهِدِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ قَائِلُهَا، وهو بلا نسبة في كثيرٍ من المصادر، ذكره ابن عقيل في شرحه (١/١١٤) وغيره.

٧١- وَفِي (لَدُنِّي): (لَدُنِّي) قَلَّ، وَفِي

(قَدْنِي) وَ(قَطْنِي)، الحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

الشرح

قوله: «لَدُنِّي»: أصلها: (لَدَى)، يُقَالُ فيها: (لَدَى)، وَيُقَالُ فيها: (لَدُنْ)، قال الله تعالى: ﴿مَنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١]، فإذا اتَّصَلَتْ بها ياءُ المتكلمِ يُقَالُ: (لَدُنِّي) بإثبات نون الوقاية، وَيُقَالُ: (لَدُنِّي)، لكن هذا قليلٌ، إِلَّا أَنَّهُ وَارِدٌ عَنِ الْعَرَبِ.

قوله: «قَدْنِي»: أَي: حَسْبِي.

«وَقَطْنِي»: أَي: حَسْبِي.

و«الحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي»: أَي: قد يكون جائزًا، وهو قليلٌ.

وبهذا عرفنا أَنَّ نونَ الوقايةِ مع الكلماتِ تَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسام:

أَوَّلًا: مع الأفعالِ، فالحُكْمُ الوجوبُ، لقوله: (وَقَبْلَ يَا نَفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونُ وَقَايَةٍ)، وَيُسْتَشْنَى من هذا (لَيْسَ)، فقد جاءت في النَّظْمِ بحذفها.

ثانيًا: مع الحروفِ، أَكْثَرُ الحروفِ يَمْتَنِعُ دخولُ نونِ الوقايةِ عليها، وبعضُها يدخلُ عليها بكثرةٍ، ويجوزُ الحذفُ، وبعضُها تُحذفُ منها بكثرةٍ، ويجوزُ دخولُها، وبعضُها يُخَيَّرُ فيه، وهذا ظاهرٌ في (إِنَّ) وأخواتها، وأما (مِنْ)، و(عَنْ) فالأغلبُ ثبوتُ نونِ الوقايةِ، ويجوزُ حذفُها، ولاسيما في الضرورةِ، كما قال ابنُ مالك: (وَاضْطِرَّارًا خَفَفًا مِنِّي وَعَنِّي).

ثالثاً: مع الأسماء، وإن كان الأصل عدم الدخول، لكنَّ الاسم قد يُشبهُ الحرف من بعض الوجوه، فتدخل عليه نون الوقاية، مثل: (لَدُنْ)، و(قَطُّ)، و(قَدْ)^(١)، وإلا فالأصل عدم الدخول، فلا تقول: (هذا غُلامِي)، بل تقول: (هذا غُلامي)، ولا تقول: (هذا بَيْتِي)، فهذا لا يصحُّ، بل تقول: (هذا بَيْتي).

والحقيقة أنَّك إذا تأملت النون وجدتْها سهلةً تُسهِّلُ الأمور، وسهلةً أيضاً من جهة أنَّه يكونُ لها محلٌّ وتؤخِّرُها عن محلِّها - وهو ثبات لها - وترضى بذلك، ولا تمتنعُ خاصَّةً مع الأمثلة الخمسة، فتقول: (يُكْرِمُونِي)، وتقول: (يُكْرِمُونِي) وهذا يصحُّ، فتحذف إمَّا النون، أو نون الفعلِ على اختلافٍ فيها، لكن هي من أسهل الحروف وجوداً وعدمًا، إن دَعَوْتَهَا جاءتْ مسرعةً، وإن طردتها ولَّتْ راضيةً، وهذا إذا وُصِفَ العبدُ به كان من فضل الله عليه.

(١) (قَدْ)، و(قَطُّ) هنا اسميتان، كما هو واضح من تقسيم الشارح، رحمه الله تعالى.



العلم

الْعَلَمُ في المرتبة الثانية بعد الضمائر، إِلَّا عَلَمًا على مسمى واحد، وهو (الله) -عزَّ وجلَّ- فهذا أَعَرَفُ المعارفِ بالاتِّفاقِ، فهو أَعَرَفُ حتَّى مِنَ الضَّمِيرِ، فإذا قلت: (الله ربُّنا) فلا يمكنُ أبدًا أن يتخيَّلَ الإنسانُ سوى الله -عزَّ وجلَّ-؛ ولهذا قالوا: إِنَّ الْعَلَمَ الذي هو اسمُ (الله) -عزَّ وجلَّ- هو أَعَرَفُ المعارفِ، وأمَّا عَلَمٌ غيره فيأتي في المرتبة الثانية، ولهذا أتى به المؤلِّفُ -رحمه الله- بعد ذكرِ الضَّمِيرِ.

والأصلُ في الْعَلَمِ: الشيءُ الظاهرُ البيِّنُ، كالجبال مثلاً، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الشورى: ٣٢] أي: كالجبال، وُسِّمِيَ الْعَلَمُ عَلَمًا لأنَّ دلالتَه ظاهرةٌ على مسماه، ولكنَّ معناه هنا غيرُ المعنى الذي جاء في اللغة العربية، إِلَّا أَنَّهُ يوافقُه في أصلِ الاشتقاقِ والمعنى، ولذا قال المؤلِّفُ -رحمه الله-:

- ٧٢- اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَمُهُ كَ: (جَعْفَرٍ، وَخِرْنَقَا)
٧٣- وَ(قَرْنٍ)، وَ(عَدَنِ)، وَ(لَاحِقٍ)، وَ(شَذَقِمٍ)، وَ(هَيْلَةٍ)، وَ(وَاشِقٍ)

الشرح

قوله: «اسمٌ»: مبتدأ.

و«يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى»: صفته.

و«عَلَمُهُ»: أي: عَلِمُ الاسم، وهو خبرُ المبتدأ، فعَلِمَ الأسماء هو الاسمُ الذي يُعَيَّنُ مَسْمَاه، لكن تعيينًا مطلقًا.

وخرج بقوله: (يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى) النكرة، لأنها لا تُعَيَّنُ مَسْمَاهَا، مثل: (رجل) في قولنا: (قَامَ رَجُلٌ)، فهذا لم يُعَيَّنْ شَيْئًا.

قوله: «مُطْلَقًا»: أي: بدون حاجةٍ إلى واسطةٍ، فالاسمُ الذي يُعَيَّنُ مَسْمَاه مطلقًا هذا هو العَلَمُ.

وقوله: «مُطْلَقًا»: خرج به ما يُعَيَّنُ مَسْمَاه بواسطةٍ، كاسمِ الإشارة مثلاً، فَإِنَّهُ يُعَيَّنُ مَسْمَاه بواسطةِ الإشارة، لَأَنِّي إِذَا قُلْتُ: (هَذَا مُحَمَّدٌ) فالأصلُ أن أقول: (هَذَا)، وَأَشِيرُ إِلَيْهِ، ولهذا قِيلَ: اسمُ إشارةٍ، وخرج به الاسمُ الموصولُ، لَأَنَّهُ يُعَيَّنُ مَسْمَاه بالصِّلَةِ، فلو قلت: (جَاءَ الَّذِي)، وَسَكَتَ، لم تعرف مَنْ (الذي)؟ فإذا قلت: (الَّذِي قَامَ)، فقد تعيَّنَ الآن ولكنه بِصِلَتِهِ، وكذلك خرج المضافُ إلى المعرفة، فهذا يُعَيَّنُ مدلوله بواسطةِ الإضافة، وكذلك خرج الضَّمِيرُ، فهذا يُعَيَّنُ مدلوله بواسطةِ الغيبة، أو الحضور، وكذلك بقيَّةُ المعارفِ، والمهمُّ أن الذي يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى مطلقًا هو العَلَمُ.

قوله: «كَجَعْفَرٍ وَخَرْنَقًا وَقَرْنٍ... وَوَاشِقٍ»: أَكْثَرَ الْمُؤَلَّفُ - رحمه الله - من الأمثلة، ولا داعيَ لها، فلو أتى بمثالٍ، أو مثالَيْنِ لكفى، لكن الإنسان أحيانًا تكون له انطلاقةٌ في بعض الأمور.

قوله: «جَعْفَرٍ»: اسمُ رجلٍ.

قوله: «خَرْنِق»: اسمُ امرأةٍ، لكنَّه غيرُ مألوفٍ عندنا، ولا معروف، وما سَمِعْتُ بامرأةٍ تُسمَّى خَرْنِقًا.

قوله: «قَرْنٍ»: اسمُ قبيلةٍ ينتسبُ إليها أُوَيْسُ الْقَرْنِيُّ الذي أَخْبَرَ عَنْهُ النَّبِيُّ -عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-^(١).

قوله: «وَعَدَنٍ»: اسمُ بلدٍ معروف.

قوله: «وَلَا حِقٍ»: اسمُ فرسٍ، وهل يعني هذا أنَّ كُلَّ فرسٍ يَسْبِقُ نقولُ له: (لَا حِقٌ)؟

الجواب: لا، بل هو مسمًى معيَّن، كالعضباء والقصواء لناقتي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله: «وَشَذَقِمٍ»: اسمُ جملٍ لرجلٍ إذا ناداه فقال: (شَذَقِم) رَغَا، أو جَاءَ.

قوله: «وَهَيْلَةٌ»: وهو عندنا اسمُ امرأةٍ، لأنَّنا نُسَمِّي باسم (هَيْلَة)، لكنَّه هنا اسمٌ لَشَاةٍ.

قوله: «وَأَشِقٍ»: اسمُ كلبٍ.

ومن ذلك أيضًا: (صَخْرٌ): عَلِمَ على أخي الخنساء (صَخْر)، تقولُ الخنساءُ:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةَ بِهِ كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارٌ^(٢)

(١) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أُوَيْسِ الْقَرْنِيِّ، رقم (٢٥٤٢)، ونصُّه: «إِنَّ رَجُلًا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ، لَا يَدْعُ بِالْيَمَنِ غَيْرَ أُمَّ لَهُ، قَدْ كَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَدَعَا اللَّهُ فَأَذْهَبَهُ عَنْهُ، إِلَّا مَوْضِعَ الدِّيَنَارِ، أَوِ الدَّرْهَمِ، فَمَنْ لَفِيَهُ مِنْكُمْ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ».

(٢) البيت في ديوان الخنساء (ص: ٤٩).

والمهمُّ أنَّ هذه أمثلةٌ مثَّلَ بها المؤلِّفُ لأشياءَ مألوفةٍ، إمَّا مِنْ بني آدمَ، أو مِنْ قُرى بني آدمَ، أو ممَّا يطوف على بني آدمَ، ولكن مع ذلك رُبَّما تُوضَعُ أعلامٌ لأشياءَ غيرِ مألوفةٍ، كما سيأتي في آخر الباب، إن شاء الله تعالى.

٧٤- وَأَسْمًا أَتَى، وَكُنْيَةً، وَلَقَبًا وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَبًا

الشرح

قوله: «اسمًا»: حالٌ مقدّمةٌ، يعني: وأتى العلمُ اسمًا.

«وَكَنْيَةً»: معطوفةٌ على (اسمًا)، يعني: وأتى كُنْيَةً.

و«لَقَبًا»: معطوفٌ على (اسمًا) أي: وأتى لقبًا.

يَبَيِّنُ الْمُؤَلِّفُ بِهَذَا الشَّطْرِ مِنْ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ أَنَّ الْعِلْمَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: اسْمٍ، وَكُنْيَةٍ، وَلَقَبٍ.

فالاسم: ما جُعِلَ علامةً على المُسَمَّى، بدون إشعارٍ بمدح، أو ذمٍّ، مثل: (زيد، وبكر، وخالد)، وغالبُ الأعلام أسماءٌ.

واللقب: ما جُعِلَ عَلَمًا مُشْعِرًا بِمَدْحٍ، أو ذَمٍّ، مثل: (قُفَّة): اسم رجل، فهذا مُشْعِرٌ بِذَمٍّ، فهو لقبٌ، و(زين العابدين): لقبٌ، لأنّه أشعرَ بِمَدْحٍ.

والكُنْيَةُ: ما صُدِّرَ بـ(أبٍ)، أو (أُمٍّ) على المشهور، وقال بعضهم: أو ابنٍ، أو ابنةٍ، أو أخٍ، أو أختٍ، أو عمٍّ، أو عمّةٍ، أو خالٍ، أو خالةٍ، وهذا هو الصّحيحُ، فكلُّ ما صُدِّرَ بهذا فهو كُنْيَةٌ، مثل: (أبي بكر)، و(أبي هريرة)، و(أُمُّ الفضل) -لزوجة العباس بن عبد المطلب- و(ابن عباس) -رضي الله عن الجميع- فهذا يُسَمَّى كُنْيَةً.

وقد تكونُ الكُنْيَةُ كُنْيَةً وَلَقَبًا إِذَا كُنِيَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْمَدْحِ، مثل: (أبي الجود)،

فهذا يكون كُنيَّةً باعتبار أنَّه صُدِّرَ بـ(أب)، ولَقَبًا باعتبار أنَّه يُشْعَرُ بمدح، وإذا أشْعَرَ بدمٍ كذلك، نقول: يكون كُنيَّةً ولَقَبًا، مثل: (أبي هُب)، فهذا لا شكَّ أنَّه يُشْعَرُ بدمٍ، فيكون كُنيَّةً من وجهٍ، ولَقَبًا من وجهٍ آخر.

وهل يُمكنُ أن يجتمعَ الاسمُ واللقبُ في كلمةٍ واحدةٍ؟

الجواب: لا، يعني: لا تكونُ الكلمةُ اسمًا لَقَبًا في آنٍ واحدٍ، لأنَّ الاسمَ إذا أشْعَرَ بمدحٍ، أو دمٍ انتقل من الاسمِيَّةِ إلى اللَقَبِ.

قوله: «وَأَخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا»: المُشارُ إليه بـ(ذَا) هو أقربُ شيءٍ، وهو اللقب، يعني: إذا اجتمعت هذه الثلاثة: الاسمُ والكُنيَّةُ واللقبُ فأَيُّها يُقدِّمُ؟ المؤلَّفُ بيَّنَ أنَّه يجبُ تأخيرُ اللقبِ عن أخويه: عن الاسمِ، وعن الكُنيَّةِ، فتقول مثلاً: (جاء محمَّدُ زينُ العابدينِ)، فتقدِّمُ الاسمَ على اللقبِ، وهذا جائزٌ وصحيحٌ، لكن لو قلت: (جاء زينُ العابدينِ محمَّدُ)، فعلى كلامِ المؤلَّفِ لا يجوزُ، لأنَّه قال: (أَخْرَنُ ذَا)، فجاء بفعلٍ أمرٍ، والأمرُ ليس فيه استحبابٌ، بل كُلُّهُ للوجوبِ، ولكنَّهم اسْتَنَوُوا مِنْ ذَلِكَ ما إذا كان الإنسانُ مشهورًا بلقبه، فإنَّه يجوزُ تقديمُ اللقبِ، مثل: (المسيحُ عيسى ابنِ مريمَ)، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٧١]، فهنا قدِّمَ اللقبُ ﴿الْمَسِيحُ﴾ على الاسمِ ﴿عِيسَى﴾، لأنَّه كان مشهورًا به.

وإنَّما يجبُ تأخيرُ اللقبِ عن الاسمِ، لأنَّ اللقبَ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ، والصِّفَةُ لا تكونُ إلَّا بعدَ معرفةِ الموصوفِ، وحينئذٍ يلزمُ تقديمُ الاسمِ لِنَاتِي باللقبِ ليكونَ كالوصفِ له، ولهذا كان اللقبُ إذا كان المسمَّى مشهورًا به يجوزُ تقديمُه،

مثل: الإمام أحمد، والإمام الشافعي -رحمهما الله- وما أشبه ذلك، فنقول: (قال الإمام أحمد)، ولا نقول: (قال أحمد الإمام)، لأنَّ الأوَّل هو المؤلف، لأنَّه اشتهر بهذا اللقب فُقِّدَ.

لكن لو قال قائل: هل الإمام عَلِمَ؟ أفلا يمكنُ أن نجعل الإمامَ صفةً؟

قلنا: بلى، لكن (الإمام) عند أصحابه إذا أُطْلِقَ فهو عَلِمَ لإمامهم، ولهذا في كتب الشافعية إذا قالوا: (قال الإمام)، فهو (الشافعي)، وفي الحنابلة (أحمد)، وفي الحنفية (أبو حنيفة)، وفي المالكية (مالك)، رحمهم الله جميعاً.

وظاهر قول المؤلف رحمه الله: (وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَابًا) أَنَّهُ يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْكُنْيَةِ وَاللَّقَبِ، فتؤخَّر اللقب، فلا يجوزُ على كلام المؤلف أن تقول: (قال الصَّدِّيقُ أبو بكرٍ)، بل يجبُ أن تقول: (قال أبو بكرٍ الصَّدِّيقُ)، ولكن في هذا نظرٌ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ بَيْنَ الْكُنْيَةِ وَاللَّقَبِ، لأنَّ الْكُنْيَةَ تُشَبِّهُ عَظَمَ الْبَيَانِ، فَهِيَ قَرِيبَةٌ مِنْ مَعْنَى الصِّفَةِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ اللَّقَبُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَأَخَّرَ.

إِذَنْ: قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنْ سِوَاهُ صَحَابًا)، لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، هَكَذَا قَالَ الشُّرَّاحُ، وَلَكِنْ قَدْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا رَأْيٌ لِلْمُؤَلِّفِ، وَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ اللَّقَبَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُؤَخَّرًا بِكُلِّ حَالٍ.

وعلى ترتيب المؤلف بَدْأً أَوَّلًا بِالْأَسْمِ، ثُمَّ الْكُنْيَةِ، ثُمَّ اللَّقَبِ، فنقول: (قال عبدُ الله أبو بكرٍ الصَّدِّيقُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَكِنْ الْوَاقِعُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ اشتهر بالصَّدِّيقِ، فبناءً على الاستثناء الذي ذَكَرْنَا، يجوزُ أن نقول: (قال الصَّدِّيقُ أبو بكرٍ عبدُ الله)، أو (عبدُ الله أبو بكرٍ)، لأنَّه مُشْتَهَرٌ بِهِ.

كذلك الفاروقُ عمرُ بن الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نقولُ: (قال عمرُ بنُ الخطَّابِ الفاروقُ)، وإذا اشتهر به قلنا: (قال الفاروقُ عمرُ بنُ الخطَّابِ)، وهذا هو الذي عليه العملُ، فكلُّ الذين يذكرون أبا بكرٍ أو عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقولون: (قال الصِّدِّيقُ أبو بكرٍ)، و(قال الفاروقُ عمرُ بنُ الخطَّابِ).

٧٥- وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتَّمًا، وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدِفَ

الشرح

قوله: «وَإِنْ يَكُونَا»: الضَّمِيرُ يعودُ على الاسمِ واللقبِ، وإنَّما حملنا ذلك على الاسمِ واللقبِ، لأنَّ الكُنْيَةَ لا بُدَّ أَنْ تكونَ مضافةً، ولا تأتي مفردةً، لأنَّها تُصَدَّرُ بـ (أبٍ)، أو (أُمٍّ)، أو (ابنٍ)، أو (عمٍّ)، أو (خالٍ)، وما أشبه ذلك.

قوله: «مُفْرَدَيْنِ»: المفردُ هنا ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا به، أي: ما ليس بمُرَكَّبٍ، وليس المرادُ بالمفردِ ما يُقَابِلُ المثنى والجمع، وما أُلْحِقَ بهما، لأنَّ المثنى والجمع لا يكونُ علمًا، وإذا قُدِّرَ أَنَّهُ جُعِلَ علمًا صارَ مُلْحَقًا بالجمع، وصار له حُكْمُ المفردِ من حيثُ الأحكامُ، وحكمُ الجمعِ من حيثُ الإعرابُ.

قوله: «وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتَّمًا»: يعني: إذا كان الاسمُ واللقبُ مُفْرَدَيْنِ فوجب أن يُضَافَ الأوَّلُ إلى الثاني^(١)، مثاله: (جاء عليُّ قُفَّةً)، فـ (عليٍّ): اسمٌ، و (قُفَّةً): لقبٌ، و (عليٍّ) مفردٌ، و (قُفَّةً): مفردٌ، إذَنْ يَجِبُ -على كلام المؤلف- أن أقولَ: (جاء عليُّ قُفَّةً) بإضافة الأوَّلِ إلى الثاني، لكنَّ الصحيح خلافُ ذلك، وأنَّ الإضافةَ هنا جائزةٌ وليست بواجبةٍ، بل وسيأتينا في باب الإضافةِ أَنَّهُ لَا يُضَافُ اسمٌ لما به اتَّحدَ معنى، ولذا قال -رحمه الله- كما سيأتي:

وَلَا يُضَافُ اسمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى، وَأَوَّلُ مُوَهِّمًا إِذَا وَرَدَ

(١) القولُ بالإضافةِ مشروطٌ بما إذا لم يُوجَدْ مانعٌ، كوجود (أل) في العَلَمِ الأوَّلِ منهما نحو: (الحارث كرز)، أو يكون اللقبُ في الأصل وصفًا مقرونًا بـ (أل) نحو: (هارون الرَّشيد).

فهنا لا نوجب أن يُضَافَ الأوَّل إلى الثاني، بل أعلى ما نقول: إنَّه يجوزُ إضافةُ الأوَّل إلى الثاني، وذلك لأنَّ الإضافةَ تقتضي شيئَيْن: أحدهما: مضافٌ، والثاني: مضافٌ إليه، والأصلُ فيهما التَّغايُّرُ، فلا يُضَافُ الشَّيْءُ إلى نفسه، لكن إذا أضفنا وقلنا: (جاء عليٌّ قَفَّةً) فكيف صحَّ ذلك؟

الجواب: يقولون: هذا على تأويلٍ، فيؤوَّلُ الاسمُ الأوَّلُ بمعنى (مُسَمَّى)، والثاني بمعنى (الاسم)، ويكونُ التَّقديرُ على هذا: (جاء مُسَمَّى هذا الاسم) حتَّى يستقيمَ المعنى، إذنَّ إذا أضفنا لا بُدَّ من هذا التَّقدير.

قوله: «وإِلَّا أَتَّبِعِ الَّذِي رَدِفَ»: يعني: وإِلَّا يكونا مُفْرَدَيْنِ فَاتَّبِعِ الَّذِي تَأَخَّرَ لِمَا قَبْلَهُ.

وقوله: «أَتَّبِعِ»: فعلٌ أمرٌ يقتضي الإلزامَ، أي: أَتَّبِعِ الثَّانِي الأوَّلَ، يعني: اجْعَلْهُ تابِعاً له، ولم يذكُرْ نوعَ التَّابِعِ، ولكنَّه يُعْرَبُ عطفَ بيانٍ ممَّا قبله، أو بدلاً منه.

وقوله: «وإِلَّا»: يشملُ ثلاثَ صورٍ، وهي:

الأولى: أن يكونَ الأوَّلُ مُفْرَداً والثاني مُرَكَّباً.

الثانية: أن يكونَ الأوَّلُ مُرَكَّباً والثاني مُفْرَداً، يعني: عكس الصورة الأولى.

الثالثة: أن يكونا مُرَكَّبَيْنِ.

فإن كانا مُرَكَّبَيْنِ، أو كان الأوَّلُ مُرَكَّباً والثاني مُفْرَداً، فالقطعُ والاتباعُ -كما قال المؤلف- واجبٌ، لأنَّه يَتَعَدَّرُ إضافةُ الأوَّل إلى الثاني حينئذٍ، إذ إنَّه لا يُمكنُ أن يُضَافَ الشَّيْءُ مرَّتَيْنِ، وأمَّا إذا كان الأوَّلُ مُفْرَداً والثاني مُرَكَّباً،

فالصَّحِيحُ جوازُ الإضافة^(١)، لأنَّه في هذه الصورة لا مانعَ من إضافةِ الأوَّلِ إلى الثَّاني، مثله مثل المُفْرَدَيْنِ، ويجوزُ كذلك الإِتباعَ، أي: إِتباعُ الثَّاني للأوَّلِ.

وعلى هذا: فالقياسُ أنَّه يجوزُ أن تقولَ: (جاء عليُّ زينِ العابدينِ)، ويكون التَّقديرُ: (جاء مُسمًى هذا اللقبِ)، وذلك لأنَّ إضافةَ الأوَّلِ إذا كان مفردًا إلى الثَّاني جائزةٌ، ليس فيها محظورٌ، أمَّا لو قلتَ: (جاء عبدُ الله زينُ العابدينِ) فإنَّ الإضافةَ تتعذَّرُ ويتعيَّنُ الإِتباعُ، لأنَّ كُلًّا منهما مركَّبٌ، ولو قلتَ: (جاء عبدُ الله قُفَّةً)، فالإِتباعُ أيضًا، لأنَّ الأوَّلَ تعذَّرتْ إضافتهُ إلى الثَّاني.

فصارت الصورُ أربعًا:

الأولى: أن يكونا مفردَيْنِ.

الثَّانية: أن يكونَ الأوَّلُ مفردًا والثَّاني مركَّبًا.

الثَّالثة: أن يكونا مركَّبَيْنِ.

الرَّابعة: أن يكونَ الأوَّلُ مركَّبًا والثَّاني مفردًا.

فإذا كانا مفردَيْنِ، أو كان الأوَّلُ مفردًا والثَّاني مركَّبًا فإنَّه يجوزُ الوجهانِ: الإِتباعُ والإضافةُ، وإذا كان الأوَّلُ مركَّبًا والثَّاني مفردًا، أو كانا مركَّبَيْنِ فهنا يتعيَّنُ الإِتباعُ لتعذُّرِ الإضافةِ.

(١) انظر حاشية الخضري: (١/ ١٣٥).

٧٦- وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَ: (فَضْلٍ) وَ(أَسَدٌ) وَذُو اِرْتِجَالٍ، كَ: (سُعَادٌ)، وَ(أُدَدٌ)

الشرح

قوله: «وَمِنْهُ»: أي: من العلم، وهو خبرٌ مُقَدَّمٌ.

وقوله: «مَنْقُولٌ»: مبتدأ مؤخرٌ.

قوله: «وَذُو اِرْتِجَالٍ»: يعني: ومنه ذو ارتجالٍ، فالواو حرفُ عطفٍ.

و«ذو»: يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ مَبْتَدَأً خَبَرُهُ مَحذُوفٌ، لِأَنَّهُ قَسِيمٌ لِلأَوَّلِ، فَإِذَا كَانَ قَسِيمًا لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ عَطْفُهُ عَلَيْهِ لَكَانَ قَرِينًا لَهُ، وَلَهُ مِثَالٌ فِي الْقُرْآنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]، إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ ﴿سَعِيدٌ﴾ مَعْطُوفَةً عَلَى ﴿شَقِيٌّ﴾، لِأَنَّ الشَّقِيَّ يَقَابِلُ السَّعِيدَ، بَلْ نَقُولُ: ﴿سَعِيدٌ﴾: مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (وَمِنْهُمْ سَعِيدٌ)، هَكَذَا يَقْتَضِي التَّقْسِيمُ، وَالْمَعْنَى: وَمِنْهُ ذُو اِرْتِجَالٍ، وَالْعَطْفُ هُنَا عَطْفٌ جَمَلَةٌ عَلَى جَمَلَةٍ.

أفادنا المؤلف -رحمه الله- هنا أَنَّ الْعِلْمَ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

القسم الأول: الْعِلْمُ الْمَنْقُولُ؛ وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَمِنْهُ مَنْقُولٌ) أي: مَنْقُولٌ مِنْ شَيْءٍ سَابِقٍ كـ(فَضْلٍ)، وَأَصْلُ (فَضْلٍ) مَصْدَرٌ (فَضْلٌ يَفْضُلُ فَضْلًا) مِثْلُ: الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَهُوَ مَنْقُولٌ مِنَ الْمَصْدَرِ، وَ(أَسَدٌ): مَنْقُولٌ مِنْ اسْمِ جَنْسٍ، وَهُوَ الْحَيَوَانُ الْمَفْتَرَسُ الْمَعْرُوفُ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، وَيُسَمَّى بِهِ الْبَشَرُ، فَيُقَالُ: (أَسَدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ).

وكذلك أيضًا من المنقول: ما نُقِلَ عن اسم المفعول، مثل: (مَنْصُور، وَمَسْعُود)، وما نُقِلَ عن اسم الفاعل مثل: (صَالِح وَحَامِد)، وما نُقِلَ عن صيغة المبالغة مثل: (حَمَّاد وَعَبَّاس).

ولو سَمَّيْنَا شخصًا بـ(حَجَر) لكان منقولًا من اسم جنس، وكذلك (صَخْر) مثل: (أَبِي سُفْيَانَ صَخْرٍ بِنِ حَرْبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهو منقول أيضًا.

القسم الثاني: الْعَلَمُ الْمُرتَجَلُ؛ وهو الذي أشار إليه بقوله: (وَدُّوا اِرْتَجَالَ)، ومعنى مُرتَجَلٍ يعني: هو الذي لم يُسَمَّ به شيءٌ قبله، فهو غيرُ منقولٍ، كـ(سُعَاد): اسمُ امرأةٍ، و(أُدَد): اسمُ رجلٍ معروفٍ، ويصحُّ أن يكونَ اسمَ امرأةٍ.

وأما (عبد الله) وإن كان مركَّبًا من (عبد) وهو منقولٌ من اسم جنس، ومن لفظ الجلالة (الله)، وهو عَلَمٌ سابقٌ، إِلَّا أَنَّ هذا القولَ لا يصحُّ، لأنَّ الاسمَ للجميع، فيكون هذا وأمثاله من باب المُرتَجَل.

٧٧- وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزَجٍ رُكَّبَا ذَا إِنَّ بَغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرَبَا

الشرح

قوله: «وَجُمْلَةٌ»: الواو حرف عطف، و(جُمْلَةٌ): مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: (وَمِنْهُ جُمْلَةٌ)، والمقصود أن من الأعلام ما يكون جملة^(١).

وهل العلم الذي يكون جملة يُعْتَبَرُ منقولاً؟ نقول: نعم، منقول من جملة، والجملة قد تكون جملة فعلية، وقد تكون جملة اسمية، فمن الفعلية قولهم: (شَابَ قَرْنَاهَا)، علم على امرأة، ومنه أيضاً (تَأَبَّطَ شَرًّا)، اسم رجل، فنقول: (قَامَ تَأَبَّطَ شَرًّا)، (وَضَرَبْتُ تَأَبَّطَ شَرًّا)، و(مَرَرْتُ بِتَأَبَّطَ شَرًّا).

قيل: ومنه (شَمَّر): اسم قبيلة، وأصل (شَمَّر) فعل ماضٍ، وخالف بعضهم فقال: (شَمَّر) ليس من باب المركب بجملة، لأنه لم يُذَكَّر فيها المُسْنَدُ إليه، وهو الفاعل، فلا يكون مركباً، وإنما المركب ما وُجِدَ فيه المُسْنَدُ والمُسْنَدُ إليه.

والمركب من جملة اسمية كما لو سَمَّيتَ شخصاً فقلت: (الشَّعْرُ بِاسْمٍ)، تقول: (جَاءَ الشَّعْرُ بِاسْمٍ، وَضَرَبْتُ الشَّعْرُ بِاسْمٍ، وَمَرَرْتُ بِالشَّعْرُ بِاسْمٍ).

والمركب من جملة يبقى محكيًا بالجملة، يعني: تبقى الجملة على ما هي عليه، ويُقَدَّرُ الإعرابُ تقديرًا على آخرها، فإذا قلت: (جَاءَ شَابَ قَرْنَاهَا)، ف: (جَاءَ): فعل ماضٍ، و(شَابَ قَرْنَاهَا): فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة

(١) المراد بقوله: (جُمْلَةٌ) ما رُكَّبَ تركيبًا إسناديًا، وسيأتي في كلام الشارح - رحمه الله -.

على آخره، منع من ظهورها الحكاية، لأننا نحكي الجملة كما هي.

وكذلك (ضَرَبْتُ الشَّعْرَ بِاسْمٍ)، نقولُ في إعرابه: (ضَرَبْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(الشَّعْرُ بِاسْمٍ): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخره، منع من ظهورها الحكاية.

كذلك (مَرَرْتُ بِتَابَطٍ شَرًّا)، نقولُ في إعرابه: (مَرَرْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(الباء): حرفٌ جرٌّ، و(تَابَطٍ شَرًّا): اسمٌ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخره، منع من ظهورها الحكاية، وهلمَّ جرًّا.

قوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ خبره محذوفٌ، والتَّقديرُ: (مِنْهُ مَا رُكِّبَ بِمَزَجٍ) يعني: والذي رُكِّبَ بمزجٍ، أي: بِخَلْطٍ، بحيثُ تُخْلَطُ الكلمتان حتَّى تكونا كلمةً واحدةً، والمقصود ما رُكِّبَ تركيبًا مزجيًّا.

ومثال ما رُكِّبَ تركيبًا مزجيًّا قولهم: (بَعْلَبَكُّ): اسمٌ مكانٍ، و(حَضَرَ مَوْتُ): اسمٌ مكانٍ أيضًا، و(مَعْدِيكَرِب): اسمٌ رجلٍ، وهذا المركَّبُ تركيبًا مزجيًّا يُعْرَبُ بالحركات على آخره، لكنَّه يُعْرَبُ إعرابَ ما لا ينصرفُ، فتقول مثلًا: (هذه بَعْلَبَكُّ)، و(سَكَنْتُ بَعْلَبَكَّ)، و(مَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ).

وتقولُ في إعراب: (هذه بَعْلَبَكُّ)، (هذه): مبتدأٌ، و(بَعْلَبَكُّ): خبرُ المبتدأ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخره، وفي (سَكَنْتُ بَعْلَبَكَّ): (بَعْلَبَكَّ): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ، وفي (مَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ): (بَعْلَبَكَّ): مجرورٌ بالباء، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرة، لأنَّه اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له من الصَّرفِ التَّركيبُ المزجيُّ.

إِذَنْ: المركَّبُ تركيبًا مزجيًّا، يُعَرَّبُ إعرابَ الاسم الذي لا ينصرف، فيُعَرَّبُ بحركاتٍ على آخره، إِلَّا أَنَّهُ يُجَرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة.

قوله: «ذا»: الإشارةُ تعودُ إلى أقربِ مذكورٍ، وهو المركَّبُ تركيبًا مزجيًّا، ومحلُّها من الإعرابِ مبتدأ.

و«إِنْ»: شرطيةٌ، وفعلُ الشرطِ (تَمَّ).

و«بِغَيْرِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(تَمَّ).

و«وَيْهِ»: مضافٌ إليه.

و«أُعْرِبَا»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله، وهو جوابُ الشرطِ الذي هو (إِنْ)، والتَّقديرُ: (ذَا إِنْ تَمَّ بِغَيْرِ وَيْهِ أُعْرِبَا).

وقوله: «ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا»: يعني: وَإِنْ خُتِمَ المركَّبُ تركيبًا مزجيًّا بـ(وَيْهِ) بُنِيَ، وعَرَفْنَا هذا مِنْ حُكْمِهِ عليه، لَأَنَّهُ إِذَا خُتِمَ بِغَيْرِ (وَيْهِ) أُعْرِبَ، فمفهومه وَإِنْ خُتِمَ بـ(وَيْهِ) بُنِيَ، لَأَنَّ المفهومَ يَثْبُتُ له نقيضُ الحُكْمِ المنطوق، فَإِنْ تَمَّ بـ(وَيْهِ) فَإِنَّ المشهورَ عند النَحْوِيِّينَ -وإن كان في المسألة خلافٌ- أن يكونَ مبنيًّا على الكسر، لَأَنَّ أَصْلَ (وَيْهِ): اسمُ فعلٍ، وأَسْمَاءُ الأفعالِ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ، مثاله: (سَيِّوَيْهِ) ومعناه بالفارسيَّة: رائحةُ التَّفَاحِ، وهو اسمٌ مركَّبٌ تركيبًا مزجيًّا مبنيٌّ على الكسر، فتقول: (هذا سَيِّوَيْهِ، وَأَكْرَمْتُ سَيِّوَيْهِ، وَمَرَرْتُ بِسَيِّوَيْهِ)، فالأولى مَبْنِيَّةٌ على الكسرِ في محلِّ رفعٍ، والثانية مَبْنِيَّةٌ على الكسرِ في محلِّ نصبٍ، والثالثة مَبْنِيَّةٌ على الكسرِ في محلِّ جرٍّ.

فالخلاصة: أَنَّ الاسمَ إِذَا خُتِمَ بـ (وَيْهِ)، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ كـ: (سَيَبَوِيهِ)، ومثله: (خَالَوِيهِ) اسمُ رجلٍ مَرْكَبٌ مِنْ (خَالٍ)، وَمِنْ (وَيْهِ)، كذلك (نِفْطَوِيهِ) مَرْكَبٌ مِنْ (نِفْطٍ)، وَ (وَيْهِ)، وهو مِنْ علماء النَّحْوِ^(١)، وقد هجاه بعضهم فقال:

أَفَّ عَلَى النَّحْوِ وَأَرْبَابِهِ مُذْ صَارَ مِنْ أَرْبَابِهِ نِفْطَوِيهِ
أَحْرَقَهُ اللَّهُ بِنِصْفِ اسْمِهِ وَصَيَّرَ الْبَاقِي ضَرَاخًا عَلَيْهِ^(٢)

قوله: (نِصْفِ اسْمِهِ)، أي: (نِفْطٍ)، وقوله: (الْبَاقِي)، أي: (وَيْهِ) يعني: يتوجَّع.

وخلاصةُ التَّقْسِيماتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ - رحمه الله -:

أَوَّلًا: قَسَمَ الْعَلَمَ إِلَى مَنْقُولٍ وَمُرْتَجَلٍ؛ وَالْمَنْقُولُ يَكُونُ مِنْ مَصْدَرٍ، وَاسِمِ جَنْسٍ، وَاسِمِ مَفْعُولٍ، وَاسِمِ فَاعِلٍ، وَصِيغَةً مَبَالِغَةٍ، وَمِنْهُ الْمَنْقُولُ مِنَ الْفِعْلِ، مِثْلُ: (شَمَّرَ)، وَ (يَزِيدُ).

وَالْمُرْتَجَلُ هُوَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ بِهِ قَبْلَ الْعَلَمِ، مِثْلُ: (سُعَادَ)، وَ (أُدَدَ)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ (زَيْنَبَ)، وَ (مَرِيَمَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَا فَائِدَةَ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَنْقُولِ وَالْمُرْتَجَلِ، وَإِنَّمَا الْفَائِدَةُ أَنَّ تَعْرِفَ أَنَّهُ مَنْقُولٌ وَمُرْتَجَلٌ، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَنْقُولِ إِذَا نُقِلَ مِنْ اسْمِ فَاعِلٍ، فَقَدْ

(١) هو إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي العتكي، أبو عبد الله، إمام في النحو، وكان فقيهاً، رأساً في مذهب داود، وُلِدَ بِوِاسِطَ، وَمَاتَ بِبَغْدَادَ، وَكَانَ يُؤَيِّدُ مَذْهَبَ سَيَبَوِيهِ فِي النَّحْوِ فَلَقِبُوهُ (نِفْطَوِيهِ)، تَوَفَّى سَنَةَ (٣٢٣هـ)، انظر الأعلام للزركلي (١/ ٦١).

(٢) هذان البيتان لابن دريد الأزدي صاحب الجمهرة مع بيتين آخرين في ملحقات ديوانه (ص: ١٤٠).

يكونُ فيه فائدةٌ بالنسبةِ لأسماءِ الله تعالى وأسماءِ الرَّسولِ ﷺ، وهو أنَّه دالٌّ على المعنى الذي اشتقَّ منه.

ثانيًا: قَسَمَهُ إلى جملةٍ، وإلى مُرَكَّبٍ؛ وإنْ شئتَ فَقُلْ: إلى مُرَكَّبٍ تركيبَ جملةٍ، ومُرَكَّبٍ تركيبَ مزجٍ، والأوَّلُ يُسمَّى تركيبَ الإسناد، والثَّاني يُسمَّى تركيبَ المزجِ، والمُرَكَّبُ من جملةٍ يكونُ من جملةٍ اسميَّةٍ، ويكونُ من جملةٍ فعليَّةٍ، وكيفيَّةٍ إعرابها أنْ تُبْقِيَ الجملةَ على ما هي عليه محكيَّةً، وتُقدِّرَ علاماتِ الإعرابِ عليها تقديرًا، وتقول: مَنَعَ من ظُهورِها الحكايةُ.

أما التَّركيبُ المَزجِيُّ فذكر أنَّه يَنقَسِمُ إلى قِسمين:

■ الأوَّل: ما خَتِمَ بـ(وَيْهِ).

■ الثَّاني: ما لم يُخْتَمَ بها.

فما خَتِمَ بـ(وَيْهِ) فهو مَبْنِيٌّ على الكسرِ في جميعِ الحالات، وما لم يُخْتَمَ بها فهو مُعَرَّبٌ، إلَّا أنَّه يُجَرُّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ، لأنَّه اسمٌ لا ينصرفُ.

٧٨- وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ ك: (عَبْدُ شَمْسٍ)، وَ(أَبِي قُحَافَةَ)

الشرح

قوله: «شَاعَ»: بمعنى كَثُرَ.

وقوله: «الأَعْلَامِ»: جمع عَلَمٍ.

وقوله: «ذُو الْإِضَافَةِ»: أي: صاحب الإضافة، وهو المركَّبُ الإضافيُّ، ك: (عَبْدُ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةَ).

وهذا الذي قاله المؤلف -رحمه الله- واضح لا يحتاج إلى بيان، ف(عبد الله، وعبد الرحمن، وعبد شمس، وأبو قحافة)، وما أشبه ذلك كثير، ولكنه أراد من هذين المثالين أن يُبين أنَّ العَلَمَ ذا الإضافة يكون إعرابه على الجزء الأول بحسب العوامل، وجزؤه الثاني يُعَرَّبُ مجروراً بالإضافة، هذا مراد المؤلف -رحمه الله-.

وقوله: «كَعَبْدِ شَمْسٍ»: هو ابنُ منافٍ، لأنَّ منافاً له أربعة أولاد: هاشم، والمطلب، ونوفل، وعبد شمس، هؤلاء الأربعة إخوة، لكن بني هاشم، وبني المطلب متناصرون فيما بينهم، ولهذا انضمَّ بنو المطلب إلى بني هاشم حين حاصرت قُرَيْشُ بني هاشم في الشَّعْبِ حين دعوة الرسول -عليه الصَّلَاة والسَّلَام-.

وفي ذلك يقول أبو طالبٍ في لامِيَّته المشهورة التي قال عنها ابنُ كثير -رحمه الله-: إِنَّهَا أَبْلَغُ مِنَ الْمَعْلَقَاتِ السَّبع التي علَّقها العربُ في الكعبة، قال فيها:

جَزَى اللَّهُ عَنَّا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا عُقُوبَةَ شَرِّ عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ^(١)

لأنهم بنو عمّهم، ومع ذلك صاروا مع قريش عليهم.

لكن لو قال قائل: هل يجوز أن ننسب إلى عبد شمس من كان من ذريته بهذا التركيب فنقول: فلان من بني عبد شمس، أو لا يجوز؟

الجواب: يجوز، لأن هذا من باب الخبر، وليس من باب الإنشاء، وفرق بين الخبر وبين الإنشاء، لكن لو كان عبد شمس أمانا الآن لقلنا: غير الاسم، أما وقد مات فلا، لأنه لا يمكن التّغيير، ولكن يجوز النسب إليه، ولهذا كان الرسول -عليه الصّلاة والسّلام- يرتجز يوم حنين، ويقول:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ^(٢)

فيتنسب إلى جدّه مع أنّه يُقال عنه: عبد المطّلب.

قوله: «وَأَبِي قُحَافَةَ»: هو والد أبي بكر الصّدّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهنا قال: (كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةَ) لأنّ المثال الأوّل: الجزء الأوّل منه يُعَرَّبُ بالحركات، والجزء الثّاني منه مُعَرَّبٌ منصرفٌ.

وأما المثال الثّاني: فالجزء الأوّل منه يُعَرَّبُ بالحروف، والجزء الثّاني منه مُعَرَّبٌ غير منصرفٍ.

(١) انظر البيت في البداية والنهاية (٢/٢٥٤)، والسيرة الحلبية (٢/٢٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم (٢٨٦٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، رقم (١٧٧٦).

- ٧٩- وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهُوَ عَمٌّ
٨٠- مِنْ ذَاكَ: (أُمٌّ عَرِيْطٌ) لِلْعَقْرِ، وَهَكَذَا (تُعَالَةُ) لِلتَّغْلِبِ

الشرح

قوله: «وَضَعُوا»: الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْعَرَبِ، لِأَنَّهُمْ هُمُ أَهْلُ الْكَلَامِ، وَأَهْلُ الصِّيَاغَةِ، وَلَيْسَ عَائِدًا عَلَى النُّحَاةِ، لِأَنَّ النُّحَاةَ غَالِبُهُمْ مُوَلَّدُونَ، لَا يَمْلِكُونَ أَنْ يَضَعُوا شَيْئًا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالَّذِي يَمْلِكُ ذَلِكَ هُمُ الْعَرَبُ.

و«عِلْمٌ»: أَصْلُهَا: (عَلِمًا)، لَكِنْ حُذِفَتِ الْأَلْفُ، إِمَّا عَلَى لُغَةِ رَبِيعَةَ الَّذِينَ يَقِفُونَ عَلَى الْمَنْصُوبِ بِدُونِ أَلْفٍ، وَإِمَّا لِحُضُورَةِ الشَّعْرِ.

وقوله: «وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ»: يَعْنِي: وَضَعَ الْعَرَبُ لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمًا، فَالْعِلْمُ الَّذِي تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ أَوَّلَ هَذَا الْبَابِ هُوَ الْعِلْمُ الشَّخْصِيُّ، وَالَّذِي يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ الْآنَ هُوَ الْعِلْمُ الْجِنْسِيُّ.

قوله: «كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌّ»: أَي: كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ فِي الْلَفْظِ، يَعْنِي: فِي الْأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ يُعْطَى حَكَمَ الْعِلْمِ الشَّخْصِيِّ، لَكِنْ فِي الْمَعْنَى يَعْْمُ، لَكِنْ مَا الْأَحْكَامُ اللَّفْظِيَّةُ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا؟

الجواب: كُلُّ مَا يُؤَوَّلُ فِيهِ الْعِلْمُ الشَّخْصِيُّ فَهُوَ يُؤَوَّلُ فِيهِ الْعِلْمُ الْجِنْسِيُّ، مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مِنْ مَوَاقِعِ الصَّرْفِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ اللَّفْظِيِّ، مِثْلُ: (قِتَادَةٌ)، فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ، فَإِذَا جَاءَنَا عِلْمٌ جِنْسٍ فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ، فَإِنَّا

نَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّ حُكْمَهُ اللَّفْظِيَّ كَحُكْمِ عِلْمِ الشَّخْصِ، وَكَذَلِكَ يَصِحُّ
مَجِيءُ الْحَالِ مِنْهُ ^(١)، أَي: مِنْ عِلْمِ الْجِنْسِ كَمَا يَصِحُّ مِنْ عِلْمِ الشَّخْصِ، كَذَلِكَ
يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ ^(٢)، كَمَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِعِلْمِ الشَّخْصِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَجَمِيعُ الْأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ الَّتِي تَثْبُتُ لِعِلْمِ الشَّخْصِ تَثْبُتُ لِعِلْمِ الْجِنْسِ،
لَكِنَّهُ فِي الْمَعْنَى لَيْسَ كَعِلْمِ الشَّخْصِ، لِأَنَّ عِلْمَ الشَّخْصِ يُعَيِّنُ شَخْصًا بَعِيْنَهُ، أَمَّا
عِلْمُ الْجِنْسِ فَهُوَ أَعَمُّ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَهُوَ عَمٌّ).

و«عَمٌّ»: أَصْلُهَا: (أَعَمُّ) اسْمُ تَفْضِيلٍ، لَكِنْ حُذِفَتْ مِنْهَا الْهَمْزَةُ لِلتَّخْفِيفِ
كَ(خَيْرٍ)، وَ(شَرٍّ)، أَصْلُهَا: (أَخْيَرُ)، وَ(أَشْرُّ)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (عَمٌّ) هُنَا فِعْلًا
مَاضِيًا، يَعْنِي: لَيْسَتْ اسْمُ تَفْضِيلٍ، أَي: وَهُوَ عَمٌّ الْأَفْرَادَ بِخِلَافِ الْعِلْمِ
الشَّخْصِيِّ.

إِذْنُ: الْعِلْمُ الشَّخْصِيُّ لَهُ حَكْمَانِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ.

فَاللَّفْظِيُّ: مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ أَوَّلًا مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّفْظِ كَعَدَمِ الْإِنْصِرَافِ ^(٣)،
وَجَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ بِهِ، وَمَجِيءِ الْحَالِ مِنْهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْمَعْنَوِيٌّ: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، فَهُوَ (اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عِلْمُهُ).

وَالْعِلْمُ الْجِنْسِيُّ أَيْضًا لَهُ حَكْمَانِ: حَكْمٌ لَفْظِيٌّ كَحُكْمِ عِلْمِ الشَّخْصِ تَمَامًا،
وَمَعْنَوِيٌّ: كَالنَّكَرَةِ، فَهُوَ فِي الْمَعْنَى كَالنَّكَرَةِ، لِأَنَّهُ يَعُمُّ جَمِيعَ الْأَفْرَادِ، وَلَا يَخْتَصُّ
بِفَرْدٍ وَاحِدٍ.

(١) يَعْنِي: مُتَأَخِّرَةً عَنْهُ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا).

(٢) أَي: بِلاَ احتِياجٍ إِلَى مَسَوِّغٍ، تَقُولُ: (أُسَامَةُ مُقْبِلٌ).

(٣) وَذَلِكَ إِذَا أُضِيفَ سَبَبٌ آخَرٌ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ.

قوله: «مِنْ ذَاكَ»: أي: من عَلمِ الأجناس.

قوله: «أُمُّ عَرِيْطٍ لِلْعَقْرَبِ»: العقربُ معروفةٌ، وكلمةُ (عَقْرَب) اسمُ جنسٍ، لكن (أُمُّ عَرِيْطٍ) هذه عَلمٌ جنسٍ، وليست اسمُ جنسٍ، فإذا قلت: (لَدَغْتَنِي عَقْرَبٌ)، فهذا اسمُ جنسٍ.

وإذا سألك سائلٌ: ما الذي أصابك؟

قلت: (أَصَابَتْنِي أُمُّ عَرِيْطٍ)، فهذا عَلمٌ جنسٍ.

لكن (أُمُّ عَرِيْطٍ) من أيِّ العقارب؟ تقول: هذا عَلمٌ على الجنسِ عموماً، يعني: كأننا تخيلنا أنَّ الجنسَ شيءٌ قائمٌ، ووضعنا له عَلمًا هو (أُمُّ عَرِيْطٍ)، لكن النكرة، أو اسم الجنس هو (عَقْرَب)، ولا نتخيل أنَّ هناك مجموعةً، أو الجنسُ كُلُّهُ سَمِيناه بهذا الاسم، فإذا قلنا: (عَقْرَب)، فيعني: واحدةً من العقارب، هذا هو الفرقُ بين عَلمِ الجنس، وبين اسمِ الجنس.

قوله: «وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلتَّعَلَبِ»: التَّعَلَبُ حيوانٌ معروفٌ بالمكر والخداع والروغان، فإذا لحقته وأدركته انحرف بسرعة، وإذا هو وراءك بمسافة بعيدة، فد (تُعَالَةُ): عَلمٌ على جنس التَّعَالِب، كأنَّ هذا الجنسَ شيءٌ متشخصٌ وضعنا له عَلمًا هو (تُعَالَةُ)، وحينئذٍ تقول مثلاً: (جاء تُعَالَةُ مقبلاً)، بضمة واحدة فقط، ولا تقل: (تُعَالَةُ) بالتَّوِين، لأنَّ حكمه حكمُ عَلمِ الشَّخص، ففيه الآن عَلمِيَّةٌ وتأنيتٌ، فيُمنَعُ من الصَّرف كعَلمِ الشَّخص، و(مُقْبلاً): حالٌ، وصحَّت الحالُ مِنْ (تُعَالَةُ)، لأنَّه مَعْرِفَةٌ، فكانَّه عَلمٌ شخصٍ، ولا أقول: (جاء تَعَلَبٌ مقبلاً)، لأنَّ هذا خطأ، بل أقول: (تَعَلَبٌ) بالتَّوِين، لأنَّه اسمُ جنسٍ، لا عَلمُ جنسٍ،

ولا أقول: (مقبلاً)، بل أقول: (مقبلاً)، لأنَّ (تُعَلَّب) ليس عَلَماً، بل هو اسمُ جنسٍ، واسمُ الجنسِ حُكْمُهُ حَكْمُ النِّكَرَةِ لفظاً ومعنىً.

وهل (دجاجة) عَلَمٌ جنسٍ، أو أنَّها اسمُ جنسٍ؟

الجواب: هي اسمُ جنسٍ، ولهذا تقولُ: (عندي دجاجةٌ كبيرةٌ)، ولا تقولُ: (عندي دجاجةٌ كبيرة)، واسمُ الجنسِ - كما سبق - حُكْمُهُ حَكْمُ النِّكَرَةِ لفظاً ومعنىً.

٨١- وَمِثْلُهُ: (بَرَّةٌ) لِلْمَبْرَةِ كَذَا (فَجَارٍ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَةِ

الشرح

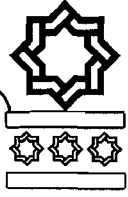
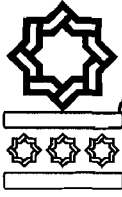
عَلَمُ الْجِنْسِ السَّابِقِ عَلَمُ جِنْسٍ لِلْمَحْسُوسِ، كَالْحَيَوَانِ مَثَلًا، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْآخِرُ فِي قَوْلِهِ: (وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ) عَلَمُ جِنْسٍ لِلْمَعْقُولِ أَي: (لِلْمَعْنَى)، وَ(الْمَبْرَةُ) مُصَدَّرٌ مِمِّيٌّ، وَهِيَ كَلِمَةٌ مُطْلَقَةٌ نَكْرَةً، لَكِنْ وَضَعُوا هَذَا الْمَعْنَى عَلَمًا سَمَّوْهُ (بَرَّةً)، تَقُولُ مَثَلًا: (شَمَلْتَنِي بَرَّةٌ زَيْدٍ وَاسِعَةً)، وَقُلْنَا: (بَرَّةٌ زَيْدٍ وَاسِعَةً)، لِأَنَّ (بَرَّةً) عَلَمٌ عَلَى هَذَا الْجِنْسِ مِنَ الْمَعْنَى، وَلِهَذَا جَاءَتْ مِنْهَا الْحَالُ.

فَالْمَهْمُ: أَنَّ عَلَمَ الْجِنْسِ يَكُونُ لِلْمَحْسُوسَاتِ ذَاتِ الْأَجْسَامِ، وَيَكُونُ أَيْضًا لِلْمَعْقُولَاتِ ذَاتِ الْمَعْنَى.

قَوْلُهُ: «فَجَارٍ»: أَي: كَذَلِكَ هِيَ أَيْضًا عَلَمٌ، لَكِنَّهَا لِلْفَجْرَةِ، لَا لِلْفَجْرَةِ، لِأَنَّ (الْفَجْرَةَ) جَمْعُ: (فَاجِرٍ) مِثْلُ: (كَمَلَةٍ) جَمْعُ: (كَامِلٍ)، لَكِنْ لِلْفَجْرَةِ الَّتِي هِيَ الْمَعْنَى، يَعْنِي: الْفَجُورُ، وَضَعُوا هَذَا (فَجَارٍ)، كَأَنَّ الْمَعْنَى شَيْءٌ قَائِمٌ، وَضَعْنَا لَهُ اسْمَ (فَجَارٍ) عَلَمًا عَلَيْهِ بَدَلًا مِنَ الْفَجْرَةِ.

وَهَذَا النَّوعُ -أَعْنِي: عَلَمُ الْجِنْسِ- فِي الْمَعْنَى أَغْمَضُ مِنْهُ فِي ذَوَاتِ الْأَجْسَامِ، لِأَنَّ ذَوَاتِ الْأَجْسَامِ وَاضِحَةٌ بَيِّنَةٌ، وَأَمَّا هَذِهِ فَلَا يَكَادُ الْإِنْسَانُ يُفَرِّقُ بَيْنَ (الْفَجَارِ)، وَ(الْفَجْرَةِ) مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّ عُلَمَاءَ النَّحْوِ يَسْتَدِلُّونَ لِذَلِكَ بِأَنَّ (فَجَارٍ) تَجْرِي عَلَيْهَا أَحْكَامُ الْعَلَمِ اللَّفْظِيَّةِ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ عَلَمٍ لَمْ تَجْرِ عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ اللَّفْظِيَّةُ لِلْعَلَمِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي جَعَلَهُمْ يَجْعَلُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ عَلَمًا لَجِنْسِ الْمَعْنَى.

وعلى كُلِّ حالٍ أهمُّ ما عندنا نحن معرفةُ ما هو العَلَمُ؟ وما إعرابُه؟ وما
أنواعُه؟ وهل يكونُ في المألوفاتِ، أو في المألوفاتِ وغيرها؟ هذا أهمُّ شيءٍ،
وكذلك معرفةُ العَلَمِ الجِنسيِّ الحِسِّيِّ، والعَلَمِ الجِنسيِّ المعنويِّ، من أجل أن
يُعْطَى هذا العَلَمُ أحكامَ العَلَمِ الشَّخصيِّ في اللفظ.



اسم الإشارة

قوله: «اسم الإشارة» اسم الإشارة هو أحد أنواع المعارف، لأن المعارف ستة: الضمير، والعلم، والإشارة، والاسم الموصول، والمحلى ب(أل)، والسادس: دائر بينها، وهو ما أضيف إلى واحد من هذه الأنواع الخمسة.

واسم الإشارة يكون في المرتبة الثالثة في التعريف، لأن أعرف المعارف هو الضمير، إلا اسم (الله)، فهو أعرف المعارف، ويليه العلم، ويليه اسم الإشارة.

واسم الإشارة هو ما دل على مُشارٍ إليه، والمُشار إليه هو المُعيّن عن طريق الإشارة، فالعلم يُعيّن مسماه عن طريق التسمية، وهذا عن طريق الإشارة، أقول لك مثلاً: (هذا المصباح)، فأنا عيّنته لك بالإشارة، فصار (المصباح) الآن معرفة، لأنني عيّنته بالإشارة، وهو دون العلم، ودون الضمير.

ثم إن اسم الإشارة يختلف باختلاف المُشار إليه، فقد يكون المُشار إليه مفرداً مؤنثاً أو مذكراً، وقد يكون مثنى مؤنثاً، أو مذكراً، وقد يكون جمعاً مؤنثاً، أو مذكراً، فالأقسام إذن ستة: مفرد مذكر، ومفرد مؤنث، ومثنى مذكر، ومثنى مؤنث، وجمع مذكر، وجمع مؤنث، وكل هذه الأقسام بيّنها المؤلف - رحمه الله - ولذا قال:

٨٢- بِـ (ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرُ

بـ (ذِي) وَ (ذِهِ) (تِي) (تَا) عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ

الشرح

قوله: «بـ (ذَا)»: مُتَعَلِّقٌ بـ (أَشْرُ)، يعني: أَشْرُ بهذا اللفظ (ذَا) لمفردٍ مُذَكَّرٍ، فـللمفردِ المُذَكَّرِ يُشَارُ إليه بـ (ذَا)، فيَقَالُ: (هذا رجلٌ)، و (هذا قَلَمٌ)، و (هذا مَسْجِدٌ)، و (هذا عِلْمٌ)، و (هذا خيرٌ)، فكلُّ مفردٍ مُذَكَّرٍ سواء أكان أعيانًا، أم أوصافًا، جمادًا أم حيوانًا، أم غير ذلك، فإنه يُشَارُ إليه بـ (ذَا)، وتأتي (ها) التَّنبِيهَ مع (ذَا)، فيَقَالُ: (هذا)، لكن اسم الإشارة هو (ذَا) فقط.

قوله: «بِذِي، وَذِهِ، تِي، تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ»: أَكْثَرُوا من اسم الإشارة لِلْأُنْثَى، وما أدري لِمَ؟ لكن يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ أَكْثَرُوا مِنْ ذَلِكَ لِبِلَادَتِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فاسمُ الإشارةِ للمؤنَّثِ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ:

الأولى: (ذِي)، تقولُ: (هَذِي هُنْدُ).

الثَّانِيَّةُ: (ذِهِ)، تقولُ: (هَذِهِ هُنْدُ)، و (هَذِهِ عَائِشَةُ)، وفي (ذِهِ) ثَلَاثُ لُغَاتٍ،

يُقَالُ: (ذِهِ، وَذِهِ، وَذِهِي)، فتكون الهاءُ على هذا ساكنةً، ومكسورةً، ومكسورةً بِإِشْبَاعٍ.

الثَّالِثَةُ: (تِي) اسمُ إشارةٍ للمؤنَّثِ أَيْضًا، تقولُ: (تِيكَ الْمَرْأَةُ امْرَأَةٌ ذَاتُ

دِينٍ)، فتشير إليها بـ (تِي)، أو تقولُ: (تِي امْرَأَةٌ دِينِيَّةٌ).

الرَّابِعَةُ: (تَا) بالألف بدلاً عن الياء اسمُ إشارةٍ، تقولُ: (تَا هُنْدُ)، يعني: هذه هندُ.

وقوله: «عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ»: يعني: ولا تُشَرِّ لمذكَّرٍ بهذه الألفاظِ الأربعة، فصارت أسماءُ الإشارةِ للأنثى أربعةً، وهي: (ذِي، وَذِهِ، وَتِي، وَتَا)، وأكثرُها استعمالاً (ذِهِ)، و(تِي)، فما أكثر: ﴿تِلْكَ ءَايَاتُ﴾ [البقرة: ٢٥٢] في القرآن، و﴿تِلْكَ أَرْسُلُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] في القرآن، وتقول: (هذه امرأةٌ)، وما أشبه ذلك.

٨٣ - (وَذَانِ)، (تَانِ) للمثنى المرتفع، وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ)، (تَيْنِ) اذْكَرُ تُطْعُ

الشرح

قوله: «ذَانِ»: للمثنى المذكور.

و«تَانِ»: للمثنى المؤنث، فالمثنى المذكور يُشارُ إليه في حال الرفع ب(ذَانِ)، وفي سواه ب(ذَيْنِ).

قوله: «فِي سِوَاهُ»: أي: سوى المرتفع، وهو المنصوبُ والمجرورُ، يُقالُ فيه: (ذَيْنِ)، فيقالُ: (هَذَيْنِ)، تقولُ: (هَذَانِ رَجُلَانِ)، وتقولُ: (إِنَّ هَذَيْنِ رَجُلَانِ)، وتقولُ: (مَرَرْتُ بِهِذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ)، فالأولى مرفوعةٌ، والثانية منصوبةٌ، والثالثة مجرورةٌ.

لكن مع ذلك لا تقلُ: مرفوعةٌ ومنصوبةٌ ومجرورةٌ، بل قلُ: مَبْنِيَّةٌ في محلِّ رفع، ومَبْنِيَّةٌ في محلِّ جرٍّ، ومَبْنِيَّةٌ في محلِّ نصبٍ، وتُبنى على الألف في حال الرفع، وتُبنى على الياء في حال النصب والجرِّ.

فتقولُ في إعراب (هذان) من قولك: (هذان رجلان): (ها): للتنبية، و(ذَانِ): مبتدأ مَبْنِيٌّ على الألف في محلِّ رفع، والنون تُشبه النون الواقعة عَوْضًا عن التنوين في الاسم المفرد، ولا تقلُ هنا: إِنَّهَا عَوْضٌ عن التنوين في الاسم المفرد، لأنَّ الاسمَ المَفْرَدَ من اسم الإشارة لا يُنَوَّن.

وتقولُ في (ذَيْنِ): في المثالين السَّابِقَيْنِ: (ذَيْنِ): اسمُ إشارة مَبْنِيٌّ على الياء في محلِّ نصبٍ إن كان منصوبًا، أو في محلِّ جرٍّ إن كان مجرورًا.

قوله: «تَانِ»: أي: ويُشارُّ إلى المثنى المؤنَّث بـ(تَانِ) في حال الرَّفع، وفي النَّصب والجرِّ بـ(تَيْنِ)، ويدخُلُ عليه هاءُ التَّنبيه، فيُقَالُ: (هَاتَانِ)، و(هَاتَيْنِ)، مثاله: تقولُ: (هَاتَانِ امرأتَانِ)، وتقولُ: (إِنَّ هَاتَيْنِ امرأتَانِ)، وتقولُ: (مَرَزْتُ بهَاتَيْنِ المرأتَيْنِ)، مبنيةً على الألفِ في محلِّ رفعٍ في المثال الأول، وعلى الياءِ في محلِّ نصبٍ في المثال الثاني، وعلى الياءِ أيضًا في محلِّ جرٍّ في المثال الثالث.

والخلاصة: أنَّ المثنى له في حال الرَّفع لفظان، هما: (ذَانِ) للمذكر، و(تَانِ) للمؤنَّث، وفي حال النَّصب والجرِّ أيضًا لفظان، هما: (ذَيْنِ) للمذكر، و(تَيْنِ) للمؤنَّث.

٨٤- وَبِ(أُولَى) أَشْرُ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أُولَى،.....

الشرح

قوله: «وَبِأُولَى أَشْرُ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا»: معنى الإطلاق هنا يعني: للمذكر والمؤنث، أي: يُشار للمذكر الجمع بـ(أُولَى)، وللمؤنث الجمع بـ(أُولَى) أيضًا، فصار (أُولَى) للجمع: المذكر، والمؤنث.

قوله: «وَالْمَدُّ أُولَى»: أي: المدُّ أُولَى من القصر، وأفادنا أن (أُولَى) فيها لغتان: (أُولَاءِ) و(أُولَى)، و(أُولَاءِ) أُولَى مِنْ (أُولَى)، فتقول مثلاً: (هَؤُلَى قَوْمٌ صالحون) بالقصر، وتقول: (هَؤُلَاءِ قَوْمٌ صالحون) بالمد، والمقصورة مَبْنِيَّةٌ على السكون، والممدودة مَبْنِيَّةٌ على الكسر، قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلَاءِ لَضَالُّونَ﴾ [المطففين: ٣٢]، فقال: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ بالمد، ولم تأت في القرآن إلَّا ممدودة، لأنَّ القرآن أتى باللُّغة الفُصحى.

وبهذا نَعْرِفُ أَنَّ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ تَكُونُ لِلْمَفْرَدِ الْمَذْكَرِ وَلِلْمَفْرَدِ الْمُؤنَّثِ، وَلِلْمثنَى الْمَذْكَرِ، وَلِلْمثنَى الْمُؤنَّثِ، والخامس: الجمع، والجمع ليس له إلَّا لَفْظَةٌ واحدةٌ، وهي: (أُولَى)، وفيها لغتان: القصر والمد، والمدُّ أُولَى.

٨٤- وَلَدَى الْبُعْدِ انْطَقَا ،.....

٨٥- بِ (الْكَافِ) حَرْفًا دُونَ لَامٍ، أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ -إِنْ قَدَّمْتَ (هَآ)- مُتَمَتِّعَةً

الشرح

قوله: «وَلَدَى الْبُعْدِ انْطَقَا بِالْكَافِ حَرْفًا»: يعني: عند البُعد، أي: بُعد المُشارِ إليه، سواء كان بُعدُه حَسْبِيًّا، أم بُعدُه مَعْنَوِيًّا، فَإِنَّهُ يُؤْتَى بِالْكَافِ، فتقول: (ذَاكَ الْكِتَابُ)، و(ذَاكَ الرَّجُلُ).

وقوله: «حَرْفًا»: يُبَيِّنُ أَنَّ الْكَافَ هُنَا لَيْسَتْ ضَمِيرًا، وَلَكِنَّهَا حَرْفٌ، فَإِذَا قُلْتَ: (ذَاكَ الرَّجُلُ بَعِيدٌ)، فَإِنَّ (ذَا): اسْمُ إِشَارَةٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ، وَلَا تَقُلْ: (ذَا): مُضَافٌ، و(الْكَافُ): مُضَافٌ إِلَيْهِ، لِأَنَّ الْكَافَ هُنَا كَمَا يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: حَرْفٌ، وَالْحَرْفُ لَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ.

قوله: «دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ»: يعني: يُؤْتَى بِالْكَافِ بِدُونِ لَامٍ، (أَوْ مَعَهُ) أي: مع اللَّامِ، فتقول: (ذَاكَ رَجُلٌ)، بِدُونِ لَامٍ، وتقول: (ذَلِكَ رَجُلٌ) بِاللَّامِ.

قوله: «وَاللَّامُ -إِنْ قَدَّمْتَ هَآ- مُتَمَتِّعَةً»: يعني: أَنَّ اللَّامَ تَمَتَّعُ إِذَا قَدَّمْتَ (هَآ) الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ، وَالَّتِي تَأْتِي قَبْلَ اسْمِ الْإِشَارَةِ، فَإِذَا قَدَّمْتَهَا امْتَنَعَتِ اللَّامُ، فَلَا تَقُلْ: (هَذَاكَ الرَّجُلُ قَائِمٌ)، بَلْ قُلْ: (ذَلِكَ الرَّجُلُ قَائِمٌ)، أَوْ قُلْ: (هَذَاكَ الرَّجُلُ قَائِمٌ).

إِذْنُ الصُّورِ ثَلَاثٌ: صَوْرَتَانِ جَائِزَتَانِ، وَصُورَةٌ مُتَمَتِّعَةٌ، فَ(هَذَاكَ، وَذَلِكَ)

جائزتان، و(هَذَا لِكَ) لا تجوزُ.

فإن قيل: لماذا؟ قلنا: لأنَّك إذا أَتَيْتَ بِاللَّامِ مع (هَا) التَّنْبِيهِ فقد يلتبس علينا أن تكونَ اللَّامُ جَارَّةً، فتَكُونُ وما بعدها خبرًا، فكأنَّكَ قلتَ: (هَذَا لِكَ)، فَيَشْتَبِهُ أن تكونَ اللَّامُ جَارَّةً، خصوصًا إذا لم تُشَكَّلْ، وقالوا أيضًا: لكثرة الزوائد، لأنَّه إذا جاءتِ اللَّامُ والكافُ وها التَّنْبِيهِ صار عندنا ثلاثُ زوائدَ، ولهذا قالوا: إنَّه لا يجوزُ أن تأتي اللَّامُ مع (هَا) التَّنْبِيهِ.

ونحن نرى أنَّ مثلَ هذه التَّعليلاتِ التي يُعَلِّلُ بها علماءُ النحو بعضها يكونُ واضحًا، وبعضها لا يكونُ واضحًا، ولذا يُكْتَفَى بأن يُقالَ: هكذا نَطَقَتِ العربُ.

قال بعضُ العلماءَ: المُشَارُ إليه إمَّا أن يكونَ قريبًا، أو متوسطًا، أو بعيدًا، فإن كان قريبًا لم تأتِ بِاللَّامِ ولا بالكافِ، فتقول: (هذا رجلٌ)، أو (ذا رجلٌ)، وإن كان متوسطًا أَتَيْتَ بالكافِ فقط، فتقول: (ذاك رجلٌ)، وإن كان بعيدًا أَتَيْتَ بالكافِ واللَّامَ، فتقول: (ذلك رجلٌ).

ولكن ظاهر كلام ابن مَالِكٍ - رحمه الله - أنَّ البُعْدَ مَرْتَبَةٌ واحدةٌ فقط، وأنَّه يُؤْتَى فيه بالكافِ وحدها فقط، أو بالكافِ واللَّامِ ما لم تَتَقَدَّمْ (هَا) اسمَ الإشارةِ، فإن تَقَدَّمتْ (هَا) فلا يجوزُ أن يُؤْتَى بِاللَّامِ.

بَقِيَ أنْ نقولَ: إنَّ الكافَ هنا لِلخِطَابِ - كما عرفنا - فهل يُرَاعَى فيها المَخاطَبُ، أو تكونُ على صورةٍ واحدةٍ؟ نقولُ: في هذا ثلاثُ لُغَاتٍ:

اللُّغَةُ الْأُولَى: أن يُرَاعَى فيها المَخاطَبُ، وَتَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِهِ.

اللغة الثانية: أن تكون بالفتح مُفْرَدَةً دائماً.

اللغة الثالثة: أن تكون بالفتح للمذكّر مفردة دائماً، وبالكسر للمؤنث مفردة دائماً.

اللغة الأولى - وهي الأفصح والأكثر - أن يُرَاعَى فيها المخاطب دائماً، فإذا كنتَ تخاطِبُ رجلاً فقل: (ذَلِكَ)، وإن كنتَ تخاطِبُ أنثى فقل: (ذَلِكَ)، وإن كنتَ تخاطِبُ مثنًى فقل: (ذُلُكُمَا)، وإن كنتَ تخاطِبُ جماعة ذكورٍ فقل: (ذُلُكُم)، وإن كنتَ تُخاطِبُ جماعة نساءٍ فقل: (ذُلُكُنَّ)، وهذا هو الأفصح، وهو الذي جاء في القرآن.

قال الله - تبارك وتعالى - في خطاب المفرد المذكّر - وهو كثيرٌ في القرآن -: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ٣٩]، يخاطبُ الرَّسُولَ ﷺ، وفي المفردة المؤنثة بالكسر يقولُ في قصة امرأة إبراهيم - عليه الصلاة والسلام -: ﴿قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الذاريات: ٣٠]، وفي قصة مريم: ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَىٰ هَيْنٍ﴾ [مريم: ٢١]، وفي المثنًى قال: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧]، وفي جمع المذكّر يقول: ﴿فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ﴾ [يونس: ٣٢]، وفي جمع المؤنث قال: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢].

ومن الأمثلة على هذه اللغة أن تشيرَ إلى مُثنًى مؤنثٍ مخاطباً مفرداً مذكراً، فتقول: (تَانِكَ امرأتان)، والعكس، فتخاطبِ مثنًى مؤنثاً مشيراً إلى مفردٍ مذكّرٍ، فتقول: (ذُلُكُمَا رجلٌ)، وتشيرُ إلى جماعةٍ إناثٍ مخاطباً جماعةٍ إناثٍ فتقول: (أُلُكُنَّ قَاتِمَاتٌ)، وتشيرُ إلى جماعةٍ إناثٍ مخاطباً جماعةً ذكورٍ فتقول: (أُلُكُم قَاتِمَاتٌ)،

فـ(أُلاء) لجماعة الإناث، والكاف والميم لجماعة الذكور، وتشيرُ إلى اثنين مخاطبًا واحدًا فتقول: (ذَانِكَ رَجُلَانِ)، قال الله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَنَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]، وتشيرُ إلى اثنتين مخاطبًا ثلاثة ذكور فتقول: (تَانِكمِ امرأتَانِ)، وتشيرُ إلى ثلاثة مخاطبًا ثلاثًا، فتقول: (أَلَيْكُنَّ رَجَالٌ)، وتشيرُ إلى أربعة مخاطبًا اثنين، أو اثنتين، فتقول: (أَلَيْكُما رَجَالٌ)، وتشيرُ إلى اثنين مخاطبًا اثنتين تقول: (ذَانِكِما)، وبالعكس تشيرُ إلى اثنتين مخاطبًا اثنين تقول: (تَانِكِما)... وهكذا، وهذا هو الأَفْصَحُ.

اللغة الثانية: أَنَّهَا بِالْإِفْرَادِ وَالْفَتْحِ دَائِمًا.

اللغة الثالثة: أَنْ تَكُونَ مَفْرَدَةً مَفْتُوحَةً لْجَمِيعِ الْمَذْكَرِ دَائِمًا، سواء أكان واحدًا أم اثنين أم جماعةً، فتقول: (ذَلِكَ الرَّجُلُ)، تخاطبُ واحدًا، وتقول: (ذَلِكَ الرَّجُلُ)، تخاطبُ اثنين، وتقول: (ذَلِكَ الرَّجُلُ)، تخاطبُ جماعةً، وفي المؤنث مفردةً مكسورةً دَائِمًا سواء أكان المخاطبُ واحدةً أم اثنتين أم أكثر.

٨٦- وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هَاهُنَا) أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً

٨٧- فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ(ثُمَّ) فُهُ، أَوْ (هَنَّا) أَوْ بِـ(هُنَالِكَ) انْطَقَنْ، أَوْ (هِنَّا)

الشرح

قوله: «وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هَاهُنَا) أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ»: يعني: أَنْ (هُنَا)، أَوْ (هَاهُنَا) يُشَارُ بِهِمَا إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ، فَتَقُولُ: (اجْلِسْ هُنَا) لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ، وَتَقُولُ: (اجْلِسْ هَاهُنَا)، كَذَلِكَ لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ، فَلِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ إِشَارَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: (هُنَا)، وَالثَّانِيَةُ: (هَاهُنَا).

قوله: «وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً فِي الْبُعْدِ»: أَي: إِذَا كَانَ بَعِيدًا فَصِلْ بِهِ الْكَافَ، فَتَقُولُ: (اجْلِسْ هُنَاكَ)، يَعْنِي: بَعِيدًا، وَ(اجْلِسْ هَاهُنَاكَ)، يَعْنِي: بَعِيدًا. ثُمَّ إِنَّ الْبُعْدَ قَدْ يَكُونُ بُعْدًا حَسِيًّا، وَقَدْ يَكُونُ بُعْدًا مَعْنَوِيًّا حَسَبَ السِّيَاقِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١١] وَهَذَا لِلْبُعْدِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً فِي الْبُعْدِ).

قوله: «بِثُمَّ فُهُ» يَعْنِي: انْطَقْ بِـ(ثُمَّ) لِلْبُعْدِ، فَيُقَالُ: (اجْلِسْ ثُمَّ) أَي: فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ، قَالَ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نِعْمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢٠]، وَمِنَ الْخَطَأِ الشَّائِعِ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ يَضْمُوا الثَّاءَ مِنْ (ثُمَّ)، فَيَقُولُونَ: (وَمِنْ ثُمَّ حَصَلَ كَذَا وَكَذَا)، وَهَذَا خَطَأٌ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: (وَمِنْ ثُمَّ) صَارَتْ (ثُمَّ) حَرْفَ عَطْفٍ، وَظَرَفُ الْمَكَانِ أَنْ يُقَالَ: (ثُمَّ).

وقوله: «فَهْ»: فِعْلُ أَمْرٍ، ومضارعُه: (يُفْهَوُ)، وماضيُه: (فَاهَ) أي: تَكَلَّمَ.

قوله: «أَوْ هُنَّا»: يعني: أو قُلْ في الإشارة للمكان البعيد: (هَنَّا).

والفرق بين (هَنَّا)، و(هَنَّا) أَنَّ (هَنَّا) أكثرُ حُرُوفًا مِنْ (هَنَّا)، فهي تزيدُ حرفًا واحدًا، وهو التَّضْعِيفُ في النُّونِ، قال العلماء: وزيادةُ المَبْنِيِّ تدلُّ على زيادةِ المعنى، وهذا في الغالب.

وقولنا: (في الغالب)، ليخرج به غيرُ الغالب، مثل: (شجرة)، فهي أكثرُ مَبْنِيٍّ مِنْ (شَجَرٍ)، ومع ذلك فـ(شَجَرٍ) أكثرُ معنى مِنْ (شجرة).

قوله: «أَوْ بِهِنَّالِكَ أَنْطِقَنَّ»: يعني: انطق بـ(هِنَّالِكَ) -باللَّامِ والكاف- للإشارة إلى المكان البعيد بدل (هَنَّا).

قوله: «هَنَّا... أَوْ هِنَّا» الأولى بفتحِ الهاءِ، والثانية بكسرِها، فصار (هَنَّا) فيها لغتان: الفَتْحُ والكُسْرُ، وكلاهما للإشارة إلى المكان البعيد.

وهنا مسألتان:

المسألة الأولى: هل اسمُ الإشارةِ مَبْنِيٌّ، أو مُعَرَّبٌ؟

والجواب: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وَسَبَقَ ذِكْرُهُ فِي كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ: (وَالْمُعْنَوِيُّ فِي مَتَى وَفِي هُنَّا).

المسألة الثانية: على أَيِّ شَيْءٍ يُبْنَى؟

والجواب: يُبْنَى عَلَى الْحَرَكَةِ الْمَسْمُوعَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ، فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَاءً، أَوْ أَلْفًا، فَعَلَى السَّكُونِ، فَإِذَا قُلْتَ: (هَـذِي هُنْدُ)، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ، وَإِذَا قُلْتَ: (هَـذِهِ هُنْدُ)، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكُسْرِ.

وإذا قلت: (ذَانِ قَاتِمَانِ) فَمَبْنِيٌّ عَلَى الْأَلْفِ، وإذا قلت: (مَرَرْتُ بِذَيْنِ)، فعلى الياء، إِذَنْ (ذَانِ)، و(تَانِ) مَبْنِيَّانِ عَلَى الْأَلْفِ فِي حَالِ الرَّفْعِ، وَعَلَى الْيَاءِ فِي حَالِ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، وَالنُّونُ حَرْفٌ جِيءَ بِهِ لِتَرْزِيهِ الْفِظْ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ عَوَضَ عَنْ التَّنْوِينِ فِي الْاسْمِ الْمَفْرَدِ، لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ غَيْرُ مُعَرَّبٍ، وَأَمَّا (هَؤُلَاءِ) فَمَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ، وَ(هُنَا) مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ، وَ(ثُمَّ) مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ، إِذَنْ اسْمُ الْإِشَارَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ لَا يَتَغَيَّرُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، وَإِنَّمَا يَتَغَيَّرُ بِاخْتِلَافِ اللُّغَاتِ.



المَوْصُولُ



قوله: «المَوْصُولُ»: المَوْصُولُ: اسمٌ مفعولٌ وسُمِّيَ مَوْصُولًا، لَأَنَّهُ لَا يَتِمُّ معناه إِلَّا بِصِلَتِهِ، فهو أصلًا مكسورٌ يحتاجُ إلى صِلَةٍ، أو مبتورٌ يحتاجُ إلى صِلَةٍ، ولهذا سُمِّيَ مَوْصُولًا، والمَوْصُولُ مِنَ المعارفِ كما سبق، ومرتبته في المعارفِ الرَّابِعَةُ.

قال - رحمه الله تعالى -:

٨٨- مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ: (الَّذِي)، (الَّتِي): (الَّتِي)

وَالْيَا إِذَا مَا تُثْبِتَ

٨٩- بَلْ مَا تَلِيهِ أُولُهُ الْعَلَامَةُ

وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ

الشرح

قوله: «مَوْصُولُ»: يجوزُ في إعرابها أن تكونَ مبتدأً، و(الَّذِي): خبرُ المبتدأ، وذلك حينما نريدُ أن نُخْبِرَ عن موصولِ الأسماءِ ما هو، ويجوزُ أن تكونَ خبرًا مقدَّمًا، والمبتدأُ (الَّذِي) وما عطفَ عليه، وهذا إذا أردنا أن نُبَيِّنَ أن (الَّذِي) وما عطفَ عليه موصولُ الأسماءِ، وكلا الوجهين جائزٌ، فيجوزُ لك أن تُخْبِرَ عن (الَّذِي) وتوابعها بأنَّها موصولٌ، ويجوزُ أن تُخْبِرَ عن موصولِ الأسماءِ ما هو

فتقول: هو (الَّذِي) وما عُطِفَ عليه.

قوله: «مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ: الَّذِي...»: هنا لم يَعْرِفْهُ بِالْحَدِّ، لَكِنَّهُ عَرَفَهُ بِالْعَدِّ، وهذا لا بَأْسَ به، فالْعَدُّ لِلْمُبْتَدِئِ أَحْسَنُ مِنَ الْحَدِّ، وَيَعْرِفُ بِالْحَدِّ بِأَنَّهُ الْأِسْمُ الَّذِي يُعَيَّنُ مَسْمَاهُ بِوَاسِطَةِ الصَّلَةِ، فَلَوْ قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي)، مَا عَيَّنَ شَيْئًا، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي اجْتَهِدَ فِي دُرُوسِهِ) هُنَا عَيَّنَ.

وقوله: «مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ»: احْتِرَازٌ مِنْ مَوْصُولِ الْحُرُوفِ، وَمِنْ مَوْصُولِ الْأَفْعَالِ، لَكِنَّ مَوْصُولَ الْأَفْعَالِ لَا وَجُودَ لَهُ، وَإِنَّمَا يُوجَدُ مَوْصُولُ الْحُرُوفِ، وَمَوْصُولُ الْحُرُوفِ كُلُّ حَرْفٍ مُصَدَّرٍ، أَي: كُلُّ حَرْفٍ يُسَبِّكُ وَمَا بَعْدَهُ بِمُصَدَّرٍ فَهُوَ مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ، وَهُوَ خَمْسَةُ حُرُوفٍ: (أَنَّ)، و(أَنْ)، و(لَوْ)، و(كَيْ)، و(مَا) الْمُصَدَّرِيَّةُ، وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ مَوْصُولَاتٌ حَرْفِيَّةٌ، لِأَنَّهَا تُسَبِّكُ وَمَا بَعْدَهَا بِمُصَدَّرٍ، وَهَذَا الْفِعْلُ الَّذِي يُسَبِّكُ بِمُصَدَّرٍ -يعني: يُحَوَّلُ إِلَى مُصَدَّرٍ- هُوَ صَلَّتُهَا، فَإِذَا قُلْتَ: (ثَبَّتَ عِنْدِي أَنَّ فَلَانًا قَدِمَ)، ف(أَنَّ) هُنَا مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ، لِأَنَّهُ يُحَوَّلُ إِلَى مُصَدَّرٍ، حَيْثُ تَقُولُ: (ثَبَّتَ عِنْدِي قُدُومُ فَلَانٍ).

وكذلك (يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ)، ف(أَنَّ) مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ، لِأَنَّهُ يُسَبِّكُ وَمَا بَعْدَهُ بِمُصَدَّرٍ، فَتَقُولُ: (يُعْجِبُنِي قِيَامُكَ).

وكذلك (لَوْ)، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] أَي: (وَدُّوا إِذْهَانَكَ)، فَتَكُونُ (لَوْ) هُنَا مَوْصُولًا حَرْفِيًّا.

وكذلك (كَيْ)، مِثْلُ: (جِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ)، أَي: جِئْتُ لِتَتَعَلَّمَ، فَتَكُونُ مَوْصُولًا حَرْفِيًّا.

و(مَا) المصدرية مثل أن تقول: (يُعْجِبُنِي مَا تَفْعَلُ)، إذا جعلتها مَصْدَرِيَّةً، ويجوزُ أَنْ تَجْعَلَهَا مَوْصُولَةً، لكن إذا جعلتها مصدرية - وهو جائزٌ - فإنها حرفٌ مصدرِيٌّ، والتَّقديرُ: (يُعْجِبُنِي فِعْلُكَ).

إِذَنْ: قوله: (مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ) اخْتَرَزَ به ابنُ مالكٍ عن مَوْصُولِ الْحُرُوفِ، لا عن مَوْصُولِ الْأَفْعَالِ، لَأَنَّهُ لَا وَجُودَ لَهُ، والمَوْصُولَاتُ الْأَسْمِيَّةُ عَدَدُهَا ثَابِتٌ، والمَوْصُولَاتُ الْحَرْفِيَّةُ هِيَ خَمْسَةٌ.

قوله: «الَّذِي»: للمفردِ المذكرِ، مثَالُ (الَّذِي) للمفردِ المذكرِ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]، وإذا كان لله - سبحانه وتعالى - فلا ينبغي أن نقول: لمذكرٍ، بل نقول: لله، يعني: نقول: هذا الاسمُ الموصولُ يُرَادُ به الله - تبارك وتعالى - وكذلك لا ينبغي أن نقول بجانب الله: للمفرد، لأنَّ المفردَ ما جُعِلَ مفردًا، واللهُ تعالى فردٌ لم يُجْعَلْ مفردًا، إِذَنْ بالنسبة لله - سبحانه وتعالى - لا نقول: (مفردٌ مذكرٌ)، بل نقول: (الذي): اسمٌ موصولٌ يعودُ على الخالق - سبحانه وتعالى - مثَالُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١].

قوله: «الْأُنْثَى الَّتِي»: هذه معطوفةٌ على (الَّذِي)، لكنَّ ابنَ مالكٍ - رحمه الله - يُكْثِرُ إسْقَاطَ حرفِ العطفِ من أجل ضرورة الشَّعْرِ والاختصارِ، وإِلَّا فَإِنَّ التَّقْدِيرَ (الَّذِي، وَالْأُنْثَى الَّتِي)، يعني: ومَوْصُولُ الْأُنْثَى (الَّتِي)، مثَالُهَا: قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي أَحْصَيْتُ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٢١]، وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا﴾ [النحل: ٩٢].

فإذا قال قائلٌ: أنتم قلتم: إِنَّ (الَّذِي) موصولٌ للمذكر، فمن أين عَرَفْتُمْ أَنَّهُ موصولٌ للمذكر؟

قلنا: عَرَفْنَا ذلك بقول ابن مالك: (الْأُنْثَى الَّتِي)، فَعُلِمَ منه أَنَّ (الَّذِي) السَّابِقَ للمذكر.

قوله: «الْيَا»: مبتدأ، وجمله: (لَا تُثْبِتْ) خبرُ المبتدأ، وجمله (إِذَا مَا تُنْيَا لَا تُثْبِتْ) جملةٌ شرطيةٌ، و(مَا) في قوله: (إِذَا مَا تُنْيَا) زائدةٌ، وهذه فائدةٌ من النَّاظِمِ - رحمه الله - وقد أنشدوا قولَ الرَّاجِزِ:

يَا طَالِبًا خُذْ فَايْدَهُ بَعْدَ (إِذَا) (مَا) زَائِدَهُ^(١)

وهذه فائدةٌ سهلةٌ، فكلَّمَا جاءتك (مَا) بعد (إِذَا) فهي زائدةٌ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، أي: وإذا غضبوا هم يغفرون، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٠] أي: إذا جاؤوها.

قوله: «لَا تُثْبِتْ»: (لَا) هنا ناهيةٌ، فهي جازمةٌ، ومع ذلك قال: (لَا تُثْبِتْ) بالكسر، ولم يقل: (لَا تُثْبِتْ)، من أجل مراعاةِ الرَّوِيِّ.

وهنا يقول: «إِذَا مَا تُنْيَا»: يعني: إذا تُنْيَتِ (الَّذِي وَالَّتِي) فلا تُثْبِتِ الياءَ، بل احذفْها، فمثلاً إذا أردتَ أن تُثْنِيَ (الَّذِي) فلا تقل: (اللَّذِيَانِ)، بل احذفِ الياءَ، وقل: (اللَّذانِ) كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَكْذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]، وإذا أردتَ أن تُثْنِيَ (الَّتِي) فلا تقل: (اللَّتِيَانِ)، بل احذفِ الياءَ،

(١) ذكره في فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (ص: ١٧٢) بدون قائل.

وقل: (اللَّتَان) كما في قولك: (رَأَيْتُ اللَّتَيْنِ اجْتَهَدَتَا).

فالمرادُ بالياءِ الياءُ التي بَعْدَ الذالِ في (الَّذِي)، والياءُ التي بعد التَّاءِ في (الَّتِي)، فإذا تُنِيتَ فاحذفِ الياءَ، لأنَّ علامةَ التَّثْنِيةِ ساكنةٌ، والياءُ هنا ساكنةٌ، والقاعدةُ في السَّاكِنَيْنِ ما أشار إليه بعضهم بقوله:

إِنْ سَاكِنَانِ التَّقْيَا اكْسِرْ مَا سَبَقَ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنَا فَحَذِّفْهُ اسْتُحِقَّ^(١)

فقوله: (إِنْ سَاكِنَانِ التَّقْيَا اكْسِرْ مَا سَبَقَ)، إن كان حرفاً صحيحاً، (وَإِنْ يَكُنْ) أي: السَّابِقُ (لَيْنَا) يعني: من حروف اللين، وهي: (الواو، والألف، والياء)، (فَحَذِّفْهُ اسْتُحِقَّ)، يعني: فقد استحقَّ الحذف.

تقولُ مثلاً في الاسم الموصول: (أَخْبَرَنِي الَّذِي أَتَّقُ بِهِ)، وتقولُ: (قَرَأْتُ عَلَى الَّذِي أَتَّقُ بِهِ)، و(أَكْرَمْتُ الَّذِي أَتَّقُ بِهِ)، فالياءُ لم تَتَغَيَّرْ، لا في الرَّفْعِ، ولا في الجَرِّ، ولا في النَّصْبِ، لأنَّها مَبْنِيَّةٌ على السكون، وكذلك يُقَالُ في (الَّتِي).

وَيُفْهَمُ من قولِ ابنِ مالك - رحمه الله - (إِذَا مَا تُنِيتَا)، أَنَّهُ يَرَى أَنَّهَا مُثْنِيَانِ حَقِيقَةً، بحيث يُعْرَبَانِ بِالْألفِ رَفْعًا، وبالياءِ نَصْبًا وَجَرًّا.

قوله: «بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ»: يعني: اجعلْ علامةَ المُثْنَى بعد الذَّالِ في (الَّذِي)، وبعد التَّاءِ في (الَّتِي) مباشرةً، وعلامةُ التَّثْنِيةِ الألفُ بعدها نونٌ في حال الرَّفْعِ، والياءُ بعدها نونٌ في حالي النَّصْبِ والجَرِّ.

إِذْ نَ تَأْتِي الْعَلَامَةُ فِي مَكَانِ الْيَاءِ، فَإِذَا حَذَفْتَ الْيَاءَ مِنْ (الَّذِي) تَقُولُ: (الَّذِ)، فَإِذَا وَضَعْتَ عِلَامَةَ التَّثْنِيةِ بَعْدَ الذَّالِ تَقُولُ: (الَّذَانِ) فِي حَالِ الرَّفْعِ،

(١) البيت في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٣٤).

و(اللَّذَيْنِ) في حال النَّصْب والجَرِّ، وإذا حَذَفَتِ الياءُ مِنَ (التي)، تقول: (اللَّتْ)، فإذا وَضَعْتَ علامةَ التَّشْيِيعِ تقولُ فيها: (اللَّتَّانِ) في حال الرَّفْعِ، و(اللَّتَيْنِ) في حال النَّصْب والجَرِّ.

قوله: «وَالنُّونُ إِنْ تُشَدَّدُ فَلَا مَلَامَةَ»: يعني: في حال التَّشْيِيعِ إذا شُدِّدَتِ النُّونُ التي تلي العلامةَ -يعني: النُّونُ التي تلي الألفَ في حال الرَّفْعِ، أو الياءُ في حالي النَّصْب والجَرِّ- فلا ملامَةَ عليك، لأنَّ هذا جائزٌ، وذلك لأنَّ تشديدَ النُّونِ لغةٌ عربيَّةٌ، والذي يَنْطِقُ باللغة العربيَّةِ لا يُلامُ، تقولُ مثلاً: (أَكْرَمْتُ اللَّذَيْنِ أَكْرَمَانِي)، وتقولُ: (جَاءَ اللَّذَانِ أَكْرَمُهُمَا)، فتشددُ النُّونَ في حال الرَّفْعِ، وفي حال النَّصْبِ، وفي حال الجَرِّ، ويُلْحَقُ بذلك النُّونُ من (ذَيْنِ) و(تَيْنِ) شُدِّدَا أَيْضًا.

مثال ذلك من القرآن: قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَازُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦] بتشديد النُّونِ في ﴿الَّذَانِ﴾ على قراءةٍ، إِذَنْ فيها لغتان: تشديدُ النُّونِ وتخفيفُها.

وكذلك في (اللَّتَّانِ)، و(اللَّتَيْنِ) النُّونُ إِنْ تُشَدَّدُ فَلَا مَلَامَةَ، تقولُ: (اللَّتَّانِ) و(اللَّتَيْنِ).



٩٠- وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدَّدَا أَيضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قَصْدًا

الشرح

قوله: «وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدَّدَا أَيضًا»: (ذَيْنِ)، و(تَيْنِ) مِنْ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ، وَلَيْسَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُوصُولَةِ، لَكِنَّهُمَا ذَكَرَهُمَا هُنَا اسْتِطْرَادًا، يَعْنِي: لِسَمَّا ذَكَرَ حُكْمَ نُونِ الْمُثَنَّى فِي الْمُوصُولِ ذَكَرَ حُكْمَ نُونِ الْمُثَنَّى فِي اسْمِ الإِشَارَةِ، لَكِنَّهُ قَالَ فِي اسْمِ الإِشَارَةِ: (وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدَّدَا)، فَهَلْ قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: (مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ)، بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِمَا، فَلَا تُشَدَّدُ النُّونُ فِي (ذَانِ)، وَ(تَانِ)، أَوْ أَنَّهُ جَرَّهُمَا، لِأَنَّ (مِنْ) دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا، فَيَكُونُ الْمُقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ: (ذَيْنِ وَتَيْنِ) اسْمُ الإِشَارَةِ فِي الْمُثَنَّى؟ الْجَوَابُ: الثَّانِي، فـ(ذَيْنِ) تُشِيرُ إِلَى اثْنَيْنِ، وَ(تَيْنِ) تُشِيرُ إِلَى اثْنَتَيْنِ، تَقُولُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا: (ذَيْنِ)، وَ(تَيْنِ)، وَتَقُولُ فِي (ذَانِ)، وَ(تَانِ): (ذَانِ)، وَ(تَانِ).

فَالْمُؤَلِّفُ ذَكَرَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُوصُولِ أَرْبَعَةً: مَا لِلْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ، وَمَا لِلْمَفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ، وَمَا لِلْمُثَنَّى الْمَذْكُورِ، وَمَا لِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ، فـ(الَّذِي): لِلْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ دَائِمًا فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَ(الَّتِي): لِلْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ دَائِمًا فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، فَهُمَا مَبْنِيَّانِ عَلَى السَّكُونِ، وَلِلْمُثَنَّى الْمَذْكُورِ: (اللَّذَانِ) فِي حَالِ الرَّفْعِ بِالْبِنَاءِ عَلَى الْأَلِفِ، وَفِي حَالِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ عَلَى الْيَاءِ (اللَّذَيْنِ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَكْذَبُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا الَّذِينَ أَضَلَّلْنَا﴾ [فصلت: ٢٩]، فَالْأُولَى فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَالثَّانِيَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَلِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ: (اللتَّانِ) رَفْعًا، وَ(اللتَّيْنِ) نَصْبًا وَجَرًّا.

فصار الاسمُ الموصولُ إذا كان مفردًا يُبنى على سكون الياء، وإذا كان مُثنًى، فالصحيح أَنَّهُ يُبنى على الألف في حالِ الرَّفع، وعلى الياء في حالِ النَّصبِ والجَرِّ، كما يُبنى اسمُ الإشارة، وتكونُ النُّونُ زائدةً لتحسين اللفظ.

فإن قال قائلٌ: لماذا لا نجعلُ المثنى من (ذَيْنِ)، و(تَيْنِ)، و(اللَّذَيْنِ)، و(اللَّتَيْنِ)، لماذا لا نجعلُها مُعْرَبَيْنِ، لأنَّ الإعرابَ يَنْطَبِقُ عليهما تمامًا، فهما يَتَغَيَّرَانِ باختلاف العوامل، وأيضًا التَّثْنِيَّةُ تُبْعَدُ مشابَهتهما للحرف الذي هو من أسباب البناء؟

فالجواب أن نقولَ: القولُ بهذا قد قِيلَ، وليس ببعيدٍ عن الصَّواب، لأنَّ المُعْرَبَ هو الذي يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ باختلاف العوامل، وهذا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ باختلاف العوامل، فنقولَ: (جَاءَ اللَّذَانِ)، و(رَأَيْتُ اللَّذَيْنِ)، كما تقولُ: (جَاءَ زَيْدٌ)، و(رَأَيْتُ زَيْدًا)، ولهذا قال بعضُ النُّحَوِيِّينَ: إِنَّهُمَا مُعْرَبَانِ، وقال: إِنَّ تَثْنِيَّتَهُمَا تُبْعَدُ مشابَهتهما للحرف الذي هو سببُ البناء.

قوله: «تَعْوِضُ بِذَاكَ قُصْدًا»: المُشَارُ إليه تشديدُ النُّونِ، يعني: كأنَّ قائلًا قال: لماذا تُشَدِّدُ النُّونَ في التَّثْنِيَّةِ في: (ذَيْنِ وَتَيْنِ)، و(اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ)؟ فقال: تُشَدِّدُ، لأنَّ المقصودَ بذلك التَّعْوِضُ عَمَّا حُذِفَ مِنَ (الَّذِي)، و(الَّتِي)، و(ذَا) و(تَا)، فـ(الَّذِي) حُذِفَتْ مِنْهُ الياءُ، و(الَّتِي) حُذِفَتْ مِنْهَا الياءُ، و(هذا) إذا قلنا: (هَذَانِ)، و(هَذَيْنِ) فقد حذفنا الألفَ التي قبل ألف التَّثْنِيَّةِ، وكذلك حذفنا الألفَ التي قبل ياء التَّثْنِيَّةِ.

فيقول: إِنَّهُ قُصِدَ بهذا التَّشْدِيدِ التَّعْوِضُ، ولكنَّ هذا التَّعْلِيلَ في الواقع عليلٌ لأمرين:

الأوّل: لأنّه لو كان المقصودُ التعويضُ لكان التّشديدُ واجباً، لأنّه إذا وُجدَ السّببُ وجَبَ وجودُ المسبّب، فلو قلنا: إنّ هذا تعويضٌ عن الياء المحذوفة في: (الَّذِي وَالتّي)، أو الألفِ المحذوفة في: (ذَا وَتَا) لكان التّشديدُ واجباً، ومع ذلك فليس بواجبٍ، إذ لو كان التّشديدُ عوضاً لَنَطَقَ به كُلُّ العربِ.

الثّاني: أن نقول: إنّ التعليلَ الصّحيحَ أنّ العربَ نطقوا بهذا وبهذا، فالعلةُ هي نطقُ العربِ، أمّا كونه لأجل التعويض فهذا مُتَقَضٌّ، ولذا فلا يُعوّل عليه، ولا أَظُنُّ أنّ العربيَّ حينها تكلم وقال: (ذَا وَتَانٌ)، و(اللَّذَانِ وَاللّتَانِ)، أنّه يعرفُ هذا التعويضَ، فالعربيُّ نطقَ به هكذا.

لكن هذا تعليلُ النّحاة، ولذا يُقالُ عن النّحويِّ: إنّهُ كالزّبوع^(١) له نافعاء، إذا حَجَرَتْهُ مِنْ بَابٍ خَرَجَ مِنْ بَابٍ آخَرَ وَتَرَكَكَ، ولذلك يقولون: إنّ نَحْوِيّاً لَهُ أَبٌ، وَكَانَ أَبُوهُ يُدْعَى بِالشَّيْخِ، وَلَيْسَ بِشَيْخٍ، فَقَالَ لابْنِهِ: النَّاسُ يَسْأَلُونَنِي وَأَنَا مَا عِنْدِي شَيْءٌ، فَقَالَ لَهُ ابْنُهُ: إِذَا سُئِلْتَ عَنْ شَيْءٍ فَقُلْ: فِيهِ قَوْلَانِ، وَاجْعَلْهُمْ يَبْحَثُونَ عَنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَيُّهَا الشَّيْخُ، أَفِي اللَّهِ شَكٌّ؟ فَقَالَ لَهُ: فِيهَا قَوْلَانِ. فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: أَخْرُجْ إِلَى ابْنِي هَذَا فَاسْأَلْهُ. فَخَرَجَ إِلَى ابْنِهِ فَسَأَلَهُ: فَقَالَ: نَعَمْ، فِيهَا قَوْلَانِ: فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (شَكٌّ): مُبْتَدَأً، وَ(فِي اللَّهِ): خَبَرًا مُقَدِّمًا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (شَكٌّ): فَاعِلاً أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ، لِأَنَّهُ مُسَبּوقٌ بِالْهَمْزَةِ أَيِ: (أَحَاصِلُ فِي اللَّهِ شَكٌّ)، وَإِذَا سُبِقَتْ بِهَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ أَغْنَى الْفَاعِلُ عَنِ الْخَبَرِ، فَهَذَا قَوْلَانِ فِي: (أَفِي اللَّهِ شَكٌّ) أَيِ: قَوْلَانِ فِي إِعْرَابِهَا، وَهَذِهِ الْقِصَّةُ تُحْكِي فِي تَرَاجُمِ الْأَدْبَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصَحَّتِهَا.

إِذَنْ: الصَّوَابُ أَنْ نَقُولَ: مَا قُصِدَ التَّعْوِيْضُ، بَلْ نَقُولُ: هَذِهِ لُغَةٌ عَرَبِيَّةٌ،
وَالْعَرَبُ نَطَقُوا بِهَذَا، وَنَطَقُوا بِهَذَا.

ثُمَّ شَرَعَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُبَيِّنُ اسْمَ الْمُوصُولِ لَجَمَاعَةِ الذَّكُورِ، وَاسْمَ الْمُوصُولِ لَجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ فَقَالَ:

٩١- جَمْعُ الَّذِي: (الْأُلَى) (الَّذِينَ) مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَظْمًا

٩٢- بِ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا وَ(اللَّاءِ) كَ(الَّذِينَ) نَزْرًا وَقَعَا

الشرح

قوله: «الألى»: لنا أن نُعْرِبَهَا على أَنَّهَا مبتدأٌ وخبرُها: (جَمْعُ)، ولنا أن نُعْرِبَ (جَمْعُ) على أَنَّهَا مبتدأٌ، وخبره (الألى)، وأمَّا قوله: (الَّذِينَ): فهو معطوفٌ على (الألى) لكن بحذف حرف العطف، والأصل: جَمْعُ (الَّذِي): (الألى)، وَ(الَّذِينَ).

يُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْمُوصُولِ لَجَمَاعَةِ الذَّكُورِ لَهُ صِيغَتَانِ:

الصيغة الأولى: (الألى).

والصيغة الثانية: (الَّذِينَ)، أمَّا (الألى) فهي مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ، لِأَنَّ آخِرَهَا أَلِفٌ، وَأَمَّا (الَّذِينَ) فهي مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ، لِأَنَّ آخِرَهَا مَفْتُوحٌ، وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلْيَاءِ فِي كُلِّ حَالٍ، تَقُولُ: (جَاءَ الَّذِينَ)، وَرَأَيْتُ الَّذِينَ)، وَ(مَرَرْتُ بِالَّذِينَ).

وتقول مثلاً: (أَكْرَمْتُ الطَّلَبَةَ الْأُلَى اجْتَهِدُوا)، فـ(الألى) هنا بمعنى (الَّذِينَ)، وتقول: (أَكْرَمْتُ الطَّلَبَةَ الَّذِينَ اجْتَهِدُوا)، وهما على حَدٍّ سَوَاءٍ، يَعْنِي: إِنْ شِئْتَ قُلْ: (الألى)، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: (الَّذِينَ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَتِلْكَ حُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيًّا، فَتُبْلِينَا الْمُنُونُ وَمَا نُبْلِي

ف(الخطوبُ): نوائبُ الدهر، و(قَدْ تَمَلَّكْتُ شَبَابَنَا): يعني: أَفْتَتْهُ، و(تُبْلِينَا
الْمُنُونُ وَمَا تُبْلِي) يعني: تُبْلِينَا، ولا تُبْلِيهَا، إلى أن قال:

وَتُبْلِي الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبْلِ^(١)

فقوله: (تُبْلِي الْأَلَى) يعني: تُفْنِيهِمْ، و(الْأَلَى): بمعنى (الَّذِينَ)، و(يَسْتَلْتُمُونَ)
يعني: يلبسون لَأَمَّةَ الحرب، والمقصود الشُّجْعَان، فهم مُسْتَعِدُّونَ لِلْقِتَالِ تَمَامًا،
و(عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ) يعني: على الخيل اللَّاتِي تَرَاهُنَّ، (يَوْمَ الرَّوْعِ): أي: الخوف
(كَالْحِدَا): جمع: (حِدَاةٌ)، وهو طائرٌ معروفٌ مُغْرَمٌ بِأَكْلِ اللَّحْمِ، (الْقُبْلِ) يعني:
التي مال سوادُ أعينها، و(الْقُبْلِ): ميلُ سوادِ العينِ إلى الأنفِ، وهو نوعٌ مِنَ
الْحَوْلِ، فإذا مال سوادُ الأعينِ مِنَ الحِدَا إلى اللحمِ في الأرضِ انْقَضَتْ بِسُرْعَةٍ.

فهو يقول: إِنَّ الْخَطُوبَ تُبْلِي هَؤُلَاءِ الشُّجْعَانَ الَّذِينَ يَلْبَسُونَ لِأَمَاتِ
الْحَرْبِ، ويركبون هذه الخيلَ السَّرِيعَةَ التي تراها يَوْمَ الرَّوْعِ مِثْلَ الحِدَاةِ التي
أَصْغَتْ بِنَظَرِهَا إِلَى اللَّحْمِ، فَانْقَضَتْ عَلَيْهِ بِسُرْعَةٍ.

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (تُبْلِي الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ)، أي: تُبْلِي الَّذِينَ يَسْتَلْتُمُونَ، (عَلَى
الْأَلَى تَرَاهُنَّ)، أي: عَلَى اللَّاتِي تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبْلِ.

فصار اسمُ الموصولِ في جمعِ المذكرِ له صيغتان:

الأولى: (الْأَلَى)، والثانية: (الَّذِينَ).

قوله: «وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا»: يعني: بَعْضُ الْعَرَبِ نَطَقَ (الَّذِينَ)

(١) البيتان من الطويل، وهما لأبي ذؤيب الهذلي في تلخيص الشواهد (ص: ١٣٩)، وخزانة الأدب:
(١١/١٤٩).

بالواو في حال الرَّفْع، فتقول: (قَدِمَ اللَّذُونَ جَاءُوا مِنَ السَّفَرِ)، (وَأَكْرَمْتُ الَّذِينَ جَاءُوا مِنَ السَّفَرِ)، و(مَرَرْتُ بِالَّذِينَ جَاءُوا مِنَ السَّفَرِ)، وعلى هذه اللغة تكون مُعَرَّبَةً، لَأَنَّهُ يَتَغَيَّرُ آخِرُهَا باختلاف العوامل.

فصار (الَّذِينَ) فيها لغتان عن العرب: لغة (الَّذِينَ) مطلقاً، ولغة أخرى أَنَّهَا تكونُ في حال الرَّفْع بالواو، ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا^(١)

ولو مَشَى الشَّاعِرُ على اللغة الأخرى لَقَالَ: (نَحْنُ الَّذِينَ)، كما قال الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا^(٢)

قوله: «بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا»: هذا جمعُ اسمِ الموصولِ المؤنَّثِ، وله صيغتان: (اللَّاتِ)، و(اللَّاءِ)، فتقول: (جاء النساءُ اللَّاتِ قُفْمَنَ)، (وَرَأَيْتُ النِّسَاءَ اللَّاءِ قُفْمَنَ)، وفي القرآنِ الإتيانُ باللغتينِ، (اللَّاتِ)، و(اللَّاءِ)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَشَةُ مِنْ نِسَائِكَ﴾ [النساء: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤].

وقوله: «اللَّاءِ وَاللَّاتِ»: يجوزُ فيها الإشباعُ، والإشباعُ يعني: أن تَمُدَّ

(١) هذا الرَّجَزُ لِرُؤْبَةِ بنِ العَجَّاجِ في مُلَحَقِ دِيوانِهِ (ص: ١٧٢)، وملحاح: أي دائمة. انظر اللسان: لحج.

(٢) هذا الرَّجَزُ قاله الصحابة يوم الخندق، والحديث أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب التحريض على القتال، رقم (٢٨٣٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق، رقم (١٨٠٥).

الهمزة في (اللآء)، أو تمدّ التاء في (اللآت)، وهذا تغير صفة للأداة، وليس تغيرًا جوهريًا، بل هو تغير صفة، إمّا أن تُمَدَّ الهمزة حتّى يتولّد منها ياءٌ فتقول: (اللآئي)، أو تمدّ التاء حتّى يتولّد منها ياءٌ فتقول: (اللآتي)، وحينئذٍ تكون أربع صيغ.

قوله: «وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعَا»: (نَزَرًا) يعني: قليلًا، والألف في (وَقَعَا) لإطلاق الرّوي، وليست للتثنية، والمعنى أن (اللآء) قد تحلّ محلّ (الَّذِينَ) - صيغة جماعة الذكور - أي: تأتي لجماعة الذكور، فقوله: (كَالَّذِينَ) يعني: أنّه وقع استعمال (اللآء) موضع (الَّذِينَ)، وبناءً على ذلك يكون لجماعة الذكور ثلاث صيغ: (الألى، والَّذِينَ، واللآء)، لكن هذا الأخير قليل، ومنه قول الشاعر:

فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهْدُوا الْحُجُورًا^(١)

الشّاهد قوله: (اللآءِ قَدْ مَهْدُوا) أي: الذين قد مهدوا الحجور.

وقوله: «وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعَا»: قوله هذا له تفسير آخر، وهو أن (اللآء) تأتي بالياء والنون كما أتت (الَّذِينَ)، يعني: تُسْتَعْمَلُ للمذكّر، لكن بالياء والنون، لا على صيغتها الأصلية، فيقال: (اللآئين)، كما يُقال: (الَّذِينَ)، وعلى هذا قول الشاعر:

وإنّا من اللآئين إن قديرُوا عَفُوا وإن أثربُوا جَادُوا، وإن تَرَبُّوا عَفُوا^(٢)

(١) البيت من الوافر، وهو لرجل من بني سليم في تلخيص الشواهد (ص: ١٣٧)، والدرر: (٢١٣/١)، والحجور جمع حجر، وحجّر الإنسان وحجّره، بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ: حَضَنَهُ. انظر اللسان: حجر.

(٢) هذا الرّجز بلا نسبة في الدرر: (٢٨٣/١)، وجمع الهوامع: (٨٧/١).

فـ(الْلَّائِنَ) بمعنى (الَّذِينَ).

فقوله: (إِنْ قَدِرُوا عَفَّوْا) يعني: عَفَّوْا عَمَّنْ ظَلَمَهُمْ بعد الْقُدْرَةِ، وهذا هو العفو الذي يُحْمَدُ.

وقوله: (وَإِنْ أَتَرَبُّوا جَادُوا)، أترَبُّوا: يعني اغْتَنَّوْا حَتَّى كَانَتْ أَمْوَالُهُمْ كَالْثَّرَابِ مِنْ كَثَرَتِهَا، وَ(جَادُوا)، يعني: تَكَرَّمُوا عَلَى النَّاسِ بِالْجُودِ.

وقوله: (وَإِنْ تَرَبُّوا) يعني: افْتَقَرُوا، وَ(عَفَّوْا) يعني: فَلَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ شَيْئًا، وَهَذَا فَخْرٌ عَظِيمٌ، فَالشَّاعِرُ يَفْتَخِرُ بِنَفْسِهِ، فَيَقُولُ: أَنَا مِنَ اللَّائِنِ إِنْ قَدِرُوا عَفَّوْا، وَإِنْ أَتَرَبُّوا جَادُوا، وَإِنْ تَرَبُّوا عَفَّوْا، وَهَذِهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ كُلُّهَا كَرِيمَةٌ.

فصار في قول ابن مالك -رحمه الله-: (وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ) تفسيران:

الأول: أَنَّ (اللَّاءِ) تُسْتَعْمَلُ، أَوْ تَحُلُّ مَحَلَّ (الَّذِينَ) بصيغتها الحالية.

الثاني: أَنَّ (اللَّاءِ) تُسْتَعْمَلُ، أَوْ تَحُلُّ مَحَلَّ (الَّذِينَ) بتغيير صيغتها إلى صيغة تُشَبِّهُ صِغَةَ (الَّذِينَ)، فيقال: (الْلَّائِنَ)، وكلاهما وَرَدَتْ بِهِ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الشُّوَاهِدُ.

٩٣- وَ (مَنْ)، وَ (مَا)، وَ (أَل)، تُسَاوِي مَا ذُكِرَ،

وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيِّبٍ شَهْرٍ

٩٤- وَكَـ (الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ (ذَاتُ)

وَمَوْضِعَ (الَّلَاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)

الشرح

قوله: «أَيْضًا»: مصدر (أَضَّ يَئِضُّ) إِذَا رَجَعَ، وهي منصوبةٌ دائمًا على المصدرية، وعاملها محذوفٌ، فأنْتَ -مثلاً- إِذَا قُلْتَ: (عِنْدِي لَكَ عَشْرَةُ رِيَالَاتٍ، وَأَيْضًا خَمْسَةُ رِيَالَاتٍ)، يعني: ورجوعاً إلى إقرارِي عِنْدِي لَكَ خَمْسَةُ رِيَالَاتٍ، ولهذا تجدونها تأتي لبناء ما بعدها على ما قبلها، فهي بمعنى الرجوع، ومنه أَحَدُ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ: «فَانْصَرَفَ حِينَ انْصَرَفَ، وَقَدْ أَضَتِ الشَّمْسُ»^(١)، يعني: رجعتُ إلى حالها قَبْلَ الْكُسُوفِ.

قوله: «مَوْضِعَ»: منصوبةٌ على أَنَّهَا ظَرْفٌ عَامِلُهُ (أَتَى)، يعني: وَأَتَى مَوْضِعَ اللَّاتِي (ذَوَاتُ)، وَ (ذَوَاتُ): فاعِلُ (أَتَى)، يعني: أَتَى ذَوَاتُ مَوْضِعَ اللَّاتِي، وَ (اللَّاتِي) معروفةٌ أَنَّهَا لَجْمَاعَةُ الْإِنَاثِ.

مَا سَبَقَ مِنَ الْمَوْصُولِ يُسَمَّى الْمَوْصُولَ الْخَاصَّ، لِأَنَّهُ خُصَّصَ لِكُلِّ شَيْءٍ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب ما عرض على النَّبِيِّ ﷺ في صلاة الكسوف من أمر اللجنة والنَّار، رقم (٩٠٤).

صيغة، المفرد المذكر، والمفردة المؤنثة، والمثنى المذكر، والمثنى المؤنث، وجماعة الذكور، وجماعة الإناث، كُلُّ واحدٍ له صيغةٌ معيَّنة، وهذا يُسمَّى الموصول الخاصَّ.

ثُمَّ شَرَعَ فِي ذِكْرِ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ أَقْسَامِ الْمَوْصُولِ، وَهُوَ الْمَوْصُولُ الْعَامُّ، وَالْمَوْصُولُ الْعَامُّ يَصْلُحُ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي قَوْلِهِ: (وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذَكَرُ) أَي: مِنَ الصَّيْغِ السَّابِقَةِ، وَالصَّيْغِ السَّابِقَةُ هِيَ: (الَّذِي، وَالتِّي، وَاللَّذَانِ، وَاللَّتَانِ، وَالَّذِينَ، وَالْأَلَى، وَاللَّاءِ، وَاللَّاتِ) فَتَسَاوِي كُلَّ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ، فَتَأْتِي لِلْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ، وَلِلْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَلِلْمَثْنَى الْمَذْكُورِ، وَلِلْمَثْنَى الْمُؤَنَّثِ، وَلِجَمَاعَةِ الذُّكُورِ، وَلِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الَّذِي يُعْلِمُنَا أَنَّ (مَنْ) لِلْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ دُونَ الْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَاللَّفْظِ وَاحِدٌ؟ قُلْنَا: الصَّلَةُ هِيَ الَّتِي تُعَيِّنُ ذَلِكَ، فَإِذَا قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي مَنْ قَامَ)، فَهِيَ لِلْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ، وَإِذَا قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي مَنْ قَامَتْ)، فَهِيَ لِلْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَإِذَا قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي مَنْ قَامَا)، فَهِيَ لِلْمَثْنَى الْمَذْكُورِ، وَإِذَا قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي مَنْ قَامَتَا)، فَهِيَ لِلْمَثْنَى الْمُؤَنَّثِ، وَإِذَا قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي مَنْ قَامُوا)، فَهِيَ لِجَمَاعَةِ الذُّكُورِ، وَإِذَا قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي مَنْ قُمْنَ)، فَهِيَ لِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ.

إِذَنْ: (مَنْ) صَوْرَتُهَا وَصَيغَتُهَا وَاحِدَةٌ مَهْمَا كَانَ الْمَرَادُ بِهَا، وَالَّذِي يُعَيِّنُ الْمَرَادَ بِهَا هُوَ الصَّلَةُ.

وَقَوْلُهُ: «مَا»: نَقُولُ فِيهَا مِثْلَ مَا قُلْنَا فِي (مَنْ)، فَهِيَ تَصْلُحُ لِلْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ، وَالْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَالْمَثْنَى الْمَذْكُورِ، وَالْمَثْنَى الْمُؤَنَّثِ، وَجَمَاعَةِ الذُّكُورِ، وَجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ، وَالَّذِي يُعَيِّنُ وَاحِدًا مِنْهَا هُوَ الصَّلَةُ.

فإذا قيل: هل تأتي (مَنْ) في محلِّ (مَا)، و(مَا) في محلِّ (مَنْ)، أو لكل واحدٍ منهما محلٌّ لا تأتي في محله الأخرى؟

فالجواب: أنَّ لكل واحدٍ منهما محلًّا لا تأتي فيه الأخرى، وهذا هو الأصل، لكن قد يُخْرَجُ عن هذا الأصلٍ لسببٍ، فما هو الأصل في (مَنْ)؟ الأصل في (مَنْ) أنَّ تكون للعاقل، هكذا عبَّر أكثر النحويِّين، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥].

ولكنَّ ابنَ هشام - رحمه الله - قال: ينبغي أن نقول: إنَّها للعالم، لأنَّ (مَنْ) تأتي ويُرَادُ بها الرَّبُّ - عزَّ وجلَّ - والرَّبُّ لا يُقَالُ له: عاقلٌ، فقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] المرادُ بـ(مَنْ) هنا الله، فهل تكون: (مَنْ) في هذا المحلِّ للعاقل؟ الجواب: لا، فالله - عزَّ وجلَّ - لا يُوصَفُ بالعقل، فلهذا اختار ابنُ هشام - رحمه الله - أن يُعبَّرَ بالعالم بدلاً عن العاقل، والله يُوصَفُ بالعِلْمِ. وعلى كُلِّ حالٍ هي لا تكونُ إلَّا للعالم الذي يَعْلَمُ وَيَتَصَرَّفُ باختيارٍ، فهذا الأصل في (مَنْ).

والأصل في (مَا) أن تكون لغير العالم على تعبير ابنِ هشام، أو لغير العاقل على تعبير أكثر النحويِّين، فهي تكون في الجمادات وتكون في المعاني، لأنَّ المعاني أوصافٌ لا أدوات عقلاء، فهذا هو الأصل، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦]، لكن قد يأتي هذا محلٌّ هذا، ففي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ [النور: ٤٥]، جاءت ﴿مِنْ﴾ هنا لغير العالم، لأنَّ بني آدم لا يمشون على بطونهم، بل يمشون على أرجلهم، فجاءت ﴿مِنْ﴾ هنا في محلِّ (مَا)، لكن لماذا جاءت؟

يقول بعضهم: إنَّها جاءت من أجل المُشاكَلَة، ورفعةً للعالم على غيره، أو تغليباً للعالم على غيره، ومن ذلك قولُ الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، وجاء قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٠٩]، وفي آيةٍ أخرى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥]، فجاءت (مَنْ) وجاءت (مَا)، وكُلُّها في السَّمٰوٰتِ والأرض، لكن انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥] تجد أنَّ (مَنْ) جاءت في آيةٍ، وفي آيةٍ أخرى جاءت (مَا)، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [النحل: ٤٩].

إِذَنْ: فهمنا من هذا أنَّ كُلَّ واحدةٍ منهما تأتي مكانَ الأخرى، لكن لماذا؟ قالوا: للتغليب أي: تغليبِ العالم على غيره، وتغليبِ الأكثرِ على غيره، فإذا عبَّرَ بـ (مَا) وأُرِيدَ بها الجميعُ فهو تغليبٌ لغير العالمِ على العالمِ، لأنَّه أكثرُ، هذا فيما نرى، والعِلْمُ عندَ الله، فقد تُوجَدُ مخلوقاتٌ أخرى ذاتُ عِلْمٍ أكثرَ من هذا، وإذا عبَّرَ بـ (مَنْ) للعموم فهو من باب تغليبِ العالمِ على غيره لِشَرَفِهِ.

فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

فهل نحن نُنكِحُ العَالِمَاتِ أو غير العَالِمَاتِ؟

الجواب: نُنكِحُ العَالِمَاتِ.

فإن قيل: لكنَّه قال هنا: ﴿مَا طَابَ﴾، فما الجواب؟

الجوابُ أن نقول: جاءت (مَا) في محلِّ (مَنْ) هنا، لأنَّ المرأةَ إِنَّمَا تُنكِحُ

لأوصافِها، والأوصافُ مَعَانٍ غيرُ عاقلةٍ.

فَهَلِ الْإِنْسَانُ يَنْكِحُ الْمَرْأَةَ لذَاتِ الْمَرْأَةِ فَقَطْ؟

الجواب: لا، بل تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ؛ كما جاء في الحديث^(١).

إِذَنْ: جاءت (مَا) في محلِّ (مَنْ) مِنْ أَجْلِ هَذِهِ النُّكْتَةِ الْبَلَاغِيَّةِ، أَنَّ الْمَرْأَةَ إِنَّمَا تُنْكَحُ لِأَوْصَافِهَا، لَا لِأَنَّهَا بَشَرٌ مَخْلُوقٌ مِنْ لَحْمٍ وَعَظْمٍ وَعَصَبٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قوله: «أَلْ»: هل (أَلْ) تأتي اسماً موصولاً؟ يقولون: نعم، كُلُّ (أَلْ) في اسمِ الفاعلِ أو في اسمِ المفعول فهي اسمٌ موصولٌ، فقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] جاءت (أَلْ) هنا في اسمِ المفعول، وفي قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، جاءت (أَلْ) في اسمِ الفاعل.

أَمَّا إِذَا أَتَتْ فِي جَامِدٍ، فَلَيْسَتْ مَوْصُولَةً، فَإِذَا قُلْتَ: (قَامَ الرَّجُلُ)، فَـ(أَلْ) هنا غيرُ مَوْصُولَةٍ، لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: (أَكْرَمْتُ الطَّالِبَ)، فَهِيَ مَوْصُولَةٌ، لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، كَذَا (نَصَرْتُ الْمَظْلُومَ)، مَوْصُولَةٌ، لِأَنَّهَا جَاءَتْ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ.

وَلَكِنْ إِذَا جَعَلْنَا (أَلْ) اسماً مَوْصُولاً، فَكَيْفَ نُعَرِّبُهَا وَهِيَ عَلَى صِيغَةِ الْحَرْفِ؟ قَالُوا: إِنَّهُ يُنْقَلُ إِعْرَابُهَا إِلَى صِلَتِهَا لِتَعْدُرَ ظُهُورُ الْإِعْرَابِ عَلَيْهَا، لِأَنَّهَا بِصُورَةِ الْحَرْفِ، فَإِذَا قُلْتَ مَثَلًا: (نَصَرْتُ الْمَظْلُومَ)، أَيِ: الَّذِي ظَلِمَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ عِنْدَ الْإِعْرَابِ: (نَصَرْتُ): فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ(أَلْ): مَفْعُولٌ بِهِ، وَلَا تَقُولُ: (الْمَظْلُومَ): مَفْعُولٌ بِهِ، بَلِ (أَلْ): مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، لَكِنْ نُقَلَّ الْإِعْرَابُ إِلَى مَا

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٥٠٩٠)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم (١٤٦٦).

بعده، لتعذر الإعراب عليه، لكونه بصورة الحرف، وهذا مذهب البصريين، ومذهب البصريين دائماً يكون مُقَعَّدًا، بمعنى أنه أقرب للقواعد، لكن فيه صعوبة وتعقيد.

ولكن المذهب السهل الطيب اللين أن تقول: (نَصَرْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(المظلوم): مفعولٌ به منصوبٌ، وليس لنا أن نَنْطَع ونَتَعَمَّق.

وهذا الرأي هو الصواب، وهو أنَّ (أَل) هذه -وإن دلت على اسمٍ موصولٍ- فلا يكون عليها إعرابٌ، ولا يمكنُ أن يَطْرَأَ عليها الإعرابُ، بل نَنْقُلُهُ رأسًا إلى نفسِ اسمِ الفاعلِ، أو اسمِ المفعول.

وقوله: «...وَأَل تَسَاوِي مَا ذُكِرَ»: يعني: (أَل) تأتي للمفرد المذكر، وللمفردة المؤنثة، وللثنائي المذكر، وللثنائي المؤنث، ولجماعة الذكور ولجماعة الإناث، تقول: (يُعْجِبُنِي الْفَاهِمُ زَيْدٌ)، للمفرد المذكر، و(تُعْجِبُنِي الْعَابِدَةُ هِنْدُ)، للمفردة المؤنثة، و(يُعْجِبُنِي الْقَائِمَانِ)، للثنائي المذكر، و(يُعْجِبُنِي الْقَائِمَتَانِ)، للثنائي المؤنث، و(يُعْجِبُنِي الْقَائِمُونَ)، لجماعة الذكور، و(يُعْجِبُنِي الْقَائِمَاتُ)، لجماعة الإناث.

إِذَنْ: هذه الثلاث - (مَنْ)، (وَمَا)، و(أَل) - موصولةٌ عامَّةٌ تَصْلُحُ للواحد، والثنائي، والجمع من مذكر ومؤنث.

قوله: «وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شَهْرٌ»: يعني: أَنَّ طَيِّئًا - وهم قومٌ من العرب، ويسكنون في الغالب عند جبال (طَيِّئ) في حائل وما حولها - يجعلون (ذُو) عامَّةً بمعنى (الَّذِي)، وبمعنى (الَّذِينَ)... إلخ، وهذا لغةٌ عند بعضهم، وعند آخرين

يجعلون (ذات) للمفردة المؤنثة، و(ذوات) لجماعة النساء، فصار فيها لغتان لطبيّ:

اللغة الأولى: (ذو) تساوي (من)، أو (ما)، أو (أل)، فتساوي ما ذكر، يعني: أنها من ألفاظ الموصل العامة، فيجعلونها بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، من مذكّر ومؤنث، فتقول في المفرد المذكر: (جاءني ذو قام)، وفي المفردة المؤنثة تقول: (جاءتني ذو قامت)، أي: التي قامت، وفي المثنى المذكر: (جاءني ذو قاما)، وفي المثنى المؤنث: (جاءني ذو قامتا)، وفي جماعة الذكور تقول: (جاءني ذو قاموا)، أي: الذين قاموا، وفي جماعة الإناث: (جاءني ذو قمن).

ومن ذلك قول الشاعر:

فإنَّ الماءَ ماءً أبي وجدي وبِثري ذو حفرتُ وذو طويْتُ^(١)

يعني: يريد أن يدافع عن مائه الذي يسقي منه إبله، فيقول: إنَّ الماءَ ماءً أبي وجدي، ورثته كابراً عن كابر، و(بثري) يعني: وإنَّ البئرَ بثري، و(ذو حفرتُ، وذو طويْتُ) يعني: أنا الذي حفرتها، وأنا الذي طويْتُها، ف(ذو) هنا بمعنى (التي) عند طيِّ.

اللغة الثانية: يجعلون (ذو) عامّة إلا في المفردة المؤنثة، فيجعلون لها (ذات)، وجماعة الإناث يجعلون هنّ (ذوات)، يقولون: (تُعجبني ذاتُ قامت)، ولا يقولون: (ذو قامت)، وفي جماعة الإناث يقولون: (تُعجبني ذواتُ قمن).

فهاتان لغتان عند طيِّ، ومن سواهم من العرب لا يستعملون هذه الكلمات الثلاث استعمال الموصل.

(١) البيت من الوافر، وهو لسان بن الفحل في الإنصاف (ص: ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٥، ٣٤).

وعلى كُلِّ اللغاتِ فهي مَبْنِيَّةٌ، وليست مُعَرَّبَةً، ف(ذو) بلفظ الواو في حال الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجرِّ، تقولُ: (أَعْجَبَنِي ذُو أَكْرَمَنِي، وَأَكْرَمْتُ ذُو أَكْرَمَنِي، وَمَرَرْتُ بِذُو أَكْرَمَنِي)، بخلاف (ذو) التي بمعنى صاحب، فإنَّها تُرْفَعُ بالواو، وتُنْصَبُ بالألف، وتُجَرُّ بالياء كما سبق، أمَّا هذه فهي مَبْنِيَّةٌ على سُكون الواو دائماً.

وأمَّا (ذاتُ) فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ في حال النَّصْبِ والجرِّ والرَّفْعِ، فتقولُ: (يُعْجِبُنِي ذَاتُ اجْتَهَدْتُ، وَأَكْرَمْتُ ذَاتُ اجْتَهَدْتُ، وَمَرَرْتُ بِذَاتُ اجْتَهَدْتُ)، أمَّا (ذواتُ) فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ أيضاً.

وفي بقية الموصول يستعمل أهل هذه اللغة (ذو).

إذن: الخلافُ بين طيِّئ في المفردة المؤنثة، والجمع المؤنث فقط، وفي الباقي يتفقون.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الرَّابِعَ مِنْ صَيَغِ الْمَوْصُولِ الْعَامَّةِ، وَهُوَ (ذَا)، فَقَالَ:

٩٥ - وَمِثْلُ (مَا) (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ، أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

الشَّرْحُ

قوله: «مِثْلُ»: خبرٌ مقدَّم، و(ذَا): مبتدأ مؤخَّر، والتَّقْدِيرُ: (وَذَا مِثْلُ مَا)، يعني: أنَّها موصولةٌ عامَّة، لكن متى؟ قال: (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ)، أي: بعد (مَا) التي للاستفهام، يعني بعد (مَا) الاستفهامية، فإذا أتت (ذَا) بعد (مَا) الاستفهامية فهي اسمٌ موصولٌ.

قوله: «أَوْ مَنْ»: يعني: أَوْ أَتَتْ بعد (مَنْ) الاستفهامية أيضًا، فهي اسمٌ موصولٌ.

و«إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ»: الضَّمِيرُ فِي (تُلْغَ) يَعُودُ عَلَى (ذَا)، يعني: إِذَا لَمْ تُلْغَ (ذَا) فِي الْكَلَامِ، ومعنى إلغائها أن يكون وجودها كالعدم، فإِذَا أَنْ تُجْعَلَ كَلِمَةً وَاحِدَةً مَعَ (مَا)، أَوْ مَعَ (مَنْ)، وَإِذَا أَنْ يُقَالَ: هِيَ زَائِدَةٌ، وَلَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

والمعنى أن من الأسماء الموصولة العامة كلمة (ذَا) لكن بشرطين^(١):

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (مَا) الاستفهامية، أَوْ (مَنْ) الاستفهامية، وعلى ذلك لو وقعت بعد (مَا) النافية، أَوْ (مَنْ) الشرطية، فلا تكون اسمًا موصولًا.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَلَّا تُلْغَى (ذَا) فِي الْكَلَامِ.

(١) بقي شرطٌ ثالثٌ: وهو ألا تكون (ذَا) للإشارة، وسيأتي في كلام الشَّارِحِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -.

لكن ما الذي يدلُّنا على أنَّها كانت مُلغاةً، أو أنَّها اسمٌ موصولٌ؟

نقول: يدلُّنا على ذلك الجوابُ، فـ(مَنْ): اسمٌ استفهام، و(مَا): اسمٌ استفهام، والجوابُ هو الذي يدلُّنا على أنَّ (ذَا) اسمٌ موصولٌ، أو أنَّ (ذَا) ملغاةٌ، ولننظر في آيةٍ من القرآن فيها قراءتان، وهي قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] برفع (العَفْوُ)، والقراءة الثانية: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ بنصب (العَفْوُ)، فعلى أيِّ القراءتين كانت مُلغاةً؟ وعلى أيِّ القراءتين كانت موصولةً؟

الجواب: على قراءة النَّصب تكون مُلغاةً، لأنَّ (مَاذَا): مفعولٌ مقدَّم لـ﴿يُنْفِقُونَ﴾، فـ﴿مَاذَا﴾ كلمةٌ واحدةٌ، أو (مَا): اسمٌ استفهام، و(ذَا): ملغاةٌ زائدةٌ، و﴿يُنْفِقُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ يحتاج إلى مفعولٍ، ولم يأخذ مفعوله، فيكون مفعوله الاستفهام (مَاذَا).

إِذَنْ: إذا جعلنا (مَا) اسمَ استفهام، و(ذَا) ملغاةً - سواء جعلناها مُركبةً مع (مَا)، أم جعلناها مستقلةً وزائدةً - صارت (مَا) مفعولاً مُقدِّماً لـ﴿يُنْفِقُونَ﴾ كما لو قلت: (مَنْ رَأَيْتَ؟) فـ(مَنْ): مفعولٌ مقدَّم لـ(رَأَيْتَ)، وحينئذٍ يكون الجوابُ (العَفْوُ)، يعني: (قل: أَنْفِقُوا العَفْوَ).

وإذا قُرِئت (العَفْوُ) بالرفع صار تقديرُ الكلام: (مَا الَّذِي يُنْفِقُونه؟) فصارت (مَا): مبتدأً، و(الَّذِي): اسمًا موصولاً خبراً، وجملةٌ ﴿يُنْفِقُونَ﴾: صلةُ الموصول، و(العَفْوُ): خبراً لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: (الَّذِي يُنْفِقُونَ العَفْوَ)، أو (هو العَفْوُ).

كذلك أيضًا في البدل تقول: (ماذا تُنفِقُ أَذْهَبًا، أو فِضَّةً؟)، ف(ذا): هنا ملغاة، لأنَّ (مَآذَا): مفعولٌ مقدَّمٌ لـ (تُنْفِقُ)، وإذا قلت: (مَآذَا تُنفِقُ أَذْهَبًا، أو فِضَّةً؟)، ف(ذا): هنا موصولةٌ، يعني: (مَا الَّذِي تُنفِقُهُ؟) الذي تنفقه ذهبٌ، أو فضةٌ.

إِذَنْ: مِنْ علاماتِ (ذَا) التي تكونُ مُلغاةً، أو غيرَ مُلغاةٍ: الجوابُ، والبدلُ كما سبق.

والحاصلُ: أَنَّ (ذَا) التي تأتي بعد (مَا)، أو (مَنْ) الاستفهاميتين تكونُ اسمًا موصولًا، ويجوزُ إلغاؤها، فإذا جعلناها اسمًا موصولًا صارت (مَا) الاستفهامية مبتدأ، و(ذَا): اسمًا موصولًا خبرًا، فأقول لك مثلاً: (ماذا فَعَلْتَ؟) فإذا جَعَلْتَهَا اسمًا موصولًا، فيكون تقديرُ الجملة: (مَا الَّذِي فَعَلْتَ؟) وإعرابُها: (ما): مبتدأ، و(الَّذِي): خبرٌ، و(فَعَلْتَ): صلةُ الموصولِ، والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: (ماذا فَعَلْتَهُ؟).

وإذا قلت: (ماذا فَعَلْتَ؟) أسألك، يعني: كأني قلت: ما فَعَلْتَ؟ فصارت الآن مُلغاةً، ومعنى مُلغاة فيها قولان للعلماء، مُلغاة أي: زائدة، ومُلغاة أي: مركبة مع (مَا)، أو (مَنْ)، وحينئذٍ نُعَرِّبُ (مَآذَا): اسمَ استفهام مفعولًا مُقَدَّمًا، أو نقول: (مَا): اسمُ استفهام مفعولٌ مُقَدَّمٌ، و(ذَا): زائدة، و(فَعَلْتَ): فعلٌ وفاعلٌ، والمفعول هو (مَا) المُقَدَّمة، وسيُجيبُكَ المسئولُ فيقول: (خيرًا)، فإذا قال: (خيرًا)، فقد حَمَلَ (ذَا) على أَنَّها مُلغاةٌ، لأنَّ الفعلَ تسلَّطَ عليها، والتقديرُ على جوابه: (فَعَلْتُ خيرًا)، وإذا قال: (خيرٌ) لِمَا سَأَلْتُهُ ماذا فعلت؟ عرفنا أَنَّهُ حَمَلَ (ذَا) على أَنَّها اسمٌ موصولٌ، وَأَنَّ التَّقديرَ (مَا الَّذِي فَعَلْتَ؟) فَنُعَرِّبُ (مَا):

مبتدأً، و(الَّذِي): خبرًا، و(فَعَلْتَ): صلة الموصول، وتقديرُ الكلام في جوابه (خيرٌ): (هو خيرٌ)، أو: (الَّذِي فَعَلْتَهُ خيرٌ).

وَيَتَعَيَّنُ الإلغَاءُ إِذَا أَتَى بَعْدَهَا اسْمٌ مَوْصُولٌ، وَإِذَا أُلْغِيَتْ، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ اسْمًا مَوْصُولًا، لِأَنَّهَا سَوْفَ تَكُونُ تَابِعَةً لـ (مَا)، أَوْ (مَنْ)، وَتُجْعَلُ الْكَلِمَتَانِ كَلِمَةً وَاحِدَةً اسْتِفْهَامِيَّةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فَهنا تَجْعَلُ (مَنْ)، وَ(ذَا) كَلِمَةً وَاحِدَةً، لِأَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَهَا بِمَعْنَى (الَّذِي)، وَقُلْتَ: (مَنْ الَّذِي الَّذِي يَشْفَعُ) لَكَانَ الْكَلَامُ رَكِيكًا، وَعَلَى ذَلِكَ تَكُونُ ﴿مَنْ ذَا﴾ كُلُّهَا اسْمًا اسْتِفْهَامِيًّا، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: (مَنْ): اسْمٌ اسْتِفْهَامِيٌّ، وَ(ذَا): مُلْغَاءٌ لَيْسَ لَهَا إِعْرَابٌ، وَلَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ، وَهَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَيْثُ قَالَ: (إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ).

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، فَهنا يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ (ذَا) مُلْغَاءً، لِئَلَّا يَجْتَمَعَ مَوْصُولَانِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ، وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ جَائِزٌ، وَنُعْرِبُ (الَّذِي) بَدَلًا مِنْ (ذَا) فَغَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ الْبَدَلَ مَعْنَاهُ أَنَّنَا حَمَلْنَا الْكَلَامَ عَلَى أَمْرٍ زَائِدٍ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَنْ ذَا الَّذِي قَامَ؟) أَعْرَبْتَ (ذَا): مُلْغَاءً، سِوَاهُ أَكَانَتْ زَائِدَةً، أَمْ مُرَكَّبَةً، وَإِذَا قُلْتَ: (مَنْ ذَا قَامَ؟) جَازَ أَنْ تُعْرِبَهَا اسْمًا مَوْصُولًا، وَجَازَ أَنْ تُلْغِيَهَا، فَتَجْعَلَهَا زَائِدَةً، أَوْ مُرَكَّبَةً مَعَ (مَنْ)، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ بِدُونِهَا: (مَنْ قَامَ؟).

لكن أحياناً تأتي (ذَا) اسمَ إشارة، وليست اسماً موصولاً، وهي بعد (مَا)، أو (مَنْ)، مثل أن يأتي رجلٌ يَقْرَعُ البابَ فتقول: (مَنْ ذَا؟)، فـ(ذَا) اسمُ إشارة، وليست اسماً موصولاً، ولا ملغاةً، وهذه لم يذكُرْها ابنُ مالك، لأنَّها معلومةٌ، فلا حاجة للتنبية عليها، لأنه لا يُوجَدُ صلةٌ، ولا خبرٌ، ولا شيءٌ أبداً، فإذا قلت: (مَنْ ذَا؟)، فـ(مَنْ): استفهامٌ مبتدأ، أو خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(ذَا): اسمُ إشارةٍ خبرٌ، أو مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

والخلاصة في (ذا): أنَّها تأتي على أقسام:

القسم الأول: تأتي على أنَّها اسمُ إشارة، مثل: (مَنْ ذَا؟)، أي: (مَنْ هذا؟)، و(هذا): اسمُ إشارة، ولا أحد يقول: إنَّها اسمٌ موصولٌ.

القسم الثاني: تأتي اسماً موصولاً، ويجوزُ إلغاؤها في مثل: (مَنْ ذَا قَامَ؟)، أو (مَاذَا فَعَلْتَ؟).

القسم الثالث: تأتي ملغاةً ولا بُدَّ، وذلك إذا وَقَعَ بعدها اسمٌ موصولٌ، فحينئذٍ تكونُ ملغاةً، وتكونُ إمَّا زائدةً، وإمَّا مُركَّبةً مع (مَا)، أو (مَنْ).

٩٦- وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَٰةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةٍ

الشرح

قوله: «كُلُّهَا»: أي: كُلُّ الأسماءِ الموصولة العشرة: ستّة خاصّة، وأربعة عامّة: ثلاثة منها عند العرب كُلُّهم، وواحد عند طيّئ، (الَّذِي، وَالَّتِي، وَاللَّذَانِ، وَاللَّتَانِ، وَالَّذِينَ، وَاللَّاتِي، وَمَنْ، وَمَا، وَأَلْ، وَذُو)، فكلُّ العشرة يقول المؤلف: (يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَٰةٌ) أي: بعدها كُلُّها.

أفادنا المؤلف -رحمه الله- أنه لا بُدَّ لكلِّ موصولٍ من صلّة، لأنّه قال: (يَلْزَمُ)، وذلك لأنَّ الموصول لا يتمُّ إلَّا بِصِلَتِهِ، فلو قلت: (جَاءَ الَّذِي)، ما استفاد النَّاسُ، لأنّه لا يمكنُ أن يتمَّ معناه إلَّا بِصِلَتِهِ.

قوله: «يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَٰةٌ»: سواء كان ذلك لفظًا، أم تقديرًا، لأنَّ الصلّة قد تُحذفُ، وتكون مُقدّرةً، كقول الشاعر:

نَحْنُ الْأُلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا^(١)

وتقديرُ صلّةِ الموصول في هذا البيت كما قال النحويون: (عُرِفُوا بِالشَّجَاعَةِ)، أو نحوها، كأن تقول: (نحن الذين لا نخافُ الموتَ، فاجمعْ جُمُوعَكَ)، ولكنَّ حَذَفَ الصلّةِ قليلٌ جدًّا، ولا يجوزُ أن تُحذفَ إلَّا بِقَرِينَةٍ تدلُّ على أنّها محذوفةٌ.

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص: ١٤٢).

وقوله: «يَلْزَمُ بَعْدَهُ»: أفادنا - رحمه الله - أنه يُشْتَرَطُ في الصَّلَاةِ أَنْ تكونَ بعد الموصولِ، فلا تُجْزِئُ قبلَه، فلو قلتَ: (جَاءَ قَامَ الَّذِي)، وأنتَ تريدُ أَنْ تجعلَ (قَامَ) صَلَاةً مُقَدَّمَةً لم يَصِحَّ، لأنَّه لا بُدَّ أَنْ تكونَ الصَّلَاةُ متأخِّرةً، ولهذا هي صَلَاةٌ، والصَّلَاةُ تأتي بعد الموصولِ، وسيأتي بيانُ نوعِ هذه الصَّلَاةِ جملةً، أو شبهَ جملةً، أم ماذا.

وقوله: «يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَاةٌ»: هنا أتى بالصَّلَاةِ بعد الموصولِ، ويُؤْخَذُ منه أَنَّهُ لا بُدَّ أَلَّا يُفْصَلَ بين الصَّلَاةِ والموصولِ بأجنبيٍّ، وأنَّ الصَّلَاةَ تلي الموصولَ، لأنَّها صَلَاتُهُ، ولا يتمُّ إلَّا بها، فلو جِئَ بأجنبيٍّ لم يَصِحَّ، فلو قلتَ مثلاً: (جَاءَ الَّذِي زيدٌ قائمٌ في البيتِ)، وتريدُ أَنْ تكونَ (في البيتِ) صَلَاةً لـ (الَّذِي) فلا يَصِحُّ، لأنَّه لا يجوزُ أَنْ يُفْصَلَ بين الصَّلَاةِ والموصولِ بأجنبيٍّ منهما، ومثلها لو قلتَ: (جَاءَ النَّجَّارُ الَّذِي قَامَ زيدٌ آتتهُ في البيتِ)، فلا يَصِحُّ، لأنَّه فُصِّلَ بين الموصولِ وصلتهِ بفواصلٍ أجنبيٍّ.

أمَّا إذا كان غيرَ أجنبيٍّ، فلا بأسَ، مثاله: (جَاءَ الَّذِي زيدٌ أَكْرَمَ)، يعني: جاءَ الَّذِي أَكْرَمَ زيداً، فهذا لا بأسَ، لأنَّ (زيداً) مفعولٌ للفعل الذي وقعَ صَلَاةٌ، فليسَ أجنبيًّا مِنَ الصَّلَاةِ.

ولو قلتَ: (جَاءَ الَّذِي لَحْمًا أَكَلَ)، أو (جَاءَ الَّذِي ثوبًا لبسَ)، أو (جَاءَ اللذان طعامًا أَكَلَا) يَصِحُّ أيضًا، لأنَّه لم يُفْصَلَ بأجنبيٍّ بين الموصولِ وصلتهِ، فالمفعولُ به معمولٌ لصلَاةِ الموصولِ، فهو ليسَ بأجنبيٍّ.

إِذَنْ: يُشْتَرَطُ في الصَّلَاةِ أَلَّا يُفْصَلَ بينها، وبين الموصولِ بأجنبيٍّ، وأمَّا قولُ الشَّاعِرِ يصفُ الذُّئْبَ حينَ لقيه، ولم يكن حوله إلَّا الذُّئْبُ:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَضْطَحِبَانِ^(١)
 ففيه أنه فصلَ بالمنادى (يَا ذَنْبُ)، وقالوا: هذا شاذٌّ، لأنَّ المنادى أجنبيٌّ
 مِنَ الصَّلَاةِ، لكنَّ سَهْلَ شذوذَه أَنَّهُ يَخَاطَبُ الذَّنْبَ.

قوله: «عَلَى ضَمِيرٍ لَا يَتَّقِي مُشْتَمِلَةً»: أي: لا بُدَّ في الصَّلَاةِ من ضَمِيرٍ، ولا بُدَّ
 أَنْ يَكُونَ هَذَا الضَّمِيرُ لائِقًا، يعني: مُذَكَّرًا إِنْ كَانَ المَوْصُولُ مُذَكَّرًا، ومفردًا إِنْ
 كَانَ المَوْصُولُ مفردًا، وذلك بِحَسَبِ المَوْصُولِ، فَ(الَّذِي) يَكُونُ ضَمِيرُهُ مفردًا
 مُذَكَّرًا، وَ(الَّتِي) مفردًا مؤنَّثًا، وَ(الَّذَانِ) مثنًى مُذَكَّرًا، وَ(الَّتَانِ) مثنًى مؤنَّثًا،
 وَ(الَّذِينَ) جماعة ذكور، وَ(الَّلَاتِي) جماعة إناث، ولا بُدَّ، وهذا إِذَا كَانَ المَوْصُولُ
 خَاصًّا.

فتقول: (جَاءَ الَّذِي قَامَ)، وَ(جَاءَتِ الَّتِي قَامَتْ)، وَ(جَاءَ الَّذَانِ قَامَا)،
 وَ(جَاءَتِ اللَّتَانِ قَامَتَا)، وَ(جَاءَتِ اللَّاتِي قُئِمْنَ)، وَ(جَاءَ الَّذِينَ قَامُوا)، ومنه في
 القرآن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ
 الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ [فصلت: ٣٠]، فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لائِقًا، ولذا
 لو قلت: (جَاءَنِي الَّذَانِ قَامُوا) قلنا: هذا خطأ، لأنَّ الضَّمِيرَ هُنَا لَيْسَ بِلائِقٍ،
 ولو قلت: (جَاءَنِي الَّذَانِ قَامَ) فقط كذلك خطأ، فلا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بِضَمِيرٍ لائِقٍ،
 ولو قلت: (جَاءَنِي الَّذِي قَامَ أَبُوهُ) لكان صحيحًا، لأنَّ فيه ضَمِيرًا -وهو الهاء-
 يَعُودُ عَلَى (الَّذِي)، وَإِنْ قلت: (جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُ)، فليس بِصحيحٍ، لأنَّ الصَّلَاةَ
 حَلَّتْ مِنَ الضَّمِيرِ، فلا بُدَّ مِنَ الضَّمِيرِ يَرْجِعُ إِلَى المَوْصُولِ، ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه: (٢/ ٣٢٩).

الضَّمِيرُ لائِقًا بالموصول، إِنْ مفردًا فمفردٌ، وإِنْ جمعًا فجمعٌ، وإِنْ مذكَّرًا فمذكَّرٌ، وإِنْ مؤنَّثًا فمؤنَّثٌ.

وأما أسماءُ الموصولِ العامَّة مثل: (مَا)، و(مَنْ)... فَإِنْ رَاعَيْتَ المعنى فَأَتِ بالضَّميرِ موافقًا، أو مطابقًا للمعنى الذي تريده، وإِنْ رَاعَيْتَ اللفظَ فَأَتِ بالضَّميرِ مفردًا مذكَّرًا، فإذا قلت: (جَاءَتْ مَنْ أَكْرَمْتُهَا)، رَاعَيْتَ المعنى، وإذا قلت: (جَاءَ مَنْ أَكْرَمْتُهُ)، وأنت تريدُ جماعةً، فقد رَاعَيْتَ اللفظَ، وإذا قلت: (جَاءَ مَنْ أَكْرَمْتُهُ رَاكِبًا)، فقد رَاعَيْتَ اللفظَ والمعنى.

وقد يَتَعَيَّنُ الضَّمِيرُ بحسَبِ السِّيَاق، فلو قلت: (جَاءَنِي مَنْ أَرْضَعَ)، فهو صحيحٌ إذا اعتبرنا اللفظَ، ولو قلت: (جَاءَنِي مَنْ أَرْضَعَتْ) اعتبرنا المعنى، وإذا قلت: (جَاءَنِي مَنْ قَامَ) - وهما اثنان - يصحُّ باعتبار اللفظ، وإذا اعتبرت المعنى تقول: (جَاءَنِي مَنْ قَامَا)، فُتَبَيَّنَ.

فإذا قال قائلٌ: هل يجوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ اللفظُ مع خفاءِ المعنى؟

الجواب: لا يجوزُ، إِلَّا إذا قُصِدَ العمومُ، ولهذا إذا كنتَ تريدُ أَنْ تُبَيِّنَ المعنى، فلا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بضميرٍ مطابقٍ، فلو قلت: (أَكْرَمْتُ مَنْ أَرْضَعَ وَلَدَهُ)، بهذا اللفظَ، لقلنا: هنا لا يناسبُ، إِلَّا أَنْ تقولَ: (أَرْضَعَتْ) حَتَّى تُبَيِّنَ المعنى.

فالحاصلُ: أَنَّ الضَّمِيرَ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لائِقًا، وهو في أسماءِ الموصولِ الخاصَّةِ يجبُ أَنْ يَكُونَ مطابقًا للفظٍ، واللفظُ دالٌّ على المعنى، وأما في أسماءِ الموصولِ العامَّةِ، فيجوزُ فيها اعتبارُ اللفظِ، واعتبارُ المعنى.

وقوله: «عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةً»: يشملُ ما إذا كان الضَّمِيرُ هو معمولٌ

فِعْلِ الصَّلَاةِ، مَثَلُ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ)، فـ(الهَاء) مَعْمُولٌ (أَكْرَمَ) -الَّذِي هُوَ الصَّلَاةُ- مَبَاشَرَةً، أَوْ لَهُ صَلَاةٌ بِمَعْمُولِ الصَّلَاةِ، مَثَلُ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ أَبَاهُ)، فَهَذَا (أَكْرَمَ) -الَّذِي هُوَ الصَّلَاةُ- لَمْ يُسَلِّطْ عَلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُولِ مَبَاشَرَةً، لَكِنْ سُلِّطَ عَلَى مُلَابِسِهِ، حَيْثُ اتَّصَلَ بِمَفْعُولِ الصَّلَاةِ.

إِذْنُ يُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ شَرْوْطٌ، وَهِيَ:

الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ بَعْدَ الْمَوْصُولِ.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مُشْتَمِلَةً عَلَى ضَمِيرٍ مُطَابِقٍ.

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ جَمْلَةً، أَوْ شَبَهَ جَمْلَةٍ، كَمَا سَيَأْتِي.

٩٧- وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ كَ: (مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ)

الشرح

قوله: «جُمْلَةٌ»: خبرٌ مُقَدَّمٌ.

«أَوْ شِبْهُهَا»: معطوفٌ عليه.

«الَّذِي»: مبتدأٌ مؤَخَّرٌ.

و«وُصِلَ بِهِ»: صلةُ الموصول.

ومعنى البيت: الذي وُصِلَ به جملةٌ، أو شبه جملةٍ، يعني: أنَّ صلةَ الموصول تكونُ جملةً، وتكونُ شبه جملةٍ، والجملةُ إمَّا جملةٌ فعليةٌ، وإمَّا جملةٌ اسميةٌ، وشبه الجملةُ إمَّا ظرفٌ، وإمَّا جارٌّ ومجرورٌ، ولا تكونُ اسمًا مفردًا، أو لا يمكنُ أن تكونَ اسمًا مفردًا، فلا يجوزُ أن تقولَ: (جَاءَ الَّذِي أَبَوْهُ)، لأنَّ الصلةَ لم تتمَّ، لأنَّها ليست جملةً، ولا شبه جملةٍ.

ولو قلتَ: (جَاءَ الَّذِي زَيْدٌ)، فلا يصحُّ، لأنَّ الصلةَ ليست جملةً، ولا شبه جملةً، ولو قلتَ: (جَاءَ الَّذِي هُوَ)، فلا يصحُّ أيضًا، لأنَّ الصلةَ هنا ضميرٌ، وليست جملةً، ولا شبه جملةٍ، ولو قلتَ: (جَاءَ الَّذِي قَامَ زَيْدٌ)، فهنا الصلةُ جملةٌ (قَامَ زَيْدٌ)، لكن ليس فيها عائدٌ، ولذا فلا تصحُّ، أمَّا لو قلتَ: (جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبَوْهُ) فيصحُّ.

وضربَ المؤلفُ مثالين، فقال: (كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ) ف(مَنْ):

بمعنى الذي مبتدأ، و(عِنْدِي): ظرفُ مكانٍ متعلِّقٌ بمحذوفٍ، تقديرُه: (استقرَّ) صلةُ الموصولِ، فهي شبهُ جملةٍ، (الَّذِي): اسمٌ موصولٌ، وهو خبرُ الموصولِ الأولِ (مَنْ)، لأنَّ المعنى: (الذي عندي هو الذي ابنُه كُفِّلَ)، و(ابْنُهُ): مبتدأٌ، وجملةُ (كُفِّلَ): خبرُه، والجملةُ صلةُ الموصولِ، فالمثالُ الثاني (الَّذِي ابنُه كُفِّلَ) فيه الصِّلةُ جملةٌ، والأوَّلُ: (كَمَنْ عِنْدِي) شبهُ جملةٍ.

وفي المثالين مع ما سبقهما لَفٌّ ونَشْرٌ غيرُ مرَّتَبٍ، لأنَّه في الأوَّل قال: (جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا) فبدأ بالجملة، وفي التَّمثِيلِ بدأ بِشِبْهِ الجملة، وهذا لَفٌّ ونَشْرٌ غيرُ مرَّتَبٍ، والبلاغيُّون يقولون: لَفٌّ ونَشْرٌ مُشَوَّشٌ، لكن نحن نُبْعِدُ التَّشْوِيشَ، فنقول: لَفٌّ ونَشْرٌ غيرُ مرَّتَبٍ.

وتأمَّلْ قوله: (مَنْ عِنْدِي)، بمعنى (الذي عندي)، وقد تقرَّر في القواعد أنَّ كُلَّ ظرفٍ، أو جارٍّ ومجرورٍ لا بدَّ له من مُتعلِّقٍ، ولهذا سَمَّيناه شبهَ جملةٍ، لأنَّه لا بُدَّ له من متعلِّقٍ، أي: من شيءٍ يتعلَّقُ به.

فما هو المتعلِّق في شبه الجملة؟

الجواب: المتعلِّق فعلٌ محذوفٌ، ولا بُدَّ، والتَّقديرُ: (مَنْ استقرَّ عندي)، وإن شئتَ أن تُبيِّنَ المتعلِّقَ الخاصَّ، فتقول: (جاءَ الَّذِي سكن عندي)، لأنَّ الاستقرارَ معنًى واسعٌ، والسُّكْنَى معنًى خاصٌّ، فلك أن تُقدِّرَ المعنى الخاصَّ، ولك أن تُقدِّرَ المعنى العامَّ، وعلى كُلِّ حالٍ فالمحذوفُ في شبه الجملة -إذا وقعت صلة الموصول- لا بُدَّ أن يكونَ فعلاً.

فإذا قال قائلٌ: أليس ابنُ مالكٍ يقولُ:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنْ) أَوْ (اسْتَقَرَّ)
و(كَائِنْ) ليست فعلاً؟

قلنا: هناك فرق بين هذا وهذا، لأنَّ الأصل في الخبر أن يكون غير جملة، ولهذا قال: (ناوِينَ مَعْنَى كَائِنْ)، فَقَدَّمَ الاسم، وصلة الموصول الأصل فيها أن تكون جملة، فلا يُوصَلُ الموصول بمفرد، فلهذا لو قال إنسان في جملة: (جَاءَ الَّذِي عِنْدِي): أنا أَقْدَرُ: (جَاءَ الَّذِي مُسْتَقَرٌّ عِنْدِي)، لقلنا: لا يجوز، بل لا بُدَّ أن تقول: (جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدِي)، لتتمَّ الجملة، لأنَّك لو قلت: (جَاءَ الَّذِي مُسْتَقَرٌّ عِنْدِي)، لزم أن تُقَدِّرَ مبتدأً يكون (مستقرٌّ) خبره، فيكون عندنا الآن محذوفان، وإذا قَدَّرنا (استقرَّ) صار المحذوف واحداً، وهذا أولى، لأنَّ الحذف كُلَّمَا قَلَّ كان أولى، إِذَنْ قوله: (مَنْ عِنْدِي) أصلها: (الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدِي).

وعلى ذلك، هل شبه الجملة الذي يقع بعد الاسم الموصول هو نفسه الصلة، أو غيرها؟

الجواب: هذا موضع خلافٍ: منهم مَنْ يرى أَنَّ الظَرْفَ والجارَّ والمجرور هو نفسه الصلة، وهو ظاهرُ كلامِ ابنِ مالك، لأنَّه قال: (وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا)، والمشهورُ عند النحويين أَنَّ صلة الموصول متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديره: (اسْتَقَرَّ).

والخلاصة: أَنَّ صلة الموصول يجبُ أن تكون جملةً، أو شبه جملة، وشبه الجملة يجبُ أن يُقَدَّرَ لها فعلٌ تتعلَّقُ به، هذه هي القاعدة.

والمؤلَّفُ - رحمه الله - مثَّلَ لِشِبْهِ الجملة بالظَرْفِ في قوله: (عِنْدِي)، ومثَّلَ للجملة بالجملة الاسميَّة وهي جملة: (ابْنُهُ كُفْلٌ)، لأنَّ الجملة الاسميَّة تُبْتَدَأُ

باسم، والجملة الفعلية تُبتدأ بفعل، و(ابن) هنا اسم، ونحتاج الآن إلى مثالٍ للجار والمجرور، وإلى مثالٍ للجملة الفعلية.

مثال الجار والمجرور قولك: (جاءَ الذي في البيت)، ف(في البيت) جارٌ ومجرورٌ متعلّق بمحذوفٍ صلة الموصول، والتقدير: (جاءَ الذي سكن - أو استقرَّ - في البيت)، إذن الظرفُ والجارُ والمجرورُ متعلّق بمحذوفٍ صلة الموصول^(١).

مثال الجملة الفعلية: قولُ الله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ [الزمر: ٣٣]، ف﴿جاءَ﴾: فعلٌ ماضٍ، وهو صلة الموصول، وهو جملة فعلية.

والجملة الآن في كلام المؤلف جملة خبرية، وليست طلبية، فهل تمثله يدلُّ على أنه يُشترطُ في صلة الموصول ألا تكون جملة طلبية بناءً على أن التمثيل يُحدّد الشروط، لأن الكتاب مُختصرٌ قد يذكُر الأمثلة، وتؤخذ الشروط من الأمثلة؟

فهل نقول: إنّ هذين المثالين اللذين ذكرهما ابنُ مالك يدلّان على أنه يُشترطُ للجملة أن تكون جملة خبرية، ولا تكون طلبية؟

الجواب: نعم، هذا هو المشهور عند النحويين، فلا يصحّ أن تقول: (جاء الذي أضربه)، فإن وقع مثل هذا في كلام العرب - والعربُ يحكّمون علينا، ولا نحكّم عليهم - فإنه يُقدَّر لهذه الجملة الطلبية جملة خبرية، فيكون التقدير على

(١) يُشترطُ في وقوع الظرف والجار والمجرور يُشترطُ في وقوعهما صلة شرط آخر وهو أن يكونا تامّين كما مثل الشارح - رحمه الله - ومعنى (تامّين) أي: يحصل بالوصل بكلٍّ منهما فائدة تزيل الإبهام، وتوضح المراد من غير حاجةٍ لذكر متعلّقيهما، فإن لم يكونا تامّين لم يجز الوصلُ بهما، فلا تقول: (جاءَ الذي بك)، ولا (جاءَ الذي اليوم) لعدم الفائدة.

هذا: (جَاءَ الَّذِي يُقَالُ فِي حَقِّهِ: اضْرِبْهُ)، وجملة (يُقَالُ) خبرية، وكذلك أيضاً لا يَصِحُّ أَنْ أَقُولَ: (جَاءَ الَّذِي هَلْ قَامَ؟)، لأنَّ الجملة إنشائية، فهي استفهام، ونحن نقول: يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الجملة خبرية.

فإذا اشْتَرَطَ أَنْ تَكُونَ خبرية، وجاء في كلام العرب مثل هذا التعبير: (جَاءَ الَّذِي هَلْ قَامَ؟)، أو (أَكْرَمَنِي الَّذِي هَلْ رَأَيْتَ الْبَحْرَ؟) فَإِنَّا لَا بُدَّ أَنْ نُقَدِّرَ شيئاً يَصِحُّ به كلامهم، فنقول: (جَاءَ الَّذِي يُقَالُ فِي حَقِّهِ: هَلْ قَامَ؟).

ومن ذلك ما إذا وقعت الجملة الاستفهامية نعتاً للنكرة، فإنه يُقَدَّرُ لهذه الجملة جملة خبرية تكون هي النعت، ولهذا قالوا في رجل استضاف قوماً، فتركوه كُلَّ النَّهَارِ لم يقدموا له شيئاً، ولما أقبل الليل جاؤوا بلبنٍ أكثره ماءً، ولم يأتوا به في النَّهَارِ، لئلا يراه، وقالوا: نأتي به في الليل، ويكون طعاماً كافياً له، فقال:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطُّ؟^(١)

المَذْقُ: المخلوط، و(مَذْقُ): نكرة تحتاج إلى صفة، والصفة: (هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطُّ)، و(هَلْ): استفهام، فلا تكون صفةً لخبر، فقالوا التقدير: (جَاؤُوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ: هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطُّ؟)، فهذا اللبن لونه أشهبُ رمادي، والشاعرُ اختارَ الذُّئْبَ لأنه سَبْعُ الليل، وهو الذي يأتي في الليل، فكأنه قال: هذا اللبن لونه لونُ الذُّئْبِ، وزمنُ حضوره زمنُ حضورِ الذُّئْبِ.

فإذا جاء في كلام العرب ما يُخَالِفُ قواعدَ النَّحْوِيِّينَ، فإنَّ قواعدَ النَّحْوِيِّينَ لَا تَحْكُمُ على العربِ، بل يجبُ أَنْ نُقَدِّرَ مَا يَصِحُّ به الكلامُ على القواعد.

(١) البيت لراجز لم يُعَيَّنْ أحد من الرواة، ذكره ابن عقيل في شرحه (٣/ ١٩٩).

وَرُبَّمَا يَأْتِي إِنْسَانٌ وَيَقُولُ: لِمَاذَا نَقَدَّرُ مَا دَمْنَا أَسَّسْنَا أَنَّنَا لَا نَحْكُمُ عَلَى الْعَرَبِ؟ لِمَاذَا لَا نَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا فُهِمَ الْمَعْنَى، فَلَا حَرَجَ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً، أَوْ إِنشَائِيَّةً؟ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: (جَاءَ الَّذِي مَا أَظْرَفَهُ!)، جُمْلَةٌ (مَا أَظْرَفَهُ) تَعَجُّبِيَّةٌ لِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ، وَلَيْسَتْ خَبَرِيَّةً، فَهَلْ تَصِحُّ أَنْ تَقَعَ صِلَةٌ؟

فَالْجَوَابُ: أَمَّا عَلَى الْقَاعِدَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا، فَلَا تَصِحُّ، فَإِذَا عَبَّرَ بِهَذَا التَّعْبِيرِ: (جَاءَ الَّذِي مَا أَظْرَفَهُ!) قَدَّرْنَا: (جَاءَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ: مَا أَظْرَفَهُ!)، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ التَّعْبِيرُ، فَيَصِحُّ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَإِذَا قُلْتَ: (حَضَرَ الطَّلَبَةُ الَّذِينَ مَا أَفْهَمَهُمْ لِلنَّحْوِ!) صَحَّ التَّعْبِيرُ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَلَكِنْ عَلَى الْقَوَاعِدِ يُصَحَّحُ فَيُقَالُ: (حَضَرَ الطَّلَبَةُ الَّذِينَ يُقَالُ فِيهِمْ: مَا أَفْهَمَهُمْ لِلنَّحْوِ!).

٩٨- وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ (أَلْ) وَكَوْنُهَا بِمُعَرِّبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ

الشرح

قوله: «صِفَةٌ»: خبرٌ مقدَّم، و(صِلَةٌ أَلْ): مبتدأٌ مؤخَّر، وإنَّما اخترنا أن تكونَ (صِلَةٌ أَلْ) هي المبتدأ، لأنَّها معرفة، و(صِفَةٌ): نكرة، والأصل أن المعرفة هي المبتدأ، لأنَّه محكومٌ عليه، فلا بدَّ أن يكونَ معلومًا، فإذا جاءت كلمتان، كُلُّ واحدةٍ يَصِحُّ أن تكونَ مبتدأً، فاجعل المبتدأ هو المعرفة، لأنَّه محكومٌ عليه.

وقوله: «وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ»: أي: صِلَةٌ (أَلْ) صِفَةٌ صَرِيحَةٌ، وهل (أَلْ) مِنَ الموصولات؟ تَقَدَّمَ لَنَا أَنَّ فِيهَا خِلَافًا، وَأَنَّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ يَرَى أَنَّهَا حَرْفٌ تَعْرِيفٌ مُطْلَقًا، وَبَيْنَا -فِيمَا سَبَقَ- أَنَّهُ الصَّحِيحُ، وَقَلْنَا: لَا دَاعِيَ أَنْ نَقُولَ بِأَنَّ (أَلْ) اسْمٌ مَوْصُولٌ نُقِلَ إِعْرَابُهُ لَصِلَتِهِ لَتَعْذِرَ ظُهُورُ الإِعْرَابِ عَلَيْهِ، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ أَنَّكَ تَقُولُ: (جَاءَ الْقَوْمُ الصَّالِحُونَ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (جَاءَ الْقَوْمُ صَالِحُونَ).

لكن على القول بأنَّها اسمٌ موصولٌ فما صِلَتُها؟

الجواب: صِلَتُها ليس جملةً، ولا شِبْهَ جملةٍ، بل صِلَتُها صِفَةٌ صَرِيحَةٌ.

لكن ما الصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ؟

الجواب: الصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ هي التي لا يشوبها تأويلٌ، وهي ثلاثة أشياء:

اسمُ الفاعلِ ك: (الضارب)، واسمُ المفعولِ ك: (المضروب)، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ على خلاف.

وخرج بقوله: (صَرِيحَةٌ) الصِّفَةُ التي ليست بصريحة، مثل أن يكون مصدرًا، والمصدرُ يُوصَفُ به، فيقال: (فلانُ الرِّضا)، و(فلانُ العَدْل)، فهذا (الرِّضا)، و(العَدْل) ليسا صفتين صريحتين، وعلى هذا فلا تكونُ (أَل) موصولًا، لأنَّ (أَل) الموصوليَّة لا بُدَّ أن تكونَ صلَّتْها صفةٌ صريحةٌ، كذلك (الأسد)، قد يُوصَفُ به، ولكنه ليس بصفةٍ صريحةٍ، ف(أَل) الداخلة عليه -ولو في مقام الوصف- لا تكونُ موصولةً، لأنَّ (أَل) الموصوليَّة لا تكونُ صلَّتْها إلَّا صفةً صريحةً.

وقوله: «صَرِيحَةٌ»: خرج به أيضًا اسمُ التَّفْضِيلِ، ف(أَل) في اسمِ التَّفْضِيلِ ليست موصولًا، بل هي مُعَرِّفَةٌ، مثاله: قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [العلق: ٣]، وكقولك: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْأَكْرَمِ)، ف(الأكرم) في الموضعين اسمُ تفضيلٍ، ولا يَرَوْنَهُ صفةً صريحةً، وأمَّا الصِّفَةُ المُشَبَّهَةٌ مثل: (جَاءَ الرَّجُلُ الْحَسَنُ وَجْهَهُ)، أو (البطل)، فموضعُ خلافٍ: منهم مَنْ يقولُ: (أَل) فيها ليست اسمًا موصولًا، لأنَّها ليست صفةً صريحةً، وبعضهم يقولُ: إنَّها موصولةٌ.

وأقربُ من هذا أن نقول: (أَل) التي تدخلُ على اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفة المُشَبَّهَةِ -على خلافٍ- موصولةٌ، و(أَل) التي تدخلُ على غير ذلك ليست موصولةً.

تقولُ مثلاً: (جَاءَ الضَّارِبُ)، ف(جَاءَ): فعلٌ ماضٍ، و(الضَّارِبُ): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ، وهذا هو الصَّحِيحُ، لكن على رأي المؤلِّفِ هنا (جَاءَ): فعلٌ ماضٍ، و(أَل): فاعلٌ نُقِلَ إعرابُهُ لصلَّتِهِ، لتعذُّرِ ظهورِ الإعرابِ عليه، و(ضَّارِبُ): صلةُ الموصولِ.

قوله: «وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ»: يعني: كَوْنُ (أَل) موصولةً بِمُعَرَّبِ الأفعالِ قليلٌ، ومُعَرَّبُ الأفعالِ هو المضارع، لأنَّ الماضيَ والأمرَ كليهما مَبْنِيٌّ، فأفادنا المؤلفُ - رحمه الله - أنَّ (أَل) قد تُوصَلُ بالفعل المضارع، ولكنه قليلٌ عند العرب، وإذا كان قليلاً عند العرب، فينبغي أن يكونَ عندنا أقلَّ.

تقولُ مثلاً: (جاءَ اليَحْكُمُ بالعدلِ)، ف(أَل) اتَّصلتْ بِ(يَحْكُمُ)، وهو فعلٌ مضارعٌ، وأنشدوا على ذلك قولَ الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ، وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^(١)

وقوله: (التُّرْضَى) نُطقاً بِ(أَل) القمرية، والمعروف أنَّ مقتضى القاعدة في (أَل) الشَّمْسِيَّة، و(أَل) القمرية أن نقول: (مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى)، لأنَّ (أَل) المقترنة بالتاء شمسية، كقولك: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»^(٢). فتقول: (التَّائِبُ)، ولا تقول: (التَّائِبُ)، وفي القرآن الكريم ﴿التَّائِبُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، ولكن هنا لا نجعلها شمسية، بل نجعلها قمرية، وننطقُ بها، لأنَّ (أَل) الموصولة في منزلة المنفصل، لأنَّه موصولٌ وصلته، فيقالُ في البيت: (مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى)، ولا نقول: (التُّرْضَى).

الشَّاهد قوله: (التُّرْضَى)، فَإِنَّ (تُرْضَى) فعلٌ مضارعٌ دخلت عليه (أَل) الموصولة، والتَّقديرُ: (مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الَّذِي تُرْضَى حُكُومَتُهُ)، وهذا استدلالٌ به مَنْ يقولُ: إِنَّ (أَل) موصولة، وليست مُعرِّفةً، قالوا: لأنَّ (أَل) المُعرِّفة لا تدخلُ على الفعلِ المضارع، فهي لا تدخلُ إلَّا على الأسماءِ كما تقدَّم في قوله:

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف: (٥٢١ / ٢)، وخزانة الأدب: (٣٢ / ١).

(٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، رقم (٤٢٥٠).

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَآلٍ وَمُسْنَدٍ لِلْأَسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ

ولكننا نقول: الحمد لله، هذه الحجة بسيطة، ويُجاب عنها بأن نقول: هذا شاذٌّ أو نادرٌ، والنادر لا يُقاسُ عليه، والشاذُّ - كذلك على اسمه - شاذٌّ.

وتدخل أيضًا (آل) على الظرف، فتوصل به، لكنه أيضًا قليلٌ، وعليه قول الشاعر:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٍ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ^(١)

ومعنى: (على المعَةِ) يعني: على الذي معه، والمعنى أن الإنسان الذي يصبر ويشكر على ما معه من النِّفَقَةِ والعيش، فهو حريٌّ بعيشة ذات سعة، لأن الله تعالى قال: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]، والقناعة كنز لا يفقد.

وتوصل أيضًا بالجملة الاسمية، مثل قول الشاعر:

مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ^(٢)

(١) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني (ص: ٢٠٣)، وخزانة الأدب: (١/ ٣٢).

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعلم لها قائلٌ، استشهد به بلا نسبة عددٌ من الشُّراح منهم ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك: (١/ ١٥٨)، والمرادي في توضيح المقاصد: (١/ ٤٤٦)، والسيوطي في البهجة (ص: ٢٢)، وابن هشام في المغني: (١/ ٤٨).

٩٩- (أَيُّ) كَ(مَا)، وَأُعْرِبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ

الشرح

قوله: «أَيُّ كَمَا»: يريد ابن مالك بـ(مَا) التي سبقت في قوله: (وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذَكَرَ)، فـ(أَيُّ) كَ(مَا) الموصولة في الدلالة على العموم، وليست كـ(مَا) في الإعراب، ولهذا قال: (وَأُعْرِبْتَ...)، إِذَنْ (أَيُّ) تُسْتَعْمَلُ اسْمًا مَوْصُولًا عَامًّا كَ(مَا)، فَتُسْتَعْمَلُ لِلْمَفْرَدِ وَالْمُثْنَى وَالْجَمْعِ.

ونحن نعلمُ أَنَّ (أَيًّا) لها استعمالات، فتأتي استفهامية كثيرة، وتأتي شرطية، تأتي استفهامية فتقول: (أَيُّ الرَّجُلَيْنِ قَامَ؟)، وشرطية كما في قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

وهنا مسألتان:

المسألة الأولى: هل تأتي (أَيُّ) موصولة أو لا؟

الجواب: جمهور النحويين على أنها تأتي موصولة، وعلى هذا مشى ابن مالك في قوله: (أَيُّ كَمَا).

وقال بعض علماء النحو: إِنَّ (أَيًّا) لا تأتي موصولة، فلا تأتي إلا شرطية، أو استفهامية، وإذا وُجِدَ ما ظاهره أنها موصولة فإنها عندهم تؤوّل حتى تكون استفهامية.

المسألة الثانية: وإذا كانت موصولة فهل تكون مُعْرَبَةً، أو تكون مُبْنِيَةً؟

يعني: هل تكون مَبْنِيَّةٌ كسائر الموصولات، لأنَّ الموصولاتِ التي مرَّت علينا كُلُّها مَبْنِيَّةٌ، أو تكون مُعَرَّبَةٌ؟

الجواب: ذكر المؤلف أنَّها تكون مُعَرَّبَةٌ إِلَّا بشرطَيْن، وكونه يقول: (أُعَرِّبْتُ إِلَّا بشرطَيْن) يدلُّ على أنَّ الأكثرَ فيها الإعرابُ، لأنَّ البناءَ واردٌ على الإعراب.

قوله: «وَأُعَرِّبْتُ مَا لَمْ تُضَفْ»: جملةٌ حَالِيَّةٌ، أو (مَا): مصدرِيَّةٌ ظرفِيَّةٌ، والتَّقديرُ: (وَأُعَرِّبْتُ مُدَّةَ عَدَمِ إِضَافَتِهَا).

قوله: «وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ»: الواوُ واوُ الحالِ، والجملةُ حَالِيَّةٌ، يعني: والحال أن صدرَ وصلِها ضميرٌ انْحَذَفَ.

قوله: «وَصَدْرُ وَصْلِهَا»: أي: صدرُ صلِتها.

والمعنى: إذا جاءت (أَيُّ) الموصولة مضافةً، وكانت صلُّها اسميَّةً، وصدرُ الصلةِ محذوفًا، فحينئذٍ تُبْنَى، وعلى هذا فنقول: (أَيُّ) تُبْنَى بشرطَيْن: الشَّرْطُ الأوَّلُ: أن تكون مضافةً.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أن تكون صلُّها اسميَّةً حُذِفَ صدرُها.

وصدرُها حينئذٍ لا بُدَّ أن يكون ضميرًا، ولهذا قال: (وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ)، ولا يكون ضميرًا إِلَّا إذا كانت الجملةُ اسميَّةً.

وفي حال البناء تكون مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ، تقولُ مثلاً: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ)، وتقولُ: (رَأَيْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ)، وتقولُ: (مَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ قَائِمٌ).

وأفادنا المؤلّف - رحمه الله - بقوله: (مَا لَمْ تُضَفْ... إلخ) أنّها قد تأتي غير مضافة، وأفادنا بقوله: (وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ) أنّها تأتي، ويكون صدرُ وصلِها غير ضمير، وذلك إذا كانت صلّتها جملةً فعليةً، وأفادنا بقوله: (ضَمِيرٌ انْحَدَفٌ)، أنّه إذا كان الضميرُ موجودًا، فإنّها تُعَرَّبُ، لأنّها لا تُبْنَى إِلَّا بِالشَّرْطَيْنِ: أَنْ تُضَافَ، وَأَنْ يَكُونَ صَدْرُ صَلَّتِهَا ضَمِيرًا مَحذُوفًا.

فمثلاً لو قال قائلٌ: (أَيُّ) في قولنا: (يُعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَائِمٌ)، هل هي مُعَرَّبَةٌ، أَوْ مَبْنِيَّةٌ؟ لقلنا: الجواب أنّها مُعَرَّبَةٌ، لِفَوَاتِ الشَّرْطَيْنِ هُنَا، فَهِيَ لَيْسَتْ مَضَافَةً، وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ مُوجُودٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُنَا: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ)، (أَيُّ) هُنَا مُعَرَّبَةٌ، لِأَنَّ صَدْرَ الصَّلَةِ لَمْ يُحْدَفْ، بَلْ مُوجُودٌ، وَكَذَلِكَ: (يُعْجِبُنِي أَيُّ قَائِمٌ) هِيَ مُعَرَّبَةٌ، لِأَنَّهَا لَمْ تُضَفْ، مَعَ أَنَّ صَدْرَ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ مَحذُوفٌ، لَكِنَّهَا لَمْ تُضَفْ.

وأمّا قولنا: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ)، فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ، لِأَنَّهَا مَضَافَةٌ، وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ)، بِخِلَافِ قَوْلُنَا: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَامٌ)، فَهَذِهِ مُعَرَّبَةٌ، لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مَضَافَةً الْآنَ، لَكِنْ لَيْسَ صَدْرُ صَلَّتِهَا ضَمِيرًا مَحذُوفًا، بَلْ صَلَّتُهَا جَمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، وَإِذَا كَانَتْ صَلَّتُهَا جَمْلَةً فَعْلِيَّةً، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَدْرُ صَلَّتِهَا ضَمِيرًا إِلَّا إِذَا كَانَتْ جَمْلَةً اِسْمِيَّةً.

فهذه الآن صورٌ أربع تُعَرَّبُ فِيهَا (أَيُّ)، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مَضَافَةً أُعَرِّبَتْ مُبَاشَرَةً، وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُنَا: (أَكْرَمُ أَيًّا هُوَ قَائِمٌ)، فـ (أَيُّ) هُنَا مُعَرَّبَةٌ، وَلِذَلِكَ هِيَ مَنْصُوبَةٌ، لِأَنَّهَا لَمْ تُضَفْ، وَمِثْلُهُ: (مَرَرْتُ بِأَيٍّ هُوَ قَائِمٌ)، مُعَرَّبَةٌ، لِأَنَّهَا لَمْ تُضَفْ، بِخِلَافِ: (مَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ قَائِمٌ)، فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ لِإِضَافَتِهَا، وَحَذْفِ

صدرِ صَلَّتْهَا، وهو الضَّمير، وحينئذٍ تكونُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ، ولا تكونُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ إِلَّا إِذَا أُضِيفَتْ، وحُذِفَ صدرُ صَلَّتْهَا، وهو (الضَّمير)، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، فالاسمُ الموصولُ: (أَيُّ)، وهو مضافٌ، و﴿أَشَدُّ﴾: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ: (الذي هو أَشَدُّ)، ولذا فإنَّ (أَيًّا) هنا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ، مع أنَّ الفعلَ واقعٌ عليها، ولو كانت مُعَرَّبَةً لَقِيلَ: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) أَي: لكانت منصوبةً، وفيها قراءةٌ شاذَّةٌ بناءً عَلَى الوجه الثاني فِي (أَيِّ) فِي قوله: (وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا).

قوله: «وَبَعْضُهُمْ»: أَي: بعضُ العربِ، لا النُّحاة، لأنَّ النُّحويين لا يَتَصَرَّفُونَ فِي الكلامِ، فَالنُّحَوِيُّ يَتَصَيَّدُ فَقَطْ، فهو يُوجِّهُ، لكن الذي يَسْبِكُ الكلامَ، وَيَنْطِقُ هم العربُ.

قوله: «وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا»: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (أَيًّا) فِيهَا خِلَافٌ، حَتَّى فِي البناءِ، وَلَوْ تَمَّ الشَّرْطَانِ، يَعْنِي: وَلَوْ كَانَتْ مُضَافَةً، وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ محذوفٌ، فبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَمَعْنَى (مُطْلَقًا) يَعْنِي: سِوَاءِ أُضِيفَتْ، وَكَانَ صدرُ صَلَّتْهَا ضَمِيرًا محذوفًا أَمْ لَا، يَعْنِي: يَرَى أَنَّهَا مُعَرَّبَةٌ مُطْلَقًا، كَالِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ، وَعَلَى هَذَا الرَّأْيِ نَقُولُ: (مَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ أَحْرَصُ عَلَى الْعِلْمِ) بِجَرٍّ (أَيُّ) لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَهَا مُعَرَّبَةً، وَعَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ يَرَوْنَ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ: (مَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ أَحْرَصُ)، وَعَلَى هَذَا فَتَقَسُّ.

وقوله: «وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا»: هَذَا الْقَوْلُ أَسهَلُ، إِذْ يَجْعَلُونَ (أَيًّا) دَائِمًا لَيْسَتْ مَبْنِيَّةً، فَهِيَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ مُعَرَّبَةٌ، فَتَقُولُ: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ)،

و(رَأَيْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ)، وعلى المشهورِ تقولُ: (رَأَيْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ)، لأنَّها مضافةٌ،
 وصدر الصلَّةِ محذوفٌ، وتقولُ (مَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ قَائِمٌ)، وهذا على لغة الإعرابِ،
 وتقولُ: (مَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ قَامٌ)، على اللغتين، لأنَّ الصلَّةَ فعلٌ، وإذا كانت الصلَّةُ
 فعلاً، فليس هناك صدرُ صلَّةٍ.

والحمد لله وجودُ (أيِّ) في الكلامِ موصولةٌ قليلٌ عكس ما تأتي اسمَ استفهامٍ.

١٠٠- وَفِي ذَا الْحَذَفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَضِي

١٠١- إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذَفُ نَزْرٌ،

الشرح

قوله: «ذَا»: اسمُ إشارة، والمُشارُ إليه حَذَفُ صدرِ الصَّلَةِ، وهو الضَّمير، و(أَيًّا): مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(يَقْتَضِي)، و(غَيْرُ): مبتدأ، وهو مضافٌ إلى (أَيٍّ)، وجمله (يَقْتَضِي) خبرُهُ، وتقديرُ هذا الشَّطر: (وَغَيْرُ أَيٍّ يَقْتَضِي أَيًّا فِي هَذَا الْحَذَفِ).

قوله: «إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ»: يعني: إِنْ كَانَ الْوَصْلُ طَوِيلًا.

قوله: «فَالْحَذَفُ نَزْرٌ»: أَي: قَلِيلٌ.

العائدُ إمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مَجْرُورًا، وَهنا أَفادنا الْمُؤَلَّفَ -رحمه الله- أَنَّ الْعَائِدَ الْمَرْفُوعَ لَا يُحَذَفُ، إِلَّا إِذَا كَانَ صَدْرَ صَلَةٍ، لقوله: (وَصَدْرُ وَصْلِهَا)، أَمَّا إِذَا كَانَ فَاعِلًا، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُحَذَفَ، أَوْ نَائِبَ فَاعِلٍ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُحَذَفَ، أَوْ اسْمَ (كَانَ) فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُحَذَفَ، أَوْ خَبَرَ (إِنَّ) إِنْ أُمْكِنَ، فَلَا يُحَذَفُ إِلَّا إِذَا كَانَ صَدْرَ صَلَةٍ، وَلَا يَكُونُ صَدْرَ صَلَةٍ إِلَّا وَهُوَ ضَمِيرٌ.

وعلى هذا إذا قلت: (جَاءَ اللَّذَانِ قَامَا)، وَحَذَفْتَ الْأَلْفَ (الفاعل) مِنْ (قَامَا)، فَلَا يَجُوزُ، لِأَنَّ الْعَائِدَ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ صَدْرَ صَلَةٍ، وَهنا الْأَلْفُ فِي (قَامَا) لَيْسَ صَدْرَ صَلَةٍ، فَالْأَلْفُ فَاعِلٌ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَةِ، يَعْنِي: فِي عَجْزِهَا، وَكَذَا لَوْ قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِينَ قَامُوا)، وَحَذَفْتَ الْوَاوَ، فَلَا يَجُوزُ، لِأَنَّهَا

ليست صدرَ صلّةٍ، وأيضًا لو حَذَفْتَ لم يصحَّ، إذ يكونُ عَوْدُ الضميرِ -هنا- على جماعةٍ، وهو مفردٌ، إذ يكونُ: (جاءَ الذين قامَ).

وعلى هذا إذا كان العائدُ فاعلاً كَأَلِفِ الاثنين، أو واو الجماعة، أو نون النسوة، أو ياءِ المخاطبة، فهنا لا يجوزُ حذفه، لأنّه ليس صدرَ صلّةٍ، لأنَّ كُلَّ كلامِ المؤلّفِ الآن على حذفِ صدرِ الصلّةِ، ولا يَسْتَتِرُ إِلَّا (هو)، أو (هي)، أو (أنا)، أو (نحن)، أو (أنتم)، فلا يستترُ ألف الاثنين، ولا واو الجماعة، ولا نون النسوة.. إلخ.

فإن قال قائلٌ: وهل يُحذفُ صدرُ الصلّةِ المرفوعُ في غير (أيّ)؟

فالجواب: يُحذفُ لكن بشرط (إن يُسْتَطْلَ وَصُلَّ)، يعني: إن كانت الصلّةُ طويلةً، وأمّا إذا كانت غيرَ طويلةٍ، فإنّه لا يُحذفُ.

فعرفنا الآن أنّ صدرَ صِلَةٍ (أيّ) يجوزُ أن يُحذفَ بكُلِّ حالٍ، طالَت الصلّةُ، أم لم تَطُلْ، مثاله: (يُعجبني أيّهم هو قائمٌ)، فيجوزُ: (يُعجبني أيّهم قائمٌ)، وغيرُ (أيّ) يُحذفُ صدرُ الصلّةِ منه بشرط أن تكونَ الصلّةُ طويلةً، مثالُ ذلك: (جاءَ الَّذِي هو رَاكِبٌ بَعِيرَه)، فالصلّةُ هنا طويلةٌ، لأنّها أكثرُ مِنْ كلمةٍ، ف(بَعِير): مفعولٌ به، ويجوزُ أن تقولَ: (جاءَ الَّذِي رَاكِبٌ بَعِيرَه).

ومثل ذلك أيضًا قولك: (جاءَ الَّذِي هو رَاكِبٌ سيارته)، فالصلّةُ هنا طويلةٌ، فيجوزُ الحذفُ بكثرة، فتقول: (جاءَ الَّذِي رَاكِبٌ سيارته).

ومثله أيضًا قولك: (يُعجبني الَّذِي هو أشدُّ فهمًا)، فيجوزُ حذفُ صدرِ الصلّةِ، لأنَّ الصلّةَ طويلةً، فهي زادت عن رُكْنِي الجملةِ.

فإن لم تكن طويلةً (فاحذفْ نَزْرًا)، أي: قليلًا، ومن الأمثلة على ذلك: (جَاءَ الَّذِي قَائِمٌ)، فالَّذِي: اسمٌ موصولٌ، و(قَائِمٌ): خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ: (هو قَائِمٌ)، والصَّلَةُ هنا كلمةٌ واحدةٌ، إذَنْ لا حذفَ هنا، لأنَّ الصَّلَةَ غيرُ طويلةٍ، ويجب أن نقولَ: (جَاءَ الَّذِي هو قَائِمٌ) ^(١).

ومنه أيضًا قولك: (جَاءَ الَّذِي هو ذَكِيٌّ)، فالصَّلَةُ هنا قصيرةٌ، فلا حذفَ، لكن عند ابن مالك أن الحذفَ يجوزُ، لكنَّه قليلٌ، فتقول: (جَاءَ الَّذِي ذَكِيٌّ)، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، هذه قراءةٌ، وفيها قراءةٌ أخرى: ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ بالرفع، وهذه القراءة من القليل، لأنَّ الصَّلَةَ ليس فيها إلا كلمةٌ واحدةٌ، فهي قصيرةٌ، والتقديرُ: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي هو أَحْسَنُ)، وحُذِفَتْ (هو)، لكن على وجه القِلَّة، لكن القراءة المشهورة: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤].

إذَنْ: صدرُ الصلَةِ مع غير (أي) إن طالت الصَّلَةُ حُذِفَ، وإن لم تَطُلْ فهو قليلٌ.

والضَّابِطُ في طول الصَّلَةِ أنَّها إذا كانت كلمةً لها متعلِّقٌ، فهي طويلةٌ، مثل: (جَاءَ الَّذِي هو جَالِسٌ عندك)، فهذه طويلةٌ، فيجوزُ أن تقولَ: (جَاءَ الَّذِي جَالِسٌ عندك)، فتُحَذَفُ، لأنَّ الصَّلَةَ طويلةٌ، أو نقولُ: ما زاد على رُكْنِي الجملة فهو طويلٌ، لكن بشرط أن يكون الرُّكنان موجودين.

(١) وهذا على رأي البصريين، وأمَّا الكوفيون فيرون الجواز مطلقًا، وتبعهم على الجواز ابنُ مالكٍ - رحمه الله - لكن أجازَه على قِلَّة، كما بيَّن السَّارِحُ - رحمه الله -.

١٠١- وَأَبُوا أَنْ يُخْتَزَلَ

١٠٢- إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمِلٍ

الشَّرْحُ

قوله: «أَبُوا»: الضَّمِيرُ يعودُ على العربِ، ويجوزُ أن يكونَ المرادُ به النُّحاة، إذ يمكنهم أن يقولوا: هذا ممنوعٌ، لأنَّه لم يُسَمَّعْ، والأقربُ هو هذا، أنَّ المرادُ أنَّ الفاعلَ في (أَبُوا) يعودُ على النُّحويين، لأنَّ العربَ يتكلَّمون بكلامهم فقط.

قوله: «أَنْ يُخْتَزَلَ»: أي: أَنْ يُحْذَفَ (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمِلٍ)، ووجهُ ذلك أنَّه إذا صلح الباقي لَوْصَلِ مُكْمِلٍ، لم يكن هناك دليلٌ على المحذوفِ، لأنَّ الباقيَ صالحٌ، فلا دليلٌ على المحذوفِ، والذي يصلحُ لأن يكونَ صلةً هو الذي يكونُ جملةً اسميةً، أو فعليةً، أو شبه جملةً.

مثالٌ شبه الجملة: قولك: (جَاءَ الَّذِي هُوَ فِي الْبَيْتِ)، فالآن صدرُ الصِّلةِ في المثال الضَّمِيرُ (هو)، وهو موجودٌ، فإذا حَذَفْتَ وقلت: (جَاءَ الَّذِي فِي الْبَيْتِ)، لم يصحَّ، لأنَّ (فِي الْبَيْتِ) تصلحُ أن تكونَ صلةً، فإذا كان الباقي بعد الحذفِ يصلحُ أن يكونَ صلةً فإنَّه لا يجوزُ حذفُ صدرِ الصِّلةِ.

فإن قال قائلٌ: أيُّ فرقٍ بين أن تقولَ: (جَاءَ الَّذِي هُوَ فِي الْبَيْتِ)، أو (جَاءَ الَّذِي فِي الْبَيْتِ)؟

قلنا: الفرقُ بينهما التَّخصيصُ، فـ(جَاءَ الَّذِي هُوَ فِي الْبَيْتِ)، يعني: لا غيره، (وَجَاءَ الَّذِي فِي الْبَيْتِ)، يعني: قد يكونُ معه غيره.

فالفائدة إذن التَّخْصِصُ، لأنَّ صلة الموصولِ في قولنا: (جاءَ الَّذِي هو في البيتِ)، هي الجملةُ مِنَ المبتدأ والخبر: (هو في البيتِ)، ف(هو): مبتدأ، و(في البيتِ): جارٌّ ومجرورٌ خبرُ المبتدأ، فالصلةُ الآن جملةٌ اسميَّةٌ، وأمَّا قولنا: (جاءَ الَّذِي في البيتِ)، فالصلةُ هي الجارُّ والمجرورُ المتعلِّقُ بمحذوفٍ تقديره: (استقرَّ)، أي: (استقرَّ في البيتِ)، فالصلةُ الآن شبهُ جملةٍ، وليست جملةً.

إِذْنُ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذْنُ أَحْذَفْ (هو)، وَأَبْقِيَ (في البيتِ)، والكلامُ يتمُّ بذلك؟ قلنا: صحيحٌ أنَّ الكلامَ يتمُّ بذلك، لكن يفوتُ المعنى الذي يَحْصُلُ إِذَا أَتَيْنَا بـ(هو)، والمعنى هو الحَصْرُ والتَّخْصِصُ، فـ(جاءَ الَّذِي هو في البيتِ) يعني: لا غيره، أمَّا إِذَا قُلْتَ: (جاءَ الَّذِي في البيتِ)، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَعَهُ غَيْرَهُ، فلهذا نقولُ: إِذَا صَلَحَ الباقي بعد حذفِ صدرِ الصَّلةِ للصَّلةِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الصَّدرِ، لَأَنَّهُ -وإنَّ صَلَحَ إعراباً- لكن يَفُوتُ المعنى المقصودُ في إثباتِ صدرِ الصَّلةِ، لأنَّ الباقي لَا يَصْلُحُ للصَّلةِ على الوجه الذي نريدُه مع بقاء صدرِ الصَّلةِ، حيث لَا يَدُلُّ الباقي على ما تدلُّ عليه الصَّلةُ إِذَا كَانَ صدرُها موجوداً.

ومثله أيضاً لو قلتَ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي في البيتِ)، لو قال: أنا أريدُ (بالَّذِي هو في البيتِ)، لقلنا: لَا يَجُوزُ، لأنَّ الباقي يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صلةً.

وكذلك لو قلتَ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي عندك)، بحذفِ العائدِ، لو ادَّعى مُدَّعٍ أَنَّهُ يَرِيدُ (بالَّذِي هو عندك) لقلنا: لَا يَمْكُنُ، لأنَّ الباقي يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صلةً.

مثال الجملة الاسميَّة: (يُعْجِبُنِي الَّذِي هو أبوه منطلقٌ)، هنا لَا يَجُوزُ حَذْفُ صدرِ الصَّلةِ، لأنَّ الجملةَ مستغنيَّةٌ عنه، لأنَّنا لو حذفناه، لم يكن هناك دليلٌ على

أنَّه محذوفٌ، فلو قلت: (جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ مَنْطَلِقٌ)، تَمَّتِ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ، فَوُجِدَ فِيهَا مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْمَوْصُولِ، فَلَمَّا كَانَتِ الصَّلَاةُ تَتِمُّ بِدُونِهِ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، لِأَنَّنَا لَا نَعْلَمُ أَمْحَذُوفٌ هُوَ فَتَقَدَّرَ، أَمْ غَيْرُ مَحذُوفٍ؟

مثال الجملة الفعلية: (جَاءَ الَّذِي هُوَ قَامَ)، لَا يَجُوزُ حَذْفُ صَدْرِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي قَامَ)، فَهَذَا لَا يَجُوزُ، لِأَنَّنَا إِذَا حَذَفْنَاهُ، فَالْجُمْلَةُ تَسْتَغْنِي عَنْهُ، وَمَتَى كَانَتِ الْجُمْلَةُ تَسْتَغْنِي عَنْ صَدْرِ الصَّلَاةِ لَمْ يَجْزِ الْحَذْفُ، وَالْعِلَّةُ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ إِذَا كَانَتْ فِعْلًا فَهِيَ مُسْتَغْنِيَةٌ عَنِ الصَّدرِ، يَعْنِي: فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَلِذَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَ)، وَادَّعَى أَنَّ هُنَاكَ ضَمِيرًا مُقَدَّرًا، أَي: (هُوَ قَامَ)، لَقُلْنَا: لَا، فَإِذَا كُنْتَ تَرِيدُ هَذَا الضَّمِيرَ، فَلَا تَحْذِفْهُ، لِأَنَّ الْبَاقِيَّ يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ صَلَاةً.

وقوله: «وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزِلَ...»: يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ صَلَاةً لـ (أَيٍّ)، أَوْ لِمَا سِوَاهَا، مِثَالُهُ فِي (أَيٍّ): (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ فِي الْبَيْتِ)، هُنَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ الصَّدرِ، لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَهُ لَصَلَحَ الْبَاقِيُّ لِلْوَصْلِ.

وْخِلَاصَةُ الْكَلَامِ: أَنَّ الْعَائِدَ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ صَدْرِ الصَّلَاةِ لَمْ يُحْذَفْ، سِوَا مَا كَانَ فِي (أَيٍّ)، أَمْ فِي غَيْرِهَا، وَإِذَا كَانَ صَدْرَ صَلَاةٍ - وَصَدْرُ الصَّلَاةِ هُوَ الْمَبْتَدَأُ - فَإِنَّهُ يُحْذَفُ مَعَ (أَيٍّ) مُطْلَقًا، سِوَا مَا طَالَتِ الصَّلَاةُ أَمْ قَصُرَتْ، إِلَّا إِذَا صَلَحَ مَا بَعْدَ حَذْفِهِ لِلصَّلَاةِ صَلَاةً، فَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ.

أَمَّا فِي غَيْرِ (أَيٍّ)، فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنْهَا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُحْذَفُ إِلَّا إِذَا طَالَتِ الصَّلَاةُ، فَإِنْ لَمْ تَطُلْ، فَالْحَذْفُ قَلِيلٌ.

وبقينا الآن في العائد إذا كان منصوبًا، فهل يُحذف؟ يقول: ابن مالك - رحمه الله -:

١٠٢- وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

١٠٣- فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ، أَوْ وَصَفٍ كَذَلِكَ (مَنْ تَرْجُو يَهَبُ)

الشرح

قوله: «الْحَذْفُ عِنْدَهُمْ»: أي: عند العرب، و(كَثِيرٌ مُنْجَلِي) أي: واضح.

قوله: «إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ، أَوْ وَصَفٍ»: يعني: إذا كان العائد منصوبًا بفعلٍ، أو وصفٍ، وكان متّصلًا، فإنه يجوز حذفه.

وقوله: «إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ»: يعني: قد يكون النَّاصِبُ له فعلًا^(١)، مثل: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ)، فالهاءُ مفعولٌ به منصوبٌ، وهي ضميرٌ متّصلٌ، فيجوزُ أن تقول: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ)، بحذفِ الهاءِ، لأنّه منصوبٌ بفعلٍ، ولأنّه متّصلٌ.

وعُلمَ من قوله: (فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ) أنّه لو كان منفصلًا^(٢) لم يَجُزِ الحذفُ، فلا يجوزُ الحذفُ في نحو: (جَاءَ الَّذِي إِيَّاهُ أَكْرَمْتُ)، لأنَّ (إِيَّاهُ) ضميرٌ منفصلٌ، لكن لماذا لا يجوزُ حذفُ المنفصل؟

(١) مرادُ النَّاطِمِ - رحمه الله تعالى - أن يكونَ العائدُ منصوبًا بفعلٍ تامٍّ، يعني: غيرَ ناقصٍ، فإن كان منصوبًا بفعلٍ ناقصٍ لم يَجُزِ الحذفُ، وابنُ مالكٍ - رحمه الله - استغنى بالمثال عن ذكرِ شرطِ التَّامِّ في الفعل.

(٢) (منفصلًا) أي: منفصلًا وجوبًا، إمّا لتقدّمه، أو لحصره كما في مثالي الشَّارحِ، بخلاف المنفصل جوازًا، فإنه يجوزُ حذفه. انظر حاشية الخضري (١/١٧٦)، ومنحة الجليل لمحمد محيي الدين عبد الحميد (١/١٦٢).

الجواب: لَأَنَّهُ يَفُوتُ بِهِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ، وَهُوَ الْحَصْرُ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي إِيَّاهُ أَكْرَمْتُ)، فَاْلْمَعْنَى أَنَّكَ أَكْرَمْتَهُ، وَلَمْ تُكْرِمْ غَيْرَهُ، فَلَوْ حَذَفْتَ وَقُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ)، يَحْسُنُ أَنْ الْمَحْذُوفَ هُوَ الْعَائِدُ الْمُتَّصِلُ، وَإِذَا كَانَ مُتَّصِلًا، فَلَيْسَ فِيهِ حَصْرٌ.

وكذا لو قلت: (جَاءَ الَّذِي مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُ)، فَلَوْ حَذَفْتَ (إِيَّاهُ)، وَقُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ)، اخْتَلَفَ الْمَعْنَى، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: نَقُولُ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ إِلَّا)؟ نَقُولُ: لَا يُمْكِنُ، لِأَنَّا لَا نَدْرِي هَلِ التَّقْدِيرُ: (مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُ)، أَوْ (مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا أَبَاهُ)، أَوْ (مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا صَدِيقَهُ)، فَلَا دَلَالَةَ عَلَى الْمَحْذُوفِ.

وقوله: «إِنْ انْتَصَبَ... أَوْ وَصِفَ»: يَعْنِي: قَدْ يَكُونُ النَّاصِبُ لَهُ وَصْفًا^(١)، مِثَالُهُ: (الدَّرْهَمُ الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهَ جَيِّدٌ)، فَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ هُوَ الْكَافُ الْمَجْرُورَةُ بِالْإِضَافَةِ، وَ(الْهَاءُ) هِيَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، فَيَجُوزُ حَذْفُ (الْهَاءِ) مِنْ (مُعْطِيكَهَ)، فَتَقُولُ: (الدَّرْهَمُ الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ جَيِّدٌ)، فَيَجُوزُ حَذْفُ (الْهَاءِ)، لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْوَصْفِ (مُعْطٍ)، فَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ.

ومثله أَيْضًا: (الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهَ دِرْهَمٌ)، يَجُوزُ حَذْفُ (الْهَاءِ)، فَتَقُولُ: (الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ)، وَمِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

(١) وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي حَذْفِ الْعَائِدِ الْمَنْصُوبِ بِالْوَصْفِ أَلَّا يَكُونَ هَذَا الْوَصْفُ صَلَةً لـ(أَلْ)، فَإِنْ كَانَ الْوَصْفُ صَلَةً لـ(أَلْ) كَانَ الْحَذْفُ شَاذًا، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَانْظُرْ شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ (٨٣/١)، وَحَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ (١٧٦/١).

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٌ فَأَحْمَدْنَاهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ^(١)

فـ(مَا) هنا اسمٌ موصولٌ، وليست نافيةً، لأنَّهَا لو كانت نافيةً لقال: (مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلاً)، ولأنَّهَا لو كانت نافيةً لما استقام المعنى، ولذا فهي اسمٌ موصولٌ، والتَّقديرُ: (مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٌ).

وعند الإعراب نقول: (مَا): اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مبتدأ، (اللَّهُ): مبتدأ، (مُؤَلِّكَ): خبره، وهو مضافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، والمفعولُ الثَّانِي محذوفٌ، والتَّقديرُ: (مُؤَلِّكَ)، وجملةُ (اللَّهُ مُؤَلِّكَ) صلةُ الموصولِ، (فَضْلٌ): خبرُ المبتدأ الذي هو (مَا).

قوله: «مَنْ نَرْجُو يَهَبْ»: هذا مثالُ النَّازِمِ الَّذِي مَثَّلَ بِهِ، فـ(مَنْ) هنا ليست شَرْطِيَّةً، بل هي اسمٌ موصولٌ بمعنى (الَّذِي)، أي: كـ(الَّذِي نَرْجُوهُ يَهَبْ لَنَا مَا نَرْجُوهُ)، وهذا يدلُّ عَلَى أَنَّهُ كَرِيمٌ.

«مَنْ»: اسمٌ موصولٌ مبتدأ.

«نَرْجُو»: فعلٌ مضارعٌ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً، تقديره: (نحن)، و(الهَاءُ): مفعولٌ به محذوفٌ، والتَّقديرُ: (مَنْ نَرْجُوهُ)، وجملةُ (يَهَبْ): خبرُ المبتدأ (مَنْ)، وهي مرفوعةٌ فِي الْأَصْلِ، لكن سَكُنَتْ لِلرَّوِيِّ، لأنَّهَا آخِرُ الْبَيْتِ، وأصلها: (مَنْ نَرْجُوهُ يَهَبْ)، أي: يهبُ لَنَا، فَالضَّمِيرُ فِي (نَرْجُو) متَّصِلٌ، والنَّاصِبُ لَهُ فِعْلٌ، فانطبقَ عَلَيْهِ الشَّرْطَانِ.

(١) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل (١/١٦٩)، وأوضح المسالك (١/١٦٩)، وشرح الأشموني (١/٧٩)، والمقاصد النحويَّة (١/٤٤٧) وغيرها.

ولو قلت: (الَّذِي إِيَّاهُ نَرْجُو يَهْبُ)، لم ينطبق عليه الشرطان، لأنَّ الضَّمِيرَ منفصلٌ، فإذا قال المتكلم: أنا أريدُ ضميرًا متّصلاً، قلنا: إذا أردتَ ضميرًا متّصلاً فانت الفائدةُ في الضَّمير المنفصل، لأنَّك إذا قلت: (كَالَّذِي إِيَّاهُ نَرْجُو)، ليس كقولك: (كَالَّذِي نَرْجُوهُ)، لأنَّ الجملةَ الأولى (إِيَّاهُ نَرْجُو) تُفيدُ التّخصيصَ والحصرَ، أمّا جملة (الَّذِي نَرْجُوهُ)، فلا تُفيدُ التّخصيصَ والحصرَ، ولهذا نقول: (كَالَّذِي إِيَّاهُ نَرْجُو)، لا يجوزُ أن يُحذفَ العائدُ منها، لأنَّك لو حذفتَ العائدَ منها اختلَّ المقصودُ بالكلام، وهو الحصر.

ومثله لو قلت: (الَّذِي لَا نَرْجُو إِلَّا إِيَّاهُ يَهْبُ)، فحذفتَ وقلت: (الَّذِي لَا نَرْجُو إِلَّا يَهْبُ)، فلا يجوزُ الحذفُ حيثنذ.

إِذْ يُشْتَرَطُ لحذفِ العائدِ المنصوبِ أن يكونَ متّصلاً، وأن يكونَ منصوباً بفعلٍ أو وصفٍ.

فإذا قلت: (جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ)، وحذفتَ العائدَ، وقلت: (جَاءَ الَّذِي إِنَّ قَائِمٌ)، لم يصحَّ، مع أنَّ العائدَ متّصلٌ ومنصوبٌ، لكنّه منصوبٌ بغيرِ الفعلِ، أو الوصفِ، فهو منصوبٌ بالحرفِ (إِنَّ)، ولذا لا يجوزُ حذفُه.

إذا قال قائلٌ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ)، الهاءُ في (أَكْرَمْتُهُ) مفعولٌ به، وهي ضميرٌ متّصلٌ، ومنصوبٌ بفعلٍ، فهل يجوزُ حذفُه؟

الجواب: لا يجوزُ حذفُ العائدِ (الضمير)، لأنّه يُستغنى عنه، وعلى هذا فقولُ ابنِ مالكٍ فيما سبق: (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَضْعِ مُكْمِلٍ) هذا شرطٌ في العائدِ، سواء أكان مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجروراً، فكلُّ عائدٍ يُستغنى عنه فإنّه

لا يجوزُ حذفُه، ولأنَّ المعنى يقتضي هذا أيضًا، لأنَّك لو قلت: (جاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ في دارِه)، فقد حصل الإكرامُ لهذا الشَّخصِ، وفي دارِ هذا الشَّخصِ، لكن (جاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ في دارِه) قد يُفْهَمُ منها أَنِّي -مثلاً- أَكْرَمْتُ أَصْحَابِي في دارِه، كأن أَكون أَصَفْتُ أَصْحَابِي في دارِه، لأنَّ دارَه أَحْسَنُ وأَوْسَعُ من داري فأَكْرَمْتُهُم فيها، إِذَنْ فلا يجوزُ الحذفُ، لأنَّه لا يَتَبَيَّنُ به المعنى.

وعلى ذلك نقول: حذفُ العائدِ المنصوبِ يُشْتَرَطُ فيه ثلاثةُ شروطٍ:

الشَّرْطُ الأوَّلُ: أن يكونَ ناصِبُهُ فعلاً أو وصفاً.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أن يكونَ مُتَّصِلاً.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: ألا يُسْتَعْنَى عنه، فلا يكونُ الباقي بعد الحذفِ صالحاً للصِّلة.

وابنُ مالك -رحمه الله- جاءَ بالمثلَ للمنصوبِ بالفعل فقط فقال: (كَ: مَنْ تَرْجُو يَهَبُ)، ومثال الوصف أن نقول: (جاءَ الَّذِي رَاجُوهُ يَهَبُ)، فـ(رَاجُوهُ) بمعنى (تَرْجُوهُ)، فهنا يَصِحُّ أن يُحذفَ، لأنَّه منصوبٌ بوصفٍ، وكما مثَّلنا سابقاً، فإذا نُصِبَ بوصفٍ، أو فعلٍ، فإنَّه يجوزُ، أمَّا إذا نُصِبَ بغيره فلا يجوزُ.

والمؤلَّفُ -رحمه الله- يقولُ: (إنَّ الحذفَ كثيرٌ)، ولذا قال: (وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي)، ولكنَّا نقولُ: هو قال: (كثِيرٌ)، ولكنَّه ليس بأكثرَ، فالأكثرُ وجودُه، لكنَّ حذفَه كثيرٌ^(١).

(١) وهذا إذا كان ناصِبُهُ فعلاً، أمَّا إذا كان منصوباً بوصفٍ، فإنَّ الحذفَ قليلٌ، بل قال الفارسيُّ: «لا يكادُ يُسَمَّعُ من العربِ»، وقال ابن السَّراج: «أجازوه على قبيحٍ»، وقال المبرِّد: «رديٌّ جداً». انظر شرح التَّصريح على التَّوضيح للأزهري (١/١٨٨).

١٠٤- كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا ك: (أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)

الشرح

انتقل المؤلف - رحمه الله - هنا إلى حذفِ العائدِ المجرورِ، والعائدِ المجرورِ قد يُجَرُّ بالإضافة، وقد يُجَرُّ بحرفٍ، ولكُلُّ منهما شروطٌ، فإذا جُرَّ بالإضافة، فإنه يجوزُ حذفه لكن بشرطَيْن:

الشرط الأول: أن يكونَ مجرورًا بوصفٍ (اسم فاعل).

الشرط الثاني: أن يكونَ بمعنى الحالِ والاستقبالِ.

مثاله: قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، وهو المرادُ بقولِ المؤلف: (أَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى)، يشيرُ إلى الآية، والأمرُ مِنْ (قَضَى): (اقضِ)، و(مَا) في قوله: ﴿مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾: اسمٌ موصولٌ، و﴿قَاضٍ﴾: وصفٌ، وأصلُ الكلام: (اقضِ مَا أَنْتَ قَاضِيهِ)، فَحَذِفَ الضَّمِيرُ المجرورُ، لأنَّه مجرورٌ بوصفٍ.

ولو قلتَ: (أَكْرِمِ الَّذِي غُلَامُهُ فِي الْبَيْتِ)، وأردتَ أن تحذفَ الهاءَ في (غُلَامِهِ)، وتقولَ: (أَكْرِمِ الَّذِي غُلَامٌ فِي الْبَيْتِ)، لم يصحَّ، لأنَّ الضَّمِيرَ وإن كان مجرورًا بالإضافة إلا أنَّ المضافَ وهو (غُلَامٌ) ليس وصفًا، فلا يجوزُ حذفُ الضَّمِيرِ المجرورِ حينئذٍ، لأنَّ المؤلفَ يقولُ: (كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا) أي: ما خُفِضَ بوصفٍ، والضَّمِيرُ في هذا المثالِ خُفِضَ بإضافةِ اسمٍ جامدٍ إليه، فلا يجوزُ حذفه.

ولو قلت: (جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبُهُ فِي الْبَيْتِ)، وأردت أن تحذف (الهاء)،
وتقول: (جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبٌ فِي الْبَيْتِ)، لقلنا: هذا لا يستقيم مع أن كلمة
(مضروب) وصفٌ، لكنه وصفٌ بغير اسمِ الفاعلِ، فهو وصفٌ باسمِ
المفعول^(١)، والمؤلفُ بالمثال: (كَانَتْ قَاضٍ...) حَدَدَ الْوَصْفَ بِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ،
وأن يكونَ بمعنى الحالِ والاستقبالِ.

وهنا قد يقولُ قائلٌ: أنا أريدُ (جَاءَ الَّذِي هُوَ مَضْرُوبٌ فِي الْبَيْتِ)، نقولُ:
يختلفُ المعنى اختلافاً كبيراً، فإذا قلتَ: (جَاءَ الَّذِي هُوَ مَضْرُوبٌ فِي الْبَيْتِ)،
صار الجائِي هو الذي ضُربَ في البيتِ، وإذا قلتَ: (جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبُهُ فِي
الْبَيْتِ)، كان الذي في البيت ليس الجائِي، ولكنه مَنْ ضربه الجائِي.

ومثله أيضاً لو قلتَ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَمْلُوكُهُ كَثِيرُ الثَّمَنِ)، أي: غَالٍ، هل
يجوزُ أن أحذفَ الهاءَ فأقولَ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَمْلُوكُ كَثِيرُ الثَّمَنِ)؟ الجوابُ:
لا يجوزُ، لأنَّه ليس مخفوضاً باسمِ فاعلٍ، هذا من جهة القاعدة، ولأنَّ المعنى
يختلفُ به اختلافاً واضحاً، فلو قلتَ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَمْلُوكُ كَثِيرُ الثَّمَنِ)،
وحذفتَ الهاءَ، فالذي يتبادرُ الآن أنَّ العائدَ بالصِّلةِ محذوفٌ تقديرُه: (هو
مَمْلُوكٌ)، فلذلك يَمْتَنِعُ الحذفُ.

وقوله: «كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خِفْضاً»: هنا خرج ابنُ مالكٍ -رحمه الله-
عن قاعدة البصريين في هذا البيتِ حيث عبَّرَ بالخفضِ، وهي عبارة الكوفيين
-مع أنَّه بصريٌّ- بدلَ الجرِّ، وهي عبارة البصريين، وهذا يدلُّ على أنَّه لا بأسَ

(١) ولأنَّه متعدِّدٌ لمفعولٍ واحدٍ، أمَّا المتعدِّي لاثنتين كقولك: (خُذِ الدَّرْهَمَ الَّذِي أَنَا مُعْطَاهُ)، فلا منعَ
فيه. انظر حاشية الخضرى (١/١٧٧).

أَنْ تُعَبِّرَ بهذا وبهذا، لأنَّ المسأَلَةَ ليست نَعْبُدِيَّةً.

فصار العائدُ المجرورُ بالإضافةِ إِنْ جُرَّ بِاسْمِ فاعِلٍ بمعنى الحال، أو الاستقبالِ جازَ حَذْفُهُ، كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، وإِنْ جُرَّ بِاسْمِ جامِدٍ كالمثال: (أَكْرَمَ الَّذِي غُلَامُهُ فِي الْبَيْتِ)، أو جُرَّ بوصفٍ غير اسمِ الفاعلِ كاسمِ المفعول مثلاً، كقولنا: (جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبُهُ فِي الْبَيْتِ)، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ.

وَأَمَّا إِنْ جَرَّ الْعَائِدُ بِالْحَرْفِ، فَيَقُولُ الْمُؤَلِّفُ فِيهِ:

١٠٥- كَذَا الَّذِي جَرَّ بِـ (مَا) الْمُوَصُولَ جَرَّ كَ: (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرَّ)

الشرح

قوله: «كَذَا»: يعني: الضمير.

قوله: «الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمُوَصُولَ جَرَّ»: أي: بحرفِ جَرَّ الموصول، وعلى هذا فنعرب (المُوصُولَ) على أَنَّهُ مفعولُ (جَرَّ) مقدَّمًا، وتقديرُ البيتِ: (كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا جَرَّ الموصولَ) أي: بحرفِ جَرَّ الموصول، بحيث يكونُ الموصولُ مجرورًا بالباء والعائدُ مجرورًا بالباء أيضًا، فإن اختلف الجارُّ فلا حذف.

فالآن يُحذفُ العائدُ المجرورُ بالحرفِ، بشرط أن يُجَرَّ بالحرفِ الذي جَرَّ الموصولَ، وهذا يُؤخَذُ من قول المؤلف: (بِمَا الْمُوَصُولَ جَرَّ).

ويُشترَطُ أيضًا أن يكونَ العاملُ الذي تعلَّقَ به حرفُ الجرِّ الدَّاخل على الضَّميرِ مطابقًا لفظًا ومعنى للعامل الذي تعلَّقَ به حرفُ الجرِّ الدَّاخل على الموصولِ، وهذا الشرطُ مأخوذٌ من مثالِ المؤلف: (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ)، فصار عندنا الآن شرطان:

الشرط الأول: اتِّفَاقُ الحرفَيْنِ.

الشرط الثاني: اتِّفَاقُ العَامِلَيْنِ لفظًا ومعنى.

قوله: «مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ»: أصلُها: (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ)، فحذفَ الضَّميرُ المجرورُ بالباء، وحذفَ حرفُ الجرِّ، لأنَّه لا يمكنُ أن يبقى حرفُ الجرِّ

بدون مجرور، ف: (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ)، هذا هو الأصل، و(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ) هذا بعد الحذف، وإنما جاز الحذف لأنَّ العَامِلَيْنِ مَتَّفِقَانِ، وهما: (مَرَّ)، والحرفان مَتَّفِقَانِ، وهما (الباء)، والمعنى واحدٌ أيضًا، وأمَّا قوله: (فَهُوَ بَرٌّ) فهذا تكميلٌ للبيت.

مثال ذلك: قولُ الله -تبارك وتعالى-: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، وأصله: (مِمَّا تَشْرَبُونَ مِنْهُ)، لكن حُذِفَ العائدُ، وهو الضَّميرُ المجرور بـ(مِنْ)، وحُذِفَ حرفُ الجرِّ، لأنَّه لا يمكنُ أن يبقى وحده، وصارت الآيةُ ﴿مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣].

فإن اختلفَ حرفُ الجرِّ فلا يُحذفُ المجرورُ، فإذا قلتَ: (رَغِبْتُ فِيهَا رَغِبَتَ عَنْهُ)، أي: (رَغِبْتُ أَنَا فِيهَا رَغِبَتَ عَنْهُ أَنْتَ)، فهل يمكنُ أن نحذفَ (الهاء) في قوله: (عَنْهُ)؟ الجواب: لا، لاختلاف الحرف، فيتعيَّن أن يوجدَ الحرفُ والجارُّ في قولنا: (فِيهَا رَغِبَتَ عَنْهُ)، ولا يجوزُ الحذفُ.

ومثل ذلك أيضًا قولُك وأنت داخل سفينة: (رَكِبْتُ عَلَى مَا رَكِبَتْ فِيهِ)، هنا لا يجوزُ حذفُ الهاءِ، لاختلاف الحرفَيْنِ لفظًا ومعنىً، مع أنَّ الركوبَ كُلَّهُ في السفينة، لكن هذا جعل الركوبَ عليها، وهذا جعل الركوبَ فيها، لأنَّه دخل في جوفها.

وإن اختلف اللفظُ في العَامِلَيْنِ امتنع الحذفُ أيضًا، فإن قلتَ: (وَقَفْتُ عَلَى مَا قُمْتُ عَلَيْهِ)، أي: (وَقَفْتُ أَنَا عَلَى مَا قُمْتُ عَلَيْهِ أَنْتَ)، أي: وَقَفْتُ، امتنع الحذفُ، لاختلاف العَامِلَيْنِ لفظًا، وإن كان معناهما واحدًا وهو (الوقوف).

ولو قلت: (وَقَفْتُ عَلَى مَنْ وَقَفْتَ عَلَيْهِ)، تريدُ بالأوّل القيامَ، وتريدُ بالثاني (الوقوفَ) -الذي هو التّحييسُ والتّسبيلُ - امتنع الحذفُ أيضًا، لاختلاف العاملين في المعنى.

فصار الشّرطُ في العائد المجرور بالحرف اتّفاقَ الحرفين، واتّفاقَ العاملين لفظًا ومعنى، والمثال في كتاب الله - عزّ وجلّ - قوله تعالى: ﴿يَا كُلِّ مِمَّا تَكُونُ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾، وفي كلام المؤلف: (مَرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ).

والخلاصة: أنّ العائد إمّا أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، فالمرفوع إمّا ضميرٌ هو صدرُ الصّلة، فيجوزُ حذفه، وسبق التّفصيلُ فيه، هل هو كثيرٌ، أو قليلٌ؟ وإمّا غيرُ ضميرِ الصّدر، فإنّه لا يجوزُ حذفه مثل: (مَرَرْتُ بِاللَّذِينَ قَامَا)، إذ لا يصحُّ أن أقول: (بِاللَّذِينَ قَامَ)، أو (مَرَرْتُ بِاللَّذِينَ قَامُوا)، إذ لا يصحُّ أن أقول: (بِاللَّذِينَ قَامَ)، لأنّ الضّميرَ المرفوعَ ليس صدرَ صِلةٍ.

والمنصوب إمّا أن يُنصبَ بفعل، أو بوصفٍ، وحذفه جائزٌ بشرط أن يكون متّصلًا، فإن نُصبَ بحرفٍ لم يجر حذفه، وإن كان منفصلًا^(١)، لم يجر حذفه أيضًا.

والمجرور إمّا أن يكون مجرورًا بالإضافة، وإمّا أن يكون مجرورًا بحرف الجرّ، فالمجرورُ بالإضافة يُشترطُ أن يكون مجرورًا باسم فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال، والمجرورُ بالحرف يُشترطُ اتّفاقَ العاملين لفظًا ومعنى، واتّفاقَ الحرفين لفظًا ومعنى.

(١) أي: منفصلًا وجوبًا كما تقدّم.

المعرف بأداة التعريف

قوله: «المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ»: لله دَرُّ ابنِ مالِكٍ - رحمه الله - حيث قال: (المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ) ولم يقل: (المُعَرَّفُ بِأَلٍ)، لأنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُعَرِّفُ بـ(أَمْ) وهي اللغة الحِمَيْرِيَّة، وَحِمَيْرٌ قَبِيلَةٌ مِنْ قِبَائِلِ الْيَمَنِ، حيث يجعلون (أَمْ) بدل (أَلٍ) فيقولون: (انظر إلى امْقَمَر)، أي: انظر إلى القمر، ويقولون: (امْبِر) بدل (الْبِر)، وقيل: إِنَّ الرِّسُولَ ﷺ تَكَلَّمَ بِلُغَتِهِمْ فَقَالَ: «لَيْسَ مِنْ أَمْبِرٍ أَمْصِيَامٌ فِي امْسَفَرٍ»^(١)، والله أعلم هل هذا صحيح، أو أنه من المصنوعات.

على كُلِّ حَالٍ الرَّسُولُ -عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَام- قَدْ يُخَاطَبُ بَعْضُ النَّاسِ بِلُغَتِهِمْ، لَكِنْ كَوْنُنَا نَقُولُ: صَحَّ الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فقوله: «المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ» لَيْشْمَلَ (أَلٍ)، و(أَمْ)، وَلِيَشْمَلَ الْخِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَدَاةِ التَّعْرِيفِ (أَلٍ) كَمَا سَيَأْتِي.

إِذَنْ: الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ: (المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ)، رَاعَى فِي ذَلِكَ اللَّغَةَ، وَخِلَافَ الْعُلَمَاءِ.

وقول المؤلف: (المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ) قال بعض المحشِّين: لا حاجة إلى قوله: (بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ)، فلو قال: (المُعَرَّفُ بِالْأَدَاةِ) لكفى، لأنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا تُوجَدُ الْأَدَاةُ إِلَّا وَهِيَ مُعَرِّفَةٌ.

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٤٣٤)، رقم (٢٣٧٢٩).

لكننا نقول: الإضافة هنا بيانية، وليست احترازية حتى نعترض على المؤلف،
إذن لا بأس من قوله: (المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ).

والمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ هو الخامس من أنواع المعرفة، لأنَّ أنواع المعرفة
هي: الضَّمير، والعَلَم، والإشارة، والموصول، والمُعَرَّف بـ(أل)، والمضاف إلى
واحدٍ ممَّا ذُكِرَ هو السَّادس، لكن المضاف إلى واحدٍ ممَّا ذُكِرَ كان معرفةً بغيره،
وأما هذه الأنواع الخمسة فهي مَعْرِفَةٌ بذاتها ونفسها.

١٠٦- (أَل) حَرْفٌ تَعْرِيفِي، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ فَ(نَمَطٌ) عَرَفَتْ قُلُ فِيهِ: (النَّمَطُ)

الشرح

قوله: «أو»: هنا لتنويع الخلاف، يعني: أَنَّ النَّحْوِيِّينَ اختلفوا هل المعرّفُ (أَل) كُلُّهَا، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ؟ فمنهم مَنْ قال: إِنَّهَا (أَل)، ومنهم مَنْ قال: إِنَّهَا (اللَّامُ) فَقَطْ، أَمَّا مَنْ قالوا بِأَنَّهَا (أَل) فقالوا: إِنَّ اللِّسَانَ يَنْطِقُ بِهَا (أَل) فيقول: القمر، والليل، والشمس، والنَّهَار، وما أشبه ذلك.

والذين قالوا: (إِنَّهَا اللَّامُ فَقَطْ) قالوا: إِنَّ الهمزةَ هنا لم يُوْتَ بها على أَنَّها من أصلِ الأداة، لكن أُتِيَ بها لإمكانِ النُّطقِ بِاللَّامِ، لأنَّ اللَّامَ إذا كانت ساكنةً، فلا يمكنُ أن يُنطَقَ بها إِلَّا بواسطة همزة الوصل، ولهذا لو أَدْرَجْتَ وقلت: (رَكِبْتُ البعيرَ)، فلا تأتي الهمزةُ، فهذا دليلٌ على أَنَّ اللَّامَ فَقَطْ هي حرفٌ تعريفي، وجيء بالهمزة لإمكانِ النُّطقِ بالسَّاكن.

فإذا قيل لهم: لماذا لا تجعلونها مفتوحةً، وتقولون: (لُبعيرَ)، بدل (البعيرَ)؟ قالوا: لأنَّها لو فُتِحَتْ اشتبهتْ بلامِ الابتداء. فإذا قيل لهم: لماذا لا تجعلونها مكسورةً وتقولون: (لُبعيرَ)؟ قالوا: حتَّى لا تَشْتَبَهَ بلامِ الجرِّ. ولماذا لا تكونُ مضمومةً فتقولون: (لُبعيرَ)؟ قالوا: لا نظيرَ لها. إِذَنْ لا بُدَّ أن نأتي بالهمزة، وعلى هذا إذا قلت: (جِئْتُ مِنَ الْمَسْجِدِ)، فهل نقولُ: إِنَّ الهمزةَ حُذِفَتْ لِالتقاء السَّاكِنَيْنِ؟ أَوْ نقولُ: إِنَّ الهمزةَ أَصْلًا غَيْرُ موجودَةٍ الْآنَ، لأنَّنا لا نأتي بها إِلَّا للضرورة، وهنا لا ضرورة، وفي الكتابة إذا أردت أن تكتبَ (مِنَ الْمَسْجِدِ)،

فإن جعلنا الهمزة من الأداة فاكتب الهمزة، وإذا قلنا: الهمزة ليست من الأداة وأنها تسقط إذا لم نحتج إليها، فلا تكتبها.

والخلاف في هذا - في الواقع - ليس فيه كبير فائدة، إذ لا يترتب عليه شيء، فهو كسؤالنا: هل البيضة هي الأصل، أو الدجاجة هي الأصل؟! والمتبع الآن هو أن تأتي بالهمزة وتكتبها رسمًا، وإن لم تكن محتاجًا إليها نطقًا وتعريفًا. قوله: «عَرَفْتُ»: يعني: أردت تعريفه.

وقوله: «فَنَمَطُ عَرَفْتُ»: هذا فيه إشكال من جهة الإعراب، لأنَّ (نَمَطُ): مبتدأ، وجملة (عَرَفْتُ) في محلِّ نعت، وهنا الفعل لم يستوفِ مفعوله، فيقتضي أن يُقال: (فَنَمَطًا عَرَفْتُ)، لأنني لو قلت: (رجلاً أَكْرَمْتُ)، فهذا صحيحٌ وجوبًا، ولا يجوز أن أقول: (رجلٌ أَكْرَمْتُ)، لأنَّ (رجلاً) مفعولٌ به منصوبٌ مقدَّم، فما الجواب؟ لكنهم أجابوا عن هذا الإشكال بأنَّ معنى (عَرَفْتُ) أي: أردت تعريفه، فيكون المراد بالتعريف هنا الإرادة، ومفعولها محذوفٌ، فالفعل هنا ليس واقعًا على (نَمَطُ)، لأنَّ (نَمَطُ) هنا لم يُعرَّف بخلاف ما إذا قلت: (رجلاً أَكْرَمْتُ)، فإنَّ (رجلاً) مُكْرَمٌ، أمَّا هنا (نَمَطُ) لم يُعرَّف، ولكن يُرادُ تعريفه، هذا هو الجواب عن كون المؤلف رفعه، وهذا دليلٌ على قوة ذكائه، لأنَّه لو قال: (فَنَمَطًا عَرَفْتُ)، قلنا: لا يصحُّ هذا الكلام، لأنَّك تُعرِّفه، فقد ذكرته نكرةً، أمَّا لو قال: (فالنَّمَطُ عَرَفْتُ)، فيصحُّ.

والمعنى: إذا أردت أن تُعرِّف كلمة (نَمَطُ) فقل: (النَّمَطُ)، والنَّمَطُ: نوعٌ من البُسْط، وجمعه: (أَنَمَاط) كـ (سببٍ وأسباب)، وإذا أَرَدْتَ أن تُعرِّفَ (بعير)

فقل: (البعير)، وإذا أردت أن تُعرِّفَ (رجل)، فقل: (الرَّجُل)، ولهذا تجد الفرق بين قولك لابنك: (أَعْطِنِي نَمَطًا)، و(أَعْطِنِي النَّمَطَ)، فإذا قلت: (أَعْطِنِي نَمَطًا)، أعطاك أيَّ نمطٍ، وإذا قلت: (النَّمَطَ) أعطاك النَّمَطَ المعروف، وإذا قلت: (أَعْطِنِي سَجَّادَةً) للصلاة، وفي البيتِ عِدَّةُ سَجَّادَاتٍ، فيعطيك أيَّ سَجَّادَةٍ، وإذا قلت: (أَعْطِنِي السَّجَّادَةَ) أتى إليك بالسَّجَّادَةِ التي كنت تعتاد أن تصليَ عليها، والفرق أنَّ (أَل) تُعرِّفُ المرادَ وتُعيِّنُهُ.

١٠٧- وَقَدْ تَزَادُ لَازِمًا كَ: (الَلَاتِ)، وَ(الَّانَ)، وَ(الَّذِينَ)، ثُمَّ (الَلَاتِ)

١٠٨- وَلَا ضِطْرَارٍ كَ: (بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) كَذَا، (وَطِئَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ) السَّرِيِّ

الشرح

قوله: «قَدْ تَزَادُ لَازِمًا»: يعني: قد تَزَادُ أداة التعريف، ولا يَحْصُلُ بها التعريف، ويكون التعريف بغيرها، لكن لا بُدَّ من الإتيان بها فتكون زيادتها لازمة.

لكن لماذا زيادتها لازمة؟

الجواب: لأنه لا يمكنُ لهذه الكلمات أن تَنفَكَ عنها، فهي هكذا سُمِعَتْ من العرب، إِذَنْ هي زائدة، لأنها لم تُفَدْ تعريفًا، ولازمة، لأنها صارت من بنية الكلمة.

قوله: «كَالَلَاتِ»: (الَلَاتِي): اسمٌ موصولٌ جمعٌ: (الَّتِي)، وقد قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

بِ(الَلَاتِ) وَ(الَلَاءِ) الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَاءِ كَ: (الَّذِينَ) نَزَرًا وَقَعَا

وَأُتِيَ بِ(أَل) فِيهَا، مَعَ أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ بِدُونِهَا، لِأَنَّهَا اسْمٌ مُوصُولٌ، وَالْمَوْصُولُ يَتَعَرَّفُ بِدُونِهَا، فَهُوَ يَتَعَرَّفُ بِالصَّلَةِ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَكُنْ فِيهِ أَدَاةَ تَعْرِيفٍ، بَلْ كَانَتْ زَائِدَةً.

قوله: «وَالْآنَ»: (الَّانَ): ظَرَفُ زَمَانٍ لِلْحَاضِرِ، كَمَا أَنَّ (عَدًّا) لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَ(أَمْسٍ) لِلْمَاضِي، فَتَقَاسَمَتِ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ الزَّمَانَ، فَ(الَّانَ) (أَل) فِيهَا لَازِمَةٌ،

لكن على كلام المؤلف أن (أل) في (الآن) زائدة، لأن المعرفة حصلت بدونها، فهي عنده بمنزلة اسم الإشارة، وقال بعض النحويين: (أل) في (الآن) ليست زائدة، وأنها أفادته المعرفة، وأنها للعهد الحضورى، فهي مثل قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، والخلاف في هذه المسألة شبه لفظي، لا ترتب عليه فائدة.

قوله: «الَّذِينَ»: اسمٌ موصول لجماعة الذكور، وقد زيد فيه (أل)، ولم نقل: إنها معرفة، لأن التعريف حصل بالصلة، إذن كل ما فيه (أل) من الأسماء الموصولة (الذي، التي، اللاتي، الذين، ...) فإن (أل) فيه زائدة لازمة، وليست حرف تعريف، لأن التعريف حصل بدونها.

قوله: «اللَّاتِ»: هذه غير (اللَّاتِ) الأولى، فهذه اسمٌ لصنم تعبده قريش، قال الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩].

فـ(اللَّاتِ) لما كان اسماً لصنم كان علماً، والعلم معرفةٌ بغير (أل)، لأن طريق تعريفه العلمية، إذن (أل) فيه زائدة، لأنه لم يستفد منها، فهي زائدة لازمة، لأنه لم يُسمع من العرب إلا بهذا اللفظ.

وإذا قلنا: إنها اسمٌ فاعلٍ من (لَتَّ - يَلُتُّ) - كما قيل به - وإن أصلها: (اللَّاتِ) بالتشديد، وخُفِّفَتْ لكثرة الاستعمال، فواضح أن (أل) فيها ليست من بنية الكلمة، وإذا قلنا: إنها من بنية الكلمة صارت زائدة، لأن العلمية أغنت عن التعريف عنها.

وقوله: «ثُمَّ اللَّاتِ»: أتى بـ(ثُمَّ) الدالة على التراخي، لتأخر رتبته، لأنه

صنمٌ ليس من حقّه أن يساوي غيره، ولا أن يكون قبل غيره.

ف(أل) في هذه الأمثلة لا يمكن أن تسقط إطلاقاً، لأنّها من بنية الكلمة، فلا يمكن أن تقول في (اللات) -التي هي جمع اسم موصول للجماعة الإناث-: (جاءَ لَاتِ قُمنَ)، ولا يمكن أن تقول: (حَضَرَ زيدُ آنَ) بمعنى الآن، وكذلك لا يمكن أن تقول: (جاءَ لَذينَ قَامُوا)، لأنّ (أل) هنا من بنية الكلمة، فزيادتها لازمة^(١).

قوله: «وَلَا ضُطْرَارٍ»: أي: وتزاد أداة التعريف للضرورة، والضرورة عند النحويين ليس المراد بها الجوع والعطش والعُري، لكنّ المراد بها الشّعْر، لأنّ النّظْمَ يَضْطَرُّ النَّاطِمَ لأن يخرج عن القواعد، والحريري -رحمه الله- في المُلْحَة يقول:

وَجَائِزٌ فِي صَنَعَةِ الشَّعْرِ الصَّلِفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ^(٢)

الشاهد من هذا قوله: (الصِّلِفُ)، فالشّعْر هو الذي يُرْغَمُكَ على أن تزيد كلمة، أو تحذف كلمة، أو تغيّر صيغة، وما أشبه ذلك.

قوله: «كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ»: بنات الأوبر: أصلها: (بناتُ أَوْبَر).

فما هي بناتُ أَوْبَر؟ هل أَوْبَرٌ عَلِمَ لرجلٍ له بنات؟

الجواب: لا، بل هي اسمٌ لنوعٍ مِنَ الكَمَاةِ، والكَمَاةُ هي التي يسمّيها العامّةُ عندنا (الفقع) وسمّيت فقعاً، لأنّها تفقع الأرض، وهي نباتٌ معروفٌ يخرج في

(١) وهذا هو القسم الأوّل من زيادتها.

(٢) البيت في مُلْحَة الإعراب للحريري (ص: ٦١).

أيام الأمطار الكثيرة، وهو ثلاثة أنواع: أَرَدَوْهَا بَنَاتُ أُوْبَرٍ، ولهذا يقول الشاعر:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوبَرِ^(١)

وبَنَاتُ الْأُوبَرِ رديئةُ الطَّعمِ، وتراؤها كثيرٌ، وهي أيضًا صغيرةٌ، فهذه لا تُجْنَى، فهي تُتَعَبُ الإنسانَ، وفائدتها قليلةٌ.

الشَّاهدُ قوله: (وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوبَرِ)، وهي بدون ضرورة (بَنَاتِ أُوْبَرِ)، لكن لضرورة الشعر زادها الشاعرُ، لكن لو أراد إنسانُ الآن أن يزيدها، فهل له ذلك؟ نقول: لا، لأنك لست بعربيٍّ، وهي ليست لغةً حتَّى نقول: لك ما شئت حتَّى تختار من لغات العربِ، فهي للضرورة، والضرورة تُقَدَّرُ بقدرها.

لكن لو قال هذا الشاعرُ: أليسوا رجالًا؟ قلنا: بلى، فيقول: وأنا رجلٌ، فإذا كان شعرُهم يضطرهم إلى مخالفة اللغة العربيَّة - عند الناس - فكذلك أنا، فنقول: إن أرادَ أن يجادلنا قلنا له: اصنع ما شئتَ.

قوله: «كَذَا»: أي: كمثِلِ بَنَاتِ الْأُوبَرِ.

قوله: «كَذَا»: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مقدَّم.

«وَطِبَّتِ النَّفْسُ»: بمنزلة المفرد، مبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على آخره، منع من ظهورها الحكايةُ، فهي بمنزلة قولك: (كَذَا قولُ الشاعرِ)، فَحَذَفَ المؤلِّفُ - رحمه الله - (قول الشاعرِ)، وأتى بالمقول حاكياً للجملة، فهو قد أتى بها محكيَّةً في بيتٍ مشهورٍ - وسيأتي - فالمؤلِّفُ - رحمه الله - أراد أن يحكي هذه الجملةَ برمتها، ولهذا لولا أنَّه أراد الحكاية ما استقام

(١) ابن عقيل في شرحه (١/ ١٨١).

الكلام، وكان عليه أن يقول: (كَذَا طَبِيتَ النَّفْسَ) لكن لما قال: (كَذَا وَطِيتَ)، فمعناه أنه أراد بذلك حكاية كلام الشاعر.

قوله: «وَطِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي»: يُشِيرُ إِلَى قول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ، وَطِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^(١)

وقول الشاعر: (وَطِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو)، هل هذا ذمُّ له، أو مدحٌ؟ الظاهر أن هذا الرَّجُلَ رجُلٌ شريفٌ، وأن هؤلاء يطلبون منه العُتْبَى، وأن يرضى عنهم، لأنَّ هذا الرَّجُلَ رجُلٌ له مكانته، إذا صدَّ عن أحدٍ فله مكانته، فالذي يَظْهَرُ -والله أعلم- أن ابن مالك فهم هذا، ولهذا قال: (يَا قَيْسُ السَّرِي)، أي: الشريف، كما قال ابن مالك في باب المبتدأ: (كُهُم سَرَاةٌ شُعْرَا)، أي: شرفاء.

الشاهد قوله: (النَّفْسَ)، حيث زاد (أَل) في التَّمْيِيزِ (النَّفْسَ)، فـ(النَّفْسَ) هنا تَمْيِيزٌ مَحْوَلٌ عن الفاعل، وأصله: (طَابَتْ نَفْسُكَ)، والتَّمْيِيزُ عند البصريين لا بُدَّ أن يكون نَكْرَةً، ولا يجوز أن يكون معرفةً، ولا مَخْرَجَ لهم إذا اسْتَدِلَّ بهذا البيت على أنه يجوز أن يكون معرفةً، لا مَخْرَجَ لهم إِلَّا أن يقولوا: إِنَّ (أَل) زائدةٌ، لأنَّها دخلت على كلمة لا يمكن أن تكون معرفةً، فهي لا تتعرَّفُ بها، فهي إِذَنْ زائدةٌ، لأنَّ مدخولها لم يتعرَّفُ بها، ولكنَّ الكوفيين يخالفونهم في ذلك،

(١) البيت لرشيد بن شهاب اليشكري في المقاصد النَحْوِيَّة (١/ ٥٠٢)، والدُرَرُ اللوامع (١/ ١٣٨)، وشرح اختيارات المفضل (ص: ١٣٢٥).

ويقولون: إِنَّ التَّمْيِيزَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً.

وقولهم: هو الرَّاجِحُ بِنَاءٍ عَلَى الْقَاعِدَةِ أَنَّ الرَّاجِحَ فِي النَّحْوِ مَا كَانَ أَسْهَلَ، وَعَلَى ذَلِكَ نَقُولُ: الصَّوَابُ أَنَّ (أَل) هُنَا لَيْسَتْ زَائِدَةً، بَلْ مُعَرِّفَةٌ، وَلَا مَانِعٌ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّهَا مُعَرِّفَةٌ، لَكِنْ لَا يَجِيءُ التَّمْيِيزُ مَعْرِفَةً إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، أَمَّا أَنْ نَقُولَ: (زَائِدَةٌ)، بِنَاءً عَلَى قَوَاعِدِنَا فَلَا، لِأَنَّا لَا نَحْكُمُ عَلَى الْعَرَبِ، بَلِ الْعَرَبُ هُمُ الَّذِينَ يَحْكُمُونَ بِلُغَتِهِمْ، أَمَّا نَحْنُ فَعَايَةُ مَا هُنَاكَ أَنَّنَا نَسْتَنْبِطُ مِنْ كَلَامِهِمْ قَوَاعِدَ نَقْعُدُهَا، أَمَّا أَنْ نَحْكُمَ عَلَى قَوْلِهِمْ بِالشُّذُودِ، أَوْ بِالزِّيَادَةِ، أَوْ النَّقْصِ مِنْ أَجْلِ مَخَالَفَةِ قَوَاعِدِنَا، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْفَرْعَ يَنْقَلِبُ أَصْلًا.

فَإِذَا أُوْرِدَ عَلَيْهِمْ هَذَا الْبَيْتُ قَالُوا: هَذَا ضَرْوْرَةٌ، فَهِيَ زَائِدَةٌ، لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى كَلِمَةٍ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً صِنَاعَةً لَا لُغَةً، إِلَّا إِذَا تَأَكَّدْنَا أَنَّ التَّمْيِيزَ لَمْ يَرِدْ عَنِ الْعَرَبِ مُعَرِّفًا، فَهِيَ لُغَةٌ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَيْتِ: (وَطِبْتَ نَفْسًا)، فَزَادَ (أَل) لِلضَّرُورَةِ.

إِذْنُ عَلَامَةٌ كَوْنِهَا زَائِدَةً بِاضْطِرَارٍ نَقُولُ: إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَالِيًا مِنْهَا فِي الشَّعْرِ، فَهِيَ زَائِدَةٌ لِلضَّرُورَةِ^(١).

إِذْنُ (أَل) الْمَعْرِفَةُ قَدْ تَزَادَتْ زِيَادَةً لَازِمَةً، وَقَدْ مَثَلَ الْمُؤَلَّفُ بِثَلَاثَةِ أَمْثَلَةٍ: (الَلَاتِ، الْآنَ، وَمَا فِيهِ (أَل) مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ)، وَقَدْ تَزَادَتْ لِلْاضْطِرَارِ مِثْلُ: (بَنَاتِ الْأَوْبَرِ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ).

(١) وهذا هو القسم الثاني من زياداتها.

ثُمَّ ذَكَرَ الْقِسْمَ الثَّالِثَ مِنْ زِيَادَةِ أَدَاةِ التَّعْرِيفِ فَقَالَ:

- ١٠٩- وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا
١١٠- لَك: (الْفَضْلُ)، وَ(الْحَارِثُ)، وَ(النُّعْمَانُ) فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سَيَّانِ

الشَّرْحُ

قوله: «بَعْضُ الْأَعْلَامِ»: يدلُّ على أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ الْأَعْلَامِ، بَلْ بَعْضُهَا.

قوله: «عَلَيْهِ»: لِمَاذَا قَالَ: (عَلَيْهِ) وَلَمْ يَقُلْ: (عَلَيْهَا)؟ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: (عَلَيْهِ) يَعُودُ عَلَى الْبَعْضِ، وَالْبَعْضُ مُفْرَدٌ.

قوله: «دَخَلَا»: هَلِ الْأَلْفُ لِلتَّثْنِيَةِ، أَوْ لِلإِطْلَاقِ؟ نَقُولُ: إِذَا جَعَلْنَا الْأَلْفَ فِي قَوْلِهِ: (دَخَلَا) لِلتَّثْنِيَةِ، فَإِنَّ الْمُرَادَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَإِنْ جَعَلْنَا الْأَلْفَ لِلإِطْلَاقِ -أَيِ: إِطْلَاقِ الرَّوِيِّ- فَإِنَّ الْمُرَادَ (دَخَلَ) أَيِ: أَدَاةِ التَّعْرِيفِ، يَعْنِي: بَعْضُ الْأَعْلَامِ تَدْخُلُ عَلَيْهِ (أَلْ)، وَنَقُولُ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ، لِأَنَّهَا لَمْ تُفَدَّ تَعْرِيفًا، لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى عِلْمٍ، فَتَكُونُ زَائِدَةً. لَكِنْ لِمَاذَا تَزَادُ إِذَنْ؟

الجواب: (لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا)، هَكَذَا عُلِّلَ، وَالنَّحْوِيُّونَ قَدْ يُعَلِّلُونَ بِعِلَلٍ عَلِيلَةٍ، أَوْ مِيتَةٍ، وَالْمَهْمُ أَنَّهُمْ يُدْخِلُونَهَا لِأَجْلِ أَنْ يَلْمَحَ السَّامِعُ مَا نُقِلَ عَنْهُ هَذَا الْعِلْمُ، وَلِذَا قَالَ: (عَنْهُ) أَيِ: عَنْ هَذَا الْبَعْضِ، وَهَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّالِثُ، أَنَّهَا تَزَادُ لِلْمَحِ الْأَصْلِ.

مثاله: (كَالْفَضْلِ) أَيِ: الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَثَلًا، وَأَصْلُهُ لَوْ حُذِفَتْ (أَلْ) لَقِيلَ: (فَضْلٌ)، وَيَصِحُّ الْكَلَامُ، وَلَمْ نَحْتَجْ إِلَى (أَلْ)، لِأَنَّهُ عِلْمٌ حَصَلَتْ

مَعْرِفَتُهُ بِالْعِلْمِيَّةِ، فلا حاجةَ لـ (أل).

إِذَنْ: تَكُونُ (أَل) فِي مِثْلِ هَذَا زَائِدَةً، لَكِنْ لِأَجْلِ لِمَحِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ، لِأَنَّ (فَضْلًا) مَصْدَرٌ فَضْلٌ يَفْضُلُ فَضْلًا، فَإِذَا سَمِعَ السَّامِعُ (الْفَضْلَ)، ذَهَبَ ذَهَبُهُ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي يُرْغَبُ فِيهِ، فَيَكُونُ تَفَاوُلًا بِأَنْ يَكُونَ هَذَا الرَّجُلُ الْمُسَمَّى بِالْفَضْلِ ذَا فَضْلٍ، وَذَا شَرَفٍ.

ومثله: (الْحَارِثُ) يُسَمَّى حَارِثًا، وَيُسَمَّى (الْحَارِثُ)، و (أَل) زَائِدَةٌ، وَوَجْهُ زِيَادَتِهَا أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي تَعْرِيفِ مَدْخُولِهَا، لِأَنَّ مَدْخُولَهَا مَعْرِفَةٌ بِكُونِهِ عَلَمًا، وَإِنَّمَا أُدْخِلْتُ لِلْمَحِ الْأَصْلِ، وَهُوَ (الْحَارِثُ) الَّذِي هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْحَرْثِ، فَكَأَنَّ الَّذِي وَضَعَ هَذَا الْاسْمَ لَهُ أَرَادَ التَّفَاوُلَ بِأَنَّ هَذَا الْمُسَمَّى يَكْبَرُ، وَيَكُونُ حَارِثًا عَامِلًا، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَامٌ»^(١).

قوله: «النُّعْمَانُ»: ك: (النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ بْنُ سَعْدٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَكَ (النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّنٍ)، وَكَ (أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ)، وَ (النُّعْمَانُ) فِي الْأَصْلِ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الدَّمِ، وَالِدَمُّ أَحْمَرٌ، فَيُسَمَّى الْإِنْسَانُ وَلَدَهُ (النُّعْمَانُ) تَفَاوُلًا بِأَنْ يَظْهَرَ أَحْمَرٌ، وَالْغَالِبُ أَنَّ الْحُمْرَةَ تَدُلُّ عَلَى الصَّحَّةِ وَالنَّشَاطِ، وَلِهَذَا يَقَالُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا رُؤِيَ وَجْهُهُ أَصْفَرٌ: (لَا بَأْسَ عَلَيْكَ)، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ مَرِيضٌ، فَيُسَمَّى وَلَدَهُ بِالنُّعْمَانِ لِلْمَحِ الْأَصْلِ، وَهُوَ الْحُمْرَةُ فِي الدَّمِ، فَهُوَ إِذَنْ مَنْقُولٌ مِنْ اسْمِ جَامِدٍ، وَلَيْسَ مِنْ مُشْتَقٍّ، وَجُعِلَ عَلَمًا، مِثْلَ قَوْلِكَ: (أَسَدٌ)، فَهُوَ عَلَمٌ لَكِنَّهُ مَنْقُولٌ، فَيَكُونُ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى الْأَصْلِ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده: (٤/٣٤٥، رقم ١٩٠٥٤)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء، رقم (٤٩٥٠).

ف(أل) في هذه الأمثلة زائدة، للاستغناء عنها بالعلمية السابقة عليها، فهي داخلة على علم.

قوله: «فَذَكِّرْ ذَا وَحَذِّفْهُ سِيَّانٍ»: يعني: ب(ذَا): أداة التعريف، أي: من حيث المعرفة، أمّا من حيث المعنى فيختلف، لأنّ الذي يضع (أل) للمح الأصل ليس كالذي لا يضعها، لكن من حيث أنّه معرفة فذكره وحذفه سيان، أي: سواء، فهي لا تجعله معرفة بعد أن كان نكرة، فلو حذفت (أل)، وقلت: (فضل بن عباس)، فإنّه يبقى على علميته، ويبقى معرفة، ومثله لو قلت: (حارث)، أو (همّام)، من (الحارث والهمّام)، فيبقى على علميته، وكذلك يبقى معرفة، والصحفيون الآن يدخلون (أل) على الأسماء المعظمة فيقولون مثلاً: (الفصل)، (الخالد)، (الفهد)، وما أشبه ذلك، إشارة إلى لمح الأصل.

وبناءً على استعمالنا نحن -ولا أدري هل العرب أيضاً يقصدون هذا- فإنّها يُرادُ بها -مع اللّمح- الزيادة في التعظيم.

والخلاصة أنّ اللام، أو (أل) التعريف تُزادُ على أوجهٍ ثلاثة:

الوجه الأول: أن تُزادَ لازمةً، بحيث تكون من بنية الكلمة، كاللّات، واللّذين، والآن... إلخ.

الوجه الثاني: أن تُزادَ للضرورة، كما مرّ بنا من الشعر.

الوجه الثالث: أن تُزادَ للمح الأصل، كالفضل، والحارث، والنعمان، وهذه الزيادة إن شئت فذكرها، وإن شئت فلا، ولا يُؤثّر حذفها، أو ذكرها بالنسبة لكون مدخولها معرفة.

١١١- وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ (أَل) كَ: (العَقَبَةُ)

الشرح

قوله: «عَلَمًا»: خبرٌ (يَصِيرُ) مقدَّم.

و«مُضَافٌ»: اسمٌ (يَصِيرُ).

والمعنى أَنَّهُ قد يكونُ المضافُ، أو المحلُّ بـ(أَل) عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ، يعني: بالأغلبية، وهنا قد يقولُ قائلٌ: إِنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُذَكَّرَ هَذَا الْبَيْتُ، وما بعده في باب العَلَمِ، لا في باب المَعْرِفِ بـ(أَل)، لَأَنَّهُ قال: (وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ)، لكن كَأَنَّهُ -رحمه الله- لَمَّا تَعَرَّضَ لدخول (أَل) على بعضِ الأعلامِ لِلْمَحِ الْأَصْلِ استطردَ، وَذَكَرَ أَنَّ الشَّيْءَ قد لا يكونُ عَلَمًا في الأصلِ، لكنَّهُ صارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ لَمَّا دَخَلَتْ عليه (أَل)، إِذْنُ (أَل) قد تَوَثَّرَ في شيءٍ ليس بعَلَمٍ -في الأصلِ- فيصيرُ عَلَمًا بواسطةِ (أَل).

وَذَكَرَ شَيْئًا يُسْتَخْدَمُ أَيضًا، وهو المضافُ، فقد يكونُ المضافُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لا يُعْرَفُ بِهِ إِلَّا هَذَا الرَّجُلُ، مَعَ أَنَّهُ صَالِحٌ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، مثالُ ذلك: (ابنُ عَمَرَ)، فإذا قيل: (وعن ابنِ عَمَرَ) ذهب الدَّهْنُ إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فصارَ (ابنُ عَمَرَ) عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ، لا بالتسمية، لأنَّ كُلَّ واحدٍ من أبناءِ عَمَرَ يَصْدُقُ عليه أَنَّهُ ابنُ عَمَرَ، لكن غلبَ هذا على عبد الله فقط.

كذلك (ابنُ عَبَّاسٍ)، هو عَلَمٌ على عبد الله بن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِالْغَلْبَةِ، وَإِلَّا فَإِنَّ كُلَّ واحدٍ من أبناءِ العَبَّاسِ يَصْدُقُ عليه أَنَّهُ ابنُ عَبَّاسٍ، ومِثْلُهُ: ابنُ

الزُّبَيْرُ، لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: ابْنُ عَبَّاسٍ، فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ، وَإِذَا قِيلَ: ابْنُ عَمْرٍ، فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ، وَإِذَا قِيلَ: ابْنُ الزُّبَيْرِ، فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

فمعنى الكلام أَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ تَصِيرُ عَلَمًا، لَا بِالْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ، لِأَنَّهَا وُضِعَتْ عَلَمًا لِشَخْصٍ، وَلَكِنْ بِالْغَلْبَةِ، هَذَا الْمُضَافُ.

قوله: «أَوْ مَضْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقْبَةِ»: الْعَقْبَةُ فِي الْأَصْلِ: اسْمٌ لِكُلِّ مَضْعِدٍ فِي جَبَلٍ وَغَيْرٍ، لَكِنْ مَرَادُهُ بِالْعَقْبَةِ هُنَا عَقْبَةٌ مَخْصُوصَةٌ، وَهِيَ الْعَقْبَةُ الَّتِي عِنْدَهَا الْجُمُرَةُ فِي مَنَى.

ونحن - في الحقيقة - لَا نُوَافِقُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى هَذَا، فَصَحِيحٌ أَنَّكَ إِذَا كُنْتَ تَتَحَدَّثُ عَنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ وَقُلْتَ: (الْعَقْبَةُ)، فالمرادُ بها الْجُمُرَةُ، لَكِنْ إِذَا كُنْتَ تَتَحَدَّثُ عَنْ مَوْضُوعٍ آخَرَ - كَالْخِلْجَانِ مَثَلًا - أَوْ تَتَحَدَّثُ عَنْ مَوْضُوعٍ فِي السِّيَاسَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ تَقُولُ: (سَافَرْتُ إِلَى الْعَقْبَةِ)، فَإِنَّكَ لَا تَقْصِدُ جُمُرَةَ الْعَقْبَةِ، بَلْ تَقْصِدُ الْعَقْبَةَ الَّتِي يَنْتَهِي الْخَلِيجُ عِنْدَهَا، وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: الْعَقْبَةُ فِي الْأَصْلِ: اسْمٌ لِكُلِّ طَرِيقٍ فِي جَبَلٍ وَغَيْرٍ، لَكِنَّهُ صَارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ عَلَى اسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْعَقْبَةُ الَّتِي عِنْدَهَا الْجُمُرَةُ، وَالثَّانِي: الْعَقْبَةُ الَّتِي عِنْدَ مُنْتَهَى خَلِيجِ الْعَقْبَةِ.

كَذَلِكَ (الْمَدِينَةُ) عَلَّمَ عَلَى مَدِينَةِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بِالْغَلْبَةِ، وَإِلَّا فَهِيَ صَالِحَةٌ لِكُلِّ مَدِينَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠]، فَ﴿الْمَدِينَةِ﴾ هُنَا لَيْسَتْ مَدِينَةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٤٨]، فالمرادُ بها

هنا مدينة صالح - عليه الصلاة والسلام - وأما قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَ الْأَعْرَضَ مِنْهَا أَلَاذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]، فالمراد مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم.

إِذْ الْمَدِينَةُ أَصْلُهَا لَيْسَتْ عَلَمًا، بل هي اسمُ البلدِ الذي يَجْمَعُ النَّاسَ، لَكِنَّهَا صَارَتْ عَلَمًا عَلَى الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ بِالْغَلْبَةِ، فَكُلَّمَا قَرَأْتَ فِي الْكُتُبِ الْإِسْلَامِيَّةِ (المدينة) انصرف ذهنك إلى المدينة النبوية، ولا نقول: المدينة المنورة، لأنَّ المنورة لا نَعْرِفُ لها أَصْلًا، وقد يقول قائل: إِنَّ الْمَدِينَةَ الْمُنَوَّرَةَ لها أَصْلٌ، وهو حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَمَّا كَانَ الْيَوْمَ الَّذِي قَدِمَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَنَارَ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، أَظْلَمَ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ»^(١).

نقول: قد يكون لها أَصْلٌ، لكن مع ذلك لم يُسَمَّها الصَّحَابَةُ الْمَدِينَةَ الْمُنَوَّرَةَ، وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ السَّابِقُونَ فَيُسَمُّونها (المدينة النبوية)، أو يقولون (المدينة)، ويسكتون، وكذلك (مكة المكرمة)، أيضًا ما علمناها في السَّابِقِ تُوصَفُ بهذا الوصف.

ومثله: (الكتاب) عند النَحْوِيِّينَ، إِذَا قِيلَ: (الكتاب)، فالمرادُ كِتَابُ سَبْيَوِيَّةٍ، مع أَنَّ كَلِمَةَ (كتاب) صَالِحَةٌ لِكُلِّ كِتَابٍ، وَمُمْكِنٌ أَنْ نَقُولَ: (الكتاب المبین)، یعنی: القرآن، وهو عَلَمٌ بِالْغَلْبَةِ، لقوله تعالى: ﴿حَمِّ ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿ [الدخان: ١-٣].

(١) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل النَّبِيِّ ﷺ، رقم (٣٦١٨)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ، رقم (١٦٣١).

١١٢- وَحَذَفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ، أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ

الشرح

قوله: «ذِي»: المُشَارُ إليه أَقْرَبُ مذكورٍ، وَأَقْرَبُ مذكورٍ مِنْ أَقْسَامِ (أَلْ) عندنا هو (العَقَبَةُ)، والمقصودُ الذي يصيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ.

وعلى ذلك نقولُ: يدخلُ في قوله: (ذِي): ما كان للغلبة كـ: (العَقَبَةُ)، وقد يَدْخُلُ ما كان للغلبة، وَلَمْحِ الأَصْلِ.

وقوله: «وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ، أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ»: يعني: إذا أَضَفْتَ مدخولَ (أَلْ) وجب عليك أن تحذفَ (أَلْ)، فتقول: (عَقَبَةُ مِنِّي)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (العَقَبَةُ مِنِّي)، كذلك إذا نَادَيْتَ وجب عليك أن تحذفَ (أَلْ)، مثالُ ذلك قولهم: (الصَّعِيقُ)، و(الصَّعِيقُ) في الأصل: صِفَةُ لِكُلِّ مَنْ مَاتَ بصاعقةٍ، لكن خُصَّ به أحدُ العربِ، وكان هذا الرَّجُلُ مِضْيَافًا، وفي يومٍ مِنَ الأيامِ هَبَّتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، وَمَعَهَا رَعْدٌ، فَأَفْسَدَتِ الرَّمَالَ عليه الطَّعَامَ، فَجَعَلَ يَسُبُّ الرِّيحَ، فَأَنْزَلَ اللهُ عليه صَاعِقَةً فَأَحْرَقَتْهُ، فَسُمِّيَ بذلك (الصَّعِيقُ)، فهو صارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ، فعندما أنادي مثلاً هذا أقولُ: (يَا صَعِيقُ)، ولا أقولُ: (يَا الصَّعِيقُ)، وذلك لِتَعَذُّرِ اجتماعِ (أَلْ) مع حرفِ النِّداءِ، ومع الإضافةِ إلَّا بشروطٍ معروفةٍ.

قوله: «وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ»: يعني: في غيرِ النِّداءِ والإضافةِ قد تَنْحَذِفُ (أَلْ)، فتقول: (عَقَبَةُ)، وتقول: (صَعِيقُ)، وما أَشَبَّهُهُمَا.

لكنَّ قوله: (قَدْ تَنَحَّذُفُ) يُفِيدُ التَّقْلِيلَ، وفي الحقيقة حَتَّى (المدينة) ما أَظُنُّ أحداً يقولُ: (مدينة)، بل يُقَالُ: (المدينة)، وإذا أُضِيفَتْ قيل: مدينةُ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم.

وبهذا انتهى الكلامُ على المحلِّ بـ(أل)، لكنَّ المؤلِّفَ - رحمه الله - لم يبيِّن لنا (أل) المعرفة من حيثُ المعنى، وهو مُهمٌّ، لكنَّ غيرَه تكَلَّمَ عليها، يقولون: إنَّ (أل) جنسيَّةٌ وعهديَّةٌ، والجنسيَّةُ إمَّا أن تكونَ لبيانِ حقيقةِ الجنس، أو لبيانِ استغراقِ الجنس، والعهديَّةُ إمَّا: ذكريَّةٌ، أو ذهنيَّةٌ، أو حُضوريَّةٌ.

فالأقسامُ الآن خمسةٌ: اثنان للجنسيَّة، وثلاثةٌ للعهديَّة، يعني: أنَّ (أل) المعرفة تكونُ تارةً لبيانِ حقيقةِ الجنس، أو لبيانِ استغراقِ الجنس، وهذه هي الجنسيَّة، وتارةً تكون للعهدِ الذَّكريِّ، أو الذَّهنيِّ، أو الحُضوريِّ، ولهذا أمثلة.

فالتي لبيانِ حقيقةِ الجنس هي التي يُقَصَّدُ بها بيانُ حقيقةِ الجنس، مثل: (الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ)، يعني: جنسُ الرجالِ خَيْرٌ مِنْ جنسِ النِّساءِ، ومنه قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، يعني: جنسُ الرِّجَالِ قَوَّامُونَ على جنسِ النِّساءِ، ومثل أن تقولَ: (الإنسانُ مكوَّنٌ من لَحْمٍ وعَظْمٍ ودمٍ وعَصَبٍ، وما أشبه ذلك) يعني: حقيقةَ الإنسانِ.

فالتي لبيانِ الحقيقة لا تَقْتَضِي الشُّمُولَ، لأنَّنا إذا قلنا: (الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ)، لا يَسْتَلْزِمُ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنَ الرِّجَالِ خَيْرٌ مِنْ كُلِّ امرأةٍ، ولا يَقْتَضِي قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾، أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنَ الرِّجَالِ قَوَّامٌ على كُلِّ امرأةٍ مِنَ النِّساءِ، لكن هذا الجنس على هذا الجنس.

وقد تكونُ لاستغراقِ الجنس، وعلامتها أن يَحُلَّ محلَّها (كُلُّ) مثل: قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿[العصر: ١-٢]، أي: إنَّ كُلَّ إنسانٍ، ومثل قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أي: خُلِقَ كُلُّ إنسانٍ، وكقوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، أي: خُلِقَ كُلُّ إنسانٍ، إِذْنُ (أل) التي للاستغراق تفيدُ أنَّ هذا الحكمَ ثابتٌ لجميعِ أفرادِ مدخول (أل).

والتي للعهد تكونُ للعهدِ الذَّكْرِيّ، والعهدِ الذَّهْنِيّ، والعهدِ الحُضُوريّ، فأما التي للعهدِ الذَّهْنِيّ، فهو ما كان معهودًا بين النَّاسِ في أذهانهم، مثل: (قال النَّبِيُّ)، فالنَّبِيُّ معهودٌ ذهنًا، وهو مُحَمَّدٌ ﷺ، وتقول: (قَضَى القاضِي بكذا وكذا)، فالقاضي معهودٌ، وهو قاضي بلاده، لأنَّ (أل) للعهدِ الذَّهْنِيّ.

وأما التي للعهدِ الذَّكْرِيّ، فهي التي تعودُ إلى شيءٍ سابقٍ، مثل قوله تعالى: ﴿مَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥﴾ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴿[المزمّل: ١٥-١٦]، ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿[الشَّرح: ٥-٦]، فالعهدُ الذَّكْرِيّ في ﴿الْعُسْرِ﴾ الثَّانِي لا الأوَّلَ، لأنَّ الأوَّلَ (أل) فيه لبيان الحقيقة، ولهذا كان ﴿الْعُسْرِ﴾ الثَّانِي هو العسرُ الأوَّلَ، فصار المذكورُ في الآية عُسْرًا واحدًا ويُسْرَيْنِ.

وأما التي للعهدِ الحُضُوريّ، فيكثرُ ذلك في كُلِّ مُحَلٍّ بـ (أل) يأتي بعد اسم الإشارة، فكُلُّ مُحَلٍّ بـ (أل) يأتي بعد اسم الإشارة، فهو للعهدِ الحُضُوريّ، تقول: (ذاكَ الرَّجُلُ)، (ذلك الكتابُ)، وإنَّا قلنا: إنَّه عهدٌ حضوريٌّ، لأنَّ الإشارةَ تكونُ إلى شيءٍ حاضرٍ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فـ ﴿الْيَوْمَ﴾ يعني: هذا اليومَ الحاضرَ، وتقول: (قَدِمَ فلانُ اليومَ)، يعني: اليومَ الحاضرَ.

وبهذا انتهى الكلام على المفردات، ومن باب الابتداء فما بعده نبتدئ
 بالمركبات، والفائدة من معرفة المفردات هو معرفة ما يُعَرَّب، وما يُبْنَى، وما
 يتعلَّق بذلك، لا معرفة أنَّ هذا مرفوعٌ، أو منصوبٌ، إلَّا فيما سبق، وكما سيأتي
 -إن شاء الله تعالى- في إعراب الفعل، وما أشبه ذلك، والمهمُّ أنَّ ابنَ مالكٍ
 -رحمه الله- لم يذكر فيما سبق إلَّا الكلام على المفردات.

الابتداء

قوله: «الابتداء»: هذا العنوانُ ابتداءُ ابتداءٍ، أمّا كونه (ابتداءً)، فمن حيث تركيب الجملة، وأمّا كونه (ابتداءً)، فمن هذا الباب تبدأ التراكيب، وفائدة النحو؛ لأنّ كلّ ما سبق في المفردات، ومن الآن فصاعدًا في التراكيب.

وقال: (الابتداء)، ولم يقل: (المبتدأ والخبر) - كما قاله غيره - اختصارًا؛ لأنّ الابتداء يستلزم المبتدأ، والمبتدأ يستلزم الخبر، فاستغنى بذكر الابتداء عن ذكر المبتدأ والخبر للتلازم.

١١٣- مُبْتَدَأُ (زَيْدٌ)، وَ(عَاذِرٌ) خَبَرٌ إِنَّ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ)

الشرح

ابن مالك - رحمه الله - هنا لم يُعرّف المبتدأ والخبر، بل أراد منك أن تُعرّفهما بالمثل فقال: (مُبْتَدَأُ زَيْدٌ...) متى؟ قال: (إِنَّ قُلْتَ: زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ)، أمّا صاحبُ الآجرومية فقد عرّف المبتدأ، فصارت الآجرومية في هذا أوسع من الألفية، ففي الآجرومية يقول: (المبتدأ هو الاسمُ المرفوعُ العاري عن العوامل اللفظية)، وأخرج بقوله: (العاري عن العوامل اللفظية) الفاعل، ونائب الفاعل، واسم (كان)، وخبر (إن)، وما أشبه ذلك؛ لأنّ العوامل في هذه المرفوعات لفظية، لكن عاملُ المبتدأ ليس لفظيًا، بل هو معنويٌّ، وهو الابتداء، ولهذا قال ابن مالك - رحمه الله - في الكافية - وليته جاء بالبيت الذي في الكافية -:

الْمُبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ مَعْنَى ذُو خَبَرٍ أَوْ وَصَفٌ اسْتَعْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرَ^(١)

فلو جاء بهذا البيتِ لَأَغْنَى عن بيته الذي ذَكَرَ هنا، مع الوضوح والجمع.

إِذَنْ: العاملُ في المبتدأ معنويٌّ؛ لَأَنَّهُ لم يَسْبِقْهُ فِعْلٌ، حَتَّى يَكُونَ عامِلاً به، لكن للابتداء به صار مرفوعاً، والابتداءُ أمرٌ معنويٌّ.

قوله: «زَيْدٌ»: مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخره، و«عَازِرٌ»: خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ، وعلامةُ رفعه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخره، وفيه فاعِلٌ ضميرٌ مستترٌ تقديره: (هو).

و«مَنْ»: اسمٌ موصولٌ مفعولٌ به.

و«اعْتَذَرَ»: جملةٌ صلة الموصول، ولذا لو قلت: (زَيْدًا عَازِرًا مَنِ اعْتَذَرَ) لكان خطأ، ولو قلت: (زَيْدٌ عَازِرًا مَنِ اعْتَذَرَ)، لكان خطأً أيضاً، ولو قلت: (زَيْدًا عَازِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ) لَكَانَ خَطَأً أَيْضًا.

إِذَنْ: لا بُدَّ أَنْ نقولَ: (زَيْدٌ عَازِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ)، ف(زَيْدٌ): مبتدأ، و(عَازِرٌ): خبرٌ، وكُلُّ منهما مرفوعٌ كقولك: (اللَّهُ بَرٌّ)، ف(اللَّهُ): مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخره، و(بَرٌّ): خبرُ المبتدأ، وعلامةُ رفعه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخره، ولذا لو سَمِعْتَ أَحَدًا يقولُ: (اللَّهُ بَرٌّ)، بنصب لفظ الجلالة، وجب أن تَرُدَّ عليه؛ لَأَنَّ هذا خطأ.

فكَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ - رحمه الله - اسْتَعْنَى بِذِكْرِ الْمِثَالِ عَنِ التَّعْرِيفِ.

(١) انظر البيت في شرح الكافية الشافية، لابن مالك (١/١٤٢).

وهنا بحثٌ فقهيٌّ: هل يُحمدُ زيدٌ حيثُ عذَرَ مَنْ اعتذَرَ؟

الجواب: فيه تفصيلٌ، إن كان الذي اعتذَرَ إليه قَدَّمَ عُدْرًا صحيحةً، فكُونُهُ يَعْذِرُهُ فمحمودٌ، وإن قَدَّمَ عُدْرًا غيرَ صحيحٍ، فهو غيرُ محمودٍ.

والخلاصةُ: أنَّ المُبْتَدَأَ هو كُلُّ اسمٍ مرفوعٍ عارٍ عن العوامل اللفظية، إذَنْ هو مرفوعٌ بأمرٍ معنويٍّ، وهو الابتداء، وأمَّا الخبرُ فسيأتي في كلام المؤلف - رحمه الله -.

١١٤- وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ: هذا معنى قوله في (أَسَارِ ذَانِ؟) فَاعِلٌ اغْنَى فِي: (أَسَارِ ذَانِ؟)

الشرح

قوله: «وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ»: هذا معنى قوله في الكافية: (أَوْ وَصَفُ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرَ).

قوله: «وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى»: أي: أغنى عن الخبر.

قوله: «فِي أَسَارِ ذَانِ؟»: أي: في قولك: (أَسَارِ ذَانِ؟)، و(سَارٍ) مِنْ (السَّرَى)، وهو السَّيْرُ لَيْلًا، وَأَصْلُهَا: (سَارِي) بِالْيَاءِ، مِثْلُ: (جَارِي)، و(قَاضِي)، و(ذَانِي)، و(رَامِي)، و(سَاعِي)، وما أَشَبَهُ ذَلِكَ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِلتَّخْفِيفِ، ثُمَّ عُوِّضَ عَنْهَا بِالتَّنْوِينِ، وَلِهَذَا فَإِنَّ هَذَا التَّنْوِينَ يُسَمَّى بِتَنْوِينِ الْعَوَضِ عَنْ حَرْفٍ.

فالهمزة في (أَسَارٍ) للاستفهام، و(سَارٍ): اسمُ فاعِلٍ مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ لِلتَّخْفِيفِ، وَأَصْلُهَا: (أَسَارِي)، و(ذَانٍ) لَا نَقُولُ: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، بَلْ نَقُولُ: (ذَانٍ): فَاعِلُ (سَارٍ) مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَلْفِ - إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ - وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ مُعَرَّبٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْأَلْفُ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ إِشَارَةٌ لِلْمَشْنَى؛ لِأَنَّ مَعْنَى: (أَسَارِ ذَانِ؟): (أَسَارَ هَذَانِ؟)، وَالْفَاعِلُ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، أَوْ إِنْ شِئْتَ فَقُلْ: فَالْفَاعِلُ - وَهُوَ (ذَانٍ) - أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ.

ومثله: (أَقَائِمُ الرَّجُلَانِ)، فالهمزة استفهام، و(قَائِمٌ): اسمُ فاعِلٍ مُبْتَدَأٌ،

و(الرَّجُلَانِ): فاعلٌ أغنى عن الخبر، فهي تساوي (أَسَارِ ذَانِ؟).

ومثله: (أَمْضَرُوبُ الرَّجُلَانِ؟)، ومعلومٌ أَنَّ (مَضْرُوبٌ) اسمٌ مفعولٍ، واسمُ المفعولِ يَعْمَلُ كما يَعْمَلُ اسمُ الفاعلِ، وعلى هذا فيكون مثله.

وَمِنْ ثَمَّ قُلْنَا: إِنَّ الكافيةَ في هذا المكانَ أحسنُ مِنَ الخُلاصةِ التي هي الألفيّة؛ لأنّه قال في الكافية: (أَوْ وَصَفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرَ)، وكلمة (وَصَفٌ) يَشْمَلُ اسمَ الفاعلِ، واسمَ المفعولِ إذا استغنى بمرفوعه.

إِذَنْ: (أَمْضَرُوبُ الرَّجُلَانِ؟) مثل قولِ ابنِ مالك: (أَسَارِ ذَانِ؟) ولا يَخْتَلِفُ عنه إِلَّا أَنَّ (سَارٍ): اسمٌ فاعلٍ، و(مَضْرُوبٌ): اسمٌ مفعولٍ، لكن الحقيقةُ واحدةٌ، أو المعنى واحدٌ، فإذا قلت: (أَمْضَرُوبُ الرَّجُلَانِ؟) فاهمزةٌ للاستفهام، و(مَضْرُوبٌ): مبتدأ، و(الرَّجُلَانِ): نائبُ فاعلٍ أغنى عن الخبر.

ولو قال قائل: (أَمْضَرُوبًا الرَّجُلَيْنِ)، قلنا: هذا غلطٌ، فأنت الآن لَحَنْتَ في المبتدأ والخبر؛ لأنَّ المبتدأ والخبرَ يجبُ أن يكونا مرفوعَيْنِ.

ولو قال: (أَمْضَرُوبًا الرَّجُلَانِ؟) قلنا: أَخْطَأْتُ في شيءٍ، وَأَصَبْتُ في شيءٍ، ف(الرَّجُلَانِ) صحيحٌ؛ لأنَّها نائبُ فاعلٍ، و(مَضْرُوبًا) غلطٌ؛ لأنَّها مبتدأ، والمبتدأُ يجبُ أن يكونَ مرفوعاً، ولو قال: (أَمْضَرُوبُ الرَّجُلَيْنِ)، قلنا: أَصَابَ في الأوَّلِ، وأخطأ في الثاني، والصَّوابُ: (أَمْضَرُوبُ الرَّجُلَانِ؟).

والخلاصةُ: أَنَّ المبتدأَ له خبرٌ، وقد يكونُ المبتدأُ وصفاً: (اسمُ الفاعلِ، أو اسمُ المفعولِ، أو الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ)، فَيُسْتَغْنَى بمرفوعه عن الخبرِ، إن اعتمدَ على استفهامٍ، أو نفيٍّ.

ولو قال قائلٌ: وهل يُسْتَغْنَى بالمرفوع المستتر - كالضمير - عن الخبر، كأن نقول - مثلاً - : (أَقَائِمٌ) فقط؟

نقولُ: لا يُسْتَغْنَى بالمرفوع المستتر عن الخبر، لأنَّ ابنَ مالِكٍ - رحمه الله - يقولُ في الكافية: (أَوْ وَصَفُ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعِ ظَهَرٍ)، فقال: (ظَهَرٌ)، وهذا مرفوعٌ مستترٌ، وعلى هذا لا نقولُ في: (أَقَائِمٌ): (قَائِمٌ): مبتدأ، والضميرُ المستترُ فاعلٌ أغنى عن الخبر؛ لأنَّه ليس بظاهرٍ.

١١٥- وَقَسْ، وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أَوْلُو الرِّشْدِ)

الشرح

قوله: «وَقَسْ»: فِعْلٌ أَمْرٍ مِنْ (قَاسَ) (يَقِيسُ)، وَرُبَّمَا نَقُولُ: إِنَّهُ أَرَادَ أَنْ نَقِيسَ عَلَى مِثَالِ: (أَسَارِ ذَانِ؟) بِمَا يَوَازِنُهُ، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ فَاعِلٍ اعْتَمَدَ عَلَى اسْتِفْهَامٍ، فَنَقُولُ: (أَسَارِ ذَانِ؟)، وَ(أَذَاعِ ذَانِ؟)، وَ(أَقَائِمُ الرَّجُلَانِ؟)، وَ(أَرَاكِبُ الْعُمَرَانِ؟)، وَ(أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟).

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ نَقِيسَ عَلَى الْهَمْزَةِ (هَلْ)، فَنَقُولُ بَدَلِ (أَسَارِ ذَانِ؟): (هَلْ سَارِ ذَانِ؟)، وَنَقُولُ بَدَلِ: (أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟): (هَلْ قَائِمُ الزَّيْدَانِ؟)، وَنَقُولُ بَدَلِ (أَمْفُوهُمُ الدَّرْسُ؟): (هَلْ مَفْهُومُ الدَّرْسِ؟)، وَنَقُولُ بَدَلِ: (أَجْمِيلُ خُلُقُهُ؟): (هَلْ بَجِيلُ خُلُقُهُ؟)، إِذَنْ قَسْنَاهَا هُنَا بِاعْتِبَارِ الْأَدَاةِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ يَرِيدُ أَنْ نَقِيسَ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ كُلِّ وَصْفٍ، فَيَشْمَلُ اسْمَ الْمَفْعُولِ، مِثْلَ: (أَمْضَرُوبُ الرَّجُلَانِ؟)، وَمِثْلَ: (أَمْفُوهُمُ الدَّرْسُ؟)، فَنَقُولُ: (الْهَمْزَةُ) لِلْاسْتِفْهَامِ، (مَفْهُومٌ): مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضِمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَ(الدَّرْسُ): نَائِبُ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضِمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَهُوَ مُغْنٍ عَنِ الْخَبَرِ، فَنَحْنُ الْآنَ قَسْنَا اسْمَ الْمَفْعُولِ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ.

وَكَذَلِكَ يَشْمَلُ مَا إِذَا قَسْنَا الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، كَقَوْلِكَ: (أَحْسَنُ وَجْهُهُ؟)، (أَجْمِيلُ خُلُقُهُ؟)، وَفِي الْإِعْرَابِ نَقُولُ: الْهَمْزَةُ لِلْاسْتِفْهَامِ، (بَجِيلٌ): مُبْتَدَأٌ، (خُلُقُهُ): فَاعِلٌ أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ.

ولو قال قائلٌ: وأيُّ الاحتمالات أولى؟

لقلنا: الأخيرُ أولى؛ لأنَّه يَشْمَلُ الأوَّلَ والثَّاني، ولا عكس، فقولُه: (وَقِسْ) يعني: قِسْ على هذا الوصف ما أَشْبَهَهُ.

قوله: «وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ»: يعني: إذا اعتمد الوصف - سواء أكان اسمَ فاعِلٍ، أم اسمَ مفعولٍ، أم صفةً مُشَبَّهَةً - على نفي استغنى بمرفوعه عن الخبر، كما لو اعتمدَ على استفهام، سواء كان هذا النَّفْيُ بالفعل، أم بالحرف، أم بالاسم، فلو قلت بدل الهمزة: (مَا سَارِ ذَانِ)، لقلنا: صحيحٌ؛ لأنَّ (مَا): نافيةٌ، و(سَارِ): مبتدأٌ، و(ذَانِ): فاعِلٌ أغنى عن الخبر، ولو قلت: (غَيْرُ سَارِ ذَانِ)، بدل (أَسَارِ ذَانِ؟) يَصِحُّ؛ لأنَّ (غير) نفيٌّ، وهي اسمٌ، إِذْ (غَيْرُ سَارِ ذَانِ) كقولُه: (أَسَارِ ذَانِ)، ولو قلت: (لَيْسَ سَارِ ذَانِ) يَصِحُّ؛ لأنَّ (لَيْسَ) نفيٌّ، وهي فعلٌ، و(سَارِ): اسمٌ (لَيْسَ)^(١)، و(ذَانِ): فاعِلٌ أغنى عن الخبر.

ومثلها: لو قلت: (أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟)، لو وَضَعْتَ (مَا) النَّافِيَةَ مكان الاستفهام يَصِحُّ، فتقول: (مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ)، وتقول: (مَا): نافيةٌ، و(قَائِمُ): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخره، و(الزَّيْدَانِ): فاعِلٌ مرفوعٌ بالألف نيابةً عن الضمَّة؛ لأنَّه مُشْتَقٌّ، وهو مُغْنٍ عن الخبر؛ لأنَّه مرفوعٌ وصفٌ اعتمد على نفيٍّ، ومثله: (مَا سَيِّئُ طِبَاعُهُ)، (مَا): نافيةٌ، (سَيِّئُ): مبتدأٌ، (طِبَاعُهُ): فاعِلٌ أغنى عن الخبر، و(طِبَاعُ): مضافٌ، والهاء: مضافٌ إليه، وكذلك لو قلت: (مَا مَجْهُولُ الدَّرْسِ)، (مَا): نافيةٌ، و(مَجْهُولُ): مبتدأٌ، (الدَّرْسُ): نائبُ فاعِلٍ أغنى عن الخبر.

(١) (سَارِ): اسم (ليس)، وهو مبتدأٌ في الأصل.

فصار النَّفْيُ الْآنَ إمَّا بـ(مَا)، أو بـ(غَيْرَ)، أو بـ(لَيْسَ)، والمؤلَّفُ يقولُ:
(وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ)، يعني: أَنَّ النَّفْيَ يَقُومُ مَقَامَ الاستفهامِ، وبناءً عليه نمحو
الهمزة، ونأتي بدلها بما يدلُّ على النَّفْيِ، والنَّفْيُ يَقُومُ مَقَامَ الاستفهامِ.

قوله: «وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أُولُو الرَّشْدِ»: أراد ابنُ مالكٍ بهذا المثال:
(فَائِزٌ أُولُو الرَّشْدِ) أَنَّ الوصفَ قد يَأْتِي مُسْتَعْنِيًا بمرفوعه دون أن يعتمدَ على
نفي، أو استفهامٍ.

ولذا لو قال قائلٌ: ما الذي أخرج هذا عن القاعدة حتَّى يقولَ: (قَدْ
يَجُوزُ)؟

الجواب: لأنَّ الوصفَ هنا -وهو (فَائِزٌ) - لم يعتمد على استفهام، ولا
نفي، ومع ذلك نقولُ في إعرابها: (فَائِزٌ): مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعه
ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخره، و(أُولُو): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواوُ؛ لأنَّه
مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم، و(أُولُو): مضافٌ، و(الرَّشْدُ): مضافٌ إليه،
والفاعلُ هنا أغنى عن الخبر، مع أنَّه لم يعتمد على استفهامٍ، ولا نفيٍّ، لكنَّه قال:
(وَقَدْ يَجُوزُ) يعني: على قِلَّةٍ، و(قَدْ): تفيدُ التَّكْلِيلَ كما يقولون: (قد يجوزُ
البخيلُ)، و(قد يكونُ الجبانُ شجاعًا)، ولهذا شاهدٌ من كلامِ العربِ، قال
الشَّاعرُ:

خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةً لِهَبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ^(١)

(١) هذا البيت لرجلٍ من الطائيين، كما في تخلص الشَّواهد لابن هشام ص(١٨٢)، وشرح ابن
النَّظَمِ ص(٧٥)، وشرح التَّسهيل (١/٢٧٣)، والمقاصد النَّحْوِيَّة (١/٥١٨).

و(بُنُو لِهْبٍ) هؤلاء مشهورون بالتَّطِيرِ وبالطَّيْرَةِ، يأتي إليهم النَّاسُ لِيَزْجُرُوا لهم الطير، وَيَرَوْا أين يَذْهَبُ؟ فإذا زَجَرُوهُ وراح يَسَارًا، قالوا: لا تُسَافِرْ، سَفَرُكَ مشؤمٌ، لا تَتَزَوَّجْ، زواجُكَ مشؤمٌ، لا تنزل البيتَ، نزولُكَ مشؤمٌ، وهكذا، أمّا إن أطلقوه وراح يمينًا، فيقولون له: سَافِرْ، تَزَوَّجْ... إلخ.

والشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (خَيْرٌ بُنُو لِهْبٍ)، فـ(خَيْرٌ): مبتدأ، و(بُنُو): فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ مع أنَّ (خَيْرٌ) لم يَعْتَمِدْ على استفهامٍ ولا نفْيٍ.

إِذَنْ: يجوز في اللسانِ العربيِّ أن يُسْتَعْنَى بمرفوعِ المبتدأ عن الخبر، وإن لم يَعْتَمِدْ على استفهامٍ أو نفْيٍ، والدليلُ البيتُ السَّابِقُ.

وكلامُ ابنِ مالِكٍ - رحمه الله - يدلُّ على أنَّ الأصلَ أَنَّهُ لا يُسْتَعْنَى بمرفوعِ المبتدأ عن الخبرِ إلَّا إذا اعتمد على استفهامٍ أو نفْيٍ، لكن قد يجوزُ على وجهٍ قليلٍ، وهذا القولُ وسطٌ بين قولِ الكوفيين الذين في مذهبهم يُسَرُّ وسهولةً، يقولون: يجوزُ أن يُسْتَعْنَى بمرفوعِ المبتدأ وإن لم يعتمد مطلقًا، وبين المتشددين من البصريين الذين يقولون: لا يجوزُ أبدًا إلَّا إذا اعتمد على استفهامٍ أو نفْيٍ.

وكيف لا يجوزُ والعربُ يقولون: (خَيْرٌ بُنُو لِهْبٍ)؟! قالوا: (خَيْرٌ): خبرٌ مقدَّمٌ، فسبحان الله! (خَيْرٌ): مفردٌ، و(بُنُو لِهْبٍ): جمعٌ، فكيف يُجَبَّرُ بالمفرد عن الجمع؟! قالوا: إِنَّ (خَيْرٌ) كلمةٌ قد يُجَبَّرُ بها عن الجمعِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، ولم يقل: (ظَهِيْرُونَ).

وهذا الذي مشى عليه ابنُ مالِكٍ جيّدٌ وهو أَنَّهُ جائزٌ، لكن على قِلةٍ.

ولكنَّ الصَّوابَ ما ذهب إليه الكوفيون بناءً على القاعدة العريضة عندنا، وهي التَّسهيل، وأنَّه إذا اختلفتِ النُّحاةُ على قولَيْنِ أخذنا بالأسهل، والحمدُ لله ليس علينا إثمٌ، وما دام ليس علينا إثمٌ، فمَنْ يَسَّرَ يَسَّرَ اللهُ عليه.

والخلاصةُ: أنَّ المبتدأَ يحتاجُ إلى خبرٍ، فكلُّ مبتدأٍ لا بُدَّ له من خبرٍ، وقد يُستَغْنَى بمرفوع المبتدأ عن الخبر إذا كان وصفاً معتمداً على استفهام أو نفي، وقدَّموا الاستفهام؛ لأنَّ ابنَ مالِكٍ قدَّمه، وقد يجوزُ أن يَسْتَغْنِيَ المبتدأُ بمرفوعه، وإن لم يَتَقَدِّم استفهامٌ ولا نفيٌّ.

١١٦- وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

الشرح

قوله: «وَالثَّانِ»: يعني به: (أُولُو) في قوله: (فَائِزٌ أُولُو الرِّشْدِ)، أو (ذَانِ) في قوله: (أَسَارِ ذَانِ؟).

قوله: «ذَا الْوَصْفُ»: أي: هذا الوصف الذي استغنى بمرفوعه عن الخبر، فـ(ذَا): اسمُ إشارةٍ، و(الْوَصْفُ): نعتٌ، أو بدلٌ، أو عطفٌ بيانٍ.

قوله: «خَبَرٌ»: أي: خبر (ذَا).

قوله: «إِنَّ»: حرفُ شرطٍ.

و«اسْتَقَرَّ»: فعلُ الشرطِ مؤخرٌ.

و«سِوَى الْإِفْرَادِ»: هو المثنى والجمع؛ لأنَّ الشياء قد يكون مفردًا، مثل: (زَيْدٌ)، و(مُسْلِمٌ)، ومثنى، مثل: (زَيْدَانِ)، و(مُسْلِمَانِ)، وجمعًا، مثل: (زَيْدُونَ)، و(مُسْلِمُونَ). و«طَبَقًا»: أي: مطابِقًا.

الوصف إما أن يكون مفردًا، وما بعده مفردًا، أو مثنى، وما بعده مثنى، أو جمعًا وما بعده جمعًا، مثل: (أَقَائِمُ زَيْدٌ؟) الوصف هنا مفردٌ، وما بعده مفردٌ، و(أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ؟) الوصف هنا مثنى، وما بعده مثنى، و(أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ؟) الوصف هنا جمعٌ، وما بعده جمعٌ.

فإذا كان الوصف مفردًا، وما بعده مفردًا جاز في الوصف وجهان: أن

يكون الوصف خبراً مقدّماً، وما بعده مبتدأ مؤخراً، أو أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلاً، أو نائب فاعل^(١)، أغنى عن الخبر، مثل: (أَقَائِمٌ زَيْدٌ؟)، فَلَكَ أن تقول: الهمزة للاستفهام، و(قَائِمٌ): خبرٌ مُقدّمٌ مرفوعٌ بالمبتدأ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره، و(زَيْدٌ): مبتدأ مؤخّرٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره، والأصل: (أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟)، ولك أن تقول: الهمزة للاستفهام، و(قَائِمٌ): مبتدأ، و(زَيْدٌ): فاعلٌ أغنى عن الخبر.

لكن إذا قال قائل: أي الوجهين أرجح؟

الجواب: الوجه الثاني، وهو أن نجعل (قَائِمٌ) مبتدأ، و(زَيْدٌ) فاعلاً أغنى عن الخبر، لأجل أن نحافظ على الترتيب، ولو قلنا: (قَائِمٌ): خبرٌ مُقدّمٌ، لَرَمَ من ذلك ارتكابٌ خلاف الأصل، وهو الترتيب.

وإذا كان الوصف مثنى، وما بعده مثنى، وجب أن يكون الوصف خبراً مقدّماً، وما بعده مبتدأ مؤخراً، فإذا قلت: (أَقَاتِمَانِ الرَّجُلَانِ؟)، فالهمزة للاستفهام، و(قَاتِمَانِ): خبرٌ مُقدّمٌ، و(الرَّجُلَانِ): مبتدأ مؤخّرٌ.

ولا يجوز أن تقول: (قَاتِمَانِ): مبتدأ، و(الرَّجُلَانِ): فاعلٌ أغنى عن الخبر؛ لأنّ المؤلّف أعطانا قاعدة، حيث قال: (وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ)، إن تطابقا في غير الأفراد، وغير الأفراد هو التثنية والجمع.

وكذلك إذا كان الوصف جمعا، وما بعده جمعا، وجب أن يكون الوصف خبراً مقدّماً، وما بعده مبتدأ مؤخراً، فإذا قلت: (أَقَائِمُونَ الْمُسْلِمُونَ؟)، فالهمزة

(١) يُعَرَّبُ فاعلاً إذا كان الوصف اسمَ فاعلٍ، ونائبَ فاعلٍ إذا كان الوصف اسمَ مفعولٍ.

للاستفهام، و(قَائُمُونَ): خبرٌ مقدَّمٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضمَّةِ؛ لأنَّه جمعٌ مذكَّرٌ سالمٌ، و(المسلمون): مبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضمَّةِ، والأصلُ إذا رددته للترتيب: (المسلمون قَائُمُونَ).

وحذفُ الاستفهامِ هنا لأجلِ الابتداءِ بهمزةِ الوصل، ولك أن تقول: (المسلمون قَائُمُونَ؟) وإن شئتَ حذفتَهَا، ففيهَا سَعَةٌ.

إِذْنُ: يجبُ أن تقولَ: (قَائُمُونَ): خبرٌ مقدَّمٌ، و(المسلمون): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، ولا يجوزُ أن تقولَ: (أَقَائِمُونَ): مبتدأٌ، و(المسلمون): فاعِلٌ أغنى عن الخبرِ.

وإذا كان الوصفُ مفردًا، وما بعده مثنًى تَعَيَّنَ أن يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعده فاعلاً، أو نائبُ فاعِلٍ أغنى عن الخبرِ، مثاله: (أَقَائِمُ الرَّجُلَانِ؟)، فالهمزةُ للاستفهام، و(قَائِمٌ): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، و(الرَّجُلَانِ): فاعِلٌ أغنى عن الخبرِ، فإن قال قائلٌ: ولماذا لا نقولُ: (قَائِمٌ): خبرٌ؟ قلنا: لأنَّك لو قلتَ: (قَائِمٌ): خبرٌ، لَأَخْبَرْتَ بمفردٍ عن مثنًى، والإخبارُ بمفردٍ عن المثنى لا يجوزُ.

كذلك إذا كان الوصفُ مفردًا، وما بعده جمعًا، فإنَّه يَتَعَيَّنُ أن يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعده فاعلاً، أو نائبُ فاعِلٍ أغنى عن الخبرِ، مثاله: (أَقَائِمُ الرَّجَالِ؟)، فهنا (قَائِمٌ): مبتدأٌ، و(الرَّجَالُ): فاعِلٌ أغنى عن الخبرِ، ولا يجوزُ أن تقولَ: (قَائِمٌ): خبرٌ مقدَّمٌ، و(الرَّجَالُ): مبتدأٌ مؤخَّرٌ؛ لأنَّك لو قلتَ ذلك لَأَخْبَرْتَ بالمفردِ عن الجمعِ، وهذا لا يجوزُ في اللغةِ العربيَّةِ، ولهذا إذا كان الوصفُ ممَّا يَصْلُحُ فيه المفردُ والجمعُ جاز الوجهان، مثل: (أَجُنُبُ الرَّجُلَانِ؟)

يجوزُ أن تجعلَ (جُنُب) خبرًا مقدّمًا، و(الرَّجُلَانِ): مبتدأ مؤخرًا، أو تقولَ: (جُنُبٌ): مبتدأ، و(الرَّجُلَانِ): فاعلٌ أغنى عن الخبر، يجوزُ هذا وهذا.

ومثله: (أَجُنُبُ الرَّجَالَ)، يجوز الوجهان: أن تكونَ (جُنُبٌ) مبتدأ، و(الرَّجَالَ): فاعلاً أغنى عن الخبر، أو (جُنُبٌ): خبرًا مقدّمًا، و(الرَّجَالَ): مبتدأ مؤخرًا، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ [المائدة: ٦]، فأخبر بـ(جُنُب) عن الجماعة؛ لأنَّ (جُنُبًا) ممّا يصلحُ فيه المفردُ وغيره.

وهل يجوزُ أن يكونَ الوصفُ مثنًى، أو جمعًا، وما بعده مفردًا؟

الجواب: هذا التَّركيبُ مُتَمَتِّعٌ لُغَةً، فلا يَصِحُّ أن تقولَ: (أَقَاتِمَانِ زَيْدٌ؟) لعدم المطابقة، فهنا لا يمكنُ أن تقولَ: (قَاتِمَانِ): خبرٌ مقدّمٌ عن (زَيْدٍ)، ولا يمكنُ أن تقولَ: (قَاتِمَانِ): وصفٌ، و(زَيْدٍ): فاعلٌ؛ لأنَّ هذا فيه علامةُ تشنيةٍ، و(زَيْدٍ): مفردٌ، وكذلك لا يَصِحُّ أن تقولَ: (أَقَاتِمُونَ زَيْدٌ)، فهذا مُتَمَتِّعٌ لُغَةً أيضًا.

وقوله: «إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرَّ»: والذي سوى الإفرادِ هو التَّشْنِيةُ والجمع، يعني: إن استقرَّ مُطَابِقًا في سوى الإفرادِ، فَإِنَّ الثَّانِيَّ يكونُ مبتدأً، ويكون الوصفُ خبرًا، إِلَّا على لغة (أَكْلُونِي الْبَرَاعِيثُ)، حيث يقولون: إذا تطابقا في غير الإفرادِ، فيجوزُ أن تجعلَ الوصفَ مبتدأً، وما بعده فاعلاً، أو نائبَ فاعلٍ أغنى عن الخبرِ، أمّا على لغة سائر العرب، فيقولون: هنا لا يجوزُ أن يكونَ الوصفُ مبتدأً، بل يجب أن يكونَ الوصفُ خبرًا مقدّمًا كما قال النّاظمُ: (وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ).

وعلى لغة: (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ)، يقول الرَّجُلُ: (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ)،
وأَمَّا على لغة سائر العرب يقول: (أَكَلْتَنِي الْبَرَاغِيثُ)، يقولون: (أَقَائِمُونَ
الرَّجَالَ؟) فيجعلون (الرَّجَالَ) فاعلاً، على لغة (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ)، وأَمَّا بقيَّة
العرب فيقولون: لا، (قَائِمُونَ): وصفٌ خبرٌ مقدَّم، و(الرَّجَالَ): مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

والفرق أنَّ علامة التَّثْنِية والجمع تلحقُ العاملَ على لغة (أَكْلُونِي
الْبَرَاغِيثُ)، سواء كان العاملُ وصفاً، أم فعلاً، ولا تلحقه على اللغة الكثيرة
المشهورة عند العرب، هذا هو الفرق، ويقولون: كما تُلْحِقُونَ تاء التَّأْنِيثِ إذا
كان مؤنَّثاً أَلْحَقُوا وَاوَ الجماعةِ إذا كان جماعةً، ويقولون: (ضَرَبْنَ النِّسَاءَ)،
فـ(ضَرَبْنَ): فعلٌ ماضٍ، والنُّونُ للنسوة -علامةُ فقط- و(النِّسَاءَ): فاعِلٌ،
و(قَامُوا الرَّجَالَ): (قَامُوا): فعلٌ، والواوُ علامةُ الجمع فقط، وليست فاعلاً
عندهم، و(الرَّجَالَ): فاعِلٌ، فكما تقولون (ضَرَبْتُ هُنْدُ)، قولوا: (ضَرَبْنَ
النِّسَاءَ)، فالتَّاءُ للتَّأْنِيثِ، والنُّونُ أيضاً للتَّأْنِيثِ، لكن هذه علامةُ الجمعِ،
والأخرى علامةُ الإفرادِ، وهذا مأخوذٌ في لغة (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ).

والخلاصة أن نقول:

أَوَّلًا: إذا تطابقا -أي: الوصفُ مع مرفوعه- في الإفرادِ جاز الوجهان.

ثانيًا: إذا تطابقا في التَّثْنِية وجب أن يكونَ الوصفُ خبرًا مقدَّمًا، وما بعده
مبتدأٌ مؤخَّرًا.

ثالثًا: إذا تطابقا في الجمع كذلك، يكونُ الأوَّلُ خبرًا مقدَّمًا، والثاني مبتدأً
مؤخَّرًا.

رابعًا: إذا كان الأوَّل مفردًا، والثَّاني مثنًى، أو جمعًا، تَعَيَّنَ أن يكون الوصفُ مبتدأً، وما بعده فاعلاً، أو نائبَ فاعلٍ أغنى عن الخبر، إلَّا إذا كان الوصفُ مِمَّا يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، فيجوز فيه الوجهان.

خامسًا: أن يكون الوصفُ غيرَ مفردٍ، وما بعده مفردًا، فهذا مُمْتَنِعٌ لُغَةً.

١١٧- وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

الشرح

قوله: «وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً»: الضمير يعودُ على العرب، فهم الذين رفعوا المبتدأ، وهم الذين رفعوا الخبرَ أيضًا، ولذا قال: (كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ).

قوله: «بِالْإِبْتِدَاءِ»: هذا هو الذي مِنْ عَمَلِ النَّحْوِيِّينَ.

بَيَّنَ المؤلَّف - رحمه الله - في هذا البيت بأيِّ شيءٍ رُفِعَ المبتدأ؛ لأنَّنا لا نَجِدُ عاملاً لفظياً تَقَدَّمَهُ فَعَمَلٌ به، أو عاملاً لفظياً تَأَخَّرَ عنه فَعَمَلٌ به، فمثلاً: (قَامَ زيدٌ)، نعرف أن زَيْدًا مرفوعٌ بـ(قَامَ)، وهو واضحٌ، لكن (زيدٌ قائمٌ) بأيِّ شيءٍ ارتفع زيدٌ؟ قال: إنَّه مرفوعٌ بالابتداء، يعني: لكوننا ابتدأنا به استحقَّ أن يكونَ مرفوعاً، فالعاملُ فيه إِذَنْ معنويٌّ، وليس لفظياً، فالمبتدأ إِذَنْ مرفوعٌ بعاملٍ معنويٍّ، وهو الابتداء.

قوله: «كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ»: أي: مِثْلَها رفعوا المبتدأ بالابتداء، رفعوا الخبرَ بالمبتدأ، فالخبرُ مرفوعٌ بعاملٍ لفظيٍّ، وهو المبتدأ.

إِذَنْ: عاملُ المبتدأ معنويٌّ، وعاملُ الخبرِ لفظيٌّ، ولهذا تقولُ في قولك: (زيدٌ قائمٌ): (زيدٌ): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعه ضمُّ آخره، و(قائمٌ): خبرٌ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ، وعلامةُ رفعه ضمُّ آخره، وقيل: كلاهما مرفوعٌ بالابتداء، وقيل: كُلُّ واحدٍ منهما رَفَعَ الآخرَ، وفي ذلك يقولُ ابنُ مالكٍ في الكافية:

وَقَالَ أَهْلُ الْكُوفَةِ: الْجُزْآنِ قَدْ تَرَفَعَا، وَذَا ضَعِيفُ الْمُسْتَنْدِ^(١)

فأهل الكوفة يقولون: الجزآن قد ترافعا، فكل واحد رفع الآخر، ثم قال: (وَذَا ضَعِيفُ الْمُسْتَنْدِ)، والأحسن أن يُقال: المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء؛ لأنه ما سبق بشيء يتغير من أجله، والخبر مرفوعٌ بالمبتدأ، لاعتماده عليه كاعتماد الفاعل على الفعل.

والخلاف في الواقع لا فائدة منه، والمهم أن نعرف أن المبتدأ مرفوعٌ، وأن الخبر مرفوعٌ، وأنه لو جاء إنسانٌ وقال: (زَيْدًا قَائِمًا)، قلنا: خطأ، أو قال: (زَيْدًا قَائِمًا) قلنا: خطأ، ويجب رفعهما، أمّا بماذا ارتفعا، فما الفائدة؟! وهل العربي حين قال: (زَيْدًا قَائِمًا)، هل يخطر بذهنه أن زيدا ارتفع لأنه ابتدئ به؟! لا نظن هذا، والله أعلم.

ولهذا نقول: هذا الخلاف لا طائل تحته، ولهذا لما ذكر الشارح - رحمه الله - الخلاف قال: (وهذا الخلاف مما لا طائل فيه)^(٢)، ولكن يفعل العلماء لتمرين العقول، فيقولون: لماذا ارتفع هذا؟ ولماذا ارتفع هذا؟ وهكذا.

ونحن نقول: العرب نطقت بالمبتدأ مرفوعاً، وبالخبر مرفوعاً، المهم أن نعرف أنهما مرفوعان، سواء رفع أحدهما الآخر، أم ارتفعا بالابتداء، أو هذا بالابتداء، وهذا بالمبتدأ، وألا ننطق بهما منصوبين، أو مجرورين.

(١) انظر البيت في شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/١٤٣).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/١٨٩).

١١٨- وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ كَذ: (اللَّهُ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ)

الشرح

قوله: «اللَّهُ»: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ.

و«بَرٌّ»: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ.

قوله: «الْأَيَادِي»: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ، أَوْ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثَّقُلُ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ الْمَنْقُوصَ تُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْحَرَكَاتُ كَمَا سَبَقَ.

و«شَاهِدَةٌ»: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ.

سَبَقَ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ لَمْ يُعَرِّفِ الْمُبْتَدَأَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ هُوَ الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنْ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَأَمَّا الْخَبَرُ فَقَدْ عَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: (الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ)، فَمَتَى تَمَّتِ الْفَائِدَةُ بِكَلِمَةٍ مِنَ الْجُمْلَةِ، فَهَذَا الَّذِي تَمَّتْ بِهِ الْفَائِدَةُ هُوَ الْخَبَرُ.

والتَّعْرِيفُ هُنَا غَيْرُ مَانِعٍ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُ الْمُعَرَّفِ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ)، فَـ(زَيْدٌ) مُتِمٌّ لِلْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَالْفَاعِلُ جُزْءٌ مِنَ الْجُمْلَةِ تَمَّتْ بِهِ الْفَائِدَةُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَيْسَ بِخَبَرٍ بِالِاتِّفَاقِ، وَإِذَا قُلْتَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو)، تَمَّتْ بِهِ الْفَائِدَةُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَيْسَ خَبَرًا، فَالتَّعْرِيفُ هُنَا قَاصِرٌ.

لكن ربّما يُعْتَذَرُ عن ابن مالك - رحمه الله - بأنّه أتى بمثالٍ، وقَيَّدَ به هذا المُطْلَقَ: كَ: (اللهُ بُرٌّ)، فيكون قوله: (كَاللهُ بُرٌّ) من تمام التعريف، أي: كأنّه قال: الخبرُ الجزءُ المُتَمُّ الفائدةُ كإتمام (بُرٌّ) في قولك: (اللهُ بُرٌّ)، و(شَاهِدُهُ) في قولك: (الْأَيَادِي شَاهِدُهُ)، ويكونُ هذا التَّمثِيلُ قَبْلَ تَمَامِ التَّعْرِيفِ، فيكون من جُملة التَّعْرِيفِ، وبهذا يزولُ الإشكالُ الذي أوردناه على التَّعْرِيفِ الأوَّلِ، فكأنّه قال: الخبرُ الجزءُ المُتَمُّ الفائدةُ، أي: الذي تَتِمُّ به الفائدةُ مع المبتدأ.

إِذْنُ: إذا قُلْتَ: تَتِمُّ به الفائدةُ مع المبتدأ، زال الإشكالُ مَهَائًا، وهذا الذي نحتاج أن نقوله في التَّعْرِيفِ.

مثاله: (مُحَمَّدٌ الْقُرْشِيُّ الْهَاشِمِيُّ رَسُولٌ)، فكلمةُ (رَسُولٌ) خبرٌ، وإذا حَذَفْتَهَا لا تصيرُ (الْقُرْشِيُّ الْهَاشِمِيُّ) خبرًا؛ لأنّه لم تَتِمَّ به الفائدةُ.

قوله: «كَاللَّهُ بُرٌّ»: إِي والله! الله بُرٌّ، أي: كثيرُ الخيرات والعطايا، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، وقال: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، فالله بُرٌّ، وهذا - لا شك - متَّفَقٌ عليه، وله شاهدٌ، فـ(الْأَيَادِي شَاهِدُهُ)، و(الْأَيَادِي) جَمْعُ: (أَيْدٍ)، وهي النِّعْمَةُ، و(أَيْدٍ) جمعُ (يَدٍ)، فَإِذْنُ هي جَمْعُ الجمعِ، و(الْأَيَادِي) هي النِّعْمُ، فهي شاهدةٌ بأنَّ الله - سبحانه وتعالى - بُرٌّ.

وهذا المثالُ من أحسن الأمثلة: (اللهُ بُرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدُهُ)، فنعمةُ الله عليك لا تستطيعُ أن تُحْصِيَها.

وَمِنْ أَكْبَرِ نِعَمِ الله تعالى عليك النَّفْسُ، فكَمْ تتنفسُ في الدقيقة الواحدة؟

فلو قلنا مثلاً: خَمْسًا وعشرين مرَّةً في الدقيقة الواحدة، فإذا صَرَبْتَ خَمْسًا وعشرين في ستين دقيقة، ثُمَّ في أربع وعشرين ساعةً وهَلَمْ جَرًّا، فلن تحصيها، مع أَنَّ النَّفْسَ مِنْ أَكْبَرِ النَّعَمِ، وَلَا يَعْرِفُ قَدْرَ نِعَمِ اللَّهِ بِالنَّفْسِ إِلَّا مَنْ ابْتَلِيَ بِحَبْسِ النَّفْسِ - والعياذُ بالله -، فهذا مثالُ ابنِ مالِكٍ - رحمه الله - في الألفية.

أَمَّا ابنُ هشامٍ - رحمه الله - فَمَثَلٌ لَدُنْكَ بقوله: (اللَّهُ رَبُّنَا، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا)^(١)، وهو إجابةٌ لِسُؤَالَيْنِ مِنْ أَسْئَلَةِ الْقَبْرِ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟ ففي أمثلة العلماء الأفاضل خيرٌ وفائدةٌ، فابنُ مالِكٍ أعطانا مثالًا فيه كَثْرَةُ نِعَمِ اللَّهِ، والدليلُ عليها، وابنُ هشامٍ أعطانا مثالًا فيه فائدةٌ أيضًا، حيث نتذكَّرُ جوابَ الْمَلَكَيْنِ فِي الْقَبْرِ، وكلاهما صحيحٌ.

(١) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/١٨٦)، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (ص: ٢٣١)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ص: ٥٨٨).

١١٩- وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ

الشرح

قوله: «مُفْرَدًا»: حَالٌ مِنْ فاعِل (يَأْتِي) مُقَدِّمًا، أي: يَأْتِي حالة كَوْنِهِ مُفْرَدًا.

و«جُمْلَةً»: حَالٌ أَيْضًا، أي: وَيَأْتِي كذلك جُمْلَةً.

قوله: «حَاوِيَةً»: صِفَةٌ لـ (جُمْلَةً).

و«مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ» أي: معنى المبتدأ؛ لِأَنَّهَا مَسْوُوقَةٌ لَهُ.

الخبرُ يَأْتِي على ثَلَاثَةِ أوجه: يَأْتِي مُفْرَدًا وَجُمْلَةً، وهو ما قَرَّرَهُ الْمُؤَلِّفُ في هذا

البيت، وَيَأْتِي كذلك شِبْهَ جُمْلَةٍ، وهو ما أَشَارَ إِلَيْهِ في بيت لاحقٍ بقوله^(١):

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنْ)، أَوْ (اسْتَقَرَّ)

وقدَّمنا هذا البيتَ الأخيرَ على ثَلَاثَةِ أَيْاتٍ قَبْلَهُ، لِيَكُونَ مع الأبياتِ التي

تَتَحَدَّثُ عن أنواعِ الخبرِ.

فَالْخَبْرُ إِذَنْ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ:

الْأَوَّلُ: مُفْرَدٌ، وَالْمُفْرَدُ هُنَا غَيْرُ الْمُفْرَدِ فِي بَابِ الإِعْرَابِ، فَالْمُفْرَدُ - فِي بَابِ

الإِعْرَابِ - مَا لَيْسَ مُثْنًى، وَلَا جَمْعًا، وَلَا مُلْحَقًا بِهِمَا، وَالْمُفْرَدُ هُنَا مَا لَيْسَ جُمْلَةً،

وَلَا شِبْهَ جُمْلَةٍ، سِوَا مَا كَانَ مُفْرَدًا، أَمْ مُثْنًى، أَمْ جَمْعًا.

مِثَالُ الْخَبْرِ الْمُفْرَدِ: (الرَّجُلُ قَائِمٌ)، الْخَبْرُ هُنَا مُفْرَدٌ، وَهُوَ (قَائِمٌ)، وَكَذَلِكَ:

(١) سِيَأْتِي بِرَقْم (١٢٣).

(الرَّجُلُ فَاهِمٌ)، الخبرُ مفردٌ، وهو (فَاهِمٌ)، وكذلك: (الرَّجُلُ غَيْرُ فَاهِمٍ)، الخبرُ مفردٌ، وهو (غَيْرُ)، وسواءُ أَكانَ مُفْرَدًا - كما سبق - أم مُثْنًى، كقولك: (الرَّجُلَانِ قَائِمَانِ)، أو جمعًا، كقولك: (الرَّجَالُ قَائِمُونَ)، فالخبرُ في الأمثلة السابقة مفردٌ؛ لأنَّه ليس جملةً، ولا شِبْهَ جملةٍ.

الثاني: جملةٌ، والجملةُ تكونُ اسميَّةً مُكوَّنةً من مبتدأ وخبرٍ، وتكونُ فعليَّةً مُكوَّنةً من فعلٍ ومرفوعه، سواء كان مرفوعه فاعلاً، أم نائب فاعلٍ.

مثالٌ لخبرٍ وقع جملةً اسميَّةً: (الرَّجُلُ فَهْمُهُ جَيِّدٌ)، فـ(الرَّجُلُ): مُبتدأٌ أوَّلٌ، و(فَهْمُهُ): مُبتدأٌ ثانٍ، و(جَيِّدٌ): خبرُ المبتدأ الثاني؛ لأنَّه يتحدَّثُ عن فَهْمِ الرَّجُلِ، لا عن الرَّجُلِ، والجملةُ من المبتدأ الثاني وخبره في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّلِ.

مثالٌ آخرُ: (الرَّجُلُ عِبَادَتُهُ صَفِيْقَةٌ): (الرَّجُلُ): مُبتدأٌ أوَّلٌ، و(عِبَادَتُهُ): مُبتدأٌ ثانٍ، و(صَفِيْقَةٌ): خبرُ المبتدأ الثاني، والصَّفَاقَةُ هنا لعباءة الرَّجُلِ، وليست للرَّجُلِ، والجملةُ من المبتدأ الثاني وخبره في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّلِ.

مثالٌ آخرُ: (الطَّالِبُ كِتَابُهُ نَظِيْفٌ)، فـ(الطَّالِبُ): مُبتدأٌ أوَّلٌ، و(كِتَابُهُ): مُبتدأٌ ثانٍ، و(نَظِيْفٌ): خبرُ المبتدأ الثاني، والجملةُ من المبتدأ الثاني وخبره في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّلِ، ولو قلت: (الطَّالِبُ كِتَابُهُ) لم تَتِمَّ الجملةُ؛ لأنَّ الخبرَ غيرُ موجودٍ، وكذلك لو قلتُ: (الطَّالِبُ نَظِيْفٌ)، وأنت تُريدُ (كِتَابَهُ)، لا يصحُّ أيضاً، ومثله أيضاً: (الرَّجُلُ عِلْمُهُ قَلِيْلٌ)، فالخبرُ هنا جملةٌ (عِلْمُهُ قَلِيْلٌ).

مثالٌ لخبرٍ وَقَعَ جُمْلَةً فعليَّةً: (الطَّالِبُ اشْتَرَى كِتَابًا)، فـ(الطَّالِبُ): مُبتدأٌ، و(اشْتَرَى): فِعْلٌ ماضٍ، وفاعله مُسْتَرْتَضٍ جَوَازًا تقديرُه: (هو)، و(كِتَابًا): مفعولٌ

به، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

ومثله أيضًا قولك: (الرَّجُلُ أَكْرَمَ ضَيْفَهُ)، فـ(الرَّجُلُ): مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و(أَكْرَمَ): فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مُستترٌ فيه جوازًا تقديره: (هُوَ)، و(ضَيْفَهُ): مفعولٌ به، وجملة (أَكْرَمَ ضَيْفَهُ) في محل رفع خبر المبتدأ.

ومثله أيضًا قولك: (الرَّجُلُ انْطَلَقَ أَبَوَهُ)، فـ(الرَّجُلُ): مُبتدأ، و(انْطَلَقَ): فعلٌ ماضٍ، و(أَبَوَهُ): فاعلٌ مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابةً عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

ومثله أيضًا قولك: (الطَّالِبُ سَرِقَ كِتَابَهُ)، فـ(الطَّالِبُ): مُبتدأ، و(سَرِقَ): فعلٌ ماضٍ مبني لما لم يُسمَّ فاعله، و(كِتَابَهُ): نائبٌ فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

الثالث: شبه الجملة، مثل قولنا: (الرَّجُلُ فِي الْبَيْتِ)، الخبر هنا شبه جملة؛ لأنه جارٌّ ومجرورٌ، وهو (في البيت)، و(الرَّجُلُ أَمَامَكَ)، فالخبر شبه جملة؛ لأنه ظرفٌ وهو: (أَمَامَكَ).

قوله: «حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ»: هذا في خبر الجملة، أي: لا بُدَّ أن تكون هذه الجملة الواقعة خبرًا حاويةً معنى المبتدأ، وقوله: (حَاوِيَةٌ) معناه أن نعلم أن لها اتِّصالًا به، وذلك بوجود رابطٍ بين هذه الجملة والمبتدأ، فلا بُدَّ من رابطٍ يربط هذه الجملة بالمبتدأ؛ لأنَّها لو لم تشتمل عليه لصارت أجنبيةً منه، ولأصبح المبتدأ بلا خبر.

ومن هذه الروابط:

أَوَّلًا: الضَّمير، مثاله: (الطالبُ كتابُه نظيفٌ)، الرَّابِطُ بين جملة: (كتابُه نظيفٌ)، والمبتدأ هو الضَّميرُ (الهاء)، ومثله أيضًا لو قلت: (الرَّجُلُ قَامَ أَبَوُهُ)، الرَّابِطُ بين جملة الخبر: (قَامَ أَبَوُهُ) والمبتدأ هو الضَّميرُ في (أَبَوُهُ)، أمَّا لو قلت: (الرَّجُلُ قَامَ زَيْدٌ)، فلن يصحَّ أن تكون جملة (قَامَ زَيْدٌ) خبرًا؛ لأنَّه ليس هناك رابطٌ.

ومثُل ذلك أيضًا قولك: (الطالبُ ماتَ حمارُه)، فإنَّه يصحُّ، أمَّا لو قلت: (الطالبُ ماتَ الحمارُ)، فإنَّه لا يصحُّ لعدم وجود الرَّابط.

إِذَنْ: لا بُدَّ مِنْ رَابِطٍ يَرْبِطُ الجملةَ بالمبتدأ، حتَّى نَعْرِفَ أَنَّ هذه الجملةَ حاويةٌ له، وأَنَّها وَصَفٌ له؛ لأنَّ الخبرَ - كما نَعْلَمُ - وَصَفٌ للمبتدأ، فإذا لم تكن مُشْتَمِلَةً على شيءٍ يَرْبِطُها به، فإنَّها لا تكون وَصْفًا له.

ثانيًا: اسم الإشارة، مثاله: قوله تعالى: ﴿وَلِيَّاسُ النَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، ف﴿لِيَّاسُ﴾: مبتدأ أوَّل، و﴿النَّقْوَى﴾: مُضَافٌ إليه، و﴿ذَلِكَ﴾ (ذا): اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رَفْعٍ مبتدأ ثانٍ، واللامُ للبعْدِ، والكافُ حرفُ خطابٍ، و﴿خَيْرٌ﴾: خبرُ المبتدأ الثاني (ذا)، والجملةُ من المبتدأ الثاني وخبره في محلِّ رَفْعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل، والرَّابِطُ اسمُ الإشارةِ، واسمُ الإشارةِ ﴿ذَلِكَ﴾ يعودُ إلى ﴿وَلِيَّاسُ النَّقْوَى﴾، لأنَّ ﴿ذَلِكَ﴾ مثلُ: (هُوَ خَيْرٌ).

ثالثًا: إعادةُ المبتدأ بلفظه لا بِضَمِيرِهِ، ويأتي هذا في الغالبِ في مقامِ التَّفخيمِ، ومثَّلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]، ف﴿الْحَاقَّةُ﴾: مُبتدأ، و﴿مَا﴾: اسمُ استفهامٍ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رَفْعٍ مُبتدأ

ثاني، و﴿الْحَاقَّةُ﴾: خبرُ المبتدأ الثاني، وجُمْلَةُ ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، فالرَّابِطُ هنا إعادةُ المبتدأ بلفظه؛ لأنَّ ﴿الْحَاقَّةُ﴾ الثانية هي ﴿الْحَاقَّةُ﴾ الأولى.

مثاله أيضًا قوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ ۝﴾ [القارعة: ١-٢]، ف﴿الْقَارِعَةُ﴾: مُبتدأ، وجُمْلَةُ ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾ خبره، والرَّابِطُ هو إعادةُ المبتدأ بلفظه.

وقد يأتي في غير مقام التّفخيم، مثل قولك: (الطَّالِبُ ما الطَّالِبُ؟) يَصِحُّ، لإعادة المبتدأ بلفظه.

فإذا قيل: كيف كانت إعادةُ المبتدأ بلفظه رابطًا؟ قلنا: لأنَّ ارتباطَ الجُمْلَةِ بإعادة لفظِ المبتدأ بالمبتدأ أقوى من ارتباطها بإعادة الضمير؛ لأنَّ الضمير يدُلُّ على المرجع، وليس هو المرجع، ألسنا ذكرنا أنَّ جُمْلَةَ (قَامَ أَبُوهُ) من قولنا: (الرَّجُلُ قَامَ أَبُوهُ) فيها رابطٌ، وهو الضميرُ، فإذا كان الضميرُ يربطُ، وهو معنى المبتدأ، فكيف إذا عاد المبتدأ بلفظه؟!

رابعًا: أن يكون الرَّابِطُ العُمومَ، أي: يكون لفظًا يعمُّ المبتدأ، مثاله: (عَلِيٌّ نَعَمْ الرَّجُلُ)، ف(عَلِيٌّ): مبتدأ، و(نَعَمْ): فعلٌ ماضٍ، و(الرَّجُلُ): فاعلٌ، ف(نَعَمْ الرَّجُلُ) ليس فيها ضميرٌ يعودُ على المبتدأ (عَلِيٌّ)، بل الرَّابِطُ هو العمومُ؛ لأنَّ عَلِيًّا من الرجال، فكأنِّي قلتُ: (عليٌّ نَعَمْ هو)، فالعُمومُ هنا قائمٌ مقامَ الضميرِ.

ومثله أيضًا أن تقول: (الْجَاهِلُ بِشَسِ الْعَشِيرِ)، ف(الْجَاهِلُ): مُبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعه ضمُّ آخره، و(بِشَسِ): فعلٌ ماضٍ، و(الْعَشِيرُ): فاعلٌ، والجُمْلَةُ من الفعلِ والفاعلِ في محل رفع خبر المبتدأ، والرَّابِطُ العُمومُ.

ومثَّل بعضهم^(١) أيضًا بقوله: (زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ)، لكنَّ هذا غيرُ صحيح؛ لأنَّ (زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ) لا يُعْطَى أَنَّ (مَاتَ النَّاسُ) مُرْتَبِطَةٌ بـ(زَيْد)، ثُمَّ إِنَّ هَذَا التَّعْبِيرَ مُسْتَهْجَنٌ، وَلَا أَظُنُّهُ يَرِدُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

ومثله أيضًا لو قلت: (طَالِبُ الْعِلْمِ نَعَمَ الرَّجُلُ)، فهل الجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ (نَعَمَ الرَّجُلُ) لها ارتباطٌ بالمبتدأ؟

الجواب: نعم؛ لأنَّ (نَعَمَ الرَّجُلُ) هذا عامٌّ يَدْخُلُ فِيهِ بِالْأَوَّلَوِيَّةِ المبتدأُ الذي هو (طَالِبُ الْعِلْمِ)، والرَّابِطُ هو (نَعَمَ الرَّجُلُ)، فلا يَشْكُ أَيُّ مُحَاطَبٍ أَنَّ المُرَادَ بقولك: (نَعَمَ الرَّجُلُ) هو (طَالِبُ الْعِلْمِ)، وهذا رَابِطٌ ظَاهِرٌ.

فإن قال قائلٌ: أَفَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَدَّعِيَنَّ أَنَّ الرَّابِطَ هُنَا هُوَ إِعَادَةُ المبتدأ بلفظه؟

فالجواب: لا؛ لأنَّ (الرَّجُلُ) غَيْرُ (طَالِبِ)، فلا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ هَذَا إِعَادَةُ المبتدأ بلفظه؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ إِعَادَةُ المبتدأ بلفظه، لكن نقول: إِعَادَةُ المبتدأ بمعناه لعموم الأفراد في قولك: (نَعَمَ الرَّجُلُ).

فصارت الرِّوَابِطُ الآنَ أَرْبَعَةً: الضَّمِيرُ، والإِشَارَةُ، وإِعَادَةُ المبتدأ بلفظه، وبالعُموم.

وهناك رَوَابِطٌ أُخْرَى، لكن لا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهَا.

(١) انظر في ذلك: مُغْنِي اللَّيْبِ، (ص: ٦٥٠)، وشرح الأشموني على الألفية (١/١٨٦)، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (١/٢٠٥)، وهَمْعُ الهوامع للسيوطي (١/٢٧٣)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١/٢٨٧).

١٢٠- وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا ك: (نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى)

الشرح

قوله: «وَإِنْ تَكُنْ»: الضمير يعودُ على الجملة التي أُخبرَ بها عن المبتدأ.

و«إِيَّاهُ»: أي: المبتدأ.

و«مَعْنَى»: أي: في المعنى.

و«اكتَفَى بِهَا»: أي: اكتفى بالجملة فقط بدون رابط.

قوله: «وَكَفَى»: هنا تتمُّ البيت، يعني: هو كافٍ، أي: كافيه، فمن يتوكل

على الله فهو حسبه.

ومعنى ذلك أنه إذا كانت الجملة هي معنى المبتدأ، فإنه يُكتَفَى بها عن

الرابط، مثاله:

«نُطْقِي: اللَّهَ حَسْبِي»: ف(نُطْقِي): مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعه ضمَّةٌ

مُقدَّرةٌ على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

و«نُطَقْ»: مُضافٌ، و(الياء): مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على السكون في محلٍّ جرٍّ.

و«اللَّهُ»: مبتدأ ثانٍ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخره.

و«حَسْبِي»: خبرُ المبتدأ الثاني مرفوعٌ بالمبتدأ، وعلامةُ رفعه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على

ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و(حَسْب):

مضاف، و(الياء): مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ جرٍّ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأول.

فإذا قال قائلٌ: أين الرَّابطُ؟

قلنا: لا حاجةَ لِرابطٍ هنا؛ لأنَّ هذه الجملة هي معنى المبتدأ بذاته؛ لأنَّ أصلَ إلزامنا بالرَّابط لأجل أن تتَّصلَ بالمبتدأ، فإذا كانت هي نفسَ المبتدأ، فإنَّها لا تحتاجُ إلى رابطٍ.

فإذا قيل: هل هناك ضابطٌ يُقَرِّبُها؟

قلنا: نعم، الضَّابطُ لذلك هو أن محلَّ الجملة محلَّ اسم الإشارة، فإذا حلَّت محلَّ اسم الإشارة، صارت هي معنى المبتدأ، فمثلاً: (نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي)، إذا حَذَفْتَ: (اللَّهُ حَسْبِي) تقول: (نُطْقِي هَذَا)، أي: هذا القول، فإذا حلَّ محلُّها اسمُ الإشارة، فهذا يعني أنَّ هذه الجملة هي معنى المبتدأ، فلا تحتاجُ إلى رابطٍ.

مثال ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ﴿هُوَ﴾: مبتدأٌ أوَّل، و﴿اللَّهُ﴾: مُبتدأٌ ثانٍ، و﴿أَحَدٌ﴾: خبرُ المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأول، ولا تحتاجُ هنا إلى رابطٍ؛ لأنَّ ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ هو نفسُ الضَّميرِ ﴿هُوَ﴾ أي: الله أحدٌ.

ومثل ذلك أيضًا قولك: (قولي: الله أكبر)، ليس هناك رابطٌ بين جملة الخبر: (الله أكبر)، وبين المبتدأ (قولي)، لكنها هي نفسُ (قولي)، إذا سألك سائلٌ: ماذا تقول؟ تقول: أقول: (قولي: الله أكبر)، وعلى ذلك إذا كانت جملة الخبر هي نفسُ المبتدأ في المعنى، فإنه يُكْتَفَى بها عن الرَّابط؛ لأنَّ كونها نفسَ المبتدأ في المعنى أشدُّ

مِنْ أَنْ نَأْتِيَ بِضَمِيرٍ، أَوْ بِاسْمٍ إِشَارَةٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الرِّوَابِطِ.

على أَنَّ مِنَ الْمُعَرِّبِينَ مَنْ قَالَ: لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالْمَفْرَدِ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ هِيَ مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ أُريدَ لفظُها، فَلَا حَاجَةَ أَنْ نُعَرِّبَ الثَّانِيَةَ جُمْلَةً مُسْتَقِلَّةً، بَلْ نَقُولُ: الثَّانِيَةُ كُلُّهَا هِيَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الْقَوْلِ نَقُولُ فِي قَوْلِهِ: (نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي): (نُطْقُ): مُبْتَدَأٌ، وَ(اللَّهُ حَسْبِي) كُلُّهَا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: (نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي) يَعْنِي: أَنَّ (نُطْقُ) مُبْتَدَأٌ، وَ(اللَّهُ حَسْبِي) الْخَبَرُ، فَهِيَ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَسْهَلُ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا سَبَقَ لَنَا عِنْدَ أَوَّلِ الْأَلْفِيَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -^(١):

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ: أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ

قُلْنَا: إِنَّ قَوْلَهُ: (أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ) لَيْسَتْ مَقُولَ الْقَوْلِ، بَلْ مَقُولُ الْقَوْلِ مِنْ قَوْلِهِ: (أَحْمَدُ) إِلَى آخِرِ حَرْفٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ، كُلُّهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَقُولُ الْقَوْلِ.

وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «خَيْرٌ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٢). فـ(خَيْرٌ) مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (مَا) الْمَوْصُولَةِ، أَيِ: (خَيْرُ الَّذِي قُلْتُ)، وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) هِيَ الْخَبَرُ، فَهَلْ نُعَرِّبُهَا بِالتَّفْصِيلِ، وَنَقُولُ: (لَا)

(١) هُوَ الْبَيْتُ رَقْمُ (١).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الدَّعَوَاتِ، بَابُ فِي دَعَاءِ يَوْمِ عَرَفَةَ، رَقْمُ (٣٥٨٥).

نافيةً للجنس، و(إِلَه) اسمُها، وخبرُها محذوفٌ، والاسمُ الكريمُ بدَلٌ منه، أو نقولُ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) خبرٌ (خَيْر) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الحِكَايَةُ؟

وابنُ مالِكٍ، وأكثرُ النَحْوِيِّينَ على الأوَّل، وعلى الرأي الثاني لا حاجةٌ إلى أن نُقدِّرَ، ولا حاجةٌ إلى أن نُعَرِّبَ الثانيَ جُمْلَةً، بل نقولُ: هو مَقُولُ القولِ، وجُمْلَتُهُ تُعَرَّبُ على أَثَمِها حُكِيَّت، ولكنها هي الخبرُ، وهذا لا شكَّ أَنَّهُ أَسهلُ، والخَلْفُ يُشَبِّهُ الخِلَافَ في مسألة: ما الذي رفعَ المبتدأَ، وما الذي رفعَ الخبرَ؟ لأنَّه لا طائلَ تحته كثيرًا.

والخلاصةُ: إذا وَقَعَتِ الجُمْلَةُ خبرًا، فلا بُدَّ لها مِنْ رابطٍ يربطُها بالمبتدأِ، والرَّوَابِطُ أربَعَةٌ: الضَّميرُ، واسمُ الإِشارةِ، وإِعادةُ المبتدأِ بلفظه، والعُموْمُ.

وإذا كانتِ الجُمْلَةُ هي معنى المبتدأِ، فإنَّها لا تحتاجُ إلى رابطٍ؛ لأنَّ المقصودَ بالرَّابطِ وَصْلُ الخبرِ بالمبتدأِ، وإذا كانَ الخبرُ هو نفسُ المبتدأِ، فلا حاجةَ إلى الرَّابطِ، ولكن هل نُعَرِّبُ هذه الجُمْلَةَ تفصيلًا، ونقولُ: مبتدأٌ وخبرٌ، والجُمْلَةُ مِنَ المبتدأِ والخبرِ خبرُ المبتدأِ الأوَّلِ، أو نقولُ: هي كُلُّها بِرُمَّتِها خبرٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِها ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِها، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الحِكَايَةُ؟

على قولين للعلماء: الأوَّل هو المشهور، والثاني ذهب إليه بعضُ المُعَرِّبين، وهو أَسهلُ، وكما قرَّرنا سابقًا أَنَّ اتِّباعَ الأَسهلِ أَسهلُ.

ثُمَّ انتقل المؤلف - رحمه الله - إلى الخبر المفرد: هل يتحمل ضميرًا يرجع على المبتدأ، كما ذكرنا في الجملة إذا وقعت خبرًا لا بُدَّ من أن تتضمن ضميرًا، أو ما يقوم مقام الضمير، فهل مثل ذلك إذا كان مفردًا؟ يقول المؤلف:

١٢١- وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارَغٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ

الشرح

قوله: «المفرد الجامد فارغ»: الجامد هو ما ليس بمشتق؛ لأنه قال: (وَإِنْ يُشْتَقَّ)، والمعنى: أن الخبر إذا كان مفردًا جامدًا، فهو فارغ من الضمير، بدليل قوله: (وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ).

وقد أورد بعضهم إشكالًا على كلام ابن مالك في قوله: (فارغ)، وقال: إن قوله: (فارغ) ليس فيه بيان.

فنقول: بل فيه بيان؛ لأنه لما جاء بقسيمه: (وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ)، عَرَفْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: (فارغ)، أي: من الضمير، ولنضرب لهذا أمثلة:

لو قلت: (زَيْدٌ رَجُلٌ)، الخبر: (رَجُلٌ)، وهو مفرد جامد، إذن ليس فيه ضمير؛ لأنه غير مشتق، ومثله: (مُحَمَّدٌ رَسُولٌ)، الخبر هنا جامد، وليس بمشتق، ومثله: (زَيْدٌ أَخُوكَ)، فـ(زَيْدٌ): مبتدأ، و(أَخُوكَ): خبر المبتدأ، وهو مفرد جامد، وليس فيه ضمير مستتر؛ لأنه جامد، وليس مشتقًا.

أمَّا الكاف هنا، فهي مُسْتَقِلَّةٌ غيرُ مُسْتَرَةٍ، كذلك: (زَيْدٌ أَسَدٌ)، فـ(أَسَدٌ) خبر مفرد، وهو جامد، ولا يحتاج إلى ضمير، ومثله: (زَيْدٌ بَحْرٌ)، فـ(بَحْرٌ) خبر مفرد، وهو جامد، فلا يحتاج إلى ضمير.

كذلك لو قلت: (زَيْدٌ مُفْتَاخٌ كُلِّ خَيْرٍ)، فـ(مِفْتَاحٌ) خبرٌ مُفْرَدٌ، صَحِيحٌ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفَتْحِ، لَكِنَّهُ لَا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ^(١)، فَهُوَ اسْمُ آلَةٍ، وَأَسْمَاءُ الْآلَةِ لَا تَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا، وَمِثْلُهُ الْمَصْدَرُ أَيْضًا لَا يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا، وَلِأَنَّهُ أَصْلًا مُشْتَقٌّ مِنْهُ، وَلَيْسَ هُوَ الْمَشْتَقُّ، إِلَّا لَوْ فَرَضْنَا أَنَّنَا جَعَلْنَا الْمَصْدَرَ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ، كَأَن نَقُولَ مِثْلًا: (زَيْدٌ عَدْلٌ)، فَهِنَا قَدْ يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ.

قوله: «مُسْتَكِنٌ»: أي: مُسْتَرٌ وَجُوبًا، والمعنى أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا مُشْتَقًّا، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ ضَمِيرٍ يَكُونُ مُسْتَرًّا وَجُوبًا، وَالْمَشْتَقُّ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِثْلُ: (قَائِمٌ)، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِثْلُ: (مَضْرُوبٌ)، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مِثْلُ: (حَسَنٌ)، وَبَعْضُهُمُ الْخَلْقُ اسْمُ التَّفْضِيلِ مِثْلُ: (أَفْضَلُ)، وَأَمَّا صَيْغُ الْمُبَالَغَةِ، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَلَيْسَ مَعْنَى الْمَشْتَقِّ مَا اشْتُقَّ مِنْ مَصْدَرٍ.

إِذَنْ: إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُشْتَقًّا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَحَمَّلَ الضَّمِيرَ، وَالضَّمِيرُ مُسْتَرٌّ وَجُوبًا، فَأَنْتَ تَشْعُرُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ) أي: هُوَ، وَالْدَّلِيلُ أَنَّ الْمَعْنَى: (قَائِمٌ)، أي: (هُوَ)، أَنَّكَ تَقُولُ مِثْلًا: (قَائِمٌ أَبَوُهُ)، فَتَأْتِي بِالظَّاهِرِ مَحَلَّ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ، وَ(زَيْدٌ مَضْرُوبٌ)، أي: هُوَ، وَالْدَّلِيلُ أَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا أَنَّكَ تَقُولُ مِثْلًا: (مَضْرُوبٌ أَخُوهُ)، وَ(زَيْدٌ حَسَنٌ) أي: هُوَ، وَالْدَّلِيلُ أَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا أَنَّكَ تَقُولُ: (حَسَنٌ أَخُوهُ)، وَ(زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، أي: هُوَ، فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ الْمَفْرَدَةُ الْمُسْتَقَّةُ تَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا مُسْتَرًّا، وَلِذَا لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ)، لَوْ قُلْتَ: (قَائِمٌ هُوَ) قُلْنَا: (هُوَ) لَيْسَ هُوَ الْفَاعِلُ، بَلْ (هُوَ) تَوْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) لِأَنَّهُ لَيْسَ جَارِيًا مَجْرَى الْفِعْلِ مِنَ الْمَشْتَقَّاتِ، وَمَعْنَى (جَارِيًا مَجْرَى الْفِعْلِ)، أي: عَامِلًا عَمَلِ الْفِعْلِ.

﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فالضَّمِيرُ ﴿أَنْتَ﴾ هنا ليس فاعلَ ﴿أَسْكُنْ﴾؛ لأنَّ الفاعلَ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ وَجُوبًا.

إِذَنْ: إذا وجدنا في كلامِ العربِ أَنَّهُ مُظْهَرٌ، فهو توكيدٌ للضَّمِيرِ المُسْتَتَرِ.
وقال بعضهم^(١): إِنَّهُ يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا، وَأَنَّ قَوْلَكَ: (زَيْدٌ أَخُوكَ)،
أي: زَيْدٌ مَنْسُوبٌ إِلَيْكَ، فيؤوِّلُون الأُخُوَّةَ إلى مُشْتَقٍّ، و(زَيْدٌ أَسَدٌ)، يقولون:
التَّقْدِيرُ: (زَيْدٌ شُجَاعٌ)، والشُّجَاعُ مُشْتَقٌّ مِنَ الشَّجَاعَةِ.

لكن ما سار عليه المؤلِّفُ - رحمه الله - أقربُ إلى الصَّواب؛ لأنَّ ذاك فيه
شيءٌ من التَّكْلُفِ.

وعلى هذا نقولُ: إذا كان الخبرُ مُفْرَدًا جامدًا، فَإِنَّهُ لَا يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا، وإذا
كان مُشْتَقًّا، فَإِنَّهُ يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا مُسْتَتَرًا وَجُوبًا.

(١) وهو قول الكوفيين، والرَّمَّاني من البصريين. انظر شرح ابن عقيل على الألفية (١/٢٧٦)،
وتوضيح المقاصد (٤٧٨)، وشرح الأشموني (١/١٨٧)، وشرح التصريح (١/١٩٩).

وهل يجب إخراج الضمير؟ يقول المؤلف:

١٢٢- وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

الشرح

قوله: «أَبْرَزْنَهُ»: الضمير يعودُ على الضمير المستكن، أي: أظهر الضمير الذي تحمّله الخبر المشتق.

قوله: «مُطْلَقًا»: (الإطلاق) يُفْهَمُ معناه من قيد سابق، أو قيد لاحق، كما يقول العلماء، فإذا قلت: (أَكْرَمَ زَيْدًا إِنْ اجْتَهِدَ، وَعَمْرًا)، أي: مُطْلَقًا، أي: إِنْ اجْتَهِدَ، أو لم يجتهد، فالإطلاق في هذا المثال فهِمَنَاهُ من قيد سابق، وإذا قلت: (أَكْرَمَ عَمْرًا - أي: مُطْلَقًا - أي: إِنْ اجْتَهِدَ، أو لم يجتهد، وَأَكْرَمَ زَيْدًا إِنْ اجْتَهِدَ)، فالإطلاق في هذا المثال فهِمَنَاهُ من قيد لاحق.

وليس في هذا البيت قيد سابق، ولا لاحق، لكن المراد بالإطلاق هنا يعني: أَبْرَزْنَهُ على كُلِّ حالٍ، وإذا عَرَفْتَ أَنَّهُ يُبْرَزُّ على كُلِّ حالٍ، أي: سواء أَمِنَ اللبس أم لم يؤمن.

قوله: «حَيْثُ تَلَا»: الضمير يعودُ على الخبر، وهو الوصف المشتق.

و«تَلَا»: أي: تَبَعَ.

قوله: «مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ»: أي: معنى الخبر.

و«لَهُ»: أي: للمبتدأ.

و«مُحْصَلًا»: أي: مُدْرَكًا به.

وقوله: «مَا»: تعودُ على المبتدأ، ولهذا يمكنُ ألا نعرّبها موصولاً، بل نعرّبها على أنّها نكرةٌ موصوفةٌ.

والمعنى: أبرز الضمير المستتر في الخبر مطلقاً حيث تلا الخبر مبتدأ، ليس معنى الخبر للمبتدأ محصلاً، وفي هذا البيت تشيت للضائر، ولهذا يُعتبر هذا البيت بعيداً عن البلاغة، بل هو من أعقد أبيات الألفية، ولذا فأحسنُ منه ما قاله في الكافية:

وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا بِهِ فَأَبْرَزَ الضَّمِيرُ مُطْلَقَا
فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، وَرَأَيْهِمْ حَسَنٌ^(١)

وسُبْحَانَ اللَّهِ! ابنُ مالكٍ - رحمه الله - هو الذي نظم الكافية، ونظم الألفية، ومع ذلك جاء بهذا البيت المعقد.

معنى البيت أَنَّ الوصفَ المشتقَّ - وهو الخبر - إذا تلا المبتدأ، وهو لا يعودُ معناه على المبتدأ، فإنَّه يجبُ أن يُبرَزَ الضَّمِيرُ، فإذا قُلْتَ مثلاً: (زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ)، فد (زَيْدٌ): مبتدأٌ أوَّل، و(عَمْرُو): مُبتدأٌ ثانٍ، و(ضَارِبُهُ): خبرُ المبتدأ الثاني، و(ضَارِبُ) فيها ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: (هو)، وهنا (ضَارِبُ) خبرٌ عن (عَمْرُو)، فإذا اقتصرنا على هذا تَمَّتَ الجملةُ، ولا إشكالَ، والوصفُ الآن الذي هو الخبر (ضَارِبُ) تبع ما هو له، فالضَّارِبُ في هذه الجملة هو (عَمْرُو)، و(زَيْدٌ) هو المضروبُ.

لكن إذا أردتَ أن تُخْبِرَ أَنَّ الضَّارِبَ (زَيْدٌ)، فيجبُ أن تُبرَزَ الضَّمِيرَ

(١) انظر البيتين في شرح الكافية الشافية لابن مالك: (١/ ١٤٤).

فتقول: (زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ) ؛ لأنَّ الوصفَ الآن تلا ما ليس معناه له، فلما تلا ما ليس معناه له وَجَبَ أَنْ يُبْرَزَ الضَّمِيرُ؛ لأنَّكَ لو لم تُبْرَزِ الضَّمِيرَ هنا لفهم المخاطَبُ أنَّكَ تريدُ أَنَّ الضَّارِبَ (عَمَرُو)، فلما أُبْرَزَ الضَّمِيرُ عَلِمَ أَنَّهُ لِلسَّابِقِ لا للذي يليه.

إِذَنْ: إذا كان الوصفُ خبرًا لما لا يعودُ معناه إليه، وَجَبَ إبرازُ الضَّمِيرِ مُطْلَقًا. وعليه لو قُلْتُ: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا) يَجِبُ إبرازُ الضَّمِيرِ إذا كُنْتُ أريدُ أَنَّ زَيْدًا هُوَ الضَّارِبُ؛ لأنَّ ابنَ مالِكٍ -رحمه الله- يقول: (مُطْلَقًا)، ونحن نريدُ الآن أن نُقَرِّرَ ما قال ابنُ مالِكٍ، فعلى رأيهِ يَجِبُ أن أقولَ: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ) ؛ لأنه قال: (أُبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا).

وذهب بعضُ النحويِّين إلى أَنَّهُ لا يَجِبُ إبرازُهُ إِلَّا إذا خيفَ اللَّبْسُ، بحيث لا ندري مَنْ الضَّارِبُ، أو إذا كان يُوهِمُ خلافَ المقصود.

وعلى هذا إذا قلت: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا)، فلا يَجِبُ إبرازُ الضَّمِيرِ على القول الثاني الذي يُفَصِّلُ بين احتمال اللَّبْسِ وعدمه؛ لأنَّ (ضَارِبَ) هنا لا تأنيثَ فيه، فإذا لم يكن فيه تأنيثٌ، و(هِنْدٌ) مؤنَّثَةٌ، و(زَيْدٌ) مُذَكَّرٌ، فَإِنَّهُ يعودُ على (زيد) المذكَّرِ، فهنا نعرفُ أَنَّ الضَّارِبَ هُوَ (زيد)، مع أَنَّ الخبرَ جارٍ على ما ليس له؛ لأنَّ الضَّرْبَ ليس واقعًا مِنْ (هند)، بل واقعٌ مِنْ (زيد)، لكن لَمَّا كان المعنى واضحًا، لم نَحْتَاجْ إلى إبرازِ الضَّمِيرِ.

ومثل ذلك أيضًا لو قُلْتُ: (زَيْدٌ الطَّعَامُ آكِلُهُ)، لا يَجِبُ إبرازُ الضَّمِيرِ (هو)، ومثله: (زَيْدٌ المَاءُ شَارِبُهُ)، فلا نَحْتَاجُ أن نقولَ: (هو) ؛ لأنَّه معلومٌ أَنَّ

الماء لا يشرب الإنسان، بل الإنسان هو الذي يشرب الماء، ومثله أيضاً: (زيد كتابه قارئه).

أمّا على قول ابن مالك فيتعيّن إبراز الضمير، وعلى القول الثاني لا يجب؛ لأنّه لا لبس، إذ الكتاب لا يقرأ زيداً، وإنّما زيد يقرأ الكتاب. وهذا هو مذهب الكوفيين: أنّه إذا أمّن اللبس، فإنّه لا يجب الإبراز، واستدلّوا لقولهم بقول الشاعر:

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ^(١)
حيث قال الشاعر: (بانوها)، ولم يقل: (بانوها هم)، والسبب أنّ (ذُرَا المجد) لا تبني، وإنّما تُبنى، فلمّا وُجد ما يدلُّ على مرجع الضمير، لم يجب إظهاره.

وهذا القول هو القول الرَّاجح بناءً على القاعدة النحويّة القويّة، وهي: (متى دار الأمر بين التيسير والتعسير، فعليك بالتيسير)، وهذا المذهب السهل هو الصحيح عندي؛ لأنّه ليس قرآناً، ولا سنّة، وإنّما هو شيء يعتمد على كلام العرب، فإذا وُجد في كلام العرب سعة في الموضوع فهو الأولى.

فإذن: إذا قلت الآن: (زيد هند ضاربها) فقط، فأنا مُحطّ على مذهب ابن مالك؛ لأنّ الواجب أن أقول: (ضاربها هو)، وعلى القول الرَّاجح لا؛ لأنّ المعنى واضح صريح أنّ الضرب واقع من زيد.

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٩٦)، وشرح ابن الناظم (ص: ٧٨)، وشرح ابن عقيل (٢٠٨/١)، وشرح التسهيل (١/٣٠٨)، وشرح الأشموني (١/١٨٨)، وشرح التصريح (١/٢٠٠)، وجمع الهوامع (١/٣٦٧).

وإذا قلت: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُهُ)، فَإِنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى إِبْرَازِ الضَّمِيرِ، فأقول: (ضَارِبَتُهُ هِيَ)، لَا عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ مَالِكٍ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ وَقَعَ وَصْفًا لِمَنْ هُوَ لَهُ، فَ(ضَارِبَتُهُ): خَبَرٌ (هِنْدٌ)، فَوَقَعَ وَصْفًا لَهَا، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى إِبْرَازِ الضَّمِيرِ، حَتَّى عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ.

إِذَنْ: عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ: الْخَبَرُ الْمَشْتَقُّ يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ، وَهَذَا الْمَشْتَقُّ إِذَا تَلَا مَا لَيْسَ لَهُ بِتَعَلُّقٍ، فَإِنَّهُ يَجِبُ إِبْرَازُ هَذَا الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ سِوَاءِ أَمِنَ اللَّبْسُ، أَمْ لَمْ يُؤْمَنْ.

هَذَا مَا قَرَّرَهُ فِي الْخُلَاصَةِ (الْأَلْفِيَّةِ)، وَأَمَّا فِي (الْكَافِيَةِ)، فَقَدْ حَكَى خِلَافَ الْكُوفِيِّينَ، وَقَالَ: (وَرَأَيْهِمْ حَسَنٌ)^(١)، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ لَمْ يَجِبْ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ اللَّبْسُ وَجِبَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ كَمَا سَبَقَ.

(١) تمام البيت في الكافية: فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، وَرَأَيْهِمْ حَسَنٌ انظر شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٨).

١٢٣- وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ نَاوِينَ مَعْنَى: (كَائِنْ) أَوْ (اسْتَقَرَّ) ^(١)

الشرح

قوله: «أَخْبَرُوا»: أي: العرب.

قوله: «بِظَرْفٍ»: هذه على ظاهرها.

قوله: «بِحَرْفٍ جَرٍّ»: هذه ليست على ظاهرها؛ لأنَّ الحرفَ لا يَصِحُّ مُسْنَدًا، ولا مُسْنَدًا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ، لَكِنْ يُرَادُ بِهِ مَدْخُولُ الحَرْفِ، وَهُوَ المَجْرُورُ المَصْدَرُ بِحَرْفِ الجَرِّ، أي: بحرف جرٍّ مع مجروره.

وهذا البيت الذي ذكره ابنُ مالكٍ - رحمه الله - كأنَّه جوابٌ عن سؤالٍ مُقَدَّرٍ، فكأنَّه قيل لابن مالك: أنت قَسَمْتَ الخبرَ إلى مفردٍ، وإلى جُمْلَةٍ فقط، فماذا تقول فيما إذا قال قائلٌ: في قولك: (الملكُ لله)، الخبرُ: جارٌّ ومَجْرُورٌ، و(مُحَمَّدٌ في البيت)، الخبرُ: جارٌّ ومَجْرُورٌ، أو قال: (اللهُ فوقَ عباده)، فالخبرُ: ظرفٌ، وفي: (مُحَمَّدٌ عندك) الخبرُ ظَرْفٌ أيضًا، فجاء الخبرُ في الأوَّلِ جارًّا ومَجْرُورًا، وفي الثاني ظَرْفًا، وهذا شيءٌ مُشْتَهَرٌ وشائعٌ في اللغة العربية، ولا أحدٌ يُنْكِرُهُ؛ لِأَنَّ العربَ يُجْبِرُونَ بالظرفِ ويُجْبِرُونَ بحرفِ الجَرِّ، فما الجوابُ عن تقسيمك الخبرَ إلى مُفْرَدٍ وجُمْلَةٍ فقط؟ فجاء بهذا البيت.

فكأنَّه يقول: حتَّى الظرف والجار والمَجْرُور لا يخرجُ كُلُّ منهما عن كَوْنِهِ

(١) أشار الشارح - رحمه الله - إلى هذا البيت عند حديثه عن البيت رقم (١١٩).

مفردًا، أو جملةً، فإن قَدَرْنَا معنى (كَائِن)، فالخبرُ مفردٌ، وإن قَدَرْنَا معنى (اِسْتَقَرَّ)، فالخبرُ جملةٌ، ولهذا نقولُ في (مَحَمَّدٌ فِي الْبَيْتِ)، (فِي الْبَيْتِ): جَارٌّ ومَجْرورٌ متعلّقٌ بمحذوفٍ تقديره: (كَائِنٌ) خبرُ المبتدأ، أو نقولُ: (فِي الْبَيْتِ): جَارٌّ ومَجْرورٌ مُتعلّقٌ بمحذوفٍ تقديره: (اِسْتَقَرَّ) خبرُ المبتدأ، فالخبرُ في الأوّل مفردٌ، وفي الثّاني جملةٌ.

وأيهما أحسنُ: أن نُقَدِّرَ: (كَائِن)، أو نُقَدِّرَ: (اِسْتَقَرَّ)؟

الجواب: في المسألة قولان، و(أو) في كلام المؤلف لتنويع الخلاف، لكن الأوّل أن نُقَدِّرَ (كَائِن) ؛ لأنّنا إذا قَدَرْنَا (كَائِن) صار خبرُ المبتدأ مفردًا، وإذا قَدَرْنَا (اِسْتَقَرَّ) صار خبرُ المبتدأ جملةً؛ لأنّ الأصل في الخبر أن يكون مفردًا، بخلاف صلة الموصول إذا كانت ظرفًا، أو جارًّا ومَجْرورًا، فإنّنا نُقَدِّرُ: (اِسْتَقَرَّ) ؛ لأنّها تكونُ جملةً، ولأنّنا لو قَدَرْنَا الخبرَ جملةً لكان مُرَكَّبًا، والأصلُ عدمُ التّركيب، ونحتاجُ حينئذٍ أن نقولَ: الجملةُ مِنَ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفع خبرِ المبتدأ، والرّابطُ الضّميرُ المستترُ، وما أشبه ذلك، وإذا قَدَرْتَهُ مفردًا لم تَحْتَجْ إلى هذا، ولهذا قدّم ابنُ مالكٍ - رحمه الله - (كَائِن) على (اِسْتَقَرَّ).

إِذْنُ: على هذا القولِ هم لا يجعلون الظرفَ، والجارَّ والمَجْرورَ هو الخبر، لكنّهم يجعلون هذا المنويّ هو الخبر، ولذا قال: (نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اِسْتَقَرَّ).

وقال بعضُ العلماء^(١): إنّ الخبرَ هو نفسُ الظرفِ والجارِّ والمَجْرورِ،

(١) من هؤلاء العلماء أبو بكر بن السراج، حيث ذهب إلى أن كُلاً من الظرف والجار والمَجْرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، وقد نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي، انظر شرح ابن عقيل (١/ ٢١٠).

فيقولون في: (زيدٌ في البيتِ): (في البيتِ): جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ المبتدأ، ولا حاجة إلى التقدير.

وعلى هذا فيكون الخبر ثلاثة أقسام وهي: مفردٌ، وجملةٌ، وشبه جملةٌ، وهذا القول هو الرَّاجِحُ، بناءً على القاعدة الرَّاجِحة الصَّحيحة الواضحة، وهي (أنَّ الأصلَ التَّسهيلُ والتَّيسيرُ، وعدمُ التقديرِ)؛ لأنَّنا ما دُمنا لم يُطْلَبْ مِنَّا التَّعَبُّدُ لله بذلك، فما كان أيسرَ فهو أحبُّ إلى رسولِ الله -عليه الصَّلاة والسَّلام- لأنَّه «مَا خَيْرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيسَرُهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا»^(١).

وعلى هذا نقولُ: الجارُّ والمجرورُ نفسُه هو الخبرُ، والظرفُ هو الخبرُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النَّبيِّ ﷺ، رقم (٣٥٦٠)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب مباحثته ﷺ للأثام، رقم (٢٣٢٧).

لكن لو سأل سائل، وقال: هل يقع الظرفُ خبرًا عن كُلِّ شيءٍ، أو في ذلك تفصيلٌ؟ فالجواب: إنَّ في ذلك تفصيلًا بيَّنه المؤلفُ في قوله:

١٢٤- وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفَدَّ فَأَخْبَرًا

الشرح

قوله: «جُثَّة»: أي: ذات؛ لأنَّ الأشياءَ إمَّا معانٍ، وإمَّا أجسامٌ، وتُسمَّى الأجسامُ جُثَّتًا، ولهذا عبَّرَ ابنُ هشامٍ -رحمه الله- عن الجُثَّةِ بالذات فقال: (وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ) ^(١)، إِذَنْ: الأجسامُ هي الذواتُ، وهي الجُثَثُ.

وقوله أَلْطَفُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ -رحمهما الله- لَأَنَّ لَفْظَ (جُثَّة) يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الْقَارِئُ، أَوِ السَّامِعُ أَنَّ مِثَّةً حَوْلَهُ، ثُمَّ هُوَ لَيْسَ بِذَاكَ اللَّفْظِ الَّذِي تَرْتَاخُ إِلَيْهِ النَّفْسُ.

والمعنى: لا يمكنُ أن يقعَ ظرفُ الزَّمانِ خبرًا عن جِسْمٍ، فلا يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (مُحَمَّدٌ الْيَوْمَ)، أَوْ (مُحَمَّدٌ غَدًا)، أَوْ (مُحَمَّدٌ اللَّيْلَةَ)، وَلَا يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (الْبَعِيرُ غَدًا) ؛ لِأَنَّ (الْبَعِيرَ) جُثَّةٌ، وَكَذَلِكَ لَا يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (السَّيَّارَةُ بَعْدَ الْعَصْرِ) ؛ لِأَنَّ السَّيَّارَةَ جُثَّةٌ، لَكِنْ لَوْ قُلْتَ: (مَوْعِدُكَ الْيَوْمَ)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمَوْعِدَ لَيْسَ بِجُثَّةٍ، وَلَوْ قُلْتَ: (طُلُوعُ الشَّمْسِ غَدًا)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الطُّلُوعَ مَعْنَى، وَلَوْ قُلْتَ: (دُخُولُ الشِّتَاءِ يَوْمَ السَّبْتِ)، فَيَجُوزُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ مَعْنَى، وَيَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (الْقِتَالُ الْيَوْمَ)، وَ(الْحَجُّ الْيَوْمَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) متن قطر الندى وبل الصدى، (ص: ١٠)، وشرح قطر الندى، (ص: ١٢٠).

بخلاف ظرف المكان، فإنه يكون خبراً عن الجُثَّة، وعن الفعل، وعن كُلِّ شيءٍ، مثال ذلك: (زَيْدٌ عِنْدَكَ)، فالخبرُ هنا ظرفُ مكانٍ، وليس ظرفُ زمانٍ، والمبتدأُ جُثَّةٌ، وكقولك: (الْعِلْمُ عِنْدَكَ)، فالخبرُ ظرفُ مكانٍ، والمبتدأُ معنى.

إِذَنْ: ظرفُ المكانِ يَقَعُ خبراً عَنِ الجُثَّة، وعن المعنى، ولا إشكال فيه، و ظرفُ الزَّمانِ يَقَعُ خبراً عن المعنى، ولا يَقَعُ خبراً عن الجُثَّة.

قوله: «وَإِنْ يُفَدَّ فَأَخْبِرَا»: يعني: ولو كان ظرفُ زمانٍ عن جُثَّة، أو ذاتٍ، فابنُ مالك - رحمه الله - يرى أَنَّهُ إذا أفاد، فلا بأس أن تُخْبَرَ بِالزَّمانِ عن الجُثَّة بدون تأويل؛ لأنَّ المقصودَ فَهْمُ المعنى، وإذا أفاد السَّيَاقُ، فلا حاجة إلى تقدير، وهذا مذهبُ سَهْلٍ.

أمَّا ابنُ هشام - رحمه الله - فيقول: لا يُمكنُ أن يُخْبَرَ بِالزَّمانِ عن الذَّاتِ، فإن وقع شيءٌ مِنْ ذلك في كلامِ العرب، فإنه يكونُ مؤوَّلاً، مثال ذلك: قولهم: (الليلةُ الْهَلالُ)، أو (الْهَلالُ ليلةُ الْاثنينِ)، أو (الْهَلالُ ليلةُ أَمْسٍ)، فـ(الْهَلالُ) جُثَّةٌ، و(ليلة): ظرفُ زمانٍ، فهذا يكونُ مؤوَّلاً بـ(الليلة طُلوعُ الْهَلالِ) ^(١).

وعلى هذا القول لو سألكَ سائلٌ: متى تشتري الْمُسجَل؟ فقلت: (الليلة الْمُسجَلُ)، لا يَصَحُّ إِلَّا أن يكونَ مؤوَّلاً، والتَّقديرُ: (الليلة شِراءُ الْمُسجَلِ).

أمَّا على رأى ابنِ مالك، فإنه يجوزُ بدون تأويل، والصَّوابُ مع السَّهل؛ لأنَّه لا يحتاجُ إلى تأويلٍ، ولأنَّه كلامٌ أفاد، وما دام أَنَّهُ أفاد، فما المقصودُ مِنْ

(١) انظر أوضح المسالك (١/ ٢٠١)، وشرح شذور الذهب (ص: ٢٣٧)، وشرح قطر الندى (ص: ١٢٠).

الكلام إلّا الإفادة؟! ولهذا يُقال: إنّ الألفاظ ثياب المعاني، فمتى دلّ الثوب على المعنى فهو ثوبٌ، وإلّا فلا.

وعلى كلّ حالٍ، هم متفقون على أنّه متى أفاد، سواءً بتأويلٍ، أم بغير تأويلٍ، فإنّه يقع خبراً عن الذات.

إذن نأخذ من هذا البيت ومن البيت الذي قبله القواعد الآتية:

القاعدة الأولى: يجوز أن يُخبر عن المبتدأ بالظرف والجار والمجرور.

القاعدة الثانية: يجوز أن يُخبر بكلّ ظرفٍ عن المعاني، لقوله: (وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ...).

القاعدة الثالثة: يجوز أن يُخبر بظرف المكان عن كلّ جُثّةٍ، لقوله: (وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ...).

القاعدة الرابعة: لا يجوز أن يُخبر بالزمان عن الجُثّةِ إلّا أن يُفيد.

١٢٥- وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفَدْ كَ: (عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ)

الشرح

هذا من أحكام المبتدأ، فمن أحكام المبتدأ أنه لا يجوز الابتداء به إذا كان نكرة، فالنكرة لا يُبتدأ بها؛ لأنَّ المبتدأ محكوم عليه، ولا بُدَّ أن يكون المحكوم عليه معروفاً، ولهذا يُقال: الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوُّره، والنكرة غيرُ معروفةٍ، فكيف يُحكَّم على غير معروفٍ؟!، فلا تقل: (رجلٌ في البيت)؛ لأنَّه لا يجوز، كذلك (رجلٌ قائمٌ)، لا يجوز، وكذلك (رجلٌ فاهمٌ)، لا يجوز؛ لأنَّ المبتدأ محكومٌ عليه، ولا يُحكَّم على نكرة، بل لا يُحكَّم إلَّا على معرفة، لكن لو قلت: (الرجلُ قائمٌ)، صحَّ، وكذلك (الرجلُ فاهمٌ)، صحَّ؛ لأنَّ (أل) في (الرجل) للعهد، فهناك معرفةٌ به، فلذلك صحَّ.

قوله: «مَا لَمْ تُفَدْ»: أي: فائدة زائدة عن مُطلق الحقيقة والماهية؛ لأنَّ النكرة مثل: (رجل) تدلُّ على مُطلق الحقيقة والماهية، فإذا وُجدت زيادةٌ على هذه الفائدة، فقد أفادت، سواء بالعموم، أم بالخصوص، أم بالعمل، أم بأيِّ شيء، فإن أفادت جاز الابتداء بها، إذ لا يصحُّ الابتداء بها لائتمار إخبارٍ عن مجهولٍ، والإخبار عن مجهولٍ لا يُفيد؛ لأنَّ الإخبار عن مجهولٍ مجهولٌ، فإذا أفاد صار معلوماً، واستقام الكلام.

وهذا الذي ذكره ابن مالك - رحمه الله - وكذلك البيت السابق وهو:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفَدَ فَأَخْبَرًا

هذا دليلٌ على أنَّ المقصودَ من الكلام هو الإفادةُ.

مثاله: (عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ)، ف(عِنْدَ): ظَرْفٌ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وهو مضافٌ، و(زَيْدٍ): مُضَافٌ إِلَيْهِ، و(نَمْرَةٌ): مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالنَّمْرَةُ نَوْعٌ مِنَ الثِّيَابِ، أَوِ اللَّبَاسِ، وَهِيَ نَكِرَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا أَفَادَتْ، فَقَدْ اسْتَفَدْنَا أَنَّ النَّمْرَةَ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ، وَهُوَ (زَيْدٌ).

فما القاعدة التي نأخذها من هذا المثال؟

والجواب: أَنَّ القاعدةَ هي أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ إِذَا وَقَعَتْ مُتَأَخِّرَةً، وَكَانَ الْخَبَرُ ظَرْفًا ك: (عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ)، وَمِثْلُهُ: (عِنْدِي كِتَابٌ، عِنْدِي عِلْمٌ، عِنْدِي مَالٌ)، أَوْ كَانَ الْخَبَرُ جَارًّا وَمَجْرُورًا، مِثْل: (فِي الْبَيْتِ رَجُلٌ)، وَلَوْ قُلْتُ: (رَجُلٌ فِي الْبَيْتِ)، لَمْ يَصَحَّ.

١٢٦- (وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ؟) فَ(مَا خِلُّ لَنَا) وَ(رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)

الشَّرْحُ

قوله: «وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ؟»: المبتدأ (فَتَى)، وهو في موضعه مُقَدَّمٌ، و(فِيكُمْ): جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: «كَأَنَّ» خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِهِ مُؤَخَّرٌ.

فلماذا جاز الابتداء به، وهو نكرة لم تتأخر؟

الجواب: لَأَنَّهُ سَبَقَهَا أَدَاءُ اسْتِفْهَامٍ، وَمِثْلُهُ قَوْلُنَا: (هَلْ رَجُلٌ فِي السُّوقِ؟).

ونأخذُ منه قاعدةٌ وهي: إِذَا سَبَقَ النَّكْرَةُ أَدَاءُ اسْتِفْهَامٍ، جاز الابتداء بها؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ أَنَّهَا لَيْسَتْ كَالِابْتِدَاءِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، إِذْ إِنَّهَا مَسْبُوقَةٌ بِأَدَاءِ اسْتِفْهَامٍ جَعَلَتْ هَذِهِ النَّكْرَةَ عَامَّةً، وَالْعُمُومُ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ، فَ(فَتَى) يَدُلُّ عَلَى الْفُتُوَّةِ، لَكِنْ (هَلْ فَتَى؟) عُمُومٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَيُّ فَتَى فِيكُمْ؟ وَالْعُمُومُ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى الْمَعْنَى الْمَفْهُومِ مِنْ كَلِمَةِ (فَتَى)، فَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ؛ لِأَنَّهُ أَفَادَ مَعْنَى وَهُوَ الْعُمُومُ.

قوله: «فَمَا خِلُّ لَنَا»: فَ(خِلُّ): نَكْرَةٌ وَقَعَتْ مُبْتَدَأً، وَابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- ضَرَبَ هَذَا الْمَثَالَ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ لُغَةَ الْحِجَازِيِّينَ لَصَارَتْ (خِلُّ) اسْمًا لـ(مَا) الْحِجَازِيَّةِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ)، وَلَمَّا صَارَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَلَصَّارَ مِنْ بَابِ النَّوَاسِخِ، لَكِنَّهُ أَرَادَ بِهَذَا الْمَثَالَ لُغَةَ بَنِي تَمِيمٍ.

يقول الشاعر:

وَمُهْفَهَفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ: انْتَسِبَ فَأَجَابَ: مَا قَتَلُ الْمُحِبِّ حَرَامٌ^(١)

فلما أجابت بقولها: (مَا قَتَلُ الْمُحِبِّ حَرَامٌ) عرفنا أنها انتسبت إلى تميم، وأن هذه المرأة المخاطبة تميمية؛ لأنَّ لُغَتَهَا إِمَالٌ (مَا)، والذين يُهْمِلُونَ (مَا) هم بنو تميم، ولو قالت: (مَا قَتَلُ الْمُحِبِّ حَرَامًا) لكانت حِجَازِيَّةً؛ لأنَّ الحجازيين يُعْمِلُونَ (مَا) عملَ (لَيْسَ).

فابن مالك - رحمه الله - الآن في قوله: (مَا خِلُّ لَنَا) تميمي، والخِلُّ هو المُحِبُّ، والخَلَّةُ أعلى أنواع المحبة، وقد شرحها الشاعرُ بأكمل شرح، فقال يخاطبُ معشوقته:

قَدْ تَخَلَّلْتَ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي وَبَذَا سُمِّيَ الْخَلِيلُ خَلِيلًا^(٢)

ومسلك الروح أي: مجاري الدَّم التي تصلُّ إلى أعماق القلب، ولهذا ذكر ابن القيم - رحمه الله سبحانه وتعالى - في كتاب (رَوْضَةُ الْمُحِبِّينَ) - الذي شَكَكَ بعضُ النَّاسِ في نِسْبَتِهِ إِلَيْهِ^(٣) - ذكر أنَّ المحبةَ عشرةُ أنواعٍ: أعلاها

(١) البيت غير معروف القائل، وهو في الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين بن الخطيب (١٣٨/٢)، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين التلمساني (٢٢٧/٥).

(٢) البيت في ديوان بشار بن برد (ص: ١٩٠)، ونسب لغيره، كالبحتري، وأبي بكر الشبلي وغير واحد.

(٣) كتاب (الروح) و(روضة المحبين) لابن القيم، فيهما كلامٌ يُسْتَعْرَبُ منه - رحمه الله - لكنها في سياقها ولفظها وأسلوبها هما كلام ابن القيم، ولابن القيم - رحمه الله - مراحل في حياته، فكان في أولها صوفيًا يتمثل دائمًا بقول الشاعر:

عَوَى الذُّئْبُ فَاسْتَأْنَسْتُ بِالذُّئْبِ إِذْ عَوَى وَصَوَّتْ إِنْسَانٌ فَكِدْتُ أَطِيرُ

الخُلَّة^(١).

أقول: ولهذا لم تثبت - فيما نعلم - إِلَّا لِلْخَلِيلَيْنِ: مُحَمَّد وإبراهيم - عليهما الصَّلَاة والسَّلَام - بخلاف المحبَّة، فإنَّها ثابتة للمؤمنين وللمُقْسِطِينَ وللمُتَّقِينَ، وغير ذلك.

وبهذا نقول للذين يُعَظِّمُونَ الرَّسُولَ ﷺ، فيقولون: إبراهيم خليلُ الله، ومُحَمَّدٌ حَبِيبُ الله، نقول: ويلكم! انتقصتم مرتبة الرَّسُولِ عليه الصَّلَاة والسَّلَام؛ لِأَنَّهُمْ نَزَّلُوهُ، فـ(مُحَمَّدٌ) خَلِيلُ الله، كما أَنَّ إبراهيمَ خَلِيلُ الله، ولهذا لم يتخذ الرَّسُولُ ﷺ أَحَدًا خَلِيلًا لَهُ، وَاتَّخَذَ حَبِيبًا لَهُ، يَحِبُّ عَائِشَةً، وَيَحِبُّ أَبَاهَا، وَيَحِبُّ أَسَامَةَ وَغَيْرَهُمْ - رضي الله عنهم أجمعين -^(٢) لكن لم يتخذ خَلِيلًا، بل جعل رَبَّهُ - سبحانه وتعالى - خَلِيلًا، وقال: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا

= وكان يحبُّ الانفرادَ والوَحْدَةَ، وعنده ما عند الصوفيَّة، حَتَّى مَنْ الله عليه بهذا النور العظيم الذي ساقه الله إليه على يد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمة الله على الجميع - فأنقذه، وقال ابن القيم عنه:

حَتَّى أَتَاكَ الْإِلَٰهُ بِفَضْلِهِ مَنْ لَيْسَ تَجْزِيهِ يَدِي وَلِسَانِي
حَبْرُ أَتَى مِنْ أَرْضِ حَرَّانَ فَيَا أَهْلًا بِمَنْ قَدْ جَاءَ مِنْ حَرَّانِي

فهو قال ذلك من فضله عليه، حَتَّى استقام - رحمه الله - فُرْبًا يكون قد كَتَبَ كِتَابَ (الرُّوح) في أوَّل طلبه، وكذلك روضة المحبِّين. [الشَّارِح]

(١) انظر روضة المحبين (ص: ١٦، ٤٧).

(٢) أخرج البخاري عن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ عَلَى جَيْشِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «عَائِشَةُ». فَقُلْتُ: مِنَ الرِّجَالِ؟ فَقَالَ: «أَبُوهَا». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ». فَعَدَّ رِجَالًا. أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا» رقم (٣٦٦٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رقم (٢٣٨٤).

لَا تَخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ»^(١).

إِذَنْ: قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (فَمَا خِلُّ لَنَا)، أَرَادَ مَعْنَاهَا، وَجَعَلَ أَعْلَى الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ: (فَمَا خِلُّ لَنَا سِوَى رَبِّنَا)، وَلَمْ يُرِدْ صَرْبَ الْمَثَلِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يُبَدَّلَ الْكَلِمَةُ بِكَلِمَةٍ أُخْرَى لَا يَخْتَلُّ بِهَا الْوِزْنُ، فَلَوْ قَالَ: (فَمَا حِبُّ لَنَا) لَا اسْتِقَامَ الْوِزْنُ، لَكِنْ يَبْدُو - وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَنَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى ذَلِكَ - أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: لَا خِلَّ لَنَا إِلَّا رَبَّنَا، أَيْ: فَمَا خِلُّ لَنَا مِنَ النَّاسِ.

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (خِلُّ)، فَهِيَ نَكْرَةٌ وَابْتِدَاءٌ بِهَا؛ لِأَنَّهَا سُبِقَتْ بِحَرْفِ نَفْيٍ، وَهُوَ (مَا)، وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: إِذَا سُبِقَتِ النَّكْرَةُ بِحَرْفِ نَفْيٍ جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الْمَعْنَى الَّذِي سَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِهَا، وَنَحْنُ قُلْنَا: النَّكْرَةُ مَجْهُولَةٌ، لَا يُحْكَمُ عَلَيْهَا؟

قُلْنَا: الْعُمُومُ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ يُفِيدُ الْعُمُومَ، وَالنَّكْرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ مِنْ صَيَغِ الْعُمُومِ، فَالْعُمُومُ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ، فَلِهَذَا جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ.

قَوْلُهُ: «وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا»: ف(عِنْدَنَا) هِيَ الْخَبَرُ، وَ(رَجُلٌ) نَكْرَةٌ، لَكِنَّهَا وَصِفَتْ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ (مِنَ الْكِرَامِ)، فَلَمَّا وَصِفَتْ تَخَصَّصَتْ، فَاسْتَفَدْنَا مَعْنَى زَائِدًا عَلَى مَجْرَدِ الذَّاتِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ) خَرَجَ بِهِ الرَّجُلُ الَّذِي مِنَ اللَّثَامِ، أَوِ الرَّجُلُ الَّذِي لَيْسَ بِلَيْثِمٍ، وَلَا كَرِيمٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَوْ قُلْتُ: (رَجُلٌ كَرِيمٌ عِنْدَنَا)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ أَنْ تُوصَفَ حَتَّى تَكُونَ مَحْصُورَةً، أَمَا لَوْ قُلْتُ: (رَجُلٌ عِنْدَنَا)، فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُوصَفَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْخُوشَةِ وَالْمَرِّ فِي الْمَسْجِدِ، رَقْمُ (٤٦٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ، رَقْمُ (٢٣٨٢).

وقد ذكر بعض المحشّين: أَنَّ ابنَ مالِكٍ - رحمه الله - أنشد هذا البيتَ وكان عنده النَّوويُّ - رحمه الله - وهو من تلاميذ ابن مالِكٍ فقال: (وَرَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)، ويعني به: النَّوويُّ^(١)، واللهُ أعلمُ.

وذكر النَّوويُّ - رحمه الله - ابنَ مالِكٍ في بابِ صفةِ الصَّلَاةِ عند الكلامِ على حُكْمِ الكلامِ في الصَّلَاةِ، ووصفه بأنَّه شيخُه الذي انتهت إليه في عصره الإمامةُ في اللغةِ العربيَّةِ، فأثنى عليه كثيرًا، وهذه شهادةٌ من النَّوويِّ لابن مالِكٍ - رحمهما الله تعالى^(٢) -.

وسواءٌ صحَّ هذا، أم لم يصحَّ، فالمهمُّ أَنَّ هذا المثالَ وقعت فيه النِّكْرَةُ مُبتدأً؛ لأنَّها وُصِفَتْ، فتخصَّصَتْ بالوصفِ، فاستفدنا معنَى زائدًا على مُجرَّد الذاتِ.

(١) انظر حاشية الخضري (١/ ٢١١).

(٢) ويُلَمَّحُ تبجيل الإمام النَّووي لابن مالِكٍ أيضًا في شرح النَّووي على صحيح مسلم، فهو لا يذكره إلا قائلًا: «شيخنا أبو عبد الله بن مالِك»، كما في باب النهي عن البول في الماء الراكد (٣/ ١٨٧)، وكذلك في (١٨/ ٦٤)، وقد تقدم ترجمة النَّووي في المقدمة.

١٢٧- (وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) وَ(عَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ)، وَلْيُقَسَّ مَا لَمْ يُقَلْ

الشرح

قوله: «رَغْبَةٌ»: مبتدأ.

و«فِي الْخَيْرِ»: جازٌ ومجرورٌ متعلقٌ بـ(رَغْبَةٌ) في محلِّ نصبٍ مفعولٌ (رَغْبَةٌ)، و(خَيْرٌ): خبرُهُ، أي: وأن ترغبَ في الخيرِ خيرٌ لك.

ولو قلت: (رَغْبَةٌ خَيْرٌ)، لم يصحَّ الكلام؛ لأننا لا ندري أيَّ رَغْبَةٍ يُريد، فإذا قال: (رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ)، فقد خصَّصها بأنَّها رَغْبَةٌ مُعَيَّنَةٌ خَيْرٌ مِنْ رَغْبَةٍ فِي الشَّرِّ، أو رَغْبَةٌ فِيهَا لَا خَيْرَ فِيهِ، وَلَا شَرَّ.

كذلك لو عَمِلْتَ النِّكْرَةَ، مثل قولنا: (ضَارِبٌ رَجُلًا قَائِمٌ)، يصحُّ الابتداءُ بها؛ لأنَّها عَمِلَتْ، فإذا عَمِلَتْ فقد خصَّصها عَمَلُهَا، فيجوزُ أن يُبتدأَ بها.

إِذَنْ: إِذَا كَانَتِ النِّكْرَةُ عَامِلَةً صَحَّ أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً.

قوله: «عَمَلٌ»: في قوله: (وَعَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ) مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ (يَزِينُ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، فَ(عَمَلٌ) هُنَا نِكْرَةٌ، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَى النِّكْرَةِ لَا يَتَعَرَّفُ، وَ(عَمَلٌ) هُنَا مُضَافَةٌ إِلَى نِكْرَةٍ، فَبَقِيَتْ عَلَى نِكَارَتِهَا، لَكِنَّهَا خُصَّتْ بِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ عَمَلٍ هُوَ الْمُرَادُ، بَلِ الْمُرَادُ عَمَلُ الْبِرِّ، فَبِهَذَا أَفَادَتْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَتْ الْإِضَافَةُ فِيهَا عَمَلُ الْمُضَافِ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ؟!

قلنا: بلى، فهل هذا يقتضي من ابن مالك أن يكون المثالُ مُكْرَّرًا مع ما

قبله؛ لأنَّ الذي قبله: (رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ)، وهذا عَمَلٌ، و(عَمَلٌ بِرِّ يَزِينُ)، هذا عَمَلٌ
أَيْضًا؟ فَيُقَالُ: أَوَّلًا: إِنَّ الْعُلَمَاءَ مُخْتَلِفُونَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ: هَلِ الَّذِي عَمَلَ فِيهِ
الْمُضَافُ، أَوِ الَّذِي عَمَلَ فِيهِ الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ بِالْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَكُونُ عَلَى
تَقْدِيرِ (اللام)، وعلى تَقْدِيرِ (فِي)، وعلى تَقْدِيرِ (مِنْ)، فَإِنْ أُضِيفَ الشَّيْءُ إِلَى نَوْعِهِ
فَالْتَقَدِيرُ: (مِنْ)، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى ظَرْفِهِ فَالْتَقَدِيرُ (فِي)، وما عدا ذلك فالتَّقْدِيرُ:
(اللام).

فمثلًا إذا قلت: (خَاتَمُ فِضَّةٍ)، فالتَّقْدِيرُ: (مِنْ)؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ أُضِيفَ إِلَى
نَوْعِهِ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ مَكْرٌ أَتَيْلٌ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، التَّقْدِيرُ: (فِي)؛ لِأَنَّهُ
أُضِيفَ إِلَى زَمْنِهِ، وما عدا ذلك فاللَّام.

فمن العلماء مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ هُوَ الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ^(١).
وَإِذَا قُلْنَا بِالْقَوْلِ الْآخَرِ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ هُوَ الْمُضَافُ، فَإِنَّ عَمَلَ
الْمُضَافِ لَيْسَ كَعَمَلِ الْمَقْطُوعِ عَنِ الْإِضَافَةِ فِي قَوْلِهِ: (رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ)؛ لِأَنَّ
(رَغْبَةً) عَمَلَتْ فِي قَوْلِهِ: (فِي الْخَيْرِ) عَمَلَ الْعَامِلِ النَّاصِبِ.

وقوله: «وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلٌ بِرِّ يَزِينُ»: صَدَقَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
فَالرَّغْبَةُ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلُ الْبَرِّ يَزِينُ الْمَرْءَ.

قوله: «وَلْيُقَسَّ مَا لَمْ يُقَلَّ»: اللام فِي: (وَلْيُقَسَّ) هنا للأمر، فهذا كقوله:
(وَقَسَّ وَكَاسَتْفَهُامَ). و(يُقَلَّ) هنا مَبْنِيَّةٌ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله أي: مَا لَمْ يُمَثَّلْ بِهِ، يَعْنِي
كَأَنَّهُ قَالَ: وَقَسَّ مَا لَمْ أَقُلْ مِنْ مُسَوِّغَاتِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ عَلَى مَا قُلْتُ.

(١) هذا هو قول الزَّجَّاج، انظر شرح الأشموني (٢/ ٢٣٧)، وشذور الذهب (٢/ ٥٤٤).

من ذلك مثلاً قوله تعالى: ﴿وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٨١]،
ف﴿سَلَامٌ﴾: مُبْتَدَأٌ، وهو نكرةٌ، و﴿عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾: خبرُهُ، وجاز مجيء
﴿سَلَامٌ﴾ مُبْتَدَأً مع أَنَّهُ نكرةٌ، لَأَنَّهُ مُفِيدٌ لكون كلمة ﴿سَلَامٌ﴾ أفادت الدُّعاءَ،
وهكذا.

وبعض النحويين^(١) أوصل المُسوَّغاتِ إلى أكثر من ثلاثين مسوِّغاً، لكن
كُلُّها تنطبق تحت قوله: (مَا لَمْ تُفَدْ)، وابن هشام - رحمه الله - قال: (إِنْ عَمَّ أَوْ
خَصَّ)^(٢)، فجعلَ مَنَاطَ الحُكْمِ العُموْمَ والخُصوصَ، لكنَّ كلامَ ابن هشام
- رحمه الله - لا يخرجُ عن كلامِ ابنِ مالِكٍ - رحمه الله -؛ لَأَنَّهُ لا يمكنُ الفائدةُ إِلَّا
بالعمومِ، أو الخُصوصِ.

إِذَنْ: العِلَّةُ الجامعةُ التي يمكنُ أن نُلْحِقَ بها الفرعَ بالأصل هي الإفادة؛
لَأَنَّهُ قال: (مَا لَمْ تُفَدْ)، فإذا أعطانا عِلَّةً - وهي الفائدة - فنقول: كُلُّ ما حَصَلَتْ
به الفائدةُ فَإِنَّهُ يصحُّ أن يَقَعَ مُبْتَدَأً، وفي هذا إثباتُ القياسِ في علم النحو، وهو
دليلٌ من الأدلة النحويَّة، لا الأدلة الشرعيَّة.

(١) هو بهاء الدين بن النَّحَّاس. انظر حاشية الخضري (١/ ٢١٨).

(٢) انظر شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (ص: ١٢٥).

١٢٨- وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا ضَرَرَ

الشرح

هذا البيت اقتبس منه الطالب ما يتعلق بدراسته، فقال حين تخلف أستاذه عن الحضور:

وَالْأَصْلُ فِي التَّدْرِيسِ أَنْ يُؤَبَّدَا وَجَوَّزُوا قَطْعًا إِذَا شُغِلَ بَدَا

ويمكن أن تُقتبس منه أشياء أخرى؛ لأنَّ النَّظْمَ على هذا النَّمَطِ سَهْلٌ.

ومعنى قوله: (وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا) أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَخْبَارِ التَّأْخِيرُ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ، وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْحُكْمِ لِيَكُونَ مُحَلًّا لَهُ، فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، فَقَدْ حَكَمْتَ عَلَى (زَيْدٍ) بِالْقِيَامِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمُبْتَدَأُ -الذي هو المحكوم عليه- على الخبر -الذي هو المحكوم به- ليكون محلاً له، إذ كيف تحكم على شيء لم يوجد؟! ولأنَّك لو قلت: (قَائِمٌ زَيْدٌ) -بتقديم الحكم على المحكوم عليه- فهذا خلاف الأصل؛ لأنَّني أتصورُ الشَّيْءَ أَوَّلًا، ثُمَّ أَحْكُمُ عَلَيْهِ ثَانِيًا.

إِذَنْ: الْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ، فَالْأَصْلُ فِي الْمُبْتَدَأَاتِ أَنْ تُقَدَّمَ.

قوله: «إِذَا» فِي «وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا ضَرَرَ»: بِمَعْنَى (حين)، وَالْمَعْنَى: جَوَّزُوا تَقْدِيمَ الْخَبَرِ بِشَرَطِ أَلَّا يَكُونَ هُنَاكَ ضَرَرٌ، وَالْمَرَادُ بِالضَّرَرِ مُخَالَفَةُ الْقَوَاعِدِ، أَوِ اللَّبْسِ.

والضَّمِيرُ في (جَوَزُوا) يَعُودُ عَلَى الْعَرَبِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى النَّحْوِيِّينَ، فَمَنْ نَظَرَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ جَائِزٌ، وَهَذَا مَمْنُوعٌ، قَالَ: هَذَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّحْوِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ يَنْطِقُ فَقَطْ، وَلَا يَقُولُ: هَذَا جَائِزٌ، وَهَذَا مَمْنُوعٌ.

وَمَنْ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَوَازِ التَّسْوِيعُ أَيُّ: أَنْ يَسُوعَ أَنْ يَتَقَدَّمَ هَذَا، أَوْ يَتَأَخَّرَ هَذَا، قَالَ: الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْعَرَبِ، وَأَيًّا مَا كَانَ الْأَمْرُ فَالْمَسْأَلَةُ بَسِيطَةٌ.

وَالْمَهْمُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ ضَرَرًا مِنْ مُخَالَفَةِ قَوَاعِدِ، أَوْ إِيقَاعٍ فِي لَبْسٍ وَإِشْكَالٍ.

إِذَنْ: الْقَاعِدَةُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ التَّأْخِيرُ، وَالتَّعْلِيلُ أَنَّ الْخَبَرَ حُكْمٌ، وَالْمَبْتَدَأُ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ، وَالْأَصْلُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ لِيَكُونَ الْحُكْمُ مُحَلًّا لَهُ.

١٢٩- فَاَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ عُرْفًا، وَنُكْرًا، عَادِمِي بَيَانِ

الشَّرْحُ

قوله: «فَاَمْنَعُهُ»: الضَّمِيرُ (الهاء) يَعُودُ عَلَى التَّقديم، أي: فامنع تقديم الخبر.

قوله: «حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ»: أي: إذا استوى الجزآن، والمراد بالجزأين: المبتدأ والخبر.

قوله: «عُرْفًا وَنُكْرًا»: يعني: صارا معرفتين، أو صارا نكرتين.

المعنى: إذا استويا - المبتدأ والخبر - في النكرة، أو استويا في المعرفة، ولم يتبين - من قرينة حالٍ أو نحو ذلك - أيهما المبتدأ، فهنا يتعين أن يكون الخبر متأخرًا، والمبتدأ متقدمًا، لأجل أن نحكم بأن الثاني حكمٌ على الأول بمقتضى الترتيب، وهذا هو الموضع الأول.

مثال استوائيهما عُرْفًا: أن تقول: (زَيْدٌ أَخوكَ)، ف(زَيْدٌ) معرفة، و(أَخوكَ) معرفة أيضًا؛ لأنَّ المضافَ إلى ضميرِ كَالْعَلَمِ في المعرفة، وهنا تُخْبِرُ بأنَّ زَيْدًا هو أخوه، فلو قَدَّمْتَ وَقُلْتَ: (أَخوكَ زَيْدٌ)، التبس المعنى، فلا يجوزُ أن تُقَدِّمَ الخبرَ هنا؛ لأنَّكَ إذا قَدَّمْتَهُ التبس، هل أنت تريدُ أن تُخْبِرَ عَن زَيْدٍ بَأَنَّهُ أَخوه، أو عن أخيه بَأَنَّهُ زَيْدٌ؟ فبينهما فرقٌ.

فإذا قُلْتَ: (أَخوكَ زَيْدٌ)، أي: لا غيره، فليس لك أخٌ إِلَّا زَيْدًا، فأنا أريدُ أن أُعَيِّنَ مَنْ هُوَ أَخوكَ.

وإذا قلت: (زَيْدٌ أَخُوكَ)، فيحتمل أن يكون هناك أَخٌ ثَانٍ وثالثٌ ورابعٌ.
 فيلتبس المعنى، فحينما أقول: (زَيْدٌ أَخُوكَ)، أريدُ أن أُبينَ نِسْبَةَ زَيْدٍ إلى
 المُخاطَب، فحينئذٍ لا بُدَّ أن يبقى كُلُّ جُزءٍ في محلِّه.

مثال آخر: (زَيْدٌ أَخُو عَمْرٍو)، فهنا الخبرُ والمبتدأ كلاهما معرفةٌ، فإذا قلتُ
 لك: (مَنْ زَيْدٌ؟) تقول: (أَخُو عَمْرٍو)، إِذَنْ (زَيْدٌ) معلومٌ لك، لكن نِسْبَتُهُ
 مجهولةٌ، ولذا أُخبرُك وأقول: (أَخُو عَمْرٍو)، أمّا لو قلت: (أَخُو عَمْرٍو زَيْدٌ)،
 فالمجهولُ هنا الاسمُ، فأنا أعلمُ أن هؤلاء الجماعةَ فيهم (أَخُو عَمْرٍو)، لكنني لا
 أدري: هل هو زَيْدٌ، أو عبدُ الله، أو عليٌّ، أو محمدٌ، أو خالدٌ؟ فالنِسْبَةُ ليست
 بمجهولةٌ عندك، ولهذا نقول: إذا كنتَ تُريدُ أن تُخبرَ عن زَيْدٍ بأنّه أخو عَمْرٍو،
 فيجبُ أن تقول: (زَيْدٌ أَخُو عَمْرٍو)، وإن كنتَ تُريدُ أن تُعيّنَ مَنْ أخو عَمْرٍو،
 فيجبُ أن تقول: (أَخُو عَمْرٍو زَيْدٌ)، إِذَنْ لا بُدَّ أن يبقى كُلُّ جُزءٍ في محلِّه.

أمّا لو قلت: (ابنُ القِيَمِ ابنُ تيمية) فكلاهما معرفةٌ، وهذا ترتيبٌ صحيحٌ،
 ولكن هل يجوزُ أن نقولَ هنا: إنَّ ابنَ القِيَمِ خبرٌ مقدّمٌ، وابنُ تيميةٌ مبتدأٌ مؤخّرٌ؟
 هل يمكنُ هذا؟

الجواب: لا، لا يمكنُ هذا؛ لأننا نعلمُ أننا لا نريدُ أن نُلحقَ ابنَ تيميةَ بابنِ
 القِيَمِ، وإنما نريدُ العكسَ، فالترتيبُ الأوَّلُ لمثل هذا التركيبِ أن تقول: (ابنُ
 القِيَمِ ابنُ تيمية)، وهذا ترتيبٌ صحيحٌ، ولو قلت: (ابنُ تيمية ابنُ القِيَمِ) يصحُّ
 أيضًا؛ لأننا نعلمُ أن ابنَ تيميةَ خبرٌ مقدّمٌ، وابنُ القِيَمِ مبتدأٌ مؤخّرٌ؛ لأننا إنَّما نريدُ
 أن نُشَبِّهَ ابنَ القِيَمِ بابنِ تيميةَ -رحمهما الله- ولا نريدُ العكسَ؛ لأنَّ المُشَبَّهَ هو

المبتدأ، والمُسَبَّه به هو الخبرُ دائماً، تقولُ مثلاً: (فُلَانٌ كَالْبَدْرِ)، وتقولُ: (كَالْبَدْرِ فُلَانٌ)، ف(فُلَانٌ): مُبْتَدَأٌ فِي المَثَالَيْنِ.

ومثُلُ ذلك ما يَضْرِبُ به النَّحْوِيُّونَ المَثْلَ: (أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ)، وهذا التَّرْتِيبُ طَبِيعِيٌّ، ولو قلتُ: (أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو يُوسُفَ) لَصَحَّ، وهنا جاز تَقْدِيمُ الخبرِ؛ لأنَّ المعنى مَفْهُومٌ، وهو إلْحَاقُ أَبِي يُوسُفَ بِأَبِي حَنِيفَةَ، ولا عكس. ومن ذلك أَيْضاً قولُ الشَّاعِرِ:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَائِنَا بُنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ^(١)

فإنَّه قَدَّمَ الخبرَ (بَنُونَا) على المبتدأ (بَنُو أَبْنَائِنَا) مع أنَّهما متساويان في المعرفة؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ الشَّاعِرَ يُريدُ أن يُشَبَّهَ بَنِي أَبْنَائِهِ بِأَبْنَائِهِ، لا أن يُشَبَّهَ أَبْنَاءَهُ بِبَنِي أَبْنَائِهِ، وحينئذٍ لا نقولُ: إِنَّ الشَّاعِرَ ارتكب شُدُودًا، بل ارتكب شيئاً جائزاً؛ لأنَّه معلومُ البيان.

إِذَنْ: إذا استوى المبتدأ والخبرُ في المعرفة وَجَبَ أن يبقى المبتدأُ في مَكَانِهِ، ولا يجوزُ تَقْدِيمُهُ إِلَّا إذا كان هناك دليلاً يُبَيِّنُ الخبرَ.

وأما النِّكْرَةُ، فمَثَلُوا لها بقولهم: (أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ)، ف(أَفْضَلُ): نِكْرَةٌ فِي المَوْضِعَيْنِ، وكما هو معلومٌ أنَّه لا يجوزُ الابتداءُ بالنِّكْرَةِ، فإذا أفادت، وصار المبتدأ نِكْرَةً، والخبرُ نِكْرَةً، وتساوياً، وليس عندنا بيانٌ، فإنَّه

(١) هذا بيت مشهور، والأكثرُونَ على أنه لا يُعرف قائله، مع كثرة استشهاده العلماء به في كتب النحو والبلاغة والفرائض، وذكر البعض أنه للفرزدق همام بن غالب، وقد استشهد به الرضي في شرح الكافية (٨٧/١)، والأشموني في شرح الألفية رقم (١٥٣)، وابن هشام في أوضح المسالك رقم (٧١)، وفي مغني اللبيب رقم (٧٠٢).

يَجِبُ التَّرْتِيبُ، فَإِذَا كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَقُولَ: كُلُّ مَنْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ، فَالتَّرْتِيبُ: (أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ)، وَعَلَى ذَلِكَ فَ(عَمْرٍو) أَفْضَلُ مِنْ (بَكْرٍ)، أَمَّا لَوْ قَدَّمْتَ لِالْتِبَسِ الْمَعْنَى، وَكَانَ كُلُّ مَنْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ بَكْرٍ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَحِينَئِذٍ يَلْتَبَسُ، فَنَقُولُ: إِذَنْ يَجِبُ أَنْ يَبْقَى كُلُّ وَاحِدٍ فِي مَكَانِهِ؛ لِأَنَّهَا اسْتَوِيَا مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ.

فَإِنْ كَانَ ثَمَّةَ بَيَانٍ، فَلَا بَأْسَ، فَمَثَلًا لَوْ عَرَفْنَا أَنَّ بَكْرًا أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، فَيَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: (أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، وَتَكُونُ (أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ) خَبْرًا مُقَدِّمًا، وَ(أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو) مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا.

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا: (أَكْبَرُ مِنْ عَمْرٍو أَكْبَرُ مِنْ زَيْدٍ)، فَاسْمُ التَّفْضِيلِ الْأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي خَبْرٌ؛ لِأَنَّهَا اسْتَوِيَا مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّهُ يَمْتَنَعُ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ إِذَا اسْتَوَى الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ، مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً بَدُونَ بَيَانٍ، وَيَتَعَيَّنُ التَّرْتِيبُ عَلَى الْأَصْلِ، أَوْ نَقُولُ: إِذَا كَانَ كُلُّ مَنْ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ مَعْرِفَةً، أَوْ كُلُّ مَنْهَا نَكْرَةً بَدُونَ أَنْ يُعْرَفَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَحْكُومِ بِهِ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ التَّرْتِيبُ، أَيْ: تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ، وَتَأْخِيرُ الْخَبْرِ.

١٣٠- كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا

الشرح

قوله: «كَذَا»: أي: كَذَا يمتنع تقديم الخبر.

قوله: «مَا»: زائدة لوقوعها بعد (إِذَا)، قال الرَّاجِزُ:

يَا طَالِبًا خُذْ فَإِذْهُ بَعْدَ (إِذَا) (مَا) زَائِدُهُ^(١)

قوله: «الْفِعْلُ»: يجوزُ في إعرابه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أَنَّهُ اسْمٌ (كَانَ) المحذوفة المفسرة بـ(كَانَ) الموجودة، وهذا هو رأي البصريين المتشددين.

الوجه الثاني: أَنَّهُ اسْمٌ (كَانَ) مُقَدَّمٌ، وهذا هو قول الكوفيين؛ لأنَّهم يُجَوِّزون تقديم الفاعل.

الوجه الثالث: أَنَّهُ مبتدأ، وهو قول الكوفيين؛ لأنَّهم يُجَوِّزون أن تدخل «إِذَا» على الجملة الاسميَّة.

وقول الكوفيين أسهل، والأسهل في النحو هو الأصحُّ.

ومعنى قوله: «كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ»: أي يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها لم يتصل به ضمير، ولم يرفع اسماً ظاهراً. وهذا هو الموضع الثاني.

(١) انظر فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (ص: ١٧٢).

مثال ذلك: (زَيْدٌ قَامَ)، فـ(زَيْدٌ) هنا مُبْتَدَأٌ، و(قَامَ): فعلٌ ماضٍ، وفاعله ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فيه جَوَازًا تقديره: (هو)، والجملة خبرُ المبتدأ، وهذا هو الترتيب، ولا يجوزُ أنْ أُقَدِّمَ (قَامَ) على أنْ زَيْدًا مبتدأً مُؤَخَّرًا، و(قَامَ) خبرٌ مُقَدَّمٌ، ولو قَدِّمْتُ لالتبس المبتدأُ بالفاعل، ولذا يمتنعُ ذلك، لكن لو قَدِّمْتُ (قَامَ) على أنَّها فعلٌ و(زَيْدٌ) فاعلٌ لجاز، لكنه ليس من هذا الباب.

فإذا قال قائلٌ: ما الفرقُ بين أنْ أُقَدِّمَ (قَامَ) على أنَّها خبرُ المبتدأ، وبين أنْ أُقَدِّمَ (قَامَ) على أنَّها فعلٌ، وفاعلُها (زَيْدٌ)؟

قلنا: الفرقُ ظاهرٌ؛ لأنَّك إذا قَدِّمْتَ (قَامَ) على أنَّها خبرٌ مُقَدَّمٌ، فإنَّها تتحمَّلُ ضَمِيرًا؛ لأنَّ زَيْدًا مبتدأً مُؤَخَّرًا، و(قَامَ): فعلٌ ماضٍ، وفاعله مُسْتَرْتَفٌ جَوَازًا تقديره: (هو)، والجملة خبرُ المبتدأ، فيكون إسنادُ القيامِ إلى زَيْدٍ كأنَّه صارَ مرَّتَيْنِ، أسندنا القيامَ إليه باعتباره مُبْتَدَأً و(قَامَ) خبرًا، وأسندنا إليه القيامَ باعتباره فاعلاً، لكن إذا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ) باعتبار أنْ (قَامَ) فعلٌ ماضٍ، و(زَيْدٌ) فاعلٌ، فقد أُسْنَدَتِ القيامُ إليه مرَّةً واحدةً، وفاتت عَنَّا الجملةُ الاسميَّةُ.

وَفَرَّقُ بين أنْ تُسْنِدَ القيامَ إليه مرَّتَيْنِ، وأنْ تُسْنِدَ إليه مرَّةً واحدةً. ثُمَّ إِنَّكَ إذا قُلْتَ: (زَيْدٌ قَامَ)، صارت الجملةُ اسميَّةً تدلُّ على الثبوتِ والاستمرارِ، بخلاف قولك: (قَامَ زَيْدٌ)، فالجملةُ ليست اسميَّةً.

ومن هنا نعرفُ أنْ قولَ ابنِ مالك -رحمه الله-: (كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا) فيه تَسَامُحٌ، وَيُعْتَرَضُ عليه بَأَنَّ الْفِعْلَ نَفْسَهُ لَا يَكُونُ خَبْرًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْخَبْرُ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً مَكُونَةً مِنْ (فِعْلٍ وَفَاعِلٍ)، أَوْ (فِعْلٍ

ونائب فاعل)، أو يكون جملة اسمية، فحينما تقول: (زَيْدٌ قَامَ)، فهل تقول: (زَيْدٌ): مُبتدأ، و(قَامَ): خبرُ المبتدأ؟ الجواب: لا، بل تقول: (قَامَ): فعلٌ ماضٍ، وفاعله ضميرٌ مُستترٌ فيه جوازاً تقديره: (هو)، والجملة خبرُ المبتدأ، إذن الفعل يكون خبراً صُورةً، وإن كانت حقيقة الأمر أن الخبر هو الفعل والفاعل.

وعندي -والله أعلم- أن السَّرَّ في قولِ ابنِ مالك -رحمه الله-: (إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا) أنه قال ذلك لُنُكْتَةٍ، وهي لئلا يكون الخبرُ جملةً فيها المُسندُ، والمُسندُ إليه ظاهرٌ؛ لأنَّه إذا كان كذلك جاز التَّقديمُ، أو بعبارة أخرى: إذا كان الفعلُ مُجَرَّدًا ليس معه فاعلٌ، فليس في الفعلِ ضميرٌ، ولا اسمٌ ظاهرٌ، فمثلاً حينما تقول: (زَيْدٌ قَامَ)، ليس عندك ظاهرٌ في الخبرِ غيرِ الفعلِ، بخلاف قولك: (الرَّجُلَانِ قَامَا)، فعندك شيءٌ ظاهرٌ غيرُ الفعلِ، وهو الألف، وبخلاف قولك: (الرَّجُلُ قَامَ أَبَوَهُ)، فعندك شيءٌ ظاهرٌ غيرُ الفعلِ، وهو (أَبَوَهُ).

أمَّا إذا كان الفعلُ رافعاً لضميرٍ جاز التَّقديمُ، مثل: (الرَّجُلَانِ قَامَا)، فـ(الرَّجُلَانِ): مُبتدأ، و(قَامَا): فعلٌ وفاعلٌ، والجملة خبرُ المبتدأ، ويجوزُ في هذه الحال أن أقدمَ (قَامَا) فأقول: (قَامَا الرَّجُلَانِ)؛ لأنَّه لن يلتبسَ المبتدأُ بالفاعلِ، فأقول: (قَامَا): فعلٌ وفاعلٌ، والجملة خبرٌ مقدَّمٌ، و(الرَّجُلَانِ): مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، هذا إذا لم يكن على (لغة البراغيث) ^(١)، أمَّا إذا كان على (لغة البراغيث) فإنَّه لا يجوزُ التَّقديمُ؛ لأنَّهم يُعربون (الرَّجُلَانِ) فاعلاً، والألف في (قَامَا) علامة التَّشنية، وحينئذٍ يكون كقولنا: (قَامَ زَيْدٌ)، فلا يجوزُ التَّقديمُ، لكن هذا هو المشهور من

(١) يقصد الشارح لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة بني الحارث بن كعب وأزد شنوءة، ونُسبت لطِيء. ينظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٨١)، والمغني (ص: ٤٧٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٧).

لغة العرب، اللغة غير البرغوثية، وحينئذ لا يهّم.

ومثل ذلك أيضًا إذا قلت: (المسلمون انتصروا)، الخبر هنا فعل متّصل بالفاعل، وليس فعلًا مجرّدًا، فيجوزُ هنا أن أقدمَ (انتصروا)، فأقول: (انتصروا المسلمون)، فجملةُ (انتصروا): فعلٌ وفاعلٌ خبرٌ مقدّم، و(المسلمون): مُبتدأٌ مؤخّرٌ، وهذا الإعرابُ على اللغة المشهورة للعرب، أمّا على لغة (البراغيث) فيقولون: (انتصروا) (انتصر): فعلٌ ماضٍ، والواوُ علامةُ الجمعِ، و(المسلمون): فاعلٌ مرفوعٌ بـ(انتصروا).

وكذلك أيضًا لو رَفَعَ الفعلُ اسمًا ظاهرًا، فإنّه يجوزُ التّقديمُ مثل: (زَيْدٌ قام أبوه)، فهنا صورةُ الخبرِ مُكوّنةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ظاهرٍ، ومُضافٍ إليه، فلو قدّمه وقال: (قام أبوه زَيْدٌ) لصَحَّ؛ لأنَّ المبتدأَ هنا لا يلبسُ بالفاعلِ.

قوله: «مُنْحَصَرًا»: يجوزُ فيه أن يكون: (مُنْحَصَرًا) أي: موضع انحصار، فإذا قُصِدَ الحَصْرُ أي: إذا أراد المتكلّمُ الحصرَ، فإنّه يجبُ التّرتيبُ، مثاله: (إنّما زَيْدٌ قائمٌ)، أو (إنّما زَيْدٌ القائمُ)، فـ(زَيْدٌ): مُبتدأٌ، و(قائمٌ): خبرٌ، والذي حُصِرَ الآن (زَيْدٌ)، حُصِرَ في القيام، كَأَنِّي قلتُ: (مَا زَيْدٌ إِلَّا قائمٌ)، فهنا لا يجوزُ أن أقدمَ الخبرَ (قائمٌ)، وأقول: (إنّما قائمٌ زَيْدٌ)، أو (إنّما القائمُ زَيْدٌ)؛ لأنَّ المعنى يَخْتَلِفُ، والفرقُ أنّك إذا قلتُ: (إنّما زَيْدٌ قائمٌ)، فهذا يقتضي انحصارَ (زيدٍ) في حال القيام، ولم تحصرَ القيامَ فيه، ولا يمنعُ مُشاركةَ غيره معه، فيمكن أن تقولَ: وعمرُو وخالدٌ وبكرٌ... إلخ، لكن يمنعُ أن يكونَ رَاكعًا، أو ساجدًا، قاعدًا، أو مضطجعًا، لأنّي حَصَرْتُهُ بأنّه قائمٌ، وإذا قلتُ: (إنّما قائمٌ زَيْدٌ)، أو (إنّما القائمُ زَيْدٌ)، فمعناه لا قائمَ غيره، وبينهما فرقٌ كما سبق.

ومثل ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، فلفظُ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾ هو المحصورُ هنا، و﴿إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ هو المحصورُ فيه، فالمبتدأُ هنا محصورٌ في الخبر، يعني: لا يُمكنُ أن يتعدَّدَ، فاللهُ ليس إلهَيْنِ، بل هو إلهٌ واحدٌ، ولذا يجبُ التَّرتيبُ.

ومثل ذلك أيضًا إذا قلت: (إنما زيدٌ في البيتِ)، هل يجوزُ أن تقولَ: (إنما في البيتِ زيدٌ)؟ الجواب: لا، لا يجوزُ؛ لأنَّ قولك: (إنما زيدٌ في البيتِ)، أي: ليس في السُّوقِ، ولا في المَسجدِ... إلخ، ويجوزُ أن يكونَ البيتُ ممتلئًا بالنَّاسِ، أمَّا قولك: (إنما في البيتِ زيدٌ)، فمعناه أنَّه ليس في البيتِ غيرُ زيدٍ.

وَجِهٌ ذلك أنَّ المحصورَ يلي (إنما) دائمًا، والذي وراءه هو المحصورُ فيه، أمَّا لو كان الحَصْرُ بـ(إِلَّا) فيُمكنُ أن تُقدِّمَ؛ لأنَّ المحصورَ فيه هو الذي يلي (إِلَّا) دائمًا، سواء تُقدِّمَتْ، أو تأخَّرَتْ، فإذا قلت: (ما زيدٌ إلَّا في البيتِ) مثل قولك: (ما إلَّا في البيتِ زيدٌ) لا فرق، ومعلومٌ أنَّ هناك فرقًا بين المحصورِ والمحصورِ فيه، وأنت إذا قدَّمتَ المحصورَ فيه على المحصورِ انقلبَ الحُكْمُ، وصار المحصورُ فيه محصورًا، وصار المحصورُ محصورًا فيه، ولهذا قال: (أو قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصَرًا).

إِذَنْ: إذا كان الخبرُ محصورًا بـ(إنَّما)، أو بـ(إِلَّا)، فإنَّه يَمْتَنِعُ تقديمُه على المبتدأ، حتَّى لا يَخْتَلِفَ المعنى، وهذا هو الموضعُ الثَّالثُ.

١٣١- أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً أَوْ لَا زِمَ الصَّدْرِ، كَذَلِكَ (مَنْ لِي مُنْجِدًا)

الشرح

قوله: «أَوْ كَانَ»: أي: الخبر.

«مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً»: أي: لمبتدأ فيه لَامُ الابتداء، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ الْخَبَرُ، وَالْمَعْنَى إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُسْنَدًا لِمَبْتَدَأٍ فِيهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، وَهَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الرَّابِعُ.

مثاله: (لَزَيْدٌ قَائِمٌ)، فاللَامُ هذه لَامُ الابتداء، فلا يجوزُ أَنْ أَقُولَ: (قَائِمٌ لَزَيْدٌ)؛ لِأَنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ، فاللَامُ لَامُ الابتداء، وَأَنَا الْآنَ جَعَلْتُهَا مُتَأَخِّرَةً، وَهَذَا لَا يَجُوزُ صِنَاعَةً؛ لِأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ فِي صَدْرِ الْجُمْلَةِ.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشاعرة:

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ^(١)

فهنا لا يجوزُ أَنْ تَقُولَ: (أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ لَبَيْتٌ)، لماذا؟ الجواب: لِأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ لَهَا الصَّدَارَةُ، لَكِنَّهَا أَحْيَانًا تُزَحَلُّ إِذَا جَاءَتْ (إِنَّ) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣].

لكن لماذا زُحِلَتْ؟

(١) البيت لميسون بنت بحدل الكلاية، كما في ارتشاف الضرب (٢/٤٢٢)، وبلاغات النساء (ص: ١٦١)، والحماسة البصرية (٢/٧٢)، وخزانة الأدب (٨/٥٠٣).

الجواب: لأنّه لا يَجْتَمِعُ عندنا حرفان مؤكّدان متواليان وهما: (إنّ)، و(اللام)، و(إنّ) أقوى منها، ولذلك طَرَدْتَهَا عن مكانها، وجلست هي في مكانها، ورُبَّمَا تُرْخَلَقُ شُذُوذًا كقولِ الشّاعر:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ^(١)

وقد ورد في كلام العرب تأخيرُ المبتدأ مع أنّه مقرونٌ بلامِ الابتداءِ كقولِ الشّاعر:

خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْلِي الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ^(٢)

قوله: «أَوْ لَا زِمَ الصَّدْرِ، كَ: «مَنْ لِي مُنْجِدًا»: أي: إذا كان الخبرُ مُسْنَدًا كذلك لمبتدأ لازم الصدر - أي: له الصّدارة - فإنّه لا يجوزُ تقديمه، مثاله: (مَنْ لِي مُنْجِدًا).

ف«مَنْ»: مُبْتَدَأٌ.

و«لي»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرُ المبتدأ.

و«مُنْجِدًا»: حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي الْخَبَرِ، أي: مَنْ كَائِنٌ لِي مُنْجِدًا، والمعنى إذا كان المبتدأ له الصّدارة، فإنّه لا يجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَيْهِ،

(١) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه (ص: ١٧٠)، وشرح المفصل (٣/ ١٣٠)، وله أو لعنتر بن عروس في خزنة الأدب (٣٢٣/ ١٠)، والدرر اللوامع (١/ ٢٩٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٤)، والمقاصد النحويّة (١/ ٥٣٥).

(٢) البيت من الشواهد غير معروفة القائل، وهو في سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٦)، وتوضيح المقاصد (١/ ٤٣٨)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٣٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢١٠)، وشرح التصريح (١/ ٢١٧)، وحاشية الصبان (١/ ٣١٠).

وهذا هو الموضع الخامس.

وقوله: «لَا زِمَ الصَّدْرُ»: مثل: الاستفهام، فالاستفهام له الصدارة، فإذا كان المبتدأ له الصدارة، فإنه لا يجوز تقديم الخبر عليه، مثال ذلك: (مَنْ زَيْدٌ؟)، فلا يجوز أن أقول: (زيد مَنْ؟)؛ لأنَّ المبتدأ له الصدارة، ومثل ذلك أيضًا قولك: (أَيْنَ الرَّجُلُ؟)، فلا يصحُّ أن تقول: (الرَّجُلُ أَيْنَ؟)؛ لأنَّ الاستفهام له الصدارة.

ومثله قولك: (مَا هَذَا؟)، فلا يصحُّ أن تُقدِّمه فتقول: (هَذَا مَا؟).

ومثله قولك: (مَنْ فِي الْبَيْتِ؟)، لا يصحُّ أن تقول: (فِي الْبَيْتِ مَنْ؟)؛ لأنَّ (مَنْ) اسم استفهام، والاستفهام يجب أن يكون في الصدر، وإذا كان له الصدارة، فإنه لا يمكن أن يتقدَّم الخبر، فيكون في محله، لئلا يفوت المحلُّ الأصلي، وهو الصدارة.

ومثله أيضًا ممَّا له الصدارة: اسم الشرط، وكم الخبرية، و(ما) التَّعْجِيبِيَّة، وغيرها، فكلُّ منهم له الصدارة، مثال: اسم الشرط قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، فلا يصحُّ أن تقول: (يَعْمَلُ سُوءًا مَنْ)، إذن متى أُسِنِدَ الخبر لما له الصدارة، فإنه لا يجوز تقديمه عليه، لئلا يفوت الصدارة للمبتدأ.

فأصبحت المواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر على المبتدأ خمسة:

أولاً: إذا استوى المبتدأ والخبر في المعرفة والنكرة بدون بيان.

ثانياً: إذا كان الخبر جملة فعلية لم يذكر فاعلها.

ثالثًا: إذا كان الخبرُ محصورًا بـ (إنَّها)، أو بـ (إلَّا).
رابعًا: إذا كان الخبرُ مُسنَدًا لمبتدأ فيه لامُ الابتداء.
خامسًا: إذا كان مُسنَدًا لما له الصِّدَارَةُ.

ثُمَّ انتقل المؤلف - رحمه الله - إلى ما يجب فيه تقديم الخبر، بعد ما ذكر ما يمتنع فيه تقديم الخبر، أي: عكس المسألة الأولى، فقال:

١٣٢- وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، وَ(لِي وَطَرٌ) مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

الشرح

هذا البيت خلاصته: إذا كان المبتدأ نكرة لا مسوغ له إلا التأخير امتنع تقديمه، ووجب تأخيرها؛ لأننا لو قدّمناه في هذه الحال خالفنا القاعدة، ولا يجوز مخالفة القاعدة؛ لأن أصل النكرة لا يجوز الابتداء بها، فإذا كان يجوز الابتداء بهذه النكرة لتأخيرها، ثُمَّ قدّمناها ارتكبنا الممنوع.

مثال ذلك قولك: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، ف(دِرْهَمٌ) نكرة، لا مسوغ له إلا التأخير، فلذلك امتنع أن يُقدّم، فلا يصح أن تقول: (دِرْهَمٌ عِنْدِي).

والأمثلة التي ذكرها المؤلف فيما سبق كقوله: (عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ) مثل هذا، ف(نَمْرَةٌ): مُبتدأ لا مسوغ له إلا التأخير، فيمتنع أن تُقدّم، فلا يصح أن أقول: (نَمْرَةٌ عِنْدَ زَيْدٍ)، ونظيرها هنا: (عِنْدِي دِرْهَمٌ).

قوله: «لِي وَطَرٌ»: مثل: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، ف(وَطَرٌ) بمعنى حاجة، وهو نكرة، وهو المبتدأ، ولا مسوغ له إلا التأخير، ولذا لا يصح أن تقول: (وَطَرٌ لِي)، ومثلها: (لِي سَيَّارَةٌ)، و(لِي بَيْتٌ).

فابن مالك - رحمه الله - جعل لذلك مثالين؛ لأن الأول ظرف، والثاني جاز ومجرور.

وهذا هو الموضع الأول الذي يجب فيه تقديم الخبر، وتأخير المبتدأ وهو إذا كان المبتدأ نكرة لا مسوَّغ له إلا التأخير، فهذا يمتنع تقديمه.

فإن كان المبتدأ نكرة له مسوَّغ سوى التأخير جاز تقديمه، مثل قوله: (رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)، فـ(رَجُلٌ): نكرة وهو مقدَّم الآن، لكن المسوَّغ لتقديمه أنه وُصِفَ، ومثله: (عِنْدِي دِرْهَمٌ صَحِيحٌ)، يَصَحُّ أن تقول: (دِرْهَمٌ صَحِيحٌ عِنْدِي)؛ لأنَّ المبتدأ وُصِفَ.

١٣٢- كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنًا يُخْبَرُ

الشرح

قوله: «كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ»: أي: على الخبر؛ لأنَّ الكلامَ الآن في الخبر، و(مُضْمَرٌ): أي: ضمير.

قوله: «مِمَّا»: أي: من المبتدأ.

و«بِهِ»: أي: بالخبر.

«عَنْهُ»: أي: عن المبتدأ.

«مُبَيَّنًا يُخْبَرُ»: أي: ممَّا يُخْبَرُ عنه به، والذي يُخْبَرُ عنه به هو المبتدأ، وفي هذا البيت تعقيدٌ لفظيٌّ، وتشيتٌ للضمائر.

والمعنى أنَّه إذا كان في المبتدأ ضميرٌ يعودُ على الخبر، فإنَّه لا يجوزُ تقدُّمه، وهذا هو الموضع الثاني.

وقد ذكر الخُضْرِيُّ - رحمه الله - في حاشيته أنَّ هذا البيت، وما بعده يُغني عنه قولُ بعضهم:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَمَالَهُ التَّصَدُّرُ^(١)

وهذا البيت - بلا شك - أوضح وأحسنُ من بيت ابن مالك - رحمه الله -؛ حيث جَمَعَ صاحبه بين بيتي ابن مالك في بيت واحد، فصار أخصرَ وأبين؛ لأنَّه

(١) انظر حاشية الخضرى (ص: ٢٤١).

لا تعقيد فيه، فقلوله: (كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ) أي: على الخبر، (مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ) أي: ضميرٌ من المبتدأ، (وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ) أي: ما له الصدارة، فإنه يمتنع تأخيرُهُ كما سيأتي.

وخلاصة بيت ابن مالك: أنه إذا كان في المبتدأ ضميرٌ يعودُ على الخبر، فإنه يجب -أو يتعين- تقديم الخبر، وهذه هي القاعدة، مثل: (في الدارِ صاحبُها)، فـ(صاحبُ) هو المبتدأ، والضمير (ها) يعودُ على (الدارِ)، و(في الدارِ) الذي قدّمناه هو الخبر، ويتعين أن نقدّمه؛ لأنّ الضميرَ هنا يعودُ على مُتقدّم لفظاً، متأخّر رتبةً؛ لأنّك لو قلت: (صاحبُها في الدارِ) لعاد الضميرُ على متأخّر لفظاً ورُتبةً، وهذا لا يجوز، بل لا بدّ أن يكونَ له مرجعٌ سابق، إذ لا بدّ أن يكونَ مرجعُ الضميرِ مُتقدّماً إمّا لفظاً، أو رتبةً، أو هما، فإذا كان مرجعُهُ متأخراً لفظاً ورُتبةً امتنع تقديمُهُ.

ومثله أيضاً قولك: (عِنْدَ الرَّجُلِ كِتَابُهُ)، يجبُ تقديمُ الخبرِ، ولا يجوزُ تأخيرُهُ؛ لأنّه يلزمُ منه عَوْدُ الضميرِ على متأخّر لفظاً ورُتبةً، وهذا لا يجوزُ، ومثلُ ذلك أيضاً قولك: (على الدابةِ راكبُها)، وله شاهدٌ في كلام العربِ وهو قولُ الشاعر:

أَهَابِكِ إِجْلَالًا، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا^(١)

والشاهدُ قولُهُ: (مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا)، ولو قال هنا: (وَلَكِنْ حَبِيبُهَا مِلءُ عَيْنٍ)، لم يصحّ؛ لأنّه يلزمُ منه عَوْدُ الضميرِ على مُتأخّر لفظاً ورُتبةً.

(١) البيت لمجنون ليلي في ديوانه (ص: ٧١).

ومن الأمثلة على عَوْدِ الضَّمِيرِ قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فالضَّمِيرُ هنا في ﴿رَبُّهُ﴾ عائِدٌ على مُتَقَدِّمٍ لَفْظًا لا رُتْبَةً؛ لأنَّ المَفْعُولَ بِهِ رُتْبَتُهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفَاعِلِ، وَقُدِّمَ هُنَا، فَصَارَ عَائِدًا عَلَى مُتَقَدِّمٍ لَفْظًا لا رُتْبَةً. وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: ٦٧] فَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا مُتَقَدِّمٍ رُتْبَةً.

وَإِذَا قُلْتُ: (أَكْرَمَ الرَّجُلُ أَبَاهُ)، فَهِنَا الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى (الرَّجُلِ) الْمُتَقَدِّمِ لَفْظًا وَرُتْبَةً؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ قَبْلَ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَإِذَا قُلْتُ: (سَكَنَ الدَّارَ صَاحِبُهَا)، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (سَكَنَ صَاحِبُهَا الدَّارَ)؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَائِدًا عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً.

المُهْمُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْمُبْتَدَأِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْخَبَرِ، فَيَجِبُ تَأْخِيرُ الْمُبْتَدَأِ، وَتَقْدِيمُ الْخَبَرِ.

وهنا نقول: إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بَدِيلًا عَنْ بَيْتِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْضَحُ مِنْهُ وَأَحْسَنُ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعْقِيدَ فِيهِ، وَهَذَا نَمَّا يُسْتَعْرَبُ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ يَأْتِيَ فِي بَابٍ وَاحِدٍ بَيْتَيْنِ مُعَقَّدَيْنِ تَعْقِيدًا بِالْغَا، حَيْثُ أَتَى بِهَذَا الْبَيْتِ، وَالْبَيْتُ الْأَوَّلُ سَبَقَ وَهُوَ قَوْلُهُ:

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا^(١)

(١) انظر البيت رقم (١٢٢).

١٣٤- كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا ك: (أَيَنْ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا)

الشرح

قوله: «كَذَا»: يعني: كما قلنا في وجوب تقديم الخبر: يجب تقديم الخبر (إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا)، و (إِذَا) هنا بمعنى (حين)، وليست شرطية. و«يَسْتَوْجِبُ»: أي: يكون واجبًا.

و«التَّصْدِيرَا»: معناه التقديم، مأخوذ من قولهم: (صَدَّرُ الْمَجْلِسَ)، أي: مُقَدِّمَةُ الْمَجْلِسِ، أي: حين يكون الخبر مَّا له صَدَّرُ الْكَلَامِ، مثل: الاستفهام، كقولك: (أَيَنْ زَيْدٌ؟)، فهنا يجب أن نُقَدِّمَ (أَيَنْ)، وهي الخبر، ولا يجوز أن نقول: (زَيْدٌ أَيَنْ؟)، وإن كان بعض العلماء يستعمل التأخير في مثل هذا، يَمُرُّ بنا كثيرًا في (المَحَلِّ) لابن حزم^(١)، وكذلك في مؤلفات ابن القيم -رحمهما الله- يقول: (ثُمَّ كَانَ مَاذَا؟) يريد: (ثُمَّ مَاذَا كَانَ؟)، وهذا حسب القواعد العربية لا يصح؛ لأنَّه إذا كان للخبر الصدارة وَجَبَ أن يتقدَّم، وهذا هو الموضع الثالث.

(١) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام، كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه، يقال لهم الحزمية، ولد بقرطبة، وكانت له ولأبيه من قبله رئاسة الوزارة، وتدير المملكة، فزهد بها، وانصرف إلى العلم والتأليف، فكان من صدور الباحثين فقيهاً حافظاً يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة، بعيداً عن المصانعة، وانتقد كثيراً من العلماء والفقهاء، فتمالؤوا على بغضه، وأجمعوا على تضليله، وحذروا سلاطينهم من فتنته، ونهوا عوامهم عن الدنو منه، فأقصته الملوك وطاردته، فرحل إلى بادية ليلة من بلاد الأندلس، فتوفي فيها سنة (٤٥٦هـ). انظر الأعلام (٤/ ٢٥٤).

فـ(أَيْنَ زَيْدٌ)، الخبرُ: (أَيْنَ)، وله الصِّدَارَةُ؛ لأنَّه اسمُ استفهام، ولهذا يقولون: إِنَّ اسمَ الاستفهام مَلِكٌ، لا يَسْبِقُهُ أَحَدٌ، فله الصِّدَارَةُ، ومثله أَسْمَاءُ الشَّرْطِ، وما شابهها، ولذا لا يجوزُ أن تقولَ: (زَيْدٌ أَيْنَ؟)، ومن ذلك مثالُ المؤلف: (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا)، أي: (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ يَنْصُرُكَ؟)، فـ(أَيْنَ): ظَرْفٌ مكانٍ مُتعلِّقٌ بِمَحذوفٍ تقديرُه: (كَائِنْ) خبرُ المبتدأ مُقدَّمٌ إِلَّا عَلَى رأيِ ابنِ مالِكٍ - رحمه الله - الذي يقولُ: (وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنْ)، وقد سبق الكلامُ على هذا.

والدَّلِيلُ على أَنَّها هي الخبرُ أَنَّهُ يُسْتَفْهَمُ بها عن المكانِ، والمكانُ خبرٌ.

و«مَنْ»: اسمٌ مَوْصُولٌ مَبْنِيٌّ على السكونِ في محلِّ رَفْعٍ مُبتدأٌ مُؤَخَّرٌ.

و«عَلِمْتَهُ»: فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ أوَّلٌ.

و«نَصِيرًا»: مفعولٌ ثانٍ، وجُملةُ (عَلِمْتَهُ) صِلَةُ الموصولِ، والعائدُ على

الموصولِ هو الهاءُ في (عَلِمْتَهُ).

١٣٥- وَخَبَرَ الْمَحْصُورَ قَدَّمَ أَبَدًا ك: (مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا)

الشرح

قوله: «خَبَرَ»: مفعولٌ به مقدَّمٌ عامله: (قَدَّمَ)، و(خَبَرَ) هنا ليست مُبتدأً، وليست من باب الاشتغالِ لعدم وجودِ الضميرِ في العاملِ (قَدَّمَ)، والتقديرُ: قَدَّمَ خبرَ المحصورِ، و(خَبَرَ): مضافٌ.

و«المَحْصُورُ»: مضافٌ إليه.

و«أَبَدًا»: منصوبٌ على الظرفية، والعاملُ فيه (قَدَّمَ).

يعني: إذا حُصِرَ الخبرُ في المبتدأ وَجَبَ تأخيرُ المبتدأ، وهذا هو الموضعُ الرَّابِعُ، مثاله: (مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ) أي: مَا لَنَا فِي الْعَمَلِ إِلَّا اتِّبَاعُ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -.

ف«مَا»: نافيةٌ.

و«لَنَا»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

و«إِلَّا»: أداةُ حَصْرِ.

و«اتِّبَاعُ»: مُبتدأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ.

و«اتِّبَاعُ»: مُضافٌ.

و«أَحْمَدَ»: مضافٌ إليه مجرورٌ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ

اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ، وَالْمَنْعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الْعَلَمِيَّةُ وَوَزْنُ الْفِعْلِ.

فهنا يقول: يجب أن تُقدّم الخبر هنا وتؤخر المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ محصورٌ فيه، والمحصورُ فيه مرتبته التأخيرُ، والمحصورُ مرتبته التقديمُ؛ لأنّك لو أخرت الخبرَ، وجعلته في مكانه لاختلّف المعنى اختلافاً كبيراً، وعلى هذا لو قلت: (مَا اتَّبَاعُ أَحْمَدَ إِلَّا لَنَا)، لم يصحّ.

ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر:

وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبٌ^(١)

فهنا يتعيّن تقديمُ الخبرِ (لي) على المبتدأ (شِيعَةً)، وسواء كان الحصرُ بـ(إِلَّا)، أو بغيرها من طُرُق الحصر، حتّى لو قلت: (إِنَّمَا لَنَا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ)، وَجَبَ تأخيرُ المبتدأ، وتقديمُ الخبر؛ لأنّ المحصورَ هو الذي يلي (إنّما)، بخلاف المحصورِ فيه، فهو الذي يلي (إِلَّا) دائماً، ولذا لو قال المؤلف: (وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ فِيهِ قَدَّمَ أَبَدًا) لكان أحسنَ من قوله: (وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدَّمَ أَبَدًا)، وإن كان هذا مُرادَه، بل وأحسنُ من هذا أن يقول: (وَالْخَبَرَ الْمَحْصُورَ قَدَّمَ)، فلو قال ذلك لزال الإشكالُ نهائياً؛ لأنّ حقيقة الأمر أن المحصورَ هنا هو الخبرُ.

وبذلك يكون المؤلفُ -رحمه الله- قد انتهى من الترتيبِ بين المبتدأ والخبرِ.

إِذْ نَحْصَلُ مَا سَبَقَ أَنْ نَقُولَ: الْأَصْلُ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ، وَجَوَازُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَقَدْ يَمْتَنَعُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ، وَقَدْ يَمْتَنَعُ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ، وَكُلُّهَا مَذْكُورَةٌ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ -رحمه الله تعالى-.

(١) البيت للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه (ص: ١٤٠)، ولكن بلفظ (مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ).

بقي الآن بحثٌ جديدٌ، وهو حذفُ المبتدأ والخبر، فهل يجوزُ أن نحذفَ المبتدأ، أو أن نحذفَ الخبر؟ وهل يجوزُ أن نحذفَهما جميعاً؟ المؤلفُ -رحمه الله- بيّن هذا فقال:

- ١٣٦- وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا نَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)
١٣٧- وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَيْفُ) فَ(زَيْدٌ) اسْتَغْنَى عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

الشرح

قوله: «مَا يُعْلَمُ»: أي: من المبتدأ والخبر، أي: المعلوم من المبتدأ يجوزُ حذفُه، والمعلوم من الخبر يجوزُ حذفُه أيضًا.

وهل المرادُ حذفُ ما يُعْلَمُ من المبتدأ والخبر خاصّةً، أو المرادُ حذفُ كُلِّ ما يُعْلَمُ من المبتدأ، أو الخبر، أو الفعل، أو الفاعل، أو المفعول به، أو الحال، وغير ذلك؟
الجواب: إذا نظرنا إلى أنَّ هذا البيتَ الأوّلَ مذكورٌ في بابِ المبتدأ والخبر خصّصناه بالمبتدأ والخبر، وإذا نظرنا إلى أنَّ هذا جملةٌ -في الحقيقة- كقاعدةٍ، وأيضًا أنَّه سيمرُّ علينا عدّةُ أبوابٍ يجوزُ فيها حذفُ ما يُعْلَمُ من فاعلٍ، ومفعولٍ، وفعلٍ، وغير ذلك، قلنا: إنَّ العبارةَ عامّةٌ.

وكان شيخنا عبدُ الرحمن بن سَعْدِي -رحمه الله- يستدلُّ بها دائمًا على جواز الحذفِ في أبواب كثيرةٍ، فيجعلها قاعدةً في كُلِّ أبوابِ النحو.

وهذا لا بأس به، ولهذا يُعْتَبَرُ هذا البيتُ قاعدةً، فحذفُ ما يُعْلَمُ جائِزٌ في كُلِّ مكانٍ، وبِهْ نعرفُ أنَّ مَبْنَى الكلامِ على العلمِ والفائدة.

وقد سبق لنا أنه لا يجوزُ الابتداءُ بالنكرة (مَا لَمْ تُقَدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةً)،
وسبق لنا أنه إذا اشتبه المبتدأ بالخبر، فإنه لا يجوزُ تقديمُ الخبر.

إِذَنْ فَمَبْنَى الْكَلَامِ كُلُّهُ عَلَى الْفَائِدَةِ وَالْعِلْمِ، فَإِذَا كَانَ مَا يُحْذَفُ مِنَ الْمَعْلُومِ
جَازَ حَذْفُهُ، ثُمَّ ضَرَبَ الْمُؤَلَّفُ أَمْثَلَةً فَقَالَ: كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمْ).

إِذَا سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: (مَنْ عِنْدَكُمْ؟) - يُخَاطَبُ اثْنَيْنِ - فَقِيلَ: (زَيْدٌ)،
فَالَّذِي حُذِفَ الْآنَ هُوَ الْخَبَرُ (عِنْدَنَا)؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ وَالْجَارَ وَالْمَجْرُورَ لَا يَكُونُ
إِلَّا خَبَرًا، إِلَّا إِذَا لَمْ يُقْصَدَ بِهِ الْمَفْعُولُ فِيهِ، وَالتَّقْدِيرُ: (زَيْدٌ عِنْدَنَا)، ففِي هَذَا
حَذَفُ الْخَبَرِ لِلْعِلْمِ بِهِ.

قوله: «وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ) قُلْ: دَنِفٌ»: أَي: مَرِيضٌ، فَكَأَنَّ سَائِلًا
سَأَلَ فَقَالَ: (كَيْفَ زَيْدٌ؟) فَقُلْتُ: (دَنِفٌ)، أَي: مَرِيضٌ، فَدَنِفٌ: (كَيْفَ): اسْمُ
اسْتِفْهَامٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ مُقَدَّمٍ، وَ(زَيْدٌ): مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، فَهَذَا
نَقُولُ: إِنَّ (دَنِفَ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذوفٌ، فَالْمَحذُوفُ الْآنَ الْمُبْتَدَأُ؛ لِأَنَّ (كَيْفَ)
يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْحَالِ، وَالتَّقْدِيرُ: (زَيْدٌ دَنِفٌ)، أَوْ (هُوَ دَنِفٌ)، يَجُوزُ هَذَا وَهَذَا،
وَالْمَهْمُ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ حُذِفَ.

إِذَنْ: الْمَحذُوفُ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ الْخَبَرُ، وَالْمَحذُوفُ فِي الْمَثَالِ الثَّانِي الْمُبْتَدَأُ.

قوله: «إِذْ»: هُنَا لِلتَّعْلِيلِ، أَي: لِأَنَّهُ عُرِفَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَعًا؟

قُلْنَا: الْجَوَابُ: نَعَمْ، إِذَا عُلِمَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ حُذْفًا، وَلَا مَانِعَ، فَلَوْ قَالَ لَكَ

قَائِلٌ: (أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟) فَقُلْتُ: (نَعَمْ)، فَقَدْ حَذَفَتْ الْآنَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَالتَّقْدِيرُ:

(نعم، زيد قائم)؛ لأنَّ (نعم) لا تصحُّ أن تكون اسمًا حتى نقول: هي المبتدأ، أو الخبر، فهي حرفٌ، لكنَّها حرفٌ دالٌّ على الجواب، ولهذا إذا استفهمت بفعلٍ صار المحذوف فعلًا، مثل: (أجاء زيد؟) فيقال: (نعم)، أي: (جاء زيد)، فالمحذوف هنا جملةٌ فعليةٌ، وإذا قلت: (أزيد في البيت؟) فيقال: (نعم)، والتقدير: (زيد في البيت)، فيكون المحذوف هنا جملةً اسميةً.

وأما ما مثَّل به بعضهم، وهو قوله -تبارك وتعالى-: ﴿وَالَّتِي بَسَّنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق: ٤]، فإنَّ مَنْ مثَّل بهذه الآية لحذف المبتدأ والخبر، فإنَّ تمثيله ليس بصحيح، حيث قال: إنَّ التقدير: (وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ عَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ)، وهذا غيرُ صحيح لوجهين:

الوجه الأول: أننا لا نسلِّم أنَّ المحذوف جملةٌ، إذ من الممكن أن نُقدِّر الخبر: (كذلك)، أي: ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ كذلك، وهذا الخبر مفردٌ، وليس جملةً، إذن لم يُحذف فيها المبتدأ والخبر جميعًا، ومعلومٌ أنَّه كلما قلَّ التقدير كان أولى وأحسن.

الوجه الثاني: لو سلَّمنا جدًّا أنَّ المحذوف هو المبتدأ والخبر، لكن هذا المبتدأ والخبر هو في الحقيقة خبرٌ؛ لأنَّ المبتدأ والخبر هنا نائبٌ عن خبرٍ فقط؛ لأنَّ ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾: مبتدأ، و﴿عَدَّتْهُنَّ﴾: مبتدأ ثانٍ، و﴿ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾: خبرُ المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محلِّ رفع خبرُ المبتدأ الأول، فالمحذوف حقيقةً هو الخبر، ولكنه صار جملةً، فالتَّمثِيلُ بالآية لا يصحُّ للوجهين السابقين.

فالمثالُ الصَّحِيحُ الآن هو أن يُقَالَ: (أَزِيدُ قَائِمٌ؟) فيُقَالُ: نعم، أي: (زِيدُ قَائِمٌ).

إِذْنُ: ابنُ مالِكٍ - رحمه الله - أعطانا قَاعِدَةً، وَمَثَلٌ بِمِثَالَيْنِ فقط: مَثَلٌ بحذفِ الخبرِ، وَمَثَلٌ بحذفِ المبتدأ، ولم يُمَثَّلْ بحذفِهما، فهل يُقَالُ: إِنَّهُ - أي: ابن مالِكٍ - قَصَرَ في ذلك؟

الجواب: لا؛ لأنَّ المثالَ إِنَّمَا يُرَادُ به بيانُ القاعدةِ، والقاعدةُ سَبَقَتْ، وهي: (حَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ)، وهذا يشملُ ما يُعْلَمُ مِنْ مبتدأ، أو خبرٍ، أو مِنْ مبتدأ وخبرٍ.

١٣٨- وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

الشرح

«لَوْلَا»: تُسْتَعْمَلُ لِلتَّحْضِيضِ، وَهِيَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، وَتُسْتَعْمَلُ شَرْطِيَّةً، وَالْمُرَادُ هُنَا (لَوْلَا) الشَّرْطِيَّةُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ. و«حَتْمٌ»: أَي: وَاجِبٌ.

لَمَّا تَكَلَّمَ الْمُؤَلِّفُ عَنْ جَوَازِ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ذَكَرَ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا حَذْفُ الْخَبَرِ أَي: كَالِاسْتِثْنَاءِ مِمَّا سَبَقَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، فَيَجِبُ الْحَذْفُ:

الموضع الأول: بعد (لَوْلَا)، فَبَعْدَ (لَوْلَا) يَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ كَقَوْلِكَ: (لَوْلَا زَيْدٌ لَعَرَفْتُ)، فـ(زَيْدٌ): مُبْتَدَأٌ، وَ(لَعَرَفْتُ): جَوَابُ (لَوْلَا) الشَّرْطِيَّةِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ: (لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ)، أَوْ (لَوْلَا زَيْدٌ حَاضِرٌ).

وَأَمِثْلُهُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ، لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤]، فـ﴿فَضْلٌ﴾: مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (مَوْجُودَانِ)، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ فَهَذِهِ جُمْلَةٌ جَوَابُ الشَّرْطِ (لَوْلَا).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ

لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴿البقرة: ٢٥١﴾، ف﴿دَفَعُ﴾: مُبْتَدَأُ خبره محذوفٌ، والتَّقديرُ: (مَوْجُودٌ).

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدَمَتِ صَوَامِعُ﴾ [الحج: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾ [العنكبوت: ٥٣].

إِذَنْ: (لولا) يكون بعدها المبتدأ، وأمَّا الخبرُ فهو محذوفٌ، وكُلُّ الأمثلة التي في القرآنِ خبرٌ (لولا) فيها محذوفٌ غيرُ مذكورٍ.

قوله: «غَالِبًا»: يعني: في أكثرِ الأحوال، ومفهومه أَنَّ غَيْرَ الغَالِبِ إِلَّا يُحْذَفُ الخبرُ بعد (لولا)، فيكون إبقاؤه على هذا قليلًا، فإذا كان حذفه غالبًا فإبقاؤه قليلٌ.

ومن ذلك قوله ﷺ لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكُفْرِ لَنَقَضْتُ الْكُعْبَةَ...»^(١)، ف(قَوْمٌ): مُبْتَدَأٌ، و(حَدِيثٌ): خبرُ المبتدأ، و«لَنَقَضْتُ الْكُعْبَةَ... إلخ» جوابُ (لولا)، فهنا ذَكَرَ الخبرُ بعد (لولا).

ومثَّلُوا لذلك أيضًا بقولِ الشَّاعر:

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدًّا بِالمَقَالِيدِ^(٢)

ف(عُمَرُ): مُبْتَدَأٌ، و(قَبْلَهُ): خبرٌ، فالخبرُ مَوْجُودٌ لم يُحْذَفْ.

وعندي أَنَّ في الاستشهادِ بهذا البيتِ نظرًا؛ لأنَّ الشَّاعرَ لا يريدُ ما ذَكَرُوا: (وَلَوْلَا عُمَرُ قَبْلَهُ)، وإنما يريدُ: (وَلَوْلَا عُمَرُ قَبْلَهُ مَوْجُودٌ أَيْضًا).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم (١٣٣٣).

(٢) البيت لأبي عطاء السندي، واسمه أفلح بن يسار في ديوانه (ص: ٢٣).

فالمهمُّ أنَّ الخبرَ محذوفٌ في الموضعين: (لَوْلَا أَبُوكَ) أي: موجودٌ، (وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ) أي: موجودٌ، و(قَبْلَهُ) هذه ليست خبرًا، ولكنها حالٌ مُقدِّمةٌ مِنْ (عُمَرُ)، وعلى ذلك فليس في البيت شاهدٌ.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشاعرِ يمدحُ سيفه:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا^(١)

الشَّاهدُ في قوله: (يُمَسِّكُهُ) ؛ لأنَّ (الْغَمْدُ): مُبتدأ، وجملة (يُمَسِّكُهُ): خبرٌ، و(لَسَالَا): جوابٌ (لَوْلَا)، يعني: لَوْلَا الْغَمْدُ تُمَسِّكُ لَهُ لَسَالَ.

وهذه أيضًا منعٌ بعضهم أن تكونَ خبرًا، وقال: إنَّها بدلٌ اشتِمالٍ، والمعنى: فَلَوْلَا الْغَمْدُ إِمْسَاكُهُ، أي: لَوْلَا إِمْسَاكُ الْغَمْدِ لَهُ لَسَالَ.

فأنت ترى الآن أنَّ الخبرَ وُجِدَ بعد (لَوْلَا) في كلام أفصح العربِ وهو رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وفي كلام العربِ العَرَبَاءِ على خلافٍ كما سبق.

وهذا -حسب كلام ابن مالك- من القليل الذي لا يُحذفُ فيه خبرُ المُبتدأ مع (لَوْلَا).

وإذا سلكتنا هذا المسلكَ صار الأمرُ سهلاً، فكلُّما جَاءَكَ الخبرُ مع وجودِ (لَوْلَا) فَقُلْ: هذا مِنْ غيرِ الغالب، واسترَحْ.

لكنَّ بعضَ النحويين يقولُ: إنَّ الخبرَ بعد (لَوْلَا) إمَّا أن يكونَ كَوْنًا عامًّا، وإمَّا أن يكونَ كَوْنًا خاصًّا لا دليلَ عليه، وإمَّا أن يكونَ كَوْنًا خاصًّا عليه دليلٌ،

(١) البيت لأبي العلاء المعري في ارتشاف الضرب (٢/ ٣١)، وأوضح المسالك (١/ ٢٢١)، والجنى الداني (ص: ٦٠٠)، ورصف المباني (ص: ٢٩٥)، والدرر اللوامع (١/ ١٩٦).

فإن كان كَوْنًا عامًا وَجِبَ الحذفُ، وإن كان كَوْنًا خاصًّا وَجِبَ الذِّكْرُ إذا لم يكن عليه دَلِيلٌ، وإذا كان كَوْنًا خاصًّا لكن في الكلام ما يدلُّ عليه، فحذفه جائزٌ، ووجوده قليلٌ.

وهذا جيّدٌ، لكن ما الفرقُ بين الكَوْنِ العامِّ، والكَوْنِ الخاصِّ؟

الجواب: أنَّ المعنى في الكَوْنِ الخاصِّ يتعلَّقُ بأمرٍ خاصٍّ، وإذا كان عامًا فهو كَوْنٌ عامٌّ.

إِذَنْ: إذا كان الخبرُ كَوْنًا خاصًّا، ولكنّه لا يُعْلَمُ فلا بُدَّ من ذِكره، فالحديثُ: «لَوْ لَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكُفْرٍ»^(١)، فلو حذفنا منه: «حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكُفْرٍ»، فلا يُمكنُ أن نُقدِّره: (لَوْ لَا قَوْمُكَ مَوْجُودُونَ)، يعني: لا يُمكنُ أن نُقدِّره كَوْنًا عامًا؛ لأنّه ليس المانعُ وُجُودَ قَوْمِهَا، بل المانعُ هو كونُهم حديثي عهدٍ بكُفْرٍ، فمجردُ وُجُودِهِمْ لا يُغني شيئا، أو لا يَمْنَعُ هذا الذي أراد الرّسولُ - عليه الصّلاة والسّلام -؛ لذلك كان لا بُدَّ من ذِكره.

ومثله أيضًا أن تقولَ: (لَوْ لَا زَيْدٌ ما بَلَغَتْ هذه المرتبة)، هل المعنى: (لَوْ لَا زَيْدٌ تَوَسَّطَ لي)، أو (لَوْ لَا زَيْدٌ عَلَّمَنِي فَتَعَلَّمْتُ حَتَّى وَصَلْتُ إلى هذه المرتبة)، أو (لَوْ لَا وُجُودُ زَيْدٍ؛ لأنّه قَرِيبٌ لي فَهَابَنِي النَّاسُ، وَوَصَلْتُ إلى ما وَصَلْتُ).

إِذَنْ: الكَوْنُ هنا خاصٌّ، فلا بُدَّ أن تذكُرَ العلاقةَ التي أوصلتَكَ - بسبب زَيْدٍ - إلى ما ذَكَرْتَ (لَوْ لَا زَيْدٌ عَلَّمَنِي ما بَلَغْتُ هذه المرتبة)، وهذا إذا صار المقصودُ: (لَوْ لَا زَيْدٌ عَلَّمَنِي)، فيجبُ أن تذكُرَ الخبرَ: (عَلَّمَنِي)؛ لأنّك لو لم

(١) تقدّم تخريجه (ص: ٤٥٥).

تذكره، فلن ندري ما علاقةٌ وُصُولك إلى هذا المَوْصل بسبب زيدٍ.

وإذا كان خاصًّا، لكن يدلُّ عليه الدليل، مثل: (لَوْلَا زَيْدٌ هَلَكْتُ مِنَ الْجُوعِ)، فهنا لا يُمكنُ أن تُقدَّرَ كَوْنًا عامًّا، وما هو الكونُ العامُّ؟ (لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ هَلَكْتُ مِنَ الْجُوعِ)؛ لأنَّ وجودَ زيدٍ ليس سببًا لكونك تسلمَ من الموتِ بالجووع، لكن المعنى: (لَوْلَا زَيْدٌ أَطْعَمَنِي هَلَكْتُ مِنَ الْجُوعِ)، فكلمةُ (أَطْعَمَنِي) خاصٌّ، لكن عليه دليلٌ هو: (هَلَكْتُ مِنَ الْجُوعِ).

إِذَنْ: في هذه الحالِ يجوزُ أن يُذكرَ الخبرُ، ويجوزُ أن يُحذفَ، فيجوزُ أن تقولَ: (لَوْلَا زَيْدٌ أَطْعَمَنِي هَلَكْتُ مِنَ الْجُوعِ)، ويجوزُ أن تقولَ: (لَوْلَا زَيْدٌ هَلَكْتُ مِنَ الْجُوعِ).

ومثل ذلك أيضًا قولك: (سَقَطْتُ فِي مَاءٍ، وَكَانَ زَيْدٌ عِنْدِي، فَلَوْلَا زَيْدٌ لَغَرِقْتُ)، أي: (لَوْلَا زَيْدٌ أَنْقَذَنِي، أَوْ أَخْرَجَنِي)، فهذا كونٌ خاصٌّ، لكن دلَّ عليه السِّياقُ.

إِذَنْ: يجوزُ ذكرُ الخبرِ ويجوزُ حذفُه.

ومن ذلك قولُ الشاعرِ: (فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالًا)، فلو قال: (لَوْلَا الْغَمْدُ لَسَالًا) لجاز؛ لأنَّ المعنى مَفهُومٌ، فإذا كان في الْغَمْدِ فَسَيُمَسِّكُهُ الْغَمْدُ، فلا يمكنُ أن يَسِيلَ، فصارَ ذِكْرُ (يُمَسِّكُهُ) وحذفُها على حدِّ سواء؛ لأنَّها معلومةٌ من السِّياق، وهذا تفصيلٌ لا بأسَ به.

فالأوَّلُ: هو حذفُ الخبرِ مع (لَوْلَا) غالبًا، وإن وُجدَ فهو من القليل، يَحْتَجُّ به الطالبُ المبتدئ.

فإذا قال قائل مثلاً: كيف تقول في قول الرسول ﷺ: «لَوْ لَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِكُفْرٍ»^(١)؟ يقول: (وَبَعْدَ لَوْ لَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ)، وليس دائماً، وهذا من القليل، فهل يكفي هذا، أو لا يكفي؟

نقول: يكفي على رأي ابن مالك، وإذا كان طالب علم، فسُجِّبُك ويقول: الخبر هنا ليس كوناً عاماً، بل هو كونٌ خاصٌّ، لا دليل عليه، فلا بُدَّ من ذكره؛ لأنَّه يجوزُ -مثلاً- أن يكون المعنى: (لَوْ لَا قَوْمُكَ مَنْعُوا لِنَقْضِ الْكُفْبَةِ)، أو (لَوْ لَا قَوْمُكَ حَاضِرُونَ لِنَقْضِ الْكُفْبَةِ).

إذن: لا بُدَّ أن يقول: (لَوْ لَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ)، حتى تزول هذه الاحتمالات.

وإذا قال لك: ما تقول في قول الشاعر: (فَلَوْ لَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا)؟ أمَّا المبتدئ فيقول: الحمد لله، ابنُ مالك يقول: (وَبَعْدَ لَوْ لَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ)، وهذا من غير الغالب.

وأمَّا طالبُ العلم فيقول: كان مُقْتَضَى القاعدة -بعد (لَوْ لَا) غَالِبًا- أَنَّهُ يَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ، لكن لما كان خاصاً كان لا بُدَّ من ذكره، إلا أنَّ وُجُوبَ الذِّكْرِ عَارِضُهُ الْعِلْمُ بِهِ مِنْ حَيْثُ السِّيَاقُ؛ لأنَّ قَوْلَهُ: (لَسَالَا) يدلُّ على أَنَّ الْمَعْنَى: (فَلَوْ لَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ)، فلذلك نقولُ في: (فَلَوْ لَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ): إِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ، ويجوزُ ذكره.

ومثل ذلك: ﴿لَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، الحذف هنا جائزٌ، والتقديرُ:

(١) تقدّم تخريجه (ص: ٤٥٥).

(لَوْلَا أَنْتُمْ صَدَدْتُمُونَا)، فهذا كَوْنٌ خاصٌّ، بدليل قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ صَدَدْتُمْ كُرْ﴾
عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ ﴿[سبأ: ٣٢]، فصار هذا معلومًا مِنَ السِّيَاقِ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ: «لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ»؛ فَيَجِبُ ذِكْرُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَهْذَمَتْ صَوَامِعُ﴾ [الحج: ٤٠]
فَلَا يَجُوزُ ذِكْرُهُ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مُجَرَّدُ وُجُودِ الدَّفْعِ، وَالتَّقْدِيرُ: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ
النَّاسَ مَوْجُودٌ لَهْذَمَتْ صَوَامِعُ)، فَالْكُونُ هُنَا عَامٌّ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ كَوْنَ الْحَذْفِ وَاجِبًا هُوَ الْمُنَاطِقُ لِلْبَلَاغَةِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَوْ ذُكِرَ هُنَا
لَكَانَ الْكَلَامُ رَكِيكًا جَدًّا.

وَلِذَلِكَ أَنَا أَقُولُ: لَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّهُ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ لَا نَحْتَاجُ
إِلَى الْخَبَرِ إِطْلَاقًا، فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ بِهِذَا لَكَانَ قَوْلُهُ وَجِهًا بِلَا شَكٍّ.

وُخْلاَصَةُ الْقَوْلِ: أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي هَذَا الْكِتَابِ سَلَكَ مَسْلَكًا
يَكُونُ بِهِ مَخْرَجٌ لِلْمُبْتَدِئِ، فَإِذَا أُورِدَ عَلَيْهِ ذِكْرُ الْخَبَرِ بَعْدَ (لَوْلَا) قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ،
ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَقُولُ: (وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ)، وَهَذَا مِنْ غَيْرِ
الْغَالِبِ.

وَأَمَّا التَّفْصِيلُ الَّذِي قِيلَ فَهُوَ تَفْصِيلٌ حَسَنٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَهُوَ أَنَّ
يُقَالُ: الْخَبَرُ بَعْدَ (لَوْلَا) ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: كَوْنٌ عَامٌّ.

وَالثَّانِي: خَاصٌّ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

وَالثَّلَاثُ: كَوْنٌ خَاصٌّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

فالأوّل يجب فيه الحذف، والثاني يجب فيه الذّكر، والثالث: يجوز فيه الوجهان.
وهذا التفصيل المذكور هو ما ذهب إليه المؤلّف في بعض كتبه.

وعلى هذا يمكن أن نحمل كلام المؤلّف في قوله: (غالبًا) بأنّ الغالب في خبر المبتدأ بعد (لولا) أن يكون -أي: الخبر- كونا عامًا، ويكون قوله: (غالبًا) ليس محمولًا على القلّة والكثرة، أي: ليس على الذّكر، وعَدَم الذّكر، بل يُحمّل على الأحوال، أي: في أغلب الأحوال، وهو الكون العام يجب الحذف، وفي قليل من الأحوال -وهو الكون الخاص- لا يجب الحذف، فإمّا أن يكون جائزًا، وإمّا أن يكون واجب الذّكر.

قوله: «في نصّ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلّق بـ(استقرّ).

و«ذا»: اسم إشارة مبتدأ، وجُملة (استقرّ) خبره، يعني: واستقرّ هذا -وهو الحذف الواجب- في نصّ يمين، يعني: إذا كان المبتدأ نصّ يمين في القسم، فإنّ الخبر يُحذف وجوبًا، وهذا هو الموضع الثاني ممّا يجب فيه حذف الخبر.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، فـ(عمر): مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: (لَعَمْرُكَ قَسَمِي).

فنحن الآن عندنا جُملة مُقسَم بها، وجُملة مُقسَم عليها، والمُقسَم عليها هي قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ﴾، والمُقسَم بها قوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾، ونحن نعرف أنّ (عمر) مبتدأ، إذ لم يسبقها عاملٌ حتّى نقول: إنّها فاعلٌ، أو نائب فاعلٍ، وكلُّ مبتدأ يحتاج إلى خبر، فلا يمكن أن تكون الجُملة المُقسَم عليها خبرًا؛ لأنّ الجُملة المُقسَم بها ضدّ المُقسَم عليها.

وإذا قلنا: (إِنَّ الجملةَ الْمُقَسَّمِ عليها هي الخبرُ)، لم يصحَّ، إِذَنْ لَا بُدَّ أَنْ يكونَ هناك رُكْنٌ محذوفٌ مِنَ الجملة، فإن كان المبتدأُ معنا، فإنَّ الذي حُذِفَ هو الخبرُ، وهذا وَجْهُ كَوْنِهِ واجبَ الحذفِ؛ لأنَّ كَوْنَهُ نَصًّا في اليمينِ، ثُمَّ يَأْتِي جوابُ القَسَمِ يكفي عن ذكرِ الخبرِ.

ومثل ذلك أيضًا قولُك: (لَعَمْرُ اللَّهِ لَا فَعَلَنْ)، فهنا (عَمْرُ): مُبتدأٌ، وهو نصٌّ في اليمينِ، و(العَمْرُ) هنا بمعنى الحياة، فيُحذفُ الخبرُ وَجُوبًا، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: (لَعَمْرُ اللَّهِ قَسَمِي)، بل يَجِبُ عليك حذفُ الخبرِ لأمْرَيْنِ:

الأمر الأول: أَنَّ هذا هو المعروفُ مِنْ لغة العرب، والقواعدُ النَّحْوِيَّةُ مَبْنِيَّةٌ على كلامِ العرب، وليس كلامُ العربِ مَبْنِيًّا على القواعد، ولهذا كلامُ العربِ يحكمُ على قواعدِ النَّحْوِيِّينَ، ولا عكسَ.

الأمر الثاني: أَنَّ كَوْنَهُ نَصًّا في اليمينِ، ثُمَّ يَأْتِي الجوابُ، جَوَابُ القَسَمِ دليلٌ على أَنَّهُ قَسَمٌ، وليس جَوَابُ القَسَمِ هو الخبرُ.

وقوله (فِي نَصِّ يَمِينٍ)، مفهومُه أَنَّهُ إذا كان دالًّا على اليمينِ، ولكن ليس نَصًّا فيه، فَإِنَّهُ يجوزُ الحذفُ وَعَدَمُهُ، مثل أن تقولَ: (عَهْدُ اللَّهِ لَا فَعَلَنْ)، فهنا (عَهْدُ) يحتملُ أَنْ تكونَ يَمِينًا، ويحتملُ أَنْ تكونَ مِيثاقًا، وليست نَصًّا في اليمينِ، ولهذا يجوزُ أَنْ تقولَ: (عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ لَا فَعَلَنْ)، أو تقولَ: (عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ لَا فَعَلَنْ)، ولا يَجِبُ حذفُ الخبرِ هنا؛ لأنَّ المبتدأَ ليس نَصًّا في اليمينِ.

وهنا مسألةٌ، وهي: هل يجوزُ أَنْ يحلفَ بقوله: (لَعَمْرِي لَا فَعَلَنْ)، إذ كيف يحلفُ بِحَيَاتِهِ؟

الجواب: الأصلُ ألاَّ يَحْلِفَ، لكن الحَلِفَ هنا ليس بصيغة القسم، والمنوعُ أن يكونَ بصيغة القسم، مثل أن يقولَ: (وَعَمْرِي لأَفْعَلَنَّ)، فهذا لا يجوزُ.

أمَّا قوله: (لَعَمْرِي)، فيجوزُ، وقد جاء ذلك عن الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وهذا ليس قَسَمًا، بل بمعنى القسم، وحتىَّ التحريم المجرَّد يكونُ حُكْمُهُ حُكْمَ القسم.

١٣٩- وَبَعْدَ وَآوٍ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ (مَعَ) كَمِثْلِ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)

الشرح

قوله: «وَبَعْدَ وَآوٍ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ»: هذا هو الموضع الثالثُ ممَّا يَجِبُ فيه حَذْفُ الخبرِ، فَيَجِبُ حَذْفُ الخبرِ بَعْدَ وَآوٍ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ (مَعَ) أي: بعد واو المعية التي لا يَصِحُّ أن تكون عاطفةً، بل هي بمعنى (مع)، فإذا كانت بمعنى (مع) دالَّةٌ على المصاحبة، فإنه لا يُمكنُ أن يُذكرَ الخبرُ؛ لأنَّ الخبرَ معلومٌ الآن، إذ إنَّ هذه الواوَ معناها الاقترانُ والملازمةُ مثل: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)، فالخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ مقترنان).

و«كُلُّ»: مُبتدأٌ.

و«صَانِعٍ»: مضافٌ إليه.

و«الواوُ»: للمعية.

و«مَا صَنَعَ»: يُحتملُ أن تكونَ (مَا) موصولةً، أي: والذي صَنَعَهُ، وأن تكونَ مصدريةً، أي: وَصَنَعْتُهُ، وهذا أقربُ، فنقول: (كُلُّ صَانِعٍ وَصَنَعْتُهُ) أي: مقترنان.

وهنا هل أنت تُريدُ الصَّنعةَ التي هي وَصَفُهُ وَفِعْلُهُ، أو تُريدُ بالصَّنعةِ مَصْنُوعَهُ؟

الجواب: وَصَفُهُ وَفِعْلُهُ؛ لأنَّه يَجوزُ أن ينفردَ عن مصنوعه، فقد يَجوزُ أن يأتي الرَّجُلُ الصَّانِعُ، والمصنوعُ في مكانٍ آخر، كما ينفردُ زيدٌ عن عمرو، ومثلُ

ذلك: (كُلُّ رَجُلٍ وَطُولُهُ)، و(كُلُّ رَجُلٍ وَقِصْرُهُ)، و(كُلُّ رَجُلٍ وَبَيَاضُهُ)، و(كُلُّ رَجُلٍ وَسَوَادُهُ) أي: متلازمان، أو مقترنان.

فإذا جاءت الواو والذي قبلها ملازمٌ لما بعدها صارت نصًّا في المعية، ولهذا لو قلت: (كُلُّ رَجُلٍ وَطُولُهُ مُقْتَرَنَانِ)، لضحك عليك النَّاسُ، هل الطُّولُ ينفصلُ عن الرَّجُلِ؟ هل الصَّنْعَةُ تنفصلُ عن الرَّجُلِ؟! الجواب: لا تنفصلُ.

فلهذا لما كان ذكره قبيحًا كان حذفه واجبًا، ومثله: (كُلُّ إِنْسَانٍ وَخُلُقُهُ)، و(كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)؛ لأنَّ الضَّيْعَةَ مُلَازِمَةٌ له دائمًا.

فإذا كانت الواو بمعنى (مع) -وهي نصٌّ في المعية- فإنَّ الخبرَ يكونُ محذوفًا وجوبًا.

ولو قال قائلٌ: إِنَّ (الواو) هنا بمعنى (مع)، فتكون ظرفًا، ويكون الظرفُ هو الخبر، والتقديرُ: (كُلُّ صَانِعٍ كَائِنٌ مَعَ صَنْعَتِهِ)، وما أشبه ذلك، ولو قيل بهذا لكان له وجهٌ؛ لأنَّه إذا تَعَيَّنَتْ أَنْ تكونَ (الواو) بمعنى (مع)، فإنَّ (مع) ظرفٌ يصحُّ أن يكونَ خبرًا.

وقوله: «عَيَّنْتُ مَفْهُومَ (مَعَ)»: يُفْهَمُ منه أنَّه لو كانت (الواو) صالحةً لأنَّ تكونَ عاطفةً، ولم تكن متعيِّنةً للمعِيَّةِ، فإنَّه لا يجبُ حذفُ الخبرِ، مثل أن تقولَ: (زيدٌ وعمرو مُصْطَحِبَانِ).

وحينئذٍ نقولُ: إن كان الخبرُ معلومًا جاز حذفُهُ وذكرُهُ، وإن كان الخبرُ خاصًّا لا يُعْلَمُ ممَّا تُفِيدُهُ (الواو) وجب ذكرُهُ، ف(الواو) في: (زيدٌ وعمرو) عاطفةٌ، ويجوزُ أن تكونَ للمعِيَّةِ، لكنها لا تتعيَّنُ فتكون عاطفةً، فإذا قلتَ: (زيدٌ

وعمرّو)، فَإِنَّ (الواو) تُفِيدُ اقترانها في المَجْيءِ، فتقول: (مُقْتَرِنَانِ)، ويجوزُ أنْ تَحْذِفَ الخبرَ.

أَمَّا لو كُنْتَ تُرِيدُ أنْ تقولَ: (زَيْدٌ وَعَمْرٌو مُقْتَتِلَانِ)، فهنا لا يجوزُ الحذفُ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: (زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، وأنتَ تريدُ (مُقْتَتِلَانِ)، فَمَنْ يَفْهَمُ هذا؟ بخلافِ (زَيْدٌ وَعَمْرٌو مُقْتَرِنَانِ)؛ لأنَّ (الواو) تقتضي الاشتراكَ والاقترانَ.

ومثلُ ذلكَ أيضًا قولُكَ: (كُلُّ رَجُلٍ وَزَوْجَتُهُ)، إذا كانتِ (الواو) نَصًّا في المعية، فيَجِبُ الحذفُ، أَمَّا إذا كُنْتَ تريدُ أنْ كُلَّ رَجُلٍ وَزَوْجَتُهُ مُحْتَصِمَانِ، فهنا لا يجوزُ الحذفُ؛ لأنَّ المعنى لا يَتَضَحُّ، فيجبُ الذِّكْرُ.

إِذْ صَارَتِ المسألةُ مَبْنِيَّةً عَلَى الفائدةِ وَعَدَمِهَا، أَوْ عَلَى العِلْمِ وَعَدَمِهِ.

ومثلُ ذلكَ أيضًا: (كُلُّ رَجُلٍ وَعِمَامَتُهُ)، فلو أُتيتَ بالخبرِ (مُقْتَرِنَانِ)، لم يكنِ الكلامُ قَبِيحًا، لجوازِ أنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ بَدُونِ عِمَامَتِهِ، إِذْ هُنَا قد يَفْتَرِقَانِ، ومثلها: (كُلُّ رَجُلٍ وَعَصَاهُ)، قد يَفْتَرِقَانِ، وَأَمَّا قولُنَا: (كُلُّ أَحَدٍ وَعَصَاهُ)، فهُنَا وإنْ كانَا يَفْتَرِقَانِ، فَالْغَالِبُ أَنَّ الْأَحَدَ يَشُقُّ عَلَيْهِ الشَّيْءُ إِلَّا بَعْضًا.

وعلى ذلكَ يُمكنُ أنْ تَفْهَمَ أَنَّهُ قد يَتَعَيَّنُ الاقترانُ، وقد لا يَتَعَيَّنُ، وقد يَتَرَجَّحُ، فَإِنْ تَعَيَّنَ الاقترانُ، فَالْحَذْفُ واجبٌ، وإنْ تَرَجَّحَ، فَالْحَذْفُ أحسنُ، وإنْ لم يَتَرَجَّحْ تساوى.

فصارَتِ المسألةُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

القِسْمُ الأوَّلُ: أنْ تَكُونَ (الواو) بِمعنى (مع)، ولا تَحْتَمِلُ العطفَ، فهنا يَكُونُ الخبرُ مُحذوفًا وَجوبًا، استغناءً عنه بواو المعية.

القسم الثاني: أن يكون العطفُ بواوٍ لا تتعيَّن للمعيَّة، فهنا نقول: إنَّ دَلَّ
 دليلٌ على الخيرِ المحذوفِ جازِ ذِكْرُه وحذفُه، وإن لم يدلَّ عليه دليلٌ وجَبَ
 ذِكْرُه.

١٤٠- وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أُضْمِرَ

١٤١- كَ: (ضَرَبَ الْعَبْدَ مُسِيئًا)، وَ(أَتَمَّ تَبَيَّنِي الْحَقَّ مَثُوطًا بِالْحَكَمِ)

الشرح

قوله: «وَقَبْلَ حَالٍ»: يعني: ويُحذف الخبرُ قبلَ حالٍ.

«لَا يَكُونُ خَبَرًا»: أي: لا يصحُّ أن يكونَ خبرًا.

وقوله: «عَنِ الَّذِي»: أي: عن المبتدأ.

«خَبَرَهُ قَدْ أُضْمِرَ»: ومعنى: (أُضْمِرَ) أي: حُذِفَ.

والمعنى: إذا أتى المبتدأُ وبعدهَ حالٌ لا تصحُّ أن تكونَ خبرًا عن المبتدأ الموجود، فإنه يجبُ تقديرُ الخبر، ويكونُ في هذه الحال محذوفًا. وهذا هو الموضع الرابع.

مثال ذلك: لو قلت: (شِرَائِي السَّيَّارَةُ خَاطِئًا)، ف(شِرَائِي): مُبتدأٌ، و(خَاطِئًا): حالٌ، والخبرُ محذوفٌ، ولا يجوزُ أن تقولَ: (شِرَائِي السَّيَّارَةُ خَاطِئٌ)؛ لأنه لا يصحُّ وَصْفُ الشِّرَاءِ بأنَّه خاطِئٌ، فلذلك لا تصحُّ أن تكونَ خبرًا عن (شِرَاءِ)، كما لو قلتُ مثلاً: (شِرَائِي السَّيَّارَةُ مَغْبُوءٌ)، فهذا لا يصحُّ، بل يجبُ أن أقولَ: (مَغْبُوءًا)، وأجعلَ الخبرَ محذوفًا.

أمَّا لو قلتُ: (شِرَائِي السَّيَّارَةُ خَطَأٌ)، فالخبرُ هنا موجودٌ، وهو (خَطَأٌ)، و(شِرَائِي): مُبتدأٌ.

ومثال ذلك أيضًا لو قلت: (قِرَاءَتِي الْكِتَابَ مَفْتُوحًا)، فـ(مَفْتُوحًا) لا يصحُّ أن تكون خبرًا لـ(قِرَاءَةٍ)؛ لأنَّ فيها مانعَيْن، لفظيًّا ومعنويًّا، اللفظيُّ أنَّ (قِرَاءَةٍ) مُؤَنَّثٌ، و(مَفْتُوحًا) مُذَكَّرٌ، فلا يُمكنُ أن يصيرَ خبرًا لها، والمعنويُّ أنَّ القراءةَ ليست مَفْتُوحَةً، بل الذي يُفْتَحُ هو الْكِتَابُ.

إِذْنُ هُنَا تُوجَدُ حَالٌ لَا تَصَحُّ أَنْ تَكُونَ خَبْرًا، وَالْمَانِعُ أَمْرَانِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: عَدَمُ الْمُطَابَقَةِ؛ لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ مُؤَنَّثٌ، وَالْحَالُ مُذَكَّرَةٌ هُنَا.

الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَصَحُّ أَنْ تَكُونَ خَبْرًا؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَ لَيْسَ الْقِرَاءَةُ، بَلِ الْمَفْتُوحُ الْكِتَابُ، لَكِنْ أَيْنَ الْخَبْرُ؟ يَقُولُونَ: الْخَبْرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (إِذَا كَانَ)، إِذَا أَرَدْتَ الْمَاضِيَّ، أَوْ (إِذَا كَانَ)، إِذَا أَرَدْتَ الْمُسْتَقْبَلَ، وَهُنَا فِي هَذَا الْمَثَالِ يَجُوزُ الْأَمْرَانِ.

وَمَثَلُ الْمُؤَلَّفِ هُنَا بِمِثَالَيْنِ: الْمَثَالُ الْأَوَّلُ:

قوله: «ضَرَبَ الْعَبْدَ مُسِيئًا»: فـ(ضَرَبَ): مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسَبَةِ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَ(إِلَيْهِ): مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَالضَّرْبُ هُنَا مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ، وَ(الْعَبْدُ): مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ وَاقِعٌ عَلَيْهِ، وَ(مُسِيئًا): حَالٌ مِنَ الْعَبْدِ، يَعْنِي: (أَضْرَبُهُ حَالَ إِسَاءَتِهِ).

لَكِنْ هَلْ يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ (مُسِيئًا) خَبْرًا لـ(ضَرَبَ)، فَأَقُولُ: (ضَرَبَ الْعَبْدَ مُسِيئًا؟).

الْجَوَابُ: لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ لَا يُوصَفُ بِالْإِسَاءَةِ، بَلِ الَّذِي يُوصَفُ بِالْإِسَاءَةِ هُوَ الْمَضْرُوبُ.

لكن لو أقول: (ضَرَبِي الْعَبْدَ شَدِيدًا)، يَنْصَبُ (شَدِيدًا)، فهذا لا نجعله حالًا، بل نجعله خبرًا، ونقول: (ضَرَبِي الْعَبْدَ شَدِيدًا)، وتكون (ضَرَبَ): مُبْتَدَأً و(شَدِيدًا): خبرها؛ لأنَّ الضَّرْبَ يُوصَفُ بِالشَّدَّةِ، والخبر - كما نعلم - وَصْفٌ للمبتدأ، وحينئذٍ فلا إشكال في الجملة.

أمَّا في قولك: (ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا)، فالذي يُوصَفُ بِالْإِسَاءَةِ هو الْمَضْرُوبُ؛ لأنَّ الإِسَاءَةَ لا تكونُ إِلَّا مِنْ ذِي شعورٍ، والضَّرْبُ ليس له شعورٌ، وحينئذٍ يجبُ أن نجعلَ (مُسِيئًا) حالًا من (العبد)، ولا نرفعها، ونقول: (ضَرَبِي الْعَبْدَ حَالَةً كَوْنِهِ مُسِيئًا)، والخبرُ محذوفٌ، فالمُسَمَّى هو (العبد)، وكلمة (مُسيء) لا يمكنُ أن نجعلها صفةً للعبد؛ لأنَّ (العبدَ) معرفةٌ، و(مُسيئًا) نكرةٌ، إذَنْ نجعلها حالًا منه.

لكن ماذا نُقَدِّرُ في الخبر المحذوف؟

قالوا: نُقَدِّرُ (إِذَا كَانَ مُسِيئًا) إِنْ كَانَ تهديدًا، أو (إِذَا كَانَ مُسِيئًا) إِنْ كَانَ عقوبةً في الماضي، يعني: إِنْ كَانَ الضَّرْبُ وَقَعَ مِنْ أَجْلِ إِسَاءَتِهِ فَقَدَّرُ: (إِذَا كَانَ مُسِيئًا)، يعني: ضَرَبْتُهُ؛ لِأَنَّهُ مُسِيءٌ، وَإِذَا كَانَ الضَّرْبُ وَعِيدًا لَهُ إِنْ أَسَاءَ فَقَدَّرُ: (إِذَا كَانَ مُسِيئًا).

أو نُقَدِّرُ (كَائِنْ) خبرَ المبتدأ، والتقديرُ: (ضَرَبِي الْعَبْدَ كَائِنْ إِذَا كَانَ مُسِيئًا)، أو (ضَرَبِي الْعَبْدَ كَائِنْ إِذَا كَانَ مُسِيئًا) ؛ لِأَنَّ (إِذَا) أو (إِذَا) كلاهما ظَرْفٌ، والظَّرْفُ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ والخبرُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ هو الخبر. وفائدة تقدير الظرف استقامة الكلام.

فإن قيل: كيف نجعل (مُسيئًا) حالًا، ألا نجعلها خبرًا لـ (كَانَ) المحذوفة؟ يقولون في الجواب عن ذلك: إنَّ (كَانَ) هنا تامَّةٌ، وعِلَّةُ قولهم أنَّها تامَّةٌ أنَّ (كَانَ) لا تُحذفُ هي واسمُها إلَّا في مواضع مُعيَّنة، مثل قول النَّبِيِّ ﷺ: «التَّمَسَّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»^(١)، وهذا المَوْضِعُ ليس من مواضعِ حَذْفِ (كَانَ) واسمِها، فلماذا قالوا: نُقدِّرُها تامَّةً، ونجعلُ (مُسيئًا) حالًا من فاعِلِ (كَانَ)، وليس خبرًا لـ (كَانَ).

وقال بعضُ المُعَرِّبين: لا نُقدِّرُ (إِذْ كَانَ)، ولا (إِذَا كَانَ)، بل نُقدِّرُ (ضَرَبَ)، يعني: (ضَرَبِ الْعَبْدَ ضَرْبُهُ مُسيئًا)، أي: ضَرَبِ الْعَبْدَ ضَرْبُهُ حَالِ كَوْنِهِ مُسيئًا، لا ضَرْبُهُ حَالِ كَوْنِهِ مُحْسِنًا، أو لا مُسيئًا، ولا مُحْسِنًا.

وهذا التَّقدِيرُ أَسْهَلُ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا حَذْفُ الْخَبَرِ، بَيْنَمَا فِي الْأَوَّلِ سَنَحَذِفُ الْخَبَرَ مُكَوَّنًا مِنْ (إِذَا) الظَّرْفِيَّةِ، أو (إِذْ)، وَمِنْ (كَانَ) واسمِها المُستتر، أمَّا هذا فلا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا التَّقدِيرِ، وَالْمَعْنَى يَسْتَقِيمُ بِهِ، وَهُوَ صَالِحٌ لِلْاِسْتِقْبَالِ وَلِلْحَالِ.

ولنا أن نقول قولًا ثالثًا أَسْهَلَ، وهو أنَّ الْحَالَ هُنَا أَغْنَتْ عَنِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِلْمُخَاطَبِ: (ضَرَبِ الْعَبْدَ مُسيئًا)، أو (رُكِّبِ الْفَرَسَ مُسرَّجًا)، يَفْهَمُ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّنِي (لَا أَضْرِبُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُسيئًا)، وَأَنَّ رُكُّوبَكَ حَصَلَ فِي حَالِ كَوْنِهِ مُسرَّجًا، فلا حاجةَ إِلَى الْخَبَرِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب السلطان ولي، رقم (٥١٣٥)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، رقم (١٤٢٥).

إِذْنٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا نَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ الْخَبْرِ إِطْلَاقًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْفَائِدَةَ،
وَلِذَا نَجَدْنَا أَنَّ الْعُلَمَاءَ يُرَكِّزُونَ فِي كُلِّ الْأَبْيَاتِ السَّابِقَةِ عَلَى الْفَائِدَةِ.

وَهَذَا قَوْلٌ ثَالِثٌ فِي الْمَسْأَلَةِ إِنْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ بِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ قَوْلٌ أَقُولُهُ، وَإِنْ
لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ مَخَالَفَةَ الْإِجْمَاعِ فِي بَابِ النَّحْوِ جَائِزَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ شَحِيحَةٌ كَرِيمَةٌ، إِذَا كَانَ يَقْبُحُ الذِّكْرُ قَالَتْ:
لَا تَذْكُرْهُ، وَإِذَا كَانَ يَقْبُحُ الْحَذْفُ قَالَتْ: لَا تَحْذِفْ، وَإِذَا كَانَ يَمْتَنِعُ فَهْمُ الْكَلَامِ
إِلَّا بِذِكْرٍ قَالَتْ: إِنْ الذِّكْرُ وَاجِبٌ.

قَوْلُهُ: «وَأَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحَكَمِ»: هَذَا كَالأَوَّلِ إِلَّا أَنَّهُ صِيغَ اسْمٌ
تَفْصِيلٌ قَبْلَ الْمَصْدَرِ، وَأَصْلُهَا: (تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحَكَمِ)، لَكِنْ (تَبْيِينِي الْحَقَّ
مَنُوطًا بِالْحَكَمِ) قَدْ لَا يَكُونُ هُوَ أَحْسَنَ تَبْيِينٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ نَأْتِيَ بِشَيْءٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّي
بَيَّنْتُ الْحَقَّ أَتَمَّ تَبْيِينٍ.

وَقَوْلُهُ: «مَنُوطًا»: أَي: مُعَلَّقًا بِالْحَكَمِ، يَعْنِي: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي بَيَانِ الْحَقِّ أَنْ
تُبَيِّنَهُ، وَتُبَيِّنَ الْحِكْمَةَ مِنْهُ، وَالْحِكْمَةُ هِيَ الدَّلِيلُ، وَإِنْ كُنْتَ إِذَا بَيَّنْتَ الْحَقَّ، وَلَمْ تُبَيِّنْ
لَنَا الْحِكْمَةَ، فَهَذَا بَيَانٌ بِلَا شَكٍّ، لَكِنَّ الْأَكْمَلَ أَنْ تُبَيِّنَ الْحَقَّ، وَتُبَيِّنَ الْحِكْمَةَ مِنْهُ.

وَهَذَا الشَّطْرُ جَيِّدٌ مِنَ الْمُؤَلَّفِ، وَلِذَا نَقُولُ لَهُ: (جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، وَغَفَرَ اللَّهُ
لَكَ)؛ لِأَنَّ كُلَّ أَمْثَلِهِ حِكْمَةٌ غَالِبًا.

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (أَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحَكَمِ)، إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ نَجْعَلَ
(مَنُوطًا) خَبْرًا عَنِ الْمَبْتَدَأِ (أَتَمَّ)؛ لِأَنَّ (مَنُوطًا) مِنْ وَصْفِ الْحَقِّ، لَا مِنْ وَصْفِ
التَّبْيِينِ.

إِذَنْ لَا يَصِحُّ أَنْ نَرْفَعَهَا عَلَى أَنَّهَا خَيْرٌ (أَتُمْ) لفساد المعنى، فماذا نعمل؟
 الجواب: نَجْعَلُهَا حَالًا مِنْ (الْحَقِّ)، والخبرُ يَكُونُ مَحْذُوفًا، لكن ماذا نُقَدِّرُ
 هنا؟ هل نُقَدِّرُ (إِذَا كَانَ)، أو نُقَدِّرُ: (إِذَا كَانَ)؟ الجواب: هذه لَا نُقَدِّرُ فِيهَا إِلَّا
 (إِذَا كَانَ)؛ لَأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ، وعلى ذلك نقول: (أَتُمْ تَبَيِّنِي الْحَقَّ إِذَا كَانَ مَنُوطًا
 بِالْحُكْمِ)، فهذا أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي بَيَانِ الْحَقِّ.

وعلى القول الثاني نُعيدُ المبتدأ مُضَافًا إِلَى صَاحِبِ الْحَالِ، فتقول: (أَتُمْ
 تَبَيِّنِي الْحَقَّ تَبَيِّنُهُ مَنُوطًا بِالْحُكْمِ)، وهذا - كما نعلم - أَسهلُ، وَرُبَّمَا يَكُونُ أَوْضَحَ
 أَيْضًا.

وعلى القول الثالث - وهو أَنَّ الْحَالَ أَغْنَتْ عَنِ الْخَبْرِ - فلا حاجة إِلَى تقدير
 الْخَبْرِ إِطْلَاقًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْفَائِدَةَ كَمَا سَبَقَ.

وتمثيل المؤلفِ بِمِثَالَيْنِ يُوحِي بِأَنَّ الْحُكْمَ وَاحِدٌ سِوَاءَ كَانَ الْمَصْدَرُ هُوَ
 الْمُبْتَدَأُ، أَمْ الْمَصْدَرُ مُضَافًا إِلَيْهِ اسْمُ التَّفْضِيلِ.

والحقيقةُ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: (فِي هَذَا الْبَيْتِ الْأَخِيرِ بَرَاعَةٌ اخْتِتامٌ)، لَوْ قِيلَ ذَلِكَ
 لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: تَمَّ بَابُ الْإِبْتِدَاءِ، وَإِنْ كَانَ بَقِيَ الْبَيْتُ الْأَخِيرُ الَّذِي
 سَيَأْتِي.

١٤٢- وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ، كَذَلِكَ: (هُم سَرَاءٌ شَعْرًا)

الشرح

قوله: «وَأَخْبَرُوا»: الضَّمِيرُ يعودُ على العَرَبِ.

قوله: «هُمْ»: مُبتدأٌ.

و«سَرَاءٌ»: خبرٌ.

و«شَعْرًا»: خبرٌ ثانٍ، والسَّرَاءُ هم الشُّرَفَاءُ، والشُّعْرَاءُ معروفٌ، يعني: أَنَّ العربَ أَخْبَرُوا بِخَبْرَيْنِ فَأَكْثَرَ عَنْ مُبتدأٍ وَاحِدٍ.

وَجَوَازُ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ هُوَ الْقِيَاسُ، كَمَا يَجُوزُ تَعَدُّدُ الصِّفَةِ، أَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (أَتَانِي زَيْدٌ الْعَالِمُ الْغَنِيُّ الْكَرِيمُ)؟

الجواب: بلى، فهذا يَجُوزُ، والخبرُ وَصْفٌ لِلْمُبْتَدَأِ فِي الْوَاقِعِ، فَإِذَا جَازَ تَعَدُّدُ الصِّفَةِ جَازَ تَعَدُّدُ الْخَبَرِ.

لكن هل يَجُوزُ أَنْ أَفْصَلَ بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ بِوَاوِ الْعَطْفِ، فَأَقُولَ: (هُمْ سَرَاءٌ وَشُعْرَاءٌ)؟

الجواب: نعم، يَجُوزُ، كَمَا يَجُوزُ فَصْلُ الصِّفَتَيْنِ بِالْعَطْفِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۝ (١) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ۝ (٢) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ۝ (٣) وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۝﴾ [الأعلى: ١-٤]، فَكَمَا يَجُوزُ تَعَدُّدُ الصِّفَاتِ بِالْعَطْفِ، يَجُوزُ تَعَدُّدُ الْخَبَرِ بِالْعَطْفِ.

ولكن يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ هُنَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: مَنَعَ الْعَطْفِ.

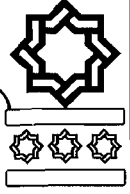
الْوَجْهُ الثَّانِي: وَجُوبُ الْعَطْفِ.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: جَوَازُ الْعَطْفِ.

فإذا كان الخبران بمعنى خبرٍ واحدٍ، فإنه لا يجوزُ العطفُ؛ لأنَّ ذلك يُخلُّ بالمعنى؛ لأنَّك إذا عطفْتَ جعلْتَ كُلَّ خبرٍ مُستَقِلًّا عن الخبرِ الآخرِ مع أنَّ اجتماعهما عبارةٌ عن صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، مثاله: (بُرْتُقَالِي حُلُوٌّ حَامِضٌ)، فهذا فيه خبران الآن هما: (حُلُوٌّ) و(حَامِضٌ)، فهنا لا يجوزُ أن أقولَ (حُلُوٌّ وَحَامِضٌ)، لأنِّي لو قُلْتُ: (حُلُوٌّ وَحَامِضٌ) فَسَدَ المعنى، وصار المعنى حينئذٍ أنَّ عندكَ نوعَيْنِ مِنَ البرتقال: واحدٌ حُلُوٌّ، وواحدٌ حامضٌ، وأنا أريدُ أن أقولَ: (حُلُوٌّ حَامِضٌ) يعني: طَعْمُهُ مُرَكَّبٌ من حَامِضٍ وحُلُوٍّ، ويكون المعنى: (مُرٌّ) أي: بدلاً من أن تقول: (بُرْتُقَالِي مُرٌّ) تقولُ: (بُرْتُقَالِي حُلُوٌّ حَامِضٌ)، فهذا لا يجوزُ فيه العطفُ؛ لأنَّ المعنى يَختلفُ.

وإذا كان المبتدأ مُتَعَدِّدًا، وكان كُلُّ خبرٍ من الأخبارِ يَخْتَصُّ بِوَصْفٍ مُعَيَّنٍ، فإنه يَجِبُ العطفُ، مثاله: (بَنُوكَ شَاعِرٌ، وَمُهَنْدِسٌ، وَنَحْوِيٌّ، وَفَقِيهٌ)، فـ(بَنُوه) الآن أَرْبَعَةٌ، فهنا لو تَرَكْنَا العطفَ، لصارت هذه الأخبارُ لِكُلِّ واحدٍ منهم، يعني: كُلُّ واحدٍ شَاعِرٌ وَمُهَنْدِسٌ وَنَحْوِيٌّ وَفَقِيهٌ، لكنَّ الأمرَ ليس كذلك، بل الأمرُ أنَّ أَحَدَ الأَبْنَاءِ شَاعِرٌ، والثَّانِي: مُهَنْدِسٌ، والثَّالِثُ: نَحْوِيٌّ، والرَّابِعُ: فَقِيهٌ، إِذَنْ لَا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بِالْعَطْفِ؛ لأنَّ العطفَ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ، فإذا حُذِفَ صار مُتَّحِدًا.

وإذا كان المبتدأ واحداً ووُصِفَ بأوصافٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فيَجُوزُ الأمران: إن شئتَ اعطِفْ، وإن شئتَ لا تعطف، مثاله: (ابني شاعرٌ، كاتبٌ، فقيهٌ، سَلَفِيٌّ)، فهذا يَجُوزُ فيه الأمران، فيجوز أن أعطف بالواو، ويجوز أن أبقي كلَّ خبرٍ مُنفَرِداً، فأقول: (شاعرٌ): خبرُ المبتدأ، (كاتبٌ): خبرٌ ثانٍ، (فقيهٌ): خبرٌ ثالثٌ، (سَلَفِيٌّ): خبرٌ رابعٌ، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ ١٤ ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٥]. فهنا لا يَجُوزُ أن نجعل ﴿الْوَدُودُ﴾ صِفَةً لـ ﴿الْغَفُورُ﴾؛ لأنَّها لا تَعُودُ على ﴿الْغَفُورُ﴾، بل تَعُودُ على المَوْصُوفِ الذي هُوَ اللهُ -عزَّ وجلَّ- يعني: على الضَّمير ﴿هُوَ﴾.



(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا

سَبَقَ الْكَلَامُ عَنِ الْمُبْتَدَأِ، وَذَكَرْنَا أَنَّ بَابَ الْإِبْتِدَاءِ هُوَ أَوَّلُ الْأَبْوَابِ الَّتِي يُبْحَثُ فِيهَا عَنِ الْجُمْلِ، وَكُلُّ مَا سَبَقَهُ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ الْمَفْرَدَاتِ، فَالْجُمْلُ إِذْنُ أَوَّلُ بَحْثٍ فِيهَا هُوَ بَابُ الْإِبْتِدَاءِ.

وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ، يَدْخُلُ عَلَيْهِمَا ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ مِنَ الْعَوَامِلِ، وَهَذِهِ الْعَوَامِلُ مِنْهَا مَا يُغَيِّرُ الْخَبَرَ دُونَ الْمُبْتَدَأِ، وَمِنْهَا مَا يُغَيِّرُ الْمُبْتَدَأَ دُونَ الْخَبَرِ، وَمِنْهَا مَا يُغَيِّرُهُمَا جَمِيعًا.

وَهَذَا التَّغْيِيرُ يُسَمَّى نَسْخًا، وَهُوَ مَعْنَى مُطَابِقٍ؛ لِأَنَّ النَّسْخَ رَفَعُ الشَّيْءِ، فَمِثْلًا: (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ نَسَخَتْ الْخَبَرَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، تَقُولُ: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)، بَدَلَ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ).

و(إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا) بِالْعَكْسِ، تَنْسَخُ لَفْظَ الْمُبْتَدَأِ دُونَ الْخَبَرِ، فَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، ثُمَّ أَدَخَلْتَ (إِنَّ) عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ تَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، فَنَجِدُ زَيْدًا تَغْيِيرَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ.

و(ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا) تَنْسَخُ الْجُزْأَيْنِ، فَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، ثُمَّ قُلْتَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، وَجَدْتَ أَنَّهَا نَسَخَتْ الْجُزْأَيْنِ، وَأَنَّ الْجُزْأَيْنِ صَارَا الْآنَ مَنْصُوبَيْنِ بَعْدَ أَنْ كَانَا مَرْفُوعَيْنِ.

وَبَدَأَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِ(كَانَ وَأَخَوَاتِهَا)؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْسَخُ إِلَّا أَحَدَ الْجُزْأَيْنِ، وَقَدَّمَهَا عَلَى (إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا)؛ لِأَنَّ (إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) حُرُوفٌ، وَ(كَانَ

وأخواتها) أفعال؛ لأنَّ علاماتِ الأفعالِ تنطبقُ عليها، ولذا قال ابنُ مالك:
 بَتَا (فَعَلْتَ)، وَ(أَتَتْ)، وَيَا (افْعَلِي) وَنُونِ (أَقْبَلْنَ) فِعْلٌ يَنْجَلِي
 فإذا أَدخَلْنَا تاءَ (فَعَلْتَ)، فنَقُولُ: (كُنْتُ)، وإذا أَدخَلْنَا تاءَ (أَتَتْ) فنَقُولُ:
 (كَانَتْ)، وَ(لَيْسَتْ)، وهكذا.

إِذْنُ هي أفعالٌ، والأفعالُ أشرفُ مِنَ الحُرُوفِ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي
 ذَاتِهَا، وَالْحُرُوفُ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا.

وأيضًا (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) لَا تُغَيِّرُ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، بِخِلَافِ
 (إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِي يُبْقِي عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ -وهو المُجَاوِرُ لَهُ- أَوَّلَى
 بِالتَّقْدِيمِ مِنَ الَّذِي يُبْقِي عَلَى الْجُزْءِ الثَّانِي دُونَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ، وَأَخَّرَ (ظَنَّ
 وَأَخَوَاتُهَا)؛ لِأَنَّهَا لَا تُبْقِي عَلَى الْجُزْأَيْنِ جَمِيعًا.

قوله: «(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا»: ليس البَحْثُ هُنَا فِي مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ
 يَبْحَثُ فِي مَعَانِي هَذِهِ الْأَدَوَاتِ الْبَيَانِيُّونَ (أَهْلُ الْبَلَاغَةِ)، أَمَّا النَّحْوِيُّونَ إِنَّمَا يُعْنَوْنَ
 بِعَمَلِ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ، أَمَّا مَعْنَاهَا، فَلَيْسَ إِلَيْهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَذْكُرُونَهَا
 اسْتِطْرَافًا.

وقوله: «(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا»: المراد بالأخوات هنا النظائر، يعني: التي تُشَبِّهُهَا في العمل، فما عَمَلُهَا؟ قال:

١٤٣- تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأَ اسْمًا، وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ، كَ: (كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ)

الشرح

قوله: «تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأَ اسْمًا، وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ»: أي: (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) تَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، مِثَالُهُ: قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفتح: ١٤].

وإن شئت مثلت بمثال المؤلف، لكن مثال المؤلف فيه تقديم وتأخير، وأصله: (كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا)، فـ(عُمَرُ) هنا مرفوعٌ بـ(كَانَ)، فهو اسمُ (كان) مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخره.

ولكن هل تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأَ رَفْعًا طَارِئًا على رَفْعِهِ الْأَوَّلِ، أو أَنَّهَا تُبْقِيهِ بِحَالِهِ؟ عند البصريين أن هذا رَفْعٌ طَارِئٌ اجْتَلَبْتُهُ (كَانَ)، وعند الكوفيين أن هذا هو الرَّفْعُ الْأَوَّلُ؛ لأنَّ اسمَهَا هو المبتدأ، فيكون رَفْعُهُ بِالْعَامِلِ الْأَوَّلِ، فهي لم تُجَدِّدْ لَهُ رَفْعًا جَدِيدًا، ولكن قول البصريين أَقْبَسُ في هذا الباب؛ لأننا لو قلنا: إنَّ (كَانَ) ليست هي التي رَفَعَتِ الْمُبْتَدَأَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الْفِعْلِ مَعْمُولٌ مَنصُوبٌ، وليس له مَعْمُولٌ مرفوعٌ، وهذا لا يُوجَدُ في اللغة العربية، فلا يوجد أبدًا في اللغة العربية فِعْلٌ يَنْصِبُ، ولا يرفع.

وعلى هذا فيكون رَفْعُ (كَانَ) لِلْمُبْتَدَأِ رَفْعًا طَارِئًا.

مثال ذلك تقول: (عُمَرُ سَيِّدٌ)، فهذا ليس فيه عاملٌ، فلهذا نقول: (عُمَرُ):

مرفوعٌ بالابتداء، و(سَيِّدٌ): مرفوعٌ بالمبتدأ، ومثلها: (الرَّجُلُ قَائِمٌ) فـ(الرَّجُلُ) هنا مرفوعٌ بالابتداء، و(قَائِمٌ): مرفوعٌ بالمبتدأ.

فإذا أَدْخَلْتَ (كَانَ)، فَإِنَّكَ تَقُولُ: (كَانَ الرَّجُلُ قَائِمًا)، ولا شكَّ أَنَّ (كَانَ) أَثَرَتْ فِي الْخَبَرِ، فَتَقْلَعُهُ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، لكن (الرَّجُلُ) لم تُؤَثِّرْ فِيهِ، فلم يَزَلْ مَرْفُوعًا، لكن على رأي البَصْرِيِّينَ، فَإِنَّ الرَّفْعَ الَّذِي كَانَ عَلَى (الرَّجُلِ) حينما كان مُبْتَدَأً غَيْرُ الرَّفْعِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الآنَ، فَالرَّفْعُ الَّذِي عَلَيْهِ الآنَ هُوَ مِنْ (كَانَ)، أَمَّا الرَّفْعُ الْأَوَّلُ فَمِنْ الْإِبْتِدَاءِ. إِذَنْ فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ نَقُولُ: (الرَّجُلُ): اسْمُ (كَانَ) مرفوعٌ بها.

قوله: «تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا»: يعني: يُقَالُ: إِنَّهُ اسْمُ (كَانَ).

قوله: «وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ»: هذا مِنْ بَابِ الْإِسْتِغَالِ، ولكن يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي قَوْلِهِ: (وَالْخَبَرُ) ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فَتَقُولُ: (وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ)، يعني: وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهَا.

يعني: أَنَّ (كَانَ) تَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَكَوْنُهَا تَنْصِبُ الْخَبَرَ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ كَانَ فِي الْأَوَّلِ مَرْفُوعًا فَأَثَرَتْ فِيهِ، فَغَيَّرَتْهُ إِلَى النَّصْبِ، وَيُسَمَّى خَبْرًا لَهَا، فَتَقُولُ: (كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا)، فـ(سَيِّدًا): خَبَرُ (كَانَ) مَنْصُوبٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ ظَاهِرُهُ عَلَى آخِرِهِ.

واعلم أَنَّ (كَانَ) الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي بَابِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ لَا تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ، وَإِنَّمَا فِيهَا تَأْكِيدُ اتِّصَافِ اللَّهِ تَعَالَى بِهَذَا الْوَصْفِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفتح: ١٤]، فـ﴿كَانَ﴾ هُنَا فِعْلٌ مَاضٍ،

لكن ليست تدلُّ على زمنٍ مَضَى؛ لَأَنَّكَ لو قُلْتَ: إِنَّهَا تَدُلُّ على زمنٍ مَضَى لَكَانَتِ الْمَغْفِرَةُ وَالرَّحْمَةُ الْآنَ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ، وَلَكِنَّهَا تَدُلُّ على هَذَا الشَّيْءِ أَنَّهُ كَائِنٌ وَلَا مَحَالَّةَ، فَيَكُونُ فِيهَا تَوْكِيدٌ اتِّصَافِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا كَانَ اسْمًا وَخَبْرًا لَهَا، لَكِنْ لو قُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا) فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ (كَانَ) مَسْلُوبَةُ الزَّمَانِ؟

الجواب: لا؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا، وَالْآنَ هُوَ قَاعِدٌ.

قوله: «كَ: (كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ)»: احتاج المؤلفُ إلى تقديم الخبرِ على الاسمِ

هنا لسببين:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: لَصَرُورَةُ رَوِيِّ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ الرُّوِيَ سَاكِنٌ، وَالتَّرْتِيبُ الْأَصْلِيُّ أَنْ يُقَالَ: (كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا).

السَّبَبُ الثَّانِي: لِأَنَّ ظُهُورَ عَمَلِهَا فِي الْخَبَرِ أَبْيَنُ مِنْ ظُهُورِ عَمَلِهَا فِي الْأِسْمِ، فَقَدَّمَ مَا كَانَ ظُهُورُ أَثَرِهَا فِيهِ أَكْثَرَ.

و«عُمَرُ»: هُنَا هُوَ ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: «سَيِّدًا»: أَي: مِنَ السَّادَاتِ، وَلَيْسَ هُوَ السَّيِّدُ الْمُطْلَقُ؛ لِأَنَّ سَيِّدَ الْخَلْقِ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَسَيِّدُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَيِّدُ الْأُمَّةِ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَيِّدُهَا بَعْدَ عُمَرَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَيِّدُهَا بَعْدَ عُثْمَانَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَيِّدُهَا بَعْدَ عَلِيِّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَقُّ بِالْخِلَافَةِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «ابني هذا سيد».

فالشَّاهدُ أَنَّ (عُمَرَ) سَيِّدٌ مِنَ السَّادَاتِ، وَنِعَمَ السَّيِّدُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَتَحَ عَلَى يَدَيْهِ فَتُوحَاتٍ كَثِيرَةً عَظِيمَةً، وَانْتَشَرَ فِي عَهْدِهِ الْعَدْلُ، وَصَلَحَتِ الْأُمَّةُ، حَتَّى كَانَ عَهْدُهُ مَضْرِبَ الْمَثَلِ فِي الْعَدْلِ وَالْإِطْمِئْنَانِ وَالْحَزْمِ، وَعَدَمِ الْغَفْلَةِ، فَلِذَلِكَ اسْتَحَقَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ سَيِّدًا.

فالمؤلف - رحمه الله - أفادنا الآن أَنَّ عَمَلَ (كَانَ) هُوَ رَفْعُ الْمَبْتَدَأِ اسْمًا لَهَا، وَنَصْبُ الْخَبَرِ خَبْرًا لَهَا، وَأَفَادَنَا أَنَّ الضَّمَّةَ الَّتِي كَانَتْ عَلَى الْمَبْتَدَأِ بَعْدَ دُخُولِ (كَانَ) لَيْسَتْ مِنْ أَجْلِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ دُخُولِ (كَانَ) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَجْلِ الْإِبْتِدَاءِ.

المهمُّ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ اشْتَمَلَ عَلَى حُكْمِ (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا)، وَعَلَى مِثَالِ الْحُكْمِ: تَرْفَعُ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا لَهَا، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهَا، وَالْمِثَالُ: (كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا).

١٤٤- كَ (كَانَ): (ظَلَّ) (أَضْحَى) (أَصْبَحَا)،

(أَمْسَى) وَ (صَارَ) (لَيْسَ)، (زَالَ) (بَرَحَا)

١٤٥- (فَتَى) وَ (انْفَكَّ) وَ هَذِي الْأَرْبَعَةُ

لِثَبِّهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبِعَةٍ

الشرح

قوله: «كَ (كَانَ) (ظَلَّ)»: هذا تركيبٌ عجيبٌ غريبٌ، فقد يقولُ القائلُ: أنتم ذكرتم أن من علاماتِ الاسمِ دخولَ حرفِ الجرِّ، وأن حُرُوفَ الجرِّ لا تدخلُ إلَّا على الأسماء، وهنا دخلت (الكاف) -وهي حرفُ جرٍّ- على (كَانَ)، وهي فعلٌ، فكيف المخرجُ؟

نقولُ: لأنَّه أُريدَ لفظُها، ومتى أُريدَ اللفظُ جاز دخولُ حرفِ الجرِّ عليها، سواءً أكانَ فعلاً، أم جملةً فعليةً، أم جملةً اسميةً.

وأما «ظَلَّ»: فهي مبتدأ.

و«كَكَانَ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: (كَائِنْ) خبرُ المبتدأ

مُقَدَّمٌ.

و«ظَلَّ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مقدَّرةٌ على

آخره مَنَعٌ من ظهورِها الحِكَايَةِ؛ لأنَّ المقصودَ هنا اللَّفْظُ، أو الكَلِمَةُ يعني: «هذه الكلمة، أو: كتلك الكلمة».

وَأَمَّا «أَصْحَى، وَأَصْبَحَا، وَأَمْسَى... إلخ»: فهي معطوفة على (ظَلَّ) بإسقاط حرفِ العطفِ للضرورة، ومن الضرورة الشعرُ.

وقوله: «ظَلَّ»: هنا بالظاء أخت الطاء، وتُسمَّى الظاء المُشَالَّة؛ لأنها بالألف يعني: شيلت بالألف، و(ظَلَّ) بمعنى صار.

وهناك (ضَلَّ) بالضاد من الضلال، وليست من هذا الباب، فإذا قلت: (ضَلَّ الرَّجُلُ تَائِهًا)، فهي من الضلال، وليست من هذا الباب، ولهذا نقول في الإعراب (الرَّجُلُ): فاعِلٌ، و(تَائِهًا): حالٌ، ولا نقول: إنها من باب أخوات (كَانَ).

ولا تدلُّ على ما تدلُّ عليه (ظَلَّ)؛ لأنَّ (ظَلَّ) تدلُّ على الصَّيرورة، وعلى نوع من الاستمرار، مثالها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، أي: صار واستمرَّ إلى حينٍ ما مُسْوَدًّا.

ف﴿ظَلَّ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفع الاسمَ، وينصبُ الخبرَ، ﴿وَجْهُهُ﴾: اسمٌ ﴿ظَلَّ﴾ مرفوعٌ بها، وعلامةٌ رفْعُهُ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخره، و(وَجْهُهُ): مضافٌ، والهاءُ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ جرٍّ مضافٍ إليه، و﴿مُسْوَدًّا﴾: خبرٌ ﴿ظَلَّ﴾ منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ على آخره.

قوله: «بَاتَ»: من البَيُوتَةِ، وهي النُّومُ في الليل، هذا هو الأصل، وتُطلَقُ على مُجَرَّدِ البَيُوتَةِ، فتقول: (بَاتَ الرَّجُلُ نَائِمًا)، وتقول: (بَاتَ الطَّالِبُ سَاهِرًا على دُرُوسِهِ)، وكلاهما صحيحٌ.

تقول: (بَاتَ): فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(الطَّالِبُ): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ

رَفَعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَ(سَاهِرًا): خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ.

قوله: «أَضْحَى»: مِنَ الضُّحَى، وَهُوَ ارْتِفَاعُ النَّهَارِ، مِثَالُهُ: (أَضْحَى الرَّجُلُ صَائِئًا)، بِمَعْنَى صَارَ صَائِئًا، لَكِنَّكَ خَصَّصْتَهُ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ، وَهُوَ الضُّحَى.

وَتَقُولُ: (أَضْحَى الْبُرْدُ شَدِيدًا)، فَ(أَضْحَى): فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ يَرْفَعُ الْأِسْمَ، وَيَنْصَبُ الْخَبَرَ، وَ(الْبُرْدُ): اسْمُهَا مَرْفُوعٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَ(شَدِيدًا): خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ.

قوله: «أَصْبَحَ»: مِثْلُهَا، وَ(أَصْبَحَ) مِنَ الصَّبَاحِ، مِثَالُهَا مِنَ الْقُرْآنِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَرِغًا﴾ [الْقَصَص: ١٠]. وَتَقُولُ: (أَصْبَحَ الرَّجُلُ نَشِيطًا)، وَالْإِعْرَابُ كَمَا سَبَقَ.

قوله: «أَمْسَى»: مِثْلُهَا أَيْضًا، تَقُولُ: (أَمْسَى الرَّجُلُ جَائِعًا)، يَعْنِي: صَارَ فِي الْمَسَاءِ جَائِعًا، وَتَقُولُ: (أَمْسَى الرَّجُلُ نَشِيطًا)، وَإِعْرَابُهَا كَمَا سَبَقَ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّا نَقُولُ هُنَا: (أَمْسَى): فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَلٌّ.

قوله: «صَارَ»: مِنَ الصَّيْرُورَةِ، لَا مِنَ الصَّيْرِ؛ لِأَنَّ (صَارَ) لَهَا مَعَانٍ كَثِيرَةٌ، فَتَأْتِي مِنَ (الصَّيْرِ)، وَتَأْتِي مِنَ (الصَّيْرُورَةِ) يَعْنِي: الْإِنْقِلَابَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَالْمُرَادُ هُنَا الصَّيْرُورَةُ، تَقُولُ: (صَارَ الْخَزَفُ إِبْرِيْقًا) فَ(صَارَ): فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، (الْخَزَفُ): اسْمُهَا، (إِبْرِيْقًا): خَبَرُهَا.

وتقول: (صَارَ الصَّدِيقُ عَدُوًّا)، و(صَارَ الْعَدُوُّ صَدِيقًا)، و(صَارَ الرَّاکِبُ رَاجِلًا)، و(صَارَ الرَّاجِلُ رَاكِبًا)، وهَلُمَّ جَرًّا.

وَأَمَّا مِنَ (الصَّيْرِ) الذي بمعنى (الضَّمِّ)، فليست من هذا الباب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] أي: ضُمَّهُنَّ إِلَيْكَ.

قوله: «لَيْسَ»: فِعْلٌ يَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ، وَهُوَ بِذَلِكَ عَكْسُ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ فِعْلًا، بَلْ هِيَ حَرْفٌ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْحَرْفَ فِي عَدَمِ التَّصَرُّفِ مَعَ الْعَمَلِ، فَالْحُرُوفُ الْعَامِلَةُ لَا تَتَصَرَّفُ، وَهَذِهِ كَلِمَةٌ عَامِلَةٌ، وَلَا تَتَصَرَّفُ، فَتَكُونُ حَرْفًا.

لكن الصَّوَابُ أَنَّهَا فِعْلٌ بِلَا شَكٍّ، وَالدَّلِيلُ لَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ [النساء: ١٨]، فَدَخَلَتْ عَلَيْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا فِعْلٌ مَاضٍ.

مثالها: (ليس الكسُولُ مُحْصَلًا)، فـ(ليس): فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، و(الكسُولُ): اسْمُهَا، و(مُحْصَلًا): خَبَرُهَا، وَمِثَالُهَا مِنَ الْقُرْآنِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١]، فـ﴿لَيْسَ﴾: فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، ﴿عَلَى الْأَعْمَى﴾: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، ﴿حَرَجٌ﴾: اسْمُهَا مُؤَخَّرٌ.

قوله: «زَالَ»: وَهِيَ الَّتِي مُضَارِعُهَا (يَزَالُ)، لَا الَّتِي مُضَارِعُهَا (يَزُولُ)، وَلَا الَّتِي مُضَارِعُهَا (يَزِيلُ)؛ لِأَنَّ (زَالَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَهِيَ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، وَشَكْلٍ وَاحِدٍ، لَكِنْ مُضَارِعُهَا يَخْتَلِفُ، فَيَأْتِي عَلَى: (يَزَالُ) و(يَزُولُ)، و(يَزِيلُ)،

والذي يَعْمَلُ عَمَلًا (كَانَ) هو (زَالَ) التي مُضَارِعُهَا (يَزَالُ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، فـ ﴿يَزَالُونَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، ولكنَّ اسمَها هنا ضميرٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رَفْعٍ، و﴿مُخْلِيفِينَ﴾ خبرُها.

أَمَّا (زَالَ) التي مُضَارِعُهَا (يَزُولُ)، فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ عَمَلًا (كَانَ)، بل هي تَامَةٌ، تقول: (زَالَتِ الشَّمْسُ)، والمضارعُ (تَزُولُ الشَّمْسُ).

كذلك (زَالَ) التي مُضَارِعُهَا (يَزِيلُ) فَإِنَّهَا ليست من أخوات (كَانَ)، وهذه -يعني: (زَالَ) التي مُضَارِعُهَا (يَزِيلُ) - بمعنى تَمَيَّزَ، تقول: (زَلَّ مَالِكٌ عن مالي) يعني: مَيَّزَهُ.

فصارت (زَالَ) لها ثلاثة أفعالٍ مُضَارِعَةٍ: الأوَّل: (يَزَالُ)، والثاني: (يَزُولُ)، والثالث: (يَزِيلُ)، والتي تعمل عمل (كَانَ) هي التي مُضَارِعُهَا (يَزَالُ).

قوله: «بَرَحَ»: أصلُ (بَرَحَ) مأخوذٌ مِنَ الْبَرَّاحِ، وهو السَّعَة، لكنَّها تُفِيدُ الاستمرارَ إذا كانت من أخوات (كَانَ)، كما سيأتي.

قوله: «فَتَيَّ»: يعني: عَمِلَ هذا الشيءَ، وما أَشْبَهَ ذلكَ، لكنَّها تكونُ للاستمرار - كما سيأتي - مع (انْفَكَ).

قوله: «انْفَكَ»: يعني: تَخَلَّصَ من الشيءِ، لكنَّها إذا كانت من أخوات (كَانَ)، فلا تكونُ بهذا المعنى، كما سيأتي أيضًا، ولهذا قال المؤلف: (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ).

قوله: «هَـذِي الأَرْبَعَةُ»: اسمُ الإشارة (هَـذِي) يَعُودُ إلى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ، فما أَقْرَبُ مَذْكُورٍ هُنَا؟

نبدأ بـ(انْفَكَّ)، فهي أَقْرَبُ شَيْءٍ، و(فَتِيءٌ)، و(بَرِحَ)، و(زَالَ)، فهذه الأربعة لا تكونُ من أخوات (كَانَ) إِلَّا إذا اقترنت بِنَفْيٍ، أو شَبَهِ نَفْيٍ، وشَبَهُ النَّفْيِ: النَّهْيُ.

ولا فرق بين أن يكونَ النَّفْيُ بـ(مَا)، أو (لَا)، أو (غَيْرَ)، أو ما أَشَبَهَ ذلكَ. المِهْمُ أن تكونَ مُقْتَرَنَةً بما يُفِيدُ النَّفْيَ، أو شَبَهَهُ، وهو النَّهْيُ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ فهنا سُبِقَتْ بِنَفْيٍ، وهو (لَا)، ونَقُولُ في إعرابها: ﴿يَزَالُونَ﴾ (يزالُ): فِعْلٌ مُضَارِعٌ ناقِصٌ يَرْفَعُ الاسمَ وَيَنْصَبُ الخبرَ، والواوُ: اسمُها مَبْنِيٌّ على السكونِ في محلِّ رَفْعٍ، و﴿مُخْتَلِفِينَ﴾: خبرُها مَنصُوبٌ بها، وعَلَامَةُ نَصْبِهِ الياءُ نِيَابَةً عن الفَتْحَةِ؛ لِأَنَّهُ جُمِعَ مُذَكَّرٌ سَالِمٌ، والنُّونُ عَوَظٌ عن التَّنوينِ.

ومثاله أيضًا قولُ الشاعر:

صَاحِ شَمْرٌ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْتِ، فَنَفْسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ^(١)

الشَّاهِدُ في قوله: (وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْتِ)، فَإِنَّ (لَا) هنا نَاهِيَةٌ، و(تَزَلْ): فِعْلٌ مُضَارِعٌ ناقِصٌ مجزومٌ بـ(لَا) النَّاهِيَةِ، يَرْفَعُ الاسمَ وَيَنْصَبُ الخبرَ، واسمُها

(١) هذا من الأبيات التي لا يُعْلَمُ قائلُها، وهو بلا نسبة في مصادر عدَّة منها: أوضح المسالك (١/٣٣٤)، والدرر اللوامع (١/٢٠٥)، وشرح ابن عقيل (١/٢٦٥)، وشرح عُمدَةُ الحافظ (ص: ١٩٩)، والمقاصد النَّحْوِيَّةُ (٢/١٤)، وهَمْعُ الهوامع (١/١١١)، وغيرها.

مستترٌ وجوبًا تقديره: (أنت)، و(ذاكِرَ): خبرها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخره.

وَمِنْ شِبْهِ النَّفْيِ أَيْضًا الدُّعَاءُ، تَقُولُ: (يَا رَبِّ لَا تَزَلْ غَافِرًا لِي).

وَأَمَّا (بِرَحَ)، فَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقْبًا﴾ [الكهف: ٦٠]، أَي: لَا أَبْرَحُ سَائِرًا، فَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ.

وَتَقُولُ أَيْضًا: (مَا بَرَحْتُ مُجْتَهِدًا)، فـ(مَا): نَافِيَةٌ، (بِرَحَ): فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، وَالتَّاءُ: اسْمُهَا، وَ(مُجْتَهِدًا): خَبَرُهَا.

مِثَالُ (فَتَى) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥]، هَذِهِ مَسْبُوقَةٌ بِنَفْيٍ، لَكِنَّ النَّفْيَ هُنَا مَحذُوفٌ، وَأَصْلُهَا: (تَاللَّهِ لَا تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) يَعْنِي: (لَا تَزَالُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا).

لَكِنَّ النَّفْيَ يُحَذَفُ مِنْ (تَفْتَأُ) إِذَا سَبَقَهَا قَسَمٌ، وَكَانَ مُضَارِعًا، وَأَدَاةُ النَّفْيِ تَكُونُ (لَا)، إِذَا تَمَّتِ الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ، فَإِنَّ النَّافِيَّ يُحَذَفُ. وَنَظَمَ بَعْضُهُمْ هَذَا فَقَالَ:

وَيُحَذَفُ نَافٍ مَعَ شُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ إِذَا كَانَ (لَا) قَبْلَ الْمُضَارِعِ فِي الْقَسَمِ^(١)
وهذه الشروطُ مُنْطَبِقَةٌ فِي الْآيَةِ، فَالْآيَةُ تَمَّتْ فِيهَا الشُّرُوطُ، فَحَرَفُ النَّفْيِ هُوَ (لَا)، وَقَبْلَهَا قَسَمٌ، وَالْفِعْلُ مُضَارِعٌ.

وَمِثَالُ: (انْفَكَّ) تَقُولُ: (مَا انْفَكَّ الْبَرْدُ شَدِيدًا)، يَعْنِي: لَمْ يَزَلِ الْبَرْدُ شَدِيدًا، وَتَقُولُ: (مَا انْفَكَّ الْمَطَرُ نَازِلًا) يَعْنِي: لَمْ يَزَلْ يَنْزِلُ، فـ(مَا): نَافِيَةٌ، وَ(انْفَكَّ): فِعْلٌ

(١) انظر حاشية الأجرومية، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي، (ص: ٧٤).

ماضٍ ناقصٌ يرفعُ المبتدأ وينصبُ الخبرَ، و(المطرُ): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ، (نَازِلًا): خبرُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ، ولهذا قال المؤلفُ: (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ).
لكن لماذا قَدَّمَ المؤلفُ شِبْهَ النَّفْيِ على النَّفْيِ، والأصلُ أَنَّ المُشَبَّهَ به أقوى من المُشَبَّهِ؟

قِيلَ: لضرورة النِّظْمِ، وهذا هو الظَّاهِرُ، وقال: بعضُ المحشِّينَ: «قَدَّمَ شِبْهَ النَّفْيِ جَبْرًا لِنَقْصِهِ؛ لِأَنَّ شِبْهَ النَّفْيِ أَنْقَضَ مِنَ النَّفْيِ».

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- الآن ليس أمامنا حتَّى نقولَ له: هل هذا صحيحٌ؟ فلا ندري هل هذه نيتهُ أو لا؟ لكن إن قُلْنَا: لضرورة النِّظْمِ، فربَّما يقولُ قائلٌ: يمكنُ أن يَنْجَبَرَ البيتُ بغير هذا فيقول مثلاً: (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لِنَفْيٍ أَوْ لِشِبْهِ نَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ).

فالظَّاهِرُ -والله أعلم- أَنَّهُ تيسَّرَ له في ذلك الوقت أن يَنْظِمَهُ على هذا.

وعلى كُلِّ حالٍ، هذه الأربعة لا بُدَّ أن تكونَ مَسْبُوقَةً بنَفْيٍ، أو شِبْهِهِ.

ويقالُ لهذه الأفعال الأربعة: أفعالُ الاستمرارِ، لأنها تدلُّ على استمرار اتِّصال اسمها بخبرها، ف(مَا زَالَ الرَّجُلُ قَائِمًا) أي: إِنَّ قِيَامَهُ مُسْتَمِرٌّ، و(مَا بَرَحَ قَائِمًا) أي: أَنَّهُ بَقِيَ قَائِمًا على وَجْهِ الاستمرارِ، ومثلها: (مَا انْفَكَّ)، ومثلها أيضًا: (مَا بَرَحَ).

١٤٦- وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ(مَا) ك: (أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا)

الشرح

قوله: «وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ)»: (مِثْلُ): خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَعَلَامَةٌ رَفَعَهُ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَ(مِثْلُ): مُضَافٌ.

و«كَانَ»: قَصِدَ لَفْظُهُ، مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرَّهُ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

و«دَامَ»: قَصِدَ لَفْظُهُ، مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفَعَهُ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

قوله: «دَامَ»: فَصَلَهَا الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنِ الْأَفْعَالِ السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّ عَمَلَهَا ضَيِّقٌ، وَذَلِكَ لِمَا يَلِي:

أَوَّلًا: لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ حَتَّى تُسَبِّقَ بِـ(مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ الظَّرْفِيَّةَ.

ثَانِيًا: لِأَنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ الْمَاضِي، بِخِلَافِ غَيْرِهَا، فَإِنَّ فِيهَا تَفْصِيلًا، فَلِذَلِكَ قَالَ: (وَمِثْلُ كَانَ دَامَ).

يعني: (دَامَ) مِثْلُ (كَانَ) فِي الْعَمَلِ، وَهَذَا مَشْرُوطٌ بِشَرْطِ أَنْ تَسْبِقَهُ (مَا).

قوله: «مَسْبُوقًا بِـ(مَا)»: لَمْ يُيَنَّ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَا الْمُرَادُ بِـ(مَا) ؛ لِأَنَّا نَعْرِفُ أَنَّ (مَا) تَأْتِي لِعَشْرَةِ مَعَانٍ ذِكِرَتْ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

مَحَامِلُ (مَا) عَشْرٌ إِذَا رُمْتَ عَدَّهَا فَحَافِظٌ عَلَى بَيْتِ سَلِيمٍ مِنَ الشَّعْرِ
 سَتَفَهُمْ شَرَطَ الْوَصْلِ، فَأَعْجَبَ لِنَكْرِهَا بِكَفٍّ، وَنَفْيٍ، زَيْدَ تَعْظِيمٍ مَصْدَرٍ
 وهذا يُعْتَبَرُ إِبْهَامًا مِنَ الْمُؤَلَّفِ، وَلَكِنَّ الْجَوَابَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: بَيَّنَّ الْمَرَادَ
 بـ(مَا) بِالْمِثَالِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا)، فَيَكُونُ الْمَرَادُ بـ(مَا)
 -التي في مثل هذا المِثَالِ- (مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ الظَّرْفِيَّةَ، وَالتَّقْدِيرُ: (أَعْطَى مُدَّةَ دَوَامِكَ
 مُصِيبًا)، وَأَخَذْنَا أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ مِنْ تَحْوِيلِهِ الْفِعْلَ إِلَى مَصْدَرٍ (دَوَامٍ)، وَأَخَذْنَا أَنَّهَا
 ظَرْفِيَّةٌ مِنْ أَنَّنَا قَدَرْنَا: (مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا).

وَنَقُولُ فِي إِعْرَابِ «مَا دُمْتَ مُصِيبًا»: «مَا»: مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ.

«دَامَ»: فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، يَرْفَعُ الْاسْمَ، وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَالتَّاءُ: اسْمُهَا
 مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ.

و«مُصِيبًا»: خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ ظَاهِرَةٍ عَلَى آخِرِهِ.

وَمِثْلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتَ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]
 أَي: (مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا)، وَمِثْلُهَا: (صَاحِبِ الرَّجُلِ مَا دَامَ صَالِحًا) أَي: (مُدَّةَ
 دَوَامِهِ صَالِحًا)، لَكِنْ اسْمُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ.

وَقَوْلُهُ: «مُصِيبًا»: هَلْ هِيَ مِنَ الْإِصَابَةِ، أَوْ مِنَ الصَّوَابِ؟ أَوْ مِنْهُمَا؟

الْجَوَابُ: يَخْتَلِفُ، إِذَا قُلْنَا: (مَا دُمْتَ مُصِيبًا) مِنَ الْإِصَابَةِ، فَالْمَعْنَى: (مَا
 دُمْتَ قَادِرًا وَوَاجِدًا)، وَإِذَا قُلْنَا: مِنَ الصَّوَابِ، فَالْمَعْنَى: (إِذَا كَانَ فِي عَطَائِكَ
 خَيْرٌ)؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ غَنِيًّا، وَيُعْطَى لَكِنْ يُعْطَى فِي مَحَلٍّ خَطَأً، فإِذَا ذُنَّ

المثال (مُصِيبًا ذَرْهَمًا) صالحٌ لهذا ولهذا، يعني: (إِذَا كُنْتَ قَادِرًا فَأَعْطِ الْعَطَاءَ مَا دَامَ وَاقِعًا فِي مَحَلِّهِ)، ولكننا نظرنا إلى العطاء، فإذا هو قليلٌ؛ لَأَنَّهُ يَقُولُ: (أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا ذَرْهَمًا).

لكننا نقولُ: إِنَّ الدَّرْهَمَ فِي زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَانِ قَدْ يُسَاوِي أَلْفَ ذَرْهَمٍ، وَقَدْ حَدَّثَنِي مَنْ أَثِقُ بِهِ فِي زَمَنِ قَبْلَ وُجُودِنَا، لَكِنَّهُ قَرِيبٌ، يَقُولُ: لَقَدْ نَزَلَ بِهِ ضُيُوفٌ، فَاشْتَرَى شَاةً بِرُبْعِ رِيَالٍ، وَاشْتَرَى بِنِصْفِ رِيَالٍ حِنْطَةً مِنَ الْبُرِّ، وَجَرَشَهُ بِرُبْعِ رِيَالٍ، فَصَارَتِ الذَّبِيحَةُ وَالطَّعَامُ بِرِيَالٍ وَاحِدٍ، وَالْآنَ رَبِّمَا تَكُونُ تَكْلِفَةُ الذَّبِيحَةِ خَمْسُمِائَةِ رِيَالٍ، أَوْ أَكْثَرُ.

لكن لعلَّ ابنَ مالِكٍ -رحمه الله- كان في زمنٍ كانت الدِّراهمُ فيه قليلةً، وإذا أعطى الإنسانُ ذَرْهَمًا، فهو عطاءٌ كثيرٌ.

مِمَّا سَبَقَ فِي كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ -رحمه الله- يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

القِسْمُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ مَا يَعْمَلُ بِدُونِ شَرْطٍ، وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَفْعَالٍ: (كَانَ، ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَ، أَمْسَى، صَارَ، لَيْسَ).

القِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا يَعْمَلُ بِشَرْطٍ تَقَدُّمِهِ بِنَفْيٍ، أَوْ شَبْهِهِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ: (زَالَ، انْفَكَ، بَرِحَ، فَتَى).

القِسْمُ الثَّلَاثُ: وَهُوَ مَا يَعْمَلُ بِشَرْطٍ أَنْ تَتَقَدَّمَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ الظَّرْفِيَّةَ، وَهُوَ (دَامَ)، إِذَنْ يَكُونُ الْجَمِيعُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ.

١٤٧- وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

الشرح

قوله: «غَيْرُ»: مُبْتَدَأٌ، وهو مُضَافٌ إِلَى (مَاضٍ)، أي: إِلَى الفعل الماضي.

و«مِثْلُ»: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ (عَمِلَا).

و«قَدْ»: لِلتَّحْقِيقِ.

و«عَمِلَا»: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتَرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ:

(هُوَ)، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ خَبَرٌ الْمُبْتَدَأِ وَهُوَ (غَيْرُ).

قوله: «إِنْ»: شَرْطِيَّةٌ.

و«كَانَ»: فِعْلُ الشَّرْطِ.

و«غَيْرُ»: اسْمٌ (كَانَ)، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (الْمَاضِي).

و«مِنْهُ»: جَازٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ (اسْتُعْمِلَا)، أَوْ بِمَحذُوفِ حَالٍ مِنْ (غَيْرِ الْمَاضِي).

و«اسْتُعْمِلَا»: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ مُسْتَتَرٌ،

وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ (كَانَ).

يقول - رحمه الله -: إِنْ غَيْرَ الْمَاضِي يَعْمَلُ عَمَلُ الْمَاضِي إِنْ اسْتُعْمِلَ، وَإِنَّمَا

قال: (غَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا) ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) بِصِيغَةِ الْمَاضِي،

فَيَقُولُ: غَيْرُ الْمَاضِي كَالْمَاضِي فِي الْعَمَلِ، فَإِذَا قُلْتَ: (كَانَ)، فَإِنَّ الْمَضَارِعَ (يَكُونُ)

يَعْمَلُ عَمَلَهَا، فَقَوْلُكَ: (يَكُونُ الْمَطَرُ شَدِيدًا)، مِثْلُ قَوْلِكَ: (كَانَ الْمَطَرُ شَدِيدًا)،

فالمضارعُ (يَكُونُ) يَعْمَلُ عَمَلَ الماضي (كَانَ)، وتقولُ: (كُنْ مُطِيعًا لِلَّهِ)،
فـ(كُنْ): فِعْلٌ أَمْرٌ يَعْمَلُ عَمَلَ الماضي، وتقولُ: (يُعْجِبُنِي كَوْنُكَ فَاهِمًا)،
فالمصدرُ (كُون) هنا عَمِلَ أَيْضًا.

ومن ذلك أَيْضًا قولُ الشَّاعِرِ:

بِبَذْلِ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ^(١)

فـ(كَوْنُ): مُبْتَدَأٌ مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ، وهذا الضَّمِيرُ اسْمُ (كَوْنِ) الْمَصْدَرِ.

(إِيَّاهُ): (إِيَّا): خَبَرُ (كَوْنِ) مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ، والهاءُ: ضَمِيرٌ دَالٌّ عَلَى الْغَيْبَةِ.

ومنه أَيْضًا عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ، وذلك في قولِ الشَّاعِرِ:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَاثِنًا أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا^(٢)

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (كَاثِنًا أَخَاكَ)، يعني: كَاثِنًا هُوَ أَخَاكَ، فـ(كَاثِنًا) عَمِلَ وَهُوَ

اسْمُ فَاعِلٍ.

وَمِنْ عَمَلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ قَوْلُكَ: (الْبَيْتُ مَكُونٌ فِيهِ).

إِذْ غَيْرُ الْمَاضِي كَالْمَاضِي فِي الْعَمَلِ، إِلَّا أَنَّهُ احْتَرَزَ وَقَالَ: (إِنْ كَانَ غَيْرُ

الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلَا).

قوله: «إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلَا»: يَشْمَلُ مَا لَا يَتَصَرَّفُ مطلقًا،

مثل: (لَيْسَ)، فلا تَقْعُ إِلَّا مَاضِيًّا بِالِاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهَا فَعْلٌ جَامِدٌ، وما لَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا

(١) هذا من الأبيات التي لَا يُعْلَمُ قَائِلُهَا، وهو من شواهد التصريح (١/١٨٧)، والأشْمُونِي

(١/١١٢)، وجمع الهوامع (١/١١٤)، والدرر اللوامع (١/٨٣).

(٢) هذا من الأبيات التي لَا يُعْلَمُ قَائِلُهَا، وهو من شواهد التصريح (١/١٨٧)، وجمع

الهوامع (١/١١٤)، والدرر اللوامع (١/٨٤).

مرّة واحدة، على خلافٍ في ذلك، وهو (دَامَ)، فإنّ منهم مَنْ أجاز أن تكونَ بلفظِ المضارع، لكنّ الأكثرَ والمشهورَ أنّها بلفظِ الماضي، وما لا يتصرّفُ على وجه الكمال، لكن يتصرّفُ كثيرًا، وهو الأربعة التي يُشترطُ فيها تقدّمُ النفي، فإنّه لا يُستعملُ منها الأمرُ؛ لأنّ مِنْ شَرْطِهَا أن يتقدّمَهَا نفيٌّ، أو شبهه، والأمرُ لا يمكنُ أن يتقدّمَهُ نفيٌّ، أو شبهه، قالوا: وكذلك لا يُستعملُ منها المصدرُ، وبقية التصرفات تُستعملُ.

إذن خرج بقوله: (إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلَا) ما يُستعملُ منه الماضي وغيره على وجه التصرف المطلق، وهو البقية.

وقوله: (إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلَا)، هذا في الحقيقة شرطٌ يُستغربُ على ابن مالك - رحمه الله - أن يأتي به؛ لأنّه معروفٌ أنّه إذا قال: (وَعَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا)، أي: إذا أمكن، فهذا في الحقيقة - فيما نرى - أنّه شبهٌ بالحشو، إلّا أن يُقال: إنّّه أرادَ بذلك دَفْعَ تَوْهَمِ الطَّالِبِ أَنَّ كُلًّا مِنْهَا يَأْتِي مِنْهُ غَيْرُ الْمَاضِي، وحينئذٍ لا تكونُ حشواً.

إذن تنقسم هذه الأفعال من حيث التصرف إلى أربعة أقسام:

الأول: ما لا يتصرّفُ مطلقاً، وهو (لَيْسَ).

الثاني: ما يتصرّفُ مطلقاً بكلِّ وجوه التصرف، وهو السبعة^(١)، فنقول مثلاً: (كُنْ أَدِيبًا)، ف(كُنْ): فِعْلٌ أَمْرٍ مِنْ (كَانَ)، لكن هل نُعَرِّبُ (أَدِيبًا) خبراً لـ (كَانَ) أو حالاً؟

(١) وهي: (كان، ظلّ، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار).

الجواب: خَبَرًا لـ (كَانَ) ؛ لِأَنَّ (كَانَ) تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا كَامِلًا، وَأَيْضًا إِذَا قُلْتُ: (فُلَانٌ غَيْرُ كَائِنٍ قَائِمًا) يَصَحُّ؛ لِأَنَّهَا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا كَامِلًا، فَيَأْتِي مِنْهَا اسْمُ الْفَاعِلِ، وَيَأْتِي مِنْهَا اسْمُ الْمَفْعُولِ، فَتَقُولُ: (الْبَيْتُ مَكُونٌ فِيهِ)، فـ (مَكُونٌ): اسْمُ مَفْعُولٍ، فَالاسْمُ مُسْتَتَرٌّ، وَ(فِيهِ): جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ.

الثالث: مَا يَتَصَرَّفُ قَلِيلًا إِلَى الْمَضَارِعِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ، وَهُوَ (دَامَ).

لكن هل يَصَحُّ أَنْ أَقُولَ: (دُمُ قَائِمًا)؟

الجواب: يَصَحُّ، لَكِنْ لَا عَلَى أَنَّهَا نَاسِخَةٌ، بَلْ عَلَى أَنَّ فَاعِلَهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ وَجُوبًا، وَ(قَائِمًا): حَالٌ، فَلَوْ وَرَدَ مِثْلُ هَذَا التَّعْبِيرِ، فَلَا تَقُلْ: هَذَا التَّعْبِيرُ خَطَأٌ، بَلْ قُلْ: هَذَا تَعْبِيرٌ صَحِيحٌ، لَكِنْ لَيْسَتْ مِنْ بَابِ (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا).

الرَّابِعُ: مَا يَتَصَرَّفُ قَلِيلًا، بَلْ أَكْثَرُ مِنَ الْقَلِيلِ، وَهُوَ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي مِنْ شَرْطِهَا سَبْقُ النَّفْيِ أَوْ النَّهْيِ، فَهَذِهِ تَتَصَرَّفُ، فَتَكُونُ مَاضِيًا وَمَضَارِعًا، مِثَالُهُ: (زَالَ)، فَتَتَصَرَّفُ إِلَى الْمَضَارِعِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ ﴿[هود: ١١٨-١١٩]، وَلَا تَكُونُ أَمْرًا، فَلَا تَتَصَرَّفُ إِلَى أَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ سَبْقُ النَّفْيِ أَوْ شِبْهُهُ، وَهَذَا لَا يَتَصَوَّرُ مَعَ الْأَمْرِ، وَلَا تَكُونُ مُصَدَّرًا، وَلَكِنْ تَكُونُ اسْمَ فَاعِلٍ، تَقُولُ: (هَذَا غَيْرُ زَائِلٍ قَائِمًا)، فَالنَّفْيُ: (غَيْرٌ)، وَ(زَائِلٍ): اسْمُ فَاعِلٍ، وَاسْمُهَا مُسْتَتَرٌّ، وَ(قَائِمًا): خَبَرُهُ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (لَا يَزَالُ قَائِمًا)، وَلِذَا يَعْمَلُ عَمَلُهَا.

١٤٨- وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطَ الْخَبَرِ أَجَزُ، وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرُ

الشرح

قوله: «فِي جَمِيعِهَا»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ مُتَعَلِّقٌ بـ (أَجَزُ).

و«تَوْسُطَ»: مَفْعُولٌ بِهِ، وَعَامِلُهُ (أَجَزُ)، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (الْخَبَرِ).

و«أَجَزُ»: فَعْلٌ أَمْرٍ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ).

وقوله: «كُلُّ»: مُبْتَدَأٌ.

و«سَبْقُهُ»: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ (حَظَرُ)، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ، وَالضَّمِيرُ هُنَا

فَاعِلُ الْمَصْدَرِ.

و«دَامَ»: مَفْعُولٌ بِهِ لِلْمَصْدَرِ.

و«حَظَرُ»: خَبَرٌ (كُلُّ)، وَالتَّقْدِيرُ: (كُلُّ حَظَرٍ سَبْقُهُ دَامَ) يَعْنِي: كُلُّ حَظَرٍ

سَبَقَ الْخَبَرَ (دَامَ).

وقوله: «وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطَ الْخَبَرِ أَجَزُ»: هَذِهِ الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ عَشْرَ: ثَانِيَةً،

وَأَرْبَعَةً، وَوَاحِدٌ، كُلُّهَا يَجُوزُ فِيهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ بَيْنَ الْأَدَاةِ وَاسِمِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ

تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، فَالشَّاهِدُ هُنَا كَلِمَةُ: ﴿حَقًّا﴾،

فَإِنَّهُ قَدَّمَهَا، وَهِيَ الْخَبَرُ، فَوَسَطَهُ بَيْنَ الْأَدَاةِ وَاسِمِهَا وَ﴿نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ اسْمٌ (كَانَ)

مُؤَخَّرٌ.

وتقولُ (لَا يَزَالُ شَدِيدًا الْمَطْرُ)، فـ(لَا) نافيةٌ، و(يَزَالُ): فِعْلٌ مضارعٌ ناقصٌ، و(شَدِيدًا): خبرٌها مقدَّمٌ، و(الْمَطْرُ): اسمُها مؤخَّرٌ، وتقولُ: (كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ)، و(ظَلَّ شَدِيدًا الْمَطْرُ)، و(مَا فَتَيَ قَائِمًا خَالِدٌ)، و(مَا دَامَ حَيًّا فَلَانٌ)، و(ليس ناجحًا الْكَسُولُ).

إِذْنُ جميعُ هذه الثلاثةَ عَشَرَ يجوزُ فيها أن يتوسَّطَ الخبرُ.
ولكن هل يجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على الأداة؟ يقولُ: (وَكُلُّ سَبْقُهُ دَامَ) حَظَرٌ.
«كُلُّ»: أي: مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ (حَظَرَ): أي: مَنَعَ سَبْقَهُ لـ(دَامَ)؛ لِأَنَّ (سَبْقَهُ) مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(حَظَرَ).

و«حَظَرَ»: بمعنى: مَنَعَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، فهل المرادُ سبقه لـ(دَامَ)، بحيث يتوسَّطُ بينها وبين (مَا)، أو بحيث يتقدَّمُ على (مَا)؟ مثالُ ذلك: (لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ قَائِمًا)، هذا على التَّرتيب، ولو قُلْتَ: (لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ قَائِمًا زَيْدٌ)، فصحيحٌ؛ لِأَنَّ الخبرَ يتوسَّطُ، ولو قلتُ: (لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ)، ففي هذا احتمالٌ أَنَّهُ لَا يجوزُ بالإجماع، أمَّا (لَا أَصْحَبُكَ قَائِمًا مَا دَامَ زَيْدٌ)، فهذا لَا يجوزُ بالإجماع.

الإشكالُ الآنُ في نَقْلِ الإجماعِ فيما إذا كان الخبرُ بين (مَا) و(دَامَ).

فإِذْنُ أَمَكِنَةُ الخبرِ في (دَامَ) أَرْبَعَةٌ، وهي:

الأوَّلُ: (لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ قَائِمًا).

الثَّاني: (لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ قَائِمًا زَيْدٌ).

الثالث: (لا أصحبك قائماً ما دام زيد).

الرابع: (لا أصحبك ما قائماً ما دام زيد).

إذن اثنان جائزان بالاتفاق، وهما: (ما دام زيد قائماً)، و(ما دام قائماً زيد)، وواحد بالاتفاق ممتنع، وهو تقدم الخبر على (ما دام) كلها (قائماً ما دام زيد)، الرابع: أن يتوسط الخبر بين (ما) و(دام)، فكلام ابن مالك يحتمل أنه ممنوع بالإجماع كما هو ظاهر اللفظ، والأمر ليس كذلك، بل فيه خلاف.

وقوله: «وَكُلُّ سَبْقَةٍ دَامَ حَظْرُ»: ظاهرُ كلامِهِ أَنَّ ما عداها يجوزُ فيه تقدُّمُ الخبرِ على الأداة، ولكنه قال:

١٤٩- كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ (مَا) النَّافِيَةُ فَجِئَ بِهَا مَتْلُوءَةً لَا تَالِيَةَ

الشرح

قوله: «كَذَلِكَ»: خبرٌ مقدَّم، أي: كالذي سَبَقَ.

و«ذَا»: اسمُ إشارةٍ لما سبق، يعني: مثل ذاك الذي ذكرنا في المنع.

و«سَبَقُ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو مضافٌ إلى فاعله (خَيْرٍ).

و«مَا»: مفعولٌ (سَبَقُ)، و(مَا): مضافٌ.

و«النَّافِيَةُ»: مضافٌ إليه، ويجوزُ أن تكونَ (النَّافِيَةُ) صفةً لـ(مَا).

يعني: يمتنع أن يسبقَ الخبرُ (مَا) النَّافِيَةَ، سواء كانت الأداة مِمَّا يُشْتَرَطُ فيها تقدُّمُ النَّفْيِ وشَبْهه أو لا.

قوله: «جِئَ»: فعلٌ أمرٌ.

و«بِهَا»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ به.

و«مَتْلُوءَةً»: حالٌ مِنْ (هَا) في قوله: (بِهَا).

و«لَا»: عاطفةٌ.

و«تَالِيَةَ»: معطوفةٌ على (مَتْلُوءَةً)، فهي منصوبةٌ على الحال، أي: آتتْ بـ(مَا)

النَّافِيَةُ مَتْلُوءَةً، أي: هي سابقةٌ، وما بعدها تالٍ لها.

يعني: إذا جاءت (مَا) النافية في واحدة من الأدوات، فإنه يمتنع أن يتقدّم عليها الخبر، فـ(مَا) النافية لا يتقدّم عليها شيء، فلو قلت: (مَا كَانَ زَيْدٌ ظَلُومًا)، ثُمَّ قُلْتَ: (ظَلُومًا مَا كَانَ زَيْدٌ)، فلا يجوز؛ لأنّ الخبر لا يتقدّم على (مَا) النافية، أمّا لو قلت: (مَا ظَلُومًا كَانَ زَيْدٌ) فجائز، و(مَا كَانَ ظَلُومًا زَيْدٌ) جائز أيضًا، ولهذا يقول: (كَذَلِكَ سَبَقَ خَيْرَ (مَا) النافية)؛ لأنّه يجوز أن يتوسّط الخبر بين الأداة والاسم بالاتفاق.

وظاهر كلام المؤلف - رحمه الله - أنّه يمتنع أن يتقدّم الخبر على (مَا) النافية سواء كانت الأداة ممّا يشترط فيها أن يسبقها نفي، أو شبهه أم لا، وعلى ذلك لو قلت في: (مَا زَالَ المطرُ شديدًا)، لو قلت: (شديدًا مَا زَالَ المطرُ)، فلا يجوز على كلام المؤلف؛ لأنّه يقول: (مَا) النافية لا يمكن أن تسبق.

وفي هذه المسألة خلاف؛ لأنّ بعضهم يقول: إنّ الذي نفى إثباته يجوز أن يتقدّم؛ لأنّ (شديدًا مَا زَالَ المطرُ) مثل (شديدًا استمرّ المطرُ)، فيجوز، لكن كلام المؤلف الآن أنّه لا يجوز مطلقًا تقدّم الخبر على (مَا) النافية.

ولو قلت: (مَا انْفَكَ التلميذُ حريصًا)، فهذا صحيح، ولو قلت: (مَا انْفَكَ حريصًا التلميذُ)، فصحيح أيضًا؛ لأنّه توسّط، ولو قلت: (حريصًا مَا انْفَكَ التلميذُ)، فهذا غير جائز؛ لأنّ الخبر تقدّم على (مَا).

قوله: «فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوءَةٌ لَا تَالِيَةَ»: أي: جيء بـ(مَا) النافية دائمًا متلوة لا تالية؛ لأنّ (مَا) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولهذا لا يصح أن تقول: (زَيْدًا مَا ضَرَبْتُ)، لكن يصح أن تقول: (مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وكذلك يصح: (مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ).

وقوله: (فَجِئْ بِهَا مَتْلُوءَةً لَا تَالِيَةَ)، قد يقول قائل: إن هذا الشَّطْرَ لا فائدة منه؛ لأنَّه إذا مُنِعَ تقدُّمُ الخبرِ على (مَا) النَّافِيَةِ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ مَتْلُوءَةً لَا تَالِيَةَ، فيَقَالُ: بل له فائدتان:

الفائدة الأولى: الإشارةُ إلى أَنَّ (مَا) النَّافِيَةَ لها صَدْرُ الكلامِ، فلا تأتي إِلَّا مَتْلُوءَةً، وإذا كانت لا تأتي إِلَّا مَتْلُوءَةً صار لها صَدْرُ الكلامِ، فلا يجوزُ أَنْ يتقدَّمَ عليها غيرها ممَّا هو في ضَمَنِ جُمْلَتِهَا.

الفائدة الثانية: تقريرُ الحُكْمِ السَّابِقِ، ولا مانعَ أَنْ يَأْتِيَ الإنسانُ بِجُمْلَةٍ بعدَ ذِكْرِ حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، لتقرير ذلك الحُكْمِ وَتَشْيِيتِهِ.

وهل يجوزُ تقدُّمُ الخبرِ في (زَالَ) وَأَخَوَاتِهَا التي مِنْ شرطِهَا تقدُّمُ النِّفْيِ أو شِبْهِهِ؟

نقول: الذي شَرَطَهُ تقدُّمُ النِّفْيِ، إن كان النِّفْيُ بـ(مَا) لم يَجْزُ تقدُّمُهُ على (مَا)، لكن يَجوزُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهَا، وبين العاملِ، وإن كان النِّفْيُ بغيرِ (مَا) كـ: (لَا) و(لَمْ) جاز أَنْ يتقدَّمَ على العاملِ، وعلى أداة النِّفْيِ، فتقول مثلاً: (قَاعِدًا لَمْ يَكُنْ عَمْرُو)، و(قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ)، و(قَائِمًا لَا يَزَالُ زَيْدٌ)، ولا تقول: (قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ)؛ لأنَّ ابنَ مالِكٍ يقولُ: (كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرِ (مَا) النَّافِيَةِ)، ولم يذكر مِنْ أدواتِ النِّفْيِ إِلَّا (مَا).

إِذَنْ خُلَاصَةُ مَا سَبَقَ مِنْ قَوَاعِدِ:

القاعدة الأولى: الْأَصْلُ تقدُّمُ الاسمِ، وتأخُّرُ الخبرِ.

القاعدة الثانية: يجوزُ تَوْسِطُ الخبرِ بينِ الْأَدَاةِ واسِمِهَا بِالِاتِّفَاقِ.

القاعدةُ الثالثةُ: يمتنعُ تقدُّمُ الخبرِ على (دَامَ).

القاعدةُ الرَّابِعةُ: يمتنعُ تقدُّمُ الخبرِ على (مَا) النَّافِيَةِ مُطْلَقًا، وَلَا يَجُوزُ تَقَدُّمُهُ عَلَى (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَ مِمَّا يُشْتَرَطُ فِي عَمَلِهِ تَقَدُّمُ النَّفْيِ وَشِبْهِهِ أَمْ لَا، أَوْ مِمَّا يُشْتَرَطُ لِعَمَلِهِ تَقَدُّمُ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ أَمْ لَا.

القاعدةُ الخامسةُ: جَوَازُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْأَدَاةِ مَا عدا (دَامَ)، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ جَائِزٌ إِنْ تَوَسَّطَ الْخَبَرُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (دَامَ)، وَأَنَّ الْمَمْنُوعَ هُوَ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ عَلَى (مَا) فَقَطْ.

القاعدةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ النَّفْيَ إِذَا كَانَ بغيرِ (مَا)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْأَدَاةِ، وَعَلَى حَرْفِ النَّفْيِ مُطْلَقًا.

١٥٠- وَمَنْعُ سَبَقِ خَيْرٍ (لَيْسَ) اصْطِفِي

الشرح

قوله: «مَنْعُ»: مبتدأ، وهي مُضَافٌ.

و«سَبَقِ»: مضافٌ إليه، و(سَبَقِ): مضافٌ.

و«خَيْرٍ»: مُضَافٌ إليه، فـ(سَبَقِ) مصدرٌ مُضَافٌ إلى فاعله.

و«لَيْسَ»: مفعولٌ به لـ(سَبَقِ)، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخره منع

من ظهورها الحكاية.

و«اصْطِفِي»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ

مستترٌ تقديره: (هو)، والجملةُ في محلِّ رفعٍ خبرٌ (مَنْعُ)، والتقديرُ: اصْطِفِي مَنْعُ

سَبَقِ الخبر لـ(لَيْسَ)، هذا معنى الشَّطَرِ.

وفي هذا الشَّطَرِ أشار ابنُ مالكٍ - رحمه الله - إلى أنَّ النَّحويين اختلفوا في

جوازِ تقدُّمِ خبرِ (لَيْسَ) عليها، واختار هو المَنْعُ؛ لأنَّ (اصْطِفِي) بمعنى

(اختير)، فهو - رحمه الله - يقولُ: اصْطِفِي مَنْعُ سَبَقِ خَيْرٍ (ليس) عليها.

وبناءً على هذا القولِ المختارِ نَضُمُ هذه المسألةَ إلى ما سَبَقَ مِنْ مَنْعِ تقدُّمِ

الخبرِ على (دَامَ)، وما اقترن بـ(مَا) النَّافِيَةُ أيضًا فنقولُ: وخبرِ (لَيْسَ)، أي:

لا يجوزُ أن يتقدَّمَ خبرُ (لَيْسَ) عليها، ولهذا قال: مَنْعُهُ (اصْطِفِي)، يعني: اختير.

إِذْ عِنْدَنَا ثَلَاثُ صُورٍ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: تقدُّمُ الاسمِ، وتأخُّرُ الخبرِ، وهذا هو الأصلُ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: تَوْسُطُ الْخَبْرِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْأَدَاةِ، وَهَذَا جَائِزٌ فِي الْجَمِيعِ.

الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ: تَقَدُّمُ الْخَبْرِ عَلَى الْأَدَاةِ، وَهَذَا جَائِزٌ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

الأُولَى: إِذَا كَانَتِ الْأَدَاةُ (دَامَ).

الثَّانِيَّةُ: إِذَا سَبَقَتْ بِ(مَا) النَّافِيَةِ.

الثَّلَاثَةُ: خَبَرِ (لَيْسَ).

وقوله: «اِصْطَفَيْ» إشارة إلى أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا، وَالصَّحِيحُ: جَوَازُ

تَقَدُّمِ خَبَرِ (لَيْسَ) عَلَيْهَا خِلَافًا لِابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَلَكِنْ مَعَ هَذَا، الْبَلَاغَةُ تَقْتَضِي الْأَيْتَقَدَّمُ.

وَلَا مَانِعَ أَنْ نَخَالَفَهُ، وَإِنْ كُنَّا نَدْرُسُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ فِي الْقُرْآنِ مَا يُشِيرُ إِلَى جَوَازِ

ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هُود: ٨]، فَهَذَا

﴿لَيْسَ﴾ اسْمُهَا مُسْتَتَرٌ تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، وَ﴿مَصْرُوفًا﴾: خَبَرُهَا، وَ﴿يَوْمَ﴾ ظرفٌ،

وَعَامِلُهَا: (مَصْرُوفٌ)، أَي: (لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ)، أَي: لَا يُصْرَفُ

عَنْهُمْ الْعَذَابُ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ، فَ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾: مَعْمُولٌ لـ ﴿مَصْرُوفًا﴾، وَ﴿مَصْرُوفًا﴾

هُوَ الْخَبَرُ.

وَإِذَا جَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبْرِ - وَهُوَ فَرَعٌ لِعَامِلِهِ - فَتَقَدَّمُ عَامِلُهُ مِنْ

بَابِ أُولَى.

وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحَ جَوَازُ تَقَدُّمِ خَبَرِ (لَيْسَ) عَلَيْهَا، وَشَاهِدُهُ مِنْ

الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَمَا سَبَقَ.

وَعَلَى هَذَا تَقُولُ: (قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ)، وَلَا يُغْلَطُكَ أَحَدٌ، وَلَكِنْ عَلَى رَأْيِ

ابن مالكٍ تُغْلَطُ، فلا يجوزُ أن تقولَ: (قَائِمًا لَيْسَ زيدٌ)، بل تقولَ: (لَيْسَ زيدٌ قائمًا)، أو (لَيْسَ قائمًا زيدٌ).

والقائلون بالمنع قاسوا قياسًا فاسدًا، ولا مانع أن تُفْسِدَ القياسَ ولو في النحو، فالقياسُ في الفقه معروفٌ: فاسدٌ وصحيحٌ، وفي النحو أيضًا: فاسدٌ وصحيحٌ، قالوا: لأنَّ (لَيْسَ) دالَّةٌ على النفي، فيمتنعُ تقدُّمُ خبرها عليها كما منعنا تقدُّمَ الخبرِ على (مَا) النافية.

فيقال: هذا قياسٌ غيرُ صحيحٍ من وجهين:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ نفيَ (لَيْسَ) من ذاتها، بمعنى أنَّها فعلٌ دالٌّ على النفي، وأمَّا (مَا) فلا تدلُّ على النفي إلا باقترانها بما بعدها، فلا يصحُّ القياسُ.

الوجهُ الثاني: المعارضة، نقولُ: نقيسُها على جوازِ تقدُّمِ الخبرِ إذا كانت الأداة ليست (مَا)، أليس يجوزُ أن نقولَ: (قَائِمًا لا يزالُ زيدٌ)؟ الجواب: بلى، يجوزُ، فكيف نقولُ: نقيسُها على (مَا) دون (لا)؟! فإذا منعَ التَّقدُّمُ بالقياسِ عارضناه بقياسٍ آخرَ.

وعلى هذا يكونُ هذا الدَّلِيلُ مَدْفُوعًا، ودليلُ الجوازِ مُثْبَتًا، ودليلُ الجوازِ هو قوله تعالى: ﴿الْأَيُّومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، ودليلُ المنعِ قياسٌ فاسدٌ كما سبق.

١٥٠- وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعٍ يَكْتَفِي

الشرح

قوله: «ذُو»: يجوزُ في إعرابها وَجْهَانِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أن تكونَ خبرًا مقدَّمًا لـ (مَا)، و (مَا): مبتدأ، وهذا هو الأوَّلَى؛ لأنَّ (ذُو تَمَامٍ) نكرةٌ، و (مَا) مَعْرِفَةٌ، وقد تقدَّم أنَّه إذا كانت الكلمتان إحداهما نكرة والأخرى معرفة، فإنَّ المعرفة هي المبتدأ، ويكونُ المعنى هنا: وما يكتفي بمرفوعه فهو ذُو تمام.

الوجهُ الثَّانِي: أن تكونَ مُبتدأً والخبر (مَا)؛ لأنَّ (مَا) اسمٌ موصولٌ.

قوله: «بَرَفَعٍ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ (يَكْتَفِي)، أي: ذُو التَّامِ هو ما يكتفي بالرفعِ.

فأفادنا المؤلفُ -رحمه الله- أنَّ هذه الأدوات تنقسمُ إلى قسمين: قِسْمُ تَامٍّ، وقِسْمُ ناقصٍ، فما هو التَّامُّ؟ التَّامُّ هو الذي يكتفي بمرفوعه، يعني: يَتِمُّ الكلامُ بدُونِ الخبرِ، ولا يَنْتَظِرُ المخاطَبُ شيئًا، وعلَامَتُهُ أنَّه لا يُرَادُ به اتِّصافُ شيءٍ بشيءٍ، مثالُ ذلك: (كَانَ زَيْدٌ فَهَاتَ)، لا يَنْتَظِرُ المخاطَبُ شيئًا إذا قُلْتَ له: (كَانَ فَهَاتَ)، وأنت لا تُريدُ أن تصِفَه بصفةٍ، بل تُريدُ أن تُخْبِرَ عن وُجودِه فقط، وحينئذٍ لا نحتاجُ إلى الخبرِ.

فصار ما يُكْتَفَى بمرفوعه هو التَّامُّ، وله علامتان: الأولى: أنَّ المخاطَبَ

لَا يَنْتَظِرُ شَيْئًا سِوَى الْمَرْفُوعِ، وَالثَّانِيَةِ: أَنَّهُ لَا يُرَادُّ بِهِ اتِّصَافُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ، وَلَهُ أَمْثَلَةٌ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسَبِّحْنَا اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الرُّومُ: ١٧]، فَ﴿تُمْسُونَ﴾ مِنْ أَخَوَاتِ (كَانَ) وَ﴿تُصْبِحُونَ﴾ مِنْ أَخَوَاتِ (كَانَ)، لَكِنْ هَلْ هِيَ هُنَا نَاقِصَةٌ أَوْ تَامَّةٌ؟

الْجَوَابُ: تَامَّةٌ، فَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾ أَيُّ: حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ، وَ﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ أَيُّ: حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصَّبَاحِ، فَالْمَخَاطَبُ لَا يَنْتَظِرُ شَيْئًا الْآنَ، وَإِذَا قُلْتَ: (سَبِّحِ اللَّهَ إِذَا أُمْسَيْتَ)، (وَسَبِّحِ اللَّهَ إِذَا أَصْبَحْتَ) لَا يَنْتَظِرُ شَيْئًا.

لَكِنْ لَوْ كَانَ الْمَعْنَى فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ مِثْلُ: (اسْأَلِ اللَّهَ الشِّفَاءَ حِينَ تُمِسي مَرِيضًا)، فَالْآنَ هِيَ نَاقِصَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ أَنْ يُوصَفَ شَيْءٌ بِشَيْءٍ.

وَأَيْضًا إِذَا قُلْتَ: (سِرْنَا فِي الطَّرِيقِ وَكَانَ الْمَطَرُ)، فَ(كَانَ) هُنَا تَامَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمَخَاطَبَ لَا يَنْتَظِرُ شَيْئًا، وَأَنْتَ لَا تُرِيدُ اتِّصَافَ الْمَطَرِ بِشَيْءٍ آخَرَ إِلَّا مُجَرَّدَ وُجُودِهِ، لَكِنْ لَوْ أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ عَنِ الْمَطَرِ بِأَنَّهُ شَدِيدٌ، وَتَقُولُ: (كَانَ الْمَطَرُ)، فَهَلْ يَتِمُّ الْكَلَامُ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَصِفَ الْمَطَرَ بِشَيْءٍ فَتَقُولُ: (كَانَ الْمَطَرُ شَدِيدًا)، عَلِمًا بِأَنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ يُقَدِّرُ (كَانَ) التَّامَّةَ بِ(وُجِدَ)، وَهُوَ تَقْدِيرٌ تَقْرِيبِيٌّ، وَلَيْسَ عَلَى سَبِيلِ التَّحْدِيدِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ (وُجِدَ): فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَلَا يُمَكَّنُ أَنْ تُفَسِّرَ الْمَعْلُومَ بِالْمَبْنِيِّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، لَكِنْ هُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ، وَإِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَمِثْلًا يَقُولُونَ:

(كَانَ زَيْدٌ فَمَاتَ) أي: (وُجِدَ زَيْدٌ فَمَاتَ)، ومثله قوله تعالى أيضًا: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي: وُجِدَ ذُو عُسْرَةٍ، ومثله قوله تعالى: ﴿خَلَدَيْنَكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ أي: ما وُجِدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ، لكن هذا على سبيل التّقريب، و(دَامَ) هنا تامّةٌ؛ لأنّها اكتفت بمرفوعها ﴿السَّمَوَاتُ﴾، وليس المقصودُ ذِكْرُ صِفَةٍ فِي ﴿السَّمَوَاتُ﴾، بل المقصودُ مجردُ دوامِ السَّمَوَاتِ.

ومثال التّامّةِ أيضًا: (تَضَحَّى) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ (١١٨) وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴿طه: ١١٨ - ١١٩﴾، فقوله: ﴿وَلَا تَضْحَى﴾ يعني: لا تدخل في الضّحى، على أنّه يُمكنُ أن يُقالَ في آيتي طه: إنّها ليست من هذا الباب؛ لأنّها من (ضَحَى) أي: بَرَزَ لِلضّحْوَةِ وهي الحرّ، ولهذا فالآية قد تُشكّلُ على بعضِ النّاسِ، فكيف يقول: ﴿أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾، و﴿لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾، كان مُقتضى الحال أن يقول: إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَظْمَأُ؟

لكن قالوا: إِنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الشَّبَعَ كِسْوَةُ الْبَاطِنِ، وَالْكِسْوَةُ الظّاهِرَةُ كِسْوَةُ الظّاهِرِ، فَالْمُتَجَرِّدُ مِنْ كِسْوَةِ الظّاهِرِ يُقَالُ عَنْهُ: عَارٍ، وَالْجَائِعُ أَيْضًا يُقَالُ: عَارٍ، لَكِنْ عُرُوهُ بَاطِنٍ، فَقَوْلُهُ: ﴿لَا تَظْمَأُ﴾ هَذِهِ حَرَارَةُ الْبَاطِنِ، وَقَوْلُهُ: ﴿تَضْحَى﴾ حَرَارَةُ الْخَارِجِ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

١٥١- وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي (فَتَى) (لَيْسَ) (زَالَ) دَائِمًا قُفِي

الشرح

قوله: «النَّقْصُ»: مُبْتَدَأٌ.

و«قُفِي»: يعني: اتَّبَعَ، خبرُ المبتدأ.

و«فِي (فَتَى)»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ.

و«لَيْسَ»: معطوفٌ على (فَتَى) بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْعَطْفِ لَصَرُورَةِ الشَّعْرِ.

و«زَالَ»: كذلك مَعْطُوفٌ على (فَتَى) بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْعَطْفِ لَصَرُورَةِ الشَّعْرِ.

وقوله: «دَائِمًا»: يعني: أَنَّهَا نَاقِصَةٌ دَائِمًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ تَامَّةً، فَهِيَ

حَالٌّ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي قَوْلِهِ: (قُفِي).

والمعنى قُفِيَ دَائِمًا، أَي: اتَّبَعَ دَائِمًا النَّقْصُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ: (فَتَى، لَيْسَ،

زَالَ)، لَكِنْ لِمَاذَا سُمِّيَتْ نَاقِصَةً؟

الجواب: لِأَنَّهَا لَا تَكْتَفِي بِمَرْفُوعِهَا، فَهِيَ تَحْتَاجُ إِلَى مَنْصُوبٍ، فَلَا يُمْكِنُ

أَنْ تَأْتِيَ (فَتَى) الْمَسْبُوقَةُ بِنَفْيٍ، أَوْ شِبْهِهِ تَامَّةً، وَكَذَلِكَ (لَيْسَ)، لَا يُمْكِنُ أَنْ تَأْتِيَ

تَامَّةً، وَكَذَلِكَ (زَالَ)، لَا يُمْكِنُ أَنْ تَأْتِيَ تَامَّةً، وَالْمُرَادُ (زَالَ) الَّتِي مُضَارِعُهَا

(يَزَالُ)، أَمَّا الْمَسْبُوقَةُ بِنَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ، فَهَذِهِ دَائِمًا تَأْتِي نَاقِصَةً، وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ

الاسْمِ وَالْخَبَرِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مَعَهَا إِلَّا اسْمًا، فَإِنَّ الْخَبَرَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا.

١٥٢- وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

الشرح

قوله: «الْعَامِلَ»: بالنَّصْب: مفعولٌ به مقدَّم، والعاملُ فيه (يَلِي).

و«مَعْمُولٌ»: بالرَّفْع: فاعلٌ (يَلِي)، يعني أنَّ معمولَ الخبر لا يَلِي العاملَ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ.

وقوله: «إِلَّا»: أداة استثناء.

و«إِذَا»: حَرْفُ شَرْطٍ غيرُ جازمٍ.

و«أَتَى»: فِعْلٌ ماضٍ.

و«ظَرْفًا»: حَالٌ مِنْ فاعلٍ (أَتَى) مُقَدَّمٌ عَلَى العاملِ.

و«أَوْ»: حَرْفُ عطفٍ.

و«حَرْفَ»: معطوفٌ عَلَى (ظَرْفًا)، و(حَرْفَ): مضافٌ، و(جَرٍّ): مضافٌ إليه.

والمعنى أَنَّهُ لَا يَلِي معمولُ الخبرِ العاملَ إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرورًا.

واكتفى المؤلف - رحمه الله - بقوله: (حَرْفَ جَرٍّ) عن ذكر المجرور؛ لأنَّ

حَرْفَ الجرِّ لَا يُمكنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا بِمَجْرورٍ، إِذْ إِنَّ الحَرْفَ لَا يُمكنُ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِنَفْسِهِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَصْحُوبٍ لَهُ.

فلا يلي العاملَ معمولُ الخبرِ إِلَّا فِي هَاتَيْنِ الحَالَتَيْنِ: إِذَا أَتَى ظَرْفًا، أَوْ أَتَى

حَرَفَ جَرٍّ، مِثَالُ ذَلِكَ: تَقُولُ: (كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلًا)، الْعَامِلُ: (كَانَ)،
(وَطَعَامَ): مَعْمُولٌ لِلْخَبَرِ الَّذِي هُوَ (أَكَلَ)، وَهَذَا وَلِيَ الْعَامِلَ، فَالْمُؤَلَّفُ يَقُولُ: إِنَّ
هَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ لَيْسَ ظَرْفًا، وَلَا جَارًّا وَمَجْرُورًا.

وَمِثْلُهَا أَيْضًا لَوْ قُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ لَابِسًا ثَوْبَهُ)، فـ(كَانَ) فِعْلٌ مَاضٍ،
(وَزَيْدٌ): اسْمُهَا، وَ(لَابِسًا): خَبَرُهَا، (ثَوْبٌ): مَفْعُولٌ بِهِ لـ(لَابَسَ)، فـ(لَابِسًا)
هُوَ الْعَامِلُ فِيهِ، وَ(ثَوْبٌ): مُضَافٌ، وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ
جَرٍّ، فَإِذَا قُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ لَابِسًا ثَوْبَهُ)، فَإِنَّهُ يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ عَلَى التَّرْتِيبِ الْأَصْلِيِّ،
وَإِذَا قُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ لَابِسًا)، فَيَصَحُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ تَوَسَّطَ بَيْنَ اسْمِهَا
وَخَبَرِهَا، وَإِذَا قُلْتَ: (ثَوْبَهُ كَانَ زَيْدٌ لَابِسًا) فَيَصَحُّ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ جَائِزٌ
بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، فـ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾
مَعْمُولٌ ﴿مَصْرُوفًا﴾ وَمَعَ ذَلِكَ تَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ.

أَمَّا إِذَا قُلْتَ: (كَانَ ثَوْبَهُ زَيْدٌ لَابِسًا)، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: (وَلَا يَلِي
الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ).

إِذَنْ الْمَحْظُورُ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ
(كَانَ) وَاسْمِهَا بِأَجْنَبِيٍّ، وَمَعْمُولُ الْخَبَرِ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الْاسْمِ، لَكِنْ لَوْ كَانَ مَعْمُولُ
الْخَبَرِ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَوَسَّعُونَ فِي الظُّرُوفِ
وَالْمَجْرُورَاتِ مَا لَا يَتَوَسَّعُونَ فِي غَيْرِهَا.

مِثَالُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ: تَقُولُ: (كَانَ زَيْدٌ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ)، فَهَذَا عَلَى
الْأَصْلِ، وَتَقُولُ: (كَانَ زَيْدٌ فِي الْمَسْجِدِ جَالِسًا)، فَيَجُوزُ أَيْضًا، وَتَقُولُ: (كَانَ فِي

المَسْجِدِ زَيْدٌ جَالِسًا)، فيجوز؛ لَأَنَّهُ جَارٌ وَمَجْرورٌ، وتقول: (في المسجد كَانَ زَيْدٌ جَالِسًا)، فيجوز أيضًا.

إِذْنُ هَذِهِ الصُّورِ الْأَرْبَعُ كُلُّهَا تَجُوزُ.

ومثال الظرف: تقول: (كَانَ زَيْدٌ جَالِسًا عِنْدَكَ)، فهذا على الأصل، وتقول: (كَانَ زَيْدٌ عِنْدَكَ جَالِسًا)، فجائزٌ، وتقول: (كَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ جَالِسًا)، فجائزٌ؛ لَأَنَّهُ ظَرْفٌ، وتقول: (عِنْدَكَ كَانَ زَيْدٌ جَالِسًا)، فجائزٌ أيضًا، فصار يجوزُ أَنْ يَقَعَ الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرورُ قَبْلَ الْأَدَاةِ، ويجوزُ أَنْ يَقَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمِ، ويجوزُ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ، ويجوزُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُمْ جَمِيعًا.

وقال بعضُ العلماء، وهم الكوفيُّون: يجوزُ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ مَعْمولُ الْخَبَرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا، وَلَا جَارًا وَمَجْرورًا.

وعلى هَذَا الرَّأْيِ يجوزُ: (كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلًا)، وَلَا فَرْقَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُقَدِّمًا عَلَى الْأَسْمِ، أَوْ مُؤَخَّرًا عَنْهُ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ مَعْمولُ الْخَبَرِ، وَلَوْ كَانَ الْخَبَرُ مُقَدِّمًا عَلَى الْأَسْمِ، أَي: لَوْ قُلْتَ: (كَانَ طَعَامُكَ أَكَلًا زَيْدًا)، فَهُوَ مَمْنُوعٌ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: (كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلًا)، فَلَا يَلِيَ الْعَامِلَ مَعْمولُ الْخَبَرِ، لَكِنْ لَوْ تَقَدَّمَ مَعْمولُ الْخَبَرِ عَلَى الْأَدَاةِ فَيَجُوزُ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بـ(مَا) النَّافِيَةِ أَوْ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ كَمَا سَبَقَ.

وهذا مِنَ الْعَرَائِبِ أَنْ تُجَوِّزَ (طَعَامُكَ كَانَ زَيْدٌ أَكَلًا)، وَلَا تُجَوِّزَ (كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلًا)، مَعَ أَنَّ الثَّانِيَةَ قَدْ تَكُونُ أَوْلَى بِالْجَوَازِ؛ لِأَنَّهَا أَسْلَسَ مِنَ الْأَوَّلَى الَّتِي فِيهَا ثِقَلٌ عَلَى اللِّسَانِ، وَعَلَى السَّمْعِ، لَكِنْ (كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلًا) أَخَفُّ

بلا شك، فالذي يُجَوِّز الصورة الأولى ينبغي له أن يُجَوِّز الصورة الثانية، لهذا نحن على القاعدة التي أَصَلْنَاهَا فِي بَابِ النَّحْوِ أَنَّهُ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ يُرْجَعُ إِلَى الْأَسْهَلِ، فيجوز: (كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلًا)، و(كَانَ زَيْدٌ طَعَامُكَ أَكَلًا)، و(كَانَ طَعَامُكَ أَكَلًا زَيْدٌ) و(طَعَامُكَ كَانَ زَيْدٌ أَكَلًا)، و(طَعَامُكَ كَانَ أَكَلًا زَيْدٌ).

إِذَنْ كُلُّ الصُّوَرِ لَيْسَ فِيهَا مَنَعٌ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا جَازَ جَازَ مَا كَانَ نَظِيرُهُ أَوْ أَوَّلَى مِنْهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧] فِيهِ تَقَدُّمُ الْمَعْمُولِ عَلَى الْأَدَاةِ؛ لِأَنَّ ﴿أَنْفُسُهُمْ﴾ مَفْعُولٌ لـ ﴿يَظْلِمُونَ﴾ الَّتِي هِيَ الْخَبَرُ، وَقُدِّمَتْ عَلَى الْأَدَاةِ.

١٥٣- وَمُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا اَنْوِ اِنْ وَقَعَ مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ اَنَّهُ اَمْتَنَعَ

الشرح

قوله: «مُضْمَر»: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لقوله: (اَنْوِ).

و«اَنْوِ»: فِعْلٌ اَمْرٍ.

و«اسمًا»: حال، يعني: اَنْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ اسْمًا لَهَا اِنْ وَقَعَ مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ اَنَّهُ اَمْتَنَعَ.

يعني: اِنْ وَقَعَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يُوْهِمُ اَنَّهُ مَمْنُوعٌ -حَسَبِ الْقَاعِدَةِ الَّتِي سَبَقَتْ- فَقَدَّرْ فِيهِ ضَمِيرَ الشَّانِ، وَضَمِيرُ الشَّانِ سَهْلٌ، فَكُلَّمَا وَجَدْتَ جُمْلَةً مُخَالِفَةً لِلْقَاعِدَةِ، فَاَنْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ، يَهْوَنُ عَلَيْكَ الْمَوْضُوعُ.

إِذْنٌ فَمَا الْقَاعِدَةُ الَّتِي أَسَّسَهَا ابْنُ مَالِكٍ؟ أَسَّسَ ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا، فَإِنْ وَرَدَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَلِيَ الْعَامِلَ فَمَاذَا نَقُولُ؟ هَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْعَرَبَ خَرَجُوا عَنِ الْقَاعِدَةِ، فَهُمْ مُخْطِئُونَ؟

الجواب: لا، لَا تَنْهَمُ هُمُ الْحُكَّامُ، لَكِنْ نَأْتِي بِحِيلَةٍ، فَتُقَدَّرُ ضَمِيرُ الشَّانِ، فَإِذَا قَدَّرْنَا ضَمِيرَ الشَّانِ اسْمًا فَإِنَّ الْمَعْمُولَ حِينَئِذٍ لَمْ يَلِ الْعَامِلَ، مِثَالُهُ: قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ يَهْجُو رَهْطَ جَرِيرٍ بِأَنْتُمْ قَنَافُذُ هَدَّاجُونَ، فَقَالَ:

قَنَافُذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوْدًا^(١)

(١) البيت للفردق في ديوانه (١/ ١٨١)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٦٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٤).

قوله: (هَذَا جَوْنٌ) أي: يمشون مِشْيَةَ الشَّيْخِ الضَّعِيفِ لِلسَّرَقَةِ.

و(عَطِيَّةٌ): أبو جرير.

ليس الشَّاهِدُ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا الشَّطْرُ الثَّانِي وَهُوَ: (بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا)، فَأَصْلُ الْكَلَامِ: (بِمَا كَانَ عَطِيَّةٌ عَوْدَهُمْ)، وَلَوْ قَالَ: (بِمَا كَانَ عَطِيَّةٌ إِيَّاهُمْ عَوْدًا)، لَكَانَ جَائِزًا أَيْضًا، لَكِنَّهُ قَالَ: (بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا)، وَهَذَا مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ (إِيَّاءَ) حَالَتْ بَيْنَ (كَانَ) وَاسْمِهَا، وَهِيَ لَيْسَتْ ظَرْفًا وَلَا جَارًّا وَمَجْرُورًا، فَ(إِيَّاءَ): ضَمِيرٌ مَنْفَصِلٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٌ بِهِ لـ(عَوْدَ)، وَوَلَّيْتَ الْعَامِلَ الَّذِي هُوَ (كَانَ)، وَهِيَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ، فَمَاذَا نَصْنَعُ فِي كَلَامِ الشَّاعِرِ الْعَرَبِيِّ؟

قَالُوا: الْأَمْرُ بَسِيطٌ، نُقَدِّرُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ اسْمًا لـ(كَانَ)، وَنَقُولُ: بِالَّذِي كَانَ (هُوَ) أَيِ: الشَّأْنِ، وَ(إِيَّاءَ): مَفْعُولُ (عَوْدَ) مُقَدَّمٌ، وَ(عَطِيَّةٌ): مُبْتَدَأٌ، وَلَيْسَ اسْمٌ (كَانَ)، وَ(عَوْدَ): فِعْلٌ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتَرٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ (عَطِيَّةٌ)، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ خَبَرٌ (كَانَ).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ^(١)

فـ(كُلُّ): مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ(تُلْقِي)، وَجُمْلَةُ (تُلْقِي) فِي مَحَلِّ خَبَرٍ (لَيْسَ)، وَهَنَا مَعْمُولُ الْخَبَرِ وَلِيَ الْأَدَاةَ، فَيُقَدَّرُونَ ضَمِيرَ الشَّأْنِ اسْمًا لـ(لَيْسَ).

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ نَسَبَهُ سَيَبُوه فِي الْكِتَابِ (١/ ٣٥) إِلَى حَمِيدِ الْأَرْقَطِ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ.

وهذا يُعْتَبَرُ تَحْرِيفًا لِلنَّصِّ مِنْ أَجْلِ الْمَذْهَبِ، كَقَوْلِ الْأَشَاعِرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أَي: (وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ)، فَهَمْ أَدْخَلُوا (أَمْرَ) مِنْ أَجْلِ مَذْهَبِهِمْ أَنَّ الَّذِي يَأْتِي أَمْرُ اللَّهِ، وَلَيْسَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَؤُلَاءِ أَدْخَلُوا ضَمِيرَ الشَّأْنِ مِنْ أَجْلِ تَصْحِيحِ مَذْهَبِهِمْ، (إِنَّهُ بِمَا كَانَ هُوَ) أَي: الشَّأْنُ.

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: إِنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ هَكَذَا: (بِمَا كَانَ هُوَ) -أَي: الشَّأْنُ- إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا، لَمَجَّةُ السَّمْعِ، وَلِذَلِكَ كَانَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ أَسَدَّ وَأَصَحَّ، فَالْأَصْلُ عَدَمُ الْحَذْفِ، وَالْأَمْرُ بَسِيطٌ، نَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يَلِيَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ الْعَامِلَ، وَلَا بِأَسْ، وَأَنْتُمْ أَجْزَمْتُمْ فِي الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، قَالُوا: نَعَمْ، وَهَذِهِ يُتَوَسَّعُ فِيهَا مَا لَا يُتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهَا، فَهَمْ الَّذِينَ أَصَلُوا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ.

إِذَنْ عَادَ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ إِلَى مَذْهَبِهِمْ، فَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلًا)، عَلَى أَنَّهُ فِي هَذَا الْمَثَالِ لَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ؛ لِأَنَّ (أَكَلًا) مَنْصُوبَةٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ خَبْرًا، وَعَلَى هَذَا لَا تَصِحُّ الْجُمْلَةُ أَنْ تَكُونَ خَبْرًا لـ (كَانَ)، فَلَيْسَ عِنْدَنَا جُمْلَةٌ يُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَهَا خَبْرًا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ، فَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ جُمْلَةً كَالْبَيْتِ الَّذِي ذُكِرَ.

١٥٤- وَقَدْ تَزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَ: (مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ)

الشرح

قوله: «قَدْ»: للتقليل؛ لأنها دخلت على فعلٍ مضارع، وهذه قاعدة، أنها إذا دخلت على الفعل المضارع فهي للتقليل، ومنه قولهم: (قد يجودُ البخيلُ)، لكنها تردُّ أحياناً لتحقيق، وهي داخلةٌ على المضارع، مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، فهنا لا شك أنها لتحقيق، وليست للتقليل قطعاً، ولا للتردد.

و«كَانَ»: نائبٌ فاعلٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رفْعِهِ ضِمَّةٌ مقدَّرةٌ على آخره، منع من ظهورها الحكاية.

و«فِي حَشْوٍ»: جازٌّ ومجروورٌ متعلِّقٌ بـ(تَزَادُ).

وقوله: «كَ- (مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ): الكافُ: حرفٌ جرٌّ، وجملةٌ (مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ) مجروورٌ بالكاف، وعلامةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقدَّرةٌ على آخره منع من ظهورها الحكاية.

والدليل على ما قلنا من هذا الإعراب أن هذه الجملة نائبةٌ منابُ المفرد، إذ إنَّ المعنى: (كهذا المثال).

أَمَّا إِعْرَابُ الْجُمْلَةِ تَفْصِيلاً:

ف«مَا»: تعجبيةٌ، وهي مُبتدأٌ مَبْنِيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ.

و«كَانَ»: فِعْلٌ زَائِدٌ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّمَا لِلْمَاضِي؛ لِأَنَّهَا مَسْلُوبَةٌ الْمَعْنَى وَالزَّمَانِ، فَهِيَ زَائِدَةٌ.

و«أَصَحَّ»: فِعْلٌ تَعَجُّبٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرْتَرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، وَهَذَا أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الْمُسْتَشْنَاءَةِ مِمَّا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ) أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَرْتَرُ فِيهِ وَجُوبًا، وَإِنَّمَا كَانَ مُسْتَرْتَرًا وَجُوبًا فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ؛ لِأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الْمَثَلِ، وَالْأَمْثَالُ لَا تُغَيَّرُ.

و«عِلْمٌ»: مَفْعُولٌ (أَصَحَّ) مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ فَتَحَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَ(عِلْمٌ): مُضَافٌ.

و«مَنْ»: مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلٍّ جَرٍّ مُضَافٍ إِلَيْهِ.

و«تَقَدَّمَ»: (تَقَدَّمَ): فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرْتَرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ) يَعُودُ عَلَى (مَنْ)، وَالْجُمْلَةُ صِلَةُ الْمَوْصُولِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وقوله: «وَقَدْ تَزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ»: فَمِنْ خَصَائِصِ (كَانَ) مَا ذَكَرَهُ هُنَا حَيْثُ قَالَ: (وَقَدْ تَزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ) يَعْنِي: تَزَادُ (كَانَ) فَقَطْ مِنْ بَيْنِ أَخَوَاتِهَا، وَبِهَذَا اللَّفْظِ فَقَطْ دُونَ تَصَرُّفَاتِهَا، أَيْ: لَا يُزَادُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهَا، وَلَا اسْمُ الْمَفْعُولِ، وَإِنَّمَا تَزَادُ بِهَذَا اللَّفْظِ (كَانَ)، وَهَذِهِ هِيَ الْخَاصِّيَّةُ الْأُولَى لَهَا.

وَقَدْ تَزَادُ قَلِيلًا بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ كَقَوْلِ أُمِّ عَقِيلٍ وَهِيَ تُرْقِصُ وَلَدَهَا الصَّغِيرَ، تَقُولُ:

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدْ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ^(١)

(١) الرَّجَزُ لَأُمِّ عَقِيلٍ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ (٢٥٥/١)، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ (٢٢٥/٩)، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ (٢٩٢/١)، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: (٣٩/٢).

قوله: (شَمَأَل): هي ريحٌ باردةٌ، و(بَلِيلٌ) يعني: معها ندى، فيزداد البردُ فيها.

فقولها: (مَاجِدٌ) هنا بالرفع بناءً على أَنَّ (تَكُونُ) زائدةٌ؛ لأنَّها لو لم تكن زائدةً لكان الصَّوابُ (مَاجِدًا نَبِيلًا)، و(أَنْتَ): مُبتدأٌ، و(مَاجِدٌ): خبرُ المبتدأ، فهي زِيدت في حشوٍ بين المبتدأ والخبر.

وقوله: «تَزَادُ فِي حَشْوٍ»: حَشْوُ الشيء: ما كان في باطنه أي: بين أعلاه وأسفله، كحشو الفراش، فهو بين طَرَفَيْنِ.

وهذا يعني: أَنَّها تَزَادُ بين شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ، كالمبتدأ والخبر، والفاعلِ والفعلِ، والصِّفَةِ والموصوفِ، والمضافِ والمضافِ إليه، وبين (مَا) وفعلِ التَّعَجُّبِ، وما أشبه ذلك.

وإذا زِيدت بين (مَا) وفعلِ التَّعَجُّبِ، فَإِنَّها تَكُونُ مَقِيسَةً، يعني: لك أن تزيدها من نفسك، كما مثَّل في قوله: (مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ)، ف(كَانَ) هنا زِيدت بين (مَا) التَّعَجُّبِيَّةِ، وبين فعلِ التَّعَجُّبِ، وزيادتها مقيسةٌ، وعلى ذلك إذا قُلْتَ: (ما أَحْسَنَ هذا النُّورَ!)، فيصحُّ أن تقولَ: (ما كَانَ أَحْسَنَ هذا النُّورَ!)، وإذا قُلْتَ: (ما أَقْبَحَ الجهْلَ!)، فيصحُّ أن تقولَ: (ما كَانَ أَقْبَحَ الجهْلَ!).

إِذْنِ (كَانَ) تَزَادُ بين شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ إِلَّا أَنَّها تَزَادُ في ذلك سماعًا، ما عدا زيادتها بين (مَا) التَّعَجُّبِيَّةِ، وفعلِ التَّعَجُّبِ، فَإِنَّها تَزَادُ قِياسًا، ومعنى (قياسًا): أي: يجوزُ أن تُنشِئَ كلامًا من عندك وتزيدَها.

وعِلْمَ من قوله: (قَدْ تَزَادُ...) أَنَّ ذلك ليس كثيرًا؛ لِأَنَّ (قَدْ) هنا للتَّخْفِيفِ.

وهل من زيادتها قولك: (مَرَزْتُ بِزَيْدٍ كَانَ الْفَاضِلَ؟) الجواب: لا؛ لأنَّ (كَانَ) هنا عاملةٌ و(الْفَاضِلَ) خبرُها، واسمها ضميرٌ مستترٌ.

أمَّا قولك: (مَرَزْتُ بِزَيْدٍ كَانَ الْفَاضِلَ)، فـ(كَانَ) هنا زائدةٌ، و(الْفَاضِلَ) صفةٌ لـ(زَيْدٍ).

وقوله: «مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ»: هذا مثالٌ طيِّبٌ، فعِلْمُ المتقدمين هو الصَّحيح، أمَّا المتأخرون، فما أَكْثَرَ الحشوَ في عِلْمِهِمْ، وعدم الفائدة، فإنَّك قد تقرأ عشرَ صفحاتٍ من كتابٍ، ولا تستفيدُ، وإذا استفدتَ، فالفائدةُ قليلةٌ، لكن كُتِبَ المتقدمين وعِلْمُهُمْ أَصَحُّ وَأَنْفَعُ، ولهذا أنا أنصحُ طلبةَ العلمِ ألاَّ يقرؤوا في كتبِ المتأخرين، فما فيها إلَّا الزَّخرفةُ والتَّنويعُ والتَّبويبُ، لكنَّ العلمَ المكنوزَ تجده في كتبِ الأوَّلين.

هذا مع ما في كتبِ المتأخرين من انحرافٍ، وعدم ثقةٍ بالمؤلف، ومع ذلك نجدُ أنَّ الإنسانَ الذي يَسِيرُ على طريقةِ الأوَّلين في أسلوبِهِ وفي عَرْضِهِ للمعاني تجدُ أنَّه أَنْفَعُ.

إِذْ هذا البيتُ فيه بيانُ حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ (كَانَ)، وهو أَنَّهَا تُزَادُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ متلازمَيْنِ، وإذا زِيدَتْ فليس لها عَمَلٌ، وليس لها معنى؛ لأنَّها زائدةٌ، وهذا من خصائصِها، فإذا أَضِفْتَ هذه الحالَ إلى حالَيْنِ سابقتَيْنِ لـ(كَانَ)، وهي تامَّةٌ وناقصةٌ، إِذْ تقول: (كَانَ) تَرِدُ ناقصةً ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، وتامَّةٌ تكتفي بمرفوعِها، وزائدةٌ لا عَمَلَ لها.

١٥٥- وَيَحْذِفُونَهَا وَيُثَبِّتُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرُ

الشرح

قوله: «وَيَحْذِفُونَهَا»: (الواو) فيها تَعَوُّدٌ عَلَى الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهُمْ هُمَ الَّذِينَ يَصُوغُونَ الْكَلَامَ، أَمَّا النَّحْوِيُّونَ فَإِنَّهُمْ بِمَنْزِلَةِ الصَّيَادِلَةِ يَنْظُرُونَ تَرَائِبَ الْكَلَامِ، لَكِنْ لَا يَحْكُمُونَ عَلَى الْعَرَبِ.

قوله: «وَيُثَبِّتُونَ الْخَبَرَ»: أي: خبرها.

قوله: «وَبَعْدَ (إِنْ)»: أي: الشرطيّة.

«وَلَوْ»: أي: الشرطيّة.

قوله: «بَعْدَ»: ظرفٌ مكانٍ منصوبٌ عَلَى الظرفيّة، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحُ آخِرِهِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِ(اشْتَهَرُ) الْمُتَأَخِّرِ، وَ(بَعْدَ): مضافٌ.

و«إِنْ»: مضافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا الْحِكَايَةُ.

و«لَوْ»: معطوفةٌ عَلَى (إِنْ).

و«كَثِيرًا»: صفةٌ لمصدرٍ مَحْذُوفٍ، وَعَامِلُهُ قَوْلُهُ: (اشْتَهَرُ)، يَعْنِي: اشْتَهَرَ اشْتِهَارًا كَثِيرًا.

و«ذَا»: مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ إِشَارَةٌ.

و«اشْتَهَرُ»: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْجُمْلَةُ: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

يقول - رحمه الله -: إِنَّ الْعَرَبَ قَدْ يَحْذِفُونَ (كَانَ) وَاسْمَهَا، وَيُبْقُونَ خَبَرَهَا، وَهَذِهِ هِيَ الْخَاصِيَّةُ الثَّانِيَّةُ، وَهَذَا عَلَى قَسَمَيْنِ: كَثِيرٌ وَقَلِيلٌ، أَمَّا الْكَثِيرُ فَيَكُونُ (بَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ)) الشَّرْطِيَّتَيْنِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي حَدِيثِ الْوَاهِبَةِ نَفْسَهَا لِلرَّجُلِ الَّذِي خَطَبَهَا: «الْتَمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»^(١)، يَعْنِي: (وَلَوْ كَانَ الْمُتَمَسُّ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ).

وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ: إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ». أَي: إِنْ كَانَتْ أَعْمَالُهُمْ خَيْرًا، فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَتْ أَعْمَالُهُمْ شَرًّا، فَجَزَاؤُهُمْ شَرٌّ.

وَقَوْلُهُ: «وَيَحْذِفُونَهَا»: فِيهِ إِيهَامٌ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنََّّهُمْ يَحْذِفُونَ (كَانَ) وَحَدَهَا.

وَقَوْلُهُ: «وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ»: ظَاهِرُهُ: أَنََّّهُمْ يُبْقُونَ الْخَبَرَ وَحَدَهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُمْ يَحْذِفُونَ (كَانَ) مَعَ اسْمِهَا، فَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى أَوَّلِ كَلَامِهِ وَهُوَ (وَيَحْذِفُونَهَا)، فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْمَحْذُوفُ (كَانَ) فَقَطْ، وَيَبْقَى الْاسْمُ وَالْخَبَرُ، وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ: (وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ)، قُلْتَ: يَحْذِفُونَهَا مَعَ اسْمِهَا، وَأَيُّهَا الْمُرَادُ؟ الْجَوَابُ: الثَّانِي، أَي: يَحْذِفُونَهَا مَعَ اسْمِهَا، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ: (وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا إِذَا اشْتَهَرَ)، وَمَعْرُوفٌ أَنَّهَا تُحْدَفُ هِيَ وَاسْمُهَا.

وَعَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: (يَحْذِفُونَهَا) أَنََّّهُمْ لَا يَحْذِفُونَ الْمَضَارِعَ، وَلَكِنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهَا، وَلَوْ بَلْفَظِ الْمَضَارِعِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَ ۖ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، وَالتَّقْدِيرُ: (يَكُنْ خَيْرًا

(١) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ (ص: ٤٧١).

لَكُمْ)، ف(كَانَ) هنا بلفظ المضارع حُذِفَتْ مع اسمِها، وبَقِيَ خبرُها في أفصح كلام على وجه الأرض، وهو كلامُ الله -عَزَّ وَجَلَّ- ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وإن كانت هذه ليست كالأولى، لجواز أن يكونَ ﴿خَيْرًا﴾ مفعولاً به.

١٥٦- وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ارْتُكِبُ

كَمِثْلٍ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)

الشرح

قوله: «بَعْدَ»: ظَرْفُ مَكَانٍ، وهو مضافٌ.

و«أَنْ»: مجرورٌ بالإضافة، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخره، منع من ظهورها الحكايةُ.

«تَعْوِيضُ»: مبتدأ، وهو مضافٌ.

و«مَا»: مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخره منع من ظهورها الحكايةُ.

و«عَنْهَا»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(ارْتُكِبُ)، وجمله (ارْتُكِبُ) خبرٌ (تَعْوِيضُ).

قوله: «كَمِثْلٍ»: (الكافُ): حرفٌ جرٌّ، و(مِثْلٍ): اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وهو مضافٌ.

و«أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ»: مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ المقدَّرةُ على آخره، منع من ظهورها الحكايةُ.

يقول: كذلك أيضًا تُحذفُ (كَانَ)، ويبقى اسمُها وخبرُها بعد (أَنْ) المصدرية، ولكن يُعوَّضُ عنها بـ(مَا) مع بقاء الاسمِ والخبرِ، وهذه هي الخاصيةُ الثالثةُ لـ(كَانَ).

والفرق بين هذه المسألة، وبين المسألة التي قبلها أنهم هناك يحذفونها مع اسمها، أمّا هنا فيحذفونها وحدها، ثمّ مع ذلك يُعوّضون عنها (مَا) ويُبْقون الخبر.

مثال ذلك: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)، يقول النحويون: إِنَّ أَصْلَهَا: (اقْتَرِبْ لِأَنْ كُنْتَ بَرًّا)، فيكون بذلك تقديم العِلَّة قبل المعلول، فـ(اقترّب): يعني: اقترّب مِنِّي، فأنا أودُّ أن تكون صاحبي، لماذا؟ (لَأَنْ كُنْتَ بَرًّا)، فهاذا صنعنا؟ قالوا: قدّمنا العِلَّة فصار: (لَأَنْ كُنْتَ بَرًّا اقْتَرِبْ)، ولما كانت العِلَّة كالشَّرْط في تَرْتُبِ جَزَائِهِ عَلَيْهِ حَسُنَ أَنْ يَقْتَرِنَ بِالْفَاءِ، فصار (لَأَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)، قالوا: حَذَفْنَا لَامَ الْعِلَّةِ، فصار التَّقْدِيرُ: (أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)، ثمّ حذفنا (كَانَ)، فلمّا حذفناها فصلنا الضَّمِيرَ فِي: (كُنْتَ)؛ لَأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ وَحْدَهُ، فصار التَّقْدِيرُ: (أَنْ أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)، فأتينا بـ(مَا) عَوِضًا عَنْ (كَانَ)، فصارت: (أَنْ مَا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)، ثمّ أدغمنا (أَنْ) بـ(مَا) فصارت (أَمَّا)، ومثله أيضًا قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(١)

كأنه قال: أبا خُرَاشَةَ فَخَرْتَ عَلَيَّ وَتَعَالَيْتَ عَلَيَّ، (لَأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ)، وأنا أكثرُ منك نَفَرًا، فقومي لم تأكلهم الضَّبْعُ، يعني: السَّيْنُ والجُدْبَ.
على كُلِّ حَالٍ لَا تَظُنُّوا أَنَّ قَوْلَهُ: (فَإِنَّ قَوْمِي) هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ (أَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ)، بل مُتَعَلِّقُهَا مُحذوفٌ، أي: فَخَرْتَ بِأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ.

(١) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه (ص: ١٢٨)، والكتاب لسيبويه (١/ ٢٩٣)، وخزانة الأدب (٤/ ١٣)، والمقاصد النحويّة (٢/ ٥٥).

والآن تحليل هذا التركيب إلى هذا التحليل البعيد ما أظن - والله أعلم - أن الشاعر أراد، لكن هكذا قال النحويون.

المهم أن الشاهد فيه قوله: (أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ)، حيث حذف الشاعر الفعل (فَحَرَّتْ)، ثم اللام (كَانَ)، فبقي اسمها المتصل منفصلاً، وهو الضمير: (أَنْتَ)، ف(أَنْ): ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكون في محلِّ رَفْعِ اسمٍ (كَانَ) المحذوفة، فهم يقولون: الإعرابُ إنما هو على (أَنْ) فقط، والتاء: حرفٌ دالٌّ على الخطاب، أو على المثنى، أو على الجمع، والعاملُ محذوفٌ؛ لأنه انفصل، وعوضنا عن (كَانَ) بـ(مَا).

لكن لو قال قائلٌ: لماذا لا نجعلُ (أَمَّا) شرطيةً في مثال ابن مالك - رحمه الله تعالى -: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبْ)، بدليل ربط الجواب بالفاء، وكذلك في الشاهد؟

فالجواب أن الظاهر لي: أن السبب في أنهم لم يحملوها على ذلك: أنه لا يمكنُ حذفُ (أَنْ) المصدرية مع (كَانَ)، وعلى هذا التقدير إذا جعلنا (أَمَّا) تفصيليةً، أو شرطيةً لَزِمَ أن نقول: (أَمَّا أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبْ)، وكأنَّ (أَنْ) المصدرية لا تُحذفُ، فلذلك عدلوا عن هذا، وإلا لو أمكن هذا لكان أسهل.

على كُلِّ حالٍ، إذا كان أحدٌ من العلماء ذهب إلى أنها شرطية، فهذا أحسنُ بلا شك؛ لأنه أقربُ من هذه العمليات الأربع، والمهم أن هذه عمليةٌ سهلةٌ (أَمَّا أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبْ)، والمقابل (أَمَّا أَنْ لَمْ تَكُنْ بَرًّا فَلَا تَقْتَرَبْ)، وتكون الفاء هنا واقعةً في جواب الشرط.

أَمَّا عِنْدَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهَا مُعَوَّضَةٌ عَنْ (كَانَ)، فيقولون: الفاءُ جاءت هنا لَأَنَّ الْعِلَّةَ تُشَبِّهُ الشَّرْطَ، فَلَمَّا أَشْبَهَتِ الْعِلَّةُ الشَّرْطَ جاز أن يكونَ في جوابِها الفاءُ، وهذه أيضًا عِلَّةٌ تُضْعِفُ التَّقْدِيرَ الَّذِي ذَكَرُوهُ، وهو أَنَّ (مَا) عِوَضٌ عَنْ (كَانَ).

١٥٧- وَمِنْ مُضَارِعٍ لـ (كَانَ) مُنْجَزِمٌ تُحَذَفُ نُونُ، وَهُوَ حَذَفٌ مَا التَزِمَ

الشرح

قوله: «مِنْ مُضَارِعٍ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بقوله: (تُحَذَفُ).

قوله: «لِكَانَ»: اللامُ حرفُ جرٍّ، و (كَانَ): اسمٌ مجرورٌ باللام لقصدٍ لفظه، والمعنى: ومن مضارع لهذا اللفظ.

قوله: «مُنْجَزِمٌ»: صِفَةٌ لـ (مُضَارِعٍ)، لكنّه لم يُجَرَّكْ بالكسْرِ مِنْ أَجْلِ استقامة البيت، وأصلها: (وَمِنْ مُضَارِعٍ مُنْجَزِمٍ لِكَانَ تُحَذَفُ نُونُ).

وهذه هي الخاصية الرابعة لـ (كَانَ)، وهي جوازُ حذفِ نونِ مضارعِها المجزوم.

ولمّا كان قوله: (تُحَذَفُ نُونُ) يَحْتَمِلُ الوجوبَ، استدرك فقال: (وَهُوَ حَذَفٌ مَا التَزِمَ).

و«هُوَ»: مبتدأ.

و«حَذَفٌ»: خبره.

و«مَا»: نافية.

و«التَزِمَ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، أي: هذا الحذفُ لم يُلتَزَمْ، لكنّه مَوْجُودٌ.

وقوله: «مِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ»: خرج به (كَانَ) التي بلفظ الماضي، وخرج به (كُنْ) الذي بلفظ الأمر، فلا يجوزُ أن أقولَ مثلاً: (كُ زَيْدًا) وأعني: (كُنْ زَيْدًا)، وبقي المضارعُ الذي أشار إليه ابنُ مالك - رحمه الله -.

اشترط ابنُ مالكٍ - رحمه الله - أن يكونَ مجزومًا، فلا تُحذفُ نونُ المرفوعِ، ولو بلفظ المضارعِ، ويُشترطُ أيضًا ألا يليها ساكنٌ، فإن يليها ساكنٌ لم تُحذفْ، بل لا بُدَّ أن يليها متحرِّكٌ، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، فقال: ﴿لَمْ يَكُ﴾، وقال زكريا - عليه الصلاة والسلام -: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، وقالت مريم: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، فلمَّا جاء القرآنُ بحذفِ النونِ وإبقائها عُلِمَ أن حذفها ليس بواجبٍ، ولكنه جائزٌ.

فإن قال قائلٌ: وهل هو جائزٌ مع ترجيحِ، أو على السَّواء؟ الظاهرُ أنَّه جائزٌ على السَّواء، وأنَّه لا يترجَّحُ الحذفُ على الإبقاء، ولا الإبقاء على الحذفِ. فصارت الآن إذا لم تكن مجزومةً، لا تُحذفُ نونُها، فلا يُقالُ في قولك: (يكونُ زيدٌ قائمًا): (يَكُ زيدٌ قائمًا)؛ لأنَّها غيرُ مجزومةٍ.

واشترطنا ألا يليها ساكنٌ، فإن يليها ساكنٌ لم تُحذفْ، مثل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [البينة: ١]، فلو كان في غير القرآن، وقال قائلٌ: (لَمْ يَكُ الذين كفروا)، فإنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّه يليها ساكنٌ، وفي هذا الشرطُ خلافٌ، ومنهم مَنْ أجازَه، وقال: إنَّه يجوزُ أن تقولَ: (لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قائمًا).

وكذلك إذا وليَ النونُ ضميرُ نصبٍ متَّصلٍ، فإنَّ النونَ لا تُحذفُ، وذلك

مثل قول الرسول -عليه الصلاة والسلام- في ابن صياد: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ»^(١).

قوله: «مُنْجَزَم»: هل يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْجَزْمُ بـ(لَمْ)، أو بـ(لَمْ) وغيرها؟
الجواب: لا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْجَزْمُ بـ(لَمْ)، بل يَكُونُ بـ(لَمْ)، وبـ(لَا)، وبـ(إِنْ)، تقول مثلاً: (إِنْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِماً حَصَلَ كَذَا وَكَذَا)، وتقول: (إِنْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِماً حَصَلَ كَذَا وَكَذَا).

وكذلك أيضاً بـ(لَا) النَّاهِيَةِ، فلو قلتَ: (لَا تَكُنْ مُهْمِلاً) يجوزُ، و(لَا تَكُنْ مُهْمِلاً) بحذف النون؛ لِأَنَّهَا مَجْزُومَةٌ بـ(لَا)، فلا فرق بين (لَمْ) وغيرها.

لكن لو قال قائلٌ: ما العِلَّةُ في حذف هذه النون؟
قلنا: العِلَّةُ في ذلك التَّخْفِيفُ، بمعنى أَنَّهَا تُحْذَفُ تَخْفِيفاً.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصَلَّى عليه؟ وهل يُعرض على الصبي الإسلام، رقم (١٣٥٤)، ومسلم: كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب ذكر ابن صياد، رقم (٢٩٣٠).



فَصْلٌ

فِي (مَا) وَ(لَا)، وَ(لَاتَ)، وَ(إِنْ)، الْمُشَبَّهَاتِ بِ(لَيْسَ)

لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَدَوَاتُ - الْمُشَبَّهَاتُ بِ(لَيْسَ) - حُرُوفًا، وَ(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا أَفْعَالًا، بَدَأَ بِالْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ أَشْرَفُ مِنَ الْحَرْفِ، إِذْ إِنَّ الْفِعْلَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ، وَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، وَالْحَرْفُ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ، فَلِهَذَا قَدَّمَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - النَّوَاسِخَ الْفِعْلِيَّةَ عَلَى النَّوَاسِخِ الْحَرْفِيَّةِ، وَهِيَ أَرْبَعُ أَدَوَاتٍ: (مَا)، وَ(لَا)، وَ(لَاتَ)، وَ(إِنْ)، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ تَخْتَلِفُ عَنِ الْأُخْرَى فِي شَرْطِهَا.

لَكِنْ لَمَّا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: (الْمُشَبَّهَاتُ بِلَيْسَ)، أَوْ قَالَ: (إِعْمَالُ لَيْسَ أَعْمَلَتْ مَا)، وَلَمْ يَقُلْ: (إِعْمَالُ كَانَ) مَعَ أَنَّ (كَانَ) هِيَ الْأَصْلُ؟

وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ أَشَبَّهَتْ (لَيْسَ) فِي النَّفْيِ بِخِلَافِ (كَانَ)؛ لِأَنَّ (كَانَ) لِلْإِثْبَاتِ، فَلِهَذَا قَالَ: (الْمُشَبَّهَاتُ بِلَيْسَ)، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ أَلْحَقَتْ بِ(لَيْسَ) لِمَشَارَكَتِهَا إِيَّاهَا فِي النَّفْيِ.

١٥٨- إِعْمَالَ (لَيْسَ) أَعْمَلْتُ (مَا) دُونَ (إِنْ)

مَعَ بَقَا النَّفْيِ، وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ

الشرح

قوله: «إِعْمَالَ»: مصدرٌ مُبَيَّنٌ لِلنَّوعِ، وعاملُهُ (أَعْمَلْتُ)، وهو مضافٌ إلى (لَيْسَ).

وقوله: «أَعْمَلْتُ»: (أُعْمِلَ): فعلٌ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

و«ما»: نائبُ فاعِلٍ لـ (أُعْمِلَ)، وتقديرُ الكلامِ على التَّرتيبِ الأصليِّ: (أَعْمَلْتُ (مَا) إِعْمَالَ لَيْسَ)، لكن مَنْ الذي أعملها هذا الإعمال؟

الجواب: الذي أعملها العربُ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- لم يَصْنَعْ هذا الفعلَ صيغةَ المُجْمَعِ عليه، بل قال: (أَعْمَلْتُ) يعني: أعملها ناسٌ، فَمَنْ الذين أعملوها؟ أعملها الحِجَازِيُّونَ دُونَ التَّيْمِيَّينَ، فَالتَّيْمِيُّونَ أَهْمَلُوهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْحُرُوفَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا مَا كَانَ خَاصًّا، فَلَا يَعْمَلُ إِلَّا الْحَرْفُ الْمُخْتَصُّ، وَلِهَذَا (هَلْ) حَرْفٌ اسْتِفْهَامٌ لَا يَعْمَلُ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، لَكِنْ (إِلَى) وَ(مِنْ) وَ(عَلَى) وَ(لَمْ) وَ(إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ تَعْمَلُ؛ لِأَنَّ (لَمْ) وَ(إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ مُخْتَصَّةٌ بِالْأَفْعَالِ، وَ(إِلَى) وَ(عَلَى) مُخْتَصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ، فَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْحَرْفَ إِذَا كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ لَا يَعْمَلُ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ أَغْلَبِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ مُطْرَدَةً فِي كُلِّ حَالٍ.

إِذَنْ الَّذِينَ أَعْمَلُوا (مَا) إِعْمَالٍ (لَيْسَ) هُمُ الْحَاجِزُونَ، وَبُلِّغْتَهُمْ جَاءَ الْقُرْآنُ، قَالَ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، وَكَانَ بَنُو تَمِيمٍ قَبْلَ أَنْ يُوحِّدَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ يَقْرَءُونَ (مَا هَذَا بَشَرًا)، أَمَّا بَعْدَ تَوْحِيدِهِ فَيَجِبُ أَنْ يُقْرَأَ بِهَا وَحْدَهُ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ الشَّاعِرُ:

وَمُهَفِّهٍ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ: انْتَسِبْ فَأَجَابَ: مَا قَتَلَ الْمُحِبِّ حَرَامٌ^(١)

إِلَى أَيِّ قَبِيلَةٍ يَتَمِي هَذَا الْحَبِيبُ؟

الْجَوَابُ: إِلَى تَمِيمٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (مَا قَتَلَ الْمُحِبِّ حَرَامٌ)، وَهَذِهِ اللَّغَةُ خَاصَّةٌ بِتَمِيمٍ، وَلَوْ كَانَ حَاجِزًا لَقَالَ: (مَا قَتَلَ الْمُحِبِّ حَرَامًا).

لَكِنْ يُشْتَرَطُ لِإِعْمَالِ (مَا) عَمَلٍ (لَيْسَ) شَرْطٌ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُقْتَرَنَةٍ بِـ(إِنْ)، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: (دُونَ إِنْ)، فَإِنْ اقْتَرَنْتَ بِـ(إِنْ) لَمْ تَعْمَلْ، وَالْمُرَادُ بِـ(إِنْ) هُنَا (إِنْ) الزَّائِدَةُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا)، فَهَذَا صَحِيحٌ، وَلَوْ قُلْتُ: (مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمًا)، فَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهَا اقْتَرَنْتَ بِهَا (إِنْ) الزَّائِدَةَ، وَإِنْ اقْتَرَنْتَ بِهَا (إِنْ) الزَّائِدَةَ بَطَلَ عَمَلُهَا، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: (دُونَ إِنْ).

(١) الْبَيْتُ غَيْرُ مَعْرُوفِ الْقَائِلِ، وَهُوَ فِي الْإِحَاطَةِ فِي أَخْبَارِ غُرْنَاطَةِ، لِلْسَّانِ الدِّينِ بْنِ الْخَطِيبِ (١٣٨/٢)، وَنَفَحَ الطَّيْبُ مِنْ غَصَنِ الْأَنْدَلُسِ الرُّطِيبِ، لَشَهَابِ الدِّينِ التَّلْمَسَانِيِّ (٥/٢٢٧).

ومن ذلك قول الشاعر:

بَنِي عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ^(١)

هل هذا مدح أم هجاء؟

الجواب: هجاء، فالخزف من الطين، والذهب معروف، والصريف: الفضة، فيقول: أنتم ليس لكم أصل، فمعدنكم رديء، فهو من الخزف، وهو لا يريد أن يبين أن أصل بني آدم من طين.

والشاهد أن الشاعر هنا لم يعمل (ما)؛ لأنها اقترنت بـ(إن) الزائدة.

الشرط الثاني: أن يبقى النفي، ولذا قال: (مَعَ بَقَا النَّفْيِ)، (مَعَ): ظرف مكان منصوب على الظرفية، وربما قيل فيه: (مَعَ)، لكنه قليل كما قال ابن مالك - رحمه الله -:

وَمَعَ (مَعَ) فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلَ فَتَحَ وَكَسَرَ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ

فيجوز (مَعَ)، و(مَعَ)، لكن هنا لا يجوز (مَعَ)؛ لأن البيت ينكسر، فيقال: (مَعَ).

وقوله: «بَقَا»: أصلها: (بقاء) بالهمزة، لكن حذفت الهمزة لاستقامة ميزان النظم.

إذن الشرط: أن يبقى النفي، فإن انتقض النفي، فإنها لا تعمل، مثاله: (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ)، فلا يجوز أن تقول: (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا)؛ لأن النفي انتقض، وابن

(١) البيت بلا نسبة في خزنة الأدب (٤/ ١١٩)، والدرر اللوامع (١/ ٢٤١)، والجنى الداني (ص: ٣٢٨)، وأوضح المسالك (١/ ٢٧٤).

مالكٍ يقول: (مَعَ بَقَا النَّفْيِ)، وقيل: تعمل، وإن انتقض النَّفْيُ، تقول: (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا)، لكنَّ هذا القول ضعيفٌ؛ لأنَّ القرآن يدلُّ على أنَّه إذا انتقض نفيها بطل عملها، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، فَرَفَعَ ﴿بَشَرٌ﴾؛ لأنَّ النَّفْيَ انتقض بـ(إِلَّا)، وعلى هذا كيف نُعَرِّبُ: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ﴾؟ نقول: ﴿مَا﴾: نافية ملغاة، و﴿هَذَا﴾: مبتدأ، و﴿إِلَّا﴾: أداة حصر، و﴿بَشَرٌ﴾: خبرُ المبتدأ.

وهل يصحُّ أن تقول: (مَا مَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، أو تقول: (مَا مَا زَيْدٌ قَائِمًا)؟

نقول: في هذا تفصيلٌ: إذا كانت (مَا) الأولى نافيةً، و(مَا) الثانية نافيةً، فهنا يتعيَّن الرَّفْعُ؛ لأنَّ النَّفْيَ انْتَقَضَ، كيف انْتَقَضَ؟ لأنَّ نفي النَّفْيِ إثباتٌ، فقولك: (مَا مَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، يعني: ليس الأمرُ انتفاءً قيام (زيد)، وإن جعلنا (مَا) الثانية تأكيدًا للأولى غيرَ مستقلةٍ عَمِلَتْ؛ لأنَّ النَّفْيَ باقٍ، بل أَكَّدَ، كما لو قلت: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا مَا زَيْدٌ قَائِمًا)، هنا كَرَّرْتَ الجملة كُلَّهَا، فإذا كَرَّرْتَ (مَا) وحدها فهو تأكيدٌ.

ولكن هل إذا عَبَّرْتَ ابتداءً فقلت: (مَا مَا زَيْدٌ قَائِمًا)، فهل هذا صحيحٌ؟

نقول: لا، هذا خلافُ الأصل؛ لأنَّ الأصلَ في الكلامِ التَّأْسِيسُ، لا التَّوَكِيدُ، وإذا كان الأصلُ في الكلامِ التَّأْسِيسَ صار النَّفْيُ هنا منفيًّا فَيَنْتَقِضُ، لكن لو فُرِضَ أَنَّ (مَا مَا زَيْدٌ قَائِمًا) وَجَدَ في لغة العرب بالنَّصْبِ؟ فنقول: أراد المتكلمُ أَنَّ (مَا) الثانية تأكيدٌ.

الشَّرْطُ الثالثُ: التَّرْتِيبُ بين الاسمِ الخبر، ولذا قال: (وَتَرْتِيبُ زَكْنٍ)، يعني: ومع ترتيبٍ، يعني: ألاَّ يتقدَّم خبرها على اسمها، بل ولا عليها أيضًا،

فلا بُدَّ أن يقع الاسمُ ثُمَّ الخبرُ، فلو قلت: (مَا قَائِمًا زَيْدٌ)، فَالْحُكْمُ أَنَّهُ خَطَأٌ،
 فيجبُ أن أقول: (مَا قَائِمٌ زَيْدٌ)، ولو قُلْتُ: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ)، فهذا صحيحٌ، لكن
 هل هي مُلغَاةٌ أو عاملةٌ؟ الجواب: هي ملغاةٌ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله-
 يشترطُ التَّرتيبَ، فإذا قُلْتُ: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ)، فهنا قَدِّمْتَ الخبرَ، فتقول: (زَيْدٌ):
 مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، ولا تقولُ: (زَيْدٌ): اسمُ (مَا) ؛ لأنَّ التَّرتيبَ اختلف.

١٥٩- وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَ (مَا) بِ (أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

الشرح

قوله: «سَبَقَ»: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وعامله قوله: (أَجَازَ).

و«الْعُلَمَاءُ»: فاعِلٌ، والتَّقديرُ في التَّرتيب: وأجاز العلماءُ سَبَقَ حرفِ جَرٍّ أو ظَرْفٍ.

قوله: «وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ... أَجَازَ الْعُلَمَاءُ»: هذا هو الشَّرْطُ الرَّابِعُ: وهو ألاَّ يَتَقَدَّمَ معمولُ الخبرِ على اسمِها إِلَّا إذا كان ظرفًا، أو جَارًا ومَجْرورًا، وعلى ذلك لا يَصِحُّ أَنْ تَنْصِبَ (أَكِلٌ) في قولِكَ: (مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكِلٌ)، فلا يُقَالُ: (أَكِلًا) بِالنَّصْبِ، أمَّا إذا كان ظرفًا، أو جَارًا ومَجْرورًا، فيَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ.

مثال الجار والمَجْرور: (مَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ قَائِمًا)، أو (مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ سَاكِنًا)، فهنا تَقَدَّمَ معمولُ الخبرِ على الاسمِ، ومثُل ذلك ما مَثَّلَ به المؤلِّفُ، حيث أتى بمِثَالٍ يُحَدِّدُ مُرَادَهُ، فقال: (كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا)، فالذي تَقَدَّمَ الآن هو معمولُ الخبرِ؛ لِأَنَّ (مَا): نافية.

«وَبِي»: جَارٌ ومَجْرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(مَعْنِيًّا)، والتَّرتيبُ الْأَصْلِيُّ لهذه الجُمْلَةِ: (مَا أَنْتَ مَعْنِيًّا بِي)، فَقَدَّمَ معمولُ الخبرِ على الاسمِ.

مثال لتَقَدُّمِ المَعْمُولِ ظَرْفًا: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا)، فـ(عِنْدَ): ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ

بـ(مُقِيًّا)، فيجوز أن يَتَقَدَّمَ معمول الخبر على الاسم، ولا يجوز أن يَتَقَدَّمَ الخبر على الاسم.

وهذا عجيبٌ، فَرَعُهُ يجوزُ أن يَتَقَدَّمَ، وهو لا يجوزُ، وهذا خلافُ الأصل، والواقعُ أنَّه إذا جاز تقدُّم الفرع جاز تقدُّم الأصل، لكن يقولون: إِنَّهُ مُغْتَفَرٌ في الظروف والمجرورات ما لا يُغْتَفَرُ في غيرها، وهذا مُتَقَضُّ أيضًا في قولنا: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ)، حيث قالوا: لا يصحُّ أن يكونَ (عِنْدَ) في محلِّ نصب.

وعُلِمَ من قوله: (وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ) أَنَّهُ لو سَبَقَ معمولُ الخبرِ، وليس بظرفٍ، ولا جارٍ ومجرورٍ، فَإِنَّهُ لا يصحُّ، فلو قلتَ: (مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكِلًا)، فَإِنَّهُ لا يجوزُ إِلَّا إذا أَهْمَلْتَهَا، فقلتَ: (مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكِلٌ) فلا بَأْسَ، لكن إذا كُنْتَ تُرِيدُ أن تُقَدَّمَ معمولُ الخبرِ مع بقاء العمل، وهو ليس بظرفٍ، ولا جارٍ ومجرورٍ، فهذا ممنوعٌ.

قوله: «أَجَازَ الْعُلَمَاءُ»: ظاهرُهُ الإجماعُ، ولكنَّ المسألةَ فيها خلافٌ أيضًا، فمن العلماءِ مَنْ قال: يجوزُ أن تقولَ: (مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكِلًا)، واستدلَّ بالقياس فقال: إِنَّهُ إذا جاز تقديمُ معمولٍ جاز تقديمُ العاملِ، وأنتم أيُّها النحويون استدللتُم على جواز تقديم خبر (لَيْسَ) عليها بتقدُّم معمولِ الخبرِ عليها، كما سبق في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وقلنا: إِنَّ تقديمَ معمولٍ يُؤْذِنُ بجواز تقديمِ العاملِ، فنقول هنا أيضًا: تقديمُ معمولٍ الخبرِ يُؤْذِنُ بجوازِ تقديمِ الخبرِ؛ لأنَّه معمولُهُ وفَرَعُهُ، ولهذا كان الصَّحيح الجواز، وأنَّه لا فرقَ بين أن تقولَ: (مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا)، وأن تقولَ: (مَا طَعَامَكَ

زيدٌ آكلًا) فكلاهما جائزٌ.

بَقِيَ أن يُقَالَ: هل يجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على (مَا) فأقول: (قَائِمًا مَا زيدٌ؟) الجواب: لا؛ لأنَّه سبق لنا أنَّ (مَا) النَّافِيَةُ في (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) لا يجوزُ تقدُّمُ الخبرِ عليها، كما قال ابنُ مالِكٍ - رحمه الله -:

كَذَاكَ سَبَقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَةُ فَجِئَ بِهَا مَتْلُوَّةٌ لَا تَالِيَةَ

هذا مع أنَّ العاملَ فِعْلٌ، وهو أقوى من الحرفِ العاملِ، فكيف إذا كان العاملُ حرفًا؟!، وبهذا تبيَّن أنَّ المسألةَ لها صُورٌ:

الصُّورة الأولى: (مَا زيدٌ آكلًا طَعَامَكَ)، فصحيحٌ قولًا واحدًا.

الصُّورة الثانية: (مَا زيدٌ طَعَامَكَ آكلًا)، يجوزُ ولا بأس؛ لأنَّ الخبرَ لم يتقدَّمَ على الاسمِ الآن، بل تقدَّمَ معمولُ الخبرِ على الخبرِ، يعني: صار متوسطًا بين الاسمِ والخبرِ.

الصُّورة الثالثة: (مَا طَعَامَكَ زيدٌ آكلًا)، هذا على قولين، وكلامُ ابنِ مالِكٍ يدلُّ على المنع.

الصُّورة الرَّابِعة: (طَعَامَكَ مَا زيدٌ آكلًا)، وهذا لا يصحُّ قولًا واحدًا.

الصُّورة الخامسة: (مَا آكلًا طَعَامَكَ زيدٌ)، فيه خلافٌ، وعند ابنِ مالِكٍ لا يصحُّ؛ لأنَّه يقولُ: (وَتَرْتِيبٌ زُكِنَ).

الصُّورة السَّادسة: (مَا طَعَامَكَ آكلًا زيدٌ)، فيه الخلافُ السَّابِقُ.

إِذَنْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا طَعَامَكَ أَكَلًا زَيْدٌ)، وَلَا (مَا أَكَلَا طَعَامَكَ زَيْدٌ)؛ لَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ، وَفِيهِ خِلَافٌ، وَإِذَا كَانَ فِيهِ خِلَافٌ، فَالصَّحِيحُ التَّسْهِيلُ، فَ«مَا خَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا»^(١)، وَهَذَا لَيْسَ قَرَأْنَا، فَلَا إِثْمَ.

(١) متفق عليه: رواه البخاري في كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ برقم (٣٥٦٠)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب مباحثته للأثام برقم (٢٣٢٧)، كلاهما عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

١٦٠- وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِـ (لَكِنَّ) أَوْ بِـ (بَلْ)

مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ (مَا) الزَّمْ حَيْثُ حَلَّ

الشرح

قوله: «رَفَعَ»: مفعولٌ مقدَّمٌ، والعاملُ فيه: (الزَّم).

و«رَفَعَ»: مضافٌ.

و«مَعْطُوفٍ»: مُضافٌ إليه.

و«بِـ (لَكِنَّ) أَوْ بِـ (بَلْ)»: متعلِّقان بـ (مَعْطُوفٍ).

قوله: «مِنْ بَعْدِ»: جازٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ (رَفَعَ).

و«مَنْصُوبٍ»: مضافٌ إليه.

و«بِـ (مَا)»: جازٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ (مَنْصُوبٍ).

و«الزَّم»: فعلٌ أمرٌ، وفاعله مستترٌ وجوباً تقديره: (أَنْتَ).

«حَيْثُ»: ظرفٌ مكانٍ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ.

و«حَلَّ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعله مستترٌ، و(حَيْثُ): مضافٌ، والجملةُ مضافٌ

إليه.

ومعنى البيت: الزَّم رفعَ مَعْطُوفٍ بِـ (لَكِنَّ)، أَوْ بِـ (بَلْ) إذا جاءت بعد

منصوبٍ بِـ (مَا).

وقوله: «حَيْثُ حَلَّ»: يعني: في أيِّ أسلوبٍ، وفي أيِّ صيغةٍ كان فلا بُدَّ من الرفع.

معلومٌ أنَّ (بَلَّ) من حروف العطفِ، والمعطوفُ يتبعُ المعطوفَ عليه، تقولُ مثلاً: (مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو)، وتقولُ: (مَا رَأَيْتُ زَيْدًا بَلَّ عَمْرًا)، وتقولُ: (مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بَلَّ عَمْرُو)، فما بعدها تابعٌ لما قبلها، أمَّا هنا فيجبُ رفعُ المعطوفِ إذا جاءت -ومثلها (لَكِنْ) - بعد خبرٍ (مَا).

مثال ذلك: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلَّ قَاعِدٌ)، ولا يصحُّ أن تقولَ: (بَلَّ قَاعِدًا)؛ لأنَّ النَّفْيَ انْتِقَضَ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا) نَفَيْتَ قِيَامَهُ، وَ(بَلَّ قَاعِدٌ) أَثَبَّتَ قُعُودَهُ، فَانْتَقَضَ النَّفْيُ، فَوَجَبَ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ: (بَلَّ هُوَ قَاعِدٌ).

وكذلك (لَكِنْ)، تقولُ: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنْ قَاعِدٌ)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (لَكِنْ قَاعِدًا)، لما ذكرنا؛ لأنَّ النَّفْيَ الْعَامَّ انْتَقَضَ فِي الْمَعْطُوفِ، وَمِنْ شُرُوطِ عَمَلِهَا أَلَّا يَنْتَقِضَ النَّفْيُ، ف(مَا) لَا تَعْمَلُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ مُثَبَّتًا؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِهَا (مَعَ بَقَا النَّفْيِ)، فَلَمَّا كَانَ هَذَا الَّذِي بَعْدَ (بَلَّ)، وَبَعْدَ (لَكِنْ) مُثَبَّتًا لَمْ يَصَحَّ تَسْلُطُ (مَا) عَلَيْهِ، فَحِينَئِذٍ لَمْ تَعْمَلْ فِيهِ شَيْئًا، إِذَنْ وَجَبَ الرَّفْعُ، وَكَيْفَ نُعَرِّبُ (لَكِنْ قَاعِدٌ)؟ نَقُولُ: (قَاعِدٌ): خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (لَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ).

فَإِنْ عَطَفْتَ بغير (لَكِنْ أَوْ بَلَّ) فَإِنَّهُ يَبْقَى مَنْصُوبًا^(١)، تقولُ: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَا قَاعِدًا)؛ لِأَنَّ النَّفْيَ بَاقٍ، وَتَقُولُ: (مَا زَيْدٌ آكَلًا، وَلَا شَارِبًا)؛ لِأَنَّ النَّفْيَ بَاقٍ.

(١) وهو المختارُ عطفًا على خبر (مَا)، وإلَّا فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَيْضًا الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ.

وَجَمِيعُ حُرُوفِ الْعَطْفِ كَالْوَاوِ، أَي: إِنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ بِالْوَاوِ، أَوْ غَيْرِهَا مِنْ
 الْحُرُوفِ - مَا عِدا (بَلْ وَلَكِنْ) - فَإِنَّ الْمَعْطُوفَ يَكُونُ مَنْصُوبًا، وَأَمَّا بـ(لَكِنْ) أَوْ
 بـ(بَلْ)، فَإِنَّ الْمَعْطُوفَ يَكُونُ مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ
 النَّفْيَ انْتَقَضَ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (لَكِنْ)، أَوْ (بَلْ) مُخَالِفٌ لِمَا قَبْلُهَا فِي كَوْنِهِ لِلْإِيجَابِ
 وَالْإِثْبَاتِ.

١٦١- وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرَ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفِي (كَانَ) قَدْ يُجَرُّ

الشرح

قوله: «بَعْدَ»: ظرفٌ، وهو مضافٌ إلى (مَا).

و«لَيْسَ»: معطوفةٌ على (مَا)، يعني: بعد (مَا)، وبعد (لَيْسَ)، والظرفُ متعلِّقٌ بـ(جَرَّ).

و«جَرَّ»: فعلٌ ماضٍ.

و«الْبَاءُ»: فاعِلٌ حُذِفَتْ منها الهمزة تخفيفاً، أو مِنْ أَجْلِ مِرَاعَاةِ وَزْنِ الشَّطْرِ.

و«الْخَبَرُ»: مفعولٌ به لـ(جَرَّ).

قوله: «وَبَعْدَ لَا»: يعني: (لَا) النَّافِيَّةُ.

«وَنَفِي كَانَ»: يعني: (كَانَ) الْمُنْفِيَّةُ.

و«قَدْ يُجَرُّ»: أي: قد يُجَرُّ بالباء، وترتيبُ البيت: وَجَرَّتِ الْبَاءُ الْخَبَرَ بَعْدَ (مَا)، و(لَيْسَ)، وهذه أيضاً مسألةٌ ثَانِيَةٌ تتعلَّقُ بالعطف.

ومعنى البيت: أَنَّهُ وَرَدَ جَرُّ الْبَاءِ لِلْخَبَرِ، إِذَا كَانَ خَبَرًا لـ(مَا)، أَوْ خَبَرًا لـ(لَيْسَ)، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ خَبَرًا لـ(لَا)، أَوْ خَبَرًا لـ(كَانَ) الْمُنْفِيَّةِ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ تَدْخُلُ الْبَاءُ عَلَى الْخَبَرِ، وَتَجَرُّهُ لَفْظًا لَا مَحَلًّا، تَقُولُ: (مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ)، فَهِنَا نَقُولُ: (بِقَائِمٍ)، وَلَا نَقُولُ: (بِقَائِمًا)؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ، وَالْخَبَرُ مَنْصُوبٌ،

بل نقول: لأنَّ العامل - وهو الباء - عاملٌ ظاهرٌ، فيجبُ أن يعملَ في مدخوله ظاهرًا، بخلاف الخبر، فليس عامله ظاهرًا.

أمَّا هذا لما كان العامل ظاهرًا، وجب أن يؤثرَ في مدخوله، أو في معموله ظاهرًا، ولهذا نقول: إنَّه مُعَرَّبٌ بحسب هذا العامل الذي دخل عليه ظاهرًا، وعلى ذلك نقول: (مَا): نافيةٌ تعملُ عملَ (لَيْسَ)، و(زَيْدٌ): اسمُها، و(الْبَاءُ): حرفُ جرٍّ زائدٌ، و(قَائِمٌ): خبرُ (مَا) منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخره، منعٌ من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرفِ الجرِّ الزائد.

مثال دخولها على (مَا) - وهو كثيرٌ - قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، ف﴿مَا﴾: هنا حجازيةٌ تعملُ عملَ (لَيْسَ) لتوفّرِ الشُّروطَ، فالترتيبُ موجودٌ، و﴿اللَّهُ﴾: اسمُها، و﴿بِغَافِلٍ﴾: خبرُها، والنفيُّ باقٍ، ولأنَّه لم يُفصلَ بينها وبين اسمِها بمعمولِ الخبر، ولا زيدَ بعدها (إِنْ)، إِذَنْ ﴿مَا﴾: حِجَازِيَّةٌ ترفعُ المبتدأ، وتنصبُ الخبرَ، ﴿اللَّهُ﴾: اسمُها مرفوعٌ، وعلامةُ الرفعِ الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ، ﴿بِغَافِلٍ﴾: (الْبَاءُ): حرفُ جرٍّ زائدٌ إعرابًا لا معنىً، فله فائدةٌ في المعنى وهي التوكيد، و(غَافِلٍ): خبرُ ﴿مَا﴾ منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخره، منعٌ من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرفِ الجرِّ الزائد، ولولا (الْبَاءُ) لكان الكلامُ ﴿وَمَا اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

ومثالُ دخولها على (لَيْسَ)، وهو أيضًا كثيرٌ، مثاله: قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٧]، فالهمزةُ للاستفهامِ التقريري، و﴿لَيْسَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، والاسمُ الكريمُ ﴿اللَّهُ﴾: اسمُ (لَيْسَ)، و(الْبَاءُ) حرفُ جرٍّ زائدٌ لفظًا

لا معنى، و﴿عَزِيرٍ﴾: خبرٌ (لَيْسَ) منصوبٌ بها، وعلامة نُصْبِهِ فتحةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخره، مَنَعَ من ظُهُورِها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرف الجرِّ الزائد، و﴿ذِي﴾: صفةٌ لـ﴿عَزِيرٍ﴾، و﴿أَنْقَامٍ﴾: مضافٌ إليه.

لكن كيف أعربنا ﴿ذِي﴾ صفةً، مع أنَّها اسمٌ جامدٌ، وابنُ مالكٍ يقولُ: (وَأَنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرَبٍ)؟ نقولُ: لأنَّ ﴿ذِي﴾ وإن كانت اسمًا جامدًا، إلَّا أنَّها بمعنى مشتقٍّ، فهي بمعنى (صاحب).

وهنا في هذه الآية: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي أُنْقَامٍ﴾ قد يقولُ قائلٌ: إنَّ الآيةَ ليس فيها نفْيٌ، لكن فيها تقريرٌ وإثباتٌ؟ فنقول: نعم، فيها تقريرٌ وإثباتٌ، لكن ليس من شَرَطِ عملِ (لَيْسَ) بقاءُ النفي.

إِذْنُ تَدْخُلُ الباءُ الزائدةُ على خبر (مَا)، وعلى خبر (لَيْسَ)، وتَجَرُّه لفظًا، لكن إعرابه محلاً يكونُ خبرًا لـ(لَيْسَ)، أو خبرًا لـ(مَا)، ونَصَّ على (مَا) و(لَيْسَ)؛ لأنَّ ذلك كثيرٌ في لغة العرب، وفي القرآن الكريم، وفائدةُ جرِّه بالباء التأكيدُ.

قوله: «وَبَعْدَ لَا وَنَفْيٍ (كَانَ) قَدْ يُجَرُّ»: يعني: وكذلك قد يُجَرُّ خبرُ (لَا) النافية بالباء الزائدة، فتقول: (لَا أَحَدٌ بِمُغْنٍ عَنِ الْإِنْسَانِ شَيْئًا سِوَى اللَّهِ)، وتقول: (لَا رَجُلٌ بِقَائِمٍ).

وقولُ المؤلف - رحمه الله - هنا «وَبَعْدَ (لَا)»: الظاهرُ أنَّ مُرادَه (لَا) النافية للجنس، وكذلك (لَا) التي من أخوات (مَا) الحجازية؛ لأنَّه أطلق، ومنه قولُ الشاعر:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(١)
الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ).

قوله: «وَنَفْيِ (كَانَ)»: يعني: قد يُجَرُّ الخبرُ بعد نفي (كَانَ)، مثاله: (مَا كَانَ الْبَلِيدُ بِفَاهِمٍ)، فـ(مَا): نافيةٌ، و(كَانَ): فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ، يرفعُ الاسمَ، وَيَنْصِبُ الخبرَ، و(البليدُ): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ، و(بِفَاهِمٍ): (الباءُ): حرفٌ جرٌّ زائدٌ، (فَاهِمٍ): خبرٌ (كَانَ) منصوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخره، منع من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

وقوله: «وَنَفْيِ (كَانَ)»: هل يُشْتَرَطُ أن يكونَ بلفظِ الماضي (كَانَ)، أو يجوزُ حتَّى بلفظِ المضارعِ؟ المرادُ الثاني؛ لأنَّ المرادَ بنفي (كَانَ) نفيُ هذا الفِعْلِ، سواءً كانَ ماضيًّا أم مضارعًا.

مثالٌ وَقُوعِهِ بعد خبرِ مضارعٍ لـ(كَانَ) المنفيَّة قولُ الشَّاعِرِ:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ^(٢)
الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (بِأَعْجَلِهِمْ)، فالباءُ حرفٌ جرٌّ زائدٌ، دخلت على خبرِ مضارعٍ (كَانَ) المنفيَّة.

(١) البيت لسواد بن قارب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الجنى الداني (ص: ٥٤)، والدرر اللوامع (١/ ٢٥٧)، وشرح التسهيل (١/ ٣٧٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص: ٢١٥)، والمقاصد النحوية (١١٤/٢).

(٢) البيت للشنفرى الأزدي في ديوانه (ص: ٥٩) من لامية العرب له، وفي خزانة الأدب (٣/ ٣٤٠)، والمقاصد النحوية (١١٧/٢).

ومثله أيضاً قولك: (لم يَكُنِ الرَّجُلُ بِقَائِمٍ)، فـ(الرَّجُلُ): اسمٌ (يَكُنُ)، و(بِقَائِمٍ): (الباء): حرفٌ جرٌّ زائدٌ، و(قَائِمٍ): خَبَرٌ (يَكُنُ) منصوبٌ، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخره، منع من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائد.

قوله: «قَدْ يُجَرُّ»: (قَدْ): هنا للتَّقليلِ، ولكنه التَّقليلُ النَّسْبِيُّ، يعني: بالنسبة لجرِّ الخبرِ بعد (مَا) و(لَيْسَ) جرُّه بعد (لَا) ونفي (كَانَ) قليلٌ، وإن كان كثيراً في اللغةِ العربيَّة، لكن باعتبار (مَا) و(لَيْسَ) قليلٌ.

وهل يُجَرُّ الخبرُ في غير هذه المواضع الأربعة؟ الجواب: ظاهرُ كلامه أنَّه لا يصحُّ إلَّا في المواضع الأربعة، فلا يصحُّ أن تقولَ: (غيرُ الذَّكِيِّ بِفَاهِمٍ)، ولا يصحُّ أن تقولَ: (زَيْدٌ بِقَائِمٍ) بمعنى: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، ولا تقولَ: (غيرُ زَيْدٍ بِقَائِمٍ)، بمعنى: (غيرُ زَيْدٍ قَائِمٌ).

١٦٢- في النَّكَرَاتِ أُعْمِلَتْ -كَ- (لَيْسَ) - (لَا)،

وَقَدْ تَلِي (لَاتَ) و(إِنْ) ذَا الْعَمَلِ

الشرح

قوله: «في النَّكَرَاتِ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ (أُعْمِلَتْ).

و«كَ لَيْسَ»: الكاف: حرفٌ جَرٌّ، لَكِنَّهَا اسْمٌ فِي الْوَاقِعِ بِمَعْنَى: (مِثْلُ)،
وَيَجُوزُ أَنْ نَسْتَعْمَلَ الْكَافَ اسْمًا كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدِ
وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا،

يعني: يَكُونُ اسْمًا مِثْلَ: (مِثْلُ).

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ يَكُونُ التَّقْدِيرُ هُنَا: أُعْمِلَتْ مِثْلَ: (لَيْسَ).

و«لَا»: نَائِبُ فَاعِلٍ، يَعْنِي: أَنَّ (لَا) أُعْمِلَتْ فِي النَّكَرَاتِ كِإِعْمَالِ (لَيْسَ)
أَي: مِثْلَ إِعْمَالِ (لَيْسَ)، وَإِذَا كَانَتِ الْكَافُ بِمَعْنَى (مِثْلُ) صَارَتْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا
فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

قوله: «قَدْ»: لِلتَّخْفِيلِ؛ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ.

و«تَلِي»: فَعْلٌ مُضَارِعٌ.

و«لَاتَ»: فَاعِلٌ.

و«إِنْ»: معطوفٌ على (لَاتَ).

و«ذَا»: اسمٌ إشارةٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ نصبٍ مفعولٌ (تَلِي).

و«الْعَمَلَا»: بدلٌ من (ذَا) أي: هذا العمل، يعني: وقد تَلِي: (لَاتَ) و(إِنْ)

ذا العمل.

في هذا البيتِ ذكر المؤلف - رحمه الله تعالى - ثلاث أدواتٍ تعملُ عملَ (لَيْسَ) وهي: (لَا)، والثَّانِيَّةُ: (لَاتَ)، والثَّالِثَةُ: (إِنْ)، لكن لا بُدَّ فيها من شروط.

اشتَرَطَ في عملِ (لَا) عملَ (لَيْسَ) أن تكونَ في النِّكَرَاتِ - وهذا الشَّرْطُ زيادة على ما يُشْتَرَطُ في شروط عملِ (مَا) عملَ (لَيْسَ) - يعني: فلا تعملُ في المعارفِ، وهذا الشَّرْطُ مأخوذٌ من قوله: (في النِّكَرَاتِ).

وأيضًا قَدَّمَ المعمولَ لِيُفِيدَ الحَصَرَ، فتقول: (لَا رجلٌ قَائِمًا)، وتقول: (لَا رجلٌ في البيتِ)، ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا^(١)

الشَّاهدُ قوله: (فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا)، ف(شَيْءٌ): نَكْرَةٌ، و(بَاقِيَا) نَكْرَةٌ، وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا مثلها.

فهنا هذا البيتُ جمعُ شاهدين: في الشَّطْرِ الأوَّلِ شاهدٌ، وفي الشَّطْرِ الثَّانِي شاهدٌ.

(١) البيت بلا نسبة في الدرر اللوامع (١/٢٤٧)، والمقاصد النحويَّة (٢/١٠٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص: ٢١٦)، وشرح ابن عقيل (١/٣١٣).

وقوله: «في النكرات»: يُفهم منه أنها لا تعمل في غير النكرات، بل تُهمَل، فلو قلت: (لا زيدٌ قائمًا)، فإنه لا يصح؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرات، ومثلها: (لا الرجالُ قائمين)، لا تعمل؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرات، ومثلها: (لا هو قائمًا)، لا يصح، بل نقول: (لا هو قائمٌ)، ولكن أُورِدَ على هذا الشرط قول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَاغِيًا سَوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا^(١)

البيت للنابغة الجعدي، وورد أنه أنشد بين يدي الرسول ﷺ:

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدًا وَجُودًا وَسُودًا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

فقال له النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -: «إِلَى أَيِّنَ يَا أَبَا لَيْلَى؟» فَقَالَ: إِلَى الْجَنَّةِ بِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا فَضَّ اللَّهُ فَالَكَ»^(٢)، فَعَاشَ مِئَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً مَا سَقَطَتْ لَهُ سِنَّةٌ.

المهم أن وجه الاعتراض: أنها عَمِلَتْ في معرفة؛ لأنَّ (أنا) ضميرٌ، وأُجِيبَ على ذلك بأنَّ هذا شاذٌّ، وقال آخرون: هذا مؤوَّلٌ بأنَّه نائبٌ فاعِلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (لَا أُرَى أَنَا بَاغِيًا)، وأجاب آخرون بأنَّ هذا قليلٌ، وعلى هذا فيكون إعمالها في النكرات أكثر من إعمالها في المعارف، وهذا هو

(١) البيت للنابغة الجعدي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي دِيْوَانِهِ (ص: ١٧١)، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ (٣/ ٣٣٧)، وَالدرر اللوامع (١/ ٢٤٩)، وَالْمَقَاصِدُ النَحْوِيَّةُ (٢/ ١٤١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ السَّمَرْقَنْدِيُّ فِي حَدِيثِهِ (٢٦)، وَابْنُ الْبَخَارِيِّ فِي مَشِخْتِهِ (١٩٣)، وَأَبُو بَكْرِ الْمُرَاغِي فِي مَشِخْتِهِ (ص: ١٠٤)، وَابْنُ نَاصِرٍ الدِّينِ فِي الْأَحَادِيثِ السِّتَةِ (٩).

الصَّحِيحُ، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا نَكْرَةً، وَأَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ تَعْمَلَ فِي
المعرفة، والدَّلِيلُ هُوَ الْبَيْتُ السَّابِقُ، فَهُوَ كَلَامُ إِنْسَانٍ فَصِيحٍ، بَلْ كَلَامُ
صَحَابِيٍّ، وَعَلَى ذَلِكَ يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (لَا أَنَا رَاغِبًا عَنْ دِرَاسَةِ النَّحْوِ)، وَمِنْهُ
أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا^(١)

وهذا صحيحٌ، فالإنسانُ الجَوَادُ إِذَا لَمْ يَكُنْ جُودُهُ خَالِصًا مِنَ الْأَذَى
-يعني: لَا يُؤْذِي مَنْ جَادَ عَلَيْهِمْ- فَإِنَّهُ لَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا؛ لِأَنَّ
مَالَهُ يَنْفَدُ، وَلَا يُحْمَدُ؛ لِأَنَّهُ يُؤْذِي مَنْ جَادَ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ خَاسِرًا دِينًا وَدُنْيَا، أَوْ
خَاسِرًا حِسًّا وَمَعْنَى.

وهذا البيتُ قد جمع شاهدَيْنِ: (فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا).

لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْنَا أَنَّهَا لَمْ تَعْمَلْ عَمَلٌ (لَيْسَ) فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، فَلَمْ يَقُلْ: (لَا إِلَهَ).

نَقُولُ: (لَا) تَشَابَهَتْ أَجْسَامُهَا، وَاخْتَلَفَتْ أَعْمَالُهَا، فَهِيَ تَنْصَبُ الْاسْمَ
وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ إِذَا كَانَتْ نَافِيَةً لِلْجِنْسِ، أَمَّا إِذَا صَارَتْ نَافِيَةً لِلْوَحْدَةِ، فَإِنَّهَا تَعْمَلُ
عَمَلَ (لَيْسَ)، فَإِذَا قُلْتَ: (لَا كِتَابَ عِنْدِي)، فَهِيَ هُنَا لِلْجِنْسِ، يَعْنِي: لَيْسَ
عِنْدِي كِتَابٌ، وَلَا كِتَابَانِ، وَلَا ثَلَاثَةٌ، وَلَا عَشْرَةٌ، وَلِهَذَا بَعَدَ هَذَا التَّعْبِيرُ لَا يَصَحُّ
أَنْ تَقُولَ: (بَلْ كِتَابَانِ)؛ لِأَنَّكَ نَفَيْتَ، فَلَوْ قُلْتَ: (بَلْ كِتَابَانِ)، لَقُلْنَا: أَنْتَ الْآنَ
أَخْطَأْتَ، إِمَّا فِي النُّطْقِ، وَإِمَّا فِي الْمَعْنَى، إِنْ كَانَ نَطَقَكَ الْأَوَّلُ صَحِيحًا (لَا كِتَابَ

(١) البيت لأبي الطيب المتنبي في ديوانه (٤/٤١٩).

عندي)، فالمعنى خطأً، وإن كان المعنى صحيحاً، وهو (بل كتابان)، يعني: (عندك كتابان)، فقل: (لا كتابٌ عندي).

ومثل ذلك أيضاً لو قلت: (لا رجلٌ قائمٌ)، فليس لك أن تقول: (بل رجلان)؛ لأنَّ قولك: (لا رجلٌ قائمٌ)، معناه أنَّه لا يوجدُ أحدٌ من جنس الرجال قائمٌ، ولهذا سمَّوها نافيةً للجنس.

أمَّا (لَا) التي تعملُ عملَ (لَيْسَ)، فمثل قولك: (لَا رجلٌ قائمٌ)، ولذلك لك أن تقول: (بل رجلان)، فهذا هو الفرقُ بين (لَا) النافية للجنس، وبين (لَا) العاملة عملَ (لَيْسَ).

قوله: «تَلِي»: أي: تتولَّى، يعني: تأخذُ (لَاتَ) و(إِنْ) هذا العملَ، فـ(لَاتَ) و(إِنْ) أداتان.

قوله: «قَدْ»: هنا للتَّقليل، والتَّقليلُ بالنسبةِ لـ(لَا)، وإلَّا فإنَّ (لَاتَ) تعملُ كثيراً بشرطِها.

قوله: «ذَا الْعَمَلَا»: أي: عملَ (لَيْسَ)، وهو رفعُ الاسمِ، ونصبُ الخبرِ، مثال ذلك قولُ الشاعرِ:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرَّتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(١)

قوله: «لَاتَ»: هي في الحقيقة (لَا)، لكن زيدَ عليها تاءُ التَّأنيث، ومن المعلوم أنَّ تاءَ التَّأنيثِ تتَّصلُ بالأسماء مثل: (شجرة)، وتتَّصلُ بالأفعالِ مثل: (قَامَتْ)، لكن هل تتَّصلُ بالحروف؟

(١) البيت في شرح ابن عقيل (١/ ٣٢٠) غير منسوب.

الجواب: نعم تتصل تاء التانيث بالحروف أحياناً، مثل: (لَات) و(ثُمَّت)، قال ابن مالك في جمع التفسير:

أَفْعِلْ ثُمَّ فَعَلْهُ ثُمَّتْ أَفْعَالُ جُمُوعٍ قَلَّةٍ

وقد يقول قائل: تاء التانيث تكون ساكنة، فلماذا كانت متحركة؟ قلنا: لأنها اتصلت بحرف، وإذا اتصلت بحرف تكون مفتوحة، كما يقال: (ثُمَّت) تانيث (ثُمَّ)، وعلة أخرى: أن ما قبلها ألف ساكنة، فلزم أن تحرك بالفتح، وعليه فتقول: (لَات) (لَا): نافية، والتاء للتانيث، وهنا نقول: (لَا): نافية، ولا نقول: (اللام): نافية؛ لأن (لَا) مكوّنة من حرفين، وإذا كانت الكلمة من حرفين، فإنه ينطق بلفظها، وإذا كانت من حرف واحد، فإنه ينطق باسمها، ولهذا نقول في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٧٠]، اللام: حرف جر، ولا نقول: (لِ): حرف جر.

قوله: «إِنْ»: يعني: كذلك أيضاً يلي (إِنْ) ذا العمل، أي: عمل (لَيْسَ)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، ومن ذلك قول الشاعر:

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا^(١)

يقول: المرء لا يموت بانقضاء حياته، فالحياة ستنقضي إن عاجلاً وإن آجلاً، (وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا)، هذا هو الموت الحقيقي أن يبغى عليك باغ ويخذلك.

(١) هذا من الأبيات التي لا يُعلم قائلها، وهو غير منسوب في شرح ابن عقيل (٣١٨/١)، وتوضيح المقاصد (٥١٣/١)، وشرح الأشموني (١٢٦/١).

وهل هناك فرق بين (مَيِّت) و(مَيِّت)؟ قالوا: إِنَّ (مَيِّتًا) لَمَنْ يَنْتَظَرُ الْمَوْتَ ولم يَمُتْ بَعْدُ، و(مَيِّتًا) لِمَنْ مَاتَ، واستدلُّوا لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، واستدلُّوا للثاني بقوله تعالى: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وبقوله تعالى: ﴿وَأُحْيَيْنَاهُ بِلَدَّةٍ مَيِّتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ [ق: ١١]، ولا شكَّ أَنَّ هذا هو الغالب، فالغالب أَنَّ (المَيِّت) بالتَّشديد لَمَنْ يَنْتَظَرُ الْمَوْتَ، و(المَيِّت) لَمَنْ وَقَعَ بِهِ الْمَوْتُ.

والشَّاهدُ قَوْلُهُ: (إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا) أي: ما المرءُ مَيِّتًا بانقضاء حياته، وعند الإعرابِ نقول: (إِنَّ): نافيةٌ تعملُ عملَ (لَيْسَ)، ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، و(الْمَرْءُ): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظاهرةُ، و(مَيِّتًا): خبرُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ على آخره.

١٦٣- وَمَا لَ (لَاتَ) فِي سَوَى (حِينَ) عَمَلُ

وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلَّ

الشرح

قوله: «مَا»: نافية، وهي هنا غيرُ عاملةٍ لعدم الترتيب.

و«لَ (لَاتَ)»: جازٌّ ومجروورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ.

و«فِي سَوَى»: جازٌّ ومجروورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(عَمَلُ).

و«سَوَى»: مضافٌ.

و«حِينَ»: مضافٌ إليه.

و«عَمَلُ»: مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مقدَّرةٌ على آخره، مَنَعَ من ظُهورِها مراعاةُ الرَّوِيِّ، وأصلُّه: (عَمَلٌ)، ولكن قد يقولُ قائلٌ: بل علامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخره، لكنَّه سُكِّنَ مِنْ أَجْلِ الوقفِ كما تقولُ: (قَامَ زَيْدٌ)، والأوَّلُ أَظْهَرُ؛ لأنَّ (عَمَلُ) الآن لا يُمكنُ أن تُحرَّكَها، فلو وَصَلَتْ وقُلْتَ:

وَمَا لَ (لَاتَ) فِي سَوَى حِينَ عَمَلُ وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلَّ

فلن يستقيم، إذْ ن سكوْنُهُ هذا ليس مِنْ أَجْلِ الوقفِ، لكن مِنْ أَجْلِ مراعاةِ الرَّوِيِّ.

قوله: «حَذَفُ»: مُبْتَدَأٌ، وهو مضافٌ إلى (ذِي).

«وذِي»: مضافةً إلى (الرَّفْع).

و«فَشَا»: فعلٌ ماضٍ، وفاعله مستترٌ جوازٌ تقديره: (هو)، والجملة خبرٌ (حَذَفُ).

والمعنى: كَثُرَ حَذَفُ ذِي الرَّفْع، والعكس - وهو حَذَفُ ذِي النِّصْب - قَلَّ، لكن ما هو ذو الرَّفْع؟ وما هو ذو النِّصْب؟ الجواب: اسمُها ذو الرَّفْع، وخبرُها ذو النِّصْب.

إِذَنْ (لَات) تَتَمَيَّزُ بِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْحِينِ، وَهَذَا يُضَيِّقُ الْعَمَلَ فِيهَا، وَهَذَا الشَّرْطُ يَخْتَصُّ بِهَا، لِقَوْلِهِ: (وَمَا لِ (لَات) فِي سِوَى حِينٍ عَمَلٌ)، هَذَا أَوَّلًا.

ثَانِيًا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ أَحَدٍ مَعْمُولَيْهَا: إمَّا الْاسْمَ - وَهُوَ الْأَكْثَرُ - وَإِمَّا الْخَبَرَ - وَهُوَ الْأَقَلُّ - مِثْلُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، ف (لَا): نَافِيَةٌ تَرْفَعُ الْاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَ (التَّاءُ) تَاءُ التَّانِيثِ، وَاسْمُهَا مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (وَلَاتَ الْحِينِ حِينَ مَنَاصٍ)، وَلَا نَقُولُ: مُسْتَرٌّ؛ لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ يَقُولُ: (حَذَفُ ذِي الرَّفْعِ)، فَلَا نَقُولُ: مُسْتَرٌّ، فَلَوْ قُلْنَا: مُسْتَرٌّ، لَكَانَ ذَلِكَ خَطَأً؛ لِأَنَّ (لَا) حَرْفٌ، وَالْحَرْفُ لَا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ، فَلَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ إِلَّا بِغَيْرِهِ، فَالضَّمِيرُ اسْمٌ، وَالْاسْمُ أَقْوَى مِنَ الْحَرْفِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَرَّ الْأَعْلَى وَهُوَ الْاسْمُ فِي الْأَدْنَى، وَ﴿حِينَ﴾: خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ، وَ﴿حِينَ﴾: مُضَافٌ، وَ﴿مَنَاصٍ﴾: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

والمعنى: لَيْسَ ذَلِكَ الْوَقْتُ حِينَ مَفَرٍّ، فَهَمَّ نَادَوْا، لَكِنْ لَا يَنْفَعُ، فَقَدْ نَزَلَ الْعَذَابُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ الْوَقْتُ وَقْتَ مَفَرٍّ.

لكن هل المراد بالحين الوقت، أو لفظ (حين)؟ قيل: إنَّ المرادَ لفظُ (حين)، وقيل: المرادُ الوقتُ، يعني: ما دَلَّ على الحين، وهو الأصحُّ، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدِمٌ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(١)
قوله: (البُغَاةُ) جمع (باغ)، و(وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدِمٌ) أي: ليس السَّاعَةُ ساعة مَنَدِمٍ.

وقوله: (وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ)، هذا الشَّطْرُ يُكْتَبُ بباء الذَّهَبِ، والمعنى: أنَّ مَرْتَعَ طالِبِهِ وخِيمٌ؛ لأنَّ المَصَارِعَ تأتي دائماً على البُغَاة، فما أقرب مَضْرَعُ الباغي!

الشَّاهِدُ الآنَ أَنَّ (لَاتَ) عَمِلَتْ بلفظٍ غير لفظ (الحين)، لكن بلفظٍ يدلُّ على (الحين) والوقت، فعليه يكونُ المرادُ بقوله: (فِي سَوَى حِينٍ)، أي: الوقت.
قوله: «العَكْسُ»: ما هو العكس؟

العكس هو: حذفُ الخبرِ، وبقاءُ الاسمِ، فلو قال الشاعرُ: (نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدِمٌ)، قلنا: (سَاعَةً): اسمٌ، والخبرُ محذوفٌ، وهذا جائزٌ، لكنَّه قليلٌ، وتقولُ أيضاً: (وَلَاتَ حِينٌ مَفَرٌّ)، فالخبرُ محذوفٌ تقديرُه: (مَوْجُودًا)، يعني: (وليس حِينٌ مَفَرٌّ مَوْجُودًا).



أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

قوله: «أَفْعَالٌ»: جَمْعُ فِعْلٍ، وَالْمُقَارَبَةُ ضِدُّ الْمُبَاعَدَةِ.

يعني: هذا البابُ بابٌ جُمِعَتْ فِيهِ الْأَفْعَالُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُقَارَبَةِ، أَي: مُقَارَبَةِ الشَّيْءِ.

وهذا البابُ - في الواقع - لم يقتصر فيه المؤلفُ - رحمه الله - على أفعالِ المقاربةِ، بل ذكر معها أفعالَ الرَّجَاءِ، وأفعالَ الشُّرُوعِ، ولكنَّ هذا من بابِ الاختصارِ، وليس من بابِ الاختصارِ، ولا من بابِ التَّغْلِيْبِ، فَتَسْمِيَتُهَا أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الْبَعْضِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْكُلِّ، بِمَا سَيَذْكُرُهُ فِيهَا بَعْدَ، وَهِيَ تَعْمَلُ عَمَلًا (كَانَ) أَي: تَرْفَعُ الْأِسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.

وكان على ابن مالكٍ - رحمه الله - أن يبدأ بأفعالِ المقاربةِ قبلَ (مَا) وَأَخَوَاتِهَا؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْمُقَارَبَةِ إِلَى (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا أَقْرَبُ شَبَهًا مِنْ (مَا) وَأَخَوَاتِهَا، إِذْ إِنَّ (مَا) حُرُوفٌ، وَهَذِهِ أَفْعَالٌ.

فإن قال قائلٌ: لعلَّ ابنَ مالكٍ - رحمه الله - أَخَّرَهَا عَنْ (مَا) وَأَخَوَاتِهَا؛ لِأَنَّ لَهَا شُرُوطًا، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ مَعِيْنَةٍ. قلنا: وأيضًا (مَا) وَأَخَوَاتُهَا لَهَا شُرُوطٌ، فَلِهَذَا كَانَ الَّذِي يَبْدُو أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ بَعْدَ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا لَكَانَ أَنْسَبَ.

١٦٤- كَ (كَانَ): (كَادَ) و (عَسَى) لَكِنْ نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرُ

الشرح

قوله: «كَ (كَانَ)»: جَارٌّ وَجَرُورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

و «كَادَ»: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَأَعْرَبْنَا (كَادَ) مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَ (كَانَ) مَجْرُورًا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ لَفْظُهُمَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ اللَّفْظَ، فَرُبَّمَا تَكُونُ الْجُمْلَةُ -سواء كانت اسميَّةً أَمْ فَعْلِيَّةً- كُلُّهَا فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَلِهَذَا يَقُولُ بَعْضُ الْمُعَرِّبِينَ فِي أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ: (قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ): (قَالَ): فَعَلٌ مَاضٍ، وَ (مُحَمَّدٌ): فَاعِلٌ، وَ (هُوَ ابْنُ مَالِكٍ): بَيَانٌ لـ (مُحَمَّدٍ)، وَ (أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرُ مَالِكٍ)، إِلَى آخِرِ كَلِمَةٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ، كُلُّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا مَقُولُ الْقَوْلِ، وَهَذَا لَيْسَ بَبْعِيدٍ، بَلْ هَذَا الْوَاقِعُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ كُلَّ الْأَلْفِيَّةِ.

إِذْنٌ مَتَى قُصِدَ اللَّفْظُ، فَإِنَّهُ لَا يَهْمُ أَنْ يَكُونَ فَعْلًا، أَوْ حَرْفًا، أَوْ اسْمًا، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، أَوْ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً.

قوله: «وَعَسَى»: مَعْطُوفَةٌ عَلَى (كَادَ)، فَهِيَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ.

قوله: «لَكِنْ»: بِالتَّخْفِيفِ: حَرْفٌ اسْتِدْرَاكِيٌّ، وَلَا تَعْمَلُ، لَكِنَّهَا عَاطِفَةٌ، بِخِلَافِ (لَكِنَّ) فَإِنَّهَا عَامِلَةٌ.

و «نَدَرُ»: أَي: قَلَّ.

و «غَيْرُ»: فَاعِلٌ (نَدَرَ)، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (مُضَارِعٍ).

و«لِهَٰذَيْنِ»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ متعلِّقٌ بـ(عَيْرِ).

و«خَبَرٌ»: منصوبةٌ على الحال، وسقطت الألف للروِيِّ.

قوله: «كَ(كَانَ): (كَادَ) وَ(عَسَى)»: يعني: (كَادَ) وَ(عَسَى) يُشْبِهَانِ (كَانَ) في العمل، فيرفعان المبتدأ اسماً لهما، وينصبان الخبرَ خبراً لهما، مثال ذلك في (كَادَ): قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، فـ(كَادَ): فعلٌ ماضٍ يرفعُ المبتدأ اسماً له، وينصبُ الخبرَ خبراً له، و(الواو): اسمُها مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفع، و﴿يَفْعَلُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه ثبوتُ النونِ، و(الواو): فاعِلٌ، وجملةُ ﴿يَفْعَلُونَ﴾ في محلِّ نصبٍ خبرٌ (كَادَ).

مثاله في (عسى): قوله تعالى: ﴿فَعَسَى أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]، فـ﴿عَسَى﴾: فعلٌ ماضٍ يدلُّ على التَّرجِّي، وفي حقِّ الله يدلُّ على الوقوع، يرفعُ المبتدأ اسماً له، وينصبُ الخبرَ خبراً له، و﴿أُولَٰئِكَ﴾ (أولاء): اسمُها مَبْنِيٌّ على الكسرِ في محلِّ رفع؛ لأنَّه اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ، وأسماءُ الإشارة -كما سبق- من المَبْنِيَّاتِ؛ لأنَّه مُشَابِهٌ للحرفِ، و(الكاف): حرفٌ خطابٍ، و﴿أَنْ﴾: حرفٌ مصدرِيٌّ ينصبُ الفعلَ المضارعَ، و﴿يَكُونُوا﴾: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه حذفُ النونِ، و(الواو): اسمٌ (يكون)، و﴿مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾: جَارٌّ ومَجْرُورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ (يكون)، أو في محلِّ نصبٍ خبرٌ (يكون)، على الخلاف: هل متعلِّقُ الجارِّ والمجرورِ هو الخبرُ، أو نفسُ الجارِّ والمجرورِ هو الخبرُ؟ و﴿أَنْ﴾ وما دخلت عليه في تأويلِ مصدرٍ خبرٌ ﴿عَسَى﴾ يعني: (عَسَى أولئك اهتداءً لهم)، أو (عَسَى أولئك كائنين مهتدين)، على خلافٍ في التقدير.

قوله: «لَكِنْ نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرٍ»: الاستدراك هنا؛ لَأَنَّهُ قَالَ: «كَانَ كَادًا»، وظاهرُ هذا التَّشْبِيهِ أَنَّهَا تُشَبِّهَانِ (كَانَ) مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، فَلِذَلِكَ اسْتَدْرَكَ فَقَالَ: (لَكِنْ نَدَرُ....)، أَي: قَلَّ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرًا، بَيْنَمَا (كَانَ) يَكُونُ خَبَرُهَا اسْمًا، وَيَكُونُ ظَرْفًا، وَيَكُونُ جَارًا وَمَجْرورًا، وَيَكُونُ فِعْلًا مُضَارِعًا، وَيَكُونُ فِعْلًا مَاضِيًا.

المهمُّ أَنَّ (كَانَ) لَا يَتَقَيَّدُ خَبَرُهَا بِشَيْءٍ، أَمَّا هَاتَانِ الْأَدَاتَانِ فَيَكُونُ خَبَرُهُمَا غَالِبًا فِعْلًا مُضَارِعًا، وَهَذَا هُوَ الْكَثِيرُ، وَيَنْدُرُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مِنْ غَيْرِ الْمُضَارِعِ، وَيُقْصَدُ بَغْيَرِ الْمُضَارِعِ الْمَاضِي وَالْأَمْرُ وَالْإِسْمُ، وَأَمَّا الْحَرْفُ فَلَا يَدْخُلُ، فَلَا يَكُونُ خَبَرًا وَحْدَهُ، إِذْ هُوَ لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى، لَكِنْ الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرورُ يَدْخُلَانِ فِي هَذَا.

مثالُ الْكَثِيرِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، فَالْخَبَرُ: ﴿يَفْعَلُونَ﴾، وَهُوَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ.

وَقَدْ يَأْتِي الْخَبَرُ فِعْلًا غَيْرَ مُضَارِعٍ، وَهَذَا نَادِرٌ، مِثْلُهُ: (كَادَ زَيْدٌ قَامَ)، إِنْ جَازَ هَذَا التَّرْكِيْبُ، وَمِثْلُهُ: (كَادَ زَيْدٌ قُمَ)، إِنْ صَحَّ التَّرْكِيْبُ فَهُوَ نَادِرٌ أَيْضًا. وَقَدْ يَأْتِي اسْمًا كَمَا لَوْ قُلْتُ: (كَادَ زَيْدٌ قَائِمًا)، وَ(عَسَى زَيْدٌ قَائِمًا) وَهَذَا نَادِرٌ، لَكِنَّهُ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ.

وَالْخِلَاصَةُ أَنَّ (عَسَى) وَ(كَادَ) يُشَبِّهَانِ (كَانَ) فِي الْعَمَلِ، فَيَرْفَعَانِ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لِهَمَا، وَيَنْصَبَانِ الْخَبَرَ خَبَرًا لِهَمَا، لَكِنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ خَبَرَ (كَادَ) وَ(عَسَى) لَا يَكُونُ غَالِبًا إِلَّا فِعْلًا مُضَارِعًا، وَقَدْ يَأْتِي غَيْرُ فِعْلٍ مُضَارِعٍ نَادِرًا، وَهَذِهِ هِيَ الْقَاعِدَةُ الْأُولَى.

وهل (كَادَ) و(عَسَى) من أفعالِ المقاربة؟ الجواب: لا، ف(كَادَ) للمقاربة، و(عَسَى) للرجاء، يعني: يمكن أن يُقْبَلَ، ويمكن ألا يُقْبَلَ، فحينما أقول: (كَادَ الطَّالِبُ يَفْهَمُ)، فهذه للمُقَارَبَةِ، أي: قَارَبَ عَلَى الْفَهْمِ، وإذا وُجِدَ طَلَّابٌ أَبْعَدُ فَهْمًا مِنْ هَؤُلَاءِ، فتقول: (عَسَى الطَّالِبُ أَنْ يَفْهَمَ)، وبين العبارتين فَرْقٌ.

إِذَنْ (عَسَى): لِلتَّرَجِّي، لكن هل تأتي لغير ذلك؟ الجواب: نعم، رُبَّمَا تَأْتِي لغير التَّرَجِّي، وَمِنْ هَذَا إِذَا جَاءَتْ فِي كَلَامِ اللَّهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ (١٨) فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ ﴿[النساء: ٩٨-٩٩]، فهذا ليس بترجج، فكلُّ شيءٍ بِأَمْرِهِ، ولهذا قال ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو من أئمة اللغة بلا شك: «عَسَى مِنَ اللَّهِ وَاجِبَةٌ»^(١)، يعني: أَنَّهَا لِلتَّحْقِيقِ، لكن ما الحكمة أَنَّهَا جَاءَتْ بِصِيغَةِ التَّرَجِّي؟ الجواب: لِئَلَّا يُهْلِكَ الْإِنْسَانُ الْأَمَلُ، فلو تاب الإنسانُ، أو كان معذورًا، فعسى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُ، ومثله أيضًا قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيجعلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩]، لِئَلَّا يُهْلِكَ الْأَمَلُ، فتعتمد على إيجابِ الله - سبحانه وتعالى - لك ما وعدك به.

اشتهر عند بعض النحويين أَنَّ إثباتَ (كَادَ) نفيٍّ، وَأَنَّ نفيها إثباتٌ، فإذا قُلْتَ: (كَادَ زَيْدٌ يَفْعَلُ)، فَإِنَّ الْجُمْلَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، قالوا: إِذَنْ نَفَتْ الْفِعْلَ، وهي مُثَبِّتَةٌ، فَإِثْبَاتُهَا نَفْيٌ.

وقالوا: إِنَّ نفيها إثباتٌ، فإذا قُلْتَ: (لَمْ يَكَدْ زَيْدٌ يَفْعَلُ)، فهو فاعلٌ، فيكون نفيها إثباتًا، واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِرْهَا﴾ [النور: ٤٠]،

(١) أورده أبو الحسن الواحدي، في الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٣/ ١٢٢).

فهو قد رآها، وبقوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، ولكنَّ الصَّحِيحَ خلافُ ذلك، فالصَّحِيحُ أنَّها كغيرها من الأفعال، إثباتها إثباتٌ، ونفيها نفيٌّ، ولا يمكنُ أن يكونَ نفيها إثباتًا إلاَّ بقرينةٍ، والقرائنُ لها أحوالٌ، وهذا الذي رجَّحه ابنُ هشامٍ - رحمه الله - في (المغني) ^(١)، وهو صحيحٌ، فمثلاً إذا قلت: (كَادَ الطَّالِبُ يَفْهَمُ)، صحيحٌ أنَّه لم يفهم، لكن هل (كَادَ) تدلُّ على أنَّه فهِمَ، أو على أنَّه قَارَبَ الفهمَ؟

الجواب: على أنَّه قَارَبَ الفهمَ، وهذا هو مدلولُ كلمة (كَادَ)، وهل هذا إثباتٌ أو نفيٌّ؟ الجواب: هذا إثباتٌ، إِذْ نِ إثباتُها إثباتٌ.

وأما قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، قالوا: إنَّهم ذبحوها، والله يقول: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وهم قد فعلوا، نقول: سُبْحَانَ اللَّهِ! فَهَمْنَا أَنَّهُمْ فعلوا، ليس من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، بل فهمناه من قوله: ﴿فَذَبْحُوهَا﴾، وأما جملة: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، فهي على ما هي عليه، يعني: ما قَرَّبَ أن يفعلوا، لكن بَعْدَ الْأَخْذِ وَالرَّدِّ فعلوا، إِذْ نِ قوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ هذا تشنيعٌ عليهم، يعني: أَنَّهُمْ فعلوا بعد أن كادوا لم يفعلوا.

وأما قوله تعالى: ﴿أَوْ كُذِّبَتْ فِي بَحْرِ لُجِّي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَتْ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَكَدُهُ لَمْ يَكْدِرْهَا﴾ [النور: ٤٠] فهل معناه أنَّه رآها؟

الجواب: على زَعْمِهِمْ أنَّه رآها، ولكنَّ الآيةَ لا تدلُّ على هذا؛ لأنَّ اللَّهَ

(١) انظر مغني اللبيب (ص: ٨٦٨).

يقول: ﴿أَوْ كَظُلُمْتِ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ﴾، أي: عميق، ﴿يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمْتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾، فلا يُمكنُ أن يرى يده، ولا يُقَارِبُ أن يراها، فظلمة واحدة من هذه تجعله لا يراها، إذن فنفيها نفي، وهذا هو الواقع، لكن لما كان الإنسان إذا قال: (ما كَادَ يَفْعَلُ)، ظَنَّ أَنَّ (كَادَ) مُسَلَّطَةٌ عَلَى الفعل، والفعل لم يحصل.

يعني: ظَنَّ هذا القائلُ أَنَّ نفيها إثباتٌ، وإثباتها نفي، ظَنَّ أَنَّ (كَادَ يَفْعَلُ) مُسَلَّطَةٌ عَلَى الفعل، فقال: إِنَّ الفعلَ لم يقع، فنقول: لا، هي ليست مُسَلَّطَةٌ عَلَى الفعل، فأصلُ (كَادَ) بمعنى (قَرَّبَ)، وليست بمعنى (فَعَلَ)، وإذا كانت بمعنى (قَرَّبَ)، فقلوبه: (كَادَ يَفْعَلُ) مُثَبَّتٌ، يعني: (قَرَّبَ أَنْ يَفْعَلَ).

وأما إذا قُلْتُ لك: (لَمْ يَكْذِبْ فَعَلُ)، فهل المعنى أَنَّهُ فَعَلَ؟ الجواب: لا، إِلَّا إذا قُلْتُ: (فَعَلَ وَلَمْ يَكْذِبْ فَعَلُ)، لكن حينما أقول: (عَلَّمْتُهُ، ثُمَّ عَلَّمْتُهُ، ثُمَّ عَلَّمْتُهُ وَلَمْ يَكْذِبْ فَعَلُ)، فالمعنى أَنَّهُ ما فَهَمَ، لم يقرب من الفهم.

وعلى ذلك فالرَّاجِحُ عندي كلامُ ابنِ هشامٍ - رحمه الله - وأنها كغيرها من الأفعالِ، نفيها نفي، وإثباتها إثباتٌ إِلَّا إذا دَلَّتِ القرينةُ.

ولمَّا ذكر أنَّ (كَادَ) و(عَسَى) اشتراكا في أنَّ خبرَهما يكونُ فعلاً مضارعاً،
وأنَّه يَنْدُرُ ألا يكونَ فعلاً مضارعاً، ذكر اختلافَهما من حيثُ اقترانُ (أَنَّ) بالخبرِ
وعدمه فقال:

١٦٥- وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنَّ) بَعْدَ (عَسَى) نَزَرُ، وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

الشرح

قوله: «كَوْنُهُ»: مُبْتَدَأٌ، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْخَبَرِ، وَخَبْرُهُ (نَزَرُ)، وَهُوَ
مَصْدَرُ (كَانَ)، فَيَعْمَلُ عَمَلَهَا، وَاسْمُ هَذَا الْمَصْدَرِ هُوَ الضَّمِيرُ (الهاء) فِي قَوْلِهِ:
(وَكَوْنُهُ)، فَهُوَ مِزَاجٌ إِلَى الْاسْمِ.

و«بِدُونِ أَنْ»: هَذَا هُوَ الْخَبَرُ، أَي: خَبَرُ (كَوْنُ)، وَهُوَ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ
بِمَحذُوفٍ خَبَرُ (كَوْنُ)، وَ(دُونِ): مِزَاجٌ، وَ(أَنَّ): مِزَاجٌ إِلَيْهِ، وَصَحَّتِ
الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ حَرْفٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِذَلِكَ اللَّفْظِ.

و«بَعْدَ»: ظَرْفٌ أَيْضًا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ.

و«كَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى»: أَي: وَاقِعًا، فَهُوَ حَالٌ، فَالْمَحذُوفُ يَكُونُ حَالًا.
و«بَعْدَ»: مِزَاجٌ.

و«عَسَى»: مِزَاجٌ إِلَيْهِ، وَصَحَّتِ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ وَهُوَ فِعْلٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَفْظُهُ.

والمعنى أَنَّ (عَسَى) يَكْثُرُ فِي خَبَرِهِ أَنْ يَكُونَ مَقْتَرَنًا بِ(أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةِ، مِثَالُ

ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢].

قوله: «كَادَ»: مبتدأ.

و«الْأَمْرُ»: مبتدأ ثانٍ.

و«فِيهِ»: جازٌ ومجرورٌ متعلّقٌ بـ(عُكِسَا)، وجملةٌ (عُكِسَا) خبرٌ المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محلّ رفعٍ خبرٌ المبتدأ الأوّل، والرّابطُ الضّميرُ في (فِيهِ).

والمعنى أنّ (كَادَ) بعكس (عَسَى)، فـ(عَسَى) يكثرُ في خبرها أن يقترنَ بـ(أَنَّ)، أمّا (كَادَ)، فيقلُّ في خبرها أن يقترنَ بـ(أَنَّ)، ويكثرُ عدمُ الاقتران، ولهذا لا تجدُ خبرها في القرآن مقترناً بـ(أَنَّ) أبداً.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، فـ(كَادَ): فعلٌ ماضٍ ناسخٌ يعملُ عملَ (كَانَ)، و(الواو): ضميرٌ متّصلٌ مبنيٌّ على السكون في محلّ رفعٍ اسمُها، و﴿يَفْعَلُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعه ثبوتُ النون، والواو: فاعلٌ، والجملة من الفعلِ والفاعلِ خبرٌ (كَادَ).

ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكْدِ يَرْنَهَا﴾ [النور: ٤٠] فالخبرُ مجرّدٌ من (أَنَّ).

وظاهرُ كلامِ المؤلّف - رحمه الله - أنّه يجوزُ أن يقترنَ الخبرُ بـ(أَنَّ) مع (كَادَ)، ويجوزُ حذفُ (أَنَّ) مع (عَسَى)، مثاله في (عَسَى):

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ^(١)

فالخبرُ هنا (يَكُونُ)، والأفصحُ الكثيرُ (أَنَّ يَكُونُ).

(١) البيت لهذبة بن خشرم في ديوانه (ص: ٥٤)، والكتاب لسيبويه (٣/ ١٥٩)، وخزانة الأدب (٣٢٨/ ٩)، والمقاصد النحويّة (٢/ ١٨٤).

ومثاله في (كاد): قول الشاعر:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودٍ^(١)

فهنا اقترن الخبر بـ(أَنْ)، والأكثر أن يُقال: (كَادَتِ النَّفْسُ تَفِيضُ عَلَيْهِ).

ومثال ذلك ما يفعله كثير من المعبرين الآن حيث يأتون بـ(أَنْ) في خبر (كَادَ)، ويقولون: (كَادَ أَنْ يَفْعَلَ)، وما أشبه ذلك، وهذا وإن كان صحيحاً لغةً، لكنه قليل، ولذا فالأصح أن يقولوا: (كَادَ يَفْعَلُ).

فتبين لنا الآن من هذا البيت أَنَّ (عَسَى) و(كَادَ) بعد أن كانتا أُخْتَيْنِ مُصْطَحِبَتَيْنِ بخلاف (كَانَ) افترقتا مثل: (المُعَادَّةُ)^(٢) في باب الجد والإخوة، فالإخوة للأب يجتمعون على الجد، كُلُّ إِذَا أَخَذَ حَقَّهُ تَفَرَّقَ.

إِذْنِ القاعدةُ الثَّانِيَةُ في هذا الباب: أَنَّهُ يَكْثُرُ اقْتِرَانُ خَيْرِ (عَسَى) بـ(أَنْ)، وَيَقَلُّ اقْتِرَانُ خَيْرِ (كَادَ) بـ(أَنْ).

(١) البيت لأبي زيد الطائي في الاقتضاب (ص: ٦١٤)، ولمحمد بن مناذر في حاشية الدسوقي على المغني (٢/ ٢٨٧)، وفي بقية المصادر بلا نسبة.

(٢) المُعَادَّةُ في الاصطلاح: هي الحالة التي يقاسم فيها الجد الإخوة في الميراث، فيعدّ أولاد الأبوين أولاد الأب على الجد لينقص نصيبه في الميراث، وذلك لاتحاد أولاد الأبوين مع أولاد الأب في الأخوة، ولأن جهة الأم في الشقيق محجوبة بالجد، فيدخل ولد الأب معه في حساب القسمة على الجد. انظر الموسوعة الفقهية الكويتية (٣٨/ ١٦٢).

١٦٦- وَكَ (عَسَى): (حَرَى)، وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ (أَنْ) مُتَّصِلَا

الشرح

قوله: «وَكَ (عَسَى)»: (الواو): حَرْفُ عَطْفٍ.

«كَ (عَسَى)»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

و«حَرَى»: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَهُوَ فِعْلٌ، لَكِنْ يُرَادُ بِهِ لَفْظُهُ.

«وَلَكِنْ»: (الواو): حَرْفُ عَطْفٍ، وَ (لَكِنْ): حَرْفُ اسْتِدْرَاكِ، وَهِيَ هُنَا

لَيْسَتْ عَاطِفَةً، فَالْعَطْفُ لِلْوَائِ، وَلَكِنَّهَا مُفِيدَةٌ لِلْاسْتِدْرَاكِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا حَرْفُ عَطْفٍ صَارَتْ لِلْاسْتِدْرَاكِ وَالْعَطْفِ، كَمَا لَوْ قُلْتُ: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنْ قَاعِدٌ)، فَ (لَكِنْ) هُنَا حَرْفُ عَطْفٍ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، أَمَّا إِذَا جَاءَتْ الْوَائُ مَعَهَا، فَهِيَ حَرْفُ اسْتِدْرَاكِ فَقَطْ.

قوله: «جُعِلَا»: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَلَيْسَتْ لِلتَّثْنِيَةِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ

لَهَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

«وَحَبَرُهَا»: نَائِبُ الْفَاعِلِ، وَهُوَ مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ يَقُومُ

مَقَامَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى هَاءِ.

«حَتْمًا»: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، أَي: جُعِلَ جَعْلًا حَتْمًا أَي: لَازِمًا.

و«بِأَنْ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ (مُتَّصِلَا).

و«مُتَّصِلَا»: مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ (جُعِلَا).

وقوله: «وَكَ(عَسَى): (حَرَى):» يعني: أَنَّ (حَرَى) كـ(عَسَى) أي: في العمل، وكذلك في المعنى أي: في الدلالة على الرَّجاء، فتقول: (حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ)، فهذا تَرَجُّحٌ أَنْ يَقُومَ.

قوله: «وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِ(أَنْ) مُتَّصِلًا» يعني: أَنَّ خَبَرَ (عَسَى) ليس مُتَّصِلًا بِ(أَنْ) حَتْمًا، لكن خبر (حَرَى) مُتَّصِلٌ بِ(أَنْ) لُزُومًا، وعلى ذلك يجبُ أَنْ تَقُولَ: (حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ)، ولا يجوزُ أَنْ تَقُولَ: (حَرَى زَيْدٌ يَقُومُ)، وتَقُولَ (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ)، و(عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ)، والأوَّلُ أَكْثَرُ.

إِذَنْ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ (عَسَى) يَكْثُرُ اقْتِرَانُ خَبَرِهَا بِ(أَنْ)، وَأَمَّا (حَرَى) فَيَجِبُ اقْتِرَانُ خَبَرِهَا بِ(أَنْ).

١٦٧- وَالزَّمُوا (اخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى)

وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزَرَا

الشرح

قوله: «الزَّمُوا»: (الزَمَ): فعلٌ ماضٍ، و(الواو): ضميرٌ مبنيٌّ على السكون في محلِّ رَفْعٍ فاعلٌ.

و«اخْلَوْلَقَ»: مفعولٌ أوَّلٌ لـ(الزَّمُوا)، وهو مُراد لفظه، يعني: الزَّمُوا هذه الكلمة.

و«أَنْ»: مفعولٌ ثانٍ لـ(الزَّمُوا)، وهو أيضًا مُراد لفظه.

و«مِثْلَ»: إمَّا أن تكونَ مفعولًا مطلقًا، أي: إلزامًا مِثْلَ (حَرَى): أو تكونَ حالًا، يعني: حالَ كونها مِثْلَ حَرَى، و(مِثْلَ): مُضافٌ.

و«حَرَى»: مُضافٌ إليه بإرادة اللفظ.

قوله: «بَعْدَ»: ظرفٌ مكانٍ منصوبٌ، وعلامةُ نَصْبِهِ الفتحةُ الظَّاهِرةُ، مُتَعَلِّقٌ بقوله: (نَزَرَا)، أي: قَلَّ، وهو مُضافٌ إلى (أَوْشَكَ).

و«انْتِفَا»: مُبتدأٌ، وهو مُضافٌ إلى (أَنْ).

و«نَزَرَا»: فعلٌ ماضٍ، والجملةُ خبرٌ المُبتدأ (انْتِفَا)، وتقديرُ البيتِ: (وانْتِفَاءً (أَنْ) قَلَّ بَعْدَ أَوْشَكَ).

وقوله: «الزُّمُوا»: الظَّاهِرُ أَنَّ المرادَ بذلك العرب، فهم ألزَمُوا - حَسَبَ لُغَتِهِمْ - (أَخْلَوْلَقَ أَنْ) مِثْلَ: (حَرَى)، يعني: أَنَّهُ يَجِبُ فِي خَبَرِ (أَخْلَوْلَقَ) أَنْ يَقْتَرَنَ بِـ(أَنْ)، فتقول: (أَخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ)، ولا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (أَخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ تَمَطَّرَ)، وتقولُ في الإعراب: (أَخْلَوْلَقَ): فعلٌ ماضٍ يرفعُ الاسمَ، وينصبُ الخبرَ، و(التَّاءُ): للتَّأْنِيثِ، و(السَّمَاءُ): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخِرِهِ، و(أَنْ): حرفٌ مَصْدَرٍ ينصبُ الفعلَ المضارعَ، و(تمطرُ): فعلٌ مُضارعٌ منصوبٌ بِـ(أَنْ)، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ على آخِرِهِ، وهو خَبَرُ (أَخْلَوْلَقَ)، يعني: (أَخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ إِمطارَهَا)؛ لِأَنَّ (أَنْ) تُقَدَّرُ وما بعدها بمصدرٍ.

إِذَنْ تَشْتَرِكُ (أَخْلَوْلَقَ) و(حَرَى) فِي لَزُومِ (أَنْ) فِي خَبَرِهِمَا، فَـ(أَخْلَوْلَقَ) مِثْلُ (حَرَى) فِي وُجُوبِ اقْتِرَانِ خَبَرِهَا بِـ(أَنْ)، وَمِثْلُهَا أَيْضًا فِي الْمَعْنَى، فَكِلَاهُمَا لِلرَّجَاءِ.

وقوله: «بَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزْرًا»: يعني: أَنَّ خُلُوَّ خَبَرِ (أَوْشَكَ) مِنْ (أَنْ) قَلِيلٌ، وَيَجُوزُ ذِكْرُهُ، وَهَذَا هُوَ الْكَثِيرُ، فَتَقُولُ مِثْلًا: (أَوْشَكَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ)، وَهَذَا كَثِيرٌ، أَمَّا قَوْلُنَا: (أَوْشَكَتِ السَّمَاءُ تَمَطَّرَ) فَهَذَا قَلِيلٌ.

وَمِنْ الْكَثِيرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَاَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا^(١)

(١) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية (٢/ ١٨٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص: ٨١٧)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٣٢)، والدرر اللوامع (١/ ٢٦٨).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (أَوْشَكُوا أَنْ يَمَلُّوا)، ويجوزُ في القليلِ أَنْ يُقَالَ: (أَوْشَكُوا يَمَلُّوا).

ومن القليلِ قولُ الشاعرِ:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيِّهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا^(١)

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (يُوَافِقُهَا)، ولم يقل: (أَنْ يُوَافِقُهَا).

إِذَنْ اضْمُمْ (أَوْشَكَ) إِلَى (عَسَى) فِي أَنَّ الْأَكْثَرَ أَنْ يَقْتَرَنَ خَبَرُهَا بـ(أَنْ)،
ويقلُّ أَنْ يَتَجَرَّدَ خَبَرُهَا مِنْهَا، وَأَمَّا مِنْ نَاحِيَةِ الْمَعْنَى: فـ(أَوْشَكَ) بِمَعْنَى (قَرَّبَ)،
فَهِيَ مِثْلُ (كَادَ) فِي الْعَمَلِ.

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت الثقفي في ديوانه (ص: ٤٢)، والكتاب لسيبويه (٣/ ١٦١)، وشرح
المفصل (٧/ ١٢٦).

١٦٨- وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ (كَرَبًا) وَتَرَكُ (أَنْ) مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبَا

الشرح

قوله: «مِثْلُ»: مبتدأ، وهو مضاف إلى (كَادَ) باعتبار اللفظ.

و«كَرَبَ»: خبرُ المبتدأ (مِثْلُ)، ويجوز أن تقول:

«كَرَبَ»: مبتدأ.

و«مِثْلُ»: خبرٌ، فإن كنت تُريدُ أَنْ تُخْبِرَ بَأَنَّ (كَرَبَ) مِثْلُ (كَادَ) فتكون (كَرَبَ) هي المبتدأ، و(مِثْلُ) خبرًا، وإن أردت أن تُخْبِرَ عن مُمَاطِلِ (كَادَ)، فإنَّ (مِثْلُ) تكونُ مبتدأً و(كَرَبَ) خبرًا، لكن المتبادر أنَّكَ تريدُ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّ (كَرَبَ) مِثْلُ (كَادَ)، وعلى هذا تكونُ (كَرَبَ) مبتدأً مؤخَّرًا، و(مِثْلُ) خبرًا مقدَّمًا.

و«فِي الْأَصَحِّ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ حالًا أي: حال كونه في الأصحَّ، يعني: في الأصحَّ مِنْ أَقْوَالِ النُّحَوِيِّينَ.

قوله: «وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ (كَرَبًا)»: يعني: (كَرَبَ) مِثْلُ (كَادَ)، أي: يكونُ خبرُها خاليًا من (أَنْ)، مثاله قولُ الشَّاعِرِ:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ

حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: (هِنْدُ غَضُوبُ) ^(١)

(١) البيت للكلعبة اليربوعي أو لرجل من طيء في الدرر اللوامع: (١/١٦٦)، والمقاصد النحويَّة: (١٨٩/٢).

وَيَقْلُ اقْتِرَانُ خَيْرِهَا بـ(أَنْ)، تَقُولُ: (كَرَبْتَ السَّمَاءُ أَنْ تُصْفِي) بمعنى (قَارَبْتَ) ؛ لِأَنَّ (كَادَ، وَأَوْشَكَ، وَكَرَبَ) بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ الْمَقَارَبَةُ، وَفِيهَا جَمِيعًا حَرْفُ الْكَافِ، لَكِنْ يَخْتَلِفُ اقْتِرَانُ خَيْرِهَا بـ(أَنْ)، فَعِنْدَنَا (أَوْشَكَ) مِثْلُ: (عَسَى)، وَ(كَرَبَ) مِثْلُ: (كَادَ).

قوله: «تَرَكُ»: مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (أَنْ).

و«مَعَ»: ظَرْفُ مَكَانٍ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (ذِي).

و«ذِي»: مُضَافَةٌ إِلَى (الشُّرُوعِ).

و«وَجَبًا»: فَعْلٌ مَاضٍ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ، وَالظَّرْفُ (مَعَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (تَرَكُ)، وَالتَّقْدِيرُ: (وَوَجَبَ تَرَكُ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ) أَي: مَعَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ الَّتِي سَيَذْكُرُهَا الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيمَا بَعْدَ.

وقوله: «وَتَرَكُ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبًا»: يَعْنِي: يَجِبُ تَرَكُ (أَنْ) مَعَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ، عَكْسُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَقْتَرْنَ بـ(أَنْ) مِثْلُ: (حَرَى)، وَ(اخْلَوْلَقَ).

لَمَّا أَشَارَ إِلَى أَفْعَالِ الشُّرُوعِ بِدَأْ يُبَيِّنُهَا، فَقَالَ:

١٦٩- كَ (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو) وَ (طَفِقَ) كَذَا (جَعَلْتُ)، وَ (أَخَذْتُ)، وَ (عَلِقَ)

الشرح

قوله: «كَ» (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو): أي: ذلك مِثْلُ قولِكَ: (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو).

«الكاف»: حرفُ جرٍّ.

وجملةُ «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو»: في محلِّ جرٍّ بالكاف.

قوله: «السَّائِقُ»: أي: سَائِقُ الإِبِلِ.

و«يَحْدُو»: أي: يسوقُ الإِبِلَ بالغناء، ولهذا قال النَّبِيُّ -عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- لَأَنْجَسَةَ: «رِفْقًا بِالْقَوَارِيرِ»^(١)، لَأَنَّهُ بَدَأَ يَحْدُو، فَبَدَأَتِ الإِبِلُ تَمْشِي مَشْيًا، وَلَا تَدْرِي كَيْفَ تَمْشِي؟ ولهذا يقولُ لَنَا بَعْضُ أَصْحَابِ الإِبِلِ: إِذَا جَعَلَ يَحْدُو بَدَأَتِ الإِبِلُ تَسَاقُ إِلَيْهِ سِيَاقَ الْغَيْثِ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ الرِّيحُ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهَا يَهْتَزُّ طَرَبًا، وَهَذَا غَرِيبٌ!

وذكر المؤلفُ -رحمه الله- خَمْسَةَ أَفْعَالٍ مِنْ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ، وَهِيَ (أَنْشَأَ، وَطَفِقَ، وَجَعَلَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ)، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ تَعْمَلُ عَمَلَ (كَانَ)، وَيَكُونُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرَّجَز والحداء، رقم (٦١٤٩)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب رحمة النَّبِيِّ ﷺ للنساء، رقم (٢٣٢٣).

خبرها فعلاً مضارعاً غير مقترن بـ (أَنْ)، ولذا فإنَّ المثال الذي ذكره المؤلفُ يُعْتَبَرُ محدّداً للشُّروط، وهي لا تدخلُ في الغالبِ إلَّا على شيءٍ مُتَدٍّ، يعني: يُفْعَلُ شيئاً فشيئاً، أمّا إذا دخلت على شيءٍ ينتهي مرّةً واحدةً، فليست من أفعال الشُّروع.

مثال (أَنْشَأَ): مَا مَثَلُ بِهِ فِي قَوْلِهِ: (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو)، وفي الإعرابِ نقولُ: «أَنْشَأَ»: فَعَلٌ مَاضٍ مِنْ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ يَعْمَلُ عَمَلَ (كَانَ)، يَرْفَعُ الْاسْمَ، وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ.

و«السَّائِقُ»: اسْمُهُ مَرْفُوعٌ بِهِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى آخِرِهِ.

و«يَحْدُو»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْوَائِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا الثَّقُلُ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، وَجُمْلَةُ (يَحْدُو) مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَبَرٌ (أَنْشَأَ).

قوله: «طَفِقَ»: هَذَا الثَّانِي مِنْ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ، تَقُولُ: (طَفِقَ يَفْعَلُ كَذَا)، أَيْ: شَرَعَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «طَفِقَ يَطْرَحُ حَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ»^(١).

قوله: «جَعَلْتُ»: هَذَا الثَّلَاثُ، تَقُولُ: (جَعَلَ يَفْعَلُ كَذَا)، وَ(جَعَلَ يَخْطُو، وَجَعَلَ يَقُومُ، وَجَعَلَ يَتَوَضَّأُ، وَجَعَلَ يَأْكُلُ، وَجَعَلَ يَشْرَبُ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قوله: «أَخَذْتُ»: هَذَا الرَّابِعُ، تَقُولُ: (أَخَذْتُ أَتَكَلَّمُ)، أَوْ (أَخَذَ يَتَكَلَّمُ)، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعَةِ، رَقْمُ (٤٣٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، رَقْمُ (٥٣١).

قوله: «عَلِقَ»: هذا الخامس من أفعال الشُّروع، وبعض العلماء أنكروه، ولكنه واردٌ عن العرب، تقول: (عَلِقَ يَفْعَلُ)، بمعنى: (أَنْشَأَ يَفْعَلُ).

ومن ذلك أيضًا (شَرَعَ)، فلا يمكن أن تخرج (شَرَعَ) من أفعال الشُّروع، تقول: (شَرَعَ يَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا)، والضَّابطُ في أفعال الشُّروع: كُلُّ ما دَلَّ على الشُّروع، وما فُصِدَ به الشُّروع، فهو داخلٌ فيها.

ثم نقول: كُلِّما وجدنا كلمةً تدلُّ على الشُّروع، فهي تعملُ هذا العملَ، إِلَّا أن يمنعَ من التَّركيبِ ما تقتضيه اللُّغة، يعني: إذا كان التَّركيبُ لا يصحُّ لُغةً، فإنَّنا لا نقبلُ.

لكن لو أنَّ قائلًا قال: (أَنْشَأَ السَّائِقُ أَنْ يَحْدُوَ)، فهذا خطأ، وليس نادرًا؛ لأنَّه يقول: (وَتَرَكُ) (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّروع وَجَبًا.

والخلاصة: أنَّ المؤلَّفَ - رحمه الله - ذكر أحدَ عَشَرَ عاملًا، كُلُّها تتفقُ في العملِ، ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، لكنَّها من حيث المعنى ثلاثة أقسام:

القسم الأوَّل: أفعالُ الرَّجاءِ، وهي: (عَسَى، وَحَرَى، وَاخْلَوْلَقَ).

القسم الثَّاني: أفعالُ المقارَبةِ، وهي ما فيها حرفُ الكافِ، وهي: (كَادَ، وَأَوْشَكَ، وَكَرَبَ).

القسم الثَّالث: أفعالُ الشُّروعِ، وذكر منها خمسةٌ، وهي: (أَنْشَأَ، وَطَفِقَ، وَجَعَلَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ).

وأما من حيث اقترانها بـ(أَنْ)، فهي أربعة أقسام:

الأول: ما يجبُ اقترانه بـ(أَنْ)، وهو اثنان وهما: (حَرَى، وَاخْلَوْلَقَ).

الثاني: ما يمتنعُ اقترانه بـ(أَنْ)، وهو أفعالُ الشُّروعِ الخمسة، وهي: (أَنْشَأَ، وَطَفِقَ، وَجَعَلَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ).

الثالث: ما يكثرُ اقترانه بـ(أَنْ)، وهو اثنان، وهما: (عَسَى، وَأَوْشَكَ).

الرابع: ما يقلُّ اقترانه بـ(أَنْ)، وهو اثنان، وهما: (كَادَ، وَكَرَبَ).

ثُمَّ بَيَّنَّ الْمُؤَلِّفُ - رحمه الله - في هذه الأفعال: هل هي متصرفة، أو لا بُدَّ أَنْ تكون بلفظ الماضي؟ بَيَّنَّ ذلك فقال:

١٧٠- وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ (أَوْشَكَ) وَ (كَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشَكَ)

الشرح

قوله: «اسْتَعْمَلُوا»: أي: العرب، وهو فِعْلٌ وفاعلٌ.

و«مُضَارِعًا»: مفعولٌ به لِـ (اسْتَعْمَلُوا).

و«لِأَوْشَكَ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ متعلقٌ بـ (اسْتَعْمَلُوا)، يعني: اسْتَعْمَلُوا لِـ (أَوْشَكَ) فِعْلًا مُضَارِعًا.

قوله: «وَكَادَ»: الواوُ حرفُ عطفٍ، و (كَادَ): معطوفةٌ على (أَوْشَكَ)، إِذَنْ فاستعمال المضارع خاص بهذين الفعلين فقط، وهما (كَادَ) و (أَوْشَكَ).

و«لَا»: حرفُ عطفٍ.

و«غَيْرُ»: معطوفةٌ على (أَوْشَكَ).

وعليه فيكون المعنى: (لَا لِغَيْرِهِمَا)، أي: لِغَيْرِ (أَوْشَكَ) و (كَادَ).

إِذَنْ نفهمُ أَنَّ (أَوْشَكَ) و (كَادَ) يُسْتَعْمَلُ منهما المضارعُ.

مثال (كَادَ) في الماضي: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، ومثاله في

المضارع: قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ، لَمْ يَكْذِبْنَهَا﴾ [النور: ٤٠].

مثال (أَوْشَكَ) في الماضي: قولُ الشاعرِ:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَاَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا^(١)

ومثاله في المضارع: قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»^(٢)، وقولُ الشاعرِ:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا^(٣)

قوله: «وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لـ (أَوْشَكَ) وَ (كَادَ) لَا غَيْرُ»: أي: لَا غَيْرَ (أَوْشَكَ) وَ (كَادَ)، على أَنَّ قولَه: (لَا غَيْرُ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا غَيْرَ فِي الْمَضَارِعِ، فَلَا يُسْتَعْمَلُ الْأَمْرُ، مِثْلَ أَنْ تَقُولَ: (أَوْشِكُ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا)، فَهَذَا لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

قوله: «زَادُوا»: أي: العرب.

و«مُوشِك»: اسمُ فاعِلٍ مِنْ (أَوْشَكَ)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَيْسِ وَحُوشًا يَبَابًا^(٤)

قوله: (يَبَابًا) أي: خالية، ليس فيها أحدٌ.

فصار (أَوْشَكَ) يُسْتَعْمَلُ لَهَا الْمَاضِي وَالْمَضَارِعُ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ.

(١) تقدم عزوه (ص: ٥٧٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩)، ولفظ البخاري: «يوشك أن يواقع». ولفظ مسلم: «يوشك أن يرتع فيه».

(٣) تقدم عزوه (ص: ٥٧٥).

(٤) البيت في شرح ابن عقيل (١/ ٣٣٨) غير منسوب.

وَأَمَّا (كَادَ) فظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ - رحمه الله - هنا أَنَّ (كَادَ) لَا يُسْتَعْمَلُ
 مِنْهَا اسْمُ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (زَادُوا مُوشِكًا)، لَكِنَّهُ صَرَّحَ فِي (الكَافِيَةِ) الَّتِي هِيَ
 أَصْلُ الْأَلْفِيَةِ أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ (أَوْشَكَ)، وَمِنْ (كَادَ).

وَعَلَى هَذَا فَيُقَالُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ (كَادَ): (كَائِدٌ)، فَـ(كَادَ يَكِيدُ هُوَ كَائِدٌ)
 كـ(بَاعَ يَبِيعُ فَهُوَ بَائِعٌ)، وَهَلْ يَأْتِي مِنْهَا الْأَمْرُ؟

الْجَوَابُ: لَا، فَلَا تَقُولُ: (كِدْ أَنْ تَقُومَ)، فَهِيَ بِخِلَافِ (كَانَ)، فَيَصِحُّ أَنْ
 تَقُولَ: (كُنْ قَائِمًا)، إِذَنْ هِيَ لَا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا كَامِلًا.

١٧١- بَعَدَ (عَسَى) (اِخْلَوْلَقَ) (أَوْشَكَ) قَدْ يَرِدُ

غِنَى بِـ (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

الشرح

قوله: «بَعَدَ»: ظرفُ مكانٍ متعلِّقٌ بـ (يَرِدُ)، وهو مضافٌ إلى (عَسَى).

و«اِخْلَوْلَقَ»: معطوفةٌ على (عَسَى)، بإسقاطِ حرفِ العطفِ للضرورة.

و«أَوْشَكَ»: كذلك مَعطوفةٌ على (عَسَى)، بإسقاطِ حرفِ العطفِ

للضرورة، وسُكِّنَتِ الكافُ في (أَوْشَكَ) أيضًا لضرورة النظم.

و«يَرِدُ»: فعلٌ مُضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِهِ، منع

من ظُهورِها مراعاةُ رَوِيِّ البيتِ، وإلاَّ فالأصلُ أَنَّها: (قَدْ يَرِدُ).

و«غِنَى»: فاعلٌ (يَرِدُ).

قوله: «بِأَنْ يَفْعَلَ»: الباءُ: حرفٌ جرٌّ، و(أَنْ يَفْعَلَ): مجرورةٌ بالباءِ؛ لأنَّه

مُرَادٌ لفظُها، فهي مجرورةٌ، وعلامةُ جَرِّها كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِها، منع من

ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركة الحكاية.

و«عَنْ ثَانٍ»: جازٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ (غِنَى)، أي: استغناء عن (ثَانٍ فَقَدْ)،

والثاني هو الخبرُ، فَيُسْتَغْنَى بـ (أَنْ يَفْعَلَ) عن الخبرِ، ويكونُ في محلِّ رفعٍ فاعلاً.

أفادنا المؤلفُ -رحمه الله- أنَّ هذه الأفعالَ تنقسمُ -من حيثُ التَّامُّ والنَّقْصُ-

إلى قسمين: قسمٍ لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا ناقصًا، وقسمٍ يُسْتَعْمَلُ تامًّا وَيُسْتَعْمَلُ ناقصًا،

فالذي يُسْتَعْمَلُ تَامًّا وَيُسْتَعْمَلُ نَاقِصًا ثَلَاثَةُ أَفْعَالٍ، وهي: (عَسَى)، والثَّانِي: (اخْلَوْلَقَ)، والثَّالِثُ: (أَوْشَكَ)، فَأَمَّا (عَسَى) و(اخْلَوْلَقَ) فوَاحِدٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، فَهِيَ لِلرَّجَاءِ، وَأَمَّا (أَوْشَكَ) فَلِلْمُقَارَبَةِ.

قوله: «قَدْ يَرِدُ غِنَى بِأَنْ يَفْعَلَ»: أي: هذه الأفعال الثلاثة قد تَسْتَغْنِي بِ(أَنْ يَفْعَلَ) عن الخبر، وعلى هذا تكونُ تَامَّةً، مثال ذلك: (عَسَى أَنْ تَقُومَ)، فد(عَسَى): فعلٌ ماضٍ، و(أَنْ): حرفٌ مصدرٍ ينصبُ الفعلَ المضارعَ، و(تَقُومَ): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ ب(أَنْ)، و(أَنْ) وما دخلت عليه في تأويلِ مصدرٍ فاعلٌ لـ(عَسَى)، وعلى هذا تكونُ تَامَّةً، وهذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذي بعد (أَنْ) اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رفعه به، فإن وَلِيَهُ نحو: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ)، فقليل: إِنَّهَا تَامَّةٌ، وقيل: إِنَّهَا لَا تَكُونُ تَامَّةً، وتكونُ: (أَنْ) وما بعدها سَدَّتْ مَسَدَّ الاسمِ والخبرِ، كما يكون ذلك في التعليل في أفعال القلوب، كما سيأتي إن شاء الله.

والخلاف قريبٌ من اللفظي في الواقع إلا في بعض الأحوال، فإنه يتبينُ الخلافُ، كما سيذكره في البيت الذي يأتي.

مثال ذلك: تقول: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ)، فهنا نقول: (عَسَى): فعلٌ ماضٍ، وهو من أفعال الرجاء، و(أَنْ): حرفٌ مصدرٍ ينصبُ الفعلَ المضارعَ، و(يَقُومَ): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ ب(أَنْ)، و(زَيْدٌ): فاعلٌ، و(أَنْ) وما دخلت عليه في محلِّ رفعِ فاعلٍ لـ(عَسَى)، هذا إذا قلنا: إِنَّهَا تَامَّةٌ.

ويرى بعضُ العلماءِ أَنَّهَا نَاقِصَةٌ، وَأَنَّ (أَنْ يَقُومَ) سَدَّتْ مَسَدَّ الاسمِ والخبرِ، والخلافُ لفظيٌّ إلا في بعض الأحيان، فمثلاً إذا قلت: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ)،

فهنا لا يظهر أثر للخلاف؛ لأنَّ التَّركيبَ سيكونُ هكذا: (عَسَى أَنْ يَقومَ زيدٌ)، لكن لو قُلْتَ: (عَسَى أَنْ يَقومَ الزَّيدانِ)، فإذا قُلْنَا: إِنَّهَا تامَّةٌ، و(أَنْ) وما دَخَلَتْ عليه في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، فالتَّركيبُ هكذا: (عَسَى أَنْ يَقومَ الزَّيدانِ)، وإذا قُلْنَا: إِنَّهَا ناقصةٌ، فهنا يمكنُ أن نجعلَ الفعلَ خبرًا مقدِّمًا، و(الزَّيدانِ): مُبتدأً مؤخَّرًا، وتكون (الزَّيدانِ) اسمًا مؤخَّرًا، و(أَنْ يَقومًا) خبرها، ولكن هل هذا واردٌ عن العرب؟

الجواب: أمَّا على لغة (أَكُلُونِ البراغيثَ)، فهو واردٌ بلا شكٍّ، يقولون: (عَسَى أَنْ يَقومًا الزَّيدانِ)، و(عَسَى أَنْ يَقومُوا الزَّيدونَ)، لكن على اللغة الفصحى لا ندري هل هذا التَّركيبُ واردٌ أولاً؟ لكن لو وَرَدَ، فَإِنَّهُ يُخَرِّجُ على هذه اللغة على أَنَّ ما بعد الفعلِ اسمٌ مؤخَّرٌ، و(أَنْ) والفعل بعدها في محلِّ نصبٍ خبرٌ مقدَّمٌ.

مثالٌ آخر: (عَسَى أَنْ تقومَ هندٌ)، نقولُ: (عَسَى): فعلٌ ماضٍ و(أَنْ): حرفٌ مصدرٍ، و(تقومَ): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أَنْ)، و(هندٌ): فاعلٌ (تقومَ)، و(أَنْ) وما دخلت عليه في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

هذا إذا قُلْنَا بِأَنَّهَا تامَّةٌ، وإذا قُلْنَا بِأَنَّهَا ناقصةٌ نقولُ: (أَنْ) وما دخلت عليه سَدَّتْ مَسَدَّ الاسمِ والخبرِ.

١٧٢- وَجَرَدَنْ (عَسَى)، أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ

الشرح

قوله: «جَرَدَنْ»: فعلٌ أمرٌ متَّصلٌ بنون التَّوكِيدِ الخفيفة، والثَّقِيلَةُ أن تقول: (جَرَدَنْ)، وعلى هذا فهو مَبْنِيٌّ على الفتح لاتِّصاله بنون التَّوكِيدِ، وهل نقول: في محلِّ جَزْمٍ، أو نقول: مَبْنِيٌّ على الفتح فقط؟

نقول: المشهورُ عند البصريين أَنَّهُ مَبْنِيٌّ على الفتح فقط، ولا نقولُ في محلِّ جَزْمٍ، وأَمَّا مَنْ قال: إِنَّ فِعْلَ الأَمْرِ مجزومٌ بلام الأمر المحذوفة، والتَّقديرُ: (لِتَجَرَّدْ)، فعلى هذا يكونُ مَبْنِيًّا في محلِّ جَزْمٍ، لكن الصَّحيح والمشهور أَنَّهُ مَبْنِيٌّ على الفتح لاتِّصاله بنون التَّوكِيدِ، والفاعلُ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ: (أَنْتَ).

و«عَسَى»: مفعولٌ (جَرَدْ) باعتبار اللفظ.

و«أَوْ»: حرفٌ عطفٌ للتَّخِيرِ.

و«ارْفَعْ»: فعلٌ أمرٌ، والفاعلُ مستترٌ.

و«مُضْمَرًا»: يعني: ضميرًا، وهي مفعولٌ به.

و«بِهَا»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(ارْفَعْ)، وليس متعلِّقًا بـ(مُضْمَرًا).

قوله: «إِذَا»: شرطيةٌ.

و«اسْمٌ»: قيل: إِنَّهَا نائِبٌ فاعِلٌ لقوله (ذُكِرَ)، وقيل: نائِبٌ فاعِلٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفسَّرُهُ (ذُكِرَ)، وقيل: مُبتدأٌ.

فالأقوال حينئذٍ ثلاثة، والأسهل أن نقول: إنَّها مبتدأ؛ لأنَّنا إذا قلنا: مبتدأ، لم يحصل تقديم، ولا تأخير، ولا تقدير، وإذا قلنا: إنَّها نائبُ فاعلٍ لفعلٍ محذوفٍ، صار في ذلك تقدير، وإذا قلنا: نائبُ فاعلٍ لـ (ذِكْرٍ)، ولكِنَّه مقدَّم، صار فيه تقديمٌ وتأخيرٌ.

معنى البيت: اختصَّت (عَسَى) وَحْدَهَا بِأَنَّهَا إذا سبقها اسمٌ ظاهرٌ فَلَكَ في استعمالها وجهان:

الوجه الأوَّل: أن ترفعَ بها ضميرًا، وفي هذه الحال تكون (عَسَى) ناقصةً.
الوجه الثاني: أن تُجَرِّدَهَا مِنَ الضَّمِيرِ، وفي هذه الحال تكون (عَسَى) تامةً.
مثال ذلك: (زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ)، فعلى الوجه الأوَّل: (زَيْدٌ): مبتدأ، و(عَسَى): فعلٌ ماضٍ، واسمُها ضميرٌ مستترٌ جوازًا تقديرُهُ: (هُوَ)، و(أَنْ): مصدريةٌ، و(يقومُ): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أَنْ) المصدرية، و(أَنْ) وما دخلت عليه في محلِّ نصبٍ خبرٌ (عَسَى)، وعلى الوجه الثاني نقول: (أَنْ) والفعل في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

وتظهر فائدةُ هذا الخلافِ إذا كان اسمُها غيرَ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ، مثاله: (هَنْدٌ عَسَى أَنْ تَقُومَ)، فعلى إضمارِ اسمِها نقول: (هَنْدٌ عَسَتْ أَنْ تَقُومَ)؛ لأنَّ الفعلَ إذا كان فيه ضميرٌ عائِدٌ على المؤنَّث وجب تأنيثُهُ، وتكونُ (أَنْ) وما دخلت عليه في محلِّ نصبٍ خبرَ (عَسَى)، وعلى عدمِ إضمارِ الاسمِ نقول: (هَنْدٌ عَسَى أَنْ تَقُومَ)، ونجعلُ (أَنْ تَقُومَ) هي الفاعل وتكون تامةً، وهذا ما نختارُهُ.

وعلى القول الأول أيضًا - وهو أن ترفع بها ضميرًا - تقول: (الرَّجُلَانِ عَسِيَا أَنْ يَقُومَا)، و(الرَّجَالُ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا)، و(النِّسَاءُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ)، وعلى القول الثاني - وهو التجريد من الضمير - تقول: (الرَّجُلَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا)، و(الرَّجَالُ عَسَى أَنْ يَقُومُوا)، و(النِّسَاءُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ).

وفي الإعراب في (الرَّجُلَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا) نقول: (الرَّجُلَانِ): مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، و(النون): عوض عن التنوين في الاسم المفرد، و(عَسَى): فعلٌ ماضٍ تامٌّ، بناءً على ما اخترناه، و(أَنْ): حرفٌ مصدرٍ ينصبُ الفعل المضارع، و(يَقُومَا): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أَنْ)، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه كما سبق في باب الإعراب أنَّ الفعل المضارع الذي تتصلُّ به واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة يُرفعُ بثبوت النون، ويُنصبُ ويُجزمُ بحذفها، والفعل هنا منصوبٌ، و(الألف): فاعلٌ، و(أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ فاعلٌ لـ(عَسَى)؛ لأننا استعملناها هنا تامةً؛ لأنها مجردة من الضمير، والتقدير: (الرَّجُلَانِ عَسَى قيامهما)، وجملة (عَسَى) وما دخلت عليه في محلِّ رفع خبر المبتدأ.

أمَّا إذا وضعنا الضمير فيها، تقول: (الرَّجُلَانِ عَسِيَا أَنْ يَقُومَا)، فـ(الرَّجُلَانِ): مُبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، و(النون): عوض عن التنوين في الاسم المفرد، و(عَسِيَا) (عَسَى): فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، وألف المثنى: اسمها مبنيٌّ على السكون في محلِّ رفع، و(أَنْ يَقُومَا): في تأويل مصدرٍ في محلِّ نصب خبرها منصوبٌ بها، أي: (عَسِيَا قيامهما)، وجملة (عَسَى) وما دخلت عليه في محلِّ رفع خبر المبتدأ.

وَأَمَّا غَيْرُ (عَسَى) فَيَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ فِيهِ، وَعَلَى ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ
 غَيْرُ (عَسَى) هُنَا نَاقِصًا، تَقُولُ: (السَّمَاءُ أَخْلَوَلَقَتْ أَنْ تَمُطَرَ)، وَ(وَهَنَدٌ حَرَتْ أَنْ
 تَفْهَمَ)، وَتَقُولُ: (الرَّجَالُ كَادُوا يَقُومُونَ)، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (الرَّجَالُ كَادَ
 يَقُومُونَ)، وَعَلَى هَذَا فَاقْسُ.

١٧٣- وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ)، وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زُكْنَ

الشرح

قوله: «الْفَتْحَ»: مفعولٌ مقدَّمٌ لـ (أَجْزُ).

و«الْكَسْرَ»: معطوفٌ عليه.

و«أَجْزُ»: فعلٌ أمرٌ مبنيٌّ على السكون، والفاعلُ مستترٌ وجوباً تقديره: (أنت).

و«فِي السَّيْنِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ (أَجْزُ).

و«مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ)»: يعني: من (عَسَى) إذا أُسْنِدَتْ إلى ضميرِ الرَّفْعِ،

و(نَحْوِ): مضافٌ، و(عَسَيْتُ): مضافٌ إليه باعتبار اللفظ.

قوله: «أَنْتَقَا»: مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ على الهمزة المحذوفة

لِضَرُورَةِ النَّظْمِ، وهو مضافٌ إلى (الْفَتْحِ).

و«زُكْنَ»: فعلٌ ونائبُ فاعلٍ، وهو خبرُ المبتدأ الذي هو (أَنْتَقَا).

وخلاصةُ البيتِ: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي (عَسَى) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى تَاءِ الْفَاعِلِ كَسْرُ

السَّيْنِ، وَفَتْحُ السَّيْنِ، وَالْأَرْجَحُ الْفَتْحُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زُكْنَ).

و«أَنْتَقَا»: أي: اختيار.

و«زُكْنَ»: يعني: عَلِمَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا

فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢]، وَتَقُولُ أَنْتَ: (عَسَيْتُ أَنْ أَقُومَ)، وَيَجُوزُ

(عَسَيْتُ أَنْ أَقُومَ)، وتقولُ: (عَسَيْتُ أَنْ أَفْهَمَ)، ويجوزُ (عَسَيْتُ أَنْ أَفْهَمَ).

وعلى ذلك يكونُ المؤلَّفُ - رحمه الله - ذكر في (عَسَى) خاصَّيتين وهما:

الخاصَّية الأولى: إذا تقدَّمها اسمٌ ظاهرٌ، جاز فيها التَّأمُّ والنَّقْصُ.

الخاصَّية الثانية: يجوزُ في سينها الفتحُ والكسرُ، إذا اتَّصل بها ضميرٌ رافعٌ.

انتهى بحمد الله تعالى المُجلَّدُ الأوَّلُ

ويليه بمشيئة الله - عزَّ وجلَّ - المُجلَّدُ الثاني

وأوله: (إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا)

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الآيات

الصفحة

الآية

- ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ ١٦
- ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ ١٦
- ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ٢٨
- ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ﴾ ٢٩
- ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ ٢٩
- ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ ٢٩
- ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ ٣٠
- ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ ٣٠
- ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ ٣١
- ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ ٣٦
- ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخِي﴾ ٤٣

- ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ ﴾ ٤٣
- ﴿ وَقُدُّورٍ رَاسِيَّتٍ ﴾ ٤٤
- ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ۝ ١١ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ ٥٣
- ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ ٥٣
- ﴿ اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ ٥٤
- ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ ٥٥
- ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ٥٦
- ﴿ وَيَهْدِيكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴾ ٥٦
- ﴿ إِنَّا آغْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَلْنَا وَسَعِيرًا ﴾ ٥٦
- ﴿ يَتَّبِعُونَ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ﴾ ٥٦
- ﴿ يَنْلِيتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ ٥٧
- ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ ٥٧
- ﴿ مَهْمَا تَأْنِيَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ أَتَشْعُرْنَ بِهَا ﴾ ٥٩
- ﴿ لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ ۝ ٣ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ ٦٥
- ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ ٦٦
- ﴿ ثُمَّ لَتُنْشَأَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴾ ٦٨، ٩٥

- ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ ٩٤ ، ٦٨
- ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَا تُوعِدُونَ﴾ ٧١
- ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَا أُفِي﴾ ٧١
- ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ٧٢
- ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ ٢٥٦ ، ٧٣
- ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٧٨
- ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ٧٩
- ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ ٨٣
- ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ ٨٣
- ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ ٨٣
- ﴿يَمْرِيءُ أَفْنَى لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾ ٨٩
- ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ ٨٩
- ﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ ٩٠
- ﴿وَسَلِّمُوا عَلَى الْقَرْيَةِ﴾ ٩٠
- ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ ٩١
- ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا
- بِالصَّبْرِ﴾ ٩١
- ﴿وَلَيْنَ لَمْ يَفْعَلْ مَاءَ امْرَأَةٍ لَيْسَ جَنًّا﴾ ٩٤

- ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٩٥
- ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ٩٧
- ﴿فَلَنَسْفَعَنَّ الَّذِينَ أُزِيلَ إِلَيْهِمْ﴾ ٩٨
- ﴿وَالنَّحْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ ٩٩
- ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ ١٠٧
- ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ ١٠٧
- ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ ١١٢
- ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ ١١٢
- ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلِّهِ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ١١٣
- ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾ ١١٨
- ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ ١١٨
- ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ ١١٨
- ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ ١١٨
- ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ ١٢٨، ١٢٥
- ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ ١٢٥، ١٢٨
- ﴿أَرْجِعُوا إِلَى آبَائِكُمْ﴾ ١٢٨، ١٢٥
- ﴿إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ ١٣١
- ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً﴾ ١٣٢

- ﴿ أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴾ ١٣٢
- ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ آبَاءَنَا ﴾ ١٣٣
- ﴿ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ ءَابَائِهِمْ ﴾ ١٣٣
- ﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ١٣٣
- ﴿ فَأَتُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ١٣٣
- ﴿ مَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٍ ﴾ ١٣٧
- ﴿ كُنَّا الْبَنَيْنِ ءَأَنْتَ أَكْلَاهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا ﴾ ١٣٧
- ﴿ لَا تَنَخَّذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ ١٣٩
- ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا ﴾ ١٤٠
- ﴿ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ ١٥٣
- ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفُسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ ﴾ ١٥٣
- ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾ ١٥٣
- ﴿ وَلَا يَأْتِلْ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِيَ الْقُرْبَىٰ ﴾ ١٥٣
- ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ١٥٤
- ﴿ كَلَّا إِنْ كُنْتَ إِلَّا بُرْرًا لِنَىٰ عَلَيْنِ ۖ ﴿١٨﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ ١٥٤
- ﴿ فَلَيْتَ فِي السَّجَنِ بِضَعِ سِنِينَ ﴾ ١٥٥
- ﴿ وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴾ ١٥٦
- ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ ١٥٧

- ﴿وَلَعَلَّنَ نَبَاهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ ١٥٧
- ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ ١٥٧
- ﴿وَلَيْشُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ ١٥٨
- ﴿وَأَنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ ١٦٣
- ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ ١٦٤
- ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ﴾ ١٦٦
- ﴿مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَنَاطٍ تَقْبَلْنَ عِلْدَاتٍ سَيِّحَتٍ ثِيَابٍ﴾ ١٦٦
- ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ ١٦٨
- ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ ١٦٨
- ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ ١٦٨
- ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ ١٦٨
- ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ ١٦٩
- ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ﴾ ١٧٠
- ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ١٧٠
- ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾ ١٧٥
- ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ١٧٧
- ﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّتْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ ١٧٧
- ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ ١٨٠

- ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ﴾ ١٨٠
- ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ ١٨٠
- ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ ﴿١٤﴾ ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ ١٨٣
- ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ١٨٤
- ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ ١٨٤
- ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ ١٨٤
- ﴿ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ﴾ ١٩٣
- ﴿فَلَمَّارَةٌ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾ ١٩٥
- ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ ﴿١٥﴾ ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ ١٩٧
- ﴿وَإِنِّي سَمِيتُهَا مَرْيَمَ﴾ ٢٠٤
- ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ رُبُّهُ﴾ ٢١٢
- ﴿فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ ٢١٢
- ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي﴾ ٢١٣
- ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ٢١٤
- ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ ٢١٤
- ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ ٤٠٤، ٢١٩
- ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ٢٢٤

- ﴿فَاِتَنَّبٰى فَاَعْبُدُوْٓنَ﴾ ٢٢٤
- ﴿وَاِنَّا اَوْۤاِيَّاكُمْ لَعَلٰى هُدًى اَوْ فِى ضَلٰلٍ مُّبِيْنٍ﴾ ٢٢٤
- ﴿الَّذِيْنَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوْا لَكُمْ﴾ ٢٣٠
- ﴿يَلِيَّتَنِيْ كُنْتُ مَعَهُمْ فَاَفُوْزَ فَوْزًا عَظِيْمًا﴾ ٢٣٩
- ﴿حَتّٰى اِذَا جَآءَ اَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُوْنِ ﴿١١﴾ لَعَلِّيْ اَعْمَلُ صٰلِحًا﴾
فِيْمَا تَرَكْتُ﴾ ٢٣٩
- ﴿لَعَلِّيْ اَنْبَلُغُ الْاَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ اَسْبَابَ السَّمٰوٰتِ فَاَطْلِعَ اِلَى الْاِلٰهِ مُوَسِّئًا﴾ ٢٤٠
- ﴿اِنِّىْ اَنَا اللّٰهُ لَا اِلٰهَ اِلَّا اَنَا﴾ ٢٤٠
- ﴿اِنِّىْ لَكُمْ نَذِيْرٌ مُّبِيْنٌ﴾ ٢٤٠
- ﴿لَنُكَفِّرَنَّ هُوَ اللّٰهُ رَبِّىْ﴾ ٢٤٠
- ﴿وَقَدْ تَعْلَمُوْنَ اَنِّىْ رَسُوْلُ اللّٰهِ اِلَيْكُمْ﴾ ٢٤١
- ﴿مِنْ لَّدُنْ حَكِيْمٍ خَبِيْرٍ﴾ ٢٤٣
- ﴿وَمِنْۢ ءَايٰتِهِ الْجَوَارِ فِى الْبَحْرِ كَالْاَعْلَامِ﴾ ٢٤٥
- ﴿اِنَّمَا الْمَسِيْحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُوْلُ اللّٰهِ﴾ ٢٥٠
- ﴿تِلْكَ ءَايٰتُ﴾ ٢٧٣
- ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ﴾ ٢٧٣
- ﴿وَاِذَا رَاوْهُمُ قَالُوْا اِنَّ هٰٓؤُلَآءَ لَضٰلُّوْنَ﴾ ٢٧٦
- ﴿ذٰلِكَ مِمَّا اَوْحٰى اِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ ٢٧٩

- ﴿قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ ٢٧٩
- ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَى هَيْنٍ﴾ ٢٧٩
- ﴿ذَلِكَ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ ٢٧٩
- ﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ﴾ ٢٧٩
- ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ ٢٧٩
- ﴿فَذَلِكِ بَرْهَنَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ ٢٨٠
- ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ ٢٨١
- ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نِعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ ٢٨١
- ﴿وَدُّوا لَوْ يُدْهِنُونَ فَيَذْهَبُونَ﴾ ٢٨٥
- ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ ٢٨٦
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ ٢٨٦
- ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ ٢٨٦
- ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا﴾ ٢٨٦
- ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ ٢٨٧
- ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَقُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ٢٨٧
- ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَازِدُوهَا﴾ ٢٨٩، ٢٨٧
- ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ ٢٩١

- ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكَ الْفَحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ﴾ ٢٩٦
- ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ ٢٩٦
- ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ ٣٠١
- ﴿هَ أَأَمْنُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ ٣٠١
- ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَفْقَدُ﴾ ٣٠١
- ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ ٣٠١
- ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ ٣٠٢
- ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ٣٠٢
- ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ٣٠٢
- ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ٣٠٢
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ ٣٠٨
- ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ ٣١٠
- ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ ٣١٠
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ
أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ ٣١٤
- ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ ٣٢٠
- ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ ٣٢٤
- ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ ٣٢٦

- ﴿يَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ ٣٢٧
- ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾ ٣٣٠
- ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ ٣٣٤
- ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ ٣٣٤
- ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ ٣٤٣
- ﴿يَا كُلُّ مِمَّا تَكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ ٣٤٧
- ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ٣٦٨، ٣٥٥
- ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّى﴾ ٣٥٥
- ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ ٣٦٤
- ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ سِتْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ ٣٦٤
- ﴿يَقُولُونَ لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَ الْأَعْرَضَ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ ٣٦٥
- ﴿حَمَّ ① وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ②﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ٣٦٥
- ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ ٣٦٧
- ﴿وَالْعَصْرِ ①﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ٣٦٨
- ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ ٣٦٨
- ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ ٣٦٨
- ﴿كَأَنزَلْنَاهُ إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ⑤﴾ فَصَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ٣٦٨

- ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ ٣٦٨
- ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ٣٨٠
- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ حُبًّا﴾ ٣٨٤
- ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ ٣٩٠
- ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ ٣٩٠
- ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ ٣٩٠
- ﴿وَلِيَأْسُ الْفُقَرَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ ٣٩٥
- ﴿الْمَلَأَتْهُ ۝١ مَا الْمَلَأَتْهُ﴾ ٣٩٥
- ﴿الْفَارِعَةُ ۝١ مَا الْفَارِعَةُ﴾ ٣٩٦
- ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ٣٩٩
- ﴿بَلْ مَكْرٌ أَلِيلٍ وَالنَّهَارِ﴾ ٤٢٤
- ﴿وَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ ٤٢٥
- ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ﴾ ٤٣٦
- ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ٤٣٧
- ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ ٤٣٩
- ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَىٰ﴾ ٤٤٥
- ﴿وَالَّتِي يَبْسُنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ
وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ ٤٥٢

- ﴿لَوْلَا جَاءَ وَعَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ ٤٥٤
- ﴿فَلَوْلَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ، لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ٤٥٤
- ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ ٤٥٤
- ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمْتُ صَوَامِعُ﴾ ٤٥٥، ٤٦٠
- ﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾ ٤٥٥
- ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ٤٥٩
- ﴿أَتَخُنَّ صِدْقَ دَنَّاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ﴾ ٤٦٠
- ﴿لَعَنَرُكَ إِيَّاهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ٤٦١
- ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (١) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى (٢) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى (٣) وَالَّذِي
- أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾ ٤٧٤
- ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ ٤٧٦
- ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ ٤٧٩
- ﴿وَإِذَا بَشَّرَ أَحَدَهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ ٤٨٤
- ﴿وَأَصْبَحَ قُودَادُ أُمِّ مُوسَى فَرِحًا﴾ ٤٨٥
- ﴿فَخَذَ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصَرَّهُنَّ إِلَيْكَ﴾ ٤٨٦
- ﴿وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ ٤٨٦
- ﴿لَيْسَ عَلَى الْآعْمَى حَرَجٌ﴾ ٤٨٦
- ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ٤٨٧

- ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ ٤٨٩
- ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوْا تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾ ٤٨٩
- ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ ٤٩٢
- ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ ﴿١٣٨﴾ إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبِّكَ﴾ ٤٩٧
- ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٤٩٨
- ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ ٤٩٩
- ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ٥١٣، ٥٠٦
- ﴿فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُسْوَرُ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ ٥٠٩
- ﴿وَإِنْ كَانَتْ دُورُ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ ٥١٠
- ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴿١٣٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ ٥١٠
- ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ ٥١٥
- ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ ٥١٨
- ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ ٥١٩
- ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ أَنْتَهُمَا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ٥٢٤
- ﴿وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لَأَنْفُسِكُمْ﴾ ٥٢٥
- ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ٥٣١
- ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ ٥٣١
- ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ ٥٣١

- ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ ٥٣١
- ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ ٥٣٥
- ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ ٥٣٧
- ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٥٤٧
- ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ ٥٤٧
- ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ ٥٤٧
- ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ٥٥٤
- ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ٥٥٦
- ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ ٥٥٧
- ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ﴾ ٥٥٧
- ﴿وَأُحْيَيْنَاهُ بِبَلَدَةٍ مَّيِّتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ ٥٥٧
- ﴿فَنَادُوا وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ٥٥٩
- ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ٥٦٣
- ﴿فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ ٥٦٣
- ﴿فَذَبِّحُوا بِهَا وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ٥٦٦، ٥٦٤
- ﴿إِلَّا الْمُسْتَضَعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿١٨﴾ فَأُولَٰئِكَ عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَغْفُو عَنْهُمْ﴾ ٥٦٥

- ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا
كَثِيرًا﴾ ٥٦٥
- ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِ بِرَبِّهَا﴾ ٥٦٥
- ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ
ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِ بِرَبِّهَا﴾ ٥٨٢، ٥٦٦
- ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ ٥٦٨
- ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾ ٥٨٢
- ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقْطِعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ... ٥٩٢

فهرس الأحاديث

الصفحة

الحديث

«أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» ٢٤

«أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ» ٢٧

«عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ» ٢٧

«اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» ٣١، ٢٩

«اٰخِرُ صَ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِزْ بِاللّٰهِ، وَلَا تَعْجِزْ» ٣٣

«وَجَبَتْ» ٤٠

«مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ» ٤١

«مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ

بِهَا...» ٤١

«ابْدَأْ بِنَفْسِكَ» ٤٣

«اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ

وَالْمَغْرِبِ...» ٤٥

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَاهْدِنِي...» ٤٥

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَيِّ سَلَمَةٍ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ...» ٤٦

«عَقَدَ ثَلَاثَةٌ وَخَمْسِينَ» ٤٨

- «أَصْدُقَ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةً لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ
بَاطِلٌ» ٥٤
- «لَقَدْ تَحَجَّرَتْ وَاسِعًا» ٧٢
- «اتَّقُوا النِّسَاءَ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ» ٩٩
- «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجْرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى
مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ» ١٢٠
- «الْحَمُّوْ الْمَوْتُ» ١٢١
- «مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعِضُّوهُ بِهِنَّ أَبِيهِ، وَلَا تَكُنُوا» ١٢٢
- «وَيَحْ ابْنِ أُمِّ الْفَضْلِ، إِنَّهُ لَعَوَّاصٌ عَلَى الْهَنَاتِ» ١٢٢
- «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ» ١٢٢
- «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» ١٢٢
- «فَاعِضُّوهُ بِهِنَّ أَبِيهِ» ١٢٣
- «مَنْ اقْتَطَعَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ» ١٥٤
- «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ» ١٥٨
- «وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ» ١٦٨
- «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا
حَتَّى تَحَابُّوا» ١٨٥
- «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» .. ٥٣٢، ٢٣١

- «فَانْصَرَفَ حِينَ انْصَرَفَ، وَقَدْ آصَتْ الشَّمْسُ» ٢٩٩
- «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمِصِيَامٍ فِي أَمْسَفِرٍ» ٣٤٩
- «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثُ وَهَمَّامٌ» ٣٦١
- «لَمَّا كَانَ الْيَوْمُ الَّذِي قَدِمَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَنْارَ مِنْهَا كُلَّ شَيْءٍ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، أَظْلَمَ مِنْهَا كُلَّ شَيْءٍ» . ٣٦٥
- «خَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ٤٠٠
- «مَا خَيْرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا» ٥٤٢، ٤١٢
- «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ» ٤٢٠
- «لَوْ لَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكُفْرِ لَنَقَضْتُ الْكُعْبَةَ...» ٤٥٥
- «الْتَمَسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» ٥٢٤، ٤٧١
- «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» ٤٨١
- «لَا فَضَّ اللَّهُ فَاكَ» ٥٥٣
- «رَفَقًا بِالْقَوَارِيرِ» ٥٧٨
- «طَفِقَ يَطْرَحُ حَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ» ٥٧٩
- «يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ» ٥٨٣

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
نبذة مختصرة عن العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين	٧
مُقدِّمة الشَّارح	١٥
مُقدِّمة النَّازم	٢٣
الكلام وما يتألف منه	٤٧
أقسام الكلمة: اسم، وفعل، وحرف،	٤٧
علامات الاسم	٥٥
علامات الفعل	٦٠
يمتاز الحرفُ بعدم قبوله علامات النوعين	٦٢
أنواع الأفعال، وعلامة كلِّ نوع	٦٢
إن دَلَّت كلمة على معنى الفعل، ولم تقبل علامته، فهي اسمُ فعلٍ ...	٧٠
المُعَرَّبُ والمَبْنِيُّ	٧٣
الاسم ضربان: مُعَرَّبٌ ومَبْنِيٌّ، وبيان كُلِّ منهما	٧٣
أنواع شَبَّه الاسم بالحرف	٧٦

- المُعَرَّبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ ٨٥
- المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ مِنَ الْأَفْعَالِ ٨٨
- بِنَاءُ الْحَرْفِ وَعَلَامَاتُ الْبِنَاءِ ١٠١
- أَنْوَاعُ الْإِعْرَابِ، وَمَا يَخْتَصُّ بِنَوْعِ كُلِّ مِنْهَا، وَمَا يَشْتَرِكُ فِيهِ النَّوَاعَانِ ... ١٠٦
- إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ ١١٥
- إِعْرَابُ الْمُثَنَّى وَمَا أُحِلَّ بِهِ ١٣٥
- إِعْرَابُ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ ١٤٢
- الْمُلْحَقُ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ ١٥٢
- حَرَكَةُ نُونِ الْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ ١٦١
- إِعْرَابُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ١٦٥
- الْمُلْحَقُ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ١٧٠
- إِعْرَابُ الْأَسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ ١٧٣
- إِعْرَابُ الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ ١٨٣
- إِعْرَابُ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ ١٨٧
- تَعْرِيفُ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ وَإِعْرَابُهُ ١٩١
- النُّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ ١٩٥
- تَعْرِيفُ النَّكْرَةِ ١٩٦
- أَقْسَامُ الْمَعَارِفِ ٢٠٠

الضمير	٢٠٤
تعريف الضمير	٢٠٤
الضمير المتصل	٢٠٧
بناء الضمير	٢١١
الموقع الإعرابي للضمير المتصل	٢١١
الضمير المستتر	٢١٧
الضمير المنفصل	٢٢١
اتصال الضمير وانفصاله	٢٢٣
المواضع التي يجوز فيها وصل الضمير وفصله	٢٢٨
التقديم والتأخير عند اجتماع ضميرين منصوبين	٢٣٣
حكم اجتماع ضميرين متحدي الرتبة من حيث الوصل والفصل	٢٣٥
أحكام نون الوقاية	٢٤٣
العلم	٢٤٥
تعريف العلم ومسماه	٢٤٥
أقسام العلم إلى اسم وكنية ولقب	٢٤٩
أحوال إعراب الاسم واللقب	٢٥٣
العلم المنقول والعلم المرتجل	٢٥٦
العلم الشخصي وعلَم الجنس	٢٦٥

- اسم الإشارة ٢٧١
- ما يُشارُ به إلى المفرد مذكراً ومؤنثاً ٢٧٣
- ما يُشارُ به إلى المثنى ٢٧٤
- ما يُشارُ إلى الجمع ٢٧٦
- مراتب المُشارِ إليه ٢٧٧
- الإشارة إلى المكان ٢٨١
- هل اسم الإشارة مَبْنِيٌّ أم مُعَرَّبٌ؟ ٢٨٢
- على أيِّ شيءٍ يُبْنَى؟ ٢٨٢
- الموصول ٢٨٤
- الموصول الحَرْفِيُّ والاسمي ٢٨٤
- ألفاظ الموصول المُختَصُّ ٢٩٤
- الموصول العام ٢٩٩
- (ذا) من الاسماء الموصولة العامة بشروط ٣٠٧
- صلة الموصول وشرطها ٣١٢
- صلة الموصول تكون جملةً وتكون شبه جملة ٣١٧
- يشترط في صلة (أل) أن تكون صفةً صريحةً ٣٢٣
- (أي) الموصولة ومتى تُبْنَى؟ ومتى تُعَرَّبُ؟ ٣٢٧
- حذف العائد المرفوع ٣٣٢

- حذف العائد المنصوب ٣٣٨
- حذف العائد المجرور ٣٤٦
- المُعَرَّفُ بأداة التَّعْرِيف ٣٤٩
- حرف التَّعْرِيف هو (أل) أو اللام وَحْدَهَا؟ ٣٥١
- (أل) الزَّائِدَةُ اللازمة و(أل) الزَّائِدَةُ اضْطِرَارًا ٣٥٤
- (أل) الزَّائِدَةُ لِلْمَحِ الْأَصْل ٣٦٠
- الْعَلَمُ بِالْغَلْبَةِ ٣٦٣
- الابْتِدَاء ٣٧٠
- ابن مالك عَرَّفَ المبتدأ بالمثل ٣٧٠
- تعريف المبتدأ عند ابن آجرُوم ٣٧٠
- أحوال الوصف مع مرفوعه ٣٧٦
- العامل في المبتدأ والخبر، واختلاف العلماء في ذلك ٣٨٧
- تعريف الخبر ٣٨٩
- أنواع الخبر ٣٩٢
- الخبر المفرد ٤٠٢
- إبراز الضَّمير في الخبر المفرد المشتق ٤٠٥
- الخبر شَبْهُ الجملة ٤١٠
- الإخبار باسم الزَّمان والمكان ٤١٣

- مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة ٤١٦
- الأصل في الخبر أن يتأخّر عن المبتدأ، وقد يتقدّم عليه ٤٢٦
- المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر ٤٢٨
- المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر ٤٤١
- جواز حذف المبتدأ أو الخبر أو كليهما إن دلّ على المحذوف دليلٌ .. ٤٥٠
- المواضع التي يجب فيها حذف الخبر وجوباً ٤٥٤
- تعدّد الخبر لمبتدأ واحد ٤٧٤
- كان وأخواتها ٤٧٧
- عمل (كان وأخواتها) وما يشترط لذلك ٤٧٩
- أقسام هذه الأفعال من حيث التصرُّف ٤٩٤
- حكم توسُّط الخبر في هذا الباب ٤٩٨
- تقديم الخبر على الفعل المنفي بـ(ما) أو غيرها من أدوات النفي .. ٥٠١
- اختلاف النحويين في جواز تقدّم خبر (ليس) عليها ٥٠٥
- أفعال هذا الباب منها ما يستعمل تامّاً وناقصاً، ومنها ما لا يستعمل إلا ناقصاً ٥٠٨
- أحكام معمول الخبر ٥١٢
- تأويل ما خالف قاعدة المعمول ٥١٦
- من خصائص (كان) زيادتها ٥١٩

- من خصائص (كان) جواز حذفها مع اسمها وبقاء خبرها ٥٢٣
- من خصائص (كان) أنَّها تُحذفُ ويبقى اسمُها وخبرُها ٥٢٣
- من خصائص (كان) جواز حذف النون من مضارعها وذلك
بشروط ٥٣٠
- فَصْلٌ فِي (مَا)، و(لَا)، و(لَاتَ)، و(إِنْ) الْمُشَبَّهَاتِ بِ(لَيْسَ) ٥٣٣
- شروط إعمال (ما) عَمَلٍ (ليس) ٥٣٤
- حكم المعطوف على خبر (ما) النَّافِيَةِ ٥٤٣
- زيادة الباء في خبر (ما) و(ليس)، وغيرها ٥٤٦
- بقية الأحرف العاملة عمل (ليس) ٥٥١
- أفعالُ الْمُقَارَبَةِ ٥٦١
- (عسى) و(كاد) يشبهان (كان) في العمل ٥٦٢
- اشتهر عند بعض النحويين أنَّ إثبات (كاد) نفي وأنَّ نفيها إثبات،
والصَّحيح خلاف ذلك ٥٦٥
- حكم اقتران الخبر بـ(أَنَّ) بعد (عسى) و(كاد) ٥٦٨
- حكم اقتران الخبر بـ(أَنَّ) مع (حَرَى) ٥٧١
- حكم اقتران الخبر بـ(أَنَّ) مع (اخْلَوْلَقَ)، (أَوْشَكَ) ٥٧٣
- حكم اقتران الخبر بـ(أَنَّ) مع (كَرَبَ) وأفعال الشروع ٥٧٦
- ما يتصرَّف من أفعال هذا الباب ٥٨٢

- ما تختصُّ به (عسى) و(اخلولق) و(أوشك) من بين أفعال هذا
الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامّة كما جاز استعمالها ناقصة ٥٨٥
- تختصُّ (عسى) وحدها بأنّها إذا سبقها اسمٌ ظاهرٌ فلك في
استعمالها وجهان ٥٨٨
- حركة السّين من (عسى) المُسنّدة للضمير ٥٩٢
- فهرس الآيات ٥٩٥
- فهرس الأحاديث ٦١١
- فهرس الموضوعات ٦١٥

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٢٢)

شرح
الفتاوى
رحمة الله تعالى

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
رحمته الله تعالى ولوالديه والمسلمين

المجلد الثاني

طبع بإشراف
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة
ناشرون

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح
الفيتا ابن مالك

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية. ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن عثيمين، محمد بن صالح

شرح ألفية بن مالك رحمه الله تعالى / محمد بن صالح العثيمين - الرياض، ١٤٣٤هـ.

٥٧١ ص؛ ٢٤×١٧ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٢٢)

ردمك: ٩-٤-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ- العنوان

١٤٣٤ / ٥٨١٣

ديوي ٤١٥.١

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٥٨١٣

ردمك: ٩-٤-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

إلا لمن أراد طبعه لتوزيعه مجاناً بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ

يطلب الكتاب من:

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

القصيم - عنيزة ٥١٩١١ ص. ب ١٩٢٩

هاتف ٠٦/٣٦٤٢١٠٧ فاكس ٠٦/٣٦٤٢٠٠٩ جوال ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧

www.binothimeen.com E.mail: info@binothimeen.com

و مكتبة الرشد ناشرون - الرياض

هاتف: ٤٦٠٤٨١٨ فاكس: ٤٦٠٢٤٩٧

شَرْحُ
الْفَيْتْرِ ابْنِ صَالِحٍ
عَنْهُ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الثاني

طبع بإشراف
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة الرشد - ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض
الإدارة : مركز البستان - طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٢٥٩٠
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٦٠٤٨١٨ - فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

E-mail: rushd@rushd.com

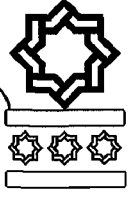
Website: www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و ٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢ فاكس ٤٣٢٩٣٧٥
- الرياض: فرع الشمال، طريق عثمان بن عفان، هاتف: ٢٢٥٣٠٥٢
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة: حي الجامعة شارع باخشب هاتف ٦٣٣١١٨٣ فاكس ٦٣٣٠٣١٥
- فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع خميس مشيط: شارع الإمام محمد بن سعود
- فرع الدمام : شارع الخزان هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الأحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة : مدينة نصر: هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت بئر حسن هاتف ٠٥/٤٦٢٨٩٥ موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٣ - فاكس ٠٥/٤٦٢٨٩٥



إِنْ وَأَخَوَاتُهَا

تَقَدَّمَ أَنَّ نَوَاسِخَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرَ تَنْقَسِمُ مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا يَنْسَخُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرَ جَمِيعًا.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأُ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ.

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: مَا يَنْصِبُ الْمُبْتَدَأُ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ.

(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا سَبَقَ أَنَّهَا تَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَلَيْسَ رَفْعُ الْمُبْتَدَأِ

يَعْنِي بَقَاءَهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، بَلْ هُوَ رُفِعَ رَفْعًا مُجَدَّدًا بِـ(كَانَ)، كَذَلِكَ (إِنَّ)
وَأَخَوَاتُهَا بِالْعَكْسِ، تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَالرَّفْعُ الَّذِي فِي الْخَبْرِ لَيْسَ هُوَ
الرَّفْعُ الْأَوَّلُ الَّذِي كَانَ قَبْلَ دُخُولِ (إِنَّ)، بَلْ هُوَ رَفْعٌ مُجَدَّدٌ، وَنَبَّهْنَا عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّ
بَعْضَ النَّاسِ قَدْ يَقُولُ فِي (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا): (زَيْدٌ) مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، فَنَقُولُ: لَا،
بَلْ (زَيْدٌ) مَرْفُوعٌ بِـ(كَانَ)، فَالرَّفْعُ الَّذِي حَصَلَ لَهُ رَفْعٌ مُجَدَّدٌ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، قَدْ يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّ (قَائِمٌ)
مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، نَقُولُ: لَا، بَلْ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ (إِنَّ)، فَـ(إِنَّ)
أَحْدَثَتْ لَهُ رَفْعًا مُجَدَّدًا، وَلِهَذَا قَالَ فِي (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا: (تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأَ اسْمًا
وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ)، وَهَذَا يَقُولُ: (إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا)، أَخَوَاتُهَا أَيُ: (الَّتِي يَعْمَلْنَ
عَمَلَهَا)، وَهَذَا هُوَ الْجَنْسُ الثَّانِي مِنْ نَوَاسِخِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ، وَالْجَنْسُ الْأَوَّلُ -كَمَا
تَقَدَّمَ- هُوَ (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا، وَالْمُشَبَّهَاتُ بِـ(لَيْسَ)، وَأَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ، وَالْجَنْسُ

الأوّل منه أفعالٌ، ومنه حروفٌ، أمّا هذا الجنس - وهو (إِنَّ) وأخواتها - فكلُّه حروفٌ.

١٧٤- لِ (إِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِ (كَانَ) مِنْ عَمَلٍ

الشرح

قوله: «لِ (إِنَّ)»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ، وهنا (إِنَّ) دخل عليها حرفُ جرٍّ، ودخولُ حرفِ الجرِّ على كلمةٍ يدلُّ على أنّها اسمٌ، مع أن (إِنَّ) حرفٌ فكيف ذلك؟

نقول: لأنَّ المقصودَ بها اللفظُ، كأنَّ المؤلفَ قال: (لهذا اللفظُ)، فلهذا دخل حرفُ الجرِّ على (إِنَّ) مع أنّها حرفٌ، و(أَنَّ): معطوفةٌ على (إِنَّ)، لكن بإسقاطِ حرفِ العطفِ للضرورة، و(لَيْتَ) كذلك معطوفةٌ على (إِنَّ) بإسقاطِ حرفِ العطفِ للضرورة، و(لَكِنَّ) كذلك معطوفةٌ على (إِنَّ) بإسقاطِ حرفِ العطفِ للضرورة، و(لَعَلَّ): مثلها، و(كَأَنَّ) مثلها.

قوله: «عَكْسُ»: مبتدأ، والجارُّ والمجرورُ المُتقدِّمُ هو الخبرُ.

و«لِكَانَ»: (اللامُ): حرفُ جرٍّ، و(كَانَ): اسمٌ مجرورٌ باللامِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخره مَنَعَ من ظهورِها الحكايةُ، مع أنّها فعلٌ ماضٍ؛ لأنَّ المقصودَ اللفظُ.

قوله: «لِ (إِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ كَأَنَّ)»: هذه ستةٌ أَحْرَفٍ، وبعضُهم يُعَدُّها خمسةً، فيَجْعَلُ (أَنَّ) المفتوحةَ مع (إِنَّ) المكسورةَ واحدةً؛ لأنَّ فتحَ الهمزةَ لسببٍ، وإلا فهي واحدةٌ.

وقوله: «(إِنَّ، أَنْ)»: للتوكيد، فإذا قلت: (محمدٌ رسولُ الله)، وأردت التوكيد قلت: (إِنَّ مُحَمَّدًا رسولُ الله)، ولهذا قال الله تعالى: ﴿قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦]، فد(إِنَّ): حرفُ توكيدٍ، وبعضُ الطلبة يقول في إعرابها: (إِنَّ): حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، وهذا ليس بصحيح، إلا على مذهب الكوفيين الذين يرون أنها لا تعمل في الخبر، وإنما تعمل النصب في الاسم فقط، وعند البصريين لا يصح أن تقول: (إِنَّ) حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، بل نقول: (إِنَّ) حرفُ توكيدٍ ينصبُ الاسم ويرفعُ الخبر، وكذلك (أَنَّ) نفس الشيء، نقول: حرفُ توكيدٍ ينصبُ المبتدأ اسمًا له، ويرفعُ الخبرَ خبرًا له.

وقوله: «لَيْتَ»: للتمني، ومنه قوله تعالى: ﴿لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦]، وقوله تعالى عن الآخر: ﴿لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، وهذا كثير في القرآن، ومنه قول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ^(١)

وقوله: «لَكِنَّ»: للاستدراك، وتقول في إعرابها: (لَكِنَّ): حرفُ استدراكٍ ينصبُ الاسم ويرفعُ الخبر، وإذا كانت للاستدراك فلا استدراك معناه: رفعُ ما يتوهم وقوعه، تقول مثلاً: (ما زيدٌ بقاءم، لكنه قاعدٌ).
وقوله: «لَعَلَّ»: للترجي.

لكن ما الفرق بين التَّرجي والتَّمني؟

التَّرجي هو طلبُ ما لا يمكنُ حصوله إلا بِمَشَقَّةٍ، أو ما لا يمكنُ حصوله

(١) البيت من بحر الوافر، وهو لأبي العتاهية، انظر شرح ابن عقيل (١/ ٣٤٦).

مُطلقًا، مثاله: (قَالَ الْفَقِيرُ يَوْمًا: لَيْتَ لِي مَالًا)، فهذا يمكنُ حصوله، لكنْ بِمَشَقَّةٍ، وكقولِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ: (لَيْتَنِي أَعُوذُ فَتًى)، فهذا تَمَنٍّ، لكنَّهُ مُتَعَذِّرٌ.

أَمَّا التَّرَجُّي فَإِنَّهُ طَلَبٌ مَا يَقْرُبُ الْوُقُوعُ، فهو طَلَبٌ مَا فِيهِ طَمَعٌ، كَأَن يَقُولُ الْقَائِلُ الَّذِي يُكْرِّرُ أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ: (لَعَلِّي أَحْفَظُهَا هَذِهِ الْمَرَّةَ).

وتأتي (لَعَلَّ) -أيضًا- للإشفاق، أي: الخوف، وبعضهم يُعَبِّرُ عن الإشفاق بالتوقُّع، تقول: (لَعَلَّ الْعَدُوَّ قَرِيبٌ)، فهذا إشفاقٌ وتوقُّعٌ لِقُرْبِهِ، وتكونُ أيضًا للتعليل، وهذا كثيرٌ في القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠]. وهناك لغةٌ عَرَبِيَّةٌ يجعلون (لَعَلَّ) حرفَ جرٍّ، ولا تعملُ عَمَلَ (إِنَّ)، ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً

لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(١)

والشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ)، ولو كانتُ عاملةً عَمَلَ (إِنَّ) لَقَالَ: (لَعَلَّ أَبَا الْمَغْوَارِ)، فلَمَّا قَالَ: (لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ) جَرَّبَهَا.

وقوله: «كَأَنَّ»: للتشبيه، تقول: (كَأَنَّ فُلَانًا أَسَدًا)، ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبُ إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوَكَبٌ^(٢)

(١) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي كما في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٠٥)، وفيه: (وَارْفَعْ الصَّوْتَ دَعْوَةً).

(٢) البيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني، انظر نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (١/ ٣٠٧). وجنح الليل: أوله. النهاية جنح.

وتأتي أيضًا للظنِّ إذا كان خبرُها مُشتَقًّا، أو ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، كقولك: (كَأَنَّكَ فَاهِمٌ الدرسَ)؛ لأنَّ (فَاهِمٌ) مشتقٌّ، لكن (كَأَنَّكَ أَسَدٌ) أو (كَأَنَّكَ بَدْرٌ) هذا جامدٌ، ولذا فهي هنا للتَّشْبِيهِ.

قالوا: وتأتي -أيضًا- للتقريبِ، مثل قولهم: (كَأَنَّكَ بالدُّنيا قد انتهتُ)، أو (كَأَنَّكَ بالإقامة قد أوشكتُ)، أو (كَأَنَّكَ بالصلاة قد أُقيمتُ)، فهذا للتَّقريبِ، إِذَنْ (كَانَ) تأتي للتَّشْبِيهِ، وتأتي للظنِّ، وتأتي للتقريبِ، والأكثرُ للتَّشْبِيهِ.

وهل (كَانَ) بسيطةٌ أم مُركَّبةٌ؟ الصحيحُ أنَّها بسيطةٌ، وليست مُركَّبةً، وبعضُهم يقول: هي مُركَّبةٌ من كافِ التشبيهِ، و(أَنَّ) المَصْدَرِيَّةُ، وهذا ليس بصحيحٍ، بل هي حرفٌ مُستقلٌّ.

قوله: «عَكُسُ مَالٍ (كَانَ) مِنْ عَمَلٍ»: يعني عكسُ الذي لـ (كَانَ) من العملِ، فإذا كانت (كَانَ) ترفعُ المبتدأ وتَنْصِبُ الخبرَ، كانت (إِنَّ) وأخواتُها تَنْصِبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ.

وهل هناك لغةٌ أخرى خلاف هذه اللُّغة؟

الجواب: نعم، هناك لغةٌ أخرى، وهي أنَّها تَنْصِبُ الجزئينِ جميعًا، ومنه قولُ الشاعرِ:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأَتْ وَلِتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا^(١)
الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا)، ولم يقل: (أُسْدٌ).

(١) البيت من الطويل، وينسب لعمر بن أبي ربيعة، انظر: شرح ابن عقيل (١/ ٣٤٧).

ومنه آذانُ العامِّيِّ: (أشهدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسولَ اللهِ)؛ لأنَّكَ لو لم تُقلْ هذا لَقُلْتَ: إنَّ أذانه باطلٌ، فالعامِّيُّ أراد أنَّ (مُحَمَّدًا) اسمٌ، و(رَسولَ) خبرٌ، ولم يُردَّ أنَّ (رَسولَ) بدلٌ من (مُحَمَّدًا)، وأنَّ الخبرَ لم يأتِ بعدُ، وهذه اللُغةُ أنا فَرِحُ بها جدًّا؛ لأنَّها تُزيلُ عَنَّا مشاكَلَ بالنسبة للمؤدِّينَ، ولذا أقولُ: الحمدُ لله أن صارَ فيها لغةٌ عربيَّةٌ، مع أنَّي أرى أنَّ العبرةَ بالمعاني، وأنَّه لو فُرِضَ عدمُ وجودِ لغةٍ عربيَّةٍ في (أشهدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسولَ اللهِ) لصَحَّ الأذانُ، ولكن نُعدِّله؛ لأنَّ الأذانَ ليس لازِمًا أن يكونَ باللغة العربيَّةِ، فأنْتَ تأتي وتُعلِّمُ المؤدِّنَ العامِّيَّ مائةَ مرَّةٍ، فيُسمِعُ لك، لكن إذا حان وقتُ الأذانِ وأذَّنَ تجده يَنطِقُ: (أشهدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسولَ اللهِ)، ولذا نرى أنَّهم مَعذورونَ.

وعموماً الحمدُ لله الذي يَسِّرَ لنا علماءُ تَتَبَعُوا اللُغةَ العربيَّةَ، واستقرَّؤها، واستخرجوا هذه الحروفَ التي تعملُ هذا العملَ، وإلَّا لضاعت اللُغةُ العربيَّةُ، وكذلك نقولُ في (كَانَ): إنَّ اللهَ يَسِّرُ - واللهُ الحمدُ - علماءَ حَفِظُوا للعربيَّةِ كِيانَها، مَنْ يدري الآنَ لو لم تُؤلَّفَ هذه الكتبُ؟! مَنْ يدري أنَّ (إنَّ) تنصبُ وترفعُ؟! لكنَّ العلماءَ - جزاهم اللهُ خيرًا - تَتَبَعُوا حتَّى حَصَرُوا الأشياءَ.

١٧٥- ك: (إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَيِّ كُفٍّ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ)

الشرح

قوله: «ك (إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَيِّ كُفٍّ)»: (الكاف): حرف جرّ، وجملة (إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَيِّ كُفٍّ) مجرورة بالكاف، وعلامة جرّها كسرة مُقدّرة على آخرها مَنَعَ من ظهورها الحكاية؛ لأنّ المقصود: كهذه الجملة، فإذا أردنا أن نُعرب هذا المثال على قَطْع صلته بالكاف.

فهل يُمكن أن نقول: (إِنَّ) حرف توكيدٍ ونصبٍ؟

الجواب: لا، لا يمكن أن نقول: (ونصب)؛ لأنّ (إِنَّ) حرف توكيدٍ ونصبٍ ورفعٍ، فهي تَنْصِبُ المبتدأ وترفع الخبر، إِذْنُ إمّا أن تقول: (إِنَّ): حرف توكيدٍ ونصبٍ ورفعٍ، وإمّا أن تقول: حرف توكيدٍ يَنْصِبُ المبتدأ ويرفع الخبر، وهذا أحسن.

«زَيْدًا»: اسمها منصوبٌ بها، وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخره.

«عَالِمٌ»: خبرها مرفوعٌ بها -هذا على رأي البصريين- وعلامة رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ على آخره، وعلى رأي الكوفيّين خبر المبتدأ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمةُ الظاهرةُ على آخره.

و«بِأَيِّ»: (الباء): حرف جرّ، و(أَنَّ): حرف توكيدٍ يَنْصِبُ المبتدأ ويرفع الخبر، و«الياء»: اسمها مبنيٌّ على السكونِ في محلّ رفعٍ.

و«كُفٌّ»: خبرٌ (أَنَّ) مرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعه ضمُّ ظاهرةً على آخره،
والجارُّ والمجرورُ متعلقٌ بـ(عَالِمٌ).

قوله: «لَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ»: (لَكِنَّ) من أَخَوَاتِ (إِنَّ)، وفي الإعراب
نقول: (لَكِنَّ): للاستدراك؛ لأنها استدراكٌ على ما سَبَقَ، وهي تَنْصِبُ المبتدأ
وترفعُ الخبرَ.

و«ابْنٌ»: اسمُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره،
و(ابْنٌ): مضافٌ، و(الهَاءُ): مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ جَرٍّ.

و«ذُو»: خبرٌ (لَكِنَّ) مرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمَّةِ؛ لَأَنَّهُ
من الأسماءِ السَّتَةِ، أو الخمسةِ على رأي ابنِ مالكٍ - رحمه الله -؛ لَأَنَّهُ قال: (وَالنَّقْصُ
فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ)، و(ذُو): مضافٌ، و«ضِغْنٍ»: مضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّه
الكسرةُ الظاهرةُ على آخره.

والمعنى: زَيْدٌ عَالِمٌ بِأَنِّي كُفٌّ، لكنَّ المُشْكَلَةَ في ابنه، ولذا قال: (وَلَكِنَّ ابْنَهُ
ذُو ضِغْنٍ) أي: ذو حقدٍ عَلَيَّ، فالأبُّ رجلٌ طَيِّبٌ وفاهمٌ، وعاقِلٌ، وعالمٌ بِأَنَّ ابنَ
مالكٍ عالمٌ، ولكنَّ الابنَ في قلبه حِقْدٌ عَلَيَّ.

إِذْنًا: عرفنا الآن الحُكْمَ والمثالَ، فالحكمُ أَنَّ (إِنَّ) وأخواتها تَنْصِبُ المبتدأ
وترفعُ الخبرَ، وأمَّا المثالُ فقد ذَكَرَ ثلاثةَ أمثلةٍ:

المثال الأول: (إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ)، وهذا مثالٌ لـ(إِنَّ).

والمثال الثاني: (أَنِّي كُفٌّ)، وهذا مثالٌ لـ(أَنَّ).

والمثال الثالث: (لَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ)، وهذا مثالٌ لـ(لَكِنَّ).

وبهذا يكونُ قد مثَّل لنصفِ الأدواتِ، فَلِلَّهِ دَرُّهُ! وَمَثَّلُ لِلأدواتِ السَّالِبَةِ والموجِبَةِ؛ لأنَّ (لَكِنَّ) سَالِبَةٌ، و(إِنَّ) و(أَنَّ) موجِبَةٌ، وهذا من قُدْرَتِهِ -رحمه الله- على التعبيرِ، ولا سيَّما أَنَّهُ نَظَّم، لكنَّ ذلكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ.

١٧٦- وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَ: (لَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدْيِ)

الشرح

قوله: «رَاعَ»: فعلٌ أمرٌ مَبْنِيٌّ على حذفِ الياءِ، والكسرةُ قبلُها دليلٌ عليها، والأصلُ: (رَاعِي)، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ.

و«ذَا»: اسمٌ إشارةٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ، مفعولٌ به، و(ذَا) هنا ليست من الأسماءِ الخمسةِ التي بمعنى (صاحب).

و«التَّرْتِيبَ»: بدلٌ أو عطفٌ بيانٍ من اسمِ الإشارةِ (ذَا).

انتقل المؤلفُ -الآن- إلى التَّرتيبِ بينَ اسمِ (إِنَّ) وأخواتِها وخبرِها، وهل يجبُ التَّرتيبُ أو لا؟ سَبَقَ أَنَّهُ لا يجبُ التَّرتيبُ بينَ اسمِ (كان) وخبرِها، قال اللهُ تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفْوَراً رَحِيماً﴾ [النساء: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، لكنَّ (إِنَّ) وأخواتِها بالعكس، يجبُ أن يتقدَّمَ الاسمُ ويتأخَّرَ الخبرُ، ولهذا قال: (وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ).

و(رَاعَ) فعلٌ أمرٌ من الرِّعَايةِ، أي: (اتَّبِعْ)، والأمرُ يَقْتَضِي الوُجُوبَ.

لكن ما التَّرتيبُ الذي يُشيرُ إليه المؤلفُ؟

الجواب: التَّرتيبُ في قوله: (إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ)، أي: بتقديمِ الاسمِ وتأخيرِ الخبرِ.

قوله: «إِلَّا فِي الَّذِي»: هذا مُسْتَتَنَى ممَّا قبله.

قوله: «لَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدْيِ»: هذانِ مثالانِ:

الأول: (لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَدِي) هنا قَدَّمْنَا الْخَبَرَ (فِيهَا)؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ جَارٌ ومَجْرُورٌ، قَدَّمْنَاهُ عَلَى الْاسْمِ، وَهُوَ (غَيْرَ الْبَدِي)، وَ(الْبَدِي) أَي: الْوَقْعُ.

الثاني: (لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَدِي)، فَ(لَيْتَ) مِنْ أَخَوَاتِ (إِنَّ)، وَ(هُنَا): ظَرْفٌ، وَهُوَ خَبَرٌ (لَيْتَ) مُقَدَّمٌ، وَ(غَيْرَ الْبَدِي): اسْمُهَا مُؤَخَّرٌ، وَهنا قَدَّمْنَا الْخَبَرَ؛ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ.

إِذَنْ: يَجِبُ فِي (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا أَنْ يَتَقَدَّمَ الْاسْمُ عَلَى الْخَبَرِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ (كَانَ) وَ(إِنَّ)؟

قلنا: لِأَنَّ (كَانَ) فَعْلٌ، فَهِيَ أَقْوَى فِي الْعَمَلِ مِنْ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، فَعَمَلُ الْأَفْعَالِ أَقْوَى مِنْ عَمَلِ الْخُرُوفِ، فَلِهَذَا إِذَا أُبْعِدَ اسْمُ (إِنَّ) عَنْهَا بَطَلَ عَمَلُهَا، فَوَجَبَ أَنْ يَلِيَهَا مِنْ أَجْلِ أَنْ تَقْوَى عَلَى الْعَمَلِ، بِخِلَافِ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا فَإِنَّهَا أَفْعَالٌ، وَالْأَفْعَالُ هِيَ الْأَصْلُ فِي الْأَعْمَالِ، فَلِهَذَا قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تَعْمَلَ فِي اسْمِهَا، وَلَوْ كَانَ مُؤَخَّرًا عَنْهَا، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ أَمْرُهُ سَهْلٌ خَفِيفٌ عَلَى النَّفْسِ، إِنْ جَعَلْتَهُ فِي الْآخِرِ فَنَقُولُ: (أَهْلًا وَسَهْلًا)، وَإِنْ جَعَلْتَهُ فِي الْوَسْطِ فَنَقُولُ: (أَهْلًا وَسَهْلًا)، وَإِنْ جَعَلْتَهُ فِي الْأَوَّلِ فَنَقُولُ: (أَهْلًا وَسَهْلًا)، فَهُوَ سَهْلٌ وَمَرْنٌ، فَإِذَا كَانَ الْخَبَرُ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ، نَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ)، وَ(إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا)، وَنَقُولُ: (إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا)، وَ(إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ).

إِذَنْ: حُكْمُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ اسْمِ (إِنَّ) وَخَبَرِهَا هُوَ الْوَجُوبُ، لِقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ: (وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ)، إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ.

لكن إذا قلت: (إِنَّ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا)، فما حكمُ تقديم الخبرِ هنا؟

الجواب: أَنَّهُ وَاجِبٌ، فيجبُ تقديمُ الخبرِ؛ لأنَّ الضميرَ في (صاحبها) يعودُ على (الدار)، ولو قُدِّمَ ففيل: (إِنَّ صَاحِبَهَا فِي الدَّارِ) لَعَادَ الضميرُ على مُتَأَخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً، وهذا لا يجوزُ، فـ(الدار) مُتَأَخِّرَةٌ على (صاحب) في الرُتْبَةِ؛ لأنَّ خبرَ (إِنَّ) يتأخَّرُ عن اسمِها، فُرُتْبَةُ خبرِ (إِنَّ) التأخُّرُ، وأمَّا لفظًا فإذا قلت: (صاحبها) صار مُتَقَدِّمًا على (في الدَّارِ) في اللفظِ.

ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، فَإِنَّ الخبرَ قُدِّمَ على الاسمِ؛ لأنَّه ظرفٌ، وتقديمُه هنا واجبٌ، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَكُنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣] قُدِّمَ الخبرُ لأنَّه جَارٌ ومَجْرُورٌ، وتقديمُه واجبٌ أيضًا.

وهل يجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على الأداة؟

الجواب: لا يجوزُ، ولو كان ظرفًا أو جَارًا ومَجْرُورًا، فلا يجوزُ: (فيها إِنَّ زَيْدًا)، ولا يجوزُ: (هنا إِنَّ زَيْدًا)، وذلك لأنَّ العملَ في الحروفِ ضعيفٌ، فلا تَقْوَى الحروفُ على أن تَعْمَلَ فيما تَقَدَّمَها، يقولُ الشَّاعرُ:

كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ (إِنَّ) وَلَمْ يُجَزْ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ^(١)

فهل هذا متواضعٌ أم مُتَشَائِمٌ؟

نقول: هذا بِحَسَبِ القرائنِ، فقد يكونُ متواضعًا إذا كان في مجلسٍ من المجالسِ، وقيل له: تقدَّم يا فلان هنا في صدر المجلس، فقال: لا أتقدَّم. فهذا يكونُ متواضعًا، وقد يكونُ مُتَشَائِمًا، وهذا هو الظَّاهرُ، لكنَّ الظَّاهرَ تُغَيِّرُهُ القرائنُ.

(١) البيت من الطويل، وهو لابن عُتَيْبٍ كما في شرح قطر الندى (ص: ١٨٤).

وهل قوله في هذا البيت: (وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أَحَدٌ أَنْ يَتَقَدَّمَ) هل هذا على إطلاقه؟

نقول: لا، بل يُسْتَشْنَى الظرف والجائر والمجرور، والمؤلف - رحمه الله - أتى بالمثال مستغنياً به عن الحكم، وهذا يُعَدُّ من الاختصار، وهو أن يُؤْتَى بالمثال ويُؤْخَذُ منه الحكم، وهو من قُدْرَةِ الرَّجُلِ، لكن أكمل منه وأحسن أن يُؤْتَى بالحكم ثم يُعَقَّبُ بالمثال.

١٧٧- وَهَمْزَ (إِنَّ) افْتَحَ لِسَدَّ مُصْدَرٍ مَسَدَّهَا، وَفِي سَوَى ذَاكَ اكْسِرِ

الشرح

قوله: «هَمْزَ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لقوله: (افْتَحَ)، يعني: افتح همزة (إِنَّ).

و«لِسَدَّ»: جَارٌ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(افْتَحَ)، و(الْلَامُ) للتعليل، فهي بمعنى (إذا).

و«مَسَدَّهَا»: (مَسَدَّ) هذا -أيضاً- مصدرٌ مِيميٌّ لـ(سَدَّ) المصدر الأول،

ولهذا كان منصوباً.

قوله: «فِي سَوَى»: جَارٌ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(اكْسِرِ)، وهي مضافةٌ إلى (ذَاكَ).

شَرَعَ المؤلف -رحمه الله- في بيان متى تُفْتَحُ همزة (إِنَّ)، ومتى تُكْسَرُ؟

واعلم أن لها ثلاث حالاتٍ: تارةً يجبُ فتحُ الهمزة، وتارةً يجبُ كسرُ

الهمزة، وتارةً يجوزُ الوجهان: الفتحُ والكسرُ.

يقول -رحمه الله-: افتح همزَ (إِنَّ) إذا سَدَّ مَسَدَّهَا المصدرُ، يعني: إذا حَلَّ

مَحَلَّهَا المصدرُ فافتَحَ، وفيما عدا ذلك اكْسِرْهَا، هذا هو الضابطُ، وهذه هي الحالُ

الأولى.

مثاله: (يُعْجِبُنِي أَنْكَ فَاهِمٌ)، فإذا حَوَّلْتَ (أَنْكَ فَاهِمٌ) إلى مصدرٍ، تقول:

(يُعْجِبُنِي فَهْمُكَ)، ومثلها: (عَلِمْتُ أَنْكَ فَاهِمٌ)، إذا حَوَّلْتَهَا إلى مصدرٍ تقول:

(عَلِمْتُ فَهْمَكَ)، وفي المثال الأولِ وَقَعَ المصدرُ فاعلاً، وفي المثال الثاني وَقَعَ

مفعولاً به.

وإذا قلتَ: (عَلِمْتُ بِأَنَّكَ فَاهِمٌ) أي: (بِفَهْمِكَ)، فهنا سدَّ المصدرُ مسدَّها، فَوَجَبَ الفتحُ، وهي هنا في موضعِ جرٍّ، فصارَ هذا الضابطُ مُطَرِّدًا، كُلَّمَا حُلَّ محلُّها المصدرُ سواءً كان فاعلاً أم مفعولاً به أم مجروراً، فَإِنَّهَا تَكُونُ مفتوحةً، وكُلُّ الذي في القرآنِ ينطبقُ على هذا، وكذلك في كلامِ العربِ.

قوله: «وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ»: (ذَاكَ) المشارُ إليه: سدُّها مسدَّ المصدرِ، يعني: اكْسِرِ فيما عدا ذلك.

١٧٨- فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَفِي بَدْءِ صَلَهِ، وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَهُ

الشرح

قوله: «فِي الْإِبْتِدَاءِ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(اَكْسِرْ).

و«فِي بَدْءِ صَلَهِ»: معطوفةٌ بإعادة حرف الجرِّ، أو إن شئتَ فقل: بإعادة العامل.

وقوله: «وَحَيْثُ»: (الواو): حرفٌ عطْفٍ، (حَيْثُ): ظرفٌ مكانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، ولذلك لو دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفٌ جَرٌّ فَإِنَّكَ تَقُولُ: (مِنْ حَيْثُ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢]، فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ دَائِمًا، معطوفةٌ عَلَى قَوْلِهِ: (فِي الْإِبْتِدَاءِ) أَي: (وَإِكْسِرْ حَيْثُ)، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (إِنَّ) بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَهَذَا أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُضَافَ (حَيْثُ) إِلَى الْمَفْرَدِ، وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ (حَيْثُ) لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى الْجُمْلِ، وَبَنَاءٌ عَلَى هَذَا الْمَشْهُورِ نَقُولُ: (إِنَّ): مُبْتَدَأٌ، وَ(مُكْمَلَهُ): خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَ(حَيْثُ): معطوفةٌ عَلَى قَوْلِهِ: (فِي الْإِبْتِدَاءِ)، وَ(لِيَمِينٍ): جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(مُكْمَلَهُ)، وَلَكِنَّ غَالِبَ عِبَارَاتِ الْفُقَهَاءِ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- إِضَافَةُ (حَيْثُ) إِلَى مَا بَعْدَهَا، خِلَافَ الْمَشْهُورِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

أَمَّا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَا مِعَا^(١)

(١) البيت من الرجز، وهو غير منسوب في خزانة الأدب (٣/٧)، وشرح الشواهد للعيني (٢/٢٥٤).

شَرَعَ المؤلَّفُ - رحمه الله - في بيانِ الحالِ الثانيةِ لَهْمزةٍ (إِنَّ) وهي وجوبُ الكسْرِ وتعدادها.

قوله: «فَاكْسِرْ فِي الْاِبْتِدَاءِ»: هذا تفصيلٌ بعدَ تعميمٍ لقوله: (وَفِي سِوَى ذَلِكَ اكْسِرْ)، أي: اكْسِرْهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ، أي: في صدر جملتها، فنقول مثلاً: (إِنِّي قَائِمٌ)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (أَنِّي قَائِمٌ)، وتقولَ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، ولا يَصِحُّ أن تقولَ: (أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، ومن أمثلة ذلك في القرآن قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١].

فإن قال قائلٌ: ما تقولونَ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً تَوْأَمَ قُلُوبِهِمْ وَجِلَّةً أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، فهنا جملةٌ (أَنَّهُمْ) لا صلة لها بما قبلها.

فلماذا فُتِحَتْ مَعَ أَنتَهَا في ابتداءِ جملتها؟

فالجواب: أَنَّ هذا على تقديرِ اللَّامِ، أي: لَأَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ، ولهذا نقول: إِنَّ هذه الجملةَ تَعْلِيلِيَّةٌ، أي: سببٌ وجوبِ وَجَلِ قُلُوبِهِمْ هو أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّهُمْ رَاجِعُونَ إِلَى اللَّهِ، ولا يَدْرُونَ مَاذَا يَلْقَوْنَ اللَّهَ بِهِ، فلذلك تَجِدُهُمْ يُؤْتُونَ مَا اتَّوَأ، وَيَعْمَلُونَ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ وَقُلُوبُهُمْ خَائِفَةٌ، أي: خائفةٌ من أن يُرَدَّ عليهم عملُهم.

إِذْنُ: الموضعُ الأوَّلُ من مَوَاضِعِ كسْرِ هَمْزةٍ (إِنَّ): أن تَقَعَ (إِنَّ) في ابتداءِ الكلامِ.

قوله: «وَفِي بَدْءِ صَلَٰةٍ»: أي وَاكْسِرَ فِي بَدْءِ صَلَٰةٍ، وهذا هو الموضع الثاني، يعني: إذا وَقَعَتْ في بَدْءِ الجُمْلَةِ التي تَقَعُ صَلَٰةٌ للمُوصُولِ فَإِنَّهَا تُكْسَرُ، ووجه ذلك أَنَّهَا واقِعَةٌ في الحقيقة في ابتداءِ الجُمْلَةِ؛ لأنَّ الجُمْلَةَ بعدَ الموصُولِ تابعةٌ له، مُسْتَقِلَّةٌ، تابعةٌ بمعنى أَنَّهَا هي التي تصفُه وتُبَيِّنُ معناه، لكنَّهَا مُسْتَقِلَّةٌ، فلهذا تُكْسَرُ، تقول: (يُعْجِبُنِي الَّذِي إِنَّهُ فَاهِمٌ)، وقال الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَأَيْنِسْنَهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، ف﴿مَا﴾ بمعنى (الذي) يعني: آتِنَاهُ الَّذِي إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ.

ومفهومُ قوله: (وَفِي بَدْءِ صَلَٰةٍ) أَنَّهَا إذا جاءتْ في أثناءِ الصلَةِ لا يجبُ الكسْرُ، بل تكونُ بحسَبِ الحالِ، كما لو قلت: (جَاءَ الَّذِي يُعْجِبُنِي أَنَّهُ نَاجِحٌ)، ف﴿أَنَّهُ نَاجِحٌ﴾ من تمامِ الصلَةِ، والتَّقْدِيرُ: (يُعْجِبُنِي نَجَاحُهُ)، وهي فاعِلٌ للفعلِ الذي هو الصلَةُ، فهي ركنٌ أساسيٌّ في الصلَةِ، لكنَّهَا ليست ابتداءً، ولهذا لا يجبُ كسْرُهَا، بل صارتْ على حَسَبِ الحالِ، لكن في بَدْءِ الصلَةِ يجبُ أن تكونَ مكسورةً؛ لأنَّ بَدْءَ الصلَةِ -في الحقيقة- هو من الابتداءِ.

قوله: «وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُّكْمِلَةٍ»: إذا وَقَعَتْ جوابًا للقَسَمِ؛ لأنَّ الذي يُكْمِلُ اليمينَ هو الجوابُ، فإذا وَقَعَتْ (إِنَّ) جوابًا للقَسَمِ وَجَبَ كسْرُ هَمْزَتِهَا، وهذا هو الموضعُ الثَّالِثُ^(١)، مثاله: (وَاللهُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، ولو قلت: (وَاللهُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) لم يَصِحَّ الكلامُ، وتقولُ في الإعرابِ: (الواوُ): حرفُ قَسَمٍ وَجَرٌّ، (اللهُ): لفظُ الجلالةِ مجرورٌ بالواوِ، والعاملُ فيه محذوفٌ تقديرُه: (أَخْلَفُ)، و(إِنَّ): حرفُ توكيدٍ ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ على رأيِ البَصْرِيِّينَ، وعلى رأيِ

(١) وسيأتي مزيدُ بيانٍ في كلامِ الشَّارِحِ -رحمه الله- عند شرح البيت رقم (١٨١).

الْكُوفِيِّينَ حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و(زيدًا): اسمٌ (إنَّ) منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره، و(قائمٌ): خبرٌ (إنَّ) مرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعه الضمةُ الظاهرةُ على آخره، والجملةُ جوابُ القسمِ.

١٧٩- أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلٌّ حَالٍ كَ: (زُرْتُه وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ)

الشرح

قوله: «حُكَيْتَ»: (حُكِيَ) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله.

و«بِالْقَوْلِ»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ به.

و«أَوْ»: حرفٌ عطفٍ، وجملةُ (حَلَّتْ مَحَلٌّ حَالٍ) هل هي معطوفةٌ على قوله: (حُكَيْتَ) أو على قوله: (إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَةً)؟ الظاهرُ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بقوله: (إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَةً)، يعني: (وَحَيْثُ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ)، أو (حَيْثُ حَلَّتْ مَحَلٌّ حَالٍ).

و«مَحَلٌّ»: يحتمل أن تكونَ ظرفَ مكانٍ، أي: (في مَحَلٍّ)، ويحتمل أن تكونَ مصدرًا مِيمِيًّا أي: (حَلَّتْ حُلُولَ حَالٍ)، والمعنى لا يختلفُ على كلا التَّقْدِيرَيْنِ.

قوله: «كَزُرْتُه»: (الكافُ): حرفٌ جَرٌّ، وجملةُ (زُرْتُه وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ) مجرورةٌ بالكافِ، والتَّقْدِيرُ: (كهذا المثالِ)، ولهذا دخلتِ الكافُ على الجملةِ.

قوله: «حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ»: أي إذا صارت مقولاً للقولِ فَإِنَّهَا تُكْسَرُ، وهذا هو الموضعُ الرَّابِعُ، مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، ف﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ مقولُ القولِ، فيجبُ كسرُ الهمزة، وتقول: (قَالَ فُلَانٌ: إِنَّ فُلَانًا فِيهِ نَوْمٌ)، الشَّاهِدُ: (إِنَّ فُلَانًا فِيهِ نَوْمٌ)؛ لِأَنَّهَا مقولُ القولِ.

قوله: «أَوْ حَلَّتْ مَحَلٌّ حَالٍ»: يعني إذا حَلَّتْ (إِنَّ) هي وجملتها محلَّ حالٍ، فَإِنَّهُ يجبُ كسرُها؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الأَمْرِ أَنَّهَا وقعتْ في الابتداءِ، فكأنَّها جملةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ،

وهذا هو الموضع الخامس، مثاله: (زُرْتُه وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ)، أي: (زُرْتُه وَالحَالُ إِنِّي ذُو أَمَلٍ)، فـ(زُرْتُه): فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، (وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ): حالٌ من (النَّاءِ) في (زُرْتُه).

فصارت همزة (إِنَّ) تُكْسَرُ في مواضع، وهي:

الأول: في الابتداء.

الثاني: في بَدْءِ الصَّلَةِ.

الثالث: أَنْ تَقَعَ جوابًا للقَسَمِ.

الرابع: إِذَا حُكِّيتْ بالقول.

الخامس: إِذَا حَلَّتْ محلَّ حالٍ.

ولو قلت: الضابطُ في كَسْرِ همزة (إِنَّ) أَلَّا يَحُلَّ محلُّها المصدرُ لكان صحيحًا، وهذا مأخوذٌ من قوله: (وَهَمْزُ (إِنَّ) افْتَحَ لِسَدَّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا)، يعني تَفْتَحُ إِذَا لم يَحُلَّ محلُّها المصدرُ.

إِذَنْ: هي تُكْسَرُ إِنْ لم يَحُلَّ محلُّها المصدرُ، لكنْ هذه المواضعُ عبارةٌ عن تَبْيِينِ الْمُجْمَلِ، وَرُبَّمَا يَأْتِي غيرُ هذه المواضع -أيضًا- ما دَامَ الضابطُ عندنا: أَنَّهَا إِذَا لم يَحُلَّ محلُّها المصدرُ فهي مكسورةٌ، فقد يُوجَدُ غيرُ هذه في اللغة العربية، فهذه المواضعُ الخمسةُ من بابِ تفصيلِ الْمُجْمَلِ.

١٨٠- وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عَلَّقَا بِاللَّامِ كَ: (اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو نُقَى)

الشرح

قوله: «كَسَرُوا»: فعلٌ وفاعلٌ.

و«مِنْ بَعْدِ»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(كَسَرُوا)، وجملةٌ (عُلِّقَا): في محلِّ جَرٍّ صفةٌ لـ(فِعْلٍ)؛ لأنَّه نكرةٌ، والقاعدةُ عندَ الْمُعْرِبِينَ: أَنَّ الجَمْلَ الواقعةُ بعدَ النِّكَراتِ صفاتٌ، وبعْدَ المعارِفِ أحوالٌ.

و«بِاللَّامِ»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(عُلِّقَا).

قوله: «كَاعْلَمْ»: (الكافُ) حرفُ جَرٍّ، وجملةٌ (اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو نُقَى) مجرورةٌ بالكافِ، وعلامةُ جَرِّها كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخِرِها، منعٌ من ظُهورِها الحكايةُ.

وقوله: «وَكَسَرُوا»: الضميرُ في (كَسَرُوا) يعودُ على العربِ، فهم الذين يَنْطِقُونَ، وَيَحْكُمُونَ على النطقِ بأنَّه مفتوحٌ أو مكسورٌ أو مضمومٌ، أو أَنَّ الضميرَ يعودُ على النَّحْوِيِّينَ باعتبارِ الحكمِ بالكسرِ، أي: حَكَمَ النَّحْوِيُّونَ أَنَّهَا تُكْسَرُ في هذا الموضعِ.

سبق أنَّه إذا وقعت (إِنَّ) مع اسمِها وخبرِها مفعولاً للفعلِ فَإِنَّه يجبُ فيها فتحُ همزتها، لكن إذا عُلِّقَ الفعلُ القلبيُّ بِاللَّامِ وَجَبَ أَنْ تُكْسَرَ الهمزةُ؛ لأنَّه متى وَجَدَتِ اللَّامُ في خبرِها أو اسمِها وَجَبَ كسرها بكُلِّ حالٍ.

مثاله: (اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو نُقَى)، ولولا وجودُ اللَّامِ في (لَذُو) لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ:

(اعْلَمْ أَنَّهُ ذُو تَقَى)، قال الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٩٨]، ففُتِحَتِ الهمزة لِعَدَمِ وُجُودِ اللامِ في خَبَرِها، لكن لما عُلِقَ الفعلُ بِاللَّامِ قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

إِذْنُ: الموضعُ السَّادِسُ: أن تأتيَ بعدَ فعلٍ من أفعالِ القلوبِ مُعَلَّقٌ بِاللَّامِ، فَيَجِبُ فِيهَا الكسْرُ، حتَّى لو كان الفعلُ مُسَلَّطًا عليها.

فإذا قال قائلٌ: ما وجهُ وجوبِ الكسرِ مع أنَّ الفعلَ مُسَلَّطٌ عليها؟

قلنا: وجهُ وجوبِ الكسرِ أنَّ اللَّامَ لا يتأتَّى معها فتحُ الهمزة، وإذا حوَّلناها إلى مصدرٍ فإنَّنا نفقدُ التوكيدَ الذي دلَّت عليه اللَّامُ.

وبهذا تَبَيَّنَ لنا أنَّ وجوبَ فتحِ همزة (إِنَّ) محدودٌ، وليس معدودًا؛ لأنَّ له ضابطًا، وهو أَنَّهُ إذا سَدَّ مسدَّها المصدرُ فُتِحَتْ، أمَّا الكسرُ فَإِنَّهُ معدودٌ، ولذا مرَّ علينا أنَّ الهمزة تُكسَرُ في ستَّةِ مواضعٍ على ما ذكره ابنُ مالِكٍ - رحمه الله -.

١٨١- بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٌ أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

الشرح

قوله: «بَعْدَ»: ظرفٌ متعلِّقٌ بقوله: (نُمِي)، و(بَعْدَ) مضافٌ، و(إِذَا): مضافٌ إليه، و(إِذَا): مضافٌ، و(فُجَاءَةٌ): مضافٌ إليه، (أَوْ) حرف عطفٍ، و(قَسَمٍ): معطوفٌ على (إِذَا)، يعني أَوْ بَعْدَ قَسَمٍ.

قوله: «لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي»: (لَا): نافيةٌ للجنسِ، و(لَامَ): اسمُها، و(بَعْدَهُ): ظرفٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ (لَا) النافية للجنسِ، والجملةُ في موضع الجرِّ صفةٌ لـ(قَسَمٍ)، و(بِوَجْهَيْنِ): جَارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(نُمِي)، و(نُمِي): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلهُ، وهذا أحسنُ من قولك: مَبْنِيٌّ للمجهول؛ لأنَّه قد يكونُ معلوماً، لكن أخفاه المتكلِّمُ، ولهذا عبارةُ ابن آجروم في (الآجُرُومِيَّة) جيِّدةٌ، حيث قال: (بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ)، و(نُمِي) بمعنى: (ذَكَرَ) أو (عَلِمَ).

ذَكَرَ- رحمه الله - الحالُ الثالثةُ من أحوالِ همزة (إِنْ) وهي جوازُ الوجهَيْنِ: الفتح والكسر، بمعنى أنك إذا كَسَرْتَ لَا تُغَلِّطُ، وإذا فَتَحْتَ لَا تُغَلِّطُ.

قوله: «بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٌ... بِوَجْهَيْنِ نُمِي»: يعني عَلِمَ أَنَّهَا تكونُ بِالْوَجْهَيْنِ بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٌ؛ لأنَّ (إِذَا) تكونُ شَرْطِيَّةً، وتكونُ ظَرْفِيَّةً وتكونُ فُجَائِيَّةً، أي: إذا وَقَعَتْ (إِنْ) بَعْدَ (إِذَا) الْفُجَائِيَّةِ، فإنه يجوزُ فيها الكسرُ، ويجوزُ فيها الفتحُ، وهذا هو المَوْضِعُ الْأَوَّلُ، و(إِذَا) الْفُجَائِيَّةُ هي الدَّالَّةُ على مَفْاجَأَةٍ ما بَعْدَهَا فيها قَبْلَهَا، يعني أَنَّ ما بَعْدَهَا أَتَاكَ مُفْاجَأَةً من غيرِ استعدادٍ له، مثل أن تقول:

(حَضَرْتُ إِذَا الْأَسَدُ)، والمعنى: (فَفَجَأَنِي الْأَسَدُ)، وتقول: (حَسِبْتُ زَيْدًا قَاعِدًا، فَإِذَا إِنَّهُ قَائِمٌ)، ويجوزُ أن تقول: (فَإِذَا أَنَّهُ قَائِمٌ)، ويجوزُ (إِنَّهُ فَاهِمٌ)، وتقول: (حَسِبْتُ الْمُقْبِلَ عَدُوِّي، فَإِذَا أَنَّهُ صَدِيقِي)، ويجوزُ أن تقول: (فَإِذَا إِنَّهُ صَدِيقِي)، فكلُّ هذه الأمثلة تدلُّ على المفاجأة؛ لأنَّها أتتْك على غيرِ الحسبانِ.

وعلى ذلك: إذا وقعتْ (إِنَّ) بعد (إِذَا) الفُجائية، فلك في همزتها وجهان:

الأول: الكسرُ على أن جملتها استثنائية؛ أي: مُستقلَّةٌ، لا علاقة لها بما سبق، وحينئذٍ لا حاجة إلى تقدير شيءٍ محذوفٍ؛ لأنَّ الجملة الاستثنائية لا تُؤوَّلُ فيها (إِنَّ) بمصدرٍ، فلا تحتاجُ إلى مبتدأ ولا إلى خبرٍ، فإذا قلتَ مثلاً: (حَسِبْتُ زَيْدًا قَاعِدًا، فَإِذَا أَنَّهُ قَائِمٌ)، فإذا جعلناها مكسورةً (فَإِذَا إِنَّهُ قَائِمٌ)، فإنَّها لا تُؤوَّلُ بمصدرٍ، وتكونُ قد ابتدئ بها جملتها، أي: تكونُ هذه الجملة ابتداءيةً، والتقديرُ في (فَإِذَا إِنَّهُ قَائِمٌ)، أي: (فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ).

الثاني: الفتحُ على أن جملتها غيرُ مُستأنفة؛ فتكونُ (إِنَّ) وصلتها مُؤوَّلَةٌ بمصدرٍ، وتُرفعُ إمَّا على أنَّها مبتدأٌ خبره (إِذَا) الفُجائية، أو مبتدأٌ خبره محذوفٌ، فمثلاً في المثال السابق: (حَسِبْتُ زَيْدًا قَاعِدًا، فَإِذَا أَنَّهُ قَائِمٌ)، إذا جعلناها مفتوحةً فنُؤوِّلُها وما بعدها بمصدرٍ، ويصيرُ التقديرُ: (ففي الحضرة قيامه؟).

لكن من أين أتتْنا (في الحضرة)؟

الجواب: لأن (إِذَا) مفاجئة، أي: في الحاضر أو الوقت، أو تُقدَّرُ: (فَإِذَا قيامه موجودٌ)، وذلك على أن (إِذَا) الفُجائية ليست حرفاً، وإنَّما هي اسمٌ؛ لأنَّ فيها قولين.

مثال ذلك قول الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَمَا قِيلَ - سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ^(١)

والمعنى: كنت أرى - أي: أظن - زيدًا سيّدًا كما قيل فيه، ولكن خاب ظني فيه إذا إنه عبد القفا واللهازم، يعني: فاجأني الأمر، فوجدت أن الرجل عبد القفا واللهازم.

الشاهد قوله: (إِذَا إِنَّهُ) حيث جاز في همزة (إِنَّ) الوجهان:

الوجه الأول: الفتح، فيجوز أن تقول: (أنّه)، وتكون الجملة غير مستأنفة، فتكون مع صلتها مصدرًا (مبتدأ)، والخبر محذوفًا، والتقدير: (فَإِذَا عُبُودِيَّتُهُ حاصلةٌ) أو (موجودةٌ)، أو أن الخبر (إِذَا) الفجائية، والتقدير: (فَإِذَا عُبُودِيَّتُهُ) أي: (ففي الحضرة عبوديته).

الوجه الثاني: الكسر، فتقول: (إنّه)، وتكون الجملة استئنافية وتامة، وحينئذ لا تحتاج إلى شيء محذوف، والمعنى: (إِذَا هُوَ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ).

قوله: «أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ»: يعني وكذلك -أيضًا- بعد قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ، ولكن كلام المؤلف -هنا- مُطْلَقٌ، حيث قال: (قَسَمَ)، مع أنّه يقول فيما سَبَقَ: (وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمَلَةٌ)، ففي الأول يقول: إنه يجب الكسر، وظاهر كلامه في الأول: وإن لم يوجد فيها اللام، وهنا يقول: إذا كان قَسَمَ ليس فيه لام فإنه يجوز الوجهان.

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في الكتاب (٣/ ١٤٤)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٦٥)، وشرح الشواهد للعيني (١/ ٢٧٦). واللهازم أصول الحنكين، واحدها لِهْزِمَةٌ. النهاية لهزم.

فهل كلامه مُتناقض؟

الجواب: ليس بمتناقض؛ لأنه يمكن أن نحمل قوله: (وَحيثُ (إنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَةً) إذا وَقَعَ في جوابِ الْقَسَمِ اللَّامُ، أمّا إذا لم يَقَعْ فَإِنَّه يَجُوزُ الوجهانِ، تقول مثلاً: (وَاللهُ إِنَّكَ لَقَائِمٌ) فهذا جائزٌ، ولا يجوزُ أن تقولَ: (وَاللهُ أَنَّكَ لَقَائِمٌ)؛ لأنَّ اللَّامَ وقعت في خبر (إنَّ)، ولكن كلام المؤلف - رحمه الله - فيه نظرٌ، والصوابُ أَنَّهُ يجبُ أن يُحْمَلَ قوله: (أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ) إذا وُجِدَ فعلُ الْقَسَمِ، أمّا إذا لم يُوجَدْ فَإِنَّه يَتَعَيَّنُ الكسرُ مطلقاً، وهذا هو مذهبُ البَصْرِيِّينَ وهو الصحيح؛ لأنه هو المعروفُ في كلامِ العربِ.

إِذَنْ: الموضع الثاني: إذا وقعت (إنَّ) جوابَ قَسَمٍ ليس بعده لَامٌ، وَذُكِرَ معه فعلُ الْقَسَمِ فَإِنَّه يَجُوزُ الوجهانِ.

إِذَنْ: القاعدةُ فيما إذا وقعت (إنَّ) جواباً للْقَسَمِ، فإن كان في خبرها اللَّامُ وَجَبَ الكسرُ مطلقاً، سواء ذُكِرَ فعلُ الْقَسَمِ أو لم يُذَكَّرْ، وإذا لم تُوجَدِ اللَّامُ فظاهرُ كلامِ المؤلفِ الأولِ أَنَّها تُكْسَرُ، وظاهرُ كلامِهِ الثاني أَنَّهُ يجوزُ الوجهانِ، والصوابُ أَنَّا نُفَصِّلُ على غيرِ هذا الوجهِ بأن يُقَالَ: إنْ ذُكِرَ فعلُ الْقَسَمِ جاز الوجهانِ، وإنْ حُذِفَ فَإِنَّه يجبُ الكسرُ، وهو مذهبُ البَصْرِيِّينَ، كما سَبَقَ.

ومن الأمثلة على ذلك: لو قلتَ: (وَاللهُ إِنَّكَ قَائِمٌ) فظاهرُ كلامِ المؤلفِ الأخيرِ جوازُ الوجهَيْنِ، والصوابُ أَنَّهُ يجبُ الكسرُ؛ لأنَّ فعلَ الْقَسَمِ لم يُذَكَّرْ، ولو قلتَ: (وَاللهُ إِنَّكَ لَقَائِمٌ) فيجبُ الكسرُ أيضاً، لوجود اللَّامِ وحذفِ الفعلِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَيْلَ إِذَا يَبْشَى ۝١ وَالنَّهَارَ إِذَا تَجَلَّى ۝٢ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ۝٣﴾ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى [الليل: ١-٤]. فقولهُ تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾ هذا جوابُ الْقَسَمِ، فهنا حُذِفَ

فَعَلُ الْقَسَمِ فَيَجِبُ الْكَسْرُ، وَهَنَّاكَ مُوجِبٌ آخَرُ لِلْكَسْرِ، وَهُوَ اقْتِرَانُ خَبَرِهَا بِاللَّامِ.

وَلَوْ قُلْتَ: (حَلَفْتُ بِاللَّهِ إِنَّكَ لَقَائِمٌ) يَجِبُ الْكَسْرُ أَيْضًا لَوْجُودِ اللَّامِ وَلَوْجُودِ الْفِعْلِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦].
هنا - أَيْضًا - يَتَعَيَّنُ الْكَسْرُ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرُ فَعَلِ الْقَسَمِ وَوُجِدَتِ اللَّامُ.

أَمَّا لَوْ قُلْتَ: (حَلَفْتُ بِاللَّهِ إِنَّكَ قَائِمٌ)، فَهنا يَجُوزُ الْوَجْهَانِ: فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (إِنَّكَ قَائِمٌ)، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (أَنْتَ قَائِمٌ)؛ لِأَنَّ فَعَلَ الْقَسَمِ ذِكْرٌ، وَلَمْ تُذَكِّرِ اللَّامُ فِي خَبَرِ (إِنَّ)، وَعَلَى الْكَسْرِ تَكُونُ الْجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءً، وَعَلَى الْفَتْحِ تَكُونُ مُؤَوَّلَةً بِمَصْدَرٍ، وَحِينَئِذٍ فَلَا حَاجَةَ لِلْخَبَرِ؛ لِأَنَّا نُقَدِّرُهَا مَجْرُورَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ الْمَحْذُوفِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَطْرُدُ حَذْفَهُ مَعَ (أَنْ) وَ(أَنَّ)، وَالْخَافِضُ لَا يَدْخُلُ عَلَى (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ؛ لِأَنَّ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةَ لَا تُؤَوَّلُ بِمَصْدَرٍ، وَالْخَافِضُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مَا يُتَأَوَّلُ بِمَصْدَرٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِنِّْي ذِي الْقَادُورَةِ الْمُقْلِيِّ
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُوءُ ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ

(ذُو الْقَادُورَةِ) أَيُّ: الْقَدْرُ، وَ(الْمُقْلِيُّ): الْمُبْغَضُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣] أَيُّ: مَا أَبْغَضَكَ، وَالْمَعْنَى: أَنْ تَحْلِفِي بِأَنَّ هَذَا الْوَلَدَ مِنِّْي، وَإِلَّا فَأَنْتِ تَقْعُدِينَ مِنِّْي مَقْعَدَ الْقَصِيِّ الْقَدْرِ الْمُبْغَضِ.

(١) القصيدة من الرجز، وهي لرؤبة في شرح الشواهد للعيني (١/ ٢٧٦).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ) حَيْثُ رُوِيَ بِالْوَجْهَيْنِ: (أَنِّي)،
و(إِنِّي).

يَجُوزُ فِي (أَنَّ) الْفَتْحُ، وَيَجُوزُ الْكَسْرُ، فَعَلِيَ الْكَسْرِ نَقُولُ: إِنَّ الْجُمْلَةَ مُسْتَأْنَفَةٌ،
أَي: تَحْلِفِي عَلَى هَذَا الْوَجْهِ: (إِنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ).

وَعَلَى الْفَتْحِ نَقُولُ: إِنَّ الْجُمْلَةَ فِي مَوْضِعِ الْاسْمِ الْمَفْرَدِ الَّذِي حُذِفَ مِنْهُ
حَرْفُ الْجَرِّ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، وَيُقَدَّرُ الْخَافِضُ مَنَاسِبًا
لِلْمَقَامِ، وَالتَّقْدِيرُ هُنَا: (أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ بِأَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ)؛ لِأَنَّ
حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطْرُدُ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ.

١٨٢- مَعَ تَلَوِ (فَا) الْجَزَا، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ: (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)

الشرح

قوله: «مَعَ»: ظرفٌ، وهي هنا ساكنةٌ من أجل استقامة البيت، أمّا إذا لم يكن هناك ضرورةٌ، فالفتح أكثرُ، لقول ابن مالك - رحمه الله - في الألفية:

وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلَ فَتُحُّ وَكُسْرٌ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ

و«فَا الْجَزَا» أصلها: فَأُ الْجَزَاءِ، لكن حذفتِ الهمزة من أجل ضرورة الشعر.

قوله: «ذَا»: اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ، مبتدأ.

«يَطْرُدُ»: فعلٌ مضارعٌ، والجملة خبرٌ (ذَا).

و«فِي نَحْوِ»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(يَطْرُدُ)، وهو مضافٌ، وجملة (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ) مضافٌ إليه، والتقدير: (فِي نَحْوِ هَذَا الْمِثَالِ).

قوله: «مَعَ تَلَوِ (فَا) الْجَزَا»: أي الفاء الواقعة في جواب الشرط؛ لأنَّ جوابَ الشرط يُسَمَّى جزاءً، فإذا جاءت (إِنَّ) بعدَ الفاء الواقعة في جواب الشرط جازَ فيها الوجهان: الفتح والكسر، وهذا هو الموضع الثالث، مثاله: قوله - تبارك وتعالى -: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجَرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ [طه: ٧٤]، فهمزتها هنا مكسورة، وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى

نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ، مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا إِبْجَهَلَةً ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ، غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿[الأنعام: ٥٤]، فقولُه: ﴿فَإِنَّهُ، غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ الهمزة - هنا - مفتوحة، وقرئ بالكسر: ﴿فَإِنَّهُ، غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، وقولُه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ، مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ، يُضِلُّهُ﴾ [الحج: ٤]، الهمزة هنا مفتوحة، ويجوزُ لغةً (فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ).

فإذا كانت مكسورةً فإنَّك تقول: (الفاء): رابطةٌ للجواب، والجملة جوابُ الشرط، مثالُ المكسورة كما سبق في قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُ، مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ، مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ، جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤] ف(إِنَّ) حرفُ توكيد، والهاء: ضميرُ الشَّانِ، و(مَنْ): اسمُ شرطٍ جازم، و(يَأْتِ): فعلُ الشرط مجزومٌ بـ(مَنْ)، و(فَإِنَّ): (الفاء) رابطةٌ للجواب، و(إِنَّ): حرفُ توكيدٍ ينصبُ المبتدأ ويرفعُ الخبر، و(لَهُ): جَارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بخبرها المُقدِّم، والخبرُ هنا وَلِيَّ (إِنَّ)، مع أَنَّهُ لا بُدَّ من الترتيب بين اسميها وخبرها، لكنَّ ابنَ مالِكٍ - رحمه الله - يقولُ^(١):

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَدَلَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدْيِ

(جَهَنَّمَ): اسمُها مؤخَّرٌ منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخره، والجملةُ من (إِنَّ) واسمِها وخبرها في محلِّ جزم، جوابُ الشرط.

وأما إذا كانت مفتوحةً فإنَّ الإعرابَ يختلفُ، مثالُ المفتوحة قولُه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ، مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ، يُضِلُّهُ﴾ [الحج: ٤]، (الهاء) في (أَنَّهُ) يجوزُ أن تكونَ ضميرَ الشَّانِ، ويجوزُ أن تكونَ ضميرًا يرجعُ إلى (الشَّيْطَانِ)، فـ(مَنْ): شرطيةٌ، و(تَوَلَّاهُ): (تَوَلَّى) فعلُ الشرط، والفاعلُ (الشَّيْطَانُ)، و(الهاء): مفعولٌ به،

(١) سبق البيت برقم (١٧٦).

و(فَأَنَّهُ): (الفاء) رابطة للجواب، و(أَنَّ): حرفٌ توكيدٍ ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، و(الهاء): ضميرٌ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ اسمٍ (أَنَّ)، و(يُضِلُّهُ): فعلٌ مضارعٌ، وفاعله مُسْتَتِرٌ، و(الهاء): ضميرٌ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ، مفعولٌ به، وجملة (يُضِلُّهُ) خبرٌ (أَنَّ)، و(أَنَّ) واسمُها وخبرُها في تأويلِ مصدرٍ مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، أي: (فَإِضْلَالُهُ حَاصِلٌ).

ويجوزُ أن تجعلَ المصدرَ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: (فَعَاقِبَتُهُ إِضْلَالُهُ)، ثُمَّ نقولُ: والجملةُ من المبتدأ والخبر -وليس من (أَنَّ) واسمِها وخبرِها- في محلِّ جزمٍ، جوابُ الشرطِ وجزاؤه.

مثاله أيضًا: (إِذَا زَارَنِي زَيْدٌ فَإِنَّهُ صَادِقٌ فِي مَوَدَّتِهِ)، فهذا يجوزُ: (فَأَنَّهُ صَادِقٌ)، ويجوزُ: (فَأِنَّهُ صَادِقٌ)، وعلى تقديرِ الفتحِ نقولُ: (الفاء): رابطةٌ للجوابِ، و(أَنَّ) واسمُها وخبرُها في تأويلِ مصدرٍ، أي: (فَصِدْقُهُ)، والخبرُ على هذا محذوفٌ، والتقديرُ: (فَصِدْقُهُ ثَابِتٌ)، ويجوزُ أن تجعلَ المصدرَ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، أمَّا إذا جعلناها مكسورةً فنقولُ: (الفاء): رابطةٌ للجوابِ، و(إِنَّ) حرفٌ توكيدٍ يَنْصَبُ المبتدأَ ويرفعُ الخبرَ، و(الهاء): اسمُها، و(صَادِقٌ): خبرُها، ولا نحتاجُ إلى تقديرٍ.

إِذَنْ: إذا وَقَعَتْ (إِنَّ) بعدَ فاءِ جوابِ الشرطِ فَإِنَّهُ يجوزُ في همزتها الفتحُ والكسرُ، وفي الإعرابِ إن كَسَرْتَ فالجملةُ من (إِنَّ) واسمِها وخبرِها في محلِّ جزمِ جوابِ الشرطِ، وإن فَتَحْتَ فـ(أَنَّ) وما دخلتُ عليه في تأويلِ مصدرٍ إمَّا أن تكونَ مبتدأً وخبرُه محذوفًا، وإمَّا أن تكونَ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، والمبتدأُ وخبرُه في محلِّ جزمِ جوابِ الشرطِ.

قوله: «ذَا»: المشار إليه جواز الوجهين، الفتح والكسر.

قوله: «وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ: (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)»: يعني يجوز أيضا في نحو هذه الجملة -أي: في مثل هذا المثال- كسر همزة (إِنَّ)، فتقول: (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)، ويجوز فتح همزة (إِنَّ) فتقول: (خَيْرُ الْقَوْلِ أَنِّي أَحْمَدُ)، فيجوز الفتح على أنها في موضع المفراد، أي: (خَيْرُ الْقَوْلِ حَمْدِي اللَّهُ)، فتكون (أَنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبرا لـ (خَيْرِ)، وفي الإعراب نقول: (خَيْرُ): مبتدأ، و (الْقَوْلِ): مضاف إليه، و (أَنِّي): (أَنَّ) حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، و (الياء): ضمير مبني على السكون في محل نصب اسمها، و (أَحْمَدُ): فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل مُستترٌ، وجملة (أَحْمَدُ) خبر (أَنَّ)، و (أَنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ.

والكسر على أنها جملة استئنافية وقعت خبرا للمبتدأ، ولم تحتج إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، وقد قال ابن مالك فيما سبق^(١):

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا كَ (نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى)

ويكون معنى الجملة: (خَيْرُ الْقَوْلِ أَنْ أَقُولَ: إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهُ).

وفي إعراب (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ) نقول: (خَيْرُ): مبتدأ، و (الْقَوْلِ): مضاف إليه، و (إِنِّي): (إِنَّ) حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، و (الياء): ضمير مبني على السكون في محل نصب اسمها، و (أَحْمَدُ): فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل مُستترٌ، وجملة (أَحْمَدُ) خبر (إِنَّ)،

والجملَةُ من (إِنَّ) واسمِها وخبرِها في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

والتي بالكسرِ تكونُ أشدَّ توكيدًا من التي بالفتح في كونِ الإنسانِ يحمَدُ الله.

إِذَنْ: الموضع الرابع: أن تقعَ (إِنَّ) بعدَ مبتدأٍ فيه معنى القولِ، وخبرُ (إِنَّ) فيه معنى القولِ، وفاعلُ القولينِ واحدٌ، وعلى ذلك لو قلتَ مثلاً: (سَيِّئُ الْقَوْلِ إِنَّهُ يَقْدِفُ الْمُسْلِمَ)، يجوزُ الوجهانِ؛ لأنَّ القذفَ بمعنى القولِ، لكنَّه سَيِّئٌ، ومثلُها أيضًا: (سَيِّئُ الْقَوْلِ إِنَّهُ يلعنُ المسلمَ)، أمَّا لو قلتَ: (خَيْرُ الْحَالِ أَنِّي أَكُلُ) فهنا لا يجوزُ الوجهانِ، إذ لا يوجد قولٌ، لا في المبتدأ، ولا في خبر (أَنَّ).

١٨٢- وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ لَامُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَرُ)

الشرح

قوله: «بَعْدَ»: ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(تَصَحَّبُ).

و«الْخَبَرُ»: في قوله: (تَصَحَّبُ الْخَبَرُ): مفعولٌ (تَصَحَّبُ)، وهي -هنا- ساكنةٌ، وكان عليه أن يقولَ: (تَصَحَّبُ الْخَبَرُ)، لكنه سَكَنَ لأجلِ القافية.

و«لَامُ»: فاعلٌ (تَصَحَّبُ)، وتقديرُ الكلامِ: (وَتَصَحَّبُ الْخَبَرُ لَامُ ابْتِدَاءٍ بَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ).

قوله: «ذَاتِ الْكَسْرِ»: أي صاحبةِ الْكَسْرِ، لكن ما هي ذَاتُ الْكَسْرِ مِنْ هذه الحروفِ السَّتَّةِ؟

الجوابُ: هي (إِنَّ)، وَبَقِيَ من الحروفِ خمسةٌ.

قوله: «وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ لَامُ ابْتِدَاءٍ»: يعني تَصَحَّبُ خَبَرِ (إِنَّ) المكسورةِ لَامٌ، تُسَمَّى لَامَ الْابْتِدَاءِ، وظاهرُ كلامِ المؤلفِ: (تَصَحَّبُ الْخَبَرُ) الوجوبُ، وليس كذلك، وإنما هو على سبيلِ الجوازِ.

مثالُه: قوله: (إِنِّي لَوَزَرُ)، و(وَزَر) بمعنى: (ناصر)، يعني: (إِنِّي لَنَاصِرٌ)، فاللَامُ دخلتْ على الخبرِ، ولهذا نقولُ: (إِنَّ): حرفٌ توكيدٌ يَنْصِبُ الاسمَ وَيَرْفَعُ الخبرَ، و(الياءُ): ضميرٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبِ اسمِها، و(اللَّامُ) للتوكيدِ، و(وَزَر): خبرُها، وهذه المناسبةُ أَوْدُ أنْ أُنبِئَ على أنْ بعضَ الناسِ حينَما

يَتْلُو قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ ۝١١ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾ [القيامة: ١١-١٢] يتلوها بالوَصْلِ، فيَقُولُ: (كَلَّا لَا وَزَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ)، وهذا الوصلُ يُحْلُ بالمعنى، إِنَّهَا تَقُولُ: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ وَتَقِفُ، ثُمَّ تَقْرَأُ: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾ فالوصلُ فيه فسادُ المعنى، إذ ما معنى: لا ناصرَ إلى ربِّكَ؟! لكن تَقُولُ: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ وَتَقِفُ، أي: لا ناصرَ في ذلك اليوم، وأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ﴾، فهذا جَارٌ ومَجْرُورٌ، خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(الْمُسْتَقَرُّ) مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، أي: (الْمُسْتَقَرُّ إِلَىٰ رَبِّكَ)، المهم أن القاعدة من البيت هي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَصْحَبَ خَبَرَ (إِنَّ) المكسورة لَامٌ تُسَمَّى لَامَ الْإِبْتِدَاءِ.

لكن هل نقول: إِنَّهَا للتوكيد وإنَّ الكلامَ أَكَّدَ مَرَّتَيْنِ، أو إِنَّهَا للابتداء؟ هذا موضعُ خلافٍ، بعضُ النَحْوِيِّينَ يُسَمِّيها لَامَ التوكيدِ، والمؤنَّف - رحمه الله - يُسَمِّيها هنا لَامَ الْإِبْتِدَاءِ، وهذا الخلافُ - في الحقيقة - لا طائلَ تحته؛ لأنَّ الكلَّ مُتَّفِقُونَ على أَنَّهَا تَفِيدُ التوكيدَ.

وهنا مسألةٌ أيضًا، هل نقول: هي لَامُ التَّوَكُّيدِ أو التَّأَكُّيدِ؟

الجواب: يجوزُ التَّوَكُّيدُ، ويجوزُ التَّأَكُّيدُ، لكنَّ (التَّوَكُّيدَ) أَفْصَحُ، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، ولم يَقُلْ: (بَعْدَ تَأَكِيدِهَا).

فإذا قال قائلٌ: لماذا نُسَمِّيها لَامَ إِبْتِدَاءٍ وهي مُتَطَرِّفَةٌ في الخبر؟

قلنا: لأنَّ الْأَصْلَ أَنْ تَقَعَ في المبتدأ، يعني: في أَوَّلِ الجُمْلَةِ، ولكنها تأخَّرت لوجودِ (إِنَّ)، و(إِنَّ) للتوكيدِ، و(الْلامُ) للتوكيدِ، قالوا: فلا ينبغي أن يُجْمَعَ بين مُؤَكِّدَيْنِ في أَوَّلِ الكلامِ، وإذا حَدَفْنَا (إِنَّ) فات مقصودُ الجُمْلَةِ الأعظمُ؛ لأنَّ

ظهور التوكيد في (إِنَّ) أبلغ منه في اللّام، ف(إِنَّ) هي التي غلبت، فصارت (إِنَّ) في الأول، واللام في الخير؛ لأنّها زُحِزِحَتْ عن مكانها، ولهذا يُسمّونها اللّام المزلّقة؛ لأنّها زُحِلِقَتْ من أوّل الكلام إلى آخره، فلا يجوز أن تقول: (لَإِنِّي ذُو وَزَرٍ) هذا ممنوعٌ، ولا يجوز أن تقول: (إِنَّ لَزَيْدًا قائمٌ)، ويجوز أن تقول: (إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ)، فمواضع اللّام إذن ثلاثة:

الموضع الأول: قبل (إِنَّ).

الموضع الثاني: بعد (إِنَّ) وقبل الاسم.

الموضع الثالث: بعد الاسم وقبل الخير.

والموضع الأخير هو الجائز، ولهذا قال: (تَصَحَّبُ الْخَبْرَ لَامٌ ابْتِدَاءً).

قوله: «ذَاتِ الْكَسْرِ»: ظاهرُ كلامِ المؤلّف - رحمه الله - أنَّ الخمسةَ من أخواتِ (إِنَّ) لا تَصَحَّبُ خبرَها لَامُ الْابْتِدَاءِ، ف(لَعَلَّ) لا تَصَحَّبُ خبرَها لَامُ ابْتِدَاءٍ، و(كَيْتَ) لا تَصَحَّبُ خبرَها لَامُ ابْتِدَاءٍ، فلا يجوز أن تقول: (كَيْتَ زَيْدًا لَقَائِمٌ)، وكذلك (أَنَّ)، فلا يجوز أن تقول: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ)، وكذلك مثلُها (كَأَنَّ)، فلا يجوز أن تقول: (كَأَنَّ زَيْدًا لَأَسَدٌ)، ومثلُها (لَكِنَّ)، فلا يجوز أن تقول: (مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا لَقَائِمٌ)؛ لأنَّ المؤلّف - رحمه الله - خصَّ الجوازَ بذاتِ الكسرِ.

١٨٤- وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نَفِيَا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَ (رَضِيَا)

الشرح

قوله: «ذِي»: اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ، مفعولٌ به مُقَدَّمٌ، و(ذِي) هنا ليستَ بمعنى (صاحب)، بل هي اسمُ إشارةٍ بمعنى (هذي)، ولهذا قال: (ذِي اللَّامِ) بنصبِ اللَّامِ، وعدمِ جرِّها بالإضافة. و«مَا»: فاعِلٌ مُؤَخَّرٌ، وهو اسمٌ موصولٌ. و«قَدْ نَفِيَا»: الجملةُ صلةُ الموصولِ.

المعنى أن لَامَ الابتداءِ التي تقعُ في خبرِ (إِنَّ) لا يليها ما نَفِيَا؛ لأنَّ اللَّامَ للتوكيدِ والنفيَ لعدمِ التوكيدِ، فَاللَّامُ تَدُلُّ على الإثباتِ المؤكَّدِ، والنفيُ بخلافِ ذلك، ولا يمكنُ أن يُجْمَعَ بين الشيءِ وضدِّه، فلا يَصِحُّ أن تقولَ: (إِنَّ زَيْدًا لَمَّا قَامَ)، فهذا نفيٌّ وهذا إثباتٌ، فلا يَصِحُّ.

ولا يَصِحُّ أن تقولَ: (إِنَّ زَيْدًا لَلَيْسَ في البيتِ).

ولا يَصِحُّ: (إِنَّ زَيْدًا لَمَّا يَقُومُ).

ولا يَصِحُّ: (إِنَّ زَيْدًا لَلَمْ يَقُمْ).

ولا يَصِحُّ: (إِنَّ زَيْدًا لَلَنْ يَقُومَ).

فكُلُّ شيءٍ منفيٍّ لا يمكنُ أن يليَ هذه اللَّامَ، وذلك للتضادِّ والتناقضِ، فَمِنْ أَجْلِ التَّضَادِّ لا يمكنُ أن يليها شيءٌ منفيٌّ، سواءً نَفِيَّ بحرفِ نَفْيٍ مثل:

(لَمَّا قَامَ) و(لَمَّا يَقُومُ)، أو كانت نفسُ الكلمة تدلُّ على النفي مثل: (لَئِيسَ قَائِمًا).

وقال بعض النحويين: إِنَّهُ يَصِحُّ، ويكونُ هذا توكيدًا للنفي، لا توكيدًا للإثبات.

وقال بعضهم: إِنَّ الممنوعَ حرفُ النفي، وليس الممنوعُ الاسمُ الدالُّ على النفي، فيجوزُ: (إِنَّ زَيْدًا لَغَيْرِ فَاهِمٍ)، ولا يجوزُ: (إِنَّ زَيْدًا لَمَّا فَهِمَ)؛ لأنَّ (مَا) مع اللامِ ظاهرةُ المنافاةِ، بخلافِ (غَيْرِ) وشبهها؛ لأنَّ (غَيْرِ) ليست موضوعةً للنفي، بدليل أنَّك تقولُ: (هذا غَيْرُ هذا) بمعنى أَنَّهُ مُغَايِرٌ لَهُ، لكنَّ المشهورَ ما مشى عليه ابنُ مالك - رحمه الله - أَنَّ كُلَّ ما دلَّ على النفي لا يمكنُ أن يجتمعَ مع لامِ التوكيد.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلْمُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءً^(١)

فَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ شَاذٌ، إِذْ كَيْفَ يَكُونُ مُنْفِيًّا وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ؟!

وقوله: «مَا كَرَضِيًا»: يجوزُ أَنْ نجعلَ الكافَ - هنا - اسمًا، ونقولُ: (مَا كَرَضِيًا)، أي: (مَا مِثْلُ رَضِيٍّ)، وتكونُ في محلِّ رفعٍ، والمبتدأُ محذوفٌ، والجملةُ صلةُ الموصولِ، أي: (ما هو مِثْلُ رَضِيٍّ)، ويجوزُ أَنْ نجعلَهَا حرفَ جرٍّ، والمرادُ بقوله: (رَضِيًا) اللفظُ، فتكونُ داخلةً على الفعلِ باعتبارِ لفظِهِ، ويكونُ الجارُّ

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي حرام العُكْلِي، انظر خزانة الأدب (٣٣١ / ١٠)، وشرح الشواهد للعيني (٢٨١ / ١)، والتصريح (٣١١ / ١).

والمجروور خبراً لمبتدأ محذوف، أي: (مَا هُوَ كَرَضِي).

يعني: ولا يليها من الأفعال الذي كـ (رَضِي)، أي: الذي مِثْل (رَضِي)، وهذه القاعدة مأخوذة من المثال الذي مِثْل به، وهو قوله: (مَا كَرَضِيَا).

لننظر إلى (رَضِي) نَجِدْ أَنَّهُ فَعْلٌ، وَأَنَّهُ ماضٍ، وَأَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ، وعليه نأخذ من هذه القاعدة: أَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ لَا تَدْخُلُ عَلَى خَبَرٍ (إِنَّ) إِذَا كَانَ فِعْلاً ماضِياً مُتَصَرِّفاً كـ (رَضِي)، ومثلها: (جَاءَ) و (ذَهَبَ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَسْمُوعٍ عَنِ الْعَرَبِ، وَالْأَصْلُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّمَاعُ.

فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (إِذَا كَانَ فِعْلاً) مَا إِذَا كَانَ اسْمًا، وَقَدْ سَبَقَ، و (مَاضِيًا): خَرَجَ مَا إِذَا كَانَ فِعْلاً مُضارعًا، مثل: (إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ)، و (إِنَّ زَيْدًا لَيَذْهَبُ)، و (إِنَّ زَيْدًا لَيَفْهَمُ)، ومنه قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا...»^(١)، فهذا جائز؛ لِأَنَّ الْمُنْعَى أَنْ يَكُونَ فِعْلاً ماضِياً.

وخرج بقولنا: (مُتَصَرِّفاً) مَا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، وهو الفعل الجامد الذي لَا يَتَحَوَّلُ عَنْ حَالِهِ الَّتِي عَلَيْهَا مِثْل: (عَسَى)، على المشهور، ومثل: (لَيْسَ) ففعلٌ جامدٌ، وكذلك مثل: (نِعَمَ)، و (بِئْسَ)، فهذه أفعالٌ لَا تَتَصَرَّفُ، وعلى ذلكَ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (إِنَّ زَيْدًا لَعَسَى أَنْ يَفْهَمَ)، وَيَصِحُّ: (إِنَّ زَيْدًا لَنِعَمَ الرَّجُلُ)، وَيَصِحُّ: (إِنَّ الْمَشَاغِبَةَ لِبِئْسَ الْخُلُقِ)، إِذْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْجَامِدَةُ يَجُوزُ أَنْ تَقْتَرْنَ بِهَا اللَّامُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب حمد الله تعالى بعد الأكل والشرب، برقم (٢٧٣٤).

وخلاصة هذا الشَّطرِ القواعدُ التاليةُ:

القاعدةُ الأولى: أنَّ لَامَ الابتداءِ تليها جميعُ الأسماءِ حتَّى (غَيْرِ) على القولِ الظَّاهرِ لنا.

القاعدةُ الثانيةُ: أنَّ هذه اللَّامُ تليها جميعُ الأفعالِ المضارعةِ.

القاعدةُ الثالثةُ: أنَّ هذه اللَّامُ يليها الجامدُ من الأفعالِ الماضيةِ، أمَّا المتصرِّفةُ فلا تليها.

١٨٥- وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كـ (إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَاً)

الشرح

قوله: «وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ»: (قَدْ): للتقليل، والقاعدة أَنْ (قَدْ) إذا دَخَلَتْ على الماضي فهي للتحقيق، وإذا دَخَلَتْ على المضارع فهي للتقليل، وقد يُرَادُ بها التحقيق، مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، ومثل قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وفاعل (يَلِيهَا) هو (الفعل الماضي المتصَرَّف) يعني: قَدْ يَلِي هذه اللَّامُ الفعل الماضي المتصَرَّفُ مَعَ (قَدْ)، وعلى هذا ففي قوله: (يَلِيهَا) ضميرٌ مُسْتَرَرٌّ يعودُ على (مَا كَرَضِيَا).

قوله: «كـ (إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَاً)»: (كَانَ): (الكاف): حرفُ جرٍّ، وجملة (إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَاً) مجرورةٌ بالكافِ باعتبار اللفظ، أمَّا إعرابُ هذا المثالِ فنقول: (إِنَّ) حرفٌ توكيدٌ يَنْصَبُ المبتدأَ ويرفعُ الخبرَ، و(ذَا) اسمُها مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ؛ لأنَّه اسمُ إشارةٍ.

و«لَقَدْ»: (اللَّامُ) للتوكيد.

و«قَدْ»: للتحقيق.

و«سَمَا»: فعلٌ ماضٍ، وهو فعلٌ ماضٍ مُتَصَرَّفٌ، لكن جازَ دخولُ اللَّامِ عليه؛ لأنَّه فُصِّلَ بينه وبينها بـ (قَدْ)، وفاعل (سَمَا) مُسْتَرَرٌّ جوازاً تقديره: (هو).

و«عَلَى الْعِدَا»: جَارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ (سَمَا).

و«مُسْتَحْوِذَا»: حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (سَمَا).

المعنى: قد تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمُتَصَرِّفِ، وَهَذَا لَيْسَ مُطْلَقًا، بَلْ مَعَ (قَدْ)، مِثَالُهُ: (إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَاً)، فَقَوْلُهُ: (إِنَّ ذَا) أَيْ: إِنَّ هَذَا، وَ(سَمَا) أَيْ: عَلَا، وَ(عَلَى الْعِدَا) أَيْ: عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَ(مُسْتَحْوِذَاً) أَيْ: مُسَيِّطِرًا غَالِبًا.

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا) فـ(سَمَا) فَعْلٌ مَاضٍ مُتَصَرِّفٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ (سَمَا يَسْمُو سُمُوًا)، وَدَخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ مَعَ (قَدْ).

وَخُلَاصَةُ قَوَاعِدِ الْأَبْيَاتِ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ مَا يَلِي:

القاعدة الأولى: تَصَحَّبُ خَبَرُ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ لَامٌ تُسَمَّى لَامَ الْإِبْتِدَاءِ، وَالْغَرَضُ مِنْهَا زِيَادَةُ التَّوَكِيدِ.

القاعدة الثانية: لَا يُمْكِنُ أَنْ يَلِيَ هَذِهِ اللَّامُ مَا يَدُلُّ عَلَى النِّفْيِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ اسْمٍ، وَذَلِكَ لِلتَّضَادِّ.

القاعدة الثالثة: يَمْتَنِعُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى خَبَرِ (إِنَّ) إِذَا كَانَ فِعْلًا مَاضِيًا مُتَصَرِّفًا.

القاعدة الرابعة: يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ اللَّامُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمُتَصَرِّفِ إِذَا كَانَ مَصْحُوبًا بِـ(قَدْ).

ثُمَّ بَيَّنَّ - رحمه الله - مواضع دخول هذه اللَّامِ بعدما ذَكَرَ أَنَّهَا تَصْحَبُ
الْخَبَرَ، ذَكَرَ أَنَّهَا قَدْ تَصْحَبُ غَيْرَهُ فَقَالَ:

١٨٦- وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَضْلَ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

الشرح

قوله: «تَصْحَبُ»: فعلٌ، والفاعلُ يعودُ على (اللَّامِ).

و«الوَاسِطَ»: مفعولٌ به.

و«مَعْمُولَ الْخَبَرِ»: حالٌ من (الوَاسِطَ).

قوله: «الْفَضْلَ»: معطوفٌ على (الوَاسِطَ).

و«اسْمًا»: معطوفٌ عليه كذلك.

و«حَلَّ»: فعلٌ ماضٍ.

و«الْخَبَرِ»: فاعلٌ.

و«قَبْلَهُ»: ظرفٌ متعلِّقٌ بـ(حَلَّ).

ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ - رحمه الله - أَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ بِالإِضَافَةِ إِلَى صُحْبَتِهَا لِلْخَبَرِ
تَصْحَبُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ:

الأوَّلُ: (مَعْمُولَ الْخَبَرِ) إِذَا كَانَ مُتَوَسِّطًا بَيْنَ الْإِسْمِ وَالْخَبَرِ، مِثْلُ: (إِنَّ زَيْدًا
لَطَعَامَكَ أَكَلٌ)، فـ(زَيْدًا) اسْمُهَا، وَ(اللَّامُ) لِلتَّوَكِيدِ، وَ(طَعَامَ): مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ
لـ(أَكَلٌ) الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (الْكَافِ)، وَ(أَكَلٌ): خَبَرُهَا مَرْفُوعٌ
بِهَا، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ.

فهنا دخلت اللام على معمول الخير، وهو (طعام)، وهو متوسط بين الاسم والخير.

ومثل ذلك أيضًا: (إِنَّ عَلِيًّا لَبَعِيرٌ رَاكِبٌ)، ومثلها: (إِنَّ بَكْرًا لَفِي الْمَسْجِدِ جَالِسٌ)، فمعمول الخبر هنا الجار والمجرور، فالظرف والجار والمجرور يصير معمولًا، فإذا قلت: (هذا مُتَعَلِّقٌ بِكَذَا) فمعناه أنه معمول له.

إذن: معمول الخير قد يكون ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، أو غيرهما. وهل تَصَحَّبُ معمول الخبر إذا تأخر عن الخبر، فتقول: (إِنَّ زَيْدًا أَكَلُ لَطْعَامَكَ)؟

الجواب: لا يَصِحُّ؛ لأنَّ المؤلف - رحمه الله - قيده بقوله: (الوَاسِطُ)، فمفهومه أنه لو تأخر معمول الخير عن الخبر لم يَصِحَّ.

الثاني: (الفصل): يعني وتَصَحَّبُ الفصل، ويريدُ بـ(الفصل) ما يُعْرَفُ بضمير الفصل عند البصريين، أو بـ(العِمَاد) عند الكوفيين.

إذا وُجِدَ ضميرُ الفصل بين اسم (إِنَّ) وخبرها فإنَّ اللَّامَ تَدْخُلُ عليه، تقول: (إِنَّ زَيْدًا لَهُوَ الْفَاضِلُ)، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾ [النمل: ١٦].

فـ(هَذَا): اسم (إِنَّ)، و(لَهُوَ): (اللَّام) لامُ الابتداء، و(هو) ضميرُ فصلٍ لا محلَّ له من الإعراب، و(الْقَصَصُ): خبر (إِنَّ)، وقد دخلت (اللَّام) هنا على ضمير الفصل.

ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ [الصفات: ١٦٥]، فـ(اللَّامُ) دخلت على ضمير الفصل (نحن)، فـ(نَحْنُ) هنا ضمير فصل، ولا نقول: إنها مبتدأ، و(الصَّافُونَ) خبرها؛ لأنَّ (نَحْنُ) تأتي ضمير فصل، وفي القرآن الكريم ما يدلُّ على ذلك، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْ تُلْقِيَ وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ نَحْنُ الْمَلَكِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥]، فلو كان الضمير (نَحْنُ) مبتدأ لقال: (نَحْنُ الْمَلَكُونَ) فلما قال: ﴿نَحْنُ الْمَلَكِينَ﴾ عَلِمَ أَنَّها ضمير فصل لا محل لها من الإعراب.

إِذَنْ: ضمير الفصل يكون للغائب كـ(هو)، ويكون للمتكلم كـ(نَحْنُ)، ويكون أيضاً - للمخاطب كـ(أنت)، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَيْنَ نَكَلَأُ بِكِ يَوْمَئِذٍ﴾ [يوسف: ٩٠]، فـ(أنت) هنا ضمير فصل.

وضمير الفصل اختلف فيه النحويون: هل هو اسم، أو حرف أو زائد؟ والصحيح أنه حرف جاء على صورة الضمير، وليس باسم، وليس له محل من الإعراب، بدليل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّنَا نَبْغِ السَّحَرَةَ إِنْ كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٠]، فلو كان له محل من الإعراب لقال: (هُمُ الْغَالِبُونَ)، فدلَّ هذا على أنَّ (الواو) اسمها، و(الغالبين) خبرها.

وله ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى: التوكيد؛ لأنه يُوكَّدُ الجملة، فإذا قلت مثلاً: (زيدٌ هو الفاضل) فهو أوكَّد من قولك: (زيدٌ الفاضل).

الفائدة الثانية: الحصر، بأن يكون هذا الحكم خاصاً بالمحكوم عليه، فأنت إذا قلت: (زيدٌ هو الفاضل) يعني: لا غيره.

الفائدة الثالثة: التَّمْيِيزُ بين الصِّفَةِ والخَبَرِ، وهذا هو السَّبَبُ أَنَّهُ سُمِّيَ فَضْلًا؛ لَأَنَّهُ يَفْصِلُ بينَ الخَبَرِ والصِّفَةِ، ويظهرُ هذا في المثالِ، إذا قلتَ: (زيدُ الفاضِلُ)، فَإِنَّ (الفاضِلَ) هنا يحتملُ أن يكونَ صِفَةً، وننتظرُ الخبرَ، مثل أن تقولَ: (زيدُ الفاضِلُ موجودٌ)، فإذا قلتَ: (زيدُ هو الفاضِلُ)، تَعَيَّنَ أن يكونَ (الفاضِلُ) خَبَرًا.

الثَّالِثُ: (اسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرُ)، يعني: وتَصَحَّبُ هذه اللَّامُ الاسمَ^(١) إذا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرُ، ومن لازمِ حُلُولِ الخَبَرِ قَبْلَهُ أن يكونَ مُتَأَخِّرًا، فكأنَّه قال: والاسمُ إذا تَأَخَّرَ عن الخَبَرِ فَإِنَّ اللَّامَ تَقْتَرِنُ بِهِ.

لكن متى يَحُلُّ الخَبَرُ قَبْلَ الاسمِ؟

الجواب: إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، لقولِ ابنِ مالِكٍ -رحمه الله- في (إِنَّ) وأخواتها^(٢):

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَدَلَيْتَ فِيهَا -أَوْ هُنَا- غَيْرَ الْبَدْيِ

فالخَبَرُ يَتَقَدَّمُ على الاسمِ إذا كانَ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: ١٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٢١]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾ [النازعات: ٢٦]، ودَخَلَتْ (اللَّامُ) هنا على الاسمِ المتأخِّرِ، والأمثلةُ على هذا كثيرةٌ.

(١) أي: اسم إن.

(٢) البيت رقم (١٧٦).

وفهم من قوله: (اسمًا حلَّ قبله الخبر) أنَّ الاسمَ لو تقدَّم على الخبر لم تدخل عليه اللام، فلو قلت: (إنَّ لزيدًا قائمًا) لم يصحَّ.

فصارت لام التوكيد تصحب أمورًا أربعة:

الأول: الخبر، لقوله: (وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء) لكن هذا مُقيَّد بشروط، منها:

الأول: أن يكون مُثَبَّتًا، لقوله: (ولا يلي ذي اللام ما قد نُفِيَ).

الثاني: ألا يكون فعلًا ماضيًا مُتَصَرِّفًا غير مُقْتَرِنٍ بـ(قد)، لقوله: (ولا من الأفعال ما كَرَضِيًا وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ)^(١).

الثاني: مَعْمُولُهُ الْمُتَوَسِّطُ، لقوله: (وتصحب الواسط مَعْمُولُ الخبر).

الثالث: ضَمِيرُ الْفَصْلِ، لقوله: (والفصل).

الرابع: الاسم المتأخر، لقوله: (اسمًا حلَّ قبله الخبر).

(١) بقي شرط ثالث وهو: أن يكون الخبر متأخرًا عن الاسم.

لَمَّا بَيَّنَّ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَا يَتَعَلَّقُ بِ(إِنْ) وَأَخَوَاتِهَا مِنَ الْعَمَلِ وَهُوَ نَصْبُ الْمَبْتَدَأِ وَرَفْعُ الْخَبَرِ، ذَكَرَ أَنَّ هُنَاكَ مَوَاقِعَ تَمْنَعُ مِنْ عَمَلِ (إِنْ) وَأَخَوَاتِهَا، فَقَالَ:

١٨٧- وَوَصَّلْ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

الشرح

قوله: «وَصَّلْ»: مبتدأ، وهو مضافٌ إلى (مَا).

و«بِذِي»: (الباءُ) حرفُ جرٍّ.

و«ذِي»: اسمٌ إشارةٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِ(وَصَّلْ).

و«الْحُرُوفِ»: بدلٌ أو عطفٌ بَيَانٍ مِنْ (ذِي).

و«مُبْطِلٌ»: خبرٌ (وَصَّلْ).

و«إِعْمَالَهَا»: يجوزُ فِيهَا وَجْهَانِ: النَّصْبُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ (مُبْطِلٌ) مُنَوَّنَةٌ، وَالْجَرُّ بِالْإِضَافَةِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا غَيْرُ مُنَوَّنَةٍ، فَتَقُولُ مَثَلًا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: (مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا)، وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي تَقُولُ: (مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا) وَلَكِنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَوْلَى، أَيْ: أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً، لِيَكُونَ اسْمُ الْفَاعِلِ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (وَصَّلْ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ يُبْطِلُ إِعْمَالَهَا).

قوله: «وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ»: (قَدْ): لِلتَّقْلِيلِ، وَ(يُبْقَى): فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَ(الْعَمَلُ): نَائِبُ الْفَاعِلِ.

قوله: «وَوَصَلَ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالُهَا»: معناه أَنَّ وَصَلَ (مَا) الزائدة -وهي حرفٌ- بهذه الحروفِ يُبْطِلُ عملُها، ومن أَجْلِ هذا -أي: لما بَطَلَ عملُها- صارتْ هذه الحروفُ تَدْخُلُ على الأفعالِ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فلو لم يَبْطُلْ عَمَلُ (إِنَّ) هنا، لما صَحَّ أَنْ تَدْخُلَ على الأفعالِ، فلَمَّا بَطَلَ عملُها دخلتْ على الأفعالِ ولم تَخْتَصَّ بالأسماءِ.

إِذَنْ: إِذَا وَصَلْتَ (مَا) بهذه الحروفِ بَطَلَ عملُها، وصار المبتدأ بعدها مرفوعاً لم تُؤَثِّرْ فيه شيئاً، والخبرُ مرفوعاً على أَنَّهُ خبرُ المبتدأ، وحينئذٍ لا تَخْتَصُّ بالأسماءِ، بل تكونُ للأسماءِ والأفعالِ.

مثال ذلك: تقولُ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، فـ(إِنَّ) هنا عاملةٌ، فإذا وَصَلْتَ (مَا) بها قُلْتَ: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ). فَيَجِبُ أَنْ تُهْمِلَهَا، وَأَنْ يَكُونَ (زَيْدًا) بعدَ النَّصْبِ مرفوعاً.

وهنا إِذَا اتَّصَلَتْ بـ(مَا) التي أَبْطَلَتِ الْعَمَلَ، فهل يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى كَمَا اخْتَلَفَ الْإِعْرَابُ؟

الجواب: نعم يَخْتَلِفُ، فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) لا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ قَائِمًا أَيْضًا، لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، فـ(إِنَّمَا) أَدَاءُ حَصَرٍ، فَأَنْتَ حَصَرْتَ زَيْدًا فِي الْقِيَامِ، فَلَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ، لَكِنْ هَذَا لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا إِذَا قُلْتَ: (إِنَّمَا زَيْدٌ الْقَائِمُ). فَهَذَا يَتَعَيَّنُ انْحِصَارُ الْقِيَامِ فِي (زَيْدٍ)، إِذَنْ يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى.

وتقولُ مثلاً: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا (مَا) تقولُ: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، فَلَمْ تَعْمَلْ، وتقولُ: (كَأَنَّ زَيْدًا فَاهِمٌ)، فَإِذَا دَخَلَتْ (مَا)

تقول: (كَأَنَّمَا زَيْدٌ فَاهِمٌ)، وتقول: (لَيْتَ الطَّالِبَ حَرِيصٌ)، فإذا دخلت (مَا) تقول: (لَيْتَمَا الطَّالِبُ حَرِيصٌ)؛ لأنَّ (مَا) إذا دَخَلَتْ فَإِنَّهَا تُبْطِلُ الْعَمَلَ، وتُسَمَّى (مَا) هنا (كَافَّةً)؛ لِأَنَّهَا كَفَّتْ هَذِهِ الْحُرُوفَ عَنِ الْعَمَلِ.

واستفدنا من قوله: (بِذِي الْحُرُوفِ) أَنَّ (إِنَّ) وأخواتها كُلُّهَا حُرُوفٌ، وهو كذلك، فـ(إِنَّ) حرفٌ، و(أَنَّ) حرفٌ، و(كَأَنَّ) حرفٌ، و(لَيْتَ) حرفٌ، و(لَعَلَّ) حرفٌ، و(لَكِنَّ) حرفٌ.

واحترزنا بـ(مَا) الحرفية الزائدة عن (مَا) الموصولة، فَإِنَّ (مَا) الموصولة لَا تُبْطِلُ عَمَلَهَا؛ لِأَنَّ (مَا) الموصولة تكونُ هي الاسم، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤] فـ(مَا) هنا لم تُبْطِلْ عَمَلَ (إِنَّ)؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ مَوْصُولٌ، يعني: (إِنَّ الَّذِي تُوعَدُونَهُ لَآتٍ)، وتقول: (إِنَّ): حرفٌ توكيدٌ يَنْصَبُ الْمُبْتَدَأَ ويرفعُ الْخَبَرَ، و(مَا): اسمُهَا، و(لَآتٍ): خبرُهَا.

ومثل ذلك -أيضاً- قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٍ﴾ [طه: ٦٩]، فـ(كَيْدٌ): خبرٌ (إِنَّ) مرفوعٌ، و(مَا): اسمٌ (إِنَّ)، يعني: (إِنَّ الَّذِي صَنَعُوهُ كَيْدٌ سَاحِرٍ)، ولو كانت (إِنَّ) المكفوفة التي أَبْطَلَتْ (مَا) عَمَلَهَا لَقَالَ: (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٍ)، ولكانت (كَيْدٌ) مَفْعُولٌ (صَنَعُوا)، لكن هنا صارت (مَا) اسماً مَوْصُولاً، وجملة (صَنَعُوا) صلةُ الموصولِ، و(كَيْدٌ سَاحِرٍ) خبرٌ (إِنَّ)، ولهذا نقول: إن (مَا) الاسمية لَا تُبْطِلُ عَمَلَهَا.

قوله: «وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ»: (قَدْ) هنا للتقليل، يعني: قد تَدْخُلُ (مَا) على هذه الحروفِ وَيُبْقَى الْعَمَلُ، لكنه قليلٌ، كما أشارَ إليه ابنُ مالكٍ رحمه الله، وظاهرُ كلامِهِ أَنَّهُ قَلِيلٌ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَدْوَاتِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (بِذِي الْحُرُوفِ)، ثُمَّ

قال: (وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ)، فيكون بقاء العمل بعد دخول (مَا) على هذه الحروف قليلاً في كُلِّ هذه الأدوات، وعلى ظاهر كلامه هذا يجوز أن تقول: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، وهذا هو الأكثر، ويجوز أن تقول: (إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ)، وهذا قليل.

لكنَّ النَّحْوِيِّينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ بقاء العمل مع (مَا) إِلَّا فِي (لَيْتَ)، لا في غيرها، وعلى هذا فيكون التقليل في كلام ابن مالك - رحمه الله - باعتبار الأدوات، لا باعتبار الجُمْلِ، فَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ، وأنت إذا نَسَبْتَ (لَيْتَ) إلى هذه الأدوات صارت قليلة؛ لِأَنَّهَا وَاحِدٌ مِنْ سِتَّةٍ، فيكون التقليل في قوله: (قَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ) باعتبار أعيان هذه الأدوات، لا باعتبار الكلِّ، وإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُوَافِقَ كَلَامَ غَيْرِهِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وعلى ذلك فقولُه: (وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ)، أي: في (لَيْتَ)، فيجوز فيها الوجهان إذا اتَّصَلَتْ بِ(مَا): الإلغاء، وإبقاء العمل، تقول مثلاً: (لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمًا)، ف(لَيْتَ) - هنا - عَمِلَتْ، وتقول: (لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمًا)، ف(لَيْتَ) هنا لم تَعْمَلْ، وقد رُوِيَ بِالْوَجْهَيْنِ قول الشاعر:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حِمَامٍ شَرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَرِ
قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحِمَامُ لَنَا إِلَى حِمَامَتَيْنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ
فَحَسَبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرْتُ تِسْعًا وَتَسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدْ^(١)

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، انظر الكتاب لسيبويه (١/١٦٨)، وخزانة الأدب (١٠/٢٥١)، ومغني اللبيب (١/١٣٥)، وشرح الشواهد للعيني (١/٢٨٤)، وشرح التوضيح للأزهري (١/٣١٧). والشمدة: الماء القليل. النهاية ثمد.

فهذه الأبيات في امرأة تُسَمَّى زَرْقَاءَ الِيَامَةِ، وَيَقُولُونَ عنها: إِنَّهَا امرأةٌ ذاتُ بَصَرٍ قَوِيٍّ جَدًّا، وَإِنَّهَا تَرَى مَسَافَةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَقَدْ مَرَّ بِهَا سِرْبٌ مِنَ الْقَطَا أَوْ الْحَمَامِ بَيْنَ جَبَلَيْنِ، وَكَانَ عِنْدَهَا قِطَاةٌ، وَقَالَتْ: إِنَّ عَدَدَهُ سِتٌّ وَسِتُّونَ حَمَامَةً، وَمَعْلُومٌ أَنَّ عَدَدًا كَهَذَا سَوْفَ يَمْضِي بَعِيدًا قَبْلَ تَمَامِ عَدِّهِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَدْرَكَتْ عَدَدَهُ.

يقولون: إِنَّ هَذَا الْحَمَامَ وَرَدَّ عَلَى مَاءٍ فِيهِ شَبَكَةٌ، فَصِيدَ بِهِذِهِ الشَّبَكَةِ، وَحُسِبَ فَوَجَدُوهُ كَمَا قَالَتْ.

الشاهدُ قولُهُ: (قَالَتْ: أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا)، وَفِي رِوَايَةٍ: (قَالَتْ: أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا)، فَعَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى (لَيْتَ) عَمِلَتْ، وَعَلَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ أَهْمِلَتْ.

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَهْ إِلَى حَمَامَتِيهِ أَوْ نِصْفَهُ قَدِيهْ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَهْ^(١)

فَهِيَ تَقُولُ: لَيْتَ الْحَمَامَ - وَهُوَ السِّتُّ وَالسِتُّونَ - لَهَا، مِضَافًا إِلَيْهِ نِصْفُهُ فَقَطْ، وَهُوَ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ حَمَامَةً، فَيَكُونُ الْعَدْدُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ حَمَامَةً، فَإِذَا أَضْفَتَ إِلَى ذَلِكَ حَمَامَتَهَا يَكُونُ مِائَةً.

عَلَى كُلِّ حَالٍ الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا أَنَّ (لَيْتَ) إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا (مَا) الْكَافَةُ فَيَجُوزُ فِيهَا الْإِعْمَالُ وَالْإِهْمَالُ.

وَعَلَى ذَلِكَ لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا كَتَبَ: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) فَمَاذَا تَقُولُ؟

(١) البيت من البسيط، وهو لزرقاء اليامة، انظر المستقصى في أمثال العرب (١/ ٢٠)، ولسان العرب (حم).

الجواب: تقول: صوابٌ، ولو كَتَبَ آخَرُ: (إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ) فهذا خطأ؛
لأنَّ (مَا) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى (إِنَّ) وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَدْوَاتِ كَفَّتْهَا عَنِ الْعَمَلِ إِلَّا (لَيْتَ)
ففيها الوجهان.

١٨٨- وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

الشرح

قوله: «جَائِزٌ»: خبرٌ مُقَدَّمٌ.

و«رَفَعُ»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ وَجُوبًا على رأيِ البَصْرِيِّينَ، ويجوزُ على رأيٍ غيرِ البَصْرِيِّينَ الذين يُجَوِّزُونَ الاستغناءَ بالمرفوع، وإن لم يَعْتَمِدْ على استفهامٍ أو نفيٍّ يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَ (جَائِزٌ) مبتدأً، و(رَفَعُ) فاعلاً أغنى عن الخبرِ، لقولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أَوَّلُ الرَّشْدِ).

لكن لماذا لا نجعلُ (جَائِزٌ) مبتدأً، و(رَفَعُ) خبراً؟ الجواب: لسببين:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّ (رَفَعُكَ) معرفةٌ؛ لِأَنَّهَا مضافَةٌ إلى ضميرٍ، و(جَائِزٌ) نكرةٌ، ولا يُخْبَرُ بالمعرفةِ عن النكرةِ.

السَّبَبُ الثَّانِي: أَنَّ الخبرَ محكومٌ به، والمبتدأُ محكومٌ عليه، تقول: (زيدٌ جَالِسٌ)، فـ(زيدٌ) محكومٌ عليه بالجلوسِ، و(جَالِسٌ) محكومٌ به على (زيدٍ)، وهنا المحكوم عليه هو الرَّفْعُ، يعني: الرَّفْعُ جَائِزٌ.

إِذَنْ: (جَائِزٌ) يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ خبراً مُقَدِّماً من حيثِ المعنى ومن حيثِ اللفظِ.

و«مَعْطُوفًا»: مفعولٌ به لـ(رَفَعُ)؛ لِأَنَّ (رَفَعُ) مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله، فالعاملُ المصدرُ، يعني: وَجَائِزٌ أَنْ تَرْفَعَ مَعْطُوفًا، و(عَلَى مَنْصُوبٍ): جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(مَعْطُوفًا).

قوله: «بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا»: أي: بعد أن تَسْتَكْمِلَ (إِنَّ) اسمَها وخبرَها.
و«بَعْدَ»: ظرفٌ مُتعلِّقٌ بـ(رَفَعَ).

أي: يجوزُ رفعُ المعطوفِ على منصوب (إِنَّ) إذا استكملت الاسم والخبر،
يعني: جاء الاسم والخبر.

وقوله - رحمه الله -: «وَجَائِزٌ رَفْعُكَ»: يعني جائزٌ لغةً، وليس شرعاً، فإذا
عَطَفْتَ على (إِنَّ) واسمِها وخبرها فترَفَعُ المعطوف، ويجوزُ أن تَنْصِبَ، بل هو
أَوْلَى؛ لأنَّ قوله: (وَجَائِزٌ رَفْعُكَ)، يدلُّ على أن الأصل فيه المنع، فكلمة (جَائِزٌ)
لا تَعْنِي أَنَّهُ الْأَوَّلَى، بل الْأَوَّلَى هو النَّصْبُ؛ لأنَّ النَّصْبَ هو الأصل.

مثال ذلك: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا)، يجوزُ لك في (عَمْرُو) وجهان:
الوجه الأول: (وَعَمْرًا) بالنصب؛ لأنَّه معطوفٌ على اسم (إِنَّ)، والمعطوفُ
على المنصوب منصوبٌ، ولا إشكال في ذلك.

الوجه الثاني: و(عَمْرُو) بالرفع، ف(عَمْرُو) معطوفٌ على (زَيْدًا)، و(زَيْدًا)
منصوبٌ بـ(إِنَّ)، واستكملت (إِنَّ) اسمَها، وخبرُها بالرفع، فعلى أيِّ شيءٍ
يكونُ معطوفاً؟ قيل: إِنَّه معطوفٌ على محَلٍّ (إِنَّ) واسمِها؛ لأنَّ محلَّها المبتدأ،
وقيل: إِنَّه معطوفٌ على محَلٍّ اسم (إِنَّ)؛ لأنَّ محلَّه في الأصل الرفعُ فأصله مبتدأ،
وقيل: إِنَّه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ، دلَّ عليه ما قبله، والتقدير: (وَعَمْرُو قَائِمٌ)،
فيكون العطفُ هنا عطفَ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ، وهذا التقدير (عَمْرُو قَائِمٌ) أحسنُ
من التقدير بـ(عَمْرُو كذلك)؛ لأنَّ الأصل في الخبر أن يكون مُفْرَداً، لا أن يكون
جُمْلَةً ولا شِبْهَ جُمْلَةٍ، فنقول: التقدير: (وَعَمْرُو قَائِمٌ).

وعلى وجه الرفع جاء قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، برفع (وَرَسُولُهُ)، وهذه القراءة تُوافق القاعدة.

وهناك قراءة أخرى شاذة بكسر (وَرَسُولِهِ)، يقولون: إنَّ أعرابياً سَمِعَ قارئاً يَقْرَأُ (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ) بكسر (رَسُولِهِ)، فقال: (إن كان الله قد برئ من رسوله فأنا بريء من رسوله)؛ لأنَّ هذا ظاهرُ اللفظِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ -يعني- ومن رسوله.

وهذه القراءة إذا صحَّت خرَّجوها على العطفِ بالمجاورة، ويُسمَّونها التبعيَّةَ بالمجاورة، وبعضهم يقول: إنَّها قَسَمٌ، فاللهُ أَقْسَمَ برسوله، يعني: (وَرَسُولِهِ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْهُمْ)، ويكونُ الْمُقْسَمُ عليه محذوفاً، ولكني لا أَظُنُّ صِحَّةَ هذه القراءة، بل هي شاذةٌ، لا حُجَّةَ فيها، إنَّما مسألةُ المُجاورة هي -في الحقيقة- عبارةٌ عن نافقاءٍ يَرْبُوعٍ، إذا ضاقتْ عليهم الحِيلُ قالوا: مُجاورةٌ، و«الجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ»^(١)، قالوا: ومنه قولُ العربِ: (هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ)، والصوابُ: (خَرِبٌ)؛ لأنَّه وصفٌ للجُحْرِ، وليسَ وصفاً للضَّبِّ، قالوا: نعم، ولكنه مجرورٌ بالمجاورة؛ لأنَّه جَاوَرَ (ضَبٌّ)، و(ضَبٌّ) مجرورٌ، فَجَرَّ من أجلِ المُجاورة لفظاً، وإِلَّا فَمَحَلُّه الرَّفْعُ.

قالوا: ومن المُجاورة -أيضاً- قوله تعالى: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ) [المائدة: ٦٤] بكسرِ (وَأَرْجُلِكُمْ) وهي قراءةٌ سَبْعِيَّةٌ، نقولُ: هذه ليست من المُجاورة، بل هي معطوفةٌ على (بِرُءُوسِكُمْ)، ولكنَّ الآيةَ الكريمةَ ذَكَرَتْ أَنَّ للرجُلِ حالةً

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيل، باب في الهبة والشفعة، برقم (٦٩٧٧). والصقب: القرب والملاصقة. النهاية صقب.

غَسَلَ وحالة مَسَحٍ، والسُّنَّةُ بَيَّنَتْ-أيضًا- متى تكونُ حالةُ الغَسْلِ، ومتى تكونُ حالةُ المَسَحِ.

وقوله: «بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا»: يُفْهَمُ منه أَنَّكَ لو عَطَفْتَ على مَنْصُوبٍ (إِنَّ) قبل الاستكمالِ فَإِنَّ الرَّفْعَ لا يجوزُ، بل يَتَعَيَّنُ النَّصْبُ، مثاله: (إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا في المسجدِ)، فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: (إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو في المسجدِ)؛ لأنها لم تَسْتَكْمِلْ مَعْمُولَيْهَا، فَيَجِبُ أَنْ تقولَ: (عَمْرًا): معطوفٌ على اسمِ (إِنَّ)، وهو (زَيْدًا) والمعطوفُ على المنصوبِ مَنْصُوبٌ، وتقولُ: (في المسجدِ) خبرٌ (إِنَّ).

وتقولُ: (إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَاتِمَانِ)، ولا تَقُلْ: (إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَاتِمَانِ)، وذلك لأنها لم تَسْتَكْمِلْ مَعْمُولَيْهَا، ومثله أيضًا: إذا قلتَ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ومُوسَى) جاز الوجهانِ في (مُوسَى) مع أَنَّ (مُوسَى) لم تَتَعَيَّرْ صُورَتُهُ؛ لَأنَّه مُعْتَلٌّ، فهو بفتحةٍ مُقدَّرةٍ أو ضمةٍ مُقدَّرةٍ، وإذا قلتَ: (إِنَّ زَيْدًا ومُوسَى قَاتِمَانِ) فـ(مُوسَى) في محلِّ نصبٍ وجوبًا؛ لأنَّ (إِنَّ) لم تَسْتَكْمِلْ مَعْمُولَيْهَا.

وبعضُهم يقولُ: يجوزُ الرَّفْعُ حتَّى قبلَ الاستكمالِ، واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، فقالوا: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ اسمٌ (إِنَّ)، و﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ معطوفٌ عليها، والخبرُ هو قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾، قالوا: فيجوزُ الوجهانِ في (الصَّابِغُونَ) حتَّى قبلَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ الخبرَ، ويكونُ معطوفًا على محلِّ (إِنَّ) واسمِها.

وأما (النَّصَارَى) فلم يَتَبَيَّنْ محلُّها من الإعرابِ، هل هي معطوفةٌ على (الصَّابِغُونَ) أو معطوفةٌ على (الَّذِينَ ءَامَنُوا)؟ لكن ما حُجَّةُ الذين يَمْنَعُونَ من

جوازِ الرَّفْعِ قَبْلَ اسْتِكْمَالِ الْخَبَرِ؟

يَقُولُونَ: إِنَّ الْخَبَرَ مَحذُوفٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، هَكَذَا خَرَّجُوهُ، وَلِهَذَا يَقُولُونَ: (حُجَّةُ النَّحْوِيِّ كَنَافِقَاءُ الْيَرْبُوعِ، إِذَا حَجَرْتَهُ مِنْ بَابٍ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي).

وَلَكِنَّا نَقُولُ: (الصَّابِئُونَ) مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَحَلِّ اسْمٍ (إِنَّ)، أَوْ عَلَى مَحَلِّ (إِنَّ) وَاسْمِهَا؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا الرِّفْعُ، وَنَسَلَمُ مِنْ هَذَا، أَمَّا أَنْ نَقُولَ: (الصَّابِئُونَ) خَبَرُهَا ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، وَخَبَرُ ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ مَحذُوفٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى قَبْلَ قَوْلِهِ: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾، فَهَذَا يَعْنِي أَنَّا حَذَفْنَا شَيْئًا قَبْلَ أَنْ نَعْرِفَ تَقْدِيرَهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا جَعَلْنَا ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ خَبَرًا لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾، وَخَبَرَ (الصَّابِئُونَ) مَحذُوفًا يَكُونُ الْكَلَامُ رَكِيكًا أَيْضًا، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)؛ فَإِنَّ هَذَا يَكُونُ رَكِيكًا يُنَزَّهُ الْقُرْآنُ عَنْهُ، لَكِنْ إِذَا قُلْنَا: (الصَّابِئُونَ) مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَحَلِّ اسْمٍ (إِنَّ) زَالَ الْإِشْكَالُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- إِمَامِ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَطَرِيقَتُنَا -كَمَا قَرَّرْنَا سَابِقًا- فِيمَا يَخْتَلِفُ فِيهِ النَّحْوِيُّونَ أَنْ نَتَّبَعَ الْأَسْهَلَ.

إِذَنْ قَوْلُهُ: (الصَّابِئُونَ) بِالرَّفْعِ لِأَحَدِ ثَلَاثَةِ وُجُوهِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَحَلِّ اسْمٍ (إِنَّ).

الوجه الثاني: أنها مبتدأ، والخبر محذوف، وخبر ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ هو قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، ويكون قوله: (الصَّابِئُونَ) جملةً مُعْتَرِضَةً خبرها محذوف، والتقدير: (وَالصَّابِئُونَ كَذَلِكَ)، أو (وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ)؛ لَأَنَّا لَا نَعْلَمُ هَلِ (النَّصَارَى) مَنْصُوبَةٌ أَوْ مَرْفُوعَةٌ.

الوجه الثالث: أَنَّ قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ خبرٌ لقوله: ﴿وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾، ويكون حَذْفُ هذا الخبر من الجملة الأولى لدلالة الثاني عليه.

إِذْنُ أَفَادَنَا الْمُؤَلَّفُ - رحمه الله - في هذا البيت أَنَّ مِنْ خَصَائِصِ (إِنَّ) أَنَّهُ يَجُوزُ إِذَا عَطِفَتْ عَلَى اسْمِهَا بَعْدَ اسْتِكْمَالِ مَعْمُولِهَا أَنْ تَجْعَلَهُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا، وهل مثلها غيرها؟ بَيَّنَّ ذَلِكَ فَقَالَ:

١٨٩- وَأُلْحِقْتُ بِـ(إِنَّ): (لَكِنَّ) و(أَنَّ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَأَنَّ)

الشرح

قوله: «وَأُلْحِقْتُ»: فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، فمن الذي أَلْحَقَ (لَكِنَّ) و(أَنَّ)، بـ(إِنَّ)؟

الجواب: العرب؛ لأنَّهم هم الذين يُعْتَمَدُ عليهم في إعرابِ الكلمات.
«بَيَانٌ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ متعلِّقٌ بـ(أُلْحِقْتُ).

و«لَكِنَّ»: نَائِبٌ فاعِلٍ (أُلْحِقْتُ) مع أنَّها حرفٌ؛ لأنَّ المقصودَ لفظه.
و«أَنَّ»: معطوفةٌ على (لَكِنَّ).

قوله: «وَأُلْحِقْتُ بِـ(إِنَّ): (لَكِنَّ) و(أَنَّ)»: يعني أَنَّ المعطوفَ على اسمِ (لَكِنَّ)، وعلى اسمِ (أَنَّ) بعدَ استكمالِ الخبرِ يجوزُ فيه الوجهانِ: الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، كما جاز في معطوفِ (إِنَّ). مثاله في (لَكِنَّ): (مَا انْطَلَقَ عَلَيَّ، لَكِنَّ زَيْدًا مُنْطَلَقٌ وَعَمْرٌو)، فهنا يجوزُ في (عَمْرٌو) الوجهانِ: الرَّفْعُ (وَعَمْرٌو)، والنَّصْبُ (وَعَمْرًا).

مثاله في (أَنَّ): (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلَقٌ وَعَمْرٌو) يجوزُ الوجهانِ في (عَمْرٌو) فيَجُوزُ: (وَعَمْرٌو)، ويجوزُ: (وَعَمْرًا).

قوله: «مِنْ دُونِ»: (دُون) هنا بمعنى: (سوى)، أي: (سِوَى لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ)، فهي بمعنى الاستثناء، فـ(لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ) لَا تُلْحَقُ بِـ(إِنَّ) في جَوَازِ

الرَّفْعُ، بل يجبُ النَّصْبُ؛ لأنَّنا إذا رفعنا المعطوفَ على اسمِها زال المعنى الذي في (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ)، فـ (لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي، و (لَعَلَّ) لِلتَّرَجِّي، و (كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ.

مثال ذلك في (لَيْتَ): تقول: (لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا)، وهنا لا يجوزُ رَفْعُ (عَمْرًا)؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: (وَعَمْرًا) أَثَبْتَ أَنَّكَ -أيضًا- تَتَمَنَّى قِيَامَ عَمْرٍو، لكن لو رَفَعْتَ وقلتَ: (وَعَمْرٍو)، صارَ معناه: (وَعَمْرٍو قَائِمٌ)، فـ (عَمْرٍو) هنا مبتدأ، وإذا جَعَلْتَهُ مبتدأً قَطَعْتَهُ عَمَّا سَبَقَ، فلا يدخله التَّمَنِّي، فلم نَسْتَفِدْ أَنَّكَ تَتَمَنَّى قِيَامَهُ، بل استفدنا أَنَّكَ أَثَبْتَ قِيَامَهُ، فلمَّا كان المعنى يزولُ عند الرَّفْعِ، قالوا: إنَّه لا يجوزُ أن يكونَ المعطوفُ -هنا- مرفوعًا، إذ لو كان مرفوعًا لَدَلَّتْ كُلُّ واحدةٍ من الجملتين على معنى لم تَدُلْ عليه الأخرى، والأصلُ في العطفِ الاشتراكُ، لا الافتراقُ. وكذلك في (لَعَلَّ)، تقول: (لَعَلَّ الدَّرْسَ يَسِيرٌ وَالتَّطْبِيقُ) بنصبِ المعطوفِ (التَّطْبِيقُ)، ولا يجوزُ الرَّفْعُ، فأنْتَ ترجو أن يكونَ الدَّرْسُ يَسِيرًا وَالتَّطْبِيقُ يَسِيرًا، ولهذا يَجِبُ أن تقول: (والتَّطْبِيقُ)، حتَّى تَفْهَمَ أَنَّ التَّطْبِيقَ داخلٌ في ضَمَنِ التَّرَجِّي، لكن لو قُلْتَ: (لَعَلَّ الدَّرْسَ يَسِيرٌ وَالتَّطْبِيقُ) لصار المعنى: (والتَّطْبِيقُ يَسِيرٌ)، فلم يدخلْ تحتَ الرَّجاءِ، بل حُكِمَ بأنَّه يَسِيرٌ، فلمَّا اِخْتَلَفَ المعنى بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، قُلْنَا: يجبُ أن يتحلَّى المعطوفُ بحليةِ المعطوفِ عليه لِيُشَارِكَهُ في المعنى، فتقول: (لَعَلَّ الدَّرْسَ يَسِيرٌ وَالتَّطْبِيقُ). ومثله -أيضًا- قولك: (لَعَلَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا) بالنَّصْبِ، ولا يَصِحُّ (وَعَمْرٍو) بالرَّفْعِ؛ لأنَّكَ لو قلتَ ذلك لم يَتَبَيَّنْ لَنَا أَنَّهُ داخلٌ في الرَّجاءِ الذي تَعَلَّقَ بِهِ (زيد). وكذلك في (كَأَنَّ)، تقول: (كَأَنَّ زَيْدًا فِي الْكَرَمِ بَحْرٌ وَعَمْرًا) بالنَّصْبِ، لأجلِ أَنَّ تَشْبَهَ (عَمْرًا) بِالكَرَمِ كَمَا شَبَّهْتَ زَيْدًا، لكن لو قلتَ: (وَعَمْرٍو)، بالرَّفْعِ، لصارَ

المعنى أنه كريم، فتكون قد أثبتت وما شبهت، فيختلف المعنى، ومثل ذلك لو قلت: (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ وَعَمْرُو) فلا يَسْتَقِيمُ؛ لأننا لا نَدْرِي هل أنت تريد (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ وَعَمْرُو قَطُّ) أو (عَمْرُو أَسَدٌ).

والخلاصة الآن: أَنَّ المعطوف على اسم (إِنَّ) إن كان قبل الخبر وَجَبَ النَّصْبُ في جميع الأدوات، وإن كان بعد الخبر وَجَبَ النَّصْبُ في ثلاث أدوات، وجاز الوجهان في ثلاث أدوات، فَيَجِبُ النَّصْبُ في (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ)، ويجوز الوجهان في (إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ).

١٩٠- وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

الشرح

قوله: «وَخُفِّفَتْ»: (خُفِّفَ): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، والتاءُ للتأنيث.

و«إِنَّ»: نائبُ الفاعلِ باعتبارِ لفظِها.

و«فَقَلَّ»: (الفاءُ): عاطفةٌ، وهي مُفَرَّعةٌ على ما سَبَقَ أو سَبِيَّةٌ.

و«الْعَمَلُ»: (أَل) هذه للعَهْدِ الدُّهْنِيِّ، أي: فَقَلَّ عَمَلُهَا، فـ(أَل) هنا نائبةٌ

مَنَابِ الضميرِ، و(الْعَمَلُ): فاعلٌ.

قوله: «اللَّامُ»: مُحْتَمِلٌ أَنْ تَكُونَ (أَل) لِلْجَنْسِ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْعَهْدِ،

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا لِلْعَهْدِ، فَاللَّامُ هُنَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِ (إِنَّ)، وَإِنْ

قُلْنَا: لِلْجَنْسِ، فَاللَّامُ هُنَا لَامٌ جَدِيدَةٌ، اسْتُجْلِبَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ (إِنْ) النَّافِيَةِ، وَ(إِنْ)

الْمُخَفِّفَةِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَاللَّامُ فاعِلٌ، وَ(إِذَا): شَرْطِيَّةٌ، وَ(مَا): زائدةٌ؛ لِأَنَّهَا

وَقَعَتْ بَعْدَ (إِذَا)، وَقَدْ قِيلَ:

يَا طَالِبًا خُذْ فَائِدَهُ بَعْدَ (إِذَا) (مَا) زَائِدَهُ

و«تُهْمَلُ»: فعلٌ مضارعٌ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعله، وَنائبُ الفاعلِ

ضميرٌ مُسْتَرْتَرٍ يَعُودُ عَلَى (إِنَّ).

قوله: «خُفِّفَتْ إِنَّ»: مَنْ الَّذِي خَفَّفَهَا؟ خَفَّفَهَا الْعَرَبُ، لَا النَّحْوِيُّونَ؛ لِأَنَّ

النَّحْوِيِّينَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَصَرَّفُوا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَهُمْ يُحَلِّلُونَ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ،

ولكن لا يَتَصَرَّفُونَ فيها، فالمُخَفَّفُ هم العربُ، والتخفيفُ ضدُّ التشديدِ، فبدَلْ
أن يُقالَ: (إِنَّ) يُقالَ: (إِنْ).

وقوله: «فَقَلَّ العَمَلُ»: أي: قَلَّ عملُها، ويعني هذا: وكَثُرَ إهمالُها، فنستفيدُ
من ذلك أَنَّهُ إذا خَفَّفْتَ (إِنْ) جاز فيها وجهان:

الوجه الأول: الإعمالُ، وهو الأقلُّ.

الوجه الثاني: الإهمالُ، وهو الأكثرُ.

فإنْ أَعْمَلْتَ فالأمرُ ظاهرٌ، تقولُ: (إِنْ زِيدًا قائِمٌ)، كقولكَ: (إِنْ زِيدًا
قائمٌ).

قوله: «وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ»: يعني: يُؤْتَى بِاللَّامِ وَجوبًا إذا أُهْمِلَتْ،
تقولُ: (إِنْ زِيدٌ لَقَائِمٌ)، أمَّا إذا أَعْمِلْتَ فلا تَلْزَمُ، لكن لماذا تَلْزَمُ اللَّامُ إذا
أُهْمِلْتَ، ولا تَلْزَمُ إذا أَعْمِلْتَ؟

الجواب: لأنَّ لُزومَ اللَّامِ من أجل الفرقِ بينها وبين (إِنْ) النَّافِيَةِ، فإذا
أَعْمِلْتَ زَالَ اللبسُ، مثال ذلك: إذا قلتَ: (إِنْ زِيدٌ قائِمٌ)، هل أنت الآن تُثَبِّتُ
قيامه أو تُنْفِي قيامه؟ لا نَدْرِي، فَيَحْتَمِلُ أَنَّكَ تُثَبِّتُ قيامه مُوَكَّدًا بـ (إِنْ)، ويَحْتَمِلُ
أَنَّكَ تُنْفِي قيامه، ويكونُ المعنى: (ما زِيدٌ قائِمٌ)، لكن إذا قلتَ: (إِنْ زِيدٌ إِلَّا
قائمٌ) تَعَيَّنَ أن تكونَ نافيةً.

أمَّا إذا قلتَ: (إِنْ زِيدًا قائِمٌ) فَإِنَّكَ تُثَبِّتُ، ولا إشكالَ؛ لأنَّ (إِنْ) النَّافِيَةَ
لا تَنْصِبُ المبتدأَ، ففي المثالِ الأولِ يجبُ أن تأتيَ بِاللَّامِ فتقولُ: (إِنْ زِيدٌ لَقَائِمٌ)،
لأجلِ أن تَفَرِّقَ بينَ (إِنْ) النَّافِيَةِ و (إِنْ) المُخَفَّفَةِ، ووجهُ ذلك أنَّ (إِنْ) النَّافِيَةَ

لا تأتي معها اللَّامُ؛ لأنَّ اللَّامَ للتوكيد، و(إِنْ) النافية للنفي، فلا يمكنُ أن تأتي اللَّامُ مع (إِنْ) النافية.

إِذَنْ: اللَّامُ - هنا - هي اللَّامُ الفارقة، التي تُفَرِّقُ بَيْنَ (إِنْ) النافية و(إِنْ) المُخَفِّفَةِ.

واختلفَ النَحْوِيُّونَ في هذه اللَّامِ، هل هي لامُ الابتداء، أم هي لامُ أخرى جديدةٌ فارقةٌ؟

في ذلك خلافٌ، ويظهرُ أثرُ هذا الخلافِ في نحو قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا»^(١) إذا قلنا: إِنَّهَا لامُ الابتداء، تَعَيَّنَ كسرُ همزةِ (إِنْ)؛ لأنَّ الفعلَ يَصِيرُ مُعَلَّقًا، وقد سَبَقَ لَنَا أَنَّهُ من مُوجِبَاتِ الكسرِ، وإذا جعلناها لامًا جديدةً، فَإِنَّ وجودَها كعدمِها، وعلى هذا يجبُ فتحُ الهمزةِ «قَدْ عَلِمْنَا أَنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا». هذا هو الفرقُ، وهذا الفرقُ لا يحتاجُ أن نَعْتَنِي به بكثرةٍ.

فَأَفَادَنَا المَوْلفُ - رحمه الله - في الشَّطْرِ الأوَّلِ أَنَّ (إِنْ) إذا خُفِّفَتْ جاز إعمالُها وإهمالُها، وأفادنا في الشَّطْرِ الثَّاني أَنَّهَا إذا أُهْمِلَتْ وَجَبَ اقترانُ خبرِها باللَّامِ، وتُسَمَّى اللَّامُ الفارقة؛ لِأَنَّهَا تُفَرِّقُ بَيْنَ (إِنْ) النافية و(إِنْ) المُخَفِّفَةِ، ثُمَّ هل هي لامُ الابتداء أو لامُ جديدةٌ؟ على خلافٍ، لا يُهِمُّ؛ لِأَنَّهُ لا طائلَ تحتَه، فَاللَّامُ تَلَزَمُ إذا أُهْمِلَتْ، أمَّا إذا أُعْمِلَتْ فلا تَلَزَمُ؛ لِأَنَّهُ لا يحصلُ التباسٌ بينها وبين (إِنْ) النافية.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل، برقم (١٨٤).

١٩١- وَرُبَّمَا اسْتَغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا

الشرح

قوله: «رُبَّمَا»: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّكْثِيرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّقْلِيلِ.

و«اسْتَغْنِيَ عَنْهَا»: أي: عن اللَّامِ.

و«اسْتَغْنِيَ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله.

و«عَنْهَا»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مَحَلُّ نَائِبِ الْفَاعِلِ.

قوله: «إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا»: (إِنْ): شَرْطِيَّةٌ، و(بَدَا): فعلٌ الشَّرْطِ

بمعنى: ظَهَرَ، (مَا): فاعلٌ (بَدَا)، و(نَاطِقٌ): مبتدأٌ، وَجُمْلَةُ (أَرَادَهُ) خبرُ المبتدأ، و(مُعْتَمِدًا): حالٌ من فاعلِ (أَرَادَهُ).

والمعنى: رُبَّمَا اسْتَغْنِيَ عَنِ اللَّامِ فَلَمْ تَأْتِ اللَّامُ مَعَ الْإِهْمَالِ إِذَا اتَّضَحَ

المعنى؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا أُوجِبْنَا الْإِتْيَانَ بِاللَّامِ خَوْفًا مِنْ اشْتِبَاهِ الْمَعْنَى، فَإِذَا تَبَيَّنَ الْمَعْنَى وَاتَّضَحَ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِتْيَانُ بِاللَّامِ، لَكِنْ بِأَيِّ شَيْءٍ يَتَّضَحُ الْمَعْنَى؟

الجواب: بِالْقَرِينَةِ، وَالْقَرِينَةُ إمَّا مَعْنَوِيَّةٌ أَوْ لَفْظِيَّةٌ، مِثَالُ الْقَرِينَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ:

أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ^(١)

(١) البيت من الطويل، وهو للطِّرِمَاحِ الحَكَمُ بن حَكِيمٍ في شرح الشواهد للعيني (١/٢٨٩)،
والتصريح (١/٣٢٧).

(أُتَابَة): جَمْعُ (آبٍ)، وهو الْمُتَنَعُّ، يعني: أنا من الْمُتَنَعِّينَ الذين لَا يَرْضَوْنَ بالضَّيْمِ من آلِ مَالِكٍ.

الشاهدُ قوله: (وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ)، (إِنْ) هنا مُحَقَّفَةٌ من الثَّقِيلَةِ، وهي هنا مُهْمَلَةٌ، وليسَ في خبرِها اللَّامُ، لكن كيف لَا يكونُ في خبرِها اللَّامُ وهي مُهْمَلَةٌ؟ نقول: لأنَّ المعنى واضحٌ، فلو جَعَلْتَ (إِنْ) بمعنى (مَا) لَتَنَاقَضَ أَوَّلُ الكلامِ وَآخِرُهُ، فهو في أَوَّلِ الكلامِ يَفْتَخِرُ بآئِهِ من آلِ مَالِكٍ، فإذا قال: (وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ) يعني: وَأَنَّهُ ليستْ كريمةَ الْمَعَادِنِ، فهذا قدحٌ في آلِ مَالِكٍ.

إِذَنْ: يَتَعَيَّنُ أَنَّ (إِنْ) هنا مُحَقَّفَةٌ من الثَّقِيلَةِ.

ومثل ذلك أيضًا لو قُلْتَ: (أَنَا طَالِبُ عِلْمٍ، وَإِنْ طَالِبُ الْعِلْمِ مُحَمَّدٌ)، فـ(إِنْ) هنا مُحَقَّفَةٌ، وهي هنا مُهْمَلَةٌ، ومع ذلك لَا تَلْزِمُ اللَّامُ، لوجودِ القرينة، إذ كيف يقولُ عن نفسه: إِنَّهُ طَالِبُ عِلْمٍ، ثُمَّ يَقُولُ: (وَمَا طَالِبُ الْعِلْمِ مُحَمَّدٌ)؟! ولو قال قائلٌ: سوفَ أَعْمَلُ (إِنْ) في قَوْلِي: (إِنْ مُوسَى فَاهِمٌ)، وتكون (إِنْ) مُحَقَّفَةٌ من الثَّقِيلَةِ، و(مُوسَى) اسمُها، نقولُ هنا: لَا يجوزُ حتَّى لو أَعْمَلْتَهَا؛ لأنَّ الفتحة لَا تَظْهَرُ على (مُوسَى)، فيكونُ قولُ ابنِ مَالِكٍ -رحمه الله-: (إِذَا مَا تَهْمَلُ) مُقَيَّدًا بِمَا إذا كانت تَظْهَرُ علامةُ الإعرابِ على الاسمِ، أمَّا إذا كانت لَا تَظْهَرُ، فَإِنَّهُ لَا يَتَبَيَّنُ حتَّى لو أَعْمَلْتَهَا.

وكذلك أيضًا إذا كَانَ اسمُها مُثْنًى وَلَزِمْنَا فِيهِ لُغَةً مَنْ يُلْزِمُونَهُ الْأَلْفَ مُطْلَقًا، فَلَا بُدَّ مِنَ اللَّامِ، لِعَدَمِ الانْتِصَاحِ، وكذلك إذا كَانَ الاسمُ مَبْنِيًّا، فَلَا بُدَّ مِنَ اللَّامِ.

والحقيقة أنَّ هذه الصور وإن كانت تبدو للإنسان وكأنَّ ابن مالك لم يذكُرْها، لكنَّه ذكرها بهذا البيت.

ومعلوم أنَّ ما لا تَظْهَرُ عليه الحركات لا يُدْرَى ما أَرَادَهُ النَّاطِقُ، وكذلك إذا كان مَبْنِيًّا، وكذلك إذا كان إعرابه لا يَخْتَلِفُ فيه المرفوعُ والمنصوبُ.

ومثال القرينة اللَّفْظِيَّةِ قولُك: (إِنْ مُوسَى فَاهُمْ وَعَمْرَأُ)، فهذا يدلُّ على أنَّها عاملةُ الآن، وكذلك قولُ الشَّاعِرِ:

إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ^(١)

(إِنْ) هنا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ لِلإِثْبَاتِ، وليست نافية؛ لَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (مَا الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ)؛ لِأَنَّ (لَا) نافيةٌ، و(مَا) نافيةٌ، وَلَا يَجْتَمِعُ نَافِيَانِ عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ لِلتَّضَادِّ، ولهذا يَعتَبِرُ العُلَمَاءُ هذه قرينةً لَفْظِيَّةً.

والخلاصة الآن: أَنَّ العربَ يُخَفِّفُونَ (إِنْ) التي للتوكيد، وحيثُ يَجُوزُ إعمالُها، ويجوزُ إهمالُها، والأكثرُ الإهمالُ، وإذا أَهْمِلَتْ يجبُ اقترانُ خبرِها بِاللَّامِ ما لم يَظْهَرِ المعنى، فإنَّ ظَهَرَ المعنى لقرينةٍ مَعْنَوِيَّةٍ أو لَفْظِيَّةٍ جازَ حذفُ اللَّامِ، وجازَ ذِكْرُها، وهذا شيءٌ واضحٌ؛ لِأَنَّ المقصودَ من الكلامِ وتَرْكِييبِهِ هو فَهْمُ المعنى.

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في شرح الأشموني (١/ ٢٨٩).

١٩٢- وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ (إِنْ) ذِي مُوَصَّلًا

الشرح

قوله: «الْفِعْلُ»: مبتدأ، وخبره جملة الشرط (إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ (إِنْ) ذِي مُوَصَّلًا).

و«إِنْ»: شَرْطِيَّةٌ.

و«لَمْ»: حرف جَزْمٍ.

و«يَكْ»: فعل مضارع مجزوم بـ (لَمْ)؛ لأنّها المباشرة، وهو فعل الشرط.

و«نَاسِخًا»: خبر يُكُنُّ.

قوله: «فَلَا تُلْفِيهِ»: أي: فلا تَجِدْهُ غَالِبًا، ومعلومٌ أَنَّ (لَا) نافيةٌ.

و«تُلْفِي»: فعل مضارع، أي: تَجِدْهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْفَيَّا سَيِّدَهَا لَدَا

الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]، أي: وَجَدَا، والفاعل مُسْتَتِرٌ، تقديره: (أَنْتَ)، و(الهَاءُ): مفعولٌ أَوَّلٌ.

و«غَالِبًا»: منصوبٌ على نزع الخافض، يعني: في الغالبِ.

«بِإِنْ ذِي»: المشارُ إليه (إِنْ) المُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، والباءُ حرفُ جَرٍّ، و(إِنْ)

مَجْرُورَةٌ بالباءِ باعتبارِ اللفظِ، و(ذِي): صفةٌ، لـ (إِنْ)، والجائرُ والمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِـ (مُوَصَّلًا).

و«مُوصَلًا»: مفعول ثانٍ لـ (تُلْفِي).

سَبَقَ أَنْ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةَ إِذَا كَانَتْ دَاخِلَةً عَلَى اسْمٍ فَإِنَّهَا قَدْ تَعْمَلُ، وَقَدْ تُهْمَلُ، وَالْإِهْمَالُ أَكْثَرُ، وَأَنَّهُ إِذَا أَهْمِلْتَ وَلَمْ يَتَّضِحِ الْمَعْنَى وَجَبَ اقْتِرَانُ خَبَرِهَا بِاللَّامِ.

مثال ذلك: (إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ)، ومثاله في القرآن قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، وهل يليها الفعل؟

الجواب: نعم، يليها الفعل، لكن هذا الفعل لا يكون -في الغالب- إلا ناسخًا مثل: (كَانَ) وأخواتها، و(كَادَ)، و(وَجَدَ)، وما أشبه ذلك.

قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذَا لَا تَخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، فالناسخ (كَادَ)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨]، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، فـ(وَجَدَ) فعلٌ ناسخٌ وَلِي (إِنْ).

وأمَّا غيرُ النَّاسِخِ فلا يلي (إِنْ)، ولكن (في الغالب) لقوله: (غَالِبًا)، وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَلِيهَا، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(١)

قوله: «شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا»، أي: (إِنَّكَ قَتَلْتَ مُسْلِمًا)، وهذا قليل، والأكثرُ أَلَّا يَلِيَهَا إِلَّا الْفَعْلُ النَّاسِخُ، وَيُخَفَّفُ دَخُولَهَا عَلَى الْفَعْلِ غَيْرِ النَّاسِخِ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَجُودُ اللَّامِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: (إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا) لَأَوْهَمَ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً أَوْ شَرْطِيَّةً، لَكِنْ إِذَا قَالَ: (إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا) هُنَا تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ (إِنْ) هُنَا مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ.

ومثل ذلك أيضًا قول بعض العرب: (إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْهَ)، فـ(إِنْ) فِي: (إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ) مُخَفَّفَةٌ، بِدَلِيلِ دَخُولِ اللَّامِ، وَالْفَعْلُ هُنَا غَيْرُ نَاسِخٍ، يَعْنِي: إِنَّ الَّذِي يَجْعَلُكَ زِينًا نَفْسُكَ، وَ(إِنْ) فِي: (إِنْ يَشِينُكَ لِهَيْهَ) مِثْلُهَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَلَيْسَتْ نَافِيَةً لَوْجُودِ اللَّامِ، وَهُنَا لَا نَجْعَلُ (إِنْ) شَرْطِيَّةً؛ لِأَنَّ الْفَعْلَ لَمْ يُجْزَمْ، وَكَذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَسْتَقِيمُ أَيْضًا.

ودخول (إِنْ) الْمُخَفَّفَةِ عَلَى الْفَعْلِ غَيْرِ النَّاسِخِ هَذَا مِنَ النَّادِرِ، وَلَوْ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ لَكَانَ أَوْلَى، بِمَعْنَى أَنَّنَا لَا نَقِيسُ عَلَيْهِ، وَلَا يَأْتِي الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ بِمِثْلِ هَذَا التَّرَكِيبِ.

(١) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد العدوية، انظر خزانة الأدب (٣٧٨/١٠)، وشرح الشواهد للعيني (٢٩٠/١)، والتصريح للأزهري (٣٢٨/١)، ويُنسب لأساء بنت أبي بكر، انظر العقد الفريد (٢٧٧/٣).

١٩٣- وَإِنْ تُخَفَّفَ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنَّ)

الشرح

قوله: «وَإِنْ»: (إِنْ): شَرْطِيَّةٌ.

و«تُخَفَّفُ»: فعلُ الشَّرْطِ، وهو مَبْنِيٌّ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فاعله.

و«أَنَّ»: نائبُ الفاعِلِ؛ لأنَّ المقصودَ لفظُها.

«فَاسْمُهَا»: (الفاء) رابطةٌ للجوابِ، و(اسمُ): مبتدأ، وهو مُضافٌ إلى الهاءِ.

و«اسْتَكَنَّ»: بمعنى اختفى، و«جُمْلَةٌ (اسْتَكَنَّ) خبرُ (اسمُ)، والجُمْلَةُ من

اسمِها وخبرُها في محلِّ جزمٍ، جوابُ الشرطِ.

قوله: «الْخَبَرُ»: مفعولٌ به أوَّلُ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: (اجْعَلْ)، وفاعله ضميرٌ

مُسْتَتِرٌ وَجوبًا، تقديرُه: (أنت).

و«جُمْلَةٌ»: مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ (اجْعَلْ) تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، يعني: اجْعَلِ الْخَبَرَ

جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنَّ).

قوله: «وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنَّ»، وقوله هناك «وُخَفِّفَتْ إِنْ»: اختلافُ التَّعْبِيرِ يُشْبِهُ

اختلافَ الاستعمالِ، بمعنى أَنَّ هناك (إِنْ) ثَبَتَ تَخْفِيفُهَا، وهنا: إِنْ تُخَفَّفَ فلها

حُكْمٌ، وهو: (فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ)، و(اسْتَكَنَّ) أي: حَذَفَ.

قوله: «وَإِنْ تُخَفَّفَ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ»: معناه أَنَّ (أَنَّ) يَجُوزُ أَنْ تُخَفَّفَ

مع بقاءِ عملِها، والمُخَفَّفُ لها هم العربُ، وفي حالِ التَّخْفِيفِ يَجِبُ حَذْفُ اسمِها،

ولذا قال: (اسْمُهَا اسْتَكَنَّ)، وهل اسمُها المحذوفُ هو ضميرُ الشَّانِ؟

الجواب: لم يَذْكُرْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ ضميرُ الشَّانِ، وهو كذلك ليس بشرطٍ على القولِ الرَّاجِحِ، فاسْمُهَا قد يكونُ ضميرُ الشَّانِ، وقد يكونُ غيرَ ضميرِ الشَّانِ.

مثال ذلك: (عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) فـ(أَنْ) مُحَقَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، واسْمُهَا ضميرُ الشَّانِ محذوفٌ، و(زيدٌ): مبتدأٌ، و(قَائِمٌ) خبرُ المبتدأِ، والجملةُ في محلِّ رفعٍ خبرٌ (أَنْ)، فاسْمُهَا هنا ضميرُ الشَّانِ.

وقد يكونُ غيرَ ضميرِ الشَّانِ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، نُقَدِّرُ اسْمَ (أَنْ): (وَنَعْلَمَ أَنَّكَ قَدْ صَدَقْتَنَا)، وقال بعضهم: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسمُهَا ضميرُ الشَّانِ، بمعنى أَنْ نُقَدِّرَ: (وَنَعْلَمَ أَنَّهُ -أي: الشَّانُ- قَدْ صَدَقْتَنَا).

ولكن ما ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ -رحمه الله- أَوْضَحُ وَأَسْهَلُ، وهو قولُ الجُمهورِ، ولهذا يقول: (اسْمُهَا اسْتَكَنَّ)، ولم يَقُلْ: (اسْمُهَا ضميرُ الشَّانِ).

وقوله: «فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ»: هذه العبارةُ فيها تَسَاهُلٌ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهَا أَنَّ الاسْمَ مُسْتَتِرٌ بـ(أَنْ)، وهذا غلطٌ؛ لِأَنَّ (أَنْ) حرفٌ لَا تَتَحَمَّلُ الضميرَ، هذا من وَجْهِ، ومن وَجْهِ آخَرَ: اسمُ (أَنْ) منصوبٌ، وهل المنصوبُ يَسْتَتِرُ؟

الجواب: لَا يُوجَدُ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ وهو منصوبٌ في الدنيا كُلِّهَا، فالذي يَسْتَتِرُ هو الضميرُ المرفوعُ لِقُوَّةِ اتِّصَالِهِ بِعَامِلِهِ، يَسْتَتِرُ فِيهِ، لَكِنَّ الضَّمِيرَ المنصوبَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَتِرَ.

فصارَ في كلامِهِ - رحمه الله - نَظَرٌ من وَجْهَيْنِ:

الوَجْهَ الأوَّل: أَنَّهُ لا اسْتِتَارَ في الحَرْفِ.

الوَجْهَ الثَّانِي: لا استتارَ لضميرٍ منصوبٍ، بل الاستتارُ للضميرِ المرفوعِ،
أَمَّا المنصوبُ فيُحذفُ.

وحيثُذِ نقولُ: مُرادُ ابنِ مالِكٍ - رحمه الله - بقوله: (اسْتَكَنَّ)، يعني:
حُذِفَ. وجَعَلَهُ مُسْتَكِنًا؛ لَأَنَّهُ لم يَظْهَرْ، فهو مُحذوفٌ، فكأنَّه مُسْتَتِرٌ.

وإِلَّا فَنَعْلَمُ - والعَلَمُ عندَ الله - أَنَّ ابنَ مالِكٍ لا يَخْفَى عليه أَنَّ الحُرُوفَ
ليستَ مُحَلًّا لاستتارِ الضمائرِ فيها، وَنَعْلَمُ - أَيضًا - أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ الذي يَسْتَتِرُ إِنَّمَا
هو ضَمِيرُ الرَّفْعِ، وهذا وَاضِحٌ لا يُشْكِلُ، وحيثُذِ يكونُ قوله: (اسْتَكَنَّ)،
بمعنى: حُذِفَ، وَلَمَّا حُذِفَ ولم يَكُنْ مَوْجُودًا صارَ كالمُسْتَتِرِ.

لكن ما الذي أَوْجَبَ لابنِ مالِكٍ أن يُعَبِّرَ بكلمة: (اسْتَكَنَّ)، مع هذا
الاحتمال؟ نَقولُ: ضَرُورَةُ الشَّعْرِ، والحَرِيرِيُّ - رحمه الله - وَصَفَ الشَّعَرَ بِأَنَّهُ
صَلِفٌ في قوله:

وَجَائِزٌ فِي صَنَعَةِ الشَّعْرِ الصَّلِفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ^(١)

وهذا صحيحٌ، حَتَّى إِنَّ بعضَ العلماءِ يقولُ: يجوزُ في ضَرُورَةِ الشَّعْرِ أن
يُرْفَعَ المنصوبُ، وَيُنْصَبَ المرفوعُ، وكذلك يُنْصَبُ المَجْرُورُ وَيُرْفَعُ المَجْرُورُ،
يعني: يَجْعَلُونَ الشَّعَرَ كما قال الحَرِيرِيُّ - رحمه الله - صَلِفٌ، لا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أن
يَعْلِيَهُ.

(١) البيت موجود في: شرح الملحة (ص: ٢٧٨) له.

قوله: «وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ»: لِمَا بَيَّنَّ ابْنُ مَالِكٍ - رحمه الله - أَنَّ اسْمَ (أَنْ) إِذَا خُفِّفَتْ يُحْذَفُ، فَمَاذَا يَكُونُ خَبَرُهَا؟ قَالَ: الْخَبَرُ يَكُونُ جُمْلَةً، لَكِنْ هَلْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ؟

الجواب: اسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ أَطْلَقَ.

تَقُولُ مِثْلًا: (عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، (أَنْ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ مُحْذُوفٌ، وَ(زَيْدٌ): مُبْتَدَأٌ، وَ(قَائِمٌ): خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَالْجُمْلَةُ فِي حُلٍّ رَفَعَ خَبَرُ (أَنْ)، وَالْخَبَرُ هُنَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومٌ﴾ [المزمل: ٢٠] فـ(أَنْ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ مُحْذُوفٌ، أَوْ اسْمُهَا مُحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (أَنْكُمْ) عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ، وَجُمْلَةُ (سَيَكُونُ) خَبَرُ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَالْجُمْلَةُ هُنَا فِعْلِيَّةٌ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ» أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ الْاسْمُ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ جُمْلَةً، بَلْ قَدْ يَكُونُ مُفْرَدًا، وَلَكِنْ الْاسْمُ هَلْ يُذَكَّرُ أَمْ لَا؟ يَقُولُ: (اسْمُهَا اسْتَكَنَّ)، لَكِنَّهُ قَدْ وَرَدَ مَذْكُورًا فِي الشَّعْرِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفَقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا
بِأَنَّكَ رَيْعٌ وَغَيْثٌ مَرِيْعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّالَا^(١)

(١) البيت من المتقارب، وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب، انظر خزانة الأدب (١٠/ ٣٨٤)، وشرح الشواهد للعيني (١/ ٢٩١)، والتصريح للأزهري (١/ ٣٣٠).

هذا البيت فيه شاهدان:

الشَّاهِدُ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ: (بِأَنَّكَ رَبِّيعٌ)، فهنا ذَكَرَ اسْمَ (أَنَّ) الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وهو الكافُ، في: (بِأَنَّكَ)، وجاءَ الخبرُ -وهو (رَبِّيعٌ) - مفردًا وليس جملةً، أمَّا قَوْلُهُ: (وَعَيْثُ مَرِّيعٌ) فهذا معطوفٌ على الخبرِ.

الشَّاهِدُ الثَّانِي قَوْلُهُ: (وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا)، جاءَ الخبرُ جملةً، وهو قَوْلُهُ: (تَكُونُ الشَّمَالَا)، أي: (وَأَنَّكَ تَكُونُ الشَّمَالَ هُنَاكَ)، ومن ذلك -أيضًا- قولُ الشاعر:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ^(١)

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (فَلَوْ أَنَّكَ)، فهنا وُجِدَ اسْمُ (أَنَّ) الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، ولم يُحذف.

إِذْنُ: تُخَفَّفُ (أَنَّ) -وهذا هو الحرفُ الثاني ممَّا يُخَفَّفُ من هذه الحُرُوفِ السِّتَةِ- وَالْمُخَفَّفُ لها العربُ، وإذا خُفِّفَتْ وَجَبَ حَذْفُ اسْمِهَا، ولا يُذَكَّرُ إِلَّا نادرًا، ويَجِبُ أن يكونَ خبرُها جملةً، ولا يكونُ مفردًا إِلَّا قليلًا، ولا سِيَمًا إذا ذُكِرَ الاسمُ؛ لأنَّه إذا ذُكِرَ الاسمُ صارتْ تُشَبِّهُ المُشَدَّدَةَ في أَنَّهُ يكونُ لها خبرٌ مفردٌ كالمُشَدَّدَةِ.

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في خزانة الأدب (٥/٤٢٦)، ولسان العرب (حرر)، وشرح الشواهد للعيني (١/٢٩٠).

١٩٤- وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعًا

١٩٥- فَلَا أَحْسَنُ الْفَصْلِ بِ(قَدْ) أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ (لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)

الشرح

قوله: «وَإِنْ يَكُنْ»: أي الخبر.

«فِعْلًا»: خبرٌ (يَكُنْ) التي استترَ اسمُها.

«وَلَمْ يَكُنْ»: أي الفعل، و(لَمْ): جازمة، و(يَكُنْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لَمْ)، واسمُها مُستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو).

و«دُعَا»: خبرٌ (يَكُنْ)، وأصلُه مهموزٌ (دُعَاء)، لكن حُذِفَت الهمزة من أجل الرّوي.

قوله: «وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعًا»: (يَكُنْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لَمْ)، و(تَصْرِيْفُهُ): اسمٌ (يَكُنْ)، و(مُمْتَنِعًا): خبرُها.

قوله: «فَلَا أَحْسَنُ»: (الفاء) واقعةٌ في جوابِ الشرطِ المُصدَّرِ بـ(إِنْ)، و(الْأَحْسَنُ): مُبتدأ، و(الْفَصْلُ) خبرُ المُبتدأ، ويجوزُ العكس، أي: يجوزُ أن تجعلَ (الْفَصْلُ) مُبتدأ، و(الْأَحْسَنُ) خبرًا مُقدَّمًا، ولكنَّ الأحسنَ أن تجعلَ (الْأَحْسَنُ) مُبتدأ، و(الْفَصْلُ) خبرَ المُبتدأ، لئلا تَفْصَلَ بينَ المُتعلِّقِ والمُتعلِّقِ بِفَاصِلٍ أَجْنَبِيٍّ، و(بِقَدْ): جَارٌّ ومَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(الْفَصْلُ)، و(نَفْيٍ): معطوفٌ عليه، (أَوْ تَنْفِيسٍ): كذلك، (أَوْ لَوْ): كذلك.

قوله: «قَلِيلٌ ذَكَرُ لَوْ»: (قَلِيلٌ): خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(ذَكَرُ): مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، أي: ذَكَرُ (لَوْ) قَلِيلٌ.

سَبَقَ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ -رحمه الله- قال: (وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً)، وَذَكَرْنَا أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ قَدْ تَكُونُ اسْمِيَّةً، كَقَوْلِكَ: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)^(١)، وَقَدْ تَكُونُ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومٌ﴾ [المزمل: ٢٠]، وَالْخَبَرُ إِنْ كَانَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً فَعَلُهَا مُتَصَرِّفٌ وَلَيْسَ لِلدُّعَاءِ فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ (أَنَّ) الْمُخَفَّفَةِ وَخَبَرِهَا بِوَاحِدٍ مِنْ أُمُورٍ أَرْبَعَةٍ، كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَعِنْدَنَا -الآن- ثَلَاثَةُ مُحْتَزَّزَاتٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ فِعْلًا، لِقَوْلِهِ: (وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا)، أَي: وَإِنْ يَكُنِ الْخَبَرُ فِعْلًا، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ فِيهَا تَجَوُّزٌ وَتَسَامُحٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَكُونُ خَبَرًا، بَلِ الَّذِي يَكُونُ خَبَرًا هُوَ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ: (وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْفِعْلَ نَفْسَهُ لَيْسَ بِجُمْلَةٍ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لَا دُعَاءَ، لِقَوْلِهِ: (وَلَمْ يَكُنْ دُعَاءً)، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ فِعْلَ دُعَاءٍ، فَإِنَّهُ لَا يُفْصَلُ، وَمَثَلُوا لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩]، فِي قِرَاءَةٍ مِّنْ قَرَأَ: (غَضِبَ) بِصِيغَةِ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَتَسْكِينِ ثَوْنٍ (أَنَّ)، وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ، لَكِنَّهُ أُريدَ بِهِ الدُّعَاءُ، فَهِيَ تَدْعُو عَلَى نَفْسِهَا بِالْغَضَبِ إِنْ كَانَ زَوْجُهَا مِنَ الصَّادِقِينَ، وَلِهَذَا لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ الْخَبَرِ وَبَيْنَ (أَنَّ) بِفَاصِلٍ.

(١) وَفِي هَذِهِ الْحَالِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى فَاصِلٍ بَيْنَ (أَنَّ) وَخَبَرِهَا، إِلَّا إِذَا قُصِدَ النَّفْيُ، فَيُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِحَرْفِ النَّفْيِ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤]. شَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ (٣٥٣/١).

الثالث: أن يكون مُتَصَرِّفًا، لا جَامِدًا، لقوله: (وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعًا)، فإن كان الفعل جامدًا مثل: (عَسَى)، و(لَيْسَ)، و(نِعَمَ) فإنه لا يُفْصَلُ، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، فهنا (لَيْسَ) فعلٌ جامدٌ، و(عَسَى) فعلٌ جامدٌ أيضًا، ولهذا لم يُفْصَلْ بينها وبين هذا الفعلِ بفواصلٍ من الفواصلِ. إذن: إذا كانَ خَبَرٌ (أَنْ) المُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً فَعَلُهَا مُتَصَرِّفٌ، وليسَ للدَّعاءِ، فالأحسنُ أن يُفْصَلَ بَيْنَ (أَنْ) وخبرِها بفواصلٍ، وهذا الفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياءَ:

الأوَّل: (قَدْ)، كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقَتْنَا﴾ [المائدة: ١١٣].

الثاني: (النَّفْيِ)، كقوله تعالى: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً) [المائدة: ٧١] على قِراءةِ الرَّفْعِ، فهذا نَفْيٌ بـ(لَا)، وهنا فُصِّلَ بـ(لَا) النَّافِيَةِ، وكقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ﴾ [الزلزال: ٢٠]، فالجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ فُصِّلَتْ بِنَفْيٍ، وهو (لَنْ)، واسمُ (أَنْ) مَحذُوفٌ، ولكن هل هو ضَمِيرُ الشَّانِ أو غيرُ ضَمِيرِ الشَّانِ؟

الجواب: على رأيِ ابنِ مالِكٍ - رحمه الله - اسمُها ليسَ ضَمِيرُ الشَّانِ؛ لأنَّه متى أمْكَنَ أن يكونَ اسمُها غيرَ ضَمِيرِ الشَّانِ وَجَبَ أن يكونَ، أمَّا إذا لم يُمَكَّنْ، فيكونَ ضَمِيرُ الشَّانِ، فهنا على رأيِ ابنِ مالِكٍ يَصِحُّ أن تُقَدَّرَ غيرَ ضَمِيرِ الشَّانِ، أي: (عَلِمَ أَنْكُمْ لَنْ تُحْصَوْهُ)، وعندَ التقديرِ - حتَّى في ضَمِيرِ الشَّانِ - لا بُدَّ مِنَ التَّشْدِيدِ، إذ إنَّه يَصْعُبُ النُّطْقُ بِغَيْرِ التَّشْدِيدِ.

الثَّالث: (التَّنْفِيسِ)، ويُريدُ به شَيْئَيْنِ: (السين، وسوف)، فمثالُ (السين):

قوله سبحانه وتعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠]، ومثال (سوف): قول الشاعر:

وَاعْلَمَ فَعِلِمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا^(١)
وتقول مثلاً: (عَلِمْتُ أَنْ سَوْفَ يَقُومُ زَيْدٌ).

الرَّابِع: (لَوْ)، كقوله تعالى: ﴿وَالَوْ اسْتَقَمُّوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الحج: ١٦]، فد (أَنْ) هنا مُحَقَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، واسمُها مَحْذُوفٌ، ولكن هل تُقَدَّرُ ضميرُ الشَّانِ أو لا؟ عند ابن مالك يجوزُ أَنْ تُقَدَّرَ غَيْرَ ضميرِ الشَّانِ، والتقدير: (وَأَنَّهُمْ لو اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ)، وعلى رأيٍ غيرِه يُقَدَّرُ ضميرُ الشَّانِ: (وَأَنَّهُ -أي: الشَّانُ- لو اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ)، وجملة: ﴿اسْتَقَمُّوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ﴾ خبرُها.

وقوله: «وَقَلِيلٌ ذَكَرُ لَوْ»: هل معناه: قَلِيلُ الْفَضْلِ بها، أو معناه: قَلِيلٌ ذَكَرُهَا مِنَ النَّحْوِيِّينَ؟

الجواب: قَلِيلٌ ذَكَرُهَا مِنَ النَّحْوِيِّينَ، يعني أَنَّ أَكْثَرَ النَّحْوِيِّينَ لم يَذْكُرُوا الْفَصْلَ ب (لَوْ)، بل ذَكَرُوا الْفَصْلَ ب (قَدْ)، أو ب (لَوْ)، أو ب (لَوْ)، ولا يَذْكُرُونَ (لَوْ)، مع أَنَّهُ ثَابِتٌ فِي الْقُرْآنِ.

وعُلِمَ من تَعْبِيرِ الْمُؤَلِّفِ بِالْأَحْسَنِ في قوله: «فَالْأَحْسَنُ الْفَضْلُ»، أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

(١) البيت من الرجز، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٢٩٢/١)، ومغني اللبيب (٤٤/٢).

وعلى هذا لو قال قائل: (عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) لكان جائزاً، لكنه خلافُ الأحسن، ولذا قال ابنُ مالك - رحمه الله -: (فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ)، ومثله أيضاً يَجُوزُ: (عَلِمْتُ أَنْ يَرْجِعَ زَيْدٌ مِنَ السَّفَرِ)، لكنه خلافُ الأحسن، والأحسنُ أن تقول: (عَلِمْتُ أَنْ سَيَرْجِعُ زَيْدٌ مِنَ السَّفَرِ)، أو: (عَلِمْتُ أَنْ سَوْفَ يَرْجِعُ زَيْدٌ مِنَ السَّفَرِ)، ومثله - أيضاً - قَوْلُكَ: (عَلِمْتُ أَنْ قَدْ قَامَ زَيْدٌ)، ولو قلت: (عَلِمْتُ أَنْ قَامَ زَيْدٌ) فهو عند ابنِ مالك - رحمه الله - جائزٌ، لكنه خلافُ الأحسن، ومثله: (عَلِمْتُ أَنْ سَافَرَ زَيْدٌ) فهذا صحيحٌ، ولكنه خلافُ الأحسن، والأحسنُ أن تقول: (عَلِمْتُ أَنْ قَدْ سَافَرَ زَيْدٌ)، وقيل: بل يَجِبُ الْفَصْلُ، وهذا قولُ ابنِ هشام - رحمه الله - أَنَّهُ يَجِبُ الْفَصْلُ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْفَوَاصِلِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِلَّا مَفْصُولًا، وَإِذَا لَمْ يَرِدْ إِلَّا مَفْصُولًا كَانَ مُقْتَضَاهُ أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ تُوجِبُ الْفَصْلَ، وَمَا شَذَّ فَهُوَ نَادِرٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ^(١)

فهذا على غيرِ الأحسنِ عند ابنِ مالك؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ جُمْلَةٌ فَعَلِيَّةٌ، فَعَلُهَا مُتَصَرِّفٌ غَيْرُ دَعَاءٍ، فَلَمْ يَأْتِ بِفَاصِلٍ بَيْنَ (أَنْ) وَجُمْلَةِ الْخَبَرِ، وَلَوْ فَصَّلَ لَقَالَ: (أَنْ قَدْ يُؤْمَلُونَ)، أو: (سَيُؤْمَلُونَ)، أو: (سَوْفَ يُؤْمَلُونَ).

وابنُ مالك - رحمه الله - رأيُه أَرْجَحُ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ الَّتِي نَمَثِّي عَلَيْهَا، وَهِيَ أَنَّ مَا كَانَ أَسْهَلَ فِي النَّحْوِ فَهُوَ أَوْلَى، ثُمَّ إِنَّ فِي الْقُرْآنِ مَا

(١) قال محمد محيي الدين عبد الحميد: هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها. انظر: شرح ابن عقيل (١/٣٨٨).

يَشْهَدُ عَلَى عَدَمِ الِوَجُوبِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ، فَـ(أَنْ) هُنَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَ(يُتِمُّ): فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ (أَنْ)، وَاسْمُهَا مَحْذُوفٌ، أَي: (لِمَنْ أَرَادَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) وَهَذَا عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ، أَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ ﴿يُتِمُّ﴾، فَلَا تَكُونُ (أَنْ) مُخَفَّفَةً، بَلْ تَكُونُ مَصْدَرِيَّةً، تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ، وَحِينَئِذٍ فَلَا شَاهِدَ فِيهَا.

إِذَنْ تَبَيَّنَ لَنَا مِمَّا سَبَقَ هَذِهِ الْقَوَاعِدُ:

الْأُولَى: جَوَازُ تَخْفِيفِ (أَنْ)، لِقَوْلِهِ: (وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنْ).

الثَّانِيَّةُ: وَجُوبُ حَذْفِ اسْمِهَا، لِقَوْلِهِ: (فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ).

الثَّالِثَةُ: لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ ضَمِيرَ الشَّانِ، وَهَذَا مَأْخُوذٌ مِنْ إِطْلَاقِ الْمُؤَلِّفِ فِي قَوْلِهِ: (فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ)، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي الْاسْمِ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ الشَّانِ.

فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِنَّ اسْمَهَا الْمَحْذُوفَ قَدْ يَكُونُ ضَمِيرَ الشَّانِ، وَقَدْ يَكُونُ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ اللَّجْوِ إِلَى ضَمِيرِ الشَّانِ لِلضَّرُورَةِ، مِثْلَ الْمَيْتَةِ تَأْكُلُهَا إِذَا اضْطُرَّتْ إِلَيْهَا، أَمَّا إِذَا وَجَدْنَا مَرْجِعًا لِلضَّمِيرِ يَسْتَقِلُّ بِهِ الْكَلَامُ فَالْوَاجِبُ أَنْ نُقَدِّرَ هَذَا الضَّمِيرَ.

الرَّابِعَةُ: يَكُونُ خَبَرُهَا جُمْلَةً.

الخَامِسَةُ: الْجُمْلَةُ قَدْ تَكُونُ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً، وَإِذَا كَانَتْ اسْمِيَّةً فَإِنَّهَا لَا تَقْتَرِنُ بِشَيْءٍ، وَإِذَا كَانَتْ فِعْلِيَّةً فَإِنَّ الْأَحْسَنَ - عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ - أَنْ يُفْصَلَ

بينها وبين الجملة بواحدٍ من أمورٍ أربعةٍ: (قَدْ)، أو (نَفِي)، أو (تَنْفِيسٍ)، أو (لَوْ)، إلا إذا كانت الجملة الفعلية فِعْلُهَا الدُّعَاءُ، أو كَانَ الفعلُ جامدًا، فإنه لا يُفَصَّلُ بينهما.

وهذه القواعدُ قد وَرَدَ خَرْمُهَا في اللغةِ العربيةِ كما سَبَقَ.

١٩٦- وَخُفِّفْتُ (كَأَنَّ) أَيْضًا فَنُوي مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي

الشرح

قوله: «خُفِّفْتُ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، والتاءُ للتأنيثِ.

و«كَأَنَّ»: نَائِبُ الفاعلِ.

و«أَيْضًا»: مصدرٌ عامِلُهُ محذوفٌ تَقْدِيرُهُ: (أَضَ)، فهي من آضَ يَئِضُ أَيْضًا، و(أَضَ) بمعنى: (رَجَعَ)، فَيَكُونُ (أَيْضًا) بمعنى (رُجوع)، وَمَعْنَى الكلام إذا جاءت (أَيْضًا) فيه: أي رُجوعًا إلى ما سَبَقَ.

و«فَنُوي»: (الفاء) حرفٌ عطفٍ، و(نُوي) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

و«مَنْصُوبٌ»: نَائِبُ الفاعلِ، وهو مضافٌ إلى (ها).

قوله: «وَتَابِتًا أَيْضًا رُوي»: (الواو): حرفٌ عطفٍ، و(ثَابِتًا): حالٌ مُقَدَّمَةٌ من نَائِبِ الفاعلِ في (رُوي)، و(أَيْضًا): نقولُ في إعرابِها كما قُلْنَا في أَخْتِهَا السَّابِقَةِ، و(رُوي): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، ونائبُ الفاعلِ مُسْتَرْتَفٍ، تَقْدِيرُهُ: (هو).

وقوله: «كَأَنَّ»: معناها التشبيهُ أو الظنُّ، فإذا دَخَلَتْ على جامِدٍ فهي لِلتَّشْبِيهِ، وإذا دَخَلَتْ على مُشْتَقٍّ فهي لِلظَّنِّ، نقولُ مثلاً: (كَأَنَّكَ فَاهِمٌ)، معناها هنا الظنُّ، أي: (أَظُنُّ أَنَّكَ فَاهِمٌ)، وتقولُ: (كَأَنَّ وَجْهَكَ بَدْرٌ) فهذا تَشْبِيهُ، ومن ذَلِكَ قولُ الشَّاعِرِ:

كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبُ إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوَكَبٌ^(١)
 قوله: «وَحُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا»: أي كما حُفِّفَتْ (إِنَّ) وكما حُفِّفَتْ (أَنَّ)،
 فيُقَالُ: (كَأَنَّ)، والمُخَفَّفُ لها هم العَرَبُ، وهذا هو الحرفُ الثالثُ مِمَّا يُخَفَّفُ من
 هذه الحروفِ السَّتَّةِ.

قوله: «فَنُوي مَنصُوبُهَا»: أي حُذِفَ، ولا يُمكن أن نقول: إِنَّهُ مُسْتَرٌّ؛ لأنَّ
 ضمائرَ النَّصْبِ لا يُمكنُ أن تَسْتَرَّ، فالذي يَسْتَرُّ هو ضميرُ الرَّفْعِ، وأيضًا الذي
 يَكُونُ فيه الاستتارُ هو الفِعْلُ وما اشْتَقَّ منه، أمَّا الحروفُ فليست محلًّا للاستتارِ،
 إِذَنْ يَجِبُ أن نقولَ: معنى (نُوي): أي حُذِفَ وَقُدِّرَ.

وَإِذَا جَاءَتْ مُحَفَّفَةً فَإِنَّ اسْمَهَا يَكُونُ مَحذُوفًا، وخبرُها يَكُونُ جُمْلَةً، ولم
 يَذْكُرِ الْمُؤَلِّفُ - رحمه الله - خبرَها شيئًا من الشروطِ، وكأنَّه يأتي جُمْلَةً بدونِ شرطٍ
 ولا قيدٍ، قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ﴾
 [يونس: ٢٤]، فـ ﴿كَأَن﴾ حرفٌ تشبيهيٌّ مُحَفَّفٌ من الثَّقِيلَةِ، تَنْصِبُ المبتدأَ وترْفَعُ الخبرَ،
 واسمُها ضميرُ الشَّانِ محذوفٌ، والتقديرُ: (كَأَنَّهُ)، أي: الشَّانُ، وهذا على غيرِ
 رأيِ ابنِ مالكٍ رحمه الله، أمَّا على رأيِ ابنِ مالكٍ - الذي قلنا: إِنَّهُ هو الصحيحُ -
 فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ ضميرًا غيرَ ضميرِ الشَّانِ، يقولُ: الضميرُ هو ما دَلَّ عليه السِّيَاقُ،
 فعلى رأيهِ يَكُونُ التقديرُ: (كَأَنَّهُا لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ)، وهذا هو الصحيحُ، وهو أَنَّهُ
 لا يُقَدَّرُ ضميرُ الشَّانِ إِلَّا عِنْدَ التَّعَدُّرِ، وجملته: ﴿لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ﴾ خبرُها.

(١) البيت من الطويل، وهو للناطقة الديباني، انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (١/٣٠٧).
 وجنح الليل: أوله. النهاية جنع.

وقوله: «وَنَابِتًا أَيْضًا رُوي»: معناه أَنَّهُ قد رُويَ عن العَرَبِ بقاءُ اسمِها وعدمُ حذفِها، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

وَصَدْرُ مُشْرِقِ النَّحْرِ
كَأَنَّ تَذْيِيهَ حُقَّانٍ^(١)

الشَّاهدُ قولُه: (كَأَنَّ تَذْيِيهَ)، فَإِنَّ (تَذْيِيهَ) هنا منصوبةٌ؛ لِأَنَّهَا اسمٌ (كَأَنَّ) المُخَفَّفَةُ، ورُويَ: (كَأَنَّ تَذْيَاةَ)، وعلى هذه الرواية تكونُ (كَأَنَّ) مهملةً، إِلَّا على لغةٍ مَنْ يُلْزِمُ الْمُثَنَّى الألفَ مُطْلَقًا، فيكونُ فيه احتمالٌ، لكنَّ اللغةَ المشهورةَ عندَ العربِ أَنَّ الْمُثَنَّى يُنْصَبُ بالياءِ.

وهناك شاهدٌ -أيضًا- من كلامِ العربِ على وجودِ منصوبيها، وهو قولُ الشَّاعرِ:

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ
كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٢)
(تَعْطُو): أي تنظرُ، و(وارِقِ السَّلَمِ): أي إلى السَّلَمِ المورِقِ، والسَّلَمِ نوعٌ من الشَّجَرِ.

الشَّاهدُ قولُه: (كَأَنَّ ظَبْيَةً)، ويُرَوَّى: (كَأَنَّ ظَبْيَةً)، أمَّا على روايةِ الرَّفْعِ فهي كما قالَ المؤلِّفُ: (يُنَوَّى مَنْصُوبُهَا)، وأمَّا على روايةِ النَّصْبِ فهي على وجودِ اسمِها.

(١) البيت من الهزج، وهو غير منسوب في الكتاب (٢/١٣٥)، وخزانة الأدب (١٠/٤٠١)، وشرح الشواهد للعيني (١/٢٩٣).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعلباء بن أرقم اليشكري في التصريح (١/٣٣٣)، ولكعب بن أرقم في لسان العرب (قسم)، ولابن صريم اليشكري في الكتاب (٢/١٣٤)، وانظر خزانة الأدب (١٠/٤١٣).

على كُلِّ حالٍ: (كَأَنَّ) تُخَفَّفُ في اللغةِ العربيَّةِ، وإذا خُفِّفَتْ فإنَّ اسمَها يكونُ دائماً مذكوراً، وهذه القاعدةُ مأخوذةٌ من البيتِ، ورُبَّما يُذكر اسمُها، وهذا مأخوذٌ من قوله: (وَتَابِتًا أَيضًا رُوي).

وَأَمَّا (لَعَلَّ) فلم تَرِدْ مُخَفَّفَةً، وَأَمَّا (لَيْتَ) فهي مُخَفَّفَةٌ غَيْرُ مُشَدَّدَةٍ أَصْلًا، وَأَمَّا (لَكِنَّ) إِذَا خُفِّفَتْ فَإِنَّهَا تَكُونُ مَهْمَلَةً، أَي: مُجَرَّدَ حَرْفِ عَطْفٍ فَقَطْ. مثل: (مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرُو).

« لا » التي لنفي الجنس

لَمَّا ذَكَرَ الْأَفْعَالُ النَّاسِخَةَ وَهِيَ (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا، ذَكَرَ بَعْدَهَا الْحُرُوفَ النَّاسِخَةَ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَهِيَ: (مَا)، وَ(إِنْ)، وَ(لَا) الْمُشَبَّهَاتِ بِـ(لَيْسَ)، وَلَمَّا ذَكَرَ الْحُرُوفَ النَّاسِخَةَ الَّتِي تَعْمَلُ نَصَبَ الْأِسْمِ وَرَفَعَ الْخَبَرَ، ذَكَرَ بَعْدَهَا هَذِهِ الْحُرُوفَ الَّتِي تَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلَ، وَإِنْ كَانَتْ تَخْتَلِفُ عَنْهَا بَعْضُ الشَّيْءِ، وَلِذَا فَهَذَا مِنْ حُسْنِ تَرْتِيبِ الْمُؤَلِّفِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قَوْلُهُ: «لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ»: نَقُولُ: (لَا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: (لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ)، (لَا) النَّافِيَةُ لِغَيْرِ الْجِنْسِ، وَ(لَا) النَّاهِيَةُ، وَ(لَا) الزَّائِدَةُ، وَ(لَا) بِمَعْنَى (غَيْرِ)، فَمَثَلًا إِذَا قُلْتَ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فَهَذِهِ نَافِيَةٌ مُّجَرَّدَةٌ، وَإِذَا قُلْتَ: (لَا رَجُلٌ فِي الْبَيْتِ) فَهَذِهِ -أَيْضًا- نَافِيَةٌ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ لِلْجِنْسِ، وَإِذَا قُلْتَ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، يَقُولُونَ: هَذِهِ زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ، وَعَلَى ذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ) لَصَحَّ ذَلِكَ، تَقُولُ: (جِئْتُ بِلا زَادٍ)، أَيْ بِمَعْنَى (غَيْرِ).

قَوْلُهُ: «لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ»: يَعْنِي: لِنَفْيِ جِنْسٍ مَدْخُولِهَا، وَتَكُونُ فِي ذَلِكَ نَصًّا فِي الْعُمُومِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (لَا رَجُلٌ فِي الْبَيْتِ)، فَالْمَعْنَى: لَا يُوجَدُ هَذَا الْجِنْسُ فِي الْبَيْتِ، لَا وَاحِدٌ، وَلَا اثْنَانِ، وَلَا أَكْثَرُ، فَهِيَ تَنْفِي الْجِنْسَ، وَلِهَذَا قَالُوا:

إِنَّهَا نَصٌّ فِي الْعُمُومِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْتَ: (لَا رَجُلٌ فِي الْبَيْتِ)، فَإِنَّهُ لَيْسَ نَصًّا فِي الْعُمُومِ، إِذْ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَعْنَى: (لَا رَجُلٌ وَاحِدٌ فِي الْبَيْتِ)، أَمَّا إِذَا قُلْتَ: (لَا رَجُلٌ فِي الْبَيْتِ)، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: (بَلْ رَجُلَانِ)، أَمَّا: (لَا رَجُلٌ فِي الْبَيْتِ)، فَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (بَلْ رَجُلَانِ)، إِذَنْ (لَا) لِنَفْيِ الْجِنْسِ، أَيْ: لِنَفْيِ جِنْسِ مَدْخُولِهَا الشَّامِلِ لِلوَاحِدِ وَالْمُتَعَدِّدِ، فَهَذَا هُوَ مَعْنَاهَا، وَأَمَّا عَمَلُهَا فَقَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

١٩٧- عَمَلُ (إِنَّ) اجْعَلْ لـ (لَا) فِي نَكِرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً

الشرح

قوله: «عَمَلُ»: مفعولٌ به مُقَدَّمٌ لـ (اجْعَلْ)، وهو مضافٌ إلى (إِنَّ) باعتبار لفظها.

و«اجْعَلْ»: فعلٌ أمرٌ.

و«لِلَا»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ (اجْعَلْ).

و«فِي نَكِرَةٍ»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ -أَيْضًا- مُتَعَلِّقٌ بـ (اجْعَلْ)، والتَّقْدِيرُ: اجْعَلْ عَمَلُ إِنَّ لـ (لَا) فِي النَكِرَةِ.

يعني: أَنَّ (لَا) النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ تَعْمَلُ عَمَلُ (إِنَّ) فِي النِّكَرَاتِ خَاصَّةً، وَلَمْ يُقَيَّدِ الْمُؤَلَّفُ النِّكَرَةَ بِالْأَسْمِ أَوْ الْحَبْرِ، بَلْ قَالَ: (فِي نَكِرَةٍ)، فَيَشْمَلُ الْمَعْمُولَيْنِ: (الْأَسْمَ وَالْحَبَرَ) جَمِيعًا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولَاهَا نَكِرَتَيْنِ، إِذَنْ هِيَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ، وَلِهَذَا قَالُوا: إِنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَ لَفْظَ الْجَلَالَةِ خَبَرَ (لَا)؛ لِأَنَّ (لَا) لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النِّكَرَاتِ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ)

مَعْرِفَةً، ولهذا هم يُغَلِّطُونَ مَنْ يُعَرِّبُهُ خَبَرًا لـ (لَا)، لكن نجعله بدلًا من خبرِ (لَا) المحذوف، والتَّقْدِيرُ: (لَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا اللهُ)، وإن كان بعض النَحْوِيِّينَ أَعْرَبَهَا خَبَرًا لـ (لَا)؛ لَأَنِّي رَأَيْتُ فِي رِسَالَةٍ صَغِيرَةٍ فِي إِعْرَابِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) ذِكْرَ فِيهَا سِتَّةُ أَقْوَالٍ، مِنْهَا: أَنْ يَجْعَلُوا (إِلَّا) أَدَاةَ حَضَرٍ، و(اللهُ) خَبَرَ (لَا)، لكنَّ المشهورَ عِنْدَ النَحْوِيِّينَ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ كَمَا سَبَقَ.

إِذَنْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكْرَتَيْنِ، مِثَالُ ذَلِكَ: (لَا رَجُلٌ قَائِمٌ)، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ، وَعَلَى ذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (لَا زَيْدٌ قَائِمٌ)؛ لِأَنَّ (زَيْدٌ) مَعْرِفَةٌ، لَكِنْ أَوْرَدُوا عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَهُوَ عَرَبِيٌّ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ، حَيْثُ قَالَ: (قَضِيَّةٌ، وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا) يَعْنِي عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَقِيلَ فِي الرَّدِّ عَلَى هَذَا:

قَالُوا: الْمُرَادُ (وَلَا مُسَمَّى بِهَذَا الْاسْمِ)، و(مُسَمَّى) نَكْرَةٌ، وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَا يُرِيدُ (لَا مُسَمَّى بِهَذَا الْاسْمِ)، وَإِنَّمَا يُرِيدُ عَلِيٌّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَلَكِنَّهُمْ أَجَابُوا بِجَوَابٍ آخَرَ، قَالُوا: إِنَّهُ يُرِيدُ عَلِيًّا، لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الشُّيُوعِ، أَيِ: جِنْسِ عَلِيٍّ، وَهَذَا لَمْ يَقُلْ: (وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا)، بَلْ قَالَ: (وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا)، فَهُوَ لَمْ يُرِدِ الْحَصَرَ أَوْ التَّعْيِينَ أَوْ التَّشْخِصَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الشُّمُولَ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: (وَلَا عَلِيًّا مِنَ النَّاسِ يَحُلُّهَا، وَيَقُومُ بِهَا)، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِنَا: (وَلَا مُسَمَّى بِهَذَا الْاسْمِ)؛ لِأَنَّ الْمُسَمَّى بِهَذَا الْاسْمِ كَثِيرٌ.

إِذَنْ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ مِنْ شُرُوطِ عَمَلِهَا: أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لَهَا نَكْرَتَيْنِ، فَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّكَرَاتِ.

قوله: «مُفْرَدَةً»: حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (جَاءَتْكَ) الْمُسْتَتِرِ.

«مُكْرَّرَةً»: مَعْطُوفَةٌ عَلَى (مُفْرَدَةً).

والمعنى: سواءَ جَاءَتْكَ (لَا) مُفْرَدَةً أَوْ جَاءَتْكَ مُكْرَّرَةً، فَإِنَّهَا تَعْمَلُ، وَالْمُرَادُ بِالْمُفْرَدَةِ هُنَا مَا لَمْ تُكْرَّرْ، وَنَفْهَمُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: (أَوْ مُكْرَّرَةً)؛ لِأَنَّ هَذِهِ قَسِيمٌ لَهَا.

مثال المفردة: (لَا رَجُلَ قَائِمٍ)، و(لَا رَجُلَ فِي الْبَيْتِ).

مثال المكررة: (لَا رَجُلَ فِي الْبَيْتِ وَلَا امْرَأَةً)، و(لَا امْرَأَةً أَي: فِي الْبَيْتِ، فَهِيَ تَعْمَلُ، سَوَاءٌ كُرِّرَتْ أَمْ لَمْ تُكْرَّرْ).

وَفِي هَذَا الْبَيْتِ لَمْ يَذْكُرِ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا هَا نَكِرَتَيْنِ، وَهَلْ هُنَاكَ شُرُوطٌ أُخْرَى؟

الجواب: نعم، وَمِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ: التَّرْتِيبُ، بَأَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ بَعْدَ الْاسْمِ، وَمِنْ الشُّرُوطِ أَيْضًا: أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا بِفَاصِلٍ، سَوَاءً كَانَ هَذَا الْفَاصِلُ هُوَ الْخَبَرُ أَوْ مَعْمُولَ الْخَبَرِ أَوْ غَيْرَهُمَا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا مَوْالِيًا لَهَا؛ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ مُرَكَّبَةٌ مَعَهُ، وَإِذَا كَانَتْ مُرَكَّبَةً، فَلِلْمُرَكَّبِ لَا يَنْفَصِلُ عَمَّا رُكِّبَ مَعَهُ.

فَأَفَادَنَا -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَنَّ (لَا) تَعْمَلُ فِي النِّكَرَاتِ، وَأَنَّهَا تَعْمَلُ مُفْرَدَةً، وَتَعْمَلُ مُكْرَّرَةً، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- حُكْمُ عَمَلِهَا إِذَا كَانَتْ مُكْرَّرَةً.

١٩٨- فَأَنْصِبُ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ أَذْكَرُ رَافِعَةً

الشرح

قوله: «فَأَنْصِبُ»: (الفاء) للتفريع.

«أَنْصِبُ»: فعلٌ أمرٌ، يعني: فبعد أن عَرَفْتَ أَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلًا (إِنَّ) فَأَنْصِبُ بِهَا.

و«مُضَافًا»: مفعولٌ (أَنْصِبُ).

و«مُضَارِعَةً»: (مُضَارِعٌ) معطوفٌ على (مُضَافًا)، وهو مضافٌ، و(الهاءُ):

مضافٌ إليه.

قوله: «وَبَعْدَ»: ظرفٌ مضافٌ إلى (ذَلِكَ)، و(الكافُ): حرفٌ خطابٍ.

و«الْخَبَرَ»: فيه إشكالٌ في نَصْبِهِ؛ لأنَّ الذي يأتي بعد اسم الإشارة يكون تابعًا له في الإعراب، فتكون على ذلك (وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ)، لكننا نقولُ: (الْخَبَرَ) هنا ليس له تَعَلُّقٌ باسم الإشارة، يعني: واذكر الخبرَ بعد ذلك، فهو مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(أَذْكَرُ)، والظرفُ في قوله: (بَعْدَ ذَلِكَ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أَذْكَرُ)، و(رَافِعَةً): حالٌ، يعني حالٌ كونها رافعةٌ له، وليستِ الهاءُ ضميرًا، بل الهاءُ تاءُ التَّأْنِيثِ، وتقديرُ الكلام: واذكرِ الخبرَ بعدَ ذلك، أي: بعدَ الاسمِ رافعةٌ له، يعني: حالٌ كون (لَا) رافعةٌ له.

قوله: «فَأَنْصِبُ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً»: يعني: إذا دَخَلْتَ على مُضَافٍ

وَجَبَ نَصْبُهُ، وإذا دَخَلْتَ على مُشَابِهِ المضافِ وَجَبَ نَصْبُهُ أيضًا.

مثال المضاف: (لَا صَاحِبَ كَرَمٍ مَمْقُوتٌ)، ف(صَاحِبَ) هنا نكرة؛ لأنَّها أُضِيفَتْ إلى نكرة، والنكرة إذا أُضِيفَتْ إلى نكرة لَا نَسْتَفِيدُ إِلَّا التَّخْصِصَ فَقَطْ، إِذَنْ هِيَ نكرة، ولهذا عملت (لَا) فيها، ونقولُ في الإعرابِ: (لَا): نافيةٌ للجنسِ، و(صَاحِبَ): اسمُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ، و(صَاحِبَ): مضافٌ، و(كَرَمٍ): مجرورٌ بالإضافة، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ، و(مَمْقُوتٌ): خبرٌ (لَا) مرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِهِ ضمةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ، ومثله أيضًا: (لَا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِمٌ).

والمُرَادُ بقوله: (أَوْ مُضَارِعَةً)، أي مُشَابِهَ المضافِ، ومُشَابِهَ المضافِ ما تَعَلَّقَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ، بِمَعْنَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، كَمَا يَتَعَلَّقُ الْمَضَافُ إِلَيْهِ بِالْمُضَافِ، وَلِهَذَا سُمِّيَ مُشَابِهًا لِلْمُضَافِ.

تقولُ مثلاً: (لَا قَبِيحًا فَعَلُهُ مُحَمَّدٌ)، ف(قَبِيحًا) غيرُ مضافٍ، لكن تَعَلَّقَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ، وَهُوَ (فَعَلُهُ)؛ لِأَنَّ (فَعَلَ) فاعِلٌ لـ(قَبِيحًا)، و(مُحَمَّدٌ): خبرٌ (لَا)، وَقَدْ يَكُونُ الْمُتَعَلِّقُ مَنْصُوبًا، مِثْلَ أَنْ تَقُولَ: (لَا رَاكِبًا سَيَارَةً مَوْجُودًا)، وَكَقَوْلِهِمْ: (لَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرًا)، ف(طَالِعًا) غيرُ مُضَافَةٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مُضَافَةٍ أَنَّهَا مُنَوَّنةٌ، لكن تَعَلَّقَ بِهَا شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهَا، وَهُوَ (جَبَلًا) المفعولُ، فَاَلْمَفْعُولُ هُوَ الَّذِي خَصَّصَهَا؛ لِأَنِّي لَوْ قُلْتُ: (لَا طَالِعًا حَاضِرًا)، لَمْ تَصِرْ مُحْصَصَةً، فَإِذَا قُلْتُ: (لَا طَالِعًا جَبَلًا) تَخَصَّصَ بِطَالِعِ الْجَبَلِ، وَ(طَالِعَ) بِمَعْنَى (صَاعَدَ)، وَمِنْ قَوْلِ الْحِجَازِيِّينَ الْآنَ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَقُولُوا لِلْإِنْسَانِ: (أَرَقَّ)، قَالُوا: (اطْلُعْ)، وَلِهَذَا إِذَا دَعَاكَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ إِلَى بَيْتِهِ، وَاسْتَأْذَنْتَ عَلَيْهِ، وَقَالَ لَكَ: (اطْلُعْ)، لَا تَغْضَبْ. وَهَذَا قَدْ وَقَعَ مِنْ رَجُلٍ لَا يَعْرِفُ لُغَتَهُمْ، قَالَ لَهُ: ااطْلُعْ،

فانصَرَفَ الرَّجُلُ، وَلَمَّا عَاتَبَهُ فِيمَا بَعْدُ وَقَالَ لَهُ: لِمَ انصَرَفْتَ؟ قَالَ: لَأَنَّكَ قُلْتَ لِي: (اطْلُعْ)، وَهَذَا مَعْنَاهُ: (اخْرُجْ)، فَقَالَ: لَا، بَلْ (اطْلُعْ) عِنْدَنَا يَعْنِي: اصْعِدِ الدَّرَجَ.

المهمُّ أَنْ قَوْلَكَ: (لَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرًا)، هَذَا شَبِيهٌ بِالْمُضَافِ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ، وَهَذَا الْمُتَعَلِّقُ مَنْصُوبٌ.

وَقَدْ يَكُونُ مَجْرُورًا مِثْلَ: (لَا مُطَالِعًا لِلْكِتَابِ حَاضِرًا)، فَإِنَّ (لِلْكِتَابِ): جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(مُطَالِعًا)، وَمِثْلُهُ أَيْضًا: (لَا صَاحِبًا لِلْفَاسِقِ مَوْجُودًا) يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ، وَهُوَ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ.

فَالْمِثْلُ أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: (أَوْ مُضَارِعَهُ)، أَيِ مُشَابِهِهِ، وَنَعَرَّفَ الْمُشَابِهَ بِأَنَّهُ: مَا تَعَلَّقَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ، فَيَكُونُ لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ، إِمَّا بِالرَّفْعِ، وَإِمَّا بِالنَّصْبِ، وَإِمَّا بِالْجَرِّ.

قَالُوا: إِمَّا بِالْعَطْفِ مِثْلَ أَنْ تُسَمِّيَ رَجُلًا أَوْ وَلَدًا: (ثَلَاثَةٌ وَعِشْرِينَ)، فَتَقُولُ: (قَامَ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ، وَرَأَيْتُ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ، وَمَرَزْتُ بِثَلَاثَةٍ وَعِشْرِينَ)، فَتَقُولُ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ (لَا): (لَا ثَلَاثَةٌ وَعِشْرِينَ حَاضِرًا) بِنَصْبِ (ثَلَاثَةٌ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ مَعْنَاهَا إِلَّا بِالْعَطْفِ، وَلَوْ قُلْتُ: (لَا ثَلَاثَةٌ) مَا عَرَفْتُ أَنَّهُ وَلَدِي، فَإِذَا قُلْتُ: (لَا ثَلَاثَةٌ وَعِشْرِينَ)، عَرَفْتُ أَنَّهُ وَلَدِي، إِذَنْ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ (العشرين).

وَقَوْلُهُ: «بَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرِ أَذْكَرُ رَافِعَةً»: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّرْتِيبِ بَيْنَ اسْمِ (لَا) وَخَبَرِهَا، فَيُذْكَرُ الْخَبَرُ بَعْدَ الْاسْمِ، وَلَا يُذْكَرُ الْخَبَرُ قَبْلَ الْاسْمِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (لَا فِي الْبَيْتِ رَجُلًا)، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّرْتِيبِ.

وقوله: «رَافِعَةٌ»: يَدُلُّ على أَنَّ (لَا) النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ تَعْمَلُ في المبتدأ والخبرِ
 كما تَعْمَلُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا، وَأَنَّ رَفَعَ اسْمَهَا لَيْسَ رَفْعًا مَبْنِيًّا على الأصل، بل هو
 رَفْعٌ جَدِيدٌ حَدَثَ بِدُخُولِ (لَا) النَّافِيَةِ، فَـ(لَا) هِيَ الرَّافِعَةُ، إِذَنْ: نَقُولُ: (لَا):
 نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ تَنْصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وَلَكِنَّهَا لَا تَنْصِبُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُضَافًا أو
 شَبِيهًا بِالمُضَافِ.

الخلاصة الآن: أَنَّ (لَا) النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ تَعْمَلُ عَمَلِ (إِنَّ)، وعلى هذا يكونُ
 اسمُ (لَا) النَافِيَةِ لِلْجِنْسِ مَنْصُوبًا في مَوْضِعَيْنِ:

المَوْضِعُ الأوَّلُ: إِذَا كَانَ مُضَافًا.

المَوْضِعُ الثَّانِي: إِذَا كَانَ شَبِيهًا بِالمُضَافِ.

١٩٩- وَرَكَّبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا، كَ (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)،

الشرح

قوله: «وَرَكَّبِ»: فعلٌ أمرٌ.

و«الْمَفْرَدَ»: مفعولٌ (رَكَّبِ).

و«فَاتِحًا»: حالٌ من فاعِلِ (رَكَّبِ)، يعني حالَ كونك فَاتِحًا.

قوله: «كَ (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)»: يعني: كهذا المثال، ولهذا نُعَرِّبُ هذه الجملة فنقول: (الكافُ): حرفُ جرٍّ، و (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ): اسمٌ مجرورٌ بالكافِ؛ لأنَّ المقصودَ بقوله: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ): كهذا المثال، فالمقصودُ لفظُها.

قوله: «وَرَكَّبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا»: المرادُ بالمفردِ ما ليسَ مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، وبهذا نعرفُ أنَّ للنحويين اصطلاحًا في كلِّ بابٍ بحسبه، فالمفردُ في بابِ الإعرابِ ما ليسَ مُثنًى، ولا جمعًا، والمفردُ في بابِ المبتدأ والخبرِ ما ليسَ جملةً ولا شبهَ جملةٍ، والمفردُ هنا وفي بابِ النداءِ: ما ليسَ مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

قوله: «وَرَكَّبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا»: أي رَكَّبَهُ مع (لَا) كما تُرَكَّبُ (عشر) مع العددِ قبلها، تقول: ثلاثةَ عَشَرَ، وتقول: (لَا رَجُلٌ في البيتِ)، ف (لَا): نافيةٌ للجنسِ، و (رَجُلٌ): اسمُها مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محَلِّ نصبٍ، ولا تَقُل: منصوبٌ بها، بل قل: اسمُها مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محَلِّ نصبٍ، ولذا لا يَجُوزُ أن تقول: (لَا رَجُلًا في البيتِ)؛ لأنَّه يَجِبُ أن يُبْنَى على الفتحِ.

وقوله: «وَرَكَّبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا»: هذا فيه قُصُورٌ؛ لأنَّ الْمَفْرَدَ قد يكون مَبْنِيًّا على الْفَتْحِ، وقد يكون مَبْنِيًّا على الْيَاءِ، وقد يكون مَبْنِيًّا على الْكسْرِ، ولذا تَعَبِيرُ غيره من النَّحْوِيِّينَ: (يُبْنَى على ما يُنْصَبُ به)، فإذا قلنا: (يُبْنَى على ما يُنْصَبُ به) تَخَلَّصْنَا من هذا الْإِشْكَالِ، ولكن عذْرُ الْمُؤَلِّفِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَنَّ النَّظْمَ قد يُعَسِّفُ^(١) الْإِنْسَانَ، فلا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْتِيَ بِكُلِّ ما يُرِيدُ، ولهذا سَمَّاهُ الْحَرِيرِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- في الْمُلْحَةِ (الصِّلَفِ)، قال -رَحِمَهُ اللهُ-:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشُّعْرِ الصِّلَفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يُنْصَرِفُ^(٢)

ففي الْحَقِيقَةِ أَنَّ الشَّاعِرَ قد لَا يَتَأَتَّى لَهُ أَنْ يَنْطِقَ بِكُلِّ شَيْءٍ.

على أَنَّهُ قد يَقُولُ قَائِلٌ: لَعَلَّ ابْنَ مَالِكٍ يَرَى أَنَّهُ حَتَّى الَّذِي يُنْصَبُ بِالْيَاءِ تُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْفَتْحَةُ، فيُقَالُ: مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحَةِ الْمَقْدَّرَةِ عَلَى الْيَاءِ، وقد سَبَقَ فِي بَابِ الْإِعْرَابِ أَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ -رَحِمَهُ اللهُ- ذَهَبَ إِلَى أَنَّ جَمْعَ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ يُعْرَبُ بِفَتْحَةِ مَقْدَّرَةٍ عَلَى الْيَاءِ، وَضَمَّةٍ مَقْدَّرَةٍ عَلَى الْوَاوِ، وقال: إِنَّ هَذَا رَأْيُ سِيبَوَيْهِ، وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(٣)

وقلنا: لَا نَقْبَلُ هَذَا، نَعَمْ إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا، لَكِنْ لَا نُصَدِّقُ شَيْئًا

(١) أَي: يُتَعَبِّ، انظر القاموس المحيط عسف.

(٢) الْبَيْت موجود في: شرح الملحة (ص: ٢٧٨) له.

(٣) الْبَيْت لِلْجَيْمِ بن صعب كما في لسان العرب (رقش)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ٢٦٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣٤٦)، ويُنسَبُ لَوْثِيمِ بن طارق كما في لسان العرب (نصت).

يخالفه النَّاسُ، وكان أبو حَيَّانَ وهو بمصرَ يَمْدَحُ شيخَ الإسلامِ وهو في الشَّامِ؛
لأنَّه من مُعاصِرِيهِ، فكان يَمْدَحُه مَدْحًا عَظِيمًا، ويقولُ فيه:

قَامَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي نَصْرِ شِرْعَتِنَا مَقَامَ سَيِّدِ تَيْمٍ إِذْ عَصَتْ مُضَرُّ^(١)

وسَيِّدُ تَيْمٍ هو أبو بكرٍ في يَوْمِ الرَّدَّةِ، فهو يقولُ: ابْنُ تَيْمِيَّةَ قامَ فينا مَقَامَ أَبِي
بَكْرٍ في يَوْمِ الرَّدَّةِ، ولقد قَدِمَ شيخُ الإسلامِ مصرَ، وَحَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي حَيَّانَ
مُنَازَعَةٌ فِي مَسَائِلَ نَحْوِيَّةٍ، قالَ أبو حَيَّانَ: «نَاطَرْتُه فِي شَيْءٍ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ، فَذَكَرْتُ
لَهُ كَلَامَ سَيَّبَوِيهِ». فقالَ لَهُ شيخُ الإسلامِ: «مَا كَانَ سَيَّبَوِيهِ نَبِيَّ النُّحُو، وَلَا كَانَ
مَعْصُومًا، بَلْ أَخْطَأَ فِي الْكِتَابِ فِي ثَمَانِينَ مَوْضِعًا مَا تَفْهَمُهَا أَنْتَ»^(٢).

الْحَاصِلُ لَنَا أَنَّهُ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ ابْنَ مَالِكٍ لَعَلَّهُ يَرَى أَنَّ جَمْعَ الْمَذَكَّرِ
السَّالِمِ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ الْمُقَدَّرِ عَلَى الْيَاءِ، وَيَكُونُ كَلَامُهُ مَطْرَدًا، لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ
جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، فَإِنَّ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ يَجُوزُ بِنَاؤُهُ عَلَى الْكَسْرِ، وَهُمْ
جَوَّزُوا فِيهِ الْبِنَاءَ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ أَخْفُ مِنَ الْكَسْرِ، فَجَوَّزَوْهَا،
وَأَنشَدُوا قَوْلَ الشَّاعِرِ:

لَا سَابِغَاتَ، وَلَا جَاوَاءَ بَاسِلَةً تَقِي الْمُنُونُ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالٍ^(٣)

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (لَا سَابِغَاتَ).

قَوْلُهُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ»: أَيِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَهَذَا خَبَرٌ (لَا)
الْأُولَى مَحذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، أَيِ: (لَا حَوْلَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، وَهِيَ

(١) البيت من البسيط، انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (٤٨/١).

(٢) انظر: البدر الطالع للشوكاني (٦٣/١)، وانظر: الرد الوافر لابن ناصر الدين (ص: ٦٥).

(٣) البيت من البسيط، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٩/٢).

الآن مُكْرَرَةٌ وليست مُفْرَدَةً، وَلِنَقْتَصِرَ عَلَى الْمِثَالِ الْأَوَّلِ: (لَا حَوْلَ إِلَّا بِاللَّهِ)،
فَنَقُولُ: (لَا): نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، وَ(حَوْلَ): اسْمُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ
بِهَا، وَ(إِلَّا): أَدَاةُ حَضَرٍ، وَ(بِاللَّهِ): جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ (لَا)،
وَهَلْ يُبْنَى خَبَرُهَا كَاسْمِهَا؟

الجواب: خَبَرُهَا غَيْرُ مَبْنِيٍّ، بَلْ مُعَرَّبٌ، وَهَذَا نَقُولُ: (لَا رَجُلَ قَائِمٌ)، وَلَا
نَقُولُ: (لَا رَجُلًا قَائِمٌ)، بَلْ نُنَوِّنُهُ؛ لِأَنَّهُ مُعَرَّبٌ.

١٩٩- (.....)، وَالثَّانِ اجْعَلَا

٢٠٠- مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

الشرح

قوله: «وَالثَّانِ اجْعَلَا»: (الثاني): مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ (اجْعَلَا)، والألفُ في قوله: (اجْعَلَا)، يجوزُ أن تكونَ للإِطلاقِ، ويجوزُ أن تكونَ بدلًا عن نُونِ التَّوكِيدِ.

فإن كانتَ للإِطلاقِ فلا إشكالَ، ولكنها في الواقعِ بدَلٌ عن نُونِ التَّوكِيدِ، والدليلُ على ذلك أنَّ الفعلَ مَعَهَا مَبْنِيٌّ على الفتحِ، فـ (اجْعَلْ) فعلٌ أمرٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ، فَيَتَعَيَّنُ أن تكونَ الألفُ هنا عِوَضًا عن نُونِ التَّوكِيدِ الخفيفةِ؛ لأنَّ نونَ التَّوكِيدِ الخفيفةِ يجوزُ أن تُبدِلَهَا بِألفٍ، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، بِالْوَقْفِ عَلَى ﴿لَنَسْفَعًا﴾، وكما قال ابنُ مالِكٍ في الألفِيَّةِ: (كَمَا تَقُولُ فِي قَفَنٍ: قِفَا).

«مَرْفُوعًا»: مفعولٌ ثانٍ لـ (اجْعَلْ)، والمفعولُ الأوَّلُ مَحذُوفٌ، والتَّقديرُ: (اجْعَلْنَهُ مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مُرَكَّبًا).

أفادنا المؤلِّفُ - رحمه الله - أنَّكَ إذا قلتَ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، فَإِنَّكَ تَبْنِي الأوَّلَ على الفتحِ مُرَكَّبًا مَعَ (لَا)، وسببُ بِنائِهِ واضحٌ، وهو التَّركيبُ، وإذا بُنِيَ على الفتحِ فَإِنَّ الثَّانِيَّ يجوزُ لَكَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

الأوّل: الرّفْع، فنقول: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ).

الثاني: النَّصْب، فنقول: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ).

الثالث: التَّرْكِيب، فنقول: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ).

لكن ما وَجْهُ الرّفْع، وما وَجْهُ النَّصْب، وما وَجْهُ البناء؟

الجواب: وَجْهُ الرّفْع أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلٍّ (لَا) واسمِها، أو عَلَى مَحَلٍّ اسمِها، يَعْنِي أَنَّ اسمَها فِي الْأَصْلِ كَانَ مَبْتَدَأً، إِذَنْ وَجْهُ الرّفْع عَلَى إِهْمَالِ الثَّانِي، وَتَكُونُ (قُوَّةٌ) مَبْتَدَأً.

وَجْهُ النَّصْبِ: أَنَّ (لَا) الثَّانِيَةَ غَيْرُ عَامِلَةٍ، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلٍّ اسمٍ (لَا) الْأَوَّلَى، فَـ(حَوْلَ): اسمٌ (لَا) مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَ(قُوَّةٌ) بِالنَّصْبِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَحَلٍّ اسمٍ (لَا) الْأَوَّلَى.

«أَوْ مُرَكَّبًا»: أَيِ يَكُونُ مُسْتَقِلًّا تُرَكَّبَ مَعَ (لَا) الثَّانِيَةِ، وَيَصِيرُ الْعَطْفُ هُنَا لَيْسَ عَطْفَ مَفْرَدٍ عَلَى مَفْرَدٍ، وَلَكِنَّهُ عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، فَـ(لَا قُوَّةَ) كُلُّهَا بِرُمْتِهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ: (لَا حَوْلَ)، فَيَكُونُ عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، وَتَكُونُ الثَّانِيَةُ: (قُوَّةٌ) مُرَكَّبَةً مَعَ (لَا)، فَنَقُولُ فِي الْإِعْرَابِ: (الْوَاوُ): حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(لَا) نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، وَ(قُوَّةٌ): اسمُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فَيَمَحُلُ نَصْبٍ، وَالْعَطْفُ هُنَا عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ.

وَيَجُوزُ لَكَ فِي الْأَوَّلِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ الرّفْعُ، فَإِذَا رَفَعْتَ فَإِنَّكَ لَا تَنْصِبُ الثَّانِيَّ، وَلِذَا قَالَ: (وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا)، وَيَبْقَى مَعْنَا الرّفْعُ وَالتَّرْكِيبُ.

قوله: «وَأِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبًا»: هل أنت بالخيار في الأول؟ الجواب: نعم، أنت بالخيار في الأول، فَإِنْ شِئْتَ بَنَيْتَ عَلَى الْفَتْحِ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، فَإِذَا رَفَعْتَ أَوَّلًا فَإِنَّكَ لَا تَنْصِبُ الثَّانِي، لِعَدَمِ وُجُودِ السَّبَبِ.

فَإِذَا رَفَعْتَ أَوَّلًا، وَقُلْتَ: (لَا حَوْلَ) فَرَفَعْتَ - وَسَبَبُ الرَّفْعِ الْإِغَاءُ (لَا) - فَتَقُولُ: (لَا): نَافِيَةٌ، وَلَا تَعْمَلُ، وَ(حَوْلَ): مُبْتَدَأٌ.

ما الذي يجوزُ من ثلاثة إِذَا امْتَنَعَ النَّصْبُ؟

الجواب: يجوزُ الرَّفْعُ، فتقولُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، فتكونُ أَلْغِيَتْ (لَا) فِي (لَا) فِي الْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِيَةِ.

ويجوزُ البناءُ عَلَى الْفَتْحِ، تقولُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، فتكونُ أَلْغِيَتْ (لَا) فِي الْأَوَّلِ، وَأَعْمَلْتَهَا فِي الثَّانِيَةِ، فَجَعَلْتَ (لَا) الثَّانِيَةَ مُسْتَقْلِلَةً عَنِ الْأَوَّلِ، وَاسْمُهَا مُفْرَدٌ، فَيَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ.

وَأَمَّا النَّصْبُ فَلَا يَجُوزُ، فَلَا تَقُلْ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)؛ لِأَنَّ أَصْلَ جَوَازِ النَّصْبِ فِيهَا إِذَا بُنِيَ الْأَوَّلُ عَلَى الْفَتْحِ، وَيَكُونُ الْعَطْفُ عَلَى الْمَحَلِّ لَفْظًا، وَأَمَّا هُنَا فَاسْمُ (لَا) مُرْفُوعٌ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَعْطِفَ عَلَيْهِ مَنْصُوبًا.

فاسْمُهَا هُنَا لَا يَكُونُ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ، بَلْ يَصِيرُ مُرْفُوعًا مُبْتَدَأً، وَهِيَ مُلْغَاةٌ، أَوْ عَامِلَةٌ عَمَلُ (لَيْسَ)، وَعَلَى الْوَجْهَيْنِ فَلَا مَحَلَّ لِلنَّصْبِ.

إِذَنْ: إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مُفْرَدًا فَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ وَجْهَانِ: الْبِنَاءُ وَالرَّفْعُ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ، وَعَلَى ذَلِكَ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: (لَا حَوْلًا وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، قُلْنَا: (حَوْلًا) خَطَأً، وَالصَّوَابُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ).

وختلاصة الكلام الآن: أنه يجوز لك في (لا) وجهان:

الوجه الأول: الإعمال، فيكون الأول مبنياً، والأول لا يكون مبنياً إلا وهو مفرد، فإذا كان الأول مبنياً جاز في الثاني ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والبناء (التركيب).

الوجه الثاني: الإهمال، فيكون الأول غير مبنٍ، ويكون مرفوعاً فقط، وحينئذٍ يجوز في الثاني وجهان: الرفع، والبناء، ولا يجوز النصب لعدم وجود مقتضيه.

أحوال اسم (لا) مع العطف:

إذا عطف على (لا) النافية للجنس واسمها فتم حالات:

الحال الأول: أن يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه مفرداً، فيجوز فيها خمسة أوجه:

■ الأول: بناء الاسمين معاً للتركيب مع (لا)، مثل: (لا حول ولا قوة إلا بالله).

■ الثاني: بناء الأول، ونصب الثاني عطفاً على محل اسم (لا)، مثل: (لا حول ولا قوة إلا بالله).

■ الثالث: بناء الأول، ورفع الثاني عطفاً على محل (لا) واسمها، مثل: (لا حول ولا قوة إلا بالله).

■ الرابع: رفع الأول والثاني إلغاءً لعملهما أو إجراءً لهما مجرى (ليس)، مثل: (لا حول ولا قوة إلا بالله).

■ الخامسُ: رفعُ الأوَّلِ، وبناءُ الثاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مِّمَّا سَبَقَ، مثل: (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله).

الحالُ الثانيَّةُ: أن يكونَ المعطوفُ عليه غيرَ مُفْرَدٍ، والمعطوفُ مُفْرَدًا، فيَجوزُ فيها خمسةُ أوجهٍ أيضًا:

■ الأوَّلُ: نصبُ الاسمينِ معًا، لكَوْنِ الأوَّلِ غيرَ مُفْرَدٍ، والثاني معطوفًا عليه، مثل: (لا ماءَ شُرِبَ ولا طعامًا هنا).

■ الثاني: نصبُ الأوَّلِ، وبناءُ الثاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مِّمَّا سَبَقَ، مثل: (لا ماءَ شُرِبَ ولا طعامَ هنا).

■ الثالثُ: نصبُ الأوَّلِ، ورفعُ الثاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مِّمَّا سَبَقَ، مثل: (لا ماءَ شُرِبَ ولا طعامَ هنا).

■ الرَّابِعُ: رفعُ الأوَّلِ، وبناءُ الثاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مِّمَّا سَبَقَ، مثل: (لا ماءَ شُرِبَ ولا طعامَ هنا).

■ الخامسُ: رفعُ الأوَّلِ والثاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مِّمَّا سَبَقَ، مثل: (لا ماءَ شُرِبَ ولا طعامَ هنا).

الحالُ الثالثَةُ: أن يكونَ المعطوفُ عليه مُفْرَدًا، والمعطوفُ غيرَ مُفْرَدٍ، فيَجوزُ فيها أربعةُ أوجهٍ:

■ الأوَّلُ: بناءُ الأوَّلِ، ونصبُ الثاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مِّمَّا سَبَقَ، مثل: (لا طعامَ ولا ماءَ شُرِبَ هنا).

■ الثاني: بناء الأول، ورفع الثاني، وتوجيهها ظاهر مما سبق، مثل: (لا طعام ولا ماء شرب هنا).

■ الثالث: رفع الأول، ونصب الثاني، وتوجيهها ظاهر مما سبق، مثل: (لا طعام ولا ماء شرب هنا).

■ الرابع: رفع الأول والثاني، وتوجيهها ظاهر مما سبق، مثل: (لا طعام ولا ماء شرب هنا).

الحال الرابعة: أن يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه غير مفرد، فيجوزُ فيهما أربعة أوجه أيضًا:

■ الأول: نصب الاسمين معًا، وتوجيهها ظاهر مما سبق، مثل: (لا كتاب نحو ولا كتاب بلاغة عندي).

■ الثاني: رفع الاسمين معًا، وتوجيهها ظاهر مما سبق، مثل: (لا كتاب نحو ولا كتاب بلاغة عندي).

■ الثالث: نصب الأول، ورفع الثاني، وتوجيهها ظاهر مما سبق، مثل: (لا كتاب نحو ولا كتاب بلاغة عندي).

■ الرابع: رفع الأول، ونصب الثاني، وتوجيهها ظاهر مما سبق، مثل: (لا كتاب نحو ولا كتاب بلاغة عندي).

تنبيه: لا فرق فيما سبق بين تكرار (لا) وعدم تكرارها، إلا أنه يمنعُ بناء الثاني إذا لم تُكرَّر.

٢٠١- وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَاَفْتَحْ أَوْ اَنْصِبَنْ أَوْ اَرْفَعْ تَعْدِلِ

الشرح

قوله: «مُفْرَدًا»: مفعولٌ به مقدَّم لقوله: (فَاَفْتَحْ أَوْ اَنْصِبَنْ أَوْ اَرْفَعْ).

«نَعْتًا»: بدلٌ من (مُفْرَدًا).

و«لِمَبْنِيٍّ»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(نَعْتًا).

و«يَلِي»: أي: يليه، يعني يلي ذلك المُفْرَدُ.

و«فَاَفْتَحْ»: (الفاء) هذه زائدةٌ لتحسين اللفظ، وأصلُ الكلام: (وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي افْتَحْ)، فمِثْلُ هذا يُسَمُّونه زائدةً لتحسين اللفظ.

«افْتَحْ»: فعلٌ أمرٌ، ومعناه: ابنِه على الفتح. وَسَبَقَ لنا أن الأولَى أن يُقَالَ: ابنِه على ما يُنْصَبُ به كالنَّصَبِ.

قوله: «أَوْ اَنْصِبَنْ»: (أَوْ): للتخيير.

و«اَنْصِبَنْ»: معطوفٌ على (افْتَحْ).

و«أَوْ»: للتَّخْيِيرِ أيضًا.

و«اَرْفَعْ»: معطوفٌ على (افْتَحْ).

و«تَعْدِلِ»: جُزِمَتْ على أنها جوابٌ لفعلِ الأمرِ، وهو قوله: (افْتَحْ) وما عُطِفَ عليه.

وَاخْتَلَفَ الْمُعَرَّبُونَ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ: هَلْ يَكُونُ هَذَا مَجْزُومًا عَلَى أَنَّهُ جَوَابُ
 الْأَمْرِ، أَوْ مَجْزُومًا عَلَى أَنَّهُ جَوَابٌ لَشَرْطٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (إِنْ تَفْعَلْ تَعْدِلْ)؟
 لَدِينَا قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ وَهِيَ: أَنَّهُ إِذَا دَارَ الْكَلَامُ بَيْنَ الْحَذْفِ وَعَدَمِهِ، فَلَا أَصْلَ عَدَمُهُ.
 إِذَنْ يَكُونُ الْإِعْرَابُ عَلَى الْأَحْسَنِ: أَنْ تَكُونَ جَوَابًا لِلْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ: (افْتَحْ)
 وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ.

مَعْنَى الْبَيْتِ: إِذَا وَلِيَ الْمَبْنِيَّ نَعْتٌ مَفْرُودٌ جَازَ لَكَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: الْفَتْحُ،
 وَالنَّصْبُ، وَالرَّفْعُ، وَقَدْ اشْتَرَطَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا النَّعْتِ أَنْ يَكُونَ مَفْرُودًا مَوَالِيًا
 لِلْمَنْعُوتِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا وُصِفَ اسْمٌ (لَا) وَهُوَ مَفْرُودٌ، وَلَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
 وَصْفِهِ بِفَاصِلٍ، جَازَ فِي الْوَصْفِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: الْبِنَاءُ، وَالنَّصْبُ، وَالرَّفْعُ، إِذَنْ
 عِنْدَنَا النَّعْتُ وَالْمَنْعُوتُ كِلَاهُمَا مَفْرُودٌ، وَفَهِمْنَا أَنَّ النَّعْتَ مَفْرُودٌ مِنْ قَوْلِهِ: (وَمُفْرَدًا
 نَعْتًا)، وَفَهِمْنَا أَنَّ الْمَنْعُوتَ مَفْرُودٌ أَيْضًا مِنْ قَوْلِهِ: (لِمَبْنِيٍّ يَلِي)؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ
 يَكُونَ مَبْنِيًّا إِلَّا وَهُوَ مَفْرُودٌ، إِذَنْ النَّعْتُ وَالْمَنْعُوتُ كِلَاهُمَا مَفْرُودٌ، وَالنَّعْتُ مَوَالٍ
 لِلْمَنْعُوتِ، فَلَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ.

مِثَالُهُ: (لَا رَجُلَ ظَرِيفَ فِي الْبَيْتِ)، فَكَلِمَةُ (رَجُلٍ) مَفْرُودٌ مَبْنِيٌّ، وَ(ظَرِيفَ):
 نَعْتُ مَفْرُودٌ، وَالنَّعْتُ هُنَا وَلِيَ الْمَنْعُوتَ وَلَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ، إِذَنْ يَنْطَبِقُ عَلَى
 كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، فَالنَّعْتُ مَفْرُودٌ، وَالْمَنْعُوتُ مَبْنِيٌّ، وَلَا فَاصِلَ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ،
 وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ لَكَ فِي النَّعْتِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ:

الْأَوَّلُ: الْبِنَاءُ، فَتَقُولُ: (لَا رَجُلَ ظَرِيفَ فِي الْبَيْتِ)، وَوَجْهُ الْبِنَاءِ أَنَّهُ مُرَكَّبٌ
 مَعَ اسْمٍ (لَا).

الثاني: النَّصْبُ، فتقولُ: (لا رجلَ ظريفًا في البيتِ)، ووجهُ النَّصْبِ أَنَّهُ وصفٌ لمَحَلِّ اسمٍ (لا)، فهو نعتٌ تَبَعَ اسمَ (لا) في محلِّه.

الثالث: الرَّفْعُ، (لا رجلَ ظريفٌ في البيتِ)، ووجهُ الرَّفْعِ أَنَّهُ نعتٌ رُوعِيٌّ به محلٌّ (لا) واسمُها؛ لأنَّ محلَّهما الرَّفْعُ، فـ (لا) واسمُها الأَصْلُ فيهما أَنَّهُما في مكانٍ المبتدأ.

مثال ذلك أيضًا: (لا رجلَ قائمًا في البيتِ)، فـ (رجل) : مُفْرَدٌ مَبْنِيٌّ، وهذا هو قوله: (لِمَبْنِيٍّ)، و (قائمًا) هذا هو قوله: (مُفْرَدًا) و (يَلِي)، فهما متواليان، فلا يُوجَدُ بينهما فاصلٌ، و (في البيتِ) هو الخبرُ، وفي الإعرابِ تقولُ: (لا): نافيةٌ للجنسِ، و (رجل) : اسمُها، و (قائمًا) : صفةٌ لـ (رجل)، و (في البيتِ) : جَارٌ ومجرورٌ خبرٌ (لا)، و (قائمًا) يجوزُ فيها ثلاثة أوجه: النَّصْبُ، فتقولُ: (قائمًا)، و الرَّفْعُ فتقولُ: (قائمٌ)، والبناءُ فتقولُ: (قائم).

ونحن الآن عندما نَتَكَلَّمُ على هذه الأوجهِ في هذه المسألةِ وفيما قبلها نَتَّبِعُ النُّحَوِيِّينَ في ذلك، والشَّواهدُ على هذه التَّفْصِيلاتِ قليلةٌ في اللغة العربية، لكن يَقُولُونَ: (إِذَا تَعَدَّرَ النَّصْرُ جَاَزَ الْقِيَاسُ)، و جاز الاجتهادُ، وإلَّا لو تَدَبَّرْتَ كلامَ العربِ لوجدتَ الشَّواهدَ على هذا قليلةً جدًّا، لكن هم يَقِيسُونَ على قواعدَ أَصْلُوها.

الخلاصة الآن: إِذَا نُعِتَ اسمٌ (لا) وهو مَبْنِيٌّ جازَ في النِّعَتِ ثلاثة أوجهٍ، بشرط أن يكونَ النِّعْتُ مَمَّا يُبْنَى، وألَّا يُفْصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُنْعَوَاتِ، فإذا اخْتَلَّ شرطُ من هذين الشرطين بفواصلٍ فماذا يقولُ ابنُ مالكٍ؟

٢٠٢- وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ، وَأَنْصِبْهُ، أَوْ الرَّفْعَ اقْصِدِ

الشرح

قوله: «غَيْرَ»: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ (تَبْنِ)، وهو مضافٌ إلى (مَا) الموصولة.

و«يَلِي»: فعلٌ مضارعٌ، والفاعلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائدُ مَحْذُوفٌ، والتقديرُ: (مَا يَلِيهِ).

و«غَيْرَ»: معطوفٌ على (غَيْرَ) الأولى، وهي مضافةٌ إلى (المُفْرَدِ).

و«لَا»: ناهيةٌ.

و«تَبْنِ»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ (لَا) الناهية، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الياءِ، والكسرةُ قبلها دليلٌ عليها، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وَجوبًا تقديرُهُ: (أَنْتَ).

قوله: «وَأَنْصِبْهُ»: (الواوُ): حرفٌ عطفٍ، و(أَنْصِبْ): فعلٌ أمرٌ، و(الهاءُ): ضميرٌ مفعولٌ به، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وَجوبًا تقديرُهُ: (أَنْتَ).

«أَوْ»: للتَّنْوِيعِ.

و«الرَّفْعَ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لقوله: (اقْصِدِ).

و«اقْصِدِ»: فعلٌ أمرٌ مَبْنِيٌّ على السكون، وحُرِّكَ بالكسرِ من أجلِ الرُّويِّ.

قوله: «وَغَيْرَ مَا يَلِي... لَا تَبْنِ»: يعني إذا فُصِّلَ بَيْنَ النَّعْتِ والمنعوتِ بفواصلٍ فإنه يَمْتَنِعُ البناءُ، وبذلك يَبْقَى النَّصْبُ والرَّفْعُ، لكن لماذا يَمْتَنِعُ البناءُ؟

الجواب: لأنَّ البناء من أجل التَّركيب مع (لَا) واسمِها، وإذا فُصل بينهما بفاصلٍ تَعَذَّرَ نَعْتُ التَّركيب، مثل أن تقول: (لا رجل في البيت ظريفٌ)، فـ(ظريفٌ): نَعْتُ لـ(رجل)، وهو مفردٌ، والمنعوتُ مُفْرَدٌ مَبْنِيٌّ، فالآن تَمَّتْ الشروط، ولم يَبْقَ إلَّا شرطٌ واحدٌ، وهو عدمُ الفصلِ بينهما، وهذا الشرطُ غيرُ موجودٍ، فقد وُجِدَ الفصلُ، فماذا يجوزُ في النِّعَةِ؟ يقول:

(لَا تَبْنِ وَأَنْصِبْهُ أَوْ الرَّفْعَ اقْصِدِ)، يعني يجوزُ الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، فتقول: (لا رجل في البيت ظريفٌ)، و(لا رجل في البيت ظريفًا)، ولا يجوزُ البناءُ، فلا يجوزُ أن تقول: (لا رجل في البيت ظريفٌ).

ومثل ذلك أيضًا أن تقول: (لا رجل في البيت قائمًا)، فهذا صحيحٌ، وتقول: (لا رجل في البيت قائمٌ) فهذا صحيحٌ أيضًا، وأمَّا قولُك: (لا رجل في البيت قائمٌ)، فهذا لا يجوزُ.

قوله: «وَعَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ»: يعني وكذلك إذا كان النِّعْتُ غيرَ مفردٍ لا تَبْنِ؛ لأنَّه إذا كان غيرَ مفردٍ لا يُبْنَى مع (لَا)، فإذا كان نَعْتُ فَمِنْ بابِ أولى، ولكن ماذا نَصْنَعُ؟ قال: (أَنْصِبْهُ، أَوْ الرَّفْعَ اقْصِدِ)، يعني يجوزُ فيه وجهان: الرَّفْعُ والنَّصْبُ.

مثال غيرِ المفردِ: (لا رجل صاحب علم ممقوتٌ)، فـ(صاحب علم) صِفَةٌ لـ(رجل)، فيجوزُ الرَّفْعُ، فتقول: (لا رجل صاحب علم ممقوتٌ) كما جاز النَّصْبُ.

(لا رجل حامل كتابٍ حاضرٌ) ما الذي يجوزُ في (حامل)؟ يجوزُ الرَّفْعُ

والتَّصْبُ، ولا يجوزُ البناءُ؛ لأنَّه ليس بمفردٍ، إذ هو مضافٌ، ولهذا قال: (وغيرُ المفردِ لا تَبْنِ، وأنصِبْهُ، أو الرِّفْعَ اقْصِدِ).

ومثله أيضًا: (لا رجلَ طالِعًا جبَلًا حاضرًا)، فيجوزُ الرِّفْعُ والتَّصْبُ، ففي الرِّفْعِ تقولُ: (لا رجلَ طالعُ جبَلًا حاضرًا)، وفي التَّصْبِ تقولُ: (لا رجلَ طالعًا جبَلًا حاضرًا)، ولا يَصِحُّ البناءُ، فلو قلتَ: (لا رجلَ طالعُ جبَلًا حاضرًا)، فهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه قال: (لا تَبْنِ)، وهذا غيرُ مفردٍ؛ لأنَّه مُشَبَّهٌ بالمضافِ، فلا يجوزُ بناؤه على الفتحِ، فـ(طالع) غيرُ مفردٍ، فقد تعلَّقَ به شيءٌ من تمام معناه؛ لأنَّك لو قلتَ: (طالع) فقط، لا ندري هل هو طالعُ شجرةٍ أو طالعُ دَرَجَا، أو طالعُ جبَلًا؟ فإذا قلتَ: (جبَلًا) عرفنا المعنى.

وكذلك إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ فإنَّه يجوزُ الوجهانِ فقط، مثاله: (لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ حاضرًا)، فهنا اسمُ (لا) غيرُ مفردٍ، وعلى ذلك (ظريف) يَصِحُّ فيها وجهان: التَّصْبُ والرِّفْعُ، التَّصْبُ على أنَّه نعتٌ لمنصوبٍ محَلًّا، والرِّفْعُ على أنَّه نعتٌ لمَحَلٍّ (لا) واسمِها.

الخلاصة الآن: أنه إذا كان اسمُ (لا) مَبْنِيًّا جاز في النِّعَتِ بعده ثلاثة أوجه:

الأوَّل: البناءُ على الفتحِ أو الياءِ أو الكسرِ.

والثاني: التَّصْبُ.

والثالث: الرِّفْعُ.

وهذا بشرطَينِ اثنين فقط، وهما: أن يكونَ النِّعْتُ مفردًا، وألَّا يُفْصَلَ بينَهُ وبينَ المنعوتِ بفاصلٍ، لكن لماذا قلنا: بشرطَينِ، وفي الأوَّل قلنا: بثلاثة شروطٍ؟

والجواب: قلنا ذلك لأنَّ المسألة اختلفت، أو لأنَّ هذا من باب النَّسخ؛ لأنَّه لا نسخ في النَّحو، لكن كُنَّا في الأوَّل نقول: (إذا نُعِتَ اسمٌ لا)، أما الآن فنقول: (إذا نُعِتَ المَبْنِيُّ) فسقط الشرطُ الأوَّل؛ لأنَّ موضعَ الحكم -الآن- هو المَبْنِيُّ، فلا حاجةَ إلى أن نقول: ثلاثة شروط.

وإن اختلفَ شرطٌ واحدٌ فإنَّه يجوزُ وجهان: النَّصبُ والرَّفعُ، ووجه النَّصبِ أنَّه نعتٌ لمَحَلِّ اسمٍ (لا)، ووجه الرَّفعِ أنَّه نعتٌ لمَحَلِّ (لا) واسمِها؛ لأنَّ (لا) واسمِها الأصلُ فيهما أنَّهما في مكانِ المبتدأ المرفوع.

تنبيه: إذا كُرِّرَتْ (لا) النَّافيةُ للجنسِ ثلاثَ مراتٍ مثل: (لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَلَا قُدْرَةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، فكلمةُ (قُدْرَةُ) إذا كانتَ مَعْطُوفَةً على الأوَّلِ، وكان الأوَّلُ مَبْنِيًّا جازَ فيها ثلاثةُ أَوْجِهٍ، وإذا كانَ مَرْفُوعًا جازَ فيها وَجْهان، ولا تَعْطِفُ على الثَّاني، وهو (قُوَّة)؛ لأنَّ المشهورَ أنَّ العطفَ يكونُ على الأوَّلِ، إلَّا إذا أَهْمَلْتَ الأوَّلَ، وأَعْمَلْتَ الثَّاني، وأردتَ أن تَعْطِفَ على الثَّاني فتقول: (لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَلَا قُدْرَةَ)؛ لأنَّك إذا عَطَفْتَ على الأوَّلِ امْتَنَعَ النَّصبُ، وهذا بحَسَبِ ما يُريدُ المتكلِّمُ.

٢٠٣- وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) احْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى

الشرح

قوله: «العطف»: مبتدأ.

وقوله: «احْكُمَا»: الجملة من الفعل والفاعل خبر (العطف)، يعني: والعطف احْكُم له، والألف في قوله: (احْكُمَا) يجوز أن تكون للإطلاق، ويجوز أن تكون للتوكيد، وأصلها: (احْكُمْنِ) كما قال ابن مالك: (وَأَبْدَلْنَهَا - أي: نون التوكيد الخفيفة - بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا... وَقَفَا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ: قَفَا)، وجملة: (إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا) جملة اعتراضية.

قوله: «بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى»: (بِمَا): جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بقوله: (احْكُمَا).

وقوله: «بِمَا»: (مَا): اسمٌ موصولٌ.

و«لِلنَّعْتِ»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ، صلة الموصول، ويجوز أن يكون (لِلنَّعْتِ) مُتَعَلِّقًا بـ(انْتَمَى)، أي: (بِمَا انْتَمَى لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ)، وهو أَوْلَى من أن نقول: إِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ؛ لَأَنَّهُ إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ الْحَذْفِ وَعَدَمِهِ، فَلَا اخْذُ بَعْدَمِهِ أَوْلَى.

قوله: «ذِي الْفَضْلِ»: يعني الذي فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْعُوتِ.

و«انْتَمَى»: يعني انتَسَبَ، وهنا أتى بقوله: (ذِي الْفَضْلِ) كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى اقْتِنَاعِ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ بِأَنَّهُ فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ بِحَرْفِ عَطْفٍ.

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ - رحمه الله - : إِذَا عَطَفْتَ عَلَى (لَا) وَاسْمِهَا فَإِمَّا أَنْ تَتَكَرَّرَ (لَا)، وَإِمَّا أَلَّا تَتَكَرَّرَ، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ (لَا) فَقَدْ سَبَقَ الْحَكْمُ فِي قَوْلِهِ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، وَسَبَقَ أَمَّا إِذَا تَكَرَّرَتْ جَازَ فِي الْأَوَّلِ وَجْهَانِ، وَفِي الثَّانِي ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، فَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ: الرَّفْعُ وَالْبِنَاءُ، وَيَجُوزُ فِي الثَّانِي: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْبِنَاءُ، إِلَّا إِذَا رَفَعْتَ الْأَوَّلَ فَلَا تَنْصِبِ الثَّانِي، وَهَذَا قَدْ تَمَّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ.

لكن إِذَا حَصَلَ الْعَطْفُ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا):

مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: (لَا حَوْلَ وَقُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) يَجُوزُ فِي (قُوَّةٍ) وَجْهَانِ: النَّصْبُ وَالرَّفْعُ، وَيَمْتَنِعُ الْبِنَاءُ، فَيَجُوزُ: (لَا حَوْلَ وَقُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، وَيَجُوزُ: (لَا حَوْلَ وَقُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، لَكِنْ مَا وَجْهُهُمَا؟

الجواب: وَجْهُهُمَا ظَاهِرٌ، أَمَّا النَّصْبُ فَإِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى مَحَلِّ اسْمِ (لَا)؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ النَّصْبُ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى مَحَلِّ (لَا) وَاسْمِهَا، وَلَا يَجُوزُ: (لَا حَوْلَ وَقُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: (أَحْكُمْ لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى)، وَالنَّعْتُ الْمَفْصُولُ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا النَّصْبُ، وَالثَّانِي الرَّفْعُ، لَكِنْ لِمَاذَا لَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (لَا حَوْلَ وَقُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)؟ لِأَنَّهُ لَمَّا جَاءَ حَرْفُ الْعَطْفِ امْتَنَعَ التَّرْكِيْبُ، وَالتَّرْكِيْبُ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ عَطْفٌ، لَكِنْ لَمَّا جَاءَ حَرْفُ الْعَطْفِ امْتَنَعَ التَّرْكِيْبُ، لَكِنْ لِمَاذَا جَازَ مَعَ وُجُودِ حَرْفِ الْعَطْفِ فِيهَا إِذَا تَكَرَّرَتْ (لَا)؟

الجواب: لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ يَكُونُ مُسْتَقِلًّا عَنِ الْأَوَّلِ، تُرَكَّبُ (لَا) الثَّانِيَّةُ مَعَ اسْمِهَا، تَقُولُ مِثْلًا: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ).

فصار الفرق بينهما أنه إذا تَكَرَّرَتْ (لَا) فَإِنَّ الاسمَ الثَّانِيَ الذي في (لَا) الثانية يكونُ مُسْتَقِلًّا عن العطفِ على ما سَبَقَ، ويكون عطفَ جملةٍ على جملةٍ، وليس عطفَ مُفْرَدٍ على مُفْرَدٍ، أمَّا هنا فَإِنَّهُ عطفُ مُفْرَدٍ، والعطفُ يَمْتَنِعُ مع التَّركيبِ، فلهذا إذا لم تَتَكَرَّرْ نقولُ بجواز وجهَيْنِ فقط: هما النَّصْبُ والرَّفْعُ.

ومثله أيضًا قولُك: (لا كريمَ وجبانٌ في البيتِ) يقولُ المؤلِّفُ: (احْكُمْ لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ)، والذي انتَسَبَ لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ والرَّفْعُ، لقوله: (وَعَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ... لَا تَبْنِ وَأَنْصِبْهُ، أَوْ الرَّفْعَ اقْصِدْ)، فعلى هذا تقول: (لا كريمَ وجبانًا)، ولا تَقُلْ: (لا كريمَ وجبانَ) بالفتح، والعلةُ واضحةٌ؛ لأنَّه إذا جاءت واوُ العطفِ امْتَنَعَ التَّركيبُ، لوجود الفاصلِ بحرفِ العطفِ، والعطفُ يَقْتَضِي المغايرةَ، فلم يَبْقَ عندنا إِلَّا النَّصْبُ والرَّفْعُ، فتقولُ: (لا كريمَ وجبانًا في البيتِ)، أو: (لا كريمَ وجبانٌ في البيتِ)، أمَّا على النَّصْبِ فهو معطوفٌ على محَلِّ اسمِ (لَا)، وأمَّا على الرَّفْعِ فهو معطوفٌ على محَلِّ (لَا) واسمِها؛ لأنَّ محَلَّهما الرَّفْعُ على الابتداءِ.

والخلاصة أن نقول: إذا عطف على اسم (لَا) فلذلك حالان:

الحال الأولي: مع التكرار، وقد سبق بيان الأوجه فيه.

الحال الثاني: مع عدم التكرار، ويجوز فيها وجهان: النَّصْبُ والرَّفْعُ، وَيَمْتَنِعُ منه شيءٌ واحدٌ وهو البناءُ فقط، لكن اسمُ (لَا) ما حُكِّمَهُ؟

الجواب: الاسم يُبْنَى على الفتح؛ لأنَّ الكلامَ الآن على المعطوف، وأمَّا اسمُ (لَا) فهو مُفْرَدٌ، والمفردُ معروفٌ أَنَّهُ يُبْنَى على الفتحِ تركيبًا مع (لَا)، ولا

تُهْمَلُ (لَا) في هذه الحال، يعني لا نرفع اسمها؛ لأنها إِنَّمَا تُهْمَلُ مع التكرار،
وحيثُ نقول: (لَا كَرِيمَ وَجَبَانًا في البيت)، أو: (لَا كَرِيمَ وَجَبَانٌ في البيت)،
فهذا صحيح، أمّا: (لَا كَرِيمًا وَجَبَانًا في البيت)، فخطأ، وأمّا (لَا كَرِيمٌ وَجَبَانٌ في
البيت) فهذا خطأ أيضًا.

وكذلك إذا كان المعطوف غير مُفْرَدٍ^(١)، لا يجوزُ إِلَّا الرَّفْعُ والنَّصْبُ، فإذا
قلت: (لا رجلٌ وصاحبَ علمٍ في البيت)، فهذا -أيضًا- يَصِحُّ؛ لأنَّ (صَاحِبَ
عِلْمٍ) هنا ليست مُرَكَّبَةً؛ لأنَّ التَّركيبَ يمتنعُ هنا، وإنَّما هي مضافةٌ، وحُذِفَ
التَّنوينُ لا لأجلِ التَّركيبِ، ولكن لأجلِ الإضافة.

(١) سواء تكررَت (لَا) نحو: (لا رجلٌ ولا غلامٌ امرأة) أو لم تتكرر كما مثَّلَ الشَّارحُ -رحمه الله-.

٢٠٤- وَأَعْطِ (لَا) مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْاسْتِفْهَامِ

الشرح

قوله: «وَأَعْطِ لَا»: (أَعْطِ) فعلٌ أمرٌ.

و«لَا»: مفعولٌ أولٌ؛ لأنَّ (أَعْطِ) من أخواتِ (كَسَا).

و«مَعَ»: ظرفٌ مكانٍ، لكنَّه بُنيَ على السكونِ، وهذا قليلٌ، كما قال ابنُ مالكٍ: (وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ).

وقوله: «مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ»: أي: مع الهمزة التي للاستفهام.

قوله: «مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْاسْتِفْهَامِ»: (ما) اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لِـ (أَعْطِ).

و«تَسْتَحِقُّ»: صلةُ الموصولِ.

و«دُونَ»: ظرفٌ.

و«الْاسْتِفْهَامِ»: مضافٌ إليه.

يعني: إذا دخلتْ همزةُ الاستفهامِ على (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ فَإِنَّ عَمَلَهَا باقٍ، فلا يَبْطُلُ عَمَلُهَا، يعني كأنَّ الاستفهامَ لم يكن مَوْجُودًا، فإذا قلتَ: (لا رجلَ في البيتِ)، وأَدْخَلْتَ الهمزةَ عليها فقلتَ: (أَلَا رجلَ في البيتِ؟)، فأنت الآن تَسْتَفْهِمُ سائِلًا الْمُخَاطَبَ، كأنَّكَ تقولُ له: (أَتَقُولُ: لَا رجلَ في البيتِ؟)، هذا هو المعنى.

فالاستفهام -الآن- عائدٌ إلى النَّفْيِ، يعني هل تنفي أن يكون في البيت رجلٌ؟
 أمّا إذا كان الاستفهام للتمنّي فظاهرُ كلامِ المؤلّف -رحمه الله- أنّ الاسمَ
 يُبنى معها أيضًا، فتقولُ: (أَلَا عَشَاءَ عندك؟)، هذه -أيضًا- لنفي الجنس،
 يعني: هل أنت تنفي أن يكون عندك عَشَاءٌ؟

وقال بعضُ النّحويّين: إذا دخلت عليها همزةُ الاستفهامِ التي للتمنّي فإنّها
 لا تَبْقَى على عملِها، بل تَنْصِبُ اسمَها مطلقًا، ولا تحتاجُ إلى خبرٍ، وتكونُ هنا
 بمنزلةِ الفعلِ، كأنك تقولُ: (أَتَمَنَّى عَشَاءً)، فقولُك: (أَلَا عَشَاءَ عندك؟) يعني:
 أَتَمَنَّى عَشَاءً، ومثل ذلك قولُك: (أَلَا مَاءً باردًا)، فهنا لا يريدُ الاستفهامَ عن
 النَّفْيِ، ولكن يريدُ التّمنّي، كأنّه يقولُ: أَتَمَنَّى ماءً باردًا، فيجعلونَ (أَلَا) هنا
 مُرَكَّبَةً من الهمزةِ ومن (لَا)، ويجعلونها نائبةً منابَ الفعلِ، و(ماءً) مفعولًا به.
 ومثّلوا لذلك -أيضًا- بقولهم: (أَلَا مَاءً مَاءً باردًا)^(١).

ولكنّ الصحيحَ ما مَشَى عليه ابنُ مالِكٍ أنّ حُكْمَهَا باقٍ، سواءً كان
 الاستفهامُ للاستخبارِ، أو للتوبيخِ، أو للتمنّي، أو لأيّ شيءٍ يكونُ، المُهِمُّ أنّ
 الهمزةَ لا تُؤثّرُ فيها شيئًا بالنسبةِ لِلْعَمَلِ، فجميعُ ما تَقَدَّمَ من الأقسامِ
 والتّفصيلاتِ في عملِها ثابتٌ لها مع وجودِ الهمزةِ.

(١) كلمةُ (ماء) الثّانية نعتٌ للأولى مَبْنِيَّةٌ على الفتح؛ لأنّها بمنزلةِ المركّبِ المزجيّ مع اسمِ (لَا)،
 وَيَمْتَنِعُ رفعُها عند سَيَوْنِهِ، ويجوزُ رفعُها عند المازني، وَيَتَعَيَّنُ تنوينُ (باردًا)؛ لأنّ العربَ لم تَرْكَبْ
 أربعةَ أشياء. انظر: حاشية الخضري (١/ ٣٣٠).

٢٠٥- وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

الشرح

قوله: «شَاعَ»: فعلٌ ماضٍ.

«فِي ذَا الْبَابِ»: مُتَعَلِّقٌ بِهِ.

و«إِسْقَاطُ»: فاعِلٌ.

و«الْخَبَرُ»: مضافٌ إليه.

قوله: «إِذَا الْمُرَادُ»: (إِذَا) شرطيةٌ.

و«الْمُرَادُ»: في إعرابه ثلاثة أقوالٍ:

القول الأول: أَنَّهُ فاعِلٌ مُقَدَّمٌ، وفعلُهُ: (ظَهَرَ)، وعلى هذا القول يكون فيه دليلٌ على جوازِ تَقَدُّمِ الفاعِلِ.

القول الثاني: أَنَّهُ مبتدأٌ، وخبرُهُ: (ظَهَرَ)، وعلى هذا القول يكون فيه دليلٌ على جوازِ إِضَافَةِ (إِذَا) إِلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ.

القول الثالث: أَنَّهُ فاعِلٌ لفعلٍ مَحْذُوفٍ، يُقَسَّرُ هذا الفعل ما بعده، وهو (ظَهَرَ).

والأخير قولُ الْبَصْرِيِّينَ، والأوَّل قولُ الْكُوفِيِّينَ، وهو الرَّاجِحُ حَسَبَ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَيْسَرُ.

وله أمثلةٌ في القرآن، منها قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، ف﴿السَّمَاءُ﴾ على

رأي البَصْرِيِّينَ فاعِلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (إِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ).

وعلى قولِ الكُوفِيِّينَ مبتدأ، و(انْشَقَّ): فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ للتأنيثِ، والفاعلُ مُستترٌ، وجملةُ: ﴿انْشَقَّتْ﴾ خبرُ المبتدأ، وعلى الوجهِ الثاني لهم ف﴿السَّمَاءُ﴾: فاعِلٌ مُقدَّمٌ، و(انْشَقَّ): فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ للتأنيثِ، وفاعلهُ: ﴿السَّمَاءُ﴾ مُقدَّمٌ.

ولو قيل بأنَّ الأصحَّ من هذه الأقوالِ أنَّ ما يلي (إذا) هو المبتدأ، وما بعده خبرٌ للمبتدأ، لكان أوجه؛ لأنَّ هذا يَسْتَلْزِمُ أن تكونَ الجملةُ مؤكَّدةً، إذ إنَّ المبتدأ صار في جملةِ الخبرِ فاعلاً، فكأنَّ الفعلَ أُسْنِدَ إلى فاعلهِ مرَّتَيْنِ، فيكونُ هذا أبلغَ قوله: «شاع»: أي: كَثُرَ وانتَشَرَ.

و«في ذا البابِ»: المشارُ إليه هو بابُ (لَا) النَّافِيَةِ للجنسِ.

و«إِسْقَاطُ الْخَبَرِ»: فاعِلُ شاعَ، وإِسْقَاطُهُ بمعنى حَذْفُهُ، يعني: أَنَّهُ كَثُرَ إسقاطُ الخبرِ في بابِ (لَا) النَّافِيَةِ للجنسِ، لكن بشرطِ (إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ)، يعني: إِذَا ظَهَرَ الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ.

مثال ذلك أن يُقالَ: (هل في البيتِ من رجلٍ؟)، فتقول: (لا رجلَ)، أي: (في البيتِ)، وكما يقولُ مَنْ يَعُودُ الْمَرِيضُ: (لَا بَأْسَ)، يعني: (لا بَأْسَ عَلَيْكَ)، وكما يقولُ الْمُفْتِي لِمَنْ سَأَلَهُ: (لَا حَرَجَ)، أي: عليك، كقولِ النَّبِيِّ -عليه الصلاة والسلام- وقد سُئِلَ في التَّقديمِ والتَّأخيرِ في مناسكِ الْحَجِّ يومَ العيدِ، قال: «لَا حَرَجَ»^(١)، يعني: (لَا حَرَجَ عَلَيْكَ).

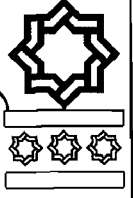
(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الفتيا وهو واقف على الدابة، برقم (٨٣). وأخرجه مسلم: كتاب الحج، باب من حلق قبل النحر، برقم (١٣٠٦).

وعُلِمَ من قوله: (إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ)، أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَذْفُ، مِثْلَ أَنْ تَقُولَ: (لَا رَجُلَ)، هَلِ الْمَعْنَى: (لَا رَجُلَ مُوجُودٌ)، أَوْ (لَا رَجُلَ فِي الْبَيْتِ)، أَوْ (لَا رَجُلَ مَرِيضٌ)، أَوْ (لَا رَجُلَ صَحِيحٌ)، أَوْ (لَا رَجُلَ قَائِمٌ)، أَوْ (لَا رَجُلَ فَاهِمٌ) أَمْ مَاذَا؟ فَإِذَا كُنَّا لَا نَعْلَمُ مَا الْمَحذُوفُ اِمْتَنَعَ الْحَذْفُ.

وعلى ذلك إذا كنت تريد أن تنفي شيئاً نفياً مقيداً بأن تقول: (لَا رَجُلَ فِي الْمَسْجِدِ)، فلا يجوز أن تحذف (فِي الْمَسْجِدِ)؛ لَأَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ أَنْ تَقُولَ: (لَا رَجُلَ) حَيْثُ نَفَيْتَ وَجُودَهُ مُطْلَقًا، وَبَيْنَ أَنْ تَقُولَ: (لَا رَجُلَ فِي الْمَسْجِدِ)، فَإِذَا قُلْتَ: (لَا رَجُلَ) وَأَنْتَ تَقْصِدُ: (لَا رَجُلَ فِي الْمَسْجِدِ)، هَلِ ظَهَرَ الْمُرَادُ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ؟ الْجَوَابُ: لَمْ يَظْهَرْ.

فإذا كان النفي مُسَلِّطًا على شيءٍ مُعَيَّنٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْمُعَيَّنِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ لَا يَظْهَرُ بِهِ، وَلِهَذَا قَيَّدَ الْمُؤَلِّفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِقَوْلِهِ: (إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ).

وهذه المسألة مأخوذة من قاعدة سبقت لنا في باب المبتدأ والخبر في قول ابن مالك: (وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ)، فهذه قاعدة عامة في كُلِّ شيءٍ، فكلُّ ما يُعْلَمُ فحذفه جائزٌ، فكلُّ شيءٍ يُعْلَمُ من أخبارٍ وأحوالٍ وأوصافٍ وموصوفاتٍ فحذفه جائزٌ، وكلُّ ما لَا يُعْلَمُ فحذفه مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَلَامِ بَيَانُ الْمَعْنَى، فَإِذَا اسْتَقَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَعْنَى فَإِنَّهُ يَجُوزُ حِينَئِذٍ أَنْ يُحَذَفَ اللَّفْظُ، وَلَوْ كَانَ رُكْنًا فِي الْجُمْلَةِ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ فَإِنَّ الْحَذْفَ يَمْتَنِعُ.



ظنّ وأخواتها

الذي مرّ علينا في نواسخ المبتدأ والخبر قسمان: أحدهما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، والثاني ينصب المبتدأ ويرفع الخبر. فالذي يرفع المبتدأ وينصب الخبر: (كَانَ) وأخواتها، و(مَا) العاملة عملَ (لَيْسَ) وأخواتها، و(أفعال المقاربة)، فهذه كلها عملها واحد، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر. والذي ينصب المبتدأ ويرفع الخبر هو (إِنَّ) وأخواتها، و(لَا) التي لنفي الجنس، إذن هذه النواسخ صارت خمسة: ثلاثة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وهي: (كَانَ) وأخواتها، و(كَادَ) وأخواتها - و(كَادَ) وأخواتها هي أفعال المقاربة - و(مَا) وأخواتها. واثنان ينصبان المبتدأ ويرفعان الخبر، وهما: (إِنَّ) وأخواتها، و(لَا) التي لنفي الجنس.

لما فرغ من ذلك أتى بالقسم الثالث من النواسخ، وهو الذي ينسخ المبتدأ والخبر فينصبهما، وهو (ظَنَّ) وأخواتها، تقول: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، فإذا أَدْخَلْتَ (ظَنَّ)، قُلْتَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، ولا تَقُلْ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، فهي تَنْصِبُ مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

وليس عندنا قسم رابع يرفع المبتدأ والخبر؛ لأنه إذا بقي المبتدأ والخبر على رَفْعِهِمَا لم يَكُنْ هناك ناسخ.

قوله: «ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا»: (أَخَوَاتُهَا) أي: مُشَارِكَاتُهَا فِي الْعَمَلِ كَمَا قِيلَ فِي (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَفِي (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا.

٢٠٦- انْصَبْ بِفَعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا

أَغْنِي (رَأَى) (خَالَ) (عَلِمْتُ) (وَجَدَا)

٢٠٧- (ظَنَّ) (حَسِبْتُ) وَ(زَعَمْتُ) مَعَ (عَدَّ)

(حَجَا) (دَرَى)، وَ(جَعَلَ) (اللَّذَكَ) (اِغْتَقَدَ)

٢٠٨- وَ(هَبَّ) (تَعَلَّمَ)،

.....

الشرح

قوله: «انْصَبْ»: فعل أمر، والفاعل مُسْتَرْتَرٌ وَجُوبًا تقديره: (أنت).

و«جُزْأَيِ»: مفعول (انْصَبْ)، منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مُشْتَبِهٌ.

و«بِفَعْلِ الْقَلْبِ»: متعلق بـ(انْصَبْ).

قوله: «أَغْنِي»: أي: أَقْصِدُ وأريدُ، و(رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَ، ظَنَّ،

حَسِبْتُ) كُلُّ هذه المعطوفات بإسقاط حرف العطف.

قوله: «انْصَبْ بِفَعْلِ الْقَلْبِ»: فعل القلب هو الذي يَتَعَلَّقُ بالقلب، وليس

له دخلٌ بالجوارح، أمَّا الأفعال التي تَخْتَصُّ بالجوارح فهي أفعالُ جَوَارِحٍ، مثل:

(ضَرَبْتُ)، أي: (ضَرَبْتُ بِيَدِي)، فهذا فعلٌ جارحةٌ، وليسَ فعلٌ قلبٍ، ومثل:

(أَبْصَرْتُ)، فعلٌ جارحةٌ، وليسَ فعلٌ قلبٍ، ومثل ذلك: (شَمَمْتُ، وَأَكَلْتُ،

وَلَبِسْتُ)، فهذه أفعالٌ تَخْتَصُّ بالجوارح، أمَّا فعلُ القلبِ فهو الذي يَتَعَلَّقُ بالقلبِ،

وليس له دخلٌ بالجوارح، وأفعالُ القلوبِ كثيرةٌ، منها المحبةُ، والكراهةُ، والبُغْضُ، والعداوةُ، والخوفُ، والرَّجاءُ، وغيرُ ذلك، فهل مُرادُه بِفِعْلِ الْقَلْبِ هنا جميعُ أفعالِ القلوبِ؟

الجواب: لا؛ لأنَّه قال: (أعني رَأَى)، وهذا هو فائدةُ قوله: (أعني رَأَى)، أنَّه ليس كُلُّ فعلٍ قلبيٍّ يَنْصِبُ المبتدأ والخبرَ، بل هي أفعالٌ خاصَّةٌ.

وقوله: «جُزْأَيِ ابْتِدَا»: فيه تَجَوُّزٌ؛ لأنَّ الابتداءَ أمرٌ مَعْنَوِيٌّ، والمبتدأ والخبرُ أمرٌ لَفْظِيٌّ، والمرادُ بقوله: (جُزْأَيِ ابْتِدَا)، أي جُزْأَيِ جملةٍ ذاتِ ابتداءٍ، وهي المبتدأ والخبر.

وقوله: «أعني (رَأَى)»: أي: أعني من أفعالِ القلوبِ ما سَأَذْكُرُه، ومنها (رَأَى).

والمرادُ بـ(رَأَى) هنا (رَأَى) التي بمعنى (عَلِمَ)، لا التي بمعنى (أَبْصَرَ)؛ لأنَّ التي بمعنى (أَبْصَرَ) ليست من أفعالِ القلوبِ، بل من أفعالِ الجوارح، إذنَّ المرادُ (رَأَى) التي بمعنى (عَلِمَ)، وكذلك التي بمعنى (ظَنَّ)؛ لأنَّ (رَأَى) تكونُ للظنِّ وتكونُ للعِلْمِ، واجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧]، (يَرَوْنَهُ) الأولى أي يَظُنُّونَه، أي يَظُنُّونَ هذا اليومَ بعيدًا، وهو يومُ القيامةِ، ﴿وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾، أي نَعْلَمُه.

ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا^(١)

(١) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير، انظر شرح الشواهد للعيني (١٩/٢).

وَتُطْلَقُ (رَأَى) عَلَى مَعْنَى آخَرَ غَيْرِ فِعْلِ الْقَلْبِ، وَهِيَ (رَأَى) الْبَصَرِيَّةُ، فَتَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا، تَقُولُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، أَيِ بَعِينِي، فَهَذِهِ تَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، فـ(رَأَى) هُنَا بَصَرِيَّةٌ، لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَكْمِيلٍ، فَتَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى أَيْضًا: ﴿إِذْ رَأَى نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ [طه: ١٠]، فـ(رَأَى) هُنَا بِمَعْنَى (أَبْصَرَ)، فَهَذِهِ لَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ.

وَتُطْلَقُ بِمَعْنَى (أَصَابَ)، تَقُولُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، أَيْضَرَبْتُهُ عَلَى رِئْتِهِ. وَهَلِ (رَأَى) تَتَصَرَّفُ؟

الجواب: نعم، تَتَصَرَّفُ، فَتَكُونُ فِعْلًا مَاضِيًا، وَتَكُونُ فِعْلًا مُضَارِعًا، وَتَكُونُ فِعْلَ أَمْرٍ، وَتَكُونُ اسْمَ فَاعِلٍ، وَاسْمَ مَفْعُولٍ، وَهِيَ عَلَى عَمَلِهَا مَهْمَا تَصَرَّفَتْ، فَتَكُونُ فِعْلًا مَاضِيًا كَمَا لَوْ قُلْتَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا فَاهِمًا)، أَيِ ظَنَنْتُهُ فَاهِمًا، أَوْ عَلِمْتُهُ فَاهِمًا، وَتَكُونُ فِعْلَ أَمْرٍ، مِثْلُ: (رَ زَيْدًا حَاضِرًا)، (رَ) فِعْلُ أَمْرٍ بِمَعْنَى (ظَنَّ)، يَعْنِي ظَنُّهُ حَاضِرًا، وَ(رَ) كَلِمَةٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، مِثْلُ: (قِ) فِعْلُ أَمْرٍ، (قِنَا عَذَابَ النَّارِ)، فَهِيَ فِعْلُ دَعَاءٍ، وَهِيَ أَيْضًا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَمِثْلُ: (فِ)، تَقُولُ: (فِ بِالْوَعْدِ)، فَهِيَ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهِيَ فِعْلُ أَمْرٍ.

فَكُلُّ فِعْلٍ يَكُونُ أَوَّلُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ وَآخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ، فَإِنَّهُ يُحْذَفُ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ، وَهُوَ فِعْلُ أَمْرٍ.

قَوْلُهُ: «خَالَ»: أَيْضًا مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، تَقُولُ: (خَلْتُ الطَّالِبَ فَاهِمًا)، وَهِيَ بِمَعْنَى (ظَنَّ)، وَكَأَنَّهَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- مِنَ الْخِيَالِ؛ لِأَنَّ الْخِيَالَ ظَنٌّ، وَلَيْسَ يَقِينًا، وَمُضَارِعُ (خَالَ): يَخَالُ، كـ(خَافَ): يَخَافُ.

قوله: «عَلِمْتُ»: أَيضًا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، وهي بمعنى (اعْتَقَدْتُ هذا الشيء)، فهو عِلْمٌ يَقِينٌ، وليسَ عِلْمٌ عَرَفَانٍ، كما سيأتي بَأَنَّ عِلْمَ الْعَرَفَانِ إِنَّمَا يَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا، مِثْلُ ذَلِكَ: (عَلِمْتُ زَيْدًا كَرِيمًا)، يعني: اعْتَقَدْتُهُ وَعَلِمْتُهُ عِلْمًا يَقِينًا أَنَّهُ كَرِيمٌ.

قوله: «وَجَدَ»: تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَيضًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ أَبَاءً نَا عَلَيْنَ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٢]، وَيَحْتَمِلُ أَلَّا تَكُونَ الْآيَةُ مِنَ الْوُجْدَانِ الْقَلْبِيِّ، بَلْ مِنَ الْوُجُودِ، أَي: مِنَ وَجَدَ الشَّيْءَ يَجِدُهُ، وَمِثْلُهَا عِنْدِي فِي الشَّرْحِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾ [ص: ٤٤]، أَي: (إِنَّا عَلِمْنَاهُ صَابِرًا)، وَمِنْ ذَلِكَ أَيضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]، فَ(اللَّهُ): مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَ(تَوَّابًا): مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَ(رَحِيمًا): مَفْعُولٌ ثَالِثٌ، فَعَلِيَ هَذَا نَقُولُ: (وَجَدَ) الَّتِي بِمَعْنَى (عَلِمَ) تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ.

أَمَّا (وَجَدَ) الَّتِي بِمَعْنَى (لَقِيَ)، مِثْلُ قَوْلِكَ: (وَجَدْتُ الضَّالَّةَ)، أَوْ قَوْلِكَ: (وَجَدْتُ لُقْطَةً)، فَهَذِهِ تَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، بَلْ هِيَ مِنْ وَجَدَ الشَّيْءَ وَجَدَانَا.

وَكَذَلِكَ (وَجَدَ) الَّتِي بِمَعْنَى (حَزَنَ)، مِثْلُ قَوْلِكَ: (وَجَدْتُ عَلَى زَيْدٍ)، فَهِيَ مِنَ الْحَزَنِ، أَوْ مِنَ الْغَضَبِ، فَهَذِهِ لَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، بَلْ هِيَ فَعْلٌ لَازِمٌ.

قوله: «ظَنَّ»: مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ، (ظَنَّ) تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، تَقُولُ مِثْلًا: (الْحَرُّ شَدِيدٌ)، فَ(الْحَرُّ): مَبْتَدَأٌ، وَ(شَدِيدٌ): خَبَرٌ، وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا (ظَنَّ) تَقُولُ: (ظَنَنْتُ الْحَرَّ شَدِيدًا)، كَقَوْلِكَ: (ظَنَنْتُ

زَيْدًا قَاتِلًا)، وَيُطْلَقُ الظَّنُّ عَلَى الرَّجْحَانِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْيَقِينِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، وَتُطْلَقُ بِمَعْنَى التَّهْمَةِ، كَقَوْلِكَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا)، يَعْنِي: (اتَّهَمْتُهُ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، عَلَى الْقِرَاءَةِ بِالظَّاءِ: (بِظْنَيْنِ)، أَيْ: بِمُتَّهَمٍ.

قَوْلُهُ: «حَسِبْتُ»: (حَسِبَ) أَيْضًا مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَهِيَ بِمَعْنَى (ظَنَّ)، تَقُولُ: (حَسِبْتُ زَيْدًا فَاهِمًا)، فَهِيَ نَصَبَتْ مَفْعُولَيْنِ أَصْلَهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ: (زَيْدٌ فَاهِمٌ)، فَهِيَ نَصَبَتْ (زَيْدٌ)، وَنَصَبَتْ (فَاهِمٌ)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ٢]، فـ (أَحْسِبَ) هُنَا مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى: أَظَنَّ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا؟

وَتُطْلَقُ بِمَعْنَى (الْعِلْمِ)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا^(١)

فـ (حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ) أَيْ: عَلِمْتُهُمَا خَيْرَ تِجَارَةٍ.

قَوْلُهُ: «زَعَمْتُ»: (زَعَمَ) يَعْنِي اعْتَقَدَ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَهِيَ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ الدَّالَّةِ عَلَى الظَّنِّ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

زَعَمْتَنِي شَيْخًا، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا^(٢)

(١) البيت من الطويل، وهو لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ، انظر لسان العرب (ثقل)، شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢١)، والتصريح (١/ ٣٦٢).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لِأَبِي أُمَيَّةَ الْحَنْفِيِّ، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٢)، والتصريح (١/ ٣٦١).

وتأتي أيضًا بمعنى (عَلِمَ)، تقول: (زَعَمْتُ العلمَ نافعًا) أي: عَلِمْتُهُ، وأصله: (العلمُ نافعٌ).

قوله: «مَعَ عَدٍّ»: يعني (مَعَ عَدٍّ)، لكنه خَفَّفَهَا لَوْزَنِ الْبَيْتِ، و(عَدٍّ) لها مَعْنَيَانِ: أحدهما: أن تكونَ مِنَ الْعَدَدِ، كما في قولك: (عَدَدْتُ الدَّرَاهِمَ) فهذه لَا تَنْصِبُ إِلَّا مَفْعُولًا وَاحِدًا.

والثاني: أن تكونَ بمعنى (اعتبرتُ هذا الشيءَ في ظَنِّي كذا وكذا)، مثل: (عَدَدْتُ زَيْدًا صَدِيقًا)، وأصلها: (زَيْدٌ صَدِيقٌ)، فإذا أَدْخَلْتَ (عَدَّ) عليها نَصَبْتَ الْجُزْءَيْنِ: الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ، وتقول: (عَدَدْتُ مُحَمَّدًا رَفِيقًا)، أي: اعتقدته في قلبي أَنَّهُ رَفِيقٌ، ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ^(١)

ف(لَا تَعْدُدِ) أي: لَا تَحْسَبِ، و(الْمَوْلَى) يعني الصَّدِيقَ وَالنَّاصِرَ، فَمَنْ يُشَارِكُكَ إِذَا كُنْتَ غَنِيًّا هَذَا لَيْسَ بِمَوْلَى؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْفَعُ نَفْسَهُ.

قوله: «حَجَا»: بمعنى (ظَنَّ)، تقولُ مثلاً: (حَجَوْتُ هَذَا الْإِبْرِيْقَ صُفْرًا)، يعني ظَنَنْتُهُ مِنَ الصُّفْرِ، وتقول: (حَجَوْتُ هَذَا ذَهَبًا)، يعني ظَنَنْتُهُ ذَهَبًا، وعلى هذا فِقْسٌ، ومن ذلك قولُ الشَّاعِرِ:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٍ^(٢)

(١) البيت من الطويل، وهو للنعمان بن بشير الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انظر شرح الشواهد للعيني (٢٢/٢)، والتصريح (١/٣٦٠).

(٢) البيت من البسيط، وهو لِتَمِيمِ بْنِ مُقْبِلٍ، وقيل: لأبي شُبَلٍ الْأَعْرَابِيِّ، انظر شرح الشواهد للعيني (٢٣/٢)، والتصريح (١/٣٦٠).

فهو في وقت الرِّخَاءِ أخو ثِقَةٍ، وَلَمَّا أَلَمْتُ بِهِ الْمَلَمَاتُ لم يكن أَخَا ثِقَةٍ.

قوله: «دَرَى»: أَيضًا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وهي من أفعالِ القلوبِ، تقول: (دَرَيْتُ زَيْدًا عَالِمًا)، أي عِلِمَتُهُ عَالِمًا، ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَةً فَاعْتَبِطَ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ^(١)

قوله: «وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاغْتَقَدَ»: (اللَّذُّ) لَغَةٌ فِي (الَّذِي)، ولكن تُحْذَفُ الياءُ فِي بعضِ اللغات، و(اللَّذُّ) مَكْتُوبَةٌ بِلَامَيْنِ، مع أَنَّ (الَّذِي) تُكْتَبُ بِلَامٍ وَاحِدَةٍ، وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا سَقَطَتِ الياءُ مِنْ (الَّذِي) فَإِنَّهَا تُكْتَبُ بِلَامَيْنِ، مثل إِذَا كَانَتْ مُثْنًى كـ(اللَّذَانِ) و(اللَّتَانِ) فَإِنَّهَا تُكْتَبُ بِلَامَيْنِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ جَمْعًا مثل: (الَّذِينَ) فَتُكْتَبُ بِلَامٍ وَاحِدَةٍ.

وقوله: «اللَّذُّ كَاغْتَقَدَ»: احْتِرَازٌ مِنْ (جَعَلَ) الَّتِي بِمَعْنَى (صَيَّرَ)، وَالَّتِي بِمَعْنَى (خَلَقَ) وَ(أَوْجَدَ)، فَالَّتِي بِمَعْنَى صَيَّرَ لَيْسَتْ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَلَكِنَّهَا مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ، وَالَّتِي بِمَعْنَى (خَلَقَ) لَا تَنْصِبُ إِلَّا مَفْعُولًا وَاحِدًا، مِثْلَهَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، فَـ(جَعَلَ) هُنَا بِمَعْنَى خَلَقَ وَأَوْجَدَ.

ومِثَالُ (جَعَلَ) التَّصْيِيرِيَّةِ قَوْلُكَ: (جَعَلْتُ الْقَطْنَ فِرَاشًا)، أَي: صَيَّرْتُهُ، وَ(جَعَلْتُ الْعِهْنَ غَزْلًا)، أَي: صَيَّرْتُهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَ(جَعَلَ) الَّتِي مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَيْضًا.

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٢/٢٣)، ولا في التصريح بمضمون التوضيح (١/٣٥٩).

مثال (جَعَلَ اللَّذَّ كَاغْتَقَدَ) قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، هذه لا تَصْلُحُ بمعنى الخلق، ولا تَصْلُحُ بمعنى التصيير، وإنَّما هي بمعنى الاعتقاد، يعني: اعتقدوا أنَّ الملائكة إناثٌ، وتقولُ مثلاً: (جَعَلْتُ الْمَطَرَ غَزِيرًا)، وهنا هل معناها (صَيَّرْتُ)؟

الجواب: لا؛ لأنَّ الذي جعل المطرَ غزيرًا هو الله، لكن معناها: اعتقدته وظننته غزيرًا، فـ(جَعَلَ اللَّذَّ كَاغْتَقَدَ) تَنْصِبُ -أيضًا- مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ لأنَّ (المطرَ غزيرًا) أصلهما قبل أن تدخل عليهما (جعل): (المطرُ غزيرٌ) مبتدأ وخبرٌ.

قوله: «وَهَبْ»: (هَبْ) التي بمعنى (قَدَّرْ)، يعني: (قَدَّرَ في قلبك كذا وكذا)، وأمَّا (هَبْ) التي هي فعلُ أمرٍ من (وَهَبَ يَهَبُ) فليست من هذا الباب، فتقول: (هَبْ زيدًا ثوبًا)، فـ(هَبْ) هنا من بابِ (كَسَا) و(أَعْطَى)، لكن إذا قلت: (هَبْنِي صَدِيقًا) فهذا هو الفعلُ المرادُ في كلامِ المؤلِّفِ، فإنَّها هنا بمعنى (قَدَّرْني في قلبك صديقًا لك)، ومن ذلك قولك: (هَبْ زيدًا عالمًا)، يعني: قدَّر أنه عالمٌ، فيقالُ فيها: (هَبْ) فعلُ أمرٍ يَنْصِبُ مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، و(زيدًا) هو مفعولها الأوَّلُ، و(عالمًا) مفعولها الثاني.

مثال ذلك قولُ الشاعرِ:

فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا^(١)

(١) البيت من المتقارب، وهو لابن همام السُّلُوي، انظر لسان العرب (وهب)، وشرح الشواهد للعيني (٢٤/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/٣٦١).

والشاهدُ قوله: (وَلَا فَهْبَنِي أَمْرًا هَالِكًا).

وتأتي كثيرًا في كلام العلماء مَوْصُولَةً بـ (أَنَّ) مثل: (هَبْ أَنْ الأَمْرَ كَذَا وكَذَا)، فقليل: إِنَّ هذا من لحن العلماء، وَمَنْ ذَهَبَ إليه الحَرِيرِيُّ - رحمه الله تعالى - حيث قال: «ويقولون: هَبْ أَنِّي فَعَلْتُ، وَهَبْ أَنَّهُ فَعَلَ، والصوابُ إلحاقُ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ به، فيُقَالُ: هَبْنِي فَعَلْتُ وَهَبُهُ فَعَلَ»^(١). ولكن أُورِدَ على هذا القول ما يُذكرُ عن عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في قِصَّةِ الحِمَارِيَّةِ، أَنَّهُم قالوا له: «هَبْ أَنْ أَبَانَا كان حَمَارًا»^(٢)، ولم يقولوا: (هَبْ أَبَانَا حِمَارًا).

وعلى كُلِّ حالٍ هي شائعةٌ في كلام الفقهاء - رحمهم الله - أن تَقْتَرَنَ (هَبْ) بـ (أَنَّ)، فيُقَالُ: (هَبْ أَنْ الأَمْرَ كَذَا)، لكن لو أردنا أن نأتي بالأفصح لقلنا: (هَبِ الأَمْرَ كَذَا)، فنكون سَلَكْنَا الأَصْلَحَ، واختصرنا الكلامَ بحذف (أَنَّ).

قوله: «تَعَلَّمَ»: ليس المرادُ بذلك (تَعَلَّمَ العلمَ)، فـ (تَعَلَّمَ) من العلم، مثالُها قولُ الشاعر:

تَعَلَّمَ فَلَيْسَ المَرْءُ يُولَدُ عَالِمًا وَلَيْسَ أَخُو عِلْمٍ كَمَنْ هُوَ جَاهِلٌ^(٣)

وهذه وإن كان لها مفعولٌ محذوفٌ لكن ليس عمدةً، لكن المراد (تَعَلَّمَ) بمعنى (اعْلَمَ)، تقول: (تَعَلَّمَ اللهَ قادِرًا)، يعني: (اعْلَمَ أَنَّ اللهَ قادِرٌ)، فهذه تَنْصِبُ - أيضًا - مفعولينِ أصلُهما المبتدأ والخبرُ، وتقولُ مثلاً: (تَعَلَّمَ زيدًا

(١) انظر درة الغواص في أوهام الخواص (ص: ٣٦).

(٢) انظر المغني لابن قدامة (٢٢/٧).

(٣) البيت من الطويل، وقد أنشده عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ انظر المستطرف في كل فنٍّ مستطرف (ص: ٤٥)، والعقد الفريد (ص: ١٥٨).

صديقًا)، يعني: (اعلمه صديقًا لك)، ومن ذلك قول الشاعر:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغٍ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ^(١)

الشَّاهدُ قوله: (تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا)، يعني: اعلم بأنَّ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرُ عَدُوِّهَا، فـ(تَعَلَّمَ) هنا من أفعالِ القلوبِ، وتحتاجُ إلى تكميلٍ وُجوبًا.

فالأفعالُ التي ذَكَرناها هي: (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ، هَبَّ، تَعَلَّمَ) ثلاثةَ عَشَرَ فعلًا، هذه كُلُّها من أفعالِ القلوبِ، لا أفعالِ الجوارحِ، وكُلُّها تَنْصِبُ مفعولينِ أصلُهما المبتدأ والخبرُ، لكن بالنسبة للعلم والظنَّ: منها ما يُفِيدُ العلمَ، ومنها ما يُفِيدُ الظنَّ، والذي يُفِيدُ الظنَّ قد يُفِيدُ العلمَ أيضًا، والذي يُفِيدُ العلمَ قد يُفِيدُ الظنَّ أيضًا، لكن يكونُ أرجحَ في الظنَّ، أو أرجحَ في العلمَ، فتكونُ الأقسامُ أربعةً:

الأوَّل: ما يُفِيدُ العلمَ يقينًا.

الثاني: ما يُفِيدُ الظنَّ.

الثالث: ما يُفِيدُ الظنَّ في الأصلِ، وقد يُفِيدُ العلمَ في الفرعِ.

الرَّابع: ما يُفِيدُ العلمَ في الأصلِ، والظنَّ في الفرعِ.

وهذا يُعَلِّمُ من السِّيَاقِ، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ ﴿٦﴾ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾

[المعارج: ٦-٧]، فهم يَرَوْنَهُ ظَنًّا، ﴿وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾، أي: يقينًا وعلمًا، و(حَسِبَ) الأصلُ

(١) البيت من الطويل، وهو لزياد بن سَيَّار في خزانة الأدب (٩/١٢٩)، وشرح الشواهد للعيني

فيها أنَّها بمعنى الظنِّ، مثل قوله تعالى: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾
[المجادلة: ١٨]، لكن تأتي بمعنى العلم مثلما ذكرنا من قول الشاعر: (حَسِبْتُ التُّقَى
وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ)، فالهمُّ أنَّ الذي يُعَيَّنُ ذلك هو السِّياقُ.

۲۰۸- وَالَّتِي كَ (صَيَّرَا) أَيْضًا بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا

الشرح

قوله: «الَّتِي»: مبتدأ.

و«كَصَيَّرَ»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ، لكن (صَيَّرَ) فعلٌ، وَقُصِدَ لَفْظُهُ، فلهذا دَخَلَتْ عليه الكافُ، أي: والتي كهذا الفعل، والجَارُّ والمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفِ صِلَةِ الْمَوْصُولِ.

و«أَيْضًا»: مَصْدَرٌ حُذِفَ مِنْهُ الْعَامِلُ وَجُوبًا، وهو مِنْ آخَصٍ إِذَا رَجَعَ، ك(بَاعَ يَبِيعُ بَيْعًا)، تقولُ: (آخَصَتِ الشَّمْسُ صَفْرَاءً)، يعني: رجعت صفراءً.

و«بِهَا»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(انْصَبَ).

و«انْصَبَ»: فعلٌ أمرٌ، وفاعله مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ).

و«مُبْتَدَأٌ»: مفعولٌ به.

«وَوَخَّرَا»: معطوفٌ عليه، وجملة (انْصَبَ بِهَا) خبرُ (الَّتِي).

يقول المؤلف -رحمه الله-: (وَالَّتِي)، أي والأفعال التي كَ (صَيَّرَ)، أي: التي بمعنى (صَيَّرَ)، انْصَبَ بِهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا، فَتَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ عُمْدَتَيْنِ أَصْلَهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، فَكُلُّ فِعْلٍ بِمَعْنَى (صَيَّرَ) فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بِهِ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، مثل: (صَيَّرَ)، (اتَّخَذَ)، و(رَدَّ)، و(جَعَلَ)^(١).

(١) ومنها أَيْضًا: (وَهَبَ) كقولك: (وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ)، أي: صَيَّرَنِي، و(تَّخَذَ) كقراءة من قرأ قوله تعالى: (لَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا)، بتخفيف النَّاءِ، وكسر الحاءِ، و(تَرَكَ) كقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، ولذا عدَّها بعضهم سبعةً. انظر شرح ابن عقيل (١/ ٣٩١).

مثال (صَيَّرَ): (صَيَّرْتُ الحديدَ بابًا)، أي: (حَوَّلْتُهُ وَجَعَلْتُهُ)، وتقول: (صَيَّرْتُ الطِّينَ إِبْرِيْقًا).

مثال (اتَّخَذَ): (اتَّخَذْتُ فَلَانًا صَدِيقًا)، أي: (صَيَّرْتَهُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، أي: صَيَّرَهُ خَلِيلًا لَهُ، فهي نَصَبْتُ مبتدأ وخبرًا.

مثال (رَدَّ) قول الشاعر:

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيَضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودًا^(١)
الشاهد قوله: (فَرَدَّ)، أي: صَيَّرَ.

ف(رَدَّ) التي بمعنى (صَيَّرَ) تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، وَإِلَّا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولًا واحدًا، مثل: (رَدَدْتُ الضَّالَّةَ).

مثال (جَعَلَ) قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، ف(جَعَلْنَاكُمْ) أي: صَيَّرْنَاكُمْ، ومثاله أيضًا قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، أصلها قبل دخول (جَعَلَ): (الكعبةُ البيتُ الحرامُ قِيَامٌ لِلنَّاسِ)، فلما أَدْخَلْنَا عليها (جَعَلَ) نَصَبَتِ المبتدأ والخبر، فصارت: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾، ومثل ذلك -أيضًا- قولك: (جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، وقولك: (جَعَلْتُ الثَّوبَ قَمِيصًا)، أي: صَيَّرْتُهُ، وأصل الجملة قبل دُخُولِ الفعلِ عليها: (الثَّوبُ قَمِيصٌ)، لكن لما دخلت (جَعَلَ) نَصَبَتِ المبتدأ والخبر، فصارت الجملة: (جَعَلْتُ الثَّوبَ قَمِيصًا).

إِذْنُ كُلِّ فِعْلٍ بِمَعْنَى (صَيَّرَ) دخل على مبتدأ وخبرٍ، فَإِنَّهُ يَنْصِبُهُمَا.

(١) البيت من الوافر، وهو لعبد الله بن الزبير الأسدي، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/٢٦).

٢٠٩- وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا

مِنْ قَبْلِ (هَبْ)، وَالْأَمْرِ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠- كَذَا (تَعْلَمْ)

الشرح

قوله: «خُصَّ»: يجوزُ أن يكونَ فعلٌ أمرٌ، ويجوزُ أن يكونَ فعلاً ماضياً مَبْنِيّاً لما لم يُسَمَّ فاعله؛ لأنَّ (خُصَّ) صالحةٌ للصِّيغَتَيْنِ، كما تقول: (رُدَّ) فهي صالحةٌ لفعلِ الأمرِ، وصالحةٌ للماضي الذي لم يُسَمَّ فاعله، و(خُصَّ) أي: (أنت)، هذا إذا جَعَلْنَا (خُصَّ) فعلَ أمرٍ، أمّا إذا جعلناها فعلاً ماضياً لما لم يُسَمَّ فاعله، فنائبُ الفاعلِ قوله: (مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ)، وعلى التَّقْدِيرِ الأوَّلِ تكونُ (مَا) مفعولاً به.

إِذَنْ كُلُّ فِعْلٍ بِمَعْنَى صَيَّرَ فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بِهِ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ.

قوله: «وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ (هَبْ)»: الذي قبل (هَبْ): (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَبَا، دَرَى، جَعَلَ) الاعتقاديّة)، فصارت أَحَدَ عَشَرَ فعلاً يَخْتَصُّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ، لكن ما معنى التعليق والإلغاء؟

التعليق: إبطالُ عملِها لفظاً لا معنىً، والإلغاء: إبطالُ عملِها لفظاً ومعنىً، معنى ذلك: أننا إذا عَلَّقْنَاهُ، نقول: الجملةُ في محلِّ نصبٍ سَدَّ مَسَدَّ مفعولي (ظَنَّ) مثلاً.

أَمَّا الإِلْغَاءُ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ تَكُونُ مَرْفُوعَةً، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ،
فَالْتَّعْلِيقُ: إِبْطَالُ عَمَلِهَا لَفْظًا لَا مَحَلًّا، وَالْإِلْغَاءُ: إِبْطَالُ عَمَلِهَا لَفْظًا وَمَحَلًّا، وَفِي
الشرح عِبَرٌ بِالْمَعْنَى، لَكِنِ التَّعْبِيرُ بِالْمَحَلِّ أَوْضَحُ. وَالَّذِي يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ وَالْغَاوُهُ مَا
كَانَ قَبْلَ (هَبْ)، وَهِيَ: (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ،
حَبَا، دَرَى، جَعَلَ الْاِعْتِقَادِيَّةَ) هَذِهِ كُلُّهَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهَا وَالْغَاوُهَا.

مِثَالُ ذَلِكَ فِي الْإِلْغَاءِ: تَقُولُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ)، وَفِي الْإِعْرَابِ تَقُولُ:
(زَيْدٌ): مُبْتَدَأٌ، وَ(قَائِمٌ): خَبَرُهُ، وَ(ظَنَنْتُ): مُلْغَاءَةٌ، فَوْجُودُهَا كَالْعَدَمِ، فَتَقُولُ:
(ظَنَنْتُ): فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، فَإِذَا جَاءَتْكَ ظَنَنْتُ، تَقُولُ: أَيْنَ مَفْعُولِيْهَا؟ فَتَقُولُ:
(ظَنَنْتُ) مُلْغَاءَةٌ.

أَمَّا التَّعْلِيقُ فَمِثْلُ: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ)، تَقُولُ: (ظَنَنْتُ): فَعْلٌ وَفَاعِلٌ،
وَاللَّامُ: لَامُ الْاِبْتِدَاءِ، وَ(زَيْدٌ): مُبْتَدَأٌ، وَ(قَائِمٌ): خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ
وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعُولِي (ظَنَّ).

إِذَنْ (ظَنَّ) عَمِلَتْ فِي الْمَحَلِّ وَلَمْ تَعْمَلْ فِي اللَّفْظِ لَوْجُودِ مَانِعٍ، وَهُوَ اللَّامُ.
فَعِنْدَنَا الْآنَ سَبَبٌ لِلْعَمَلِ، وَعِنْدَنَا مَانِعٌ لِلْعَمَلِ، وَلِذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي
التَّعْلِيقِ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنَ الْعَمَلِ، فَمِثْلًا: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ)، فَ(ظَنَنْتُ) تَطْلُبُ
(زَيْدٌ)، وَتَطْلُبُ (قَائِمٌ)، وَتَطْلُبُ مِنْهَا النَّصْبَ، وَلَكِنِ (الْلامُ) مَعَهَا سَيْفٌ يَمْنَعُ
مِنْ نَفُوذِ تَأْثِيرِ (ظَنَّ) عَلَيْهَا، لَكِنَ لَمَّا كَانَتْ (ظَنَّ) فِي مَرَكَزِ الْقُوَّةِ صَارَتْ تَعْمَلُ
فِي الْمَحَلِّ، وَلَمَّا وَجَدَ الْمَانِعُ مَنَعَ الْعَمَلَ فِي اللَّفْظِ.

إِذَنْ الْإِلْغَاءُ: إِبْطَالُ عَمَلِهَا لَفْظًا وَمَحَلًّا، وَالتَّعْلِيقُ: إِبْطَالُ عَمَلِهَا لَفْظًا،
لَا مَحَلًّا، وَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنَ الْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ.

وقوله: «مَا مِنْ قَبْلِ هَبٍ»: الذي قبل (هَبٍ) (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ الاعتقاديَّة) فهذه إحدى عَشْرَةَ أداةً، يجوزُ فيها التَّعليقُ والإلغاءُ، وأمَّا الذي بعدها فلا يجوزُ فيه تعليقٌ ولا إلغاءٌ.

إِذَنْ جَمِيعُ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ لَا يَدْخُلُهَا الْإِلْغَاءُ وَلَا التَّعْلِيْقُ؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي مَفْهُومِ قَوْلِهِ: (مَا مِنْ قَبْلِ هَبٍ)، وهذه من خصائص الصِّيغِ الأولى الإحدى عَشْرَةَ، وهي أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا التَّعْلِيْقُ وَالْإِلْغَاءُ.

قوله: «وَالْأَمْرَ (هَبٍ) قَدْ أُلْزِمَا»: مفعولٌ ثانٍ مُقَدَّمٌ لـ (أُلْزِمَا)، و(هَبٍ): مبتدأ، و(قد): حرفٌ تَحْقِيقٍ، و(أُلْزِمَ): فعلٌ ماضٍ، والجملةُ خبرٌ (هَبٍ)، ونائبُ الفاعلِ هو محلُّ المفعولِ الأولِ، وتقديرُ الكلامِ على تَرْتِيبِهِ الطَّبِيعِيِّ: (وَهَبَ قَدْ أُلْزِمَ الْأَمْرَ)، يعني أَنَّ (هَبٍ) من أَفْعَالِ الْقُلُوبِ لَازِمٌ لِلْأَمْرِ، فلا يَأْتِي إِلَّا بِصِيغَةِ الْأَمْرِ، فلا يَأْتِي مضارعاً، ولا يَأْتِي ماضياً، ولا يَأْتِي اسمَ فاعلٍ، ولا اسمَ مفعولٍ، ولا جميعَ المشتقات، ولذا لو قُلْتَ: (وَهَبَ زَيْدًا قَاتِمًا) لم يَصِحَّ، لكن لو قُلْتَ: (هَبَ زَيْدًا قَاتِمًا)، فَإِنَّهُ يَصِحُّ.

وقوله: «كَذَا تَعَلَّمَ»: يعني قَدْ أُلْزِمَ الْأَمْرَ، فلا يَأْتِي مضارعاً، ولا يَأْتِي ماضياً، ولا اسمَ فاعلٍ، ولا اسمَ مفعولٍ، ولا مصدرًا.

فـ(تَعَلَّمَ) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فَعْلٌ أَمْرٌ فِي هَذَا الْبَابِ خَاصَّةً، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ^(١)

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (شِفَاءً)، و(قَهْرًا)، ف(تَعَلَّمَ) نَصَبْتُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ، عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولَانِ لَهَا؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ: (شِفَاءُ النَّفْسِ قَهْرٌ عَدُوَّهَا).

وهذا صحيحٌ، فلا تُشْفَى نَفْسُكَ إِلَّا بِقَهْرِ عَدُوِّكَ، كما قال تعالى: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٤].

لكن إذا قال لنا قائلٌ: كيف تقولون: (تَعَلَّمَ) تلزمُ فعلَ الأمرِ؟ مع أننا نجدُ (تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ وَمُتَعَلِّمٌ؟).

الجواب: المقصودُ في هذا البابِ، فلا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَصْلَهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ بِلَفْظِ الْأَمْرِ.

إِذَنْ تَعْتَبَرُ (هَبْ) و(تَعَلَّمَ) بالنسبةِ لهذا البابِ من الجوامدِ، وليستا من المتصرفاتِ.

فصار عندنا فعلاً لازماً لِلأمرِ هما: (هَبْ) و(تَعَلَّمَ).

٢١٠ -، وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سَوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ زُكْنَ

الشرح

قوله: «وَلِغَيْرِ الْمَاضِي»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، المفعول الثاني لـ (اجْعَلْ).

و«كُلٌّ»: مفعول (اجْعَلْ)، و(اجْعَلْ) التي معنا من أفعال التَّصْيِيرِ، يعني: صَيَّرَ ما لسواهما لِغَيْرِ الْمَاضِي كُلَّ مَالِهِ زُكْنَ.

و«كُلٌّ»: مفعولٌ أَوَّلٌ.

و«لِغَيْرِ الْمَاضِي»: مفعولٌ ثانٍ.

و«مَا»: موصولةٌ.

و«زُكْنَ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله.

و«لَهُ»: متعلقٌ به، والجملة صلة الموصول، و(زُكْنَ) بمعنى (عَلِمَ).

قوله: «سَوَاهُمَا»: أي: سوى (هَبْ) و(تَعَلَّمَ)، فَيَدْخُلُ فِيهَا: (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ الاعتقاديَّة)، فهذه أَحَدَ عَشَرَ فعلاً يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَاضِيًّا، وَأَنْ تَكُونَ مُضَارِعًا، وَأَنْ تَكُونَ فِعْلًا أَمْرًا، وَأَنْ تَكُونَ اسْمًا فاعليًّا، وَأَنْ تَكُونَ اسْمًا مفعوليًّا، وَأَنْ تَكُونَ مُصَدَّرًا، المُهِمُّ أَنَّهُ يُجْعَلُ لِغَيْرِ الْمَاضِي مَا كَانَ لِلْمَاضِي.

فأفادنا الْمُؤَلَّفُ - رحمه الله - بهذا أَنَّ جَمِيعَ أفعالِ الْقُلُوبِ وَأفعالِ التَّصْيِيرِ

تَتَصَرَّفُ إِلَى المضارعِ والأمرِ، واسمِ الفاعِلِ، واسمِ المفعولِ، وغيرِ ذلك، إِلَّا
(هَبْ) و(تَعَلَّمْ)، فتقولُ في الماضي: (ظَنَنْتُ زَيْدًا فَاهِمًا)، وفي المضارعِ: (أَظُنُّ
زَيْدًا فَاهِمًا)، وفي الأمرِ: (ظُنَّ زَيْدًا فَاهِمًا)، وفي الماضي المَبْنِيِّ لما لم يُسَمَّ فاعلهُ:
(ظُنَّ زَيْدٌ فَاهِمًا)، واسمِ الفاعِلِ نحو: (أَنَا ظَانُّ زَيْدًا فَاهِمًا)، واسمِ المفعولِ نحو:
(زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ فَاهِمًا)، ومثلهُ: (زَادَ الْمُسْتَقْبَحُ مَظْنُونٌ قِرَاءَتُهُ نَافِعَةً)، ونائبُ
الفاعلِ هنا هو المفعولُ الأوَّلُ.

وهل اسمُ الفاعِلِ (رَادٌّ) من (رَدَّ) هل يَنْصِبُ مفعولينِ؟

الجواب: فيه تفصيلٌ، فإن كان اسمُ الفاعِلِ (رَادٌّ) من (رَدَّ) التي من أفعالِ
التَّصْيِيرِ فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مفعولينِ، وَإِلَّا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مفعولًا واحدًا.
ومثال (رَأَى) قولُ الشَّاعِرِ:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا^(١)

هذا ماضٍ، وتقولُ مثلاً: (فَلَانٌ يَرَى الْعِلْمَ نَافِعًا) هذا مضارعٌ، وهذا
يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: (اجْعَلْ مَا لِيغَيِّرِ الْمَاضِي مِثْلَ مَا لِلْمَاضِي)، و(رَ زَيْدًا قَائِمًا)
تَصْلُحُ أَيضًا، فـ(رَ): فعلٌ أمرٍ من حرفٍ واحدٍ، (زَيْدًا): مفعولٌ أوَّلُ، و(قَائِمًا):
مفعولٌ ثانٍ، وفي القرآن: ﴿وَقَنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١] فـ(قَ): فعلٌ أمرٍ على
حرفٍ واحدٍ.

مثال اسمِ الفاعِلِ: أن تقولَ: (أَنَا رَاءٍ زَيْدًا قَائِمًا)، فالذي نَصَبَ (زَيْدًا
قَائِمًا) هو اسمُ الفاعِلِ (رَاءٍ)، وتقولُ: (زَيْدٌ مَرِيٌّ قَائِمًا)، فـ(مَرِيٌّ) اسمُ

(١) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ١٩).

مفعول، ونائبُ الفاعلِ مُسْتَرْتَرٌ هو المفعولُ الأوَّلُ، و(قَائِمًا) هو المفعولُ الثَّانِي.
وتقول: (يُعْجِبُنِي ظَنِّي زَيْدًا قَائِمًا)، ف(ظَنِّي) مصدرٌ، و(زَيْدًا) مفعولٌ أوَّلُ،
و(قَائِمًا) مفعولٌ ثانٍ.

على كُلِّ حالٍ تَبَيَّنَ أَنَّ أَحَدَ عَشَرَ فِعْلًا وهي ما قبل (هَبْ) تَتَصَرَّفُ إلى
ماضي، ومضارع، وأمرٍ، واسمِ فاعلٍ، واسمِ مفعولٍ، ومصدرٍ، وفي كُلِّ هذه
التَّصَرُّفَاتِ عَمَلُهَا لَا يَخْتَلِفُ، فهي تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ.
فصارت الآن جميعُ الأفعالِ القَلْبِيَّةِ والتَّصْيِيرِيَّةِ تَتَصَرَّفُ إِلَّا (هَبْ وَتَعَلَّمْ)،
وما تَصَرَّفَ فله حُكْمُ الْمَاضِي.

٢١١- وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ

الشرح

قوله: «جَوَّزَ»: فعلٌ أمرٌ.

«الْإِلْغَاءَ»: مفعولٌ به.

و«لَا»: نافيةٌ.

و«فِي الْإِبْتِدَاءِ»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (لَا تُجَوِّزُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِ(جَوَّزَ).

لَمَّا ذَكَرَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- الْأَفْعَالُ الَّتِي يُجَوِّزُ فِيهَا الْإِلْغَاءَ وَالتَّعْلِيْقُ بَيْنَ حَكْمِ الْإِلْغَاءِ وَحَكْمِ التَّعْلِيْقِ، وَمَا مَوْضِعُ الْإِلْغَاءِ، وَمَا مَوْضِعُ التَّعْلِيْقِ.

قوله: «جَوَّزَ الْإِلْغَاءَ»: هُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَمَحَلًّا، لَكِنْ اسْتَشْنَى -رَحِمَهُ اللَّهُ- الْإِبْتِدَاءَ، وَلِذَا قَالَ: (لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ)، أَي: فَلَا تُجَوِّزِ الْإِلْغَاءَ.

يَعْنِي إِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَلَا تُجَوِّزِ الْإِلْغَاءَ، وَإِنْ وَقَعَ فِي غَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ فَإِنَّهُ يُجَوِّزُ الْإِلْغَاءَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ هُنَاكَ شَيْءٌ غَيْرُ الْإِبْتِدَاءِ؟

قُلْنَا: نَعَمْ، فَالْفِعْلُ أَحْيَانًا يَقَعُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَأَحْيَانًا فِي الْوَسْطِ، وَأَحْيَانًا فِي الْآخِرِ، فَإِنْ وَقَعَ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَالْإِلْغَاءُ مَمْنُوعٌ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) هَذَا مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْوَسْطِ جَازَ الْوَجْهَانِ:

الإعمال والإلغاء، تقول في الإعمال: (زيدًا ظننتُ قائمًا)، و(زيدٌ ظننتُ قائمًا)، أي: (زيدٌ ظننتُهُ)، وسيأتينا أنه يجوزُ حذفُ المفعولين أو أحدهما مع الدليل، فيكونُ هذا صحيحًا، ويكونُ المفعولُ الأوَّلُ محذوفًا، وتقولُ في الإلغاء: (زيدٌ ظننتُ قائمًا)، وإنْ وَقَعَ في الآخرِ فكَذلكَ يجوزُ الإلغاء، فتقولُ: (زيدٌ قائمٌ ظننتُ)، فصارتِ الأحوالُ ثلاثةً:

الحالُ الأوَّلُ: أنْ يَتَقَدَّمَ الفعلُ، فيَمْتَنِعُ الإلغاء.

الحالُ الثانيَّةُ: أنْ يَتَوَسَّطَ الفعلُ، فيَجُوزُ الوجهانِ على السَّواءِ.

الحالُ الثالثُ: أنْ يَتَأَخَّرَ الفعلُ، فيَجُوزُ الوجهانِ، والإلغاءُ أَرْجَحُ، لضعفِها بالتأخُّرِ.

وقال الكوفيُّون: يجوزُ الإلغاءُ وإنْ كانَ الفعلُ سَابِقًا، فإذا قلتَ: (ظننتُ زيدٌ قائمًا) فهو جائزٌ عند الكوفيِّين، وقد وَرَدَ هذا في كلامِ العربِ.

والأرجحُ -حَسَبَ القاعدةِ التي قَرَرناها- الأسهَلُ، وعلى هذا فإذا قرأ أحدٌ منكم الآنَ عَلَيَّ كتابًا، وقال: (وإنْ ظنَّ المطرُ غزيرًا فَلْيَحْمَدِ اللهَ)، نقولُ: إِذَنْ أنت كوفيٌّ، أمَّا البصريُّ فلا يُجَوِّزُ هذا.

وإنْ وَرَدَ من كلامِ العربِ ما يَدُلُّ على الإلغاءِ مع تَقَدُّمِ الفعلِ، فالبصريُّون قالوا: نُنَوِّلُ، ولا بأسَ بالتحريفِ في هذا المَوْضِعِ، من أجلِ أنْ نُصَحِّحَ القاعدةَ.

٢١١- وَأَنُو ضَمِيرِ الشَّانِ، أَوْ لَامَ ابْتِدَا

٢١٢- فِي مُوهِمِ الْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ
.....

الشرح

قوله: «أنو»: بمعنى (قَدَّر) أي: قَدَّرَ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءٍ فِي مُوهِمِ
إِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ، يعني: إِذَا وُجِدَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يَقْتَضِي الْغَاءَ هَا مَعَ التَّقْدِيمِ
فَأَنُو ضَمِيرِ الشَّانِ، مثاله قول الشاعر:

كَذَاكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ حُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ^(١)

وهذا كلامٌ عَرَبِيٌّ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ عَرَبِيٍّ قُلْنَا: خَطَأً، وَيَجِبُ أَنْ يُقَالَ: (أَنِّي
وَجَدْتُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ)، قَالُوا: إِذَنْ لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ لِلْعَرَبِيِّ:
(أَخْطَأْتُ)؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْعَرَبِ فِي النَّحْوِ بِمَنْزِلَةِ الدَّلِيلِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِذَا
جَاءَ الْكَلَامُ مِنَ الْعَرَبِيِّ مُخَالَفًا لِمَا أَصْلَنَاهُ وَجَبَ تَأْوِيلُهُ، فنقول: قَدَّرَ إِمَّا ضَمِيرَ
الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءٍ.

فَإِذَا قَدَّرْتَ ضَمِيرَ الشَّانِ صَارَ الْفِعْلُ عَامِلًا، فَيَكُونُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ
مَحذُوفًا، وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ، تَقْدِيرُهُ: (وَجَدْتُهُ)، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي
مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ (وَجَدَ).

(١) البيت من البسيط، وهو منسوب لبعض الفزاريين في ديوان الحماسة (١٨ / ٢)، وشرح الشواهد
للعييني (٢٩ / ٢)، والتصريح للأزهري (٣٧٥ / ١).

وإن قَدَرْتَ لَامَ ابتداءً، فَإِنَّ الفعلَ يَكُونُ مُعَلَّقًا عَنِ العملِ بِلَامِ الابتداءِ،
والتقديرُ: (وَجَدْتُ لَمَلَاكَ الشَّيْمَةَ الْأَدَبُ)، ونقولُ في الإعرابِ: (وَجَدْتُ):
(وَجَدَ) فعلٌ ماضٍ يَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ، و(التاءُ): فاعِلٌ، و(لَمَلَاكَ): (الَلَامُ): لَامُ
الابتداءِ، (مِلَاكَ): مبتدأ، و(الْأَدَبُ): خبرُهُ، واللامُ عُلِّقَتْ عَمَلِ (وَجَدَ)،
فالجملةُ كُلُّهَا في محلِّ نصبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعُولِي (وَجَدَ).

لكن أصحابنا الكوفيون ذَوُو اليُسْرِ والسهولة قالوا: لا بأسَ أن تُلغى ولو
تَقَدَّمتْ، فيَجوزُ أن تقولَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا)، ولا حاجةَ لِإضمارِ لَامِ ابتداءٍ، أو
إضمارِ ضميرِ الشَّأنِ؛ لأنَّ المقصودَ نسبةَ الظنِّ إلى مَدْلُولِ الخيرِ فقط، ولا حاجةَ
أن نُسَلِّطَهُ على الجملةِ، ونقولُ: (ظَنَنْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(زَيْدًا): مبتدأ،
و(قَائِمًا): خبرُ المبتدأ، وهذا أيسرُ وأسهلُ، وليس ببعيدٍ، كما لو سَأَلْتَ سَائِلًا
فقال: (أَظَنَنْتَ زَيْدًا قائمًا؟)، فقلتُ: (ظَنَنْتُ).

وقولهم هذا هو الرَّاجِحُ عندنا، والقاعدةُ عندنا - كما سَبَقَ - أنْ كُلَّ قولٍ
أَسْهَلُ فهو أَرْجَحُ، ولأنَّه لا يَحْتَاجُ إلى تقديرٍ، ولا إلى عملٍ.

- ٢١٢- وَالتَّزِمِ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)
 ٢١٣- وَ(إِنْ) وَ(لَا)، لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمٍ كَذَا وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَالَهُ أَنْحَتَمَ

الشرح

- قوله: «التَّزِمِ»: فعلٌ أمرٍ.
 و«التَّعْلِيْقَ»: مفعولٌ به.
 و«قَبْلَ»: ظرفٌ، وهو مُتَعَلِّقٌ بـ(التَّزِمِ).
 و«نَفْيِ»: مضافٌ إليه، و(نَفْيِ): مضافٌ.
 و«مَا»: مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلٍّ جَرٍّ.
 و«وَإِنْ»: (الواوُ): حرفٌ عطفٍ، و(إِنْ): معطوفةٌ عَلَى (مَا)، يعني: (وَقَبْلَ نَفْيِ إِنْ).
 و«وَلَا»: يعني (وَقَبْلَ نَفْيِ لَا)، وعلى هذا تكون (إِنْ): معطوفةٌ عَلَى (مَا).
 و(لَا) معطوفةٌ عَلَى (مَا).
 و«لَامُ»: مبتدأٌ.
 و«ابْتِدَاءٍ»: مضافٌ إليه.
 و«قَسَمٍ»: معطوفةٌ عَلَى (ابْتِدَاءٍ)، يعني: (أَوْ لَامُ قَسَمٍ).
 و«كَذَا»: أي كـ (مَا) وَ(إِنْ) وَ(لَا)، أي: أَنَّ لَامَ الْابْتِدَاءِ وَلَامَ الْقَسَمِ يَجِبُ فِيهِمَا التَّعْلِيْقُ.

قوله: «وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ أَنْحَتَمَ»: (الاستفهام): مبتدأ، و(ذَا): مبتدأ ثانٍ، و(لَهُ): جَارٌّ ومَجْرُورٌ متعلّق بـ(أَنْحَتَمَ)، وجملة (أَنْحَتَمَ) خبرُ المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبرُ المبتدأ الأوّل.

قوله: «التَّزِمِ التَّعْلِيقَ»: فعلٌ أمرٌ، وفي الإلغاء قال: (جَوَزَ الإِلْغَاءَ)، وهذا هو الفرقُ الثاني بين التَّعْلِيقِ والإِلْغَاءِ، فبينهما فرقٌ في حدّ ذاتهما، وبينهما فرقٌ في عمليهما، فالتَّعْلِيقُ واجبٌ، والإِلْغَاءُ جائزٌ.

والمعنى: التَّزِمِ التَّعْلِيقَ وهو إبطالُ العملِ لفظًا لا محلاً - أي فيما قبل (هَبْ وَتَعَلَّمْ) - قبل هذه الأمور، وهي: نَفْيُ (مَا)، وَنَفْيُ (إِنْ)، وَنَفْيُ (لَا)، و(لَا مُّ الْإِبْتِدَاءِ)، و(لَا مُّ الْقَسَمِ)، و(الاستفهام)، فالتَّعْلِيقُ لازمٌ في سِتَّةِ مَوَاضِعَ وهي:

المَوْضِعُ الأوّل: قبل نَفْيِ (مَا)، يعني: إِذَا اتَّصَلَتْ (مَا) النَّافِيَةُ في جُزْءٍ ي المبتدأ والخبرِ وَجَبَ التَّعْلِيقُ، مثاله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، فـ(عَلِمَ) فعلٌ ماضٍ يَنْصِبُ مفعولين: المفعول الأوّل هو المبتدأ، والمفعول الثاني هو الخبر، و(التاء): فاعلٌ، و(مَا): نافيةٌ، و(هؤلاء): اسمٌ (مَا)؛ لَأَنَّهَا حِجَازِيَّةٌ، وجملة ﴿يَنْطِقُونَ﴾ خبرٌ (مَا)، ومعلومٌ أَنَّ جملة: ﴿مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ جملةٌ خَبَرِيَّةٌ، لكنَّ العاملَ تَسَلَّطَ عليها محلاً لا لفظاً، فنقول: جملة ﴿مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ في محلِّ نصبٍ سَدَّتْ مَسَدَ مَفْعُولِي (عَلِمَ).

ومثله قوله تعالى: ﴿وَضَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ نَّجِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨]، لولا (مَا)، لكان (ضَنُّوا لهم نَجِيصاً) لكن جاءت (مَا)، و(ظَنَّ) تَنْصِبُ مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فنقول في إعراب: ﴿وَضَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ نَّجِيصٍ﴾، (ظَنَّ): فعلٌ ماضٍ يَنْصِبُ جُزْءِي المبتدأ والخبر، و(الواو): فاعلٌ، و(مَا): نافيةٌ، (لهم): جَارٌّ ومَجْرُورٌ خبرٌ

مُقَدَّم، و(من): حرف جر زائد إعراباً، و(مَحِيص): مبتدأ مرفوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ على آخِرِهِ مَنَعَ من ظُهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الجَرِّ الزائدِ.

إِذَنْ يَجِبُ التَّعْلِيْقُ هُنَا، فلو قال قائلٌ: لو قلتَ في الإعرابِ: (ما): نافيةٌ، و(لهم): جَارٌ ومَجْرورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذوفٍ، مفعول (ظَنَّ) الأوَّل، و(من): حرفُ جرٍّ زائدٌ، و(مَحِيص): مفعولُها الثَّاني منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخِرِهِ مَنَعَ من ظُهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الجَرِّ الزائدِ، نقولُ: لا؛ لأنَّ (ما) النَّافِيَةُ تَمْنَعُ تَسَلُّطَ ما قبلِها على ما بعدها، ف(ما) النَّافِيَةُ حجابٌ مَنِيْعٌ، فلا يُمكنُ أن يَعمَلَ ما قبلُها فيما بعدها، ولهذا نقولُ: من الفروق بين التَّعليقِ وبين الإلغاءِ وجودُ مانعٍ يَمْنَعُ العَمَلَ.

وتقولُ: (ظَنَنْتُ ما زيدٌ قائمٌ)، أي: (ظَنَنْتُ انتفاءَ قيامِ زيدٍ)، فنقولُ: (ظَنَنْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(ما): نافيةٌ، و(زيدٌ): مبتدأ، و(قائمٌ): خبرُهُ، إِلَّا على لُغَةِ الحِجازِيِّينَ فنقولُ: (ظَنَنْتُ ما زيدٌ قائماً).

المَوْضِعُ الثَّاني: قَبْلَ نَفْيِ (إِنْ)، فـ(إِنْ) النَّافِيَةُ - لا الشَّرْطِيَّةُ - كذلِكَ تُعَلِّقُ مَعَهَا هذِهِ الأَفْعَالُ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، أي: (وتَظُنُّونَ ما لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا)، ومعلومٌ أَنَّ (تَظُنُّونَ) مُتَصَرِّفٌ من (ظَنَّ) فَهُوَ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، وَلَكِنَّ هَذَا الفِعْلَ مُعَلَّقٌ لدخولِ (إِنْ) على جُزْءٍ مِنَ الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ.

وتقولُ: (ظَنَنْتُ إِنْ زيدٌ قائمٌ)، يعني: (ظَنَنْتُ ما زيدٌ قائمٌ).

المَوْضِعُ الثَّالثُ: قَبْلَ نَفْيِ (لَا)، فإذا جاءَ الفِعْلُ قَبْلَ (لَا) النَّافِيَةِ وَجَبَ التَّعْلِيْقُ، تقولُ: (عَلِمْتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عَمَرُو)، فـ(عَلِمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ،

و(لَا): نافية، و(زَيْدٌ): مبتدأ، و(قَائِمٌ): خبرُ المبتدأ، و(وَلَا) (الواوُ): حرفُ عطف، و(لَا): نافية، و(عَمَرُوْ): مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: (وَلَا عَمَرُوْ قَائِمٌ)، وإنْ شِئْتَ فَقُلْ: إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى (لَا زَيْدٌ)، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ في مَحَلِّ نَصْبٍ، سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعُولِي (ظَنَّ).

المَوْضِعُ الرَّابِعُ: قَبْلَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، يعني: إِذَا اقْتَرَنْتِ الْجُمْلَةُ الْخَبَرِيَّةُ الْوَاقِعَةُ فِي سِيَاقِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِ(لَامِ الْإِبْتِدَاءِ) فَإِنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ تُوجِبُ تَعْلِيْقَ الْفَعْلِ.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وفي الإعرابِ تقولُ: (عَلِمَ): فعلٌ ماضٍ، و(الواوُ): فاعلٌ، و(اللامُ): لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، و(مَنْ) اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مَبْتَدَأً، و(اشْتَرَاهُ): فعلٌ، ومفعولٌ به، والفاعلُ مُسْتَرْتَرٌ، والجملةُ صلةُ الموصولِ، لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، و(مَا) نافيةٌ، و(لَهُ): خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(مَنْ) حَرْفُ جَرٍّ، و(خَلَاقٍ): مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ خبرٌ (مَنْ)، والجملةُ مِنْ (مَنْ) وخيرها في مَحَلِّ نَصْبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعُولِي (عَلِمَ).

وتقول: (عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (عَلِمْتُ لَزَيْدًا مُنْطَلِقًا)، ف(عَلِمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(اللامُ): لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، و(زَيْدٌ): مبتدأٌ، و(مُنْطَلِقٌ): خبرُهُ، والجملةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعُولِي (عَلِمَ).

المَوْضِعُ الْخَامِسُ: قَبْلَ لَامِ الْقَسَمِ، فقوله: (أَوْ قَسَمَ)، يعني: لَامِ الْقَسَمِ، فَإِذَا وَجِدْتَ هَذِهِ الْأَفْعَالَ قَبْلَ لَامِ الْقَسَمِ، مثلُ أَنْ تَقُولَ: (عَلِمْتُ لَاَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا)، ف(اللامُ) هنا ليست لَامَ الْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَى مَبْتَدَأٍ، وَلَكِنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، فَهِيَ لَامٌ مُوَطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ، و(أَفْعَلَنَّ): فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ

على الفتح في محل رفع لاتصاله بنون التوكيد؛ لأن ابن مالك يقول:
وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ
والجملة الفعلية كلها في محل نصبٍ سَدَّتْ مَسَدَ مَفْعُولِي (عَلِمَ).
ومن ذلك -أيضًا- قول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيَّشُ سِهَامُهَا^(١)

الشاهد قوله: (لَتَأْتِيَنَّ)، ولهذا لا يُمكنُ أن نقول: إِنَّ جملة (تَأْتِيَنَّ) في محل نصبٍ على أَنَّها مفعولٌ، وأنَّ الفعل سُلِّطَ عليها، بل نقول: الجملة من الفعل والفاعل سَدَّتْ مَسَدَ مَفْعُولِي (عَلِمَ)؛ لأنَّك لو قلت: إِنَّ الجملة في محل نصبٍ احتجَّت إلى المفعول الثاني، ولكن لا نحتاج إليه؛ لأنَّ العمل الآن عُلِّقَ.

المَوْضِعُ السَّادِسُ: قبل الاستفهام، يعني إذا وقعت الجملة التي بعد هذه الأفعال استفهامًا فإنَّها تُعلَّقُ، فإذا أتى اسمُ استفهامٍ أو حرفُ استفهامٍ^(٢) بعد هذه الأفعال فإنَّه يُعلِّقُها عن العمل.

تقول: (عَلِمْتُ أَيْنَ زَيْدٌ)، يعني: (عَلِمْتُ نِسْبَةَ مَكَانِهِ)، ولهذا لو قلت: (عَلِمْتُ أَيْنَ زَيْدٌ)، معناها بدون استفهام: (عَلِمْتُ مَكَانَ زَيْدٍ)، ف(عَلِمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أَيْنَ): اسمُ استفهامٍ، وهي خبرُ المبتدأ مُقَدَّمٌ، و(زَيْدٌ): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والجملة في محل نصبٍ، سَدَّتْ مَسَدَ مَفْعُولِي (عَلِمَ).

(١) البيت من الكامل، وهو لبيد بن ربيعة في الكتاب (١٠٩/٣)، وخزانة الأدب (١٦١/٩).

(٢) وهناك صورة ثالثة غير اسم الاستفهام وأداة الاستفهام وهي أن يكون أحد المفعولين مضافًا إلى اسم استفهام نحو: (عَلِمْتُ غَلامٌ أَيُّهُمْ أَبوك). انظر: شرح ابن عقيل (٤٠٠/١).

وتقول مثلاً: (عَلِمْتُ أَيْنَ يَكُونُ زَيْدٌ)، ف(عَلِمْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(أَيْنَ): ظرفٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، ولا نقولُ: هو المفعولُ الأوَّلُ؛ لأنَّه اسمٌ استفهام، والاستفهامُ له الصدارةُ، وإذا كان له الصدارةُ، فلا يمكنُ أن يَعْمَلَ فيه ما قبله؛ لأنَّه لو عَمَلَ فيه لكانت الصدارةُ للعاملِ، فإذا جاء اسمُ استفهامٍ وَجَبَ أن يُعَلَّقَ هذه الأفعالُ عن العملِ، ف(أَيْنَ) - وهو ظرفٌ - خبرٌ (يَكُونُ) مُقَدَّمٌ، و(زَيْدٌ): اسمُها مُؤَخَّرٌ، وجملةُ (يَكُونُ) واسمُها وخبرُها في محلِّ نصبٍ سَدَّتْ مَسَدَ مَفْعُولِي (عَلِمَ).

ومثلها قولك: (هل تَعْلَمُ متى يأتي زَيْدٌ؟)، ف(تَعْلَمُ): فعلٌ مضارعٌ، و(متى): اسمٌ استفهام مَبْنِيٌّ على السكونِ في محلِّ نصبٍ على أَنَّهُ ظرفٌ زمانٍ، و(يأتي): فعلٌ، و(زَيْدٌ): فاعلٌ، وجملةُ (يأتي زَيْدٌ) في محلِّ نصبٍ، سَدَّتْ مَسَدَ مَفْعُولِي (تَعْلَمُ).

وكذلك لو قلتَ: (عَلِمْتُ أَرَيْدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟)، فنقولُ: الهمزةُ للاستفهام، و(زَيْدٌ): مبتدأٌ، و(عِنْدَكَ): ظرفٌ خبرٌ، و(أَمْ): حرفٌ عطفٍ، و(عَمْرُو) معطوفٌ على (زَيْدٍ)، والجملةُ التي دَخَلَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ في محلِّ نصبٍ، سَدَّتْ مَسَدَ مَفْعُولِي (عَلِمَ)، ومثالُ ذلك أن تقولَ: (عَلِمْتُ أَفَهِمَ الطَّلَبَةُ أَمْ لَمْ يَفْهَمُوا؟)، نقولُ: (الهمزةُ) للاستفهامِ، و(فَهِمَ): فعلٌ، و(الطَّلَبَةُ): فاعلٌ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ، سَدَّتْ مَسَدَ مَفْعُولِي (عَلِمَ).

٢١٤- لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تِهْمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَةٍ

الشرح

قوله: «لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ»: خبرٌ مُقَدَّمٌ لـ (تَعْدِيَةٍ).

و«تَعْدِيَةٍ»: مبتدأ، وهو نكرة، وسَوْغُ الابتداء بها وهي نكرة تأخيرها.

قوله: «لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ... تَعْدِيَةٍ لِوَاحِدٍ»: يعني: العلم الذي بمعنى المعرفة يَنْصَبُ مفعولاً واحداً، فَيُلْتَزَمُ أَنْ يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ، لا لاثْنَيْنِ، بخلاف العلم الذي بمعنى الظنِّ كما سَبَقَ، مثال ذلك: تقول: (عَلِمْتُ زَيْدًا)، بمعنى: عَرَفْتُهُ، و(عَلِمْتُ النَّحْوَ)، أي: عَرَفْتُهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨]، أي: لا تَعْرِفُونَ، ولهذا لم تَنْصَبْ إِلَّا مفعولاً واحداً، تقول: ﴿لَا﴾ نافية، و﴿تَعْلَمُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه ثبوتُ النونِ، و(الواو): فاعلٌ، و﴿شَيْئًا﴾: مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخره.

وتكون (عَلِمَ) لازمةً إذا كانت بمعنى (صَارَ أَعْلَمَ)، تقول: (عَلِمَ زَيْدٌ)، أي: صَارَ أَعْلَمَ، والأَعْلَمُ: مُنْشَقُّ الشَّفَةِ الْعُلْيَا، بَعْضُ النَّاسِ - عَافَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ - تكونُ شَفَتَهُ الْعُلْيَا مُنْشَقَّةً، وَيُسَمَّى هَذَا أَعْلَمَ، وبهذا تَبَيَّنَ أَنَّ (عَلِمَ) إذا كانت بمعنى (الظَّنِّ)، أو بمعنى (اليَقِينِ) فَإِنَّهَا تَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ والخبرُ، وإذا كانت بمعنى (العِرْفَانِ) فَإِنَّهَا تَنْصَبُ مَفْعُولاً واحداً، وإذا كانت بمعنى الصِّفَةِ - أي بمعنى صار أَعْلَمَ - فهي لازمةٌ.

المُهِمُّ من كلام ابن مالك - رحمه الله - عرفنا أنَّ العِلْمَ يأتي بمعنى المعرفة، وهو كذلك، لكنَّ المعرفة تختصُّ بالمَحْسُوسَاتِ، وتكونُ بعدَ التَّبَاسُّ، وتَصْلُحُ للظَّنِّ واليَقِينِ، ولهذا قال العلماءُ في العَقِيدَةِ: (لا يجوزُ أن يُوصَفُ اللهُ بأنَّه عارفٌ، ويجوزُ أن يُوصَفَ بأنَّه عَالِمٌ)، وذلك للفُروقِ الثلاثةِ التي ذَكَرْنَاها.

فإن قال قائل: كيف تقول: لا يجوزُ أن يُوصَفَ اللهُ تعالى بأنَّه عارفٌ مع أنَّ رسولَ الله ﷺ قال في الحديثِ الصحيح: «تَعَرَّفَ إِلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفُكَ فِي الشَّدَّةِ»^(١)؟

فالجواب: أنَّ المعرفةَ هنا بمعنى العِنايةِ، يعني: يَعْتَنِي بك، وذلك لأنَّها لو كانت المعرفةُ التي بمعنى العِلْمِ لكانَ اللهُ يَعْلَمُهُ سواءً تَعَرَّفَ إليه أم لم يَتَعَرَّفْ.

قوله: «وَوَظَنُّ تَهْمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً»: يعني: وكذلك (ظَنَّ) التي بمعنى (اتَّهَمَ) يُلْتَزِمُ أن تَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ، لا لِاثْنَيْنِ، تقولُ مثلاً: (ظَنَنْتُ زَيْدًا)، أي: اتَّهَمْتُهُ، وليس المعنى: (ظَنَنْتُهُ قَائِمًا، أو قَاعِدًا، أو عَالِمًا، أو جَاهِلًا)، بل (ظَنَنْتُهُ) أي: (اتَّهَمْتُهُ)، من (التُّهْمَةِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، على القراءةِ بالظاءِ: (بِظَنِينٍ) أي: بِمُتَّهَمٍ، يعني النَّبِيَّ ﷺ، فهذه بمعنى التُّهْمَةِ، فلا تَنْصِبُ إِلَّا مَفْعُولًا وَاحِدًا.

أما (ضَنَّ بِالْمَالِ) فليست من هذا البابِ، فهي لازِمَةٌ، فهي بالضادِ أختِ الصَّادِ، ف(ضَنَّ بِهِ) أي: بَخِلَ بِهِ، فعلى هذا (ظَنَّ) تكونُ لِلْيَقِينِ والرُّجْحَانِ، كما تَقَدَّمَ، وتكونُ بمعنى (التُّهْمَةِ).

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم (٣٠٧/١).

فإذا كانت لليقين والرجحان فإنها تنصب مفعولين، وإذا كانت للثمة فإنها تنصب مفعولاً واحداً.

و(ظنّ) تأتي لليقين كثيراً، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، وقوله: ﴿وَيُظُنُّونَ أَنَّهُمْ لَا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، وأمثلة كثيرة.

لكن لماذا نصّ على (علم) و(ظنّ) مع أنّ أفعال الباب كلها قد تتعدّى لواحدٍ فقط بحسب معانيها.

الجواب: نصّ على ذلك لأنّ (علم) و(ظنّ) هما أصل هذه الأفعال، إذ إنّ (علم) لليقين، و(ظنّ) للرجحان، وأفعال هذا الباب ما عدا أفعال التّصيير تدور على الظنّ وعلى الرجحان، وإلاّ فغيرها من أفعال الباب -أيضاً- يُستعمل متعدّياً لواحدٍ بحسب المعنى الذي جاء به، تقول مثلاً: (حسب زيد المال)، يعني: عدّه، وتقول: (وجدت الضالة)، يعني: لقيتها، فهي هنا تنصب مفعولاً واحداً.

وتقول: (وجد زيد على فلان)، يعني: (حقّد عليه)، أو (غضب عليه)، أو (حزن عليه).

المهم أن جميع أفعال الباب قد تُستعمل متعدّية لواحدٍ أو تُستعمل لازمة، ولكن المؤلف ذكر هذا لأنّ (علم) و(ظنّ) هما الأصل في أفعال القلوب، فـ(علم) لليقين، و(ظنّ) للرجحان.

وبهذا نعرف أنّ (علم) تأتي بمعنى (عرف)، فلا تنصب إلاّ مفعولاً واحداً، وأنّ (ظنّ) تأتي بمعنى (اتّهم)، فلا تنصب إلاّ مفعولاً واحداً.

٢١٥- وَلِ (رَأَى) الرُّؤْيَا أَنْمَ مَا لِ (عَلِمَا) طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

الشرح

قوله: «وَلِ (رَأَى) الرُّؤْيَا أَنْمَ مَا لِ (عَلِمَا)»: لِ (رَأَى) الرُّؤْيَا) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (انْمَ)، أي: انْسَبَ، و (لِعَلِمَا): مُتَعَلِّقٌ بـ (انْتَمَى)، و (طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ): حَالٌ مِنْ (عَلِمَ)، والألفُ في (عَلِمَا) لإطلاقِ الرُّويِّ.

وقوله: «مِنْ قَبْلُ انْتَمَى»: أي: انْتَسَبَ مِنْ قَبْلُ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ عِلْمَ الْعِرْفَانِ، و (عَلِمَ) التي بمعنى (عَرَفَ) لَا تَنْصِبُ إِلَّا مَفْعُولًا وَاحِدًا، فَاحْتَاجَ أَنْ يُقَيِّدَهَا بقوله: (مِنْ قَبْلُ)، أي: العلم الذي بمعنى الظَّنِّ أو بمعنى اليَقِينِ، فَهَذِهِ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ. والمعنى: انْمَ لِ (رَأَى) الرُّؤْيَا مَا انْتَمَى لِ (عَلِمَا). إِذَنْ (لِعَلِمَا) مُتَعَلِّقٌ بـ (انْتَمَى).

فإذا قال قائل: هل يجوز الفصل بين الاسم الموصول وصلته؟ قلنا: نعم، يجوز؛ لأنَّ هذا ليس بأجنبيٍّ، إذ إنَّ (لِعَلِمَ) مفعولٌ (انْتَمَى) الذي هو صلة الموصول، والفصل بين الموصول وصلته بغير أجنبيٍّ جائزٌ، لكنَّ الفصل بين الموصول وصلته بأجنبيٍّ هذا لا يجوز إلا نادرًا، ومنه قولُ الشاعر للذئب الذي رافقه في سفره:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانُ^(١)

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، انظر الكامل في اللغة والأدب للمبرد (١/٩٨)، وخزانة الأدب للبغدادى (٣/١١١).

فهو لما قَدَّمَ عَشَاءَهُ جَعَلَ يُخَاطِبُ هَذَا الذَّنْبَ بِمَا سَبَقَ، فالأجنبيُّ (يا ذَنْبُ)، والمعروفُ أن يُقَالَ: (نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَصْطَحِبَانِ يَا ذَنْبُ) لكن لعلَّ الذي حَمَلَهُ على ذلك الضرورة.

قوله: «رَأَى الرُّؤْيَا»: يعنى: رأى التي من الرُّؤْيَا في المنام، يقال لها: رُؤْيَا، بالألفِ، والتي في اليقظة يُقَالَ لها: (رؤية) بالتاء.

وقوله: «مِنْ قَبْلُ»: أي: من قبل (عَلِمَ) التي للعرفان، والمرادُ (عَلِمَ) الأولى التي تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ.

فـ(رَأَى) التي من الرُّؤْيَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، والرُّؤْيَا هي ما يراه الإنسانُ في منامه، وهي ثلاثة أقسامٍ:

رُؤْيَا حَقٍّ من الله، وحُلْمٌ من الشَّيْطَانِ، وحديثُ نفسٍ، حيث يكون الإنسانُ دائماً مشغولَ البالِ في شيءٍ، ثم يَحِدُّه في منامه، فَمِنْ كَثَرَةِ ذِكْرِهِ يَحُلْمُ به في المنام.

فالرُّؤْيَا من الله، والحُلْمُ من الشَّيْطَانِ، وحديثُ النَّفْسِ من الواقع، ولكنَّ النَّبِيَّ ﷺ أخبرنا بأنَّنا إذا رأينا ما نَكْرَهُ أَلَّا نُخْبِرَ به أحداً، وأن نَسْتَعِيدَ بالله من شرِّه، ومن شرِّ الشَّيْطَانِ، وأنَّا بالتزام ذلك لا يَضُرُّنا ما رأيناهُ.

وهذه الطريقُ إذا سَلَكَها الإنسانُ استراحَ واستفادَ فائدةً عظيمةً، وإلَّا فكثيراً ما يَرى الإنسانُ في منامه أشياء تُزْعِجُه في نفسه أو في صاحبه أو في مجتمعه، ولكنَّ الطريقَ إلى الفكَاكِ منها هو أنَّ الإنسانَ يَتَعَوَّذُ بالله من شرِّها ومن شرِّ الشَّيْطَانِ ولا يُخْبِرُ بها أحداً.

المهم أن رأى الحلمية تنصب مفعولين، مثال ذلك قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ [يوسف: ٤٣]، ف(رأى) الرؤيا تنصب مفعولين.

ومثاله أيضًا قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَنِىْ أَغْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَنِىْ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِيْ خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ﴾ [يوسف: ٣٦]، فالرؤيا هنا منامية، ف(الياء) في (أراني) مفعولها الأول، وجملة (أحمِلُ) مفعولها الثاني.

وكذلك ﴿أَرَنِىْ أَغْصِرُ خَمْرًا﴾ الياء مفعولها الأول، و(أغصِرُ) مفعولها الثاني.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

أَبُو حَنْشِرٍ يُورِّقُنِيْ، وَطَلَّقُ وَعَمَّارٌ، وَأَوْنَةٌ أَثَالَا
أَرَاهُمْ رُفْقَتِيْ حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخَزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوَرْدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالًا^(١)

يقول: بالليل أحلُم بهم وأستانس، وأقول: الحمد لله الذي ردَّ عليَّ ربَّعي، ولكن إذا انطوى الليل وانخزل إذا أنا كالذي يجري لوردٍ إلى آلٍ، (الآل): السَّراب، فلم يُدْرِكْ بِلَالًا.

(١) البيت من الوافر، وهو لابن أحرر، انظر الكتاب (٢/ ٢٧٠)، ولسان العرب (حنش).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (أَرَاهُمْ رُفَقَتِي)، فُهنا نَصَبَ مَفْعُولَيْنِ بـ (رَأَى) الحُلُمِيَّةُ الَّتِي هِيَ المَنَامُ.

وَتَقُولُ: (رَأَيْتُ فِي المَنَامِ رَجُلًا يَأْكُلُ تَمْرًا)، هَذه أَيْضًا حُلُمِيَّةٌ، إِذَنْ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، أَحَدُهُما المَبْتَدَأُ وَالْآخَرُ الخَبَرُ؛ لِأَنَّهُ أَحالنا عَلى المَفْعُولَيْنِ اللَّذَيْنِ تَنْصِبُهُما (عَلِمَ) اليَقِينِيَّةُ وَالظَّنِّيَّةُ.

٢١٦- وَلَا تُجْزُ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

الشرح

قوله: «وَلَا»: (لَا): ناهية، ولهذا جُزِمَ الفعل بعدها، وعلامة الجزم السكون، وأصل (تُجْزُ): (تُجْزِ)، فَحُذِفَت الياءُ لالتقاء الساكنين، والقاعدة فيما إذا التقى ساكنان ما أشار إليه بعضهم حيث قال:

إِنْ سَاكِنَانِ التَّقْيَا اكْسِرَ مَا سَبَقَ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتَحَقَّ^(١)

فالياء حرف لين ساكن، والزاي ساكنة، فتُحَذَفُ الياءُ.

و«سُقُوطَ»: مفعول (تُجْزِ).

و«مَفْعُولَيْنِ»: مضاف إليه.

و«مَفْعُولٍ»: معطوف عليه.

يقول - رحمه الله -: لَا تُجْزُ حَذَفَ المفعول الواحد، أو المفعولين في باب (ظن) وأخواتها إلا بدليل، وهذا الحكم في الحقيقة فرد من أفراد القاعدة العامة، وهي: (حَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ)، فإذا دَلَّ الدليل على الحذف جاز، وإن لم يوجد فلا تُجْزُهُ، و(لَا) هنا ناهية، ولهذا جَزِمَت الفعل، والأصل في النهي التحريم، إِذَنْ يَحْرُمُ إسقاط مفعول أو مفعولين بدون دليل، ولكن هل هذا يحرم شرعاً أو يحرم لغة؟

(١) البيت لابن مالك، انظر مقدمة حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٢٠١).

الجواب: يَحْرُمُ لغةً طبعًا، إِذَنْ مَمْنُوعٌ لغةً أَنْ تُسْقِطَ مفعولًا أو مفعولين هنا إِلَّا بدليل.

فلو قُلْتَ: (ظَنَنْتُ الطَّالِبَ فَاهِمًا)، فـ(الطَّالِبَ): مفعولٌ أوَّل، و(فَاهِمًا) مفعولٌ ثانٍ، لو قال قائل: (ظَنَنْتُ الطَّالِبَ) فلا يَصِحُّ، لأننا لا ندرى: ماذا ظننته؟ وكذلك لو قال: (ظَنَنْتُ فَاهِمًا) بسقوط المفعولِ الأوَّل، فلا يَصِحُّ أيضًا؛ لأننا لا نَعْرِفُ مَنْ الذي ظَنَنْتُهُ فَاهِمًا؟

لكن لو قِيلَ لك: (ماذا ظَنَنْتَ الطَّالِبَ؟) فقلت: (ظَنَنْتُ فَاهِمًا)، فهنا يَصِحُّ، فهنا حَذَفْنَا المفعولَ الأوَّلَ؛ لَأَنَّهُ دَلَّ عَلَيْهِ الاستفهامُ. وتقول: (مَنْ الذي ظَنَنْتُهُ فَاهِمًا؟)، فتقول: (ظَنَنْتُ الطَّالِبَ)، أي: (ظَنَنْتُ الطَّالِبَ فَاهِمًا).

إذا قال لك قَائِلٌ: (مَنْ ظَنَنْتَهُ قَائِمًا؟)، فقلت: (ظَنَنْتُ زَيْدًا)، فالذي حُذِفَ هو المفعولُ الثَّانِي، وهو (قَائِمًا)، وإذا قِيلَ لك: (ماذا تَظُنُّ زَيْدًا؟)، فقلت: (أَظُنُّ قَائِمًا)، يعني: (أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا).

ومثَالُ حَذْفِ المفعولينِ جَمِيعًا لو قال لك قَائِلٌ: (أَتَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا؟)، فقلت: (أَظُنُّ)، يعني: (أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا).

ومثَالُ حَذْفِ المفعولينِ -أيضًا- قولُ الشَّاعِرِ:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحَسِبُ^(١)

(١) البيت من الطويل، وهو للكُمَيْتِ بن زَيْد، انظر خزانة الأدب للبغدادى (٢/ ٦٠).

قوله: (تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ)، استكملَ (تَرَى) المفعولين، فـ(حُبَّ) هو المفعول الأول، و(عارًا) هو المفعول الثاني.

وقوله: (تَحَسَّبُ)، أي: (تَحَسَّبُ حُبَّهُمْ عَارًا) بحذفِ المفعولين.

ومن ذلك قولُ الشَّاعِرِ:

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْأَكْرَمِ^(١)

أي: (فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعًا)، فالمفعول الأول هو (غَيْرُهُ)، والمفعول الثاني محذوفٌ.

وقال بعضُ النحويِّينَ: يجوزُ أن يُحذفَ المفعولانِ بدونِ دليلٍ، فتقول مثلاً: (ظَنَنْتُ)، لِمَن سَأَلَك: تقابلُ شخصًا؟ فيصيرُ هنا المقصودُ الإخبارَ عَمَّا فِي صَمِيرِكَ بقطعِ النَّظَرِ عن نِسْبَةِ الظَّنِّ لِمَن؟ فـ(ظَنَنْتُ) يعني: وَقَعَ فِي قَلْبِي ظَنٌّ، ولكنَّ هذا في الواقعِ ليسَ من هذا البابِ؛ لأنَّ الذينَ أجازوه اشتَبهَ عليهم الأمرُ؛ لأنَّ هذا البابَ فيه نِسْبَةُ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، فقَوْلُكَ: (ظَنَنْتُ الطَّالِبَ فَاهِمًا)، فهذا نِسْبَةُ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، أَمَّا (ظَنَنْتُ) بمعنى: (وَقَعَ فِي نَفْسِي ظَنٌّ)، فهذا ليسَ من هذا البابِ، فالصَّوابُ ما مَشَى عَلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ، وهو أَنَّهُ مَمْنُوعٌ مَنعًا بَاتًّا أَنْ يُحذفَ أَحَدُ المَفْعُولَيْنِ أو المَفْعُولانِ مَعًا إِلَّا بِوُجُودِ دَلِيلٍ، هذا إِذَا قُصِدَ النِسْبَةُ إِلَى شَيْءٍ، أَمَّا إِذَا قُصِدَ مُجَرَّدُ الإخبارِ بِوُقُوعِ هذه الأفعالِ القَلْبِيَّةِ فِي نَفْسِكَ، فهذا قد لا يَكُونُ لَهُ مَفْعُولَاتٌ، فلا يَتَطَلَّبُ مَفْعُولًا فِي الحَقِيقَةِ.

(١) البيت من الكامل، وهو لعنتر بن شداد العبسي، انظر أدب الكاتب (ص: ٦١٣)، وخزانة الأدب (١٣٦/٩).

أو مثلاً تقول: (عَلِمْتُ)، بمعنى: (صِرْتُ ذَا عِلْمٍ)، لا تحتاج إلى مفعولين، لكن في الحال التي يُقصدُ بها نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ فلا بُدَّ من وجودِ المفعولين، ولا يُحذفُ واحدٌ منهما إلاَّ بدليل.

والخلاصة: أنه يجوزُ حذفُ أحدِ المفعولين، أو حذفُ المفعولين معاً، كُلُّ ذلك بعدَ وجودِ الدليل، فإن لم يُوجدْ دليلٌ فإنه لا يجوزُ الحذفُ؛ لأنه إذا حُذفَ بدونِ دليلٍ، حَصَلَ في الكلامِ التَّبَاسُّ، ولم يُفدِ الفائدةَ المطلوبة.

- ٢١٧- وَكَـ (تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
 ٢١٨- بغيرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصْلَةٍ يُحْتَمَلُ

الشرح

قوله: «كَ تَظُنُّ»: المفعول الثاني لـ (اجْعَلْ) مُقَدِّمًا.

و«تَقُولُ»: المفعول الأول، وتقدير الكلام: (اجْعَلْ (تَقُولُ) كَ تَظُنُّ).

قوله: «إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ»: هذه جملة شرطية، فعل الشرط فيها (وَلِي)، وأما جواب الشرط ففعل: إِنَّهُ لا حاجة للجواب في مثل هذا التركيب، وقيل: إِنَّ الجواب محذوف، دَلَّ عليه ما قبله، يعني: (إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ فَاجْعَلْهُ كَتَقُولُ).

قوله: «كَ تَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ»: أصل مادة (تَقُولُ) أَنَّهَا لا تَنْصِبُ، وَإِنَّمَا يَأْتِي مَقُولُهَا جَمَلَةً، وَلِهَذَا تُكْسَرُ هَمْزُهُ (إِنَّ) بَعْدَهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، هَذَا الْأَصْلُ، وَتَقُولُ: (قُلْتُ: زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَلَا تَقُلُ: (قُلْتُ: زَيْدًا قَائِمًا)، فَمَا دَامَ الْمَرَادُ بِهَا الْقَوْلُ فَإِنَّهَا لَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، بَلْ تَنْصِبُ الْجُمْلَةَ عَلَى أَنَّهَا مَقُولُ الْقَوْلِ.

لكن قد تأتي بمعنى (الظنِّ)، فإذا جاءت بمعنى (الظنِّ) عَمِلَتْ عَمَلِ (ظَنَّ)، كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: (وَكَ تَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ)، وَلَكِنْ هَذَا بِشَرْطٍ.

أولاً: هل (تَقُولُ) فعلٌ ماضٍ أو مضارعٌ؟ الجواب: فعلٌ مضارعٌ.

ثانياً: هل هو مُضَارِعٌ لِلْمُتَكَلِّمِ أو المُخَاطَبِ أو الغَائِبِ؟

الجواب: للمخاطَبِ، وإن كانت تَصْلُحُ لِلْمُؤَنَّثَةِ الغَائِبَةِ، كما تقول: (هِنَّ) (تقول)، لكن ليس هذا هو المراد، بل المرادُ لِلْمُخَاطَبِ.

وهل هي للمُفْرَدِ، أو لِلْمُثَنَّى أو لِلْجَمْعِ؟ الجواب: هي للمفرد، لكن الإفراد ليس معتبراً، وكذلك التثنية والجمع.

ثالثاً: نَجِدُ أَنَّ الفِعْلَ وَقَعَ بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ.

رابعاً: نَجِدُ عَدَمَ وجودِ فاصِلٍ بَيْنَ الفِعْلِ وَبَيْنَ الاسْتِفْهَامِ.

فالشُّرُوطُ إِذْنُ أَرْبَعَةٍ، وهي:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ (تَقُولُ) مُضَارِعاً.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لِلْمُخَاطَبِ.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أَنْ يَقَعَ بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ، سواءً كَانَ الاسْتِفْهَامُ حَرْفِيّاً أو

اسْمِيّاً، فَإِنْ لَمْ يَقَعَ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ عَمَلَ (تَظُنُّ).

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الاسْتِفْهَامُ مُتَّصِلاً بِ(تَقُولُ)، ولذا فَإِنَّهُ قَالَ: (وَلَمْ

يَنْفَصِلْ)، والضميرُ فِي (يَنْفَصِلْ) يَعُودُ عَلَى الفِعْلِ الْمُضَارِعِ (تَقُولُ)، أي: لم يَنْفَصِلْ عَنِ الاسْتِفْهَامِ.

فإن كَانَ مُنْفَصِلاً بِظَرْفٍ، أو مَا يُشَبِّهُ الظَرْفَ، وهو الجَارُّ والمَجْرُورُ، لم

يَبْطُلُ العَمَلُ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَوَسَّعُونَ فِي الظَرْفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يَتَوَسَّعُونَ فِي غَيْرِهِ، وكذلك إِنْ كَانَ الْفَاصِلُ بِعَمَلٍ، يَعْنِي: عَمَلٍ لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ،

وإن كان بغير ذلك، فإنه يبطل العمل.

إِذَنْ (تَقُولُ) تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ (تَظُنُّ) فِي أَنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ، وَتَكُونُ فِي مَعْنَاهَا أَيْضًا، إِذَنْ تَكُونُ فِي مَعْنَاهَا وَفِي عَمَلِهَا وَذَلِكَ بِالشُّرُوطِ الْأَرْبَعَةِ.

مثال ذلك: (أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، بمعنى: (أَتَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟)، ولو أَرَدْتَ الْقَوْلَ لَكَانَ صَوَابُ الْعِبَارَةِ: (أَتَقُولُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؟)، لَكِنَّكَ أَنْتَ الْآنَ تُرِيدُ أَنْ تَسْأَلَهُ: هَلْ يَظُنُّ هَذَا أَوْ لَا؟ فَتَقُولُ: (أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟)، يَعْنِي: أَتَظُنُّهُ مُنْطَلِقًا، فَهَذَا تَمَّتْ بِهِ الشُّرُوطُ.

ومثل ذلك: (هل تقول زيدًا منطلقًا؟)، يعني: (هل تظن زيدًا منطلقًا؟)، وبعبارة عامية دارجة: (هل تعتقد زيدًا منطلقًا؟)، أمّا إذا أردت: (هل تقول: زيدٌ منطلقٌ؟)، يعني: هل تقول هذه الجملة؟ فهي لا تنصب؛ لأنها لم تسلط على أجزائها، إنما سلطت على الجملة كلها، لكن الكلام: (هل تقول زيدًا منطلقًا؟)، بمعنى هل تظن وتعتقد زيدًا منطلقًا، لا أنك تنطق بكلمة (زيد منطلق)، أمّا إذا كنت تريد أن تنطق بهذه الكلمة فإنها ليست من هذا الباب. وهنا أداة استفهام حرفية.

ومثل ذلك قول الشاعر:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا؟^(١)

(١) البيت من الرجز، وهو لهذبة بن خشرم، انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/١٤٧)، ولسان العرب (قول).

قوله: «الْقُلُوصُ»: جمع قُلُوصٍ، يعني: البعير بصفة مُعَيَّنَةٍ، وليس المعنى: متى تَنَطَّقَ بهذا الكلام؟ بل المعنى: متى تَظُنُّ أَنَّ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَ يَحْمِلُنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَالْقَاسِمَ؟

وعلى ذلك لو قلت: (أَيَقُولُ مُحَمَّدٌ: عَمْرًا مُنْطَلِقًا؟)، فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ الفعلَ ليس للمخاطَبِ، ولو قلت: (أَقُلْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟)، لا يَصِحُّ أَيضًا؛ لأنَّ الفعلَ هنا ماضٍ، والشَّرْطُ أن يكونَ الفعلُ مُضَارِعًا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ﴾ [البقرة: ١٥٤]، فـ(أَمُوتَ)، هنا بالرَّفْعِ، فـ(تَقُولُ) هنا فعلٌ مُضَارِعٌ وللمخاطَبِ، لكنها ما سَبَقَتْ باستفهامٍ، ولهذا جاءتْ في الآيةِ الكريمةِ: ﴿أَمُوتُ﴾ بِلِ أَحْيَاءٍ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿[البقرة: ١٥٤].

قوله: «وَإِنْ يَبْعُضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ»: هذه جملةٌ شرطيةٌ، فعلُ الشرطِ (فَصَلَتَ).

و«يُحْتَمَلُ»: جوابُ الشرطِ، واسمُ الإشارةِ (ذِي) يعودُ إلى الظرفِ وشبهِه والعملِ، يعني: إِنْ فَصَلَتَ ببعض هذه -أي بواحدٍ منها- فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ وَلَا يُيْطَلُ عملُها.

مثالُ الفصلِ بظرفِ قولك: (أَعِنْدَكَ تَقُولُ زَيْدًا جَالِسًا؟)، فهذا صحيحٌ؛ لأنَّه انفصل بظرفٍ.

مثالُ الفصلِ بِشِبْهِ الظَّرْفِ الجَارِّ والمجرورِ قولك: (أَفِي الْبَيْتِ تَقُولُ زَيْدًا جَالِسًا؟)، فصحيحٌ أيضًا؛ لأنَّه انفصل بجارٍّ ومجرورٍ.

مثال الفصلِ بِالْعَمَلِ قولُك: (أَطْعَمَكَ تَقُولُ زَيْدًا أَكَلًا؟)، فهذا صحيح؛
لأنَّه انفصلَ بِالْمَعْمُولِ، والمعمولُ ليسَ أَجْنَبِيًّا من العاملِ، فلهذا ساءَ الفصلُ به،
والمعنى: (أَتَظُنُّ زَيْدًا أَكَلًا طَعَامَكَ؟).

٢١٩- وَأَجْرِي الْقَوْلَ كَظَنَّ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقًا)

الشرح

قوله: «مُطْلَقًا»: يعني: بدونِ شَرْطٍ، أي: لا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَقَدَّمَ استفهامٌ، ولا أَنْ يَكُونَ بلفظِ المضارعِ، ولا للمُخاطَبِ، ولا بأيِّ لفظٍ كَانَ، وهذا عند سُلَيْمٍ، وسُلَيْمٌ طائفةٌ من العربِ، فتقول: (قُلْتُ زَيْدًا مُنْطَلَقًا)، أي: ظَنَنْتُ، وتقول: (قُلْ ذَا مُشْفِقًا)، أي: (ظَنَّ ذَا مُشْفِقًا).

فقوله: «قُلْ ذَا مُشْفِقًا»: نقولُ في إعرابه: (قُلْ): فعلٌ أمرٌ، و(ذَا): مفعولُها الأوَّلُ، و(مُشْفِقًا): مفعولُها الثاني، فَأَجْرِي الْقَوْلَ هنا كَالظَّنِّ مُطْلَقًا، أي: بدونِ شروطٍ.

وهل نقولُ هنا: إِنَّا نَخْتَارُ الْأَيْسَرَ الذي هو لغةٌ سُلَيْمٍ كما لو اختلفَ النَّحْوِيُّونَ في مسألةٍ فالقاعدةُ عندنا في بابِ النَّحْوِ أَنْ نَخْتَارَ الْأَسْهَلَ، هل هذه مثلُها؟

الجواب: لا، ليست مثلُها؛ لأنَّ هذا لغةٌ، وهذه لغةٌ، فلغةٌ سُلَيْمٍ مُسْتَقِلَّةٌ، ولغةٌ الْبَقِيَّةِ مُسْتَقِلَّةٌ، فلا يجوزُ أَنْ نَخْتَارَ هذا عن هذا، إِلَّا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَخْتَارَ لغةَ سُلَيْمٍ، فهذا لا بَأْسَ، لكن من حيثِ النَّظَرِ سنختارُ لغةَ الْأَكْثَرِ، ونقولُ: إِنَّ الْقَوْلَ لَا يُجْرَى مُجْرَى الظَّنِّ إِلَّا بِالشُّرُوطِ التي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ.

وعلى ذلك نأخذُ بِالْأَفْصَحِ عندَ الْعَرَبِ، سواءً كَانَ أَشَدَّ أَمْ أَخَفَّ؛ لَأَنَّا نُرِيدُ اللغةَ الْفُصْحَى، والأوَّلُ هو الْأَفْصَحُ؛ لأنه هو لغةُ قريشٍ وسائرِ الْعَرَبِ،

لكن سُلَيْمٌ يقولون: إِنَّ ما جاء بمعنى الظَّنِّ فله حُكْمُهُ، فإذا جاء القولُ بمعنى الظَّنِّ فله حُكْمُهُ مُطْلَقًا، فيقولون مثلاً: (لا تَقُلْ فُلَانًا شَهِيدًا)، يعني: لا تَظُنَّهُ، (لا تَقُلْ فُلَانًا نَاجِحًا)، يعني: لا تَظُنَّهُ، (لا تَظُنَّ الْمُهِمْلَ نَاجِحًا) كذلك؛ لأنهم لا يَشْتَرِطُونَ في إجراء القول مُجْرَى الظنِّ شُرُوطًا، فمتى ما وُجِدَتْ (قال) بمعنى (ظنَّ) فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ، بلفظ الماضي أو المضارع، أو الأمر، مَسْبُوقَةٌ باستفهام، أو غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ، مُتَّصِلًا بها المفعولان، أو غَيْرَ مُتَّصِلَيْنِ، الْمُهِمُّ أَنَّ القولَ أُجْرِيَ كَظْنٍ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ، نحو: (قُلْ ذَا مُشْفِقًا).

إِذْنٌ نَأْخُذُ مِنْ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ قَوَاعِدَ:

القاعدة الأولى: يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظنِّ عِنْدَ الْعَرَبِ بِشُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ: أَنْ يَكُونَ بَلْفِظِ الْمَضَارِعِ، وَأَنْ يَكُونَ لِلْمُخَاطَبِ، وَأَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بِاسْتِفْهَامٍ، تَالِيًا لِلأداة الاستفهامية إِلَّا أَنْ يُفْصَلَ بِظَرْفٍ أَوْ شَبْهِهِ أَوْ عَمَلٍ.

القاعدة الثانية: يَرَى سُلَيْمٌ -وَهُمْ قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ- أَنَّ الْقَوْلَ يُجْرَى مُجْرَى الظَّنِّ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الظَّنِّ مُطْلَقًا، وَيَنْصِبُ الْمَفْعُولَيْنِ مُطْلَقًا.



أَعْلَمَ وَأَرَى

قوله: «أَعْلَمَ وَأَرَى»: هذا عنوانُ بابٍ، وهو في الحقيقة كالْفَصْلِ لما سَبَقَ؛
لأنَّه مُتَعَلِّقٌ به تَعَلُّقًا مُبَاشِرًا، و(أَعْلَمَ): فعلٌ ماضٍ، و(أَرَى): فعلٌ ماضٍ أيضًا،
ومعنى (أَعْلَمَ): أي أَعْلَمَ غَيْرَهُ، ومعنى (أَرَى): أي أَرَى غَيْرَهُ، ومنه قوله تعالى:
﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤]، ف(يُرِي) فعلٌ مُضَارِعٌ،
مَاضِيهِ (أَرَى)، وذكرَ (أَعْلَمَ) و(أَرَى) لأنَّهما يُفِيدَانِ العلمَ؛ لأنَّ (ظَنَّ) لا تأتي في
هذا البابِ.

و(أَعْلَمَ) أصلُها (عَلِمَ)، دخلتْ عليها همزةُ التَّعْدِيَةِ، فصارت (أَعْلَمَ)،
تقولُ: (عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا قَاتِمًا)، يعني أنَّ زَيْدًا عَلِمَ أَنَّ عَمْرًا قَاتِمٌ، فتدخلُ عليه
الهمزةُ، فتقولُ: (أَعْلَمَ الرَّجُلُ زَيْدًا عَمْرًا قَاتِمًا)، ف(زَيْدٌ) الذي كان في الأوَّل
مرفوعًا صار الآن مَنْصُوبًا، لدخولِ همزةِ التَّعْدِيَةِ، ولهذا قال:

٢٢٠- إِلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى) وَ(عَلِمَا) عَدَّوْا إِذَا صَارَا (أَرَى) وَ(أَعْلَمَا)

الشرح

قوله: «إِلَى ثَلَاثَةٍ»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(عَدَّوْا).

و«رَأَى»: مَفْعُولٌ (عَدَّوْا).

و«عَلِمَ»: مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، فإذا قال إنسانٌ: كيف يكون مَفْعُولًا وهو فِعْلٌ؟

قلنا: لأنَّ المقصودَ اللفظ.

قوله: «عَدَّوْا»: يَحْتَمِلُ أن يكون المرادُ النَّحْوِيِّينَ، وَيَحْتَمِلُ أن يكون المرادُ العربَ، والأولى هنا العربُ؛ لأنَّ الحديثَ عن لسانهم، و(عَدَّوْا) أي: جعلوها تَعَدَّى.

قوله: «إِذَا صَارَا»: الضميرُ يعودُ إلى (رَأَى) و(عَلِمَ).

قوله: «إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَ»: شرطٌ لقوله: (عَدَّوْا)، أي يُعَدُّونَهَا إلى ثلاثة بشرط أن يكونَا (أَرَى) و(أَعْلَمَ).

سَبَقَ قولنا: (عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا)، نقولُ في الإعرابِ: (عَلِمَ): فعلٌ ماضٍ، و(زَيْدٌ): فاعلٌ، و(عَمْرًا): مفعولٌ أوَّل، و(قَائِمًا): مفعولٌ ثانٍ.

فإذا حَوَّلْتَ (عَلِمَ) إلى (أَعْلَمَ)، تقولُ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا)، فالفِعْلُ تَعَدَّى إلى ثلاثة مَفَاعِيلَ، فصارَ الفاعلُ في المثالِ الأوَّلِ مفعولًا من أَجْلِ التَّعْدِيَةِ.

وعلى ذلك نقولُ في الإعرابِ:

(أَعْلَمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أَعْلَمَ) تَنْصِبُ ثلاثة مَفَاعِيلَ، و(زَيْدًا): مفعولُها الأوَّلُ مَنْصُوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ على آخِرِهِ، (عَمْرًا): مفعولُها الثاني، مَنْصُوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ على آخِرِهِ، (قَائِمًا): مفعولُها الثالثُ مَنْصُوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ على آخِرِهِ.

مثالٌ آخَرُ: (أَعْلَمْتُ عَمْرًا النَّحْوَ مُفِيدًا)، ونقولُ في إعرابه مِثْلَ إعرابِ المثالِ الأوَّلِ، فـ(أَعْلَمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(عَمْرًا): المفعولُ الأوَّلُ، و(النَّحْوَ): المفعولُ الثاني، و(مُفِيدًا) المفعولُ الثالثُ.

و(أَرَى) كذلك، تقول: (رَأَى زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا)، رآه يعني: عَلِمَهُ، وليس أَبْصَرَهُ بعينه، كقوله تعالى: ﴿لَا تَهُمُّ بِرَوْنِهِ، بَعِيدًا ۖ ﴿٦﴾ وَنَرَنُهُ قَبِيًا﴾ [المعارج: ٦-٧]، فإذا أَرَدْتَ أَنْ تُعَدِّيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ تَقُولُ: (أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا)، فهي الآن تَعَدَّتْ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ.

وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ (رَأَى) الْحُلُمِيَّةُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٣]، فَالْفِعْلُ نَصَبَ ثَلَاثَةَ مَفَاعِيلَ: الْأَوَّلُ: الْكَافُ، وَالثَّانِي: الْهَاءُ، وَالثَّالِثُ: الْقَلِيلُ.

٢٢١- وَمَا لِمَفْعُولِي (عَلِمْتُ) مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا

الشرح

قوله: «مَا»: مبتدأ؛ لأنها اسم موصول، والتقدير: والذي لمفعولي (عَلِمْتُ) مُطْلَقًا - أي من كل الأحكام - يكون للثاني والثالث أيضًا حَقًّا، وجملة (حَقًّا) خبر الموصول (مَا).

يعني أن ما ثبت لمفعولي (عَلِمْتُ) في جميع الأحوال يثبت للثاني والثالث، وقد سبق أن لها أحكامًا خمسة، وهي: أن أصلها المبتدأ والخبر، وأنه يجوز معها الإلغاء والتعليق، ويجوز حذف مفعوليها معًا، أو حذف أحدهما بدليل، فثبت هنا للثاني والثالث من الأحكام ما ثبت لمفعولي (عَلِمَ) و(رَأَى).

فمثلاً قولنا: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُؤُ مُنْطَلِقًا)، هذا تعليق باللام، وقولنا: (أَعْلَمْتُ عَمْرًا لَا زَيْدًا حَاضِرًا)، هذا تعليق قبل نفي (لا).

إذن جميع ما يثبت للأول والثاني من مفعولي (عَلِمْتُ) يثبت للثاني والثالث من مفعولي (أَعْلَمَ) و(أَرَى).

إذن عرفنا الحكم في بيئتين من خلال قاعدتين:

القاعدة الأولى: تتعدى (رَأَى) و(عَلِمَ) إلى ثلاثة مفاعيل إذا دخلت عليها الهمزة.

القاعدة الثانية: كل ما يثبت من الأحكام للمفعول الأول والثاني في (رَأَى) و(عَلِمَ) يثبت للمفعول الثاني والثالث في (أَرَى) و(أَعْلَمَ).

فتقولُ مثلاً: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا)، فهذا صَحِيحٌ، وتقولُ: (زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا أَعْلَمْتُ)، فهذا يَجُوزُ الإِلْغَاءُ؛ لِأَنَّ (أَعْلَمَ) تَأَخَّرَتْ، أو تقولُ: (عَمْرًا مُنْطَلِقًا أَعْلَمْتُ زَيْدًا)، فهذا يَجُوزُ وهو إِلْغَاءٌ أَيْضًا.

وهل المفعولُ الأوَّلُ تَثَبُّتٌ له أَحْكَامُ مَفْعُولِي (ظَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا؟

الجواب: لا، وذلك لِأَنَّ الأوَّلَ لَيْسَ عُمْدَةً، بخلافِ الثَّانِي والثَّالِثِ فَإِنَّ أَصْلَهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ.

٢٢٢- وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بَلَا هَمْزٍ فَلَاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا

الشرح

قوله: «وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ»: جملة شرطية، فعل الشرط (تَعَدَّيَا)، وجواب الشرط: (فَلَاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا)، لكن هل الجواب كلمة (تَوَصَّلَا) أو (فَلَاثْنَيْنِ)؟ الجواب: (تَوَصَّلَا) هو الجواب؛ لأنَّ قوله: (فَلَاثْنَيْنِ) مُتَعَلِّقٌ بـ(تَوَصَّلَا). وقوله: «بَلَا هَمْزٍ»: الباء حرف جرٌّ، لكن (لَا) حرفٌ، وحرف الجر لا يدخل إلا على اسمٍ، فما الجواب؟

قال بعضهم: إِنَّ (لَا) هنا بمعنى (غير)، أي: بغير همزٍ، ونُقِلَتْ حركة إعرابها لِمَا بَعْدَهَا لتَعَذُّرِ ظُهُورِ الحَرَكَةِ عَلَيْهَا، وعليه فنقول: (الباء): حرف جرٌّ، و(لَا): اسمٌ بمعنى (غير) مجرورٌ بالباء، ونُقِلَتْ حركة إعرابه إلى ما بعده لتَعَذُّرِ ظُهُورِ الحَرَكَةِ عَلَيْهِ.

قوله: «وَإِنْ تَعَدَّيَا»: الضمير يعودُ على (رَأَى) و(عَلِمَ)، قوله: (فَلَاثْنَيْنِ بِهِ) أي: بِالْهَمْزِ.

قوله: «تَوَصَّلَا»: أي: (رَأَى) و(عَلِمَ)، يعني: يَتَوَصَّلَانِ بِالْهَمْزِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ إِنْ تَعَدَّيَا بِدُونِهِ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ.

فـ(عَلِمَ) و(رَأَى) إِذَا تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ، ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْهَمْزَةُ تَعَدَّيَا لِاثْنَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةَ تُسَمَّى هَمْزَةَ التَّعْدِيَةِ، حَيْثُ إِنَّهَا تُعَدِّي الْفِعْلَ إِلَى مَا لَمْ يَتَعَدَّ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ.

فـ(عَلِمَ) تَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ إذا كانت لـ(عِلْمٍ عَرَفَانٍ)، أي إذا كانت بمعنى (عَرَفَ) فَتَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، تقولُ: (عَلِمْتُ المسألةَ)، يعني عَرَفْتُهَا، فهنا تَعَدَّتْ لواحدٍ، فإذا أدخلت عليها الهمزة تقولُ: (أَعَلِمْتُ زيدًا المسألةَ) فهنا تَعَدَّتْ إلى اثنين، هذانِ الاثنانِ ليسَ أصلُهما المبتدأ والخبرَ كما سيأتي.

(رَأَى) أيضًا تَتَعَدَّى لواحدٍ إذا كانت بمعنى (أَبْصَرَ)، يعني: (رَأَى بعينه)، تقولُ: (رَأَيْتُ القمرَ كَسَفَ النِّجْمِ)، وإذا أردتَ أن تُعَدِّيَه إلى اثنينِ تقولُ: (أَرَيْتُ زيدًا القمرَ كَسَفَ النِّجْمِ).

ومثل ذلك أيضًا: (رَأَى زيدٌ عَمْرًا)، فـ(رَأَى) هنا بَصَرِيَّةٌ، تَنْصِبُ مفعولًا واحدًا، فإذا أدخلت عليها الهمزة تقولُ: (أَرَيْتُ زيدًا عَمْرًا)، يعني: (جعلته ينظرُ إليه)، فهي هنا نَصَبَتْ مَفْعُولَيْنِ؛ لأنَّها كانت قبلَ الهمزة تَنْصِبُ مفعولًا واحدًا، فإذا أدخلت عليها الهمزة نَصَبَتْ مَفْعُولَيْنِ.

وهذا هو شأنُ الهمزة، فـ(قَرَأَ) مثلاً يَتَعَدَّى لواحدٍ، تقولُ: (قَرَأْتُ الكتابَ)، فإذا أدخلت عليه الهمزة تقولُ: (أَقْرَأْتُ زيدًا الكتابَ)، فَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ، وقد يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ إذا كان لازمًا، مثاله: إذا قلتَ: (فَهَمَ زيدٌ) فهذا لازمٌ، فإذا أدخلت عليه الهمزة تقولُ: (أَفْهَمْتُ زيدًا).

٢٢٣- وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اِثْنِي (كَسَا) فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اِثْنَسَا

الشرح

قوله: «الْثَّانِ»: مبتدأ، والخبر قوله: (كَثَانِي).

و«اِثْنِي»: مضافٌ.

و«كَسَا»: مضافٌ إليه.

لكن كيف يَصِحُّ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ وهو فعلٌ؟

الجواب: لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَفْظُهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (كَثَانِي اِثْنِي هَذَا اللَّفْظِ).

قوله: «فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اِثْنَسَا»: الجملة هنا خَبَرِيَّةٌ، فالضميرُ (هو) مبتدأ، و(ذُو اِثْنَسَا) خبرُ المبتدأ.

قوله: «وَالثَّانِ مِنْهُمَا»: أي: مفعولاً (عِلْمَ) و(رَأَى) إِذَا تَعَدَّيَا بِالْهَمْزَةِ لِاثْنَيْنِ، الثَّانِي مِنْهُمَا كَثَانِي اِثْنِي (كَسَا)، اسْتَفَدْنَا مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ مَسْأَلَتَيْنِ: مَقِيسٌ، وَمَقِيسٌ عَلَيْهِ، الْمَقِيسُ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ (أَعْلَمَ وَأَرَى) إِذَا تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ ثُمَّ تَعَدَّيَا بِالْهَمْزَةِ إِلَى اثْنَيْنِ، وَالْمَقِيسُ عَلَيْهِ الْمَفْعُولُ الثَّانِي فِي (كَسَا)، و(كَسَا) هَذَا يُعْبَرُ عَنْهُ النَّحْوِيُّونَ بِ(كَسَا وَأَعْطَى)، فَهَذَانِ يَنْصَبَانِ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، تَقُولُ: (كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً)، ف الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ (زَيْدًا)، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي: (جُبَّةً)، وَهَذَانِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً: (زَيْدٌ جُبَّةً)، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُخْبَرَ بِالثَّانِي عَنِ الْأَوَّلِ، وَفِي قَوْلِكَ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا

قَلَمًا)، نَصَبْتَ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، بِدَلِيلِ أَنْكَ لَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ قَلَمٌ)، لَا يَسْتَقِيمُ.

وكذلك لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ بِالْمَفْعُولِ الثَّانِي لِـ (عَلِمَ) وَ (رَأَى) إِذَا تَعَدَّيَا إِلَى مَفْعُولَيْنِ بِسَبَبِ دُخُولِ هَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ عَلَيْهِمَا، مِثَالُهُ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ)، فَالثَّانِي مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي (كَسَا)، يَعْنِي لَيْسَ أَصْلُهُ خَبَرًا، وَلِهَذَا لَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ الْمَسْأَلَةُ)، لَا يَسْتَقِيمُ.

قَوْلُهُ: «فَهُوَ»: أَيِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ مَفْعُولِي (أَرَى) وَ (أَعْلَمَ).

و«بِهِ»: أَيِ بِالثَّانِي مِنْ مَفْعُولِي (كَسَا).

و«اِئْتَسَا»: أَيِ اقْتِدَاءً، يَعْنِي أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ مَفْعُولِي (كَسَا) فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، وَمِنَ الْأَحْكَامِ أَنَّهُ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ كَمَا سَبَقَ، وَمِنَ الْأَحْكَامِ أَنَّهُ يَجُوزُ الْحَذْفُ بِلَا دَلِيلٍ^(١)، فَلَوْ قُلْتَ مِثْلًا: (كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً)، فَهَذَا يَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ، لَكِنَّ هَذَيْنِ الْمَفْعُولَيْنِ لَيْسَا بِعُمْدَةٍ، وَلِهَذَا لَوْ حَذَفْتَ الثَّانِي وَقُلْتَ: (كَسَوْتُ زَيْدًا)، لَصَحَّ، وَلَوْ حَذَفْتَ الْأَوَّلَ وَقُلْتَ: (كَسَوْتُ جُبَّةً)، لَصَحَّ أَيْضًا، وَلَوْ حَذَفْتُهُمَا جَمِيعًا وَقُلْتَ: (الْيَوْمَ كَسَوْتُ)، لَصَحَّ أَيْضًا، وَيَكُونُ الْمَعْنَى مِثْلًا: كَسَوْتُ وَاحِدًا مِنَ الثَّانِي ثَوْبًا.

مِثَالُ الْحَذْفِ مَعَ (أَعْطَى) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥]، فَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لِلْفِعْلِ (أَعْطَى) مُحذوفٌ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي كَذَلِكَ مُحذوفٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَاتَّقَى)، فَهَذَا حَذْفُ مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، يَعْنِي: (وَاتَّقَى رَبَّهُ).

(١) مِثَالُ حَذْفِهِمَا مَعَ (أَعْلَمَ): (أَعْلَمْتُ)، وَمِثَالُ حَذْفِ الثَّانِي وَإِبْقَاءِ الْأَوَّلِ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا)، وَمِثَالُ حَذْفِ الْأَوَّلِ وَإِبْقَاءِ الثَّانِي: (أَعْلَمْتُ الْحَقَّ)، وَ (أَرَى) مِثْلُهَا أَيْضًا.

إِذَنْ يُمْكِنُ أَنْ يُحْذَفَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي وَلَوْ بَلَا دَلِيلٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَصْفُ الْفَاعِلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ فَقَطْ أَنَّهُ مُعْطٍ، وَأَنَّهُ كَاسٍ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ مُتَعَلِّقِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلِهَذَا تُجِيزُ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْحَذْفَ بَلَا دَلِيلٍ.

وقوله: «فَهَوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَتَيْنِ»: هَذَا الشَّطْرُ تَكْمِيلٌ لِمَضْمُونِ الشَّطْرِ الْأَوَّلِ، إِذْ إِنَّ الْأَوَّلَ يُغْنِي عَنْهُ، فَلَوْ قَالَ: (وَالثَّانِي مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا)، لَكَانَ الْعَمُومُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا لَهُ فِي كُلِّ حُكْمٍ، لَكِنَّهُ أَكَّدَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: (فَهَوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَتَيْنِ).

٢٢٤- وَكَ (أَرَى) السَّابِقِ (نَبَأًا) (أَخْبَرًا) (حَدَّثَ) (أَنْبَأَ) كَذَلِكَ (خَبَّرًا)

الشرح

قوله: «كَأَرَى»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

و«السَّابِقِ»: صِفَةٌ لَهُ.

و«نَبَأًا»: مُبْتَدَأٌ مَعَ أَنَّهُ فِعْلٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَفْظُهُ.

و«أَخْبَرًا»: مَعْطُوفٌ عَلَى (نَبَأًا) بِحَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ مِنْ أَجْلِ النَّظْمِ،

و(حَدَّثَ) و(أَنْبَأَ) مِثْلُهَا مَعْطُوفَةٌ لَكِنْ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ لِأَجْلِ النَّظْمِ.

قوله: «كَذَلِكَ خَبَّرًا»: (كَذَلِكَ): خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(خَبَّرًا): مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ،

والمَقْصُودُ لَفْظُهُ.

ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - خَمْسَةَ أَفْعَالٍ كَ (أَرَى)، وَهِيَ: (نَبَأًا، أَخْبَرًا،

حَدَّثَ، أَنْبَأَ، خَبَّرَ).

قوله: «وَكَ (أَرَى) السَّابِقِ»: أَيِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، وَلَيْسَ

الْمَرَادُ الَّذِي يَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَعَدَّى لِوَاحِدٍ بَلَا هَمْزٍ ...)، فَهَذِهِ

خَمْسَةُ أَفْعَالٍ، وَعِنْدَنَا (أَرَى) و(أَعْلَمَ)، فَصَارَتْ سَبْعَةً، كُلُّهَا تَنْصَبُ ثَلَاثَةَ

مَفَاعِيلَ، الثَّانِي وَالثَّلَاثُ أَصْلُهَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، فَتَقُولُ: (أَخْبَرْتُ زَيْدًا عَمْرًا

قَائِمًا)، فَهَذِهِ نَصَبَتْ ثَلَاثَةَ مَفَاعِيلَ، الْأَوَّلُ فَضْلَةٌ، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ عُمْدَةٌ.

ومثال (حَدَّثَ): (حَدَّثْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَادِمًا)، فَالْثَّانِي وَالْثَّلَاثُ عُمْدَةٌ، وَالْأَوَّلُ فَضْلَةٌ.

ومثال (أَنْبَأَ): (أَنْبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُجْتَهِدًا).

و (خَبَّرَ) ك (أَخْبَرَ)، تقول: (خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاهِمًا).

و (نَبَأَ) أيضًا مثل (أَنْبَأَ)، تقول: (نَبَأْتُ مُحَمَّدًا الْعِلْمَ نَافِعًا)، وتقول: (نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَاتِمًا)، ف (نَبَأْتُ): فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، و (زَيْدًا): مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ، و (عَمْرًا): مَفْعُولُهُ الثَّانِي، و (قَاتِمًا): مَفْعُولُهُ الثَّلَاثُ.

و (أَنْبَأَ) عِنْدَنَا مِثْلُ (نَبَأَ)، و (أَخْبَرَ) مِثْلُ (خَبَّرَ)، لَكِنْ (خَبَّرَ) و (نَبَأَ) بِالتَّضْعِيفِ، و (أَنْبَأَ) و (أَخْبَرَ) بِالْهَمْزَةِ، وَالْهَمْزَةُ أَوْ التَّضْعِيفُ دَائِمًا مَا يُعَدِّيَانِ الْأَفْعَالَ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَازِمًا يَجْعَلَانِهِ مُتَعَدِّيًّا، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًّا لَوَاحِدٍ يَجْعَلَانِهِ مُتَعَدِّيًّا لِاثْنَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًّا لِاثْنَيْنِ يَجْعَلَانِهِ مُتَعَدِّيًّا لثَلَاثَةٍ، فَإِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ صَارَ الَّذِي يَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا لَا يَنْصِبُ شَيْئًا، وَالَّذِي يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ يَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا، وَالَّذِي يَنْصِبُ ثَلَاثَةً مَفَاعِيلَ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ.

و كَذَلِكَ إِذَا حَوَّلَ الْفِعْلُ إِلَى (فَعَلَ وَافْتَعَلَ)، مِثْلُ: (كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرُ)، ف (كَسَرُ) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، و (أَنْكَسَرَ) لَازِمٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا (حَكَرْتُهُ فَاحْتَكَرَ)، فَاللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ فِيهَا بَعْضُ الْكَلِمَاتِ تَجْعَلُ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى، وَبَعْضُهَا بِالْعَكْسِ حَسَبَ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

الْمَهْمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ الْخَمْسَةَ تَنْصِبُ ثَلَاثَةً مَفَاعِيلَ: الْأَوَّلُ مِنْهَا فَضْلَةٌ، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ عُمْدَةٌ.

ولو قلت: (أَخْبَرْتُ زَيْدًا)، دون أن تُريدَ أَنَّكَ أَخْبَرْتَهُ بشيءٍ، فهل تَنْصِبُ
ثلاثةَ مَفَاعِيلَ؟

الجواب: لا، وكذلك (رَأَيْتُ زَيْدًا) لا تَنْصِبُ ثلاثةَ مَفَاعِيلَ، فهي كما
سَبَقَ في (رَأَى).

وبعضهم يقول: «هذه الأفعال الخمسة لا تَتَعَدَّى إلى ثلاثةَ مَفَاعِيلَ
مُصَرَّحٍ بها وهي مَبْنِيَّةٌ لِمَفْعُولٍ»^(١)، كقوله:

نُبْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِهَا يَهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ^(٢)

(١) ذكره الخضري في شرحه على ابن عقيل (٣١٤ / ١) بقوله: «كما قال شيخ الإسلام»، وذكر محمد
محي الدين في تحقيقه لابن عقيل (٧٣ / ٢) أن القائل هو زكريا الأنصاري، قلت: وهو مراد
الخضري بشيخ الإسلام.

(٢) البيت من الكامل، وهو للناطقة الذبياني، انظر خزانة الأدب للبغدادى (٣٦٩ / ٢)، وانظر: شرح
ابن عقيل (٤٥٦ / ١).

الفاعل

الفاعل في اللغة العربية: كُلُّ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ فَعْلٌ، فإذا قلتَ: (زيدٌ قائمٌ): فـ(زيد) في اللغة العربية فاعلٌ؛ لأنَّه وَقَعَ مِنْهُ الفَعْلُ، ومثله: (أَكَلَ الرَّجُلُ)، فـ(الرَّجُلُ): فاعلٌ؛ لأنَّه وَقَعَ مِنْهُ الفَعْلُ، وكذلك إذا كان قائماً به، فإذا قيل: (مَاتَ الرَّجُلُ)، فهذا الفعل قائمٌ به، وليس واقعاً منه، لكنَّه في الاصطلاح بخلاف ذلك، ولذا قال:

٢٢٥- الفاعل الذي كَمَرُفُوعِي: (أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ، نِعَمَ الْفَتَى)

الشرح

قوله: «الفاعل»: مبتدأ.

و«الذي»: خبره.

و«كَمَرُفُوعِي»: شبه جملة، هو صلة الموصول، متعلقٌ بمحذوفٍ تقديره: (الذي كان).

قوله: «كَمَرُفُوعِي»: (أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ، نِعَمَ الْفَتَى): كُله مجرورٌ بالإضافة، أي: إضافة (مَرُفُوعِي) إليه؛ لأنَّ المراد به المثال، فهو بمنزلة المفرد. ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة:

الأول: (أَتَى زَيْدٌ)، فالفاعل (زيدٌ)، وعامله فعلٌ.

الثاني: (مُنِيرًا وَجْهَهُ)، ف(وَجْهَهُ) هنا فاعلٌ، وعاملُهُ (مُنِيرًا) اسمٌ، ف(مُنِيرًا) اسمٌ فاعلٌ، وليس فعلًا.

الثالث: (نِعَمَ الْفَتَى)، ف(الْفَتَى) فاعلٌ، وفاعلُهُ فعلٌ، لكنه جامدٌ.

فَفَهَمْنَا من كلامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ الْفَاعِلَ في الاصطلاح: كُلُّ اسمٍ مرفوعٍ بفعلٍ - واقعٍ منه، أو قائمٍ به - أو شَبَّهه سابقٍ عليه، وهذا التَّعْرِيفُ أَخَذْنَاهُ من المِثَالِ؛ لِأَنَّ (زَيْدًا) سَبَقَهُ فعلٌ مرفوعٌ، و(وَجْهَهُ) فاعلٌ مَسْبُوقٌ بِشَبِّهِ الْفَعْلِ، وليسَ بفعلٍ، فَكُلُّ اسمٍ مرفوعٍ مَسْبُوقٍ بفعلٍ أو شَبَّهه فهو فاعلٌ في الاصطلاح.

وقولنا: (كُلُّ اسمٍ)، يَشْمَلُ الاسمَ الصَّرِيحَ والاسمَ الْمُتَوَلَّى، فالاسمُ الصَّرِيحُ مثلُ أن تقولَ: (يُعْجِبُنِي فَهْمُكَ)، والمُتَوَلَّى مثلُ أن تقولَ: (يُعْجِبُنِي أَنْ تَفْهَمَ)، فهذا مُتَوَلَّى بِمَصْدَرٍ؛ لِأَنَّ (أَنْ تَفْهَمَ) فعلٌ، لكنه مُتَوَلَّى بِالمَصْدَرِ.

فَتَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ الْفَاعِلَ يَكُونُ اسْمًا صَرِيحًا، وَيَكُونُ اسْمًا مُتَوَلَّى، وَابْنُ مَالِكٍ لَمْ يَتَعَرَّضْ لذلك، لكنه معروفٌ.

فالفعل مثل أن تقولَ: (قَامَ زَيْدٌ)، ف(زَيْدًا) فاعلٌ، ومثل: (نِعَمَ الْفَتَى)، فالعاملُ فعلٌ، وشَبَّهه الفعلُ كقولك: (أَقَائِمُ زَيْدًا)، ف(زَيْدًا) فاعلٌ، والعاملُ شَبَّهه الفعلُ (اسمُ الْفَاعِلِ)، وكما مثَّلَ الْمُؤَلِّفُ بقوله: (زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ).

ف(وَجْهَهُ) هنا فاعلٌ (مُنِيرًا)، فالعاملُ هنا وصفٌ، وليس فعلًا.

لكنه - رحمه الله - عَبَّرَ بـ(مُنِيرًا وَجْهَهُ) لِيُبَيِّنَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فَعْلًا أو شَبَّهه فعلٍ، وَعَبَّرَ بـ(نِعَمَ الْفَتَى) لِيُبَيِّنَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَامِدِ وَالْمُتَصَرِّفِ؛

لأنَّ (نِعَمَ) فعلٌ جامدٌ لا يُمكنُ أن يتصرَّفَ، فلا تقول: (يَنعَمُ)، ولا: (يُنعمُ)، بل هي (نِعَمَ)، هكذا وردت.

وبهذا تبينَ من قولِ المؤلِّفِ: «كَمَرُفُوعِي: أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ، نِعَمَ الْفَتَى»، أَنَّهُ يُشِيرُ إلى ما كانَ مَرُفُوعًا بفعلٍ، وما كانَ مرفوعًا باسمٍ، فهما كَمَرُفُوعِي: (أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ).

و(نِعَمَ الْفَتَى) هذا تكميلٌ لما رُفِعَ بالفعلِ، أي: بما كانَ عامله فعلًا، إلَّا أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: (نِعَمَ الْفَتَى)، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (أَتَى زَيْدٌ)، بَأَنَّ (نِعَمَ الْفَتَى) فعلُها جامدٌ، و(أَتَى زَيْدٌ) مُتَصَرِّفٌ، وَالْمُهْمُ أَنَّ الْفَاعِلَ هو الذي يَقَعُ بَعْدَ الْفَعْلِ أو ما كانَ بِمَعْنَاهُ مَرُفُوعًا بِهِ، وَعَرَّفَهُ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- هُنَا بِالْمِثَالِ، لَا بِالْحَقِيقَةِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ قَاعِدَةٌ، وَهِيَ: أَنَّ الْفَاعِلَ حُكْمُهُ الرَّفْعُ، وَهَذَا مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِ: (كَمَرُفُوعِي)، فَالْفَاعِلُ حُكْمُهُ الرَّفْعُ، فَلَا يُمكنُ أَنْ تَنْصِبَ الْفَاعِلَ أَبَدًا، وَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ وَاحِدٌ: (جَاءَ الرَّجُلُ)، قُلْنَا لَهُ: هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّحِيحُ أَنْ تَقُولَ: (جَاءَ الرَّجُلُ)؛ لِأَنَّ (الرَّجُلَ) فاعِلٌ، وَالْفَاعِلُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَرُفُوعًا، وَتَقُولَ: (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ)، وَلَا تَقُلْ: (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ)؛ لِأَنَّهُ فاعِلٌ، فَيَجِبُ أَنْ يُرْفَعَ.

يَقُولُونَ: إِنَّهُ إِذَا تَعَيَّنَ الْفَاعِلُ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا، مِثْلَ قَوْلِهِمْ: (خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسَارَ)، فَالْخَارِقُ هُوَ الْمِسَارُ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ، وَالثَّوبُ مَخْرُوقٌ، وَهُوَ مَرُفُوعٌ، فَقَالُوا: إِذَا تَعَيَّنَ الْفَاعِلُ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا، وَأَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ مَرُفُوعًا، وَمَثَلُوا بِهَذَا الْمِثَالِ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: إِنْ صَحَّ أَنْ الْعَرَبُ نَطَقُوا بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ

على هذا الوجه فإنه يُعْتَبَرُ شاذًّا، واستدلوا -أيضًا- بقوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) [فاطر: ٢٨]، وقالوا: إِنَّ هذه قراءةٌ، أي قراءة الرَّفْع، وقالوا: (اللهُ): مفعولٌ به منصوبٌ بفتحة مُقَدَّرَةٍ على آخره، و(العلماء): فاعلٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ على آخره، والقراءةُ الصحيحةُ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾؛ لأنَّ العلماءَ هم الذين تَقَعُ منهم الخشيةُ، فهم يقولون: إِنَّ هذه القراءةُ تَدُلُّ على جوازِ نصبِ الفاعلِ ورفعِ المفعولِ، ولكنَّا نقولُ في الجوابِ عن هذا: هذه قراءةٌ شاذَّةٌ، وإذا كانت شاذَّةً، فإنه لا يُعْتَدُّ بها في اللغةِ العربيَّةِ، ثُمَّ إِنَّ بعضَهم خرَّجها على وجهٍ آخرَ فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾، هذه الخشيةُ ليست خشيةَ خوفٍ، وإنما هي خشيةٌ هَيْبَةٍ على حَدِّ قولِ الشَّاعرِ:

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا^(١)

وهذا تأويلٌ بعيدٌ، والصَّوابُ أنَّها من أصلِها غيرُ صحيحةٍ.

إِذَنْ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ أَنَّ الفاعلَ مرفوعٌ، وَمَنْ نَصَبَهُ فَقَدْ أَخْطَأَ.

(١) البيت من الطويل، وهو لنصيب، انظر: سمط اللآلئ (١/ ١١٤).

٢٢٦- وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

الشرح

قوله: «بَعْدَ»: خبرٌ مُقَدَّمٌ.

«فَاعِلٍ»: مبتدأ مؤخرٌ.

قوله: «فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ»: أي فهو الفاعلُ، وقد تبَيَّنَ.

«وَإِلَّا»: يعني: وإِلَّا يَظْهَرُ.

«فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ»: أي فهو ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ.

قوله: «وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ»: استفدنا من هذا فائدتين:

الفائدة الأولى: أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، وهذه قاعدةٌ نحويَّةٌ منطقيَّةٌ، فالأثرُ يَدُلُّ على المسيرِ، وكذلك الفعلُ يَدُلُّ على الفاعلِ.

إِذَنْ كُلُّ فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، لكن لا يكونُ فاعلاً اصطلاحاً إِلَّا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْفِعْلِ، فَإِذَا قُلْتَ: (أَقَامَ زَيْدٌ؟)، فـ(زَيْدٌ): فاعلٌ، وَإِذَا قُلْتَ: (أَزَيْدٌ قائمٌ)، فليس (زَيْدٌ) فاعلاً، بل هو مبتدأ، وفي (قَائِمٌ) ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ يعودُ على (زَيْدٍ)، إِذَنْ لَا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ مِنْ فَاعِلٍ.

الفائدة الثانية: أَنَّ الْفَاعِلَ يَكُونُ بَعْدَ الْفِعْلِ، فالفاعلُ لا يَسْبِقُ الْفِعْلَ، مثاله: (قَامَ الرَّجُلُ)، فـ(الرَّجُلُ) فاعلٌ، ولا تَقُلْ: (الرَّجُلُ قَامَ)، على أَنَّ (الرجُلُ) فاعلٌ، و(قَامَ) فعلٌ ماضٍ، وهذه الفائدة مأخوذةٌ من قوله: (بَعْدَ فِعْلٍ)،

فلا يجوز أن يتقدّم الفاعل على الفعل، وهو مذهب البصريين، واختار الكوفيون جواز تقديمه، وقالوا: إنه يجوز أن تقول: (زيدٌ قام)، ويكون: (زيدٌ) فاعلاً مقدّماً، و(قام): فعلاً ماضياً لا محلّ له من الإعراب، وفاعله (زيدٌ) المتقدّم.

ويجوز أن تقول: (الرّجلانِ قام)، على أن (الرّجلان) فاعلٌ مقدّم، و(قام) فعلٌ مؤخّر، وتظهر فائدة الخلاف في هذا المثال الثاني، يقول البصريون: إنك تقول: (الرّجلان قاما) وجوباً، لأجل أن يطابق الخبر المبتدأ، ولا يجوز: (الرّجلانِ قام)، فهم يرون أن هذا التركيب غير صحيح، أمّا الكوفيون فيرون أن هذا التركيب صحيح، وأن (الرّجلان) فاعلٌ مقدّم، وكلام الكوفيين أسهل، وهو على القاعدة التي أصلناها يؤخذ به، لاسيما إذا ولي الاسم أداة لا يليها إلا فعل، فإنه هنا يترجّح بقوة مذهب الكوفيين، كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]، وكقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، فعندنا -هنا- ثلاثة أوجه في الإعراب:

الوجه الأول: أن تقول: (السّماء): مبتدأ، وجملة (انفطرت) خبر المبتدأ.

الوجه الثاني: أن تقول: (السّماء) فاعلٌ مقدّم، و(انفطرت) فعله، وهذا مذهب الكوفيين، والبصريون يمنعون الوجه الأول؛ لأنهم يقولون: (إذا) من أدوات الشرط لا يليها إلا فعل، فلا يمكن أن تجعل (السّماء) مبتدأ.

الوجه الثالث: أن (السّماء) فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفسّره ما بعده، ولا تجعلها فاعلاً لـ (انفطرت)؛ لأنّ الفاعل لا بدّ أن يكون بعد الفعل، والتقدير: (إذا انفطرت السّماء)، هذا هو الذي يتعيّن بالإعراب عند البصريين، و(انفطرت)

الثانية جُمْلَةٌ مُفَسَّرَةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تُجْمَعَ مَعَ الْمُفَسِّرِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: (إِذَا أَنْفَطَرَتِ السَّمَاءُ أَنْفَطَرْتُ)، وَأَمَّا تَقْدِيرُ بَعْضِ الْمُعَرِّبِينَ بِأَنَّهُ: (إِذَا أَنْفَطَرَتِ السَّمَاءُ أَنْفَطَرْتُ)، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلِ التَّقْدِيرُ: (إِذَا أَنْفَطَرَتِ السَّمَاءُ) فَقَطْ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ التَّقْدِيرُ: (إِذَا أَنْفَطَرَتِ السَّمَاءُ أَنْفَطَرْتُ)، صَارَتْ (أَنْفَطَرْتُ) الثَّانِيَةَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ، وَهَذَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى.

إِذَنْ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْفِعْلِ مَطْلَقًا، وَمَا وَرَدَ مُوْهَمًا خِلَافَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً إِنْ صَلَحَ، أَوْ يَكُونَ فَاعِلًا لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، لَكِنْ مَتَى يَكُونُ مُبْتَدَأً وَيَصْلُحُ؟

الجواب: إِذَا قُلْتَ: (الرَّجُلُ قَامَ)، فَهَذَا يَجْعَلُونَ (الرَّجُلُ) مُبْتَدَأً، وَجُمْلَةٌ (قَامَ) خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ، لَكِنْ أَحْيَايَا يَمْتَنِعُ، مِثْلَ لَوْ قُلْتَ: (الرَّجُلُ قَامَ أَبُوهُ)، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تُعَرِّبَ (الرَّجُلُ) عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مُقَدَّمٌ، بَلِ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ (الرَّجُلُ) مُبْتَدَأً.

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، هُمْ لَا يَجْعَلُونَ (أَحَدٌ) مُبْتَدَأً؛ لِأَنَّ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةَ لَا يَلِيهَا إِلَّا فِعْلٌ، فَيَجْعَلُونَ (أَحَدٌ) فَاعِلًا لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ.

لَكِنَّا نَقُولُ: الْقَوْلُ الرَّاجِحُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَهُوَ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ فَاعِلًا مُقَدَّمًا، وَلَا مَانِعَ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَسْهَلُ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ أَقْرَبُ إِلَى الْقَوَاعِدِ.

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: نَرِيدُ مِثَالًا يَظْهَرُ فِيهِ أَثَرُ الْخِلَافِ؟ نَقُولُ: نَعَمْ، تَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ: (الرَّجُلَانِ قَامَ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (الرَّجُلَانِ قَامَا) بِالْأَلِفِ،

إلا على لغة: (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ)، وعلى رأي البَصْرِيِّينَ تقول: (الرَّجُلَانِ قَامَا) وجوبًا.

إِذَنْ الْكُوفِيُّونَ يَمْنَعُونَ: (الرَّجُلَانِ قَامَا)، والبَصْرِيُّونَ يُوجِبُونَ: (الرَّجُلَانِ قَامَا)، فالْكُوفِيُّونَ يقولون: (الرَّجُلَانِ): فاعلٌ مرفوعٌ، و(قَامَ): فعلٌ ماضٍ، والفعلُ يجبُ توحيدُهُ. والبَصْرِيُّونَ يقولون: (الرَّجُلَانِ): مبتدأ، و(قَامَا) خبرُهُ، والخبرُ يجبُ أن يكونَ مطابقًا للمبتدأ.

إِذَنْ الرَّاجِحُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾، أَنَّ (أَحَدًا) يجوزُ أن يكونَ فاعلاً مُقَدَّمًا، والتَّقْدِيرُ: (وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)، وهذا رأيُ الْكُوفِيِّينَ، وهناك مَنْ يَرَى أَنَّ الأدواتَ الشَّرْطِيَّةَ لَا يُشْتَرِطُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَأَنَّهُ يجوزُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً إِذَا أُخْبِرَ عَنْهَا بِفَعْلٍ، وعلى هذا يَرَوْنَ أَنَّ (أَحَدًا) مبتدأ.

لكن لو قال قائل: أيهما أقدم من حيث الترتيب الفعل أو الفاعل؟

الجواب: الفاعل؛ لأنَّ الفعلَ وَصَفَ يَقُومُ بِهِ أو فعلٌ يفعله، فهو مُتَقَدِّمٌ،

لكن لا عِبرةٌ بذلك.

قوله: «فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ»: الضميرُ يعودُ على الفاعلِ، فهو مثل ما يُقَالُ: (إِنْ ظَهَرَ فَذَاكَ)، وهل نحتاجُ إلى خيرٍ هنا أو لا نحتاجُ؟ يعني: هل هو مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ؟ أو نقول: مثل هذا التعبير في اللغة العربية لا يحتاجُ إلى ذكرِ الخبر؟

على قاعدةٍ ذَكَرَهَا ابْنُ الْقَيِّمِ -رحمه الله- في (التَّبَيَانِ فِي أَقْسَامِ الْقُرْآنِ) أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ أَنْ نُقَدِّرَ مُحذُوفًا؛ لِأَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ، وعلى رأيِ عَامَّةِ النُّحَوِيِّينَ: يَجِبُ أَنْ

نُقَدِّر. يقول: (فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ)، وهذه جملةٌ شرطيةٌ.

قوله: «وَالْأَ فَضْمِيرٌ اسْتَتَرَ»: (وَالْأَ) أصلُها: (وَإِنْ لَا)، وحُذِفَ فعلُ الشرطِ لوجود ما يدلُّ عليه، والتَّقديرُ: (وَالْأَ يَظْهَرُ فَضْمِيرٌ)، و(الفاء): رابطةٌ للجوابِ.

و«ضَمِيرٌ»: خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (فهو ضميرٌ).

«اسْتَتَرَ»: هذه الجملةُ صفةٌ لـ(ضَمِيرٌ)؛ لأنَّ الجملَ بعدَ النكراتِ نعوتٌ، وبعدَ المعارفِ أحوالٌ.

إِذَنْ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ، أو فهو واضحٌ، مثل: (قَامَ الرَّجُلُ)، (مَاتَ السَّبْعُ)، فالفاعلُ (الرجل)، و(السَّبْعُ)، وَالْأَ يَظْهَرُ، فهو ضَمِيرٌ اسْتَتَرَ، يعني: فالفاعلُ ضميرٌ اسْتَتَرَ، بمعنى اخْتَفَى، مثال ذلك لو قلت: (الرَّجُلُ قَامَ)، فهنا لا نَجِدُ أَمَامَنَا فاعلاً ظاهراً، فنقولُ: (قَامَ): فعلٌ ماضٍ، والفاعلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ جوازاً، تقديرُهُ: (هو).

والاستتارُ إما أَنْ يَكُونَ وَجوباً، وإمَّا أَنْ يَكُونَ جوازاً، فيكونُ وجوباً إذا كان تقديرُهُ: (أنا)، أو (نحن)، أو (أنت)، ويكونُ مُسْتَتِراً جوازاً إذا كان تقديرُهُ: (هو) أو (هي)، وقيلَ: إِنَّهُ مُسْتَتَرٌ وَجوباً مطلقاً؛ لأنَّك إذا قلتَ: (قَامَ هو) مثلاً، وَأَظْهَرْتَ الضميرَ، لم يكن هذا الضميرُ فاعلاً، بل توكيداً، ولكنَّ المشهورَ الأوَّلُ.

المُهِمُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ فَعْلٍ مِنْ فَاعِلٍ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فَإِنَّهُ يَكُونُ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا.

وهل يُحذفُ الفاعلُ أو لا؟

الجواب: ظاهرُ كلامِ ابنِ مالك: أَنَّهُ لَا يُحذفُ؛ لَأَنَّهُ إمَّا مذكورٌ وإمَّا ضميرٌ، فلا يُحذفُ، ولكن سيأتي أَنَّهُ في بعضِ الأحيان يُحذفُ، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ (١٦) يَتِيمًا [البلد: ١٤-١٥]، فإن (إِطْعَمْتُ) مصدرٌ عاملٌ عَمَلٌ فعِلُهُ، وَلَا يَقْبَلُ تَحْمُلُ الضميرِ؛ لَأَنَّهُ مصدرٌ، وليس هنا فاعلٌ، فإذا الفاعلُ محذوفٌ، ولكنَّ الجوابَ على هذا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الفاعلُ هنا في صورةٍ غيرِ العُمدة - لأنَّ تقديرَ الفاعلِ هنا: (أَوْ إِطْعَمْتُهُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا)، ف(إِطْعَمْتُ) مضافٌ، و(الهاء) في محلِّ جرٍّ، مضافٌ إليه، وليس المجرورُ عمدةً - صَحَّ أَنْ يُحذفَ، وإمَّا الفاعلُ الذي هو عمدةٌ، فَإِنَّهُ لَا يُمكنُ حذفُهُ.

فتبيّنَ بهذا أَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ وُجودُ فاعلٍ محذوفٍ فَإِنَّهُ لَا يُخرِجُ عن كلامِ ابنِ مالك؛ لَأَنَّهُ لَا يُخرِجُ بصورةِ العمدة، فيَجُوزُ حذفُهُ، (وإِلَّا فَضميرٌ اسْتترَ).

٢٢٧- وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَ (فَازَ الشَّهَدَا)

الشرح

قوله: «جَرَّدَ»: فعلٌ أمرٌ.

«إِذَا مَا أُسْنِدَا»: (مَا) هنا زائدة؛ لِأَنَّهَا أَتَتْ بَعْدَ (إِذَا)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، أَي: إِذَا غَضِبُوا، وَقَدْ قِيلَ:

يَا طَالِبًا خُذْ فَائِدَهُ بَعْدَ (إِذَا) (مَا) زَائِدَهُ

وزيادةُ (مَا) أَحَدُ الْمَحَامِلِ الْعَشْرَةِ الَّتِي تَأْتِي إِلَيْهَا (مَا)، وَقَدْ جُمِعَتْ فِي بَيْتَيْنِ:

مَحَامِلُ (مَا) عَشْرٌ إِذَا رُمَتْ عَدَّهَا فَحَافِظٌ عَلَى بَيْتِ سَلِيمٍ مِنَ الشَّعْرِ
سَتَفَهُمْ شَرَطَ الْوَصْلِ فَاغْجَبَ لِنُكْرِهَا بِكَفٍّ، وَنَفْيٍ، زَيْدَ تَعْظِيمٍ مَصْدَرٍ

فهذه محامِلُ (مَا)، لها عَشْرَةُ معانٍ ذَكَرْتُ فِي الْبَيْتِ، مِنْهَا الزِّيَادَةُ، وَمِنْ ضَوَابِطِ الزِّيَادَةِ أَنْ تَأْتِيَ (مَا) بَعْدَ (إِذَا)، وَهنا (إِذَا مَا أُسْنِدَا)، أَي: إِذَا أُسْنِدَ.

قوله: «وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ»: أَي جَرَّدَهُ مِنْ عِلَامَةِ التَّنْيَةِ أَوْ مِنْ عِلَامَةِ الْجَمْعِ، فَإِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ لِاثْنَيْنِ كَ (قَامَ الرَّجُلَانِ)، فَجَرَّدَهُ مِنْ عِلَامَةِ التَّنْيَةِ أَوْ الْجَمْعِ، كَ (فَازَ الشَّهَدَاءُ)، وَهَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْقُرْآنُ، أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى اثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ وَجَبَ تَجْرِيدُهُ مِنَ الضَّمِيرِ،

كما أنه إذا أُسْنِدَ إلى واحدٍ فإنه لا يحتاج إلى ضميرٍ، مثل أن تقول: (قَامَ الرَّجُلُ)، فإن أُسْنِدَ إلى مُؤَنَّثٍ فإنه تَلَحُّقُهُ علامةُ التَّأْنِيثِ، كما سيأتي، لكن إذا أُسْنِدَ إلى مُثَنَّى أو جمعٍ فإنه يُجَرَّدُ.

المُهِمُّ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، وَبِهِ نَزَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تُجَيِّبُونَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]؟

نقول: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ قَوْلَهُ: (كَثِيرٌ) فاعِلٌ، بَلْ هُوَ بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ لِلْعُمُومِ، وَ﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ أَخْرَجَ الْبَعْضَ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ بَدَلٌ مِنَ الْوَائِدِ، وَنَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ وَجُوبًا؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا نَزَلَ بِاللُّغَةِ الْفُصْحَى، وَاللُّغَةُ الْفُصْحَى لَا يَتَحَمَّلُ الْفِعْلُ فِيهَا ضَمِيرَ اثْنَيْنِ أَوْ ضَمِيرَ جَمْعٍ.

٢٢٨- وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا) وَ(سَعِدُوا) وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ -بَعْدُ- مُسْنَدٌ

الشرح

قوله: «الْفِعْلُ»: مبتدأ.

و«بَعْدُ»: بالبناء على الضم؛ لأنه حُذِفَ المضاف إليه، ونُوبِي معناه، و(بَعْدُ): أي بعد ذكره.

و«مُسْنَدٌ»: خبرُ المبتدأ.

قوله: «وَقَدْ يُقَالُ»: الذي يقوله هم العرب؛ لأننا نتكلَّم عن اللغة العربية، فالعربُ يَحْكُمُونَ ولا يُحْكَمُ عليهم، يعني: قد يقول بعض العرب: (سَعِدَا الرجلان)، و(سَعِدُوا القوم).

قوله: «وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ -بَعْدُ- مُسْنَدٌ»: معناه أنه قد يُسْنَدُ الفعلُ إلى ظاهرٍ (اثنين) أو (جمع)، وتلحقه علامةُ التثنية أو الجمع، فيقال: (سَعِدَا الشَّهيدان)، و(سَعِدَا رجلان)، وأنا أحببتُ التَّمثِيلَ بـ(سَعِدَا رجلان) دون (سَعِدَا الرجلان)؛ لأنَّه في (سَعِدَا الرجلان) تَسْقُطُ الألفُ من أجلِ التَّقاءِ السَّاكِنَيْنِ، ويُقالُ: (سَعِدُوا رجالاً أَفَنُوا أَعْمَارَهُمْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ)، وهذا موجودٌ في اللغةِ العربيَّةِ، ويُعَبَّرُ عنه النَّحْوِيُّونَ بقولِ القائلِ: (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ)، فهذا رجلٌ تَعَبَ من البراغيثِ التي تَصْعَدُ على جِسْمِهِ وتقرصه وتؤذيه، فجعل يقولُ: (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ)، فهي لغةٌ، ف(أَكَلُ): فعلٌ ماضٍ، و(الواو): علامةُ الجمعِ، ولا تُعْرَبُ فاعلاً، بل تقولُ: (الواو) علامةُ الجمعِ، كما تقولُ: (التَّاءُ) علامةُ

التَّائِيثِ، و(النُّون) للوقاية، و(الياء): مفعولٌ به، و(البراغيثُ): فاعلٌ، وكذلك لو قال: (أكلوني البراغيثُ) فهي نفسُ اللغة، واللغةُ الفُصْحَى في التَّركيبِ أن تقولَ: (أَكَلَنِي البراغيثُ)، و(أَكَلَكِ البراغيثُ) ولا تأتي بعلامة الجمع.

وفي إعراب قولنا: (سَعِدُوا رجالاً)، نقول: (سَعِدَ): فعلٌ ماضٍ، و(الواو) علامةُ الجمعِ، و(رجال): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظاهرةُ، وهذا على هذه اللغة، وعلى اللغةِ الفُصْحَى تقول كما سبق: (سَعِدَ رجالان)، و(سَعِدَ رجالٌ).

وأفادنا المؤلفُ - رحمه الله - بقوله: (وَقَدْ يُقَالُ)، أنَّها لغةٌ ضعيفةٌ؛ لأنَّ (قد) تفيدُ التقليلَ.

وهذه اللغةُ قال بعضُ النحويين: إنَّها موجودةٌ في القرآنِ في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، ف(الواو) علامةٌ على الجمعِ، و(النَّجْوَى) مفعولٌ به، و(الَّذِينَ ظَلَمُوا) فاعلٌ، والأصلُ: (وَأَسَرَّ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)، وقالوا: أيضاً في سورة المائدة: ﴿عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، والأصل: (عَمِي وَصَمَّ كثيرٌ منهم)، فجاءت (الواو) علامةً على الجمعِ.

وقالوا: أيضاً جاء في الحديثِ عن الرسولِ ﷺ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»^(١)، والأصل: (يَتَعَاقَبُ فيكم ملائكةٌ) بدونِ الواو، فأُتِيَ بالواو، وهي علامةُ الجمعِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَنْ جُئِ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، برقم (٦٩٩٢).

إِذَنْ هَذِهِ اللَّغَةُ تُعْتَبَرُ لُغَةً فُضِّحَى، وَلَكِنَّهَا قَلِيلَةٌ؛ لِأَنَّا لَوْ تَدَبَّرْنَا أَكْثَرَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، وَأَكْثَرَ مَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ، وَأَكْثَرَ مَا جَاءَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، لَوَجَدْنَا أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى مُثْنَى أَوْ جَمْعٍ يُجَرِّدُ مِنْ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَهَذَا وَاضِحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ، فَإِذَا يَكُونُ الْكَثِيرُ هُوَ التَّجْرِيدُ، وَالْقَلِيلُ عَدَمُ التَّجْرِيدِ.

وظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ هَذَا التَّخْرِيجُ، أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ.

وَالَّذِينَ قَالُوا بِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ التَّعْبِيرُ بِهَذِهِ اللَّغَةِ، فَهَذِهِ اللَّغَةُ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، يَعْنِي: كُلُّ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ أَوْ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ إِذَا تَكَلَّمَتْ لَا يُفْرِدُونَ الْفِعْلَ أَبَدًا، يَقُولُونَ: (قَالُوا الرِّجَالُ)، (قَالُوا النَّاسُ) بَدَلُ: (قَالَ الرِّجَالُ) وَ(قَالَ النَّاسُ)، فَهَمَّ لَا يُفْرِدُونَ، وَدَائِمًا الْفِعْلُ عِنْدَهُمْ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ.

هَذَا هُوَ سَبَبُ كَوْنِهَا لُغَةً مُسْتَقَلَّةً. قَالُوا: وَلَا يُوجَدُ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ مَا يَشْهَدُ لِهَذِهِ اللَّغَةِ، وَخَرَجُوا الْآيَتَيْنِ وَالْحَدِيثَ عَلَى مَا يَأْتِي:

فَقَالُوا مِثْلًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]: إِنَّهُ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، أَيِ (الَّذِينَ): مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، (وَأَسْرُوا): خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ وَلَوْ كَانَ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً، يَعْنِي: (وَالَّذِينَ ظَلَمُوا أَسْرُوا النَّجْوَى)، وَقَالُوا: إِنَّا إِذَا خَرَجْنَاهُ عَلَى هَذَا كَانَ الْجُمْلَةُ كُرِّرَتْ مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهَا أَتَتْ مَبْتَدَأً، ثُمَّ أُسْنِدَتْ إِلَى الْفِعْلِ مَرَّةً، وَمَرَّةً ثَانِيَةً إِلَى ضَمِيرِ الْمَبْتَدَأِ، فَكَانَ الْفِعْلُ أُسْنِدَ مَرَّتَيْنِ، فَالْخَبَرُ مُسْنَدٌ إِلَى الْمَبْتَدَأِ، فَفِي (زَيْدٌ قَائِمٌ) أُسْنِدْنَا الْقِيَامَ إِلَى زَيْدٍ، فَإِذَا قُلْتَ: (الَّذِينَ ظَلَمُوا أَسْرُوا النَّجْوَى)، أَضَفْتَ الْإِسْرَارَ إِلَيْهِمْ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ خَبَرٌ أُسْنِدَ إِلَى الْمَبْتَدَأِ، وَمَرَّةً بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ فِعْلٌ أُسْنِدَ إِلَى الْفَاعِلِ، وَهَذَا أَقْوَى.

وهناك تخريج آخر، قالوا: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ هنا مرجع الضمير ما يُتَحَدَّثُ عنه، يعني: ما يُفْهَمُ من السَّيَاقِ، ثُمَّ جَاءَتْ ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ عطفَ بيانٍ، فالواو فاعلٌ، وليست علامة جمع فقط، والضمير هنا مُبْهَمٌ ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مُفَسَّرٌ له زائداً صفةً، وهي الظلم، فيكون فيه الإبهام أولاً ثُمَّ التفصيل، ثانياً يكون فيه فائدة وهي رسوخُ هذا الوصفِ في الذَّهنِ، ثُمَّ زيادة الصفة؛ لأنَّ التَّفْصِيلَ بعدَ الإجمالِ يُوجِبُ الرُّسُوخَ، فلو قلتُ لكم مثلاً: (والله جاني شيء اليوم) فَإِنَّكُمْ تَتَشَوَّفُونَ لِلشَّيْءِ الذي جاء، أَمَّا لو قلتُ: (جاءني اليوم سيارة)، أو: (جاءني اليوم مستفتٍ)، أو ما أشبه ذلك لم تنتبهوا، لكنَّ الإبهامَ يجعل النَّفسَ تتحرَّك إلى الوصولِ إلى معرفة هذا المُبْهَمِ، ثُمَّ يأتي التَّفْصِيلُ فيُكَسِبُها قوَّة، وهذا الأخير أقوى.

وكذلك -أيضاً- ﴿عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾، قالوا: أيضاً أُسْنِدَ الفعلُ إلى الجميعِ في ﴿عَمُوا وَصَمُوا﴾، ولكن ليس المرادُ الجميعَ، بل المرادُ كثيرٌ منهم، لكنَّ الأكثرَ له حُكْمُ الكلِّ، فلذلك أُسْنِدَ العَمَى والصَّمَمَ إليهم جميعاً، ثُمَّ بَيَّنَّ حقيقة الواقع، وهو أنَّ الذين عَمُوا وَصَمُوا كثيرٌ منهم.

أما الحديث فقالوا: إِنَّ أَصْلَ الحديثِ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ، مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةً بِالنَّهَارِ»^(١)، فيكون هذا تفصيلاً، وليست بالفاعل، ولكن هذا الجواب في الحقيقة ليس بمُسَلَّم؛ لأنَّ رواية البخاريَّ السابقة لفظها: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ بِالنَّهَارِ»^(٢). فليس فيها: (إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً)، وعموماً نحن لا ننكر أنَّها لغة، لكن كونها قد جاءت في القرآن وفي السُّنَّة فهذا بعيدٌ؛

(١) أخرجه أحمد برقم (٧٤٨٣).

(٢) سبق تخريجه (ص: ٢٠٢).

لأنَّها لغةٌ غيرُ مشهورةٍ، والمانعُ من عدمِ وجودها في القرآنِ أنَّ القرآنَ الكريمَ على لغةٍ قريشٍ التي تمنعُ هذا، ومادامَ له مخرجٌ حتَّى يكونَ باللغةِ الفُصْحَى في كُلِّ جُمْلَةٍ وكلماتِهِ فهذا هو الواجبُ، ولذا فلا ينبغي أن نَحْمِلَ القرآنَ الكريمَ على هذه اللُّغَةِ القليلةِ؛ لأنَّه إنَّما يُحْمَلُ على اللغةِ الفُصْحَى، لأنَّه بلسانِ عربيٍّ مبيِّنٍ.

ولو أنَّني صَحَّحْتُ ورقةَ إجابة طالب كَتَبَ (قالوا المسلمون كذا وكذا، وقالوا الكُفَّارُ كذا وكذا) هل أعتبر هذا خطأ أم صواباً؟

الجواب: أعتبره خطأً، فإن احتجَّ عليَّ وقال: هذه لغةُ بعضِ العربِ، وأنا من هؤلاء البعضِ. أقولُ له: أنت من هؤلاء البعضِ فأنت معذورٌ باجتهادك، لكن أنا من البعض الآخر، فلا بُدَّ أن أُصَحِّحَ على ما أعتقده، ولا يجوزُ أن أحكمَ بها لا أعتقده.

ولو أنَّنا تَبَعْنَا الرُّخَصَ، وكُلَّما غَلِطَ شَخْصٌ قال: هذه لغةٌ، لارْتَبَكَ الناسُ، فبدلاً من أن يقولَ: (اللهُ أَكْبَرُ)، يقولَ: (اللهُ وَكَبَرُ) على لغة، وبدلاً من أن يقولَ: (آمين)، يقولَ: (آمِين)، وَيَحْتَجُّ بأنَّ هذه لغةٌ، فلا نَقْبَلُ من كُلِّ واحدٍ أن يقولَ: إنِّي على اللغةِ الفُلانِيَّةِ، ولذلك نَرْجِعُ إلى اللغةِ الأمِّ لُغَةِ الْعَرَبِ الْفُصْحَى الذي بها القرآنُ.

٢٢٩- وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرَ كَمِثْلٍ: (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ قَرَأَ؟)

الشرح

قوله: «الْفَاعِلُ»: مفعولٌ به مُقَدَّمٌ.

«فِعْلٌ»: فاعلٌ مؤخَّرٌ، وجُمْلَةٌ (أَضْمَرَ) صِفَةٌ لـ (فِعْلٍ)؛ لِأَنَّ الْجُمْلَ بَعْدَ النِّكَرَاتِ صِفَاتٌ، وَبَعْدَ الْمَعَارِفِ أَحْوَالٌ.

قوله: «كَمِثْلٍ: (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ قَرَأَ؟)»: إِذَا سَأَلْتَ سَائِلًا فَقَالَ: (مَنْ قَرَأَ؟)، فَقُلْتَ: (زَيْدٌ)، فَهُوَ فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (قَرَأَ زَيْدٌ).

يقول بعض أصحاب الحواشي: لو قال ابنُ مالك:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا حُذِفَا كَمِثْلٍ: (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ وَفَى؟)

لَكَانَ أَوْفَى وَأَحْسَنَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُضْمَرُ، فَالْأَسْمَاءُ هِيَ الَّتِي تُضْمَرُ، وَأَمَّا الْفِعْلُ فَيُقَالُ فِيهِ: حُذِفَ، تَقْوِيلٌ مَثَلًا: مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَلَا تَقُلْ: (بِفِعْلِ مُضْمَرٍ).

فنقول: ما دام الأمر معلومًا عند النحويين، وابنُ مالكٍ لا يَخْفَى عَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَى مَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَالْإِنْسَانُ بَشَرٌ، فَأَحْيَانًا تَغِيبُ عَنْهُ الْكَلِمَةُ الْمُنَاسِبَةُ، وَيَأْتِي بِالْكَلِمَةِ غَيْرِ الْمُنَاسِبَةِ، وَهَذَا شَيْءٌ مُشَاهَدٌ، وَابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَرَادَ هُنَا الْمَعْنَى، وَهُوَ أَنَّهُ أَرَادَ بـ (أَضْمَرَ) أَي: حُذِفَ، فَهُوَ أَرَادَ الْمَعْنَى، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

وقالوا: فيه نظرٌ -أيضاً- من جهةٍ أخرى، فإذا قلتَ: مَنْ قرأ؟ فالجواب: (زيدٌ)، يعني: (القارئُ زيدٌ)، فيقتضي أن يكونَ (زيدٌ) خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ؛ لأنَّ الجوابَ يكونُ مطابقاً للسؤالِ.

لكن نحن نقول: إنَّ مثلَ هذا ينبغي أن يُتسامحَ فيه، وإلاَّ فحقيقةً إنَّ (مَنْ قرأ؟) مُصدَّرٌ باسمٍ، فكانَ ينبغي أن يكونَ الجوابُ مُصدَّراً باسمٍ. ولو قلتَ: (أقرأ قارئ؟) فقليلٌ: (زيدٌ)، يعني: (قرأ زيدٌ)، فهذا يكونُ صحيحاً، فالفعلُ محذوفٌ والفاعلُ موجودٌ.

قوله: «مَنْ قرأ»: هل هي مِن: (مَنْ قرأ الكتاب؟)، أو مِن: (مَنْ قرأ الضيف؟).

الجواب: نَحْتَمِلُ أن تكونَ مِن: (مَنْ قرأ الضيف؟)، وحيثُ إذا قلنا: (زيدٌ)، فالمعنى أنَّ زيدا كريماً يقرئ الضيوفَ، وإذا قلنا: مِن (قرأ يقرأ)، وحذفتَ الهمزةَ تخفيفاً أو لمناسبة الرويِّ فإنَّه من القراءة، وأيهما أنسبُ في حال الطالب؟

الجواب: أن تكونَ من القراءة، فإذا قال لك إنسانٌ: (مَنْ قرأ؟)، فقلتَ: (زيدٌ) والتقديرُ: (قرأ زيدٌ)؛ لأنِّي أقول لك: (مَنْ قرأ؟)، ولستُ أقول: (مَنْ القارئ؟). فالجوابُ يكونُ مطابقاً للسؤالِ، فيكونُ التقديرُ: (قرأ زيدٌ).

قوله: «وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فَعْلًا أَضْمِرًا»: معناه: قد يكونُ الذي رَفَعَ الْفَاعِلُ فعلٌ غيرُ مذكورٍ، و(أَضْمَرَ) أي: حَذَفَ، مثاله: (زيدٌ)، في جوابِ (مَنْ قرأ؟)، فـ(زيدٌ) فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (قرأ). وهناك أيضاً فواعلٌ لأفعالٍ محذوفةٍ

غير التي ذكرها المؤلف، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وكقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، ولم يذكرها المؤلف؛ لأنَّ مثل هاتين الآيتين قد ذُكرَ فيهما الفعل، لكنَّه مؤخَّر، فكأنَّ الآيتين فيها ما يدلُّ على المحذوف، وهو هذا الفعل المذكور، وسبق أنَّ الصواب فيها أنَّه يجوزُ أن يكونَ الفاعلُ مُقَدَّمًا وأن يكونَ مبتدأً والفعلُ بعده خبره كما سبق.

وخلاصةُ القاعدة: أنَّه يجوزُ أن يُحذفَ الفعلُ ويبقى الفاعلُ.

٢٢٠- وَتَاءُ تَأْنِيْثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَـ (أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى)

الشرح

قوله: «تَاءُ تَأْنِيْثٍ»: مبتدأ، وجملة (تَلِي) خبرُ المبتدأ، والفاعلُ مستترٌ تقديرُهُ: (هي).

و«الْمَاضِي»: مفعولٌ (تَلِي)، و(الْمَاضِي) هنا بسكونِ الياءِ، معَ أَنَّ الْوَاجِبَ فَتْحُهَا؛ لِأَنَّ (الْمَاضِي) منقوصٌ، والمنقوصُ تَظْهَرُ عليه الفتحةُ، لكنَّه سَكَنَها من أجلِ مُراعاةِ وزنِ البيتِ.

و«إِذَا كَانَ»: أي: الفعلُ لِأُنْثَى، و(إِذَا كَانَ) شرطٌ، ولكنَّه غيرُ جازمٍ. قوله: «كَـ أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى»: الكاف: حرفُ جَرٍّ، و(أَبَتْ): (أَبَى): فعلٌ ماضٍ، و(التاء): علامةُ التَّأْنِيْثِ، و(هِنْدُ): فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعه الضمَّةُ الظاهرةُ، و(هِنْدُ) يجوزُ فيها وجهان: الصَّرْفُ؛ لِأَنَّها ثلاثيٌّ ساكنُ الْوَسَطِ، ويجوزُ فيها عَدَمُهُ، والمنعُ من الصَّرْفِ أَحَقُّ، ولذا يقولُ ابنُ مالِكٍ: (وَالْمَنْعُ أَحَقُّ).

و«الْأَذَى»: مفعولٌ به منصوبٌ بفتحةٍ مقدَّرةٍ على الألفِ، منعٌ من ظُهورِها التَّعَدُّرِ، والمثالُ كُلُّه مجرورٌ بالكافِ، أي: كهذا المثالِ.

انتقل ابنُ مالِكٍ -رحمه الله- إلى مسألةٍ وهي: هل يُؤنَّثُ عاملُ الفاعلِ أو لا؟
الجواب: إن كان الفاعلُ مُذَكَّرًا فَإِنَّ الفعلَ لا يُؤنَّثُ، وإن كان مؤنَّثًا فَإِنَّ

الفعل يُؤنَّث، كقول المؤلف: (أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى)، وتقول في المذكر: (أَبَى زَيْدُ الْأَذَى)، وتقول: (قَامَتْ هِنْدٌ)، ولا يجوز أن تقول: (قَامَ هِنْدٌ).

إِذَنْ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا فَإِنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ تَلِي الْمَاضِي، تقول: (ضَرَبَتْ هِنْدٌ)، أو (قَامَتْ هِنْدٌ)، فإن كان الفعل مضارعًا فَإِنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ لَا تَلِيهِ، وَإِنَّمَا تَسْبِقُهُ، تقول مثلاً: (تَضْرِبُ هِنْدُ الْقَوْمَ)، و(تُكْرِمُ هِنْدُ الْقَوْمَ)، فتاء المضارعة كتاء التَّأْنِيثِ فِي الْمَاضِي، وعلى ذلك تقول: (تَقُومُ هِنْدٌ)، ولا يجوز أن تقول: (يَقُومُ هِنْدٌ)، لكنَّ كَلَامَ الْمُؤَلِّفِ هُنَا فِي تَاءِ التَّأْنِيثِ الَّتِي فِي آخِرِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ التَّاءُ صَارَ لِمُؤَنَّثٍ.

قوله: «وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى»: يعني: تاء التَّأْنِيثِ تَلِي الْفِعْلَ الْمَاضِيَّ إِذَا كَانَ لِأُنْثَى مِنْ ذَوَاتِ الْفَرْجِ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ أَوْ غَيْرِهِمْ، مثل (هند)، فـ(هند) من ذوات العقل والفرج، واتصالها بالماضي قد يكون واجبًا، وقد يكون غير واجب كما سيأتي.

٢٣١- وَإِنَّمَا تَلَزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِّ

الشرح

قوله: «وَإِنَّمَا تَلَزَمُ»: الفاعلُ التاء.

و«فِعْلٍ»: مفعولٌ به.

و«مُتَّصِلٍ»: صفةٌ لـ(مُضْمَرٍ).

قوله: «تَلَزَمُ»: الضميرُ يعودُ على تاءِ التَّأْنِيثِ.

قوله: «فِعْلَ مُضْمَرٍ»: أي: فعلٌ مُضْمَرٌ لأنثى، يعني: فاعله ضميرٌ مستترٌ لأنثى.

قوله: «مُتَّصِلٍ»: احترازٌ من الضميرِ غيرِ المُتَّصِلِ، مثل أن تقولَ: (ما قامَ إلا هي)، فإنَّه هنا لا يلزمُ التَّأْنِيثُ، إِنَّمَا تَلَزَمُ التَّاءُ فِعْلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ.

قوله: «مُفْهِمٍ»: يعني: أو فعلٌ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرِّ، و(ذَاتَ): بمعنى (صَاحِبَةٍ)، و(الحِرُّ) هو الفَرْجُ، ومنه ما جاء في حديث أبي مالك الأشعريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِيَكُونَنَّ أَقْوَامٌ مِنْ أُمَّتِي يَسْتَحِلُّونَ الحِرَّ والحَرِيرَ والخَمَرَ وَالْمَعَارِفَ»^(١)، ف(الحِرُّ) هو الفَرْجُ، ويقولُ النَّحْوِيُّونَ: إِنَّ أَصْلَهُ (حِرْحُ)، وَحُذِفَتِ اللامُ اعتباطاً، فلا نَدْرِي ما السَّبَبُ؟ فَحُذِفَتِ اعتباطاً لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ اسْمٌ مُعَرَّبٌ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَرْفٌ مُحذوفٌ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأشرية، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر، برقم (٥٥٩٠) مُعَلَّقًا.

ولهذا (يَدُّ) أصلها (يَدِي)، أمّا غيرُ المُعَرَّبِ فيصَحُّ، مثل: (هو)، و(هي)، و(نا)، المُهِمُّ أَنَّهُمْ إِذَا وَجَدُوا شَيْئًا أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ قَدَّرُوهُ، ثُمَّ قَالُوا: حُذِفَ اعْتِبَاطًا، مثل قولِ الفقهاء -رحمهم الله-: (هذا شُرِعَ تَعَبُّدًا)، وذلك إذا عَجَزُوا عَنْ مَعْرِفَةِ الْحِكْمَةِ، وَقَوْلُهُمْ: (تَعَبُّدًا) هذا معقولٌ، فقد لا ندري الحكمة من بعض العبادات.

لكنَّ قَوْلَهُمْ: (حُذِفَ اعْتِبَاطًا)، هذا ليس بِمُسَلَّمٍ، لكن على كُلِّ حَالٍ نَحْنُ نَتَّبِعُهُمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ.

أَفَادَنَا الْمُؤَلَّفُ -رحمه الله- أَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ الَّتِي تَلِي الْمَاضِيَ تَجِبُ فِي حَالَتَيْنِ: الْحَالَةُ الْأُولَى: إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا مُؤَنَّثًا مُتَّصِلًا، مِثَالُ ذَلِكَ تَقُولُ: (هِنْدٌ قَامَتْ)، فَيَجِبُ أَنْ تَقُولَ: (قَامَتْ)، وَتَقُولُ أَيْضًا: (الْمَرَأَتَانِ قَامَتَا)، وَجَوَابًا؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا، وَتَقُولُ: (الشَّمْسُ طَلَعَتْ)، فَيَجِبُ أَنْ تَقُولَ: (طَلَعَتْ)؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ هُنَا ضَمِيرًا مُتَّصِلًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُسْتَتِرَ فِي حَكْمِ الْمُتَّصِلِ وَأَكْثَرُ.

الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ اسْمًا ظَاهِرًا حَقِيقِيَّ التَّأْنِيثِ مُتَّصِلًا بِعَامِلِهِ، وَالْمُؤَنَّثُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ الَّذِي لَهُ فَرْجٌ، سِوَاءٍ مِنَ الْآدَمِيَّاتِ أَوْ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيَّاتِ، تَقُولُ مِثْلًا: (قَامَتْ هِنْدٌ)، فَيَجِبُ التَّأْنِيثُ؛ لِأَنَّ (هِنْدَ) مِنْ ذَوَاتِ الْفَرْجِ، فَهِيَ مُؤَنَّثٌ حَقِيقِيٌّ، وَتَقُولُ: (قَامَتِ النَّاقَةُ)؛ لِأَنَّ النَّاقَةَ مُؤَنَّثٌ حَقِيقِيٌّ، وَمِثْلُ ذَلِكَ: (وَلَدَتِ النَّاقَةُ)، وَلَا نَقُولُ: (وَلَدَ النَّاقَةُ)، وَتَقُولُ: (بَاضَتِ الدَّجَاجَةُ)، مَعَ أَنَّ الدَّجَاجَةَ لَيْسَتْ عَاقِلًا، وَلِهَذَا الْإِنْسَانُ الْبَلِيدُ يُضْرَبُ بِهِ الْمِثْلُ، تَقُولُ: (فُلَانٌ

دَجَاجَةٌ مَا يَفْهَمُ)، لَكِنْ لَّمَّا كَانَ لَهَا فَرْجٌ فَيَجِبُ أَنْ تَقُولَ: (بَاضَتِ الدَّجَاجَةُ)، وَلَوْ قُلْتَ: (بَاضَ الدَّجَاجَةُ)، لَكَانَ خَطَأً، وَمِثْلَ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨]، فَيَجِبُ التَّأْنِيثُ، عَلَى مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- مَسْأَلَةُ النَّمْلَةِ، وَأَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِهَا الْجِنْسُ، وَقَدْ يُرَادُ بِهَا الشَّخْصُ بَعِيْنُهُ، فَيَكُونُ فِيهَا اخْتِلَافٌ.

لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: (انْكَسَرَ الْبَيْضَةُ) فَيَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ يَقُولُ: (أَوْ مُفْهِمَ ذَاتِ حِرٍّ)، وَالْبَيْضَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، فَيَجُوزُ (انْكَسَرَ الْبَيْضَةُ)، وَلَكِنَّهَا بِالتَّأْنِيثِ أَفْصَحُ، بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ: (وَتَاءٌ تَأْنِيثٌ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى).

وَالْمَوْثُ الْحَقِيقِيُّ إِذَا كَانَ مُمَيِّزًا بَيْنَ مُذَكَّرِهِ وَمُؤَنَّثِهِ وَجَبَتْ فِيهِ التَّاءُ فِي الْمَوْثِ، وَذَلِكَ مِثْلُ: (الْأَنَاسِي) وَهُمْ بَنُو آدَمَ، فَإِنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثِ، فَالذَكَرُ ذَكَرٌ، وَالْأُنْثَى أُنْثَى، تَقُولُ مِثْلًا: (قَامَ الرَّجُلُ) وَ(قَامَتِ الْمَرْأَةُ)، وَ(قَامَ زَيْدٌ) وَ(قَامَتِ زَيْنَبُ)، مَعَ أَنَّ (زَيْنَبَ) لَيْسَ فِيهَا تَأْنِيثٌ لَفْظِيٌّ لَكِنَّ تَأْنِيثَهَا مَعْنَوِيٌّ.

إِذَنْ مُقْتَضَى كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ تَلِي الْمَاضِي جَوَازًا إِلَّا فِي الْحَالَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ.

وَهُنَا مَسْأَلَةٌ نُحِبُّ أَنْ نُنَبِّهَ عَلَيْهَا، وَهِيَ أَنَّ الْمَوْثَ الْحَقِيقِيَّ الَّذِي لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُذَكَّرِهِ إِنْ كَانَ مَجْرَدًا مِنَ التَّاءِ فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّذْكِيرُ، فَإِذَا قُلْتَ: (أَتَى الْبُرْعُوْتُ)، لَا تَقُلْ: (أَتَتْ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ مُذَكَّرِهِ وَمُؤَنَّثِهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ التَّاءُ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُؤَنَّثَ، مِثْلَ كَلِمَةِ (نَمْلَةٌ)، يَجِبُ أَنْ يُقَالَ مَعَهَا: (قَالَتْ نَمْلَةٌ)، وَلَا

يُقَالُ: (قال نملة)؛ لَأَنَّهُ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُذَكَّرِهِ وَمُؤَنَّثِهِ، وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ مَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ نَمْلَةَ سُلَيْمَانَ كَانَتْ أُنْثَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨]، إِنَّمَا اسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ دَلِيلٌ؛ لَأَنَّهُ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَجْنَاسِ الَّتِي لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مُذَكَّرِهَا بِالتَّاءِ وَفِيهَا التَّاءُ يَجِبُ فِيهَا التَّأْنِيثُ اتِّبَاعًا لِلْفِظِ، وَابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يُفَصِّلْ هَذَا التَّفْصِيلَ مَعَ أَنَّهُ يَجِبُ هَذَا التَّفْصِيلُ.

٢٣٢- وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرَكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ: (أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ)

الشَّرْحُ

قوله: «قَدْ»: للتقليل؛ لأنها دخلت على فعلٍ مضارع، ويقولون: إِنَّ (قَدْ) إذا دخلت على فعلٍ ماضٍ فهي للتحقيق، وإذا دخلت على مضارعٍ فهي للتقليل، وهذا في الأغلب، وإلا فقد تَدْخُلُ على المضارع وهي للتحقيق، مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨].

و«الْفَصْلُ»: فاعل (يُبِيحُ)، و(تَرَكَ): مفعوله.

قوله: «نَحْوِ: (أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ)»: (نَحْوِ): مضاف، و(أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ) مضاف إليه؛ لأنه على سبيلِ تَقْدِيرٍ: (نَحْوِ هذا المثال)، فالجملة كُلُّهَا في موضع جرٍّ، وأمَّا إعرابها تفصيلاً فنقول: (أَتَى): فعلٌ ماضٍ، و(الْقَاضِيَ): مفعولٌ مُقَدَّمٌ، و(بِنْتُ): فاعلٌ مُؤَخَّرٌ، وهي مضافةٌ إلى (الوَاقِفِ).

قوله: «وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرَكَ التَّاءِ»: (قَدْ): للتقليل، و(يُبِيحُ) بمعنى (يُجِيزُ)، و(الْفَصْلُ) يعني: الفصل بين الفعل والفاعل قد يُجِيزُ تركَ التَّاءِ، مثال ذلك: (أَتَتْ بِنْتُ الْوَاقِفِ الْقَاضِيَ)، في هذا المثالِ يَجِبُ تأنيثُ الفعل؛ لأنَّ الفاعلَ مُؤَنَّثٌ حَقِيقِيٌّ مُتَّصِلٌ، فإذا فُصِّلَ يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرَكَ التَّاءِ)، والأفضلُ ألا تُحذفَ، مثالُ الفصلِ: (أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ)، ف(الْقَاضِيَ) هنا مفعولٌ فَصَلَ بَيْنَ الفعلِ والفاعلِ، فيجوزُ (أَتَتْ الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ)، وهو الأرجح، ويجوزُ: (أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ).

ولو قلت: (ضَرَبْتُ هُنْدُ غَلامَها)، فهنا يَتَعَيَّنُ التَّأْنِيثُ؛ لأنَّ الفاعلَ مُؤنَّثٌ حَقِيقِيٌّ مُتَّصِلٌ.

فإذا قلت: (ضَرَبْتُ غَلامَها هُنْدُ) فلا يَجِبُ التَّأْنِيثُ، بل يجوزُ أن تقولَ: (ضَرَبَ غَلامَها هُنْدُ)، وهو مَرَجُوحٌ، أو (ضَرَبْتُ غَلامَها هُنْدُ)، وهو الأَرَجَحُ، وقلنا: إِنَّهُ الأَرَجَحُ كما يُفِيدُهُ كَلامُ ابنِ مالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ - في قولِهِ: (وَقَدْ يُبَيِّحُ الفَصْلُ)، ومثله: (خَرَجْتُ مِنَ البَيْتِ هُنْدُ)، لا يَجِبُ التَّأْنِيثُ لِلْفَصْلِ، فيَجوزُ: (خَرَجَ مِنَ البَيْتِ هُنْدُ)، و(خَرَجْتُ مِنَ البَيْتِ هُنْدُ).

إِذَنْ: إِذَا كَانَ الفاعِلُ مُؤنَّثًا حَقِيقِيًّا، وفُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الفِعْلِ بِالْمَعْمُولِ جازَ تذكيرُهُ وتأنِيثُهُ، والتَّأْنِيثُ أَرَجَحُ.

٢٣٣- وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِـ (إِلَّا) فَضْلًا كـ (مَا زَكَاَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)

الشرح

قوله: «الْحَذْفُ»: مبتدأ.

و«مَعَ»: ظرف مكان.

و«فَضْلٍ»: مضاف إليه.

و«بِـ (إِلَّا)»: جَارٌّ ومَجْرُورٌ متعلّق بـ (فَضْلٍ)، وجملة (فَضْلًا): خبرُ المبتدأ، والألفُ في (فَضْلًا) للإِطلاق.

قوله: «كـ (مَا زَكَاَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)»: (الكاف): حرفُ جرٍّ، و (مَا زَكَاَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا) جملةٌ مَجْرُورَةٌ بـ (الكاف)، وعلامةُ جرّها كسرةٌ مقدّرةٌ على آخرها مَنَعَ من ظهورها الحكاية، وإنّما دخلت الكافُ على جملةٍ لأنّها بمعنى المفرد، إذ إنّ التقدير: (كهذا المثال)، أمّا إعرابها تفصيلاً فنقول: (مَا): نافيةٌ، و (زَكَاَ): فعلٌ ماضٍ، و (إِلَّا): أداةُ حصرٍ، و (فَتَاةٌ): فاعلُ (زَكَاَ)، و (فَتَاةٌ): مضافٌ، و (ابْنِ): مضافٌ إليه، و (ابْنِ): مضافٌ و (الْعَلَا): مضافٌ إليه.

لَمَّا ذَكَرَ - رحمه الله - أنّه إذا فَصِّلَ بينَ الفعلِ والمؤنَّثِ الحقيقيِّ بفواصلٍ جاز تركُ التَّأْنِيثِ، ولكنَّ التَّأْنِيثَ أَفْضَلُ، استثنى حالاً واحدةً، وهي: إذا كان الفصلُ بـ (إِلَّا)، فهنا الأفضَلُ تركُ التَّأْنِيثِ، مثاله: (مَا زَكَاَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)، فـ (فَتَاةٌ) مؤنَّثٌ حقيقيٌّ، وهي فاعلٌ، وفعلُها (زَكَاَ)، والفعلُ الآن مفصولٌ بينه

وبينَ الفاعِلِ بـ(إِلَّا)، فلو مَشِينَا على البيتِ الأولِ لقُلْنَا: التَّأْنِيثُ أَوَّلَى مِنَ التَّذْكِيرِ
فَنَقُولُ: (مَا زَكَّتْ)؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: (وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ) وهذا فَصْلٌ، لَكِنَّهُ اسْتَشْنَى
فَقَالَ: إِذَا كَانَ الْفَصْلُ بـ(إِلَّا) فَالْحَذْفُ أَوَّلَى.

وظَاهِرُ كَلَامِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: (فُضِّلَا)، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُوْنَّثَ، فَتَقُولُ: (مَا
زَكَّتْ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)؛ لِأَنَّ التَّفْصِيلَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَتَقُولُ أَيْضًا: (مَا
قَامَ إِلَّا هِنْدٌ)، وَ(مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ)، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَأَفْصَحُ.

وَذَهَبَ ابْنُ هِشَامٍ -وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ- إِلَى وَجُوبِ التَّذْكِيرِ وَعَدَمِ
جَوَازِ التَّأْنِيثِ إِذَا كَانَ الْفَصْلُ بـ(إِلَّا)، فَتَقُولُ: (مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ)، وَلَا يَجُوزُ: (مَا
قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ)، قَالُوا: لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَيْسَ هُوَ الَّذِي بَعْدَ (إِلَّا) بَلِ الْفَاعِلُ مَحْذُوفٌ،
وَالْتَقْدِيرُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ: (مَا زَكَ أَحَدٌ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)، فَ(فَتَاةٌ) بَدَلٌ مِنَ
الْفَاعِلِ، وَلَيْسَتْ هِيَ الْفَاعِلُ، وَإِنَّمَا قَدَرْنَا ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنْ يَصَحَّ النَّفْيُ، وَالتَّقْدِيرُ
فِي الْمِثَالِ الثَّانِي: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا هِنْدٌ).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّهُ يَسُوغُ أَنْ أَقُولَ: (مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ)، أَيِ: (مَا قَامَتْ
امْرَأَةٌ)، وَلَا أَقْدَرُ: (مَا قَامَ أَحَدٌ)؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ وَقَدَّرْتَ: (مَا قَامَ أَحَدٌ)، أَيِ: (مَا قَامَ لَا مِنْ
الرِّجَالِ وَلَا مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا هِنْدٌ) بِخِلَافِ مَا لَوْ قَدَّرْتَ: (مَا قَامَتْ امْرَأَةٌ) كُنَّا لَمْ
نَنْفِ قِيَامَ الرِّجَالِ، وَالْمُرَادُ نَفْيُ الْقِيَامِ لِلرِّجَالِ وَلِلنِّسَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ الْأَوَّلُ أَعَمُّ.

وَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَالْوَاجِبُ التَّذْكِيرُ، فَإِذَا جَاءَنَا طَالِبُ
عِلْمٍ وَقَالَ: (مَا زَكَّتْ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)، أَوْ (مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ)، قُلْنَا: هَذَا خَطَأٌ،

فقال: أنا على مذهبِ ابنِ مالكٍ، وهذا جائزٌ، لا بأسَ به، فلا نستطيعُ أن نُغلِّطَه ما دام هذا رأيَ ابنِ مالكٍ وهو مشهورٌ من أئمةِ النحْوِ.

وإن كُنَّا نقولُ: لا حاجةَ لما قالوه، ولا بأسَ أن نقولَ: (مَا زَكَا): (ما): نافيةٌ، و(زَكَا): فعلٌ ماضٍ، و(فَتَاةٌ) فاعلٌ، وحينئذٍ يكونُ الحذفُ هنا مُفَضَّلًا وليس بواجبٍ، وعلى ذلك فالذي نرى ما ذهب إليه ابنُ مالكٍ - رحمه الله - أنه يجوزُ تأنيثُ الفعلِ مع الفصلِ بـ(إِلَّا)، ولكنَّ الأرجَحَ التذكيرُ، ومثلها الفصل بـ(سَوَى) و(غير)، تقولُ: (ما قام غيرُ هند).

٢٢٤- وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَضْلٍ، وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ

الشرح

قوله: «وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَضْلٍ»: يعني: قد تُحذف التاء مع وجوب التأنيث بلا فصل، يعني قد تقول: (قال هند)، فإذا وردَ في كلام العرب: (قال هند) فلا بُدَّ أن نُتَوَّلَ (هند) بشخص، كأنك قلت: (قال شخص)، وحكى سيبويه: (قال فلانة)، و(فلانة) مؤنثٌ حقيقيٌّ، وليس مجازياً، ومع ذلك ذكر، لكن هذا نادرٌ وقليلٌ جداً، ولولا أنه وردَ عن العرب لقلنا: إنه غلطٌ وخطأ، وهم لم يذكروا إلا مثلاً واحداً، وهو قولهم: (قال فلانة)، لكن لو صحَّ ذلك فينبغي أن نُتَوَّلَ فلانة بـ(شخص)، أمّا أن يُذكرَ الفعل مع كونِ الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً، فهذا يبعدُ أن يوجدَ في اللغة العربية، لكن مع ذلك يقول ابن مالك: (وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَضْلٍ).

والغريب أنك إذا قارنتَ قوله: (وَقَدْ يُبِيحُ الْفَضْلُ تَرْكَ التَّاءِ) بقوله: (وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَضْلٍ)، لوجدتَ فرقاً عظيماً؛ لأنَّ الأخيرَ من أندرِ النادرِ.

قوله: «وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ»: يعني: والحذف مع ضمير المؤنث المجازي قد وقعَ في الشعر، مع أن ضمير المؤنث يجبُ فيه التأنيث، كما قال: (وإنما تلزمُ فعلَ مُضمَرٍ)، ولو كان مجازياً، فإذا كان الفاعل ضميراً وجبَ تأنيثُ الفعل ولو كان المؤنثُ مجازياً، لكن وقعَ في الشعر أنه إذا كان الضميرُ لمؤنثٍ مجازيٍّ جاز حذفَ التاء، ومنه قولُ الشاعر:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(١)

والأصل: (أَبْقَلْتُ إِبْقَالَهَا)، لكن حُذِفَتْ مع ضمير المجاز من أجل ضرورة الشعر، والشعر كما وَصَفَهُ الحريري في المُلْحَة أَنَّهُ صَلِفٌ يُجْبِرُ الْإِنْسَانَ عَلَى مَا يُرِيدُ الشَّعْرُ لَا عَلَى مَا يُرِيدُ الْإِنْسَانُ، قال في المُلْحَة:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشَّعْرِ الصَّلِفُ أَنْ يَضْرِبَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ^(٢)

(١) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جُوَيْن الطائي كما في الكتاب (٤٦/٢)، ولسان العرب (أرض)، وشرح الشواهد للعيني (٥٣/٢)، والتصريح (٤٠٧/١).
(٢) البيت موجود في: شرح المُلْحَة (ص: ٢٧٨) له.

٢٢٥- وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ - كَالْتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ

الشرح

«التَّاءُ»: مبتدأ.

«مَعَ جَمْعٍ»: حالٌ منها.

و«سِوَى السَّالِمِ»: صفةٌ لـ (جَمْعٍ)، و(كَالتَّاءِ): خبرٌ المبتدأ.

قوله: «مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ»: أي مع واحدة اللَّبَنِ، وهي (لَبَنَةٌ) كَلَبَنَةُ الطَّيْنِ مثلاً، وهي مؤنثةٌ تأنيثاً مجازياً.

يقول - رحمه الله -: إِنَّ التَّاءَ مَعَ الْجُمُوعِ - فِي غَيْرِ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ - كَالْتَّاءِ مَعَ مَجَازِيِ التَّأْنِيثِ، وَالتَّاءُ مَعَ مَجَازِيِ التَّأْنِيثِ جَائِزَةٌ وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً، فَيَجُوزُ التَّأْنِيثُ وَيَجُوزُ التَّذْكِيرُ، تَقُولُ: (طَلَعَتِ الشَّمْسُ)، وَتَقُولُ: (طَلَعَ الشَّمْسُ)، وَتَقُولُ: (حُمِلَتِ اللَّبَنَةُ)، وَ(حُمِلَ اللَّبَنَةُ)؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مَجَازِيٌّ، يَجُوزُ فِيهِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، وَتَقُولُ: (كُتِبَتِ الْجُمْلَةُ)، وَيَجُوزُ (كُتِبَ الْجُمْلَةُ).

إِذَنْ: إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ جَمْعًا - سِوَى جَمْعِ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ - فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ وَتَأْنِيثُهُ، سِوَاءٍ كَانَ ذَلِكَ الْجَمْعُ لِمَذَكَّرٍ أَوْ لِمُؤَنَّثٍ حَقِيقِيٍّ أَوْ لِمُؤَنَّثٍ مَجَازِيٍّ.

فَالْجُمُوعُ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: جَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ.

الثَّانِي: جَمْعُ تَكْسِيرٍ لِمَذَكَّرٍ.

الثَّالِثُ: جمعُ تكسيرٍ لُمُؤْنِثٍ حقيقيٍّ.

الرَّابِعُ: جمعُ تكسيرٍ لُمُؤْنِثٍ مجازيٍّ.

الخَامِسُ: اسمُ الجمعِ.

السَّادِسُ: الجمعُ السَّالِمُ لُمُؤْنِثٍ غيرِ حقيقيٍّ.

السَّابِعُ: الجمعُ السَّالِمُ لُمُؤْنِثٍ حقيقيٍّ.

وعلى ذلك فهذه الأقسامُ قسمٌ منها يَحِبُّ فيه التذكيرُ، وهو جمعُ المَذَكَّرِ السَّالِمِ، والباقي يجوزُ فيه التذكيرُ والتأنيثُ.

إِذْنُ: القسمُ الأوَّلُ وهو جَمْعُ المَذَكَّرِ السَّالِمِ يَحِبُّ فيه التذكيرُ.

وهذا أَخْرَجَهُ المؤلِّفُ بقوله: (سِوَى السَّالِمِ مِنْ مَذَكَّرٍ)، وهو: الذي سَلِمَ فيه بناءُ المفردِ مع جَمْعِهِ، يعني: تَجَمُّعُهُ ولا يَتَغَيَّرُ المفردُ.

فمثلاً: (المسلمون) جمعُ مَذَكَّرٍ سَالِمٍ^(١)، فتقول: (جاء المسلمون)، ولا تَقُلْ: (جاءت المسلمون)؛ لَأَنَّهُ جمعُ مَذَكَّرٍ سَالِمٍ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، فَيَحِبُّ التذكيرُ؛ لأنَّ الفاعلَ (المُؤْمِنُونَ) جمعُ مَذَكَّرٍ سَالِمٍ.

لكن يَرِدُ على هذا قوله تعالى: ﴿ءَاَمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَاَمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، فوردت (آَمَنْتُ) مؤنَّثَةً مع الفصلِ، والمعروفُ أَنَّ (بنو) تُعَرَّبُ إعرابَ جمعِ المَذَكَّرِ السَّالِمِ، فهي مرفوعةٌ بالواوِ نيابةً عن الضمَّةِ، فما الجوابُ؟ الجوابُ على ذلك أَنَّهُمْ يقولون: إِنَّ (بنو) مُكَسَّرٌ، لكنَّهُ مُلَحَقٌ بجمعِ المَذَكَّرِ السَّالِمِ إعراباً،

(١) من رأى أن كلمة سالم صفة لجمع، جعلها تبعاً لها في الإعراب، ومن رأى أنها صفة لمذكر جعلها مجرورةً مثلها، وكذلك جمع المؤنث السالم.

وإلا فهو جمعُ تكسيرٍ، وإذا كان جمعُ تكسيرٍ فإنه يدخلُ في قولِ المؤلف: (مَعَ جَمْعٍ)، إِذَنْ يَجُوزُ أَنْ يُذَكَّرَ الْفَصْلُ مَعَ (بنون)، ويجوزُ أَنْ يُؤَنَّثَ معها، وعلى ذلك يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (قَدِمَ بنو فلانٍ)، و(قَدِمَتِ بنو فلانٍ)؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ يقولُ: (سَوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ)، كلمةُ (بنون) جمعُ (ابنٍ)، و(بنون) جمعُ مُكَسَّرٍ، وليست جمعُ مُذَكَّرٍ سالماً، إِذَنْ لَا يَدْخُلُ فِي كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ - رحمه الله - لم يَسْتَنْ إِلَّا جَمْعَ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ، فجمعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ هو الذي تَمْتَنِعُ فِيهِ التَّاءُ، والباقي يجوزُ فيه الوجهان.

القسم الثاني: جمعُ تكسيرٍ مُذَكَّرٍ، مثاله: (قال الرجالُ)، ويجوزُ: (قالت الرجالُ)، فيَجُوزُ فِيهِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ؛ لِأَنَّهُ مُكَسَّرٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، ف﴿الْأَعْرَابُ﴾ جمعُ مُكَسَّرٍ لمُذَكَّرٍ، لَكِنَّهُ أُنْثَ بِاعْتِبَارِ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ جَمَاعَةٌ، فَلِهَذَا أُنْثَ، وَلِذَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ أَنْ تَقُولَ: (قال الأعْرَابُ)؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ يَدْخُلُ فِي قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: (مَعَ جَمْعٍ).

القِسْمُ الثَّالِثُ: جمعُ تكسيرٍ لمؤنَّثٍ حقيقيٍّ، وهذا يجوزُ فِيهِ الوجهانِ أَيْضًا: التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، مثاله: (زينب)، فجمعها: (زَيَانِبُ)، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمَّا قِيلَ لَهُ: (إِنَّ عَلَى الْبَابِ زَيْنَبَ)، فَقَالَ: «أَيُّ الزَّيَانِبِ؟»^(١)، ف(زينب) جَمْعُهَا (زَيَانِبُ)، وَهَذَا جَمْعُ تَكْسِيرٍ لمؤنَّثٍ، وَلَيْسَ جَمْعًا سَالِمًا، إِذِ السَّالِمُ (زَيْنَبَاتُ)، تَقُولُ مَثَلًا: (جَاءَ الزَّيَانِبُ)؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ تَكْسِيرٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ (هند)، إِذَا جُمِعَتْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ (هنود)، وَلَيْسَ جَمْعًا سَالِمًا (هندات)، تَقُولُ مَثَلًا: (جاءت الهنودُ) يعني النساءَ المُسَمَّياتِ بالهنودِ، وتقول: (جاء الهنودُ).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب، برقم (١٣٩٣).

القِسْمُ الرَّابِعُ: جمعُ تكسيرٍ لمؤنَّثٍ مجازيٍّ، مثل: (نوافذ) جمع (نافذة)، تقولُ مثلاً: (انْفَتَحَتِ النّوَافِذُ)، وتقول: (انْفَتَحَ النّوَافِذُ).

القِسْمُ الْخَامِسُ: اسم الجمع.

القِسْمُ السَّادِسُ: الجمعُ السَّالِمُ لمؤنَّثٍ غيرِ حقيقيٍّ، مثل: (حُجَرَات) جمع (حُجْرَة)، تقولُ مثلاً: (بُنِيَتِ الحُجَرَاتُ)، وتقول: (بُنِيَ الحُجَرَاتُ)، وتقول: (انْهَكَمَ الحُجَرَاتُ)، و(انْهَكَمَتِ الحُجَرَاتُ)، وهذا واضحٌ أنّه يجوزُ التَّأْنِيثُ والتذكيرُ؛ لأنَّ أصله -وهو المُفْرَد- يجوزُ فيه التذكيرُ والتأنيثُ.

القِسْمُ السَّابِعُ: جمعُ المؤنَّثِ السَّالِمِ، مثل (المُسْلِمَات)، يجوزُ أن تقول: (قالت المسلمَاتُ)، و(قال المسلمَاتُ)، على رأي ابنِ مالِكٍ؛ لأنَّ هذا جمعُ مؤنَّثٍ سالمٍ، فيجوزُ فيه التذكيرُ والتأنيثُ؛ لأنَّ المؤلِّفَ يقول: (مَعَ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ).

والصَّحِيحُ أنَّ الجَمْعَ السَّالِمَ حُكْمُهُ حُكْمُ مُفْرَدِهِ، فإن جاز في مُفْرَدِهِ التذكيرُ والتأنيثُ جاز في جَمْعِهِ، وإن لم يجز ووجب التأنيثُ في مُفْرَدِهِ، وجب التأنيثُ في الجَمْعِ، وإن وَجَبَ التذكيرُ وَجَبَ التذكيرُ في الجَمْعِ.

وعلى هذا فجمعُ المؤنَّثِ السَّالِمِ حقيقيٌّ التأنيثُ يَجِبُ فيه التأنيثُ، فتقول: (قَامَتِ المسلمَاتُ)، ولا يجوزُ أن تقول: (قَامَ المسلمَاتُ)، وهذا القولُ الرَّاجِحُ هو الذي اختاره ابنُ هشامٍ -رحمه الله- على أنَّ تأنيثَ الجمعِ مَبْنِيٌّ على تأنيثِ المُفْرَدِ، فما وَجَبَ تأنيثُهُ مُفْرَدًا وَجَبَ تأنيثُهُ جَمْعًا، وما وَجَبَ تذكيرُهُ مُفْرَدًا وَجَبَ تذكيرُهُ جَمْعًا، وهذا مقتضى القياس، حتى إنَّ ابنَ مالِكٍ -رحمه الله- لَمَّا ذَكَرَ أنَّ

جمع المذكر السالم يجب فيه التذكير، نقول له: وجمع المؤنث السالم يجب فيه التأنيث إذا كان مؤنثه حقيقياً.

وذهب بعض العلماء إلى أن كل جمع يجوز فيه التذكير والتأنيث حتى السالم من هذا وهذا، ومنه قول الزمخشري:

إِنَّ قَوْمِي تَجَمَّعُوا وَبِقَتْلِي تَحَدَّثُوا
لَا أُبَالِي بِجَمْعِهِمْ كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ^(١)

وإذا كان الجمع مؤنثاً لا يفعلون شيئاً، فالمرأة ليست أهلاً للقتال. الشاهد قوله: (كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ)، فيقال: ما وجه هذا القول إذا قلت مثلاً: (قالت المسلمون)؟ يكون وجه هذا القول أنك تتوَلَّى (المسلمون) الذي هو جمع - تُتَوَلَّى بـ (جماعة)، فـ (قالت المسلمون)، أي: (قالت جماعة المسلمين).

ومنه ما جاء في بعض النسخ في العقيدة الواسطية قول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «فلا عدول لأهل السنة والجماعة عما جاءت به المرسلون»^(٢). فـ (المرسلون) جمع مذكر سالم، ومع ذلك وقعت بالتأنيث.

لكن من المعلوم أن كلام ابن تيمية - رحمه الله - لا يُحتج به في اللغة العربية؛ لأنه بعد تَغْيِيرِ اللغة بأزمنة متطاولة، لكننا نذكره استثناساً فقط، لا احتجاجاً.

على كل حال يجب أن نعلم أن جميع الجموع يجوز في فعلها التذكير والتأنيث إلا واحداً - على رأي ابن مالك - وهو جمع المذكر السالم، فإنه يتعين فيه

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأسموني (٢/ ٣٧).

(٢) العقيدة الواسطية (ص: ٨).

التذكير، وعلى ذلك فابن مالك يرى رأي الجمهور في جمع المذكر السالم، وهو وجوبُ التذكير، ويخالف الجمهور في جمع المؤنث السالم حيث يرى جوازَ تذكيره وأن تأنيثه ليس بواجبٍ.

والصحيح أنه يُسْتَنْى شيء آخر، وهو جمع المؤنث السالم حقيقي التأنيث، فإنه يجب فيه التأنيث، وهذا هو القول الراجح في هذه المسألة؛ لأنه يجب إذا ذكرنا في المذكر أن نؤنث في المؤنث.

سكت المؤلف - رحمه الله - عن المثني؛ لأنه قال: (والتاء مع جمع) لكن ماذا مع المثني؟

الجواب: المثني يتبع المفرد، فالمثني كالمفرد تمامًا، فتقول مثلاً: (قام الرجلان) ولا يجوز أبداً بأي حالٍ من الأحوال أن تقول: (قامت الرجلان)، وتقول: (قامت المرأتان)، ولا يجوز (قام المرأتان)؛ لأن هذا مؤنث حقيقي يجب تأنيث مفرده، فيجب تأنيث المثني، وتقول مثلاً: (شرد البعيران)، ولا يجوز (شردت البعيران)، لأننا ذكرنا - كما سبق - أنه إذا كان يُفَرَّقُ بينه وبين مذكَّره بالتاء فهو على حسب الحال مذكر ومؤنث، وإذا كان لا يُفَرَّقُ فإنه يجب التذكير.

٢٣٦- وَالْحَذْفُ فِي (نِعَمِ الْفَتَاةِ) اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

الشرح

قوله: «وَالْحَذْفُ»: بالنَّصْبِ يَتَعَيَّنُ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: (اسْتَحْسَنُوا).
«فِي»: حرفُ جرٍّ.

و«نِعَمِ الْفَتَاةِ»: مجرورٌ بـ(في)، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخره، مَنَعَ من ظهورها الحكايةُ.

و«اسْتَحْسَنُوا»: فعلٌ وفاعلٌ، والمفعولُ مُقَدَّمٌ.

قوله: «نِعَمِ الْفَتَاةِ»: الفاعلُ فيه مؤنَّثٌ حقيقيٌّ، ومُقْتَضَى القاعدةِ السَّابِقَةِ وَجوبُ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهُ مُؤنَّثٌ حقيقيٌّ مُتَّصِلٌ بفعله، أي: بدون فاصلٍ، فكان مُقْتَضَى ذلك أن يُقَالَ: (نِعَمَتِ الْفَتَاةُ هُنْدٌ)، لكنَّهُم استحسنوا أن يُقَالَ: (نِعَمِ الْفَتَاةِ).

وكلامُ ابنِ مالكٍ - رحمه الله - يُوهِّمُ أَنَّ قَوْلَكَ: (نِعَمِ الْفَتَاةِ). أحسنُ من قولِكَ: (نِعَمَتِ الْفَتَاةِ)؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «اسْتَحْسَنُوا». يعني: رَأَوْه حَسَنًا، لكن يُجَابُ عنه بأنَّهُم رَأَوْه حَسَنًا لا أَحْسَنَ؛ لِأَنَّهُ لا شَكَّ أَنَّ الْأَحْسَنَ هو التَّأْنِيثُ حتَّى في المجاز: «نِعَمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ»^(١). ويكونُ معنى قولِهِ: (اسْتَحْسَنُوا)، أي: أَنَّهُ سَائِغٌ غَيْرُ مَمْنُوعٍ، والأَحْسَنُ أن يُقَالَ: (نِعَمَتِ الْفَتَاةُ هُنْدٌ). لكن يجوزُ أن تقولَ:

(١) أخرجه مالك: كتاب الصلاة في رمضان، باب ما جاء في قيام رمضان، برقم (٢٤٩).

(نَعَمْ الْفَتَاةُ). وعلى هذا فالحقوه بالمُسْتَتْنِيَاتِ السَّابِقَةِ، يُسْتَتْنَى من المؤنَّثِ الحقيقيِّ ما إذا قُصِدَ به الجنس، وذلك في نحو: (نَعَمْ الْفَتَاةُ).

قوله: «لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ»: لما كان قوله: (نَعَمْ الْفَتَاةُ). خلاف القاعدة احتاج المؤلف أن يُعَلَّلَ -مع أن الكتاب مختصر- فقال: (لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ). فـ(الْفَتَاةُ) جنس، ولما كان القصد بالفتاة الجنس صار تذكير الفعل معها جائزاً، إذ إنه ليس المقصود به النوع أو الشخص، والدليل أنه لا يُقْصَدُ به الشَّخْصُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بِالْمَخْصُوصِ، فتقول مثلاً: (نَعَمْ الْفَتَاةُ هُنْدُ).

ومثلها -أيضاً- (بُسْ)، تقول: (بُسْ الْفَتَاةُ). وتقول: (بُسْتُ الْفَتَاةُ). فلما لم يُقْصَدِ الشَّخْصُ جاز التذكير والتأنيث.

إِذَنْ (نَعَمْ) و(بُسْ) يَجُوزُ فِي فَاعِلِيهَا التَّأْنِيثُ، وَيَجُوزُ التَّذْكِيرُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْجِنْسَ، وَالتَّأْنِيثُ أَرْجَحُ.

٢٣٧- وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

الشرح

قوله: «وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا»: أي: يَتَّصِلَ بِعَامِلِهِ، ويكون بعده، ويكون الفعل هو الْمُقَدَّم، ثُمَّ يليه الفاعلُ، فتقول: (رَكِبَ الرَّجُلُ السَّيَّارَةَ). هذا الْأَصْلُ، ووجهُ ذلك أَنَّ الْفَاعِلَ هو الذي قام به الفعلُ، فكان أَحَقَّ بِالْوَلَاءِ مِنَ الْمَفْعُولِ به الذي وَقَعَ عَلَيْهِ الفعلُ، كأن تقول: (قَامَ فَلَانٌ). أو أَنَّ الْفَعْلَ وصفٌ قائمٌ بِالْفَاعِلِ، فلذلك كان مباشرًا له، كأن تقول: (مَاتَ فَلَانٌ). فهذا وصفٌ قائمٌ به، فلمَّا كان الفعلُ وَصْفًا قائمًا بِالْفَاعِلِ أو واقِعًا منه، كان الأجدرُ أَنْ يكون الْفَاعِلُ مُتَّصِلًا.

ووجهٌ آخر: أَنَّ الْفَاعِلَ مُلْتَصِقٌ بِالْفَعْلِ كجزءٍ منه، ولهذا يَتَغَيَّرُ الْفَعْلُ به، فمثلاً: (ضَرَبَ). إِذَا أُسْنِدَ إِلَى الْفَاعِلِ يُقَالُ: (ضَرَبْتُ). والجماعةُ يَقُولُونَ: (ضَرَبْنَا). فَيَتَغَيَّرُ الْفَعْلُ، وَيُقَالُ عَنِ الْجَمَاعَةِ الْغَائِبِينَ: (ضَرَبُوا). فَتَجِدُ أَنَّ الْفَعْلَ يَتَأَثَّرُ.

إِذْنُ مَا دَامَ أَنَّ الْفَاعِلَ مُتَّصِلٌ بِالْفَعْلِ وَكَأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَتَغَيَّرُ بِهِ، فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ وَلَا يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ.

وفهم من قول المؤلف: (وَالْأَصْلُ)، أَنَّهُ قد يكون الأمرُ على خلافِ الْأَصْلِ، وقد صرَّح به في البيت الذي يليه في قوله: (وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ).

قوله: «وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا»: أي: يَنْفَصِلُ عن الْعَامِلِ؛ لَأَنَّهُ يُحَالُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ بِالْفَاعِلِ، مثاله على الأصل: (رَكِبَ الرَّجُلُ السَّيَّارَةَ)، و(اشْتَرَى الرَّجُلُ الْبَيْتَ)، و(فَهَّمَ الطَّالِبُ الدَّرْسَ). هذا هو الأصل، والعلة سبقت.

ففي المثال الأخير (فَهَّمَ): فعلٌ ماضٍ، و(الطَّالِبُ): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ، و(الدَّرْسَ): مفعولٌ به منصوبٌ.

إِذْنُ الْأَصْلِ: الْفِعْلُ، ثُمَّ الْفَاعِلُ، ثُمَّ الْمَفْعُولُ.

٢٣٨- وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

الشرح

قوله: «وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ»: أي: فيؤخَّرُ الفاعلُ ويُقدَّمُ المفعولُ، فإذا قُلْتَ: (أَكَلَ الْخُبْزَ مُحَمَّدٌ). فقد أتيتَ بالمفعولِ قبلَ الفاعلِ، وهذا على لغة: (خَرَقَ الثَّوبَ الْمِسَارُ).

وإذا قُلْتَ: (رَكِبَ الرَّجُلُ السَّيَّارَةَ). فهذا هو الأصلُ، أمَّا (رَكِبَ السَّيَّارَةَ الرَّجُلُ)، فهذا بخلافِ الأصلِ، وهو جائزٌ وكثيرٌ في اللغة العربية؛ ولهذا قال: (وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ).

و«قَدْ»: هنا للتحقيق، وليست للتقليل، وذلك كثيرٌ، وإن دخلت على المضارع كانت في الغالب للتقليل، ولكن قد تأتي للتحقيق، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وذلك لأنَّ مجيئها على خلافِ الأصلِ قد يكون واجباً في بعض الأحيان، كما سيذكرُ فيما بعدُ.

قوله: «وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ»: وهذا كثيرٌ أيضاً، تقول مثلاً: (السَّيَّارَةُ رَكِبَ الرَّجُلُ). فهنا قُدِّمَ المفعولُ.

فإن قال قائلٌ: وهل يُقدَّمُ الفاعلُ؟

نقول: سبقَ في كلامِ المؤلفِ في قوله: «وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ». وأنَّ الفاعلَ لا بُدَّ أن يتأخَّرَ عن الفعلِ، ولا يُمكنُ أن يتقدَّمَ، وذكرنا في ذلك خلافاً.

وإذا قلت: (البيتَ اشترى زيدٌ). فهذا يَصِحُّ، وهنا قدَّمنا المفعولَ على الفعلِ، وتقولُ مثلاً: (الخُبْزَ أَكَلْتُ). ومثلهُ أيضاً قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فمفعولُ: (نَعْبُدُ) هو (إِيَّاكَ)، ومفعولُ (نَسْتَعِينُ) أيضاً (إِيَّاكَ)، فهنا أتى المفعولُ قبلَ الفعلِ.

٢٣٩- وَأَخْرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ

الشرح

قوله: «وَأَخْرِ الْمَفْعُولَ»: أي عن الفعل والفاعل.

«إِنْ لَبَسَ»: أي اشتباه.

«حُذِرَ»: أي خيف.

يعني: يَجِبُ تأخيرُ المفعولِ إذا خيفَ من تقديمه اللَّبسُ؛ وذلك لأنَّه لا يجوزُ أن يكونَ الكلامُ موهِّمًا، إذ إنَّ الكلامَ تَعْيِيرٌ عَمَّا في النَّفْسِ، فيجبُ أن يكونَ بَيِّنًا واضحًا، فإذا وُجِدَ إيهامٌ في الكلامِ فإنَّه لا يجوزُ، بل يَجِبُ أن يَتَبَيَّنَ الأمرُ.

إِذَنْ: إذا خيفَ الاشتباهُ فإنَّه يَجِبُ التَّرتيبُ، والاشتباهُ يكونُ فيما إذا كانَ الفاعلُ والمفعولُ به مَبَيَّنَيْنِ؛ لأنَّ المَبَيَّنَيَّ لا يَتَعَيَّرُ، أو إذا كانا مُعَرَّبَيْنِ إعرابًا مُقَدَّرًا، فإذا قلتَ: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى). فهنا الفاعلُ (موسى)، و(عيسى) هو المفعولُ به، فلو أردتَ أن تقولَ: (ضَرَبَ عيسى موسى)، بتقديمِ (عيسى) على أنَّه هو المفعولُ، قلنا: لا يجوزُ؛ لأنَّه يَلْتَبِسُ مَنْ الفاعلُ وَمَنْ المفعولُ؟ لأنَّكَ إذا قَدَّمْتَهُ لا تُوجَدُ فيه علامةٌ ظاهرةٌ، فلا تُوجَدُ فيه -مثلاً- ضَمَّةٌ أو فتحةٌ، فما دامَ ليس فيه علامةٌ ظاهرةٌ فيَجِبُ أن يكونَ ترتيبُ الكلامِ على الأصلِ.

أَمَّا إذا لم يكن التباسٌ مثل أن تقولَ: (أَكَلَ الْكُمَثْرَى مُوسَى). فهذا جائزٌ، مع أن الإعرابَ مُقَدَّرٌ، لعدم الالتباس؛ لأنَّ (الْكُمَثْرَى) لا يُمَكِّنُ أن تأكلَ

(موسى)، وإِنَّا الَّذِي يَأْكُلُهَا (موسى)، فَإِذَا أَمِنَ اللَّبْسُ فَلَا بَأْسَ، أَمَّا إِذَا خِيفَ اللَّبْسُ فَلَا يَجُوزُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا يَجُوزُ؟

نَقُولُ: لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْأَلْفَاظِ الْمَعْنَى، فَإِذَا كَانَتْ الْأَلْفَاظُ تُخْلُ بِإِدْرَاكِ الْمَعْنَى، وَجَبَ أَنْ تُرْتَّبَ عَلَى وَجْهِ لَا التَّبَاسَ فِيهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

وَإِذَا قُلْتَ: (أَكْرَمَ هَذَا ذَاكَ). فَيَجِبُ التَّرْتِيبُ، إِذَنْ نُعَرِّبُ (هَذَا) عَلَى أَنَّهَا فَاعِلٌ، وَ(ذَاكَ) عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ.

وَإِذَا قُلْتَ: (تَزَوَّجَ هَذَا هَذِهِ)، يَجُوزُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (تَزَوَّجَ هَذِهِ هَذَا). عَلِمَ أَنَّ (هَذِهِ) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ هِيَ الْفَاعِلُ لَوَجَبَ تَأْنِيثُ الْفَعْلِ، فَتَقُولُ: (تَزَوَّجَتْ هَذِهِ هَذَا). فَالْمُهْمُ أَنَّهُ إِذَا خِيفَ اللَّبْسُ وَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَى الْأَصْلِ، وَإِنْ لَمْ يُخَفِ اللَّبْسُ جَازَ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ: (أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَقَدِّمَ الْمَفْعُولَ بِهِ عَلَى الْفَعْلِ)، فَأَقُولُ: (عِيسَى ضَرَبَ مُوسَى)، نَقُولُ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (عِيسَى) مُبْتَدَأً، وَلَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: (عِيسَى ضَرَبَهُ مُوسَى). فَهَذَا صَحِيحٌ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ هُنَا لَيْسَ (عِيسَى)، بَلْ هُوَ الضَّمِيرُ فِي (ضَرَبَ)، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْأَشْتِغَالِ، وَبَابُ الْأَشْتِغَالِ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ الْأَوَّلَى أَنْ نُعَرِّبَ الْأَوَّلَ مُبْتَدَأً؛ لِأَنَّهُ لَا دَاعِيَ لَتَرْجُحِ النَّصْبِ.

وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ»: أَيُّ عَنِ الْفَاعِلِ وَعَنِ الْفَعْلِ، إِذَنْ يَجِبُ

أَنْ يُؤَخَّرَ الْمَفْعُولُ عَنِ الْفَاعِلِ وَعَنِ الْفِعْلِ إِذَا خِيفَ اللَّبْسُ.

لكن لو قال قائل: إذا كان المتكلم يريد الإلباس؛ لأن له غرضاً فهل يجوز؟

يعني: مثلاً واحدٌ يُخاطِبُهُ يقول له: لماذا يَضْرِبُ موسى عيسى؟ لأن عيسى قريبٌ له، وموسى مُتَعَدِّ عليه، فقلتُ أنا: (ضَرَبَ عيسى موسى). نَبَّيْنَا أَنَا أَنَّ الضَّارِبَ (موسى) وهو سَيَقْهَمُ أَنَّ الضَّارِبَ (عيسى)؛ لَأَنَّهُ مُقَدَّمٌ، فالإنسان إذا قَصَدَ الإلباسَ والتوريةَ لا بأسَ به، لكنَّ الأصلَ عدمُ ذلك؛ ولهذا يُقَالُ: إنه تَنَازَعُ سُنِّيٌّ وَشِيعِيٌّ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ أَبُو بَكْرٍ أَوْ عَلِيٌّ؟ فتخاصما إلى ابن الجوزي^(١) فقال: «أَفْضَلُهُمَا مَنْ كَانَتْ ابْنَتُهُ تَحْتَهُ»^(٢). فذهب الرجلان يتخاصمان، كُلُّ وَاحِدٍ يَقُولُ: الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِهِ، أَيُّهُمَا الْآنَ أَفْضَلُ؟ فهل المراد بـ(أَفْضَلُهُمَا) مَنْ كَانَتْ ابْنَتُهُ تَحْتَهُ، هل المرد ابنة الرسول أم ابنة الرجل؟ هذا موهَمٌ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: «مَنْ كَانَتْ ابْنَتُهُ تَحْتَهُ» أَبُو بَكْرٍ، فابنته تحت الرسول ﷺ، وَيَحْتَمِلُ مَنْ كَانَتْ ابْنَةُ الرَّسُولِ تَحْتَهُ، إن كان المعنى الأخير، فـ(عليٌّ) أَفْضَلُ، وإن كان المعنى الأوَّلُ فـ(أبو بكرٍ) أَفْضَلُ.

فالحاصل أَنَّ الْعَرَبَ لَهَا غَرَضٌ بِالْإِلْبَاسِ أحياناً، فإذا كان المتكلم يريد أن يُلِيسَ عَلَى السَّامِعِ فَلَا حَرَجَ أَنْ يُقَدَّمَ وَلَوْ مَعَ الْإِيهَامِ.

قَوْلُهُ: «أَضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ»: أَي: إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً غَيْرَ مَحْصُورٍ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْمَفْعُولُ، وهذه هي الحال الثانية، مثل أن تقول:

(١) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن حماد بن أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي. ترجمته في وفيات الأعيان (٣/ ١٤٠).

(٢) انظر: وفيات الأعيان (٣/ ١٤١).

(أَكْرَمْتُ زَيْدًا). فـ(التاء) فاعلٌ، و(زيدًا) مفعولٌ به، فهنا لا يجوزُ أن تقولَ:
(أَكْرَمَ زَيْدًا ت) مثلًا؛ لأنَّ الفاعلَ ضميرٌ، ولا يمكنُ أن يَنْفَصَلَ الضميرُ الْمُتَّصِلُ
عن فعله.

فإن أُضْمِرَ الفاعلُ وهو ضميرٌ منفصلٌ مثل أن تقولَ: (ضَرَبَ زَيْدًا هـ).
على أن تجعلَ (هـ) هي الفاعلُ، فإنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّه إذا أُضْمِرَ وهو غيرُ محصورٍ
فإنَّه يَمْتَنِعُ، لكن إن كان محصورًا مثل أن تقولَ: (ما أَكْرَمَ زَيْدًا إِلَّا أنا)، أو (إِلَّا
هـ)، فإنَّه لا بأسَ به، ولهذا قال «أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ»: أي: كان ضميرًا غيرَ
مُنْحَصِرٍ.

فَعَلِمَ من قوله: «غَيْرُ مُنْحَصِرٍ»: أنَّه إذا كان ضميرًا منحصرًا فلا بأسَ أن
يُقَدَّمَ المفعولُ ويتأخَّرَ الفاعلُ.

٢٤٠- وَمَا بـ (إِلَّا) أَوْ بـ (إِنَّمَا) انْحَصَرَ آخر، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرُ

الشرح

قوله: «وَمَا بـ (إِلَّا) أَوْ بـ (إِنَّمَا) انْحَصَرَ آخر»: أي آخره سواء كان فاعلاً أم مفعولاً به.

القاعدة أنه إذا كان هناك حَصْرٌ فلا بُدَّ من محصورٍ ومحصورٍ فيه، والحَصْرُ يكون بـ (إِلَّا)، ويكون بـ (إِنَّمَا)، والذي يلي (إِلَّا) هو المحصورُ فيه، والذي يلي (إِنَّمَا) هو المحصورُ، تقولُ مثلاً: (إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا)، فالمحصورُ هو (الضَّرْبُ)، فـ (الضَّرْبُ) محصورٌ في (زيد)، وتقولُ مثلاً: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ). فالمحصورُ فيه هو (زيد).

يقول المؤلف: ما انْحَصَرَ بـ (إِلَّا) أَوْ بـ (إِنَّمَا) فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُؤَخَّرَ، سواء كان مفعولاً أم فاعلاً.

مثالُ المفعول: (مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا)، يَجِبُ أَنْ يُؤَخَّرَ، لَأَنَّهُ محصورٌ بـ (إِلَّا)، وكذلك إذا قلتَ: (إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فهذا بمعنى: (مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا)، فيجبُ أَنْ يُؤَخَّرَ المحصورُ فيه؛ لَأَنَّكَ لو قَدِّمْتَ التَّبَسُّمَ المحصورُ فيه بالمحصور.

وتقولُ في الفاعل: (إِنَّمَا أَكَلَ الْكُثْمَرِيُّ زَيْدًا)، فيجبُ أَنْ يُؤَخَّرَ (زيد)، وتقولُ: (مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا)، فيتعيَّنُ أَنْ يُؤَخَّرَ الفاعلُ إِلَّا على أساسِ الشَّطْرِ الثاني كما سيأتي.

وتقول: (إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدًا أَنَا)، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحْصُرَ ضَرَبَ زَيْدٍ بكَ، فَيَجِبُ وَجُوبًا تَأْخِيرُ الْمَحْصُورِ فِيهِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَمَا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) أَنْحَصَرَ أَخْرَ)، فَهَذَا -أَيْضًا- مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ.

فَإِذَا قُلْتَ: (إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فَالْمَحْصُورُ (زَيْدٌ)، وَالْمَحْصُورُ فِيهِ (عَمْرُو)؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا)، فَالْمَحْصُورُ فِيهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْآخِرَ، لَكِنْ لَوْ كَانَ بِالْعَكْسِ فَقُلْتَ: (إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو)، فَيُؤَخَّرُ (عَمْرُو) مَعَ أَنَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ؛ لِأَنَّهُ مُحْصُورٌ فِيهِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِكَ: (إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ)، وَ(إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) فَرْقٌ ظَاهِرٌ، فَ(إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ) مَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ الْمَحْصُورُ فِيهِ هُوَ الْآخِرَ، يَعْنِي: (مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ)، وَإِذَا عَكَسْتَ فَقُلْتَ: (إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فَمَعْنَاهُ أَنَّ زَيْدًا لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا عَمْرًا، فَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ.

وَالْخِلَاصَةُ الَّتِي تُبَيِّنُ لَكَ الْمَعْنَى أَنَّ (إِنَّمَا) يَلِيهَا الْمَحْصُورُ، وَ(إِلَّا) يَلِيهَا الْمَحْصُورُ فِيهِ.

فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ حَصْرٌ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَحْصُورِ فِيهِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَمَا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) أَنْحَصَرَ أَخْرَ)، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْحَصْرِ بِـ(إِنَّمَا) وَالْحَصْرِ بِـ(إِلَّا).

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ مَا حُصِرَ بِـ(إِلَّا) يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ؛ لِأَنَّ مَا يَلِي (إِلَّا) فَهُوَ الْمَحْصُورُ فِيهِ، سِوَاءَ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا عَمْرُو)، فَهَذَا قَدَّمْنَا الْمَحْصُورَ فِيهِ، وَهُوَ جَائِزٌ، بِخِلَافِ (إِنَّمَا) لِأَنَّهُ يَقَعُ الْاِشْتِبَاهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وهذا القولُ أصحُّ من قولِ ابنِ مالك - رحمه الله - وهو أنَّه يجوزُ التقديمُ سواءً كان فاعلاً أم مفعولاً إذا كان الحَصْرُ بـ(إِلَّا)، لزوالِ اللَّبسِ.

قوله: «وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدُ ظَهَرَ»: يعني: إذا عَلِمْنَا المحصورَ فيه فإنَّه يجوزُ سَبْقُه.

وقوله: «وَقَدْ يَسْبِقُ»: ظاهرُه أنَّه يعودُ على المحصورِ بـ(إنَّما) والمَحْصُورِ بـ(إِلَّا)، ولكنه ليسَ كذلك، إذ إنَّ المحصورَ بـ(إنَّما) لا يمكنُ ظهورُ القصدِ فيه، ولهذا قالوا في قوله: (وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدُ ظَهَرَ): هذا مَخْصُوصٌ بها إذا كان الحَصْرُ بـ(إِلَّا)، فلهذا لا يمكنُ أن يُحْمَلَ إِلَّا على المَحْصُورِ بـ(إِلَّا) فقط، تقولُ: (مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا عَمْرُو)، أي: مَا ضَرَبَ عَمْرُو إِلَّا زَيْدًا.

هنا قَدَّمْنَا المحصورَ فيه؛ لأنَّه يَتَبَيَّنُ، إذ إنَّ المحصورَ فيه يَقَعُ بعدَ (إِلَّا)، سواءً تقدَّمت أو تأخَّرت، لكن لو قلتَ: (إنَّما ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدًا). لا يَتَبَيَّنُ أَنَّ عَمْرًا هو المحصورَ فيه، بل يَتَبَيَّنُ العكسُ؛ لأنَّه يمكنُ أن يكونَ التالي لـ(إنَّما) محصورًا فيه، وعلى هذا فقوله: (وَقَدْ يَسْبِقُ). هذا خاصٌّ بـ(إِلَّا).

٢٤١- وَشَاعَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ) وَشَذَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ)

الشرح

قوله: «وَشَاعَ»: يعني: كَثُرَ.

«خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ»: المثالُ يَدُلُّ على الحُكْمِ، لكن ما الذي في هذه الجملة؟

الجواب: تقديمُ المفعولِ به حاملاً لضميرِ الفاعلِ المؤخَّرِ، فـ(رَبِّ) مفعولُ (خَافَ) مُقَدَّمٌ، وهو مضافٌ إلى الهاءِ، والهاءُ تعودُ إلى (عُمَرُ)، و(عُمَرُ) فاعلُ مؤخَّرٌ، فالمفعولُ به فيه ضميرٌ يعودُ على الفاعلِ.

ومن المعلوم أنَّ من القواعدِ المقرَّرةِ أنَّ الضميرَ لا يعودُ على مُتَأَخَّرٍ، وهنا الضميرُ في (رَبِّ) يعودُ على (عُمَرُ)، و(عُمَرُ) مُتَأَخَّرٌ عنه، ولا يجوزُ، ولكنَّا نقولُ: (عُمَرُ) هنا مُتَأَخَّرٌ لفظاً، لكنَّه مُتَقَدِّمٌ رُتَبَةً؛ ولهذا جاز أن يعودَ الضميرُ عليه وهو مُتَأَخَّرٌ؛ لأنَّ رُتَبَتَهُ التَّقَدُّمُ؛ لأنَّه فاعلٌ، والفاعلُ هو الذي يلي الفعلَ، فَرُتَبَتُهُ التَّقَدُّمُ، ولهذا جاز، وهذا شائعٌ كثيراً في اللغةِ العربيَّةِ، وليس فيه محذورٌ، قال الله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: ٦٧]، فالآن (مُوسَى) مُتَأَخَّرٌ وهو الفاعلُ، (فِي نَفْسِهِ) فيها ضميرٌ يعودُ على (مُوسَى) لكن لا بأسَ به؛ لأنَّ (مُوسَى) مُتَقَدِّمٌ رُتَبَةً؛ ولهذا جاز أن يعودَ الضميرُ إليه.

قوله: «وَشَذَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ)»: الشذوذُ معناه: الخروجُ عن

القاعدة، لكن لماذا شَذَّ؟

الجواب: لأنَّ الضمير فيه عاد على مُتَأَخَّرٍ لفظاً ورُتْبَةً، فـ(زَانَ): فعلٌ ماضٍ، و(نَوْرُهُ): فاعلٌ، وهو مضافٌ إلى الضمير، و(الشَّجَرُ): مفعولٌ به، والضميرُ في (نَوْرُهُ) يعودُ إلى (الشَّجَرِ)، و(الشَّجَرُ) مُتَأَخَّرٌ لفظاً ورُتْبَةً، أمَّا لفظاً فظاهرٌ، وأمَّا رُتْبَةً فلأنَّه مفعولٌ به، والمفعولُ به رُتْبَتُهُ التَّأخِيرُ عن الفاعل، فإذا حَوَّلْتَ هذا المَثَالَ إلى مَثَالٍ شائعٍ تقولُ: (زَانَ الشَّجَرُ نَوْرُهُ)، يعني: أَنَّ النُّورَ -وهو الزَّهْرُ- زَيْنَ الشَّجَرِ وجَعَلَهُ حَسَنًا جميلاً.

إِذْنِ الضميرُ في (نَوْرُهُ) عادَ على (الشَّجَرِ) وهو مُتَأَخَّرٌ لفظاً ورُتْبَةً، وهذا يُعْتَبَرُ شاذًّا؛ لأنَّه لا يجوزُ في اللغةِ العربيَّةِ عودُ الضميرِ على مُتَأَخَّرٍ لفظاً ورُتْبَةً، فإن وُجِدَ فإنَّه شاذٌّ، ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحَسَنِ فَعِلٍ كَمَا يُجْزَى سِنْيَارٌ^(١)

(سِنْيَارٌ) هذا رجلٌ يُقَالُ: إِنَّهُ بَنَى قَصْرًا عَظِيمًا لِلنُّعْمَانِ لَا يُوجَدُ لَهُ نَظِيرٌ، يُسَمَّى الْحَوَزَنَقَ، وَلَمَّا انْتَهَى مِنْ بِنَائِهِ خَافَ النُّعْمَانُ أَنْ يَبْنِيَ مِثْلَهُ لغيره، فَأَمَرَ بِهِ، فَصُعِدَ بِهِ عَلَى هَذَا الْقَصْرِ، ثُمَّ أُلْقِيَ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ عَلَى السَّطْحِ، فمَاتَ.

وهذا الجزء من أسوأ الجزاءات، فهذا الشَّاعرُ يدعو على أَبِي الْغِيلَانَ، يقول: أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْزِيَ أَبَا الْغِيلَانَ بَنُوهُ عَنْ كَبِيرٍ وَحَسَنِ فَعِلٍ، يعني أَنَّهُ كَبِيرٌ وَمُحْسِنٌ إِلَيْهِمْ، وَالْكَبِيرُ مَحَلُّ الرَّافَةِ، وَالْمُحْسِنُ مَحَلُّ الْمُكَافَأَةِ، وَعِيَالُهُ يَجْزُونَهُ كَمَا يُجْزَى سِنْيَارٌ، أَي: يَصْعَدُونَ بِهِ ثُمَّ يُلْقُونَهُ مِنْ فَوْقِ.

(١) البيت من البسيط، وقد نسبته محمد محيي الدين عبد الحميد في شرح ابن عقيل (١٠٩/٢) لسليط ابن سعد. وانظر الأغاني للأصبهاني (١٥٨/١)، وخزانة الأدب للبغدي (٩٨/١، ١٠٣).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ)، فـ(بَنُوهُ) فاعِلٌ، وفيه ضميرٌ يعودُ على المفعولِ (أَبَا الْغِيلَانِ)، وهو مُتَأَخِّرٌ لفظًا ورُتَبَةً، وهذا يُعْتَبَرُ شَاذًا.

ومن ذلك على الأصلِ قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ١٢٨]. فـ(إِبْرَاهِيمَ): مفعولٌ به مُقَدَّمٌ، و(رَبُّ): فاعِلٌ مُؤَخَّرٌ.

وخلاصةُ هذا البحثِ أَنَّهُ يَجِبُ تَأْخِيرُ المحصورِ فيه بـ(إِلَّا) وبـ(إِنَّمَا) إِلَّا على القولِ الثاني أَنَّ المحصورَ بـ(إِلَّا) لا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ؛ لأنَّ المعنى ظاهرٌ سواءً قُدِّمَ أو أُخِّرَ.

البحث الثاني: أَنَّهُ يجوزُ تقديمُ المفعولِ به المُتَحَمِّلِ لضميرِ الفاعلِ؛ لأنَّ الضميرَ هنا يعودُ على مُتَأَخِّرٍ لفظًا لا رُتَبَةً، ولا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ المُتَحَمِّلِ لضميرِ المفعولِ؛ لأنَّه يلزَمُ منه عودُ الضميرِ على مُتَأَخِّرٍ لفظًا ورُتَبَةً، وهذا شاذٌّ، أي: خارجٌ عن القاعدةِ.

النائب عن الفاعل

قوله: «النائب عن الفاعل»: هذا ترتيب حسن حين ذكر أولًا الفاعل، ثم ذكر النائب عنه.

والنائب عن الفاعل هو المفعول به إذا حذف الفاعل، لكن يلزم على ذلك تغيير صيغة الفعل؛ لأنَّ الفاعل أصلٌ والنائب فرعٌ، فلا بُدَّ أن يُنَى للنائب بيت آخر غير البيت الأول، فالأوَّل له قَصْرٌ مَشِيدٌ، فلم يَتَغَيَّرْ فيه شيءٌ، أمَّا هذا فلا بُدَّ أن يكون بيته مُتَغَيِّرًا عن بيت الأول، وذلك بتغيير صيغة الفعل.

ثمَّ إنَّ النائب عن الفاعل -وهو المفعول به- إذا حذف الفاعل يكون لأغراض كثيرة لا يذكرها النحويون؛ لأنَّ هذا ليس من شأنهم، وإنما يذكرها أهلُ البلاغة، وهذه الأغراض كثيرةٌ، وتكون حسبَ السِّياق، فمن هذه الأغراض:

أنَّه قد يُحذفُ للعلم به، أي لأنَّه معروفٌ، كما في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، فمعلومٌ من الخالق.

وقد يُحذفُ -أيضًا- للاختصار، فبدلًا من أن تقول: (أَكَلَ الرجلُ الطعامَ)، تقول: (أَكَلَ الطعامَ)، فالأخيرُ أَخَصَرُ، مع أنَّه تَحْصُلُ الفائدةُ، فافترض أنَّ رَجُلَيْنِ حَضَرَا إلى هذا المجلسِ يُريدانِ الأكلَ، فحينما جاءا وَجَدَا الطعامَ مأكولًا، فهل لهما غرضٌ في أن أقول: (أَكَلَ الرجلُ الطعامَ؟) الجواب: لا.

فإذا قلت: (أَكَلَ الطَّعَامُ)، حَصَلَ الغَرَضُ، يعني لا يَتَشَوَّفُونَ للأكلِ، سواءً أَكَلَهُ رَجُلٌ أم امرأةٌ أم حيوانٌ، وهذا المَقْصودُ، وهو الاختصارُ، ولا يفوتُ هنا أيُّ غرضٍ بحذفِ الفاعلِ.

كذلك أيضًا: قد يُحذفُ الفاعلُ للجَهْلِ به، مثال هذا: لما جئتُ وجَدْتُ أَنَّ الطَّعَامَ مَأْكُولٌ، وأنا لا أدري من الذي أَكَلَهُ؟ فأقولُ: (أَكَلَ الطَّعَامُ)؛ لأنِّي لا أَقْدِرُ أن أقولَ: (أَكَلَهُ زَيْدٌ)، ولا (أَكَلَتْهُ فُلَانَةٌ)، ولا (أَكَلَهُ الْحِمَارُ)، إذنْ فأنا لجهلي بهذا الأمرِ أقولُ: (أَكَلَ الطَّعَامُ).

ومن الأغراضِ السَّترُ على الفاعلِ بأنْ أَحذفَهُ، وأُقيمَ المفعولَ مُقَامَهُ سترًا عليه، رجلٌ دَخَلَ البَيْتَ اسْمُهُ خَالِدٌ، وسَرَقَ البَيْتَ، فبدلاً من أن أقولَ: (سَرَقَ خَالِدُ البَيْتِ)، وأفضَحَه، أقولُ: (سَرَقَ البَيْتَ)، إذنْ هناك غرضٌ وهو السَّترُ عليه.

وكذلك -أيضاً- يُحذفُ الفاعلُ لكرَاهَةِ إسنَادِ الفعلِ إليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنٍ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]، والذي أَرَادَهُ هو الله -سبحانه وتعالى- ولما أَرَادَ الخَيْرَ قال: ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾.

وذكرُوا من جُمْلَةِ ذلك -أيضاً- تحقيرَ الفاعلِ، ومَثَلُوا له بقولِهِم: (قُتِلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، ولم يقولوا: (قَتَلَ أَبُو لَوْلُؤَةَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ)، لم يقولوا ذلك تحقيراً له.

وهناك أغراضٌ أخرى تُفهمُ من السِّيَاقِ، فالأغراضُ السَّابِقَةُ ليست للحَضَرِ، بل إنَّها هي لفتحِ البابِ، وإلَّا فالأغراضُ كثيرةٌ.

فالمُهمُّ أنَّ هناك أسباباً تُوجبُ أن يُحذفَ الفاعلُ وأن يقومَ المفعولُ به
مَقَامَهُ، فإذا حُذِفَ الفاعلُ وأُقيِمَ المفعولُ به مَقَامَهُ، فماذا نَصْنَعُ؟ هل يُعطى
حُكْمَ الفاعلِ؛ لأنَّه نائبُهُ، أو تَحْدُثُ له أَحْكَامٌ جَدِيدَةٌ؟

ليبان ذلك قال - رحمه الله -:

٢٤٢- يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ، كَـ (نَيْلَ خَيْرٍ نَائِلٍ)

الشرح

قوله: «يَنْوِبُ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ.

و«مَفْعُولٌ»: فاعلٌ.

و«عَنْ فَاعِلٍ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بـ (يَنْوِبُ).

و«فِيمَا»: جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بـ (يَنْوِبُ) أيضًا.

و«مَا»: اسمٌ موصولٌ للعموم.

و«لَهُ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بمحذوفٍ تقديره: (ثَبَتَ)، أي: فيما ثَبَتَ له،

والجمله صلة الموصول.

قوله: «كَـ (نَيْلَ)»: الكافُ حرفٌ جرٌّ.

و«نَيْلَ خَيْرٍ نَائِلٍ»: مجرورةٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّها كسرةٌ مُقدَّرةٌ مَنَعَ من

ظهورها الحكاية، وإنَّا دخلت الكافُ هنا على الجملة؛ لأنَّ المرادَ بها المفردُ، إذ

إنَّ المرادَ بقوله: «كَـ (نَيْلَ خَيْرٍ نَائِلٍ)»: أي كهذا المثال.

قوله: «يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ»: أي في كُلِّ ما ثَبَتَ له، فيكونُ

مرفوعاً؛ لأنَّ الفاعلَ مرفوعٌ، كذلك يُرْفَعُ بفعلٍ مُضْمَرٍ، تقولُ مثلاً: (ما الذي

سُرِقَ من البيتِ؟)، فيَقَالُ: (الطعامُ)، فهنا رُفِعَ بفعلٍ محذوفٍ، وإذا أُسْنِدَ الفعلُ

إلى اثنين أو جماعةٍ يُجَرَّدُ الفعلُ، تقولُ مثلاً: (ضَرَبَ الرجلانِ) و(ضَرَبَ الرجالُ)،

ولا نقول: (ضربنا الرجلان)؛ لأنه قال في الفاعل: (وجرد الفعل إذا ما أُسندَ لِأثنينِ أو جَمع).

وكذلك يُؤنَّثُ الفعلُ معه وجوبًا أو جوازًا على حسب ما جاء في الفاعل.
وهل يلي الفعل في الأصل أم يُفصلُ بينه وبين الفعل؟
الجواب: يليه كالفاعل.

المهم أن جميع الأحكام السابقة في الفاعل تُنقل إلى نائبِ الفاعل، لكن لا بُدَّ من تغييرِ الفعل، كما سيذكره المؤلف - رحمه الله - .

فقوله: «نِيلَ خَيْرٌ نَائِلٍ»: أصلها: (نَالَ الرَّجُلُ خَيْرَ نَائِلٍ)، لكن حُذِفَ الفاعل، فلما حُذِفَ الفاعلُ أُقيِمَ المفعولُ به مُقامَه، فصار: (نِيلَ خَيْرٌ نَائِلٍ).

وأما الإعرابُ التَّفصيليُّ لها فتقول: (نِيلَ): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعله، وقولنا: (مَبْنِيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعله)، أحسنُ من قولنا: (مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ)؛ لأنه أعمُّ، إذ إنَّ حَذَفَ الفاعلِ قد يكونُ للجهلِ به، وقد يكونُ للسَّترِ عليه، أو غير ذلك، فكونُ الفاعلِ مجهولًا هو أحدُ الأغراضِ التي يُبنى من أجلها الفعلُ لِما لم يُسَمَّ فاعله، لكن (ما لم يُسَمَّ فاعله) يَعُمُّ كُلَّ الأغراضِ، ولهذا كان قولنا: (مَبْنِيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعله)، أدقُّ من قولنا: (مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ)، وإن كان مَنْ قال: (إنَّه مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ)، راعى الأخصَرَ، فالمَبْنِيُّ أخصَرُ من قولنا: (لِما لم يُسَمَّ فاعله). و(خَيْرٌ): نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخره، و(خَيْرٌ): مضافٌ، و(نَائِلٍ): مضافٌ إليه.

ثم قال مُبينًا تغييرَ صيغةِ الفعلِ الذي بُنِيَ لِما لم يُسَمَّ فاعله:

٢٤٣- فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمْنَ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرَ فِي مُضِيِّ كَ (وُصِلَ)

الشرح

قوله: «فَأَوَّلَ»: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وهو مُضَافٌ إِلَى الْفِعْلِ.

و«اضْمُمْنَ»: (اضْمُمَ) فَعْلٌ أَمْرٌ، وَالنُّونُ السَّائِكَةُ لِلتَّوَكِيدِ، وَلِهَذَا بُنِيَ فَعْلٌ الْأَمْرِ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ، لَكِنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ هُنَا نُونٌ خَفِيفَةٌ، وَهَنَاكَ نُونٌ ثَقِيلَةٌ مُشَدَّدَةٌ، وَقَدْ اجْتَمَعَ النُّونَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ جَنَّةٌ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ).

قوله: «وَالْمُتَّصِلُ»: الْوَاوُ حَرْفٌ عَطْفٍ، وَهُوَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ.

و«الْمُتَّصِلُ»: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ (اكْسِرَ) مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا مُرَاعَاةُ الرَّوِيِّ، يَعْنِي آخِرَ الشَّطْرِ.

و«بِالْآخِرِ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(الْمُتَّصِلِ).

و«اكْسِرَ»: فَعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ).

و«فِي مُضِيِّ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(اكْسِرَ).

و«كَ (وُصِلَ)»: الْكَافُ حَرْفٌ جَرٌّ.

و«وَصِلَ»: اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخره، منعٌ من ظهورِها الحكايةُ.

قوله: «فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ»: أَوَّلَ الفعلِ اضْمُمَ، سواءٌ كان ماضياً أم مضارعاً، أمَّا الأمرُ فلا يَتَأَتَّى؛ لَأَنَّهُ لَا يُبْنَى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، تقول: (فُهِمَ الدَّرْسُ)، و(يُفْهِمُ الدَّرْسُ)، وتقول: (أُكْرِمَ زَيْدٌ)، و(يُكْرِمُ زَيْدٌ).

إِذَنْ قوله: «فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ»: يَشْمَلُ الماضيَ والمضارعَ، ويشملُ المبدوءَ بحرفٍ صحيحٍ، والمبدوءَ بالهمزة، مثل: (اخْتِيرَ)، تقولُ مثلاً: (اخْتِيرَ يَوْمُ الثَّلَاثَاءِ يَوْمًا لِلْعُطْلَةِ).

لكن يَرِدُ على هذا قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الزمر: ٧٥]، وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣]، وقولنا: (قِيلَ الْقَوْلُ الْحَقُّ)، و(بِيعَ الْمَتَاعُ)، وأشباه ذلك، فَإِنَّ الْفِعْلَ هُنَا لَمْ يُضَمَّ أَوَّلُهُ؟

والجوابُ أَن يُقَالَ: كُسِرَ أَوَّلُ الْفِعْلِ -هنا- لَعَلَّةَ تَضْرِيْفِيَّةٍ، فمثلاً: (بِيعَ) أَصْلُهَا (بُيْعَ)، ولهذا يقول بعضُ العربِ: (بُوعَ) مكان: (بِيعَ)، ومنه قولهم: (لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ)، وسيأتي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- ذِكْرُهُ فِي كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ نَفْسِهِ.

إِذَنْ أَوَّلَ الْفِعْلِ مضمومٌ على كُلِّ حالٍ، سواءٌ كان ماضياً أم مضارعاً، وأمَّا آخِرُ الْفِعْلِ ففي المضارعِ مُعْرَبٌ، وفي الماضي مَبْنِيٌّ على ما هو عليه، فلا يَخْتَلِفُ، أمَّا ما قَبْلَ الْآخِرِ فَيَخْتَلِفُ، ففي الماضي يُكْسَرُ، ولهذا قال: «وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرَ فِي مُضِيِّ كَ (وَصِلَ)». فالمتَّصلُ بِالْآخِرِ هُنَا الصَّادُ.

فبدلاً من أن يُقَالَ: (وَصَلَ)، يُقَالَ: (وُصِلَ)، فَيُضَمُّ أَوَّلُهُ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ
آخِرِهِ، لَكِنْ هَلْ (وُصِلَ) مِنَ الْوُصُولِ أَوْ مِنَ الْوَصْلِ؟

الجواب: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنَ الْوُصُولِ، تَقُولُ مَثَلًا: (وَصَلَ إِلَى الْبَلَدِ)، وَيَحْتَمِلُ
أَنَّهُ مِنَ الْوَصْلِ كَمَا لَوْ قُلْتَ: (وَصَلَ رَحِمَهُ).

المهمُّ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ فِي حَالِ بِنَائِهِ لِسَمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فَإِنَّهُ يُضَمُّ أَوَّلُهُ،
وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

ومثل ذلك -أيضاً- قولُ الله تعالى: ﴿قَدْ لَإِئْسَنُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ [عبس: ١٧]، ومثله:
(ضُرِبَ زَيْدٌ)، و(أُكِلَ الطَّعَامُ)، و(أُخِذَ الْمَالُ)، وعلى هذا فِقِسْ.

٢٤٤- وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كـ (يُنْتَحِي) المَقُولُ فِيهِ: (يُنْتَحَى)

الشرح

قوله: «وَاجْعَلْهُ»: فعلٌ أمرٌ بمعنى (صَيَّرَ)، فَيَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، وفاعلُهُ مُسْتَرْتَفٌ وَجَوْبًا، تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ)، و(الهاء) ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ.

و«مِنْ مُضَارِعٍ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ (اجْعَلْ).

و«مُنْفَتِحَا»: مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ (اجْعَلْ).

قوله: «كـ (يُنْتَحَى)»: الكافُ حَرْفُ جَرٍّ.

و«يُنْتَحَى»: اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالْكَافِ؛ لِأَنَّهُ مُتَوَلَّى بِقَوْلِكَ: (كهذا المثال)، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْكَسْرَةُ الْمُقَدَّرَةُ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

و«المَقُولِ»: صِفَةٌ لـ (يُنْتَحَى)، وَصِفَةُ الْمَجْرُورِ مَجْرُورَةٌ.

و«فِيهِ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ (المَقُولِ)؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مَفْعُولٌ يَعْمَلُ عَمَلَ فَعْلِهِ.

و«يُنْتَحَى»: مَقُولُ الْقَوْلِ، وَأَيْنَ الْقَوْلُ؟

الجواب: (المَقُولِ)، و(يُنْتَحَى) مَقُولُ الْقَوْلِ مَرْفُوعٌ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلٍ.

قوله: «وَاجْعَلْهُ»: الضَمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْمُتَّصِلِ بِالْآخِرِ، وَهُوَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ.

قوله: «مِنْ مُضَارِعٍ»: أَيِ مِنْ فَعْلِ مُضَارِعٍ.

قوله: «يَتَّحِي»: أي يَمِيل.

و«المَقُولُ فِيهِ»: أي إذا بُنِيَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، ف(يَتَّحِي) بكسر الحاء إذا بُنِيَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله يكون (يُتَّحَى).

إِذَنْ (يَتَّحِي): فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ للفاعل، أوَّلُهُ مفتوحٌ، وما قبلَ آخِرِهِ مكسورٌ، فإذا بَنِيته لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، فتقول: (يُتَّحَى)، فَصَمَمْتَ الأوَّلَ، وَفَتَحْتَ ما قبلَ الآخِرِ، ومثل ذلك أيضًا: (يُقَرَأُ الكتابُ).

ولو قلت: (يُكْرِمُ زيدًا)، فليس بخطأ؛ لأنَّ المعنى: (يُكْرِمُ الرجلُ زيدًا)، لكن كيف صحَّ أن نقول: (يُكْرِمُ) ولم نَجْعَلْهُ مَبْنِيًّا لِمَا لم يُسَمَّ فاعله؟

الجواب: لأنَّ ما قبلَ الآخِرِ غيرُ مفتوحٍ، والمضارعُ لا بُدَّ أن يُضَمَّ أوَّلُهُ ويُفْتَحَ ما قبلَ آخِرِهِ، وإلَّا لم يكن مَبْنِيًّا لِمَا لم يُسَمَّ فاعله.

إِذَنْ القاعدةُ في المضارعِ إذا بُنِيَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله: أن يُضَمَّ أوَّلُهُ ويُفْتَحَ ما قبلَ آخِرِهِ، ولو كان ما قبلَ آخِرِهِ مكسورًا، وفي الماضي أن يُضَمَّ أوَّلُهُ وَيُكْسَرَ ما قبلَ آخِرِهِ، ولو كان ما قبلَ آخِرِهِ مفتوحًا.

٢٤٥- وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةَ كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلَا مُنَازَعَةَ

الشرح

قوله: «وَالثَّانِي»: منصوبٌ على الاشتغال؛ وذلك لأنَّ (اجْعَلْ) اشتغل بضميره عن نصبه المباشر، والاشتغال - كما هو معلوم - أن يتقدّم معمولٌ وَيَشْتَغِلَ عامله بضميره عنه، ولهذا سُمِّيَ اشتغالاً، فلو كانت الهاء غيرَ موجودةٍ لقلنا: إِنَّ (الثَّانِي) مفعولٌ لـ (اجْعَلْ)، لا لفعلٍ محذوفٍ يُفسّره ما بعده.

و«التَّالِي»: صفةٌ لـ (الثَّانِي) منصوبةٌ أيضاً، ويجوزُ أن تقولَ: (وَالثَّانِي التَّالِي) بالرفع، يعني غيرَ منصوبٍ، لكنَّ الراجحَ النَّصْبُ، ويُرجَّحُه أمران: الأمرُ الأوَّلُ: أنَّ الفعلَ طلبٌ، والطلبُ يترجَّحُ به النَّصْبُ. الأمرُ الثاني: أنَّه معطوفٌ على جملٍ فعليَّةٍ، فيترجَّحُ النَّصْبُ. و«تَا»: مفعولٌ لـ (التَّالِي)؛ لأنَّ (التَّالِي) اسمُ فاعلٍ مُحلٍّ بـ (أل). و«تَا»: مضافٌ.

و«المُطَاوَعَةَ»: مجرورٌ بالإضافة.

قوله: «كَالأَوَّلِ»: جازٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ (اجْعَلْ).

و«اجْعَلْ»: فعلٌ أمرٌ مبنيٌّ على السكون، وفاعله مُستترٌ وجوباً تقديره: (أَنْتَ)، و(الهاءُ) مفعولٌ أوَّلٌ لـ (اجْعَلْ)، والمفعولُ الثاني: (كَالأَوَّلِ).

و«بِلا»: الباءُ حرفٌ جرٌّ.

و«لَا»: اسمٌ مجرورٌ بالباء، ولكن نُقِلَ إعرابه للاسم الذي بعده؛ لأنَّ (لَا) صورتها صورةُ الحرف، فلا تُؤثِّرُ فيها العواملُ، ولو أنَّ أحدًا من النَّاسِ قال: إِنَّا سنجعلُ (لَا) اسمًا، ويكونُ مضافًا إلى (مُنَارَعَه)؛ لأنَّ (لَا) هنا بمعنى (غير)، أي: (بغير منازعة)، لو قال أحدٌ بذلك لم يكن قوله بعيدًا، لكنَّ المشهورَ الأوَّل.

قوله: «المُطَاوَعَة»: مصدرُ (طَاوَعَ يُطَاوِعُ مُطَاوَعَةً)، ومعنى المُطَاوَعَة: الانقيادُ، والمُطَوَّع يُسمَّى مُطَوَّعًا؛ لأنَّه مُنقادٌ لطاعةِ الله.

أمَّا (تاءُ المُطَاوَعَة) فهي التي تكونُ في فعلٍ مطاوعٍ لِمَا سبق، أي: متأثِّرٍ به، تقولُ: (عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ)، فالتاءُ هنا تاءُ مُطَاوَعَة، وتقولُ أيضًا: (نَحَيْتُهُ فَتَنَحَّى)، وأمثله كثيرةٌ.

فـ(الثَّانِي) أي: الحرف الثَّانِي الذي يتلو تاءَ المطاوعة، (اجْعَلْهُ كَالأَوَّلِ) أي: اجعله مضمومًا؛ لأنَّ الأوَّل يكونُ مضمومًا.

مثال ذلك: (تَعَلَّمَ) إذا بَنِيَتْهُ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله تقول: (تُعَلِّمُ)، وهنا نَضُمُّ أوَّلَ الفعلِ، وهو (التاء)، ونَكْسِرُ اللَّامَ؛ لأنَّ ما قَبْلَ الآخِرِ في الماضي يكونُ مَكْسُورًا، والعَيْنُ -وهي التي تلي تاءَ المطاوعة- نَضُمُّهَا كالأوَّلِ، فنقولُ: (تُعَلِّمُ).

ومثل ذلك: (كَسَرْتُهُ فَتَكْسَرُ)، نقولُ في بَنَائِهِ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله: (تُكْسِرُ).

مثل ذلك: (تَكَبَّرَ عَنِ الْحَقِّ) تَبْنِيَهُ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله فتقولُ: (تُكَبِّرُ عَنِ الْحَقِّ)، ومثله: (تُدْخِرُ عَلَى الْبِسَاطِ).

قوله «بَلَا مُنَازَعَةً»: هل المرادُ بِبَلَا مُنَازَعَةٍ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ أَوْ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ؟
الجواب: بلا منازعةٍ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ، وَبَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ أَيْضًا، فَلَا أَظُنُّ فِي لُغَةِ
العَرَبِ مَنْ يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ.

٢٤٦- وَثَالِثَ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَ (اسْتَحْلِي)

الشرح

قوله: «وَتَالِثَ»: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، وهو من بابِ الاشتغالِ.

و«تَالِثَ»: مضافٌ.

و«الَّذِي»: مضافٌ إليه.

و«بِهِمْزِ»: جازٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ صلةِ الموصولِ

و«بِهِمْزِ»: مضافٌ.

و«الْوَصْلِ»: مضافٌ إليه.

قوله: «كَالأَوَّلِ»: جازٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ مفعولٍ ثانٍ لـ (اجْعَلْ).

و«اجْعَلْنَهُ»: فعلٌ أمرٌ مَبْنِيٌّ على الفتح لا تَصَالِه بنونِ التَّوكِيدِ، و(النُّونُ):

حرفٌ توكيدٍ، و(الهَاءُ): ضميرٌ متَّصِلٌ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ، المفعولُ الأولُ لـ (اجْعَلْنَهُ).

و«كَاسْتَحْلِي»: جازٌّ ومجرورٌ.

يقولُ - رحمه الله -: كُلُّ فعلٍ ماضٍ ابتداءً بهمزةِ الوصلِ فثالثه كالأوَّلِ،

يعني أَنَّهُ مضمومٌ، مثل: (اسْتَحْلِي)، فهذا مبدوءٌ بهمزةِ وَصْلٍ، وثالثه التاءُ،

ولهذا ضُمَّتْ، و(اسْتَحْلِي) أصلُها: (اسْتَحْلَى) أي: صار حُلُواً.

وتقولُ في (اسْتَغْفَرَ): (اسْتُغْفِرَ)، وفي (انْتَقَمَ): (انْتُقِمَ)، وفي (اُطْرَدَ):
 (اُطْرِدَ)، وفي (انْتَحَى): (انْتَحِيَ)، وفي (اُصْطَفَى): (اُصْطُفِيَ)، وفي (ارْتَقَى):
 (ارْتُقِيَ)، وفي (انْجَبَرَ): (انْجَبِرَ)، وعلى هذا فَقَسْ، فكلُّ مَبْدوءٍ بهمزة وصلٍ
 فَإِنَّهُ يُضَمُّ ثَالِثُهُ، فَيُجْعَلُ كَالأَوَّلِ.

٢٤٧- وَاكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ (فَا) ثُلَاثِيَّ أُعِلِّ عَيْنًا، وَضَمَّ جَا كَ (بُوعَ) فَاحْتُمِلْ

الشرح

قوله: «وَاكْسِرْ»: فعلٌ أمرٌ.

و«أَوْ»: للتَّخْيِيرِ.

و«اشْمِمْ»: فعلٌ أمرٌ.

و«فَا»: مفعولٌ، لكن هل هي مفعولُ (اشْمِمْ) أو مفعولُ (اكْسِرْ)؟

الجواب: هنا تَنَازَعَ فيه (اكْسِرْ) و(اشْمِمْ)، وإذا تَنَازَعَ عَامِلَانِ فَإِنَّ النَّحْوِيْنَ

اختلفوا هل يكونُ العاملُ الثاني هو العاملُ لمباشرته، أو الأوَّلُ لَسَبْقِهِ؟

الجواب: على قولين، قال ابنُ مالِكٍ:

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرِهِ

وقوله: «فَا»: مضافٌ.

و«ثُلَاثِيَّ»: مضافٌ إليه.

و«أُعِلِّ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، ونائبُ الفاعلِ مُسْتَتِرٌ.

و«عَيْنًا»: تَمْيِيزٌ.

قوله: «وَضَمَّ»: مبتدأ، وجملةُ (جَا) خبرُهُ.

و«كَ (بُوعَ)»: جارٌّ ومجرورٌ.

و«فَاحْتُمِلْ»: معطوفٌ على (ضَمٍّ).

قوله: «اَكْسِرْ أَوْ»: (أو) للتخيير، يعني: اكسر كسرةً خالصةً.

«أَوْ أَشْمِمُ»: يعني شَرَّكَ الكسرَ مع الضمِّ، يعني: اجعل الحركة بين الكسرة والضمِّ.

قوله: «وَإِكْسِرْ أَوْ أَشْمِمُ (فَا) ثَلَاثِيَّ أَعْلَ عَيْنًا، وَضَمُّ جَا»: هذه ثلاثة أوجه فيما إذا كان ثَلَاثِيًّا مُعَلَّ العَيْنِ، ومعنى (مُعَلَّ العَيْنِ): أي أَنَّ عَيْنَهُ حَرْفٌ عَلَّةٌ، والعَيْنُ هي الثانيةُ من تركيبِ الفعلِ؛ لأنَّ الصَّرْفِيَّيْنَ اصْطَلَحُوا على أن يَجْعَلُوا (فَعَلَ) هي المِيزَانِ.

فالحَرْفُ الأوَّلُ هو الذي يُقَابِلُ الفَاءَ، والحَرْفُ الثاني هو الذي يقابلُ العَيْنَ، والحَرْفُ الثالثُ هو الذي يقابلُ اللَّامَ.

يقول - رحمه الله -: إذا كان الفعلُ ثَلَاثِيًّا وعَيْنُهُ حَرْفٌ عَلَّةٌ فعندَ بنائه لِمَا لم يُسَمِّ فاعلهُ فلك فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

الأوَّلُ: الكسرُ الخالصُ، وهو الأكثرُ.

الثاني: الضمُّ الخالصُ، وهو قليلٌ.

الثالثُ: الإِشْهَامُ، أي بينَ الضمِّ الخالصِ والكسرِ الخالصِ.

لكن أشار - رحمه الله - بقوله: (فَاحْتُمِلْ) إلى أَنَّ الثَّالِثَ ضعيفٌ، لكنَّهُ احْتُمِلَ، أي: أُجِيزَ لوروده في اللغةِ العربيَّةِ.

مثالُ الفعلِ الثَلَاثِيَّ المُعَلَّ العَيْنِ بالواوِ: (قال)؛ لأنَّ (قال) أصلُها: (قَوَلَ)،

بدليل المضارع (يَقُولُ) بالواو، فإذا أردنا أن نبينه لِمَا لم يُسمَّ فاعله فلك فيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الكسر الخالص، أي أنك تكسر أوله كسرًا خالصًا، وعلى حسب القاعدة السابقة فإنك تقول: (قُول)؛ لأن الماضي يُضَمُّ أوله ويكسر ما قبل آخره، لكن هذا مُسْتَقَلٌّ؛ لأنَّ ظهور الحركات على الواو ثقیلٌ، فهاذا نَصْنَعُ؟

الجواب: ننقل حركة الواو -وهي الكسر- إلى ما قبلها، فيكون (قُول)، وهذا -أيضًا- مُسْتَقَلٌّ؛ لأنَّ الواو وقعت بعد الكسرة، إذن حَوَّلِ (الواو) إلى (ياء)، فقول: (قِيل)، ولا أظنُّ بدويًّا من العرب تحت شجرة يعرف كيفية هذا التصريف، فلو قلت له: كيف صارت هكذا: (قِيل)؟ لقال: أنا لا أعرف إلا (قِيل).

لكنَّ النحويين يريدون أن يُنزلوا الألفاظ على القواعد المعروفة تمرينًا للطلاب، وإلا فمن المعلوم أنه لا يمكن أن يقول أحد: (قُول)، ولا أن يقول: (قُول)، بل يقول: (قِيل) بكل سهولة.

الوجه الثاني: الإشمام، وهو أن تأتي بحركة بين الضمة والكسرة، فتجعل للضمّة ثلثًا، وللکسرة ثلثين مشاعًا.

وعلى كلِّ حال، أنا أخبركم عن شيخنا عبد الرحمن بن سعدي -رحمه الله- أنه كان يدرّس لنا في هذا الباب، ولم نعرف كُنَّا لا نحن ولا هو أن ننطق بالإشمام؛ لأنَّه صعبٌ جدًّا، لكن لعلَّ العرب الذين ألفوا هذه اللهجة تسهّل

عليهم، ولهذا في بعض جهات المملكة يتكلمون بلهجة لا نستطيع أن نتكلم بها، وهي عندهم سهلة، وهذا شيء معروف.

الوجه الثالث: الضم الخالص، فنقول في (قال): (قول).

ومثال الفعل الثلاثي المَعْلَّ العين بالياء: (باع)، فإذا أردنا أن نبينه لِمَا لم يُسمِّ فاعله، قلنا فيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الكسر الخالص، فنقول: (بيع).

الوجه الثاني: الضم الخالص، فنقول: (بوع)، مع أن العين يائية (باع يبيع)، فلماذا كانت واوًا؟

الجواب: لأنها وقعت بعد ضم لا بُدَّ منه، إذ إنَّ هذا الضم هو الذي يُفرِّق بين البناء للفاعل والبناء لِمَا لم يُسمِّ فاعله، فالضمة لا بُدَّ منها، ولا يُناسبها إلا الواو، ولهذا نقول: (بوع).

الوجه الثالث: الإشمام.

قوله: «وَضَمُّ جَا»: أي جاء عن العرب، ومنه قول الشاعر:

لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ^(١)

يعني: أن (لَيْتَ) لا تنفع، وهذا كقول الرسول -عليه الصلاة والسلام-: «فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ، وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ

(١) البيت من الرجز، وينسب لرؤبة بن العجاج، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ٦٣)، والتصريح (١/ ٤٣٨)، وقال العيني: «ولم يثبت» اهـ.

(لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ^(١).

وقائلُ هذا البيتِ شاعرٌ جاهليٌّ يَعْرِفُ أَنَّ التَّمَنِّيَّ لَا يُفِيدُ، وفي المثلِ العامِّيِّ عندنا: (التَّمَنِّيُّ رَأْسُ مَالِ الْمَفَالِيسِ). والمعنى: أَنَّ الْمُفْلِسَ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ شَيْءٌ رَأْسُ مَالِهِ التَّمَنِّيُّ.

الشَّاهِدُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: (بُوعَ)، واللُّغَةُ المشهورةُ: (بِيعَ).

فكونُ الشَّاعِرِ عَدَلَ عن (بِيعَ) إلى (بُوعَ) مع أَنَّ وزنَ البيتِ لَا يَخْتَلِفُ، يَدُلُّ على أَنَّ هذه لُغَةٌ، ولهذا قال: «ضَمُّ جَاكَ (بُوعَ)». لكنَّ هذه اللُّغَةُ ضَعِيفَةٌ باعتبارِ اللُّغَةِ الكَثِيرَةِ الفُصْحَى.

(١) أخرجه مسلم: كتابُ القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير، برقم (٢٦٦٤).

٢٤٨- وَإِنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِ (بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبَّ)

الشرح

قوله: «وَإِنْ»: (إِنْ): شرطية، وفعل الشرط قوله: (خِيفَ).

و«بِشَكْلِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بـ(خِيفَ).

و«لَبَسٌ»: نائبٌ فاعلٍ.

و«يُجْتَنَّبُ»: جوابُ الشرط، أي: يُجْتَنَّبُ الشَّكْلُ، فلا يُنْطَقُ به.

قوله: «وَمَا»: (الواو) للاستئناف.

و«مَا»: اسمٌ موصولٌ بمعنى: (الَّذِي).

و«لِ (بَاعَ)»: جارٌّ ومجرورٌ باعتبار اللفظ (بَاعَ)، والجارُّ والمجرورُ متعلقان بمحذوفٍ هو صلة الموصول في قوله: (مَا).

و«قَدْ»: حرفٌ تقليلٍ؛ لأنَّ ذلك هو الأصلُ فيما إذا دخلت (قَدْ) على الفعل المضارع.

و«يُرَى»: فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ لِما لم يُسمَّ فاعله، ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ يعودُ على (مَا).

و«لِنَحْوِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بـ(يُرَى).

و«نَحْوِ»: مضافٌ.

و«حَبَّ»: مضافٌ إليه، والجملةُ من (قَدْ يُرَى): خبرٌ (مَا) الموصولة.

قوله: «وإنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ»: المعنى أَنَّهُ إذا جازت الأوجهُ الثلاثة - وهي الكسرُ والإشمامُ والضمُّ - وخِيفَ اللَّبَسُ بالشَّكْلِ، فإنَّ الوجهَ الذي يكونُ فيه اللَّبَسُ يُجْتَنَّبُ.

وقوله: «خِيفَ»: يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَثَالًا، فـ(خِيفَ) من (خَافَ)، وهو فعلٌ ثَلَاثِيٌّ مُعَلَّلٌ الْعَيْنِ، وإذا أَسْنَدْتَهُ إِلَى تَاءِ الْفَاعِلِ، تقولُ لِلرَّجُلِ: (خِيفْتَ)، يعني أَنَّكَ خِيفْتَ مِنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّكَ جَبَانٌ، وإذا بَنَيْتَهُ إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ فَيَجُوزُ فيه ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الكسرُ، والإشمامُ، والضمُّ، فعلى الكسرِ تقولُ: (خِيفَ)، فإذا أَسْنَدْتَ الْفِعْلَ (خِيفَ) إِلَى (التَّاءِ) تقولُ: (خِيفْتَ)، يعني أَنَّ النَّاسَ خَافُوكَ، فهنا وَقَعَ اللَّبَسُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَعْلُومِ الْمُسْنَدِ لِلْفَاعِلِ، فإذا قُلْتَ: (يَا فلانُ خِيفْتَ)، فَيَحْدُثُ اللَّبَسُ.

إِذَنْ نقولُ بِالضَّمِّ: (خِيفْتَ)، أو بالإشمامِ، وعلى هذا فالفرقُ بَيْنَ كَوْنِ الْخَوْفِ واقِعًا مِنْهُ أو واقِعًا عَلَيْهِ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (خِيفْتَ)، فالخوفُ واقِعٌ مِنْهُ، يعني أَنَّ النَّاسَ يَخَافُونَهُ، وإذا قُلْتَ: (خِيفْتَ)، فالخوفُ واقِعٌ عَلَيْهِ، يعني أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَخَافُ النَّاسَ.

ومثله أَيْضًا: (سَامَ يَسُومُ) إذا بُنِيَ لِلْفَاعِلِ، يَكُونُ: (سُمْتُ)، وإذا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ وَاتَّصَلَ بِالتَّاءِ، فَيَجُوزُ فِيهِ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ وَالْإِشْمَامُ، فَيَجُوزُ أَنْ تقولَ: (سُمْتُ)، لكن إذا قلنا: (سُمْتُ). اشْتَبَهَ الْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ بِالْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ، فَيَتَعَيَّنُ الْكَسْرُ أو الْإِشْمَامُ، فإذا أَسْنَدْنَاهُ إِلَى نَائِبِ الْفَاعِلِ نقولُ: (سِمْتُ)، يعني نُخَاطِبُ الْعَبْدَ فنقولُ: (أَنْتَ مَسِيومٌ)، أو الْإِشْمَامُ.

ومثله أيضًا: (بَاعَ) إِذَا اتَّصَلَ بِالْفَاعِلِ يَصِيرُ (بِعْتَ)، وَإِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ وَاتَّصَلَ بِالتَّاءِ، فَيَجُوزُ فِيهِ الْكَسْرُ وَالضَّمُّ وَالْإِشْمَامُ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (بِعْتَ) فُهنا يَشْتَبِهُ الْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ بِالْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ، فَيَتَعَيَّنُ الضَّمُّ أَوْ الْإِشْمَامُ، فَتَقُولُ: (بِعْتَ)؛ لِأَنَّكَ لَوْ كَسَرْتَ لَاتَّبَسَ الْفَاعِلُ بِنَائِبِ الْفَاعِلِ.

والفرقُ في المعنى يَتَضَحُّ من هذا المثالِ، فلو سَأَلْتَ عَبْدًا مُكَاتَبًا، فَقُلْتَ له: (هل بُعْتَ؟)، يعني: هل باعَكَ سَيِّدُكَ؟ أَمَّا إِذَا قُلْتَ له: (هل بِعْتَ؟)، فيكون المعنى أَنتَ تسأله هل باعَ شيئًا من متاعه؟

وخلاصةُ هذا الشَّطْرِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ ثَلَاثِيًّا مُعَلَّلَ الْعَيْنِ جَازٍ فِي أَوَّلِهِ ثَلَاثَةً أَوْجِهَ: الضَّمُّ، وَالْكَسْرُ، وَالْإِشْمَامُ، إِلَّا إِذَا خِيفَ التَّبَاسُ الْفَاعِلِ بِنَائِبِ الْفَاعِلِ إِذَا كُسِرَ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ الْكَسْرُ، وَإِذَا خِيفَ التَّبَاسُ الْفَاعِلِ بِنَائِبِ الْفَاعِلِ إِذَا ضُمَّ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ الضَّمُّ.

ونأخذُ من هذه القاعدةِ ومن غيرها من القواعدِ التي مرَّت والتي سَتَمُرُّ أَنَّ أَهَمَّ شَيْءٍ فِي الْكَلَامِ هُوَ الْمَعْنَى؛ وَلِذَلِكَ إِذَا خِيفَ الِاتِّبَاسُ وَجَبَ تَحْوِيلُ الصَّيغَةِ إِلَى صَيغَةٍ لَا يَحْصُلُ بِهَا الِاتِّبَاسُ.

قوله: «وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبَّ)»: معناه أَنَّ الَّذِي ثَبَتَ لِـ(بَاعَ) من الأوجهِ الثلاثةِ -وهي الْكَسْرُ وَالْإِشْمَامُ وَالضَّمُّ- قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبَّ)، أي: من كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مُشَدَّدٍ، كـ(حَبَّ) و(شَدَّ) وما أَشْبَهَهُمَا، فَيَجُوزُ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ وَالْإِشْمَامِ.

فتقولُ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّ زَيْدًا مَحْبُوبٌ، تقولُ: (حَبَّ زَيْدٌ)، أي: صارَ مَحْبُوبًا، وتقولُ: (حُبَّ زَيْدٌ)، وَإِنْ شِئْتَ أَشَمَمْتَ.

ففي قولنا: (حُبَّ زيد)، لا يَمْتَنِعُ ضَمُّ الحاء؛ لَأَنَّهُ لا يَحْصُلُ اللَّبْسُ، وذلك أَنَّ زيدا سوف يكون مرفوعاً إذا كان نائبَ فاعلٍ، أمّا لو قلتَ: (حِبَّ عيسى)، فهنا يَمْتَنِعُ ضَمُّ الحاء؛ لئلا يُفْهَمَ أَنَّهُ فَعْلٌ أمرٌ، فتقولُ: (حِبَّ عيسى)، حتّى نَعْرِفَ أَنَّ المَعْنَى أَنَّ عيسى محبوبٌ، وليس مأموراً بِحُبِّه، وإلاَّ فالأصلُّ أَنَّ (حِبَّ) يُقَالُ فيه عندَ بنائه لِما لم يُسَمَّ فاعله: (حُبَّ زيد)، وكذلك (شُدَّ الحبلُ)، هذا هو الأصلُّ، لكن قد يُعَامَلُ معاملةَ الفعلِ الثلاثيِّ المُعَلَّ عينُه، وهو في لغة العرب، لكن على اللغةِ الفُصْحَى فالأصلُّ أن يُقالَ: (حُبَّ).

فإن قال قائلٌ: (حُبَّ) قد يَشْتَبُه بالمصدرِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، أي: لِمَحَبَّةِ الخيرِ، قلنا: يُعَيَّنُ المعنى السِّياقُ.

٢٤٩- وَمَا لِفَا (بَاعَ) لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي (اخْتَارَ) وَ (انْقَادَ) وَشِبْهِ يَنْجَلِي

الشرح

قوله: «وَمَا»: (مَا): مبتدأ.

و«لِفَا»: جازٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ صَلَةِ المَوْصُولِ.

و«فَا»: مُضَافٌ.

و«بَاعَ»: مُضَافٌ إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ اللفظِ.

و«لِمَا»: اللامُ حرفٌ جرٌّ.

و«مَا»: اسمٌ مَوْصُولٌ.

و«لِمَا»: جازٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرِ المَبْتَدَأِ.

و«الْعَيْنُ»: مبتدأ.

و«تَلِي»: فعلٌ مضارعٌ، والجملةُ خبرُ المَبْتَدَأِ لـ (الْعَيْنُ)، والجملةُ من المَبْتَدَأِ

والخبرِ صَلَةِ المَوْصُولِ، أعني (مَا) الثانية.

قوله: «فِي (اخْتَارَ)»: (فِي) حرفٌ جرٌّ.

و«اخْتَارَ»: اسمٌ مجرورٌ بِاعْتِبَارِ اللفظِ، وهو مُتَعَلِّقٌ بـ (تَلِي).

و«انْقَادَ»: معطوفٌ عليه.

«وَشِبْهِ»: معطوفٌ عليه أيضًا.

و«يَنْجَلِي»: فعلٌ مضارعٌ، والجملةُ وصفٌ لـ(شِبْهِ).

قوله: «وَمَا لِفَا (بَاعَ)»: (فَا بَاعَ) هي الباءُ، وقد سَبَقَ أَنَّ فيها ثلاثةَ أوجهٍ، وهي الكسرُ الخالصُ، فتقولُ: (بِيعَ)، والإشمامُ بين الكسرِ والضمِّ، والضمُّ الخالصُ، فتقولُ: (بُوعَ).

قوله: «لِإِذَا الْعَيْنُ تَلِي»: والذي تليه العينُ هو الذي قبلَ العينِ.

قوله: «يَنْجَلِي»: أي يَتَضَحُّ.

والمعنى: أَنَّ ما ثَبَتَ لفاءِ (بَاعَ) من الأَوْجِهِ الثلاثةِ يَثْبُتُ للذي تليه العينُ في (اخْتَارَ) و(انْقَادَ)، والذي تليه العينُ هو ما قبلَ العينِ.

فالفعلُ (اخْتَارَ) إذا حَوَّلناه إلى الميزانِ يكونُ على وزن (افْتَعَلَ)، والذي تليه العينُ (النَاءُ)، إِذْ نَجُوزُ في (النَاءِ) ثلاثةَ أوجهٍ.

الأوَّلُ: الكسرُ، فتقولُ مثلاً: (اخْتِيرَ المتاعُ، واختِيرَ المكانُ، واختِيرَ الزمانُ، واختِيرَ الكتابُ، واختِيرَ الرجلُ).

الثاني: الإشمامُ.

الثالث: الضمُّ الخالصُ، تقول: (اخْتُورَ)، لكن هذا قليلٌ، ولذلك نحن عندما نَتَكَلَّمُ في (اختار) نقولُ: (اخْتِيرَ المتاعُ)، وَنَجُوزُ: (اخْتُورَ)، لكن في ظَنِّي لو تَكَلَّمَت عندَ العامَّةِ فقلتُ: (اخْتُورَ)، فَإِنَّهُمْ سيقولون: هذه لغةٌ غيرُ عربيَّةٍ؛ لِأَنَّهَا قليلةٌ.

و(انْقَادَ) مثله، فتقولُ: (انْقَادَ الْجَمْلُ لِقَائِدِهِ)، فإذا حَوَّلْتَهُ إِلَى فِعْلِ مَبْنِيٍّ لِمَا
لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، تقولُ: (انْقِيدَ لِلْقَائِدِ) بِالْكَسْرِ، أَوْ بِالْإِشْهَامِ بَيْنَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ، أَوْ
بِالضَّمِّ الْخَالِصِ، فتقولُ: (انْقُودَ لِلْقَائِدِ).

انتهى المؤلّف - رحمه الله - من صيغ الفعل المبنيّ لِمَا لم يُسمّ فاعله، ثُمَّ انتقل - رحمه الله - لِمَا فرغ من الأوّل إلى: هل ينوب غير المفعول به عن الفاعل؟ لأنّ الكلام في نيابة المفعول به عن الفاعل، كما قال في أوّل الباب: (يُنوب مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ).

فهل ينوب غير المفعول به؟

قال - رحمه الله -:

٢٥٠- وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرِّ نِيَابَةٍ حَرِيٍّ

الشرح

قوله: «وَقَابِلٌ»: مبتدأ، وسَوَّغَ الابتداء به الوصف، أي: (قَابِلٌ من كذا).

و«مِنْ ظَرْفٍ»: جارٌّ ومجرورٌ.

و«أَوْ»: حرفٌ عطفيّ.

و«مِنْ مَصْدَرٍ»: معطوفٌ على (مِنْ ظَرْفٍ) بإعادة العامل.

قوله: «أَوْ حَرْفٍ جَرِّ»: معطوفٌ على (ظَرْفٍ).

و«نِيَابَةٍ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلّقٌ بـ(حَرِيٍّ).

و«حَرِيٍّ»: خبرٌ المبتدأ (قَابِلٌ).

يعني أنّ القابل من الظرف، أو المصدر، أو حرف الجرّ حَرِيٌّ بالنيابة عن الفاعل كما ناب المفعول به عن الفاعل.

فَبَيَّنَ الْمُؤَلَّفُ - رحمه الله - في هذا البيت أَنَّهُ قد يَنُوبُ عن المفعولِ به ثلاثةُ أَشْيَاءَ:

الأوَّلُ: الظرفُ، سواءَ كانَ زمانًا أو مكانًا.

والثاني: المصدرُ.

والثالثُ: الجارُّ والمجرورُ.

لكنَّه اشترط أن تكونَ قابِلَةً للنيابةِ عن الفاعلِ، والقابلُ للنيابةِ عن الفاعلِ هو الذي لم يَلْزَمْ صيغةٌ واحدةٌ، فإن لَزِمَ صيغةً واحدةً فَإِنَّه لا يمكنُ أن يكونَ نائبًا عن الفاعلِ؛ لأنَّه لو نابَ عن الفاعلِ لَتَحَوَّلَ من اللزومِ إلى الجوازِ، فلا بُدَّ أن يكونَ قابلاً، ولا بُدَّ - أيضاً - أن يكونَ مُحْصَصًا بشيءٍ من المُخَصَّصاتِ.

فمثلاً بعضُ الظروفِ لا يمكنُ أن تكونَ نائبةً عن الفاعلِ؛ لأنَّها لا تتحوَّلُ عن الظرفيَّةِ، وإذا لم تتحوَّلْ عن الظرفيَّةِ لم يَصِحَّ أن تكونَ نائبةً عن الفاعلِ.

مثالُ الظرفِ الذي يَتَحَوَّلُ عن الظرفيَّةِ كلمة (يوم)، فكلمة (يوم) تتحوَّلُ عن الظرفيَّةِ، والدليلُ أَنَّها وردت اسماً لـ (إِنَّ)، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَيْتَ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]، وجاءت مَفْعُولًا به كما في قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [النور: ٣٧]، وجاءت مَجْرُورَةً كما في قوله تعالى: ﴿لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [المطففين: ٥].

إِذْ يُصَحَّحُ أن يَنُوبَ عن الفاعلِ، فيُقَالُ مثلاً: (صِيَمَ يَوْمُ الخُميسِ)، ويكونُ (يوم) هنا نائبًا عن الفاعلِ.

وكلمة (مَكَان) هل يَصِحُّ أن تنوبَ عن الفاعل؟

الجواب: نعم؛ لأنَّها ظرفٌ يَتَصَرَّفُ عن الظرفِ، فَتُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ، فَتَقُولُ: (نَزَلَ الرَّجُلُ مَكَانَ زَيْدٍ)، فهذه ظرفٌ، وتقولُ: (سافرتُ إلى مكانٍ بعيدٍ)، كما قال تعالى: ﴿يُنَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤]، فَتَحَوَّلَ -الآن- عن الظرفِ إلى الجارِّ والمجرورِ، وعلى هذا يَصِحُّ أن يُقَالَ: (اشترى مكانٌ بعيدٌ)، و(سكنَ مكانٌ بعيدٌ)، ويكون نائبًا عن الفاعلِ.

كذلك المَصْدَرُ إن كان يَتَحَوَّلُ عن المَصْدَرِيَّةِ جازَ أن ينوبَ، وإن كان لا يَتَحَوَّلُ، لم يَجْزُ أن ينوبَ.

فكلمة (سُبْحَانَ) يَقُولُونَ: إنَّها ملازمةٌ لِلنَّصِبِ على المَصْدَرِيَّةِ، أو على المَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ، فلا يمكنُ أن تنوبَ عن الفاعلِ؛ لأنَّها لا تَتَحَوَّلُ عن حالٍ واحدةٍ، فلو قلتَ مثلاً: (سُبِّحَ سُبْحَانَ اللَّهِ). لكان هذا غيرَ جائزٍ؛ لأنَّ (سُبْحَانَ) لا تَتَحَوَّلُ عن المَصْدَرِ أو عن المَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ.

ومثالُ المَصْدَرِ لو قلتَ: (شَرِبَ شُرْبٌ كَثِيرٌ)، فيَجوزُ؛ لأنَّ (شُرْبٌ) تَتَحَوَّلُ عن المَصْدَرِيَّةِ إلى أن تكونَ فاعلاً أو مفعولاً به، أو مجروراً أو مبتدأً، لكن (سُبْحَانَ) لا يمكنُ أن تَتَغَيَّرَ عَمَّا كانت عليه.

كذلك حرفُ الجرِّ مع مجروره، فمن حُرُوفِ الجرِّ ما لا يَتَحَوَّلُ عن حاله، مثل حُرُوفِ الْقَسَمِ، فالمجرورُ بحُرُوفِ الْقَسَمِ لا يمكنُ أن يَقَعَ نائبَ فاعلٍ؛ لأنَّه مُخْتَصَّصٌ بِالْقَسَمِ، فلو قلتَ: (حَلِفَ وَاللَّهِ)، لكان هذا غيرَ سائغٍ؛ لأنَّه لا يَتَحَوَّلُ عن الْقَسَمِ.

لكن لو قلت: (مُرَّ بزيد)، فهذا جارٌّ ومجرورٌ، يجوزُ أن ينوبَ عن الفاعل؛
لأنَّه يتحوَّلُ عن هذه الصيغة، حتَّى إنَّهم يقولون: لو حُذِفَ حرفُ الجرِّ لُنُصِبَ
على حدِّ قولِ الشَّاعرِ:

تَمَرُّونَ الدِّيَّارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ^(١)

وقال الله تعالى: ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ سَمِعَهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأَقْدَامِ﴾ [الرحمن: ٤١]،

فهنا نائبُ الفاعلِ: ﴿بِالنَّوَصِي﴾.

(١) البيت من الوافر، وهو منسوب لجرير، انظر الكامل في اللغة والأدب (١/ ٥٠).

٢٥١- وَلَا يَنْبُؤُ بَعْضُ هَٰذَا إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرُدُّ

الشرح

قوله: «وَلَا يَنْبُؤُ»: (يَنْبُؤُ): فعلٌ مضارعٌ مَنْفِيٌّ بـ(لَا).

و«بَعْضُ»: فاعلٌ.

و«بَعْضُ»: مضافٌ.

و«هَٰذَا»: مضافٌ إليه.

و«إِنْ وُجِدَ»: جملةٌ شَرْطِيَّةٌ، أداةُ الشَّرْطِ فيها (إِنْ)، وفعلُ الشَّرْطِ فيها

(وُجِدَ)، لكن أين جوابُ الشَّرْطِ؟

قيل: إِنَّ جوابَ الشَّرْطِ لَا يُحْتَاجُ إليه في مثلِ هذا التَّرْكِيبِ، وقيل: إِنَّهُ محذوفٌ، دَلَّ عليه ما قبله، وعلى هذا فَالتَّقديرُ: (إِنْ وُجِدَ فَلَا يَنْبُؤُ)، لكنَّ القولَ الأوَّلَ أحسنُ، وهو الذي اختاره ابنُ القَيِّم - رحمه الله - وهو أَنَّ في مثلِ هذا التَّرْكِيبِ لَا يُحْتَاجُ إلى جوابٍ؛ وذلك لِأَنَّ النَّفْسَ لَا تَتَشَوَّفُ إلى الجوابِ، وإذا كانت لَا تَتَشَوَّفُ إليه فلا حاجةَ أَنْ نُقدِّره، ثُمَّ إِنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَهُ مَعَ وُجودِ ما يَدُلُّ عليه جَمَعْتَ بَيْنَ الدَّالِّ والمدلولِ، وَإِنْ قَدَّرْتَهُ مَعَ حذفِهِ فات مقصودُ الذي رَكَّبَ الكلامَ على هذا الوجه.

و«مَفْعُولٌ بِهِ»: نائبُ فاعلٍ لـ(وُجِدَ).

قوله: «وَقَدْ يَرُدُّ»: (قَدْ) للتَّقليلِ؛ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ على فعلٍ مضارعٍ، أمَّا إِذَا

دَخَلَتْ على فعلٍ ماضٍ فهي للتَّحقيقِ، إِلَّا أَنَّهَا قد تَرُدُّ للتَّحقيقِ مع الفعلِ المضارعِ،

كقول الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، ف﴿يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾ جملة فعلية مؤكدة بـ(قَدْ).

و«يَرِدُ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مُستترٌ جوازاً، تقديره: (هو).

يعني: إذا وُجِدَ في اللفظ مفعولٌ به فإنه لا يجوز أن ينوب شيءٌ من هذه الثلاثة عن الفاعل.

مثال ذلك: (ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ فِي دَارِهِ)، فهذه ثلاثة أشياء يجوزُ أن تنوبَ عن الفاعل، فـ(ضَرْبًا) مصدرٌ، و(يَوْمَ) ظرفُ زمانٍ، و(أَمَامَ) ظرفُ مكانٍ، و(فِي دَارٍ): جارٌّ ومجرورٌ، لكن لا يجوزُ أن تُنِيبَ واحدًا من هذه الثلاثة لوجودِ المفعولِ به، وهو (زَيْدٌ).

فالآن الضَّرْبُ وَقَعَ عَلَى (زَيْدٍ)، فإذا وُجِدَ مفعولٌ به في اللفظ فإنه لا يجوزُ العدولُ عنه، وكذلك إذا قلتَ: (ضَرَبَ فِي الْبَيْتِ زَيْدًا)، فلا يَصِحُّ أن يكونَ (فِي الْبَيْتِ) نائبَ فاعلٍ، لوجودِ المفعولِ به، فإذا وُجِدَ المفعولُ به فلا ينوبُ غيره عنه؛ لأنه هو الأصلُ، فهو الذي وَقَعَ عليه الفعلُ.

لكنه قال: (وَقَدْ يَرِدُ)، أي: عن العربِ، و(قَدْ) هنا للتَّخْفِيلِ، ومعلومٌ أنَّ العربَ يَحْكُمُونَ عَلَى النُّحَاةِ، وليس النُّحَاةُ يَحْكُمُونَ عَلَى العربِ، وذكرُوا لهذا بيتاً وهو قولُ الشاعرِ:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هُدًى^(١)

(١) البيت من الرجز، وقال محمد محيي الدين عبد الحميد في حاشيته على شرح ابن عقيل: نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج. انظر شرح ابن عقيل (٢/ ١٢٢).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا)، فالمفعولُ به في هذا الشَّطْرِ قَوْلُهُ: (سَيِّدًا)، و(بِالْعَلِيَاءِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَمَعَ ذَلِكَ نُصِبَ (سَيِّدًا) الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ، فَيَكُونُ (بِالْعَلِيَاءِ) نَائِبَ الْفَاعِلِ، مَعَ أَنَّهُ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، لَكِنَّ هَذَا نَادِرٌ؛ لِأَنَّهُ مَتَى أَمَكْنَ أَنْ يُسَلَّطَ الْفِعْلُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ عَنْهُ.

٢٥٢- وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوُبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ (كَسَا) فِيمَا التَّبَاسُّهُ أُمِنْ

الشرح

قوله: «وَبِاتِّفَاقٍ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(يَنْوُبُ).

و«الثَّانِ»: فاعِلُ (يَنْوُبُ) مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوِهَا الثَّقُلُ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ.

و«قَدْ يَنْوُبُ»: الظَّاهِرُ أَنَّ (قَدْ) هُنَا لِلتَّخْلِيلِ.

و«يَنْوُبُ»: فَعْلٌ مُضَارِعٌ.

قوله: «مِنْ بَابِ»: مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٍ مِنْ (الثَّانِ)، يَعْنِي: الثَّانِي حَالِ كَوْنِهِ مِنْ بَابِ (كَسَا).

و«بَابِ»: مُضَافٌ.

و«كَسَا»: مُضَافٌ إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ.

و«فِيمَا»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(يَنْوُبُ).

و«مَا»: اسْمٌ مُوَصُولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ.

و«التَّبَاسُّ»: مُبْتَدَأٌ.

و«أُمِنْ»: خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ صَلَوةُ الْمُوَصُولِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

قوله: «بِاتِّفَاقٍ»: ظَاهِرُهُ بَيْنَ النَّحَاةِ، وَأَنَّ النَّحْوِيِّينَ مُتَّفِقُونَ عَلَى جَوَازِ نِيَابَةِ

الثاني من بابِ (كَسَا) إذا أَمِنَ اللَّبَسُ، فإن لم يُؤْمَنَ اللَّبَسُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، مثال ذلك: (كُسيَ زيدٌ جُبَّةً)، فالمفعولُ الثاني هو (جُبَّةً)، والذي دَلَّ أَنَّهُ المفعولُ الثاني؛ أَنَّ المفعولَ الأوَّلَ هو لابسُ الجُبَّةِ، فهو الفاعلُ في المعنى فَيَقْدَمُ، فيكونُ (زيدٌ): نائبُ الفاعلِ، و(جُبَّةً) المفعولُ الثاني، ولك أن تقولَ: (كُسيَ زيدًا جُبَّةً)، وهذا باتِّفاقٍ، هكذا قالَ ابنُ مالِكٍ - رحمه الله - .

وقوله: «فِيما التِّبَاسُ أَمِنَ»: يَدُلُّ على أَنَّهُ إن وُجِدَ التِّبَاسُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، فإذا قلتَ: (مُلِّكَ زيدٌ عَمْرًا)، فهنا لَا يَجُوزُ أن تقولَ: (مُلِّكَ زيدًا عَمْرًا)؛ لأنَّه يَخْتَلِفُ، ففي العبارة الأولى: (مُلِّكَ زيدٌ عَمْرًا) الرَّقِيقُ هو عَمْرُو، فإذا قلتَ: (مُلِّكَ زيدًا عَمْرًا)، أَوْهَمَ أَنَّ الرَّقِيقَ هو (زيد)، فلذلك يَمْتَنِعُ هنا أن يَنُوبَ الثاني عن الفاعلِ؛ لأنَّه يَلْتَبِسُ.

٢٥٣- فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ (أَرَى) الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

الشرح

قوله: «فِي بَابِ (ظَنَّ)»: أي الذي يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، بخلافِ (كَسَا) التي تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ.

قوله: «وَأَرَى»: (أَرَى) هنا لَيْسَتْ فِعْلًا مُضَارِعًا، بَلْ هِيَ فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْمَرَادُ بِهَا (أَرَى) الَّتِي تَنْصِبُ ثَلَاثَةَ مَفَاعِيلَ، هَذَا مَرَادُ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

قوله: «فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ (أَرَى) الْمَنْعُ اشْتَهَرَ»: ذَكَرَ هُنَا فِي هَذَا الشَّطْرِ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَعَدَّى لِمَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ كِبَابِ (ظَنَّ)، أَوْ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ كِبَابِ (أَرَى)، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَحَوَّلَ الْعَمَلُ إِلَى الثَّانِي فِي بَابِ (ظَنَّ)، أَوْ إِلَى الثَّانِي وَالثَّلَاثِ فِي بَابِ (أَرَى)، بَلْ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ نَائِبَ الْفَاعِلِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (أُعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا)، فَنَائِبُ الْفَاعِلِ هُوَ (زَيْدٌ)، وَالنَّحْوِيُّونَ مَنَعُوا أَنْ يَكُونَ نَائِبُ الْفَاعِلِ هُوَ الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثُ.

وَمِثَالُهُ أَيْضًا: (أُعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسَرَّجًا)، وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي، فَلَا تُقَالُ: (أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسَرَّجًا)، وَلَا إِقَامَةُ الثَّلَاثِ فَتَقُولُ: (أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسَرَّجًا).

وَمِثَالُهُ فِي (ظَنَّ): (ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا)، وَلَا يَجُوزُ: (ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا).

وَقَوْلُهُ: «فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ (أَرَى) الْمَنْعُ اشْتَهَرَ»: الْمَنْعُ هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

قوله: «وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ»: ابنُ مالِكٍ - رحمه الله - يَرى جواز ذلك، وأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ، لكن (إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ)، وعلى ذلك فَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسَرَّجًا)، ويجوزُ أَنْ تَقُولَ فِي (ظَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا): (ظَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، وهذا على كلام ابنِ مالِكٍ، لكن لَا يجوزُ أَنْ تَقُولَ فِي (ظَنَّ زَيْدًا عَمْرًا): (ظَنَّ زَيْدًا عَمْرًا)؛ لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (ظَنَّ زَيْدًا عَمْرًا) فَمَنْ أَيُّهُمَا الَّذِي ظَنَّ الْآخَرَ؟

الجواب: عَمْرًا هو الذي ظَنَّ أَنَّهُ زَيْدٌ، وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ زَيْدًا هو الذي ظَنَّ أَنَّهُ عَمْرًا، فَإِذَا كُنْتَ تَرِيدُ هَذَا فَقُلْ: (ظَنَّ زَيْدًا عَمْرًا)، وَلَا يجوزُ أَنْ تَقُولَ: (ظَنَّ زَيْدًا عَمْرًا). على أَنَّ زَيْدًا هو الذي ظَنَّ أَنَّهُ عَمْرًا.

أَمَّا (ظَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا) فيجوزُ أَنْ تَقُولَ فِيهِ: (ظَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، هذا على كلام ابنِ مالِكٍ - رحمه الله - لكنَّ كَلَامَ الْجُمْهُورِ أَسَدٌ؛ لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (ظَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، فَيَكُونُ الْكَلَامُ رَكِيكًا جِدًّا؛ لَأَنَّكَ لَوْ حَوَّلْتَهُ فَقُلْتَ: (ظَنَّ مُنْطَلِقًا زَيْدًا)، لَكَانَ رَكِيكًا.

فالظاهرُ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ هو الصحيحُ، وهو أَنَّهُ لَا يجوزُ فِي بَابِ (ظَنَّ) و(أَرَى) أَنْ يَتَحَوَّلَ الْعَمَلُ إِلَى الثَّانِي فِي بَابِ (ظَنَّ)، أَوِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ فِي بَابِ (أَرَى)، بَلْ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ هو نَائِبُ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَتَغَيَّرُ، بِخِلَافِ (كَسَا) و(أَعْطَى) فَالْآخِرُ فِيهِمَا ظَاهِرٌ.

٢٥٤- وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

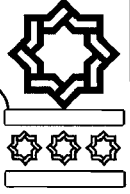
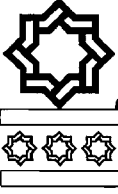
الشرح

قوله «وَمَا»: مبتدأ أول.

وقوله: «النَّصْبُ»: مبتدأ ثانٍ.

و«لَهُ»: جازٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرِ المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محلِّ رفع خبرُ المبتدأ الأول.

والمعنى: ما سِوَى النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ مِمَّا تَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ فَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَتَقُولُ: (ظَنَّ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا)، و(أَرَى زَيْدٌ عَمْرًا قَاتِمًا).



اشتغال العامل عن المعمول

قوله: «اشتغال العامل عن المعمول»: العامل يشتمل الفعل واسم الفاعل وكل ما يعمل، وهو يعمل الرفع والنصب وما أشبه ذلك، وأما المعمول فهو المفعول، ومعناه أن العامل يشتغل عن المعمول بشيء آخر يشغله عنه، وذلك أن الفعل بالنسبة للمفعول له حالات:

الحالة الأولى: أن ينصبه مع تقدمه عليه، مثل: (ضربت زيدا)، ف(زيدا)، مفعول (ضرب)، عامل فيه النصب.

الحالة الثانية: أن يتقدم المعمول عن العامل ولا يشغله عنه شيء، مثل: (زيدا ضربت)، فالفعل لم يشغل، ومثل: (إياك نعبد)، ف(إياك) مفعول (نعبد) متقدم عليه.

الحالة الثالثة: أن يتقدم المعمول عن العامل، ويشغل العامل بضمير المعمول، وهذا هو الباب الذي نحن فيه، مثل: (زيدا ضربته)، فالفعل الآن مشغول بضمير المعمول، وهذا ما يسمى بـ (باب الاشتغال).

ومعنى (اشتغال العامل عن المعمول): أن يكون العامل مشتغلاً بمعمول آخر يعود على ما سبق، وذلك أن الفعل لا يمكن أن يتسلط على شيئين، فلا يوجد فاعلان لفعل واحد، ولا مفعولان لفعل واحد إذا كانا بمعنى واحد، فمثلاً: (زيداً ضربته)، لا يمكن أن يكون (ضرب) عاملاً في (زيد) وفي الضمير،

لكن يمكن أن ينصب الفعل مفعولين، كُلُّ واحدٍ منهما غير الآخر، كما مرَّ علينا في (ظَنَّ) وأخواتها، وغير ذلك.

المهمُّ أنَّ اشتغالَ العاملِ عن المعمولِ يكونُ إمَّا باشتغالِ العاملِ بضميرِ المَعْمُولِ، وإمَّا بشيءٍ مُّضافٍ إلى ضميرِ المَعْمُولِ، فإذا قلتَ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ)، فهنا العاملُ مُشْتَغِلٌ بضميرِ المَعْمُولِ، وإذا قلتَ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ)، فهنا العاملُ مُشْتَغِلٌ بمضافٍ إلى ضميرِ المَعْمُولِ، وكلامُ ابنِ مالكٍ يَشْمَلُ هذا وهذا.

- ٢٥٥- إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ
٢٥٦- فَالسَّابِقُ انْصَبَ بِفِعْلٍ أُضْمِرَ حَتَّى مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَ

الشرح

قوله: «إِنْ»: (إِنْ) شَرْطِيَّةٌ.

و«مُضْمَرٌ»: فاعِلٌ مُقَدَّمٌ على فاعله على رأي الكُوفِيِّينَ، أو مبتدأ وما بعده خبره، وأمَّا على رأي البَصْرِيِّينَ يكون قوله: (مُضْمَرٌ): فاعِلٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ ما بعده.

قوله: «بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ»: المعنى أَنَّهُ قد يكونُ هذا الفعلُ المشغولُ يَنْصَبُ اللفظَ أو يَنْصَبُ الْمَحَلَّ، وهذا ما مَشَى عليه الشَّارِحُ، فَالْتَّصَبُ لفظًا كَالِهَاءِ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَمَحَلًّا كَالِهَاءِ فِي نَحْوِ: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، فَهَذَا احْتِمَالٌ لِمَعْنَى الْبَيْتِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ الْمَشْغُولَ اشْتَغَلَ عَنْ نَصْبِ لَفْظِ الْاسْمِ الْمُسْتَغَلِّ عَنْهُ، أَوْ عَنْ نَصْبِ مَحَلِّهِ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: (بِنَصْبٍ لَفْظُهُ)، بِمَعْنَى (عَنْ)، أَيْ: عَنْ نَصْبِ لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ، فَإِنْ كَانَ مُعْرَبًا فَهُوَ نَصْبٌ، مِثَالُهُ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا فَهُوَ مَحَلٌّ، كَأَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، أَوْ مَبْنِيًّا عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، مِثَالُهُ: (هَذَا الرَّجُلُ ضَرَبْتُهُ)، وَلِهَذَا نَقُولُ: (ذَا): اسْمٌ إِشَارَةٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

وقد سبقت الأقوال الثلاثة في مثل هذا التركيب، وأن من العلماء من قال: إنه لا بُدَّ أن نُقدِّرَ فعلاً، ومنهم من قال: إنَّ أدوات الشرط تدخل على الأسماء، ومنهم من قال: إنه يجوز تقديم الفاعل.

و«فِعْلاً»: مفعول لـ(شَغَلَ).

و«شَغَلَ»: مُفسَّرٌ للفعل المحذوف، والتقدير: (إِنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسْمِ سَابِقِ فِعْلاً) أي: عن هذا السابق، يعني: شغله عنه.

قوله: «فَالسَّابِقُ»: مفعول به لفعل محذوف يُفسَّرُه ما بعده، ولا نقول: إنه مفعول لما بعده؛ لأنَّ ما بعده مشغولٌ عنه بضميره.

و«أَنْصَبُهُ»: فعل أمر، و(الهاء): مفعول به.

و«بِفِعْلٍ»: مُتَعَلِّقٌ بـ(أَنْصَبَ).

و«أُضْمِرَا»: فعل ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، وجملة (أُضْمِرَا) صفةٌ لـ(فِعْلٍ).

و«حَتْمًا»: مُتَعَلِّقٌ بـ(أُضْمِرَا) أي: إضمارًا حتمًا - أي واجبًا - فهو مصدرٌ في

موضع الصِّفَةِ، و(أُضْمِرَا) بمعنى: (حُذِفَ)، وابنُ مالكٍ يَسْتَعْمِلُ الإضمارَ بمعنى الحذف، وقد سَبَقَ في بابِ الفاعلِ قوله:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ قَرَأَ؟)

وقلنا: إِنَّ بَعْضَ الْمُحَشِّينَ قال: لو قال: وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ حُذِفَا كَمِثْلِ

(زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ وَفَى؟) لكان أحسنَ؛ لأنَّ إطلاقَ الإضمارِ على الحذفِ تَجَوُّزٌ، لكنَّ ابنَ مالكٍ يَسْتَعْمِلُ الإضمارَ بمعنى الحذفِ، والألفُ في قوله:

(أُضْمِرَا) للإِطلاق، ولذا لو قال هنا:

فَالسَّابِقَ أَنْصِبُهُ بِفِعْلِ حَذَفَا حَتَّى مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ عُرِفَا

لاستقام الكلام.

و«مُوَافِقٍ»: صفةٌ لـ (فِعْلٍ).

و«لِمَا قَدْ أَظْهَرَا»: أي: للفعلِ الظَّاهِرِ.

ومعنى البيت: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي يَنْصِبُ الْمَشْغُولَ عَنْهُ مَحْذُوفًا حَتْمًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمُفَسِّرِ وَالْمُفَسَّرِ، وَعَلَى هَذَا إِذَا قُلْتَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، قُلْنَا: (زَيْدًا): مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَلِهَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي يَنْصِبُ الْمَشْغُولَ عَنْهُ مَحْذُوفًا حَتْمًا، وَأَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلْفِعْلِ الظَّاهِرِ، إِمَّا لَفْظًا وَمَعْنَى، كَقَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: (فَالسَّابِقَ أَنْصِبُهُ)، فَ(السَّابِقَ) مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ قَوْلُهُ: (أَنْصِبُهُ).

فالمؤلف أتى بهذا البيت وفيه اشتغال، فَ(السَّابِقَ أَنْصِبُهُ)، أَصْلُهُ: (أَنْصِبِ السَّابِقَ)، فَقُدِّمَ المَعْمُولُ، وَاشْتَغَلَ الْفِعْلُ بِضَمِيرِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، نَقُولُ: (زَيْدًا): مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (ضَرَبْتُ)، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (أَهَنْتُ)؛ لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: (مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَا)، فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَوْجُودُ (ضَرَبَ)، فَالْفِعْلُ الْمُقَدَّرُ مِثْلَهُ (ضَرَبَ)، وَإِذَا قُلْتَ: (طَعَامَكَ أَكَلْتُهُ)، فَالتَّقْدِيرُ يَكُونُ: (أَكَلْتُ طَعَامَكَ)، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (أَتَلَفْتُ طَعَامَكَ)؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمُضْمَرُّ مُطَابِقًا أَوْ مُوَافِقًا، كَمَا قَالَ: (لِمَا قَدْ أَظْهَرَا).

أو أن يكون موافقاً له في المعنى، كقولك: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ). والتقدير: (جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، أو أن يكون غير موافقٍ لفظاً ومعنى، ولكنه لازم للمذكور، كأن يكون واقعاً على مُلابسِهِ، فمثلاً: (زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، لا نقول: إِنَّ التَّقْدِيرَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، هذا لا يمكن؛ لأنَّ الضَّرْبَ وَقَعَ عَلَى الْأَخِ، لكن في ضربِ الأخِ إهانةٌ لأخيه؛ ولهذا قالوا: نُقَدِّرُ في (زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ): (أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ).

وحينما نقول: (زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)، نجدُ الفعلَ انشغلَ عن نصبِ (زيد) الذي سَبَقَهُ بضميره، ولولا هذا الضميرُ لَوَجَبَ أن تقولَ: (زَيْدًا أَكْرَمْتُ)؛ لأنَّه مفعولٌ به مُقَدَّمٌ، لكن لما اشتغل الفعلُ تَغَيَّرَ الحكمُ، فهل الأولى أن نَرَفَعَ (زيدًا) أو نَنْصِبَهُ؟

الجواب: نقولُ: في ذلك تفصيلٌ ذكره المؤلفُ - رحمه الله - فتارةً يَتَرَجَّحُ الرَّفْعُ، وتارةً يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ، وتارةً يَجِبُ الرَّفْعُ، وتارةً يَجِبُ النَّصْبُ، وتارةً يجوزُ الوجهانِ على السَّوَاءِ، وهذا يُشَبِّهُ بعضُ المسائلِ الفِقْهِيَّةِ التي تَجْرِي فيها الأحكامُ الخمسةُ، لكن في قولي: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) ما الرَّاجِحُ؟

الجواب: الرَّفْعُ؛ لأنَّه لا مُوجِبَ لَتَرَجُّحِ النَّصْبِ، فيكون الإعرابُ (زيدٌ): مبتدأً مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ، و(ضَرَبْتُهُ): فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به، والجملةُ في محلِّ رفعٍ خبرٌ المبتدأ، وهل قوله: (انصِبُهُ) جوازًا أو وُجوبًا؟

الجواب: جَوَازًا.

ثُمَّ بَيَّنَّ - رحمه الله - حُكْمَ النَّصْبِ فقال:

٢٥٧- وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كـ (إِنْ) وَ (حَيْثُمَا)

الشرح

قوله: «وَالنَّصْبُ»: مبتدأ.

و«حَتْمٌ»: خبره.

و«إِنْ تَلَا»: جملة شرطية، فعل الشرط فيها (تَلَا)، وجواب الشرط محذوف، دلَّ عليه ما قبله على رأي الجمهور، والصواب أن هذا التركيب لا يحتاج إلى جواب؛ لأنه مفهوم من السياق.

و«السَّابِقُ»: فاعل لـ (تَلَا).

و«مَا»: اسم موصول مفعول به، وجملة (يَخْتَصُّ): صلة الموصول.

و«بِالفِعْلِ»: جار ومجرور متعلق بـ (يَخْتَصُّ).

قوله: «كـ (إِنْ)»: الكاف حرف جر.

و«إِنْ»: اسم مجرور.

و«حَيْثُمَا»: معطوف عليه.

والمعنى أنه يتعين النصب إذا تلا السابق - وهو الاسم المتقدم على الفعل - ما يختص بالفعل كـ (إِنْ) و (حَيْثُمَا)؛ لأن أدوات الشرط تختص بالفعل، لكنه مثل بـ (إِنْ)؛ لأنها حرف، وبـ (حَيْثُمَا)؛ لأنها اسم، فكأنه يقول: لا فرق بين أن تكون أداة الشرط اسماً أو حرفاً.

مثاله: إذا قلت: (إِنْ زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ)، فهنا يَتَعَيَّنُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ (زَيْدًا) تلا ما يَخْتَصُّ بالفعل، وهي (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ، ولو قلت: (إِنْ زَيْدٌ لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ)، قلنا: هذا غلطٌ، ولا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَلَا أَدَاءً تَخْتَصُّ بالفعل لَزِمَ أَنْ نُقَدِّرَ ذَلِكَ الفعلَ بَيْنَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ وَبَيْنَ الاسمِ المشغولِ عنه، ويكون الاسمُ الموجودُ مفعولاً به.

ومثُلُ ذلك -أيضاً- لو قلت: (إِنْ زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ). فالمشغولُ (لَقَيْتَ)، والمشغولُ به: (الهَاءُ) فِي (لَقَيْتَهُ)، والمشغولُ عنه: (زَيْدًا).

ولو قلت: (حَيْثُمَا زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ)، فهذا صحيحٌ، ولو قلت: (حَيْثُمَا زَيْدٌ لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ)، فهذا خطأ؛ لِأَنَّ (حَيْثُمَا) أَدَاءٌ شَرْطٍ تَخْتَصُّ بالأفعالِ، إِذَنْ يَتَعَيَّنُ النَّصْبُ.

ومثُلُ ذلك لو قلت: (إِذَا سَيَّارَةٌ رَكِبْتُهَا فَسَمِّ اللَّهَ). يَجِبُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ (إِذَا) شَرْطِيَّةٌ تَخْتَصُّ بالأفعالِ.

إِذَنْ: إِذَا تَلَا المشغولُ عنه ما يَخْتَصُّ بالأفعالِ وَجَبَ النَّصْبُ، وما يَخْتَصُّ بالأفعالِ مِثْلُ أدواتِ الشَّرْطِ، وكذلك أدواتُ التَّحْضِيضِ، مثل: (هَلَا)؛ لِأَنَّهَا تَخْتَصُّ بالأفعالِ.

٢٥٨- وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِتِّدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزِمُهُ أَبَدًا

الشرح

قوله: «وَإِنْ»: (إِنْ) شَرْطِيَّةٌ.

و«تَلَا»: فعلٌ ماضٍ.

و«السَّابِقُ»: فاعلٌ.

و«مَا»: اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٌ بِهِ.

و«بِالْإِتِّدَا»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(يَخْتَصُّ).

و«يَخْتَصُّ»: فعلٌ مضارعٌ، وفاعله مُسْتَتِرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، والجملةُ

صلةٌ الموصولة.

قوله: «فَالرَّفْعُ»: مَفْعُولٌ بِهِ لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَوَجَبَ رِبْطُهُ

بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ طَلَبِيَّةً، وَجَوَابُ الشَّرْطِ إِذَا كَانَ طَلَبِيًّا تَعَيَّنَ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ.

و«التَّزِمُهُ»: فعلٌ أمرٌ، و(الهَاءُ): مَفْعُولٌ بِهِ.

و«أَبَدًا»: ظرفٌ زَمَانٍ لِلْمُسْتَقْبَلِ.

والمعنى: إِذَا تَلَا السَّابِقُ -وَالسَّابِقُ هُوَ الْاسْمُ الْمَشْغُولُ عَنْهُ- مَا بِالْإِتِّدَا

يَخْتَصُّ وَجَبَ الرَّفْعُ، وَهَذَا عَكْسُ الْأَوَّلِ.

وعلى هذا إِذَا تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفَعْلِ وَجَبَ النَّصْبُ، وَإِنْ تَلَا مَا

يَخْتَصُّ بِالْاسْمِ وَجَبَ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ ذَلِكَ الْعَامِلُ.

مثاله: (إِذَا) الْفُجَائِيَّةُ، فهي لا يليها إِلَّا اسمٌ، تقول: (خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو)، فـ(إِذَا) فُجَائِيَّةٌ، يعني: (فَاجَأَنِي ضَرْبُ عَمْرٍو زَيْدًا)، فتقول: (إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو)، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: (إِذَا زَيْدًا يَضْرِبُهُ عَمْرُو)؛ لأنَّ (إِذَا) الْفُجَائِيَّةَ تَخْتَصُّ بِالاسْمِ، و(زَيْدٌ) في قولك: (إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو) تكونُ مبتدأً، وجملةُ (يَضْرِبُهُ) خبرُ المبتدأ.

أَمَّا لو حَذَفْنَا (إِذَا)، وقلنا: (زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو)، جاز أَنْ نَنْصِبَ (زَيْدٌ)، فجاز أَنْ نقولَ: (زَيْدًا يَضْرِبُهُ عَمْرُو)، وإن كان مرجوحًا، لكن إذا جاءت (إِذَا) تَعَيَّنَ الرَّفْعُ؛ لأنَّ (إِذَا) الْفُجَائِيَّةَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ.

ومثاله أيضًا: (خَرَجْتُ إِذَا الْأَسَدُ يَقْتُلُهُ عَمْرُو)، فـ(إِذَا) الْفُجَائِيَّةُ لَا يَقَعُ بعدها إِلَّا مبتدأً، وعلى هذا لَا يَجُوزُ أَنْ تقولَ: (خَرَجْتُ إِذَا الْأَسَدُ يَقْتُلُهُ عَمْرُو).

ومثله أيضًا: (جِئْتُ إِذَا الطَّالِبُ يُدْرِسُهُ الْمُعَلِّمُ)، فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: (إِذَا الطَّالِبُ)؛ لأنَّ الْمُشْغُولَ عنه جاءَ بعدَ ما يَخْتَصُّ بِالابتداءِ.

٢٥٩- كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجَدْ

الشرح

قوله: «كَذَا إِذَا الْفِعْلُ»: يعني: كذا يَجِبُ الرَّفْعُ إِذَا الْفِعْلُ تَلَا، والمراد بالفعل، أي: المَشْغُولِ، و(الْفِعْلُ) نُعْرِبُهَا عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ عَلَى رَأْيِي، أَوْ فَاعِلٌ مُقَدَّمٌ عَلَى رَأْيِي، أَوْ فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ عَلَى رَأْيِي.

قوله: «تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ»: أي: تلا الذي لم يَرِدْ.

قوله: «مَا قَبْلُ»: أي: ما قبله.

قوله: «مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجَدْ»: أي: لِمَا بَعْدَهُ.

وهذا البيتُ في الواقع فيه شيءٌ من الرَّكَاكَةِ، بل هذا البيتُ في الواقع فيه تعقيدٌ، المُهِمُّ أَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَلَا أَدَاةً لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا وَجَبَ الرَّفْعُ، لماذا؟

الجواب: لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَسَلَّطَ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَمِنْ ذَلِكَ أَدَوَاتُ الاسْتِفْهَامِ، فَلَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ أَدَاةَ الاسْتِفْهَامِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، فَلَوْ عَمِلَ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا الصَّدَارَةُ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَهَا مَعْمُولٌ مَا بَعْدَهَا، فَمَثَلًا نَقُولُ: (زَيْدٌ هَلْ يُكْرِمُهُ أَخُوهُ)، فـ(زَيْدٌ) الْآنَ وَقَعَتْ قَبْلَ أَدَاةٍ لَا يَعْمَلُ بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهَا اسْتِفْهَامٌ بـ(هَلْ).

ولو قلتَ: (زَيْدًا هَلْ يَكْرِمُهُ أَخُوهُ؟) فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (هَلْ) لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا، إِذَنْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَسَلَّطَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا عَلَى الْاسْمِ الَّذِي قَبْلَهَا.

وتقول مثلاً: (زيدٌ هل رأيتُهُ؟)، فالمشغول هو الفعل (رأى)، وأنشغل بضمير اسم سابق، وهو (الهاء) في (رأيتُهُ)، لكنَّ قبل هذا الفعل أداة لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، وهي (هل) الاستفهامية، وعلى هذا فنقول: (زيدٌ): مبتدأ، وجملة: (هل رأيتُهُ؟): خبرُ المبتدأ، ولا يجوزُ أن نقول: (زيدًا هل رأيتُهُ؟).

ومثله أيضًا: (زيدٌ أَرَأيتُهُ؟) برفع (زيدٌ)، ولا يصحُّ أن نقول: (زيدًا أَرَأيتُهُ)، إذ لا يُمكنُ أن يتسلَّطَ الفعل الذي بعدها على الاسم الذي قبلها.

كذلك أيضًا يقولون: (مَا) النافية لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، فلو قلت: (زيدًا ما رأيتُهُ)، لم يصحَّ؛ لأنَّ ما بعدَ (مَا) النافية لا يعملُ فيما قبلها، وعلى هذا فيتعيَّن أن نقول: (زيدٌ ما رأيتُهُ).

إِذَنْ يَتَعَيَّنُ رَفْعُ الاسْمِ الْمَشْغُولِ عَنْهُ فِي مَوْضِعَيْنِ:

المَوْضِعُ الْأَوَّلُ: إِذَا تَلَا الاسْمَ الْمَشْغُولَ عَنْهُ أَدَاةٌ تَحْتَصُّ بِالْإِبْتِدَاءِ.

المَوْضِعُ الثَّانِي: إِذَا تَلَا الْفِعْلَ الْمَشْغُولَ - لَا الاسْمَ الْمَشْغُولَ عَنْهُ - أَدَاةٌ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلَهَا.

٢٦٠- وَاخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ

الشرح

قوله: «وَاخْتِيرَ»: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله.

و«نَصَبٌ»: نَائِبٌ فاعِلٍ.

و«قَبْلَ»: ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(اخْتِيرَ)، وهو مضافٌ إلى فِعْلٍ.

و«ذِي»: صِفَةٌ لـ(فِعْلٍ)، لكن لماذا كانت بالياء؟

الجواب: لِأَنَّهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ.

و«ذِي»: مضافٌ.

و«طَلَبٌ»: مضافٌ إليه.

قوله: «وَبَعْدَ»: مُتَعَلِّقٌ بـ(اخْتِيرَ).

ومعنى «وَاخْتِيرَ نَصَبٌ... بَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ»: أي بعد الذي

غَلَبَ إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ.

و«مَا»: اسمٌ موصولٌ، وهو في محلٍّ جَرٍّ؛ لِأَنَّهُ مضافٌ إليه.

و«إِيلَاؤُهُ»: مبتدأ، وهو مضافٌ إلى الضمير.

و«غَلَبَ»: فِعْلٌ مَاضٍ، وفاعله ضميرٌ مُسْتَرْتَبٌ يَعُودُ عَلَى (إِيلَاءِ).

و«الْفِعْلَ»: مفعولٌ به منصوبٌ، والذي نَصَبَهُ (إِيلَاءُ)؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: (وَبَعْدَ

مَا غَلَبَ إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ).

قوله: «وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ»: هذا هو الموضعُ الأوَّلُ، والذي اختارهم النّحويون بناءً على ما جاء عن العرب؛ لأنّ الذي يصوغُ الكلامَ على الوجهِ العربيّ هم العربُ، فالعربُ إذا جاء المشغولُ عنه قبلَ فعلٍ ذي طلبٍ، قالوه بوجهين: بالرفعِ أو بالنصبِ، ولكنّهم يُرجّحون النصبَ.

مثالُه: (زيدًا اضربه)، و(ضيفك أكرمه)، ويجوزُ أن يُقالَ: (زيدُ اضربه)، و(ضيفك أكرمه).

وقوله: «ذِي طَلَبٍ»: يَشْمَلُ ما وَقَعَ بلفظِ الأمرِ أو بلفظِ النَّهْيِ، مثل: (النَّامَ لَا تُطْعِمُهُ)، ويجوزُ: (النَّامَ لَا تُطْعِمُهُ)، لكنَّ المرجّحَ النَّصبُ، ومثالُ ذلك أيضًا قولك: (زيدًا لَا تُهْنِهِ)، ويجوزُ: (زيدُ لَا تُهْنِهِ).

فإذا قال قائلٌ: لماذا تُرجّحون النَّصبَ؟

الجواب: قلنا: لقوّة الطلبِ، فإنَّ الفعلَ الذي بعده طالبٌ له، بخلافِ قولك: (زيدُ ضربه)، فهذا خبرٌ، فليس في الفعلِ قوّةٌ تُرجّحُ أن يكونَ المشغولُ عنه منصوبًا، فعلى هذا نقولُ: الراجحُ النَّصبُ لقوّة طلبِ الفعلِ للمفعولِ، ولتتفادى وقوعُ الجملةِ الطلبيّةِ خبرًا.

قوله: «بَعْدَ مَا إِيلاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ»: هذا هو الموضعُ الثاني، وهو إذا وَقَعَ الاسمُ المشغولُ عنه بعدَ أداةٍ يَغْلِبُ أن يليها فعلٌ، فإنّه يُختارُ النَّصبُ، ومثّلوا لذلك بهمزة الاستفهامِ، مثل أن تقولَ: (أزيدًا لقيته؟)، ويجوزُ: (أزيدُ لقيته؟)، لكنَّ المرجّحَ النَّصبُ، ووجهُ التّرجيحِ أنّ هذه الأداةَ في الغالبِ لا يليها إلّا فعلٌ، فكانَ المقدّرُ فعلاً يَنْصِبُ هذا الاسمَ المشغولَ عنه.

٢٦١- وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَضْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا

الشرح

قوله: «وَبَعْدَ»: (الواو): حرفُ عطْفٍ.

و«بَعْدَ»: ظرفٌ منصوبٌ على الظرفية، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرة، وهو مُضافٌ إلى (عَاطِفٍ).

و«بِلَا»: (الباءُ): حرفُ جَرٍّ.

و«لَا»: حرفٌ لا يمكنُ أن يقعَ عليه الإعرابُ، فنُقِلَ إعرابهُ إلى ما بعده؛ ولهذا لا نقولُ: إِنَّ (لَا) مضافةٌ إلى (فَضْلٍ)، بل نقولُ: إِنَّ العملَ تعدّاهَا إلى ما بعدها؛ لأنّها حرفٌ لا يَتَسَلَّطُ عليه العاملُ.

وقال بعضُ المُعَرِّبِينَ: إِنَّ (لَا) هنا بمعنى (غَيْرٍ)، وعلى هذا فـ(الباءُ) حرفُ جَرٍّ، و(لَا) اسمٌ مجرورٌ اعتبارًا بمعناها، مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ جَرٍّ، وتكونُ مضافةً إلى (فَضْلٍ)، وهذا يَرِدُ كثيرًا في الكلام.

و«عَلَى»: حرفُ جَرٍّ.

و«مَعْمُولٍ»: اسمٌ مجرورٌ بـ(عَلَى)، وهو مُتعلّقٌ بـ(عَاطِفٍ).

و«مَعْمُولٍ»: مضافٌ.

و«فِعْلٍ»: مضافٌ إليه.

و«مُسْتَقَرٍّ»: صفةٌ لـ(فِعْلٍ).

و«أَوَّلًا»: ظرفُ مكانٍ، ويجوز أن يكونَ ظرفَ زمانٍ.

المعنى: إذا وقع الاسمُ المشغولُ عنه بعدَ حرفِ عطْفٍ على معمولٍ فعلٍ سابقٍ فإنه يترجَّحُ النَّصْبُ، وهذا هو الموضعُ الثالثُ، مثلاً ذلك: (ضَرَبْتُ زيداً، وَعَمَرًا أَكْرَمْتُهُ)، فجملةُ: (ضَرَبْتُ زيداً) جملةٌ ليس فيها اشتغالٌ، وجملةُ: (وَعَمَرًا أَكْرَمْتُهُ) فيها اشتغالٌ، حيثُ اشتغلَ الفعلُ (أَكْرَمَ) بضميرِ (عَمَرًا)، فيَجوزُ في (عَمَرُوا) الوجهان: (وَعَمَرًا أَكْرَمْتُهُ)، ويجوزُ: (وَعَمَرُوا أَكْرَمْتُهُ)، لكنَّ الرَّاجحَ: (وَعَمَرًا أَكْرَمْتُهُ)، لماذا؟

الجواب: لأنَّك إذا نصبته فقد جعلتَ الجملةَ فعليَّةً، وهي أنسبُ للجملةِ التي سبقتُها؛ لأنَّ الجملةَ التي سبقتُها فعليَّةٌ.

ف(ضَرَبْتُ زيداً) يُعَيَّنُ: (وَأَكْرَمْتُ عَمَرًا)، فهنا يترجَّحُ النَّصْبُ؛ لأنَّه لَمَّا عَطِفَ على جملةٍ فعليَّةٍ كان ينبغي أن يكونَ المُقَدَّرُ فعلاً؛ لتشابهِ الجملتان: المعطوفةُ والمعطوفةُ عليها، وتقولُ: (عَمَرًا): مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (أَكْرَمْتُ عَمَرًا).

ويجوزُ أن تقولَ: (وَعَمَرُوا أَكْرَمْتُهُ)، برَفْعِ (عَمَرُوا)، إذ إنَّه يجوزُ أن تَعَطِفَ جملةً اسميَّةً على جملةٍ فعليَّةٍ، فعلى هذا تقولُ: (عَمَرُوا): مبتدأ، وجملةُ (أَكْرَمْتُهُ): خبرُ المبتدأ.

ولهذا نقول: إنَّك إذا نَطَقْتَ بقولِكَ: (جاء زيدٌ، وعَمَرُوا أَكْرَمْتُهُ)، فهذا جائزٌ، لكنَّ الأولى: (وَعَمَرًا أَكْرَمْتُهُ)؛ لأنَّ عطفَ الجملةِ الفعليَّةِ على الجملةِ الفعليَّةِ أولى من عطفِ الجملةِ الاسميَّةِ على الجملةِ الفعليَّةِ للتَّناسُبِ.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ (٤٧) وَالْأَرْضَ
فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَنُهِدُونَ ﴿[الذاريات: ٤٧-٤٨]، يَتَرَجَّحُ بِنَصْبِ (السَّمَاءِ) وَ(الْأَرْضِ)؛
لأنهما مَعْطُوفَتَانِ عَلَى أفعالٍ.

وقوله: «بِلا فصلٍ»: احترازٌ مِمَّا لو فَصِّلَ، فإذا فَصِّلَ فالأرجحُ الرَّفْعُ، مثل
أَنْ تَقُولَ: (قَدِمَ زَيْدٌ، وَأَمَّا عَمْرُو فَحَبَسَهُ الْعَدُوُّ)، فهنا نقولُ: (عَمْرُو) لَا يَكُونُ
مَعْطُوفًا عَلَى مَا سَبَقَ، لوجودِ الفصلِ بـ(أَمَّا).

٢٦٢- وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعْطِفْنُ مُخَيَّرًا

الشرح

قوله: «وَإِنْ»: (إِنْ) شَرْطِيَّةٌ.

و«تَلَا»: فعلٌ ماضٍ، وهو فعلُ الشرطِ في محلِّ جزمٍ.

و«الْمَعْطُوفُ»: فاعلٌ.

و«فِعْلًا»: مفعولٌ لـ(تَلَا).

و«مُخْبَرًا»: صفةٌ له.

و«بِهِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بـ(مُخْبَرًا).

و«عَنِ اسْمٍ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ به أيضًا.

قوله: «فَأَعْطِفْنُ»: (الفاء): حرفٌ رابطٌ لجوابِ الشرطِ.

و«أَعْطِفْنُ»: فعلٌ أمرٌ موكَّدٌ بنونِ التَّوكِيدِ، وعلى هذا فهو مَبْنِيٌّ على الفتح،

والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وجوبًا، تقديرُه: (أنت).

و«مُخَيَّرًا»: حالٌ من الضميرِ المستترِ في (أَعْطِفْنُ)، يعني: حالٌ كَوْنِكَ

مُخَيَّرًا بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ.

قوله: «إِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ»: يعني به: الاسمُ المشغولُ عنه.

قوله: «فِعْلًا مُخْبَرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ»: يعني جملةً فعليةً مُخْبَرًا بها عن اسمٍ.

قوله: «فَاعْطِفْ مُخَيَّرًا»: يعني فإنه يستوي الرفع والنصب.

معنى البيت: أن الاسم المشغول عنه إذا وقع بعد عاطفٍ على فعلٍ مخبرٍ به عن اسمٍ، فإنه يستوي فيه الرفع والنصب.

مثال ذلك: قال قائل: (زيدٌ أَكْرَمْتُهُ، وعمرٌو أَهْتُهُ). فقال الثاني: (زيدٌ أَكْرَمْتُهُ، وعمرٌو أَهْتُهُ)، أيهما أرجح؟

الجواب: هما سواء؛ لأنَّ الجملة الأولى تَضَمَّنَتْ جُمْلَتَيْنِ: جملة ابتدائية، وهي الجملة الكُبرى، وجملة فعلية، وهي الجملة الصغرى الواقعة خبرًا، فإن رَاعَيْتَ أصلَ الجملة تَرَجَّحَ الرفع؛ لأنَّها جملة مُبْتَدَأَةٌ بالابتداء، وإن رَاعَيْتَ عَجَزَ الجملة، وهي الجملة الصغرى التي هي الخبرُ فهي جملة فعلية، تَرَجَّحَ النَّصْبُ في العطفِ عليها؛ لأنَّ عَجَزَ الجملة جملة فعلية.

ولو قلت: (زيدٌ أبوه قائمٌ، وعمرٌو صَرَبْتُهُ)، أيهما أرجح الرفع أو النَّصْبُ؟

الجواب: الرفع أرجح؛ لأنَّ الجملة في صدرها وعَجَزَها جملة اسمية، فليس هناك فعلٌ يُرَجَّحُ النَّصْبُ.

ومثال ذلك أيضًا: (زيدٌ قَامَ، وعمرٌو أَكْرَمْتُهُ)، ف(زيدٌ): مبتدأ، و(قام): فعلٌ ماضٍ، والجملة خبرٌ، (وعمرٌو أَكْرَمْتُهُ) يجوز فيها: (وعمرٌو أَكْرَمْتُهُ)، ويجوز: (وعمرٌو أَكْرَمْتُهُ) على السَّواء، بدونِ تَرَجُّحٍ؛ لأنَّك إذا عَطَفْتَ بالواو على الجملة الأولى باعتبارِ جميعِ الجملة تَرَجَّحَ الرفع؛ لأنَّك إذا عَطَفْتَهَا باعتبارِ أصلِ الجملة فالجملة ابتدائية، مبتدأٌ بمبتدأ، وإن عَطَفْتَ باعتبارِ عَجَزِ الجملة وهي (قَامَ)، فَعَجَزُ الجملة فعلٌ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّك إذا عَطَفْتَ على الفعلِ، فإنه

يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ، فهنا إن راعينا صَدَرَ الجملة رَجَحْنَا الرَّفْعَ، وإن راعينا عَجَزَهَا رَجَحْنَا النَّصْبَ، ولنا أن تُرَاعِيَ الْعَجْزَ، ولنا أن تُرَاعِيَ الصَّدْرَ، ولهذا يَجُوزُ الرَّفْعُ والنَّصْبُ على السَّوَاءِ.

وفي المثال السابق: (زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌ أَكْرَمْتُهُ)، نقول: (زَيْدٌ): مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامة رفعه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخره، و(قَامَ): فعلٌ ماضٍ، وفاعله ضميرٌ مُسْتَتِرٌ، تقديره: (هو)، والجملة من الفعل والفاعل في محلِّ رفع خبرٌ، و(وَعَمْرٌ) الواو: حرفٌ عطفٍ، و(عَمْرٌ): مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ ما بعده، والتقدير: (وَأَكْرَمْتُ عَمْرًا)، و(أَكْرَمْتُهُ): فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به.

لكن لو قلت: (جَاءَ زَيْدٌ، وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ)، يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ، ولو قلت: (زَيْدٌ قَائِمٌ، وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ)، يَتَرَجَّحُ الرَّفْعُ، أمَّا إذا قلت: (زَيْدٌ قَامَ، وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ)، فهنا يَجُوزُ الوجهان؛ لأنَّك إمَّا أن تُرَاعِيَ صَدَرَ الجملة، وإمَّا أن تُرَاعِيَ عَجَزَهَا.

وقوله: «فِعْلًا مُخْبَرًا»: فيه تسامحٌ؛ لأنَّ المُخْبَرَ به هو الجملة، وليس الفعل؛ ولهذا لو قلت: (زَيْدٌ يَقُومُ)، فلا تقل: (يقومُ): خبرٌ (زَيْدٌ)، بل تُعْرَبُ الجملة مُسْتَقْلَلَةً، ثُمَّ تقول: والجملة خبرٌ (زَيْدٌ)، لكن قد يُعْتَذَرُ عن المؤلفِ بأنَّه عَبَّرَ عن الجملة بالفعل الواقعِ خبرًا إشارةً إلى وَجْهِ النَّصْبِ، لكنَّ هذا العذر قد يَنْفَعُ وقد لا يَنْفَعُ.

٢٦٣- وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحُ فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلُ، وَدَعُ مَا لَمْ يُبَحْ

الشرح

قوله: «وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحُ»: يقتضي إِذْنُ أَنَّ المرَجَّحات أو المَوْجِبَاتِ لِلرَّفْعِ والنَّصْبِ محدودة أو معدودة؟

الجواب: معدودة، ولهذا جعل الأصل هو الرَّفْعُ، وعليه فتقول: يَجِبُ النَّصْبُ فِي كَذَا، وَالرَّفْعُ فِي كَذَا، وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي كَذَا، وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِي كَذَا، وَمَا عدا ذَلِكَ يَتَرَجَّحُ الرَّفْعُ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَامِلَ مَشْغُولٌ، وَالْمَشْغُولَ لَا يُشْغَلُ، فَلِهَذَا تَرَجَّحَ الرَّفْعُ لِسَبَبَيْنِ:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ الْأَصْلُ، وَلِأَنَّ الرَّفْعَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ، فَمَثَلًا: (زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ.

السَّبَبُ الثَّانِي: أَنَّ الْعَامِلَ مَشْغُولٌ.

قوله: «فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلُ، وَدَعُ مَا لَمْ يُبَحْ»: يعني: لو قال قائلٌ: ما الفائدةُ من هذا الشَّطْرِ؟

الجواب: فِي الْحَقِيقَةِ هَذَا الشَّطْرُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ فِي مَنْظُومَةٍ فَقِهِ، لَا فِي مَنْظُومَةٍ نَحْوٍ، لَكِنَّ الْمَعْنَى الَّتِي يَرِيدُهَا الْمُؤَلِّفُ أَنَّ مَا وَجَبَ نَصْبُهُ لَا تَرَفَعُهُ، وَمَا وَجَبَ رَفْعُهُ لَا تَنْصِبُهُ، فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلُ وَدَعُ مَا لَمْ يُبَحْ.

وأما ما تَرَجَّحَ رفعه أو نَصَبُه فإنه لا لومَ عليك إذا رَفَعْتَ في موضعٍ يَتَرَجَّحُ فيه النَّصَبُ، أو إذا نَصَبْتَ في موضعٍ يَتَرَجَّحُ فيه الرَّفْعُ، فهنا الشَّطْرُ له فائدةٌ، يعني: لا تَظُنَّ أَنَّنَا إذا قلنا بترجيحِ النَّصَبِ فإنَّ النَّصَبَ واجبٌ، ويكونُ الرَّافِعُ لاحقًا، أو إذا قلنا بترجيحِ الرَّفْعِ يكونُ الرَّفْعُ واجبًا، ويكونُ النَّاصِبُ لاحقًا، لا تَظُنَّ هذا، ولكن (مَا أُبَيِّحُ أَفْعَلَ وَدَعُ مَا لَمْ يُبَيِّحْ).

إِذْنُ هذا الشَّطْرُ ليس مُجَرَّدَ تكميلٍ، لكن كَأَنَّهُ يقولُ: ما جاز فافعله، ولا تُبَالِ بِمَنْ اعْتَرَضَ عليك، وما لم يُبَيِّحْ فدعه ولا تُبَالِ بِمَنْ نَاقَضَكَ، وقال: كيف يَمْتَنِعُ كذا ويجوزُ كذا؟

فكَأَنَّهُ يقولُ: الزَّمْ هذه القواعدَ، ولا يُهِمَّنَكَ أَحَدٌ، وهذا أولى من أن نقول: إِنَّ هذا الشَّطْرَ لا فائدةَ منه، وإنَّه تحصيلٌ حاصلٌ، لكننا نقولُ: ليس تحصيلٌ حاصلٌ أبدًا، بل هذا هو السَّبَبُ أَنَّ مَا أُبَيِّحَ فافعله، ولا تُبَالِ بِمَنْ عَارَضَكَ، وما لم يُبَيِّحْ فاثركه، ولا تُبَالِ بِمَنْ نَاقَضَكَ.

إِذْنُ الأصلُ هو تَرَجُّحُ الرَّفْعِ، إِلَّا إذا وُجِدَ سببٌ؛ ولهذا وجوبُ النَّصَبِ ووجوبُ الرَّفْعِ وترجيحُ أحدهما لا بُدَّ له من سببٍ، فصار الأصلُ هو تَرَجُّحُ الرَّفْعِ.

٢٦٤- وَفُصِّلَ مَشْغُولٌ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصِّلٍ يَجْرِي

الشرح

قوله: «وَفُصِّلَ»: مبتدأ، وهو مضافٌ إلى (مَشْغُولٍ).

و«بِحَرْفٍ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(مَشْغُولٍ).

قوله: «أَوْ بِإِضَافَةٍ»: معطوفٌ على (حَرْفِ جَرٍّ)، يعني: أَوْ مَشْغُولٍ بِإِضَافَةٍ.

و«كَوَصِّلٍ»: جارٌّ ومجرورٌ.

و«يَجْرِي»: فعلٌ مضارعٌ، وهو خبرٌ قوله: (فُصِّلَ).

والمعنى: أَنَّ المَشْغُولَ -الذي هو الفِعْلُ- إِذَا فُصِّلَ عَنِ الشَّاعِلِ بِحَرْفِ جَرٍّ، فَهُوَ كَمَا لَوْ اتَّصَلَ بِهِ الشَّاعِلُ، فَعِنْدَنَا مَشْغُولٌ، وَمَشْغُولٌ عَنْهُ، وَشَاغِلٌ، فَإِذَا فُصِّلَ المَشْغُولُ عَنِ الشَّاعِلِ بِحَرْفِ جَرٍّ، فَهُوَ كَمَا لَوْ اتَّصَلَ بِهِ.

مثال ذلك: (زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ) هل فُصِّلَ الآنَ بَيْنَ الفِعْلِ وَالشَّاعِلِ؟

الجواب: لَمْ يُفْصَلْ إِلَّا بِالْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ كَجَزءٍ مِنَ الْجُمْلَةِ، فَإِذَا فُصِّلَتْ بِحَرْفِ جَرٍّ وَقُلْتُ: (زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ)، فَهنا فصلنا بِحَرْفِ جَرٍّ، لَكِنَّ هَذَا الْفَصْلَ بِحَرْفِ الْجَرِّ كَلَا فُصِّلَ، يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُضَرُّ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يُفْصَلْ.

ومثال الفصلِ بِالإِضَافَةِ قولك: (زَيْدٌ دَخَلْتُ بَيْتَهُ)، فَالضَّمِيرُ فِي الْاسْمِ السَّابِقِ هُوَ (الهَاءُ) فِي قَوْلِكَ: (بَيْتَهُ)، فَهنا فُصِّلَ بِإِضَافَةٍ بَيْنَ الفِعْلِ المَشْغُولِ وَبَيْنَ الضَّمِيرِ الشَّاعِلِ، نَقُولُ: هَذَا الْفَصْلُ بِالإِضَافَةِ كَالْوَصْلِ، فَكَأَنَّهُ وُصِّلَ، يَعْنِي

كَأَنَّ الضَّمِيرَ الَّذِي فِي الْاسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ صَارَ كَأَنَّهُ مَتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ.

فَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ اضْرِبْهُ)، فَمَا الرَّاجِحُ؟

الجواب: يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ طَلِبٌ، وَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ امْرُؤٌ بِهِ)،
أَيْضًا يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ هُنَا بِحَرْفِ الْجَرِّ كَالْوَصْلِ، وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ:
(زَيْدًا امْرُؤٌ بِهِ)، أَرْجَحُ مِنْ: (زَيْدٌ امْرُؤٌ بِهِ).

كَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ)، يَجُوزُ الْوَجْهَانِ، وَالرَّفْعُ أَرْجَحُ؛
فـ(زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ) أَرْجَحُ مِنْ: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ سَبَبٌ يَقْتَضِي
خِلَافَ ذَلِكَ، فَلَا يُوجَدُ سَبَبٌ لَوْجُوبِ النَّصْبِ، وَلَا لَوْجُوبِ الرَّفْعِ، وَلَا
يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ، وَلَا تَسَاوَى الْأَمْرَيْنِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: (وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ
الَّذِي مَرَّرَجَحَ).

فـ(زَيْدٌ): مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ (مَرَرْتُ بِهِ): خَبَرُهُ، لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدًا مَرَرْتُ
بِهِ)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ، لَكِنْ مَاذَا تُقَدِّرُ؟ هَلْ تُقَدِّرُ الْفِعْلَ الَّذِي فُسِّرَ بِالثَّانِي؟

الجواب: تُقَدِّرُ فِعْلًا مِنْ مَعْنَى: (مَرَرْتُ)، فَنَقُولُ: (جَاوَزْتُ زَيْدًا).

كَذَلِكَ - أَيْضًا - إِذَا فُصِّلَ الْمَشْغُولُ عَنِ الشَّاعِلِ بِمُضَافٍ، فَهُوَ كَمَا لَوْ
اتَّصَلَ بِهِ، فَتَقُولُ: (زَيْدٌ أَرْكَبُ سَيَارَتَهُ) فَمَا الرَّاجِحُ؟

الجواب: الرَّاجِحُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ الْمَشْغُولَ فِعْلٌ طَلِبٌ، فَقَوْلُكَ: (زَيْدًا
أَرْكَبُ سَيَارَتَهُ) أَرْجَحُ مِنْ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَرْكَبُ سَيَارَتَهُ).

وَلَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ أَكْرَمْتُ غَلَامَهُ)، فَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ، وَالرَّاجِحُ الرَّفْعُ.

ومثله قولك: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، فيجوزُ الوجهان، والراجحُ الرَّفْعُ، وهو (زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، ولا إشكالَ هنا؛ لأننا لسنا بحاجةٍ إلى تقدير فعلٍ، إذ إنَّ زَيْدًا مبتدأ، وجملة: (ضَرَبْتُ أَخَاهُ) خبره، لكن إذا نَصَبْنَا (زَيْدًا)، وقلنا: (زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ) فلا يمكنُ أن نُقَدِّرَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)؛ لأنَّ زَيْدًا ما ضُرِبَ، بل المضروبُ أخوه، ولكن نُقَدِّرُ معنىً مناسبًا، فنقول: (أَغْضَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، لكن لماذا يكونُ الضَّرْبُ سببًا بالنسبةِ إلى زيد؟

قد نُقَدِّرُ: (أَغْضَبْتُ زَيْدًا) إن رأيناه غَضَبَان، وقد نُقَدِّرُ: (أَهَنْتُ) إذا رأينا الرجل لم يَغْضَبْ لكنه أَهِنَ.

وقد نقول: (سَرَرْتُ زَيْدًا)، إذا عَرَفْنَا أَنَّنَا لَمَّا ضَرَبْنَا أَخَاهُ فَرِحَ، مثل أن يكونَ أخوه هذا لا يُصَلِّي مع الجماعة، فجاءت الهيئة -الحسبة- فضربوه حتَّى يُصَلِّي، إذن في هذه الحالة لا نُقَدِّرُ (أَهَنْتُ زَيْدًا)، ولا (أَغْضَبْتُ زَيْدًا)، بل نُقَدِّرُ: (سَرَرْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، لكنَّ هذا التقديرَ الأخير لا بُدَّ له من قرينة؛ لأنَّ هذا من الأمور البعيدة.

على كُلِّ حالٍ إذا تعدَّى الفعلُ إلى حرفٍ جرٍّ، أو صارَ مُسَلَّطًا على شيءٍ مضافٍ إلى ضميرٍ مُشْتَغَلٍ عنه، قد تُقَدَّرُ من الفعلِ وقد لا تُقَدَّرُ من الفعلِ، إنَّما تُقَدَّرُ من المعنى المناسبِ على حَسَبِ الحالِ.

ونقولُ في إعرابِ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ): (زَيْدًا): مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ تقديره: (أَهَنْتُ)، أو (أَغْضَبْتُ)، أو (أَفَرَحْتُ) على حَسَبِ السَّيَاقِ، و(ضَرَبْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أَخَا): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الألفُ، و(أَخَا): مضافٌ، و(الهَاءُ) ضميرٌ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ جرٍّ بالإنضافة.

القاعدةُ في هذا البيتِ: إذا فُصِّلَ بينَ الفعلِ المشغولِ وضميرِ المشغولِ عنه بحرفِ جرٍّ، أو فُصِّلَ باسمٍ بإضافةٍ، فإنَّ ذلكَ كالوَصْلِ، يعني لا يُؤثِّرُ فيما سَبَقَ من حُكْمِ وُجوبِ الرَّفْعِ، أو وُجوبِ النَّصْبِ ... إلى آخِرِ ذلكَ.

إِذْنِ استفدنا من هذا أنَّ الشَّاعِلَ لا فرقَ بينَ أن يكونَ متَّصلاً بالمشغولِ أو مفصَّلاً بحرفِ جرٍّ، أو بإضافةٍ.

٢٦٥- وَسَوِّفِي ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ

الشرح

قوله: «سَوِّ» : فعلٌ أمرٌ.

و«فِي ذَا الْبَابِ» : أي: في هذا الباب، مُتَعَلِّقٌ بـ(سَوِّ).

و«وَصَفًا» : مفعولٌ (سَوِّ).

و«ذَا عَمَلٍ» : صفةٌ لـ(وَصَفًا).

و«بِالْفِعْلِ» : مُتَعَلِّقٌ بـ(سَوِّ).

قوله: «إِنْ» : (إِنْ) : شَرْطِيَّةٌ.

و«لَمْ» : جازمةٌ.

و«يَكُ» : مجزومٌ بـ(لَمْ)، أو بـ(إِنْ)؟

الجواب: بـ(لَمْ)؛ لأنه المباشر.

و«مانِعٌ» : اسمٌ (يَكُنْ)، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ فاعلاً، فَإِنْ كَانَ اسْمَ (يَكُنْ)،

فجمله (حَصَلَ) خبرٌ (يَكُنْ)، وَإِنْ كَانَتْ تَامَّةً، و(مانِعٌ) فاعلاً، فـ(حَصَلَ) صفةٌ لـ(مانِعٌ).

قوله: «وَسَوِّفِي ذَا الْبَابِ وَصَفًا» : أي: سَوِّ بِالْفِعْلِ وَصَفًا.

قوله: «فِي ذَا الْبَابِ» : أي: بابِ الاشتغالِ.

معنى البيت: أنَّ الوصفَ العاملَ يكونُ كالفعلِ، يعني أنَّ ما سَبَقَ من الأحوالِ الخمسةِ إذا كان المشغولُ فعلًا فإنَّها كذلك تَثَبَّتْ فيما إذا كان المشغولُ وصفًا، لكنَّ المؤلِّفَ اشترَطَ أن يكونَ وصفًا ذا عملٍ، احترازًا ممَّا إذا كان وصفًا ليس له عملٌ، واشترَطَ شرطًا آخرَ: (إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ)، فَإِنْ وُجِدَ مانعٌ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ فيما قبله ولو كان وصفًا عاملاً.

فاسمُ الفاعلِ -مثلاً- وصفٌ عاملٌ، لكنَّه لَا يَعْمَلُ إِلَّا إذا كان للحالِ أو المستقبلِ، فإن كان للماضي فلا يَعْمَلُ، تقولُ مثلاً: (زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ غَدًا)، فـ(ضارب) اسمُ فاعلٍ عاملٌ؛ لأنَّه للمستقبلِ، فيَجُوزُ أن تقولَ: (زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ غَدًا)، ويجوزُ: (زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ غَدًا).

وإذا قلتَ: (زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الْآنَ) يَعْمَلُ؛ لأنَّه حاضرٌ، وإذا قلتَ: (زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الْيَوْمَ) يجوزُ أيضًا؛ لأنَّ (اليومَ) للحاضرِ.

أمَّا إذا قلتَ: (زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ)، فهذا غيرُ عاملٍ، فهنا يجبُ الرَّفْعُ؛ لأنَّ الوصفَ غيرُ عاملٍ، وإذا كان الوصفُ لَا يَعْمَلُ، فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ فيما سَبَقَ، فتقولُ: (زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ)، فـ(زَيْدٌ): مبتدأ، و(أَنَا ضَارِبُهُ): مبتدأٌ وخبرٌ، والجملةُ خبرٌ (زَيْد).

قول المؤلِّفِ: «إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ»، مَفْهُومُهُ إِنْ حَصَلَ مانعٌ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ فيما قبله، والمانعُ مثلاً (أَلْ)، فـ(أَلْ) إذا اقترنت بالوصفِ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ فيما قبله؛ لأنَّ (أَلْ) اسمٌ موصولٌ، والاسمُ الموصولُ لَا يَعْمَلُ ما بعده فيما قبله، فتقولُ: (زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُهُ غَدًا)، فالآن الوصفُ للمستقبلِ، وهو عاملٌ أيضًا،

لكن وُجِدَ فيه مانعٌ يَمْنَعُ من تسلُّطه على ما سَبَقَهُ، والمانعُ هو (أل)؛ لأنَّ ما بعدها لا يَعْمَلُ فيما قبلها، وعلى هذا فلا يجوزُ أن تقولَ: (زيدًا أنا الضاربُ)؛ لأنَّ المؤلِّفَ يقولُ: (إِنْ لَمْ يَكُ مانعٌ حَصَلَ)، وهنا حَصَلَ المانعُ.

وكذلك من الموانع أن يَقْتَرِنَ الوصفُ بأدواتِ الاستفهامِ، مثل: (زيدٌ هل أنا ضاربُ غدا؟)، فهنا لا يجوزُ أن تَنْصِبَ زيدا.

مع أنَّ الوصفَ هنا عاملٌ، لكن وُجِدَ فيه مانعٌ، وهو أداةُ الاستفهامِ؛ فإنَّ ما بعدَ أداةِ الاستفهامِ لا يَعْمَلُ فيما قبلها؛ لأنَّه لو عَمِلَ فيما قبلها لَزِمَ منه ألا يكونَ للاستفهامِ الصدرُ، والاستفهامُ له صدرُ الكلامِ، وعلى هذا إذا اقترَنَ الوصفُ بـ(أل)، أو بأداةِ الاستفهامِ، فإنَّه يَمْتَنِعُ النَّصْبُ في الاسمِ المشغولِ عنه؛ لأنَّ الوصفَ حينئذٍ وُجِدَ فيه مانعٌ يَمْنَعُ من تسلُّطه على ما سَبَقَهُ.

والحاصلُ أنَّ ما يَعْمَلُ عملَ الفعلِ فإنَّه يَجْرِي مجرَى الفعلِ ما لم يُوجَدْ مانعٌ.

٢٦٦- وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ

الشرح

قوله: «وَعُلُقَةٌ»: بمعنى: عِلَاقَةٌ، وهي مبتدأ، وَسَوْغُ الابتداءِ بها وهي نكرة الوصف؛ حيثُ قال: (حَاصِلَةٌ).

و«بتابع»: جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(حَاصِلَةٌ).

قوله: «كَعُلُقَةٍ»: الجارُّ والمجرورُ خبرُ (عُلُقَةٍ) الأولى.

و«بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ»: مُتَعَلِّقٌ بـ(بَعْلُقَةٍ).

تَقَدَّمَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ أَكْرَمْتُ غَلَامَهُ)، فهل أَنْتِ أَكْرَمْتِ زَيْدًا؟
الجواب: لا، فَإِنَّمَا أَكْرَمْتِ الْغَلَامَ، لَكِنَّ ارْتِبَاطَ الْغَلَامِ بـ(زَيْدٍ) صَارَ سَبَبِيًّا، مِثْلُ:
(زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ)، فَالْقِيَامُ مِنَ الْأَبِ مَعَ أَنَّهُ صِفَةٌ لـ(زَيْدٍ)، فَالسَّبَبِيُّ هُوَ الَّذِي
يَكُونُ لَهُ صِلَةٌ بِمَا يُتَحَدَّثُ عَنْهُ، سِوَاءٍ كَانَ مَشْغُولًا أَوْ مُبْتَدَأً.

يعني أَنَّ التَّعَلُّقَ -وهو ضميرُ المشغولِ عنه- إِذَا كَانَ بِتَابِعٍ فَإِنَّهُ كالتَّعَلُّقِ
بِنَفْسِ الْأِسْمِ، فَمِثْلًا تَقُولُ: (زَيْدًا رَأَيْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ)، نَجِدُ الْآنَ ضَمِيرَ الْمَشْغُولِ
عَنْهُ لَمْ يَتَّصِلْ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: (رَأَيْتُهُ)، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِاسْمِ عَامِلٍ فِيهِ الْفِعْلُ كَمَا
فِي: (أَكْرَمْتُ أَخَاهُ)، وَإِنَّمَا اتَّصَلَ بِصِفَةٍ لِلْإِسْمِ الَّذِي عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ، وَالصِّفَةُ
تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ.

فَالْآنَ الضَّمِيرُ تَعَلَّقَ بِصِفَةٍ بِالْإِسْمِ الَّذِي تَسَلَّطَ عَلَيْهِ الْمَشْغُولُ.

كذلك أيضًا تقول: (زيدًا أَكْرَمْتُ رجلًا في داره)، فالعُلُقَةُ الحاصلةُ في قوله: (في داره)؛ لأنَّ (في داره) جَارٌّ ومَجْرُورٌ صِفَةٌ لـ (رجلًا).

إِذْنٌ متى كان ضميرُ المشغولِ عنه مُتَّصِلًا بالفعل، أو باسمٍ تَسَلَّطَ عليه الفعلُ، أو بتابعٍ -ومنه الصفةُ- يَتَّصِلُ بالاسمِ الذي تَسَلَّطَ عليه الفعلُ، في كُلِّ هذه الأمورِ الثلاثةِ فَإِنَّهُ يكونُ كالعُلُقَةِ بنفسِ الاسمِ الواقعِ، والاسمُ الواقعُ هو المشغولُ عنه.

ولولا أَنَّا نقولُ هذا لقلنا: إِنَّهُ لا يجوزُ أن تقولَ: (زيدًا أَكْرَمْتُ رجلًا يُحِبُّه)، لو قلتَ: (زيدًا أَكْرَمْتُ رجلًا يُحِبُّه)، وقلنا: إِنَّ العُلُقَةَ الحاصلةَ بتابعٍ ليست كعُلُقَةِ بِنَفْسِ الاسمِ الواقعِ، لقلنا: يَجِبُ أن تقولَ: (زيدًا أَكْرَمْتُ رجلًا يُحِبُّه).

وهذا البيتُ يُشْبِهُ ما سَبَقَ أَنْ فصلَ المشغولِ بحرفِ جرٍّ أو بإضافةٍ كالوصلِ، وهذا ليس مفصلاً بحرفِ جرٍّ، ولا بإضافةٍ، ولكنه مشغولٌ بِأَجْنَبِيٍّ موصوفٍ، ولم يَتَسَلَّطْ عليه الفعلُ.

فصار معنى كلامِ المؤلِّفِ: أَنَّ ضميرَ المشغولِ عنه معتبرٌ، سواءً اتَّصَلَ بالفعلِ المشغولِ، أو بالاسمِ الذي يليه، أو بتابعٍ للاسمِ الذي يليه، فَإِنَّ العُلُقَةَ الحاصلةَ بالتابعِ كالعُلُقَةِ بنفسِ الاسمِ الواقعِ.

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

قوله: «تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ»: (لُزُومُهُ) هنا بالضم؛ لأنها معطوفة على (تَعَدِّي)، ولا يجوزُ الكسر؛ لأننا لو كسرناها لكانت معطوفة على (الْفِعْلِ)، ويصيرُ التقديرُ: (تَعَدِّي الْفِعْلِ وَتَعَدِّي لُزُومِهِ)، وهذا لا يستقيم، بل هي (تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ)، يعني: (هذا تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ)، أو (باب تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومِهِ).

الْفِعْلُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: متعَدٍّ، وهو الذي يَنْصِبُ المفعولَ بدونِ واسطةٍ، مثاله: (البابُ أَغْلَقْتُهُ).

ولازم: وهو ما لا يَنْصِبُ المفعولَ به، بل قد يَتَعَدَّى إليه بواسطةٍ.

فإذا قلتَ: (عَظُمَ زَيْدٌ)، فالفعلُ هنا لازمٌ، وإذا قلتَ: (عَلَا زَيْدٌ)، فلازمٌ أيضاً، والفاعلُ هنا من العلُوِّ؛ فهو يَتَعَدَّى بحرفِ الجرِّ (عَلَى) كما تقولُ: (عَلَا عَلَى السَّطْحِ)، ومثله: (اقْشَعَرَ)، فهذا فعلٌ لازمٌ، كما في قولك: (اقْشَعَرَ مِنَ الْبَرْدِ)، وكما في قوله تعالى: ﴿نَفْسَعِرْ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: ٢٣].

وستأتي ضوابطٌ يذكُرُها المؤلِّفُ للفعلِ اللازمِ والفعلِ المتعدي.

فإذاً الفعل يُنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ؛ ولهذا حَصَرَ المؤلِّفُ - رحمه الله - الترجمةَ في هذين، فقال: (تَعَدَّى الْفِعْلُ وَلَزُومُهُ)، ثُمَّ ذَكَرَ الْعَلَامَةُ فقال:

٢٦٧- عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلَ (هَآ) غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمِلَ)

الشَّرْحُ

قوله: «عَلَامَةُ»: مبتدأ، وهو مضافٌ إلى (الْفِعْلِ).

و«المُعَدَّى»: صفةٌ لـ (الْفِعْلِ).

و«أَنَّ»: مَصْدَرِيَّةٌ، والفعلُ الذي نَصَبْتُهُ في تأويل مصدرٍ، خبرُ المبتدأ، وهو قوله: (عَلَامَةُ)، فيكونُ تقديرُ الكلام: (عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى وَصْلُكَ بِهِ...).

قوله: «هَآ»: مفعولٌ (تَصِلُ) منصوبٌ بفتحةٍ مُقَدَّرَةٍ على آخرِهِ منعٌ من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بما يناسبُ القافية.

و«هَآ»: مضافٌ.

و«غَيْرَ»: مضافٌ إليه.

و«غَيْرَ»: مضافٌ.

و«مَصْدَرٍ»: مضافٌ إليه.

و«بِهِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ (تَصِلُ).

و«نَحْوُ»: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (ذَلِكَ نَحْوُ عَمِلَ).

قوله: «عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلَ (هَآ) غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ»: يعني أَنَّ

علامة الفعل المتعدي أن يتصل به هاء غير المصدر، أي: يتصل به ضمير المفعول به

مثاله: (عَمِلَ)، فـ(عَمِلَ): فعلٌ متعدّدٌ، والدليل أنك تصل به هاء غير المصدر، فتقول مثلاً: (الخيرُ عَمِلُهُ فلانٌ)، ومثله: (سَمِعَ)، فهو فعلٌ متعدّدٌ؛ لأنّه يَصِحُّ أن تصل به هاء الضمير، فتقول: (سَمِعَهُ).

ومثله الفعل: (قَرَأَ)، فهو فعلٌ متعدّدٌ، ولهذا اتّصلت به هاء غير المصدر، كما في قولك: (الكتابُ قرأه محمّدٌ)، ومثله: (دَخَلَ) فهو فعلٌ متعدّدٌ؛ لأنّه يقبل الهاء، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

لكنّ الفعل (جاء) في قولك: (جاء زيدٌ) هل هو لازمٌ أو متعدّدٌ؟

الجواب: هو لازمٌ ومتعدّدٌ، فإذا قلت: (جاء زيدٌ) بمعنى: (قَدِمَ)، فهو لازمٌ، وإذا قرأت قول الله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، فهذا متعدّدٌ، ومثله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٦]، متعدّدٌ، وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ [النساء: ٨٣]، فهو فعلٌ متعدّدٌ، إذن هذا صالحٌ لأن يكون متعددياً، وأن يكون لازماً.

قوله: «(ها) غير مَصْدَرٍ»: يُخْرِجُ هاءَ المصدر، فإنّها تتصلّ بالفعل ولو لازماً، مثل: (القيامُ قُمْتُهُ)، و(القعودُ قَعَدْتُهُ)، و(الكلامُ تكلّمتُهُ)، وهلمّ جرّاً، فـ(هاء) الدالة على المصدر لا تدلُّ على أنّ الفعل متعدّدٌ؛ وذلك لأنّ الفعل اللازم يُصاغُ منه المصدرُ كما يُصاغُ من الفعل المتعدي، فضميرُ هذا المصدر لا يدلُّ على أنّ الفعل متعدّدٌ.

والعلامة السابقة علامة واضحة في كلام المؤلف، وهناك -أيضا- علامة أخرى، وهي أن يَصِحَّ منه صياغة اسم المفعول بدون حرف جرٍّ، هذا في الفعل المتعدي.

مثل: (قُتِلَ الرجلُ)، ف(قُتِلَ) اسم المفعول منه: (مَقْتُولٌ)، إِذَنْ هو فعلٌ مُتَعَدٍّ؛ لَأَنَّهُ يَصِحُّ صوغُ اسم المفعول منه بدون حاجةٍ إلى حرف جرٍّ، ومثله أيضا الفعل: (ضَرَبَ)، فاسمُ المفعول منه: (مَضْرُوبٌ)، إِذَنْ (ضَرَبَ) فعلٌ مُتَعَدٍّ؛ لَأَنَّهُ مُصَاغٌ منه اسمُ مفعولٍ غيرُ متَعَدٍّ بحرف جرٍّ، ومثل ذلك أيضا: (حَمِدَ) يُصَاغُ منه اسمُ المفعول (مَحْمُودٌ)، إِذَنْ هو مُتَعَدٍّ، ومثله: (أَتَى)، فاسمُ المفعول منه (مَأْتِيٌّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١]، وتقول: (أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا)، بخلاف (عَظُمَ)، لا يَصِحُّ أَنْ يُصَاغَ منه اسمُ المفعول، إِذَنْ هو لازمٌ، ومثل ذلك (صَعِدَ)، لا يَصِحُّ صوغُ اسمِ المفعول منه، فلا تَقُلْ: (مَصْعُودٌ) إِلَّا إِذَا وَصَلْتَ بِهِ حَرْفَ جَرٍّ، مثل: (مَصْعُودٌ بِهِ)، أو (مَصْعُودٌ إِلَيْهِ)، أو ما أشبه ذلك.

إِذَنْ الفعل المتعدي له علامتان:

العلامة الأولى: أَنْ تَتَّصَلَ بِهِ هَاءُ غَيْرِ الْمَصْدَرِ.

العلامة الثانية: أَنْ يَصِحَّ أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ بِدُونِ وَاسِطَةٍ.

٢٦٨- فَأَنْصِبَ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ)

الشرح

قوله: «فَأَنْصِبَ»: الفاءُ للتفريع.

و«أَنْصِبَ»: فعلٌ أمرٌ.

و«بِهِ»: أي: بالفعلِ المتعدي، جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(أَنْصِبَ).

و«مَفْعُولُهُ»: مَفْعُولٌ به لـ(أَنْصِبَ)، وهو مضافٌ إلى الضمير.

و«إِنْ»: شَرْطِيَّةٌ.

و«لَمْ»: حرفٌ نفيٍّ وجزمٍ وَقَلْبٍ.

و«يَنْبُ»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لَمْ)، والجملةُ في محلِّ جزمٍ، فعلٌ الشَّرْطِ.

قوله: «عَنْ فَاعِلٍ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(يَنْبُ)، وهذه الجملةُ شَرْطِيَّةٌ،

وجوابُ الشَّرْطِ فيها محذوفٌ، دَلَّ عليه ما سَبَقَ على المشهورِ عندَ النُّحَوِيِّينَ،

والتَّقْدِيرُ: (إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ فَأَنْصِبْ بِهِ)، ولكنَّا نَقُولُ: لا حاجةَ إلى هذا.

وقيل: إِنَّ الشَّرْطَ في مثلِ هذا التَّرْكِيبِ لا يَحْتَاجُ إلى جوابٍ أصلاً، لا

مُقَدَّرًا ولا مَذْكُورًا، للعلم به.

و«نَحْوُ»: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتَّقْدِيرُ: (ذلك نَحْوُ).

و«تَدَبَّرْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ.

و«الْكُتْبُ»: مفعولٌ به منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بما يناسبُ القافية.

و«نَحْوُ»: مضافٌ.

و«تَدَبَّرْتُ الْكُتْبُ»: مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافة، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ المُقدَّرةُ على آخره، منع من ظهورها الحكايةُ.

قوله: «فَانْصَبْ بِهِ»: أي: بالفعل المتعدي.

قوله: «مَفْعُولُهُ»: (مَفْعُول) هنا مفردٌ مضافٌ، فيُعَمُّ المفعول الواحد والمفعولين والثلاثة.

قوله: «إِنْ لَمْ يَنْبُ»: أي: إن لم يَنْبِ المفعولُ عن فاعلٍ، نحو: (تَدَبَّرْتُ الْكُتْبُ)، ف(تَدَبَّرَ) مُتَعَدٌّ، و(الْكُتْبُ): مفعولٌ به، فإن نابَ عن الفاعلِ، فإنه يُعْطَى حُكْمَ الفاعلِ، فيكونُ مرفوعاً.

فأفادنا المؤلِّفُ - رحمه الله - في هذا البيتِ وسابقه تعريفَ المُعَدِّي، وأفادنا حُكْمَ المُعَدِّي.

فالمُعَدِّي هو ما صَحَّ أَنْ تَصِلَ به هاءُ غيرِ المصدرِ، وحُكْمُه أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ نَنْصِبَ المفعولَ به إِلَّا أَنْ يَنْوِبَ المفعولُ عن الفاعلِ، فإنه يكونُ مرفوعاً، كما سَبَقَ في النائبِ عن الفاعلِ، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، فالفعلُ (خُلِقَ) فعلٌ مُتَعَدٌّ، و(الْإِنْسَانُ) نائبُ فاعلٍ، فالمفعولُ به -هنا- نائبٌ عن الفاعلِ، فأقيمَ مقامه.

مثال ذلك أيضًا إذا قلت: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، فـ(زَيْدًا): مفعولٌ به لـ(ضَرَبَ)، وهذا إن لم يَنْبُ المفعولُ عن الفاعلِ، فإن نَابَ المفعولُ عن الفاعلِ فَإِنَّكَ ترفعُ المفعولَ، فلا تَقُلْ: (ضَرَبَ زَيْدًا)، مع أَنَّ (زَيْدًا) مفعولٌ به في المعنى، بل تقولُ: (ضَرَبَ زَيْدٌ)، كما تَقَدَّمَ في بابِ الفاعلِ.

ومثاله أيضًا قوله: (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ)، فالفعلُ: (تَدَبَّرَ) فعلٌ مُتَعَدٍّ، والدليلُ أَنَّكَ تقولُ: (الكتابُ مُتَدَبَّرٌ)، أو (الكتابُ تَدَبَّرَهُ زَيْدٌ)، إِذِنَّ الفعلُ (تَدَبَّرَ) مُتَعَدٌّ، فإن نَابَ المفعولُ عن الفاعلِ فَإِنَّهُ يُرْفَعُ.

وقوله: «تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ»: هذه هي الفائدةُ من المُطالعةِ، وليست الفائدةُ أَنَّكَ تقرأ فقط، بل لا بُدَّ من التَّدَبُّرِ، حتَّى القرآنُ الكريمُ الذي هو أعظمُ الكتبِ مطلوبٌ من الإنسانِ أَنْ يَتَدَبَّرَهُ، قال اللهُ تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرُوا أُولُؤْلَآئِكَ﴾ [ص: ٢٩].

قوله: «انْصَبْ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ»: هل هذا يدلُّ على أَنَّهُ لا بُدَّ من وجودِ المفعولِ؟

الجواب: لا، لكن إذا وُجِدَ المفعولُ وَجَبَ نصبُهُ بالفعلِ المُتَعَدِّي، وإلَّا فقد يُحذفُ المفعولُ كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَكَأْوَى﴾ [الضحى: ٦]، فالمفعولُ محذوفٌ تقديرُهُ: (فَأَوَّاكَ)، وكما في قوله: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [الضحى: ٧]، وتقديرُهُ: (هَذَاكَ).

وكما في قوله: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ [الضحى: ٨]، وتقديرُهُ: (أَغْنَاكَ)، لكن المعنى أَنَّهُ يَنْصَبُ المفعولَ، سواءً كانَ مذكورًا أم محذوفًا.

وفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾، قلتم: المفعول محذوف تقديره: (فآواك)، ألا يمكن أن نقول: (فآواك وآوى بك)، بدل من أن كُنتَ فقيرًا محتاجًا إلى مَنْ تأوى إليه أَصْبَحْتَ أنت مأوى؟

نعم، هذا صحيح، فمعنى الآية: (آواك وآوى بك)، وقد قال أبو طالب في لاميته المشهورة:

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثَمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ^(١)

فالشاهد هنا قوله: (ثَمَالُ الْيَتَامَى)، يعني: أَنَّهُ يَتَوَلَّى الْآيَتَامَ، وَيُوَاسِيهِمْ، وَيَجْبُرُ كَسْرَهُمْ، وَيَعْصِمُ الْأَرَامِلَ.

إِذَنْ: (آوى)، أي: آواك وآوى بك.

والثانية: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾، يعني: هَدَاكَ وَهَدَى بِكَ، ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾، أي: أَغْنَاكَ وَأَغْنَى بِكَ، ولهذا ائْتَنَّ النَّبِيُّ ﷺ على الأنصار بهذا فقال: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضَالًّا فَهَدَاكُمْ اللَّهُ بِِي، وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلَّفَكُمْ اللَّهُ بِِي، وَكُنْتُمْ عَالَةً فَأَغْنَاكُمْ اللَّهُ بِِي»^(٢).

على كُلِّ حَالٍ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى آوَى النَّبِيَّ ﷺ وَآوَى بِهِ، وَهَدَاهُ وَهَدَى بِهِ، وَأَغْنَاهُ وَأَغْنَى بِهِ.

فإذا قال قائل: ما فائدة معرفتنا للمتعدي واللازم؟

(١) البيت من الطويل، انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (٢/ ٣٠٥)، وخزانة الأدب للبغدادى (١/ ١٨٥)، ولسان العرب، وتاج العروس (ثمل).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الطائف حديث رقم (٤٠٧٥)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام حديث رقم (١٠٦١).

قلنا: في ذلك ثلاثُ فَوَائِدَ:

الفائدةُ الأولى: من حيثُ العُمومُ أنَّه إذا كان الفعلُ مُتَعَدِّيًا، ولم نَجِدِ المفعولَ به عَرَفْنَا أنَّه محذوفٌ.

الفائدةُ الثانيةُ: أنَّنا لا نُعَدِّي فعلًا وهو لا يتعدَّى، فلو جاءنا إنسانٌ بفعلٍ لازمٍ، وجَعَلَهُ مُتَعَدِّيًا، قلنا: هذا غَلَطٌ، وليس من اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، فلو قال مَثَلًا: (قَامَ زَيْدًا)، وهو يريدُ أن يَجْعَلَ (زَيْدًا) مفعولًا به، نقول: هذا ليس بصحيحٍ؛ لأنَّ (قام) من الأفعالِ اللَّازِمَةِ، أمَّا لو قال: (قَامَ زَيْدًا)، على أنَّ (زَيْدًا) فاعِلٌ قلنا: هذا لَحْنٌ.

الفائدةُ الثالثةُ: من حيثُ الخُصوصُ فيما يَتَعَلَّقُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ، إذا كان الاسمُ مُتَعَدِّيًا لم يَتِمَّ الإِيْمَانُ به إلَّا بِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ: الاسمُ، والصفةُ، والأثرُ، يعني الحكمُ، وإذا كان لازمًا اكْتَفِيَ بالإِيْمَانِ بالاسمِ والإِيْمَانِ بالصفةِ، فمثلاً (الحيُّ) لازمٌ؛ لأنَّه من (حَيٍّ)، فَيَتِمُّ الإِيْمَانُ به إذا آمَنَّا بالاسمِ والصفةِ التي دَلَّ عليها.

أمَّا (السَّمِيعُ) فهو مُتَعَدِّ، فلا بُدَّ أن نؤمنَ بالاسمِ والصفةِ التي دَلَّ عليها الاسمُ، والأثرُ أنَّه يَسْمَعُ، فهو سَمِيعٌ بِسَمْعٍ يَسْمَعُ به.

٢٦٩- وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحْتِمَ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَ (نِهِم)

الشرح

قوله: «وَلَا زِمَ»: خبرٌ مُقَدَّمٌ.

و«غَيْرُ»: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، يعني: (وَعَيْرُ الْمُعَدَّى لَا زِمَ)، هذا إعرابٌ، والإعرابُ الثاني أن يُقَالَ: (لَا زِمَ): مبتدأ، و(غَيْرُ): خبرُ المبتدأ؛ فإذا كنتَ تريدُ أن تُخْبِرَ عن حُكْمِ الْمُعَدَّى، صارت كلمة (لَا زِمَ) خبراً مُقَدَّمًا، وإذا كنتَ تريدُ أن تُخْبِرَ ما هو اللازمُ وتُعَرِّفَ اللازمَ، فتكونُ (غَيْرُ الْمُعَدَّى) هي الخبرُ، ويردُّ على هذا التَّقْدِيرِ أَنَّ (لَا زِمَ) نَكْرَةٌ، والابتداءُ بالنَّكْرَةِ ممنوعٌ، لكن يُجَابُ عنه بأنَّ المَقَامَ مَقَامُ تَفْصِيلٍ وَتَقْسِيمٍ، ومَقَامُ التَّقْسِيمِ مُفِيدٌ، فَيَجُوزُ أن يُبْتَدَأَ بالنَّكْرَةِ على قولِ الشَّاعِرِ:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرَّ^(١)

والإعرابُ الثاني أحسنُ؛ لأنَّه يريدُ أن يُخْبِرَ عن اللازمِ، لا أن يُخْبِرَ عن غَيْرِ الْمُعَدَّى، فَمَحَظُ الفَائِدَةِ اللازمِ، فالآن هل السؤال: ما هو اللازم؟ أم السؤال: ما هو غير المُعَدَّى؟

الجواب: ما هو اللازم؟ مع أنَّه يجوزُ، لكنَّ الأرجحَ أن تَجْعَلَ (لَا زِمَ) مُبْتَدَأً، و(غَيْرُ الْمُعَدَّى) خَبَرَهُ.

(١) البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تَوَلَّب. انظر الكتاب لسيبويه (١/ ٨٦).

قوله: «وَحْتِمٌ»: الواو حرف عطف، والفعل مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله.

و«لُزُومٌ»: نائب فاعل، وهو مضاف إلى (أَفْعَالٍ).

و«أَفْعَالٍ»: مضافة إلى (السَّجَايَا).

و«كَ(نِهِمْ)»: جارٌّ ومجرور.

قوله: «وَلَا زِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى»: يعني أَنَّ اللازم من الأفعال هو غير المُعَدَّى،

يعني ما لا يَنْصَبُ المفعول به، فالذي لا يَقْبَلُ الضمير، ولا يُصَاغُ منه اسمُ المفعول، فإنه يكون لازماً، وهو كثيرٌ في كلام العرب وكلام الناس.

ثم ذكر - رحمه الله - ضوابط:

الضابطُ الأوَّلُ: جميعُ أفعالِ السَّجَايَا والطبائعِ تُعْتَبَرُ لازمةً، ولذا قال:

وَحْتِمٌ لُزُومٌ أَفْعَالِ السَّجَايَا.

و(السَّجَايَا) جمعُ (سَجِيَّةٍ)، وهي الطبيعة، أي: الأفعال الدَّالَّةُ على الطبيعة

والانفعال وما أشبه ذلك، هذه يلزَمُ فيها أن تكون لازمةً؛ لأنَّ طبيعة الإنسان،

أو طبيعة المضاف إليه الفعل لازمةٌ، فينبغي أن يكون الفعل أيضاً لازماً، مثل:

(نِهِم)، والنَّهِم معناها الذي لا يَشْبَعُ، فهو شديد الحرص على الطعام، ويأْكُلُ

بأصابعه الخمسة، ولا يَشْبَعُ، ويتابع بسرعة، وإذا مُدَّت الأيدي إلى الطَّعام كان

أعجل القوم، ف(النَّهِم) صفةٌ طَبِيعِيَّةٌ في الإنسان، فمن النَّاسِ مَنْ هو نِهِمٌ،

ومنهم مَنْ هو غيرُ نِهِمٍ.

إذا قلتَ: (فلانٌ شَرُفٌ طبعاً) أي: شريف الطَّبع فهذا لازمٌ؛ لأنَّكَ جَعَلْتَ

الشَّرَفَ له طبيعةً، ومثل ذلك: (نَامَ)، تقول: (نَامَ زيدٌ)، ف(نَامَ) من أفعالِ

السَّجَايَا، فَالنَّوْمُ طَبِيعَةٌ يَغْتَرِي الْإِنْسَانَ، وَمِثْلُهُ: (كَرُمَ)، و(بَخِلَ)، و(ظَرَفَ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا: (غَضِبَ)، و(سَخِطَ)، و(رَضِيَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنْ يَبْقَى عِنْدَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فَـ(رَضِيَ) هُنَا لَيْسَ مِنَ الرِّضَا الْمَعْرُوفِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ السَّخَطِ، بَلْ (وَرَضِيتُ) فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى (اخْتَرْتُ)، وَلِهَذَا تَعَدَّى، أَمَّا (رَضِيَ) الَّذِي هُوَ ضِدُّ السَّخَطِ فَفَعَلٌ لَازِمٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، وَلَمْ يَقُلْ: (رَضِيَهُمْ).

وَهَلْ (فَهُمْ) مِنْ أَفْعَالِ الطَّبِيعَةِ؟

الْجَوَابُ: لَا، لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِ الطَّبِيعَةِ، وَلِهَذَا يَتَعَدَّى لِلْمَفْعُولِ بِهِ، فَيُقَالُ: (فَهُمَ الدَّرْسَ).

٢٧٠- كَذَا (أَفْعَلَّ) وَالْمُضَاهِي (أَفْعُنْسَا) وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا

الشرح

قوله: «كَذَا»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، خبرٌ مُقَدَّمٌ.

و«أَفْعَلَّ»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ.

و«الْمُضَاهِي»: معطوفٌ عليه، وفيه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فاعِلٌ.

و«أَفْعُنْسَا»: مفعولٌ (الْمُضَاهِي).

و«مَا اقْتَضَى»: معطوفٌ على (أَفْعَلَّ).

و«مَا»: اسمٌ مَوْصُولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ.

و«اقْتَضَى»: صلةُ المَوْصُولِ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ.

و«نَظَافَةً»: مفعولٌ به.

«أَوْ دَنَسًا»: معطوفٌ عليه.

الضَّابِطُ الثَّانِي: (كَذَا أَفْعَلَّ) يعني: كُلُّ فِعْلِ عَلَى وَزَنِ (أَفْعَلَّ) فَهُوَ لَازِمٌ،

لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَعَدَّى لِلْمَفْعُولِ بِهِ.

مثاله: (اقْشَعَرَ)، و(اطْمَأَنَّ)، و(اكْفَهَرَ)، و(اضْمَحَلَّ الأَمْرُ) فهي على

وزنِ (أَفْعَلَّ)، فتكونُ لازمةً، وهذه لَا تُعْتَبَرُ مِنَ السَّجَايَا، ولهذا قَالَ الْمُؤَلِّفُ

- رحمه الله -: (كَذَا أَفْعَلَّ)، وَلَمْ يَقُلْ: (كَأَفْعَلَّ).

فالمهمُّ أن كلَّ ما كانَ على وزنِ (أفعلَّل) فهو لازمٌ.

الضَّابُّ الثَّالثُ: (وَالْمُضَاهِي أَقْعَسَسَا)، أي: المُشَابِهُ له في الوزنِ، أي: الذي يُشَبِّهُ (أفعلَّل)، فـ(أقْعَسَسَ) على وزنِ (أفعلَّل)، وكان يُمكنُ للمؤلِّفِ - رحمه الله - أن يقولَ: (وما كانَ على أفعلَّل).

فائدة: يَقُولُ في الحاشية^(١): «(أقْعَسَسَ البعيرُ) إذا امتنعَ من الانقيادِ» اهـ. أي: أبى أن يمشي، فهو يُشَبِّهُ من بعضِ الوجوه: (تَقَاعَسَ عَنِ الشَّيْءِ)، يعني: لم يُقَدِّمَ على الشَّيْءِ، ولم يَمُضِ فيه.

مثالُه: (أَحْرَنْجَمَ)، (أَفْرَنْقَعَ)، فهي على وزنِ (أفعلَّل)، و(أَحْرَنْجَمَ) يعني: اجْتَمَعَ، أمَّا (أَفْرَنْقَعَ) فيعني التَّفَرَّقَ، فـ(أَفْرَنْقَعُوا عَنِّي) يعني: تَفَرَّقُوا عَنِّي، وهذه من غرائبِ كلماتِ اللُّغة، ولهذا يَقُولُونَ في البَلَاغَةِ: إِنَّ هذا خِلافُ الفَصَاحَةِ.

مثالٌ آخَرُ: (أَحْرَنْبَى الدِّيكُ)، وذلك إذا انْتَفَشَ لِلْقِتَالِ.

وتأتي في المضارعِ والماضي، مثلُ: (أَحْرَنْجَمَ، يَحْرَنْجِمُ)، (أَقْعَسَسَ، يَقْعَسِسُ).

فالقاعدة: كلُّ فعلٍ على وزنِ (أفعلَّل) فَإِنَّهُ لازمٌ.

الضَّابُّ الرَّابِعُ: (وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا)، هذا أيضًا بابٌ واسعٌ، فكلُّ شيءٍ يَدُلُّ على نظافةٍ أو دَنَسٍ فهو لازمٌ.

مثالُه: (نَظَفَ الثوبُ)، فهذا لا يُمكنُ أن يكونَ مُتَعَدِّيًا؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي نَظَافَةً.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٢٥).

مثال آخر: (طَهَرَ الْمَكَانُ)، هذا أيضًا لازم؛ لَأَنَّهُ يَقْتَضِي نِظَافَةً.

مثال آخر: (اتَّسَخَ الثَّوبُ)، و(وَسِخَ الثَّوبُ)، و(وَنَجَسَ الثَّوبُ) وهذا أيضًا لازم؛ لَأَنَّهُ يَقْتَضِي دَنَسًا.

إِذَنْ: كُلُّ مَا اقْتَضَى نِظَافَةً أَوْ دَنَسًا فَإِنَّهُ لَازِمٌ، وَعَلَى هَذَا فَقَسْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي: (نَظَّفْتُ الثَّوبَ)؟

نَقُولُ: (نَظَّفْتُ) فِعْلٌ مِنَ التَّنْظِيفِ، أَي: أَنَّكَ جِئْتَ بِالْمَاءِ وَغَسَلْتَهُ، لَكِنِ الَّذِي صَارَ نَظِيفًا هُوَ الثَّوبُ، فَتَقُولُ: (نَظَفَ الثَّوبُ).

٢٧١- أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لَوَاحِدٍ كـ (مَدَّهُ فَاُمْتَدَّا)

الشرح

قوله: «أَوْ»: حرفٌ عطفٍ.

و«عَرَضًا»: معطوفٌ على (نَظَافَةً)، يعني: أَوْ اقْتَضَى عَرَضًا.

«أَوْ»: حرفٌ عطفٍ.

«طَاوَعَ»: فعلٌ ماضٍ، وهو معطوفٌ على جملةِ الصِّلَةِ في قوله: (وَمَا اقْتَضَى

نَظَافَةً)، يعني: وما اقْتَضَى نظافةً، أَوْ مَا طَاوَعَ الْمُعَدَّى لَوَاحِدٍ.

وقوله: «الْمُعَدَّى»: مفعولٌ به.

و«لَوَاحِدٍ»: مُتَعَلِّقٌ بـ (الْمُعَدَّى).

وقوله: «كَمَدَّهُ فَاُمْتَدَّا»: الكافُ حَرَفٌ جَرٌّ.

و«مَدَّهُ فَاُمْتَدَّا»: اسمٌ مجرورٌ بالكافِ؛ لَأَنَّهُ على تقديرٍ: (كهذا المثالِ)، مَنَعَ

من ظُهوره اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ الحِكَايَةِ.

الضَّابِطُ الخَامِسُ: كُلُّ مَا اقْتَضَى عَرَضًا، وَالْعَرَضُ هُوَ الْوَصْفُ الَّذِي

يَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ وَيَزُولُ، مِثْلُ: (غَضَبٍ)، وَ(حَزَنٍ)، وَ(مَرَضٍ)، وَ(بَرِيٍّ)،

وَ(نَشِطٍ)، وَ(فَرِحَ)، وَ(سَخِطَ)، وَ(ضَحِكَ)، وَ(بَكَى)، وَ(شَبِعَ)، وَ(جَاعَ)؛ لِأَنَّ

الجُوعَ لَيْسَ بِطَبِيعَةٍ؛ لِأَنَّ الطَّبِيعَةَ تَبْقَى، وَلِهَذَا نَقُولُ: دَوَاءُ الْجُوعِ الْأَكْلُ، فَهُوَ

مِثْلُ: (شَبِعَ).

كذلك (رَضِيَ)، و(كِرِهَ)، يُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَهُمَا مِنَ الْأَعْرَاضِ، لَكِنَّهُمَا يُسْتَخْدَمَانِ أَحْيَانًا مُتَعَدِّيَانِ إِذَا لَمْ يُقْصَدْ بِهِمَا الْعَرَضُ، مِثْلُ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا، وَرَضِيَ لَكُمْ ثَلَاثًا»^(١). فهذه بمعنى الاختيار، لكن (كِرِهَ) بمعنى أَنَّهُ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ الْكُرْهُ، فَيُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَهُ مِنْ بَابِ الْأَعْرَاضِ.

كذلك: (مَاتَ)، و(أَحْمَرَ وَجْهَ الرَّجُلِ)، و(أَخْضَرَ الزَّرْعَ)، وأمثله كثيرة. إِذَنْ كُلُّ مَا كَانَ يَعْرِضُ وَيُزُولُ فَإِنَّهُ يَكُونُ لَازِمًا، وَمِرَادُهُ بِالْعَرَضِ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالْبَدَنِ، وَلَيْسَ الْفِعْلُ الْوَاقِعَ مِنَ الْإِنْسَانِ، مِثْلُ: (مَرَضَ)، و(غَضِبَ)، و(حَزَنَ)، فهذه ليست مثل: (ضَرَبَ).

الضَّابِطُ السَّادِسُ: (أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَى)، أَي: أَنْ يُطَاوَعَ الْمُعَدَى لَوَاحِدٍ، وَمَعْنَى طَاوَعَهُ أَي: صَارَ الْمُعَدَى مُؤَثِّرًا فِيهِ، فَيَأْتِي نَتِيجَةً عَنْهُ، فَالْمُطَاوَعَةُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْفِعْلُ نَتِيجَةً لِلْفِعْلِ السَّابِقِ، مِثْلُ: (مَدَّهُ فَاثْتَدَّ)، (شَدَّهُ فَاثْتَدَّ)، (سَحَبَهُ فَاثْسَحَبَ)، (ضَرَبَهُ فَاثْضَرَبَ)، (كَسَرَهُ فَاثْكَسَرَ)، (حَدَّهُ فَاثْحَدَّ)، (جَرَّهُ فَاثْجَرَّ)، (أَغْضَبَهُ فَغَضِبَ)، لكن هذه أيضًا من أفعال السَّجَايَا، ومثل: (نَظَّفَتْهُ فَتَنْظَفَ)، و(دَخَرَجْتُهُ فَتَدَخَّرَجَ)، و(كَلَّمْتُهُ فَتَكَلَّمَ)، و(عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ)، وهذا إِذَا كَانَ مُطَاوَعًا فَهُوَ لَازِمٌ، أَمَا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُطَاوَعٍ مِثْلُ: (تَعَلَّمَ الدَّرْسَ) فَهُوَ مُتَعَدٍّ.

إِذَنْ مَعْنَى طَاوَعَهُ: أَي صَارَ نَتِيجَةً لَهُ، وَصَارَ الْأَوَّلُ مُؤَثِّرًا فِيهِ، فَصَارَتِ الْمُطَاوَعَةُ عَكْسَ هَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ، فَالْمُطَاوَعَةُ تَنْقُصُ مَفْعُولًا، وَالْهَمْزَةُ تَزِيدُ مَفْعُولًا.

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، في مسند أبي هريرة في الحديث رقم (٨٣١٦).

وقوله: «أَوْ طَاوَعَ الْمُتَعَدِّي لَوَاحِدٍ كـ(مَدَّهُ فَأَمْتَدًّا)»: إذا طَاوَعَ فعلاً يَتَعَدَّى لاثْنَيْنِ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى لَوَاحِدٍ.

مثاله: (أَرْكَبْتُهُ الْحِمَارَ فَرَكِبَهُ)، فهنا تَعَدَّى لَوَاحِدٍ؛ لَأَنَّهُ مُطَاوَعٌ لِفِعْلِ مُتَعَدٍّ لاثْنَيْنِ، ولهذا قال المؤلف - رحمه الله -: (أَوْ طَاوَعَ الْمُتَعَدِّي لَوَاحِدٍ)، احترازاً بما إذا طَاوَعَ الْمُتَعَدِّي لاثْنَيْنِ.

فالمُطَاوَعُ إن طَاوَعَ ما يَتَعَدَّى لَوَاحِدٍ فهو لازمٌ، وإن طَاوَعَ ما يَتَعَدَّى لاثْنَيْنِ نَصَبَ مفعولاً واحداً.

مثاله: (عَلَّمْتُ الطَّالِبَ النَّحْوَ فَتَعَلَّمَهُ)، فـ(عَلَّمْتُ) يَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ، أَمَّا (تَعَلَّمَهُ) فَيَنْصَبُ مفعولاً واحداً.

فصارَ الْمُطَاوَعُ لِمَا يَتَعَدَّى لَوَاحِدٍ لازماً، والمُطَاوَعُ لِمَا يَتَعَدَّى لاثْنَيْنِ مُتَعَدِّياً لَوَاحِدٍ.

فائدة: هل يُمَكِّنُ أَنْ يُحَوَّلَ الفِعْلُ الْمُتَعَدِّي إِلَى لازِمٍ، أَوْ يُحَوَّلَ الفِعْلُ اللَّازِمُ إِلَى مُتَعَدٍّ؟

الجواب: إذا حَوَّلْتَ الفِعْلَ الْمُتَعَدِّي إِلَى سَجِيَّةٍ وَطَبِيعَةٍ لَهُ، مثل: (رَحِمَ زَيْدُ الطِّفْلَ)، فإذا أَرَدْتَ أَنْ تُجْعَلَ هذه الصِّفَةُ كَسَجِيَّةٍ لَهُ، تقول: (رَحِمَ فَلَانٌ) بِمَعْنَى أَنَّهُ صارَ رَحِيماً، فكأنَّها سَجِيَّةٌ وَطَبِيعَةٌ لَهُ، فهنا يُحَوَّلُ الْمُتَعَدِّي إِلَى لازِمٍ، ولكن ليسَ كُلُّ لازِمٍ يَصِحُّ أَنْ يَتَعَدَّى، مثل: (اخْرُنْجِمَ)، و(اقْشَعِرَّ).

٢٧٢- وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

٢٧٣- نَقَلًا، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنَّ) يَطْرُدُ مَعَ أَفْنٍ لَبْسٍ كـ (عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

الشرح

قوله: «وَعَدَّ»: الواو حرف عطف.

و«وَعَدَّ»: فعل أمر، والفاعل مُسْتَتِرٌ وجوبًا، تقديره: أنت.

و«لَازِمًا»: مفعول (عَدَّ).

و«بِحَرْفِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(عَدَّ)، وهو مُضَافٌ إِلَى (جَرٍّ).

وقوله: «وَإِنْ حُذِفَ»: الواو حرف عطف.

و«إِنْ»: شَرْطِيَّةٌ.

و«حُذِفَ»: فعل ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، وهو فِعْلُ الشَّرْطِ، ونائب

الفاعل فيه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ، تقديره: هو.

وقوله: «فَالنَّصْبُ»: الفاء رابطةٌ للجواب.

و«النَّصْبُ»: مُبْتَدَأٌ.

و«لِلْمُنْجَرِّ»: الجارُّ والمَجْرُورُ خبرُ (النَّصْبِ)، والجملةُ الْخَبَرِيَّةُ فِي مَحَلِّ

جَزْمِ جَوَابِ الشَّرْطِ.

وقوله: «نَقَلًا»: حالٌ، وصاحبُ الحالِ هو الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي مُتَعَلِّقِ الْجَارِّ

والمَجْرُورِ، أي: (فَالنَّصْبُ كَائِنٌ لِلْمُنْجَرِّ نَقَلًا).

وقوله: «وَفِي»: حرفُ جرٍّ.

و«أَنَّ»: مجرورٌ بـ(فِي) باعتبارِ اللَّفْظِ.

و«أَنَّ»: معطوفةٌ عليها، والجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقٌ بـ(يَطْرُدُ).

وقوله: «مَعَ»: ظرفُ مكانٍ، وهو هنا مَبْنِيٌّ على الشُّكُونِ من أَجْلِ الرَّوِيِّ، وهو مُضَافٌ إلى (أَمْن).

و«وَأَمْن»: مضافٌ إلى (لَبَسَ).

وقوله: «كَ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)»: الكافُ حرفُ جرٍّ.

و«عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا»: كلُّها مَجْرُورَةٌ بحرفِ الجرِّ (الكافِ)، وعلامةُ جرِّها كسرةٌ مُقَدَّرَةٌ على الآخرِ، مَنَعَ من ظُهورِها الحِكايةُ.

قوله: «وَعَدَّ لَا زِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ»: يعني أَنَّ الفعلَ اللَّازِمَ لَا يَنْصِبُ المفعولَ بنفسِه، لكن يُعَدِّي بحرفِ جرٍّ مُناسِبٍ، ولهذا قَالَ المؤلِّفُ -رحمه الله-: (بِحَرْفِ جَرٍّ)، ولم يقل: بـ(إلى)، ولا: بـ(من)، ولا: بـ(فِي)، ولا: بـ(عَلَى)، ولا بشيءٍ، ولكنَّهُ يُعَدِّي بحرفِ الجرِّ المُناسِبِ له، فإذا وَجَدْنَا فعلاً لازِمًا جازَ أَنْ نُعَدِّيهِ بحرفِ الجرِّ، تَقُولُ: (فَرِحَ زَيْدٌ)، فـ(فَرِحَ) لازمٌ، وتقولُ: (فَرِحَ بالنَّجَاحِ)، فتُعَدِّيهِ بحرفِ جرٍّ، وهذا كثيرٌ.

وقوله: «وَعَدَّ لَا زِمًا»: أي عَدَّ فعلاً أو وَصَفًا مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلِ الفعلِ.

مثال ذلك: (مَرَّ) فعلٌ لازمٌ، ولهذا أقولُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ)، فهنا نُعَدِّيهِ

بحرفِ جرٍّ.

مثال آخر: (رَغِبَ) فعل لازم، ويُعدَّى بحرف الجرّ، فيُقال: (رَغِبَ في كذا)، أو: (رَغِبَ عن كذا) حسب الحال، ولا يتعدَّى إلّا بـ(عَنْ)، أو بـ(في)، وأمّا قولهم: (رَغِبَ الشَّيْءُ) فعلى سبيل التّجاوز.

مثال آخر: (وصل)، يقولون: إِنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ لَا زَمَ، لكن لكثرة الاستعمال يكون مُتَعَدِّيًا، ومثل: (دخلت البيتَ)، و(دخلت المسجدَ)، و(دخلت السُّوقَ)، وما أشبه ذلك؛ لأنَّ (دَخَلَ) لازم.

وكلُّ فعلٍ لازم فإنَّه يُعدَّى بحرف الجرّ، هذا إذا كان يَصِلُ إلى المفعول به بواسطة حرف الجرّ، فإنَّ كان لا يَصِلُ إلى المفعول به بواسطة حرف الجرّ، فهو يَبْقَى على لزومه، مثل: (أَفْعَنْسَسَ)، فلا يُمكنُ أَنْ يتعدَّى، بل هو لازم، ومثل: (نَهِمَ)، وكلُّ ما قال المؤلف - رحمه الله - فيما سبق في قوله: (وَحْتِمُ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمَ) إلى آخره.

وقوله: «وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصَبُ لِلْمُنْجَرِّ»: يعني إذا حُذِفَ حرف الجرّ مِنَ الْفِعْلِ اللَّازِمِ فَإِنَّ الْمَجْرُورَ يُنْصَبُ، لكن: هل هو قِيَاسِيٌّ؟ بمعنى: أَنَّهُ يَجُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ أَنْ يَحْذِفَ حَرْفَ الْجَرِّ مِمَّا تَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ اللَّازِمِ؟

نقول: يقول المؤلف - رحمه الله -: (نَقْلًا)، يعني: أَنَّهُ سُمِعَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَنُقِلَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمْ يَحْذِفُونَ حَرْفَ الْجَرِّ مِنْ مُتَعَلِّقِ الْفِعْلِ اللَّازِمِ، وَيَنْصِبُونَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ^(١)

فَقَالَ: (تَمُرُّونَ الدِّيَارَ)، والأصل: (تَمُرُّونَ بِالدِّيَارِ)، لَكِنَّهُ حَذَفَ حَرْفَ
الْجَرِّ، وَنَصَبَهُ، وَنَعَرِبَهُ، فَنَقُولُ: (تَمُرُّونَ): فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِثُبُوتِ النُّونِ،
وَالْوَاوِ فَاعِلٌ، (الدِّيَارَ) مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، يَعْنِي أَنَّ سَبَبَ نَصْبِهِ نَزْعُ
الْخَافِضِ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ (الدِّيَارَ) مَفْعُولٌ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا زِمَ لَا يَنْصَبُ
الْمَفْعُولَ بِهِ، فَتَكُونُ (الدِّيَارَ) هُنَا مَنْصُوبَةً بِنَزْعِ الْخَافِضِ، وَالْأَصْلُ: (تَمُرُّونَ
بِالدِّيَارِ)، فَلَمَّا حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ صَارَتْ مَنْصُوبَةً، وَعَلَامَةُ نَصْبِهَا فَتْحَةُ ظَاهِرَةِ
فِي آخِرِهِ، وَقَوْلُهُ: (وَلَمْ تَعُوجُوا) لَا حَاجَةَ لِإِعْرَابِهِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ حَصَلَ بِدُونِهِ.

لكن: لو قلت: (مَرَرْتُ زَيْدًا) بدل: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) فهل يَصِحُّ أو لا؟

الجواب: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى النِّقْلِ.

فإن قلت: قِيَاسًا عَلَى مَا وَرَدَ، فَالْعَرَبُ قَالُوا: (تَمُرُّونَ الدِّيَارَ)؟

نَقُولُ: إِنَّ الشَّاذَّ يُحْفَظُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، لَكِنَّ لُغَتَنَا الْعُرْفِيَّةَ تَأْبَى إِلَّا أَنْ
تَقِيسَ، فَيَقُولُونَ: (مَرَرْتُ زَيْدًا)، و(مَرَرْتُ الْبَيْتَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَنَقُولُ:
اللُّغَةُ الْعُرْفِيَّةُ لَا تَحْكُمُ عَلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وقول المؤلف - رحمه الله -: (فَالنَّصْبُ لِلْمُنَجَّرِ نَقْلًا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ

يُنْصَبَ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ سُمِعَ غَيْرَ مَنْصُوبٍ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا قِيلَ مَنْ فِي النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلِّيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ^(١)

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: (أَشَارَتْ كُلِّيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ)، يَعْنِي: أَشَارَتْ إِلَى

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق كما في خزانة الأدب (٩/ ١١٣)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٩٠)، والتصريح (١/ ٤٦٦).

كُتِبَ بالأَكْفِ الأصابعُ، فنقول: (كُتِبَ) اسمٌ مجرورٌ بحرفِ الجرِّ المحذوفِ،
وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ، والتَّقديرُ: (أشارت إلى كُتِبَ).

ولهذا طالبُ العلمِ المُبتدئُ يقولُ: (كُتِبَ) هو الفاعلُ، فكيف يُجرُّ؟! لماذا
لم يُقل: (أشارت كُتِبَ)؟!

نقولُ: لأنَّ (كُتِبَ) ليست مُشيرةً، بل مُشارٌ إليها، والأصابعُ هي
الفاعلُ؛ لأنَّها هي المُشيرةُ، وعلى حسبِ المنقولِ المطَّردِ يُقالُ: (أشارت كُتِبًا)،
فهو منصوبٌ بنزعِ الخافضِ، وعلى القياسِ يُقالُ: (إلى كُتِبَ).

قوله: «في (أَنْ) وَ(أَنْ) يَطْرُدُ»: الَّذِي يَطْرُدُ هو حَذَفُ حرفِ الجرِّ، ومعنى
قوله: (يَطْرُدُ) أَنَّهُ سُمِعَ نَقْلًا، وجاز استعمالا، أي: أَنَّهُ يَنْقَاسُ بدليلِ قَوْلِهِ في
الأَوَّلِ: (نَقْلًا).

وقوله: «مَعَ أَمْنٍ لَبَسٍ»: يعني: يُشْتَرَطُ لجَوَازِ حَذَفِ حرفِ الجرِّ مع (أَنْ)
و(أَنْ) ألا يكونَ هناك لَبَسٌ، فإن كان هناك لَبَسٌ اُمْتَنَعَ حَذَفُ حرفِ الجرِّ، لئلا
يَقَعَ المُخاطَبُ في لَبَسٍ.

مثاله: (عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)، و(يَدُوا) بمعنى: يُعْطُوا الدِّيةَ، يعني: عَجِبْتُ
مَنْ أَنْ يَدُوا، ويجوزُ أَنْ تَحْذَفَ (مِنْ)، فتقولُ: (عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)، وهذا باطِّرادٍ،
وعلى هذا فنقولُ: (عَجِبْتُ): فِعْلٌ وفَاعِلٌ، و(أَنْ): حرفُ مَصْدَرٍ يَنْصِبُ الفِعْلَ
المُضارعَ، و(يَدُوا): فِعْلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أَنْ)، وعلامةُ نصبه حَذَفُ النُّونِ،
والواوُ فاعِلٌ، و(أَنْ) وما دخلتُ عليه في تأويلِ مَصْدَرٍ منصوبٍ بِنَزْعِ الخافضِ،
والخافضُ هنا مَحْذُوفٌ اطرادًا، وتقديرُ المصدرِ: عَجِبْتُ مَنْ وَذِيهِمْ، وإذا أردنا

أَنْ نُقَدِّرَ وَحَوْلَانَهُ إِلَى مُصَدِّرٍ صَارَ الْمَصْدَرُ اسْمًا، وَعَدَمْنَا (أَنَّ) وَ(أَنْ)، وَحَيْثُذِ لَا بُدَّ أَنْ نَذْكُرَ حَرْفَ الْجَرِّ.

وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - «مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ»: أَيِ اشْتِبَاهٍ وَإِشْكَالٍ، وَهَذَا قَيْدٌ، فَإِنْ خِيفَ اللَّبْسُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ، مِثْلُ: (رَغِبْتُ أَنْ أَجْلِسَ إِلَى زَيْدٍ)، فَهَلِ الْمَعْنَى: (رَغِبْتُ عَنْ الْجُلُوسِ إِلَيْهِ)، أَوْ: (رَغِبْتُ فِي الْجُلُوسِ إِلَيْهِ)؟

نَقُولُ: تَحْتَمِلُ، فَأَنْتَ إِذَا خَاطَبْتَ أَحَدًا، وَقُلْتَ: (رَغِبْتُ أَنْ أَجْلِسَ إِلَى زَيْدٍ)، لَا يَذَرِي: هَلِ أَنْتَ تَرْغَبُ الْجُلُوسَ إِلَيْهِ، أَوْ تَرْغَبُ عَدَمَ الْجُلُوسِ إِلَيْهِ؟ فَإِذَا قُلْتَ: (رَغِبْتُ أَنْ أَجْلِسَ إِلَى زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ يُلْهِينِي) جَازَ أَنْ أَحْذِفَ حَرْفَ الْجَرِّ؛ لِأَنَّهُ زَالَ اللَّبْسُ بِهَذَا التَّعْلِيلِ: (لِأَنَّهُ يُلْهِينِي).

وَإِذَا قُلْتَ: (رَغِبْتُ فِي أَنْ أَجْلِسَ إِلَى زَيْدٍ؛ لِأَنَّ جُلُوسَهُ مَحْبُوبٌ إِلَيَّ) جَازَ أَنْ تَقُولَ: (رَغِبْتُ أَنْ أَجْلِسَ إِلَى زَيْدٍ؛ لِأَنَّ جُلُوسَهُ مَحْبُوبٌ إِلَيَّ)، فَتَحْذِفُ (فِي).
مِثَالُ آخَرٍ: (رَغِبْتُ أَنْ أُسَافِرَ)، هَلِ تُخْبِرُ بِأَنَّكَ رَاغِبٌ فِي السَّفَرِ، أَوْ رَاغِبٌ عَنْهُ؟

الْجَوَابُ: لَا يُدْرِي، إِذَنْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ حَرْفَ الْجَرِّ، بَلْ يَجِبُ أَنْ تَقُولَ: (رَغِبْتُ فِي أَنْ أُسَافِرَ)، أَوْ: (رَغِبْتُ عَنْ أَنْ أُسَافِرَ)؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَهُ أَلْبَسْتَ.

لَكِنْ يَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِلْبَاسِ وَالْإِجْمَالِ، فَالْإِلْبَاسُ: هُوَ أَنْ يُرِيدَ الْمُتَكَلِّمُ إِيقَاعَ الْمُخَاطَبِ فِي حَيْرَةٍ، وَالْإِجْمَالُ: هُوَ أَنْ يُرِيدَ الْمُتَكَلِّمُ الْعُمُومَ وَالشُّمُولَ.

وعلى هذا فلا نقول: إِنَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ إِبَاسًا، بل فيه إجمالٌ وعمومٌ؛ لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَمَا يُتَلَّى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] يتناول الرَّغْبَةَ فِي نِكَاحِهِنَّ لِحَالِهِنَّ، والرَّغْبَةَ عَنْ نِكَاحِهِنَّ لِقُبْحِهِنَّ، فالآية لا يُقْصَدُ بِهَا أَنَّ اللَّهَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- يُلبِسُ الأَمْرَ، وَيَجْعَلُهُ مُشْتَبِهًا عَلَى عِبَادِهِ، بل يريدُ أَنْ يُجْمَلَ وَيُعَمَّمَ، وعلى هذا فهو على حَسَبِ قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ.

مثالٌ آخَرُ: إِذَا كَانَ هُنَاكَ شَخْصٌ يَرِيدُ أَنْ يُخْرِجَنِي فِي سَوَالِي عَنِ السَّفَرِ، وَقَالَ: أَتَرْغَبُ أَنْ تُحْجَّ؟ فَقُلْتُ لَهُ: أَنَا أَرْغَبُ أَنْ أُحْجَّ، فَهِنَا تَأَوَّلْتُ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ لَوْ قُلْتُ لَهُ: (أَرْغَبُ فِي أَنْ أُحْجَّ) قَالَ: أَنَا مَعَكَ، فَإِذَا قُلْتُ: (أَرْغَبُ أَنْ أُحْجَّ)، وَلَمْ أَقُلْ: (فِي أَنْ أُحْجَّ) وَقَالَ: أَنَا مَعَكَ، قُلْتُ: أَنَا مُتَقَدِّرٌ (عَنْ).

على كُلِّ حَالٍ، صَحِيحٌ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ تَحْتَاجُ إِلَى إِنْسَانٍ فَاهِمٍ، لَكِنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَهُ أَنْ يَنْوِي مَا أَرَادَ.

أَمَّا لَوْ قُلْتُ: أَنَا أَرْغَبُ أَنْ أُحْجَّ؛ لِأَنَّ «الْحَجَّ الْمَبْرُورَ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ»^(١). فَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ (فِي)، وَلَوْ قُلْتُ: (أَنَا أَرْغَبُ أَنْ أُحْجَّ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ فِيهِ زَحْمَةٌ وَتَعَبٌ، وَلَا يَجِدُ الْإِنْسَانُ فِيهِ خُشُوعًا) فَهِنَا التَّقْدِيرُ: (عَنْ).

فَإِذَا دَلَّتِ الْقَرِينَةُ فَلَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَرِينَةٌ، وَأَنَا قَصْدِي الْإِبَاسُ عَلَى السَّائِلِ تَخْلُصًا مِنْ شَيْءٍ لَا أُرِيدُهُ فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ أَيْضًا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: أَبْوَابَ الْعِمْرَةِ، بَابَ وَجُوبِ الْعِمْرَةِ وَفَضْلِهَا، بِرَقْمِ (١٦٨٣)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابَ الْحَجِّ، بَابَ فِي فَضْلِ الْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ بِرَقْمِ (١٣٤٩).

الخلاصة: إذا قُصِدَ به الإجمالُ أو الإلباسُ لغرضٍ فلا حَرَجَ، أمّا إذا كانَ يُوجِبُ اللَّبَسَ بدونِ غرضٍ فهذا لا يَجُوزُ في الكلامِ؛ لأنَّ الكلامَ إنّما يُساقُ للبيانِ، وإذا كان فيه إلباسٌ فلا يجوزُ.

وإذا اطَّرَدَ حذفُ حرفِ الجرِّ فإنَّ (أَنَّ) و(أَنْ) تُتَوَلَّى بِمَصْدَرٍ، فإذا أَرَدْنَا أَنْ نَقِيسَ على ما وَرَدَ عن العَرَبِ نقولُ: هذا المصدرُ محلُّه النَّصْبُ بنزعِ الخافضِ، وهذا هو المَعْرُوفُ.

إِذَنْ: البَحْثُ الأوَّلُ: أَنَّ الفِعْلَ اللَّازِمَ يَتَعَدَّى إِلَى المَفْعُولِ به بحرفِ الجرِّ. البَحْثُ الثَّانِي: إِنْ حُذِفَ حَرْفُ الجرِّ وَجَبَ نَصْبُ المَجْرُورِ، ويُقالُ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بنزعِ الخافضِ.

البَحْثُ الثَّالِثُ: حذفُ حرفِ الجرِّ، ونصبُ المَجْرُورِ هل هو مُطَرَّدٌ؟

الجوابُ: في (أَنَّ) و(أَنْ) مُطَرَّدٌ، وفيما سِوَى ذَلِكَ ليسَ بِمُطَرَّدٍ، بل مَقْصُورٌ على السَّماعِ.

البَحْثُ الرَّابِعُ: قد يُحذفُ حرفُ الجرِّ، وَيَبْقَى الاسمُ مجرورًا غيرَ مَنْصُوبٍ، وهو شاذٌّ وقليلٌ.

٢٧٤- وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كـ (مَنْ)

مِنْ (الْبِسْنِ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ)

الشرح

قوله: «وَالْأَصْلُ»: مُبْتَدَأٌ.

و«سَبَقُ»: خبرُ المبتدأ، وهو مضافٌ إلى كَلِمَةِ (فَاعِلٍ).

وقوله: «مَعْنَى»: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ حَالًا أَوْ صِفَةً لـ (فَاعِلٍ)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً بِنَزْعِ الْخَافِضِ، أَي: فَاعِلٍ فِي الْمَعْنَى.

وقوله: «كـ (مَنْ)»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ.

وقوله: «مِنْ (الْبِسْنِ)»: مُتَعَلِّقٌ بِالْمَحذُوفِ الَّذِي هُوَ مُتَعَلِّقٌ (كَمِنْ).

وقوله: «الْبِسْنِ»: الْخَطَابُ خُطَابُ جَمَاعَةٍ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ مَوْجُودَةٌ فِي: (مَنْ زَارَكُمْ)، فَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً وَجَبَ أَنْ يُقَالَ: (الْبِسْنِ)، وَإِنْ كَانَ خُطَابٌ وَاحِدٌ وَالْمِيمُ لِلتَّعْظِيمِ تَقُولُ: (الْبِسْنِ)، وَذَلِكَ لِأَنَّ (الْبِسْنَ) فَعْلٌ أَمْرٌ مُؤَكَّدٌ بِنُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ، وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ لَوَاحِدٍ وَاتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ وَجَبَ بِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ، وَإِذَا كَانَ لَجَمَاعَةٍ فَإِنَّهُ لَا يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُبَاشِرُهُ نُونُ التَّوَكِيدِ.

إِذَنْ: إِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الَّذِي يَتَرَجَّحُ: أَنْ تَكُونَ (الْبِسْنِ)، أَوْ (الْبِسْنَ)؟

نَقُولُ: يَتَرَجَّحُ (الْبِسْنِ)؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (مَنْ زَارَكُمْ)، وَالْأَصْلُ أَنَّ مِيمَ الْجَمَاعَةِ لِلتَّعْظِيمِ، وَلَيْسَتْ لِلتَّعْظِيمِ.

وقوله: «مِنْ»: حرفُ جرٍّ.

و«الْبِسُنْ»: إلى آخر البيت مجرورٌ بـ(مِنْ)؛ لأنَّ المقصودَ المثالَ، فكأنَّه قال: من هذا المثالِ.

وقوله: «الْبِسُنْ»: (الْبِس) فعلٌ أمرٌ مبنيٌّ على الفتح لاتِّصاله بنونِ التَّوكِيدِ، والنُّونُ حرفٌ توكيدٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ لا محلَّ له، وفاعلٌ (الْبِس) مُسْتَرٌّ وُجوبًا تقديرُه: (أنت).

وقوله: «مَنْ»: مفعولٌ أوَّلٌ لـ(الْبِس).

و«زَارَ»: فعلٌ ماضٍ، والكافُ مفعولٌ (زَارَ)، وفاعلٌ (زَارَ) مُسْتَرٌّ يعودُ على (مَنْ)، والميمُ علامةُ الجمعِ.

فإن قيل: كيف قال: (مَنْ زَارَكُمْ)، وهو يقول: (الْبِسُنْ) يُخَاطَبُ واحدًا؟!

فالجواب: أنَّه ذَكَرَهُ بالميمِ الدَّالَّةِ على الجمعِ تعظيمًا له.

وقوله: «نَسَجَ»: مفعولٌ (الْبِس) الثَّاني منصوبٌ بالفتحة الظَّاهِرة، وهو مضافٌ.

و«الْيَمَنْ»: مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافة، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخره، منعٌ من ظهورها مُراعاةً للرَّويِّ، يعني القافية.

وعلى الوجهِ الثَّاني: (الْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ)، أصلُها (الْبِسُونَنْ)، فحُذِفَتِ النُّونُ الأولى؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ يُبْنَى على ما يُجْزَمُ به المضارعُ، وحُذِفَتِ الواوُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، فنَقُولُ في (الْبِسُنْ): (الْبِس) فعلٌ أمرٌ مبنيٌّ على حَذْفِ النُّونِ، والواوُ المحذوفةُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ فاعِلٌ، والنُّونُ الموجودةُ للتَّوكِيدِ، و(مَنْ)

مفعولٌ أوَّل، و(نَسَجَ الِیْمَنُ) مفعولٌ ثانٍ.

ومعنى البيت: أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ مَفْعُولَانِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَكَانَ الْفِعْلُ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، فَأَيُّهُمَا نُقَدِّمُ؟

يقول - رحمه الله -: الْأَصْلُ أَنْ تُقَدِّمَ الْفَاعِلَ فِي الْمَعْنَى - يَعْنِي لَا فِي الْإِصْطِلَاحِ؛ لِأَنَّهَا مَفْعُولَانِ، وَالْمَفْعُولُ لَيْسَ فَاعِلًا فِي الْإِصْطِلَاحِ - وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ الْفَاعِلَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، ثُمَّ سَيَذْكُرُ الْخُرُوجَ عَنِ الْأَصْلِ.

مثال ذلك: (الْبِسُنُّ)، فهو فعلٌ أمرٌ من: (الْبَسَ يُلْبِسُ)، أي من الرُّبَاعِيِّ، فَيَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، فهنا عِنْدَنَا لَا بَسَ، وَمَلْبُوسٌ، وَعِنْدَنَا مُلْبِسٌ، فَاَلْمُلْبِسُ هُوَ الْفَاعِلُ حَقِيقَةً، وَاللَّابِسُ الَّذِي كُسِيَ هُوَ فَاعِلٌ مَعْنَى، و(نَسَجَ الِیْمَنُ) مفعولٌ به.

فتقول: (الْبِسُنُّ مَنْ زَارَكُمُ نَسَجَ الِیْمَنُ)، اللَّابِسُ هُوَ (مَنْ)، و(نَسَجَ الِیْمَنُ) مَلْبُوسٌ، فَالْفَاعِلُ مَعْنَى هُوَ (مَنْ)، وَالْمَفْعُولُ بِهِ مَعْنَى هُوَ (نَسَجَ الِیْمَنُ)، وَأَمَّا الْمُلْبِسُ فَلَا عِلَاقَةَ لَهُ فِي الْمَوْضُوعِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ فَاعِلُ الْفِعْلِ.

ويجوز: (الْبِسُنُّ نَسَجَ الِیْمَنُ مَنْ زَارَكُمُ)، لَكِنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ.

وقوله: «الْبِسُنُّ مَنْ زَارَكُمُ نَسَجَ الِیْمَنُ»: هَذَا مِنْ إِكْرَامِ الضَّيْفِ؛ لِأَنَّ نَسَجَ الِیْمَنِ نَسَجٌ جَيِّدٌ وَطَيِّبٌ.

مثال: (أَطْعِمُنْ مَنْ زَارَكُمُ ثَرِيدًا)، هَذَا الْأَصْلُ، وَيَجُوزُ: (أَطْعِمُنْ ثَرِيدًا مَنْ زَارَكُمُ)، وَلَا حَرَجَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى مَفْهُومٌ.

لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: (أَعْطِ زَيْدًا عَمْرًا)، فَمَنْ الْمُعْطَى؟

نقول: لا نَدْرِي، إِذَنْ: لا بُدَّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْأَصْلَ أَنَّ زَيْدًا هُوَ الْآخِذُ، وَعَمَرًا هُوَ الْمَأْخُوذُ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

فَإِذَا قُلْتُ: (أَعْطِ زَيْدًا عَلَامَهُ عَمَرًا)، فَهنا نَقُولُ: (زيد) هُوَ الْفَاعِلُ الْمَعْنَى، وَمِثَالُهُ لَوْ قُلْتُ: (أَعْطِ عَمَرًا عَلَامَهُ زَيْدًا) لَمْ يَلْتَبَسْ؛ لِأَنَّهُ وَاضِحٌ أَنَّ الْآخِذَ هُوَ السَّيِّدُ، وَلَيْسَ هُوَ الْغَلَامُ.

مِثَالُ آخَرَ: (الْبَسْتُ ثَوْبًا زَيْدًا)، وَهَذَا جَائِزٌ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَالْأَصْلُ: (الْبَسْتُ زَيْدًا ثَوْبًا)، وَمِثْلُهُ: (اَكْسُ زَيْدًا جُبَّةً)، وَهَذَا الْأَصْلُ، وَيَجُوزُ: (اَكْسُ جُبَّةً زَيْدًا).

مِثَالُ آخَرَ: (أَعْطِ زَيْدًا دِرْهَمًا)، فَ(زيدا درهم) لَيْسَ أَصْلُهَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَالْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى هُوَ زَيْدٌ؛ لِأَنَّهُ آخِذٌ وَالْدَّرْهَمَ مَأْخُوذٌ، فَنَقُولُ: الْأَصْلُ: (أَعْطِ زَيْدًا دِرْهَمًا)، وَيَجُوزُ: (أَعْطِ دِرْهَمًا زَيْدًا).

مِثَالُ آخَرَ: (عَلَّمَ زَيْدًا الدَّرْسَ)، فَهنا زَيْدٌ هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ، وَالدَّرْسَ مَعْلُومٌ، وَيَجُوزُ: (عَلَّمَ الدَّرْسَ زَيْدًا)، وَعَلَى هَذَا فَقَسْ.

إِذَنْ الْقَاعِدَةُ: إِذَا وُجِدَ فِعْلٌ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى.

٢٧٥- وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتَّى قَدْ يُرَى

الشرح

قوله: «وَيَلْزَمُ»: الواو حرف عطف.

و«يَلْزَمُ»: فعل مضارع.

و«الْأَصْلُ»: فاعل.

و«لِمُوجِبٍ»: جار مجرور متعلق بـ(يَلْزَمُ).

و«عَرَا»: فعل ماضٍ، والجملة في محل جر صفة؛ لأنَّ الجملة بعد النكرات صفات.

وقوله: «وَتَرَكَ»: مبتدأ، وهو مضاف.

و«ذَاكَ»: (ذا) مضاف إليه، والكاف حرف خطاب.

و«الْأَصْلُ»: نعت لـ(ذَا).

و«حَتَّى»: حال من نائب الفاعل في قوله: (يُرَى).

و«قَدْ»: للتأكيد.

و«يُرَى»: فعل مضارع مبني لما لم يُسم فاعله، ونائب الفاعل مُستتر، تقديره: (هو).

وقوله: «وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ»: هو تقديم الفاعل في المعنى.

«لِوَجِبِ عَرَا»: أي وُجِدَ وَحَصَلَ، مِنْ: (عَرَاهِ يَعْرُوهُ)، مثل: اعْتَرَى، وَاتَّصَلَ بِهِ، أَوْ لَابَسَهُ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، يَعْنِي: أَنَّهُ قَدْ يَجِبُ الْأَصْلُ وَهُوَ تَقْدِيمُ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا وُجِدَ مُوجِبٌ لِلزُّومِ الْأَصْلِ وَجَبَ الْإِلْتِزَامُ بِالْأَصْلِ، وَالْمُوجِبُ هُوَ اللَّبْسُ، فَإِذَا حَصَلَ لَبْسٌ فِي تَقْدِيمِ مَا لَيْسَ بِفَاعِلٍ فِي الْمَعْنَى فَإِنَّهُ يَجِبُ الْبَقَاءُ عَلَى الْأَصْلِ.

ومثاله: إِذَا قُلْتَ: (وَهَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا)، وَأَرَدْتَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْهُوبُ لَهُ عَمْرًا، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (وَهَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا) وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ عَمْرًا هُوَ الْمَوْهُوبُ لَهُ التَّبَسُّ الْأَمْرُ، فَظَنَّ السَّامِعُ أَنَّ الْمَوْهُوبَ لَهُ زَيْدٌ، وَأَنَّ الْمَوْهُوبَ عَمْرُو، وَالْأَمْرُ بِالْعَكْسِ.

وقوله: «وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلَ»: أي أَنْ تُؤَخَّرَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى «حَتَّى قَدْ يَرَى»: يَعْنِي قَدْ يَرَى تَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتَّى، أَي: قَدْ يَجِبُ أَحْيَانًا أَنْ تُؤَخَّرَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى، وَذَلِكَ فِيهَا إِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْآخِرِ.

مثال ذلك: (الْبَسْتُ الثَّوبَ صَاحِبَهُ)، فَالترتيبُ هنا على خِلَافِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ اللَّابِسَ هُوَ (صَاحِبُ)، وَلَيْسَ (الثَّوبُ)، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْفَاعِلَ مَعْنَى هُوَ الَّذِي يُقَدَّمُ، فَهَذَا يَلْزَمُ مُخَالَفَةُ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قَدَّمْتَ، فَقُلْتَ: (الْبَسْتُ صَاحِبَهُ الثَّوبَ) لَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتَبَةً، وَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَرْجِعٌ، وَالْمَرْجِعُ لَا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَ حَتَّى نَعْرِفَ عَلَى مَنْ عَادَ، وَلِهَذَا إِذَا كَانَ مَرْجِعُهُ مَعْلُومًا بِالْعَقْلِ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى تَقَدُّمِ الْمَرْجِعِ، وَعَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتَبَةً لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي أَشْيَاءٍ مَخْصُوصَةٍ مُعَيَّنَةٍ لَيْسَ هَذَا مُحْكَمًا.

فصارت مخالفة الأصل لسبب جائزة، بل قد تكون واجبة.

وفي تقرير النحويين - رحمهم الله - هذا واعتنائهم بعدم اللبس دليل على أن المهم فهم الخطأ، فهذا أهم شيء.

فصار عندنا ثلاث قواعد:

القاعدة الأولى: إذا نصب الفعل مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر فالأصل تقديم الفاعل في المعنى.

القاعدة الثانية: قد يتعين الأصل بأن تقدم الفاعل في المعنى لسبب من الأسباب.

القاعدة الثالثة: قد يجب مخالفة الأصل أيضاً لسبب من الأسباب.

٢٧٦- وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ إِن لَمْ يَضُرْ كَحَذَفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حَصَرَ

الشرح

قوله: «حَذَفَ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لقوله: (أَجْزُ)، وهو مُضَافٌ إِلَى (فَضْلَةٍ).

و«أَجْزُ»: فعلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ وَجَوْبًا، تَقْدِيرُهُ: (أَنْتِ).
و«إِن»: شَرْطِيَّةٌ.

و«لَمْ يَضُرْ»: الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَزْمِ فِعْلِ الشَّرْطِ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ (يَضُرْ) مَجْزُومَةٌ عَلَى أَنَّهَا فِعْلُ الشَّرْطِ لَوْجُودِ أَدَاةِ الْجَزْمِ الْمُبَاشِرَةِ، وَهِيَ (لَمْ).

و«يَضُرْ»: مُضَارِعٌ (ضَارَ يَضِيرُ)، وَهُوَ بِمَعْنَى ضَرَّ.

وقوله: «كَحَذَفِ»: مُتَعَلِّقٌ بـ(يَضُرْ)، فَهُوَ مِثَالٌ لِلضَّارِّ، وَلَيْسَ لِمَا لَا ضَرَرَ فِيهِ.
وقوله: «مَا»: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

و«سِيقَ»: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ مُسْتَتِرٌ،
وَالْجُمْلَةُ صِلَةُ الْمَوْصُولِ (مَا).

و«جَوَابًا»: حَالٌ مِنْ نَائِبِ الْفَاعِلِ فِي (سِيقَ)، أَوْ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، يَعْنِي:
كَحَذَفِ مَا سِيقَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا.

و«أَوْ»: حَرْفٌ عَظْفٍ.

و«حَصَرَ»: مَعْطُوفٌ عَلَى (سِيقَ).

فإن قال قائل: هل يصح أن نعرب (جوابًا) مفعولًا ثانيًا لـ (سيق)؟

فالجواب: لا يستقيم؛ لأنَّ المعنى ساقه جوابًا لكذا، وهل (ساق) وقع على (جوابًا)؟!

المفعول به معناه أَنَّهُ يَقَعُ عليه فعلُ الفاعلِ، فلو قلتَ مثلاً: (سُقتُ جوابًا لكذا وكذا) -يعني أَنَّهُ وَقَعَ عليه الفعلُ- لجاز، أما هذا فلا يُريدُ به ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أَنَّهُ وَقَعَ عليه الفعلُ.

الفَضْلَةُ هو ما يُمكنُ الاستغناءُ عنه، وليس رُكنًا في الجُمْلَةِ، فليس فاعِلًا، ولا خَبَرًا، وما أَشَبَهُ ذلكَ، فالعمدةُ تَنَحْصِرُ في هذا (أي في المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل)، وكذلك المفعولان اللذان أصلهما المبتدأ والخبر، فمفعولا (ظَنَ) مثلاً عمدةٌ، أمَّا المفعولان اللذان ليس أصلهما المبتدأ والخبر ففضلةٌ.

وأما الفضلةُ فهو على اسمِهِ يمكنُ الاستغناءُ عنه، يقول المؤلف -رحمه الله-: **يَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَهُ، وَكَلَامُهُ عَامٌّ، سِوَاءَ كَانَ اقْتِصَارًا أَوْ اخْتِصَارًا.**

والفرقُ بينَ الاقتصارِ والاختصارِ أَنَّ الاقتصارَ هو أَلَّا يَكُونَ في الجُمْلَةِ لا حَقِيقَةً ولا حُكْمًا، وَأَلَّا يُوجَدَ مُوجِبٌ حَذْفِهِ، وَأَمَّا الاختصارُ فهو الذي لا بُدَّ من وُجُودِهِ في الجُمْلَةِ، لكن حُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ.

مثالُهُ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾﴾ [الليل: ٥-٦]، لَمْ يَسْبِقْ مَثَلًا ذِكْرُ مَنْ يُعْطَى وَلَا مَا يُعْطَى، فيكونُ هذا اقتصارًا، يعني كأنَّهُ يقولُ: قَدَّرَ ما سِئَتْ.

فالذي يُحْذَفُ اختصارًا هو الذي يُعْلَمُ حَذْفُهُ، وإلَّا فالأصلُ بقاءُهُ، والاقتصارُ هو الذي لا يَهْتَمُّ بِهِ.

فحذفُ الفضلةِ جائزٌ، سواءً كانَ اختصارًا أو اقتصارًا، وسواءً تعدَّى الفعلُ إليه بنفسه أو تعدَّى بحرفِ الجرِّ، إلَّا في واحدٍ من أمرين: إذا سيقَ جوابًا، وإذا كان محصورًا.

مثاله: قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾، ﴿ف﴾ ﴿أَعْطَى﴾ لها مفعولان، وكلاهما حذف، و﴿وَاتَّقَى﴾ لها مفعولٌ حذف أيضًا، وتقديرُ المفعولين الأولين: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾ المالَ مُستَحِقَّه، ﴿وَاتَّقَى﴾ الله.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، (يُعْطِي) تنصبُ مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، والموجود هنا المفعول الأول فقط، والمفعول الثاني محذوف، والتقدير: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ مَا يُرْضِيكَ فَتَرْضَى)، ثم قال: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾، فحذفَ المفعول، وأصله: (فآواك)، ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾، وأصله: (فهذاك)، ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ [الضحى: ٦-٨]، وأصله: (فأغناك).

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿فَتَلِمُوا الَّذِينَ لَا يُمْنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾ [التوبة: ٢٩]، فهنا المفعول الأول محذوف، والتقدير: (يُعْطُوكم).

إذن: قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾، فيها المفعول الثاني محذوف، وقوله: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]، فيها المفعول الأول محذوف.

مثال آخر: (أَكَلْتُ خُبْرًا)، ف(خُبْرًا) فضلة؛ لأنَّ (خُبْرًا) مفعول، وليس مبتدأ ولا خبرًا، فيجوزُ أن أقول: (أَكَلْتُ) فقط.

إِذَنْ: إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ فَضْلَةً - يَعْنِي لَيْسَ أَصْلُهُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ - جاز حذفه، سواءً دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ أَمْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ أَصْلًا - يَعْنِي لَيْسَ فَضْلَةً، بَلْ عُمْدَةً - فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي بَابِ (ظَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا:

وَلَا تُجْزُ هُنَا بِدَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

أَمَّا مَا سَبَقَ جَوَابًا فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَهُ لَمْ يَسْتَفِدِ السَّائِلُ شَيْئًا، وَيَفُوتُ بِهِ مَقْصُودُ السَّائِلِ، مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: (مَنْ أَكْرَمْتُ؟)، فَتَقُولُ: (أَكْرَمْتُ)، وَالْأَصْلُ أَنْ تَقُولَ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا)، فَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَحْدِفَ (زَيْدًا) لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، وَالسَّائِلُ يُرِيدُ أَنْ تُفِيدَهُ.

وَإِذَا سَأَلَكَ: (مَنْ صَاحِبُكَ؟)، فَقُلْتَ: (صَاحِبِي)، فَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَفِدْ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُبَيِّنَ، مَعَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (صَاحِبِي زَيْدٌ) فَإِنْ (زَيْدٌ) هُنَا لَيْسَ فَضْلَةً؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَسْتَعِينِي عَنْهُ، إِذْ إِنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ، أَوْ مُبْتَدَأٌ.

وَإِذَا سَأَلَكَ: (مَاذَا قَرَأْتُمُ اللَّيْلَةَ؟)، فَقُلْتَ: (قَرَأْنَا)، وَحَذَفْتَ الْمَفْعُولَ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ مَا اسْتَفَادَ مِنَ الْكَلَامِ، فَيَجِبُ أَنْ تَقُولَ: (قَرَأْنَا أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ).

وَإِذَا سَأَلَكَ: (مَاذَا أَكَلْتُ؟)، فَقُلْتَ: (أَكَلْتُ)، لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ: مَاذَا أَكَلْتَ خَبْرًا، أَمْ تَمَرًا؟ أَمْ مَاذَا؟ فَلَا بُدَّ أَنْ تُبَيِّنَهُ.

أَيْضًا إِذَا حُصِرَ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَحْدِفَهُ، مِثْلُهُ: تَقُولُ: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا)، فَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا)، وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَقُولَ: (مَا ضَرَبْتُ)؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (مَا ضَرَبْتُ) نَفَيْتَ الضَّرْبَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ، مَعَ أَنَّكَ قَدْ ضَرَبْتَ

(زَيْدًا)، ولو قُلْتَ: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا) حذفتِ المُسْتثنى مَعَ الضَّرورةِ إِلَى ذِكْرِهِ.

مثالٌ آخَرُ: (ما أَكْرَمْتُ إِلَّا المُجْتَهِدَ)، فهذا مَحْصُورٌ فِيهِ، فلا يَجُوزُ حَذْفُهُ،
وتَقُولُ: (ما أَكْرَمْتُ إِلَّا)، ولا يَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ (إِلَّا) أَيْضًا، فتَقُولُ: (ما أَكْرَمْتُ)؛
لأنَّ المعنى يَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا عَظِيمًا.

إِذَنْ: ما سِيقَ عَلَى وَجْهِ الحَصْرِ لا يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ لِفَوَاتِ المقْصُودِ فِي أَنَّهُ لَمْ
يُبَيِّنِ المَحْصُورَ فِيهِ، وكذلك ما سِيقَ جَوَابًا لِفَوَاتِ المقْصُودِ بالتَّعْيِينِ.

وَهَلْ هَذَا التَّشْبِيهُ لِلْحَصْرِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ؟

الجواب: عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ، فَكُلُّ ما لا يُمَكِّنُ الاستِغناءَ عَنْهُ فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ
أَنْ يُحْذَفَ، واستِثناءُ المؤلَّفِ - رحمه الله - لذلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّوْضِيحِ، وإِلَّا فَإِنَّ
قَوْلَهُ: (حَذَفَ فَضْلَةً) يُغْنِي عَنْ هَذَا القَيْدِ؛ لأنَّ ما لا يُسْتَغْنَى عَنْهُ لا يُسَمَّى
(فَضْلَةً)، لَكِنْ مِنْ بَابِ التَّوْضِيحِ اسْتِثْنَى.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْبٍ﴾ [الدخان: ٣٨]،
ف﴿لِعَيْبٍ﴾ حَالٌ مِنْ (نا)، وَهِيَ فَضْلَةٌ مِنْ حَيْثُ الإِعْرَابِ، لَكِنْ لا يَجُوزُ حَذْفُهَا
لَا خِطْلَالِ المعنى، وَمِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]، فَجَمَلَةٌ
﴿وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ، وَالْحَالُ فَضْلَةٌ، لَكِنْ هُنَا لا يَجُوزُ
حَذْفُهَا لاختِلالِ المعنى، وَمِثْلُ: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۖ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ
سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤-٥]، فَ﴿الَّذِينَ هُمْ﴾ هُنَا صِفَةٌ، وَالصِّفَةُ مِنَ الفَضْلَةِ، لَكِنْ لا يَجُوزُ
حَذْفُهَا لاختِلافِ المعنى، وَلِهَذَا نَقُولُ: ﴿لِعَيْبٍ﴾ حَالٌ لازِمَةٌ، وَكَذلِكَ ﴿وَأَنْتُمْ
سُكَرَى﴾ حَالٌ لازِمَةٌ، وَسَبَقَ أَنْ أَصْلَ مَدَارِ الكلامِ المعنى.

إِذَنْ: فالفرقُ بينَ العُمدةِ وبينَ الفضلةِ أنَّ العُمدةَ لا يُحذفُ إلاَّ بدليلٍ،
والفضلةُ يُحذفُ بدليلٍ وبغيرِ دليلٍ، لكنَّهُ يَمْتَنِعُ حذفُهُ إذا ضَرَّ.

فإن قال قائلٌ: أليس ابنُ مالكٍ - رحمه الله - ذَكَرَ في بابِ المبتدأ والخبرِ أنَّه
يجوزُ حذفُ ما يُعْلَمُ من مبتدأٍ وخبرٍ، ثم مَثَّلَ له؟

قلنا: السَّبَبُ أنَّه هناك مُتَعَيَّنٌ؛ لأنَّه قال: (كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ
عِنْدَكُمَا)، فهو مُتَعَيَّنٌ.

٢٧٧- وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا

الشرح

قوله: «يُحَذَفُ»: فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله.

و«الناصبُ»: نائبُ فاعلٍ (يُحَذَفُ).

و«ها»: مفعولٌ بِهِ لـ (الناصب)، ولا يَصِحُّ أَنْ نقولَ: إِنَّهُ مضافٌ إليه؛ لأنَّ (الناصب) هنا مُحَلَّى بـ (أَل)، والمُحَلَّى بـ (أَل) لا يُضافُ إلا بشروطٍ، ولا تَنْطَبِقُ الشُّرُوطُ على هذا التَّرْكِيبِ^(١)، و(أَل) في (الناصبِها) ليستُ لِلتَّعْرِيفِ، بل مَوْصُولَةٌ؛ لِأَنَّهَا اتَّصَلَتْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، والتقديرُ: وَيُحَذَفُ الَّذِي نَصَبَهَا.

إِذَنْ: (ها) ضميرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مُحَلٍّ نَصَبٍ مفعولٌ به.

وقوله: «إِنْ عَلِمَا»: جملةٌ شرطيَّةٌ، وإعرابُها واضحٌ، وهي قيدٌ في قوله: (وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا).

وقوله: «وَقَدْ يَكُونُ»: الواوُ حرفُ عطفٍ.

و«قَدْ»: للتقليلِ؛ لأنَّ الأصلَ في (قد) إذا دخلتْ على المضارعِ أَنْ تكونَ للتقليلِ بخلافِ الداخلةِ على الماضي، فهي لِلتَّحْقِيقِ.

وقولُنا: إِنَّ الأصلَ في الداخلةِ على المضارعِ أَنْ تكونَ للتقليلِ خلافُ الأصلِ موجودٌ، قال الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، و﴿قَدْ﴾

(١) سيأتي توضيح ذلك.

هذه للتحقيق، كذلك قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، ف﴿قَدْ﴾ هنا للتحقيق، ولكن الأصل أن (قد) إذا دخلت على المضارع فهي للتقليل كما في كلام المؤلف هنا.

يقول ابن مالك - رحمه الله -: إن ناصب الفضلة قد يُحذف إن عُلِمَ، وهو كثير، فلو قال لك قائل: (مَنْ أَكْرَمْتُ؟)، فقلت: (زيدًا)، فالذي حُذِفَ هو (أَكْرَمَ) الذي نَصَبَ (زيدًا).

وقوله: «وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ»: أي: حذف ناصب الفضلة.

«مُلْتَزَمًا»: أي لا بُدَّ منه، وذلك في التحذير، مثل قولهم: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، فالفعل هنا مُلتَزَمُ الحذف، والتقدير: (أَنْجِ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ)، أو (بَاعِدِ الْأَسَدَ)، ولهم فيها تقديرات، لكن العلة أن هذا جارٍ مجرى المثل عند العرب.

كذلك أيضًا في باب الاشتغال، إذا قلت: (زيدًا أَكْرَمْتُهُ) نقول في إعراب (زيدًا): مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفسَّرُ ما بعده، فهنا يجبُ حذفُ ناصبِ الفضلة الذي هو (زيد)، وإِنَّمَا وَجَبَ حَذْفُهُ؛ لأنَّ الفعلَ الموجودَ نَائِبٌ عنه، ولا يُجْمَعُ بين الأصلِ ونائبِهِ؛ إذ لا يَصِحُّ لُغَةً أَنْ تَقُولَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُهُ)، ولهذا فَمِنَ الْخَطَأِ أَنْ بَعْضَ الْمُعَرِّبِينَ يَقُولُ فِي (زيدًا أَكْرَمْتُهُ): إِنَّ التَّقْدِيرَ (أَكْرَمْتُ زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ)، فهذا ليسَ بصحيح؛ لأنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ) جمعتَ بينَ العوضِ والمُعَوِّضِ، ولكن يُقَالُ: التَّقْدِيرُ (أَكْرَمْتُ زَيْدًا) لِيَصِحَّ التَّعْبِيرُ.

فإن قال قائل: قوله: (وَيُحذفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا). هل يُفهمُ منه أنَّه لا يجوزُ حذفُ الرَّافِعِ والجَارِ؟

نقول: هو هنا يتكلم على المفعول به، لكن القاعدة في هذا ذكرها ابن مالك - رحمه الله - في باب المبتدأ والخبر، فقال:

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تقول: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمْ)

هذا الأصل، لكن إذا قيل لك: (مَنْ مَرَرْتَ بِهِ؟)، فلا يجوز أن تقول: (زيد)؛ لأنك إذا حذفت الجار انتصب المجرور، وحذف حرف الجر في غير (أَنْ) و(أَنَّ) غير مُطَرِّدٍ.



التنازع في العمل

ورودُ عاملٍ على مَعْمُولَيْنِ ليس بغريبٍ، وقد سَبَقَ في بابِ (ظَنَّ) وأخواتها وُرُودُ عاملٍ واحدٍ على مَعْمُولَيْنِ، مثل: (ظَنَنْتُ الرجلَ قائمًا)، فتَجِدُ أَنَّ (ظَنَّ) هنا وَرَدَتْ على مَعْمُولَيْنِ: (الرجلَ)، و(قائمًا).

كذلك بابُ (كسا) و(أعطى)، مثل: (أَعْطَيْتُ الْمُجْتَهِدَ جائزةً)، فـ(أعطى) واردةٌ على مَعْمُولَيْنِ: (المجتهد) و(جائزةً)، فهذا ليس بغريبٍ، وقد يَتَعَدَّى عاملٌ واحدٌ إلى ثلاثةِ معمولاتٍ.

لكن: هل يَرِدُ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ؟

هذا ما نحنُ فيه في هذا البابِ، حيثُ إِنَّهُ يُوجَدُ معمولٌ واحدٌ يَطْلُبُهُ عاملانِ، ويُسمَّى هذا (باب التنازع في العملِ)، كأنَّ هذينِ العاملينِ تنازعا، كلُّ واحدٍ يقولُ: العملُ لي، فما الحكمُ؟

٢٧٨- إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِلَّوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

الشرح

قوله: «عَامِلَانِ»: إعرابها عند الكُوفِيِّينَ مبتدأ خبره (اقتضيا)؛ لأنَّ الكُوفِيِّينَ يُجَوِّزُونَ أَنْ يَلِيَ أَدَاةَ الشَّرْطِ اسْمٌ، أما البَصْرِيُّونَ فلا يُجَوِّزُونَ أَنْ يَلِيَ أَدَاةَ الشَّرْطِ اسْمٌ، فماذا نَعْمَلُ في مثل ذلك؟

يقولون: إِنْ (عَامِلَانِ) فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفسَّرُ ما بعده، والتَّقديرُ: (إِنْ اقْتَضَى عَامِلَانِ فِي اسْمٍ عَمَلٌ).

وقوله: «فِي اسْمٍ»: مُتَعَلِّقٌ بـ(اقتضيا).

وقوله: «عَمَلٌ»: مفعولٌ (اقتضيا)، يعني: اقْتَضَى الْعَمَلُ فِي هَذَا الْاسْمِ، وَلَكِنْ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ بِالْأَلِفِ، فَيَقُولُ: (عَمَلًا)، كَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، فَمَا وَجْهُهُ؟

نقول: هَذَا لَهُ وَجْهَانِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَشَى عَلَى لُغَةٍ رَبِيعَةٍ؛ لِأَنَّ رَبِيعَةً مِنَ الْعَرَبِ، وَكَانُوا يَقْفُونَ عَلَى الْمَنْصُوبِ بِالسُّكُونِ بَدْوٍ أَلِفٍ، فَيَقُولُونَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، (أَكَلْتُ حُبْزًا)، (شَرَبْتُ مَاءً)، (أَكْرَمْتُ زَيْدًا)، وَلَا يَقُولُونَ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا) بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْعَرَبِ.

أما الوجهُ الثَّانِي: فَيُقَالُ: إِنَّ الْمُؤَلَّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ بِالْأَلِفِ مَنْ

أجلِ الرَّوِيِّ؛ لأنَّ الشَّعَرَ ضرورةً، يَحْدُ الإنسانَ على ما لا يُريدُه.

وقوله: «قَبْلُ»: صفةٌ لـ(عَامِلَيْنِ)، يعني: أَنَّ العَامِلَيْنِ كانا قبل الاسم، أمَّا لو كانَ الاسمُ قبلَهما، مثل: (زَيْدٌ قامَ وقَعَدَ) فالمسألةُ واضحةٌ، فـ(زَيْدٌ) مبتدأٌ، ولا عَلاقةَ له فيما بعده.

لكنَّ التَّنَازُعَ في العملِ معناه أَنَّ يَتَقَدَّمَ عاملانِ، ويتأخَّرَ معمولٌ مطلوبٌ لكلِّ منهما.

وقبلَ أَن نُبَيِّنَ الحكمَ نَذْكُرُ المِثَالَ: تقولُ: (أَكْرَمْتُ وَوَعَظْتُ زَيْدًا)، فـ(زَيْدًا) هنا مفعولٌ لـ(أَكْرَمَ) ولـ(وَعَظَ)، فكلُّ من العَامِلَيْنِ يَطْلُبُ (زَيْدًا)، فَمَنْ نُرْضِي منهما؟ هل نقولُ: إِنَّهُ مفعولٌ لـ(أَكْرَمَ)، أو مفعولٌ لـ(وَعَظَ)؟ فهنا حَصَلَ التَّنَازُعُ.

مِثَالُ آخَرٍ: (قامَ وقَعَدَ زَيْدٌ)، فـ(قامَ) يقولُ: أنا الذي رفعتُ (زَيْدٌ)، وهو معمولٌ لي، و(قَعَدَ) يقولُ: أنا الذي رفعتُه.

مِثَالُ آخَرٍ: (ضربتُ وأَهَنْتُ زَيْدًا)، فزَيْدٌ مَضْرُوبٌ ومُهَانٌ، وعلى هذا فَقِسْ.

والتَّنَازُعُ مأخوذٌ من: (تَنَازَعَ الرَّجُلَانِ)، أي تَخَاصَما، فكلُّ من العَامِلَيْنِ يُنَازِعُ العَامِلَ الآخَرَ، هذا يَقولُ: هذا مَعْمُولِي، وذاك يَقولُ: هذا مَعْمُولِي، وَلَا يَصُرُّ أَن يَطْلُبَهُ أَحَدُهُما على المفعوليَّةِ، والثَّانِي على أَنَّهُ فاعِلٌ، يقولُ الأوَّلُ: أنا لي الحقُّ؛ لأنِّي السَّابِقُ، فأنا العَامِلُ فيه، ويقولُ الثَّانِي: أنا لي الحقُّ؛ لأنِّي أنا الذي وَلَّيْتُهُ، وأنتَ بعيدٌ منه، وأنا بينك وبينه حائلٌ، فالحقُّ لي أنا.

إِذْنُ: كلُّ منهما يُنَازِعُ الآخَرَ، وكلُّ منهما يُدْلِي بِحُجَّتِهِ، فَأَيُّهُمَا نَعْمِلُ؟

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا) - أَي: مِنَ الْعَامِلَيْنِ - (الْعَمَلُ)، فَـ (الْعَمَلُ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ (لِلْوَاحِدِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، يَعْنِي: فَالْعَمَلُ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَا يَكُونُ لِلْاِثْنَيْنِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرِدَ عَامِلَانِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ، فَالْعَمَلُ لَوَاحِدٍ فَقَطْ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْهُورُ النَّحْوِيِّينَ.

وظَاهِرُ كَلَامِ النَّحْوِيِّينَ: وَلَوْ كَانَ الْعَامِلَانِ مُتَرَادِفَيْنِ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: (قَامَ وَوَقَفَ زَيْدٌ)، فَهُنَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ) فَاعِلٌ لـ (قَامَ) وَ (وَقَفَ)؛ لِأَنَّهُمَا عَامِلَانِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لِهَما مَعْمُولٌ وَاحِدٌ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَجْعَلَ الْعَمَلَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَالنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ لَوَاحِدٍ مِنَ الْعَامِلَيْنِ، سِوَاءٍ اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى أَمْ اخْتَلَفَا.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ إِذَا كَانَا مُتَرَادِفَيْنِ، مِثْلُ: (قَامَ وَوَقَفَ)، أَوْ (قَعَدَ وَجَلَسَ)، فَإِنَّكَ تَقُولُ: فَاعِلٌ لِمَا سَبَقَ، لَكِنْ - عَلَى حَسَبِ الْقَوَاعِدِ - لَا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ مِنْ فَاعِلٍ، يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْفَاعِلِ: (وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ).

وَقَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ: يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَا فِيهِ جَمِيعًا، فَتَقُولُ فِي: (قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ): (قَامَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ، وَ (قَعَدَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَ (زَيْدٌ) فَاعِلٌ بِهِمَا، أَي: لـ (قَامَ) وَ (قَعَدَ)، وَهَذَا أَسْهَلُ، وَعَلَيْهِ فَهُوَ الْمُخْتَارُ.

كَذَلِكَ تَقُولُ فِي: (ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ زَيْدًا): (ضَرَبْتُ) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ، وَ (أَهَنْتُ) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ (زَيْدًا) مَفْعُولٌ لـ (ضَرَبْتُ) وَ (أَهَنْتُ) جَمِيعًا، وَلَا مَانِعَ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ زَيْدًا أَضْرِبُهُ أَنَا وَتَضْرِبُهُ أَنْتَ، يَجُوزُ أَنْ زَيْدًا أَضْرِبُهُ أَنَا، وَأُهِنُّهُ أَيْضًا.

نَعَمْ، إِذَا قُلْتَ: (قَامَ وَقَعَدَ) فَصَحِيحٌ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ (قَامَ وَقَعَدَ) فِي
أَنٍ وَاحِدٍ، لَكِنْ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ قَامَ ثُمَّ قَعَدَ، أَوْ قَعَدَ ثُمَّ قَامَ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَا تَقْتَضِي
التَّرْتِيبَ.

٢٧٩- وَالثَّانِ أُولَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرِهِ

الشرح

قوله: «الثَّانِ»: مبتدأ.

و«أُولَىٰ»: خبره.

و«الثَّانِ»: هنا أصله بالياء، ولهذا نقول: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُّقَدَّرَةٍ عَلَى الْيَاءِ المحذوفةِ لِلتَّخْفِيفِ.

وقوله: «عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ»: مُتَعَلِّقٌ بـ(أُولَىٰ)، وهو ظرفٌ.

و«أَهْلٍ»: مضافٌ.

و«الْبَصْرَةِ»: مضافٌ إليه.

وقوله: «وَاخْتَارَ»: الواو حرفُ عطفٍ.

و«اخْتَارَ»: فعلٌ ماضٍ.

و«عَكْسًا»: مفعولٌ (اخْتَارَ).

و«غَيْرُهُمْ»: فاعلٌ (اخْتَارَ).

و«ذَا أَسْرِهِ»: حَالٌ مِنْ كَلِمَةِ (غَيْرِ)، أي: حَالُ كَوْنِهِ ذَا أَسْرِهِ، وَالْأَسْرَهُ

يعني الجماعة أو القوة، يعني: صاحب جماعةٍ.

إذا قال قائلٌ: ما الذي يُحْكَمُ له: السَّابِقُ، أو المُوَالِي اللاحق؟ فكلُّ منهما له

مَزِيَّةٌ، فالسَّابِقُ له فَضْلُ التَّقَدُّمِ، واللاحقُ له فَضْلُ التَّوَالِي، أي: أَنَّهُ يَلِي المَعْمُولَ،

ومن ثمَّ اختلفَ النحويُّونَ في ذلك:

منهم مَنْ قال: العملُ للأوَّلِ، وهمُ الكوفيُّونَ، وذلكَ لتقدُّمِهِ، والنبِيُّ -عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ- يقولُ: «إِذَا دَعَاكَ اثْنَانِ فَاجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا»^(١)، وهذا إذا تساوَيَا، لكنَّ إذا تقدَّمَ أحدهما فالأَسْبَقُ يُقدِّمُ، فهم يقولونَ: نُقدِّمُ الأوَّلَ؛ لأنَّنا نُسَلِّمُ من الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ.

ومنهم مَنْ قال: العملُ للثَّاني، وهمُ البصريُّونَ، وذلكَ لولائِهِ للمعمولِ، وإذا أَعْمَلْنَا الثَّانيَ أيضًا لم نَجْعَلْ بينَهُ وبينَ معمولِهِ فاصلًا أَجَنِيًّا، فيكونُ أَوَّلَى.

مثالُ ذلكَ: (قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ)، يقولُ البصريُّونَ: (قَامَ) فعلٌ ماضٍ، وفاعلهُ مُستترٌ جوازًا تقديرُهُ: (هو) يعودُ على (زَيْدٌ)، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(قَعَدَ) فعلٌ ماضٍ، و(زَيْدٌ) فاعلٌ لـ(قَعَدَ).

ويقولُ الكوفيُّونَ: (قَامَ) فعلٌ ماضٍ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(قَعَدَ) فعلٌ ماضٍ أيضًا، وفاعلهُ ضَمِيرٌ مُستترٌ جوازًا تقديرُهُ: (هو) يعودُ على (زيد)، و(زيد) فاعلٌ (قَامَ)؛ لأنَّهُ الأوَّلُ.

وعلى الرَّأيِ الذي اخْتَرْنَا نقولُ: (قَامَ) فعلٌ ماضٍ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(قَعَدَ) فعلٌ ماضٍ، و(زيد) فاعلٌ بهما.

وإذا قلنا: إِنَّ (زيد) فاعلٌ (قَامَ) فَرُبَّتُهُ التَّقديمُ على الضَّمِيرِ المُستترِ في (قَعَدَ)، وفي (قَعَدَ) ضَمِيرٌ مُستترٌ هو الفاعلُ يعودُ على زَيْدٍ، فيكونُ الضَّمِيرُ هنا عائِدًا على مُتأخِّرٍ لفظًا مُتقدِّمٍ رُبَّةً.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأُطعمة، باب إذا اجتمع داعيان أيهما أحق، برقم (٣٧٥٦).

فإذا قال قائل: كيف عادَ عليه وهو مُتَأَخَّرٌ عنه؟

فالجواب: هو على هذا الإعراب مُتَأَخَّرٌ لفظًا لا رُتَبَةً؛ لأنَّه فاعلٌ للفعلِ الأوَّلِ، فَرُتِبَتْهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وهذا على رأيِ الكوفيِّينَ.

أمَّا على رأيِ البصريِّينَ فإنَّ (قام) فعلٌ ماضٍ، وفيه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جوازًا يعودُ على (زيد)، و(قَعَدَ) فعلٌ ماضٍ، و(زيد) فاعلٌ، وعلى رأيِ البصريِّينَ يكونُ في (قام) ضَمِيرٌ عائِدٌ على (زيد)، و(زيد) مُتَأَخَّرٌ لفظًا ورُتَبَةً.

فمن هذه النَّاحِيَةِ يكونُ الكوفيُّونَ أقربَ إلى القواعدِ من البصريِّينَ؛ لأنَّ الضَّمِيرَ عندهم عادَ على مُتَأَخَّرٍ لفظًا مُتَقَدِّمٌ رُتَبَةً، وهذا شائعٌ كثيرٌ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وعندَ البصريِّينَ عادَ الضَّمِيرُ على مُتَأَخَّرٍ لفظًا ورُتَبَةً، وهذا قليلٌ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، لكنْ يأتي أحيانًا أَنْ يكونَ الضَّمِيرُ عائِدًا على مُتَأَخَّرٍ لفظًا ورُتَبَةً، وقد قال فيه ابنُ مالِكٍ - رحمه الله -: (وَشَدَّ نَحْوُ (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرِ)).

والحقيقةُ أنَّك بالخيار، ولا يَظْهَرُ لهذا الخِلافِ أثرٌ إلَّا إذا كان الفاعلُ مُثْنًى أو جمعًا أو كان المفعولُ مفعولًا، أمَّا إذا كان فاعلًا مُفْرَدًا فإنَّه لا أثرَ لهذا الخِلافِ.

وقوله: «أَوَّلَى»: يعني ويجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ هو الأوَّلُ حتى عندَ أهلِ البصرة، ولكنَّ المسألةَ من بابِ الأوَّلويَّةِ.

- ٢٨٠- وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا
 ٢٨١- كَ (يُحْسِنَانِ وَيُسَيِّئُ ابْنَاكَ) وَ (قَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ)

الشرح

قوله: «أَعْمِلِ»: الخطابُ لقارئِ هذه الألفيَّةِ، وهو فعلٌ أمرٌ، وفاعله مستترٌ وجوباً تقديرُه: (أنت).

وقوله: «الْمُهْمَلُ»: مفعولٌ (أَعْمِلِ).

و«فِي ضَمِيرِ»: مُتَعَلِّقٌ بـ (أَعْمِلِ)، وهو مضافٌ إلى (مَا) التي هي اسمٌ موصولٌ، أي: في ضَمِيرِ الَّذِي.

وقوله: «تَنَازَعَاهُ»: فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به، وهو صلةُ الموصولِ (مَا)، وقوله: «وَالْتَزِمَ مَا التَّزِمَا»: فيما يَتَعَلَّقُ بِالضَّمِيرِ من كَوْنِهِ مُطَابِقًا لِلْإِسْمِ الظَّاهِرِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وقوله: «وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ»: إذا قلنا برأيِ أهلِ البصرةِ فالْمُهْمَلُ هو الأوَّلُ، وإذا قلنا برأيِ الكوفيِّينَ فالْمُهْمَلُ هو الثَّانِي، فَنَجْعَلُ الْمُهْمَلَ يَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ المَعْمُولِ، أي: أَنَّنَا نَرْضِيهِ، ونقولُ: مَا دَامَ أَنَّنَا مَنَعْنَاكَ مِنَ الْعَمَلِ فِي الظَّاهِرِ نُعْطِيكَ الضَّمِيرَ، وفيه كفايةٌ.

وقوله: «وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ»: هذا وجوباً إذا كان عُمْدَةً؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَالْتَزِمَ مَا التَّزِمَا)، يعني إذا كان مِمَّا يَجِبُ ذِكْرُهُ، وهو العُمْدَةُ،

أَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ عُمْدَةٍ فسيأتي - إن شاء الله - فيما بعد.

ثُمَّ ضَرَبَ مَثَلًا، قَالَ: (كَ يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ) وَ(قَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ)، فَأَتَى - رحمه الله - بمثالٍ ينطبق على رأي الكوفيِّين ورأي البصريِّين.

فـ(يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ) على رأي البصريِّين؛ لأنَّهم يُعْمِلُونَ الثَّانِي، وَفِي هَذَا الْمَثَالِ الْعَامِلُ هُوَ الثَّانِي، وَالْمُهْمَلُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَلِذَلِكَ أَضْمَرَ فِي الْأَوَّلِ، وَحَذَفَ الضَّمِيرَ مِنَ الثَّانِي، فَكَانَ (ابْنَاكَ) فَاعِلًا لِلثَّانِي.

إِذَنْ: نَقُولُ: (يُحْسِنَانِ) فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِثَبُوتِ النُّونِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، وَالْأَلْفُ فَاعِلٌ، وَالْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(يُسِيءُ) فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ، وَ(ابْنَا) فَاعِلٌ (يُسِيءُ) - لِأَنَّ (يُحْسِنَانِ) فِيهَا فَاعِلُهَا، وَهُوَ الْأَلْفُ - مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ الْأَلْفُ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُثْنًى، وَهُوَ مُضَافٌ، وَالْكَافُ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلٍّ جَرٍّ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فِي هَذَا إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّنَا أَضْمَرْنَا لشيءٍ لَمْ يُذَكَّرْ؟

نَقُولُ: بَابُ التَّنَازُعِ مِمَّا يَسُوعُ فِيهِ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ.

وَقَوْلُهُ: «قَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ»: هُنَا أَعْمَلَ الْأَوَّلَ، وَلِهَذَا حَذَفَ الضَّمِيرَ

مِنْهُ، وَأَهْمَلَ الثَّانِي، وَلِهَذَا أَثَبَّتَ الضَّمِيرَ فِيهِ، وَهَذَا عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ.

فَقَوْلُهُ: «بَغَى»: فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحٍ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ.

وَ«اعْتَدَا»: فَعْلٌ مَاضٍ، وَفِيهِ فَاعِلٌ وَهُوَ الْأَلْفُ.

وَ«عَبْدَا»: فَاعِلٌ (بَغَى) مَرْفُوعٌ بِالْأَلْفِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُثْنًى، وَهُوَ

مُضَافٌ إِلَى الْكَافِ، وَالْكَافُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ.

مثال آخر: (يَقُومُونَ وَيُصَلِّي الْقَوْمُ)، هذا على رأي البصريين، وإذا قلت: (يَقُومُ وَيُصَلُّون الْقَوْمُ) فهذا على رأي الكوفيين.

إِذَنْ: معناه أَنَّ المهمل سواء تقدم أو تأخر يَجِبُ أَنْ يُجْعَلَ فيه ضميرُ الرَّفْعِ؛ لأنَّ الفاعلَ عُمْدَةً، ولا يُمكنُ حذفه.

مثال آخر: (قام وقعد زيد)، هنا لا ندري أيها المهمل؛ لأنَّ الفعل لم يتغيَّر؛ لأنَّ الفاعلَ ضميرٌ مُستترٌ، لكنَّ عند الإعرابِ يَحْتَلِفُ، وتقدَّم إعرابها^(١).

لكن في: (يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ) الفاعلُ بارزٌ، ولهذا يَجِبُ أَنْ نُبرِّزه إمَّا في الأوَّلِ إنَّ أَعْمَلْنَا الثَّانِي، أو في الثَّانِي إنَّ أَعْمَلْنَا الأوَّلَ.

وهنا قوله: (كَ يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ)، (وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ)، أيها أحسنُ سيرةً: الابنان أو العبدان؟

الجواب: الابنان أحسن؛ لأنَّ فيهما إحساناً وإساءةً، لكنَّ العبدَيْنِ فيهما بَغْيٌ وَعُدْوَانٌ، والغالبُ أَنَّ الحُرَّ تكفيه الإشارةُ، والعبدُ يُقرَّعُ بالعَصَا.

وخلاصةُ هذا الكلام:

أولاً: لا غرابة أن يتعدَّى فعلٌ واحداً إلى أكثر من معمولٍ.

ثانياً: إذا تعدَّدَ العاملُ والمعمولُ واحدٌ فهذا يُسمَّى التَّنَازُعُ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ من العَامِلَيْنِ يُنازِعُ الآخرَ في هذا المعمولِ.

ثالثاً: ما الذي يُعمَلُ؟ هل هو العاملُ الأوَّلُ أو الثَّانِي؟ في هذا خلافٌ بين العلماء:

(١) انظر (ص: ٣٥٩).

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُعْمَلُ الْأَوَّلُ لِسَبْقِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُعْمَلُ الثَّانِي لِقُرْبِهِ.
 فَالَّذِي قَالَ: يُعْمَلُ الْأَوَّلُ لِسَبْقِهِ هُمُ الْكُوفِيُّونَ، وَالَّذِي قَالَ: يُعْمَلُ الثَّانِي
 لِقُرْبِهِ هُمُ الْبَصْرِيُّونَ، هَذَا خِلَافُ الْمَسْأَلَةِ.

إِذَا أَعْمَلْنَا فَإِذَا كَانَ الضَّمِيرُ ضَمِيرَ رَفْعٍ -أَي: إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ أَسَاسًا فِي
 الْجُمْلَةِ كَالْفَاعِلِ وَنَائِبِ الْفَاعِلِ وَمَا أَشْبَهَهُ- فَإِنَّهُ يُضْمَرُ فِي الْمُهْمَلِ مِنْهَا، فَإِنْ
 أَهْمَلَتِ الْأَوَّلَ عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ فَأَعْمَلُهُ فِي الضَّمِيرِ، وَإِنْ أَهْمَلَتِ الثَّانِي فَكَذَلِكَ
 أَعْمَلُهُ فِي الضَّمِيرِ.

وَهَذَا الضَّمِيرُ إِذَا كَانَ لُثْنِيًّا أَوْ جَمْعًا فَإِنَّهُ يُظْهَرُ، وَإِذَا كَانَ مُفْرَدًا فَإِنَّهُ لَا يُظْهَرُ
 كـ (تُحْسِنُ وَتُسِيءُ ابْتِئْتُكَ)؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَفْرَدَ مُسْتَتِرٌ.

- ٢٨٢- وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرٍ رَفَعَ أَوْهَلَا
٢٨٣- بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

الشرح

قوله: «لَا»: ناهيةٌ.

و«تَجِيْ»: فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ بـ(لا) الناهية، والفاعلُ مُستترٌ وجوباً تقديرُه: (أنت).

وقوله: «مَعَ أَوَّلٍ»: (مَعَ) هنا ساكنةٌ خلافَ الأَفْصحِ لأجلِ استقامةِ الوزنِ.

وقوله: «قَدْ أَهْمَلَا»: أي: لم يُعْمَلْ.

و«أَهْمَلَا»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعله، ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ تقديرُه: (هو).

وقوله: «بِمُضْمَرٍ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ متعلّقٌ بـ(تَجِيْ).

وقوله: «لِغَيْرٍ رَفَعَ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ متعلّقٌ بمحذوفٍ صفةٌ لـ(مُضْمَرٍ).

وقوله: «أَوْهَلَا»: الجملةُ صفةٌ لـ(رَفَعَ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قوله: (لِغَيْرٍ رَفَعَ) متعلّقاً بـ(أَوْهَلَا)، وتكون جملةً (أَوْهَلَا) صفةً لـ(مُضْمَرٍ)، والمعنى: لِمُضْمَرٍ أَوْهَلٍ لِغَيْرٍ رَفَعَ.

القاعدة: إذا كان طَلَبُ الفعلين لهذا المعمولِ على أَنَّهُ منصوبٌ فَإِنَّا نقولُ: إِنْ أَعْمَلْنَا الأَوَّلَ أَضْمَرْنَا فِي الثَّانِي، وَإِنْ أَعْمَلْنَا الثَّانِي لَمْ نُضْمِرْ فِي الأَوَّلِ، نَأْخُذُهُ

من قول المؤلف - رحمه الله تعالى -: (وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِيُغَيَّرَ رَفْعُ).

فإذا أعملت الثاني والمسألة غير رفع، فإنك لا تُضْمِرُ في الأول، أي: أنه إذا كان الضمير ليس فاعلاً ولا نائب فاعل فلا تأت به مع الأول إذا أهملت، بل احذفه، إلا أن يكون خبراً.

مثال ذلك: (أَكْرَمْتُ وَضَرَبْتُ زَيْدًا)، فالعامل هنا (ضَرَبْتُ)، والأوّل مُهْمَلٌ، فلا يجوز أن تقول: (أَكْرَمْتُهُ وَضَرَبْتُ زَيْدًا)؛ لأنّ هذا الضمير ليس أصله المبتدأ والخبر، بل هو ضمير مفعول به، فهو فضلة في الكلام، فيجب أن يُحذف إذا أعملنا الثاني، والمؤلف - رحمه الله - يقول: (وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِيُغَيَّرَ رَفْعُ)، وعلى هذا ففي: (أَكْرَمْتُ وَضَرَبْتُ زَيْدًا) العامل يقيناً هو الثاني، ولهذا ما أتينا بالضمير.

إِذَنْ: لا يجوز أن يوتى بضمير النصب إذا أعمل الثاني، لكنها في اللغة العربية قد تخالف شدوداً في الشعر لا في النثر، فيُضْمَرُ في الأول ضمير غير الرفع مع إعمال الثاني، ومنه قول الشاعر^(١):

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جَهَارًا فَكُنْ فِي السِّرِّ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ
وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلِّمًا يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هَجْرَانِ ذِي وَدٍّ

الشاهد في الشطر الأول، وهو قوله: (إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ)، فهنا (صاحب) فاعل لـ (يُرْضِيكَ)، ولو أننا أعملنا الأول لقلنا: (إِذَا كُنْتَ

(١) البيتان من الطويل، وهما غير منسويين في شرح الشواهد للعيني (٢/ ١٠٥).

تُرْضِي وَيُرْضِيكَ صَاحِبًا)؛ لَأَنَّ (تُرْضِي) فعلٌ مضارعٌ يحتاجُ مفعولاً به، وهنا قال: (وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ)، فأعملَ الثَّانِي بلا شكٍّ، وقولُه: (تُرْضِيهِ): الهاءُ ضَمِيرُ نصبٍ، فكان الواجبُ أنَّها لا تأتي؛ لَأَنَّ القاعدةَ أنَّنا إذا أعملنا الثَّانِي لا نُضْمِرُ في الأوَّلِ ضميرَ نصبٍ، وهنا أضْمَرنا ضميرَ نصبٍ، فنقولُ: هذا شاذٌّ، وخارجٌ عن القاعدةِ، فلا يُقاسُ عليه.

وإنْ أَعْمَلْتَ الأوَّلَ، وقلتَ: (أَكْرَمْتُ وَضَرَبْتُ زَيْدًا) وأنتَ تريدُ إعمالَ الأوَّلِ فهنا تأتي بضميرِ المفعولِ به في الثَّانِي وجوبًا، فتقولُ: (أَكْرَمْتُ وَضَرَبْتُهُ زَيْدًا)؛ لَأَنَّهُ إِذَا أَعْمَلْنَا الأوَّلَ أَجْزَأْنَا أَنْ نُعْمَلَ الثَّانِي فِي الضَّمِيرِ.

هذه هي القاعدةُ، وجاءَ خلافُها شذوذًا أيضًا، وهو قولُ الشاعرةِ:

بُعْكَاطُ يُعْشِي النَّاطِرِ — نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ^(١)

فهنا يَصِحُّ: (يُعْشِي شُعَاعَهُ)، وَيَصِحُّ: (لَمَحُوا شُعَاعَهُ)، لكن هنا أَعْمَلْنَا الأوَّلَ، ولهذا جاءتْ (شُعَاعَهُ) بِالرَّفْعِ، ولو أَعْمَلْنَا الثَّانِي لَقُلْنَا: (شُعَاعَهُ)، والقاعدةُ أنَّنا إِذَا أَعْمَلْنَا الأوَّلَ نُضْمِرُ فِي الثَّانِي، و(لَمَحُوا) ليس فيها ضميرٌ لـ(شُعَاعِ) الذي وَقَعَ فِيهِ التَّنَازُعُ، ولو كان موجودًا لقال: (إِذَا هُمْ لَمَحُوهُ شُعَاعَهُ)، ولهذا في غيرِ هذا البيتِ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: (يُعْشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوهُ شُعَاعَهُ)، فنقولُ: هذا شاذٌّ، ولا يُقاسُ عليه.

إِذَنْ: إِذَا قلتَ: (أَكْرَمْتُ وَضَرَبْتُ زَيْدًا)، فأنتَ بالخيارِ في أَنْ تُعْمَلَ هذا

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب، انظر شرح الشواهد للعيني (١٠٦/٢)، والتصريح (٤٨٣/١).

وهذا، لكن يترتب على هذا الخيار أنك إن أعملت الثاني لا تُضمِر في الأول، وإن أعملت الأول أضمرت في الثاني.

مثال آخر: (عَلِمْتُ وَمَرَرْتُ بِهِ بَزِيدَ)، فهذا يجوز؛ لأنك إذا أعملت الأول فأضمر في الثاني، أمّا لو قلت: (عَلِمْتُ بِهِ وَمَرَرْتُ بَزِيدَ)، فهذا لا يصح؛ لأنه لا يجوز أن تأتي مع الأول بالضمير إذا أعملت الثاني.

وخلاصة القول: أنه إذا كان الضمير عُمدةً -وهو الفاعل ونائب الفاعل- فالواجب الإضمار، سواء أعملت الأول، أو أعملت الثاني.

وإن كان الضمير فضلةً فإن أعملت الثاني فلا تُضمِر في الأول؛ لأنك إذا أعملت الثاني ثم أتيت بالضمير في الأول عاد الضمير على مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتبةً، وهذا سائغ إذا كان الفعلان يطلّبانه على أنه فاعل؛ لأنّ الفاعل عُمدةٌ، وأصل عود الضمير على مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتبةً لا يجوز إلا عند الضرورة، وهنا لا ضرورة؛ لأنّ المفعول به فضلةٌ، والفضلة يجوز حذفها، إذن لا داعي لأن ترتكب المحذور، وهو الإضمار قبل الذكر في أمر فضلة، بل يُحذف، وهذا معنى دقيق.

وإن أعملت الأول فأضمر في الثاني؛ لأنك إذا أعملت الأول وأضمرت في الثاني عاد الضمير على مُتأخِّرٍ لفظاً لا رُتبةً، وإذا أعملت الأول فلا بُدَّ أن تأتي بقرينة تدل على إعمال الأول، وهو أن تُضمِر، إلا على الرأي الذي ذكره بعض العلماء -وهو أنه يجوز إعمال العاملين في معمول واحد- فهذا أمر آخر.

ولهذا قال: «لَا تَحِجُّ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ»: أي: بضمير، «لِغَيْرِ رَفْعٍ أَوْ هَلَا».

«بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنَّ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ»: أي: حذف الضمير غير المرفوع الزم، وهذا إذا أعملنا الثاني، فإننا نحذفه من الأول، ولا يصح أن نأتي به؛ لأنه فضلة.

وقوله: «وَأَخْرَنَهُ»: أي أخّر المفعول، «إِنَّ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ»: أي أخّر المفعول الذي يطلبه الفعل الأول إذا أعملت الثاني.

مثال ذلك: (ظَنَنْتُ وَظَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا إِيَّاهُ)، فد (ظنّ) تحتاج إلى مفعولين، وكلاهما عُمدة؛ لأنَّ أصل المفعولين في (ظنّ) وأخواتها مبتدأ وخبر، والمبتدأ والخبر عُمدة، فلا بُدَّ من الإتيان بهما جميعاً؛ لأنك لو أعطيت الفعل الثاني المفعولين وتركت الأول فقد حذفت مفعولين هما عُمدة، وهذا لا يجوز، وإنَّ أَضْمَرْتَ فلا يجوز أيضاً؛ لأنَّ الضمير لا يمكن أن يأتي في الأول إذا أُعْمِلَ الثاني، إذَنْ لم يَبْقَ إِلَّا أَنْ نُؤَخِّرَهُ، ولا نجعله ضميراً مُتَّصِلاً.

وهذا المثال: (ظَنَنْتُ وَظَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا إِيَّاهُ)، الظاهر أنَّ العَرَبَ من أولها إلى آخرها لم تنطق بمثل هذا النطق، لكنَّ التَّحْوِيلَ -رحمهم الله- يَفْرِضُونَ مسائلَ فَرَضِيَّةً كما يَفْرِضُ الفقهاء أيضاً مسائلَ فَرَضِيَّةً.

أَمَّا (ظَنْتُ) فلا شكَّ أنه فعلٌ استوفى مفعوليَّه، ففي: (ظَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ أوَّلٌ ومفعولٌ ثانٍ.

أَمَّا (ظَنَنْتُ) فهو يَطْلُبُ مفعولين أيضاً؛ لأنَّ (ظنّ) لا بُدَّ له من مفعولين هما المبتدأ والخبر، فالمفعول الأول هو الياءُ في (ظَنَنْتُ)، والمفعول الثاني هو (إِيَّاهُ)، ولا بُدَّ أَنْ يَأْتِيَ بعدُ، ولهذا قال: (وَأَخْرَنَهُ إِنَّ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ)، و(إِيَّاهُ) في (ظَنَنْتُ إِيَّاهُ) أصلها الخبر، والياءُ في (ظَنَنْتُ) هي المبتدأ.

فتقول في إعراب (ظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا إِيَّاهُ): (ظَنَّ) فعلٌ ماضٍ، والنُّونُ لِلْوَقَايَةِ، والياءُ مفعولٌ أوَّلٌ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(ظَنَنْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(زَيْدًا) مفعولٌ أوَّلٌ، و(عَالِمًا) مفعولٌ ثانٍ لـ(ظَنَّ) الثَّانِيَةِ؛ لَأَنَّا أَعْمَلْنَاهَا، و(إِيَّاهُ) مفعولٌ ثانٍ لـ(ظَنَّ) الأوَّلَى، فيُوتَى بالضميرِ.

ومعنى (ظَنَنْتُ إِيَّاهُ) أي: ظَنَنْتُ ذلك العالمَ، فيكونُ معنى الجملةِ: أَنَّنِي ظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا، وظَنَنْتُ زَيْدٌ عَالِمًا، ف(إِيَّاهُ) أي: ذلك العالمَ، ولم يَتَقَدَّمْ مَرَجِعٌ للضميرِ، لكن أُخِذَ مِنَ المعنى، فإذا سُئِلْنَا: ما معنى قولِ القائلِ: (ظَنَنْتُ وظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا إِيَّاهُ)؟

نقول: معناه أَنَّهُ ظَنَنْتُ عَالِمًا، وظَنَنْتُهُ عَالِمًا.

لكن لو قلتَ: (ظَنَنْتُ وظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا)، ولم تُقُلْ: (إِيَّاهُ)، فالظَّاهِرُ أَنَّنَا نَفْهَمُ أَنَّهُ ظَنَنْتُ عَالِمًا كما ظَنَنْتُهُ عَالِمًا، وكذلك لو قلتَ: (ظَنَنْتُ وظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا) فالمعنى: ظَنَنْتُ قائمًا، وأنا ظَنَنْتُ أَنَّهُ قائمٌ، هذا هو المُتَبَادِرُ، لكن نقولُ: هذا مبتدأٌ وخبرٌ، ولا بُدَّ أَنْ يَأْتِيَ المبتدأُ والخبرُ؛ لَأَنَّهُمَا عُمْدَةٌ.

ولو قلتَ: (ظَنَنْتُ وظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا عَالِمًا) فهذا كلامٌ رَكِيكٌ من جهةٍ، ومن جهةٍ أُخْرَى يُظَنُّ أَنَّ (عَالِمًا) الثَّانِيَةَ توكيدٌ لَفُظِّيٍّ للأوَّلَى، لكن إذا قلتَ: (ظَنَنْتُ وظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا إِيَّاهُ) زالَ الإشْكَالُ.

لكن: كيف ظَنَنْتُ إِيَّاهُ؟!

نقولُ: المُتَبَادِرُ مِنَ الضميرِ في (ظَنَنْتُ إِيَّاهُ) أي: ظَنَنْتُ نَفْسَهُ، فتأتي مسألةُ السَّفْسَاطَةِ، يقولُ كُلُّ واحدٍ مِنَ المُتَسَفِّسِطِينَ: أنا أنتَ، وأنتَ أنا، وقِصَّتُهُم

أَتَّهَمَ إِذَا أَرَادُوا النَّوْمَ رَبَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَبْلًا بِرِجْلِهِ يُجَالِفُ حَبْلَ رَجُلٍ صَاحِبِهِ كَيْ لَا يَغْلَطَ إِذَا أَصْبَحَ.

على كُلِّ حَالٍ: هُم يَقُولُونَ: إِنَّ مَعْنَى (إِيَّاهُ) أَي: ذَلِكَ الْعَالِمَ.

وِخْلَاصَةُ الْقَوْلِ: إِذَا أَعْمَلْنَا الثَّانِي فَإِنَّا لَا نُضْمِرُ فِي الْأَوَّلِ إِلَّا ضَمِيرَ رَفْعِ الَّذِي هُوَ الْفَاعِلُ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ، أَوْ ضَمِيرًا يَكُونُ عُمْدَةً، وَنَأْيَ بِالْخَبَرِ بَعْدَ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ، وَبَعْدَ اسْتِيفَائِهَا مَفْعُولِيهَا، فَنَقُولُ: (ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا إِيَّاهُ)، وَلَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: (ظَنَّنِي إِيَّاهُ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا).

- ٢٨٤- وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَ
٢٨٥- نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيُظَنُّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

الشرح

هذان البيتان قرأناهما على شيخنا عبد الرحمن بن سعدي - رحمه الله - عدة مرات، وعجزنا عن فهمه وتركيبه، وتمثلنا بقول الشاعر:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ^(١)

فكُنَّا نَقِفُ عِنْدَ شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ - رحمه الله عليه - من قوله: (وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا).

وكفى بنا أن نعرف معنى البيتين الأولين، وأما ما ذكره هنا فنقول: الحمد لله على رخائه ونعمته أننا لم نُكَلِّفْ بمعرفة هذين البيتين.

إِذْنُ الْقَاعِدَةِ الْأُولَى: يَجِبُ إِعْمَالُ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَازَعَاهُ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، سواء كان هو الأول أو الثاني، فنقول: (يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ)، وتقول: (يُحْسِنُ وَيُسَيِّئَانِ ابْنَاكَ).

القاعدة الثانية: إذا كان الضمير غير ضمير رفع فإننا إن أعملنا الثاني لم نُعْمِلِ الأول فيه، وإن أعملنا الأول أضمرنا في الثاني.

(١) البيت من الوافر، وهو لعمر بن معدى كرب كما في ديوانه (٨/١)، وفي الأغاني (١٥/١٩٩) - (٢١٦)، والحامسة البصرية (١٥/١)، والحامسة المغربية (١٢٣/١)، والأصمعيات (ص: ١٧٥).

فإذا قلت: (أَقَمْتُ وَأَدَّيْتُ الصَّلَاةَ)، فهذا الذي لم يُعْمَلْ هو الثاني.
وإذا قلت: (أَقَمْتُهَا وَأَدَّيْتُ الصَّلَاةَ) فهذا لا يجوزُ إِلَّا على اللُّغَةِ الشَّاذَّةِ،
فلا نَقِيسُ.

وإذا قلت: (أَقَمْتُ وَأَدَّيْتُهَا الصَّلَاةَ) فهذا أَعْمَلْنَا الأوَّلَ، وَأَضْمَرْنَا في
الثَّانِي.

فإذا قال قائلٌ: وما الحكمةُ من القواعدِ السابقةِ؟
نقول: الحكمةُ من القواعدِ السَّابِقَةِ أَنَّ الإنسانَ إذا تكلَّمَ بالتَّنَازُعِ يتكلَّمُ
على مُقْتَضَى القواعدِ.



المفعول المطلق

المفاعيل على قسمين:

الأول: مطلق، فلا يُقال: (مفعول به)، أو: (مفعول له)، أو: (مفعول فيه)، أو: (مفعول معه)، بل مُطلق.

والثاني: مُقيّد، والمُقيّد يكون بالباء، ويكون باللام، ويكون بـ(في)، ويكون بالواو.

فالمفاعيل إذن خمسة، وهي مجموعة في هذا البيت:

ضَرَبْتُ ضَرْبًا أَبَا عَمْرٍو غَدَاةً أَتَى وَجِئْتُ وَالنَّيْلَ خَوْفًا مِنْ عِقَابِكَ لِي
فـ(ضربًا) مفعول مُطلق، و(أبا عمرو) مفعول به، و(غداةً أتى) مفعول فيه - أي: الظرف - و(جئتُ والنَّيْلَ) مفعول معه، و(خوفًا من عِقَابِكَ لِي) مفعول لأجله.

وقول المؤلف - رحمه الله -: (المفعول المُطلق)، العنوان أعمُّ من الأبيات الآتية؛ لأنّه تكلم عن المصدر، فهنا مصدرٌ، ومفعول مُطلق، والمصدر أعمُّ من المفعول المُطلق من وجه، والمفعول المُطلق أعمُّ من المصدر من وجه آخر.

فإذا قلتَ: (وُوقِفَكَ طَوِيلٌ)، فـ(ووقوف) مبتدأ، وهي مصدرٌ، لكنها ليست مفعولاً مطلقاً.

وإذا قلت: (يُعْجِبُنِي قِيَامُكَ)، فـ(قيام) مصدرٌ، ولكنها فاعلٌ.
 وإذا قلت: (فَرِحْتُ كُلَّ الْفَرَحِ)، فـ(كل) مفعولٌ مُطْلَقٌ، وليست بمصدرٍ،
 فهي منصوبةٌ.

إِذَنْ: المفعولُ المطلقُ والمصدرُ بينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ، فالمصدرُ
 أعمُّ من وجهٍ، والمفعولُ المطلقُ أعمُّ من وجهٍ:
 فالمفعولُ المطلقُ لا يكونُ إلا منصوبًا، ولكن قد يكونُ مصدرًا، وقد
 يكونُ غيرَ مصدرٍ، لكنه نائبٌ منابِ المصدرِ.
 وأمَّا المصدرُ فلا يكونُ إلا مصدرًا، لكن قد يكونُ مرفوعًا، ومنصوبًا،
 ومجرورًا، وهذا هو الفرقُ بينهما.

٢٨٦- المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الْفِعْلِ كـ (أَمِنَ) مِنْ (أَمِنْ)

الشرح

قوله: «المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الْفِعْلِ»: إذا قلت: (سَيَجْلِسُ)، فـ (يَجْلِسُ) لها مدلولان:

الأول: الحَدَثُ، وهو الجلوسُ.

والثاني: زمنُ المستقبل، وعلى هذا فِقْسُ.

فهو اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الْفِعْلِ، والذي سِوَى الزَّمَانِ هو الحَدَثُ، أو المعنى إن شئت.

مثاله: (أَمِنَ) مِنْ (أَمِنَ)، فتقول: أَمِنَ أَمْنًا، هذا هو المَصْدَرُ.

وقول الله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾ [الأنعام: ٨٢]، الأَمْنُ مصدرُ (أَمِنَ)، لكنه هنا مرفوعٌ؛ لأنَّه مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

فالْحَاصِلُ أَنَّ المَصْدَرَ هو اسْمٌ لِأَحَدِ مَدْلُولِي الْفِعْلِ، وهو الحَدَثُ، وهذا تفسيرُ ابنِ مالِكٍ - رحمه الله - لكنْ بتفسيرٍ أَوْضَحَ نقولُ: المَصْدَرُ هو الذي يَحْيِي ثَلَاثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، مثلما قَالَ صَاحِبُ الْآجُرُّومِيَّةِ، فتقولُ: (قَامَ، يَقُومُ، قِيَامًا)، (جَلَسَ، يَجْلِسُ، جُلُوسًا)، (قَعَدَ، يَقْعُدُ، قُعُودًا)، (أَكَلَ، يَأْكُلُ، أَكْلًا)، وعلى هذا فِقْسُ، أما ابنُ مالِكٍ - رحمه الله - فيقولُ: (اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الْفِعْلِ).

٢٨٧- بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُّصِبَ

الشرح

قد يُنْصَبُ المصدرُ بِمِثْلِهِ، فَيَكُونُ النَّاصِبُ لَهُ مُصَدَّرًا مِثْلَهُ، وَيُنْصَبُ
بِالْفِعْلِ، وَيُنْصَبُ بِالْوَصْفِ.

إِذَنْ: نَاصِبُ الْمَصْدَرِ ثَلَاثَةٌ:

الأوّل: مصدرٌ مثله، فإذا قلتَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ الْعَبْدَ ضَرْبًا شَدِيدًا)
فالنَّاصِبُ هنا هو المصدرُ: (ضَرْبِكَ)؛ لأنَّ (ضَرْبَ) مصدرٌ، و(ضَرْبًا) منصوبٌ
على المَصْدَرِيَّةِ، والعاملُ فيه المصدرُ الذي قبله.

الثاني: فعلٌ، مثل: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، (أَضْرَبُ ضَرْبًا)، (اضْرَبْ ضَرْبًا).

الثَّالِثُ: وصفٌ، مثل: (أنا الضَّارِبُ الْمُجْرِمَ ضَرْبًا أَلِيًّا)، فالمصدرُ هو (ضَرْبًا)، وناصبُهُ هو (الضَّارِبُ)، وهو وَصَفٌ.

ومثل: (هذا هو العبدُ المضروبُ ضربًا شديدًا)، فالتَّاصِبُ هنا الوصفُ، وهو اسمُ المفعولِ.

..... وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخَبَ

الشرح

قوله: «كَوْنُ»: مبتدأ، وهو مضافٌ إلى الهاءِ، وهو من مُتَصَرِّفَاتِ (كان)، فيَعْمَلُ عملَهَا، والذي في محلِّ اسمِها هو الهاءُ في قوله: (كَوْنُهُ).

وقوله: «أَصْلًا»: خبرُ (كَوْنُ) باعتبارِها من النواصبِ.

وأما «انتخب»: فهو جملةٌ خبرُ المبتدأ: (كَوْنُ).

لو قال قائلٌ: هل المصدرُ أصلُ الفعلِ، أو الفعلُ أصلُهُ؟

فالمؤلف - رحمه الله - يقولُ: إِنَّ الذي اخْتِيرَ أَنَّ المصدرَ أصلٌ لهذينِ، وهما: الفعلُ والوصفُ؛ لأنَّكَ تقولُ: (ضَرَبَ) مُشْتَقٌّ من الضَّرْبِ، فَإِذَنْ: الضَّرْبُ سابقٌ على (ضَرَبَ)، فيكونُ أصلًا له، وكذلك تقول: (أَكَلَ) من الأَكْلِ، و(شَرِبَ) من الشُّرْبِ.

وتقولُ مثلاً: (الضَّارِبُ) مُشْتَقٌّ من الضَّرْبِ، و(القائمُ) مُشْتَقٌّ من القيامِ، وليس من (قام)، وتقولُ مثلاً: (الآكِلُ) من الأَكْلِ، و(الشَّارِبُ) من الشُّرْبِ، و(المُصَلِّي) من الصَّلَاةِ، وهكذا.

إِذَنْ: فأصلُ الأفعالِ والأوصافِ هي المصادرُ، وهذا الذي ذكره المؤلفُ - رحمه الله - أنه انتخبَ هو الصحيحُ.

وقال بعضهم: إِنَّ الفعلَ هو الأصلُ، وأنَّ الضَّرْبَ مُشْتَقٌّ من (ضَرَبَ).

فإن قال قائل: وهل تحت هذا البحث طائل؟

قلنا: الظاهر أنه لا طائل تحته، مثل بحث: هل المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، أو

مرفوعٌ بالخبر؟

فائدة: قول صاحب الأجرؤمية في تعريف المصدر: هو الذي يجيء ثلثاً

في تصنيف الفعل، قد تكون العبارة تشير إلى أنه يختار أن المصدر مشتق من الفعل، إنما الأصح أن المصدر هو الأصل.

٢٨٨- تَوَكِيدًا أَوْ نَوَعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدٌ كـ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ)

الشرح

قوله: «تَوَكِيدًا»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لقوله: (يُبَيِّنُ)، أي: يُوَضِّح.

وقوله: «أَوْ نَوَعًا»: معطوفٌ على (تَوَكِيدًا)، لكن: هل هذا من باب التَّنَازُعِ أَوْ لَا؟

نقول: لا، ليس من بابِ التَّنَازُعِ؛ لأنَّ الفعلَ واحدٌ هو (يُبَيِّنُ).

وقوله: «أَوْ عَدَدٌ»: (أَوْ) حرفٌ عطفٍ، وهي معطوفةٌ على (تَوَكِيدًا)، يعني: أَوْ يُبَيِّنُ عددًا.

وهنا قال المؤلفُ -رحمه الله-: (عَدَدٌ)، والمعروفُ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْمَنْصُوبِ فَإِنَّهُ يُوقِفُ عَلَيْهِ بِالْأَلِفِ، والجواب: إِمَّا أَنْ نَقُولَ: لِأَجْلِ الرَّوِيِّ (آخِرِ الْقَافِيَةِ)، وَإِمَّا أَنْ نَقُولَ: عَلَى لُغَةٍ (رَبِيعَةً) الَّذِينَ يَقْفُونَ عَلَى الْمَنْصُوبِ بِالسُّكُونِ.

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ -رحمه الله-: إِنَّ الْمَصْدَرَ يَأْتِي لِأَغْرَاضٍ، مِنْهَا التَّوَكِيدُ، وَمِنْهَا بَيَانُ النَّوعِ، وَمِنْهَا بَيَانُ الْعَدَدِ.

ثُمَّ ضَرَبَ الْمُؤَلِّفُ أَمْثَلَةً، فَقَالَ: (سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ)، فـ(سَيْرَتَيْنِ) مُبَيِّنٌ لِلْعَدَدِ، وَأَنَّهُ مَرَّتَانِ، وَ(سَيْرَ ذِي رَشْدٍ) مُبَيِّنٌ لِلنَّوعِ؛ لِأَنَّهُ يَبَيِّنُ أَنَّ سَيْرَهُ سَيْرُ ذِي الرَّشْدِ، وَالرَّشْدُ مَعْنَاهُ حُسْنُ التَّصَرُّفِ.

مِثَالُ آخَرٍ: (وَاجَهَتُهُ مُوَاجَهَةً الْمُقْصَرِ)، فـ(مُوَاجَهَةً) مَصْدَرٌ مُبَيِّنٌ لِلنَّوعِ.

مثال آخر: (وَتَبَّ وَثُوبَ الْأَسَدِ)، وهذا أيضًا مَبِينٌ للنَّوع.

مثال آخر: (ضَرَبَهُ ضَرْبَاتٍ كَثِيرَةً)، وهو هنا مَبِينٌ للعدد، وأنه ضَرْبَاتٌ.

ولم يَذْكُرِ المؤلِّفُ - رحمه الله - مثالاً للتوكيد، ومثاله قولك: (ضَرَبْتُ

ضَرْبًا)، وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

فإن قال قائل: فائدة المَبِينِ للعدد أنه يُبَيِّنُ العدد، وفائدة المَبِينِ للنَّوع أنه

يُبيِّنُ نوعَ المصدر، لكن ما فائدة المؤكِّد؟ فإذا قلت: (كَلَّمْتُهُ تَكْلِيمًا) فما الفائدة من كلمة: (تَكْلِيمًا)؟

فالجواب: يقولون: إنَّ فائدته انتفاء احتمال المجاز، أي: أنَّ هذا ليس

بمجاز، يعني ليس ردَّ تَكْلِيمٍ، كما لو قلت: (كَلَّمْتُهُ أَنَا) يعني: لا غِيْرِي.

إِذَنْ: نَسْتَفِيدُ من هذا أَنَّ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى

تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] - أي: جَرَّحه بمخالب الحكمة - كلامٌ ساقط؛ لَأَنَّهُ أَكَّدَ

الكلام، فقال: ﴿تَكْلِيمًا﴾، وهذا لا يكونُ إِلَّا الكلامَ الذي هو الكلامُ المسموعُ.

إِذَنْ: هذه هي فوائد المصدر.

٢٨٩- وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَـ(جَدَّ كُلَّ الْجِدِّ) وَ(افْرَحَ الْجَذْلُ)

الشرح

قوله: «وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ»: أي عن الْمَصْدَرِ، وكلمة (قَدْ) هنا للتَّحْقِيقِ، و(قد) إذا دَخَلَتْ على المضارع تُفِيدُ في الغالبِ التَّغْلِيلَ، لكنها قد تُفِيدُ التَّحْقِيقَ كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، وفي قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب: ١٨].

وقوله: «مَا عَلَيْهِ دَلٌّ»: أي ما دَلَّ عليه، مثل: (جَدَّ كُلَّ الْجِدِّ).

وقوله: «جَدَّ»: يعني: اجتهد.

«كُلَّ الْجِدِّ»: أي كُلَّ الاجتهاد، وهذا مُوجَّه لَطَلَبَةِ الْعِلْمِ، فالمصدرُ هنا (الجِدِّ)، لكن (كُلَّ) دَلَّتْ عليه، فعلى هذا إذا أردنا أَنْ نُعَرِّبَ نَقُولُ: (جَدَّ) فعلٌ أمرٌ، وفاعله مُسْتَرَرٌّ فيه وجوباً تقديره: (أنت)، و(كُلَّ) مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ على المفعوليَّةِ الْمُطْلَقَةِ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره، ولا نقولُ: إِنَّهُ مصدرٌ؛ لأنَّ المصدرَ هو (الجِدِّ).

وقوله: «كُلَّ»: مضافٌ.

و«الجِدِّ»: مضافٌ إليه مجروراً بالإضافة، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره.

قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَيْنَا بِعَظْ أَلْفَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، هل نقولُ: ﴿بَعْضُ﴾

هنا مفعولٌ به، أو نقولُ: مفعولٌ مطلقٌ؟

فالجواب: الظاهر أن فيها وجهين:

الأول: أن تكون مفعولاً مطلقاً.

الثاني: أن تكون مفعولاً به؛ لأن الفعل واقع عليها.

لكن لو قلت: (أَكْرَمَهُ بَعْضُ الْإِكْرَامِ) فهنا مفعولٌ مطلق؛ لأنها أضيفت إلى المصدر، وكذلك: (اجْلِدْهُ أَشَدَّ الْجَلْدِ) مفعولٌ مطلقٌ أيضاً.

إذن: كل ما كان منصوباً مضافاً إلى مصدر الفعل فهو مفعولٌ مطلق.

فإن قال قائل: قوله: (جَدَّ كُلَّ الْجَدِّ)، لماذا لا نُعَرِّبُ (كُلَّ) مفعولاً به؟

قلنا: لأن الفعل لم يقع عليها؛ لأن (جَدَّ) لازم.

ثم قال - رحمه الله -: (وَأَفْرَحِ الْجَذَلَ).

قوله: «أَفْرَحِ»: فعلٌ أمرٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ، وفاعله مُسْتَرْتَرٌ وجوباً تقديره:

(أنت)؛ لأن القاعدة أن الذي تقديره (أنت)، أو: (أنا)، أو: (نحن)، فهو مُسْتَرْتَرٌ وجوباً.

وقوله: «الْجَذَلَ»: مصدرٌ، لكنه ليس من لفظ الفعل، بل هو من معناه؛

لأنَّ الْجَذَلَ هو الفرحُ، وهنا لو قال: (أَفْرَحِ الْفَرَحَ) لصارَ مصدرًا، لكن قال:

(أَفْرَحِ الْجَذَلَ)، فلو قال قائل: الْجَذَلُ مصدرٌ لـ (أَفْرَحِ)، قلنا: لا، الْجَذَلُ مصدرٌ لـ (جَذَلَ).

إذن: هي هنا بمعنى الفعل، وليست من لفظه، فنُعَرِّبُهَا بِأَنَّهَا مفعولٌ

مطلقٌ، ولا نقول: إنه مصدرٌ.

مثال آخر: (قُمْ وَقُوفًا)، فـ(قُمْ) فعلٌ أمرٌ، و(وقوفًا) مفعولٌ مطلقٌ، ولا نقول: إنه مصدرٌ؛ لأنَّ (وقوفًا) ليست مصدرًا لـ(قُمْ) من لفظه، لكنَّها مصدرٌ له من معناه، فتكونُ مفعولًا مطلقًا.

مثال آخر: (اجْلِسْ قُعُودًا)، فـ(اجْلِسْ) فعلٌ أمرٌ، و(قُعُودًا) مفعولٌ مطلقٌ، وهو منصوبٌ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره.

إِذْنُ: القاعدةُ:

ما أُضِيفَ إلى المصدرِ فهو نائبٌ عنه، ويُسمَّى (مفعولًا مطلقًا).

وما جاء بمعنى الفعلِ لا بلفظه فهو نائبٌ عن المصدرِ، ويُعرَّبُ بأنَّه مفعولٌ مطلقٌ.

وعلى هذا فلو قلتَ: (أَبُكْ بُكَاءَ الشَّكْلِ) فهو مَصْدَرٌ؛ لأنَّه مفعولٌ من الفعلِ نفسه، ولكنَّه مُبَيَّنٌ للنَّوعِ، وإذا قلتَ: (اجْلِسْ جَلْسَتَيْنِ) فهو مصدرٌ مُبَيَّنٌ للعددِ.

٢٩٠- وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحْدًا أَبَدًا وَثَنٍّ وَاجْمَعٍ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا

الشرح

قوله: «مَا»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ (فَوَحْدًا)، والفاءُ هنا إمَّا أن تكونَ عاطفةً، أو مُزَيِّنَةً؛ لأنَّ الفاءَ تَدْخُلُ أحيانًا على الكلمةِ لِتَرْيِينَ اللَّفْظِ، مثل قولهم: (فقط). وقوله: «وَمَا لِتَوْكِيدٍ»: أي المصدرُ الذي يُرادُ به توكيدُ عامله يكونُ مُفْرَدًا، لا مُثَنَّى، ولا جَمْعًا.

وقوله: «أَبَدًا»: يعني في جميع الأحوال، وذلك لأنك لو ثَنَيْتَهُ أو جَمَعْتَهُ فمعناه أنك أردت أن تَدُلَّ به على معنى آخر غير التَّوكِيدِ، وهو العددُ، فالذي للتَّوكِيدِ يَجِبُ أَلَّا يَدُلَّ على شيءٍ أَكْثَرَ مِمَّا يَدُلُّ عليه معنى الفعلِ، وهو المصدرُ. مثاله: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿تَكْلِيمًا﴾ المقصودُ بها التَّوكِيدُ.

مثال آخر: (حَضَرْتُ حُضُورًا)، فالمقصودُ به التَّوكِيدُ، فلا يُمكنُ أن تُثَنِّيَهُ ولا تُجَمِّعَهُ.

فإن ثَنَيْتَهُ أو جَمَعْتَهُ صار دالًّا على غير التَّوكِيدِ، وهو العددُ، ولهذا قال: (وَتَنٍّ وَاجْمَعٍ غَيْرُهُ) -أي: غير ما للتَّوكِيدِ- (وَأَفْرَدًا)، فالذي لغير التَّوكِيدِ يَجُوزُ ثَنْيُهُ وَجَمْعُهُ وإفْراده، وهو ما لبيان العدد والنوع، فكلامُ المؤلِّفِ -رحمه الله- يَشْمَلُ ما أُريدَ به العددُ وما أُريدَ به النوعُ، فإنَّه يَجُوزُ على رأي المؤلِّفِ -رحمه الله- أن يُثَنَّى وَيُجَمَّعَ وَيُفْرَدَ.

فتقول -مثلاً- فيما يُرادُ به النوع: (سَرْتُ سَيْرِي زَيْدَ السَّرِيعِ وَالْبَطِيءِ)،
وتقول: (نَظَرْتُ إِلَيْهِ نَظْرَتِي غَضَبٍ وَسُرُورٍ)، فهذا مُثْنَى مُبَيَّنٌ لِلنَّوعِ، فواحدٌ من
السَّيْرِ نَوْعُهُ الْبُطْءُ، وواحدٌ نَوْعُهُ السَّرْعَةُ، وواحدةٌ من النَّظَرَاتِ نَوْعُهَا غَضَبٌ،
وواحدةٌ نَوْعُهَا سُرُورٌ.

وكذلك أيضاً ما قُصِدَ به العددُ مُثْنَى.

وقوله: «وَأَفْرَدَا»: تقول: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً)، فالمقصودُ به بيانُ العددِ، يعني:
واحدةً، وتقول: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ)، وهذا لبيانِ العددِ، أي: اثنتين، وتقول:
(ضَرَبْتُهُ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ)، وذلك للعددِ ثلاثة، وتقول: (ضَرَبْتُهُ مِائَةَ ضَرْبَةٍ)،
وذلك للعددِ مائة.

فالذي للتوكيدِ يَحِبُّ إفراده، ومعنى قولنا: (يَحِبُّ إفراده) أَنَّكَ إِذَا صُعِّتَهُ
على غيرِ وجهِ الإفرادِ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ عَنِ التَّوَكِيدِ، ويكونُ للأمرِ الذي صُعِّتَهُ عليه،
أَمَّا مَا يُرَادُ بِهِ النَّوعُ وَمَا يُرَادُ بِهِ الْعَدَدُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ إفراده وَتَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ، ولهذا قال:
(وَتَنِّ وَأَجْمَعُ غَيْرَهُ وَأَفْرَدَا).

٢٩١- وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعٍ

الشرح

قوله: «حَذَفُ»: مبتدأ، وخبره قوله: (امتنع).

وقوله: «وَفِي سِوَاهُ»: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ.

و«مُتَّسَعٌ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

وقوله: «مُتَّسَعٌ»: يعني: سَعَةً.

يقول المؤلف - رحمه الله -: إِنَّ المَصْدَرَ المؤكَّدَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ عَامِلِهِ؛ لِأَنَّ المقصودَ بالتأكيـدِ تقويـةَ العَامِلِ، وَنَحْنُ نُسَمِّيهِ مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا، وَكَيْفَ يُوجَدُ المؤكَّدُ وَلَا يُوجَدُ المؤكَّدُ؟! لِأَنَّهُ لَا تَأْكِيدَ إِلَّا بِوُجُودِ مُؤَكَّدٍ وَمُؤَكَّدٍ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ تَرْكِيبٌ فِيهِ التَّوَكُّيدُ إِلَّا وَالْمُؤَكَّدُ وَالْمُؤَكَّدُ كِلَاهُمَا مَوْجُودَانِ، فَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ غَيْرَ مَوْجُودٍ فَأَيْنَ التَّوَكُّيدُ؟!

مثال ذلك: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا)، لو قلتَ: (زَيْدًا ضَرْبًا) لم يَصِحَّ؛ لِأَنَّكَ مَا دُمْتَ تُرِيدُ أَنْ تُؤَكَّدَ الْعَامِلُ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ الْعَامِلُ حَتَّى يَخْصُلَ مُؤَكَّدٌ وَمُؤَكَّدٌ، وَإِلَّا لَحَصَلَتِ الْمُنَافَاةُ، إِذْ إِنَّ الْمَحْذُوفَ لَا وَجُودَ لَهُ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ مُؤَكَّدٌ.

مثال آخر: (اَضْرَبْ زَيْدًا ضَرْبًا)، لو قلتَ: (زَيْدًا ضَرْبًا) لم يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ عَامِلُ الْمُؤَكَّدِ.

إِذَنْ: القاعدة: أَنَّ المصدرَ الذي يُرادُّ به التَّوكِيدُ لا يجوزُ حذفُ عاملِهِ، أمَّا ما سواهُ فَإِنَّهُ يجوزُ حذفُ عاملِهِ، وهو المَبِينُ للنَّوعِ وللعددِ.

مثالُ المَبِينِ للنَّوعِ: لو سألك سائلٌ: (كيف سِرْتَ؟)، فقلتَ: (سَيْرًا بَطِيئًا)، فهذا يجوزُ؛ لأنَّ المقصودَ أن تُبَيِّنَ النَّوعَ، وسواءٌ ذكرتَ العاملَ أو حذفته؛ لأنَّ حذفه هنا لدليل.

كذلك أيضًا لو سألك: (كيف كان سيرُك: سَيْرٌ ذي رَشَدٍ، أو سَيْرٌ إنسانٍ أَهْوَجَ؟)، فقلتَ: (سَيْرٌ ذي رَشَدٍ)، أي: سِرْتُ سَيْرٌ ذي رَشَدٍ.

مثالُ المَبِينِ للعددِ: لو سألك سائلٌ: (كم ضَرَبْتَ غَلامَكَ؟)، فقلتَ: (ضَرَبْتَيْنِ)، فحذفتَ العاملَ؛ لأنَّ أصله: (ضَرَبْتُهُ ضَرَبَتَيْنِ)، فهنا يجوزُ أن تُحذفَ العاملَ، وحذفُك إِيَّاه هنا لدليل واضح، ولا حاجةَ لِذِكْرِهِ؛ لأنَّه ليس المقصودُ من المصدرِ التَّوكِيدُ، بل المقصودُ بيانُ العددِ.

فالقاعدة إِذَنْ: إذا كان المقصودُ بيانَ النَّوعِ أو بيانَ العددِ فَإِنَّهُ يجوزُ أن يُحذفَ العاملَ، ولكنْ لدليل، ولهذا قَيَّدَهُ المُولَفُ - رحمه الله - فقال: (وَفِي سِوَاهُ لِلدَّلِيلِ مُتَّسَعٌ)، أمَّا إذا لم يَدُلَّ عليه دليلٌ فَإِنَّهُ لا يجوزُ أن يُحذفَ.

ثمَّ إِنَّ المُولَفَ بعدَ هذا البيتِ الذي فيه الاتِّساعُ والسَّهولةُ ذَكَرَ ستَةَ أبياتٍ كُلُّها فيها وجوبُ حذفِ العاملِ، وسَبَقَ أَنَّهُ يَحِبُّ ذِكْرَ العاملِ إذا كان المقصودُ بالمصدرِ التَّوكِيدَ.

٢٩٢- وَالْحَذْفُ حَتَّمْ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَ(نَدَلًا) اللَّذْكَ(اِنْدَلًا)

الشرح

قوله: «الحذف»: مبتدأ.

و«حَتَّمْ»: خبرُ المبتدأ، و(حَتَّمْ) أي: واجبٌ ولازمٌ.

وقوله: «مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ»: يعني: مَعَ مصدرٍ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ، فقوله: «بَدَلًا»: حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي (آتٍ).

وقوله: «مِنْ فِعْلِهِ»: أي: مِنْ عَامِلِهِ.

والمعنى أَنَّهُ إِذَا جُعِلَ الْمَصْدَرُ نَائِبًا عَنِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ يُحْذَفُ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ النَّائِبُ وَالْمَنْوَبُ عَنْهُ، فَالْتَصَرُّفُ لَوَاحِدٍ: إِمَّا الْوَكِيلَ، أَوْ الْمَوْكَّلَ، أَمَّا أَنْ تَجْمَعَ الْوَكِيلَ وَالْمَوْكَّلَ فَلَا يَصِحُّ، فَإِذَا نَابَ الْمَصْدَرُ عَنْ فِعْلِهِ فَإِنَّهُ يُحْذَفُ وَجُوبًا.

وقوله: «كَ(نَدَلًا)»: قَدْ يَكُونُ فِيهِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّ الْكَافَ حَرْفُ جَرٍّ، وَ(نَدَلًا) اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالْكَافِ، وَهُوَ هُنَا مَنْصُوبٌ؟

فنقول: هُنَا لَمْ يُسَلِّطِ الْحَرْفُ عَلَى (نَدَلًا)، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي إِعْرَابِهِ وَجْهَانِ كَمَا سَبَقَ:

الوجهُ الأولُ: أَنْ تَكُونَ الْكَافُ دَاخِلَةً عَلَى مَجْرُورٍ مُقَدَّرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: كَقَوْلِكَ: نَدَلًا.

الوجهُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً عَلَى الْجُمْلَةِ، فَهُوَ يُشِيرُ إِلَى بَيْتٍ مَعْرُوفٍ، وَهُوَ:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَندلاً^(١) زُرَيْقُ الْمَالَ نَدَلَ الثَّعَالِبِ^(٢)
وقبله قوله:

يَمُرُّونَ بِالْدهْنَاءِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ^(٣) وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ^(٤)
فهؤلاء لصوصٌ يذهبون يسرقون من الأحساء من دارين، فيمرُّونَ
بالدهناء - وهي معروفة - خِفَافًا عِيَابُهُمْ ليس فيها شيء؛ لأنَّهم ليس معهم تمرٌ،
فإذا وصلوا إلى دارين وسرقوا من التمرِ يرجعن بُجَرَ الحقائق مملوءةً.
وقوله: (عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ) يعني أنَّهم يأتون على حين
الغفلة، ويحذون النخيل ويمشون.

وقوله: (فندلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدَلَ الثَّعَالِبِ)، الندلُ معناه خطفُ الشيء
بسرعة، فهم يتواصون بالباطل، والثعالبُ تندلُ الأشياء وتخطفها بسرعة، فهم
يقولون: هيّا، بسرعة.

فالمهمُّ أنَّ قوله: (فندلاً) مصدرٌ ناب عن (اندل)، وهو فعلٌ أمر؛ لأنَّ
قوله: (اندل الشيء) يعني اخطفه بسرعة، وهذا فعلٌ أمر، فإذا جاءت (ندلاً)
بمعنى (اندل) وجب حذف عاملها؛ لأنَّها نابت مناب فعلٍ الأمر، ولهذا يقول
ابن مالك - رحمه الله -: (اللَّذْكَ (اندلاً)).

(١) الندل: نقل الشيء، انظر اللسان ندل.

(٢) البيت من قصيدة من الطويل، وهو منسوب للأحوص في شرح الشواهد للعيني (١١٦/٢)،
وغير منسوب في التصريح (٥٠١/١).

(٣) جمع عَيْبَة، وهي ما يجعل فيها الثياب. انظر اللسان عيب.

(٤) البَجَرُ والبَجَرُ انتفاخ البطن، يريد أنهم يرجعون مملئة حقائقهم. انظر اللسان بجر.

وقوله: «اللَّذُ»: لُغَةٌ في (الذي)، وسبقت في قوله: وَ(جَعَلَ) اللَّذُ كَ(اعْتَقَدَ).

وقوله: «(نَذَلًا) اللَّذُ كَ(انْدَلًا)»: أي الذي نابَ عن (انْدَل) فعل أمر، فلا ينوبُ المصدرُ عن فعله في كلِّ شيء، بل في المثالِ المُقَيَّدِ.

فقوله: (فَنَذَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَذَلَ الثَّعَالِبِ)، (نَذَلًا) مصدرٌ نائبٌ منابَ فعلِ الأمرِ، وهو منصوبٌ بفعله المحذوف، والتقديرُ: انْدُلْ نَذَلًا، و(زُرَيْقُ) مُنَادَى حُذِفَتْ منه ياءُ النداءِ، يعني: يا زُرَيْقُ، و(زُرَيْقُ) اسمُ رجلٍ، وقوله: (الْمَالِ) مفعولٌ (نَذَلًا)؛ لأنَّ (نَذَلًا) نابت منابَ (انْدَل)، وقوله: (نَذَلَ الثَّعَالِبِ) مصدرٌ مُبَيَّنٌ للنَّوعِ، وعاملُهُ المصدرُ الذي قبله؛ لأنَّه نائبٌ منابَ فعلِ الأمرِ، يعني: انْدُلْهُ نَذَلَ الثَّعَالِبِ، أي: اخطفْهُ بسرعةٍ كما يَخْطِفُ الثَّعْلُبُ مقصوده.

إِذَنْ: لو قال قائلٌ: أنا أريدُ أن أقولَ: (فانْدُلْ نَذَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَذَلَ الثَّعَالِبِ؟)، قلنا: لا يجوزُ.

كذلك أقولُ: (ضَرَبًا المَهْمَلِ) وأنا أريدُ أن آمُرَك بأن تَضْرِبَهُ، لكن هل يجوزُ أن أقولَ: (اضْرِبْ ضَرَبًا المَهْمَلِ؟).

الجواب: لا يجوزُ؛ لأنَّه نائبٌ عن فعلِ الأمرِ، ولا يَجْتَمِعُ النَّائِبُ والمنوبُ عنه.

أَمَّا إذا كان ليسَ فعلٌ أمرٍ مثل: (ضَرَبْتُ ضَرَبًا المَهْمَلِ) فهنا يجوزُ ذِكْرُ الفعلِ الذي هو العاملُ؛ لأنَّ العاملَ يُحْدَفُ إذا كان فعلٌ أمرٍ، فإذا وُجِدَ المصدرُ نائبًا منابه فإنَّه لا يجوزُ أن يُقَرَّنَ معه.

فالقاعدة إذن: يَجِبُ حذفُ عاملِ المصدرِ إذا نابَ عن فعلِ الأمرِ، ونأخذُ
 أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ فعلٌ أمرٍ من التَّمثِيلِ بقوله: (كَ(نَدْلًا) اللَّذْكَ(انْدَلَا))،
 وهذا أحدُ المواضع التي يَجِبُ فيها حذفُ عاملِ المصدرِ.

٢٩٣- وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَ(إِمَّا مَنَّا) عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا

الشرح

قوله: «وَمَا لِتَفْصِيلٍ»: (مَا) مبتدأ، يعني (وَالَّذِي)، والمرادُ به المصدرُ الذي جاء مُفَصَّلًا.

وقوله: «عَامِلُهُ»: مبتدأ ثانٍ، فهنا مبتدآن: الأول: (مَا) في قوله: (وَمَا لِتَفْصِيلٍ)، والثاني: (عَامِلُ) في قوله: (عَامِلُهُ يُحَذَفُ)، وجمله (يُحَذَفُ) في محلِّ رفع خبرُ المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني والخبر في محلِّ رفع خبرُ المبتدأ الأول.

وقوله: «حَيْثُ عَنَّا»: أي: حيث عَرَضَ، يعني: حيثُ جاء، تقول: (عَنِّي كَذَا) يعني: عَرَضَ لي.

ومعنى البيت: إذا جاء المصدرُ مُفَصَّلًا فَإِنَّهُ يَجِبُ حذفُ عامِلِهِ، ومن هنا بدأ المؤلف - رحمه الله - فيما يَجِبُ حذفُ عامِلِهِ من المصادرِ، فالمصدرُ الَّذِي جاءَ للتفصيلِ يَجِبُ حذفُ عامِلِهِ.

وجمعَ المؤلفُ - رحمه الله - بينَ الحُكْمِ والمثالِ، فقال: (كَ(إِمَّا مَنَّا))، يُشِيرُ إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْمَخْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا أَلْوَتَاكُ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [عمد: ٤]، فالتفصيلُ هو قوله: ﴿فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾، يعني: إِمَّا تَمُنُّونَ مِنَّا، وَإِمَّا تَقْدُونَ فِدَاءً.

فإذا كان المصدرُ مُفَصَّلًا فَإِنَّهُ يَجِبُ حذفُ عاملِهِ، فتقول مثلاً: (إذا لَقِيتَ زَيْدًا، فَإِمَّا ضَرْبًا أَوْ إِكْرَامًا)، يعني: إِمَّا تَضْرِبُهُ ضَرْبًا، أَوْ تُكْرِمُهُ إِكْرَامًا، فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ قَدْ أَهْمَلَ وَفَرَّطَ فِي الْوَاجِبِ فَجَزَاؤُهُ الْأَوَّلُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَامَ بِالْوَاجِبِ فَجَزَاؤُهُ الْإِكْرَامُ.

فإن قلتَ: (فإِمَّا تَضْرِبُهُ ضَرْبًا، وَإِمَّا تُكْرِمُهُ إِكْرَامًا) فهنا لا يَصِحُّ، وذلك لِأَنَّهُ لِلتَّفْصِيلِ.

مثالٌ آخَرُ: (سَأَغْوِصُّ فِي الْبَحْرِ، فَإِمَّا غُتْمًا، وَإِمَّا إِفْلَاسًا)، فهذا يَجِبُ حذفُ عاملِهِ؛ لِأَنَّهُ لِلتَّفْصِيلِ.

إِذَنْ: الْقَاعِدَةُ: كُلَّمَا كَانَ هُنَاكَ تَفْصِيلٌ فِي مَصْدَرٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ حذفُ عاملِهِ.

فإن قال قائلٌ: وهل التَّفْصِيلُ يَكُونُ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَصْدَرَيْنِ؟

فالجواب: نعم، قد يَكُونُ فِي ثَلَاثَةٍ، أَوْ أَرْبَعَةٍ.

٢٩٤- كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَدَّ

الشرح

قوله: «كَذَا مُكْرَرٌ»: يعني كذا مَصْدَرٌ مُكْرَرٌ، وهذا الأول.

وقوله: «وَذُو حَصْرٍ»: هذا الثاني.

وقوله: «وَرَدَ»: أي وَرَدًا جميعًا، فهنا كان على المؤلف - رحمه الله - أن يقول: (وَرَدًا)، لكن مَنَعَهُ من ذلك الرَّوْيُ.

وقوله: «وَرَدَ نَائِبَ فِعْلٍ»: يعني: قام مقام هذا الفعل.

وقوله: «لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَدَّ»: أي استند هذا الفعل لاسم عين، يعني: لشخص، وضد العين هو المعنى.

أي: أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ اسْمُ عَيْنٍ، وجاء بعده مَصْدَرٌ نَائِبٌ عن الفعل مُكْرَرٌ أو محصورٌ فَإِنَّهُ يَجِبُ حذفُ عامله، فهنا مسألتان:

المسألة الأولى: المَكْرَرُ، مثاله: (زَيْدٌ سَيَّرًا سَيَّرًا)، ف(زيد) اسم عين، و(سَيَّرًا سَيَّرًا) مَصْدَرٌ مُكْرَرٌ، عامله خبر لـ (زيد)، يعني أَنَّهُ اسْتَدَّ إلى اسم عين، وأصله: (زَيْدٌ يَسِيرُ سَيَّرًا)، فلاحظ أَنَّهُ لَمَّا كُرِّرَ المَصْدَرُ وَجَبَ حذفُ العامل، لأنَّهُ لو جَمَعْنَا بَيْنَ المُكْرَرِ وعامله صارَ في الكلام ثَقُلٌ، فلهذا تقول: (زَيْدٌ سَيَّرًا سَيَّرًا)، ولك أَن تَكْرِّرَ فتقول: (زَيْدٌ سَيَّرًا سَيَّرًا سَيَّرًا).

وكذلك تقول لَمَن عنده كثرة الكلام: (أنت هَذَرًا هَذَرًا هَذَرًا)، يعني:

تَكَلَّمُ كلامًا كثيرًا، يعني أَنَّكَ تُكثِرُ من هذا الشيء.

إِذَنْ: إذا جاء مَصْدَرٌ مُكْرَّرٌ نَائِبٌ عن فعلٍ مُخْبِرٍ به عن اسمٍ عَيْنٍ فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ حذفُ العاملِ.

وقوله: «لِاسْمِ عَيْنٍ»: لو أَنَّه استندَ إلى اسمٍ معنًى لم يَجِبْ، كما لو قلتَ: (شَأْنُكَ ضَرْبًا ضَرْبًا)، يعني: شَأْنُكَ تَضْرِبُ ضَرْبًا ضَرْبًا، فهنا يَجُوزُ أَنْ تَذْكُرَ الفعلَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ خَبَرًا عن اسمٍ عَيْنٍ، إِذْ إِنَّ الشَّأْنَ معنًى من المعاني، أو حَالٌ من الأحوالِ، فلا يَجِبُ حذفُهُ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: (ذُو حَصْرٍ)، والحَصْرُ يَكُونُ بِطُرُقٍ، منها أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ ما حُقُّهُ التَّأخِيرُ فهو دَالٌّ على الحَصْرِ، ومنها إِذَا اقْتَرَنَ بِضَمِيرِ الْفَصْلِ أَفَادَنَا الْحَصْرَ، وهناك أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ، إِنَّمَا أَشْهَرُهَا وَأَكْثَرُهَا النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ، وكذلك (إِنَّمَا).

فتقول مثلاً: (مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيْرًا)، والتَّقْدِيرُ: (إِلَّا يَسِيرُ سَيْرًا)، وتقول: (مَا زَيْدٌ إِلَّا انْطِلَاقًا)، أي: إِلَّا يَنْطَلِقُ انْطِلَاقًا، فهنا الحَصْرُ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، ف(مَا زَيْدٌ) نَفْيٌ، و(إِلَّا) إِثْبَاتٌ.

وتقول: (إِنَّمَا زَيْدٌ مَشْيًا) يعني: يَمْشِي مَشْيًا، وفي هذا حَصْرٌ بـ(إِنَّمَا).

فإن قال قائل: لماذا نُقَدِّرُ الفعلَ فعلاً مضارعاً، ولا نُقَدِّرُهُ فعلاً ماضياً؟

فالجواب: لأنَّ المضارعَ يَدُلُّ على الثُّبوتِ والاستمرارِ، أمَّا الفعلُ الماضي

فقد انْقَضَى.

فإن قال قائل: لماذا لم نُقَدِّرِ الفعلَ فعلاً أمرً؟

نقول: لأنك إذا قلت: (ما زيدٌ إلا سِرٌ سِيراً) لم يَسْتَقِمِ المعنى؛ إذ ما معنى: (ما زيدٌ إلا سِرٌ سِيراً)؟! فإذا أردت أن تأمره أن يسير فهنا يكون المصدر نفسه نائباً مناب فعل الأمر، وقد سبق هذا في قوله: (نَدلاً اللَّذَكَ (أندلاً))، وهي مسألة مُسْتَقِلَّة.

إذن: معنى هذا البيت أنه إذا جاء المصدر نائباً عن فعلٍ مُخْبِرٍ به عن اسمٍ عَيْنٍ وهو مُكْرَرٌ أو مُحْصُورٌ فيه، فإنه يَتَعَيَّنُ حذفُ عامله.

- ٢٩٥- وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَأُ
 ٢٩٦- نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا)، وَالثَّانِ كَ (ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا)

الشرح

قوله: «وَمِنْهُ»: أي من المصادر التي يَجِبُ حذفُ عاملِها، (مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ) مُؤَكَّدًا لـ (غَيْرِهِ)، والمُؤَكَّدُ هنا ما يَقَعُ بعدَ جملةٍ هي بمعنى، فَيُسَمُّونَهُ مُؤَكَّدًا؛ لِأَنَّهُ يُؤَكَّدُهَا، إِذْ إِنَّهُ بِمَعْنَاهَا، وَهِيَ بِمَعْنَاهُ، فَإِنْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ لَا تَحْتَمِلُ سِوَاهُ سُمِّيَ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ نَفْسَهَا هِيَ هُوَ، وَلِهَذَا سُمِّيَ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ تَحْتَمِلُهُ وَغَيْرَهُ سُمِّيَ مُؤَكَّدًا لْغَيْرِهِ، أَي: أَنَّهُ يَمْنَعُ غَيْرَهُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ بِمَعْنَاهُ.

والمؤلَّف - رحمه الله - ذَكَرَ مَسْأَلَتَيْنِ: الْمُؤَكَّدَ لِنَفْسِهِ، وَالْمُؤَكَّدَ لْغَيْرِهِ، ثُمَّ مَثَّلَ - رحمه الله - لِكُلِّ وَاحِدٍ بِمَثَالٍ، فَقَالَ: «فَالْمُبْتَدَأُ»: يَعْنِي: الْأَوَّلُ، وَهُوَ الْمُؤَكَّدُ لِنَفْسِهِ، (نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا))، وَ(عُرْفًا) هُنَا اسْمُ مُصَدِّرٍ بِمَعْنَى: اعْتِرَافًا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْعَادَّةَ، وَهَذَا اعْتِرَافٌ صَرِيحٌ وَاضِحٌ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، وَلِهَذَا يُلْزَمُ الْمُقَرَّرُ بِدَفْعِ الْأَلْفِ، فَنَقُولُ: (عُرْفًا) مُصَدِّرٌ مُؤَكَّدٌ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ لْجُمْلَةٍ بِمَعْنَاهُ لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، وَالْفِعْلُ مُحذوفٌ، أَي: أَعْتَرَفْتُ بِذَلِكَ اعْتِرَافًا، وَإِنَّمَا حَذَفْنَا الْفِعْلَ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ بِمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ) بِمَعْنَى أَعْتَرَفْتُ، فَلِهَذَا حَذَفْنَا عَامِلَهُ، فَنَقُولُ: هُنَا نَحْذِفُ الْعَامِلَ الَّذِي هُوَ نَاصِبُ الْمَصَدِّرِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ بِمَعْنَاهُ تَمَامًا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ.

وقوله: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا»: (لَهُ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، خبرٌ مُقَدَّمٌ.

و«عَلَيَّ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ: (أَلْفٌ)؛ لِأَنَّ (أَلْفٌ) نَكْرَةٌ، وَلَوْ تَأَخَّرَتْ (عَلَيَّ) عَنْ (أَلْفٌ) فَصَارَتْ: (لَهُ أَلْفٌ عَلَيَّ) لَصَارَتْ نَعْتًا لَهَا، لَكِنْ إِذَا تَقَدَّمَ النَّعْتُ عَلَى النَّكْرَةِ جُعِلَ حَالًا، وَلَا تَصِحُّ أَنْ تَكُونَ هُنَا خَبْرًا.

وقوله: «أَلْفٌ»: مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَةِ الظَّاهِرَةِ.

و«عُرْفًا»: مُصَدَّرٌ، أَوْ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَافِقِ الْمَصْدَرَ فِي حُرُوفِهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ فَتَحُ آخِرُهُ، وَهُوَ مُؤَكَّدٌ لِلْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ، فَعَامِلُهُ مَحذُوفٌ وَجُوبًا.

وقوله: «وَالثَّانِ»: أَيِ: الْمُؤَكَّدُ لغيره، (كَأَبْنِي أَنْتَ)، فَهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ ابْنُهُ حَقِيقَةً، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ابْنُهُ غَيْرَ حَقِيقَةٍ، كَابْنِهِ فِي الْإِحْتِرَامِ مَثَلًا، وَلِهَذَا يَقُولُ الْإِنْسَانُ دَائِمًا -مَثَلًا- لِلَّذِينَ دُونَهُ: (يَا أَبْنَائِي، افْعَلُوا كَذَا)، (يَا بُنَيَّ، افْعَلْ كَذَا)، إِذَنْ: (أَبْنِي أَنْتَ) لَا يَتَعَيَّنُ أَنَّهُ ابْنُهُ حَقِيقَةً، بَلْ يَحْتَمِلُ.

نعم، المُتَبَادِرُ أَنَّهُ ابْنُهُ حَقًّا، لَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَعْنَى: أَنْتَ ابْنِي فِي الْكِرَامَةِ وَالْحُنُوِّ وَالْعُطْفِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِذَا قُلْتَ: (حَقًّا) أَكَدْتَ أَنَّهُ ابْنٌ حَقِيقَةً، لَكِنْ الْجُمْلَةُ الَّتِي قَبْلَهُ لَيْسَتْ بِمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ أَنَّهُ ابْنٌ حَقًّا، أَوْ ابْنٌ مُجَازًا، وَيُسَمُّونَ هَذَا الْمَصْدَرَ (مُؤَكَّدًا لغيره)، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: أُحِقُّ ذَلِكَ حَقًّا، فـ(حَقًّا) مُصَدَّرٌ عَامِلُهُ مَحذُوفٌ وَجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: (أُحِقُّ)، أَيِ: أَثْبِتُ ذَلِكَ إِثْبَاتًا.

وجملة: (أَبْنِي أَنْتَ)، (أَبْنِي) خبرٌ مُقَدَّمٌ، يَعْنِي: أَنْتَ ابْنِي، وَ(أَنْتَ) مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، لَكِنْ لَوْ كَانَ الْكَلَامُ فِي إِنْسَانٍ يُسْأَلُ: هَلْ أَنَا ابْنُكَ؟ فَيَقُولُ: ابْنِي أَنْتَ،

فهنا (ابني) مُبتدأٌ، و(أنت) خبرٌ، ونحنُ هنا لا نُريدُ تَعْيِينَ مَنْ هو الابنُ؟ بل نُريدُ أَنْ نُخْبِرَ عن هذا الرَّجُلِ المخاطَبِ بَأَنَّهُ ابْنُهُ، فعلى هذا يكونُ الخبرُ (ابني) مُقدِّمًا، و(أنت) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، أو (أَنْ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والتَّاءُ حرفُ خطابٍ، ففيه رأيانِ مُحَقِّقانِ، منهم مَنْ يقول: (أنت) كُلُّها، ومنهم مَنْ يقول: (أَنْ)، والتَّاءُ حرفُ خطابٍ.

وقوله: «حَقًّا»: مصدرٌ عامِلُهُ محذوفٌ وَجوبًا منصوبٌ على المصدرية، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ.

وقوله: «صِرْفًا»: هذا تأكيدٌ آخرٌ، والصَّرْفُ هو الذي لا يُخالِطُهُ شيءٌ، والمعنى: أَنْكَ ابني حَقًّا خالصًا، وهي لا تَدْخُلُ في المِثَالِ هنا، بل المِثَالُ يَتِمُّ بدونها، لكنْ جاءَ بها المؤلِّفُ - رحمه الله - تَتِمِيمًا لِلْبَيْتِ.

٢٩٧- كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَ (لِي بُكَاءُ ذَاتِ عُضْلَةٍ)

الشرح

قوله: «كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ»: (ذُو) بمعنى صاحبٍ، وهو مبتدأٌ، خبرُهُ
قوله: (كَذَاكَ)، يعني: كذلك المصدرُ الدالُّ على التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ، ومثاله: (لِي
بُكَاءُ ذَاتِ عُضْلَةٍ)، فـ (بُكَاءُ) مصدرٌ، والتَّقديرُ: أَبْكِي بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ.

وقوله: «عُضْلَةٍ»: قيلَ: إِنَّ العُضْلَةَ هِيَ الدَّاهِيَةُ، أي: المُصِيبَةُ العَظِيمَةُ،
وقيلَ: العُضْلَةُ مَنَعُهَا مِنَ الزَّوْجِ، وفي الغالبِ أَنَّ الدَّاهِيَةَ أَشَدُّ؛ لِأَنَّ التِّي تَبْكِي
مِن مَنَعِهَا مِنَ الزَّوْجِ تَبْكِي عَلَى فَوَاتِ مَحْبُوبٍ، وَالتِّي أُصِيبَتْ بِدَاهِيَةٍ تَبْكِي عَلَى
حُصُولِ مَكْرُوهِ، وَهَذَا أَعْظَمُ.

فإِذْنُ: نَقُولُ: (بُكَاءُ) مَصْدَرٌ يُرَادُّ بِهِ التَّشْبِيهُ، وَعَامِلُهُ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا،
والتَّقديرُ: أَبْكِي بُكَاءً.

وقوله هنا «بُكَاءُ»: هل هو مقصورٌ قصداً، أو للضرورة؟

يقولون: إِنَّ البكاءَ بالدَّمْعِ دُونَ الصَّوْتِ يُقَالُ فِيهِ: بُكَاءٌ، مقصوراً، ومع
الصَّوْتِ يُقَالُ فِيهِ: بُكَاءٌ، قال الشَّاعِرُ:

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ^(١)

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في أدب الكاتب في بعض النسخ (ص: ٣٠٤)، وفي
الكامل للمبرد (١/ ٢٨٧).

فقال في الأوّل: (وَحَقَّ لَهَا بُكَاءُهَا)؛ لأنّ البكاءَ بالعين، وفي الأخير حيثُ جاءَ الصَّوْتُ قال: (وَمَا يُعْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ)، فيَحْتَمِلُ أَنَّ ابنَ مالِكٍ -رحمه الله- أرادَ بقوله: (لِي بُكَاً) بكاءَ العين، ولكنَّ قوله: (بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلِهِ) يَدُلُّ على أَنَّ المرادَ البكاءُ المصحوبُ بالصَّوْتُ، فيكونُ قَصْرُهُ من أجلِ الضَّرورةِ.

فإن قال قائلٌ: لماذا نُصِبَ قوله: (بُكَاً)؟

قلنا: ما نُصِبَ، لكنْ هذا مقصودٌ، مثل قول الله تعالى: ﴿هُدًى يَلْتَمَتِينَ﴾

[البقرة: ٢].

إِذَنْ: القاعدة: يَجِبُ حذفُ عاملِ المصدرِ إذا أُريدَ به التَّشْبِيهُ بعدَ جملةٍ.



المفعول له

سَبَقَ أَنَّ المفاعيلَ خمسةٌ: مفعولٌ مُطلقٌ، وبِهِ، ولَهُ، وفيهِ، ومَعَهُ، ومُثَلَّتْ
بهذا البيت:

ضَرَبْتُ ضَرْبًا أَبَا عَمْرٍو غَدَاةً أَتَى وَسِرْتُ وَالنَّيْلَ خَوْفًا مِنْ عِقَابِكَ لِي
والمفعولُ لهُ أحدُ المفاعيلِ الخمسةِ، وعباراتُ النَّحْوِيِّينَ اختلفتْ فيه،
فبعضُهم يقولُ: (المفعولُ له)، وبعضُهم يقولُ: (المفعولُ مِنْ أَجْلِهِ)، وبعضُهم
يقولُ: (المفعولُ لأَجْلِهِ)، والمعنى واحدٌ.

- ٢٩٨- يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا كَ (جُدَّ شُكْرًا وَدِنْ)
 ٢٩٩- وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا،

الشرح

المفعول من أجله هو المصدر المنصوب المبيِّن لعلِّ الفعل، أي: سبب الفعل.

مثاله: (قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ)، ف(إِجْلَالًا) مصدرٌ فِعْلُهُ (أَجَلَّ يُجِلُّ)، وهذا المصدرُ يُبَيِّنُ عِلَّةَ الفعلِ، فما هو السَّبَبُ فِي أَنَّكَ قُمْتَ؟
 الجواب: إِجْلَالًا لَكَ.

مثال آخر: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، ف﴿خَوْفًا﴾ مصدرٌ مُبَيِّنٌ لعلِّ الفعلِ، أي: ادعوه للخوفِ والطَّمَعِ، ففي مقامِ الخوفِ تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِمَّا تَخَافُونَ، وَفِي مَقَامِ الطَّمَعِ اسْأَلُوا اللَّهَ تَعَالَى مَا تَطْمَعُونَ بِهِ.
 إِذَنْ: يُنْصَبُ الْمَصْدَرُ مَفْعُولًا لَهُ، وَلَهُ شُرُوطٌ نَأْخُذُهَا مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

الشرطُ الأوَّلُ: (الْمَصْدَرُ)، وَخَرَجَ بِهِ غَيْرُ الْمَصْدَرِ، فَغَيْرُ الْمَصْدَرِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَصِيرَ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ، أَوْ مَفْعُولًا لَهُ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا.
 الشرطُ الثَّانِي: (إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا)، وَخَرَجَ بِهِ مَا لَا يُبَيِّنُ التَّعْلِيلَ (أَي: الْعِلَّةَ)، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى مَفْعُولًا لَهُ وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ والرَّابِعُ: (وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ)، والذي يَعْمَلُ فِيهِ هو الفعلُ، (مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا)، يعني أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَصْدَرُ مُتَّحِدًا مَعَ الْفِعْلِ فِي الْوَقْتِ وَالْفَاعِلِ، أي: أَنَّ الْفِعْلَ يَقَعُ هُوَ وَالْمَصْدَرُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَيَكُونُ الْفَاعِلُ مِنَ الْفِعْلِ هُوَ الَّذِي تَلَبَّسَ بِهَذَا الْمَصْدَرِ.

مثال المنطبق عليه الشَّرْطُ: (جُدْ شُكْرًا)، (جُدْ) فعلٌ أمرٌ من الجُودِ، يعني: صِرْ جَوَادًا، أي: كَرِيمًا، و(شُكْرًا) مصدرٌ، فعله: (شَكَرَ، يَشْكُرُ، شُكْرًا)، وهو منصوبٌ، ومُبَيَّنٌ لِعِلَّةِ الْفِعْلِ، أي: جُدْ حَالِ كَوْنِ جُودِكَ شُكْرًا، فَإِذَنْ: هُوَ مُبَيَّنٌ لِعِلَّةِ الْفِعْلِ، وَالْفَاعِلُ الَّذِي جَادَ شُكْرًا وَاحِدٌ، وَالْوَقْتُ وَاحِدٌ، يَعْنِي أَنَّ الشُّكْرَ مُقَارِنٌ لِلْجُودِ، وَفَاعِلُ الشُّكْرِ هُوَ فَاعِلُ الْجُودِ.

إِذَنْ: (جُدْ شُكْرًا) أي: جُدْ لِأَجْلِ الشُّكْرِ، أي: لِأَجْلِ أَنْ تُشْكُرَ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- وَلَيْسَ الْمَعْنَى: لِأَجْلِ أَنْ تُشْكَرَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَعْنَى: جُدْ لِتُشْكَرَ مَا صَحَّ؛ إِذْ إِنَّ الشَّاكِرَ غَيْرُ الْجَائِدِ، فَيَكُونُ الْفَاعِلُ مُخْتَلَفًا، وَلَوْلَا أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللهُ- قَالَ: (وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا) لَقَلْنَا: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: جُدْ لِتُشْكَرَ، إِذَنْ: فَالشَّاكِرُ هُنَا هُوَ الْجَائِدُ.

وقوله: «وَدِنْ»: من: (دَانَ يَدِينُ)، أَوْ مِنَ الدَّيْنِ، يَعْنِي: جُدْ وَدِنْ النَّاسَ، أي: أَعْطِهِمْ دَيْنًا، فَالْجُودُ -مَثَلًا- بِالْهَبَةِ، وَالدَّيْنُ بِالْقَرْضِ، فَكَأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللهُ- أَمَرَنَا بِالْإِحْسَانِ، إِمَّا عَلَى سَبِيلِ الْهَبَةِ وَالتَّبَرُّعِ، وَإِمَّا عَلَى سَبِيلِ الْقَرْضِ.

لَكِنَّ الاحْتِمَالَ الْأَوَّلَ أَظْهَرُ، وَهُوَ أَنَّ (دِنْ) مِنَ الدَّيْنِ، وَلَيْسَ مِنَ الدَّيْنِ، يَعْنِي: جُدْ شُكْرًا، وَدِنْ شُكْرًا، فَكَأَنَّهُ أَمَرَ أَنْ تَدِينَ اللهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بِطَاعَتِهِ

شُكِّرًا له، وَتَجُودَ بِهَالِكَ أَيْضًا شُكْرًا لِّلَّهِ عَلَى مَا أَعْطَاكَ، وَهَذَا الْمَعْنَى أَحْسَنُ.

مثال آخر: (قُمْتَ إِكْرَامًا لِي)، فهنا الفاعل واحد، فَأَنْتَ قُمْتَ لِتُكْرِمَنِي أنا، فهو مُتَّفَقٌ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ وَالْفَاعِلِ.

فإن قلت: (أَقُومُ الْآنَ إِجْلَالًا لَكَ غَدًا)، فهنا اختلفَ الوقت، فلا يَصِحُّ.

وإن قلت: (أُكْرِمُكَ شُكْرًا لِي)، فهنا الفاعل في: (أُكْرِمُكَ) هو أنا، والشَّاكِرُ في: (شُكْرًا لِي) هو المُكْرَم، أي: أنا أُكْرِمُكَ لِأَجْلِ أَنْ تَشْكُرَنِي، فاختلفَ الفاعل، فلا يجوزُ.

وهذا الشَّرْطُ الْأَخِيرُ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ، فِيسَيُويهِ إِمَامُ الْبَصْرِيِّينَ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ يَقُولُونَ: لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَوْ اخْتَارَهُ مَنْ دُونَ سَيُويهِ قُلْنَا: الصَّوَابُ مَعَكَ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ عَايَنِيهِ يَرْيِكُمْ أَلْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤]، ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، يَعْنِي: لِتَخَافُوا، وَتَطْمَعُوا، وَالَّذِي يُرِي هُوَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- وَالْخَائِفُ وَالطَّامِعُ هُوَ الْمَخْلُوقُ، فَالْفَاعِلُ هُنَا اثْنَانِ، إِذَنْ: نُصِبَ هُنَا الْمَصْدَرُ مَفْعُولًا لَهُ مَعَ أَنَّ الْفَاعِلَ مُخْتَلِفٌ.

لكن يقولون: إِنَّ حُجَّةَ النَّحْوِيِّ كَنَافِقَاءِ الْيَرْبُوعِ، إِنَّ حَجَرَتَهُ مَعَ الْبَابِ خَرَجَ مِنَ النَّافِذَةِ، فَالَّذِي يَقُولُ: لَا بُدَّ مِنْ اتِّفَاقِ الْفَاعِلِ يَقُولُ: إِنَّ ﴿خَوْفًا﴾ بِمَعْنَى إِخَافَةٍ، ﴿وَطَمَعًا﴾ بِمَعْنَى إِطْمَاعًا، أَي: يُرِيكُمْ لِئُخَيِّفَكُمْ وَيُطْمِعَكُمْ، فَحِينَئِذٍ يَتَّفَقُ الْفَاعِلُ.

أو: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ حَالٌ مِنَ الْكَافِ فِي ﴿يُرِيكُمْ﴾، فَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْحَالِ، أَي: يُرِيكُمْ حَالِ كَوْنِكُمْ خَائِفِينَ وَطَامِعِينَ، وَحِينَئِذٍ يَبْقَى الشَّرْطُ قَائِمًا.

ولكننا نقول: هاتوا دليلاً على اشتراطِ هذا، فليس هناك دليلٌ على اشتراطِهِ، ولو كان هناك دليلٌ على الاشتراطِ لقلنا: نعم، يُمكنُ تخريجُ الآيةِ على ما ذكركم، لكن ما دام أنه ليس هناك دليلٌ وعندنا شاهدٌ ظاهرُهُ عَدَمُ اشتراطِهِ فَإِنَّ الْأَوَّلَى عَدَمُ الاشتراطِ، وهذا - إن شاء الله - هو الصَّحِيحُ، وهو أنه لا يُشترطُ اتِّحَادُهُ لا وقتاً ولا فاعلاً، إنما الشَّرْطُ الوحيدُ الأساسيُّ هو أن يكونَ مصدرًا مُبَيَّنًا لِعِلَّةِ الفعلِ، هذا هو المُهِمُّ، ولهذا قلنا: مفعولٌ لَهُ - وَاللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ - أو: مفعولٌ من أَجْلِهِ، أو: مفعولٌ لأجلِهِ.

وقوله: «يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ»: (مَفْعُولًا) حالٌ من (المَصْدَر) الذي هو نائبُ فاعِلٍ (يُنْصَبُ)، أي: يُنْصَبُ المصدرُ حالَ كونه مفعولاً له.

وقوله: «وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا»: (هُوَ) مبتدأ، و(مُتَّحِدٌ) خبرُ المبتدأ، يعني: وهو مُتَّحِدٌ بما يَعْمَلُ فيه.

وقوله: «وَقْتًا»: ظرفٌ، يعني: في الوقتِ.

وقوله: «فَاعِلًا»: منصوبٌ بنزعِ الخافضِ، يعني: وفي الفاعِلِ.

٢٩٩- وَإِنْ شَرَطَ فَقَدْ

٣٠٠- فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ كـ (لِزُهْدٍ ذَا قَنَعَ)

الشرح

قوله: «وَإِنْ شَرَطَ فَقَدْ»: (إِنْ) شَرْطِيَّةٌ، وَ(شَرَطَ) فِيهَا ثَلَاثُ إِعْرَابَاتٍ:

الأول: أَنَّهَا فَاعِلٌ لِفِعْلِ مُحذوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنْ فَقَدْ شَرَطَ، وَهَذَا قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ.

الثاني: أَنَّهَا فَاعِلٌ مُقَدَّمٌ لِلْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، وَهَذَا قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنْ فَقَدْ شَرَطَ، إِنَّمَا هُنَاكَ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ.

الثالث: أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ (فَقَدْ)، وَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَلِيَ (إِنْ)؟! وَالرَّاجِحُ هُوَ الْأَسْهَلُ.

وَجَوَابُ (إِنْ) جُمْلَةٌ (فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ)، يَعْنِي: بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، وَمِنْهَا: اللَّامُ، وَ(مِنْ)، وَ(فِي)، وَ(عَلَى)، فَكُلُّهَا تَأْتِي لِلتَّعْلِيلِ، وَكُلُّ مَا ذُكِرَ بِأَنَّهُ مِنْ حُرُوفِ التَّعْلِيلِ إِذَا فَقَدْ شَرَطَ يُجِزُّ بِهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُؤَلَّفَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَرِيدُ حَرْفَ التَّعْلِيلِ قَوْلُهُ: (إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا)، وَفِي نَسْخَةٍ: (فَاجْرُزُهُ بِاللَّامِ).

مثال: (أَكْرَمْتُكَ شُكْرًا لِي)، فَهِنَا فَقَدْ شَرَطًا عَلَى رَأْيِ الْمُؤَلَّفِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وَهُوَ اتِّحَادُ الْفَاعِلِ، فَعَلَى هَذَا تَجَرَّهَ بِاللَّامِ، فَتَقُولُ: (أَكْرَمْتُكَ لِلشُّكْرِ لِي).

وقوله: «فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ»: أَيِ وَجُوبًا.

وقوله: «وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ»: أي جَرُّه بالحرفِ.

«مَعَ الشُّرُوطِ»: يعني مع تمامِ الشُّرُوطِ، فلا يَمْتَنِعُ أَنْ تُجَرَّه بالحرفِ ولو تَمَّتِ الشُّرُوطُ، فبهذا عَرَفْنَا أَنَّ المفعولَ من أَجْلِهِ لا يَتَعَيَّنُ نَصْبُهُ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُجَرَّ بِاللَّامِ.

مثاله: (لِزُهْدٍ ذَا قَنَعَ)، وأصلُ التَّركيبِ: (هَذَا قَنَعَ زُهْدًا)، ولذلك نقولُ في إعرابها: (ذَا) مبتدأ، و(قَنَعَ) فعلٌ ماضٍ، والجملةُ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ، و(زُهْدًا) مفعولٌ من أَجْلِهِ منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرة، لكن يَجُوزُ أَنْ نُدْخِلَ عليه اللَّامَ، ونقولُ: (لِزُهْدٍ ذَا قَنَعَ)، أي: هَذَا قَنَعَ زُهْدًا، فهنا الشُّرُوطُ تَامَّةٌ؛ لِأَنَّ الزَّاهِدَ هو القانعُ، ووقتُ الزُّهْدِ هو وقتُ القُنُوعِ، ومع ذلك يَجُوزُ أَنْ تُدْخَلَ اللَّامُ عليه وتُجَرَّه، فتقولُ: (قَنَعَ هَذَا لِلزُّهْدِ)، أو (قَنَعَ هَذَا لِلزُّهْدِ).

فالمؤلَّفُ - رحمه الله - يُبَيِّنُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنَ الشُّرُوطِ وَجَبَ جَرُّهُ بالحرفِ، وَإِذَا تَمَّتِ الشُّرُوطُ جَازَ جَرُّهُ بالحرفِ، وَجَازَ نَصْبُهُ.

- ٣٠١- وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَل)، وَأَنْشَدُوا:
 ٣٠٢- (لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ)

الشرح

قوله: «وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ»: وفي نسخة: (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ)، أي: يَصْحَبُ الحرف.

وقوله: «الْمُجَرَّدُ»: أي المجرّد من (أَل) بدليل قوله: (وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَل)).

ولنجعل المثال الذي ذكره المؤلف - رحمه الله - هو الرّكيزة، وهو: (قنع هذا زهدًا)، فهنا الشُّروطُ تامّةٌ، فيجوزُ أَنْ تُدْخَلَ اللَّامُ، فتَقُولُ: (قنع هذا لزهدٍ)، لكنّ هذا قليلٌ؛ لأنّه قال: (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ)، أي: قلَّ أَنْ يَصْحَبَ الحرفَ المفعولُ من أجله إذا كان مُجَرَّدًا من (أَل).

وقوله: «وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَل)»: وهو أنّه يَكْثُرُ اقْتِرَانُ الحرفِ مع (أَل).

مثاله: (قنع هذا للزهد)، وهذا هو الكثير، ويجوزُ: (قنع هذا الزهد)، لكنّه قليلٌ؛ لأنّه قال: (وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَل))، أي: عَكْسُ الصُّحْبَةِ.

إِذَنْ: إذا لم تَتِمَّ الشُّروطُ فلا بُدَّ أَنْ يَأْتِيَ الحرفُ، سواءً كانَ المصدرُ مُجَرَّدًا من (أَل)، أو غيرَ مُجَرَّدٍ.

وَإِذَا تَمَّتِ الشُّرُوطُ جَازَ وَجْهَانِ، وَهَمَا: النَّصْبُ، وَالْجُرُّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ،
لَكِنْ أَيُّهُمَا أَكْثَرُ؟

الجواب: النَّصْبُ إِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ مُجَرَّدًا مِنْ (أَلْ)، فَـ(قَنَعَ هَذَا زُهْدًا) أَكْثَرُ
مِنْ: (قَنَعَ هَذَا لَزُهْدٍ)؛ لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَقُولُ: (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ
الْمُجَرَّدُ)، وَإِذَا كَانَ مَصْحُوبًا بِـ(أَلْ) فَإِنَّ الْأَكْثَرَ الْجُرُّ لِقَوْلِهِ: (وَالْعَكْسُ فِي
مَصْحُوبِ (أَلْ))، فَـ(قَنَعَ هَذَا لِلزُّهْدِ) أَكْثَرُ مِنْ قَوْلِكَ: (قَنَعَ هَذَا الزُّهْدَ).

وَلَكِنْ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (قَنَعَ هَذَا الزُّهْدَ)؟

نَقُولُ: نَعَمْ، يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: (وَأَنْشَدُوا: لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ)،
يَعْنِي: لَا أَقْعُدُ جُبْنًا، فَهَذَا أَصْلُهَا، فَالْجُبْنُ هُنَا مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، يَعْنِي: لَا أَقْعُدُ
مِنْ أَجْلِ الْجُبْنِ، فَإِذَنْ: هُوَ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ مُعَرَّفٌ بِـ(أَلْ)، وَهُوَ
مَنْصُوبٌ، وَهَذَا عَلَى الْقَلِيلِ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُقَالَ: (لَا أَقْعُدُ مِنَ الْجُبْنِ).

وَقَوْلُهُ:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

هَذَا الْبَيْتُ لَا يُعْتَبَرُ مِنَ الْأَلْفِيَةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (وَأَنْشَدُوا)، وَلِذَلِكَ الْأَلْفِيَةُ
عَدُّهَا أَلْفٌ وَاثْنَانِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا الْبَيْتُ لَيْسَ مِنْهَا صَارَتْ أَلْفًا وَوَاحِدًا، فَيَقْتَضِي
بَيْتَ وَاحِدًا، وَلَعَلَّهُ يَكُونُ الْأَوَّلُ:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرُ مَالِكٍ

فَتَكُونُ أَلْفَ بَيْتٍ.



المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

سَبَقَ من المفاعيلِ المفعولُ له، والمفعولُ المطلقُ، والمفعولُ بهِ في بابِ تَعَدِّي الفعلِ ولُزومِهِ.

والمفاعيلُ خمسةٌ كما قالَ في مَنْظُومَةِ الشُّبْرَاوِيِّ التي تُسَمَّى (الشُّبْرَاوِيَّة):
إِنَّ الْمَفَاعِيلَ خَمْسٌ مُطْلَقٌ وَبِهِ وَفِيهِ مَعَهُ لَهُ وَهُوَ لِلْمُثَلِّ
ضَرَبْتُ ضَرْبًا أَبَا عَمْرٍو غَدَاةً أَتَى وَسِرْتُ وَالنَّيْلَ خَوْفًا مِنْ عِقَابِكَ لِي
وقوله: «وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا»: يعني: يُسَمَّى النَّحْوِيُّونَ ظَرْفًا، وَالظَّرْفُ
هو ما كانَ وِعَاءً لِلشَّيْءِ، وكلُّ إنسانٍ فهو في ظَرْفِ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، أَمَّا الزَّمَانُ
فَظَاهِرٌ، وكذلك المكانُ ظَاهِرٌ، فَأَنْتَ في الْبَيْتِ، أو في الْمَسْجِدِ، أو في السُّوقِ،
والذي يَطِيرُ في الْجَوِّ هو في مَكَانٍ: إِمَّا في الْجَوِّ، أو في الطَّائِرَةِ.

٣٠٣- الظَّرْفُ: وَقْتُ، أَوْ مَكَانٌ، ضَمَّنَا (فِي) بِاطْرَادٍ كَ(هَذَا امْكُثْ أَزْمِنَا)

الشرح

قوله: «الظَّرْفُ وَقْتُ»: هذا ظرفُ الزَّمانِ.

وقوله: «أَوْ مَكَانٌ»: هذا ظرفُ المكانِ، فإذا قلتَ: (جَلَسْتُ سَاعَةً عِنْدَكَ)، فظرفُ الزَّمانِ (ساعة)، والمكانِ (عِنْدَكَ).

وقوله: «ضَمَّنَا»: هل الألفُ للتَّشْيِيعِ، أو للإِطْلَاقِ؟

الجواب: للإِطْلَاقِ؛ لَأَنَّهُ قَالَ: (وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ)، ولو قال: (وقت ومكان) صارتِ الألفُ للتَّشْيِيعِ، لكن لما قال: (أَوْ) فمعناه أَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ: إمَّا هَذَا، أَوْ هَذَا، وعلى هذا فالألفُ فيها للإِطْلَاقِ.

وقوله: «ضَمَّنَا (فِي)»: معناه أَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَى (فِي)، وهذا فِي الزَّمانِ والمكانِ، فَتَقُولُ: (جَلَسْتُ سَاعَةً) يَعْنِي: جَلَسْتُ فِي سَاعَةٍ، فَالسَّاعَةُ صَارَتْ ظَرْفًا جُلُوسِي، لكن لَاحِظْ أَنَّ الزَّمانَ مَعْنَى، وَلَيْسَ شَيْئًا مُحَسَّسًا مِثْلَ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ مُحِيطٌ بِكَ، فَإِحَاطَةُ الزَّمانِ بِالْإِنْسَانِ مَعْنَوِيَّةٌ فِي الْوَاقِعِ، فَ(سَاعَةً) كَأَنَّهَا إِنَاءٌ مُحِيطٌ بِالْإِنْسَانِ مِنْ أَوَّلِ دَقِيقَةٍ إِلَى آخِرِ دَقِيقَةٍ، فَهَذَا وَجْهُ تَقْدِيرِ (فِي).

وقوله: «بِاطْرَادٍ»: احْتِرَازٌ مِمَّا تَضَمَّنَهَا بِقَرِينَةٍ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، فَإِنَّ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ قَدْ تَضَمَّنَتْهَا فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، فَمِثْلًا (الدَّارِ) فِي: (سَكَنْتُ الدَّارَ) تَضَمَّنَتْ مَعْنَى (فِي)، أَي: سَكَنْتُ فِي الدَّارِ، لكن لَيْسَ بِاطْرَادٍ، فَتَقُولُ:

(بَيِّتُ الدَّارَ)، فهنا ما تَضَمَّنَتْ معنى (في)، إِذَنْ: (الدَّارَ) لا تُعْرِبُهَا ظَرْفًا؛ لِأَنَّهَا لا تَتَضَمَّنُ معنى (في) باطِّرادٍ، والذي يُنْصَبُ مفعولاً فيه هو الذي يَتَضَمَّنُ معنى (في) باطِّرادٍ، أي: في جميع الأمكنة، كلِّما جاء وإذا هو مُتَضَمِّنٌ لمعنى (في).

ثُمَّ ضَرَبَ الْمُؤَلِّفُ - رحمه الله - مَثَلًا لِلنَّوَاعِينِ، فَقَالَ: (هُنَا امْكُثْ أَزْمَنًا)، فِكَلِمَةِ (هُنَا) ظَرْفُ مَكَانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ إِشَارَةٍ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ مَبْنِيٌّ كَمَا سَبَقَ.

وَقَوْلُهُ: «أَزْمَنًا»: جَمْعُ زَمَانٍ، وَهَذَا ظَرْفُ الزَّمَانِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ، فَنَقُولُ: (أَزْمَنًا) ظَرْفُ زَمَانٍ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ ظَاهِرَةٍ فِي آخِرِهِ.

فَالْمُؤَلِّفُ - رحمه الله - أَتَى بِمِثَالٍ وَاحِدٍ يَشْتَمِلُ عَلَى شَاهِدَيْنِ: عَلَى ظَرْفِ الْمَكَانِ، وَعَلَى ظَرْفِ الزَّمَانِ، فـ(هُنَا) ظَرْفُ الْمَكَانِ، وَ(أَزْمَنًا) ظَرْفُ الزَّمَانِ.

مِثَالٌ آخَرُ: (سِرْتُ يَوْمًا مِيلًا)، فـ(يَوْمًا) ظَرْفُ زَمَانٍ، وَ(مِيلًا) ظَرْفُ مَكَانٍ؛ لِأَنَّهُ مَسَافَةٌ، يَعْنِي: كَانَ سَيْرِي فِي مِيلٍ؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ السَّيْرِ إِلَى مَتْنَاهُ هُوَ ظَرْفُ سَيْرِي، فَأَنَا سَائِرٌ فِي هَذَا الْمِيلِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ.

٣٠٤- فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرًا كَانَ، وَإِلَّا فَأَنُوهُ مُقَدَّرًا

الشرح

قوله: «أَنْصِبُهُ»: الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ فِيهِ أَوْ الظَّرْفِ كَمَا تُحِبُّ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: (وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا).

وقوله: «بِالْوَاقِعِ فِيهِ»: أَي: الْفَعْلُ، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ، فَتَقُولُ: (مَكَثْتُ عِنْدَكَ سَاعَةً)، فَالْوَاقِعُ فِي الظَّرْفِ هُوَ الْمُكْثُ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: (أَنَا مَا كِثْتُ عِنْدَكَ سَاعَةً)، وَ(مَا كِثْتُ) لَيْسَتْ فِعْلًا، لَكِنَّهَا جَارِيَةٌ مَجْرَى الْفَعْلِ.

فقوله: «بِالْوَاقِعِ فِيهِ»: أَي بِالَّذِي وَقَعَ فِيهِ، سَوَاءٌ كَانَ فِعْلًا، أَوْ كَانَ قَائِمًا مَقَامَ الْفَعْلِ، وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ.

وقوله: «فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرًا كَانَ وَإِلَّا فَأَنُوهُ مُقَدَّرًا»: يَعْنِي: إِنْ كَانَ ظَاهِرًا فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَيُنَوَّى مُقَدَّرًا.

مثال المظهر: (هَذَا امْكُثْ)، فَالْعَامِلُ الْوَاقِعُ فِيهِ هُوَ (امْكُثْ)، وَهُوَ ظَاهِرٌ

بَيِّنٌ.

وَإِذَا سَأَلْتُكَ: (كَمْ مَكَثْتَ فِي هَذَا الْمَكَانِ؟)، فَتَقُولُ: (سَاعَةً)، أَي: مَكَثْتُ سَاعَةً، فَهَذَا الْوَاقِعُ فِيهِ مُضْمَرٌ، وَلِهَذَا قَالَ: (فَأَنُوهُ مُقَدَّرًا).

مثال آخر: (صُمْتُ يَوْمًا)، فَالْعَامِلُ (يَوْمًا): (صُمْتُ)، وَهُوَ ظَاهِرٌ، أَمَّا لَوْ قُلْتُ لَكَ: (كَمْ صُمْتُ؟)، فَقُلْتُ: (يَوْمًا)، فَهَذَا الْعَامِلُ مُقَدَّرٌ.

إِذَنْ: القاعدةُ الأولى: في تعريفِ ظرفِ الزَّمانِ والمكانِ: كُلُّ زمانٍ أو مكانٍ تَضَمَّنَ معنى (في) باطِّرادٍ، وهي في البيتِ الأولِ.

القاعدةُ الثانيةُ: بأيِّ شيءٍ يكونُ منصوباً؟

الجواب: يُنصَبُ بالواقعِ فيه، أي: بالشيءِ الذي وَقَعَ فيه، سواءً كانَ ذلكَ فعلاً، أو قائماً مقامَ الفعلِ، فمثالُ الفعلِ: (جلستُ عندك ساعةً)، وأمّا (أنا جالسٌ عندك ساعةً) فهذا قائمٌ مقامَ الفعلِ، أو جارٍ مجراً.

القاعدةُ الثالثةُ: أنَّ العاملَ فيه يكونُ ظاهراً، ويكونُ مُقدَّراً، فالظاهرُ ظاهرٌ سياقاً، والمُقدَّرُ مُقدَّرٌ، وهذا من الشَّطْرِ الأخيرِ.

٣٠٥- وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

٣٠٦- نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَا (مَرَّمِي) مِنْ (رَمَى)

الشرح

قوله: «وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ»: المراد بالوقت هنا الزَّمانُ، أي: كُلُّ زَمَانٍ قَابِلٌ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا فِيهِ، بِخِلَافِ الْمَكَانِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ فِي زَمَانٍ. مثال الزَّمانِ: ساعة، دقيقة، ثانية، يومًا، أُسْبُوعًا، شهرًا، سنةً، حينًا، عَصْرًا، وما أشبه ذلك.

تَقُولُ: (اَنْتَظِرْنِي ثَانِيَةً)، ف(ثَانِيَةً) مَفْعُولٌ فِيهِ، أَوْ قُلْ: ظَرَفُ زَمَانٍ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَكَذَلِكَ: (اَنْتَظِرْنِي سَاعَةً).

وَلَكِنْ اَعْلَمْ أَنَّ السَّاعَةَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ غَيْرُهَا فِي الْعُرْفِ، فَالسَّاعَةُ عِنْدَنَا فِي الْعُرْفِ جُزْءٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، لَكِنَّهَا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ تُطْلَقُ عَلَى الزَّمَنِ قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ.

إِذَنْ: كُلُّ زَمَانٍ فَإِنَّهُ قَابِلٌ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَمَّا الْمَكَانُ فَلَا.

وقوله: «وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا»: المُبْهَمُ هُوَ الَّذِي لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مُحَدَّدٍ مُعَيَّنٍ بِخِلَافِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مُحَدَّدٍ مُعَيَّنٍ، مِثْلُ: حُجْرَةٍ، غُرْفَةٍ، بَيْتٍ، مَسْجِدٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ مَكَانًا لَمْ يُنْصَبْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (جَلَسْتُ الْمَسْجِدَ)، أَمَّا لَوْ قُلْتَ: (دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ) فَهُوَ جَائِزٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ،

يقولون: (دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ)، و(سَكَنْتُ الدَّارَ)، لكن اختلفَ فيه النحويُّون:

فبعضُهم يقولُ: على الظَّرْفِيَّةِ توسُّعاً.

وبعضُهم يقولُ: منصوبٌ بنزعِ الخافضِ، والتقديرُ: دخلْتُ في المسجدِ.

وبعضُهم يقولُ: منصوبٌ على التَّشْبِيهِ بالمفعولِ به، ف(دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ)

كَأَنَّهُ مفعولٌ به، مثلُ قولهم في: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]: إِنَّ ﴿السَّمَوَاتِ﴾ منصوبةٌ على التَّشْبِيهِ بالمفعولِ به.

فالمهمُّ أَنَّ ظَرْفَ الْمَكَانِ الْمُحَدَّدَ الْمُحْصَرَّ لَا يُمكنُ أَنْ يُنْصَبَ على أَنَّهُ ظَرْفُ

مَكَانٍ.

والمُبْهَمُ (نَحْوُ الْجِهَاتِ)، والجهاتُ ستٌ: يَمِينٌ، وشِمالٌ، وأمامٌ، وخَلْفٌ،

وفَوْقٌ، وتَحْتُ، فكلُّ إنسانٍ مُحاطٌ بستِّ جهاتٍ، فالذي بينَ اليمينِ واليسارِ فَوْقٌ وتَحْتُ، والذي بينَ اليمينِ والشِّمالِ أَمَامٌ أو خَلْفٌ.

إِذَنْ: هذه الجهاتُ الرَّئِيسِيَّةُ: اليمينُ والشِّمالُ، والفَوْقُ والتَّحْتُ، والأَمَامُ

وَالْخَلْفُ، وهذه كُلُّها ظُرُوفُ مَكَانٍ، فتقولُ: (جَلَسْتُ أَمَامَكَ)، (جَلَسْتُ

خَلْفَكَ)، (جَلَسْتُ يَمِينَكَ)، (جَلَسْتُ شِمَالَكَ، أو يَسَارَكَ)، (صَعِدْتُ فَوْقَ

السَّطْحِ)، (نِمْتُ تَحْتَ شَجَرَةٍ).

وقوله: «وَالْمَقَادِيرُ»: المقاديرُ هي مقاديرُ المسافةِ، مثل: المِيلُ، والفرَسَخُ،

والبَرِيدُ، والمَرَحَلَةُ، ومثلهُ في الوقتِ الحاضرِ الكيلو.

فتقولُ مثلاً: (سِرْتُ مِائِينَ)، ف(سِرْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(مِائِينَ) ظَرْفُ

مَكَانٍ منصوبٌ على الظَّرْفِيَّةِ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نِيبَةً عن الفَتْحَةِ؛ لَأَنَّهُ مُثْنَى،

وَالنُّونُ عَوْضُ التَّنْوِينِ فِي الْأَسْمِ الْمَفْرُودِ.

وتقول: (سِرْتُ فَرَسَخًا)، فـ(سِرْتُ) تَقَدَّمَ إعرابها، و(فَرَسَخًا) ظرفٌ منصوبٌ على الظرفيّة، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره.

وتقول: (سِرْتُ مِيلاً)، أو: (بَرِيدًا)، أو: (فَرَسَخًا).

وبعضُهم يَرَى أَنَّ (مِيلاً) و(فَرَسَخًا) من المُقَدَّرِ، وليس من المُبْهَمِ، نعم، هو مُقَدَّرٌ حَقِيقَةٌ، فمساحته مُقَدَّرَةٌ، لكن فيه نوعٌ من الإبهام، إذ إنَّ (مِيلاً) لا يُدْرَى من أين ابتداءً، وأين انتهى؟

وقوله: «وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ»: يعني: أَنَّ ظرفَ المكانِ يكونُ مَصُوغًا من الفعلِ، (كَ(مَرَمَى) مِنْ (رَمَى))، فهذا يُسَمُّوهُ ظرفَ مكانٍ، ويأتي ظرفَ زمانٍ.

مثاله: (رَمَيْتُ مَرَمَى زَيْدٍ)، فهي مثلُ: (جَلَسْتُ مَكَانَ زَيْدٍ) تمامًا، فتقول: (رَمَيْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(مَرَمَى) ظرفُ مكانٍ منصوبٌ على الظرفيّة، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخره (وهو الألف)، مَنَعَ من ظهورِها التَّعَدُّرُ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَبَدًا أَنْ تَنْطِقَ بفتحةٍ على أَلِفٍ، أمَّا (يَقْضِي) فنقولُ فيها: ضمةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخره مَنَعَ من ظهورِها الثَّقُلُ؛ لَأَنَّهُ يُمَكِّنُ، لكنَّهُ ثَقِيلٌ، ففي: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠]، يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ: (يَقْضِي).

كذلك: (يَدْعُو) مَنَعَ من ظهورِها الثَّقُلُ؛ لِأَنَّ الْوَأَوَ يُمَكِّنُ أَنْ تَظْهَرَ عَلَيْهَا الْحَرَكَةُ، ولكن بِثَقَلٍ، فتقول: (يَدْعُو)، لكنَّها ثَقِيلَةٌ، ولهذا الفتحةُ حيثُ إِنَّهَا خَفِيفَةٌ تَظْهَرُ عَلَى الْوَأَوِ، ﴿لَنْ نَدْعُوًا مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ [الكهف: ١٤]، وتَظْهَرُ عَلَى الْيَاءِ.

و(مَرَمَى) مضافٌ، و(زَيْدٌ) مضافٌ إليه.

كذلك: (جَلَسْتُ مَجْلِسَ الْأَدِيبِ) مثله، وقد تكونُ (مَجْلِسَ الْأَدِيبِ) هنا بمعنى: جُلُوسَ الْأَدِيبِ، فتكونُ مصدرًا مِيمِيًّا، لكنْ إِذَا قَصَدْتَ بـ(مَجْلِسَ الْأَدِيبِ) الْمَكَانَ الَّذِي يَجْلِسُ فِيهِ الْأَدِيبُ صَارَتْ ظَرْفَ مَكَانٍ.

٣٠٧- وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيَّسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَعُ

الشرح

قوله: «شَرَطُ»: مبتدأ، وهو مضاف.

و«كَوْنٍ»: مضاف إليه، وهو مضاف.

و«ذَا»: مضاف إليه، والإشارة في قوله: (ذَا) تعود إلى ما صيغ من الفعل؛ لأنَّ الإشارة تعود إلى أقرب مذكور.

و«مَقِيَّسًا»: خبر (كَوْنٍ)؛ لأنَّ (كَوْنٍ) له اسمٌ وخبرٌ، قال ابن مالك

- رحمه الله -:

وَعَبَّرَ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلًا إِنْ كَانَ غَيْرَ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَا

وَأَيْنَ اسْمُ (كَوْنٍ) إِذَا جَعَلْنَا (مَقِيَّسًا) خَبَرَهَا؟

الجواب: (كَوْنٍ) مضافة إلى اسم الإشارة، وهو محل اسمها.

وقوله: «أَنْ يَقَعَ»: (أَنْ) حرفٌ مصدرٍ، و(يَقَعَ) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ

بـ(أَنْ)، وهو مُتَوَلِّ بِمَصْدَرٍ، والتقدير: وقوعه، وهو خبرٌ (شَرَطُ)، يعني: شرطُ

كَوْنٍ ما صيغ من الفعلِ مَقِيَّسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا (لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَعُ)، يعني: لِمَا

اجْتِمَعُ مَعَهُ فِي الْأَصْلِ، مثل: (مَرَمَى) إذا صار مَنْصُوبًا بـ(رَمَى) في مثل: (رَمَيْتُ

مَرَمَى زَيْدًا)، لكن: إذا قلت: (جَلَسْتُ مِنْهُ مَرَمَى الْبُنْدُقِ) فليسَ بِمَقِيَّسٍ؛ لَأَنَّهُ

لَمْ يَجْتَمِعْ مَعَهُ فِي أَصْلِهِ، إِذْ إِنَّ الْفِعْلَ (جَلَسْتُ)، وَالظَّرْفَ (مَرَمَى).

ومعنى (مَقِيس) أي: يُمكنك أن تنطق بمثله، و(غير مَقِيسٍ) معناه أنه لا يُمكنك أن تنطق بمثله، وإنما يُقتصر فيه على ما جاءت به العرب فقط، فما نطقت به العرب نُقتصر عليه، وما لا فلا، مثل قول الفقهاء: (هذا مَقِيسٌ)، و(هذا تعبُديٌّ) لا يُقاس عليه.

فابن مالك - رحمه الله - يقول: إن شرط كون ما صيغ من الفعل ظرفاً أن يكون مطابقاً لعامله في مادته، فـ(مرمى) العامل فيه (رمى)، و(مجلس) العامل فيه (جلس)، و(مقعد) العامل فيه (قعد).

مثال: (جلستُ أمامه منظرَ البصرِ)، نقول: هذا غير مَقِيسٍ؛ لأنه اختلفت المادّة؛ لأنَّ العاملَ (جلس)، و(منظر) من (نظر)، وليس من: (جلس)، فإذا أردت أن تتكلّم بمثل ذلك لم يَجُز؛ لأنَّ هذا مقصورٌ على السَّماعِ، وليس مَقِيسًا.

إذن: صار ظرفُ المكانِ يَنْحَصِرُ في: الجهات، والمقادير، وما صيغ من الفعل، وما دام صيغ من الفعل فمعناه أنه موافقٌ له.

- ٣٠٨- وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ
 ٣٠٩- وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

الشرح

أفادنا المؤلف - رحمه الله - في هذه الآيات أن الظرف ينقسم إلى قسمين: متصرف، وغير متصرف، فما هو المتصرف؟

قال: «مَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ»: فإذا كانت الكلمة تارة تأتي ظرفًا، وتارة تأتي غير ظرف فإن هذا يُسمى ظرفًا متصرفًا، يعني أنه مرة يكون كذا، ومرة يكون كذا، وهذا تصرف، أي: أنه يتصرف مرة هنا، ومرة هنا. مثال ذلك: كلمة (يوم)، فهذا ظرفٌ كما في قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]؛ لأنها منصوبة على تقدير (في)، يعني: في يوم يقوم الحساب.

أمَّا في قول الله تعالى: ﴿وَارَبُّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧] فهنا ﴿يَوْمًا﴾ ليست بظرف، وكذلك في قوله: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا﴾ [النبا: ١٧] ليست بظرف.

إذن: كلمة (يوم) من الظروف المتصرفة.

مثال آخر: كلمة: (مكان)، تقول: (جلست مكانك)، ف(مكانك) ظرف؛ لأنها على تقدير (في)، أي: جلست في مكانك.

وتقول مثلاً: (إِنَّ هَذَا الْمَكَانَ مُرِيحٌ)، وهي هنا ليست ظرفاً.

إِذَنْ: نقول: كلمة (مكان) من الظُّروفِ الْمُتَصَرِّفَةِ.

وقوله: «وَعَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ»: (عَيْرٌ) مبتدأ، و(الَّذِي) خبره، يعني: عَيْرُ الظَّرْفِ الْمُتَصَرِّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ، وهذا عَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ، وهو الذي لا يأتي دائماً إِلَّا ظرفاً منصوباً أو مُخْتَصِصاً بحالٍ مُعَيَّنَةٍ، مثل: أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا بـ(مِنْ)، وذلك مثل: (عِنْدُ)، فـ(عِنْدُ) ظرفٌ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، وقال: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ [النجم: ١٤]، لكنه عَيْرٌ مُتَصَرِّفٌ؛ لِأَنَّكَ لَا تَرَى (عِنْدُ) إِلَّا مَنْصُوبَةً عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَوْ مَجْرُورَةً بـ(مِنْ)، قال الله تعالى: ﴿نَحْيَةَ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ مُبْرَكَةً طَيِّبَةً﴾ [النور: ٦١].

والجَرُّ بـ(مِنْ) هو معنى قولِ المؤلِّفِ - رحمه الله -: (أَوْ شِبْهَهَا)، يعني: لَزِمَ الظَّرْفِيَّةِ، أَوْ لَزِمَ شِبْهَ الظَّرْفِيَّةِ، وهو الجَرُّ بحرفٍ مُعَيَّنٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ.

مثالٌ آخَرُ: كلمة (فوق) عَيْرٌ مُتَصَرِّفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْتِي إِلَّا ظرفاً أَوْ شِبْهَهُ، لَكِنَّهُ قَدْ يُخْرَجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ مِثْلَ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ»^(١)؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ بِضَمِّ الْقَافِ، وَهُوَ هُنَا لَيْسَ بِظَرْفٍ، لَكِنْ لَا حِظَّ أَنْ (فَوْقَهُ) فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَتْ مِثْلُ: (جَلَسْتُ فَوْقَهُ)، فَفِي الْحَدِيثِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: نَفْسُ هَذَا الْفَوْقِ هُوَ عَرْشُ الرَّحْمَنِ.

كَذَلِكَ (تَحْتَ) مِثْلُ (عِنْدُ) عَيْرٌ مُتَصَرِّفٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَنْصُوبَةً عَلَى

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، برقم (٦٩٨٧).

الظرفية أو مجرورة بـ(من)، قال الله تعالى: ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فهي هنا منصوبة على الظرفية، وقال تعالى: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥]، وهي هنا مجرورة بـ(من).

ومن اللَّحْنِ قولُ بعضِ النَّاسِ: (نَظَرْتُ إِلَى تَحْتِ قَدَمِهِ)، فهذا ليس بصحيح لُغَةً؛ لأنَّ (تحت) ما جُرَّتْ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا بـ(من)، لا بـ(إلى)، نعم، لو قال: (نَظَرْتُ إِلَى مَكَانٍ تَحْتِ قَدَمِهِ) فصحيحٌ، أمَّا (نَظَرْتُ إِلَى تَحْتِهِ) فهذا ما جاءَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بخلافِ ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، فقد جاءَ فِي الْقُرْآنِ.

والخلاصةُ من هذا البحثِ: أنَّ الظرفَ سواءً كانَ مَكَانِيًّا أَوْ زَمَانِيًّا يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُتَصَرِّفٍ، وَغَيْرِ مُتَصَرِّفٍ، فَمَا كَانَ مُلَازِمًا لِلظَّرْفِيَّةِ أَوْ شَبَّهَهَا فَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، وَمَا يَكُونُ ظَرْفًا وَمَبْتَدَأً وَمَفْعُولًا بِهِ وَفَاعِلًا وَمَجْرورًا بِأَيِّ حَرْفٍ فَهَذَا مُتَصَرِّفٌ.

٣١٠- وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

الشرح

قوله: «وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ مَكَانٍ»: أي عَنْ ظَرْفِ مَكَانٍ «مَصْدَرٌ»: يعني: أَنَّ الْمَصَادِرَ قَدْ تَنْوُبُ عَنِ الْمَكَانِ، فتأتي نائبةً عن ظرفِ المكانِ.

مثاله: (جَلَسْتُ قُرْبَهُ)، و(قُرْبَ) أصلها مَصْدَرٌ، تقول: (قُرْبَ يَقْرُبُ قُرْبًا)، لكن هنا نابتَ مَنْابَ الظَّرْفِ، فكأنَّكَ قُلْتَ: (جَلَسْتُ مَكَانًا قُرْبَ مكانه)، لكنْ حذفتَ الظَّرْفَ، وأُتيتَ بالمصدرِ، فصار نائبًا منابه.

وقوله: «وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ»: المشارُ إليه كَوْنُ الْمَصْدَرِ يَنْوُبُ عَنِ الظَّرْفِ، فهذا يَكْثُرُ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ، فتقول: (آتَيْكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ)، ف(طُلُوعَ) مصدرٌ، تقول: (طَلَعَتْ تَطْلُعُ طُلُوعًا)، لكنَّها نائبةٌ مَنْابَ ظَرْفِ الزَّمَانِ، فكأنَّكَ قُلْتَ: (آتَيْكَ وَقْتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ)، فنابتَ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ.

فالقاعدةُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ: يَنْوُبُ الْمَصْدَرُ مَنْابَ الظَّرْفِ زَمَانِيًّا كَانَ أَوْ مَكَانِيًّا، لكنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لظَرْفِ الزَّمَانِ أَكْثَرُ مِنْهُ بِالنِّسْبَةِ لظَرْفِ الْمَكَانِ.

وقولُ الْمُؤَلِّفِ - رحمه الله -: (قَدْ يَنْوُبُ) ظاهرُهُ التَّخْفِيلُ مع كونه قِيَاسِيًّا، وظاهرُ كَلَامِ الشَّارِحِ ^(١) - رحمه الله - أَنَّهُ سَمَاعِيٌّ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقْيَسَ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ مِثْلُ هَذَا التَّرْكِيبِ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَا هُوَ ظَاهِرٌ

(١) شرح ابن عقيل (٢/ ٢٠٠).

المتنِ أُولَى، وهو أَنَّهُ قَدْ يَنْوِبُ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ سَمَاعًا وَقِيَاسًا، فلا مانعَ مِنْ أَنَّكَ تَأْتِي
بِمَصْدَرٍ نَائِبٍ مَنْابِ الظَّرْفِ وَإِنْ لَمْ يُسَمَعْ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فما دام المعنى
واضحًا فهو سَلِيمٌ.



المفعول معه

كلمة (مع) تُفيدُ المصاحبة، فالمفعول معه يعني: المفعول من أجلِ المصاحبة.
والمفعول معه: هو اسمٌ منصوبٌ يأتي بعدَ واوِ المَعِيَّةِ المسبوقَةِ بفعلٍ أو معناه.
مثاله: (سَارَ مُحَمَّدٌ وَالطَّرِيقَ)، فكلُّ يَعْرِفُ أَنَّ المرادَ بـ(وَالطَّرِيقَ) أي: معَ الطريقِ، وأنَّه لا يجوزُ أَنْ تكونَ الواوُ هنا عاطفةً؛ لأنَّ الطَّرِيقَ لا يَسِيرُ.
مثالٌ آخَرُ: (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ)، يعني: معَ الخَشَبَةِ، فهو ساواها، ولا نقولُ: (والخشبة)، إذْ لا يُمكنُ أَنْ يكونَ المعنى: استوى الماءُ، واستوتِ الخشبةُ.
فالمفعول معه يأتي بعدَ واوِ هي نصٌّ في المَعِيَّةِ مَسْبُوقَةٌ بفعلٍ أو معناه، ولا يُمكنُ أَنْ تكونَ عاطفةً، ولهذا قال المؤلف - رحمه الله - مُبَيِّنًا حدَّه بحُكْمِهِ:
٣١١- يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً)

الشرح

قوله: «يُنْصَبُ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ.
و«تَالِي»: نَائِبٌ فَاعِلٍ، وهو مضافٌ.
و«الوَائِ»: مضافٌ إليه.
و«مَفْعُولًا»: حَالٌ مِنْهُ، أي: من (تَالِي)، يعني: حَالٌ كونه مفعولًا معه، فهو
إِذَنْ - اسمٌ منصوبٌ بعدَ واوِ تُفِيدُ معنى المَعِيَّةِ مَسْبُوقَةٌ بفعلٍ أو معناه.

وقوله: «نَحْوُ»: أي: شَبَّهَ، فأفاد المؤلف - رحمه الله - أنَّ هذا مثال، وتَقَيَّسُ عليه.
وقوله: «سِيرِي وَالطَّرِيقَ»: (سِيرِي) الخطابُ لامرأةٍ، وهو فعلٌ أمرٍ، والواوُ
واوُ المعيةِ، وهل يُمكنُ أن تكونَ عاطفةً؟

قال بعضهم: يُمكنُ أن نجعلها عاطفةً؛ لأنَّ الطَّرِيقَ يَسِيرُ، وحينئذٍ يجوزُ
الرَّفْعُ لِكَنْهٍ ضَعِيفٌ كما سيأتي، لكنَّه وإن كان هذا مُمكنًا إِلَّا أَنَّهُ بعيدٌ من مقصودِ
المتكلم، فكلُّ النَّاسِ يَعْرِفُونَ أَنَّهُ إذا قال: (سِرْتُ وَالنَّيْلَ)، أنَّ المعنى: سِرْتُ
مَعَهُ، وليس المعنى أَنِّي أنا أسيرُ، وَالنَّيْلَ يَسِيرُ، فلا شكَّ أنَّ المراد: سِرْتُ مع
النَّيْلِ، فالذي نَرَى أَنَّهُ لا يجوزُ؛ لأنَّ قصدَ المتكلمِ لهذا المعنى بعيدٌ جدًّا، والنَّاسُ
يُحْمَلُ كلامُهم على ظاهره، وليس على معنى بعيدٍ.

مثال آخر: (مَشَيْتُ وَزَيْدًا)، فـ(مَشَيْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، والواوُ للمعيةِ،
و(زَيْدًا) مفعولٌ معه منصوبٌ على المَعِيَّةِ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره.
ويجوزُ أن يكونَ زَيْدٌ ماشيًا معي، لكنَّ سيأتي إن شاء الله - أَنَّهُ ضَعِيفٌ،
فَيَجُوزُ أن أقول: (مَشَيْتُ وَزَيْدًا)، لكنَّه ضَعِيفٌ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ - رحمه الله -
يقولُ:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ
أَوْ فَاصِلِ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ
فالمهمُّ إِذْنُ أن نقول: الأمثلةُ كثيرةٌ، وضابطُ المفعولِ معه أن تكونَ الواوُ
بمعنى (مع).

٣١٢- بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِه سَبَقَ ذَا النَّصْبِ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ

الشرح

قوله: «بِمَا مِنَ الْفِعْلِ»: الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، والمبتدأ الذي هذا خبره قوله: (ذَا النَّصْبِ)؛ لِأَنَّ (ذَا) اسْمٌ إِشَارَةٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ.

و«النَّصْبُ»: صِفَةٌ، وهو مبتدأ، وخبره: (بِمَا مِنَ الْفِعْلِ)، وتقديرُ البيتِ: هذا النصبُ بما سَبَقَ من الفعلِ وشِبْهِه.

وقوله: «مَا»: في: (بِمَا) اسمٌ موصولٌ، وصِلَتْهَا قَوْلُهُ: (سَبَقَ).

و«مِنَ الْفِعْلِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(سَبَقَ)، ففيه تقديمٌ وتأخيرٌ كثيرٌ: أولاً: تقديمُ الخبرِ.

ثانياً: تقديمُ مُتَعَلِّقِ الصَّلَةِ، ومُتَعَلِّقِ الصَّلَةِ هو (مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِه)؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بـ(سَبَقَ)، إِذْ إِنَّ التَّقْدِيرَ: هذا النَّصْبُ بِمَا سَبَقَ مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِه، كَأَنَّ سَائِلًا سَأَلَ ابْنَ مَالِكٍ -رحمه الله-: نَحْنُ نَصَبْنَا الْاسْمَ بَعْدَ وَاوِ الْمَعْيَةِ، فَمَا الَّذِي نَصَبَهُ؟ قال: الَّذِي نَصَبَهُ مَا سَبَقَ مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِه.

مثال ذلك: (سِرْتُ والطَّرِيقَ)، فالسَّابِقُ هو الْفِعْلُ: (سِرْتُ)؛ لِأَنَّهُ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ.

مثال آخر: (أَنَا سَائِرُ والطَّرِيقَ)، وهذا شِبْهُ فَعْلٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ فَاعِلٌ.

مثال آخر: (أنا مُسَيَّرٌ والطَّرِيقُ)، وهذا أيضًا شبه فعل؛ لأنه اسمٌ مفعولٍ.
 مثال آخر: (يُعْجِبُنِي سَيْرِي والطَّرِيقُ)؛ وهذا مصدرٌ، وهو شبه الفعل
 أيضًا.

إِذَنْ: النَّاصِبُ لِلْإِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ وَائِ الْمَعْيَةِ هُوَ مَا سَبَقَهَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبَّهَهُ.
 وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (بِمَا سَبَقَ)، أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَ وَائِ
 الْمَعْيَةِ، فَلَوْ قُلْتَ: (وَالطَّرِيقُ سِرْتُ) مَا صَحَّ؛ لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: (بِمَا
 مِنَ الْفِعْلِ وَشَبَّهَهُ سَبَقَ)، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ سَابِقًا.
 كَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (وَالطَّرِيقُ سَارَ مُحَمَّدٌ) لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ،
 وَهَذَا قَالَ: (وَالطَّرِيقُ سَارَ مُحَمَّدٌ).

وَلَوْ قُلْتَ: (سَارَ وَالطَّرِيقُ مُحَمَّدٌ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ سَبَقَ.
 وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - «لَا بِالْوَاوِ»: يَعْنِي: لَيْسَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ
 الْوَاقِعُ بَعْدَ الْوَاوِ مَنْصُوبًا بِالْوَاوِ.
 وَقَوْلُهُ: «فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ»: أَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا
 قَوْلَانِ لِلنَّحْوِيِّينَ:

فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ فِي: (سِرْتُ وَالطَّرِيقُ): (سَرْتُ) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالْوَاوُ وَائِ
 الْمَعْيَةِ، وَ(الطَّرِيقُ) مَفْعُولٌ مَعَهُ مَنْصُوبٌ بِالْوَاوِ، فَالَّذِي نَصَبَهُ الْوَاوُ.
 وَالْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي نَصَبَهُ السَّابِقُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبَّهَهُ،
 وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيَقُولُ: النَّاصِبُ الْوَاوُ، لَكِنْ قَالَ: (فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ) يَعْنِي: الْأَثْبَتُ

والأقوى، قال: والسَّبَبُ أَنَّ الواوَ هنا مُخْتَصَّةٌ بهذا الاسم، وكلُّ شيءٍ مُخْتَصٌّ وليس كالجُزءِ في الكلمةِ فَإِنَّه لَا يَعْمَلُ، والحقيقةُ أَنَّ هذا التَّعْلِيلَ لو عَكِسَ لكان أَوْلَى؛ لأنَّ كُلَّ حرفٍ مُخْتَصٍّ وليس كالجُزءِ من الكلمةِ فهو عاملٌ، هذا هو المعروف، وليست بقاعدةٌ مُطَّرَدَةٌ، لكنهم يقولون: هي قاعدةٌ أَغْلَبِيَّةٌ، فكلُّ حرفٍ مُخْتَصٍّ فَإِنَّه عاملٌ إذا لم يَكُنْ من بِنْيَةِ الكلمةِ أو مِمَّا يُشَبِّهُ بِنْيَةَ الكلمةِ.
ف(في) تَعْمَلُ، فَتَجَرُّ؛ لِأَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالاسم.

و(هل) لَا تَعْمَلُ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ، فَتَدْخُلُ عَلَى الاسمِ، فتقول: (هَلْ مُحَمَّدٌ بِالْبَيْتِ؟)، وعلى الفعلِ، فتقول: (هل قَامَ مُحَمَّدٌ؟)، فهي إِذَنْ لَا تَعْمَلُ.
و(لَمْ) تَعْمَلُ؛ لِأَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالْفِعْلِ فَتَعْمَلُ.

وَالسَّيْنُ - في مثل: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٤٢] - مُخْتَصَّةٌ بِالْفِعْلِ، وَلَا تَعْمَلُ؛ لِأَنَّهَا كَالْجُزْءِ مِنْهُ، مثل (أَل) المَعْرِفَةِ في: (الرَّجُلُ)، و(القَمَرُ)، فهي مُخْتَصَّةٌ بِالاسمِ، وَلَكِنْ لَا تَعْمَلُ؛ لِأَنَّهَا كَالْجُزْءِ مِنْهُ.

هكذا عَلَّلَ النُّحَوِيُّونَ، إِنَّمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ أَنَا رَأْيِي فِي كَوْنِ الْأَدَاةِ تَعْمَلُ أَوْ لَا تَعْمَلُ رَاجِعٌ إِلَى لُغَةِ الْعَرَبِ، فَهُمْ الْحَكَمُ فِي هَذَا الْأَمْرِ.
إِذَنْ: إِذَا قَالَ الْإِنْسَانُ: هل المفعولُ مَعَهُ منصوبٌ بالواوِ، أو بِمَا سَبَقَ الواوِ من الفعلِ وَشِبْهِهِ؟

نقول: في ذلك رَأْيَانِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ:

منهم مَنْ يَقُولُ: منصوبٌ بالواوِ، وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَيْتِ التَّالِي.

ومنهم مَنْ يقولُ: منصوبٌ بما سَبَقَ من الفعلِ وشبهه، وقد سبقَ أنَّنا
 نختارُ دائماً في مسألةِ النَّحوِ ما هو أسهلُّ، وعلى هذا فَمَنْ أعْرَبَهَا، وقال: إِنَّ
 الناصِبَ ما سَبَقَ من الفعلِ وشبهه قلنا له: صحيحٌ، وَمَنْ قال: إِنَّه الواوُ، قلنا:
 إِنَّه صحيحٌ، ولسنا في ذلك نُعْطِلُ نصًّا ولا نُنْسخُه.

فإن قال قائلٌ: أَلَا يَتَرَتَّبُ على هذا الخلافِ أنَّنا إذا قلنا: إِنَّ الناصِبَ هو
 الواوُ جازَ أنْ يُقَدَّمَ على الفعلِ؟

فالجواب: لكنَّ الواوَ تُقَيَّدُ بأنها الواوُ الواقعةُ بعدَ هذا الفعلِ.

٣١٣- وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) نَصَبٍ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

الشرح

كَأَنَّهُ قِيلَ لِلْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أَنْتَ تَقُولُ: إِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ، وَأَنَّهُ هُوَ النَّاصِبُ، وَوَجَدْنَا أَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُونَ: (كَيْفَ أَنْتَ وَقِصَّةٌ مِنْ ثَرِيدٍ؟)، وَيَقُولُونَ: (مَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟)، يَعْنِي: مَا أَنْتَ مَعَ زَيْدٍ؟ وَلَمْ يَحِجْ فِعْلٌ وَلَا شِبْهُهُ، فَاذْنُ: النَّاصِبُ هُوَ الْوَاوُ؟

قال: عِنْدَنَا حِيلَةٌ، نَحْنُ النَّحْوِيُّونَ كَالْيَرَّابِيِّينَ، مَتَى سَدَدْتُمْ الْبَابَ خَرَجْنَا مِنَ النَّافِقَاءِ، فَقَالَ: (نَصَبَ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ)، يَعْنِي: أَنَّنَا نُقَدِّرُ فِعْلَ كَوْنٍ، وَ(كَوْنٍ) مُصَدَّرٌ، فَعَلُهُ (كَانَ)، أَوْ (تَكُونُ)، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَفِي: (كَيْفَ أَنْتَ وَقِصَّةٌ مِنْ ثَرِيدٍ؟) التَّقْدِيرُ: كَيْفَ تَكُونُ أَنْتَ وَقِصَّةٌ مِنْ ثَرِيدٍ؟ وَفِي: (مَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟): مَا تَكُونُ أَنْتَ وَزَيْدًا؟ فَيُقَدَّرُونَ: كَانَ.

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: نُقَدِّرُ: (تَصْنَعُ)، أَي: مَا تَصْنَعُ وَزَيْدًا؟ إِذْ إِنَّ زَيْدًا أَقْوَى مِنْكَ، وَأَنْشَطُ، وَمَاذَا أَنْتَ عِنْدَهُ؟ فَيَقُولُ: مَا تَصْنَعُ أَنْتَ مَعَ زَيْدٍ؟ أَي: لَا تَصْنَعُ شَيْئًا.

عَلَى كُلِّ حَالٍ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ فِي الْجَوَابِ عَمَّا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ فِي نَصَبِ وَاوِ الْمَعِيَّةِ لِمَا بَعْدَهَا بِدُونِ سَبْقِ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ يَقُولُ: يَحِبُّ أَنْ يُقَدَّرَ فِعْلًا، وَهَذَا الْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْكَوْنِ، يَعْنِي: هُوَ يَكُونُ، أَوْ تَكُونُ، أَوْ كُنْتُ، أَوْ تَصْنَعُ، أَوْ تَفْعَلُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

المُهِمُّ أَنَّا نُقَدِّرُ فَعَلًا مُنَاسِبًا لِأَجْلِ أَنْ تَسْتَقِيمَ الْقَاعِدَةُ، وَيَكُونَ النَّاصِبُ
الْفِعْلُ أَوْ شِبْهَهُ.

وقول المؤلف - رحمه الله -: «وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامُ»: (بَعْدَ) ظرفُ زمانٍ،
وكذلك لو قلتَ: (جلستُ بعدَ زيدٍ) أي: زَمَنًا، لكن لو قلتَ: (بِيتي بعدَ بيتِ
فلانٍ) فهذا في المكانِ.

إِذَنْ: (بَعْدَ) ظرفٌ منصوبٌ على الظرفيَّةِ، والعاملُ فيه آخرُ كلمةٍ في
الشَّطْرِ، وهي كلمةٌ: (نَصَبٌ).

وقوله: «(مَا) اسْتِفْهَامُ»: (مَا) مضافٌ، و(اسْتِفْهَامُ) مضافٌ إليه، وإنَّما
قال: (وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامُ) لِلتَّخْصِيصِ؛ لِأَنَّ (مَا) تَكُونُ اسْتِفْهَامِيَّةً، وَتَكُونُ
شَرْطِيَّةً، وَتَكُونُ مَوْصُولِيَّةً، وَتَكُونُ إِلَى عَشْرَةِ مَعَانٍ، وَفِيهَا بَيْتٌ مَعْرُوفٌ:

مَحَامِلُ (مَا) عَشْرٌ إِذَا رُمَتْ عَدَّهَا فَحَافِظُ عَلَى بَيْتِ سَلِيمٍ مِنَ الشَّعْرِ
سَتَفْهَمُ شَرْطَ الْوَصْلِ فَاغْجَبْ لِنُكْرِهَا بِكَفٍّ وَنَفْيٍ زَيْدَ تَعْظِيمٍ مَصْدَرٍ

فهذه معاني (ما)، ولهذا احتاج أن يقول: (بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامُ).

وقال: (أَوْ كَيْفَ)، ولم يقل: (كَيْفَ اسْتِفْهَامُ)؛ لِأَنَّهَا لَا تَرْدُ إِلَّا اسْتِفْهَامِيَّةً.

وقوله: «بِفِعْلٍ كَوْنٍ مُضْمَرٍ»: يعني: محذوفٍ.

وقوله: «بَعْضُ الْعَرَبِ»: (بَعْضُ) فاعِلٌ (نَصَبٌ)، يعني أن بعض العرب
نَصَبَ الْمَفْعُولَ مَعَهُ بَعْدَ الْوَائِ التِّي لَمْ تُسَبِّقْ بِفِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ، وَلَكِنَّهُ بَعْدَ (مَا) أَوْ
(كَيْفَ)، وَيُقَدَّرُ لَذَلِكَ فِعْلٌ مُنَاسِبٌ، وَالْمَوْلُفُ - رحمه الله - يقول: يُقَدَّرُ فِعْلٌ
مُسْتَقٌّ مِنَ الْكَوْنِ، وَهُوَ: يَكُونُ، أَوْ تَكُونُ، أَوْ كُنْ.

ولكنَّ الأصحَّ - كما قاله أهل الحواشي - أن نُقَدِّرَ الفعلَ المناسبَ، على أنَّه
يُمْكِنُ أنْ نَجْعَلَ (كَوْن) في كلامِ المؤلفِ - رحمه الله - ليستْ هي المشتَقَّةُ من
(كان)، أو التي اشتَقَّ منها (كان)، بل المرادُ بالكونِ الحَدَثُ، فقوله: (بِفَعْلٍ
كَوْنٍ) يعني: بفعلٍ حَدَثٍ، فيُقَدَّرُ بما يُناسِبُ المقامَ.

إذن: الخلاصةُ من هذه الآياتِ:

القاعدةُ الأولى: أنَّ المفعولَ معه اسمٌ منصوبٌ تالٍ لواوٍ بمعنى (مع)
مُسبوقَةٍ بفعلٍ أو شبهه.

القاعدةُ الثانيةُ: هلِ النَّاصِبُ لهذا الاسمِ الواوُ، أو ما سَبَقَهَا من فعلٍ أو شبهه؟
في ذلك قولان للعلماء، والذي يُرَجِّحُهُ ابنُ مالِكٍ - رحمه الله - أنَّها منصوبةٌ
بالفعلِ السَّابِقِ أو شبهه.

القاعدةُ الثالثةُ: يَجُوزُ أنْ يُنْصَبَ بعدَ واوِ المَعِيَّةِ إذا سُبِقَتْ بـ (ما)
الاستفهاميةِ أو (كيف) كما وَرَدَ ذلك عن بعضِ العربِ، وعلى هذا فيَجِبُ أنْ
نُخْضِعَ هذا للقاعدةِ بأنْ نُقَدِّرَ فعلاً مُناسِباً للمقامِ.

ومثال ذلك قولهم: (كيف أنت وقصعة من تريد؟)، وكذلك: (ما أنت
وزيدًا؟).

وهذا يُؤَيِّدُ أنَّ النَّاصِبَ هو الواوُ؛ لأنَّ عدمَ التَّقديرِ أولى من التَّقديرِ، وأنا
عندي قاعدةٌ، وهي أنَّه متى اختلفَ النُّحَوِيُّونَ في شيءٍ فالأصحُّ عندي هو
الأسهلُ وإنْ خالفَ المشهورَ.

٣١٤- وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقَّ

وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

الشرح

هنا شيئان أحدهما أَرْجَحُ من الآخرِ في موضع، فإذا جاءتِ الواوُ بينَ شَيْئَيْنِ فهلِ الأولى أن نجعلها للمَعِيَّةِ فيُنصَبَ ما بعدها، أو الأولى أن نجعلها عاطفةً، فيكون ما بعدها تابِعاً لِمَا قبلها؟

الأمرُ الأولُ: تَرْجِيحُ العطفِ، فالعطفُ أحقُّ إذا لم يَكُنْ فيه ضعفٌ، ويُفهمُ منه أَنَّهُ يَجُوزُ أن تكونَ للمَعِيَّةِ، لكنَّ العطفَ أَوْلَى.

مثال ذلك: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، فهنا الواوُ حالتُ بينَ زَيْدٍ وَعَمْرُو، فهل نجعلها عاطفةً، أو نقولُ: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا)، ونَجْعَلُ الواوَ للمَعِيَّةِ؟

الجواب: الأولى العطفُ؛ لأنَّه الأصلُ، فما دَامَ هناك شيءٌ يُضَعِّفُه فالأولى أن نَكُونُ مع الأصلِ، فنقولُ: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) أَفْضَلُ، ولنا أن نقولُ: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا)، ونقولُ: (قَامَ) فَعْلٌ ماضٍ، و(زيد) فاعِلٌ، والواوُ للمَعِيَّةِ، و(عَمْرًا) منصوبةٌ على المَعِيَّةِ.

ولو قال قائلُ: (قَامَ زَيْدًا وَعَمْرُو) فهل يَصِحُّ؟

نقولُ: لا يَصِحُّ؛ لأنَّ الفاعلَ لا بُدَّ أن يكونَ مرفوعاً، فنقولُ: (قَامَ زَيْدٌ)، أمَّا (عَمْرُو) فيجوزُ فيه وجهان، لكنَّ العطفَ أَوْلَى، فنقولُ: (وَعَمْرُو).

الأمر الثاني: تَرْجِيحُ النَّصْبِ، فقال المؤلف - رحمه الله -: (وَالنَّصْبُ مُحْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ)، وَالنَّسْقُ يُرَادُ الْعَطْفُ، يعني أَنَّهُ إِذَا ضَعُفَ الْعَطْفُ رَجَّحْنَا النَّصْبَ.

مثال ذلك: إِذَا عَطَفْتَ عَلَى ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ فَإِنَّ الْأَوَّلَى النَّصْبُ، فتقول: (جِئْتُ وَزَيْدًا)، فـ (جِئْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، والواوُ لِلْمَعْيَةِ، و (زَيْدًا) منصوبٌ على المَعْيَةِ، وَيَجُوزُ: (جِئْتُ وَزَيْدٌ)، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ وَمَرْجُوحٌ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بِشَيْءٍ يَفْصِلُ بَيْنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ وَالْعَطْفِ، بَلْ إِنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ مَنَعَ هَذَا، وَمِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ - رحمه الله - فِي قَوْلِهِ:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ
أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ فِي النِّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ

وكذلك أيضًا إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٌ)، وَيَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا)، وَالْأَخِيرُ أَفْصَحُ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ ضَعِيفٌ أَوْ مَمْنُوعٌ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ.

لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: (جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ) فَإِنَّ الْأَوَّلَى هُنَا الْعَطْفُ، فَقُولُكَ: (جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ) أَوَّلَى مِنْ قَوْلِكَ: (جِئْتُ أَنَا وَزَيْدًا)؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ هُنَا يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ.

إِذَنْ: الْقَاعِدَةُ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتِ الْوَائِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَالْعَطْفُ أَوْلَى مِنَ الْمَعْيَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَعِيفًا، وَإِذَا جَاءَتِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ وَكَانَ الْعَطْفُ ضَعِيفًا فَالنَّصْبُ عَلَى الْمَعْيَةِ أَوْلَى.

٣١٥- وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ

الشرح

إذا كان العطف لا يجوز - إمّا صناعةً أو معنى - فله حالان:

الحال الأول: يَجِبُ النَّصْبُ عَلَى الْمَعْيَةِ، يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ)، أَي: عَلَى الْمَعْيَةِ.

الحال الثانية: يَجِبُ النَّصْبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ مَحذُوفٍ، فَلَا يَكُونُ النَّصْبُ عَلَى الْمَعْيَةِ، لَكِنْ يُقَدَّرُ عَامِلٌ مَنَاسِبٌ، وَلِهَذَا قَالَ: (أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ).

فالنَّصْبُ لَا بُدَّ مِنْهُ، لَكِنْ هَلْ نَقُولُ: عَلَى الْمَعْيَةِ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ؟

الجواب: حَسَبَ الْمَعْنَى، فَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَعْيَةِ مُمَكِّنًا فَهُوَ عَلَى الْمَعْيَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَكِّنًا فَقَالَ: (أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ)، فَ(أَوْ) لَيْسَتْ لِلتَّخْيِيرِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلتَّنْوِيعِ، يَعْنِي: هَذَا نَوْعٌ، وَهَذَا نَوْعٌ.

مِثَالُ الْأَوَّلِ: قَوْلُهُمْ: (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ) فَهَذَا يَجِبُ النَّصْبُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (وَالْخَشْبَةُ)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَخْتَلِفُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لـ(اسْتَوَى الْمَاءُ، وَاسْتَوَى الْخَشْبَةُ)، لَكِنْ: (اسْتَوَى الْمَاءُ مَعَ الْخَشْبَةِ)، يَعْنِي: صَارَ بِجِذَائِهَا، فَنَقُولُ: الْوَاوُ هُنَا لِلْمَعْيَةِ، وَيَجِبُ النَّصْبُ عَلَى الْمَعْيَةِ.

مِثَالُ آخَرٍ: (اسْتَوَى الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ)، فَإِذَا كَانَ الشَّيْئَانِ الَّذِي قَبْلَ الْوَاوِ وَالَّذِي بَعْدَهَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَوِيَا فَالْعَطْفُ أَوْلَى، فَنَقُولُ فِي: (اسْتَوَى الْغَنِيُّ

والفقيِرُ): الواوُ حرفُ عطْفٍ، و(الفقيِرُ) بالرَّفعِ معطوفٌ على (الغنيِّ)، ويجوزُ -لكن على مرجوح- أن نقولَ: (استوى الغنيُّ والفقيِرُ)، وهذا هو معنى قوله: (وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقَّ).

أَمَّا: (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ)، فَإِنَّ الْخَشْبَةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُسَاوِيَ الْمَاءَ، بِمَعْنَى أَنْ تُصِيرَ هِيَ وَإِيَّاهُ سَوَاءً مِثْلَ اسْتَوَاءِ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ، لَكِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمَاءَ حَاذَاهَا. مثال الثاني: قال الشاعر^(١):

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

فـ(تَبْنًا) مفعولٌ ثانٍ لـ(عَلَفْتُهَا)، والمفعولُ الأوَّلُ هو (ها)، وقوله: (وَمَاءً بَارِدًا): الواوُ حرفُ عطْفٍ، و(مَاءً) مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (وَسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا)، فهو عطْفٌ جملةٍ على جملةٍ، فهذه الجملةُ معطوفةٌ على الجملةِ التي قبلها. ولو قلنا: الواوُ حرفُ عطْفٍ، و(مَاءً) معطوفةٌ على (تَبْنًا) لم يَجْزُ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يُعْلَفُ.

مثال آخرُ: (أَطْعَمْتُهُ خُبْزًا وَحَلِيبًا)، فهنا يجوزُ على أَنَّ الواوَ حرفُ عطْفٍ، و(حَلِيبًا) معطوفٌ على (خُبْزًا)؛ لِأَنَّ الْحَلِيبَ طَعَامٌ، قال الله تعالى في الماءِ: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وَأَيْضًا الطَّعْمُ حَتَّى لِلْمَاءِ، فعلى هذا ليس قولنا: (أَطْعَمْتُهُ خُبْزًا وَحَلِيبًا) مثل قول الشاعرِ:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

(١) هذا صدر بيتٍ، وعجزه: حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا، وَلَا يُعْلَمُ قَائِلُهُ، وهو غيرُ منسوبٍ في لسان العرب مادة (زجج)، وشرح الأشموني (٢/ ١٤٠)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٠٧)، وأوضح المسالك (٢/ ٢١٥).

مثال آخر: (سَقَيْتُهُ حَلِيبًا وَخُبْرًا)، وهذا مثل: (عَلَفْتُهَا)، فإن كان من بابِ العطفِ في المفرداتِ لا يَجُوزُ، لكنْ إن كان من بابِ عطفِ الجُمْلِ يَجُوزُ، والتركيبُ سليمٌ، فعند الإعرابِ نقولُ: (سَقَيْتُهُ) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ أوَّلٌ، و(حَلِيبًا) مفعولٌ ثانٍ، و(وَخُبْرًا): الواوُ حرفُ عطفٍ، و(خُبْرًا) مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وأطعمتهُ خُبْرًا.

فصارَ عندنا خمسةُ أحكامٍ:

الأوَّلُ: تَرَجُّحُ العطفِ.

الثَّاني: تَرَجُّحُ النَّصْبِ.

الثَّالثُ: ضَعْفُ العطفِ.

الرَّابِعُ: ضَعْفُ النَّصْبِ.

الخامسُ: تَعَيُّنُ النَّصْبِ، ويكونُ هذا إذا اِمْتَنَعَ العطفُ، وَتَعَيَّنَ النَّصْبُ: إمَّا على المَعْيَةِ، أو على إضمارِ فعلٍ حَسَبَ الحالِ، فتكونُ هنا الأحكامُ خمسةً.

وقد سَبَقَ أيضًا بابٌ من أبوابِ النَّحْوِ تَجْرِي فيه الأحكامُ الخمسةُ، وهو بابُ الاشتغالِ.



الاستثناء

الاستثناء مأخوذٌ من الشَّيْءِ، وهو العطفُ؛ لأنَّه في الحقيقة فيه رجوعٌ إلى كلامٍ سابقٍ، فكأنَّك انعطفت إلى الكلام السَّابِقِ.

وهو في الاصطلاح: إخراج ما لَوْلَاهُ - أي: ما لولا الاستثناء - لدَخَلَ في الكلام بـ (إِلَّا) أو إِحْدَى أَخَوَاتِهَا.

مثال ذلك: (حَفِظَ الطَّلَبَةُ الدَّرْسَ)، فهذا يُفِيدُ أَنَّ كُلَّ الطَّلَبَةِ حَفِظُوا الدَّرْسَ، فتقولُ: (إِلَّا زَيْدًا) وزيدٌ من الطَّلَبَةِ، فأخرجتَ زيدًا من الحُكْمِ السَّابِقِ بـ (إِلَّا).

وقولنا: (أو إحدى أخواتها)، مثل: (سِوَى)، و(غَيْرِ)، و(حاشا)، وما يأتي من أدوات الاستثناء.

والنَّحْوِيُّونَ لَا يَعْتَنُونَ بِمَعْنَى الاستثناءِ وشروطه وما إلى ذلك، فالذي يعتني بذلك هم البلاغيُّون أو الأصوليُّون في أصولِ الفقه، أمَّا النَّحْوِيُّونَ فيقولون: ما علينا إلَّا إصلاحُ اللِّسَانِ، فنُخْبِرُكَ بالذي يُنْصَبُ والذي لَا يُنْصَبُ بعد (إِلَّا).

والمؤلَّفُ - رحمه الله - يبيِّن ذلك بيانًا كافيًا في كلماتٍ قيل: إنها مُعَقَّدَةٌ، والظَّاهِرُ - إن شاء الله - أنَّها لن تَكُونَ مُعَقَّدَةً.

- ٣١٦- مَا اسْتَنْتَ (إِلَّا) مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفٍ انْتُخِبَ
٣١٧- إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَأَنْصَبُ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ

الشرح

قوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي).

و«اسْتَنْتَ»: بمعنى أَخْرَجْتَ بالاستثناء.

و«إِلَّا»: فاعِلٌ (اسْتَنْتَ)، وَجُعِلَتْ همزُها همزةٌ وصلٍ من أجلِ الحفاظِ على وزنِ البيتِ، وإِلَّا فأصلُها: (مَا اسْتَنْتَ (إِلَّا)).

وقوله: «مَعَ تَمَامٍ»: حالٌ من (إِلَّا).

وقوله: «يَنْتَصِبُ»: الجملةُ خبرٌ (مَا) في قوله: (مَا اسْتَنْتَ)، والمعنى أَنَّ الذي تَسْتَنْتِيهِ (إِلَّا) مَعَ التَّمَامِ يَنْتَصِبُ، ومعنى التَّمَامِ وجودُ رُكْنِي الجملةِ قبلَ (إِلَّا)، يعني: الفِعْلَ والفاعلَ، أو الفِعْلَ ونائبَ الفاعلِ، أو المبتدأَ والخبرَ، والمعنى: إِذَا وَقَعَتْ جملةٌ تامَّةٌ، ثم جاءت (إِلَّا) فالذي بعدها يكونُ منصوبًا.

وَبَقِيَ قيدٌ واحدٌ لم يَذْكُرْهُ، لكن يُفْهَمُ ممَّا يأتي بعدُ، وهو الإيجابُ، أي: مَا اسْتَنْتَ (إِلَّا) مَعَ تَمَامٍ وإيجابٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ نَصْبُهُ، ومعنى الإيجابِ أَلَّا يكونَ مسبوقًا بنفيٍّ أو شبهه.

مثال ذلك: (قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)، ف(قَامَ) فعلٌ ماضٍ، و(الْقَوْمُ) فاعِلٌ، فالجملةُ تامَّةٌ، بمعنى أَنَّهُ لو لم يُذْكَرْ (إِلَّا زَيْدًا) تَمَّتِ الجملةُ، لكن هل هي مُوجِبَةٌ أَوْ مَنْفِيَّةٌ؟

الجواب: مُوجِبَةٌ، ومعنى (مُوجِبَةٌ): مُثَبِّتَةٌ، فـ(قام القوم) مُوجِبَةٌ، فإذا قلتَ: (إِلَّا) فَيَجِبُ أَنْ تقولَ: (زيدًا)، فلو قلتَ: (قامَ القومُ إِلَّا زيدٌ) قلنا: لا يَجُوزُ.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، فـ(شَرِبُوا مِنْهُ) جملةٌ تامَّةٌ، فهي فعلٌ وفاعلٌ، وهي مُثَبِّتَةٌ، ثمَّ جاء الاستثناء بعدها منصوبًا: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾.

مثال آخر: (جاءَ الرَّجَالُ إِلَّا عَمْرًا)، (قرأتُ الكتابَ إِلَّا ورقةً)، (أُضِيتَ المصابيحُ إِلَّا واحدةً)، (النَّاسُ هَالِكُونَ إِلَّا الْمُؤْمِنِينَ)، ولا يَجُوزُ غيرُ النَّصْبِ؛ لأنَّ الكلامَ الذي قبله تامٌّ لم يُسَبِّقْ بنفي ولا شِبْهه، وكذلك (جاءَ القومُ إِلَّا سَيَّارَةً)، فما دام الكلامُ تامًّا، ولم يُسَبِّقْ بنفي أو شِبْهه فالذي بعد (إِلَّا) منصوبٌ على كُلِّ حالٍ.

إِذَنْ: يُشْتَرِطُ لِنَصْبِ المُسْتَثْنَى بعدَ (إِلَّا) شرطان:
الأوَّلُ: تمامُ الجملةِ.

الثَّاني: ألا تكونَ مسبوقَةً بنفي أو شِبْهه.

وهذه هي الحالُ الأولى: أن يكونَ الكلامُ تامًّا غيرَ مسبوقٍ بنفي أو شِبْهه، وفي هذه الحالِ يكونُ واجبَ النَّصْبِ.

وقوله: «وَبَعْدَ نَفْيٍ»: النَّفْيُ إمَّا بـ(ما)، أو بـ(لا).

وقوله: «أَوْ كَنَفْيٍ»: الذي كَنَفِيَ هو النَّهْيُ، والاستفهامُ.

وقوله: «انْتُخِبَ»: يعني اخْتِيرَ، والمعنى معروفٌ حتى في اللُّغَةِ العامِّيَّةِ، فـ(انْتُخِبْتُ فُلَانًا) أي: اخترته، والذي اخْتِيرَ هو (إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ)، أي: أن يكون تابعًا لِمَا قَبْلَ (إِلَّا) في الإعرابِ، فإن كان الذي قبل (إِلَّا) مرفوعًا فهو مرفوعٌ، وإن كان منصوبًا فهو منصوبٌ، وإن كان مجرورًا فهو مجرورٌ.

وقوله: «إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَأَنْصَبُ مَا انْقَطَعَ»: ما هو الْمُتَّصِلُ والمُنْقَطِعُ في الاستثناء؟

يقولون: إذا كان المُسْتثنَى من جِنْسِ المُسْتثنَى منه فهو مُتَّصِلٌ، وإذا كان المُسْتثنَى من غير جِنْسِهِ فهو مُنْقَطِعٌ.

وفهمنا من كلام المؤلف - رحمه الله - أنه إذا كان الكلام تامًّا مسبوقًا بنفي أو شبهه فلا يخلو: إمَّا أن يكون المُسْتثنَى مُتَّصِلًا، أو مُنْقَطِعًا، فإن كان مُتَّصِلًا فالمختارُ إِتْبَاعُهُ بما سَبَقَ (إِلَّا)، ولا يَجِبُ، وإن كان مُنْقَطِعًا وَجَبَ نصبُهُ، ولهذا قال: (وَأَنْصَبُ)، وهو فعلٌ أمرٌ، والأمرُ للوجوبِ.

مثال ذلك: (ما قامَ القومُ)، فهذا الكلام تامٌّ، لكنَّه مسبوقٌ بنفي، فإذا استثنيتَ (زيدًا)، فهل المختارُ أن أقولَ: (إِلَّا زَيْدًا)، أو: (إِلَّا زَيْدًا)؟

الجواب: المختارُ الإِتْبَاعُ؛ لأنَّه مُتَّصِلٌ، فالأحسنُ الإِتْبَاعُ، فتقولُ: (ما قامَ القومُ إِلَّا زَيْدًا)، فـ(ما) نافيةٌ، و(قام) فعلٌ ماضٍ، و(القوم) فاعلٌ، و(إِلَّا) أداةُ استثناءٍ، و(زيدٌ) بدلٌ من (القوم)، وبدلُ المرفوعِ مرفوعٌ، فهو مرفوعٌ على أنه بدلٌ.

مثال آخر: (ما نامَ طالبٌ إِلَّا مُهْمِلٌ).

مثال آخر: (ما قرأت في كتاب إلا شرح ابن عقيل)، وهذا أحسن، ويجوز: (إلا شرح ابن عقيل)، فـ(ما) نافية، و(قرأت) فعلٌ وفاعلٌ، و(في) حرف جرٌّ، و(كتاب) اسمٌ مجرورٌ بـ(في)، وعلامةُ جرِّه الكسرة، و(إلا) أداةُ استثناءٍ، و(شرح) بدلٌ من (كتاب)، وبدلُ المجرورِ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره، وهو مضافٌ، و(ابن) مضافٌ إليه، وهو مضافٌ، و(عقيل) مضافٌ إليه.

لكن لو قلت: (ما قرأت كتاباً إلا شرح ابن عقيل)، فهنا اللفظ لا يحتملُ غيرَ النَّصبِ، لكن هل نرجِّحُ أنَّ (شرح) منصوبٌ على الاستثناءِ، أو منصوبٌ على البدليَّةِ؟

الجواب: منصوبٌ على البدليَّةِ؛ لأنَّه يقول: (انتخب إيتباع ما اتَّصل)، وكلُّ الأمثلة التي في القرآن بالإتباع مثل: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦].

إذن: الحال الأولى للاستثناء: أن يكون الكلام تاماً موجباً، أو إن شئنا قلنا بكلامٍ أَوْضَحَ للطالب: غيرَ مسبوقٍ بنفيٍ أو شبهه، فهنا يجبُ النَّصبُ بكلِّ حالٍ.

والحال الثانية: أن يكون الكلام تاماً مسبوقاً بنفيٍ أو شبهه، فهنا فيه تفصيلٌ: إن كان الاستثناء منقطعاً وجب النَّصبُ، وإن كان متصلاً ترجَّحَ البدلُ، وجاز النَّصبُ.

ومن أمثلة المتَّصلِ: (ما قام القومُ إلا زيدٌ)، أو: (إلا زيداً).

(ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ)، أو: (إلا زيداً).

(ما رأيتُ أحداً إلا زيدا)، وهنا لا يَخْتَلِفُ، لكنَّ الكلامَ هنا على تقدير الإعراب.

فإذا كان المُسْتثنى مُنْقَطِعاً، والمنقطع هو الذي ليس من جنس المُسْتثنى منه.

مثال ذلك من أمثلة النَّحْوِيِّينَ: (قامَ القومُ إلا حماراً)، فالحمارُ ليس من جنسِ القومِ، فيقولون: هنا يَجِبُ النَّصْبُ، فتقولُ: (ما قامَ القومُ إلا حماراً)؛ لأنَّ الاستثناءَ المُنْقَطِعَ تُقَدَّرُ فيه (إلا) بمعنى (لكن)؛ لأنَّك إذا قلتَ: (ما قامَ القومُ إلا حماراً) كان كلاماً رَكِيعاً، لكن المعنى: ما قامَ القومُ، لكنَّ حماراً قامَ، فيقولون: الاستثناءُ المُنْقَطِعُ تكونُ فيه (إلا) بمعنى (لكن)، و(لكن) تَنْصِبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ، ولهذا قالوا: إنَّ فيه تقديراً، وتقديرُ الكلامِ: إلا حماراً لم يَقُمْ، كما لو قلتَ: لكنَّ حماراً لم يَقُمْ، فلذلك يَتَعَيَّنُ النَّصْبُ.

وقوله: «وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعُ»: فَالتَّمِيمِيُّونَ يَقُولُونَ: يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ المُنْقَطِعَ مَنْصُوباً على الاستثناءِ، وَأَنْ تَجْعَلَهُ تَابِعاً على البَدَلِيَّةِ، فلا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ المُتَّصِلِ والمُنْقَطِعِ إلا في التَّرْجِيحِ، فهم يُرْجِّحُونَ الإِبْدَالَ في المُتَّصِلِ، وَيُرْجِّحُونَ النَّصْبَ في المُنْقَطِعِ، والفرقُ بَيْنَهُم وبينَ الحِجَازِيِّينَ أَنَّ الحِجَازِيِّينَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ في المُنْقَطِعِ، وهؤلاءُ يُرْجِّحُونَهُ، والدَّلِيلُ على أَنَّهُم يُرْجِّحُونَهُ قَوْلُهُ: (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعُ)، وإلا فَالرَّاجِحُ عِنْدَهُم النَّصْبُ على الاستثناءِ، وهذه هي لُغَتُنَا نحنُ يا أَهْلَ نَجْدٍ.

فإن قال قائلٌ: وما هو الذي نَصَبَ ما بعدَ (إلا)؟

فالجواب: الذي نَصَبَ ما بعدَ (إلا) هو (إلا) نفسها.

القواعدُ في هذا الباب:

القاعدةُ الأولى: يَجِبُ نصبُ ما بعدَ (إِلَّا) إذا كان الكلامُ قبلَها تامًّا غيرَ مسبوقٍ بنفيٍّ أو شبهه.

القاعدةُ الثانيةُ: يَتَرَجَّحُ أَنْ يكونَ ما بعدَ (إِلَّا) تابعًا لِمَا قبلَها في الإعرابِ إذا كان الكلامُ تامًّا مسبوقًا بنفيٍّ أو شبهه، ويجوزُ النَّصبُ.

القاعدةُ الثالثةُ: إذا كان ما قبلَ (إِلَّا) تامًّا مسبوقًا بنفيٍّ أو شبهه، والمُسْتثنى من غيرِ جنسِ المُسْتثنى منه يَتَعَيَّنُ النَّصبُ على الاستثناءِ عندَ الحجازيينَ، ويَتَرَجَّحُ -أي: النَّصبُ- عندَ بني تميمٍ، ويجوزُ عندهم البدلُ.

٣١٨- وَغَيْرُ نَصَبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصَبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ

الشرح

قوله: «غَيْرُ»: مبتدأ، وجمله (قَدْ يَأْتِي) خبره.

وقوله: «وَعَبْدُ نَفْيٍ غَيْرُ نَصَبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ»: مُتَعَلِّقَةٌ بِ(يَأْتِي)، والمعنى: قد يَأْتِي فِي حَالِ النَّفْيِ غَيْرُ نَصَبٍ مُسْتَشْنَى السَّابِقِ عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَسَبَقَ قَوْلُهُ: (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِي انْتُخِبَ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ)، وَلَكِنَّ الْمُؤَلَّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: (وَلَكِنْ نَصَبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ)، يَعْنِي: دُونَ الْإِتْبَاعِ.

و«نَصَبٌ»: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ(اخْتَرُ).

مثال ذلك: (مَا قَامَ النَّاسُ إِلَّا زَيْدًا)، وَالْمَخْتَارُ: (إِلَّا زَيْدًا)، فَهَذَا الْمُسْتَشْنَى مُتَأَخِّرٌ، وَإِذَا تَأَخَّرَ الْمُسْتَشْنَى فِي النَّفْيِ فَالْمَخْتَارُ الْإِتْبَاعُ، كَمَا قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِي انْتُخِبَ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ)، فَإِذَا سَبَقَ الْمُسْتَشْنَى فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْإِتْبَاعُ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَعَبْدُ نَفْيٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي)، وَغَيْرُ النَّصَبِ هُوَ الْإِتْبَاعُ، وَلَكِنَّ النَّصَبَ أَرْجَحُ لِقَوْلِهِ: (وَلَكِنْ نَصَبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ).

فَيَكُونُ هَذَا الْبَيْتُ فِي الْحَقِيقَةِ كَأَنَّهُ مُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ: (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِي انْتُخِبَ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) كَأَنَّهُ يَقُولُ: مَا لَمْ يَتَقَدَّمَ الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، فَإِنَّ تَقَدَّمَ الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ فَالْأَرْجَحُ النَّصَبُ، وَلِهَذَا قَالَ: (قَدْ يَأْتِي)، وَ(قَدْ) لِلتَّقْلِيلِ.

مثاله: (ما قامَ إِلَّا زيدًا النَّاسُ)، فهنا (زيد) سابقٌ، وغيرُ نصبِه قد يأتي، وهو الإِتباعُ، يعني الرَّفعُ، لكنَّ النَّصبَ أُولَى، فنقولُ: (ما قامَ إِلَّا زيدًا النَّاسُ)، وَيَصِحُّ: (ما قامَ إِلَّا زيدُ النَّاسِ)، ولكنَّ الأولَ أرجحُ.

ولكن: كيف نُعربُ: (ما قامَ إِلَّا زيدُ النَّاسِ)؟

نقول: (ما) نافيةٌ، و(قام) فعلٌ ماضٍ، و(إِلَّا) أداةُ حصرٍ، و(زيد) فاعلٌ، و(النَّاسِ) بدلٌ، لكنَّ بعضَهم يقولُ: بدلٌ مقلوبٌ، وأصلُها: (ما قام النَّاسُ إِلَّا زيدٌ)، وبعضُهم يقولُ: بدلٌ كُلٌّ من بعضٍ؛ لأنَّ بدلَ الكلِّ من البعضِ واردٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِحْجَتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ^(١)

والإنسانُ أَعَمُّ من الأَعْظَمِ؛ لأنَّ الإنسانَ أَعْظَمُ وَعَصَبٌ وَلَحْمٌ وَجِلْدٌ، فهو يقولُ: (رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا)، وهذا بالنِّسبةِ لقوله: (طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ) جزءٌ من كُلٍّ، فهو بدلٌ كُلٌّ من بعضٍ.

وخلاصةُ كلامِ المؤلِّفِ - رحمه الله -:

إذا وُجِدَت جملةٌ تامَّةٌ مسبوقَةٌ بنفيٍّ أو شِبْهِهِ، وتأخَّرَ المُسْتثنى عن المُسْتثنى منه جازَ في المُسْتثنى وجهان: النَّصبُ على الاستثناءِ، والإِتباعُ، والإِتباعُ أرجحُ، فتقولُ: (ما قامَ النَّاسُ إِلَّا زيدٌ)، ويجوزُ: (ما قامَ النَّاسُ إِلَّا زيدًا).

(١) البيت من الخفيف، وينسب لعبد الله بن قيس الرقيات، انظر شرح المفصل (٤٧/١)، وخزانة الأدب (١٠/٨)، وفيه: نَصَرَ اللهُ.

وإذا تَقَدَّمَ المُسْتَشْنَى عَلَى المُسْتَشْنَى مِنْهُ فَإِنَّ النَّصْبَ أَرْجَحُ مِنَ الْإِتْبَاعِ، وَلَكِنَّ
الْإِتْبَاعَ قَدْ يَأْتِي.

فإن قال قائلٌ: وهل يجوزُ حذفُ النّفي أو شبهه؟
فالجواب: لا يجوزُ، اللهم إلا إن دَلَّ عليه دليلٌ.

٣١٩- وَإِنْ يُفَرِّغَ سَابِقُ (إِلَّا) لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ (إِلَّا) عُدِمَا

الشرح

قوله: «يُفَرِّغُ»: مجزومٌ بـ (إِنْ) على أنها فعلٌ الشرط.

و«سَابِقُ»: فاعلٌ (يُفَرِّغُ).

و«إِلَّا»: مفعولٌ (سَابِقُ).

وقوله: «لِمَا بَعْدُ»: أي: بعدَ (إِلَّا)، يعني: إِنْ يُفَرِّغَ العاملُ السَّابِقُ لـ (إِلَّا) لِمَا بَعْدَ (إِلَّا).

وقوله: «يَكُنْ»: هذا جوابُ الشرطِ لـ (إِنْ يُفَرِّغُ).

وقوله: «كَمَا لَوْ (إِلَّا) عُدِمَا»: يعني: يَكُنْ هذا العاملُ المَفَرِّغُ كما لو عُدِمَ (إِلَّا)، فَإِنْ فُرِّغَ للرفع صارَ ما بعدَ (إِلَّا) مرفوعًا، وَإِنْ فُرِّغَ للنصب صارَ ما بعدَ (إِلَّا) منصوبًا، وَإِنْ فُرِّغَ للجر صارَ ما بعدَ (إِلَّا) مجرورًا.

وقوله: «عُدِمَا»: ويجوز: (عُدِمَا)، فهما نُسختان.

هذه هي الحالُ الثالثةُ من أحوالِ المُسْتثنَى: أَنْ تكونَ الجملةُ قبلَهُ غيرَ تامةٍ، أي: مُفَرَّغَةً لَهُ، بمعنى أنها تَتَطَلَّبُ المَعْمُولَ، فيكونُ ما بعدَ (إِلَّا) معمولًا لها، إِنْ طَلَبَتْهُ على أَنَّهُ فاعِلٌ فهو فاعِلٌ، أو على أَنَّهُ مفعولٌ به فهو مفعولٌ به، أو على أَنَّهُ مجرورٌ فهو مجرورٌ.

مثالُهُ: (ما قامَ إِلَّا زيدٌ)، فـ (قام) هنا مُفَرَّغَةٌ، لم نَجْعَلْ لها معمولًا، بل هي فعلٌ فقط، فنقول: (ما) نافيةٌ، و (قام) فعلٌ ماضٍ، و (إِلَّا) يُسَمُّونها هنا أداةَ حصرٍ

أو أداة استثناءٍ مُلغاة، وهذا أَقْيَسُ: أَنْ تقولَ: أداةٌ استثناءٍ ملغاةٌ، و(زيدٌ) فاعلٌ (قام)، كأنَّ (إِلَّا) غيرُ موجودةٍ، فكأنَّك قلتَ: (ما قامَ زيدٌ).

مثالٌ آخرُ: (ما أكرمتُ إِلَّا المجتهدَ)، فـ(أكرمتُ) فرغته من المفعولِ، وسَلَّطْتَه على الذي بعدَ (إِلَّا)، فكأنَّ ما بعدَ (إِلَّا) هو مفعولُهُ.

مثالٌ آخرُ: (ما مررتُ إِلَّا بزيدٍ)، و(مررتُ) يتعدى بالباءِ، وهنا فرغناها، وجعلنا المفعولَ بعدَ (إِلَّا)، فصارتِ الجملةُ: (ما مررتُ إِلَّا بزيدٍ)، فصار معمولٌ (مررتُ) هو الذي يَقَعُ بعدَ (إِلَّا)؛ لأنَّنا فرغنا ما قبلَ (إِلَّا) لِمَا بعدها.

مثالٌ آخرُ: (ما كانَ زيدٌ إِلَّا قائماً)، فهذا مُفَرَّغٌ؛ لأنَّ (كانَ) تَطْلُبُ اسماً وخبراً، فأعطيناها اسمَها، وفرغناها من الخبرِ، وجعلنا خبرَها بعدَ (إِلَّا)، فإذا: هي مُفَرَّغَةٌ من معمولٍ واحدٍ، وهو الخبرُ.

مثالٌ آخرُ: (ما ظننتُ زيداً إِلَّا فاهماً)، فهذا مُفَرَّغٌ من المفعولِ الثاني، فيكونُ المفعولُ الثاني ما بعدَ (إِلَّا).

وقوله: «يَكُنْ كَمَا لَوْ (إِلَّا) عُدِمَا»: ليس المعنى أَنَّا نُلْغِي (إِلَّا) في المعنى؛ لأنَّ (ما قامَ إِلَّا زيدٌ) فيه إثباتُ القيامِ لزيدٍ، و(ما قامَ زيدٌ) فيه النفيُّ، فالمعنى يَخْتَلِفُ، ولكنَّ المراد في الإعرابِ.

إِذَنْ: هذه هي الحالُ الثالثةُ: أَنْ يُفَرَّغَ ما قبلَ (إِلَّا) لِمَا بعدها، بمعنى أَنْ يَطْلُبَ ما بعدها: إمَّا فاعلاً، أو مفعولاً، أو خبراً، أو جاراً ومجروراً، فحينئذٍ يكونُ على حسبِ العواملِ، فإنَّ طلبَ ما بعدَ (إِلَّا) فاعلاً رفعناه، وإنَّ طلبَ مفعولاً نصبناه، وإنَّ طلبَ مفعولاً مجروراً جرَرْنَاهُ.

٣٢٠- وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

الشرح

قوله: «وَأَلْغِ (إِلَّا)»: بمعنى أَبْطَلْ عملها.

وقوله: «ذَاتَ تَوْكِيدٍ»: يعني حال كونها ذات توكيد، أي: صاحبة توكيد، فإذا جاءت مؤكدة -ولا تأتي (إِلَّا) مؤكدة إِلَّا وقد سَبَقَهَا (إِلَّا)؛ لَأَنَّهُ فِي التَّوْكِيدِ لَا بُدَّ مِنْ شَيْءٍ مُؤَكَّدٍ سَابِقٍ -، فمعنى ذلك أنه إذا تَكَرَّرَتْ (إِلَّا)، وكانت الثانية توكيداً للأولى فَإِنَّ الثَّانِيَةَ تُعْتَبَرُ لَاغِيَةً، ليس لها عمل إطلاقاً.

مثاله: (لَا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا)، والعَلَا هو الْفَتَى، والعَلَا بمعنى الشَّرَفِ وَالرَّفْعَةِ، وهو صفةٌ وُصِفَ بها، وهو مَصْدَرٌ، مثلما تقول: (زَيْدٌ عَدْلٌ)، فَتَصِفُهُ بِالمَصْدَرِ، وكذلك (الْعَلَا) مصدرٌ وُصِفَ به (الفتى).

فهذا المثال: (لَا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى) من التام المسبوق بنفي أو شبهه، وعلى هذا فيكون (الْفَتَى) محلُّها الجُرْ بَدَلًا من الضمير في (بِهِمْ)، ويجوز أن يكون محلُّه النَّصَبَ، لكنّه مرجوح؛ لَأَنَّهُ يَقُولُ: (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفِي انْتِخَبَ إِتْبَاعُ مَا انْتَصَلَ).

إِذْنُ: (لَا) ناهيةٌ، و(تَمَرُّزُ) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لَا) الناهية، وفاعله مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ)، أي: لَا تَمَرُّزُ أَنْتَ، و(بِهِمْ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(تَمَرُّزُ)، و(إِلَّا) أداة استثناءٍ، و(الْفَتَى) بدلٌ من الهاءِ في (بِهِمْ)، وبدلُ المجرورِ

مَجْرُوزٌ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ، وَ(إِلَّا الْعَلَا): (إِلَّا) حَرْفٌ اسْتِثْنَاءٌ مُلَغًى لَيْسَ لَهُ عَمَلٌ، فَلَوْ حَذَفْنَا (إِلَّا) صَحَّ الْكَلَامُ، وَ(الْعَلَا) عَطْفٌ بَيَانٍ، أَوْ بَدَلٌ مِنَ (الْفَتَى)؛ لِأَنَّ الْعَلَا هُوَ الْفَتَى، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً إِذَا حُذِفَتْ (إِلَّا)، وَهَذَا مِثَالٌ لِعَطْفِ الْبَيَانِ أَوْ الْبَدَلِ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا كَمَا تُلغَى فِي الْبَدَلِ وَعَطْفِ الْبَيَانِ تُلغَى فِي الْعَطْفِ، كَمَا تَقُولُ: (لَا تُكْرِمُ إِلَّا زَيْدًا، وَإِلَّا عَمْرًا)، فَ(زَيْدًا) مَفْعُولٌ، وَالْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(إِلَّا) مُلْغَاةٌ، وَ(عَمْرًا) مَعْطُوفَةٌ عَلَى (زَيْدٍ)، فَ(إِلَّا) الثَّانِيَةُ هُنَا مُلْغَاةٌ، لَيْسَ لَهَا قِيَمَةٌ، فَلَوْ حُذِفَتْ صَحَّ الْكَلَامُ: (إِلَّا زَيْدًا وَعَمْرًا)، فَتَكُونُ مِثْلَ الزَائِدَةِ، وَهَذَا مِثَالٌ لِعَطْفِ النَّسَقِ.

فَصَارَ مَعْنَى قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ»: أَنَّهُ إِذَا كُرِّرَتْ (إِلَّا) بِقَصْدِ التَّوْكِيدِ فَإِنَّهَا تَكُونُ مُلْغَاةً لَيْسَ لَهَا عَمَلٌ إِطْلَاقًا، سِوَاءُ كَانَتْ فِي عَطْفِ بَيَانٍ، أَوْ بَدَلٍ، أَوْ كَانَتْ فِي عَطْفِ نَسَقٍ، أَيْ: عَطْفٍ بِالْوَاوِ، أَوْ ثَمٍّ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

- ٣٢١- وَإِنْ تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعُ تَفْرِيعِ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَعُ
 ٣٢٢- فِي وَاحِدٍ مِمَّا بـ (إِلَّا) اسْتُثْنِيَ وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

الشرح

إذا تَكَرَّرَتْ (إِلَّا) فلا يَحُلُو: إمَّا أَنْ تَكُونَ لِتَوْكِيدٍ، أو لغير توكيدٍ، فإذا كانت لتوكيدٍ فلا حُكْمَ لها ولا عملَ، بل هي مُلغَاةٌ، وإذا كانت لغير توكيدٍ فلا يَحُلُو من حاليـن:

الحال الأول: أَنْ يَكُونَ ما قبلها مُفَرَّغًا، والمُفَرَّغُ هو الذي لم يَسْتَوْفِ مَعْمُولُهُ.

الحال الثانية: أَنْ يَكُونَ غيرَ مُفَرَّغٍ، وهذا مُستفادٌ من كلامِ المؤلفِ -رحمه الله تعالى-.

فقولُه: «فَمَعُ تَفْرِيعِ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَعُ فِي وَاحِدٍ»: هذا هو القسمُ الأوَّلُ.
 وقولُه: «التَّأْثِيرُ»: مفعولٌ (دَعُ) مُقَدَّمٌ، يعني: فدَعِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ، والعاملُ هو العاملُ المُفَرَّغُ، أي: دَعِ التَّأْثِيرَ به في واحدٍ مِمَّا بـ (إِلَّا) اسْتُثْنِيَ، فيكونُ الذي يَتَأَثَّرُ بِالْعَامِلِ السَّابِقِ لـ (إِلَّا) واحدٌ من المُسْتثْنِيَّاتِ، والباقي يُنصَبُ.

مثالُه: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا)، فهذا الكلامُ مُفَرَّغٌ؛ لِأَنَّ (يَقُمْ) لَمْ تَسْتَوْفِ الْفَاعِلَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَ بَعْدُ، ثُمَّ كُرِّرَتْ (إِلَّا) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَهَلِ الثَّانِيَةُ تَوْكِيدٌ لِلأُولَى، أو كُلُّ وَاحِدَةٍ مُسْتَقْلَلَةٌ؟

الجواب: كُلُّ واحدةٍ مُسْتَقِلَّةٌ، فهي إِذَنْ غيرُ مُلغاةٍ.

يقول ابن مالك - رحمه الله -: (التَّأْثِيرُ بِالْعَامِلِ دَعٍ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بـ (إِلَّا) اسْتُثْنِي)، فالعاملُ الذي قَبْلَ (إِلَّا) لَا تَجْعَلُهُ يَعْمَلُ إِلَّا بِوَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَأَمَّا الْبَاقِي فَقَالَ: (وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي).

إِذَنْ: وَاحِدٌ مِنَ الْمُسْتَثْنِيَّاتِ يَكُونُ مُسَلِّطًا عَلَيْهِ الْعَامِلُ الَّذِي قَبْلَ (إِلَّا)، وَالْبَاقِي يَجِبُ نَصْبُهُ.

مثالُه: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا)، فإذا قلتَ: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) لم يَجْزُ، وإذا قلتَ: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) لم يَجْزُ، فنصبُ الجميعِ لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ مُفَرَّغٌ يَطْلُبُ مَا بَعْدَ (إِلَّا) عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، وَالْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ، فنقولُ: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا).

ولو قلتَ: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) صَحَّ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ مَرْفُوعٌ، وَهُوَ يَقُولُ: (فِي وَاحِدٍ مِمَّا بـ (إِلَّا))، وَلَمْ يَقُلْ: (فِي الْأَوَّلِ)، فَسَوَاءٌ كَانَ الْأَوَّلُ أَوْ غَيْرَهُ.

ولو قلتَ: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) فهو جائزٌ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ - رحمه الله - يَقُولُ: (فِي وَاحِدٍ مِمَّا بـ (إِلَّا) اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي).

ولو قلتَ: (مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) صَحَّ؛ لِأَنَّ (رَأَيْتَ) تَطْلُبُ مَا بَعْدَ (إِلَّا) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ مَنْصُوبٌ، لَكِنَّ الْإِعْرَابَ يَخْتَلِفُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ وَاحِدٌ مِنْهَا مَفْعُولًا لـ (رَأَيْتُ): إِمَّا الْأَوَّلُ، أَوِ الثَّانِي، أَوِ الثَّلَاثَ، وَاثْنَانِ مَنْصُوبَانِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، فـ (مَا) نَافِيَةٌ، وَ (رَأَيْتَ) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ،

و(إِلَّا) أداة حصر، و(زيدًا) مفعول (رأيتُ)، و(إِلَّا عَمْرًا): (إِلَّا) أداة استثناء، و(عَمْرًا) منصوبٌ على الاستثناء، و(إِلَّا بكرًا): (إِلَّا) أداة استثناء، و(بكرًا) منصوبٌ على الاستثناء؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ - رحمه الله - يقول: (مَا اسْتُثْنِتِ (إِلَّا) مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ)، وهنا تَمَّ الكلامُ، لَمَّا قلتَ: (ما رأيتُ إِلَّا زيدًا) فهو كقولي: (رأيتُ زيدًا).

فإذا قلتَ: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زيدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بكرًا)، وَجَبَ نصبُ عَمْرٍو وَبَكْرٍ؛ لأنَّ الذي قبله كان تامًّا مُوجِبًا في الواقع، ف(لَمْ يَقُمْ إِلَّا زيدٌ) هو بمنزلةِ قولي: (قَامَ زيدٌ)، فالكلامُ في الحقيقة تامٌّ مُوجِبٌ، تَامٌّ لَأَنَّهُ استكملَ العاملَ والمعمولَ، ومُوجِبٌ لأنَّ النفيَ - (لَمْ يَقُمْ) - نُقِضَ بـ(إِلَّا)، ولهذا يقول: (وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي)، فَيَجِبُ نَصْبُ ما بعده.

ولو قلتَ: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زيدٌ إِلَّا عَمْرٍو)، وَثَرِيدٌ أَنْ تَجْعَلَ عَمْرًا بدلًا من زيدٍ قلنا: لا يجوزُ؛ لأنَّ ما اسْتُثْنِتِ (إِلَّا) مع تمامٍ ينتصبُ.

الخلاصة:

إذا تَكَرَّرَتْ (إِلَّا)، وكانتِ الثَّانِيَةُ توكيدًا للأولى فَالثَّانِيَةُ مُلغَاةٌ، وَيُعْرَبُ ما بعدها كَأَنَّهَا غيرُ موجودةٍ.

إذا كُرِّرَتْ لغيرِ توكيدٍ، فَإِذَا أَنْ يَكُونَ العاملُ مُفْرَغًا لِمَا بعدها أو غيرِ مُفْرَغٍ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَغًا عَمِلَ في واحدٍ من المُسْتَثْنَيَاتِ، وَنُصِبَ الباقي على الاستثناء، والمثالُ: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زيدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بكرًا)، وَيَصِحُّ: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زيدًا إِلَّا عَمْرٍو إِلَّا بكرًا)، وَيَصِحُّ: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زيدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بكرًا)، وهنا يَتَعَيَّنُ رفعُ

(بكر)؛ لأنه لا بُدَّ أَنْ يَتَسَلَّطَ ما قبلها على واحدٍ من المُسْتثنَيَاتِ، والباقي يُنْصَبُ على الاستثناء.

فإن قال قائلٌ: وكيف يكون (بكر) معمولًا له (يَقُمُ) مع أنَّه هو الأخير؟ قلنا: هذا لا يَضُرُّ كما لو أُخِّرَ الفاعلُ، وقُدِّمَ المُسْتثنَى، كما لو قلتَ: (قامَ إِلَّا زَيْدُ الْقَوْمِ).

فإن قال قائلٌ: وأيهما أُولَى: أَنْ نقولَ: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا)، أَوْ: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَبَكْرٌ)؟

قلنا: الظَّاهِرُ أَنَّ العطفَ -بِلاغَةً- أَحْسَنُ، فتقولُ: (إِلَّا زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَبَكْرٌ)، لكنَّ المُكْرَّرَ أيضًا ليس بِرَكِيكٍ؛ لأنَّ المخاطَبَ قد يحتاجُ إلى تَفْهِيمٍ.

وهل يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (ما أَكْرَمَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا)، وتريدُ أَنْ تَجْعَلَ (زيد) فاعلًا (أَكْرَمَ)، و(عَمْرًا) مفعولًا (أَكْرَمَ)؟

الجواب: لا يَصِحُّ، وهذا التَّركيبُ غيرُ سائغٍ، بل تقولُ: (ما أَكْرَمَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا).

- ٣٢٣- وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصَبَ الْجَمِيعِ احْكُم بِهِ وَالتَّزِمِ
 ٣٢٤- وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئْ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ
 ٣٢٥- كَلَمْ يَفُوا إِلَّا أَمْرُو إِلَّا عَلَيَّ وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

الشرح

قوله: «دُونَ تَفْرِيعٍ»: يعني: إذا لم يُفَرِّغِ العاملُ لِمَا بَعْدَ (إِلَّا) فلا يخلو: إمَّا أَنْ تَتَقَدَّمَ الْمُسْتَشْنِيَّاتُ أَوْ تَتَأَخَّرَ.

فإن تَقَدَّمتِ الْمُسْتَشْنِيَّاتُ عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ وَجَبَ نَصَبُ الْجَمِيعِ، لقوله: (وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصَبَ الْجَمِيعِ احْكُم بِهِ وَالتَّزِمِ).

فتقول مثلاً: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا عَمْرًا، إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ)، فـ(إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا عَمْرًا، إِلَّا بَكْرًا) مُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ: (الْقَوْمُ)، فهنا تَقَدَّمتِ الْمُسْتَشْنِيَّاتُ عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، فَيَجِبُ نَصَبُ الْجَمِيعِ.

وقوله: «نَصَبَ الْجَمِيعِ»: هذا مِنْ بَابِ الْإِشْتَغَالِ، فهو مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ، لِأَنَّ (احْكُم) اشْتَغَلَ بِالضَّمِيرِ (بِهِ)، فَيَكُونُ (نَصَبَ) مَفْعُولًا لِفِعْلِ مَحذُوفٍ، دَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، وَالْمَعْنَى: الزَّمِ نَصَبَ الْجَمِيعِ، وَاحْكُم بِهِ، وَالتَّزِمِ هَذَا أَيْضًا فِي كُلِّ مَا يَأْتِيكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمتِ الْمُسْتَشْنِيَّاتُ عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ - مَعَ كَوْنِ الْعَامِلِ غَيْرِ مُفَرَّغٍ - فَإِنَّهُ يَجِبُ نَصَبُ الْجَمِيعِ.

وقوله: «وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ»: يعني: إِذَا تَأَخَّرَتِ الْمُسْتَشْنِيَّاتُ عَنِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَلَيْسَ هُنَاكَ تَفْرِيعٌ، فَانْصِبِ الْمُسْتَشْنِيَّاتِ إِلَّا وَاحِدًا مِنْهَا، فَالوَاحِدُ مِنْهَا يُعَامَلُ كَمَا

لو لم يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُهُ، والباقي يُنْصَبُ، فقولُهُ: «كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ»: يعني كما لو لم تَرِدِ الْمُسْتَشْنِيَاتُ على واحدٍ، وقد سَبَقَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا مَنفِيًّا جَازَ فِي الْمُسْتَشْنَى وَجْهَانِ، وهما: الْإِتْبَاعُ، وَالنَّصْبُ على الاستثناء، والأحسنُ الْإِتْبَاعُ (أي: الْإِبْدَالُ)، إِلَّا فِيهَا إِذَا كَانَ الْمُسْتَشْنَى مُنْقَطِعًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ النَّصْبُ، وَيَجُوزُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ.

إِذَنْ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ مَا إِذَا تَقَدَّمَتِ الْمُسْتَشْنِيَاتُ، وَمَا إِذَا تَأَخَّرَتْ؟
الجواب: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَتْ وَجَبَ النَّصْبُ لِلْجَمِيعِ بِكُلِّ حَالٍ، وَإِذَا تَأَخَّرَتْ يُنْصَبُ الْجَمِيعُ إِلَّا وَاحِدًا مِنْهَا، فَإِنَّهُ يُعَامَلُ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُهُ، أَيْ أَنَّهُ يُعَامَلُ كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ.

مثال ذلك: (مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا عَمْرًا، إِلَّا خَالِدًا).
وَيَجُوزُ: (مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا عَمْرًا، إِلَّا خَالِدًا)، لَكِنَّهُ مَرْجُوحٌ.
وَيَجُوزُ: (مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا عَمْرًا، إِلَّا خَالِدًا)، وَهُوَ رَاجِحٌ؛ لِأَنَّ وَاحِدًا مِنْهَا يُعَامَلُ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُهُ، وَالْإِبْدَالُ أَرْجَحُ، وَكَذَلِكَ: (مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا عَمْرًا، إِلَّا خَالِدًا)، صَحِيحٌ وَرَاجِحٌ؛ لِأَنَّ الْإِبْدَالَ أَرْجَحُ، لِقَوْلِهِ: (انْتُخِبَ إِتْبَاعٌ مَا اتَّصَلَ).

مثال آخر: (مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا، إِلَّا بَكْرًا، إِلَّا خَالِدًا)، نَقُولُ: هَذَا خَطَأٌ عَلَى لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنََاءَ مُنْقَطِعٌ، فَيَجِبُ النَّصْبُ، وَعِنْدَ بَعْضِ بَنِي تَمِيمٍ يَجُوزُ، مَعَ أَنَّ الْأَرْجَحَ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ النَّصْبُ، وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: (مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا، إِلَّا بَكْرًا، إِلَّا خَالِدًا).

مثال آخر: (لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤًا إِلَّا عَلَيَّ)، و (لَمْ يَفُوا) نَفْيٌ لِلوفاء.

وقوله: «إِلَّا عَلَيَّ»: كان عليه أن يقول: (إِلَّا عَلَيَّ)، لكن مَنَعَهُ الرَّوْيُ؛ لَأَنَّهُ لو قال: (إِلَّا امْرُؤًا إِلَّا عَلَيَّ) لم يَجْزُ؛ لَأَنَّهُ لا يُعَامَلُ كما لو لم يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُهُ إِلَّا واحدٌ فقط، وهو هنا: (امرؤ)، ولو قلنا: (لم يَفُوا إِلَّا امرأً إِلَّا عَلَيَّ)، صَحَّ.

وفهمننا من كلام المؤلف - رحمه الله - أنَّ الأولى أن يَكُونَ التَّابِعُ هو الأوَّلُ؛ لأنَّ بإمكانه - بدون كسرٍ للبيت - أن يقول: (لَمْ يَفُوا إِلَّا امرأً إِلَّا عَلَيَّ)، فلمَّا قال: (إِلَّا امْرُؤًا إِلَّا عَلَيَّ)، فهمننا منه - وهذه فائدةٌ مهمَّةٌ أخذناها من المثال - أَنَّهُ عندما تُعَامَلُ واحدًا منها مُعاملةُ المنفردِ، فالأحسنُ أن تجعله الأوَّلَ، فمثلاً إذا أردتَ أن تقولَ: (ما قامَ القومُ إِلَّا زيدًا، إِلَّا بكرًا، إِلَّا خالدًا)، نقولُ: الأولى إذا أردتَ أن تجعلَ (بكرًا) هو التَّابِعُ أن تُقدِّمه، فتقولُ: (ما قامَ القومُ إِلَّا بكرًا، إِلَّا زيدًا، إِلَّا خالدًا)، فأخذنا هذا من تمثيلِ ابنِ مالكٍ - رحمه الله - إذ لم يقل: (لَمْ يَفُوا إِلَّا امرأً إِلَّا عَلَيَّ)، بل قال: (لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤًا إِلَّا عَلَيَّ)، وكان عليه ألاَّ يَسْلُكَ لُغَةً رُبِيعَةً - وهي مَرْجُوحَةٌ - لكونه لم يَقِفْ بِالْألفِ على المنصوبِ؛ لأنَّ اللُّغَةَ الفُصْحَى أن يَقِفَ على المنصوبِ بِالْألفِ، فيقولُ: (إِلَّا عَلَيَّ).

وهذه المُسْتثْنَاةُ إذا تَكَرَّرَتْ اختلفتْ في الإعرابِ، لكن هل تختلفُ في

المعنى؟

قال المؤلف - رحمه الله -: (وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأوَّلِ)، يعني أنَّ الاستثناءَ مُنْسَجِبٌ على الجميعِ في المعنى، وإن كُنْتَ في الإعرابِ تجعلُ واحدًا منها مُخَالَفًا لها، لكنَّها في المعنى واحدٌ، فإذا قلتَ: (ما قامَ القومُ إِلَّا زيدًا، إِلَّا بكرًا، إِلَّا عَمْرًا)، فهؤلاء الثلاثةُ كلُّهم قاموا، وهذا معنى قوله: (وَحُكْمُهَا فِي

الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ)، وقوله: (حُكْمُ الْأَوَّلِ) مِمَّا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ
التَّابِعُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَلَيْسَ الْوَسْطُ، وَلَا الْآخِرُ.

الخلاصة:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: إِذَا تَكَرَّرَتْ (إِلَّا) لِلتَّوَكِيدِ فَالثَّانِيَةُ مُلْغَاةٌ، لَيْسَ لَهَا حُكْمٌ
إِطْلَاقًا، قَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: (وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا تَمُرُّ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى، إِلَّا
الْعَلَا)).

الْقِسْمُ الثَّانِي: إِذَا تَكَرَّرَتْ لغيرِ التَّوَكِيدِ -وهو مُفْرَعٌ- فَإِنَّهُ يَجِبُ تَسْلِيْطُ
العاملِ على واحدٍ مِنَ الْمُسْتَشْنِيَّاتِ، وَنَضْبُ مَا عِداهُ، وَهُوَ إِذَا تَبَعَ، أَوْ أُعْمِلَ مَعَ
التَّفْرِيعِ صَارَتِ الْمُسْتَشْنِيَّاتُ الْبَاقِيَةُ كَأَنَّهَا مِنْ كَلَامٍ تَامٌ مُوجِبٌ، وَلِهَذَا وَجَبَ
نَضْبُهَا.

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: إِذَا تَكَرَّرَتْ لغيرِ توكيدٍ، وَدُونَ تَفْرِيعٍ، ففِي هَذَا الْقِسْمِ
الثَّلَاثِ إِمَّا أَنْ تَتَقَدَّمَ الْمُسْتَشْنِيَّاتُ، أَوْ تَتَأَخَّرَ، فَإِنْ تَقَدَّمتِ الْمُسْتَشْنِيَّاتُ وَجَبَ نَضْبُهَا
جَمِيعًا، وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: (وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدُمِ نَضَبُ الْجَمِيعِ
أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّرِمُ).

وَالْحَالُ الثَّانِيَةُ فِي الْقِسْمِ الثَّلَاثِ: أَنْ تَتَأَخَّرَ الْمُسْتَشْنِيَّاتُ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يُعْطَى
وَاحِدٌ مِنْهَا، كَمَا لَوْ كَانَ وَحْدَهُ، وَالبَاقِي يَجِبُ نَضْبُهُ، وَلَوْ قُلْنَا: تُنْضَبُ جَمِيعًا،
صَحَّ، لَكِنْ يَكُونُ وَاحِدٌ مِنْهَا مَرْجُوحٌ نَضْبُهُ، لِأَنَّ الْأَوَّلَى الْإِتْبَاعُ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا.

وَهَذَا فِي الْإِعْرَابِ، أَمَّا فِي الْمَعْنَى فَلَا تَخْتَلِفُ الْمُسْتَشْنِيَّاتُ، وَلِهَذَا قَالَ:
(وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ)، يَعْنِي أَنَّهَا تَكُونُ خَارِجَةً إِنْ اسْتُشْنِيَتْ مِنْ

إثبات، وداخله إن استثنيت من نفي، فمثلاً: (لم يَقُمْ إِلَّا زيدٌ، إِلَّا عَمراً، إِلَّا بكرًا) داخله، و(قامَ القومُ إِلَّا زيدًا، إِلَّا عَمراً، إِلَّا خالدًا) خارجة.

والظاهر أن استعمال هذا في اللغة العربية قليل.

وذكر الفقهاء والنحويون في هذا المكان مسائل، وهي أنه إذا تكررَت المُستثنيات، فإذا كان يُمكنُ استثناء بعضها من بعض فبعضهم يقول: إنها كُلُّها مُستثناة من الأول، وبعضهم يقول: إنَّ كُلَّ واحدٍ مُستثنى مما قبله، وأهل النحْوِ مُختلفون، والفقهاء بناءً على ذلك مُختلفون.

مثال ذلك: (عندي له عشرة، إِلَّا خمسة، إِلَّا ثلاثة، إِلَّا اثنين، إِلَّا واحدًا)، فهنا تكررَت (إِلَّا)، وهي غير مُلغاة، فكم يُلزِمُه؟

الجواب: إذا قلنا بأننا نَسْتثني كُلَّ واحدٍ من الذي قبله نَبْدأُ من الأخير، فنَسْتثني واحدًا من اثنين، فيبقى واحدٌ، ثم نَسْتثني واحدًا من ثلاثة، فيبقى اثنان، ثم نَسْتثني اثنين من خمسة، فيبقى ثلاثة، ثم نَسْتثني ثلاثة من عشرة، فيبقى سبعة، فيُلزِمُه في هذا سبعة، فيقولون: إنَّ الاستثناء يكونُ مما يليه، فكلُّ واحدٍ مُستثنى من الذي قبله، وهذا هو الذي مَشَى عليه فقهاء الحنابلة: أنَّ كُلَّ مُستثنى يُستثنى من الذي قبله؛ لأنَّه هو الذي يليه، فكيف تتركُه إلى الذي فوقه؟!

مثال آخر: (عندي له عشرة إِلَّا خمسة إِلَّا اثنين)، فكم يُلزِمُه؟

الجواب: على القولِ الأولِ أَمَّهْنَّ كُلَّهنَّ مُستثنياتٌ من أوَّل واحدٍ، فالمستثنى هنا خمسة واثنان، أي: سبعة من عشرة، فيبقى ثلاثة.

وعلى القول الثاني نُسْتَنِي اثنين من خمسة، فَيَبْقَى ثلاثة، ثم نُسْتَنِي ثلاثة من عشرة، فَيَبْقَى سبعة.

فإن قال قائل: هو قال: (عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ)؟

قلنا: هو لم يَقُلْ: (إِلَّا خَمْسَةٌ) وسَكَتَ، بل قال: (إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ)، يعني: إِلَّا خَمْسَةٌ ناقِصًا منها اثنان، والخمسةُ الناقِصُ منها اثنانِ ثلاثة، إِذَنْ: يُسْتَنِي ثلاثةٌ مِنْ عَشْرَةٍ.

وهذا الاختلافُ اختلافٌ بَيِّنٌ، وافترض مثلاً أن المسألةَ ملايين، فكم هو الفرقُ بين ثلاثة ملايين، وبين سبعة ملايين؟! بَيِّنَهْنَ فرقٌ، ولهذا فالحقيقةُ أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مُسْتَنِيٍّ مِنَ الذي قبله إذا أمكن، أمّا: (قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا عَمْرًا، إِلَّا بَكْرًا)، فهذا لا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَنِيَّ كُلُّ واحدٍ مِمَّا قبله؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ عَيْنٌ قائمةٌ بنفسِها.

لكنَّ كلامَ ابنِ مالك - رحمه الله - في قوله: (وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ) عامٌّ، يَقْتَضِي أَنَّهَا كُلُّهَا مُسْتَنِيَّاتٌ مِنَ الْأَوَّلِ، ولو كان يُمَكِّنُ استثناءً بعضها مِنْ بعضٍ.

فإن قال قائل: لماذا لا يُرْجَعُ إِلَى نِيَّتِهِ في ذلك؟

فالجواب: أننا في الإقرارِ نَأْخُذُ بظَاهِرِ اللَّفْظِ، فإذا ادَّعَى خِلافَ الظَّاهِرِ فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ عَمِلْنَا بِهِ، وَإِلَّا لَمْ نَعْمَلْ بِهِ، وحقيقةُ الأمرِ أَنَّ القولَ بِأَنَّ كُلَّ واحدٍ مُسْتَنِيٍّ مِنَ الذي قبله رجحانُهُ وَاضِحٌ، لماذا لم يَقُلْ: (عَشْرَةٌ إِلَّا سَبْعَةٌ)؟! ما الذي جَعَلَهُ يَقُولُ: (إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ)؟!

فإن قال قائل: وكذلك لماذا لم يُقُلْ على القولِ الرَّاجِحِ: (عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ)؟
قلنا: لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَنَّنَ بِالْعِبَارَةِ مِثْلًا، أَوْ أَنَّهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: (إِلَّا خَمْسَةٌ) ذَكَرَ
أَنَّهُ قَدْ أَدَّى شَيْئًا.

فإن قال قائل: هذه الأمثلة هل هي موجودة في اللغة؟

فالجواب: لا، هذه موجودة في كلام الفقهاء، فيذكرون هذا في باب
الإقرار، ورُبَّمَا يَذْكُرُونَهُ فِي بَابِ الطَّلَاقِ، لَكِنَّهُ فِي بَابِ الطَّلَاقِ مُحْصُورٌ؛ لِأَنَّهُ
لَا يَتَعَدَّى أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ.

لكن إذا قال: (أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً)، فَإِنَّهَا تَطْلُقُ طَلْقَتَيْنِ،
وَلَا حِظَّ أَنْ الِاسْتِثْنَاءَ فِي الْعَدَدِ إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ يُلْغَى، وَلَا يَصِحُّ.

٣٢٦- وَاسْتَشْنِ مَجْرُورًا بِ(غَيْرٍ) مُعْرَبًا بِمَا لِمُسْتَشْنَى بِ(إِلَّا) نُسْبًا

الشرح

قوله: «اسْتَشْنِ مَجْرُورًا بِ(غَيْرٍ)»: معناه أَنَّ (غير) من أدوات الاستثناء، تَجْرُّ ما بعدها بالإضافة.

وقوله: «مُعْرَبًا»: حَالٌ من (غَيْرٍ)، وإنما صَحَّ مَجِيءُ الحَالِ منها؛ لأنَّ المقصودَ لفظُها، فهي مَعْرِفَةٌ بهذا المعنى، وإِلَّا فالأصلُ أَنَّ الحَال لا تأتي من النكرة إِلَّا بعدَ أَنْ تُخَصَّصَ، لكنَّه هنا أرادَ لفظُها، فهي مَعْرِفَةٌ بهذا المعنى، أي: أَنَّ لفظًا (غير) اسْتَشْنِ مَجْرُورًا به حَالٌ كَوْنِ هذا الغير مُعْرَبًا.

قوله: «بِمَا لِمُسْتَشْنَى»: مُتَعَلِّقٌ بقوله: (مُعْرَبًا).

وقوله: «لِمُسْتَشْنَى بِ(إِلَّا)»: مُتَعَلِّقٌ بقوله: (نُسْبًا)، والألفُ في (نُسْبًا) للإِطلاق، أي: مُعْرَبًا بِمَا نُسِبَ لِلْمُسْتَشْنَى بِ(إِلَّا).

إِذْنُ: الاستثناء بِ(غير) له حُكْمَانِ: الأولُ: حُكْمُ هذا المُسْتَشْنَى، والثاني: حُكْمُ (غير).

أَمَّا حُكْمُ المُسْتَشْنَى بها فهو الجرُّ دائماً، فتقول: (قامَ القومُ غيرَ زيدٍ)، وتقول: (ما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ)، وتقول: (ما قامَ غيرُ زيدٍ)، ف(زيد) في كلِّ الحالاتِ مَجْرُورٌ بالإضافة.

وَأَمَّا حُكْمُ (غير) فهو حُكْمُ المُسْتَشْنَى بِ(إِلَّا) تماماً، ولهذا قال: (مُعْرَبًا بِمَا لِمُسْتَشْنَى بِ(إِلَّا) نُسْبًا):

فإذا كان الكلام تامًّا مُوجِبًا -يعني غير منفيٍّ- فالوَاجِبُ نَصْبُ (غير)، فتقول: (قام القوم غير زيد)، و(قَدِمَ القوم غير الأمير).

وإذا كان تامًّا منفيًّا أو شبه منفيٍّ فإذا كان المُسْتثنَى مُتَّصِلًا فإنه يترجَّح الإبدال، ويجوز النصب، فتقول: (ما قام القوم غير زيد)، و(ما نَجَحَ طالب غير المُجِدِّ)، ويجوز: (ما قام القوم غير زيد)؛ لأنَّ الاستثناء مُتَّصِلٌ.

فإن كان الاستثناء مُنْقَطِعًا وَجَبَ النصبُ عندَ الحِجَازِيِّينَ، وجازَ فيه البدلُ عندَ بني تميم، فتقول: (ما قام القوم غير حمارٍ)، وهذا وَاجِبٌ عندَ الحِجَازِيِّينَ، أمَّا (ما قام القوم غير حمارٍ) فعندَ الحِجَازِيِّينَ هذا لَحْنٌ ولا يجوزُ، وعندَ التَّمِيمِيِّينَ جائزٌ.

مثال آخر: (ما قام غير زيد)، هنا يَجِبُ الرَّفْعُ؛ لأنَّه مُفَرَّغٌ، فتقول: (ما) نافيةٌ، و(قام) فعلٌ ماضٍ، و(غير) فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه ضمُّ آخره، وهو مضافٌ، و(زيد) مضافٌ إليه.

مثال آخر: (ما أكرمتُ غير طالب العلم)، ولا يجوزُ فيها إلَّا النصبُ؛ لأنَّه مُفَرَّغٌ، كما لو قلت: (ما أكرمتُ إلَّا طالب العلم).

مثال آخر: (ما مررتُ بغير زيد)، وهنا يَجِبُ الجرُّ كما لو قلت: (ما مررتُ إلَّا بزيد).

الخلاصة: أنَّ (غير) لنا فيها نظران:

النَّظَرُ الْأَوَّلُ: حُكْمُ إعرابِ (غير).

وَالنَّظَرُ الثَّانِي: حُكْمُ إعرابِ المُسْتثنَى بها.

٣٢٧- وَلَ (سَوَى) (سُوَى) (سَوَاءٍ) اجْعَلَا

عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَا (غَيْرِ) جُعِلَا

الشرح

قوله: «اجْعَلَا»: بالألف، لكن الألف هنا للإطلاق، ويجوز أن تكون منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة؛ لأن نون التوكيد الخفيفة يجوز قلبها ألفاً، يقول ابن مالك - رحمه الله -: (كَمَا تَقُولُ فِي (قَفْزٍ): (قَفَا))

فهنا يجوز أن نجعل (اجْعَلَا) فعل أمر مؤكداً بالنون المنقلبة ألفاً، ويجوز أن نجعله فعل أمر، والألف للإطلاق، لكن الأولى أن نجعله فعل أمر مؤكداً؛ لأنه إذا جعلنا الألف للإطلاق لزم من هذا أمران: تغيير الفعل، وزيادة ألف، ولو جعلناها بدلاً عن نون صار الفعل مبنياً على الفتح؛ لأنه متصل بنون التوكيد، وصارت الألف أصلية عن نون التوكيد، ويكون الفعل حينئذ أقوى.

المهم أن هذه ثلاث كلمات، وهي كلمة واحدة في الواقع، لكن لها ثلاث صور: (سوى)، و(سوى)، و(سواء) بالمد.

وقوله: «اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَا (غَيْرِ) جُعِلَا»: يعني: اجعل لها ما جعلت (لا غير)، و(غير) يُجْرُ ما بعدها دائماً، وأما هي فتعرب كإعراب المُسْتَشْنَى بِ(إِلَّا).

إذن: أَضِفْ (سوى) بصورها الثلاث إلى (غير)، ويكون المُسْتَشْنَى بِ(سوى) دائماً مجروراً، وأما هي فعلى حسب المُسْتَشْنَى بِ(إِلَّا)، فهي مثل (غير)

تمامًا.

فتقولُ مثلاً: (قامَ القومُ سَوَاءَ زَيْدٍ) أي: غيرَ زَيْدٍ، وتقولُ: (قامَ القومُ سَوَى زَيْدٍ)، وتقولُ: (قامَ القومُ سَوَى زَيْدٍ)، وإعرابُ (سَوَى) و(سَوَى) و(سَوَاءَ) بالمدِّ واحدٍ.

وتقولُ: (ما قامَ القومُ سَوَاءَ زَيْدٍ)، وهذا مَرْجوحٌ، أمّا (ما قامَ القومُ سَوَاءَ زَيْدٍ) فَرَاجِحٌ.

وتقولُ: (ما قامَ القومُ سَوَاءَ حَمَارٍ)، وهذا مَمْنوعٌ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، وَجَائِزٌ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ.

وتقولُ: (ما قامَ سَوَاءَ زَيْدٍ)، وهي هُنَا وَاجِبَةُ الرَّفْعِ، وتقولُ: (ما رَأَيْتُ سَوَاءَ زَيْدٍ)، وهي هُنَا وَاجِبَةُ النَّصْبِ، وتقولُ: (ما مَرَرْتُ بِسَوَاءِ زَيْدٍ)، وهي هُنَا وَاجِبَةُ الْجَرِّ.

واخترتُ التَّمثِيلَ بـ(سَوَاءَ)؛ لِأَنَّهَا تَظْهَرُ عَلَيْهَا الْحَرَكَاتُ، وَإِلَّا فَ(سَوَى) و(سَوَى) معناهما واحدٌ مع (سَوَاءَ).

وقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- «عَلَى الْأَصَحِّ»: يُشِيرُ إِلَى أَنَّ هُنَاكَ خِلَافًا مَرْجُوحًا، وَهُوَ خِلَافُ سِيبَوِيهِ -رحمه الله- الَّذِي جَعَلَ (سَوَى) و(سَوَى) و(سَوَاءَ) مَنصُوبَاتٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ دَائِمًا -أي: حَالِ الاستثناءِ، وَكُنَّ بِمَعْنَى (إِلَّا)- وَمَا وَرَدَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَمُتَوَلَّى، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا حَظَّ لَهُ مِنَ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ -رحمه الله- أَصَحُّ، إِذْ إِنَّهُ وَرَدَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّهُنَّ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، فَيَكُنَّ مَنصُوبَاتٍ إِذَا تَمَّ الْكَلَامُ، وَكَانَ مُوجِبًا، وَيَكُنَّ مُبْدَلَاتٍ أَوْ مَنصُوبَاتٍ إِذَا تَمَّ وَكَانَ مَنفِيًّا أَوْ شِبْهَهُ، فَكُونُنَا نَقُولُ: إِنَّهُنَّ إِذَا وَرَدْنَ غَيْرَ

منصوباتٍ يَحْتَاجُ إلى تأويلٍ، هذا خلافُ الظاهرِ.

وتَوَسَّطَ قَوْمٌ، فقالوا: إِنَّ الْأَكْثَرَ أَنْ يَكُنَّ مَنْصُوبَاتٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَإِنَّهُنَّ يُسْتَعْمَلْنَ أحيانًا للاستثناء، فيَكُنَّ (غير)، لَكِنْ رَأَيْنَا رَأْيَ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ أَنَّ حُكْمَهُنَّ حُكْمُ (غير)، و(غير) حُكْمُهَا حُكْمُ الْمُسْتثنَى بِ(إِلَّا) عَلَى حَسَبِ التَّفْصِيلِ السَّابِقِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَأَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾ [الرعد: ١٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]؟

قُلْنَا: هَذَا لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ بِالِاتِّفَاقِ، لَكِنَّ الْمُرَادَ إِذَا جَاءَتْ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِثْنَاءِ وَصَارَتْ بِمَعْنَى (إِلَّا)، أَمَّا لَوْ جَاءَتْ مُبْتَدَأً أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهَذَا مَعْرُوفٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ تُنَوِّنُ (سوى)؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، تُنَوِّنُ؛ لِأَنَّهَا مِثْلُ (هُدًى)؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ.

٣٢٨- وَاسْتَنْ نَاصِبًا بِ(لَيْسَ) وَ(خَلَا) وَبِ(عَدَا) وَبِ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

الشرح

قوله: «وَاسْتَنْ نَاصِبًا»: أي: للمُسْتَنْى، يعني: واستَنْ حال كونك نَاصِبًا للمُسْتَنْى، إِذَنْ: فالمُسْتَنْى ب(غير) و(سوى) يكون دائمًا مجرورًا، والمُسْتَنْى بها ذَكَرَ المؤلف - رحمه الله - هنا يكون دائمًا منصوبًا، ولهذا قال: (وَاسْتَنْ نَاصِبًا)، ومفعول (نَاصِبًا) محذوف، تقديره: المُسْتَنْى، أمَّا فاعلُ: (نَاصِبًا) فهو مُسْتَرْ تقديره: (أنت).

الأوّل: (لَيْسَ)، ف(ليس) من حروف الاستثناء، تقول: (قامَ القومُ ليسَ زيدًا)، ف(قام) فعلٌ ماضٍ، و(القومُ) فاعلٌ مرفوعٌ بالضمّة الظّاهرة، و(ليس) أداة استثناء، فإنْ جَعَلْنَاهَا حرفًا فاسْمُهَا محذوفٌ، وإنْ جَعَلْنَاهَا فعلًا فاسْمُهَا مُسْتَرْ تقديره: (هو)، يعودُ على البعضِ المُسْتَنْى من القومِ، يعني: ليس البعضُ المُسْتَنْى زيدًا، أي: ليسَ القائمُ زيدًا، فعلى هذا نقولُ: (زيدًا) خبرٌ (ليس) منصوبٌ بها بالفتحة الظّاهرة.

الثّاني: (خَلَا)، تقولُ فيها: (قامَ القومُ خَلَا زيدًا)، ف(خلا) فعلٌ ماضٍ، وفاعله مُسْتَرْ وجوبًا في هذا المكانِ، تقديره: (هو)، وإلّا فالقاعدةُ أنّه يكونُ جوازًا، لكنّهم يقولون: إنّهُ يَسْتَرْ وجوبًا في هذه الأدواتِ، و(زيدًا) مفعولٌ به منصوبٌ.

إِذَنْ: هل نُصِبَ على الاستثناء، أو معناه معنى الاستثناء؟

الجواب: إذا أَعْرَبْنَا هذا الإعرابَ فمعناه معنى الاستثناء، أمّا لو قلنا: إنَّ (زيدًا) في قولك: (خلا زيدًا) مُسْتَثْنَى، فصار معناه أَنَّهُ نُصِبَ على الاستثناء.
الثالث: (عدا)، تقول: (قام القومُ عدا زيدًا)، مثل: (خلا زيدًا) تمامًا.

الرابع: (يكون)، و(يكون) فعلٌ مضارعٌ، ولكن بشرط أن يكونَ بعدَ (لا)، ولا حظُ هنا أن (كان) تَقَدَّمَ أَنَّهَا تَرَفَعُ الاسمَ، وتَنْصِبُ الخبرَ، مثل قولِ الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، لكن هنا أداة الاستثناء ليست (كان)، إنّها أداة الاستثناء (يكون) بالفعل المضارع، وليست أيضًا بعدَ (ما) أو بعدَ (لم) من أدوات النفي، ولكنها بعدَ (لا)، فابنُ مالك - رحمه الله - اشترطَ شرطين:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أن تكونَ بلفظ المضارع، ونأخذُه من قوله: (وَبِـ(يَكُونُ)).
الشَّرْطُ الثَّانِي: أن تَقَعَ بعدَ أداة النفي التي هي (لا) خاصّةً، ولهذا قال: (بَعْدَ (لا)).

مثالُه: (قام القومُ لا يكونُ زيدًا)، ف(قام القومُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(لا) نافيةٌ، و(يكون) فعلٌ مضارعٌ، واسمُها مُسْتَتِرٌ وجوبًا تقديرُه: (هو)، و(زيدًا) خبرُها منصوبٌ بها، فالاستثناء هنا معنويٌّ.

ولو قلتَ: (قام القومُ لم يكنُ زيدًا) لا يكونُ من هذا الباب، لأنّه بعدَ (لم)، وعليه فيجوزُ أن تقولَ: (قام القومُ لم يكنِ القائمُ زيدًا)، أمّا: (لا يكونُ القائمُ زيدًا) فممنوعٌ؛ لأنّه إذا كانت (يكون) بعدَ (لا) فإنّه يَجِبُ أن يَسْتَتِرَ اسمُها وجوبًا.

فإن قال قائل: وهل (يكونُ) هنا تامةٌ؟

فالجواب: إذا قلنا: إنَّ الموجودَ منصوبٌ على الاستثناء، فهي تامةٌ، وإذا قلنا: إنَّه خبرُها، فهي ناقصةٌ.

فصارتِ الأفعالُ أربعةً: (ليس)، (خلا)، (عدا)، (لا يكونُ).

وتقدَّم (غير) و(سوى)، وهي أسماءٌ، وتقدَّمت (إلا)، وهي حرفٌ، وبهذا عَرَفْنَا أنَّ الاستثناءَ يكونُ بالحروفِ وبالأسماءِ وبالأفعالِ:

فالاستثناءُ بالحروفِ يكونُ بحرفٍ واحدٍ، وهو (إلا).

وبالأسماءِ يَكُونُ باثْنَيْنِ، وهما: (غير) و(سوى)، أمَّا (سوى) و(سواء) فهي لغاتٌ.

وأمَّا بالأفعالِ فيَكُونُ بأربعةٍ، وهي (ليس)، و(خلا)، و(عدا)، و(لا يكونُ)، ولها خامسٌ سيأتي وهو (حاشا).

٣٢٩- وَاجْرُرْ بِسَابِقِي (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ

وَبَعْدَ (مَا) انْصَبْ، وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ

الشرح

القاعدة التي أَخَذْنَا مِنَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ يُسْتَنَى بِ(لَيْسَ) وَ(خَلَا) وَ(عَدَا) وَ(لَا يَكُونُ) عَلَى أَنَّ الْمُسْتَنَى مَنْصُوبٌ دَائِمًا، لَكِنْ قَالَ: (وَاجْرُرْ بِسَابِقِي (يَكُونُ))، وَقَوْلُهُ: «بِسَابِقِي»: مُثْنًى، وَسَابِقَاهَا اثْنَانِ: (عَدَا) وَ(خَلَا).

وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَاجْرُرْ ... إِنْ تُرِدْ»: أَنَّ الْأَفْضَلَ النَّصْبُ، لَكِنْ إِنْ شِئْتَ فَاجْرُرْ، لَكِنْ: (وَبَعْدَ (مَا) انْصَبْ)، وَتَكُونُ قَبْلَ (خَلَا)، وَقَبْلَ (عَدَا)، يَعْنِي: إِنْ وَقَعَا بَعْدَ (مَا) فَيَجِبُ النَّصْبُ.

وَقَوْلُهُ: «وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ»: يَعْنِي: أَنَّهُ مَعَ وَجُودِ (مَا) قَدْ يَرِدُ الْجَرُّ، وَلَكِنَّ الْوَاجِبَ النَّصْبُ، وَالْجَرُّ مَسْمُوعٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدٍ)، نَقُولُ فِي الْإِعْرَابِ: (قَامَ) فَعْلٌ مَاضٍ، وَ(الْقَوْمُ) فَاعِلٌ، وَ(خَلَا) لَا نُعْرِبُهَا هُنَا فِعْلًا، لَكِنْ نُعْرِبُهَا حَرْفَ جَرٍّ، وَ(زَيْدٍ) اسْمٌ مَجْرُورٌ بِ(خَلَا).

مِثَالُ آخَرٍ: (قَامَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدٍ)، فَا (قَامَ الْقَوْمُ) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ(عَدَا) حَرْفُ جَرٍّ، وَ(زَيْدٍ) اسْمٌ مَجْرُورٌ بِ(عَدَا)، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ ظَاهِرَةٍ فِي آخِرِهِ.

وَعَلَى هَذَا فَا (خَلَا) وَ(عَدَا) يَصْلُحَانِ أَنْ يَكُونَا فِعْلَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَا حَرْفَيْنِ،

والذي يَدُلُّكَ على هذا أَنَّكَ إِنِ نَصَبْتَ ما بعدها فهما فعلاَنِ، وَإِنِ جَرَرْتَهُ فهما حَرَفَانِ، ولهذا قال: (وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرَفَانِ كَمَا هُمَا إِنِ نَصَبَا فِعْلَانِ).

أَمَّا إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَهُمَا (ما) فهما فِعْلَانِ، وَيَجِبُ نَصْبُ ما بعدهما، تقول: (قَامَ الْقَوْمُ ما خلا زَيْدٍ، واما عدا بَكْرًا)، ولا يَجُوزُ أَنْ تقول: (قَامَ الْقَوْمُ ما خلا زَيْدٍ)، ولا: (ما عدا بَكْرٍ)، بل يَتَعَيَّنُ النَّصْبُ، ولهذا قال: (وَيَعْدَ (مَا) انْصَبَ)، يعني: انْصَبْ إِذَا وَقَعَتْ (عَدَا) و(خَلَا) بَعْدَ (ما)، ولكن (انْجَرَأُ قَدْ يَرُدُّ)، فقد تقول: (ما خلا زَيْدٍ، واما عَدَا بَكْرٍ) لَكِنَّهُ قَلِيلٌ، وبعضُ العلماءِ يَقُولُ: لا يَجُوزُ، واما وَرَدَ فَإِنَّهُ شاذٌّ، وهذا أَقْرَبُ: أَنْ تَكُونَ (عدا) و(خلا) بَعْدَ (ما) فِعْلَيْنِ.

فإن قال قائل: وهل هذه الأحكامُ تَشْمَلُ جَمِيعَ أحوالِ الاستثناء؟
فالجواب: نعم، ولكنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ ما سُمِعَ مُفَرَّغًا، مثل: (ما قامَ عَدَا زَيْدًا).

٣٣٠- وَحَيْثُ جَرَّاهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

الشرح

(عدا) و(خلا) إذا جَرَّ ما بعدهما فهما حَرْفَانِ، أي: حَرْفَا جَرٍّ، وَإِنْ نَصَبَا فهما فِعْلَانِ، وهذا من غرائبِ اللُّغَةِ أَنْ تَأْتِيَ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ تُسْتَعْمَلُ أحيانًا فِعْلًا، وأحيانًا حَرْفَ جَرٍّ.

فإذا قال قائلٌ: هذا ليس من الغريبِ، أَلَسْتَ تقولُ: (عَلَا زَيْدٌ)، وتقولُ: (المتاعُ على زَيْدٍ)؟

فالجواب: نعم، نقولُ ذلك، لكنْ هناك فَرْقٌ بَيْنَ (عَلَا زَيْدٌ)، وَبَيْنَ (المتاعُ على زَيْدٍ) حتى في الكتابةِ، فـ(عَلَا زَيْدٌ) كتابتُها بِالْأَلْفِ، و(على زَيْدٍ) بالياءِ، فإِذَنْ: ليست هذه هي هذه، فبينهما فَرْقٌ.

إنَّما (خلا) و(عدا) هما بَلْفُظُهُما وَصُورَتُهُما يُسْتَعْمَلَانِ حَرْفًا، وَيُسْتَعْمَلَانِ فِعْلًا، وعلامةُ ذلك ما أشارَ إليه المَوْلاُفُ -رحمه الله-: (وَحَيْثُ جَرَّاهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ).

٣٣١- وَكَ(خَلَا): (حَاشَا)، وَلَا تَصَحَّبُ (مَا)

وَقِيلَ: (حَاشَ) وَ(حَشَا) فَاحْفَظْهُمَا

الشرح

قَالَ الْمُؤَلِّفُ -رحمه الله-: «وَكَ(خَلَا) (حَاشَا)»، إِذَنْ: تَكُونُ الْأَفْعَالُ خَمْسَةً: (لَيْسَ)، (لَا يَكُونُ)، (خَلَا)، (عَدَا)، (حَاشَا).

وَقَالَ: «وَكَ(خَلَا): (حَاشَا)»، لَكِنَّهَا تَخَالَفُهَا فِي قَوْلِهِ: (وَلَا تَصَحَّبُ (مَا))، وَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ لَهَا حَالٌ يَتَعَيَّنُ فِيهَا النَّصْبُ، بَلْ يَجُوزُ فِيهَا النَّصْبُ وَالْجَرُّ، وَلَا نَقُولُ: إِلَّا أَنْ تُسَبَقَ بِ(مَا)؛ لِأَنَّهَا لَا تَصَحَّبُهَا (مَا)، فَنَقُولُ: (قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا)، (قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا)، وَالْمَعْنَى: أَسْتَشْنِي زَيْدًا.

قَوْلُهُ: «وَقِيلَ: (حَاشَ)»: وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَى فِيهَا مَدٌّ، وَهَذِهِ لَيْسَ فِيهَا مَدٌّ، وَهَذِهِ آخِرُهَا الشَّيْنُ، وَهُوَ حَرْفٌ صَحِيحٌ، وَالْأَوَّلَى (حَاشَا) آخِرُهَا أَلْفٌ مَقْصُورَةٌ.

وَقِيلَ أَيْضًا: (حَشَا)، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ (حَاشَا) فِيهَا أَلْفَانِ، وَ(حَشَا) فِيهَا أَلْفٌ وَاحِدَةٌ.

وَقَوْلُهُ: «فَاحْفَظْهُمَا»: كَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ -رحمه الله- يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ لَكَ أَنَّ اسْتِعْمَالَهُمَا قَلِيلٌ، وَالَّذِي يُسْتَعْمَلُ قَلِيلًا يُنْسَى، وَلِهَذَا قَالَ: (فَاحْفَظْهُمَا)، أَوْ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَرُدَّ بِهِ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: (حَاشَ)، وَ(حَشَا)، فَقَالَ: احْفَظْهُمَا، فَإِنِّي مُؤَكِّدٌ أَنَّهَا أَتِيَا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وهل (حَاشَ) و(حَشَا) غيرُ (حَاشَا)؟

الجواب: لا، لكن اختلفت صورة، كما سَبَقَ في (سوى)، و(سُوى)، و(سَوَاء).

وأما قوله: «فَاخْفَظْهُمَا»: أي: احفظِ الشَّيْئَيْنِ: (حَاشَ) و(حَشَا)، وأما الأولى فلا تحتاجُ إلى توصية، بل هي حاميةٌ نفسها.

فإن قال قائل: ما تقولون في قولِ الله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾

[يوسف: ٣١]؟

فالجواب: أنَّ هذه ليست من هذا النوع، بل هذه بمعنى: تَنْزِيهاً لله تعالى،

فهي اسمٌ مصدرٍ، وعاملُه محذوفٌ، أمَّا التي للاستثناء فتأتي بعدَ جملةٍ أو ما أشبهَ ذلك.



الْحَالُ

الحالُ في الأصلِ هيَ الهيئَةُ التي عليها الشَّيْءُ، وهيَ مُذَكَّرَةٌ لفظًا، مُؤنَّثَةٌ معنًى، فتقولُ مثلًا: (الحالُ الأوَّلُ)، وتقولُ: (هذا له حالانِ)، وتقولُ: (هذا على حالينِ)، ولا تقولُ: (الحالةُ الأوَّلُ)، أو: (هذا له حالتانِ)، أو: (هذا على حالتينِ).

وعندما تَصِفُ لفظَةَ (الحال) فهل تقولُ: (الحالُ الأوَّلُ)، أو: (الأوَّلُ)؟

الجواب: الحالُ الأوَّلُ؛ لأنَّها مُذَكَّرَةٌ لفظًا، مُؤنَّثَةٌ معنًى، وهل تقولُ: (الحالُ المُستقيمُ)، أو: (الحالُ المُستقيمةُ)؟

الجواب: (المستقيمة)؛ لأنَّها مُؤنَّثَةٌ معنًى، هذا هو الأفصحُ فيها، خلافَ ما يُعبَّرُ به أكثرُ النَّاسِ اليومَ حيثُ تَجِدُهُ يُؤنَّثُ، فيقولُ: (هذه حالةٌ ليستُ بحسنةٍ)، (هذا له حالتانِ)، وهذا خطأٌ، والصَّوابُ أنْ نقولَ: (هذه حالٌ)، و: (لهُ حالانِ).

٣٣٢- الحَالُ: وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَ (فَرْدًا أَذْهَبُ)

الشرح

تعريفُ الحَالِ في اللُّغَةِ: هي الهيئَةُ التي عليها الشَّيْءُ، أَمَّا في الاصطلاح فقال المؤلف - رحمه الله -: (الحَالُ وَصَفٌ)، والوصفُ بمعنى الهيئَةِ، فهو وصفٌ وليس بجامدٍ، (فَضْلَةٌ) وليس عُمْدَةً.

فخرجَ بقولنا: (وَصَفٌ)، ما ليس بوصفٍ، كما لو قلتَ: (زيدٌ أخوك)، ف(أخوك) ليس حالًا؛ لأنَّه ليس وصفًا.

وخرجَ بقولنا: (فَضْلَةٌ)، ما كان عُمْدَةً، كما في قولك: (كان زيدٌ قائمًا)، فإنَّ (قائمًا) وصفٌ (لزيد)، لكنَّه عُمْدَةٌ؛ لأنَّه خبرُ المبتدأ، وخبرُ المبتدأ عُمْدَةٌ.

وخرجَ بقولنا: (مُنْتَصِبٌ)، ما ليس بمُنْتَصِبٍ، كما لو قلتَ: (جاء زيدٌ الفاضلُ)، فإنَّ (الفاضل) في الحقيقةِ صفةٌ، لكنَّه مرفوعٌ، وهو فضلةٌ أيضًا، وليس عُمْدَةً، إذ إنَّ النعتَ ليس عُمْدَةً في الجملةِ، ومع ذلك هو مرفوعٌ، فلا يكونُ حالًا.

فالحَالُ إِذَنْ: وصفٌ فَضْلَةٌ منصوبٌ، وهو أيضًا (مُفْهِمٌ فِي حَالٍ)، يعني أنَّه يُفْهِمُ منه هذا التَّقْدِيرُ، وهو: (في حال) احترازًا من التَّمْيِيزِ، فإنَّ التَّمْيِيزَ قد يكونُ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبًا، لكن ليس مُفْهِمًا في حالٍ، مثل قولهم: (للهُ دَرَّةٌ فارِسًا)، فإنَّ (فارِسًا) ليست حالًا، بل تَمْيِيزٌ مع أنَّها فَضْلَةٌ مُنْتَصِبَةٌ، لكنها ليست تُفْهِمُ (في حالٍ)، إذ إنَّكَ تَتَعَجَّبُ من فُرُوسِيَّتِهِ، ولستَ تريدُ أنْ تُقَيِّدَهُ بأنَّه في حالٍ فُرُوسِيَّتِهِ.

وقال بعضهم: إِنَّ الْحَالَ مَا وَقَعَ جَوَابًا لـ (كيف)، مثل: (كيفَ جاءَ زيدٌ؟)، لكنها غيرُ مُنضبطة؛ لأنَّك إذا قلتَ: (جاءَ زيدٌ وَالشَّمْسُ طالعةٌ)، فالشَّمْسُ طالعةٌ) جملةٌ حالِيَّةٌ لا شكَّ، لكن لا يَصْلُحُ فيها: (كيفَ)، فالكِيفِيَّةُ هنا مُمتنعةٌ، ولهذا قال المؤلفُ - رحمه الله -: (في حال كذا)؛ لأنها أَضْبَطُ، وتَشْمَلُ كُلَّ ما يُمكنُ أَنْ يَرِدَ.

مثال ذلك: (جاءَ زيدٌ راکبًا)، فإذا وضعتَ (في حال) يكونُ التَّقديرُ: (حالُ كونه راکبًا).

مثال آخرُ: (نَزَلَ المطرُ قويًّا)، أي: في حالِ كونه قويًّا.

مثال آخرُ: (أتى زيدٌ وَالشَّمْسُ طالعةٌ)، أي: في حالِ طلوعِ الشَّمْسِ. وعلى هذا فِقَسُ، المُهمُّ أَنْ تُقدَّرَ: (في حال).

وقوله: «كَ(فَرَدًا أَذْهَبُ)»: (فَرَدًا) وصفٌ فضلةٌ مُنتَصِبٌ مُفهِمٌ: (في حال)، لأنَّك تقولُ: (أَذْهَبُ في حالِ انفرادٍ).

أمثلةٌ على الحال:

■ (زيدٌ في البيتِ نائمًا)، فـ(زيد) مبتدأ، و(في) حرفُ جرٍّ، و(البيت) اسمُ مجرورٍ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ، والجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: (كائن) خَبَرُ (زيد)، و(نائِمًا) حالٌ من الفاعلِ المُستترِ في (كائن).

■ (ركبتُ الفرسَ مُسرِّجًا)، فـ(مُسَرِّجًا) حالٌ من (الفرس)، وليس من الفاعلِ؛ لأنَّ المُسرِّجَ هو الفرسُ.

■ (ركبتُ الفرسَ مُتَقَلِّدًا سَيْفًا)، فـ(مُتَقَلِّدًا) حالٌ من الفاعلِ في (رَكِبْتُ).

-لأنَّ الفرسَ لا يُمكنُ أنْ تَتَقَلَّدَ سَيْفًا - مَنْصُوبَةٌ، وعلامةُ نصبِها فتحةٌ ظاهرةٌ،
و(سَيْفًا) مفعولٌ به (مُتَقَلِّدًا)؛ لأنَّ (مُتَقَلِّدًا) اسمُ فاعِلٍ، فيَنْصَبُ المفعولُ.

■ (قَرَأْتُ الدَّرْسَ حَاضِرَ الذَّهْنِ)، ف(حَاضِر) حَالٌ مِنَ الفاعِلِ في (قَرَأْتُ)
منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِها، وهي مضافةٌ، و(الذَّهْنِ)
مَجْرُورٌ بِالإِضافةِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه.

■ (اشْتَرَيْتُ الْكَبْشَ رَخِيصًا)، ف(رَخِيصًا) حَالٌ مِنَ (الْكَبْشِ) منصوبةٌ،
وعلامةُ نصبِها الفتحةُ الظَّاهِرَةُ على آخِرِها.

■ (حَضَرْتُ هَذَا الصَّلَاةَ قَائِمَةً): (حَضَر) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح،
والتَّاءُ لِلتَّائِيثِ، و(هَذَا) فاعِلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضَّمَّةُ، و(الصَّلَاةَ) مفعولٌ
به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِها الفتحةُ، و(قَائِمَةً) حَالٌ، لكن: هل المرادُ قيامُ
الصَّلَاةِ، أو أَنَّ هَذَا قَائِمَةٌ؟

الجواب: على حَسَبِ النِّيَّةِ، وإذا لم يَكُنْ فالأقربُ، وعلى هذا فنقولُ:
(قَائِمَةً) حَالٌ مِنَ (الصَّلَاةِ) منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها الفتحةُ.

■ قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، نقولُ في إعرابِها:
الواوُ بِحَسَبِ ما قَبْلَها، و﴿لَا﴾ ناهيةٌ، و﴿تَمْشِ﴾ فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، وعلامةُ
جزمِه حذفُ الياءِ، والكسرةُ قَبْلَها دليلٌ عليها؛ لأنَّ أَصْلَها (تمشي)، و﴿فِي
الْأَرْضِ﴾ جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ ب﴿تَمْشِ﴾، و﴿مَرَحًا﴾ يجوزُ أنْ تكونَ حالًا من
فاعلِ ﴿تَمْشِ﴾ على تقدير: (ذَا مَرَحَ)، ويجوزُ أنْ تكونَ مفعولًا مُطْلَقًا، أي:
مَشْيًا مَرَحًا.

٣٣٣- وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

الشرح

الحال قد يُوصَفُ بها صاحبُها دائماً، وقد يُوصَفُ بها في بعض الأحوال، فهل يُشترطُ أن يكونَ هذا الوصفُ مُنتَقِلًا، بمعنى أن الإنسانَ الذي هو صاحبُ الحالِ أحياناً يكونُ على هذا الوصفِ، وأحياناً يكونُ على هذا الوصفِ، أو ليسَ بشرطٍ؟

يقولُ بعضُ النحويِّين: إنَّه شرطٌ، ولا بُدَّ أن تكونَ الحالُ مُنتَقِلَةً، يعني: أن صاحبها يأتي أحياناً عليها، ويأتي أحياناً على غيرها.

مثاله: (جاء زيدٌ راكباً)، فهذه مُنتَقِلَةٌ؛ لأنَّه يُمكنُ أن يجيءَ ماشياً.

ويقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-: لا يُشترطُ أن تكونَ مُنتَقِلَةً، لكنَّه الغالبُ.

مثاله: (خَلَقَ اللهُ زيداً طويلاً)، فهذه غيرُ مُنتَقِلَةٍ، لكنَّه جائزٌ؛ لأنَّ المؤلِّفَ

-رحمه الله- يقولُ: (يَغْلِبُ)، وليسَ بلازم.

ومثَّلَ النحويُّونَ بـ(خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا)، و(خَلَقَ اللهُ

اليربوعَ رِجْلَيْهِ أَطْوَلَ مِنْ يَدَيْهِ)، فهي هنا لازمة.

وقوله: «مُشْتَقًّا»: يعني أنَّه مُشتَقٌّ من المصدرِ، أي: أنَّه اسمُ فاعِلٍ، أو اسمُ

مفعولٍ، مثل: (راكب)، (مركوب)، و(فاهم)، (مفهوم)، وما أشبه ذلك، وهذا

هو الأكثرُ أن يكونَ مُشْتَقًّا، أي: أنَّه (يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا) يعني: ليس

واجبًا، وهذا الذي ذكره ابن مالك - رحمه الله - صحيح؛ لأنه لا يحتاج إلى تأويل، ولا تكلف.

وقوله: «مُستَحَقًّا»: فيه وجهان: فتح الحاء وكسرهما، على أننا نرجح الفتح، لأجل أن يوافق قوله: (مُستَقًّا).

- ٣٣٤- وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي مُبْدِي تَأَوَّلٍ بِلَا تَكْلُفٍ
 ٣٣٥- كَرَبْعُهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدٍ وَكَرَرَزِيدُ أَسَدًا، أَي: كَأَسَدٍ

الشرح

قوله: «يَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ»: هذا عكسُ قوله: (يَغْلِبُ)، فكأنه قال: يَغْلِبُ إِلَّا فِي السَّعْرِ، فالأكثرُ عَدَمُهُ.

وقوله: «وَفِي مُبْدِي»: أي: مُظْهِرٍ.

«تَأَوَّلٍ»: أي: تأويلٍ، يعني: في كلامٍ يَسْهُلُ تأويلُهُ، ولهذا قال: (بِلَا تَكْلُفٍ)، يعني أنَّ الجمودَ يَكْثُرُ في مَوْضِعَيْنِ:

الأوَّل: في سِعْرِ.

مثاله: (بِعُهُ مُدًّا بِكَذَا)، (بِعَ) فعلٌ أمرٌ، والهاءُ مفعولٌ به مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ في حَلٍّ نصبٍ، و(مُدًّا) حالٌ من الهاءِ في قوله: (بِعُهُ) وكلمةُ (مُدٌّ) ليست بمُشْتَقَّةٍ، فهي إِذَنْ اسمٌ جامدٌ، لكنَّه سِعْرٌ، إِذْ إِنَّ معنى (بِعُهُ مُدًّا): بَعُهُ في حَالٍ كَوْنِهِ مُسَعَّرًا المُدُّ بِكَذَا، ولهذا قال: (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ).

مثال آخر: (بِعُهُ رِطْلًا بِكَذَا)، وهذا بالوزنِ، والأوَّلُ بالحِجَمِ، فالكِيلُ بالأحجامِ، والوزنُ بالاثْقَالِ.

أمثلةٌ أُخْرَى: (بِعُهُ طَنًّا^(١))، (بِعُهُ ذِرَاعًا)، (بِعُهُ بَاعًا)، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ، ففي

(١) «طَنٌ»: بالفتح، وهو في كَلَامِ الفقهاءِ كثيرٌ، لكن لا أدري: هل هو معروف في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْفُصْحَى؟ (الشارح)

كلّها نقول: إنّها جامدة، لكنّها مُتَوَلَّةٌ بِالمُشْتَقِّ؛ لأنّها سِعْرٌ.

فإن قال قائل: أليس الذَّرَاعُ مُشْتَقًّا، بمعنى مَذْرُوعٌ؟

قلنا: لا، لأنّ المراد بالذَّرَاعِ هذا المِقْدَارُ المعيّن، ولهذا الذَّرَاعُ هو ما يُذَرَّعُ به.

والثاني: في جامدٍ بمعنى المشتقّ.

مثاله: (بِعِ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ يَدًا بِيَدٍ)، فكلمة (يَدًا بِيَدٍ) حالٌ، مع أنّ اليَدَ جامدةٌ وليست مُشْتَقَّةً من شيءٍ، لكنّها مُتَوَلَّةٌ بِالمُشْتَقِّ، إذ معنى (يَدًا بِيَدٍ) مُقَابَضَةٌ، أي: اقْبِضْ وَقَبِّضْ، فهي بمعنى: مُقَابَضَةٌ.

إِذَنْ: نقول: ليست سِعْرًا، لكن فيها تأويلٌ قريبٌ، فكلُّ يَعْرِفُ أنّ معنى (بِعِهِ يَدًا بِيَدٍ)، أي: مُقَابَضَةٌ، و(مُقَابَضَةٌ) مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْقَبْضِ.

مثال آخر: (كَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا)، و(كَرَّرَ) بمعنى رَجَعَ، أو انطَلَقَ عليهم، فكلمة (أَسَدًا) حالٌ من (زَيْدٍ)، والأسد اسمٌ لنوع من السِّبَاعِ، فهو جامدٌ، لكنّه مُتَوَلِّدٌ بِمُشْتَقٍّ، ولهذا قال المؤلِّفُ - رحمه الله -: (أَيُّ: كَأَسَدٍ)، والكافُ للتَّشْبِيهِ، أي: كَرَّرَ زَيْدٌ مُشَابِهًا الأَسَدَ، ولهذا أتى المؤلِّفُ - رحمه الله - بكافِ التَّشْبِيهِ؛ لأنّ التَّشْبِيهَ إذا اشْتَقَّقْتَ مِنْهُ (مُشَابِهًا) صار مُشْتَقًّا.

فإن قال قائل: هل يَصِحُّ أَنْ يُتَوَلَّى بِ(شجاعًا)؟

فالجواب: لا، ولهذا المؤلِّفُ - رحمه الله - قال: (أَيُّ: كَأَسَدٍ)، يعني يُتَوَلَّى

ب(مُشَابِهٍ)، أي: مُشَابِهٍ لِلأَسَدِ.

مثال آخر: (أَنَانِي بِالْقَلْبِ حَجْرًا)، أي: كالحَجَرِ، أي: مُشَابِهًا لَهُ؛ لأنّ

الحَجَرُ جامدٌ، لكنّه بمعنى المُشْتَقِّ.

والخلاصة:

القاعدة الأولى: الغالبُ في الحالِ أن يكونَ مُتَقَلِّلاً: لا لازماً، مُشْتَقّاً: لا جامداً.

القاعدةُ الثانيةُ: يَكْثُرُ الجمودُ في مَوْضِعَيْنِ: فيما دَلَّ على سَعَرٍ، وفيما كَانَ بِمَعْنَى المُشْتَقِّ، فالأوَّلُ كَقَوْلِكَ: (بِعُهُ مُدًّا بِكَذَا)، والثَّانِي كَقَوْلِكَ: (يَدًّا يَيْدٍ)، و(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا)، أي: كَأَسَدٍ، أي: مُشَابِهاً لِلْأَسَدِ.

فإن قال قائل: أليسَ الجمودُ في السَّعَرِ يَدْخُلُ تحتَ قولِهِ: (مُبْدِي تَأَوَّلٍ)؟

فالجواب: لا، كَأَنَّ المؤلَّفَ - رحمه الله - يُرِيدُ الجمودَ في السَّعَرِ مُطْلَقاً، وإِلَّا ففِي الحَقِيقَةِ هُم أَوَّلُوهُ بِمَعْنَى (مُسَعَّرًا)، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ المُبْدِي تَأَوَّلًا، إِنَّمَا السَّعَرُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَهْمَا كَانَ إِذَا أَتَى فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا الْمُقَدَّرُ بغيرِ السَّعَرِ، مِثْلُ: (بِعْتُ الْأَرْضَ بَاعًا).

٣٣٦- وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَ (وَحَدَكَ اجْتَهِدْ)

الشرح

كَأَنَّ الْمُؤَلَّفَ - رحمه الله - يقول: إِنَّ الْحَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً، وَلَمْ يَسْبِقْ فِي هَذَا قَاعِدَةٌ، لَكِنَّ الْقَاعِدَةَ تُفْهَمُ مِنْ هَذَا، فَالْحَالُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً.

مثالُه: (جاء زيدٌ راكبًا)، و(نزل المطر كثيرًا)، و(اشتريت الثوب مُرَقَّعًا)، و(دخلت المسجد طاهرًا)، وقال النبي - عليه الصلاة والسلام -: «أَدْخَلْتُهِمَا طَاهِرَتَيْنِ»^(١)، ف(طَاهِرَتَيْنِ) حَالٌ.

لكن أحيانًا تأتي الحال معرفة، فماذا نصنع؟

يقول: (إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى)، فَالنَّحْوِيُّونَ سَهَّلُوا أَمْرَهُمْ، فَإِذَا جَاءَكَ مِنَ اللَّغَةِ مَا يُخَالِفُ الْقَاعِدَةَ فَأَوَّلُهُ، فَإِذَا جَاءَكَ حَالٌ وَهِيَ مَعْرِفَةٌ - وَأَنْتَ قَدْ أَصَلْتَ أَصْلًا، وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً - فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى، أَي: أَوَّلُهُ إِلَى نَكْرَةٍ.

مثال ذلك: (وَحَدَكَ اجْتَهِدْ)، أَي: لَوْ لَمْ يَجْتَهِدْ زَمِيلُكَ فَاجْتَهِدْ أَنْتَ، ف(اجْتَهِدْ) فَعْلٌ أَمْرٌ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ)؛ لِأَنَّ كُلَّ الَّذِي تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ)، أَوْ (أَنَا)، أَوْ (نَحْنُ) فَهُوَ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا، و(وَحَدَ) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (اجْتَهِدْ) مَعَ أَنَّ (وَحَدَ) مُضَافٌ، وَالْكَافُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، أَي: أَنَّهَا أُضِيفَتْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان، برقم (٢٠٦)، وأخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، برقم (٢٧٤).

إلى ضمير، والمضاف إلى الضمير معرفة، فكيف نقول في مثل هذا مع أنه يُشترط أن تكون الحال نكرة؟

نقول: أولها، (وَحَدَكَ) تُتَوَلَّ بمعنى (مُنْفَرِدًا)، أي: اجْتَهِدْ مُنْفَرِدًا، فإذا أَوَّلْتَهَا بمعنى (مُنْفَرِدًا) صارت نكرة.

مثال آخر: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ)، (وَحْدَهُ) بمعنى مُنْفَرِدًا بالألوهية.

مثال آخر: (ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فالأَوَّلَ)، (الأَوَّلَ) حال، ولكنها معرفة؛ لأنها مُعَرَّفَةٌ بـ(أَل)، فَتَتَوَلَّ بنكرة، أي: مُرْتَبِينَ، وهذا أحسن من التأويل بـ(واحدًا واحدًا)؛ لأنَّ (واحدًا واحدًا) يحتاج إلى تأويل آخر؛ لأنه ليس مُشْتَقًّا.

إِذَنْ: القاعدة: الحال لا تكون إلا نكرة، ولكن إذا وردَ عن العرب ما هو معرفة وَجَبَ أن يُتَوَلَّ بنكرة.

٣٣٧- وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةٍ كَ(بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعَ)

الشرح

سَبَقَ أَنَّ الْحَالَ وَصْفٌ، والوصفُ ما دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَفَاعِلِهِ، يعني: اسمُ الفاعِلِ، واسمُ المفعولِ، مثل: (قائم)، و(مضروب)، وما أَشَبَّهَهَا، وَسَبَقَ أَنَّهُ قَدْ يُخْرَجُ عَنْ كَوْنِهِ وَصْفًا إِلَى أَنْ يَكُونَ جَامِدًا، لَكِنَّهُ مُتَوَلِّ بِالْوَصْفِ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ - رحمه الله -: يُسْتَشْنَى أَيْضًا مِنْ ذَلِكَ الْمَصْدَرُ، فَالْمَصْدَرُ لَيْسَ وَصْفًا، وَلَيْسَ مُشْتَقًّا، بَلِ الْمَصْدَرُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، فَ(ضَرْبٌ) مُشْتَقٌّ مِنَ الضَّرْبِ، وَ(أَكَلَ) مُشْتَقٌّ مِنَ الْأَكْلِ، وَ(نَامَ) مُشْتَقٌّ مِنَ النَّوْمِ، فَالْمَصْدَرُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، وَلَيْسَ مُشْتَقًّا، إِذَنْ: لَيْسَ بِوَصْفٍ، فَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يَجِيءَ حَالًا؟

الجواب: لا، لا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا وَصْفًا، وَالْمَصْدَرُ لَيْسَ وَصْفًا، أَي: لَيْسَ وَصْفًا اضْطِلَاحًا، أَمَّا مَعْنَى فَهُوَ وَصْفٌ، لَكِنَّ الْمُؤَلَّفَ - رحمه الله - يَقُولُ: (وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ).

وَقَوْلُهُ: «مَصْدَرٌ»: مُبْتَدَأٌ، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَهُوَ نَكْرَةٌ، وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ؟

فالجواب: لِأَنَّهُ وَصِفَ بِ(مُنْكَرٍ).

وَقَوْلُهُ: «حَالًا»: حَالٌ.

وَقَوْلُهُ: «يَقَعُ»: الْجُمْلَةُ خَبَرٌ (مَصْدَرٌ)، يَعْنِي أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُنْكَرَ يَكُونُ حَالًا (بِكَثْرَةٍ).

مثالُه: (بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعَ)، أصلُ هذا التَّركيبِ: (زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً)، لكنْ من أَجْلِ الرَّوِيِّ قَدَّمَ الحَالَ، و(بَغْتَةً) حَالٌ من فاعِلِ (طَلَعَ)، وفاعلُ (طَلَعَ) يَعُودُ على (زَيْدٍ)، و(زَيْدٌ) مَبْتَدَأٌ، و(طَلَعَ) فَعْلٌ وفاعلٌ مُسْتَرَرٌّ، والجُمْلَةُ من الفَعْلِ والفاعلِ المُسْتَرَرِّ خبرٌ المَبْتَدَأِ.

قاعدةُ هذا البَيتِ: يَقَعُ المَصْدَرُ المُنْكَرُ حَالًا كَثِيرًا.

مثالُه: (طَلَعَ زَيْدٌ بَغْتَةً)، ﴿لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ١٨٧]، يعني: لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا مُفَاجَأَةً، وهذا ما ذَهَبَ إِلَيْهِ المَوْئِلُفُ -رحمه الله- أَنَّ (بَغْتَةً) حَالٌ.

وقِيلَ: إِنَّ (بَغْتَةً) لَيْسَ بِحَالٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَصْدَرٌ، والحَالُ هُوَ الفَعْلُ الَّذِي هَذَا مَصْدَرُهُ، وَيَكُونُ المَعْنَى: (زَيْدٌ طَلَعَ يَبْغُتُ بَغْتَةً)، وَيَصِيرُ الحَالُ جُمْلَةً (يَبْغُتُ)، وَلَا نُعَرِّبُ (بَغْتَةً) حَالًا، بَلْ مَصْدَرٌ، وهؤلاءِ المَتَعَصِّبُونَ المُتَشَدِّدُونَ.

ثُمَّ على القَوْلِ بَأَنَّهُ يَقَعُ المَصْدَرُ نَفْسُهُ هُوَ الحَالُ هَلْ يَنْقَاسُ، أَوْ يُقْتَصَرُ فِيهِ على السَّماعِ؟

قال بعضهم: يُقْتَصَرُ فِيهِ على السَّماعِ، وَحُكِّيَ إِجْمَاعُ النُّحَوِيِّينَ، وَلَكِنْ لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

وقال بعضهم: بَلْ يَنْقَاسُ، وَلَا يُقْتَصَرُ فِيهِ على السَّماعِ، وهذا القَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَنَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ المَصْدَرَ يَقَعُ خَبْرًا كَثِيرًا مُنْقَاسًا، فَتَقُولُ: (رَجُلٌ عَدْلٌ)، و(رَجُلٌ رَضِي)، و(رَجُلٌ ثَبْتُ، أَوْ ثَبِتَ)، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ، قَالَ ابنُ مالِكٍ -رحمه الله- فِي النُّعْتِ:

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

فإذا كان المصدرُ يُوصَفُ به، ويكونُ صفةً، فلماذا لا يكونُ حالاً؟!

فصار عندنا ثلاثة آراءٍ:

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ: لا يكونُ المصدرُ حالاً أبداً، وما أتى من كلامِ العربِ مؤهماً لذلك فيَجِبُ أَنْ يُتَوَلَّ، فيُجْعَلُ المصدرُ مصدرًا، والفعلُ الذي انتصبَ به هذا المصدرُ هو الحال.

الرَّأْيُ الثَّانِي: يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ المصدرُ حالاً، ولكنَّه مقصورٌ على السَّماعِ، فلا يُقَاسُ عليه.

الرَّأْيُ الثَّالِثُ: يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ المصدرُ حالاً، وهو مَقِيسٌ، لكنَّه قليلٌ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَأْتِيَ حالاً قِياساً.

فصارتِ القاعدةُ في هذا البيتِ: يَقَعُ المصدرُ المنكَّرُ حالاً كثيراً، وهذا ما يُفِيدُهُ كلامُ ابنِ مالكٍ - رحمه الله - وسَبَقَ شرحُه.

فإن قال قائل: كيف يَقَعُ المصدرُ حالاً كثيراً مع أن الحالَ وَصِفٌ؟

فالجواب: هذا مصدرٌ بمعنى الوَصْفِ، لكن قد يُوصَفُ بالمصدرِ من بابِ المبالغةِ، كأنَّه هو المصدرُ، لا المتَّصِفُ بالمصدرِ، فإذا قلتَ: (زَيْدٌ رَضِي)، أبلغُ من قولك: (زَيْدٌ ذُو رَضِي)، أو: (زَيْدٌ راضٍ)، فكأنَّكَ جعلتَهُ هو نفسَه، وإلَّا فالأصلُ أَنْ يُؤْتَى بِاسْمِ الْفَاعِلِ، أو بِ(ذُو) التي بمعنى (صاحب)، وتُضَافُ إِلَى الْمَصْدَرِ، فيُقَالُ: (ذُو رَضِي)، و(ذُو عَدْلٍ)، و(ذُو بَغْتَةٍ)، وما أَشَبَّهَا.

- ٣٣٨- وَلَمْ يُنَكِّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصِّصْ، أَوْ يَبْنِ
٣٣٩- مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ ك(لَا يَبْنِ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا)

الشرح

قوله: «وَلَمْ يُنَكِّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ»: (ذُو) بمعنى صاحب، والنكرة ضد المعرفة، وصاحب الحال هو الذي وُصفَ بالحال.

مثال ذلك: (جاء الرجلُ راكبًا)، فصاحب الحال هو: (الرجل).

وصاحب الحال يكون معرفةً، أخذنا ذلك من قوله: (وَلَمْ يُنَكِّرْ غَالِبًا)، وإنما يكون معرفةً، يعني: يُشترطُ في صاحبِ الحال أن يكون معرفةً، وهل هو شرط لازم أو غالب؟

قال المؤلف - رحمه الله -: (غَالِبًا)، يعني: وقد يأتي على غير الغالب، فلو قلت: (جاء رجلٌ راكبًا)، فهذا من غير الغالب، والغالب في مثل هذا المثال أن تقول: (جاء رجلٌ راكبًا)، فتجعلُه صفةً ل(رجل)، فالوصف بعد النكرة صفةٌ، يتبعها في الإعراب، ولا يكون حالاً منها، هذا هو الغالب، وقد روي عن الرسول - عليه الصلاة والسلام -: «وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا»^(١)، ولم يقل: (قَوْمٌ قِيَامٌ)، ولكن هذا المثال - وإن مثل به الشارح - لا يصح، لأن (قَوْمٌ) وُصِفَتْ بقوله: (وَرَاءَهُ)، فصَحَّ مجيءُ الحالِ منها، لكن لو قلت: (جاء قَوْمٌ قِيَامًا)، فهذا هو المثال المنطبق.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، برقم (٦٨٨).

إِذَنْ: القاعدةُ في هذا البيتِ أَنَّ الغالبَ أَنْ يكونَ صاحبُ الحالِ مَعْرِفَةً، ولا يكونَ نَكْرَةً إِلَّا في المواضعِ التَّالِيَةِ:

الموضعُ الأوَّلُ: (إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ)، فإذا تَأَخَّرَ جازَتْ منه النِّكْرَةُ، تقولُ: (جاءَ راكبًا رجلٌ)، ولهذا قالوا: إِنَّ الجُمْلَ قَبْلَ النِّكْرَاتِ أحوالٌ، وبعدها نُعُوتٌ، أي: صفاتٌ.

فهنا: (جاءَ راكبًا رجلٌ) صحيحٌ؛ لأنَّ صاحبَ الحالِ مُتَأَخِّرٌ.

أمثلةٌ أخرى: (جاءَ ماشيًا وَلَدٌ)، و(جاءتُ راكبةً امرأةً)، و(أَسْرَعَ قافِرًا جَوَادٌ)، وعلى هذا فِقْسٌ.

الموضعُ الثَّاني: (أَوْ يُخَصِّصُ)، فإذا خُصِّصَ صاحبُ الحالِ وهو نَكْرَةٌ جازَ مجيءُ الحالِ منه، والتَّخْصِصُ يكونُ بصفةٍ أو بإضافةٍ.

مثالُ المُخَصِّصِ بَوْصِفٍ: (جاءَ رجلٌ فَقِيرٌ راكبًا)، فصاحبُ الحالِ -وهو (رجلٌ)- وَصِفَ بـ(فقيرٍ).

ومثالُ المُخَصِّصِ بإضافةٍ: (اشْتَرَيْتُ كِتَابَ طَالِبٍ تالِفًا)، فـ(كتابٌ) خُصِّصَ بكونه لطالِبٍ، و(تالِفًا) صفةٌ لـ(كتابٍ)، وليست لـ(طالِبٍ).

الموضعُ الثَّالثُ: (أَوْ يَبْنِي مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيَةٍ)، (يَبْنِي) يعني يَتَبَيَّنُ وَيُظْهَرُ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ، تقولُ: (ما في الدَّارِ رجلٌ جالسًا)، فـ(جالسًا) حالٌ من (رجلٍ)، و(رجلٍ) نَكْرَةٌ، لكنَّ سَوَّغَ مجيءِ الحالِ منها أَنَّها بَعْدَ نَفْيٍ، فـ(ما) نافيةٌ.

ومثله أيضًا: (ما أتاني رجلٌ راكِبًا)، فـ(راكِبًا) حالٌ من (رجلٍ)، مع أنَّ (رجلٍ) نَكْرَةٌ، لكنَّها في سياقِ النِّفْيِ.

وقول المؤلف - رحمه الله -: (أَوْ مُضَاهِيهِ)، المضاهي للنفي هو النّهي والاستفهام الإنكاري.

أَمَّا النّهي فَمَثَلُ بِهِ الْمُؤَلَّفُ - رحمه الله -: (لَا يَبِغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِيٍّ مُسْتَسْهِلًا)، أي: مُسْتَسْهِلًا بَغِيًّا، فَالْبَغْيُ لَا تَظُنُّهُ سَهْلًا، فِهْنًا: (امْرُؤٌ) فاعِلٌ، و(عَلَى امْرِيٍّ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(يَبِغِ) فِي مَحَلِّ الْمَفْعُولِ بِهِ، و(مُسْتَسْهِلًا) حَالٌ مِنْ فاعِلِ (يَبِغِ)، أي: مِنْ (امْرُؤٌ) الْأَوَّلَى، وَصَحَّ مَجِيءُ الْحَالِ مِنْهُ وَهُوَ نَكْرَةٌ؛ لِأَنَّهُ فِي سِيَاقِ النّهي.

ومثال الاستفهام الإنكاري: (هَلْ مِنْ أَحَدٍ فِي الْبَيْتِ قَائِمًا؟) ^(١)، ف(قَائِمًا) حَالٌ مِنْ (أَحَدٍ)، وَجَاءَتْ مِنْهُ حَالًا مَعَ أَنَّهُ نَكْرَةٌ؛ لِأَنَّهُ فِي سِيَاقِ الاستفهام الإنكاري.

فصارت القاعدة: لَا يَكُونُ صَاحِبُ الْحَالِ إِلَّا مَعْرِفَةً إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، وَهِيَ: إِذَا كَانَ مُتَأَخِّرًا، وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ النّفيِ أَوْ شَبِيهِهِ، وَإِذَا خُصِّصَ بِإِضَافَةٍ أَوْ وَصِفَ، فَإِنَّ الْحَالَ تَأْتِي مِنْهُ وَهُوَ نَكْرَةٌ.

(١) وَلَا يَصِحُّ التَّمَثِيلُ بِ(هَلْ مِنْ أَحَدٍ قَائِمًا؟)، إِلَّا عَلَى رَأْيٍ مَنْ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ حَالًا، مِثْلُ: (رَجُلٌ قَائِمًا)، أَوْ (زَيْدٌ قَائِمًا)، كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ. (الشَّارِحُ).

٣٤٠- وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

الشرح

قوله: «سَبَقَ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ (أَبَوَا)، وهو مضافٌ.

و«حَالٍ»: مضافٌ إليه.

وقوله: «مَا بِحَرْفٍ»: (مَا) اسمٌ موصولٌ مبتدأ، و(بِحَرْفٍ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ (جُرَّ).

و«جُرَّ»: فعلٌ ماضٍ، وهو صِلَةُ الموصولِ (مَا)، وجملته: (قَدْ أَبَوَا) خبرٌ (مَا) في قوله: (وَمَا بِحَرْفٍ جُرَّ)، وتقديرُ البيتِ بالترتيب: والذي جُرَّ بحرفٍ قد أَبَوَا - أي: النحويون - أَنْ تَسْبِقَهُ الحالُ، قالوا: لَا يُمكنُ أَنْ تسبقَ الحالُ صاحبها المجرورَ بحرفٍ جُرَّ، وسَبَقَ قوله: (إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ)، فيُفهمُ من هذا أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يَتَأَخَّرَ صاحبُ الحالِ عنها، فالحالُ يجوزُ تَقَدُّمُها على صاحبها إذا كان فاعلاً، مثل: (جاءني راكباً زيدٌ)، ويجوزُ تَقَدُّمُها على صاحبها إذا كان مفعولاً به، مثل: (ضَرَبْتُ قائماً زيداً)، ولا يجوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ على صاحبها إذا كان مجروراً بحرفٍ جُرَّ عندَ النحويين، يقولون: لأنَّ حرفَ الجرِّ لَا يَعْمَلُ ما بعده فيما قبله.

مثاله: (مَرَّ نائماً بي زيدٌ)، أي: وأنا نائمٌ، فهذا عندَ النحويين لَا يجوزُ.

لكنَّ ابنَ مالكٍ - رحمه الله - خالفهم، فعنده أن (نائماً) حالٌ من الياءِ في قوله: (بي)، ولهذا قال: (وَلَا أَمْنَعُهُ)؛ لأنَّ عندي دليلاً، (فَقَدْ وَرَدَ) أي: عن العربِ، والعربُ حُجَّةٌ في بابِ النحرِ، فيقول: ما دام وَرَدَ عن العربِ فلا بُدَّ أَنْ

يكون جائزًا، والذي وَرَدَ قولُ الشاعرِ:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًّا إِلَيَّ حَبِيْبًا إِنَّهَا لَحَبِيْبٌ^(١)

قوله: (لئن كان)، (كان) فعلٌ ماضٍ، و(برد) اسمُها، وهو مضافٌ، و(الماء) مضافٌ إليه، و(هيمان) حالٌ من الياءِ في قوله: (إليَّ)، و(صاديًا) حالٌ ثانيةٌ أيضًا من الياءِ، فالياءُ في (إليَّ) هي صاحبةُ الحالِ، وقوله: (حبيبًا) خبرٌ (كان).

والهيمانُ معناه شديدُ العطشِ كما قال الله تعالى: ﴿فَشَرِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ﴾

[الواقعة: ٥٥].

وقوله: (إنَّها)، أي: محبوبته (لحبيب)، ومعلومٌ لكلِّ أحدٍ أنَّ بَرْدَ الْمَاءِ لِلْهَيْمَانِ الصَّادِي حَبِيْبٌ، بل أحبُّ شيءٍ للإنسانِ العطشانِ شديدِ العطشِ أنْ يَلْقَى ماءً باردًا.

إِذَنْ: وَرَدَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ جَوَازُ مَجِيءِ الْحَالِ مِنْ صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ، وَكَلَامُ الْعَرَبِ هُوَ الدَّلِيلُ فِي بَابِ النَّحْوِ، لَا نَقُولُ فِي النَّحْوِ: هَاتِ دَلِيلًا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، إِنَّهَا نَقُولُ: هَاتِ دَلِيلًا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَإِذَا كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ أَفْصَحُ كَلَامٍ فِي الْوُجُودِ، وَإِذَا كَانَ كَلَامَ الرَّسُولِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فَهُوَ أَفْصَحُ كَلَامِ الْعَرَبِ.

وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ يَتَعَنَّتْ، وَيَقُولُ: حَتَّى أَحَادِيثُ الرَّسُولِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- الصَّحِيحَةُ لَا نَقْبَلُ الْإِحْتِجَاجَ بِهَا فِي اللُّغَةِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنَّهُمْ نَقَلُوهَا

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب لكثير عزة، انظر شرح الشواهد للعيني (١٧٧/٢).

بالمعنى، ومَنْ يقولُ: إِنَّ الرّسولَ -عليه الصّلاة والسّلام- نَطَقَ بهذا اللفظِ
نفسِه؟

لكنَّ ابنَ مالِكٍ وابنَ هشامٍ -رحمهما الله- أنكَروا على هؤلاء العلّماء؛ لأنَّ
الأصلَ أنَّ الذي نُقِلَ عن الرّسولِ ﷺ هو اللفظُ، وأيضًا نقولُ: مَنْ الذي يقولُ:
إِنَّ هذا البيتَ قاله امرؤُ القيسِ؟

- ٣٤١- وَلَا تُجْزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
 ٣٤٢- أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفًا

الشرح

قوله: «وَلَا تُجْزُ»: (لَا) ناهيةٌ، والأصل في النهي المنع، ولا نقول هنا: التحريم.

وقوله: «المُضَافِ لَهُ»: هو الاسم الثاني من المتضايقين، وهو المضاف إليه.

يقول: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ وَقُوعُ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَقُوعُهَا مِنَ الْمُضَافِ، إِذْ إِنَّهُ الْمُتَحَدِّثُ عَنْهُ، فَتَقُولُ مَثَلًا: (جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ رَاكِبًا)، (فِرَاقًا) حَالٌ مِنْ (عَبْدٍ)، وَلَيْسَ مِنْ (اللَّهِ)، حَتَّىٰ لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ تَجَوَّزَ الصِّفَةُ لِلَّهِ وَلِلْمُضَافِ، فَإِنَّهَا تَكُونُ لِلْمُضَافِ.

مثال آخر: (جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ سَمِيعًا)، (فَسَمِيعًا) حَالٌ مِنْ (عَبْدٍ)، فَإِذَا جَاءَنَا حَالٌ بَعْدَ مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ فَلَا تَخْلُو: إِمَّا أَنْ تَصْلُحَ لَهَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا، فَإِنْ صَلَحَتْ لِأَحَدِهِمَا دُونَ الثَّانِي فَهِيَ لَهُ، وَإِنْ صَلَحَتْ لَهَا جَمِيعًا فَهِيَ لِلأَوَّلِ.

مثال آخر: (جَاءَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ رَاكِبًا)، فَهَذَا يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ لِلْمُضَافِ؛ لِأَنَّ (رَاكِبًا) مُذَكَّرٌ، وَ(هِنْدِيٌّ) مُؤَنَّثٌ.

مثال آخر: (ضَرَبَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ رَاكِبَةً بَعِيرَهَا)، وَ(بَعِيرٌ) مَفْعُولٌ (ضَرَبَ)، فَهَذَا الْحَالُ مِنْ (هِنْدِيٍّ)، وَلَيْسَ مِنْ (غُلَامٍ)، وَالَّذِي يَمْنَعُ أَنْ تَكُونَ مِنْ (غُلَامٍ) أَنْ

الحال مؤنثة هنا، و(غلام) مذكر، ولا يُمكن أن تكون الحال المؤنثة لمذكر.
إذن: إذا كانت الحال صالحة لهما فهي للأول، ولا يُمكن أن تكون للمضاف
إليه إلا في مواضع:

الموضع الأول: (إذا اقتضى المضاف) وهو الجزء الأول (عمله)، أي: عمل
الحال، ومعنى (اقتضى عمله) أي: صحَّ أن يكون عاملاً في الحال، بأن يكون
وصفاً مشتقاً، مثل اسم الفاعل.

فتقول: (هذا ضاربٌ زيدٌ راكباً)، فيجوز أن تكون (راكباً) حالاً من
(زيد)؛ لأنَّ المضاف - وهو (ضارب) - يصحُّ أن يكون عاملاً، وما صحَّ أن
يكون عاملاً صحَّ أن يكون عاملاً فيما يليه، فهو عاملٌ فيما يليه الجرّ، وفي الحال
النصب.

أمثلة أخرى: (هذا أكل الطَّعام نيئاً)، و(هذا أكل اللحم مشويّاً)،
ف(مشويّاً) حال من (اللحم).

الموضع الثاني: (أو كان جزءاً ماله أضيفاً)، يعني: كان بعضاً ممَّا أُضيف إليه.
مثاله: (قَطَعْتُ يَدَ السَّارِقِ جَانِياً)، ف(السَّارِق) مضافٌ إليه، لكن صحَّ
مجيءُ الحال منه؛ لأنَّ اليدَ بعضُ منه.

الموضع الثالث: (أو مثل جزئهِ فلا تحيفاً)، أي: مثل جزءِ المضاف، وليس
جزءاً منه، لكن مثل جزئهِ في تعلُّقه به، بحيث لو حُذِفَ استُغْنِيَ عنه.

مثاله: قوله تعالى: ﴿اتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، ف﴿حَنِيفًا﴾
حال من المضاف إليه: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾؛ لأنَّ ﴿مَلَّةَ﴾ ليست جزءاً من ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾،

لكن شبه جزئه؛ لأنها لو حُذفت وقيل في غير القرآن: (اتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) صَحَّ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ﴾ [آل عمران: ٦٨]، ولم يَقُلْ: اتَّبِعُوا مِلَّتَهُ.

ولكنْ ذَهَبَ سَبِيَّوْنُهُ - رحمه الله - إلى أَنَّهُ يجوزُ مجيءُ الحالِ مِنَ المضافِ إليه مُطلقًا متى صَحَّ الكلامُ، وهذا القولُ هو الرَّاجِحُ بناءً على القاعدةِ المعروفةِ عندنا، وهو أَنَّا نَأْخُذُ بِالْأَسْهَلِ في بابِ النِّحْوِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ دَلِيلٌ على المنعِ، فإذا جاءتِ الحالُ مِنَ المضافِ إليه في هذه الأحوالِ الثلاثةِ فما الذي يَمْنَعُها في غيرها؟

خلاصةُ البَيِّنَتَيْنِ: يَمْتَنِعُ أَنْ تَأْتِيَ الحالُ مِنَ المضافِ إليه إِلَّا في ثلاثِ حالاتٍ:

الأولى: أَنْ يَكُونَ المضافُ صالحًا للعملِ في الحالِ.

الثَّانيةُ: أَنْ يَكُونَ المضافُ بعضًا مِنَ المضافِ إليه.

الثَّالثةُ: أَنْ يَكُونَ المضافُ شبهَ بعضِهِ، وذلك بأنْ يُسْتَغْنَى عن ذكرِهِ، فإذا حُذِفَ تَمَّ الكلامُ بدونه.

وكذلك إذا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنَ المضافِ، مثل: التَّذْكِيرِ، أو التَّأْنِيثِ، أو ما أَشْبَهَ ذلكَ.

والصَّوابُ أَنَّ الحالَ تَجِيءُ مِنَ المضافِ إليه سواءً كانتْ في الأحوالِ الثلاثةِ التي ذَكَرَها ابنُ مالِكٍ - رحمه الله - أو لا، لكنْ بشرطِ أَنْ يَسْتَقِيمَ المعنى.

- ٣٤٣- وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمَصْرَفًا
٣٤٤- فَجَائِزُ تَقْدِيمُهُ كَالْمُسْرِعَا ذَا رَاحِلٍ، وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

الشرح

قوله: «وَالْحَالُ»: مبتدأ.

و«جَائِزٌ»: خبرُ المبتدأ.

و«تَقْدِيمٌ»: فاعلُ (جَائِزٌ)، ويجوزُ أَنْ تجعلَ (جَائِزٌ) خبرًا مُقَدِّمًا، و(تَقْدِيمٌ) مُبتدأٌ مُؤَخَّرًا، والجملةُ خبرُ المبتدأ الأول.

انتقل المؤلف - رحمه الله - إلى بحثٍ جديدٍ، وهو: هل يجوزُ تَقْدِيمُ الحالِ على عامليها، أو لا؟

مثال ذلك: (جاءَ الرَّجُلُ رَاكِبًا)، فالترتيبُ هنا طَبِيعِيٌّ، ف(جاءَ) الفعلُ، وهو العامِلُ، و(الرجُلُ) هو الفاعِلُ، و(راكِبًا) هو الحالُ، فهل يجوزُ أَنْ أقولَ: (رَاكِبًا جاءَ الرَّجُلُ)، أو لا يجوزُ؟

الجواب: يجوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الحالُ، بشرطِ أَنْ يكونَ النَّاصِبُ لها فِعْلًا مُتَصَرِّفًا. أو صِفَةً تُشَبِّهُ الفِعْلَ المُتَصَرِّفَ.

مثالُه: (مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٍ)، أي: (هذا رَاكِبٌ مُسْرِعًا)، ف(ذَا) اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ مبتدأ، و(رَاكِبٌ) خبرُ (ذَا) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ، و(مُسْرِعًا) حالٌ من فاعِلِ (رَاكِبٍ) مُقَدِّمَةٌ، و(رَاكِبٌ) صِفَةٌ، وهي

اسم فاعلٍ، فيَجوزُ أن أقولَ: (مُسْرِعًا هذا راحلٌ).

مثالٌ آخَرُ: (زَيْدٌ آتٍ رَاكِبًا)، وهذا ترتيبٌ طَبِيعِيٌّ، لكن يَجوزُ: (راكِبًا زَيْدٌ آتٍ)؛ لأنَّ عاملَ الحالِ صِفَةٌ مُتَصَرِّفَةٌ.

مثالٌ آخَرُ: (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)، والترتيبُ الطَبِيعِيُّ: (زَيْدٌ دَعَا مُخْلِصًا)، لكن يَجوزُ: (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)، فـ(مُخْلِصًا) حالٌ من فاعلِ (دَعَا)، و(زَيْدٌ) مبتدأ، و(دَعَا) فعلٌ ماضٍ، وفاعله مُسْتَتِرٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ (زَيْدٌ).

مثالٌ آخَرُ: (قَرَأْتُ الْكِتَابَ مَفْتُوحًا)، فـ(مَفْتُوحًا) حالٌ من (الكتابِ)، وَيَجوزُ أن تقولَ: (مفتوحًا قرأتُ الكتابَ).

إِذْنُ: القاعدة: يَجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملِها إن كان فِعْلًا مُتَصَرِّفًا أو صِفَةً تُشَبِّهُ، والصِّفَةُ التي تُشَبِّهُ الفِعْلَ هي كُلُّ وصفٍ تَضَمَّنَ معنى الفِعْلِ وحُرُوفه، كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةِ.

أمَّا اسمُ التَّفْضِيلِ فهو صِفَةٌ، لكنَّه لا يَتَصَرَّفُ؛ لأنَّه مُلَازِمٌ لِلْأَفْرَادِ، فتقولُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، و(النِّسَاءُ أَحْيَا مِنَ الرِّجَالِ)، و(الرِّجَالُ أَفْضَلُ مِنَ النِّسَاءِ)، ولا تقولُ: (أَفْضَلُونَ مِنَ النِّسَاءِ)، وهكذا، فلا يَجوزُ أن تَتَقَدَّمَ الحالُ إذا كان عاملُها اسمَ تَفْضِيلٍ.

وقيلَ: بل يَجوزُ، وهو الرَّاجِحُ، وعلى هذا فيَجوزُ أن تَتَقَدَّمَ الحالُ على عاملِها مُطْلَقًا، سواءً كان فِعْلًا مُتَصَرِّفًا، أو صِفَةً مُتَصَرِّفَةً، أو فِعْلًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، أو صِفَةً غَيْرَ مُتَصَرِّفَةٍ؛ لأنَّه لا يُوجَدُ دَلِيلٌ على الْمَنْعِ كما قال بعضُ

المُحَشِّينَ، وما دامَ ليسَ هناك دليلٌ على المنع، والمعنى مُسْتَقِيمٌ، وجاءَ نظيره، فلماذا لا يجوزُ؟! صحيحٌ أنَّه قد يكونُ قليلًا في كلامِ العربِ، لكنْ فرقٌ بين قولنا: إنَّه قليلٌ، وبين قولنا: إنَّه ممنوعٌ.

وهنا مسألة: إذا جازَ تقديمُ الحالِ على العاملِ فهل يجوزُ أنْ تَفْصَلَ بينَ العاملِ وصاحبِها؟ أي: أنْ تُقَدَّمَ على صاحبِها دونَ عاملِها^(١)؟

الجواب: نعم، لأنَّه إذا جازَ أنْ تَتَقَدَّمَ على العاملِ فَمِنْ بابِ أولى أنْ تَتَقَدَّمَ على صاحبِها، فعليه يجوزُ أنْ نَقُولَ: (هذا مُسْرِعًا راحِلٌ)، و(زَيْدٌ مُخْلِصًا دَعَا)؛ لأنَّه إنَّما بُحِثَ في تقديمِ الحالِ على عاملِها؛ لأنَّها إذا تَقَدَّمتْ عليه فقد يَضْعُفُ عمله، أمَّا إذا جاءتْ بعدَ العاملِ فلا إشكالَ في أنَّ العاملَ يَتَسَلَّطُ عليها.

(١) في: (جاءَ الرَّجُلُ راكبًا) العاملُ هو (جاءَ)، والصَّاحِبُ هو (الرَّجُلُ). (الشارح)

- ٣٤٥- وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ
٣٤٦- كَ(تِلْكَ) (لَيْتَ) وَ(كَأَنَّ)، وَنَدَرَ نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرٍ)

الشرح

قوله: «عَامِلٌ»: مبتدأ.

و«ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ»: الجملة صفةٌ لـ(عَامِلٍ).

وقوله: «مُؤَخَّرًا»: حالٌ مُقَدَّمَةٌ مِنْ فاعِلٍ (يَعْمَلُ)، يعني: لَنْ يَعْمَلَ إِذَا تَأَخَّرَ، وَجُمْلَةٌ (لَنْ يَعْمَلَ) فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ (عَامِلٌ).

سَبَقَ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا بِوَاحِدٍ مِنْ أَمْرَيْنِ:
الأوَّل: أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُضْمَّنًا مَعْنَى الْفِعْلِ، وَهُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى حُرُوفِهِ وَمَعْنَاهُ.

فَإِذَا وَجِدَ أَدَاةً تَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ)، وَمَعْنَى الْبَيْتِ أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ فَإِنَّهُ لَنْ يَعْمَلَ مُتَأَخِّرًا.

إِذَنْ: الْقَاعِدَةُ: لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ إِذَا كَانَ عَامِلُهَا مُتَضَمَّنًا لِمَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ.

مثاله: (لَيْتَ)، ف(لَيْتَ) معناها: أَتَمَنَّى، إِذَنْ: هِيَ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى الْفِعْلِ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهَا حُرُوفُهُ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (رَاكِبًا لَيْتَ زَيْدًا حَاضِرًا)؛ لِأَنَّهُ

وإن كانت (ليت) تَتَضَمَّنُ معنى الفعل، لكن لا تَتَضَمَّنُ حروف الفعل، والترتيب الطبيعي: (ليت زيدًا حاضرًا ركبًا)، يعني: لَيْتَهُ حَضَرَ وهو رَاكِبٌ.

مثال آخر: (تلك هند مجرّدة)، فلا تقول: (مجرّدة تلك هند)؛ لأنّ (تلك) عامل، لكنّه يَتَضَمَّنُ معنى الفعل دون حروفه، فلا يجوز أن تتقدّم الحال عليه.

مثال آخر: (كأنّ زيدًا أسدًا واثبًا)، هذا الأصل، وهو ترتيب طبيعي، يعني: كأنّه في وثوبه أسدٌ، فهل يجوز أن أقول: (واثبًا كأنّ زيدًا أسدًا)؟

الجواب: لا يجوز، وذلك لأنّ (كأنّ) تَتَضَمَّنُ معنى الفعل، فهو يُشَبِّهُ زيدًا بالأسد، لكنّها لم تَتَضَمَّنُ حروف الفعل، ولذلك لا يجوز أن تتقدّم الحال عليها.

قوله: «نَدَرُ»: بمعنى قلّ.

وقوله: «سَعِيدٌ»: مبتدأ.

و«مُسْتَقَرًّا»: حال.

وقوله: «في هَجَرٍ»: جارٌّ ومجرورٌ، خبرٌ المبتدأ؛ لأنّ (في هَجَرٍ) وإن كان مُتَعَلِّقًا بمحذوفٍ تقديره: (كائن)، لكنّه في الحقيقة لم يَبْرُزِ العامل في الحال هنا، فكانّه ضَمَّنَ معنى الفعل دون حروفه، فيقول ابن مالك - رحمه الله -: إن هذا جائزٌ تقديمه، لكنّه نادرٌ.

وقال بعض النحويين: بل هذا ليس بنادرٍ، وإنّه يجوز، ولا حَرَجَ على الإنسان أن يقول: (زيدٌ مُسْتَقَرًّا في هَجَرٍ)، و(زيدٌ مجتهدًا في بيته)، وما أشبه ذلك.

مثال آخر: (زيد في الحُجْرة مُظْلِمَةً)، (زيدٌ مبتدأ، و(في الحُجْرة) جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بـ(كائن)، و(مُظْلِمَةً) حالٌ من (الحُجْرة)، لكن هل يجوزُ أن أقول: (زيدٌ مُظْلِمَةً في الحُجْرة)؟

الجواب: يقول ابنُ مالك - رحمه الله -: إنَّ هذا نادرٌ، فهذا مثلُ: (زيدٌ مُسْتَقَرًّا في هَجَرٍ).

فإن قال قائل: أليس العاملُ في الخيرِ هو المبتدأ؟

نقول: كلُّ هذه أقوالٌ ليس لها أصلٌ، صحيحٌ أنَّ هذا مرفوعٌ، وهذا مجرورٌ، وكذلك أيضًا بالنسبة للتقديم والتأخير فالأصل الجوازُ.

فائدة: لماذا قَدَرنا: (كائن) مع وجودِ (مُسْتَقَرٍّ)؟

الجواب: لأنَّ المرادَ بالاستقرارِ هنا الاستقرارُ الخاصُّ، يعني أنَّه ثابتٌ، فقد يكونُ في هَجَرٍ، لكنَّه ليس بمُسْتَقَرٍّ، بل مُسافرٌ، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل: ٤٠]، فإنَّ هذا الاستقرارَ غيرُ مُجَرَّدِ الكينونةِ، فكأنَّه وَجَدَهُ عِنْدَهُ، لكنَّه مُسْتَقَرٌّ ثابتٌ، و(هَجَرٍ) هي الأحساء وما حولها.

٣٤٧- وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ

الشرح

ابنُ مالكٍ - رحمه الله - أحياناً يأتي بالمثالِ لتؤخَذَ منه القاعدةُ، وهنا سنأخذُ القاعدةَ من المثالِ، فقوله «مُفْرَدًا»: حالٌ، والعاملُ فيها كلمةٌ: (أَنْفَعُ).

إِذَنْ: هي مُقدِّمةٌ على العاملِ، والعاملُ هنا اسمٌ تَفْضِيلٍ، وليس فعلاً مُتَصَرِّفاً، ولا صفةً تُشَبِّهُ الفعلَ المُتَصَرِّفَ؛ لأنَّ الصِّفَةَ التي تُشَبِّهُ الفعلَ المُتَصَرِّفَ هي: اسمُ الفاعِلِ، واسمُ المفعولِ، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ - على خلافٍ - ومع ذلك قُدِّمَتِ الحالُ عليه، وابنُ مالكٍ - رحمه الله - يقولُ:

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ ضَرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرِّفًا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَالْمُسْرِعَا ذَا رَاحِلٍ، وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

فاشترطَ لجوازِ تقديمِهِ على عاملِهِ أن يكونَ العاملُ فعلاً مُتَصَرِّفاً أو صفةً تُشَبِّهُه، فهذا البيتُ مُسْتَثْنَى من قوله: (وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ... إلخ)، يعني: أَنَّهُ قد تَتَقَدَّمُ الحالُ على عاملِها وهو ليسَ فعلاً ولا صفةً تُشَبِّهُه.

وأما قوله: (مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا)، فليس فيه شاهدٌ؛ لأنَّ (مُعَانًا) عاملُها (أَنْفَعُ)، وهي مُتَأَخِّرَةٌ عنه.

أما الشَّاهدُ فقوله: (مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا)، وهذا المثالُ إذا تأملناه وَجَدْنَا أنَّ فيه مُفْضَلاً ومُفْضَلاً عليه باعتبارِ حَالَيْنِ، فالمُفْضَلُ زَيْدٌ، والمُفْضَلُ عليه عَمْرٌو، والحالان: زَيْدٌ في حالِ إفرادِهِ، وعَمْرٌو في حالِ كونه مُعَانًا، فزَيْدٌ

وهو غير مُعَانٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمَرٍ وَهُوَ مُعَانٌ، هذا هو المعنى.

فإذا وَجَدْنَا اسْمَ تَفْضِيلٍ فِيهِ مُفْضَلٌ وَمُفْضَلٌ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ حَالَيْنِ جَازَ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْحَالُ مِنَ الْأَوَّلِ عَلَى الْعَامِلِ (وهو اسْمُ التَّفْضِيلِ).

وابنُ مالِكٍ - رحمه الله - مَثَّلَ بِمُفْضَلٍ وَمُفْضَلٍ عَلَيْهِ بَيْنَ شَخْصَيْنِ، وَأَقُولُ أَيْضًا: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّفْضِيلُ بِاعْتِبَارِ حَالِي الشَّخْصِ وَلَوْ كَانَ وَاحِدًا، فَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ مُحَدَّثًا أَجُودُ مِنْهُ فَقِيهًا) فَمَثَلُهُ تَمَامًا، فَ(مُحَدَّثًا) حَالٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا (أَجُودُ) مَعَ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ هُنَا زَيْدٌ وَعَمَرٌ، لَكِنْ هُنَا حَالَانِ مِنْ أَحْوَالِ زَيْدٍ، وَهُنَا تَقَدَّمَتِ الْحَالُ عَلَى عَامِلِهَا مَعَ أَنَّ عَامِلَهَا لَيْسَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا وَلَا صِفَةً تُشَبِّهُ الْفِعْلَ الْمُتَصَرِّفَ.

وقوله: «مُسْتَجَازٌ»: أي: قد أجازَه العلماءُ.

و«لَنْ يَهْنَ»: يعني: لَيْسَ فِيهِ ضَعْفٌ، بَلْ هُوَ كَلَامٌ فَصِيحٌ وَصَحِيحٌ.

وقال بعضُ النحويين: هذا ممنوعٌ، وَلَيْسَ مُسْتَجَازًا.

و«مُفْرَدًا»: في: (زَيْدٌ مُفْرَدًا) خَبَرٌ لَ (كَانَ) الْمَحْذُوفَةِ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ: (زَيْدٌ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمَرٍ إِذَا كَانَ مُعَانًا)، وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ لَهُ حِظٌّ مِنَ النَّظَرِ لِكثَرَةِ التَّقْدِيرَاتِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ - عَلَى هَذَا الرَّأْيِ - سِيُحْذَفُ مِنْهُ سِتَّةُ أَشْيَاءَ: (إِذَا)، وَ(كَانَ) وَاسْمُهَا، وَحُذِفَ نَظِيرُهَا مِنَ الشَّطْرِ الثَّانِي: (مِنْ عَمَرٍ إِذَا كَانَ مُعَانًا)، أَمَّا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ - رحمه الله - فَلَيْسَ فِيهِ حَذْفٌ أَبَدًا، وَغَايَةُ مَا فِيهِ - إِنْ قُلْنَا بِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ - أَنَّنَا اسْتَبَحْنَا تَقْدِيمَ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا وَهُوَ لَيْسَ فِعْلًا وَلَا شَبِيهَا بِهِ.

وعلى هذا فما ذهب إليه ابن مالك - رحمه الله - هو الصحيح، لخلوّه من التّقديرات، وكلّما خلا الكلام من التّقدير كان أولى، وذلك لأنّ الأصل عدم التّقدير.

إذن: القاعدة: يجوز أن تتقدّم الحال على عاملها إذا كان اسم تفضيل بين مُفضّل ومُفضّل عليه باعتبار حالين - أي: هذه الحال مُفضّلة على هذه الحال - بقطع النظر عن الشّخص، فقد يكون الشّخص واحداً، وقد يكون الشّخص اثنين، وقد يكون جنساً.

٣٤٨- وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَاغْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ

الشرح

قوله: «وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ»: يعني: مُتَعَدِّدًا.

وقوله: «لِمُفْرَدٍ فَاغْلَمْ»: يعني: لا تَسْتَكْرِ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْحَالِ وَاحِدًا وَأَحْوَالُهُ مُتَعَدِّدَةً، أَمَّا قَوْلُهُ (وَغَيْرِ مُفْرَدٍ)، فَلَيْسَ فِيهِ اسْتِنكَارٌ، وَلِهَذَا لَمْ يَقُلْ: (فَاغْلَمْ).

وقوله: «وَغَيْرِ مُفْرَدٍ»: يعني: تَكُونُ الْحَالُ مُتَعَدِّدَةً لِلْجَمَاعَةِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ لَهُ حَالٌ.

والمعنى أَنَّ الْحَالَ قَدْ نَجِيءُ مُتَعَدِّدَةً، فَقَدْ تَعَدَّدُ لَوَاحِدٍ، وَقَدْ تَعَدَّدُ لِلْجَمَاعَةِ، وَقَدْ تَتَّحِدُ الْحَالُ وَصَاحِبُهَا مُتَعَدِّدٌ، فَالْأَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ:
أَوَّلًا: أَنْ تَتَعَدَّدَ الْحَالُ وَصَاحِبُهَا وَاحِدٌ.

مثاله: (جَاءَ الرَّجُلُ رَاكِبًا غَانِمًا)، فَصَاحِبُ الْحَالِ: (الرَّجُلُ)، وَهُوَ وَاحِدٌ، وَالْحَالُ مُتَعَدِّدٌ: (رَاكِبًا) وَ(غَانِمًا)، وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ نَذْكُرَ زِيَادَةً عَلَى حَالَيْنِ؟

الجواب: نعم.

مثال آخر: (جَاءَ الرَّجُلُ رَاكِبًا مَاشِيًا)، وَيَصِحُّ هَذَا إِذَا قُصِدَ بِالْمَشِيِّ السَّيْرُ، أَمَّا لَوْ قَالَ: (جَاءَ الرَّجُلُ رَاكِبًا رَاجِلًا) فَهَذَا لَا يَصِحُّ.

ثانيًا: أَنْ تَكُونَ الْحَالُ مُتَعَدِّدَةً لِلْجَمَاعَةِ.

مثالُه: (ضَرَبَ الرَّجُلُ قَاتِمًا نَاقَتَهُ بَارِكَةً)، فهذا الحَالُ مُتَعَدِّدَةٌ، وهي: (قَاتِمًا)، و(بَارِكَةً)، وصاحبُ الحَالِ مُتَعَدِّدٌ أَيْضًا، وهو: (الرَّجُلُ) و(نَاقَتُهُ).
ثالثًا: أَنْ تَتَّحِدَ الحَالُ وصاحبُها مُتَعَدِّدٌ.

مثالُه: قال الله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، فهذا الحَالُ واحدةٌ، وصاحبُها مُتَعَدِّدٌ: الشَّمْسُ، والقمرُ.

مثالٌ آخَرُ: قال الله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ ^(١) [النحل: ١٢]، فهذا الحَالُ واحدةٌ، وأصحابُها خمسةٌ: اللَّيْلُ، والنَّهَارُ، والشَّمْسُ، والقمرُ، والنُّجُومُ، ف﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ حَالٌ لِلْجَمِيعِ مِمَّا سَبَقَ، بَدَلُ أَنْ يَقُولَ: سَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ مُسَخَّرًا، وَالنَّهَارَ مُسَخَّرًا، وَالشَّمْسَ مُسَخَّرَةً، وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَةً.

مسألةٌ: إِذَا تَعَدَّدَتِ الحَالُ وصاحبُها، فَإِذَا وُجِدَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الحَالِ الْأَوَّلَى لِلأَوَّلِ، وَالثَّانِيَةَ لِلثَّانِي، أَوْ بِالْعَكْسِ عُمِلَ بِهِ.

مثالٌ ذَلِكَ: (ضَرَبْتُ هِنْدًا جَالِسَةً قَاتِمًا)، فهذا الأَمْرُ وَاضِحٌ، لَكِنْ لَوْ قُلْتُ: (أَرَضَعَتِ الْمَرْأَةُ طِفْلَتَهَا دَارَةً نَائِمَةً)، فهذا (دَارَةً) حَالٌ مِنَ الْأُمِّ، وَأَمَّا (نَائِمَةً) فَتَحْتَمِلُ، لَكِنَّ كَلِمَةَ (أَرَضَعَتِ) تَدُلُّ عَلَى الْقَصْدِ، وَالنَّائِمُ لَا قَصْدَ لَهُ، وَهُوَ لَمْ يَقُلْ: (رَضَعَتِ الطِّفْلَةَ مِنْ أُمِّهَا دَارَةً نَائِمَةً).

أَمَّا إِذَا لَمْ يُوجَدْ دَلِيلٌ فَلِمَنْ تَكُونُ الْحَالَانِ؟

(١) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة عن عاصم وهمة والكسائي، انظر الإقناع (٦٨١/٢).

مثال ذلك: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا جَالِسًا قَائِمًا)، جمهورُ النَحْوِيِّينَ -أي أكثرهم- يقولون: إِنَّ الحَالَ الأولى لِلثَّانِي، والحَالُ الثَّانِيَةُ لِلأَوَّلِ، وَيُعَلِّلُونَ ذلكَ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الحَالُ الأولى لِلثَّانِي لِأَجْلِ أَنْ تَكُونَ مُبَاشِرَةً لَهُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ الأولى لِلأَوَّلِ، والثَّانِيَةَ لِلثَّانِي فَصَلْتَ بَيْنَ الحَالِ وَصَاحِبِهَا فِي المَوْضِعَيْنِ، وَإِذَا جَعَلْتَ الأولى لِلثَّانِي والثَّانِيَةَ لِلأَوَّلِ فَصَلْتَ بَيْنَ الحَالِ وَصَاحِبِهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الفَصْلَ بَيْنَ الحَالِ وَصَاحِبِهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ أَحْسَنُ مِنَ الفَصْلِ بَيْنَ الحَالَيْنِ وَصَاحِبَيْهِمَا.

وبعضُ النَحْوِيِّينَ يَقُولُ: بِالْعَكْسِ، كَمَا أَتَيْنَا فِي البَلَاغَةِ نَجْعَلُ المَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ اللَّفِّ والنَّشْرِ المُرْتَبِ، فَنَجْعَلُ الأولى لِلأَوَّلِ، والثَّانِيَةَ لِلثَّانِي.

فإذا رَأَيْتَ أَنَّ الواجِبَ أَنْ نَأْخُذَ الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ جَعَلْنَا هَذَا هُوَ الصَّحِيحَ، لَكِنَّ العِلَّةَ الَّتِي ذَكَرَهَا النَحْوِيُّونَ أَيْضًا عِلَّةٌ قَوِيَّةٌ، وَهِيَ عَدَمُ الفَصْلِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يَضُرُّ الفَصْلُ؟

فالجواب: هُوَ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ضَرَّ الفَصْلُ لَمْ يَصِحَّ الفَصْلُ، وَلَقُلْنَا: يَجِبُ أَنْ تُقَدَّمَ حَالُ الأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي، لَكِنَّ هَذِهِ صِفَةٌ، وَكَوْنُ الصِّفَةِ أَلْصَقَ بِصَاحِبِهَا أَوَّلَى مِنْ كَوْنِهَا أَبْعَدَ.

مَسْأَلَةٌ: تَنْقَسِمُ الحَالُ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهَا بِصَاحِبِهَا إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: مُتَنَقِّلَةٌ سَابِقَةٌ، وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ قَدْ انْفَصَلَ مِنْهَا، وَيُسَمُّونَهَا (مَاضِيَةً)، مِثَالُهَا: (جَاءَ زَيْدٌ أَمْسَ رَاكِبًا)، يَعْنِي: وَالْيَوْمَ لَيْسَ بِرَاكِبٍ.

القسم الثاني: حاضرة مُصاحبة، وهي التي يكون مُتَلَبِّسًا بها الآن، وهذا هو الأصل: أن تكون الحال مُقارِنةً لصاحبها، يعني أنه جاء وهو مُتَلَبِّس بها.

القسم الثالث: مُقدَّرة، وهي التي تكون في المستقبل، يعني: أنه لم يَصِرْ بعد، لكن سيكون، وكل هذا موجود في اللغة العربية.

فإن قال قائل: ألا يتعارض هذا التقسيم مع تعريف الحال؟

فالجواب: لا، لأنَّ (في حال كذا) ليس المرادُ بها في الحال التي ضدَّ الماضي والمستقبل، لكنَّ المراد: مُفهِمٌ في وصفٍ.

٣٤٩- وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَا

فِي نَحْوِ: (لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا)

الشرح

قد تكون الحال مؤكدة لعاملها، وهذا التأكيد قد يكون مطابقاً للعامل لفظاً ومعنى، وقد يكون مطابقاً للعامل معنى لا لفظاً، بمعنى أنها قد تكون بلفظه ومعناه، وقد تكون بمعناه دون لفظه.

مثال التي تكون بمعناه دون لفظه: (لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا)، وكأنه يُشير إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ٧٤]، والعُثُوُّ معناه الفساد، فإذاً: ﴿مُفْسِدِينَ﴾ مؤكدة لقوله: ﴿وَلَا تَعَثُوا﴾، يعني كأنه قال: (لا تُفْسِدوا)، فهذا تأكيد، لكنه بالمعنى فقط، وذلك لأنَّ (عَثًا) غيرُ (أَفْسَدَ)، لكنها بمعناها.

ومثال المؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، فإنَّ ﴿رَسُولًا﴾ حالٌ من الكافِ في قوله: ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾، ومعلومٌ أنَّ (أَرْسَلْنَا) من الرسالة، ورَسُول من الرسالة، إذن: فهي مؤكدة للعامل لفظاً ومعنى.

فإن قال قائل: فما فائدة الحال إذن؟ هل زادتنا وصفاً؟

نقول: لا، ما زادتنا وصفاً، لكنها زادتنا تأكيداً، لكن: (ضَرَبْتُ الرَّجُلَ قَاتِمًا)، أفادتنا معنى غير الضرب، وهو القيام، أما هذه فإنها لمجرد التأكيد.

فإن قال قائل: ما الفائدة من التأكيد؟

قلنا: الفائدة من التوكيد التقوية، فإنك تجد الفرق بين قولك: (جاء مُحَمَّدٌ نفسه)، وبين قولك: (جاء مُحَمَّدٌ)، فالأولى أدل على التوكيد من أن الذي جاء هو نفس محمد.

كذلك ﴿وَلَا نَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ٧٤] كأن النهي وقع مرتين عن العتو، كأنه قال: (لا تُفْسِدُوا لا تُفْسِدُوا) لَمَّا جاءت الحال مؤكدة لعاملها.

إذن: القاعدة في هذا البيت: الأصل في الحال أن تكون مؤسَّسة، بمعنى أنها تُفيد معنى جديداً، وقد تجيء مؤكدة لعاملها: إمَّا لفظاً ومعنى، وإمَّا معنى فقط.

٣٥٠- وَإِنْ تَوَكَّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

الشرح

إِنْ أَكَّدْتَ جُمْلَةً فَإِنَّ عَامِلَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحذُوفًا، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ، لِأَنَّا لَوْ أَتَيْنَا بِالْعَامِلِ مَعَ أَنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ لِلْجُمْلَةِ لَزِمَ أَنْ نَأْتِيَ بِمُؤَكَّدَيْنِ (عَامِلِهَا، وَالْمُؤَكَّدُ الثَّانِي هُوَ الْجُمْلَةُ) وَالْمُؤَكَّدُ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْحَالُ.

مثال ذلك: (هَذَا أَخُوكَ عَطُوفًا)، فَكَلِمَةُ (عَطُوفًا) مُؤَكَّدَةٌ لِمَضْمُونِ قَوْلِكَ: (هَذَا أَخُوكَ)، وَتَقُولُ: (هَذِهِ أُمُّكَ رَحِيمَةً)، فَكَلِمَةُ: (رَحِيمَةً) مُؤَكَّدَةٌ لْجُمْلَةِ: (هَذِهِ أُمُّكَ)؛ لِأَنَّ الْأُمَّ عَادَتُهَا الرَّحْمَةُ، وَالْأَخَ عَادَتُهُ الْعَطْفُ.
مثال آخر: (هَذَا عَدُوُّكَ حَاقِدًا)؛ لِأَنَّ الْعَدُوَّ يَحْقِدُ.

أمثلة أخرى: (هَذَا أَبُوكَ رَحِيمًا)، وَ(هَذِهِ أُمُّكَ حَانِيَةً)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَعَلَى هَذَا فَإِذَا أَكَّدْتَ الْحَالَ جُمْلَةً وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَامِلُهَا مَحذُوفًا لِئَلَّا يَكُونَ مُؤَكَّدٌ وَاحِدٌ لِمُؤَكَّدَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَاذَا نُقَدِّرُ؟

فَالْجَوَابُ: نُقَدِّرُ: (أَحِقُّهُ عَطُوفًا)، وَ(أَحِقُّهُ) يَعْنِي أَثْبَتَهُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (هَذَا أَخُوكَ) فَهَذَا إِثْبَاتٌ أَنَّهُ أَخٌ، فَتَكُونُ (عَطُوفًا) حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ فِي الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ.

وَإِنَّمَا نَحَاشَى النَّحْوِيُّونَ أَنْ يَجْعَلُوا الْجُمْلَةَ نَفْسَهَا هِيَ الْعَامِلُ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ أَنْ

عامل الحال هو الفعل أو الوصف، فالجملة كُلُّهَا بِكَمَالِهَا لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ
عَامِلًا، فلهذا قالوا: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَامِلُ الْحَالِ مُحذَوْفًا وَجُوبًا.

فإن قال قائل: لماذا لا نَجْعَلُ (هذا) هو العامل؟

فالجواب: النَّحْوِيُّونَ أَحْيَانًا يَكُونُ كَلَامُهُمْ بِنَاءً عَلَى مَا سَمِعَ عَنِ الْعَرَبِ.

إِذَنْ: مَعْنَى الْبَيْتِ: أَنَّ الْحَالَ قَدْ تَجَيَّءُ مُؤَكَّدَةً لَجُمْلَةٍ سَابِقَةٍ، وَالتَّأَكِيدُ هُنَا
تَأَكِيدُ مَعْنَوِيٍّ، أَي: أَنَّهَا بِمَعْنَاهَا، وَحَيْثُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَامِلُهَا مُحذَوْفًا.

٣٥١- وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً كَ(جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائٍ رِحْلَةً)

الشرح

قوله: «مَوْضِعَ»: ظرفُ مكانٍ منصوبٌ بـ(تَجِيءُ)؛ لَأَنَّهُ مَكَانٌ مُضْمَنٌ معنًى (في)، أي: تَجِيءُ في مَوْضِعٍ.

وقوله: «الْحَالِ»: مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافة، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ.

و«تَجِيءُ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالضمة الظاهرة على آخره.

و«جُمْلَةً»: فاعلٌ مرفوعٌ بالضمة، إِلَّا أَنَّهُ سُكِّنَ لِأَجْلِ الرَّوِيِّ.

وقوله: «كَ(جَاءَ زَيْدٌ)»: الكافُ هنا حرفُ جرٍّ، وهي داخلةٌ على مجرورٍ محذوفٍ، تقديره: (كقولك: جاء زيدٌ)، وهناك وجهٌ آخرٌ أيضاً، وهو أن نقول: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائٍ رِحْلَةً) كلُّ الجملةِ مجرورةٌ بالكافِ؛ لأنَّ هذه الجملةَ كلها بمعنى: (كهذا المثال).

وقوله: «جَاءَ»: فعلٌ ماضٍ.

و«زَيْدٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره.

وقوله: «وَهُوَ»: الواوُ واوُ الحالِ، و(هو) ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مَبْنِيٌّ على الفتح في محلِّ رفعٍ مبتدأ.

وقوله: «نَائٍ»: خبرُ المبتدأ (هُوَ) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ مقدَّرةٌ على

الياءِ المحذوفة، وأصلها: (ناوي)، والفاعلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ تقديره (هو).

وقوله: «رِحْلَةً»: مفعولٌ به لاسمِ الفاعلِ (نَاوٍ)، وجملَةٌ: (وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً) في محلِّ نصبٍ على الحالِ، وإعرابُ الأبياتِ يُعِينُ على فَهْمِ المعنى، ويُمَرِّنُ الطَّالِبَ.
سَبَقَ أَنَّ الحَالَ مُفْرَدَةٌ لقوله: (الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ)، والوصْفُ يكونُ للمفردِ، مثل: (جاءَ الرَّجُلُ رَاكِبًا)، ولكنْ قدْ تَكُونُ الحَالُ جملَةً: إمَّا اسْمِيَّةً، وإمَّا فِعْلِيَّةً.

يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله- «مَوْضِعُ الحَالِ تَحِيٍّ جُمْلَةً»: أي تحيُّ الجُمْلَةُ في موضعِ الحالِ، وإذا جاءتْ في موضعِ الحالِ فَإِنَّهُ يكونُ محلُّها النَّصْبُ.
مثالُهُ: (جاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً)، فلو أَنَّكَ غَيَّرْتَ هذه الجُمْلَةَ إلى اسمٍ، وقلتَ: (جاءَ زَيْدٌ نَاوِيًا رِحْلَةً) صَحَّ.

إِذْنُ: جُمْلَةٌ (وهو نَاوٍ رِحْلَةً) في محلِّ نصبٍ على الحالِ.
مثالٌ آخَرُ: (جاءَ الرَّجُلُ وَهُوَ مُسْرِعٌ)، يعني: والحَالُ أَنَّهُ مُسْرِعٌ.
مثالٌ آخَرُ: (أَقْبَلَ الرَّجُلُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، ذَا أَقْبَلَ الرَّجُلُ فعلٌ وفاعلٌ، والواوُ للحالِ، و(الشَّمْسُ) مبتدأ، و(طَالِعَةٌ) خبرُ المبتدأ، والمعنى: أَقْبَلَ الرَّجُلُ والحَالُ أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أي: لَا تُبَاشِرُوهُنَّ والحَالُ أَنَّكُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ، وأمثلةٌ هذا كثيرةٌ.

٣٥٢- وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوْتُ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

الشرح

قوله: «بِمُضَارِعٍ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(بَدْءٍ).

و«ثَبَتَ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَسُكِّنَ لِأَجْلِ الرَّوِيِّ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَرْتَرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، أَي: الْمُضَارِعُ، وَجُمْلَةُ (ثَبَتَ) صِفَةٌ لَ(مُضَارِعٍ)، وَالْأَصْلُ: بِمُضَارِعٍ ثَابِتٍ، أَي: غَيْرِ مَنْفِيٍّ.

وقوله: «حَوْتُ»: فعلٌ ماضٍ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيثِ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَرْتَرٌ تَقْدِيرُهُ: (هِيَ).

وقوله: «ضَمِيرًا»: مَفْعُولٌ بِهِ لَ(حَوْتُ)، وَجُمْلَةُ: (حَوْتُ ضَمِيرًا) هِيَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ: (ذَاتُ).

وقوله: «وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ»: الْوَاوُ حَرْفٌ عَطْفٍ.

و«مِنَ»: حَرْفٌ جَرٍّ.

و«الْوَاوِ»: اسْمٌ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْكَسْرَةُ، وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِ(خَلَتْ).

وقوله: «خَلَتْ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحٍ مُقَدَّرٍ عَلَى الْأَلْفِ الْمَحذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

سَبَقَ أَنْ الْجُمْلَةَ الَّتِي تَقَعُ حَالًا تَكُونُ اسْمِيَّةً وَمِثْلُهَا قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: (جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً)، وَتَكُونُ فِعْلِيَّةً، وَالْفِعْلِيَّةُ تَكُونُ مَاضِيًّا، وَتَكُونُ مُضَارِعًا، وَتَكُونُ أَمْرًا، لَكِنَّ الْأَمْرَ لَا يَتَأْتِي إِلَّا عَلَى تَقْدِيرٍ كَمَا سَيَأْتِي.

المهمُّ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتِ الْجُمْلَةُ حَالًا وَهِيَ فَعْلٌ مُضَارِعٌ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُثَبَّتًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنْفِيًّا، فَإِنْ كَانَ مُثَبَّتًا فَقَالَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ) أَي: مُثَبَّتٍ، (حَوَتْ ضَمِيرًا) يَعُودُ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ، يَعْنِي: يَجِبُ أَنْ تَشْتَمِلَ عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ، وَلَا تَقْتَرِنَ بِالْوَاوِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ).

فَإِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ فَعَلًّا مُضَارِعًا مُثَبَّتًا فَإِنَّهُ يَجِبُ فِيهَا أَمْرَانِ:
الْأَوَّلُ: أَنْ تَشْتَمِلَ عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ.
الثَّانِي: أَلَّا تَقْتَرِنَ بِهَا الْوَاوِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (جَاءَ الرَّجُلُ يَجُرُّ ثَوْبَهُ)، فَهِنَا (جَاءَ الرَّجُلُ) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ(يَجُرُّ) فَعْلٌ مُضَارِعٌ مُثَبَّتٌ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ (الرَّجُلِ)، وَفِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى (الرَّجُلِ)، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: (يَجُرُّ) أَي: هُوَ. وَلَوْ قُلْتَ: (جَاءَ الرَّجُلُ يَجُرُّ زَيْدٌ ثَوْبَهُ)، فَإِذَا كَانَ الضَّمِيرُ فِي (ثَوْبِهِ) يَعُودُ عَلَى (الرَّجُلِ) فَإِنَّهَا تَصِحُّ.

أَمَّا إِذَا قُلْنَا: يَعُودُ عَلَى (زَيْدٍ) فَإِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ لَا تَصِحُّ أَنْ تَكُونَ حَالًا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ، وَصَارَتْ كُلُّ جُمْلَةٍ مُنْفَصِلَةً عَنِ الْآخَرَى، فَتَكُونُ (جَاءَ الرَّجُلُ) مُنْفَرِدَةً، وَ(يَجُرُّ زَيْدٌ ثَوْبَهُ) مُنْفَرِدَةً عَنْهَا.

فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ حَالًا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ، هَذَا إِذَا كَانَتْ فَعَلًّا مُضَارِعًا مُثَبَّتًا.

٣٥٣- وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا اَنُو مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

الشرح

قوله: «ذاتُ»: مبتدأ، وهو مضاف.

و«واوٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وقوله: «بَعْدَهَا»: (بَعْد) ظرفُ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِ(اَنُو)، وهو مضاف، و(هَا) ضميرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلٍّ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ^(١).

وقوله: «اَنُو»: فعلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ حَرَفِ الْعِلَّةِ، وهو الياءُ، والفاعلُ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيرُهُ: (أنت).

وقوله: «مُبْتَدَا»: مفعولٌ (اَنُو)، وجملة: (اَنُو بَعْدَهَا) خبرٌ (ذاتُ).

وقوله: «لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا»: (لَهُ) اللّامُ حرفُ جَرٍّ، والهاءُ ضميرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلٍّ جَرٍّ.

و«المُضَارِعُ»: مفعولٌ أَوَّلٌ لـ(اجعل).

و«اجْعَلَنَّ»: فعلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا تَتَّصَالُهُ بَنُونَ التَّوَكِيدِ، والفاعلُ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيرُهُ: (أنت).

(١) فائدة: إذا صارت الكلمة من حرفين تُنطَقُ بلفظها، وإذا صارت من حرفٍ يُنطَقُ بِاسْمِهِ، مثال ذلك: (ضَرَبَهُ)، تقول: الهاءُ فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ مَفْعُولٌ بِهِ، لأن (هـ)، كلمةٌ من حرفٍ واحدٍ. مثال آخر: (ضَرَبَهَا) - يعني: ضَرَبَ الْمَرْأَةَ - تقول: (ها) مَفْعُولٌ بِهِ، لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ حَرَفَيْنِ. وكذلك تقول: (الواوُ حرفٌ عطفٍ)، ولا تقول: (وا حرفٌ عطفٍ). (الشارح)

وقوله: «مُسْنَدًا»: مفعول ثانٍ لـ (اجعل).

إذا أتت الحال فعلاً مضارعاً مُثَبَّتًا فالواجب فيها أمران: أن تحتوي على الضمير، وأن تخلو من الواو، لكن أحياناً تأتي الجملة حَالِيَّةً فعلاً مضارعاً، وفيها الواو، فماذا نصنع؟

يقول المؤلف - رحمه الله - «وَذَاتُ وَاوٍ»: يعني: إذا جاءت الجملة الحَالِيَّةُ فعلاً مضارعاً مُقْتَرَنَةً بالواو فإنه يُمكن التخلُّص من هذا الإشكال، فيقول: التَّخْلُصُ أَنْ تَجْعَلَ بَعْدَ الْوَائِ مَبْتَدَأً لِتَكُونَ الْجُمْلَةُ اِسْمِيَّةً لَا فِعْلِيَّةً؛ لِأَنِّي إِذَا نَوَيْتُ مَبْتَدَأً صَارَتْ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً.

مثال ذلك: (أَقْبَلَ الْمُجْرِمُ وَيُعْطِي وَجْهَهُ)، فجملة (يُعْطِي) فعل مضارع مُثَبَّتٌ، ومع ذلك جاءت الواو، فماذا نصنع؟

نقول: نُقَدِّرُ مَبْتَدَأً لِتَكُونَ الْجُمْلَةُ اِسْمِيَّةً، فنقول في: (أَقْبَلَ الْمُجْرِمُ وَيُعْطِي وَجْهَهُ)، أي: وهو يُعْطِي وَجْهَهُ، وحينئذ تكون الجملة اِسْمِيَّةً، والجملة الِاسْمِيَّةُ لا بأس أن تبتدئ بالواو.

مثال آخر: (دَخَلْتُ عَلَى زَيْدٍ يُصَلِّي)، فـ (يُصَلِّي) في موضع نصبٍ على الحال، لكن لو كانت الجملة: (دَخَلْتُ عَلَى زَيْدٍ وَيُصَلِّي)، وَجَبَ أَنْ نُقَدِّرَ مَبْتَدَأً، فنقول: التَّقْدِيرُ: (وَهُوَ يُصَلِّي) لِأَجْلِ أَلَّا تَكُونَ الْجُمْلَةُ مُضَارِعاً، وَتَقْتَرِنَ بِالْوَائِ.

وقوله: «لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا»: يعني: اجعل هذا المضارع مُسْنَدًا للمبتدأ الذي تُقَدِّرُهُ، ومعنى (مُسْنَدًا) أي: خبراً له؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ مُسْنَدٌ إِلَى الْمَبْتَدَأِ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (الرَّجُلُ قَائِمٌ) فمعناه أَنَّكَ أَسْنَدْتَ الْقِيَامَ إِلَى الرَّجُلِ، فَيَكُونُ

هذا الفعل المضارع المُثَبَّتُ مُسْنَدًا إِلَى الضَّمِيرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي نَوَيْتَهُ.

خلاصة الأبيات الثلاثة:

القاعدةُ مِنَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْحَالَ تَحْيِيٌّ جُمْلَةٌ: إمَّا اسْمِيَّةٌ، وَإِمَّا فِعْلِيَّةٌ.

القاعدةُ مِنَ الْبَيْتِ الثَّانِي: إِذَا كَانَتْ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فَعَلُهَا مُضَارِعٌ مُثَبَّتٌ وَجَبَ فِيهَا أَمْرَانِ: اشْتِمَالُهَا عَلَى الضَّمِيرِ، وَخُلُوقُهَا مِنَ الْوَاوِ.

القاعدةُ مِنَ الْبَيْتِ الثَّالِثِ: إِذَا أَتَتْ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ فَعَلًا مُضَارِعًا مُثَبَّتًا مَقْرُونًا بِالْوَاوِ وَجَبَ أَنْ نُقَدِّرَ مُبْتَدَأًا تَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ خَبْرًا لَهُ، لئَلَّا تَنْخَرِمَ القاعدةُ.

٣٥٤- وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بِوَإِوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

الشرح

قوله: «وَجُمْلَةُ الْحَالِ»: الواوُ استئنافيةٌ.

و«جُمْلَةٌ»: مبتدأ، وهو مضافٌ.

و«الْحَالِ»: مضافٌ إليه.

وقوله: «سِوَى»: أداة استثناءٍ منصوبةٌ على الاستثناءِ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ، وهي مضافٌ.

وقوله: «مَا قُدِّمًا»: (مَا) مضافٌ إليه، مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ، فِي مَحَلِّ جَرٍّ.

و«قُدِّمًا»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَالْأَلِفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ مُسْتَرْتَفٌ تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ صَلَةُ الْمَوْصُولِ.

وقوله: «بِوَإِوٍ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ (جُمْلَةٍ)، أَي: وَجُمْلَةُ

الْحَالِ بِوَإِوٍ.

وقوله: «أَوْ بِمُضْمَرٍ»: معطوفةٌ عَلَى قَوْلِهِ: (بِوَإِوٍ).

قوله: «جُمْلَةُ الْحَالِ»: يَعْنِي الْحَالُ الَّتِي تَقَعُ جُمْلَةً.

وقوله: «سِوَى مَا قُدِّمًا»: الَّذِي قُدِّمَ هُوَ الْمَضَارِعُ الْمُثَبَّتُ، فَمَا هِيَ الْجُمْلَةُ

غَيْرِ الْمَضَارِعِ الْمُثَبَّتِ؟

الجواب: أولاً: المضارع المنفي.

ثانياً: الماضي.

ثالثاً: الجملة الاسمية.

رابعاً: الجملة الطلبية، ولكن الطلبية يُقدَّر لها ما يصحُّ أن يتمَّ به الكلام.

وقوله: «بَوَاوِ أَوْ بِمُضْمِرٍ أَوْ بِهِمَا»: يعني: تكونُ بالواوِ، وتكونُ بالضَّميرِ وَحْدَهُ، وتكونُ بهما جميعاً، فإذا وقعتِ الحالُ جملةً غيرَ مضارعٍ مُثَبَّتٍ جازَ أَنْ تَقْتَرَنَ بالواوِ دونَ الضَّميرِ، وبالضَّميرِ دونَ الواوِ، وبالضَّميرِ والواوِ جميعاً.

مثالُ المضارعِ الْمَنفِيِّ: (أَقْبَلَ هَارِبًا لَا يَلُوي على أَحَدٍ)، ويجوزُ: (ولا يَلُوي على أَحَدٍ).

مثالُ آخَرُ: (جاءَ زيدٌ لم يَضْحَكْ)، ويجوزُ: (جاءَ زيدٌ ولم يَضْحَكْ).

مثالُ الماضي: (أَقْبَلَ الرَّجُلُ ضَحِكَ أبوه)، لكنَّها في الماضي تَقْتَرَنُ بِ(قد)، فتقولُ: (أَقْبَلَ الرَّجُلُ قَدْ ضَحِكَ) يعني: هو، وتقولُ: (أَقْبَلَ الرَّجُلُ وَقَدْ رَكِبَ).

مثالُ الاسميَّةِ الْمُقَرَّنةِ بالواوِ: (زَارَنِي وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ)، فقوله: (وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ) جملةٌ اسميَّةٌ مُقَرَّنةٌ بالواوِ.

مثالُ آخَرُ: (جاءَ زيدٌ وَعَمْرُو قائمٌ).

ومثالُ الاسميَّةِ الْمُقَرَّنةِ بالضَّميرِ: (جاءَ الرَّجُلُ هُوَ صَاحِبِي)، يعني: الحالُ أَنَّهُ صاحبي.

مثال آخر: (جاء زيدٌ يده على رأسه).

مثال الاسمية المقرونة بالضمير والواو: (جاء الرجل وهو صاحبي)،
و(جاء زيدٌ ويده على رأسه).

مثال الأمر: (أقبل الرجل اضربه)، ويُقدَّر فيه: (مَقُولاً فيه: اضربه).

الخلاصة: أن الحال تأتي جملةً اسميةً، وفعلًا ماضيًا، وفعلًا مضارعًا،
وفعلًا أمرًا.

والمضارعُ مُثَبَّتٌ وَمَنْفِيٌّ، فالمُثَبَّتُ يكونُ خاليًا من الواوِ، مُشْتَمَلًا على
الضَّميرِ، فإن جاء من كلام العرب ما فيه الواوُ والضَّميرُ فإنه يُقَدَّرُ مبتدأً بعدَ
الواوِ لأجل أن تكون الجملة اسميةً.

أمَّا إذا كانت الجملة اسميةً أو فعليةً مضارعةً مَنْفِيَّةً أو ماضيًا أو أمرًا
-يعني: طلبًا- فإنَّها تكونُ بالواوِ وحدها، أو بالضَّميرِ وحده، أو بهما جميعًا.

فإن قال قائل: وهل يُمكنُ أن تأتي بدونِ الواوِ والضَّميرِ؟

فالجواب: لا، لا يُمكنُ أبدًا، لأنه لا بُدَّ من شيءٍ يَرِبُطُها، فلو قلتَ مثلاً:
(جاء زيدٌ عَمَرُو قائمٌ)، أو: (جاء زيدٌ الشَّمْسُ طالعةً) ما صَحَّ.

٣٥٥- وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلَ

الشرح

قوله: «الحال»: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

و«قَدْ»: للتقليل.

و«يُحَذَفُ»: فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ لِما لم يُسمَّ فاعله.

و«ما»: اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي) نائبُ الفاعلِ.

و«فيها»: جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بـ(عَمِلَ)، يعني: ما عَمِلَ فيها.

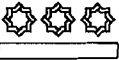
و«عَمِلَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، لكنّه سُكِّنَ لأجلِ الرَّوِيِّ، والفاعلُ

ضَمِيرٌ مُسْتَرَرٌّ جوازاً تقديرُه: (هو)، يعودُ على (ما)، يعني: قد يُحَذَفُ الَّذِي عَمِلَ.

وقوله: «وبعض»: الواو عاطفة.

و«بعض»: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

و«ما»: اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي).



التَّمْيِيزُ

التَّمْيِيزُ معناه: الفصلُ بينَ شَيْئَيْنِ، يُقَالُ: (مَيَّرَ هذا عن هذا)، أي: فَصَلَ
 بعضُهما من بعضٍ، ويُطْلَقُ أيضًا على التَّبْيِينِ، يُقَالُ: (مَيَّرَهُ)، أي: بَيَّنَّهُ وَوَضَّحَهُ.

٣٥٦- اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبَيِّنٌ نَكْرَهُ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ
 ٣٥٧- كَ (شِبْرٍ اَرْضًا)، وَ (قَفِيزٍ بُرًّا)، وَ (مَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا)

الشرح

تعريفُ التَّمْيِيزِ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ:

أولاً: (اسْمٌ) يعني: لَا يَقَعُ فِعْلاً، وَلَا يَقَعُ جُمْلَةً، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْحَالَ يَكُونُ
 اسْمًا، وَيَكُونُ جُمْلَةً، لِقَوْلِهِ: (وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَحِيٌّ جُمْلَةً).

ثانيًا: (بِمَعْنَى (مِنْ)) يعني: مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى (مِنْ)، وَسَبَقَ أَنَّ الْحَالَ
 مُتَضَمِّنَةٌ لِمَعْنَى (فِي)، أَي: مُفْهِمٌ (فِي).

ثالثًا: (مُبَيِّنٌ) أَي: لِلذَّاتِ، أَوْ لِلنَّسْبَةِ.

مثال ذلك: (عِنْدِي عَشْرُونَ رَجُلًا)، فَهَذَا مُبَيِّنٌ لِلذَّاتِ؛ لِأَنَّ (عَشْرُونَ)
 مُبْهِمٌ، وَ (رَجُلًا) بَيَّنَّ هَذَا الْمُبْهِمَ مَا هُوَ؟ وَأَنَّهُ رِجَالٌ.

مثال آخر: (امتلاً السوق مطراً)، وهذا مُبينٌ للذوات؛ لأنَّكَ تقولُ: (ماذا امتلاً؟)، فيقال: (مطراً)، وأيضاً لم يُحوَّل عن الفاعل؛ لأنَّ الفاعل هو السوق، وليس المطر هو الممتلئ.

أمَّا تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ فمعناه أنَّ التَّمْيِيزَ يكونُ مُحَوِّلاً عن الفاعلِ أو المفعولِ.

مثالٌ تحوُّله عن الفاعلِ: (تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا)، ف(عَرَقًا) تَمْيِيزٌ مُبِينٌ لِلنِّسْبَةِ، أي: نسبة التَّصَبُّبِ إلى العَرَقِ، وأصله: تَصَبَّبَ عَرَقُ زيدٍ، فحوَّلَ هذا عن الفاعلِ إلى التَّمْيِيزِ، فقلنا: (تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا).

مثالٌ تحوُّله عن المفعولِ به قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [الفر: ١٢]، ف﴿فَجَّرْنَا﴾ فِعْلٌ وفاعلٌ، و﴿الْأَرْضَ﴾ مفعولٌ به، و﴿الْعُيُونَ﴾ تَمْيِيزٌ لِلْمَفْعُولِ به، فهو تَمْيِيزٌ لـ﴿الْأَرْضَ﴾ في الواقع؛ لأنَّه مُحَوَّلٌ عن المفعولِ به، والأصل: فَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ، لكن: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ أَبْلَغُ؛ لأنَّ (فَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ) معناه أَنَّهُ ما تَفَجَّرَ إِلَّا الْعُيُونَ، لكن: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ معناه أَنَّ كُلَّ الْأَرْضِ تَفَجَّرَتْ، وَصَارَتْ عُيُونًا، فهي أَبْلَغُ.

إِذَنْ: تَارَةً يُبَيِّنُ الذَّاتَ، وَتَارَةً يُبَيِّنُ النِّسْبَةَ، أَمَّا الْحَالُ فَهِيَ مُبَيِّنَةٌ لِلْهَيْئَةِ، فَإِذَا قُلْتَ: (جاءَ الرَّجُلُ رَاكِبًا)، فَإِنَّ (رَاكِبًا) بَيَّنَّتْ هَيْئَةَ الرَّجُلِ: كَيْفَ جَاءَ؟

رابعًا: (نَكْرَهَ)، يعني: لا معرفةً، فلا يكونُ التَّمْيِيزُ معرفةً، بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ نَكْرَهً.

وقوله: «بِمَعْنَى (مِنْ)»: صِفَةٌ لِ(اسْمٍ).

و«مُبِينٌ»: صِفَةٌ ثَانِيَةٌ.

و«نَكْرَهَ»: صفةٌ ثالثةٌ.

وقوله: «يُنْصَبُ تَمَيِّزًا»: الجملةُ خبرٌ (اسم).

و«تَمَيِّزًا»: حالٌ، أي: يُنْصَبُ حالَ كونه تمييزًا.

وقوله: «بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ»: أي: أَنَّ عامِلَه نفسُ المفسِّر الذي فَسَّرَهُ هذا التَّمْيِيزُ.

مثال ذلك: (عِنْدِي عِشْرُونَ رَجُلًا)، فَنَاصِبُ (رَجُلًا) هو: (عِشْرُونَ).

مثال آخَرُ: (عِنْدِي صَاعٌ بُرًّا)، نَاصِبُ (بُرًّا) هو: (صَاع).

مثال آخَرُ: (عِنْدِي كِيلُو أَرْضًا)، نَاصِبُ (أَرْضًا) هو: (كِيلُو)، ولهذا قال:

(يُنْصَبُ تَمَيِّزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ).

ثُمَّ ضَرَبَ لَهُ أَمْثَلَةً، فَقَالَ: (كَشِبْرِ أَرْضًا))، يَعْنِي: تَقُولُ: (لِي شِبْرٌ

أَرْضًا)، وَقَالَ الرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ»^(١)، لَكِنْ أَتَى (مِنْ)، وَلَوْ حَذَفَ (مِنْ) لَكَانَتْ تَمَيِّزًا.

فَتَقُولُ: (لِي جَارٌ وَمَجْرورٌ خَبْرٌ مُقَدَّمٌ، وَ(شِبْرٌ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ(أَرْضًا)

تَمَيِّزٌ لَ(شِبْرٍ) مَنْصُوبٌ بِهِ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةُ ظَاهِرَةٍ فِي آخِرِهِ.

وقوله: «وَقَفِيزٌ بُرًّا»: الْقَفِيزُ سِتَّةَ عَشَرَ صَاعًا، فَتَقُولُ: (اشْتَرَيْتُ قَفِيزًا

بُرًّا)، فَ(اشْتَرَيْتُ) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ(قَفِيزًا) مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ، وَ(بُرًّا) تَمَيِّزٌ لَ(قَفِيزٍ) مَنْصُوبٌ بِهِ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةُ ظَاهِرَةٍ فِي آخِرِهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم، برقم (١٦١٠).

وقوله: «وَمَنْوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا»: يعني: وكمَنْوَيْنِ^(١) عَسَلًا وَتَمْرًا، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُ مَنْأٌ، وَ(مَنْوَيْنِ) تثنيةٌ (مَنْأٌ).

و«عَسَلًا»: تمييزٌ لـ(مَنْوَيْنِ).

و«تَمْرًا»: معطوفٌ عليه، والعامل فيها الْمُمَيِّزُ (مَنْوَيْنِ).

مثاله: (اشْتَرَيْتُ مَنْأَ تَمْرًا)، فـ(اشْتَرَيْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(مَنْأٌ) مفعولٌ به منصوبٌ، و(تَمْرًا) تَمْيِيزٌ لـ(مَنْأٌ) مَنْصُوبٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ. إِذَنْ: الْمَنْأُ مِقْدَارٌ بِالْوِزْنِ، وَالْقَفِيزُ بِالْكَيْلِ، وَالشُّبْرُ بِالمِسَاحَةِ.

(١) مثنى مَنْأٌ، وهو الذي يكال به السمن وغيره، وفي لغة بني تميم (مَنْ) بالتشديد، والتثنية مَنَّانِ، انظر المصباح المنير منو.

٣٥٨- وَبَعْدَ ذِي وَشْبِهَا أَجْرُهَا إِذَا أَصْفَتْهَا كَمَا (مُدَّ حِنْطَةً غِذَا)

الشرح

قوله: «بَعْدَ ذِي»: يعني: والتَّمْيِيزُ الواقعُ بعدَ آخرِ مثالٍ، «وَشْبِهَا»: أي: كالمثالينِ قبلها، «أَجْرُهَا»: أي: التَّمْيِيزُ (إِذَا أَصْفَتْهَا).

مثال ذلك: (اشْتَرَيْتُ مَنَا تَمْرًا)، فأضفناها، وكذلك: (اشْتَرَيْتُ قَفِيزَ بُرٍّ)، و(مَلَكْتُ شِبْرَ أَرْضٍ)، فصار ما وَقَعَ بعدَ مساحةٍ أو كيلٍ أو وزنٍ لنا في إعرابه وجهان:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنْ نُنَوِّنَ المساحةَ أو المكيالَ أو المثقالَ، فإذا نَوَّنَّاها نَصَبْنَا ما بعدها على التَّمْيِيزِ.

الوجهُ الثاني: أَنْ نُضَيِّفَها، فإذا أضفناها ولم نُنَوِّنْها جَرَرْنَاها بالإضافة.

مثال ذلك: (اشْتَرَيْتُ شِبْرَ أَرْضٍ)، ويجوزُ: (شِبْرًا أَرْضًا).

مثال آخر: (طَحَنْتُ قَفِيزَ بُرٍّ)، ويجوزُ: (قَفِيزًا بُرًّا).

مثال آخر: (اشْتَرَيْتُ مَنَا عَسَلٍ)، ويجوزُ: (مَنَا عَسَلًا)، ومثله: (مَنَا تَمْرًا)،

و(مَنَا تَمْرًا).

إِذَنْ: القاعدةُ: ما وَقَعَ تَمْيِيزًا للمقدارِ أو المثقالِ أو المكيالِ جازَ فيه وجهان:

الأوَّلُ: الإضافةُ، ويكونُ مجرورًا، والاسمُ الأوَّلُ غيرُ مُنَوَّنٍ.

الثَّاني: النَّصْبُ على التَّمْيِيزِ، ويكونُ الاسمُ الأوَّلُ مُنَوَّنًا.

٣٥٩- وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلُ: (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا)

الشرح

يَتَعَيَّنُ نَصْبُ التَّمْيِيزِ إِذَا أُضِيفَ الْمُمَيِّزُ، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا يَجُوزُ الْجُرُّ؟
قُلْنَا: لِأَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ تَعَدَّرَتِ الْإِضَافَةُ.

مثال ذلك: (اشْتَرَيْتُ مِثْقَالَ دِرْهَمٍ عَسَلًا)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (اشْتَرَيْتُ مِثْقَالَ دِرْهَمٍ عَسَلٍ)؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ مُتَعَدِّرَةٌ، وَهُوَ إِنَّمَا يَجُوزُ جَرُّهُ إِذَا أُضِيفَ الْمَقْدَارُ أَوِ الْمَكْيَالُ أَوِ الْمِثْقَالُ إِلَى التَّمْيِيزِ، فَإِذَا أُضِيفَ الْمَقْدَارُ أَوِ الْمَكْيَالُ أَوِ الْمِثْقَالُ إِلَى غَيْرِهِ فَإِنَّ إِضَافَتَهُ إِلَى التَّمْيِيزِ مُتَعَدِّرَةٌ، وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ النَّصْبُ.

مثاله من القرآن: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١]، و﴿مِلْءُ﴾ أَقْرَبُ مَا لَهُ الْكِيلُ، وَعَلَى هَذَا نَقُولُ فِي ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾: يَتَعَيَّنُ النَّصْبُ لَتَعَدُّرِ الْإِضَافَةِ.

إِذَنْ: الْقَاعِدَةُ: يَتَعَيَّنُ نَصْبُ التَّمْيِيزِ إِذَا أُضِيفَ الْمُمَيِّزُ.

٣٦٠- وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَنَ بِ (أَفْعَلًا) مُفَضَّلًا كَ (أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)

الشرح

قوله: «الفاعل»: مفعولٌ لـ (انْصَبَنَ) مُقَدَّمٌ.

وقوله: «الفاعل المعنى»: يعني: الفاعل في المعنى.

وقوله: «انْصَبَنَ»: مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا تَصَالِهِ بِنُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ أَمْرٌ مُتَّصِلٌ بِنُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ، فُبْنِيَ عَلَى الْفَتْحِ.

وقوله: «مُفَضَّلًا»: يَعْنِي قَاصِدًا التَّفْضِيلَ: إِمَّا تَفْضِيلَ زَيْدٍ عَلَى زَيْدٍ، أَوْ تَفْضِيلَ حَالٍ عَلَى حَالٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، الْمُهْمُّ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ التَّمْيِيزُ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ وَهُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى فَانْصَبَهُ.

مثال ذلك: (أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)، وَأَصْلُهَا: (أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ)، فَتَجِدُ أَنَّ (أَعْلَى) يَقُومُ مَقَامَهُ: (عَلَا)، وَ (مَنْزِلًا) يَقُومُ مَقَامَهُ الْفَاعِلُ، فَ (مَنْزِل) إِذْنُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى.

مثال آخر: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ أَي: كَثُرَ مَالِي عَلَى مَالِكَ، ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أَي: عَزَّ نَفَرِي عَلَى نَفَرِكَ.

مثال آخر: «الْمُؤَدِّنُونَ أَطْوَلَ النَّاسِ أَعْنَاقًا»^(١)، وَ (أَعْنَاقًا) تَمْيِيزٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا: طَالَتْ أَعْنَاقُهُمْ، فَإِذْنُ: هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب فضل الأذان، برقم (٣٨٧).

مثال آخر: (فُلَانٌ أَسْلَمَ قَلْبًا)، و(قَلْبًا) تَمَيِّزٌ؛ لِأَنَّ المعنى: سَلِمَ قَلْبُهُ، وتقول: (قَلْبُ فُلَانٍ أَسْلَمَ قَلْبًا)، ولا يَصِحُّ أَنْ تقول: (قَلْبُ فُلَانٍ أَسْلَمَ قَلْبًا)؛ لِأَنَّ القَلْبَ هُوَ القَلْبُ، إِذَنْ: فَيَجِبُ جَرُّهُ بِالْإِضَافَةِ.

أَيْضًا إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، فَلَيْسَ فِيهِ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، وَكَذَلِكَ: (فُلَانٌ أَكْرَمُ رَجُلٍ)، لَا تَقُولُ: إِنَّ (رَجُلًا) يُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (فُلَانٌ أَكْرَمُ رَجُلًا)، إِذَنْ: يَجِبُ جَرُّهُ بِالْإِضَافَةِ، فَتَقُولُ: (أَكْرَمَ رَجُلًا).

إِذَنْ: الْقَاعِدَةُ: أَنَّ كُلَّ اسْمٍ يَقَعُ بَعْدَ (أَفْعَلٍ) التَّفْضِيلِ، فَإِنْ كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى وَجَبَ نَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى وَجَبَ جَرُّهُ بِالْإِضَافَةِ.

٣٦١- وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزُكَ (أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)

الشرح

يَأْتِي التَّمْيِيزُ بَعْدَ كُلِّ عَامِلٍ اقْتَضَى التَّعَجُّبَ، وَالتَّعَجُّبُ يُرَادُ بِهِ التَّعَجُّبُ اللَّفْظِيُّ الَّذِي يَقَعُ بِصِغَتِهِ الْمُعَيَّنَةِ، وَيُرَادُ بِهِ التَّعَجُّبُ الْمَعْنَوِيُّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ بِغَيْرِ سِيَاقٍ مُعَيَّنٍ، فَالْصِّغَةُ الْمُعَيَّنَةُ لِلتَّعَجُّبِ اثْنَتَانِ:

الأولى: (مَا أَفْعَلْ)، تقول: (مَا أَحْسَنَ السَّمَاءُ!)^(١)، ومثالها قوله تعالى:

﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

مثال ذلك: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا!)، ف(أَدَبًا) تَمْيِيزٌ؛ لِأَنَّهَا أَتَتْ بَعْدَ التَّعَجُّبِ، فَتَقُولُ: (مَا) تَعَجُّبِيَّةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الشُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٍ، وَ(أَحْسَنَ) فَعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، وَهَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تُقَدَّرُ بِ(هُوَ)، مَعَ أَنَّهُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا، وَ(زَيْدًا) مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، وَعَامِلُهُ (أَحْسَنَ)، وَ(أَدَبًا) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ.

مثال آخر: (مَا أَجْمَلُهُ وَجْهًا)، نقول: (وَجْهًا) تَمْيِيزٌ، لِأَنَّهَا أَتَتْ بَعْدَ مَا

اقْتَضَى التَّعَجُّبَ.

والثَّانِيَةُ: (أَفْعَلْ بِهِ).

(١) يقولون: إِنَّ ابْنَةَ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّؤَلِيِّ قَالَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ: يَا أَبَتِ! مَا أَحْسَنُ السَّمَاءِ؟ قَالَ: يَا بُنَيَّةُ، نُجُومُهَا - وَهَذَا الْجَوَابُ صَحِيحٌ، لِأَنَّهَا تَسْتَفْهَمُ، فَتَقُولُ: مَا هُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي السَّمَاءِ - فَقَالَتْ: يَا أَبَتِ، لَسْتُ أُرِيدُ هَذَا، أُرِيدُ أَنَّ السَّمَاءَ حَسَنَةٌ وَجَمِيلَةٌ، فَقَالَ لَهَا: يَا بُنَيَّةُ، أَلَا فَتَحَتِ فَالِكِ، وَقَلَّتِ: (مَا أَحْسَنَ السَّمَاءُ!). (الشَّارِحُ)

مثال ذلك: (أَكْرَمَ بَزِيدٌ ضِيافَةً)، فـ(ضِيافَةً) تمييزٌ؛ لأنها أتت بعدَ فعلِ التَّعَجُّبِ.

ومنه مثال المؤلف - رحمه الله -: (أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)، وأبو بكرٍ هو الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فنقول: (أَكْرَمَ) فعلٌ تَعَجُّبٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وفاعله مُسْتَرْتَرٌ وجوبًا تقديره: (أنت) ^(١)، و(بَأَبِي بَكْرٍ) جَارٌ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(أَكْرَمَ)، و(أَبَا) منصوبٌ على التَّمْيِيزِ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره.

هذا الذي يأتي بعدَ التَّعَجُّبِ بِصِيغَتَيْهِ الاضْطِلَاحِيَّتَيْنِ، كذلك الذي يأتي بعدَ التَّعَجُّبِ بالمعنى بدونِ الصِّيغِ المعروفةِ كقولهم: (للهِ دَرُّهُ فَارِسًا)، فهذا تَعَجُّبٌ بالمعنى؛ لأنَّ المعنى: (ما أَعْظَمَ فُرُوسِيَّتَهُ).

فنقولُ في إعرابها: (اللهِ) جَارٌ ومَجْرُورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(دَرُّهُ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو مضافٌ إلى الهاءِ، و(فارِسًا) منصوبٌ على التَّمْيِيزِ.

وهنا تنبيهٌ: لا يَلْزَمُ أَنْ يَأْتِيَ التَّمْيِيزُ كُلَّمَا جَاءَ التَّعَجُّبُ، لكنَّ المعنى: ما أَتَى بعدَ التَّعَجُّبِ منصوبًا فهو تَمْيِيزٌ.

إِذَنْ: القاعدة: كُلَّمَا جَاءَ الاسمُ منصوبًا بعدَ ما يَقْتَضِي التَّعَجُّبَ فَإِنَّهُ يَكُونُ تَمْيِيزًا.

(١) وهناك رأيٌ آخر يقول: إِنَّ (أَفْعَلَ) وإنْ كانتْ بصيغةِ الأمرِ، لكنَّ معناها الخبرُ، وإنَّ (أَكْرَمَ به) معناه: ما أَكْرَمَهُ! وعلى هذا يكونُ (به): هو الفاعلُ، ويقولون: إِنَّ البَاءَ زائدةٌ كزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَكُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾. (الشارح).

٣٦٢- وَاجْرُزْ بِ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ

وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَ(طَبَّ نَفْسًا تُفَدِّ)

الشرح

قوله: «اجْرُزْ»: فعل أمر.

و«بِ(مِنْ)»: جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ به.

وقوله: «إِنْ شِئْتَ»: (إِنْ) شرطيةٌ.

و«شِئْتَ»: فعل الشرط وفاعله، وجواب الشرط فيه رأيان:

الرأي الأول: أنه محذوفٌ دلَّ عليه ما قبله، أي: واجْرُزْ بِ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ

فاجْرُزْه.

والرأي الثاني: أنه لا يحتاج في مثل هذا التركيب إلى جواب، وهذا الرأي

الآخر أصح؛ لأنه أوضح في المعنى، وأسلم من التقدير، والأصل عَدَمُ
التقدير.

وقوله: «غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ»: مفعولٌ (اجْرُزْ).

وقوله: «غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ»: أي: غير تمييز ذي العدد، أي: أن التمييز الذي

ليس تمييز عددٍ يجوز جرُّه بِ(مِنْ)، أمَّا التمييز الذي للعدد فلا يُجرُّ بِ(مِنْ)، وإنَّما
يُنصب.

مثال ذلك: (عِنْدِي عِشْرُونَ كِتَابًا)، ولا يجوز: (عِنْدِي عِشْرُونَ مِنْ كِتَابٍ)،

لكنْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (عِنْدِي عَشْرُونَ مِنَ الْكُتُبِ)، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ تَمْيِيزًا؛ لِأَنَّ تَمْيِيزَ الْعَدَدِ يَكُونُ مُفْرَدًا.

وَقَوْلُهُ: «وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى»: يَعْنِي: وَاجْرُزْ غَيْرَ الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى، أَيِ: التَّمْيِيزِ الَّذِي يَأْتِي فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى، وَسَبَقَ فِي قَوْلِهِ:

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَنَ بِ(أَفْعَلَا) مُفَضَّلًا كَ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)

فَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى لَا يُجَرُّ بِ(مِنْ)، فَلَا تَقُولُ: (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مِنْ مَالٍ)، بَلْ تَقُولُ: (أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا)، وَلَا تَقُولُ: (أَنَا أَقْوَى مِنْكَ مِنْ جَسَدٍ)، بَلْ تَقُولُ: (أَنَا أَقْوَى مِنْكَ جَسَدًا).

مِثَالُ آخَرٍ: (طَبَّ نَفْسًا)، ف(طَبَّ) فَعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ (أَنْتَ)، وَ(نَفْسًا) تَمْيِيزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا: طَابَتْ نَفْسُكَ، وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (طَبَّ مِنْ نَفْسٍ)؟

الجواب: لَا.

وَقَوْلُهُ: «تُفَدَّ»: أَيِ: تُعْطَى الْفَائِدَةُ.

أَمَّا بَقِيَّةُ التَّمْيِيزَاتِ فَيَجُوزُ، كَالَّذِي بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالَّذِي بَعْدَ مَا اقْتَضَى التَّعَجُّبَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (اشْتَرَيْتُ شَبْرًا أَرْضًا)، وَيَجُوزُ: (شَبْرًا مِنْ أَرْضٍ)، وَيَجُوزُ وَجْهٌ ثَالِثٌ: (اشْتَرَيْتُ شَبْرَ أَرْضٍ) كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ:

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُزُهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَ(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)

مثال آخر: (الله درّه فارسًا)، ويجوز: (الله درّه من فارس)، فنقول: (الله درّه) مبتدأ وخبر، و(من) حرف جرّ، و(فارس) اسم مجرور، و(من) بيانيّة؛ لأنّها نائبةً عناب التّمييز، فتكونُ حالاً من الهاء في (درّه).

مثال آخر: (أكل الرجل كيلوين تمرًا)، ويجوز: (كيلوين من تمر)، ويجوز: (كيلوي^(١) تمر) بالإضافة؛ لأنّ ذلك ليس بعددٍ.

إذن: القاعدة: كلّ تمييز فإنّه يجوز جرّه ب(من) إلا اثنين، وهما: تمييز العدد، والتمييز الذي هو فاعلٌ في المعنى.

(١) الظاهر أن (كيلو) ليس بعربيٍّ. (السّارح).

٣٦٣- وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّضْرِيفِ نَزَرًا سُبِقًا

الشرح

قوله: «عَامِلَ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ، لكن لو كانت الجملة: (وعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَهُ)، فإنه يَجُوزُ الرَّفْعُ؛ لأنَّ هذا من بابِ الاشتغالِ، لكن يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ؛ لأنَّ المشغولَ فعلٌ طَلَبِيٌّ، وَسَبَقَ هذا في بابِ الاشتغالِ.

إِذَنْ: «عَامِلَ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ، والعاملُ: (قَدَّمَ)، و(عَامِلَ) مضافٌ.
و«التَّمْيِيزِ»: مضافٌ إليه.

وقوله: «مُطْلَقًا»: مفعولٌ مُطْلَقٌ؛ لآَنَهُ نَائِبٌ مَنَابِ المَصْدَرِ، فهو صِفَةٌ لِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (تَقْدِيمًا مُطْلَقًا)، يعني: غير مُقَيَّدٍ، وهل يكونُ إعرابه هَكَذَا كُلَّمَا جَاءَ؟

الجواب: لا، لكن يُنْظَرُ في كلِّ موضعٍ بحسبه.

يقولون: إِنَّ (مُطْلَقًا) بمعنى: في كُلِّ الأحوالِ، وإنَّه -أي: الإِطْلَاقُ- يعودُ إلى قَيْدٍ سَابِقٍ أو لَاحِقٍ، فما هو القيدُ اللَّاحِقُ؟
الجواب: (وَالْفِعْلُ ذُو التَّضْرِيفِ نَزَرًا سُبِقًا).

ف«الْفِعْلُ»: مبتدأ.

و«ذُو التَّضْرِيفِ»: صِفَةٌ.

و«سُبِقًا»: الجملةُ خَبَرُ (الْفِعْلِ).

وقوله: «نَزَرًا»: أي: قليلاً، فهو ظَرْفٌ، يعني أَنَّهُ سُبِقَ قليلاً.

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ - رحمه الله -: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ التَّمْيِيزُ عَنْ عَامِلِهِ،
وَالوَاجِبُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْعَامِلُ عَلَيْهِ، وَهَذَا قَالَ: (عَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ)، فَلَا يَصِحُّ أَنْ
تَقُولَ: (عِنْدِي رَجُلًا عِشْرُونَ)، وَ(عِنْدِي أَرْضًا شِبْرٌ)؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَامِلُ
التَّمْيِيزِ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ.

أَمَّا لَوْ قُلْتَ: (عِنْدِي رَجُلًا عِشْرُونَ)، فَلَيْسَ تَمْيِيزًا؛ لِأَنَّ (رَجُلًا) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.
لَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا، لَكِنْ
بِقِلَّةٍ، وَهَذَا قَالَ: (نَزَرًا سُبِقًا).

مِثَالُهُ: (أَكْرِمَ أَبِي بَكْرٍ أَبَا)، فَيَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: (أَبَا أَكْرِمَ أَبِي بَكْرٍ)؛ لِأَنَّ
الْفِعْلَ مُتَصَرِّفًا، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ هُوَ قَلِيلٌ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّهُ مُمْتَنِعٌ، وَمَا وَرَدَ مِنَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِذَلِكَ يُحْفَظُ،
وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وَبِهَذَا الْبَيْتِ خَتِمَ بَابُ التَّمْيِيزِ.

انتهى بحمد الله تعالى المجلد الثاني

ويليه بمشيئة الله - عزَّ وجلَّ - المجلد الثالث

وأوله: (حُرُوفُ الْجَرِّ)

فهرس الآيات

الصفحة

الآية

- ﴿ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ ٧
- ﴿ قَالَ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ ٧
- ﴿ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ ٧
- ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ٨
- ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ ٨
- ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ١٤
- ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ١٤
- ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا ﴾ ١٦
- ﴿ لَأَبْكَ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ ١٦
- ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٢٠
- ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ ٢١
- ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ٢١
- ﴿ إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ ٢١
- ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً آتَاَوْ قُلُوبُهُمْ وَجِلَّةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴾ ٢١
- ﴿ وَءَايَاتُنَا مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِن مَّفَاحِيهُ لَتُنَوَّالَ بِالْعُصْبَةِ ﴾ ٢٢

- ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ ٢٤
- ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ٢٧
- ﴿لِنَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ ٢٧
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ٢٧
- ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّكَ لِرَسُولِهِ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ ٢٧
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ① وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ② وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ③﴾ ٢٧
- ﴿لَشَقَى﴾ ٣١
- ﴿وَيَخْلُقُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ﴾ ٣٢
- ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ ٣٢
- ﴿إِنَّهُ، مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٣٤
- ﴿إِنَّهُ، مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ ٣٤
- ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ، مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا
- يَجْهَلُهُ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ، غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٣٤
- ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ، مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ، يُضِلُّهُ﴾ ٣٥
- ﴿إِنَّهُ، مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ ٣٥
- ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ ④﴾ ٤٠
- ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ ٤٠
- ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ ٤٦

- ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾ ٤٦
- ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ ٤٩
- ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْفَضْلُ الْمُمِينُ﴾ ٤٩
- ﴿وَأِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ ٥٠
- ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾ ٥٠
- ﴿قَالُوا أَوَإِنَّمَا أَنْتَ تُؤَسِّفُ﴾ ٥٠
- ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِن كَانُوا هُمْ الْغَالِبِينَ﴾ ٥٠
- ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ ٥١
- ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ ٥١
- ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَنْ يَخْشَىٰ﴾ ٥١
- ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ ٥٤
- ﴿إِنَّ مَا تَعْبُدُونَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ ٥٥
- ﴿وَأِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ ٥٥
- ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ ٦١
- ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ ٦٢
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ
- وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ٦٢
- ﴿وَالْقِيَاسَ سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ ٧٤

- ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَٰنِ﴾ ٧٥
- ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ ٧٥
- ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِيُفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرُ
- وَإِذَا لَا تَخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ ٧٥
- ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ ٧٥
- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ ٧٥
- ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ ٧٥
- ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ ٧٥
- ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ ٧٥
- ﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ ٧٨ ، ٨٤
- ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ ٨٠ ، ٨٥
- ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ ٨٣
- ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ ٨٤
- ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ ٨٤
- ﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُوتَ فِتْنَةً﴾ ٨٤
- ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُخْصَوْهُ﴾ ٨٤
- ﴿وَالْوِاسْتَقْمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ ٨٥
- ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ ٨٧

- ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ﴾ ٩٠
- ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ ٩٣
- ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ٩٣
- ﴿لَسْفَعًا بِالْأَنَاصِيَةِ﴾ ١٠٥
- ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ١٢٤، ١٩٤
- ﴿إِنَّهُمْ بِرُؤْنِهِ بَعِيدًا﴾ ٦ ﴿وَرَنَّهُ قَرِيبًا﴾ ١٧٨، ١٢٩
- ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا﴾ ١٣٠
- ﴿إِذْ رَأَىٰ نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ ١٣٠
- ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ ١٣١
- ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾ ١٣١
- ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ
- وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ ١٣١
- ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُّكَلَّفُوا رِيبَهُمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ ١٣٢
- ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ ١٥٩، ١٣٢
- ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ ١٣٢
- ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ ١٣٤
- ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ ١٣٥
- ﴿إِنَّهُمْ بِرُؤْنِهِ بَعِيدًا﴾ ٦ ﴿وَرَنَّهُ قَرِيبًا﴾ ١٣٧

- ﴿وَحَسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ ١٣٨
- ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ ١٤٠
- ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ ١٤٠
- ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ ١٤٠
- ﴿وَيَسْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ ١٤٤
- ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ ١٤٦
- ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ ١٥٣
- ﴿وَضَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ نَجِيصٍ﴾ ١٥٣
- ﴿وَيُظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ١٥٤
- ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ ١٥٥
- ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ ١٥٨
- ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُّلتَقُوا رَبَّهُمْ﴾ ١٦٠
- ﴿وَضَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ ١٦٠
- ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ
رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ ١٦٣
- ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ ... ١٦٣
- ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ
الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ﴾ ١٦٣

- ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ ١٦٩
- ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ ١٧٢
- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ ١٧٦
- ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا﴾ ١٧٨
- ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَالْقَى﴾ ١٨٤
- ﴿وَأِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ ١٩٢
- ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ ١٩٤
- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ ٢٠٨، ١٩٥
- ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ ١٩٨
- ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ ١٩٩
- ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ ٢٠٢، ٢٠٠
- ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ ٢٠٢
- ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ ٢١٣
- ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ ٢١٥، ٢٣٢، ٢٧٦،
- ٣٨٥، ٣٥٤
- ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ٢٢٣
- ﴿ءَاَمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَاَمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾ ٢٢٣

- ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ ٢٢٤
- ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ ٢٣٣
- ﴿يَاكَ تَعْبُدُ وَيَاكَ نَسْتَعِثُ﴾ ٢٣٣
- ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَىٰ﴾ ٢٤١
- ﴿وَإِذْ أَبَدَىٰ إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ بِكَلِمَتِ﴾ ٢٤٣
- ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَنُ ضَعِيفًا﴾ ٢٤٤
- ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدُ بِمَنٍ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ ٢٤٥
- ﴿لَيْسَ جَنَنَ وَلَا كُنُوزًا مِّنَ الصَّغِيرِ﴾ ٢٤٩
- ﴿وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ٢٥٠
- ﴿وَجَاءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ ٢٥٠
- ﴿فَقِيلَ الْإِنْسَنُ مَا أَكْفَرُهُ﴾ ٢٥١
- ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ ٢٦٧
- ﴿وَلَا يَتَّخِذُ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَالْفِ سَنَةِ مِمَّا تَعْدُونَ﴾ ٢٧٢
- ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ ٢٧٢
- ﴿لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ٢٧٢
- ﴿يُنَادُونَ مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ ٢٧٣
- ﴿يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسْمِهِمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأَقْدَامِ﴾ ٢٧٤

- ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهَا يَافُتٍ وَلَنَا لَمْوِسُونَ ﴿٤٧﴾ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمُهْدُونَ﴾ ٢٩٩
- ﴿نَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ ٣١٤
- ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ ٣١٦
- ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ٣١٦
- ﴿ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ ٣١٦
- ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ ٣١٦
- ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ ٣١٧
- ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ ٣١٩
- ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ ٣٢٠
- ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ ٣٤٩، ٣٢٠
- ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ ٣٤٩، ٣٢٠
- ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ ٣٤٩، ٣٢٠
- ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ ٣٢٥
- ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ ٣٢٥
- ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ ٣٣٨
- ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ ٣٤٨
- ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ ٣٤٩

- ﴿ قَنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ ٣٤٩
- ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ ٣٤٩
- ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِنَعِينَ ﴾ ٣٥١
- ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ ٣٥١
- ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ ٣٥١
- ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ ٣٥٣
- ﴿ لِيَسْبُلُوكُمْ أَيْنَكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ ٣٥٧
- ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْآمَنُونَ ﴾ ٣٧٩
- ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ ٣٨٤
- ﴿ وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴾ ٣٨٥
- ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ ٣٩٦
- ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ٤٠٥
- ﴿ وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ٤٠٧
- ﴿ وَمَنْ عَائِنَاهُ يَرْيَكُمُ الْبَرْقُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ٤٠٩
- ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾ ٤٢١

- ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ ٤٢٢
- ﴿لَنْ نَدْعُوا مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ ٤٢٢
- ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ ٤٢٦
- ﴿وَلَا تَ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ ٤٢٦
- ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا﴾ ٤٢٦
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ ٤٢٧
- ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ ٤٢٧
- ﴿تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَرَكََةً طَيِّبَةً﴾ ٤٢٧
- ﴿تَجْرَى تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ ٤٢٨
- ﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ ٤٢٨
- ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ ٤٣٥
- ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ ٤٤٣
- ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ ٤٤٧
- ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ ٤٤٩
- ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾ ٤٧٤
- ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ ٤٧٤
- ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ ٤٧٦
- ﴿وَقُلْنَا حَسْبُ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ٤٨٢

- ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ ٤٨٦
- ﴿لَا تَأْتِيَكُمْ إِلَّا بَغْةٌ﴾ ٤٩٥
- ﴿فَسَدِرُونَ شَرْبَ الْهَيْمِ﴾ ٥٠١
- ﴿اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ ٥٠٤
- ﴿إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّحْيُ﴾ ٥٠٥
- ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ ٥١١
- ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ ٥١٦
- ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ ٥١٦
- ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ ٥١٩
- ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ ٥١٩
- ﴿وَلَا تَبْشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾ ٥٢٤
- ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ ٥٣٥
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةٌ﴾ ٥٣٩
- ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ ٥٤٠
- ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ ٥٤٢

فهرس الأحاديث

الصفحة	طرف الحديث
٤٤	«إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا...»
٦١	«الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ»
٧٠	«قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمْؤُمِنًا»
١٢٥	«لَا حَرَجَ»
١٣٦	«هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حَمَارًا»
١٥٩	«تَعَرَّفَ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفُكَ فِي الشَّدَّةِ»
٢٠٢	«يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»
٢٠٤	«إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقَبُونَ، مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»
	«لَيَكُونَنَّ أَقْوَامٌ مِنْ أُمَّتِي يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمَرَ
٢١١	وَالْمَعَازِفَ»
٢٢٤	«أَيُّ الزَّيَانِبِ؟»
٢٢٨	«نِعِمَّتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ»
	«فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ، وَمَا
٢٦٢	شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ (لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»

- «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضَلَالًا فَهَدَاكُمْ اللَّهُ بِِي، وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلَّفَكُمْ اللَّهُ بِِي، وَكُنْتُمْ عَالَةً فَأَغْنَاكُمْ اللَّهُ بِِي» ٣٢١
- «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا، وَرَضِيَ لَكُمْ ثَلَاثًا» ٣٣٠
- «الْحَجَّ الْمَبْرُورَ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ» ٣٣٨
- «إِذَا دَعَاكَ اثْنَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبًا» ٣٦٢
- «وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ» ٤٢٧
- «أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» ٤٩٢
- «وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا» ٤٩٧
- «مَنْ اقْتَطَعَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ» ٥٣٦
- «الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا» ٥٤٠

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
إن وأخواتها	٥
أخوات (إن) وعملها	٦
عمل إن وأخواتها	٧
أمثلة على (إن) وأخواتها	١١
تقدم خبر (إن) على اسمها	١٤
فتح همزة (إن)	١٨
مواضع كسر همزة (إن)	٢٠
ما يجوز فيه وجهان	٢٨
لام الابتداء	٣٩
ما يمتنع مجيئه بعد لام الابتداء	٤٢
ما تدخل عليه لام الابتداء	٤٦
اتصال (ما) بـإن وأخواتها	٥٣
رفع المعطوف على اسم (إن)	٥٩
تخفيف (إن)	٦٨
تخفيف (أن)	٧٧

- ٨٢ الفصل بين أن المخففة والفعل
- ٨٩ تخفيف كأن
- ٩٣ لا التي لنفي الجنس
- ٩٤ عمل (لا) النافية للجنس
- ٩٧ حكم اسمها وخبرها
- ١٠١ إذا تكررت (لا)
- ١١١ نعت اسم (لا) المبني
- ١١٨ العطف بدون تكرر (لا)
- ١٢٢ همزة الاستفهام مع (لا)
- ١٢٤ حذف خبر (لا)
- ١٢٧ ظن وأخواتها
- ١٢٨ ذكر أخوات (ظن) وعملها
- ١٤١ الأدوات التي تختص بالتعليق والإلغاء
- ١٤٥ ما يتصرف من (ظن) وأخواتها
- ١٤٨ مواضع الإلغاء
- ١٥٠ ما يترتب على الإلغاء
- ١٥٢ موضع التعليق
- ١٥٨ تعدي (علم) و(ظن) لواحد

- (رأى) التي تنصب مفعولين ١٦١
- حكم حذف مفعول أو مفعولين ١٦٥
- (تقول) التي كـ (تظن) ١٦٩
- أعلم وأرى ١٧٦
- ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ١٧٦
- حكم المفعول الثاني والثالث ١٧٩
- التعدي إلى اثنين بالهمز ١٨١
- حكم المفعول الثاني مما يتعدى بالهمز لاثنتين ١٨٣
- أفعال تنصب ثلاثة مفاعيل ١٨٦
- الفاعل ١٨٩
- تعريف الفاعل ١٨٩
- كل فعل بعده فاعل ١٩٣
- حكم الفعل المسند لغير مفرد ١٩٩
- لغة (أكلوه البراغيث)، وتوجيهها ٢٠١
- حذف الفعل في جواب الاستفهام ٢٠٦
- حكم تاء تأنيث الفعل ٢٠٩
- لزوم تاء التأنيث للمفعول ٢١١
- جواز ترك التاء مع الفصل ٢١٥

- مواضع جواز ترك التاء ٢٢٠
- الأصل اتصال الفاعل ٢٣٠
- مواضع وجوب تقديم الفاعل ٢٣٤
- وجوب تأخير ما قصد حصره ٢٣٨
- عود الضمير على المتأخر لفظاً ٢٤١
- النائب عن الفاعل ٢٤٤
- حكم نائب الفاعل ٢٤٧
- حكم الفعل الماضي المبني للمجهول ٢٤٩
- حكم الفعل المضارع المبني للمجهول ٢٥٢
- حكم ما فيه تاء المطاوعة ٢٥٤
- حكم الفعل المبدوء بهمز الوصل ٢٥٧
- الأوجه في فاء الثلاثي مُعَلَّ العين ٢٥٩
- الأوجه في معتل العين من افتعل وانفعل ٢٦٨
- نيابة غير المفعول به عن الفاعل ٢٧١
- شرط نيابة غير المفعول به ٢٧٥
- نيابة المفعول الثاني من باب (كسا) ٢٧٨
- نيابة المفعول الثاني من باب (ظن) و(أرى) ٢٨٠
- نصب ما سوى النائب عن الفاعل ٢٨٢

- ٢٨٣ اشتغال العامل عن المعمول
- ٢٨٣ تعريف الاشتغال وحكمه
- ٢٨٥ وجوب النصب
- ٢٩١ وجوب الرفع
- ٢٩٥ ترجح النصب
- ٣٠٠ جواز الرفع والنصب على السواء
- ٣٠٥ الفصل بالظرف أو بحرف الجر
- ٣٠٩ حكم الوصف العامل كحكم الفعل
- ٣١٤ تعدي الفعل ولزومه
- ٣١٥ علامة الفعل المُعَدَّى
- ٣١٨ حكم مفعول الفعل المُعَدَّى
- ٣٢٣ الفعل اللازم ومواضعه
- ٣٣٢ تعدية الفعل اللازم
- ٣٤٠ ترتيب مفعولي الفعل المتعدي لاثنين
- ٣٤٧ حذف المفعول به الفضلة
- ٣٥٣ حذف ناصب الفضلة
- ٣٥٦ التنازع في العمل
- ٣٥٧ تعريف التنازع

- مذاهب النحاة في التنازع ٣٦١
- إعمال المهمل إذا كان عامله مرفوعاً ٣٦٤
- إعمال المهمل إذا كان عامله غير مرفوع ٣٦٨
- امتناع الضمير مع المهمل ٣٧٥
- المفعول المطلق ٣٧٧
- تعريف المصدر ٣٧٩
- ناصب المصدر ٣٨٠
- المصدر أصل للفعل والوصف ٣٨١
- أنواع المصدر ٣٨٣
- ما ينوب عن المصدر ٣٨٥
- إفراد المصدر وتثنيته وجمعه ٣٨٨
- حذف عامل المصدر ٣٩٠
- وجوب حذف عامل المصدر ٣٩٢
- المفعول له ٤٠٦
- شروط المفعول له ٤٠٧
- إذا فُقدَ شرط من شروط المفعول له ٤١١
- أقسام المفعول له من حيث (أل) والإضافة ٤١٣
- المفعول فيه، وهو المسمى ظرفاً ٤١٥

- ٤١٦ تعريف الظرف
- ٤١٨ عامل المفعول فيه
- ٤١٨ نصب الظروف
- ٤٢٦ أنواع الظرف من حيث التصرف
- ٤٢٩ نيابة المصدر عن الظرف
- ٤٣١ المفعول معه
- ٤٣١ حكم المفعول معه
- ٤٣٣ ناصب المفعول معه
- ٤٣٧ نصب المفعول معه بفعل مضمر
- ٤٤٠ ترجيح العطف أو النصب
- ٤٤٢ وجوب النصب
- ٤٤٥ الاستثناء
- ٤٤٦ حكم المستثنى بإلا
- ٤٥٢ تقدم المستثنى على المستثنى منه
- ٤٥٥ الاستثناء المُفَرَّغ
- ٤٥٧ تكرر (إلا) للتوكيد
- ٤٥٩ تكرر (إلا) لغير التوكيد
- ٤٧٠ الاستثناء بغير

- ٤٧٢ الاستثناء بسوى وأختيها
 ٤٧٥ الاستثناء بليس وخلا وعدا ولا يكون
 ٤٧٨ المستثنى بعدا وخلا
 ٤٨٠ نوع عدا وخلا
 ٤٨١ الاستثناء بحاشا
 ٤٨٣ الحال
 ٤٨٤ تعريف الحال
 ٤٨٧ الحال من حيث الانتقال والاشتقاق
 ٤٨٩ الحال الجامدة
 ٤٩٢ إذا عرف الحال لفظاً
 ٤٩٤ كون الحال مصدرًا
 ٤٩٧ تنكير صاحب الحال
 ٥٠٠ تقدم الحال على صاحبها المجرور
 ٥٠٣ الحال من المضاف إليه
 ٥٠٦ تقدم الحال على عاملها
 ٥٠٩ امتناع تقدم الحال على عاملها
 ٥١٢ سبق الحال لعاملها أفعل التفضيل
 ٥١٥ تعدد الحال

- ٥١٩ توكيد الحال لعاملها
- ٥٢١ توكيد الحال لجملة
- ٥٢٣ الجملة الحالية
- ٥٢٧ أحوال الجملة الحالية
- ٥٣٠ اشتغال الجملة الحالية على واو أو ضمير
- ٥٣٣ حذف عامل الحال
- ٥٣٤ التمييز
- ٥٣٤ تعريف التمييز وأمثله
- ٥٣٨ إضافة التمييز
- ٥٣٩ وجوب نصب التمييز
- ٥٤٠ تمييز أفعال التفضيل
- ٥٤٢ تمييز التعجب
- ٥٤٤ جر التمييز بمن
- ٥٤٧ تقديم عامل التمييز
- ٥٤٩ فهرس الآيات
- ٥٦١ فهرس الأحاديث والآثار
- ٥٦٣ فهرس الموضوعات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رفع

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٢٢)

شرح
الفيتا ابن مالك
رحمة الله تعالى

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

عظم الله له ولوالديه والمسلمين

المجلد الثالث

طبع بإشراف

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة المدينة

تأليف

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شَحْج
أَلْفَيْتَا بِنِصَالِكِ
عَنْهُ

ح

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية. ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن عثيمين، محمد بن صالح

شرح ألفية بن مالك رحمه الله تعالى / محمد بن صالح العثيمين - الرياض، ١٤٣٤هـ

٧٢٧ ص؛ ٢٤×١٧ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٢٢)

ردمك: ٩-٤-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١ - اللغة العربية - النحو ٢ - اللغة العربية - الصرف أ - العنوان

١٤٣٤ / ٥٨١٣

ديوي ٤١٥.١

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٥٨١٣

ردمك: ٩-٤-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

إلا لمن أراد طبعه لتوزيعه مجاناً بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ

يطلب الكتاب من:

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

القصيم، عنيزة ٥١٩١١ ص. ب ١٩٢٩

هاتف ٠٦/٣٦٤٢١٠٧ فاكس ٠٦/٣٦٤٢٠٠٩ جوال ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧

www.binothimeen.com E.mail: info@binothimeen.com

و مكتبة الرشد ناشرون - الرياض

هاتف : ٤٦٠٤٨١٨ فاكس : ٤٦٠٣٤٩٧

شرح الفيتا ابن مالك رحمة الله تعالى

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الثالث

طبع بإشراف
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة الرشد - ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض
الإدارة : مركز البستان - طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٢٥٩٠
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٦٠٤٨١٨ - فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

E-mail: rushd@rushd.com

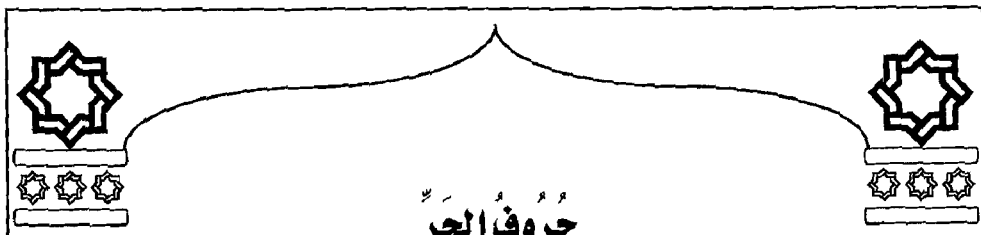
Website: www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و ٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢ فاكس ٤٣٢٩٣٧٥
- الرياض: فرع الشمال، طريق عثمان بن عفان، هاتف: ٢٢٥٣٠٥٢
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة: حي الجامعة شارع باخشب هاتف ٦٣٣١١٨٣ فاكس ٦٣٣٠٣١٥
- فرع القصيم: بريدة - طريق المدينة هاتف ٢٢٤٢٢١٤ فاكس ٢٢٤١٣٥٨
- فرع خميس مشيط: شارع الإمام محمد بن سعود
- فرع الدمام : شارع الخزان هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الأحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة: مدينة نصر: هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ - موبایل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت بئر حسن هاتف ٠٥/٤٦٢٨٩٥ موبایل ٠٥٥٤٣٥٣ - فاكس ٠٥/٤٦٢٨٩٥



حُرُوفُ الْجَرِّ

وهي من بابِ إضافةِ الشَّيْءِ إلى نوعِهِ؛ لِأَنَّهَا حُرُوفٌ تَجْرُ كما أَنَّ هناك حُرُوفًا تَنْصِبُ، وحُرُوفًا تَجْزِمُ، وحُرُوفًا تَرْفَعُ، وهي (إِنَّ) وأخواتُها، فهِيَ حُرُوفٌ، وتَرْفَعُ الخبرَ.

فصارتِ الحُرُوفُ بَعْضُهَا يَرْفَعُ، وَبَعْضُهَا يَنْصِبُ، وَبَعْضُهَا يَجْزِمُ، وَبَعْضُهَا يَجْزِمُ.

حُرُوفُ الْجَرِّ جَمِيعُهَا تَشْتَرِكُ فِي الْعَمَلِ، بِمَعْنَى أَنَّهَا كُلُّهَا تَجْرُ، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ لَا يَجْرُ، لَكِنَّهَا تَخْتَلِفُ فِي مَدْخُولِهَا وَفِي مَعْنَاهَا، فَبَعْضُهَا يَدْخُلُ عَلَى كَذَا، وَبَعْضُهَا يَدْخُلُ عَلَى كَذَا، كَذَلِكَ بَعْضُهَا مَعْنَاهُ كَذَا، وَبَعْضُهَا مَعْنَاهُ كَذَا.

٣٦٤- هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهِيَ: (مِنْ، إِلَى،

حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى

٣٦٥- مُذْ، مُنْذُ، رَبِّ، اللَّامُ، كَيْ، وَآوُ، وَتَا،

وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَنْى)

الشرح

قوله: «هَآكَ»: اسمُ فعلٍ بِمَعْنَى: خُذْ، وَهَلْ اسمُ الفعلِ هو (ها)، والكافُ حرفُ خطابٍ، أَوِ الْجَمِيعُ؟ فِيهِ خِلَافٌ، لَكِنَّ الْمَسْأَلَةَ سَهْلَةٌ.

وقوله: «حُرُوفَ»: مفعولٌ به (هَآكْ)؛ لأنَّ (هَآكْ) اسمُ فعلٍ.

وقوله: «حُرُوفَ الْجَرِّ»: يعني: الحروفَ التي تَجْرُ، واستفدنا من قوله: (حُرُوفَ)، أَنَّهَا ليستُ أسماءً، ولا أفعالاً، لكنَّ بعضَهَا قد يَكُونُ أسماءً، وقد يَكُونُ أفعالاً، وفي هذه الحالِ تَخْرُجُ عن حروفِ الجرِّ، فَإِنَّ (على) و(الكافَ) و(مُذْ) و(مُنْذُ) تَسْتَعْمَلُ أسماءً، و(خَلَا) و(حَاشَا) و(عَدَا) تُسْتَعْمَلُ أفعالاً، وهي في خروجِها عن ذلك لا تُعْتَبَرُ من حروفِ الجرِّ.

وقوله: «وَهْيَ: (مِنْ، إِلَى، حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى)»: يعني: مِنْ، وَإِلَى، وَحَتَّى، وَخَلَا، وَحَاشَا، وَعَدَا، وَفِي، وَعَنْ، وَعَلَى، لَكِنَّهُ أَسْقَطَ حرفَ العطفِ لضرورةِ الوزنِ، واختصاراً، وهذه تِسْعَةُ حروفٍ في بيتٍ واحدٍ، وقد عَلَّمْنَا فِيهِ أَنَّ هذه الأدواتِ حروفٌ، وَعَلَّمْنَا عَمَلَهَا بِأَنَّهَا تَجْرُ، وَوَهَبْنَا لَنَا فِي قوله: (هَآكْ)، ففي البيتِ هِبَةٌ، وَحُكْمٌ، وَتَسْعُ أدواتٍ، وهذا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ هذه الألفيةَ جامعةٌ في الواقعِ، وهي من أَجْمَعَ كُتُبِ النَّحْوِ.

ثُمَّ قَالَ أَيضًا: «(مُذْ، مُنْذُ، رَبُّ، اللَّامُ، كَيُّ، وَآوُ، وَتَا، وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى)»: إِذْنًا: حروفُ الجرِّ عِشْرُونَ حرفًا، وَسَبَقَ أَنَّهَا تَشْتَرِكُ فِي الجرِّ، فَكُلُّهَا تَجْرُ، وَتَخْتَلِفُ فِي المعنى، وفي الاختصاصِ، أَي: مَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ الْآخَرِ.

٣٦٦- بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْدُ، مُذْ، وَحَتَّى وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّاءَ)

الشرح

بداً المؤلف - رحمه الله - بذكر ما يختص به كل حرفٍ.

وقوله: «بِالظَّاهِرِ»: جازٌ ومجرورٌ متعلقٌ بـ(اخْصُصْ)، يُقالُ: اخْصُصْ، ويُقالُ: خُصَّ، فالأوَّلُ فكٌ للإدغام، والثاني إدغامٌ، مثل: (شُدَّ واشْدُدْ)، و(رُدَّ وارْدُدْ).

وقوله: «بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْدُ، مُذْ، وَحَتَّى، وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّاءَ»: هذه سبعُ أدواتٍ من العشرِينَ تختصُّ بالظَّاهِرِ، والظَّاهِرُ ضدُّه الضَّمِيرُ، يعني أنَّ هذه لا تجرُّ الضَّمائرَ، لا تجرُّ إلا الأسماءَ الظَّاهِرَةَ فقط، فمثلاً تقولُ: (حَضَرْتُ مُذْ يَوْمَيْنِ)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (حَضَرْتُ مُذْهُمَا)، وتقولُ: (مُنْدُ يَوْمَيْنِ) ولا تقولُ: (مُنْدُهَا)، وتقولُ: (حَتَّى مَجِيءِ زَيْدٍ)، قال الله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

كذلك لا يجوزُ: (سِرْتُ حَتَّاكَ)، لكنَّ يجوزُ: (سِرْتُ إِلَيْكَ)؛ لأنَّ (إلى) ليست مُختَصَّةً بالظَّاهِرِ.

أيضاً الكافُ مُختَصَّةٌ بالظَّاهِرِ، تقولُ مثلاً: (فَلَانٌ كَالْأَسَدِ)، وتقولُ: (فَلَانٌ كَزَيْدٍ) مُخَاطَبُ زَيْدًا، لكنَّ لا يجوزُ أن تَضَعَ الضَّمِيرَ بَدَلَ (زَيْدٍ) الذي تُخَاطِبُهُ، وتقولُ: (فَلَانٌ كَكَ)؛ لأنَّها لا تدخلُ إلا على الاسمِ الظَّاهِرِ، ولكنَّ سيأتي في

كلام المؤلف - رحمه الله - أُنْهِيَ قَدْ تَجَيَّءٌ مَعَ الْإِسْمِ الْمُضْمِرِ، لَكِنْ نَادِرًا، مِثْلُ: (كَهَا) كَمَا سَأَتِي فِي قَوْلِهِ: (كَذَا كَهَا).

كَذَلِكَ الْوَاوُ مُحْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ، فَلَا تَأْتِي مَعَ الضَّمِيرِ، وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الْقَسَمِ، تَقُولُ: (وَاللَّهِ)، (وَرَبُّ الْعَالَمِينَ)، (وَخَالِقِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (وَلَوْ يَا رَبِّي)؛ لِأَنَّهَا مُحْتَصَّةٌ بِالْإِسْمِ الظَّاهِرِ، فَلَا يَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى الضَّمِيرِ حَتَّى ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ، فَلَوْ قُلْتَ مِثْلًا: (اللَّهُ عَظِيمٌ، وَهُوَ أَحْلَفُ) لَمْ يَجْزْ، لَكِنَّ الْبَاءَ تَجُوزُ، فَتَقُولُ: (وَبِهِ أَحْلَفُ)؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ لِلضَّمِيرِ.

كَذَلِكَ أَيْضًا (رُبَّ) لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْإِسْمِ الظَّاهِرِ، وَأَضِيقُ مِنْ هَذَا أَيْضًا أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى النَّكْرَةِ، فَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْإِسْمِ الظَّاهِرِ وَالنَّكْرَةِ، تَقُولُ مِثْلًا: (رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ)، لَكِنْ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (رُبَّ الرَّجُلِ لَقِيْتُهُ)؛ لِأَنَّهَا خَاصَّةٌ بِالنَّكْرَةِ، وَ(الرَّجُلِ) مَعْرِفَةٌ.

كَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (رُبَّ زَيْدٍ لَقِيْتُهُ)، تُرِيدُ زَيْدًا مُعَيَّنًا، أَمَّا لَوْ قُلْتَ: (رُبَّ زَيْدٍ لَقِيْتُهُ) تُرِيدُ: رُبَّ مُسَمًّى بِهَذَا الْإِسْمِ فَهَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ، إِنَّمَا الْمَقْصُودُ مُسَمًّى بِهَذَا الْإِسْمِ.

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (رُبَّهُ الرَّجُلِ قَائِمٌ)؟

الجواب: يجوزُ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبَّهُ فَتًى) نَزَرٌ، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى

إِذَنْ: اخْتِصَاصُهَا بِالظَّاهِرِ بِنَاءً عَلَى الْغَالِبِ الْكَثِيرِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَأْتِي قَلِيلًا مُتَّصِلَةً بِالضَّمِيرِ.

كذلك التَّاءُ أيضًا مِمَّا تَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ، وهي من حُرُوفِ الْقَسَمِ، فعندنا من حُرُوفِ الْقَسَمِ اثْنَانِ، هما: الواوُ، والتَّاءُ، لكنِ التَّاءُ أيضًا لَا تَجُزُّ إِلَّا الْمُقْسَمَ بِهِ، وَلَا تَكُونُ أيضًا إِلَّا بِ(الله) أو بِ(رَبِّ) كما قَالَ الْمُؤَلِّفُ -رحمه الله-: (والتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ).

فَلَا تَجُزُّ كُلَّ اسْمٍ، فلو قُلْتَ: (تَالرَّحْمَنِ)، أو: (تَالْعَزِيزِ)، أو: (تَالسَّلَامِ)، لَمْ يَجُزْ، ولو قُلْتَ: (رَبِّيَ اللهُ، تَهْ أَحْلِفْ)، لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهَا خَاصَّةٌ بِاللَّهِ وَ(رَبِّ)، وَوَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ: (تَرَبُّ الكَعْبَةِ لَا أَفْعَلُ كَذَا).

إِذَنْ: التَّاءُ مِنْ حُرُوفِ الْقَسَمِ، وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، وَلَا تَدْخُلُ أيضًا مِنَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ إِلَّا عَلَى اسْمَيْنِ فَقَطْ، وهما: (الله)، و(رَبِّ)، فَهِيَ خُصِّصَتْ بَعْدَ تَخْصِيسَاتٍ.

٣٦٧- وَاخْصُصْ بِ(مُنْذُ) وَ(مُنْذُ) وَقْتًا، وَبِ(رُبِّ)

مُنْكَرًا، وَالتَّاءُ لِـ(الله) وَ(رَبِّ)

الشرح

(مُنْذُ) وَ(مُنْذُ) إِذَا كَانَا حَرْفَيْ جَرٍّ فَاخْصُصْ بِهِمَا الْوَقْتَ، تَقُولُ مَثَلًا: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ)، وَ(مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ)؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ وَقْتُ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (مَا سِرْتُ مُذْ مَسْجِدٍ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَقْتًُا، وَهِيَ خَاصَّةٌ بِالْوَقْتِ.

وَتَصْلُحُ (مُنْذُ) وَ(مُنْذُ) لِلْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ، فَتَقُولُ: (مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ الْيَوْمِ)، وَ(مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ)، وَ(مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ سَنَةٍ)، وَ(مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ شَهْرٍ)، وَ(مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ أُسْبُوعٍ).

قَوْلُهُ: «وَبِ(رُبِّ) مُنْكَرًا»: يَعْنِي: وَاخْصُصْ بِ(رُبِّ) مُنْكَرًا، فَلَا تَدْخُلْ عَلَى الْمَعَارِفِ، فَلَا تَقُولَ: (رُبِّ الرَّجُلِ لَقِيْتُهُ)، وَلَا: (رُبِّ زَيْدٍ لَقِيْتُهُ) إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ: رُبِّ مُسَمًّى بِهَذَا الْاسْمِ، فَيُمْكِنُ، أَمَّا إِذَا أَرَدْتَ زَيْدًا الَّذِي هُوَ زَيْدُ بْنُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ.

وَهَلْ تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ؟

الْجَوَابُ: هِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْمُنْكَرِ، فَلَا تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ مَعْرِفَةٌ، لَكِنَّهَا تَأْتِي شُدُودًا، كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

قوله: «وَالْتَأَى لَ (الله) وَ (رَبَّ)»: التَّاءُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ (الله)،
 أَوْ عَلَى كَلِمَةِ (رَبَّ)، فَتَقُولُ: (تَالله)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ
 أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وَقَالَ: ﴿تَاللهِ لَأَشْعِلَنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٦]،
 وَتَقُولُ: (تَرَبَّ الكعبةِ لَا أَقَوْمُ)، وَ (تَرَبَّ الكعبةِ لَأَفْعَلَنَّ كذا).

إِذَنْ: التَّاءُ مِنْ أَضْيَقِ مَا يَكُونُ؛ لِأَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِكَلِمَتَيْنِ فَقَط: اللهُ، وَالرَّبُّ.
 وَقَالَ فِي الشَّرْحِ^(١): وَسُمِعَ أَيْضًا: (تَالرَّحْمَنِ)، أَه، وَلَعَلَّ هَذَا مَسْمُوعٌ،
 وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ - مَا ذَكَرَ إِلَّا هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ فَقَط،
 فَهُوَ مَسْمُوعٌ، وَالْمَسْمُوعُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

(١) شرح ابن عقيل (٣/ ١٢).

٣٦٨- وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبُّهُ فَتَى) نَزَرُ، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى

الشرح

قوله: «وَمَا رَوَوْا»: أي: النُّحَاةُ، أَمَّا الْعَرَبُ فَمَرَوِيٌّ عَنْهُمْ.

وقوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ.

و«رَوَوْا»: صِلَةُ الْمَوْصُولِ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: وَمَا رَوَوْهُ.

وقوله: «نَزَرُ»: أي: قَلِيلٌ، وَهُوَ خَبَرٌ (مَا).

وقوله: «رُبُّهُ فَتَى»: الَّذِي خَرَجَ عَنِ الْقَاعِدَةِ فِي هَذَا الْمَثَالِ أَنَّ (رُبَّ) دَخَلَتْ

عَلَى الضَّمِيرِ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى ظَاهِرٍ، وَدَخَلَتْ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَعْرِفَةِ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالنِّكَرَةِ، فَهَذَا خَالَفَ الْقِيَاسَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ ضَمِيرٌ، وَلَيْسَ ظَاهِرًا.

الثَّانِي: أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَلَيْسَ نِكْرَةً.

وَيُعَرَّبُ الضَّمِيرُ بَعْدَ (رُبَّ) عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ جَرٍّ.

وَهَلْ هُوَ مَعْرِفَةٌ أَوْ نِكْرَةٌ؟

الْجَوَابُ: عَلَى حَسَبِ الْمُفَسِّرِ بِهِ، فَإِنْ فَسَّرْتَهُ بِنِكْرَةٍ فَهُوَ نِكْرَةٌ، وَإِنْ فَسَّرْتَهُ

بِمَعْرِفَةٍ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ، هَذَا أَرْجَحُ مَا يُقَالُ.

وقوله: «كَذَا»: يَعْنِي: نَزَرُ قَوْلِ الْعَرَبِ: (كَهَا)، فَالْكَافُ حَرْفُ جَرٍّ، وَ(هَا)

ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، فَهَذَا دَخَلَتْ الْكَافُ عَلَى ضَمِيرٍ، وَقَدْ سَبَقَ

أَنَّ الكافَ لا تَدْخُلُ إلا على الاسمِ الظَّاهِرِ، ولكنَّه نَزَرٌ، كما قال ابنُ مالِكٍ -رحمهُ الله-.

وقولُه: «وَنَحْوُهُ»: أي: نحو (كَهَا)، مثل: (كُهُ)، (كُهْنٌ)، أي: ضميرُ الغائبِ، وأما ضميرُ المخاطَبِ مثل: (كَكَ) فلا أَظُنُّه يُرَوَى، ولهذا قال: (وَنَحْوُهُ)، أي: من ضَمَائِرِ الْعَبِيَّةِ.

وقولُهم: (كَهَا)، يعني: بَدَلُ أَنْ يَقُولَ: (هذه كهذه)، يقولُ: (هذه كهها)، وكذلك بَدَلُ أَنْ يَقُولَ: (هذا كهذا)، يقولُ: (هذا كه).

القواعدُ من الأبياتِ السابقة:

القاعدةُ الأولى: حروفُ الجرِّ هي الأدواتُ التي تَعْمَلُ الجرَّ، وهي عشرون أداةً، تَشْتَرِكُ جميعاً في عملِ الجرِّ، وَتَخْتَلِفُ في الاختصاصِ والمعاني.

القاعدةُ الثانيةُ: أَنَّ من حروفِ الجرِّ ما يَخْتَصُّ بالظَّاهِرِ، ومنها ما يَكُونُ للظَّاهِرِ والمُضْمَرِ، ومنها ما يَخْتَصُّ بالظَّاهِرِ بشيءٍ مُعَيَّنٍ.

فَيَخْتَصُّ بالأسماءِ الظَّاهِرَةِ من هذه الأدواتِ العشرين سبعُ أدواتٍ، وهي: مُذٌ، وَمُنْذٌ، وَحَتَّى، والكافُ، والواوُ، ورُبُّ، والتَّاءُ، وهذا في البيتِ الثالثِ.

القاعدةُ الثالثةُ: تَخْتَصُّ (مُذٌ) و(مُنْذٌ) بالوقتِ، فلا تَجُزُّ إِلَّا ما دَلَّ على زَمَنِ، وَتَخْتَصُّ (رُبُّ) بالنِّكراتِ، فلا تَجُزُّ الضَّمائرَ ولا المعارفَ، وَتَخْتَصُّ التَّاءُ باسمينِ فقط، وهما: (اللهُ)، و(رَبُّ)، وهذا في البيتِ الرَّابِعِ.

القاعدةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ ما رُوِيَ عن العربِ من دخولِ (رُبُّ) على الضَّميرِ، والكافِ على الضَّميرِ فهو نَزَرٌ قليلٌ خارجٌ عن القياسِ، وهذا في البيتِ الخامسِ.

٣٦٩- بَعْضٌ وَبَيَّنَّ وَابْتَدِئُ فِي الْأَمْكِنَةِ (بِمَنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَةِ

الشرح

قوله: «بَعْضٌ»: فعلٌ أمرٌ.

وقوله: «وَبَيَّنَّ»: الواوُ حرفُ عطفٍ.

و«بَيَّنَّ»: فعلٌ أمرٌ أيضًا.

و«ابْتَدِئُ»: فعلٌ أمرٌ.

وقوله: «فِي الْأَمْكِنَةِ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(ابْتَدِئُ).

وقوله: (بِمَنْ): «: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَتَنَازَعَهَا (بَعْضٌ وَبَيَّنَّ وَابْتَدِئُ)، فَأَيُّ الثَّلَاثَةِ أَعْمَلُ؟

الجواب: إِذَا أَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ أَضْمَرْنَا فِيهَا بَعْدَهُ كُلَّ مَا يَحْتَاجُهُ، فَنَقُولُ مَثَلًا: (بَعْضٌ وَبَيَّنَّ بِهَا وَابْتَدِئُ بِهَا فِي الْأَمْكِنَةِ بِمَنْ)، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا
ثُمَّ قَالَ:

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لَغَيْرٍ رَفَعَ أَوْ هَلَا

وعلى هذا نقول: الْمُعْمَلُ فِي هَذَا الْبَيْتِ هُوَ الْأَخِيرُ، وَهُوَ قَوْلُهُ (ابْتَدِئُ)؛ لِأَنَّا لَوْ أَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ لَوَجَبَ أَنْ نُضْمِرَ فِي الثَّانِي وَالثَّلَاثِ، وَهَذَا لَمْ نُضْمِرْ، فَيَكُونُ الْإِعْمَالُ فِي الْأَخِيرِ.

وهذه قاعدة: إذا جاءت أفعال تطلب واحداً متأخراً، ولم تجد ضامراً فالعمل للمتأخر؛ لأنه إذا كان العامل متأخراً فما قبله لا يحتاج إلى ضمير لغير الرفع.

وسبق في باب التنازع أن هناك قولاً للنحويين - وهو الذي اخترناه، وهو الأسهل - وهو أنها كلها مُسلَّطة على هذا، فتعمل فيه كلها، فنقول: (بِمن) متعلق بـ (بعض وبيّن وابتدئ).

وأما قوله: «وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَرْزَمَةِ»: فإعرابها واضح.

بدأ المؤلف - رحمه الله - بمعاني هذه الحروف، فقال: (بعض وبيّن وابتدئ في الأمكنة)، هذه ثلاثة معانٍ: التبعض، والتبيين، والابتداء، وقوله: (بِمن) هي حرف الجر، يعني أنها تأتي:

١ - للتبعض، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، أي: بعض الناس.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنَكُمْ كَافِرٌ وَبَعْضُكُمْ مِّنْهُ﴾ [التغابن: ٢]، أي: بعضكم كافر وبعضكم مؤمن.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]، يعني: فبعضهم شقي، وبعضهم سعيد.

٢ - للبيان، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ٦]، فإن قوله: ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ بيان للكفار، يعني: من هؤلاء، ومن هؤلاء، وليست للتبعض؛ لأن كل أهل الكتاب كفار بعد بعثة الرسول - عليه الصلاة والسلام - أما قبل فنعم، منهم المؤمن، ومنهم الكافر.

والغالب أنَّ (مِنْ) الْبَيَانِيَّةُ تأتي بيانًا لاسمٍ موصولٍ أو أداة شرطٍ أو استفهامٍ، أي: أَتَتْهَا تأتي بعدَ الأسماءِ المُبْهَمَةِ، فَكَلَّمَا أَتَتْ (مِنْ) بعدَ أَسْمَاءٍ مُبْهَمَةٍ فهي لِلتَّبْيِينِ، سواءٌ كانَ هذا الإبهامُ في الشرطِ، أو في الاستفهامِ، أو في الموصولِ.

٣- للابتداءِ في الأماكنِ، كقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

مثال آخر: (هَاجَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ)، أي: ابتداءً هجرته من مَكَّةَ إلى المدينة.

أمثلة أُخْرَى: (سَرْتُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَرَجَعْتُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَى الْبَيْتِ)، و(صَعِدْتُ السَّطْحَ مِنْ أَسَاسِهِ إِلَى رَأْسِهِ)، و(أَعْرِفُ النَّحْوَ مِنْ أَلْفِهِ إِلَى يَأْتِهِ).

وقال الله - عز وجل -: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، ف(مِنْ) هنا ابْتِدَائِيَّةٌ، وقال بعضهم: (مِنْ) بمعنى الباءِ، أي: بِطَرْفٍ.

وقوله: «وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمَنَةِ»: يعني: قد تأتي أيضًا للابتداءِ في الزَّمانِ.

وقوله: «قَدْ»: لِلتَّقْلِيلِ.

إِذَنْ: فَلَأَكْثَرُ إِذَا كَانَتْ لِلْإِبْتِدَاءِ أَنْ تَكُونَ فِي الْأَمْكَنَةِ، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمَنَةِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ كَثِيرَةٌ، لَكِنْ نَسَبَتْهَا إِلَى الْأَمْكَنَةِ قَلِيلَةً.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَتْ (مِنْ) لِلْإِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمانِ فَهَلْ يُذَكَّرُ مَعَهَا نِهَايَةُ الْغَايَةِ؟

فالجواب: نعم، يُمكن أن تُذكر، فتَقولُ مثلاً: (جَلَسْتُ عِنْدَكَ مِنْ يَوْمِ
الْأَحَدِ إِلَى يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ)، وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]،
فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ ﴿مِنْ﴾ بِمَعْنَى (فِي)، لَكِنَّهَا مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي
دَعَوْتَ فِيهِ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ، وَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ أَسَاسَهُ عَلَى التَّقْوَى سَيَنْتَهِي،
بَلْ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ.

إِذَنْ: الْقَاعِدَةُ: أَنَّ (مِنْ) تَأْتِي لثَلَاثَةِ مَعَانٍ: لِلتَّبَعِيضِ، وَالتَّبْيِينِ، وَالْإِبْتِدَاءِ
فِي الْأَمْكَنَةِ وَالْأَزْمِنَةِ، وَهِيَ فِي الْأَمْكَنَةِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الْأَزْمِنَةِ.

٣٧٠- وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ فَجَرٌّ نَكِرَةً، كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرٍ

الشرح

هذا المعنى الرَّابِعُ (لِمَنْ): أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، لَكِنَّهَا زَائِدَةٌ لَفْظًا وَإِعْرَابًا، وزائِدَةٌ مَعْنَى، أَي: تَزِيدُ فِي اللَّفْظِ، وَتَزِيدُ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهَا تُعْطِيهِ قُوَّةً، وَهَذَا التَّعْبِيرُ غَرِيبٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ: (زَائِدَةٌ لَفْظًا، لَا زَائِدَةٌ مَعْنَى)، لَكِنْ قَصَدَهُمْ بِ(لَا زَائِدَةٌ مَعْنَى) يَعْنِي: لَيْسَتْ خَالِيَةً مِنَ الْمَعْنَى، بَلْ لَهَا مَعْنَى، فَلَيْسَتْ زَائِدَةً.

وقوله: «وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ»: أَي: أَتَى زَائِدًا فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ، وَالنَّفْيُ مَثَلُ: (مَا)، وَ(لَا)، وَ(لَيْسَ)، وَمَا أَشَبَّهَهَا، وَشَبَّهَ النَّفْيُ هُوَ النَّهْيُ، وَالِاسْتِفْهَامُ الَّذِي بِمَعْنَى النَّفْيِ.

وهنا إشكالٌ في كلام ابن مالك - رحمه الله - من جهة اللَّفْظِ في قوله (زَيْدٌ)، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: (وَقَدْ تَأْتِي)، وَ(تَأْتِي) مُؤَنَّثَةٌ، فَكَيْفَ يَجْعَلُ (تَأْتِي) مُؤَنَّثَةً، ثُمَّ يَقُولُ: (زَيْدٌ)، فَيَجْعَلُهُ مُذَكَّرًا؟

نقول: إِذَا عَتَبَرْنَا الْأَدَاةَ فَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ: «وَقَدْ تَأْتِي»: أَي: وَقَدْ تَأْتِي هَذِهِ الْأَدَاةُ، وَإِذَا عَتَبَرْنَا اللَّفْظَ فَهِيَ مُذَكَّرَةٌ، يَعْنِي: زَيْدٌ حَرْفٌ (مِنْ).

وقوله: «فَجَرٌّ»: وَلَمْ يَقُلْ: (فَجَرَّتْ)، بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ مُذَكَّرٌ.

وقوله: «جَرَّ»: فَعَلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ.

و«نَكِرَةً»: مَفْعُولٌ (جَرَّ).

والقاعدة التي نأخذها من البيت: تأتي (من) زائدة بشرطين:

الشرط الأول: أن يسبقها نفي أو شبهه.

الشرط الثاني: أن يكون مدخولها نكرة.

مثاله: (مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرٍّ)، ف(مِنْ) هذه زائدة؛ لأنك لو قلت: (مَا لِبَاغٍ مَفَرٍّ)، استقام الكلام، إذن: ف(مِنْ) زائدة.

وقوله: «مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرٍّ»: (مَا) نافية، وهل هي عاملة عمل (ليس)؟

الجواب: لا، فهي ملغاة؛ لأنَّ خبرها مُتَقَدِّمٌ، ومن شرطها أن يتقدم الاسم، قال ابن مالك - رحمه الله -:

إِعْمَالُ (لَيْسَ) أَعْمِلْتُ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زَكْنِ

وقوله: «لِبَاغٍ»: جازٌّ ومجروورٌ خبرٌ مُتَقَدِّمٌ.

و«مِنْ»: زائدة.

و«مَفَرٍّ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضمةٌ مُقَدَّرَةٌ، مَنَعَ مِنْ ظُهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائدِ.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ف(مِنْ)

هنا زائدة؛ لأنَّ الشَّرْطَيْنِ تَمَّا:

الأول: أن يتقدم النفي أو شبهه، وهنا تقدم النفي، وهو قوله: (مَا جَاءَ).

الثاني: أن مدخولها نكرة، وهو (بَشِيرٍ)، وعلى هذا فنقول: (جَاءَ) فعلٌ

ماضي، و(نَا) مفعولٌ به مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ، و(مِنْ) حرفٌ جرٌّ

صِلَّةٌ، ولا نقول: زائدٌ لئلا يظنَّ أحدٌ أنَّ في القرآنِ كلماتٍ لغَوًا، وقوله: (بشيرٍ) فاعلٌ (جاء) مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخره، منعٌ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةٍ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

مثال الاستفهام: قال الله تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]، ف(مِنْ) الزَّائدةُ هنا هي الثَّانيةُ؛ لأنَّ الثَّانيةَ داخِلَةٌ على نكرةٍ، أمَّا الأولى فعلى معرفةٍ، وسَبَقَ أنَّها لا تَدْخُلُ على المعارفِ إذا كانت زائدةً، و(مِنْ) الأولى بَيَانِيَّةٌ. وقوله: (هَلْ) للاستفهامِ، و(تُحِسُّ) فعلٌ مضارعٌ، والفاعلُ مُستترٌ تقديرُه: (أنتِ)، و(مِنْهُمْ) جارٌّ ومجرورٌ، و(مِنْ) الثَّانيةُ صِلَةٌ، و(أَحَدٍ) مفعولٌ به منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ مَنَعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةٍ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

مثال النَّهْيِ: (لا تَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الطَّلَبَةِ)، والشَّاهدُ في قوله: (مِنْ أَحَدٍ)، فنقول: (مِنْ) حرفٌ جرٌّ زائدٌ، و(أَحَدٍ) مفعولٌ (تَضْرِبْ) منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخره، مَنَعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةٍ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

مسألة: قال الله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخَوِّضْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [نوح: ٤]، وقال الله تعالى في آيةٍ أخرى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الصف: ١٢]، فهل نَحْمِلُ الآيةَ الأولى على الثَّانيةِ، ونقول: (مِنْ) صِلَةٌ؟

الجواب: قال بعضُ النحويِّين: يجوزُ دخولُها زائدةً على معرفةٍ، واستدلَّ بهذه الآيةِ، فهو يُريدُ أن يَحْمِلَ هذه على هذه.

ونحن نقول: لا نُوافِقُكَ على هذا القول؛ لَأَنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ قَوْلَهُ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ وَجَدْتَ الخطابَ مُوجَّهًا إلى هذه الأُمَّةِ من الله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُنُكُمْ عَلَىٰ مِحْزَرٍ تُحِيقُكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ١٠ تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ١١ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٠-١٢]، وهذا من الله، إِذَنْ: فهو للعموم، فكلُّ ذُنُوبِنَا مَغْفُورَةٌ بهذا الوعدِ من الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ قَوْلَهُ: ﴿مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ وَجَدْتَهُ إمَّا من كلامِ الجنِّ، ﴿يَقُومَنَّا أَجِبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَءَامِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ولم يَجْزِمْوا بِغُفْرَانِ الذُّنُوبِ جميعًا؛ لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ رَجَاءً.

وَوَجَدْتَ أَيْضًا أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤] جَاءَ فِي كَلَامِ نُوحٍ -عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فِي سُورَةِ نُوحٍ، وَهَذَا إمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ فَضَّلْتُ عَلَى قَوْمِ نُوحٍ بِمَغْفَرَةِ جَمِيعِ ذُنُوبِهَا، أَوْ يُقَالَ أَيْضًا: إِنَّ نُوحًا -عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- قَالَ لِقَوْمِهِ هَذَا لِأَجْلِ أَنْ يُرَجِّحَهُمْ.

المُهْمُّ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَحْمِلَ هَذِهِ عَلَى هَذِهِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى، فَالصَّحِيحُ إِذَنْ أَنَّ (مِنْ) تُزَادُ بَشْرَطَيْنِ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ -رحمه الله:-

الْأَوَّلُ: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شُبْهِهِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَدْخُولُهَا نَكْرَةً.

وَعَلَى هَذَا (مِنْ) فِي الْآيَةِ لِلتَّبَعِيضِ.

٣٧١- لِإِلْتِهَاءِ: (حَتَّى، وَلَا أَمْ، وَإِلَى)، وَمِنْ، وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلًا

الشرح

تأتي هذه الثلاث: (حَتَّى)، وَالْأَمْ، وَ(إِلَى) لِلانتهاء.

مثال (حَتَّى): قوله تعالى: ﴿سَلَّمْهُنَّ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

مثال آخر: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فَالْبَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ: (حَتَّى) حرف جرّ، والفعل منصوبٌ بـ(أَنْ) مُضْمَرَةٌ بَعْدَ (حَتَّى)، وعلى هذا فيكونُ المعنى: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَبَيَّنَ)، فَيَتَوَلَّى بِمُضَدَّرٍ، هذا رأيُ البَصْرِيِّينَ.

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَرَوْنَ أَنَّ (حَتَّى) نَفْسَهَا تَنْصِبُ الْفِعْلَ، إِنَّمَا هِيَ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِلانتهاء، حَتَّى وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّمَا مَدْخُولَةٌ عَلَى فِعْلٍ فَهِيَ لِلانتهاء.

مثال اللَّام: (سِرْتُ مِنْ عُنِيزَةٍ لِمَكَّةَ)، أَي: إِلَى مَكَّةَ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، أَي: إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى، فَالْأَمْ تَأْتِي لِلْغَايَةِ.

مثال (إِلَى) وَهِيَ الْأَصْلُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لِيَأْتِيَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، فَ(إِلَى) هَذِهِ لِلانتهاء.

مسألة: هل الغاية داخلَةٌ أَوْ غَيْرُ داخلَةٍ؟

الجواب: هِيَ غَيْرُ داخلَةٍ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، فَلَوْ قُلْتَ مِثْلًا: (سِرْتُ إِلَى الْوَادِي)،

فَهَلْ يَعْنِي أَنَّكَ دَخَلْتَ فِيهِ؟

الجواب: لا، لم تَدْخُلْ فيه، كذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْيَلِّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، هل يَدْخُلُ اللَّيْلُ فِي الصَّيَامِ؟

الجواب: لا، لا يَدْخُلُ، فابتداءُ الغاية ليس بداخلٍ، فإذا قلتَ مثلاً: (لَكَ هَذِهِ الْأَرْضُ مِنْ هُنَا إِلَى الْجَبَلِ)، لم يَدْخُلِ الْجَبَلُ.

أَمَّا إِذَا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ، ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، فَإِنَّ الْمَرَفَقَ دَاخِلٌ لِفِعْلِ الرَّسُولِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-^(١) والقَرِينَةُ هُنَا خَارِجِيَّةٌ.

قوله: «(وَمِنْ، وَبَاءٌ) يُفْهَمَانِ بَدَلًا»: يعني: أُنْمَها يَأْتِيَانِ لِلْبَدَلِيَّةِ.

ف(مِنْ) تَأْتِي بِمَعْنَى (بَدَل)، إِذَنْ فَهِيَ تَأْتِي لِلتَّبْعِيضِ، وَلِلْبَيَانِ، وَلِلابْتِدَاءِ، وَتَأْتِي زَائِدَةً، وَبِمَعْنَى (بَدَل).

مثاله: قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠]، يعني: بَدَلَكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، أي: بَدَلِ الْآخِرَةِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ.

مثال آخر: (اقْتَنَعْتُ بِالذَّرْهِمِ مِنَ الدِّينَارِ)، أي: بَدَلِ الدِّينَارِ.

وهل منه قولُ الشَّاعِرِ:

الْمُسْتَغِيثُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِهِ كَالْمُسْتَحِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ^(٢)

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة، برقم (٢٤٦).

(٢) البيت من البسيط، وأول من تكلم به التَّكْلَامُ الضَّبْعِي، انظر شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري (ص: ٣٧٠).

الجواب: لا.

أَيْضًا الْبَاءُ تَأْتِي بِدَلِيَّةٍ، أَي: بِمَعْنَى (بَدَل)، مِثْلُ قَوْلِكَ: (مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِهَا مُحَمَّدُ النَّعَم)، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِهَا بَدْرًا»^(١)، يَعْنِي: بِدَلًا عَنْهَا بَدْرًا، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَبٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا
يُجْزَوْنَ بِالظُّلْمِ أَهْلَ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَبِالْإِسَاءَةِ أَهْلَ الشُّوْءِ إِحْسَانًا

وظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ مَذْحُجٌ، لَكِنَّهُ ذَمٌّ، فَهُوَ يَقُولُ: قَوْمِي وَلَوْ كَانُوا أَهْلَ حَسَبٍ وَشَرَفٍ فَهُمْ لَا يُحِبُّونَ الشَّرَّ وَلَوْ كَانَ هَيْئًا، وَإِذَا ظَلَمَهُمْ أَحَدٌ يُجَازُونَ الظُّلْمَ بِالْمَغْفِرَةِ، وَإِذَا أَسَاءَ إِلَيْهِمْ يُجَازُونَ الْإِسَاءَةَ بِالْإِحْسَانِ، لَكِنَّ الْوَاقِعَ أَنَّ هَذَا لِرَدَاءَتِهِمْ، فَلَيْسَ فِيهِمْ خَيْرٌ، وَلِهَذَا قَالَ:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا لَا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا
يَسْأَلُونَ أَخَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانًا
وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا)، أَي: بَدَلَهُمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا... إلخ.

فَصَارَتِ الْبَاءُ تَأْتِي بِمَعْنَى (بَدَل)، وَ(مِنْ) تَأْتِي بِمَعْنَى (بَدَل).

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب وفود الأنصار، برقم (٣٨٨٩)، ومسلم: كتاب

التوبة، باب حديث توبة كعب، برقم (٢٧٦٩)، ولفظها: «وما أحب أن لي بها مشهد بدر».

(٢) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب (٦/ ٢٥٣)، وللعبري في لسان العرب (ركب).

٣٧٢- وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهَهُ، وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي
 ٣٧٣- وَزَيْدٌ، وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنَبَا (فِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

الشرح

تُفِيدُ اللَّامُ التَّمْلِيكَ وَشِبْهَهُ، أَي: شِبْهُ التَّمْلِيكِ، فَالتَّمْلِيكُ أَنْ يَكُونَ مَدْخُولُهَا مَالِكًا لِمَا سَبَقَهَا، أَوْ إِنْ شَتَّ فَقُلْ: أَنْ تَقَعَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا مَالِكٌ لِلأَوَّلِ.

مثاله: (الكِتَابُ لِلطَّالِبِ)، فَاللَّامُ هُنَا لِلْمَلِكِ، أَي: مِلْكٌ لِلطَّالِبِ، فَالثَّانِي مَالِكٌ لِلأَوَّلِ، أَي: أَنْ مَدْخُولُهَا مَالِكٌ لِمَا قَبْلَهَا.

وَقَدْ يَتَأَخَّرُ الَّذِي قَبْلَهَا، مِثْلُ: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ﴾ [المائدة: ١٢٠]، فَهِنَا تَأَخَّرَ الأَوَّلُ عَنْهَا وَعَنِ الثَّانِي، وَلَكِنَّ الْحُكْمَ لَا يَتَغَيَّرُ، وَمِثْلُهُ أَيْضًا: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، يَعْنِي: مِلْكٌ لِلَّهِ.

مثال آخر: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠]، فَاللَّامُ هُنَا لِلْمَلِكِ.

وَأَمَّا شِبْهُهُ فَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالِاخْتِصَاصِ، فَتَكُونُ اللَّامُ أَيْضًا لِلِاخْتِصَاصِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَدْخُولُهَا مُحْتَصًى بِالْأَوَّلِ، لَا مَالِكًا لَهُ.

مثاله: (السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ)، وَ(الزَّמَامُ لِلْجَمَلِ)، وَ(الْعَلْفُ لِلْبَهِيمَةِ)، فَاللَّامُ لِلِاخْتِصَاصِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَمْلِكُ، لَكِنَّهَا تَخْتَصُّ بِهِ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَشِبْهُهُ).

وقوله: «وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا... قُفِي»: أي: وقُفِيَ في تَعْدِيَةٍ، يعني أَنَّ اللَّامَ تأتي للتَّعْدِيَةِ، والتَّعْدِيَةُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى مَفْعُولٍ عَامِلُهُ ضَعِيفٌ لِيَتَّعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ، وذلك لِلتَّقْوِيَةِ، مثلُ اسمِ الفاعِلِ، فَإِنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ يَضْعُفُ عَمَلُهُ.

مثال ذلك: (أَنَا ضَارِبٌ لَزِيدٍ)، وأصلها: (أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا)، وكذلك تقول: (أَنَا لَزِيدٍ ضَارِبٌ)، فاللَّامُ هنا لَا تَصْلُحُ لِلْمَلِكِ وَلَا لِسَيِّدِهِ الْمَلِكِ، لكنها لِلتَّعْدِيَةِ، فتُعَدِّي العَامِلَ لضعفه؛ لأنَّه لَا يَتَّعَدَّى إِلَى المفعولِ بنفسِه؛ لأنَّه ضَعِيفٌ، فإذا كَانَ ضَعِيفًا تَأَخَّرَ أَوْ غَيْرُهُ فَإِنَّهَا تَأْتِي لِلتَّعْدِيَةِ. كذلك أَيْضًا تأتي لِلتَّلْعِيلِ كثيرًا.

مثاله: قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

فإن قيل: إِنَّ ﴿يَعْبُدُونِ﴾ فعلٌ، وليس اسمًا؟

قلنا: إِنَّهُ فِعْلٌ مُتَوَلٍّ بِمصدرٍ، والتَّقْدِيرُ: إِلَّا لِعِبَادَتِي، فاللَّامُ هنا لِلتَّلْعِيلِ.

مثال آخر: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، يعني: لِأَجْلِكُمْ، فاللَّامُ هنا لِلتَّلْعِيلِ.

مثال آخر: (جِئْتُ لِأَقْرَأَ)، أي: لِلْقِرَاءَةِ، فاللَّامُ هنا لِلتَّلْعِيلِ.

وكذلك كُلُّ أفعالِ الله تعالى التي تَتَّعَدَّى بِاللَّامِ هي لِلتَّلْعِيلِ، مثل: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ أَيْنَنَّا﴾ [الإسراء: ١]، فاللَّامُ لِلتَّلْعِيلِ.

وقوله: «قُفِي»: أي: اتَّبَعَ.

القاعدة من هذا البيت: تأتي اللّام للملك، وشبهه، وتأتي للتعليل، وسبق أنّها تأتي للانتهاء (يعني: الغاية).

وقوله: «وَزَيْدٌ»: يعني أنّ اللّام تأتي زائدة، وهذه غير لام التعدية، فمعنى كونها زائدة أنّه ليس لها معنى إطلاقاً، لا تعدية، ولا غيرها.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيطْفئُوا نَورَ اللَّهِ﴾ [الصف: ٨]، فهذه زائدة؛ لأنّ المعنى: يُريدون أن يُطفئوا نور الله.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، يعني: يُريد أن يُذْهِبَ.

وأما المثال الذي ذكره في الشرح^(١) - وهو قول الله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْثَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] - ففيه نظرٌ، ووجه النظر أنّ اللّام في قوله: ﴿لِلرُّعْثَا تَعْبُرُونَ﴾ يظهر أنّها للتعدية، وأنّ اللّام دخلت على المفعول بسبب تأخر العامل، وإذا تأخر العامل فلا بدّ أن يضعف حتى ولو كان غير اسم الفاعل، لكنّ الشارح يرى أنّ التقدير: إن كنتم الرؤيا تعبرون، فعلى قوله تكون اللّام زائدة؛ لأنّ الفعل يُمكن أن يتسلط على مدخولها بنفسه.

ومثّلوا للزائدة بما يجري كثيراً في قولهم: (لا أبالك)، كما في قول الشاعر^(٢):

سَمِئْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ حَسُولًا لَا أَبَاكَ يَسَامُ

قالوا: إنّ اللّام هنا زائدة، والدليل على زيادتها أنّ (أبا) أعربت بالألف،

(١) شرح ابن عقيل (٣/ ٢١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، انظر تاج العروس (كلف).

ومن شرط إعرابها بالألف أن تُضاف، ولو قلنا: إن اللام غير زائدة لكان يقول: (لا أبا لك)، أي: (لا أب لك) بدون ألف، فلما أُعربت بالألف دلّ هذا على أن اللام زائدة، وأصلها: (لا أباك)، وهذا أحد الوجوه في قوله: (لا أبا لك)، وهناك وجه آخر، وهو أنه على لغة من يلزم الأسماء الخمسة الألف مطلقاً، فلا يكون فيها شاهد.

وهل يصح التمثيل بقول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ [الانفطار: ١٠]؟

الجواب: لا، لأن اللام للتوكيد، وليست حرف جرّ.

قوله: «والظرفيّة»: مفعول مُقدّم لقوله: (استنّ)، يعني: استظهر، يعني أن (الباء، وفي) تاتيان للظرفيّة.

أمّا الباء فمثالها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ﴾ (١٣٧) وبآلئ [الافات: ١٣٧-١٣٨]، يعني: وفي الليل، وهي كثيرة في الكلام العربي والعرفي، فنقول مثلاً: (سكنت بعنيزة)، و(سكنت ببريدة)، و(سكنت بالبدائع)، و(سكنت بمكة)، و(سكنت بالرياض)، و(سكنت بسُلطانة)، يعني: في سُلطانة، فالباء في كل هذه الأمثال للظرفيّة، فهي تأتي للظرفيّة كثيراً.

كذلك (في) للظرفيّة كثيرة جداً، مثل: (دخلت في المسجد)، (سكنت في البلد الفلاني).

وهي في القرآن أيضاً كثيرة، مثل قول الله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢]، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣]، ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْطَئَتْ وَجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

فإن قال قائلٌ: وهل المرادُ بالظرفيةِ في (الباءِ، وفي) الظرفيةُ الزمانيةُ أو المكانيةُ؟

فالجواب: الزمانيةُ، والمكانيةُ، لكنَّ أُيُّهما أكثرُ في الظرفيةِ: الباءُ أو في؟

الجواب: الأكثرُ (في).

وقوله: «وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا»: الفاعلُ في (يُبَيِّنَانِ) الباءُ و(في)، يعني أنَّهما قد تأتيانِ للسببيةِ بأنَّ يَدْخُلَا على السَّبَبِ.

٣٧٤- بِالْبَاءِ اسْتَعَيْنَ، وَعَدَّ، عَوَّضَ، أَلْصَقَ،

وَمِثْلُ (مَعَ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا انْطِقَ

الشرح

قوله: «بِالْبَاءِ اسْتَعَيْنَ»: معناه أَنَّ البَاءَ تَأْتِي للاستعانة، والاستعانة طَلَبُ الْعَوْنِ، أَي: أَنَّ البَاءَ تَدْخُلُ عَلَى مَا يُطْلَبُ الإِعَانَةُ مِنْهُ، مِثْلُ: (أَسْتَعِينُ بِاللَّهِ)، فَالْبَاءُ هُنَا لِلِاسْتِعَانَةِ، أَي: أَنَّهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- يُطْلَبُ الْعَوْنُ مِنْهُ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَا يُطْلَبُ الْعَوْنُ مِنْهُ فَهِيَ لِلِاسْتِعَانَةِ.

وقوله: «وَعَدَّ»: يَعْنِي أَنَّهَا تَأْتِي لِتَعْدِيَةِ الْفِعْلِ اللَّازِمِ.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، ف(ذَهَبَ) فِعْلٌ لَازِمٌ، يُقَالُ: (ذَهَبَ الرَّجُلُ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهُوَ فِعْلٌ لَازِمٌ لَا يَتَعَدَّى، وَ(أَذْهَبَ) فِعْلٌ مُتَعَدٍّ، تَقُولُ: (أَذْهَبْتُ زَيْدًا)، وَ(أَذْهَبْتُ الْمَالَ)، وَمَا أَشْبَهَهُ.

فَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ يَتَعَدَّى (ذَهَبَ) إِلَى مَفْعُولٍ، فَإِذَا أَنْ نَدْخُلَ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ، أَوْ نَأْتِيَ بِالْبَاءِ، وَهُنَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، فَاتَى بِالْبَاءِ لِیَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ كَانَ لَازِمًا.

كَذَلِكَ لَوْ قِيلَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ: (أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ) صَحَّ.

إِذَنْ: صَارَتِ الْبَاءُ لِتَعْدِيَةِ الْفِعْلِ اللَّازِمِ إِلَى مَفْعُولِهِ.

وقوله: «عَوَّضَ»: معناه أَنَّ البَاءَ تَأْتِي لِلتَّعْوِیْضِ بِأَنْ يَكُونَ مَدْخُولُهَا عِوَضًا

عن غيره، وهذا كثيرٌ جدًا، فكلُّ باءٍ تَدْخُلُ في البيعِ والشِّراءِ تكونُ للتَّعْوِيزِ.

مثال ذلك: (اشْتَرَيْتُ كِتَابًا بِدَرْهَمٍ)، فالباءُ هنا للتَّعْوِيزِ.

مسألة: هل مَدْخُولُهَا هو الْعِوَضُ، أو ما سَبَقَ هو الْعِوَضُ؟

الجواب: الحقيقةُ أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما عِوَضٌ عن الثاني، لكنَّها دائماً تَدْخُلُ على الثَّمَنِ، ولهذا قال الفقهاءُ: يَتَمَيَّزُ ثَمَنٌ عن مُثَمَّنٍ بالباءِ، فما دخلتْ عليه الباءُ فهو الثَّمَنُ، فإذا قلتَ: (بِعْتُ الثَّوبَ بِدَرْهَمٍ)، فالثَّمَنُ هو درْهَمٌ، وإذا قلتَ: (بِعْتُ الدَّرْهَمَ بِثَوْبٍ)، فالثَّمَنُ هو الثَّوبُ.

إِذْنُ: ما دخلتْ عليه الباءُ فهو الثَّمَنُ.

وقوله: «الْصِّقُ»: من الإِلصاقِ، وهو مُباشرةُ الشَّيْءِ بالشَّيْءِ، وقد يُرادُ بالإِلصاقِ مُجاورةُ الشَّيْءِ للشَّيْءِ.

مثال الإِلصاقِ المباشرِ: (مَسَحْتُ رَأْسِي بِيَدِي)، و(أَمْسَكْتُ ثَوْبِي بِيَدِي)، وقال الله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

مثال الإِلصاقِ غيرِ المباشرِ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، ولهذا تَمَرُّ من عنده ولو كان بينك وبينه شِبْرٌ أو ذِرَاعٌ أو ما أَشْبَهَ ذلك.

وعلى هذا يكونُ الإِلصاقُ: إمَّا مُباشرةً، وإمَّا مُجاورةً.

وقد زَعَمَ بعضُ النَحْوِيِّينَ أَنَّ جميعَ معاني الباءِ تعودُ إلى الإِلصاقِ، ولكنَّ الحقيقةَ أَنَّا لو سَلَكْنَا هذا الْمَسْلَكَ لَوَجَدْنَا أَنَّهُ لا تكونُ للإِلصاقِ في بعضِ المواضعِ إِلَّا بتكُلُفٍ شديدٍ، ولا حاجةَ إلى هذا التَّكُلُفِ، فالأَوَّلَى أَنْ نقولَ كما قال ابنُ مالِكٍ -رحمه الله-: إِنَّ الإِلصاقَ من بعضِ معانيها، وليس كُلُّ المعاني.

وقوله: «وَمِثْلَ (مَعْ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا انْطِقَ»: يعني أَنَّهَا تأتي بمعنى (مَعْ)، وتأتي بمعنى (مِنْ)، وتأتي بمعنى (عَنْ).

فتأتي بمعنى (مع) كما لو قلت: (بِعُتْكَ الْفَرَسَ بِلِجَامِهِ)، أي: مع لِجَامِهِ، ومثل: (بِعُتْكَ السَّيَّارَةَ بِشِرَاعِهَا)، أي: مع شِرَاعِهَا، ومثل: (بِعُتْكَ السَّيَّارَةَ بِمِفْتَاحِهَا)، أي: مع المفاتيح.

وتأتي أيضًا بمعنى (مِنْ)، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٦٠]، قالوا: معنى (يَشْرَبُ بِهَا) أي: يَشْرَبُ مِنْهَا؛ لأنَّ العينَ يَشْرَبُ مِنْهَا لَا بِهَا، فتكونُ هنا بمعنى (مِنْ)، والصَّحِيحُ في هذه الآية أَنَّ البَاءَ لِلْسَّبَبِيَّةِ، لَا بِمَعْنَى (مِنْ)، وَأَنَّ (يَشْرَبُ) مُضَمَّنَةٌ مَعْنَى (يُرَوِّى)، فمعنى (يَشْرَبُ بِهَا) أي: يُرَوِّى بِهَا عِبَادُ اللَّهِ.

والأصحُّ أيضًا أَنَّ يُضْمَنَ الفعلُ، لَا أَنَّ يُجْعَلَ الحرفُ بمعنى حرفٍ آخَرَ، وتَضْمِينُ الفعلِ يَسْتَلْزِمُ معنى أصلِ الفعلِ وزيادةً، فقولك: (يَشْرَبُ بِهَا)، إذا قلنا: إِنَّ (يَشْرَبُ) مُضْمَنٌ مَعْنَى (يُرَوِّى) تَضْمَنَ الشُّرْبَ وَالرَّيَّ.

كذلك تأتي الباءُ بمعنى (عَنْ)، مثاله: (سَأَلْتُكَ بِعِلْمِكَ)، يعني: عَنْ عِلْمِكَ.

وهل منها (رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا)، أي: رَضِيتُ عَنِ اللَّهِ رَبًّا؟

الجواب: لا.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، أي: عَنْ عَذَابٍ وَاقِعٍ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْبَاءَ هُنَا عَلَى بَابِهَا، وَأَنَّ الْمَعْنَى: (سَأَلَ سَائِلٌ)، وَأُجِيبَ (بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ)، وَأَنَّ السُّؤَالَ هُنَا ضَمَّنَ معنى الجوابِ،

فَيَكُونُ هَذَا أَبْلَغَ؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَعْنَى: (سَأَلَ سَائِلٌ عَنْ عَذَابٍ وَقَعَ، لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ، مِنْ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ) صَارَتْ كُلُّ الْآيَاتِ الَّتِي بَعْدَهَا دَاخِلَةً فِي ضَمَنِ السُّؤَالِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ الْآيَاتِ تُجِيبُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ.

إِذَنْ: صَارَتْ الْمَعَانِي لِلْبَاءِ تِسْعَةٌ: الظَّرْفِيَّةُ، وَالسَّبَبِيَّةُ، وَالِاسْتِعَانَةُ، وَالتَّعْدِيَّةُ، وَالتَّعْوِيْضُ، وَالْإِلْصَاقُ، وَمِثْلُ (مَعَ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ).

وَهَلْ مِنْ مَعَانِي الْبَاءِ الْمَصَاحِبَةُ؟

الْجَوَابُ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَا تَخْرُجُ الْمَصَاحِبَةُ عَنِ الْمُلَاصَقَةِ؛ لِأَنَّ الصَّاحِبَ إِذَا أَنْ يَكُونُ قَرِيبًا مِنْكَ، أَوْ مُبَاشِرًا لَكَ، وَعَلَى هَذَا فَلَا تَخْرُجُ عَنِ الْإِلْصَاقِ، وَلَكِنَّهُ إِذَا أَنْ يَكُونُ حَسِيًّا، أَوْ مَعْنَوِيًّا، فَالْبَاءُ فِي قَوْلِكَ: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ) لِلْإِلْصَاقِ، وَقِيلَ: إِنَّ الْبَاءَ لِلِاسْتِعَانَةِ، أَيِ: سَبَّحْتُكَ بِحَمْدِكَ.

فَعَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ تَكُونُ الْجُمْلَةُ جَامِعَةً بَيْنَ التَّنْزِيهِ وَالتَّنَاءِ، (أَيِ: تَسْبِيحٌ، ثُمَّ حَمْدٌ)، وَعَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي (أَنَّ الْبَاءَ لِلِاسْتِعَانَةِ) تَكُونُ الْجُمْلَةُ هُنَا مُشْتَمِلَةً عَلَى التَّسْبِيحِ، لَكِنَّهُ بِمَعُونَتِكَ الَّتِي تُحَمَّدُ عَلَيْهَا، وَعَلَى هَذَا فَكَوْنُهَا لِلْمَصَاحِبَةِ أَوَّلَى، لَكِنَّ بَعْضَهُمْ لَمْ يَعُدَّهَا؛ لِأَنَّ الْمَصَاحِبَةَ دَاخِلَةً فِي الْإِلْصَاقِ.

٣٧٥- عَلَى لِلاِسْتِعْلَا، وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ)، بِ(عَنْ) تَجَاوِزًا عَنِّي مَنْ قَدْ فَطَنُ

الشرح

«على»: مُبْتَدَأٌ.

و«للاستعلا»: خَبَرُهُ، وَقَصْر (للاستعلا) للضرورة الشَّعْرِيَّة.

فإن قلت: كيف قلت: إِنَّ (على) مبتدأ وهي حرف، والمبتدأ لا يكون إلا

اسمًا؟

قلت: إذا أُريدَ بالحرفِ لفظُهُ صَحَّ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَأَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ عَمَلُ العاملِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ الْمَعْنَى: هَذَا اللَّفْظُ لِلِاسْتِعْلَا، بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْتَ: (الماءُ عَلَى السَّطْحِ)، فَلَا تَقُولُ: (على) مُبْتَدَأً.

وقوله: «عَلَى لِلاِسْتِعْلَا»: أَي: لِاسْتِعْلَاءِ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، وَهَذَا وَاضِحٌ جَدًّا، وَلِهَذَا ف(على) نَفْسُهَا فِيهَا حُرُوفُ الْعُلُوِّ، فِيهَا الْعَيْنُ، وَاللَّامُ، وَالْأَلِفُ.

مثال ذلك: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ف(على) هُنَا لِلْعُلُوِّ.

مثال آخَرُ: (الماءُ عَلَى السَّطْحِ)، وَ(السَّمَاءُ عَلَى الْأَرْضِ).

مسألة: هَذَا الْعُلُوُّ هَلْ تَلَزَمُهُ الْمُبَاشَرَةُ، أَوْ لَا تَلَزَمُهُ؟

الجواب: لَا تَلَزَمُ، فَقَدْ تَكُونُ مُبَاشَرَةً، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ مُبَاشَرَةٍ، ثُمَّ الْعُلُوُّ قَدْ يَكُونُ حِسِّيًّا، وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَوِيًّا، فَتَقُولُ مَثَلًا: (مَنْ عَلَى هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةِ؟)، يَعْنِي:

مَنْ هُوَ الْوَالِي عَلَيْهِمْ؟ وَهَذَا الْعُلُوُّ مَعْنَوِيٌّ، وَتَقُولُ: (رَكِبْتُ عَلَى الْبَهِيمَةِ، أَوْ عَلَى السَّيَّارَةِ)، وَهَذَا عُلُوٌّ مُبَاشِرٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَمَعْنَى (فِي)»: مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (لِلْإِسْتِعْلَاءِ)، يَعْنِي: وَلِمَعْنَى (فِي)، يَعْنِي: وَتَأْتِي (عَلَى) بِمَعْنَى (فِي).

مَثَلُوا لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]، فَقَوْلُهُ: (عَلَى حِينٍ) قَالُوا: بِمَعْنَى فِي حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا.

وَقَوْلُهُ: «وَوَعْنُ»: يَعْنِي أَنَّ (عَلَى) تَأْتِي بِمَعْنَى (عَنْ)، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا

وَالْمَعْنَى: إِذَا رَضِيتَ عَنِّي بَنُو قُشَيْرٍ؛ لِأَنَّ (رَضِيَ) لَا تَتَعَدَّى إِلَّا بِ(عَنْ)، فَعَلَيْهِ تَأْتِي (عَلَى) بِمَعْنَى (عَنْ).

إِذْنُ: مَعَانِي (عَلَى) ثَلَاثَةٌ: الْإِسْتِعْلَاءُ، وَبِمَعْنَى (فِي)، وَبِمَعْنَى (عَنْ)، وَهَذَا انْتِهَيْنَا مِنْ (عَلَى).

وَقَوْلُهُ: «بَوَعْنُ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(عَنَى).

وَقَوْلُهُ: «تَجَاوَزًا»: مَفْعُولٌ مُّقَدَّمٌ لِّ(عَنَى).

وَقَوْلُهُ: «عَنَى»: فَعْلٌ مَاضٍ.

و«مَنْ»: اسْمٌ مَوْصُولٌ فَاعِلٌ.

(١) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي كما في أدب الكاتب (ص: ٥٠٧)، ولسان العرب (رضي)، وخزانة الأدب (١٠/١٣٧).

وقوله: «قَدْ فَطَنَ»: الجملةُ الفِعْلِيَّةُ صِلَةُ المَوْصُولِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنْ الإِعْرَابِ،
يعني: عَنِ الَّذِي قَدْ فَطَنَ، وَتَرْتِيبُ الْبَيْتِ: عَنِ مَنْ قَدْ فَطَنَ تَجَاوُزًا (عَنْ).
وقوله: «عَنِ»: أَي: قَصَدَ وَأَرَادَ.

وهذا الشَّطْرُ وهو قوله: (بِ) تَجَاوُزًا عَنِ مَنْ قَدْ فَطَنَ، يَتَكَلَّمُ عَنْ
(عَنْ)، يعني: أَنَّ (عَنْ) مِنْ مَعَانِيهَا الْمُجَاوِزَةُ، وَالْمُجَاوِزَةُ مَعْنَاهَا مُرُورُ شَيْءٍ
بشَيْءٍ وَانْفِصَالُهُ عَنْهُ.

مثاله: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ﴾ [الكهف: ٨٢]، وَيَقُولُونَ: (رَمِيتُ
السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ)، يعني: مُجَاوِزًا الْقَوْسَ.

٣٧٦- وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ) وَ(عَلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا

الشرح

قوله: «وَقَدْ تَجِي»: أي: (عَنْ)؛ لأنها أَقْرَبُ مذكور.

«مَوْضِعَ (بَعْدٍ)»: يعني: قد تأتي بمعنى (بعد)، فتكون للترتيب، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: طبقًا بعد طبق.

لكن: أَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَرْجِعُ إِلَى الْمَجَاوِزَةِ؟

الجواب: نعم؛ لأنَّ المعنى أَنَّكُمْ تَتَقَلَّبُونَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، فَتُجَاوِزُونَ الْحَالَ الْأَوَّلَى، وَتَتَقَلَّبُونَ إِلَى الْحَالِ الثَّانِيَةِ، وَهَذَا فَلَا أَصْلَ فِي (عَنْ) أَنَّهَا تَأْتِي لِلْمَجَاوِزَةِ، لَكِنْ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ تَكُونُ وَاضِحَةً، وَفِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ تَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُلٍ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهَا فِي: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: بعده، والحقيقة أَنَّ مَا بَعْدَ الشَّيْءِ فَإِنَّهُ مُجَاوِزٌ لِلشَّيْءِ.

وقوله: «وَ(عَلَى)»: يعني: تأتي (عَنْ) بمعنى (عَلَى)، ومثلوا له بقول الشاعر^(١):

لَا إِلَهَ ابْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي

يعني: لَا جُعِلْتَ فَاضِلًا عَلَيَّ، وَيَجُوزُ: (لَا أَفْضَلْتَ)، أي: لَا زِدْتَ عَلَيَّ.

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (عَنِّي)، فَهِيَ بِمَعْنَى (عَلَى).

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الأصبع العدواني كما في لسان العرب (فضل)، وخزانة الأدب (١٨٣/٧)، ومغني اللبيب (١/٢٩٤).

وقوله: «كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا»: يعني: كما أَنَّ (على) تأتي بمعنى (عن).

فإذا قال قائل: أليس هذا تكرارًا من ابن مالك - رحمه الله - لأنه قال: «(عَلَى) لِلْإِسْتِعْلَا، وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ)»، وهذا الشطر الثاني شطرٌ كاملٌ يُفِيدُ أَنَّ (عَلَى) تأتي بمعنى (عَنْ)؟

الجواب: هو من حيثُ المعنى تَكَرَّرَ، ولا شكَّ في هذا، لكنَّه تَكَرَّرَ لفائدةٍ، وفائدته أَنَّ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ - وهما (عن) و(على) - يَتَنَاوَبَانِ، فكلُّ واحدٍ مِنْهُمَا يَنْوُبُ عَنِ الثَّانِي، فَكَمَا أَنَّ (على) تأتي بمعنى (عن) وَتَحُلُّ مَحَلَّهَا أَقَامَتْ (عن) الْحُجَّةَ عَلَيْهَا، وَقَالَتْ: لِمَاذَا تَأْتِيَنَّ مَحَلِّي؟! لا بُدَّ أَنْ آتِيَ مَحَلَّكَ أَيْضًا، فَصَارَا يَتَنَاوَبَانِ، فَهَذِهِ تَأْتِي فِي مَحَلِّ هَذِهِ، وَهَذِهِ تَأْتِي فِي مَحَلِّ هَذِهِ، لَكِنْ كُلُّ وَاحِدَةٍ لَهَا مَعْنَى، فَكَأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ - رحمه الله - فِي الشَّطْرِ الْآخِرِ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ تَنَاوُبِ الْحُرُوفِ، فَكَمَا تَأْتِي هَذِهِ فِي مَوْضِعِ هَذِهِ، فَهَذِهِ أَيْضًا تَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا، وَهَذِهِ فائِدَةُ قَوْلِهِ: (كَمَا) (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا).

٣٧٧- شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدِ

الشرح

قوله: «شَبَّهَ بِكَافٍ»: يعني ائت بها للتشبيه.

مثاله: (زيدٌ كالبدرِ)، و(زيدٌ كالبحرِ)، أي: كالبدرِ في الجمالِ، وكالبحرِ في الكرمِ أو في العلمِ.

وأمثلتها كثيرةٌ في القرآنِ وفي غيره، قال الله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ﴾ [النور: ٤٠]، ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧].

وقوله: «وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى»: (بها) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(يُعْنَى).

وقوله: «التَّعْلِيلُ»: مبتدأٌ، وجملةٌ (قَدْ يُعْنَى) خبرُهُ.

و(يُعْنَى): أي: يُقَصَّدُ، يعني: وقد يُقَصَّدُ بها التَّعْلِيلُ، فتأتي الكافُ للتَّعْلِيلِ.

و«قَدْ»: هنا تُفِيدُ التَّقْلِيلَ، وهو كذلك بالنسبةِ للتَّشْبِيهِ، أي: أنَّ معنى التَّعْلِيلِ في الكافِ قَلِيلٌ بالنسبةِ لمعنى التَّشْبِيهِ.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، فليس المرادُ تَشْبِيهِ الذِّكْرِ بالهدايةِ، بل المرادُ تَعْلِيلُ الأمرِ بالذكرِ بالهدايةِ، أي: واذْكُرُوهُ لهدايتهِ إِيَّاكُمْ، فاللَّامُ هنا للتَّعْلِيلِ، فكَذَلِكَ الكافُ هنا للتَّعْلِيلِ.

ومثلها على القولِ الصَّحِيحِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا

صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ»^(١)، يعني: لَأَنَّكَ صَلَّيْتَ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَأَنْتَ صَاحِبُ الْكَرَمِ أَوَّلًا وَآخِرًا، فَصَلِّ عَلَى هَذَا.

وبهذا المعنى يَزُولُ الإشكالُ الذي أوردَهُ كثيرٌ من أهلِ العِلْمِ على هذا الحديث، وقال: المعروفُ أَنَّ المُشَبَّهَ بهِ أَقْوَى من المُشَبِّهِ، ومَعْلُومٌ أَنَّ الرَسُولَ ﷺ أَفْضَلُ من هَؤُلَاءِ، فَكَيْفَ يُشَبَّهُ الْأَفْضَلُ بِالْمَفْضُولِ؟

وَكُلُّ أَجَابٍ بِجَوَابٍ، وَلَكِنْ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْكَافَ هُنَا لِلتَّعْلِيلِ، وَإِنَّ ذِكْرَهَا مِنْ بَابِ التَّوَسُّلِ بِنِعْمِ اللَّهِ السَّابِقَةِ عَلَى نِعَمِهِ اللَّاحِقَةِ، إِذَا قُلْنَا بِهَذَا، فَإِنَّهُ يَزُولُ الْإِشْكَالُ نِهَائِيًّا.

وقوله: «وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٌ»: يعني: وَوَرَدَ زَائِدًا، وَلَمَّا كَانَ يَخْشَى أَنْ يُقَالَ: لَا فَائِدَةَ لَهُ قَالَ: (لِتَوْكِيدٍ).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَمْ يَقْلُهَا فِيمَا سَبَقَ لَمَّا ذَكَرَ الْحُرُوفَ الَّتِي تَأْتِي زَائِدَةً؟

قُلْنَا: لِأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ اشْتَهَرَتْ بَيْنَ النَّاسِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فَلِهَذَا نَصَّ عَلَى أَنَّهَا لِلتَّوْكِيدِ؛ لِأَنَّهَا -أَي: الْآيَةُ- تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقِينَ لِلْخَالِقِ، وَتَأَكُّدِ ذَلِكَ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُ النَّاسِ فِيهَا: كَيْفَ يُجَرَّجُونَهَا؟

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، برقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ، برقم (٤٠٦)، واللفظ للبخاري.

يعني: ليس شيءٌ يُماثلُ اللهَ، وهذا مَعْنَى واضحٌ وسهْلٌ، وتكونُ الكافُ للتوكيدِ، كأنَّ المِثْلَ نُفِيَّ مَرَّتَيْنِ؛ لأنَّ (الكاف) للتشبيهِ، و(مِثْل) للتمثيلِ، فكأنَّه نُفِيَّ مَرَّتَيْنِ، أو كأنَّه نُفِيَّ المِثَالِ والمُشَابِهِ معًا، وفَرَقَ بَيْنَ التَّشْبِيهِ والتَّمثِيلِ، فالتمثيلُ هو المطابقةُ من كُلِّ وَجْهِ، والتَّشْبِيهُ هو المُقَارَبَةُ، (أي: المماثلةُ في أَكْثَرِ الصِّفَاتِ)، ولهذا إذا قلتَ: (فُلَانٌ شَبِيهُ بِفُلَانٍ)، يعني أَنَّهُ مُقَارِبٌ في أَكْثَرِ الصِّفَاتِ، لكن إذا قلتَ: (فُلَانٌ مِثْلُ فُلَانٍ)، فهو مُطَابِقٌ.

القولُ الثَّانِي: أَنَّ الزائدَ كلمةٌ (مِثْل)، يعني: ليسَ كهو شيءٌ، وهذا خلافُ الأولى؛ لأنَّ زيادةَ الحروفِ أَهْوَنُ من زيادةِ الأسماءِ.

القولُ الثَّالِثُ: أَنَّ (مِثْل) بمعنى صِفَةٍ، أي: ليسَ كصِفَتِهِ شيءٌ من الصِّفَاتِ.

القولُ الرَّابِعُ: أَنَّ (مِثْل) بمعنى ذاتٍ، أي: ليسَ كذَاتِهِ شيءٌ.

وهذان القولانِ الأخيرانِ إِنَّمَا جَاءَا إِلَيْهِمَا القائلُ فِرَارًا مِنْ إثباتِ الزيادةِ، وإلَّا فَهُمَا بَعِيدَانِ مِنْ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، لكنَّه قال: بَدَلُ أَنْ أَقُولَ: الكافُ زائدةٌ، أو (مِثْل) زائدةٌ، أَقُولُ: ليسَ كذَاتِهِ شيءٌ، أو ليسَ كصِفَتِهِ شيءٌ.

ولكنَّا نَقُولُ: ما دامتِ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ فيها مِثْلُ هذا الأسلوبِ، فترادُ الكافُ تَأْكِيدًا فلا مانعَ، واللهُ تعالى نَزَلَ الْقُرْآنَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، والعربُ إذا قالوا: (ليسَ كَمِثْلِ فُلَانٍ)، فمعناه أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ يُمِثِّلُهُ أو يُقَارِبُهُ، وَأَنْشَدُوا عَلَى ذَلِكَ^(١):

(١) البيت من مجزوء البسيط، وهو لأوس بن حجر، انظر البحر المحيط (٩/ ٤٦٩)، والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٣).

لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى زُهَيْرٍ خَلَقَ يُوْازِيهِ فِي الْفَضَائِلِ

أي: ليس مثل الفتى زهير.

والخلاصة: أَنَّ الكافَ تأتي زائدةً، لكن للتوكيد، وَأَنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله-
 إِنَّمَا قال: (لِتَوْكِيدٍ) في هذه المسألة، ولم يَقُلْها فيما سَبَقَ؛ لَأَنَّهُ اشْتَهَرَ فيها هذا المَثَلُ
 الَّذِي يَتَعَلَّقُ بصفاتِ الله -تبارك وتعالى-.

٣٧٨- «وَأَسْتُعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا

الشرح

قوله: «أَسْتُعْمِلَ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، ونائبُ الفاعلِ مُسْتَرْتَفِعٌ يَعُودُ على (الكافِ).

و«اسمًا»: حالٌ من نائبِ الفاعلِ في (أَسْتُعْمِلَ).

وقوله: «وَكَذَا عَنْ»: مبتدأٌ وخبرٌ.

و«عَلَى»: معطوفٌ عليه.

وقوله: «مِنْ أَجْلِ ذَا»: متعلقٌ بقوله: (دَخَلَا).

وقوله: «مِنْ»: مبتدأٌ.

و«دَخَلَا»: الجملةُ خبرٌ.

و«عَلَيْهِمَا»: مُتَعَلِّقٌ بِ(دَخَلَا).

وقوله: «وَأَسْتُعْمِلَ اسْمًا»: أي: اسْتُعْمِلَتِ الكافُ اسمًا في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

مثاله: (ما رَأَيْتُ كالْيَوْمِ قَطُّ)، أي: ما رَأَيْتُ مِثْلَ الْيَوْمِ قَطُّ، وهل هذا قِيَاسِيٌّ

أَوْ سَمَاعِيٌّ؟

نقولُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ قِيَاسِيٌّ، وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْكَافُ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ

بِمَعْنَى (مِثْلٍ) إِلَّا إِذَا وُجِدَ مَانِعٌ، حَتَّى فِي: (زَيْدٌ كَالْبَحْرِ) يَصِحُّ أَنْ نَجْعَلَهَا اسْمًا،

ونقول: (زيدٌ) مبتدأ، و(كالبحر): الكافُ اسمٌ بمعنى (مثل)، وحيثُ تكونُ مَبْنِيَّةٌ على الفتحِ في محلِّ جملتها حَسَبِ الحالِ: (رفع، أو نصب، أو جر)، وهي مضافَةٌ إلى (البحر)، و(البحر) مُضافٌ إليه.

أمَّا ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ - رحمه الله - في قوله: (وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا) فَإِنَّ ذَلِكَ سَمَاعِيٌّ، يعني أَنَّهُ اسْتُعْمِلَ، ولكنْ لَا تَسْتَعْمِلُهُ أَنْتَ، فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ سَمَاعِيًّا.

وقوله: «وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى)»: يعني: واستُعملَ كذلك (عن) اسمًا، وكذلك (على) استُعملَ اسمًا.

وقوله: «مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا»: يعني: مِنْ أَجْلِ كَوْنِ (عَنْ) و(على) اسمَيْنِ صَحَّ دُخُولُ (مِنْ) عليهما.

وهنا الشَّارِحُ خَالَفَ المَاتِنَ، فَإِنَّ الشَّارِحَ يَقُولُ: مَا يَكُونَانِ اسْمًا إِلَّا إِذَا دَخَلَ عليهما (مِنْ)، وليسَ كذلك، فَإِنَّ ظاهرَ كلامِ ابنِ مالكٍ - رحمه الله - هو الحقُّ، وهو أَنَّهما يُسْتَعْمَلَانِ اسْمًا مُطْلَقًا، سواءَ دَخَلَ عليهما (مِنْ) أم لا، وَأَنَّ الدَّلِيلَ على أَنَّهما يُسْتَعْمَلَانِ اسْمًا هو دُخُولُ (مِنْ)، وما في المتنِ أَوْلَى، ولهذا قال المُحَشُّونَ: إِنَّ كَلامَ ابنِ مالكٍ - رحمه الله - أَحْسَنُ، لَأَنَّهُ يَدُلُّ على أَنَّهما يُسْتَعْمَلُ اسْمًا مُطْلَقًا، وَاسْتَدَلَّ بِدُخُولِ (مِنْ) على هذا بخلافِ كلامِ الشَّارِحِ، وأيضًا فالإنسانُ غَيْرُ مُحِيطٍ بكلامِ العربِ، فَقَدْ يَأْتِيكَ من كَلامِ العربِ ما يَدُلُّ على هذا.

مثال (عن): (مَرَرْتُ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ)، فَدَخَلَ عليها (مِنْ)، وحروفُ الجرِّ لَا تَدْخُلُ إِلَّا على اسمٍ، فَتَكُونُ (عن) بمعنى جانبٍ، أي: من جانبِ يَمِينِهِ.

وتقول: (مَرَرْتُ مِنْ عَنْ شِمَالِهِ)، أي: من جانبِ شِمَالِهِ.

وَنُعَرِّبُ: (مِنْ عَنْ يَمِينِهِ) فنقول: (مِنْ) حرفُ جرٍّ، و(عَنْ) اسمٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محَلِّ جَرٍّ بـ(مِنْ)، وهو مضافٌ، و(يَمِينِ) مضافٌ إليه، وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، فتكونُ (عَنْ) اسمًا خالصًا.

مثال (على): (نَظَرْتُ إِلَيْهِ مِنْ عَلَى السَّطْحِ)، ويكونُ معناها: فوق، وأمَّا إعرابُها فنقول: (مِنْ) حرفُ جرٍّ، و(على) اسمٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ، في محَلِّ جَرٍّ بـ(مِنْ)، وهو مضافٌ، و(السَّطْحِ) مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافة، وعلامةُ جَرِّهِ كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره.

إِذْنُ: (على) تأتي اسمًا وحرفًا، وتأتي فعلًا، لكن يُخْتَلَفُ الرَّسْمُ، أمَّا اللَّفْظُ فهو واحدٌ، تقول: (عَلَا المَاءُ عَلَى الْعَتَبَةِ)، (عَلَا) فعلٌ ماضٍ، و(عَلَى) حرفٌ جرٌّ.

وَأَمَّا (مِنْ) فتأتي حرفًا، وتأتي اسمًا، وتأتي فعلًا أمرًا، وهو (مِنْ)، مِنْ: (مَانَ، يَمِينُ)، بمعنى: اكْذِبْ، فَالْلَفْظُ واحدٌ، لكن يُخْتَلَفُ المعنى، والذي يُعَيَّنُ المعنى هو سياقُ الكلامِ.

وهذا وأمثاله كثيرٌ يُؤَيِّدُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رحمه الله-^(١) من أَنَّهُ لا مجازَ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَنَّ الْكَلِمَاتِ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى ذاتِيَّةٌ هو معناها، وَأَنَّ الَّذِي يُجَدِّدُ معنى الكلمةِ هو سياقُ الكلامِ، وإذا تَدَبَّرْتَ كلامَهُ وجدته

(١) انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٨٨). وفيه: «وأول من عُرِفَ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِلَفْظِ الْمَجَازِ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُنْثَنِيِّ فِي كِتَابِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يَعْزِ بِالْمَجَازِ مَا هُوَ قَسِيمُ الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا عَنِ الْمَجَازِ آيَةٌ مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْآيَةِ... إلخ».

حقيقةً، وأهمُّ شيءٍ عندي باعتبارِ كلامِهِ هو أنْ نُوصِدَ البابَ أمامَ أهلِ التَّحْرِيفِ في الأمورِ العِلْمِيَّةِ وفي الأمورِ العَمَلِيَّةِ؛ لأنَّ التَّحْرِيفَ في العقائدِ وفي الأمورِ العَمَلِيَّةِ -أي: العِلْمِيَّةِ والعَمَلِيَّةِ-^(١) أَفْلا تَرَوْنَ إلى أولئك الذين يستغيثون بالرَّسُولِ -عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ- ويقولون: هو أَكْرَمُ الناسِ جَاهًا، فهؤلاءِ حَرَّفُوا في أُمُورِ عَمَلِيَّةٍ، وهناك أيضًا مَسَائِلُ عَمَلِيَّةٍ في المعاملاتِ وغيرها حَرَّفَ بعضُ العلماءِ فيها النُّصوصَ، كُلُّهُ ارتكابًا للمجازِ، فإذا قلنا: المجازُ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعْدُومٌ، والكلماتُ يُعَيَّنُهَا سياقُها، وأحوالُ مَنْ تكلَّمَ بها اسْتَرَحْنَا من هذا.

إِذَنْ: صارَ الذي يُسْتَعْمَلُ اسمًا من حروفِ الجرِّ هو: الكاف، و(عن)، و(على).

(١) التَّغْيِيرُ العَمَلِيُّ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْآيَاتِ تَدُلُّ عَلَى كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ يُحَرِّفُونَهَا، وَيَعْمَلُونَ بِمُخَالَفَةِ الشَّرْعِ بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْآيَاتِ أَوْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ. (الشارح)

٣٧٩- وَ (مُذْ) وَ (مُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ كَ (جِئْتُ مُذْ دَعَا)

الشرح

تَقَدَّمَ أَنَّ (مُذْ) وَ (مُنْذُ) مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ فِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (مُذْ مُنْذُ رَبِّ اللَّامِ كَيِّ وَآوُ وَنَا) إِلَى آخِرِهِ، فَهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، لَكِنَّهُمَا يُسْتَعْمَلَانِ اسْمَيْنِ أَيْضًا، وَلَيْسَ هَذَا بِالْخِيَارِ، بَلْ فِي بَعْضِ السِّيَاقِ يَكُونَانِ اسْمًا، وَفِي بَعْضِهَا يَكُونَانِ حَرْفًا، فَمَتَى يَكُونَانِ اسْمًا؟

قال: (حَيْثُ رَفَعَا)، يَعْنِي: إِذَا كَانَ الَّذِي بَعْدَهُمَا مَرْفُوعًا.

مثالُه: (جِئْتُ مُذْ يَوْمَانِ)، أَوْ: (مُنْذُ يَوْمَانِ)، فَهنا مَا بَعْدَهُمَا مَرْفُوعٌ، فَيَكُونَانِ هُنَا اسْمَيْنِ عَلَى أَنَّهما مَبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهُمَا خَبَرٌ، فَنَقُولُ: (مُذْ) مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَ (يَوْمَانِ) خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِالْأَلْفِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُثَنَّى، وَالنُّونُ عَوَّضٌ عَنِ التَّنْوِينِ فِي الْأَسْمِ الْمَفْرُودِ، وَنَقُولُ فِي (مُنْذُ): اسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مَبْتَدَأٌ، وَ (يَوْمَانِ) خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ.

أَمَّا إِذَا قُلْتَ: (جِئْتُ مُذْ يَوْمَيْنِ) فَهنا يَكُونَانِ حَرْفَيْنِ جَرَّ.

كَذَلِكَ قَالَ: (أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ)، أَي: إِذَا وَلِيَهُمَا فِعْلٌ، أَي: جُعِلَ الْفِعْلُ وَالْيَا لَهَا.

مثالُه: (جِئْتُ مُذْ دَعَا)، فَ (جِئْتُ) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ (مُذْ) ظَرْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَ (دَعَا) فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، فَهنا أَعْرَبْنَاهَا عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ.

إِذَنْ: (مُذ) و(مُنْذ) يَقَعَانِ حَرْفِيَّ جَرٍّ إِذَا وَلِيَهُمَا اسْمٌ مَجْرُورٌ، وَيَقَعَانِ اسْمَيْنِ إِذَا وَلِيَهُمَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ، أَوْ وَلِيَهُمَا فَعْلٌ.

وَإِذَا اسْتُعْمِلَا اسْمًا لَمْ يَخْتَصَّ بِالظُّرُوفِ، فَفِي: (مُذُ دَعَا): (دَعَا) لَيْسَتْ بِظَرْفٍ، لَكِنْ (مُذُ) نَفْسُهَا تَكُونُ ظَرْفًا، أَمَّا إِذَا اسْتُعْمِلَا حَرْفًا فَإِنَّهُمَا لَا يَدْخُلَانِ إِلَّا عَلَى ظَرْفٍ.

٣٨٠- وَإِنْ يَجْرَا فِي مُضِيٍّ فَكَـ (مِنْ) هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبْنُ

الشرح

لَمَّا تَكَلَّمَ عَنْ عَمَلِيَّهَا، وَأَنَّهَا يَأْتِيَانِ اسْمَيْنِ تَكَلَّمَ عَنْ مَعْنَاهُمَا، فَقَالَ: إِنْ يَجْرَا فِي مُضِيٍّ فَكَـ (مِنْ)، وَإِنْ يَجْرَا فِي حُضُورٍ فَهِيَ بِمَعْنَى (فِي).

مِثَالُهَا فِي الْمُضِيِّ: (جِئْتُكَ مُذْ يَوْمَيْنِ)، أَي: مِنْ يَوْمَيْنِ.

مِثَالُهَا فِي الْحُضُورِ: (جِئْتُكَ مُنْذُ الْآنَ)، أَي: فِي الْآنَ، يَعْنِي: فِي هَذَا الْوَقْتِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَدْخُلُ (مُذْ) وَ(مُنْذُ) عَلَى الْفِعْلِ وَهُمَا مِنْ عِلَامَاتِ

الْأَسْمَاءِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُمَا فِي هَذِهِ الْحَالِ يَكُونَانِ اسْمَيْنِ، وَهُمَا مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ إِذَا كَانَتَا حَرْفِي جَرٍّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَكِنَّهُمَا بِمَعْنَى (مِنْ) وَ(فِي)؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا فِي الْمَعْنَى فَقَطْ، وَأَيْضًا لَا تَكُونَانِ بِمَعْنَى (مِنْ) أَوْ (فِي) إِلَّا إِذَا جَرَّتَا، وَإِذَا جَرَّتَا فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَدْخُلَا عَلَى الْفِعْلِ، وَلِهَذَا قَالَ: (إِنْ يَجْرَا فِي مُضِيٍّ).

إِذَنْ: إِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ: مَا مَعْنَى (مُنْذُ) وَ(مُذْ)؟

فَقُلْ: إِنْ كَانَا فِي مَاضٍ فَهِيَ بِمَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ كَانَا فِي حَاضِرٍ فَهِيَ بِمَعْنَى (فِي).

وهل يَجُرَّانِ في المُسْتَقْبَلِ؟

الجواب: لا، لا يَجُرَّانِ في المُسْتَقْبَلِ، ولذلك لم يَتَكَلَّمْ عليه ابنُ مالِكٍ - رحمه الله - فلا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (أَتِيكَ مُنْذُ يَوْمَيْنِ)؛ لأنَّهما إمَّا في الحاضرِ، وإمَّا في الماضي.

٣٨١- وَبَعْدَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَبَاءٍ زَيْدَ (مَا) فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

الشرح

قوله: «بَعْدَ»: ظرفٌ منصوبٌ على الظرفيَّة، وعامله قوله: (زَيْدَ)، وهو مضافٌ.

و«مِنْ»: مضافٌ إليه باعتبار لفظها؛ لأنَّها حرفُ جرٍّ، والحروفُ لا يُضافُ إليها، لكنْ باعتبار لفظها، يعني: وبعدَ هذا اللفظِ، وهو (مِنْ). وقوله: «عَنْ»: معطوفةٌ على (مِنْ).

و«بَاءٍ»: معطوفةٌ على (مِنْ)، وليس على (عَنْ)؛ لأنَّ العطفَ يكونُ على الأوَّل.

وقوله: «زَيْدَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول.

و«مَا»: نائبُ فاعلٍ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ.

وقوله: «فَلَمْ يَعُقْ»: أي: هذه الزيادة، وهي دخولُ (مَا).

«عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا»: المعنى: أنَّها تُراوِدُ (مَا) بعدَ (عَنْ) و(مِنْ) والباءِ، ولا تُبطلُ العملَ، بل يَبْقَى على ما هو عليه.

مثالُ (مِنْ): قال الله تعالى: ﴿وَمَّا خَطِبْتَهُمْ أُعْزِفُوا﴾ [نوح: ٢٥]، ف(مِنْ) حرفُ جرٍّ، و(مَا) زائدةٌ عملاً، و(خَطِيبَاتٍ) اسمٌ مجرورٌ ب(مِنْ)، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره، ولم يَبْطُلْ عَمَلُ (مِنْ) بسببِ (مَا)، و(خَطِيبَاتٍ) مضافٌ،

والهاءُ ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ (أُغْرِقُوا)،
و(أُغْرِقُوا): (أُغْرِقَ) فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ لَا تَصَالِهِ بَوَاوِ الْجَمَاعَةِ، وَالْوَاوُ
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَائِبٌ فَاعِلٌ.

و(من) فِي الْآيَةِ مَعْنَاهَا السَّبَبِيَّةُ.

وَتَقُولُ: (مِمَّا فَعَلَهُ أُدِينُ)، أَي: مِنْ فَعَلِهِ أُدِينُ، أَي: بِسَبَبِهِ.

مِثَالُ (عَنْ): قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]،
فَنَقُولُ: (عَنْ) حَرْفُ جَرٍّ، وَ(مَا) زَائِدَةٌ عَمَلًا، وَ(قَلِيلٌ) اسْمٌ مَجْرُورٌ بِهِ (عَنْ)،
وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرُهُ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، فَهَنَّا لَمْ يَبْطُلِ الْعَمَلُ، وَ(لَيُصْبِحُنَّ) اللَّامُ
مُوطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ، وَ(يُصْبِحُنَّ) فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالنُّونِ الْمَحذُوفَةِ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ،
وَالْوَاوُ الْمَحذُوفَةُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ اسْمٌ (يُصْبِحُ)، وَأَصْلُهَا (يُصْبِحُونَنَّ)،
فَحُذِفَتِ النُّونُ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَمْ يَحْذَفُوا نُونُ التَّوَكِيدِ؟

قَالُوا: إِنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ يُؤْتَى بِهَا لِمَعْنَى، فَلَوْ حَذَفْنَا نُونَ التَّوَكِيدِ فَاتَّاعَتْ الْمَعْنَى،
وَهُوَ التَّوَكِيدُ، وَنُونُ الرَّفْعِ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّهَا تُحَذَفُ عِنْدَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ وَمَعَ
نُونِ الْوَقَايَةِ، إِذَنْ: فَحَذَفُهَا أَهْوَنُ.

وَنُونُ التَّوَكِيدِ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ، وَالْحَرْفُ الْمُشَدَّدُ أَوَّلُ الْحَرْفَيْنِ مِنْهُ سَاكِنٌ، وَلَمَّا
كَانَ أَوَّلُ الْحَرْفَيْنِ فِي الْمُشَدَّدِ سَاكِنًا جَاءَتْ وَاوُ الرَّفْعِ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ، فَحَذَفُهَا:
إِنْ سَاكِنَانِ التَّقْيَا اكْسِرْ مَا سَبَقَ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذَفْهُ اسْتَحَقَّ^(١)

(١) البيت لابن مالك، انظر مقدمة حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٢٠١).

فصارت (يُصْبِحَنَّ) بعد أن حَذَفْنَا منها النُّونَ والواوَ، وهذا كثيرٌ في القرآن وغيره، وأمَّا (نَادِمِينَ) فهي خبرٌ (يُصْبِحَ).

ولا فرق بين أن يكون المجرور نكرةً أو معرفةً، فالعملُ باقٍ سواءً جرَّت معرفةً، كما في قوله: ﴿مَمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، أو نكرةً، كما في قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

مثالُ الباءِ: قال الله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فنقول: الفاء بحسب ما قبلها، والباء حرفُ جرٍّ، و(مَا) زائدةٌ عملاً، و(رَحِمَهُ) اسمٌ مجرورٌ بالباء، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره، و(مِنَ اللَّهِ) جارٌّ ومجرورٌ صفةٌ لـ(رَحِمَهُ)؛ لأنَّ (رَحِمَهُ) نكرةٌ، وما يأتي بعدها صفةٌ، و(لَئِنْ) فعلٌ وفاعلٌ، و(لَهُمْ) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(لَئِنْ).

الشَّاهدُ: لَمَّا جاءتْ (ما) الزائدة لم يَئْطَلْ عَمَلُ الباءِ، ومعنى الباءِ في قوله: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٩] السَّبِيَّةُ.

فتبيِّن أنَّ القاعدةَ كما يلي: تُزَادُ (ما) بعدَ (عَنْ)، و(مِنْ)، والباءِ، فلا يَئْطَلُ العملُ بهذه الزيادة، بل يَبْقَى على ما هو عليه.

٣٨٢- وَزَيْدٌ بَعْدَ (رُبِّ) وَالْكَافِ فَكَفَّ، وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌ لَمْ يُكَفَّ

الشرح

قوله: «زَيْدٌ»: الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى (مَا)، والمعنى: زَيْدٌ بَعْدَ (رُبِّ) وَالْكَافِ فَكُفًّا عَنِ الْعَمَلِ.

فَتَزَادُ (مَا) بَعْدَ (رُبِّ)، فَتَكُفُّهَا عَنِ الْعَمَلِ، وَإِذَا كَفَّتْهَا عَنِ الْعَمَلِ سَلَبَتْ اخْتِصَاصَهَا بِالْأَسْمِ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ.

مثاله: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، فَدَخَلَتْ (رُبِّ) هُنَا عَلَى الْفِعْلِ لَزِيَادَةِ (مَا)، بَيْنَمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهَا (مَا) لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْفِعْلِ، فَلَا نَقُولُ: (رُبِّ وَدُّوا).

مثالٌ دُخُولُهَا عَلَى الْأَسْمِ: (رُبَّمَا رَجُلٌ لَقِيْتُهُ)، بَيْنَمَا لَوْ حُذِفَتْ (مَا) لَقُلْتُ: (رُبِّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ)، لَكِنْ لَمَّا جَاءَتْ (مَا) بَطَلَ عَمَلُهَا، فَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: (رُبَّمَا رَجُلٌ لَقِيْتُهُ)، فَنَقُولُ فِي إِعْرَابِهَا: (رُبِّ) حَرْفُ جُرٍّ مُلغًى، وَ(مَا) زَائِدَةٌ -أَي: لَيْسَ لَهَا مَعْنًى- وَهِيَ كَافَّةٌ، وَ(رَجُلٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(لَقِيْتُهُ) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ خَبَرٌ (رَجُلٌ).

مثالٌ آخَرُ: (رُبَّمَا طَالِبٌ ذَكِيٌّ حَاضِرٌ)، فَ(رُبِّ) حَرْفُ جُرٍّ مُلغًى، وَ(مَا) كَافَّةٌ عَنِ الْعَمَلِ، وَ(طَالِبٌ) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى آخِرِهِ، وَ(ذَكِيٌّ) صِفَةٌ لَ(طَالِبٍ)، وَصِفَةُ الْمَرْفُوعِ مَرْفُوعَةٌ، وَ(حَاضِرٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ ظَاهِرَةٍ فِي آخِرِهِ.

وكذلك أيضًا تلي (ما) الزائدة الكاف، وتكفها عن العمل، ودخولها على (ما) كثير في كلام العامة، فدائمًا يقولون مثلاً: (فلانٌ كما البحر)، (كما كذا)، لكن في اللغة العربية ليست كثيرة، إنما تدخل عليها، فتكفها عن العمل، ويكون ما بعدها مبتدأً، ويحتاج إلى خبر.

مثالها: (كما الناس مؤمنٌ وكافرٌ)، فالكاف هنا حرف جرّ ملغى، و(ما) زائدة، و(الناس) مبتدأ، و(مؤمنٌ) خبر المبتدأ، و(كافرٌ) معطوف على (مؤمن).

وقوله: «وَقَدْ يَلِيهِمَا»: وفي نسخة: (تَلِيهِمَا)، ومقتضى الضمائر السابقة (يَلِيهِمَا)؛ لأنه قال: (زَيْدٌ مَّا)، ولم يقل: زَيْدٌ، وقال: (وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبٍّ)، ولم يقل: وَزَيْدٌ، وعلى هذا: (وَقَدْ يَلِيهِمَا) يعني: قد يليهما (ما) الزائدة.

وقوله: «وَجَرٌّ لَمْ يَكْفَ»: أي: قد يليهما مع بقاء عملهما.

مثال الكاف: (زَيْدٌ كَمَا الْبَحْرُ)، أي: كالبحر، فالكاف حرف جرّ، و(ما) زائدة، و(البحر) اسم مجرور بالكاف، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

مثال آخر: قال الشاعر:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارُمٌ^(١)

فنقول: الكاف حرف جرّ، و(ما) زائدة، و(الناس) اسم مجرور بالكاف، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

مثال (رُبَّ): (رُبَّما رجلٌ لقيته)، والأصل: (رُبَّما رجلٌ لقيته).

(١) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن البراقة النهمي كما في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٣١)، والتصريح (١/ ٦٦٦).

خلاصة البيتين: تُزادُ (ما) بعدَ خمسةِ حروفٍ من حروفِ الجرِّ، وهي: (من)، و(عن)، والباء، والكاف، و(رُبَّ).

أمَّا ثلاثةٌ من هذه الخمسةِ فإنَّ العملَ يَبْقَى، وكأنَّه ليس فيها (ما)، وهي: (عن)، و(من)، والباء، وأمَّا اثنانِ منها فالأصلُّ أنَّه يُلغى عَمَلُها، فلا تَعْمَلُ، ولكنَّها قد تَعْمَلُ، وهذا في: (رُبَّ)، والكاف.

فإذا قال قائلٌ: هل نحن بالخيارِ في هذه الأمور؟

نقولُ: أمَّا ما وَرَدَ عن العربِ بالإعمالِ أو الإهمالِ فليسَ لنا فيه خيارٌ؛ لأنَّه سُمِعَ هكذا، وأمَّا ما نُنشِئُه نحن من الكلامِ فلنا فيه الخيارُ، وعلى هذا فلو قرأ أحدٌ في كتابٍ، وقال: (رُبَّما رجلٌ لَقِيتهُ)، وقالَ آخَرُ: (رُبَّما رَجُلٌ لَقِيتهُ) نقولُ: كلاهما صحيحٌ، فلو قال أحدهما: (ما) كافَّةً، وقالَ الآخَرُ: أنا أريدُ الوجهَ الثاني، مثلما لو قلتُ: (أَكْرَمَ الزَّيْدانِ)، فقليلٌ: هذا غلطٌ، والصَّوابُ: (أَكْرَمَ الزَّيْدَيْنِ)، فَأَتَخَلَّصُ منه بوجهين:

الأوَّلُ: أنْ أقولَ: (الزَّيْدانِ) اسمُ رجلٍ يُنسَبُ لـ(زيدان).

الثَّاني: أنِّي أريدُ اللُّغَةَ الثَّانِيَةَ التي تُلْزِمُ الألفَ المُشْتَى مُطلقاً، فتقولُ: (قال الرَّجُلانِ)، و: (رايْتُ الرَّجُلانِ)، و: (مَرَرْتُ بالرَّجُلانِ).

ونقولُ هذا على سبيلِ المجادلةِ، أمَّا على سبيلِ الواقعِ فإنَّنا يَجِبُ أنْ نَتَمَشَّى على اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ لُغَةِ قُرَيْشٍ التي هي لُغَةُ الْقُرْآنِ.

٣٨٣- وَحَذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) وَالْفَاءُ، وَبَعْدَ الْوَائِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

الشرح

تُحَذَفُ (رُبَّ) مِنَ الْكَلَامِ، فَتَجُرُّ وَهِيَ مَحذُوفَةٌ، لَكِنْ بَعْدَ ثَلَاثَةِ حُرُوفٍ: بَلْ، وَالْفَاءُ، وَالْوَائِ، لَكِنَّهَا بَعْدَ الْوَائِ أَكْثَرُ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَبَعْدَ الْوَائِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ)، أَي: كَثُرَ.

مِثَالُهَا بَعْدَ (بَلْ): (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا فَاسِقًا، بَلْ رَجُلٌ صَالِحٌ لَقِيْتُهُ)، أَي: بَلْ رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُهُ، فَهنا جَرَّتْ وَهِيَ مَحذُوفَةٌ بَعْدَ (بَلْ).

مِثَالُهَا بَعْدَ الْفَاءِ: قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَهْلَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مَحْوِلِي^(١)

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (فَمِثْلِكَ حُبْلَى)، أَي: فَرُبَّ مِثْلِكَ حُبْلَى، فَهنا عَمِلَتْ (رُبَّ) وَهِيَ مَحذُوفَةٌ.

مِثَالُهَا بَعْدَ الْوَائِ: قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لَيْتَلِي^(٢)

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ)، وَالتَّقْدِيرُ: وَرُبَّ لَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس الكندي في الكتاب (١٦٣/٢)، ولسان العرب (رضع)، وخزانة الأدب (٣٣٤/١)، وشرح الشواهد للعيني (٢٣٢/٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في خزانة الأدب (٣٢٦/٢)، وشرح الشواهد للعيني (٢٣٣/٢).

فصارت (رُبَّ) تَدْخُلُ عَلَيْهَا (مَا) فَتَكُفُّ عَمَلَهَا، وَرُبَّمَا لَا تَكُفُّ، وَتَعْمَلُ
مذكورةً ومحدوفةً بعدَ ثلاثةِ حروفٍ، بعدَ: بل، والفاءِ، والواوِ، وأكثرُها الواوُ،
ثمَّ الفاءُ، وأقلُّها (بَلْ).

٣٨٤- وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى (رُبَّ) لَدَى حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا

الشرح

سَبَقَ أَنَّ (رُبَّ) تَجَرُّ وهي محذوفة، فكذلك غيرها قد يَجُرُّ وهو محذوف، مع أَنَّهُ سَبَقَ فِي تَعَدِّي الفعل ولزومه أَنَّ الأصل أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ حرفُ الجرِّ نُصِبَ المجرورُ، وقد يُحَذَفُ وَيَبْقَى الجرُّ، وذلك فِي (رُبَّ) بعدَ (بل)، والفاءِ، والواوِ، وقد يُجَرُّ بِسَوَى (رُبَّ) مع الحذفِ.

وقوله: «قَدْ يُجَرُّ»: (قد) للتقليل، يعني أَنَّهُ أحيانًا يُجَرُّ، والأصل فِيهِ النَّصْبُ، قال ابنُ مالكٍ - رحمه الله -: (وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنَجَّرِ نَقْلًا).
لكن إِذَا حُذِفَ وَبَقِيَ الجرُّ فهو قليلٌ.

مثاله: يُقَالُ: إِنَّ رُؤْبَةَ بَنِ الْعَجَّاجِ قَلِيلٌ لَهُ: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟)، قال: (خيرٌ والحمدُ لله)، والمعنى: أَصْبَحْتُ بخيرٍ والحمدُ لله، فَجَرَّ الاسمَ بالباءِ المحذوفِ.

وهل لنا نحنُ أَنْ نَفْعَلَ هذا؟

الجواب: لا؛ لَأَنَّهُ قَلِيلٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْقَلِيلُ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمْعِ، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَفْعَلَ.

وقوله: «وَبَعْضُهُ»: أي: بعضُ هذا الْعَمَلِ مع حَذْفِ الجارِّ (يُرَى)، أي: الذي يُحَذَفُ فِيهِ حرفُ الجرِّ وَيَبْقَى عَمَلُ الجرِّ (مُطَرِّدًا) أي: قِيَّاسًا، ومثلوا لذلك بِتَمْيِيزِ (كم) الخبرِيةِ، يقولون: إِنَّهُ مجرورٌ بحرفٍ جرٍّ محذوفٍ.

مثاله: (كَمْ دِرْهَمٍ أَفْنَيْتُهُ فِي الْكَرَمِ)، ف(كَمْ) خَبَرِيَّةٌ، وَيُسَمَّىهَا بَعْضُهُمْ: تَكْثِيرِيَّةٌ، أَي: دِرَاهِمُ كَثِيرَةٌ أَفْنَيْتُهَا فِي الْكَرَمِ، قَالُوا: إِنَّ (دِرْهَمَ) مَجْرُورٌ بِ(مِنْ) المَحْذُوفَةِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَجْرُورٌ بِ(مِنْ) المَحْذُوفَةِ أَنَّ (مِنْ) تَأْتِي مَذْكُورَةً فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، مِثْل: ﴿وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿كَمْ مِّنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ، قَالُوا: فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِ(مِنْ) المَحْذُوفَةِ، وَهُوَ مُطَرَّدٌ.

وَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ: إِنَّ المَجْرُورَ بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ، ف(كَمْ) مُضَافٌ، وَالَّذِي بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ فِيهِ شَاهِدٌ لِمَا قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ، لَكِنَّ ابْنَ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَرَى رَأْيَ سَبِيوَيْهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَنَّ تَمْيِيزَ (كَمْ) مَجْرُورٌ بِ(مِنْ) المَحْذُوفَةِ.



الإضافة

الإضافة نسبة شيء إلى شيء، مثل: (غلام محمد)، (مسجد الجامع)، (كتاب النحو)، (ألفيه ابن مالك)، ولها حكمان:
الحكم الأول: حكم يتعلق بالمعنى.
الحكم الثاني: حكم يتعلق بالإعراب.

أما الإعراب فأما الجزء الأول فإنه على حسب العوامل، فإن اقتضى العامل أن يكون مرفوعاً فهو مرفوع، وإن اقتضى أن يكون منصوباً فهو منصوب، وإن اقتضى أن يكون مجروراً فهو مجرور، وأما الثاني فإنه يكون مجروراً: إما جملة في محل جر، وإما مبنياً في محل جر، وإما مفعلاً مجروراً، إنما الثاني حكمه الجر.

مثال ذلك: (هذا كتاب محمد)، فإذا قلت: (قرأت كتاب محمد)، اختلف الأول -أي: المضاف- لأن العامل اختلف، وكذلك إذا قلت: (نظرت في كتاب محمد)، اختلف الأول، أما الثاني فلم يختلف، فالثاني في الإضافة دائماً حكمه الجر.

حكم آخر في الإعراب: الأول يكون منوناً، وجمع مذكر سالماً، ويكون مثنى، فهل يتغير عند الإضافة، أو لا يتغير؟ ثم الثاني: هل يتغير من حيث التنوين والنون، أو لا يتغير؟

نقول: أمّا الثاني فلا يتغيّر من حيث التّنين والنّون، بل هو على حاله، فإذا قلت: (قرأت كتاب محمد) فهو هنا مُنَوَّن، وإذا قلت: (قرأت كتاب الرجلين) ففيه نونٌ أيضًا.

أمّا الأوّل فهو الذي يتغيّر، فيُحذفُ منه التّنين والنّون، ولهذا قال المؤلف - رحمه الله -:

٣٨٥- نُونَاتِلِي الإِعْرَابِ أَوْ تَنوينَا مِمَّا تُضِيفُ احْدِفْ كـ (طُورِ سِينَا)

الشرح

قوله: «نُونَا»: مفعول (احْدِفْ)، يعني: احْدِفِ النّونَ.

وقوله: «تِلِي الإِعْرَابِ»: وهي نُونُ الْمُثَنَّى وما أُلْحِقَ به، وجمع المذكر السّالم وما أُلْحِقَ به.

وقوله: «أَوْ تَنوينَا»: معطوفٌ على (نُونَا)، يعني: أَوْ تَنوينَا أيضًا احْدِفْهُ، والتّنين يكون في الاسم المفرد، وفي جمع التّكسير، وفي جمع المؤنّث السّالم.

وقوله: «مِمَّا تُضِيفُ»: يعني: مِمَّا تُضِيفُهُ إلى غيره.

مثاله: (طُورِ سِينَا)، وهو جبلٌ بالشّام معروفٌ، والشّام في الزّمن الأوّل يشمّل فلسطين، فهنا (سِينَا) لم تتغيّر، لكن (طُور) أصلها: (طُورٌ) بالتّنين، فلمّا أَضَفْنَاهُ حُدِفَ التّنين.

مثال آخر: (اشْتَرَيْتُ كِتَابًا)، فـ (كِتَابًا) مُنَوَّنٌ هنا، فإذا قلت: (اشْتَرَيْتُ كِتَابَ مُحَمَّدٍ) حَذَفْنَا التّنينَ، فلا يصحُّ أنْ تقول: (اشْتَرَيْتُ كِتَابًا مُحَمَّدٍ)، بل

لأَبْدَ أَنْ تُحْذَفَ التَّنْوِينُ، ولهذا قال الشاعرُ:

كَأَنِّي تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَأَيْنَ تَرَانِي لَا تَحُلْ مَكَانِي

فلا يُمكنُ أَنْ يَجْتَمَعَ تَنْوِينٌ وَإِضَافَةٌ.

مثالُ النُّونِ: (أَكْرَمْتُ مُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ)، فالنُّونُ هنا هي التي تلي الإعرابَ؛ لأنَّ الإعرابَ على الياءِ، وإذا كان منصوبًا أو مجرورًا فهو بالياءِ، وإن كان مرفوعًا فهو بالواوِ، فعندما تُضَيَّفُ تقولُ: (أَكْرَمْتُ مُسْلِمِي أَهْلِ مَكَّةَ)، فتُحْذَفُ النُّونُ للإضافةِ.

فَتُحْذَفُ النُّونُ مِنَ الْمُثَنَّى وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ، وَيُحْذَفُ التَّنْوِينُ.

إِذَنْ: هَذَانِ حُكْمَانِ فِي الْإِعْرَابِ:

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: إِذَا حَصَلَتِ الْإِضَافَةُ فَإِنَّ الثَّانِيَ حُكْمُهُ الْجَرُّ دَائِمًا، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَبِحَسَبِ الْعَوَامِلِ.

الْحُكْمُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا حَصَلَتِ الْإِضَافَةُ حُذِفَ التَّنْوِينُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَحُذِفَتِ النُّونُ مِنْهُ أَيْضًا إِذَا كَانَ جَمْعَ مُذْكَرٍ سَالِمًا، أَوْ مُثَنَّى.

٣٨٦- وَالثَّانِي اجْرُرْ، وَأَنُو (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ، وَاللَّامُ خُذَا
 ٣٨٧- لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ،

الشرح

قوله: «وَالثَّانِي»: أي: من الْمُتَضَايِفَيْنِ، وهو مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِّلْاجْرُرِ، وقوله:
 «وَأَنُو»: فعلٌ أمرٌ.

وقوله: «مِنْ»: اسمٌ؛ لِأَنَّ المعنى: وَأَنُو هَذَا اللَّفْظَ، فَ(مِنْ) اسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى
 السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

وقوله: «أَوْ (فِي)»: يعني: أَوْ أَنُو (فِي)، فَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: (مِنْ).

وقوله: «إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ»: يعني: إِذَا لَمْ يَصْلُحْ فِي الْإِضَافَةِ إِلَّا تَقْدِيرُ
 (مِنْ) أَوْ (فِي) فَأَنُو (مِنْ) أَوْ (فِي).

وقوله: «وَاللَّامُ»: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِّلْخُذَا.

و«خُذَا»: فعلٌ أمرٌ، لَكِنَّهُ مُؤَكَّدٌ بِنَوْنِ التَّوَكِيدِ الْمَقْلُوبَةِ أَلِفًا، وَأَصْلُ (خُذَا):
 (خُذْنَ)، وَلَكِنَّ نَوْنَ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةَ تُقَلِّبُ أَلِفًا.

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: الثَّانِي مِنَ الْمُتَضَايِفَيْنِ حُكْمُهُ الْجَرُّ دَائِمًا.

مثاله: (هَذَا كِتَابُ مُحَمَّدٍ)، وَ(اشْتَرَيْتُ كِتَابَ مُحَمَّدٍ)، وَ(نَظَرْتُ فِي كِتَابِ
 مُحَمَّدٍ)، فَهُوَ مَجْرُورٌ دَائِمًا.

فإن قال قائل: ماذا ننوي بالإضافة؟

الجواب: يقول: انو (من) أو (في)، فإن لم تصلح (من) أو (في)، فأنو اللام، فصارت الإضافة تُقدَّر بـ(من)، وبـ(في)، وباللام.

لكن: متى تُقدَّر بـ(من)؟

الجواب: تُقدَّر بـ(من) في ثلاثة أمور: في الأعداد، والمساحة، والأجناس.

مثال الأعداد: (عندي عشرة دراهم)، فلا تصلح اللام، فلا نقول: (عشرة لدراهم)، ولا تصلح (في)، فلا نقول: (عشرة في دراهم)، إذن: نُقدَّر (من)، فنقول: (عشرة من دراهم).

مثال آخر: (عندي ثلاثمائة رجل)، أي: ثلاث من مائة من رجل، ففيها كلها تُقدَّر (من).

مثال المساحة: (عندي شبر أرض)، فهنا لا تصلح اللام، فلا نقول: (شبر لأرض)، ولا (في)، فلا نقول: (شبر في أرض)، إذن: نُقدَّر (من)، (شبر من أرض).

مثال الأجناس: (عندي خاتم فضة)، فالثاني جنس للأول، والتقدير: (خاتم من فضة)، ولا تصلح اللام، فلا نقول: (خاتم لفضة)، ولا (في)، فلا نقول: (خاتم في فضة).

وتُقدَّر (في) إذا كان الثاني ظرفاً للأول.

مثاله: قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ الْيَلِّ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾

[سبأ: ٣٣]، أي: مكر في الليل.

مثال آخر: (نَوْمُ اللَّيْلِ أَصَحُّ مِنْ نَوْمِ النَّهَارِ)، أي: نَوْمٌ فِي اللَّيْلِ أَصَحُّ مِنْ نَوْمٍ فِي النَّهَارِ.

والتي تكون على تقدير (في) يُمكنُ أَنْ تَصْلُحَ على تقدير (من)، لكن ليس دائماً، فمثلاً يُمكنُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: (نَوْمٌ مِنَ اللَّيْلِ أَصَحُّ مِنْ نَوْمٍ مِنَ النَّهَارِ)، لكن في ﴿مَكْرَرُ اللَّيْلِ﴾ لا تَصْلُحُ: (مَكْرَرٌ مِنَ اللَّيْلِ).

وإنما كان (نوم الليل) يَصْلُحُ فيه تقدير (من)؛ لأنه جنس، أي: نَوْمٌ لَيْلٍ، مثل: (خَاتَمٌ حَدِيدٍ)، فَيَصِحُّ أَنْ أَقُولَ فِي: (نوم ليل): أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّيْلُ ظَرْفًا لِلنَّوْمِ، وَيَصِحُّ أَنْ أَقُولَ: إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّيْلُ جَنْسًا لِلنَّوْمِ، فنَوْمُ اللَّيْلِ جنسٌ، ونَوْمُ النَّهَارِ جنسٌ، ولهذا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (من)، أو (في).

وإذا لم يَصْلُحْ لا هذا ولا هذا -وهو الأكثر- فقال: (وَاللَّامُ خُذَا لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ)؛ لأنَّ المحصورَ غيرُ المحدودِ، فلَمَّا حَصَرَ (من) و(في) قال: (اللَّامُ خُذَا لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ)، فيكونُ على هذا تقديرُ اللَّامِ في الإضافة أكثرَ، وهو كذلك، فلو أَنَّكَ نَظَرْتَ في الإضافة لَوَجَدْتَ أَنَّ الأكثرَ جَعَلُوا الإضافةَ على تقديرِ اللَّامِ.

مثاله: (كِتَابُ زَيْدٍ)، أي: لَزِيدٍ، (سَرُجُ الْفَرَسِ)، أي: لِلْفَرَسِ، (بَابُ الدَّارِ)، أي: لِلدَّارِ، وهكذا.

إِذْنُ: الإضافة تكونُ على تقديرِ (من)، وعلى تقديرِ (في)، وعلى تقديرِ اللَّامِ، والأكثرُ تقديرُ اللَّامِ، ثُمَّ (من)، ثُمَّ (في).

وقوله: «ذَيْنِكَ»: اسمُ إشارةٍ مُثْنَى، والمشارُ إليه اثنانِ، وهو منصوبٌ -أو

مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلٍ - بِالْيَاءِ، وَسَبَقَ هَلِ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَالْاسْمُ الْمَوْصُولُ الْمُثْنَى مُعْرَبٌ أَوْ مَبْنِيٌّ؟^(١) وَإِنَّمَا عَلَى قَوْلِنَا: إِنَّهُ مُعْرَبٌ، يَكُونُ (سَوَى) مُضَافًا، وَ(ذَيْنِ) مُضَافًا إِلَيْهِ مَجْرُورًا بِالْإِضَافَةِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْيَاءُ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ؛ لِأَنَّهُ مُثْنَى، أَوْ نَقُولُ: (سَوَى) مُضَافٌ، وَ(ذَيْنِ) مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْيَاءِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ.

(١) انظر بحث ذلك في المجلد الأول (ص: ٢٨٢، ٣٢٧).

..... وَأَخْصَصَ أَوَّلًا أَوْ أَعْطَاهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

الشرح

من حيث الحكم المعنوي ماذا تُفِيدُ الإضافة؟

الجواب: تُفِيدُ إمَّا التَّعْرِيفَ أَوْ التَّخْصِصَ.

وقوله: «وَأَخْصَصَ أَوَّلًا»: الأوَّلُ هو المضاف.

«أَوْ أَعْطَاهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا»: يعني: أَوْ اجْعَلْهُ مَعْرِفَةً بِسَبَبِ الَّذِي تَلَاهُ.

إِذَنْ: المضافُ يَكْتَسِبُ من المضافِ إليه إمَّا التَّخْصِصَ أَوْ التَّعْرِيفَ، فإذا أُضِيفَ إلى مَعْرِفَةٍ صَارَ مَعْرِفَةً، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى نَكْرَةٍ فَهُوَ نَكْرَةٌ، لَكِنْ تَتَخَصَّصُ بِالْإِضَافَةِ، وَسَبَقَ أَنَّ الْمَعَارِفَ خَمْسَةٌ.

مثال ذلك: (اشْتَرَيْتُ ثَوْبًا)، فهذا نَكْرَةٌ، لَا نَدْرِي: هل هو ثوبُ رجلٍ، أَوْ ثوبُ امرأةٍ، أَوْ ثوبُ صبيٍّ، أَوْ ثوبُ بالغٍ؟ فإذا قلتَ: (اشْتَرَيْتُ ثَوْبَ رَجُلٍ)، أفادت الإضافةُ هنا التَّخْصِصَ أَنَّهُ ثوبُ رجلٍ، لَا ثوبُ أنثى، وَلَا ثوبُ صغيرٍ، ولم تُفِدِ التَّعْرِيفَ؛ لأنَّ (رجل) نَكْرَةٌ، وليست مَعْرِفَةً.

فإذا قلتَ: (اشْتَرَيْتُ ثَوْبَ زَيْدٍ)، صار الأوَّلُ مَعْرِفَةً؛ لَأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ.

والحاصلُ أَنَّ المضافَ يَكْتَسِبُ من المضافِ إليه إمَّا التَّخْصِصَ إِنْ كَانَ المضافُ إليه نَكْرَةً، أَوْ التَّعْرِيفَ إِنْ كَانَ المضافُ إليه مَعْرِفَةً.

٣٨٨- وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

٣٨٩- كَلَرَّبٍّ رَاجِيًا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ

الشرح

قوله: «وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ»: وهو الجزء الأول في باب الإضافة (يَفْعَلُ)، و(يَفْعَلُ) فعل مضارع، والمعنى: يُشَابِهُ الفعل المضارع، سواءً (يَفْعَلُ)، أو (يَفْتَعِلُ)، أو (يَنْفَعِلُ)، المُهِمُّ أَنَّهُ إِذَا شَابَهَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعَ فِي الْعَمَلِ وَالْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ يُشَابِهْهُ فِي الْوِزْنِ، وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ.

وقوله: «فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ»: يعني أَنَّهُ لَا يَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ، وَلَا يَتَخَصَّصُ بِهَا، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ الَّذِي لَا يُشَابِهُ (يَفْعَلُ)، فَإِنَّهُ يَتَعَرَّفُ أَوْ يَتَخَصَّصُ.

وإذا كان عن تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَالًا، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وصفًا لنكرة ولو أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فَ(هَدْيًا) نَكْرَةٌ، وَ(بَالِغَ) اسْمُ فَاعِلٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ)، وَهُوَ صِفَةٌ لَ(هَدْيًا)، وَصِفَةُ الْمَنْصُوبِ مَنْصُوبَةٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهَا فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهَا، وَلَا تَصْلُحُ حَالًا؛ لِأَنَّ (هَدْيًا) نَكْرَةٌ غَيْرُ مُحْصَصَةٍ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهَا الْحَالُ، وَ(بَالِغَ) مُضَافٌ، وَ(الْكَعْبَةُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ، وَكَانَ مُقْتَضَى الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى مَعْرِفَةٍ يَكُونُ مَعْرِفَةً، وَهُوَ هُنَا غَيْرُ مَعْرِفَةٍ مَعَ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ لَا يَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ.

فإذا قال قائل: ما دليلكم على أنه ليس بمعرفة؟

نقول: دليلاً أنه كان نعتاً لنكرة، والنكرة لا تُنعت بمعرفة أبداً في اللغة العربية، ولو صار قوله: (بالغ الكعبة) معرفة ما صحَّ أن يكون صفةً لنكرة، أي: (هذياً)؛ لأنَّ النكرة لا تكون صفتها إلا نكرة.

إذن: ف(بالغ الكعبة) على الرغم من كونه مُضافاً إلى معرفة لكنه ليس بمعرفة. وجواب الشرط في قوله: (وإن يُشابه)، قوله: (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ)، فالفاء هنا رابطة للجواب، و(عَنْ) حرف جرٍّ، و(تَنْكِيرٍ) مجرورٌ بـ(عَنْ)، وهو مضافٌ إلى الهاء، وهو مُتَعَلِّقٌ بقوله: (لَا يُعْزَلُ)، يعني: بل يَبْقَى نَكْرَةً على ما هو عليه وإن أُضيفَ إلى معرفة.

مثاله: (رُبَّ رَاجِيًا)، أتى المؤلف - رحمه الله - بـ(رُبَّ)؛ لأنَّ (رُبَّ) لا تَدْخُلُ إِلَّا على نكرة، فهنا (رَاجِي) اسمُ فاعِلٍ، وهو مضافٌ إلى معرفة، وهي الضَّمِيرُ (نَا)، وكان مُقْتَضَى القاعدة أن تكون (رَاجِي) معرفة، لأنها أُضيفت إلى معرفة، لكنَّها في الواقع نكرة، والدليل على أنها نكرة أنَّها دَخَلَتْ عليها (رُبَّ)، و(رُبَّ) لا تَدْخُلُ إِلَّا على نكرة.

إذن: (رَاجِيًا) ليست معرفةً ولو أُضيفت إلى معرفة؛ لأنها اسمُ فاعِلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال.

وكلُّ اسمٍ فاعِلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال فإنه لا يَتَعَرَّفُ بالإضافة.

وقوله: «عَظِيمُ الْأَمَلِ»: (عَظِيم) ليست اسمَ فاعِلٍ، لكنَّها صفةٌ مُشَبَّهَةٌ، وهي صفةٌ لـ(رَاجِي)، ومضافةٌ إلى (الْأَمَلِ)، والأمل لا يكون إِلَّا لِلْمُسْتَقْبَلِ، و(الْأَمَلِ)

معرفةً، و(عَظِيم) نكرةً، والدَّلِيلُ على أَنَّهَا نَكِرَةٌ أَنَّهَا صِفَةٌ لَنَكْرَةٍ، وصفةُ النكرة نكرةٌ.

وقوله: «مُرَوَّعِ الْقَلْبِ»: (مُرَوَّع) على وزنِ (مُفَعَّل)، فهو اسمُ مفعولٍ، و(مُرَوَّع) مضافٌ، و(الْقَلْبِ) مضافٌ إليه، وهو معرفةٌ، و(مُرَوَّع) نكرةٌ مع أَنَّهَا مضافةٌ إلى معرفةٍ؛ لأنَّهَا اسمُ مفعولٍ، فهي مُشَابِهَةٌ للفعلِ المضارعِ، والذي يَدُلُّ على أَنَّهَا نَكْرَةٌ أَنَّهَا صِفَةٌ لَنَكْرَةٍ، وهي (رَاجِيْنَا)، وصفةُ النكرة نكرةٌ.

وقوله: «قَلِيلِ الْحَيْلِ»: (قَلِيلِ) صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، يعني: حَيْلُهُ قَلِيلَةٌ.

والْحَيْلُ هي التَّوَصُّلُ إِلَى الْإِقْفَاعِ بِالْخَصْمِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ، وَالْحَيْلَةُ نَوْعٌ مِنَ الْمَكْرِ، وَالْحَيْلَةُ إِنْ خَالَفتِ الشَّرْعَ فَهِيَ مَذْمُومَةٌ، وَالْمُخَالَفُ لِلشَّرْعِ يَكُونُ عَلَى نَوْعَيْنِ: إِمَّا تَحْيِلٌ لِإِسْقَاطِ وَاجِبٍ، أَوْ لِفَعْلٍ مُحَرَّمٍ.

مثاله: رَجُلٌ بَاعَ شَيْئًا بِمَائَةٍ إِلَى أَجَلٍ، وَاشْتَرَاهُ بِثَمَانَيْنِ نَقْدًا، فَهَذَا تَحْيِلٌ عَلَى مُحَرَّمٍ، فَلَا يَجُوزُ.

مثالٌ آخَرُ: رَجُلٌ أَكَلَ بَصَلًا لِأَجَلٍ أَلَّا يُصَلِّيَ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَلَيْسَ قَصْدُهُ أَنْ يَأْكُلَ البَصَلَ لِدَاتِهِ، فَهَذَا تَحْيِلٌ عَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ.

مثالٌ آخَرُ: رَجُلٌ اشْتَرَى شِقْصًا^(١) مِنْ مُشْتَرِكٍ مِنْ آخَرٍ، ثُمَّ أَوْفَقَهُ مُبَاشَرَةً خَوْفًا مِنَ الشُّفْعَةِ، فَهَذَا تَحْيِلٌ عَلَى إِسْقَاطِ وَاجِبِ لِحَقِّ الْغَيْرِ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْحَيْلَةُ لِيَتَوَصَّلَ بِهَا الْإِنْسَانُ إِلَى أَمْرٍ مَقْصُودٍ شَرْعًا، أَوْ أَمْرٍ مَبَاحٍ فَإِنَّ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّسُولِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «بِعِ

(١) الشَّقْصُ هُوَ النَّصِيبُ فِي الْعَيْنِ الْمُشْتَرَكَةِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. انْظُرِ النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (شَقْص).

الْجَمْعَ بِالْدَّرَاهِمِ، ثُمَّ اشْتَرَى بِالدَّرَاهِمِ جَنْبِيًّا^(١)، فهذه حيلةٌ، لكنها حيلةٌ مُباحةٌ، لا تُوقِعُ الإنسانَ في محذورٍ.

إِذَنْ: قوله: «رُبَّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ»: لِمَا يَعْلَمُ مِنْ أَنَّ أَهْلَ لِلرَّجَاءِ.

«مُرَوَّعُ الْقَلْبِ، قَلِيلُ الْحَيْلِ»: يعني: ليسَ هذا الرَّاجِي لنا صَاحِبَ حَيْلٍ وَمَكْرٍ بحيثُ يَتَوَصَّلُ إلى مَا يُؤَمِّلُهُ وَيَرْجُوهُ بِالْحَيْلَةِ وَالْمَكْرِ، بل هو مُرَوَّعُ الْقَلْبِ، يَخَافُ أَنْ نَعْتُرَ مِنْهُ عَلَى مَا يُخْدِشُ كِرَامَتَهُ، فهو دَائِمًا حَذِرٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَيَّلَ عَلَيْنَا أَبَدًا بِشَيْءٍ يَتَوَصَّلُ بِهِ إلى غَرَضِهِ الَّذِي يُرِيدُ، بل هو إنسانٌ صَرِيحٌ، وهذا الرَّجُلُ لَا شَكَّ أَنَّ صِفَاتِهِ جَيِّدَةٌ وَطَيِّبَةٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، برقم (٢٢٠١)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، برقم (١٥٩٣).

٣٩٠- وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

الشرح

في قوله: «وَذِي الإِضَافَةِ»: إشكال؛ لأنَّ المعروف أنَّ (ذو) تُرْفَعُ بالواو، وتُنْصَبُ بالالف، وتُجَرُّ بالياء، فتقول: (جاء ذو مالٍ)، و: (رأيت ذا مالٍ)، و: (مَرَرْتُ بذِي مالٍ)، وهنا قال: (وَذِي الإِضَافَةِ)؟

الجواب: أنَّ (ذِي) هذه اسمُ إشارةٍ، وليست (ذِي) بمعنى صاحب، ولهذا قال: (الإِضَافَةُ)، ولم يَقُلْ: (الإِضافة).

و(ذِي) يُشارُ بها للقريب، إِذْنُ: المرادُ بالإِضافة هنا فيما إذا كان المضافُ اسماً يُشابهُ (يَفْعَل)، وهو اسمُ الفاعلِ، أو اسمُ المفعولِ، أو الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، فهذه الإِضافة تُسَمَّى (لَفْظِيَّةً)؛ لِأَنَّها ما أفادت معنى، إِنَّا أفادتِ التَّخْفِيفَ فقط.

ففي الآية الكريمة: ﴿هَدِيًّا بَلَغَ الْكَعْبَةِ﴾ ما أفادتِ الإِضافة معنى؛ لِأَنَّها لا تَعَرَّفَتْ بالإِضافة، ولا تَخَصَّصَتْ بها.

فإذا قال قائلٌ: بل تَخَصَّصَتْ؛ لأنَّ قوله: ﴿بَلَغَ الْكَعْبَةِ﴾ أَخْرَجَ ما سِوَاهَا، وهو ما يَبْلُغُ غيرها؟

نقول: هذا التَّخْصِصُ من أجلِ العملِ، كما لو قلتَ: (أَكْرَمْتُ زيدًا)، فإنَّ الإِكرامَ هنا تَخَصَّصَ بزيدٍ بواسطةِ أَنَّهُ عَمِلَ فيه، وهنا لو قلتَ: (هدِيًّا بِالْغَا الْكَعْبَةِ) أو قلتَ: (هدِيًّا بِالْغَا الْكَعْبَةِ) فَهِيَ سِوَاءٌ من حيثِ المعنى، فما أفادتِ الإِضافة تَخْصِصًا، إِنَّا التَّخْصِصُ هنا بِالْعَمَلِ، وليسَ بواسطةِ الإِضافة.

مثال: (أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الْمُجْتَهِدِ)، هذه الإضافة لَفْظِيَّةٌ؛ لأنَّ (مُكْرِم) اسمُ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال، وأمَّا لو قلت: (أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الْمُجْتَهِدِ أَمْسٍ) فهذه مَعْنَوِيَّةٌ.

ولو قلت: (أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الْمُجْتَهِدِ غَدًا)، أو: (أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الَّذِي يَخْتِمُ أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ)، فهي هنا لَفْظِيَّةٌ؛ لأنَّها ما أفادت لا تَخْصِيصًا ولا تَعْرِيفًا، ف(مُكْرِم) هنا نَكْرَةٌ مع أنَّها مُضَافَةٌ إلى معرفة. فإذا قال قائل: أفادت التَّخْصِيصَ؛ لأنَّكَ تقولُ: (أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الْمُجْتَهِدِ)، فمَنْ لَيْسَ بِطَالِبٍ لَا إِكْرَامَ لَهُ عِنْدِي، وَمَنْ كَانَ طَالِبًا مُضِيعًا لَا إِكْرَامَ لَهُ عِنْدِي، فَخَصَّصْتَ ب(طَالِبٍ)، وَخَصَّصْتَ ب(مُجْتَهِدٍ)؟

نقول: هذا التَّخْصِيصُ لَيْسَ بِوَاسِطَةِ الإِضَافَةِ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الْمُجْتَهِدِ)، تَخَصَّصَ بِدُونِ إِضَافَةٍ.

إِذَنْ: فَالْإِضَافَةُ فِي: (أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الْمُجْتَهِدِ) مَا اسْتَفَدْنَا مِنْهَا إِلَّا فَائِدَةً لَفْظِيَّةً فَقَطْ، وَهِيَ التَّخْفِيفُ، بَدَلُ أَنْ نُنَوِّنَ، وَنَقُولَ: (مُكْرِمُ الطَّالِبِ)، نَقُولُ: (مُكْرِمُ الطَّالِبِ).

هذا معنى قوله: (وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ»: فَ(تِلْكَ) الْمَشَارُ إِلَى الإِضَافَةِ الَّتِي لَيْسَ الْمُضَافُ فِيهَا يُشَابَهُ (يَفْعَلُ)، أَيِ: الإِضَافَةِ الَّتِي سَبَقَتْ فِي الْآيَاتِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى. وَقَوْلُهُ: «مَحْضَةٌ»: أَيِ: خَالِصَةٌ.

«وَمَعْنَوِيَّةٌ»: فَالْإِضَافَةُ الَّتِي تُفِيدُ التَّخْصِيصَ أَوِ التَّعْرِيفَ يُسَمُّونَهَا إِضَافَةَ الْمَحْضَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ.

- ٣٩١- وَوَصَلَ (أَل) بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَقَرُ إِنَّ وَصَلْتَ بِالثَّانِ كَ(الْجَعْدِ الشَّعْرِ)
 ٣٩٢- أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَ(زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي)

الشرح

سبق أن (أَل) لا تُجَامِعُ الإضافة، إذ لا يُمكنُ أن تقول: (الكتابُ الرَّجُلِ) بمعنى: كتابُ الرَّجُلِ، فهذا مُمنوعٌ لُغَةً، ف(أَل) لا تُجَامِعُ الإضافة كما أن التَّنوينَ أيضًا لا يُجَامِعُ الإضافة.

فلو قلت: (الدَّارُ مُحَمَّدٍ) بمعنى: دارُ مُحَمَّدٍ لم يَصِحَّ، لكن في الإضافة اللَّفْظِيَّة - وهذا من الفوارق بينها وبين الإضافة المَعْنَوِيَّة - يَجُوزُ أن تُوصَلَ (أَل) في المضاف بشرط أن تُوصَلَ في المضاف إليه، ولهذا قال: (إِنَّ وَصَلْتَ بِالثَّانِي).

مثاله: (جَاءَنِي الرَّجُلُ الْجَعْدُ الشَّعْرِ)، (جَاءَنِي الرَّجُلُ) فِعْلٌ ومفعولٌ به وفاعلٌ، و(الْجَعْدُ) صِفَةٌ لِلرَّجُلِ، وهو مضافٌ، و(الشَّعْرُ) مضافٌ إليه، فهنا أَضَفْنَا ما فيه (أَل) إلى ما فيه (أَل).

مثالٌ آخَرُ: (الحَسَنُ الْوَجْهِ)، وراز؛ لَأَنَّها صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، فَتُضِيفُ ما فيه (أَل) إلى ما فيه (أَل).

لكن لو قلت: (الْجَعْدُ شَعْرٍ)، لم يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ - رحمه الله - يَقُولُ: (إِنَّ وَصَلْتَ بِالثَّانِي)، فَعِلِمَ منه أَنَّها إذا لم تُوصَلَ بِالثَّانِي فَإِنَّه لا يَجُوزُ وَصْلُها بِالْأَوَّلِ.

ولو قلت: (جَعْدُ الشَّعَرِ) جاز؛ لأنه ليس فيه (أل)، والمضاف إذا لم يكن فيه (أل) يجوز أن يُضاف إلى ما فيه (أل)، وإلى ما ليس فيه (أل).

فعندنا ثلاثُ صور:

الصُّورَةُ الْأُولَى: أن تكونَ (أل) في المضافِ والمضافِ إليه، وهذه جائزةٌ في الإضافةِ اللَّفْظِيَّةِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: أن تكونَ (أل) في المضافِ دونَ المضافِ إليه، وهذه ليست بجائزة، لا في الإضافةِ اللَّفْظِيَّةِ، ولا في الإضافةِ الْمَعْنَوِيَّةِ.

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ: أن تكونَ (أل) في المضافِ إليه دونَ المضافِ، وهذه جائزةٌ في الإضافةِ الْمَعْنَوِيَّةِ والإضافةِ اللَّفْظِيَّةِ.

فصارَ عندنا صُورتانِ تَتَفَقُّ فيهما الإضافةُ اللَّفْظِيَّةُ وَالْمَعْنَوِيَّةُ.

وقوله: «أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي»: يعني: إذا صارتَ (أل) ليست في المضافِ إليه، وكانت في المضافِ إليه المضافُ إليه، يعني أنَّها موجودةٌ في الأوَّلِ، ومفقودةٌ في الثَّانِي، وموجودةٌ في الثَّالِثِ، فهنا يجوزُ، والكلامُ في الإضافةِ اللَّفْظِيَّةِ.

مثالها: (الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي)، فهنا (أل) في الأوَّلِ، وفي الثَّالِثِ دونَ الثَّانِي، وهذا جائزٌ، ووجهُ الجوازِ أنه لما كان الثَّالِثُ مَقْرُونًا بـ(أل) وقد أُضيفَ إليه الثَّانِي صارَ الثَّانِي كأنَّه مَقْرُونٌ بـ(أل).

وقوله: «كَ(زَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي)»: ويجوزُ بِالضَّمِّ (زَيْدٌ) بِنَاءً عَلَى الْحِكَايَةِ، كأنَّه يَقُولُ: كهذا المثالِ، فيُقَالُ: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(زَيْدُ الضَّارِبِ

رَأْسِ الْجَانِي) مجرورٌ بالكافِ، أو يُقَالُ كما قَالَ بعضهم: إِنَّ المَجْرورَ مَحذُوفٌ،
أَي: كَقَوْلِكَ: (...).

والخلاصةُ أَنَّ (أَل) إِذَا كَانَتْ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِذَا كَانَتْ فِي
الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ فَهُوَ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ فِي الْأَوَّلِ وَالرَّابِعِ مِثْل: (الضَّارِبُ
رَأْسِ عَبْدِ الْبَارِي)، وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ هُنَاكَ إِضَافَةً كَثِيرَةً مُتَعَدِّدَةً فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا
كَانَتْ فِي الْأَخِيرِ فَإِنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ كَالَّذِي فِيهِ (أَل)، ثُمَّ الْمُضَافُ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ
كَالَّذِي فِيهِ (أَل)، ثُمَّ الْمُضَافُ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَالَّذِي فِيهِ (أَل) حَتَّى نَصِلَ إِلَى
الْأَوَّلِ، وَهَذَا الْكَلَامُ فِي الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ، أَمَّا الْمَعْنَوِيَّةُ فَلَا يَجُوزُ.

٣٩٣- وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنًى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعَ

الشرح

قوله: «كَوْنُهَا»: الضمير يعودُ على (أل).

«فِي الْوَصْفِ»: يعني: كونها في الوصف الذي هو اسمُ الفاعلِ أو اسمُ المفعولِ أو الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، وهو الأوَّل.

«كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنًى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعَ»: والجمعُ الذي اتَّبَعَ سَبِيلَ الْمُثْنَى هو جمعُ المذكرِ السالمِ.

سَبَقَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ (أل) فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي أَنَّهُ مَمْنُوعٌ فِي الْإِضَافَتَيْنِ، يُسْتَنْى مِنْ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مُثْنًى أَوْ جَمْعَ مذكرٍ سَالماً، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ (أل) دُونَ الثَّانِي.

مثال ذلك: (يُعْجِبُنِي الْأَكْلُ طَعَامِهِمْ)، و(يُعْجِبُنِي الْفَاهِمُ دَرْسٍ)، وَجَازَ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ -وهو الأوَّل- جَمْعَ مُذكرٍ سَالِمٍ.

مثالُ الْمُثْنَى: (يُعْجِبُنِي التَّارِكَا سُوءٍ)، وَجَازَ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مُثْنًى.

خلاصة الكلام:

■ إِذَا وُصِّلَتْ (أل) فِي الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ فِي الْإِضَافَتَيْنِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ جَمْعَ مُذكرٍ سَالماً أَوْ مُثْنًى فِي الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ.

- وإذا كانت (أل) في الثاني دون الأول فهو جائز في الإصافيتين.
 - وإذا كانت في الثاني والأول فهو جائز في اللفظية، ممنوع في المعنوية.
- هذا هو خلاصة كلام المؤلف - رحمه الله - في هذه المسألة.

٣٩٤- وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَلًا

الشرح

قوله: «أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا»: الثَّانِي هو المضافُ إليه، والأَوَّلُ هو المضافُ.

وعِلْمٌ من قوله: «أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا»: أَنَّ الأَوَّلَ مُذَكَّرٌ، والثَّانِي مُؤَنَّثٌ.

وقوله: «إِنْ كَانَ»: الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الأَوَّلِ.

وقوله: «لِحَذْفٍ مُوَهَلًا»: أي: صارَ أهلاً لِلحَذْفِ، والمعنى أَنَّ المضافَ إِذَا

كَانَ مُذَكَّرًا والمضافُ إِلَيْهِ مُؤَنَّثٌ فَرُبَّمَا يُكْسِبُهُ المضافُ إِلَيْهِ تَأْنِيثًا، وَيُعْطَى حُكْمَ المؤنَّثِ ولو كَانَ مُذَكَّرًا، ولكن بشرطِ أَنْ يَصِحَّ حَذْفُهُ والاستغناءُ بِالثَّانِي عنه، وذلكَ بِأَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ جُزْءًا مِنَ الثَّانِي، أو شِبْهَ جُزْئِهِ.

مثالُ الجُزْءِ: (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)، فَإِنَّ البَعْضَ جُزْءٌ مِنَ الأصابعِ كُلِّهَا،

فهنا كلمةُ (بَعْضٍ) مُذَكَّرٌ، و(أَصَابِعٍ) مُؤَنَّثٌ، والفعلُ (قُطِعَتْ) مُؤَنَّثٌ، ولو رَاعَيْنَا المضافَ لَوَجَبَ أَنْ نَقُولَ فِي الفعلِ: (قُطِعَ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)، لَكِنَّهُ هُنَا أَكْسَبَهُ التَّأْنِيثُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ (بَعْضُ)، وَقِيلَ: (قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ) لاسْتَقَامَ الكلامُ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ تِمَامُ الاستقامة؛ لِأَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ البَعْضِ وَالْكُلِّ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ)، مَا صَارَتْ فِي مَدْلُولِهَا مِثْلُ قولِكَ: (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)، لَكِنَّ المعنى أَنَّهُ يَصِحُّ وَلَوْ فِي الجُمْلَةِ، وَلَا تُشْتَرِطُ الْمُطَابَقَةُ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَطَابَقَ شَيْءٌ مَعَ الحذفِ ودونِهِ.

مثال آخر: قال الشاعر:

مَشِينَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ^(١)

الشَّاهدُ قَوْلُهُ: (تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ)، (الرِّيحُ) مُؤَنَّثَةٌ، وَ(مَرُّ) مُذَكَّرٌ، لَكِنَّهُ اكْتَسَبَ التَّأْنِيثَ مِنَ (الرِّيحِ)؛ لِأَنَّهُ يَنْوِبُ، فَلَوْ قُلْتَ: (تَسْفَهَتْ الرِّيحُ)، أَغْنَى عَنْ قَوْلِكَ: (مَرُّ الرِّيحِ)، وَيَكُونُ مُطَابِقًا لَهُ تَمَامًا، وَهَذَا الْمُرُورُ فِعْلُ الرِّيحِ، وَلَيْسَ جُزْءًا مِنْهَا.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مُنْفَصِلًا عَنِ الثَّانِي وَعَيْنًا مُسْتَقِلَّةً بِنَفْسِهَا، فَإِنَّهُ لَا يَكْتَسِبُ مِنْهُ التَّأْنِيثَ، مِثْلُ: (قُبِلَتْ غُلَامٌ هِنْدٌ)، فَإِنَّ (غُلَامًا) لَيْسَ جُزْءًا مِنْ (هِنْدٍ).

إِذَنْ: قَدْ يُكْسِبُهُ التَّأْنِيثَ، فَيَكُونُ الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مُؤَنَّثًا، أَوْ يَكُونُ الْوَصْفُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مُؤَنَّثًا، لَكِنْ إِذَا كَانَ يَصِحُّ الْمَعْنَى بَدُونِهِ، وَلِهَذَا قَالَ: (إِنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَّلًا).

وَقَدْ يَكْتَسِبُ الْمُضَافُ تَذْكِيرًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

مِثَالُهُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦]، لَوْ أَخَذْنَا بِظَاهِرِ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ لَكَانَ التَّرْكِيبُ هَكَذَا: (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبَةً مِنَ الْمُحْسِنِينَ)، لَكِنْ هُنَا قَالَ: ﴿رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾، يَقُولُونَ: إِنَّ الرَّحْمَةَ هُنَا مُؤَنَّثَةٌ، وَاكْتَسَبَتِ التَّذْكِيرَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَذَكَرَ الْخَبْرَ عَنْهَا.

وَلَا بِنِ الْقِيَمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَلَامٌ طَوِيلٌ جَدًّا فِي كِتَابِهِ

(١) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِذِي الرُّمَّةِ غِيلَانَ، انْظُرِ الْكِتَابَ (١/ ٥٢)، وَشَرَحَ الشُّوَاهِدَ لِلْعَيْنِي (٢/ ٢٤٨).

(بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ)، وهو كتاب ليس في فنٍّ مُعَيَّنٍ، ولهذا سَمَّاهُ بهذا الاسم، فكلُّها طَرَأَ على ذِهْنِهِ فائدةٌ قَيَّدَها، ويُسَبِّهُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ (صَيَّدَ الْخَاطِرَ) لابن الجَوَزِيِّ

- رحمه الله - لَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ عَظِيمٌ، وَنَحْنُ نَنْصَحُ الطَّالِبَ أَنْ يَقْتَنِيَ (بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ)؛ لِأَنَّهُ مُفِيدٌ، فَهُوَ عَلَى اسْمِهِ، وَيَنْفَعُ طَالِبَ الْعِلْمِ نَفْعًا عَظِيمًا، فَفِيهِ مُنَاقَشَاتٌ عَظِيمَةٌ فِي الْفِقْهِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَفِي الْمَعَانِي، وَفِي النَّحْوِ، وَيُنَاقِشُ أَيْضًا أَيْمَةَ النَّحْوِ، مِثْلَ: السَّهْلِيِّ، وَسَيَبَوِيهِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَقَوْلُهُ: «رُبَّمَا أَكْسَبَ»: يَبْدُو مِنْهُ أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَأَنَّ مَا وَرَدَتْ بِهِ اللُّغَةُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَتْبَعَ، وَمَا لَمْ تَرُدْ فَالْأَصْلُ أَنْ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

٣٩٥- وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى، وَأَوَّلُ مُوَهِّمًا إِذَا وَرَدَ

الشرح

من المعلوم أَنَّ المضافَ غيرُ المضافِ إليه، تقول: (غُلامٌ زيدٍ)، و(فرسُ مُحَمَّدٍ)، و(كتابُ الطَّالِبِ)، و(صاحبُ البيتِ)، و(صاحبُ الدُّكَّانِ).

يقول المؤلف -رحمه الله-: «وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى»: يعني: لِمَا هو معناه، فلا يجوزُ أَنْ يُضَافَ الاسمُ إلى ما يُوافِقه في المعنى، فلا تقلَ مثلاً: (هذا كتابُ كتابٍ)، ولا (هذا مسجدُ مسجدٍ)، ولا (هذا غلامٌ غلامٍ)، وتُريدُ أَنَّ الثَّانِي هو الأوَّلُ، ولا تقلَ: (دَخَلْتُ غُرْفَةَ الغُرْفَةِ)؛ لأنَّ الغُرْفَةَ هي الغُرْفَةُ.

وكذلك لو قلتَ: (عِنْدِي بُرٌّ قَمَحٍ)، لم يصحَّ؛ لأنَّ القَمَحَ هو البُرُّ، والأصلُ أَنَّ المضافَ شَيْءٌ، والمضافَ إليه شَيْءٌ آخَرُ.

لكن قد وَرَدَ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ما يَدُلُّ على إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، فماذا نَصْنَعُ؟

يقول المؤلف -رحمه الله-: «وَأَوَّلُ مُوَهِّمًا إِذَا وَرَدَ»: يعني: اِصْرِفْهُ عَنْ ظَاهِرِهِ إِذَا وَرَدَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (مَسْجِدُ الْجَامِعِ)، ومعلومٌ أَنَّ الْمَسْجِدَ هو الجامعُ، فكيف أَضِيفَ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ؟

يقولون: إِنَّكَ تُتَوَلَّى، فَتَجْعَلُ (مَسْجِدَ الْجَامِعِ) بمعنى: مُسَمًّى هَذَا الْاسْمَ، فَيَصِيرُ (مسجد) بمعنى مُسَمًّى، و(الجامع) بمعنى الاسمِ.

مثال آخر: وردَ عن العربِ قولهم: (سعيدٌ كُرْزٍ)، فهنا (سعيد) مضافٌ، و(كُرْز) مضافٌ إليه، معَ أنَّ كُرْزًا هو سعيدٌ، فكيفَ أُضيفَ اسمٌ لِمَا به اتَّحدَ؟! يقول: إِنَّا نُنَوِّلُهُ، ونقول: (سعيد) هنا اسمٌ، لكن بمعنى مُسمًى، و(كُرْز) اسمٌ بمعنى اسمٍ، والمعنى: مُسمًى هذا الاسم.

وقد يُنَوَّلُ باسمِ هذا المُسمًى، وليس بمُسمًى هذا الاسم، كما لو قلت: (كُتِبَتْ سعيدٌ كُرْزٍ) أي: كُتِبَتْ اسمُ هذا المُسمًى. وقد سبقَ هذا المثالُ في بابِ العَلَمِ، في قوله:

وإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدَفَ

والخلاصة: أنَّ المضافَ والمضافَ إليه شَيْئَانِ مُتَبَايِنَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ الْآخَرِ، فَلَا يُضَافُ شَيْءٌ إِلَى نَفْسِهِ.

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يُضَافَ الْاسْمُ لِمَا اتَّحَدَ بِهِ مَعْنَى بَشَرٍ بِشَرطِ اخْتِلَافِ اللَّفْظِ، وَعَلَى رَأْيِهِمْ (سَعِيدٌ كُرْزٍ) لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ، وَ(بُرٌّ قَمَحٍ) جَائِزٌ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: يَكْفِي الْاِخْتِلَافُ فِي اللَّفْظِ. وَوَجْهُ أَنَّهُ يَكْفِي أَنْ كُلُّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ الثَّانِي، فَحَصَلَتِ الْمُغَايِرَةُ وَلَوْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ.

وَلَكِنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ النَّاحِيَةِ الْبَلَاغِيَّةِ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَسَاغٍ أَنْ تَقُولَ: (مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ)، وَلَيْسَ لَهَا مَعْنَى.

وَبَعْضُ النَّاسِ فِي غَيْرِ الْبِلَادِ السُّعُودِيَّةِ يُضِيفُونَ اسْمَ (مُحَمَّدٍ) إِلَى الْاسْمِ

الأَصْلِيّ، مثل: (مُحَمَّدُ فُؤَادَ عَبْدَ الْبَاقِي)، و(مُحَمَّدُ رَشِيدَ رِضَا)، و(مُحَمَّدُ عَبْدُهُ)، وما أَشَبَّهُ ذَلِكَ، والأَصْلُ: (فُؤَادَ)، و(رَشِيدَ)، و(عَبْدُهُ)، فهنا أُضِيفَ هذا الاسمُ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى، لَكِنَّهُمَا لَمْ يَتَّحِدَا لَفْظًا.

وهذا على قَاعِدَتِنَا هُوَ الرَّاجِحُ، لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل يَجُوزُ إِضَافَةُ المَعْرِفَةِ إِلَى مَعْرِفَةٍ؟

فالجواب: إِضَافَةُ المَعْرِفَةِ إِلَى المَعْرِفَةِ لَيْسَ فِيهَا مَانِعٌ، مثل الاسمِ المَوْصُولِ رَبِّمَا يُضَافُ إِلَيْهِ اسْمٌ إِشَارَةٌ، وكذلك أَيْضًا اسْمُ الإِشَارَةِ قَدْ يُضَافُ إِلَيْهِ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ.

٣٩٦- وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا

الشرح

«بَعْضُ»: مبتدأ، وخبره (يُضَافُ).

وقوله: «وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي»: (بَعْضُ) مبتدأ.

و«قَدْ يَأْتِي»: خبره.

وقوله: «لَفْظًا»: منصوبٌ بنزع الخافض.

و«مُفْرَدًا»: حال، يعني: قد يأتي مُفْرَدًا في اللفظ وإن كان مُضَافًا في المعنى، هذا معنى البيت، وليست (لَفْظًا) حالًا من فاعل (يَأْتِي).

فإن قال قائل: كيف نُعَرِّبُ (لَفْظًا) مَنْصُوبَةً بنزع الخافض وهو سماعي؟

قلنا: تَقَدَّمَ أَنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ يَرَى أَنَّهُ جَائِزٌ قِيَاسًا، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- وغيره كثيرًا ما يَأْتُونَ بالمنصوبِ بنزع الخافض في غير (أَنَّ) و(أَنْ).

يقول المؤلف -رحمه الله-: بَعْضُ الْأَسْمَاءِ مُلَازِمٌ لِلإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وبعضُها قد يُلَازِمُ الإِضَافَةَ مَعْنَى لَا لَفْظًا، ولهذا قال: «وَبَعْضُ ذَا»: أي: بعض ما يُلَازِمُ الإِضَافَةَ، «قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا»: أي: قد يأتي مُفْرَدًا في اللفظ وهو مُضَافٌ مَعْنَى.

ولم يذكر المؤلف -رحمه الله- له أمثلة؛ لأنه سيأتي في كلام المؤلف -رحمه الله- مثل: (إذا) و(إِذ) و(حَيْثُ) وما أشبه ذلك، وتَوَجَّلْ الكلامَ عليها حتَّى يَأْتِيَ

كلامُ المؤلفِ - إن شاء الله -.

لكنَّ القاعدةَ من هذا البيتِ أنَّ بعضَ الأسماءِ يكونُ مُلازمًا للإضافةِ دائميًا لفظًا ومعنى، وبعضُ الأسماءِ التي يَجِبُ إضافتها قد تأتي مُفردةً في اللفظِ وهي في الحقيقة مُضافةٌ في المعنى، وسيأتي - إن شاء الله - بيانها.

٣٩٧- وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّمًا امْتَنَعَ إِيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

٣٩٨- كَ (وَحَدَ) (لَبِّي) وَ (دَوَالِي) (سَعْدِي) وَ شَذَّ إِيلَاءُ (يَدِي) (لِ (لَبِّي)

الشرح

قوله: «حَتَّمًا»: بمعنى لازم، وهي مُتَعَلِّقَةٌ بِ(يُضَافُ)، وهي مَصْدَرٌ في موضع الحال من نائب الفاعل في (يُضَافُ)، أي: بعض الذي يُضَافُ إضافة لازمة يَمْتَنِعُ إيلأؤه اسمًا ظاهرًا.

وقوله: «امْتَنَعَ»: خبر (بَعْضُ).

وقوله: «إِيلَاؤُهُ»: فاعل (امْتَنَعَ).

و«اسمًا»: مفعول (إِيلَاءُ)؛ لأنه مَصْدَرٌ يَعْمَلُ عَمَلَ فعله.

وقوله: «حَيْثُ وَقَعَ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(إِيلَاؤُهُ)، أو مُتَعَلِّقٌ بِ(امْتَنَعَ).

وهذا البيت تِمَّةٌ للبيت الأول، والقاعدة منه أن بعض الأسماء التي تَتَعَيَّنُ فيها الإضافة يَمْتَنِعُ إضافته إلى اسم ظاهر.

مثاله: (وَحَدَ)، فلا تأتي إِلَّا مُضَافَةً، تقولُ مَثَلًا: (خَرَجْتُ وَحْدِي)، و(رَأَيْتُكَ وَحَدَكَ).

ولا يُمكنُ أن تقولَ: (خَرَجْتُ وَحَدًا)، يعني: فَرِيدًا، ولا: (رَأَيْتُكَ وَحَدًا) أي: فَرِيدًا، بل لا بُدَّ أن تُضَافَ، وهل تُضَافُ إلى اسم ظاهر؟

الجواب: لا، فلا يُمكنُ أن تقولَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَحَدَّ غُلَامِهِ)؛ لَأَنَّكَ أَضَفْتَهَا إلى اسمٍ ظاهرٍ، وهو يَمْتَنِعُ أن يَلِيَهَا اسمٌ ظاهرٌ.

فإذا قلتَ: (رَأَيْتُ الرَّجُلَ وَحَدَّهُ)، ف(وَحَدَّهُ) حالٌ، كما سَبَقَ في بابِ الحالِ، وهي حالٌ مُتَوَلِّةٌ بِ(مُنْفَرِدًا)؛ لِأَنَّهَا مَعْرُفَةٌ، والحالُ لا تَقَعُ مَعْرُفَةٌ.

مثالٌ آخَرُ: (لَبَّيْ)، أي: لَبَّيْكَ، فهي مُلَازِمَةٌ لِلإِضَافَةِ إلى الضَّمِيرِ، ولا تأتي مُفْرَدَةً، ولا مُضَافَةً إلى اسمٍ ظاهرٍ، فلا تقولُ: (لَبَّيْ زَيْدٍ)، ولا: (لَبَّيْ رَبِّي)، بلْ لا بُدَّ أن تُضَيِّفَهَا إلى ضَمِيرِ مُخَاطَبٍ، وليسَ ضَمِيرَ غَيْبَةٍ، ولا ضَمِيرَ مُتَكَلِّمٍ، فلا يُمكنُ أن تقولَ: (لَبَّيْ)، يعني: كَأَنَّكَ أَجَبْتَ نَفْسَكَ، ولا: (لَبَّيْهِ)، تُخْبِرُ أَنَّكَ تُلَبِّي إنسانًا غَائِبًا، بل تقولُ: (لَبَّيْكَ).

وأما قولُ بعضِ النَّاسِ إذا ناداهُ إنسانٌ قال: (لَبَّيْهِ)، فيعني: لَبَّيْكَ، فَهُمْ يَجْعَلُونَ الكافَ هاءً.

مثالٌ آخَرُ: (دَوَالِي)، يُقَالُ هَكَذَا: (دَوَالِيكَ)، والدَّوَالِيكَ مأخوذةٌ من التَّدَالِي، يعني: أَنَّهُ يَدُولُ بَعْضُهَا على بَعْضٍ، مثل قولِهِ تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوُلْهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

وبعضُ النَّاسِ يَقُولُ: إنَّ معناها: (إِدَالَةٌ بعدَ إِدَالَةٍ)، وليسَ كذلك؛ لِأَنَّ الإِدَالََةَ هي الغَلَبَةُ، ولا معنى لها في سياقِ: (دَوَالِيكَ)، إِنَّمَا معناها التَّدَالِي والتَّعاقُبُ، وفرقٌ بَيْنَها وَبَيْنَ الغَلَبَةِ.

مثالٌ آخَرُ: (سَعْدِي)، يُقَالُ: (سَعْدِيكَ)، أي: إِسْعَادًا بعدَ إِسْعَادٍ، والإِسْعَادُ إِمَّا من إعْطَاءِ السَّعَادَةِ، وَإِمَّا من المُوَاسَاةِ وَدَفْعِ الأَحْزَانِ وَالتَّسْلِيَةِ، وهي على كُلِّ

حَالٍ لَا تُذَكِّرُ إِلَّا مَعَ (لَبَّيْكَ)، فهي تابعة لها دائماً، تقول: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ)، كما كان ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقولُ هذا في تَلْبِيَّتِهِ: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، والخيرُ في يَدَيْكَ، والرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ»^(١).

ومعناها في حقِّ الله: أسألك مُعَاوَنَةً بعدَ مُعَاوَنَةٍ، ف(لَبَّيْكَ) أي: أَجَبْتُكَ أنا، و(إِسْعَادًا) أي: طلبتُ منك المعونة.

إِذَنْ: هذه أربعُ كلماتٍ مُلَازِمَةٌ لِلإِضَافَةِ إلى اسمٍ مُضْمَرٍ لِلْمُخَاطَبِ، فلا يَجُوزُ أَنْ تُضَافَ إلى اسمٍ ظاهِرٍ، ولهذا قَالَ: (وَشَدَّ إِيلَاءَ (يَدَيَّ) (لَلْبَيِّ)) يعني: أَنَّهُ وَرَدَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ^(٢):

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّيْ فَلَبي يَدَيَّ مِسُورِ

ولم يَقُلْ: (فَلَبَّيْهِ)، فابنُ مالِكٍ - رحمه الله - يُشِيرُ إلى هذا البيتِ، ويقولُ: إِنَّهُ شَاذٌ، وَوَجْهُ الشُّذُوزِ أَنَّهُ أُضِيفَ إلى اسمٍ ظاهِرٍ كما شَدَّ كذلك إِضَافَتُهُ إلى ضَمِيرِ الغَيْبَةِ في قولِ الشَّاعِرِ^(٣):

لَقُلْتُ: لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

فلا تأتي بضمير الغيبة، بل لا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بضمير المخاطب.

إِذَنْ: هذه أربعُ كلماتٍ أَفَادَنَا بها المؤلِّفُ - رحمه الله - أَنَّنَا لو أَتَيْنَا بها غيرَ مُضَافَةٍ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب التلبية وصفتها، برقم (١١٨٤).

(٢) البيت من المتقارب، وهو لرجل أعرابي من بني أسد، انظر لسان العرب (لبي)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٥١)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٩٧).

(٣) البيت غير منسوب في لسان العرب (لب)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٥٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٩٧).

ما صَحَّ، ولو أَتَيْنَا بها مُضَافَةً إلى اسمٍ ظاهرٍ ما صَحَّ، ولو أَتَيْنَا بها مُضَافَةً إلى ضميرٍ غيرِ مُخَاطَبٍ ما صَحَّ، إِذَنْ: فاستعمالُها ضَيِّقٌ في الواقع.

أَمَّا مَعَانِيهَا فـ(وَحَدَ) بمعنى مُنفَرِّدًا، و(لَبَّيْ) بمعنى إجابةً بعدَ إجابةٍ، من قولهم: (أَلَبَّ بِالْمَكَانِ)، و(دَوَالِي) بمعنى تَدَاوُلًا بعدَ تَدَاوُلٍ، و(سَعْدِي) أي: إِسْعَادًا بعدَ إِسْعَادٍ.

ثُمَّ هِيَ مُعَرَّبَةٌ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، أَوْ مَصْدَرٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ مِنْ لَفْظِهَا، فَإِنْ كَانَ لَهَا فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهَا فَهِيَ مَصْدَرٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهَا فَهِيَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، أَمَّا (لَبَّيْ) فبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّهَا مِنْ (لَبَّيْ) بِالْأَلْفِ، وَأَمَّا الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهَا مِنْ: (أَلَبَّ) فَهَمْ يَقُولُونَ: مَصْدَرٌ حُذِفَتْ زَوَائِدُهُ.

ثُمَّ إِنَّهَا هِيَ مُعَرَّبَةٌ عَلَى أَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِالْمُشْتَى؛ لِأَنَّ صُورَتَهَا صُورَةُ التَّشْيَةِ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ الْكَثْرَةَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يُوجَدُ غَيْرُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، رُبَّمَا يَأْتِي، لَكِنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ مُحْصُورٌ.

٣٩٩- وَالزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُتَوَّنُ يُحْتَمَلُ
٤٠٠- إِفْرَادُ (إِذْ) وَمَا كَ(إِذْ) مَعْنَى كَ(إِذْ) أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ (حِينَ جَاءَ نُبْدُ)

الشرح

سبق قول المؤلف - رحمه الله -: (وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا)، ومنها (حَيْثُ)، فَإِنَّهَا تَلْزَمُ الْإِضَافَةَ دَائِمًا، وَالزَّمُوهَا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ، وَقَوْلُهُ: «إِلَى الْجُمْلِ»: يَشْمَلُ الْجُمْلَ الْأَسْمِيَّةَ وَالْجُمْلَ الْفِعْلِيَّةَ.

ففي الْجُمْلَ الْفِعْلِيَّةِ تَقُولُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ)، وَتَقُولُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ).

وفي الْجُمْلَ الْأَسْمِيَّةِ تَقُولُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ).

إِذَنْ: هِيَ تُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، وَسَوَاءٌ كَانَتِ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةَ مَاضِيًا كَ(جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ)، أَوْ مُضَارِعًا كَ(جَلَسْتُ حَيْثُ يَجْلِسُ).

وإِعرَابُ (حَيْثُ) ظَرْفُ مَكَانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَقَدْ تَكُونُ مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ جَرٍّ (مِنْ)، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

إِذَنْ: هِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، أَوْ فِي مَحَلِّ جَرٍّ إِذَا جُرَّتْ بِحَرْفٍ.

وَيُقَالُ فِيهَا خَمْسُ لُغَاتٍ، يُقَالُ: (حَيْثُ)، وَ(حَيْثُ)، وَ(حَيْثُ)، فَالْثَاءُ فِيهَا

مُثَلَّثَةٌ، ويُقال: (حَوْثٌ) بقلب الياء واوًا، ويُقال: (حَاثٌ)، ولعل هذه لغة بدويّة.

إنما المشهور أنّها بالياء ثاني الحروف، ومبنيّة على الضمّ، وهي مُلازمة للإضافة إلى الجُمْل، ولا تُضاف إلى المفرد إلا سماعًا، قالوا: ومنه قول الشاعر:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا^(١)

ويجوز: (نَجْمٌ) على أنّه خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: هو نَجْمٌ.

الشاهد: (حَيْثُ سُهَيْلٍ) على رواية الجرّ، و(سُهَيْلٍ) اسمٌ مفردٌ.

وروي (أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعٌ نَجْمًا يُضِيءُ)، برفع (سُهَيْلٍ) لكنّ المعروف أنّه بالجرّ، فهي مُضافةٌ على هذا إلى مفردٍ.

تنبيه: (جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ)، و(جَلَسْتُ حَيْثُ أَنَّ زَيْدًا جَالِسٌ)، (حيث) على الوجهين مضافةٌ إلى جُمْلَةٍ، لكن على وجه الكسر مضافةٌ إلى جُمْلَةٍ مُؤَكَّدَةٍ ب(إِنَّ)، وعلى رواية الفتح مُثَوَّلَةٌ بِمَصْدَرٍ، أي: حيثُ جُلُوسُ زَيْدٍ كَائِنٌ، والخبرُ محذوفٌ، إنّما الأكمل والأحسن والأولى أن تقول: (حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ)، ويجوزُ فتحُ همزة (إِنَّ) باعتبارِ التَّأْوِيلِ، والكَتَابُ يَكْتُبُونَ: (حَيْثُ أَنَّ فَلَانًا فَعَلَ كَذَا).

إِذْنُ: (حيث) من الأسماء المُلازمة للإضافة، وتُضاف إلى الجُمْلِ الاسميّة أو الفعليّة، وقد تُضافُ إلى المفردِ سَمَاعًا.

(١) البيت من الرجز، وهو غير منسوب في خزانة الأدب (٣/٧)، وشرح الشواهد للعيني (٢/٢٥٤).

كذلك (إِذْ) تُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ (حَيْثُ) وَ(إِذْ))، و(إِذْ) ظَرْفُ زَمَانٍ دَائِمًا، وَقِيلَ: تَقَعُ مَفْعُولًا بِهِ، وَمَفْعُولًا مُطْلَقًا، وَلَكِنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ دَائِمًا، إِنَّهَا الْمُعْرَبُونَ الَّذِينَ يُعْرَبُونَ الْقُرْآنَ يُعْرَبُونَهَا دَائِمًا عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، مِثْلُ: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، فيقولونَ فِي (إِذْ كُنْتُمْ): مَفْعُولٌ لـ (أَذْكُرُوا)، ويقولونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]: إِنَّ الْمَعْنَى: (أَذْكُرْ إِذْ قَالَ)، عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ.

وهي مُلَازِمَةٌ لِلإِضَافَةِ دَائِمًا، وَهِيَ ظَرْفٌ، وَقَدْ تَأْتِي لِلتَّعْلِيلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، وَإِذَا كَانَتْ تَعْلِيلًا فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا حَرْفٌ يُرَادُّ بِهِ التَّعْلِيلُ فَقَطْ، وَلَيْسَتْ اسْمًا، أَيْ: ظَرْفًا.

وتَأْتِي (إِذْ) لِلْمَاضِي؛ لِأَنَّ (إِذْ) وَ(إِذَا) وَ(إِذَنْ) يُقَاسِمَنَّ الزَّمَانَ، فَقَالَتْ وَاحِدَةٌ: لِي الْمُسْتَقْبَلُ، وَقَالَتْ أُخْرَى: لِي الْحَاضِرُ، وَقَالَتْ الثَّلَاثَةُ: لِي الْمَاضِي. فَالَّتِي قَالَتْ: لِي الزَّمَانُ الْمُسْتَقْبَلُ قَالَتْ: لَا بُدَّ أَنْ أَمُدَّ نَفْسِي لَكِي أَصِلَهُ، وَهِيَ (إِذَا).

وَالَّتِي قَالَتْ: لِي الْمَاضِي قَالَتْ: أَنَا مُنْقَطِعَةٌ عَنْ وَقْتِي، فَأَنَا أَنْضَمُّ، وَهِيَ (إِذْ).

وَالَّتِي قَالَتْ: لِي الْحَاضِرُ قَالَتْ: أَنَا أَتَرْتُمُ بِالتَّنْوِينِ عَلَى مَكَانِي، وَهِيَ (إِذَنْ).

لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ قَدْ تَأْتِي (إِذْ) لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَمِثْلُوا لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (٧٠) إِذِ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠-٧١]، وَهَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ فِي

المُسْتَقْبَل، ولهذا قال: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾، و(سوف) تَجْعَلُ المضارع مُسْتَقْبَلًا، والأصل: فسوف يَعْلَمُونَ إذا الأغلال.

ولكنَّ بعضَ النحويِّين قال: هذا لا يَصِحُّ، و(إذ) هنا على بابها، ولكنه نَزَلَ المُسْتَقْبَلُ مَنْزِلَةَ الماضي لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ كما في قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، مع أَنَّهُ ما أَتَى؛ لَأَنَّهُ قال: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، ولكنه لَتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ قال: ﴿أَتَى﴾.

مثال آخر: قولُ وَرَقَةَ بنِ نَوْفَلٍ: «يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ»^(١)، وكانت بالمضارع لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ.

إِذَنْ: (إذ) معناها الماضي، وقد تأتي للمُسْتَقْبَلِ على قولِ بعضِ النحويِّين، وعلى قولِ آخرين هي دائماً للماضي، ولكن يُنْزَلُ هذا منزلة الماضي لِتَحَقُّقِهِ، وتأتي للتعليل.

وقوله: «وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ (إِذْ)»: يعني: إذا جاءتْ (إِذْ) مُنَوَّنةً اخْتِمَلْ أَنْ تُفْرَدَ عن الإضافة، ويَكُونُ التَّنْوِينُ عَوَضًا عن الجُمْلَةِ، وهذا كثيرٌ في القرآن وفي غيره، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، يعني: حِينَئِذٍ بَلَّغَتْ الرُّوحُ الخُلُقُومَ تَنْظُرُونَ.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾ [الحاقة: ١٨]، يعني: يَوْمَئِذٍ يُنْفَخُ في الصُّورِ، ونقولُ في إعرابها: (يوم) ظرفٌ منصوبٌ على الظَّرْفِيَّةِ، وهو مضافٌ، و(إِذ) مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ، وحُرْكَ بالكسْرِ لِالتَّقاءِ السَّاكِنَيْنِ^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، برقم (٣).

(٢) سكون إذا، وسكون التنوين.

المُهِمُّ أَنَّهُ إِذَا نُوتِ احْتِمَلُ إِفْرَادُهَا، أَي: قَطْعُهَا عَنِ الْإِصَافَةِ.

قَوْلُهُ: «وَمَا كَ(إِذْ)»: (مَا) اسْمٌ مَوْصُولٌ، أَي: وَالَّذِي كَ(إِذْ)، وَالْكَافُ هُنَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْمًا بِمَعْنَى (مِثْل)، يَعْنِي: وَالَّذِي هُوَ مِثْلُ (إِذْ)، وَذَلِكَ فِي كَوْنِهِ دَالًّا عَلَى زَمَانٍ مُبْهَمٍ، أَي: غَيْرِ مُقَيَّدٍ؛ لِأَنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ مِنْهُ مَا هُوَ مُقَيَّدٌ كِيَوْمٍ وَشَهْرٍ وَأُسْبُوعٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمِنْهُ مَا هُوَ مُطْلَقٌ مِثْل: حِينَ، وَوَقْتُ، وَزَمَنٌ، وَدَهْرٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَقَوْلُهُ: «وَمَا كَ(إِذْ) مَعْنَى»: يَعْنِي: مَا وَافَقَ (إِذْ) فِي الْمَعْنَى بِكَوْنِهِ دَالًّا عَلَى زَمَانٍ مُبْهَمٍ غَيْرِ مُقَيَّدٍ.

فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (مُبْهَمٍ) مَا كَانَ مُقَيَّدًا كَالْيَوْمِ وَالشَّهْرِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: (جِئْتُكَ شَهْرَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ)، وَلَا تُضَيِّفُهُ إِلَى الْجَمَلِ.

لَكِنْ مَا كَانَ كَ(إِذْ) فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الزَّمَانِ الْمُبْهَمِ فَإِنَّهُ كَ(إِذْ)، إِلَّا أَنَّهُ يُخَالِفُهُ بِقَوْلِهِ: (أَضِيفَ جَوَازًا)، فَإِنَّ (إِذْ) تُضَافُ وَجُوبًا، أَمَّا هَذَا فَيُضَافُ جَوَازًا، وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ قَوْلُهُ: كَ(إِذْ) عَامًّا يَتَنَاوَلُ وَجُوبَ الْإِصَافَةِ إِلَى الْجَمَلِ أَخْرَجَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (أَضِيفَ جَوَازًا)، إِذَنْ: فَيَكُونُ كَ(إِذْ) فِي أَنَّهُ مَبْنِيٌّ؛ لِأَنَّ (إِذْ) مَبْنِيَّةٌ، وَكَذَلِكَ فِي الْإِصَافَةِ إِلَى الْجَمَلِ، لَكِنَّهُ لَا يُضَافُ وَجُوبًا كَمَا تُضَافُ (إِذْ).

مِثَالُهُ: (حِينَ جَاءَ نُبْدَ).

وَقَوْلُهُ: «نُبْدَ»: أَي: طُرِدَ، وَلَعَلَّ هَذَا سَارِقٌ، أَوْ يَغْتَابُ النَّاسَ، أَوْ فِيهِ مُشْكِلَةٌ، أَوْ أَنَّهُ رَجُلٌ مُتَدَيِّنٌ عِنْدَ قَوْمٍ فُسَّاقٍ، الْمُهْمُّ أَنَّهُ مِنْ يَوْمٍ جَاءَ نُبْدَ.

وَنَقُولُ فِي إِعْرَابِهَا: (حِينَ) ظَرْفُ زَمَانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَ(جَا) فَعْلٌ مَاضٍ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتَرٌّ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، وَ(حِينَ)

مضافٌ إلى الجملة: (جَا)، و(نُبذَ) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لِما لم يُسمَّ فاعله، ونائبُ
الفاعلِ مُستترٌ تقديرُه: (هو)، و(حِينَ) ظرفٌ، وَتَحْتَاجُ إلى مُتعلّقٍ، وهو (نُبذَ)،
والتّقديرُ: نُبذَ حينَ جاءَ.

وهل يجوزُ أن أقولَ: (نُبذَ حينًا)، ولا أُضيفُه؟

الجواب: يجوزُ؛ لأنَّ إضافته جائزةٌ، وليست بواجبةٍ، ولهذا قال: (أَضِفْ
جَوَازًا).

- ٤٠١- وَابْنِ أَوْ اعْرِبْ مَا كَرِّ (إِذْ) قَدْ أُجْرِبَا وَاخْتَرَبْنَا مَتْلُوًّا فِعْلٍ بُنِيَا
٤٠٢- وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

الشرح

قوله: «أَوْ اعْرِبْ»: أصلها: (أَوْ أَعْرِبْ)، من الرُّبَاعِيِّ، وليس من الثلاثي؛ لأنه يُقَالُ: (أَعْرَبَ، يُعْرِبُ)، والأمرُ: (أَعْرِبْ)، ولا يُقَالُ: (عَرَبَ، يَعْرُبُ)، والأمرُ: (اعْرِبْ)، فقولنا أحياناً: (اعْرِبْ كَذَا) خطأ، والصَّوابُ: (أَعْرِبْ)؛ لأنه من الرُّبَاعِيِّ، والرُّبَاعِيُّ مثلُ: (أَكْرَمَ، يُكْرِمُ، أَكْرَمَ)، (أَدْخَلَ، يُدْخِلُ، أَدْخَلَ)، (أَسْفَرَ، يُسْفِرُ، أَسْفَرَ)، (أَعْرَبَ، يُعْرِبُ، أَعْرَبَ)، وله أمثلة كثيرة، وإذا كان كذلك صارتِ الهمزة مفتوحةً.

وإذا كان مفتوح الهمزة والواو في (أَوْ) ساكنةً، فنقلنا فتحة الهمزة إلى الواو، صارت: (أَوْ اعْرِبْ)، ولو قلنا: (أَوْ اعْرِبْ)، كان معنى ذلك أننا جعلنا همزة (أَعْرِبْ) همزة وصلٍ، وهذا لا يستقيم؛ لأنه من الرُّبَاعِيِّ، والرُّبَاعِيُّ فعل الأمر فيه هَمْزَتُهُ همزة قطعٍ.

فإن قال قائلٌ: وهل النقلُ يجوزُ؟

فالجواب: لا، لا يجوزُ إلا للضرورة.

مثالُ المَبْنِيِّ: «مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرُفْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»^(١)،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، برقم (١٥٢١)، ومسلم: كتاب الحج، باب في فضل الحج، برقم (١٣٥٠).

فالكافُ حرفُ جرٍّ، والجرُّ معناه أن يكونَ آخرُ الاسمِ مَكْسُورًا، وفي الحديثِ قال: «كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»، فلماذا لم يكنْ مَكْسُورًا؟

الجواب: لأنَّه مُضَافٌ إلى مَبْنِيٍّ، فصَارَ الأَرْجَحُ فيه البِنَاءُ، فنَقُولُ: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(يَوْمَ) ظرفٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ بالكافِ، و(وَلَدَتْهُ) فعلٌ وفاعلٌ مُسْتَتِرٌ ومفعولٌ، و(يَوْمَ) مضافٌ، و(وَلَدَتْهُ) مضافٌ إليه.

وهل يَجُوزُ: (رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ)؟

الجواب: يَجُوزُ، لكنَّه مَرْجُوحٌ، ولهذا قال: (وَاخْتَرْنَا بِنَا مَتْلُوْا فِعْلًا بُنِيًّا)، فقال: (اخْتَرْنَا)، ولم يَقُلْ: (الزَّمْ).

مثالٌ آخَرُ: لو قُلْتَ: (هَذَا يَوْمٌ يَنْجَحُ الطَّلَبَةُ) فهل يَجُوزُ؟

الجواب: يَجُوزُ، لكنَّه مَرْجُوحٌ، ولهذا قال: (وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَغْرَبَ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا)، فَيَصِحُّ أنْ تَقُولَ: (هَذَا يَوْمٌ يَنْجَحُ الطَّلَبَةُ)، وهو رَاجِحٌ.

مثالٌ آخَرُ: (هَذَا يَوْمٌ الدُّعَاءُ فِيهِ مُسْتَجَابٌ)، فهنا (يَوْمٌ) غيرُ مُضَافٍ، وهو جائزٌ، والدَّلِيلُ من كلامِ المؤلِّفِ - رحمه الله - قوله (أَضِفْ جَوَازًا)، إِذَنْ: يَجُوزُ أنْ نَقُولَ: (هَذَا يَوْمٌ الدُّعَاءُ فِيهِ مُسْتَجَابٌ)، وأنْ نَقُولَ: (هَذَا يَوْمٌ الدُّعَاءُ فِيهِ مُسْتَجَابٌ).

مثالٌ آخَرُ: (هَذَا يَوْمٌ يُجَابُ فِيهِ الدُّعَاءُ)، وَيَجُوزُ: (هَذَا يَوْمٌ يُجَابُ الدُّعَاءُ).

تنبيه: قولُ الشَّارِحِ: وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَمَا كَانَ كَذَا) (إِذْ) مَعْنَى كَذَا، إِلَى أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ (إِذْ) فِي كَوْنِهِ ظَرْفًا مَاضِيًّا يَكُونُ ظَرْفًا مَاضِيًّا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ

مَاضِيًّا، وعلى هذا فيَجُوزُ أَنْ تُضَافَ (إِذْ) إِلَى فِعْلِ مَضَارِعٍ، فتقول: (يَوْمَ إِذْ يَجِيءُ فُلَانٌ).

خلاصة الأبيات الثلاثة:

- (إِذْ) مَبْنِيَّةٌ دَائِمًا، وهي مُلَازِمَةٌ لِلإِضَافَةِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى.
- إِذَا حَذَفْنَا الإِضَافَةَ مِنْهَا لَفْظًا وَجَبَ تَنْوِينُهَا.
- الَّذِي كـ (إِذْ) فِي الْمَعْنَى يُخَالِفُهَا فِي أَنَّهُ يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازًا، وَيَجُوزُ فِيهِ الإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ، لَكِنْ إِنْ أُضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ تَرَجَّحَ الْبِنَاءُ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مُعْرَبٍ تَرَجَّحَ الإِعْرَابُ.

٤٠٢- وَأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ كَ (هُنَّ إِذَا اعْتَلَى)

الشرح

قوله: «وَأَلْزَمُوا»: أي: النَّحْوِيُّونَ لَا الْعَرَبُ، ولو كان المرادُ العربَ لَقَالَ: (وَالْتَرَمُّوا)، والمعنى أَنَّ النَّحْوِيِّينَ قَالُوا: يَجِبُ أَنْ تُضَافَ (إِذَا) إِلَى الْجُمْلِ الْفِعْلِيَّةِ.

وقوله: «إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ»: يَشْمَلُ الْمَاضِيَ وَالْمُضَارِعَ، وَيَخْرُجُ بِهِ الْأَسْمَاءُ، فَلَا تُضَافُ (إِذَا) إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ.

مثال الماضي: (إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَاجْتَهِدْ فِي الْأَعْمَالِ).

مثال المضارع: (إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرُو)، و(أَزُورُكَ إِذَا يَزُورُكَ زَيْدٌ)، فالجُمْلَةُ هُنَا فِعْلِيَّةٌ مُضَارِعِيَّةٌ.

مثال آخر: (هُنَّ إِذَا اعْتَلَى).

وقوله: «هُنَّ»: أي: صِرَ هَيِّنًا مُتَوَاضِعًا.

وقوله: «إِذَا اعْتَلَى»: أي: إِذَا ارْتَفَعَ وَتَعَاضَمَ، وهذا في الْحَقِيقَةِ مَثَالٌ، لَكِنَّهُ حِكْمَةٌ، فَإِذَا رَأَيْتَ صَاحِبَكَ مُتَرَفِّعًا فَكُنْ أَنْتَ مُتَوَاضِعًا، وَإِذَا رَأَيْتَ صَاحِبَكَ مُتَشَدِّدًا فَكُنْ أَنْتَ مُخَفَّفًا.

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (إِذَا اعْتَلَى)، فَإِنَّ (إِذَا) مُضَافَةٌ إِلَى (اعْتَلَى)، وَجُمْلَةُ (اعْتَلَى)

فَعْلٌ مَاضٍ.

ولا تُضَافُ إلى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، وهي المَبْدُوءَةُ بِالاسْمِ، سواءَ كانَ خبرُها مُفْرَدًا أو جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، فلا تَقُولُ مَثَلًا: (أَجِيْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، ولا: (أَجِيْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ)، ولا: (أَزُورُكَ إِذَا زَيْدٌ زَارَكَ)، ولا: (أَزُورُكَ إِذَا زَيْدٌ عِنْدَكَ)، وهذا مذهبُ البَصْرِيِّينَ.

ولكن يَرِدُ عليه ما جاءَ في القرآنِ من أمثلةٍ كثيرةٍ تَنْقُصُ ذلكَ، كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، و﴿إِذَا السَّمَاءُ انفطرت﴾ ١، و﴿إِذَا الْكَوَاكِبُ انثرت﴾ [الانفطار: ١-٢]، و﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ [التكوير: ٣]، وهكذا.

قال البَصْرِيُّونَ: هذه الآياتُ وأمثالُها مُحَرَّجَةٌ عَلَى أَنَّ فِيهَا حَذْفًا، وَأَصْلُ الْكَلَامِ: إِذَا انْفَطَرَّتِ السَّمَاءُ، إِذَا انْثَرَّتِ الْكَوَاكِبُ، إِذَا كُوِّرَتِ الشَّمْسُ. فيُقالُ لهم: أَيْنَ الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا؟! وَلِذَلِكَ فَالصَّحِيحُ هُوَ الرَّأْيُ الثَّانِي رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُضَافَ (إِذَا) إِلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ.

وَتَمَّ وَجْهُ آخَرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]، يُمكنُ أَنْ يُجِيبَ بِهِ غَيْرُ الْبَصْرِيِّينَ، بِحَيْثُ يَجْعَلُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، وَقَدَّمَ الْفَاعِلُ عَلَى الْفِعْلِ، فَإِنَّ هُنَاكَ رَأْيًا يَقُولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ، فَتَقُولُ: (الزَّيْدَانِ قَامَا)، وَالْأَصْلُ: (قَامَ الزَّيْدَانِ).

إِذَنْ: فِي الْآيَةِ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١] ثَلَاثَةُ تَحْرِيJَاتٍ:

الْأَوَّلُ: عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ ﴿السَّمَاءَ﴾ فَاعِلٌ لِفِعْلِ مُحذوفٍ تَقْدِيرُهُ: إِذَا انْفَطَرَّتِ السَّمَاءُ.

الثَّانِي: أَنَّ ﴿السَّمَاءَ﴾ فَاعِلٌ لِلْفِعْلِ الْمَوْجُودِ مُقَدَّمٌ.

الثالث: أَنَّ ﴿السَّمَاءُ﴾ مبتدأ، وجملَةُ الفعلِ بعده خبرٌ، وهذا هو الصَّحِيحُ؛
لأنَّنا إِذَا جَعَلْنَا ﴿السَّمَاءُ﴾ مبتدأ، وجملَةً ﴿أَنْفَطَرَتْ﴾ خبرًا فكأنَّنا أَعَدْنَا السَّهَاءَ
مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بِالاسْمِ الظَّاهِرِ، ومَرَّةً بِالاسْمِ الضَّمِيرِ، فيكونُ هذا أقوى، كأنَّنا
أَسْنَدْنَا الفعلَ مَرَّتَيْنِ، وهذا هو الصَّحِيحُ، وهو أَنَّ نقولَ: يَجُوزُ أَنْ تُضَافَ (إِذَا)
إِلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، ولا فرقَ في ذلك بينَ أَنْ تكونَ الجملَةُ الاسْمِيَّةُ خبرُها فعلٌ،
أو خبرُها اسمٌ.

٤٠٤- لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ -بِلَا تَفَرُّقٍ- أُضِيفَ (كِلْتَا) وَ(كِلا)

الشرح

قوله: «لِمُفْهِمِ»: جازٌّ ومجروورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(أُضِيفَ).

وقوله: «أُضِيفَ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ.

و«كِلتَا»: نائبُ الفاعلِ.

و«كِلا»: معطوفٌ عليه، أي: أُضِيفَتْ هَاتَانِ الْكَلِمَتَانِ (لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ)، أي: لِمَا يَدُلُّ عَلَى الْاِثْنَيْنِ.

وَالشَّرْطُ الثَّانِي: (مُعَرَّفٍ).

وَالشَّرْطُ الثَّالِثُ: (بِلَا تَفَرُّقٍ).

ف(كِلا) و(كِلتَا) مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُلَازِمَةِ لِلإِضَافَةِ، وَلَا تُضَافُ إِلَّا لِمَا يَدُلُّ عَلَى اِثْنَيْنِ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ بِلَا تَفَرُّقٍ.

مثال ذلك: قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَيْنِ ءَانَتْ أَكْلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ففي الآية الكريمة أُضِيفَتْ لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ، وهو ﴿الْجَنَيْنَيْنِ﴾، وهو مُعَرَّفٌ، وَغَيْرُ مُفَرَّقٍ.

مثال آخر: (جاءَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا)، و(جاءَتِ الْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا).

ولو قلتَ: (كِلا رَجُلَيْنِ قَامَا) لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ (رَجُلَيْنِ) نَكْرَةٌ، وَلَيْسَ مَعْرِفَةً.

ولو قلتَ: (كِلا زَيْدٍ وَعَمْرٍو قَامَا) لَمْ يَصَحَّ، لِأَنَّهُ مُفَرَّقٌ.

ولو قلت: (كِلا زيد جميل)، لم يَصَحَّ؛ لأنَّه غَيْرُ مُفْهِمٍ لاثْنَيْنِ.

إِذَنْ: القاعدةُ من هذا البيت أنَّ ما تَجِبُ إِضافَتُهُ (كِلا) و(كِلتا)، ولا تُضافانِ إِلَّا لِثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ غَيْرِ مُفَرَّقٍ.

وَتُضافانِ لِلظَّاهِرِ وَلِلضَّمِيرِ، فالظَّاهِرُ كقوله تعالى: ﴿كِلتا الْجَنَنِينِ ءَأَنْتَ أَكْلَهُمَا﴾ [الكهف: ٣٣]، والضَّمِيرُ مثلُ: (جاء الرَّجُلانِ كِلاهما).

واعْلَمْ أنَّ خبرَ (كِلا) و(كِلتا) يَجُوزُ فِيهِ التَّثْنِيَةُ وَالْإِفْرَادُ، قال الشَّاعِرُ:

كِلاهُما حِينَ جَدَّ الْجَرِيُّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَإِي^(١)

فقوله: (رَإِي) مفردٌ، ولو ثَنَّاهُ لقال: (وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَإِيان).

فَيَجُوزُ التَّثْنِيَةُ مُراعَاةً لِلْمَعْنَى، وَيَجُوزُ الْإِفْرَادُ مُراعَاةً لِلْفِظ.

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق أو لجريير في لسان العرب (سكف).

- ٤٠٥- وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ (أَيَّا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِفْ
 ٤٠٦- أَوْ تَنْوِ الْأَجْزَاءَ، وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً (أَيَّا)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةَ
 ٤٠٧- وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَا

الشرح

(أَيُّ) قَدْ تُضَافُ، وَقَدْ لَا تُضَافُ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، وَهِيَ هُنَا غَيْرُ مُضَافَةٍ، وَتَقُولُ: (أَيُّ رَجُلٍ قَدِمَ فَأَكْرِمُهُ)، وَهِيَ هُنَا مُضَافَةٌ، فَهِيَ تُسْتَعْمَلُ مُضَافَةً وَغَيْرَ مُضَافَةٍ، لَكِنْ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ تُضَافُ؟

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: لَا تُضِفْ (أَيَّا) لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ.

وَعَلِمَ مَنْ قَوْلِهِ: (لِمُفْرَدٍ)، أَنَّهَا تُضَافُ لِلْجَمْعِ، وَتُضَافُ لِلتَّشْنِيعِ، فَتَقُولُ: (أَيُّ الرَّجُلَيْنِ قَامَ؟)، وَتَقُولُ: (أَيُّ الرَّجَالِ قَامُوا؟)، وَلَا حَرَجَ، فَهَذَا أَضْفَانَا إِلَى مُشْنَى وَجَمْعٍ.

وَلَوْ قُلْتَ: (أَيُّ زَيْدٍ قَامَ؟)، لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ مُعَرَّفٌ.

أَمَّا الْمُفْرَدُ الْمُنْكَرُ فَيَجُوزُ، فَلَوْ قُلْتَ: (أَيُّ رَجُلٍ)، صَحَّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعَرَّفٍ.

وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ حَالَانِ:

الأولى: إِنْ كَرَّرْتَ (أَيَّا)، فَتَقُولُ: (أَيُّ زَيْدٍ وَأَيُّ عَمْرٍو خَيْرٌ؟)، وَإِنْ كَانَ هَذَا التَّرْكِيبُ فِيهِ مَا فِيهِ، لَكِنْ يَصَحُّ.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيِّكُمْ غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا^(١)

فَإِنَّ (أَيًّا) مُضَافَةٌ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ، لَكِنَّهَا كُرِّرَتْ، وَلَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: لَكِنْ (أَيِّكُمْ) مَجْمُوعٌ، فَالْمِثَالُ الَّذِي يَتَطَابَقُ: (أَيُّ زَيْدٍ وَأَيُّ عَمْرٍو خَيْرٌ؟)، فَأُضِيفَتْ إِلَى مُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ تَنْوِي بِ(أَيِّ) الَّتِي أَضَفْتَهَا إِلَى مُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ أَجْزَاءَ هَذَا الْمُفْرَدِ الْمُعَرَّفِ، فَتَقُولُ: (أَيُّ الثَّوبِ أَحْسَنُ؟)، فَتَقُولُ: أَعْلَاهُ، فَهَذَا أَرَدْتَ الْأَجْزَاءَ، يَعْنِي: (أَيُّ جُزْءٍ فِي الثَّوبِ أَحْسَنُ؟).

وَتَقُولُ مِثْلًا: (أَيُّ الْبَدَنِ أَحْسَنُ؟)، وَالْجَوَابُ: الْوَجْهُ، فَهَذَا نَوَيْنَا الْأَجْزَاءَ.

وَتَقُولُ: (أَيُّ السَّمَاءِ أَجْمَلُ؟)، فَتَقُولُ: نُجُومُهَا.

وَقَوْلُهُ: «وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً (أَيًّا)»: (أَيُّ) تَأْتِي مَوْصُولَةً كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الْمَوْصُولِ فِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ((أَيُّ) كَمَا)).

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢].

وَهَذَا يَقُولُ: إِنَّ الْمَوْصُولَةَ مَخْصُوصَةٌ بِالْمَعْرِفَةِ، فَلَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الْاسْمُ الْمَوْصُولُ (أَيُّ) فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نُضِيفَهُ إِلَى نَكْرَةٍ، فَلَا تَقُولُ: (يُعْجِبُنِي أَيُّ رَجُلٍ أَقْوَمُ)، بَلْ تَقُولُ: (يُعْجِبُنِي أَتَاهُمْ أَقْوَمُ)، أَيُّ: الَّذِي هُوَ أَقْوَمُ، كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ.

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٦١).

وقوله: «وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ»: (أَيُّ) تَأْتِي صِفَةً، وَإِذَا أَتَتْ صِفَةً فَإِنَّهَا لَا تُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ.

مثال ذلك: (جَاءَ زَيْدٌ أَيُّ بَطَلٍ)؛ لِأَنَّ (أَيُّ) حَالٌ، وَالْحَالُ وَصْفٌ فِي الْمَعْنَى.
مثال آخر: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلٍ)، وَ(أَيُّ) صِفَةٌ لِرَجُلٍ، فَأُضِيفَتْ هُنَا إِلَى نَكْرَةٍ.

إِذْنُ: (أَيُّ) إِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً اخْتَصَّتْ بِالْمَعَارِفِ، وَإِذَا كَانَتْ صِفَةً اخْتَصَّتْ بِالنَّكِرَاتِ، سِوَاهُ كَانَتْ حَالًا أَوْ نَعْتًا.

وقوله: «وَأِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا»: يَعْنِي: فَأُضِفَهَا إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ، وَالْمُفْرَدِ وَالْجَمَاعَةِ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تُضِفْهَا، فَقَوْلُهُ: «فَمُطْلَقًا»: يَعْنِي: لَيْسَ لَهَا أَيُّ قَيْدٍ.

مثال الشرطية: (أَيُّ السَّيْلِينَ تَسْلُكُ أَسْلُكُ)، وَ(أَيُّ سَبِيلٍ تَسْلُكُ أَسْلُكُ)،
فَفِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ مُضَافَةٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَفِي الْمَثَالِ الثَّانِي مُضَافَةٌ إِلَى نَكْرَةٍ.

مثال آخر: (أَيَّا تَسْلُكُ أَسْلُكُ)، وَهِيَ هُنَا غَيْرُ مُضَافَةٍ.

مثال الاستفهامية: (أَيُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟) أُضِيفَتْ هُنَا إِلَى نَكْرَةٍ، وَ(أَيُّ الرَّجُلِينَ عِنْدَكَ؟)، أُضِيفَتْ هُنَا إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَتَقُولُ: (أَيُّ عِنْدَكَ مِنَ الْقَوْمِ؟)، وَهِيَ هُنَا لَمْ تُضَفْ.

وَأَتَى بِقَوْلِهِ: (كَمَّلَ بِهَا الْكَلَامًا)؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مُتَشَتِّتٌ فِي (أَيُّ)، وَيَحْتَاجُ إِلَى وَغْيٍ.

فالذي فَهِمْنَا من كلامِ المؤلِّفِ - رحمه الله - أنَّ (أَيَّا) تأتي لأربعةٍ معانٍ، تأتي موصولةً، وصِفَةً، وشَرْطِيَّةً، واستفهاميَّةً.

فإذا كانت موصولةً اخْتَصَّتْ بالإضافةِ إلى المعارفِ، وإذا كانت صِفَةً اخْتَصَّتْ بالإضافةِ إلى النِّكراتِ، وإذا كانت شَرْطًا أو استفهامًا أُضِيفَتْ إلى النِّكراتِ والمعارفِ، والأفرادِ والجمْعِ، وقُطِعَتْ عن الإضافةِ.

٤٠٨- وَالزَّمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرَّ وَنَصَبَ (غُدُوَّةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ

٤٠٩- وَ(مَعَ) (مَعَ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلَ فَتَحَّ، وَكَسَرُ لِسْكَوْنٍ يَتَّصِلُ

الشرح

(مَعَ) تَقْتَضِي المصاحبة في الزَّمانِ أو في المكانِ، ويقال فيها: (مَعَ) بالسُّكُونِ، وهو قليلٌ، ولهذا قال: (وَ(مَعَ) (مَعَ) فِيهَا قَلِيلٌ)، وعلى تقديرِ أَنَّ (مَعَ) معطوفةٌ على (لَدُنْ) نقولُ: (مَعَ) مبتدأ، والجملة استئنافيةٌ، وليست خبرًا لـ (مَعَ)؛ لأنَّ (مَعَ) معطوفةٌ على (لَدُنْ)، فلا تَحْتَاجُ إلى خبرٍ.

مثال ذلك: (الرُّجُلُ مَعَ صاحبه)، والكثيرُ: (مَعَ صاحبه)، وهي ظرفٌ منصوبٌ على الظرفية، فحرَّكتها حركة إعرابٍ، وهي مضافةٌ لِمَا بعدها، وأمَّا على لغة (مَعَ) فهي لا زالت على الظرفية، لكنها مبنيةٌ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ.

وقوله: «وَنُقِلَ فَتَحَّ وَكَسَرُ لِسْكَوْنٍ يَتَّصِلُ»: (نُقِلَ) يعني: عن العربِ، أي: إذا اتَّصَلَ بها ساكنٌ ففيها عن العربِ وجهان:

الأوَّلُ: الفتحُ على الأصلِ.

الثَّاني: الكسرُ على الأصلِ أيضًا.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩]، فهذا ﴿مَعَ﴾ مفتوحةٌ على اللغتين جميعًا: (مَعَ)، و(مَعَ).

أَمَّا عَلَى لُغَةٍ فَتَحِهَا فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى الْأَصْلِ، وَأَمَّا عَلَى لُغَةٍ بِنَائِهَا عَلَى السُّكُونِ فَإِنَّهَا حُرِّكَتْ بِالْفَتْحِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَتَقُولُ: هِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ، وَحُرِّكَتْ بِالْفَتْحِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَتَقُولُ: (جِئْتُ مَعَ الرَّجُلِ)، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (جِئْتُ مَعَ الرَّجُلِ)، وَهَذَا لَا يَتَأْتِي إِلَّا عَلَى لُغَةِ السُّكُونِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى لُغَةٍ إِعْرَابُهَا بِالْفَتْحِ لَا حَاجَةَ إِلَى الْكَسْرِ، إِذْ إِنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ سَاكِنَانِ حَتَّى نَحْتَاجَ إِلَى كَسْرٍ، لَكِنْ عَلَى لُغَةِ السُّكُونِ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا سَاكِنٌ تُكْسَرُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

الْخُلَاصَةُ:

- أَنْ (مَعَ) مُلَازِمَةٌ لِلإِضَافَةِ.
- وَفِيهَا لُغَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: الإِعْرَابُ، وَتَكُونُ مُعْرَبَةً مَنْصُوبَةً بِالْفَتْحِ، وَالثَّانِيَةُ: الْبِنَاءُ، وَتَكُونُ مَبْنِيَّةً عَلَى السُّكُونِ.
- وَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا سَاكِنٌ تُفْتَحُ أَوْ تُكْسَرُ.

٤١٠- وَاضْمُكُمْ -بِنَاءٍ- (غَيْرًا) اِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

الشرح

قوله: «وَاضْمُكُمْ بِنَاءٍ»: يعني: واضْمُكُمْ ضَمَّ بِنَاءٍ، ف(بِنَاءٍ) هنا مفعولٌ مطلقٌ؛ لأنَّها على تقديرِ إضافةِ المصدرِ، أي: اضْمُكُمْ ضَمَّ بِنَاءٍ؛ لأنَّ الضَّمَّ قد يكونُ ضَمَّ إعرابٍ، وقد يكونُ ضَمَّ بِنَاءٍ، فإذا قلتَ: (جاءَ الرَّجُلُ) فالضَّمُّ هنا ضَمُّ إعرابٍ، وإذا قلتَ: (اجلسُ حيثُ جلسَ زيدٌ)، فإنَّ الضَّمَّ هنا ضَمُّ بِنَاءٍ.

يقول المؤلف -رحمه الله-: كلمة (غَيْر) تُبنى على الضَّمِّ، لكن متى؟

قال: (اِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفَ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا)، يعني: اِنْ حَذَفْتَ الْمُضَافَ إليه، وَنَوَيْتَ مَعْنَاهُ فَإِنَّكَ تَبْنِيهَا عَلَى الضَّمِّ، فتقولُ مثلاً: (أَخَذْتُ مِنْكَ دِرْهَمَيْنِ لا غيرٍ)، ف(لا) هنا نافيةٌ لِلْجِنْسِ، يعني: لا غَيْرَهُمَا أَخَذْتُ، و(غَيْرٌ) اسمُها مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ؛ لأنَّنا حَذَفْنَا الْمُضَافَ وَنَوَيْنا مَعْنَاهُ، وأصلُهُ: (لا غَيْرَهُمَا)، فَحَذَفْنَا الْمُضَافَ، وَنَوَيْنا مَعْنَاهُ، فَصَارَ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ.

ولو جِئنا بِالْمُضَافِ إليه لكانتْ مَنْصُوبَةً بِالْفَتْحَةِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا حَذَفْنَا الْمُضَافَ إليه صارتْ مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ.

وفهَّمنا من قولِ المؤلف -رحمه الله-: (اِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفَ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا)، أَنَّهُ لا يَخْلُو من أربعِ حالاتٍ:
الأولى: أن يُذكَرَ الْمُضَافُ إليه.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يُحْذَفَ، وَيُنَوَى معناه.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يُحْذَفَ، وَيُنَوَى لفظه.

الرَّابِعَةُ: أَنْ يُحْذَفَ، وَلَا يُنَوَى لَا لَفْظًا وَلَا مَعْنَى.

فَإِذَا حَذَفْتَهُ وَنَوَيْتَ معناه فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، وَأَمَّا الْعِلَّةُ فِي الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ فَتَقَدَّمَ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْمَبْنِيَّاتِ هِيَ السَّمَاعُ، لَكِنِ النَّحْوِيُّونَ يَأْبُون إِلَّا أَنْ يُعْلَلُوا، فَيَقُولُونَ: إِنَّ الْعِلَّةَ أَنَّهُ لَمَّا حَذَفْتَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، وَنَوَيْتَ معناه أَشْبَهَ الْحَرْفَ فِي افْتِقَارِهِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَصَارَ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ.

- ٤١١- قَبْلُ كَ(غَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ، وَدُونُ)، وَالْجِهَاتُ أَيضًا، وَ(عَلُ)
 ٤١٢- وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُكِّرَا (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

الشرح

قوله: «قَبْلُ كَ(غَيْرُ)»: هذا على الحكاية، وَيَجُوزُ: (قَبْلُ كَ(غَيْرُ))، وهذا على اللَّفْظِ.

ومعنى البيت: أَنَّ كَلِمَةَ (قَبْلُ) إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنُويَ مَعْنَاهُ فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، ﴿فَمِنْ﴾ حرفُ جرٍّ، و﴿قَبْلُ﴾ اسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَإِنَّمَا بَنَيْنَاهُ عَلَى الضَّمِّ؛ لِأَنَّنَا حَذَفْنَا الْمُضَافَ إِلَيْهِ، وَنَوَيْنَا مَعْنَاهُ، وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُقَدِّرَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ نَقُولُ: (مِنْ قَبْلُ عَلَيْهِمْ، وَمِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ)، فَلَمَّا حُذِفَ الْمُضَافُ وَنُويَ مَعْنَاهُ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ، وَهَذِهِ هِيَ الْحَالُ الْأُولَى.

الحال الثانية: أَنْ يُحْذَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَيُنْوَى لَفْظُهُ -أَي: يُقَدَّرُ كَأَنَّهُ مَوْجُودٌ- فَهَذَا تُعَرَّبُ بِدُونِ تَنْوِينٍ، فَتَقُولُ مَثَلًا: (جِئْتُكَ مِنْ قَبْلُ)، يَعْنِي: مِنْ قَبْلِ الْمَوْعِدِ، فَهَذَا نَوَيْتَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَوْعِدِ، فَنَوَيْتَ اللَّفْظَ دُونَ الْمَعْنَى.

الحال الثالثة: أَنْ يُوجَدَ اللَّفْظُ، فَهَذَا أَيْضًا تُعَرَّبُ بِدُونِ تَنْوِينٍ، فَتَقُولُ: (جِئْتُكَ مِنْ قَبْلِ الْمَوْعِدِ)، وَتَكُونُ بِدُونِ تَنْوِينٍ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ، وَالْمُضَافُ لَا يُنَوَّنُ كَمَا قِيلَ:

كَأَنِّي تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَأَيْنَ تَرَانِي لَا تَحِلُّ مَكَانِي

الحال الرَّابِعَةُ: أَنْ يُحْذَفَ المضافُ إليه، ولا يُنَوَى لفظُهُ ولا معناه، فحينئذٍ تُعَرَّبُ مُنَوَّنَةً، ومنهُ قولُ الشَّاعِرِ:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ بِالماءِ الفُرَاتِ^(١)

فقوله: (قَبْلًا) منصوبٌ ومُنَوَّنٌ، وكان منصوبًا؛ لَأَنَّهُ خبرٌ (كُنْتُ)، أو أَنَّهُ ظَرْفٌ، وكان مُنَوَّنًا؛ لَأَنَّهُ حُذِفَ المضافُ إليه، ولم يُنَوَ لفظُهُ ولا معناه.

وفي بعض الروايات: (الْحَمِيمِ)، فيَجُوزُ أَنَّهُ بَيْتٌ ثانٍ غيرُ ما في هذه القصيدة، وذلك من تَوَارِدِ الخواطرِ، وأيضًا (الفُرَاتُ) أوضح؛ لَأَنَّ الْحَمِيمَ كُلُّ يَغُصُّ به، ومن سَيَشْرَبُ ماءً حارًّا؟! أمَّا الماءُ الفُرَاتُ الحلو العَذْبُ فَمَنْ يَغُصُّ به؟! وابنُ هشامٍ -رحمه الله- في شرح القطرِ قال: (بالماءِ الفُرَاتِ).

مثالٌ آخَرُ: (رُزْتُكَ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ)، فنَوَّنَا؛ لَأَنَّهُ حُذِفَ المضافُ إليه، ولم يُنَوَ لفظُهُ ولا معناه.

فَتَبَيَّنَ بهذا أَنَّ (قَبْلَ) و(غَيْرَ) لهما أربعُ حالاتٍ:

الحالُ الأوَّلِي: أَنْ يُوجَدَ المضافُ إليه، فيُعَرَّبانِ بَدُونِ تنوينٍ.

الحالُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يُحْذَفَ، ويُنَوَى لفظُهُ، فيُعَرَّبانِ بَدُونِ تنوينٍ أيضًا؛ لَأَنَّ ما نُويَ لفظُهُ فكأنَّهُ موجودٌ.

الحالُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يُحْذَفَ المضافُ إليه، ويُنَوَى معناه، وفي هذه الحالِ يُبَيَّنَانِ على الصَّمِّ.

(١) البيت من الوافر، وهو لعبد الله بن يعرب في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٦٩).

الحال الرابعة: أَنْ يُحَذَفَ المضافُ إليه، ولا يُنَوَى لفظُهُ ولا معناه، فهنا يُعَرَّبَانِ مُنَوَّنَتَيْنِ على حسبِ العواملِ.
وقوله: «بَعْدُ»: أي: كـ(غَيْرِ).

وقوله: «حَسْبُ»: مثلُها أيضًا، يعني: أَنَّ (حَسْبُ) كـ(غَيْرِ)، فتَقُولُ مثلاً:
عِنْدِي لَكَ دِرْهَمٌ فَحَسْبُ، فتُبْنَى على الضَّمِّ.
والفاءُ في (فَحَسْبُ) يقولون: إِنَّهَا هنا زائدةٌ لِتَزِينِ اللَّفْظِ.

وتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ)، وهنا تُعَرَّبُهَا؛ لِأَنَّهُ ذُكِرَ المضافُ إليه، فتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ)، فهي -إِذَنْ- مُعَرَّبَةٌ لوجودِ المضافِ إليه.

لكنَّ الفرقَ بينَ هذا وبينَ قولِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ) أَنَّهَا في (رَجُلٍ حَسْبِكَ) صفةٌ، وفي: (مررتُ بزيدٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ) حالٌ؛ لِأَنَّ (حَسْبُ) لَا تَتَعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ، فَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ نَكْرَةٍ فهي صفةٌ، وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ فهي حالٌ.

ومثالُها بَعْدَ النِّكَرَةِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ)، ومثالُها بَعْدَ المَعْرِفَةِ: (مررتُ بزيدٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ).

وقوله: «أَوَّلُ»: تُطْلَقُ (أَوَّلُ) بِمعْنَى الأَوَّلِ فِي الزَّمَنِ، وَتُطْلَقُ بِمعْنَى الأَوَّلِ فِي السَّبْقِ، وَلَيْسَ فِي الزَّمَنِ.

فمثلاً قَوْلُهُ ﷺ فِي دُعَاءِ الاسْتِفْتَاكِ: «وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ»^(١)، معناه أَسْبَقُهُمْ

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة النبي ﷺ في الليل، برقم (٧٧١).

رُتَبَةً وَفِعْلًا، يعني: أنا أَوَّلُ مَنْ يَسْتَسْلِمُ رُتَبَةً وَتَمَثِيلًا لِأَمْرِ اللَّهِ، وليسَ زمانًا؛ لأنَّ الرسولَ -عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- هو خَاتَمُ الرُّسُلِ.

ف(أَوَّلُ) حُكْمُهَا حُكْمُ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) لها أربع حالات:

الحال الأولي: أن يُحذفَ المضافُ إليه، ويُنَوَى لفظُهُ.

الحال الثانية: أن يُحذفَ، ويُنَوَى معناه.

الحال الثالثة: أن يُذكرَ.

الحال الرابعة: ألا يُذكرَ، ولا يُنَوَى لا لفظُهُ ولا معناه، يعني: لا يُذكرُ لفظًا ولا تقديرًا.

فإن حُذِفَ المضافُ إليه، وتُوي معناه فهي مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ.

وإن لم يُنَوَ معناه ولا لفظُهُ فهي مُعَرَّبَةٌ، تقول: (دَخَلُوا أَوَّلًا فَأَوَّلًا)، فهنا لا تُوي مَعْنَى المضافِ إليه، ولا تُوي لفظُهُ، ولهذا أُعْرِبَتْ بِالْفَتْحِ حَالًا.

فإن عُرِّفَتْ، مثل: (دَخَلُوا الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ)، فإنَّهَا تَكُونُ حَالًا أَيْضًا، وَتَكُونُ مُعَرَّبَةً، وَإِذَا كَانَ فِيهَا (أَل) فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً أَبَدًا، بَلْ هِيَ مُجَرَّدَةٌ مِنَ الْإِضَافَةِ.

وقوله: «وَدُونُ»: تقول مثلًا: (عِنْدِي لَكَ دَرَاهِمُ دُونَ الْعَشْرَةِ)، فتُعَرَّبُ؛ لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَذْكُورٌ.

وتقول مثلًا: (بِعْتُ هَذَا الشَّيْءَ بِدُونِ) أي: بِدُونِ زِيَادَةٍ، وَلَا حِظَّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِالْمَحذُوفِ، فَلَسْتَ مُحْيِرًا إِنْ شِئْتَ أَوْ جَدْتَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، وَإِنْ شِئْتَ

حذفته؛ لأنه قد تقدّم أنّه لا يُحذفُ إلّا الشّيءُ الذي يُعلَمُ، وذلك في قوله:
(وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ... إلخ).

فلا يُمكنُنِي أَنْ أَحْذِفَ المضافَ إليه إذا لم يُوجدَ ما يدلُّ عليه، لكن إذا وُجدَ ما يدلُّ عليه وحذفَ ونُويَ لفظُهُ، فهي مُعرَبةٌ بدونِ تنوينٍ، وإن نُويَ معناه فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ، وإن حُذِفَ بغيرِ تقديرٍ لا لفظًا ولا معنى فإنّها تكونُ مُعرَبةً.

وقوله: «وَالْجِهَاتُ أَيضًا»: الجهاتُ ستُّ: فوقُ، وتحتُ، وأمامُ، وخلفُ، ويمينُ، وشمالُ، وهذه الجهاتُ حُكْمُهَا حُكْمُ (قبل) و(بعد)، فإن حُذِفَ المضافُ إليه، ونُويَ معناه فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ.

تقول: (أَتَيْتُ إِلَيْهِ مِنْ فَوْقُ)، فهذا حُذِفَ المضافُ إليه، ونُويَ معناه.

وقال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ولم يَبَيِّنْهَا على الضَّمِّ؛ لأنَّ المضافَ إليه مذكورٌ.

وقال تعالى: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وهي هنا مُعرَبةٌ؛ لأنَّ المضافَ إليه مذكورٌ.

وتقول: (جَرَى الْمَاءُ مِنْ تَحْتُ)، وهي هنا مَبْنِيَّةٌ؛ لأنّه حُذِفَ المضافُ إليه، ونُويَ معناه.

وتقول: (أَتَيْتُكَ مِنَ الْيَمِينِ)، وهي هنا مُعرَبةٌ؛ لأنَّ الإضافةَ هنا لا يُمكنُ أَنْ تُقَدَّرَ لوجودِ (أَل) في: (الْيَمِينِ)، لكن إذا قلت: (أَتَيْتُهُ مِنْ يَمِينٍ) فهذه مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ في محلِّ جرٍّ؛ لأنّه حُذِفَ المضافُ إليه، ونُويَ معناه.

وتقول: (أَتَيْتُ إِلَى زَيْدٍ مِنْ شِمَالِ بَيْتِهِ)، فتعربها؛ لأنّه ذَكَرَ المضافُ إليه.

وتقول: (أَتَيْتُهُ مِنْ شِمَالٍ)، وهي هنا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ؛ لِأَنَّهُ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَنُويَ مَعْنَاهُ.

وتقول: (أَتَيْتُهُ مِنْ شِمَالٍ) بدونِ تنوينٍ على أَنَّكَ حَذَفْتَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، وَنَوَيْتَ ثُبُوتَهُ لَفْظًا، فَلَا يَكُونُ مَجْرُورًا بِالتَّنْوِينِ.

وتقول: (أَتَيْتُ إِلَيْهِ مِنْ شِمَالٍ)، وهنا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

فإن قال قائل: وما دَلِيلُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى التَّقْسِيمِ إِلَى هَذِهِ الْحَالَاتِ؟

قُلْنَا: وَرَدَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا هُوَ مُعَرَّبٌ بِدُونِ تَنْوِينٍ، فَلَمَّا وَرَدَ مُعَرَّبًا بِدُونِ تَنْوِينٍ مَا وَجَدُوا لَهُ وَجْهًا إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَنُويَ لَفْظُهُ، يَعْنِي: كَأَنَّ لَفْظَهُ مَوْجُودٌ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي جَعَلَهُمْ يُقَسِّمُونَ هَذَا التَّقْسِيمَ.

فإن قال قائل: وما الْفَائِدَةُ مِنْ هَذِهِ الْحَالَاتِ؟

نَقُولُ: الْفَائِدَةُ تَعَوُّدٌ مِنْ جِهَةِ الْإِخْتِصَارِ مِثْلًا، وَقَدْ يَكُونُ مِرَاعَاةً -مِثْلًا- لِسَجْعٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

فإن قال قائل: وهل يَدْخُلُ فِي الْجِهَاتِ الشَّمَالُ وَالْجَنُوبُ وَالشَّرْقُ وَالْغَرْبُ؟

فَالْجَوَابُ: لَا، لَكِنْ رُبَّمَا تُطْلَقُ عَلَى أَنَّهَا شَمَالُ الْأَفُقِّ أَوْ غَرْبُ الْأَفُقِّ مِثْلًا، إِنَّمَا الْمَعْرُوفُ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْجِهَاتِ هِيَ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِنْسَانِ، وَهَذِهِ الْجِهَاتُ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِنْسَانِ إِذَا تَقَابَلَتِ الْوُجُوهُ اخْتَلَفَتِ الْجِهَاتُ، فَإِذَا صَرْتُ مُتَّجِهًا إِلَى الشَّمَالِ وَأَنْتَ مُتَّجِهٌ إِلَى الْجَنُوبِ يَكُونُ يَمِينِي يَسَارَكَ، وَإِذَا كَانَتْ وُجُوهُنَا وَاحِدَةً فَالَّذِي بَيْنَنَا مَا كَانَ يَمِينًا لِي فَهُوَ يَسَارٌ لَكَ، وَإِذَا اتَّجَهْتُ وَجُوهُنَا إِلَى الْجَنُوبِ فَالَّذِي بَيْنَنَا يَمِينٌ لِي وَيَسَارٌ لَكَ، أَمَّا الَّذِي هُوَ خَارِجٌ عَنَّا كُلَّنَا فَيَمِينِي يَمِينٌ لَكَ.

أَمَّا الشَّامُ وَالْجَنُوبُ بِالنِّسْبَةِ لِلْأُفُقِ فَهُوَ وَاحِدٌ، فَالشَّامُ مَا كَانَ عَنْ يَمِينِ
مُسْتَقْبَلِ الشَّمْسِ عِنْدَ غُرُوبِهَا، وَالْجَنُوبُ مَا كَانَ عَنْ يَمِينِ مُسْتَقْبَلِ الشَّمْسِ عِنْدَ
طُلُوعِهَا، وَالشَّرْقُ وَالْغَرْبُ مَعْرُوفٌ.

وقوله: «وَعَلٌ»: يعني: فوق، كقول امرئ القيس:

مَكْرٌ مَفَرٌّ مُقْبِلٌ مُذْبِرٌ مَعَا

كَجُلُودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلٍ^(١)

فقوله: (مِنْ عَلٍ) هذا على أَنَّهُ حُذِفَ المضافُ، وتُوي لفظُهُ.

قال بعضهم: ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حُذِفَ المضافُ ولم يُنَوِّ لفظُهُ ولا معناه، لكنَّهُ
لم يُنَوِّ مِنْ أَجْلِ الرَّوِيِّ، فهو مُحْتَمِلٌ.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في لسان العرب (علا)، وخزانة الأدب (٢/٣٩٧)،
والكتاب (٤/٢٢٨).

٤١٣- وَمَا يَلِي المُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

الشرح

قوله: «وَمَا يَلِي المُضَافَ»: يَتَعَيَّنُ أَنْ نَقُولَ: (المُضَافَ)، يعني: والذي يَلِي المضاف؛ لأنه لو كانتِ العبارة: (وما يَلِي المضافُ)، لكان معناها: (وما يَلِيه المضافُ يَأْتِي خَلْفًا)، وهذا لا يَسْتَقِيمُ؛ لأنَّ المضافَ لا يَلِي شيئًا، فليسَ هناك شيءٌ قَبْلَ المضافِ، والذي يَلِي المضافَ هو المضافُ إليه، يعني: أَنَّ المضافَ إليه يَأْتِي خَلْفًا عَنِ المضافِ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَ.

وقوله: «إِذَا مَا حُذِفَا»: (مَا) زائدةٌ، يعني: إِذَا حُذِفَ.

ومعنى البيت: أَنَّهُ رَبَّمَا يُحْذَفُ المضافُ، وَيَقُومُ المضافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وهذا كثيرٌ.

مثالُه: (لَيْسَ عَلَى المَأْمُومِ سَهْوٌ)، أي: لَيْسَ عَلَى المَأْمُومِ سُجُودٌ سَهْوٍ، فحُذِفَ المضافُ، وأُقِيمَ المضافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

مثالٌ آخَرُ: قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣]، يعني: الَّذِينَ عَبَدُوا الْعِجْلَ أَشْرَبَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِهِمْ، أي: جُعِلَتِ الْقُلُوبُ مِثْلَ الإِسْفِنْجَةِ الَّتِي تَشْرَبُ هَذَا الْمَاءَ، وقوله: ﴿الْعِجْلَ﴾ قالوا: المرادُ حُبُّ الْعِجْلِ، أَوْ حُبُّ عِبَادَةِ الْعِجْلِ، فيكونُ المحذوفُ شَيْئَيْنِ، أَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ (حُبُّ الْعِجْلِ) فهو شيءٌ واحدٌ.

ولكن حقيقة الأمر أَنَّ المحذوفَ شَيْئَانِ؛ لأنَّ الَّذِي أَشْرَبَ فِي قُلُوبِهِمْ حُبُّ عِبَادَةِ الْعِجْلِ.

على كلِّ حالٍ: سواءً كانَ المُقدَّرُ واحدًا أو اثنين أو أكثرَ حَسَبَ ما يقتضيه المقامُ فإنَّه يُحذَفُ المضافُ، وَيَبْقَى المضافُ إليه مُعْرَبًا بإعرابه: إنَّ كانَ مَرْفوعًا فهو مَرْفوعٌ، أو مَنْصوبًا فهو مَنْصوبٌ، أو مَجْرورًا فهو مَجْرورٌ، لكنَّ المَجْرورَ لا يَظْهَرُ فيه الأثرُ؛ لأنَّ المضافَ إليه يَكونُ مَجْرورًا.

ومَثَلٌ في الشرح بقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، فقال: إنَّ الأصلَ: (وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)، فحُذِفَ المضافُ، وأُقيِمَ المضافُ إليه مُقامه، وهذا لا شَكَّ أَنَّهُ خطأ، فإنَّ هذا مَذْهَبُ أَهْلِ التَّحْرِيفِ الَّذِينَ يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عن مواضعه في أسماءِ الله وصِفَاتِهِ، فما الذي أَذْرَاهُمْ أَنَّ المعنى: (وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ)؟! فليس عندهم دليلٌ، ولهذا المُحَرِّفُونَ لآياتِ الصِّفَاتِ يَقُولُونَ على الله بلا عِلْمٍ من وَجْهَيْنِ:
الوَجْهَ الأوَّلُ: أَنَّهُم قالوا: ما أَرَادَ اللهُ كذا.

الوجهُ الثَّاني: أَنَّهُم قالوا: أَرَادَ كذا، فَهُم قالوا: ما أَرَادَ اللهُ أَنَّهُ يَحْيِي هُوَ بِنَفْسِهِ؛ لأنَّ المَجِيءَ عندهم مُسْتَحِيلٌ، وأَرَادَ: (وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ)، فهنا قالوا على الله بلا عِلْمٍ، فنَقَوْا ما قالَ اللهُ، وأَثْبَتُوا ما لم يَقُلْهُ اللهُ.

والواجبُ علينا في آياتِ الصِّفَاتِ إجرأؤها على ظَاهِرِها، ولكن بشرطِ أن يكونَ هذا الظَّاهِرُ لائِقًا بالله -عزَّ وجلَّ- لا يَقْتَضِي تَمَثُّلاً، ولا تَشْبِيهاً، ولا تَكْيِفاً؛ لأنَّ اللهَ يَتَحَدَّثُ عن نَفْسِهِ وهو أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ، ولا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَدَّثَ عن نَفْسِهِ بصفةٍ وهو يُريدُ خِلَافَها؛ لأنَّ هذا خِلَافُ البَيانِ، واللهُ تعالى يَقولُ في القرآنِ: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، ولا يَكْفِي أَنْ نَقولَ: هذا خِلَافُ البَيانِ، بل

نقول: هذا تَعْمِيَّةٌ وَتَضْلِيلٌ أَنْ يُخَاطَبَ الْإِنْسَانُ بِشَيْءٍ وَالْمَرَادُ غَيْرُهُ، وهذا لازمٌ لهؤلاءِ المُحَرِّفَةِ.

وعليه فنقول: إِنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا وَحَقِيقَتِهَا، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَخْلَعَ مِنْ أَذْهَانِنَا مَسْأَلَةَ التَّشْبِيهِ أَوْ التَّمثِيلِ أَوْ التَّكْيِيفِ، فَهَذِهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَدُورَ حَوْلَ أَذْهَانِنَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَعْظَمُ مَنْ أَنْ يُمَثَّلَ، وَلَأنَّهُ قَالَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وَهُوَ أَعْظَمُ مَنْ أَنْ يُكَيَّفَ؛ لِأنَّهُ إِذَا كُيِّفَ فَمَعْنَاهُ إِحَاطَةُ الدِّهْنِ بِهِ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

إِذَنْ: هَلْ يَصِحُّ التَّمثِيلُ بِالْآيَةِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ؟

الجواب: لا، بل نقول: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] هو بِنَفْسِهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- عَلَى ظَاهِرِهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ كَيْفَ يَجِيءُ؟ وَنَقُولُ فِيهَا كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي الْإِسْتِوَاءِ: «الْكَيْفُ مِنْهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِسْتِوَاءُ مِنْهُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدَعَةٍ»^(١).

وَنَقُولُ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا قَالَ لَكَ الْجَهْمِيُّ: إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَكَيْفَ يَنْزِلُ؟ فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ يَنْزِلُ، وَلَمْ يُخْبِرْنَا كَيْفَ يَنْزِلُ، فَكَذَلِكَ الْمَجِيءُ نَقُولُ فِيهِ: أَخْبَرَنَا اللَّهُ أَنَّهُ يَجِيءُ، وَلَمْ يُخْبِرْنَا كَيْفَ يَجِيءُ؟ فَعَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ وَنُسَلِّمَ.

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٠).

ولو قال لنا قائل: فَوَضُّوا الأَمْرَ، وقولوا: اللهُ أَعْلَمُ بما أَرَادَ، قلنا: لا يَجُوزُ أَنْ نَفُوضَ؛ لَأَنَّ التَّفْوِيضَ معناه أَنْ يَبْقَى الْقُرْآنُ فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّهِ لَا يُفْهَمُ وَلَا يُعْقَلُ، فيكونُ هذا القرآنُ الكريمُ في أعْظَمِ ما جَاءَ مِنْ أَجْلِهِ غَيْرَ مَفْهُومٍ وَلَا مَعْلُومٍ، وهذا شيءٌ مُسْتَحِيلٌ عَلَى حِكْمَةِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- وكيفَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩]، هل قال: إِلَّا آيَاتِ الصِّفَاتِ؟!

الجواب: لا.

وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢]، فهل قال: إِلَّا آيَاتِ الصِّفَاتِ؟!

الجواب: لا.

إِذَنْ: لَا يُسْتَشْنَى مِنْهُ شَيْءٌ، وما يَتَدَبَّرُ فلا بُدَّ أَنْ يُوَصَلَ إِلَى معناه، وهذا هو الذي مَشَى عَلَيْهِ السَّلَفُ^(١)، وَمَنْ قال: إِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ هو التَّفْوِيضُ فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِم.

وَالْعَجِيبُ أَنِّي قَرَأْتُ فِي كِتَابِ التَّذْكَارِ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْقُرْطُبِيِّ -رحمه الله- الْمُفَسِّرِ الْمَشْهُورِ كَلَامًا اسْتَعْرَبْتُهُ مِنْهُ، فَهُوَ يَقُولُ بِالتَّفْوِيضِ، وَأَنَّا لَا نَقُولُ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ شَيْئًا، وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ -رحمه الله- عَنْ هَذَا الْقَوْلِ فِي كِتَابِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ^(٢): «إِنَّهُ مِنْ شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْإِلْحَادِ، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ

(١) اعْلَمْ أَنَّ السَّلَفَ قَدْ يُرَادُّ بِهِ الْمَذْهَبُ، فَيُرَادُّ بِالسَّلَفِ هُنَا كُلُّ مَنْ قَالَ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَعَلَى هَذَا فَلَا حَدَّ لَهُ، وَأَمَّا الْحَدُّ الزَّمَنِيُّ إِذَا قِيلَ: السَّلَفُ، فَهُمْ الْقُرُونُ الثَّلَاثَةُ الْمُفَضَّلَةُ: الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَتَابِعُوهُمْ، فَهَؤُلَاءِ هُمُ السَّلَفُ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ فَإِنَّهُمْ خَلَفَ. (الشارح).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٠٥).

تسلَّطَ به أهلُ التَّحْرِيفِ، وقالوا: نحنُ أَعْلَمُ بالقرآنِ منكم، بل قال: تسلَّطَ به أهلُ الفَلَسَفَةِ والتَّخْيِيلِ، وقالوا: نحنُ أَعْلَمُ بالقرآنِ منكم؛ لأنَّنا نحنُ نقولُ: معنى القرآنِ كذا، وأنتم تقولون: لا نَعْرِفُ معناه، فأنتم أُمِّيُونَ.

وما قاله الشَّيْخُ - رحمه الله - في كتابه العقلِ والنقلِ الذي قال عنه ابنُ القيمِ رحمه الله^(١):

وَلَهُ كِتَابُ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ الَّذِي مَا فِي الْوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانٍ

كلامٌ معقولٌ؛ لأنَّه لا شكَّ أَنَّ الْعَالِمَ هو الذي يقولُ: أنا أَعْرِفُ معنى الآياتِ، والجاهلُ هو الذي يقولُ: لا أَعْرِفُ، وهذا لا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ السَّلَفِ، فالسَّلَفُ أَعْلَمُ النَّاسِ بمعاني القرآنِ كُلِّه، ما يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ وَغَيْرِهَا، هُمْ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِذَلِكَ حَتَّى قَالَ مُجَاهِدٌ - رحمه الله -: «عَرَضْتُ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ، أَقْفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ، وَأَسْأَلُهُ عَنْ مَعْنَاهَا»^(٢)، ولهذا كَانَ مُجَاهِدٌ - رحمه الله - أَعْلَمَ التَّابِعِينَ بِالتَّفْسِيرِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَأَيُّهُمَا أَشَدُّ: التَّفْوِيضُ أَوْ التَّحْرِيفُ؟

قُلْنَا: كلاهما له سُوءٌ مِنْ وَجْهِ، فَالتَّحْرِيفُ خَيْرٌ مِنَ التَّفْوِيضِ حَيْثُ إِنَّهُ جَعَلَ لِلْقُرْآنِ مَعْنًى، وَصَارَ لَهُ قِيَمَةٌ، سَوَاءٌ صَارَتْ هِيَ الْحَقُّ أَوِ الْبَاطِلُ، لَكِنَّهُ أَشَدُّ مِنْ حَيْثُ الْجُرْأَةُ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَأَنَّهُ أَرَادَ بِهَذَا اللَّفْظِ هَذَا الْمَعْنَى.

وَذَاكَ أَشَدُّ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ جَعَلَ الْقُرْآنَ لَا مَعْنَى لَهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْحُرُوفِ

(١) هو البيت ذو الرقم (٣٦٥٤) من القصيدة النُويَّة.

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٥/٤٦٦)، وابن جرير في تفسيره (١/٨٥).

الهِجَائِيَّة (ألف، باء، تاء، ثاء ... إلى آخِرِهِ)، وهذا سَفَهٌ أَنْ يُنَزَلَ الْقُرْآنُ لِأُمَّةٍ تُرَبَّى عَلَى التَّوْحِيدِ وَعَلَى مَا يَجِبُ لِلَّهِ، ثُمَّ يَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي مَفْقُودَةً، فَهَذَا أَشَدُّ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَمْ يَجْرُؤْ أَنْ يَقُولَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُ فَإِنَّهُ يَكُونُ أَهْوَنَ، فَكُلُّ مِنْهُمَا لَهُ سُوءٌ، وَكِلَاهُمَا ضَلَالٌ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّا نَبْهِنَا عَلَى هَذَا، وَلَا تَقُولُوا: إِنَّ الْكِتَابَ كِتَابٌ نَحْوِي، لِمَاذَا تَأْتِي بِهَذَا الْكَلَامَ؟! لَأَنَّ هَذَا أَفِيدَ مِنَ النَّحْوِ، لَا سِيَّمَا وَأَنَّا وَجَدْنَا مَنْ يَتَكَلَّمُ بِهَذَا فِي فُصُولِ الدِّرَاسَةِ، وَيُقَرِّرُونَ مَذْهَبَ الْأَشَاعِرَةِ أَوْ مَذْهَبَ التَّفْوِيضِ، وَيَقُولُونَ عَنْ مَذْهَبِ التَّفْوِيضِ: إِنَّهُ هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ، وَهَذَا أَمْرٌ يَجِبُ التَّفَتُّنُ لَهُ وَالتَّحَرُّزُ، أَنَا لَا أَقُولُ: إِنَّ كُلَّ مَنْ قَرَّرَ فِي فُصُولِنَا وَعَلَى طَلَابِنَا إِنَّهُ سَيِّءُ الْقَصْدِ، فَقَدْ يَكُونُ حَسَنَ الْقَصْدِ، لَكِنَّهُ سَيِّءُ الْفَهْمِ وَالْإِدْرَاكِ، نَشَأُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَهُوَ الَّذِي يُوجَدُ فِي كُتُبِ الْأَشَاعِرَةِ، وَظَنُّ أَنَّ هَذَا هُوَ الْحَقُّ، فَصَارَ يَقُولُهُ وَيُقَرِّرُهُ، فَاعْلَمْنَا أَنَّ نَحْذَرَ، وَأَنْ نَعْرِفَ مَذْهَبَ السَّلَفِ، وَمَذْهَبَ السَّلَفِ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - يَسِيرٌ، وَلَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنْهُ ضَجَرٌ، وَأَنَا لَا أَعْتَقِدُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُجَرِّفُونَ قُلُوبَهُمْ مُطْمَئِنَّةً، وَأَنَّ فِيهَا السَّكِينَةَ؛ لِأَنَّهُ بِكُلِّ سُهُولَةٍ نَقُولُ لَهُ: مَا الَّذِي أَدْرَاكَ أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ هَذَا دُونَ هَذَا؟! وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَطْمَئِنَّ الْإِنْسَانُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ لَا يَدْرِي، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّه سَيَقِفُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، وَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: هَلْ تَشْهَدُ أَنِّي أَرَدْتُ بِكَلَامِي هَذَا؟ مَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤَدِّيَ هَذِهِ الشَّهَادَةَ؟! لَكِنَّ السَّالِمَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يُجِيبَ بِالصَّوَابِ هُوَ الَّذِي يَقُولُ: نَعَمْ، أَرَدْتُ يَا رَبِّ بِكَلَامِكَ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ السَّلَفُ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، قَالَ تَعَالَى ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وَقَالَ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ

تَعْقُلُونَ ﴿ [الزخرف: ٣]، وقال في الآية الأخرى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢].

وانظر التفريق بين الآيتين، فقول الله تعالى: ﴿ جَعَلْنَاهُ ﴾ احتج به الجهمية على أن القرآن مخلوق، قالوا: لأن الله قال: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١]، وقال: ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾ [الأنعام: ٩٦].

لكن جاءت الآية الأخرى تكذيبهم، فقال: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف: ٢]، ويصير معنى ﴿ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣]: أي صيرناه بلغة العرب، أي: تكلمنا به بلغة العرب ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾.

إذن: تبين أن الإنسان الذي يمشي في القرآن على ظاهره اللائق بالله - عز وجل - في آيات الصفات أخذ بالقرآن وقلبه مطمئن، وعليه السكينة، وهو ثابت راسخ، بخلاف من حرّف أو توقّف، وقال: لا أقول شيئاً، أمرها بدون أن أعتقد لها معنى، وهذا خطأ، والله المثل الأعلى - جلّ وعلا - لو جاءك كتاب من صديق لك فهل تستفيد منه وأنت لا تدري ما معناه؟

الجواب: لا تستفيد، ولا تأخذ منه شيئاً أبداً، فالقرآن - والحمد لله - بين واضح.

وعلينا أن نكرّس الجهود على معرفة مذهب السلف في هذا الباب حتى لا يأتينا من يخلّ علينا بالعقيدة؛ لأنّي أجزم بلا ريب أن أولئك الطلبة الذين يقرّرون عليهم هذا الذي ذكرنا أنه سيمكّث في قلوبهم إذا لم يُقَدْهم الله - سبحانه وتعالى - بمن يُجبرهم بالحق، وهذا الشيء أعظم من الفواحش وليس هيناً،

ولذلك يُجِبُّ علينا أَنْ نَعْرِفَ الْحَقَّ فِي هَذَا الْبَابِ مَعْرِفَةً تَامَّةً عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ سُئِلَ الطَّالِبُ فِي الْاِخْتِبَارِ فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

فَالْجَوَابُ: يَقُولُ: قَالَتِ الْأَشَاعِرَةُ، أَوْ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: كَذَا، وَيَسْلَمُ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ حِكَايَةَ الْقَوْلِ لَيْسَ التَّزَامًا بِهِ، وَلِهَذَا بَعْضُ النَّاسِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنَ الْمَسْئُولِيَّةِ أَمَامَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- يَذْكُرُ أَقْوَالَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَكَفَى مَا دَامَ أَنَّهُ لَمْ يَتَيَّنْ لَهُ الْحَقُّ، وَمِثْلُ هَذَا يَضْطَرُّ الْإِنْسَانُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ يَأْتِي بِالْكَلَامِ الْحَقُّ فِي هَذَا الْبَابِ -لَا سِيَّيَا إِنْ كَانَ مُدَرِّسُهُ مُتَعَصِّبًا- فَأَعْتَقْدُ أَنَّهُ سَيَرُسُّبُهُ، إِنَّمَا يَقُولُ: قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: كَذَا، أَوْ مَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ كَذَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

- ٤١٤- وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ
٤١٥- لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَثَّلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

الشرح

قوله: «وَرُبَّمَا جَرُّوا»: الضمير يعودُ على العرب، وليس على النحويين.
أَفَادَنَا الْمُؤَلَّفُ - رحمه الله - أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى المضافُ إليه مجرورًا، لكنْ
بشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ معطوفًا على مِثْلِ الَّذِي جَرَّ الأوَّلُ.
مثال ذلك: قولُ الشَّاعِرِ:

أَكُلْ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تُوقَدُ فِي اللَّيْلِ نَارًا^(١)

فَقَوْلُهُ: (كُلَّ) مفعولُ (تَحْسِينِ) الأوَّلُ، و(أَمْرًا) مفعولُها الثَّانِي، و(نَارٍ)
معطوفةٌ على (أَمْرًا)، يعني: وَتَحْسِينِ كُلِّ نَارٍ، فهنا ما حُذِفَ مُمَثَّلٌ لِمَا عَلَيْهِ قَدْ
عُطِفَ، فالمحذوفُ: (كُلُّ)، وهي ممثلةٌ لـ(كُلِّ) الَّتِي عُطِفَتْ عَلَيْهَا، فلذلك جازَ
أَنْ يَبْقَى المضافُ إليه مجرورًا كما لو يَكُنِ المضافُ محذوفًا لوجودِ دليلٍ.

إِذَنْ: القاعدةُ مِنَ البَيْتَيْنِ:

القاعدةُ الأولى: يُحَذَفُ المضافُ، فيَقُومُ المضافُ إليه مَقَامَهُ.

القاعدةُ الثَّانِيَةُ: قد يَبْقَى المضافُ إليه مَجْرُورًا بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ المحذوفُ
-الَّذِي هُوَ المضافُ- مُمَثَّلًا للمعطوفِ عليه.

(١) البيت من المتقارب، وهو لابن أبي داود في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٧٣).

٤١٦- وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧- بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفَتِ الْأَوَّلَا

الشرح

قوله: «وَيُحْذَفُ الثَّانِي»: هو المضاف إليه.

وقوله: «إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ»: سَبَقَ أَنْ (إِذَا) تُضَافُ إِلَى الْأَفْعَالِ، وَهنا أُضِيفَتْ إِلَى الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، لَكِنْ نَقُولُ: الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بـ(يَتَّصِلُ)، وَعَلَى هَذَا فَهُوَ مَعْمُولٌ لَهُ، فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مُضَافَةٌ إِلَى الْفِعْلِ.

وقوله: «فَيَبْقَى الْأَوَّلُ»: يَعْنِي: كَأَنْ لَمْ يُحْذَفِ الثَّانِي، فَيُعَرَّبُ بِلا تَنْوِينٍ، وَإِذَا كَانَ اسْمًا لَا يَنْصَرِفُ فَإِنَّهُ يُصَرَفُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ، (لَكِنْ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفَتِ الْأَوَّلَا)، يَعْنِي: بِشَرْطِ أَنْ يُوجَدَ فِي الْمَعْطُوفِ مِثْلُ الْمَحْذُوفِ مِنَ الْأَوَّلِ، يَعْنِي: عَكْسُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى تَمَامًا.

مثاله: (قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِّنْ قَطْعِ الطَّرِيقِ)، فَعِنْدَنَا مُضَافَانِ: (يَدَ) وَ(رَجُلٍ)، أَمَّا (رَجُلٍ) -الَّتِي هِيَ الثَّانِيَّةُ- فَمُضَافَةٌ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، لِأَنَّهُ قَالَ: (رَجُلٍ مِّنْ قَطْعِ)، فَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى (مِّنْ)، أَمَّا (يَدَ) فَمَا أُضِيفَتْ لَفْظًا، لَكِنَّهَا مُضَافَةٌ تَقْدِيرًا، وَالتَّقْدِيرُ: (قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مِّنْ قَطْعِ الطَّرِيقِ، وَرَجُلٍ مِّنْ قَطْعِ الطَّرِيقِ).

وَالنَّحْوِيُّونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اخْتَلَفُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

القول الأول: ما مَشَى عليه المؤلف - رحمه الله - وهو أن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، والأصل: (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَطَعَهَا، وَرِجْلَ مَنْ قَطَعَهَا).

القول الثاني: بالعكس، وهو أن الحذف من الثاني، والذي بعده تَبَعَ الأول، فَأُقْحِمَ الثاني بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَطَعَهَا، وَرِجْلَ)، يعني: وَرِجْلَ مَنْ قَطَعَهَا، وهذا القول ضَعِيفٌ بلا شك؛ لأنَّ الأصل أن يكون المضاف مُوَالِيًا لِلْمُضَافِ إليه، ثم هذا الإقحامُ إقحامٌ بالواو، فيقتضي أَنَّهُ لم يُقْحَمْ، ولكنَّه مُسْتَقِلٌّ معطوفٌ.

القول الثالث، وهو الأسهل: أَنَّ الاسمين مُضَافَانِ إِلَى المضافِ إليه الأخير، فتَقُولُ: (يَدَ) مضافٌ، و(رِجْلَ) مضافٌ، و(مَنْ قَطَعَ) مضافٌ إليه، فالواوُ جَعَلَتِ الاسمينِ كاسمِ واحدٍ، وعلى القاعدة يكون هو الرَّاجِعُ، فتَقُولُ: (قَطَعَ) فَعَلَ ماضٍ، و(اللهُ) فاعِلٌ، و(يَدَ) مفعولٌ به، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(رِجْلَ) مَعْطُوفَةٌ عَلَى (يَدَ)، وهما مُضَافَانِ إِلَى (مَنْ) التي هي اسمٌ موصولٌ.

مثال آخر: (اشْتَرَيْتُ سَيَّارَةً وَبَيْتَ عَلِيٍّ).

٤١٨- فَضْلُ مُضَافٍ شَبِهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ، وَلَمْ يُعَبَّ

٤١٩- فَضْلُ يَمِينٍ، وَاضْطِرَّارًا وَجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا



المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

هذا البابُ البحثُ فيه في أمرين:

الأمرُ الأوَّلُ: في حُكْمِ الياءِ.

الأمرُ الثَّاني: في حُكْمِ المُضَافِ إِلَى الياءِ.

مثال ذلك: (جاء غلامي)، فهنا كَسَرْنَا آخِرَ المُضَافِ، وَسَكَّنَّا الياءَ.

وَيَجُوزُ الفَتْحُ، فَتَقُولُ: (جاء غلامي).

وَيَجُوزُ حَذْفُ الياءِ، قال اللهُ تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي﴾ [طه: ١٢٥].

وَيَجُوزُ إِبْدَالُهَا أَلْفاً، فَتَقُولُ: (جاء غلاماً)، يعني: غلامي.

وَيَجُوزُ حَذْفُ الألفِ، فَيَبْقَى مَفْتُوحاً، تَقُولُ: (جاء غلام).

فصارَ في الياءِ خمسةُ أوجهٍ: السُّكُونُ، والْفَتْحُ، وَقَلْبُهَا أَلْفاً، وحذفُها،

وحذفُ الألفِ، فالأمرُ فيها واسعٌ، والسَّبَبُ في ذلك أَنَّ العَرَبَ تُكْثِرُ من

الإضافةِ إِلَى ياءِ المُتَكَلِّمِ، فصاروا يَنْطِقُونَ بها على وُجُوهِ شَتَّى، مثل الأشياءِ التي

تَكْثُرُ عِنْدَهُمْ، تَجِدُ لها عِدَّةُ أسماءٍ، كالأسدِ والسَّنورِ (أي: القط، والبس)، وما

أَشْبَهَ ذلكَ، (بس) بفتحِ الباءِ عَرَبِيٌّ، قال في القاموس: العامَّةُ تَكْسِرُها، تَقُولُ:

(البس).

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُضَافِ إِلَى الْيَاءِ فَيَقُولُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

٤٢٠- آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا كَ(رَامٍ) وَ(قَذَا)

٤٢١- أَوْ يَكْ كَ(ابْنَيْنِ) وَ(زَيْدَيْنِ) فِذِي جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا احْتُذِي

الشرح

قوله: «آخِرَ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لقوله: (اكْسِرْ)، يعني: اكْسِرْ آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَاءِ، والمرادُ بِالْيَاءِ هُنَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الْعُنْوَانِ: (الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ).

وقوله: «إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا... أَوْ يَكْ كَ(ابْنَيْنِ) وَ(زَيْدَيْنِ)»: أَيِ يُكْسَرُ آخِرُ مَا يُضَافُ إِلَى الْيَاءِ إِلَّا فِي ثَلَاثِ حَالَاتٍ:

الحال الأولي: أَنْ يَكُونَ مُعْتَلًّا كَ(رَامٍ)، وَ(قَذَا)، وَ(رَامٍ) مُعْتَلٌّ بِالْيَاءِ، وَ(قَذَا) مُعْتَلٌّ بِالْأَلِفِ، فَهَذِهِ لَا تَكْسَرُهَا.

أَمَّا مَا كَانَ بِالْيَاءِ فَإِنَّ آخِرَهُ يَكُونُ مُسَكَّنًا، تَقُولُ: (جَاءَ قَاضِيٍّ)، وَتَقُولُ: (هَذَا رَامِيٍّ)، فَآخِرُهُ مُسَكَّنٌ، وَلَيْسَ مَكْسُورًا، لِأَنَّ الْيَاءَ لَا تَظْهَرُ عَلَيْهَا الْكُسْرَةُ، لَكِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ يَاءً وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ يَاءً، أُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، فَقِيلَ: (رَامِيٍّ)، وَ(هَادِيٍّ)، وَ(عَازِيٍّ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ آخِرُهَا أَلِفًا فَإِنَّ الْأَلِفَ تَبْقَى، وَتُفْتَحُ الْيَاءُ، فَتَقُولُ: (هَذِهِ عَصَايَ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هِيَ عَصَايَ أَنْوَكُوْا عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٨]، فَهَنَا مَا كَسَرْنَا آخِرَ الْمُقْصُورِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُكْسَرَ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَاذَا لَمْ نَقْلِبْهُ يَاءً؟

قُلْنَا: لِأَنَّهُ لَا دَاعِيَ لِلْقَلْبِ، إِذْ إِنَّ الْيَاءَ يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ بَعْدَ الْأَلِفِ، عَلَى أَنَّهُ فِي لُغَةِ بَعْضِ الْعَرَبِ تُقْلَبُ يَاءٌ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتُخَرَّمُوا وَلِكُلِّ قَوْمٍ مَضَرَعٌ^(١)

وهذه لغة هذلي، كما سيأتي - إن شاء الله - في كلام المؤلف - رحمه الله -.

وقوله: «أَوْ يَكُ كَ(ابْنَيْنِ) وَ(زَيْدَيْنِ)»: (ابْنَيْنِ) مُلْحَقٌ بِالْمُثَنَّى، وَيُعْرَبُ إِعْرَابَ الْمُثَنَّى، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ، وَإِنَّمَا يُسَكَّنُ، تَقُولُ: (بَعْتُ غُلَامِيَّ)، فَالَّذِي قَبْلَ الْيَاءِ هُنَا سَاكِنٌ، وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِغُلَامِيَّ)، وَهُنَا أَيْضًا سَاكِنٌ، لَكِنْ فِي: (غُلَامَايَ) فِي حَالِ الرَّفْعِ مِثْلُ: (جَاءَ غُلَامَايَ) تَبْقَى الْأَلِفُ، وَيَكُونُ كَالْمُعْتَلِّ بِالْأَلِفِ.

و(زَيْدَيْنِ) جَمْعُ مُذَكَّرٍ سَالِمٌ، وَإِذَا كَانَ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا فَإِنَّهُ لَا يُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ، بَلْ يُسَكَّنُ، فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدِيَّ)، فَالَّذِي قَبْلَ الْيَاءِ سَكَنَاءُ، وَلَمْ نَكْسِرْهُ.

إِذَنْ: مَا قَبْلَ الْيَاءِ يَجِبُ كَسْرُهُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

إِذَا كَانَ مُعْتَلًّا، وَإِذَا كَانَ مُثَنَّى، وَإِذَا كَانَ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا.

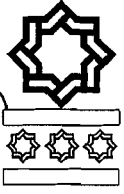
وَسَبَقَ أَنَّ الْيَاءَ فِيهَا خَمْسَةُ أَوَاجِهِ، لَكِنْ هُنَا يَقُولُ: (فَذِي جَمِيعُهَا يَاءٌ بَعْدُ فَتَحُّهَا احْتِذِي)، فَفِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ تَبْقَى الْيَاءُ مَفْتُوحَةً، تَقُولُ: (هَذَا هَادِيَّ)، وَ(هَؤُلَاءِ مُكْرِمِيَّ)، وَلَا تَقُولُ: (مُكْرِمِيَّ) إِلَّا عِنْدَ الْوَقْفِ، وَهَذَا قَالَ: (جَمِيعُهَا يَاءٌ بَعْدُ) أَي: بَعْدَ الْأَلِفِ أَوْ الْيَاءِ (فَتَحُّهَا احْتِذِي).

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي، انظر جمهرة أشعار العرب (ص: ٦٧)، والمفضليات (ص: ٧٨).

- ٤٢٢- وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوِ ضُمَّ فَاكْسِرُهُ يَهْنُ
 ٤٢٣- وَأَلْفًا سَلَّمٌ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنُ

الشرح

قوله: «تُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ»: أمّا الياءُ فلائِنَّه اجتمعَ حرفانِ من جنسٍ واحدٍ.



إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

هذا الفصل لإعمالِ المصدرِ، والمصدرُ تَقَدَّمَ أَنَّهُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُومِي الْفِعْلِ، مِثْلُ: (أَمِنَ) مِنْ (أَمِنَ)، (ضَرَبَ) مِنْ (ضَرَبَ)، (أَكَلَ) مِنْ (أَكَلَ)، (شَرَبَ) مِنْ (شَرَبَ).

والمصدرُ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، لَكِنْ بِشُرُوطٍ، وَلِهَذَا قَالَ:

٤٢٤- بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَلْ)

٤٢٥- إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلُّ مَحَلَّهُ،

الشرح

قوله: «بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ»: إِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَمْ يَقُلْ: (بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرِ) وَيَجْعَلَهَا صِفَةً لَ(فِعْلٍ)؟

فالجواب: لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: (أَلْحَقْ)، وَ(بِفِعْلِهِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(أَلْحَقْ)، يَعْنِي: أَلْحَقِ الْمَصْدَرَ بِفِعْلِهِ فِي الْعَمَلِ، أَي: بِفِعْلِ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَازِمًا صَارَ الْمَصْدَرُ لَازِمًا، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا لَوَاحِدٍ صَارَ مُتَعَدِّيًا لَوَاحِدٍ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا لِاثْنَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، صَارَ مُتَعَدِّيًا لِاثْنَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا لِثَلَاثَةٍ فَكَذَلِكَ، فَكَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا لِثَلَاثَةٍ، فَكَذَلِكَ الْمَصْدَرُ، الْمَهْمُ أَنَّهُ يُلْحَقُ بِفِعْلِهِ حَسَبَ فِعْلِهِ.

مثال المُتَعَدِّي لواحدٍ: (يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا)، ف(ضَرْب) هنا تعدَّى لواحدٍ، فنقول: الكافُ فاعِلٌ، أي: أنتَ ضاربٌ، و(زَيْدًا) مَضْرُوبٌ، فهو مفعولٌ به.

مثال آخر: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ (١٤) ﴿يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥]، فهنا ﴿يَتِيمًا﴾ الذي نَصَبَهُ ﴿إِطْعَمٌ﴾، وهو مصدرٌ، كما لو قلت: (أطعمتُ في يومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا).

مثال آخر: (عَجِبْتُ مِنْ أَكْلِكَ الطَّعَامَ).

مثال المُتَعَدِّي لاثنتين ليس أصلهما المبتدأ والخبر: (يُعْجِبُنِي كِسْوَتُكَ زَيْدًا قَمِيصًا)، فهنا نَصَبَ مفعولين، وهما (زَيْدًا) و(قَمِيصًا)، وليس أصلهما المبتدأ والخبر، فنقول: (كِسْوَة) مضافٌ، والكافُ مضافٌ إليه، وهنا مضافٌ إلى فاعله، و(زَيْدًا) مفعولٌ أوَّل، و(قَمِيصًا) مفعولٌ ثانٍ.

مثال المُتَعَدِّي لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر: (عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ عِيسَى نَائِمًا)، فنقول: (ظَنَّ) مضافٌ، والكافُ مضافٌ إليه، من باب إضافة المصدرِ إلى فاعله، و(عِيسَى) مفعولٌ أوَّل منصوبٌ بفتحةٍ مُقَدَّرَةٍ على الألفِ منعٍ من ظُهورِها التَّعَذُّرُ، و(نَائِمًا) مفعولٌ ثانٍ منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهِرَةِ.

وإذا كان الفعلُ يَنْصِبُ ثلاثةَ مفاعيلٍ، فإنَّ المصدرَ يَنْصِبُ ثلاثةَ مفاعيلٍ، مثاله: (عَجِبْتُ مِنْ إِعْلَامِكَ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا)، يعني: أَتُكُّ مُعْلِمٌ زَيْدًا أَنْ عَمْرًا قَائِمٌ، فأنا عَجِبْتُ مِنْ ذَلِكَ، ف(إِعْلَام) مضافٌ، والكافُ مضافٌ إليه، وهو من بابِ إضافةِ المصدرِ إلى فاعله، و(زَيْدًا) مفعولٌ أوَّل، و(عَمْرًا) مفعولٌ ثانٍ،

و(قائماً) مفعولٌ ثالثٌ، ولهذا قال: (بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ).

وقوله: «مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا»: أي: من الإضافة، ويمكنُ أن نقول: ومن (أل) أيضاً، ولهذا قال: (أَوْ مَعَ أَلْ)، فهذه ثلاثُ حالاتٍ للمصدر، وفيها كلها يعملُ عَمَلُ فَعْلِهِ.

مثاله مُضَافًا: قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿دَفْعُ﴾ مضافٌ، والاسمُ الكريمُ مضافٌ إليه، و﴿النَّاسَ﴾ مفعولٌ به ﴿دَفْعُ﴾، و﴿دَفْعُ﴾ هنا مضافٌ إلى الفاعلِ.

ومثاله مُجَرَّدًا: قال اللهُ تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [يَتِيمًا] [البلد: ١٤-١٥]، فهنا ﴿إِطْعَمٌ﴾ مُجَرَّدٌ، فلا أضيفَ، ولا حُلِّيَ بـ(أل)، ومع ذلك عَمِلَ، لكن لا حِظَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا مُحَلَّى بـ(أل) فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُنَوَّنَ.

ومثاله مع (أل): (عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ عَمْرًا)، (عَجِبْتُ مِنَ الْأَكْلِ طَعَامًا) أي: مِنْ ضَرْبِكَ، وَمِنْ أَكْلِكَ، لكن قَرْنْ بِهِ (أل)، وهو غيرُ مُسْتَسَاغٍ، وهو كلامٌ قليلٌ، لكنَّهُ يَصَحُّ.

ولو قلت: (عَجِبْتُ مِنَ الْمَشْيِ عَلَى الْأَقْدَامِ) لم يَصَحَّ، لأنَّ (على الأقدام) حالٌ، أي: حالُ كونه على الأقدام، فهو غيرُ عاملٍ، وهذه مُسْتَسَاغَةٌ.

وقوله «إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلُّ مَحَلَّهُ»: مثاله: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا)، فإذا جعلتَ مَحَلَّهُ فِعْلًا مُصَدَّرًا بـ(أَنْ) تقول: (من أن تَضْرِبَ زَيْدًا)، أو (ما) المصدرية يكون: (مِمَّا تَضْرِبُ زَيْدًا)، أي: من ضَرْبِكَ.

وقوله: «يَحُلُّ مَحَلَّهُ»: احترازٌ ممَّا إِذَا لم يَحُلَّ مَحَلَّهُ (أَنْ) و(مَا) كما في

قولك: (ضَرَبِي شَدِيدٌ)، فلا يَحُلُّ محَلَّهُ (أَنْ) والفعلُ، لأنَّ التَّقديرَ: (أَنْ أَضْرِبَ شَدِيدٌ) لا يَسْتَقِيمُ.

وتقولُ مَثَلًا: (حِمْلُ البَعِيرِ ثَقِيلٌ)، وهو هنا لا يعملُ، لأنَّه ليس على تقديرِ (أَنْ)، ولا (ما).

وتقولُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ الْعَبْدَ مَكْتُوفًا)، فهنا يَحُلُّ محَلَّهُ (أَنْ تَضْرِبَ).

٤٢٥- ، وَلَا اسْمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ

الشرح

قوله: «لَا اسْمَ مَصْدَرٍ»: جازٌّ ومجروورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(عَمَلٌ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والمعنى أَنَّ اسْمَ المَصْدَرِ يَعْمَلُ كما يَعْمَلُ المَصْدَرُ، لكنَّ ما الفرقُ بينهما؟

الجواب: اسْمُ المَصْدَرِ ما كانَ فيه معنى الفعلِ دونَ حُرُوفِهِ، والمَصْدَرُ ما كانَ فيه معنى الفعلِ وحُرُوفُهُ، فلا بُدَّ أَنْ تكونَ حروفُ الفعلِ موجودةً في المَصْدَرِ، ولا نقولُ: إِنَّهُ يُوافِقُ الفعلَ في كُلِّ معناه، لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على الأَزْمَنِ.

مثال ذلك: (الكلام) اسْمُ مَصْدَرٍ، لأنَّ المَصْدَرَ (تَكْلِيمٌ)، وكذلك (السَّلام) اسْمُ مَصْدَرٍ، لأنَّ المَصْدَرَ (تَسْلِيمٌ)، وكذلك (خُرُوجًا) في: (أَخْرَجْتُهُ خُرُوجًا) اسْمُ مَصْدَرٍ، لأنَّ المَصْدَرَ (إِخْرَاجٌ)، وقال اللهُ تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، ف﴿نَبَاتًا﴾ اسْمُ مَصْدَرٍ، لأنَّ فيه معنى الفعلِ دونَ حُرُوفِهِ، وعلى هذا فِقَسْ، وقال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فهنا ﴿تَكْلِيمًا﴾ مَصْدَرٌ.

مثالٌ لَعْمَلِ اسْمِ المَصْدَرِ: (عَجِبْتُ مِنْ كَلَامِكَ زَيْدًا)، أي: مَنْ أَنْ تُكَلِّمَ زَيْدًا، فهذا اسْمُ مَصْدَرٍ، فتقول: (عَجِبْتُ): فَعْلٌ وفاعِلٌ، و(مِنْ): حرفٌ جرٌّ، و(كلام): اسْمُ مجرورٌ بـ(مِنْ)، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، وهو مضافٌ، والكافُ ضميرٌ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ بالإضافة، و(زَيْدًا): مفعولٌ (كلام) منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظَّاهِرَةُ على آخره، وهنا (كلام) مضافٌ إلى الفاعلِ.

٤٢٦- وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلْ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفْعٍ عَمَلُهُ

الشرح

قوله: «بَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ»: أي: بعدَ جَرِّ المصدرِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ، فهنا (جَرٍّ) مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعلِ، وقوله: (الَّذِي أُضِيفَ لَهُ) هذا مفعولٌ به في محلِّ نَصْبٍ، والمعنى: إذا أَضِفْتَ المصدرَ إلى اسمٍ، فسوف يكونُ في محلِّ جَرٍّ، لأنَّه مضافٌ، ومضافٌ إليه، والمضافُ إليه يكونُ مجرورًا، فإذا جَرَّ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ (كَمَلْ بِنَصْبٍ) إنْ أُضِيفَ إلى الفاعلِ (أَوْ بَرَفْعٍ) إنْ أُضِيفَ إلى المفعولِ (عَمَلُهُ).

فأفادنا المؤلّف - رحمه الله - من هذا البيتِ قاعدةً، وهو أنَّه يُضَافُ المصدرُ إلى فاعله، فينصبُ مفعوله، ويُضَافُ إلى مفعوله، فيرفعُ فاعله، فإذا كان ينصبُ مفعولين، فإنَّه يَنْصِبُ المفعولين، فيكْمُلُ بالنَّصْبِ عَمَلُهُ.

مثالُه: (عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَاتِمًا)، ف(ظَنِّكَ) مضافٌ إلى الفاعِلِ، و(زَيْدًا) مفعولٌ أوَّل، و(قَاتِمًا) مفعولٌ ثانٍ.

مثالٌ آخَرُ: (عَجِبْتُ مِنْ إِرَاءَتِكَ زَيْدًا عَمْرًا وَاقِفًا)، فهنا نصبُ ثلاثة مفاعيلٍ.

مثالٌ إضافته إلى المفعولِ، ويأتي بعده الفاعلُ: قولُ الشَّاعِرِ^(١):

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق كما في الكتاب لسيبويه (٢٨/١)، وشرح الشواهد للعيني (٢٨٩/٢).

وقوله: (تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى) يعني نَاقَتَهُ، والهاجرة هي شِدَّةُ حَرِّ الشَّمْسِ، فهو يَصِفُهَا بِأَنَّهَا قَوِيَّةٌ، وَإِذَا ضَرَبَتْ الْحَصَاةَ، فَإِنَّهَا تَنْفِيهَا هُنَاكَ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَاذُ الصَّيَارِفِ، وَ(الدَّرَاهِمِ) جَمْعُ دَرَاهِمٍ، وَ(تَنْقَاذُ) بِمَعْنَى نَقْدٍ، وَ(الصَّيَارِفِ) يعني الصَّيَارِفَةُ، فَالصَّيَارِفَةُ عِنْدَمَا يَعُدُّونَ الدَّرَاهِمَ لَا تُتَعَبُهُمْ، فَرُبَّمَا يَعُدُّونَ مِائَةَ أَلْفٍ، وَأَنْتَ لَمْ تُعَدِّ أَلْفًا مِنْ سُرْعَتِهِمْ، وَأَيْضًا فَالدَّرَاهِمُ لَيْسَتْ مِثْلَ الْوَرَقِ الَّذِي عِنْدَنَا، بَلْ هِيَ فِضَّةٌ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: خُذْ هَكَذَا هَكَذَا هَكَذَا، فَهِيَ تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَاذُ الصَّيَارِفِ.

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (نَفْيُ)، فَهُوَ مُصَدَّرٌ مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ، وَ(تَنْقَاذُ): فَاعِلٌ (نَفْيُ)، وَهُوَ مُضَافٌ، وَ(الصَّيَارِفِ): مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ. إِذَنْ: نَقُولُ: إِذَا أُضِيفَ، وَجَرَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى فَاعِلِهِ نَصَبَ مَفْعُولُهُ أَوْ مَفَاعِيلَهُ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَفْعُولِهِ رَفَعَ فَاعِلُهُ.

٤٢٧- وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

الشرح

إذا جُرَّ فَإِنَّ الَّذِي يَتَّبِعُ الْمَجْرُورَ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: مراعاة اللَّفْظِ، وَإِذَا رَاعَيْنَا اللَّفْظَ صَارَ التَّابِعُ مَجْرُورًا.

والثاني: مراعاةُ المحلِّ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا.

مثال ذلك: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الطَّوِيلِ عَمْرًا)، ذ(عَمْرًا) مفعولُ (ضَرْبِ)، وَ(ضَرْبِ) مضافٌ، وَ(زَيْدِ) مضافٌ إِلَيْهِ، فَهُوَ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ، وَالْفَاعِلُ مَحَلُّهُ فِي الْأَصْلِ الرَّفْعُ، لَكِنَّهُ هُنَا مَجْرُورٌ لَفْظًا بِالْإِضَافَةِ، فَهُنَا يَجُوزُ وَجْهَانِ:

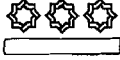
الأوَّلُ: (مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الطَّوِيلِ عَمْرًا) عَلَى أَنَّ (الطَّوِيلِ) صِفَةٌ لـ(زَيْدِ) بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ.

الثَّانِي: (مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الطَّوِيلِ عَمْرًا).

وَالْأَحْسَنُ مِرَاعَاةُ اللَّفْظِ، إِلَّا إِذَا حَصَلَ لَبْسٌ، فَلَوْ قُلْتُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الْقَوِيِّ عَمْرًا)، ذ(القوي) هُنَا إِذَا جَرَّرْتَهَا، فَقُلْتُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الْقَوِيِّ عَمْرًا) احْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِلضَّرْبِ، وَأَنْ تَكُونَ صِفَةً لِلضَّارِبِ، أَيْ: يَحْتَمَلُ أَنَّ الضَّرْبَ هُوَ الْقَوِيُّ، أَوْ الضَّارِبَ هُوَ الْقَوِيُّ، فَحِينَئِذٍ تَتَرَجَّحُ مِرَاعَاةُ الْمَحَلِّ، فَنَقُولُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الْقَوِيِّ عَمْرًا).

إِذَنْ: إِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَتِيهَا أَحْسَنُ: أَنْ تُرَاعِيَ اللَّفْظَ، أَوْ تُرَاعِيَ الْمَحْلَّ؟

نقول: الأصلُ مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ، لكنْ إِذَا كَانَ هُنَاكَ لَبْسٌ، فَالْأَفْضَلُ مُرَاعَاةُ الْمَحْلِّ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحْلَّ فَحَسَنَ)، وَلَمْ يَقُلْ: (فَهُوَ أَحْسَنُ)، بَلْ قَالَ: (حَسَنَ)، فَجَعَلَهُ حَسَنًا، ثُمَّ هُوَ قَدْ يَكُونُ أَحْسَنَ، وَقَدْ يَتَعَيَّنُ أَحْيَانًا مُرَاعَاةُ الْمَحْلِّ، وَذَلِكَ إِذَا خِيفَ اللَّبْسُ.



إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

- ٤٢٨- كَفَعَلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنَّ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعَزِلٍ
٤٢٩- وَوَلِي اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا
٤٣٠- وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ
٤٣١- وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً (أَلْ) فِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى
٤٣٢- (فَعَالٌ) أَوْ (مِفْعَالٌ) أَوْ (فَعُولٌ) فِي كَثَرَةٍ عَنْ (فَاعِلٍ) بِدِيلٍ

أَبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ

- ٤٤٠- (فَعْلٌ) قِيَاسُ مُصَدَّرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَ (رَدَّ رَدًّا)
- ٤٤١- و (فَعِلَ) اللَّازِمُ بِأَبْهُ (فَعْلٌ) كَ (فَرِحَ) وَكَ (جَوَّى) وَكَ (شَلَّلَ)
- ٤٤٢- و (فَعَلَ) اللَّازِمُ مِثْلَ (قَعَدَا) لَهُ (فُعُولٌ) بِاطَّرَادٍ كَ (غَدَا)
- ٤٤٣- مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فَعَالًا) أَوْ (فَعَلَانًا) - فَادِرٍ - أَوْ (فُعَالًا)
- ٤٤٤- فَأَوَّلُ لِذِي امْتِنَاعٍ كَ (أَبَى) وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا
- ٤٤٥- لِلدَّاءِ (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلُ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَ (صَهَلَ)
- ٤٤٦- (فُعُولَةٌ) (فَعَالَةٌ) لَا (فُعَالًا) كَ (سَهَلَ الْأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلًا)
- ٤٤٧- وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النُّقْلُ كَ (سُخِطَ) وَ (رَضَى)
- ٤٤٨- وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقْيَسُ مَصْدَرُهُ كَ (قُدِّسَ التَّقْدِيسُ)
- ٤٤٩- وَ (زَكَّاهُ تَزْكِيَةً) وَ (أَجْمَلًا) إِجْمَالًا مِنْ تَجْمُلًا تَجْمُلًا
- ٤٥٠- وَ (اسْتَعِيدَ اسْتِعَادَةً) ثُمَّ (أَقِمَ) إِقَامَةً، وَغَالِبًا ذَا التَّلَازِمِ
- ٤٥١- وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدًّا وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ تَلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُحَا
- ٤٥٢- بِهَمْزٍ وَضَلَّ كَ (اضْطَفَى)، وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ (قَدْ تَلَمَّمَ مَا)

- ٤٥٣- (فَعْلَالٌ) او (فَعْلَلْتُ) لا (فَعْلَلَا)
 ٤٥٤- لا (فَاعَلَ): (الْفَعَالُ) وَالْ (مُفَاعَلَةُ)
 ٤٥٥- و (فَعْلَلْتُ) لِمَرَّةٍ كَ (جَلَسَهُ)
 ٤٥٦- فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ
 وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا
 وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمْعُ عَادَلَهُ
 و (فَعْلَلْتُ) لِهَيْئَةٍ كَ (جَلَسَهُ)
 وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخُمْرَةِ



أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمَشَبَّهَاتِ بِهَا

- ٤٥٧- كَ (فَاعِلٍ) صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَ (غَذَا)
٤٥٨- وَهُوَ قَلِيلٌ فِي (فَعُلْتُ) وَ (فَعِلْ) غَيْرَ مُعَدَّى، بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)
٤٥٩- وَ (أَفْعَلْ) (فَعْلَانُ) نَحْوُ: (أَشِرْ) وَنَحْوُ: (صَدَيَانُ)، وَنَحْوُ: (الْأَجْهَرُ)
٤٦٠- وَ (فَعْلٌ) أَوَّلَى وَ (فَعِيلٌ) بِ (فَعْلٌ) كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ، وَالْفِعْلُ جَمْلٌ
٤٦١- وَ (أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ (فَعْلٌ) وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى (فَعْلٌ)

الشرح

قوله: «وَفَعِيلٌ بِ فَعْلٍ»: مثاله: قال الله تعالى: ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾ [طه: ٩٦]، ف (بَصُرَ) اسمُ الفاعِلِ منه (بَصِيرٌ).

قوله: «أَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ»: أي: في الثلاثي المضموم العينِ تَرُدُّ (أَفْعَلٌ)، لكنَّها قليلةٌ.

وقوله: «وَفَعْلٌ»: مثل: (بَطَلَ)، من (بَطُلَ) فهو (بَطْلٌ).

وقوله: «وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ»: تقدَّم أنَّ اسمَ الفاعِلِ من (فَعْلٌ) على وزنِ (فَاعِلٍ)، لكنْ أحياناً لا يكونُ اسمُ الفاعِلِ منه على وزنِ (فَاعِلٍ).

وبهذا عَلِمْنَا أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِيَّ لَيْسَ بِذَاكَ الْمُطَّرَدِ، فَهُوَ ذَكَرَ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ عَلَى (فَاعِلٍ)، وَاسْتَشْنَى مَا اسْتَشْنَى مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: (وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ).

إِذَنْ: هَذِهِ الْقَاعِدَةُ غَيْرُ مُطَّرَدَةٍ، لَكِنِ النَّحْوِيُّونَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - لَمْ يَذْكُرُوا عَنْ هَذَا جَوَابَانِ، فَأَحْيَانًا يَقُولُونَ: هَذَا نَادِرٌ، وَأَحْيَانًا يَقُولُونَ: هَذَا شاذٌّ، يُحْفَظُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِيَّ غَيْرُ مُنْضَبِطٍ، وَلَيْسَ قَاعِدَةً مُؤَكَّدَةً، وَإِنَّمَا هِيَ ضَوَابِطُ أَغْلَبِيَّةٍ.

- ٤٦٢- وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَ (المُوَاصِلِ)
 ٤٦٣- مَعَ كَسْرِ مَتَلَوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقًا

الشرح

- قوله: «مَنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ»: يشملُ الرُّبَاعِيَّ والخُمَاسِيَّ والسُّدَاسِيَّ.
 وقوله: «وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ»: يعني أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيَّ يَكُونُ عَلَى وَزْنِ الْمُضَارِعِ تَمَامًا.
 وقوله: «مَعَ كَسْرِ مَتَلَوِّ الْأَخِيرِ»: يعني: الَّذِي يَتْلُوهُ الْأَخِيرُ، وَالَّذِي يَتْلُوهُ الْأَخِيرُ هُوَ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ، يَعْنِي أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي قَبْلَ الْأَخِيرِ يَكُونُ مَكْسُورًا.
 وقوله: «وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقًا»: يعني: سَبَقَ الْحُرُوفَ، وَإِذَا كَانَ سَبَقَ الْحُرُوفَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي أَوَّلِهَا.
 إِذَنْ: زِدْ مِيمًا مَضْمُومَةً، وَاكْسِرْ مَا قَبْلَ الْآخِرِ.
 مِثَالُ ذَلِكَ مِنَ الرُّبَاعِيَّ: (أَكْرَمَ)، اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ (مُكْرِمَ)، لِأَنَّ الْمُضَارِعَ عَلَى وَزْنِ (يُكْرِمَ)، فَاسْمُ الْفَاعِلِ عَلَى وَزْنِ مُضَارِعِهِ.
 مِثَالُ آخَرَ: (دَخَرَ)، اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ (مُدْخِرَجَ)، لِأَنَّ الْمُضَارِعَ (يُدْخِرُجَ).
 أَمْثَلَةُ أُخْرَى: (وَاصِلَ) فَهُوَ (مُوَاصِلَ)، (قَارَبَ) فَهُوَ (مُقَارِبَ)، (دَاهَنَ) فَهُوَ (مُدَاهِنَ)، وَعَلَى هَذَا فِقْسٌ.

مثال الخامسِيّ: (اصْطَفَى)، اسمُ الفاعلِ منه (مُصْطَفٍ)، لأنَّ المضارعَ على وزنِ (يَصْطَفِي).

مثال آخر: (اجْتَبَى)، اسمُ الفاعلِ منه (مُجْتَبٍ)، لأنَّ المضارعَ (يَجْتَبِي).

مثال السُّداسِيّ: (اسْتَغْفَرَ)، اسمُ الفاعلِ منه (مُسْتَغْفِرٌ).

إِذَنْ: صَارَ وَزْنُهُ وزنَ المضارعِ، إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ بَدَلَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مِيمٌ مضمومةٌ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُطَّرَدَةٌ.

٤٦٤- وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ (الْمُنْتَظَرِ)

الشرح

فيما زاد على الثلاثة الفرق بين اسم الفاعل، واسم المفعول أن تفتح ما قبل الآخر، فيكون اسم مفعول، فإن كسرت صار اسم فاعل.

مثاله: (مُنْتَظِر) (مُنْتَظَر)، (مُكْرِم) (مُكْرَم)، (مُسْتَخْرِج) (مُسْتَخْرَج).

إِذَنْ: لا فرق بين اسم الفاعل، واسم المفعول إلا الحرف الذي قبل الأخير، فإن كسرت فهو اسم فاعل، وإن فتحت فهو اسم مفعول.

٤٦٥- وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ اطَّرَدَ زَنَةً (مَفْعُولٍ) كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ

الشرح

اسم المفعول من الثلاثي مُطَرَدٌ، فهو على زِنَةٍ (مَفْعُولٍ).

مثاله: (ضَرِبَ) فهو (مَضْرُوبٌ)، (أَكَلَ) فهو (مَأْكُولٌ)، (خَرَجَ) فهو (مَخْرُوجٌ)، لكن يتعدَّى للمفعول بحرف الجرِّ، فتقول: (هذا البابُ مَخْرُجٌ منه)، أَمَّا (مُخْرَجٌ) فهو من المتعدِّي (أَخْرَجَ)، وَأَمَّا (خَرَجَ) فهو لازمٌ.

مثال آخر: (دُخِلَ البيتُ)، فهو مدخولٌ.

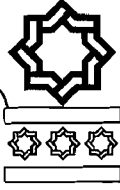
وقوله: «كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ»: يعني: كاسم المفعول الآتي مِنْ قَصْدٍ، فنقول: (قَصْدٌ) فهو مَقْصُودٌ.

٤٦٦- وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلٍ) نَحْوُ: فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلٍ

الشرح

قوله: «نَابَ عَنْهُ»: أي: عن اسمِ المفعولِ في الثلاثيِّ، وهذا كثيرٌ في اللُّغة العربيَّة.

مثالُه: (كَحِيلٍ) بمعنى مَكْحُولٍ، (قَتِيلٍ) بمعنى مَقْتُولٍ، (ذَبِيحٍ) بمعنى مَذْبُوحٍ، (وَلِيدٍ) بمعنى مولود.



الصفة المشبهة باسم الفاعل

٤٦٧- صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

الشرح

الفرق بين اسم الفاعل، والصفة المشبهة أن اسم الفاعل دالٌّ على الحدث وفاعله، لكن الصفة المشبهة لا تدلُّ على هذا، إنما تدلُّ على الثبوت والاستمرار، فهي لا يقصدُ بها إرادةُ الحدث، ولهذا قيل: مُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، يعني: وليست منه، وأوزانها في الغالب تُخَالِفُ أوزانَ اسمِ الْفَاعِلِ.

ومن مُفَارَقَتِهَا لِاسْمِ الْفَاعِلِ أَنَّهُ يَحْسُنُ جَرُّ الْفَاعِلِ بِهَا، أي: أَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً إِلَى الْفَاعِلِ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْأَصْلُ فِيهِ الْعَمَلُ، وَهُوَ إِمَّا الرِّفْعُ، أَوِ النَّصْبُ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَجَرَّ بِهِ الْفَاعِلُ، فَلَا تَقُولُ: (زَيْدٌ ضَارِبٌ الْأَبَ عَمْرًا)، لِأَنَّهُ لَا يُجَرُّ فَاعِلُهُ بِهِ، فَإِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَخْبَرَ عَنْ زَيْدٍ بِأَنْ أَبَاهُ ضَرَبَ عَمْرًا أَقُولُ: (زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا).

وَسَبَقَ أَنْ اسْمَ الْمَفْعُولِ قَدْ يُضَافُ إِلَى فَاعِلِهِ، وَقَلْنَا فِيمَا سَبَقَ: إِنَّ هَذَا مُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ:

وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ

فاستثنى منه المؤلف - رحمه الله - فقال:

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَ (مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعُ)

وقوله: «صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ»: هذا تعريفٌ بِحُكْمِهَا وَعَمَلِهَا، وَإِلَّا فَتَعْرِيفُهَا بِحَقِيقَتِهَا أَنَّهَا كُلُّ صِفَةٍ تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ وَالِاسْتِمْرَارِ فَيَمُنُّ اتَّصَفَ بِهَا، أَمَّا التَّفْسِيرُ بِحُكْمِهَا وَعَمَلِهَا وَأَثَرِهَا فَهَذَا كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ - رحمه الله -.

وقوله: «صِفَةٌ»: يَشْمَلُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ:

الْأَوَّلُ: اسْمُ الْفَاعِلِ كَ (قَائِمٌ).

الثَّانِي: اسْمُ الْمَفْعُولِ، كَ (مَضْرُوبٌ).

الثَّالِثُ: اسْمُ التَّفْضِيلِ كَ (أَكْرَمَ النَّاسِ).

الرَّابِعُ: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، فَكُلُّ هَذِهِ أَسْمَاءٍ مُشْتَقَّةٍ مِنْ صِفَةٍ.

وقوله: «اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى»: إِنَّمَا قَالَ: (فَاعِلٍ مَعْنَى)، لِأَنَّهُ بَعْدَ الْجَرِّ لَا يَكُونُ فَاعِلًا، بَلْ يَكُونُ مُضَافًا إِلَيْهِ، لَكِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ فَاعِلٌ.

مثالها: (هَذَا رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ)، فَ (حَسَنُ) مُضَافٌ، وَ (الْوَجْهُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، لَكِنَّ الْمَعْنَى: (حَسُنَ وَجْهُهُ)، وَلِهَذَا قَالَ: (مَعْنَى).

وقوله: «الْمُشَبَّهَةُ»: خَبَرٌ لَ (صِفَةٍ)، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: (صِفَةٌ) نَكْرَةً، وَ (الْمُشَبَّهَةُ) مَعْرِفَةً؟

قلنا: (صِفَةٌ) وَصِفَتْ بِقَوْلِهِ: (اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا)، وَعَلَى هَذَا فَ (صِفَةٌ) الْمُبْتَدَأُ، وَ (الْمُشَبَّهَةُ) خَبَرُهُ، وَقَوْلُهُ: (اسْمُ الْفَاعِلِ) مَفْعُولٌ لِلْمُشَبَّهَةِ، يَعْنِي:

هذه هي الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، وهي الَّتِي يَحْسُنُ جَرُّ الْفَاعِلِ بِالْمَعْنَى بِهَا.
 وقوله: «اسْتُحْسِنَ»: المداوُّ على ما جاء عن العربِ وعلى ذَوِي الْأَذْوَاقِ
 السَّالِمَةِ، وليس عند كلِّ إنسانٍ، لأنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ قَدْ يَسْتَحْسِنُ جَرَّ
 الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ، فيقول: (قَامَ زَيْدٌ)، و(أَتَى زَيْدٌ)، و(أَكْرَمْتُ زَيْدٌ)، ويقول: هذا
 أَخَفُّ عَلَيَّ، فيستحسنُ أَنْ يَجَرَّ الْفَاعِلَ الَّذِي عَامِلُهُ فِعْلُهُ.

٤٦٨- وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَ (طَاهِرِ الْقَلْبِ، بِجَمِيلِ الظَّاهِرِ)

الشرح

قوله: «صَوَّغُ»: مبتدأ، و(مِنْ لَازِمٍ) خبره، يعني: لا تُصَاغُ إِلَّا مِنَ الْفِعْلِ الْلَازِمِ، وهو الَّذِي لَا يَتَعَدَّى، فَالْأَفْعَالُ مِنْهَا لَازِمٌ، وَمِنْهَا مُتَعَدٍّ، وَأَنَّ عِلَامَةَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ (هَا) غَيْرَ مُصَدِّرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمِلَ). فَهَذِهِ تُصَاغُ مِنَ الْفِعْلِ الْلَازِمِ.

أَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ فَيُصَاغُ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَعَدِّي، فَتَقُولُ: (أَنَا أَكَلْتُ الطَّعَامَ)، (أَنَا لَبِسْتُ الثَّوْبَ)، (أَنَا دَاخِلُ الْمَسْجِدِ)، وَهَكَذَا، أَمَّا الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ فَلَا تُصَاغُ أَبَدًا مِنَ الْمُتَعَدِّي، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (فُلَانٌ لَبِسَ الثَّوْبَ)، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (لَبِسَ الثَّوْبَ) صَارَتْ مُضَافَةً إِلَى مَفْعُولِهَا.

وَكَذَلِكَ إِنَّمَا تُصَاغُ لِلْحَاضِرِ دُونَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، لِأَنَّهُ لَوْ قُلْتَ: إِنَّمَا لِلْمَاضِي، أَوْ الْمُسْتَقْبَلِ، زَالَ الْمَعْنَى فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ يُرَادُّ بِهَا الثُّبُوتُ وَالِاسْتِمْرَارُ، فَإِذَا قَيَّدْتَهَا فَقُلْتَ: (غَدًا)، أَوْ (أَمْسٍ) زَالَ هَذَا الْمَعْنَى.

مِثَالُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ: (طَاهِرِ الْقَلْبِ، بِجَمِيلِ الظَّاهِرِ)، فَ(طَاهِرِ) اسْمُ فَاعِلٍ، لَكِنَّهَا صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَا الثُّبُوتُ وَالِاسْتِمْرَارُ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ أَنَّنَا غَسَلْنَا قَلْبَهُ حَتَّى طَهَّرَ، وَالْمَعْنَى أَنَّ قَلْبَهُ نَقِيٌّ مِنَ الْحَقْدِ وَالْحَسَدِ وَالْغِلِّ، وَمَعَ ذَلِكَ أَيْضًا فَجَسَّمَهُ سَلِيمٌ مِنَ الْعُيُوبِ، وَلِهَذَا قَالَ: (بِجَمِيلِ الظَّاهِرِ)، وَيَدْخُلُ فِي الْجَمَالِ الْجَمَالُ الْمَعْنَوِيُّ، وَهُوَ الْأَصْلُ، بِحَيْثُ يَكُونُ إِنْسَانًا يَلْقَى إِخْوَانَهُ بِوَجْهِ طَلِقٍ

ومَرِحَ، وليس عنده عُبُوسٌ، فيكونُ حَسَنًا في ظاهره وباطنه، وهذا في النَّاسِ
اليومَ أُنْذِرُ من الكِبْرِيتِ الأحمرِ - كما يقولون - فيندرُ أنْ يوجدَ إنسانٌ سليمُ
القلبِ، وجميلُ الظَّاهرِ، والذي يُوفِّقُ لمثلِ هذا الصَّاحِبِ يحصلُ له خيرٌ كثيرٌ.

وقوله هنا «الْقَلْبِ»: هو فاعلٌ في المعنى، إذُ إِنَّ المعنى: طَهَّرَ قَلْبَهُ، وكذلك
(جَمِيلُ الظَّاهِرِ)، أي: جَمَلَ ظَاهِرُهُ.

٤٦٩- وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ

الشرح

من الغرائب أنَّها تُصاغُ مِنَ اللَّازِمِ، ثُمَّ تَعْمَلُ عَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى،
يعني أَنَّهَا قَدْ تَنْصِبُ، لَكِنَّهَا لَا تَنْصِبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ لَكَوْنِهَا مِنَ اللَّازِمِ، وَاللَّازِمُ
لَا يَتَعَدَّى، فَكَذَلِكَ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ لَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًا، لَكِنْ يُقَالُ: إِنَّهَا تَنْصِبُ عَلَى
التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ.

٤٧٠- وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

الشرح

قوله: «وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ»: أي: ممنوعٌ، فلا يجوزُ مثلاً أن تقول: (جاء الوجه الحسنُ)، حتى ولو كان منصوباً: (الوجه)، وذلك لضعفها، بخلاف اسمِ الفاعلِ، فإنه يجوزُ تقديمُ مفعوله، فتقول: (أنا زيداً ضاربٌ غداً). وقوله: «وَكُونُهُ»: أي: ما تعملُ فيه (ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ)، والسَّبَبِيَّةُ أَنْ يَكُونَ اسماً ظاهراً، فلا تعملُ في ضميرٍ يعودُ على صاحبها.

فلو قلت: (جاء الحسنُ)، ما صار لها حُكْمُ الصِّفَةِ المُشَبَّهِةِ التي نتكلمُ عنها، بل لا بُدَّ أَنْ تقولَ: (حسنُ الوجه)، وما أشبه ذلك.

٤٧١- فَاَرْفَعُ بِهَا وَأَنْصِبُ وَجُرَّ مَعَ (أَلْ)

وَدُونِ (أَلْ) مَصْحُوبَ (أَلْ) وَمَا اتَّصَلَ

٤٧٢- بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا

تَجَرُّرُ بِهَا مَعَ (أَلْ) سَمًا مِنْ (أَلْ) خَلَا

٤٧٣- وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيَيْهَا، وَمَا

لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسَمًا

الشرح

إذا كان معمولها مصحوبًا بـ(أَلْ) جاز فيه ثلاثة أوجه، سواءً كانت هي مصحوبةً بـ(أَلْ) أم غير مصحوبة: الرفع، والنصب، والجر.

وقوله: «مَصْحُوبَ أَلْ»: تنازع فيه العوامل الثلاثة: (ارفع)، و(انصب)، و(جر).

أمّا قوله: «مَعَ أَلْ، وَدُونِ أَلْ»: فهذا يعودُ إلى الصِّفَةِ نَفْسِهَا.

مثال ذلك: (جاءَ الحَسَنُ الوجْهَ)، وهذا الرفعُ، وتقولُ: (جاءَ الحَسَنُ الوجْهَ)، وهذا النصبُ، وتقولُ: (جاءَ الحَسَنُ الوجْهَ)، وهذا الجرُّ، وهنا الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مصحوبةً بـ(أَلْ).

وقوله: «وَدُونِ أَلْ»: مثاله: (جاءَ حَسَنُ الوجْهَ)، (جاءَ حَسَنُ الوجْهَ)، (جاءَ حَسَنُ الوجْهَ).

وقوله: «وَمَا اتَّصَلَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا»: يعني: وكذلك أيضًا ارفع بها وانصب وجز ما اتَّصَلَ بِهَا مُضَافًا، أو مُجَرَّدًا.

وقوله: «مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا»: يعني: مضافًا إلى مصحوب (أل)، أو مُجَرَّدًا من الإضافة.

لكن «وَلَا تَجْرُزُ بِهَا مَعَ (أَل) سَمًا»: أي: اسمًا.

«مِنْ (أَل) خَلَا»: فإذا وُجِدَتْ مقرونةً بـ(أل) فلا تَجْرُزُ بِهَا اسمًا خَلَا (أل)، وهذا مبنيٌّ على ما سبق في الإضافة مِنْ أَنَّ المقرُون بـ(أل) لا يُضَافُ إلى خَالٍ منها، إِلَّا إِذَا أُضِيفَ هَذَا الْخَالِي مِنْهَا إِلَى مَقْرُونٍ بِهَا، وَلِهَذَا قَالَ: (وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا).

مثال المضاف إلى (أل): (جاءَ الحَسَنُ الوجهُ الأب).

وقوله: «وَمَا لَمْ يَخْلُ»: أي: مِنْ (أل)، بل وُجِدَتْ فِيهِ (أل) (فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسَمًا).

والخلاصةُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي مَعْمُولِهَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مطلقًا، فالرَّفْعُ على الفاعليَّةِ، والنَّصْبُ على التَّشْبِيهِ بالمفعولِ بهِ إِنْ كَانَ مُحَلًى بـ(أل)، وعلى التَّمْيِيزِ، أو التَّشْبِيهِ بالمفعولِ بهِ إِنْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْ (أل)، أمَّا الْجُرُزُ فَيَجُوزُ إِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ مُحَلَّةً بـ(أل)، والمعمولُ مُحَلًى بـ(أل)، أو مُضَافًا إِلَى مُحَلٍّ بـ(أل).

أمَّا إِذَا كَانَ مُجَرَّدًا مِنْ (أل)، وَلَمْ يُضَفْ إِلَى مَا فِيهِ (أل)، فَإِنَّ الْجُرَّ يَكُونُ مَمْتَنَعًا.

فإذا جُرِّدَتْ مِنْ (أل) جَازَ فِي مَعْمُولِهَا كُلِّ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ بِدُونِ تَفْصِيلٍ، فتقول: (هَذَا حَسَنُ الْوَجْهِ)، (هَذَا حَسَنُ الْوَجْهِ)، (هَذَا حَسَنُ الْوَجْهِ).

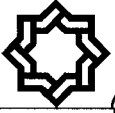
أَمَّا إِذَا قُرِئَتْ بِ(أَل) اِمْتَنَعَ الْجُرُّ إِلَّا إِذَا كَانَتْ (أَل) مَوْجُودَةً فِي الْمَعْمُولِ، أَوْ مُضَافَةً لِمَا فِيهِ (أَل).

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ كَلَامَهُمْ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- فِي الصِّفَةِ الْمُسَبَّهَةِ كَلَامٌ طَوِيلٌ أَشْبَهَ مَا يَكُونُ بِتَمْرِينِ الطَّالِبِ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ لَا تَأْتِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، فَكَأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ تَمْرِينَ الذَّهْنِ.

وَالْغَالِبُ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتِ الصِّفَةُ الْمُسَبَّهَةُ أَنَّ مَعْمُولَهَا يَكُونُ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ بِهَا مِثْلُ: (الْحَسَنُ وَجْهَهُ)، أَوْ إِلَى مُحَلَّى بِ(أَل) مِثْلُ: (الطَّاهِرُ الْقَلْبُ).

ثُمَّ إِنَّ الْغَالِبَ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَعْمُولُ مُحَلَّى بِ(أَل)، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَجْرُورًا، وَإِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ بِهَا، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا، فَتَقُولُ: (الطَّاهِرُ الْقَلْبُ)، وَ(الطَّاهِرُ قَلْبُهُ)، (الْحَسَنُ الْوَجْهَ)، وَ(الْحَسَنُ وَجْهَهُ)، وَلَا تَقُولُ: (الطَّاهِرُ الْقَلْبُ)، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا، لَكِنَّهُ غَالِبًا لَا يَكُونُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مُضَافٍ إِلَى ضَمِيرِهِ، مِثْلُ: (الْحَسَنُ وَجْهَ أَبِيهِ)، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى مُحَلَّى بِ(أَل) مِثْلُ: (الْحَسَنُ وَجْهَ الْأَبِ)، هَذَا هُوَ الْغَالِبُ فِي الصِّفَةِ الْمُسَبَّهَةِ.



التَّعْجُبُ



٤٧٤- (أَفْعَلْ) انْطَقَ بَعْدَ (مَا) تَعَجَّبَا أَوْ جِئْ بِ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِمَا

الشرح

قوله: «تَعَجَّبَا»: إمَّا مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، أي: لأجلِ التَّعْجُبِ، أو حالٌ، أي: مصدرٌ في موضع الحالِ، أي: مُتَعَجِّبًا.

و«مَا»: يقولون: إِنَّهَا نَكْرَةٌ تَامَّةٌ، ولكنْ عند الإعرابِ تقول: (ما) تعجَّبيَّةٌ.

مثال ذلك: (ما أجودَ النَّبِيِّ ﷺ)، وتُعْرِبُهَا فتقول: (ما): تعجَّبيَّةٌ اسمٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ مُبْتَدَأٌ، و(أجود): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، وفاعله مستترٌ وجوبًا تقديره (هو) يعودُ على (ما).

والقاعدةُ أَنَّ ما كان تقديره (هو)، يُقال: مستترٌ جوازًا، لكنْ هنا يقولون: إِنَّهُ مستترٌ وجوبًا، لأنَّ هذه الصَّيْغَةَ جَرَتْ مجرى المثلِّ عند العربِ، فصاروا لا يُغَيِّرُونَهَا، و(النَّبِيِّ): مفعولٌ بهٍ لا (أجود) منصوبٌ بالفتحة الظَّاهِرَةِ، والجملةُ مِنَ الفعلِ والفاعلِ خبرٌ (ما).

يُقال: إِنَّ أبا الأسودِ الدَّؤْلِيَّ^(١) سَمِعَ ابنته وهي تقول: (ما أحسنُ السَّماءِ)، فقال لها: (نُجُومُهَا)، يعني: أحسنُ السَّماءِ نُجُومُهَا، لأنَّ الصَّيْغَةَ التي هي قالت

(١) تقدمت ترجمته.

استفهامية، فقالت: لستُ أسألُ عن ذلك، ولكنني أعجبُ من حُسْنِها، فقال لها:
هَلَّا فَتَحْتَ فَاكٍ^(١)، يعني: قُلْتَ: (ما أَحَسَّنَ السَّمَاءَ!).

الصَّيْغَةُ الثَّانِيَّةُ: (أَوْ جِئْ بِ أَفْعِلْ) يعني: بِفَعْلٍ على وزن (أَفْعِلْ) (قَبْلَ
مَجْرُورٍ بَيًّا).

مثالها: (أَجْمِلْ بِعَمْرٍو)، يعني: ما أَجْمَلَهُ، ف(أَجْمِلْ): فعلٌ أمرٌ لفظاً، لكنه خبرٌ
في المعنى، ولذلك جاءَ الفاعلُ فيها بارزاً، فنقول: (أَجْمِلْ): فعلٌ تعجَّبٍ مبنيٌّ
على السُّكُونِ لا محلَّ له من الإعرابِ، والباءُ حرفٌ جرٌّ زائدٌ، و(عَمْرٍو): فاعلٌ
مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخره منعٌ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ
الجرِّ الزَّائِدِ.

وقوله: «أَوْ جِئْ بِ أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيًّا»: جرُّه بالباءِ واجبٌ، فهذا الحرفُ
زائدٌ وجوباً، ولا يُمكنُ حذفُه، فلا يُمكنُ أنْ نقولَ: (أَجْمِلْ زَيْدٌ)، بل هو باقٍ
وجوباً، وقد يُحذفُ شذوذاً في الشَّعرِ، لكنه في النَّثرِ لا يُحذفُ.

وهذه الصَّيْغَةُ والتي قَبْلَها موجودةٌ في القرآنِ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَمَّا
أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وهي الصَّيْغَةُ الْأُولَى، وقال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ
وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [مريم: ٣٨]، يعني: ما أَسْمَعَهُمْ، وما أَبْصَرَهُمْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا، فكلتا
الصَّيْغَتَيْنِ موجودةٌ في القرآنِ.

٤٧٥- وَتَلَوْ (أَفْعَل) انْصِبْنَهُ كَ (مَا

أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدَقَ بِهِمَا)

الشرح

قوله: «تَلَوْ»: مفعولٌ به لفعلٍ مُقَدَّرٍ يُفسَّرُ ما بعده، لأنَّ هذا من باب الاشتغال، فأصله: (وانْصِبْ تَلَوْ أَفْعَل)، فالفعلُ اشتغل بضميره، ولكنه يترجَّح النَّصْبُ هنا، لأنَّه من بابِ الطَّلَبِ.

وقوله: «كَ مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا»: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا) كُلُّهَا اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخره منعٌ من ظهورها الحِكَايَةُ.

وقوله: «مَا»: تعجُّبِيَّةٌ اسمٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ مبتدأ.

و«أَوْفَى»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فَتْحٍ مُقَدَّرٍ على آخره، منعٌ من ظهوره التَّعَدُّرُ، والفاعلُ مُسْتَتَرٌ وجوباً تقديره: (هو) يعودُ على (ما).

و«خَلِيلَيْنَا»: (خَلِيلَي) مفعولٌ به منصوبٌ بالياءِ، لأنَّه مُثَنَّى، وهو مضافٌ، و(نا) ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جرٍّ مضافٌ إليه.

و«أَصْدَقَ بِهِمَا»: (أَصْدَقَ) فعلٌ تعجُّبٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ، والباءُ حرفُ جرٍّ زائدٌ، والهاءُ ضميرٌ مبنيٌّ على الكسرِ في محلِّ جرٍّ باعتبارِ حرفِ الجرِّ الزَّائِدِ،

وإِلَّا فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ رَفْعٍ، وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ عَلَامَةُ تَنْثِيَةٍ^(١)، وَلَا نَقُولُ:
(أَصْدِقْ) فَعَلُ أَمْرٍ، لِأَنَّهُ إِذَا قُلْتُ: (أَكْرِمْ بُقْلَانِ)، فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنِّي أَمُرُّكَ أَنْ
تُكْرِمَهُ، بَلْ يُقَالُ: فَعَلْ تَعْجُبٍ.

(١) فائدتان:

الأولى: إِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَعْرِفَ الضَّمِيرَ فَحَوِّلْهُ إِلَى ظَاهِرٍ يَتَبَيَّنُ لَكَ.

الثانية: الضمير (هما) إِذَا كَانَ مَجْرُورًا، أَوْ مَنْصُوبًا نُعْرِبُ الْهَاءَ فَقَطْ، وَإِذَا صَارَ مَرْفُوعًا فَنَعْرِبُ
(هما) جَمِيعًا. (الشارح)

٤٧٦- وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضَحْ

الشرح

قوله: «حَذَفَ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(اسْتَبَحْ)، وهو مضافٌ، و(مَا) مضافٌ إليه، أي: الَّذِي.

وقوله: «مِنْهُ»: مُتَعَلِّقَةٌ بـ(تَعَجَّبْتَ).

والقاعدةُ في هذا البيتِ: أَجْزُ حَذَفَ مَا تَعَجَّبْتَ مِنْهُ، لكنْ (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضَحْ): أي: يَتَّضِحُ وَيَبِينُ، فيجوزُ أَنْ تَحذفَ المتعجبَ مِنْهُ، بشرطِ أَنْ يَكُونَ المعنى واضحًا.

مثال ذلك: قال اللهُ تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [مريم: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ، وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ﴾ [الكهف: ٢٦]، وأصلُها: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ بِهِمْ)، و(أَسْمِعْ بِهِ وَأَبْصِرْ بِهِ)، فَحَذِفَ المتعجبُ مِنْهُ في الفعلِ الثَّانِي لظُهُورِ المعنى.

مثال آخر: (مَا أَكْرَمَ زَيْدًا وَمَا أَجْوَدَ)، أي: وَمَا أَجْوَدَ زَيْدًا، فَحَذَفَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ.

وعِلْمٌ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَّضِحِ المعنى بِحَذْفِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، كما لو قلت: (مَا أَكْرَمَ زَيْدًا، وَأَبْخَلَ عَمْرًا!)، فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَحذفَ (عَمْرًا)، لِأَنَّ المعنى يَكُونُ (مَا أَكْرَمَ زَيْدًا وَأَبْخَلَ)، وَهَذَا تَنَاقُضٌ.

إِذَنْ: لَا بُدَّ أَنْ يُقَالَ: (وَمَا أَبْخَلَ عَمْرًا)، فتأتي بالمتعجبِ منه.

لكن لو قلت: (ما أكرم زيدًا، وما أصبر) فإنه يجوز، لأنه مُتَّضِعٌ، وليس فيه تناقض، فقد يجتمع في حقه هذا وهذا، وحينئذ يكون حذف المتعجبِ منه واضحًا، فيصح.

٤٧٧- وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدَمًا لَزِمَا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتْمًا

الشرح

القاعدةُ في هذا البيت أنه يجب أن يكون فعلاً التعجبِ سابقين للمتعجبِ منه، فلا يُمكنُ أن تقول: (ما زيدا أحسن).

وقوله: «قَدَمًا»: يعني: تَقَدَّمَ.

وقوله: «مَنَعُ تَصَرُّفٍ»: يعني: لا تتصرف فيه، فتقدمه.

«بِحُكْمٍ حُتْمًا»: يعني أن هذا حُكْمٌ مُحْتَمٌّ، فلا يُمكنُ أن يتقدم المتعجبُ منه على الفعلين.

ولو قلت: (أَسْمِعْ بَزِيدٍ، وَبِهِ أَبْصُرْ)، فإنه لا يجوز، بل لا بُدَّ أن يكون المتعجبُ منه متأخراً، فيُمنعُ أن يتقدم المتعجبُ منه، لأنَّ صيغةَ التعجبِ وردت عن العرب، وكأَنَّها أمثلة لا تتغير، فلهذا وَجَبَ أن تبقى هكذا على الترتيب، وعلى الصيغة، والفاعل مُسْتَتِرٌ وجوباً في (ما أفعل).

وكذلك لا تقول: (ما يَحْسُنُ زَيْدًا)، فكلامُ المؤلف - رحمه الله - يشملُ أنه لا يتقدم، وأنه لا يُصاغ من غير الماضي، فقوله: (مَنَعُ تَصَرُّفٍ) معناه أنه يبقى على ما هو عليه.

- ٤٧٨- وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
٤٧٩- وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلًا) وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعَلَا)

الشرح

قوله: «وَصُغْهُمَا»: الضمير يعود على صيغتي فعل التَّعَجُّبِ.

«مِنْ ذِي ثَلَاثٍ»: أي: مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ، فلا يُصَاغَانِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ، ولا مِنَ الْخُمَاسِيِّ، ولا مِنَ السُّدَاسِيِّ، مثل: (أَحْسَنَ)، (أَكْرَمَ)، (أَسْمَعَ)، وما أشبه ذلك، فـ(أَسْمَعَ) مِنْ (سَمِعَ)، و(أَكْرَمَ) مِنْ (كَرَّمَ)، وهذا الشَّرْطُ الْأَوَّلُ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: (صُرِّفَا)، فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا الثَّلَاثِيُّ مُتَصَرِّفًا، فَإِنْ كَانَ جَامِدًا، فَإِنَّهُ لَا يُصَاغُ مِنْهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ، مثل: (نِعَمَ)، فلا يُمَكِّنُ أَنْتَقُولَ: (مَا أَنْعَمَ زَيْدًا)، بِمَعْنَى: (نِعَمَ زَيْدٌ)، لَكِنْ لَوْ كَانَ الْمَعْنَى: مَا أَعْظَمَ نِعْمَتَهُ، مِنْ: (نِعَمَ، يَنْعَمُ) صَحَّ.

وكذلك (يُسَّسَ)، فلا يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (مَا أَبَاسَ زَيْدًا).

وهكذا (لَيْسَ)، مثل: (لَيْسَ زَيْدٌ بِخَيْلٍ)، فلو أَرَدْتَ أَنْ تَتَعَجَّبَ مِنْ كَرَمِهِ فلا تَقُولَ: (مَا أَلَيْسَ زَيْدًا)، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ مُتَصَرِّفٍ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: (قَابِلٍ فَضْلٍ)، فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنَ فِعْلِ يَقْبَلُ مَعْنَاهُ التَّفَاضُلُ، أي: أَنَّهُ يَكُونُ شَيْءٌ أَكْثَرُ مِنْ شَيْءٍ، فَالكَرَّمُ يَقْبَلُ التَّفَاضُلَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ كَرِيمٌ جَدًّا، وَبَعْضُهُمْ كَرِيمٌ بَدْرَجَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ، وَبَعْضُهُمْ بِخَيْلٍ لَيْسَ بِكَرِيمٍ، فَهُوَ قَابِلٌ لِلتَّفَاضُلِ.

ومثال الذي لا يقبل التفاضل (العمى)، أي: عمى البصر، وليس عمى القلب، مع أنه من (عمي)، وهو فعل ثلاثي، فلا تقول: (ما أعمى زيدًا!). وكذلك الموت لا يقبل التفاضل، فلا يصح أن تقول: (ما أموته!)، والمراد المعنى الحسيّ دون المعنويّ.

الشرط الرابع: (تم)، أي: من فعل تام، مثل: (قام)، و(قعد)، و(أكل)، و(شرب)، وما أشبهه، وهذا احتراز من الفعل الناقص، فلا يُصاغ منه فعل التعجب، مثل: (كان) فعل ماضٍ ناقص، فلا يصح أن تقول: (ما أكونه قاضيًا!)، لأنّه لا بُدَّ أن يكون تامًّا.

الشرط الخامس: (غير ذي انتفا)، أي: أنه غير منفي، وسواء كان هذا المنفي ممّا يلزمه النفي، أو ممّا لا يلزمه، فإذا كان منفيًا، فلا يُمكن أن تصوغ منه التعجب، فلو قلت في: (ما قام زيد): (ما أقومه!)، انقلب المعنى من نفي إلى إثبات، ولو قلت: (ما أعدم قيامه!) يتحوّل النفي إلى عدم، ولكن سيأتينا - إن شاء الله - كيف يُعمل به.

الشرط السادس: (وغير ذي وصفٍ يضاهي أشهلاً)، يعني: وصغهما من فعل لا يُصاغ منه الوصف على (أفعل) مثل: (شهل، يشهل، فهو أشهل)، فلا يصح أن تقول: (ما أشهله!).

مثال آخر: (حمر، يحمر، فهو أحمر)، فلا يصح أن تقول: (ما أحمره!). وكذلك (ما أسوده!)، لأن الوصف منه على (أفعل).

وهذا الشرط فيه خلاف، فإن بعض النحويين يقول: ليس بشرط،

وَالنَّاسُ يَفْهَمُونَ الْفَرْقَ بَيْنَ: (فُلَانٌ أَسْوَدٌ)، وَبَيْنَ: (فُلَانٌ مَا أَسْوَدَهُ!) يَعْنِي: مَا أَشَدَّ سَوَادَهُ، فَمَا دَامَ أَنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّفَاضُلِ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: (مَا أَسْوَدَهُ).

مثال آخر: (مَا أَعْرَجَ زَيْدًا)، وَهَذَا مِثْلُ الَّذِي قَبْلَهُ، فَإِنْ قُلْنَا بِالْجَوَازِ جَازًا، وَإِلَّا فَلَا.

الشَّرْطُ السَّابِعُ: (وَعَيْرِ سَالِكِ سَبِيلٍ فَعِلًا)، يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ بَكْرًا ضَرْبًا عَظِيمًا، قُلْنَا: (ضَرَبَ بَكْرًا)، وَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَعَجَّبَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، وَقُلْنَا: (مَا أَضْرَبَ بَكْرًا)، مَا صَحَّ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا أَضْرَبَهُ)، فَكَأَنَّ الضَّرْبَ وَقَعَ مِنْهُ، وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَتَعَجَّبَ مِنْ ضَرْبٍ وَقَعَ عَلَيْهِ، فَيَخْتَلِفُ الْمَعْنَى، وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ.

مثال: (مَا أَعْسَرَهُ)، فَهَذَا الْمَثَلُ صَحِيحٌ، لِأَنَّهَا مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ قَابِلٍ لِلتَّفَاضُلِ، وَمَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ، مِنْ: (عَسَرَ الشَّيْءُ)، وَكَذَلِكَ نَقُولُ: (مَا أَيْسَرَهُ) مِنْ: (يَسَرَ الشَّيْءُ).

٤٨٠- و(أَشْدِدَ) او (أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدِمًا

الشرح

قوله: «أَشْدِدَ»: على وَزْنِ (أَفْعِلْ)، مثل: (أَعْظِمُ) و(أَكْبِرُ)، وما أشبه ذلك.

وقوله: «و(أَشْدِدَ) أَوْ»: أتى بهمزة الوصل لضرورة الشعر.

وقوله: «أَشَدَّ»: على وَزْنِ (أَفْعَلْ).

وقوله: «أَوْ شِبْهُهُمَا»: معطوفة على قوله: (وَأَشْدِدَ).

وقوله: «يَخْلُفُ»: جملة الفعل هنا خبر المبتدأ.

وقوله: «مَا»: اسم موصول مفعول ل(يَخْلُفُ).

و«بَعْضُ»: مفعول مُقَدَّم لقوله: (عَدِمًا)، أي: يَخْلُفُ مَا عَدِمَ بَعْضُ الشُّرُوطِ.

وقوله: «عَدِمًا»: الألف هنا لإطلاق القافية، وليست للتثنية.

والقاعدة من هذا البيت أَنَّهُ إذا لم تتوفَّر الشُّرُوطُ في كلمةٍ مَّا تُرِيدُ أَنْ تتعجَّبَ منه فاجْعَلْ بدلها (أَشْدِدُ) أو (أَشَدَّ).

مثال ذلك: إذا كان الفعل غير ثُلَاثِيٍّ، فَإِنَّهُ لَا يُبْنَى مِنْهُ فعلُ التَّعَجُّبِ، فَمَثَلًا: (اسْتَغْفَرَ) لَا يُصَاغُ مِنْهُ فعلُ التَّعَجُّبِ، لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الثُّلَاثِيٍّ، إِذَنْ: هَاتِ (أَشْدِدُ)، فَقُلْ: (أَشْدِدُ بِاسْتِغْفَارِهِ)، وَإِذَا كُنْتَ تَتَعَجَّبُ مِنْ كَثْرَتِهِ تَقُولُ: (أَكْثُرُ

بِاسْتِغْفَارِهِ، أَوْ ائْتِ بِ(أَشَدَّ) مَسْبُوقًا بِ(مَا)، فنقول: (مَا أَشَدَّ اسْتِغْفَارَهُ)، أَوْ: (مَا أَكْثَرَ اسْتِغْفَارَهُ).

وسبقَ أَنَّهُ لَا يُصَاغُ مِمَّا الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى (أَفْعَلْ)، مِثْلُ: (أَحْمَرُ)، فَلَا يُقَالُ: (مَا أَحْمَرُهُ)، وَلَا: (أَحْمَرُ بِهِ)، وَإِنَّمَا يُقَالُ: (مَا أَشَدَّ أَحْمَرَارُهُ)، أَوْ: (أَشَدُّ بِأَحْمَرَارِهِ). وسبقَ أَنَّهُ لَا يُصَاغُ مِمَّا لَا يَقْبَلُ التَّفَاوُتَ كَالْعَمَى، فَلَا يُقَالُ: (مَا أَعْمَاهُ)، وَلَا: (أَعْمَ بِهِ)، إِذَنْ: نُضِيفُ (أَشَدَّ)، أَوْ (أَشَدُّ)، فنقول: (مَا أَشَدَّ عَمَاهُ)، وَ: (أَشَدُّ بِعَمَاهُ)، وَعَلَى هَذَا فَقَسْ.

وقوله: «يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عِدْمًا»: وَمَا عَدِمَ كُلَّ الشُّرُوطِ فَمِنْ بَابِ أَوَّلَى، فَإِذَا كَانَ الَّذِي يَعْدِمُ بَعْضَ الشُّرُوطِ - وَلَوْ شَرْطًا وَاحِدًا - يُؤْتَى مَعَهُ بِ(أَشَدِّدْ)، أَوْ (أَشَدَّ)، فَالَّذِي فَقَدَ جَمِيعَ الشُّرُوطِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

٤٨١- وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

الشرح

قوله: «مَصْدَرُ الْعَادِمِ»: أي: العَادِمِ بعضُ الشُّروطِ.

وقوله: «بَعْدُ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(يَنْتَصِبُ)، أي: يَنْتَصِبُ مَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدَ (أَشَدَّ)، فإذا أردتَ أَنْ تَتَعَجَّبَ مِنْ شِدَّةِ اسْتِغْفَارِهِ، فَإِنَّكَ تَأْتِي بِ(أَشَدَّ)، وَتُحَوِّلُ الْفِعْلَ إِلَى مَصْدَرٍ، وَتَنْصِبُهُ بِ(أَفْعِلْ) التَّفْضِيلَ، فَتَقُولُ: (مَا أَشَدَّ اسْتِغْفَارُهُ)، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَتَعَجَّبَ مِنْ كَثْرَتِهِ تَقُولُ: (مَا أَكْثَرَ اسْتِغْفَارَهُ).

وقوله: «وَبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ»: يَعْنِي أَنَّ مَصْدَرَ الْعَادِمِ إِذَا أَتَيْتَ بِ(أَفْعِلْ) يَجِبُ جَرُّهُ بِالْبَاءِ، فَتَقُولُ: (أَكْثَرَ بِاسْتِغْفَارِهِ)، (أَشَدُّ بِعَمَاهُ)، وَعَلَى هَذَا فِقْسٌ.

فَأَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّنَا إِذَا أَتَيْنَا بِالنَّائِبِ الَّذِي هُوَ (أَشَدَّ)، أَوْ (أَشَدُّ)، فَإِنَّا نُحَوِّلُ الْفِعْلَ الْمُتَعَجَّبَ مِنْهُ إِلَى مَصْدَرٍ مَنْصُوبٍ بَعْدَ (أَشَدَّ)، أَوْ مَجْرُورٍ بِالْبَاءِ بَعْدَ (أَفْعِلْ).

٤٨٢- وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرٌ

الشرح

قوله: «بِالنُّدُورِ»: النَّادِرُ معناه القليل جدًا.

وقوله: «بِالنُّدُورِ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(احْكُمْ)، يعني: احْكُمْ بِالنُّدُورِ، أي: بِالْقَلِيلَةِ الْقَلِيلَةِ (لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ) مِمَّا خَالَفَ الشُّرُوطَ، فإذا وجدتَ شيئًا من كَلَامِ الْعَرَبِ مُخَالِفًا لِمَا قَرَّرْتَهُ فَقُلْ: إِنَّهُ نَادِرٌ، وهذا شأنُ النَّحْوِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - إِذَا أَصَلُوا الْقَوَاعِدَ، فَمَا وَرَدَ عَلَى خِلَافِهَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ نَادِرٌ، وَلَوْ أَتَاهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ نَادِرٌ، وَإِنَّهُ يَجُوزُ عَلَى سَبِيلِ النُّدُورِ لَكَانَ الْأَمْرُ هَيِّنًا، وَلَكِنْ يَقُولُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرٌ) أي: نُقِلَ، يعني: لَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي نُقِلَ عَنِ الْعَرَبِ مِمَّا خَالَفَ الشُّرُوطَ، وَصَاغُوا مِنْهُ التَّعَجُّبَ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْفِقْهِ يَقُولُونَ: إِنَّ النَّادِرَ لَا حُكْمَ لَهُ، فَالْعِبْرَةُ بِالْقَاعِدَةِ، أَمَّا الشَّاذُّ، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ، وَهَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَالشَّاذُّ الْخَارِجُ عَنِ النَّظَائِرِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، إِنَّمَا يُعْتَذَرُ لَهُ، وَلَا يُجْتَنَّبُ بِهِ.

مثال ذلك: قولهم: (مَا أَخْصَرَهُ)، مع أَنَّهُ مِنْ (اخْتَصَرَ)، وَهَذَا يُقَالُ: هَذَا كِتَابٌ مُخْتَصَرٌ (اسْمٌ مَفْعُولٍ)، فَهَذَا مُخَالَفٌ لِلْقَاعِدَةِ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ، وَلِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَمَعَ ذَلِكَ الْعَرَبُ يَقُولُونَ: (مَا أَخْصَرَهُ).

مثال آخر: (مَا أَعْسَاهُ يَفْعَلُ كَذَا)، فَهَذَا بُنِيَ مِنْ ثَلَاثِيٍّ، لَكِنَّهُ جَامِدٌ، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: إِنَّكَ لَا تَقِيسُ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، لِأَنَّهَا تُحْفَظُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

- ٤٨٣- وَفَعِلَ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ، وَوَضَلَهُ بِهِ الزَّمَا
 ٤٨٤- وَفَضَلَهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٍ، وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ

الشرح

القاعدة: هذا الباب لا يُقَدَّم معموله أبداً، فإذا قلت: (ما أَحَسَّنَ السَّمَاءَ!)،
 فهنا مفعول (أَحَسَّنَ) هو (السَّمَاءَ)، فلا يجوزُ أَنْ تُقَدَّمَ (السَّمَاءَ) على (أَحَسَّنَ)،
 فتقول: (ما السَّمَاءُ أَحَسَّنَ!)، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: (السَّمَاءُ ما أَحَسَّنَ!)، فتَقَدَّمَ
 السَّمَاءُ الَّذِي هو المفعولُ على (ما) والفعلِ، وهو داخلٌ في قولِ المؤلِّفِ - رحمه
 الله -: (لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ).

وقوله: «لَنْ يُقَدَّمَ»: اعلمُ أَنَّ الألفَ هنا للإِطلاقِ، وليستْ للتَّثْنِيَةِ، يعني:
 أَنَّ معمولَ هذا البابِ لَنْ يُقَدَّمَ على فِعْلِهِ، سواءً تَقَدَّمَ على الفعلِ دونَ (ما)، أو
 على الفعلِ و(ما).

وكذلك الصَّيغَةُ الثَّانِيَةُ (أَشَدُّ بِهِ)، فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: (بالسَّمَاءِ أَحَسَّنَ!)،
 وذلك - واللهُ أعلمُ - لأنَّ هذا البابَ جَرَى مَجْرَى الْأُمَثِلَةِ، وَالْأُمَثِلَةُ لَا تَتَغَيَّرُ،
 بل تبقى على ما وردتْ عن العَرَبِ، لَا تُقَدَّمُ، وَلَا تُؤَخَّرُ، وهذا هو الاختلافُ
 الأوَّلُ.

الاختلافُ الثَّانِي: (وَوَضَلَهُ بِهِ الزَّمَا).

قوله: «وَوَضَلَهُ»: مفعولٌ به.

و«الزَمَا»: فعلٌ أمرٌ، وهو الَّذِي عَمَلَ فِي قَوْلِهِ: (وَصَلِّهِ)، يعني: وَالزَّمْ وَصَلِّهِ بِهِ.

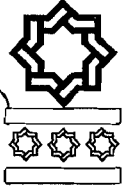
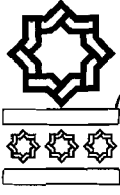
مثالُهُ: (ما أَحْسَنَ السَّاءَ!)، ذ(السَّاءَ) مُتَّصِلَةٌ بِالْفِعْلِ، وهذا وَجُوبًا، فابْنُ مَالِكٍ - رحمه الله - يقول: لَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِفَاصِلٍ.

مثال آخر: (ما أَصْفَى فِي الْغُرْفَةِ الْمَصْبَاحَ!)، فهنا قال بعض النحويين: إِنَّهُ يَجُوزُ، وَيُتَوَسَّعُ فِي الظُّرُوفِ مَا لَا يُتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَمْنُوعٌ، وَلَا يَجُوزُ، فَإِذَا أَرَدْتُ أَلَّا أُتَعَرَّضَ لِلْخِلَافِ أَقُولُ: (ما أَصْفَى الْمَصْبَاحَ فِي الْغُرْفَةِ!)، وَأَسْلَمُ مِنَ الْخِلَافِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْخِلَافُ شَرٌّ»^(١).
فَمَا دَامَ أَنَّنَا نَخْرُجُ عَنِ الْخِلَافِ - لَا سِيَّمَا فِي مَسْأَلَةِ النَّحْوِ - فَهُوَ أَوَّلَى، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَا نَرَى لِرَامَا عَلَيْنَا هَذَا الْأَمْرَ، لِأَنَّنَا قَلْنَا فِي خِلَافِ النَّحْوِيِّينَ فِي بَابِ النَّحْوِ: (الْمُتَّبِعُ هُوَ الْأَسْهَلُ وَالْأَوْسَعُ)، وَهَذَا الْخِلَافُ لَيْسَ بِمَقْتَضَى نصوصٍ شَرْعِيَّةٍ، إِنَّمَا هُوَ بِمَقْتَضَى أُمُورٍ عَقْلِيَّةٍ، فَمَا دَامَتِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَ فِيهَا نصوصٌ شَرْعِيَّةٌ، فَمَا هُوَ أَيْسَرُ فَهُوَ أَوَّلَى.

وقوله: «وَالْخُلْفُ»: مَبْتَدَأٌ، وَالْكَلَامُ يَتِمُّ بِقَوْلِهِ: (اسْتَقَرَّ)، فَتَكُونُ جُمْلَةٌ (اسْتَقَرَّ) هِيَ الْخَبَرُ.

وقوله: «فِي ذَاكَ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(اسْتَقَرَّ).

(١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصلاة في منى، رقم (١٩٥٩).



نعم وبئس وما جرى مجراهما

هذان فعلاَنِ جامدانِ، يُقصدُ بالأوَّلِ المدحُ، ويُقصدُ بالثاني الذَّمُّ، ف(نعم) للمدحِ، و(بئس) للذَّمِّ، وهما فعلاَ إنشَاءً، وليسا فعليَ خبرٍ، لأنَّك تُنشئُ المدحَ فيها إذا قلتَ: (نعمَ الرَّجُلُ زيدٌ)، والذَّمَّ فيها إذا قلتَ: (بئسَ الرَّجُلُ زيدٌ).

وقوله: «وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا»: يُريدُ به (حَبَّذا) في المدحِ، و(لا حَبَّذا) في الذَّمِّ.

٤٨٥- فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ (نعم) و(بئس) رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

٤٨٦- مُقَارِنِي (أَل) أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَ (نعمَ عُقْبَى الْكُرْمَا)

الشرح

قوله: «فِعْلَانِ»: خبرٌ مُقَدَّمٌ.

وقوله: «نعم»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ.

و«بئس»: معطوفٌ عليه، يعني: أَنَّ (نعم) و(بئس) فعلاَنِ، وهذا هو الرَّاجِحُ من أقوالِ أهلِ العِلْمِ، والدَّلِيلُ على ذلك دخولُ تاءِ التَّأْنِيثِ عليهما، فتقول: (نَعَمَتِ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ، وَبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ)، وتاءُ التَّأْنِيثِ من عِلَامَةِ الْأَفْعَالِ.

وقيل: إِنَّهُمَا اسْمَانِ، واستدلَّ القائلونَ بذلك لقولهم بقولِ بعضِ الْعَرَبِ، وقد بُشِّرَ بِنْتٍ، قال: (ما هي بِنِعَمِ الْوَلَدِ)، قالوا: وحروفُ الجرِّ لا تدخلُ إِلَّا

على الأسماء، وكذلك قول بعضهم: (نعم السَّيْرُ على بُسِّ العَيْرِ)، والعَيْرُ هو الحِمَارُ، فأَدْخَلَ (على) على (بُسِّ)، وحروف الجرِّ لا تدخلُ إلا على الأسماء.

لكنَّ القولَ الأوَّلَ الذي مشى عليه ابنُ مالك - رحمه الله - أصحُّ، وهذان الكلامانِ مُؤَوَّلانِ، فمعنى (ما هيَ بِنَعَمِ الولَدِ) أي: ما هيَ بالَّتِي يُقالُ فيها: (نَعَمِ الولَدِ)، وكذلك قوله: (على بُسِّ العَيْرِ) أي: على مَرْكُوبٍ يُقالُ فيه: (بُسِّ العَيْرِ).

وقولُ المؤلِّفِ - رحمه الله - «غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ»: يعني أَنَّهُ لا يأتي منهما المضارعُ، ولا الأمرُ، ولا المَصْدَرُ، بل هما هكذا وَجَدًا في اللُّغة العربيَّة، وغيرُ المتصرِّفِ يُسمَّى جامِداً.

وقوله: «رَافِعَانِ اسْمَيْنِ»: (رَافِعَانِ) خبرٌ ثانٍ لقوله: (نَعَمَ وَبُسِّ)، يعني أَنَّهُما فِعْلانِ غيرُ مُتَصَرِّفَيْنِ، وكذلك رَافِعَانِ اسْمَيْنِ، وقوله: (رَافِعَانِ) عَمِلَ في قَوْلِهِ: (اسْمَيْنِ) النَّصْبَ، فقوله: (اسْمَيْنِ) مفعولٌ به لا (رَافِعَانِ)، وفي (رَافِعَانِ) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يعودُ على (نَعَمَ) و(بُسِّ)، وليس الضَّمِيرُ هو الألفُ في قوله: (رَافِعَانِ)، لأنَّ الألفَ في قوله: (رَافِعَانِ) علامةُ إعرابٍ، وليستْ ضميراً، والمعنى أَنَّ (نَعَمَ) و(بُسِّ) يرفعانِ اسمَيْنِ، وليس كُلُّ واحدةٍ ترفعُ اسمينِ، ولكنَّ كُلُّ واحدةٍ ترفعُ اسماً.

وهذانِ الاسمانِ يقولُ عنهما: (مُقَارِنِي آلَ)، يعني أَنَّ فاعِلَهُما لا يكونُ إلا اسماً مُعرِّفاً ب(آلَ)، مثلُ قوله تعالى: ﴿نَعَمَ الْمَوْلَى وَنَعَمَ النَّصِيرُ﴾ [الأفـال: ٤٠]، فالفاعلُ ﴿الْمَوْلَى﴾، وهو مقرونُ ب(آلَ)، و﴿النَّصِيرُ﴾ أيضاً فاعِلٌ مقرونُ ب(آلَ).

فلو قلت: (نعم مولى، ونعم نصير) لم يُجْز، بل لا بُدَّ أن يكونَ فاعلُهما مقروناً بـ(أل)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَيُنْسِرَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، فـ﴿الْمَصِيرُ﴾ فاعِلٌ، ولا يصلح أن يكونَ غيرَ محَلٍّ بـ(أل)، بل لا بُدَّ أن يكونَ محَلٍّ بـ(أل). وقوله: «أو مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَمَها»: يعني: أو يكون فاعلُها مُضَافاً لِمَا فيه (أل).

مثاله: قول الله تعالى: ﴿وَلَنَعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، فـ﴿دَارُ﴾ ليس فيها (أل)، لكنَّها مُضَافَةٌ لِمَا فيه (أل).

مثال آخر: قال الشاعرُ:

نِعَمَتْ جَزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ دَارُ الْأَمَانِ وَالْمُنَى وَالْمِنَّةُ^(١)

فهنا الفاعلُ مُضَافٌ لِمَا فيه (أل).

إِذَنْ: فاعلُها لا بُدَّ أن يكونَ مقروناً بـ(أل)، أو مُضَافاً لِمَا فيه (أل)، ويجوزُ أيضاً أن يكونَ الفاعلُ مُضَافاً إلى مضافٍ لِمَا فيه (أل).

مثاله: (نعم دار كريم القوم)، فـ(دار) فاعِلٌ، وهو مضافٌ إلى (كريم)، و(كريم) ليس فيها (أل)، لكنَّها مُضَافَةٌ إلى ما فيه (أل).

إِذَنْ: يصحُّ أن يكونَ فاعلُها محَلٍّ بـ(أل)، أو مُضَافاً لِمَا فيه (أل)، أو مُضَافاً إلى مضافٍ لِمَا فيه (أل)، أو مُضَافاً إلى مضافٍ إلى مضافٍ لِمَا فيه (أل)، وهكذا، المهمُّ أنَّه لا بُدَّ أن تأتي (أل).

(١) البيت بلا نسبة، كما في خزانة الأدب (٩/ ٤٢١).

وقوله: «نِعَمَ عُقْبَى الْكُرَمَاءَ»: (نِعَمَ) فاعلها غير محلى بـ(أل)، لكنه مضاف إلى ما فيه (أل).

واعلم أن (نِعَمَ) و(بئس) تحتاج إلى فاعل، وتحتاج إلى مخصوص بالذم والمدح غير الفاعل، ويكون مبتدأ، فمثلاً تقول في قوله تعالى: ﴿نِعَمَ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرِ﴾: ﴿الْمَوْلَى﴾ فاعل، والمخصوص هو (الله)، أي: نعم المولى الله، ونعم النصير الله.

وكذلك تقول في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾: المخصوص هو (الجنة).

فالشئ الذي وقع عليه الثناء يكون محذوفاً، ويُعرب على أنه مبتدأ مؤخر، وجمله (نِعَمَ) وفاعلها خبر مقدم.

فنقول في إعراب: ﴿نِعَمَ الْمَوْلَى﴾: ﴿نِعَمَ﴾: فعل ماضٍ، و﴿الْمَوْلَى﴾: فاعل مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ على الألف، منع من ظهورها التعذر، والمخصوص محذوفٌ، تقديره: (الله)، وهو مبتدأ، وخبره الجملة التي قبله، وهي: ﴿نِعَمَ الْمَوْلَى﴾.

ونقول في قول الله تعالى: ﴿وَبَيْسَ الْمَصِيرِ﴾: المخصوص محذوفٌ، والتقدير: (النار)، فنقول في الإعراب: ﴿وَبَيْسَ﴾: فعل ماضٍ للذم، و﴿الْمَصِيرِ﴾: فاعل مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، والمخصوص محذوفٌ، والتقدير: (النار)، وهو مبتدأ، وخبره جملة ﴿وَبَيْسَ الْمَصِيرِ﴾.

٤٨٧- وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ كَ (نِعَمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ)

الشرح

قوله: «يَرْفَعَانِ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بثبوتِ النونِ، والألفُ فاعلٌ.

و«مُضْمَرًا»: مفعولٌ به.

و«يُفَسِّرُهُ»: فعلٌ مضارعٌ ومفعولٌ به.

و«مُمَيِّزٌ»: فاعلٌ (يُفَسِّرُ)، وجملةٌ (يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ) صِفَةٌ لـ (مُضْمَرًا).

وقوله: «كَ نِعَمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ»: هنا دَخَلَ حرفُ الجرِّ على جُمْلَةٍ، فنقول:
الكافُ حرفٌ جرٌّ.

و«نِعَمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ»: اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِهِ منعٌ من ظُهورِها الحِكايةُ، لأنَّ معنى قولنا: (كَ نِعَمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ) كهذا المثالِ، فهو جُمْلَةٌ في حُكْمِ المُفْرَدِ.

وقال بعضُ المُعَرِّبين: إنَّ الكافَ داخِلَةٌ على مجرورٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ:
(كقولك: نِعَمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ)، وهذا وإن كان له وجهٌ، لكنَّه ضعيفٌ، لأنَّه يحتاجُ
إلى تَقديرٍ محذوفٍ، والأصلُ عَدَمُ الحذفِ، ولهذا نقولُ في قولِ ابنِ مالِكٍ -رحمه
الله تعالى-:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرُ مَالِكٍ

(قَالَ) فعلٌ ماضٍ، و(مُحَمَّدٌ) فاعِلٌ، و(أَحْمَدُ رَبِّيَ اللهُ خَيْرَ مَالِكٍ) إلى آخرِ كلمةٍ من الألفيَّةِ في محلِّ نصبٍ مَقُولُ القَوْلِ.

لَمَّا قَالَ - رحمه الله - : إِنَّهُمَا لَا يَرْفَعَانِ إِلَّا مَحَلًّا بِ(أَلْ)، أو مُضَافًا لِمَحَلٍّ بِ(أَلْ) ذكرَ أَيْضًا أَنَّهُمَا يَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ، أي: تَمَيِّزٌ، يعني: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُمَا ضَمِيرًا مَفْسَّرًا بِتَمَيِّيزٍ، وهذه هي القاعدةُ.

مثاله: «نِعَمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ»: (نِعَمَ) فعلٌ ماضٍ، و(قَوْمًا) تَمَيِّزٌ منصوبٌ بالفتحة الظَّاهِرَةِ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ، والتقديرُ: (نِعَمَ هُمْ - أي: القَوْمُ - قَوْمًا).

وقوله: «مَعَشَرُهُ»: هو المَخْصُوصُ بالمدحِ، مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمٌّ آخِرُهُ، و(مَعَشَرٌ) مضافٌ، والهَاءُ مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي محلِّ جَرٍّ، والجملةُ مِنْ (نِعَمَ قَوْمًا) خبرٌ مُقَدَّمٌ، لأنَّ (نِعَمَ) و(بئسَ) وما جَرَى مَجْرَاهُمَا يحتاجانِ إلى فاعِلٍ، وإلى مَخْصُوصٍ بالمدحِ والذَّمِّ.

ولو قلنا: (مَعَشَرٌ) هي الفاعلُ صارتْ لم ترفعِ المضمَر، وإنَّما رفعتْ ظاهراً، ثمَّ المعنى يَفْسُدُ، فأنا أريدُ أَنْ أَثْنِيَ عَلَى قومٍ، أي: نِعَمَ القَوْمُ قَوْمًا، فإذا قيل: مَنْ هُمْ؟ أقول: مَعَشَرُهُ، ولهذا يُقَالُ: إِنَّ (نِعَمَ) و(بئسَ) تدلُّ على العُموْمِ، ثمَّ على الخُصوصِ، لأنَّكَ إذا قلتَ: (نِعَمَ القَوْمُ قَوْمًا) فهذه عموماً، مثل: (نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، ف(الرَّجُلُ) شائعٌ في جميعِ الرِّجَالِ، وليس زَيْدًا، ولهذا تُعْتَبَرُ (أَلْ) هنا لاسْتِغْرَاقِ الجِنْسِ، ثمَّ خُصَّ هَذَا الرَّجُلُ بِأَنَّهُ زَيْدٌ، فكأنَّه ذُكِرَ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً عَلَى سَبِيلِ العُموْمِ، ومَرَّةً عَلَى سَبِيلِ الخُصوصِ، فلهذا لا بُدَّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ التَّقْدِيرَ: (نِعَمَ القَوْمُ قَوْمًا) على سَبِيلِ العُموْمِ، ثمَّ نَخُصَّ، ونَقُولَ: (مَعَشَرُهُ).

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿يُسْ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، ف﴿يُسْ﴾: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، و﴿لِلظَّالِمِينَ﴾: جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ ب﴿يُسْ﴾، و﴿بَدَلًا﴾ تمييزٌ، والفاعلٌ مستترٌ، يعني: يُسَ البَدَلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا، والمخصوصُ (النَّارُ)، أو ما أشبه ذلك.

٤٨٨- وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

الشرح

لَمَّا ذَكَرَ - رحمه الله - أَنَّهَا يَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسِّرُهُ كَأَنَّ سَائِلًا يَسْأَلُ: وَهَلْ يَرْفَعَانِ ظَاهِرًا مَعَ وَجُودِ التَّمْيِيزِ أَوْ لَا؟

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ - رحمه الله -: فِيهِ خِلَافٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْتَجْمَعَ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالتَّمْيِيزِ، لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ جَمْعَنَا بَيْنَ الْمُفْسِّرِ وَالْمُفْسَّرِ، وَهَذَا حَشْوٌ فِي الْكَلَامِ لَا دَاعِيَ لَهُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَجُوزُ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّأَكِيدِ، كَأَنَّا أَثْنَيْنَا عَلَيْهِمْ مَرَّتَيْنِ. مِثَالُ ذَلِكَ: (نِعَمَ الْقَوْمُ قَوْمًا مَعَشَرُهُ)، فَهَذَا جَمْعُنَا بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالتَّمْيِيزِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هَذَا مَمْنُوعٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

وَالْتَّغْلِييُونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا، وَأُمُّهُمْ زَلَاءُ مِنْطِيقُ

ف(بِئْسَ): فَعْلٌ مَاضٍ، وَ(الْفَحْلُ): فَاعِلٌ، وَ(فَحْلُهُمْ): مَبْتَدَأٌ، وَهُوَ الْمَخْصُوصُ، وَ(فَحَلًّا): تَمْيِيزٌ، أَمَّا قَوْلُهُ: (وَأُمُّهُمْ زَلَاءُ مِنْطِيقُ) فَهِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ، وَ(مِنْطِيقُ): خَبَرٌ ثَانٍ، وَيَحْتَمِلُ: (زَلَاءُ مِنْطِيقُ) أَي: تَرَلُّ فِي نُطْقِهَا.

وَإِبْنُ مَالِكٍ - رحمه الله - لَمْ يُرَجِّحْ شَيْئًا، بَلْ أَطْلَقَ الْخِلَافَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٣٤).

قاعدة نسير عليها، وهي أنه إذا لم يَقم دليل بين اللُغة، فإننا نتبع الأسهل.
إذن فنقول: يجوز لك أن تجمع بين التمييز والفاعل، ويجوز لك ألا تجمع،
فمن قال: (نعم قومًا معشره) قلنا: صواب، ومن قال: (نعم القوم قومًا معشره)
قلنا: صواب.

فإن قال قائل: لكن الإيجاز خير من الإطناب.

قلنا: لكن الإطناب إذا صار فيه فائدة تأكيد، فإنه جائز.

فإن قال قائل: وما رد المانعين على البيت السابق؟

قلنا: يقولون: شاذ، أو نادر، فليس عندهم نصوص يقولون: نخاف أن
نخالفها فنأثم، ولهذا سبق كثيرًا أنهم يقولون: إن حُجَّة النحوي نافيًا^(١)
يربوع^(٢).

(١) النافياء إحدى حجرة اليربوع يكتُمها، ويظهر غيرها وهو موضع يرققه، فإذا أُنِيَ من قبل
القاصعاء ضرب النافياء برأسه فانتفق، أي خرج. اللسان: نفق.

(٢) اليربوع واحد اليرابيع، والياء زائدة، لأنه ليس في كلام العرب فعلول سوى ما نذر، مثل
صعقوق، وهي فارة جحرها أربعة أبواب، وقال الأزهرى: دُوبَة فوق الجرذ، الذكر والأنثى
فيه سواء. انظر تاج العروس: ربع.

٤٨٩- و(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلٌ فِي نَحْوِ: (نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)

الشرح

قوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ، لا تَظْهَرُ عليها علامة الإعرابِ، لأنها مَبْنِيَّةٌ، فهل تجعلها اسماً مَوْصُولًا، أو تجعلها نَكْرَةً؟

فإذا جعلناها تَمْيِيزًا قلنا: التَّقْدِيرُ: (نَعَمْ قَوْلًا يَقُولُ الْفَاضِلُ)، وإذا جعلناها فاعلاً قلنا: التَّقْدِيرُ: (نَعَمْ الْقَوْلُ يَقُولُهُ الْفَاضِلُ)، فلَمَّا كانت (مَا) تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ اسماً مَوْصُولًا، وهو معرفةٌ، أو تكون نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، وهو التَّمْيِيزُ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ -رحمه الله-: إِنَّ فِيهَا خِلَافًا.

فبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّهَا تَمْيِيزٌ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّهَا فَاعِلٌ، وهو يُرَجِّحُ التَّمْيِيزَ، لِأَنَّهُ قَالَ: (وَقِيلَ: فَاعِلٌ)، فمعناه أَنَّهُ قَدَّمَ أَنْ تَكُونَ تَمْيِيزًا، أَي: (نَعَمْ قَوْلًا يَقُولُ الْفَاضِلُ)، فعلى هذا تَكُونُ مِثْلُ قَوْلِكَ: (نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ).

٤٩٠- وَيَذْكُرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرٍ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

الشرح

قوله: «وَيَذْكُرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدَ»: يعني: بعدَ الفاعلِ، أو بعدَ التَّمْيِيزِ إذا أُضْمِرَ الفاعلُ، وَيَذْكُرُ على أَنَّهُ (مُبْتَدَأٌ)، فقوله: (مُبْتَدَأٌ) حالٌ من نائبِ الفاعلِ في (يَذْكُرُ)، أي: يَذْكُرُ المخصوصُ بعدَ حالٍ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً.

وقوله: «أَوْ خَبَرٍ اسْمٍ»: معطوفٌ على (مُبْتَدَأٌ)، يعني: أو يَذْكُرُ على أَنَّهُ خَبَرٌ اسْمٍ. وقوله: «لَيْسَ»: أي: ليسَ هذا الاسمُ.

«يَبْدُو» أي: يَظْهَرُ (أَبَدًا).

إِذَنْ: أفادنا المؤلفُ - رحمه الله - أَنَّ المخصوصَ يَذْكُرُ بعدَ استيفاءِ (نعم) و(بئس) فاعلَهما، أو التَّمْيِيزَ النَّائِبَ عن الفاعلِ، فما إعرابه؟

نقول: لنا في إعرابه وجهان:

الوجهُ الأوَّلُ: أن يكونَ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، والجملةُ قَبْلَهُ خبرٌ.

الوجهُ الثاني: أن يكونَ خبرَ مُبْتَدَأٍ محذوفٍ وجوبًا.

مثال ذلك: (نعمَ الرَّجُلُ زيدٌ): (نعم): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفَتْحِ،

و(الرَّجُلُ): فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ، و(زيدٌ): لك في إعرابه وجهان:

الأوَّلُ: مُبْتَدَأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ، وخبرُهُ

الجملةُ السَّابِقَةُ: (نعمَ الرَّجُلُ).

الثاني: خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، تقديرُهُ: (هو زيدٌ)، أي: نَعَمْ الرَّجُلُ هو - أي: الذي أُثْنِي عليه - زيدٌ.

فإن قال قائلٌ: هل هذا خلافُ القاعدةِ في أنَّه إذا كان تقديرُ الضَّميرِ (هو) يكونُ حَذْفُهُ جوازاً؟

نقول: لا، هذا إذا كان الضَّميرُ هو الفاعلُ، أو نائبُ الفاعلِ، وليس المبتدأُ، فالقاعدةُ ليست عامةً.

إِذْنُ: البيتُ يُشِيرُ إلى قاعدةٍ، وهي أنَّه يُذَكَّرُ المخصوصُ بعدَ استيفاءِ (نعم) و(بئس) فاعلهما، أو ما يدلُّ عليه مِنَ التَّمييزِ، وهذا المخصوصُ إمَّا أَنْ يكونَ مُبْتَدَأً، وخبرُهُ الجملةُ قبله، وإمَّا أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ وجوباً.

٤٩١- وَإِنْ يُقَدَّمَ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى «الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى»

الشرح

قوله: «وَإِنْ يُقَدَّمَ مُشْعِرٌ بِهِ»: أي: بالخصوص.

«كَفَى»: أي: عن ذِكْرِ المخصوص.

مثاله: (الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى)، فالمخصوص (الْعِلْمُ)، فنُعْرِبُ (الْعِلْمُ): مبتدأ، و(نِعَمَ): فعلٌ ماضٍ، و(الْمُقْتَنَى): فاعلٌ، والجملة من الفعل والفاعل خبرٌ المبتدأ، و(الْمُقْتَنَى): معطوفةٌ على (الْمُقْتَنَى).

وهل نقول: (الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى الْعِلْمُ)؟

الجواب: لا، ولهذا قال المؤلف - رحمه الله -: (كَفَى)، فلا حاجة إلى ذِكْرِهِ.

وهذا المثالٌ لذيذٌ جداً، وهو مثالٌ عظيمٌ، وهذا الثناء على الْعِلْمِ صحيحٌ، فوالله هو أفضلٌ من المالِ، فلو جاء عَالِمٌ وتاجرٌ، فالأفضلُ فيما اقْتَنَى هو الْعَالِمُ بلا شكٍّ، وهذا أمرٌ تكفَّلَ اللهُ به، قال الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، ولذلك العلماءُ ذُكِرَ لهم مرفوعٌ حتَّى بعد مَوْتِهِمْ، لكنَّ أهلَ الأموالِ يَذْهَبُونَ مع أموالِهِمْ، وتُقَسَّمُ أموالُهُم بين الورثةِ، وتنتهي، لكنَّ الْعِلْمَ هو الْقُنْيَةُ النَّافِعَةُ الَّتِي يُشْنَى عَلَيْهَا.

وقوله: «وَالْمُقْتَنَى»: يعني: ونِعَمَ الْمُقْتَنَى، أي: الْمُتَّبِعُ، وعلى هذا، فالمرادُ به الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ، وأما الْعِلْمُ الَّذِي لَيْسَ بِشَرْعِيٍّ، فهو على حَسَبِ مَا

يكونُ وسيلةً له، فإن كان وسيلةً إلى خيرٍ، فهو خيرٌ، وإن كان وسيلةً إلى شرٍّ، فهو شرٌّ.

ويَدُلُّكَ على أَنَّ العِلْمَ نِعَمٌ الْمُقْتَنَى والمُقْتَنَى أَنَّ ابنَ مالِكٍ -رحمه الله- في الأندلسِ، وهو مَيِّتٌ منذُ مِائَتِ السَّنِينَ، وهو يُدَرِّسُنَا الآنَ، لكنْ أينَ أصحابُ الأموالِ في وقته؟ هل نَفَعُونَا؟! بل لا نَعْرِفُهُمْ فَضْلاً عنْ أَنْ نَنْتَفِعَ بِأَمْوَالِهِمْ.

وهذا المثالُ يُوجِبُ لطالِبِ العلمِ أَنْ يَحْرِصَ على طَلَبِ العلمِ، لأنَّ العلمَ نِعَمٌ الْمُقْتَنَى والمُقْتَنَى.

وقوله: «كَ الْعِلْمُ نِعَمٌ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى»: الكافُ داخلَةٌ على الجملةِ على أَنَّها مثالٌ، فتبقى الجملةُ على ما هيَ عليه، وقد سبقَ أَنَّ للمُعْرِبِينَ فيها وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ الكافَ حرفُ جَرٍّ، و(الْعِلْمُ نِعَمٌ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى) كُلهُ اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جَرِّه كسرةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخره، منعٌ من ظُهورِها الحكايةُ، لأنَّه مُؤَوَّلٌ بقولِكَ: كهذا المثالِ، وهذا أسهلُّ.

الوجهُ الثاني: أَنَّ الكافَ حرفُ جَرٍّ، وأنَّ المجرورَ محذوفٌ، والتَّقديرُ: كقولِكَ: (الْعِلْمُ نِعَمٌ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى).

٤٩٢- وَاجْعَلْ كَ (بِئْسَ) (سَاءَ)، وَاجْعَلْ (فَعْلًا)

مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَ (نِعَمَ) مُسَجَّلًا

الشرح

قوله: «كَ بِئْسَ»: الكاف اسمٌ بمعنى مثل، فهو منصوبٌ، لكنه مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ، يعني: واجعل مثل بِئْسَ.

فإن قال قائل: كيف تدخل على (بِئْسَ) الكاف، وهي حرف جرٍّ، وهو فعلٌ؟
فالجواب: لأنَّ المراد لفظه، أي: واجعل كهذا اللفظ.

وقوله: «سَاءَ»: فِعْلٌ، ومع ذلك نُعْرِبُهُ على أَنَّهُ مفعولٌ به أوَّلُ ((اجْعَلْ))،
أي: اجعل (سَاءَ) مثل (بِئْسَ)، وكيف يكون مفعولاً به وهو فعلٌ؟!
نقول: لأنَّ المراد لفظه، يعني: اجعل هذا اللفظ (سَاءَ).

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، ﴿الْقَوْمُ﴾ هو
المخصوص، وهو مبتدأ، والفاعل ضميرٌ مستترٌ مُعَوَّضٌ عنه بالتمييز في قوله:
﴿مَثَلًا﴾، وأصله: (سَاءَ المثلُ مَثَلًا)، لكن لا يُجْمَعُ بينهما كما سبق.

إِذَنْ: (سَاءَ) حُكِّمَهَا كَ (بِئْسَ) إِذَا قُصِدَ بها إِنْشَاءُ الذَّمِّ، تقول: (سَاءَ
الرَّجُلُ زَيْدٌ)، كما تقول: (بِئْسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ).

أَمَّا إِذَا قلت: (سَاءَني كذا)، (فلانٌ ضربَ زيدًا فسَاءَهُ)، أو ما أشبه ذلك،
فليس من هذا الباب، لأنَّ الَّذِي مِنْ هذا البابِ ما قُصِدَ به إِنْشَاءُ الذَّمِّ، لا ما

قُصِدَ به حَدُوثُ ما يَسُوءُ، فما قُصِدَ به حَدُوثُ ما يَسُوءُ فليس من هذا الباب، بل هو فعلٌ عاديٌّ.

وقوله: «وَأَجْعَلْ فَعْلًا»: بَضَمِ الْعَيْنِ.

«مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ»: أَي: مِنْ فِعْلٍ ذِي ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ.

«كَنِعَمَ»: فِي الْمَدْحِ وَفِي الْعَمَلِ أَيْضًا.

وقوله: «مُسَجَّلًا»: أَي: مُطْلَقًا، وَلَوْ كَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ، فَإِذَا قُصِدَ به إِنْشَاءُ الْمَدْحِ، فَإِنَّهَا تُضَمُّ، لِأَنَّهُ قُصِدَ به اتِّصَافُهُ بِهَذَا الْوَصْفِ.

إِذَنْ: (فَعْلٌ) الَّذِي يُرَادُ به إِنْشَاءُ الْمَدْحِ يُجْعَلُ كَ (نِعَمَ).

مثال ذلك: (صَدَقَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، مِثْلًا نَقُولُ: (نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، فَنَجْعَلُ

(الرَّجُلُ) فاعلاً، و(زَيْدٌ) هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ.

٤٩٣- وَمِثْلُ (نَعَمْ): (حَبَّذَا)، الْفَاعِلُ (ذَا) وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَّذَا)

الشرح

قوله: «حَبَّذَا»: مبتدأ مؤخر مرفوعٌ بضمِّه مُقدَّرةٌ على آخره، منع من ظهورها الحكاية، و(مثلُ): خبرٌ مُقدَّم، وهو مضافٌ، و(نعم) مضافٌ إليه مجرورٌ بكسرة مُقدَّرةٌ على آخره، منع من ظهورها الحكاية.

مثال ذلك: (حَبَّذَا زَيْدٌ)، فكلُّ يعرفُ أنَّ المراد إنشاء المدح له، وأمَّا الإعرابُ، فأعرَبه المؤلفُ -رحمه الله- فقال: (الْفَاعِلُ ذَا)، فاختلَفَ عن (نعم)، لأنَّ (نعم) فاعلُها كما سبق اسمٌ محَلَّى بـ(أل) أو مضافٌ لمحَلَّى بـ(أل)، أو ضَمِيرٌ.

لكن هنا الفاعلُ (ذَا)، فتقولُ: (حَبَّذَا زَيْدٌ)، وإن شئتَ أتيتَ بتمييزٍ، أو حالٍ كـ (صديقًا)، أو (مُعِينًا)، أو ما أشبه ذلك، فنقولُ في إعرابها: (حَبَّ): فعلٌ ماضٍ، و(ذَا) اسمٌ إشارةٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رفعٍ فاعِلٌ، وأصلُها: (حَبَّ هَذَا)، والإشارةُ لزيدٍ، فإن كان حاضرًا، فهو حاضرٌ، وإن لم يكن حاضرًا، فهو مُستَحْضَرٌ في الذَّهنِ، و(زيدٌ): مبتدأٌ مؤخرٌ، وخبرُه جملةُ (حَبَّذَا).

وما ذهبَ إليه المؤلفُ -رحمه الله- في إعرابِ (حَبَّذَا) هو أحسنُ الأقوالِ. وقوله: «وإن تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: لَا حَبَّذَا»: الإعرابُ لا يختلفُ، لكن بدلَ (حَبَّذَا) أقولُ: (لَا حَبَّذَا).

فإذا أردتَ الذَّمَّ تقولُ: (بئسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، وإن شئتَ فَقُلْ: (لَا نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، و(لَا حَبَّذَا الرَّجُلُ زَيْدٌ).

٤٩٤- وَأَوَّلِ (ذَا) الْمَخْصُوصِ أَيَّا كَانَ، لَا

تَعْدِلُ بِ(ذَا)، فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

الشرح

قوله: «أَوَّلِ»: فعلٌ أمرٍ.

و«ذَا»: مفعولٌ أوَّل.

و«الْمَخْصُوصِ»: مفعولٌ ثانٍ، يعني: اجْعَلِ المخصوصَ يلي (ذَا) أَيَّا كَانَ حَتَّى ولو كان جَمْعًا، أو مُثَنًى، فَبَقِيَ (ذَا) على ما هِيَ عليه، فلا تقولُ: (حَبَّ هؤلاءِ القومِ)، بل تقولُ: (حَبَّذا القومُ)، و(حَبَّذا الرِّجَالُ)، و(حَبَّذا الرِّجَالُ)، ولهذا قال: (أَيَّا كَانَ لَا تَعْدِلُ بِذَا).

وقوله: «أَيَّا»: خبرُ (كَانَ) مُقَدَّمٌ، واسمُها ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ، يعني: أَيَّا كَانَ المخصوصُ.

وقوله: «لَا تَعْدِلُ بِذَا»: يعني: لا تأتِ عنها ببديلٍ لها، بل تبقى على ما هِيَ عليه.

وقوله: «فَهُوَ»: أي: هذا التَّركيبُ.

«يُضَاهِي»: أي: يُشَابِهُ (الْمَثَلَا)، وقد قيل: إِنَّ الْأَمْثَالَ لَا تُغَيَّرُ، بل تَبْقَى على ما هِيَ عليه، فلو قلت: (مَنْ يَحْفَظُ أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ فَلَهُ أَلْفُ رِيَالٍ، كُلُّ بَيْتٍ بَرِيَالٍ لِمُدَّةِ سِتَّةِ شُهُورٍ)، ثُمَّ جَاءَكَ رَجُلٌ بَعْدَمَا مَضَتْ السِّتَّةُ شُهُورٍ، وقال:

أنا حَفِظْتُهَا، وسَأَسْمَعُكَ إِيَّاهَا، تقول له: (الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ)^(١) - بالكسر - ولو كان رجلاً، لأنَّ هذا مَثَلٌ، والأمثال لا تُغَيَّرُ، بل تَبْقَى على لَفْظِهَا، وهذه قاعدةٌ معروفةٌ عندَ أهلِ العلمِ بالعَرَبِيَّةِ، ولهذا يقولُ المَوْلَفُ - رحمه الله - هنا: (فَهُوَ يُضَاهِي المَثَلَا)، أي: أنَّ (ذا) لا تتغيَّرُ كالأمثالِ لا تتغيَّرُ.

(١) التاء من (ضَيَّعَتِ) مكسور في كل حال إذا خوطب به المذكر والمؤنث والاثنا والجمع، لأن المثل في الأصل خوطبت به امرأة، وهي دَخْتُنُوس بنت لقيط بن زرارة، كانت تحت عمرو بن عُدَّاس، وكان شيخاً كبيراً فَفَرَكْتُهُ - أي كرهته - فطَلَّقَهَا، ثم تزوجها فتى جميل الوجه، أَجْدَبَتْ فبعثت إلى عمرو تطلب منه حَلُوبَةً، فَقَالَ عمرو: (في الصيف ضيعت اللبن)، فلما رجع الرسولُ وَقَالَ لها ما قال عمرو، ضَرَبَتْ يَدَهَا على مَنْكَبِ زوجها، وقالت: (هذا ومَذْقُهُ خَيْرٌ)، تعني أن هذا الزوج مع عدم اللبن خَيْرٌ من عمرو، فذهبت كلماتها مثلاً. انظر: مجمع الأمثال للميداني (٦٨/٢).

٤٩٥- وَمَا سِوَى (ذَا) اَرْفَعْ بِ(حَبِّ) أَوْ فَجَّرْ

بِالْبَاءِ، وَدُونَ (ذَا) انْضَمَّ إِلَيْهَا كَثُرَ

الشرح

إذا كان فاعل (حَبِّ) سِوَى (ذَا) فماذا تصنعُ به وأنت تريد المدح؟

يقول - رحمه الله -: «مَا سِوَى (ذَا) اَرْفَعْ بِ(حَبِّ) أَوْ فَجَّرْ بِالْبَاءِ»: يعني: إمَّا أَنْ تَرْفَعَهُ بِ(حَبِّ)، وإمَّا أَنْ تَجَرَّهُ بِالْبَاءِ، فتقول: (حَبِّ زَيْدٌ)، أَوْ: (حَبِّ بَزِيدٌ)، تريدُ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ، وَهِيَ هُنَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى مَخْصُوصٍ، وَإِنَّمَا كَانَتْ مِنْ بَابِ (نِعْم) وَ(بُئْس) فِي بَابِ الْمَعْنَى دُونَ الْعَمَلِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ مَعَ (ذَا).

وقول المؤلف - رحمه الله -: «وَمَا سِوَى ذَا»: يعني بِ(ذَا) الَّتِي فِي (حَبِّذَا).

وقول المؤلف - رحمه الله -: «أَوْ فَجَّرْ»: (أَوْ): حَرْفُ عَطْفٍ، وَمَعْنَاهَا التَّخْيِيرُ، يَعْنِي أَنَّكَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ تَرْفَعَهُ بِ(حَبِّ) أَوْ تَجَرَّهُ بِالْبَاءِ، وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: (فَجَّرَ) زَائِدَةٌ، لِأَنَّ الْحُرُوفَ الْعَاطِفَةَ لَا تَتَدَاخَلُ، فَلَا تَقُولُ: (جَاءَ زَيْدٌ وَثُمَّ عَمَرُو)، فَهِيَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْفَاءَ حَرْفُ عَطْفٍ، لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ لَا يَدْخُلُ عَلَى حَرْفِ الْعَطْفِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ رَابِطَةً جَوَابًا لَشَرْطِ مُقَدَّرٍ، وَالْمَعْنَى: أَوْ إِنْ لَمْ تَرْفَعْ فَجَرَّ، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ الْفَاءُ رَابِطَةً لِلْجَوَابِ الْمَحْذُوفِ شَرْطُهُ.

وقوله: «فَجَّرَ بِالْبَاءِ»: خَاصَّةٌ دُونَ غَيْرِهَا.

وقوله: «وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثْرٌ»: (انْضِمَامُ) مبتدأ، وهو مضاف، و(الحا) مضاف إليه.

و«كثُر»: فعلٌ ماضٍ، والجملة خبرُ المبتدأ: (انْضِمَامُ)، و(دُونَ ذَا) مُتَعَلِّقٌ بـ(كثُر)، أي: وانْضِمَامُ الحاءِ كَثُرَ دُونَ (ذَا)، أي: الَّتِي فِي (حَبَّذَا).

والمعنى أَنَّكَ تقولُ: (حَبَّذَا) بالفتح، وتقولُ: (حَبَّ زَيْدٌ)، و(حَبَّ زَيْدٌ) أو: (حَبَّ بَزِيدٍ)، و(حَبَّ بَزِيدٍ).

إِذَنْ: خلاصةُ الكلام: أَنَّ (حَبَّ) يُؤْتَى بها لإنشاء المدح، كما يُؤْتَى بـ(نعم)، ولكنْ إِنْ كَانَ فَاعِلُهَا (ذَا)، فهي بَفَتْحِ الحاءِ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهَا غَيْرَ (ذَا)، فهي على الأَكْثَرِ بضمِّ الحاءِ.

ثُمَّ نقولُ: إِنْ كَانَ فَاعِلُهَا (ذَا)، فَإِنَّهُ لَا يُجَرُّ بِالباءِ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهَا غَيْرَ (ذَا) جَارَ جَرُّهُ بِالباءِ، وَحِينَئِذٍ إِذَا قُلْتَ: (حَبَّ بَزِيدٍ) - تُثْنِي عَلَيْهِ - نقولُ: (حَبَّ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، وهو مبنيٌّ للفاعل، وذلك لِأَنَّ (حَبَّ) فِي هَذَا الْمَكَانِ أَصْلُهَا (حَبَّ زَيْدٌ)، لَكِنْ نُقَلَّتِ الضَّمَّةُ إِلَى الْحَاءِ عَلَى غَيْرِ الْقَاعِدَةِ التَّصْرِيفِيَّةِ (أي: نُقَلَّتْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ)، فَلَمَّا نُقَلَّتِ الضَّمَّةُ مِنَ الْبَاءِ صَارَتِ الْبَاءُ سَاكِنَةً، وَالسَّاكِنَةُ بَعْدَهَا مُتَحَرِّكٌ مِنْ جَنْسِهَا، فَتُدْغَمُ فِيهِ، وَلِهَذَا قُلْنَا: (حَبَّ).

ولهذا لو قلت في (حَبَّ زَيْدٌ): (حَبَّ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، قلنا: هذا خطأ، لكن لو أردتَ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ زَيْدٍ بِأَنَّهُ مُحِبٌّ، فقلت: (حَبَّ زَيْدٌ)، فَإِنَّا نَعْرِبُ (حَبَّ) فعلاً ماضياً مبنيّاً للمفعول، و(زيد): نائبُ فاعلٍ، لِأَنَّكَ

تريدُ أن تُخبرَ بأنَّه محبوبٌ، لا أن تُنشئَ الثناءَ عليه بالحُبِّ، فبينهما فرقٌ، وهذا من دقائق اللُّغة، ولا يفهمُهُ إلا مَنْ فهمَ المعاني، ويُعرفُ الفرقُ بينهما بالسِّياقِ.

لكنْ إذا قلت: (حُبَّ بزيدٍ)، فهنا لا يجوزُ أن يكونَ (زيد) نائبَ الفاعلِ بكلِّ حالٍ، فالمرادُ به إنشاءُ المدحِ، وذلك لأنَّ الباءَ منعتُ أن يكونَ (زيد) نائبَ فاعلٍ.

ولهذا أرى أنَّه ينبغي إذا أردتَ أن تنشئَ المدحَ أن تُدخلَ الباءَ لكي يزولَ الإشكالُ.



أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

قوله: «أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ»: يعني (أَفْعَل) الذي يرادُ به التَّفْضِيلُ، فهو من بابِ إضافةِ الشَّيْءِ إلى نوعِهِ، وذلك لأنَّ (أَفْعَل) تارةً تكونُ صفةً، مثل: (أعرج)، و(أبيض)، و(أحمر)، وما أشبهها، وتارةً تكونُ فعلاً، مثل: (أقدم)، و(أحجم)، و(أكرم)، وما أشبهها، فالمؤلَّفُ -رحمه الله- يقول: «أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ» يعني التي يرادُ بها التَّفْضِيلُ، وهو كلُّ اسمٍ دالٌّ على التَّفَاضُلِ بين شيئين: إمَّا في محمودٍ، وإمَّا في مذمومٍ.

ولا تَظُنَّ أَنَّ (أَفْعَل) التَّفْضِيلِ مِنَ الْفَضْلِ الَّذِي هُوَ الْإِحْسَانُ وَالْخَيْرُ، بَلْ هُوَ مِنَ التَّفْضِيلِ الَّذِي هُوَ الزِّيَادَةُ فِي قُبْحٍ، أَوْ حُسْنٍ، فإذا قلت: (هذا أطيبُ من هذا)، فهو تَفْضِيلٌ في ممدوحٍ، وإذا قلت: (هذا أقبحُ من هذا)، فهذا تَفْضِيلٌ في شيءٍ مذمومٍ.

والمؤلَّفُ -رحمه الله- لا يُعْنَى بِمَسْأَلَةِ الْمَعْنَى، إِنَّمَا يُعْنَى بِالصِّيْغَةِ، ولهذا

قال:

٤٩٦- صُغْ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ (أَفْعَل) لِلتَّفْضِيلِ، وَأَبَ اللَّذْ أَيْ

الشرح

قوله: «صُغْ»: فعلٌ أمرٌ، والأمرُ للوجوبِ على قاعدةِ النَّحْوِيِّينَ، لكن ليس المرادُ الوجوبُ الَّذِي يَأْتُمُّ بِهِ الْإِنْسَانُ.

وقوله: «مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ»: أي: من مَصْدَرٍ يُصَاغُ مِنْهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ، ومفعول (صُغ) هو (أَفْعَلُ لِلتَّفْضِيلِ)، أي: لتفضيل شيء على شيء. وفي قول المؤلف - رحمه الله -: «مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ»: إحالة على ما سبق، وفي التَّعَجُّبِ قال:

وَصُغْنَاهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَعَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلٍ فَعِلَا

إِذَنْ: فلنرجع إلى ما سبق، ونقول في القاعدة هنا: إنَّ ما جازَ أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ جازَ أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ اسْمُ التَّفْضِيلِ، وما لا فَلَا، لأنَّه قال: (وَأَبَ اللَّذُّ أُبِي).

وقوله: «وَأَبَ»: فعلٌ أمرٌ مبنيٌّ على حذفِ الألفِ، والفتحة قبلها دليلٌ عليها، وفاعله مُسْتَتِرٌ وجوبًا تقديره: (أنت)، والمعنى: ارفض، أو امنع الذي مُنْعَ.

و«اللَّذُ»: اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ، أي: الذي، فحذفتِ الياء، وهي لغةٌ في (الذي).

إِذَنْ: لا يُصَاغُ اسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلِ رُبَاعِيٍّ، فإذا أردتَ أَنْ أَصُوغَهُ مِنْ (أَكْرَمَ) لكي أخبرَ عن زيدٍ بأنه يُكْرِمُ النَّاسَ أَكْثَرَ أَقُولُ: (زيدٌ أَشَدُّ إِكْرَامًا مِنْ عَمْرٍو)، ولا أقولُ: (أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو)، بينما في اللُّغَةِ عِنْدَنَا يُصَاغُ، فإذا قالوا: (فلانٌ أَكْرَمَ)، يعني: أَكْثَرُ إِكْرَامًا، لا أَنَّ صِفَةَ الْكَرَمِ فِيهِ أَقْوَى، وأمَّا إذا قلت: (زيدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو)، فهو مِنْ (كَرَّمَ) الثلاثيِّ.

كذلك لا يُصاغ اسمُ التَّفضيلِ من (عسى)، فلا أقول: (زيدٌ أَعسى من عمرو)، لأنَّه جامدٌ.

فإذا قال قائلٌ: لكن هل نقول: (فلانٌ أبأس من فلان)؟

نقول: لا، إلا إذا كان من (بؤس)، وليس من (بئس).

كذلك لا يُقال: (زيدٌ أموت من عمرو)، لأنَّه غيرُ قابلٍ للتفاوتِ.

ولا يُقال: (زيدٌ أعمى من عمرو)، لأنَّه غيرُ قابلٍ أيضًا.

فإن قال قائلٌ: فما الجوابُ عن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي

الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢]؟

فالجواب: أنَّ ﴿أَعْمَى﴾ الأولى وَصْفٌ، وكذلك الثانية وَصْفٌ، إذن:

﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ خبرٌ مُبتدأٌ محذوفٌ، يعني: وهو أضلُّ سبيلًا.

كذلك لا يصحُّ أن تقول: (فلانٌ أكُونُ صدقًا من فلان)، لأنَّه ناقصٌ،

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقول: (تم).

وهل يصحُّ أن تقول: (شِماعٌ غانمٌ أحمَرُ من شِماعِ عبدِ الرَّحمن)؟

الجواب: لا، لأنَّ الوصفَ منه على (أفعل) فلا يجوزُ، وهذا الشرطُ الأخيرُ

فيه خلافٌ، والصَّحيحُ أنَّه جائزٌ، فنقول: (حبُّ هذا أسودُّ من هذا)، وتقول:

(هذا البساطُ أحمَرُ من هذا البساطِ)، وتقول: (هذا أصفَرُ من هذا)، وتقول:

(ما رأيتُ أجزعَ ممَّا يُضربُ من فلانٍ)، وتقول: (هذا أعرجُ من هذا) أي:

أشدُّ عرجًا، فالصَّوابُ جوازُه، وقد وردَ في بعضِ الألفاظ: «ماؤه أبيضٌ من

اللَّبَنِ»^(١). يعني حوض النَّبِيِّ ﷺ والمشهور: «أَشَدُّ بَيَاضًا»^(٢).

فإذا قال قائل: إذا أَجَزْتُمُوهُ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ اللَّبَسُ، وهو التَّبَاسُ الوصفِ بالتَّفْضِيلِ، لأنَّ هناك فرقًا بين قولك: (هذا أَصْفَرُ)، تعني أَنَّ وَصْفَهُ الصُّفْرَةُ، وقولك: (هذا أَصْفَرُ مِنْ هَذَا).

قلنا: لا لَبَسَ، والذي يُبَيِّنُ المعنى ذَكَرُ الْمُفْضَلِ عليه، فأنا لم أَقُلْ: (هذا البِساطُ أَحْمَرُ) فقط، إِنَّمَا قُلْتُ: (هذا البِساطُ أَحْمَرُ مِنْ هَذَا البِساطِ).

إِذَنْ: ف(مِنْ) هي الَّتِي تُعَيِّنُ أَنَّهُ اسْمُ تَفْضِيلٍ، وَالَّذِينَ منعوا ليس عندهم شُبْهَةٌ إِلَّا أَنَّهُ يَلْتَبَسُ هَذَا بهذا، ونحنُ نقولُ: إِنَّ الالْتِبَاسَ يزولُ بتقديرِ (مِنْ)، أو وجودِها.

وكذلك لا يجوزُ أَنْ تقولَ: (زَيْدٌ أَمْرَضُ مِنْ عَمْرٍو) على أَنَّهُ مَبْنِيٌّ مِنْ (مَرَضَ)، وكذلك لا يجوزُ أَنْ تقولَ: (زَيْدٌ أَعْنَى بِالْأَمْرِ مِنْ عَمْرٍو)، لأنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، لأنَّهُ يَقَالُ: (عُنِيَ بِالْأَمْرِ)، ولا يَقَالُ: (عَنَى بِالْأَمْرِ).

فإذا قلتَ: (زَيْدٌ أَعْنَى مِنْ عَمْرٍو بِالْأَمْرِ) وأنت تُرِيدُهُ مِنْ (اعْتَنَى)، وليس مِنْ (عُنِيَ بِهِ)، فَإِنَّهُ لا يجوزُ أَيضًا، لأنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الثَّلَاثِيَّ.

إِذَنْ: اسْمُ التَّفْضِيلِ حُكْمُهُ فِيمَا يُصَاغُ مِنْهُ، وما لا يُصَاغُ حُكْمُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ، ويُحَالُ عَلَى مَا سَبَقَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم (٦٥٧٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ، رقم (٢٣٠٠).

٤٩٧- وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

الشرح

قوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مبتدأ.

و«بِهِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(وَصِلَ)، فالتَّقْدِيرُ: وما وُصِلَ بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ.

وقوله: «لِمَانِعٍ»: متعلِّقٌ بـ(وَصِلَ).

وقوله: «بِهِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(صِلَ)، وعلى هذا فالتَّقْدِيرُ: صِلَ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ، وجملةٌ (صِلَ) فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خبرٌ المبتدأ (مَا).

وتركيبُ البيتِ: وما وُصِلَ بِهِ إِلَى التَّعَجُّبِ لِمَانِعٍ صِلَ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ بِمَا لَا يُصَاغُ مِنْهُ بـ(أَشَدُّ) وَشَبْهَهَا، هَذِهِ الْقَاعِدَةُ.

مثال ذلك: (فَلَانٌ أَشَدُّ دَحْرَجَةً مِنْ فَلَانٍ)، أَوْ: (أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا).

وكذلك بعد ما قلنا: لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (إِنَّ هَذَا الْبَسَاطَ أَحْمَرُ مِنْ هَذَا الْبَسَاطِ) تَقُولَ: (هَذَا أَشَدُّ مُحَرَّةً).

وبعد ما قلنا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (فَلَانٌ أَعْنَى بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ فَلَانٍ) تَقُولَ: (أَشَدُّ عِنَايَةً بِهِ).

وكما قلنا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (فَلَانٌ أَمَوْتُ مِنْ فَلَانٍ)، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (أَشَدُّ مَوْتًا)، لِأَنَّهُ لَا يَتَفَاوَتُ، وَلِهَذَا ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَقُولُ: (يُخْلَفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عِدَمًا)، فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ عَدِمَ الشَّرْطَ يُؤْتَى

ب(أَشَدَّ)، فإذا قلت: (أَشَدُّ مَوْتًا)، فلا يُمكنُ أنْ يَصِحَّ على أنْ المراد الموتُ نفسه، أي: بعدَ ما يَمُوتُ، نعم إذا كان معناه أَشَدَّ نَزْعًا عند نَزْعِ الرُّوحِ، أو كان المرادُ سرعةَ موته فيمكنُ.

وكذلك (فَنِي)، فإذا كان المرادُ سرعةَ فَنَائِهِ مثلاً، فهنا يُمكنُ أنْ يقالَ: (ما أَفْنَاهُ) أي: ما أَسْرَعَ فَنَاءَهُ، بدونِ واسطَةٍ، ولكنَّ المشهورَ على كلامِ المؤلِّفِ - رحمه الله - أَنَّهُ يُؤْتَى بواسطةٍ، فيقالُ: (ما أَسْرَعَ فَنَاءَهُ)، (ما أَسْرَعَ مَوْتَهُ).

كذلك لا يَصِحُّ (فَلَانٌ أَشَدُّ عَمَى مِنْ فَلَانٍ)، لأنَّ الَّذِي يمنعون هو عَمَى البصرِ، والإنسانُ الَّذِي لا يُبْصِرُ لا يُبْصِرُ، فليس فيه تفاضلٌ.

وإذا كان فِعْلاً غيرَ مُتَصَرِّفٍ ك (نَعَمْ) و(بِئْسَ)، فهذا مِنَ الَّذِي إذا فاتَ شَرْطُهُ، فليس له بديلٌ، لكنْ يَمُكِنُ أنْ تقولَ: (نَعَمْ أَفْضَلُ الْقَوْمِ فَلَانٌ).

المهمُّ أَنَّهُ إذا أردنا أنْ نَتَوَصَّلَ إلى التَّفْضِيلِ فيما لا يُصاغُ منه اسمُ التَّفْضِيلِ نأتي ب(أَشَدَّ) أو شِبْهِهَا.

وهنا فائدةٌ: يَنْتَصِبُ مصدرُ الفعلِ الَّذِي لا يُصاغُ منه التَّفْضِيلُ على أَنَّهُ مفعولٌ في بابِ التَّعْجُبِ، فنقولُ في: (ما أَشَدَّ حُمْرَتُهُ): إِنَّ (حُمْرَتَهُ) مفعولُ (أَشَدَّ)، وهنا يَنْتَصِبُ على أَنَّهُ تَمْيِيزٌ، لأنَّه جاءَ بعدَ اسمِ التَّفْضِيلِ.

٤٩٨- و(أَفْعَل) التَّفْضِيلِ صَلَّهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا ب(مِنْ) ^(١) إِنْ جُرِّدَا

الشرح

قوله: «أَفْعَل التَّفْضِيلِ»: هذا مِنْ بابِ الاشتغالِ، فهو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسَّرُهُ ما بعده، وهذا النَّصْبُ راجعٌ.

(١) في بعض النسخ كُتِبَتْ (بِمِنْ) جميعاً، والأحسنُ مِنْ حيثُ الإملاء أَنْ تكتبَ الباءُ وحدها، و(مِنْ) وحدها، لأنَّ (مِنْ) حرفٌ مستقلٌّ، أي: بهذا الحرف. (الشارح)

٤٩٩- وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدًا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحِّدًا

الشرح

القاعدة أنه إذا جُرِّدَ اسمُ التَّفضيلِ مِنْ (أل)، أو أُضِفَ إلى نكرةٍ لَزِمَ فيه أمران، وهما الإفرادُ والتذكيرُ.

فقوله: «جُرِّدًا»: يعني: من الإضافة.

وقوله: «وَأَنْ يُوَحِّدًا»: يعني: وأن يكون مُفْرَدًا.

مثال ذلك: تقول: (زيدٌ أفضلُ رجلٍ هنا)، (هندٌ أفضلُ امرأةٍ هنا) مع أن (هند) مؤنث، و(أفضل) مُذكَّر، لكنّه مضافٌ إلى نكرة، وتقول: (الزيدانِ أفضلُ رجلينِ هنا)، (الزيدونِ أفضلُ قومٍ هنا)، لأنّه مضافٌ إلى نكرة، وتقول: (الهندانِ أفضلُ امرأتينِ هنا)، وكذلك: (الهنداتُ أفضلُ نساءٍ هنا).

- ٥٠٠- وَتَلَوْ (أَل) طَبَقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَه أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنِ ذِي مَعْرِفَه
٥٠١- هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنُ

الشرح

قوله: «وَتَلَوْ (أَل) طَبَقٌ»: يعني أَنَّ الْمَعْرِفَ بـ(أَل) يَكُونُ مُطَابِقًا لِمَوْصُوفِهِ،
أَوْ مَا كَانَ خَبَرًا عَنْهُ، فَتَقُولُ: (زَيْدٌ هُوَ الْأَفْضَلُ)، (هِنْدٌ هِيَ الْفُضْلَى)، (الزَّيْدَانِ
هُمَا الْأَفْضَلَانِ)، (الْهِنْدَانِ هُمَا الْفُضْلَيَانِ)، (هُؤُلَاءِ الرِّجَالُ الْأَفْضَلُونَ)، (هُؤُلَاءِ
النِّسَاءُ هُنَّ الْفُضْلَيَاتُ).

فَصَارَ الْمَحَلَّى بـ(أَل) مِنْ اسْمِ التَّفْضِيلِ طَبَقَ الْمَوْصُوفِ بِكُلِّ حَالٍ، سِوَاهُ
كَانَ خَبَرًا، أَوْ صِفَةً، مُذَكَّرًا كَانَ، أَوْ مُؤَنَّثًا، مُفْرَدًا، أَوْ مثنًى، أَوْ مَجْمُوعًا.
وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ (مِنْ) لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَحَلَّى بـ(أَل)، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

فَنَقُولُ: التَّقْدِيرُ: (وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرُ مِنْهُمْ حَصَى)، أَوْ يُحْمَلُ عَلَى زِيَادَةِ
الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْأَصْلُ: (وَلَسْتَ بِأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى)، وَلَكِنْ لَوْ قِيلَ: إِنَّهَا تَأْتِي
عَلَى سَبِيلِ النُّدْرَةِ وَالْقِلَّةِ، لَمْ يَكُنْ هَذَا مُتَمَنِّعًا، أَمَّا أَنْ نَتَكَلَّفَ وَنَقُولَ: (أَل) زَائِدَةٌ،
أَوْ أَنَّ هُنَاكَ اسْمَ تَفْضِيلٍ مُجَرَّدًا مِنْ (أَل)، فَلَا دَاعِيَ لَهُ.

وقوله: (وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى * وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ) يعني: لِلْغَالِبِ

(١) البيت للأعشى، كما في شرح الشواهد للعيني (٤٧/٣).

في كثرة الحصى، والفائدة من كثرة الحصى أَنَّهُمْ يَعُدُّونَ بِهِ، لَأَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا فِي الْأَوَّلِ أُمِّيِّينَ، لَيْسَ عِنْدَهُمْ حِسَابٌ، وَلَا مَعْرِفَةٌ بِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُدَّ الْقَوْمَ أَحْضَرَ حَصَى، وَقَالَ: هَذَا عَدَدُ الْقَوْمِ.

ومنه (أَحْصَاهُ) فَأَصْلُهَا (عَدَّهُ بِالْحَصَى)، مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْحَصَى، فَ(أَحْصَيْتُ الشَّيْءَ) يَعْنِي ضَبَطْتُ عَدَّهُ، لَا تَنْهَمُ كَانُوا يَضْبِطُونَ الْعَدَدَ بِالْحَصَى.

وقوله: «وَمَا لِمَعْرِفَةِ أُضِيفَ»: أَي: مَا أُضِيفَ لِمَعْرِفَةٍ مِنْ أَسَاءِ التَّفْضِيلِ فَإِنَّهُ (ذُو وَجْهَيْنِ)، يَعْنِي: يَجُوزُ فِيهِ الْمِطَابَقَةُ وَعَدْمُهَا، فَتَقُولُ: (هَذَا فَضْلِي النِّسَاءِ)، (هَذَا أَفْضَلُ النِّسَاءِ)، فَالْأَوَّلُ مُطَابِقٌ، وَالثَّانِي غَيْرُ مُطَابِقٍ.

وكذلك تقول: (الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الرِّجَالِ)، وَهَذَا غَيْرُ مُطَابِقٍ، وَتَقُولُ: (الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الرِّجَالِ)، وَهَذَا مُطَابِقٌ.

وتقول: (طَلَبَةُ الْعِلْمِ أَفْضَلُ الرِّجَالِ) أَوْ: (أَفْضَلُ الرِّجَالِ).

وتقول: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ)، (فَاطِمَةُ فَضْلِي نِسَاءِ الْعَالَمِينَ نَسَبًا^(١)).

إِذَنْ: إِذَا أُضِيفَ لِمَعْرِفَةٍ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ، وَهُمَا الْمِطَابَقَةُ وَعَدْمُهَا، وَهُوَ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ.

وقوله «وَلِمَعْرِفَةٍ»: ضِدُّهُ مَا أُضِيفَ لِنَكْرَةٍ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ يُلْزَمُ التَّذْكِيرُ وَالْإِفْرَادُ.

لَكِنْ شَرَطَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَقَالَ: «هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ» أَي: مَعْنَى (مِنْ).

(١) وكذلك أخواتها. (الشارح)

«فَهُوَ طِبُّ مَا بِهِ قُرْنٌ»: يعني أَنَّهُ يَجُوزُ الْوَجْهَانِ إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، فَإِنْ لَمْ تَنْوِ مَعْنَى (مِنْ)، فَإِنَّهُ يَجِبُ الْمَطَابَقَةُ.

مثال ذلك: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ)، فهنا نَوَيْتَ (مِنْ)، يعني: أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ.

مثال آخر: (طَلَبَةُ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ أَفْضَلُ طَلَبَةٍ فِي الدُّنْيَا)، فهنا نَوَيْتَ (مِنْ)، يعني: أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الطَّلَبَةِ فِي الدُّنْيَا، فَإِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ) جَارَ الْوَجْهَانِ.

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ غَيْرَ مَطَابِقِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، وَلَوْ طَابَقَ لَقَالَ: (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصِي النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ).

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ مَطَابِقًا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وَلَوْ لَمْ يُطَابِقْ لَقَالَ: (أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا).

فَإِنْ لَمْ تَنْوِ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنَّمَا نَوَيْتَ مُطْلَقَ الْفَضْلِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِمَا اقْتَرَنَ بِهِ.

مثال ذلك: (فُلَانٌ أَعْدَلُ النَّاسِ)، فَلَيْسَ قَصْدُكَ أَنَّهُ أَعْدَلُ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ، لَكِنَّ قَصْدَكَ أَنَّهُ حَازَ قِصَبَ الْفَضْلِ فِي الْعَدْلِ.

مثال آخر: (زَيْدٌ وَعَمْرٌو أَعْدَلَا بَنِي فُلَانٍ)، فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّهَا أَعْدَلُ مِنْ بَنِي فُلَانٍ، لِأَنَّهَا مِنْ بَنِي فُلَانٍ، لَكِنَّ الْمَقْصُودَ أَنَّهَا عَادِلَا بَنِي فُلَانٍ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (الْأَشْجُ وَالنَّاقِصُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ)، فَالْمُرَادُ أَنَّهَا عَدْلَانِ، لَا أَنَّهَا أَعْدَلُ مِنْ كُلِّ بَنِي مَرْوَانَ، وَالْأَشْجُ هُوَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالنَّاقِصُ هُوَ يَزِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، لِأَنَّهُ كَانَ مُقْتَصِدًا فِي الْعَطَايَا، وَلَيْسَ مُسْرِفًا،

فَسَمَّوْهُ النَّاقِصَ، وَالنَّاسُ لَا يَسْلَمُ مِنْهُمْ أَحَدٌ، إِنَّ أَكْثَرَ الْعَطَاءِ قَالُوا: مُبَدَّرٌ، وَإِنْ اقْتَصَدَ قَالُوا: نَاقِصٌ.

فَصَارَ اسْمُ التَّفْضِيلِ لَا يَخْلُو مِنَ الْأَحْوَالِ التَّالِيَةِ:

الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدًا مِنْ (أَل) وَالْإِضَافَةِ، أَوْ مُضَافًا إِلَى نَكْرَةٍ، فَالْوَاجِبُ فِيهِ أَنْ يَلْزَمَ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ مُحَلَّى بِ(أَل)، فَتَجِبُ فِيهِ الْمِطَابَقَةُ بِكُلِّ حَالٍ.

الرَّابِعَةُ: أَنْ يُضَافَ لِمَعْرِفَةٍ، فِيمَا أَنْ تَنْوِيَّ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِمَّا أَلَّا تَنْوِيَّ، فَإِنْ لَمْ تَنْوِ مَعْنَى (مِنْ) وَجَبَتْ الْمِطَابَقَةُ، وَإِنْ نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ) جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

فَائِدَةٌ: قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: قِيلَ: وَمِنْ اسْتِعْمَالِ صِيغَةِ (أَفْعَل) لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَبُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، أَي: وَهُوَ هَيِّئٌ عَلَيْهِ، وَرَبُّكُمْ عَالِمٌ بِكُمْ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

وَأِنْ مَدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
أَي: لَمْ أَكُنْ بِعَجَلِهِمْ، وَقَوْلُهُ^(٢):

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
أَي: دَعَائِمُهُ عَزِيزَةٌ طَوِيلَةٌ. اهـ.

(١) البيت للشَّنْفَرَى الْأَزْدِيَّ عَمْرُو بْنُ بَرَّاقٍ، كَمَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (١/ ٤٢٤).

(٢) البيت مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ، كَمَا فِي الْكَامِلِ لِلْمَبْرَدِ (٢/ ٢٢٧).

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَبُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَلَى بَابِهِ، لَكِنَّهُ يُخَاطَبُ قَوْمًا يُنْكِرُونَ الْبَعْثَ، فَأَرَادَ أَنْ يُخَاطِبَهُمْ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ عَقْلًا، وَهُوَ أَنَّ الْإِعَادَةَ أَهْوَنُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ، فَيَقُولُ: إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ، وَفِي مُحْسُوسِكُمْ وَمَعْرُوفِكُمْ وَمَعْقُولِكُمْ أَنَّ الْإِعَادَةَ أَهْوَنُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ، فَكَيْفَ تُنْكِرُونَ مَا هُوَ أَهْوَنُ فِي عُقُولِكُمْ وَمَحْسُوسِكُمْ، وَإِلَّا فَالْكَلِّ عَلَيْهِ هَيْئٌ، لِأَنَّ الْكَلَّ يَكُونُ بِ(كُنْ)، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُكَذِّبِينَ لِلرَّسُولِ عَلَى ضَلَالٍ، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ وَمَنْ مَعَهُ عَلَى هُدًى.

كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤] الصَّحِيحُ أَنَّهُ عَلَى بَابِهِ، وَأَنَّهُ أَعْلَمُ بِنَا مِنْ أَنْفُسِنَا - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِكُمْ فَقَطْ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ: (لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ)، الصَّحِيحُ أَنَّهُ عَلَى بَابِهِ أَيْضًا، يَعْنِي: مَا أَنَا بِأَعْجَلِ الْقَوْمِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: لَسْتُ بِعَجَلِهِمْ، بَلِ الْمُرَادُ لَسْتُ بِأَوَّلِ مَنْ يَمُدُّ يَدَهُ، لِأَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَمُدُّ يَدَهُ إِذَا قُدِّمَ الرَّادُّ هُوَ أَعْجَلُهُمْ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى شَرِّهِ وَهَمَّتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَتِمَّا لَكَ نَفْسَهُ حَتَّى يُقَالَ لَهُ: (تَفَضَّلْ وَكُلْ).

كَذَلِكَ قَوْلُهُ: (إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا * بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ)، الْمُرَادُ بِهِ التَّفْضِيلُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ: أَعَزُّ وَأَطْوَلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّاعِرَ لَمْ يَقْصِدْ هَذَا، إِنَّمَا قَصَدَ أَنَّهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ مِنَ الْبُيُوتِ الْآخَرَى، وَقَوْلُهُ: (وَأَطْوَلُ) مِنَ الطُّوْلِ الْمَعْنَوِيِّ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الطُّوْلَ الْحِسِّيَّ.

٥٠٢- وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهَمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا

٥٠٣- كَمِثْلٍ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

الشرح

قوله: «إِنْ»: شرطية، واسمُ (تَكُنْ) مستترٌ وجوبًا تقديره: (أنت)، وخبرها قوله: (مُسْتَفْهَمًا)، يعني: وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَفْهَمًا (بِتِلْوِ مِنْ)، بحيث يكون الذي بعدَ (مِنْ) اسمَ استفهام، والذي بعدَ (مِنْ) يأتي في آخرِ الجملة، تقول: (الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ)، فالمرأةُ تأتي في آخرِ الجملة، لأنها تأتي بعدَ ذِكْرِ الْمُفْضَلِ، وتقول: (الشِّتَاءُ أبردُ مِنَ الصَّيْفِ)، فتأتي بـ (مِنْ) بعدُ، فإذا كان ما بعدَ (مِنْ) اسمَ استفهام، فإن بقيَ في مكانه تركنا القاعدة، وهي أَنَّ الاستفهامَ له الصَّدَارَةُ، أي: أَنَّ الاستفهامَ دائمًا هو الأوَّلُ، ولهذا يجبُ تقديمه إذا كان خبرًا للمبتدأ في مثل: (أين زيد؟) فماذا نصنع؟

يقول المؤلف - رحمه الله -: «فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا»: (فَلَهُمَا) الضَّمِيرُ يعودُ على (مِنْ)، والاستفهام، وجملةُ (فَلَهُمَا) جوابُ الشرط، وهو قوله: (إِنْ تَكُنْ).
إِذْنِ القاعدة: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُفْضَلُ عَلَيْهِ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُتَقَدَّمَ، فيكون في صدرِ الجملة، والعلةُ في ذلك أَنَّ الاستفهامَ له الصَّدَارَةُ.

مثاله: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، فهذا استفهامٌ، والجواب: (أنا خيرٌ من فلان)، لكن لما كان الْمُفْضَلُ عَلَيْهِ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ، وجبَ أَنْ يُتَقَدَّمَ، فتقول: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟).

وكذلك تقول: (مَنْ أَنْتَ أطولُ؟)، (مَنْ أَنْتَ أغنى؟)، (مَنْ أَنْتَ أعلمُ؟)، وما أشبه ذلك، وسيكون جوابُ المسئولِ مثلاً: (من فلانٍ)، يعني: أنا خيرٌ - أو أطولُ، أو أعلمُ، أو أغنى، أو ما أشبه ذلك - من فلانٍ.

وقوله: «وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا»: يعني: إن جاء في جملة خبرية، فإنَّ التقديمَ نَزْرًا، أي: قليلٌ.

مثاله: (خيرٌ من زيدٍ عمرو)، والأصل: عمروٌ خيرٌ من زيدٍ، لكنَّها جاءت مُقدَّمةً، وهذا يكونُ نَزْرًا قليلًا في اللغة العربية، وهل ينقاسُ؟

الظاهرُ أنَّه لا ينقاسُ، وأنَّه إن وُجدَ عن العربِ فهو مقصورٌ على السماعِ. ومن ذلك قولُ الشاعر^(١):

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ، وَأَنَّ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

الشَّاهدُ في قوله: (وَأَنَّ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ)، والتَّقديرُ: (أَكْسَلُ مِنْهُنَّ).

وقوله: «نَزْرًا»: مصدرٌ في موضع الحالِ من فاعِلِ (وَرَدًا)، يعني: وردَ نَزْرًا.

وقوله: «لَدَى»: أي: عند.

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة غيلان، كما في شرح الشواهد للعيني (٥٢/٣).

- ٥٠٤- وَرَفَعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا، وَمَتَى عَاقِبَ فَعَلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا
٥٠٥- كَ (لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ)

الشرح

قوله: «نَزْرًا»: أي: قليل.

وقوله: «وَرَفَعُهُ الظَّاهِرَ»: يعني أَنَّهُ يرفعُ الضَّمِيرَ المستترَ، ولا يرفعُ الظَّاهِرَ إلا قليلًا.

والمسألة فيها خلافٌ، فمنهم مَنْ يقول: إِنَّهُ لا يرفعُ الظَّاهِرَ مطلقًا.

ومنهم مَنْ يقول: إِنَّهُ لا يجوزُ، وإنَّه شاذٌّ، وهذا مذهبُ ابنِ هشامٍ - رحمه الله - في القطر^(١)، قال: إِنَّهُ لا يرفعُ الظَّاهِرَ إلا في مسألةٍ واحدةٍ، وهي مسألةُ الكحل^(٢)، فَإِنَّهُ يجوزُ، وذلك إذا عاقبَ الفعلَ.

ومنهم مَنْ يقول: إِنَّهُ يرفعُهُ مطلقًا، ولا مانعَ، وهذا هو الأقربُ، لأنَّه إذا كان هو بمعنى الفعلِ، ولكنَّه يدلُّ على الزَّيادةِ والفضلِ، فما الَّذي يمنعُ مِنْ أَنْ يكونَ رافعًا للظَّاهِرِ؟! ثمَّ إِنَّهُ هو أيضًا يرفعُ ضميرًا مستترًا تقديرُهُ: (هو)، والَّذي تقديرُهُ: (هو) استتارُهُ جائزٌ، وليس بواجبٍ.

وابنُ مالكٍ - رحمه الله - يرى أَنَّهُ ممكنٌ، لكنَّه قليلٌ.

(١) انظر قطر الندى، وبل الصدى (ص: ٢١).

(٢) مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ). انظر شرح قطر الندى لابن هشام (ص: ٢٨٢).

وقوله: «وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا»: أي: صارَ بمعنى الفعل، بحيثُ يُحُلُّ الفعلُ محلَّه، لأنَّ (عَاقَبَ الشَّيْءَ) أي: صارَ عَقِبَهُ في مَكَانِهِ، فإذا صَحَّ أَنْ يَحُلَّ محلَّه الفعل، فحينئذٍ يجوزُ أَنْ يرفعَ الظَّاهرَ.

ولا بُدَّ أَنْ يَقَعَ (أَفْعَل) التَّفْضِيلُ بعدَ نفيٍّ، أو شُبْهِه، وشُبْهُ النِّفيِّ هو النَّهْيُ، والاستفهامُ الإنكاريُّ بمعنى النَّفيِّ.

ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مرفوعه أجنيبًا، أي: غيرَ عائدٍ إلى المُفَضَّل، لأنَّك إذا قُلْتَ: (مررتُ برجلٍ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ)، فكلمةُ (أَفْضَلُ) فيها ضميرٌ يعودُ على (رَجُلٍ)، لكنْ هنا لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ المرفوعُ أجنيبًا لا يعودُ على المُفَضَّل.

ولا بُدَّ أيضًا أَنْ يَكُونَ هذا الأجنبيُّ مُفَضَّلًا على نَفْسِهِ باعتبارَيْن، فالتَّفْضِيلُ هنا بين ذاتٍ واحدةٍ باعتبارِ حالَيْن، وليس تفضيلًا بين شَخْصٍ وشَخْصٍ.

مثاله: «لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ»:

«لَنْ»: حرفُ نفيٍّ ونصبٍ واستقبالٍ.

و«مِنْ رَفِيقٍ»: (مِنْ) حرفُ جرٍّ زائدٌ، و(رَفِيقٍ) مفعولٌ به لا (تَرَى)، يعني:

لن ترى رفيقًا.

وقوله: «أَوْلَى»: صفةٌ لا (رَفِيقٍ).

وقوله: «الْفَضْلُ»: هو فاعلُ (أَوْلَى) مَعَ أَنْ (أَوْلَى) اسمُ تفضيلٍ، لكنْ لما كَانَ الفعلُ يُحَلُّ محلَّها صَحَّ أَنْ ترفعَ الفاعلَ، لأنَّ معنى (لن ترى في الناسِ رفيقًا أَوْلَى به الْفَضْلُ): يُؤَلَى به الْفَضْلُ.

وقوله: «مِنَ الصَّدِيقِ»: هذا هو الْمُفْضَلُ عليه، وقوله: (مِنَ الصَّدِيقِ)، حُرِّكَتِ النُّونُ بالفتح لالتقاء الساكنين.

مثال آخر: مسألة الكُحْل: (ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ منه في عَيْنِ زَيْدٍ)، فقوله: (أَحْسَنَ) بمعنى يَحْسُنُ في عَيْنِهِ الكُحْلُ، فكان مُعَاقِباً لِلْفِعْلِ الَّذِي هو (يَحْسُنُ)، فصَحَّ أَنْ يرفعَ الظَّاهِرَ.

وهنا تقدَّمَ نفي، وقوله: (أَحْسَنَ) اسمُ التَّفْضِيلِ، وكانَ المفروضُ أَنْ يتَحَمَّلَ ضميراً يعودُ على (أَحَدٍ)، لكنَّه هنا رفعَ ظاهراً أَجْنَبِيّاً مِنَ الْمُفْضَلِ عليه، ولا يعودُ على الْمُفْضَلِ عليه، وقوله: (الكُحْلُ) هو مُفْضَلٌ في عَيْنِ زَيْدٍ، ومُفْضَلٌ عليه في عَيْنِ غَيْرِ زَيْدٍ.

فإِذَنْ: الكُحْلُ فُضِّلَ على نَفْسِهِ باعتبارَيْنِ: ففي حالِ كَوْنِهِ في عَيْنِ زَيْدٍ مُفْضَلٌ، وفي حالِ كَوْنِهِ في عَيْنِ غَيْرِهِ مُفْضَلٌ عليه.

وَيُمْكِنُ أَنْ نَجْعَلَهَا على غَيْرِ الكُحْلِ، فنقول: (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ على رأسِهِ الشَّعَاغُ مِنْهُ على رأسِ زَيْدٍ)، (ما رأيتُ مجلساً أحسنَ في جِدَارِهِ اللَّوْنُ الأزرقُ مِنْهُ في جِدَارِ البَيْتِ)، فليس خاصّاً بالكُحْلِ، لكنَّ هذا المثالُ كأنَّ العلماءَ -رحمهم الله- مثَّلوا به لظهوره وسُهولته.

ومسألة الكُحْلِ في الحقيقة -وإنْ كانتْ أشبه ما تكونُ بتمارينِ الطَّلَبَةِ- فهي في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ قَلِيلٌ وَقَوُّعُهَا.

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ)، هل يصحُّ أَنْ نجعلَ (أَبُوهُ) مُبْتَدَأً مُؤَخَّراً، ويكونُ تقديرُ الجملةِ: (مررتُ برجلٍ أَبُوهُ أَفْضَلُ مِنْهُ)؟

الجواب: لا يصحُّ أن نجعلَ (أبوه) مُبتدأً، لأنَّ (أفضل) عليها فتحةٌ، فهي صفةٌ لـ(رجُل)، أمَّا لو قلنا: (برجلٍ أفضلٍ منه أبوه)، صحَّ أن نجعلها مُبتدأً وخبراً.

وفي هذا دليلٌ على أنَّ هذه المسألة تُستثنى من القاعدة، وهي أنَّ كلَّ ضميرٍ يكون تقديره: (هو)، فهو مستترٌ جوازاً، إلَّا في هذه المسألة، فإنَّ الضميرَ مستترٌ وجوباً، لأنَّه لا يحلُّ محله الظاهرُ.

مثال آخر: (ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصَّومُ منه في عشرٍ ذي الحجة)، فـ(أحبَّ): صفةٌ لـ(أيام)، ونائبُ الفاعلِ (الصَّوم)، وهو أجنبِيٌّ مِنَ الْمُفْضَلِ، وفي هذا المثالِ شذوذٌ من جهةٍ ثانية، وهو أنَّه صيغَ من فعلٍ مبنيٍّ للمجهولِ. إذن: قولُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (ورفعُ الظَّاهرِ) يشملُ الفاعلَ ونائبَ الفاعلِ، ولهذا لم يقل: (ورفعُ الفاعلِ).



النَّعْتُ



النَّعْتُ من الأشياءِ الهامّةِ، والتَّوابعُ كُلُّها من الأشياءِ الهامّةِ.
والنَّعْتُ في اللُّغةِ الوصفُ، فنَعْتُهُ بمعنى وَصَفُهُ، تقولُ: (نَعْتُ فلانٍ) أي:
وَصَفُهُ.

وأما في الاصطلاح، فإنَّ المؤلِّفَ - رحمه الله - سيذكرُه بعدَ البيتِ الأوَّلِ.
٥٠٦- يَتَّبِعُ في الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأوَّلَ نَعْتُ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلُ

الشرح

النَّعْتُ والتَّوْكِيدُ والعَطْفُ والبَدَلُ كُلُّها تَوابعٌ لِمَا سَبَقَها في الإِعْرَابِ، إنْ
كان مرفوعاً رُفِعَتْ، وإنْ كان منصوباً نُصِبَتْ، وإنْ كان مجروراً جُرَّتْ، وإنْ كان
مجزوماً جُزِمَتْ.

فإذن: الإِعْرَابُ يكونُ على أصليٍّ، وعلى فرعيٍّ، والفرعيُّ هو هذه التَّوابعُ.
وقولُ المؤلِّفِ - رحمه الله - «الأَسْمَاءُ»: همزُها همزةٌ قَطْعٍ، فهي على وزنِ
(أَفْعَالٍ)، لكنْ هنا نجعلُها همزةً وَصْلٍ لضرورةِ الشُّعْرِ.

وقولُه: «الأَسْمَاءُ»: محلُّها النَّصْبُ على أنَّها مفعولٌ به مُقدَّمٌ.

و«نَعْتُ»: فاعلٌ (يَتَّبِعُ).

والتَّابِعُ هو المُشَارِكُ لِمَا قَبْلَهُ، وَالتَّوَابِعُ أَرْبَعَةٌ: النَّعْتُ، وَالتَّوَكِيدُ،
وَالْعَطْفُ، وَالبَدَلُ، وَهِيَ مَجْمُوعَةٌ فِي شَطْرٍ وَاحِدٍ مِنْ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
وَكُلُّهَا لَهَا تَعْرِيفَاتٌ، وَلَهَا أَحْكَامٌ.

٥٠٧- فَالْنَعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

الشرح

سَبَقَ أَنَّ النَّعْتَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَعْنَى الْوَصْفِ، وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: (تَابِعٌ)، فَخَرَجَ بِهِ الْأَصْلِيُّ، فَإِذَا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ)، (فَزَيْدٌ) لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ تَابِعًا، وَدَخَلَ فِيهِ جَمِيعُ التَّوَابِعِ، فَلَوْ قُلْنَا: (إِنَّ النَّعْتَ تَابِعٌ) وَسَكَنَّا دَخَلَ فِيهِ جَمِيعُ التَّوَابِعِ: التَّوَكِيدُ، وَالْعَطْفُ، وَالْبَدَلُ.

لَكِنْ تَخْرُجُ بَقِيَّةُ التَّوَابِعِ بِقَوْلِهِ: «مُتِمٌّ مَا سَبَقَ»: أَيِ: مَا سَبَقَهُ، وَهُوَ الْمَنْعُوتُ، فَيُتِمُّهُ (بِوَسْمِهِ)، وَالْوَسْمُ بِمَعْنَى السِّمَةِ، أَيِ: الْعَلَامَةِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الصِّفَةُ.

فَقَوْلُهُ: «بِوَسْمِهِ»: أَيِ: بِوَصْفِهِ، أَيِ: وَصْفِ السَّابِقِ.

«أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ» يَعْنِي: أَوْ وَصْفٍ مَا لَهُ عِلَاقَةٌ بِهِ بِضَمِيرٍ، أَوْ غَيْرِهِ.

مِثَالُ الَّذِي بِوَسْمِهِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَاضِلٍ)، (فَرَجُلٍ) مُطْلَقٌ مَا وَصِفَ بِأَيِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قُلْتَ: (فَاضِلٍ) أَتَمَمْتَ هَذَا الرَّجُلَ بِوَصْفِهِ بِالْفَضْلِ.

مِثَالُ الَّذِي بِوَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ، أَيِ: مَا لَهُ عِلَاقَةٌ بِهِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَاضِلٍ أَبُوهَ)، فَكَلِمَةُ (فَاضِلٍ) تَابِعَةٌ لَ (رَجُلٍ)، لَكِنَّ الْوَصْفَ الَّذِي تَتَضَمَّنُهُ لَا يَعُودُ عَلَى (رَجُلٍ)، إِنَّمَا يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ لَهُ بِهِ عِلَاقَةٌ، فَالْفَاضِلُ فِي هَذَا الْمِثَالِ الْأَبُ، فَكَانَ النَّعْتُ هُنَا وَصْفًا لِمَا لَهُ بِهِ عِلَاقَةٌ، وَهُوَ أَبُوهُ، لَكِنْ (فَاضِلٍ) صِفَةٌ لَ (رَجُلٍ) فِي الْإِعْرَابِ، وَلِهَذَا نَقُولُ: (مَرَرْتُ): فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالْبَاءُ حَرْفُ جَرٍّ، وَ (رَجُلٍ): اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ ظَاهِرَةٍ فِي آخِرِهِ، وَ (فَاضِلٍ): صِفَةٌ

ل(رجل)، وهي صفةٌ اصطلاحاً لا صفةٌ معنًى، وصفةٌ المجرورِ مجرورةٌ، وعلامةٌ جرّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره، و(أبوه) فاعلٌ (فاضل)، لأنَّ اسمَ الفاعلِ يعملُ، وهو مرفوعٌ، وعلامةٌ رفعه ضمّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ، منعٌ من ظهورِها الثقلُ على مذهبِ سيبويهِ - رحمه الله - الَّذي قال ابنُ عقيلٍ عنه:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا^(١)

أو نقولُ على المشهورِ: وعلامةٌ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمّةِ، لأنّه من الأسماءِ الخمسةِ عند ابنِ أَجْرُومٍ، وأمّا ابنُ مالِكٍ فيقولُ: السّتّةُ، لكنّه يقولُ بعد ذلك:

وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

والعلاقة هنا بين المنعوتِ والمتبوعِ هو الضميرُ، ولهذا لو قلت: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ زيدٌ)، لا يستقيمُ، بل لا بُدَّ أن يكونَ هناك علاقةٌ. وكذلك لو قلت: (فاضلٍ أبو أبيه)، (فاضلٍ أبو أبي أبيه)، وهكذا، المهمُّ أنّه لا بُدَّ أن يكونَ هناك ضميرٌ يربطُ بين هذا وهذا.

فصارَ النّعتُ إمّا أن يكونَ وصفاً للمتبوعِ، مثل: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ)، أو وصفاً لِمَا لَهُ بِهِ علاقةٌ كـ (مررتُ برجلٍ فاضلٍ أبوه).

(١) البيت لَوَيْسِمِ بْنِ طَارِقٍ، ويُقال: لُجَيْمِ بْنِ صَعْبٍ، وحَذَامُ امرأته. انظر تاج العروس، مادة (حذم).

٥٠٨- وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَاكَ (أَمُرُّ بِقَوْمٍ كَرَمًا)

الشرح

قوله: «وَلْيُعْطَ»: الواو حرف عطف، واللَّامُ لامُ الأمرِ، والأمرُ للوجوبِ النَّحْوِيِّ، لا الوجوبِ الشَّرْعِيِّ، فلو قلت: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ)، لا تأثمُ شرعاً، لكنَّ النَّحْوِيِّينَ يُؤدِّبُونَكَ على هذا، يقولون: قل: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ)، فيجبُ أَنْ تُعْطِيَهُ في الإعرابِ ما لِمَا تلاه.

وقوله: «وَلْيُعْطَ»: سَكَّنَ لَامَ الأمرِ، لأنها سُبِقَتْ بالواو، ولَامُ الأمرِ إذا سُبِقَتْ بالواو، أو (ثُمَّ)، أو بالفاءِ سُكِّنَتْ، قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥]، وقال: ﴿وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وقوله: «وَلْيُعْطَ»: أي: النَّعْتُ، ف(يُعْطَ): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمفعولِ، ونائبُ الفاعلِ مستترٌ يعودُ على النَّعْتِ، أي: وَلْيُعْطَ النَّعْتُ في التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ما لِمَا تلا، و(مَا): المفعولُ الثاني (لِيُعْطَ)، لأنَّ المفعولَ الأوَّلَ هو نائبُ الفاعلِ، و(مَا) تعودُ على المنعوتِ، أي: لِلَّذِي تلاه النَّعْتُ، وعلى هذا ففاعلُ (تَلَا) يعودُ على النَّعْتِ.

القاعدة: يجبُ أَنْ يَكُونَ النَّعْتُ تابعاً للمنعوتِ في التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ.

مثال ذلك: (أَمُرُّ بِقَوْمٍ كَرَمًا)، فهنا (قَوْمٌ) نكرةٌ، و(كَرَمَاءُ) نكرةٌ، فإذا نُبِّعَتْ في التَّنْكِيرِ، وأعطينا النَّعْتَ ما للمنعوتِ مِنَ التَّنْكِيرِ.

فإذا أردنا أَنْ نُحوِّلَ هذا المثالَ إلى معرفةٍ نقولُ: (أَمُرُّ بِالْقَوْمِ الْكُرَمَاءِ)،

ولو قلت: (أَمُرُّ بِقَوْمِ الْكُرَمَاءِ) لم يصحَّ، لَأَنَّهُ خَالَفَهُ، فالمنعوتُ (قوم) نكرةٌ، و(الكرماء) معرفةٌ.

ولو قلت: (أَمُرُّ بِالْقَوْمِ كُرَمَاءَ)، صحَّ على أَنَّهَا حَالٌ، لا على أَنَّهَا نَعْتُ.
وقوله: «كُرَمَاءَ»: حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ لِلرَّوِيِّ (أي: للقافية).

وفي قوله «كَأَمُرُّ بِقَوْمٍ كُرَمَاءَ»: إشكالٌ، وهو أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ مِنْ عِلَامَاتِ
الاسْمِ، وهنا (أَمُرُّ) فعلٌ أَمْرٌ، والكافُ داخِلَةٌ على فعلِ الأَمْرِ.

والجوابُ أَنَّ نَقُولَ: إِمَّا أَنَّهَا داخِلَةٌ على الجُمْلَةِ على تَقْدِيرِهَا بِالاسْمِ،
والتَّقْدِيرُ: كَهَذَا الْمَثَالِ، أو على مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (كَقَوْلِكَ: أَمُرُّ بِقَوْمٍ كُرَمَاءَ).

مثال آخر: (مررتُ بزيدٍ كريمٍ)، فإذا أردتَ التَّنْكِيرَ، أي: (مررتُ بِمُسَمًّى
زيدًا)، فلا بأسَ بِهِ، أَمَّا إِذَا أَرَدْتَ بِهِ الْعَلَمِيَّةَ (أي شخصًا مُعَيَّنًا اسْمُهُ زَيْدٌ)
ف(زيد) معرفةٌ، ولا يجوزُ أَنْ يُنْعَتَ بِنَكْرَةٍ.

ونظيرُ ذَلِكَ ما ذَكَرُوهُ فِي رَمَضَانَ، قالوا: إِذَا قَصَدْتَ رَمَضَانَ الْمَعْيَنَ، فَهُوَ
مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ، وَإِذَا أَرَدْتَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ، فَهُوَ مَصْرُوفٌ لِلتَّنْكِيرِ، وَلِهَذَا
قالوا فِي عِبَارَةِ الْفُقَهَاءِ: (لا يجوزُ تَأْخِيرُ قِضَاءِ رَمَضَانَ إِلَى ما بَعْدَ رَمَضَانَ آخِرَ).
إِذَنْ: يَجِبُ فِي النَّعْتِ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِلْمَنْعُوتِ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ.

وَهَلْ يَتَّبَعُهُ فِي الْإِعْرَابِ؟

الجواب: نعم، ونأخذُه مِنَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ: (يَتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأَوَّلُ).

فصارَ النَّعْتُ يَتَّبَعُ الْمَنْعُوتَ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: فِي الْإِعْرَابِ، وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ.

٥٠٩- وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سَوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا

الشرح

قوله: «وَهُوَ»: الضمير يعودُ على النَّعْتِ.

و«لَدَى»: بمعنى عِنْدَ.

وقوله: «التَّوْحِيدِ»: التَّوْحِيدُ في كُلِّ مقامٍ بحسبه، فمعنى التَّوْحِيدِ في النَّحو الإفرادُ.

وقوله: «التَّذْكِيرِ»: أي: المذكرُ.

«أَوْ سَوَاهُمَا»: أي: ما سِوَى التَّوْحِيدِ، وهو التَّثْنِيَّةُ والجمعُ، لَأَنَّهُ إمَّا مُفْرَدٌ كزَيْدٍ، أَوْ مُثْنًى كَالزَّيْدَيْنِ، أَوْ جَمْعٌ كَالزَّيْدِينَ.

وقوله: «كَالْفِعْلِ»: هذا خبرُ المبتدأ: (هُوَ)، يعني: هو في هذه الأمور كالْفِعْلِ، وهي خمسة أمورٍ: الإفرادُ، والتَّثْنِيَّةُ، والجمعُ، والتَّذْكِيرُ، والتَّأْنِيثُ.

فهو في هذه الخمسة لا يتبعُ الَّذِي قبله، إِنَّمَا يكونُ كالْفِعْلِ، فَإِنْ كانَ وصفاً للمنْعوتِ تَبِعَهُ في ذلك، وَإِنْ كانَ وصفاً في غَيْرِهِ تَبِعَ غَيْرَهُ.

مثال ذلك: (مررتُ برجلٍ قائمٍ)، فهذا وصفٌ في المنْعوتِ، فيتبعُهُ، ويكونُ مفرداً مذكراً، لأنَّ المنْعوتَ مفردٌ مذكَّرٌ.

مثال آخر: (مررتُ بامرأةٍ جالسةٍ)، ف(جالسةٌ): وَصَفُ المرأةِ، إِذَنْ: يتبعُها، فالمرأةُ مُفْرَدٌ مُؤنَّثٌ، و(جالسةٌ) مُفْرَدٌ مُؤنَّثٌ.

مثال آخر: (مررتُ برجالٍ قائمينَ)، فهنا (رجال) جمعٌ، و(قائمين) وصفٌ للرجالِ، فيتبعُهُم.

أمثلة أخرى: (مررتُ برجلينِ قائمينِ)، (مررتُ بامرأتينِ جالستينِ)، (مررتُ بنساءٍ جالساتٍ).

إِذَنْ: إِذَا كَانَ النَّعْتُ وَصْفًا لِلْمَنْعُوتِ فَإِنَّهُ يَتَّبَعُهُ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: (مررتُ برجلٍ قامٍ)، (مررتُ بامرأةٍ جلستُ)، (مررتُ برجالٍ قاموا)، (مررتُ برجلينِ قاما، وامرأتينِ جلستا)، (مررتُ بنساءٍ جلسنَ)، فهو كالفعلِ تمامًا.

لَكِنْ إِذَا كَانَ النَّعْتُ وَصْفًا فِي غَيْرِهِ كَانَ لَهُ حَكْمُ الْفَعْلِ بِالنِّسْبَةِ لِذَلِكَ الْغَيْرِ.

مثال ذلك: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه)، (مررتُ برجلٍ جالسةٍ أمه).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: (جالسة) نعتٌ لـ(رجل)!

قلنا: لَكِنَّ الْوَصْفَ يَعُودُ إِلَى أُمِّهِ، وَلَهَا عِلَاقَةٌ بِهِ بِالضَّمِيرِ.

وكذلك تقول: (مررتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها)، فـ(قائم) صفةٌ لـ(امرأة) و(قائم) مُذَكَّرٌ، و(امرأة) مُؤَنَّثٌ، لِأَنَّ الْوَصْفَ لِأَبِيهَا وَهُوَ مُذَكَّرٌ، فَيُعْطَى حَكْمُ الْفَعْلِ، كَمَا تَقُولُ: (مررتُ بامرأةٍ قامٍ أبوها)، (مررتُ برجلٍ جلستُ أمه).

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه)، وَيَجِبُ هَذَا التَّرْكِيبُ إِلَّا عَلَى لُغَةِ (أَكْلُوهُ الْبَرَاعِيثُ)، فَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: (قائمانِ أبواه)، أَمَّا عَلَى اللَّغَةِ الْفُصْحَى فَنَقُولُ: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه) كَمَا تَقُولُ: (مررتُ برجلٍ قامٍ أبواه)، وَلِهَذَا فَابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَلَامُهُ مُضْبُوطٌ.

وكذلك تقول: (مررتُ بامرأتينِ حَسَنٍ أبوهما)، (مررتُ برجالٍ حَسَنٍ أبوهم)، و(حَسَنٍ أبأُوهم)، و(حَسَنَةٍ أمَّهُم)، و(حَسَنَةٍ أمَّهُاتِهِم).

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ جالِسَةٍ جدَّاته)، ولا بُدَّ أنْ يُؤنَّثَ، لأنَّ الجدَّاتِ مؤنَّثٌ، كما تقول: (جَلَسْتُ جدَّاته)، ويصحُّ: (جالِساتٍ)، على لُغَةٍ (أَكَلُوهُ البراغيثُ).

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ سابقَةٍ فرسُهُ)، ويصحُّ: (برجلٍ سابقٍ فرسُهُ)، لأنَّ التَّأْنِيثَ ليسَ حَقِيقِيًّا.

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ قائِمَةٍ في المسجدِ أمَّهُ)، ويصحُّ: (مررتُ برجلٍ قائِمٍ في المسجدِ أمَّهُ)، وذلك للِفْضَلِ.

إِذْنُ: صارَ في التَّوْحِيدِ والتَّثْنِيَةِ والجمعِ والتَّذْكِيرِ حُكْمُهُ الفِعْلِ، فالنَّعْتُ يتبعُ المنعوتَ في:

واحدٍ من أوجه الإعرابِ: الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، والجَرِّ.

وواحدٍ من التعريفِ والتَّنْكِيرِ.

وواحدٍ من الإفرادِ والتَّثْنِيَةِ والجمعِ، وواحدٍ من التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ إذا كان الوصفُ عائداً على المنعوتِ، فإن كان الوصفُ عائداً إلى غيره، فحُكْمُهُ حُكْمُ الفعلِ، يُذَكَّرُ مع المذكَرِ، ويؤنَّثُ مع المؤنَّثِ.

إِذْنُ: يتبعُهُ في أربعةٍ من عَشْرَةٍ.

وإنما قلنا: واحدٍ من التعريفِ والتَّنْكِيرِ، لأنَّهُ لا يمكنُ أن يكونَ معرفةً نكرةً، وانظرْ إلى قولهِ تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ

مُؤْمِنَةٍ فَمِنَتْ تَبَيَّنَتْ عِدَاتٍ سَدَّحَتْ ثَيَّبَتْ وَأَبْكَارًا ﴿[التحریم: ٥]﴾، فالواوُ في ﴿ثَيَّبَتْ وَأَبْكَارًا﴾ للتنويع، لَأنَّه لا يُمكنُ أن تكونَ ثَيِّبًا بِكَرًا، لكنَّ الصِّفَاتِ السَّابِقَةَ يمكنُ أن توجدَ في امرأةٍ واحدةٍ.

فائدة: النعتُ ينقسمُ من حيثُ المعنى إلى أقسامٍ:

الأوَّلُ: أن يكونَ للتَّخصيصِ.

الثَّاني: أن يكونَ للمدحِ.

الثَّالثُ: أن يكونَ للذَّمِّ.

الرَّابِعُ: أن يكونَ للتَّرحُّمِ، ومثاله: (مررتُ بزيدِ المسكينِ)، (أعطِ زيدًا المسكينَ).

الخامسُ: أن يكونَ للتَّوكيدِ، ومثاله: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وإنَّما صارتُ ﴿وَاحِدَةً﴾ توكيدًا لـ ﴿نَفْخَةٌ﴾، لأنَّ الواحدةَ مفهومةٌ من كلمةِ ﴿نَفْخَةٌ﴾، ولكن مع ذلك لا نقولُ: هي توكيدٌ، وإنَّما نُعربُها على أنَّها نعتٌ.

وكذلك قولهم: (أَمْسِ الدَّابِرُ)، يعني: الماضي، ومعلومٌ أنَّ كلمةَ (أَمْسِ) تدلُّ على المعنى، فالدَّابِرُ يكونُ نعتًا، وهو مؤكَّدٌ لـ (أَمْسِ).

فإن قال قائلُ: كيف قلنا: (الدَّابِرُ) بالرَّفعِ، وهي نعتٌ لـ (أَمْسِ) بالكسْرِ؟

فالجواب: أنَّ (أَمْسِ) مبنيٌّ على الكسْرِ، فهو إِذْنٌ مُبْتَدَأٌ مبنيٌّ على الكسْرِ في محلِّ رفعٍ، والمبنيُّ لا يتغيَّرُ عن حاله.

لكن لو قال قائلٌ: أليس يومُ السَّبْتِ يعودُ؟

قلنا: لكنَّه سَبْتُ آخرُ، وليس هو الأوَّلُ، فالأوَّلُ لا يعودُ.

والَّذي يدلُّ على هذه المعاني هو السِّيَاقُ، فأحياناً ربَّما تأتي كلمةٌ واحدةٌ تكونُ ذمًّا في شخصٍ، وتكونُ مدحاً في آخر، لكنَّ السِّيَاقَ هو الَّذي يُبيِّنُ أنَّ هذا النَّعْتَ للمدح، أو للذَّمِّ.

٥١٠- وَأَنْعَتَ بِمُشْتَقٍّ كَ (صَعِبٍ) وَ (ذَرِبٍ)

وَشَبَّهَهُ كَ (ذَا) وَ (ذِي) وَالْمُتَّسِبُ

الشرح

قوله: «أَنْعَتَ»: فعلٌ أمرٌ، يعني: لا تُجْزِ النَّعْتَ إِلَّا بِمُشْتَقٍّ، والمشتقُّ ما دَلَّ على الوصفِ والفاعل، وهو أربعةُ أشياء: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، واسمُ التَّفْضِيلِ.

فمثلاً: (قائم) يدلُّ على القيام، وذاتٌ مُتَّصِفَةٌ بالقيام، و(مضروب) يدلُّ على الضَّرْبِ، وذاتٌ مُتَّصِفَةٌ بوقوعِ الضَّرْبِ عليها، و(بطل) يدلُّ على البُطُولَةِ، ورجلٌ مُتَّصِفٌ بها، و(أفضل) يدلُّ على الأفضليَّةِ، ورجلٌ مُتَّصِفٌ بها.

وإنَّما وجبَ النَّعْتُ بالمشتقِّ، لأنَّ النَّعْتَ وصفٌ لذاتٍ، فإذا قلت: (مررتُ بالرجلِ الفاضلِ)، ف(الفاضل) وصفٌ للرجل، وهو ذاتٌ، فلا بُدَّ أَنْ يشتمَلَ على وصفٍ وذاتٍ، وهذا لا يكونُ إلا في المشتقِّ، وهذا وجهُ كونه لا بُدَّ أَنْ يكونَ النَّعْتُ مشتقًّا.

ثمَّ مثَّلَ له ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فقال: (كَ صَعِبٍ، وَذَرِبٍ)، فأعطاك الحُكْمَ والمثالَ، فبالحُكْمِ تتقرَّرُ القاعدةُ، وبالمثالِ تتضحُ القاعدةُ، وهذا من حُسْنِ التَّعْلِيمِ أَنَّ الإنسانَ إذا أتى بالأحكامِ يُعَقِّبُهَا بِالأمثلةِ، حتى ترسخَ الأحكامُ في ذهنِ الإنسانِ، لا سِيَّما الأشياءُ الَّتِي يصعبُ فهمُها، فإنَّ بضربِ الأمثالِ تُعَقِّلُ المعاني، وهناك كتابٌ اسمه (النَّحوُ الواضحُ)، و(البلاغةُ الواضحةُ) قرأتهما في

المعاهد، حيث يأتي بالأمثلة أولاً، ثم يشرحها، ثم يستتج القاعدة، عكس طريقة الأولين، أمّا الأولون، فإنهم يأتون أولاً بالأحكام، ثم بالأمثلة. وقوله: «صَعِبَ»: مأخوذة من الصُّعُوبَةِ، فهي إِذْنٌ مُشْتَقَّةٌ.

وقوله: «ذَرِبَ»: من الذَّرَابَةِ، فهي إِذْنٌ مُشْتَقَّةٌ، والصُّعُوبَةُ والذَّرَابَةُ تقتضي أَنَّ الإنسانَ يكونُ حازماً، فلا يكونُ عنده لِينٌ فيَضْعُفُ، ولا عنده خُمُولٌ فيُكْسِرُ، بل يكونُ الإنسانُ طَلْقاً وَذَرِباً، ومعه صعوبةٌ.

مثال اسم الفاعلِ: (مررتُ برجلٍ قائمٍ).

مثال اسم المفعولِ: (رأيتُ لحماً مطبوخاً).

مثال الصِّفَةِ: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ).

مثال (أفعل) التَّقْضِيلِ: (مررتُ برجلٍ أَفْضَلَ من زيدٍ).

وقوله: «وَشِبْهَهُ»: أي: شَبَّهَ المشتقَّ، وهو ما يُؤَوَّلُ بالمشتقِّ، فيجوزُ أَنْ يُنْعَتَ بما يُشَبِّهُ المشتقَّ، مثل: (ذَا) الَّذِي هو اسمُ إشارةٍ، لأنَّ (ذَا) مُؤَوَّلَةٌ بالمشتقِّ، أي: المشار إليه، فتقولُ: (أَكْرَمَ الرَّجُلَ هَذَا)، فهنا (هَذَا) صفةٌ لـ(الرجل).

فإذا قال قائلٌ: أسماءُ الإشارةِ غيرُ مُشْتَقَّةٍ!

نقول: لكنَّها مُؤَوَّلَةٌ بالمشتقِّ، أي: أكرمَ الرَّجُلَ المشار إليه، و(المشار) اسمُ مفعولٍ، فهو إِذْنٌ مُشْتَقٌّ.

مثال آخر: (هذا رجلٌ حَجَرٌ)، و(حَجَرٌ) جامدٌ، فلا يصحُّ النَّعْتُ به إلا إذا كانَ مُؤَوَّلاً، أي: رجلٌ قاسٍ، أمّا إن أُريدَ الحَجَرُ الحقيقيُّ بدونِ تأويلٍ، فلا يصحُّ.

مثال آخر: (هذا تلميذٌ زُبْدَةٌ)، فـ(زُبْدَةٌ) جامدٌ، لكنْ نُؤَوِّلُهُ، أي: لِيْنٌ، ليس قوياً، لأنَّ الزُّبْدَةَ لَيِّنَةٌ.

مثال (ذو) الَّتِي بمعنى صاحب: (مررتُ برجلٍ ذي مالٍ).

مثال الموصول: (مررتُ بالرجلِ الَّذِي قامَ)، لأنَّه كقولك: (مررتُ بالرجلِ القائمِ)، فهو مُشْتَقٌّ بِصِلَتِهِ.

مثال (ذي) الموصولة: (مررتُ بزيدٍ ذوَ قامٍ).

وقوله: «ذَا»: اسمُ إشارةٍ، و(ذي) هي الَّتِي بمعنى صَاحِبٍ، لأنَّها ليست اسمَ فاعِلٍ، لكنَّها بمعنى اسمِ الفاعِلِ.

وقوله: «وَالْمُنْتَسِبُ»: أي: المنسوبُ إلى مكانٍ، أو قبيلةٍ، أو حِرْفَةٍ، أو ما أشبه ذلك.

مثال المنسوبِ إلى قبيلةٍ: (رأيتُ الرجلَ التَّمِيمِيَّ)، فـ(تَمِيمٍ) جامدٌ، لكنَّنا نقولُ: هذه نِسْبَةٌ، فَيُؤَوَّلُ (التَّمِيمِيَّ) بـ(المنسوبِ إلى تميمٍ).

وتقولُ: (أمامي غانمُ الجَرُومِيَّ)، أي: المنسوبُ إلى ابنِ آجُرُومٍ.

مثال المنسوبِ إلى مكانٍ: (أَكْرَمَ الرجلُ المدنيُّ)، (أَكْرَمَ الرجلُ المكيُّ)، وما أشبه ذلك.

إِذَنْ: يُنَعَتُ بِالمَشْتَقِّ والمؤَوَّلِ بِالمَشْتَقِّ، وهو اسمُ الإشارةِ والمنسوبِ.

٥١١- وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

الشرح

الجملة إمَّا اسميَّة، أو فعليَّة، والقاعدة أنَّه إذا جاءت الجملة بعد معرفة، فهي حال، وإذا جاءت بعد نكرة، فهي صفة، ولهذا قال: (وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا)، فخرج به المَعْرِفُ، فالجملة بعد المَعْرِفِ حال لا صفة.

مثال الجملة الفعلية: (رَأَيْتُ طَالِبًا يُقَلِّبُ كِتَابَهُ)، فالجملة هي: (يُقَلِّبُ كِتَابَهُ)، و(طَالِبًا) نكرة، ويجوزُ نعتُ النكرة بالجملة، فنقول: (رَأَيْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(طَالِبًا): مفعولٌ به منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، و(يُقَلِّبُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ ظاهرة، وفاعلُه مستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، و(كِتَابَ): مفعولٌ به، وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، وجملة (يُقَلِّبُ كِتَابَهُ) في محلِّ نصبٍ صفةٌ لـ(طَالِبًا).

فإذا قلت: (مررتُ بالطَّالِبِ يُقَلِّبُ كِتَابَهُ)، فالجملة هنا بعد معرفة، فتكونُ في موضعِ نصبٍ على الحالِ.

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ يبيعُ خُبْزًا)، ف(رجل): نكرة، و(يبيعُ خُبْزًا): جملةٌ، فتكونُ صفةً لـ(رجل).

مثال الجملة الاسميَّة: (مررتُ برجلٍ أبوه كريمٌ)، ف(مررتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(رجل): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، و(أبوه): مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمَّة، لأنَّه من الأسماء الخمسة، أو السِّتَّة - على

الخلاف - وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، و(كريم): خبرٌ (أَبُو)، والجملةُ من المبتدأ والخبر في محلٍّ جرٍّ صفةً ل(رجل).

مثال آخر: (رَأَيْتُ كَاتِبًا خَطُّهُ جَمِيلٌ)، ف(كَاتِبًا): مفعولٌ (رَأَيْتُ)، و(خطٌّ): مبتدأ، وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، و(جَمِيلٌ): خبرٌ (خطِّ)، والجملةُ في محلٍّ نصبٍ صفةً ل(كَاتِبًا).

والخلاصةُ أَنَّ الجملةَ تكونُ نعتًا، لكن بشرطٍ أَنْ يكونَ المنعوتُ نكرةً، مثل: (مررتُ برجلٍ يقرأُ)، (مررتُ برجلٍ كِتَابُهُ مَعَهُ)، أَمَّا أَنْ تقولَ: (مررتُ بالرجلِ يقرأُ)، فتأتي الجملةُ بعد معرفةٍ، فهنا الجملةُ حالٌ، ولهذا مِنَ الضَّوَابِطِ المعروفةِ عندهم أَنَّ الجُمْلَ بعدَ النِّكراتِ صفاتٌ، وبعدَ المعارفِ أحوالٌ.

وقوله: «فَأُعْطِيتُ مَا أُعْطِيتُهُ خَبَرًا»: يعني أَنَّهُ إِذَا نُعِتَ بِالْجُمْلَةِ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ لَهَا مَا يَثْبُتُ لِلْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ مَاذَا يَلْزَمُ إِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ خَبَرًا، وَمِنْ أَهَمِّ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَشْتَمِلَ عَلَى رَابِطٍ يَرِبُطُهَا بِالْمُبْتَدَأِ، فَلَوْ قُلْتَ: (مررتُ برجلٍ عَمَرُو قَائِمٌ) لَمْ يَجْزْ، لِأَنَّ (عَمَرُو قَائِمٌ) لَيْسَ فِيهَا رَابِطٌ يَرِبُطُهَا بِالْمَوْصُوفِ.

مثال ذلك: (مررتُ برجلٍ ابْنُهُ كَبِيرٌ)، فالرَّابِطُ هُوَ الْهَاءُ فِي (ابنه).

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ مَا أَدْرَاكَ مَا الرَّجُلُ)، فهنا يصحُّ، لِأَنَّ (الرَّجُلَ)

تَعَوَّدُ عَلَى الْأَوَّلِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢].

إِذَنْ: تُعْطَى مَا تُعْطَاهُ الْجُمْلَةُ الْخَبَرِيَّةُ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَهَذِهِ الْإِحَالَةُ مِنَ الْمُؤَلَّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِحَالَةٌ عَلَى مِلْيٍّ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: ارْجِعْ إِلَى بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَانْظُرْ شُرُوطَ الْجُمْلَةِ إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا فَاتِّبِعْ بِهَا هُنَا.

لكن المؤلف - رحمه الله - استثنى، فقال:

٥١٢- وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمَرُ تُصَبِّ

الشرح

قوله: «وَامْنَعْ هُنَا»: أي: في بابِ النَّعْتِ (إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ)، فلا تأتي الجملةُ المنعوتُ بها طَلَبِيَّةً، وإنما تأتي خبرِيَّةً، أي: إنها لا تأتي فعلَ أمرٍ، ولا مقرونةً بـ(لا) النَّاهِيَةِ، ولا مقرونةً بأداةٍ استفهامٍ.

إِذَنْ: لا يُمَكِّنُ أَنْ تَأْتِيَ الْجُمْلَةُ نَعْتًا إِذَا كَانَتْ طَلَبِيَّةً، لكن تأتي خبرِيَّةً، لَأنَّهُ قَالَ: (وَامْنَعْ هُنَا).

مثال ذلك: (زَيْدٌ أَكْرَمُهُ)، فهنا (زَيْدٌ) مبتدأٌ، وجملةُ (أَكْرَمُهُ) خبرٌ، وتقول: (زَيْدٌ لَا تُهْنُهُ)، والجملةُ هنا خبرِيَّةٌ.

لكن لا يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اضْرِبْهُ)، لِأَنَّهَا طَلَبِيَّةٌ، وَنَحْنُ نَرِيدُ أَنْ تَكُونَ نَعْتًا، وَالْجُمْلَةُ الطَّلَبِيَّةُ لَا تَقَعُ نَعْتًا، لَكِنْ تَقَعُ خَبْرًا.

كَذَلِكَ لَا يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا تَكْسِرُ خَاطِرَهُ)، وَلَا: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَلْ رَأَيْتَهُ فِي السُّوقِ؟)، لِأَنَّهَا طَلَبِيَّةٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا جَوَابُكُمْ عَنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ، وَقَدْ اسْتِضَافَ قَوْمًا بِالنَّهَارِ، وَكَانَ الْقَوْمُ بُخْلَاءً، فَقَالُوا: لَنْ نُقَدِّمَ لَهُ ضِيَاةً فِي النَّهَارِ فَيَرَاهَا فَيُشَمَّتَ بِنَا الْأَعْدَاءَ، فَإِذَا أَظْلَمَ اللَّيْلُ جِئْنَا لَهُ بِضِيَاةٍ رَدِيئَةٍ لِأَجْلِ أَلَّا يَرَاهَا، فَلَمَّا أَظْلَمَ اللَّيْلُ أَحْضَرُوا لَهُ حَلِيبًا نَصْفُهُ مَاءٌ، لَكِنَّ هَذَا الضَّيْفَ كَانَ بَلِيَّةً مِنَ الْبَلَايَا، فَقَالَ^(١):

(١) البيت من الرجز، وهو منسوب للعجاج في ملحقات ديوانه (٢/ ٣٠٤)، وخزانة الأدب (٢/ ١٠٩)،

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَل رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ
فالذُّبُ لونه أشهبٌ، فهو يقول: جَاؤُوا بَلَبْنِ أَشْهَبَ مِثْلَ لَوْنِ الذُّبِّ،
واللَبْنُ الأشهبُ يكونُ ثلاثةَ أرباعه ماءً.

فقله: (بِمَذْقٍ): الباءُ حرفُ جرٍّ، و(مَذْقٍ): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، و(هل):
أداةٌ استفهامٌ، و(رَأَيْتَ): فعلٌ وفاعلٌ، و(الذُّبُ): مفعولٌ به، و(قَطْ): ظرفٌ
مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، وجملةٌ: (هل رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ)، يريدُ الشاعرُ أنْ
تكونَ صفةً ل(مَذْقٍ)، فكيفَ الجوابُ عن قولِ ابنِ مالكٍ - رحمه الله -: (وَأَمْنَعُ
هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ)؟

نقول: الجوابُ من كلامِ ابنِ مالكٍ - رحمه الله - حيثُ قالَ: (وَإِنْ أَتَتْ
فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصْبِ)، أي: إِنْ أَتَتْ الجُمْلَةُ الطَلِبِيَّةُ صِفَةً لِمُنْكَرٍ فَأَضْمِرِ الْقَوْلَ،
فتقولُ في البيتِ: (جَاؤُوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ: هل رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ)، ويكونُ
الوصفُ هنا هو المحذوفُ: (مَقُولٍ فِيهِ)، وهو مفردٌ، وليس جملةً، وتكون جملةً
(هل رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ) مقولُ القولِ.

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ اضْرِبْهُ)، فهنا نُضْمِرُ الْقَوْلَ، أي: مقولٍ فيه: اضْرِبْهُ.
وَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ - رحمه الله - (إِنْ أَتَتْ) أَنَّكَ لَا تَأْتِي بِهَا، فَلَا نَقْبُلُ أَنْ تَأْتِيَ
إِلَّا مِنَ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ، وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا أَتَتْ نُؤَوِّلُهَا فَنُضْمِرُ الْقَوْلَ.

خلاصة ما سبق:

القاعدة الأولى: لَا يُنْعَتُ إِلَّا بِمُشْتَقٍّ، أَوْ بِمُؤَوَّلٍ بِمُشْتَقٍّ، لِأَنَّ الْوَصْفَ

= والدرر (١٠/٦)، وشرح التصريح (١١٢/٢)، والمقاصد النحوية (٦١/٤)، وبلا نسبة في
الإنصاف (١١٥/١)، وخزانة الأدب (٣٠/٣)، وجمع الهوامع (١١٧/٢).

يدلُّ على الصِّفَةِ والمُتَّصِفِ بها (أي: الذاتِ)، فلا بُدَّ أن يكون مُشْتَقًّا.

القاعدةُ الثَّانِيَةُ: تقعُ الجملةُ نعتًا لنكرة، وتُعْطَى حُكْمَ الجملةِ الواقعةِ خبرًا، إلَّا أنَّه هنا لا تأتِ بالجملةِ الطَّلِبِيَّةِ، وإنْ أتتْ وجبَ إضمارُ القولِ ليكونَ نعتًا، وتكونُ الجملةُ مقولًا للقولِ المحذوفِ.

فائدة: قال ابن عقيل - رحمه الله -: وزعمَ بعضهم أنَّه يجوزُ نعتُ المَعْرِفِ بالألفِ واللامِ الجنسيةِ بالجملةِ، وجعلَ منه قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهُمُ الْيَتْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، وقولُ الشَّاعِرِ^(١):

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يُسْبِنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتْ قُلْتُ: لَا يَغْنِينِي

ف﴿نَسْلَخُ﴾ صفةُ (اللَّيْلِ)، و(يُسْبِنِي): صفةُ اللَّئِيمِ. اهـ.

ومنهم مَنْ أَوَّلَ أَنَّ اللَّيْلَ واللَّئِيمَ بمعنى النِّكْرَةِ، وأنَّ التَّقْدِيرَ: (وَأَيُّهُمُ لَيْلٌ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ)، (وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى لَيْئِمٍ يُسْبِنِي)، وحينئذٍ يكونُ هذا بمعنى النِّكْرَةِ، لأنَّه للجنسِ، والجنسُ عامٌّ في أفرادِهِ، فهو كالنِّكْرَةِ الْمُطْلَقَةِ في أَفْرَادِهَا.

وكما عَلِمْنَا ممَّا سَبَقَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَ جملةَ ﴿نَسْلَخُ﴾ في موضعِ نصبٍ على الحالِ، يعني: حالَ كَوْنِنَا سَالِحِينَ مِنْهُ النَّهَارَ.

كذلك: (وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يُسْبِنِي)، أي: حالَ كَوْنِهِ يُسْبِنِي.

ويقولون: إِنَّ الدَّلِيلَ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ الاحْتِمَالُ بَطَلَ بِهِ الاستِدْلَالُ.

(١) البيت من الكامل، وهو لرجل من بني سلول، كما في الكتاب (٣/ ٢٤)، والتصريح (٢/ ١١٤).

٥١٣- وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

الشرح

قوله: «وَنَعَتُوا»: إِذْنٌ: فالمسألة مسألة استعمال، فيكون الضمير في (نَعَتُوا) عائداً على المستعملين، وهم العرب، لا النحاة، فقوله (وَنَعَتُوا): أي: العرب.

وقوله: «كَثِيرًا»: مفعولٌ مُطْلَقٌ لـ (نَعَتُوا)، يعني: نَعَتُوا نَعْتًا كَثِيرًا بالمصدر، ولهذا تجدد في القرآن، وفي السنة، وفي كلام العرب، وفي كلام الناس النعت بالمصدر كثيراً.

مثال ذلك: (هذا رجلٌ عَدْلٌ)، فكلمة (عَدْلٌ) مصدرٌ، لأنَّها مصدرٌ (عَدَلَ، يَعْدِلُ، عَدْلًا).

مثال آخر: (هذا رجلٌ ثِقَّةٌ)، فـ(ثِقَّةٌ) مصدرٌ (وَثَقَ، يَثِقُ، ثِقَةً) كـ(وَعَدَ، يَعِدُ، عِدَةً).

مثال آخر: (هذا رجلٌ رَضِيٌّ)، فـ(رَضِيٌّ) مصدرٌ (رَضِيَ، يَرْضَى، رِضًى).

فإذا نعتَ بالمصدر فإنَّ المؤلِّفَ - رحمه الله - يقولُ:

«فَالْتَزَمُوا» أي: العربُ الَّذِينَ نَعَتُوا بالمصدرِ (الْإِفْرَادَ)، ولو كان المنعوتُ مُثَنًى، أو جَمْعًا، (وَ) التَزَمُوا (التَّذْكِيرَ)، ولو كان المنعوتُ مُؤَنَّثًا، يعني: أَنَّهُمْ أَبْقَوْا المصدرَ على حاله، وذلك لأنَّ المصدرَ لَا يُجْمَعُ، وَلَا يُثَنَّى، بل يبقى على ما هو عليه.

مثال ذلك: (هذا رجلٌ عدْلٌ)، (هذه امرأةٌ عدْلٌ)، (هذانِ رجلانِ عدْلٌ)،
(هاتانِ امرأتانِ عدْلٌ)، (هؤلاءِ رجالٌ عدْلٌ)، (هؤلاءِ نساءٌ عدْلٌ).

لكن كيف تأويل هذا المصدر، لأنَّ المصدرَ معنًى، والنَّعتُ صفةٌ دالٌّ على
ذاتٍ، فالعدْلُ غيرُ العادلِ، والرَّضَى غيرُ المرْضيِّ؟

نقول: ذكروا في تأويله واحداً من ثلاثة أوجه:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ المصدرَ مُؤَوَّلٌ بِمُشْتَقٍّ: إمَّا اسمٌ فاعِلٍ، أو اسمٌ مفعولٍ،
فإنَّ كانَ قائماً بالمنعوتِ، فهو بمعنى اسمِ الفاعِلِ، وإنَّ كانَ واقعاً على المنعوتِ،
فهو بمعنى اسمِ المفعولِ، فقوْلُك: (عدْلٌ) بمعنى (عادلٍ)، فهو بمعنى اسمِ
الفاعلِ، و(رَضَى) بمعنى (مرْضيٍّ)، فهو بمعنى اسمِ المفعولِ.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ المصدرَ على حاله، وأنَّه على تقديرِ مُضَافٍ، أي: ذو
عدْلٍ، تقولُ: (هذا رجلٌ ذو عدْلٍ)، (هذانِ رَجُلانِ ذَوَا عدْلٍ)، (رأيتُ رَجُلينِ
ذَوِي عَدْلٍ)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

الوجهُ الثَّالثُ: أنَّ النَّعتَ دالٌّ على صفةٍ وصاحبِها، فإذا قلتُ: (مررتُ
برجلٍ قائمٍ)، ف(قائم) دالٌّ على صفةٍ، وعلى ذاتٍ، وهو صاحبُ الصِّفةِ، فجعلنا
هذا المنعوتَ نَفْسَ المصدرِ مِنْ بابِ المُبالِغةِ كأنَّه هوَ نَفْسُه ذلك المعنى، فإذا
قلتُ: (رجلٌ عدْلٌ)، فكأنَّه هو العدْلُ نَفْسُه، كما تقولُ: (رجلٌ رحمةٌ)، ف(رحمة)
مصدرٌ، أي: ذو رحمةٍ، أو أنَّه هو الرَّحمةُ نَفْسُها مِنْ بابِ المُبالِغةِ.

هذا هو توجيهُ المصدرِ إذا نُعتَ به.

(تنبيه): يوجد في كتاب الفقه عبارة، وهي (ويثبت دخول الشهر غير رمضان بشهادة عدلين)، فنقول: هذا من باب تسامح الفقهاء، ويُعتبر عند العرب لحناً، لكن يُقال: (بشهادة اثنين عدل)، أو: (ذوي عدل) مثل ما قال الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ﴾، ولم يقل -سُبْحَانَهُ وتعالى-: (وأشهدوا عدلين).

٥١٤- وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ، لَا إِذَا اتَّالَفَ

الشرح

إِذَا كُنَّا نُرِيدُ أَنْ نَنَعْتَ اثْنَيْنِ، فَيَجِبُ أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَ النَّعَتَيْنِ بِالْعَطْفِ.

مثال ذلك: (مررتُ بزيدٍ وعمرو الكَريمِ والبَخیلِ)، فلا يصحُّ أن تقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرو الكَريمينِ البَخیلینِ)، لأنَّكَ تُدْخِلُ واحداً في صفةٍ لا يَتَّصِفُ بها، بل تقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرو الكَريمِ والبَخیلِ)، ويكونُ هذا من بابِ اللَّفِّ والنَّشْرِ المُرتَّبِ، فالكَرِيمُ لِلأَوَّلِ، والبَخیلُ لِلثَّانِي.

ولو قلت: (مررتُ بزيدٍ وعمرو الكَريمِ البَخیلِ)، لم يصحَّ، لأنَّه يَحْتَمِلُ أَنَّ (الكَريمِ البَخیلِ) وصفانِ لکلِّ منهما، فإذا قلت: (والبَخیلِ) فالعطفُ يقتضي المِغايرةَ، ويوزَّعُ على ما سبق.

ويجوزُ أَنْ نُؤَلِّيَ كُلَّ نَعْتٍ صَاحِبَهُ، فنقول: (مررتُ بزيدٍ الكَريمِ، وعمرو البَخیلِ)، لكنْ إِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَجْمَعَ فَأَقُولَ: (بَزيدٍ وعمُرو) فلا بُدَّ مِنَ التَّفْرِيقِ بحرفِ العطفِ.

أَمَّا إِذَا اتَّالَفَ، فَإِنَّا لَا نُفَرِّقُهُ بَعَطْفٍ، إِذَا كَانَ كِلَاهُمَا كَرِيماً فَقُولَ: (مررتُ بَزيدٍ وعمُرو الكَريمینِ)، لأنَّه ما دَامَ اختصارُ الكلامِ مُمَكِّناً فهو الواجبُ، ولماذا نُطِيلُ؟! وقولُه: «نعتَ»: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، يُفسَّرُ ما بعده، وهنا يترجَّحُ النَّصْبُ، لأنَّه إِذَا كَانَ الفعلُ طَلَبِيّاً، فَإِنَّ النَّصْبَ يترجَّحُ، لكنْ إِذَا وَلِيَ الاسمُ ما لَا يَلِيهِ إِلَّا الفعلُ، فحينئذٍ يَجِبُ النَّصْبُ، مثل: (إِنْ زَيْداً رَأَيْتَهُ فَأَكْرَمْهُ).

٥١٥- وَنَعْتَ مَعْمُولِيَّ وَحِدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبَعُ بَغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

الشرح

قوله: «وَعَمَلٍ»: معطوفٌ على (مَعْنَى).

وقوله: «أَتْبَعُ»: فعلٌ أمرٌ، والمفعولُ قوله: (وَنَعْتَ مَعْمُولِيَّ).

وقوله: «أَتْبَعُ بَغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ»: أي: لا تَسْتَنْ شَيْئًا، فإذا كَانَ النَّعْتُ لِمَعْمُولَيْنِ لِعَامِلَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ فِي الْعَمَلِ وَالْمَعْنَى، فَإِنَّ الْمُؤَلَّفَ - رحمه الله - يقول: (أَتْبَعُ بَغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ)، أي: أَتْبَعُهُ الْمَعْمُولَيْنِ بَغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ.

مثاله: لا بُدَّ أَوَّلًا أَنْ نَأْتِيَ بِعَامِلَيْنِ، ثُمَّ نُسَلِّطَهُمَا عَلَى مَعْمُولَيْنِ، ثُمَّ نَأْتِيَ بِالنَّعْتِ، فَنَقُولُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا، وَأَكْرَمْتُ عَمْرًا الْكَرِيمَيْنِ)، فهنا العملُ واحدٌ، وهو النَّصْبُ، لكنِ المعنى مختلفٌ.

إِذَنْ: لا يَصِحُّ، بَلْ يَجِبُ أَنْ نُفَرِّقَ.

لكن إذا اختلفا في اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، كما لو قلت: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَأَبْصَرْتُ عَمْرًا الْكَرِيمَيْنِ)، فظاهرُ كلامِ ابنِ مالِكٍ - رحمه الله - أَنَّهُ يَجُوزُ، لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَالْعَمَلُ وَاحِدٌ، فَإِنَّ (رَأَيْتُ) بِمَعْنَى (أَبْصَرْتُ)، وَالْمَعْمُولَانِ كِلَاهُمَا مَنْصُوبٌ.

فَإِذَنْ: يَجُوزُ أَنْ تُتْبَعَ بَغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ، سِوَاءَ فَرَّقْتَ، أَوْ لَمْ تَفَرِّقْ.

مثال آخر: (سَارَ زَيْدٌ، وَمَشَى عَمْرُو الْكَرِيمَانِ).

فإن اختلفَ العاملانِ عملاً، أو اختلفا معنى، فإنه لا يُتَّبَعُ.

مثالُ الاختلافِ في العملِ: (جاءَ زيدٌ، وأُكْرِمْتُ عَمْرًا المجتهدَيْنِ) فهنا لا يصحُّ، لأنَّ (عمرًا) منصوبٌ، و(زيد) مرفوعٌ، فإن رفعتَ مراعاةً لزيدٍ خالفتَ عَمْرًا، وإن نصبتَ مراعاةً لعَمْرٍو خالفتَ زيدًا، إذن: نقولُ: صِفْ كُلَّ واحدٍ على حَدِّته، فنقولُ: (جاءَ زيدٌ المجتهدُ، وأُكْرِمْتُ عَمْرًا المجتهدَ).

مثالُ الاختلافِ في المعنى: (نَجَحَ زيدٌ، وفَشِلَ عَمْرُو المحبُوبانِ)، فهنا لا يصحُّ لاختلافِ المعنى، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (وَحَيْدِي مَعْنَى وَعَمَلٍ)، فنقولُ: فَرَّقْ، واجعلْ نعتَ كُلِّ واحدٍ يَلِيهِ، ولا تَجْمَعُهَا، وذلك لاختلافِهما في المعنى.

الخلاصة: إذا تعدَّدَ المنعوتانِ، وعامِلُهُما اختلفَ في المعنى، أو في العملِ، فإنه يجبُ التَّفريقُ.

إذا اتَّفَقَ العاملانِ عملاً ومعنى، فإنه يجوزُ الإِثْبَاعُ، ويجوزُ التَّفريقُ، لأنَّ التَّفريقَ هو الأصلُ، فقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- هنا: (فَاتَّبِعْ) أي: على سبيلِ الإِباحَةِ، وليسَ على سبيلِ الوجوبِ واللُّزومِ، لأنَّ لي أنْ أُتَّبَعَ كُلَّ واحدٍ نَعْتَهُ، ولا أَجْمَعُهَا.

إذا اختلفَ النِّعَتانِ لَزِمَ التَّفريقُ.

إذا اختلفَ العاملانِ معنى لَزِمَ التَّفريقُ.

إذا اختلفَ العاملانِ عملاً لَزِمَ التَّفريقُ.

٥١٦- وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعْتُ

الشرح

قوله: «نُعُوتُ»: في إعرابها ثلاثة آراءٍ للعلماء، فإذا ولي أداة الشرط اسمٌ مرفوعٌ، فللعلماء فيه ثلاثة أقوال^(١).

إذا كثرت النعوت والمنعوت واحدٌ، فلا يخلو من حالين:

الحال الأول: أن يفتقر إليها.

الحال الثانية: ألا يفتقر.

ومعنى كونه مُفْتَقِرًا إليها أنه لا يتعين، ولا يُعرف بدونها.

فإن كان لا يتعين بدونها وجب الإتيان، ولا يجوز القطع، لأنه لا يتعين بدونها، فيجب أن تكون تابعة له، وهذا معنى قوله: (وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعْتُ).

مثال ذلك: (جاء زيدٌ الكريمُ الشُّجاعُ القُرْشِيُّ)، وهناك زيدٌ كريمٌ شجاعٌ تميميٌّ، فعندنا ثلاثة نُعُوتٍ، لكن لا يتعين إلا بالثالث، لأنك لو قلت: (جاء زيدٌ الكريمُ الشُّجاعُ) لم نعلم هل هو التميميُّ أو القُرْشِيُّ؟ فإذا قلت: (القُرْشِيُّ) تَعَيَّنَ، وعلى هذا فيجب الإتيان في كل هذه النعوت، لأنه لا يتعين بدونها، ولهذا قال: (وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ)، وجواب الشرط قوله: (أَتْبَعْتُ).

(١) سبق ذكرها في (ص: ١٠٢، وما بعدها).

مثال آخر: (جاءني مُحَمَّدُ الْكَرِيمُ الشُّجَاعُ الْمُجْتَهِدُ)، وعندنا رجلانِ كُلُّ منهما اسمُهُ مُحَمَّدٌ، وهو كَرِيمٌ وشَجَاعٌ، فهنا يَجِبُ الْإِتْبَاعُ، لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ بِدُونِهَا، فَإِذَا كَانَ لَا يُعْرَفُ بِدُونِهَا، فَلَا بُدَّ أَنْ تُتْبَعَ، أَمَّا إِذَا كَانَ يَعْرَفُ بِأَوَّلِهَا، أَوْ بِدُونِهَا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْقَطْعُ فِيهَا عِدَا الْأَوَّلِ.

والقطعُ معناه أَنَّكَ لَا تَجْعَلُهُ تَابِعًا لَهُ فِي الْإِعْرَابِ، إِنَّمَا تَجْعَلُهُ مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَوْ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ.

مثال ذلك: (مُحَمَّدُ الْفَاضِلُ الْمُجْتَهِدُ الْكَرِيمُ)، نقول: (الفاضل) نعتٌ، و(المجتهد) التَّقْدِيرُ فِيهَا: (أَعْنِي الْمُجْتَهِدَ)، و(الكريم) التَّقْدِيرُ فِيهَا: (أَعْنِي الْكَرِيمَ).

مثال آخر: (رَأَيْتُ مُحَمَّدًا الْفَاضِلَ الْكَرِيمَ الْمُجْتَهِدَ)، فتقول: (الكريم) خبرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (هُوَ الْكَرِيمُ)، وهكذا.

إِذْنًا: إِذَا كَانَ مَفْتَقَرًا لَوَاحِدٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَّبَعَهُ، أَوْ لِاثْنَيْنِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَّبَعَاهُ، أَوْ لثَلَاثَةٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَّبَعَهُ.

إِذْنًا: الْقَاعِدَةُ: إِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْرُوفًا بِدُونِ هَذِهِ النُّعُوتِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا عِدَا الْأَوَّلِ الْقَطْعُ.

مثال آخر: (رَأَيْتُ عِيسَى الْفَاضِلَ الْمُجْتَهِدَ الْكَرِيمَ)، فكلُّهَا هُنَا تَابِعَةٌ، لَكِنْ هَلْ يَجُوزُ الْقَطْعُ؟

نقول: يَجُوزُ، لِأَنَّ (عِيسَى) يَتَعَيَّنُ بِدُونِهَا، فَلَيْسَ هُنَاكَ عِيسَى إِلَّا وَاحِدٌ، فَهُوَ مُتَعَيَّنٌ بِدُونِ هَذِهِ النُّعُوتِ، فَنَقُولُ: (الفاضل) تَابِعٌ، وَمَا بَعْدَهُ يَجُوزُ أَنْ

يكونَ تابعًا، ويجوزُ أن يكونَ مَقْطُوعًا، فتقول: (رأيتُ عيسى الفاضلَ المجتهدَ الكريمُ).

مثال آخر: (جاءَ غانمُ الدَّؤُوبُ الكريمُ الشُّجاعُ)، ويجوزُ القطعُ في هذا، لأنَّهُ يَتَعَيَّنُ بدونِها، فليس هناك مَنْ يُسَمَّى غانمًا إلا واحدًا^(١).

(١) يُريدُ الشارح - رحمه الله - ممَّن حضرَ الدَّرْسَ.

٥١٧- وَقَطَعَ أَوْ اتَّبَعَ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعَلِّنًا

الشرح

قوله: «أَوْ اتَّبَعَ»: لا تَقُلْ: (أَوْ اتَّبَعَ)، لأنَّ الهمزة في قوله: (اتَّبَعَ) همزة قطع، لأنَّهَا مِنْ (اتَّبَعَ، يُتَّبَعُ)، والأمرُ منها: (اتَّبَعَ)، و(أَوْ) ساكنةٌ، فنُقِلَتْ حركةُ همزةِ القطعِ إلى الواوِ السَّاكنَةِ، فصَارَ النُّطْقُ بها هكذا.

فإذا قال قائلٌ: كيف تُسْقِطُونَ همزةَ القطعِ، وهي لا تسقطُ، إنّما الذي يسقطُ همزةُ الوصلِ؟

قلنا: مِنْ أَجْلِ ضرورةِ الشَّعْرِ، وقد قال الحَرِيرِيُّ -رحمه الله- في مُلْحَةِ الإعرابِ^(١):

وَجَائِزٌ فِي حَالَةِ الشَّعْرِ الصَّلَفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (الصَّلَفُ)، فَإِنَّ الشَّعْرَ صَلَفٌ، لَا يَجْعَلُ الشَّاعِرُ عَلَى مَا يُرِيدُ، فَقَدْ يَصْرِفُ مَا لَا يَنْصَرِفُ، وقد يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَنْصَرِفُ، وَهنا غَيْرُ حَتَّى الحَرَكَةِ، لَكِنْ: هَلْ يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ أَنْ يَنْصَبَ الْمَرْفُوعَ لضرورةِ الشَّعْرِ؟
نقول: نعم، أَجَازَهُ بَعْضُهُمْ، ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي أَلْفِيَّتِهِ.

وقوله: «وَقَطَعَ أَوْ اتَّبَعَ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا»: فإذا كَانَ مُعَيَّنًا وَمَعْرُوفًا بِدُونِهَا، فَلَكَ الْقَطْعُ حَتَّى فِي أَوَّلِ وَاحِدٍ مِنْهَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ -رحمه الله-.

(١) انظر ملحّة الإعراب (ص: ٧٢).

لكن يقول: «أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنًا»: يعني: أَوْ اقْطَعْ بَعْضَهَا إِنْ تَعَيَّنَ
بِالْبَعْضِ الْآخَرِ.

مثال ذلك: (جاء زيدٌ الكريمُ الشُّجاعُ التَّمِيمِيُّ)، وهناك رجلٌ يُسَمَّى
زيدًا، وهو كريمٌ قُرْشِيٌّ، لكنَّه غيرُ شجاع، فهنا يجوزُ القَطْعُ في: (التَّمِيمِي)، لأنَّه
يتعيَّنُ بدونها، أمَّا (الشُّجاع)، فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ تابعًا، لأنَّه لا يتعيَّنُ بدونه.
خلاصة ما سبق:

إذا كان المنعوتُ لا يتعيَّنُ بدونِ النُّعوتِ الكثيرة، فإنَّه يجبُ فيها الإِتِّباعُ.
إذا كان يتعيَّنُ ببعضها جازَ قَطْعُ ما يتعيَّنُ بدونه، وجازَ الإِتِّباعُ أيضًا، لأنَّ
الإِتِّباعَ هو الأصلُ.

إذا كان يتعيَّنُ بدونها كلُّها جازَ قَطْعُها كلِّها، والإِتِّباعُ.

٥١٨- وَارْفَعْ أَوْ اَنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

الشرح

قوله: «أَوْ اَنْصِبْ»: حُرِّكَتِ الواوُ بالكسرة لالتقاء السَّاكِنَيْنِ، لَأَنَّ هَمْزَةَ (اَنْصِبْ) هَمْزَةٌ وَصَلٍ.

وقوله: «مُضْمِرًا»: حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (ارْفَعْ أَوْ اَنْصِبْ).

وقوله: «إِنْ قَطَعْتَ»: هذه جملةٌ شَرْطِيَّةٌ مُعْتَرِضَةٌ، يعني: وارفعْ أَوْ اَنْصِبْ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً، أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ.

وقوله: «مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا»: هذا لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرْتَبِّ، أي: ارفعْ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً، أَوْ اَنْصِبْ مُضْمِرًا نَاصِبًا.

وقوله: «لَنْ يَظْهَرَ»: أي: المُبْتَدَأُ، وَلَا النَّاصِبُ، فَيَجِبُ أَلَّا يَظْهَرَ، لِأَنَّهَا إِنْ ظَهَرَ صَارَ النَّعْتُ بِالْجُمْلَةِ.

مثال ذلك: (مررتُ بزيدِ الكريمِ الشُّجاعِ)، وزيدٌ يتعيَّنُ بِاسْمِهِ، فليس هناك زيدٌ غيرُ واحدٍ، فهنا يجوزُ القَطْعُ في (الكريمِ)، وفي (الشُّجاعِ)، ويجوزُ القَطْعُ في واحدٍ منها، والإِثْبَاعُ في الثَّانِي، ويجوزُ الإِثْبَاعُ في الجميعِ، فتقولُ: (مررتُ بزيدِ الكريمِ الشُّجاعِ)، وهذا هو الأصلُ، وتقولُ: (مررتُ بزيدِ الكريمِ الشُّجاعِ)، وتقولُ: (مررتُ بزيدِ الكريمِ الشُّجاعِ)، وتقولُ: (مررتُ بزيدِ الكريمِ الشُّجاعِ).

إِذَنْ: يجوزُ جرُّهما على الإِتِّبَاعِ، ورفعُهما على إِضْمَارِ الْمُبْتَدَأِ، ونصبُهما على إِضْمَارِ فِعْلٍ، ورفعُ الأوَّلِ ونصبُ الثَّانِي، ونصبُ الأوَّلِ ورفعُ الثَّانِي، وجرُّ الأوَّلِ ورفعُ الثَّانِي أو نصبُهُ أو جرُّه.

فإذا قلت: (مررتُ بزيدِ الكريمِ الشُّجاعِ) نقولُ: (مررتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(زيد): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، و(الكريم): خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، والتَّقديرُ: (هو الكريمُ)، وتكونُ الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، أي: حالٌ كونه هو الكريمُ، يعني: لا غيره، ويجوزُ أيضًا أن تكونَ بيانيَّةً لا محلَّ لها من الإعرابِ، و(الشُّجاع): مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (أعني الشُّجاعُ)، والجملةُ أيضًا في موضعِ نصبٍ على الحالِ، أو الجملةُ (أعني) هنا بيانيَّةٌ، لا محلَّ لها من الإعرابِ.

والحاصلُ أنَّه إذا قَطَعْتَ فلك النِّصْبُ على تقديرِ فِعْلٍ، ولك الرِّفْعُ على تقديرِ مُبْتَدَأٍ، وحينئذٍ إن كان المنعوتُ معرفةً، فالجملةُ بعده حالٌ، وإن كان نكرةً فالجملةُ الأولى بعده صفةٌ، والجملةُ الثانيةُ يجوزُ أن تكونَ صفةً، ويجوزُ أن تكونَ حالًا، لأنَّ النِّكرةَ إذا خُصِّصَتْ جازَ أن يقعَ منها الحالُ.

٥١٩- وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

الشرح

هذه القاعدة معروفة من باب المبتدأ والخبر عند قوله:

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ.....

وهي في الحقيقة ضابط من ضوابط النحو.

وقوله: «مَا مِنَ الْمَنْعُوتِ»: يعني: والذي مِنَ المنعوتِ، ف(مَا): اسم موصول مبتدأ، وجملة: (عُقْلٌ) صلة الموصول، يعني: وما عُقْلٌ مِنَ النِّعْتِ والمنعوتِ.

وقوله: «يَجُوزُ حَذْفُهُ»: خبر المبتدأ.

وقوله: «عُقْلٌ»: هو هنا بمعنى عِلْمٍ، وهذا مِنْ صِلَفِ الشَّعْرِ أَنْ يَأْتِيَ الْعُقْلُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ.

وقوله: «يَجُوزُ حَذْفُهُ»: أي: ولا يجب، لكنه في النِّعْتِ يَقِلُّ، والذي يكثر هو حذف المنعوتِ، فحذف المنعوتِ كثير في القرآن، وفي غيره، لأنَّ المنعوتَ بمجرد أن تقرأ النِّعْتَ تعرفه، لكن النِّعْتُ إذا حذفت، فَمَنْ الَّذِي يُعْلِمُنَا أَنَّ هُنَاكَ نَعْتًا مَحْذُوفًا، ولهذا كَانَ حَذْفُ النِّعْتِ قَلِيلًا، لِأَنَّهُ يُرَادُّ بِهِ بَيَانُ صِفَةِ المنعوتِ، وإذا كَانَ المرادُّ بِهِ بَيَانُ الصِّفَةِ، فَكَيْفَ يُحْذَفُ؟!

مثال حذف المنعوت: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى

اللَّهُ مَتَابًا ﴿ [الفرقان: ٧١]، أي: عَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا، ولهذا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الفرقان: ٧٠].

مثال آخر: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبِيغَتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرِّ﴾ [سبأ: ١١]، أي: أَنْ أَعْمَلَ دُرُوعًا سَابِغَاتٍ، فُهنا حُذِفَ المنعوتُ.

فإن قال قائلٌ: وكيف نعرِبُ النِّعَتَ إذا حُذِفَ المنعوتُ؟

نقول: الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَحُلُّ مَحَلَّهُ، فلا نَحْتَاجُ أَنْ نُقَدِّرَ، فنقولُ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبِيغَتٍ﴾: ﴿سَبِيغَتٍ﴾ مفعولٌ ﴿أَعْمَلَ﴾، ولا نقولُ: المفعولُ محذوفٌ، وهذه صفةٌ.

مثال ما حُذِفَ فِيهِ النِّعَتُ: قوله تَعَالَى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، قالوا: إِنَّمَا على تقديرِ نعتٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ.

فإن قال قائلٌ: مِنْ أَيْنَ عَلِمْنَا أَنَّ هُنَاكَ نَعْتًا محذوفًا تقديرُهُ: (صَالِحَةٌ)؟

فالجواب: لِأَنَّهُ خَرَقَهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حَقَّقْ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ [الكهف: ٧١]، والخَرْقُ إِفْسَادٌ، وَإِنَّمَا أَفْسَدَهَا لئَلَّا يَأْخُذَهَا الْمَلِكُ، إِذَنْ: فَالْمَلِكُ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ، فَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ هُنَاكَ حَذْفًا، وَهُوَ مَأْخُودٌ مِنَ السِّيَاقِ.



التَّوَكُّيدُ

يُقَالُ: التَّوَكُّيدُ، وَيُقَالُ: التَّأَكُّيدُ، وَالتَّوَكُّيدُ أَفْصَحُ، لِأَنَّهُ الَّذِي فِي الْقُرْآنِ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١].

وَمَعْنَى التَّوَكُّيدِ التَّقْوِيَةُ، وَهُوَ نَوْعَانِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.

فَاللَّفْظِيُّ هُوَ تَكَرُّرُ اللَّفْظِ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ لِلرَّجُلِ: (احْرِصْ عَلَى الْعِلْمِ، احْرِصْ عَلَى الْعِلْمِ)، فَهَذَا تَوَكُّيدٌ لَفْظِيٌّ، لِأَنَّهُ مَا عَدَا أَنْ كَرَّرْتَ اللَّفْظَ مَرَّتَيْنِ، وَقَدْ يُكَرَّرُ ثَلَاثًا كَمَا فِي قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ». كَرَّرَهَا ثَلَاثًا، حَتَّى قَالَ لَهُ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خَابُوا وَخَسِرُوا، مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»^(١).

وَأَمَّا الْمَعْنَوِيُّ فَذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذِهِ الْأَيَّاتِ:

٥٢٠- بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدَا

الشرح

قَوْلُهُ: «الْإِسْمُ»: مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ (أُكِّدَا) خَبَرُهُ.

وَقَوْلُهُ: «بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(أُكِّدَا).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ بَيَانِ غِلْظِ تَحْرِيمِ إِسْبَالِ الْإِزَارِ، رَقْمُ (١٠٦).

والمؤلف - رحمه الله - مُعَلِّمٌ حَتَّى بالتَّعْبِيرِ، فَقَدْ قَالَ فِي التَّرْجِمَةِ: (التَّوَكُّيدُ)، وَقَالَ فِي الْبَيْتِ: (أُكِّدًا)، وَلَمْ يَقُلْ: (وُكِّدًا) مَعَ أَنَّهُ لَوْ جَاءَ بِالْوَاوِ، لَمْ يَخْتَلِ الْوَزْنُ، لَكِنْ كَأَنَّهُ يَقُولُ: يَجُوزُ بِالْهَمْزِ، وَيَجُوزُ بِالْوَاوِ.

يُوكِّدُ الْاسْمُ بِالنَّفْسِ، وَيُوكِّدُ بِالْعَيْنِ، فَمِثَالُ النَّفْسِ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ)، ذ(نَفْسَهُ) تَأْكِيدٌ.

ومِثَالُ الْعَيْنِ: (رَأَيْتُ زَيْدًا عَيْنَهُ)، ذ(عَيْنِ) هُنَا تَوَكُّيدٌ بِمَعْنَى (نَفْسِ).

وَتَقُولُ فِي إِعْرَابِ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ): (أَكْرَمْتُ): فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ(زَيْدًا): مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ، وَ(نَفْسِ): تَوَكُّيدٌ لَ(زَيْدِ) مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَالهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي حَلِّ جَرٍّ.

وَالْفَائِدَةُ مِنَ التَّأْكِيدِ أَمْرَانِ:

الْأَوَّلُ: التَّقْوِيَةُ، وَالثَّانِي: نَفْيُ احْتِمَالِ الْمَجَازِ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا) يَحْتَمِلُ أَنَّكَ أَكْرَمْتَ وَالِدَهُ، أَوْ قَرِيبَهُ، أَوْ غُلَامَهُ، أَوْ رَسُولَهُ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَيْكَ، فَإِذَا قُلْتَ: (نَفْسَهُ) يَزُولُ هَذَا الْاحْتِمَالُ.

إِذَنْ: فَفَائِدَتُهُ مَعَ التَّوَكُّيدِ نَفْيُ احْتِمَالِ الْمَجَازِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّمَا جَاءَتِ النَّفْسُ وَالْعَيْنُ فَهِيَ تَأْكِيدٌ، فَقَدْ تَكُونُ لَغَيْرِ التَّأْكِيدِ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: (أَزْهَقْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ)، فَهَذَا لَا تَكُونُ تَأْكِيدًا، وَإِنَّمَا تَكُونُ بَدَلًا، أَوْ عَطَفَ بَيَانٍ، لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تُوكِّدَ زَيْدًا بِالنَّفْسِ، وَإِنَّمَا تُرِيدُ أَنْ تُبَيِّنَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفَعْلُ.

وكذلك تقول: (فَقَاتُ زَيْدًا عَيْنَهُ)، فهنا (عَيْن) بدلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، لَأَنَّهُ معلومٌ أَنَّ زَيْدًا نَفْسَهُ لَا يُفْقَأُ.

إِذَنْ: لَيْسَ كُلُّمَا جَاءَتِ النَّفْسُ وَالْعَيْنُ بَعْدَ اسْمٍ، فَهِيَ تَوْكِيدٌ، لَكِنْ إِذَا جَاءَتْ مُؤَكِّدَةً لَذَلِكَ الْاسْمِ فَهِيَ تَوْكِيدٌ.

ثُمَّ اشْتَرَطَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَقَالَ: (مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدَا)، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا - أَي: فِي النَّفْسِ وَالْعَيْنِ - ضَمِيرٌ يُطَابِقُ الْمُؤَكِّدَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ)، فَهَذَا الضَّمِيرُ هُوَ الْهَاءُ، لَكِنْ لَوْ قُلْتُ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا نَفْسَهَا) لَمْ يَصَحَّ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُطَابَقَ، وَ(هَا) لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِلْمَرْأَةِ.

وَلَوْ قُلْتُ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا نَفْسَهُمَا)، لَمْ يَصَحَّ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُطَابَقَ، لَكِنْ لَوْ قُلْتُ: (أَكْرَمْتُ الرَّجُلَيْنِ نَفْسَهُمَا)، فَابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: (مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدَا)، وَهُوَ هُنَا مُطَابَقٌ.

إِذَنْ: إِذَا قُلْتُ: (أَكْرَمْتُ الرَّجُلَيْنِ نَفْسَهُمَا) فَهُوَ جَائِزٌ، لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَكِّدُ مُطَابِقًا لِلْمُؤَكِّدِ، وَإِنَّمَا قَالَ: (مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدَا).

وَلَوْ قُلْتُ: (أَكْرَمْتُ الرَّجَالَ نَفْسَهُمْ)، صَحَّ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ مُطَابِقٌ.

٥٢١- وَاجْمَعُهُمَا بِ(أَفْعُلْ) إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا

الشرح

قوله: «اجْمَعُهُمَا»: الضمير يعود على النفس والعين.

«ب أَفْعُلْ»: أي: على وزنِ (أَفْعُلْ)، فاجعلْ (عَيْن) على وزنِ (أَفْعُلْ) تكن: (أَعَيْنَ)، واجعلْ (نفس) على وزنِ (أَفْعُلْ) تكن: (أَنفُسَ).

إِذْنُ: المؤلف - رحمه الله - بيّنَ غيرَ ما يُفهمُ مِن كلامِهِ الأولِ، فبيّنَ أَنَّهما يُجْمَعانِ مع غيرِ المُفردِ على (أَفْعُلْ)، وكلامُهُ يشملُ المُثنى والجمعَ، فتقولُ: (جاءَ الرَّجُلانِ أَنفُسُهُما)، ولا تقولُ: (جاءَ الرَّجُلانِ أَنفُسُهُم)، لأنَّ الضميرَ لم يُطابقِ. وتقولُ: (جاءَ الرَّجالُ أَنفُسُهُم)، (جاءَتِ النساءُ أَنفُسُهُنَّ).

إِذْنُ: عندَ التَّوكيدِ بالنَّفسِ والعينِ، لا بُدَّ أنْ يشتملا على ضميرٍ يطابقُ المؤكِّدَ مطلقاً، أمّا العينُ والنَّفسُ، فإنَّهما في المُفردِ لا بُدَّ أنْ تكونا مفردتين، وفي الجمعِ لا بُدَّ أنْ تُجمَعَا على (أَفْعُلْ).

أمّا إذا أُكِّدَ المُثنى بالنَّفسِ، أو بالعينِ، فإنَّه يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، فالأفصحُ الجمعُ، ثمَّ الإفرادُ، ثمَّ التثنيةُ.

مثال ذلك: (جاءَ الرَّجُلانِ أَنفُسُهُما)، ثمَّ (جاءَ الرَّجُلانِ نَفْسُهُما)، (جاءَ الرَّجُلانِ نَفْساهُما).

فإذا قال قائلٌ: كيفَ يصحُّ أنْ نقولَ: (نَفْسُهُما)، مع أنَّهما اثنانِ، و(نفس)

واحدةٌ؟!

نقول: لأنه مفردٌ مضافٌ، والمفردُ المضافُ يكونُ للعمومِ.

أمَّا وجهُ الجمعِ فهو أنَّ المشئى يُفِيدُ التعددَ، فإن قلنا: إنَّ أَقْلَ الجمعِ اثنانِ، فلا إشكالَ، وإن قلنا: إنَّ أَقْلَ الجمعِ ثلاثةٌ، فإنَّها تُجْمَعُ لئلاَّ يجتمعَ علامتا تثنيةٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، ولهذا إذا قلت: (جاءَ الرَّجُلانِ أَنْفُسُهُما)، أخفُّ على اللسانِ ممَّا إذا قلت: (جاءَ الرَّجُلانِ نَفْسَاهُما).

وقوله: «تَكُنْ مُتَّبِعًا»: أي: للعَرَبِ، ويجوزُ في (تَكُنْ مُتَّبِعًا) أي: للنَّحْوِيِّينَ الَّذِينَ أَصْدَرُوا هَذِهِ الْأَحْكَامَ بِمَقْتَضَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

٥٢٢- و(كَلَّا) اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ و(كِلا) (كِلتَا) جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَلًا

الشرح

يُؤَكِّدُ ب(كُلِّ) إِذَا أُريدَ الشُّمُولُ، وما دُمْنَا نقول: (الشُّمُولُ)، فمعناه أَنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ إِلَّا مَا لَهُ أَفْرَادٌ مُتَبَايِنَةٌ، مثل: القوم، فتقول: (جاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ).

فإذا كان لا يتَجَزَّأ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ ب(كُلِّ)، لَأَنَّ احتمالَ المجازِ فيه غيرُ وارِدٍ. فلو قلت: (جاءَ زيدٌ كُلُّه) لم يصحَّ، لَأَنَّ أَجزاءَهُ لَا يُمكنُ أَنْ ينفردَ بعضها عن بعضٍ في المجيءِ، فلا يُمكنُ أَنْ نُؤَكِّدَ ب(كُلِّ)، لَأَنَّ احتمالَ المجازِ هنا غيرُ وارِدٍ.

ولو قلت: (أعتقتُ العبدَ كُلَّهُ)، صحَّ، لَأَنَّ لَهُ أَجزاءً مُشاعَةً يَمُكِنُ أَنْ تُعْتَقَ، وَأجزاءً لَا تُعْتَقُ.

ولو قلت: (أكلتُ الحُرُوفَ كُلَّهُ)، صحَّ، لَأَنَّهُ يُمكنُ أَنْ يُجْزَأَ.

ولو قلت: (دخلَ زيدٌ كُلُّه)، فهذا يصحُّ في بعضِ الأشياءِ، كما لو كان المكانُ ضَيِّقًا، والمرادُ: أَنَّهُ وَسِعَهُ.

إِذْنُ: القاعدة: أَنَّ ما تتعدَّدُ أَجزاءُهُ يَمُكِنُ أَنْ يُؤَكِّدَ ب(كُلِّ)، ولهذا قال: (في الشُّمُولِ)، وأَمَّا ما لَا يَمُكِنُ أَنْ تتعدَّدَ فيه الأجزاءُ، فَإِنَّهُ لَا يُمكنُ.

وقوله: «وَكِلَا كِلْتَا»: أي: يُؤَكِّدُ أيضًا ب(كِلا) و(كلتا)، لكن لَا يُؤَكِّدُ بهما إِلَّا المُثنى، فتقول: (قامَ الرَّجُلانِ كِلَاهُما)، (رأيتُ المرأتينِ كِلْتَيْهِما).

إِذَنْ: (كِلَا) و (كِلتَا) للشُّمُولِ، لكنَّهما خَاصَّتَانِ بالثَنِّي، أَمَّا (كُلٌّ) فَلِلْجَمْعِ.
 وقوله: «جَمِيعًا»: أي: يُؤكِّدُ بـ (جميع)، ويحتملُ أَنْ قوله: (جَمِيعًا) يعودُ على
 (كُلٍّ) و (كِلَا) و (كِلتَا)، أي: أَنْ كُلَّ هذه الثَّلَاثِ لَا بُدَّ أَنْ تُوصَلَ بالضميرِ.

ولا شكَّ أَنَّ (جميع) يُؤكِّدُ بها، فتقولُ: (جاءَ القومُ جميعُهُم)، لكنَّها إذا لم
 تُضَفْ صارتُ حَالًا لَا توكيدًا، قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ
 اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، فهنا لَا تكونُ توكيدًا، لأنَّها لم تُوصَلَ
 بالضميرِ.

فإذا وُصِلَتْ بضميرِ المؤكِّدِ صارتُ توكيدًا، مثل: (جاءَ القومُ جميعُهُم)،
 (رَأَيْتُ القومَ جميعَهُم)، (مررتُ بالقومِ جميعَهُم)، وإلَّا فهيَ على حَسَبِ
 العواملِ.

وقوله: «بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا»: يعودُ على كُلِّ الأربَعِ كلماتٍ: (كُلٌّ)، (كِلَا)،
 (كِلتَا)، (جميع)، فَإِنْ لم تُوصَلَ بالضميرِ، لم تقعْ توكيدًا، كما قال اللهُ سبحانه
 وتعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، وقالَ تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا
 لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، وقالَ: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا﴾ [الطارق: ٤]، فـ ﴿كُلٌّ﴾
 هنا مبتدأٌ، وليستْ توكيدًا، لأنَّها لم تُضَفْ إلى ضميرِ.

فلا بُدَّ أَنْ تُضَافَ إلى ضميرِ، ويسبقُها ما يُؤكِّدُ، مثل: (إِنَّ القومَ كُلَّهُم
 فاهمون).

وقوله: «كُلًّا»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ (اذكُر).

وقوله: «وَكِلا»: معطوفةٌ على (كُلًّا)، يعني: واذكُرْ أيضًا (كِلا)، وقوله:

«كِلْتَا»: معطوفةٌ على (كُلًّا)، و(جَمِيعًا) معطوفةٌ عليها، لكنْ بإسقاطِ حرفِ العطفِ مِنْ أَجْلِ ضرورةِ الشَّعْرِ.

وقوله: «بِالضَّمِيرِ»: مُتَعَلِّقٌ بقوله: (اذْكُرْ)، و(مُوصَلًا) حَالٌ مِمَّا سَبَقَهُ، يعني: حَالٌ كَوْنُهُ مُوصَلًا بِالضَّمِيرِ، ويجوزُ أَنْ نقولَ: إِنَّ قولَه (بِالضَّمِيرِ): مُتَعَلِّقٌ بقوله: (مُوصَلًا)، وتقديرُ البيتِ: واذْكُرْ (كُلًّا) و(كِلا) و(كِلتَا) و(جَمِيعًا) في الشُّمُولِ مُوصَلًا بِالضَّمِيرِ، هذا هو إعرابُ البيتِ.

والقاعدةُ منه: أَنَّهُ يُؤَكَّدُ بِ(كُلٍّ) و(كِلا) و(كِلتَا) و(جَمِيع) مُضَافَةً إِلَى ضَمِيرِ المؤكَّدِ.

٥٢٣- وَاسْتَعْمَلُوا أَيضًا كَ (كُلُّ) فَاعِلُهُ مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

الشرح

قوله: «اسْتَعْمَلُوا»: فعلٌ وفاعلٌ.

و«أَيضًا»: مصدرٌ لعاملٍ محذوفٍ تقديره: (أَصْ يَيُضُّ).

وقوله: «فَاعِلُهُ»: مفعولٌ (اسْتَعْمَلُوا).

وقوله: «مِنْ عَمَّ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(فَاعِلِهِ) حَالًا أَوْ صِفَةً.

وقوله: «فِي التَّوَكِيدِ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(اسْتَعْمَلُوا).

وقوله: «وَاسْتَعْمَلُوا»: أي: العربُ.

وقوله: «أَيضًا»: مصدرٌ (أَصْ يَيُضُّ) بمعنى رَجَعَ، وهي دائمًا محذوفةٌ

العامل، فلا يقال: (أَيُّضُ أَيضًا) أي: أَرْجِعْ رُجوعًا، وإنما تُسْتَعْمَلُ دائمًا على المَصْدَرِيَّةِ، وعاملها محذوفٌ دائمًا.

وقوله: «فَاعِلُهُ»: أي: اسمُ فاعلٍ على وَزْنِ (فَاعِلَةٍ).

«مِنْ عَمَّ» أي: مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ (عَمَّ)، وهو فِعْلٌ ماضٍ مُضَارِعُهُ (يَعُمُّ)،

وليس حرفَ جرٍّ، واسمُ استفهامٍ، واسمُ الفاعلِ منه (عَامٌّ)، والمعنى: استعملوا (عَامَّةً) فِي مَكَانٍ (كُلِّ).

مثال ذلك: (جاءَ القومُ عَامَّتَهُمْ)، وهو بإزاءِ قَوْلِكَ: (جاءَ القومُ كُلُّهُمْ)،

فالمعنى واحدٌ.

و(عامة) مثل (جميع) إذا لم تتصل بالضمير تكون غير مؤكدة، إنما هي على حسب السياق، ففي قول الرسول ﷺ: «وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»^(١). هي للعموم، وهي هنا تكون حالاً، وقال النبي ﷺ: «عَامَّةٌ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ»^(٢). أي: أكثره.

وكثيراً ما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- وغيره ممن يذكر الخلاف: (عامة العلماء على هذا القول).

أمّا إذا جاءت (عامة) مؤكدة فهي للكُلِّ.

القاعدة: تستعمل (عامة) في التوكيد كما يُستعمل لفظ (كُلُّ)، وعلى هذا فيكون مضافاً إلى ضمير المؤكد.

وقوله: «مِثْلُ النَّافِلَةِ»: يحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً، أي: استعمالاً مثل النافلة، ويحتمل أن يكون حالاً، أي: مُشَبَّهًا لِلنَّافِلَةِ، والنافلة معناها الزيادة كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ أَلْيَلٍ فَتَهَجَّدَ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ [الإسراء: ٧٩] أي: زائداً لك.

قال الشارح: معنى (زائدة) أن كثيراً من النحويين لم يذكروها، فيكون الذي ذكرها زائداً على غيره في ذكرها، هكذا قال.

وقال بعض المحشّين: بل معنى قوله (مِثْلُ النَّافِلَةِ): أي: مثل هذا الوزن (أي على وزن: فاعلة)، ولو كان المؤكد مذكراً.

(١) أخرجه البخاري: أول كتاب التيمم، رقم (٣٣٥)، ومسلم: أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٥٢١).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٩٣/١)، والدارقطني في سننه (١٢٧/١).

وهذا الذي ذكره المحشي أحسن مما ذكره الشارح، فالأحسن أن نقول: إنَّ قوله (مِثْلَ النَّافِلَةِ) أي: أنها تلزمها التاء، وإن كان المؤكِّدُ بها مُذَكَّرًا، فتقول: (جاءَ القومُ عامَّتُهُم)، ولا تقول: (عامُّهُم)، وتقول: (رأيتُ القومَ عامَّتَهُم)، (مررتُ بالقومِ عامَّتَهُم).

فقولُه: «مِثْلَ النَّافِلَةِ»: أي: مثل النَّافِلَةِ في لزوم التاء، ولو كان الموصوفُ بها مُذَكَّرًا، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمِنْ أَيْلٍ فَتَهَجَّدَ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩]، فهي هنا حالٌ من التَّهَجُّدِ، أي: حال كونه نافلةً لك، والتَّهَجُّدُ مُذَكَّرٌ.

وكَوْنُهَا مُؤَكَّدَةٌ لِلشُّمُولِ واضحٌ من معناها، لأنَّ العُمومَ معناه الشُّمُولُ، وهي مأخوذةٌ من (عَمَّ، يَعُمُّ)، أي: شَمِلَ يَشْمُلُ، فهو شامِلٌ. أمَّا (كافَّة) فلم يذكرُوها، لكن ينبغي أن تكونَ مثلَ (عامَّة).

٥٢٤- وَبَعْدَ (كُلِّ) أَكْدُوا بـ (أَجْمَعَا) (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمِعَا)

٥٢٥- وَدُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمِعُ)

الشرح

مثال (أَجْمَعُ): (جاء القومُ كلُّهم أجمعُ).

مثال (جَمْعَاءَ): (جاءت القبيلةُ كلُّها جَمْعَاءَ).

مثال (أَجْمَعِينَ): (جاء القومُ كلُّهم أجمعون).

مثال (جُمِعُ): (جاءت النساءُ كلُّهنَّ جُمِعُ).

لكن قال: (وَدُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمِعُ))،
كون ابن مالك - رحمه الله - يكرِّر هذا التكرير غريباً منه، والمعنى أَنَّهُم أَكْدُوا
بعدَ (كُلِّ)، ودُونَ (كُلِّ)، لكن دُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ، وليس كثيراً، فتقول: (جاء
الرجالُ أجمعُ)، (جاءت القبيلةُ جَمْعَاءَ)، (جاء القومُ أجمعون)، (جاءت النساءُ
جُمِعُ) بدونِ (كُلِّ).

وقال الشاعر^(١):

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعَا إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

(١) البيت من الرجز، ولا يُعلم قائله، انظر شرح الشواهد للعيني (٧٦/٣).

و(الدَّفَاءُ) قِيلَ: إِنَّهَا اسْمُ امْرَأَةٍ، وَقِيلَ: هِيَ الْمَرْأَةُ الْحَسَنَاءُ، وَقَوْلُهُ:
ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا، لِكَيْ تُقَبَّلَهُ.

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا)، وَلَمْ يَقُلْ: (الدَّهْرَ كُلَّهُ أَبْكِي أَجْمَعًا).

وَفِي الْبَيْتِ أَيْضًا شَاهِدٌ لَجَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ وَالْمُؤَكَّدِ، وَهُوَ قَوْلُهُ:
(الدَّهْرَ أَبْكِي)، فـ(أَبْكِي) جَمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ، وَنَظِيرُهَا فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا
يَحْزَنْكَ وَيَرْضَيْنَكَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]، فـ﴿كُلُّهُنَّ﴾ لَيْسَ
تَوْكِيدًا لِلضَّمِيرِ الَّذِي فِي ﴿آتَيْنَهُنَّ﴾، وَلَكِنَّهُ تَوْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ:
﴿وَيَرْضَيْنَكَ﴾، فَفُصِّلَ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ وَالْمُؤَكَّدِ.

إِذَنْ: عَلِمْنَا مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الْأَكْثَرَ أَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ
(كُلِّ)، وَأَنَّهُ قَدْ يُجَاءُ بِهَا بَدُونِ (كُلِّ).

٥٢٦- وَإِنْ يُفَدَّ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ

الشرح

انتقل المؤلف - رحمه الله - إلى بحثٍ آخر، وهو: هل تُؤكَّد النكرة؟

قال بعض النحويين: إنها لا تُؤكَّد، وقال آخرون: إنها تُؤكَّد، وتوسَّط المؤلف - رحمه الله - فقال: يجوز أن تُؤكَّد النكرة إذا كان في ذلك فائدة، وأمَّا إذا لم يكن فائدةً، فإنَّها لا تُؤكَّد، ومنه قول الشاعر^(١):

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ

فقال: (حَوْلٍ كُلِّهِ)، ولم يقل: (يا ليت عِدَّةَ الحولِ كلِّهِ رَجَبٌ)، ومنه البيت الذي سبق:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (حَوْلًا) نكرةً، و(أَكْتَعَا) مؤكَّدٌ له.

ولكن يقول ابنُ مالكٍ - رحمه الله -:

«وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ»: أي: أنَّه لا تُؤكَّد النكرة، سواء أفادت أم لم تُفدَّ، وعلى هذا، فإذا قلت: (جلستُ عندك شهرًا كلِّهِ)، فهو ممنوعٌ عند البصريين، وما جاء به السماعُ، فهو عندهم إمَّا شاذُّ، وإمَّا نادرٌ قليلٌ، والشاذُّ لا يُقاسُ عليه.

(١) البيت من البسيط، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٧٧).

أما على رأي ابن مالك - رحمه الله - وهو الصحيح من أنه إذا وجدت الفائدة من التوكيد، فلا مانع، فتقول: (جلستُ عندك شهرًا كله)، لئلا يظنَّ ظانُّ أنني جلستُ عندك أكثرَ الشهر، فيكونُ في هذا فائدة، فإذا كان فيه فائدة، فلا حرج.

٥٢٧- وَاعْنَبَ (كِلْتَا) فِي مُثْنَى وَ (كِلَا) عَنْ وَزْنٍ (فَعَلَاءَ) وَوَزْنٍ (أَفْعَلَاءَ)

الشرح

(كِلَا) وَ (كِلْتَا) يُؤَكِّدُ بِهِمَا مَا دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ، فَيَشْمَلُ الْمُثْنَى وَالْمَفْرَدَ إِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ مَفْرَدٌ، فَتَقُولُ: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو كِلَاهُمَا)، (أَكْرَمْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا كِلَيْهِمَا)، (أَكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا)، وَكَذَلِكَ (كِلْتَا) يُؤَكِّدُ بِهَا الْمُثْنَى الْمُؤَنَّثُ.

يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (كِلَا) وَ (كِلْتَا) يُغْنِيَانِ (عَنْ وَزْنٍ فَعَلَاءَ)، وَهِيَ (جَمْعَاءُ)، (وَوَزْنٍ أَفْعَلَاءَ)، وَهِيَ (أَجْمَعُ)، فَبَدَلَ مَنْ أَنْ تَقُولَ: (جَاءَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعُهُمَا)، تَقُولُ: (كِلَاهُمَا)، وَكَذَلِكَ فِي النِّسَاءِ تَقُولُ: (رَأَيْتُ الْمَرَاتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا)، وَلَا تَقُولُ: (جَمْعَاوَيْهِمَا)، وَمَا قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - صَحِيحٌ.

٥٢٨- وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنفَصِلِ

٥٢٩- عَنِتُّ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَ

الشرح

إذا أكدت الضمير المتصل - ومنه المستتر - بالنفس والعين، فلا بُدَّ أن تأتي بينه وبين المؤكِّد بالضمير المنفصل، إذ لو قيل: (المرأة خرجت عيُنها)، توهَّمت الباصرة، أو: (نفسُها) توهَّمت نفس الحياة، فلمَّا كان في هذا التركيب يحصل الاشتباه حُلِّ الباقى عليه، فكان لا بُدَّ أن تقول: (هندٌ ذهبَتْ هي نفسُها)، (هندٌ ذهبَتْ هي عيُنها).

وإذا قلت: (قُمتِ نفسُك) - تُخاطَبُ امرأة - فهنا لا يُوهم.

لكن قالوا: إنَّه يُوهم في هذا التركيب، فحُمِلَ الباقي عليه، وهذه علَّةٌ معلولة، والصَّحيحُ أنَّه لو قيل بأنَّ هذا لم يُسمَعْ عن العرب، لكان أحسن.

مثال آخر: (قُمتَ أنتِ نفسُك)، تقول: (قُمتَ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أنتِ): ضميرٌ مؤكِّدٌ للضمير، و(نفسُك): مؤكِّدٌ آخر للضمير الأول، فهنا يكون المؤكِّد اثنين: ضميرٌ أكَّدَ ضميراً، ثمَّ جاءتِ النفسُ والعينُ.

وقوله: «عَنِتُّ ذَا الرَّفْعِ»: إذا قيل لك: متى يجبُ الإتيانُ بالضمير المنفصل عند تأكيد الضمير المتصل؟

تقول: يجبُ بشرطين:

الأوّل: أن يكون الضمير المؤكّد ضمير رفع.

الثاني: أن يكون التأكيد بالنفس، أو بالعين.

مثاله: (جِئْتُمْ كُلُّكُمْ)، فهنا لا يجب الضمير المنفصل، لأنّه ليس بالنفس، ولا بالعين، لكن لو قلت: (جِئْتُمْ أَنْفُسُكُمْ)، وجب أن تقول: (جِئْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ).

وعلم من قول المؤلف - رحمه الله -: (عَنِيتُ ذَا الرَّفْعِ) أنّه لو أكّد الضمير المتّصل المنصوب، فلا يجب الفصل، فتقول: (أكرمْتُكَ نَفْسَكَ)، (مررتُ بكَ عَيْنِكَ).

وقول المؤلف - رحمه الله -: (فَبَعْدَ الْمُنفَصِلِ) ظاهره أنّه لو فصل بغير الضمير المنفصل لم يَجُزْ، ولكن بعض النحويين يقول: يجوز أن تفصل بغير الضمير المنفصل، فتقول: (نَزَلْتُمْ فِي الْبَيْتِ أَنْفُسُكُمْ)، (نَزَلْتُمْ فِي الْبَيْتِ أَعْيُنُكُمْ)، لأنّ المهم أن يكون هناك فاصل بين الضمير المتّصل، وبين المؤكّد، وهو النفس والعين.

أمّا إذا أكّد بغير النفس والعين، فإنّه لا يجب، فتقول: (قُمْتُما كِلَاكُمَا)، (قُمْتُمُ كُلُّكُمْ)، ولا يجب أن تقول: (قُمْتُمُ أَنْتُمْ كُلُّكُمْ)، إنّما هذا خاصّ بالنفس والعين.

وقوله: «وَأَكَّدُوا»: الضمير يعود على العرب، لأنّهم هم أهل الكلام.

وقوله: «بِمَا سِوَاهُمَا»: أي: بما سوى النفس والعين.

وقوله: «وَالْقَيْدُ»: وهو الفصل بضمير منفصل.

«لَنْ يُلتَزَمَا»: أي: لم يأتوا بضميرٍ مُنفصلٍ.

خلاصةُ البيتينِ بالأسئلةِ الآتيةِ:

هل يجوزُ تأكيدُ الضَّميرِ بالنَّفْسِ وبالعينِ؟

الجواب: يجوزُ تأكيدُ الضَّميرِ بالنَّفْسِ وبالعينِ.

هل يجوزُ توكيدُ الضَّميرِ، سواءً كانَ مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا

بالنَّفْسِ، أو بالعينِ؟

الجواب: يجوزُ.

هل يجبُ الفصلُ بالضَّميرِ المنفصلِ إذا أُكِّدَ الضَّميرُ المتَّصلُ بالنَّفْسِ، أو

بالعينِ؟

الجواب: في حالِ النَّصبِ والجرِّ لا يجبُ، وفي حالِ الرفعِ يجبُ الفصلُ

بالضَّميرِ المنفصلِ، وقيل: بالضَّميرِ المنفصلِ، أو بأيِّ فاصلٍ يكونُ.

٥٣٠- وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ادْرُجِي، ادْرُجِي)

الشرح

قوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ.

و«مِنَ التَّوَكِيدِ»: جارٌّ ومجرورٌ بيانٌ لـ(مَا).

و«لَفْظِيٌّ» خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، تقديره: (هو لفظيٌّ).

وقوله: «يَجِي»: الجملةُ خبرٌ المبتدأ (مَا)، يعني: والذي هو لفظيٌّ مِنَ التَّوَكِيدِ يَجِيءُ مُكَرَّرًا.

وَأَفْهَمْنَا الْمُؤَلَّفُ - رحمه الله - من هذا أَنَّ التَّوَكِيدَ نَوْعَانِ: توكيدٌ معنويٌّ، وتوكيدٌ لفظيٌّ.

فالتَّوَكِيدُ المعنويُّ ما كان بالألفاظِ السَّابِقَةِ، وهي النَّفْسُ، والعَيْنُ، وَكُلٌّ، وَأَجْمَعُ، وَأَجْمَعُونَ، وَجُمُعُ، وَجَمْعَاءُ، وَعَامَّةٌ، وَكِلَا، وَكِلْتَا.

والتَّوَكِيدُ اللَّفْظِيُّ ما جاء مُكَرَّرًا: إمَّا بالكلمَةِ، أو بالجملةِ، فالمثلُ الَّذِي ذكرَهُ ابنُ مالِكٍ - رحمه الله - والخطابُ فِيهِ لأنثى: (ادْرُجِي، ادْرُجِي) مُكَرَّرٌ بالجملةِ، وقد تكونُ بالكلمَةِ مثلُ: (قَامَ قَامَ الرَّجُلُ).

وقوله: «مُكَرَّرًا»: سواءٌ كُرِّرَ بِاللَّفْظِ، أو كُرِّرَ بالمعنى مع اختلافٍ يسيرٍ فِي اللَّفْظِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَتَاهُمْ دُؤُنًا﴾ [الطارق: ١٧]، ﴿أَمَاهُمْ﴾ توكيدٌ لـ ﴿مَاهِلٍ﴾ مع أَنَّ الفعلَ مُخْتَلِفٌ بَعْضُ الاختلافِ.

وكذلك أيضًا لو قلت تُخاطِبُ جالسًا: (قَفْ، قُمْ)، فهذا توكيدٌ لفظيٌّ،
لأنَّا كررنا اللفظَ بمعناه.

إِذْنُ: ما كانَ مُكَرَّرًا بلفظٍ مُطابِقٍ، مثل: (ادْرُجِي، ادْرُجِي)، أو بلفظٍ
مرادفٍ، مثل: (قُمْ، قَفْ)، (اقْعُدْ، اجْلِسْ)^(١)، أو بلفظٍ مُغايرٍ بعضُ الشَّيْءِ
كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ رُؤْدًا﴾، فهذا يُسمَّى توكيدًا لفظيًا.

(١) فائدة: التَّفْرِيقُ بين القُعُودِ والجلوسِ في الإطلاقِ ليس بصحيحٍ، فيقال: (قعد) يعني: من قِيامٍ،
(قعد) يعني: من نَوْمٍ. (الشارح)

٥٣١- وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ

الشرح

إذا أردت أن تؤكد ضميراً متصلاً تأكيداً لفظياً، فلا تعد هذا الضمير المتصل إلا مع اللفظ الموصول به، سواء كان هذا اللفظ فعلاً، أو حرفاً، أو اسماً.
مثال الفعل: إذا أردت أنؤكد أنني أكرمتك، فلا أقول: (أكرمتك)، ولكن أقول: (أكرمتك، أكرمتك).

فإن قال قائل: لكنه حينئذ يشبهه بالتأكيد اللفظي بالجملة!

نقول: هذا ضرورة، ولا بد منه.

مثال الحرف: (مررت بك بك)، ولا أقول: (مررت بك).

٥٣٢- كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابُ كَ (نَعَمْ)، وَكَ (بَلَى)

الشرح

قوله: «كَذَا الْحُرُوفُ»: يعني: لا تُعَدُّ الحروفَ وحدها إلا مع ما اتَّصَلَتْ به.

مثال ذلك: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، فإذا أردتُ أَنْ أُؤَكِّدَ (إِنَّ) أقول: (إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، ولا يصحُّ أَنْ أقول: (إِنَّ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ).

مثال آخر: (أَتَيْتُ مَنْ عِنْدِ صَاحِبِي)، وأريدُ أَنْ أُؤَكِّدَ (مِنْ) فأقول: (أَتَيْتُ مَنْ عِنْدِ مَنْ عِنْدِ صَاحِبِي)، ولا أقول: (أَتَيْتُ مَنْ مِنْ عِنْدِ صَاحِبِي).

وقوله: «غَيْرَ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابُ»: يعني: إِلَّا أَحْرَفَ الجواب، فَإِنَّهَا تُكَرَّرُ لفظًا، بدونِ ما اتَّصَلَ بها، وأحرفُ الجوابِ (كَنَعَمْ، وَكَبَلَى، وَلَا، وَجَيْرِ، وَأَجَلِ)، فكلُّ أَحْرَفِ الجوابِ تُؤَكِّدُ لفظًا، بدونِ أَنْ يُؤْتَى بها اتَّصَلَتْ به ^(١).

مثال ذلك: قَالَ لَكَ رَجُلٌ: هَلْ فَهَمْتَ النَّحْوُ؟، فتقول: (نعم، نعم)، وَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَفْهَمْ تقول: (لا، لا).

لكن: إِلَى مَتَى التَّكَرُّارُ؟

يقولون: لَا تُكَرَّرُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ، فَإِنَّهُ شَيْنٌ عِنْدَ الْأَدْبَاءِ، وَغَيْرُ مَسْمُوعٍ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَيْضًا، وَالْمَرَادُ التَّأْكِيدُ اللَّفْظِيُّ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ يَقْتَضِي فَرْبًا تَزِيدُ، وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ، فَقَدْ يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا قُصِدَ بِهِ التَّوْبِيخُ وَالتَّوْكِيدُ الْعَظِيمُ، وَبَيْنَ الْكَلَامِ الْعَادِيِّ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ دَاعٍ فَكَمَا قَالَ النَّحْوِيُّونَ.

(١) ومن أحرف الجواب: (إي) كذلك.

لكنْ إذا قيلَ لك: هلْ فهمتَ ألفيَّةَ ابنِ مالِكٍ وحفظتها عن ظهرِ قلبٍ؟،
تقول: (لا، لا، لا، لا، لا، لا)، لأنَّ المسئولَ عنه اثنانِ، سُئِلتَ عن حفظها
وفهمها، وإذا كنتَ حافظًا فاهمًا لها، تقولُ: (نعم، نعم، نعم، نعم، نعم، نعم).
كذلك (بلى) يُجابُ بها النَّفيُ المُصدَّرُ بالاستفهام، فإذا قيلَ: (أليسَ نبينا
محمدٌ ﷺ خاتمُ الرُّسلِ؟) تقول: (بلى، بلى، بلى)، ولا تزدُ على ثلاثٍ، لأنَّه شَيْنٌ
عند الأُدباءِ.

٥٣٣- وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفَصَلَ أَكْذِبْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

الشرح

قوله: «مُضْمَر»: هذا من باب الاشتغال، لأنَّ (به) هو ضَمِيرُهُ، ذَا (أَكْذَبَ) مشغولٌ به.

والمعنى: أَكْذَبَ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ، ولو كَانَ ضَمِيرَ جَرٍّ، وضائِرُ الرَّفْعِ معروفةً.

لكن: ما المرادُ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ؟

الجواب: يقول: «الَّذِي قَدْ انفَصَلَ»: أي: أَنَّ ضَمِيرَ الرَّفْعِ المنفصلَ يُؤَكِّدُ به كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ.

مثالُ ضَمِيرِ الرَّفْعِ: (قُمْتَ أَنْتَ)، فالتَّاءُ في (قمت) ضَمِيرُ رَفْعٍ مُؤَكِّدٌ بـ (أنتَ)، و (أنتَ) ضَمِيرُ رَفْعٍ منفصلٌ.

مثالُ ضَمِيرِ النَّصْبِ: (رَأَيْتُكَ أَنْتَ)، ذَا (رَأَيْتُ): فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، والكافُ مفعولٌ به مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، و (أَنْ): ضَمِيرٌ مُؤَكِّدٌ للكافِ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ، والتَّاءُ حرفٌ خطابٍ.

مثالُ ضَمِيرِ الجَرِّ: (مررتُ بكَ أَنْتَ)، ذَا (مررتُ) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، والباءُ حرفٌ جَرٍّ، والكافُ ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ جَرٍّ، و (أَنْ): ضَمِيرٌ منفصلٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جَرٍّ توكيدٌ للكافِ، والتَّاءُ حرفٌ خطابٍ.

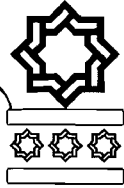
ويجوزُ في ضميرِ النَّصبِ أَنْ يُوكَّدَ بضميرِ نصبٍ منفصلٍ، فتقولُ: (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ)، وتقولُ: (أَكْرَمْتُكَ إِيَّاكَ)، وهذا هو الأصلُ، وإِنَّمَا أُكِّدَ بضميرِ الرَّفعِ تَوْشُّعًا، وَإِلَّا فَالْأَصْلُ أَنْ يُوكَّدَ الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ بضميرِ نصبٍ.

لكن: هل يجوزُ: (مررتُ بكِ إِيَّاكَ)؟

الجوابُ: لا يجوزُ، لأنَّ ابنَ مالِكٍ -رحمه الله- يقولُ: أُكِّدَ بِمُضْمِرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفَصَلَ، و(إِيَّاكَ): ضميرُ نصبٍ.

وهل يجوزُ: (قمتُ إِيَّاكَ)؟ الجوابُ: لا، لا يجوزُ.

والقاعدةُ من هذا البيتِ: يجوزُ توكيدُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بضميرِ الرَّفْعِ المنفصلِ، وهذا التَّوكِيدُ لفظيٌّ، لأنَّ الضَّمِيرَ مُرَادَفٌ لِلضَّمِيرِ، ولا يضرُّ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُتَّصِلًا، وهذا منفصلًا، لأنَّ هَذَا اخْتِلَافٌ لَفْظٍ فَقَطْ، وَأَمَّا الْمَعْنَى فَهِيَ وَاحِدَةٌ.



عَطْفُ الْبَيَانِ

العطفُ معناه الشَّيْءُ، فَشَيْءٌ شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ يُسَمَّى عَطْفًا، وَمِنْهُ عَطْفُ طَرَفِي الْحَبْلِ بَعْضُهُمَا إِلَى بَعْضٍ، أَمَّا هُنَا، فَإِنَّ الْعَطْفَ بَيْنَهُ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ:
٥٣٤- الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقُ

الشرح

العطفُ ينقسمُ إلى قسمين: عطفُ بيانٍ، وعطفُ نسقٍ، فما كان بواسطة الحرفِ فهو عطفُ نسقٍ، مثل: (جاءَ زيدٌ وعمرو)، فقولنا: (عمرو) عطفُ نسقٍ.
وما كان بغيرِ واسطةِ الحرفِ فهو عطفُ بيانٍ، وسيأتي تعريفه.
وقوله: «الآن»: هي ظرفٌ للإشارةِ إلى الزَّمانِ الحاضرِ كما أنَّ (هنا) ظرفٌ للإشارةِ إلى المكانِ الحاضرِ، و(الآن) ظرفٌ، وهي مبنيةٌ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ.
وقوله: «الغرضُ الآن»: أي: في هذا البابِ.

«بَيَانُ مَا سَبَقُ»: وهو عطفُ البيانِ، فَقَدَّمَ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْكَلَامَ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، لِأَنَّهُ أَقْلُ، وَلِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِالنَّعْتِ، فَكَانَ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ أَقْرَبَ مِنْهُ، وَالنَّعْتُ قَدْ سَبَقَ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّعْتِ التَّوَكُّيدُ، وَإِنَّمَا فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِالتَّوَكُّيدِ، لِأَنَّ التَّوَكُّيدَ فِي الْحَقِيقَةِ مُؤَكِّدٌ لِدَاثِ الشَّيْءِ.

٥٣٥- فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

الشرح

قوله: «فَذُو الْبَيَانِ»: أي: فعطف البيان تعريفه.

«تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ»: والحدُّ لا بُدَّ فيه مِنْ جِنْسٍ وَفَصْلٍ، فقوله: (تَابِعٌ) جنسٌ يدخلُ فيه جميعُ التَّوابعِ، فيدخلُ فيه النَّعْتُ، والتَّوَكِيدُ، وعطفُ النَّسَقِ، والبدلُ، وقوله: (شَبَهُ الصِّفَةِ) خرجَ به النَّعْتُ، لأنَّ مُشَابَهَ الشَّيْءِ لَيْسَ هُوَ الشَّيْءُ، فهو يُشَبِّهُ النَّعْتَ فِي بَيَانِ مَتَّبِعِهِ، لَكِنَّهُ يُخَالِفُ النَّعْتَ فِي أَنَّهُ جَامِدٌ، وَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ، أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ، وَيُظْهِرُ هَذَا بِالْمِثَالِ:

تقول: (جاءَ أَبُو حَفْصٍ الْفَارُوقُ)، ذَا (الْفَارُوقِ) صِفَةً لِأَبِي حَفْصٍ، وتقول: (جاءَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ)، ذَا (عُمَرَ) عطفُ بَيَانٍ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ، لأنَّ (عُمَرَ) عَلَمٌ، فهو اسمٌ جامدٌ، لكنَّ (الْفَارُوقِ) مُشْتَقٌّ، فهو صِفَةٌ، ولهذا قَالَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ)، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ، لأنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنْهَا بِأَنَّهُ جَامِدٌ، وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ، أَوْ مُؤَوَّلَةٌ بِالْمُشْتَقِّ.

وقوله: «حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ»: بهذا خرجَ بَقِيَّةُ التَّوابعِ، لأنَّ التَّوابعَ لَا تَنْكَشِفُ بِهَا حَقِيقَةُ الْقَصْدِ، بَلْ كُلُّ تَابِعٍ مُسْتَقِلٌّ، أَمَّا النَّعْتُ فَقَدْ تَبَيَّنَ بِهِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ، لَكِنَّهُ مُشْتَقٌّ كَمَا سَبَقَ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ التَّوابعِ فَلَيْسَتْ كَذَلِكَ.

إِذَنْ: عطفُ الْبَيَانِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى مِثْلُ النَّعْتِ، إِلَّا أَنَّ النَّعْتَ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِالْمُشْتَقِّ، وَهَذَا اسْمٌ جَامِدٌ، وَلِهَذَا قَالَ:

٥٣٦- فَأُولَئِنَّهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

الشرح

قوله: «أُولَئِنَّهُ»: أي: أعطيه، وهو فعلٌ أمرٌ، ومفعولٌ أولٌ، وهو الهاءُ في (أُولَئِنَّهُ).

وقوله: «مَا»: هذا هو المفعولُ الثاني.

وقوله: «الْأَوَّلِ»: هو المتبوعُ، والمعنى: أعطيه مِنْ مُوَافَقَةِ الْأَوَّلِ ما النَّعْتُ وَلِي مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ، وقد سبقَ أَنَّ النَّعْتَ يتبعُ المنعوتَ في أربعةٍ مِنْ عشرةٍ:

في واحدٍ مِنْ أوجهِ الإعرابِ.

وفي واحدٍ مِنْ التعريفِ أو التَّنْكِيرِ.

وفي واحدٍ مِنْ الإفرادِ وَفَرَعَيْهِ.

وفي واحدٍ مِنْ التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ.

فإذا كان المتبوعُ مرفوعًا صارَ عطفُ البيانِ مرفوعًا، وإذا كان المتبوعُ منصوبًا صارَ عطفُ البيانِ منصوبًا، وإذا كان مُفْرَدًا صارَ عطفُ البيانِ مُفْرَدًا، وإذا كان مُؤَنَّثًا صارَ عطفُ البيانِ مُؤَنَّثًا، والعكسُ بالعكسِ.

ومن هذه القاعدةِ (أَنَّهُ يُعْطَى أَحْكَامَ النَّعْتِ فِي التَّبَعِيَّةِ) فهمنا أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يكونَ عطفُ البيانِ بينَ نَكْرَتَيْنِ، وإلى هذا أشارَ بقوله:

٥٣٧- فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَتَيْنِ

الشرح

هنا قاسَ الْمُخْتَلَفَ فيه على الْمُتَّفَقِ عليه، فالنَّحْوِيُّونَ بَصَرِيَّهِمْ وكوفيَّهِمْ اتَّفَقُوا على أَنَّ عطفَ البيانِ يكونُ بينَ معرفَتَيْنِ، لِأَنَّهُ يُفِيدُ التَّخْصِصَ، فتَقُولُ: (جاءَ أبو بكرٍ عبدُ اللَّهِ بنُ أبي قُحَافَةَ)، ذ(عبد) عطفُ بيانٍ، وهو هنا بينَ مَعْرِفَتَيْنِ، لأنَّ (أبو بكرٍ) هو المتبوعُ، وهو معرفةٌ، و(عبدُ اللَّهِ) هو التَّابِعُ، وهو معرفةٌ، فالتَّابِعُ والمتبوعُ مَعْرِفَتَانِ، لكنْ هل يكونُ بينَ نكْرَتَيْنِ؟

الجواب: نعم، هذا ما ذهبَ إليه ابنُ مالِكٍ -رحمه الله- معَ أَنَّهُ يُعَدُّ مِنَ البَصْرِيِّينَ، لَكِنَّهُ بَصْرِيٌّ مُجْتَهِدٌ يَمِيلُ إِلَى أَنْ مَا يَرَاهُ هُوَ الصَّوَابُ، ومذهبُ الكُوفِيِّينَ ومنهُمُ ابنُ أَجْرُومٍ -رحمه الله- أَنَّهُ يَقَعُ عطفُ البيانِ بينَ النِّكْرَتَيْنِ، واستشهدوا لذلكَ مِنَ الْقُرْآنِ، قالوا: إِنَّ اللَّهَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- يَقُولُ: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، فقوله: ﴿مَاءٍ﴾ نكرةٌ، ونوعُ هذا المَاءِ ﴿صَدِيدٍ﴾، وهو اسمُ ماءٍ الجروحِ، وهو اسمٌ جامدٌ، ومعَ ذلكَ صارَ عطفُ بيانٍ، لكنْ بماذا يَجِبُ البَصْرِيُّونَ عن الآيةِ؟

يقولون: هذا بَدَلٌ، وسيأتينا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- أَنَّ ضابطَ البَدَلِ هُوَ الَّذِي لَوْ حُذِفَ المُبَدَّلُ مِنْهُ قَامَ مَقَامَهُ، قالوا: لو قَالَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: (وَيُسْقَى مِنْ صَدِيدٍ)، استقامَ الكلامُ، فهو إِذَنْ بَدَلٌ، وليسَ عطفَ بيانٍ.

أَمَّا هَؤُلَاءِ فيقولون: نحنُ نقولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، لَكِنَّهُ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ عطفَ بيانٍ، وما المانعُ أَنَّ اللَّهَ بَيَّنَّ نَوْعَ هذا المَاءِ أَنَّهُ صَدِيدٌ؟

وكذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، فـ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ عطفُ بيانٍ، لأنَّ ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ ليست مُشْتَقَّةً، فهي عطفُ بيانٍ، وأولئك يقولون: إنها بدلٌ، لأنَّه لو قال: (يُوقَدُ مِنْ زَيْتُونَةٍ مُبَارَكَةٍ) صحَّ، لكن نقول: ما المانع أن تكون عطفَ بيانٍ؟ قالوا: إنَّ المانع أن المراد بعطفِ البيان أنه يُبينُ متبوعه ويُخصِّصُه ويُميِّزه من غيره، والنكرة لا تُبينُ النكرة.

لكن الردَّ عليهم أن نقول: النكرة الموصوفة، أو المُبَيَّنَّة تُخصِّصُها، فبدل أن يقول: (مِنْ مَاءٍ) وَيُطْلَقُ، فيكون صالحًا لكلِّ ماءٍ، ميَّزَ هذا الماءَ بقوله: ﴿صَكِيدٍ﴾.

وكذلك قوله: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾، فبدل أن تكون عامَّةً لكلِّ شجرةٍ مُباركةٍ خصَّصَها بقوله: ﴿زَيْتُونَةٍ﴾، فالتَّخصيصُ حتَّى في النِّكراتِ موجودٌ.

فإذن: دليلهم ليس بصحيح، ولهذا مشى ابنُ مالكٍ - رحمه الله - على القول بأنَّه يجوزُ أن يكون عطفُ البيانِ ومتبوعه نكرتين.

- ٥٣٨- وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوٍ: (يَا غَلَامُ يَعْمُرَا)
 ٥٣٩- وَنَحْوٍ: (بِشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ) وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

الشرح

القاعدة: كل ما جاز أن يكون عطف بيانٍ جاز أن يكون بدلًا، والعكس بالعكس، إلا في بعض أنواع البدل كما سيأتينا - إن شاء الله - مثل بدل الغلط، وبدل البعض، وبدل الشمول، لكن المراد بدل الكل من الكل، ولهذا فقوله: (صَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ) ليس على إطلاقه، بل المراد: لبَدَلِيَّةٍ كل من كل، فيجب أن يُقَيَّد بهذا.

وقوله: «صَالِحًا»: مفعول مُقَدَّم (يُرَى)، يعني أن عطف البيان صالح لأن يكون بدلًا، أي: بدل كل من كل إلا في مسائل:

المسألة الأولى: (نَحْوٍ: يَا غَلَامُ يَعْمُرَا)، و(يَعْمُرَا) عَلَمٌ مأخوذٌ من الفعل المضارع، مثل: (يَزِيدُ) و(يَشْكُرُ)، و(غَلَامُ) نكرةٌ مخصوصةٌ، وليست مضافةً إلى (يَعْمُرَا)، لأنه لو كانت مضافةً لم يكن عندنا عطف بيان، لكن (غَلَامُ) وحدها، و(يَعْمُرَا) وحدها.

وهنا (غَلَامُ) مُصَدَّرَةٌ بحرف النداء، وهي مبنية على الضم، و(يَعْمُرَا) عطف بيانٍ لـ(غَلَامُ) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، ولا يصح أن نجعله بدلًا من (غَلَامُ)، لأن البدل هو الذي يصح أن يحل محل المبدل منه، وهنا لا يصح أن يحل (يَعْمُرَا) محل (غَلَامُ)، لأنه منصوبٌ، فلو قلت: (يَا يَعْمُرَا) لم يصح، لأنَّ

هذا لَحْنٌ، لكن تقول: (يَا يَعْمُرُ)، لأنَّ المُنَادَى إذا كان عَلَمًا وجبَ بناؤُهُ على الضَّمِّ.

فإذا قيل: ما وجهُ نصبِها إذا كانت عطفَ بيانٍ؟

نقول: لأنَّها كالصِّفَةِ في الإعرابِ، وصفةُ المُنَادَى يجوزُ أَنْ تُنَعَتَ على محلِّه لا على لفظِها، ومحلُّ المُنَادَى النَّصْبُ، فنقول: (يَعْمُرَ) عطفَ بيانٍ (غَلَامٌ) تابعٌ لمحله.

لكن لو كانتِ العبارةُ: (يا غلامُ يَعْمُرُ) صحَّ أَنْ يكونَ بدلًا كما يصحُّ أَنْ يكونَ عطفَ بيانٍ، لأنَّه حينئذٍ يحلُّ محلَّ المُبْدَلِ منه.

إِذْنُ: القاعدةُ: إذا وُجِدَ مُنَادَى مبنًى على الضَّمِّ، وبعده عطفُ بيانٍ منصوبٌ، فإنَّه لا يصحُّ أَنْ يكونَ بدلًا، لأنَّه لو حلَّ محله لم يُنصَبْ، والبَدَلُ على اعتبارِ أنَّه يحلُّ محلَّ المُبْدَلِ منه.

المسألةُ الثَّانِيَةُ: «وَنَحْوُ: بِشْرِ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ»: يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرِ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعَا

تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ أَنَّهُ لَا يُضَافُ اسْمٌ مُحَلَّى بِ(أَل) إِلَّا إِذَا كَانَ وَصْفًا مُضَافًا لِمَا فِيهِ (أَل)، أَوْ مُضَافًا إِلَى مُضَافٍ إِلَى مَا فِيهِ (أَل)، وَهَذَا قَوْلُهُ: (التَّارِكِ) اسْمٌ فاعِلٌ مُحَلَّى بِ(أَل)، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (الْبَكْرِيِّ)، وَهُوَ مُحَلَّى بِ(أَل)، فَالْإِضَافَةُ صَحِيحَةٌ.

(١) البيت من الوافر، وهو للمرَّار بن سعيد الأسدي، كما في الكتاب (١/ ١٨٢)، وخزانة الأب (٤/ ٢٨٦)، والتصريح (٢/ ١٥٠).

و(بِشْر) عَلَمٌ، لَكِنْ هَلْ يَصَحُّ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ مَا فِيهِ (أَل)؟

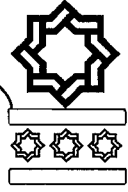
الجواب: لا يَصَحُّ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ مَا فِيهِ (أَل)، لِأَنَّ مَا فِيهِ (أَل) لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا فِيهِ (أَل)، وَهَذَا (التَّارِكُ) مُحَلَّى بِ(أَل)، وَمُضَافٌ إِلَى مَا فِيهِ (أَل): (البُكَرِيُّ)، وَ(بِشْر) لَيْسَ فِيهِ (أَل)، فَتُعْرِبُهُ عِطْفَ بَيَانٍ لِلْبُكَرِيِّ، وَلَا يَصَحُّ أَنْ نَجْعَلَهُ بَدَلًا، لِأَنَّا لَوْ أَحَلَلْنَاهُ مُحَلَّ (البُكَرِيِّ)، وَقُلْنَا: (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْر) لَمْ يَصَحَّ، لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا فِيهِ (أَل)، فَلَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، لِأَنَّهُ لَوْ أُزِيلَ الْمُتَبَوِّعُ، وَجُعِلَ التَّابِعُ مَكَانَهُ لَمْ يَصَحَّ.

ثُمَّ أَشَارَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى رَدِّ قَوْلِ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ الَّذِينَ يُجَوِّزْنَ أَنْ يُضَافَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمُحَلَّى بِ(أَل) إِلَى الْعَلَمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ (أَل).

فَقَالَ: «وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرَضِيِّ»: يَعْنِي: لَيْسَ أَنْ يُجَوِّزَ كَوْنُهُ بَدَلًا بِالْقَوْلِ الْمَرَضِيِّ، أَيْ: الْمَقْبُولِ، وَظَاهِرُ الْعِبَارَةِ: وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْقَوْلِ الْمَرَضِيِّ، لَكِنْ لَيْسَ هَذَا مَعْنَاهَا.

وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ (بِشْر) يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا كَمَا هُوَ عِطْفُ بَيَانٍ.

خِلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي الْبَيْتَيْنِ: أَنَّ كُلَّ عِطْفٍ بَيَانٍ يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، إِلَّا إِذَا كَانَ هَذَا الَّذِي هُوَ عِطْفُ بَيَانٍ لَا يَصَحُّ أَنْ يُحَلَّ مُحَلَّ التَّابِعِ لِأَيِّ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، سِوَاكَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْ غَيْرِهِ.



عَطْفُ النَّسَقِ

تَقَدَّمَ أَنَّ الْعَطْفَ هُوَ الثَّانِي، وَمِنْهُ ثَنِي الرَّدَاءِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَأَمَّا النَّسَقُ
فَإِنَّهُ فِي اللُّغَةِ التَّتَابُعُ، تَقُولُ: (جَاؤُوا عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ) أَي: مُتَتَابِعِينَ.

وَأَمَّا عَطْفُ النَّسَقِ فِي الْإِصْطِلَاحِ، فَقَالَ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

٥٤٠- تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقِ كَ(أَخْصَصَ بُودٌ وَثَنَاءً مِنْ صَدَقٍ)

الشرح

قوله: «تَالٍ»: أي: تابعٌ.

«بِ»: واسطة.

«حَرْفٍ مُتْبِعٍ»: أي: أَنَّ عَطْفَ النَّسَقِ هُوَ مَا تَبَعَ غَيْرَهُ بِوَاسِطَةِ الْحَرْفِ،
وَلَكِنَّ الْمُؤَلِّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - اشْتَرَطَ فَقَالَ: (بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ) احْتِرَازًا مِنَ الْحُرُوفِ
غَيْرِ الْمُتْبِعَةِ، لِأَنَّ مَا يَتْلُو فَاءَ السَّبَبِيَّةِ، أَوْ حَرْفَ الْجَرِّ لَيْسَ بِمَعْطُوفٍ، فَلَوْ قُلْتُ
مَثَلًا: (نَظَرْتُ إِلَى فَلَانٍ)، فَهَذَا تَابِعٌ بِالْحَرْفِ، لَكِنَّ هَذَا الْحَرْفَ غَيْرُ مُتْبِعٍ.

وَحُرُوفُ الْإِتْبَاعِ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَعَرَفُوهَا بِالتَّبَعِ وَالِاسْتِقْرَاءِ،
فَتَبَّعُوا كَلَامَ الْعَرَبِ، فَوَجَدُوا أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ إِذَا جَاءَتْ بَيْنَ كَلِمَتَيْنِ جَعَلَتْ
الثَّانِيَةَ تَابِعَةً لِلأُولَى.

إِذَنْ: فَالْعَطْفُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ وَاسِطَةٍ بَيْنَ التَّابِعِ وَالتَّبَعِ، وَهِيَ حَرْفُ الْعَطْفِ.

وقوله: «تَالِ»: خبرٌ، وأصلها (تالي) بالياء، لكن حُذِفَتِ الياء، وبقي الكسرُ.
 وقوله: «اَخْصُصْ بُؤْدً وَثَنَاءً مَنْ صَدَقَ»: هذه حكمةٌ، والغالبُ أنَّ أمثلةَ
 ابنِ مالك - رحمه الله - حكمةٌ، والبؤدُّ معناه خالِصُ المحبَّةِ، وليس مُطلقَ المحبَّةِ،
 والثَّنَاءُ المدحُ بالصِّفَاتِ الحميدةِ، ويُطْلَقُ على المدحِ مُطلقاً حتَّى في الخصالِ
 الذِّمِّيةِ، كقوله في الحديث: «أَثْنُوا عَلَيْهِ شَرًّا»، و«أَثْنُوا عَلَيْهِ خَيْرًا»^(١)، لكنَّ المرادُ
 هنا الخيرُ، والمعنى: لا تُحِبَّ إِلَّا الَّذِي ذَكَرَ، ولا تُثْنِ إِلَّا عَلَى مَنْ ذَكَرَ، وهو مَنْ
 صَدَقَ في قوله وفِعْلِهِ وقَصْدِهِ، لأنَّ الصَّدَقَ يكونُ بالقولِ والفعلِ والقَصْدِ.

فالصَّدَقُ في القَصْدِ هو الإخلاصُ، وفي القَوْلِ هو الإخبارُ بما يُطابِقُ
 الواقعَ، وفي الفِعْلِ أن يكونَ مُوَافِقاً لِمَا في قَلْبِهِ، ومنه في الشَّرْعِ اتِّبَاعُ النَّبِيِّ - عليه
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -.

إِذَنْ: يُرِيدُ ابنُ مالكٍ - رحمه الله - مَنْ صَدَقَ في الكلِّ، فلو أنَّ رَجُلًا يُظْهِرُ
 أَنَّهُ صَدِيقٌ لَكَ، لكنَّ إِذَا غَبَتَ عَقْرَكَ، فهذا لا تَخْصُصُهُ بالبؤدِّ والثَّنَاءِ، لأنَّه لم
 يَصْدُقْ.

لكن لو أنَّ رَجُلًا يُخْبِرُكَ بما في قَلْبِهِ غائباً وحاضراً، فمعناه أَنَّهُ صادقٌ،
 فهذا اسْتَمْسِكْ بِهِ وَأَثْنِ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم (١٣٦٧)، ومسلم: كتاب
 الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر، رقم (٩٤٩).

٥٤١- فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَائٍ ثُمَّ فَآ حَتَّى أَمْ أَوْ كَ (فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)

الشرح

قوله: «مُطْلَقًا»: يقول أهل العلم: إذا رأيتَ في كلامِ العلماءِ (مُطْلَقًا) فانظرْ للذي قبلها، والذي بعدها، لأنَّه مُطْلَقٌ مِنْ قَيْدٍ سَابِقٍ، أو لاحقٍ، وهنا مُطْلَقٌ مِنْ قَيْدٍ لاحقٍ، لأنَّ قوله في البيت الذي يليه: (وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسْبُ) يُبَيِّنُ معنى الإِطْلَاقِ.

إِذَنْ قوله: «فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا»: يعني: لفظًا ومعنى، هذا هو معنى الإِطْلَاقِ.
مثال الواو: (جاءَ زيدٌ وعَمْرُو)، (رأيتُ زيدًا وعَمْرًا)، (مررتُ بزيدٍ وعَمْرٍو).
وقوله: «ثُمَّ»: هي في سياقِ كلامِ المؤلِّفِ - رحمه الله - بيانٌ لحرفِ العطفِ.
إِذَنْ: (ثُمَّ) معطوفةٌ على (وَائٍ) بِإِسْقَاطِ حَرْفِ العطفِ، أي: بواوٍ وثُمَّ.
وقوله: «أَمْ أَوْ»: لأجلِ ضرورةِ الشُّعْرِ نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى الميمِ، وفتح الميمِ، وخَفَفَ الهمزةَ.

وقوله: «فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»: هذا ثناءٌ على الطَّالِبِ، والشَّاهدُ قوله: (وَوَفَا).
وقوله: «فِيكَ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذوفٍ خبرٌ مُقَدَّمٌ.
و«صِدْقٌ»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، والواوُ حرفُ عطفٍ.

و«وَفَا»: معطوفةٌ على (صِدْقٍ)، والمعطوفُ على مرفوعٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ.

وقوله: «كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً»: سبقَ أَنَّ لِلْمُعْرِبِينَ فِي ذَلِكَ رَأْيَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنَّ الْكَافَ حَرْفُ جَرٍّ، وَالْجُمْلَةُ كُلُّهَا مَجْرُورَةٌ، فَيَكُونُ (فَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً) مَجْرُورًا بِالْكَافِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ فَتْحَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: كَقَوْلِكَ: فَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً.

٥٤٢- وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسَبُ بَلٍ وَلَا لَكِنْ كَ (لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا)

الشرح

قوله: «وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسَبُ»: يعني: دون معنى، وهذا مُحْتَرَزُ قوله فيما سبق: (فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا).

وقوله: «فَحَسَبُ»: مبنيٌّ على الضَّمِّ، والفاء يقولون: إنها زائدة لتحسين اللفظ، وأصلها: (أَتَّبَعْتُ لَفْظًا حَسَبُ)، لكن يأتون بها لتحسين اللفظ.

وحروف العطف على رأي ابن مالك - رحمه الله - تسعة: سِتَّةٌ تُتْبَعُ المعطوف لفظًا ومعنى، وثلاثة تُتْبَعُ لفظًا لا معنى، وعند ابن أَجْرُومٍ - رحمه الله - عشرة، فزادَ (إِذَا)، وابنُ مالكٍ - رحمه الله - لا يراها من حروف العطف، والآجُرُومِيُّ - رحمه الله - يراها من حروف العطف.

وقوله: «بَلٍ»: فاعلٌ (أَتَّبَعْتُ)، والواو حرفُ عطفٍ، و(لَا) معطوفةٌ على (بَلٍ)، و(لَكِنْ) معطوفةٌ على (بَلٍ)، لكن بإسقاطِ حَرْفِ العطف، وأصلها: وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسَبُ (بَلٍ)، و(لَا)، و(لَكِنْ).

مثال (بَلٍ): (نَامَ الرَّجُلُ، بَلِ الصَّبِيُّ)، فهنا أَتَّبَعْتُ لَفْظًا، فالَّذي نَامَ هو الصَّبِيُّ.

مثال آخر: (مَا نَامَ الرَّجُلُ، بَلِ الصَّبِيُّ)، فقوله: (مَا نَامَ الرَّجُلُ) نفْيٌ، و(بَلِ الصَّبِيُّ) إِتْبَاعٌ.

مثال (لا): (جاءَ زيدٌ لا عمرو)، فهنا أَتَبَعْتُ بِاللَّفْظِ فَقَطْ، لأنَّ عَمْرًا ما جاءَ.

مثال (لكن): (ما قَدِمَ زيدٌ، لكنْ عمرو)، وهنا أَتَبَعْتُ لَفْظًا دُونَ مَعْنَى.

مثال آخر: «لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا»: ف(لَمْ): حرفٌ نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبٍ، و(يَبْدُ): فعلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ، وعلامةُ جَزْمِهِ حذفُ الواوِ، وَالضَّمَّةُ قَبْلُهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا، و(امْرُؤٌ): فاعِلٌ (يَبْدُ) مرفوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ، و(لَكِنْ): حرفٌ عطفٍ، و(طَلَا): معطوفةٌ على (امْرُؤٌ)، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ، وَالطَّلَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ الظَّبْيُ، والمعنى: لكنْ بَدَأَ طَلَا، أَمَّا الْمَرْءُ لَمْ يَبْدُ.

٥٤٣- فَأَعْطِفْ بِوَائٍ سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

الشرح

الواوُ تُسَمَّى أُمُّ الْبَابِ، لِأَنَّهُ يُعْطَفُ بِهَا كُلُّ شَيْءٍ.

وقوله: «سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا»: السَّابِقُ هُوَ الْمُتَقَدِّمُ، وَاللَّاحِقُ هُوَ الْمُتَأَخِّرُ، وَالْمُصَاحِبُ الْمُوَافِقُ هُوَ الَّذِي مَعَهُ.

مثال ذلك: (وُلِدَ مُحَمَّدٌ وَابْنُهُ)، فابْنُهُ لَاحِقٌ، وتقول: (مَرَّ عَلَيَّ رَمَضَانٌ وَشَعْبَانٌ وَأَنَا هُنَا)، فهنا عَطَفْنَا سَابِقًا عَلَى لَاحِقٍ، فلا يستطيعُ أَحَدٌ أَنْ يُغَلِّطَكَ ويقول: شعبانُ هو الأوَّلُ، لكنْ لو تقول: (جلستُ في البلدِ الْفُلَانِيَّ رَمَضَانَ ثُمَّ شَعْبَانَ)، فهذا غلطٌ، لأنَّ شَعْبَانَ هُوَ الأوَّلُ، ولهذا احتاجوا إلى أَنْ يُجَيِّبُوا عَنْ قولِ الشَّاعِرِ^(١):

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ سَادَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ جَدُّهُ

فقال بعضُ النَّاسِ: سِيَادَةُ الْإِنْسَانِ مُبَاشِرَةٌ، وَالَّتِي تَلِيهَا سِيَادَةُ أَبِيهِ، وَالَّتِي تَلِيهَا سِيَادَةُ جَدِّهِ، فالإنسانُ يَنْتَفِعُ بِسِيَادَتِهِ هُوَ أَوَّلًا، ثُمَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَيِّدًا فِسِيَادَةُ أَبِيهِ تَنْفَعُهُ، ولهذا تجدُ الصَّبِيَّ ابْنَ الْوَزِيرِ لَا قِيَمَةَ لَهُ، لكنْ إِذَا صَارَ أَبُوهُ مَحْسُوكًا يَدَهُ صَارَ لَهُ قِيَمَةٌ، لِأَنَّهُ قَدْ سَادَ أَبُوهُ، فَإِذَا لَمْ يَسُدِ الْأَبُ سَادَ الْجَدُّ، فهو يقول: أنا لَا أُرِيدُ أَنْ أُرَتِّبَهُمْ فِي الْوُجُودِ، فترتَّبَهُمْ فِي الْوُجُودِ الْجَدُّ هُوَ الأوَّلُ، ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ

(١) البيت لأبي نواس في ديوانه (١/٣٥٥)، وخزانة الأدب (١١/٣٧)، والدرر (٦/٩٣)، وبلا نسبة في الجني الداني (ص: ٤٢٨)، وجواهر الأدب (ص: ٣٦٤)، ورصف المباني (ص: ١٧٤).

الولد، لكن أُريدُ أنْ أرتَّبهم بما يَنْتَفِعُ به، فَإِنَّهُ يَنْتَفِعُ أَوَّلًا بِسِيَادَتِهِ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ بِأَبِيهِ، ثُمَّ بِجَدِّهِ، لكنْ يَتَوَجَّهْ عَلَيْهِ التَّغْلِيظُ، أَمَّا إِذَا قُلْتَ: (بَقِيْتُ فِي هَذَا الْمَكَانِ رَمَضَانَ وَشَعْبَانَ)، فَلَا أَحَدَ يَقْدِرُ أَنْ يُغْلَظَكَ.

مثالُ الْمُصَاحِبِ الْمُوَافِقِ: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَلِيٌّ مَعًا)، وَتَقُولُ: (دَخَلَ عَلَيَّ زَيْدٌ وَعَلِيٌّ)، فَإِنْ كَانَ الْبَابُ وَاسِعًا يَكُونُ مُوَافِقًا، وَإِنْ كَانَ الْبَابُ ضَيِّقًا فَفِيهِ سَابِقٌ وَلَا حَقٌّ.

٥٤٤- وَأَخْصَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ كَ (اصْطَفَ هَذَا وَابْنِي)

الشرح

قوله: «أَخْصَصَ بِهَا»: أي: بالواو.

«عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ»: وهو كُلُّ ما دَلَّ على اشتراكٍ، فَإِنَّ مَتَّبِعَهُ لَا يُغْنِي عنه، فهذا لا يكون فيه إِلَّا الواو فقط.

مثال ذلك: (تَخَاصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، فلا يصحُّ: (تَخَاصَمَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو)، ولا: (تَخَاصَمَ زَيْدٌ فَعَمْرُو).

مثال آخر: (اصْطَفَ هَذَا وَابْنِي)، فلو قلت: (اصْطَفَ هَذَا ثُمَّ ابْنِي)، أو: (اصْطَفَ هَذَا فَأَبْنِي)، لم يصحَّ.

مثال آخر: (تَقَاتَلَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، فلا يصحُّ هنا إِلَّا الواو فقط.

المهمُّ أَنَّ كُلَّ ما دَلَّ على المُشَارَكَةِ لا يصحُّ فيه العطف إِلَّا بالواو، ولهذا قال: (لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ)، فلا بُدَّ فيه مِنْ مُشَارِكٍ، فهذا لا بُدَّ أَنْ يكونَ العاطفُ فيه حرفَ الواو.

٥٤٥- وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ

الشرح

أفادنا المؤلف - رحمه الله - أَنَّ معنى الفاء و(ثُمَّ) التَّرتيبُ، لكنَّهما يختلفان، فالفاءُ للتَّرتيبِ بِاتِّصَالٍ، و(ثُمَّ) للتَّرتيبِ بِانْفِصَالٍ، ولهذا نقولُ: (ثُمَّ) للتَّراخي. فإذا قلتُ: (جاء زيدٌ فعمرُّو)، فالمُدَّةُ بينهما قليلةٌ، وإذا قلتُ: (جاء زيدٌ ثمَّ عمرُّو)، فالمُدَّةُ بينهما كثيرةٌ، لأنَّها للتَّراخي.

واعلم أنَّ الفاءَ أيضًا إذا عطفَتْ جملةً على جملةٍ، أو مشتقًّا، فإنَّها تدلُّ مع ذلكَ على السَّبَبِيَّةِ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، أي: بسبب وكرِّهه، فإذا كان العطفُ عطفَ جملةٍ على جملةٍ، أو كان مشتقًّا، فإنَّها تُفيدُ مع ذلكَ السَّبَبِيَّةَ، وهي عاطفةٌ في نفسِ الوقتِ.

أمَّا (ثُمَّ) فلا تُفيدُ السَّبَبِيَّةَ، ولو كان فعلًا، أو مُشتقًّا.

٥٤٦- وَأَخْصَصَ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَهِ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ

الشرح

من خصائص الفاء أَنَّهُ يُعْطَفُ بِهَا مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صَلََةً لِلْمَوْصُولِ عَلَى الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صَلََةً لِلْمَوْصُولِ، والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ صَلََةَ الْمَوْصُولِ هُوَ أَنَّ الصَّلَةَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ هِيَ صَلََةُ الْمَوْصُولِ.

فَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : «مَا لَيْسَ صَلََةً»: أَي: مَا لَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صَلََةً.

«عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ»: أَي: عَلَى شَيْءٍ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صَلََةً، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تُفِيدُ الْإِرْتِبَاطَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ، فَلَمَّا كَانَتْ تُفِيدُ الْإِرْتِبَاطَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ أَغْنَى الْعَطْفُ بِهَا عَنِ وُجُودِ عَائِدٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَذَلِكَ أَنَّ جُمْلَةَ صَلََةِ الْمَوْصُولِ تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُولِ، فَلَوْ قُلْتُ: (جَاءَنِي الَّذِي قَامَ زَيْدٌ)، لَمْ يَصَحَّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا عَائِدٌ، لَكِنْ لَوْ قُلْتُ: (جَاءَنِي الَّذِي قَامَ) - أَي: هُوَ - أَوْ قُلْتُ: (جَاءَنِي الَّذِي قَامَ أَبُوهُ)، صَحَّ لَوْ جُودَ الْعَائِدِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتُ: (أَكْرَمْتُ اللَّذَيْنِ اجْتَهِدَا)، صَحَّ، لَكِنْ لَوْ قُلْتُ: (أَكْرَمْتُ اللَّذَيْنِ اجْتَهِدَا عَمْرُو)، لَمْ يَصَحَّ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (أَكْرَمْتُ اللَّذَيْنِ اجْتَهِدَا فَغَضِبَ زَيْدٌ)، فَهَذَا يَصَحُّ، مَعَ أَنَّ جُمْلَةَ (غَضِبَ زَيْدٌ) لَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُولِ، فَنَقُولُ: لِأَنَّهَا عُطِفَتْ بِالْفَاءِ.

ومثل التَّحَوُّيُونَ بمثالٍ غريبٍ، مَثَّلُوا بقولهم: (الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الدُّبَابِ)، ونقول: (الَّذِي يَرْعُدُ فَيَنْزَعُجُ الطَّلَبَةُ الماطورُ)، فهنا جملة: (يَرْعُدُ) صِلَةُ الموصولِ، وفيها عائدٌ على الموصولِ، وهو الضَّميرُ، أي: (يَرْعُدُ هو)، أمَّا جملةُ (يَنْزَعُجُ الطَّلَبَةُ)، فليس فيها ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ.

إِذَنْ: عَطَفْنَا مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِلَةً عَلَى الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِلَةً.

الخلاصة:

تَخْتَصُّ الْفَاءُ بِأَنَّهُ يُعْطَفُ بِهَا مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِلَةً عَلَى مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِلَةً، فَلَوْ جِئْتُ بِدَلِّ الْفَاءِ بِالْوَاوِ، وَقُلْتُ: (الَّذِي يَرْعُدُ وَيَنْزَعُجُ الطَّلَبَةُ الماطورُ)، لَمْ يَصَحَّ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ عَائِدٍ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: (وَيَنْزَعُجُ مِنْهُ الطَّلَبَةُ)، فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَصَحُّ، أَمَّا بِدُونِ تَقْدِيرِ عَائِدٍ فَلَا تَصَحُّ إِلَّا بِالْفَاءِ فَقَطْ، وَكَذَلِكَ لَوْ جِئْنَا بِدَلِّ الْفَاءِ بِ(ثُمَّ) أَوْ بِ(أَوْ) مَا صَحَّ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا أَنَّهَا تُفِيدُ ارْتِبَاطَ الْجُمْلَتَيْنِ بَعْضُهُمَا بِبَعْضٍ، وَلِهَذَا اسْتَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْإِخْوَةَ مَعَ الْأَبِ وَالْأُمِّ يَحْجُبُونَهَا مِنَ الثُّلُثِ إِلَى السُّدُسِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَا يَرِثُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا بَوِيهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، فَالْفَاءُ فِي ﴿فَإِنْ كَانَ﴾ مَرْبُوطَةٌ بِالَّتِي قَبْلَهَا.

٥٤٧- بَعْضًا بِ(حَتَّى) اعْطِفْ عَلَى كُلِّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

الشرح

قوله: «بَعْضًا»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لقوله: (اعْطِفْ).

وقوله: «عَلَى كُلِّ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(اعْطِفْ)، يعني: اعْطِفْ بَعْضًا عَلَى كُلِّ (حَتَّى)، (وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا)، فلا بُدَّ إِذْنٍ مِنْ أَمْرَيْنِ:

الأوَّل: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهَا.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا، ولهذا قَالَ: (بَعْضًا)، ثُمَّ قَالَ: (وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً).

فلو قلت: (جَاءَ زَيْدٌ حَتَّى عَمَّرُوا)، لَمْ يَصَحَّ، لِأَنَّ (حَتَّى) لَا تَعْطِفُ إِلَّا بَعْضًا عَلَى كُلِّ، والمراد (حَتَّى) العاطفة، وليست (حَتَّى) الجارّة.

ولا بُدَّ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ غَايَةً لِمَا قَبْلَهُ: إمَّا فِي الشَّرَفِ وَالرَّفْعَةِ، وَإِمَّا فِي الدُّونِ، يعني: إمَّا أَنَّهُ دُونَهُ، أَوْ أَعْلَى مِنْهُ.

مثاله: (قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ)، فهذا المثلَّ صحيحٌ، لِأَنَّ الْمَشَاةَ بَعْضٌ مِنَ الْحُجَّاجِ، وَهُوَ غَايَةٌ فِي الدُّونِ، لِأَنَّهُمْ هُمُ الْفُقَرَاءُ.

مثال آخر: (كُلُّ النَّاسِ يُتَوَفَّى حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ)، وهذا المثلَّ صحيحٌ، لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ بَعْضٌ مِنَ النَّاسِ، وَغَايَةٌ فِي الرَّفْعَةِ وَالشَّرَفِ.

مثال آخر: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا)، وهذا المثالُ صحيحٌ، لأنَّ الرَّأْسَ غايةً في الدُّونِ.

ولو قلت: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا)، فَإِنَّ الرَّأْسَ لم يُؤْكَلْ، لأنَّ (حَتَّى) هنا حرفُ جرٍّ للغاية، يعني: إلى رَأْسِهَا، أمَّا الرَّأْسُ فلم يُؤْكَلْ.

ولو قلت: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا) صَحَّ على أَنَّ (حَتَّى): ابتدائيةٌ، و(رأس): مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ دَلَّ عليه ما قبله، يعني: حَتَّى رَأْسِهَا أَكَلْتُهُ.

٥٤٨- و(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَةٍ

الشرح

ذكر المؤلف - رحمه الله - ما يختص بـ(أَمْ)، وهي مِنْ حُرُوفِ العطفِ، وتكونُ للعطفِ بعدَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ، و(همز) و(همزة) معناهما واحدٌ، وهمزةُ التَّسْوِيَةِ هِيَ كُلُّ هَمْزَةٍ تَقَعُ بَعْدَ (سَوَاءٍ)، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وقال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، وقال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، وأمثلتها في القرآن كثيرة.

ومن خصائص همزة التَّسْوِيَةِ أَنَّ الفعلَ بعدها يُحوَّلُ إلى مصدرٍ بدونِ حرفٍ مصدريٍّ، وهذا قليلٌ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، لكنَّهُ موجودٌ، مثاله: قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا﴾، أي: سواءٌ علينا جَزَعْنَا وصَبَرْنَا، فهنا حوَّلنا الفعلَ إلى مَصْدَرٍ بدونِ حرفٍ مصدريٍّ.

وكذلك قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، أي: إنذارُك وعَدَمُه سواءٌ عليهم.

وبهذا تَبَيَّنَ لَنَا كَيْفَ نُعَرِّبُ مِثْلَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، فنقول ﴿سَوَاءٌ﴾: خبرٌ مُقَدَّمٌ، و﴿عَلَيْنَا﴾: صفته، و﴿أَجَزَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا﴾: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، أي: جَزَعْنَا وصَبَرْنَا سَوَاءٌ عَلَيْنَا.

ومن المواضع الَّتِي يُسَبِّكُ فِيهَا الفعلُ بِمصدرٍ بدونِ حرفٍ مصدريٍّ قوله

تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤].

ونظيرها في وجود الحرف المصدريّ قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الروم: ٢٥]، فأتى بـ(أَنْ) المصدرية.

ونظيرها في وجود المصدر وحده دون (أَنْ) قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٢].

ونقول في إعراب قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ﴾: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ﴾: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ، و﴿يُرِيكُمْ﴾: مُؤَوَّلٌ بمصدرٍ، والتقدير: ومن آياته إراءتكم.

ومنه أيضًا المثل المشهور: (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه)، والتقدير: سماعك بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، فأولت بالمصدر بدون (أَنْ)، وهذا يُضَرَبُ مثلاً لَمَنْ تَصَوَّرَ الشَّيْءَ عَظِيمًا، ثُمَّ إِذَا رَأَاهُ صَارَ فِي عَيْنِهِ حَقِيرًا.

وقوله: «أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَةٌ»: يعني: بعد همزة قائمة مقام (أَيٍّ).

مثاله: (أعندك زيدٌ أم عمرو؟)، فهذه الهمزة نابت عن قولك: (أَيُّها عندك؟)، أي: أَيُّها نابت منَاب (أَيٍّ).

ولو قلت: (سواءٌ عليك أفهمت، أو لم تفهم)، لم يصح، بل لا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بـ(أَمْ).

وكذلك لا تقول: (سواءٌ عليك أفعلت، أو لم تفعل)، بل تقول: (أم لم تفعل)، هذا هو التعبيرُ الفصيحُ، وهكذا في القرآن، فكلُّ القرآنِ على هذا، قال الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا

أَوْعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴿١﴾، وقال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَّحِيصٍ﴾.

وهل هناك قسم ثالث للهمزة لا تكون فيه على هذه الصِّفَةِ؟

الجواب: نعم، وهو كثير، فتقول مثلاً: (أَفْهَمْتَ أَوْ لَمْ تَفْهَمْ؟)، لأنَّ الهمزة في (أَفْهَمْتَ) لَيْسَتْ همزة التَّسْوِيَةِ، ولا تُغْنِي عن (أَيِّ)، فلا يصحُّ أن تقول: (أَيُّها؟)، لأنَّه لا يُطْلَبُ فيها التَّعْيِينُ، فعلى هذا نقول: (أَفْهَمْتَ أَوْ لَمْ تَفْهَمْ؟).

ولو قلت: (هل فَهَمْتَ أَمْ لَمْ تَفْهَمْ؟) لم يَصِحَّ، لأنَّ (أَمْ) لا تأتي إلَّا في موضعين فقط: إثر همز التَّسْوِيَةِ، أو همزة عن لفظ (أَيِّ) مُغْنِيَةً.

إِذْنُ: ما نجده كثيراً في كلام النَّاسِ مثل: (هل يَصِحُّ هذا أَمْ لا يَصِحُّ؟) لا يَصِحُّ، بل نقول فيه: الصَّوابُ: (أو لا يَصِحُّ).

وهل يجوز أن أقول: (أجاء زيد أَمْ عَمْرُو؟).

الجواب: نعم، يَصِحُّ، لأنَّ المعنى: (أَيُّها جاء؟)، لكن: (هل جاء زيد أَمْ عَمْرُو؟) لا يَصِحُّ، لأنَّ (أَمْ) لا تأتي إلَّا بعد الهمزة.

الخلاصة:

أولاً: أنَّ (أَمْ) لا تأتي عَاطِفَةً إلَّا بعد همزة.

ثانياً: لا بُدَّ أن تكون الهمزة هنا همزة التَّسْوِيَةِ، أو همزة قائمة مقام (أَيِّ).

٥٤٩- وَرَبَّيَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

الشرح

قوله: «أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ»: أي: همزة التَّسْوِيَةِ، لكن بشرط أن يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، ولا يخفى به المعنى، فإن خَفِيَ المعنى، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا.

مثال ذلك: (سواءً عَلِمْتَ هذا أم لم تَعْلَمْ)، والأصل: (سواءً أَعْلِمْتَ هذا أم لم تَعْلَمْ)، ولكن يجوز إسقاط الهمزة بشرط أَمْنِ اللَّبْسِ.

مثال آخر: قال الشاعر^(١):

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِيَا

فقوله: (بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرِ) أصلها: أَبْسَعِ رَمَيْنِ الْجَمْرِ، وهذا مثل قولك: (أزيدُ عندك أم عمرو؟)، فإن المعنى: ما أدري بأيِّهما رَمَيْنِ الْجَمْرِ، ولكن أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ لِلْعِلْمِ بِهَا.

وقوله: «وَرَبَّيَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ»: عَلِمَ منه أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَلْزَمُ مِنْ سُقُوطِهَا خَفَاءُ الْمَعْنَى، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا، بل يجبُ الْإِتْيَانُ بِهَا، وهذا - أعني إِسْقَاطُهَا - كثيرٌ في كَلَامِ النَّاسِ، بل وفي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - حيثُ يَقُولُونَ دَائِمًا: (سواءً فَعَلَ ذَلِكَ، أو لم يَفْعَلْ)، (سواءً رَضِيَ، أو لم يَرْضَ)، (سواءً كَذَا، أو كَذَا)، ولا يَأْتُونَ بِالْهَمْزَةِ.

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، كما في خزانة الأدب (١١/١٢٤).

وَأَكْثَرُ مَنْ رَأَيْتُ يَأْتِي بِالْهَمْزَةِ الْمُتَأَخَّرُونَ الَّذِينَ صَنَّفُوا أَحْيَرًا، وَإِلَّا فَحَتَّى
الْمُصَنِّفُونَ فِي النَّحْوِ فِيهَا سَبَقَ قَلِيلٌ إِيَّائِهِمْ بِالْهَمْزَةِ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ حَذْفَهَا
جَائِزٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَبْسٌ.

٥٥٠- وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ إِنَّ تَكُ مِمَّا قِيَدَتْ بِهِ خَلَتْ

الشرح

إذا جاءتْ (أَمْ)، ولم يسبقها همزة استفهام، ولم تكن مُغْنِيَةً عن لفظِ (أَيِّ)، فإنَّها تكونُ مُنْقَطِعَةً، أي: غيرُ مُتَّصِلَةٍ، وهذه المُنْقَطِعَةُ تُعْتَبَرُ غيرَ عاطفَةٍ، بل هي استئنافيةٌ ابتدائيةٌ، لكنَّ المؤلِّفَ - رحمه الله - أتى بها تَتَمِيمًا لِلتَّقْسِيمِ، فصارتْ (أَمْ) على كلامِ المؤلِّفِ - رحمه الله - تنقسمُ إلى قِسْمَيْنِ: مُتَّصِلَةٍ، وَمُنْقَطِعَةٍ.

فالمُتَّصِلَةُ هي الَّتِي تأتي بعدَ همزة التَّسْوِيَةِ، أو بعدَ همزة مُغْنِيَةٍ عن (أَيِّ)، أي: همزة بمعنى (أَيِّ) يُطْلَبُ بها التَّعْيِينُ.

والمُنْقَطِعَةُ هي الَّتِي تأتي في غيرِ هذا الموضعِ، فلا يسبقها همزة التَّسْوِيَةِ، وليستْ بمعنى (أَيِّ)، فتكونُ بمعنى (بَلْ) تمامًا، وهل هي بمعنى (بَلْ) والهمزة، أو بمعنى (بَلْ) وحدها؟

الجواب: هي بمعنى (بَلْ) وحدها، لكن أحيانًا تأتي بمعنى (بَلْ) والهمزة، ولهذا الْمُعَرِّبُونَ الَّذِينَ يُعَرِّبُونَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ يقولونَ دائمًا: (أَمْ) بمعنى (بَلْ) وهمزة الاستفهام.

والفرقُ بينهما من وَجْهَيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنَّ المُتَّصِلَةَ هي الَّتِي بمعنى (أَوْ)، والمُنْقَطِعَةُ هي الَّتِي بمعنى (بَلْ).

تقول: (أعندك زيد أم عمرو؟) المعنى: أو عمرو، وهكذا قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، أي: أو لم تكن، أي: أن هذا وهذا سواء.

الوجه الثاني: أن المتصلة لا بُدَّ فيها من ذكر المُعَادِلِ، فيكون ما بعدها مُعَادِلًا لِمَا قَبْلَهَا، أي: مُقَابِلًا لَهُ، أمَّا في المنقطعة، فليس الأمر كذلك، فلا يكون مُعَادِلًا لِمَا قَبْلَهَا.

مثال المتصلة: قال الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، فهذان مُتَعَادِلَانِ.

مثال آخر: (لا أدري أعندك زيد أم عمرو؟)، فهذان مُتَعَادِلَانِ فِي عِلْمِي، إِذَنْ: هذه مُتَّصِلَةٌ.

مثال المنقطعة: قال الله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّرْصُ بِهِ رَبِّبَ الْمَنُونِ﴾ (٣٠) قُلْ تَرِصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمَرْتَبِينَ (٣١) أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلُمُهُمْ بِهَذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ (٣٢) أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُهُ. [الطور: ٣٠-٣٣]، فكلُّ هذه بمعنى (بل)، فقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾ ليس قَبْلَهَا مَا يُعَادِلُهَا، ولهذا صارت مُنْقَطِعَةً بمعنى (بل)، وقوله: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ﴾ هنا أيضًا بمعنى (بل)، لِأَنَّهُ لَا يُقَابِلُهَا مَا قَبْلَهَا، وكذلك قوله: ﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ بمعنى: بل هم قوم طاغون.

مثال آخر: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٨]، لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهَا شَيْءٌ يُعَادِلُهَا، فَكُلَّمَا أَتَتْ، وَلَيْسَ قَبْلَهَا مَا يُعَادِلُ الَّذِي بَعْدَهَا فَهِيَ مُنْقَطِعَةٌ.

٥٥١- خَيْرٌ أَبَحَ قَسَمَ (أَوْ) وَأَبْرَهُمْ وَأَشْكُكَ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

الشرح

تأتي (أو) للمعاني التالية:

المعنى الأول: التَّخْيِيرُ، والمعنى الثاني: الإِبَاحَةُ.

والفرق بين التَّخْيِيرِ والإِبَاحَةِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بَيْنَهَا، فَهُوَ تَخْيِيرٌ، وَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُ، فَهُوَ إِبَاحَةٌ.

وعلى هذا، فإذا قلت: (صَلِّ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ الثَّانِي)، فَهُوَ لِلتَّخْيِيرِ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، عَلَى أَنَّهَا فَرِيضَةٌ، لَكِنْ لَوْ كَانَتْ صَلَاةً أُخْرَى، أَوْ الصَّلَاةَ نَفْسَهَا عَلَى أَنَّهَا مُعَادَةٌ، فَنَعَمْ يُمَكِّنُ، فَعَلَى هَذَا فَهِيَ لِلإِبَاحَةِ.

وإذا قلت: (كُلِ الْخُبْزَ، أَوْ الرُّزَّ)، فَهُوَ لِلإِبَاحَةِ، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا، وَكَذَلِكَ إِذَا قلت: (الْبَسِ الْعَبَاءَ، أَوْ الثَّوْبَ)، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَلْبَسَهَا كِلَيْهِمَا.

وإذا قلت: (فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ أَعْتَقْ رَقَبَةً، أَوْ أَطْعَمْ عَشْرَةَ مَسَاكِينٍ، أَوْ أَكْسُهُمْ، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) فَالْأَوَّلَتَانِ (أَوْ) فِيهِمَا لِلإِبَاحَةِ، فَأَيُّ وَاحِدَةٍ فَعَلْتَ أَجْزَأُتَكَ، وَأَمَّا الْآخِرَةُ، فَهِيَ لِلتَّخْيِيرِ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهَا، وَبَيْنَ السَّابِقِ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ نَقُولُ: إِنَّ كَفَّارَةَ الْإِيمَانِ عَلَى التَّخْيِيرِ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى، وَعَلَى التَّرْتِيبِ فِي الرَّابِعِ (أَي: بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى وَالصَّيَامِ).

وإذا قلت: (تَزَوَّجْ هَذَا، أَوْ أُخْتَهَا)، فهي للتَّخْيِيرِ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَجْمَعَ بينهما شَرْعًا.

وإذا قلت: (جَالِسْ زَيْدًا، أَوْ عَمْرًا)، وكِلَاهُمَا رَجُلٌ صَالِحٌ، فهي للإِبَاحَةِ، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تَجْمَعَهُمَا، وَيُمَكِّنُ أَنْ تَنْفَرِدَ بِوَاحِدٍ.

المعنى الثالث: التَّقْسِيمُ، وهو كثيرٌ في كلامِ أَهْلِ الْعِلْمِ، ومنه قولُ النَّحْوِيِّينَ: (الكَلِمَةُ اسْمٌ، أَوْ فِعْلٌ، أَوْ حَرْفٌ)، ومنه: (الْعِلْمُ نَافِعٌ، أَوْ ضَارٌّ)، (النَّاسُ شَقِيٌّ، أَوْ سَعِيدٌ).

المعنى الرابع: الإِبْهَامُ، ومثَّلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، ولكنَّ هذا ليس بصَحِيحٍ، بَلْ هذا مِنْ بَابِ التَّقْسِيمِ، أَي: أَحَدُنَا عَلَى حَقٍّ، وَالثَّانِي عَلَى ضَلَالٍ، إِمَّا نَحْنُ، أَوْ أَنْتُمْ، وَلَيْسَ هذا مِنْ بَابِ التَّشْكِيكِ، وَلَا مِنْ بَابِ الشَّكِّ، وَلَا الإِبْهَامِ.

فائدة: إِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ (أَوْ) فِي الإِبْهَامِ، فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لُغَةً.

المعنى الخامس: الشَّكُّ، وهذا كثيرٌ، تقول: (هذا الَّذِي أَقْبَلَ زَيْدٌ، أَوْ عَمْرُو)، أَي: أَنَا شَاكٌّ فِيهِ.

مثال آخر: أَرَاكَ رَجُلٌ كِتَابَةٌ فَقَالَ: هَلْ هَذِهِ كِتَابَةٌ فَلَانٍ؟ فَقُلْتُ: (هَذِهِ كِتَابَةٌ فَلَانٍ، أَوْ فَلَانٍ)، فَهَذِهِ لِلشَّكِّ.

مثال آخر: سَأَلْتُكَ مَنْ الَّذِي قَدِمَ؟، فَقُلْتُ: (فَلَانٌ أَوْ فَلَانٌ، لَا أَدْرِي أَيُّهُمَا)، فَهَذِهِ لِلشَّكِّ أَيْضًا.

المعنى السادس: الإِضْرَابُ، ومثَّلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، قالوا: لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ

لِلشَّكِّ، لَأَنَّ اللَّهَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- يَعْلَمُ، وَلَا لِلتَّشْكِيكِ، لِأَنَّهُ تَعَالَى يُبَيِّنُ، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾، [النساء: ٢٦]، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُلَبَّسَ عَلَى عِبَادِهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- وَلَيْسَتْ لِلتَّخْيِيرِ، وَلَا لِلتَّقْسِيمِ، فَقَالُوا: هِيَ بِمَعْنَى (بَل)، أَيْ: أَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ، بَلْ يَزِيدُونَ عَلَى مِائَةِ أَلْفٍ.

وَلَكِنَّ ابْنَ الْقَيْمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مَا ارْتَضَى هَذَا، وَقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِمَعْنَى (بَل)، وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى مَعْنَى (بَل) لَقَالَ: (بَلْ يَزِيدُونَ)، أَوْ لَقَالَ: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ)، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ بِهَا تَحْقِيقُ مَا سَبَقَ، وَقَالَ إِنَّ (أَوْ) تَأْتِي لِلتَّحْقِيقِ، مِثْلَمَا لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: كَمْ يَأْتِي هَذَا وَزَنًا؟ فَقُلْتَ: (هَذَا يَزِنُ رَطْلًا، أَوْ أَكْثَرَ)، فَاِلْمَعْنَى إِنَّ لَمْ يَزِدْ لَمْ يَنْقُصْ، قَالَ: وَهَذَا أَسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيبِ الْعَرَبِ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ: أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُحَقِّقُوا الشَّيْءَ قَالُوا: إِنَّهُ كَذَا أَوْ كَذَا.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَالْمَعْنَى الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَيْمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- جَيِّدٌ، وَالْمَعْنَى الَّذِي نَحَا إِلَيْهِ النَّحْوِيُّونَ أَيْضًا جَيِّدٌ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ بَأَنَّ اللَّهَ ﷻ عَالِمٌ بِعَدَدِهِمْ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَأَخْبَرْنَا بِأَنَّهُمْ مِائَةُ أَلْفٍ، إِنَّ لَمْ يَزِيدُوا مَا نَقَصُوا.

لَكِنْ يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ كَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ وَكَلَامِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ كَلَامَ ابْنِ الْقَيْمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَقْتَضِي أَنَّهُمْ مِائَةُ أَلْفٍ بِالتَّأَكِيدِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ لِنَفْيِ النِّقْصِ، وَلَا تَدُلُّ عَلَى الزِّيَادَةِ، أَمَّا النَّحْوِيُّونَ، فَكَلَامُهُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ أَزِيدُ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ الزِّيَادَةُ مُطْلَقَةً، يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ مِائَةُ أَلْفٍ وَعَشْرَةُ أَلْفٍ، أَوْ مِائَةُ أَلْفٍ وَوَاحِدٌ، أَوْ مِائَةُ أَلْفٍ وَخَمْسُونَ أَلْفًا.

وَكَلَامُ ابْنِ الْقَيْمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَجُودُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَخْبَرَنَا بِأَنَّهُ أَرْسَلَهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ، وَكَذَلِكَ الظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَاهَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: لَا يَنْقُصُونَ.

٥٥٢- وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا لَمْ يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِّ مَنفَذًا

الشرح

قوله: «رُبَّمَا»: للتقليل، وليست هنا للتكثير.

وقوله: «عَاقَبَتِ الْوَاوُ»: أي: جاءت بدلًا عنها.

«إِذَا لَمْ يُلَفِّ»: أي: يجِدُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا أَلْبَابٍ﴾ [يوسف: ٢٥] أي: وجَدَاه.

وقوله: «ذُو النُّطْقِ»: أي: النَّاظِقُ.

«لِلْبَسِّ»: أي: لاشتباهِ.

«مَنفَذًا»: أي: مكانًا يَنفُذُ منه اللَّبْسُ.

ومعنى البيت أنَّ (أو) تأتي بمعنى الواو، بشرط ألا يكون هناك لبس، فإن كان هناك لبس، فإنه يُمنَعُ أن تأتي بـ (أو) مكان الواو، ومثلوا لذلك بقول الشاعر في عُمَرَ بن عبد العزيز - رحمه الله ^(١) -:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

فقوله: (أَوْ كَانَتْ) (أو) هنا بمعنى: وكانت، ولا تحتل غير هذا المعنى، ولو كانت تحتل غير هذا المعنى لَمَا صحَّ المجيءُ بها، لأنَّ ابن مالك

(١) البيت من البسيط، وهو لجريز، انظر خزانة الأدب (١١/٦٩)، ومعني اللبيب (١/١٣٣)، والتصريح (١/٤١٥).

- رحمه الله - اشترط ألا يُوجد لبسٌ.

فإن قال قائلٌ: وما الذي منع الشاعر أن يأتي بالواو؟

قلنا: منعه من الواو ضرورةُ الشُّعر، فإذا قال: (جاء الخلافةَ وكانت له قدرًا)، لم يستقيم.

٥٥٣- وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ (إِمَّا) الثَّانِيَةِ فِي نَحْوِ: (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَةِ)

الشرح

قوله: «وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ»: يعني: لا في الْعَمَلِ، أي: في أَنَّهَا تَكُونُ لِلتَّخْيِيرِ، وَلِلإِبَاحَةِ، وَلِلتَّقْسِيمِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي (أَوْ).
وقوله: «إِمَّا ذِي»: أي: الْحَاضِرَةُ.

«وَإِمَّا النَّائِيَةِ»: أي: الْبَعِيدَةُ، فَتَقُولُ مِثْلًا: (اخْتَرِ إِمَّا ذِي، وَإِمَّا النَّائِيَةَ)،
(وَإِمَّا) الْأُولَى لِلتَّفْصِيلِ، وَلَيْسَتْ بِمَعْنَى (أَوْ)، وَ(إِمَّا) الثَّانِيَةُ بِمَعْنَى (أَوْ)،
وَالتَّقْدِيرُ: إِمَّا هَذِهِ أَوْ هَذِهِ، كَمَا يُقَالُ: (الْكَلِمَةُ إِمَّا اسْمٌ، وَإِمَّا فِعْلٌ)، (الْمَاءُ إِمَّا طَهُورٌ، وَإِمَّا نَجِسٌ)، (الصَّلَاةُ إِمَّا فَرِيضَةٌ، وَإِمَّا نَافِلَةٌ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقول ابن مالك -رحمه الله- «فِي الْقَصْدِ»: يعني: لا في الإعرابِ، فلا تقول: إِنَّ (إِمَّا) حَرْفُ عَطْفٍ، خِلَافًا لِابْنِ آجُرُومٍ، فَإِنَّ الْآجُرُومِيَّ -رحمه الله- يرى أَنَّ (إِمَّا) مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، وَلَكِنَّ الصَّوَابَ مَعَ ابْنِ مَالِكٍ -رحمه الله- لِأَنَّ الْعَطْفَ إِنَّمَا حَصَلَ بِالْوَاوِ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ لَا يَدْخُلُ عَلَى حَرْفِ الْعَطْفِ، نَعَمْ، لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ يَصْحُحُ فِي الْكَلَامِ أَنْ تَقُولَ: (إِمَّا ذِي إِمَّا النَّائِيَةُ)، لَكَانَ لَا بَأْسَ، لَكِنَّهُ لَا يَصْحُحُ، وَعَلَى هَذَا فَتَقُولُ: إِنَّ (إِمَّا) لَيْسَتْ عَاطِفَةً.

وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَيْهَا ابْنُ مَالِكٍ -رحمه الله- وَقَالَ: إِنَّهَا مِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ لِدَفْعِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا مِثْلُ (أَوْ) فِي الإِعْرَابِ وَالْعَمَلِ.

٥٥٤- وَأَوَّلِ (لَكِنْ) نَفْيًا أَوْ نَهْيًا، وَ(لَا) نَدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا

الشرح

قوله: «لَكِنْ»: من حروف العطف، أي: اجعلها واليةً، وليس المراد: اجعل النفي والنهي بعدها، فالمفعول الأول هو فاعل معنى، وقد سبق أن باب (كَسَا) و(أَعْطَى) يكون المفعول الأول منه فاعلاً، فيقدم، تقول: (ألبستُ زيداً جُبَّةً)، فزيدٌ لابسٌ.

معنى البيت أن (لكن) لا تأتي إلا بعد النفي والنهي.

مثال النفي: (ما قام زيدٌ لكنْ عَمْرُو)، (لَنْ يُفْلِحَ المجرمُ، لكنِ المتقي).

مثال النهي: (لا تُكْرِمَ كَسُولاً، لكنْ مُجْتَهِداً)، (لا تضربْ زيداً، لكنْ عَمْرًا).

فإن قال قائل: هل هذا عطفٌ مُفْرَدٌ، أو عطفٌ جملةٌ؟

فالجواب: أنه من بابِ عطفِ الجُمْلِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وعلى هذا فنقول:

(لكن): حرفُ عطفٍ، و(عَمْرًا): مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: (لكنِ اضربْ عَمْرًا)، لأننا لو جعلناه معطوفاً على (زيد) لتَنَاقَى الكلامُ، لأنَّ (زيداً) في سياقِ النفي، و(عَمْرًا) في سياقِ الإثباتِ، وعلى هذا فهو عطفٌ جملةٌ على جملةٍ، ومثله: (ما قام زيدٌ، لكنْ عَمْرُو) يعني: لكنْ قامَ عَمْرُو.

و(لكن) تُفيدُ إثباتَ الحكمِ لِمَا بعدها، وأمّا ما قبلها، فإنَّها نافيةٌ له، فإذا

قلت: (ما قام زيدٌ، لكنْ عَمْرُو) أي: هو القائمُ، فلا بُدَّ أن يكونَ ما بعدها يُغايِرُ ما قبلها، ولهذا فهي للاستدراكِ.

وقوله: «و(لَا) نِدَاءٌ»: (لَا) هي العاطفة، وهي هنا مبتدأ، و(نِدَاءٌ) مفعولٌ
ل(تَلَا)، و(أَمْرًا) و(إِثْبَاتًا) معطوفان على (نِدَاءٌ)، أي: و(لَا) تَلَا نداءً.
فإن قال قائل: لماذا لم يَقُلْ: (ولا تَلَكْتُ)؟

نقول: لأنَّ (لَا) حرفٌ يجوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ بلفظه، وَأَنْ يُعْتَبَرَ بمعناه، فمعنى
(وَلَا تَلَا): أي: أَنْ (لَا) تَتْلُو هذه الثلاثة.

فإن قال قائل: لماذا لا تكونُ (لَا) معطوفةً على (لَكِنْ)، ويكونُ قوله: (تَلَا)
صفةً ل(إِثْبَاتًا)؟

نقول: لأنَّه حينئذ يكونُ الإِثْبَاتُ بَعْدَهَا، ولا بُدَّ أَنْ يكونَ الإِثْبَاتُ قَبْلَهَا،
وهذا هو الَّذي يُوجِبُ أَنْ تكونَ (لَا) مُبْتَدَأً.

مثالُ النِّداءِ: (يا زَيْدُ لا عَمْرُو)، يعني: لا يا عَمْرُو.

مثالُ الأَمْرِ: (أَكْرِمْ زَيْدًا لا عَمْرًا).

مثالُ الإِثْبَاتِ: (قَامَ زَيْدٌ لا عَمْرُو).

وعَلِمَ مِنْ قولِ ابنِ مالِكٍ - رحمه الله -: (أَوْ إِثْبَاتًا) أَنَّ (لَا) لا يُعْطَفُ بها في
النَّفْيِ، فلا تقولُ: (ما قامَ زَيْدٌ لا عَمْرُو)، فإذا أردتُ أَنْ أُثْبِتَ قيامَ عَمْرٍو آتِي
ب(لَكِنْ)، أو (بَل)، لأنَّ (لَا) لا تأتي في النَّفْيِ والنَّهْيِ، ولكن تأتي في الإِثْبَاتِ والنِّداءِ
والأَمْرِ، عكس (لكن)، ف(لكن) لا تأتي في الإِثْبَاتِ، وتأتي في النَّفْيِ والنَّهْيِ.

فإن قال قائل: وما الدَّلِيلُ على أَنَّهُ لا يصحُّ أَنْ أقولَ: (ما قامَ زَيْدٌ لا عَمْرُو)؟

نقول: السَّبْعُ، فلا يأتي هذا في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ف(لَا) لا تأتي عاطفةً في سياقِ
النَّفْيِ أَبَدًا.

٥٥٥- و(بَلْ) كَ (لَكِنَّ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَ (لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)

الشرح

قوله: «بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا»: مَصْحُوبَاهَا هُمَا النَّفْيُ وَالنَّهْيُ، يعني: أَنْ (بَلْ) يُعْطَفُ بِهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، وَفِي سِيَاقِ النَّهْيِ.

مثال النَّفْيِ: (مَا قَامَ زَيْدٌ، بَلْ عَمْرُو)، (زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ، بَلْ عَمْرُو).

مثال آخر: (لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ، بَلْ تَيْهَا).

قوله: «تَيْهَا»: أَصْلُهَا: (تَيْهَاء)، لَكِنْ قُصِرَتْ لِلضَّرُورَةِ، وَالْقَصْرُ لِلضَّرُورَةِ جَائِزٌ، وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: (لَمْ): حَرْفُ نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبٍ، وَ(أَكُنْ): فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِ(لَمْ)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وَاسْمُهَا مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (أَنَا)، وَ(فِي مَرْبَعٍ): جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ (أَكُنْ)، وَ(بَلْ): حَرْفُ عِطْفٍ، وَ(تَيْهَا): مَعْطُوفَةٌ عَلَى (مَرْبَعٍ)، أَوْ عَلَى جُمْلَةٍ.

فنقول: (بَلْ أَنَا فِي تَيْهَاءَ)، وَ(تَيْهَاءَ): اسْمٌ مَجْرُورٌ بِ(فِي)، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ فَتْحُ الِهْمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ لِلضَّرُورَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكسرةِ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ أَلْفُ التَّائِيثِ الْمَمْدُودَةُ.

وَالْمَرْبَعُ هُوَ مَكَانُ الرَّبِيعِ، وَالتَّيْهَاءُ هِيَ الصَّحْرَاءُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رَبِيعٌ، لِأَنَّهَا -أَي: الصَّحْرَاءُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رَبِيعٌ- يَتِيهُ فِيهَا الْإِنْسَانُ، فَتُسَمَّى التَّيْهَاءَ، وَلَيْتَ الْمُؤَلَّفَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مَا مَثَلَ بِهَذَا الْمَثَالِ.

مثال النَّهْي: (لا تُكْرِمَ عَمْرًا، بل زيدًا).

إِذْنُ: (بل) و(لَكِنْ) يُعْطَفُ بهما في سِيَاقِ النَّفْيِ والنَّهْيِ فقط، و(لا) في سياقِ الإِثْبَاتِ والأَمْرِ والنَّدَاءِ.

٥٥٦- وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

الشرح

لَمَّا ذَكَرَ - رحمه الله - أَنَّ (بَل) كَ (لَكِنْ) بعد مصحوبيها بَيَّنَّ أَنَّهَا تُخَالِفُ (لَكِنْ) فِي الْمَعْنَى.

وقوله: «الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ»: يعني: غير الْمَنْفِيِّ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، بَلْ عَمْرُو)، فَإِنَّكَ نَفَيْتَ قِيَامَ زَيْدٍ، وَأَثَبْتَ الْقِيَامَ لِعَمْرٍو، لَكِنْ هَلْ نَقَلْتَ لِلثَّانِي حُكْمَ الْأَوَّلِ، أَوْ ضِدَّ حُكْمِ الْأَوَّلِ؟

الجواب: ضِدَّ حُكْمِ الْأَوَّلِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ (بَل) فِي مَقَامِ الْإِثْبَاتِ، فَإِنَّهَا تَنْقُلُ حُكْمَ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي، وَيَكُونُ الْأَوَّلُ بَعْدَ سَلْبِ الْحُكْمِ عَنْهُ مَسْكُوتًا عَنْهُ.

فَإِذَا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ، بَلْ عَمْرُو)، فَهَمُنَا أَنَّ الْقِيَامَ مِنْ عَمْرٍو، وَأَمَّا زَيْدٌ فَمَسْكُوتٌ عَنْهُ، لَا نَدْرِي: هَلْ قَامَ، أَوْ لَمْ يَقُمْ، وَنَقُولُ: (قَامَ): فَعَلٌ مَاضٍ، وَ(زَيْدٌ): فَاعِلٌ، وَ(بَلْ): حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(عَمْرُو): مَعْطُوفٌ عَلَى (زَيْدِ).

الْمَهْمُ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ بَأَنَّ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ، ثُمَّ أَضْرَبْتَ، وَأَخْبَرْتَ أَنَّ الْقَائِمَ هُوَ عَمْرُو، فَيَبْقَى زَيْدٌ مَسْكُوتًا عَنْهُ، لَا نَدْرِي: هَلْ هُوَ قَائِمٌ أَوْ لَا؟

مِثَالُ الْأَمْرِ الْجَلِيِّ: (أَكْرِمَ زَيْدًا، بَلْ عَمْرًا)، فَهَذَا (أَكْرِمَ): فَعَلٌ أَمْرٌ، وَ(زَيْدًا): مَفْعُولٌ بِهِ.

- ٥٥٧- وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ
٥٥٨- أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشْيَاءً، وَضَعْفَهُ اغْتَقِدْ

الشرح

قوله: «إِنْ»: شرطيةٌ، وفعلُ الشرطِ قوله: (عَطَفْتَ)، يعني: وَإِنْ عَطَفْتَ على ضميرٍ رفعٍ مُتَّصِلٍ، وجوابُ الشرطِ: (فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ).
وقوله: «إِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ»: خرج به ضميرُ النَّصْبِ، وضميرُ الجَرِّ، فلا يثبت لهما هذا الحكم.

وقوله: «مُتَّصِلٌ»: دخل فيه البارز والمستتر، لأنَّ كليهما مُتَّصِلٌ، وخرج منه الضَّمِيرُ الْمُتَفَصِّلُ، فلا يدخل في هذا الحكم.

وقوله: «فَأَفْصِلْ»: فعلٌ أمرٌ، والأمرُ يقتضي الوجوبَ.

وقوله: «بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ»: أي: ضميرُ الرفعِ، لأنَّ الَّذِي هُنَا ضَمِيرُ الرَّفْعِ، ف(أَل) هُنَا لِلْعَهْدِ، أي: بِالضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ لِلرَّفْعِ.

مثال ذلك: (زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو)، وتريدُ أَنْ تَعَطَفَ عَمَرًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ فِي (قَامَ)، فيجبُ أَنْ تقولَ: (زَيْدٌ قَامَ هُوَ وَعَمَرُو).

مثال آخر: (قَمْتُ وَعَمَرُو)، فهنا يجبُ أَنْ تقولَ: (قَمْتُ أَنَا وَعَمَرُو)، لأنَّ النَّاءَ فِي (قَمْتُ) ضَمِيرٌ رَفْعٌ مُتَّصِلٌ، فيجبُ أَنْ تقولَ: (قَمْتُ أَنَا وَعَمَرُو)، فَإِنْ لَمْ تَقُلْ: (أَنَا) فَإِنَّكَ تقولُ: (قَمْتُ وَعَمَرًا) لتكونَ واوَ المِيعَةِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا ابْنُ

مالك - رحمه الله - في باب المفعول معه حيث قال:

وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ

وإذا قلت: (قمتُ أنا وعمرو)، نقول في إعرابها: (قمتُ): فعلٌ وفاعلٌ،
و(أنا): توكيدٌ للتاء في قوله: (قمتُ) مبنيٌّ على السكون في محلِّ رفع، وهو
توكيدٌ لفظيٌّ، لأنَّ اللَّفْظَ واحدٌ، فكلُّه ضائرٌ، وقوله: (وعمرو): الواو حرفٌ
عطف، و(عمرو) معطوفةٌ.

وإذا قلت: (زيدٌ قام هو وعمرو)، نقول في إعرابها: (زيد): مبتدأٌ،
و(قام): فعلٌ ماضٍ، وفاعله مُستترٌ جوازاً تقديره: (هو)، و(هو): توكيدٌ
للضمير المستتر، و(عمرو): معطوفةٌ على الضمير المستتر في (قام).

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَتَادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]،
فهنا ﴿اسْكُنْ﴾ فعلٌ أمرٌ، وفاعله مُستترٌ وجوباً تقديره: (أنت)، و﴿أنت﴾:
توكيدٌ للضمير المستتر، والواو حرفٌ عطف، و(زَوْج): معطوفةٌ على الضمير
المستتر في ﴿اسْكُنْ﴾.

وقوله: «مُتَّصِلٌ»: لو كان ضميراً منفصلاً، فإنه لا يجبُ الفصلُ بضميرٍ
منفصلٍ، لأنَّه لو أَوْجَبْنَا الْفَصْلَ بِالضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ مَا أَتَيْنَا بِطَائِلٍ، إذ إنَّ الضَّمِيرَ
الْمَنْفَصَلَ مَوْجُودٌ مِنْ قَبْلُ، فنقول: (ما قامَ إلا أنا وعمرو)، ف(أنا): فاعلٌ (قام)،
(وعمرو): الواو حرفٌ عطف، و(عمرو): معطوفةٌ على الضمير (أنا)، والمعطوفُ
على المرفوعِ مرفوعٌ.

إِذْنُ: القاعدةُ: إذا عطفت على ضميرٍ رفعٍ مُتَّصِلٍ وجبَ أنْ تَفْصَلَ بضميرٍ

منفصل، فإن لم تأت به فاعِدِلْ عن العطفِ إلى النَّصْبِ لتكونَ الواوُ واوَ المعية، ويكونَ ما كان بصَدَدٍ أَنْ يُعْطَفَ مفعولاً معه.

وقوله: «أَوْ فَاصِلٍ مَا»: (مَا) نكرةٌ واصفةٌ، والتَّقْدِيرُ: (فَاصِلٍ أَيَّ فَاصِلٍ)، يعني: أو افصلْ بأيِّ فاصلٍ، حتَّى وإن لم يكن ضميرَ الرَّفْعِ المنفصل.

مثال ذلك: (قمتُ مُسرِّعاً وزيدٌ)، فهنا فَصَلْنَا بفاصلٍ، وهو الحالُ، وكذلك تقول: (جلستُ في المسجدِ وعمرُو)، لأنَّنا فَصَلْنَا بالجاءِ والمجرورِ، وابنُ مالك - رحمه الله - يقول: فافصلْ بالضميرِ، أو بأيِّ فاصلٍ.

وقوله: «وَبِلَا فَضْلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ»: يعني: وقد يَرِدُ العطفُ على ضميرِ الرَّفْعِ المتَّصلِ بدونِ فَضْلٍ، فلا يُفْصَلُ، لا بضميرٍ، ولا بغيره، لكن في النَّظْمِ. وقوله: «فَاشِيَا»: أي: كثيراً، لكن قال:

«وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ»: يعني: وإن كان وارداً، فاعتقد أنَّ العطفَ ضعيفٌ، والأقوى النَّصْبُ على المعية، قال الشاعر^(١):

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاكِ الْفَلَا تَعَسَّفَنْ رَمَلَا

فهنا (زَهْرٌ): معطوفةٌ على الضميرِ المستترِ في (أَقْبَلْتُ) بدونِ فاصلٍ، ولولا النَّظْمُ لقال: (إِذْ أَقْبَلْتُ هِيَ).

وقوله: «ضَعْفُهُ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ (اعْتَقَدُ)، لأنَّ (اعْتَقَدُ) لم يأخذ مفعوله، أي: واعتقد ضَعْفَهُ.

(١) البيت من الخفيف، وهو لعامر بن أبي ربيعة، انظر شرح الشواهد للعيني (٣/ ١١٤).

- ٥٥٩- وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَظْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفَضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
 ٥٦٠- وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا، إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالتَّشْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا

الشرح

قوله: «عَوْدُ»: مُبْتَدَأٌ، خبرُهُ جُمْلَةٌ: (قَدْ جُعِلَا)، و(لَازِمًا) المفعولُ الثاني ل(جُعِلَا) مُقَدَّمٌ، ونائبُ الفاعِلِ في (جُعِلَا) مُسْتَتِرٌ هو المفعولُ الأوَّلُ.
 وقوله: «خَافِضٍ»: يَشْمَلُ ما إذا كان الخَافِضُ حَرْفًا، أو إذا كان الخَافِضُ اسمًا.

فإن قال قائلٌ: لماذا لم يُقَلِّ المؤلِّفُ - رحمه الله - هنا: (مُتَّصِل)؟
 قلنا: لأنَّ الضَّمِيرَ المجرورَ لا يكونُ إلا مُتَّصِلًا.
 والقاعدةُ من هذا البيتِ: إذا عَظُفَتْ على ضميرٍ مجرورٍ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُعِيدَ الجارَّ، سواءً كان اسمًا، أو كان حرفًا.

وهنا قال: «وَعَوْدُ خَافِضٍ»: فتابع ابنَ أَجْرُومٍ - رحمه الله - لأنَّ ابنَ أَجْرُومٍ هو الَّذي يقولُ: (الخَفَضُ) بدلُ: (الجَرُّ)، ولم يُقَلِّ: (وَعَوْدُ جَارٍّ)، لكنَّ للضَّرُورَةِ لا بِأَسْ أَنْ يَسْتَعِيرَ.

مثال ذلك: (مررتُ بك وبزيدٍ)، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: (مررتُ بك وزيدٍ).
 وتقولُ: (زرتُ المسجِدَ، فجلستُ فيه، وفي البيتِ)، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: (جلستُ فيه والبيتِ).

وتقول: (هذا المأل لك ولزيد)، ولا تقول: (هذا المأل لك وزيد).

وتقول: (هذا غلامك وغلام زيد)، ولا يصح أن تقول: (هذا غلامك وزيد).

وقوله: «وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا»: هذا اختيار لابن مالك - رحمه الله - والضَّمِيرُ المُسْتَرِ في (لَيْسَ) يعودُ على إِعَادَةِ الخَافِضِ، يعني: وليسَ إِعَادَةُ الخَافِضِ عِنْدِي لَازِمًا، (إِذْ قَدْ أَتَى فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا) و(إِذْ) لِلتَّعْلِيلِ، فما دامَ جاءَ في النِّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ البَلِيغِ، فكيفَ يجبُ؟!

قال الله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِءَ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ولم يقل: (وَبِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)، لكن الذين يَمْنَعُونَ مِنْ هذا يقولون: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ معطوفٌ على ﴿سَبِيلِ﴾، يعني: وصدُّ عن سَبِيلِ الله وكُفْرٌ بالله، وصدُّ عن الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، كما في قوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥].

وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِءَ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] على قراءة الجَرِّ، فَهُمْ يَتَسَاءَلُونَ بالله، وَيَتَسَاءَلُونَ بِالْأَرْحَامِ، فيقول: أسألك بالرحم، وبالقرابة التي بيني وبينك أن تُنْقِذَنِي، أو تُدَافِعَ عَنِّي، وما أشبه ذلك، أمَّا القراءة المشهورة فهي ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾، وليس فيها شاهد.

فابنُ مالكٍ - رحمه الله - يقول: أنا لا أرى أنَّه يجبُ إِعَادَةُ الخَافِضِ (أي: الجارِّ)، لأنَّه وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وهو أصحُّ ما يكونُ مِنَ الْكَلَامِ.

ولكنَّ المشكلة أنَّ الْمُتَعَصِّبَ لمذهبٍ يُحاوِلُ أنْ يُحَرِّفَ، يقولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِءَ وَالْأَرْحَامِ﴾: إنَّ الواوَ حرفٌ قَسَمٍ، لكنَّ

نقول: كَوْنُ اللَّهِ يُقَسِّمُ بِالْأَرْحَامِ بَعِيدٌ، بَلْ يُخْبِرُ، ويقول: اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ، وَتَسَاءَلُونَ بِالْأَرْحَامِ.

وَأَمَّا النَّظْمُ، فَقَالَ الشَّاعِرُ^(١):

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْآيَامِ مِنْ عَجَبٍ

أي: (فَمَا بِكَ وَبِالْآيَامِ مِنْ عَجَبٍ)، وهذا البيتُ يُمكنُ أَنْ يُؤَوَّلَ، ويُقال: إِنَّ الْوَائِ فِي قَوْلِهِ: (وَالْآيَامِ) حَرْفُ قَسَمٍ، أَيَّ أَنَّهُ أَقْسَمَ بِالْآيَامِ، وَلَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ، الْأَصْلُ خِلَافُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا ضَمِيرُ النَّصْبِ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فنقول: الْمُسْكُوتُ عَنْهُ مَعْفُوفٌ عَنْهُ.

فَإِذَنْ: ضَمِيرُ النَّصْبِ إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ، فَلَا تُعِدُّ النَّاصِبَ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْكَ الْفَصْلُ، فتقول: (أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدًا)، (أَكْرَمْتَنِي وَصَدِيقِي)، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَقُولَ: (أَكْرَمْتُكَ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا)، وَلَا: (وَأَكْرَمْتُ صَدِيقِي).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ؟

نقول: مِنْ جِهَةِ الْبَلَاغَةِ الْمَجْرُورُ فِيهِ رَكَاكَةٌ.

خلاصة ما سبق:

إِذَا عَطَفْنَا عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ وَجَبَ الْفَصْلُ: إِمَّا بِضَمِيرِ مُنْفَصِلٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى فَاصِلٍ.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف (ص: ٤٦٤)، وخزانة الأدب (٥/ ١٢٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٧)، وجمع الهوامع (٢/ ١٣٩).

إِذَا عَطَفْنَا عَلَى ضَمِيرٍ مَجْرُورٍ وَجَبَ إِعَادَةُ الْجَارِّ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ كَلَامِ
النَّحْوِيِّينَ، وَلَا يَجِبُ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ الصَّحِيحُ.
الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ جَائِزٌ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ضَمِيرٍ فَضْلٍ.

٥٦١- وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذَا لَا لَبَسَ،

الشرح

قوله: «مَعَ مَا عَطَفَتْ»: يعني: مع مَعْطُوفِهَا، فَتُحَذَفُ الْفَاءُ مَعَ مَعْطُوفِهَا، وَلَكِنْ بَشْرَطِ أَنْ يُؤْمَنَ اللَّبَسُ، فَإِنْ لَمْ يُؤْمَنِ اللَّبَسُ لَمْ يَجْزِ الحذفُ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَاعِدَةً مُفِيدَةً فِي هَذَا، وَهِيَ قَوْلُهُ:

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ.....

وهذه قاعدةٌ مِنْ أَصُولِ النَّحْوِ، فَإِذَا عَلِمَ المَعْطُوفُ، فَإِنَّ الْفَاءَ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَعْطُوفِهَا، وَمَثَلُوا لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، قَالُوا: إِنَّ التَّقْدِيرَ: (فَأَفْطَرَ، فَعِدَّةً)، فَحُذِفَتِ الْفَاءُ وَمَعْطُوفُهَا، وَلَيْسَ فِي هَذَا لَبَسٌ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْعِدَّةُ إِلَّا إِذَا أَفْطَرَ، أَمَّا إِذَا صَامَ فَلَا عِدَّةَ.

كَذَلِكَ أَيْضًا الْوَاوُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَعْطُوفِهَا، لَكِنْ بَشْرَطِ أَلَّا يُوجَدَ لَبَسٌ، مِثَالُهُ: (رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانَ)، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ مِثَالُ هَزِيلٍ، وَلَوْلَا أَنَّهُمْ ذَكَرُوهُ مَا تَكَلَّمْنَا بِهِ، يَقُولُونَ: التَّقْدِيرُ: (رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانَ)، أَيْ: ضَعِيفَانِ، قَالُوا: وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّهُ مَحْذُوفٌ أَنَّ (طَلِيحَانَ) مُثَنًى، وَ(رَاكِبُ النَّاقَةِ) مُفْرَدٌ، وَلَا يُخْبَرُ بِالْمُثَنَّى عَنِ الْمُفْرَدِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ هُنَاكَ شَيْءٌ مَحْذُوفٌ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ غَيْرُ هَذَا الْمِثَالِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ هَذَا

المثال متى يُوجد، ومتى يُقرأ؟! وأيضاً ليس بمعلوم، فلو قلت: (راكب الناقة طليحان) لقلنا: هذا لحن لا شك فيه، أو إنَّ اسمه (طليحان) إذا قلنا بضم الطاء، لكن هم يضبطونها بفتحها.

ونحن نقول: ما كان معلوماً، فإنَّه يجوز حذفه بناءً على قاعدة: (وحذف ما يُعلم جائز).

..... وَهِيَ أَنْفَرَدَتْ

٥٦٢- بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْ هُمْ اتَّقَى

الشرح

قوله: «وَهِيَ»: أي: الواو.

«أَنْفَرَدَتْ»: عَنْ بَقِيَّةِ حُرُوفِ الْعَظْفِ.

«بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ»: أي: محذوف.

«قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ»: أي: أَنَّهُ يُحْذَفُ الْعَامِلُ، وَيَبْقَى الْمَعْمُولُ، وَمَثَلُوا لَذَلِكَ

بِقَوْلِهِ^(١):

..... وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

والتَّزَجُّجُ هُوَ أَنْ يُقَصَّصَ مِنْهَا، حَتَّى تَكُونَ جَمِيلَةً دَقِيقَةً كَالزُّجِّ، وَهُوَ طَرَفُ

الرُّمَحِ.

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (وَالْعُيُونَا)، وَالْعُيُونُ لَا تُزَجَّجُ، لَكِنَّ الْمَعْنَى: وَكَحَلْنَ الْعُيُونَ.

كَذَلِكَ قَوْلُهُ:

..... عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

(١) البيت من الوافر، وهو من كلام الراعي النميري، وهو من شواهد ابن هشام في معني اللبيب، رقم (٥٨٧)، وفي أوضح المسالك، رقم (٢٥٩)، وفي شرح شذور الذهب، رقم (١١٦) وابن جني في الخصائص (٢/٤٣٢).

أي: وَسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا، فحذَفَ الْعَامِلُ، وبقي المعمول.

قالوا: ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، قالوا: لِأَنَّ ﴿زَوْجَ﴾ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي ﴿أَسْكُنْ﴾، لِأَنَّ ﴿أَسْكُنْ﴾ فِعْلُ أَمْرٍ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ ظَاهِرًا، فَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ ظَاهِرًا، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (أَسْكُنْ أَنْتَ، وَلَيْسَ اسْكُنْ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ)، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا تَكْلُفٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ لَا شَاهِدَ فِي ذَلِكَ، وَبَابُ الْجَدَلِ مَفْتُوحٌ، حَتَّى فِي النَّحْوِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ: (زَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا)، فَمَعْنَاهُ حَسَّنَ، فَالْتَزَجِجُ مُضَمَّنٌ مَعْنَى التَّحْسِينِ، وَحِينَئِذٍ لَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ نُقَدِّرَ فِعْلًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا)، فَإِنَّهُ يُضَمَّنُ مَعْنَى (أَطْعَمْتُهَا)، وَالْمَاءُ مَطْعُومٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وقوله: «دَفْعًا لَوْهَمِ اتَّقِي»: هَذَا تَعْلِيلٌ لِتَقْدِيرِ الْمَحذُوفِ، أَي: إِنَّمَا قَدَرْنَا لِدَفْعِ الْوَهْمِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ جَعْلِهِ مَعْطُوفًا عَلَى الْمَوْجُودِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ دَفْعًا، فَقَوْلُهُ: (زَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا) إِذَا لَمْ نُقَدِّرْ: (وَكَحَلْنَ الْعُيُونَ) تَوْهَمَ الْوَاهِمُ أَنَّ الْعُيُونَ تُزَجَّجُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ (وَعَلَفْتُهَا تَبْنًا، وَمَاءً بَارِدًا) إِذَا لَمْ نُقَلِّ: (وَسَقَيْتُهَا) تَوْهَمَ السَّامِعُ أَنَّ الْمَاءَ يُعَلَفُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : (دَفْعًا لَوْهَمِ اتَّقِي) لَيْسَ تَعْلِيلًا لِحَذْفِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَعْلِيلٌ لِتَقْدِيرِهِ، يَعْنِي أَنَّهُ يُقَدَّرُ هَذَا الْعَامِلُ الْمَحذُوفُ، حَتَّى لَا يَتَوْهَمَ السَّامِعُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْفِعْلِ الْمَوْجُودِ، فَيَفْسُدَ الْمَعْنَى.

٥٦٣- وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَا هُنَا اسْتَبَحَ وَعَطَفْتَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

الشرح

قوله: «اسْتَبَحَ»: أي: اجعله مُبَاحًا.

ففي بابِ العطفِ عندنا تابعٌ ومتبوعٌ، فالمتبوعُ هو المعطوفُ عليه، والتابعُ هو المعطوفُ، فابنُ مالكٍ - رحمه الله - يقول: يجوزُ حَذْفُ المتبوعِ إذا كان ظاهراً بيّناً.

ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا﴾ [الروم: ٩]، وقالوا: إِنَّ التَّقْدِيرَ: (أَعْفَلُوا ولم يَسِيرُوا في الأرضِ)، فهنا حَذَفَ المتبوعُ، وأَبْقَى التابعُ.

ولِلْعُلَمَاءِ النَّحْوِ في مثلِ هذا التَّركيبِ وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنَّ الهمزةَ داخلةً على محذوفٍ مُقَدَّرٍ بِحَسَبِ السِّيَاقِ.

الوجهُ الثاني: أَنَّ الهمزةَ محلُّها بعدَ العاطفِ، لكنْ قُدِّمَتْ لَأَنَّ لها الصَّدَارَةَ، وهذه الجملةُ استفهاميَّةٌ معطوفةٌ على ما سبقَ، وأصلُ ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾: (وَأَلَمْ يَسِيرُوا)، فليس هناك شيءٌ محذوفٌ.

وهذا الرَّأْيُ أَرْجَحُ، لَأَنَّا نَسْلُمُ به مِنَ التَّقْدِيرِ، ولأنَّه في بَعْضِ الآياتِ يَضَعُ عَلَيْكَ أَنَّ تَقْدَّرَ شَيْئاً، وهذا الشَّيْءُ الْمُقَدَّرُ - الَّذِي يُقَدَّرُ مِنْ يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ محذوفٍ - إِنَّمَا يُقَدَّرُ مِمَّا يُفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ، وإذا كان السِّيَاقُ

سَيُفْهِمُنَا إِيَّاهُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِهِ، فَقَوْلُهُ: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾ الاستفهام هنا للتوبيخ، وَلَا تَوْبِيخَ إِلَّا عَلَى عَقْلَةٍ، فَتَكُونُ الْعَقْلَةُ مُسْتَفَادَةً مِنْ مُجَرَّدِ الاستفهام، وَحِينَئِذٍ لَا نَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ.

وَأَهْمُ شَيْءٍ عِنْدِي فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ هُوَ أَنَّهُ أَحْيَانًا يُعْجَبُكَ التَّقْدِيرُ، فَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُقَدِّرَ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: الْأَرْجَحُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ مِنْ بَعْدِ الْوَاوِ، لَكِنَّهَا قُدِّمَتْ عَلَيْهَا لِأَنَّ هَمْزَةَ الاستفهام لَهَا الصَّدَارَةُ.

لَكِنَّ الْمُؤَلِّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَرَى أَنَّهَا مِنْ هَذَا النَّوعِ، فَهُمْ مَثَلُوا لِذَلِكَ بِهَذِهِ الْآيَةِ.

وقوله: «وَعَطَفْتُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ»: (عَطَفُ): مُبْتَدَأٌ، وَ(الْفِعْلُ): مَفْعُولٌ لِلْمَصْدَرِ، يَعْنِي: وَأَنْ تَعَطِفَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ فَهُوَ صَحِيحٌ، لَكِنْ هَلِ الْعَطْفُ عَلَى الْجُمْلَةِ، أَوِ الْعَطْفُ عَلَى الْفِعْلِ؟

نَقُولُ: الْعَطْفُ عَلَى الْفِعْلِ، وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ فِعْلاً مَجْزُومًا عَلَى فِعْلٍ مَجْزُومٍ جَزَمْتَ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الَّذِي يُعَطَفُ، فَتَقُولُ: (إِنْ تَجْتَهِدُ وَتَعْرِفُ الْإِعْرَابَ تَنْجَحُ فِي النَّحْوِ)، فَقَوْلُهُ: (وَتَعْرِفُ الْإِعْرَابَ) مَعْطُوفٌ عَلَى (تَجْتَهِدُ)، وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ مَجْزُومٌ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَعَّفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَكَمًا﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩]، فَعَطَفَ (يَخْلُدُ) عَلَى ﴿يُضَعَّفُ﴾.

٥٦٤- وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلٍ فِعْلاً وَعَكْسًا اسْتَغْمِلْ تَجِدُهُ سَهْلاً

الشرح

الاسم الذي يُشَبِّهُ الفعل هو اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، وما أَشَبَّهَهُمَا، فيجوزُ أَنْ تَعْطِفَ فِعْلاً عَلَى اسمٍ يُشَبِّهُ الفعلَ.

مثال اسم الفاعل: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾ [الحديد: ١٨]، أي: إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَاللَّاتِي تَصَدَّقْنَ وَأَقْرَضُوا.

مثال آخر: (إِنَّ الرَّكَّابَ وَاسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ زَيْدٌ)، أي: إِنَّ الَّذِي رَكِبَ وَاسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ زَيْدٌ.

مثال اسم المفعول: (إِنَّ الْمَرْكُوبَ وَيُؤَكِّلُ الْبَعِيرُ)، والتَّقْدِيرُ: إِنَّ الَّذِي يُرَكَّبُ وَيُؤَكَّلُ الْبَعِيرُ.

وقوله: «وَعَكْسًا اسْتَغْمِلْ تَجِدُهُ سَهْلاً»: العكسُ هو أَنْ تَعْطِفَ مَا يُشَبِّهُ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ.

مثاله: قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (وَمُجْرٍ)، فهي معطوفةٌ عَلَى (يُبِيرُ)، و(يُبِيرُ) محلُّهَا النَّصْبُ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِـ (أَلْفَيْتُهُ)، لِأَنَّ (أَلْفَيْتُهُ) بِمَعْنَى وَجَدْتُهُ.

(١) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل (٣/ ٢٤٤).

وقوله: (يُبِيرُ عَدُوَّهُ) أي: يُهْلِكُ عَدُوَّهُ، وقوله: (يُجَرِّ) أصله: (وَيُجَرِّيًا)،
لكن حُذِفَت الياء لضرورة الشَّعْرِ، وإِلَّا فيجبُ أَنْ يُنْصَبَ بالفتحة.

وقوله: «شِبْهُ فِعْلٍ»: أمَّا الجامدة، فلا تُعْطَفُ على الفِعْلِ، لأنَّها لا تُشْبِهُ
الفِعْلَ.

الخلاصة:

الأفعالُ يُعْطَفُ بعضها على بعضٍ.

الفعلُ يُعْطَفُ على اسمٍ مُشْبِهِ للفعلِ.

الاسمُ المُشْبِهُ للفعلِ يُعْطَفُ على الفعلِ.

يُعْطَفُ الاسمُ على الاسمِ، وهي الأصلُ.



الْبَدَلُ

الْبَدَلُ مَعْنَاهُ أَنْ يُوَضَعَ شَيْءٌ بَدَلَ شَيْءٍ، هَذَا فِي الْأَصْلِ، فَإِذَا قُلْتَ: (أَبَدَلْتُ هَذَا بِهَذَا)، فَهَذَا الْبَاءُ دَخَلَتْ عَلَى الْمَأْخُودِ، وَإِذَا قُلْتَ: (اسْتَبَدَلْتُ هَذَا بِهَذَا)، فَالْبَاءُ دَخَلَتْ عَلَى الْمَتْرُوكِ، فَ(اسْتَبَدَلْتُ هَذَا): أَخَذْتُهُ بَدَلًا (بِهَذَا)، أَي: تَرَكْتُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]، فَهَذَا دَخَلَتْ الْبَاءُ عَلَى الْمَتْرُوكِ.

فِيحِبُّ أَنْ نَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَ: (أَبَدَلْتُ كَذَا بِكَذَا) وَ: (اسْتَبَدَلْتُ كَذَا بِكَذَا)، وَكَثِيرًا مَا يَغْلَطُ الْإِنْسَانُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا.

أَمَّا الْبَدَلُ فِي اصْطِلَاحِ التَّحْوِيلِينَ فَيَقُولُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

٥٦٥- التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بَلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى (بَدَلًا)

الشرح

الْحَدُّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ جَامِعًا مَانِعًا، فَقَوْلُهُ (التَّابِعُ): جَامِعٌ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ، لِأَنَّا لَوْ اقْتَصَرْنَا وَقُلْنَا: (الْبَدَلُ هُوَ التَّابِعُ)، دَخَلَ فِيهِ جَمِيعُ التَّوَابِعِ الْمَاضِيَةِ.

وَقَوْلُهُ: «الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ»: أَي: أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَصَدَ هَذَا الْبَدَلَ، وَهَذَا فَصْلٌ، وَهُوَ جَامِعٌ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ، لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ بَقِيَّةُ التَّوَابِعِ، حَتَّى إِذَا قُلْتَ مَثَلًا: (قَامَ زَيْدٌ الْفَاضِلُ)، فَ(الْفَاضِلُ) مَقْصُودَةٌ بِالْحُكْمِ، أَي: أَنَّ أُبَيَّنَ وَصْفَهُ بِالْفَضْلِ.

وقوله: «بِالْحُكْمِ»: أي: بالإعراب والمعنى.

وكذلك إذا قلت: (قَامَ زَيْدٌ، بَلْ عَمْرُو)، فالمقصود بالحكم (عَمَرُو)، ومع ذلك لا نقول: إِنَّ (بَلْ عَمْرُو) مِنْ بَابِ الْبَدَلِ، ولهذا أَخْرَجَهَا بقوله: (بَلَا وَاسِطَةً)، يعني أَنَّهُ لا يكون بَوَاسِطَةٍ، احترازًا تَمَّا عَطَفَ (بَلْ)، فَإِنَّهُ تابعٌ مقصودٌ بِالْحُكْمِ وَحْدَهُ، لكنْ بَوَاسِطَةٍ، وهي حرفُ العطفِ.

إِذَنْ: إذا أردت أن تُعرِّفَ البدلَ تقول: (هو التَّابِعُ المقصودُ بِالْحُكْمِ بلا واسِطَةٍ)، فصار (التَّابِعُ) جنسًا يشملُ جميعَ التَّوابعِ، و(المقصودُ بِالْحُكْمِ) فَضْلًا يَدْخُلُ فِيهِ النَّعْتُ، وَعَطَفُ الْبَيَانِ، وَجَمِيعُ حُرُوفِ الْعَطْفِ، حَتَّى الْمُعْطُوفُ (بَلْ)، لَأَنَّهُ مقصودٌ بالحكم، و(بلا واسِطَةٍ) يخرجُ به المعطوفُ (بَلْ)، فإذا قلت: (قَامَ زَيْدٌ، بَلْ عَمْرُو)، فالمقصودُ هنا الإخبارُ بقيامِ عَمْرُو، لكنْ بَوَاسِطَةٍ، وهي (بَلْ)، فلا يكونُ ذلكَ بَدَلًا، لَأَنَّهُ بَوَاسِطَةٍ، أَمَّا بَقِيَّةُ التَّوابعِ، فَكُلُّهَا تَدْخُلُ ما عدا العطفَ (بَلْ).

وقوله: «هُوَ الْمُسَمَّى»: أي: عند النحويين.

مثال ذلك: (رَأَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا)، فالمقصودُ هنا (عَمْرًا)، وهو بِدُونِ وَاسِطَةٍ.

وتقول: (نَفَعَنِي زَيْدٌ مَالُهُ)، فالمقصودُ الإخبارُ بأنَّ مَالَهُ نَفَعَكَ، وذلك بغيرِ واسِطَةٍ.

- ٥٦٦- مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بـ (بَلْ)
 ٥٦٧- وَذَا لِلْأَضْرَابِ اعْزُزْ إِنَّ قَصْدًا صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبَ
 ٥٦٨- كـ (زُرْهُ خَالِدًا)، و (قَبْلَهُ الْيَدَا) و (اعْرِفْهُ حَقَّهُ)، و (خُذْ نَبْلًا مُدَى)

الشرح

قوله: «مُطَابِقًا»: مفعول ثانٍ لـ (يُلْفَى).

وقوله: «يُلْفَى»: بمعنى يُوجَدُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَْا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]، أي: وَجَدَا.

وقوله: «أَوْ بَعْضًا»: مَعُطُوفٌ عَلَى (مُطَابِقًا).

وقوله: «أَوْ مَا»: اسمٌ موصولٌ معطوفٌ على (مُطَابِقًا)، ونائبُ الفاعلِ هو المفعولُ الأوَّلُ، والمعنى أَنَّهُ يُلْفَى مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ.

وقوله: «أَوْ كَمَعُطُوفٍ بـ (بَلْ)»: أي: وَيُلْفَى أحيانًا كَمَعُطُوفٍ بـ (بَلْ)، وسبقَ أَنَّ (بَلْ) تُفِيدُ أَنَّ الْحُكْمَ ثَابِتٌ لِمَا بَعْدَهَا، وساكِتَةٌ عَمَّا قَبْلَهَا، لكنْ مَعَ ذَلِكَ يقولُ: (وَذَا لِلْأَضْرَابِ اعْزُزْ إِنَّ قَصْدًا صَحِبَ)، والمشارُ إليه (ذَا) آخِرُ قِسْمٍ، وهو المعطوفُ بـ (بَلْ)، فهو يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: تَارَةً يَكُونُ لِلْأَضْرَابِ، وتَارَةً يَكُونُ لِلْغَلَطِ وَالنَّسْيَانِ.

فتبين أن أقسام البدل خمسة:

الأوَّلُ: مُطَابِقٌ، ويُسمى (بدل الكل من الكل).

الثَّانِي «بَعْضًا»: بَأَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ بَعْضًا مِنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، كَيْدِهِ وَرَجْلِهِ وَعَيْنِهِ وَرَأْسِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَيُمْكِنُ أَنْ نُحْمَلَ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ بَعْضًا مِنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، أَوْ بِالْعَكْسِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِبَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْبَعْضِ، لَكِنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ كَلَامِهِ.

الثَّلَاثُ: بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ، بَأَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ عِلَاقَةٌ غَيْرُ الْبَعْضِيَّةِ، لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ الْبَعْضِيَّةَ، فَهِيَ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، لَكِنْ يَكُونُ هُنَاكَ عِلَاقَةٌ لَيْسَتْ الْبَعْضِيَّةَ، إِنَّمَا هِيَ أَمْرٌ آخَرُ كَالْعِلْمِ وَالْمَالِ وَالْفَرَسِ وَمَا أَشْبَهَهَا.

الرَّابِعُ: بَدَلُ الْإِضْرَابِ.

الخَامِسُ: بَدَلُ الْغَلَطِ.

فَالْبَدَلُ إِذَنْ عَلَى تَقْسِيمِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ، وَعَلَى تَقْسِيمِ ابْنِ أَجْرُومٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ، وَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ. وَقَوْلُهُ: «وَذَا»: أَيِ: الْأَخِيرُ اعْزُهُ لِلْإِضْرَابِ.

«إِنْ قَصَدَا صَحْبًا»: أَيِ: أَنَّهُ قَصَدَ إِسْنَادَ الْحُكْمِ إِلَيْهِ أَوَّلًا، ثُمَّ عَدَلَ عَنْهُ أَخِيرًا، وَأَسْنَدَهُ إِلَى الثَّانِي، فَصَارَ الْحُكْمُ لِلْأَخِيرِ فَقَطْ، فَهَذَا سَمُّهُ (إِضْرَابًا).

وقوله: «وَدُونَ قَصَدِ غَلَطٌ بِهِ سُلْبٌ»: أَيِ: وَإِنْ لَمْ تَقْصِدِ الْأَوَّلَ، لَكِنْ جَرَى عَلَى لِسَانِكَ بِدُونِ قَصْدٍ، فَهَذَا سَمُّهُ (بَدَلُ غَلَطٍ).

إِذَنْ: الْفَرْقُ بَيْنَ بَدَلِ الْإِضْرَابِ، وَبَدَلِ الْغَلَطِ أَنَّ بَدَلِ الْإِضْرَابِ قَصَدَ الْمُضْرِبِ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ، ثُمَّ عَدَلَ إِلَى الثَّانِي، وَأَمَّا بَدَلُ الْغَلَطِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْهُ إِطْلَاقًا، لَكِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ فَقَالَهَا.

إِذَنْ: في الحقيقة أَنَّ الْحُكْمَ لِلْأَخِيرِ فِيهِمَا جَمِيعًا، لَكِنْ هَلْ قَصَدَ الْأَوَّلُ ثُمَّ عَدَلَ، أَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ، وَلَكِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ غَلِطَ؟
الأمثلة:

مثال بدل المطابقة: «زُرُهُ خَالِدًا»: (فَخَالِدًا) ليست باسمِ فاعِلٍ، لكنَّهَا عَلَمٌ، فتكونُ بدلًا مِنَ الضَّمِيرِ، كأنَّه قال: (زُرْ خَالِدًا).

ولو قلت: (زُرْ زَيْدًا عَبْدَ اللَّهِ)، إذا كان (زَيْد) اسمًا، (فَعَبْدَ اللَّهِ) بدلٌ مِنْ (زَيْد)، أي: اسمٌ ظاهرٌ مِنْ اسمٍ ظاهرٍ.

ولو قلت: (ارْكَبِ الْجَمَلَ الْبَعِيرَ)، فهو بدلٌ مُطَابَقَةٌ، لأنَّ الْجَمَلَ هو الْبَعِيرُ، وكذلك: (ارْكَبِ السَّيَّارَةَ الْمُوتِرَ)، (اشْتَرِ هَاتِفًا تَلِفُونًا)، والأمثلة كثيرةٌ.

مثال بدلِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ «قَبْلُهُ الْيَدَا»: فَالضَّمِيرُ فِي (قَبْلُهُ) يعودُ عَلَى الْإِنْسَانِ كُلِّهِ، فإذا قلت: (الْيَدَ) -والْيَدُ بَعْضٌ مِنَ الْإِنْسَانِ- تكونُ الْيَدُ هُنَا بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، ومثله: (قَبْلُهُ الرَّأْسَ)، (قَبْلُهُ الْجَبْهَةَ)، (داوِ زَيْدًا عَيْنَهُ الْيُسْرَى)، فهذا تَسْمِيَةٌ (بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ).

وبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أثبتَ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْبَعْضِ، واستشهدَ له بقولِ الشَّاعِرِ^(١):

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِحْجَتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فقال: (أَعْظَمًا)، وَالْعِظَامُ بَعْضُ الْإِنْسَانِ.

مثال بدل الاشتمالِ «اعْرِفْهُ حَقَّهُ»: وكذلك: (اعْرِفْ زَيْدًا حَقَّهُ)، فهذا بدلُ اشتِمَالٍ.

(١) سبق عزوه (ص: ٤٥٣) من المجلد الثاني.

- ٥٦٩- وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا
 ٥٧٠- أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتِمَالَ لَا كَ (إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا)

الشرح

قوله: «الظاهر»: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره: (لا تُبْدِلِ الظَّاهِرَ مِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ)، لأنَّ قوله: (لَا تُبْدِلُهُ) مشغولٌ عن نصبِ الظَّاهِرِ بضميره.
 يقول المؤلف - رحمه الله -: لا تُبْدِلِ الاسمَ الظَّاهِرَ مِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ، وهو ضميرُ المتكلم، وضميرُ المخاطبِ.

مثال ذلك: (ضربتُكَ زيدًا)، وتريدُ أَنْ تجعلَ (زيدًا) بدلًا مِنَ الْكَافِ، فهذا لا يصحُّ، لأنَّ الْكَافَ ضميرٌ مُخَاطَبٌ، فهو ضميرٌ حاضِرٌ، فلا يجوزُ أَنْ يَكُونَ بدلًا مِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ.

ومفهومُ كلامه أَنَّهُ يجوزُ إبدالُ الاسمِ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ، وقد مثَّلَ به المؤلفُ نفسه - رحمه الله - فقال: (كَزُرُهُ خَالِدًا)، ف(خَالِدًا) بدلٌ مِنَ الضَّمِيرِ، وهو ضميرُ غَيْبَةٍ.

وعِلْمٌ مِنْهُ أَنَّهُ يجوزُ إبدالُ الظَّاهِرِ مِنَ الظَّاهِرِ، وهو كذلك، كقوله: (خُذْ نَبْلًا مَدِي)، ف(نَبْلًا) ظاهرٌ، و(مَدِي) ظاهرٌ أيضًا.

وعِلْمٌ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لا يجوزُ إبدالُ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، لأنَّه ضميرٌ حاضِرٌ، مثلُ أَنْ تقولَ: (أَكْرَمْتَنِي مُحَمَّدًا)، فلا يصحُّ على أَنْ (مُحَمَّدًا) بدلٌ مِنَ الْيَاءِ.

وَأَمَّا الضَّمِيرُ مَعَ الضَّمِيرِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ بَدَلًا، بَلْ يَكُونُ تَأْكِيدًا.

لكن قال: لَا تُبْدِلْهُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: (مَا إِحَاطَةٌ جَلَا)، أي: مَا أَظْهَرَ إِحَاطَةً، أي: تَفْصِيلًا دَالًّا عَلَى الْعُمُومِ، فَيَكُونُ هَذَا الْبَدَلُ مُفِيدًا لِلإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ مِنْ شَيْءٍ يَحْتَمِلُ الشُّمُولَ وَعَدَمَهُ.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَاَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: (نَا) فِي ﴿لَنَا﴾، لَكِنَّهُ بَدَلٌ بِإِعَادَةِ الْجَارِ. وَتَمَثِيلُ النَّحْوِيِّينَ بِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ هَذَا بَدَلٌ بِإِعَادَةِ حَرْفِ الْجَرِّ.

وقوله: ﴿تَكُونُ لَنَا﴾ يَحْتَمِلُ أَي: لَنَا نَحْنُ الْمَوْجُودِينَ، وَيَحْتَمِلُ أَي: لِبَعْضِنَا، وَيَحْتَمِلُ: لَنَا مَعَشَرَ النَّصَارَى، فَلَمَّا قَالَ: ﴿لَاَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ دَلَّ عَلَى الإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، يَعْنِي: لَنَا جَمِيعًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿لَاَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾، لَكِنْ: وَسَطُنَا؟

نقول: يَدْخُلُ فِي هَذَا، لِأَنَّ ذِكْرَ الطَّرَفَيْنِ يَتَضَمَّنُ الْوَسْطَ، لِأَنَّهَا مُحِيطَانُ بِهِ مُكْتَنِفَانِ لَهُ، فَهُوَ دَالٌّ عَلَى الإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ.

المسألة الثانية: «أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا»، أي: صَارَ بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ.

مثاله: تَقُولُ لِعَبْدِكَ: (بِعْتُكَ بَعْضَكَ).

المسألة الثالثة: «أَوْ اشْتِمَالًا»: يعني: أَوْ كَانَ بَدَلًا اشْتِمَالًا، فإذا كان بدلًا اشْتِمَالًا، يجوزُ أَنْ يُبَدَلَ الظَّاهِرُ مِنَ الضَّمِيرِ الحَاضِرِ.

مثاله: (إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا)، ويجوزُ: (كَأَنَّكَ) على أَنَّ (كَأَنَّ) للتَّشْبِيهِ، لكن (إِنَّكَ) أَحْسَنُ، وبينهما فَرْقٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، فإذا قلت: (كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا)، فَإِنَّكَ تَتَوَقَّعُ أَنَّ ابْتِهَاجَهُ اسْتِمَالًا، وإذا قلت: (إِنَّكَ)، فَإِنَّكَ تُؤَكِّدُ أَنَّ ابْتِهَاجَهُ اسْتِمَالًا، وعلى هذا يجوزُ الِوَجْهَانِ، ومن حيثُ الإِعْرَابُ لَا يَخْتَلِفُ، لأنَّ الْكَافَ الْآخِرَةَ فِي (كَإِنَّكَ) على كُلِّ تَقْدِيرٍ مَحَلُّهَا النَّصْبُ، سواءً جَعَلْنَا (كَأَنَّ) للتَّشْبِيهِ، أم الْكَافَ حَرْفَ جَرٍّ، و(إِنَّ) للتَّوَكُّيدِ.

وقوله: «ابْتِهَاجَكَ»: بدلٌ مِنَ الْكَافِ الثَّانِيَةِ فِي (كَأَنَّكَ).

وقوله: «اسْتِمَالًا»: هل معناه اسْتِمَالُ النَّاسِ، أي: أَمَّا لَهُمْ وَجَذَبَهُمْ إِلَيْهِ لِقُوَّةِ ابْتِهَاجِهِ، أو بِمَعْنَى مَالٍ، أي: تَنَحَّى نَحْوَ الْمَيْلَانِ، أي: أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ بَدَأَ بَعْدَ الْبَهْجَةِ وَالسُّرُورِ يَحْزَنُ، لِأَنَّهُ بَدَأَ يَمِيلُ؟

نقول: ابنُ مالِكٍ - رحمه الله - فيما عَلِمْنَا مِنْهُ يَنْتَقِي الْأَمْثَلَةَ الطَّيِّبَةَ، فَالْأَوَّلَى هُوَ الْأَوَّلُ، فَكَوْنُ ابْتِهَاجِهِ يُمِيلُ النَّاسَ إِلَيْهِ أَحْسَنُ مِنْ كَوْنِهِ يَزُولُ عَنْهُ، وَيَبْقَى عَبُوسًا.

مثال آخر: (عَرَفْتُكَ حَقَّكَ).

لكن لو قلت: (بِعُتُّكَ بَيْتُكَ)، فهنا لَا يَصِحُّ، لِأَنَّ (بَيْتَ) مَفْعُولٌ ثَانٍ، أي: بَعْتُ عَلَيْكَ الْبَيْتَ، فَالْبَيْتُ مَبِيعٌ، وَالْإِنْسَانُ مَبِيعٌ عَلَيْهِ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ.

٥٧١- وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزًا كَ (مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي؟)

الشرح

قوله: «الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ»: أي: همزة الاستفهام، والاسمُ الْمُضَمَّنُ الهمز هو كل اسم دال على الاستفهام.

والقاعدة: كل ما كان بدلاً من اسم استفهام، فإنه يجب أن يلي الهمزة.

مثاله: (مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي؟)، ولا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بالهمزة، فلو قلت: (مَنْ ذَا سَعِيدُ أَمْ عَلِي؟) قلنا: لا يَصِحُّ إلا على تقدير الهمزة.

ونقول في إعرابه: (مَنْ): اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، و(ذَا): اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع خبر المبتدأ، والهمزة للاستفهام، و(سَعِيدُ): بدل من (مَنْ)، لأنه يقول: (بَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ)، والمُضَمَّنُ الهمز هو اسم الاستفهام، و(أَمْ): حرف عطف، و(عَلِي): معطوف على (سَعِيدُ).

مثال آخر: (ما عندك أخْبَرُ أَمْ لَحْمُ؟)، (ما اشتريت أكتباً أَمْ قَمِيصاً؟).

٥٧٢- وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَ (مَنْ) يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعِينُ

الشرح

يُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، وَسَبَقَ أَنَّهُ يُبَدِّلُ الْأِسْمَ مِنَ الْأِسْمِ.

مثاله: «مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعِينُ»: فـ(مَنْ): اسمٌ شرطٌ يجزُمُ فعلَيْنِ، و(يَصِلُ): فعلٌ مُضَارِعٌ، وهو فعلٌ الشَّرْطِ مجزومٌ بـ(مَنْ)، و(إِلَيْنَا): جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(يَصِلُ)، و(يَسْتَعِينُ): فعلٌ مُضَارِعٌ مجزومٌ بالسُّكُونِ بَدَلًا مِنْ (يَصِلُ)، كَأَنَّهُ قَالَ: (مَنْ يَسْتَعِينُ بِنَا)، و(بِنَا): جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(يَسْتَعِينُ)، و(يُعِينُ): فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، وهو مجزومٌ على أَنَّهُ جوابُ الشَّرْطِ.

وسبق أن مثلنا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضْعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩] فـ﴿يُضْعَفْ﴾ بالسُّكُونِ على أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ ﴿يَلْقَى﴾.

وإلى هنا انتهى بابُ البدلِ، وهو آخرُ بابِ التَّوابعِ



النِّدَاءُ

النِّدَاءُ بِالْمَدِّ، وَهُوَ طَلَبُ الْإِقْبَالِ بِ(يَا)، أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا.

ثُمَّ إِنَّ النِّدَاءَ قَدْ يَكُونُ حَقِيقَةً، أَوْ ضَمْنًا، فَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٥٨] لَيْسَ فِيهِ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ، احْضَرُوا)، لَكِنْ فِيهِ: (حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ)، وَهَذَا نِدَاءٌ ضَمْنًا.

وَالنِّدَاءُ لَهُ أَحْرَفٌ مُعَيَّنَةٌ، جَمَعَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ حِينَما تَتَّبَعُوا ذَلِكَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ كَحُرُوفِ التَّنْبِيهِ، لَكِنَّهَا خَاصَّةٌ بِالنِّدَاءِ.

٥٧٣- وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا)

و(أَيُّ) و(آ)، كَذَا (أَيَّا) ثُمَّ (هَيَّا)

٥٧٤- وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ(وَآ) لِمَنْ نَدَبَ

أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَآ) لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ

الشرح

قَوْلُهُ: «لِلْمُنَادَى»: أَيُّ: الْمَدْعُوُّ.

«النَّاءِ»: أَيُّ: الْبَعِيدِ، وَأَصْلُهُ: (النَّائِي) بِالْيَاءِ، لَكِنْ حُذِفَتِ الْيَاءُ لَصُرُورَةِ

الْوَزْنِ.

«أَوْ كَالنَّاءِ»: أي: كَالْبَعِيدِ، لَكَوْنِهِ غَافِلًا، أَوْ سَاهِيًا، أَوْ نَائِمًا، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، فَالنَّائِي وَشَبَّهُهُ لَهُ (يَا)، فَتَقُولُ: (يَا فُلَانُ)، فَتَمُدُّ الصَّوْتَ لِأَجْلِ أَنْ يَسْمَعَ.

كَذَلِكَ إِذَا صَارَ غَافِلًا مِثْلَ طَالِبٍ مِنَ الطَّلَبَةِ يُفْتَشُّ الْكِتَابَ، وَلَا يَتَنَبَّهُ لِلْمُدْرَسِ، فَتَقُولُ لَهُ: (يَا فُلَانُ)، فَلَوْ قَالَ: أَنَا قَرِيبٌ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ إِلَّا أَمْتَارٌ، تَقُولُ: لَكِنَّكَ غَافِلٌ.

كَذَلِكَ النَّائِمُ تَقُولُ لَهُ: (يَا فُلَانُ، قُمْ)، لِأَنَّهُ كَالْبَعِيدِ فِي كَوْنِهِ يَحْتَاجُ إِلَى مَدِّ الصَّوْتِ.

وَقَوْلُهُ: «هَيَّا»: لَيْسَ بِاسْمِ الْمَرْأَةِ الَّذِي نَعْرِفُ، لَكِنْ أُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ فِي (أَيَا) هَاءً، فَقِيلَ: (هَيَّا فُلَانُ).

وَفِي (أَيُّ) لُغَةٌ ثَانِيَةٌ، وَهِيَ (آي)، فَصَارَتْ حُرُوفُ النَّدَاءِ ثَمَانِيَةً: (يَا)، وَ(أَيُّ)، وَ(آي)، وَ(آ)، وَ(أَيَا)، وَ(هَيَّا)، وَ(أُ)، وَ(وَآ).

وَقَوْلُهُ: «وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي»: أَيُّ: الْقَرِيبِ الْمُتَنَبِّهِ غَيْرِ الْغَافِلِ الصَّاحِي غَيْرِ النَّائِمِ، لِأَنَّ الْغَافِلَ كَالْبَعِيدِ، فَتَقُولُ: (أَزِيدُ)، لِأَنَّهُ قَرِيبٌ وَمُتَنَبِّهٌ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَدِّ الصَّوْتِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُنْزَلُ الْبَعِيدُ مَنْزِلَةَ الْقَرِيبِ، وَقَدْ يُنْزَلُ الْقَرِيبُ مَنْزِلَةَ الْبَعِيدِ، فَقَدْ يُنَادِي الْإِنْسَانُ صَدِيقَهُ وَهُوَ بَعِيدٌ بِلَفْظِ الْهَمْزَةِ، فَيَسْتَحْضِرُهُ كَأَنَّهُ قَرِيبٌ عِنْدَهُ، فَيَقُولُ: (أَزِيدُ!) أَوْ: (يَا زَيْدُ!)، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس الكندي، كما في تاج العروس (عنز)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٧٢)، والتصريح (٢/ ٢٦٤).

أَفَاطِمُ! مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَرْمَعْتَ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وقوله: «(وَإِ) لِمَنْ نُدِبَ»: أي: للمندوب، وأصل الندب الدعاء، لكنَّ الندب هنا عند النحويين هو المنادى المتفجع عليه، أو المتوجع منه، فلو أنَّ رجلاً يؤلِّه ظهره يقول: (وَإِ ظَهْرَاهُ)، وهذا متوجع منه، أو انهدم بيته، يقول: (وَإِ بَيْتَاهُ)، أو ماتت ناقته، يقول: (وَإِ نَاقَتَاهُ)، وهذا متفجع عليه.

وإنما اختارت العربُ (وَإِ)، لأنَّ دَلَالَتَهَا على التَّوَجُّعِ ظاهرةٌ جدًّا، وهي أَظْهَرُ مِنْ (يَا)، ولهذا إذا أَخْبَرْتَ الإنسانَ بشيءٍ يُوحِشُهُ يقول: (وَإِ)، لأنها تُقَالُ في الأشياءِ التي تُوحِشُ، أو تُؤْلِمُ، أو ما أَشْبَهَهَا.

وقوله: «أَوْ يَا»: يعني: ويجوزُ أَنْ تَسْتَعْمَلَ (يَا) في النُّدْبَةِ، فتقول: (يَا ظَهْرَاهُ)، وهذا كثيرٌ في اللُّغَةِ الْعَامِّيَّةِ، فهم لا يعرفونَ (وَإِ)، لكن قال: (وَعَيْرُ وَإِ) أي: (يَا) (لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ)، ف(يَا) تُسْتَعْمَلُ في محلِّ (وَإِ)، بشرطٍ ألاَّ يكونَ هناك لبسٌ، فإنَّ كان هناك لبسٌ، فإنَّنا نَرْجِعُ إلى الأَصْلِ، وهو (وَإِ).

فلو أنَّ رجلاً يَتَفَجَّعُ على نَاقَتِهِ فقال: (وَإِ نَاقَتَاهُ)، صحَّ، ولو قال: (يَا نَاقَتَاهُ)، صحَّ، لأنَّ عندنا دليلاً، وهو مَدُّهَا ووضْلُهَا بالهاءِ، وهذا هو العملُ في النُّدْبَةِ، لكن لو قال: (يَا نَاقَتِي) لم يَجْزُ أَنْ يَجْعَلَهَا نُدْبَةً لِأَجْلِ اللَّبْسِ.

فانْقَسَمَتْ حُرُوفُ النَّدَائِ إلى أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: ما كان للبعيد، والثاني: ما كان للقريب، والثالث: ما كان للنُّدْبَةِ، فالهمزة للقريب، و(وَإِ) للنُّدْبَةِ، والْبَاقِي للبعيد، وتُسْتَعْمَلُ (يَا) للنُّدْبَةِ بشرطٍ ألاَّ يكونَ هناك لبسٌ، أمَّا (هَيَا) و(أَيَا) و(أَيُّ) و(آ)، فلا تُسْتَعْمَلُ في النُّدْبَةِ.

أَمَّا ضَمِيرُ الْغَائِبِ (يَا أَيَّاهُ)، فظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ - رحمه الله تعالى - أنَّه يجوزُ، ولكنَّ المشهورَ عدمُ الجَوَازِ، ولو قِيلَ بعدمِ الجَوَازِ إِلَّا فيما وَرَدَ به السَّماعُ لكانَ وَجِهاً، فلا يُنادَى الضَّمِيرُ إِلَّا إذا وَرَدَ به السَّمعُ، فهو يُحفظُ، ولا يُقاسُ عليه.

وقوله: «وَمَا جَا مُسْتَعَاثًا»: فَإِنَّهُ قَدْ يُعْرَى، فتستغيثُ اللهُ ﷻ تَرْثِي للمسلمينَ: (يَا لِلَّهِ لِلْمُؤْمِلِينَ)، فتدخلُ (يا) على المُسْتَعَاثِ، وتكونُ اللَّامُ مفتوحةً فيه، وتقولُ: (يا لَرَجُلٍ المُرُورِ لِقاطِعِ الإِشارةِ)، تستغيثُ بِرَجُلٍ المُرُورِ لِقاطِعِ الإِشارةِ.

يقولُ المؤلِّفُ - رحمه الله -: إِنَّ حَرْفَ النَّداءِ إذا دخلَ على المُسْتَعَاثِ لا يُمكنُ أَنْ يُحذفَ، فلا يصحُّ أَنْ تقولَ: (لِلَّهِ لِلْمُؤْمِلِينَ).

وقوله: «فَاعْلَمَا»: الألفُ عَوَضٌ عن نونِ التَّوكِيدِ الخفيفةِ، ولهذا بُنِيَ الفِعْلُ معها على الفَتْحِ، وأصلُها: (فاعلمَنَّ).

وقوله: «وَذَاكَ»: المشارُ إليه التَّعْرِيةُ، أي: حذفُ حَرْفِ النَّداءِ.

وقوله: «المُشارِ لَهُ»: أي: في اسمِ الإِشارةِ.

مثالُ ذلكِ في اسمِ الجنسِ: (يا نهارُ، ما أطولَكَ!)، (يا لَيْلُ، ما أطولَكَ!)، (يا جَمَلُ، ما أحرَنَكَ!)، وما أشبه ذلك، وحذفُ الياءِ منه قليلٌ، فلا تقولُ: (جَمَلُ، ما أحرَنَكَ!)، ولا: (سَيَّارَةُ، ما أحرَبَكَ!)، وما أشبه ذلك، لأنَّ هذا اسمُ جنسٍ، وليسَ كالعَلَمِ الَّذي يُوجَّهُ له الخطابُ، فلذلك لا تُحذفُ منه الياءُ.

مثالُ المشارِ لَهُ باسمِ الإِشارةِ: (يا هذا، ما أغفلَكَ!)، وأمَّا (هذا، ما أغفلَكَ!)

فقليل، ومنه قول الشاعر^(١):

ذَا ارْعَوَاءٌ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ
أُسْ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ

والشاهد قوله: (ذَا ارْعَوَاءٌ)، أي: يا هذا، ارْعَوْ، فحذف حرف النداء في اسم الإشارة قليل.

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه ممنوع، فلا يجوز أن يُحذف حرف النداء من اسم الجنس، ومن اسم الإشارة، ولكن ابن مالك - رحمه الله - يقول: «وَمَنْ يَمْنَعُهُ» أي: مَنْ يقول: إِنَّهُ لا يجوز حذف ياء النداء في اسم الجنس وفي اسم الإشارة.

«فَانْصُرْ عَاذِلَهُ»: أي: لائمه، يعني: انْصُرِ الَّذِي يُلُومُهُ، ويقتضي هذا الكلام أن ابن مالك - رحمه الله - يُرجح جواز الحذف، لكنه قليل، ولهذا قال: (وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ).

والحقيقة أن الشعر صليفاً كما قال صاحب الملحة، وإلا فمثل هذا التركيب يُعتبر في البلاغة تعقيداً، لأنه لا تكاد تفهم المعنى منه، لكن ضرورة الشعر تلجئه - رحمه الله - إلى أن يقول مثل هذا الكلام، ثم هو يريد منا أيضاً أن نكون فطاحل في النحو، وفي العربية، فيأتي بمثل هذا الكلام - الذي فيه نوع من التعقيد - لكي نتعلم ونفكر، أما لو جاءنا شيء مطبوع، لا يحتاج إلا إلى أكل، فإنه لا يكون هذا جيّداً.

(١) البيت من الخفيف، وهو غير منسوب، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ١٣٦).

٥٧٧- وَابْنِ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدَا

الشرح

بدأ المؤلف -رحمه الله- بأحكام المنادى، والأحكام أهم من الأدوات، لأن الأدوات تأتي عفواً، ويجدها الإنسان فيما كتبه غيره، لكن الكلام على حكم المنادى.

وبدأ المؤلف -رحمه الله- بحكم المبنى، فقال:

«وَابْنِ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا»: يعني: إذا ناديت اسماً معرفاً مفرداً فابنه.

«عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدَا»: أي: على الذي قد عهد في رفعه.

وقوله: «عُهُدَا»: أي: علم، والمراد بالمفرد هنا ليس مُقَابِلَ الجمع والتثنية، لكن المراد ما ليس مُضَافاً، ولا شَبِيهاً بِالْمُضَافِ، فما دلَّ على واحد يُبْنَى على الضم، وما دلَّ على اثنين يُبْنَى على الالف، وما دلَّ على جمع يُبْنَى على الواو.

إِذَنْ: القاعدة: إذا كان المنادى معرفة مفرداً وجب بناؤه على ما يُرْفَعُ به.

وعلم من قول المؤلف -رحمه الله-: (وَابْنِ) أَنَّهُ لَا يُنَوَّنُ، لَأَنَّ الضَّمَّةَ ضَمَّةُ بِنَاءٍ لَا إِعْرَابٍ، وَالْمَبْنِيُّ لَا يُنَوَّنُ إِلَّا إِذَا كَانَ تَنْوِينِ عِوَضٍ كَمَا سَبَقَ، فَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ)، (يَا بَكْرُ)، (يَا عَلِيُّ)، (يَا جَعْفَرُ)، فهذا منادى معرفة مفرد، (يَا رَجُلُ) لِرَجُلٍ مُعَيَّنٍ، وَيُسَمَّى هَذَا (النَّكِرَةُ الْمُقْصُودَةُ)، فَ(رَجُلُ) نَكْرَةٌ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مُقْصُودًا صَارَ كَالْمَعْرِفَةِ.

وَإِذَا كُنْتَ تُنَادِي اثْنَيْنِ تَقُولُ: (يَا زَيْدَانِ)، (يَا بَكْرَانِ)، (يَا عَمْرَانِ)، (يَا خَالِدَانِ)، (يَا رَجُلَانِ) إِذَا قَصَدْتَ رَجُلَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ.

وَتُنَادِي جَمْعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ فَتَقُولُ: (يَا مُسْلِمُونَ)، (يَا قَانِتُونَ)، (يَا صَالِحُونَ)، (يَا مُتَعَلِّمُونَ)، وما أشبه ذلك.

وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: (يَا زَيْدًا)، قلنا: خطأ، لِأَنَّهُ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، وَلَوْ قَالَ: (يَا مُسْلِمِينَ) قلنا: خطأ، لِأَنَّهُ يُبْنَى عَلَى الْوَاوِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَقُولَ: (يَا مُسْلِمُونَ).

الخلاصة:

إِذَا كَانَ الْمُنَادَى اسْمًا مَعْرِفَةً مُفْرَدًا وَجَبَ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ.

٥٧٨- وَأَنُؤِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجَرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا

الشرح

إذا كان المُنَادِي مَبْنِيًّا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَادِيَ، فَإِنَّا نَنْوِي ضَمَّةً جَدِيدَةً.

مثاله: (يا هَذَا)، وَلَا نَضُمُّهَا فَتَقُولُ: (يا هَذَا)، وَتَقُولُ: (يا مَنْ يَقُولُ لِلشَّيْءِ: كُنْ فَيَكُونُ)، وَلَا تَقُولُ: (يا مَنْ)، بَلْ تُبْقِيهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ.

وكذلك لو ناديت شخصًا اسمه (حَيْثُ)، تَقُولُ: (يا حَيْثُ)، وَنَقُولُ فِي إِعْرَابِهَا: (يا): حَرْفُ نِدَاءٍ، وَ(حَيْثُ): مُنَادِي مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمٍّ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْبِنَاءِ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي (يا هَذَا): مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمٍّ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِسُكُونِ الْبِنَاءِ، لِأَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ الَّذِي حَصَلَ بِالنِّدَاءِ بِنَاءٌ جَدِيدٌ مُتَجَدِّدٌ، عَارِضٌ طَارِئٌ.

إِذَنْ: هَذَا الْمَبْنِيُّ عَلَى سُكُونٍ، أَوْ ضَمٍّ، أَوْ كَسْرٍ يُنَوِي ضَمَّهُ.

وقوله: «وَلِيُجَرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا»: أَي: هَذَا الَّذِي كَانَ مَبْنِيًّا إِذَا نَادَيْنَاهُ حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِحُكْمِهِ لَوْ كَانَ مَبْنِيًّا مِنْ أَجْلِ النِّدَاءِ، وَهُوَ الْبِنَاءُ الْمُجَدَّدُ، وَهَذَا الشَّطْرُ إِنَّمَا يَتَبَيَّنُ مَعْنَاهُ فِيمَا يَأْتِي، أَمَّا هُنَا فَلَا يَتَبَيَّنُ مَعْنَاهُ.

٥٧٩- وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصَبَ عَادِمًا خِلَافَا

الشرح

قوله: «المُفْرَد»: هو ما ليس مُضَافًا ولا شِبْهَهُ.

وقوله: «الْمَنْكُورُ»: أي: النكرة، فالمفرد النكرة يُنْصَبُ، ولهذا قال: (انْصَبَ).

مثاله: (يا رَجُلًا، أَنْقِذْ فَلَانًا)، وقالوا: مِثْلُ قَوْلِ الْأَعْمَى: (يا رَجُلًا، خُذْ بِيَدِي)، فهو لم يقصد رَجُلًا مُعَيَّنًا، بل قَصَدَ أَيَّ رَجُلٍ مِنَ الرِّجَالِ، فيكون هذا نكرة، فيُنْصَبُ بالفتح.

وتقول: (يا طَالِبًا، كُنْ مُجِدًّا)، تُخَاطَبُ أَيَّ طَالِبٍ، فيكون منصوبًا، وتقول: (يا مُسْلِمِينَ) بالنصب، لَأَنَّهُ مُكْرَّرٌ، فلا تُخَاطَبُ مُسْلِمِينَ مُعَيَّنِينَ.

وقوله: «وَالْمُضَافَا»: هذا هو الثاني، فالمضاف أيضًا يُنْصَبُ عِنْدَ النِّدَاءِ، فتقول: (يا عَبْدَ اللَّهِ)، ف(يا): حرفُ نداءٍ، و(عبد): منادى منصوبٌ بِيَاءِ النِّدَاءِ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ، وهو مضافٌ، ولفظُ الجلالة مضافٌ إليه، وقال النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فَلَانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ»^(١). ولو قلت: (يا عَبْدُ اللَّهِ) لم يصحَّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه، رقم (١١٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر، رقم (١١٥٩).

ومثله أيضًا قولُ الله تعالى: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، وقوله: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]، وأمثله كثيرة.

وتقول أيضًا: (يا غَلامَ زيدٍ، أَقْبِلْ)، ف(يا): حرفُ نداءٍ، و(غَلامَ): مُنادى منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، وهو مضافٌ، و(زَيْدٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافة، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره.

ولو قلت: (يا غَلامُ زيدٍ)، كان هذا ممنوعًا، وإنَّما تقول: (يا غَلامَ) بالنَّصْبِ، هذا معنى قولِ ابنِ مالك - رحمه الله -: (وَالْمُضَافَا).

وقوله: «وَشَبَّهَهُ»: شَبَّهَ المضافِ يقولون: هو ما تَعَلَّقَ به شيءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ: إِمَّا فَاعِلًا به (أي: أَنَّهُ هو الَّذِي رَفَعَهُ)، أو مفعولًا به، أو مجرورًا.

مثالُ الفاعلِ: (يا كَرِيمًا أبوه، أَقْبِلْ)، فهنا (كَرِيمًا) مُنادى مُعَيَّنٌ، لكنَّه شَبَّهَ بالمضافِ، لأنَّه تَعَلَّقَ به شيءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ فاعلًا به، وهو مثلُ قَوْلِكَ: (يا كَرِيمَ الأبِ)، فهو شَبَّهَ بالمضافِ تَمَامًا.

مثالُ المفعولِ به: (يا بائعًا ثوبَه، عندي لك ثوبٌ)، (يا طَالِعًا جَبَلًا)، ف(طَالِعًا) نَكْرَةٌ مُعَيَّنَةٌ، فالمقصودُ هذا الشَّخْصُ المُعَيَّنُ، لكنَّه تَعَلَّقَ به شيءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ، فصارتُ شَبَّهًا بالمضافِ، وعلى هذا فِقْسُ.

وتقول: (يا قارئًا الكِتَابَ، تَأَمَّلْهُ)، ولو قلتَ: (يا قارئُ الكِتَابِ)، لم يصحَّ، لأنَّه شَبَّهَ بالمضافِ، فإنَّ قَوْلَكَ: (يا قارئًا الكِتَابِ) مثلُ قَوْلِكَ: (يا قارئُ الكِتَابِ)، وأنت لو قلتَ: (يا قارئُ الكِتَابِ)، صارَ مُضَافًا، فلهذا يقولون: إنَّ هذا شَبَّهَ بالمضافِ.

مثال المجرور: (يا لَطِيفًا بالعبادِ، كُنْ بي لَطِيفًا)، فـ(لَطِيفًا) نكرة مقصودة،
مُوجَّهةٌ إلى الله -عزَّ وجلَّ- لكن (بالعباد) تَعَلَّقَ بها لِيَتِمَّ مَعْنَاهَا، وهو مجرورٌ
بحرف الجرِّ.

إِذَنْ: الشَّيْءُ بِالْمُضَافِ هو ما تَعَلَّقَ به شيءٌ مِنْ تمام معناه: إمَّا فاعلاً به، أو
مفعولاً به، أو مجروراً به.

وقوله: «عَادِمًا»: حَالٌ مِنْ فاعِلِ (انْصَبْ).

و«خِلَافًا»: مفعولٌ بِهِ (لَعَادِمًا) أي: لَنْ تَجِدَ خِلَافًا، فكأنَّ ابْنَ مالِكٍ
-رحمه الله تعالى- يقول: إِنَّ النَّحْوِيِّينَ -أو العرب- أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ
تُنْصَبُ.

الخلاصة: النِّكْرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، والمُضَافُ، وَالشَّيْءُ بِالْمُضَافِ إِذَا نُودِيتْ،
فَلَا بُدَّ أَنْ تُنْصَبَ، وَهناك شَيْئَانِ يُبْنِيَانِ عَلَى مَا يُرْفَعَانِ بِهِ، وهما الْمَعْرِفَةُ وَالنِّكْرَةُ
الْمَقْصُودَةُ.

٥٨٠- وَنَحْوُ (زَيْدٍ) ضَمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ: (أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ)

٥٨١- وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِلَ (ابْنُ) عَلَمًا أَوْ يَلِ الْإِلَ (ابْنُ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

الشرح

قوله: «زَيْدٌ»: عَلَمٌ، فهو مُعَرَّفٌ، فيستحقُّ الْبِنَاءَ على الضَّمِّ، فتقول: (يا زَيْدُ)، لكنْ إذا كانَ بَعْدَهُ (ابنُ)، وبعْدَ (ابنِ) عَلَمٌ، أو كانَ اسْمُ أَنْثَى، وبعْدَهَا (ابنةُ)، وَالَّذِي بَعْدَهَا عَلَمٌ، فهنا يجوزُ في (زَيْدٍ) الضَّمُّ والفتحُ.

مثاله «أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ»: فهنا (زَيْدُ) بَعْدَهَا (ابْنُ)، و(سَعِيدٍ) عَلَمٌ، والهمزةُ من حُرُوفِ النِّدَاءِ، فنقولُ في إعرابه على الضَّمِّ: الهمزةُ حرفُ نداءٍ، و(زَيْدُ): مُنَادَى مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، و(ابْنُ): صِفَةٌ لـ(زَيْدُ) منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ، قالوا: ويجوزُ أَنْ تُعْرِبَهُ مُنَادَى مُسْتَقِلًّا، لكنْ إذا أَعْرَبْتَهُ مُنَادَى مُسْتَقِلًّا ما جاز في الأوَّلِ إِلَّا الرَّفْعُ، فتقولُ: (أَزِيدُ يا ابنَ سَعِيدٍ، لَا تَهِنْ).

وإذا بَنَيْنَا (زَيْدَ) على الْفَتْحِ، وقلنا: (أَزِيدَ بْنُ سَعِيدٍ)، نقولُ في الإعرابِ: الهمزةُ حرفُ نِداءٍ، و(زَيْدُ): مُنَادَى مَبْنِيٌّ على ضَمِّ مُقَدَّرٍ على آخِرِهِ، منعٌ مِنْ ظُهُورِهِ إِتِّبَاعُهُ لِصِفَتِهِ في محلِّ نصبٍ، وهناك قولٌ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وما بَعْدَهُ على الْفَتْحِ، وتُلغى كلمةُ (ابنِ)، لكنَّ الإعرابَ الصَّحِيحَ أَنْ نقولَ: (زَيْدُ): مُنَادَى مَبْنِيٌّ على ضَمِّ مُقَدَّرٍ على آخِرِهِ، منعٌ مِنْ ظُهُورِهِ إِتِّبَاعُهُ لِصِفَتِهِ، لَأَنَّهُ مُتَّبَعٌ لَهَا بِالْفَتْحِ فَقَطْ، فصارتْ فَتْحَتُهُ فَتْحَةً إِتِّبَاعٍ لَا إعرابٍ.

إِذَنْ: إِذَا وَجِدَ عَلَمٌ، وَبَعْدَهُ (ابن)، وَبَعْدَهُ عَلَمٌ، فَإِنَّ الْعَلَمَ الْأَوَّلَ يَجُوزُ فِيهِ
الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ وَالنَّصْبِ.

وَأَمَّا (ابن) فَمَنْصُوبَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَا تُبْنَى، لِأَنَّهَا مُضَافٌ، وَلَوْ نُودِيَتْ
نَفْسُهَا لَوَجِبَ نَصْبُهَا، فَهِيَ إِذَنْ مَنْصُوبَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَمَّا الْعَلَمُ الثَّانِي، فَهُوَ
مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَى حُكْمِ (ابن)؟

نَقُولُ: بَلْ تَكَلَّمَ لِدُخُولِهَا فِي عُمُومِ قَوْلِهِ: (وَالْمُضَافَا)، وَ(ابن) مُضَافٌ،
فَيَكُونُ مَنْصُوبًا بِالْفَتْحَةِ.

فَإِذَا صَارَ الَّذِي قَبْلَ (ابن) لَيْسَ بِعَلَمٍ، فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، مِثْلُ: (يَا غُلَامُ
ابْنَ زَيْدٍ)، وَ(غُلَامُ) لَيْسَتْ بِعَلَمٍ.

وَإِذَا صَارَ الَّذِي بَعْدَ (ابن) لَيْسَ بِعَلَمٍ، فَإِنَّهُ كَذَلِكَ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، فَتَقُولُ:
(يَا زَيْدُ ابْنَ الْكَرِيمِ)، وَالْكَرِيمُ لَيْسَتْ بِعَلَمٍ، وَإِذَا صَارَ الَّذِي بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ لَيْسَ
كَلِمَةً (ابن) تَعَيَّنَ الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ، فَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو)، فَيَتَعَيَّنُ فِي
(زَيْدٍ) هُنَا الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو)، لِأَنَّهُ
لَيْسَ فِيهِ (ابن) بَيْنَ عِلْمَيْنِ، فَإِذَا صَارَ (ابن) بَيْنَ عِلْمَيْنِ، فَلَا بَأْسَ، وَأَمَّا
(صَاحِبُ) فَيَتَعَيَّنُ فِيهَا النَّصْبُ، وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ، لِأَنَّهُ مُضَافٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ (أَخ) مِثْلُ (ابن)؟

قُلْنَا: الظَّاهِرُ أَنَّهَا مِثْلُهَا، وَهَمَّ لَمْ يَذْكُرُوا الْأَخَ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا الْبِنْتَ، لَكِنَّ
الظَّاهَرَ أَنَّ (أَخَ) وَ(خَالَ)، وَكُلَّ الْكُنَى مِثْلُهَا.

٥٨٢- وَاضْمُمْ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّارًا نُونا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

الشرح

قوله: «أَوْ»: هنا للتَّخْيِيرِ.

وقوله: «اضْمُمْ»: أي: ابْنِ عَلَى الضَّمِّ.

وقوله: «أَوْ انْصِبْ»: أي: أَعْرِبْهُ بِالْفَتْحِ نَصْبًا.

وقوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مفعولٌ (اضْمُمْ أَوْ انْصِبْ)، وهنا فيه اشتغالٌ، والمعروفُ أَنَّهُ في مِثْلِ هذا يكونُ مفعولًا للثَّانِي.

وقوله: «اضْطَرَّارًا»: مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، أي: لِلضَّرُورَةِ، وعاملُهُ (نُونًا)، والألفُ فيها للإِطْلَاقِ، أي: اضْمُمْ، أَوْ انْصِبْ مَا نُونا اضْطَرَّارًا.

القاعدةُ: إذا جاء الاسمُ مُسْتَحِقًّا لِلْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ، والمبنيُّ عَلَى الضَّمِّ لَا يُنَوَّنُ، فتقولُ: (يا زَيْدُ)، (يا عَمْرُو)، (يا بَكْرُ)، (يا خَالِدُ)، ولا تقولُ: (يا زَيْدٌ)، (يا عَمْرُو) إلخ، لكنْ إذا نُونا مِنْ أَجْلِ الضَّرُورَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُعَرِّبَهُ عَلَى أَنَّهُ مبنيٌّ عَلَى الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ منادى منصوبٌ، فشملَ قولُ المؤلِّفِ - رحمه الله -: (مَا اضْطَرَّارًا نُونا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ)، المُنادَى الَّذِي يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ لكَوْنِهِ نكرةً مقصودةً، أَوْ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ لكَوْنِهِ عَلَمًا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ تُقُولَ في إعرابه: إِنَّهُ منصوبٌ بِياءِ النداءِ مَثَلًا، أَوْ إِنَّهُ مبنيٌّ عَلَى الضَّمِّ، وَنُونٌ لِلضَّرُورَةِ.

قال الشاعر^(١):

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (يَا مَطَرُ)، وكان عليه أن يقول: (يا مَطَرُ)، لكنَّهُ نَوَّنَهُ لضرورة الشُّعْر، لَأَنَّهُ لو لم يُنَوَّنْ لَانكسرَ البَيْتُ، وعلى هذا نقولُ في الإعرابِ: (سَلَامُ): مبتدأ، وهو مضافٌ إلى اسمِ الجلالة، و(يَا): حرفُ نداءٍ، و(مَطَرُ): مُنادى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، ونَوَّنَ للضرورة، و(عَلَيْهَا): جَارٌّ ومَجْرورٌ خبرٌ (سَلَامُ).

ويجوزُ أن يقولَ: (سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرًا عَلَيْهَا)، لأنَّ ابنَ مالِكٍ - رحمه الله - خيَّرنا - فقال: (وَاضْمُمْ، أَوْ انصِبْ)، وإنَّما جازَ النَّصْبُ، لَأَنَّهُ لما دَخَلَهُ التَّنوينُ، صارَ كأنَّهُ غيرُ مقصودٍ، ولذلك النِّكْرَةُ المقصودةُ تُبنى على الضَّمِّ، فلمَّا دخلَ التَّنوينُ صارَ كأنَّهُ غيرُ مقصودٍ، والمُنَادى النِّكْرَةُ غيرُ المقصودِ حكمُهُ أن يُنصَبَ، ونقولُ في إعرابه: (يَا): حَرْفُ نداءٍ، و(مَطَرًا): مُنادى منصوبٌ بـ(يا) النداءِ، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ.

إِذَنْ: لا يَغْلُطُ الإنسانُ في بابِ الضرورةِ، إن شاء نصبَ، وإن شاء رَفَعَ. وأما قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ)، فهذا على الأصلِ، لَأَنَّهُ ليس فيه تنوينٌ. وقال الشاعر^(٢):

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص محمد بن عاصم، كما في الكتاب (٢/ ٢٠٢)، وخزانة الأدب (٢/ ١٥١)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٤٤)، والتصريح (٢/ ٢٢١).
(٢) البيت من الخفيف، وهو للمهلل، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ١٤٥).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (يَا عَدِيًّا)، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ لَوْلَا الضَّرُورَةُ: (يَا عَدِيًّا)،
لَأَنَّهُ عَلِمَ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ يَجُوزُ أَنْ يُنَوَّنَ لِمُضَرَّةِ الشَّعْرِ، وَإِذَا نُونَ
جَازَ أَنْ يَبْقَى عَلَى ضَمِّهِ، وَجَازَ أَنْ يُنْصَبَ.

وَقَوْلُهُ: «مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ»: فِي الْأَوَّلِ قَالَ: إِنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ
لَأَجْلِ أَنْ يَشْمَلَ الْمُثَنَّى، وَجَمَعَ الْمَذْكَرَ السَّالِمَ، وَهَذَا لَمْ يَقُلْ: عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ، لِأَنَّ
الْكَلَامَ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّ الْبِنَاءَ عَلَى الضَّمِّ، أَمَّا الْجَمْعُ، فَهُوَ يَبْقَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ،
وكَذَلِكَ الْمُثَنَّى.

- ٥٨٣- وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) إِلَّا مَعَ (اللّٰه) وَمَحْكِي الْجُمْلِ
 ٥٨٤- وَالْأَكْثَرُ (اللّٰهَمَّ) بِالتَّعْوِيزِ وَشَدَّ (يَا اللّٰهَمَّ) فِي قَرِيبِ

الشرح

تقدّم أنّ المنادى يجوز فيه حذف أداة النداء، لكن لا تُجمَعُ أداة النداء مع (أَلْ)، فلا تقول: (يا النبي)، (يا الرجل) إلا للضرورة، والضرورة عند النحويين هي الشُّعْرُ.

وقوله: «إِلَّا مَعَ اللّٰه»: فلفظُ الجلالة اختصَّ بجَوَازِ جمع (يا) مع (أَلْ)، فتقول: (يا الله)، ولا يجبُ عليك أن تقول: (يا أيُّها الله)، قالوا: وهنا تكون هَمْزُهَا همزة قطع، فلا تقول: (يا الله)، ويجوز أن تجعلها همزة وصل، لكنّ الأَفْصَحَ أَنَّهَا تُقَطَّعُ.

وقوله: «وَمَحْكِي الْجُمْلِ»: فلو سَمَّينا شخصاً بجملة اسمية مُحَلَّاةٍ بـ(أَلْ) جاز أن تُنادِيَهُ بـ(يا).

مثاله: دخل علينا رجلٌ وقال: (الصَّبَاحُ بَارِدٌ)، فأخذنا عليه هذه الكلمة، وبدأنا نُسَمِّيهِ (الصَّبَاحُ بَارِدٌ)، ونقول: (جاء الصَّبَاحُ بَارِدٌ)، (دخل الصَّبَاحُ بَارِدٌ)، وما أشبه ذلك، فإذا أردنا أن تُنادِيَهُ بـ(يا) نقول: (يا الصَّبَاحُ بَارِدٌ)، وهنا يجبُ أن تجعلها همزة قطع لِقُبْحِ اجتماع (يا) النداء مع (أَلْ) الساكنة في الهمزة، فتقطع الهمزة ليزول هذا القُبْحُ، أمّا في (يا الله)، فيجوز أن تجعل الهمزة همزة وصل، وهمزة قطع.

وقوله: «وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالْتَّعْوِضِ»: أي: تَعْوِضِ المِيمِ عن اليَاءِ، فالأكثرُ أَنْ يُقَالَ: (اللَّهُمَّ)، بَدَلًا مِنْ (يا اللَّهُ)، ولهذا إِذَا تَدَبَّرْتَ الأدعيةَ الواردةَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ وَجَدْتَهَا: (اللَّهُمَّ)، دُونَ (يا اللَّهُ)، مِثْل: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي)، فَتُعَوِّضُ المِيمُ عن اليَاءِ، وَأُخِّرْتَ لِأَجْلِ أَنْ يَكُونَ الْإِبْتِدَاءُ بِاسْمِ اللَّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-

وقوله: «وَشَدَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضٍ»: الْقَرِيضُ هُوَ الشُّعْرُ، وَالْمِثَالُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمًا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ، يَا اللَّهُمَّ

فَجَاءَ بـ(يَا) لِأَجْلِ أَنْ يَسْتَقِيمَ الْوِزْنُ، وَمَعَ ذَلِكَ جَعَلَ الْهَمْزَةَ سَاكِنةً.

وَاعْلَمْ أَنَّ (اللَّهُمَّ) يُؤْتَى بِهَا لِلنِّدَاءِ وَالطَّلَبِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَيُؤْتَى بِهَا لِلتَّكْيِيدِ لِيُبَيِّنَ لِلْمُخَاطَبِ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ مُؤَكَّدٌ، فَضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَاءَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ: «إِنِّي سَأَلْتُكَ وَمُشَدَّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ». فَأَذِنَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يَسْأَلَ، فَقَالَ: «أَسْأَلُكَ بِالَّذِي خَلَقَكَ وَخَلَقَ مَنْ قَبْلَكَ: اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً؟». قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». ثُمَّ سَأَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: «أَنْشُدْكَ: اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ؟»، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». وَذَكَرَ الصَّوْمَ وَالزَّكَاةَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»^(٢). كُلُّ هَذَا مِنْ أَجْلِ التَّوَكُّيدِ.

(١) البيت من الرجز، وهو لأبي خراش الهذلي، انظر خزانة الأدب (٢/ ٢٩٥)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٤٦)، والتصريح (٢/ ٢٢٤).

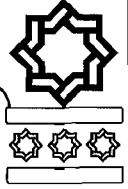
(٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب طرح الإمام المسألة على أصحابه، رقم (٦٣).

وَيُؤْتَى بِهَا لِلْقَلَّةِ وَالنُّدْرَةِ، وَهَذِهِ تُوجَدُ كَثِيرًا فِي كُتُبِ الْمُؤَلِّفِينَ، حَيْثُ يَقُولُونَ:
(لَا يَكُونُ كَذَا وَكَذَا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَذَا وَكَذَا)، فَيَأْتُونَ بِهَا لِلتَّقْلِيلِ
وَالنُّدُورِ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَأَلْتُكَ سَائِلٌ: هَلْ فُلَانٌ يَزُورُكَ؟ فَتَقُولُ: (أَبَدًا مَا زَارَنِي،
اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا احتَاجَ إِلَيَّ جَاءَ يَزُورُنِي).

فَصَارَتْ (اللَّهُمَّ) تُسْتَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهِ: فِي النِّدَاءِ، وَفِي التَّأْكِيدِ، وَفِي
التَّقْلِيلِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: (اللَّهُ، اللَّهُ)؟

نَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِنِدَاءٍ، وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ التَّحْذِيرِ، أَيُ: أُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ،
أُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ.



فصل

٥٨٥- تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ) أَلْزَمَهُ نَضْبًا كَ (أَزِيدُ ذَا الْحِيلِ)

الشرح

قوله: «تَابِعَ»: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه قوله: (أَلْزَمَهُ)، أي: أَلْزَمَ تَابِعَ ذِي الضَّمِّ.

وقوله: «الْمُضَافَ»: صفةٌ لـ (تَابِعَ).

وقوله: «دُونَ أَلْ» حَالٌ مِنْ (تَابِعَ)، أي: حَالٌ كَوْنِهِ دُونَ (أَلْ).

وقوله: «تَابِعَ ذِي الضَّمِّ»: التَّوَابِعُ خَمْسَةٌ: النَّعْتُ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ، وَعَطْفُ النَّسْقِ، وَالتَّوَكِيدُ، وَالبَدَلُ، وَعِنْدَ ابْنِ أَجْرُومٍ - رحمه الله - أَرْبَعَةٌ، لِأَنَّهُ أَدْرَجَ عَطْفَ الْبَيَانِ فِي التَّوَكِيدِ.

إِذَنْ: قوله (تَابِعَ ذِي الضَّمِّ) يَشْمَلُ الْخَمْسَةَ، لَكِنَّهُ يُسْتَثْنَى مِنَ التَّوَابِعِ مَا سِيَّاتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ - رحمه الله -.

فَإِذَا وَجَدَ تَابِعٌ مِنَ التَّوَابِعِ الْخَمْسَةِ إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ - رحمه الله - فَهَذَا حُكْمُهُ.

فَإِذَا كَانَ مُضَافًا وَخَالِيًا مِنْ (أَلْ) فَإِنَّ الْمُؤَلِّفَ - رحمه الله - يَقُولُ: (أَلْزَمَهُ نَضْبًا) وَلَوْ كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ مَضْمُومًا.

مثاله: «أَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ»: فاهمزة لِنِدَاءِ الْقَرِيبِ، و(زَيْدُ): مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، و(ذَا): صِفَةٌ لـ(زَيْدُ)، وَهُوَ مُضَافٌ، وَلَيْسَ فِيهِ (أَلْ).

فإِذَنْ: صَارَ (ذَا الْحَيْلِ) تَابِعًا لِدِي ضَمٍّ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَخَالٍ مِنْ (أَلْ)، فَنَقُولُ: (أَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ)، وَوَجْهُ النَّصْبِ أَنَّهُ عَلَى الْمَحَلِّ، لِأَنَّ (زَيْدُ) مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

مثال آخر: (يَا اللَّهُ بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)، (يَا عَمْرُو غُلَامَ زَيْدٍ).

٥٨٦- وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ، وَاجْعَلَا كَمُسْتَقَلٍّ نَسَقًا وَبَدَلًا

الشرح

قوله: «وَمَا سِوَاهُ»: أي: المضاف دون (أل)، فيشمل قوله: (وَمَا سِوَاهُ) ما ليس بمُضَافٍ، وما أَضِيفَ، ولكن فيه (أل)، فيجوز فيه الرَّفْعُ، ويجوز فيه النَّصْبُ.

مثال ما ليس بمُضَافٍ: (يا زَيْدُ الظَّرِيفِ)، فـ(الظَّرِيفِ): صِفَةٌ لـ(زَيْدٍ)، وهي غَيْرُ مُضَافَةٍ، فيجوز أن تقول: (يا زَيْدُ الظَّرِيفِ)، و(يا زَيْدُ الظَّرِيفِ)، فـ(الظَّرِيفِ) باعتبار اللَّفْظِ، و(الظَّرِيفِ) باعتبارِ المَحَلِّ، ومع ذلك يقولون: إِنَّهُ صِفَةٌ مَنْصُوبَةٌ بَفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْإِتْبَاعُ (أي: إِتْبَاعُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ بالبناء على الضَّمِّ)، وإِلَّا فمَحَلُّه النَّصْبُ، لكن أُتْبِعَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ فِي الحَرَكَةِ فَقَطْ، ولهذا نقول: (الظَّرِيفِ) صِفَةٌ لـ(زَيْدٍ) مَنْصُوبَةٌ بَفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا حَرَكَةُ الْإِتْبَاعِ، وهذا إِذَا بَنَيْنَاهُ عَلَى الضَّمِّ، فقلنا: (يا زَيْدُ الظَّرِيفِ).

أَمَّا إِذَا قُلْنَا: (يا زَيْدُ الظَّرِيفِ)، فهو صِفَةٌ عَلَى المَحَلِّ.

مثال ما أَضِيفَ وفيه (أل): (يا زَيْدُ الحَسَنِ الوَجْهِ)، وتقول: (يا زَيْدُ الحَسَنِ الوَجْهِ).

فتبين بهذا أن تابع ذي الضَّمِّ له ثَلَاثُ حالاتٍ:

الحال الأولي: أن يكون مُجَرَّدًا مِنَ الإِضَافَةِ، وفيه (أل).

الحال الثانية: أن يكون مضافاً مجرّداً من (أل).

الحال الثالثة: أن يكون مضافاً مع (أل).

فالمضاف دون (أل) الواجب فيه النصب، وما عداه يجوز فيه الرفع والنصب.

وقوله: «وَأَجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلًا»: أخرج من التّوابع النّسقَ والبَدَل، وبقي النعت والتوكيد وعطف البيان، فيجوزُ فيهنَّ الأوجهُ التي سبقت.

أمّا النّسق - وهو ما عطفَ بواحدٍ من حروفِ العطف - فإنّ التّابع يكونُ كالمستقلّ، لا علاقة له بالذي قبله، وكذلك إذا كان بدلاً، فإنّه يكونُ كالمستقلّ.

مثال النّسق: (يا زيدُ وعمرو)، ف(يا): حرفُ نداءٍ، و(زيد): مُنادى، والواو حرفُ عطفٍ، و(عمرو): معطوفٌ على (زيد) مبنيٌّ على الضّمّ في محلّ نصبٍ، لأنّك لو ناديتَ عمرًا مُستقلًّا بِنَيْتِهِ على الضّمّ، وكذلك تقول: (يا زيدُ ورجلٌ).

وتقول: (يا زيدُ وعبدَ الله)، (يا زيدُ وعَلَامَ عمرو)، (يا زيدُ وطالعا جَبَلًا)، (يا ربُّ ولطيفًا بالعباد)، فيجبُ النّصبُ، لأنّه لو كان المُنادى مُستقلًّا لوجبَ نصبُه.

الخلاصة:

إن كان التّابع عطفَ نَسَقٍ، أو بدلاً، فإنّ الثّاني يُجْعَلُ كأنّه مُنادى مُستقلٌّ، فإن كان علماً، أو نكرةً مقصودةً بُنيَ على الضّمّ، وإن كان مضافاً، أو شبيهاً به، فهو منصوبٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَ التَّابِعُ صِفَةً، أَوْ تَوْكِيدًا، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، فَلَهُ هُنَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ:
 إِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ مُضَافًا مُحَلًّى بِ(أَلْ)، أَوْ مُضَافًا غَيْرَ مُحَلًّى بِ(أَلْ)، أَوْ غَيْرَ
 مُضَافٍ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُضَافٍ، أَوْ كَانَ مُضَافًا مُحَلًّى بِ(أَلْ) جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ:
 الَّرَفْعُ وَالنَّصْبُ، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا غَيْرَ مُحَلًّى بِ(أَلْ) تَعَيَّنَ فِيهِ النَّصْبُ.

٥٨٧- وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَل) مَا نُسِقًا فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُتَّقَى

الشرح

إذا عَطَفْتَ عَلَى الْمُنَادَى الْمُبْنِيِّ عَلَى الضَّمِّ اسْمًا مَصْحُوبًا بِ(أَل)، ففيه وَجْهَانِ، ولكنَّ الرَّفْعَ أَفْضَلُ، ولهذا قَالَ:

«وَرَفْعٌ يُتَّقَى»: أي: يُخْتَارُ، ومنهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَجِبَالٌ أَوِيٌّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠]، وفي قِرَاءَةٍ: ﴿وَالطَّيْرُ﴾، فَهِيَ قِرَاءَتَانِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ.

وتَقُولُ: (يا زَيْدُ وَالْغُلَامُ)، أَمَّا وَجْهُ النَّصْبِ فَعَطْفُ عَلَى الْمَحَلِّ، لِأَنَّ مَحَلَّ (زيد) الْمُنَادَى النَّصْبُ، وَأَمَّا ضَمُّهُ فَلِلْإِتْبَاعِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَمَا حُرِّكَ لِلْإِتْبَاعِ، فَلَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ، لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَا قَبْلَهُ، فيَقَالُ: الْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(الْغُلَامُ): مَعْطُوفٌ عَلَى (زيد) مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا الْإِتْبَاعُ.

إِذَنْ: إِذَا كَانَ مَا نُسِقَ مُحَلَّى بِ(أَل)، ففيه وَجْهَانِ، وَلَكِنَّ الْمُؤَلَّفَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَقُولُ: (وَرَفْعٌ يُتَّقَى)، وَالْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ بِالنَّصْبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَجِبَالٌ أَوِيٌّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾، لَكِنَّ النَّحْوِيِّونَ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: النَّحْوِيُّ كَالْتَّعَلُّبِ، تُدْخِلُ يَدَكَ عَلَيْهِ مِنْ بَابِهِ، فَيَخْرُجُ مِنْ نَافِقَائِهِ^(١)، قَالُوا: إِنَّ ﴿وَالطَّيْرَ﴾ عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ لَيْسَتْ مَعْطُوفَةً عَلَى ﴿يَجِبَالٍ﴾، بَلْ مَفْعُولٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، أي: وَسَخَرْنَا لَهُ الطَّيْرَ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ تَكَلُّفٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْوَجْهَانِ عَلَى السَّوَاءِ، لِأَنَّهُ مَا دَامَ الْقُرْآنُ وَرَدَ بِهِمَا جَمِيعًا فَالْقُرْآنُ أَفْصَحُ الْكَلَامِ.

(١) تقدم الكلام عليه (ص: ١٨٩).

٥٨٨- و(أَيُّهَا) مَصْحُوبٌ (أَلْ) بَعْدُ صِفَةً يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

الشرح

هذا البيت فيه شيءٌ من الإشكالِ في تَرْكِيبِهِ، وفي مَعْنَاهُ.

فَقَوْلُهُ: «مَصْحُوبٌ»: يجوزُ فيه وجهان: النَّصْبُ وَالرَّفْعُ.

فَعَلَى الرَّفْعِ نَقُولُ: (أَيُّهَا): كُلُّهَا مُبْتَدَأٌ، لِأَنَّ الْمُرَادَ لَفْظُهَا، و(مَصْحُوبٌ): مُبْتَدَأٌ ثَانٍ.

وَقَوْلُهُ: «يَلْزَمُ»: أَي: مَصْحُوبٌ (أَلْ)، وَهُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي، وَالْمُبْتَدَأُ الثَّانِي وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ جُمْلَةً، فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ رَابِطٍ يَرْبِطُهَا بِالْمُبْتَدَأِ، فَأَيْنَ الرَّابِطُ؟

قُلْنَا: الرَّابِطُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: (يَلْزَمُهَا)، وَمَعْنَى الْبَيْتِ أَنَّ مَصْحُوبَ (أَلْ) يَلْزَمُ (أَيًّا) حَالُ كَوْنِهِ صِفَةً مَرْفُوعًا بَعْدَهَا.

فَأَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ثَلَاثَ فَوَائِدَ:

الْأُولَى: أَنَّ الَّذِي يَلِي (أَيُّهَا) لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَصْحُوبًا بِ(أَلْ).

الثَّانِيَّةُ: لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا، لِقَوْلِهِ: (بَعْدُ)، أَي: بَعْدَهَا.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ مَحَلَّهُ مِنَ الْإِعْرَابِ صِفَةٌ ((أَي)) لِقَوْلِهِ: (صِفَةً).

وقوله: «بِالرَّفْع»: أي: بالبناء على الضَّم، فصارت (أي) يُؤْتَى بها صِلَةً لِنِدَاءٍ ما فيه (أل)، وما يَأْتِي بَعْدَهَا وفيه (أل) فحُكْمُهُ أَنَّهُ صِفَةٌ لَهَا.

أَمَّا على وجهِ النَّصْبِ «و(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَل)»: فالمعنى أن (أَيُّهَا) يَلْزِمُ مَصْحُوبَ (أل)، فيكونُ اللَّازِمُ هنا (أي) بخِلَافِهِ على التَّقْدِيرِ الأوَّل، فعلى التَّقْدِيرِ الأوَّلِ اللَّازِمُ هو المصحوب، وهل يتغيَّرُ المعنى؟

نقول: لا، لا يتغيَّرُ، لأنَّهُ إذا لَزِمَ مَصْحُوبُ (أل) ل(أَيُّهَا)، لَزِمَ أن تكونَ (أَيُّهَا) لازمةً له، ففي الحقيقة لا يَخْتَلِفُ المعنى، وإنَّما يَخْتَلِفُ الإعرابُ.

وقد سبقَ أَنَّهُ لا يجوزُ أن يُنادَى ما فيه (أل) ب(يا) مُباشرةً له إلَّا في موضعين: إلا مع (الله)، ومحكيَّ الجُمْلِ، فلا يجوزُ أن تقولَ: (يا الإنسان).

إِذَنْ: ماذا أصنعُ إذا كنتُ أريدُ أن أناديَ الإنسانَ؟

نقول: يجبُ أن يُؤْتَى ب(أي) صِلَةً لَهَا، فتقولُ: (يا أَيُّهَا الإنسان)، ويأتي مصحوبُ (أل) بَعْدَهَا على أَنَّهُ صِفَةٌ لَهَا، فكأنَّ المُنَادَى حقيقةً ما بعدَ (أي)، ولهذا نقول: (أي) هنا صِلَةٌ، وهذا كثيرٌ في القرآن، قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ [الأنفال: ٦٤]، ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الانفطار: ٦]، وما أشبه هذا.

ونقولُ في إعرابِ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾: (يا) حرفُ نِدَاءٍ، و(أي) مُنادَى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ، ووجهُ البناءِ أَنَّهُ مُنادَى مقصودٌ، و(ها) للتَّيْبِيهِ، و﴿النَّبِيُّ﴾: صِفَةٌ ل(أي) مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ على أَنَّهُ هو المُنَادَى حقيقةً، وإنَّما أتينا ب(أي) من أجلِ كَرَاهَةِ أن يَلِيَ (يا) ما فيه (أل).

فإن قال قائل: قلنا في (يا أيها الرجل): إن (الرجل) صفة، وسبق أن النعت لا يكون إلا مُشتقاً؟

نقول: نعم، هو جامد، لكنه مؤوّل بالمشتق، لأنّ معنى (يا أيها الرجل): يا أيها المنادى، أو نقول: إنّه عطف بيان، ونسلم من هذا الإيراد.

فإن قال قائل: هل يجوز أن يكون بدلاً؟

قلنا: لا، لا يجوز، لأنّ من شرط البدل أن يحل محلّ المبدل منه، وهنا لو أنّك حذفْتَ (أي)، وأردت أن يحلّ ما بعدها محلّها ما صحّ، والبدل من شرطه أن يحلّ محلّ المبدل منه، فإذا لم يصحّ ما صحّ، ولهذا قال ابن مالك - رحمه الله -:

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)

مثال آخر: (أيها الرجل)، تقول في إعرابها: (أي): مُنادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، و(ها): للتّبيه، و(الرجل): صفةٌ لـ(أي) مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، لأنّ الأصل أن يُنادى: (يا الرجل)، لكن لما كانت اللّغة العربيّة تمنع اجتماع (يا) مع (أل) في غير ما استثنى توصلنا بـ(أي).

وتقول: (يا أيها الغلامان)، فـ(الغلامان): صفةٌ لـ(أي) مبنيّ على الألف في محلّ نصب، لأنّ المثني يُرفع بالألف، فيبنى على ما يُرفع به، مثل: (يا أيها المسلمون) مبنيّة على الواو.

إذن: هذا البيت مُستثنى من بيت سابق، وهو قوله: (جمعُ (يا) و(أل) إلّا مع (الله) ومَحْكِيّ الجمل)، فلا تجمعُ (يا) مع (أل) إلّا مع (الله)، ومَحْكِيّ

الجُمَلِ، أو في حالِ الصُّرُورَةِ، فهذه ثلاثُ مسائلَ، وهذه هي الرَّابِعَةُ، فإذا جاءَ مصحوبُ (أل)، وأردنا أن تُنادِيَه، وليس من الثلاثِ السَّابِقَةِ، فإنَّنا نأتي بِ(أَيُّهَا).

وقولُ المؤلِّفِ - رحمه الله -: «يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ»: إشارةٌ إلى أنَّ هناك قومًا يقولون: لا يلزمُ فيه الرِّفْعُ، ويجوزُ فيه الوجهانِ، فإنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ يقولُ: يجوزُ فيه النَّصْبُ، فيجوزُ أنْ تقولَ: (يا أَيُّها الرَّجُلُ) إِتِّبَاعًا لمحلِّ (أَيِّ)، لأنَّ محلَّهَا النَّصْبُ.

ولكنْ مَهْمَا كانَ، فإنَّ الرِّفْعَ هنا بالاتِّفَاقِ أَوَّلَى، وهو الَّذي نطَقَ به القرآنُ كما في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ﴾، ﴿يَأْتِيهَا الرَّسُولُ﴾، وما أشبه ذلك.

وهنا بحثُ في (أَيِّ): إذا كان المُنَادَى مُثْنًى مثلَ (الرَّجُلَانِ)، فهل تُثْنِيها؟ الجواب: لا، لا تُثْنَى، فلا يُقالُ: (يا أَيُّها الرَّجُلَانِ)، ولا: (يا أَيُّها الرَّجُلَانِ)، ولا تُجْمَعُ أيضًا، فلا يُقالُ: (يا أَيُّهُمُ الرَّجَالُ)، لكن هل تُؤَنَّثُ؟ نقول: نعم، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧]، فأنثها.

فإذا أردتَ أنْ تَنادِيَ امرأتينِ تقولُ: (يا أَيُّهُمَا المرأتانِ)، وجماعةٌ مِنَ النِّسَاءِ تقولُ: (يا أَيُّهُنَّ النِّسَاءُ)، وتكونُ التَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ، و(ها) لِلتَّنْبِيهِ. ويجوزُ أنْ تبقى مُذَكَّرًا، فتقولُ: (يا أَيُّها المرأةُ).

إِذَنْ: (أَيِّ) تُؤَنَّثُ مع المؤنَّثِ، ولا تُثْنَى، ولا تُجْمَعُ، وهذا لم يذكُرْهُ ابنُ مالِكٍ - رحمه الله - لكنَّه مَعْرُوفٌ.

الخلاصة:

إذا كان المُنَادَى مُحَلِّيًّا بِ(أَل)، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يُبَاشِرَ (يَا) إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ:
(الله)، ومحكيّ الجملِ.

إذا كان لا يُمَكِّنُ أَنْ يُبَاشِرَ (يَا)، فَإِنَّكَ تَأْتِي بِ(أَيِّ)، فَتُنَادِيهِ، تقولُ: (يا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، (يا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ)، وَ(أَيِّ) صِلَةٌ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى مَا يَمْتَنِعُ فِيهِ مُبَاشَرَةٌ (يَا).

أَنَّ (أَيِّ) لَا زِمَةَ الْإِفْرَادِ، أَمَّا فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّنْأِيثِ، فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ مَعَ الْمَذَكَّرِ، وَتُؤَنَّثُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ.

٥٨٩- و(أَيُّهَا ذَا) ^(١) (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدَ وَوَصَفَ (أَيُّ) بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

الشرح

مصحوب (أل) هو الَّذِي يأتي بعدَ (أَيُّ)، فهل يأتي غيرَ مَصْحُوبٍ (أل)؟
نقول: أمَّا العَلَمُ، فلا يُمكنُ أن يأتي بعدَ (أَيُّ)، فلا يصحُّ أن تقول: (يا أَيُّها زَيْدٌ)، وكذلك المضاف - مثل: (يا أَيُّها غُلامَ زيدٍ) - لا يأتي، وأمَّا الاسمُ الموصولُ، واسمُ الإشارةِ، فذكرهما المؤلفُ - رحمه الله -.

إِذَنْ: يأتي المحلَّى ب(أل)، كما يُفيدُهُ البيتُ الأوَّلُ، ويأتي كذلك اسمُ الإشارةِ، إذْ قد وَرَدَ أَنَّ (أَيُّها) يَلِيها اسمُ الإشارةِ، تقول: (أَيُّها ذَا)، وإن شئتَ فَقُلْ: (الرَّجُلُ)، وإن شئتَ فلا تَقُلْ، ويأتي كذلك الاسمُ الموصولُ، تقول: (أَيُّها الَّذِي).

وقوله: «أَيُّهَا الَّذِي»: يُفِيدُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اسْمَ الموصولِ المحلَّى ب(أل)، وأمَّا اسمُ الموصولِ مثل (مَنْ)، فلم يَرَدْ، مثل: (يا أَيُّها مَنْ قامَ)، ويصح: (أَيُّها الَّذِي قامَ).

إِذَنْ: الَّذِي يَلِي (أَيُّها) كُلُّ محلٍّ ب(أل)، واسمُ الإشارةِ، واسمُ الموصولِ المحلَّى ب(أل).

وقوله: «وَوَصَفَ (أَيُّ) بِسَوَى هَذَا»: أي: المذكورِ، وهو ثلاثةُ أشياء: المحلَّى ب(أل)، واسمُ الإشارةِ، والموصولُ المحلَّى ب(أل).
«يُرَدُّ»: أي: يُرْفَضُ، فلا يُقْبَلُ.

(١) هذا الصَّوابُ في رَسْمِها، وفي نسخةٍ (أَيُّ هذا)، فتكون (أي) اسمَ استفهامٍ، ولا تكونُ وِضْلَةً للنداءِ. (الشارح)

٥٩٠- وَذُو إِشَارَةٍ كَ (أَيِّ) فِي الصِّفَةِ إِنَّ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ

الشرح

قوله: «ذُو إِشَارَةٍ»: أَي: اسمُ الإشارة.

«كَ (أَيِّ)»: أَي: الَّتِي فِي (أَيُّهَا).

«فِي الصِّفَةِ»: فلا تُوصَفُ إلا بالاسمِ الموصولِ، أو المحلِّ بِ(أَل).

فإذا أردتَ أَنْ تصفَ اسمَ الإشارةِ المُنَادِي، فَإِنَّكَ تَصِفُهُ بِمَا فِيهِ (أَل)، أو باسمِ الموصولِ المحلِّ بِ(أَل)، فتقولُ: (يَا هَذَا الَّذِي فَعَلَ كَذَا)، وتقولُ: (يَا هَذَا الرَّجُلَ)، ولكن لا تقولُ: (يَا هَذَا زَيْدًا)، أو: (يَا هَذَا مَنْ عَمِلَ كَذَا وَكَذَا).

وظاهرُ كَلَامِ المؤلِّفِ - رحمه الله - أَنَّهُ يجوزُ أَنْ تُوصَفَ باسمِ الإشارةِ، لِأَنَّهُ قَالَ: كَ (أَيِّ) فِي الصِّفَةِ، وَ(أَيِّ) تُوصَفُ باسمِ الإشارةِ، فَهَلْ يَقَالُ: (يَا هَذَا ذَا)؟

نقول: نحنُ نَسْتَغْنِي بِ(هَذَا)، لِأَنَّ عِنْدَنَا اسمَ إشارةٍ، فلا نحتاجُ اسمَ إشارةٍ آخَرَ، لَكِنْ فِي (أَيِّ) إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُنَادِيَ اسمَ الإشارةِ، فلا بُدَّ أَنْ نَأْتِيَ باسمِ الإشارةِ.

وقولُ المؤلِّفِ - رحمه الله - «كَ (أَيِّ) فِي الصِّفَةِ»: يعني: فِي المسألتَيْنِ الأخيرَتَيْنِ، وهما المحلِّ بِ(أَل)، واسمُ الموصولِ المحلِّ بِ(أَل).

وقوله: «إِنَّ كَانَ تَرْكُهَا»: أَي: الإشارةِ.

«يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ»: أي: العِلْمَ بالمُنَادَى، فَإِنَّكَ تَأْتِي بِاسْمِ الْإِشَارَةِ إِذَا كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ، وَإِذَا كَانَ تَرْكُهَا لَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ، فَإِنَّكَ تَأْتِي بِ(أَيِّ)، فَاشْتَرَطَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَصَحَّةِ مَجِيءِ اسْمِ الْإِشَارَةِ بَدَلًا عَنْ (أَيِّ) أَنْ يَكُونَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ.

مثاله: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، فهِنَا عَرَفْتَ أَنَّ الْمُنَادَى رَجُلٌ، لَكِنْ أَنَا أُرِيدُ أَنْ أُعَيِّنَ رَجُلًا، فَأَقُولُ بَدَلًا (أَيِّ): (يَا هَذَا الرَّجُلُ) لِأَجْلِ أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ الْمُنَادَى هُوَ هَذَا الْمَشَارُ إِلَىهِ، فَإِذَا كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ، فَإِنَّكَ تَأْتِي بِاسْمِ الْإِشَارَةِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يُفِيْتُ مِثْلَ: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ)، (يَا أَيُّهَا الْعَالِمُ)، (يَا أَيُّهَا الْأَبُ)، (يَا أَيُّهَا الْقَاضِي)، (يَا أَيُّهَا الْأَمِيرُ)، فَلَا حَاجَةَ إِلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ، لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ بِالْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ، فَإِذَا قُلْتَ: (يَا أَيُّهَا الْقَاضِي)، أَعَرَفُ أَنَّهُ هُوَ الْقَاضِي الْمُعَيَّنُ الَّذِي نَحْنُ نَعْرِفُ، وَكَذَلِكَ (يَا أَيُّهَا الْأَمِيرُ).

لَكِنْ إِذَا كَانَ تَرْكُ اسْمِ الْإِشَارَةِ يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ بِعَيْنِ الْمُنَادَى، فَإِنَّا نَأْتِي بِاسْمِ الْإِشَارَةِ.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِثْنَانَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ بَدَلًا عَنْ (أَيِّ)، إِنَّمَا يَكُونُ لِلضَّرُورَةِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ تَرْكُهَا يُفَوِّتُ الْمَعْرِفَةَ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يُفَوِّتُ الْمَعْرِفَةَ فَلَا تَأْتِ بِهِ، لِأَنَّ (أَيَّا) هِيَ الْأَصْلُ، فَنَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ.

٥٩١- فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ) يَنْتَصِبُ

ثَانٍ، وَضَمَّ وَافْتَحَ أَوْ لَا تُصَبُّ

الشرح

قوله: «سَعْدُ»: مُنَادَى حُذِفَتْ مِنْهُ (يَا) النِّدَاءُ، وَالْأَصْلُ: (يَا سَعْدُ)، وَقَوْلُهُ: «سَعْدُ الْأَوْسِ»: هُوَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَمَّا سَعْدُ الْخَزْرَجِ فَهُوَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيَاتُهُ مَعْرُوفَةٌ، وَخِتَامُ حَيَاتِهِ بِالشَّهَادَةِ، وَاهْتَزَّ لَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - وَفِيهِ قَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو^(١)

فَإِذَا قُلْتُ: (يَا سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ)، فَإِنَّ الثَّانِي يَنْتَصِبُ، لِأَنَّهُ مُنَادَى مُضَافٌ، فَإِذَا كَانَ بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ، أَوْ عَطَفَ بَيَانٍ، فَإِنَّهُ يَنْتَصِبُ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ يَقُولُ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

«وَضَمَّ وَافْتَحَ أَوْ لَا تُصَبُّ»: يَعْنِي: يَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ وَجْهَانِ:

الْأَوَّلُ: الضَّمُّ عَلَى الْأَصْلِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضَافٍ، وَالْعَلَمُ إِذَا نُودِيَ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، فَتَقُولُ: (يَا سَعْدُ).

الثَّانِي: الْفَتْحُ، فَتَقُولُ: (يَا سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ)، لَكِنْ: لِمَا جَازَ؟

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب لحسان بن ثابت في أوضح المسالك (١/١٢٩)، وشرح التصريح (١/١٢١)، والمقاصد النحوية (١/٣٩٣)، وليس في ديوانه.

اختلف فيه النحويون، قال بعضهم: إنه جاز على أن تكون (سعد) الثانية مقحمة زائدة، وكأن الأصل: (يا سعد الأوس)، وهذا على رأي من يجوزون زيادة الأسماء، والمسألة فيها خلاف بين النحويين، أمّا زيادة الحروف، فظاهر أنها جائزة وشائعة.

وقال بعضهم: إنه ينصب، فينني مع الثاني كبناء (خمسة عشر)، فتقول في الإعراب على هذا الرأي: (يا): حرف نداء، و(سعد سعد): اسم مُنادَى مبني على الفتح في محل نصب، لأنه مُضافٌ مثل (خمسة عشر)، و(خمسة عشر) مبنية على الفتح. وقال بعضهم: إننا نفتحه على الإتياع، بمعنى أن يكون تابعاً لما بعده، فتكون حركة إتياعية، وعلى هذا نقول: (سعد): مُنادَى مبني على ضمٍّ مُقدّر على آخره، منع من ظهوره الإتياع.

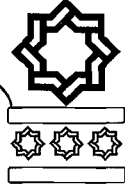
وفي الحقيقة أن هذه الإعرابات لا بأس أن الإنسان يتمرن عليها ويعرفها، لكن أهم شيء عندنا الحكم، وهو أن الثاني ينصب، والأول يجوز فيه الوجهان: الفتح، والضم.

وله شاهد من كلام العرب، وهو قول الشاعر^(١):

يا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلُ

ويجوز: (يا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلُ)، واليَعْمَلَاتُ هي الإِبْلُ.

(١) البيت لعبد الله بن رَوَاحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقيل: لبعض ولد جرير، كما في الكتاب لسَيِّبَوَيْهِ (٢/ ٢٠٥)، وانظر شرح الشواهد للعيني (٣/ ١٥٣).



الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٥٩٢- وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنْ يُضَفُّ لَهَا (يَا)

كَ (عَبْدٍ، عَبْدِي، عَبْدٌ، عَبْدًا، عَبْدِيَا)

الشرح

تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحَ الْآخِرِ، أَوْ مُعْتَلَّ الْآخِرِ، وَأَنَّ الْمُعْتَلَّ تَفْتَحُ فِيهِ الْيَاءُ، سَوَاءً كَانَ مُعْتَلًّا بِالْأَلِفِ، أَوْ بِالْيَاءِ، حَتَّى الْمُثَنَّى الْمَرْفُوعَ، وَجَمْعَ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ الْمَرْفُوعِ، أَوْ الْمَنْصُوبِ أَوْ الْمَجْرُورِ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: (يَا فُتَايَ)، (يَا مُسْلِمِي).

وَأَمَّا إِذَا نَادَيْتَ غُلَامِيَّكَ فَتَقُولُ: (يَا غُلَامَايَ)، إِنْ عَيَّنْتَ، لِأَنَّهُ يَكُونُ نَكْرَةً مَقْصُودَةً، فَيُنْنَى عَلَى الْأَلِفِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ فَالْمَوْلُفُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: فِيهِ لُغَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ، فَقَالَ:

«وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ»: أَيُّ: كَانَ آخِرُهُ صَحِيحًا، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، وَحُرُوفُ الْعِلَّةِ هِيَ الْوَأُو وَالْأَلِفُ وَالْيَاءُ.

وَقَوْلُهُ: «إِنْ يُضَفُّ لَهَا (يَا)»: الْمُرَادُ بِ(يَا) هُنَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، (كَعَبْدٍ، عَبْدِي، عَبْدٌ، عَبْدًا، عَبْدِيَا)، فَهَذِهِ خَمْسُ لُغَاتٍ، فَتُنَادِي عَبْدَكَ فَتَقُولُ:

(يا عَبْد)، ونقول: (يا): حرفٌ نِدَاءٍ، و(عَبْد): مُنادى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ، منعٌ من ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ، ولا نقولُ: (عَبْد) مُضافٌ، لأنَّ الياءَ محذوفةٌ، لكنْ نقولُ: وحذفتِ الياءُ للتخفيفِ.

(عَبْدِي)، وهي مثلُ (عَبْد)، إلا أنَّك تقولُ: (عَبْد) مُضافٌ، والياءُ مضافٌ إليه مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جرٍّ.

(عَبْد)، نقولُ: أصلُها (عَبْدًا) بالالفِ، أي: أَنَّا قَلَبْنَا الياءَ ألفًا، ثُمَّ حَذَفْنَا الألفَ للتخفيفِ، فقلنا: (يا عَبْد)، ونقولُ في إعرابِها: (يا): حرفٌ نِدَاءٍ، و(عَبْد): مُنادى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ ياءِ المتكلمِ المقلوبةِ ألفًا في محلِّ نَصْبٍ، والألفُ المُنْقَلِبةُ عن ياءٍ محذوفةٌ للتخفيفِ، وأما الفتحةُ الموجودةُ فليست للإعرابِ.

(عَبْدًا)، والفرقُ بينها وبينَ التي قبلَها أَنَّ الألفَ المُنْقَلِبةَ عن ياءٍ بقيتْ، فنقولُ في إعرابِ (عَبْدًا): مُنادى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الألفِ المُنْقَلِبةِ عن ياءٍ، منعٌ من ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ^(١)، و(عَبْد) مُضافٌ، والألفُ المُنْقَلِبةُ عن ياءٍ مُضافٌ إليه مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جرٍّ.

(عَبْدِيَا)، والألفُ هنا للإِطلاقِ، والمرادُ: (عَبْدِي)، فتقولُ: (يا عَبْدِي)، و(عَبْد) مُنادى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ ياءِ

(١) حركةُ المناسبةِ إِنْ نَظَرْنَا إِلَى الْأَصْلِ قلنا: الكسرةُ، وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى الصُّورَةِ التي هنا قلنا: الفتحةُ، والخلافُ سهلٌ. (الشارح).

الْمُتَكَلِّمُ، منعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتَغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسَبَةِ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلٍّ جَرٍّ.

وإضافةُ الشَّيْءِ إِلَى النَّفْسِ كَثِيرَةٌ، مِثْلُ: (عَبْدِي)، (بَعِيرِي) (بَيْتِي)، وَهَكَذَا، فَلِذَلِكَ جَاءَتْ فِيهَا لُغَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ، فَكَلَّمَا كَثُرَ الشَّيْءُ عِنْدَ الْعَرَبِ تَجَدَّدَ لَهُ أَسْمَاءٌ كَثِيرَةٌ.

وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، وَأَصْلُهَا: (يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ)، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ، وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣]، فَأَتَى بِالْيَاءِ مَفْتُوحَةً كَاللُّغَةِ الْآخِرَةِ.

٥٩٣- وَفَتَحْ أَوْ كَسِّرْ، وَحَذَفُ الْيَاءِ اسْتَمَرَّ فِي (يَا ابْنَ أُمِّ) (يَا ابْنَ عَمِّ) لَا مَفْرَّ

الشرح

إذا أُضِيفَ إِلَى (أُمِّ) وَ(عَمِّ) كَلِمَةُ (ابْن) جَازَ فِيهِ مَعَ اللُّغَاتِ السَّابِقَةِ لُغَتَانِ: الْكَسْرُ، وَالْفَتْحُ، فَتَقُولُ: (يَا ابْنَ أُمِّ)، وَتَقُولُ: (يَا ابْنَ أَمِّ).

وَقَوْلُهُ: «اسْتَمَرَّ»: أَي: اطَّردَ، وَالْمُرَادُ حَذْفُ الْيَاءِ، وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَعُودُ عَلَى مَا سَبَقَ كُلُّهُ لَقَالَ: (اسْتَمَرًّا)، لِأَنَّهَا اثْنَانِ.

وَقَوْلُهُ: «يَا ابْنَ أُمِّ، يَا ابْنَ عَمِّ»: إِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَتْ هَذِهِ مِثْلُ الْأُولَى؟

نَقُولُ: لَا، لِأَنَّهُ فِي الْأُولَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ هُوَ الْمُنَادَى، وَهَذَا الْمُنَادَى مُضَافٌ إِلَى مُضَافٍ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَيْسَ الْمُنَادَى هُوَ الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

وَهَذَا خَاصٌّ بِ(ابْنِ أُمِّ)، وَ(ابْنِ عَمِّ)، أَمَّا (غُلَامِي)، وَمَا أَشْبَهَهَا، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُنَادَى غَيْرَ مُضَافٍ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ تَبَقِيَ الْيَاءُ، فَتَقُولُ: (يَا ابْنَ غُلَامِي)، وَلَا تَقُولُ: (يَا ابْنَ غُلَامٍ).

وَنَقُولُ فِي إِعْرَابِ (يَا ابْنَ أُمِّ): (يَا): حَرْفُ نِدَاءٍ، وَ(ابْن): مُنَادَى مَنْصُوبٌ بِ(يَا) النِّدَاءِ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَ(ابْن): مُضَافٌ، وَ(أُمِّ): مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى مَا قَبْلَ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ لِلتَّخْفِيفِ، وَ(أُمِّ): مُضَافٌ، وَالْيَاءُ الْمَحذُوفَةُ لِلتَّخْفِيفِ مُضَافٌ إِلَيْهِ.

أَمَّا (يَا ابْنَ أُمِّ)، فَنَقُولُ: (ابْن): مُضَافٌ، وَ(أُمِّ): مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ

بالإضافة، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبل الألفِ المُنقلبةِ عن الياءِ المحذوفةِ للتَّخفيفِ.

فإن قال قائلٌ: وهل مثلُها: (يا ابنَ أخي)؟

نقول: لا، لأنَّ هذه أكثرُ استعمالاً.

٥٩٤- وَفِي النَّدَا (أَبَتِ) (أُمَّتِ) عَرَضَ وَاكْسِرَ أَوْ افْتَحَ، وَمِنْ أَلْيَا التَّاءِ عَوَضَ

الشرح

يجوزُ في النداءِ خاصَّةً أَنْ تُبَدَلَ الياءُ مِنْ (أبي) تاءً، معَ أَنَّهُ سَبَقَ أَنْ تُبَدَلَ الياءُ أَلِفًا، والألفُ والياءُ حرفا عِلَّةٍ، لكنْ هنا يجوزُ أَنْ تُبَدَّلَا بحرفٍ صحيحٍ، وهو التَّاءُ، فتقول: (يا أَبَتِ)، قال اللهُ تعالى: ﴿يَا أَبَتِ أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصافات: ١٠٢]، ونُعَرِّبُها فنقول: (يا): حرفُ نِداءٍ، (أَبَ): مُنادَى منصوبٌ بـ(يا) النداءِ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ، وهو مُضَافٌ، والتَّاءُ المُنْقَلِبَةُ عن ياءٍ مُضَافٍ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلٍّ جَرٍّ.

وكذلك تقول: (يا أُمَّتِ) بَدَلَ (يا أُمِّي)، وليست موجودةٌ في القرآنِ، فنقول: (يا): حرفُ نِداءٍ، و(أُمَّ): مُنادَى منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهِرةِ، و(أُم): مُضَافٌ، والتَّاءُ المُنْقَلِبَةُ عن الياءِ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلٍّ جَرٍّ.

وقوله: «عَرَضَ»: أي: وَقَعَ عَرَضًا، وليس بِإِلْزَامٍ، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ تَقُولَ: (يا أباي)، و(يا أُمِّي).

وقوله: «وَاكْسِرَ أَوْ افْتَحَ»: فتقول: (يا أَبَتِ)، (يا أُمَّتِ)، (يا أَبَتِ)، (يا أُمَّتِ).

وقوله: «أَوْ افْتَحَ»: لِلتَّخْيِيرِ.

وقوله: «مِنْ أَلْيَا»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ (عَوَضَ)، و(التَّاءُ): مُبْتَدَأٌ، و(عَوَضَ): خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، أي: جَاءَتِ التَّاءُ عَوَضًا عَنِ الْيَاءِ، وَكَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ - رَحِمَهُ اللهُ - أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَمِنْ أَلْيَا التَّاءِ عَوَضَ) إِلَى دَفْعِ تَوَهُّمِ أَنْ تَكُونَ

التَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ فَقَطْ، لِأَنَّهُ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّهَا لِلتَّأْنِيثِ مِثْلَ مَا قَالُوا فِي (تُمَّتَ): (تُمَّتَ)، وَلَكِنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّ التَّاءَ اسْمٌ، لِأَنَّهَا عَوَظُ مِنَ الْيَاءِ.

خلاصة هذا الفصل: المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

إن كان مُعْتَلًّا بَقِيَّتِ الْيَاءُ مَفْتُوحَةً.

إذا كان صحيحًا غيرَ (أَبٍ) و(أُمٍّ) ففيه خَمْسُ لُغَاتٍ.

إذا كان أَبًا، أو أُمًّا، ففيه سَبْعُ لُغَاتٍ: الْخَمْسُ الْمَذْكُورَةُ، وَالسَّادِسَةُ: (أَبَتِ) (أُمَّتِ)، وَالسَّابِعَةُ: (أَبَتَ)، (أُمَّتَ).

وإذا كان مُضَافًا إِلَى مُضَافٍ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ:

فإن كان (ابنَ أُمٍّ)، أو (ابنَ عَمٍّ)، ففيه أَرْبَعُ لُغَاتٍ.

إن كان غيرَ (ابنِ أُمٍّ)، و(ابنِ عَمٍّ)، فَإِنَّهُ تَبَقَى الْيَاءُ مَفْتُوحَةً، أَوْ سَاكِنَةً، وَرُبَّمَا تُحَذَفُ لِلتَّخْفِيفِ، وَحَذَفُ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لِلتَّخْفِيفِ كَثِيرٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ.



أَسْمَاءُ لَا زَمَتِ النَّدَاءُ

قوله: «أَسْمَاءُ»: مُبْتَدَأٌ.

و«لَا زَمَتِ»: خَبَرُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَسْمَاءُ) خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، أَي: هَذِهِ أَسْمَاءُ،
وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ نَسْلُمُ مِنْ إِيرَادِ: لِمَاذَا صَحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِيرَةِ؟
وَقَوْلُهُ: «لَا زَمَتِ»: يَعْنِي: صَارَتْ مُلَازِمَةً لِلنَّدَاءِ.

٥٩٥- و(فُلٌ) بَعْضُ مَا يُحْصَى بِالنَّدَا (لَوْ مَانُ) (تَوْ مَانُ) كَذَا،

الشرح

قوله: «فُلٌ»: هَذَا لِلرَّجُلِ، وَلِلْمَرْأَةِ (فُلَةٌ)، وَاخْتَلَفَ فِيهَا النُّحَوِيُّونَ:

فبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّ أَصْلَ (فُلٌ): فُلَانٌ، وَأَصْلَ (فُلَةٌ): فُلَانَةٌ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ هِيَ كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِرَأْسِهَا غَيْرُ مَنْحُوْتَةٍ، فَإِذَا قُلْتَ: (يَا

فُلٌ) يَعْنِي: يَا مَرءٌ، وَإِذَا قُلْتَ: (يَا فُلَةً) يَعْنِي: يَا امْرَأَةً.

وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ نَقُولُ دَائِمًا: (يَا فُلٌ)، بِخِلَافِ مَا لَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ مُحْتَزَلٌ مِنْ

قَوْلِكَ: (فُلَانٌ)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: (يَا فُلٌ)، وَ(يَا فُلٌ)، لَكِنْ هُنَا نَقُولُ: (يَا

فُلٌ)، عَلَى أَنَّهُ كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا كِنَايَةً عَنِ الْمَرءِ، فَتَقُولُ: (يَا فُلٌ، اسْتَقِمْ)،

يَعْنِي: يَا مَرءٌ، اسْتَقِمْ، وَتَقُولُ: (يَا فُلَةً، اسْتَحْيِي)، يَعْنِي: يَا امْرَأَةً، اسْتَحْيِي.

وهل يجوز أن تقول: (فُلٌ قائمٌ)؟

الجواب: لا، لأنَّ هذه مما تختصُّ بالنداء، ولا يُمكنُ أن تقول: (رأيت فُلًا)، ولا: (مررت بفُلٍ)، لأنها خاصَّةٌ بالنداء.

وقوله: «لُؤْمَانُ»: أي: كثيرُ اللُّؤْمِ وعَظِيمُهُ، وهذا أيضًا مما يختصُّ بالنداء، فتقول: (يا لُؤْمَانُ)، لأنَّ فيها شيئًا من التَّوبيخ: أن يكونَ لئيماً كثيرَ اللُّؤْمِ، ونقولُ في إعرابها: (يا): حَرْفُ نِدَاءٍ، و(لُؤْمَانُ): مُنادَى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، لأنَّه نكرةٌ مقصودةٌ.

وقوله: «نَوْمَانُ»: أي: كثيرُ النَّوْمِ، لا تكادُ تراهُ إلا نائمًا، وهذا أيضًا مما يختصُّ بالنداء، لأنَّ كثرةَ النَّوْمِ في الحقيقة عَيْبٌ، ولهذا إذا صارَ الإنسانُ كثيرَ النَّوْمِ، فلا بُدَّ أنَّ هناك سببًا، فينبغي أن يعرَّضَ نفسه على الأطبَّاءِ، لأنَّه قد يكونُ هناك مَرَضٌ لا يدري عنه، فالنَّوْمُ لا بُدَّ أن يكونَ مُتَرَنِّمًا مع اليَقَظَةِ، صحيحٌ أنَّ الأطفالَ قد ينامونَ في الأربع والعشرين ساعةَ عشرين ساعةً.

وقوله: «لُؤْمَانُ»: مُبتدأٌ.

و«نَوْمَانُ»: معطوفٌ عليه بإسقاطِ حَرْفِ العَطفِ.

و«كَذَا»: جارٌّ ومجرورٌ خبرُ المُبتدأِ.

إِذَنْ: صارَ عندنا أربعُ كلماتٍ: (فُلٌ)، و(فُلَّةٌ)، و(نَوْمَانُ)، و(لُؤْمَانُ)، وتُعَرَّبُ إِعْرَابَ النِّكْرَةِ المقصودةِ.

.....، واطَّردَا

٥٩٦- فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزُنْ (يَا حَبَاثِ) وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي

الشرح

قوله: «اطَّردَا»: أي: اطَّردَ قِيَّاسِيًّا.

وقوله: «فِي سَبِّ الْأُنْثَى»: أي: عَيَّهَا وَشَتَّمُهَا، وما أشبه ذلك، فتقول: (يَا حَبَاثِ)، (يَا لَكَاعِ)، (يَا فَجَارِ)، (يَا فَسَاقِ)، وإذا كانت كَذُوبَةً تقول: (يَا كَذَّابِ)، وإذا كانت فَبِيحَةً تقول: (يَا قَبَاحِ)، وعلى هذا فَقِسْ، فإذا أردت أن تُنَادِيَ أَنْثَى واصفًا لها بِالْعَيْبِ وَالسَّبِّ تُنَادِيهَا عَلَى وَزْنِ (فَعَالِ).

وقوله: «الْأَمْرُ»: مُبْتَدَأٌ، وَ(هَكَذَا) خَبَرُهُ، أي: يَكُونُ الْأَمْرُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ مُطَّرَدًا عَلَى وَزْنِ (فَعَالِ)، فتقول لِرَجُلٍ: (نَزَالِ نُكْرِمُكَ)، أي: انْزِلْ نُكْرِمُكَ، وتقول: (دَرَاكِ) بمعنى أَدْرِكْ، وَ(تَرَاكِ) بمعنى اتْرُكْ، وَ(حَضَارِ) مِنْ (حَضَرَ)، وَ(سَجَادِ) مِنْ (سَجَدَ)، وَ(رَكَاعِ) مِنْ (رَكَعَ)، وعلى هذا فَقِسْ.

وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَطَّرَدَ مِنَ الرُّبَاعِيِّ؟

نقول: لا، لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: (مِنَ الثَّلَاثِيِّ).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: اسْمُ الْفِعْلِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ، مَا عِلَاقَتُهُ بِالنِّدَاءِ؟

نقول: جَاءَ بِهِ اسْتَطْرَادًا.

٥٩٧- وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعْلُ) وَلَا تَقْسُ، وَجَرَّ فِي الشَّعْرِ (فُلُ)

الشرح

شَاعَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعْلُ)، بَيْنَمَا اطَّرَدَ فِي سَبِّ الْأُنثَى (فَعَالِ).

وقوله: «وَلَا تَقْسُ»: إِذْنُ: نَقْتَصِرُ عَلَى السَّمَاعِ، فَمَا وَجَدَ عَلَى هَذَا الْوَزْنِ بِالسَّمَاعِ أَخَذْنَا بِهِ، أَمَّا أَنْ نَأْتِيَ بِهِ مِنْ عِنْدِنَا، فَلَا يُمَكِّنُ، فَلَا نَقُولُ فِي سَبِّ الذُّكُورِ: (يَا فُجْرُ)، وَلَا: (يَا فُسْقُ)، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ، وَالْمَسْأَلَةُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْوُرُودِ عَنِ الْعَرَبِ، لَكِنْ وَرَدَ فِيهَا (لُكْعُ)، وَهِيَ كَلِمَةٌ تُعَبَّرُ عَنِ السَّبِّ، لَكِنْ نَحْنُ لَا يُمْكِنُ أَنْ نَقِيسَ، فَلَا نَقُولُ لِإِنْسَانٍ غَافِلٍ عَنِ الدَّرْسِ كَثِيرًا: (يَا غُفْلُ، انْتَبِهْ)، لَكِنْ نَقُولُ لَطَالِبَةٍ غَافِلَةٍ: (يَا غَفَالِ، انْتَبِهْ)، لِأَنَّهُ مُطَرِّدٌ، أَمَّا هَذَا فَهُوَ مَسْمُوعٌ.

إِذْنُ: الْأَشْيَاءُ الْمَقْصُورَةُ عَلَى السَّمَاعِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ تُشَبِّهُ فِي الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ مَا يُسَمُّونَهُ بِالتَّعْبُدِيِّ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وقوله: «وَجَرَّ فِي الشَّعْرِ فُلُ»: أَي: وَرَدَ مَجْرُورًا فِي الشَّعْرِ، مَعَ أَنَّهُ مَخْتَصَّ بِالنِّدَاءِ.

مثاله: قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجْلِ فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ فُلٍ

(١) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، كما في الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٤٨)، وخزانة الأدب (٢/ ١٩٠)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٦١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٤٠).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (فُلَانًا عَنْ فُلٍ)، أي: عن رَجُلٍ مِنَ الرِّجَالِ، وهذا البيتُ مما يُؤَيِّدُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ (فُل) مَنْحُوتٌ مِنْ (فُلَانٍ)، لكن لو كانت مِنْ (فُلَانٍ) لَقَالَ: (عَنْ فُلَا)، وبقي مفتوحًا.

فإن قال قائلٌ: ألا يكونُ هذا تَرْخِيمًا؟

نقولُ: التَّرْخِيمُ فيه لُغْتَانِ، وأيضًا لا يكونُ إلا في النِّدَاءِ، وفي غيره لا يأتي إلا شاذًّا.

وقوله: «جَرَّ»: إن كانتِ المسألةُ قِيَاسِيَّةً، فكلَّمَا جاءَ (فُل) في الشَّعْرِ، فلكَ أنْ تُدْخَلَ عليه حَرْفُ الجَرِّ، فإنَّ (جَرَّ): فعلٌ أمرٌ، وإن كانتِ المسألةُ سَمَاعِيَّةً، فإنَّ (جَرَّ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لِلْمَجْهُولِ، أي: جَرَّهُ العَرَبُ، وهذا الأخيرُ هو الأقربُ احتمالًا.

خلاصةُ الأبيات:

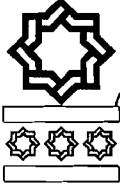
القاعدةُ الأولى: أنَّ مِنَ الأَسْمَاءِ ما يَخْتَصُّ بِالنِّدَاءِ فقط، فلا يأتي غيرُ مُنَادَى، وهي: (فُل)، (فُلَّة)، (لُؤْمَان)، (نُؤْمَان).

القاعدةُ الثانيةُ: يجوزُ اطرَادًا أنْ يُصَاغَ لِسَبِّ الأَنْثَى اسمٌ على وَزْنِ (فَعَالٍ).

القاعدةُ الثالثةُ: يُصَاغُ مِنَ الفِعْلِ الثُّلاثِيِّ فِعْلٌ أَمْرٌ على وَزْنِ (فَعَالٍ).

القاعدةُ الرَّابِعَةُ: يُقَالُ في سَبِّ الذُّكُورِ: (فُعِلْ)، لكنَّهُ سَمَاعِيٌّ غيرُ قِيَاسِيٍّ.

القاعدةُ الخَامِسَةُ: أنَّ (فُل) سُمِعَتْ في الشَّعْرِ في حالِ الجَرِّ غيرِ مُنَادَاةٍ.



الاستغاثة

الاستغاثة هي طَلَبُ إِزَالَةِ الشَّدَّةِ، وَالْإِنْقَاضُ مِنْهَا، أَي: أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْإِنْسَانُ فِي شِدَّةٍ، وَطَلَبَ مِنْ أَحَدٍ أَنْ يُنْقِذَهُ مِنْهَا يُسَمَّى هَذَا الطَّلَبُ (استغاثَةً).

وهي مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ جَائِزَةٌ بغيرِ اللَّهِ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَغَيْرُ جَائِزَةٍ.

وعندنا في الاستغاثَةِ مُسْتَغِيثٌ، وَمُسْتَغَاثٌ بِهِ، وَمُسْتَغَاثٌ لَهُ.

فالمُسْتَغِيثُ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ، وَالْمُسْتَغَاثُ بِهِ هُوَ الْمُنَادَى، وَالْمُسْتَغَاثُ لَهُ هُوَ الْوَاقِعُ فِي شِدَّةٍ، وَطَلَبَ تَخْلِيصَهُ مِنْهَا.

٥٩٨- إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمُ مُنَادَى خُفْضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَ (يَا لِلْمُرْتَضَى)

الشرح

إِذَا أُرِدَتْ أَنْ تُنَادِيَ شَخْصًا مُسْتَغِيثًا بِهِ، فَلَا تَقُولُ: (يَا زَيْدُ)، بَلْ تَقُولُ: (يَا لَزَيْدُ).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا عُدِلَ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَنْ (يَا زَيْدُ) إِلَى (يَا لَزَيْدُ)؟

قلنا: السَّبَبُ كَأَنَّهُ أَتَى بِاللَّامِ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، وَالتَّنْبِيهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (يَا) - وَأَيْنَ يَتَّجِهْ نِدَائِي؟ - (لَزَيْدُ)، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ (يَا زَيْدُ)، لِأَنَّ (يَا زَيْدُ) بِمَعْنَى

أَدْعُو زَيْدًا، لكن: (يا زَيْدُ) أَبْلَغُ، كَأَنِّي أَقُولُ: أَنَا أَنْهِي طَلَبِي وَنَدَائِي إِلَى زَيْدٍ،
فهو أَشَدُّ فِي الْحَثِّ وَالْإِسْرَاعِ.

فَأَمَّا الْمُنَادَى فَإِنَّا نَدْخُلُ عَلَيْهِ لَامَ الْجَرِّ وَنَجْرُهُ، وَسَبَبُ فَتْحِ اللَّامِ أَنَّهُ لَمَّا
كَانَ الْمُنَادَى كَأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِ(يَا)، صَارَ كَأَنَّهُ ضَمِيرٌ.

وَأَمَّا الْمُسْتَعَاثُ لَهُ، فَإِنَّهُ يُؤْتَى بِهِ بَعْدَ الْمُسْتَعَاثِ بِهِ مَجْرُورًا بِاللَّامِ مَكْسُورَةً
عَلَى الْأَصْلِ.

فَإِذَا قُلْتَ: (يَا زَيْدُ)، فَ(زَيْدُ) مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، فَإِذَا جَعَلْنَاهُ
مُسْتَعَاثًا نَقُولُ: (يَا لَزَيْدٍ): (يَا): حَرْفُ اسْتِعَاثَةٍ، وَاللَّامُ حَرْفُ جَرٍّ، وَ(زَيْدُ):
مُسْتَعَاثٌ مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ
بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الَّذِي زَيْدٌ لِبَيَانِ أَنَّهُ مُسْتَعَاثٌ.

مِثَالُ آخَرَ: تَسْتَغِيثُ بِرَجُلٍ مُرْتَضًى مَقْبُولِ الشَّفَاعَةِ لِشَخْصٍ مَكْرُوهٍ لَا
تُقْبَلُ شَفَاعَتُهُ، فَتَقُولُ: (يَا لِلْمُرْتَضَى لِلْمَكْرُوهِ).

مِثَالُ آخَرَ: تَسْتَغِيثُ بِاللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - فَتَقُولُ: (يَا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ).

وَنَقُولُ فِي الْإِعْرَابِ: (يَا): حَرْفُ اسْتِعَاثَةٍ، وَاللَّامُ حَرْفُ جَرٍّ، وَ(لِلَّهِ):
اسْمٌ مَجْرُورٌ بِاللَّامِ، وَعِلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ ظَاهِرَةٍ فِي آخِرِهِ، وَهُوَ الْمُنَادَى،
وَ(لِلْمُسْلِمِينَ): اللَّامُ حَرْفُ جَرٍّ، وَ(المُسْلِمِينَ): اسْمٌ مَجْرُورٌ بِاللَّامِ، وَعِلَامَةُ جَرِّهِ
الْيَاءُ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ، لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُذَكَّرٌ سَالِمٌ، وَأَمَّا مُتَعَلِّقُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ - لِأَنَّ
الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُتَعَلِّقٍ - فَقِيلَ: إِنَّهُ (يَا)، لِأَنَّهَا نَائِبَةٌ عَنْ (أَدْعُو)،
فَصَارَ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقًا بِهَا، وَقِيلَ: إِنَّهَا مَحْذُوفَةٌ، وَهُوَ: (يَا لِلَّهِ أَدْعُوكَ

للمسلمين، أو أَسْتَغِيثُكَ لِلْمُسْلِمِينَ)، فيكونُ الجارُّ والمجرورُ الأخيرُ مُتَعَلِّقًا بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه سياقُ الكلامِ.

إِذَنْ: إذا أردتَ أَنْ تَسْتَغِيثَ بشيءٍ لشيءٍ فاجعلِ المُنَادَى مجرورًا بِاللَّامِ المفتوحة، واجعلِ المُسْتَغَاثَ له مجرورًا بِاللَّامِ المكسورة حَسَبَ الْأَصْلِ، لكن رُبَّمَا تَدْخُلُ اللَّامُ فِي المُسْتَغَاثِ لَهُ عَلَى شَيْءٍ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً مَعَهُ، مِثْلُ: (لَكَ)، فَتُفْتَحُ، فَتَقُولُ: (يَا لَهِ لَكَ)، أو يقول لك إنسانٌ: فلانٌ وَقَعَ فِي شِدَّةٍ، وَإِنَّهُ فِي حَاجَةٍ وَضُرُورَةٍ، فَتَقُولُ: (يَا لَهِ لَهُ)، فَتُفْتَحُهَا، لِأَنَّهَا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا الضَّمِيرُ تَكُونُ مَفْتُوحَةً، وَمِثْلُهَا: (لَهَا).

وقولُ المؤلِّفِ - رحمه الله -: «يَا لِلْمُرْتَضَى»: أصلُها بدونِ استغاثَةٍ: (يَا مُرْتَضَى)، أو: (يَا أَيُّهَا الْمُرْتَضَى) إِذَا أَبْقَيْنَا (أَل).

٥٩٩- وَافْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يَا) وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنَانِ

الشرح

إذا عطفت مُسْتَغَاثًا آخَرَ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ كَرَّرْتَ (يَا) فَافْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ، فَتَقُولُ: (يَا لَزِيدٍ، وَيَا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ)، فَالْمُسْتَغَاثُ بِهِ اثْنَانِ: (زيد)، و(عَمْرٍو)، وَالْمُسْتَغَاثُ لَهُ (بَكْرٍ).

إِذَنْ: إِذَا اسْتَغَاثَ بَاثْنَيْنِ وَعَظَفْتَ وَاحِدًا عَلَى الْآخَرِ، وَأَعَدْتَ (يَا) فَافْتَحِ اللَّامَ.

وقوله: «وَفِي سِوَى ذَلِكَ»: تَقَدَّمَ صُورَتَانِ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: مُسْتَغَاثٌ وَاحِدٌ قُرِنَ بِاللَّامِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: مُسْتَغَاثٌ آخَرُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ بِتَكْرِيرِ (يَا)، فَتُفْتَحُ اللَّامُ فِيهَا، فَقَوْلُهُ (وَفِي سِوَى ذَلِكَ) يَشْمَلُ صُورَتَيْنِ أَيْضًا:

الصُّورَةُ الْأُولَى: الْمُسْتَغَاثُ الْمَعْطُوفُ عَلَى مُسْتَغَاثٍ بِدُونِ تَكْرِيرِ (يَا).

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: الْمُسْتَغَاثُ لَهُ.

مثاله: (يَا لَزِيدٍ، وَلَعَمْرٍو لِبَكْرٍ)، وَلَمْ نَقُلْ: (وَلَعَمْرٍو)، لِأَنَّ (يَا) لَمْ تَتَكَرَّرْ.

وَإِذَا قُلْتَ: (يَا لَزِيدٍ، وَيَا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ) قُلْنَا: خَطَأً، لِأَنَّكَ إِذَا كَرَّرْتَ (يَا) فَلَا بُدَّ أَنْ تَفْتَحَ.

وإذا قلت: (يا لزيدٍ لَعَمْرُو)، صَحَّ، لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ لَهُ.

وإذا قلت: (يا لزيدٍ لَعَمْرُو)، قلنا: خطأ، لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ -رحمه الله- يقولُ: (وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا).

٦٠٠- وَلَا مُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ

الشرح

قوله: «عَاقَبَتْ أَلِفٌ»: الأصلُ أَنْ يَقُولَ: (أَلِفًا)، لكنْ حَذَفَ أَلِفَ الْأَلِفِ إِمَّا لِلرَّوِيِّ، وَإِلَّا فَعَلَى لُغَةٍ رَبِيعَةٍ، لِأَنَّ رَبِيعَةً مِنَ الْعَرَبِ يَقْفُونَ عَلَى الْمَنْصُوبِ بِحَذْفِ الْأَلِفِ، فيقولون: (رَأَيْتُ زَيْدًا).

فإذا قلتَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، فقال لك شخص: هذا غَلَطٌ، فَقُلْ: أنا ربيعِي، أي: مِنْ جِهَةِ اللِّسَانِ، وليس بالنَّسَبِ، فحينئذٍ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُعْلَطَكَ.

لكن أقول: ذهبت هذه الأشياءُ، لِأَنَّ اللِّسَانَ تَغَيَّرَ، فما بقيَ علينا إِلَّا أَنْ نَرْجِعَ إِلَى لِسَانِ فُرَيْشٍ الَّذِي نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ، قال اللهُ تعالى: ﴿لِللِّسَانِ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

وقوله: «وَلَا مُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ»: بمعنى أَنَّهُا قَدْ تُحْذَفُ اللَّامُ وَيَأْتِي بَدَلُهَا أَلِفٌ، فتقولُ بَدَلُ (يَا لَزِيدٍ لِعَمْرٍو)، تقولُ: (يَا زَيْدًا لِعَمْرٍو)، ونقولُ: إِنَّ الْأَلِفَ بَدَلٌ عَنِ اللَّامِ، كما قالَ ابْنُ مَالِكٍ -رحمه الله-: (عَاقَبَتْ أَلِفٌ).

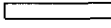
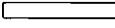
وقوله: «وَمِثْلُهُ»: أي: مِثْلُ الْمُسْتَغَاثِ فِي كَوْنِهِ يُحْتَمُّ بِالْأَلِفِ.

«اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ»: أي: جِيءَ بِهِ لِلتَّعَجُّبِ، مثلُ أَنْ تقولَ: (يَا عَجَبًا لِمَنْ يَنَامُ)، وأصلُها: (يَا لَعَجَبٍ) تَسْتَغِيثُ الْعَجَبَ (لِمَنْ يَنَامُ)، وقد يُقَالُ: (وَاعَجَبًا لِمَنْ يَنَامُ).

وكثيرٌ من النَّاسِ يقرؤونها: (يا عَجَبًا لِمَنْ يَنَامُ)، فهل نُلَحِّنُ هذا الرَّجُلَ
الَّذِي قَالَ: (وا عَجَبًا)، أو: (يا عَجَبًا)؟

الجواب: نعم، نُلَحِّنُهُ إذا أرادَ أَنْ يَتَعَجَّبَ، أمَّا إذا أرادَ أَنْ يُنَادِيَ عَجَبًا،
وقال: إِنِّي أَقُولُ: (يا عَجَبًا)، مثلَ قَوْلِ الأَعْمَى: (يا رَجُلًا)، فَقَصْدِي أَنْ أُنَادِيَ
أَيَّ عَجَبٍ، فقد نُصَحَّحَ كلامه.

لكن لا شكَّ أَنَّ اللُّغَةَ الفصيحةَ أَنْ يُقَالَ: (وا عَجَبًا)، وأنا أسمعُ كثيرًا من
الوُعَاظِ في مَوَاعِظِ رمضانَ يقولون: (وا عَجَبًا لِمَنْ يَنَامُ)، والصَّوابُ أَنْ يُقَالَ:
(وا عَجَبًا لِمَنْ يَنَامُ)، لأنَّ هذه الألفَ بَدَلُ اللَّامِ.



النُّدْبَةُ

النُّدْبُ فِي اللُّغَةِ الدُّعَاءُ، وَلَكِنَّهُ فِي الاصْطِلَاحِ: هُوَ نِدَاءُ الشَّيْءِ تَفْجُّعًا عَلَيْهِ أَوْ تَوَجُّعًا مِنْهُ، وَفِي الْفِقْهِ النُّدْبَةُ هِيَ تَعْدَادُ مُحَاسِنِ الْمَيِّتِ، لَكِنَّهَا فِي النُّحُوِّ لَيْسَتْ هَذَا، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي الْفِقْهِ: (هَذَا فَلَانٌ الَّذِي يَفْعُلُ كَذَا، وَيَفْعُلُ كَذَا) سُمِّيَ نُدْبَةً، لَكِنَّهُ فِي الاصْطِلَاحِ فِي النُّحُوِّ لَا يُسَمَّى نُدْبَةً.

وَالْحَرْفُ الْمُخْتَصُّ بِالنُّدْبَةِ فِي بَابِ النِّدَاءِ هُوَ (وَا) كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيمَا سَبَقَ: (وَا) لِمَنْ نُدْبٌ - أَوْ (يَا) إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ.

٦٠١- مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا نَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا

٦٠٢- وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كَ (بِئْرُ زَمْزَمَ) يَلِي (وَا مِنْ حَفَرٍ)

الشرح

حُكْمُ الْمَنْدُوبِ حُكْمُ الْمُنَادَى تَمَامًا، فَيُنَى عَلَى الضَّمِّ، حَيْثُ يُنَى ذَاكَ عَلَى الضَّمِّ، وَيُنْصَبُ حَيْثُ يُنْصَبُ ذَاكَ، فَيُجْعَلُ مَا لِلْمُنَادَى لِلْمَنْدُوبِ، إِلَّا أَنَّ الْمُؤَلَّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - اسْتَشْنَى فَقَالَ: (وَمَا نَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا)، فَلَا تَنْدُبُ الْمُنْكَرَ وَتَقُولُ مِثْلًا: (وَإِنَّ رَجُلًا)، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ، وَالنَّكْرَةُ غَيْرُ مَعْلُومٍ حَتَّى يُتَفَجَّعَ عَلَيْهِ، أَوْ يُتَوَجَّعَ مِنْهُ، لَكِنْ يَجُوزُ نِدَاؤُهُ.

كذلك لا يُندَبُ المُبْهَمُ، مثل: (أَيِّ)، و(الَّذِي)، و(مَنْ)، وما أشبه ذلك، واستثنى مِنَ المُبْهَمِ في قوله: (وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ)، أي: بالَّذِي اشْتَهَرَ به، فَيُسْتثنى مِنَ المُبْهَمِ الموصُولُ الَّذِي اشْتَهَرَ بِصِلَتِهِ، فَإِنَّهُ يُندَبُ، لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُشْتَهَرًا بِصِلَتِهِ يَزُولُ الإِبْهَامُ فِيهِ.

مثال ذلك: إذا قلت: (أَكْرِمُ مَنْ حَفِظَ الْأَلْفِيَّةَ)، وكلُّ الطُّلَّابِ يَحْفَظُونَهَا، فهذا مُبْهَمٌ، لكن إذا قلت: (أَكْرِمُ مَنْ حَفِظَ الْأَلْفِيَّةَ)، ولم يَحْفَظْهَا إِلَّا وَاحِدٌ فَقَطْ فهنا تَعَيَّنَ، وَإِنْ كَانَتِ الصِّيغَةُ صِيغَةً إِبْهَامٍ، لَكِنَّهُ مَعْلُومٌ.

وتقول: (جَزَى اللَّهُ مَنْ أَضَاءَ لَنَا الطَّرِيقَ خَيْرًا)، ونحنُ نَعْرِفُ أَنَّ الَّذِي أَضَاءَ الطَّرِيقَ هُوَ فُلَانٌ فَقَطْ، فهنا يَكُونُ مُعَيَّنًا.

فإذا كان الموصُولُ مشهورًا بِصِلَتِهِ جَارَ أَنْ يُندَبَ، لَأَنَّهُ مُعَيَّنٌ يَزُولُ فِيهِ الإِبْهَامُ، ولهذا قال: (وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ).

وقوله: «كَ (بِثْرِ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَأَمَّنْ حَفَرٍ)»: (بِثْرِ زَمْزَمٍ) مُقَدَّمٌ هُنَا، لَكِنْ ضَعُهُ مُؤَخَّرًا، لَأَنَّهُ قَالَ: (يَلِي: وَأَمَّنْ حَفَرٍ)، فتقول: (وَأَمَّنْ حَفَرٍ بِثْرِ زَمْزَمٍ)، وهذا مَوْصُولٌ، وهو غيرُ مُعَيَّنٍ لِمَنْ لَا يَعْلَمُهُ، لَكِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي حَفَرَ بِثْرِ زَمْزَمٍ عَبْدُ الْمُطَّلَبِ، فيكونُ قولنا: (وَأَمَّنْ حَفَرَ بِثْرِ زَمْزَمٍ) كقولنا: (وَأَبْدَ الْمُطَّلَبِ)، لَأَنَّهُ مَعْلُومٌ مُشْتَهَرٌ.

مثال آخر: (وَأَمَّنْ عَبَرَ نَهْرَ دِجْلَةَ لِقَاتِ الْفُرْسِ)، فهذا مَشْهُورٌ، وهو سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيصحُّ أَنْ تَنْدَبَهُ، لَأَنَّهُ مشهورٌ، ونحنُ هُنَا نَتَكَلَّمُ عَنْ صِيغَةِ النَّدْبَةِ فَقَطْ، أَمَّا التَّحْلِيلُ وَالتَّحْرِيمُ، فمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَدْبُ الْأَمْوَاتِ.

وهل يصحُّ أن تقول: (وَإِهَذَا)؟

نقول: لا، لأنه غير مشهور.

إِذَنْ: كُلُّ مُبْهَمٍ يَصِحُّ نِدَاؤُهُ، وَلَا يَصِحُّ نُدْبَتُهُ، وَكُلُّ مُنْكَرٍ يَصِحُّ نِدَاؤُهُ، وَلَا تَصِحُّ نُدْبَتُهُ.

٦٠٣- وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلُّهُ بِالْأَلِفِ مَتْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

الشرح

كذلك أيضًا يُخَالِفُ الْمُنَادَى فِي قَوْلِهِ: (وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلُّهُ بِالْأَلِفِ)،
فَالْمُنْدُوبُ مُنْتَهَاهُ يُوصَلُ بِالْأَلِفِ، فَتَقُولُ فِي النَّدَاءِ: (يَا زَيْدُ)، وَلَا تَأْتِي بِالْفِ،
وَتَقُولُ: (وَا زَيْدًا) فِي النَّدْبَةِ.

وقول المؤلف - رحمه الله -: «صَلُّهُ بِالْأَلِفِ»: هذا أمرٌ، والأصل في الأمرِ
الْوُجُوبُ، لكن له قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ، فَلَا مَرَّ هُنَا لَيْسَ لِلْوُجُوبِ كَمَا سَيَأْتِي إِلَّا إِذَا
الْتَبَسَ بِالْمُنَادَى، بَحِثْ تَكُونُ أَدَاةُ النَّدْبَةِ (يَا)، وَإِذَا لَمْ نَصِلْهُ بِالْأَلِفِ الْتَبَسَ
بِالْمُنَادَى، فَحِينَئِذٍ تَتَعَيَّنُ الْأَلِفُ، وَإِلَّا فَلَا تَجِبُ، لِأَنَّ النَّدْبَةَ مَعْلُومَةٌ بِالْحَرْفِ
الْمُخْتَصِّ بِهَا (وَا).

إِذَنْ: اسْتَفَدْنَا مِنْ كَلَامِ الْمَوْلَفِ - رحمه الله - أَنَّ الْمُنْدُوبَ يُخَالِفُ الْمُنَادَى
أَيْضًا فِي أَمْرِ ثَالِثٍ، وَهُوَ وَصَلُ آخِرِهِ بِالْأَلِفِ.

وقوله: «مَتْلُوهَا»: أَي: الَّتِي كَانَتْ الْأَلِفُ تَالِيَةً لَهُ، فَهِيَ تَالِيَةٌ (اسْمُ فَاعِلٍ)،
وَالسَّابِقُ مَتْلُو (اسْمُ مَفْعُولٍ).

وقوله: «إِنْ كَانَ مِثْلَهَا»: أَي: إِنْ كَانَ أَلْفًا، يَعْنِي: أَنَّ أَلْفَ النَّدْبَةِ إِذَا سَبَقَهَا
أَلِفٌ، حُذِفَتِ الْأَلِفُ الَّتِي قَبْلَهَا، لِأَنَّهُ الَّتَقَى سَاكِنَانِ: الْأَلِفُ الَّتِي فِي أَصْلِ
الْكَلِمَةِ، وَأَلِفُ النَّدْبَةِ، وَإِذَا الَّتَقَى سَاكِنَانِ، وَهِيَ حَرْفَا لَيْنٍ حُذِفَ أَحَدُهُمَا، قَالَ
ابْنُ مَالِكٍ - رحمه الله -:

إِنْ سَاكِنَانِ التَّقْيَا اكْسِرَ مَا سَبَقَ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذَفْهُ اسْتَحَقَّ

هنا لو قال قائل: لماذا لا نَحْذِفُ أَلِفَ النُّدْبَةِ، وَنُبْقِي الأَلِفَ التي في الأصلِ،
لَأَتَّهَا أَصْلِيَّةً؟

نقول: لا، بل نَحْذِفُ الأولى، لأنَّ هذا هو الأصلُ، ولأنَّ أَلِفَ النُّدْبَةِ
جِيءَ بها للمعنى، فلو حَذَفْنَاهَا فَاتَ هذا المعنى.

مثال ذلك: رجلٌ عنده مُوسَى حِلَاقَةٍ، فَانْكَسَرَتْ، أو ضَاعَتْ، فَقَالَ: (وَا
مُوسَاهُ)، فَالْأَلِفُ هنا أَلِفُ النُّدْبَةِ، أَمَّا أَلِفُ (مُوسَى) فَحُذِفَتْ، لأنَّ ابنَ مالِكٍ
-رحمه الله- يقولُ: (مَتَلُوْهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ).

ولو قال قائل: لماذا لا يقولُ: (وَا مُوسَاهُ)؟

نقول: هو ثَقِيلٌ، وَأَيْضًا إِذَا التَّقْيَا سَاكِنَانِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُحْذَفَ الأوَّلُ، أو
يُكْسَرُ إِذَا كَانَ غَيْرَ حَرْفِ لَيْنٍ.

إِذَنْ: المَوْضِعُ الرَّابِعُ مِمَّا يُخَالَفُ فِيهِ الْمُنَادَى هو قَوْلُهُ: (مَتَلُوْهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا
حُذِفَ)، أَمَّا الْمُنَادَى فَلَا يُحْذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ.

٦٠٤- كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرَهَا نِلْتَ الْأَمْلُ

الشرح

هذا الموضع الخامس مما يُخَالِفُ فيه المُنَادَى، وذلك أَنَّ المندوبَ قد لا يكونُ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ، فَيُحَذَفُ التَّنْوِينُ مِنَ الصَّلَةِ، فتَقُولُ فِي (وَإِنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمٍ): (وَإِنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمًا)، و(زَمْزَم) فِيهَا لُغَتَانِ: الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ.

وقوله: «أَوْ غَيْرَهَا»: كما لو أُضِيفَ، فتَقُولُ: (وَإِنْ غُلَامَ زَيْدًا)، فتَحْذِفُ التَّنْوِينَ، فهذا معنى قَوْلِهِ: (مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرَهَا نِلْتَ الْأَمْلُ).

٦٠٥- وَالشَّكْلَ حَتَّى أَوَّلِهِ مُجَانِسًا إِنَّ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا بَسَا

الشرح

هذه المسائل من النَّحْوِيِّينَ تُشَبِّهُ مسائلَ الْفَرَضِيِّينَ حيثُ يقولون: إذا مات الإنسانُ عن عِشْرِينَ جَدَّةً، فكم الْوَارِثُ مِنَ الْعِشْرِينَ جَدَّةً؟ فهذا شيءٌ بَعِيدٌ، وهذا الَّذِي قَالَ ابْنُ مَالِكٍ - رحمه الله - هنا مِنَ الْأَشْيَاءِ الْبَعِيدَةِ.

وسَبَقَ أَنْ آخَرَ الْمُنْدُوبِ يُلْحَقُ بِهِ الْأَلِفُ، وَمِنْ ضَرُورَةِ الْخَطِّ الْأَلِفِ أَنْ يَكُونَ الَّذِي قَبْلَهَا مَفْتُوحًا، فَإِذَا كَانَ الشَّكْلُ الَّذِي قَبْلَ الْأَلِفِ إِذَا فَتَحْنَاهُ أَوْجَبَ لَبْسًا فَإِنَّا نُبْقِيهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَنُحَوِّلُ الْأَلِفَ إِلَى حَرْفٍ يُجَانِسُ تِلْكَ الْحَرَكَةَ.

وقوله: «أَوَّلِهِ»: مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِغَالِ، وَ(أَوَّلٍ): فِعْلٌ أَمْرٍ، فَالرَّاجِعُ إِذْنُ هُوَ النَّصْبُ.

وقوله: «حَتَّى»: مُتَعَلِّقٌ بِ(أَوَّلِهِ)، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لَ(أَوَّلِهِ) هُوَ (مُجَانِسًا)، يَعْنِي: أَوَّلَ الشَّكْلِ مُجَانِسًا حَتَّى، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: وَمَتَى أَوَّلِيهِ حَتَّى؟

نقول: «إِنَّ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا بَسَا»: فَإِذَا كَانَ إِبْقَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحَةِ يُوْهِمُ اللَّبْسَ، فَيَجِبُ أَنْ تَجْعَلَ الْأَلِفَ الَّتِي لِلنُّدْبَةِ حَرْفًا مُجَانِسًا لِلْحَرَكَةِ الَّتِي قَبْلَهَا.

مثال ذلك: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْدُبَ غُلَامَ غَائِبٍ تَقُولُ: (وَإِذَا غُلَامُهُ)، وَآخِرُ الْمُنْدُوبِ هُنَا هَاءٌ مُضْمُومَةٌ، فَعِنْدَمَا نَصِلُ بِهَا أَلِفَ النُّدْبَةِ يَجِبُ أَنْ نُفْتَحَ، فَتَقُولُ: (وَإِذَا غُلَامَهَا)، فَإِذَا قُلْنَا: (وَإِذَا غُلَامَهَا) التَّبَسُّ عَلَيْنَا الْأَمْرُ: هَلْ هُوَ نَدَبَ غُلَامَ امْرَأَةٍ، أَوْ نَدَبَ غُلَامَ رَجُلٍ؟ فَمَاذَا نَصْنَعُ؟

نقول: أَخِرُّ المندوب - وهو الهاء - مضمومٌ، والذي يُجَانِسُ الضَّمَّةَ هو الواوُ، فاجعلْ أَلِفَ النَّدْبَةِ واوًا، فقل: (وا غُلامُهُ)، ونقول في إعرابه: (غُلامٌ) مَندُوبٌ، وهو مُضَافٌ، والهاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ جَرٍّ.

كذلك أيضًا إذا كان مكسورًا، وأوهم الفتح، فَإِنَّا نَقْلِبُ الألفَ ياءً.

مثاله: (وا غُلامَكِي) تُخَاطِبُ امْرَأَةً تَنْدُبُ غُلامًا لَهَا حَبِيبًا وَطِيبًا، وَيَقْضِي حاجاتها، ومات، فَتَنْدُبُهُ تَفْجُوعًا عَلَيْهِ، وتقول: (وا غُلامَكِي)، فَيُلْحَقُ بِأَخِرِ المندوبِ أَلِفٌ، وعندما نُلْحِقُ (وا غُلامَكِي) الألفَ، فَإِنَّهُ يُفْتَحُ ما قَبْلُهَا، فنقول: (وا غُلامَكَاهُ)، وعندما نقول: (واغُلامَكَاهُ)، فهل نحن نَنْدُبُ غُلامَ رَجُلٍ، أو غُلامَ امْرَأَةٍ؟!

إِذَنْ: نُبْقِي الكَسْرَةَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى خِطَابِ المَرَأَةِ عَلَى حَالِهَا، وَنَجْعَلُ الألفَ تُجَانِسُ الكَسْرَةَ، فَتَكُونُ ياءً، فنقول: (وا غُلامَكِيهَ)، وَتَبْقَى الهاءُ لِلسَّكْتِ، وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ.

إِذَنْ: كَأَنَّهُ مُسْتَشْنَى مِمَّا سَبَقَ: (مُتَّهَى المَندُوبِ صَلُهُ بِالْأَلِفِ) إِلَّا إِذَا كَانَ وَصْلُهُ بِالْأَلِفِ يُوجِبُ اللَّبْسَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُقْلَبَ الألفُ إِلَى حَرْفٍ مُجَانِسٍ لِلحَرَكَةِ، فَإِنْ كَانَتِ الحَرَكَةُ كَسْرَةً تُجْعَلُ الألفُ ياءً، وَإِنْ كَانَتِ الحَرَكَةُ ضَمَّةً تُقْلَبُ الألفُ واوًا.

٦٠٦- وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ، وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ

الشرح

قوله: «وَاقِفًا»: حَالٌ مِنْ فاعِلٍ (زِدْ)، و(هَاءَ): مفعولٌ به، أي: زِدْ هَاءَ سَكْتٍ حَالِ كَوْنِكَ واقِفًا، فإذا وَقَفْتَ على المندوبِ، فَإِنَّهُ يُخْتَمُ بِالْأَلِفِ كما سبق، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَزِيدَ هَاءَ سَكْتٍ فافعل.

«وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ»: أي: فزِدِ المَدَّ، (وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ).

مثال ذلك: (وا زَيْدَاهُ)، وهذا مُتَفَجِّعٌ عليه، كقولِ فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حينَ تُوِّفِيَ الرسولُ ﷺ: «وا أَبْتَاهُ»^(١). وتقولُ: (وا رَأْسِي رَأْسَاهُ)، (وا ظَهْرِي ظَهْرَاهُ)، (وا ظَهْرَاهُ)، (وا رَأْسَاهُ)، وما أشبه ذلك، وهذا مُتَوَجِّعٌ منه.

وتقولُ: (وا غَلَامَاهُ)، لَأَنَّ هَاءَ السَّكْتِ سَاكِنَةٌ، لَأَنَّهَا مَوْقُوفٌ عليها، فتقولُ: (وا غُلَامَاهُ) جَوَازًا، ويجوزُ أَنْ تقولَ: (وا غُلَامَا).

وقوله: «وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ»: ظاهرُهُ أَنَّ المَدَّ ليس بِإِلَازِمٍ، وَأَنَّكَ لو قُلْتَ: (وا غُلَامَ) فهو جَائِزٌ، وهذا ما مشى عليه بعضُ المُحَشِّينَ، فيقولون: إِنَّ قولَه: (مُنْتَهَى المُنْدُوبِ صَلُّهُ بِالْأَلِفِ) الأمرُ فيه للاستِحْبَابِ، وليس لِلْجُوبِ، قالوا: وَإِنَّمَا حَمَلْنَاهُ على الاستِحْبَابِ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّصِّ الْآخِرِ، وهو قوله: (وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ)، أي: فزِدِ المَدَّ.

(١) هذا اللفظ أخرجه ابن ماجه: كتاب الجنائز: باب ذكر وفاته ﷺ رقم (١٦٣٠)، وهو عند البخاري: كتاب الغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، رقم (٤١٩٣) بلفظ: «يا أَبْتَاهُ».

ولكنني أنا ربما أعارض هذا، وأقول: إنَّ قول ابن مالك - رحمه الله -:
 (وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ) يعني: وإنَّ تشأ فاقصر على المدِّ دون الهاء،
 وتكون الجملة جُمْلَةً واحدة، وهذا قد يُعارض بأنَّه قال: (وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتِ
 إِنْ تُرِدْ)، فيكون مُكرِّراً مع الشَّطْرِ الأوَّلِ، لأنَّه لا يَخْرُجُ عن معنى الشَّطْرِ الأوَّلِ
 أبداً إذا حملناه على ما ذُكرتُ، وعليه فيكون حملُ قوله: (صِلْهُ بِالْأَلِفِ) على
 الاستحبابِ وَجِيهاً.

إِذَنْ: صارَ عندنا ثلاثُ صُورٍ في المندوبِ:

الأولى: (وا غَلَامَ) بالفتح فقط.

الثَّانية: (وا غَلَامَه) بِالْأَلِفِ وهَاءِ السَّكْتِ.

الثَّالثة: (وا غَلَاما) بِالْأَلِفِ فقط.

٦٠٧- وَقَائِلُ: (وَاعْبُدِيَا) (وَاعْبُدَا) مَنْ فِي النَّدَا لِيَا ذَا سُكُونٍ أَبَدِي

الشرح

تَقَدَّمَ أَنَّ (عَبْدِي) المضافَ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ فيه خَمْسُ لُغَاتٍ إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ.

فَعَلِيَ لُغَةً مَن يَقُولُ: (عَبْدِي) بِالسُّكُونِ يَجُوزُ فِي النُّدْبَةِ أَنْ تَقُولَ: (وَاعْبُدَا) (وَاعْبُدِيَا)، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْكَلِمَةَ الَّتِي عِنْدَنَا قَبْلَ النُّدْبَةِ (عَبْدِي) بِالْيَاءِ وَالسُّكُونِ، فَيَجُوزُ فِي النُّدْبَةِ أَنْ آتِيَ بِالْأَلِفِ النُّدْبَةِ، وَأُحْذِفَ الْيَاءَ، لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ، فَأَقُولُ: (وَاعْبُدَا).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا تُحْذَفُ الْيَاءُ وَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى الْإِضَافَةِ؟

نَقُولُ: وَأَلْفُ النُّدْبَةِ دَالَّةٌ عَلَى النُّدْبَةِ، فَلَوْ حَذَفْنَاهَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نُدْبَةٌ، وَلِهَذَا نَحْذِفُ الْيَاءَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَيَجُوزُ أَنْ آتِيَ بِالْأَلِفِ النُّدْبَةِ وَأُبْقِيَ الْيَاءَ، وَإِذَا أَبْقَيْتَهَا فَلَا بُدَّ أَنْ أُحَرِّكَهَا بِمَا يُنَاسِبُ الْأَلِفَ، وَهُوَ الْفَتْحَةُ، فَأَقُولُ: (وَاعْبُدِيَا).

وَأَمَّا عَلَى اللُّغَاتِ الْأُخْرَى فَتَبْقَى عَلَى أَصْلِهَا، فَعَلِيَ لُغَةً مَن يَأْتِي بِالْيَاءِ مَفْتُوحَةً (عَبْدِي) آتِيَ بِالْأَلِفِ النُّدْبَةِ، وَأُبْقِيَ الْيَاءَ مَفْتُوحَةً عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَأَقُولُ: (وَاعْبُدِيَا)، وَعَلَى لُغَةٍ حَذَفَ الْيَاءَ (عَبْدُ) آتِيَ بِالْأَلِفِ فَقَطُّ، فَأَقُولُ: (وَاعْبُدَا)، إِنَّمَا الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ هُوَ (عَبْدِي) بِالْيَاءِ السَّاكِنَةِ.

فإن قال قائل: إذا قلنا: (واعبدا) فلعلة ندب عبدا غير مضاف إلى أحد؟

نقول: هذا وارد، لكن إذا علم أنني أندب عبدي المضاف إليّ، فتكون الياء حذفت لالتقاء الساكنين، أمّا إذا كنت أنادي منكرا، فقد تقدّم في أول كلام المؤلف - رحمه الله - أن المنكر لا يُندب، فإذا قلت: (واعبدا) على أن المندوب عبد فقط ما صحّت الندبة، أمّا إذا كان علما فلا بأس.



التَّرْخِيمُ

التَّرْخِيمُ فِي اللُّغَةِ: التَّرْقِيقُ، وَأَمَّا فِي الاصِّطِلَاحِ، فَهُوَ حَذْفُ آخِرِ الْمُنَادَى،
وَالتَّرْخِيمُ يُؤْتَى بِهِ لِلتَّحْسِينِ، وَلِهَذَا لَا يَأْتِي إِلَّا فِي مَقَامِ الرَّقَّةِ وَاللِّينِ، أَوِ التَّعْظِيمِ
أَحْيَانًا.

٦٠٨- تَرَخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَ (يَا سَعَا) فَيَمِنْ دَعَا سَعَادًا

الشرح

قوله: «تَرَخِيمًا»: يقولون: إِنَّ التَّرْخِيمَ فِي الاصِّطِلَاحِ هُوَ حَذْفُ آخِرِ
الْمُنَادَى، وَإِذَا كَانَ هُوَ حَذْفُ آخِرِ الْمُنَادَى، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ (تَرَخِيمًا)
مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَكُونُ: رَخِمَ لِلتَّرْخِيمِ، وَهَذَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى، وَإِلَّا فَإِنَّ
الْإِنْسَانَ يَفْهَمُ أَنَّهَا مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ.

وعلى هذا -أي: إذا كان التَّرْخِيمُ هُوَ حَذْفُ آخِرِ الْمُنَادَى- فَإِنَّهَا تَكُونُ
كَقَوْلِ الْقَائِلِ: (جَلَسْتُ قُعُودًا)، وَتَكُونُ مَصْدَرًا مَعْنَوِيًّا عَلَى رَأْيِ ابْنِ أَجْرُومٍ
-رحمه الله- أَوْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ -رحمه الله- حَيْثُ قَالَ:

وَقَدْ يُنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ كَ (جَدَّ كُلِّ الْجَدِّ)، وَ (افْرَحِ الْجَدْلُ)

إِذَنْ: قَوْلُهُ (تَرَخِيمًا): نَقُولُ: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَامِلُهَا قَوْلُهُ: (احْذِفْ).

والتَّرخِيمُ في اصطلاح النحويين حَذْفُ آخِرِ المُنَادَى، وقد قال الرَّسُولُ ﷺ لعائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «يَا عَائِشُ»^(١). فحَذَفَ آخِرَهُ.

وقوله: «كَ (يَا سَعَا) فَيَمَنْ دَعَا سَعَادًا»: لو كان هناك امرأةً اسمُها سَعَادُ، وأردتَ أَنْ تُرَخِّمَ بالنداءِ تقولُ: (يا سَعَا)، أو: (سَعَا)، سواءً أبقيتَ حرفَ النداءِ، أم حَذَفْتَهُ.

وقوله: «سَعَادًا»: الألفُ للإِطلاقِ، وليستَ مِنْ بِنْيَةِ الكَلِمَةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا رقم (٣٧٦٨)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا رقم (٢٤٤٧).

وهل يجوز في كُلِّ مُنادَى؟ قال المؤلف - رحمه الله -:

٦٠٩- وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَلْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَ

٦١٠- بِحَذْفِهَا وَفَرُّهُ بَعْدُ،
.....

الشرح

قوله: «مُطْلَقًا»: سواء كان المَوْثُثُ بالتاء ثَلَاثِيًّا، أم رُبَاعِيًّا، أم خُمَاسِيًّا، وسواء كان عَلَمًا، أم اسمَ جنسٍ، أم صِفَةً، فَإِنَّهُ يُرَخِّمُ بِكُلِّ حَالٍ.

مثال ذلك: تُنادي فُلَانَةً فتقول: (يا فُلَانُ)، ولا تقول: (يا فُلَانُ).

وإذا كنتَ تُريدُ أَنْ تُرَخِّمَ امرأةً اسمُها (عَائِشَةُ) تقول: (يا عَائِشُ)، أو رَجُلًا اسمُهُ (حَمْرَةَ) تقول: (يا حَمْرُ)، أو (شَاةً) تقول: (يا شَا)، أو (صَخْرَةَ) تقول: (يا صَخْرُ).

فإن قال قائل: (حمزة) مُذَكَّرٌ!

قلنا: لكنَّ التَّأْنِيثَ فِيهِ لَفْظِيٌّ.

إِذَنْ: كُلُّ مَا خُتِمَ بِالتَّاءِ فَإِنَّهُ يُرَخِّمُ، ولهذا قال: (وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَلْهَا).

وقوله: «وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَ»: أي: مِنَ المَوْثُثِ بِالهَاءِ.

«بِحَذْفِهَا»: أي: حَذَفِ الهاءِ وَحَدَّهَا.

«وَفَرُّهُ»: كما في (يا حَمْرُ)، (يا عَائِشُ)، (يا فَاطِمُ)، وما أشبه ذلك.

.....، واحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا

٦١١- إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ، الْعَلَمُ دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٌ

الشرح

قوله: «احْظُلَا»: أي: امْنَعْ.

وقوله: «مَا»: بمعنى الذي، أي: امْنَعْ تَرْخِيمَ الَّذِي خَلَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ، وهي هَاءُ التَّأْنِيثِ، فإِلْمَادُ الْخَالِي مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ لَا يُرْخَمُ إِلَّا بِشُرُوطٍ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ رُبَاعِيًّا، فَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا لَمْ يُرْخَمْ، مثل: (زيد)، فلا تقول: (يا زِي)، ومثل: (عَمْرُو)، فلا تقول: (يا عَم)، ومثل: (عُمَر)، فلا تقول: (يا عُم)، لَأَنَّهُ دُونَ الرُّبَاعِيِّ، وكذلك (شَمْس) لامرأة، لَأَنَّهُ ثَلَاثِيٌّ، أَمَّا (جَعْفَر)، فَإِنَّكَ تُرْخِمُهُ، فتقول: (يا جَعْفُ).

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَمًا، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ عَلَمٍ لَمْ يُرْخَمْ، مثل: (قائم)، فلا تقول: (يا قَائِي)، ومثل: (جَلَمَد)، فلا تقول: (يا جَلَم)، لَأَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ، وَأَمَّا (نهار)، فَإِنْ كَانَ عَلَمًا جَازًا، فنقول: (يا نَهَا)، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ عَلَمٍ لَمْ يُرْخَمْ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: «دُونَ إِضَافَةٍ»: فَإِنْ كَانَ مُضَافًا لَمْ يُرْخَمْ، مثل: (عَبْدُ اللَّهِ)، فَإِنَّكَ لَا تُرْخِمُهُ فتقول: (يا عَب)، لَأَنَّ الْإِضَافَةَ تَقُوتُ، وَالْإِضَافَةُ نِسْبَةُ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، فَإِنْ حَذَفْتَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى شَيْءٍ، وَإِنْ حَذَفْتَ بَعْضَ

المُضَافِ إِلَيْهِ، مَا صَحَّ، فَمَثَلًا (غُلَامَ جَعْفَرٍ) لَا يَصِحُّ أَنْ تُرَخِّمَهُ، فَتَقُولُ: (يَا غُلَامَ)، وَتَحذفُ (جَعْفَرَ)، أَوْ تَقُولُ: (يَا غُلَامَ جَعْ)، أَوْ تَقُولُ: (يَا غُلَامَ جَعْفَ).

إِذَنْ: لَا بُدَّ أَنْ نَقُولَ: (يَا غُلَامَ جَعْفَرٍ).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُؤَنَّثًا مِثْلَ: (يَا أَبَا عَائِشَةَ) فَهَلْ تُرَخِّمُهُ؟

نَقُولُ: لَا، لِأَنَّنا لَا نُريدُ أَنْ نُرَخِّمَ (عَائِشَةَ)، إِنَّمَا نُريدُ أَنْ نُرَخِّمَ أَبَا عَائِشَةَ، فَإِذَا حذفتَ آخَرَ (عَائِشَةَ) صَارَ التَّرخيمُ لها هِيَ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ «وَإِسْنَادٌ مُتَمَّ»: وَالْمُرَادُ الْمُرَكَّبُ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا، فَبَعْضُ الْأَعْلَامِ تَكُونُ مُرَكَّبَةً تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا مِثْلَ: (تَأَبَّطُ شَرًّا) اسْمُ رَجُلٍ، وَ(شَابَ قَرْنَاهَا) اسْمُ امْرَأَةٍ، فَهَذَا لَا يُرَخِّمُ، فَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نُرَخِّمَ (تَأَبَّطُ شَرًّا) وَقُلْنَا: (يَا تَأَبَّطُ) لَمْ يَصَحَّ.

وَهَلْ يَصِحُّ أَنْ نُرَخِّمَ (جَادَ الْحَقُّ)؟

نَقُولُ: لَا، لَا يُرَخِّمُ، لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا.

بَقِيَ التَّرْكِيبُ الْمَرْجِيُّ مِثْلَ: (مَعْدِيكَرَب)، وَهُوَ عَلَمٌ، وَ(حَضَرَ مَوْتَ)، وَهُوَ عَلَمٌ عَلَى بَلَدٍ مُعَيَّنٍ، فَيَجُوزُ أَنْ تُرَخِّمَ (مَعْدِيكَرَبَ)، لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَا مَنَعَ إِلَّا اثْنَيْنِ مِنَ التَّرْكِيبِ، وَهُمَا التَّرْكِيبُ الْإِضَافِيُّ، وَالتَّرْكِيبُ الْإِسْنَادِيُّ، وَأَمَّا التَّرْكِيبُ الْمَرْجِيُّ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ، فَتَقُولُ: (يَا مَعْدُ)، فَتَحذفُ آخِرَهُ.

وَأَنَا عِنْدِي أَنَّنَا نَقُولُ: حَتَّى فِي الْمُرَكَّبِ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا، يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ، لِأَنَّ الْمُرَكَّبَ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا لَا يَدُلُّ عَلَى اثْنَيْنِ، بَلِ الْمُسَمَّى وَاحِدٌ، بِخِلَافِ الْمُرَكَّبِ

تركيبًا إضافيًا، فإنه مُركَّبٌ من مُضافٍ ومُضافٍ إليه، وكذلك التَّركيبُ المَزْجِيُّ لا يدلُّ على اثنين، فـ(مَعْدِيكَرَب) واحدٌ، وليس (مَعْدِي) مُضافًا، و(كَرَب) مُضافًا إليه، فلم يُقْصَدْ منه الدَّلَالَةُ على التَّعَدُّدِ، ولهذا نقولُ: إِنَّهُ إذا جازَ التَّركيبُ المَزْجِيُّ، فينبغي أنْ يجوزَ التَّركيبُ الإسْنَادِيُّ.

- ٦١٢- وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنَّ زَيْدَ لَيِّنًا سَاكِنًا مُكَمَّلًا
٦١٣- أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتَحٌ قُفْيِي

الشرح

الترخيمُ هو حَذْفُ آخِرِ المنادى، لكن هل يُحذفُ مع الآخرِ شيءٌ؟
يقولُ المؤلفُ - رحمه الله -:

«وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا»: أي: الَّذِي تَلَاهُ الْآخِرُ، وهو ما قَبْلَ
الْآخِرِ، فيُحذفُ الْآخِرُ، وَالَّذِي قَبْلَهُ بِشُرُوطٍ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ «إِنَّ زَيْدًا»: أي: إِنْ كَانَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الْآخِرِ حَرْفًا زَائِدًا.

الشَّرْطُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ «لَيِّنًا»: أي: حَرْفَ لَيْنٍ، وَحُرُوفُ اللَّيْنِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ،
أَمَّا الْأَلْفُ، فَإِنَّهَا لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً، وَكَوْنُهُ يَقُولُ: (لَيِّنًا سَاكِنًا) يُخْرِجُ
الْأَلْفَ، لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ رَابِعًا فَأَكْثَرَ، فَقَوْلُهُ: (مُكَمَّلًا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا)،
أي: يَجِبُ تَمَامُ الْأَرْبَعَةِ فَمَا زَادَ، احْتِرَازًا مِمَّا لَوْ كَانَ هُوَ الثَّالِثَ.

مثال ذلك: (مسكين)، تقول فيها: (يا مسك)، ولك فيها وجهان:

الوجهُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَبْنِيَهُ عَلَى الضَّمِّ، وهذه يُسَمُّونها لُغَةً مَنْ لَا يَتَنَطَّرُ، وتقولُ:

(يا مسك)، ف(يا): حَرْفُ نِدَاءٍ، و(مسك): مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

الوجه الثاني: أن تُبْقِيَهَا مكسورةً، وهذا هو الأصل، وهذه على لُغَةٍ مَن يَنْتَظِرُ، فتقول: (يا مِسْكُ)، ف(يا): حرفُ نداءٍ، و(مِسْكُ): مُنادَى مَبْنِيٌّ على ضَمٍّ مُقَدَّرٍ على آخره، منعٌ مِّنْ ظُهورِهِ اشتغالُ المحلِّ بحركة الانتظارِ.

فعلى لُغَةٍ مَن لا ينتظرُ يكون الوجودُ كأنَّهُ اسمٌ مُسْتَقِلٌّ، وعلى لُغَةٍ مَن ينتظرُ يكون كأنَّهُ اسمٌ مقطوعٌ مَبْتُورٌ.

ولاحظْ أُنَّا لا نُرْخِّمُهُ على أَنَّهُ واحدُ المساكينِ، إِنَّا نُرْخِّمُهُ على أَنَّ (مسكين) عَلَمٌ، أي: رجلٌ سَمَّيْنَاهُ (مِسْكِينًا).

مثال آخر: (عُثْمَان) تقول فيها: (يا عُثْمُ)، وهي على لُغَةٍ مَن ينتظرُ، وتقول: (يا عُثْمُ) على لُغَةٍ مَن لا ينتظرُ.

مثاله: (منصور)، فإذا أردتَ أن تُرْخِّمَهُ تقول: (يا مَنْصُ) بضمِّ الصَّادِ، وفيه اتَّفَقَتِ اللَّغَتَانِ، لأنَّكَ إذا حَذَفْتَ الْوَاوَ وَالرَّاءَ، تبقى الصَّادُ مضمومةً، وهذا على لُغَةٍ مَن ينتظرُ، وإذا بَنَيْتَهَا على الضَّمِّ، فكَذلكَ أيضًا تقول: (يا مَنْصُ)، لكنَّ الإعرابَ يَخْتَلِفُ، فإذا أَجَرَيْتَهَا على لُغَةٍ مَن ينتظرُ، فَإِنَّكَ تقول: (يا): حرفُ نداءٍ، و(منص): مُنادَى مَبْنِيٌّ على ضَمٍّ مُقَدَّرٍ على آخره، منعٌ مِّنْ ظُهورِهِ اشتغالُ المحلِّ بحركة الانتظارِ، لأنَّ هذه الضَّمَّةَ ما جِيءَ بها مِنْ أَجْلِ النَّدَاءِ، فَهِيَ الضَّمَّةُ الْأَصْلِيَّةُ.

وكذلكَ نقولُ في (عُثْمُ)، و(عُثْمُ).

أَمَّا (غَضَنْفَرُ)، فلا يصحُّ أنْ نَحْذِفَ النُّونَ، لأنَّهُ ليسَ حرفَ لينٍ، وليسَ رابعًا فأكثرَ.

وَأَمَّا (عُصْفُور) فَيَجُوزُ، لِأَنَّ الْوَائَ رَابِعَةٌ، وَهِيَ زَائِدَةٌ، لِأَنَّهَا مِنَ الْعُصْفَرِ.
وَأَمَّا (قَنْدِيل) فَيَصِحُّ أَنْ نَحْذِفَ الْيَاءَ، لِأَنَّ أَصْلَهَا (قَنْدَل)، فَالْيَاءُ زَائِدَةٌ،
وَوَزْنُهَا (فِعْلِيل).

وَقَوْلُهُ: «وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَا بِهِمَا فَتَحٌ قُفْيِي»: (فَتَحٌ): مُبْتَدَأٌ، وَ(قُفْيِي):
الْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَ(بِهِمَا): جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(قُفْيِي)، أَي: وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ
وَيَاءٍ فَتَحٌ قُفْيِي بِهِمَا، وَ(قُفْيِي) أَي: أَتَّبِعْ.

الْوَاوُ وَالْيَاءُ مِنَ حُرُوفِ اللَّيْنِ، لِأَنَّ حُرُوفَ اللَّيْنِ مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِكَ: (وَإِي)،
وَهِيَ الْوَائُ وَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ^(١)، وَالْحَرَكَةُ الْمُنَاسِبَةُ لِلْوَاوِ هِيَ الضَّمَّةُ، مِثْلُ:
(مَنْصُور)، وَالْحَرَكَةُ الْمُنَاسِبَةُ لِلْيَاءِ هِيَ الْكَسْرَةُ، مِثْلُ: (مَسْكِين)، فَإِذَا كَانَتْ
الْوَاوُ قَبْلَهَا مَفْتُوحٌ، وَالْيَاءُ قَبْلَهَا مَفْتُوحٌ، فَإِنَّ فِيهِ خِلَافًا:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تُحْذَفُ الْوَائُ، وَتُحْذَفُ الْيَاءُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا تُحْذَفَانِ، بَلْ تَبْقَيَانِ.

مِثَالُ ذَلِكَ فِي الْوَائِ: (فِرْعَوْن)، فَالْوَاوُ مِنَ حُرُوفِ اللَّيْنِ، وَالَّذِي قَبْلَهَا
حَرَكَةٌ غَيْرُ مُنَاسِبَةٍ، وَهِيَ الْفَتْحَةُ، فَتَقُولُ: (يَا فِرْعَو) عَلَى قَوْلٍ، وَتَقُولُ: (يَا فِرْعَ)
عَلَى قَوْلٍ آخَرَ.

(١) الْحُرُوفُ الثَّلَاثَةُ تُسَمَّى حُرُوفَ (لَيْن) وَ(عِلَّة) وَ(مَد)، فَلَهَا أَسْمَاءٌ ثَلَاثَةٌ، فَالْأَلْفُ دَائِمًا حَرْفٌ مَدٌّ،
وَأَمَّا الْوَائُ وَالْيَاءُ، فَإِنَّ كَانَتِ الْحَرَكَةُ قَبْلَهُمَا مُنَاسِبَةً، فَهُمَا حَرْفَا مَدٍّ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُنَاسِبَةٍ، فَهُمَا
حَرْفَا عِلَّةٍ وَلَيْنٍ فَقَطْ، وَلَا نَقُولُ: حَرْفَا مَدٍّ، وَهَذَا تَقْسِيمُهَا عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ، وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: فِي
(فِرْعَوْن) حَرْفٌ لَيْنٌ وَعِلَّةٌ، وَلَا نَقُولُ: حَرْفٌ مَدٌّ، وَفِي (مَنْصُور) حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ وَعِلَّةٌ، وَأَمَّا
الْأَلْفُ فَهِيَ دَائِمًا تَكُونُ حَرْفَ مَدٍّ وَعِلَّةٍ. (الْشَّارِحُ)

مِثَالهَا فِي الْيَاءِ: (غُرْنَيْقُ)، وَهُوَ الطَّيْرُ الْمَعْرُوفُ الَّذِي يُسَمِّيهِ النَّاسُ عِنْدَنَا (غُرْنُوقَ)، فَتَقُولُ: (غُرْنَيْ)، أَوْ (غُرْنَ).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: اشْتَرَطْنَا فِي الْمَرْحَمِ غَيْرِ الْمَخْتَوِمِ بِالتَّاءِ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا!
نَقُولُ: نُسَمِّي إِنْسَانًا (غُرْنَيْقَ)، فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ شَخْصًا لِبَاسُهُ دَائِمًا أَبْيَضُ
نَاصِعُ الْبَيَاضِ، وَهُوَ خَفِيفُ الْمَشْيِ، فَدَائِمًا يُسْرِعُ كَأَنَّهُ يَطِيرُ، فَنَقُولُ لَهُ: (يَا
غُرْنَيْقُ)، وَهَلْ هُوَ مُصَغَّرٌ؟

نَقُولُ: لَا، الظَّاهِرُ أَنَّ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَكَيْفَ نُرَخِّمُ (هُرَيْرَةً)؟

نَقُولُ: نَحْذِفُ التَّاءَ فَقَطْ.

٦١٤- وَالْعَجَزَ احْدِفْ مِنْ مُرْكَبٍ، وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمَرُو نَقْلُ

الشرح

المُرْكَبُ يُحْدَفُ عَجْزُهُ كُلُّهُ عِنْدَ التَّرْخِيمِ، وَهَذَا أَبْلَغُ مِنْ حَذْفِ حَرْفَيْنِ، لِأَنَّ التَّرْخِيمَ حَذْفُ حَرْفٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ أَتَيْنَا إِلَى حَذْفِ حَرْفَيْنِ، ثُمَّ أَتَيْنَا إِلَى حَذْفِ الْعَجْزِ كُلِّهِ.

مثاله: (مَعْدِيكَرَبَ)، فِهَذَا مُرْكَبٌ تَرْكِيبًا مَرْجِيًّا، فَإِذَا حَذَفْنَا (كَرَبَ) صَارَ الْمَحْذُوفُ ثَلَاثَةَ حُرُوفٍ، وَكَذَلِكَ (حَضَرَمَوْتُ) وَ(بَعْلَبَكَّ)، لِأَنَّ الْكَافَ مُشَدَّدَةٌ.

وَهَلْ يَدْخُلُ التَّرْكِيبُ الْإِضَافِيُّ فِي هَذَا الْكَلَامِ؟

الجواب: لَا يَدْخُلُ، لِأَنَّهُ سَبَقَ فِي قَوْلِهِ: (دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ)، وَهَذَا قَالَ فِي الْإِسْنَادِ: (وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ)، يَعْنِي أَنَّ مَا رُكِّبَ تَرْكِيبَ جُمْلَةٍ، فَإِنَّ تَرْخِيمَهُ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ (تَأَبَّطُ شَرًّا)، فِهَذَا مُرْكَبٌ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا، لِأَنَّ (تَأَبَّطُ): فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتَرٌّ، وَ(شَرًّا): مَفْعُولٌ بِهِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا جِيءَ بِهَا، وَوُضِعَتْ اسْمَ رَجُلٍ، فَصَارَ مُرْكَبًا تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا، وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُرْخِمَ؟

نَقُولُ: سَبَقَ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ قَالَ: (دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ)، لَكِنْ هُنَا نَاقِضٌ وَقَالَ: (وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ)، فَيُحْمَلُ قَوْلُهُ فِيهَا سَبَقَ: (دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِسْنَادِ الْكَثْرَةَ، أَيْ: أَنَّهُ لَا يَكْثُرُ تَرْخِيمُ الْمُرْكَبِ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا.

إِذَنْ: الْمُرَكَّبَاتُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: إِسْنَادِيٌّ، وَإِضَافِيٌّ، وَمَزْجِيٌّ، فَالْمَزْجِيُّ يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ وَبكَثْرَةٍ، وَالِإِضَافِيُّ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا، وَالِإِسْنَادِيُّ يَجُوزُ، لَكِنْ بِقِلَّةٍ.
مثال آخر: (شَابَ قَرْنَاهَا)، إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُرَخِّمَهُ نَقُولُ: (يَا شَابَ)، وَنَحْذِفُ (قَرْنَاهَا) كُلَّهَا.

وقوله: «وَذَا عَمْرُو نَقْلٌ»: (ذَا): اسْمُ إِشَارَةٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأً، وَ(عَمْرُو): مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ(نَقْلٌ): فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَرٌّ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

وقوله: «عَمْرُو»: هُوَ سِبْيَوِيَّةُ إِمَامٍ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فِي النَّحْوِ، وَأَيُّمَةُ النَّحْوِ مَا جَاءَتْهُمْ الْإِمَامَةُ هَكَذَا بَدُونَ تَعَبٍ، بَلْ كَانُوا يَتَعَبُونَ، وَيَخْرَجُونَ إِلَى الْبَرَارِيِّ، وَيَتَلَقَّوْنَ الْأَعْرَابَ الَّذِينَ مَا دَخَلُوا فِي الْمَدِينِ، وَلَا تَغَيَّرَتْ أَلْسِنَتُهُمْ، فَيَنْقُلُونَ عَنْهُمْ الْكَلَامَ، فَمِنْ جُمْلَةٍ مَا نَقَلَ سِبْيَوِيَّةُ أَنَّهُمْ -أَي: الْعَرَبَ- يُرَخِّمُونَ الْمُرَكَّبَ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا.

وَكُونُ ابْنِ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَقُولُ: (وَذَا عَمْرُو نَقْلٌ)، وَيَأْتِي بِهَذَا لِيَقْوِيَ كَلَامُهُ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَرْخِيمَ الْمُرَكَّبِ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا قَلِيلٌ جِدًّا، وَهُوَ كَذَلِكَ.
الْخِلَاصَةُ: أَنَّ الْمُرَخَّمَ يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَحَرْفَانِ، وَالْعَجْزُ مُطْلَقًا، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا يُحْذَفُ.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُرَكَّبِ، فَالْمُرَكَّبُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مُرَكَّبٌ تَرْكِيبًا إِضَافِيًّا، وَمُرَكَّبٌ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا، وَمُرَكَّبٌ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا، فَالْمُرَكَّبُ تَرْكِيبًا إِضَافِيًّا لَا يُرَخَّمُ، وَالْمُرَكَّبُ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا يُرَخَّمُ بِقِلَّةٍ، وَالْمُرَكَّبُ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا يُرَخَّمُ بِكَثْرَةٍ.

- ٦١٥- وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَغْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ
 ٦١٦- وَاجْعَلْهُ - إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا - كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تَمَّ
 ٦١٧- فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي (تَمُودَ): (يَا تَمُودُ)، وَ: (يَا تَمِي) عَلَى الثَّانِي بَيَا

الشرح

(مَا) فِي قَوْلِهِ: «مَا حُذِفَ»: مَفْعُولٌ (نَوَيْتَ)، أَي: إِنْ نَوَيْتَ مَا حُذِفَ بَعْدَ حَذْفِهِ.

«فَالْبَاقِي اسْتَغْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ»: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْبَاءَ هُنَا بِمَعْنَى (عَلَى)، يَعْنِي: فَاسْتَغْمِلِ الْبَاقِي عَلَى مَا أَلِفَ فِيهِ قَبْلَ الْحَذْفِ، أَي: اجْعَلْهُ عَلَى حَالِهِ إِذَا نَوَيْتَ بَعْدَ الْحَذْفِ مَا حَذَفْتَ، وَهَذَا فِي كُلِّ مَا سَبَقَ مِنَ التَّرْخِيمَاتِ.

مثاله: تقول: (يَا مِسْكَ)، (يَا عُثْمَ)، (يَا مَنْصُ)، فلم يُعَيَّرْ شَيْئًا فِي الْحَرَكَاتِ، وَنَقُولُ فِي إِعْرَابِ (يَا عُثْمَ): (عُثْمَ) مُنَادَى مُرَحَّمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمٍّ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْإِنْتَظَارِ.

وقوله: «وَاجْعَلْهُ»: أَي: اجْعَلِ الْمُرَحَّمِ إِنْ لَمْ تَنْوِ الْمَحْذُوفَ كَمَا لَوْ كَانَ هَذَا الْمُرَحَّمُ تَمَّ بِالْحَرْفِ الْآخِرِ الْمَوْجُودِ.

وقوله: «وَضَعًا»: أَي: بِحَسَبِ وَضْعِ الْعَرَبِ، فَلَا نُلْتَفِتُ إِلَى الْمَحْذُوفِ إِطْلَاقًا، فَنَقُولُ فِي (عُثْمَانَ): (يَا عُثْمَ)، وَفِي (مُسْكِينَ): (يَا مِسْكَ)، وَفِي (مَنْصُورَ): (يَا مَنْصُ) عَلَى أَنَّ الضَّمَّةَ لَيْسَتْ بِالْحَرَكَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَهَذَا نَقُولُ فِي (يَا مَنْصُ)

على هذا: (يا): حَرْفٌ نِدَاءٌ، و(مَنْصُ): مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، لَأَنَّا قَدَرْنَا أَنَّ هَذِهِ الضَّمَّةَ حَرَكَةُ بِنَاءٍ لَا حَرَكَةُ انْتِظَارٍ.

وَإِذَا كَانَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، مِثْلَ (يَا فِرْعَوُّ) عَلَى لُغَةٍ مَن لَا يَحْذِفُ الْوَائِ نَقُولُ: مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمٍّ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ الثَّقُلُ. وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي (غُرْنِيق): (يَا غُرْنِي).

مِثَالُ آخِر: (حَمْزَةٌ) عَلَى لُغَةٍ مَن يَنْتَظِرُ نَقُولُ: (يَا حَمْزَ)، وَعَلَى لُغَةٍ مَن لَا يَنْتَظِرُ نَقُولُ: (يَا حَمْزُ).

مِثَالُ آخِر: (قَتَادَةٌ) عَلَى لُغَةٍ مَن يَنْتَظِرُ: (يَا قَتَادَ)، وَعَلَى لُغَةٍ مَن لَا يَنْتَظِرُ: (يَا قَتَادُ).

يَقُولُونَ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَرَأَ: ﴿وَنَادُوا يَا مَالٍ﴾، فَقَالَ: «مَا كَانَ أَشْغَلَ أَهْلَ النَّارِ عَنِ التَّرْخِيمِ»^(١).

لَكِنْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّهُمْ لَا يُرَخِّمُونَ، لَكِنَّهُمْ ضُعَفَاءُ لَا يُكْمِلُونَ النُّطْقَ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: إِذَا ثَبَتَتِ الْقِرَاءَةُ، فَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ يَعْجِزُونَ عَنِ الْإِكْمَالِ لِلضَّعْفِ، وَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: رَخِّمُوا اسْتِعْطَافًا.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى الْأَوَّلِ»: أَيُّ: إِذَا نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفَ، وَهِيَ لُغَةٌ مَن يَنْتَظِرُ، تَقُولُ فِي (تَمُودَ): (يَا تَمُودَ)، فَنَقُولُ: (تَمُودَ): مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمٍّ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْإِنْتَظَارِ.

(١) ذكره الزخشي في الكشاف (٤/ ٢٦٤)، والرازي في تفسيره (٢٧/ ٦٤٤).

وقوله: «و(يا ثمي) عَلَى الثَّانِي بَيَّا»: وهي لُغَةٌ مَن لا ينتظرُ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا قلنا: (يا ثمي)، ولم نقل: (يا ثمو)؟

يقولون: لأنَّهُ لا يُوجَدُ اسمٌ مُعَرَّبٌ آخِرُهُ واوٌ مضمومٌ ما قبلها، أمَّا المَبْنِيُّ فيُوجَدُ مثل (هُوَ)، وكذلك المنقولُ، كما لو سَمَّينا شخصًا بـ(يدعو)، وكذلك غيرُ العَرَبِيِّ، مثل: (قَمَنْدُو) و(سَمَنْدُو)، فلهذا يقولون في (ثمو) على لُغَةٍ مَن لا ينتظرُ: لا بُدَّ أَنْ تَجْعَلَهُ (يا ثمي)، فيكونُ مُعْتَلًّا بالياءِ، لأنَّ الاعتلالَ بالياءِ كثيرٌ، مثل: (قاضي)، و(داعي)، و(هادي)، وما أشبه ذلك.

فإذا قال قائلٌ: وكيف نُعَرِّبُهُ على هذا؟

نقول: (يا): حرفٌ نداءٍ، و(ثمي): مُنادَى مُرَحَّمٌ مَبْنِيٌّ على ضمِّ مُقَدَّرٍ على آخِرِهِ، منعٌ مِنْ ظُهُورِهِ الثَّقَلُ.

مثال آخر: (مُسْكِين)، نقولُ فيه: (يا مُسْكٍ) على لُغَةٍ مَن ينتظرُ، و(يا مُسْكُ) على لُغَةٍ مَن لا ينتظرُ.

٦١٨- وَالتَّزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَ (مُسْلِمَةٍ) وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَ (مُسْلِمَةٍ)

الشرح

قوله: «التَّزِمِ الْأَوَّلَ»: وهو لُغَةٌ مَنْ يَنْتَظِرُ.

«فِي كَ (مُسْلِمَةٍ)»: فإذا ناديت امرأةً بهذا الاسم (مُسْلِمَةٍ)، وأردت التَّزِيمَ، فَإِنَّكَ تَحْذِفُ الهاءَ، فتقول: (يا مُسْلِمَ) على لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ، و(يا مُسْلِمَ) على لُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ، لكنْ هُنَا يَتَعَيَّنُ لُغَةُ مَنْ يَنْتَظِرُ، لِأَنَّا لَوْ أَتَيْنَا بِهَا عَلَى لُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ، وَقَلْنَا: (يا مُسْلِمَ) اشْتَبَهَ الْمُنَادِي الْمَذْكُورَ بِالْمُؤَنَّثِ، لكن تقول: (يا مُسْلِمَ) على لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ.

وقوله: «التَّزِمِ»: فعلٌ أمرٌ، والأمرُ لِلْوَجُوبِ، وَالْعِلَّةُ فِي وَجوبِ الْإِلْتِزَامِ هُنَا خَوْفُ اللَّبْسِ.

وقوله: «وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ»: وهما لُغَةُ مَنْ يَنْتَظِرُ، وَمَنْ لَا يَنْتَظِرُ.

«فِي كَ (مُسْلِمَةٍ)»: و(مُسْلِمَةٍ) لَيْسَ بِعَلَمٍ يَخْتَلَفُ فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ، لَكِنِهَا اسْمُ مَكَانٍ لِلسَّلَامَةِ، وَالْمَكَانُ يَصْلُحُ تَذْكِيرُهُ وَتَأْنِيثُهُ، فتقول: (مُسْلِمَةٍ) أَي: هَذَا الْمَكَانُ مُسْلِمَةٌ كَمَا تَقُولُ: (مَفَازَةٌ) و(مَهْلِكَةٌ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فإذا أردت أن تُرَخِّمَ تقول: (مُسْلِمَ)، و(مُسْلِمَ)، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ التَّبَاسُّ.

فإن كان عَلَمًا فهو منقولٌ من اسمِ مَكَانٍ إِلَى الْعَلَمِيَّةِ، وَيَصِيرُ فِيهِ الْوَجْهَانِ، لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ امْرَأَةٌ اسْمُهَا (مُسْلِمَةٌ)، بِخِلَافِ (مُسْلِمَةٍ) و(مُسْلِمَ)، فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِالْهَاءِ.

الخلاصة:

يجوزُ في التَّرخيمِ لُغَتَانِ: لُغَةٌ مَنْ يَنْتَظِرُ، وَلُغَةٌ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ، فَإِنْ حَصَلَ
لَبْسٌ فِي التَّزَامِ إِحْدَاهُمَا، وَجَبَ الْعُدُولُ عَنْهَا، وَأَتَيْنَا بِالْوَجْهِ الَّذِي لَا يَلْتَبَسُ.

٦١٩- وَلَا ضَطرَّارٍ رَحَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدًا)

الشرح

قوله: «رَحَّمُوا»: الفاعل يعودُ على العربِ، لأنَّ النَّحْوِيِّينَ لَا يستطيعونَ أَنْ يُغَيِّرُوا فِي اللُّغَةِ.

يقولُ المؤلِّفُ - رحمه الله -: إِنَّ العربَ رَحَّمُوا لِلضَّرورةِ بدونَ نِدَاءٍ، لكن بشرطِ أَنْ يكونَ هذا المَرْخَمُ صالحًا للنِّدَاءِ.

مثاله: (أحمد)، فلو فَرَضْنَا أَنَّ (أحمد) جاءتْ في سِياقِ بَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ، ولو أَبْقَيْنَاهَا على ما هيَ عليه اختلَّ وزنُ البيتِ، فَإِنَّا نَحْذِفُ آخِرَهَا، ونقولُ: (أَحْم) على حَسَبِ الإعرابِ، لأنَّ هذا ليسَ بِنِدَاءٍ. قال الشاعرُ^(١):

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعُشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بَنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ
الشَّاهدُ قوله: (طَرِيفُ بَنُ مَالٍ)، وأصلُها (ابنُ مالِكٍ)، فَرَحَّمَهُ بدونَ نِدَاءٍ، ولكنْ لِلضَّرورةِ، وهو مُنَوَّنٌ على لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ، وقوله: (طَرِيفُ) هو المخصوصُ بالمدحِ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، و(الْفَتَى) فاعِلٌ.

الخلاصة: التَّرخِيمُ فِي الْأَصْلِ خَاصٌّ بِالنِّدَاءِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يُرَخَّمُ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ لِلضَّرورةِ فَقَطْ، وَهِيَ الشَّعْرُ.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، كما في الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٥٤)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٨٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٦٦).



الاختصاص

الاختصاصُ بالشيء معناه الانفرادُ به، وقَصُرُ الحُكْمِ عليه، تقول: (اَخْتَصَصْتُ بِكذا)، بمعنى اَنفَرَدْتُ به، ولهذا يُقَالُ: هذا مَالُكَ الخاصُّ، وهذا يَتَنَكَّ الخاصُّ، وهذا الكِتَابُ خاصٌّ لِفلَانٍ، أي: أَنَّهُ مُنْفَرِدٌ به عن غيره، ومقصودٌ عليه.

والاختصاصُ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ قَرِيبٌ فِي الاصطلاحِ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَقْصُرُ الْحُكْمَ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَهُ شُرُوطُ أَفَادَةِ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ:

٦٢٠- اِلِاخْتِصَاصُ كِنْدَاءٍ دُونَ (يَا) كَ (أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِثْرِ (ارْجُونِيَا)

الشرح

قوله: «ارْجُونِيَا»: أَصْلُهَا (ارْجُونِي)، فَالْأَلْفُ هُنَا لِلإِطْلَاقِ، تَقُولُ: (ارْجُونِي أَيُّهَا الْفَتَى)، وَ(أَيُّهَا الْفَتَى) لِلْمُتَكَلِّمِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَهَا شَيْءٌ، أَيْ: أَنَّ الْإِخْتِصَاصَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بِشَيْءٍ، وَأَمَّا النَّدَاءُ فَلَا يُشْتَرِطُ، تَقُولُ: (يَا مُحَمَّدُ)، (يَا بَكْرُ)، (يَا خَالِدُ)، (يَا عَمْرُو)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

مثاله: لَوْ قُلْتَ تَسْأَلُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَرْحَمَكَ: (يَا رَبِّ، اغْفِرْ لِي عَبْدَكَ الضَّعِيفَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقوله: «ارجوني»: (ارجو): فَعَلَ أمرٌ مبنيٌّ على حذفِ النونِ، والواوُ فاعلٌ، وهي واوُ الجماعة، مثلُ قوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ف(ارْجُونِي) على وزنِ (ادْعُونِي)، والنونُ للوقايةِ، والياءُ مفعولٌ به.

وقوله: «أيُّها الفتى»: (أيُّها) يقولون: إِنَّ (أَيَّ) مَفْعُولٌ به لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، والتَّقْدِيرُ: (أَخْصُ أَيُّها الفتى)، وهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، ولا تقولُ: إِنَّهَا مُنَادَى، يقولون: لَأَنْكَ لو قلت: إِنَّهَا مُنَادَى، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعَادَةِ أَنْ الْإِنْسَانَ يُنَادِي نَفْسَهُ، لَكِنْ لو قلت: (أَخْصُ أَيُّها الفتى)، صَحَّ، وهذا مِنَ الْغَرِيبِ، وَ(هَا): لِلتَّنْبِيهِ، وَ(الْفَتَى): صِفَةٌ لَ(أَيَّ) تَابِعٌ لِلْفُظْهِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: تَابِعٌ لِلْفُظْهِ، لِأَنَّا لو أَبَدْنَا (الْفَتَى) الَّذِي هُوَ مَقْصُورٌ بِاسْمٍ صَحِيحٍ الْآخِرِ وَقُلْنَا: (ارْجُونِي أَيُّها الرَّجُلُ) يَكُونُ (الرَّجُلُ) صِفَةً لَ(أَيَّ) تَابِعًا لِلْفُظْهِ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

إِذَنْ: (الْفَتَى) صِفَةٌ لَ(أَيَّ) تَابِعٌ لِلْفُظْهِ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ.

ولو قال: (ارْجُونِي أَيُّها الْفَتَيَانُ)، مَا صَارَتْ اخْتِصَاصًا، وَكَذَلِكَ لو قال: (ارْجُونِي أَيُّها الْفَتَى)، فَلَيْسَ بِاخْتِصَاصٍ.

وقوله: (ارجوني أيُّها الفتى)، الْفَتَى فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يُطْلَقُ عَلَى الْكَرِيمِ، فَالْمَعْنَى: ارْجُونِي لِأَنِّي مُحَلٌّ لِلرَّجَاءِ، أَنِّي أُعْطِيكُمْ، وَأُنْعِمُ عَلَيْكُمْ.

إِذَنْ: فَهَمْنَا أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ مِثْلُ النِّدَاءِ، لَكِنْ يَخْتَلِفُ عَنْهُ بِأَمُورٍ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بِشَيْءٍ، لِقَوْلِهِ: (بِإِثْرٍ).

الأمر الثاني: أَنَّهُ لَا يَقْتَرِنُ بِ(يَا)، لقوله: (دُونَ يَا).

الأمر الثالث: أَنَّهُ يَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ، أَوْ لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، فَهَذَا فِي (أَيُّهَا
الفتى) لِلْمُتَكَلِّمِ.

٦٢١- وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيِّ) تَلَوُ (أَلْ)

كَمِثْلٍ: (نَحْنُ الْعَرَبُ أَسْخَى مِنْ بَذَلْ)

الشرح

قوله: «ذَا»: نائب فاعل، وتعودُ على الاختصاص، يعني: قد يُرى الاختصاصُ (دُونَ (أَيِّ) تَلَوُ (أَلْ))، لأنَّ المِثَالَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ - رحمه الله - فيه (أَيِّ) في قوله: (أَيُّهَا الْفَتَى)، لكنْ قَدْ يُرَى دُونَ (أَيِّ) مَقْرُونًا بِ(أَلْ)، مع أَنَّهُ لو كان نِدَاءً لم يُقَرَّنْ بِ(أَلْ) إِلَّا إِذَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ بِ(أَيِّ).

مثاله «نَحْنُ الْعَرَبُ أَسْخَى مِنْ بَذَلْ»: ف(نَحْنُ): مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ (أَسْخَى)، و(الْعَرَبُ): منصوبةٌ على الاختصاص، والمعنى: نحنُ - أخصُّ العرب - أسخى من بَذَلْ.

فصارتْ صُورُ الاختصاصِ ثلاثاً:

الصُّورَةُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ الاختصاصُ مَقْرُونًا بِ(أَيِّ).

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ مُعَرِّفًا بِ(أَلْ) دُونَ (أَيِّ).

الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا، مِثْلَ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»^(١). ف(نَحْنُ): مُبْتَدَأٌ، وَجِهْلَةٌ (لَا نُورَثُ) خَبَرُهُ، و(مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ): منصوبٌ على الاختصاص، والمعنى: نحنُ - أخصُّ معاشِرِ الأنبياء - لا نُورَثُ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/٤٦٣).

وفيهما كلّها يكون منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ تقديره: (أَخْصَّ).

فكأنَّ الاختصاصَ يُفسِّرُ الضَّميرَ السَّابِقَ.

فقوله: «نَحْنُ»: مَنْ نحن؟ الجواب: (العَرَبُ)، ففسَّرَ الضَّميرَ.

وكذلك «ارْجُونِي»: مَنْ نرجو؟ الجواب: (أَيُّهَا الْفَتَى)، وفي الحديث: «نَحْنُ»،

مَنْ نحن؟ الجواب: «مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ»، ولهذا قلنا: لا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَهُ ضَميرٌ، إمَّا للمتكلم، أو للمتكلِّم ومعه غيره، حتَّى يكون كالْتفسيرِ لَهُ.

وقوله: «العَرَبُ»: أي: العَرَبُ، وما قاله صحيحٌ، فلا يُوجَدُ في الْأُمَمِ أُمَّةٌ

أَكْرَمُ مِنَ الْعَرَبِ، ولا أَزْكَى نَسَبًا، ولا أَطْيَبَ مَحْتَدًا^(١) مِنَ الْعَرَبِ، ولهذا كَانَ

الرَّسُولُ ﷺ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ الرُّسُلِ - كَانَ مِنَ الْعَرَبِ، وقد قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ

أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فلو لا أَنَّ أُمَّةَ الْعَرَبِ هِيَ خَيْرُ الْأُمَمِ

مَا جَعَلَهُ اللَّهُ مِنْهَا، وَلَكِنْ بَعْدَ الْإِسْلَامِ صَارَ خَيْرَ النَّاسِ الْمُسْلِمُونَ، سواءَ مِنَ

الْعَرَبِ، أَمْ مِنْ غَيْرِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ يَزِدَادُ الْمُسْلِمُ الْعَرَبِيُّ طَيِّبًا إِلَى طَيِّبِهِ.

(١) الْمَحْتَدُ: الْأَصْلُ وَالطَّبْعُ. اللِّسَانُ: حَتْدُ.

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

هذا البابُ بابُ لمسألتين:

المسألة الأولى: التَّحْذِيرُ، وهو الإنذارُ بِالْمَخُوفِ، فَ(تُحَذَّرُهُ) أي: تُنذَرُهُ بشيءٍ مَخُوفٍ لِيَحْذَرَ منه.

المسألة الثانية: الإغراء، وهو الحثُّ على فِعْلٍ شيءٍ مطلوبٍ تُغْرِيهِ به مِنْ أَجْلِ أَنْ يُدْرِكَه وَيُحْصِلَهُ.

٦٢٢- (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَنَحْوُهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَتَارُهُ وَجَبَ

الشرح

قوله: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ ل(نَصَبٌ) على أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ لَفْظُهُ، لِأَنَّ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) بِمَعْنَى هَذَا اللَّفْظِ، أَوْ هَذَا التَّرْكِيبِ، وَالْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(نَحْوُ) مَعْطُوفٌ عَلَى (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ).

وقوله: «نَصَبٌ مُحَذَّرٌ»: يَعْنِي أَنَّ الْمُحَذَّرَ نَصَبٌ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ)، وَمَا شَابَهَهُ، مِثْلُ: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، (إِيَّاكَ وَالرَّبَّا)، (إِيَّاكَ وَالْحَنَّا)، (إِيَّاكَ وَالْغَيْبَةَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقوله: «بِمَا»: أَي: بِعَامِلٍ، فَ(مَا) هُنَا نَكِيرَةٌ مَوْصُوفَةٌ.

وقوله: «اسْتَتَارُهُ وَجَبَ»: عَبَّرَ هُنَا بِالْإِسْتِتَارِ عَلَى سَبِيلِ التَّسَامُحِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْتِتَارِ هُنَا الْحَذْفُ، وَالْإِسْتِتَارُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الضَّمَائِرِ فِي عَوَامِلِهَا، وَهَذَا الَّذِي

معنا من باب الحذف، وليس من باب الاستتار، فهو من باب التسامح، أو من باب استعمال الاستتار في غير معناه الاصطلاحي، بل في معناه اللغوي، فيكون المراد بقوله (بما استتارُهُ وَجَبَ) أي: بما وَجَبَ اختفاؤه.

وقوله: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ»: (إِيَّاكَ): مفعول لفعل محذوف تقديره: (أَحَذَّرُكَ)، هذا هو الأصل، فالضَّمِيرُ في (أَحَذَّرُكَ) ضميرٌ مُتَّصِلٌ، فلَمَّا حَذَفْنَا الفعلَ ما وَجَدْنَا شيئاً يَتَّصِلُ بِهِ الضَّمِيرُ، فاضْطَرَرْنَا إِلَى فَضْلِ الضَّمِيرِ، وقلنا: (إِيَّاكَ)، فعلى هذا يكونُ (إِيَّا) ضميراً مُنْفَصِلاً مبنياً على الشُّكُونِ في محلِّ نصبٍ بعاملٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (أَحَذَّرُ)، وليس: (أَحَذَرُ) وإنَّ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ -رحمه الله-: (أَحَذَرُ)، لكنَّ الصَّوَابَ: (أَحَذَّرُ).

وقوله: «وَالشَّرَّ»: الواوُ حرفُ عطفٍ، و(الشَّرَّ): مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، وليسَ معطوفاً على (إِيَّاكَ)، لأنَّا لو قلنا: إِنَّهُ معطوفٌ على (إِيَّاكَ) فسَدَ المعنى، وصارَ: أَحَذَّرُكَ وَأَحَذَرُ الشَّرَّ، وهذا لا يستقيمُ.

إِذْنُ: يكونُ مفعولاً لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (إِيَّاكَ أَحَذَّرُ، وَجَانِبِ الشَّرِّ)، أو: (اجْتَنِبِ الشَّرَّ)، أو ما أشبه ذلك، فيكونُ هذا عطفٌ جُمْلَةٌ على جُمْلَةٍ.

وقوله: «بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبَ»: يدلُّ على أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تُبَرِّزَ الفعلَ هنا، فلو قلت: (إِيَّاكَ أَحَذَّرُ)، ما كَانَ مِنْ بَابِ التَّحذِيرِ، وَإِنَّمَا يكونُ جُمْلَةً مُسْتَقِلَّةً، وَلَا تُسَمَّى تحذيراً، وَإِنَّمَا سُمِّيَ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) تحذيراً مع حَذْفِ العاملِ، لأنَّ هذا أَبْلَغُ في تنبيهِ المُخَاطَبِ، فلو قال: (أَحَذَّرُكَ)، ما صارَ له في نَفْسِ المُخَاطَبِ كما يكونُ لقوله: (إِيَّاكَ)، ولا سِيماً في الصَّيْغَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي فِيهَا التَّكْرَارُ (إِيَّاكَ إِيَّاكَ).

٦٢٣- وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِ(إِيَّا) انْسَبْ، وَمَا

سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٦٢٤- إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ

كَ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي)

الشرح

قوله: «دُونَ عَطْفٍ»: يعني أَنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ بِالتَّحْذِيرِ بِدُونِ عَطْفٍ فَقُلْتَ: (إِيَّاكَ الشَّرَّ).

وقوله: «وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ»: إِذَا جَاءَتْ (إِيَّا) فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِضْمَارِ، وَأَمَّا مَا سِوَى (إِيَّا) فَإِنْ تَكَرَّرَ وَجَبَ الْإِضْمَارُ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ جَازَ الْإِضْمَارُ وَالْإِظْهَارُ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: (الْأَسَدُ)، فَيَجُوزُ أَنْ أَقُولَ: (احْذِرِ الْأَسَدَ)، وَآتَى بِالْفِعْلِ، أَمَّا لَوْ قُلْتَ: (الْأَسَدَ الْأَسَدَ)، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ.

وقوله: «الضَّيْغَمَ»: هُوَ الْأَسَدُ.

وقوله: «الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ»: مُحْذَرٌ مِنْهُ، وَهُوَ مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مُحْذُوفٍ، وَيُحْذَفُ مِنْ أَجْلِ التَّكْرَارِ.

مثال آخر: (إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا)، أَي: إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وَآتَى بِ(مِنْ)، لِأَنَّ (أَنْ) هُنَا عَلَى تَقْدِيرِ (مِنْ)، لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: (أَحْذَرُكَ فِعْلَ كَذَا)، مَا صَارَ هُنَاكَ مُحْذَرٌ مِنْهُ، وَلَا يَكُونُ مُحْذَرًا مِنْهُ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ (مِنْ).

مثال آخر: (ماز، رأسك والسيف)، وأصله: (مازن)، لكن هنا ترخيم بحذف آخره، وهو النون، والتحذير في: (رأسك والسيف)، والتقدير: (ق رأسك)، فهو مفعول لفعل محذوف تقديره: (ق)، وقوله: (والسيف): الواو حرف عطف، و(السيف): مفعول لفعل محذوف، والتقدير: احذر، أو جانب السيف، وما أشبه ذلك.

٦٢٥- وَشَذَّ (إِيَّايَ)، و(إِيَّاهُ) أَشَدَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

الشرح

قوله: «وَشَذَّ (إِيَّايَ)»: لَأَنَّ التَّحْذِيرَ يَكُونُ لِلْمُخَاطَبِ، وَلَا يَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ، فَلَا تَقُولُ: (إِيَّايَ وَالشَّرَّ)، وَلَكِنَّهُ يُقَالُ شَذُّوْذًا، وَالشَّاذُّ مَعْنَاهُ الْمُخَالِفُ لِلْقِيَاسِ.

وقوله: «و(إِيَّاهُ) أَشَدَّ»: أَي: أَكْثَرُ شَذُودًا، وَذَكَرَ لَهُ مَثَلًا فِي الشَّرْحِ ^(١) قَالَ فِيهِ: (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنَ، فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ) أَي: النِّسَاءَ الشَّابَّاتِ، فَلَا يَتَزَوَّجُهُنَّ، وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (فَإِيَّاهُ)، حَيْثُ حَدَّرَ بَضْمِيرَ الْغَيْبَةِ، وَهَذَا شَاذٌّ.

إِذَنْ: فَالتَّحْذِيرُ ب(إِيَّا) يَكُونُ لِلْمُخَاطَبِ وَالتَّكَلُّمِ وَالْغَائِبِ، فَالْمُخَاطَبُ هُوَ الْكَثِيرُ الْوَارِدُ، وَالتَّكَلُّمُ شَاذٌّ، وَالْغَائِبُ أَشَدُّ.

وقوله: «عَنْ سَبِيلِ»: مُتَعَلِّقٌ ب(انْتَبَذَ)، وَالْمَعْنَى: مَنْ قَاسَ هَذِهِ الضَّمَائِرَ عَلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، فَقَدْ خَرَجَ، وَبُعِدَ عَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ وَالْمَنْهَجِ الْحَقِّ، فَكَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَقِيسٌ، وَيَرَى أَنَّهُ مُقْتَصَرٌّ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ.

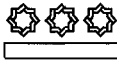
٦٢٦- وَكَمْ حَذَرٍ بِلَا (إِيَّا) اجْعَلَا مُغَرِّى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

الشرح

الإغراء ضد التحذير، فهو إذن تنبيه المخاطب على أمر يرغب أن يحصل عليه، ذ(أَغْرَيْتُهُ) معناه: أنني نبهته على أمر ينبغي أن يأخذ به، ولكن لا يستعمل فيه (إِيَّا)، ولكن بِلَا (إِيَّا)، مثل قوله ﷺ: «الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»^(١). ذ(الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ) نقول فيها: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ منصوبٌ على الإغراء، والتقدير: الزموا الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ، وما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، و(الصَّلَاةُ) الثانيةُ توكيدٌ، ومثلها في كلام المؤلف -رحمه الله-: (الضِّيغَمَ الضِّيغَمَ يَا ذَا السَّارِي)، لكن (الضِّيغَمَ الضِّيغَمَ) تحذيرٌ، و(الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ) إغراءٌ.

ومثله أيضًا أن تقول: (العِلْمَ العِلْمَ)، يعني: الزم العِلْمَ العِلْمَ.

(١) أخرجه بمعناه أبو داود: كتاب الأدب، باب في حق المملوك، رقم (٥١٥٦).



أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

اسْمُ الْفِعْلِ هُوَ الْاسْمُ الَّذِي وُضِعَ عَلَمًا عَلَى الْفِعْلِ، كَمَا تُسَمَّى وَلَدُكَ بِاسْمِهِ، وَكَمَا تَقُولُ: (هَذِهِ مَرْوَحَةٌ)، (هَذَا زَيْدٌ)، (هَذَا عَمْرُو)، (هَذَا خَالِدٌ).

وهو على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما وُضِعَ لِلْأَمْرِ.

الثاني: ما وُضِعَ لِلْمَاضِي.

الثالث: ما وُضِعَ لِلْمُضَارِعِ.

٦٢٧- مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَ (شَتَّانَ) وَ (صَهْ) هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوْهْ) وَ (مَهْ)

الشرح

قوله: «مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ»: ثُمَّ قَيَّدَ هَذِهِ النِّيَابَةَ بِالْمِثَالِ، فَقَالَ: (كَ شَتَّانَ)، وَلَيْسَ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ مطلقاً، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ وَالْمَصْدَرَ يُنَوِّبانِ عَنِ الْفِعْلِ، لَكِنَّهُمَا لَيْسَا كَ (شَتَّانَ)، وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ: (وَكَنْيَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ) لِأَجْلِ أَنْ يُخْرِجَ اسْمَ الْفَاعِلِ، فَإِنَّهُ نَائِبٌ مَنَابَ الْفِعْلِ، لَكِنْ بِتَأَثُّرٍ، فَيَتَأَثَّرُ بِالْعَوَامِلِ، فَتَقُولُ مِثْلًا: (أَنَا مُكْرِمٌ زَيْدًا)، فَ (مُكْرِمٌ) نَابَتْ عَنْ كَلِمَةِ (أَكْرِمَ)، لَكِنَّهَا تَتَأَثَّرُ بِالْعَوَامِلِ، وَالْمَرَادُ هُنَا مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ، وَلَمْ يَتَأَثَّرْ بِالْعَوَامِلِ، وَلِهَذَا قَيَّدَ ذَلِكَ بِالْمِثَالِ فِي قَوْلِهِ: (كَ شَتَّانَ وَصَهْ).

وقوله: «شَتَّانَ»: اسمُ فعلٍ ماضٍ، لأنَّه بمعنى افترقَ.

وقوله: «صَهْ»: اسمُ فعلٍ أمرٍ، لأنَّه بمعنى اسكُتْ، ونحنُ نقولُ في اللُّغة العامِّيَّة بدلَ (صَهْ): (أُصِرْ)، وهي مُحَرَّفَةٌ مِنْ (صَهْ)، وليست مُقْتَضِبَةً مِنْ (اسكُتْ)، فلا نقولُ: إِنَّ أَصَلَ (أُصِرْ) (اسكُتْ)، فحذفتِ الكافُ والتَّاءُ، لأنَّنا إذا قلنا بهذا لَزِمَ حَذْفُ التَّاءِ والكافِ، وإبدالُ السَّيْنِ صَادًا، لكنْ إذا قلنا: إِنَّهَا نَائِبَةٌ مَنْابَ (صَهْ)، فهو أَقْرَبُ.

وقوله: «أَوْهْ»: أي: أَتَوَجَّعُ، ونحنُ نقولُ فيها: (أَوْوَهْ)، وأصلُها: (أَوْهْ)، ونقولُ: (آه) أي: أَتَوَجَّعُ.

وقوله: «مَهْ»: أي: اكْفُفْ وتَوَقَّفْ عن الشَّيْءِ، فلو شاهدتَ واحدًا يعبُثُ وهو حَاضِرُ الدَّرْسِ، تقولُ له: (مَهْ)، أي: اكْفُفْ عن العَبَثِ.

و(شَتَّانَ) لِلْمَاضِي، و(صَهْ) لِلْأَمْرِ، و(أَوْهْ) لِلْمُضَارِعِ، و(مَهْ) لِلْأَمْرِ.

٦٢٨- وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَ (آمِينَ) كَثُرَ وَغَيْرُهُ كَ (وَيْ) وَ (هَيْهَاتَ) نَزُرُ

الشرح

قوله: «نَزُرُ»: أي: قَلَّ.

وقوله: «وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ»: وهو اسمُ فِعْلٍ الأمرِ كَثِيرٌ، مثل: (آمِينَ)، أي: اسْتَجِبْ، فهي اسمُ فِعْلٍ أمرٍ، لكنها بالنسبة لله ﷻ نقول: اسمُ فِعْلٍ دُعَاءٍ، ولا نقول: أمرٍ، لأنَّ الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- لا يُوجِّهُ إليه الأمرُ، إذ إنَّ الأمرَ هو طَلَبُ الكَفِّ على سبيل الاستعلاء.

ونقولُ في إعرابها: اسمُ فِعْلٍ أمرٍ مبنيٌّ على الفتح، لكنَّهُ يُسَكَّنُ، لأنَّهُ يُوقَفُ عليه، والمتحرِّكُ إذا وَقَفَ عليه يُسَكَّنُ.

ونسَمِعُ بعضَ الَّذِينَ يُؤَمِّنُونَ يقولون: (آمِينَ)، فهل يصحُّ أنْ يقولَ: (آمِينَ)؟

نقول: نعم، فيها لُغَةٌ، لكنها قَلِيلَةٌ جَدًّا، والأفصحُ بالمدِّ (آمِينَ).

وهل يصحُّ أنْ يقولَ: (آمِينَ)؟

نقول: لا، لأنَّ المعنى يختلفُ، ف(آمِينَ) بمعنى قاصدين، قال الله تعالى: ﴿وَلَا آمَنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]، ولهذا قال الفقهاء: يَحْرُمُ تَشْدِيدُ مِيمِهَا، فإنَّ فِعْلَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، لأنَّكَ إذا شَدَّدْتَهَا صارتُ بمعنى قاصدين، فتكَلَّمُ بكلامٍ لا يجوزُ في الصَّلَاةِ، فتبطلُ صلاتُكَ.

وقوله: «وَعَيْزُهُ»: أي: غيرُ الَّذِي بمعنى (افعل)، فيشملُ اسمَ الفعلِ الماضي، واسمَ الفعلِ المضارع.

وقوله: «وَيَ»: بمعنى أَعْجَبُ، ويقولُ المؤلِّفُ - رحمه الله -: إِنَّهَا قَلِيلَةٌ مَعَ أَنَّهَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ، قال الله تعالى: ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [الفصص: ٨٢].

وقوله: «هَيْهَاتَ»: بمعنى بَعُدَ، كما في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، فـ﴿هَيْهَاتَ﴾: اسمُ فعلٍ ماضٍ بمعنى (بَعُدَ) مبنيٌّ على الفتح، و﴿هَيْهَاتَ﴾: توكيدٌ له، واللَّامُ في قوله: ﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ قالوا: إِنَّهَا زَائِدَةٌ، و﴿مَا﴾: فاعلٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ، و﴿تُوعَدُونَ﴾: صِلَتُهُ، أي: هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الَّذِي تُوعَدُونَهُ.

وقد جاءتْ بدونِ اللَّامِ في قولِ الشَّاعرِ^(١):

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ
الشَّاهِدُ أَنَّهُ عَدَّاهَا إِلَى الْفَاعِلِ بِدُونِ اللَّامِ.

إِذْنٌ: نَأْخُذُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ قَاعِدَةً، وَهِيَ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الطَّلَبِ، فَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَبِمَعْنَى الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ قَلِيلَةٌ.

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب لجرير، انظر لسان العرب (هيه)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/١٩٨).

٦٢٩- وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَ) وَهَكَذَا (دُونَكَ) مَعَ (إِلَيْكَ)

الشرح

قوله: «الْفِعْلُ»: مُبْتَدَأٌ.

و«مِنْ أَسْمَائِهِ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

و«عَلَيْكَ»: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ الْمُبْتَدَأِ.

يقول المؤلف - رحمه الله -: من أسماء الأفعالِ (عَلَيْكَ)، تقول: (عَلَيْكَ زَيْدًا)، بمعنى الزَّم زَيْدًا، وفي اللُّغَةِ الْعَامِّيَّةِ: (عَلَيْكَ بِزَيْدٍ)، أي: الزَّمه، فنقول: (عليك): اسمُ فِعْلٍ أمرٍ بمعنى (الزَّم) مبنيٌّ على الْفَتْحِ، وفيه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (أنت)، وإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ مُرَاعَاةً لِلشَّكْلِ، لَأَنَّ (عليك) شَكْلُهَا جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، فَتَبْقَى هَكَذَا، وَالْكَافُ مِنْ بِنْيَةِ الْفِعْلِ، وَإِلَّا لَقَلْنَا: الْكَافُ حَرْفُ الْخِطَابِ هِيَ الْفَاعِلُ، و(زَيْدًا): مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ.

وقوله: «دُونَكَ»: مِنْ أَسْمَاءِ الْفِعْلِ، وَأَصْلُهَا ظَرَفٌ (دُون) مُضَافًا إِلَى كَافِ الْخِطَابِ، لَكِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ اسمَ فِعْلٍ أمرٍ بمعنى (خُذْ)، تقول: (دُونَكَ الْكِتَابَ) أي: خُذْهُ.

ونقول في إعرابها: (دُونَكَ): اسمُ فِعْلٍ أمرٍ مبنيٌّ على الْفَتْحِ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (أنت)، و(الْكِتَابَ): مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ ظَاهِرُهُ فِي آخِرِهِ.

كذلك (إِلَيْكَ) أصلها جَارٌّ ومَجْرُورٌ، فـ(إِلَى) حَرْفُ جَرٍّ، والكافُ اسمٌ مجرورٌ، لكنْ تُسْتَعْمَلُ اسمُ فعلٍ أمرٍ بمعنى (تَنَحَّ وأَبْعُدْ عَنِّي)، ونقولُ في إِعْرَاجِهَا كما قلنا في: (دُونِكَ).

وذكرَ ابنُ القيم - رحمه الله - في بدائع الفوائد ^(١) بحثاً في (حَمْدَ) و(مَدَحَ)، وكيفَ أَنَّ العربَ فَرَّقَتْ بينهما، وجعلتْ هذا له معنى، وهذا له معنى، مع أَنَّ الحروفَ واحدةٌ، وأطالَ النَّفْسَ كما هي عَادَتُهُ - رحمه الله - وقال: وكانَ شَيْخُنَا - يعني ابنَ تَيْمِيَّةَ رحمه الله - إذا بحثَ في هذا الأمرِ أتى بِالْعَجَبِ الْعُجَابِ، ولكنَّهُ كما قالَ القائلُ ^(٢):

تَأَلَّقَ الْبَرْقُ نَجْدِيًّا فَقُلْتُ لَهُ إِلَيْكَ عَنِّي فَإِنِّي عَنْكَ مَشْغُولُ

فقدَ كانَ - رحمه الله - مَشْغُولًا بما هو أَهْمٌ مِنْ مَبَاحِثِ النَّحْوِ، لأنَّهُ مشْغُولٌ بِمُناظَرَةِ الفَلَّاسِفَةِ والمَناطِقَةِ، وأهلِ الكلامِ وغيرِهِم كما يُعْلَمُ مِنْ كِتاباتِهِ - رحمه الله - وَجَزَاهُ خَيْرًا.

فإذا قالَ قائلٌ: وهلَ تدخلُ (إِلَيْكَ) على غيرِ (عَن) كما لو قالَ: (إِلَيْكَ بَعِيدًا)؟

نقول: إذا قلتَ: (إِلَيْكَ بَعِيدًا)، فهي بمعنى (تَنَحَّ عَنِّي بَعِيدًا)، لكنْ حُذِفَ الجارُّ والمَجْرُورُ.

(١) بدائع الفوائد كتاب لابن القيم - رحمه الله - وليس مُبَوَّنًا، بل كُلِّها طرأ عليه فائدةٌ كَتَبَهَا في هذا الكِتَابِ، ولكنَّهُ كتابٌ جَيِّدٌ. (الشَّارِحُ)، وانظر الكتاب (٩٢/٢).

(٢) انظر لب اللباب، لأسماء بن منقذ (ص: ١٩٨).

٦٣٠- كَذَا (رُوِيْدَ) (بَلَه) نَاصِيَيْنِ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

الشرح

قوله: «رُوِيْدَ»: أصلها أَنَّهَا تَأْتِي مَصْدَرًا، قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَتْمَلَهُمْ رُوِيْدًا﴾ [الطارق: ١٧]، وتأتي اسمَ فِعْلٍ، فتقول: (رُوِيْدَ زَيْدًا) أو: (رُوِيْدَكَ زَيْدًا)، وفي هذه الحال تكون اسمَ فِعْلٍ أَمْرٍ.

وكذلك (بَلَه)، ولكنها تُسْتَعْمَلُ أحيانًا مَصْدَرًا، وإذا اسْتُعْمِلَتْ مَصْدَرًا، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ اسمَ فِعْلٍ، بل تكونُ مَصْدَرًا مضافًا إلى ما بَعْدَهُ، ولهذا قال: (وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ).

٦٣١- وَمَا تَتُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا، وَأَخَّرَ مَا لِيَذِي فِيهِ الْعَمَلُ

الشرح

اسمُ الفعلِ يعملُ عملَ الفعلِ الَّذِي هو اسمٌ له، فَإِنْ كَانَ لَازِمًا، فهو لَازِمٌ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا، فهو مُتَعَدٍّ، فَ(صَه) بمعنى اسْكُتْ، فهو لَازِمٌ، فلا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ، وَإِذَا قُلْتَ: (دُونَكَ الْكِتَابَ)، فهو مُتَعَدٍّ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى (خُذْ)، فَيَكُونُ نَاصِبًا لِمَفْعُولِهِ.

لكن يقول المؤلف - رحمه الله -: (وَأَخَّرَ مَا لِيَذِي فِيهِ الْعَمَلُ).

قوله: «مَا لِيَذِي»: المُشَارُ إِلَيْهِ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ، أَي: أَخَّرَ مَا لِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِيهِ الْعَمَلُ، فلا يَتَقَدَّمُ مَفْعُولُهَا عَلَيْهَا، فلا تقول: (زَيْدًا دُونَكَ).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: يَرِدُ عَلَيْكُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فَإِنَّ ﴿كَتَبَ﴾ مُقَدَّمٌ عَلَى ﴿عَلَيْكُمْ﴾، و﴿عَلَيْكُمْ﴾: اسمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى الزُّمُوءِ.

نقول: أَجَابَ عَنْهُ الْمَانِعُونَ فَقَالُوا: إِنَّ ﴿كَتَبَ﴾: مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿عَلَيْكُمْ﴾، وَإِنَّ التَّقْدِيرَ: الزُّمُوءُ كِتَابَ اللَّهِ، وَتَكُونُ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ كِتَائِدًا لَهُ.

٦٣٢- وَاحْكُم بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ

الشرح

قوله: «سِوَاهُ»: أي: سِوَى الْمُنْكَرِ، فَإِذَا أَتَيْتَ بِاسْمِ الْفِعْلِ مُنَوِّنًا فَهُوَ عَامٌّ، وَإِنْ أَتَيْتَ بِهِ غَيْرَ مُنَوِّنٍ فَهُوَ خَاصٌّ.

مثال ذلك: سَأَلَنِي سَائِلٌ فِي أَثْنَاءِ الدَّرْسِ، فَقُلْتُ لَهُ: (صَهْ)، فَسَأَلَ سُؤَالَ آخَرَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُمْتَثِلًا، لِأَنَّ (صَهْ) مَعْرِفَةٌ، أَيْ: عَنْ هَذَا الْكَلَامِ فَقَطْ، فَإِنْ قُلْتُ: (صَهْ) فَالْمَعْنَى اسْكُتْ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ.

مثال آخر: كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ، وَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَتَكَلَّمَ مَعَكَ بِكَلَامٍ لَا تَرِيدُ أَنْ أَحَدًا يَعْلَمَ عَنْهُ، فَإِنَّكَ تَقُولُ لَهُ: (صَهْ)، لِأَنَّكَ تُرِيدُهُ أَنْ يَسْكُتَ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ فَقَطْ.

مثال آخر: عِنْدَكَ وَلَدٌ صَغِيرٌ، وَأَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ، وَأَنْتَ لَا تَرِيدُهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ لَهُ: (صَهْ)، لِأَجْلِ أَلَّا يَتَكَلَّمَ بِأَيِّ كَلَامٍ.

مثال آخر: طَالِبٌ فِي الدَّرْسِ، إِنْ انْفَتَحَ الْبَابُ انْتَفَتَ، وَإِنْ تَحَرَّكَتِ الْمَرْوَحَةُ انْتَفَتَ، وَإِنْ حَرَّكَ أَحَدُ الْمُسَجِّلِ انْتَفَتَ، وَإِنْ فَتَحَ الْكِتَابَ انْتَفَتَ، تَقُولُ لَهُ: (مَهْ)، أَيْ: اكْثُفْ عَنْ هَذَا الْفِعْلِ الْمَعْيَنِ الَّذِي فِيهِ تَشَاغُلُ عَنِ الدَّرْسِ، وَأَمَّا إِذَا قُلْتَ: (مَهْ)، فَالْمَعْنَى اكْثُفْ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، فَلَا تُحَرِّكْ، وَلَا الْكِتَابَ الَّذِي مَعَكَ.

فَصَارَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا يُرَادُ بِهِ الْعُمُومُ، وَمَا يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ أَنَّكَ إِنْ نَوَّنتَ، فَهُوَ لِلْعُمُومِ، وَإِنْ لَمْ تُنَوِّنْ، فَهُوَ لِلْخُصُوصِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَاحْكُم بِتَنْكِيرِ الَّذِي

يُنَوِّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ)، وَأَمَّا مَا لَيْسَ قَابِلًا لِلتَّنْوِينِ فَيَبْقَى عَلَى الْعُمُومِ.
وهذه قاعدةٌ عندهم، ولهذا يُمكنُ للإنسانِ أَنْ يَعْرِفَ الطَّالِبَ: هَلْ فَهَمَ أَوْ
لَمْ يَفْهَمْ؟، فَإِذَا قَالَ لَهُ: (صَهْ)، ثُمَّ سَكَتَ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ، وَجَاءَ بِكَلَامٍ آخَرَ،
فَإِنَّهُ غَيْرُ مُمْتَثِلٍ، أَمَّا إِذَا قُلْتُ لَهُ: (صَهْ)، ثُمَّ جَاءَ بِكَلَامٍ آخَرَ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُمْتَثِلًا.
وَتَسْتَطِيعُ يَا طَالِبَ الْعِلْمِ أَنْ تَمْتَحِنَ بِهِ مَنْ حَوْلَكَ، وَكُنَّا فِي زَمَنِ الطَّلَبِ
يَمْتَحِنُ بَعْضُنَا بَعْضًا بِهِ، فَإِذَا قَالَ: (صَهْ)، فَيَعْنِي: اسْكُتْ، وَلَا تَقُلْ شَيْئًا، وَإِذَا
قَالَ: (صَهْ) فَيَعْنِي: عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ الْمَعِينِ فَقَطْ.

٦٣٣- وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهٍ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

الشرح

قوله: «مَا»: مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ (يُجْعَلُ)، و(صَوْتًا): مَفْعُولُ (يُجْعَلُ) الثاني مُقَدَّمًا.

وقوله: «مَا لَا يَعْقِلُ»: نَائِبُ فَاعِلٍ (خُوطِبَ)، يعني الَّذِي خُوطِبَ بِهِ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهٍ اسْمِ الْفِعْلِ يُجْعَلُ صَوْتًا.

أمثلة: تقولُ لِلْبَعِيرِ: (حَيٍّ)، أَي: قُمْ، و(إِخٍّ)، أَي: ابْرُكْ، وتقولُ لِلْغَنَمِ: (إِخْسَ)، أَي: امْشِرْ، وتقولُ لِلْحِمَارِ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَمْشِيَ: (حَرِّ)، وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَقِفَ: (أَشِّ).

فإن قال قائلٌ: وهل أسماء الأصوات كلها بصيغة الأمر؟

نقول: هذا هو الظاهر.

٦٣٤ - كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ (قَبْ) وَالزَّمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهَوَ قَدْ وَجَبَ

الشرح

قوله: «أَجْدَى»: أي: أفاد.

وقوله: «قَبْ»: يقولون: إِنَّهُ صَوْتُ السَّيْفِ إِذَا جُعِلَ فِي الْغَمْدِ، وكذلك إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ فَوْقُ نَقُولُ: (دُبْ)، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ - رحمه الله -: إِنَّهُ يُجْعَلُ حُكْمُهُ حُكْمَ اسْمِ الْفَعْلِ.

وقوله: «وَالزَّمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ»: وهما أسماءُ الْأَصْوَاتِ، وما أَجْدَى حِكَايَةً، فَكُلُّهُ يَلْزَمُ بِنَاؤُهُ، لِأَنَّهُ يَنْوُبُ مَنْابَ الْفَعْلِ بِدُونِ تَأْثُرٍ بِالْعَوَامِلِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ الْبِنَاءِ أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ نَائِبَةً مَنْابَ الْفَعْلِ بِدُونِ تَأْثُرٍ بِالْعَوَامِلِ.



نونا التوكيد

قوله: «نونا»: مُثْنَى، أي: هذان نونا التوكيد، وقال: (نونا التوكيد)، لأنهما اثنتان: شديدة، وخفيفة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيْكُونَا مِنْ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، و﴿لَيْسَجَنَّ﴾ شديدة، ﴿وَلَيْكُونَا﴾ خفيفة، وقال تعالى: ﴿لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، وهذه خفيفة.

٦٣٥- لِلْفِعْلِ تَوَكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كُنُونِي (أَذْهَبَنَّ) و(أَقْصِدْنَهُمَا)

الشرح

التوكيدُ معناه التَّقْوِيَةُ، فالفعلُ يُؤَكِّدُ بِنُونَيْنِ، (هُمَا كُنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنَهُمَا)، ف(أَذْهَبَنَّ) مُشَدَّدَةٌ، و(أَقْصِدْنَهُمَا) خَفِيفَةٌ.

إِذَنْ: فَنونا التوكيدُ هما عِبَارَةٌ عن نُونَيْنِ تُلَحِّقَانِ آخِرَ الفعلِ، إِحْدَاهُمَا مُشَدَّدَةٌ، وتُسَمَّى الثَّقِيلَةُ، والثَّانِيَةُ سَاكِئَةٌ، وتُسَمَّى الخَفِيفَةُ، ولكن قول المؤلف -رحمه الله-: (لِلْفِعْلِ تَوَكِيدٌ) هل يشملُ كُلَّ فعلٍ؟

الجواب: لا، ولهذا قال:

- ٦٣٦- يُؤَكِّدَانِ (افْعَلْ) و(يَفْعَلْ) آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا (أَمَّا) تَالِيَا
 ٦٣٧- أَوْ مُثَبِّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) و(لَمْ)، وَبَعْدَ (لَا)
 ٦٣٨- وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا

الشرح

قوله: «افْعَلْ»: إشارة إلى فعل الأمر.

و«يَفْعَلْ»: إشارة إلى الفعل المضارع، وبقي الماضي، فلا يمكن أن يُؤَكِّدَ بنون التوكيد، فلا تقول: (لقد فهمنَّ الدرسَ زيدٌ)، أو تقول: (والله لفهمنَّ الدرسَ زيدٌ)، ولكن يُؤَكِّدُ (قد) مثلاً.

إِذَنْ: لا تدخل نون التوكيد إلا على فعلين فقط، وهما المضارع والأمر.

أَمَّا الأمر فأطلق المؤلف - رحمه الله - حيث قال: (يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ)، وظاهره بدون شرط، ولا قيد، فيؤَكِّدَانِ فِعْلَ الأمر بدون شرط، ولا قيد، تقول: (اضربن)، (قومن)، (اركبن)، وعلى هذا فقس.

إِذَنْ: فعل الأمر يجوز توكيده وعدمه بدون شرط، ولا قيد.

أَمَّا الفعل المضارع فقيده فقال: (آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا، (أَمَّا) تَالِيَا أَوْ مُثَبِّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) و(لَمْ)، وَبَعْدَ (لَا) وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا).

فقوله: «آيَا»: حَالٌ مِّن (يَفْعَلْ) فقط، وليس مِّن (افْعَلْ)، لأنَّ (افْعَلْ) ليسَ فيها قيدٌ.

الموضعُ الأوَّلُ: «ذَا طَلَبَ»: أي: إذا جاء المضارعُ ذا طَلَبٍ، مثل أن تَقَرَّنَ به (لا) النَّاهِيَّةُ، مثل: (لا تَضْرِبَنَّ)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِسَائِي إِيَّيَ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣]، فهذا طَلَبٌ، وهو النَّهْيُ، فكلُّ نَهْيٍ طَلَبٌ، لأنَّ النَّهْيَ طَلَبُ الكَفِّ.

وتقول: (لِتَقُومَنَّ يَا زَيْدُ)، فهذا طَلَبٌ، وذلك في لَامِ الْأَمْرِ، وتقول: (هَلْ تَقُومَنَّ يَا زَيْدُ؟)، وهذا أيضًا طَلَبٌ، لأنَّه استِفْهَامٌ، والاستِفْهَامُ طَلَبُ الإِفْهَامِ.

الموضعُ الثاني: «أَوْ شَرْطًا (إِمَّا) تَالِيَا»: أي: إذا أتى شَرْطًا تَالِيَا (إِمَّا)، و(إِمَّا) هي (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ اقْتَرَنْتَ بها (مَا) الزَّائِدَةُ الْمُؤَكِّدَةُ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿فَتَرِينَ﴾: مُضَارِعٌ أَتَى بعد (إِمَّا) الشَّرْطِيَّةِ.

ومثل قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقوله: ﴿فَإِمَّا تَثَقَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾ [أنفال: ٥٧].

الموضعُ الثالثُ: (أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا)، أي: أو جاء مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا، وَزَيْدٌ شَرْطًا رَابِعًا، وهو أن يكونَ غيرَ مَفْصُولٍ عن لَامِهِ، فالشُّرُوطُ أَرْبَعَةٌ، فإذا تَمَّتِ الشُّرُوطُ الْأَرْبَعَةُ يُؤَكِّدُ الْمُضَارِعُ وَجُوبًا.

مثاله: قال اللهُ تعالى: ﴿لِيُبَدَنَّ فِي الْخُطْمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، وقال: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ﴾ [التغابن: ٧]، ﴿لَتُبْعَثَنَّ﴾ مُثَبَّتٌ فِي قَسَمٍ - وهو ﴿وَرَبِّي﴾ - وهو مُسْتَقْبَلٌ، وغيرُ مَفْصُولٍ عن لَامِهِ.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿وَلَيْنَ تَصْرُوهُمْ لِيُولِّيَكِ الْأَذْبَرَ﴾ [الحشر: ١٢]،
ف﴿لِيُولِّيَكِ﴾ مُثَبَّتَةٌ فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلٍ غَيْرِ مَفْصُولٍ مِنْ لَامِهِ.

فخرج بقوله: (مُثَبَّتًا) إذا كان مَنْفِيًّا، فإذا كان فِي قَسَمٍ، ولكنه مَنْفِيٌّ فَإِنَّ
نُونَ التَّوَكِيدِ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ، قال الله تعالى: ﴿وَلَيْنَ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]،
وَلَا يَصِحُّ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ أَنْ نَقُولَ: (لَا يَنْصُرُهُمْ)، لِأَنَّهُ مَنْفِيٌّ، وَقَالَ: ﴿لَيْنَ
أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] وَلَمْ يُؤَكِّدْهَا فَيَقُولَ: (لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ).

وكذلك لو قلت: (إِنْ أَكْرَمْتَنِي لَا أَهْيَنْكَ) لَمْ يَصَحَّ، لِأَنَّهُ نَفْيٌ، وَالنَّفْيُ لَا
يُمْكِنُ أَنْ يَجْتَمِعَ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ.

وقوله: «مُسْتَقْبَلًا»: خرج به ما لو قلت: (والله لأضربنك الآن)، فلا يجوزُ
أَنْ تَقُولَ: (لأضربنك)، أَوْ: (والله لأكرمَنَّكَ أمس)، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقْبَلٍ.
وَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ: يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (والله لأضربنك الآن).

وَالشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَفْصُولٍ مِنْ لَامِهِ، فَإِنْ فُصِّلَ مِنْ لَامِهِ، فَإِنَّهُ
لَا تَلْحَقُهُ نُونُ التَّوَكِيدِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ مَثَمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل
عمران: ١٥٨]، فَالْلامُ لِلتَّوَكِيدِ، لَكِنْ لَمْ يَقُلْ: (لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ)، لِأَنَّهُ فُصِّلَ مِنْ لَامِهِ
بِجَارٍّ وَمَجْرُورٍ.

وكذلك لو قال قائلٌ: (إِنْ أَكْرَمْتَنِي لَفِي الْبَيْتِ أَكْرَمَنَّكَ)، لَمْ يَصَحَّ، لِأَنَّهُ
فُصِّلَ بَيْنَ لَامِ التَّوَكِيدِ وَبَيْنِ الْفِعْلِ.

وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تُحْذَفَ نُونُ التَّوَكِيدِ مَعَ الْقَسَمِ إِلَّا إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا، وَلِهَذَا قَالُوا
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوْسُفُ﴾ [يوسف: ٨٥]: التَّقْدِيرُ: (لَا تَفْتَأُ)،

لأجل أن يصحَّ، وإلا لو كانت إثباتاً لقَالَ: (تالله تفتَّانَ).

وعلى هذا فلو أن رجلاً قَالَ: (والله أصومُ)، فأصبح صائماً، فهل عليه كفارة أو لا؟

الجواب: قَالَ الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - بناءً على هذه القاعدة النحوية: إذا قَالَ الإنسان: (والله أصومُ)، ثُمَّ صَامَ فعليه كفارة اليمين، لأنَّه حَنَثَ في يَمِينِهِ، لأنَّ المضارع إذا جاء مُثَبِّتاً بعد القسم، وليس فيه نون التوكيد فإنه يُقَدَّرُ قبله (لا)، فإذا قَالَ: (والله أصومُ)، فأصبح صائماً، قلنا: عليك كفارة، لأنَّه لا يستقيم الكلام لُغَةً إِلَّا على تقدير (لا).

ولكنَّ بعض أهل العلم قال: إِنَّهُ لا شَيْءَ عليه، لأنَّه وإن كان هذا هو مُقْتَضَى القواعد العربية، لكنَّ الأيمانَ مَرَجِعُهَا إلى العُرفِ، والعُرفُ عند النَّاسِ أَنَّهُ إذا قَالَ: (والله أصومُ)، فإنه يُريدُ الصَّومَ، ولا يَحْطَرُّ بباله أنَّ المعنى (لا أصومُ).

إِذَنْ: إذا تَمَّتِ الشُّرُوطُ الأربعة وَجَبَ التَّوكِيدُ، وإذا انتفى واحدٌ، امتنع التَّوكِيدُ.

وقوله: «وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ)، وَبَعْدَ (لَا) وَغَيْرِ (إِذَا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا»: أي: أن توكيده قليلٌ في هذه المواضع:

الموضعُ الأوَّلُ: «بَعْدَ (مَا)»: أي: (ما) الزائدة في غير الشرط.

مثاله: (بِعَيْنٍ ما أَرَيْنَكَ)، وأصلها: (بعينٍ أراك)، ولكن يصحُّ أن تُؤكَّدَ، فيُقال: (بعينٍ ما أَرَيْنَكَ)، إِلَّا أَنَّهُ قليلٌ.

الموضع الثاني: بعد (لَمْ)، مثل: (لَمْ يَقُومَنَّ زَيْدٌ)، لكنه قليل، والأفصح: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ).

الموضع الثالث: بعد (لَا)، مثل: (لَا يَقُومَنَّ زَيْدٌ)، تنفي قيامه، وهذا قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، ف(لَا) نافية.

وكوننا نقول: إنه قليل وهو موجود في القرآن في النَّفْسِ مِنْ هَذَا شَيْءٍ، لأنَّ القليل معناه أَنَّهُ ضَعِيفٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ بَعْدَ (لَا) لَيْسَ مِنَ الْقَلِيلِ، لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ أَفْصَحُ شَيْءٍ.

الموضع الرابع: بعد غير (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَاءِ، أَي: مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ، لِأَنَّ (طَوَالِبَ الْجَزَا) هِيَ أَدَوَاتُ الشَّرْطِ.

مثاله: (إِنْ تَقُومَنَّ أَكْرَمُكَ)، وَالْأَكْثَرُ: (إِنْ تَقُمْ أَكْرَمُكَ)، لَكِنَّهُ يَصِحُّ عَلَى قَلَّةٍ أَنْ تَقُولَ: (إِنْ تَقُومَنَّ أَكْرَمُكَ).

إِذَنْ: صَارَتِ الْأَفْعَالُ بِالنِّسْبَةِ لِنُونِ التَّوَكِيدِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: لَا يُمْكِنُ أَنْ يُؤَكَّدَ بِهَا، وَهُوَ الْمَاضِي.

الْقِسْمُ الثَّانِي: يَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ بِهَا مُطْلَقًا، وَهُوَ الْأَمْرُ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: الْمُضَارِعُ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ.

وقد قالوا: إِنَّهَا تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ: وَاجِبٌ، وَقَرِيبٌ مِنَ الْوُجُوبِ، وَمُمْتَنِعٌ، وَقَلِيلٌ، وَأَقْلٌ.

فيجبُ التَّوكِيدُ بأربعةِ شُرُوطٍ: أَنْ يَقَعَ جَوَابًا لِقَسَمٍ مُثَبَّتٍ مُسْتَقْبَلٍ غَيْرِ
مَفْصُولٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّامِ.

وَيَمْتَنِعُ إِذَا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ شَتَّ فَقُلْ: يَمْتَنِعُ فِي كُلِّ حَالٍ لَا
يُؤَكِّدُ فِيهَا، أَيْ: لَمْ يُوجَدْ فِيهَا سَبَبٌ يَقْتَضِي التَّوكِيدَ، وَهَذَا أَعْمُّ.

وَيَكُونُ كَثِيرًا بَعْدَ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَاءِ.

وَيَقِلُّ بَعْدَ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ سِوَى (إِمَّا)، وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ) وَ(لَا).

وآخر المؤكّد افتَحَ كَ (ابْرُزَا)

الشرح

قوله: «آخر»: مفعول مُقَدَّمٌ.

و«افتَحَ»: فعل أمر، أي: افتح آخر المؤكّد.

وقوله: «ابْرُزَا»: الألف هي نون التوكيد المنقلبة ألفاً، وهي خفيفة في الأصل، وأصل (ابْرُزَا): (ابْرُزَنْ)، فقلبت النون الخفيفة ألفاً، فقل: (ابْرُزَا).

ويؤخذ من المثال أنه لا بُدَّ أن تتصل نون التوكيد بالفعل لفظاً وتقديراً، فإذا اتصلت به، فإنه يُبنى على الفتح، مثل قوله تعالى: ﴿لَيُبَدَنَّ﴾ [الهمزة: ٤]، ومثل قوله تعالى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾ [فصلت: ٥٠].

أمّا إذا لم تتصل النون بالفعل، فإنه لا يُبنى على الفتح، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ﴾ [الزخرف: ٨٧].

فإن قال قائل: وما الفرق بين ﴿لَيَقُولَنَّ﴾، و﴿لَيَقُولَنَّ﴾؟

نقول: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ قد بَاشَرَتِ الفعلَ لفظاً وتقديراً، و﴿لَيَقُولَنَّ﴾ لم تُبَاشِرْهُ تقديراً، لكنْ بَاشَرَتْهُ لفظاً، فالنون بعد اللام مُباشرة، لكنها من حيث التقدير لم تُبَاشِرْهُ، إذ إنّ بينها وبين الفعل أشياء محذوفة.

- ٦٣٩- وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا
 ٦٤٠- وَالْمُضْمَرُ اخْذَفْنَهُ إِلَّا الْأَلِفُ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ
 ٦٤١- فَاجْعَلْهُ مِنْهُ - رَافِعًا غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ - يَاءٌ كَ (اسْعَيْنَ سَعِيًا)

الشرح

قوله: «رَافِعًا»: أي: حال كون الفعل رافعًا.

فإذا كان الفعل مُعْتَلًّا بِالْأَلِفِ، فإمّا أَنْ يَرْفَعَ ظَاهِرًا، وإمّا أَنْ يَرْفَعَ ضَمِيرًا،
 فَإِنْ رَفَعَ ظَاهِرًا، قُلِبَتِ الْأَلِفُ يَاءً، مثل: (لَيْسَعَيْنَ زَيْدٌ)، فَقُلِبَتِ الْأَلِفُ يَاءً
 لَتَظْهَرَ الْفَتْحَةُ عَلَيْهَا، لِأَنَّ الْفَتْحَةَ لَا تَظْهَرُ عَلَى الْأَلِفِ، ومثل: (لَتَسْعَيَانَّ)،
 فَقُلِبَتِ الْأَلِفُ يَاءً.

وإن رَفَعَ ضَمِيرًا غَيْرَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، فَإِنَّ الْأَلِفَ تُقَلَّبُ يَاءً، مثل: (لَتَسْعَيَانَّ)،
 فَالضَّمِيرُ هُنَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ).

وإذا رَفَعْتَ ضَمِيرًا بَارِزًا، قُلِبَتِ أَيْضًا يَاءً، مثل: (لَيْسَعَيَانَّ).

٦٤٢- وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي

وَإِوَايَا شَكْلٍ مُجَانِسٍ قُفِّي

٦٤٣- نَحْوُ: (اخْشَيْنِ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ، وَ(يَا

قَوْمُ^(١) اخْشَوْنِ) وَاضْمُ، وَقِسْ مُسَوِّيًا

الشرح

قوله: «هَاتَيْنِ»: الإشارةُ تَعُودُ إِلَى الْوَإِ وَالْيَاءِ، فَإِذَا رَفَعَ الْفِعْلُ الْمُعْتَلُّ بِالْأَلِفِ وَآوًا، أَوْ يَاءً، وَجَبَ حَذْفُ الْأَلِفِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَاحْذِفْهُ)، أَيِ الْأَلِفِ (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ)، وَهُمَا الْوَإُ وَالْيَاءُ.

وقوله: «وَفِي وَإِوَايَا»: الْمَرْفُوعَيْنِ بِالْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ بِالْأَلِفِ.

«شَكْلٍ مُجَانِسٍ قُفِّي»: أَيِ: أَتَّبِعْ، وَأَمَّا الشَّكْلُ الْمُجَانِسُ، فَالَّذِي يُجَانِسُ الْوَإَ الضَّمَّةَ، وَالْيَاءَ الْكَسْرَةَ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦]، وَقَالَ فِي الْيَاءِ: ﴿فَأِمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦].

مثاله: (لَتَسْعَوْنَ يَا قَوْمُ)، فَالْفِعْلُ هُنَا رَافِعٌ وَآوًا، وَحُذِفَتِ الْأَلِفُ، وَلَمْ تَبْقَ فُتَقْلَبَ يَاءً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦]، فَحُذِفَتِ الْأَلِفُ، لِأَنَّ الْفِعْلَ رَفَعَ وَآوًا، فَالْوَاوُ الْمَوْجُودَةُ هِيَ الْفَاعِلُ.

مثال آخر: (يرمي) تقول فيه مُسْنَدًا إِلَى وَإِ الْجَمَاعَةِ بِدُونِ تَوْكِيدٍ (يرمُون)،

(١) وفي نسخة: (يَا قَوْمُ)، وهو جائز. (الشارح).

فَتُحَذَفُ الْيَاءُ، فَإِذَا أَكَدْتَ تُحَذَفُ وَاوُ الْجَمَاعَةِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَتَقُولُ: (هَلْ تَرْمُنَّ يَا قَوْمُ؟).

مثال آخر: (يُحْشَوْنَ بِاللَّهِ)، هُنَا حُذِفَتِ الْأَلْفُ، وَبَقِيََتْ وَاوُ الْجَمَاعَةِ، فَعِنْدَمَا تُؤَكِّدُ هَذَا الْفِعْلَ تُحَذَفُ نُونُ الرَّفْعِ، فَتَكُونُ نُونُ التَّوَكُّيدِ أَوَّلَهَا سَاكِنٌ، وَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ أَنْ نُحَرِّكَ الْوَاوَ، وَتَكُونُ بِحَرَكَةِ مُجَانِسَةٍ، فَنَقُولُ: (لَتَحْشَوْنَ اللَّهَ).

وَإِذَا رَفَعَ يَاءً، فَإِنَّ الْأَلْفَ تُحَذَفُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾، فَالْفُ الْفِعْلُ حُذِفَتْ، وَالْيَاءُ الْمَوْجُودَةُ هِيَ الْفَاعِلُ.

مثال آخر: (ترمي) إِذَا أَسْنَدْتَهَا إِلَى يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ تَقُولُ: (تَرْمِينَ)، لَكِنْ فِي التَّوَكُّيدِ تُحَذَفُ الْيَاءُ فَتَقُولُ: (تَرْمِنَ).

الخلاصة:

إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُعْتَلًّا بِالْأَلْفِ: فَإِنْ رَفَعَ الْوَاوَ، أَوْ الْيَاءَ، حُذِفَتِ الْأَلْفُ، وَشَكِلَتِ الْوَاوُ بِالضَّمَّةِ، وَالْيَاءُ بِالْكَسْرِ.

وَإِنْ رَفَعَ غَيْرَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، فَإِنَّ الْأَلْفَ تُقْلَبُ يَاءً.

وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمُعْتَلُّ بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ، فَإِنَّكَ تُسْنِدُ الْفِعْلَ الْمُعْتَلَّ بِالْأَلْفِ إِلَى وَاوِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ، فَتَذْهَبُ الْأَلْفُ، ثُمَّ تُحَذَفُ نُونُ الرَّفْعِ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ، وَتَأْتِي نُونُ التَّوَكُّيدِ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَرَكَةٍ قَبْلَهَا تَكُونُ مُجَانِسَةً فِي الْوَاوِ، وَفِي الْيَاءِ.

وَإِذَا أَسْنَدْتَهُ إِلَى أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ تَجِدُ أَنَّ الْأَلْفَ تَنْقَلِبُ يَاءً، مِثْلُ: (تَحْشَيَانِ اللَّهَ).

٦٤٤- وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسَرُهَا أَلِفٌ

الشرح

قوله: «خَفِيفَةٌ»: سبقَ أَنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ خَفِيفَةٌ وَثَقِيلَةٌ (أي: مُشَدَّدَةٌ)، فالخفيفة لا تقعُ بعدَ الألفِ، لِأَنَّهَا سَاكِئَةٌ، وَالْأَلِفُ سَاكِئَةٌ، فَلَا تَجْتَمِعَانِ، فَإِذَا قُلْتَ لِرَجُلَيْنِ مُخَاطِبُهُمَا: (لَتَتَّبِعَانِ) بَنُوْنَ خَفِيفَةٌ لَمْ يَصَحَّ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لا نقولُ: تقعُ، لكنْ نُحَرِّكُ بالكسرِ مثلَ النُّونِ المُشَدَّدَةِ؟

قالوا: لِأَنَّا لو حَرَكْنَاهَا بِالْكَسْرِ لاشتبهتْ بَنُوْنَ الإِعْرَابِ، لِأَنَّ النُّونَ فِي (تَقُومَانِ) نُونُ الإِعْرَابِ، فَلِهَذَا لَا تَقَعُ بَعْدَ الْأَلِفِ.

لكن تأتي بالنونِ المُشَدَّدَةِ، ولهذا قال: (لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسَرُهَا)، أي: الشَّدِيدَةُ (أَلِفٌ)، قال اللهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، ونقولُ فِي إِعْرَابِ ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾: ﴿لَا﴾: نَاهِيَةٌ، و﴿تَتَّبِعَانِ﴾: فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِ(لا) النَّاهِيَةِ، وَعَلَامَةٌ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَالْأَلِفُ فَاعِلٌ، وَالنُّونُ الْمَوْجُودَةُ لِلتَّوَكِيدِ، وَحُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

مثال آخر: (لَتَتَّبِعَانِ)، فنقول: اللَّامُ مُوْطِئَةٌ لِلْقَسَمِ، و(تَتَّبِعَانِ): فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالنُّونِ الْمَحْذُوفَةِ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ، وَلَا نَقُولُ: بِبُثُوتِهَا، لِأَنَّهَا لَمْ تَثْبُتْ، بَلْ مُقَدَّرَةٌ، وَالْأَلِفُ فَاعِلٌ، وَالنُّونُ لِلتَّوَكِيدِ، وَحُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

٦٤٥- وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا فَعَلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنَدًا

الشرح

قوله: «وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا»: أي: قبل نون التوكيد المُشَدَّدة، فإذا أَكَّدْتَ الفعل المُسْنَدَ إلى نونِ النَّسْوَةِ فَرِدْ أَلْفًا، ثُمَّ ائْتِ بِنُونِ التَّوَكِيدِ.

مثال ذلك: تقولُ لِلنَّسْوَةِ: (لَا تَضْرِبْنِ)، ف(لَا): نَاهِيَّةٌ، وَ(تَضْرِبِ): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جَزْمٍ لَا تَصَالِهَ بنونِ النَّسْوَةِ، فإذا أردتُ أَنْ أُؤَكِّدَ هذا الفعلَ، آتِ بِأَلْفٍ بَعْدَ النُّونِ، ثُمَّ بنونِ التَّوَكِيدِ، فأقولُ: (لَا تَضْرِبَنَّ).

فإن قال قائلٌ: لماذا أَتَيْنَا بِالألفِ؟

قالوا: لِلْفَصْلِ بَيْنَ نُونِ النَّسْوَةِ، وَنُونِ التَّوَكِيدِ الشَّدِيدَةِ، لئَلَّا تَجْتَمَعَ ثَلَاثُ نُونَاتٍ فِي محلٍّ وَاحِدٍ، هَذَا هُوَ تَعْلِيلُ النَّحْوِيِّينَ، وَهَكَذَا نَطَقَ الْعَرَبُ.

٦٤٦- وَأَحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِينٍ رَدِفٌ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفُ
٦٤٧- وَارْذُدْ إِذَا حَذَفْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

الشرح

قوله: «رَدِفٌ»: أي: جاء بعدها، فإذا وقعت نون التوكيد الخفيفة، وجاء بعدها سَاكِينٌ، وجب أن تُحذف، لأنه لا يُمكن أن يجتمع سَاكِينَانِ، فلا بُدَّ أن تُحذف نون التوكيد.

مثال ذلك: إذا قلت: (اضربن الرجل)، فالنون هنا ساكنة، لأن نون التوكيد الخفيفة ساكنة، والهمزة في (الرجل) ساكنة، فلا بُدَّ أن تحذف النون، فتقول: (اضرب الرجل).

مثال آخر: إذا قلت: (ادخلن المسجد)، ف(ادخلن) مؤكدة بنون التوكيد الخفيفة، وبعدها (المسجد)، والهمزة -أي: همزة الوصل- فيه ساكنة، فلا يصح أن تقول: (ادخلن المسجد)، لكن تقول: (ادخل المسجد)، وتحذف النون.

وهذه يمكن أن يلغز بها الإنسان، فيقول: فَعَلُ أمرٍ مبنيٍّ على الفتح بدون أي شيء؟

قالوا: ومنه قول الشاعر^(١):

لَا تُبَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَى كَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

(١) البيت من الخفيف، وهو للأضبط بن قريع، كما في تاج العروس (ركع) (٣٦٢/٥)، وخزانة الأدب (١١/٤٥٢)، وشرح الشواهد للعيني (٣/٢٢٥)، والتصريح (٢/٣١٢).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ)، وأصلها: (لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ)، وهذه أيضًا مما يُلغزُ به، فيقال: (لا) نَاهِيَّةٌ، وَنُصِبَ الْفَعْلُ معها.

لَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: أَنْتُمْ عَلَّلْتُمْ بَأَنَّهُ التَّقَى سَاكِانٍ، فلماذا لا تَكْسِرُونَهَا وَتَبْقَى، فنقول: (لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ) أَوْ: (ادْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ)؟

نقول: نعم، هذا يَنْتَقِضُ عليهم، ولكنَّهم يقولون: إِنَّ نونَ التَّوْكِيدِ لا يُمْكِنُ أَنْ تَأْتِيَ مَكْسُورَةً إِلَّا إِذَا كَانَتْ بَعْدَ أَلِفٍ، وهذه ليستْ بَعْدَ أَلِفٍ، وأنا أقول: بَعْضُ الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ مَهْمَا عَلَّلَ النَّحْوِيُّ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَخَلَّصَ، فنقول: المرجعُ في ذلك السَّماعُ، فهكذا سُمِعَتْ.

وقوله: (عَلَّكَ) لَغَةٌ فِي (لَعَلَّكَ)، وقوله: (أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا) أَي: أَنْ تَذَلَّ وَتَنْزَلَ وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ، وهذه حِكْمَةٌ عَظِيمَةٌ، لَأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيكَ وَهُوَ فَقِيرٌ يَسْأَلُكَ، ثُمَّ مَا تَلَبَّثُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَنْتَ الْفَقِيرَ، وتأتي تَسْأَلُهُ، وهذا كَثِيرٌ.

إِذَنْ: إِذَا أَكَّدَ الْفَعْلُ بنونَ التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَةَ، فَإِنَّهُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا سَاكِنٌ فَإِنَّهَا تُحَذَفُ حَتَّى لَا يَلْتَقِيَ سَاكِانٌ.

فَإِنْ كَانَتْ النُّونُ شَدِيدَةً، فَإِنَّهَا تَبْقَى، مِثْلُ: (ادْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ)، قال اللهُ تَعَالَى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [الفتح: ٢٧]، فَبَقِيَتْ النُّونُ.

وقوله: «وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ»: النُّونُ يُبْنَى الْفَعْلُ معها عَلَى الْفَتْحِ، سِوَاءَ كَانَتْ شَدِيدَةً، أَوْ خَفِيفَةً، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، لَكِنْ إِذَا كَانَ الَّذِي قَبْلَهَا غَيْرَ مَفْتُوحٍ، فَيَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ مَضْمُومًا، وَمَا إِذَا كَانَ مَكْسُورًا، فَمِثَالُ الضَّمِّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا

أَلَكْتَبَ ﴿[آل عمران: ١٨٦]، ومثال المكسور: (لَتَفْهَمَنَّ يَا هِنْدُ)، وأصلها: (لَتَفْهَمِينَ)، كما سبق، فهنا حُذِفَ النُّونُ، لكن يقول: (وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا)، فإذا حَذَفْتُهَا فَارْدُدْ مَا كَانَ مَعْدُومًا حِينَ الْوَصْلِ. وعلى هذا، فإذا وَقَفْنَا نَرُدُّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ، ونقول: (يَا هِنْدُ، لَتَفْهَمِي)، ونقول: (يَا قَوْمُ، لَتَسْمَعُوْا).

فإذا قال قائل: وما الذي يُدْرِينَا أَنَّ الْفَعْلَ مُؤَكَّدٌ؟

نقول: إذا جاءت اللَّامُ الْوَاقِعَةُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ تَأْكِيدُهُ، فإذا لم نجدِ النُّونَ عَرَفْنَا أَنَّ هُنَاكَ حَذْفًا وَتَغْيِيرًا، وَأَنَّ النُّونَ أَصْلُهَا مَوْجُودَةٌ بِالتَّأْكِيدِ، كذلك لو لم يكنْ مُؤَكَّدًا لَوَجَبَ أَنْ تَأْتِيَ نُونُ الرَّفْعِ، ولقلنا: (يَا هِنْدُ، لَتَفْهَمِينَ)، و(يَا قَوْمُ، لَتَسْمَعُونَ)، فلَمَّا لم تَأْتِ نُونُ الرَّفْعِ، وَوُجِدَ مَا يَقْتَضِي التَّوَكِيدَ -وهي اللَّامُ الْمُوَطَّئَةُ لِلْقَسَمِ- عَلِمْنَا أَنَّ هُنَاكَ نُونَ تَوَكِيدٍ، لَكِنَّهَا حُذِفَتْ، وَلَمَّا حُذِفَتْ وَجَبَ أَنْ نَرُدَّ مَا حُذِفَ مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَقْفِ، لِأَنَّ مَا حُذِفَ مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ حُذِفَ لَوْجُودِهَا، فإذا زالت رجع.

فإذا قال قائل: قوله: (وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ)، فإذا كَانَ بَعْدَ فَتْحَةٍ؟

نقول: يقولُ الْمُؤَلِّفُ -رحمه الله-:

٦٤٨- وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا وَقَمًّا كَمَا تَقُولُ فِي (قَفَنُ): (قِفَا)

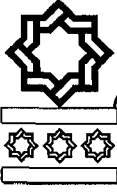
فتقولُ فِي (اضْرِبَنَّ): (اضْرِبَا).

وقوله: «أَبْدَلْنَهَا»: الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ.

أَمَّا الثَّقِيلَةُ، فإذا وَقَفْتَ فَسَكَّنْهَا، فتقولُ: (اضْرِبَنَّ).

الخلاصة:

أَنَّ نونَ التَّوْكِيدِ تَتَّبِعُ الْفِعْلَ، إِمَّا وُجُوبًا، وَإِمَّا جَوَازًا بِقَلَّةٍ، وَإِمَّا جَوَازًا
بكَثْرَةٍ، وَإِمَّا جَوَازًا بِكَثْرَةٍ عَلَى قُرْبِ الْوُجُوبِ عَلَى حَسَبِ التَّفْصِيلِ السَّابِقِ.



مَا لَا يَنْصَرِفُ

اعلم أن الأسماء ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يتغير حسب العوامل، وهو المبنى.

تقول: (جاء من قام)، و(رأيت من قام)، و(مررت بمن قام)، فلا تتغير (من).

الثاني: ما يتغير تغيراً تاماً، وهو المعرّب المنصرف، ويسمى: (متمكناً أمكن).

الثالث: ما يتغير تغيراً ناقصاً، وهو المعرّب غير المنصرف، ويسمى (متمكناً

غير أمكن).

والصرف في اللغة: التغير، تقول: (صرفت الشيء)، أي: غيرته عن وجهه،

لكن في الاصطلاح النحوي:

٦٤٩- الصرف تنوين أتى مبيّناً معنى به يكون الاسم أمكناً

الشرح

الصرف هو التنوين الذي أتى ليبين تمكّن الاسم من الاسميّة، فخرج

بقوله: (تنوين) ما لا ينون، وخرج بقوله: (أتى مبيّناً معنى به يكون الاسم

أمكناً) تنوين العوض، فلا يسمى صرفاً، لأنه تنوين لعارض بخلاف التنوين

في (زيد)، و(عمرو)، و(بكر)، و(خالد).

لكن في قوله تعالى: ﴿حِينَئِذٍ نَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤] (إذ) مُنَوَّنَةٌ، لكن هذا

التَّنْوِينَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ عَوَضَ عَنْ جُمْلَةٍ مَحذُوفَةٍ، كَذَلِكَ (جَوَارٍ) وَ(غَوَاشٍ) فِيهَا تَنْوِينٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ تَنْوِينًا لِبَيَانِ تَمَكُّنِ هَذَيْنِ الْأَسْمِينَ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ الْعَوَاضِ.

مثال التَّنْوِينِ الَّذِي يُبَيِّنُ تَمَكُّنَ الْأَسْمِ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ: التَّنْوِينُ فِي (عَلِيٍّ) وَفِي (مُحَمَّدٍ) وَفِي (بَكْرٍ) وَفِي (خَالِدٍ) وَفِي (سَمَاءٍ) وَفِي (أَرْضٍ)، وَمَا أَشْبَهَهَا. ثُمَّ إِنَّ الْأَسْمَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يَخْتَصُّ بِحُكْمَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ لَا يُنَوَّنُ أَبَدًا، لَا مَرْفُوعًا، وَلَا مَنْصُوبًا، وَلَا مَجْرُورًا. الثاني: أَنَّهُ يُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ، إِلَّا أَنْ يُضَافَ، أَوْ يُحْلَى بِ(أَلٍ)، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيهَا سَبَقَ:

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلٍ) رَدَفٌ

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا هُوَ الْأَسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ؟

نَقُولُ: يَقُولُ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ مَا كَانَ فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تَسْعُ، أَوْ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ، وَهَذِهِ الْعِلَلُ مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كُمَلَا

الْأَوَّلَى: (اجْمَعْ)، وَالثَّانِيَةُ: (زِنْ)، وَالثَّلَاثَةُ: (عَادِلًا) أَيْ: الْعَدْلُ، وَالرَّابِعَةُ: (أَنْتَ)، وَالْخَامِسَةُ: (بِمَعْرِفَةٍ)، وَهِيَ الْعَلَمِيَّةُ، وَالسَّادِسَةُ: (رَكَّبْ)، أَيْ: التَّرْكِيبُ الْمَرْجِيُّ، وَالسَّابِعَةُ: (زِدْ)، وَهِيَ زِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ، وَالثَّامِنَةُ: (عُجْمَةً)، وَالتَّاسِعَةُ: (الْوَصْفُ)، أَيْ: الْوَصْفِيَّةُ.

ثم إن المؤلف - رحمه الله - بدأ بالتأنيث، فقال:

٦٥٠- فَالِفُ التَّانِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

الشرح

قوله: «الِفُ»: مُبْتَدَأٌ.

و«مَنَعٌ»: الجملة خبرُ المبتدأ.

وقوله: «صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ»: أي: صَرَفَ الَّذِي اتَّصَلَ بِهِ.

إِذَنْ: أَلِفُ التَّانِيثِ مَانِعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ، سواءً كانت مَمْدُودَةً أَمْ مَقْصُورَةً، لِأَنَّهُ قَالَ: (أَلِفُ التَّانِيثِ مُطْلَقًا)، وسواءً اتَّصَلَتْ بِاسْمٍ، أَوْ عَلَمٍ، أَوْ صِفَةٍ، لقوله: (كَيْفَمَا وَقَعَ).

مثال أَلِفِ التَّانِيثِ الممدودة: (صَحْرَاءُ)، فهي ممدودة، لِأَنَّهَا أَلِفٌ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ، و(صحراء) اسمٌ، وليست بعَلَمٍ، ولا صِفَةٍ.

مثال آخر: (خضراء)، وهي صِفَةٌ، مأخوذةٌ مِنَ الْخُضْرَةِ.

مثال آخر: (أَسْمَاءُ) اسمُ امرأةٍ، وهي عَلَمٌ.

مثال أَلِفِ التَّانِيثِ المقصورة - وهي الَّتِي لَيْسَ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ -: (حُبْلَى) أي: حَامِلٌ، وهي صِفَةٌ، وكذلك (فُضِّلَى).

مثال آخر: (سَلَمَى)، و(لَيْلَى)، (سَلَوَى)، وهذه أَعْلَامٌ.

مثال آخر: (أَرْطَى)، و(عَلْقَى)، وهذان اسمان.

إِذَنْ: أَلِفُ التَّأْنِيثِ مَهْمَا كَانَتْ، عَلَمًا، أَوْ اسْمًا، أَوْ صِفَةً مَمْدُودَةً، أَوْ مَقْصُورَةً: مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ، وَأَقْسَامُهَا سِتَّةٌ، لِأَنَّهَا مَقْصُورَةٌ وَمَمْدُودَةٌ، وَهِيَ عَلَمٌ وَاسْمٌ وَصِفَةٌ.

مثال: (مررتُ بأسماء)، تقول: (مررتُ): فَعَلٌ وَفَاعِلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(أسماء): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّهِ الفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ، لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ الْمَمْدُودَةُ.

مثال آخر: (مررتُ بامرأةٍ فضلى)، تقول: (مررتُ): فَعَلٌ وَفَاعِلٌ، و(بامرأة): جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، و(فضلى): صِفَةٌ لِ(امرأة) مجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ فَتْحَةُ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ.

مثال آخر: (أصدقاء) مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِأَلِفِ التَّأْنِيثِ، وَإِذَا أُرِدَتْ أَنْ تُعْرِفَ أَنَّ الْأَلِفَ لِلتَّأْنِيثِ تَرِزُّهَا، ف(أَصْدِقَاءُ) وَزَنْهَا (أَفْعِلَاءُ)، لَكِنْ (أَسْمَاءُ) جَمْعُ (اسم)، فَلَا تُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّ زَنْهَا (أَفْعَالُ)، فَالْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَكِنْ (أَصْدِقَاءُ) لَيْسَتْ مُؤَنَّثًا؟

قلنا: لَكِنَّ الْجَمْعَ جَعَلَهَا مُؤَنَّثًا، لِأَنَّ (أَصْدِقَاءُ) جَمْعُ صَدِيقٍ، وَهَذَا لَيْسَ جَمْعًا أَصْلُهُ مُؤَنَّثٌ، لَكِنَّهُ تَأَنَّثَ بِالْجَمْعِ.

٦٥١- وَزَائِدَا (فَعْلَان) فِي وَصْفِ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثِ خُتِمَ

الشرح

قوله: «زَائِدَا (فَعْلَان)»: الزِّيَادَةُ فِي (فَعْلَان) هِيَ الْأَلِفُ وَالنُّونُ، وَإِنَّمَا قَالَ: (فَعْلَان)، لِأَنَّ (فَعْلَان) هُوَ الَّذِي يُوزَنُ بِهِ الْكَلِمَاتُ، وَلِهَذَا يُقَالُ: فَاءُ الْكَلِمَةِ، وَعَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَلَا مُ الْكَلِمَةِ، وَيَبْقَى الزَّائِدُ فِيهَا هُوَ الْأَلِفُ وَالنُّونُ.

إِذَنْ: الْأَلِفُ وَالنُّونُ مَانِعَانِ مِنَ الصَّرْفِ، لَكِنْ بِشُرُوطٍ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ فِي وَصْفٍ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَسْلَمَ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثِ خُتِمَ.

- ٦٥٢- وَوَصَفُ أَصْلِيٍّ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا) مَمْنُوعٌ تَأْنِيثِ بَتَاكَ (أَشْهَلَا)
 ٦٥٣- وَالْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَ (أَرْبَعِ) وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ
 ٦٥٤- قَالَ (أَدْهَمُ): الْقَيْدُ، لِكَوْنِهِ وُضِعَ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا أَنْصَرَفَهُ مُنْعَ

الشرح

مُنْعٌ مِنَ الصَّرْفِ وَصَفُ أَصْلِيٍّ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلِ)، وَبَشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ مَمْنُوعٌ التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ، فَاشْتَرَطَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ثَلَاثَةً أَوْ صَافٍ:

الوصفُ الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ وَصْفًا أَصْلِيًّا.

الوصفُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلِ).

الوصفُ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ خَالِيًا مِنَ التَّاءِ.

فَإِذَا تَمَّتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ.

مثاله: (أَشْهَلُ)، وَمُؤَنَّثُهُ: (شَهْلَاءُ)، فنقول: (أَشْهَلُ) وَصَفٌ أَصْلِيٌّ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلِ)، وَمَمْنُوعٌ التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ.

مثال آخر: (أَحْمَرُ)، (أَصْفَرُ)، (أَخْضَرُ)، (أَزْرَقُ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ (أَفْضَلُ)، لِأَنَّهُ وَصَفٌ أَصْلِيٌّ مَمْنُوعٌ التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ، فَيَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ.

مثاله: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ فُلَانٍ)، فنقول: (مَرَرْتُ): فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ(بِرَجُلٍ): جَارٌّ وَجَرَّوْرٌ، وَ(أَفْضَلَ): صِفَةٌ لِرَجُلٍ، وَصِفَةُ الْمَجْرُورِ مَجْرُورٌ،

وعلازمة جرّه الفتحة نيابةً عن الكسرة، لأنّه اسمٌ لا ينصرف، والمانع له من الصّرف الوصفية، ووزنُ الفعلِ (أَكْرَمَ).

فإذا قلت: (قائم)، فإنّه مصروفٌ، لأنّه ليس على وزنِ (أَفْعَل).

وقوله: «وَصَفُّ أَصْلِيّ»: خرج به ما إذا كان الوصفُ عارضاً، أي: غير أصليّ، فإنّه يُلغى، ولا يُعتبر، ويُرجعُ إلى الأصل، فإذا وَجَدْنَا اسماً على وَزْنِ (أَفْعَل) عَرَضَتْ له الوصفية - وإلا فأصله ليس بوصفٍ - فإنّه لا يُمنعُ من الصّرفِ اعتباراً بأصله.

مثال ما كان اسماً، ثمَّ كان صفةً: كلمةُ (أَرْبَع)، فهي وصفٌ، تقول: (مررتُ بنساءٍ أَرْبَع)، أي: بِالْغَاتِ هذا العدد، لكنَّ أصلُ (أربع) ليس وَصفاً، لأنَّ أصله اسمٌ لهذا العدد الذي بين الثلاثة والخمسة، تقول: (اشتريتُ أَرْبَعَ شِيَاهِ)، فهو هنا ليس وَصفاً، وتقول: (مررتُ بنساءٍ أَرْبَع)، وهنا يكونُ وصفاً.

إِذْنُ: الأصلُ فيه الاسمية، وهو أنّه اسمٌ لعددٍ يكونُ بين الثلاثة والخمسة، وابنُ مالكٍ - رحمه الله - يقول: (أَلْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ)، فلا تعتبره، وعليه تكونُ (أربع) مَصْرُوفَةً، وإنْ جُعِلَتْ صفةً، لأنَّ الوصفَ فيها عارضٌ، فَالْغَيْنَاهُ، واعتبرنا الأصلَ، فتقول: (مررتُ بنساءٍ أَرْبَعِ)، (اشتريتُ شِيَاهَا أَرْبَعًا).

وقوله: «وَعَارِضُ الْإِسْمِيَّةِ»: أي: أُلغِ عارضَ الاسمية، واعتبرِ الوصفَ الأصليّ، وهذه عكسُ المسألةِ السَّابِقَةِ، فإذا وَجَدَ وصفٌ على (أَفْعَل) كان في الأوّلِ وصفاً، ثمَّ عَرَضَتْ له الاسمية، فإنَّنا نعتبرُ الأصلَ، ولا نعتبرُ الاسمَ.

وقوله: «الْأَدْهَمُ»: مُبْتَدَأٌ.

و«انصراف»: مُبْتَدَأُ ثَانٍ.

و«مُنْع»: خبرُ المَبْتَدَأِ الثَّانِي، والجملةُ مِنَ المَبْتَدَأِ الثَّانِي وخبره في محلِّ رفعٍ خبرُ المَبْتَدَأِ الأوَّلِ، أي: فالأدهمُ انصرفه منع.

وقوله: «الْقَيْدُ»: عطفُ بيانٍ، أي: الأدهمُ الَّذِي هو القيدُ.

مثال ما كَانَ أصلُهُ صِفَةً، ثُمَّ جُعِلَ اسْمًا: (الأدهمُ)، فكلمةُ (الأدهمُ) أصلُها وصفٌ، مثل: (أخضر)، (أبيض)، (أزرق)، لكنَّه وُضِعَ اسْمًا لِلْقَيْدِ (أي: الغلِّ) ولو كَانَ أبيضَ، وَقَدْ قَالَ الحَجَّاجُ لِرَجُلٍ: إِنَّا حَامِلُوكَ عَلَى الأدهمِ، فقال المَهْدَّدُ: مثْلُ الأميرِ يَحْمِلُ عَلَى الأدهمِ والكُمَيْتِ^(١) والأشقر^(٢)، فصرف (الأدهم)^(٣).

فصارتِ (الأدهم) في الأصلِ وصفًا، لكنَّها جُعِلَتْ اسْمًا لِلْقَيْدِ، سواءً كَانَ أَدهمَ، أم غَيْرَ أَدهمَ، فاسميتها عَارِضَةً، فَتَعَبَّرُ بالأصلِ، ويكونُ ممنوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وإنْ لم يُرَدِّ بِهِ الصِّفَةُ، لأنَّ الأصلَ أَنَّهُ لِلصِّفَةِ، ولهذا قال: (فالأدهمُ القَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعَ فِي الْأَصْلِ وَصَفًا انصرافه مُنْعٌ).

وقوله: «لِكَوْنِهِ وُضِعَ فِي الْأَصْلِ وَصَفًا»: مُتَعَلِّقٌ بـ(مُنْع)، أي: فالأدهمُ القَيْدُ انصرافه مُنْعٌ لِكَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ وَصَفًا.

(١) الكُمَيْتُ: لَوْنٌ لَيْسَ بِأَشَقَرَ وَلَا أَدهمَ. اللسان (كمت).

(٢) الْأَشَقَرُ مِنَ الدَّوَابِّ: الْأَحْمَرُ فِي مُعَرَّةٍ مُحَرَّةٍ صَافِيَةٍ يَحْمَرُّ مِنْهَا السَّيْبُ وَالْمَعْرِفَةُ وَالنَّاصِيَةُ، فَإِنْ اسْوَدَّ فَهُوَ الكُمَيْتُ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: أَكْرَمُ الْخَيْلِ وَدَوَاتُ الْخَيْرِ مِنْهَا شُقْرُهَا. اللسان (شقر).

(٣) الدُّهْمَةُ -بِالضَّم-: السَّوَادُ، وَالْأَدهمُ: الْأَسْوَدُ، يَكُونُ فِي الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَغَيْرِهِمَا. اللسان (دهم)، وانظر القصة في تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٧/٤٨).

خلاصة الأبيات الثلاثة:

إذا اجتمع وصفٌ أصليٌّ على وزنٍ (أَفْعَل) ليس مُؤَنَّثُهُ مختومًا بالتاء، فإنه لا يَنْصَرِفُ، والعِبْرَةُ بالأصل، فلو كان أَصْلُهُ اسمًا، ثُمَّ جُعِلَ وَصْفًا، فإنه يَنْصَرِفُ، ولو كان في الأصلِ صِفَةً، ثُمَّ جُعِلَ اسمًا، فإنه لا يَنْصَرِفُ.

٦٥٥- و(أَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى) مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنْعَا

الشرح

قوله: «أَجْدَلٌ»: اسمٌ للصَّغَرِ، وهي في الأصلِ صِفَةٌ، تقول: (فُلَانٌ أَجْدَلُ من فُلَانٍ)، لكنه جُعِلَ اسْمًا، تقول: (عندي أَجْدَلُ أَصِيدُ به)، أي: صَغَرُ، فصَارَ المرَادُ بـ(أَجْدَلٍ) - وهو في الأصلِ صِفَةٌ - اسْمًا، فهل تُنَوِّسِيَتِ الصِّفَةُ، وصَارَ مَصْرُوفًا، أو أَنَّنَا نقول: ما دام أَنَّهُ قد سُمِّيَ صِفَةً في الأوَّلِ، فَإِنَّهُ غيرُ مَصْرُوفٍ؟ يقول ابنُ مَالِكٍ - رحمه الله -: إِنَّهُ مَصْرُوفٌ، لأنَّ الصِّفَةَ تُنَوِّسِيَتُ، فكأنَّهُ لم يُسْتَعْمَلْ صِفَةً، ثُمَّ نُقِلَ إلى الصَّغَرِ، ولهذا قَالَ: (مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنْعَا)، أي: وقد تَمَنَعُ.

مثال ذلك: تقول: (اشتريتُ أَجْدَلًا مِنَ السُّوقِ)، على أَنَّهَا مَصْرُوفَةٌ، وتقول: (اشتريتُ أَجْدَلًا مِنَ السُّوقِ) على الوجهِ الثَّانِي: (وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنْعَا).

فإن قال قائلٌ: كلمةُ (أَدْهَمُ) في الأصلِ صِفَةٌ، ثُمَّ جُعِلَتْ اسْمًا للقيْدِ، وقلنا: إِنَّهَا لا تَنْصَرِفُ اعتبارًا بالأصلِ، وكذلك (أَجْدَلُ) صِفَةٌ، فجُعِلَتْ اسْمًا للصَّغَرِ، وقلنا: إِنَّهَا مَصْرُوفَةٌ، وقد لا تُصَرَفُ، فما الفرقُ؟

يقولون: لأنَّ ظُهُورَ الصِّفَةِ في (أَدْهَمُ) أقوى من ظُهُورِهَا في (أَجْدَلُ)، لأنَّ (أَدْهَمُ) لونٌ مثلُ: أَخْضَرُ، وَأَحْمَرُ، لكنَّ (أَجْدَلُ) اسمٌ تَفْضِيلِي، فَظُهُورُ الصِّفَةِ في الأوَّلِ أقوى من ظُهُورِهَا في الثَّانِي، ولأنَّ الصِّفَةَ تُنَوِّسِيَتُ إطلاقًا، فَإِنَّ

الصَّغَرُ لَا يُجَادِلُ، فَكَأَنَّ الصِّفَةَ مُحِيتٌ مُطْلَقًا مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَجُعِلَتْ اسْمًا لِلصُّغُورِ.

وقوله: «أَخِيلٌ»: هُوَ طَائِرٌ مَعْرُوفٌ، وَكَأَنَّ هَذَا الطَّائِرَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - جَمِيلُ الشَّكْلِ، فَكَأَنَّ عِنْدَهُ خِيَلًا، أَوْ أَنَّهُ إِذَا قَامَ يَمْشِي يَتَأَرَّجِحُ، فَهُوَ أَخِيلٌ.

فَإِذَا قُلْتُ: (رَأَيْتُ أَخِيلاً)، أَوْ: (رَأَيْتُ أَخِيلاً)، فَأَيُّهُمَا الْجَائِزُ؟

نَقُولُ: يَجُوزُ هَذَا وَهَذَا، لَكِنَّهَا بِالتَّنْوِينِ أَكْثَرُ، لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: (وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنْعَا)، وَ(قَدْ) لِلتَّقْلِيلِ.

وقوله: «أَفْعَى»: هِيَ الْحَيَّةُ، وَ(أَفْعَى) عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلَ)، وَكَانَ يُقَالُ: (فُلَانٌ أَفْعَى مِنْ فُلَانٍ)، قِيلَ: إِنَّ فِيهَا إِعْلَالَ مَكَانٍ، وَأَصْلُهَا (أَفْوَعُ مِنْ فُلَانٍ)، فَنُقِلَ حَرْفُ الْعِلَّةِ إِلَى الْآخِرِ، فَصَارَتْ (أَفْعَى).

إِنَّمَا كَلِمَةُ (أَفْعَى) فِي الْأَصْلِ اسْمٌ تَفْضِيلٍ، وَالْآنَ اسْمٌ لِلْحَيَّةِ، فَيَصِحُّ أَنْ نَجْعَلَهَا مَصْرُوفَةً، وَأَنْ نَجْعَلَهَا غَيْرَ مَصْرُوفَةٍ.

لَكِنْ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَخْرِهَا أَلِفٌ، فَلَا يَتَبَيَّنُ أَنَّهَا مَصْرُوفَةٌ، أَوْ أَنَّهَا غَيْرُ مَصْرُوفَةٍ؟

قُلْنَا: صَحِيحٌ، فَعِنْدَ النُّطْقِ لَا يَتَبَيَّنُ، لَكِنْ عِنْدَ الْإِعْرَابِ يَتَبَيَّنُ، فَإِذَا قُلْتُ: (نَظَرْتُ إِلَى أَفْعَى) وَأَرَدْنَا أَنْ نُعَرِّبَهَا عَلَى أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ نَقُولُ: (إِلَى): حَرْفُ جَرٍّ، وَ(أَفْعَى): اسْمٌ مَجْرُورٌ بِ(إِلَى)، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرَفُ.

وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا مَصْرُوفَةٌ، فَإِنَّا نَقُولُ: (أَفْعَى): اسْمٌ مَجْرُورٌ بِ(إِلَى)،
وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ، أَمَّا النُّطْقُ
بِالنَّسْبَةِ لِكَلِمَةِ (أَفْعَى)، فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ فِيهِ أَثَرٌ.

أَمَّا إِذَا أُضِيفَتْ، فَإِنَّهَا تَنْصَرِفُ، وَتُجَرُّ بِكَسْرَةِ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلِفِ.

٦٥٦- وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظِ (مَثْنَى) وَ(ثَلَاثَ) وَ(أُخْرَى)

الشرح

قوله: «وَمَنْعُ عَدْلٍ»: مُبْتَدَأٌ، وَ(مُعْتَبَرٌ) خَبَرُهُ، يَعْنِي أَنَّ مِنْ مَوَاقِعِ الصَّرْفِ الْعَدْلُ مَعَ الْوَصْفِ، وَالْعَدْلُ مَعْنَاهُ التَّغْيِيرُ، فَتُغَيَّرُ الْكَلِمَةُ إِلَى كَلِمَةٍ أُخْرَى تَعْدِلُ بِهَا عَنْ بَنَائِهَا الْأَصْلِيِّ، وَيَكُونُ فِي الْوَصْفِ فِي لَفْظِ (مَثْنَى) وَ(ثَلَاثَ) وَ(أُخْرَى).

وَ(مَثْنَى) وَ(ثَلَاثَ) أَي: (مَفْعَل) وَ(فُعَال)، وَ(مَثْنَى) وَصَفٌ بِمَعْنَى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، فَتَقُولُ: (مَرَّ بِي نِسَاءٌ مَثْنَى)، أَي: اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ.

وَ(ثَلَاثَ) أَي: ثَلَاثُ ثَلَاثَ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [فاطر: ١].

يُقَالُ: (مَثْنَى) وَ(ثَنَاءً)، وَيُقَالُ: (مَثَلَتُ) وَ(ثَلَاثَ)، وَيُقَالُ: (مَرَّ بِي) وَ(رُبَاعَ)، وَيُقَالُ: (خَمْسَ) وَ(خُمَاسَ)، وَيُقَالُ: (مَسْدَسَ) وَ(سُدَّاسَ)، وَيُقَالُ: (مَسْبَعَ) وَ(سُبَاعَ)، وَيُقَالُ: (مَثْمَنَ) وَ(ثُمَانَ)، وَيُقَالُ: (مَتَسَعَ) وَ(تُسَاعَ)، وَيُقَالُ: (مَعَشَرَ) وَ(عُشَارَ)، هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، لَكِنَّهُ مَا سُمِعَ إِلَّا فِي (مَثْنَى) وَ(ثَلَاثَ) وَ(رُبَاعَ) وَ(تُسَاعَ) وَ(عُشَارَ)، إِنَّمَا الْقِيَاسُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا كُلُّهَا.

وَ(مَثْنَى) وَصَفٌ مَعْدُولٌ عَنْ اثْنَيْنِ، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الْوَصْفِيَّةُ وَالْعَدْلُ.

وتقول: (مررتُ بنساءٍ ثُلَاثَ)، أي: مُجْتَمِعَاتٍ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ثَلَاثًا، و(بنساء): جَارٌّ ومَجْرُورٌ، و(ثُلَاثَ): صفةٌ لـ(نساء) مَجْرُورٌ، وصفةُ المَجْرُورِ مَجْرُورٌ، وعلامةُ جَرِّه الفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ، لَأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الوَصْفِيَّةُ وَالْعَدْلُ.

وقوله: «أُخْرَ»: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وَلَمْ يَقُلْ: (فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخِرَ)، وَهِيَ مَعْدُولَةٌ عَنْ (أُخْرَى)، فَلَوْ قِيلَ: (فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَى) صَحَّ، وَقِيلَ: إِنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ (الْأُخْرَ) الَّتِي بـ(أَل)، وَلَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا يَسْتَقِيمُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ نَكْرَةً، لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوصَفَ بِمَعْرِفَةٍ.

فتقول: ﴿مِّنْ أَيَّامٍ﴾: جَارٌّ ومَجْرُورٌ، و﴿أُخَرَ﴾: صفةٌ لـ﴿أَيَّامٍ﴾ مَجْرُورٌ، وصفةُ المَجْرُورِ مَجْرُورٌ، وعلامةُ جَرِّه الفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ، لَأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الوَصْفِيَّةُ وَالْعَدْلُ.

إِذْنًا: عِنْدَنَا فِي الْأَوْصَافِ ثَلَاثَةُ أَوْزَانٍ: (مَثْنَى)، و(ثُلَاثَ)، وَمَا كَانَ عَلَى وَزْنَيْهِمَا مِنَ الْعَدَدِ، وَالثَّالِثُ: (أُخْرَ)، فَكُلُّ هَذِهِ الْمَانِعُ لَهَا مِنَ الصَّرْفِ الوَصْفِيَّةُ وَالْعَدْلُ.

وَإِذَا قُلْتَ: (مَثْنَى مَثْنَى) (مَثْنَى) الثَّانِيَةُ تَوْكِيدٌ.

٦٥٧- وَوزُنْ (مَثْنَى) وَ(ثُلَاثَ) كُهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

الشرح

قوله: «كُهُمَا»: أي: كَوَزْنَهُمَا.

«مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ»: فنقول: (مَوْحَد)، و(أَحَاد).

وقوله: «فَلْيُعْلَمَا»: أي: فَلَا تَزِدْ عَلَى الْأَرْبَعِ.

وقال بعضهم: بل نزيدُ إلى العَشْرَةِ، وما المانعُ؟! وإذا كان لم يُسَمَّعْ، فلا يعني ذلك أَنَّهُ لَا يَصَحُّ.

٦٥٨- وَكُنْ لَجْمَعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلًا) أَوْ أَلٍ (مَفَاعِيلٍ) بِمَنْعٍ كَافِلًا

الشرح

قوله: «مُشْبِهٍ مَفَاعِلًا أَوْ أَلٍ الْمَفَاعِيلَ»: ولم يقل: (في كُلِّ جَمْعٍ على مَفَاعِلٍ)، وذلك لِأَنَّ (مَفَاعِلَ) فيها مِيمٌ زَائِدَةٌ، و(مَفَاعِيلَ) فيها أيضًا مِيمٌ زَائِدَةٌ، وليسَ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ فيها مِيمٌ زَائِدَةٌ، لَكِنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَكُونَ الجَمْعُ على هَذَا الوَزنِ، بحيثُ يَكُونُ أوَّلُهُ وَثَانِيهِ مُتَحَرِّكَيْنِ، وَبَعْدَهُمَا أَلِفٌ، وَبَعْدَ الأَلِفِ حَرْفٌ مَكْسُورٌ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ يَاءٌ، أَوْ لَا يَكُونُ فِيهِ يَاءٌ.

أمثلة: (مَسَاجِدَ) كَ (مَفَاعِلَ)، و(مَصَابِيحَ) كَ (مَفَاعِيلَ)، و(مَفَاتِيحَ) كَ (مَفَاعِلَ)، وَأَمَّا (قَوَالِبَ) و(قَوَاعِدَ)، فَهِيَ على شِبْهِ (مَفَاعِلَ)، وَوزنُهَا (فَوَاعِلَ)، و(دَحَارِجَ) على شِبْهِ (مَفَاعِلَ)، وَوزنُهَا (فَعَالِلَ)، و(صَوَارِيخَ) على مُشْبِهٍ (مَفَاعِيلَ)، وَهُوَ (فَوَاعِيلَ)، لِأَنَّ (صَوَارِيخَ) مَأْخُودَةٌ مِنْ (صَرَخَ)، وَالْحُرُوفُ الْأَصْلِيَّةُ فِيهَا هِيَ الصَّادُ وَالرَّاءُ وَالْخَاءُ، وَأَمَّا الْوَأُو وَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ، فَهِيَ زَوَائِدُ.

وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الزَّائِدَ فِي الْموزُونِ يُؤْتَى بِهِ بَلْفَظُهُ فِي الْمِيزَانِ، وَ(صَوَارِيخَ) على وزن (فَوَاعِيلَ)، فَالْوَأُو زَائِدَةٌ، فَجَاءَتْ بَلْفَظُهَا، وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ وَالْيَاءُ، وَأَمَّا الصَّادُ وَالرَّاءُ وَالْخَاءُ فَهِيَ أَصْلِيَّةٌ، وَلِذَلِكَ جَاءَتْ بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ.

وَكَذَلِكَ (طَوَاغِيَتَ) على شِبْهِ (مَفَاعِيلَ)، لِأَنَّ وَزْنَهَا (فَوَاعِيلَ)، وَأَمَّا (مَوَاعِينَ)، فَهَلْ هِيَ مِنْ (مَعَنَ)، أَوْ مِنْ (عَانَ)؟ لَكِنَّ الطَّاهِرَ أَنَّ الْمِيمَ فِي (مَاعُونِ)

أَصْلِيَّةٌ، وَأَنَّ (مَاعُونَ) وَزْنُهَا (فَاعُولٌ)، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ (مَوَاعِينُ) وَزْنُهَا (فَوَاعِيلُ).

إِذَنْ: كُلُّ مَا شَابَهَ (مَفَاعِلَ)، أَوْ (مَفَاعِيلَ)، فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَعَلَى هَذَا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا، أَوْ وَصْفًا مُذَكَّرًا، أَوْ مُؤَنَّثًا، فَمَا دَامَ أَنَّهُ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وَيُسَمُّونَ هَذَا الْوِزْنَ (صِيغَةً مُنْتَهَى الْجُمُوعِ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا أَهْدَى وَلَا أَلْقَلَيْدَ﴾ [المائدة: ٢]، فَ﴿أَلْقَلَيْدَ﴾ مِنْ هَذَا النَّوعِ.

٦٥٩- وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَ (الْجَوَارِي) رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَ (سَارِي)

الشرح

وقوله: «وَذَا»: مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، وَنَضْبُهَا رَاجِعٌ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ النَّضْبُ فِي الْاِسْتِغَالِ إِلَّا إِذَا وَلِيَ أَدَاةً لَا يَلِيهَا إِلَّا فِعْلٌ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمَشْغُولُ طَلَبًا - كَمَا هُنَا فِي قَوْلِهِ: (أَجْرِهِ) - فَإِنَّ الْأَرْجَحَ النَّضْبُ.

وقوله: «وَذَا اغْتِلَالٍ»: أَي: وَأَجْرٌ ذَا اغْتِلَالٍ، وَهُوَ مَا كَانَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ مِنْ هَذَا الْوَزْنِ أَجْرِهِ رَفْعًا وَجَرًّا كَ (سَارِي)، وَ (سَارِي): اسْمُ فَاعِلٍ مُعْتَلٍّ بِالْيَاءِ. وَفِي حَالِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ تُحْذَفُ الْيَاءُ، وَتُنَوَّنُ الرَّاءُ، فَتَقُولُ: (هَذَا سَارٍ)، فَ (هَذَا): مُبْتَدَأٌ، وَ (سَارٍ): خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَالتَّنْوِينُ هُنَا عَوَظٌ عَنِ الْحَرْفِ الْمَحْذُوفِ.

وتقولُ فِي الْجَرِّ: (مَرَرْتُ بِسَارٍ)، فَ (مَرَرْتُ): فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالبَاءُ حَرْفُ جَرٍّ، وَ (سَارٍ): اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَالتَّنْوِينُ هُنَا عَوَظٌ عَنِ الْيَاءِ الْمَحْذُوفِ.

فَإِذَا جَاءَ عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، وَهُوَ مُعْتَلٌّ الْآخِرِ، فَإِنَّكَ تُجْرِيهِ كَ (سَارٍ)، فَتَحْذِفُ حَرْفَ الْعِلَّةِ وَتُنَوِّنُهُ.

مثالُ الرَّفْعِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، فَكَلِمَةُ ﴿غَوَاشٍ﴾ جَمْعٌ عَلَى وَزْنِ (فَوَاعِلٍ)، لِأَنَّهُ فِي الْوَزْنِ يَكُونُ الْمَحْذُوفُ لِعِلَّةٍ كَالْمَوْجُودِ، وَهَذِهِ هِيَ صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، فَهَذَا حُذِفَتِ الْيَاءُ،

وَنُونٌ مَا قَبْلَهَا، وَبَقِيَ مَكْسُورًا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَنَقُولُ فِي إِعْرَابِهَا: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ﴾: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ﴿غَوَاشٍ﴾: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ^(١)، وَالنُّونُ عَوَظٌ عَنِ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ، وَأَصْلُهَا: (غَوَاشِي)، فَلَمَّا حُذِفَتِ الْيَاءُ لِلتَّخْفِيفِ نُونَ آخِرِ الْأِسْمِ لِلتَّعْوِيزِ.

مثال الجر: (مررت بجوار يلعبن)، (جوار) جمع جارية، ووزنها (فواعل)، فتقول: (مررت): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(جوار): اسمٌ مجرورٌ بالياءِ، وعلامةُ جرِّه فتحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ.

وعُلمَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (رَفْعًا وَجَرًّا) أَنَّهُ فِي حَالِ النَّصْبِ لَا يُجْرَى كَ (سَارٍ)، وَإِنَّمَا يَبْقَى حَرْفُ الْعِلَّةِ مَنْصُوبًا بِدُونِ تَنْوِينٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ﴾ [النحل: ١٥] وَ﴿رَوَاسِيَ﴾ مُعْتَلَّةٌ بِالْيَاءِ، وَبَقِيَتْ الْيَاءُ فِي حَالِ النَّصْبِ مَنْصُوبَةً.

وَأَتَى الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِهَذَا الْبَيْتِ لِأَجْلِ أَنْ يَكُونَ كَالِاسْتِثْنَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَكُنْ لَجَمْعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلًا).

خلاصة هذا البيت:

أَنْ مَا كَانَ مَجْمُوعًا عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، فَلَا يَخْلُو: إِذَا أَنْ يَكُونَ

(١) لِأَنَّ التَّنْوِينَ آخِرُهُ نُونٌ سَاكِنَةٌ، وَالْيَاءُ الْمَحذُوفَةُ سَاكِنَةٌ، فَحُذِفَ الْأَوَّلُ، مَعَ أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ عِنْدَ التَّأَمُّلِ تَجَدَّدَ أَنَّهُ مَحذُوفٌ لِلتَّخْفِيفِ، وَجَاءَ التَّنْوِينُ عَوَظًا عَنْهُ. (الشارح)

مرفوعًا، أو مجرورًا، أو منصوبًا، فإن كان مرفوعًا، أو مجرورًا، فإنه يجوز إجراؤه
إِجْرَاءَ الْمُعْتَلِّ بَالِيَاءٍ، مثل: (سَارٍ)، فتقول: (هؤلاء جَوَارٍ)، و(مررتُ بجَوَارٍ).

وإن كان منصوبًا، فإنَّ الياءَ تَبْقَى مَفْتُوحَةً بدون تَنْوِينٍ، فتقول: (رَأَيْتُ
جَوَارِي يَلْعَبْنَ)، ولا يصحُّ أَنْ تَقُولَ: (رَأَيْتُ جَوَارٍ)، ولا: (رَأَيْتُ جَوَارِيًا).

٦٦٠- وَلَا (سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

الشرح

(سَرَاوِيلَ) ليس جَمْعًا، وَإِنَّمَا هُوَ مُفْرَدٌ، تَقُولُ: (عَلَيَّ سَرَاوِيلُ)، وليس عليك إِلَّا واحدٌ، فَاللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ لَا تَقُولُ: (سِرْوَال) إِلَّا فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ جِدًّا، وَلَكِنَّ اللُّغَةَ الْفُصِيحَةَ الْمَشْهُورَةَ: (سَرَاوِيلَ)، وَجَمْعُهُ (السَّرَاوِيلَاتُ) كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمُحْرَمِ: «لَا يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَاتِ»^(١). وَهُوَ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ.

إِذَنْ: (سَرَاوِيلَ) مُفْرَدٌ، لَكِنْ فِيهِ شَبَهُ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَلَا سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ، أَي: شَبَهُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، أَمَّا الْمَعْنَى فَلَا، لِأَنَّ صِيغَةَ مُتَنَهَى الْجُمُوعِ تَدُلُّ عَلَى تَعَدُّدٍ، وَ(سَرَاوِيلَ) لَا يَدُلُّ عَلَى تَعَدُّدٍ، لَكِنَّهُ يُشَبِّهُهُ فِي اللَّفْظِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَلَا سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ اقْتَضَى، أَي: ذَلِكَ الشَّبَهُ (عُمُومَ الْمَنْعِ) أَي: أَنْ يُمْنَعَ (سَرَاوِيلَ) مِنَ الصَّرْفِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ، وَهُوَ قَدْ قَالَ فِيمَا سَبَقَ: (وَكُنْ لِمَجْمَعٍ مُشَبِّهِهِ مَفَاعِلًا...)، فَكَأَنَّهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- ذَكَرَ إِيرَادًا، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ هَذَا الْوِزْنُ لَيْسَ بِجَمْعٍ، فَهَلْ أَمْنَعُهُ؟ فَقَالَ: لَهُ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ، لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ هَذَا الْجَمْعَ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، فَ(سَرَاوِيلَ) عَلَى وَزْنِ (فَعَالِيلَ)، لِأَنَّ الظَّاهَرَ أَنَّ الْوَاوَ أَصْلِيَّةٌ، مَعَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا اللَّفْظَ أَعْجَمِيٌّ فِي الْأَصْلِ، لَكِنَّهُ عَرَبٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ مَا لَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ، رَقْمُ (١٥٤٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ مَا يَبَاحُ لِلْمُحْرَمِ بِحُجٍّ وَعَمْرَةٍ، رَقْمُ (١١٧٧).

مثال ذلك: (أَتَيْتُ بِسَرَاوِيلَ مِنَ السُّوقِ)، ف(أَتَيْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(سراويل): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرة، لَأَنَّهُ يُشَبِّهُ صَيَغَةَ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ.

٦٦١- وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَلَا نَصْرَافَ مَنَعُهُ يَحِقُّ

الشرح

قوله: «وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ»: الضمير يعودُ على ما كان مُشَبَّهًا لـ (مَفَاعِلِ) أو (مَفَاعِيلِ).

وقوله: «بِهِ»: نائبُ الفاعِلِ لـ (سُمِّيَ)، فإذا قال قائلٌ: كيف جازَ تقديمُ نائبِ الفاعِلِ على الفعلِ؟

قلنا: لأنَّ نائبَ الفاعِلِ في محلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٌ بِهِ، والمفعولُ بِهِ يجوزُ تَقْدِيمُهُ على الفعلِ.

وقوله: «سُمِّيَ»: أي: جُعِلَ عَلَمًا، فإذا سَمَّيْتَ بهذه الصِّيغَةَ مِنَ الْجَمْعِ، سَمَّيْتَ بِهَا إِنْسَانًا، فَإِنَّهَا تُنْعَمُ مِنَ الصَّرْفِ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَدُلُّ إِلَّا عَلَى وَاحِدٍ، لَأَنَّ الصِّيغَةَ رُكِّبَتْ عَلَيْهِ.

مثال ذلك: رَجُلٌ سَمَّيْنَاهُ (مَسَاجِدَ)، فتقولُ: (مررتُ بِمَسَاجِدَ، فاشتريتُ منه خُبْزًا)، فكلمةُ (مَسَاجِدَ) هنا تَدُلُّ عَلَى عِلْمٍ مُفْرَدٍ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ مُسَمَّاةً بِصِيغَةٍ مُتَنَهَى الْجُمُوعِ، ثَبَتَ لَهَا حُكْمُ صِيغَةٍ مُتَنَهَى الْجُمُوعِ، ولهذا قَالَ: (فَلَا نَصْرَافَ مَنَعُهُ يَحِقُّ)، فتقولُ: (مررتُ): فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالبَاءُ حَرْفُ جَرٍّ، وَ(مساجد): اسْمٌ مجرورٌ بالباءِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرَفُ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ إِحْطَاقُهُ بِمُتَنَهَى الْجُمُوعِ مِنْ أَجْلِ اللَّفْظِ.

وأشارَ بقوله (يَحِقُّ) إلى أَنَّ هناك خلافاً، لأنَّ بعضَ النحويِّين يقول: لا يُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، لأنَّه هنا سُلِبَتْ دَلالَتُهُ على الجُمُعِيَّةِ، وصارَ دالًّا على المُفْرَدِ، فينصرفُ، لأنَّه زالَ مَعْنَاهُ.

وقوله: «أَوْ بِهَا لَحِقَ بِهِ»: أي: الَّذِي يُلْحَقُ بصيغَةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ إذا سَمَّيَتْ بِهِ، فَإِنَّهُ مَنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، فلو سَمَّيْتَ شَخْصًا بـ(سَراويل)، فهذا ليسَ بصيغَةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ في الأصلِ، بل هو اسمٌ مُفْرَدٌ، ومع ذلك يكونُ مَنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، لأنَّه مُلْحَقٌ بصيغَةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ.

مثال آخر: (شَراحيل)، وهو عَلَمٌ مَعْرُوفٌ في الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ، فليسَ جَمْعًا، ومع ذلك تُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، لأنَّها تُشَبِّهُ الجَمْعَ.

إِذَنْ: ما سُمِّيَ بِهِ مِنْ صِيغَةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ، أو سُمِّيَ بِهَا أُلْحَقَ بصيغَةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ، فَإِنَّ ابْنَ مالِكٍ - رحمه الله - يقولُ: (فَالِانْصِرَافُ مَنُوعُهُ يَحِقُّ)، أي: مَنُوعٌ صَرَفُهُ هو الحَقُّ.

والفاءُ في قوله: (فَالِانْصِرَافُ) رابطةٌ لجوابِ الشَّرْطِ، والشَّرْطُ هو قوله: (وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ)، و(الانْصِرَافُ): مُبْتَدَأٌ، و(مَنُوعٌ): مُبْتَدَأٌ، و(يَحِقُّ): الجُمْلَةُ خَبَرُ المُبْتَدَأِ الثَّانِي، والجُمْلَةُ مِنَ المُبْتَدَأِ الثَّانِي وخبرُهُ في محلِّ رَفْعٍ خَبَرُ المُبْتَدَأِ الأوَّلِ، والجُمْلَةُ مِنَ المُبْتَدَأِ وخبرُهُ جوابُ الشَّرْطِ.

٦٦٢- وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِي كَرَبًا)

الشرح

قوله: «الْعَلَمَ»: بالنَّصْبِ، ويجوزُ (الْعَلَمُ)، لكنَّهُ مرجوحٌ، لأنَّ المشغولَ هنا طَلَبٌ، وإذا كان المشغولُ طَلَبًا، فالأرجحُ النَّصْبُ.

وقوله: «مَزْجٌ»: أي: خَلَطٌ، كَأَنَّكَ خَلَطْتَ الْكَلِمَتَيْنِ، وَجَعَلْتَهُمَا كَلِمَةً وَاحِدَةً، فَإِذَا قُلْتَ: (عَبْدَ اللَّهِ)، فَهَاتَانِ كَلِمَتَانِ مُتَضَايِفَتَانِ، لِأَنَّ (عَبْدَ) لَهَا مَعْنَى، وَ(اللَّهُ) لَهَا مَعْنَى، لَكِنْ إِذَا أَتَيْتَ بِكَلِمَتَيْنِ وَمَزَجْتَهُمَا، وَجَعَلْتَهُمَا دَالَّتَيْنِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ هَذَا يُسَمَّى (تَرْكِيبَ مَزْجٍ).

مثالُهُ: (مَعْدِيكَرَبَ)، وَأَصْلُ (مَعْدِي) اسْمٌ مَفْعُولٌ، وَهُوَ كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، وَ(كَرَبَ): فَعْلٌ مَاضٍ، وَهِيَ كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، فَخَلَطْتَهُمَا وَجَعَلْتَهُمَا شَيْئًا وَاحِدًا.

فَإِذَا وَجَدْنَا عَلَمًا مُرَكَّبًا تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا، سَوَاءٌ كَانَ عَلَمًا لِلْإِنْسَانِ، أَوْ لِمَكَانٍ، فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ.

مثالُهُ: (مَعْدِيكَرَبَ)، تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِمَعْدِيكَرَبَ)، فَ(مَرَرْتُ): فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالبَاءُ حَرْفُ جَرٍّ، وَ(مَعْدِيكَرَبَ): اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالبَاءِ، وَعِلَامَةُ جَرِّهِ الْفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ.

مثال آخر: (بَعْلَبِكَ)، وَأَصْلُهَا (بَعْلُ) وَ(بَكَ)، فَخُلِطَ الْإِسْمَانِ، وَجُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا، تَقُولُ: (سَكَنْتُ فِي بَعْلَبِكَ)، فَ(سَكَنْتُ): فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ(فِي): حَرْفُ جَرٍّ،

و(بَعْلَبَك): اسمٌ مجرورٌ بـ(في)، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرة، لأنَّه اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له من الصَّرفِ العلميَّةُ والتَّركيبُ المزجيُّ.

مثال آخر: (حَضَرَ مَوْتَ).

إِذْنُ: إذا رُكِّبَ تركيبًا مَزْجِيًّا، وهو عَلَمٌ، فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرفِ، وهذه العِلَّةُ -وهي التَّركيبُ المزجيُّ- لا تُوجَدُ في الصِّفَةِ، إِنَّمَا تُوجَدُ في الأعلامِ فقط.

٦٦٣- كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي (فَعَلَانَا) كَ (غَطَفَان) وَكَ (أَصْبَهَانَا)

الشرح

قوله: «كَذَاكَ حَاوِي»: أي: كالْعَلَمِ الْمُرَكَّبِ الْعَلَمِ الْحَاوِي زَائِدِي (فَعَلَان)، و(حَاوِي) أي: جامع.

و«زَائِدِي فَعَلَانَا»: هما الألف والنون، ولا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَزْنِ (فَعَلَان)، إِنَّمَا الْمَهْمُ أَنْ يُوجَدَ عِلْمٌ فِيهِ زِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ، وَكُلُّ عِلْمٍ فِيهِ زِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

مثال: (حَسَان)، إِنْ كَانَ مِنَ الْحُسْنِ، فَالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْحَسِّ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَحْسُونَهُمْ بِإِذْنِهِ﴾ [آل عمران: ١٥٢] - فَهِيَ زَائِدَةٌ، فَإِذَا كُنْتَ لَا تَدْرِي، فَانْظُرْ إِلَى السَّمَاعِ، فَإِنْ كَانَ مَسْمُوعًا بَعْدَ الصَّرْفِ، فَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَسْمُوعٍ، فَإِنَّكَ بِالْخِيَارِ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَحْوَالٍ:

الحال الأولى: مَا عَلِمْتَ زِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ فِيهِ، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ بِدُونِ تَفْصِيلٍ.

الحال الثانية: مَا كَانَ مُحْتَمَلًا لِلزِّيَادَةِ وَعَدَمِهَا، فَإِنَّا نَرْجِعُ لِلسَّمَاعِ، فَإِنْ كَانَ مَسْمُوعًا مَصْرُوفًا، فَإِنَّهُ يُصْرَفُ، وَتَكُونُ النُّونُ أَصْلِيَّةً، وَإِنْ سُمِعَ غَيْرَ مَصْرُوفٍ، فَإِنَّهُ لَا يُصْرَفُ، وَتَكُونُ النُّونُ زَائِدَةً.

الحال الثالثة: إذا لم يُسَمَّعْ فَأَنْتَ بالخيار، فَإِنْ رَاعَيْتَ أَنَّ النُّونَ أَصْلِيَّةٌ صَرَفْتَ، وَإِنْ رَاعَيْتَ أَنَّهَا غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ لَمْ تَصْرِفْ.

وَأَمَّا (حَسَّان) فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَا سُمِعَ إِلَّا مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ النُّونُ زَائِدَةً.

مثال آخر: (عُثْمَان) النُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ.

مثال آخر: (عَفَّان)، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْعِفَّةِ، فَالنُّونُ زَائِدَةٌ، وَيَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْعُفُونَةِ فَالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ، وَيَكُونُ مَصْرُوفًا، لَكِنْ الْمَسْمُوعُ (عَفَّان)، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وَتَكُونُ النُّونُ زَائِدَةً، وَهُوَ مُسْتَقٌّ مِنَ الْعِفَّةِ.

إِذَنْ: قَوْلُهُ: «كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَانَا»: أَي: كَذَاكَ الْعَلَمُ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلِفِ وَالنُّونِ، فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: بِهَذَا نَعْرِفُ الزِّيَادَةَ؟

قُلْنَا: بِتَصْرِيفِ الْكَلِمَةِ، فَإِذَا سَقَطَتِ النُّونُ فِي أَحَدِ التَّصَارِيفِ، فَهِيَ زَائِدَةٌ.

وَقَوْلُهُ: «عَطْفَان»: هُوَ عَلَمٌ عَلَى قَبِيلَةٍ.

و«أَصْبَهَان»: عَلَمٌ عَلَى بَلَدَةٍ، فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الْعَلَمَ، سِوَاهُ كَانَ عَلَمًا لِلْبُلْدَانِ، أَوْ لِلْإِنْسَانِ، أَوْ أَيْ عَلَمٌ يَكُونُ.

٦٦٤- كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرَطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
٦٦٥- فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَ (جُورٍ) أَوْ (سَقَرٍ) أَوْ (زَيْدٍ) اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرَ

الشرح

قوله: «كَذَا مُؤَنَّثٌ»: أي: كذا عَلِمَ مُؤَنَّثٌ، و(مُؤَنَّثٌ): صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والتقدير: (كذا عَلِمَ مُؤَنَّثٌ).

وقول المؤلف - رحمه الله -: «بِهَاءٍ»: المعروف أَنَّ الْمُؤَنَّثَ يُؤَنَّثُ بِالتَّاءِ، لَكِنْ تَاءُ الْمَفْرَدِ قَدْ يُعَبَّرُ عَنْهَا بِعُضِّ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالهَاءِ، وَلَكِنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّهُمْ يُعَبَّرُونَ عَنْهَا بِالتَّاءِ، وَلَوْ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ - رحمه الله - قَالَ: (كَذَا مُؤَنَّثٌ بِتَاءٍ مُطْلَقًا)، لَمْ يَنْكَسِرِ الْبَيْتُ، لَكِنْ كَأَنَّهُ يَرَى الرَّأْيَ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّ التَّاءَ الَّتِي لَيْسَتْ لِلْجَمْعِ تُسَمَّى هَاءً.

وقوله: «مُطْلَقًا»: كلمة الإِطْلَاقِ تعني على أَيِّ شَيْءٍ كَانَ، سِوَاءَ كَانَ لِمَذْكَرٍ أَمْ لِمُؤَنَّثٍ، وَسِوَاءَ كَانَ ثَلَاثَةً أَحْرَفٍ، أَمْ أَكْثَرَ، أَمْ أَقَلَّ، وَتَكُونُ الْهَاءُ هِيَ الثَّالِثَةُ، فَقَوْلُهُ (بِهَاءٍ مُطْلَقًا)، أَي: عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، وَالتَّأْنِيثُ هُنَا هُوَ التَّاءُ، لَكِنْ إِنْ كَانَ لِمُذْكَرٍ فَتَأْنِيثُهُ لَفْظِيٌّ، وَإِنْ كَانَ لِمُؤَنَّثٍ فَتَأْنِيثُهُ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ.

مثال ذلك: نَحْنُ نَعْرِفُ أَنَّ مِنَ الصَّحَابَةِ مَنْ اسْمُهُ (قَتَادَةُ)، وَمَنْ اسْمُهُ (طَلْحَةُ)، وَمَنْ اسْمُهُ (سَمُرَةٌ)، وَمَنْ اسْمُهُ (أُسَامَةُ)، وَمَنْ اسْمُهُ (خَمْزَةُ)، وَكُلُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، وَهُوَ تَأْنِيثٌ لَفْظِيٌّ، فَلَوْ قَالَ

قائل: (وعن طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) كان مُحْطِئًا.

لكن لو قال قائل: أَلَسْتَ تقول: (قطعتُ طَلْحَةَ^(١))، فأَوْقَدْتُ النَّارَ تحتِ
الْقَدْرِ؟!!

قلنا: لكن (طَلْحَةَ) هنا ليست عَلَمًا.

فإذا قال قائل: أَلَسْتَ تقول: (مررتُ بامرأةٍ قائِمةٍ)، فهنا (امرأة) و(قائمة)
كِلْتاهُما مصروفتان، وفيهما التَّاءُ؟!!

قلنا: لكن ليست عَلَمًا، وعلى هذا فيَجِبُ أَنْ نَقُولَ في قوله: (كَذَا مُؤَنَّثٌ):
إِنَّ هُنَاكَ شَيْئًا مَحْذُوفًا، وهو (عَلَمٌ)، أي: كذا عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ بهاءٍ مطلقًا لأجلِ أَنْ
يُخْرَجَ الوصفُ والاسمُ الجامدُ، ف(امرأة): اسمٌ جامدٌ، و(قائمة): وَصْفٌ.

لكن لو جاءني بنتٌ فسَمَّيْتُهَا (امرأةً)، فهنا يكونُ ممنوعًا من الصَّرْفِ،
ولهذا كلمةُ (فَاطِمَةُ) و(عَائِشَةُ) إِنْ كَانَتَا وَصَفًا، فهما مَصْرُوفَتَانِ، وَإِنْ كَانَتَا عَلَمًا،
فهما غيرُ مَصْرُوفَتَيْنِ، تقول: (مررتُ بِعَجُوزٍ عائِشَةٍ مِثْلَ سَنَةٍ)، فهنا مصروفةٌ،
لأنَّهَا وَصْفٌ، وتقول: (مررتُ بامرأةٍ فَاطِمَةٍ وَلَدَهَا)، وهنا أيضًا مَصْرُوفَةٌ، لأنَّهَا
ليست عَلَمًا.

إِذَنْ: كُلُّ عَلَمٍ مَخْتُومٍ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ، فهو ممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، سواءً كان هذا
العَلَمُ لِمُذَكَّرٍ أَمْ لِمُؤَنَّثٍ، وسواءً كان على ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَوْ أَكْثَرَ.

وقوله: «الْعَارِ»: أي: الخالي مِنَ التَّاءِ، فإذا كان عَلَمًا مُؤَنَّثًا بغيرِ التَّاءِ -وهو
مَا يُسَمَّى بِالتَّأْنِيثِ المعنويِّ- فهو ممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لكنْ في مَوَاضِعَ:

(١) الطَّلْحَةُ فِي الْأَصْلِ: وَاحِدَةُ الطَّلْحِ، وَهِيَ شَجَرٌ عِظَامٌ مِنْ شَجَرِ الْعِضَاهِ. النِّهَايَةُ (طَلَحَ).

الموضع الأول: «كَوْنُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثِ»: أي: زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ.

مثاله: (زَيْنَب)، (سُعَاد)، وكذلك (أَسْمَاء)، لكنْ هَذَا فِيهِ أَيْضًا عِلَّةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ، وَفِيهِ أَيْضًا عِلَّةٌ أُخْرَى، وَهِيَ الْعِلْمِيَّةُ.

إِذَنْ: كُلُّ عِلْمٍ مُؤَنَّثٍ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

فَإِنْ كَانَ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ، فَفِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ:

الموضع الثاني: إِذَا كَانَ كَ (جُورَ)، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّ فِيهِ الْعُجْمَةَ، فَجُبِرَ تَأْنِيثُهُ بِكَوْنِهِ أَعْجَمِيًّا، فَتَقُولُ: (هَذِهِ جُورُ)، (دَخَلْتُ جُورَ)، (مَشَيْتُ إِلَى جُورَ)، وَلَا تَصْرِفُهَا، لِأَنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ.

الموضع الثالث: إِذَا كَانَ كَ (سَقَرَ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾

[المذثر: ٤٢]، وَكَانَ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّهُ مُتَحَرِّكُ الْوَسْطِ، وَفِيهِ أَيْضًا الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ، فَلِتَحَرُّكِ وَسْطِهِ صَارَ ثَقِيلًا مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ.

الموضع الرابع: إِذَا كَانَ كَ (زَيْدَ) اسْمَ امْرَأَةٍ، فَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً سَمَّاهَا أَبُوهَا (زَيْدَ)، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّ اسْمَ الذَّكَرِ عَلَى الْمَرْأَةِ ثَقِيلٌ مَعْنَى، فَلَأَجْلِ الثَّقَلِ قَالُوا: يَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ.

وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا سَمَّى امْرَأَةً (عُبَيْدَ)، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّهُ رُبَاعِيٌّ، وَكُلُّ اسْمٍ رُبَاعِيٍّ جَعَلَتْهُ عَلَمًا مُؤَنَّثًا، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

إِذَنْ: صَارَ الثَّلَاثِيُّ مِنَ الْمُؤَنَّثِ مَصْرُوفًا إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ: مُتَحَرِّكُ الْوَسْطِ، وَمَا كَانَ أَعْجَمِيًّا، وَمَا كَانَ مُذَكَّرًا سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثًا.

٦٦٦- وَجَهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبْقُ وَعُجْمَةً كَ (هِنْدُ)، وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

الشرح

المُؤَنَّثُ الثَّلَاثِيُّ السَّاكِنُ الْوَسْطِ إِذَا عَدِمَ الْعُجْمَةَ وَالتَّذْكَيرَ، أَي: أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمِ رَجُلٍ سُمِّيَ بِهِ امْرَأَةٌ، وَلَيْسَ بِأَعْجَمِيٍّ، فَلِلْعِلْمَاءِ فِيهِ وَجَهَانُ: الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ.

مثاله: (هند)، فهي عَرَبِيَّةٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ سَاكِئَةِ الْوَسْطِ، وَهِيَ اسْمُ لُؤْنَثٍ، فَيَجُوزُ فِيهَا وَجَهَانُ: الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ، فَتَقُولُ: (هَذِهِ هِنْدُ)، وَ(هَذِهِ هِنْدُ)، وَتَقُولُ: (رَأَيْتُ هِنْدًا) وَ(رَأَيْتُ هِنْدَ)، وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِنْدٍ)، وَ(مَرَرْتُ بِهِنْدَ)، وَلَكِنَّ ابْنَ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: (وَالْمَنْعُ) أَي: مِنَ الصَّرْفِ (أَحَقُّ).

خلاصة الأبيات الثلاثة السابقة:

يُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ كُلُّ عِلْمٍ مَخْتومٍ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا بَدُونَ شَرْطٍ.
يُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ كُلُّ عِلْمٍ مُؤَنَّثٍ زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، أَوْ كَانَ أَعْجَمِيًّا، أَوْ كَانَ مُحَرَّكَ الْوَسْطِ، أَوْ كَانَ اسْمًا لِذَكَرٍ سُمِّيَ بِهِ أُنْثَى.

إِذَا كَانَ ثَلَاثِيًّا سَاكِئَ الْوَسْطِ، وَلَمْ يُسَمَّ بِهِ ذَكَرٌ، فَإِنَّ فِيهِ وَجْهَيْنِ، وَالْمَنْعُ أَحَقُّ.
وَإِذَا كَانَ فِي الْوَسْطِ حَرْفٌ عِلَّةٌ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِثْلُ (هِنْدَ)، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَرْفُ الصَّحِيحُ مَعَ خَفَّتِهِ فِيهِ وَجَهَانٌ، فَهَذَا مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

٦٦٧- وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ

الشرح

من الأسماء التي تُمنَعُ من الصَّرْفِ «الْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ»: أي: أنه ليس من كلام العرب، وإنما هو من كلام العجم.

«والتَّعْرِيفُ»: أي: أنه عَلِمَ بِلُغَةِ الْعَجَمِ، والمراد بالتَّعْرِيفِ هنا الْعَلَمِيَّةُ، وليس التَّعْرِيفَ الْمُقَابِلَ لِلنَّكِرَةِ، كما سبق في الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ.

وقوله: «مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ»: هذه الجملة خبرُ الْمُبْتَدَأِ، فـ(الْعَجْمِيُّ): مُبْتَدَأٌ، و(صَرْفُهُ): مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، و(امْتَنَعَ): الجملة خبرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي، وَالْمُبْتَدَأُ الثَّانِي وخبره في محلِّ رفع خبرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ.

ومعنى البيت أَنَّ الْعَجْمِيَّ وَضَعًا وَعَلَمِيَّةً الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ مَمْنُوعٌ صَرْفُهُ.

فقوله: «الْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ»: احترازٌ من الْعَرَبِيِّ الْوَضْعِ، فإذا وَجَدَ اسْمٌ عَرَبِيًّا، فَإِنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، وَلَوْ تَسَمَّى بِهِ الْأَعْجَمِيُّ.

مثال ذلك: (حُسَيْن) عَرَبِيٌّ، وَالْعَجْمُ يَتَسَمَّوْنَ بِ(حُسَيْن) كَثِيرًا، فَهَلْ نقول: لَمَّا كَانَ هَذَا عَلَمًا أَعْجَمِيًّا يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ؟

نقول: لا، لَأَنَّ أَصْلَهُ عَرَبِيٌّ.

وقوله: «والتَّعْرِيفُ»: يعني: أَنَّهُ عَلِمَ بِلُغَةِ الْعَجَمِ، فَلَوْ جُعِلَ اسْمُ الْجِنْسِ عَلَمًا بِلُغَةِ الْعَرَبِ، وَهُوَ عِنْدَ الْعَجَمِ لَيْسَ بِعَلَمٍ، لَمْ يُمْنَعْ مِنَ الصَّرْفِ.

ومثّلوا لذلك بـ (قَالُون)، وهو أحدُ الرُّوَاةِ عن القُرَّاءِ، لكنّه عَرَبِيٌّ، وأصلُ (قَالُون) في اللُّغَةِ الأعْجَمِيَّةِ اسْمُ جِنْسٍ، أو صِفَةٌ بمعنى (جَيِّد)، فليستْ عَلَمًا. إِذَنْ: تقولُ: (قال قَالُونُ)، و(سمعتُ قَالُونًا)، و(استحسنتُ قِرَاءَةَ قَالُونٍ)، لأنّه ليس عَجَمِيَّ التَّعْرِيفِ.

وقوله: «مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ»: هذا شَرْطٌ، وهو أن يكونَ زَائِدًا على الثَّلَاثِ، فإن لم يكنْ زَائِدًا على الثَّلَاثِ، فإنّه يُصَرَّفُ، ولو كان عَجَمِيَّ الوَضْعِ والتَّعْرِيفِ.

مثاله: (نُوح)، لأنّه قبل أن تَأْتِيَ العَرَبِيَّةُ، ومثل: (لُوط)، لأنّه ليس من العَرَبِ، وإنْ كَانَتِ العُرُوبَةُ موجودةً، ومثل: (هُود)، لكن هذا فيه نِزَاعٌ، فبعضهم قال: إنّه عَرَبِيٌّ، وبعضهم قال: إنّه غيرُ عَرَبِيٍّ، لكن مَهْمَا كان، فإنّه ليس زَائِدًا على الثَّلَاثَةِ.

قال بعضُ المحشّين: جميعُ أَسْمَاءِ المَلَائِكَةِ ممنوع من الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ والعُجْمَةِ.

وكأنّهم يُريدون أن ما ليس من وَضْعِ العَرَبِ فهو أَعْجَمِيٌّ، إلّا أنّهم استثنوا أربعةً من المَلَائِكَةِ، وهم مَالِكٌ، ورِضْوَانٌ، ومُنْكَرٌ، ونَكِيرٌ، فهؤلاء الأربعةُ يُصَرَفُونَ، ومن عَدَاهُم من المَلَائِكَةِ لا يُصَرَفُونَ، مثل: جِبْرِيلُ، وميكائيلُ، وإِسْرَافِيلُ، وهَارُوتُ، وَمَارُوتُ.

كذلك الأنبياءُ أَسْمَاءُهم لا تَنْصَرِفُ لِلْعِلْمِيَّةِ والعُجْمَةِ إلّا مَنْ يَأْتِي، وهم مُحَمَّدٌ، وشُعَيْبٌ، وصَالِحٌ، وهُودٌ، ولُوطٌ، ونُوحٌ، وشَيْثٌ على القولِ بأنّه نَبِيٌّ، فهؤلاء سبعةٌ من الأنبياءِ تَنْصَرِفُ أَسْمَاءُهم، والبَقِيَّةُ لا تَنْصَرِفُ أَسْمَاءُهم، مثل: (يُونُسُ)، فهو ممنوعٌ من الصَّرْفِ.

فإذا قال قائل: و(ذو الكِفْل)؟

نقول: ذو الكِفْل مضافٌ، ف(ذو) بمعنى صَاحِب، وهو مضافٌ إلى (الكِفْل)، فإنَّ عَنَيْتَ (ذا)، فهي مضافٌ، وإنَّ عَنَيْتَ (الكِفْل)، فهي مُحَلَّاةٌ بـ(أل)، مثل: (ذي النُّون)، مع أنَّه يونسُ، والمُرْكَبُ تركيبًا إِضافيًا يُعَرَّبُ أَوَّلُهُ وَحَدَهُ، وتَأْنِيهِ مجرورًا بالإِضافةِ دائِمًا، فهنا وَجَدَ مانِعٌ من كَوْنِهِ ممنوعًا من الصَّرْفِ، وهو الإِضافةُ في أَوَّلِهِ، و(أل) في آخِرِهِ.

وهنا إشكال: سبق أنَّ (جور) غيرُ مَصْرُوفَةٍ، وهي أعْجَمِيَّةٌ، فكيف كانت غيرَ مَصْرُوفَةٍ وهي لم تَرُدْ على الثَلَاثِ؟

نقول: التَّأْنِيثُ اجتمعَ مع العَلَمِيَّةِ فقَوَّاهَا.

فإذا قال قائل: أنتم تقولون: إِنَّ المُوَنَّثَ الثَّلَاثِيَّ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، و(جور) تقولون: إِنَّهَا ممنوعةٌ من الصَّرْفِ؟

نقول: صَحِيحٌ أَنَّ كَوْنَهَا ثَلَاثِيَّةً سَاكِنَةً الوَسْطِ يَقْتَضِي أَنَّ يَجُوزَ فِيهَا الِوَجْهَانِ، لَكِنْ مَنَعَ مِنْ جَوَازِ الِوَجْهَيْنِ كَوْنُهَا أعْجَمِيَّةً، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ ثَلَاثِيَّةً نَقُولُ: اجتمعَ سَبَبَانِ ضَعِيفَانِ، فَكَانَا قَوِيَّيْنِ، كَمَا يَرْتَقِي الحَدِيثُ الحَسَنُ بِطَرُقِهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا لِغَيْرِهِ، فَهَذِهِ اجْتَمَعَ فِيهَا عُجْمَةٌ وَتَأْنِيثٌ، لَكِنَّ العُجْمَةَ لَا تَقْوِي عَلَى أَنْ يَكُونَ ممنوعًا من الصَّرْفِ، وَالتَّأْنِيثُ لَا يَقْوِي عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي الصَّرْفِ وَجْهَانِ، فَلِذَلِكَ صَارَتْ ممنوعةٌ من الصَّرْفِ وَجُوبًا.

۶۶۸- کَذَاکَ ذُو وَزْنٍ یَخْصُ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ کَ (أَحْمَدِ) وَ (یَعْلَى)

الشرح

قوله: «كَذَاكَ»: أي: كَالَّذِي ذُكِرَ، والمرادُ الْعَلَمُ أَيْضًا.

«ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَا»: بمعنى أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْأَفْعَالِ، إمَّا دَائِمًا، وَإِمَّا غَالِبًا.

فَالدَّائِمُ مِثْلُ لِه فِي الشَّرْحِ بِقَوْلِهِ: (ضَرَبَ)، فَلَوْ سُمِّيَ شَخْصٌ (ضَرَبَ)،
فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ (فُعِلَ)، وَكَلِمَةُ (فُعِلَ) لَا تُوجَدُ فِي
الْأَسْمَاءِ، إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ.

كَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتَ شَخْصًا (كُتِمَ)، نَقُولُ: هَذَا عَلَمٌ مُوَازِنٌ لِلْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ
لِلْمَجْهُولِ، فَيَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، فَتَقُولُ: (جَاءَ كُتِمَ)، (ضَرَبْتُ كُتِمَ)،
(مَرَرْتُ بِكُتِمَ).

وَكَذَلِكَ (فَعَّلَ)، مِثْلُ: (كَلَّمَ)، (شَدَّدَ)، (حَسَّنَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، نَقُولُ:
هَذَا أَيْضًا مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ يَخْصُ الْفِعْلَا.

- ٦٦٩- وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفٍ
 زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
- ٦٧٠- وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا
 كَ (فَعَل) التَّوَكُّيدِ أَوْ كَ (ثُعَلَا)
- ٦٧١- وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرُ)
 إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ
- ٦٧٢- وَابْنِ عَلَى الْكُسْرِ (فَعَالٍ) عَلَمًا
 مُؤَنَّثًا، وَهُوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)
- ٦٧٣- عِنْدَ تَمِيمٍ، وَاصْرِفْنِ مَا نُكِّرَا
 مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا
- ٦٧٤- وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصًا فِي
 إِعْرَابِهِ نَهَجَ (جَوَارٍ) يَقْتَضِي
- ٦٧٥- وَلَا ضَطْرَّارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ
 ذُو الْمَنَعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ



إِعْرَابُ الْفِعْلِ

- ٦٧٦- اَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَ (تَسْعُدُ) لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالتِّي مِنْ بَعْدِ ظَنَّ تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهُوَ مُطَّرَدُ (مَا) أُخِيتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا إِنَّ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوَصَّلًا إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا إِظْهَارُ (أَنَّ) نَاصِبَةٌ، وَإِنْ عُذِمَ وَبَعْدَ نَفْيٍ (كَانَ) حَتْمًا أَضْمَرَا مَوْضِعَهَا (حَتَّى) أَوْ (أَلَّا أَنْ) خَفِيَ حَتْمٌ كَ (جُدَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ) بِهِ اَرْفَعَنَّ، وَانْصَبِ الْمُسْتَقْبَلَا مُحْضَيْنِ (أَنَّ) وَسَتَرُهَا حَتْمٌ نَصَبُ كَ (لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعُ)
- ٦٧٧- وَبِ (لَنْ) انْصَبُهُ وَ (كَيْ)، كَذَا بِ (أَنَّ)
- ٦٧٨- فَانْصَبِ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحَّحْ، وَاعْتَقِدْ
- ٦٧٩- وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلْ (أَنَّ) حَمَلًا عَلَى
- ٦٨٠- وَنَصَّبُوا بِ (إِذَنْ) الْمُسْتَقْبَلَا
- ٦٨١- أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَانْصَبِ وَارْفَعَا
- ٦٨٢- وَبَيْنَ (لَا) وَلَا مَجَرِّ التُّزِمَ
- ٦٨٣- (لَا) فَ (أَنَّ) أَعْمَلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا
- ٦٨٤- كَذَلِكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي
- ٦٨٥- وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنَّ)
- ٦٨٦- وَتَلَوْ (حَتَّى) حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا
- ٦٨٧- وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبُ
- ٦٨٨- وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفَدِّ مَفْهُومَ (مَعَ)

- ٦٨٩- وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدَ
 ٦٩٠- وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ
 ٦٩١- وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بَغِيرِ (أَفْعَلٍ) فَلَا
 ٦٩٢- وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبٌ
 ٦٩٣- وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ
 ٦٩٤- وَشُدَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنُصِبَ فِي سِوَى
- إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ
 (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ
 تَنْصِبُ جَوَابَهُ، وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا
 كَنُصِبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ
 تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذَفُ
 مَا مَرَّ، فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَذَلَ رَوَى

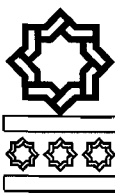
عوامل الجزم

٦٩٥- ب(لَا) وَلَا مِ طَالِبًا ضَعْ جَزَمَا
 ٦٩٦- وَاجْزِمْ ب(إِنْ) وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(مَهْمَا)
 ٦٩٧- وَ(حَيْثُمَا) (أَنَّى)، وَحَرْفُ (إِذْ مَا)
 ٦٩٨- فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ: شَرْطٌ قَدْ مَّا
 ٦٩٩- وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ
 ٧٠٠- وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنُ
 ٧٠١- وَاقْرَأْ بِمَا حَتَمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ
 ٧٠٢- وَتَخْلُفُ الْفَاءُ (إِذَا) الْمُفَاجَاةُ
 ٧٠٣- وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ
 ٧٠٤- وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلٍ إِثْرًا
 ٧٠٥- وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمَ
 ٧٠٦- وَاحْذَفْ لَدَى اجْتِنَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمَ
 ٧٠٧- وَإِنْ تَوَالِيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرٍ
 ٧٠٨- وَرَبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ



فصل لَوّ

- ٧٠٩- (لَوّ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلّ
إِلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبِلَ
٧١٠- وَهِيَ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَ(إِنْ)
لَكِنْ (لَوّ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقَرَّنَ
٧١١- وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا
إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)



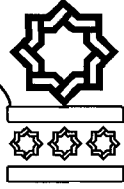
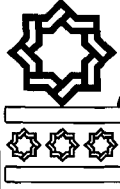
أما ولولا ولوما

- ٧١٢- (أَمَّا) كَ (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ)، وَفَا
لِتَلَوِ تِلْوَهَا وَجُوبًا أَلِفَا
٧١٣- وَحَذَفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثَرٍ إِذَا
لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ بُذَا
٧١٤- (لَوْلَا) وَ (لَوْ مَا) يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَا
إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا
٧١٥- وَبِهِمَا التَّخْضِضُ مِرْزُ (هَلَّا)
(أَلَا) (أَلَا)، وَأَوَّلِيْنَهَا الْفَعْلَا
٧١٦- وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ
عُلِّقَ أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ



الإخبار بالذي والألف واللام

- ٧١٧- مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدَأٌ قَبْلَ اسْتَقَرَّ
- ٧١٨- وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَهِ عَائِدُهَا خَلْفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ
- ٧١٩- نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ فَادِرِ الْمَأْخَذَا
- ٧٢٠- وَبِ(اللَّذَيْنِ) وَ(الَّذِينَ) وَ(الَّتِي) أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثْبِتِ
- ٧٢١- قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا
- ٧٢٢- كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاعٍ مَا رَعَوْا
- ٧٢٣- وَأَخْبِرُوا هُنَا بـ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ
- ٧٢٤- إِنْ صَحَّ صَوغُ صَلَهِ مِنْهُ لـ(أَلْ) كَصَوغِ (وَاقٍ) مِنْ (وَقَى اللهُ الْبَطْلَ)
- ٧٢٥- وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَهِ (أَلْ) ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنَ وَانْفَصَلَ



العدد

- ٧٢٦- ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ
٧٢٧- فِي الضِّدِّ جَرَّدٌ، وَالْمُمَيِّزُ اجْرُرُ
٧٢٨- وَ(مِائَةٌ) وَ(الْأَلْفُ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ
٧٢٩- وَ(أَحَدَ) اذْكُرْ، وَصَلْنَهُ بِعَشْرَ
٧٣٠- وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَةَ)
٧٣١- وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِحْدَى)
٧٣٢- وَلِـ (ثَلَاثَةٍ) وَ(تِسْعَةٍ) وَمَا
٧٣٣- وَأَوَّلِ (عَشْرَةٍ) (اِثْنَتَيْ) وَ(عَشْرًا)
٧٣٤- وَالْيَا لَغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالْأَلْفِ
٧٣٥- وَمَيِّزِ الْـ (عِشْرِينَ) لِلـ (تُسْعِينَ)
٧٣٦- وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا
٧٣٧- وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ
٧٣٨- وَصُغَ مِنْ (اِثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقَ إِلَى
فِي عَدِّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرَةٌ
جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ
وَ(مِائَةٌ) بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ
مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرَ
وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسَرَهُ
مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَافْعَلْ قَصْدًا
بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا
(اِثْنَيْنِ) إِذَا اِثْنَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سَوَاهُمَا أَلْفُ
بِوَاحِدٍ كَـ (أَرْبَعِينَ حِينَا)
مَيِّزَ (عِشْرُونَ) فَسَوِّيْنَهُمَا
يَبْقَى الْبَنَاءُ، وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ
(عَشْرَةً) كَـ (فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلَا)

- ٧٣٩- وَاحْتِمُهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ، وَمَتَى
ذَكَرْتَ فَادْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَاءٍ
- ٧٤٠- وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ
تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ
- ٧٤١- وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا
فَوْقَ فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا
- ٧٤٢- وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي اثْنَيْنِ)
مُرْكَبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
- ٧٤٣- أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفْ
إِلَى مُرْكَبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
- ٧٤٤- وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِ (حَادِي عَشْرًا)
وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) اذْكُرَا
- ٧٤٥- وَبَابُهُ الْفَاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ
بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَאוٍ يُعْتَمَدُ

تلخيص أحكام العدد والمعدود

للعَدَدِ مَعَ الْمَعْدُودِ حُكْمَانِ:

أحدهما: من جهة التذكير والتأنيث.

والثاني: من جهة الإعراب.

فأما من جهة التذكير والتأنيث، فإن ألفاظ العدد لها حالات:

(واحد واثنان)، وهذان يكونان تبعًا للمعدود مطلقًا، فتقول: (رجلان

اثنان)، و(امرأتان ثنتان).

(عشرون، وأخواته، وألف، ومليون وأخواته)، وهذه دائمة التذكير مطلقًا،

فتقول: (عشرون رجلًا)، و(عشرون امرأة)، و(ألف رجل)، و(ألف امرأة)،

و(مليون رجل)، و(مليون امرأة).

(مائة)، وهذه دائمة التَّائِيثِ، فتقول: (مائة رجل)، و(مائة امرأة).

(من ثلاثة إلى تسعة)، فهذه لها حالان: فتارة تكون مُفْرَدَةً، وتارة تكون مُرَكَّبَةً.

وفي كلتا الحالتين فهي على عكسِ المعدودِ تذكيرًا وتأنيثًا، فتذكرُ مع المؤنَّثِ، وتؤنَّثُ مع المذكرِ.

فيقال في حالِ الإفرادِ: (ثلاثة رجال)، و(ثلاث نسوة)، وفي حالِ التَّركيبِ: (ثلاثة عشر رجلًا) و(ثلاث عشرة امرأة).

(عشرة)، فهذه تارة تكونُ مُوافقةً للمعدودِ، وتارة تكونُ مُعاكِسةً له، فإن كانت مُرَكَّبَةً، فهي مُوافقةٌ للمعدودِ، فتقول: (عندي إحدى عشرة امرأة، وأحد عشر رجلًا).

وإن كانت غيرَ مُرَكَّبَةٍ، فهي على عكسِ المعدودِ، فتقول: (عندي عشرة رجال، وعشر نسوة).

وأما من ناحية الإعرابِ، فالعددُ على حسبِ العواملِ، وأما المعدودُ، فعلى حسبِ العددِ كما يأتي:

فإن كان العددُ لفظَ (ألف) و(مائة) و(مليون) وأخواته، فإنَّ المعدودَ مفردٌ مجرورٌ بالإضافة، تقول: (ألف رجل)، و(مائة رجل)، وقد يكونُ جمعًا مجرورًا بـ(من)، مثل: (ألف من الرجال) و(مائة من الرجال)، وقد تضافُ المائةُ فقط إلى الجمعِ مثل: (مائة رجل)، وقد يكونُ تمييزُها مفردًا منصوبًا، مثل: (عندي مائة رجلًا).

وإن كَانَ العددُ لفظَ (واحد) و(اثنان)، أو مُؤنَّتهما، فإنَّ المعدودَ يُؤنَّى به جمعًا مجرورًا بـ(من) ليس إلَّا، تقول: (واحدٌ مِنَ الرِّجَالِ)، و(واحدةٌ مِنَ النِّسَاءِ)، و(اثنانِ مِنَ الرِّجَالِ)، و(ثنتانِ مِنَ النِّسَاءِ).

وإن كَانَ العددُ لفظَ (ثلاثة) و(عشرة)، وما بينهما، فتُمَيِّزُهُما لا يكونُ إلَّا دالًّا على تَعَدُّدٍ، ولا يكونُ مُفْرَدًا، ويجوزُ فيه الجرُّ بالإضافة، أو بـ(من)، فتقول: (عندي ثلاثة رجالٍ) أو: (ثلاثةٌ مِنَ الرِّجَالِ).

ويجوزُ فيه أيضًا أن يتبعَ العددَ في الإعرابِ على أَنَّهُ عطفٌ بيانٍ، مثل: (عندي خمسة أثوابٍ).

وإن كَانَ العددُ لفظَ (أحد عشر) وأخواته، و(عشرون) وأخواته، فإنَّ المعدودَ مُفْرَدٌ منصوبٌ، أو جمعٌ مجرورٌ بـ(من)، تقول: (عندي أَحَدَ عَشَرَ رجلاً، وعشرون غلامًا)، أو: (أَحَدَ عَشَرَ مِنَ الرِّجَالِ، وعشرون مِنَ الغِلْمَانِ).

ويجوزُ في (أَحَدَ عَشَرَ) وأخواته سِوَى (اثنَيْ عَشَرَ) و(اثنَيْ عَشْرَةَ) أن يُضافَ إلى مُسْتَحَقٍّ، فتقول: (عندي أَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ، وتسَعَ عَشْرَةَ عَمْرٍو).

وإعرابُ (اثنَا عَشَرَ)، و(اثنَا عَشْرَةَ) أن تقول: (اثنَا) أو (اثنَا) مرفوعٌ بالألفِ نيابةً عن الضَّمَّةِ، لأنَّه مُلْحَقٌ بِالْمُثَنَّى، و(عشر) أو (عشرة) مبنِيٌّ على الفَتْحِ لِتَضَمُّنِهِ معنى حرفِ العطفِ، إِذِ التَّقْدِيرُ: (اثنان وعشر)، ولا محلَّ لَهُ مِنَ الإعرابِ لَوُقُوعِهِ موقعَ نونِ الْمُثَنَّى.



كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا

مَيَّزَتْ عَشْرِينَ كَ (كَمْ شَخْصًا سَمَا)

إِنْ وَلَيْتَ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرًا

أَوْ (مَائَةٍ) كَ (كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً)

تَمَيَّزُ دَيْنٍ أَوْ بِهِ صَلُّ (مِنْ) تُصَبُّ

٧٤٦- مَيَّزُ فِي الْإِسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا

٧٤٧- وَأَجْزَأَ أَنْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرًا

٧٤٨- وَاسْتَعْمَلْنَهَا مُحِبًّا كَ (عَشْرَةَ)

٧٤٩- كَ (كَمْ): (كَأَيِّنْ) وَ (كَذَا)، وَيَتَّصِبُ



الْحِكَايَةُ



- ٧٥٠- احْكُ بِ(أَيِّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ
وَالنُّونَ حَرَّكَ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ
إِلْفَانِ بِإِنْيَيْنِ، وَسَكَّنْ تَعْدِلِ
وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثْنَى مُسْكَنَةً
ب(مَنْ) بِإِثْرٍ: (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)
إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا)
وَنَادِرٌ مُنُونٌ فِي نَظْمٍ عُرِفَ
إِنْ عَرِيتُ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ
- ٧٥١- وَوَقَفَا احْكُ مَا لِمَنْكُورٍ ب(مَنْ)
٧٥٢- وَقُلْ: (مَنَانٍ) وَ(مَنِينَ) بَعْدَ (لِي)
٧٥٣- وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتُ): (مَتَهُ)
٧٥٤- وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ
٧٥٥- وَقُلْ: (مُنُونٌ) وَ(مَنِينَ) مُسْكِنًا
٧٥٦- وَإِنْ تَصِلُ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفُ
٧٥٧- وَالْعَلَمُ احْكِيئَهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ)



التَّانِيثُ

- ٧٥٨- عَلَامَةُ التَّانِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ
٧٥٩- وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ
٧٦٠- وَلَا تَلِي فَارِقَةً (فَعُولًا)
٧٦١- كَذَلِكَ (مِفْعَلٌ)، وَمَا تَلِيهِ
٧٦٢- وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَ (قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعَ
٧٦٣- وَالْأَلِفُ التَّانِيثُ ذَاتُ قَصْرِ
٧٦٤- وَالْأَشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأَوَّلَى
٧٦٥- وَمَرَطَى (وَوَزَنُ) (فَعْلَى) جَمْعًا
٧٦٦- وَكَ (حُبَارَى) سَمَّهَى سِبْطَرَى
٧٦٧- كَذَلِكَ (خُلِيطَى) مَعَ (الشَّقَارَى)
٧٦٨- لِمَدَّهَا (فَعْلَاءُ) (أَفْعِلَاءُ)
٧٦٩- ثُمَّ (فِعَالًا) (فُعْلَلًا) (فَاعُولًا)
٧٧٠- وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ (فَعَالًا)، وَكَذَا
وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ
وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّضْغِيرِ
أَصْلًا وَلَا أَلْ (مِفْعَالٌ) وَالْ (مِفْعِيلًا)
تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ
مَوْصُوفُهُ غَالِبًا التَّاءُ تَمْتَنِعُ
وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ: أَنْشَى (الْغُرَّ)
يُبْدِيهِ وَزَنُ (أَرْبَى) وَالطُّوْلَى
أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَ (شَبَعَى)
ذَكَرَى وَحِشَى) مَعَ (الْكُفْرَى)
وَاعَزُّ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا
مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَ (فَعْلَاءُ)
وَ (فَاعِلَاءُ) (فِعْلِيَا) (مَفْعُولًا)
مُطْلَقَ فَاءٍ (فَعْلَاءُ) أُخِذَا



المقصور والممدود

- ٧٧١- إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ
فَتَحًّا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
٧٧٢- فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْأَخِيرِ
ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرِ
٧٧٣- كَ (فِعْلٍ) وَ (فُعْلٍ) فِي جَمْعِ مَا
كَ (فُعْلَةٍ) وَ (فُعْلَةٍ) نَحْوُ: الدُّمَى
٧٧٤- وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ
فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتَّى عُرِفَ
بِهَمْزٍ وَضَلَّ كَ (ارْعَوَى) وَكَ (ارْتَأَى)
٧٧٥- كَمَضَدِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا
مَدُّ بِنَقْلِ كَ (الْحَجَا) وَكَ (الْحِذَا)
٧٧٦- وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرِ وَذَا
عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ
٧٧٧- وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ



كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا

إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا
وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَ (مَتَى)
وَأُولَاهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ
وَنَحَوُ: عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
صَحْحٌ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ
حَدَّ الْمُتَنَّى مَا بِهِ تَكْمَلَا
وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفَ
وَتَاءَ ذِي التَّاءِ أَلَزَمَنَّ تَنْجِيَهُ
إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءُهُ بِمَا شَكِلَ
مُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا
خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا
وَزُبِيَّةً، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ
قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى

٧٧٨- آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي اجْعَلُهُ يَا
٧٧٩- كَذَا الَّذِي أَلِيا أَصْلُهُ نَحْوُ (الْفَتَى)
٧٨٠- فِي غَيْرِ ذَا ثُقْلَبٍ وَأَوَّا الْأَلِفُ
٧٨١- وَمَا كَ (صَحْرَاءٍ) بِوَاوٍ ثَنِيًا
٧٨٢- بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرِ مَا ذَكَرَ
٧٨٣- وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى
٧٨٤- وَالْفَتْحِ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ
٧٨٥- فَالْأَلِفَ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ
٧٨٦- وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا أَنْلِ
٧٨٧- إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا
٧٨٨- وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ
٧٨٩- وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ
٧٩٠- وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا



جَمْعُ التَّكْسِيرِ

إذا قال قائلٌ: متى نَجْمَعُ المَفْرَدَ جمعَ تَكْسِيرٍ، ومتى نَجْمَعُهُ جمعَ تَصْحِيحٍ؟
نقول: إذا تَمَّتْ فيه شُرُوطُ جَمْعِ التَّصْحِيحِ يُجْمَعُ جمعَ تَصْحِيحٍ؛ لأنَّ جَمْعَ
التَّصْحِيحِ له شُرُوطٌ، وإذا لم تَتِمَّ فليس هناك إِلَّا جمعُ التَّكْسِيرِ، مع أنَّ جمعَ
التَّكْسِيرِ قد يُوجَدُ في شيءٍ له جمعٌ تصحيح.
٧٩١- (أَفْعَلَةٌ) (أَفْعُلُ) ثُمَّ (فَعْلَهُ) ثُمَّ (أَفْعَالُ) جُمُوعٌ قَلَّةٌ

الشرح

جُمُوعُ القِلَّةِ تَنْتَهِي بالعَشْرَةِ، وجُمُوعُ الكَثْرَةِ تَبْدَأُ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ
لَهُ، فلو قلتُ: (عِنْدِي لَكَ أَرْغِفَةٌ)، فهذا الجَمْعُ جمعُ قِلَّةٍ، فلو أَحْضَرْتُ ثَلَاثَةَ
أَرْغِفَةٍ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهَا، فقلتُ: أَنَا أُرِيدُ عِشْرِينَ رَغِيفًا، أقولُ: لَا يُمَكِّنُ؛ لأنَّ
مُنْتَهَى جَمْعِ القِلَّةِ عَشْرَةٌ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ أُعْطِيَكَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَلَا يَجِبُ عَلَيَّ إِلَّا
أَقْلُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الاسْمُ، وَأَقْلُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الجَمْعُ ثَلَاثَةٌ.

ولكنَّ مَعَ ذَلِكَ لَا يُؤْخَذُ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى أَنَّهُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، لَكِنْ نُرِيدُ أَنْ
نَتَكَلَّمَ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ قَوَاعِدُ النِّحْوِ، إِلَّا أَنَّ الإِقْرَارَاتِ تَخْضَعُ لِأَعْرَافِ النَّاسِ،
فَقَدْ يَكُونُ مِثْلًا دَلَالَةُ الْعُرْفِ فِي جَمْعِ القِلَّةِ لِلْكَثْرَةِ، وَقَدْ يَكُونُ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ.

وقوله: «أَفْعِلَةٌ»: مثاله: (أَرْغِفَةٌ)، و(أَكْسِيَّةٌ)، و(أَغْطِيَّةٌ)، و(أَسْئَلَةٌ)،

و(أَسْلِحَةٌ)، وهذه جموعٌ قَلَّةٌ، وهي كثيرةٌ.

وقوله: «أَفْعُلْ»: مثاله: (أَرْجُلٌ)، لكن سيأتينا في كلام ابن مالك - رحمه الله - أنها قد تفي بجمعِ الكثرة؛ لأنه هكذا جاء في اللغة العربية، ومثل: (أَعْبُدِ) جمع (عَبَدِ)، و(أَوْجِهْ) جمع (وَجِهْ)، وعلى هذا فِقَسْ.

وقوله: «فِعْلَةٌ»: مثل: (فَتِيَّةٌ) جمع (فَتَى)، و(صَبِيَّةٌ) جمع (صَبِيٍّ)، والأمثلة كثيرةٌ، لكن الميزان هو الذي ذكره المؤلف - رحمه الله -.

وقوله: «أَفْعَالٌ»: هذا كثيرٌ أيضًا في اللغة العربية، مثل: (أَسْبَابٌ)، و(أَرْقَامٌ)، و(أَحْكَامٌ)، و(أَخْجَامٌ)، و(أَنْعَامٌ)، فهذه كلها جموعٌ قَلَّةٌ.
إِذَنْ: جُمُوعُ القَلَّةِ أربعةٌ فَقَطْ، والباقي كُلُّهُ جُمُوعٌ كَثْرَةٌ.

٧٩٢- وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضَعًا يَفِي

كَ (أَرْجُلٍ)، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ (الصُّفْيِ)

الشرح

قوله: «وَبَعْضُ ذِي»: يُشِيرُ إِلَى هذه الأوزانِ الأربعة.

«بِكْثَرَةٍ وَضَعًا»: أي: حَسَبَ وَضْعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

«يَفِي»: أي: أَنَّ بَعْضَ هذه الأوزانِ قد يَدُلُّ على الكثرةِ بِمُقْتَضَى الوَضْعِ اللُّغَوِيِّ.

مثاله: (أَرْجُلٍ)، فلا تَقُولُ: إِنَّهَا لا تَدُلُّ إِلَّا على ثَلَاثَةِ أَرْجُلٍ فَقَطْ، بل تَدُلُّ على ثَلَاثَةِ أَرْجُلٍ وما زَادَ، إلى ما لا نِهَايَةَ لَهُ.

وقوله: «وَالْعَكْسُ جَاءَ»: وهو أَنَّ يُوْجَدُ أوزانُ جُمُوعِ كَثَرَةٍ تُسْتَعْمَلُ في جُمُوعِ القِلَّةِ.

مثاله: (الصُّفْيِ)، ووزنُها (فُعُولُ)، وليسَ مِنْ أوزانِ القِلَّةِ؛ لأنَّ أوزانَ القِلَّةِ أَرْبَعَةٌ فَقَطْ: (أَفْعِلَة)، و(أَفْعَالُ)، و(فِعْلَة)، و(أَفْعُلُ)، لكنْ مع ذلك تُسْتَعْمَلُ في الكثرةِ وفي القِلَّةِ.

وقوله: «الصُّفْيِ»: أصلُها (فُعُولُ)، لكن قُلِبَتِ الواوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وانفتاحِ ما قَبْلَهَا، ثُمَّ لَمَّا قُلِبَتِ يَاءً كَانَ لا بُدَّ أَنْ نَكْسِرَ ما قَبْلَهَا، والصُّفْيُ هو جمعُ صفا وصفوان، وهو الصخرُ.

إِذَنْ: المسألة خاضعة للغة العربية، لكن مع ذلك لا أرى مانعاً من أن
نُوصِّلَ قواعد نردُّ ما نشتبهُ فيه إلى هذه القواعد وإن كانت قد تَحْتَلُّ كثيراً.

- ٧٩٣- لا (فَعْلٍ) اسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلْ) وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا اِيضًا يُجْعَلُ
٧٩٤- إِنْ كَانَ كَ (الْعَنَاقِ) وَ (الدَّرَاعِ) فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدًّا الْأَحْرَفِ

الشرح

قوله: «اسْمًا»: ضدُّ الصِّفَةِ.

وقوله: «صَحَّ عَيْنًا»: أي: أَنَّ عَيْنَهُ لَيْسَتْ حَرْفَ عِلَّةٍ، احْتِرَازًا مِنَ الَّذِي عَيْنُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ، فَإِذَا كَانَ (فَعْلٌ) اسْمًا صَحِيحَ الْعَيْنِ فَإِنَّ جَمْعَهُ عَلَى (أَفْعُلْ).

مِثَالُهُ: (فَلَسَ) وَ (أَفْلَسَ)، وَالْفَلْسُ نَوْعٌ مِنَ النَّقْدِ مِثْلُ الْقِرْشِ.

مِثَالُ آخَرٍ: (طَبِيٌّ)، (أَطْبِيٌّ)، لَكِنْ نَحْذِفُ آخِرَهُ وَنُنَوِّنُهُ، فَنَقُولُ: (أَظْبٍ).

وقوله: «لا (فَعْلٍ) اسْمًا»: إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ جَمْعُهُ عَلَى (أَفْعُلْ).

مِثَالُهُ: (ذُنْبٌ) فَهُوَ اسْمٌ ثَلَاثِيٌّ صَحِيحُ الْعَيْنِ، لَكِنَّهُ عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ)، وَلِهَذَا لَا يُقَالُ فِي جَمْعِهِ: (أَذُنْبٌ).

فَإِذَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ) فَهَلْ يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعُلْ)؟

نَقُولُ: لَا، وَذَلِكَ مِثْلُ: (سَبَبٌ)، لَا نَقُولُ: جَمْعُهُ (أَسْبَبٌ)، بَلْ (أَسْبَابٌ).

لَكِنْ قَدْ يَرِدُ عَلَيْنَا كَلِمَةُ (شَخْصٌ)، فَجَمْعُهُ (أَشْخَاصٌ)، وَهُوَ اسْمٌ ثَلَاثِيٌّ عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ)، وَهُوَ صَحِيحُ الْعَيْنِ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ عَنِ الْعَرَبِ إِلَّا (أَشْخَاصٌ).

وبهذا نَعْرِفُ أَنَّ القاعدةَ التي ذَكَرَهَا هؤلاءُ العلماءُ -رحمهم الله- في جمعِ التَّكْسِيرِ غيرُ مُطَرِّدَةٍ، فالسَّامِعُ هو الَّذِي يَحْكُمُ.

وقوله: «اسمًا»: اختِرازٌ ممَّا إذا كانَ صِفَةً، مثل: (فَخُم)، و(ضَخُم)، فكلمةُ (ضَخُم) على وزنِ (فَعْل)، لكنَّها ليستَ اسمًا، بل هي صِفَةٌ، فلا نَقُولُ فيها: (أَضَخُم).

وقوله: «صَحَّ عَيْنًا»: أي إذا كانَ مِثْلَ: (زَيْد)، لم يُجْمَعْ على (أَزِيد)؛ لأنَّه مُعْتَلٌّ العَيْنِ.

مِثَالُ آخَرُ: (ثَوْب)، يُقَالُ فيها: (أَثَوَاب)، ولا يُقَالُ: (أَثُوب)، ومع ذلك جاءَ عن العربِ أَنَّهُم قالوا: (أَثُوب).

مِثَالُ آخَرُ: (عَيْن)، يُقَالُ فيها: (عُيُون)، ولا يُقَالُ: (أَعْيَان)، ويُقَالُ: (أَعَيْن)، لكنَّه شاذٌّ، فالعربُ الَّذين قالوا: (أَعَيْن) تَرَكُوا هذا الشَّرْطَ، والمؤلَّفُ -رحمه الله- يقولُ: (لا فَعْل) اسمًا صَحَّ عَيْنًا، وفي كَلِمَةِ (عَيْن) لم يَصَحَّ حرفُ العَيْنِ.

لكن هل يُوْجَدُ في القرآنِ (أَعَيْن)؟

الجواب: نعم، مثلُ قَوْلِهِ تعالى: ﴿قَالُوا فَأَتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ﴾ [الأنبياء: ٦١]، وإذا كانتَ مَوْجُودَةً في القرآنِ فلا يَنْبَغِي أَنْ نَقُولَ: شاذٌّ؛ لأنَّ القرآنَ يَحْكُمُ، ولا يُحْكَمُ عليه، وبهذا نَعْرِفُ أَنَّ تأصيلَ القواعدِ في جَمْعِ التَّكْسِيرِ تأصيلٌ غيرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لأنَّهم يَرَوْنَ أَنَّ مِثْلَ (أَعَيْن) جَمْعٌ شاذٌّ، مع أَنَّهُ وُجِدَ في القرآنِ، فكيفَ يَكُونُ شاذًّا؟! بل نَقُولُ: هذا كثيرٌ، وأنا أَمِيلُ إلى أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ ليسَ له أَوْزَانٌ مُطَرِّدَةٌ، وأنَّ أوزانهَ كُلُّهَا أَغْلَبِيَّةٌ.

كذلك (أَفْعُل) تأتي جَمْعًا للرُّبَاعِيِّ إذا كَانَ اسْمًا مُؤَنَّثًا ممدودًا ما قبل الآخر كـ (العَنَاقِ)^(١) و (الذَّرَاعِ)، فقد قال ابن مالك: (في مَدٍّ وتَأْنِيثٍ وَعَدٍّ الأَحْرَفِ).

مثال: (عَنَاق) تقولُ فيها: (أَعْنُقْ)، وفي (ذِرَاع) تقولُ: (أَذْرُع).

وأما (حِمَار) فليسَ مُؤَنَّثًا، بل مُذَكَّرٌ، ولهذا لا نقولُ فيه: (أَحْمُر).

وكذلك (غُلام) لا نقولُ فيه: (أَغْلِمْ)؛ لَأَنَّهُ مُذَكَّرٌ.

وأما (سُعَاد) فنقولُ فيها: (أَسْعُدْ)، هذا هو القِيَّاسُ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ رُبَاعِيٌّ مُؤَنَّثٌ ممدودٌ ما قبل الآخر.

وقوله: «العَنَاقِ»: هي الصَّغِيرَةُ من وَلَدِ المَعْزِ. و (الذَّرَاعِ) معروفةٌ.

(١) العناق الأُنثى من أولاد المعز ما لم يتم له سنة. النهاية عنق.

٧٩٥- وَغَيْرُ مَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَرَّدٌ مِنْ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا بِ(أَفْعَالٍ) يَرِدُ

الشرح

قوله: «وغير ما (أَفْعُلُ) فيه مُطَرَّدٌ»: (أَفْعُلُ) تَطَرَّدُ فِي (فَعْلٍ) اسْمًا صَحِيحَ الْعَيْنِ، فَإِذَا لَمْ يَطَرَّدْ فِيهِ (أَفْعُلُ) وَكَانَ ثَلَاثِيًّا فَإِنَّهُ بِ(أَفْعَالٍ) يَرِدُ.

مثاله: (سَبَبٌ) نقولُ فيه: (أَسْبَابٌ)، و(فَرَحٌ) نقولُ فيه: (أَفْرَاحٌ)، و(شَطَطٌ) نقولُ فيه: (أَشْطَاطٌ)، إِنْ جُمِعَ؛ لِأَنَّ (شَطَطٌ) مَصْدَرٌ، وَكَذَلِكَ (شَخْصٌ) نقولُ فيه: (أَشْخَاصٌ).

٧٩٦- وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ (فِعْلَانُ) فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)

الشرح

الفرق بين (فُعَلٍ) و(فَعْلٍ): أَنَّ (فَعْلٍ) مَفْتُوحُ الْفَاءِ، وَهَذَا مَضْمُومُهَا، وَأَنَّ (فَعْلٍ) سَاكِنُ الْعَيْنِ، وَهَذَا مَفْتُوحُهَا، وَلِهَذَا قَالَ: (غَالِبًا أَغْنَاهُمْ)، أَيِ: الْعَرَبِ، (فِعْلَانُ فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)) فِي (صِرْدٍ)، وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ، وَالْقِيَاسُ فِي (صِرْدٍ): (أَصْرَادٍ)؛ لِأَنَّهُ اخْتَلَّ فِيهَا شَرْطٌ مِنَ الشُّرُوطِ، وَهُوَ فَتْحُ الْفَاءِ، فَجَاءَ مَضْمُومَ الْفَاءِ وَمَفْتُوحَ الْعَيْنِ، فَيَكُونُ جَمْعُ (صِرْدٍ) عَلَى الْقِيَاسِ: (أَصْرَادٍ)، لَكِنَّ الْعَرَبَ لَمْ يَقُولُوا: (أَصْرَادٍ)، بَلْ قَالُوا: (صِرْدَانٍ).

وَالصِّرْدُ نَوْعٌ مِنَ الطُّيُورِ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ: النَّمْلَةُ، وَالنَّحْلَةُ، وَالْهُدْهُدُ، وَالصِّرْدُ»^(١)، يَقُولُ بَعْضُ أَصْحَابِ الطُّيُورِ الَّذِينَ يَعْرِفُونَهَا: إِنَّهُ هُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: الصَّبْرِيُّ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الآداب، باب في قتل الذر، برقم (٥٢٦٧)، والإمام أحمد في مسنده، برقم (٣٠٦٧).

٧٩٧- في اسم مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ (أَفْعَلَةٌ) عَنْهُمْ أَطْرَدُ

الشرح

قوله: «مُذَكَّرٍ»: احترازٌ من المؤنث.

و«رُبَاعِيٍّ»: احترازٌ من غيرِ الرُّبَاعِيِّ.

و«بِمَدٍّ ثَالِثٍ»: احترازٌ مما لم يُمَدَّ ثَالِثُهُ.

مثال ذلك: كلمة (طَعَام)، اسمٌ مُذَكَّرٌ رُبَاعِيٌّ مَمْدُودُ الثَّالِثِ، فتقولُ في جَمْعِهِ: (أَطْعِمَةٌ)، وكذلك (لِبَاس) تقولُ في جَمْعِهِ: (الْبِسَةُ)، و(كِسَاء) تقولُ في جَمْعِهِ: (أَكْسِيَّةٌ)، و(حِذَاء) تقولُ في جَمْعِهِ: (أَحْذِيَّةٌ).

إِذَنْ: كُلَّمَا وَجَدْنَا اسْمًا رُبَاعِيًّا مَمْدُودَ الثَّالِثِ فَإِنَّ جَمْعَهُ عَلَى (أَفْعَلَةٍ).

وهل مثل ذلك (زَيْنَب)؟.

نقول: لا؛ لَأَنَّهُ اخْتَلَّ فِيهَا شَرْطَانِ: أَنَّهَا غَيْرُ مُذَكَّرٍ، وَأَنَّهَا لَمْ تُمَدَّ.

كَذَلِكَ (سُعَاد) اخْتَلَّ فِيهَا شَرْطٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّائِيثُ، وَشَرْطُنَا أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا، فَلَا نَقُولُ فِي جَمْعِ (سُعَاد): (أَسْعَدَةٌ).

٧٩٨- وَالزَّمَهُ فِي (فَعَالٍ) أَوْ (فِعَالٍ) مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ

الشرح

قوله: «الزَّمَهُ»: أي: الجمع على (أَفْعَلَةٍ)، (فِي (فَعَالٍ) أَوْ (فِعَالٍ))، لكن بشرط أن يكونا (مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ)، أي: أن نفس المفرد يكون فيه تضعيف أو إعلال، والفرق بين التضعيف والإعلال أن التضعيف: هو أن يتكرر الحرف، والإعلال: أن يكون فيه حرف علة.

مثال (فَعَالٍ) مُضَعَّفًا: (قَرَار)، نقول فيه: (أَقْرَر)، و(جَلَال) نقول فيه: (أَجَلَّل)، وما أشبه ذلك.

مثال الإِعْلَالِ: (قَبَاءٌ)^(١)، جَمْعُهُ (أَقْبِيَّة)، و(كِسَاء) أَيْضًا، وَجَمْعُهُ (أَكْسِيَّة)، و(خِبَاء) جَمْعُهُ (أَخْبِيَّة)، و(غِطَاء) جَمْعُهُ (أَغْطِيَّة)، وعلى هذا فِقَسْ.

فإن قال قائل: وهل (سَمَاء) مثل (قَبَاء) تُجْمَعُ على (أَسْمِيَّة)؟
نقول: لا.

(١) القباء من الثياب. القاموس المحيط قبو.

٧٩٩- (فُعِلْ) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) و(حَمْرًا) و(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى

الشرح

قوله: «لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) و(حَمْرًا)»: (أَحْمَر) نقولُ في جَمْعِهِ: (حُمْر)، وفي (أَخْضَر) نقولُ: (خُضْر)، وفي (حُمْرَاء) نقولُ: (حُمْر)، وفي (سَوْدَاء) نقولُ: (سُود)، وعلى هذا فَقِسْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ»^(١).

وقوله: «و(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى»: أي: يُعْلَمُ، والمعنى: أَنَّ كَلِمَةَ (فِعْلَةٌ) تَأْتِي، لَكِنَّهَا بِالنَّقْلِ، أي: بِالسَّاعِ عَنِ الْعَرَبِ، وَلَيْسَتْ بِقِيَاسِيَّةٍ، بَلْ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى النَّقْلِ.

مثالها: (وَلَدَةٌ) جَمْعُ (وَلَدٍ)، و(غِلْمَةٌ) جَمْعُ (غُلَامٍ)، وما أَشَبَهُ ذَلِكَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة، برقم (٢٩٤٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي رضي الله عنه، برقم (٢٤٠٦).

٨٠٠- و(فُعِلْ) لِاسْمِ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ

قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اَعْلَالًا فَقَدْ

٨٠١- مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفِّ،

و(فُعِلْ) جَمْعًا لَ (فُعِلَةٍ) عُرِفَ

٨٠٢- وَنَحْوِ: (كُتِبِي)، وَلَ (فُعِلَةٍ) (فِعْلٌ)

وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعْلٍ)

الشرح

قوله: «وَلَا (فُعِلَةٍ) (فِعْلٌ)»: مثلُ: (حِكْمَةٍ) و(حِكَمٍ)، و(كِسْرَةٍ) و(كِسَرٍ).

وقوله: «وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعْلٍ)»: مثلُ: (لَحِيَةٍ) و(لُحَى)، و(حَلِيَةٍ) و(حُلَى)، مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ يُقَالَ: (لِحَى) و(حِلَى).

وقوله: «وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ»: هل معناه أَنَّهُ يَجُوزُ الْوَجْهَانِ، و(فُعْلٍ) قَلِيلَةٌ، أَوْ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ مُخَالِفًا لِلْقِيَاسِ، فَلَا تَقُولُ فِي (لَحِيَةٍ): (لِحَى)؟
نَقُولُ: الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (لِحَى) و(لُحَى).

٨٠٣- في نَحْوِ (رَام) ذُو اطَّرَادٍ (فُعَلَةٌ) وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) و(كَمَلَةٌ)

الشرح

قوله: «رَام»: اسمٌ فاعِلٍ مَنْقُوصٌ، ومثله: (قَاضٍ)، و(غَازٍ)، و(سَامٍ)، فتَقُولُ في (رَام): (رُمَاةٌ)، وفي (قَاضٍ): (قُضَاةٌ)، وفي (سَامٍ): (سُمَاةٌ).

فإن قال قائلٌ: المؤلف - رحمه الله - يَقُولُ: (فُعَلَةٌ)، و(رُمَاةٌ) ليست على وَزْنِ (فُعَلَةٌ)؟

نقول: بل هي على وَزْنِ (فُعَلَةٌ)، لكنَّ فيها إِعْلَالًا، وأصلُّ (رُمَاةٌ): (رُمِيَّةٌ)، لكنَّ تَحَرَّكَتِ الياءُ، وانْفَتَحَ ما قَبْلَهَا، فَقُلِبَتْ أَلِفًا، فصارت (رُمَاةٌ).

أَيْضًا (غُرَاةٌ) أَصْلُهَا (غُرُوزَةٌ)؛ لِأَنَّهَا من (غَزَا، يَغْزُو)، لكن قِيلَ فيها: (غُرَاةٌ)؛ لِأَنَّ الْوَاوَ تَحَرَّكَتْ، وانْفَتَحَ ما قَبْلَهَا، فَقُلِبَتْ أَلِفًا، فَقِيلَ: (غُرَاةٌ)، وعلى هذا فِقَسَ.

وقوله: «وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) و(كَمَلَةٌ)»: (كَامِلٍ) على وَزْنِ (فَاعِلٍ)، لكنها ليست مَنْقُوصَةً؛ لِأَنَّ آخِرَهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ، فيُقَالُ في (كَامِلٍ): (كَمَلَةٌ)، على وَزْنِ (فُعَلَةٌ).

أمثلةٌ أُخْرَى: (سَاحِرٍ) و(سَحْرَةٌ)، (فَاجِرٍ) و(فَجْرَةٌ)، (كَاهِنٍ) و(كَهَنَةٌ)، (كَافِرٍ) و(كَفْرَةٌ).

٨٠٤- (فَعَلَى) لِيَوْصِفِ كَ (قَتِيلٍ) و (زَمَنْ) و (هَالِكٍ)، و (مَيِّتٌ) بِهِ قَمِنْ

الشرح

قوله: «(فَعَلَى) لِيَوْصِفِ كَ (قَتِيلٍ)»: يعني: لكلِّ وَصْفٍ يُشَبِّهُ (قَتِيلَ)، و (قَتِيلَ) (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ)، فكلُّ (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) لَهُ (فَعَلَى). أمثلة: (قَتِيلَ) نَقُولُ فِي جَمْعِهِ: (قَتَلَى)، و (جَرِيحَ) نَقُولُ فِيهِ: (جَرَحَى). وهل (قَضِيبَ) مِثْلُهُ، يَكُونُ جَمْعُهُ (قَضَبَى)؟

الجواب: لا؛ لأنَّ المؤلَّفَ - رحمه الله - قال: ((فَعَلَى) لِيَوْصِفِ)، و (قَضِيبَ) اسمٌ، وليس بَوْصَفٍ، وكذلك: (عَسِيبَ) لا نَقُولُ فِيهِ: (عَسَى)؛ لأنَّه اسمٌ. وقوله: «و (زَمَنْ)»: هذه صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وَهُوَ الْمُقْعَدُ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْشِيَ، وَيُسَمِّيهِ النَّاسُ (مُحْرَوَلً)، فنَقُولُ فِي جَمْعِهِ: (زَمَنَى).

وقوله: «و (هَالِكٍ)»: أي: وَكَ (هَالِكٍ)، يُقَالُ فِي جَمْعِهِ: (هَلَكَى). وقوله: «مَيِّتٌ»: يُقَالُ فِيهِ: (مَوْتَى)، و (مَيِّتٌ) عَلَى وَزْنِ (فَعِيلٍ)؛ لأنَّ أَصْلَهُ (مَيِّوتٌ) مِنْ: (مَاتَ، يَمُوتُ)، وَلَكِنْ حَصَلَ فِيهِ إِعْلَالٌ بِقَلْبِ الْوَائِ يَاءٍ، ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي اللَّيِّ قَبْلَهَا، فِقِيلٌ: (مَيِّتٌ).

وهذه الإعلاالاتُ الَّتِي يَذْكُرُهَا النُّحَوِيُّونَ - رحمه الله - إِنَّمَا يَتَصَيَّدُونَهَا تَصَيِّدًا، وَإِلَّا فَإِنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ وَكَلَامَ الْعَرَبِ هُوَ الْحَاكِمُ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَإِلَّا فَمَا الَّذِي يُدْرِينَا أَنَّ أَصْلَ (مَيِّتٌ) هُوَ (مَيِّوتٌ)، قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ أَصْلَهَا (مَوْتٌ).

ومثلها: (سَيِّدٌ) فَأَصْلُهَا: (سَيِّودٌ).

- ٨٠٥- لا (فُعِلْ) اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا (فَعَلَهُ) وَالْوَضْعُ فِي (فَعِلْ) وَ (فَعِلْ) قَلَّلَهُ
 ٨٠٦- وَ (فُعِلْ) لا (فَاعِلٍ) وَ (فَاعِلَهُ) وَصَفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلِ) وَ (عَاذِلَهُ)
 ٨٠٧- وَمِثْلُهُ أَلْ (فُعَالٌ) فِيهَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلِّ لَأَمَّا نَدَرَا
 ٨٠٨- (فَعِلْ) وَ (فَعَلَهُ) (فِعَالٌ) لَهَا وَقَلَّ فِيهَا عَيْنُهُ إِلَيَا مِنْهُمَا
 ٨٠٩- وَ (فَعِلْ) أَيَضًا لَهُ (فِعَالٌ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ
 ٨١٠- أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعِلْ): ذُو النَّارِ، وَ (فَعِلْ) مَعَ (فَعِلْ)، فَاقْبَلِ
 ٨١١- وَفِي (فَعِيلٍ) وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَنْشَأَهُ أَيَضًا اطَّرَدَ

الشرح

قوله: «وَفِي (فَعِيلٍ) وَصَفَ فَاعِلٍ»: إِنَّمَا قَالَ: (وَصَفَ فَاعِلٍ) احْتِرَازًا مِنْ (فَعِيلٍ) وَصَفَ مَفْعُولٍ كَ (جَرِيحٍ) وَ (قَتِيلٍ)، فَلَهَا أَوْزَانٌ أُخْرَى.
 وقوله: «كَذَلِكَ فِي أَنْشَأَهُ»: أَي: أُنْتَى (فَعِيلٍ)، وَهِيَ (فَعِيلَةٌ)، مِثْلُ: (كَرِيمٍ) وَ (كَرِيمَةٌ)، وَ (مَرِيضٍ) وَ (مَرِيضَةٌ).
 وَ (كَرِيمٍ) فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، أَي: كَارِمٌ، وَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ.

٨١٢- وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعَلَانَا) أَوْ أُنْثِيَهُ أَوْ عَلَى (فُعَلَانَا)

٨١٣- وَمِثْلُهُ (فُعَلَانَةٌ)، وَالزَّمُّهُ فِي نَحْوِ: (طَوِيلٍ) وَ(طَوِيلَةٍ) تَفِي

الشرح

قوله: «وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعَلَانَا) أَوْ أُنْثِيَهُ»: أُنْثِيَا (فَعَلَانِ) هُمَا (فَعَلَى) وَ(فَعَلَانَةٌ)؛ لِأَنَّ (فَعَلَانِ) الْوَصْفَ مُؤَنَّثُهُ يَكُونُ عَلَى (فَعَلَى)، مِثْلُ: (سَكْرَانِ) وَ(سَكْرَى)، وَأَحْيَانًا يَكُونُ عَلَى (فَعَلَانَةٍ)، مِثْلُ: (نَدْمَانِ) وَ(نَدْمَانَةٍ).

وَيُمْكِنُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْقَامُوسِ أَوْ لِسَانِ الْعَرَبِ، وَيَعْرِفُ جَمْعَ أَيِّ كَلِمَةٍ.

- ٨١٤- وَبِ (فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نَحْوُ: (كَبِدٌ) يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدُ
 ٨١٥- فِي (فَعَلٍ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَاءِ، وَ (فَعَلٌ) لَهُ، وَلَدَ (فُعَالٍ) (فِعْلَانٌ) حَصَلَ
 ٨١٦- وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) وَ (قَاعٍ) مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

الشرح

قوله: «فِي (فَعَلٍ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَاءِ»: أي: مُثَلَّثَ الْفَاءِ، سَوَاءً بِالْفَتْحِ مِثْلُ: (فَعَلٌ)، أَوْ بِالْكَسْرِ مِثْلُ: (فِعْلٌ)، أَوْ بِالضَّمِّ مِثْلُ: (فُعْلٌ).
 وقوله: «اسْمًا»: احْتِرَازًا مِنَ الصِّفَةِ.

- ٨١٧- و(فَعَلًا) اسْمًا و(فَعِيلًا) و(فَعَلٌ) - غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ - (فُعْلَانٌ) شَمَلِ
- ٨١٨- وَلَ (كَرِيمٍ) و(بَخِيلٍ): (فُعْلًا)، كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
- ٨١٩- وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءٌ) فِي الْمَعْلِ لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلَّ
- ٨٢٠- (فَوَاعِلٌ) ل(فَوَعَلٍ) و(فَاعِلٍ) و(فَاعِلَاءٌ) مَعَ نَحْوِ: (كَاهِلٍ)
- ٨٢١- و(حَائِضٍ) و(صَاهِلٍ) و(فَاعِلُهُ) وَشَذَّ فِي الْ (فَارِسٍ) مَعَ مَا مَاتَلَهُ
- ٨٢٢- وَب(فُعَائِلَ) اِجْمَعَنَّ (فُعَالُهُ) وَشَبَّهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَه
- ٨٢٣- وَبِالْ (فَعَالِي) وَالْ (فَعَالِي) جُمَعَا (صَحْرَاءُ) وَالْ (عَذْرَاءُ)، وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا

الشرح

قوله: «وَالْقَيْسُ»: أي: الْقِيَّاسُ، من: قَاسَ، يَقْيِسُ، قَيْسًا.

٨٢٤- وَاجْعَلْ (فَعَالِيٍّ) لِنَعْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ كَالِ (كُرْسِيِّ) تَتَبَعَ الْعَرَبُ

الشرح

مثال ذلك: (بَصْرِيٍّ) من البَصْرَةِ، فالياءُ فيها مُتَجَدِّدَةٌ لِلنَّسَبِ، أمَّا الياءُ في (كُرْسِيِّ) فَأَصْلِيَّةٌ، وليستُ لِلنَّسَبَةِ إِلَى الْكُرْسِ، لَكِنَّهَا فِي (بَصْرِيٍّ) لِلنَّسَبَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ.

ومثله: (رُومِيٍّ)، و(فَارِسِيٍّ)، و(كُوفِيٍّ)، فالياءُ فيها لِلنَّسَبِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْأَصْلِ.

- ٨٢٥- وَبِ(فَعَالِلَ) وَشَبِّهَهُ انْطَقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
 ٨٢٦- مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ
 ٨٢٧- وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ
 ٨٢٨- وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي اخْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمًا

الشرح

ضَابِطُ صِغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ كُلِّ جَمْعٍ ثَالِثُهُ أَلِفٌ بَعْدَهَا حَرْفَانِ، مِثْلُ: (فَعَالِلَ)، (فَعَائِلَ)، (مَفَاعِلَ).

وقوله: «اللَّذ»: أي: الَّذِي.

وقوله: «زَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي»: أي: الْمُتَجَاوِزُ أَرْبَعَةً، ذَا (الْعَادِي) بِمَعْنَى الْمُتَجَاوِزِ، وَلَيْسَ مَا أُخُوذًا مِنَ الْعَادَةِ.

- ٨٢٩- وَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ مِنْ كَ (مُسْتَدْعٍ) أَزِلَّ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلَّ
 ٨٣٠- وَالْمِيمُ أَوَّلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
 ٨٣١- وَالْيَاءُ لَا الْوَاوُ اخْذِفِ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَ (حَيْرُونٍ) فَهُوَ حُكْمٌ حَتَمًا
 ٨٣٢- وَخَيَّرُوا فِي زَائِدِي (سَرْنَدِي) وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالِ (عَلَنَدِي)



التَّصْغِيرُ

التَّصْغِيرُ ضِدُّ التَّكْبِيرِ، وَالتَّكْبِيرُ بَقَاءُ الْاسْمِ كَمَا هُوَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ تَكْبِيرٌ وَتَوْسِيطٌ وَتَصْغِيرٌ، فَالْأَسْمَاءُ إِمَّا مُكَبَّرَةٌ، وَإِمَّا مُصَغَّرَةٌ.

والتَّصْغِيرُ يُرَادُ بِهِ:

أَوَّلًا: تَصْغِيرُ مَا يُتَوَهَّمُ كِبَرُهُ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا قَالَ: أَنَا لَا أُرِيدُ أَنْ أَذْهَبَ مَعَ هَذَا الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ فِيهِ جَبَلًا، فَتَقُولُ لَهُ: لَيْسَ فِيهِ إِلَّا جُبَيْلٌ لِأَجْلِ أَنْ يَعْزِمَ وَيَمْشِي، فَهُوَ - حَقِيقَةٌ - جُبَيْلٌ صَغِيرٌ، وَلَكِنَّهُ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ كَبِيرٌ، أَي: أَنِّي لَمْ أَحَقِّرْهُ؛ لِأَنَّهُ حَقِيرٌ، لَكِنْ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ.

ثَانِيًا: التَّحْقِيرُ، مِثْلَ (سُبَيْعٍ) فَالسَّبْعُ مَعْرُوفٌ، وَجِسْمُهُ مَعْرُوفٌ، لَكِنْ الْإِنْسَانُ قَدْ يَظُنُّ أَنَّهُ عَظِيمٌ، فَأَحَقَّرَهُ وَأَقُولُ: (سُبَيْعٍ)، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: أَنَا لَا أَذْهَبُ لِفُلَانٍ أَزُورُهُ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ كَلْبًا عَظِيمًا يَأْكُلُ الْإِنْسَانَ، فَأَقُولُ لَهُ: لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا كَلِيبٌ، أَي: كَلِيبٌ صَغِيرٌ، أَوْ: أَسِيدٌ، إِنْ كَانَ عِنْدَهُ أَسَدٌ.

ثَالِثًا: تَقْلِيلٌ مَا يُظَنُّ تَكْثِيرُهُ، فَلَوْ قَالَ شَخْصٌ: هَذَا الرَّجُلُ عِنْدَهُ دَرَاهِمُ كَثِيرَةٌ؛ لِأَنَّهُ أَعْطَى صَرِيَّةً قَدَرُهَا عَشْرَةُ آلَافٍ، فَقَالَ آخَرُ: لَا، لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا دُرَيْهَمَاتٌ.

رَابِعًا: تَقْرِيبُ مَا يُتَوَهَّمُ بُعْدُهُ، إِمَّا بِالزَّمَنِ، كَمَا لَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ نَائِمًا عَقَبَ

الظُّهْر، فاستيقظَ، وقال: وقتُ العَصْرِ سَيَأْخُرُ، فأقولُ له: أنتَ الآنَ قُبِيلَ العَصْرِ، فالغَرَضُ هنا تَقْرِيبُ ما يَتَوَهَّمُ بَعْدَهُ في الزَّمَنِ.

وإِذَا بِالْمَكَانِ، كما لو ظَنَّ إنسانٌ أَنَّهُ مُرْتَفِعٌ كَثِيرًا، فأقولُ له: أنتَ فَوَيْقَ الدَّارِ، ومنهُ قولُ خُبَيَّاءِ الْفَلَّاسِفَةِ: مَقَامُ النُّبُوَّةِ فِي بَرْزَخِ فَوَيْقِ الرَّسُولِ وَدُونَ الْوَلِيِّ، فالأَفْضَلُ عندهم هو الْوَلِيُّ، ثُمَّ النَّبِيُّ، لكنَّ النَّبِيَّ مُنْحَطٌّ جَدًّا عن الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (دُونَ الْوَلِيِّ)، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ الرَّسُولُ، وَالنَّبِيُّ قَرِيبٌ مِنْهُ، وَكِلَاهُمَا دُونَ الْوَلِيِّ.

ولهذا يَزْعُمُونَ أَنَّ أَوْلِيَاءَهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ مِنْ أَيْمَتِنَا مَنْ هُوَ فِي مَرْتَبَةٍ لَا يَنَالُهَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، وَهَذَا كُفْرٌ، وَيَقُولُونَ: أَيْمَتُنَا فِي الْجَنَّةِ يَدْخُلُونَهَا بِلا حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ.

ومنهُ أَيْضًا قولُ بَعْضِ النَّاسِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُقَرَّبَ لَكَ الشَّيْءُ يَقُولُ: مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ إِلَّا خُطُيَوَاتٌ، وَرُبَّمَا تَمَشِّي نَصْفَ يَوْمٍ وَأَنْتَ لَمْ تَصِلْهُ.

وهذه مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ الْبَادِيَةِ، فَإِذَا قَالَ لَكَ: الْمَاءُ قُرَيْبٌ^(١)، فَرُبَّمَا تَمَشِّي يَوْمًا كَامِلًا، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ نَشِيطُونَ، وَأَنَّهُ لَا يُهْمُهُمُ الْمَسَافَةُ قُرْبَتْ أَوْ بَعُدَتْ.

وإِذَا بِالرُّتْبَةِ، مِثْلَ قَوْلِهِمْ: (أُصْغِرْ مِنْكَ)، أَي: أَصْغَرَ مِنْكَ، وَهَذَا التَّعْبِيرُ قَلِيلٌ، مِثَالُهُ: لَوْ ظَنَّ شَخْصٌ أَنَّ مَرْتَبَتَهُ كَبِيرَةٌ، فَتَقُولُ: هُوَ أَصْغَرُ مِنْكَ، أَي: أَصْغَرُ مِنْكَ قَلِيلًا.

خَامِسًا: التَّعْظِيمُ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ يُرِيدُ الْمَوْتَ:

(١) هي على وزن (فُعِيل)، لكن أَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ. (الشارح)

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُؤَيْبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(١)

لكن قال بعض النحويين: المراد بقوله: (دُؤَيْبِيَّةٌ)، أنها شيء سهل عند الناس، فكل الناس يُصَابُونَ بها، وليست شيئاً عزيزاً لا يمكن أن يُدْرَكَ، ومع ذلك فإنها وإن كانت شائعة وتُصِيبُ كلَّ الناس فإنها تَصْفَرُّ منها الْأَنَامِلُ.

سادساً: التمليح، كقول النبي ﷺ لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يَا غُلَيْمُ»^(٢). وله أغراض مُتَعَدِّدَةٌ، لكنَّ الغالب أنَّه يُرادُّ به التَّحْقِيرُ، وله أَوْزَانٌ مُتَعَدِّدَةٌ.

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة، انظر شرح الشواهد للعيني (١٥٧/٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (٢٨٠٤).

٨٣٣- (فُعَيْلًا) اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَرْتَهُ نَحْوُ: (قُذِيٍّ) فِي (قَدَا)

الشرح

الثلثيُّ إذا صَغَرْتَهُ فَوَزَنَهُ دَائِمًا (فُعَيْل).

مثال ذلك: (قَدَا)، نقولُ فيه: (قُذِيٍّ)، (عَدَا) نقولُ فيه: (عُدِيٍّ)، (هُدَى) نقولُ فيه: (هُدِيٍّ)، (فَتَى) نقولُ فيه: (فُتِيٍّ)، (سَبَبٌ) نقولُ فيه: (سُبِبٌ)، (بَابٌ) نقولُ فيه: (بُوبٌ)، (نَابٌ) نقولُ فيه: (نُوبٌ)، (مَرَضٌ) نقولُ فيه: (مُرِيضٌ)، (وَعْدٌ) نقولُ فيه: (وُعِيدٌ)، وعلى هذا فِقَسْ.

إِذَنْ: كُلُّ ثَلَاثِيٍّ سِوَاكَ كَانَ مُعْتَلًّا الْآخِرِ أَوْ الْوَسْطِ أَوْ صَحِيحًا أَوْ كَانَ مِثَالًا - أَي: مُعْتَلًّا الْأَوَّلِ مِثْلُ: (وَعْد) - فَإِنَّهُ يُصَغَّرُ عَلَى (فُعَيْل).

٨٣٤- (فُعَيْلٌ) مَعَ (فُعَيْلٍ) لِمَا فَاقَ كَجَعَلَ (دِرْهَمٍ): (دُرَيْهَمًا)

الشرح

إذا كان الاسم رُبَاعِيًّا فَأَكْثَرُ يُقَالُ فِيهِ: (فُعَيْلٌ) و(فُعَيْلٌ).

مثال ذلك: (جَعْفَرٌ) تقولُ فيه: (جُعَيْفِرٌ)، و(دِرْهَمٌ) تقولُ فيه: (دُرَيْهَمٌ)، و(مُسْحِدٌ) تقولُ فيه: (مُسَيْحِدٌ)، و(عُصْفُورٌ) تقولُ فيه: (عُصَيْفِيرٌ)، فما زاد على الثلاثي فوزنه في التَّصْغِيرِ إِمَّا (فُعَيْلٌ)، وإِمَّا (فُعَيْلٌ)، والرُّبَاعِيُّ له وزنٌ مُعَيَّنٌ، والخُمَاسِيُّ له وزنٌ مُعَيَّنٌ.

وقوله: «لِمَا فَاقَ»: يعني: زادَ عليه.

فإن قال قائل: فإن كان الاسم ثنائيًّا؟

قلنا: لا يُمكنُ أن يَقِلَّ الاسمُ عن ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ إِلَّا إذا كَانَ هناك حَذْفٌ اعْتِبَاطًا - كما يَقُولُونَ - أو لِعِلَّةٍ تَصْرِيْفِيَّةٍ، مثل: (عِدَّةٌ)، و(يَدٌ) وما أَشْبَهَهَا، وَإِلَّا فَكُلُّ الأَسْمَاءِ المُعَرَّبَةِ لا تَنْقُصُ عن ثَلَاثَةٍ.

إِذَنْ: أوزانُ التَّصْغِيرِ ثَلَاثَةٌ فَقَطْ: (فُعَيْلٌ)، و(فُعَيْلٌ)، و(فُعَيْلٌ)، ولا تَجِدُ وَزْنَ رَابِعًا أَبَدًا حَتَّى ولو زَادَتِ الكَلِمَاتُ فَإِنَّهَا تُرَدُّ إلى هَذَا، فَمَثَلًا (اسْتِكْبَارٌ) لا يُمكنُ أن تَخْرُجَ عن (فُعَيْلٍ) أو (فُعَيْلٍ) أو (فُعَيْلٍ).

٨٣٥- وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

الشرح

إذا جاء الاسم المصغر بحيث لم نجد له مثالاً - والمراد بالمثال هنا هذه الأوزان الثلاثة - فإننا نردده، فنحذف منه ما نحذف في صيغة مُنتهى الجموع حتى يكون مُوازناً لهذه الأمثلة الثلاثة.

مثال ذلك: (مُستخرج)، لو أردت أن تُصغره ما تمكنت من تصغيره على الأوزان الثلاثة، فماذا تصنع؟

نقول: احذف الزوائد، فتقول: (مُخْرِج) أو (مُخْرِج)، وكذلك (مُدْخَرَج) تقول فيه: (دُخْرِج) أو (دُخْرِج)، فما زاد على الأربعة كالحُماسي والسُداسي لا بُدَّ أن نحذف منه شيئاً، كما سبق في صيغة مُنتهى الجموع مما زاد على أوزانها فإننا نحذف منه الزوائد، ولهذا قال:

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

٨٣٦- وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ (يَا) قَبْلَ الطَّرْفِ

إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ

الشرح

يَجُوزُ أَنْ نَعْوِضَ قَبْلَ الْآخِرِ يَاءً تَكُونُ عَوْضًا عَنِ الْأَحْرَفِ الْمَحْدُوفَةِ.

مثال ذلك: (مُسْتَخْرِج)، لا بُدَّ أَنْ نَحْدِفَ مِنْهَا السَّيْنَ وَالتَّاءَ، فنقول:

(مُخْرِج)، كما قال المؤلف رحمه الله:

وَالسَّيْنَ وَالتَّاءَ مِنْ كَ (مُسْتَدْعٍ) أَزَلْ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلَّ

وَيَجُوزُ لَنَا أَنْ نَعْوِضَ يَاءً عَمَّا حَذَفْنَاهُ، فنقول في (مُسْتَخْرِج): (مُخْرِج)،

ونقول أيضًا: (مُخْرِج)، لكن يقول: (إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ)،

فإن لم يكن انْحَدَفَ فَإِنَّهُ لَا تَعْوِضَ الْيَاءَ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ إِنَّمَا تَكُونُ عَوْضًا عَمَّا حُذِفَ،

فَإِذَا كَانَتْ الْحُرُوفُ كُلُّهَا أَصُولًا فَإِنَّهَا لَا يُحْدَفُ مِنْهَا شَيْءٌ.

٨٣٧- وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ حُكْمًا رُسِمًا

الشرح

قوله: «وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ»: أي: خَارِجٌ عنه (كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ)،
 أي: بابٌ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، وبَابِ التَّصْغِيرِ، فَمَا خَالَفَ الْقَوَاعِدَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ
 يُعْتَبَرُ خَارِجًا عَنِ الْقِيَاسِ، والقاعدةُ أَنَّ الْخَارِجَ عَنِ الْقِيَاسِ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ
 عليه؛ لِأَنَّ مَا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ كَيْفَ يُقَاسُ عَلَيْهِ؟! بل يُعْتَدَرُ عنه.

٨٣٨- لِيَتْلُوْا يَا التَّصْغِيْرُ - مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيْثٍ، اَوْ مَدَّتِهِ - الْفَتْحُ اَنْحَتَمَ

الشرح

ما بعد ياءِ التَّصْغِيْرِ مَكْسُوْرٌ كما في (فُعِيْعِل)، لكنْ إذا جاءت ياءُ التَّصْغِيْرِ في عِلْمٍ مُؤَنَّثٍ، فَإِنَّهُ لَا يُكْسَرُ ما بعد ياءِ التَّصْغِيْرِ، بَلْ يَكُونُ مَفْتُوحًا.

مثالُه: (فَاطِمَة) نَقُولُ فِيهَا: (فُطَيْمَة)، وَلَا نَقُولُ: (فُطَيْمِي) عَلَى وَزْنِ (فُعِيْعِل)، وَنَقُولُ فِي (وَرْدَة): (وُرَيْدَة)، وَهَذَا قَالَ: (الْفَتْحُ اَنْحَتَمَ).

وقوله: «أَوْ مَدَّتِهِ»: أَي: مَدَّةُ التَّأْنِيْثِ، سَوَاءٌ كَانَتْ مَمْدُوْدَةً أَوْ مَقْصُوْرَةً، فَنَقُولُ فِي (سَلَمَى): (سُلَيْمَى)، وَلَا نَقُولُ: (سُلَيْمِي)، وَنَقُولُ فِي (صَحْرَاءَ): (صُحَيْرَاءَ).

٨٣٩- كَذَلِكَ مَا مَدَّةً (أَفْعَالٍ) سَبَقُ أَوْ مَدَّ (سَكَرَانَ) وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

الشرح

سَبَقَ أَنْ (أَفْعَالٍ) مِنْ أَوْزَانِ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ فِي الْقِلَّةِ، فَإِذَا صَغُرَتْهَا تَفْتَحُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ، فَتَقُولُ فِي (أَسْبَابٍ): (أُسَيَّابٍ)، وَتَقُولُ فِي (أَعْمَالٍ): (أُعْمَالٍ)، وَتَقُولُ فِي (أَبْوَابٍ): (أُبَيَّوَابٍ)، وَعَلَى هَذَا فَتَقْسُ، فَإِذَا جَاءَتْ (أَفْعَالٍ) -الَّتِي هِيَ جَمْعٌ مِنْ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ- فَإِنَّهُ لَا يُكْسَرُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ.

وَقَوْلُهُ: «أَوْ مَدَّ (سَكَرَانَ) وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ»: أَي: أَنَّهُ يُفْتَحُ، فَتَقُولُ فِي (سَكَرَانَ): (سُكَيْرَانَ)، وَتَقُولُ فِي (غِرْبَانَ): (غُرَيْبَانَ)، وَتَقُولُ فِي (عَطْشَانَ): (عُطَيْشَانَ).

فَمَدَّ (سَكَرَانَ) -وَهُوَ (فَعْلَان) الَّذِي مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَى) - تَبَقَّى الْأَلِفُ فِيهِ، وَلَا يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا.

مِثَالُ آخَرٍ: (عُثْمَانُ)، يُصَغَّرُ بِ(عُثْيَانٍ)، وَلَا نَقُولُ: (عُثْمَيْنِ)، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ هَذَا خَطَأً فِي تَصَرُّفِ الْعَامَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «سَكَرَانَ»: احْتِرَازٌ مِمَّا لَيْسَ كَذَلِكَ، فَ(سَكَرَانَ) مُؤَنَّثُهُ (سَكَرَى)، فَأَمَّا (فَعْلَان) الَّذِي مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَانَةٌ) فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَنَقُولُ فِي (شَيْطَانٍ): (شَيْطَيْنِ)، وَفِي الْعَامِّيَّةِ يَقُولُونَ: (هَذَا شَوَيْطَيْنِ).

وَتَقُولُ فِي (سِرْحَانٍ): (سُرَيْحَيْنِ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى بَابِهِ، لَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ

يُجْمَعُ عَلَى (سَرَّاحِينَ)، فَإِذَا جُمِعَ عَلَى (سَرَّاحِينَ)، فَإِنَّ التَّصْغِيرَ يُلْحَقُ بِالْجَمْعِ، وَيُقَالُ: (سَرَّاحِينَ)، وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ كُلُّهَا غَالِبًا قَلِيلَةً فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ.

- ٨٤٠- وَالْفُ التَّائِيثُ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا
 ٨٤١- كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمَرْكَبِ
 ٨٤٢- وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعَلَانَا) مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَ (زَعْفَرَانَا)

الشرح

إذا جاءت ألف التَّائِيثِ الممدودة أو تاء التَّائِيثِ مِنْ بَعْدِ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَإِنَّهَا تُعَدُّ مُنْفَصِلَةً، أي: أَمَّا لَا تَخْضَعُ لِلْقَوَاعِدِ الَّتِي سَبَقَ اسْتِثْنَاؤُهَا، وَإِذَا قَدَّرْنَاهَا مُنْفَصِلَةً فَإِنَّ مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ يُصَغَّرُ عَلَى (فَعِيلٍ)، فَإِذَا قَدَّرْنَاهَا مُنْفَصِلَةً فَلَا بُدَّ أَنْ نَكْسِرَ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ.

مثال ذلك: (جُخْدُبَاءُ)، فهنا ألف التَّائِيثِ الممدودة وَقَعَتْ زَائِدَةٌ عَلَى الْأَرْبَعَةِ، أي: خَامِسَةٌ فَأَكْثَرُ، فَلَا تُغَيَّرُ صِيغَةُ التَّصْغِيرِ مِنْ أَجْلِهَا، بَلْ نَقُولُ فِيهَا: (جُخَيْدُبَاءُ)، وَلَا نَقُولُ: (جُخَيْدُبَاءُ)، بَيْنَمَا (حَمْرَاءُ) نَقُولُ فِيهَا: (حُمَيْرَاءُ).

فإن قال قائل: ما الفرقُ مع أَنَّ كُلًّا مِنْهَا أَلْفٌ مَمْدُودَةٌ؟

قلنا: لِأَنَّ الْأَلْفَ الممدودةَ فِي (جُخْدُبَاءُ) صَارَتْ خَامِسَةً فَأَكْثَرُ، وَأَلْفُ التَّائِيثِ الممدودةَ فِي (حَمْرَاءُ) رَابِعَةٌ.

إِذْنُ: الْقَاعِدَةُ أَنَّ أَلْفَ التَّائِيثِ الممدودةَ بَعْدَ الْأَحْرَفِ الْأَرْبَعَةِ لَا تُغَيَّرُ صِيغَةُ التَّصْغِيرِ.

وقوله: «وَتَاوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا»: مِثْلُ (حَنْظَلَةٌ)، ففِيهَا تَاءُ التَّائِيثِ، وَهِيَ

خَامِسَةً، فَلَا نُغَيِّرُ مِثَالَ التَّصْغِيرِ مِنْ أَجْلِهَا، فنَقُولُ فِي (حَنْظَلَة): (حُنَيْظَلَة)، وَلَا نَقُولُ: (حُنَيْظَلَة).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَرْقُ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ وَقَعَتْ خَامِسَةً، فَإِذَا وَقَعَتْ خَامِسَةً فَإِنَّا نَعُدُّهَا مُنْفَصِلَةً.

وَقَوْلُهُ: «كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ»: وَالْمَرَادُ أَنَّهُ تَجَاوَزَ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ، مِثْلُ: (عَبْقَرِيٍّ)، فَالْيَاءُ زَائِدَةٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ، فَتَعْتَبَرُهَا مُنْفَصِلَةً لِّئَلَّا نُغَيِّرَ صِيغَةَ التَّصْغِيرِ، فَنَقُولُ فِي (عَبْقَرِيٍّ): (عُبَيْقَرِيٍّ)، وَالْيَاءُ الْمَشْدَدَةُ هِيَ يَاءُ النَّسَبِ، وَهِيَ حَرْفٌ وَاحِدٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَعَجَزُ الْمُضَافِ»: عَجَزُ الْمُضَافِ مُنْفَصِلٌ حَقِيقَةً، وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، فَنَقُولُ فِي (عَبْدَ اللَّهِ): (عُبَيْدُ اللَّهِ)، وَنَجْعَلُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ كَأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ عَنْ عَجَزِهِ.

وَلَكِنْ اعْلَمْ أَنَّ (عُبَيْدَ اللَّهِ) وَمَا أَشَبَّهَهَا خَاضِعَةٌ لِلْعَوَامِلِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: (هَذَا عُبَيْدُ اللَّهِ)، وَ: (رَأَيْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ)، وَ: (مَرَرْتُ بِعُبَيْدِ اللَّهِ).

وَقَوْلُهُ: «وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعَلَانَا)»: مِثْلُ: (زَعْفَرَانٍ)، فَالْأَلِفُ وَالنُّونُ زَائِدَتَانِ بَعْدَ أَرْبَعٍ، فَنَقُولُ فِي (زَعْفَرَانٍ): (زُعَيْفَرَانٍ)، بِخِلَافِ (سُكْرَانٍ)، فَنَقُولُ فِيهَا: (سُكَيْرَانٍ)؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَالنُّونَ فِي (زَعْفَرَانٍ) زَائِدَتَانِ عَلَى الْأَرْبَعَةِ، فَتُعَدُّ مُنْفَصِلَةً.

وَقَوْلُهُ: «مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ»: عَائِدٌ عَلَى مَا سَبَقَ، فَإِنَّ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ قَدْ سَبَقَ أَنَّهُ لَا يُعَدُّ مُنْفَصِلًا، بَلْ يَجِبُ فَتْحُ مَا قَبْلَهُ كَمَا سَبَقَ، مِثْلُ: (سُكْرَانٍ) نَقُولُ فِيهِ: (سُكَيْرَانٍ).

٨٤٣- وَقَدَّرَ انفَصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ نَضَحِجَ جَلَا

الشرح

قوله: «جَلَا»: أي: ظَهَرَ، فَنُقَدِّرُهُ مُنْفَصِلًا، وَإِذَا قَدَرْنَاهُ مُنْفَصِلًا فَإِنَّا نُصَغِّرُهُ عَلَى (فُعَيْعِل)، فنقولُ في (مُسْلِمَيْنِ): (مُسَيْلَمَيْنِ)، ونقولُ في (مُسْلِمِينَ): (مُسَيْلَمِينَ)، فَنُقَدِّرُهُ كَأَنَّهُ (مُسْلِمٌ)، و(مُسْلِمٌ) نقولُ فيه: (مُسَيْلِمٌ) على وزنِ (فُعَيْعِل)، ولا نقولُ: (مُسَيْلَمٌ).

إِذَنْ: (مُسْلِمَيْنِ) نقولُ فيها: (مُسَيْلَمَيْنِ)، ولا نقولُ: (مُسَيْلَمَيْنِ)، و(مُسْلِمِينَ) نقولُ فيها: (مُسَيْلَمِينَ)، ولا نقولُ: (مُسَيْلَمِينَ)؛ لَأَنَّا نَعْتَبِرُ عِلَامَةَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ مُنْفَصِلَةً.

٨٤٤- وَالْفُ التَّائِيْثُ ذُو الْقَصْرِ مَتَى

زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَنْبُتَا

٨٤٥- وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيْرٌ

يَنْ أَلْ (حُبَيْرَى) - فَادِرٍ - وَالْ (حُبَيْرٍ)

الشرح

أَلْفُ التَّائِيْثِ الزَّائِدُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ لَا يَنْبُتُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ تَغَيَّرَتْ بِهِ صِغَةُ التَّصْغِيرِ.

مثاله: (حَبْنَطَى)^(١)، فهنا زائدٌ على الأربعة، وقد قال المؤلف - رحمه الله

تعالى:-

وَالْفُ التَّائِيْثُ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَنْبُتَا

فنقولُ فيها: (حَبْنَطُ)، ولا نقولُ: (حُبْنِطَى)، بل نَحْذِفُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ ثَالِثُهُ أَلِفًا زَائِدَةً فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ، ولهذا قال:

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيْرٌ يَنْ أَلْ (حُبَيْرَى) - فَادِرٍ - وَالْ (حُبَيْرٍ)

والْحُبَارَى نَوْعٌ مِنَ الطُّيُورِ، فَلَوْ صَدَتْ حُبَارَى صَغِيرَةً نَقُولُ: (صِدْتُ حُبَيْرًا) أَوْ: (حُبَيْرَى)، فَيَجُوزُ أَنْ نَحْذِفَ الْأَلِفَ الثَّالِثَةَ، وَتُبْقِيَ الْأَلِفَ الْآخِرَةَ،

(١) هو القصير السمين الضخم البطين. انظر تاج العروس (حبطاً)

وَيَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ الْآخِرَةَ، وَتُبْقِيَ الْأُولَى، لَكِنْ إِذَا أَبْقَيْتَ الْأُولَى فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ
تَقْلِبَهَا يَاءً؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ كَسْرُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ، فَتَقُولُ فِي (حُبَيْرٍ): (فُعَيْلٌ).

إِذَنْ: لَكَ فِيهَا رَأْيَانِ: (حُبَيْرٍ)، وَ(حُبَيْرِي)، أَمَّا ذَكَرُهَا فَهَذَا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى
كُتُبِ اللُّغَةِ.

٨٤٦- وَارْدُذْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبُ (قِيَمَةً) صَيَّرَ (قُوَيْمَةً) تُصَبُّ

الشرح

قوله: «لَيْنًا»: حَالٌ أَوْ مَفْعُولٌ ثَانٍ لَ (قَلْبُ)، يعني: وَارْدُذْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا قَلْبُ لَيْنًا، أي: قَلْبُ أَلِفًا أَوْ يَاءً.

مثاله: (قِيَمَةً)، فالثاني فيها ياءٌ، لكن ليس أَصْلُهَا الياءُ، إِنَّمَا أَصْلُهَا الواوُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ (قَوِّمْتُ الشَّيْءَ أَقْوَمُهُ)، وَلَكِنَّهَا قَلِبَتِ الواوُ يَاءً لِعِلَّةِ تَصْرِيفِيَّةٍ، وَهِيَ أَنَّ مَا قَبْلَهَا مَكْسُورٌ، فَإِذَا جَاءَتِ الواوُ سَاكِنَةً، وَمَا قَبْلَهَا مَكْسُورٌ قَلِبَتِ يَاءً؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ لَا تَتَنَاسَبُ مَعَ الْوَاوِ.

فإن قال قائلٌ: لِمَاذَا لَا نَجْعَلُ الْكُسْرَةَ ضَمَّةً لِأَجْلِ أَنْ نَأْخُذَ الْوَاوَ، وَنَقُولَ: (قُوَيْمَةً)؟

قلنا: لِلثَّقَلِ، وَلِأَنَّهَا تَتَغَيَّرُ الصَّيْغَةُ الَّتِي هِيَ (فِعْلَةٌ)، فَلِهَذَا كَانَ قَلْبُ اللَّيْنِ إِلَى لَيْنٍ آخَرَ أَوْلَى مِنْ تَغْيِيرِ الْحَرَكَةِ، فَنَقُولُ فِي (قُوَيْمَةً): لَا تَتَنَاسَبُ فِيهَا الْوَاوُ مَعَ الْكُسْرَةِ، فَتُغَيَّرُ الْوَاوُ إِلَى مَا يُنَاسِبُ الْكُسْرَةَ، وَهِيَ الْيَاءُ، وَنَقُولُ: (قِيَمَةً)، لَكِنْ عِنْدَمَا نُصَغِّرُ فَإِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، فَنَقُولُ فِي (قِيَمَةً): (قُوَيْمَةً)، وَلَا نَقُولُ: (قِيَيْمَةً)، بَلْ هَذَا مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ نَرُدَّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا.

وبهذا نَعْرِفُ خَطَأَ التَّعْبِيرِ الشَّائِعِ الَّذِي يَقُولُونَ فِيهِ: (تَقْيِيمُ هَذَا الشَّيْءِ)، وَالصَّوَابُ: (تَقْوِيمُ هَذَا الشَّيْءِ)، وَهَذَا هُوَ الْوَارِدُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلِهَذَا يُعَبَّرُ

الفُقهاءُ فيَقولونَ: بالتَّقْوِيمِ، والمُقَوِّمِ، وما أَشَبَّهُ ذلكَ، وقَوِّمَهُ، أَي: جَعَلَهُ قائِمًا.
وَيُمْكِنُ أَنْ نقولَ: (قِيمَ) في الأصلِ: (قَوْمَ)، ولَمَّا كُسِرَ ما قبلَ الواوِ وَجَبَ
قَلْبُها ياءً.

لَكِنَّا نحنُ في هذا العصرِ يُقَلَّدُ بعضُنا بعضًا في التَّعبيرِ خطأ كان أم صوابًا.
ويا حَبَّذا لو أَنَّهُ يُوصَى أَناسٌ أَنْ يَتَّبِعُوا مثَلَ هذهِ الكَلِماتِ الَّتِي شاعتْ،
ويُرَدُّوها إلى أَصلِها العَرَبِيِّ الصَّحيحِ.

ومن التَّعبيرِ الشَّائعِ قولُهُم: (إلى هُنا وتَنْتَهِي نَشْرَةُ الأَخبارِ)، والصَّوابُ:
(إلى هُنا تَنْتَهِي نَشْرَةُ الأَخبارِ)، فالواوُ هنا ليس لها مكانٌ، لكنْ أَخَذَها النَّاسُ،
ودَرَجُوا عليها.

٨٤٧- وَشَدَّ فِي (عِيدٍ): (عُيِّدٌ)، وَحُتِمَ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ

الشرح

قوله: «حُتِمَ»: بمعنى أُوجِبَ.

وقوله: «لِلْجَمْعِ»: يعني بذلك جمع التَّكْسِيرِ، أي: حُتِمَ لَهُ (مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ)، أي: ما عِلْمٌ لِلتَّصْغِيرِ، وعلى هذا فَيَجِبُ أَنْ نَرُدَّ الثَّانِي إِذَا كَانَ لَيْنًا إِلَى أَصْلِهِ فِي الْجَمْعِ.

مثال ذلك: (عِيدٍ)، إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ نَقُولُ: (أَعْيَادٍ)، وَالْأَصْلُ (أَعْوَادٍ)، لَكِنَّهُ شَادٌّ.

مثال آخر: (قِيَمَةٌ)، إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَجْمَعَهَا نَقُولُ فِيهَا: (قِيَمٍ) عَلَى الْمُفْرَدِ، وَنَقُولُ فِي (قَوْمٍ): (أَقْوَامٍ)، وَلَا نَقُولُ: (أَقْيَامٍ).

أَمَّا (بَاب) وَتَوَابِعُهُ فَمِثْلُهَا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- فِيهَا بَعْدُ.

٨٤٨- وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَآوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

الشرح

الألف إذا كان مَزِيدًا وهو ثاني الحُرُوفِ فَإِنَّهُ يُجْعَلُ وَآوًا.

مثال ذلك: (قائم)، فالألف فيها مَزِيدَةٌ، فنقول فيها: (قَوِيْمٌ)؛ لأنَّ الألفَ مَزِيدَةٌ.

ونقول في (غَازِي): (غَوِيْزِي)، وفي (دَاعِي): (دَوِيْعِي)، وعلى هذا فقس.

فإن كان غير مَزِيدٍ رُدَّ إلى أصله كما سبق.

إذن: إذا كانت الألفُ ثانيةً مَزِيدَةً فَإِنَّهَا تُجْعَلُ وَآوًا.

كذلك الألفُ إذا كانت مَجْهُولَةً لا نَدْرِي: هل أصلها واوٌ أو ياءٌ؟ فَإِنَّا نَجْعَلُهَا وَآوًا.

مثاله: (باب)، إذا أردنا أن نُصَغِّرَهُ نقول: (بَوَيْب)، ولا نقول: (بُيَيْب)؛

لأنَّ الْمَجْهُولَ يُجْعَلُ وَآوًا، و(باب) لا نَدْرِي ما هو أصلها، اللهمَّ إِلَّا أن يُقال: إِنَّ أصلها من (بَوَبَ الشَّيْءِ تَبْوِيًّا)، ولا يُقال: (بَبِيه)، وإلَّا فالتبادرُ أَنَّها مَجْهُولَةٌ.

وَأَمَّا الْأَصْلِيُّ فَإِنَّهُ يَرُدُّ إلى أصله، فإذا كان أصله الواوُ فَإِنَّهُ يَكُونُ وَآوًا، وإذا كان أصله الياءُ فَإِنَّهُ يَكُونُ يَاءً.

مثال ذلك: (ناب) نقول فيه: (نُيَيْب)، وفي الجَمْعِ: (أُنْيَاب).

مثال آخر: (توب) نقول فيه: (توب)، وفي جمعه: (أتواب)، أما (أثياب)
فهو جمع آخر.

٨٤٩- وَكَمَّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَ (مَا)

الشرح

المراءُ بالمنقوص هنا ما نَقَصَتْ حُرُوفُهُ عَنْ أَصْلِهِ، وليس المراءُ بالمنقوص ما كان مُعْتَلًّا الْآخِرِ كَمَا سَبَقَ.

فإذا كان على حَرْفَيْنِ أو على ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ثَالِثُهَا التَّاءُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُكَمَّلَ، لِأَجْلِ أَنْ تَتِمَّ صِيغَةُ التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ التَّصْغِيرِ إِمَّا عَلَى (فُعَيْعِل) أو على (فُعَيْعِلِل)، فَلَا بُدَّ أَنْ تُكَمَّلَ هَذِهِ الصِّيغَةُ، وَمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَطْ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتِمَّ الصِّيغَةُ بِهِ، إِلَّا إِذَا جُلِبَ لَهُ الْحَرْفُ الَّذِي نَقَصَهُ.

وقوله: «مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا»: فَإِنْ حَوَى غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا بَأَنْ كَانَ ثَالِثُهُ غَيْرَ التَّاءِ، فَإِنَّهُ لَا يُكَمَّلُ، بَلْ يَبْقَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تُصَاغَ مِنْهُ صِيغَةُ التَّصْغِيرِ.

مثاله: (شَاكُ السَّلَاحِ)^(١)، تَقُولُ فِيهِ: (شَوَيْكَ)؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا (شَوُوكُ السَّلَاحِ)؛ لِأَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الشَّوْكَةِ، فَمَعْنَى (شَاكُ السَّلَاحِ) أَي: مُشْهَرُهُ وَمُقَوَّيهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

(١) رجل شاكى السلاح وشائك السلاح: الشاكي والشائك جميعا ذو الشوكَةِ والحدِّ في سلاحه... والشاكي من السلاح أصله شائكٌ من الشوكِ، ثم نُقِلَتْ فَتُجْعَلُ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، فَيُقَالُ: هُوَ شَاكِي، وَمِنْ قَالَ: شَاكُ السَّلَاحِ، بِحَذْفِ الْيَاءِ فَهُوَ كَمَا يَقَالُ: رَجُلٌ مَالٌ وَنَالٌ مِنَ الْمَالِ وَالنَّوَالِ وَإِنَّمَا هُوَ مَائِلٌ وَنَائِلٌ. انظر اللسان شوك.

إِذَنْ: لَيْسَتْ (شَاكَ السَّلَاحِ) مَنْقُوصَةٌ فِي الْإِعْرَابِ، أَي: لَيْسَ أَصْلُهَا (شَاكِيَ السَّلَاحِ)؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ هُنَا أَصْلِيَّةٌ، وَلَوْ كَانَ آخِرُهَا يَاءً لَكَانَتْ الْأَلِفُ زَائِدَةً، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَظُنُّونَ أَنَّ (شَاكَ السَّلَاحِ) مَنْقُوصٌ، أَي: أَنَّ آخِرَهُ يَاءٌ، وَلَكِنَّهَا حُذِفَتْ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ مَنْقُوصًا، وَأَنَّ آخِرَهُ الْكَافُ، فَآخِرُهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ لَا حَرْفٌ عِلَّةٌ.

وقوله: «كَ(مَا)»: المرادُ بـ(مَا) الَّتِي تَكُونُ نَافِيَةً وَاسِمًا مَوْصُولًا وَشَرْطِيَّةً إِذَا سَمَّيْنَا بِهَا شَيْئًا، وَلَيْسَ الْمَرَادُ إِذَا بَقِيَتْ كَمَا هِيَ عَلَيْهِ أَدَاةٌ نَفْيٍ أَوْ أَدَاةٌ شَرْطٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُصَغِّرَ (مَا) نَقُولُ: (مُؤَيُّ)، وَأَصْلُ (مُؤَيُّ) أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٌ عَلَى وَزْنِ (فُعَيْلٍ)، وَبِهَذَا اسْتَقَامَتْ صِغَةُ التَّصْغِيرِ.

وليس المرادُ بقوله: (مَا)، الْمَاءُ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ هُنَا فِي الثَّنَائِيِّ.

مثال آخر: (يَدُ)، فِيهَا نَقْصٌ، وَأَصْلُهَا (يَدِيٌّ)^(١)، فَلَا بُدَّ أَنْ نَأْتِيَ بِالْمَحْذُوفِ، وَنَقُولُ: (يُدِيٌّ)، لَكِنْ سَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُخْتَمَ بِالتَّاءِ، فَنَقُولُ فِيهَا: (يُدَيَّةٌ).

مثال آخر: (عِدَّةٌ)، فِيهَا نَقْصٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ (وَعْدُ)، فَفِيهَا نَقْصٌ الْوَاوِ، فَعِنْدَمَا نُصَغِّرُ لَا بُدَّ أَنْ نَأْتِيَ بِالْوَاوِ.

فإن قال قائل: أليست (عِدَّةٌ) على ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ؟

قلنا: بلى، هِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَيُمْكِنُ تَصْغِيرُهَا عَلَى (فُعَيْلٍ)، لَكِنَّ الْحَرْفَ الثَّلَاثَ مِنْهَا تَاءٌ، وَالْمَوْلُفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَقُولُ: (مَا لَمْ يَحْوَ غَيْرَ التَّاءِ

(١) قيل بفتح الدال، وقيل بسكونها. المصباح المنير (يدي)

ثالثًا)، وعلى هذا ففي (عِدَّة) نأتي بالوَائِدِ، فنقول: (وُعَيْدَة)؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتِمَّ
صِيغَةُ التَّصْغِيرِ إِلَّا إِذَا أَتَيْنَا بِهِذَا النَّاقِصِ.

٨٥٠- وَمَنْ بَرَّخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى

بِالأَصْلِ كَالِ (عُطِيفٍ) يَعْنِي الِ (مِعْطَفًا)

الشرح

سَبَقَ التَّرْخِيمُ فِي النَّدَاءِ، وَهُوَ أَنْ يُحْدَفَ أَحَدُ حُرُوفِ الْمُنَادَى، لَكِنْ كَيْفَ التَّرْخِيمُ فِي التَّصْغِيرِ؟

نَقُولُ: احْدِفِ الزَّوَائِدَ، وَصَغِّرْهُ عَلَى الْأَصْلِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (مِعْطَفُ)، فَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُصَغِّرَهِ تَصْغِيرًا تَامًّا بَدُونِ تَرْخِيمٍ نَقُولُ: (مُعِطَفُ) عَلَى وَزْنِ (فُعَيْعِلُ)، لَكِنْ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُصَغِّرَهِ تَصْغِيرَ تَرْخِيمٍ نَقُولُ: إِنْ (مِعْطَفُ) مَا خُوذُ مِنَ الْعَطْفِ، فَالِمِيمُ زَائِدَةٌ، فَنَحْدِفُ الزَّوَائِدَ، وَنَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ: (عُطِيفُ)؛ لِأَنَّ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ أَنْ تَحْدِفَ الزَّوَائِدَ.

مِثَالُ آخَرُ: (مِفْتَاحُ)، نَقُولُ عَلَى الْأَصْلِ: (مُفْتِيحُ)، وَنَقُولُ فِي التَّرْخِيمِ: (فُتِيحُ)؛ لِأَنَّ (مِفْتَاحُ) مِنْ (فَتَحَ)، فَالِمِيمُ زَائِدَةٌ.

مِثَالُ آخَرُ: (مَسْجِدُ)، فَعَلَى الْأَصْلِ نَقُولُ: (مُسَيِّجِدُ)، وَعَلَى التَّرْخِيمِ نَقُولُ: (سُجَيْدُ).

مِثَالُ آخَرُ: (مُنْخُلُ)، عَلَى الْأَصْلِ نَقُولُ: (مُنْيَخُلُ)، وَعَلَى التَّرْخِيمِ نَقُولُ: (نُخَيْلُ).

مِثَالُ آخَرُ: (مِغْزَلُ)، عَلَى الْأَصْلِ نَقُولُ: (مُغْيِزَلُ)، وَعَلَى التَّرْخِيمِ نَقُولُ: (غَزَيْلُ).

مثال آخر: (غَزَال)، فعلى الأصل نقول: (غَزِيل)، وعلى الترخيم نقول: (غَزِيل).

مثال آخر: (مُكْرِم)، نقول على الأصل: (مُكَيْرِم)، وعلى الترخيم: (كُرَيْم).
أمثلة أخرى: (مُدْحَرَج)، نقول فيه: (دُحْرِج)، و(قِرْطَاس) نقول فيه: (قُرَيْطَس)، و(عُصْفُور) نقول فيه: (عُصَيْفِر)؛ لأنَّ الواو زائدة.

إذن: صارَ عندنا تصغيرُ تَرْخِيمٍ، وتصغيرُ على الأصل، فالتصغيرُ على الأصل يكونُ على حَسَبِ القواعدِ السَّابِقَةِ، والتَّصْغِيرُ على التَّرخِيمِ يكونُ بِحَذْفِ الزَّوائد.

فإذا قال قائلٌ: هذه الألفاظُ يَشْتَبِهُ بعضها ببعضٍ؟

فالجواب: أنَّ السِّيَاقَ يُعَيِّنُ المُرَادَ، وَحِينَئِذٍ يَزُولُ الإشْكَالُ.

- ٨٥١- وَاخْتِمِ بِنَاءِ التَّائِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤَنَّثِ عَارٍ ثَلَاثِيٍّ كَ (سِنِّ)
 ٨٥٢- مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيثِ ذَا لَبْسٍ كَ (شَجَرٍ) وَ (بَقَرٍ) وَ (خَمْسٍ)
 ٨٥٣- وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرَ حَاقُ تَافِيًا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ

الشرح

قوله: «مُؤَنَّثِ عَارٍ»: يعني من التَّاءِ، وهذه قاعدةٌ في تصغيرِ المؤنَّثِ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ ثَلَاثِيًّا عَارِيًّا مِنَ التَّاءِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُقَرَّنَ بِالتَّاءِ.

مثال ذلك: (سِنِّ)، إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُصَغِّرَهَا نَقُولُ: (سُنَيْنَةٌ)، وَلَوْ قُلْنَا: (سُنَيْنَ) بِدُونِ تَاءٍ لَكَانَ هَذَا مَمْنُوعًا.

أمثلة أخرى: (قُطَّ)، نَقُولُ فِيهَا: (قُطَيْطَةٌ)، وَفِي (وَرْدٍ) نَقُولُ: (وُرَيْدَةٌ)^(١)، وَعَلَى هَذَا فِقْسٌ.

وقول المؤلف - رحمه الله -: (عَارٍ ثَلَاثِيٍّ)، لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الثَّلَاثِيُّ مُحَرَّكَ الْوَسْطِ أَوْ سَاكِنَ الْوَسْطِ.

وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ:

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيثِ ذَا لَبْسٍ كَ (شَجَرٍ) وَ (بَقَرٍ) وَ (خَمْسٍ)
 فَإِنْ كَانَ الْمُؤَنَّثُ الثَّلَاثِيُّ إِذَا خُتِمَ بِالتَّاءِ اشْتَبَهَ بِالْجَمْعِ أَوْ بغيرِهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ إِلَّا يُخْتَمَ.

(١) إِذَا اشْتَبَهَ تَصْغِيرَ الْجَمْعِ بِتَصْغِيرِ الْمَفْرَدِ لَمْ يَوْتَ بِنَاءِ التَّائِيثِ فِي تَصْغِيرِ الْجَمْعِ.

مثاله: (شَجَر)، لو قلنا: (شَجِيرَة) لاشتبه بتَصْغِيرِ (شَجَرَة)؛ لأنَّ (شَجَرَة) مُؤَنَّثَةٌ مَقْرُونَةٌ بِالتَّاءِ، وهي ثَلَاثِيَّةٌ، فَتَصْغِيرُهَا عَلَى (شَجِيرَة)، و(شَجَر) ثَلَاثِيٌّ عَارٍ مِنَ التَّاءِ، فَلَوْ أَنَّنا قَلْنَا بِوُجُوبِ تَأْنِيثِهِ بِالتَّاءِ لَقَلْنَا فِي تَصْغِيرِ (شَجَر): (شَجِيرَة)، وَحِينَئِذٍ يَلْتَبِسُ عِنْدَنَا الْجَمْعُ بِالْمُفْرَدِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: وَكَيْفَ نُصَغِّرُ (شَجَر)؟

نَقُولُ: (شَجِير)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ تَأْنِيثُهُ يُوجِبُ اللَّبَسَ وَاشْتِبَاهَ الْمُفْرَدِ بِالْجَمْعِ امْتَنَعَ اقْتِرَانُهُ بِالتَّاءِ.

مِثَالُ آخَرٍ: (بَقَر)، نَقُولُ: هُوَ مُؤَنَّثٌ ثَلَاثِيٌّ، وَمُقْتَضَى الْقَاعِدَةِ أَنَّهُ عِنْدَ التَّصْغِيرِ يُجْلَبُ إِلَيْهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، فَيَقَالُ: (بُقَيْرَة)، لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: (بُقَيْرَة) التَّبَسَّ بِالْمُفْرَدِ؛ لِأَنَّ تَصْغِيرَ الْمُفْرَدِ (بَقَرَة) عَلَى (بُقَيْرَة)، وَحِينَئِذٍ يَلْتَبِسُ الْجَمْعُ بِالْمُفْرَدِ، فَيَمْتَنِعُ وَجُودُ التَّاءِ.

مِثَالُ آخَرٍ: (وَرْد)، نَقُولُ فِيهِ: (وُرَيْد)، مَعَ أَنَّهُ اسْمٌ ثَلَاثِيٌّ مُؤَنَّثٌ، لَكِنَّا لَوْ أَتَيْنَا بِالتَّاءِ التَّبَسَّ بِتَصْغِيرِ الْمُفْرَدِ، وَهُوَ (وَرْدَة)، حَيْثُ يُقَالُ فِيهَا: (وُرَيْدَة).

مِثَالُ آخَرٍ: (خَمْس)، وَهُوَ مُؤَنَّثٌ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِعَدَدٍ، وَخَالٍ مِنَ التَّاءِ، فَلَمَّا كَانَ اسْمًا ثَلَاثِيًّا خَالِيًّا مِنَ التَّاءِ كَانَ مُقْتَضَى الْقَاعِدَةِ أَنْ نَأْتِيَ بِالتَّاءِ، وَنَقُولُ: (خُمَيْسَة)، لَكِنْ لَوْ قُلْنَا: (خُمَيْسَة) فِي تَصْغِيرِ (خَمْس)، التَّبَسَّ بِتَصْغِيرِ الْمُفْرَدِ (خَمْسَة)، فَلَمَّا كَانَ يَلْتَبِسُ بِتَصْغِيرِ (خَمْسَة) امْتَنَعَ.

مِثَالُ آخَرٍ: (عِنَبَة) نَقُولُ فِيهَا: (عُنَيْبَة)، وَ(عِنَب) نَقُولُ فِيهِ: (عُنَيْب)؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عُنَيْبَة) التَّبَسَّ بِالْمُفْرَدِ، فَيَمْتَنِعُ.

والحاصل أن هذه القاعدة تُشيرُ إلى أن كل اسم ثلاثي خالٍ من التاء إذا صُغِرَ وَجِبَتْ فيه التاء، وكل اسم ثلاثي مقرونٍ بالتاء إذا صُغِرَ بَقِيَتْ فيه التاء، فلا نَجْلُبُ له تاءً أخرى كما سَبَقَ في (شجرة) و(وردة) و(بقرة).

وقوله: «شَدَّ تَرَكَ دُونَ لَبَسٍ»: أي: شَدَّ تَرَكَ التاءِ مُؤَنَّثٍ ثلاثيٍّ إذا لم يَكُنْ هناك لَبَسٌ، والشَّاذُّ يُحْفَظُ، ولا يُقَاسُ عليه.

وأحياناً يُعَبَّرُ ابنُ مالِكٍ -حمه الله- فيقول: (نَدَر)، والشَّاذُّ هو الَّذي خالفَ قواعدَ النّحويّين، لكنّه كَثُرَ وُروُدُهُ في اللُّغَةِ، والنَّادِرُ هو الَّذي قَلَّ استعمالُهُ في اللُّغَةِ؛ لأنَّ النَّادِرَ بمعنى القليل، والشَّاذُّ بمعنى المُخالفِ، فعند النّحويّين ما خالفَ القواعدَ فهو شاذٌّ ولو كَثُرَ استعمالُهُ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وما قَلَّ استعمالُهُ بينَ العَرَبِ فَإِنَّهُ يُسَمَّى نادراً، أي: قليلاً.

مثالُ التَّرْكِ دُونَ لَبَسٍ: (قَوْس)، فهي اسمٌ ثلاثيٌّ مُؤَنَّثٌ، لو أَنَّا صَغَرْنَا (قَوْس) فقلنا: (قَوَيْسَة) لكانَ خِلافَ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وإنْ كانَ هو القياسُ، لكنْ جاءَ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ (قَوَيْس) بدونِ تاءٍ.

وقوله: «وَنَدَرُ لِحَاقُ تَا فِيما ثَلَاثِيًّا كَثَرُ»: (ثَلَاثِيًّا) مفعولٌ (كَثَرُ) مُقَدَّمٌ؛ لأنَّ (كَثَرُ) بمعنى زَادَ، وليستُ من بابِ (كَثَرُ) اللَّازِمِ، أي: فيما زَادَ على الثَّلَاثَةِ فَإِنَّهُ يَنْدَرُ لِحَاقُ التَّاءِ به.

مثالُ ذلك: (قُدَّام) اسمٌ مُؤَنَّثٌ، فتقولُ إذا أَرَدْتَ أَنْ تُصَغِّرَهُ: (قُدَيْدِيْمَة) مع أَنَّهُ زَائِدٌ على الثَّلَاثَةِ، فهو خَمْسَةُ أَحْرُفٍ.

لكن (مَرِيْم) لا تقولُ فيها: (مُرِيْمَة)؛ لِأَنَّهُ زَائِدٌ على ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ وإنْ كانَ

مُؤَنَّثًا، لكن تقولُ: (مُرِيْمٌ).

وكذلك (زَيْنَب) لا تقولُ فيها: (زُيْنِيَّة)؛ لأنَّهُ إذا كانَ المؤنَّثُ أربعةَ
أحرفٍ فإنَّكَ لا تأتي بالتَّاءِ، فتقولُ في (زَيْنَب): (زُيْنَب).

٨٥٤- وَصَغَّرُوا سُذُودًا: (الَّذِي) (الَّتِي) و(ذَا)، مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَا) و(تِي)

الشرح

قوله: «صَغَّرُوا سُذُودًا»: ولم يَقُلْ: (نَادِرًا)؛ لَأَنَّ تَصْغِيرَهُمَ إِيَّاهَا كَثِيرٌ، وَاسْتِعْمَالُهَا فِي اللَّغَةِ كَثِيرٌ، لَكِنَّهُ بِاعْتِبَارِ الْقَوَاعِدِ مُحَالَفٌ؛ لَأَنَّ التَّصْغِيرَ خَاصٌّ بِالْأَسْمَاءِ الْمُعَرَّبَةِ، وَ(الَّذِي) مَبْنِيٌّ.

لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ، فَقَالُوا فِي (الَّذِي): (الَّذِيَّ)، وَفِي (الَّتِي): (الَّتِيَّ)، وَصَغَّرُوا أَيْضًا (ذَا) - يَعْنِي اسْمَ الْإِشَارَةِ - فَقَالُوا: (ذِيَّ)، وَهَذَا حَتَّى فِي اللَّغَةِ الْعَامِّيَّةِ يَقُولُونَ: (هَذِيَّ) وَ(ذِيَّ).

وقوله: «مَعَ الْفُرُوعِ»: أَي: فُرُوعِ (الَّذِي)، وَهِيَ (اللَّذَانِ) وَ(الَّذِينَ)، وَفُرُوعِ (الَّتِي)، وَهِيَ (الَّتَانِ) وَ(الَّتَاتِي)، وَفُرُوعِ (ذَا)، وَهِيَ (ذَانِ) وَ(تَانِ) وَ(تَاتِي).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَكَيْفَ نُصَغِّرُ (تِي)؟

نَقُولُ: عَلَى قِيَاسِ (الَّذِي) وَ(الَّذِيَّ)، وَ(الَّتِي) وَ(الَّتِيَّ) نَقُولُ فِيهَا: (تِيَّ)، وَأَمَّا تَصْغِيرُ (تَا) فَ(تِيَّ).



النَّسَبُ



قوله - رحمه الله تعالى -: (النَّسَبُ)، ويُقال: النَّسَبَةُ، والإضافة، ومعناه أنْ
تَنْسُبَ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ: إمَّا باعتبارِ الْقَبِيلَةِ، وإمَّا باعتبارِ الْبَلَدِ، وإمَّا باعتبارِ
الْعِلْمِ، وإمَّا باعتبارِ الصَّنْعَةِ وَالْمِهْنَةِ وما أَشْبَهَ ذَلِكَ، فقولنا: (مَكِّيٌّ)، نِسْبَةٌ إِلَى
الْبَلَدِ، و(قُرَشِيٌّ) نِسْبَةٌ إِلَى الْقَبِيلَةِ، و(نَحْوِيٌّ) نِسْبَةٌ إِلَى الْعِلْمِ، و(حِرَفِيٌّ) نِسْبَةٌ إِلَى
الْحِرْفَةِ وَالصَّنَاعَةِ، وعلى هذا فَقَسْ.

المُهِمُّ أَنَّهُ إِضَافَةٌ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ لِيُنْسَبَ إِلَيْهِ، سواءَ كَانَ ذَلِكَ قَبِيلَةً أَوْ بَلَدًا أَوْ
مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَهُ صِيغَتَانِ:

الصَّيْغَةُ الْأُولَى: أَنْ تُحَوَّلَ إِلَى مَا يُشَبَّهُ صِيغَةَ الْمُبَالَغَةِ كَنَجَّارٍ وَحَدَّادٍ وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَذَا فِي الْمُنْسُوبِ إِلَى الْحَرْفِ، كما قَالَ الْحَرِيرِيُّ - رحمه الله - فِي مُلْحَةِ
الإعراب:

وَأَنْسَبَ أَحَا الْحِرْفَةِ كَالْبَقَالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى (فَعَالٍ)

الصَّيْغَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ تَزِيدَ يَاءً فِي آخِرِهِ، وَهَذِهِ الْيَاءُ يَتَعَلَّقُ بِهَا أَحْكَامٌ، كما
سَيَذْكُرُهُ الْمُؤَلِّفُ - رحمه الله -.

٨٥٥- يَاءُ كَيَا أَلْ (كُرْسِيٍّ) زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

الشرح

قوله: «زَادُوا»: فعلٌ وفاعلٌ.

و«يَاءٌ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ، والفاعلُ في قوله: (زَادُوا) يَعُودُ إِلَى أَهْلِ اللُّغَةِ؛ لِأَنَّ النَّحْوِيِّينَ لَيْسَ لَهُمْ حَقٌّ فِي صِيَاغَةِ الْأَفَاضِ، وَإِنَّمَا الْحَقُّ لِأَهْلِ اللُّغَةِ.

وقوله: «لِلنَّسَبِ»: اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ، أَي: لِأَجْلِ أَنْ يُنْسَبَ الْمُضَافُ إِلَى مَا اسْتَقْبَلَ مِنَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ.

وَأَفَادَ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي قَوْلِهِ: (كَيَا الْكُرْسِيِّ) إِلَى أَنَّ يَاءَ الْكُرْسِيِّ لَيْسَتْ لِلنَّسَبِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ يَاءَ النَّسَبِ إِذَا حَذَفَتْهَا فَإِنَّ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ يَكُونُ لَهُ مَعْنَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، فَمِثْلًا: (مَكِّيٌّ) إِذَا حَذَفَتْ يَاءَ النَّسَبِ صَارَتْ (مَكَّةً)، وَهِيَ مَعْنَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ (قُرَشِيٌّ) إِذَا حَذَفَتْ يَاءَ النَّسَبِ صَارَتْ (قُرَيْشَ)، وَهُوَ مَعْنَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، لَكِنْ (كُرْسِيٌّ) إِذَا حَذَفَتْ الْيَاءَ الَّتِي فِيهِ صَارَتْ (كُرْسٍ)، وَلَيْسَ لَهُ عِلَاقَةٌ بِكُرْسِيٍّ، بَلِ الْكُرْسِيُّ كَلِمَةٌ وُضِعَتْ لِمَا يُجْلَسُ عَلَيْهِ.

وقوله: «كَيَا أَلْ كُرْسِيٍّ»: وَجْهُ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ تَظْهَرُ عَلَيْهَا عَلَامَةُ الْإِعْرَابِ.

وقوله: «وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ»: هَذَا مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَحْدُثُ بَعْدَ

النَّسَبِ.

مثال ذلك: إذا قلت: (تميم) فالميمُ الثانيةُ التي في (تميم) تكونُ على حَسَبِ العَوَامِلِ، فقد تكونُ مَرْفُوعَةً أو منصوبةً أو مَكْسُورَةً، لكنْ إذا نَسَبْتَ وَجَبَ فيها الكسْرُ، ولهذا قال: (وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كُسْرُهُ وَجَبَ)، أي: كُلُّ الَّذِي تَلِيهِ كُسْرُهُ وَجَبَ، فتقولُ: (تَمِيمِيٌّ)، وتقولُ: (نَحْوِيٌّ)، وتقولُ: (مَكِّيٌّ)، وعلى هذا فِقَسْ.

كذلك من الأحكام أَنَّ الإعرابَ يَنْتَقِلُ مِمَّا قَبْلَهَا إِلَيْهَا، فَبَدَلًا مِنْ أَنْ يَكُونَ الإعرابُ على آخِرِ المنسوبِ إِلَيْهِ، يَكُونُ الإعرابُ على ياءِ النِّسْبَةِ، كَأَنْ تَقُولَ مَثَلًا: (جاءَ تَمِيمٌ)، و(رَأَيْتُ تَمِيمًا)، و(مَرَرْتُ بِتَمِيمٍ)، لكنْ إذا نَسَبْتَ انْتَقَلَ الإعرابُ إِلَى ياءِ النِّسْبَةِ، فتقولُ: (جاءَ تَمِيمِيٌّ)، و(رَأَيْتُ تَمِيمِيًّا)، و(مَرَرْتُ بِتَمِيمِيٍّ).

- ٨٥٦- وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفُ، وَتَا تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّتَهُ لَا تُثَبِّتَا
 ٨٥٧- وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَآوَا، وَحَذَفُهَا حَسَنُ

الشرح

قوله: «مِثْلُهُ»: أي: مِثْلُ يَاءِ الْكُرْسِيِّ.

وقوله: «مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفُ»: أي: إِذَا حَوَى الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ يَاءَ كِيَاءِ الْكُرْسِيِّ وَجَبَ حَذْفُهَا لِيَلَّا يَجْتَمِعَ مِثْلَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

مثاله: (الشَّافِعِيُّ) اسْمُ لُحَمَّادِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ، نِسْبَةٌ إِلَى جَدِّهِ شَافِعٍ، لَكِنْ عِنْدَمَا تَنْسُبُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ تَقُولُ: (الشَّافِعِيُّ)، وَهَذِهِ الْيَاءُ لَيْسَتْ هِيَ الْيَاءُ الَّتِي فِي الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ، بَلِ الْيَاءُ الَّتِي فِي الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ حُذِفَتْ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفُ)، أَي: أَحْذِفْ مِثْلَ هَذَا الْحَرْفِ -وهو الياءُ المُشَدَّدةُ- مِنْ كَلِمَةٍ حَوَتْ هَذَا الْحَرْفَ، فَإِذَا قُلْتَ: (أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الشَّافِعِيِّ) فَالْيَاءُ الَّتِي فِي (الشَّافِعِيِّ) هُنَا غَيْرُ الْيَاءِ الَّتِي فِي قَوْلِكَ: (مُحَمَّدُ ابْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ)؛ لِأَنَّ الْيَاءَ فِي الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ الْأَوَّلِ حُذِفَتْ، وَحَلَّتِ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ مَحَلَّهَا.

فإذا قال قائل: وما الفائدة من هذا؟

قلنا: الفائدة أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الشَّافِعِيِّ) فَهِنَا (الشَّافِعِيُّ) نِسْبَةٌ إِلَى الْإِمَامِ نَفْسِهِ، لَا إِلَى شَافِعٍ الَّذِي هُوَ جَدُّهُ.

وقوله: «وَتَا تَأْنِيْثٍ أَوْ مَدَّتُهُ لَا تُثْبِتَا»: هذا الثاني والثالث مِمَّا يُحَذَفُ، فتاء التَّأْنِيْثِ يَجِبُ حَذْفُهَا، فتقولُ في (مَكَّةَ): (مَكِّيُّ)، ولا تقولُ: (مَكَّتِيُّ)، وتقولُ في (تَجَارَة): (تَجَارِيُّ)، وفي (وَرْدَة): (وَرْدِيُّ)، وفي (مَدِيْنَة): (مَدَنِيُّ).

إِذَنْ: تاءُ التَّأْنِيْثِ تُحَذَفُ بِكُلِّ حَالٍ سِوَاءٍ كَانَتْ رَابِعَةً أَمْ أَكْثَرَ.

وقوله: «أَوْ مَدَّتُهُ»: أي: مَدَّةُ التَّأْنِيْثِ، وهي أَلِفُ التَّأْنِيْثِ الْمُقْصُورَةُ، فَتُحَذَفُ كَذَلِكَ، ولهذا قال: (لَا تُثْبِتَا).

فَالنَّسْبَةُ إِلَى (سَلَمَى) نَقُولُ فِيهَا: (سَلَمِيُّ)، فَنَحْذِفُ الْأَلِفَ، وَالنَّسْبَةُ إِلَى (حُبْلَى) نَقُولُ فِيهَا: (حُبْلِيُّ)، وَفِيهَا وَجْهٌ آخَرُ، كَمَا سَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-.

وقوله: «وَإِنْ تَكُنْ»: الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى أَلِفِ التَّأْنِيْثِ الْمُقْصُورَةِ، وَلَيْسَ إِلَى تَاءِ التَّأْنِيْثِ.

وقوله: «تَرْبَعُ»: أي: إِذَا جَاءَتْ رَابِعَةً، لَكِنَّ النَّظْمَ يُضَيِّقُ عَلَى الْإِنْسَانِ، فَقَدْ يُعَبِّرُ النَّاطِمُ بِشَيْءٍ خَفِيٍّ عَادِلًا عَمَّا هُوَ وَاضِحٌ مِنْ أَجْلِ الضَّرُورَةِ.

وقوله: «ذَا ثَانٍ سَكَنَ»: أي: فِيمَا ثَانِيهِ سَاكِنٌ.

مَثَالُهُ: (حُبْلَى) الْأَلِفُ فِيهَا رَابِعَةٌ، وَالثَّانِي فِيهَا سَاكِنٌ، فَتَنْطَبِقُ عَلَى قَوْلِهِ: «وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ»، فَهَذَا يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: (فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذَفُهَا حَسَنٌ)، فَتَقُولُ فِي النَّسْبَةِ: (حُبْلَوِيُّ)، وَهَذَا قَلْبُهَا وَآوَا، وَتَقُولُ: (حُبْلِيُّ)، وَهَذَا حَذَفُهَا.

وقوله: «قَلْبُهَا وَآوَا»: (قَلْبُ) مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ (حَسَنٌ).

إِذْنُ: القاعدة من هذا: إذا كانت ألفُ التَّأْنِيثِ رابعةً فيما ثَانِيهِ ساكنٌ جازَ فيها وَجْهَانِ: قَلْبُهَا واوًا، والحذفُ، والأصلُ الَّذِي يَنْبَنِي على القاعدةِ هو الحذفُ؛ لأنَّ المؤلَّفَ - رحمه الله - قال فيما سَبَقَ: (أَوْ مَدَّتْهُ لَا تُثْبِتَا).

٨٥٨- لِشِبْهَهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

الشرح

قوله: «لِشِبْهَهَا»: أي: شِبْهِ أَلِفِ التَّائِيثِ.

«الْمُلْحِقِ»: أي: الَّذِي يُلْحَقُ بِالْأَلِفِ التَّائِيثِ، فهناك أَلِفٌ يُسَمُّونَهَا أَلِفَ الْإِلْحَاقِ، ليست للتَّائِيثِ ولا أَصْلِيَّةً، مثالها: (عَلَقَى) و(حَبَرَكَى) ^(١)، يقولون: إِنَّهَا مُلْحَقَةٌ بـ(سَفَرَجَل)، فَهُمْ لَمَّا رَأَوْا هَذِهِ الْأَلِفَ ليست أَصْلِيَّةً ولا للتَّائِيثِ -لأنَّهُ اسمٌ لِلذِّكْرِ- قالوا: إِنَّهَا مُلْحَقَةٌ بـ(سَفَرَجَل)، فالألفُ -إِذَنْ- أَصْلِيَّةٌ جاءتْ لِلإِلْحَاقِ بـ(سَفَرَجَل).

فالألفُ الَّتِي لِلإِلْحَاقِ يَثْبُتُ لَهَا حُكْمُ أَلِفِ التَّائِيثِ، ولهذا قال: (مَا لَهَا).

وقوله: «وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى»: أي: أَنَّ الْأَلِفَ الْأَصْلِيَّةَ الَّتِي هِيَ رَابِعَةٌ فَأَكْثَرُ فِيهَا ثَانِيهِ سَاكِنٌ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ كَمَا سَبَقَ، لَكِنَّ الْقَلْبَ فِي الْأَصْلِيِّ (يُعْتَمَى)، أي: يُخْتَارُ.

فأفادنا المؤلفُ -رحمه الله- أَنَّ الْأَلِفَ الْمُقْصُورَةَ تَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: التَّائِيثُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْحَذْفُ، وَإِذَا كَانَتْ رَابِعَةً فِيهَا ثَانِيهِ سَاكِنٌ يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ: الْحَذْفُ، وَالْقَلْبُ.

(١) علقى اسم لنبات، والحبركى: الطويل الظهر القصير الرجلين، والحبركى القراد أيضا. انظر اللسان (علق)، و(حبرك).

الثاني: أَلِفُ الإِلْحَاقِ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ أَلِفِ التَّأْنِيثِ فِي أَنَّهَا تُحْذَفُ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً فِيهَا ثَانِيهِ سَاكِنٌ، فَيَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ.

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالِكٍ - رحمه الله - حتَّى فِي أَلِفِ التَّأْنِيثِ أَنَّ الْحَذْفَ وَقَلْبَهَا وَاوًا سَوَاءً.

الثالثُ: الْأَلِفُ الْأَصْلِيَّةُ، وَنَقُولُ فِيهَا مَا نَقُولُ فِي أَلِفِ التَّأْنِيثِ إِلَّا أَنَّ الْمُؤَلَّفَ - رحمه الله - يَقُولُ: إِنَّ قَلْبَهَا وَاوًا هُوَ الَّذِي يُحْتَارُ، وَهُوَ أَوَّلَى.

- ٨٥٩- وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عَزِلْ
٨٦٠- وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَتَّمْ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنَّ

الشرح

قوله: «الْأَلِفَ»: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لقوله: (أَزِلْ).

وقوله: «الْجَائِزَ»: صِفَتُهُ، ومعنى (الْجَائِزَ أَرْبَعًا): أي: الَّذِي تَجَاوَزَ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ، فالألفُ إذا تَجَاوَزَ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ فَإِنَّهُ يُحْذَفُ بِكُلِّ حَالٍ، سواءً كان للتأنيث أم أصلياً أم للإلحاق.

مثال ذلك: (مُصْطَفَى) نقولُ فيه: (مُصْطَفِيٌّ)؛ لَأَنَّهُ أَلِفٌ جَاوَزَ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ.

إِذَنْ: أَلِفُ التَّأْنِيثِ صَارَ لَهَا أَحْوَالٌ:

الحالُ الأولُ: إذا كانتْ خَامِسَةً فَأَكْثَرَ فَإِنَّهَا تُحْذَفُ.

الحالُ الثَّانِيَةُ: إذا كانتْ رَابِعَةً، فإذا كانَ ثَانِي ما هِيَ فِيهِ سَاكِناً جَارَ فِيهَا الْوَجْهَانِ: حَذْفُهَا وَقَلْبُهَا وَآوًا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ سَاكِنٍ وَجَبَ حَذْفُهَا، وَوَجْهُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ لَمْ يَسْتَسْنِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ * فَقَلْبُهَا وَآوًا وَحَذْفُهَا حَسَنٌ)، أي: وَالْبَاقِي عَلَى أَصْلِ الْحَذْفِ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ الْأَصْلِيَّةُ فَلَهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الحالُ الأولُ: إذا كانتْ ثَالِثَةً، فَيَجِبُ قَلْبُهَا وَآوًا، مَثَلُ: (هُدَى) نقولُ

فيها: (هُدَوِيٌّ)، و(فَتَى) نقولُ فيها: (فَتَوِيٌّ)، و(عَصَا) نقولُ فيها: (عَصَوِيٌّ).

الحال الثانية: إذا كانت رابعةً جازَ فيها وَجْهَان: قَلْبُهَا وَأَوَّاء، وحَذْفُهَا، مثلُ: (مَقْهَى) نقولُ فيها: (مَقْهَى)، و(مَقْهَوِيٌّ)، ومِثْلُهَا: (مَلْهَى) نقولُ فيها: (مَلْهَى)، و(مَلْهَوِيٌّ)، وكذلك (مَرْعَى) نقولُ فيها: (مَرْعَى) و(مَرْعَوِيٌّ).

الحال الثالثة: إذا كانت خامسةً فأكثر، فيَجِبُ الحَذْفُ، مثلُ: (مُصْطَفَى) نقولُ فيها: (مُصْطَفَى)، (مُسْتَقْصَى) نقولُ فيها: (مُسْتَقْصَى)، و(مُسْتَشْفَى) نقولُ فيها: (مُسْتَشْفَى).

وقوله: «كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عَزَلُ»: أي: أَنَّ يا المنقوصِ إذا كان خامسًا فأكثرَ فَإِنَّهُ يُعَزَلُ، أي: يُحَذَفُ.

مثاله: (مُهْتَدِي)، فالياءُ هنا خامسةٌ، فيَجِبُ أَنْ تُحَذَفَ، فإذا نُسِبَتْ إلى (مُهْتَدِي) تقولُ: (مُهْتَدِيٌّ) بالتَّشْدِيدِ.

لكن لو نُسِبَ إلى (المَهْدِي) تقولُ: (المَهْدِيُّ) كما في القاعدةِ السَّابِقَةِ: (وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ).

وهناكَ فرقٌ بين (مُهْتَدِي) و(مُهْتَدِي)، ففي (مُهْتَدِي) نقولُ: (جاء مُهْتَدِيٌّ)، وفي (مُهْتَدِي) نقولُ: (جاء مُهْتَدٍ)؛ لِأَنَّهَا مَنْقُوصَةٌ.

وكلمة: (أَزَلْ) و(عَزَلْ) و(لَا تُثْبِتَا) يُغْنِي عَنْهَا أَنْ يَقُولَ: (احْذِفْهَا)، لكنْ نَظَرًا لِضِيقِ النَّظْمِ كَانَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُعَبِّرُ بِهَذَا التَّعْبِيرِ.

إِذَنْ: صَارَ الَّذِي يُحَذَفُ:

الياءُ الَّتِي تُشَبِّهُ يَاءَ النَّسَبِ.

تاءُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا.

مَدَّةُ التَّأْنِيثِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً فِيمَا ثَانِيهِ سَاكِنٌ، فَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ.
وَمَدَّةُ الْإِلْحَاقِ وَالْمَدَّةُ الْأَصْلِيَّةُ حُكْمُهُمَا حُكْمُ مَدَّةِ التَّأْنِيثِ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى
فِي الْأَصْلِيَّةِ الْقَلْبُ.

يَاءُ الْمَنْقُوصِ إِذَا كَانَ خَامِسًا فَأَكْثَرُ.

وَقَوْلُهُ: «وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ»: أَيُّ: إِذَا كَانَتِ الْيَاءُ رَابِعَةً
فَالْحَذْفُ أَحَقُّ مِنَ الْقَلْبِ.

وَقَوْلُهُ: «وَحَتَمَ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعْنِ»: أَيُّ: إِذَا كَانَتِ الْيَاءُ ثَالِثَةً وَجَبَ أَنْ
نَقْلِبَهَا وَآوًا.

٨٦١- وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا، و(فَعِلْ) و(فُعِلْ) عَيْنُهُمَا انْفَتَحَ و(فِعِلْ)

الشرح

قوله: «ذَا الْقَلْبِ»: يجوز: (ذَا الْقَلْبِ)، أي: صاحبَ الْقَلْبِ، لكن يقولون: (ذَا الْقَلْبِ) أحسن، أي: أولِ هذا الْقَلْبِ؛ لَأَنَّهُ قَالَ: (وَحَتَمَ قَلْبُ ثَالِثٍ).

وقوله: «أَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا»: أي: اجْعَلْ ما قبله مفتوحًا، وعلى هذا فنقول: (أَوَّلِ) فعلٌ أمرٌ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وجوبًا، و(ذَا) مفعولٌ به مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ إذا قلنا: إِنَّهُ اسْمُ إِشَارَةٍ، وإنَّ المعنى: وأَوَّلِ هذا الْقَلْبِ، فإنَّ جَعَلْنَاهُ بمعنى (صَاحِبِ) فنقول: (ذَا) مفعولٌ به منصوبٌ بالألفِ نيابةً عن الفتحة؛ لَأَنَّهُ من الأسماءِ الخمسةِ أو الستَّةِ.

وقوله: «انْفِتَاحًا»: هذا المفعولُ الثاني لـ(أَوَّلِ).

وقوله: «الْقَلْبِ»: إذا كان (ذَا) اسْمَ إِشَارَةٍ، فَ(الْقَلْبِ) بَدَلٌ، وإن كانت اسمًا بمعنى (صاحب)، فهي مجرورةٌ بالإضافة.

والمعنى: اجْعَلْهُ يَلِي انْفِتَاحًا، أي: أن ما قبله يَجِبُ أن يكون مفتوحًا، فإذا قَلْبُنَا وَجَبَ أن نَفْتَحَ ما قبله بكلِّ حالٍ.

مثال ذلك: (شَحِيحٍ)، نقولُ في النسبةِ إليها: (شَحَوِيٌّ)، فَقَلْبُنَا الواوَ ياءٌ؛ لَأَنَّهَا ثَالِثَةٌ، فَيَجِبُ أن نَفْتَحَ ما قبلها ولو كان مكسورًا، ولا نقولُ: (شَحَوِيٌّ)،

هذا معنى قوله: (وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا)، وعلى هذا فمتى قَلِبَ حرفُ الْعِلَّةِ
وَأَوَّاجَبَ فَتَحُ ما قبله بناءً على هذه القاعدة.

وقوله: «و(فَعِلٌ) و(فُعِلٌ) عَيْنُهُمَا افْتَحُ و(فِعِلٌ)»: هذه ثلاثُ كلماتٍ كُلُّ
منها على ثلاثة أَحْرَفٍ، لكنَّ الأولى مفتوحةُ الفاءِ، والثانية مضمومةُ الفاءِ،
والثالثة مكسورةُ الفاءِ، فإذا نَسَبْتَ إلى هذه الثلاثِ فافتَحَ عَيْنُهَا، وَأَمَّا فَأَوْهَا
فَتَبَقَى على ما هي عليه، فَإِنْ كانت مضمومةً فهي مضمومةٌ، وَإِنْ كانت
مكسورةً فهي مكسورةٌ، وَإِنْ كانت مفتوحةً فهي مفتوحةٌ، وسَكَتَ الْمُؤَلَّفُ -
رحمه الله - عن اللَّامِ؛ لِأَنَّهَا على حَسَبِ الإِعْرَابِ، فإذا كان الإِعْرَابُ يقتضي أن
تَكُونَ مرفوعةً رُفِعَتْ، أو منصوبةً نُصِبَتْ... إلخ، وهذا إذا لم تَنْسُبْ، أمَّا مع
النِّسْبَةِ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ما قبلَ ياءِ النِّسْبَةِ يَجِبُ أن يكون مكسورًا، إِنَّمَا الَّذِي يَتَغَيَّرُ
هو العينُ فقط، فَتُفْتَحُ على كُلِّ حالٍ.

وقوله: «عَيْنُهُمَا»: (عَيْنَ) مفعولٌ مُقَدَّمٌ ل(افْتَحَ)، أي: اجْعَلْ عليها فَتْحَةً.
فإذا نَسَبْتَ إلى (فَعِلٌ) تقولُ: (فَعَلِيٌّ)، ولا تقولُ: (فَعِلِيٌّ)، مثاله: (نَمِرٌ)،
فعندما نَنْسُبُ إليها نقولُ: (نَمِرِيٌّ)، ويُقالُ: ابنُ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمِرِيُّ، لكنَّ الظَّاهِرَ
أنَّ هذه النِّسْبَةَ ليستُ إلى (نَمِرٍ).

ومثالُ (فُعِلٌ): (دُيِّلٌ)، تقولُ: (أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ)؛ لِأَنَّكَ إذا نسبْتَ إلى
(فُعِلٌ) فافتَحِ الْعَيْنَ، فتقولُ فيها: (دُؤَلِيٌّ)، ولا تقولُ: (دُيِّلِيٌّ).

ومثالُ (فِعِلٌ): (إِبِلٌ)، فإذا أردنا أن نَنْسُبَ شخصًا إلى الإِبِلِ نقولُ:
(إِبِلِيٌّ).

وهل تَدْخُلُ (تَمْرِي) في قولِ المؤلِّفِ - رحمه الله -: (وَفَعِلٌ) و(فُعِلٌ)
عَيْنُهُمَا افْتَحَ و(فَعِلٌ)؟
نقولُ: لا؛ لأنَّ (تَمَر) ساكنُ الوَسَطِ، فَتَبَقَى على ما هي عليه، ونقولُ فيها:
(تَمْرِي).

٨٦٢- وَقِيلَ فِي الـ (مَرْمِيٍّ): (مَرْمُويُّ) وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ: (مَرْمِيٌّ)

الشرح

سَبَقَ أَنَّ الْمُنْسُوبَ إِلَى الْيَاءِ الْمُسَدَّدَةِ تُحَذَفُ الْيَاءُ الْأُولَى مِنْهُ، وَيُؤْتَى بِدَهَائِ يَاءٍ نِسْبَةٍ جَدِيدَةٍ، فَالنِّسْبَةُ إِلَى (شَافِعِيٍّ) نَقُولُ فِيهَا: (شَافِعِيٌّ)، وَإِلَى (مَرْمِيٍّ) نَقُولُ فِيهَا: (مَرْمِيٌّ)، هَذِهِ هِيَ الْقَاعِدَةُ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْمَرْمِيِّ: (مَرْمُويُّ).

لَكِنَّ قَوْلَهُ: (قِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ)، يَدُلُّ عَلَى التَّضْعِيفِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ)، فَتَقُولُ: (جَاءَ الْمَرْمُويُّ)، وَتَقُولُ: (جَاءَ الْمَرْمِيُّ) نِسْبَةً إِلَى (مَرْمِيٍّ)، وَلَيْسَ نِسْبَةً إِلَى (مَرْمَى).

٨٦٣- وَنَحْوُ (حَيٍّ) فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارْدُهُ وَآوَا إِن يَكُنْ عَنْهُ قَلْبُ

الشرح

قوله: «حَيٍّ»: إذا أَرَدْتَ أَنْ تَنْسُبَ إِلَيْهِ فَإِنَّ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ لَا تُحَذَفُ، بَلْ تَبْقَى، لَكِنْ تُقْلَبُ وَآوَا عَلَى الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّهَا ثَالِثَةٌ، أَمَّا الْيَاءُ الْأُولَى فَكَانَتْ سَاكِنةً، فَتُفْتَحُ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْسُبَ إِلَى (حَيٍّ) تَقُولُ: (حَيَوِيٌّ).

وقوله: «وَارْدُهُ»: أَي: الثَّانِي مِنْ نَحْوِ (حَيٍّ).

«وَآوَا إِن يَكُنْ عَنْهُ قَلْبُ»: إِذَا كَانَتْ يَأُوهُ أَصْلِيَّةً فَبَقِيَ عَلَى حَالِهَا، وَلَا تُرَدُّ إِلَى وَآوٍ، وَ(حَيٍّ) مَأْخُودٌ مِنَ الْحَيَاةِ، فَالْيَاءُ الْأُولَى فِيهِ أَصْلِيَّةٌ، تَقُولُ: (حَيَوِيٍّ الشَّجَرُ)، وَلَا تَقُولُ: (حَوِيٍّ الشَّجَرُ)، فَبَقِيَ الْأُولَى عَلَى أَصْلِهَا، وَتُقْلَبُ الثَّانِيَةُ وَآوَا، فَتَقُولُ: (حَيَوِيٌّ).

فَإِنْ كَانَتْ الْيَاءُ الْأُولَى فِي نَحْوِ (حَيٍّ) قَدْ قُلِبَتْ عَنْ وَآوٍ فَإِنَّهَا تُرَدُّ إِلَى أَصْلِهَا، مِثْلُ: (طَيٍّ)، فَإِنَّ الْيَاءَ الْأُولَى فِي (طَيٍّ) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَآوٍ، وَأَصْلُهَا (طَوِيٍّ)، لَكِنْ لِعِلَّةِ تَضْرِيْفِيَّةِ قُلِبَتْ الْوَآوُ يَاءً، فَعِنْدَمَا نَنْسُبُ إِلَى (طَيٍّ) نَقُولُ: (طَوَوِيٍّ)، فَالْيَاءُ الْأُولَى رَدَدْنَاهَا إِلَى أَصْلِهَا وَفَتَحْنَاهَا، وَالْيَاءُ الثَّانِيَةُ تُقْلَبُ وَآوَا فِي النَّسَبِ.

مِثَالُ آخَرٍ: (لَيٍّ)، إِذَا نَسَبْنَا إِلَيْهَا نَقُولُ: (لَوَوِيٍّ)؛ لِأَنَّ (لَيٍّ) أَصْلُهَا مِنْ (لَوَى، يَلْوِي، لَوِيًّا)، وَفِي لُغَتِنَا الْعَامَّةِ نَقُولُ: (لَوَاهُ لَوِيًّا عَظِيمًا)، وَالصَّوَابُ: (لَوَاهُ لَيًّا عَظِيمًا).

مثال آخر: (شَيْءٌ)، إذا أَرَدْتَ أَنْ تُنْسَبَ إِلَيْهَا تَقُولُ: (شَوَوِيٌّ)؛ لِأَنَّ الْيَاءَ الْأَوَّلَى وَآوُ، مِنْ (شَوَى، يَشْوِي)، مِثْلَ (طَوَى، يَطْوِي)، (لَوَى، يَلْوِي).
وإذا أَرَدْتَ أَنْ تُنْسَبَ إِلَى (شَيْءٍ) تَقُولُ: (شَيْئِيٌّ).

مثال آخر: إذا أَرَدْتَ أَنْ تُنْسَبَ رَجُلًا يَأْخُذُ النَّوَى مِنَ التَّمْرِ وَيَبِيعُهُ تَقُولُ: (فُلَانٌ نَوَوِيٌّ)، وَفِي لُغَتِنَا نُسَمِّي النَّوَى (عَبَسًا)، فَتَقُولُ: (عَبَسِيٌّ) وَفِي لُغَةٍ مِّنْ يُسَمُّونَهُ (فَصًّا) نَقُولُ: (فَصَمِيٌّ)، وَالنَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَسَبُهُ إِلَى بَلَدٍ تُسَمَّى (نَوَى).

٨٦٤- وَعَلِمَ التَّثْنِيَةَ اخْذَفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَجَبَ

الشرح

قوله: «عَلِمَ»: بمعنى عَلامَةٍ، والمعنى أَنَّكَ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى مُثْنَى وَجَبَ أَنْ تَحْذِفَ عَلامَةَ التَّثْنِيَّةِ، وَعَلامَةُ التَّثْنِيَّةِ أَلْفٌ وَنُونٌ، أَوْ يَاءٌ وَنُونٌ.

مثال ذلك: (زَيْدَان) نَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهِ: (زَيْدِيٌّ)، فَنَحْذِفُ الْأَلْفَ وَالنُّونَ.

مثال آخر: (بَحْرَيْنٌ)، نَقُولُ فِيهَا: (بَحْرِيٌّ)، وَلَا نَقُولُ: (بَحْرَيْنِيٌّ)، وَلَا: (بَحْرَانِيٌّ)؛ لِأَنَّهُ يُجِبُ أَنْ نَحْذِفَ عَلامَةَ التَّثْنِيَّةِ.

والمسألة فيها خلافٌ، فعلى القولِ بَأَنَّ جَمَعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ وَالْمُثْنَى يُعْرَبَانِ بِحَرَكَاتٍ عَلَى النُّونِ، مِثْلُ: (حَيْنٌ)، وَ(دَيْنٌ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَتَقُولُ: (سَالَتِ الْبَحْرَيْنِ)، وَ(سَكَنَتِ الْبَحْرَيْنِ)، وَ(سَافَرْتُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ)، فَيُعْرَبُونَ بِحَرَكَاتٍ عَلَى النُّونِ، عَلَى هَذَا الرَّأْيِ نَنْسُبُ إِلَيْهَا بَدُونَ حَذْفِ الْعَلامَةِ، فَتَقُولُ: (بَحْرَيْنِيٌّ)، فَتَبْقَى النُّونُ؛ لِأَنَّنَا جَعَلْنَا النُّونَ كَأَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ حَيْثُ جَعَلْنَاهَا تُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَتَقُولُ: (بَحْرَانِيٌّ) إِذَا جَعَلْنَاهُ عَلَى صُورَةِ الْمَرْفُوعِ.

وقوله: «مِثْلُ ذَا»: يَعْنِي حَذْفَ الْعَلامَةِ (فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَجَبَ)، مِثَالُهُ: (مُسْلِمُونَ)، نَنْسُبُ إِلَيْهَا، وَنَقُولُ: (مُسْلِمِيٌّ)، وَلَا نَقُولُ: (مُسْلِمُونِيٌّ).

مثال آخر: (مُسْلِمَاتٌ) نَقُولُ فِيهَا: (مُسْلِمِيٌّ)، وَ(شَجَرَاتٌ) نَقُولُ فِيهَا: (شَجْرِيٌّ)، وَهَكَذَا.

إِذَنْ: علامةُ الجَمْعِ وعلامةُ التَّثْنِيَةِ يَجِبُ أَنْ تُحْذَفَ؛ لِأَنَّهَا عَلَى تَقْدِيرِ
الْمُنْفَصِلِ؛ إِذْ هِيَ عِلَامَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى بَنِيَّةِ الْكَلِمَةِ، فَوَجَبَ أَنْ تُحْذَفَ.

٨٦٥- وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيِّبٍ) حُذِفَ وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالْأَلِفِ

الشرح

قوله: «ثَالِثٌ»: مُبْتَدَأٌ، وَسَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ مِنْهُ بِالنَّكْرَةِ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِقَوْلِهِ: (مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ)، وَجُمْلَةٌ (حُذِفَ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، أَي: حَذَفَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ.

مثال ذلك: (طَيِّبٍ) أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ، الثَّالِثُ مِنْهَا هُوَ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ فِي (طَيِّبٍ)، فَإِذَا نَسَبَتْ إِلَى (طَيِّبٍ) وَنَحْوِهِ يَجِبُ أَنْ تُحْذَفَ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ وَهِيَ ثَالِثَةُ الْحُرُوفِ بِالنِّسْبَةِ لِلْكَلِمَةِ كَكُلٍّ، فَتَقُولُ: (طَيِّبِيٌّ)، وَتَقُولُ فِي (جَيِّدٍ): (جَيِّدِيٌّ)، وَعَلَى هَذَا فِقْسٌ، فَكُلَّمَا أَتَى الْيَاءُ مُشَدَّدَةً ثَانِيَةً فَإِنَّهَا تُحْذَفُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ مِنْ هَذِهِ الْيَاءِ الْمُسَدَّدَةِ.

مثال آخر: (طَيِّبِيٌّ)، نَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهَا: (طَيِّبِيٌّ)، وَلَكِنْ أَهْلُ اللُّغَةِ يَحْكُمُونَ وَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ، فَهُمْ يَقُولُونَ: (فُلَانُ الطَّائِيُّ)، وَلَا يَقُولُونَ: (فُلَانِ الطَّيْنِيُّ)، فَيَجْعَلُونَ الْيَاءَ أَلِفًا.

فَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ قَالَ: (وَشَذَّ طَائِيٌّ)؟

نَقُولُ: الْفَرْقُ بَيْنَ (نَدَرَ) وَ(شَذَّ): أَنَّ (شَذَّ) بِاعْتِبَارِ الْقَوَاعِدِ، وَ(نَدَرَ) بِاعْتِبَارِ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ، فَاللُّغَةُ الْقَلِيلَةُ يُقَالُ فِيهَا: (نَدَرَ)، وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْكَثِيرَةُ لَكِنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْ قَوَاعِدِ النَّحْوِ يُقَالُ فِيهَا: (شَاذٌ)؛ لِأَنَّهُ فَرَضَ نَفْسَهُ بِاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ لَهُ، لَكِنْ خَالَفَ الْقَوَاعِدَ، فَيَكُونُ شَاذًا، لَكِنَّهُ شَاذٌ يُعْمَلُ بِهِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، بَيْنَمَا الشَّاذُّ فِي الْحَدِيثِ لَا يُعْمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَمِنْ شُرُوطِ

الصَّحِيحُ أَلَّا يَكُونَ شَاذًا.

فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي فَلَانُ الطَّائِيُّ) لَا تَقُولُ: إِنَّكَ لَحَنْتَ، فَأَنَا أَعْمَلُ بِهِ، لَكِنْ لَا أَقِيسُ عَلَيْهِ.

إِذَنْ: الْقَاعِدَةُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ: أَنَّ كُلَّ اسْمٍ رُبَاعِيٍّ ثَانِيهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ فَإِنَّا نَحْذِفُ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ.

فَإِذَا قَالَ إِنْسَانٌ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: (طَائِيُّ)؟
نَقُولُ: هَذَا خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ، فَهُوَ شَاذٌ.

٨٦٦-و(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةٍ) التَّزِمُ و(فَعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمَ

الشرح

إذا كَانَ المنسوبُ إليه (فَعِيلَةٍ) نقولُ: (فَعَلِيٌّ)، مثاله: (جَرِيدَةٌ) نقولُ: (جَرَدِيٌّ)، و(صَحِيفَةٌ) نقولُ: (صَحْفِيٌّ)، ولو أَنَّا أَبْقَيْنَا حُرُوفَ المنسوبِ إليه على ما هي عليه لَقُلْنَا في النِّسْبَةِ إلى (صَحِيفَةٍ): (صَحِيفِيٌّ) وفي (جَرِيدَةٍ): (جَرِيدِيٌّ)، وفي (غَرِيسَةٍ): (غَرِيسِيٌّ)، وفي (غَرِيزَةٍ): (غَرِيزِيٌّ)، والصَّوَابُ: (غَرِيزِيٌّ)، وكذلك نقولُ في (عَقِيدَةٍ): (عَقْدِيٌّ)، ولا نقولُ: (عَقِيدِيٌّ)؛ لأنَّ (فَعِيلَةٍ) تُحذفُ ياءُها، وتُفتَحُ عَيْنُها.

وقوله: «التَّزِمُ»: أي: لُغَةً لا شَرْعًا، فلو أَنَّا قُلْنَا في (صَحِيفَةٍ): (صَحِيفِيٌّ)، وفي (جَرِيدَةٍ): (جَرِيدِيٌّ)، وفي (عَقِيدَةٍ): (عَقِيدِيٌّ) لم يَكُنْ فيه شيءٌ شَرْعًا، أمَّا لُغَةً ففيه.

وقوله: «و(فَعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمَ»: أي: أَنَّهُ إذا جاءتْ كَلِمَةٌ على وزن (فُعَيْلَةٍ)، وأَرَدْنَا أَنْ نَنْسِبَ إليها فلا بُدَّ أَنْ نَحذفَ الياءَ كما سَبَقَ، فنقولُ في (عُنَيْزَةٍ) إذا نَسَبْنَا إليها: (عُنَزِيٌّ)، ولا نقولُ: (عُنِيزِيٌّ)، ونقولُ في (بُرَيْدَةٍ): (بُرْدِيٌّ)، ولا نقولُ: (بُرِيدِيٌّ)، ونقولُ في (جُهَيْنَةٍ): (جُهَنِيٌّ)، وعلى هذا فِقْسُ.

إِذَنْ: (فُعَيْلَةٍ) في النِّسْبَةِ إليها نقولُ: (فَعَلِيٌّ)، وهي قاعدةٌ مُطَرِّدَةٌ.

٨٦٧- وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّاءُ أُولِيًّا

الشرح

قوله: «مُعَلَّ لَامٍ»: أي: الذي آخره حرفٌ علّةٌ.

وقوله: «عَرِيًّا»: أي: خَلا من التَّاءِ؛ لأنَّ (فَعِيلَةً) و(فُعِيلَةً) فيهما تاءٌ.

وقوله: «الْمِثَالَيْنِ»: هما (فَعِيلَةً) و(فُعِيلَةً).

وقوله: «بِمَا التَّاءُ أُولِيًّا»: يعني: أَلْحَقُوهُ بِمَا فِيهِ التَّاءُ، فَاَلْمُعَلَّ اللَّامُ إِذَا عَرِيَ من التَّاءِ فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِمَا فِيهِ التَّاءُ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ عَلَى (فَعَلِيٍّ) أَوْ (فُعَلِيٍّ).

مثال (فَعَلِيٍّ): (عَدِيٍّ)، ففي النِّسْبَةِ إِلَيْهِ نَقُولُ: (عَدَوِيٍّ)، وَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَنْسَبَ إِلَى لَفْظِهِ لَقُلْنَا: (عَدِيَّوِيٍّ)، وَلَكِنَّا لَا نَنْسَبُهُ إِلَى لَفْظِهِ، بَلْ نَنْسَبُهُ ك(فَعِيلَةً).

مثال (فُعَلِيٍّ): (قُصِيٍّ)، نَقُولُ فِيهِ: (قُصَوِيٍّ)، كَمَا نَقُولُ فِي (عُنِيزَةٍ): (عُنِيزِيٍّ).

و(عَدِيٍّ) مثال (فَعِيلَةً)، و(قُصِيٍّ) مثال (فُعِيلَةً).

فَأَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَنَّ مَا خَلا من التَّاءِ وَهُوَ عَلَى وَزْنِ (فَعِيلَةً) أَوْ (فُعِيلَةً)، وَكَانَ مُعْتَلَّ اللَّامِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَقْرُونِ بِالتَّاءِ، أَي: أَنَّهُ يُنْسَبُ عَلَى (فَعَلِيٍّ) أَوْ عَلَى (فُعَلِيٍّ).

وفهم من قوله: (مُعَلَّلٌ لَامٍ)، أنه إذا كانت لأمه صحيحةً ونُسِبَ إليه على (فُعَلِيٍّ)، فإنه يكون شاذًّا.

مثال ذلك: (قُرَيْشٌ) يُقَالُ فيها: (قُرَيْشِيٌّ)، فهذا استعمالُ الْعَرَبِ لها، لكنه على قَاعِدَتِهِ شاذٌّ؛ لأنَّ وَزْنَ (قُرَيْشٍ) (فُعِيلٌ)، فاللَّامُ غَيْرُ مُعَلَّلَةٍ، فكان مُقْتَضَى ما قَالَ ابنُ مَالِكٍ - رحمه الله - في قوله: (وَأَلْحَقُوا مُعَلَّلَ لَامٍ...)، أن نقولَ في النِّسْبَةِ إلى (قُرَيْشٍ): (قُرَيْشِيٌّ)؛ لأنَّه لم يَحْكَمْ بِالْحَاقِ الْخَالِي مِنَ التَّاءِ بها فيه التَّاءُ إِلَّا إذا كانَ مُعَلَّلَ اللَّامِ، وبناءً على ذلك فإذا كانَ صَحِيحَ اللَّامِ فإنه يَجِبُ أن يُنْسَبَ إليه من غيرِ تَغْيِيرٍ، فنقولُ في النِّسْبَةِ إلى (قُرَيْشٍ): (قُرَيْشِيٌّ).

مثال آخر: (ثَقِيفٌ)، نقولُ فيها: (ثَقِيفِيٌّ)، واللَّامُ في (ثَقِيفٍ) صحيحةٌ، ومع ذلك فالعَرَبُ يقولون: (ثَقِيفِيٌّ)، ومُقْتَضَى ما قَعَدَهُ ابنُ مَالِكٍ - رحمه الله - أن نقولَ: (ثَقِيفِيٌّ).

إِذَنْ: يكون قولنا في النِّسْبَةِ إلى (ثَقِيفٍ): (ثَقِيفِيٌّ)، وإلى (قُرَيْشٍ): (قُرَيْشِيٌّ) يكون شاذًّا، وهذا رأيُ سِيبَوِيهِ - رحمه الله - قال: إنَّ هذا شاذٌّ، فيُحْفَظُ، ولا يُقَاسُ عليه.

مثال آخر: (صُهَيْبٌ)، نقولُ فيه: (صُهَيْبِيٌّ)، ولا نقولَ: (صُهَيْبِيٌّ)؛ لأنَّه ما سُمِعَ هذا، وما دامَ أَنَّهُ ما سُمِعَ، فإنَّنا نَمْشِي على القَاعِدَةِ.

ولكنَّ بَعْضَ النُّحَوِيِّينَ قال: إنَّ قُرَيْشًا وَثَقِيفًا وما أَشَبَّهَها ممَّا كانَ الْعَرَبُ يَنْسُبُونَ إليه على (فُعَلِيٍّ) أو (فُعَلِيٍّ) بكثرةِ كَاثِرَةٍ، يَدُلُّ على أنَّ هذا قِيَاسِيٌّ، وليسَ بِسَمَاعِيٍّ، وعلى هذا فيكونُ مُطَرِّدًا لا شاذًّا، فيجوزُ أنْ أَنْسَبَ إلى (صُهَيْبٍ)

بـ(صُهَيْبِيٍّ) و(صُهَيْبِيٍّ)، ولا مانع؛ لأنَّ العربَ قالوا في (قُرَيْشٍ): (قُرَيْشِيٍّ)، وهذا مُطَرَّدٌ عندهم، ولا يَعْرِفُونَ: (قُرَيْشِيٍّ) أبدًا، وكان ينبغي أن نُقَعِدَ الْوَارِدَ.

مثال آخر: (فَرَضِيٍّ)، وهو نسبةٌ إلى (فَرِيضَةٍ)، أمَّا في النسبةِ إلى (فَرَضٍ) نقول: (فَرَضِيٍّ) على لَفْظِهِ.

٨٦٨- وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالِ (طَوِيلَهُ) وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالِ (جَلِيلَهُ)

الشرح

(طَوِيلَهُ) على وزنِ (فَعِيلَةٍ)، ومُقْتَضَى القاعدةِ أَنَّكَ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى (طَوِيلَةٍ) تقولُ: (طَوَّلِيَّ)، فَتَحَذِفُ مِنْهَا، لَكِنَّ ابْنَ مَالِكٍ -رحمه الله- يقولُ: (وَتَمَّمُوا)، يعني بدونِ حَذْفٍ، فَيُنَسَبُ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ، فنقولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (طَوِيلَةٍ): (طَوِيلِيَّ)، ولا نقولُ: (طَوَّلِيَّ).

إِذَنْ: هَذَا كَالِاسْتِثْنَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَفَعَلِيَّ) فِي (فَعِيلَةٍ) التَّزِمُ، يعني: مَا لَمْ يَكُنْ كَالطَّوِيلَةِ.

أَمْثَلُهُ أُخْرَى: (حَوِيلَةٍ) نقولُ فِيهَا: (حَوِيلِيَّ)، وَ(عَلِيلَةٍ) نقولُ فِيهَا: (عَلِيلِيَّ).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا السَّبَبُ فِي أَنَّهَا خَرَجَتْ؟

نقولُ: السَّبَبُ أَنَّهَا مُعْتَلَّةُ الْعَيْنِ، مِنْ: (طَالَ، يَطُولُ).

إِذَنْ: كُلُّ (فَعِيلَةٍ) مُعْتَلَّةُ الْعَيْنِ تَبْقَى عَلَى حَالِهَا.

وقوله: «وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالِ (جَلِيلَهُ)»: أَي: نُبْقِيهَا عَلَى لَفْظِهَا، فنقولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (جَلِيلَةٍ): (جَلِيلِيَّ)، وَفِي النِّسْبَةِ إِلَى (قَلِيلَةٍ): (قَلِيلِيَّ)، وَفِي (عَزِيزَةٍ): (عَزِيزِيَّ)، وَفِي (شَدِيدَةٍ): (شَدِيدِيَّ).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا خَرَجَتْ؟

قلنا: لأنَّ فيها حَرْفًا مُضَعَّفًا، حيثُ جَاءَتِ اللَّامُ فيها مُكَرَّرَةً مَرَّتَيْنِ، ولهذا نقولُ في النِّسْبَةِ إلى (جَمِيلَةٍ): (جَمَلِيٌّ).

الخلاصةُ:

كُلَّمَا نَسَبْنَا إلى (فَعِيلَةٍ) نقولُ فيها: (فَعَلِيٌّ)، إِلَّا إذا كانت مُعْتَلَّةُ العَيْنِ أو مُضَعَّفَةٌ فَإِنَّهَا تَبْقَى على لَفْظِهَا.

وما لم تَكُنْ فيه التَّاءُ من (فَعِيلَةٍ) أو (فُعِيلَةٍ)، فإن كان مُعْتَلَّ اللَّامِ أُلْحِقَ بها، وإن كان صَحِيحَ اللَّامِ لم يُلْحَقْ، وما وَرَدَ عن الْعَرَبِ فهو شاذٌّ كـ (قُرْشِيٍّ) و(ثَقَفِيٍّ).

٨٦٩- وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يَنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبَ

الشرح

الممدودُ يُعاملُ إذا نُسِبَ إليه مُعاملته إذا ثُنِّي، وابنُ مَالِكٍ - رحمه الله - يقولُ في الممدودِ:

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثَنِيًّا وَنَحْوِ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحِيَا
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرُ مَا ذَكَرَ صَحْحٌ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ

ف(صَحْرَاءُ) الألفُ فيها ممدودةٌ للتأنيثِ، فنقولُ في التثنيةِ: (صَحْرَاوَانِ)، والنسبةُ مثلُ التثنيةِ، فنقولُ في النسبةِ إلى (صَحْرَاءَ): (صَحْرَاوِيٌّ)؛ لأنَّ (صَحْرَاءَ) إذا ثُنِّيَتْ وَجَبَ قَلْبُ هَمْزَتِهَا وَاوًا، فإذا نُسِبَ إليها يَجِبُ أَنْ تُقْلَبَ هَمْزَتُهَا وَاوًا، ولا نقولُ: (صَحْرَايِيٌّ).

وكذلك نقولُ في النسبةِ إلى (حَمْرَاءَ): (حَمْرَاوِيٌّ)، وإلى (صَفْرَاءَ): (صَفْرَاوِيٌّ)، وإلى (سَوْدَاءَ): (سَوْدَاوِيٌّ)، أمَّا (سُودَانِيٌّ) فهي نسبةٌ إلى (سُودَانَ)، وليست نسبةً إلى (سَوْدَاءَ).

وأمَّا (عِلْبَاءَ) فالهمزةُ فيها للإلحاقِ، و(كِسَاءَ) الهمزةُ فيها مُنْقَلِبَةٌ عن أصلٍ، وإذا كانتِ الهمزةُ للإلحاقِ كـ (عِلْبَاءَ) أو كانتِ الهمزةُ مُنْقَلِبَةً عن أصلٍ كـ (كِسَاءَ) و(رِدَاءَ) وما أشَبَّهَهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ:

الأوَّلُ: إِبْقَاؤُهَا عَلَى أَصْلِهَا.

والثَّانِي: قَلْبُهَا وَاوًا.

فنقولُ في النِّسْبَةِ إلى (عِلْبَاء) - وهي الأعصابُ الَّتِي في الرَّقَبَةِ -: (عِلْبَاوِيٌّ) أو (عِلْبَائِيٌّ).

وكذلك يَجُوزُ أَنْ نقولَ في النِّسْبَةِ إلى (كِسَاء): (كِسَائِيٌّ)، و(كِسَاوِيٌّ)؛ لأنَّ المؤلَّفَ - رحمه الله - يقولُ: (بَوَاوٍ أوْ هَمْزٍ)، وكذلك في النِّسْبَةِ إلى (رِدَاء) نقولُ: (رِدَائِيٌّ) أو (رِدَاوِيٌّ)، وفي النِّسْبَةِ إلى (بِنَاء): (بِنَائِيٌّ) أو (بِنَاوِيٌّ)، وعلى هذا فِقْسُ.

وقوله: (وَعَبْرُ مَا ذُكِرَ صَحَّحُ)، مثالُ ذلك: (قَرَاء) أي: كثيرُ القِرَاءَةِ، و(وَضَاء) أي: كثيرُ الوُضُوءِ، فالهمزةُ فيها أَصْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ (قَرَأَ) وَمِنْ (تَوَضَّأَ)، فنقولُ في النِّسْبَةِ إلى (قَرَاء): (قَرَائِيٌّ)، وفي النِّسْبَةِ إلى (وَضَاء): (وَضَائِيٌّ)، وتقولُ في (ابْتِدَاء): (ابْتِدَائِيٌّ)؛ لِأَنَّ الهمزةَ أَصْلِيَّةٌ.

أَمَّا (انْتِهَاء) فأصلُها (انْتِهَآي)، فصارتُ مُنْقَلِبَةً عن أَصْلٍ، فتقولُ: (انْتِهَائِيٌّ)، و(انْتِهَاوِيٌّ).

فصارتِ النِّسْبَةُ إلى ما فيه الهمزُ تكونُ على ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنْ تُقْلَبَ الهمزةُ واوًا، وذلك إذا كانتُ للتَّأْنِيثِ.

الوجهُ الثَّانِي: أَنْ تَبْقَى على ما هي عليه، وذلك إذا كانتُ أَصْلِيَّةً.

الوجهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُخَيَّرَ الإنسانُ فيها بينَ هذا وهذا، وذلك إذا كانتُ مُنْقَلِبَةً عن أَصْلٍ، أو كانتُ للإلحاقِ.

- ٨٧٠- وَأَنْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَرْجَا، وَلَثَانٍ تَمَّ
 ٨٧١- إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِـ (ابْنٍ) أَوْ (ابٍ) أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
 ٨٧٢- فِيمَا سِوَى هَذَا أَنْسَبَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَ لَبَسَ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ

الشرح

هذه الأبيات الثلاثة في النسبة إلى المركب، فبعض الأعلام تكون جملة، مثل: (تَابَطَ شَرًّا)، ومثل: (شَابَ قَرْنَاهَا)، وهو اسم رجل يُسمى بهذا الاسم. فإذا أردنا أن ننسب إلى هذه الجملة فإننا ننسب إلى صدرها، فنقول في (تَابَطَ شَرًّا) إذا أردنا أن ننسب إليه: (تَابَطِيٌّ)، مثاله: (جاء عبد الله التَّابُطِيُّ) يعني المنسوب إلى (تَابَطَ شَرًّا).

وتقول: (جاء عبد الله الشَّيِّيُّ) نسبةً إلى (الشَّنْفَرِيُّ).

وتقول: (جاء عبد الله الشَّابِيُّ) نسبةً إلى (شَابَ).

وظاهر كلام ابن مالك - رحمه الله - أنه لا يجوز أن ينسب إلى عجزها، فلا نقول في النسبة إلى (تَابَطَ شَرًّا): (جاء الشَّرِّيُّ)، أو نقول في (شَابَ قَرْنَاهَا): (جاء القرنيُّ).

وقوله: «وَلِصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَرْجَا»: المركب تركيبًا مرجيًا في اللغة هو علم ضم فيه كلمتان إحداهما إلى الأخرى، لا على سبيل النسبة؛ لأنه لو كان على سبيل النسبة لكان مركبًا إضافيًا، ولكنه على سبيل الخلط، ولهذا سمي مرجيًا،

والمزج هو الخلط، فكأننا مزجنا هاتين الكلمتين حتى صارتا كلمة واحدة، ولهذا يكون الإعراب على الآخر.

مثال ذلك: (حَضَرَ مَوْتُ)، و(حَضَرَ) فيها بعض الشيء من التَّغْيِيرِ؛ لأنَّ أَصْلَهَا (حَضَرَ مَوْتُ)، ثُمَّ رُكِّبَتِ الْكَلِمَةُ الْأُولَى مَعَ الثَّانِيَةِ، وَجُعِلَتَا اسْمًا لَوَاحِدٍ. فعندما ننسبُ إلى (حَضَرَ مَوْتُ) فمُقْتَضَى الْقِيَاسِ أَنْ نَقُولَ: (حَضَرِيُّ)، لَكِنَّهُمْ أَذْخَلُوا الْمَيِّمَ مَعَ الْكَلِمَةِ الْأُولَى، وَصَارُوا يَقُولُونَ: (حَضَرَمِيُّ).

مثال آخر: (بَعْلَبَكَّ)، فعندما ننسبُ إلى (بَعْلَبَكَّ) نقول: (بَعْلِيُّ)، ولا نقول: (بَعْلَبَكِّي).

وقوله: «وَلِثَانٍ تَمَّا إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِ(ابْنٍ) أَوْ (ابْنِ)»: أي: وانسب للثاني إذا تَمَّ إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِ(ابْنِ) أَوْ (ابْنِ)، فلا ننسبُ إلى صَدْرِ الْمُرَكَّبِ تَرْكِيبًا إِضَافِيًّا، وَلَكِنْ نَنْسَبُ لِعَجْزِهِ.

مثاله: (ابْنُ مَالِكٍ)، فلا نقول: (هذا ابْنِي مَالِكِيُّ)، ولا نقول: (هذا ابْنِيُّ)، وَلَكِنْ نَقُولُ: (هذا مَالِكِيُّ).

فإن قال قائل: إذا قلنا: (هذا مَالِكِيُّ) فقد يظنُّ الْمُخَاطَبُ أَنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى مَالِكٍ نَفْسِهِ، لَا إِلَى ابْنِ مَالِكٍ، فَمَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ؟

نقول: الجواب أن السِّيَاقَ يُعَيِّنُ الْمُرَادَ كَمَا قُلْنَا فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ.

مثال آخر: (ابْنُ الزُّبَيْرِ)، نقول في النِّسْبَةِ إِلَيْهِ: (زُبَيْرِيُّ)، لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْنَا الْإِشْكَالُ الَّذِي سَبَقَ، وَهُوَ أَنَّ النِّسْبَةَ إِلَى الزُّبَيْرِ (زُبَيْرِيُّ)، لَكِنْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَزُولُ بِالسِّيَاقِ، فَهُوَ الَّذِي يُبَيِّنُ الْمُرَادَ.

مثال آخر: (ابن عمر)، نقول في النسبة إليه: (عمري).

وقوله: «أو (اب)»: أصلها: (أو أب)، لكن لضرورة الشعر نُقِلَتِ الفتحة من الهمزة إلى الواو، فَتَحَرَّكَتِ الواو، وبقيت الهمزة ساكنة، فصار لها حُكْمُ همزة الوصل، والشعر كما قال الحريري - رحمه الله - في الملحة:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشَّعْرِ الصَّلِفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

مثال (أب): (أبو بكر)، فنقول في النسبة إليه: (بكري).

فإن قال قائل: وما الذي يُدْرِينَا، فَلَعَلَّهُ نِسْبَةٌ إِلَى (بكر)؟

نقول: يُعَيِّنُهُ السِّيَاقُ، وهل جدُّه أَبُو بَكْرٍ، أو هو من قبيلة بني بكرٍ.

وهل مثل ذلك المنسوب إلى (أُم)؟

نقول: المؤلف - رحمه الله - لم يذكُرْهُ، لكن نقول: هو مثله، أي: أن كلَّ عَلمٍ ذي كُنْيَةٍ فَإِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى عَجْزِهِ، وَسَبَقَ فِي الْعَلَمِ أَنَّهُ يَأْتِي اسْمًا وَلَقَبًا وَكُنْيَةً، وَأَنَّ الْكُنْيَةَ مَا صُدِّرَ بِ(ابن) أو (أب) أو (أم) أو ما أشبه ذلك، وعلى هذا فما أُضِيفَ إِلَى (أُم) يُنْسَبُ أَيْضًا إِلَى عَجْزِهِ (أي: إلى الثاني).

مثاله: (أُمُّ سَلَمَةَ)، فنقول: (سَلَمِيٌّ) نِسْبَةٌ إِلَى (أُمِّ سَلَمَةَ)، ويُعْرَفُ هَذَا بِالسِّيَاقِ، وَلَا نقول: (أُمِّيٌّ) أو: (أُمِّيٌّ سَلَمِيٌّ).

وقوله: «أو ما له»: أي: أو بما له (التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ)، يعني: إضافة مَبْدُوءَةٍ بِاسْمٍ ثَبَتَ لَهُ التَّعْرِيفُ بِسَبَبِ الإِضَافَةِ، مَثَلُ: (غَلَامُ زَيْدٍ)، فإذا أَرَدْنَا أَنْ نُنْسَبَ إِلَيْهِ نقول: (زَيْدِيٌّ)، لكن (غَلَامُ زَيْدٍ) ليس بعَلمٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَمًا

بالغلبة، ولذلك فمثال الشارح - رحمه الله - هنا ليس على إطلاقه، بل إن أراد (غلام زيد) غلامًا شائعًا في الغلمان فإنه لا ينسب إلى عجزه، وإن أراد به ما كان علمًا بالغلبة بحيث لا يفهم من قولنا: (غلام زيد) إلا هذا الرجل المعين كما لا يفهم من ابن عمر إلا عبد الله، فهذا ينسب فيه إلى عجزه، ونقول في النسبة إلى (غلام زيد): (زَيْدِيٌّ)، ولا نقول: (غُلَامِيٌّ).

أما إذا كان (غلام زيد) شائعًا في غلمانه فإنه ينسب إلى أوله، فيقال: (غُلَامِيٌّ)؛ لأن المقصود نفس الغلام لا النسبة إلى سيده الذي هو زيد. فإذا لم يجب له التعريف بالثاني بأن كان الثاني نكرة أيضًا فإنه ينسب إلى الأول.

مثاله: (غُلَامُ رَجُلٍ)، و(غُلَام) هنا نكرة؛ لأنه أضيف إلى نكرة، والمضاف إلى نكرة نكرة، فعندما ننسب إلى (غُلَامِ رَجُلٍ) نقول: (غُلَامِيٌّ)؛ لأنه غير معين هنا، لكن إذا نسبنا إلى: (غُلَامِ الرَّجُلِ) نقول: (الرَّجُلِيٌّ)، وهذا إذا كان علمًا بالغلبة.

وقوله: «فِيمَا سَوَى هَذَا انْسَبِنِ لِلأَوَّلِ»: أي: ما سوى كل علم مبدوء (ابن) أو (أب) أو (أم) أو كل علم بالغلبة مضاف إلى معرفة. مثال ذلك: (غُلَامِ رَجُلٍ)، نقول فيه: (غُلَامِيٌّ).

وقوله: «مَا لَمْ يُخَفْ لَبَسَ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ»: فإن خيف لبس فإنه ينسب إلى الثاني.

مثاله: (عَبْدُ الأَشْهَلِ)، فلو نسبنا للأول (عبد) قلنا: (عَبْدِيٌّ)، فيكون فيه

لَبَسَ: هل هو مَنْسُوبٌ إِلَى (عَبْدِ اللَّهِ) أو إِلَى (عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أو إِلَى (عَبْدِ الْأَسْهَلِ) أو ما أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

إِذَنْ: نَنْسُبُهُ إِلَى الثَّانِي، فنَقُولُ: (أَسْهَلِيٌّ)، مثل: (غُلَامُ الْأَسْهَلِيِّ).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لَكِنْ (عَبْدُ الْأَسْهَلِ) لَيْسَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ؟

نَقُولُ: لَكِنْ لَوْ أَنَّنَا نَسَبْنَا لِلأَوَّلِ لَكَانَ مُشْكِلًا، فنَنْسُبُ إِلَى الثَّانِي.

مِثَالُ آخَرُ: (عَبْدُ الْمُطَّلِبِ)، نَقُولُ فِيهِ: (مُطَّلِبِيٌّ)؛ وَلَا نَقُولُ: (عَبْدِيٌّ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي، وَإِنَّمَا حَصَلَ لَهُ التَّعْرِيفُ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ.

مِثَالُ آخَرُ: (عَبْدُ الدَّارِ)، تَقُولُ فِيهِ الْعَرَبُ: (عَبْدَرِيٌّ)، وَقَالُوا فِي (عَبْدِ شَمْسٍ): (عَبْشَمِيٌّ)، وَنَحْنُ لَا نَقْدِرُ أَنْ نَحْكُمَ عَلَى الْعَرَبِ.

أَمَّا (عَبْدُ اللَّهِ) فَعِنْدَمَا نَنْسُبُ إِلَيْهِ نَقُولُ: (عَبْدِيٌّ)، وَيُعَيِّنُهُ السِّيَاقُ.

إِذَنْ: هَذِهِ قَوَاعِدُ لِلنَّحْوِيِّينَ، لَكِنَّ اللُّغَةَ تَحْرِمُ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ، وَالْعَرَبُ هُمُ الَّذِينَ يَحْكُمُونَ عَلَيْنَا، وَلَسْنَا الَّذِينَ نَحْكُمُ عَلَيْهِمُ.

- ٨٧٣- وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلْفُ
٨٧٤- فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّشْنِيهِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيهِ

الشرح

قوله: «اجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ»: المرادُ بِاللَّامِ لَامُ الاسمِ.

وقوله: «مَا مِنْهُ حُذِفَ»: أي: مَا حُذِفَ مِنْهُ اللَّامُ، فنائبُ الفاعلِ يعودُ على اللَّامِ.

والمعنى: اجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَتِ اللَّامُ، واللَّامُ هِيَ آخِرُ الْكَلِمَةِ، لِأَنَّ الْمِيزَانَ (فَعَلَ) آخِرُهُ اللَّامُ، فَإِذَا وَجَدْنَا كَلِمَةً حُذِفَتْ لَامُهَا فَإِنَّا نَرُدُّهَا عِنْدَ النَّسَبِ (جَوَازًا)، لَكِنْ بَشَرَطَ (إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ) أَي: رَدُّ الْمَحذُوفِ.
«أُلْفُ»: أَي: فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وقوله: «فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ»: المرادُ بِجَمْعِي التَّصْحِيحِ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ.

وقوله: «وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي»: الْإِشَارَةُ إِلَى جَمْعِي التَّصْحِيحِ وَالتَّشْنِيهِ.
«تَوْفِيهِ»: يَعْنِي أَنْ يُوفَى، وَلَا يُحَذَفَ.

والمعنى أَنَّا نَرُدُّ اللَّامَ جَوَازًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا تُرَدُّ لَامُهُ فِي التَّشْنِيهِ، أَوْ فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُرَدَّ.

مثال ذلك: (دَم)، عندما تُثْنِيهَا تقول: (دَمَان)، بدون ردّ اللّام، فعندما تُنسِبُ إليها تقول: (دَمَوِيٌّ) و: (دَمِيٌّ)، لأنّها لا تُردُّ في الثّنية، وإذا لم تُردِّ في الثّنية، فإنّه يجوزُ في النسبِ أن تُردَّ اللّام وألا تُردّها.

مثال آخر: (أَب)، في الثّنية تقول: (أَبَوَان)، ولا تقول: (أَبَان)، فعندما تُنسِبُ إلى (أَب) تقول: (أَبَوِيٌّ)، ولا تقول: (أَبِيٌّ)، لأنّ اللّام إذا كانت تُردُّ في الثّنية وجب أن تُردِّ في النسبِ.

مثال آخر: (يَد)، في الثّنية تقول: (يَدَان)، قال الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فإذا أردنا أن ننسبَ إليها نقول: (يَدَوِيٌّ) أو: (يَدِيٌّ)، لأنّ اللّام لا تُردُّ في الثّنية، وإذا لم تُردِّ في الثّنية، فإنّه يجوزُ أن تُردّها عند النسبِ، وألا تُردّها.

مثال آخر: (أَخ)، عند الثّنية تقول: (أَخَوَان)، فإذا نسبنا إليها نقول: (أَخَوِيٌّ)، ولا نقول: (أَخِيٌّ)، لأنّ اللّام تُردُّ في الثّنية، فإذا رُدّت في الثّنية، وجب ردّها في النسبِ.

خلاصة البيتين:

أنّ الاسم إذا كان ثلاثيّاً، فحذفت لأمه، فإن كانت اللّام تُردُّ عند الثّنية، أو جمعيّ التّصحيح، وجب ردّها عند النسبِ، وإن كانت لا تُردُّ في جمعيّ التّصحيح، أو في الثّنية، فإنّه يجوزُ أن تُردّها، ويجوزُ ألا تُردّها.

٨٧٥- وَبَاخٍ أُخْتًا وَبَابِنِ بِنْتًا أَلْحَقُ، وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءِ

الشرح

قوله: «بَاخٍ»: مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أَلْحَقُ).

وقوله: «أُخْتًا»: مَفْعُولُ (أَلْحَقُ)، والمعنى: أَلْحَقُ أُخْتًا وَبِنْتًا بِبَاخٍ وَابْنٍ،

عندما تَنْسُبُ إِلَى (أَخٍ) تقولُ: (أَخَوِيُّ)، وعندما تَنْسُبُ إِلَى (ابنٍ) تقولُ:

(ابْنِيُّ)، وَإِنْ حَذَفْتَ الْهَمْزَةَ تقولُ: (بَنَوِيُّ).

إِذَنْ: عندما تَنْسُبُ إِلَى (أُخْتٍ) تقولُ: (أَخَوِيُّ).

فإذا قال قائلٌ: وهل هذه نِسْبَةٌ إِلَى (أَخٍ)، أو إِلَى (أُخْتٍ)؟

نقولُ: يُعْرَفُ ذَلِكَ بِالسِّيَاقِ، لِأَنَّهُ فِي بَابِ النِّسْبِ هُنَاكَ عِدَّةُ مَسَائِلَ فِيهَا

الْتِبَاسُ، لَكِنَّهُمْ لَا يَهْتَمُّونَ بِالِالْتِبَاسِ فِي بَابِ النِّسْبِ، لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ السِّيَاقَ يُعَيِّنُ.

وكذلك عندما نَحْذِفُ هَمْزَةَ (ابْنٍ)، وَنَنْسُبُ إِلَيْهِ نقولُ: (بَنَوِيُّ)، فنقولُ فِي

(بِنْتٍ): (بَنَوِيُّ).

وقوله: «وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءِ»: (يُونُسُ) ^(١) غَيْرُ مَصْرُوفٍ، لَكِنْ هَلْ

نقولُ: إِنَّ النَّظْمَ يَقْتَضِي أَنْ نَضَرِفَهُ؟

(١) هو يونس بن حبيب شيخ سيويه إمام النحاة -رحمهما الله-. انظر ترجمته في نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري (ص: ٤٧).

نقول: لا دَاعِي، لأنَّ البيتَ لا يَنْكسرُ، وإذا لم يَنْكسرْ، فإنَّنا لا نَصْرِفُ ما لا ينصرفُ.

والمعنى أنَّ يُونُسَ قال: لا نَحْذِفُ التَّاءَ، بل نَنْسِبُ إلى (بنت) و(أخت) على لَفْظِهما بدونِ حذفٍ، فنقولُ في (أخت): (أُخْتِي)، ولكِنَّا نُشَدِّدُ الياءَ، حتَّى لا يَظُنَّ الظَّانُّ أَنَّنَا أَضْفَأْنَاهُ إلى ياءِ المتكَلِّمِ، ونقولُ في (بنت): (بِنْتِي).

ولكن: أَيُّهما أَوَّلَى بالصَّوابِ؟

نقولُ: الأَوَّلَى بالصَّوابِ قولُ يُونُسَ -رحمه الله- لأنَّنا إذا أَخَذْنَا بِهِ زَالَ عَنَّا اللَّتِبَاسُ، والمَسْأَلَةُ كُلُّهَا اجْتِهَادِيَّةٌ، وليس فيها شيءٌ مسموعٌ عن العَرَبِ يَحْكُمُ بين الطَّرَفَيْنِ بخلافِ (يَدَوِيٍّ) و(دَمَوِيٍّ)، ففي النِّسْبَةِ إلى (يد) يقولُ بعضُ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّكَ تقولُ: (يَدَوِيٍّ)، لكنْ هناك لُغَةٌ مسموعةٌ، وهي أنْ تَقْتَحَ فتقولُ: (يَدَوِيٍّ)، و(دَمَوِيٍّ)، وهذا هو المسموعُ عن العَرَبِ، وما دامَ هو المسموعُ -وهو أَخَفُّ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ: (يَدَوِيٍّ) - فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِهِ.

وهناك مَنْ يرى رأيًا ثالثًا، فيقولُ: انْسَبْ إلى اللَّفْظِ بِحذفِ التَّاءِ، فتقولُ في (أخت) عندما تَنْسِبُ إليها: (أُخِيٍّ)، وفي (بنت): (بِنِيٍّ)، فهو يقولُ: نحذفُ التَّاءَ، لأنَّها عندَ الجَمْعِ تُحْذَفُ، فيُقَالُ: (بَنَاتٌ)، ولا يُقَالُ: (بِنَاتٌ)، ويُقَالُ: (أَخَوَاتٌ)، ولا يُقَالُ: (أُخْتَاتٌ)، فما دَامَتِ تُحْذَفُ عندَ الجمعِ فَتَحْذَفُهَا عندَ النَّسَبِ، وَلَكِنَّا نُبْقِي اللَّفْظَ على ما هوَ عليه، حتَّى لا يَشْتَبِهَ بالنَّسَبِ إلى (أخ) و(ابن).

إِذَنْ: في المَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

القولُ الأوَّلُ: أَنَّنَا نُجْرِي أُخْتًا وَبِنْتًا مُجْرَى (أخ) و(ابن).

القول الثاني: أَنَّا نَنْسُبُ إِلَيْهَا عَلَى لَفْظِهَا بِدُونِ حَذْفٍ.

القول الثالثُ: أَنَّا نَنْسُبُ إِلَى لَفْظِهَا بِحَذْفٍ.

لكن فيما أرى - والعلمُ عندَ الله - أَنَّكَ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى اللَّفْظِ بِدُونِ تَغْيِيرٍ،
فهو أَوْلَى، فتقولُ: (أُخْتِي) و: (بِنْتِي).

٨٧٦- وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَ (لَا) وَ (لَائِي)

الشرح

سبق أن الإضافة إلى (دَم) و(يَد)، وما أشبه ذلك بأننا نَرُدُّ المحذوف،
وَيَلْزَمُ ثُنَائِيَّهٖ بَعْدَ الحَذْفِ، فإذا كَانَ الاسمُ المنسوبُ إليه ثُنَائِيًّا بِأَصْلِ الوَضْعِ فَمَاذَا
نَصْنَعُ؟

نقول: لَا بُدَّ أَنْ نُضِيفَ إِلَيْهِ شَيْئًا مِنْ أَجْلِ أَنْ تَصِحَّ النِّسْبَةُ إِلَيْهِ، فَيَبْنَ
المؤلفُ - رحمه الله - بقوله: «وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي * ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَ (لَا)
وَ (لَائِي)» أَنَّهُ إِذَا كَانَ المنسوبُ إِلَيْهِ ثُنَائِيًّا، وَثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ -أي: حَرْفُ لَيْنٍ،
وَحُرُوفُ اللَّيْنِ: الأَلِفُ، والوَوُ، واليَاءُ- أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّانِي ذَا لَيْنٍ، فَإِنَّا نُضَاعِفُهُ.
مثال ذلك: (لَا)، فإذا أردتَ أَنْ تَنْسَبَ إِلَيْهِ تقول: (لَائِي)، ولا تقول:
(لئي).

فإذا قال قائل: مِنْ أَيْنَ جَاءَتِ الهمزة؟

قلنا: لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تُقْلَبَ هَمْزَةٌ عِنْدَ الْمُضَاعَفَةِ.

وأصلُ (لَا) حَرْفٌ نَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ، لَكِنْ لَوْ أَنَّ شَخْصًا قَالَ: سَأَسْمِي وَلَدِي
(لَا)، فعندما نَنْسَبُ إِلَيْهِ نقول: (لَائِي).

فإذا قال قائل: لَكِنَّ (اللَّائِي) يُشَبِّهُ الاسمَ المَوْصُولَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى

﴿وَالَّتِي يَلْسَنُ مِنَ الْمَجِيزِ﴾ [الطلاق: ٤].

قلنا: في النَّسَبِ أَعْرَضَ النَّحْوِيُّونَ إِطْلَاقًا عَنْ مَسْأَلَةِ الْإِلْتِبَاسِ، لَكِنَّ السِّيَاقَ يُعَيِّنُ.

وقوله: «كَ (لَا) وَ(لَائِي)»: في الحقيقة أَنَّ هَذَا التَّمثِيلَ مِنْ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُؤْهِمُ أَنَّ (لَائِي) فَصِيلَةٌ مِنْ (لَا)، لَكِنَّ الْمَعْنَى: كَ (لَا) يُقَالُ فِيهِ: (لَائِي).

٨٧٧- وَإِنْ يَكُنْ كَ (شَيْءٍ) مَا الْفَا عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَفَتَحُ عَيْنِهِ التُّزْمُ

الشرح

قوله: «وَإِنْ يَكُنْ كَ (شَيْءٍ)»: أي: وَإِنْ يَكُنِ الثَّلَاثِيُّ المحذوفُ منه شيءٌ كَ (شَيْءٍ).

وقوله: «مَا الْفَا عَدِمَ»: يعني: ما حُذِفَتْ فَاؤُهُ، ومعلومٌ أَنَّ كُلَّ كلمةٍ لها فاءٌ وعينٌ ولامٌ، فكلمةٌ (شَيْءٍ) محذوفةُ الفاءِ، وأمَّا العينُ فموجودةٌ، وهي الشَّيْنُ، وكذلك اللَّامُ موجودةٌ، وهي الياءُ، والمحذوفُ هو الفاءُ، وأصلُّها واوٌ، لأنَّها من الوَشْيِ - بالكسْرِ - فإذا كانت من هذا النوعِ فقال: (فَجَبْرُهُ وَفَتَحُ عَيْنِهِ التُّزْمُ)، والجبرُ في بابِ النسبِ أَنْ تَرُدَّ المحذوفُ، وهو غيرُ الجبرِ في بابِ الكُسُورِ، فالجبرُ في كَسْرِ الذَّرَاعِ أَنْ يعودَ مُستقيماً، والجبرُ في بابِ الحسابِ يَعْرِفُهُ أَهْلُ الحسابِ، فقوله: (فَجَبْرُهُ) أي: رَدُّ ما حُذِفَ منه (وَفَتَحُ عَيْنِهِ التُّزْمُ)، فنقولُ في النسبةِ إلى (شَيْءٍ): (وَشَوِيٌّ)، لأنَّ الفاءَ مكسورةٌ، وأمَّا الياءُ فقلبتْ واواً.

مثال آخر: (عِدَّةٌ)، وهي محذوفةُ الفاءِ، وأصلُّها (وَعِدَّةٌ)، فنقولُ: (وَعِدِيٌّ)، فنفتحُ العينَ، ونكسرُ الدَّالَّ لأجلِ ياءِ النسبِ، وأمَّا الواوُ، فمن الأصلِ هي مَكْسُورَةٌ.

إِذَنْ: الثَّلَاثِيُّ إِذَا حُذِفَتْ فَاؤُهُ، فَإِنَّهُ يَحِبُّ فِيهِ أَمْرَانِ:

الأوَّلُ: رَدُّ الْفَاءِ، والثَّانِي: فَتَحُ الْعَيْنِ.

أَمَّا كَلَامُهُ الأوَّلُ، فهو في الثَّلَاثِيِّ إِذَا حُذِفَتْ لَامُهُ مِثْلُ: (يَدٌ) و(دَمٌ).

٨٧٨- وَالْوَاحِدَ اذْكَرَ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ اِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

الشرح

مثال ذلك: كلمة (أَنْصَار) جَمْعٌ، لكنَّها في الواقع تُشَبِّهُ الْوَاحِدَ، فَيُنْسَبُ إليها على لَفْظِهَا: (أَنْصَارِيٌّ).

وَأَمَّا (أَنْتَار)، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ جَمْعًا، فَيُنْسَبُ إِلَيْهَا عَلَى لَفْظِهَا، فَيُقَالُ: (أَنْتَارِيٌّ)، وكذلك (أَنْبَار)، يُقَالُ فِيهَا: (أَنْبَارِيٌّ)، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ جَمْعًا مِنَ الْأَصْلِ، لَكِنْ (أَنْصَار) يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ، لَكِنَّهُ يُشَبِّهُ الْوَاحِدَ فِي الْوَضْعِ، فَيُنْسَبُ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ.

مثال آخر: (دُؤْل) نقولُ فيها: (دُؤْلِيٌّ)، وعلى هذا فالَّذين يقولون: (دُؤْلِيٌّ) خطأ.

وكذلك (صُحُف)، نقولُ فيها: (صَحْفِيٌّ)، لِأَنَّهُ لَا يُنْسَبُ إِلَى الْجَمْعِ، وَلَكِنْ تَرُدُّهَا إِلَى الْمُفْرَدِ، ثُمَّ نُنْسَبُ إِلَى الْمُفْرَدِ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ (صَحْفِيَّة) يُقَالُ فِيهَا: (صَحْفِيٌّ)، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (وَفَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةٍ) التَّزَمُّ.

مثال آخر: (رِجَال) نقولُ فيها: (رِجُلِيٌّ)، وَأَمَّا (رِجَالِيٌّ) فَهُوَ خطأ.

مثال آخر: (كُتُب) نقولُ فيها: (كِتَابِيٌّ)، وَهُوَ الَّذِي يَبِيعُ الْكُتُبَ.

مثال آخر: (نِسَاء) نقولُ فيها: (نِسَائِيٌّ)، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا وَاحِدٌ.

إِذَنْ: إِذَا أُرِدَتْ أَنْ تُنْسَبَ إِلَى الْجَمْعِ فَرُدَّهُ إِلَى مُفْرَدِهِ.

٨٧٩- وَمَعَ (فَاعِلٍ) و(فَعَالٍ) (فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فُقُبْلُ

الشرح

يُصَاغُ عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ)، وَعَلَى وَزْنِ (فَعَالٍ)، وَعَلَى وَزْنِ (فَعِلْ) يُصَاغُ مِنْهَا لِلنَّسَبِ عَوَضًا عَنِ الْيَاءِ.

مثال ذلك: يُقَالُ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يَبِيعُ التَّمَرَ كَثِيرًا: (تَمَرِيٌّ)، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ، فَإِذَا اسْتَعْنَيْنَا عَنِ الْيَاءِ، وَأَرَدْنَا النَّسَبَ نَقُولُ: (تَامِرٌ)، وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ كَثِيرُ بَيْعِ اللَّبَنِ، أَوْ شُرْبِهِ نَقُولُ: (لَابِنٌ) بَدَلُ أَنْ نَقُولَ: (لَبْنِيٌّ).

وَيُقَالُ: إِنَّ رَجُلًا شَكَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلَ الْخَطِيئَةِ فِيهِ^(١):

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ!، هَذَا الرَّجُلُ هَجَانِي، فَدَعَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتٍ، فَقَالَ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِ الْخَطِيئَةِ فِي فَلَانٍ؟ هَلْ هَجَاهُ أَوْ مَدَحَهُ؟ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ!، إِنَّهُ قَدْ سَلَحَ عَلَيْهِ، وَهَذَا يُقَالُ لِلطَّيْرِ إِذَا صَرَبَ عَلَى الْإِنْسَانِ^(٢)، أَي: أَنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْهَجَاءِ، فَهُوَ يَقُولُ: اقْعُدْ فِي مَكَانِكَ، فَلَسْتَ مِنْ أَهْلِ الْمَكَارِمِ، وَكُنْ مِثْلَ الْعَجُوزِ تُطْعَمُ وَتُكْسَى، فَقَوْلُهُ هُنَا (الطَّاعِمُ) لَيْسَ مَعْنَاهُ الَّذِي طَعِمَ مَرَّةً وَاحِدَةً، أَوْ اكَتَسَى مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ أَنَّكَ ذُو إِطْعَامٍ، وَذُو كِسْوَةٍ، فَهُوَ مِنْ بَابِ النَّسَبِ.

(١) البيت للخطيئة، انظر لسان العرب (ذوق)، وخزانة الأدب (٦/٢٩٩)، وشرح المفصل (٦/١٥).

(٢) مراده - رحمه الله - إذا أخرج الطائر فضلاته على الإنسان.

أَمَّا (فَعَّالٌ) فهي كثيرةٌ، ولا سِيَّما في الحَرَفِ، مثل: (بَنَاءٌ)، و(نَجَّارٌ)،
و(حَدَّادٌ)، و(صَنَّاعٌ).

وَأَمَّا (فَعِلٌ)، فهو قليلٌ، لكنَّه موجودٌ، قال الشَّاعِرُ^(١):

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ أَبْتَكِرُ

أي: لَسْتُ مِنَ الَّذِينَ يَمْشُونَ فِي اللَّيْلِ، وَلَكِنِّي (نَهْرٌ)، أي: نَهَارِيٌّ، وقوله:
(وَلَكِنِ أَبْتَكِرُ)، أي: أَوَّلَ مَا يَطْلُعُ النَّهَارُ أَمْشِي.

والشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (نَهْرٌ)، فهذه نِسْبَةٌ عَوْضٌ عَنْ قَوْلِهِ: (نَهَارِيٌّ).

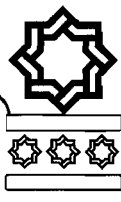
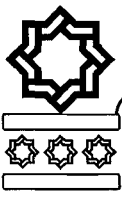
(١) البيت من الرجز، أنشده سيبويه، ولم ينسبه (٣/ ٣٨٤)، ولسان العرب (نهر).

٨٨٠- وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا

الشرح

لَمَّا ذَكَرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْقَوَاعِدَ، وَكَانَ الْعَرَبُ هُمُ الْحُكَّامَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ قَالَ: مَا لَنَا إِلَّا أَنْ نَسْتَسْلِمَ، فَالَّذِي يُخَالِفُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْقَوَاعِدِ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا قَالَ: (عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا).

مِثَالُ ذَلِكَ: (عَبْدُ شَمْسٍ)، كَانَ الْمَفْرُوضُ أَنْ نَقُولَ: (شَمْسِيُّ)، لَكِنْ قَالُوا: (عَبْشَمِيُّ)، وَكَذَلِكَ (عَبْدُ الدَّارِ) بَدَلَ أَنْ يَقُولُوا: (دَارِيُّ) قَالُوا: (عَبْدَرِيُّ).



الْوَقْفُ

الوقفُ معناه قَطْعُ الكلامِ، فتَقَفُّ على الكلمةِ، أو الجملةِ، أو الحرفِ، أو ما أشبه ذلك، والوقفُ في التجويدِ بَعْضُهُ وَقْفٌ لازمٌ، وبعضُهُ جائزٌ، وبعضُهُ اضطراريٌّ، ولكنَّ البحثَ في الجائزِ واللازمِ والاضطراريِّ ليس هنا، وإنما الذي هنا هو أحكامُ الموقوفِ عليه، وأحكامُ الموقوفِ عليه أيضًا تختصُّ بالآخرِ.

٨٨١- تَنوِينًا اِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفًا وَقَفًّا، وَتَلَوَ غَيْرَ فَتْحٍ اخْذِفَا

الشرح

قوله: «تَنوِينًا»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ (اجْعَلْ)، يعني أَنَّ التَّنوِينَ الذي يأتي (إِثْرَ فَتْحٍ) -أي: بعدَ الفتح- اجْعَلْهُ أَلِفًا، فتَقُولُ في (رَأَيْتُ زَيْدًا) إِذَا وَقَفْتَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، ولا تَقُولُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا) إِلَّا على لُغَةٍ رَبِيعَةٍ، فَهَمَّ يَقِفُونَ على المنصوبِ بالسُّكُونِ، ويجعلونه كغيرِ المنصوبِ، فيقولون: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، و: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، وَهِيَ لُغَتُنَا نَحْنُ الْآنَ، فلو قلت: (قَابِلْتُ زَيْدًا)، وقال رجلٌ: خَطَأً، أَقُولُ: أَنَا مِنْ رَبِيعَةٍ، أي: في اللُّغَةِ، وَإِنْ لَمْ أَكُنْ مِنْهُمْ في النَّسَبِ.

وقوله: «تَلَوَ»: مفعولٌ (اخْذِفَا)، يعني: والتَّنوِينَ الذي يكونُ تَلَوَ غيرَ الفتح -وهو الضَّمُّ والكسْرُ- اخْذِفْهُ، فإذا قلت: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ^(١)) قلنا: خطأً،

(١) أي: بالوقف على آخره بإظهار التنوين.

وَالصَّوَابُ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: (أَحْذَفَا)، وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ إِلَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، قُلْنَا: خَطَأً، وَيَجِبُ أَنْ تَجْعَلَ التَّنْوِينَ أَلِفًا.

٨٨٢- وَأَحْذَفْ لَوْقَفٍ فِي سَوَى اضْطِرَارٍ صَلَّةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

الشرح

قوله: «لَوْقَفٍ»: اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ، أَي: لِأَجْلِ الْوَقْفِ.
وقوله: «صَلَّةَ غَيْرِ الْفَتْحِ»: الصَّلَّةُ مِثْلُ: (ضَرْبَتُهُ ضَرْبًا شَدِيدًا)، و(مَرَرْتُ بِهِ نَائِمًا).

أَمَّا صَلَّةُ الْمَفْتُوحِ، فَلَا تُحْذَفُ، تَقُولُ: (رَأَيْتُهَا)، فَتَبْقَى الْأَلْفُ، وَلَا تُحْذَفُ.
فَإِذَا كَانَ مَضْمُومًا، أَوْ مَكْسُورًا، فَإِنَّهُ تُحْذَفُ صَلَّتُهُ، فَتَقُولُ: (زَيْدٌ ضَرْبَتُهُ)، (زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ)، وَلَا تَأْتِي بِالصَّلَّةِ، فَتَقُولُ: (زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ).

لَكِنْ فِي لُغَتِنَا الْعَامِّيَّةِ نَقُولُ: (هَنْدٌ ضَرْبَتُهُ)، فَنَقُولُ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ: إِنَّهَا خَطَأٌ، لِأَنَّ صَلَّةَ الْفَتْحِ يَجِبُ أَنْ تَبْقَى، وَلَا تُحْذَفُ.

وقوله: «فِي سَوَى اضْطِرَارٍ»: أَمَّا فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ فَلَا تُحْذَفُ، لِأَنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ حُكْمَهُ.

٨٨٣- وَأَشْبَهَتْ (إِذَا) مُتَوْنًا نُصِبَ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُوْنُهَا قُلِبَ

الشرح

(إِذَا) تُشَبِّهُ الْمُنَوْنَ الْمَنْصُوبَ، لِأَنَّهَا مِثْلُ (زَيْدًا)، وَإِذَا كَانَتْ تُشَبِّهُهُ أُعْطِيَتْ حُكْمَهُ، فَعِنْدَ الْوَقْفِ نَقَلِبُ نُونِهَا أَلِفًا، وَلَا نَقُولُ: (إِذَنْ)، بَلْ نَقُولُ: (إِذَا)، لَكِنْ هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقِفَ الْإِنْسَانُ عَلَى (إِذَا)؟

نَقُولُ: نَعَمْ، إِذَا قُلْتَ: (سَازُورُكَ)، فَأَقُولُ: (أَكْرِمُكَ إِذَا)، فَعِنْدَ الْوَقْفِ تَقُولُ: (إِذَا).

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ التَّبَاسُّ أَوْ لَا، لِأَنِّي إِذَا قُلْتُ: (أَكْرِمُكَ إِذَا)، فَقَدْ يَكُونُ فِيهِ التَّبَاسُّ أَنَّهَا (إِذَا) الشَّرْطِيَّةُ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: (أَكْرِمُكَ إِذَا زُرْتَنِي)، لَكِنْ نَقُولُ: الْأَصْلُ عَدَمُ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: أَكْرِمُكَ إِذَا، أَي: لِأَنَّكَ زُرْتَنِي، وَلِهَذَا قَالَ: (فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبَ).

وَقَوْلُهُ: «نُونُهَا قُلِبَ»: الْكُوفِيُّونَ يُجَوِّزُونَ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ، أَوْ نَائِبِ الْفَاعِلِ، فَ(نُونُ): نَائِبُ فَاعِلٍ، وَلَكِنَّ الْبَصَرِيِّينَ يَقُولُونَ: (نُونُ): مُبْتَدَأٌ، وَ(قُلِبَ): فَعْلٌ وَنَائِبُ فَاعِلٍ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ.

وَأَمَّا فِي الْكِتَابَةِ فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْكِتَابَةِ فِيهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تُبْقَى نُونًا، لِئَلَّا تَشْتَبَهَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تُحَذَفُ النُّونُ، وَتُكْتَبُ أَلِفًا، لِئَلَّا يُكْتَبَ مَا لَا يُنْطَقُ بِهِ، وَلَكِنْ عِنْدِي أَنَّ إِبْقَاءَهَا أَوْلَى، لِئَلَّا تَشْتَبَهَ عَلَى الْإِنْسَانِ بِ(إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ.

فإذا قال قائلُ: وما معنى (إذا)؟

نقولُ: (إذا): ظرفٌ للزمانِ الحاضرِ، وهي (إذا) النَّاصِبَةُ، لكنَّ (إذا) النَّاصِبَةَ لها شُرُوطٌ: أن تكونَ في أوَّلِ الكلامِ، وأن يأتِيَ بعدها مُسْتَقْبَلٌ، ولا يُفْصَلُ بينه وبينها بفواصلٍ.

٨٨٤- وَحَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبَ أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلَمَا

الشرح

قوله: «حَذَفُ»: مُبْتَدَأٌ، و(أَوَّلَى) خَبَرُهَا.

وقوله: «يَا الْمَنْقُوصِ»: المنقوص هو كُلُّ اسمٍ مُعَرَّبٍ آخِرُهُ يَاءٌ لازمةٌ مكسورةٌ ما قَبْلَهَا، ف(يَقْضِي) غيرُ منقوصٍ، لَأَنَّهُ فَعْلٌ، و(الَّذِي) غيرُ منقوصٍ، لَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وقولنا: (آخِرُهُ يَاءٌ) احترازٌ مما آخِرُهُ حرفٌ غيرُ الياءِ، وهو كثيرٌ، وقولنا: (لازمة) احترازٌ مِنْ غيرِ اللازمةِ، كالياءِ الَّتِي تكونُ في (أَبِيكَ) و(أَخِيكَ)، أو في (المُسْلِمِينَ) و(المُسْلِمِينَ)، وقولنا: (مكسورةٌ ما قَبْلَهَا) احترازٌ مِنْ (ظَنِّي)، فليس بمنقوصٍ، لَأَنَّ الَّذِي قَبْلَهَا ساكنٌ، وكذلك (طَيٌّ) وما أشبهها.

وقوله: «ذِي التَّنْوِينِ»: (ذِي) بمعنى صَاحِبٍ، أي: أَنَّهُ مَنْقُوصٌ مُنَوَّنٌ.

وقوله: «مَا لَمْ يُنْصَبَ»: وهو المرفوعُ والمجرورُ، فذكر ثلاثةَ شُرُوطٍ: كَوْنُهُ مَنْقُوصًا وَمُنَوَّنًا، وَغَيْرَ مَنْصُوبٍ، فهُنَا حَذَفُهَا (أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلَمَا)، فتقولُ في (مررتُ بقاضٍ) عِنْدَ الْوَقْفِ: (مررتُ بِقَاضٍ)، ويجوزُ: (مررتُ بِقَاضِي)، وَلَكِنَّ الْحَذْفَ أَوَّلَى، قال اللهُ تَعَالَى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾، وقال: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾، ويجوزُ الإثباتُ، لكنْ في القرآنِ لَا تُثْبِتُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ قِرَاءَةٌ، لَأَنَّ الْقُرْآنَ تَوْقِيفِيٌّ.

وقوله: «مَا لَمْ يُنْصَبَ»: فَإِنْ نُصِبَ الْمَنْقُوصُ، فَهُوَ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْأُولَى، وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ التَّنْوِينُ أَلِفًا، فَتَقُولُ: (أَكْرَمْتُ رَامِيَا)، (أَجَبْتُ دَاعِيَا)، (حَكَّمْتُ قَاضِيَا).

فَصَارَ الْمَنْقُوصُ إِنْ نُصِبَ يُقْلَبُ التَّنْوِينُ أَلِفًا عَلَى الْقَاعِدَةِ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، أَوْ مَجْرُورًا وَهُوَ مُنَوَّنٌ، فَإِنَّهُ يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ بَدُونِ أَنْ تُجْلَبَ الْيَاءُ إِلَيْهِ، وَإِنْ جُلِبَتْ فَلَا بَأْسَ.

٨٨٥- وَعَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْوِ (مُرٍ) لُزُومٌ رَدُّ الْيَا اقْتِصِي

الشرح

قوله: «عَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ»: هو الْمُحَلَّى بـ(أل).

وقوله: «بِالْعَكْسِ»: أي: يجوزُ أَنْ تُحَذَفَ الياءُ، ولكنَّ الأولى إثباتُها، لأنَّه قال: (حَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ أَوْلَى).

مثاله: (جاء القاضي)، ويجوزُ أَنْ تقولَ: (جاء القاضي)، قال الله تعالى ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾، والأولى: ﴿الْمُتَعَالِي﴾^(١).

فصارَ المنونُ الحذفُ فيه أولى، وغيرُ المنونِ بالعكسِ.

وقوله: «وَفِي نَحْوِ (مُرٍ) لُزُومٌ رَدُّ الْيَا اقْتِصِي»: (مُرٍ) أي: مُرِي، وهو اسمُ فاعِلٍ مِنَ الرُّؤْيَةِ، أي: أَرَانِي الشَّيْءَ، فهو مُرِي، وفي اللُّغَةِ الْعَامِّيَّةِ نقولُ: (مُورِيكَ)، وليس معناه: أُوْمِرْ غَيْرُكَ، وذلك أَنَّهُ لَمَّا بَقِيَ عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَطْ صارَ لُزُومٌ رَدُّ الْيَاءِ.

«اقْتِصِي»: أي: اتَّبِعْ، فتقولُ: (جَاءَنِي مُرِي)، فيجبُ أَنْ تُرَدَّ الياءُ، لأنَّه صارَ على حَرْفَيْنِ فَقَطْ.

مثال آخر: (يَفِي) عَلَمًا، لأنَّ (يَفِي) فِي الْأَصْلِ فَعْلٌ مُضَارِعٌ، لكنْ قَدْ أَجْعَلُهُ عَلَمًا مِثْلَ: (يَشْكُرُ)، (يَزِيدُ).

(١) هي قراءة ابن كثير، انظر الإقناع (٢/ ٦٧٦).

- ٨٨٦- وَغَيْرَ هَا التَّائِيثِ مِنْ مُحَرَّكَ سَكَّنَهُ أَوْ قِفَ رَائِمَ التَّحَرُّكِ
 ٨٨٧- أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفَ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا
 ٨٨٨- مُحَرَّكًَا، وَحَرَكَاتٍ انْقِلَا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَ

الشرح

قوله: «غَيْرُ»: مضافٌ إلى (هَا)، و(هَا) ليست ضَمِيرًا، والمرادُ بها الهاءُ الَّتِي هي أحدُ حُرُوفِ الهجاءِ، وحُذِفَتِ الهمزةُ مِنْ أَجْلِ ضَرُورَةِ الشُّعْرِ.

فَإِذَا وَقَفْنَا عَلَى مُتَحَرِّكِ، فَإِنَّا نُسَكِّنُهُ مَا لَمْ يَكُنْ هَاءَ التَّائِيثِ، فَلَهَا حُكْمٌ خَاصٌّ.

مثال ذلك: (مررتُ بالرجُلِ)، فهنا اللَّامُ مُحَرَّكَةٌ، وَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا تُسَكَّنُ، وهذا هو الأصلُ، فتقولُ: (مررتُ بالرجُلِ)، و: (مررتُ بزيِّدٍ)، وتقولُ: (هذا الوردُ)، (شَمَمْتُ الوردُ)، (مَرَرْتُ بالوردُ)، وهذا هو الوجهُ الأوَّلُ.

الوجهُ الثاني: (أَوْ قِفَ رَائِمَ التَّحَرُّكِ)، وَيُسَمُّونَهُ (الرَّوْمَ)، كَأَنَّكَ تَرُومُ الحَرَكَةَ، أَي: تُرِيدُهَا، وَلَكِنْ عَجَزْتَ عَنْهَا، فَلَا تُسَكِّنُهَا خَالِصًا، وَلَا تُحَرِّكُهَا خَالِصًا، وَاللَّفْظُ فِيهِ صُعُوبَةٌ.

الوجهُ الثالثُ: (أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ)، وَالْإِشْمَامُ أَنْ تُسَكِّنَ الحَرْفَ، وَتَضُمَّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ التَّسْكِينِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ ضَمَّةً.

الوجهُ الرَّابِعُ: (أَوْ قِفَ مُضْعِفًا* مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا مُحَرَّكًَا)، فتقولُ: (الرجُلِ)، (الجمَلِ)، فَإِنْ كَانَ هَمْزًا، أَوْ قَفَا حَرْفَ عِلَّةٍ فَلَا يُضَعَّفُ، أَوْ

كان ما قبل الأخير ساكنًا، فلا يُضَعَّفُ أيضًا، مثل: (الحِمْلُ)، فلا تقول عند الوقف: (الحِمْلُ).

الوجه الخامس: (وَحَرَكَاتٍ أَنْقَلًا لِسَاكِينَ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا)، أي: لم يُمنَع، فتَقِفْ بالسُّكُونِ، وتنقل الحركة إلى السَّاكِنِ قَبْلَهَا.

مثال ذلك: لو سَمَّينا شخصًا بـ(ضَرْب)، فتقول عند الوقف: (هذا الضَّرْبُ)، (رَأَيْتُ الضَّرْبُ)، (مَرَرْتُ بِالضَّرْبُ).

مثال آخر: (الْوَرْدُ)، تقول عند الوقف: (هذا الْوَرْدُ)، (شَمَمْتُ الْوَرْدُ)، (مَرَرْتُ بِالْوَرْدُ).

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، تقول: (الْفَجْرُ)، فالجيم ساكنة، لكن عندما نَقِفْ ننقل حركة الرَّاءِ إلى الجيم، وقال الله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، فتقول: (بِالصَّبْرِ)، ويجوز أن تُسَكِّنَ، فتقول: (بِالصَّبْرِ) على الأصل.

مثال آخر: (نَظَرْتُ إِلَى جَعْفَرٍ)، فهنا لا يُمكنُ أَنْ تَنْقُلَ حركة الرَّاءِ إلى الفاء، فتقول: (نَظَرْتُ إِلَى جَعْفَرٍ)، لَأَنَّهُ مُحَرَّكٌ بحركة أصليَّة، لكن لو كان ساكنًا، ثُمَّ حَرَكْنَاهُ، فلا بأس، لأننا لم نَنقُصْ منه شيئًا، أمَّا لو أَبْعَدْنَا الحركة الْأَصْلِيَّةَ، وَأَتَيْنَا بِالْحَرَكَةِ الْعَارِضَةِ لِلوقفِ، فهذا ليس بصحيح.

مثال آخر: (الْبَيْتُ)، لا نقفُ عليه بنقل الحركة، لأنَّ الْمُؤَلَّفَ - رحمه الله - اشترط، فقال: (تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا)، والياءُ تحريكها ممنوعٌ، بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ ما قَبْلَهُ حرفٌ صحيحٌ، ومثله: (بَيْنُ).

فصار الوقفُ على مُتَحَرِّكِ غيرِ الهاءِ فيه خمسةُ أَوْجِهٍ: السُّكُونُ، والرَّوْمُ،
والإشمامُ، والتَّضْعِيفُ، ونَقْلُ الحَرَكَةِ، وأمَّا الهاءُ، فستأتي إن شاء الله.

٨٨٩- وَنَقُلْ فَتَحَ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقَلًا

الشرح

قوله: «نَقُلْ فَتَحَ»: أي: من الآخر في غير المهموز.

«لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ»: أي: لا يراه عالمٌ من البصريين.

«وَكُوفٍ نَقَلًا»: أي: والكوفيون نقلوا ذلك عن العرب، وعلى هذا فمذهبهم هو الصحيح.

وقوله: «مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ»: خرج به المهموز، فإنه إذا كان مهموزًا الآخر، فإنه تُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إِلَى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَهُ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ.

مثال ذلك: (أَنَا أَحَبُّ الدَّفْعِ)، يجوزُ أَنْ أَقُولَ: (الدَّفْعُ) عَلَى الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا، لَكِنْ لَوْ أَقُولَ: (هَذَا الْحِمْلُ) فَهَلْ يَجُوزُ عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ أَنْ أَقُولَ عِنْدَ الْوَقْفِ: (هَذَا الْحِمْلُ)؟

الجواب: نعم، لَأَنَّ نَقْلَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ يَرَاهُ الْجَمِيعُ.

٨٩٠- وَالنَّقْلُ إِن يُعْدَمَ نَظِيرٌ مُّمتنع وَذَآكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ

الشرح

أفادنا المؤلف - رحمه الله - أنه إذا نقلنا حركة الآخر إلى الساكن الصحيح قبله، وكان هذا البناء لا نظير له في اللغة العربية، فإنه لا يجوز، لأننا نخرج بذلك عن الأوزان المعروفة في اللغة العربية إلا في المهموز، ولهذا قال: (وذاك في المهموز ليس يمتنع).

مثال ذلك: (هذا الحمل)، يمتنع، لأنه لا يوجد (فعل) في اللغة.

- ٨٩١- فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ هَا جُعِلَ إِنَّ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلُ
٨٩٢- وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

الشرح

قوله: «فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ هَا جُعِلَ»: يعني أَنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى اسْمٍ مَخْتومٍ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ، فَاجْعَلْهُ هَاءً، تَقُولُ: (هَذِهِ فَاطِمَةُ)، وَلَا تَقُلْ: (هَذِهِ فَاطِمَةٌ).

وقول المؤلف - رحمه الله - «تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ»: خَرَجَ بِهِ تَاءُ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ، مِثْلُ: (هِنْدٌ قَامَتْ)، وَلَا تَقُولُ: (هِنْدٌ قَامَهُ)، لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ - رحمه الله - خَصَّه بِتَاءِ تَأْنِيثِ الْإِسْمِ.

وقوله: «إِنَّ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلُ»: فَإِنْ وَصِلَ بِسَاكِنٍ صَحِيحٍ قَبْلَهُ، فَإِنَّهُ يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ، وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الشَّطْرِ الْأَوَّلِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (أُخْتُ)، فَلَا تَقُولُ عِنْدَ الْوَقْفِ: (هَذِهِ أُخُّهُ)، وَكَذَلِكَ (بِنْتُ)، فَلَا تَقُولُ: (هَذِهِ بِنْتُهُ)، وَلَكِنْ تَقُولُ: (بِنْتُ، أُخْتُ).

أَمَّا إِذَا اتَّصَلَ بِسَاكِنٍ غَيْرِ صَحِيحٍ كَمَا لَوْ قُلْتَ: (فَتَاةٌ)، فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي الْوَقْفِ: (فَتَاهُ)، وَتَقُولُ فِي (شَاةٍ): (شَاهُ)، لِأَنَّ السَّاكِنَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

وقوله: «وَقَلَّ ذَا»: الْمَشَارُ إِلَيْهِ قَلْبُ التَّاءِ هَاءً.

وقوله: «فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ»: هُوَ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ، فَيَقُلُّ فِيهِ أَنْ تَجْعَلَ التَّاءَ

هَاءَ، لکن یُوجَدُ، فتقولُ عندَ الوقْفِ: (عندي مُسْلِمَاتُ)، وتقولُ: (عندي مُسْلِمَةٌ)، لکن الأكثرُ أن تقولَ: (مُسْلِمَاتُ)، قال اللهُ تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَنَاطٍ تَنَبَّتٍ﴾ [التحریم: ٥]، فإذا وقفتَ على واحدةٍ من هذه، فإنك تقفُ بالتاءِ، فلا تقولُ: (قَانِتَاهُ).

وقوله: «وَمَا ضَاهِي»: أي: ما شابههُ، مثل: (هَيْهَاتُ)، لأنَّ (هَيْهَاتُ) اسمُ فِعْلٍ مَاضٍ^(١).

وقوله: «وَعَيْرُ ذَيْنِ»: أي: غيرُ جمعِ التَّصْحِيحِ، وما ضَاهَاهُ (بِالْعَكْسِ)، فالأكثرُ فيه الوقوفُ على الهاءِ، وتجوزُ التَّاءُ.

مثال ذلك: (مَكَّةُ)، إذا وقفتَ تقولُ: (مَكَّةُ)، ويجوزُ: (مَكَّةُ)، لكنَّهُ قليلٌ.

مثال آخر: (المَدِينَةُ)، إذا وقفتَ تقولُ: (المَدِينَةُ)، ويجوزُ: (المَدِينَةُ)، لكنَّهُ قليلٌ، وكذلك نقولُ في (عُنَيْزَةُ): (عُنَيْزَةُ) و(عُنَيْزَةُ)، لكنَّ الأكثرَ (عُنَيْزَةُ)، ونقولُ في (بُرَيْدَةُ): (بُرَيْدَةُ)، وهو الأكثرُ، ويجوزُ (بُرَيْدَةُ)، وكذلك يجوزُ: (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ)، و(قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ)، وعلى هذا فقس^(٢).

(١) تقول: (هيهات)، ويقال (هيهاه).

(٢) ومثله (فاطمة)، تقول: فاطمة، ويقال: فاطمة.

٨٩٣- وَقَفَ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ بِحَذْفِ آخِرِ كَ (أَعْطِ مَنْ سَأَلَ)

٨٩٤- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سَوَى مَا كَ (ع) أَوْ كَ (يَع) مَجْزُومًا فَرَاعَ مَا رَعَوْا

الشرح

الفعلُ المُعْتَلُّ الآخِرُ يُوقَفُ عَلَيْهِ بهاءُ السَّكْتِ، لكن قال: «ولَيْسَ حَتْمًا فِي سَوَى مَا كَ (ع)»، أي: في سَوَى فِعْلٍ كَ (ع)، وهو فِعْلٌ أَمْرٍ مِنْ (وَعَى)، فَيَجِبُ أَنْ يُلْحَقَ بِهِ هَاءُ السَّكْتِ، فتَقُولُ عِنْدَ الْوَقْفِ: (الْقَوْلُ عَنْهُ)، أي: أَوْعَ الْقَوْلُ، وتَقُولُ: (اللَّهُمَّ النَّارَ قَهْ)، وتَقُولُ: (يَا فُلَانُ، بِالْعَهْدِ فِيهِ)، أي: أَوْفِ، وتَقُولُ: (هَذَا فُلَانٌ فَرَهْ)، و(رَهْ) مِنَ الرُّؤْيَةِ، وَأَصْلُهَا (ارَاهْ).

وقوله: «أَوْ كَ (يَع) مَجْزُومًا»: الفرقُ بَيْنَ (ع) و(يَعِي) أَنَّ الْأَوَّلَ فِعْلُ أَمْرٍ، وَالثَّانِي مُضَارَعٌ، لَكِنَّهُ قَالَ: (مَجْزُومًا)، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُجْزَمْ وَقِفَ عَلَيْهِ بِالْيَاءِ، فَيُقَالُ: (فُلَانٌ يَعِي)، فَتَقِفُ بِالْيَاءِ السَّاكِنَةِ.

لكن لو قال قائل: إذا قلت: (قَهْ)، فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ هَاءُ الضَّمِيرِ؟

نقول: لكن يُنْظَرُ إِلَى السِّيَاقِ: هل هي ضَمِيرٌ، أَوْ هَاءُ السَّكْتِ؟

وقوله: «فَرَاعَ مَا رَعَوْا»: أي: رَاعَ مَا رَعَاهُ الْعَرَبُ.

- ٨٩٥- و(مَا) فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنَّ جُرَّتْ حُذِفَ أَلِفُهَا، وَأَوَّلُهَا أَلِفُهَا إِنَّ تَقِفَ
 ٨٩٦- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَصَا بِاسْمِ كَقَوْلِكَ: (اِقْتِضَاءٌ مَّ اقْتَضَى)

الشرح

قوله: «مَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ»: يعني: (مَا) الاستفهامية.

وقوله: «إِنَّ جُرَّتْ حُذِفَ أَلِفُهَا»: أي: وَجُوبًا، وانظر إلى قوله تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١]، فالألفُ في ﴿عَمَّ﴾ محذوفة، فلو قال قائل: (عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ) قلنا: خطأ.

ومثله: (لِمَ فَعَلْتَ كَذَا؟)، فلو قال قائل: (لِمَا فَعَلْتَ كذا؟) قلنا: خطأ.

وقوله: «وَأَوَّلُهَا أَلِفُهَا إِنَّ تَقِفَ»: يعني أنك إذا وقفت، فأولها الهاء، فتقول: (إذا كان فعلي صَوَابًا فَلِمَ؟) يعني: لِمَ تَلُومُنِي؟

وقوله: «وَلَيْسَ حَتْمًا»: أي: يجوز أن تقول عند الوقف: (لِمَ) و(لِمَ).

إِذَنْ: إذا جُرَّتْ (مَا) الاستفهامية بحرف الجرِّ وجبَ حَذْفُ أَلِفِهَا، وكذلك إِنَّ جُرَّتْ بِالْإِضَافَةِ، وَجِبَ حَذْفُ أَلِفِهَا.

لكن إلحاق هاء السَّكْتِ بها إِنَّ جُرَّتْ بِالْحَرْفِ، فهو جائز، وإن جُرَّتْ بالاسم، فهو واجب، ولهذا قال: «وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَصَا * بِاسْمِ كَقَوْلِكَ: (اِقْتِضَاءٌ مَّ اقْتَضَى)».

مثال ذلك: (اقتضاء م اقتضى)، فكلمة (م) هنا استفهامية، أي: أيّ اقتضاء اقتضاه، فهنا لو تقف تقول: (اقتضاء مه؟) وجوباً، لأنها انخفضت بالإضافة (أي: بالاسم).

خلاصة البيتين:

إذا جررت (ما) الاستفهامية، وجب حذف ألفها، وهل يلزمك أن تُضيف إليها هاء السكت؟

نقول: إن جررت بالحرف لم يجب، بل هو جائز، وإن جررت بالاسم وجب.

٨٩٧- وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
٨٩٨- وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكَ بِنَا أَدِيمَ شَذُّ، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

الشرح

أفادنا المؤلف - رحمه الله - أَنَّ الحَرَكَةَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

النَّوعُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الْحَرَكَةُ إِعْرَابِيَّةً، فَهَذَا يَمْتَنِعُ إِلْحَاقُ هَاءِ السَّكْتِ بِهَا مُطْلَقًا، فَلَا تَقُولُ: (جَاءَ زَيْدُهُ).

النَّوعُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ حَرَكَةً بِنَاءٍ تُشَبِّهُ الْحَرَكَةَ الْإِعْرَابِيَّةَ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، مِثْلُ: (ضَرَبَ)، فَعَلَ مَاضٍ، فَلَا تَقُولُ: (ضَرَبَهُ)، وَمِثْلُ: (جَاءَ)، فَلَا تَقُولُ: (جَاءَهُ).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا قُلْنَا: إِنَّ حَرَكَةَ الْفَعْلِ الْمَاضِي مُشَبِّهَةٌ لِلْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ؟
قُلْنَا: لِأَنَّهُ يَتَغَيَّرُ، فَقَدْ يُنَى عَلَى الضَّمِّ كَ (ضَرَبُوا)، وَعَلَى السُّكُونِ كَ (ضَرَبْتُ).
النَّوعُ الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ حَرَكَةً بِنَاءٍ لَا تُشَبِّهُ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ، لَكِنَّهَا غَيْرُ لَازِمَةٍ، فِلْحَاقِ هَاءِ السَّكْتِ بِهَا جَائِزٌ، لَكِنَّهُ شَاذٌ، مِثْلُ: (مِنْ قَبْلُهُ)، (مِنْ بَعْدِهِ)، (مِنْ عِلَّةٍ).

النَّوعُ الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ حَرَكَةً بِنَاءٍ لَازِمَةً، فَلَا حَسْنَ إِلْحَاقِهَا، مِثْلُ: (كَيْفَ) تَقُولُ فِيهَا: (كَيْفَهُ؟)، وَمِثْلُ: (أَيْنَ) تَقُولُ فِيهَا: (أَيْنَهُ؟)، وَمَا أَشَبَّهَهَا.
وَقَوْلُهُ: «وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكَ بِنَا أَدِيمَ»: أَيُ: بِغَيْرِ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ دَائِمٍ.

٨٩٩- وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمًا

الشرح

قَدْ يُعْطَى لَفْظُ الْوَصْلِ حُكْمُ الْوَقْفِ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ، مِثْلَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وَأَصْلُهَا: (لَمْ يَتَسَنَّ)، وَجَاءَتْ هَاءُ السَّكْتِ مَعَ الْوَصْلِ، وَقَدْ يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ أَنَّ الْهَاءَ مِنَ الْفِعْلِ، وَأَنَّهُ جُزْمٌ بِ(لَمْ)، مِثْلُ (لَمْ يَتَغَيَّرْ)، لَكِنْ نَقُولُ: (يَتَسَنَّ) هَذَا آخِرُ الْفِعْلِ، وَالْهَاءُ لِلْسَّكْتِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ^(١):

مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَا

وَقَوْلُهُ: (الْقَصْبَا) أَصْلُهَا (الْقَصَب)، وَهَذَا أَحَدُ الْأَوْجِهِ الْخَمْسَةِ الَّتِي سَبَقَتْ، وَهُوَ التَّضْعِيفُ، وَالْأَلْفُ هُنَا لِلْإِطْلَاقِ، وَلَيْسَتْ أَلْفُ التَّنْوِينِ، وَلَوْ كَانَتْ أَلْفُ التَّنْوِينِ، مَا جَازَ التَّضْعِيفُ، لَكِنْ هَذِهِ الْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ خَارِجَةٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَأَيْضًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُنَوَّنَ فِيهِ (أَل).

(١) هَذَا الْبَيْتُ مِنْ مَشْطُورِ الرِّجْزِ، وَهُوَ لِرُؤْيَةِ بْنِ الْعِجَاجِ فِي مَلْحَقَاتِ دِيْوَانِهِ (ص: ١٦٩)، وَانْظُرِ الْكِتَابَ (٤/ ١٧٠)، وَشَرَحَ الشَّافِيَةَ لِلرُّضِيِّ (٢/ ٣١٨):



الإمالة

كَأَنَّ الإِمَالََةَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مِنْ بَابِ تَحْسِينِ اللَّفْظِ، أَوْ أَنَّهَا لُغَةٌ مِنَ اللُّغَاتِ،
فَفِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ فِي نَجْدٍ لَهَجَاتٌ تَمِيلُ إِلَى الإِمَالََةِ، وَغَالِبُ أَهْلِ نَجْدٍ يُمِيلُونَ،
وَالْحِجَازِيُّونَ لَا يُمِيلُونَ إِلَّا قَلِيلًا، فَكَأَنَّهَا لُغَةٌ لِقَوْمٍ، وَتَحْسِينٌ لِلَّفْظِ عِنْدَ قَوْمٍ
آخَرِينَ.

وَالِإِمَالََةُ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ وَاجِبٌ، وَإِمَالََةُ الْأَلْفِ أَنْ تَجْعَلَهَا بَيْنَ الْأَلْفِ
وَالْيَاءِ، وَإِمَالََةُ الْفَتْحَةِ أَنْ تَجْعَلَهَا بَيْنَ الْفَتْحَةِ وَالْكَسْرِ.

٩٠٠- الْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفٍ أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلْفَ

٩٠١- دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ، وَلَمَّا تَلِيَهُ هَا التَّائِيثُ مَا أَلَهَا عِدَمًا

الشرح

قوله: «الْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفٍ»: وذلك مثل: (رَمَى)، والدَّلِيلُ
أَنَّكَ لَوْ وَصَلْتَ بِهَا تَاءَ الْفَاعِلِ انْقَلَبَتْ يَاءٌ، فَتَقُولُ: (رَمَيْتُ)، لَكِنْ (غَزَا) وَآوَيْتُ،
فَلَا تُمِيلُهَا.

وفي القرآن قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَسْمِ اللَّهُ مَجْرِنَهَا﴾ [هود: ٤١].

وقوله: «كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلْفَ»: أي: الَّذِي تَخَلَّفَهُ الْيَاءُ، وَلَيْسَ طَرَفًا،
فَإِنَّهُ أَيْضًا يَمِيلُ، لَكِنْ (دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ).

مثال ذلك: (مَرْمَى) تقولُ فيها: (مَرْمَيَان)، فتُبَدِّلُهَا يَاءً، فلمَّا صَحَّ أَنْ تُبَدِّلَهَا يَاءً، صَحَّ أَنْ تُضْجِعَ الْأَلِفَ حَتَّى تَكُونَ قَرِيبَةً مِنَ الْيَاءِ، ولهذا فَسَّرَ بَعْضُهُم الْإِمَالَةَ بِالِاضْجَاعِ، وليس بِالِانْحَاءِ.

٩٠٢- وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يُؤَلَّ إِلَى (فَلْتُ) كَمَا ضِي (خَفْتُ) وَ(دِنْ)

الشرح

أَيْضًا يُبَالُ بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ يُؤَلُّ إِلَى (فَلْتُ).

مثال ذلك: (خَافَ)، فَعَيْنُهَا الْأَلْفُ، وَهِيَ تَوُؤَلُّ عِنْدَ نِسْبَتِهَا إِلَى تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى (فَلْتُ)، فَتَقُولُ: (خَفْتُ).

ومثله: (نَامَ) وَ(نِمْتُ)، وَكَذَلِكَ (دِنْ)، وَهُوَ فَعْلٌ أَمْرٌ مِنْ (دَانَ، يَدِينُ)، فَعِنْدَمَا تُضَيِّفُهَا إِلَى تَاءِ الْفَاعِلِ تَقُولُ: (دِنْتُ).

أَمَّا (قَالَ) وَ(بَاعَ)، فَلَا تُمِيلُ الْأَلْفَ فِيهَا، لِأَنَّهَا عِنْدَ إِسْنَادِهَا إِلَى تَاءِ الْفَاعِلِ تَكُونُ عَلَى وَزْنِ (فُلْتُ).

لَكِنْ هَلْ يَصِحُّ أَنْ أَقُولَ: لَا تُمَالُ، لِأَنَّهَا وَائِيَّةٌ؟

الجواب: لا، لِأَنَّ الْأَلْفَ فِي (خَافَ) وَائِيَّةٌ بِدَلِيلِ أَنَّ الْمَصْدَرَ (خَافَ يَخَافُ خَوْفًا)، وَأَصْلُهَا (يَخْوَفُ).

ومثلها: (نَامَ، يَنَامُ، نِمْتُ) مَعَ أَنَّهَا وَائِيَّةٌ.

إِذْنُ: الْقَاعِدَةُ: إِذَا كَانَتِ الْأَلْفُ فِي الْأَجُوفِ ^(١) عِنْدَ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى تَاءِ الْفَاعِلِ يَكُونُ عَلَى وَزْنِ (فَلْتُ)، جَازَتِ الْإِمَالَةُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى وَزْنِ (فُلْتُ)، لَمْ تَجْزِ الْإِمَالَةُ.

(١) الْأَجُوفُ هُوَ الَّذِي وَسَطُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ، وَالْمِثَالُ هُوَ الَّذِي أَوَّلُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ، وَالنَّاقِصُ هُوَ الَّذِي آخِرُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ. (الشَّارِحُ).

٩٠٣- كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَضْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَ (جِيَّهَا أَدِرْ)

الشرح

كذلك تمالُ الألفُ الواقعةُ بعدَ الياءِ، مثل: (بَيَان)، وكذلك إذا كانَ بَيْنَهَا وبينَ الياءِ حرفٌ واحدٌ مثل: (يَسَار)، وكذلك إذا كانَ بينها وبينَ الياءِ حَرَفَانِ، لكنْ أحدهما الهاءُ، مثل: (جِيَّهَا).

٩٠٤- كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وُلِيَ

٩٠٥- كَسْرًا، وَفَضْلُهَا كَلَا فَضْلٍ يُعَدُّ (ذِرْهَمًا) مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ

الشرح

إذا وقعت بعد الألف كسرةٌ جاز أن تُضجِعَهَا لكي تُوَافِقَهَا.

كذلك إذا وقعت بعد حرفٍ يلي كسرةً، ولم يَقُلْ: (وكذلك إذا وقعت الألفُ بعد كسرةً)، لأنَّه لا يُمكنُ أن تقع الألفُ بعد كسرةً، نعم، يُمكنُ أن تقع بعدها كسرةً، أو تقع بعد حرفٍ قبله كسرةً.

مثال ذلك: كلمة (كِتَاب)، فتُمَالُ.

وكذلك إذا وَقَعَتْ بعدَ حَرَفَيْنِ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، وَأَوَّلُهَا سَاكِنٌ، مثلُ: (شِمْلَان)، أو كَانَ كِلَاهُمَا مُتَحَرِّكًا، لَكِنْ أَحَدُهُمَا (هَا)، نَحْوُ: (أَنْ يَضْرِبَهَا)، فهذه أيضًا تُمَالُ، ولو كانت في الآخر.

وكذلك يُمَالُ ما فَصَّلَ فِيهِ الهاءُ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ وَقَعَا بعدَ الْكَسْرِ وَأَوَّلُهَا سَاكِنٌ، نَحْوُ: (هَذَا ذِرْهَمًا)، فالِمِمْ مُتَحَرِّكَةٌ، وَالرَّاءُ الَّتِي قَبْلَ الْهَاءِ سَاكِنَةٌ، وَفُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِالْهَاءِ، وَلِهَذَا قَالَ: (ذِرْهَمًا مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ).

- ٩٠٦- وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَا يُكْفُ مُظْهَرًا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَاءَ، وَكَذَا تَكْفُ رَا
 ٩٠٧- إِنْ كَانَ مَا يُكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ
 ٩٠٨- كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنْ إِثْرَ الْكَسْرِ كَ(الْمِطْوَاعِ مِنْ)
 ٩٠٩- وَكَفُ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَا كَ(غَارِمًا لَا أَجْفُو)

الشرح

حُرُوفُ الْإِسْتِعْلَاءِ سَبْعَةٌ مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِكَ: (خُصَّ ضَغْطٌ قِطُّ)، وَهُوَ
 كَلَامٌ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى، وَإِلَّا لَقَالَ: (خُصَّ ضَغْطًا)، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ (خُصَّ)، أَوْ
 (خُصَّ ضَغْطٌ)، عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، لَكِنْ أَتَوْا بِهَذَا، لِأَنَّهَا أَسْهَلُ لِلطَّلَابِ.

- ٩١٠- وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ
 ٩١١- وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَ (عِمَادًا) وَ (تَلَا)

الشرح

تُمَالُ الألفُ الثَّانِيَةُ مِنْ نَحْوِ (عِمَادًا) - وهي الَّتِي بَعْدَ الدَّالِ - لِمُنَاسَبَةِ
 الألفِ المُمَالَةِ قَبْلَهَا، وهي الَّتِي بَعْدَ الميمِ.
 وكذلك تُمَالُ أَلِفُ (تَلَا)، وَ (تَلَا) فِعْلٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الألفَ لَيْسَتْ
 مُمَالَةً حَسَبَ الْقَوَاعِدِ، إِنَّمَا هِيَ مُمَالَةٌ لِلْمُنَاسَبَةِ، حَيْثُ عُطِفَتْ عَلَى أَلِفِ مُمَالَةٍ
 سَابِقَةٍ.

٩١٢- وَلَا تُحْمَلُ مَا لَمْ يَنْلُ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ (هَآ) وَغَيْرِ (نَا)

الشرح

الأسماءُ الْمُتَمَكَّنَةُ هي الأسماءُ الْمُعَرَّبَةُ، فَكُلُّ الأسماءِ الْمَبْنِيَّةِ لَا تُحْمَلُ إِلَّا أَسْمَيْنِ فَقَطْ، وَهُمَا (هَآ) الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ، وَ(نَا) الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ الْمُعَظَّمِ نَفْسَهُ، أَوِ الَّذِي مَعَهُ غَيْرُهُ.

- ٩١٣- وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ أَمِلْ كَ (لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفِ الْكُلْفُ)
 ٩١٤- كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ فِي وَقَفْ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

الشرح

إذا وقع الفتح قبل راء مكسورة متطرفة، فإنه يمال، وهذه الإمالة ليست للألف، وإنما هي للفتحة، بحيث تكون بين الفتحة والكسرة.
 مثال ذلك: (بَشَرٍ)، ومثلها (بَشِرْ)، لأن هذا فتح قبل كسر الراء المتطرفة.
 مثال آخر: (لِلْأَيْسَرِ مِلْ)، فتميل الفتحة في السين.

التَّصْرِيفُ

التَّصْرِيفُ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْكَامُ الْكَلِمَةِ مِنْ حَيْثُ التَّغْيِيرُ وَرَدَّهَا إِلَى الْأُصُولِ بِزِيَادَةٍ، أَوْ حَذْفٍ، فَهُوَ لَا يَتَعَلَّقُ بِآخِرِ الْكَلِمِ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِأَوَائِلِهَا وَأَوَاسِطِهَا: هَلْ فِيهَا تَغْيِيرٌ، أَوْ لَا؟ وَكَذَلِكَ فِي أَوْزَانِهَا: هَلْ فِيهَا زِيَادَةٌ أَوْ نَقْصٌ؟ وَفِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَتْ فَائِدَتُهُ كِفَائِدَةِ النَّحْوِ، لِأَنَّ النَّحْوَ فَائِدَتُهُ عَظِيمَةٌ جِدًّا، لَكِنْ هَذَا أَيْضًا فِيهِ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ، حَيْثُ تَعْرِفُ بِهِ كَيْفَ حَرَكَةُ الْكَلِمَةِ فِي أَوَّلِهَا وَفِي وَسْطِهَا: هَلْ هِيَ مِنْ بَابِ كَذَا، أَوْ مِنْ بَابِ كَذَا، أَوْ مِنْ بَابِ كَذَا كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

والتَّصْرِيفُ لَا يَدْخُلُ عَلَى جَمِيعِ الْكَلِمَاتِ، وَلِهَذَا يَقُولُ:

٩١٥- حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَّصْرِيفٍ حَرِي

الشرح

قوله: «حَرْفٌ»: مُبْتَدَأٌ.

و«شِبْهُهُ»: مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ.

وقوله: «بَرِي»: أَي: مُتَبَرِّئٌ، وَهُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَسَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ لِأَجْلِ التَّقْسِيمِ، وَابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: (وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ * مَا لَمْ تُفْعَلْ).

وقوله: «وَشَبَّهَهُ»: شبه الحرف نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَالثَّانِي: مِنَ الْأَفْعَالِ.

فَالَّذِي مِنَ الْأَسْمَاءِ هُوَ الْأَسْمَاءُ الْمَبْنِيَّةُ، فَكُلُّ اسْمٍ مَبْنِيٍّ فَهُوَ بَرِيءٌ مِنَ التَّصْرِيفِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (أَنَا)، فَلَا تَقُولُ: وَزْنُهَا (فَعَلٌ)، وَكَذَلِكَ (نَحْنُ) لَا تَقُولُ:

وَزْنُهَا (فَعَلٌ)، فَكُلُّ اسْمٍ مَبْنِيٍّ لَا تَصْرِيفَ فِيهِ إِطْلَاقًا، وَلَا تُجْرَى فِيهِ الْمَوَازِينُ الصَّرْفِيَّةُ.

وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي، فَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ جَامِدٍ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ التَّصْرِيفُ، مِثْلُ:

(لَيْسَ) وَ(عَسَى) وَ(نَعَمْ)، فَلَا تَقُولُ: وَزْنُ (نَعَمْ): (فِعْلٌ)، وَلَا: (لَيْسَ) وَزْنُهَا:

(فَعْلٌ)، وَلَا تَقُولُ: (عَسَى) وَزْنُهَا: (فَعْلٌ).

فَصَارَتِ الْأَشْيَاءُ الْبَرِيئَةُ مِنَ الصَّرْفِ ثَلَاثَةً: الْحَرْفُ، وَالْأَسْمَاءُ الْمَبْنِيَّةُ، وَالْأَفْعَالُ

الْجَامِدَةُ، فَهَذِهِ كُلُّهَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا التَّصْرِيفُ.

وقوله: «وَمَا سِوَاهُمَا»: أَي: مَا سِوَى الْحَرْفِ وَشَبَّهَهُ.

«بِتَصْرِيفٍ حَرِيٍّ»: أَي: جَدِيرٌ بِالتَّصْرِيفِ، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ

الْمُعَرَّبَةِ، وَجَمِيعُ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْجَامِدَةِ.

٩١٦- وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرًا

الشرح

قوله: «وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي»: أي: لا يُمكن أن يُوجد ما يقبل التَّصْرِيفَ، وهو أَذْنَى مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَبَدًا، أي: إنَّ كُلَّ شَيْءٍ قَابِلٍ لِلتَّصْرِيفِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، أَوِ الْأَفْعَالِ، فَإِنَّهُ لَا يَقِلُّ عَنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، إِلَّا مَا غَيْرٌ، أي: دَخَلَ فِيهِ إِعْلَالٌ بِحَذْفٍ، فَهَذَا زُبَّاهُ يَقِلُّ عَنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ.

مثاله: (يَدٌ)، فَإِنَّهَا مِمَّا يَدْخُلُهُ التَّصْرِيفُ، مَعَ أَنَّهَا أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ، لَكِنْ فِيهَا حَذْفٌ اعْتِبَاطًا، أي: هَكَذَا نَطَقْتُ بِهِ الْعَرَبُ، وَلَيْسَ سَبَبُهُ قَاعِدَةُ تَصْرِيفِيَّةٌ.

مثال آخر: (فِ) أي: بِالْعَهْدِ، فَهَذَا فَعْلٌ أَمْرٌ قَابِلٌ لِلتَّصْرِيفِ، وَهُوَ حَرْفٌ وَاحِدٌ، لَكِنْ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفَانِ، لِأَنَّهُ مِنْ (وَفَى)، وَ(وَفَى) ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ، إِذَنْ: صَارَ فِيهِ عِلَّةٌ.

مثال آخر: (مَ اللَّهُ)، وَأَصْلُهَا (يَمِينُ اللَّهِ)، وَقِيلَ: (وَمُ اللَّهُ)، عَلَى أَنَّهَا مِنْ (أَيْمَنُ اللَّهِ).

وعلى هذا فنقول: كُلُّ قَابِلٍ لِلتَّصْرِيفِ مِنْ اسْمٍ، أَوْ فَعْلٍ، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْقُصَ عَنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، إِلَّا أَنْ يَغْتَرِيَهُ تَغْيِيرٌ.

٩١٧- وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٍ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزْدَفِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

الشرح

سبق أن أقل ما يمكن أن يدخله التصريف ثلاثة، لكن هل له منتهى في حروفه؟

نقول: أمّا المجرد من الزيادة في الاسم فمُنْتَهَاهُ خَمْسٌ، والمزيد مُنْتَهَاهُ سَبْعٌ، فلا يمكن أن تجد كلمة عربية من الأسماء تزيد على سبعة أحرف أبداً إذا كانت مزيدة، ولا على خمسة إذا كانت مجردة.

وهل يمكن أن توجد على حرف واحد، أو على حرفين؟

نقول: لا يمكن إلا بتغيير.

أمّا أن توجد على ثلاثة، فيمكن، وهو كثير.

مثال الثلاثة: (زيد)، و(حمد)، وهو علمٌ منقول.

مثال الأربعة: (جعفر)، (درهم).

مثال الخمسة: (سفرجل).

والمجرد هو ما لا يسقط شيء من حروفه، فمثلاً (فلس) على وزن (فعل)، فهنا لم يسقط شيء من حروفه، لكن إذا قلت: (مُصْطَفَى) فهذا مزيدٌ، لأنّه يسقط الميم والتاء التي قلبت طاءً، وأصلها (مُصْتَفَى)، لأنّه من الصّفوة، وأصلها: (صَفَى)، فالحروف الأصلية فيه هي الصاد والفاء والواو التي هي الألف المقصورة.

وقوله: «وَإِنْ يُزَدَّ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا»: فَيُزَادُ فِيهِ حَتَّى يَكُونَ أَرْبَعَةً، مِثْلُ:
(خَالِدٍ)، (أَحْمَدٍ)، (يَاسِرٍ).

ومِثَالُ الْخَمْسَةِ: (مُسَجِّلٍ)، (مُصْطَفَى)، (مِسْمَارٍ).

ومِثَالُ السِّتَةِ: (مُسْتَشْفَى)، (مُسْتَعْفِرٍ)، (مُسْتَخْرَجٍ).

ومِثَالُ السَّبْعَةِ: (اسْتِشْهَادٍ)، (اسْتِغْفَارٍ)، (اِحْرَنْجَامٍ)، وهو الاجتماع،
و(اشْهِيَابٍ)، أَي: صَارَ أَشْهَبَ، مِنْ (أَشْهَابٍ، يَشْهَابٌ، اشْهِيَابًا)، مِثْلُ:
(أَحْمَارٍ، يَحْمَارٌ، أَحْمَرَارًا).

إِذَنْ: الزَّائِدُ مُتْنَاهُ سَبْعَةٌ، وَالْأَصْلُ مُتْنَاهُ خَمْسٌ، وَلَا يُوجَدُ غَيْرُ هَذَا،
وَنَقُولُ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ غَيْرِ الْمُرَكَّبَةِ، أَمَّا الْمُرَكَّبُ وَالْأَعْجَمِيُّ، فَلَا
دَخَلَ لَهُ فِي بَابِ التَّصْرِيفِ، فَمِثْلًا (أَذْرِيحَانٍ) لَيْسَ لَهَا دَخْلٌ فِي التَّصْرِيفِ، لِأَنَّهُ
أَعْجَمِيٌّ.

٩١٨- وَعَيْرِ آخِرِ الثَّلَاثِيَّ افْتَحَ وَضُمَّ . وَكُسِرَ، وَزِدَ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعَمَّ

الشرح

قوله: «عَيْرِ آخِرِ الثَّلَاثِيَّ»: أما آخِرِ الثَّلَاثِيَّ وغيره، فلا نتكلَّم فيه، لأنَّ مَرَجَعَهُ النَّحْوُ.

وقوله: «عَيْرِ آخِرِ الثَّلَاثِيَّ»: يشملُ الأوَّلَ والثَّانِيَّ (افْتَحَ وَضُمَّ وَكُسِرَ)، فإذا كان الأوَّلُ والثَّانِيَّ في كُلِّ وَاحِدٍ منهما ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ يَكُونُ عِنْدَنَا تِسْعَةُ أَوْجُهٍ.

قال المؤلف - رحمه الله -: «وَزِدَ تَسْكِينَ ثَانِيهِ»، فيكونُ عِنْدَنَا اثْنًا عَشَرَ وَجْهًا، لأنَّ تَسْكِينَ الثَّانِي مع الحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ للأوَّلِ يَكُونُ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ، ومع التَّسْعَةِ السَّابِقَةِ يَكُونُ اثْنِي عَشَرَ.

إِذْنُ: الاسمُ الثَّلَاثِيُّ يَكُونُ لَهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورَةً، بالنِّسْبَةِ لِلحَرَكَاتِ فِي أَوَّلِهِ، وَفِي وَسْطِهِ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلِ المؤلفُ - رحمه الله -: (زِدَ تَسْكِينَ أَوَّلِهِ)؟

قلنا: السَّبَبُ أَنَّهُ لَا يُبْدَأُ بِسَاكِنٍ، فَالتَّسْكِينُ لِلثَّانِي.

مثالُ فَتْحِ الأوَّلِ مع فَتْحِ الثَّانِي: (جَمَلٌ)، (قَلَمٌ)، (فَرَسٌ) على وزن (فَعَلٌ).

مثالُ فَتْحِ الأوَّلِ مع كَسْرِ الثَّانِي: (حَذِرٌ)، (ثَمِيلٌ)، (كَذِبٌ)، (كَبِدٌ) على وَزْنِ (فَعِلٌ).

مثال فتح الأول مع ضمّ الثاني: (سَبَع)، (عَضُد) على وزنِ (فَعْل).
 مثال فتح الأول مع سُكُونِ الثاني: (زَيْد)، (فَتَح)، (فَلَس)، على وزنِ (فَعْل)،
 وهو كثيرٌ.

مثال ضمّ الأول مع فَتْحِ الثاني: (صُرَد) على وزنِ (فُعْل).
 مثال ضمّ الأول مع كسرِ الثاني: (دُئِل) على وزنِ (فُعِل).
 مثال ضمّ الأول مع ضمّ الثاني: (كُتِب)، (أُسِد)، (عُنُق) على وزنِ (فُعْل).
 مثال ضمّ الأول مع سُكُونِ الثاني: (قُفِل)، على وزنِ (فُعْل).
 مثال كسرِ الأول مع فَتْحِ الثاني: (عِنَب) على وزنِ (فِعْل).
 مثال كسرِ الأول والثاني: (إِبِل) على وزنِ (فِعِل).
 مثال كسرِ الأول مع سُكُونِ الثاني: (عِلْم) على وزنِ (فِعْل).
 أمّا كسرُ الأول مع ضمّ الثاني مثل: (حَبْك) على وزنِ (فِعْل) فسيأتي في
 قولِ المؤلف - رحمه الله -: (و(فِعْلٌ أَهْمِلَ)، أي: إنّه ليس موجودًا).

٩١٩- و(فِعْلٌ) أَهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِصَ فِعْلٍ بـ(فِعْلٌ)

الشرح

قوله: «(فِعْلٌ) أَهْمِلَ»: يعني أَنَّ العربَ لم تَنْطِقْ بِكَلِمَةٍ عَلَى وَزْنِ (فِعْلٌ)، بَلْ أَهْمَلَتْهُ، وَلَكِنَّ الْمُؤَلَّفَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- ذَكَرَهُ إِتِمَامًا لِلتَّقْسِيمِ وَالْحَصْرِ فَقَطَّ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ مُهْمَلٍ، لَكِنَّهُ نَادِرٌ.

وقوله: «وَالْعَكْسُ يَقِلُّ»: أي: (فِعْلٌ) مِثْلُ: (دُئِلَ).

«لِقَصْدِهِمْ»: أي: لِقَصْدِ الْعَرَبِ.

«تَخْصِصَ فِعْلٍ بـ(فِعْلٍ)»: يعني أَنَّهُمْ قَلَّ نُطْقُهُمْ بـ(فِعْلٍ) فِي الْإِسْمِ، لِأَنَّهُمْ نَقَلُوا هَذَا الْوِزْنَ إِلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي الثَّلَاثِيِّ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ، أَي: أَنَّهُمْ قَصَدُوا أَنْ يَكُونَ (فِعْلٌ) مِنْ خَصَائِصِ الْأَفْعَالِ، فَقَوْلُهُ هُنَا: (فِعْلٌ) لَيْسَ الْمَقْصُودُ بِهِ الْمِيزَانُ.

٩٢٠- وَافْتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنْ

الشرح

انتقل المؤلف - رحمه الله - إلى حُكْمِ الفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ، فذكر أَوْزَانَ الفِعْلِ بعدَ ذكرِ أوزانِ الاسمِ، فقال: (وَافْتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي)، ولم يتكلَّم عنِ الأوَّلِ، لأنَّ الأوَّلَ مفتوحٌ في الأفعالِ، فالأفعالُ أوَّلُها إمَّا مَضْمُومٌ إذا بُنِيَتْ للمجهولِ، وقد ذَكَرَهُ بقوله: (وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنْ)، وما عدا ذلك، فهو مفتوحٌ، أمَّا المَبْدُوءُ بِهَمْزَةٍ وصلٍ، فَلَيْسَ هذا محلَّها.

وقوله: «وَافْتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ»: فصارَ يجوزُ في ثانيهِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ: الضَّمُّ، والفتحُ، والكسرُ.

مثالُ الضَّمِّ: (عَظُمَ)، (شَرُفَ)، (كُرِمَ)، ومثالُ الكسرِ: (شَرِبَ)، (فَرِحَ)، ومثالُ الفتحِ: (وَقَفَ)، (ضَرَبَ)، (قَعَدَ).

وقوله: «ضَمِنْ»: هذا مضمومُ الأوَّلِ مكسورُ الثَّانِي، وهذا إذا كانَ مَبْنِيًّا للمَجْهُولِ.

فصارَتْ أوزانُ الفِعْلِ أَرْبَعَةً، فالأوَّلُ مفتوحٌ على كُلِّ حالٍ، ما لم يُبْنَ للمَجْهُولِ، وأمَّا الثَّانِي، ففيهِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ: الفتحُ والكسرُ والضَّمُّ.

٩٢١- وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُرْزَدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

الشرح

صار الفعل ناقصًا عن الاسم في المزيد وفي المجرد.

٩٢٢- لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ (فَعْلَلُ) و(فَعْلَلُ) و(فَعْلَلُ) و(فَعْلَلُ)

٩٢٣- وَمَعَ (فَعْلَلُ) (فَعْلَلُ)، وَإِنْ عَلَا فَمَعَ (فَعْلَلُ) حَوَى (فَعْلَلَا)

٩٢٤- كَذَا (فَعْلَلُ) و(فَعْلَلُ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى

٩٢٥- وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا (اِخْتِذِي)

الشرح

الْحَرْفُ الَّذِي فِي الْكَلِمَةِ (إِنْ يَلْزَمُ) أَي: يَسْتَمِرُّ فِي كُلِّ تَصَارِيْفِهَا، فَهُوَ أَصْلٌ، وَإِنْ سَقَطَ فِي بَعْضِ التَّصَارِيْفِ، فَهُوَ زَائِدٌ.

مثال ذلك: (ضَرَبَ)، فِيهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَافٍ: الضَّادُ، وَالرَّاءُ، وَالْبَاءُ، فَإِنْ سَقَطَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فِي بَعْضِ التَّصَارِيْفِ، فَهُوَ زَائِدٌ، وَإِنْ بَقِيََتْ فِي كُلِّ تَصَارِيْفِهَا، فَهِيَ أَصُولٌ.

فإذا قلت: (ضَارِبَ)، جَاءَتِ الضَّادُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ، لَكِنْ جَاءَتْ زِيَادَةٌ، وَهِيَ الْأَلْفُ، لِأَنَّ الْأَلْفَ تَسْقُطُ فِي بَعْضِ التَّصَارِيْفِ.

وإذا قلت: (مَضْرُوبَ)، فَعِنْدَنَا الضَّادُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ أَصُولٌ، لَكِنْ جَاءَ فِيهَا الْمِيمُ وَالْوَاوُ، فَتَكُونُ زَائِدَةً.

مثال آخر: (خَرَجَ)، الْخَاءُ وَالرَّاءُ وَالْجِيمُ لَا تَسْقُطُ فِي كُلِّ التَّصَارِيْفِ، فَتَقُولُ: (اسْتَخْرَجَ)، فَهَذَا الْخَاءُ وَالرَّاءُ وَالْجِيمُ أَصُولٌ، وَالْهَمْزَةُ وَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ زَوَائِدُ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي (مُسْتَخْرِجَ): الْخَاءُ وَالرَّاءُ وَالْجِيمُ أَصُولٌ، وَالْمِيمُ وَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ زَوَائِدُ، وَعَلَى هَذَا فَفَقَسْ.

فإذا قال لك قائل: ما هو الأصلي من حُرُوفِ الْكَلِمَةِ؟

فقل: هو الَّذِي يَلْزَمُ فِي كُلِّ التَّصَارِيْفِ.

وقوله: «وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ»: (الَّذِي): مُبْتَدَأٌ، و(الزَّائِدُ): خَبَرُهُ.

ومَثَلُ المؤلِّف - رحمه الله - بقوله: (مِثْلُ تَا اخْتُذِي)، والواقعُ أَنَّ (اخْتُذِي) فيها حَرَفَانِ زَائِدَانِ، وهي الهمزةُ والتَّاءُ، لكنَّ المؤلِّفَ - رحمه الله - ما أَرَادَ أَنْ يَحْصِرَ في هذا المِثَالِ كُلَّ الحُرُوفِ الزَّوَائِدِ، إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَ مِثْلًا لِحَرْفِ زَائِدٍ فَقَطْ، فهل على المؤلِّفِ عَيْبٌ في هذا؟

نقولُ: لا، لَأَنَّهُ يريدُ أَنْ يُمَثِّلَ لِحَرْفِ زَائِدٍ، وَلَا يَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ في الكَلِمَةِ حَرْفٌ آخَرُ زَائِدٌ.

فإذا قال قائلٌ: وما هي حُرُوفُ الزِّيَادَةِ؟

قلنا: يقولُ الشَّاعِرُ^(١):

سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ: أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

(١) البيت لأبي مُحَمَّد عبد المجيد بن عَبْدُون الفَهْرِيِّ، كما في تاج العروس (زيد).

- ٩٢٦- بِضْمَنِ (فِعْلٍ) قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى
 ٩٢٧- وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فُسْتُقٍ

الشرح

علامة الزيادة أن تَزِنَهُ، فإن نطقت بحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِهِ، فهو زَائِدٌ، وإن لم تَنْطِقْ، فهو أَصْلٌ، فكلُّ حَرْفٍ يُقَابِلُ الْفَاءَ وَالْعَيْنَ وَاللَّامَ، فهو أَصْلٌ، وكلُّ حَرْفٍ يَخْرُجُ عَنْهَا، فهو زَائِدٌ.

مثال ذلك: (فَلَسَ)، وزنه: (فَعَلَ)، و(جَعْفَرٍ)، وزنه: (فَعَّلَ)، و(سَفَرَجَلٍ)، وزنه: (فَعَّلَلَّ).

لكن (قَنَدِيلٍ) وزنه: (فِعْلِيلٍ)، فالياء زائدةٌ في (قَنَدِيلٍ).

وكذلك (قَائِمٍ) وزنه: (فَاعِلٍ)، فهنا نطقت بالألفِ، وما دام أَنَّكَ نَطَقْتَ بها في الميزانِ بِلَفْظِهَا، فهي زَائِدَةٌ.

مثال آخر: كلمة (قَامَ)، فيها حرفٌ مِنْ حُرُوفِ الزيادة، وهو الألفُ، لكنه هنا أَصْلِيٌّ، لأنَّه لا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ قَابِلُ تَصْرِيفٍ أَقْلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، إلا ما غَيْرٌ، فلو قُلْنَا في (قَامَ): إِنَّ وَزَنَهُ (قَالَ) ما صَحَّ، لأنَّه يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَنْقُصَ عَنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ.

إِذَنْ: نَقُولُ: وَزْنُهَا (فَعَلَ)، وَأَصْلُهَا: (قَوْمَ).

مثال آخر: (خَافَ)، وَزْنُهَا (فَعِلَ)، ومثلها: (نَامَ) وَزْنُهَا (فَعِلَ)، لأنَّ أَصْلَهَا

(نَامَ، نَوْمٌ)، ولهذا جاءتْ (يَنَامُ)، فهي من بابِ (فَعَلَ، يَفْعَلُ) كـ (فَرِحَ، يَفْرَحُ).

مثال آخر: (مُسْتَقِيمٌ) على وَزْنِ (مُسْتَفْعِلٍ)، لكنَّه فيه إعلالٌ، لأنَّ أصلَ (مُسْتَقِيمٍ): (مُسْتَقِيمٌ)، فنُقِلَتِ الحِركَةُ الَّتِي فِي الْوَاوِ إِلَى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَهَا، وَقَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، فصارتْ (مُسْتَقِيمٌ).

مثال آخر: (مُسْتَكْبِرٌ) على وَزْنِ (مُسْتَفْعِلٍ)، فهنا نطقتْ بالميمِ والسَّيْنِ والتَّاءِ، إِذْنُ: هُنَّ الزَّائِدَاتُ.

وقوله: «وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِي * كَرَاءِ جَعْفَرٍ»: حُرُوفُ (جَعْفَرٍ) كُلُّهَا أَصُولٌ، وَلَيْسَ فِيهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، فَمَاذَا نَصْنَعُ عِنْدَ الْوَزْنِ؟
نَقُولُ: نُضَاعِفُ اللَّامَ، فنَقُولُ فِي (جَعْفَرٍ): (فَعَلَلُ)، لكن لما ذا لا نقولُ:
(فَعَلُ)؟

نَقُولُ: لِأَنَّ الْمُتَطَرِّفَ أَوَّلَى بِأَنْ يُكْرَرَ، وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ اللَّامَ هِيَ الَّتِي تُضَعَّفُ، وَلَيْسَ الْعَيْنُ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ.

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّ تَضْعِيفَ اللَّامِ غَالِبًا أَسْهَلُ مِنَ الْعَيْنِ، لِأَنَّ الْعَيْنَ تَخْرُجُ مِنَ الْحَلْقِ، لَكِنَّ اللَّامَ سَهْلَةٌ.

وقوله: «وَقَافٍ فُسْتَقٍ»: حُرُوفُ (فُسْتَقٍ) كُلُّهَا أَصُولٌ، فنَقُولُ فِي وَزْنِهَا:
(فُعَلَلُ).

٩٢٨- وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

الشرح

هذا مُسْتَشْنَى من قَوْلِهِ: (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى)، أي: إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَإِذَا كَانَ الزَّائِدُ مُضَعَّفَ الْأَصْلِيِّ، فَإِنَّهُ يُجْعَلُ لَهُ مَا لِلْأَصْلِ، فَإِذَا كَانَ الزَّائِدُ تَضْعِيفَ الْعَيْنِ، فَإِنَّا نَضَعُّ الْعَيْنَ.

مثال ذلك: (قَتَلَ)، وزنها: (فَعَلَ)، ولو لم نَمْشِ على هذه الْقَاعِدَةِ لقلنا في وزنها: (فَعْتَلَ)، لَأَنَّ التَّاءَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ.

مثال آخر: (كَرَّمَ)، وزنها: (فَعَلَ)، ولا نقول: وزنها (فَعَرَلَ)، لَأَنَّ الرَّاءَ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَلَأَنَّ هَذَا مُضَعَّفٌ لِأَصْلٍ، وَالْمُضَعَّفُ لِلْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ يَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى وَزْنِ ذَلِكَ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ.

- ٩٢٩- وَاحْكُم بَتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمٍ وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَ (لَمْ لَمْ)
 ٩٣٠- فَالْفُ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بَغَيْرِ مَيْنِ

الشرح

بدأ المؤلف - رحمه الله - يُبينُ مواضع الزيادة، فحُرُوفُ الزيادة لها مواضع:
 الموضع الأول: كُلُّ أَلِفٍ صَاحِبَ أَكْثَرٍ مِنْ أَصْلَيْنِ فَهُوَ زَائِدٌ، مثل:
 (قَاتِلْ)، فالألفُ هنا صَاحِبَ أَكْثَرٍ مِنْ أَصْلَيْنِ، لأنَّ القافَ والتَّاءَ واللَّامَ ثَلَاثَةً
 أُصُولٍ.

فإنَّ صَاحِبَ أَصْلَيْنِ، فَلَيْسَ بِزَائِدٍ، مثل: (قَالَ)، فَهَذَا لَمْ يُصَاحَبْ إِلَّا
 أَصْلَيْنِ، وَهِيَ الْقَافُ وَاللَّامُ، وَمِثْلُ: (إِلَى) بِمَعْنَى نِعْمَةٍ.
 وقوله: «بَغَيْرِ مَيْنِ»: الْمَيْنُ هُوَ الْكَذِبُ.

٩٣١- وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِن لَمْ يَقْعَا كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤُ) وَ(وَعَوْعَا)

الشرح

إذا صاحبت الياء أكثر من أصليْن، فهي زائدة، وكذلك الواو.

مثال ذلك: (صَيَّرَفَ)، نقول: الياء زائدة، لأنها صاحبت أكثر من أصليْن، وهي الصاد والراء والفاء، إذن: فالياء في (صَيَّرَفَ) زائدة.

ولنا أن نعرف أنها زائدة بغير ما ذكر المؤلف - رحمه الله - فإذا اشتبهت عليك، فصرفها إلى تصاريْف أُخرى، فقل: (الصَيَّرَفُ هو الذي يصرف الدراهم بالدينار)، إذن: هي مأخوذة من (صَرَفَ).

مثال آخر: (يَعْمَلُ)، وليست هنا فعلاً مضارعاً، لأنَّ أحرف المضارعة كلها زائدة حتى الألف والياء والتاء، لكنَّ اليعْمَل هو البعير القويُّ على العمل، واليعْمَلَة هي الناقة كما ذكر ذلك في الحاشية، قال الشاعر^(١):

يَا زَيْدُ زَيْدَ الِيعْمَلَاتِ الذُّبْلُ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَاَنْزِلْ

إذن: (يَعْمَلُ) هنا اسمٌ، ونقول في الياء: إنها زائدة، لأنها صاحبت أكثر من أصليْن، ولنا أن نعرف هذا بطريقة أخرى، كما سبق.

مثال آخر: (جَوَهَرَ)، وزُيِّها (فَوَعَلَ)، فهنا الواو زائدة، لأنها صاحبت أكثر من أصليْن، وهذه زُيِّها يَعْسُرُ عند التصريف أن تعرف أن الواو زائدة،

(١) تقدم عزوه (ص:***).

فنحتاج إلى القاعدة التي ذكر المؤلف - رحمه الله -.

مثال آخر: (عَجُوز)، وَزُيْهَا (فَعُول)، فالواو صَاحِبَتْ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ، وهي أَيْضًا مِنَ الْعَجَزِ.

وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ الشَّنَائِي الْمَكْرَرُ، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ زَائِدَةً، مِثْلَ: (يُؤْيُؤُ) لِطَائِرٍ ذِي مِخْلَبٍ، وَالْمِخْلَبُ مَا يَصِيدُ بِهِ الطُّيُورَ وَالْأَرَانِبَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَلِ الْمِخْلَبُ هُوَ الْهَنَاءُ الَّتِي تَخْرُجُ فِي سَاقِهِ، أَوْ هِيَ أَظْفَارُهُ؟
نَقُولُ: هِيَ أَظْفَارُهُ.

فَهُنَا الْيَاءُ الثَّانِيَّةُ مُكَرَّرَةٌ مِنَ الْيَاءِ الْأُولَى، فَلَا تَكُونُ زَائِدَةً، وَلِهَذَا نَقُولُ فِي وَزَنِ (يُؤْيُؤُ): (فُعْلُلُ)، وَلَا نَقُولُ: وَزُيْهَا (فُعُولُ).

مثال آخر: (وَعَوَع)، أَي: صَوَّتَ، فَهَذَا الْوَاوُ صَاحِبَتْ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ، لَكِنَّهَا مُكَرَّرَةٌ، فَوَزُيْهَا (فَعْلَلُ)، وَلَا نَقُولُ: (فَعُولُ).

٩٣٢- وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا

الشرح

الميم والهمزة مَوْضِعُ زِيَادَتِهِمَا إِذَا سَبَقَا ثَلَاثَةً أُصُولٍ.

مثال ذلك: (أحمد)، فهنا سَبَقَتِ الهمزة ثَلَاثَةً أُصُولٍ، فهي زائدة، وكذلك في (أخرج) زائدة، لأنها سَبَقَتْ ثَلَاثَةً أُصُولٍ، وكذلك في (أعطى) سَبَقَتْ ثَلَاثَةً أُصُولٍ، فتكونُ زائدةً، ولهذا وَزَنُ (أعطى): (أفعل).

لكنّها في (سأل) غيرُ زَائِدَةٍ، وكذلك هي في (إيل) أَصْلِيَّةٌ، لأنها لم تَسْبِقْ ثَلَاثَةً أُصُولٍ.

كذلك الميم إذا سَبَقَتْ ثَلَاثَةً أُصُولٍ، فهي زائدة، مثل: (مكرم)، لأنها سَبَقَتْ ثَلَاثَةً أُصُولٍ: الكافُ والرّاءُ والميمُ، لكنّها في (منع) سَبَقَتْ اثْنَيْنِ، فهي غيرُ زَائِدَةٍ، وكذلك هي في (مهد) أَصْلِيَّةٌ.

٩٣٣- كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ

الشرح

صارتِ الهمزةُ إذا سَبَقَهَا ثَلَاثَةُ حُرُوفٍ، فهي زائدةٌ في الآخرِ، وإن سَبَقَتْ ثَلَاثَةُ حُرُوفٍ أَصُولٍ، فهي زائدةٌ في الأوَّلِ.

٩٣٤- وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٌ كُفِي

الشرح

فِي كَلِمَةٍ (سَكْرَان) سُبِقَتِ النُّونُ بِالْفِ مَسْبُوقَةٌ بِثَلَاثَةِ أَصُولٍ، فَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ، وَالنُّونُ زَائِدَةٌ.

أَمَّا فِي (مَكَان)، فَلَمْ تُسَبِّقْ إِلَّا بِالْفِ قَبْلَهَا حَرْفَانِ، فَتَكُونُ النُّونُ أَصْلِيَّةً، وَكَذَلِكَ (زَمَان)، وَلِهَذَا فِي (زَمَان) مِنَ (الزَّمن)، فَالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ.

فَإِنْ لَمْ يَسْبِقْهَا ثَلَاثَةٌ، فَهِيَ أَصْلِيَّةٌ، سِوَاءَ كَانَتْ هِيَ الْآخِرَةَ، أَوْ كَانَتْ بَيْنَ أَصْلِيَّيْنِ.

كَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتِ النُّونُ فِي الْوَسْطِ (بَيْنَ حَرْفَيْنِ وَحَرْفَيْنِ)، فَإِنَّهَا تَكُونُ زَائِدَةً، مِثْلُ: (غَضَنْفَرٍ)، فَالنُّونُ زَائِدَةٌ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ وَسْطًا بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ.

وَالْغَضَنْفَرُ هُوَ الْأَسَدُ، وَوَزْنُهَا (فَعَنْلَل)، وَلَا نَقُولُ: (فَعَلَّل)، لِأَنَّ الزَّائِدَ يُنْطَقُ بِلَفْظِهِ.

فَإِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ حَرْفٍ وَحَرْفٍ، فَإِنَّهَا تَكُونُ أَصْلِيَّةً، مِثْلُ: (صِنُوْ)، فَهِيَ النُّونُ أَصْلِيَّةٌ.

٩٣٥- والتَّاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ

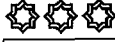
الشرح

التَّاءُ فِي التَّائِيثِ زَائِدَةٌ، مِثْلُ: (قَائِمَةٌ)، نَقُولُ فِيهَا: التَّاءُ زَائِدَةٌ، وَمِثْلُ: (شَجَرَةٌ) نَقُولُ فِيهَا: التَّاءُ زَائِدَةٌ.

فَكُلَّمَا جَاءَتِ التَّاءُ فِي التَّائِيثِ، فَهِيَ زَائِدَةٌ، سِوَاءٍ فِي مُشْتَقٍّ، أَوْ فِي جَامِدٍ.
كَذَلِكَ أَيْضًا تَكُونُ التَّاءُ زَائِدَةً فِي الْمُضَارَعَةِ، أَيِ: فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ.

٩٣٦- وَالْهَاءُ وَقْفًا كَ (لَمَةٍ) وَ (لَمْ تَرَهُ) وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ

٩٣٧- وَامْنَعْ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَ (حَظَلْتُ)



فصل في زيادة همزة الوصل

٩٣٨- لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ

إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَ (اسْتَبْتُوا)

٩٣٩- وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اخْتَوَى عَلَى

أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (انْجَلَى)

٩٤٠- وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا

أَمْرُ الثَّلَاثِيِّ كَ (اخْشَ) وَ (امْضِ) وَ (انْفُذَا)

٩٤١- وَفِي (اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِ) سُمِعَ

وَ (اثنَيْنِ) وَ (امْرِي) وَ تَأْنِيثِ تَبِعَ

٩٤٢- وَائْمُنْ هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، وَيُبدَلُ

مَدًّا فِي الْاسْمِ تَفْهَامٍ أَوْ يُسَهَّلُ



الإبدال

- ٩٤٣- أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ (هَدَاتٌ مُوْطِيَا)
 ٩٤٤- آخِرًا إِثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي
 ٩٤٥- وَالْمَدَّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ
 ٩٤٦- كَذَلِكَ ثَانِي لَتَيْنٍ اكْتَنَفَا
 ٩٤٧- وَافْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلَّ
 ٩٤٨- وَآوَا وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَائِنِ رُدَّ
 ٩٤٩- وَمَدًّا أَبْدَلَ ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ
 ٩٥٠- إِنْ يُفْتَحِ إِثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتَحِ قُلُوبَ
 ٩٥١- ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمُّ
 ٩٥٢- فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ، وَ(أَوْمٌ)
 ٩٥٣- وَيَاءٌ أَقْلَبَ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا
 ٩٥٤- فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ
 ٩٥٥- فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ
 فَأَبْدَلَ الْهَمْزَةَ مِنْ وَآوٍ وَيَا
 فاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتَضَى
 هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَ (الْقَلَايِدِ)
 مَدَّ (مَفَاعِلَ) كَجَمْعِ (نَيْفَا)
 لَامًا، وَفِي مِثْلِ (هَرَاوَةٍ) جُعِلَ
 فِي بَدْءِ غَيْرِ شَبِّهِ وَوُفِيَ الْأَشْدُّ
 كَلِمَةً إِنْ يَسْكُنُ كَ (آثِرَ) وَ(اِثْمِنَ)
 وَآوَا وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ
 وَآوَا أَصْرَ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ
 وَنَحْوُهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمُّ
 أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرِ بَوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا
 زِيَادَتِي (فَعْلَانِ) ذَا أَبْضَارًا أَوْ
 مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوْلِ

- ٩٥٦- وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلَ أَوْ سَكَنَ
 ٩٥٧- وَصَحَّحُوا (فَعْلَةً)، وَفِي (فِعْلٍ)
 ٩٥٨- وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبَ
 ٩٥٩- إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ
 ٩٦٠- وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا
 ٩٦١- وَوَاوًا إِثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَاءُ مَتَى
 ٩٦٢- كَتَاءٍ بَانَ مِنْ (رَمَى) كَ (مَقْدُرُهُ)
 ٩٦٣- وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا (فُعَلَى) وَصَفَا
 فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ
 وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَ (الْحِيلِ)
 كَ (الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ) وَوَجَبَ
 وَيَا كَ (مُوقِنٍ) بِذَا لَهَا اغْتُرِفَ
 يُقَالُ: (هِيمٌ) فِي جَمْعٍ (أَهْيَا)
 أَلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
 كَذَا إِذَا كَ (سَبْعَانَ) صَيَّرَهُ
 فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

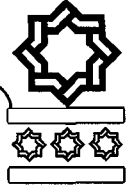


فصل

- ٩٦٤- مِنْ لَامٍ (فَعَلَى) اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ يَاءٍ كَ (تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلُ
٩٦٥- بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ (فُعَلَى) وَصَفًا وَكَوْنُ (قُضْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى



فصل



- ٩٦٦- إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَائٍ وَيَا
٩٦٧- فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبَنَّ مُدْعِمًا
٩٦٨- مِنْ وَائٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أُصْلٍ
٩٦٩- إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سَكَّنَ كَفَّ
٩٧٠- إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ
٩٧١- وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ) وَ(فَعَلَا)
٩٧٢- وَإِنْ يَبْنِ (تَفَاعُلٌ) مِنْ (افْتَعَلَ)
٩٧٣- وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقَّ
٩٧٤- وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا
٩٧٥- وَقَبْلَ بَا أَقْلَبَ مَيِّا النُّونَ إِذَا
- وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا
أَلِفًا أَبْدَلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ
إِعْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ، وَهِيَ لَا يُكْفَّ
أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفَ
ذَا (أَفْعَلٍ) كَ (أَغْيَدٍ) وَ(أَحْوَلَا)
وَالْعَيْنُ وَائٍ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ
صُحَّحَ أَوَّلُ، وَعَكْسُ قَدْ يَحِقُّ
يُخْصُ الإِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا
كَانَ مُسَكَّنًا كَ (مَنْ بَتَّ أَنْبَدًا)



فصل

- ٩٧٦- لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقَلِ التَّخْرِيكَ مِنْ
ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنَ فَعْلٍ كَ (أَبْنُ)
٩٧٧- مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٍ وَلَا
كَ (أَبْيَضَ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلَّالَا
٩٧٨- وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِغْلَالِ اسْمٌ
ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ
٩٧٩- وَ (مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَ (الْمِفْعَالِ)
وَأَلِفَ (الْإِفْعَالِ) وَ (اسْتِفْعَالِ)
٩٨٠- أَرِزْ لِدَا الإِغْلَالِ، وَالتَّا الزَّمْ عَوْضُ
وَحَذَفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضُ
٩٨١- وَمَا لِي (إِفْعَالٍ) مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ
نَقْلِ فَ (مَفْعُولٌ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
٩٨٢- نَحْو (مَبِيعٍ) وَ (مَصُونٍ)، وَنَدَرُ
تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرُ
٩٨٣- وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ (عَدَا)
وَأَعْلِلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا
٩٨٤- كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا أَلِ (فُعُولٌ) مِنْ
ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرَدٍ يَمِنْ
٩٨٥- وَشَاعَ نَحْوِ (نُبَيْمٍ) فِي (نُومٍ)
وَنَحْوِ (نُبَيْمٍ) شُدُودُهُ نُمِي



فصل

- ٩٨٦- ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي (افْتِعَالٍ) أَبْدَلَا وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: (اِئْتَكَلَا)
٩٨٧- طَا تَا (افْتِعَالٍ) رُدَّ إِثْرَ مُطَبَّقٍ فِي (ادَّانَ) وَ (ازْدَدَّ) وَ (ادَّكَّرَ) دَالًّا بَقِي



فَصْلٌ



- ٩٨٨- فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَ (وَعَدَ) أَحَذَفَ، وَفِي كَ (عِدَّةٍ) ذَاكَ أَطْرَدَ
٩٨٩- وَحَذَفُ هَمْزٍ (أَفْعَلَ) اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ
٩٩٠- (ظَلْتُ) وَ(ظَلْتُ) فِي (ظَلَلْتُ) اسْتُعْمِلَا وَ(قَرَنَ) فِي (اقْرَرنَ)، وَ(قَرَنَ) نُقِلَا

الإِدْغَامُ

- ٩٩١- أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُحَرَّرَيْنِ فِي
كَلِمَةٍ أَدْغَمَ لَا كَمِثْلِ (صَفِ)
٩٩٢- و (ذُلِّ) و (كَلِّ) و (لَبِّ)
٩٩٣- وَلَا كَ (هَيْلِ)، وَشَذَّ فِي (أَلِّ)
٩٩٤- و (حَيِّ) أَفْكَكَ وَأَدْغَمَ دُونَ حَذَرَ
٩٩٥- وَمَا بَتَاءَيْنِ ابْتُدِيَ قَدْ يُقْتَصَرُ
٩٩٦- وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ
٩٩٧- نَحْوُ: (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ)، وَفِي
٩٩٨- وَفَكَ (أَفْعَلُ) فِي التَّعَجُّبِ التُّزِمُ
- كَلِمَةٍ أَدْغَمَ لَا كَمِثْلِ (صَفِ)
وَلَا كَ (جُسِّ) وَلَا (كَاخْصَصَ أَبِي)
وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فَقُبْلُ
كَذَاكَ نَحْوِ (تَتَجَلَّى) و (اسْتَتَرَ)
فِيهِ عَلَى نَاكَ (تَبَيَّنَ الْعَبْرُ)
لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ
جَزْمٌ وَشَبَهُ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قَفِي
وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُم)



الخاتمة

- ٩٩٩- وَمَا بِجَمْعِهِ غُنِيَتْ قَدْ كَمَلْ
نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
١٠٠٠- أَحْصَى مِنَ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَةِ)
كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصِهِ
١٠٠١- فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى
مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا
١٠٠٢- وَاللَّهُ الْغُرَّ الْكَرَامِ الْبَرَّةُ
وَصَحْبِهِ الْمُتَّخِذِينَ الْخَيْرَةَ

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ الْمُجَلَّدُ الثَّالِثُ وَهُوَ الْأَخِيرُ
مِنْ شَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ
وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ
والتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أَسْلَمَ النِّبِيُّ الْفَرْدُوسِ
www.moswarat.com

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
﴿سَلِّمُوا هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	٦٣١، ٧
﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾	١١
﴿تَاللَّهِ لَنُتِلَّنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَقْتُولُونَ﴾	١١
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾	١٥
﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُّؤْمِنٌ﴾	١٥
﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾	١٥
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾	١٥
﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾	١٦
﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾	١٦
﴿مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾	١٧
﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾	١٩
﴿هَلْ نَحْسُ مِنْهُمْ مِّنْ أَحَدٍ﴾	٢٠
﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾	٢٠
﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾	٢٠
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُم عَلَىٰ إِعْرَافٍ تَنجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ ٱلْإِيمِ ﴿١٠﴾ تَوْمِنُونَ ٱللَّهُ	

- وَرَسُولِهِ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾
- يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴿٢١﴾ ٢١
- ﴿يَقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٢١
- ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ٢١
- ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ﴾ ٢٢
- ﴿كُلُّ نَجْرٍ لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ ٢٢
- ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ ٢٦، ٢٢
- ﴿ثُمَّ آتَيْنَا الصَّيَامَ إِلَى النَّيْلِ﴾ ٢٣
- ﴿وَأَيَّدَيْكُمُ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ٢٣
- ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾ ٢٣
- ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ ٢٣
- ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ﴾ ٢٥
- ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ ٢٥
- ﴿وَإِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ ٢٥
- ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ٢٦
- ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ ٢٦
- ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾ ٢٧
- ﴿وَإِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ ٢٧

- ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلزُّلْمَةِ يَا تَعَبُوتُ﴾ ٢٧
- ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ ٢٨
- ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴿١٧٧﴾ وَيَالَيْلِ﴾ ٢٨
- ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾ ٢٨
- ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ ٢٨
- ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ ٢٨
- ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْغَضْتَ وُجُوهَهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ ٢٨
- ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ ٣٠
- ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ ٣١
- ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ ٣٢
- ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ ٣٢
- ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ٣٤
- ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ ٣٥
- ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ﴾ ٣٦
- ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ ٣٧
- ﴿أَوْ كُطِّلِمَتْ فِي بَحْرِ لُجِيِّ﴾ ٣٩
- ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ ٣٩
- ﴿مِثْلَهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ ٣٩
- ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ ٣٩
- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ١٢٣، ٤٠

- ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ ٥١
- ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ ٥٢
- ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ ٥٣
- ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ٥٤
- ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ ٦٠
- ﴿كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةً﴾ ٦٠
- ﴿بَلْ مَكْرُ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ إِذ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ ٦٥
- ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ ٧٣، ٦٩
- ﴿إِنَّ رَحِمْتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ ٨١
- ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ ٨٩
- ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ٩٢
- ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ ٩٢
- ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ ٩٤
- ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾ ٩٤
- ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ ٩٤
- ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ ٩٥، ٩٤
- ﴿أَفَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْعَاجِلُوهُ﴾ ٩٥
- ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ ٩٥
- ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾ ٩٥
- ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ١٠٢

- ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾ ① ﴿وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ﴾ ١٠٢
- ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ ١٠٢
- ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾ ١٠٢
- ﴿كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ ءَآتٍ أَكْلَهُمَا﴾ ١٠٤
- ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ ١٠٦
- ﴿لِنَعْلَمَ أَى الْحَزِينِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ ١٠٧
- ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ ١١٠
- ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ١١٤
- ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ ١١٨
- ﴿تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾ ١١٨
- ﴿وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْوَعْلَ﴾ ١٢١
- ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ١٢٢
- ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ ١٢٢
- ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ ١٢٣
- ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا ءَايَاتِهِ﴾ ١٢٤
- ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْءَانَ﴾ ١٢٤
- ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ ١٢٦
- ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ١٢٦
- ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ١٢٧
- ﴿وَجَعَلْنَا الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ ١٢٧

- ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ ١٢٧
- ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي﴾ ١٣٢
- ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا﴾ ١٣٣
- ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ ١٣٧
- ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ ١٣٨
- ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ١٤٠
- ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ ١٤٠
- ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾ ١٤٨
- ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ ١٦٦
- ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ ١٦٦
- ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ﴾ ١٦٩
- ﴿نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ ١٨٢
- ﴿وَيُتَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ ١٨٣
- ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ ١٨٣
- ﴿يُتَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ ١٨٧
- ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ ١٩٣
- ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾ ١٩٥
- ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ ٢٠٥
- ﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ﴾ ٢١٣
- ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْثَرَ مُجْرِمِيهَا﴾ ٢١٣

- ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَبُ عَلَيْهِ﴾ ٢١٤
- ﴿رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ ٢١٤
- ﴿وَإِنَّا أُولَآئِكَ لَمَعْلَمٌ لِّمَنِ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ ٢١٥، ٣١٢
- ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ ٢٢٦
- ﴿وَلْيَسْأَلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ ٢٢٦
- ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنْ مُسْلِمَةً مُؤْمِنَةً قَلِيلًا تَتَّبِعُونَ عِبَادَاتٍ سَخِيحَةٍ ثَمَّ تَبْتَغُونَ وَابْتِكَارًا﴾ ٢٣٠، ٦٣٦
- ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ ٢٣١
- ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ﴾ ٢٣٧
- ﴿وَأَيُّهُ لَهْمُ اللَّيْلِ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ ٢٤٠
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ٢٤٢
- ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ ٢٥٤
- ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ ٢٥٥
- ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَاعِدَتِي وَقَدَّرَ فِي السَّعْدِ﴾ ٢٥٥
- ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ ٢٥٥
- ﴿حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ ٢٥٥
- ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ ٢٥٦
- ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ ٢٦٢

- ﴿وَأِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ ٢٦٢
- ﴿وَأِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ ٢٦٢
- ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا﴾ ٢٦٢
- ﴿وَمِنْ أَلَيْلٍ فَتَهَاجَدُ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ ٢٦٥
- ﴿وَلَا يَحْزَنُ وَيَرْضَى بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ ٢٦٨
- ﴿فَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْمُ لَهُمْ رُؤُوسُهُمْ﴾ ٢٧٥
- ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ ٢٨٥
- ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرٍ مُبَارَكٍ زَيْتُونَةٍ﴾ ٢٨٦
- ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ ٢٩٩
- ﴿وَلَا بُؤْيَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ ٣٠١
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ ٣١٠، ٣٠٤
- ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ ٣٠٤
- ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوْعِظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾ ٣١٠، ٣٠٤
- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ ٣٠٥
- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ ٣٠٥
- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ٣٠٥
- ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ﴾ ٣٠ ﴿قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُرَبِّصِينَ﴾ ٣١ ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَعُوا بِهَذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ ٣٢ ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُ﴾ ٣١٠

- ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ ٣١٠
- ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ٣١٢
- ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعِينَ ﴾ ٣١٣
- ﴿ وَالْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ ﴾ ٣١٤
- ﴿ وَقُلْنَا يَتَدَبَّرُونَ مَقَامَ رَجُلٍ أَنْتَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ الْأَبْنَاءُ ﴾ ٣٢٣
- ﴿ وَكُفِّرْ بِهِ ﴾ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ٣٢٦
- ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ٣٢٦
- ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الْذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَنْحَامَ ﴾ ٣٢٦
- ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ٣٢٩
- ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي ﴾ ٣٣٢
- ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ ٣٣٣
- ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهْكًا ﴾ ٣٣٤
- ﴿ إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا ﴾ ٣٣٥
- ﴿ أَسْتَبْدِلُوا الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ ٣٣٧
- ﴿ وَالْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ ﴾ ٣٣٩
- ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ ٣٤٣
- ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ ... ٣٤٦
- ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ ٣٤٧
- ﴿ يَعْبَادُونِ ﴾ ٣٨٥، ٣٥٧

- ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ ٣٨٥، ٣٥٧
- ﴿يَنْجِبَالِ أَوْ يَمِ مَعَهُ وَالْطَّيْرَ﴾ ٣٧٢
- ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ﴾ ٣٧٤
- ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ﴾ ٣٧٤
- ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَنُ﴾ ٣٧٤
- ﴿يَتَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ ٣٧٦
- ﴿يَتَأْتِي أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾ ٣٨٨
- ﴿يَلِسَانٍ عَرَفِيٍّ مُبِينٍ﴾ ٤٠٠
- ﴿وَنَادُوا يَا مَالٍ﴾ ٤٢٧
- ﴿أَدْعُو فِي اسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ٤٣٣
- ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ ٤٣٦
- ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ ٤٤٥
- ﴿وَيَكَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ ٤٤٦
- ﴿هَتَاهَاتَ هَتَاهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ ٤٤٦
- ﴿فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رَوْبًا﴾ ٤٤٩
- ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ ٤٥٠
- ﴿لَيْسَ جَنَّةً وَلَيْسَ كُونًا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ ٤٥٥، ٤٧٠
- ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ ٤٥٥
- ﴿وَلَا نُقُولَنَّ لِشَايٍ إِيَّيْ فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًا﴾ ٤٥٧
- ﴿فَأَمَّا مَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ ٤٥٧

- ﴿إِنَّمَا يُلَقِّنُ بَيْنَهُمَا أَلْكَبَرُ﴾ ٤٥٧
- ﴿فَإِنَّمَا تَثَقَّفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾ ٤٥٧
- ﴿يُكَبِّدَنَّ فِي الْخُطْمَةِ﴾ ٤٥٧
- ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّهُ﴾ ٤٥٧
- ﴿وَلَيْنَ نَصْرُهُمْ لِيُؤْتِيَنَّ الْأَدْبَرَ﴾ ٤٥٨
- ﴿وَلَيْنَ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ﴾ ٤٥٨
- ﴿لَيْنَ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ ٤٥٨
- ﴿وَلَيْنَ مُتَمِّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ﴾ ٤٥٨
- ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ ٤٥٨
- ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ ٤٦٠
- ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا إِلَى﴾ ٤٦٢
- ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ﴾ ٤٦٢
- ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ ٤٦٤
- ﴿فَإِنَّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ ٤٦٤
- ﴿فَأَسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٤٦٧
- ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ ٤٧٠
- ﴿وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ ٤٧٠
- ﴿جَنِيذٍ نُّظَرُونَ﴾ ٤٧٣
- ﴿فَإِنْ كُنْهُمَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ ٤٨٥
- ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ ٤٨٥

- ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ٤٨٦
- ﴿لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ﴾ ٤٨٩
- ﴿لَهُمْ مِّنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ ٤٩٠
- ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا﴾ ٤٩١
- ﴿إِذْ تَحْسُونَهُمْ بِإِذْنِهِ﴾ ٤٩٩
- ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ ٥٠٣
- ﴿قَالُوا فَأَتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ﴾ ٥٣٠
- ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ ٥٦٧
- ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ٦١٢
- ﴿وَأَلْقَى يَسْنَ مِنَ الْمَجِصِ﴾ ٦١٦
- ﴿فَأَقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ ٦٢٧
- ﴿وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِّنْ وَالٍ﴾ ٦٢٧
- ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ ٦٢٩
- ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ ٦٣١
- ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ٦٣٨
- ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ ٦٤١
- ﴿بِسْمِ اللَّهِ يَجْرُنَهَا﴾ ٦٤٢

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٢٤	«ما أُحِبُّ أَنْ لِي بِهَا بَدْرًا»
٣٩	«اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ»
٧٢	«بِعِ الْجَمْعَ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ اشْتَرِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيًّا»
٩٠	«لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ»
٩٥	«يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ»
٩٨	«مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»
١٨٠	«الْخِلَافُ شَرٌّ»
٢٠٦	«مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ»
٢٠٦	«أَشَدُّ بَيَاضًا»
٢٥٦	«ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُرَكِّبُهُمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»
٢٦٥	«وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»
٢٦٥	«عَامَّةٌ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ»
٢٩١	«أَثْنُوا عَلَيْهِ شَرًّا»

- «يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ، فَتَرَكَ قِيَامَ
اللَّيْلِ» ٣٥٦
- «اللَّهُمَّ نَعَمْ» ٣٦٥
- «وَأَبْتَاهُ» ٤١٠
- «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ» ٤٣٥
- «الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» ٤٤٢
- «لَا يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَاتِ» ٤٩٣
- «خَيْرُ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» ٥٣٦
- «يَا غُلِيْمُ» ٥٤٨

فهرس الشواهد الشعرية

- وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا ٣/ ٣٣١
- يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ ٣/ ٢٦٩
- مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا ٣/ ٣٢٧
- فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيَّ مَسُورِ ٢/ ٦٢٠
- فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ ١/ ٥٢٧
- أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ
- وَعَمَّارُ، وَأَوْنَةَ أَنَا لَا ٢/ ١٦٣
- أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي، وَطَلَقُ
- تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالَا
- إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوُزْدٍ
- أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا
- إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوُزْدٍ
- إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأَتْ وَلَتَكُنْ
- حُطَّاكَ خِفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدَا ٢/ ٩
- إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَدَى
- فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا ١/ ٥٥٤
- إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ
- لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا ٣/ ٣٥
- إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوهَا
- فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ ٢/ ١٠٢
- إِذَا قِيلَ مَنْ فِي النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ
- أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ ٢/ ٣٣٥
- إِذَا كُنْتُ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبُ
- جَهَارًا فَكُنْ فِي السِّرِّ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ ٢/ ٣٦٩
- وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّ مَا
- يُحَاوِلُ وَاشِ غَيْرَ هَجْرَانَ ذِي وَدٍّ

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِدَّ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْـبَهَا ظَبْيَانَا ١٦٣ / ١
أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ ٢٠٨ / ١
أَفَاطِمُ! مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرَمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْلِي ٣٤٩ / ٣
أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ ١٤٨ / ١
أَكُلَّ أَمْرِي تَحَسَّيْنِ أَمْرَةً وَنَارٍ تُوقِدُ فِي اللَّيْلِ نَارًا ١٢٩ / ٣
أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَبِي وَأَيْكُمُ عَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا ١٠٧ / ٣
أَلَا لَيْتَ الشَّابَّ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ ٧ / ٢
أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ نَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ ٤٣٨ / ١
أَمَّا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعٌ نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا ٢٠ / ٢
إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا ١٢٦ / ١
إِنَّ الْحَقَّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ ٧٣ / ٢
إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ ٢١٤ / ٣
إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُنْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا ٥٥٦ / ١
إِنَّ قَوْمِي تَجَمَّعُوا وَبَقِيَ تَلِي تَحْتَدُّوا ٢٢٦ / ٢
لَا أَبَالِي بِجَمْعِهِمْ كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثُ
إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبَوُهُ ثُمَّ سَادَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ جَدُّهُ ٢٩٦ / ٣
أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكُ كَانَ كَرَامَ الْمَعَادِنِ ٧١ / ٢

- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشِيرِ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَتُقَوِّعَا ٢٨٨ / ٣
- أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَيْلُ
إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلُ ٥٢٠ / ١
- إِنِّي إِذَا مَا حَدَثُ أَلَمَّا
أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ، يَا اللَّهُمَّ ٣٦٥ / ٣
- أَهَابُكَ إِجْلَالًا، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ
عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا ٤٤٤ / ١
- ١٩٢ / ٢
- أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْي ٢٤٢ / ١
- بِأَبِهِ افْتَدَى عَدِيٍّ فِي الْكَرَمِ
وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ ١٢٤ / ١
- بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ ١٦٦ / ٢
- بِذُلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى
وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ ٤٩٥ / ١
- بِعُكَاظٍ يُعْشِي النَّاطِرِي—
مَنْ إِذَا هُمْ لَمْحُوا شُعَاعَهُ ٣٧٠ / ٢
- بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا
وَمَا يُعْزِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ ٤٠٤ / ٢
- بَنُونَا بَنُوا أَبْنَاءَنَا، وَبَنَاتُنَا
بُنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ ٤٣٠ / ١
- بَنِي غَدَانَةٍ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبَ
وَلَا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ ٥٣٦ / ١
- تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا
وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْبَا ٥٥٢ / ١
- تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تُخَوِّنِي
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِئُ بِصُطْحَبَانِ ٣١٤ / ١
- تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ فَهَرَّ عَدُوَّهَا
فَبَالِغٌ بِالْطُفِّ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ ١٣٧ / ٢
- تَعَلَّمْ، فَلَيْسَ الْمَرْءُ يُولَدُ عَالِمًا
وَلَيْسَ أَخُو عِلْمٍ كَمَنْ هُوَ جَاهِلُ ١٣٦ / ٢

- تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ ٢ / ٢٧٤
- تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ ٣ / ١٤١
- جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ ٣ / ٢١١
- جَزَى اللَّهُ عَنَّا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا عُقُوبَةَ شَرِّ عَاجِلًا غَيْرَ آجِلِ ١ / ٢٦٤
- جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سَنَاهُ ٢ / ٢٤٢
- حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطُ؟ ١ / ٣٢١
- ٣ / ٢٣٩
- حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا ٢ / ١٣٢
- خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ ١ / ٤٣٨
- خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةً لِهَيْبٍ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ ١ / ٣٧٩
- دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَزَحْلُ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي ٣ / ٦١٩
- دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِينُهُ لَعِبْنَ بِنَا شَيْيَا وَشَيْبَتَا مُرْدَا ١ / ١٥٨
- ذَا ارْزِعَوَاءَ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ أَسِ شَيْيَا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ ٣ / ٣٥٢
- رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرُهُمْ جُنُودًا ٢ / ١٢٩
- رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ، وَطِئْتَ النَّفْسَ يَاقِيسُ عَنْ عَمْرُو ١ / ٣٥٨
- رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِحْنَتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ ٢ / ٤٥٣
- زَعَمْتَنِي شَيْخًا، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيًّا ٢ / ١٣٢

- سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لَهَوَاهُمْ فَتَحَرَّمُوا وَلَكُلِّ قَوْمٍ مَضْرَعُ ١٣٤/٣
- سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ ٣٦٢/٣
- سَمِئْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَالَكَ يَسَامُ ٢٧/٣
- شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمَسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ ٧٦/٢
- صَاحِ شَمْرٍ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ تِ، فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ ٤٨٨/١
- ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي ٣٦٢/٣
- عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي ٢٣٨/١
- عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ ٥٦٩/١
- عَلَفْتَهَا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا ٤٤٣/٢
- عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ ٨٦/٢
- فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ ٥١٧/١
- فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَنَجَّرَ عَطَاءٌ يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا ١٢٩/٣
- فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبِ ٢٦٩/٣
- فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءً أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي دُو حَفَرْتُ وَدُو طَوَيْتُ ٣٠٥/١
- فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا ١٤٠/٢
- فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ ٦٤٠/٣
- فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا ١٣٥/٢

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً
لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ ٨/٢
فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَنِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ ٥٤٩/١
فَلَا تَعُدِّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى
وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ ١٣٣/٢
فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا
وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَاهَا ٢٢١/٢
فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَاكَ لَمْ أَنْجَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ ٨١/٢
فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ
عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا ٢٩٧/١
فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمَرْضِعٍ
فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مَحْوِلِي ٥٧/٣
فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ
خِلَافَ الْأَيْسِ وَحُوشًا يَبَابَا ٥٨٣/١
فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا
وَيَوْمٌ نَسَاءُ، وَيَوْمٌ نَسْرُ ٣٢٣/٢
قَدْ تَخَلَّلَتْ مَسَلَّكَ الرُّوحِ مِنِّي
وَبَذَا سُمِّيَ الْخَلِيلُ خَلِيلًا ٤١٩/١
قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ
حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلَمَّاتُ ١٣٣/٢
قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرُ تَهَادَى
كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمَلَا ٣٢٤/٣
قَنَافِدُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بَيْتِهِمْ
بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدَا ٥١٦/١
قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمْتُ
بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ ٤٠٨/١
كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ
إِذْ غَدَا حَشْوُ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ ٥٧٠/١
كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالْمَلُوكُ كَوَاكِبُ
إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُمْ كَوَكَبُ ٨/٢
كَذَاكَ أَدَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي
أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ ١٥٠/٢

- كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هِنْدُ غَضُوبُ ٥٧٦ / ١
- كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتِهِ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَفَانِيَا ١٣٨ / ١
- كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَايَ ١٣٨ / ١
- لَا تُهِنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرُ كَعَ يَوْمًا وَالِدَهُ قَدْ رَفَعَهُ ٤٦٨ / ٣
- لَا سَابِغَاتٍ، وَلَا جَاوَاءَ بَاسِلَةٍ تَقِي الْمُنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ ١٠٣ / ٢
- لَا هَ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي، ٣٧ / ٣
- لَبِيتُ تَخْفِقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفِ ٤٣٧ / ١
- لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مَنِّي ذِي الْقَادُورَةِ الْمُقْلِي ٣٢ / ٢
- أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الصَّعِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّيِّ ٣٢ / ٢
- لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرُ لَا أَذِلُّجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ ٤٣١ / ٣
- لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِتَمَانِيَا ٣٠٧ / ٣
- لَقَدْ طَافَ عَبْدُ اللَّهِ بِالْبَيْتِ سَبْعَةً وَحَجَّ مِنَ النَّاسِ الْكِرَامِ الْأَفَاضِلَ ١٤٧ / ١
- لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَا إِذَا غَبَرَ أَفُقٌ وَهَبَّتْ شِمَالَا ٨٠ / ٢
- بَأَنَّكَ رِيْعٌ وَعَيْتُ مَرِيْعُ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشِّمَالَا
- لَقُلْتُ: لَبِيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي ٤٢ / ٣
- لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَبِ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا ٢٤ / ٣
- يَجْزُونَ بِالظُّلَمِ أَهْلَ الظُّلَمِ مَغْفِرَةً وَبِالْإِسَاءَةِ أَهْلَ السُّوءِ إِحْسَانَا

لَمْ يُعْنِ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْفِي إِلَّا ذُو هَدَى ٢/٢٧٦
لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ ٣/٤٣١
لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَعَدًّا بِالْمَقَالِيدِ ١/٤٥٥
لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَهْ، إِلَى حَمَامَتِيَهْ أَوْ نِصْفَهُ قَدِيَهْ، تَمَّ الْحَمَامُ مِيَهْ ٢/٥٧
لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ ٢/٢٦٢
لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى زُهَيْرُ ٣/٤٢
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ السَّمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَيِيًّا إِيَّاهُ الْحَيِّبُ ٢/٥٠١
مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدْنَهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ ١/٣٤٠
مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرُضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ ١/٥٧
مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلُنَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا؟ ٢/١٧١
الْمُسْتَعِثُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِهِ كَالْمُسْتَحِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ ٣/٢٣
مَشِينَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ ٣/٨١
مَكْرٌ مَفَرٌّ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا كِجْلُمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عَلٍ ٢/١٢٠
مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ هُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ ١/٣٢٦
مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ ١/٣٢٦
نُبِّتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةُ كَاسِمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ ٢/١٨٨
نَحْنُ الْأَكْلَى فَاجْمَعْ جُجُو عَاكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا ١/٣١٢

- نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا ٢٩٦ / ١
- نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا ٢٩٦ / ١
- نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَا تَسَاعَةٌ مِنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ ٥٥٥ / ١
- نِعَمَتْ جَزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ دَارُ الْأَمَانِ وَالْمَنَى وَالْمِنَّةُ ١٨٣ / ٣
- وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فِتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ ٥٦ / ٢
- قَالَتْ: أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ
- فَحَسَبُوهُ فَأَلْفُوهُ كَمَا ذَكَرْتُ يَسْعَا وَيَسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ
- وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيْمًا وَتَرْكًا لَأَمْشَاهِ إِنِ وَلَا سَوَاءُ ٤٣ / ٢
- وَأَعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا ٨٥ / ٢
- وَالْتَغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًا، وَأُمُّهُمْ زَلَاءُ مِنْطِيقُ ١٨٨ / ٣
- وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَْلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ ٢٤٧ / ١
- وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ ٥٤٩ / ١
- ٢١٤ / ٣
- وَإِنَّا مِنَ اللَّائِيْنَ إِنْ قَدِرُوا عَفَوْا وَإِنْ أَتَرُبُوا جَادُوا، وَإِنْ تَرِبُوا عَفَوْا ٢٩٧ / ١
- وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّكَتْ شَبَابَنَا قَدِيًّا، فَتُبْلِينَا الْمَنُونُ وَمَا نُبْلِي ٢٩٤ / ١
- وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا ٥٥٣ / ١
- وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّخْرِ كَأَنَّ لُذْيِيهِ حَقَّانِ ٩١ / ٢

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُورِيَّةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ ٤٥٧ / ٣
وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا
إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ ٣٠ / ٢
وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا
قُطُوفٌ، وَأَنَّ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ ٢١٧ / ٣
وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى
وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ ٢١١ / ٣
وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يُسَبِّحُنِي
فَمَضَيْتُ نَمَتَ وَقُلْتُ: لَا يَغْنِيزُنِي ٢٤٠ / ٣
وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا
وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مِنِّي ٣٥٧ / ١
وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَنْظُنِّي غَيْرُهُ
إِنَّ الْمَنَآيَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا ١٥٦ / ٢
وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَا وَشَكُّوا
مِنِّي بِمَنْزَلَةِ الْمَحَبِّ الْأَكْرَمِ ١٦٧ / ٢
وَلَيْلِ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْحَى سُدُولُهُ
إِذَا قِيلَ هَآثُوا أَنْ يَمْلُؤُوا وَيَمْنَعُوا ٥٤٧ / ١
وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِنًا
عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي ٥٧ / ٣
وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً
أَحَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا ٤٩٥ / ١
وَمُهِفِّهِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ: انْتَسِبْ
وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً ٤٤٩ / ١
وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ
فَأَجَابَ مَا قَتَلَ الْمُحِبِّ حَرَامُ ٥٣٥ / ١
وَيَوْمًا تَوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ
كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ ٥٥ / ٣
يَا زَيْدُ زَيْدَ الْعِمَلَاتِ الدُّبْلِ
كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ ٩١ / ٢
..... ٣٨٢ / ٣

- يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا ٢٦٧ / ٣
 إِذَا بَكَيتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعَا إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا
 يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا ٤٥٦ / ١
 يَمُرُّونَ بِالْذَّهْنَاءِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ الْحَقَائِبِ ٣٩٣ / ٢
 عَلَى حِينِ آلِهَى النَّاسِ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَذَلَا زُرَيْقُ الْمَالِ نَذَلَ الثَّعَالِبِ
 يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا ٥٧٥ / ١

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أَسْلَمَ النِّبِيُّ الْفَرْدُوسِ
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
حروف الجر.....	٥
ذكر حروف الجر.....	٥
ما يختص بالظاهر.....	٧
ما تختص به مذ ومنذ.....	١٠
ما تختص به رُبَّ.....	١٠
ما تختص به التاء.....	١١
معاني (من).....	١٤
زيادة (من).....	١٨
حروف الانتهاء.....	٢٢
حروف البدل.....	٢٣
معاني اللام.....	٢٥
معاني الباء و(في) المشتركة.....	٢٩
معاني الباء.....	٣٠
معاني (على).....	٣٤
معاني (عن).....	٣٥
معاني الكاف.....	٣٩

- ٤٣ استعمال بعض حروف الجر اسمًا
- ٤٧ اسمية (مذ) و(منذ)
- ٤٩ معاني (مذ) و(منذ)
- ٥١ زيادة (ما) بعد (من) و(عن) والباء
- ٥٤ زيادة (ما) بعد (رُبَّ) والكاف
- ٥٧ حذف (رُبَّ) مع بقاء العمل
- ٥٩ حذف حرف الجر مع بقاء العمل
- ٦١ الإضافة
- ٦٢ ما يُحذف عند الإضافة
- ٦٨ معاني الإضافة، وما يترتب عليها
- ٦٨ ما تفيده الإضافة
- ٦٩ ما لا يتعرّف بالإضافة
- ٧٣ أنواع الإضافة
- ٧٥ وصل (أل) بالمضاف
- ٨٠ إفادة المضاف للمضاف إليه التذكير أو التأنيث
- ٨٣ إضافة الاسم لما اتحد به في المعنى
- ٨٦ الأسماء الملازمة للإضافة
- ٨٨ ما يمتنع إضافته للضمير
- ٩٥ إضافة (حيث) و(إذ)
- ٩٥ ما يشبه (إذ) في المعنى

- ٩٨ إعراب أو بناء ما يشبه (إذ) في المعنى
- ١٠١ إضافة (إذا)
- ١٠٤ إضافة (كلا) و(كلتا)
- ١٠٦ إضافة (أَيَّ)
- ١١٠ إضافة (لذن)
- ١١٠ إضافة (مع)، وضبط آخرها
- ١١٢ إضافة (غير)
- ١١٤ إضافة (قبل) ونظائرها
- ١٢١ حذف المضاف
- ١٣٠ حذف المضاف إليه
- ١٣١ فصل المضاف عن المضاف إليه
- ١٣٢ المضاف إلى ياء المتكلم
- ١٣٣ إضافة الاسم إلى ياء المتكلم
- ١٣٦ إعمال المصدر
- ١٣٦ شروط إعمال المصدر
- ١٤٠ إعمال اسم المصدر
- ١٤١ إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله
- ١٤٣ تابع المضاف إلى المصدر
- ١٤٥ إعمال اسم الفاعل
- ١٤٦ أبنية المصادر

- أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها ١٤٨
- أوزان اسم الفاعل من الثلاثي ١٤٨
- وزن اسم الفاعل من غير الثلاثي ١٥٠
- وزن اسم المفعول من غير الثلاثي ١٥٢
- وزن اسم المفعول من الثلاثي ١٥٣
- نيابة وزن (فعل) عن مفعول ١٥٤
- الصفة المشبهة باسم الفاعل ١٥٥
- تعريف الصفة المشبهة باسم الفاعل ١٥٥
- شروط الصفة المشبهة ١٥٨
- عمل الصفة المشبهة ١٦٠
- تقدم معمول الصفة المشبهة ١٦١
- الأوجه الجائزة في معمول الصفة المشبهة ١٦٢
- التعجب ١٦٥
- صيغ التعجب ١٦٥
- حكم المتعجب منه بعد (أَفْعَل) ١٦٧
- حذف المتعجب منه ١٦٩
- فِعْلا التعجب غير متصرفين ١٧١
- شروط الفعل المصوغ منه للتعجب ١٧٢
- إذا فقد الفعل بعض الشروط ١٧٥
- نصب مصدر الفعل إذا عدم شرطاً ١٧٧

- ١٧٨ التعجب بفعل لم يستوفِ الشروط
- ١٧٩ تقدم المعمول في التعجب
- ١٨١ نعم وبئس وما جرى مجراها
- ١٨١ حكم نَعَمْ وبئس، وعملهما
- ١٨٥ الجمع بين التمييز والفاعل
- ١٨٦ إعراب المخصوص
- ١٩١ الاستغناء عن ذكر المخصوص
- ١٩٥ ما جرى مجرى نعم وبئس
- ١٩٧ حبًّا وإعرابها
- ١٩٨ المخصوص بعد (حبًّا)
- ٢٠٠ إذا كان فاعل (حبًّا) غير (ذا)
- ٢٠٣ أفعال التفضيل
- ٢٠٣ شروط ما يصاغ منه أفعال التفضيل
- ٢٠٧ إذا امتنع صوغ أفعال التفضيل من الفعل
- ٢٠٩ تضمين أفعال التفضيل معنى من
- ٢١٠ حكمه إذا أضيف إلى نكرة أو جرد عن الإضافة
- ٢١١ إذا حُلِّي اسم التفضيل بآل، أو أضيف إلى معرفة
- ٢١٦ تقديم المفضَّل عليه إذا كان اسم استفهام
- ٢١٨ رفع أفعال التفضيل للظاهر
- ٢٢٢ النعت

- ٢٢٢ توابع الأسماء
- ٢٢٤ تعريف النعت
- ٢٢٦ موافقة المتبوع في التعريف والتنكير
- ٢٢٨ حكم النعت في الأفراد والتذكير
- ٢٣٣ النعت يكون بالمشتق وشبهه
- ٢٣٦ نعت النكرة بالجملة
- ٢٣٨ النعت بالجملة الطلبية
- ٢٤١ النعت بالمصدر
- ٢٤٤ إذا تعدد النعت والمنعوت
- ٢٤٥ النعت إذا اتحد معنى العاملين وعملهما
- ٢٤٧ الإتيان والقطع فيما إذا تعددت النعوت
- ٢٥٠ إعراب النعت إذا قطع
- ٢٥٤ حذف النعت والمنعوت
- ٢٥٦ التوكيد
- ٢٥٦ التوكيد بالنفس والعين
- ٢٥٩ إذا أكد المثنى والجمع بالنفس أو العين
- ٢٦١ التوكيد بكل وكلا وكلتا
- ٢٦٤ التوكيد بعامة
- ٢٦٧ التوكيد بأجمع وشبهه
- ٢٦٩ توكيد النكرة

- ٢٧١ لا يُشَيَّ (أجمع) ولا (جمعاء)
- ٢٧٢ توكيد الضمير المتصل بالنفس أو العين
- ٢٧٥ التوكيد اللفظي
- ٢٧٧ توكيد الضمير المتصل
- ٢٧٨ توكيد الحروف
- ٢٨٠ توكيد الضمير المنفصل بضمير الرفع
- ٢٨٢ عطف البيان
- ٢٨٢ أنواع العطف
- ٢٨٣ تعريف عطف البيان
- ٢٨٤ حكم عطف البيان مع متبوعه
- ٢٨٥ عطف البيان يكون بين نكرتين وبين معرفتين
- ٢٨٧ ما صح عطف بيان صح بدلاً
- ٢٩٠ عطف النسق
- ٢٩٠ تعريف عطف النسق
- ٢٩٢ الحروف العاطفة لفظاً ومعنى
- ٢٩٤ الحروف التي تعطف لفظاً لا معنى
- ٢٩٦ العطف بالواو
- ٢٩٨ ما تختص به الواو في العطف
- ٢٩٩ العطف بالفاء وثم
- ٣٠٠ ما تختص به الفاء في العطف

- ٣٠٢ العطف بـ (حتى)
- ٣٠٤ العطف بـ (أم)
- ٣٠٧ إسقاط همزة أم
- ٣٠٩ معنى أم
- ٣١١ معاني أو
- ٣١٤ إتيان (أو) في موضع الواو
- ٣١٦ استعمال (إمّا) بمعنى (أو)
- ٣١٧ العطف ولكن ولا
- ٣١٩ العطف بـ (بل)
- ٣٢٢ العطف على ضمير رفع متصل
- ٣٢٥ العطف على ضمير خفض متصل
- ٣٢٩ حذف المعطوف بالفاء والواو
- ٣٣١ العطف بالواو على عامل محذوف
- ٣٣٣ حذف المتبوع، وعطف الفعل على الفعل
- ٣٣٥ عطف الفعل على اسم شبهه وعكسه
- ٣٣٧ البدل
- ٣٣٧ تعريف البدل
- ٣٣٩ أنواع البدل وأمثله
- ٣٤٢ إبدال الظاهر من ضمير غير الغيبة
- ٣٤٥ الإبدال من اسم استفهام

- ٣٤٦ إبدال الفعل من الفعل
- ٣٤٧ النداء
- ٣٤٧ أدوات النداء
- ٣٥٠ حذف أداة النداء
- ٣٥٣ المنادى المعرفة المفرد
- ٣٥٥ المنادى المبني
- ٣٥٦ المنادى النكرة والمضاف وشبيهه
- ٣٥٩ إعراب المنادى العلم الموصوف بابن مضافة إلى علم
- ٣٦١ المنادى المنون للضرورة
- ٣٦٤ جمع (يا) و(أل)
- ٣٦٧ فصل
- ٣٦٧ تابع المنادى
- ٣٧٢ العطف مع (أل) على المنادى المبني
- ٣٧٣ لزوم (أي) للمنادى المحلى بأل
- ٣٧٨ وصف (أي) باسم إشارة أو موصول
- ٣٧٩ نداء اسم الإشارة
- ٣٨١ نداء المكرر إذا أضيف في الثاني
- ٣٨٣ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
- ٣٨٣ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
- ٣٨٦ نداء (ابن أم) و(ابن عم)

- نداء (أبت) (أمت) ٣٨٨
- أسماء لازمت النداء ٣٩٠
- أسماء ملازمة للنداء ٣٩٠
- وزن سب الأنثى وأمر الثلاثي ٣٩٢
- وزن سب الذكور ٣٩٣
- الاستغاثة ٣٩٥
- كيفية الاستغاثة ٣٩٥
- العطف على المستغاث به ٣٩٨
- وصل ألف بالمستغاث به والمتعجب منه ٤٠٠
- الندبة ٤٠٢
- أحكام المندوب، وما لا يُندَب، وندب الموصول ٤٠٢
- وصل ألف بالمندوب ٤٠٥
- حذف تنوين المندوب إذا وصل بألف ٤٠٧
- تغيير شكل آخر المندوب عند اللبس ٤٠٨
- وصل هاء السكت بالمندوب ٤١٠
- ندب المضاف إلى ياء المتكلم ٤١٢
- الترخيم ٤١٤
- كيفية الترخيم، ومثاله ٤١٤
- ترخيم المؤنث بالهاء ٤١٦
- ترخيم الخالي من هاء التأنيث ٤١٧

- ٤٢٠ ما يُحذَف عند الترخيم
- ٤٢٤ ترخيم المركب والجملة
- ٤٢٦ لغة من ينتظر، ومن لا ينتظر
- ٤٢٩ امتناع لغة من لا ينتظر عند اللبس
- ٤٣١ الترخيم دون نداء
- ٤٣٢ الاختصاص
- ٤٣٢ حكم الاختصاص، ومثاله
- ٤٣٥ الاختصاص بدون (أي)
- ٤٣٧ التحذير والإغراء
- ٤٣٧ استتار الناصب في التحذير وجوبًا
- ٤٣٩ جواز إظهار الناصب وامتناع ذلك
- ٤٤١ التحذير بـ(إياي وإياه)
- ٤٤٢ أحكام الإغراء
- ٤٤٣ أسماء الأفعال والأصوات
- ٤٤٣ تعريف اسم الفعل
- ٤٤٥ أقسام اسم الفعل، واستخدامه
- ٤٤٧ أسماء الأفعال المنقولة
- ٤٤٩ عمل اسم الفعل
- ٤٥١ تنوين اسم الفعل
- ٤٥٣ تعريف اسم الصوت

- نونا التوكيد ٤٥٥
- أنواع نون التوكيد ٤٥٥
- مواضع نوني التوكيد ٤٥٦
- حكم آخر الفعل المؤكّد ٤٦٢
- كيفية توكيد الفعل بالنون ٤٦٣
- وقوع نون التوكيد بعد الألف ٤٦٦
- توكيد الفعل المسند لنون النسوة ٤٦٧
- حذف نون التوكيد الخفيفة ٤٦٨
- إبدال النون الخفيفة ألفاً ٤٧٠
- ما لا ينصرف ٤٧٢
- تعريف الصرف ٤٧٢
- الاسم المختوم بألف التأنيث ٤٧٤
- الوصفية وزيادة الألف والنون ٤٧٦
- الوصفية ووزن (أفعل) ٤٧٧
- الوصفية والعدل ٤٨١
- صيغة منتهى الجموع ٤٨٧
- المعتل من منتهى الجموع ٤٨٩
- الملحق بمنتهى الجموع ٤٩٢
- العلمية والتركيب المزجي ٤٩٦
- العلمية وزيادة الألف والنون ٤٩٨

٥٠٠	العلمية والتأنيث
٥٠٣	العلمية والعجمة
٥٠٧	العلمية ووزن الفعل
٥٠٨	العلمية وألف الإلحاق
٥٠٨	العلمية والعدل
٥٠٨	العلم المؤنث على وزن (فَعَال)
٥٠٨	صرف المنكر
٥٠٨	المنقوص غير المصروف
٥٠٨	صرف ما لا ينصرف، وعكسه
٥٠٩	إعراب الفعل
٥١١	عوامل الجزم
٥١٢	فصل لو
٥١٣	أماً ولولاً ولوماً
٥١٤	الإخبار بالذي والألف واللام
٥١٥	العدد
٥١٦	تلخيص أحكام العدد والمعدود
٥١٩	كم وكأين وكذا
٥٢٠	الحكاية
٥٢١	التأنيث
٥٢٢	المقصور والممدود

- ٥٢٣ كيفية تثنية المقصود والممدود وجمعهما تصحيحاً
- ٥٢٤ جمع التكسير
- ٥٢٤ أوزان جموع القلة
- ٥٢٦ نيابة جمع القلة عن الكثرة، والعكس
- ٥٢٨ أَفْعُلْ
- ٥٣١ أَفْعَالْ
- ٥٣٣ أَفْعَلَةٌ
- ٥٣٥ فُعْلٌ وفِعْلَةٌ
- ٥٣٦ فُعْلٌ وفُعْلٌ وفِعْلٌ
- ٥٣٧ فُعْلَةٌ وفِعْلَةٌ
- ٥٣٨ فَعْلَى
- ٥٣٩ فِعْلَةٌ
- ٥٣٩ فُعْلٌ وفُعْلٌ
- ٥٣٩ فِعْلَالْ
- ٥٤٠ فَعْلَالَنْ
- ٥٤٠ فُعْلَالَنْ
- ٥٤١ فُعُولٌ
- ٥٤٢ فُعْلَا وأفْعِلَاءَ
- ٥٤٢ فَوَاعِلْ
- ٥٤٢ فَعَائِلْ

- ٥٤٢ فَعَالِي وَفَعَالِي
- ٥٤٣ فَعَالِيٌّ
- ٥٤٤ فَعَالِل
- ٥٤٥ التصغير
- ٥٤٨ تصغير الثلاثي
- ٥٤٩ تصغير غير الثلاثي
- ٥٥٣ مواضع فتح ما بعد ياء التصغير
- ٥٥٦ ما لا يُعْتَدُ به في التصغير
- ٥٥٩ تصغير ما ختم بألف التأنيث المقصورة
- ٥٦١ تصغير ما ثانيه ألف أو حرف لين
- ٥٦٦ تصغير ما كان على حرفين
- ٥٦٩ تصغير الترخيم
- ٥٧١ تصغير الثلاثي المجرد من التاء
- ٥٧٥ تصغير الأسماء المبنية
- ٥٧٦ النسب
- ٥٧٧ ياء النسب، وما تليه
- ٥٧٧ النسبة إلى ما آخره ياء مشددة أو علامة تأنيث
- ٥٨٢ النسبة إلى ما آخره ألف إلحاق أو أصلية
- ٥٨٤ النسبة إلى ما آخره ياء المنقوص
- ٥٨٧ النسبة إلى الثلاثي مكسور العين

- النسبة إلى ما فيه ياء مشددة إحداهما زائدة ٥٩٠
- النسبة إلى ما ثانيه ياء مشددة ٥٩١
- حذف علامة التثنية أو الجمع عند النسب ٥٩٣
- النسبة إلى ما ثانيه ياء مشددة متوسطة ٥٩٥
- النسبة إلى فَعِيلَةٍ وفُعَيْلَةٍ ٥٩٧
- النسبة إلى معتل اللام أو مضعفها ٥٩٨
- النسبة إلى الممدود ٦٠٣
- النسبة إلى المركب ٦٠٥
- النسبة إلى محذوف اللام ٦١٠
- النسبة إلى أخت وبنت ٦١٢
- النسبة إلى ثنائي ثانيه حرف لين ٦١٥
- النسبة إلى محذوف الفاء ٦١٧
- النسبة إلى الجمع ٦١٨
- ما يغني عن ياء النسب ٦١٩
- ما خرج عن قواعد النسب ٦٢١
- الوقف ٦٢٢
- الوقف على المنون ٦٢٢
- الوقف على ما له صلة ٦٢٣
- الوقف على إذن ٦٢٤
- الوقف على المنقوص ٦٢٦

- الوقف على المحرك غير هاء التأنيث ٦٢٩
- الوقف على تاء التأنيث ٦٣٤
- الوقف على الفعل المعلن ٦٣٦
- الوقف على (ما) الاستفهامية ٦٣٧
- الوقف بهاء السكت على المتحرك ٦٣٩
- إعطاء الوصل حكم الوقف ٦٤٠
- الإمالة ٦٤١
- أسباب الإمالة ٦٤١
- موانع الإمالة ٦٤١
- الفرق بين سبب الإمالة ومانعها ٦٤٣
- الإمالة للتناسب ٦٤٧
- إمالة غير المتمكن ٦٤٨
- إمالة الفتحة ٦٤٩
- التصريف ٦٥٠
- ما يدخله التصريف ٦٥٠
- تصريف ما قل عن الثلاثي ٦٥٢
- منتهى حروف الاسم ٦٥٣
- أوزان الاسم الثلاثي ٦٥٥
- أوزان الثلاثي المهملة أو القليلة ٦٥٧
- أوزان الفعل الثلاثي ٦٥٨

- ٦٥٩ منتهى حروف الفعل
- ٦٥٩ أوزان الاسم غير الثلاثي
- ٦٦٠ ضابط الحرف الأصلي والزائد
- ٦٦٢ وزن الكلمات
- ٦٦٢ وزن غير الثلاثي
- ٦٦٤ إذا كان الزائد ضعف أصلي
- ٦٦٥ مضعف الرباعي
- ٦٦٥ زيادة الألف
- ٦٦٦ زيادة الواو والياء
- ٦٦٨ زيادة الهمزة والميم
- ٦٧٠ زيادة النون
- ٦٧١ زيادة التاء
- ٦٧١ زيادة الهاء واللام
- ٦٧٢ فصل في زيادة همزة الوصل
- ٦٧٣ الإبدال
- ٦٧٥ فصل
- ٦٧٦ فصل
- ٦٧٧ فصل
- ٦٧٨ فصل
- ٦٧٩ فصل

٦٨٠	الإدغام
٦٨١	الخاتمة
٦٨٣	■ فهرس الآيات
٦٩٥	■ فهرس الأحاديث والآثار
٦٩٧	■ فهرس الشواهد الشعرية
٧٠٩	■ فهرس الموضوعات

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com